المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي
سلسلة نشر الرسائل الجامعية
- ١٣ -

شرح الرضي لكافية ابن الحاجب

القسم الأول - المجلد الأول

دراسة وتحقيق

الدكتور حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي
الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالرياض

طبع على نفقة صاحب السمو الملكي
الأمير عبد الله بن عبد العزيز
ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني
وفقه الله

بمناسبة افتتاح المدينة الجامعية

أشرفت على طباعته إدارة الثقافة والنشر بالجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٤هـ / ١٩٩٣م

شرح الرضي لكافية ابن الحاجب

تقديم لمعالي مدير الجامعة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. أما بعد :

فامتدادًا لاهتمام الجامعة بنشر الرسائل العلمية ، اختيرت رسالة (شرح الرضي لكافية ابن الحاجب) لمحمد بن الحسن الإستراباذي المعروف بالرضي (دراسة وتحقيقا) . وهذه الرسالة قسمان : قام بتحقيق القسم الأول منهما الدكتور حسن بن محمد الحفظي ، وقام بتحقيق القسم الثاني الدكتور يحيى بشير مصري .

ويتضمن القسم الأول ترجمة لابن الحاجب ، وترجمة للرضي وبيان مؤلفاته ومنهجه النحوي ، وموقفه من ابن الحاجب ، ووصفًا للنسخ المعتمدة ، ونماذج من المخطوطات وبيان منهج الباحث في التحقيق .

أما القسم الثاني من الرسالة ، فقد تضمن المبنيات من الأسماء والأفعال والحروف والمعرفة والنكرة وأسماء العدد – المذكر والمؤنث – المثنى – الجموع – المصادر – المشتقات – إعراب الفعل – حروف الجر – الحروف المشبهة بالفعل – حروف العطف – حروف التنبيه – أحكام هاء السكت . وقد ختم كل واحد من القسمين بالفهارس الفنية اللازمة مما يخدم متن الكتاب ويسهل على المطالع الوصول إلى غايته بيسر وسهولة .

وهذا الكتاب يصدر ضمن سلسلة علمية مختارة من الكتب ، رأت الجامعة إصدارها بمناسبة انتقالها إلى المدينة الجامعية الجديدة ؛ إسهاما منها في خدمة اللغة

العربية ، والثقافة الإسلامية ، والفكر الإسلامي الأصيل ، ولتؤكد أن البناء الحضاري الشامخ لا يقتصر على المادة وإنما يتجاوز ذلك إلى نهضة في الفكر ونشاط في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع والدعوة الإسلامية ، وأن هذه المدينة الجديدة ينبغي أن تكون عونا وحافزا للجامعة على التقدم والرقي في جميع المجالات ، وأن تكون من شواهد الأعمال المجيدة لحكومة خادم الحرمين الشريفين – أيده الله – في خدمة العلم وأهله وطلابه .

وقد تفضل صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني بطباعة هذا الكتاب على نفقته الخاصة إسهاما منه في خدمة العلم ، فجزاه الله خير الجزاء وجعل صنيعه من الأعمال الصالحة والصدقات الجارية المقبولة ، وله من منسوبي الجامعة ، ومن طلبة العلم كل الشكر والتقدير .

نفع الله تعالى بهذا الجهد العلمي وجعله خالصًا لوجهه الكريم .

والله الموفق ،،،

مدير جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية

عبد الله بن عبد المحسن التركي

القسم الأول

الدِّراسَة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـة

الحمدُ لله المحمودِ بكل لسان ، عظيمِ الفضل ، واسعِ العطاء والإحسان ، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمةً للعالمين ، ليخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ، ويهديهم إلى صراط مستقيم ، محمد النبي الأمي ، وعلى آله وصحابته ومن سار على هديه ، ونهج نهجَه إلى يوم الدين . أما بعد :

فإن التراث الإسلامي تراث غنِيٌّ بحشد وافر في ضروب المعرفة ودروبها ، وعلى الأخصّ في مجال الدراسات الإسلامية ، واللغة العربية . وخزائنُ الكتب والمخطوطات في شتى أنحاء العالم أكبرُ دليل على ذلك ، وإن الناظر إليها والمتتبع لما احتوته لَيَرى من ذلك العجبَ العُجابَ ، ولا تزال دور المخطوطات بحاجة إلى من يوليها كبير الاهتمام في البحث والتنقيب ، لاستخراج كنوزها ، ونفض الغبار عنها ، ونشر محتوياتها ، من هذا التراث العظيم ، لتعُمَّ الفائدةُ ويشمل النفع .

وبين أيدينا اليومَ كتابٌ عظيمُ الفائدة ، جليل القدر ، بسط فيه مؤلِّفُه القولَ في معظم مسائل النحو بسطا يدل على علمٍ وفيرٍ ، ورأي حصيف ، وفهم صحيح ، ووعي عميقٍ ، بأسلوب متمكنٍ من مادته ، مستوعبٍ لها ، عالمٍ بأسرارها ، هذا الكتاب هو شرح رضي الدين ، محمد بن الحسن الإسْتِراباذي لكافية جمال الدين عثمانَ بنِ عُمَرَ المعروف بابن الحاجب .

ليس هذا الكتابُ بمعزل عن أيدي راغبي الاطلاع في مجال العلوم العربية ،

فقد طُبع عدةَ طَبَعَات ، وكان منها طبعةٌ مصححةٌ مشتملةٌ على كثير من الفوائد ، قام بها المرحومُ الدكتور يوسف حسن عمر ، ولكنه لا يُعَدُّ تحقيقا للكتاب . وقد أشار الدكتور يوسف إلى ذلك في مقدمته ١/١١ فقال : أما إخراج الكتاب إخراجا عِلْمِيًّا محقَّقًا يجمع شتاتَ نُسَخِه المخطوطةِ المتعددةِ ، ويحقق ما امتلأ به من نصوص منقولةٍ عن السابقين من العلماء ، والتي أكثر منها الرضيُّ معزوَّةً إلى أصحابها ، فذلك أملٌ نرجو أن يتحقق على يد من يوفقه اللهُ إليه ، ويكونُ قادرًا على النهوض به . ا هـ .

وإني لأرجو أن يكون اللهُ عزَّ وجلَّ قد استجاب دعوة هذا الرجل فهيأ لي ولزميلي يحيى بشير مصري ، خدمةَ هذا الكتاب ، وإخراجَه للقراء إخراجا محقَّقًا موثَّقا ، مشتملا على ما يحتاج إليه من بيانِ غامضٍ ، أو توضيحِ مَقْصدٍ ، أو تصحيحِ نسبةٍ لرأي أو لقولٍ أو لشاهدٍ .

وإذا شكا باحثٌ أو محقق من قلة مخطوطات كتابه الذي يحققه ، فإني لأشكو من كثرة مخطوطات هذا الكتاب الذي أحققه ، فقد وجدتُ له نسخا مخطوطة كثيرة بأقلام عديدة ، والمكتبةُ السليمانية – وحدها – فيها ما يربو على خمسين نسخة ، ناهيك بما تحتويه دارُ الكتب بالقاهرة ، والظاهريةُ بدمشق ، ومخازنُ المخطوطات في العالم .

ومما لاشك فيه أن مقابلة هذه النسخ جميعِها أمرٌ يكاد يكون مستحيلا ، فكان لزاما علي أن أختار منها ثلاثَ نسخٍ – على الأقل – مع المطبوعة المتداولة بين أيدي القراء ، وأوجب هذا عليَّ أن أطلع على ما يمكن الاطلاع عليه من هذه النسخ ، فسافرت إلى كل من سوريا وتركيا ومصر ، واطلعت على ما احتوته المكتبة السليمانية والظاهرية ودار الكتب ، واجتهدت في اختيار نسخٍ منها ، وآمل أن يكون اجتهادا موفقا ، وسأتحدث عن النسخ المختارة قبيل البدء في التحقيق – إن شاء الله – .

والكتاب الذي نحققه كتاب مليء بالآراء النحوية المعزوة إلى قائليها وغير المعزوة ، وتوثيق نسبة هذه الآراء يحتاج إلى جهد جهيد ، إذا علمنا أن كثيرا منهم لا تزال كتبهم مخطوطة ، أو لم يصل إلينا شيءٌ منها . أضفْ إلى هذا استشهادَ المؤلف بالآيات القرآنية في مواضع كثيرة ، والأحاديث الشريفة ، والآثار ، وأقوال علي بن أبي طالب، رضي الله عنه ، والأمثال ، والأقوال ، والشعر . وكل هذا يحتاج إلى تخريج وشرحٍ لغريبه ، وتوضيحٍ لغوامضه .

ولا أنسى أن أذكر أنَّ أسلوب الرضي في كتابه هذا لا يخلو في كثير من المواضع من الغموض الذي يُحتاجُ لفهمه إلى كثير من الجهد .

هذه الأمور وغيرُها جعلت هذا البحث من الصعوبة بمكان ، لكنَّ عونَ الله وتوفيقَه أولا ، ثم العمل الدؤوب ، وما قام به المشرفُ – جزاه الله خيرا – من توجيه سديد ، وجهد كبير متواصل ، وكشف لأسراره وغوامضه ، يسرت السبيل لقطف الثمار ، والإفادة من هذا الكتاب الفريد .

وجدير بالذكر أن نثني هنا على ما قام به المرحوم الشيخ يوسف حسن عمر ، في حسن إخراجه ، وما علق به من تعليقات مفيدة ، فجزاه الله خيرًا ، وتغمده بواسع رحمته .

ولقد أفدت كثيرًا من مناقشة الأستاذ الدكتور علي أبو المكارم ، والأستاذ الدكتور فايز زكي دياب ، فسجلت كثيرًا من مناقشاتهما ، فجزاهما الله خيرًا .

ولا أنسى ملحوظات الفاحص الأستاذ محمود محمد الطناحي ، فقد تتبعتها بدقة ، واعتددت بها في تعديل ما يحتاج إلى تعديل .

وسيقوم بحثي هذا « **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب** » على ركنين :

الدراسة والتحقيق

أما **الدراسة** فتتكون من عشرة فصول : الفصل الأول ترجمة ابن الحاجب ، والثاني ترجمة الرضي ، والثالث مكانة الرضي وما قيل عنه ، والرابع مؤلفاته ، والخامس منهجه في شرح الكافية ، والسادس أسلوبه ، والسابع مذهبه النحوي ، والثامن شواهد شرح الكافية ، والتاسع موقفه من ابن الحاجب ، والعاشر نظرة تقويمية للكتاب[1] .

وأما **التحقيق** فيشمل تحقيق الجزء الأول من شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، وهو القسم الخاص بالمعربات من الأسماء ، المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع .

وسأتحدث عن منهجي في التحقيق قبل البدء فيه إن شاء الله .

وسأختم الرسالة بفهارس فنية تكشف عن محتويات الكتاب وتيسر الوصول إليه .

ولا يفوتني في هذه المقدمة أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لشيخي وأستاذي الجليل الدكتور أحمد حسن كحيل ، الذي كان لي – بعد الله عز وجل – نعم المساعدُ والمعين على حل مشكلات هذا البحث ، وتيسير صعوباته ، والذي ما كَلَّ ولا مَلَّ من الساعات الطويلة التي كنت أقضيها بين يديه ، مستفسرا وسائلا عن كل ما يصعب عليَّ فهمُه ، وقارئا لما كتبته من الدراسة والتحقيق في هذا البحث الطويل . وأبتهل إلى الله العلي القدير أن يحييه

---

(١) انظر التنبيه الآتي بعد صفحتين .

حياة طيبة ، وأن يطيل في عمره في طاعة الله عز وجل ، وأن يجزيه أحسن الجزاء ، وأن يثيبه جناتِ النعيم .

كما أشكر جميع إخوتي الذين ساعدوني لإتمام هذا البحث ، وأدعو لهم بالخير والصلاح . والله من وراء القصد ، وهو الهادي إلى سواء السبيل .

تنبيه :

نظرًا لتكرم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة في عمادة البحث العلمي ، وإدارة الثقافة والنشر ، بالقيام بطباعة قسمي هذا الكتاب (شرح الرضي لكافية ابن الحاجب) كان لابد من حذف المكرر ، والاستغناء ببعض ما ورد في القسم الأول عما يشبهه من القسم الثاني .

من أجل هذا اكتفي بالترجمة الواردة في القسم الأول لابن الحاجب والرضي ، وحذف من هوامش القسم الثاني ما ورد له نظير في القسم الأول ، سواء في تراجم الأعلام أو الشواهد النثرية أو الشعرية أو غيرها ، مع الإشارة إلى أماكنها في القسم الأول عند ورودها في القسم الثاني .

ولقد اشترك المحققان ، د . حسن بن محمد الحفظي محقق القسم الأول ، ود . يحيى بشير مصري محقق القسم الثاني ، في جعل النسخة التركية أصلًا لهما ، واختلفا في بقية النسخ ، واشتركا أيضًا في النظر إلى المطبوعة ، ولذا – أيضًا – اكتفي بما ورد عن النسخة الأصلية في القسم الأول .

وفي بداية القسم الثاني ستذكر مقدمة موجزة يتلوها ما تبقى من دراسة القسم الثاني ؛ لأن كل واحدٍ من المحققين درس الجزء الخاصّ به فقط .

ونأمل أن يكون في ذلك توحيد – بقدر الإمكان – للقسمين ، وسلامة من التكرار ، كما نأمل أن نكون بذلك خطونا الخطو الصحيحة . والله من وراء القصد ، وهو الهادي إلى سواء السبيل .

المحققان

د/حسن بن محمد الحفظي د . يحيى بشير مصري

الفصل الأول

ابن الحاجب

هو أبو عمرو عثمانُ بنُ عمرَ بن أبي بكر بن يونس الدُّوني[1] ثم المِصري ، الفقيه المالكي المعروف بابن الحاجب ، الملقب جمال الدين[2] .

ولد عام سبعين وخمسمائة[3] بأَسْنا[4] ، وهو العام الذي استَتَبَّ الأمر فيه لصلاح الدين وصار سيدَ الموقف في مصر والشام .

وسببُ تسميته بابن الحاجب ، أن أباه كان حاجبا للأمير عز الدين مَوْسَك الصلاحي ، وكان كرديا[5] .

نشأته :

نشأ أبو عمرو ابن الحاجب في القاهرة واشتغل في صغره بالقرآن الكريم ، ثم بالفقه على مذهب الإمام مالك رضي الله عنه ، ثم بالعربية والقراءات[6] .

---

(١) ذكر ياقوت في معجم البلدان ٢/٤٩٠ أن دونة قريةٌ من نَهَاوَنْد ، وأنها أيضا قرية بهَمَذَان . والنسبة إليها : دوني .

(٢) وفيات الأعيان ٣/٢٤٨ ، ٢٤٩ .

(٣) ذكر طارق الجنابي في كتابه « ابن الحاجب النحوي » صفحة ٣٣ أن هناك خلافا في ميلاده فمن قائل : إنه سنة ٥٧٠ . وهم الأكثرون . ومن قائل : إنه سنة ٥٧١ . وقال : إن سبب ذلك أن ابن الحاجب لم يكن يعرف ، على وجه الدقة ، سنةَ ولادته .

(٤) بُلَيْدةٌ صغيرة بالصعيد الأعلى من مصر (وفيات الأعيان ٣/٢٥٠) ، وفي التاج ٩/١٢٣ أنها بفتح الهمزة وكسرها .

(٥) و (٦) وفيات الأعيان ٣/٢٤٨ ، ٢٤٩ .

أخلاقه وشخصيته :

قال عنه أبو شامة المقدسي : كان رحمه الله ركنا من أركان الدين في العلم والعمل ، بارعا في العلوم الأصولية ، وتحقيق علم العربية .. وكان من أذكى الأمة قريحةً ، وكان ثِقةً حُجَّة ، متواضعا ، عفيفا ، كثير الحياء ، منصِفا ، محبا للعلم وأهله ، ناشرًا له ، محتملا للأذى ، صبورا على البلوى[1] .

وقال ابن خِلِّكان : وجاءني مرارا بسبب أداء شهادات ، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة ، فأجاب أبلغَ إجابة ، بسكون كثير ، وتثبت تام[2] .

وقال السيوطي : كان فقيها مناظِرا ، مفتيا ، مبرزا في عدة علوم ، متبحرا ، ثقة ديِّنا ، وَرِعا ، متواضعا ، مُطَّرحا للتكلُّف[3] .

شيوخه :

تلقى ابنُ الحاجب عن عدد كبير من علماء عصره وشيوخِه المبرِّزين في علوم الدين والعربية ، وكان الأغلبُ عليه علمَ العربية[4] .

فمن شيوخه :

١ - **أبو محمد قاسم بن فِيرُّه**[5] بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرُّعَيني الشاطِبي الضرير المُقرىء ، صاحبُ منظومة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات ، وكان عالما بكتاب الله قراءةً وتفسيرا ، وبحديث رسول الله ﷺ ، وكان أوحدَ في علم النحو واللغة ، عارفًا بعلم الرؤيا ، حسنَ المقاصد مخلصا

---

(١) ذيل الروضتين ١٨٢ .

(٢) وفيات الأعيان ٣/٢٥٠ .

(٣) بغية الوعاة ٢/١٣٥ .

(٤) انظر : وفيات الأعيان ٣/٢٤٩ ، وغاية النهاية ١/٥٠٩ .

(٥) فِيرُّه ، بكسر الفاء وسكون الياء المثناة من تحتها وتشديد الراء وضمها ، وهو بلغة اللطيني من أعاجم الأندلس ، ومعناه بالعربي : الحَدِيد . (الوفيات ٤/٧٢) .

فيما يقول ويفعل ، متجنبا لفُضُول الكلام .

ولد سنة ٥٣٨ هـ بشاطبة وتوفي سنة ٥٩٠ هـ بمصر ، ودفن في تربة القاضي الفاضل بالقَرَافَةِ الصُّغرى[١] .

٢ - **هبة الله البوصيري** : أبو القاسم هبةُ الله بن علي بن مسعود .. الأنصاري الخزرجي .. المعروف بالبُوصيري ، كان أديبا كاتبا ، له سماعاتٌ عالية ، ورواياتٌ تفرَّد بها . ولم يكن في آخر عصره في درجته مثلُه .. وسمع عليه الناسُ وأكثروا ، وكان ممن سمع عليه أبو عمرو ابنُ الحاجب[٢] ..

ولد بمصر سنة ٥٠٦ هـ ، وتوفي سنة ٥٩٨ هـ ، ودفن بسفح المُقَطَّم[٣] .

٣ - **أبو الحسن الأَبْيَاري** : علي بن إسماعيل بن علي ، أحد العلماء البارزين ، برع في عُلوم شتى ؛ الفقه والأصول والكلام ، وتفقه بأبي الطاهر ابن عوف .. وتخرج به ابنُ الحاجب ، ولد سنة ٥٥٧ هـ وتوفي سنة ٦١٨ هـ[٤] .

٤ - **أبو الفضل الغَزْنَوِي** : محمد بن يوسف بن علي بن شِهاب الدين ، أبو الفضل الغزنوي المقرئ الفقيه النحوي ، نزيل القاهرة ولد سنة ٥٢٢ هـ ، تصدر للإقراء فأخذ عنه العلمَ السخاوِيُّ والجمالُ ابنُ الحاجب ، درس المذهبَ المالكيَّ بمسجد الغزنوي المعروف به ، توفي سنة ٥٩٩ هـ[٥] .

تلامذته :

ممن أخذ عنه العربية :

---

(١) انظر في ترجمته : وفيات الأعيان ٧١/٤ - ٧٣ ، وغاية النهاية ٢٠/٢ - ٢٣ ، وحسن المحاضرة ٤٩٦/١ ، ومفتاح السعادة ١٣٩/١ .

(٢) انظر : غاية النهاية ٥٠٨/١ ، وبغية الوعاة ١٣٤/٢ .

(٣) انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٦٧/٦ - ٦٩ ، وحسن المحاضرة ٣٧٥/١ .

(٤) انظر : ابن الحاجب النحوي ٤٣ نقلا عن حسن المحاضرة ١٩٣/١ ، والديباج المذهب ٢١٣ .

(٥) غاية النهاية ٢٨٦/٢ ، وحسن المحاضرة ٤٩٨/١ .

١ - **الرضي القسطنطيني** : أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم النحوي الشافعي، ولد سنة ٦٠٧ هـ وأخذ العربية عن ابن مُعْطٍ وابن الحاجب، وكان من كبار أئمة العربية بالقاهرة ، وكان له معرفةٌ تامة بالفقه ومشاركة في الحديث ، صالحا خيِّرا ديِّنا متواضعا ساكنا ناسكا ، سمع من جماعة كثيرة ، توفي سنة ٦٩٥ هـ[١] .

٢ - **الموفَّق محمد ابن أبي العلاء النِّصِّيبي** : محمد بن محمد بن علي بن المبارك ، مقرئ نحوي ، ولد سنة ٦١٧ هـ بِنصِّيبِين ، وقرأ بها على والده ، ثم رحل إلى مصر .. وأخذ العربية عن ابن معطٍ وابن الحاجب ، وكان جم المعرفة بالأدب والقراءات ، وله نظم ، توفي سنة ٦٩٥ هـ[٢] .

هل أخذ ابنُ العماد عن ابن الحاجب ؟

نقل السيوطي في البغية[٣] عن الكمال الأدفوي[٤] ، أن محمد بن رضوان العذري المَحَلّى كان نحويا أديبا شاعرا ، أخذ النحو عن أبي عمرو ابن الحاجب[٥] ، وتبعهما طارق الجنابي وزميلي يحيى بشير مصري[٦] .

والغريب أنهم جميعهم نقلوا أنه ولد سنة ٦٥٨ هـ ، وتوفي سنة ٧٠٠ هـ[٧] ، ومعلوم أن ابنَ الحاجب توفي سنة ٦٤٦ هـ[٨] .

ولست أدري كيف أخذ عنه وقد توفِّي ابنُ الحاجب قبل ميلاد ابن العماد باثنتي عشرة سنة .

---

(١) بغية الوعاة ١/٤٧٠ .

(٢) غاية النهاية ٢/٢٤٤ ، ٢٤٥ .

(٣) بغية الوعاة ١/١٠٣ .

(٤) هو جعفر بن ثعلب الأدفوي صاحب كتاب الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد ، المتوفى سنة ٧٤٨ هـ .

(٥) ابن الحاجب النحوي ٤٥ .

(٦) شرح الكافية للرضي ، تحقيق يحيى بشير مصري ، الجزء الثاني من الشرح ، صفحة ٨ من الدراسة .

(٧) البغية ١/١٠٣ وابن الحاجب النحوي ٤٥ ، وتحقيق يحيى بشير مصري ، صفحة ٨ من الدراسة .

(٨) وفيات الأعيان ٣/٢٥٠ ، والبغية ٢/١٣٥ .

غير أن السيوطي ذكر في ترجمته أنه يعرف بابن الرعاد ، وقد أعرضا عن ذكر ذلك ، وسمياه ابنَ العماد ، ونقلا بقيةَ الترجمة كما في البغية .

والمؤكد – بناء على ما تقدم – أنه لم يأخذ عن ابن الحاجب .

مكانته العلمية ومؤلفاته :

ابن الحاجب عالم جليل ، برع في علم القراءات ، والفقه وأصوله ، والنحو والعروض .

قال السبكي – وهو يتحدث عن أبي الحسن علي بن أحمد بن الحسن العروضي – : وقد ذكر شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام أن عقيدتَه اجتمع عليها الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاءُ الحنابلة ، ووافقه على ذلك من أهل عصره **شيخ المالكية في زمانه أبو عمرو ابن الحاجب**[1] .

صنّف ابنُ الحاجب في مذهبه تصانيفَ جليلةً ، وكان معنيا بالقراءات عناية خاصة تلقاها عن شيوخ القراءة في عصره « فقرأ بعض الروايات على الشاطبي ، وسمع منه التيسيرَ والشاطبيةَ .. ثم قرأ جميعَ القراءات على أبي الفضل الغزنوي وأبي الجود ، وسمع من البُوصيري وابن ياسين »[2] .

وقال السيوطي : وكان الأغلبُ عليه النحوَ .. وله الأمالي في النحو مجلدٌ ضخم في غاية التحقيق ، بعضها على آيات ، وبعضها على مواضع من المفصل ، ومواضع من كافيته ، وأشياء نثرية . ومصنفاته في غاية الحسن ، وقد خالف النحاة في مواضع ، وأورد عليهم إشكالاتٍ وإلزاماتٍ مفحمةً ، يعسُر الجواب عنها[3] .

---

(١) طبقات الشافعية ٣/٣٦٥ .

(٢) غاية النهاية ١/٥٠٨ .

(٣) بغية الوعاة ٢/١٣٤ ، ١٣٥ .

وله مؤلفات كثيرة ، منها ما ألفه في الفقه وفي أصوله وفي النحو والصرف والعقيدة[1] .

ومن كتبه النحوية والصرفية :

١ – الكافية . وسيأتي تفصيل الحديث عنها .

٢ – شرح الكافية (مطبوع) .

٣ – الوافية (نظم الكافية) مطبوع .

٤ – وشرحها (مطبوع بتحقيق د/ موسى بناي العليلي)[2] .

٥ – الإيضاح في شرح المفصل (مطبوع بتحقيق د/ موسى العليلي)[3] .

٦ – الشافية ، وهي مقدمة في الصرف على غرار الكافية في الإيجاز غير المُخِل .

٧ – شرحها ، كما ذكر ذلك ابن خلكان[4] ، وحاجي خليفة[5] .

٨ – الأمالي النحوية (مطبوع) .

٩ – رسالة في الشعر .

١٠ – منظومة في المؤنثات السماعية .

١١ – إعراب بعض آيات القرآن الكريم .

١٢ – شرح كتاب سيبويه .

١٣ – المكتفي للمبتدي (شرح إيضاح الفارسي) .

١٤ – شرح المقدمة الجزولية .

---

(١) انظر : ابن الحاجب النحوي ٤٩ وما بعدها .

(٢) مطبعة الآداب بالنجف بغداد ١٤٠٠ هـ .

(٣) مطبعة العاني – بغداد .

(٤) وفيات الأعيان ٣/٢٤٩ .

(٥) كشف الظنون ٢/١٠٢٠ .

١٥ – المسائل الدمشقية .

ومن مؤلفاته في العروض :

المقصد الجليل في علم الخليل (منظومة)[١] .

ومن كتبه في الفقه وأصوله :

١ – جامع الأمهات في الفقه المالكي ، مخطوط[٢] .

٢ – منتهى السؤال والأمل في علمي الأصول والجدل[٣] .

٣ – مختصر المنتهى[٤] .

الكافية ومكانتها :

يبدو عِظَمُ منزلة الكافية واضحا فيما حَظِيتْ به من الشروح ، مما جعلها بين أيدي الناس يفيدون منها ، ويجنُون من ثمارها ، قال حاجي خليفة : الكافية في النحو ... مختصرة معتبرة ، شهرتُها مغنية عن التعريف[٥] .

وذكر حاجي خليفة أن هذه المقدمة شُرِحَت شروحًا كثيرةً ، ونُظِمَت وشُرِحَ النظمُ ، وعُلِّق على شروحها حواشٍ ، وأعربت ، ولخص بعض شروحها[٦] .

وإن الناظر لهذا المتن يرى العلاقةَ الوطيدةَ بينه وبين المفصَل للزمخشري، فقد قسم الزمخشري المفصل أربعة أقسام في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف وفي المشترك من أحوالها، وتقسيم ابن الحاجب لكافيته هو التقسيم المذكور نفسه.

---

(١) المؤلفات من رقم ٨ إلى قوله : منظومة . نقلتها عن تعليقة للأستاذ الدكتور علي أبو المكارم ، على رسالتي .

(٢) هدية العارفين ٦٥٥/١ .

(٣) مطبوع في إستانبول سنة ١٣٢٦ هـ .

(٤) مطبوع في بولاق سنة ١٣١٦ هـ .

(٥) كشف الظنون ١٣٧٠/٢ .

(٦) أطال حاجي خليفة في ذكر شروح الكافية والتعليقات عليها وإعرابها . ينظر كشف الظنون ١٣٧٠/٢ – ١٣٧٦ .

ولا يبعد أيضا أن يكون ابن الحاجب قد استفاد من إيضاح أبي علي الفارسي ، فقد ذكر حاجي خليفة أن عبد القاهر الجرجاني شرح إيضاح أبي علي شرحا مبسوطا في نحو ثلاثين مجلدا وسماه المغني ثم لخصه في مجلد وسماه المقتصد[1] .. وله مختصر الإيضاح المسمى بالإيجاز .. وللشيخ جمال الدين ابن الحاجب شرح هذا المختصر بالقول سماه المكتفي للمبتدي ، أوله : الحمد لله حمدا يستوعب جزيل آلائه[2] .

شروح الكافية :

حظِيتْ هذه المقدمةُ المختصرةُ في النحو بشروح كثيرة ، ذكر بعضَها حاجي خليفة[3] . وذكر بعضا آخر بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي[4] ، وعد طارق الجنابي ما يربو على سبعين شرحا[5] ، وعد د/موسى العليلي[6] لها ما يزيد على ضعف ما ذكره طارق الجنابي .

ومما لا شك فيه أن هذه الشروح والحواشي ما كانت لتكون لولا عظمُ هذا المختصر ، وأهميتُه الكبيرة .

ويكاد المطلعون على هذه الشروح يُجْمِعون على أن أعظمَها قدرا ، وأعلاها منزلةً ، وأكثرَها استيعابًا ، شرحُ الرضي محمد بن الحسن الإستراباذي ، وهو الكتاب الذي نحن بصدد تحقيقه .

يقول السيوطي : لم يؤلَّف على الكافية بل ولا في غالب كتب النحو مثلها جمعا وتحقيقا[7] .

---

(١) مطبوع في المطبعة الوطنية عمان – الأردن ، بتحقيق د/كاظم بحر المرجان .
(٢) كشف الظنون ١/١١٢ .
(٣) كشف الظنون ٢/١٣٧٠ وما بعدها .
(٤) انظر الرضي الإستراباذي عالم النحو واللغة ٣١ وما بعدها .
(٥) ابن الحاجب النحوي ٥٧ وما بعدها .
(٦) شرح الوافية نظم الكافية ٣٧ وما بعدها .
(٧) بغية الوعاة ١/٥٦٧ .

وهذه الشروح – كما ترى – من الكثرة بمكان ، والحديث عنها جميعِها طويلٌ مملٌّ ، لكني سأذكر مجموعةً منها اطلعت عليها في مكتبة السليمانية بإستانبول ، مع أرقامها ، رغبةً منيَ في دفع من يريد تحقيقَها ونشرَها ، لما أتوخاه فيها من فوائدَ جمة .

١ – شرح الكافية لإبراهيم بن محمد بن عرب ، داماد إبراهيم ١٠٧٠ .

٢ – شرح الكافية لأحمد بن علي جوكدفاني . بغدادلي ١٨٤٨ .

٣ – شرح الكافية لأحمد بن عمر دولت آبادي . أيا صوفيا ٤٥٠١ .

٤ – شرح الكافية لسعيد الصريف الجرجاني . بغدادلي ١٨٧٠ .

٥ – شرح الكافية لنجم الدين سعيد . أيا صوفيا برقم ٤٤٩٩ .

٦ – شرح الكافية لصفيِّ الدين عبد العزيز بن سرايا . الفاتح ٥٣٩٨/١١ .

٧ – شرح الكافية لعصام الدين الإسفرائيني . ٤٥٠٧ .

٨ – شرح الكافية للغجدواني . الفاتح ٤٩٨٩ .

٩ – شرح الكافية لفاضل أحمد الهندي بشير أغا برقم ٦٠١ .

أما الشرح الذي نحققه فسأتحدث عنه بالتفصيل – إن شاء الله – عند ذكر مؤلفات الرضي .

وفاته :

انتقل ابن الحاجب من القاهرة إلى الإسكندرية ، ولم تطُلْ مدتُه هناك ، وتوفي بها ضاحيَ نهارِ الخميس ، السادسِ والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة ، ودفن خارج باب البحر ، بتربة الشيخ الصالح ابن أبي شامة[1] .

---

(١) وفيات الأعيان ٢٥٠/٣ .

الفصل الثاني

الرضي

محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي أو السمناكي النجفي المعروف بالرضي ، وبالشارح ، وبنجم الأئمة ، ونجم الملة والدين[1] .

ولد سنة ٦٢٤ هـ تقريبا[2] .

قال محمد باقر الموسوي : والعجب من الحافظ السيوطي ، المعروف بالتتبع والمهارة كيف لم يزد في ترجمة مثل هذا الأسد الضِّرغام ، والعَهْد القَمْقَام[3] ، والحَبْر التَّمام على ما ذكره .. إلا أن يُعتَذَر عن الإهمال في حقه ، والمسامحة في أمره بكونه من الشيعة الإمامية ، (والعلماء) الدينية الاثنى عشرية[4] .

وأقول : ليس هذا – فيما أرى – سببا للتقليل في ترجمته ، فالذين ترجموا للشيعة لم يستطيعوا الزيادةَ على ما ذكره السيوطي . إلا أن السيوطيَّ ترجم للرضي في حرف الراء لشهرته ، وقال : ولم أقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته[5] .

---

(١) هذا أقصى ما ذكرته المراجع من اسمه ونسبه ، انظر : روضات الجنات ٢٨٦ ، وأمل الآمل ٢/٢٥٥ ، والأنوار الساطعة ١٥٥ والرضي الإستراباذي ٩ .

(٢) الرضي الإستراباذي ٩ .

(٣) العهد : المنزل الذي لا يزال القوم إذا انتأوا عنه رجعوا إليه (اللسان ٤/٣٠٨) ، شبّه به الرضيَّ . والقَمْقَام والقُمَاقِم من الرجال : السيدُ الكثير الخير الواسعُ الفضل (اللسان ١٥/٣٩٦) .

(٤) روضات الجنات ٢٨٦ .

(٥) البغية ١/٥٦٧ .

والبغدادي عند ترجمته للرضي لم يأت بجديد مفيد ، إلا أنه أورد ما وجده مكتوبا على نسخةٍ قديمة من الشرح ، وفيها أنه انتهى من إملاء شرحه في ربيع الآخر سنة ٦٨٨ هـ .

ثم نقض ذلك بأنه لا يوافق ما ذكره الرضيُّ نفسُه في آخر شرحه قبل أحكام هاء السكت ، وهو أنه انتهى من شرحه سنة ٦٨٦ هـ[١] .

ثم ذكر ما أورده السيوطيُّ في ترجمته ثم قال : والتاريخان غير موافقَين لما ذكرناه ، وقد ذكر البِقاعي في (مناسبات القرآن) تاريخَ هذا الشرح كما ذكرنا .

ثم قال : وعلى هذا لا يمكن أن يكون تاريخُ وفاته ما ذكره السيوطي[٢] ، فإنه عاش مدة يحرِّر شرحه .. وشرحُه للشافية متأخرٌ عن شرحه للكافية ، فلا يصح ذلك التاريخ .

ثم أورد البغدادي صورةَ إجازةِ الشريف الجرجاني لمن قرأ عليه هذا الشرح[٣] .

وهذا كلُّه لم يفدنا فائدة جديدة يمكن الاعتماد عليها والاعتداد بها . وهذا لا يعدو كونَه مناقشةً لم يُفْصَل الحكم فيها .

ونحن لا نجزم بأن وفاة الرضي كانت سنة ٦٨٦ هـ مع أن كثيرا من المراجع يقول ذلك[٤] . ونكاد نجزم بأنه انتهى من شرحه في السنةِ المذكورة ، لما

---

(١) شرح الرضي على الكافية ط ٤٠٧/٢ .

(٢) يعني ما نقله السيوطي عن شمس الدين بن عزم في البغية ٥٦٨/١ من أن الرضي توفي سنة ٦٨٤ أو ٦٨٦ . والشك من السيوطي .

(٣) انظر : خزانة الأدب ٢٨/١ - ٣٠ .

(٤) انظر مثلا : روضات الجنات ٢٨٦ ، وأمل الآمل ٢٥٥/٢ ، والأنوار الساطعة ١٥٥ .
واكتفت د/ أميرة علي توفيق ، صفحة ١١ ، من الرضي الإستراباذي ، بأنه توفي في القرن السابع الهجري .

ذكره هو في كتابه ، وهذا لا يمنع مما نقله البغداديُّ – كما ذكرت[1] – من إحدى نسخ الشرح : أنه أُمْلِي سنة ٦٨٨ هـ ، لأن ذلك محتمل لأمرين :

أحدهما : أن يكون الرضيُّ أملى كتابه مرات ، وكان بعضها كما ذكر هو في كتابه سنة ٦٨٦ هـ وبعضها سنة ٦٨٨ هـ .

والثاني : أن يكون « أُمْلِيَ » بالبناء للمفعول ، وعليه يكون المُمْلِي غيْرَ الرضي .

والثاني عندي أقرب حتى يكون متفقا مع ما ذكره المؤرخون من أن سنة وفاته هي ٦٨٦ هـ .

والعجيب أن آغا برزك الطهراني ذكر في كتابه الأنوار الساطعة[2] أنه رأى نسخة من شرح الشافية مكتوبةً في حياة المؤلف سنة ٦٨٣ هـ .

وهذا لا يتفق مع ما نكاد نجزم به من أن الرضي انتهى من شرحه للكافية سنة ٦٨٦ هـ إذا علمنا أن الرضي في شرحه للكافية وفي مواضع عديدة كان يقول : كما يجيء في التصريف .

وهذا – في رأيي – له تخريجٌ واحد ، وهو أن يكون الرضي كان يشرح الكافية والشافية معا ، وانتهى من شرحه للشافية قبل انتهائه من شرحه للكافية ، والله أعلم بالصواب .

ليس بين أيدينا من المراجع ما يفصِّل لنا تاريخَ حياة هذا العالم الجليل ، ولا كيف كانت بدايةُ حياته في موطنه الأول « أستراباذ » بإقليم طبرستان في شمال إيران ، وقد خرج منها جمع كثير من علمائنا الأعيان ، كما يقول الموسوي[3] .

---

(١) صفحة ٢٦ .

(٢) صفحة ١٥٥ .

(٣) روضات الجنات ٢٨٦ .

غير أنا نعرف أن الرضي انتقل إلى النجف ، وألف شرحه للكافية فيها ، كما ذكر هو في مقدمته[1] .

ولا تسعفنا المراجعُ أيضا بذكر شيوخه ولا تلامذته ، ولا ذكر حياته ، وهل كان في عيشٍ رغيد أو شظفٍ من العيش ، وهل تزوج أولا ؟ وإذا كان تزوج فهل رزق بأولاد أو لا ؟ تقول د/ أميرة علي توفيق : وهو في ذلك مثلُ نظرائه من علماء الشيعة الإيرانيين في عصر الغزو المغولي للدولة الإسلامية . ولا يتعدى ما وصلنا عنه – فيما عدا ما سبق – سوى أنه كان إماميَّ المذهب ، معتزليَّ العقيدة[2] .

أقول : أما تشيعُ الرضي ، فأمر واضح جدا يتبين من عِدّة أمور ؛ منها أنه في شرحه للكافية يستشهد كثيرا بأقوال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ثم يتبعها بقوله : عليه السلام .

ولعل منها تمثيلَه بقوله : استخلف المرتضى المصطفى . لما يجوز فيه تقديم المفعول به على الفاعل لقرينة معنوية ، وذلك أنه أراد بالمرتضى عليَّ بنَ أبي طالب ، وبالمصطفى محمدا ﷺ ، وأراد باستخلافه وصيتَه له بالخلافة ، وهذا اعتقادُ الشيعة ، ولكن هذا ليس دليلا قاطعا ؛ لأنه قد يريد بالاستخلاف ، استخلافَ الرسول ﷺ لعليٍّ ؛ لينوب عنه في تسليم الأماناتِ والودائعِ التي كانت عنده لأهل مكة ، ليسلمها لهم حين هاجر إلى المدينة .

ثم إن الذين ترجموا لعلماء الشيعة ترجموا له معهم[3] .

وقال طاش كبري زاده : يُروَى أن نجم الأئمة رضي الدين كان على مذهب الرفْض . ويحكى عنه أنه كان يقول : العدلُ في عُمَرَ ليس بتحقيقي ، موضع

---

(١) انظر : قسم التحقيق صفحة ٢ .

(٢) الرضى الإستراباذي ١١ .

(٣) انظر مثلا : أمل الآمل ٢/٢٥٥ ، وطبقات أعلام الشيعة (الأنوار الساطعة في المائة السابعة ١٥٥) .

قولِه : العدلُ في عُمَرَ تقديريٌّ . ثم قال : نعوذ بالله من الغلو في البدعة ، والعصبية في الباطل[1] .

وأقول : لا أدري من أين أخذ نسبتَه إلى الرفض ، أما ما نُقِل عنه أنه يقول : العدل في عمر ليس بتحقيقي ، فلم أجده في شرحه لكافيته . بل قال : بخلاف العدل المقدَّر ، فإنه الذي يُصَار إليه لضرورة وُجْدانِ الاسمِ غيرَ منصرف ، وتعذُّر سبب آخرَ غيرِ العدل . فإن عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر . بل كان كأدد[2] .

أما كونه من المعتزلة فلعل مما يؤيده تأويله للوجه بالذات في قوله : وأما تقديم النفس على العين فلأن النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقةً ، ولفظُ العين مستعارٌ لها مجازا ، من الجارحة المخصوصة ، كالوجه في قوله تعالى : ﴿ كل شيء هالك إلا وجْهَه ﴾[3] أي ذاتَه[4] .

ونحن لا نستطيع استخلاص مذهبه وعقيدته من الكتاب الذي نحقِّقُه ، لأنه كتابُ نحوٍ ، وليس بصدد الحديث عنهما . ثم إن الكتب التي ترجمت الرضيَّ لم تذكر أدلَّةً قويةً على ذلك .

---

(١) مفتاح السعادة ١/١٨٤ .

(٢) انظر التحقيق صفحة ١١٣ .

(٣) القصص ٨٨ .

(٤) انظر : التحقيق صفحة ١٠٧٠ .

الفصل الثالث

مكانة الرضي وما قيل عنه

الرضي عالم نحوٍ وصرف ولغةٍ لاشك في هذا ، ومؤلفاته التي بين أيدينا تشهد له بما وصل إليه من رأي حصيف ، وعلم واسع ، ووعي عميق ، وفهم دقيق ، واستيعاب لمسائل هذه العلوم ، واستحضارٍ لشواهدها ، ولما قيل فيها من آراء ، وهذا يدل على سعةِ اطلاع على هذه العلوم . ومناقشتُه لمسائلها ، وسردُ آراء ذوي الرأي ، وتمييزُه بين الحسنِ والرديءِ ، والغثِّ والسمينِ ، فيها أيضا دلالةٌ على أنه كان ذا وعي وفهم واسعين .

يقول الإمام السيوطي : الرضي الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب ، الذي لم يؤلَّف عليها – بل ولا في غالب كتب النحو – مثلها ، جمعا وتحقيقا وحسنَ تعليل[1] .

ويقول الموسوي : وبالجملة فهو أحد نوادر الدهر ، وأعاجيب الزمان ، الذي به افتخار العجَم على العرب ، ومباهاة الشيعةِ على سائر فرق الإسلام[2] .

ونقل الموسوي عن الفاضل الهندي أنه قال في موضعٍ من شرح الشافية : كتاب شرح الشافية للشيخ الرضي المَرضي ، نجم المِلة والحق والحقيقة والدّين الإستراباذي ، الذي دُرَرُ كلامِه أسنى من نجوم السماء ، وتعاطيها أسهلُ من

---

(١) بغية الوعاة ٥٦٧/١ .

(٢) روضات الجنات ٢٨٦ .

تعاطي لآلئ الماء ، إذا فاه بشيء اهتزت له الطباع ، وإذا حدث بحديث أقرط الأسماعَ بالاستماع ، هو الذي بين الأئمة مَلِكٌ مطاع للمؤالِف والمخالِف من جميع الأراضي والبقاع[1] .

والبغداديّ في خزانته إذا ورد ذكر الرضي قال : وقال الشارح المحقق . ومواضع هذا في الخزانة أكثر من أن تحصى .

والمتتبع لخزانة الأدب يرى ثناء البغدادي على الرضي في عدة مواضعَ منها .

ونقل البغدادي عن نسخة قديمة لشرح الكافية ما نصُّه : هو – يعني الرضي – المولى الإمامُ ، العالم العلامةُ ملك العلماء صدر الفضلاء ، الفقيهُ المعظَّم ، نجمُ الملة والدين محمدُ بن الحسن الإستراباذي[2] .

ويقول طاش كبري زاده : ليس في المتأخرين من اطَّلع على تدقيقات كتابِ سيبويه مثلُ الرضي[3] .

ونقلت د/أميرة علي توفيق عن القاضي نور الله الشوشتري المتوفى سنة ١٠١٩ هـ ، أنه يَعُدُّ الرضي إمامًا في فنه ؛ ذلك أنه شرح الكافيةَ على نحوٍ لم يفعله أحدٌ قبله ولا بعده على الإطلاق .

ولعل إطلاقَ الشريف الجرجاني[4] وغيرِه[5] لقَب نجمِ الأئمة على الرضي دليلٌ آخرُ من الأدلة على عظيم منزلته ، وعلوِّ مكانته .

---

(١) روضات الجنات ٢٨٦ .

(٢) خزانة الأدب ٢٨/١ .

(٣) مفتاح السعادة ومصباح السيادة ١٨٤/١ .

(٤) انظر : إجازته لبعض تلاميذه التي أوردها البغدادي في الخزانة ٢٩/١ ، ٣٠ .

(٥) كالرصاص أحد شراح الكافية ، وانظر : أمل الآمل ، وروضات الجنات ، والأنوار الساطعة .

الفصل الرابع

مؤلفاتــه

لا تذكر المراجعُ غيرَ ثلاثة كتب للرضي وهي :

١ – شرحُه لكافية ابن الحاجب .

٢ – شرحُه لشافية ابن الحاجب .

٣ – شرح القصائد السبع العلويات ، لابن أبي الحديد .

أما شرحه للقصائد فهو لا يزال مخطوطا ، ولمخطوطته صورة فلمية بجامعة الملك سعود تحت رقم ١٩٨٠ تاريخ النسخ القرن الثالث عشر الهجري ، عددُ الأوراق ٦٧ مقياس الورقة ٢١,٥×١٥ سم .

أولها : بسم الله الرحمن الرحيم .

ألا إنّ نجدَ المجدِ أبيضُ مَلحُوبُ ولكنهُ جَمُّ المهالكِ مرهوبُ

النجد : الطريقُ المرتفع . والمجد : الكرمُ . والماجدُ : الكريمُ . قال ابن السِّكِّيت : المجد والشرف يكونان من قبل الآباء ، يقال : شريف ماجد إذا كان له آباء متقدمون في الشرف ، والمجد والحسب يكونان وإن لم يكن له آباء لهم شرف ، والملحوب : الواضح ، يقال : لَحَبْت اللحمَ عن العظم إذا قَشَرته ، وكذا العودُ وغيره . والجم : الكثير . المرهوب : المخوف . ثم قال :

هو العسل الماذِيُّ يَشْتَارُه امرؤٌ بَغَاه وأطرافُ الرماحِ اليعاسيبُ

ثم شرحه ، وهكذا في القصائد جميعِها .

وأذكر الآن أوائل هذه القصائد :

١ – تقدم ذكر أول القصيدة الأولى .

٢ – جللتَ فلما دقَّ في عينكَ الورى نهضتَ إلى أم القُرى أيّد القِرا

٣ – عن ريقِها يتحدثُ المِسواكُ أَرَجًا فهل شجرُ الكباءِ أَرَاكُ

٤ – بَزَغَتْ لكم شمسُ الكَنَسْ وبدت لكم روحُ القُدُسْ

٥ – لمن ظُعُنٌ بين الغميم وحاجِر بَزَغْنَ شموسًا في ظلام الدَّياجِرِ

٦ – يارَسْمُ لا رَسَمَتك ريحٌ زَعْزَعُ وسرت بليلٍ في عِراصِك خِرْوَعُ

٧ – الصبر إلا في فراقك يُحْمَل والصعبُ إلا عن ملامِك يَسْهُلُ

يا ظالمًا حكَّمتُه في مهجتي حَتَّامَ في شرع الهوى لا تَعْدِلُ

أنفقتُ عمري في هواكَ تكرُّمًا وتضنّ بالنَّزْرِ القليل وتَبْخَلُ

إن ترمِ قلبي تَظْمَ نفسُك إنه لك موطن تأوي إليه وتَنْزِلُ

وآخر المخطوطة :

هي دون مدح الله فيك وفوقها مدحُ الورى وعُلاك منها أكملُ

ولقد أجاد وأحسن في كل ما قال ... وصلى الله على محمد وآله الطاهرين وصحبه الأخيار المنتخبين .. آمين آمين .

وقد نقلت ما نقلته هنا من شرح القصائد ، ليكون القارئ على معرفة بها ؛ لكونها غيرَ متداولة ، ولم تطبع بعد ، ولأبينَ منهج الرضي في شرح أبياتها .

شرح الشافية :

الشافية مقدمة موجزة في علم الصرف ألفها ابن الحاجب ، كما ذكرت في ترجمته[1] .

---

(١) صفحة ٢٠ .

يقول شيخنا د/ كحيل : ومن أحسن المؤلفات التي استقلت بالصرف كتابُ الممتع لابن عصفور المتوفى سنة ٦٩٦ هـ ، غير أنه لم يستوعب أبواب الصرف كلَّها ، وتكلم على الأبنية والإعلال والقلب والإدغام بأسلوب واضح ، وشافيةُ ابن الحاجب[١] .

وقد حظيت الشافيةُ بما يقرب مما حظيت به الكافية من الشروح والحواشي والتعليقات والنظم ، وقام بترجمتها إلى التركية قورد أفندي ويعقوب بن عبد اللطيف[٢] .

ولعل من أحسن شروحها وأوفاها وأكثرِها تفصيلا وبيانا شرحَ الرضي ، يقول الشيخ عضيمة – رحمه الله – : إنه يغني عن غيره ولا يغني عنه غيره[٣] .

ويقول الشيخ د/كحيل : إنه يعد من أمهات المراجع في التصريف وإن كان في أسلوبه صعوبة[٤] .

ويعزو محققو هذا الشرح هذه الصعوبةَ إلى أنه : كتاب ملأه صاحبه تحقيقا وأفْعَمَه تدقيقا ، وجمع فيه أوابدَ الفن وشواردَه ، وأتى بين ثناياه على غُرَرِ ابن جني وتدقيقِه ، وأسرار ابن الأنباري واستدلالاته وتعليلِه ، وإفاضةِ المازني وترتيبه ، وأمثلةِ سيبويه وتنظيره ، ولم يترك في كل ما بحثه لقائل مقالا ، ولا أبقى لباحث منهجا ، حتى كان كتابُه حريا بأن ينتجعه طالبُ الفائدة ، ويقبلَ

---

(١) التبيان في تصريف الأسماء ١٦ .

(٢) انظر ما ذكره حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون جـ ٢/١٠٢٠ – ١٠٢٢ . فقد أورد عددا كبيرا من الشروح والحواشي .

(٣) المغني في تصريف الأفعال ٢٠ هامش ٢ .

(٤) التبيان في تصريف الأسماء ١٦ .

على مدارسته واستذكاره كل من أراد التفوقَ على أقرانه في تحصيل مسائل العلم ونوادره[1] .

ومنهج الرضي في شرحه للشافيةِ يقوم على إيرادِ جزء من الشافية ثم تفصيلِ ما فيه من مسائلَ وإيضاحها ، وذكر أقوال العلماءِ فيها وتأييدهم أو الرد عليهم ، والإضافة إلى ما ذكره ابنُ الحاجب إذا احتاج الأمر إلى ذلك .

وهذا شأنه في شرح الكافية ، كما سيأتي بيانُه .

شرح الكافية :

كتاب عظيم القدر جليلُ الفائدة ، جمعَ من مسائل النحو الشيءَ الكثير ، وحشد فيه مؤلفه آراء جمهرةِ النحاة ، وناقَشَها ، وأوردَ فيه آراءً جديدةً واختياراتٍ خاصةً .

يقول السيوطي : الرضيُّ الإمامُ المشهورُ صاحبُ شرحِ الكافية لابن الحاجب ، الذي لم يؤلف عليها – بل ولا في غالب كتب النحو – مثلُها جمعًا وتحقيقا وحسنَ تعليل ، وقد أكب الناس عليه ، وتداولوه ، واعتمده شيوخُ هذا العصر ومن قبلهم في مصنفاتهم ودروسِهم ، وله فيه أبحاث كثيرةٌ مع النحاة ، واختيارات جمَّة ، ومذاهبُ ينفرد بها[2] .

ويقول عنه الموسوي : وهو شرح لطيف وكتاب طريف ، فاق جميعَ مصنفات الفريقين في الاشتمال على التحقيق والتدقيق ، وإعمال الفكر العميق[3] .

ويقول الشريفُ الجُرجاني : وإنَّ شرح الكافية للعالم الكامل نجمِ الأئمة

---

(١) مقدمة شرح الشافية جـ ١ صفحة ٣ بتحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد .

(٢) بغية الوعاة ٥٦٧/١ .

(٣) روضات الجنات ٢٨٦ .

وفاضل الأُمة محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي .. كتاب جليلُ الخطر ، محمودُ الأثر ، يحتوي من أصول هذا الفن على أمهاتِها ، ومن فروعه على نكاتِها ، قد جمع بين الدلائل والمباني وتقريرِها ، وبين تكثير المسائل والمعاني وتحريرِها ، وبالغ في توضيح المناسبات ، وتوجيه المباحثات حتى فاق ببيانه على أقرانه ، وجاء كتابُه هذا كعقد نُظِمَ فيه جواهر الحكم بزَوَاهِرِ الكَلِم[1] .

وقال طاش كبري زاده : وأجلُّ شروحها - يعني الكافية - الذي سار ذكره في الأمصار والأقطار ، مَسِيرَ الصَّبَا والأمطار ، شرحُ نجم الأئمة رضي الدين الإستراباذي ، وهو شرحٌ عظيمُ الشأن ، جامعٌ لكل بيان وبرهان تضمن من المسائل أفضلَها وأعلاها ، ولم يغادر من الفوائد صغيرةً ولا كبيرةً إلا أحصاها[2] .

ومع أني لا أوافق « طاش كبري زاده » على الجملة الأخيرة من كلامه ففيها مبالغةٌ دفع إليها التعصب ، لكن كلامَه يدل على أن الكتاب عظيم القدر جليل المنزلة .

ويقول البغدادي في مقدمته للخزانة :

وهو - يعني شرح الرضي - كتاب عَكَفَ عليه نَحارِيرُ العلماء ودقَّق النظر فيه أماثلُ الفضلاء ، وكفاه من الشرف والمجد ما اعترف به السَّيِّدُ والسَّعْدُ[3] ، لما فيه من أبحاث أنيقة ، وأنظار دقيقة ، وتقريراتٌ رائقة ، وتوجيهات فائقة ، حتى صارت بعده كتبُ النحو كالشريعةِ المنسوخة ، وكالأمَّة الممسوخة[4] .

---

(١) ذكر ذلك في إجازته التي نقلها عنه البغدادي في الخزانة ١/٢٩ .

(٢) مفتاح السعادة ١/١٨٣ .

(٣) ذكر عبد السلام محمد هارون أن المقصود بهما : السيد علي بن محمد بن علي الجرجاني ، المتوفى سنة ٨١٦ هـ وسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ، المتوفى سنة ٧٩٢ هـ .

(٤) خزانة الأدب ١/٣ .

القســم الثاني

التحقيق

مقدمة التحقيق

أولا : النسخ التي اعتمدت عليها

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على ثلاث نسخ مخطوطة ، ورابعة مطبوعة .

والنسخ المخطوطة هي :

أ – النسخة التركية : وهي الأصل ، وقد رمزت لها بـ : ت .

١ – يقع القسم الذي حققته في أربع وعشرين ومائة لوحة ، متوسط أسطر كل لوحة واحد وثلاثون سطرا ، ومتوسط كلمات كل سطر إحدى وعشرون كلمة .

٢ – كتبت بخط نستعليق جميل واضح لم يذكر اسم كاتبها ، لكنه ذكر أن انتهاءه من كتابتها في أوائل ذي القعدة سنة ست وسبعين وثمانمائة هجرية .

٣ – تمتاز هذه النسخة باحتوائها على متن الكافية كاملا ، ووضوح كتابتها ، وعدم الطمس فيها ، وقلة السقط منها ، ولأجل هذا جعلتها أصلا .

٤ – صورت هذه النسخة من المكتبة السليمانية بتركيا ، وهي فيها تحت رقم ١٠٦٦ مكتبة داماد إبراهيم .

ب – نسخة الجامعة : وقد رمزت لها بـ : جـ .

١ – يقع القسم الأول في تسع وثلاثين ومائة لوحة ، متوسط أسطر كل لوحة تسعة وعشرون سطرا ، ومتوسط كلمات كل سطر ست عشرة كلمة .

٢ – كتبت بخط نسخي جميل واضح ، بقلم مكي بن محمد بن أبي بكر

الكردي الشاكر ، فرغ من كتابتها في التاسع عشر من شهر شوال سنة سبع عشرة وثمانمائة للهجرة .

٣ – تتضمن تعليقات علمية على الهوامش بخطوط غير خط الناسخ .

٤ – في هامشها استدراكات على الأسقاط .

٥ – بهامشها إشارة إلى بعض المسائل .

٦ – هذه النسخة تاريخ كتابتها أسبق من النسخة الأصلية ، ولكن فيها سقطا أكثر من سابقتها ، وأيضا فإن الكاتب لا يورد نصَّ الكافية كاملا بل يكتفي بذكر شيءٍ يسير من المتن .. ثم يقول : إلخ . ولهذا عدلت عن جعلها أصلا إلى النسخة التركية .

٧ – صورت هذه النسخة عن ميكروفلم برقم ٤٣٢١ بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المركزية ، وهو مصور من مكتبة تشيستربتي بإيرلندا .

جـ – النسخة المصرية : وقد رمزت لها بـ : ص .

١ – يقع القسم الأول في ثماني عشرة ومائة لوحة ، متوسط أسطر كل لوحة ثلاثة وثلاثون سطرا ، ومتوسط كلمات كل سطر إحدى وعشرون كلمة .

٢ – كتبت بخط نسخي واضح جميل ، ولم يذكر اسم الكاتب ولا تاريخ الكتابة .

٣ – يضع خطًّا فوق كلمات المتن .

٤ – عليها تعليقات لبعض العلماء .

٥ – يتصدر النسخة بيان بأبوابها بخطّ الناسخ .

٦ – توجد في لوحة ١٢ إشارة إلى الناسخ ، وهو علاء الدين الصيرافي .

٧ – السقط فيها أكثر من سابقتيها ، ولا يورد الكاتب نصَّ متن الكافية بل يكتفي بجزء يسير ثم يقول : إلخ .

٨ – صورت هذه النسخة من دار الكتب القومية بالقاهرة عن مخطوطة بها تحت رقم ٦٥١ نحو تيمور .

المطبوعة :

وقد حرصت على أن تكون المطبوعة من النسخ التي اعتمدت عليها ، وذلك لكونها متداولة بين أيدي الناس ، ويُرجَع إليها كثيرا ، ولإظهار الفروق بينها وبين النسخ الأخرى من الزيادة والنقص ، وقد أثبت أرقام صفحات المطبوعة على الجانب الأيسر من صفحات التحقيق ، رغبة مني في تيسير الوصول إلى هذا التحقيق ، وإذا أحال الرضي على شيء مما يتضمنه الجزء الثاني من المطبوعة وهو الذي حققه زميلي يحيى بشير مصري فإني أحيل القارئ أيضا على الجزء الثاني منها وأذكر أنه في ط ٢ صفحة كذا .

وهذه المطبوعة صورت بدار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، عن النسخة المطبوعة في مطبعة الشركة الصحافية العثمانية ، وقد انتُهِي من طباعتها في أوائل ذي الحجة لسنة عشر وثلاثمائة وألف من الهجرة .

ثانيا : نماذج من المخطوطات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جلت الآلاء عن أن تحاط بعد وتعالت كبريائه عن أن تشمل بحد تاهت في سواحل معرفته سابلة الافهام وغرقت في بحار بهرته سابحة الاوهام كل ما يخطر ببال ذوي الافكار فبنزل عن حضيرة ملكوته وجميع ما يعتقد عليه ضمائر اولي الابصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته وصلواته على خاتم انبيائه وسابغ انبائه محمد بن عبد الله المبشر به قبل ميلاده وعلى السادة الاطهار من عترته واولاده [illegible] فقد طلب الي بعض من اعتنى بصلاح حاله واسعفه بما يسعه مقدوري من نزجات آماله تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب في النحو عند قراءتها على فانتدبت له مع عوز ما يحتاج اليه الغافل [illegible] هذا الخ والتالك في مثل هذا الخ من الفطنة الوقاده والبصيرة النقاده بذلا لسؤاله وتحقيقا لمأموله ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوز عن الاصول الى الفروع فان جاء مرضيا فببركات الحساب المقدس الفروي صلوات الله على مشرفه لانفاقه فيه والا فمن قصور مؤلفه فيما استحيه والله تعالى المؤمل لارشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل قوله [illegible] الكلمة لفظ وضع لمعنى [illegible] ان الكلم جنس الكلمة كتمر وتمرة وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا لذي التاء كما يجيء تحقيقه في باب الجمع [illegible] ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء لكن الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف تجوهر وضرب قيل [illegible] ان الكلمة والكلام هو الخرج لتأثرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد يطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة المشتملة على كلمة تشاعرا قال الله تعالى وتمت كلمة ربك واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل في الملفوظ به وهو المراد ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير اي مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي تنصبه على المصدر نحو كلمت كلاما ثم الكلام كلاما بل هو موضوع لجنس ما تكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو السلف او على اكثر او كلاما اكثر من كلمة وسواء كان مهملا او لا اما اطلاقه على المفردات فمثل قولك لمن يتكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد [illegible] اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له [illegible] والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة يعمان يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعنى وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله [illegible] قد يستعمل الكلام استعمال المصدر فيقال كلمت كلاما كاعطى عطاء مع انه في الاصل لما يعطى وهذا كما حكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بضم الذال يعني دهنت بعضها وقد اجتمع كلام في اصطلاح النحاة بما سبق والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا لمعنى من المعاني مع قصد ان يشير بتوالي [illegible] عليه [illegible] قوله تعالى اذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الاول انك واضعه اذ ليس جعلا اولا بل اوجعلت اللفظ الموضوع [illegible]

التركية : « الأصل » ، ويرمز لها في الهامش ب : ت .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الاذهان محاط بعد [illegible] وتعالت كبريائه عن ان تنال حد [illegible]
[illegible]

نسخة الجامعة ويرمز لها في الهامش ب : جـ

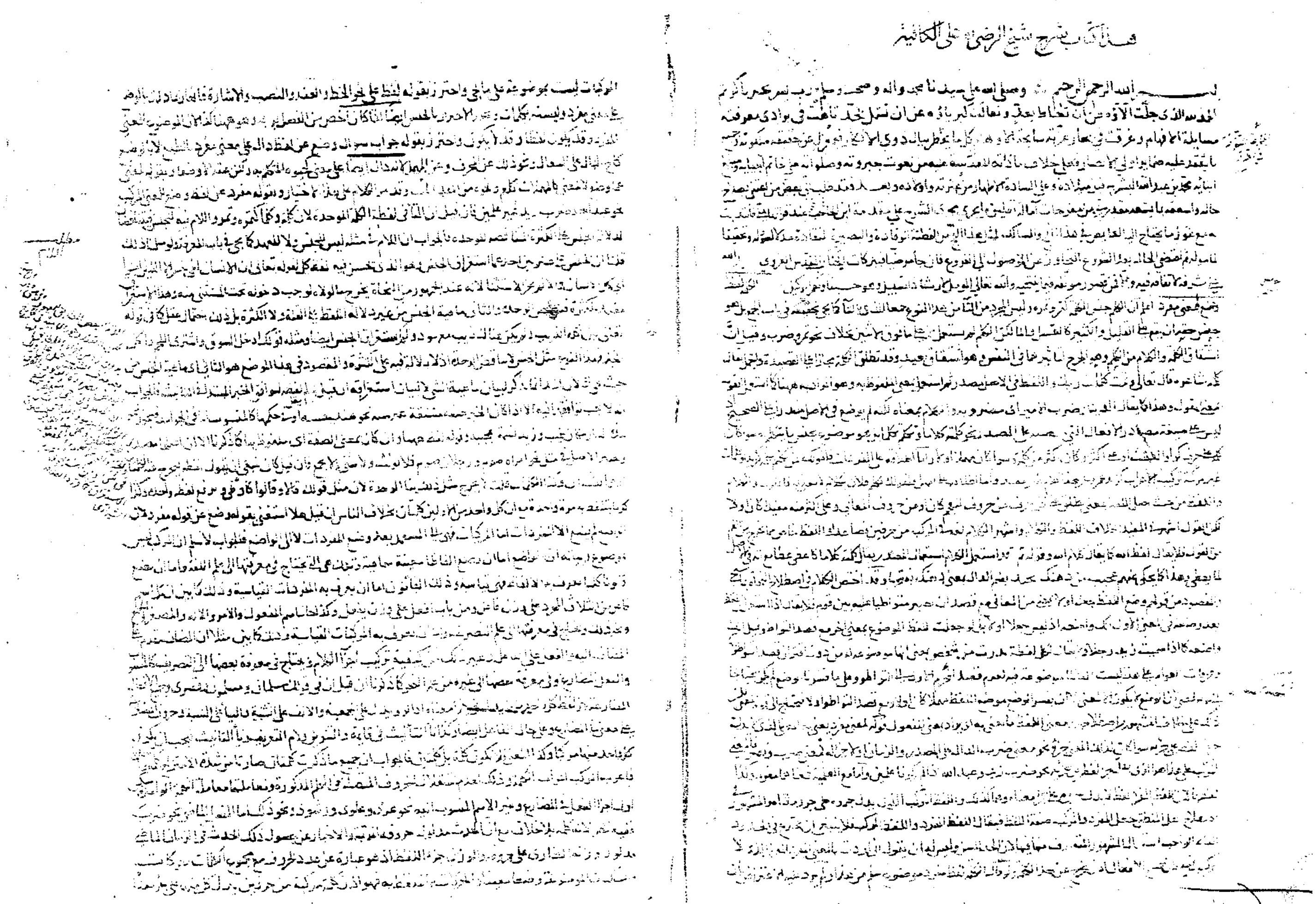
هذا كتاب شرح الشيخ الرضي على الكافية

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم رب يسر

النسخة المصرية ، ويرمز لها في الهامش بـ « ص »

ثالثا : عملي في التحقيق

١ – أثبتُّ نسخةَ الأصل « التركية » إلا أن أجد نقصا لابد من إتمامه أو خطأً واضحا ، فإني أصوبه من النسخ الأخرى ، وأشير إلى أنه تكملة أو تصويب من نسخة كذا .

٢ – لم يذكر الرضي في هذا الشرح عنوانا واحدا ، وقد قمت بذكر عناوين ؛ ليصل القارئ إلى ما يريد بسهولة ويسر .

٣ – الآيات الكريمة الواردة في النص أذكر في الهامش أرقامها وسورها ، وإن استقلت بالمعنى اكتفيت بما ذَكَر ، وإلا أتممت ما يكمل به المعنىٰ في الهامش ، مع ضبطها بالشكل .

٤ – خرجت القراءات من كتب القراءات ما استطعت إلى ذلك سبيلا .

٥ – خرجت الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الحديث ، مع بيان قوة وضعف الحديث إن استطعت ، وشرح الغريب فيها ، واختلاف رواياتها في مصادرها .

٦ – خرجت أقوال الإمام علي رضي الله عنه من كتاب نهج البلاغة .

٧ – خرجت الأمثال والأقوال من كتب الأمثال والمعاجم مع ذكر مناسبتها وشرح غريبها ومتى تُضرَب .

٨ – ترجمت لمعظم الأعلام الواردة في النص ، و لم أترجم للمشهورين جدا كالأنبياء عليهم الصلاة والسلام وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، والحجاج وأمثالهم في الشهرة .

٩ – الشواهد الشعرية خرجتها من دواوين الشعراء – إن وُجِدت – ثم من كتب الأدب واللغة والنحو ، مع ذكر ترجمة موجزة لقائليها وشرح غريبها ،

وبيان معناها إن احتجت إلى ذلك ، ثم بيان موضع الشاهد ووجه الاستشهاد بها ، مع ضبطها بالشكل .

١٠ - خرجت أقوال النحاة والعلماء من كتبهم - إن وُجِدَت - مخطوطة أو مطبوعة ، مع ذكر النص المخرّج إن اختلف عنه كلامُ الرضي ، وإن كان المرجع مخطوطا ذكرته - غالبا - وإلا اكتفيت بذكر اسم الكتاب والجزء والصفحة .

١١ - شرحت الكلمات الغريبة في النص ، وربطت الكلام ببعضه إن طال الفصل ، وضُبِطَ بالشكل ما يحتاج إلى ذلك من النص .

١٢ - ميزت متنَ الكافية عن الشرح بتوضيح خطوط المتن .

١٣ - ختمت الكتاب بفهارس فنية تُسهِّل الرجوع إلى الكتاب ، وتعين على الحصول على المقصود .

دراســة القســم الأول

الفصـــل الأول
منهج الرضي في شرح الكافية

أما منهجه في شرحه للكافية فلا يبعُد عن منهجه في شرحه للشافية ، فهو يعمد إلى نصٍّ من الكافية ثم يبسط القول فيه ، ويذكر ما يدور حولَ هذا الموضوع من خلاف وآراء ، ويُبْدِي رأيه في معظم المسائل ، ويستقل في كثير من الأحيان بآراءٍ خاصةٍ به ، ويؤيد ويعارض ، مع التعليل والتدليل لما يختارُه من آراء أو يردُّه ، ويورد اعتراضات يتخيلها ثم يجيب عنها بالجواب الذي لا محيص عنه .

ومن الأمثلة على ذلك شرحُه لقول ابن الحاجب : الكلمةُ لفظٌ وُضِع لمعنًى مفردٍ . فقد تحدث عن الكَلِم والكلمة واشتقاقهما ، وتحدث عن اللفظ والكلام ، وأنه اشتهر في المركَّب ، وعن وضع اللفظ ، واستعمال الكلام بمعنى المصدر ، وعن محرفات العَوَامّ ، وبيَّنَ أنه – بناء على تفسيره للوضع – لم يكن ابنُ الحاجب محتاجًا إلى قوله : « لمعنى » . وتكلم عن المراد بالمفرد والمركب ، واستعمالهما عند أهل المنطِق ، وبين الاحترازات في التعريف ، ثم أورد اعتراضات ، منها : ما يرد من أن التاء في الكلمة للوحدة واللام للجنس ، فيتناقضان ، ثم أجاب عنه . ومنها قوله : إن قيل لِمَ لمْ يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدأ في التأنيث ؟ ثم أجاب عنه . ولِمَ لَمْ يقل لفظة حتى تخرج الكلمتان والكلماتُ ؟ وأجاب عنه . ولِمَ لَمْ يُسْتَغنَ بقوله « وضع » عن قوله « مفرد » ؟ ثم أجاب عنه ، وعن الاعتراض بنحو : مسلمان ومسلمون ، لم عُدَّت مفردةً مع أن كل واحد منهما فيه جُزْءَا لفظٍ ، كل واحد منهما يدل على جزء معناه ؟ وأجاب عنه .

واستوعب شرحُه وبسطُه الكلامَ على هذا حيزا كبيرا ، من الصفحة الثانية من التحقيق حتى آخرِ الصفحة الحاديةَ عشرةَ .

ومن الظواهر البارزة في شرحه كثرة التعليل ، والأمثلة على هذا كثيرة جدا في كتابه ، ومن ذلك :

قوله : وأصلُ المبتدأ التقديمُ .. إلخ .

إنما كان أصل المبتدأ التقديمَ ؛ لأنه المحكوم عليه ، ولابد من وجوده قبل الحكم ، فقُصِد في اللفظ أيضا أن يكون ذكرُه قبلَ ذكرِ الحُكم عليه .

وأما تقديم الحكم في الجملة الفعلية ، فلكونه عاملا في المحكوم عليه ، ومرتبةُ العامل قبلَ المعمول .

وإنما اعتُبِر هذا الأمرُ اللفظي – أعني العملَ – وأُلغِيَ الأمر المعنوي – أعني تقدمَ المحكوم عليه على الحكم ؛ لأن العملَ طارىء ، والاعتبارُ بالطارىء دون المطروءِ عليه .

أما وجوب تقديم الحكم في نحو : أقائم الزيدان ، مع أن كلّ واحد عاملٌ في الآخر – على الصحيح – فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل .

وقيل : إنما قدم الفعل في الفعلية ؛ لكون الفعلِ محتاجا إلى الاسم في الكلام ، واستغناءِ الاسمِ عنه ، فأرادُوا في الجملة المركبة منهما تتميمَ الناقصِ بالكامل ، وقصدوا – أيضا – الإيذان من أول الأمر أنها فعليةٌ ، فلو قُدِّم الفاعلُ لم يتعين للفعلية من أول الأمر ، إذا أمكن صيرورتُه كلاما باسم آخر[1] .

وقال – معلِّلا ترتيب ابن الحاجب للمفعولات – : قدمَ المفعول المطلق ؛ لأنه المفعولُ الحقيقي الذي أوجده فاعلُ الفعل المذكور وفَعَلَه ، ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا ..

---

(١) التحقيق ٢٥٧ .

وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق ؛ لأنّ طَلَبَ الفعل الرافع للفاعل له أشدُّ من طَلَبِه لغيرِه ..

وقدم المفعولَ فيه على المفعولِ له والمفعولِ معه ؛ لأن احتياج الفعل منا إلى الزمان والمكان ضروريٌّ بخلاف العِلة والمصاحب .

وقدمَ المفعول له على المفعول معَه ، إذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض فيه قليلٍ ، بخلاف الفعلِ بلا مصاحب ، فإنه أكثرُ منه مع المصاحب ، وأيضا يصل الفعلُ إليه بواسطةِ الواو بخلاف سائر المفاعيل[1] .

وقال : وأما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجَب وجوازه في غير الموجب ؛ فلأن المستثنى المتصل .. يجبُ دخولُه تحت المستثنى منه عند جميع النحاة إلا المبرد وعند أكثر الأصوليين ..

والأول هو الوجه ؛ لأن الاستثناء إخراج اتفاقا ، وهو لا يكون إلا بعد تحقُّق الدخول ، ثم إن المخرج منه إنما يصح حذفُه إذا قام عليه دليل ، والدليلُ المستمر دلالتُه على المخرج منه هو المستثنى ؛ لأنه يُعرَف به أن المقدَّر متعدِّد من جنسه يعُمُّه وغيرَه ، وذلك المتعدد المقدر لا يمكن أن يكون بعضا من الجنس غيرَ معين ، لأنه يتحقق – إذن – دخولُ المستثنى فيه ، ولا أن يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا[2] .. إلخ .

وقد يدفعه شَغَفُه بالتعليل إلى التكلف فيه ، ومن ذلك قوله :

ولا يقع من الموصولات وصفًا إلا ما في أوله اللام ، نحو الذي والتي واللاتي وبابها ؛ لمشابهته لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة فصاعدا بخلاف مَنْ ومَا[3] .

---

(١) انظر التحقيق ٣٤٤ –٣٤٦ .

(٢) انظر التحقيق ٧٤٨ .

(٣) التحقيق ١٠٠٠ .

وأمثلة التعليل كثيرة جدا ، لكني أكتفي بما أوردته .

استدراكات الرضي على ابن الحاجب :

كان الرضي لا يكتفي بشرح ما قال ابنُ الحاجب ، بل يُتِمّ ما يحتاج إلى إتمام .

ومن أمثلة ذلك قولُه في باب مالا ينصرف ، في منع صرف المؤنَّث إذا سُمِّي به مذكَّرٌ :

وههنا شروط أخر لمنع صرف المؤنث إذا سمي به مذكر .

أحدها : أن لا يكون ذاك المؤنث منقولا من مذكر ..

وثانيها : أن لا يكون تأنيث المؤنث ، الذي سمي به المذكر ، تأنيثا يحتاج إلى تأويلٍ غير لازم ..

وثالثها : أن لا يغلب استعماله في المذكر قبل تسميةِ المذكَّر به[1] ..

ومن ذلك قوله في مبحث حذف الخبر :

وقد ترك المصنفُ قسمًا آخرَ مما يجب فيه حذف الخبر ، وهو إذا كان الخبرُ ظرفا متعلقا بالمعنى العام ..

ثم قال : ولعل المصنفَ إنما تركه لكون هذا السادِّ مسدَّ الخبر مرفوعَ المحل لكونه خبرًا دون سائر ما تقدم[2] .

وقال في مبحث النُّدْبة : وقد أخل المصنف بأحد قسمَي المندوب ، وهو المتوجع منه نحو : واحزنا[3] .

---

(١) التحقيق ١٤٢ -١٤٣ .

(٢) التحقيق ٣٢٩ .

(٣) التحقيق ٤٩٤ .

وقال في مبحث حذف حرف النداء : و لم يذكر المصنف لفظةَ « الله » فيما لا يحذف منه الحرف – يعني حرف النداء – وهي منه ؛ لأنه لا يُحذَف الحرف منه إلا مع إبدال الميمين منه في آخره[1] .

وقال في مبحث ما يضمر فعلُه وجوبا : وقد ترك المصنف بابا آخر مما يجب إضمارُ فعله قياسا ، وهو باب الإغراء[2] . ثم ذكر ضابطه وأنواعه وأمثلته .

وفي باب الاستثناء استدرك على المصنف عدةَ أحكام فقال : ولا بأس أن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الاستثناء وهي أنواع :

أحدها : أن ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها مطلقا ..

وثانيها : أنه لا يُسْتثنى بأداة واحدة شيئان بلا عطف ، خلافا لقوم ..

وثالثها : أنه لا يمتنع استثناء النصف ... وكذا لا يمتنع استثناء الأكثر ..

ورابعها : أنه إذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلُحان لأن يستثنى منهما ، فإما أن يتغايرا معنى ، أو لا ، فإن تغايرا وأمكن اشتراكُهما في ذلك الاستثناء بلا بعد ، اشتركا فيه ..

وخامسُها : أنك إذا كررتَ إلا فإما أن تكررها للتأكيد أو لا ..

وسادسها : أن الجمل المعطوفَ بعضها على بعض إذا تعقبها الاستثناء الصالحُ للجميع ، كقوله تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾[3] الآية ، فما يقتضيه مذهبُ محققي البصرة .. أن الجملة الأخيرة أولى بالعمل فيه[4] ..

وقال في باب النعت : وقد بقي من الجوامد الواقعةِ صفةً أشياءُ لم يذكرها المصنف ، وهي على ضربين ؛ قياسي وسماعي .

---

(١) التحقيق ٥٠٧ .

(٢) التحقيق ٥٧٧ .

(٣) سورة النور . آية ٤ .

(٤) التحقيق ٧٦٤ – ٧٧٣ .

ثم فصل الحديث عنها تفصيلا تاما[1] .

وقال : ولا بأس أن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام النعت ، وهي أقسام :

أحدها : جمع الأوصاف مع تفرق الموصوفات ..

وثانيها : تفريق الصفات مع جمع الموصوفات ..

وثالثها : قطع الصفة رفعا أو نصبا ..

ورابعها : حذف الموصوف[2] ..

---

(١) التحقيق ٩٧٦ -٩٨٣ .

(٢) التحقيق ١٠٠٣ -١١١٨ .

الفصل الثاني

أسلوبــه

كان طُغيانُ الفلسفة والمنطق على علوم العصر بعامة ، وعلى علم النحو خاصة ظاهرا جليا ، ومن أجل هذا لم يخل هذا الشرحُ من بعض الغموض في كثير من الأحيان ، ولو تتبعته لوجدته يستخدم ألفاظَ المناطقة بكثرةٍ من أمثال : الحد ، الماهية ، ماهية الجنس ، ماهية الشيء ، الاستغراق الذهني ، العرض والجوهر ، ونحو ذلك .

ومن ذلك قوله عند تفصيله لما قال ابن الحاجب في تعريف الكلمة : فإن قيل : إن التاء في لفظ الكلمة للوحدة .. واللام فيه للجنس فيتناقضان ، لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة .

فالجواب : أن اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد .. ولو سلمنا ذلك قلنا : إن الجنس على ضربين :

أحدهما : استغراقُ الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظة كل ..

والثاني : ماهيةُ الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة والكثرة ، بل ذاك احتمالٌ عقلي .

والمقصود في هذا الموضع هو الثاني – أي ماهيةُ الجنس من حيث هي هي – لأن الحد إنما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه[1] .

---

(١) التحقيق ٧ .

وأمثلة هذا في الكتاب كثيرة جدا ، وبخاصة عند شرحه للحدود التي يحُدُّ بها ابنُ الحاجب .

وقد جعلت د/أميرة علي توفيق اصطناعَه لأسلوب المناطقة والفلاسفة أمرا طَبَعِيًّا ، وأعادت ذلك إلى عدة عوامل ، بعضها يرجع إلى العصر حيث تفلسف فيه العلم ؛ لأن الفلسفةَ والمنطقَ كانا قد تُرجِما من اليونانية إلى العربية .. وبعضُها يرجع إلى المرحلة التي وصل إليها تطورُ الدراسات النحوية .. وذلك أنه شاع بين الناس أن النحوَ لم تبق فيه زيادةٌ لمستزيد ، و لم يكن أمامَهم سوى التوغلِ في العناية بإتقان أساليب الجدل ، والتفنن في إخراج الألفاظ ، وإيجاد التأويلات العقلية والتعمق في التعليل ، والتفلسف فيه ، حتى يمكنُ القولُ بأن براعة أغلب النحاة اقتصرت في هذا العصر على اصطناع منهج جديد في دراسة قضايا النحو .. يحظى فيه المنطق والفلسفة بمكانة بارزة[1] .

وكان لكثرة تشعيب الرضي للمسائل وتفريعها ، وإيراد الاعتراضات عليه وعلى ابن الحاجب والجواب عليها ، وإيراد الاعتراضات على الجواب ثم الجواب عليها وهكذا ، كان لهذا أثرُه في هذا الغموض الظاهر في أسلوب الرضي .

الاستطراد :

وهذا يجرُّ الرضي في بعض الأحيان إلى الاستطراد ، والخروجِ عن الموضوع ، وقد يكون هذا الخروجُ إلى مسألة نحوية لكن لا علاقة لها بالباب ، أو إلى موضوع غير النحو .

ومن أمثلة الاستطراد في كتابه :

خروجه من الحديث عن قوله : جاؤوا قضهم بقضيضهم . إلى الحديث عما يشبهها نحو كلمته : فوه إلى في .

---

(١) انظر : الرضي الإستراباذي عالم النحو واللغة ١٤٤ – ١٦٦ .

ثم قال : وهذا شيء قد عرض استطرادًا ، ولنعد إلى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم[1] .

وما فعل وهو يتحدث عن العطف على عاملين مختلفَين ، حيث تحدث عن الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب وبيان الاختلاف فيه ، ثم قال : ولنرجع إلى العطف على عاملين فنقول[2] .

كثرة الإحالات :

وهو مع ذلك لا يحب تكرار الحديث على المسائل ، ولذا بلغت الإحالات في كتابه عددا لا يستهان به ، فبلغ إحالته على ما مر ما يزيد على مائة وعشرة مواضع ، أما الإحالات على ما يجيء فقد بلغت ما يزيد على ستين ومائتي موضع ، وقد كلفني ذلك جهدا كبيرا رغبةً مني في إعادة القارئ إلى الموضع الذي أشار إليه الرضي ، وقد وجدت معظم إحالاته صحيحةً ، ومن الإحالات غير الصحيحة قوله – بعد ذكر رأي الكسائي والفراء في ترافع المبتدأ والخبر – : وقد قوينا هذا في حد العامل[3] . والواقع أنه قواه في حد الإعراب[4] .

وكثرة الإحالات في شرحه تعطيني دلالةً واضحةً على أن الرضيّ مستوعبٌ لمادته التي يشرحها ، مستحضرٌ لها في عقله ، عالم بمواطنها التي ينبغي أن تكون فيها .

الدقةُ في التعبير واختيارُ الألفاظ :

والرضي يحرِص حرصًا شديدا على الدقة في التعبير ، والدقة في اختيار

---

(١) التحقيق من ٦٤٥ –٦٤٧ .

(٢) التحقيق ١٠٣٥ –١٠٣٧ .

(٣) انظر التحقيق ٢٥٥ .

(٤) انظر صفحة ٥٩١ تعليقة ٨ وصفحة ٧٨٠ تعليقة ٦ .

الألفاظ التي تدل على المراد دلالةً واضحة ، ولذا كان كثير من مآخذه على ابن الحاجب سببُه استعمالُ ألفاظ في الحدود في غير ما وضعت له ، ولكونها تدل على ما سيقت له وعلى غيره ولكن دلالتَها على غيره أقوى .

وللرضي في كتابه هذا كلام يدل على مَلَكَة أدبيَّةٍ ، وذوق رفيع ، فمن ذلك حديثه عن « هل » من أن أصلها أن تكون بمعنى قد اللازمة للفعل ، فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبرُ المبتدأ فيها فعلية .. وأما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل إلا على قبح .. لأنه إذا لم تجد فعلًا تسلت عنه ، فإن كان أحدُ جزأي الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت الصحبةَ القديمة فلا ترضى إلا بأن تعانقه ، فيجب أن توليه إياها[1] .

ومن ذلك تمثيله لحال الكسائي في الفرار من الإضمار قبل الذكر إلى حذف الفاعل بقوله :

فكنتُ كالساعي إلى مَثْعَبٍ مؤايلًا من سَبَل الراعـدِ[2]

ومن ذلك تعليلُه لجواز تأخر الخبر في نحو : سلامٌ عليك ، مع كونه جارا ومجرورا والمبتدأ نكرةٌ ، بقوله : وإنما تأخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الأهم ، وللتبادر إلى ما هو المراد ، إذ لو قدمتَ الخبرَ وقلت : عليك ، فقبل أن تقول : سلام ، ربما يذهب الوهمُ إلى اللعنة .. ولهذا انخزل أبو تمام وترك الإنشاد – على ما يُحْكَى – لما ابتدأ القصيدة وقال :

على مثلها من أَرْبُعٍ وملاعبِ

فعارضه شخص كان حاضرا ، فقال : لعنةُ الله والملائكةِ والناس أجمعين .

---

(١) التحقيق ٥٤٧ .

(٢) التحقيق ٢٢٧ –٢٢٨ .

ولا بد هنا من ذكر بعض الملحوظات على أسلوب الرضي ، فمن ذلك أن الرضيَّ كان يُدخل « ال » على كل وبعض وغير[1] ، مع أنه قال في شرحه هذا : وإذا قطع كل وبعض عن الإضافة ، فالأكثر إبدالُ التنوين ، وامتناعُ دخول اللام فيهما ، وبعضهم جَوَّزَه[2] .

ومنه استعماله صيغة طَرَآن مصدرا لطرأ[3] ، ولم أجد لهذا المصدر ذكرا في معاجم اللغة .

ومنه استعماله للاعتبار وما اشتق منه بمعنى الاعتداد بالشيء ، وهذا أكثرُ من أن يحصى ، ولم أجد له ذكرا في المعاجم .

ولم يعجبني تمثيله في باب عطف النسق بقوله : الذي تزول الجبال ولا يزول أنا ، والذي تقوم القيامة ولا ينتبه أنت[4] . وهذا – وإن كان لا يعدو كونه مثالا – يوحي بشيء من التعالي في المتكلم والإهانة للمخاطَب .

وقد تردد في كتابه ألفاظٌ معينة منها : واعلم ، وفيه نظر ، وليس بوجه ، وهو الوجه ، وليس بشيء ، وتقييد إحالاته في ما يجيء بالمشيئة ونحو ذلك .

---

(١) انظر مثلا : التحقيق ٦٢٧ – ٨٨٠ .

(٢) التحقيق ٩٣٩ .

(٣) التحقيق ٥٠ .

(٤) التحقيق ١٠٣٢ .

الفصل الثالث
مذهبُه النحوي

لا نستطيع القول بأن الرضي في شرحه للكافية كان ينهج نهج البصريين ، ولا يذهب مذهب الكوفيين ولا غيرِهم ، بل نقول إنه عالم محقِّق ، مطلع على آراء البصريين والكوفيين وغيرهم ، مستوعبٌ لها ، غيرُ ملزم لنفسه باتباع فريق دون آخر ، بل تجده يذكر الرأي ثم يتبعه بتأييد أو بَرَدّ ، أو يسكت عنه ، والسكوت دليل الرضا .

وهو في الأخذ بالرأي أو رده يعتمد على الأدلة والبراهين ، ويناقش أدلة المعارضين ، ويجيبُ عنها .

ويرى د/ شوقي ضيف أن الرضي يعد من علماء المدرسة البغدادية المتأخرين ، وهو يمثل الطرازَ البغداديَّ .. فهو في جمهور آرائه يتفق ونحاةَ البصرة .. وفي بعض الأحيان يأخذ بآراء الكوفيين[1] .

ولعل الصوابَ أنه كان ينظر إلى الرأي القوي ذي الأدلة الواضحة القوية – في رأيه – فيتبعه ، ويزيده من التعليل والتدليل والبراهين ما يدعَمُه ويزيدُه قوةً .

موقفه من آراء البصريين والكوفيين

ذكر الرضيُّ في شرحه هذا ثمانية وسبعين رأيا للبصريين وخمسةً وتسعين

---

(١) المدارس النحوية ٢٨١ ، ٢٨٢ .

رأيا للكوفيين ، وقد بينت قبل قليل أنه لم يكن بصريَّ المذهب ولا كوفيَّهُ ، ولكنه كان ذا رأي مستقل يذكر الرأي ودليلَه ، ويعتمد الرأي ذا الدليل القوي فيؤيده ويتفق معه ، بغَضِّ النظر عن قائله ، وإن ظهر له أدلةٌ أخرى للرأي الذي يراه صوابا ذكرها . وقد يذكر الآراء دون أن يعقّب عليها بتأييد أو رد ، وذلك شأنه في معظم آراء البصريين والكوفيين .

وعند تتبعي لآراء البصريين والكوفيين التي ذكرها وجدت الرضي نَصَرَ البصريين في ثمانيةَ عشرَ رأيا ، ونصر الكوفيين في سبعةِ آراء .

وها أنذا أمثل بثلاثة أمثلة لكلٍّ منهما :

١ – قال : ومنع الكوفيون نحو : زيدا غلامُه ضَرَبَ ؛ لأنه متأخر في التقدير من وجوه .. وأجازه البصرية – وهو الحق – اكتفاءً بالتقدم اللفظي[1] .

٢ – ذهب الكوفيون إلى أن نحو : قائما – يعني في : ضَرْبِي زيدًا قائما – حالٌ من معمول المصدر لفظا ومعنى .. وذهب البصريون إلى أنه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا ، والعامل في الحال محذوف ، أي ضربي زيدًا حاصلٌ إذا كان قائما .

والدليل على بطلان مذهب الكوفيةِ أن كلَّهم متفقون على أن معنى ضربي زيدًا قائما : ما أضرب زيدا إلا قائما ، وهذا المعنى المُتَّفَقُ عليه لا يُستفاد إلا من مذهب البصريةِ والأخفش[2] .

٣ – جوز الكوفيون في السعة تقدمَ المستثنى على المستثنى منه والحكمِ معا ، نحو : إلا زيدًا ضربني القومُ، وكذا جوزوا تقديم المستثنى في المفرغِ على الحكم ، نحو : إلا زيدا لم أضْرِبْ، والأولى مذهبُ البصريين لعدم سماع مثل

---

(١) التحقيق ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

(٢) التحقيق ٣١٨ .

هذا ، ويمنعه القياسُ أيضا[1] .. إلخ .

ومن أمثلة نصره لرأي الكوفيين :

١ - وكذا العامل في كلّ واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر ، على مذهب الكسائي والفراء ، إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر .

واختلف في ناصب الفضلات ، فقال الفراءُ : هو الفعل مع الفاعل ، وهو قريب على الأصل المذكور ، إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صارت فضلة ، فهما معا سبب كونها فضلة ، فيكونان أيضا سببَ علامةِ الفضلة[2] .

٢ - قال وهو يعدد بعض أحكام الاستثناء التي تركها المصنفُ :

وثالثها : أنه لا يمتنع استثناءُ النِّصف ، خلافا لبعض البصرية ، يقال : له عليَّ عشرة إلا خمسةً ، وكذا لا يمتنع استثناءُ الأكثر نحو : له عليَّ عشرة إلا سبعةً أو ثمانيةً ، وفاقا للكوفيين[3] .

٣ - وقد أجاز الكوفيون تأكيد المنكَّر إذا كان معلوم المقدار مؤقتا ، كدرهم ودينار .. بكل وأخواتِه لا بالنفس والعين ، وليس ما ذهبوا إليه ببعيد لاحتمال تعلُّق الفعل ببعض ذلك المؤَقَّت[4] .

---

(١) التحقيق ٧٢٧ .

(٢) التحقيق ٥٢ .

(٣) التحقيق ٧٦٥ .

(٤) التحقيق ١٠٦٧ .

الفصل الرابع
شواهد شرح الكافية

بنى علماءُ النحو قواعدَهم على ما سُمِع من العرب في الجاهلية وصدر الإسلام ، وقد قسَّم البغداديُّ ما يُستشهَد به إلى شعر وغيره ، وذكر أن طبقاتِ الشعراء أربعٌ ... الجاهليون كامرئ القيس والأعشى – والمخضرمون كلبيد وحسان – والمتقدمون ويقال لهم الإسلاميون كجرير والفرزدق – والمولَّدون ويقال لهم المحدَثون كبشار وأبي نواس .

ثم ذكر الإجماع على جواز الاستشهاد بالطبقتين الأوليين ، أما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ، والرابعةُ عكسُها .

وأما غير الشعر فإما أن يكون كلامَ الله ، وهذا أفصحُ الكلام وأبلغُه ، ويجوز الاستشهاد بمتواتِرِه وشاذِّه . وإما أن يكون غيره ، وقد أطال القولَ عن الاستشهاد بالحديث بين مؤيِدِيه ومعارضيه ، وأدلةِ الفريقَين والردودِ عليها .

وذكر أن الرضيَّ استشهد بالحديث ، وزاد عليه الاحتجاجَ بكلام أهل البيت رضي الله عنهم[1] .

الاستشهاد بالقرآن والقراءات عند الرضي :

أكثر الرضيُّ من الاستشهاد بالقرآن الكريم على المسائل النحوية ، وكان لا يتردَّد في الاستشهاد بالقراءات المتواترة أو الشاذة ، بل استشهد بقراءتين لم أجدهما

---

(١) انظر : خزانة الأدب ١/٥ – ١٨ .

في كتب القراءات المتواترة والشاذة ، قال : وقد يؤنث ما أسند إلى اسم الأب مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث نحو : جاءتني قريشٌ ، مصروفا ، أي أولادُ قريش ، قال الله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ ﴾[1] بصرف ثمود على ما قُرِئ[2] .

ولم يشر إليها أحد ممن ألف في القراءات متواترِها وشاذِّها فيما رأيت .

وقال : وأما الكوفيون ... فذهبوا إلى أن قيام المفعول به مقامَ الفاعل أولى ، لا أنه واجب ، استدلالًا بالقراءة الشاذة : ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ ﴾[3] بالنصب[4] .

ولم أجد هذه القراءة أيضا .

وهو مع هذا يرد القراءةَ إذا لم تتفق مع ما يذهب إليه سواء كانت سبعية أولا .

قال – بعد أن ذكر قراءة ابنِ عامر – قوله تعالى : ﴿ وكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ من الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهم ﴾[5] ببناء « زُيِّنَ » للمفعول ، ورفع « قتل » على أنه نائب فاعل ، ونصب « أولادَهم » مفعولا لقتل ، وخفضِ « شركائهم » بإضافة قتل إليه ، وذكر شواهد من الشعر ، وذكر أن الفصلَ بين المضافِ والمضافِ إليه بالظرف وَرَدَ على قبحه وقِلّتِه – : والفصلُ بغيرِ الظرفِ في الشعر أقبحُ من كل ، مفعولا كان الفاصلُ أو يمينًا أو غيرَهما ، فقراءةُ

---

(١) الشعراء ١٤١ .

(٢) انظر : التحقيق ١٤٦ .

(٣) الفرقان ٣٢ .

(٤) انظر : التحقيق ٢٤٤ تعليقة ٥ .

(٥) الأنعام ١٣٧ .

ابنِ عامرٍ ليست بذاك ، ولا نُسَلِّم تَوَاتُرَ القراءات السبع ، وإن ذهب إليه بعضُ الأصوليين[1] .

فالقراءة – كما ترى – سبعية ، ولكنه لا يُسَلِّم أن القراءات السبعية متواترة .

ومن ذلك قوله : إنَّ الكوفيين استدلوا على جواز العطف على الضمير المتصلِ المجرورِ دونَ إعادة الجار ، بالأشعار وبقراءةِ حَمْزَةَ : ﴿ واتَّقُوا اللهَ الذى تَسَاءَلُونَ بِهِ والْأَرْحَامِ ﴾[2] بجر الأرحام .. ثم قال : والظاهر أن حمزة جَوَّزَ ذلك بناء على مذهبِ الكوفيين ؛ لأنه كوفي ، ولا نُسَلِّم تَواتُر القِراءات[3] .

فالرضي يرى أن الظاهر أن حمزةَ قرأ بناءً على مذهبه ، والقراءةُ سنةٌ متبعةٌ ، ولا أظن أن ما ذكره الرضيُّ صحيحٌ .

وموقف الرضي هذا من القراءات موقفُ الأقدمين من النحاة من أمثال سيبويه والمبرد وابن جني وغيرهم ، وقد تحدث الشيخ عضيمة – رحمه الله – عن هذا الموقفِ في أول كتابه « دراسات لأسلوب القرآن » وأفاض في الحديث عنه[4] . وتحدث عنه أيضا في مقدمته للمقتضَب[5] .

والحق أن القراءة سنة متبعة ، ومن البعيد جدا أن يقرأ قارئ تبعا لما يجيزه له مذهبُه النحويُّ ، وكان الأجدر بهؤلاء الطاعنين في القراءة أن يُخْضِعُوا قواعدَهم ومقاييسَهم للقراءة ، وعلى سبيل الخصوص القراءات المتواتِرة .

استشهاده بالحديث :

بلغ عددُ الأحاديث التي استشهد بها الرضي في الجزء الأول ستةً وثلاثين

---

(١) التحقيق ٩٤٢ ، وهناك تفصيل فارجع إليه .

(٢) النساء ١ .

(٣) انظر : التحقيق ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ .

(٤) القسم الأول الجزء الأول من ١٩ – ٩٢ .

(٥) مقدمة المقتضب ١١١ .

حديثا ، وهو في استشهاده يكتفي بذكر موضع الشاهد الذي يريده ، وقد اختلفت درجةُ هذه الأحاديث بين الصحة والضعف ، وقد يعتمد على كتب غريبِ الحديث في ذكر ألفاظ الحديث كالحديث « الثيبُ يُعْرِب عنها لسانُها »[1] وقوله : « إنا معاشرَ الأنبياء فينا بِكْءٌ »[2] وقوله : « سابق رسول الله ﷺ بين الخيل فأتى فرسٌ له سابِقًا »[3] .

ومن الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة « اطلبوا العلم ولو بالصين »[4] ، وقوله : « لا فتى إلا عليٌّ ، ولا سيف إلا ذو الفقار »[5] و « أنا أفصحُ العرب ، بَيْدَ أني من قُريش »[6] و « الناس كلهم هالكون إلا العالمون ، والعالمون كلهم هالكون إلا العاملون .. »[7] و « وجدتُ الناس أُخْبُر تَقْلِه »[8] .

ويبدو لي أن بعض النحاة الذين كانوا يستشهدون بالحديث لم يكونوا يستوثقون من صحة الحديث .

وموقف اللغويين والنحويين من الاستشهادِ بالحديث ذكره البغدادي في مقدمة الخزانة ، وملخص ما قاله : أنهم في ذلك ثلاث فرق : فرقةٌ أجازته كابن مالك والرضي ، وفرقة منعته كابن الضَّائع وأبي حيان ، وتوسط الشاطبيُّ فأجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتُنِي بنقل ألفاظها ، ونقل عنه قوله : لم نجد أحدًا من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ ، وهم يستشهدون

---

(١) التحقيق ٦١ .
(٢) التحقيق ٥١٣ .
(٣) التحقيق ٦٥٠ .
(٤) التحقيق ٥٥٨ .
(٥) التحقيق ٧٦٣ .
(٦) التحقيق ٧٨١ .
(٧) التحقيق ٧٨٤ .
(٨) التحقيق ٩٨٦ . .

بكلامِ أجلافِ العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم ، وأشعارِهم التي فيها الفُحْشُ والخَنَى ، ويتركون الأحاديث الصحيحة .. ثم قال : وأما الحديثُ فعلى قِسمين : قسمٌ يعتَنِي ناقلُه بمعناه دون لفظه ، فهذا لم يقع به استشهادُ أهل اللسان ، وقسم عُرِفَ اعتناءُ ناقله بلفظه لمقصودٍ خاص ، كالأحاديثِ التي قُصِدَ بها بيانُ فصاحته - ﷺ - والأمثالِ النبوية ، فهذا يصحُّ الاستشهاد به في العربية .

وذكر أن السيوطي قد تبع الشاطبي في ذلك[1] .

ولعل الصوابَ ما ذهب إليه الشاطبيُّ والسيوطي ، فإذا ثبت الحديث بالتواتر ، وأنه هكذا نطق به رسولُ الله ﷺ ، فإنَّ عدم الاحتجاج به أمرٌ لا يُقِرُّه فكرٌ سليمٌ ولا عقلٌ قويمٌ .

استشهاده بأقوال علي بن أبي طالب رضي الله عنه :

استشهد الرضيُّ بكلام علي بن أبي طالب في اثني عشر موضعا من هذا الجزء ، واعتمادُه في هذا الاستشهاد على كتاب نهج البلاغة ، وقد شكَّك ابنُ خلكان في نسبة ما في هذا الكتاب إلى علي بن أبي طالب ، فقال في ترجمة الشريف المرتضى المتوفى سنة ٤٣٦ هـ : وقد اختلف الناس في نهج البلاغة المجموع من كلام الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، هل هو جَمْعُه ، أم جَمْعُ أخيه الرضي.. وقد قيل : إنه ليس من كلام علي ، وإنما الذي جَمَعَه ونسبه إليه هو الذي وضعه ، والله أعلم[2] .

ونقل حاجي خليفة عن ميزان الاعتدال قولَه : ومن طالع كتابَ نهجِ

---

(١) قال السيوطي في الاقتراح ٥٢ : وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي ، وذلك نادرٌ جدا ، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قِلّةٍ أيضا ، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى .. إلخ .

(٢) وفيات الأعيان ٣/٣١٣ .

البلاغة جزم بأنه مكذوبٌ عَلَى أمير المؤمنين عليٍّ رضي الله تعالى عنه ، فإن فيه السبَّ الصريحَ والحطَّ على السيدَين أبي بكر وعُمَرَ[1] .

واكتفى الإمام محمد عبده في مقدمته لشرحه نهج البلاغة بصبّ أنواعٍ من عَطِر المديح للكتاب ولجامعه ولقائله ، ولم يذكر عن صحة نسبته إليه أو عدِمها شيئًا .

أما محمد أبو الفضل إبراهيم ، وهو الذي رجعتُ إلى تحقيقه للكتاب عند تخريج أقوال الإمام علي كَرَّمَ الله وجهه ، فلم يُجْهِدْ نفسه هو الآخر في تحقيق نسبة هذه الخطب إليه ، بل اكتفى بما نقله عن المسعودي ، بأن الذي حَفِظَ الناس من خطبه نَيِّفٌ وثمانون وأربعمائة خُطبة ، وظلَّت محفوظة في الصدور حتى كان عصرُ التدوين ، فانتثرت في كتب التاريخ والأدب وغيرها ، وأن الشريف الرضيَّ لم يذكر المصادر التي رجع إليها ، إلا أنه كما يبدو من تضاعيف الكتاب نَقَلَ بعضَ ما نَقَلَ عن كتاب البيان والتبيين للجاحظ ، والمقتضَب للمبرد ، وكتاب المغازي لسعيد الأموي ، وكتاب الجُمَل للواقدي ، والمقامات في مناقب أمير المؤمنين لأبي جعفر الإسكافي ، وتاريخ ابن جَرِير الطبري ، وحكاية أبي جعفر محمد بن علي الباقر ، وروايةِ اليماني عن أحمدَ بن قتيبةَ ، وما وَجَدَ بخط هشامِ بن الكلبي ، وخَبَرِ ضِرَار بن حَمزَةَ الصُّدائي ، ورواية حجيفةَ ، وحكاية ثعلب عن ابن الأعرابي . ولعله في غير ما نَقَل عن هؤلاء نقل من مصادر أخرى لم يصرِّح بها[2] .

وتحقيق نسبة هذا الكلام إليه يحتاجُ إلى كلام طويل ليس هذا مكانَه ، فأكتفي بما سبقت الإشارة إليه .

---

(١) كشف الظنون ١٩٩١/٢ .

(٢) مقدمة محمد أبو الفضل إبراهيم لنهج البلاغة ٦ – ٨ .

وأذكر الآن ثلاثةَ أمثلة لاستشهادِ الرضي بكلام الإمام علي رضي الله عنه .

قال الرضي وهو يتحدث عن حذف الخبر في نحو : كلُّ رجل وضيعتُه : هذا والظاهر أن حذفَ الخبر في مثله غالبٌ لا واجبٌ ، وفي نهج البلاغة : وأنتم والساعةُ في قرن . فلا يكون إذن من هذا الباب فلا يرد إشكالٌ[1] .

وقال وهو يتحدث عن اشتراطِ بعضِ النحاة لنصب المفعول له التشاركَ في الفاعل : وبعضُ النحاة لا يشترط تشاركَهما في الفاعل ، وهذا الذي يَقْوَى في ظني ، وإن كان الأغلبُ هو الأول ، والدليل على جواز عدم التشارك قولُ أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة : فأعطاه الله النُّظرةَ استحقاقا للسُّخطةِ واستتمامًا للبليَّةِ . والمستحقُّ للسخطةِ إبليسُ والمعطي للنُّظرةِ هو الله[2] .

وقال – في الصفة المشبهة – : والأولى أن يقول فيما ليس بجنس .. إنه إن لم يُلبس فالأولى الإفراد وعدم المطابقة نحو : هم حسنون وجهًا ، وطيّبون عِرضًا ، ويجوز وجوها وأعراضا ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ منه نَفْسًا ﴾[3] وقال عليٌّ عليه السلام : فطِيبُوا عن أنْفُسِكُم نَفْسًا[4] .. إلخ .

وقد جعلت د/أميرة علي توفيق استشهادَه بكلام عليٍّ دليلًا على تشيُّعه ، وإليه أذهب أيضا ، ولكنها قالت بعد ذلك : إن الأسلوب الذي اتبعه في الإشارة إليه يدل دلالةً واضحة على اعتداله في تشيُّعه ، فهو يسوي بينه وبين غيره من الصحابة رضوانُ الله عليهم أجمعين ، فلا يخصه بالصيغة المتعارَفَة عند الشيعة « عليه السلام » . ثم ذكرتْ أنها لم تعثُر على هذه الصيغة عند الرضي على الرَّغْم من اجتهادها في التتبُّع والتيقُّظ[5] .

---

(١) التحقيق ٣٢٧ .

(٢) التحقيق ٦١٢ .

(٣) النساء ٤ .

(٤) انظر : التحقيق ٧٠٨ .

(٥) الرضي الإستراباذي ١٠٣ ، ١٠٤ .

والحق أن نسخ شرح الرضي كثيرة ، والنسخةُ التي اعتمدَتْ عليها د/أميرة هي المطبوعةُ في إيران سنة ١٢٧٥ هـ ، وهي كما قالت لا يُكْتَب فيها بعد ذكره إلا رضي الله عنه ، ولكن النسخةَ التي جعلتها أصلا لتحقيق هذا الكتاب لم يُذْكَر فيها علي إلا وأردفَه بقوله : عليه السلام . ومعظم المواضع في النسخة المِصرية وهي إحدى النسخ المعتمدة يقول فيها : عليه السلام .

بل إنه حين يذكر عُمَرَ بنَ الخطاب لا يقول : رضي الله عنه ، في نسخةِ الأصل[1] .

ويؤيد ما أظنه من عدم اعتدال الرضي في تشيعه إيرادُه قصةَ الأعرابي الذي قال :

أقسم بالله أبو حفصٍ عمر ما مَسّها من نقبٍ ولا دَبَر
اغفر له اللَّهُم إن كان فَجَر[2]

وما فيها من إهانة لعمر لكونه يُقْسِم إنها ليست نقباء ثم يتبين له حِنْثُه في يمينه . والله أعلم بالصواب .

استشهاده بأمثال العرب وأقوالهم :

كان لأمثال العرب وأقوالهم في هذا الشرح نصيبٌ ، وشأن الرضي في الاحتجاج بها شأن غيره ، ممن سبقه من علماء النحو واللغة ، وهذا ليس غريبا إذا علمنا أنهم قعَّدوا قواعدهم بناء على ما سمعوه من كلام العرب .

وقد احتجَّ بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في موضعين :

أحدُهما : في باب التحذير ، وهو قوله : إياي وأن يحذف أحدُكم الأرنب

---

(١) انظر مثلا : التحقيق ١٠٧٦ .

(٢) التحقيق ١٠٩٣ – ١٠٩٤ .

بالعصا ، وليذك لكم الأُسُلُ والرِّماحُ[1] .

والثاني : في باب الاستثناء : وهو قول عمر في كتابه إلى أبي موسى حين جاءه منه كتابٌ فيه : من أبو موسى ، فكتب إليه : عزمت عليك لَمَّا ضربت كاتِبَك سوطا[2].

واستشهد أيضا بقول عمرو بن معد يكرب لمن شكا إليه المغص : كَذَبَ عليكَ العَسَلَ[3] .

واستشهد بمَثَلٍ قاله عبدُ الملك بن مروان لسعيد بن عمرو بن العاص وهو : أَمَكْرًا وأنت في الحديد[4] .

واستشهد بقول العرب : إذا بلغ الرجلُ الستين فإياه وإيّا الشواب[5] .

وقد بلغ عدد الأمثال والأقوال في القسم الأول ما يربو على ثلاثمائة قول ومثل ، بعضها ورد مرة واحدةً فقط ، وبعضها ورد أكثر من مرة . وهذا يعطينا دلالة واضحة على عناية الرضي بالمسموع عن فصحاء العرب ، والاحتجاج به ، ولذا تجدُه يحتكم إلى هذا المسموع سواء كانَ شعرا أو نثرا ، فيقول مثلا : وجوزَ الكوفيون في السعةِ تقدمَ المستثنى على المستثنى منه والحكمِ مَعًا في نحو : إلا زيدا ضربني القومُ .. والأولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا[6] .

---

(١) التحقيق ٥٧١ .

(٢) التحقيق ٧٩٦ – ٧٩٧ .

(٣) التحقيق ٩٧٩ .

(٤) التحقيق ٣٨٧ .

(٥) التحقيق ٥٧٠ .

(٦) التحقيق ٧٢٧ .

بل اعتدَّ الرضيُّ بالمسموع إذا كان له أكثرُ من رواية و لم يُجِزْ رد أيِّها إذا ثبتتْ جميعًا .

استدل الكوفيون على جواز منع العلَمَ من الصرف لعلة واحدة بقوله :

فما كان حِصْنٌ ولا حابسٌ يفوقان مِرْدَاسَ في مجمع

وأبطله البصريون برواية أبي العباس : يفوقان شَيْخِيَ . قال الرضي : والإنصاف أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها ، وإن كان هناك روايةٌ أخرى[1] .

والأمثلة على احترامه للسماع كثيرة في كتابه هذا .

الشواهد الشعرية :

يأنس علماءُ النحو واللغة بالاحتجاج بالشعر ؛ لما يمتاز به الشعر من ثباتِه في صدور الحفاظ على الصورة التي أُنشِدَ عليها ، والوزنُ والقافيةُ الموحَّدان ساعدا على هذا الحفظ ، وقد ثبت عنايتهم بالسماع من العرب ومجالستِهم ، ونقْلَ الرواة من أشعار العرب شيئًا كثيرا ، ومع ذلك يرى أبو عمرو بن العلاء أنه لم يصلنا مما قالت العرب إلا أقلُّه ، ولو جاءنا وافرا لجاءنا علم وشعر كثير[2] .

وقد ذكرت ما ذكره البغدادي عن طبقات الشعراء ، وأنهم اتفقوا على الاحتجاج بأشعار الجاهليين والمخضرمين ، وأن الصواب الاستشهاد بشعر الإسلاميين دون المولَّدين[3] .

ونرى الرضيَّ يستشهد بأشعار من يطلق عليهم المولَّدون كأبي تمام، والمتنبي

---

(١) التحقيق ١٠٥ .

(٢) طبقات فحول الشعراء ٢٣ .

(٣) صفحة ٦٧ من الدراسة .

وأبي نواس ، وأشجع بن عمرو السلمي ، وابن دُرَيد .

وقد دافع البغدادي عن احتجاج الرضي ببيت أبي نُوَاس :

غير مأسوف على الزمن ينقضي بالهم والحزن

بقوله : وهو ليس ممن يستشهد بكلامهم ، وإنما أورده الشارح مثالا للمسألة ، ولهذا لم يقل كقوله[1] .

قالت د/أميرة علي توفيق : ودفاعُ البغدادي ضعيفٌ ، وأنا أعتقد أن الرضي كان يقصد الاحتجاج بشعر ذوي الذوق العربي الصحيح ، والحس اللغوي السليم . ذلك أنه أدرك أنهم مورد ثَرِيّ يخصب اللغة ويقيها الذبولَ والجفافَ . ثم إنه يعتقد أن حق المحدَثين في أن يحتج بكلامهم أمرٌ مقرَّر بالطبيعة لا مساغ للنزاع فيه ، وأن من أنكروه لم ينكروه بقول يناقَشُ أو حجةٍ تُقْبَل ، كما أنه يتفق مع ابن جني[2] .. في قوله : إن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[3] .

وأقول : إن الاحتجاج بأقوال المولدين وضعٌ للشيء في غير موضعه ، وإعطاءٌ للحق غيرَ ذويه ، وإذا أقررنا ذلك فلا بأس بأن نستشهد بقول كل من هَبّ ودبَّ ، سواءٌ كان المستشهد بشعره جاهليا أو عاش في القرن الأول أو الرابع عشر أو ما بعده ، ومن المعلوم أنه زان على الألسنة آثارُ لكنة الأعاجم منذ اختلط بهم العرب ، فدخل في اللسان ما ليس منه ، وشاع اللحن بين المتكلمين ، وما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، لكن لا يصح القياسُ عليه .

---

(١) خزانة الأدب ١/٣٤٦ ، ٣٤٧ .

(٢) الخصائص ١/٣٥٧ نقلا عن أبي عثمان المازني .

(٣) الرضي الإستراباذي ١١٥ ، ١١٦ .

فالأولى – محافظةً على اللغة وصيانةً لها – أن يُحتاط في الأخذ ممن عاش بعد الخمسين والمائة للهجرة أشدَّ احتياط ، ولنسمع منهم ونعجَب بقولهم إذا استحق الإعجاب ، لكن إن خرجوا عن قواعد اللغة فلنحذرْ من اتخاذ كلامهم أصلا نبني عليه قواعدَنا ، أو نقيسُ به مقاييسنا .

بلغ عددُ الأبيات التي استشهد بها الرضيُّ في القسم الأول ثلاثة وسبعين وثلاثمائة بيتٍ نسب منها تسعة وثلاثين بيتا إلى قائليها . ثلاثةٌ لكل من امرىء القيس وذي الرمة وجرير والمتنبي ، واثنان لكل من الفرزدق ، وأبي ذؤيب ورؤبة وحاتم والأعشى وأبي تمام ، وبيت واحد لكل من الكميت وأعشى باهلةَ – وقد اكتفى بقوله : قال الأعشى ، ومعلومٌ أن الأعشى إذا أُطْلِق انصرف الذهن إلى صناجة العرب ميمون بن قيس – والخنساء ، والراعي ، ولَبيد ، والحُطَيئة ، والأحوص ، والنابغة ، وحسان ، والشمّاخ ، وابن ميادة ، والخِرنِق ، والمِرَار الأسدي ، وأبي طالب ، والعجّاج .

والأبيات مجهولة القائل بلغت سبعة وأربعين بيتا وهو عددٌ لا يستهان به ، وعلى الرغم مما بذلته من جهود في سبيل معرفة قائليها فإني لم أستطع ، وكثير من هذه الأبيات لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب النحو ، ولعل ذلك لأن النحاةَ يَنْقُل بعضهم عن بعض ، وإذا رأوا الشاهد عند من يثقون به لم يهتموا بِعَزْوه إلى قائله .

قال البغدادي ، بعد أن أورد كلاما لابن النحاس يردُّ به على الكوفيين استشهادَهم بقوله :

ولكنني من حبها لعميدُ

قال : ويؤخذ من هذا أن الشاهد المجهولَ قائلُه وتتمتُه إن صدَرَ من ثقة يُعْتَمَد عليه قُبِل ، وإلا فلا ، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصحَّ الشواهد ، اعتمد

عليها خلفٌ بعد سلف ، مع أن فيها أبياتا عديدة جهل قائلوها ، وما عيبَ بها ناقلوها ، وقد خَرَجَ كتابه إلى الناس والعلماء كثير ، والعنايةُ بالعلم وتهذيبِه وكيدةٌ ، ونُظِرَ فيه وفُتِّشَ ، فما طعن أحد من المتقدمين عليه ، ولا ادّعى أنه أتى بشعر منكَر[1] .

وأذكر هنا أرقام الشواهد التي لم أعثر على قائليها ، وعسى أن يأتي الله بمن يستطيعُ أن يدلّنا عليها ويرشدنا إليها :

١٣ - ١٤ - ١٨ - ٢٥ - ٢٩ - ٣٣ - ٥٧ - ٧٥ - ٧٧ - ٨٢ - ٨٣ - ٩٣ - ٩٨ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣١ - ١٣٩ - ١٤٤ - ١٤٧ - ١٥١ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ٢٠٨ - ٢١٣ - ٢٤٥ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٥ - ٢٦١ - ٢٧١ - ٢٧٥ - ٢٧٩ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٣١٣ - ٣١٨ - ٣٤٠ - ٣٤٥ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٦ - ٣٥٩ - ٣٦٣ - ٣٦٧ - ٣٧٢ - .

وأشير هنا إلى أني التزمت ترقيم البغدادي للشواهد في خزانته رغبةً مني في تسهيل اطلاع من يريد المزيدَ من المعرفة ؛ ذلك لأن البغدادي يطيل الحديث عن الشواهد وما يتعلق بها . ومن أجل هذا فستجد في الصفحة ٣٤٥ من التحقيق تخريجَ البيت رقم ١٧٥ وهو قوله :

أستغفرُ اللهَ ذنْبًا لست مُحْصِيَه ربَّ العباد إليه الوجهُ والعملُ

مع أن رقم البيت الذي قبله ٨١ ولكن البغداديَّ لم يُخَرِّجه عند أول ذكره ، وأحببت أن أخرجه هناك .

والبيت الذي لا يُخَرِّجُه البغدادي في خزانته أَدَعُه بلا رقم ، ومن ذلك قوله :

---

(١) خزانة الأدب ١/١٦ ، ١٧ .

والله لولا أن تَحُشَّ الطُّبَّخُ بي الجَحِيمَ حيث لا مُسْتَصْرِخُ[1]

وقوله :

يا ليت زَوْجَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سيفًا ورُمْحا[2]

وقوله :

ستقرع منها سِنَّ خَزْيَانَ نَادِمٍ إذا اليومُ ضَمَّ النَّاكِثِينَ العَصَبْصَبُ[3]

وسبب عدم تخريج البغدادي للأول منها أن الرضيّ لم يورد إلا قوله : لا مستصرخ ، والحقيقة أن هذه ليست عادة البغدادي .

أما البيت الثاني والثالث فليسا في النسخة التي أعتمد عليها .

« بعض أمور تتعلق بالشواهد الشعرية »

نسب البغدادي في الخزانة ٤/٤١٩ إلى الأنباري في الإنصاف أنه يقول : إن قوله :

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القلوصَ أبي مَزَادَة[4]

لبعض المدنيين المولدين ، ولم أجد هذا الكلام في الإنصاف عند رده على استشهاد الكوفيين بالبيت .

قول الشاعر :

أفي الولائم أولادًا لِوَاحدةٍ وفي العيادة أولادًا لعَلَّاتِ

بيتٌ مجهولُ القائل ، ولكن نسبه محققُ شرح الكافية الشافية صفحة ٧٦٦

---

(١) التحقيق ٣٤١ .

(٢) التحقيق ١٠٢٨ .

(٣) التحقيق ١٠١٦ .

(٤) التحقيق ٩٤١ .

إلى هند بنت عُتْبَةَ وخرَّجَهُ تخريجا ليس له ، وإنما هو لقولها :

أفِي السلمِ أَعْيَارًا جَفَاءٍ وغِلظةً وفي الحرب أشْبَاهَ النساء العوارِكِ[1]

قول الشاعر :

يبكيك ناءٍ بعيدُ الدار مغتربٌ ياللكهول وللشُّبانِ للعـجب[2]

قال عنه البغدادي في الخزانة ١٥٤/٢ : هذا البيت من شواهد جُمَل الزجَّاجي وغيرِه ولم ينسبه أحدٌ إلى قائله .

وقد وجدته مع ما ينسب إلى عمرو بن معد يكرب في ديوانه صفحة ١٨٥ .

قول الشاعر :

وكأنه لَهِقُ السَّراة كأنَّهُ ما حاجِبَيه معينٌ بِسَوادِ[3]

قال البغدادي في الخزانة ١٩٩/٥ : وهذا البيت من أبيات سيبويه التي لم يعرف لها قائل .

أقول : وجدت البيت في الصبح المنير في شعر أبي بصير صفحة ٢٤٠ منسوبا إلى الأعشى .

عدد الشعراء الذين استشهد الرضي ببعض شعرهم ثمانيةٌ وأربعون ومائةُ شاعر .

---

(١) التحقيق ٦٨٤ .

(٢) التحقيق ٤١٦ .

(٣) التحقيق ١٠٨٩ .

الفصل الخامس

موقف الرضي من ابن الحاجب

اتسم موقفه من ابن الحاجب فيما حققته بالحدة والصرامة ، وقد سجلت مآخذه على ابن الحاجب فبلغت تسعين مأخَذًا ، بعضها يتعلق بالحدود في الكافية ، وبعضها مآخذ عليه في شرحه للكافية ، وفي شرحه للمفصل ، وعددتُ المواضع التي أيدَ فيها ابنَ الحاجب فلم تتجاوز ستةَ مواضع ، وكان في بعض الأحيان يَعْمِد إلى كلام ابن الحاجب فينقله في هذا الشرح ، فإن وجد عليه اعتراضا ذكر اسمه وردَّ عليه ، وإن لم يجد ترك نسبةَ الرأي إليه . ولعل لتعاصرهما دورا في ذلك ، والمعاصرةُ – كما يقولون – حجابٌ ، وقد يكون لاختلافهما في كون أحدِهما سُنِّيًّا والآخرِ شيعيًّا اليدُ الطولى في ذلك .

مع أن مآخذه التي أخذها عليه ليست كلُّها صوابا ولها – كما أرى – توجيه .

ولنأخذ أمثلة من هذه المواقف . فمن تأييده له :

١ – عرّف ابنُ الحاجب المعرَب بأنه : المركب الذي لم يشبه مبنى الأصل ، ثم جعل اختلافَ آخرِ المعرب حكمًا من أحكامه ، فقال الرضي : هذا الذي جعله المصنفُ بعد تمام حد المعرب حكما من أحكامه لازمًا له ، جعله النحاةُ حدَّ المعرب فقالوا : ما يختلف آخره باختلاف العامل ، قال المصنفُ – وهو الحق – يلزم منه الدور[1] .. إلخ .

---

(١) التحقيق ٤٢ .

٢ – وقال الرضي : واعلم أن مذهبَ النحاةِ أن بابَ غلامي مبني لإضافته إلى المبني ، وخالفهم المصنفُ – كما رأيت – لأنه عده من قسم المعرب المقدر إعرابه ، وهو الحق ، بدليل إعراب نحو : « غلامُه وغلامُك وغلاماي » ومن أين لهم أن الإضافة إلى المبني – مطلقا – سببُ البناء[١] .

٣ – لمّا ذكر الرضي المواضعَ المختلفَ فيها في باب الترخيم قال : فمنها اسمٌ أزال الترخيمُ سبب حذفِ حرفِ لينٍ منه ، قال الجمهور في ترخيم نحو : أعلون وقاضون – على هذه اللغة – يا أعلَى ويا قاضِي ... وقال المصنف – ونعم ما قال – لو قيل يا أعلَ ويا قاضِ في هذه اللغة لم يَبْعُدْ[٢] .

٤ – اشترط جمهور النحاة الاشتقاقَ في الحال ، وإن وجدوا الحال جامدا تكلفوا رده بالتأويل إلى المشتق ..

قال الرضي : قال المصنف – وهو الحق – لا حاجة إلى هذا التكلف لأن الحال هو المبين للهيئة – كما ذكره في حده – فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصلَ فيه المطلوبُ من الحال ، فلا يُتَكَلَّفُ تأويلُه بالمشتق .

وكذا رد عليهم في اشتراط اشتقاق الصفة[٣] .

أما ما أخذه الرضيُّ على ابن الحاجب فأنواع :

منها أنه كان يأخذُ عليه نُقصانَه لبعضِ الحدود :

قال ابن الحاجب : الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد[٤] .

قال الرضي : كان على المصنف أن يقول كلمتين أو أكثر[٥] .

ومنها نقضُه لبعض آرائه :

---

(١) التحقيق ٩٥ .

(٢) التحقيق ٤٨٧ .

(٣) التحقيق ٦٦٢ –٦٦٣ .

(٤) التحقيق ١٦ .

(٥) التحقيق ١٧ .

قال ابن الحاجب : الرفع علم الفاعلية[1] .

وقال الرضي : الأولى أن يقال : الرفعِ علمُ كون الاسم عمدةَ الكلام[1] .

وقال أيضا : وليس صرفُ نحو : « أجـ ـل » لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقًا – كما أشار إليه المصنف[2] – .

ومنها نقده لترتيب الرضي لموضوعات كافيته :

قال الرضي : وكان ترتيبُ الكلام يقتضي أن يذكر المصنفُ ههنا المواضعَ التي يجب فيها تقديمُ المبتدأ ، والمواضعَ التي يجب فيها تأخيرُه ثم يذكرَ المواضع التي يصحُّ فيها تنكيرُ المبتدأ[3] .

وأحيانا يهجم على ابن الحاجب هجومًا لا مبرر له :

– عَرَّفَ ابنُ الحاجب المنادى ، وقال الرضي بعد شرح التعريف : وقد تصلَّف المصنفُ بهذا الحد ، وقال : إن الزمخشريَّ لم يحدّ المنادي لإشكاله .. إلخ . ثم قال : والظاهرُ أن جار الله لم يحدّه لظهوره لا لإشكاله[4] .. إلخ .

– استدل ابن الحاجب على امتناع عمل اسم الإشارة في أول الحالَين – يعني نحو هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا – بأن المبتدأ إذا تقيد بحال لم يتقيد الخبر بالحال .

قال الرضي : وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف ، أما أولا .. إلخ[5] .

---

(١) التحقيق ٦١ .

(٢) التحقيق ١٣٦ .

(٣) التحقيق ٢٥٨ .

(٤) التحقيق ٤٠٦ .

(٥) التحقيق ٦٦٦

– قال ابنُ الحاجب : لا يجوز إضافةُ الصفة إلى الموصوف؛ لأن توافقهما في الإعراب واجبٌ .

وقال الرضي : وليس بشيء ؛ لأن ذلك إنما يكون إذا بقيا على حالهما ، فأما مع طلب التخفيف فلا نُسَلِّم له[1] .

ومن ذلك رده لما نقل ابن الحاجب عن النحاة .

قال الرضي : وليس الأمر كما زَعَمَه المصنفُ من قوله : يجيزه بعض الكوفيين مطلقا فإنَّ كُلَّهُم أطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا[2] .

قال ذلك رادًّا على ابن الحاجب ، نقله عن الكوفيين إجازة العطف على معمولي عاملَين مطلقا[3] .

على أن الرضي لم يكن محقا في جميع مآخذه على ابن الحاجب ، ومما أراه أخطأ فيه قولُه :

وكان عليه أن يذكر ههنا « هذان واللذان » – يعني مع الملحق بالمثنى – لأن ظاهرَ مذهبه – كما ذكر في شرح المفصل – أنها صِيغٌ موضوعة للمثنى غيرُ مبنية على الواحد .

أقول : كلام ابن الحاجب في شرح المفصل[4] يدل على أنهما مبنيان ، وهو الآن في قسم المعربات فلذا لم يذكرهما[5] .

والرضي قد ينقل من ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل أو في شرحه لكافيته ولا يشير إليه ، لأنه لا اعتراض له على ما يقول ، ومن ذلك :

---

(١) التحقيق ٩٢٣ .

(٢) التحقيق ١٠٣٤ .

(٣) شرح ابن الحاجب لكافيته ٥٩ .

(٤) ٤٧٩/١ .

(٥) التحقيق ٧٨ .

١ – حديث ابن الحاجب في شرح المفصل وحديث الرضي في هذا الشرح عن نحو : ضربي زيدًا قائما ليسا ببعيدين عن بعضهما ومع ذلك لم يذكُره الرضيُّ[١] .

٢ – قال الرضي : وشرط بعضهم أن يكون معمولُ الفعل الذي يصاحبه المفعولُ معه فاعلًا كما في سرت وزيدا ... ثم قال : وينتقض ما قاله بنحو : حسبك وزيدا درهم ، فإن الكاف مفعولٌ – في المعنى – إذ المعنى يكفيك[٢] .

وقال ابنُ الحاجب : ومن قال : إنه مشارك لفاعلٍ فإنه توهم اختصاصَ المفعول معه بذلك ... ويُضْعِفُه إطباقهم على أن زيدا في : حسبك وزيدا درهم ، مفعول معه ، والمعنى كفاك وزيدا درهم[٣] .

والنصّان – كما ترى – متقاربان و لم يشر الرضيُّ إلى ابن الحاجب .

٣ – قال الرضي – بعد ذكر أقوالهم في العامل في البدل والمعطوف : وفائدةُ الخلاف في هذا كله جوازُ الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال : العامل في الثاني غيرُ الأول ، وامتناعُه عند من قال : العامل فيهما هو الأول[٤] .

وقد أشار ابن الحاجب لهذه الفائدة فقال :

وقد أُخِذَ من هذا الخلاف صحةُ الوقف على المتبوع على قول من قال بتقدير عاملٍ مثلِ الأول .. وأكثرُ الناس على أنه لا يجوز الوقفُ على المتبوع دون تابعه[٥] .

---

(١) انظر : التحقيق ٣١٧ – ٣٢٦ ، وإيضاح ابن الحاجب للمفصل ١/١٩٦ – ٢٠٠ .

(٢) التحقيق ٦١٨ .

(٣) شرحه لكافيته ٣٩ .

(٤) التحقيق ٩٦٦ . .

(٥) إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١/٤٣٥ .

٤ – ومن أعجب العجب سطو الرضي على عبارة ابن الحاجب في باب الاستثناء ، حيث أوردا جميعا أن الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته ، وذكرا ما يمكن أن يؤول عليه الكلام ، ونسبا إلى القاضي قوله : إن المستثنى والمستثنى منه وآلة الاستثناء بمنزلة اسم واحد[١] .

وقال ابن الحاجب في شرحه لكافيته : والمذهب الثالث ، وهو المستقيم المندفع عنه الإشكالات ما فروا منه وما لزمهم أن المستثنى مراد به الجميع[٢] .

وقال الرضي : وقال آخرون – وهو الصحيح المندفع عنه الإشكالات كلها ما فروا منه وما لزمهم – إن المستثنى داخل في المستثنى منه[٣] .

ومع هذا لا يذكر ابنَ الحاجب ولا يشير إليه .

ومما يدلُّ على حرص الرضيّ على الاعتراض على ابن الحاجب ، قصدًا للاعتراض ليس إلا اعتراضُه عليه في حدِّه للتمييز ، ثم يقف بعد هذا مكتوفَ اليدين فلا يورد لنا تعريفًا يصحِّح به خطأ ابن الحاجب[٤] .

---

(١) انظر : التحقيق ٧١٩ وما بعدها ، وإيضاح ابن الحاجب للمفصل ٣٥٩/١ ، ٣٦٠ .

(٢) شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٤ .

(٣) التحقيق ٧١٩ .

(٤) التحقيق ٦٩١ .

الفصل السادس
نظرة تقويمية للكتاب

الرضي كغيره من العلماء يصيب ويخطىء ، ويُحْسِنُ ويسيء ، وهذا شأن البشر ، وإذا نظرنا للكتاب الذي بين أيدينا لنحكم عليه ، فإن من الحق أن نعطيه ما يستحق ، ونذكرَ حسناته كما نذكر مآخذنا عليه ؛ لأن هذا هو النقد القويم ، ولا يقتصر النقدُ على ذكر الأخطاء .

ولنبدأ بذكر المحاسن :

إن من أول ما يذكر له فيشكر ، أنه جمع لنا في هذا الكتاب الكثير الكثير من المسائل النحوية وآراء النحاة بدءا بأبي عمرو بن العلاء وانتهاء بمعاصريه كابن مالك وابن عصفور .

ثم إن طريقته في عرض المسائل وبسطِها بسطًا تاما وذكر ما يتعلق بها وما يتفرع عنها طريقةٌ جدُّ حَسَنَةٍ .

ومن أمثلة هذا البسط والاستيعاب جمعُه لما يمتنع أن يعمل ما بعده فيما قبله في مكان واحد ، وذلك عند حديثه عما يجب رفعه في باب الاشتغال[1] .

ومما أجاده وأحسنَ تعليلَه خلوُّ الجملةِ المعطوفة على الصلة من الضمير في نحو : الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ ، فيقول :

والذي يقوى عندي أن الجملةَ التي يلزمها الضمير – كخبر المبتدأ والصفةِ

---

(١) التحقيق ٥٢١ وما بعدها .

والصلةِ – إذا عطفت عليها جملةً أخرى متعلقةً بالمعطوف عليها معنى – بكون مضمونِها بعدَ مضمون الأولى متراخيا أولا أو بغير ذلك – جاز تجردُ إحدى الجملتين عن الضمير الرابط ، اكتفاءً بما في أختها التي هي قرينتُها وكجزئِها ، سواءٌ كان مضمون الأولى سببًا لمضمون الثانية – كما في مسألة الذباب – أولا كما تقول ... الذي جاء فغربت الشمس زيدٌ .. وتقول : .. التي جاء زيدٌ فغربت الشَّمْسُ[1] .

ومما يعد له من الحسنات ما سبق إليه من آراء :

فمن ذلك : تعريفُه المفعولَ به بأنه : ما يصح أن يعبَّر عنه باسمِ مفعول غير مُقَيَّد ، مصوغ من عامله المثبت أو المجعول مثبتا[2] .

ومنه تعليله لجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في نحو : ياتيم تيم عدي على رأي سيبويه ، بأنه لتكرار الأول بلفظه ، فكأن الثاني هو الأول وكأنه لا فصل[3] .

ومنه تعليلُه لجواز نحو : يا أبتا ويا أمّتا بأنه جمع بين عوضين بخلاف يا أبتي ويا أمتي فإنه جمعٌ بين العِوض والمعوض[4] .

ومنه : حديثُه عن الضمير الذي يشتغل به المفسِّر الواقع بعد إلا ، وكون هذا المشتغَل به ضميرين مرفوعا ومنصوبا ، أو ضميرا ومتعلقا به ، أو متعلِّقَين بضميرَين مختلفَين رفعا ونصبا ، وتفصيل الحديث عن تقدير كلّ مسألة من هذه المسائل ، وعن تسليط الفعل على الاسم المتقدّم . كل هذا حديث جديد لم أعثر عليه عند غيره ممن سبقه[5] .

---

(١) التحقيق ١٠٣١ – ١٠٣٢ .

(٢) التحقيق ٣٩١ .

(٣) التحقيق ٤٦١ .

(٤) التحقيق ٤٦٨ .

(٥) التحقيق ص ٥٦٤ – ٥٦٧ .

ومنه : تجويزُه لتقدم المفعول معه على عامله إذا تأخر عن المصاحب ، وتعليلُه ذلك بأنه مع واو العطف – الذي هو الأصل جائز[1] .

لعل الرضي سبق إلى القول بأن « علما » في نحو : أنت الرجل علما تمييز محول عن الفاعل[2] .

وقد انفرد الرضي بآراء خاصةٍ أذكر منها :

١ – قوله بجواز نيابة المفعول الثاني عن الفاعل ، معرفة كان أو نكرة ، واللبس مرتفع مع إلزام كلٍّ منهما مركزه[3] .

٢ – قوله : إن نيابة ثاني مفعولي أعلمت عن الفاعل أولى – من حيث القياس – من نيابة ثالثها ، كما كان قيام أول مفعولي علمت أولى[4] .

٣ – قوله : بجواز كون « حقا » في نحو : زيد قائم حقا ، منتصبا بالجملة السابقة عليه ، وهي زيد قائم ، يعني عن تمام الجملة .

٤ – قوله في التحذير والإغراء : إن الواو في نحو : إياك والأسد ، وشأنك والحج ، لا يمتنع أن يُدَّعى أن تكون بمعنى مع[5] .

٥ – يرى ابن الحاجب في نحو : ما لزيد وعمرو وجوب العطف[6] .

ويرى الجمهور أنه مختار ، وقال الرضي : والأولى أن يقال : إنْ قصد النصُّ على المصاحبة وجب النصبُ وإلا فلا[7] .

---

(١) التحقيق ٦٣٠ .
(٢) التحقيق ٦٧٠ .
(٣) التحقيق ٢٤١ .
(٤) التحقيق ٢٤٣ .
(٥) التحقيق ٥٧٧ .
(٦) شرحه لكافيته ٣٩ .
(٧) التحقيق ٦٢٥ .

٦ – قوله : ولا يمتنع دعوى كون لات هي لا التبرئة ، ويقويه لزومُ تنكير ما أضيف حينٌ إليه ، فإذا انتصب حينٌ بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول ، وإذا ارتفع فالاسم محذوف ، أي لات حين حين مناص[١] .

٧ – إجازته إضافة العلم مع بقاء تعريفه ، وقوله : لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا[٢] .

هذا ولابد من الإشارة قبل الانتهاء من الحديث عما سبق إليه وما انفرد به إلى أن ذلك كلَّه حَسْبَ ما اطلعت عليه من كتب النحو ، وأنه لا مانع من أن يكون مسبوقا إلى رأي مما أثبتُّه أو مشارَكا فيه ولكنني لم أطلع على ذلك .

المآخذ :

قسمت هذه المآخذ إلى ثلاثة أقسام :

أ – مآخذ عامة .

ب – أخطاء في نسبة بعض الآراء إلى أصحابها .

جـ – تناقضات .

أولا/المآخذ العامة مرتَّبَةً حسب ورودِها في الجزء المحقق من الشرح :

١ – ادعى أن اضْرِبْ مأخوذٌ من تضرب بالاتفاق[٣] ، مع أن هذا الرأي للكوفيين وحدَهم ، وقد ردَّه الأنباري في أسرار العربية[٤] .

٢ – نقل خلافا بين النحاة في النقل عن سيبويهِ والأخفش في دخول الفاءِ في خبر إن ، ولم يبيِّن الصحيحَ من هذه النقول[٥] .

---

(١) التحقيق ٨٧٠ .

(٢) التحقيق ٨٨٢ .

(٣) التحقيق ١٨ .

(٤) صفحة ٣١٨ – ٣٢٠ .

(٥) التحقيق ٣١٠ .

٣ – ادعى أنه لم يرد خبرُ لا العاملةِ عملَ ليس منصوبا في شيء من كلامهم . والصواب أنه ورد . ومن ذلك :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

وقول النابغة الجعدي :

وحلت سوادَ القلب لا أنا مبتغٍ سواها ولا عن حبِّها متراخيا[١]

٤ – نقل أن غير سيبويه يجيز في نحو : اسحارَّ مرخما الكسرَ أيضًا للساكنين[٢] .

وقد بحثت كثيرا و لم أجد من أجاز هذا غير ابنِ الحاجب[٣] .

٥ – ادعى أن الفعل لا يرفعُ ما قبله باتفاق جميع النحاة[٤] .

والحق أن الكوفيين أجازوا في نحو قول الله تعالى : ﴿ وإنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ من بَعْلِها نُشُوزًا .. ﴾[٥] وفي : ﴿ وإنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[٦] أن يكون امرأةٌ وأحدٌ مرفوعَين بالفعل المذكور كما نقل عنهم ذلك الأنباريُّ في الإنصاف[٧] وابنُ هشام في المغني[٨] .

٦ – ادعى عدمَ الخلاف في نصب نحو : مِيل وفَرسَخ على الظرفية[٩] .

ونقل صاحبُ الهمع أن السهيليَّ يزعُم أن انتصابَ هذا النوع انتصابُ

---

(١) التحقيق ٣٤١ .
(٢) التحقيق ٤٨٨ .
(٣) الإيضاح لابن الحاجب ٣٠١/١ .
(٤) التحقيق ٥٢٠ .
(٥) النساء ١٢٨ .
(٦) التوبة ٦ .
(٧) صفحة ٦١٥ – ٦٢٠ .
(٨) صفحة ٧٥٧ .
(٩) التحقيق ٤١٥ –٤١٦ .

المصادر ، لا انتصابُ الظروفِ ، لأنه لا يُقَدَّرُ بفي[1] .

٧ – جعل قول الشاعر :

مها مِهًا وخُرُوقًا لا أنيسَ بها إلا الضوابحَ والأصداءَ والبُومَا

مثلَ : لا أحَدَ فِيها إلا زيدًا[2] .

والحق أن الاستثناء في البيت مُنقطع بخلاف المثال فإنه متّصل .

ثانيا/أخطاؤه في نسبة بعض الآراء إلى أصحابها ، مرتبةً حَسَبَ تاريخ وفَيَات قائليها :

أ – سيبويه :

١ – نسب إليه الحزمَ بامتناع صرف نحو هِنْد عَلَمًا لمؤنث[3] .

والحق أن سيبويه خيَّر في الصرف وعدمه ، واختار ترك الصرف[4] .

٢ – قال الرضي : وظاهر كلام سيبويه أن المصدر – يعني في نحو : له صوتٌ صوتَ حمار – منصوب بقوله : له صوت لا بفعل مقدّر[5] .

وصرح سيبويه في الكتاب بخلاف هذا فقال : ويدلك على أنك إذا قلت : فإذا له صوتٌ صوتَ حمار ، فقد أضمرتَ فعلا بعد « له صوت » وصوتَ حمار انتصب على أنه مثال أو حال يُخَرّج عليه الفعل ، لأنك إذا أظهرت الفعلَ الذي لا يكون المصدَرُ بدلا منه احتجت إلى فعل آخر تُضْمِره[6] .

---

(١) الهمع ١٩٩/١ .
(٢) التحقيق ٧٦٢ .
(٣) التحقيق ١٤١ .
(٤) الكتاب ٢١/٢ .
(٥) التحقيق ٣٧١ .
(٦) الكتاب ١٧٩/١ .

٣ – قال الرضي : وأما إذا لم يكن المصدرُ للتشبيه ، وجاء موصوفا ، نحو : فإذا له صوتٌ صوتٌ حسن ، فقال سيبويه : يجب رفعُه على أحد وجهين[١] .. إلخ .

وسيبويه لم يوجب رفعَه بل قال : هذا باب ما يُختارُ فيه الرفع إذا ذكرت المصدرَ الذي يكون علاجا .

وذلك إذا كان الآخِرُ هو الأولُ ، وذلك نحو قولك : له صوت صوت حسن[٢] .

٤ – نسب إليه أن مما يلزمه الظرفيةُ عنده صفة زمانٍ أقيمت مُقامهَ[٣] .

والحق أن سيبويه لم يوجبه بل اختاره ، قال في الكتاب[٤] : ومما يختار فيه أن يكون ظرفا ، ويقبح أن يكون غيرَ ظرف ، صفةُ الأحيان تقول : سير عليه طويلا ، وسير عليه حديثا .. إلخ .

٥ – قال الرضي : ما أرى عطفَ البيان إلا البدل – كما هو ظاهر مذهب سيبويه[٥] .

والحق أن هذا لا يظهر من كلام سيبويه ، فقد ذكر سيبويه في كتابه أمثلةً لعطف البيان وأحيانا يكتفي بكلمة عطف ، وأحيانا يقول عطف البيان[٦] . وقال سيبويه بعد ذكر بيت رؤبة : يا نصر نصرا نصرا[٧] وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل نصرا عطف البيان ونصبه .

---

(١) التحقيق ٣٧٤ .
(٢) الكتاب ١/١٨٢ .
(٣) التحقيق ٥٩٩ .
(٤) الكتاب ١/١١٦ .
(٥) التحقيق ١٠٧٣ – ١٠٧٤ .
(٦) الكتاب ١/٣٠٤ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ .
(٧) الكتاب ١/٣٠٥ .

ب – يونس :

نقل أن الوزنَ المشتركَ فيه بين الاسم والفعل بحيث لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثِّر في منع الاسم الصرفَ مطلقا خلافا ليونس ، فإنه اعتبر وزن الفعل مطلقا ، سواء غلب على الفعل أو لم يغلب[1] .

ونقل عنه سيبويه خلافَ هذا قال : زعم يونس أنك إذا سميت رجلا بضارِبْ من قولك : ضارِبْ وأنت تأمر فهو مصروف ، وكذلك إن سميته ضَارَبَ وكذلك ضَرَبَ ، وهو قول أبي عمرو والخليل[2] .

قلت : هذا عكس ما نقله عنه الرضي .

جـ – هشام بن معاوية الضرير :

لا أستطيع الجزم في هذه المسألة بأن الرضيَّ مخطئ أو مصيب ؛ لأن الضرير لم يترك لنا مؤلفاتٍ يمكن أن نأخذ منها الصحيحَ في نسبة المسائل إليه .

نقل عنه الرضي أن ناصب الفضلات هو الفاعل[3] .

ونقل عنه الأنباري قوله : ونصَّ هشامُ بن معاويةَ صاحبُ الكسائي على أنك إذا قلت : ظننت زيدا قائما تنصب زيدا بالتاء وقائمًا بالظن[4] .

د – الأخفش سعيد بن مسعدة :

١ – قال الرضي : وكان سعيد بن مسعدة الأخفش يصرف نحو مساجد علما[5] .

---

(١) التحقيق ١٨٢ .
(٢) الكتاب ٢/٧ .
(٣) التحقيق ٥٣ .
(٤) الإنصاف ٧٨ ، ٧٩ .
(٥) التحقيق ١٥٩ .

كلام الأخفش في معاني القرآن خلاف ما ذكره عنه الرضي ، فقد قال عند تفسير قوله تعالى : ﴿ لقد نَصَرَكُمُ اللهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ﴾[1] : إن مواطن لا تنصرف ، وكذلك كلُّ جمعٍ ثالثُ حروفِه ألفٌ وبعد الألف حرف ثقيل أو اثنان خفيفان فصاعدا ، فهو لا ينصرف في المعرفة ولا في النكرة[2] .

ونقل المبرد عن الأخفش أنه كان يصرف نَحْوَ ذلك في النكرةِ[3] .

٢ - نسب الرضي إليه أنه يقول : إن نصبَ المفعول معه منقول عن الواو ؛ لأن نصبه عنده نصبُ الظروف[4] .

وسبق أن نسب هذا الرأي إلى السيرافي[5] ، وهو مثبت على هامش كتاب سيبويه[6] .

وقد صَرَّحَ بنسبته إلى الأخفش أبو الفتح بن جني[7] .

٣ - نسب الرضي إلى الأخفش أنه يجيز زيادةَ الفاء في جميع خبر المبتدأ[8] ، وهو تابع لكثير من النحاة كابن جني[9] ، وابن مالك[10] ، وعبد القاهر[11] ، وابن يعيش[12] .

والأخفش حين ذكر ذلك في معاني القرآن قال : وزعموا أنهم يقولون :

---

(١) التوبة ٢٥ .
(٢) معاني القرآن ٣٢٨ .
(٣) المقتضب ٣/٢٤٥ .
(٤) التحقيق ٦٢٠ .
(٥) التحقيق ٣٢٦ .
(٦) ١/١٥٠ .
(٧) سر الصناعة ١٤٤ .
(٨) التحقيق ٣٠٧ .
(٩) سر الصناعة ٢٦١ .
(١٠) شرح الكافية الشافية ١/٣٧٨ .
(١١) المقتصد ١/٣١٣ .
(١٢) شرح المفصل ١/١٠٠ .

أخوك فوجد ، بل أخوك فجهد ، يريدون أخوك وجد ، و : بل أخوك جهد ، فيزيدون الفاء[1] .

وذكر الرضي أن الأخفش ينشد شاهدا على ذلك :

وقائلةٍ خولانُ فانكح فَتَاتَهم وأُكْرُومَةُ الحيَّينِ خِلْو كَمَا هِيَا[2]

مع أن الأخفش حين ذكر البيت قال بعده : فكأنه قال : هؤلاء خولان ، كما تقول : الهلالُ فانظر إليه ، أي هذا الهلال فانظر إليه .

فليس الأخفش – كما أرى – يُجِيزُ زيادةَ الفاء مطلقا ، بل يكتفي بما ورد عن العرب ، وتقديره في البيت هو تقدير سيبويه[3] .

٤ – قال الرضي[4] : وأجاز الأخفشُ وصفَ النكرة الموصوفة بالمعرفة قال : ﴿ الأَوْلَيَانِ ﴾[5] صفة ﴿ آخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا ﴾[5] .

ولم يذكر الأخفش في معاني القرآن إلا أن « الأوليان » بدلٌ . قال : لأنه حين قال بـ ﴿ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ﴾ كأنه قَدْ حَدَّهُما ، حتى صارا كالمعرفة في المعنى ، فقال : الأوليان : فأجْرَى المعرفةَ عليهما بَدَلا[6] .

٥ – نسب إليه أنه يجيز نحو : اختصم الزيدان كلاهما[7] .

والمراجع التي بين يدي تنسب إليه المنعَ[8] .

---

(١) معاني القرآن ١٢٥ .
(٢) التحقيق ٣٠٨ .
(٣) انظر : الكتاب ٦٥/١ .
(٤) التحقيق ٩٩٢ .
(٥) المائدة ١٠٧ .
(٦) معاني القرآن للأخفش ٢٦٦/١ .
(٧) التحقيق ١٠٦٦ .
(٨) انظر : المقتضب ٢٤٢/٣ ، ٢٤٣ ، والتسهيل ١٦٤ ، والتصريح ١٢٣/٢ .

هـ - المبرد :

حظي المبردُ بأكبر قدر من الأخطاء في النسبة إليه ، والحق أن الخطأ في نسبة هذه الآراء إليه ليس مختصا بالرضي ، بل يشاركه في كثير من هذه النقول كثيرٌ من النحاة ، ولهذا في رأيي سبب واحد ، وهو أن يكون المبرد يقول في المسألة قولا فينقله النحاةُ عنه ثم يرجع عنه ، ويكتفي النحاة بالقول الذي كتبوه عنه ، ولا يسجلون رجوعَه عنه ، والله أعلم . ومما أخطأ الرضي في نسبته إليه :

١ - نسبَ إليه أنه يجزم بامتناع صرف نحو هند إذ سمي به مؤنث[١] . والمبرد لم يجزم به بل خير بين الصرف والمنع[٢] .

٢ - نسب إليه أن التنوين في جوارٍ عِوضٌ من حركة الياء[٣] .

والذي في المقتضب[٤] أن التنوين عِوضٌ مما حذف منه .

٣ - نسب إليه القولَ بأن نباتا من قوله تعالى : ﴿ واللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾[٥] منصوبٌ بالفعلِ الظَّاهرِ[٦] .

ونسبه إليه أيضا ابنُ يعيش[٧] والسيوطيُّ[٨] .

والظاهر أن الذي يراه المبردُ أنه منصوب بفعل مقدر كما قال سيبويه .

قال المبرد : واعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يُحْمَلَ مصدرُ أحدهما على الآخر ، لأن الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصِبُه ، قال

---

(١) التحقيق ١٤١ .
(٢) المقتضب ٣٥١/٣ .
(٣) التحقيق ١٦٤ .
(٤) ١٤٣/١ .
(٥) نوح ١٧ .
(٦) التحقيق ٣٥٢ .
(٧) شرح المفصل ١١٢/١ .
(٨) الهمع ١٨٧/١ .

الله عز وجل : ﴿ تَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾[1] لأن تَبَتَّلْ وبَتِّلْ بِمَعْنًى واحدٍ[2] .

٤ – نسب إليه أنه يُجِيزُ نصب المنادى على حرف النداء ؛ لسدِّه مسدَّ الفعل[3] .

وقال المبرد : اعلم أنك إذا دعوتَ مضافًا نصبتَه ، وانتصابُه على الفعل المتروك إظهارُه ، وذلك قولك : يا عبدَ الله ؛ لأن يا بدل من قولك : أدعو عبد الله وأريد ؛ لأنك تخبر أنك تفعلُ ، ولكنْ بها وَقَعَ أنك قد أوقعت فعلا[4] .

٥ – للمبرد في نحو : ياتيم تيم عدي ، قولان أحدُهما موافقٌ لرأي سيبويه ، وهو أن يُرْفَعَ الأول ؛ لأنه مفرد ويُنْصَبَ الثاني ؛ لأنه مضاف ، والآخر نصبهما على إقحام الثاني تأكيدا للأول ، أو على حذف المضاف إليه استغناءً بإضافة الثاني[5] .

واقتصر الرضيُّ على ذكر الرأي الثاني[6] ، مما يوهم أنه لا يقول برأي سيبويه .

٦ – قولهم : أقائما وقد قعد الناس ، نسب إليه الرضيُّ أن الصفةَ قائمةٌ مقامَ المصدر ، أي أتقوم قياما[7] .

والمبردُ جعله حالا قال : وإن شئت وضعت اسم الفاعل موضع المصدر

---

(١) المزمل ٨ .

(٢) انظر : تفصيل الحديث عن هذه المسألة في التعليقة الثانية من صفحة ٣٥٢ من التحقيق .

(٣) التحقيق ٤٠٨ .

(٤) المقتضب ٢٠٢/٤ .

(٥) المقتضب ٢٢٧/٤ ، ٢٢٨ .

(٦) التحقيق ٤٦٣ .

(٧) التحقيق ٦٨٥ .

فقلت : أقائما وقد قعد الناس ، فإنما جاز ذلك لأنه حالٌ ، والتقدير : أتثبت قائما[1] .

٧ – نسب إليه أنه يرى هو والمازنيُّ أن حكم ألا إذا كانت للتمني حكمُها إذا كانت مجردةً[2] .

والمبرد عرض للرأيين دون اختيار لأحدهما[3] .

٨ – نقل عنه أنه يُعْمِل ما النافيةَ عملَ ليس مع إنْ قياسا[4] .

والمبرد يرى خلاف ذلك ، قال : وتكون إن زائدةً في قولك : ما إن زيدٌ منطلقٌ ، فيمتنع بها « ما » من النصب الذي كان في قولك : ما زيد منطلقا[5] .

٩ – قال الرضي : اختلف النحاة في المبدل منه ، فقال المبرد : إنه في حكم الطرح معنى[6] .

وكلام المبرد عكسُ ما نقله الرضي قال : وليس المبدل منه بِمَنْزِلةِ ما ليس في الكلام .. ولو كان البدلُ يبطل المبدلَ منه لم يجز أن تقول : زيد مررت به أبي عبد الله ، لأنك لو لم تعتدّ بالهاء فقلت : زيد مررت بأبي عبد الله كان خُلْفًا[7] .

و – الزجاج :

١ – نسب ابنُ الحاجب إليه وتبعه الرضيُّ أن المفعول له هو المفعول المطلق لبيان النوع[8] .

---

(١) المقتضب ٢٢٩/٣ .
(٢) التحقيق ٨٣٦ .
(٣) المقتضب ٣٨٢/٢ ، ٣٨٣ .
(٤) التحقيق ٨٥٣ .
(٥) المقتضب ٥١/١ .
(٦) التحقيق ١٠٨٩ .
(٧) المقتضب ٣٩٩/٤ .
(٨) التحقيق ٦٠٨ .

والزجاجُ في معاني القرآن وإعرابه[1] عند الحديث عن قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أصابِعَهُمْ فِى آذَانِهِم من الصَّواعِقِ حَذَرَ المَوْتِ ﴾[2] قال : إنما نصبتَ حَذَرَ الموت لأنه مفعولٌ لَه ، والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت ، وليس نصبُه لسقوطِ اللام ، وإنما نصبه أنّه في تأويلِ المصدرِ ، كأنه قال يحذرون حذرا .

٢ – نَقَلَ عنه أنك إذا أضفت غَيْرَ إلى معرف له ضد واحد فقط تعرَّف ، لانحصار الغَيْرِيَّة ، كقولك : عليك بالحركة غير السكون[3] .

وقال الزجاج عند الحديث عن قوله تعالى : ﴿ صِرَاطَ الذينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم وَلَا الضَّالِّينَ ﴾[4] : وإنما وقع غيرُ ههنا صفةً للذين ؛ لأن الذين ههنا ليس بمقصودٍ قصدُهم ، فهو بمنزلة إني لأمر بالرجلِ مثلِك فأكرمُه[5] .

٣ – نسب إليه أنه يقول : إن ﴿ المُوفُون ﴾[6] ، صفة لـ ﴿ مَنْ آمنَ ﴾[7] .

و لم يجعله الزجاج صفةً بل أجاز فيه وجهين : الأجودُ أن يكون مرفوعا على المدح ، وجائزٌ أن يكون معطوفا على مَنْ[8] .

٤ – قال الرضي : وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كلُّهم أجمعون ﴾[9] : إن كلَّهم دال على الإحاطة ، وأجمعون دال

---

(١) ٦٣/١ .
(٢) البقرة ١٩ .
(٣) التحقيق ٨٨٤ .
(٤) الفاتحة ٧ .
(٥) معاني القرآن وإعرابه ١٦/١ .
(٦) في الآية ١٧٧ من سورة البقرة .
(٧) التحقيق ١٠١١ .
(٨) معاني القرآن وإعرابه ٢٣٢/١ .
(٩) الحجر ٣٠ .

على أن السجودَ منهم في حالةٍ واحدة[1] .

أقول : نقل الزجَّاجُ هذا الرأي عن المبردِ وذكر فيه رأيا آخر عن الخليلِ وسيبويهِ ، وهو أن يكون توكيدًا بعد توكيد ، ثم قال : وقول سيبويه والخليل أجودُ ؛ لأن أجمعين معرفةٌ فلا يكون حالا[2] .

ز – أبو علي الفارسي :

١ – نسب ابنُ يعيش والرضيُّ إليه القولَ بأن يا وأخواته أسماءُ أفعال[3] .

وكلام أبي علي في الإيضاح وفي المسائل العسكرية لا يؤيد ما ذهبا إليه ، قال في الإيضاح : ويدلُّك على أن هذه الكَلِمَ – يعني أسماءَ الأفعال – أسماءٌ وليست بحروف أن الحرف والاسم لا يستقلُّ بهما كلامٌ إلا في النداء ، وليس ذلك بنداء[4] .

٢ – نسب إليه أنه يقول : إن « لا » غَيْرُ زائدة في قول الشاعر :

ما بالُ جهلِك بعد العلم والدينِ وقد علاكَ مشيبٌ حينَ لا حينِ[5]

وقال أبو علي : إنها زائدة ، وذكر هذا البيت ثم قال : لا فيه زائدة ، والتقدير : وقد علاك مشيب حينَ حينٍ[6] .

حـ – عبد القاهر الجرجاني :

١ – قال الرضي : وألحق عبدُ القاهر عتمة وضحوة – معينتين – بسحر في منع الصرف[7] .

---

(١) التحقيق ١٠٧٢ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ق ١٣١ ب .

(٣) التحقيق ٤٠٨ .

(٤) الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ٥٧٣) .

(٥) التحقيق ٨٢٧ .

(٦) الحجة لأبي علي ١٢٢/١ .

(٧) التحقيق ٥٩٤ .

وعبد القاهر ألحق ضحى وعتمة – معينتين – بسحر في النصب على الظرفية لا في منع الصرف ، قال : وكذا ضحى إذا أردت ضحى يومك ، لا تقول : عند ضُحى موعدك ، ولا : وقتك ضحى ، وإنما تقول : سرت ضحى ، فتستعمله منصوبا البتةَ[1] .

٢ – نسب إلى عبد القاهر القولَ بأن المفعول معه منصوب بالواو[2] .

وكلام عبد القاهر واضح في أن ناصبَه الفعلُ بوساطة الواو ، قال : اعلم أنك إذا قلت : ما صنعت وزيدا . فإن زيدا ينتصب بالفعل الذي هو صنعت بوساطة الواو[3] .

ط – الزمخشري

١ – نسب إليه إجازة منع صرف نحو : (نوح)[4] .

وقد تبع في ذلك ابنَ يعيش في شرحه للمفصل[5] وابنَ الحاجب في إيضاحه للمفصل[6] ، وهذا ليس رأي الزمخشري . وإنما نقله عن غيره ، فقال : وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل ، لمقاومة السكون ، وقوم يُجْرُونه على القياس ، فلا يصرفونه[7] .

٢ – نسب إليه أنه يقول : إن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه[8] .

---

(١) المقتصد ٦٣٦ .
(٢) التحقيق ٦٢٠ .
(٣) المقتصد ٦٥٩ ، ٦٦٠ .
(٤) التحقيق ١٥١ .
(٥) ٧١/١ .
(٦) ١٤٨/١ .
(٧) المفصل بشرح ابن يعيش ٧٠/١ .
(٨) التحقيق ٩٦٥ .

والزمخشري يرى أن العامل في البدل غيرُ العامل في المبدل منه ، إذ هو على نية تكرير العامل ، قال[1] : والذي يدل على كونه مستقلا بنفسه أنه في حكم العامل ، بدليل مجيء ذلك صريحا في قوله عز وجل : ﴿ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾[2] .

ى – ابن يعيش :

١ – نسب إليه أن عمرك الله وقعدك لا يستعملان إلا في القسم[3] .

وقال ابن يعيش في شرحه للمفصل[4] : والعَمْر والعُمْر واحد .. وهما إن كانا مصدرين بمعنى ، إلا أنه استعمل في القسم منهما المفتوح دونَ المضموم .. إلى أن قال : فأما قول عمرَ بنِ أبي ربيعةَ :

عَمْرَك اللهَ كيفَ يَلتقَيانِ

فليس على معنى القسم وإنما المراد سألت الله أن يطيل عمرك .

وهذا يسميه النحويون القسم الاستعطافي .

٢ – قال الرضي : وأجاز المبردُ .. ردَّ اللام في أربعتها – يعني في أب وأخ وحم وهن عند إضافتها إلى ياء المتكلم – كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك[5] .

والواقع أن ابنَ يعيش وابنَ مالك لم ينقلا عن المبردِ إجازةَ الرد إلا في الأب والأخ[6] .

---

(١) المفصل بشرح ابن يعيش ٦٧/٣ .
(٢) الأعراف ٧٥ .
(٣) التحقيق ٣٦٤ .
(٤) ٩١/٩ – ١٩٢ .
(٥) التحقيق ٩٥٣ .
(٦) انظر : شرح ابن يعيش للمفصل ٣٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٠٨ – ١٠١٠ .

ك – ابن مالك :

١ – ذكرت في الفقرة السابقة خطأ الرضي فيما نسب إلى ابن يعيش وابن مالك .

٢ – قال الرضي وهو يتحدث عن دخول الفاء في خبر إن : وألْحَقَ المالكيُّ بها أنَّ المفتوحةَ ولكنَّ من غير سماع[١] .

لكن ابن مالك أورد لها شواهد من القرآن والشعر[٢] .

٣ – ذكر آراء النحاة في العامل في عطوفا من نحو : زيد أبوك عطوفا .

ثم قال : والأولى عندي ما ذهب إليه ابن مالك ، وهو أن العاملَ معنى الجملة – كما قلنا في المصدر المؤكِّد لنفسه أو لعامله[٣] .

وأقول : كلام ابن مالك في التسهيل[٤] وفي شرح الكافية الشافية[٥] يخالف ما ذكره الرضي ، فقد ذكر أن عاملَها يلزم إضمارُه بعد الجملة .

ثالثا/التناقضات : (مرتبةً حسب ورودها في الشرح) :

١ – قال الرضي : وعند الكوفيين أن خبرَ إنّ وأخواتها ، وكذا خبرُ لا التبرئة مرفوعٌ بما ارتفع به حين كان خبرَ المبتدأ ، لا بالحروف لضعفها عن عَمَلين[٦] .

ولكنه قال أيضا : وارتفاعُ خبر لا بها – إن لم يكن اسمُها مبنيا – عند جميع النحاة[٧] .

---

(١) التحقيق ٣٠٨ .

(٢) انظر تفصيل ذلك في التحقيق ٣٠٨ . تعليقة ٨ .

(٣) التحقيق ٦٨٩ .

(٤) صفحة ١١٢ .

(٥) صفحة ٧٥٦ .

(٦) التحقيق ٣٣٢ .

(٧) التحقيق ٣٣٦ .

٢ – قال الرضي : غدوةُ وبكرةُ غير منصرفين اتفاقا ، وإن لم تكونا معينتين .

ثم قال : وإذا لم يُقْصَد تعيينهما جاز أيضا تنوينُهما اتفاقا .

ثم قال : وإذا قلت : كل غدوةٍ وبكرةٍ ، أو رب غدوةٍ وبكرةٍ فهما منونتان لا غيرُ[١] .

٣ – قال الرضي : ولا يعطف حالُ الفاعل على حال المفعول[٢] .

ثم قال : ويجوز عطف أحدِ حالي الفاعل والمفعول على الآخر ، نحو : لقيت زيدا راكبا وماشيا قال :

وإنا سوف تدركُنا المنايا مقدرةً لنا ومقدرينا[٣]

٤ – قال الرضي : ولا تستعمل هذه الكَلِم – يعني ليس ولا يكون وخلا وعدا – إلا في الاستثناء المتصل[٤] .

مع أنه أورد فيما سبق شاهدا استُعملت فيه خلا في الاستثناء المنقطع وهو قول الشاعر :

وبلدة ليس بها طوريٌّ ولا خلا الجنَّ بها إنسيٌّ[٥]

ولا شك أن الاستثناء فيه منقطع ، وإن كان الرضي استشهدَ به على تقدم المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه شذوذا .

---

(١) التحقيق ٥٩٦ .

(٢) التحقيق ٦١٣ .

(٣) التحقيق ٦٣٧ – ٦٣٨ .

(٤) التحقيق ٧٣٦ .

(٥) التحقيق ٧٢٧ .

٥ – منعُ الرضيُّ في مواضع من شرحه هذا حذفَ الفاعل وحده .

من ذلك قوله : وأما حذفُ الفاعل وحدَه فلم يثبت إلا عند الكسائيِّ[١] .

ولكنه قال : إن المصدرَ في قوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾[٢] مجردٌ عن المرفوع ، وإنَّ المَصْدَرَ في نحو : أعجبني ضَرْبٌ مُجَرَّدٌ عن المرفوعِ والمنصوبِ[٣] .

٦ – قال الرضي : ولا نقول : إنّ الأصل في هذه المواضع هو المفرد – كما يقول بعضهم – **وإنَّ الجملة إنما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعًا للمفرد ؛ لأن ذلك دعوى بلا برهان**[٤] .

ثم قال : وكذا يجوز عطفُ المفرد على الجملة وبالعكس .. **لكن عطفَ الجملة على المفرد أولى من العكس لكونِها فرعًا عليه في كونها ذاتَ محل من الإعراب**[٥] .

٧ – قال الرضي : اعلم أن الفصلَ بينهما – يعني المضاف والمضاف إليه – في الشعر بالظرف والجار والمجرور غيرُ عزيز كقوله :

لما رأت ساتيد مَا استعبرَتْ لله درُّ اليومَ مَنْ لامَـها[٦]

ثم قال : وأنكر أكثرُ النحاة الفصلَ بالمفعول وغيره في السعة ، ولا شكَّ أن الفصلَ بينهما في الضرورة بالظرف ثابتٌ مع قلته وقُبْحِه[٧] .

---

(١) التحقيق ٢٢٢ .
(٢) البلد ١٤ و ١٥ .
(٣) التحقيق ٨٩٩ .
(٤) التحقيق ٩٨٣ .
(٥) التحقيق ١٠٤٧ .
(٦) التحقيق ٩٤٠ .
(٧) التحقيق ٩٤٢ .

فجعل الفصلَ بالظرف في الشعر غيرَ عزيز ، ثم عاد وقال إنه قليلٌ قبيحٌ .

وبعد ، فإن الشامةَ في وجه الحسناءِ تزيدها حسنا وجمالا ، وما هذه المآخذ التي أخذناها على الرضي إلا شَامَاتٌ على وجهٍ جميل ، ولئن كانت كثيرةً فهي بمثابة شامة واحدة إذا علمنا أن الكتاب بهذا الحجم الكبير ، ولعل من الحسن أن أتمثل بقول أبي تَمّام :

ومن ذا الذي تُرضى سجاياه كلُّها كفى المرءَ نُبْلًا أن تعد معايبُه

وقفة مع د/أميرة علي توفيق في كتابها : الرضي الإستراباذي عالم النحو واللغة .

درست د/أميرة كتاب الرضي « شرح الكافية » دراسة متأنية مستوعبة ، وبذلت فيها جهودا عظيمة ، تذكر فتشكر ، وقدمت لكل قضاياه ومسائله إحصاء حسنا ، فظهر الكتاب مستوفيا ما أريد منه ، مشتملا على نظرة مصيبة ، وفهم عميق .

وإن كان لي من تعليق لقيامي بتحقيق شرح الرضي فهو تعليق يسير مبعثه الرغبة في بيان الحقيقة ونشر العلم .

١ – ترى د/أميرة – وهي في ذلك تابعة لـ د/شوقي ضيف – أن الرضي يعد من علماء المدرسة البغدادية المتأخرين ، وهو يمثل الطراز البغدادي الذي عرفناه عند أبي علي الفارسي ، وابن جني ، فهو في جمهور آرائه يتفق ونحاة البصرة .. وفي بعض الأحيان يأخذ بآراء الكوفيين[1] .

* هذا رأي ، ولعل الأصوب أن نقول : إنه كان عالما مجتهدا ، يستقطب الآراء في المسألة النحوية ، ثم يعرضها على ميزان فكره ، فإن رأى فيها رأيا جديدا ذكره ، وإن رأى الحق مع البصريين أو الكوفيين ذكره ورجحه بذكر أدلتهم ، وقد يكتفي بها أو يزيد عليها من مخزون فكره أدلة أخرى .

---

(١) الرضي الإستراباذي ٢٧٠ ، ٢٧١ ، وانظر : المدارس النحوية لشوقي ضيف ٢٨١ ، ٢٨٢ .

٢ – ترى د/ أميرة أن استشهاد الرضي بكلام الإمام على دليل على تشيعه ، ولكنها أشارت إلى أنه كان معتدلا في تشيعه ، لأنه كان إذا ورد ذكر الإمام علي لم يكن يقول : عليه السلام ، وكان إذا ورد ذكر عمر بن الخطاب يقول : رضي الله عنه[1] .

* ومنشأ هذا الحكم الذي ذكرته هو أنها اعتدت بنسخة واحدة ، وهي المطبوعة المتداولة ، ولو اطلعت على غيرها – كما في النسخة التي جعلتها أصلا لتحقيق هذه الرسالة – لتبين لها خلاف ذلك ، فإنه لا يرد ذكر علي إلا ويتبعه بقوله : عليه السلام ، وإذا ورد ذكر عمر لم يقل : رضي الله عنه ، من أولها إلى آخرها .

ولعل الذين طبعوا هذا الكتاب هم الذين أضافوا « رضي الله عنه » عند ذكر عمر ، وغيروا « عليه السلام » بـ « رضي الله عنه » عند ذكر علي ، والله أعلم بالصواب .

٣ – يرد ذكر صاحب المغني في شرح الرضي هذا ، وقد وقفت د/أميرة أمام هذا مناقشة الرضي في المقصود به ، إذ قد يتبادر إلى الذهن أن المقصود ابن هشام الأنصاري صاحب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .. وقد أكدت أن المقصود غيره ؛ لأنه ولد سنة ٧٠٨ هـ أي بعد وفاة الرضي .

ثم قالت : وقد بحثت في المعاجم عن الكتب المؤلفة في النحو باسم المغني فاتضح لي وجود ثلاثة كتب بهذا الاسم : الأول المغني في شرح الإيضاح .. لعبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ .. والثاني المغني في النحو لتقي الدين (أبي الخير) منصور بن فلاح اليمني المتوفى سنة ٦٨٠ هـ .. والثالث المغني في النحو لتقي الدين الجاربردي ، المتوفى سنة ٧٤٦ هـ ثم استبعدت أن يكون هذا

---

(١) الرضي الإستراباذي ١٠٣ ، ١٠٤ .

الأخير للسبب الذي استبعدت من أجله مغني ابن هشام .

ثم قالت : وليس لدي من الأدلة ما أرجح به رجوع الرضي إلى أحد الكتابين دون الآخر ، ولا أعرف السبب الذي دعا الأستاذين محمد شرف الدين بالتقايا ، والمعلم رفعت بيلكه الكليسي مصححي كتاب كشف الظنون لأن يذكرا أن الرضي قصد من ذكره كتاب المغني مغني ابن فلاح . ثم رجحت أن يكون المقصود مغني عبد القاهر الجرجاني[1] .

* وأقول : لا تلام د/أميرة لأنها ليست مسؤولة في دراستها عن تخريج الآراء في كتاب الرضي ، وإنما هي معنية بدراسته فقط .

وعند تخريج رأي ابن فلاح اليمني الذي نقله عنه الرضي في الجزء الذي أحققه اطلعت على مخطوطة لابن فلاح ، يشرح فيها كافية ابن الحاجب ، ووجدت الرأي نفسه منقولا من هذا الشرح ، وهذا يقطع بأن المقصود بقول الرضي « صاحب المغني » ابن فلاح اليمني[2] .

٤ – مما يتصل بهذا قولها :

وتردد اسم المالكي في كتاب الرضي مرات عديدة دون أي إيضاح أو تفسير يعين على معرفة صاحبه .

ثم ذكرت عددا من العلماء يحتمل أن يكون واحدا منهم ، ثم قالت :

وأعتقد أن الرضي قصد المالقي – يعني أبا بكر بن يحيى الجذامي المالقي المتوفى سنة ٦٥٧ هـ وله شرح كتاب سيبويه وشرح إيضاح الفارسي – تقول : فمما لا شك فيه أن الشهرة بالمالقي أنسب من الشهرة بالمالكي التي

---

(١) انظر : الرضي الإستراباذي ٥٥ – ٥٧ .

(٢) انظر : التحقيق ٨٦ .

كانت تشمل عددا كبيرا من الناس .. وإذا صح ذلك يكون في الاسم « المالكي » تصحيفا من عمل النساخ[1] .

* وأقول : قد وجدت الآراء التي نسبت إلى المالكي في الجزء الذي أحققه في كتب ابن مالك ، ناظم الألفية المتوفى سنة ٦٧٢ هـ ، ويغلب على ظني أنه هو المقصود[2] .

٥ – ويتصل بهذين أيضا قولها عن ابن جعفر الذي ينقل عنه الرضي في مواضع من شرحه :

وأما ابن جعفر فإني إذا رجعت إلى مسلك الرضي في الإشارة إلى مصادره من العلماء ، أقرر أنه ربما قصد به ابن درستويه أبا محمد عبد الله بن جعفر المتوفى سنة ٣٤٧ هـ[3] .

* وأقول : قد تبين لي بعد الاطلاع على مخطوطة شرح مقدمة الجزولي لرضي الدين إبراهيم بن جعفر الأربلي أن الرضي يقصده ، فإني وجدت رأيين من ثلاثة آراء منسوبة إلى ابن جعفر وجدتها كما ذكر الرضي تماما في هذا الشرح .

أما الرأي الثالث فلم أستطع العثور عليه لأمرين : الأمر الأول أن تصوير المخطوطة رديء جدا ، والثاني أنها ناقصة من مقدمتها نحوا من عشرين ورقة .

ويعود الفضل في معرفة ابن جعفر إلى الله عز وجل ثم إلى أخي وزميلي تركي العتيبي الذي نبهني إلى أنه يوجد لديه صورة لهذه المخطوطة وأنه ربما يكون هو المقصود ، فجزاه الله خير الجزاء .

---

(١) الرضي الإستراباذي ٦٣ .

(٢) انظر : التحقيق ٢٣٠ ، ٣٠٨ ، ٣٢٢ ، ٦١٧ ، ٦٧٠ ، ٧٥٤ ، ٧٨٣ . ففيها آراء المالكي التي نقلها عنه الرضي وتخريجها من كتب ابن مالك .

(٢) الرضي الإستراباذي ٦٥ ، ٦٦ .

٦ - اعتمادها على النسخة المطبوعة وحدها التي ذكر فيها رأي لسعيد بن الأخفش جعلها تقول :

أما سعيد بن الأخفش فأعتقد أنه لا يوجد نحوي بهذا الاسم ... ثم قالت : وأكاد لا أشك في أن هذا الاسم ليس سوى سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط[1] .

* وأقول : هو كما قلتِ ، فقد وجدت في النسخة التي صورتها من جامعة الإمام ، وهي المرموز لها بـ : جـ وكان سعيد بن مسعدة الأخفش يصرف نحو مساجد علما[2] .

هذا ولا يفوتني أن أسجل إعجابي وتقديري للجهد الذي بذلته د/أميرة في دراسة كتاب الرضي ، ولكن كما يقولون : عين الناقد بصيرة ، ولا يخلو عمل البشر من النقص والخلل إلا ما شاء الله عز وجل .

---

(١) الرضي الإستراباذي ٦٢ .

(٢) انظر : التحقيق ١٥٩ .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقديم معالي مدير الجامعة	٥
أولا / الدراسة	٧
المقدمة	٩
الفصل الأول/ ابن الحاجب	١٥
اسمه ونسبه	١٥
نشأته	١٥
أخلاقه وشخصيته	١٦
شيوخه	١٦
تلامذته	١٧
مكانته العلمية ومؤلفاته	١٩
الكافية ومكانتها	٢١
شروح الكافية	٢٢
وفاته	٢٣
الفصل الثاني/ الرضي	٢٥
الفصل الثالث/ مكانة الرضي وما قيل عنه	٣١
الفصل الرابع/ مؤلفاته	٣٣
شرح القصائد السبع العلويات	٣٣
شرح الشافية	٣٤
شرح الكافية	٣٦
الفصل الخامس/ منهج الرضي في شرح الكافية	٥١
استدراكات الرضي على ابن الحاجب	٥٤
الفصل السادس/ أسلوبه	٥٧
ظهور أثر المنطق والفلسفة فيه	٥٧

الموضوع	الصفحة
الاستطراد	٥٨
كثرة الإحالات	٥٩
الدقة في التعبير واختيار الألفاظ	٥٩
الفصل السابع/ مذهبه النحوي	٦٣
موقفه من آراء البصريين والكوفيين	٦٣
الفصل الثامن/ شواهد شرح الكافية	٦٧
الاستشهاد بالقرآن والقراءات	٦٧
الاستشهاد بالحديث	٦٩
الاستشهاد بأقوال علي بن أبي طالب	٧١
الاستشهاد بأمثال العرب وأقولهم	٧٤
الاستشهاد بالشعر	٧٦
أمور تتعلق بالشواهد الشعرية	٨٠
الفصل التاسع/ موقف الرضي من ابن الحاجب	٨٣
الفصل العاشر/ نظرة تقويمية للكتاب	٨٩
المحاسن	٨٩
المآخذ	٩٢
أولا : مآخذ عامة	٩٢
ثانيا : أخطاؤه في نسبة بعض الآراء إلى أصحابها :	٩٤
أ – سيبويه	٩٤
ب – يونس	٩٦
جـ – هشام بن معاوية الضرير	٩٦
د – الأخفش	٩٦
هـ – المبرد	٩٩
و – الزجاج	١٠١
ز – أبو علي الفارسي	١٠٣
ح – عبد القاهر الجرجاني	١٠٣
ط – الزمخشري	١٠٤

الموضوع	الصفحة
ى – ابن يعيش	١٠٥
ك – ابن مالك	١٠٦
ثالثا : التناقضات	١٠٦
رابعا : وقفة مع د/ أميرة علي توفيق في كتابها الرضي الإستراباذي	١٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة المؤلف]

وبهِ نَستعِينُ (وصلى الله على سيدِنا محمدٍ وآلِهِ وصحبهِ وسلّمَ ، ربِّ يسِّر (بخير)[1] يا كريمُ)[2] .

الحمدُ للهِ الذي جلت آلاؤُه[3] عن أن تحاطَ بعدٍّ ، وتعالت كبرياؤُه عن أن تُشْتَمَلَ بحَدٍّ ، تاهتْ في (مَوامِي)[4] معرفتِه سابلةُ الأفْهَامِ[5] ، وغَرِقَتْ في بحارِ عِزّتِهِ سابحةُ الأوهَامِ ، كلُّ ما يخطر ببالِ ذوي الأفكارِ فبمَعْزِلٍ عن حقيقةِ ملكوتِهِ ، وجميعُ ما تُعْقَدُ عليه ضمائر أُولي الأبصارِ فعلى خلافِ ما ذاتُه المقدسةُ عليهِ من نعوتِ جبروتِه .

وصلواتُه على خاتمِ أنبيائِه ، ومُبلِّغُ أنبائه محمدِ بنِ عبدِ الله ، المبشَّرِ به قبلَ ميلادِهِ ، وعلى السادةِ الأطهارِ من عِتْرتِه[6] وأولادِه .

وبعدُ : فقد طَلَبَ إليّ بعضُ مَنْ أعتني بصلاحِ حالِه ، وأُسْعِفُه[7] بما تَسَعُه مَقْدِرَتي من مقترحاتِ آمالِهِ ، تعليقَ ما يَجْرِي مَجْرَى الشرحِ علىٰ مقدمةِ ابنِ الحاجبِ[8] (في

---

(١) تكلمة من ص .

(٢) تكملة من ص .

(٣) آلاؤه : نعمه ، واحدها أَلًى – بالفتح – وإِلْى ، وإِلَىٰ (انظر اللسان مادة ألا) .

(٤) فى ص : بوادي والموامي جمع مَوْماة ، وهي المفازة الواسعة الملساء ، وقيل الفلاة التي لا ماء ولا أنيس بها (اللسان موم) .

(٥) أصله : الأفهام السابلة ، فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف ، وسيأتي في باب الإضافة أن إضافة الصفة إلى الموصوف ، مما اختلف فيه ، والمقصود بالسابلة الطويلة ، من الإسبال بمعنى الإطالة .

(٦) عترته : أقرباؤه من ولدٍ وغيره ، وقيل : هم قومه ، وقيل رهطه وعشيرته الأدنون (اللسان عتر) .

(٧) يجوز أن تكون الواو هنا عاطفة على « أعتني » ويجوز أن تكون اعتراضية ، وعليه تكون جملة « أسعفه » واقعة في محل رفع خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أسعفه .

(٨) المقصود متن الكافية .

النحو)[1] عند قراءتها عليَّ فانتدبت له[2] ، مع عَوَزٍ[3] ما يحتاجُ إليه الغائصُ في هذا اللّجِّ[4] ، والسالك (في مثل)[5] هذا الفَجّ ، من الفطنة الوقادةِ ، والبصيرةِ النقادةِ ، بذلًا (لسُؤْلِه)[6] وتحقيقا لمأمولِه .

ثم اقتضى الحالُ بعد الشروعِ التجاوزَ عن الأصولِ إلى الفروعِ ، فإن جاء مُرضِيًا فبِبَركاتِ الجنابِ المقدسِ الغرويّ[7] ، صلواتُ الله على مشرِّفه ، لاتفاقِه[8] فيه ، وإلا فمن قصور مؤلِّفه فيما يَنْتحِيهِ[9] والله تعالى المؤملُ لإرشادِ السبيلِ ، وهو حسبُنَا ونِعْمَ الوكيلُ .

---

(١) ساقطتان من ط .

(٢) انتدبت له : أجبته إلى مطلبه .

(٣) العوز : أن يعوزك الشيء وأنت محتاج إليه ، وقد يراد به العدم وسوء الحال .

(٤) اللج : لجة البحر حيث لا يدرك عمقه .

(٥) في ص وط : لمثل .

(٦) في ط : لمسؤوله .

(٧) لَعَلَّهُ يقصد بالجناب المقدس الغروي علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه حيث يقال : إن قبره بالنجف بالعراق ، وقد ألف الرضي شرح الكافية في النجف ، وقد نص على أنه هو المقصود كل من : محمد بن الحسن الحر العاملي في كتابه أمل الآمل ٢/٢٥٥ ، ومحمد باقر الموسوي في روضات الجنات ٢٨٦ . والجناب : الفِنَاءُ وما قرب من مَحَلّة القومِ ، والمقدّس : المعظّم ، والغروي : نسبة إلى الغَرِيّ وهو الحَسَن .

(٨) لاتفاقه فيه : لحصوله فيه .

(٩) أي فيما يتجه إليه ويقصده .

(الكلمةُ والكلامُ)[1]

قوله : الكلمةُ لفظٌ وُضِعَ لمعنًى مفردٍ .

اعلم أن الكَلِمَ جنسُ الكلِمَةِ (كتَمْر)[2] وتمرة ، وليس المجردُ من التاءِ من هذا النوعِ جمعًا لذي التاء – كما يجيءُ تحقيقُه في باب الجمعِ[3] – بل هو جنس حقُّه أن يقعَ على القليلِ والكثيرِ ، كالعسلِ والماءِ ، لكن الكلم لم يستعمل إلا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو : تمر وضرب[4] .

(وقيل)[5] : إنّ اشتقاقَ الكلمةِ والكلامِ من الكَلْم – وهو الجُرحُ – لتأثيرهما في النفسِ ، وهو اشتقاقٌ بعيدٌ ، وقد تطلقُ الكلمةُ مجازًا على القصيدةِ والجُمَل ، فيُقَال : كلمةُ شاعرٍ ، قال الله تعالىٰ : ﴿ وتَمَّتْ كَلِمَةُ ربِّكَ (الحُسْنَىٰ)[6] ﴾[7] .

واللفظُ في الأصل مصدرٌ ، ثم استُعملَ بمعنى الملفوظِ به ، وهو المراد به ههنا ، كما استعمل القولُ بمعنى المَقُول ، وهذا كما يقال : الدينارُ ضربُ الأمير ، أي مضروبُه .

والكلام بمعناه لكنه لم يوضَع في الأصل مصدرًا – على الصحيحِ – إذ ليس على صيغةِ مصادرِ الأفعال التي (تنصبه)[8] على المصدرِ ، نحو كلّمته كلاما ، وتكلّم كلاما ، بل هو موضوع (لجنسِ)[9] ما يُتَكَلَّم به ، سواء كان كلمةً على حرف ، كواو العطفِ ، أو على أكثرَ ، أو كان أكثرَ من كلمةٍ ، وسواء كان مهملا أولا ، أما إطلاقه على المفرداتِ

---

(١) لم يثبت الرضي في شرحه عنوانا لباب ولا لفصل ، ورغبة مني في مساعدة القارئ على العثور على بغيته أثبت ما في هذا الشرح من عناوين .

(٢) في ط و جـ : مثل تمر .

(٣) انظر ط ١٧٧/٢ و ١٧٨ وانظر شرحه للشافية ١٩٣/٢ – ٢٠٤ .

(٤) أي فإنه استُعمل في الاثنين .

(٥) في ت : قيل .

(٦) تكملة من ط .

(٧) الأعراف ١٣٧ .

(٨) في ط تنصبها .

(٩) في ص : بجنس .

(فمثلُ قولك)[1] لمن تَكَلَّم بكلمة كزيد ، أو بكلماتٍ غيرِ مركبةٍ تركيبَ الإعراب كزيد عمرو وبكر : هذا كلامٌ غيرُ مفيدٍ .

وأما إطلاقُه على المهمَل فكقولك : تكلم فلان بكلام لا معنى له .

فالقولُ والكلامُ واللفظُ من حيثُ أصلُ اللغةِ بمعنًى ، فيطلق على كل حرف من حروف المعجَم كان أو من حروف (المعنى)[2] ، وعلى أكثرَ منه ، مفيدا كان أولا ، لكنَّ القولَ اشتهر في المُفيد ، بخلاف اللفظِ والكلامِ . واشتهر الكلام لغةً في المركَّب من حرفين فصاعدًا .

واللفظ خاصٌّ بما يخرج من الفمِ من القولِ ، فلا يقالُ : لفظُ اللهِ كما يقال : كلامُ الله وقولُه .

ثم قد استُعمِل الكلامُ استعمالَ المصدرِ فقيلَ كلمته كلامًا كأعطى عطاءً ، مع أنه في الأصل لما يُعْطَى ، وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دُهنِك لحيتك – بضم الدال – بمعنى دَهنِك بفتحها[3] . وقد اختصّ الكلام في اصطلاحِ النحاةِ بما سيجيء[4] .

والمقصودُ من قولهم : وَضْعُ اللفظِ : جعلُه أولا لمعنى من المعاني ، مع قصدِ أن يصيرَ متواطَئًا[5] عليه بين قومٍ ، فلا يقال – إذا استعملت اللفظَ بعد وضعِه في المعنى الأول – إنك واضعُه إذ ليس جَعْلًا أَوَّلًا .

بلى لوْ جعلتَ اللفظَ الموضوعَ (لمعنى لمعنى)[6] آخرَ مع قصدِ التواطؤِ قيل : إنك واضعُه ، كما إذا سميتَ (بزيدٍ)[7] رَجُلًا .

ولا يُقال لكل لفظةٍ بدرتْ من شخص بمعنى (من المعاني)[8] إنها موضوعةٌ له من دون اقترانِ قصد التواطؤِ بها .

---

(١) في ط و ص : فكقولك .

(٢) في ص : المعاني .

(٣) الدُّهن والدَّهن : في اللسان : دَهَن رأسَه وغيرَه يدهُنُه دَهْنًا : بلَّه ، والاسم الدُّهن .

(٤) صفحة ١٦ .

(٥) التواطؤ : الاتفاق . وفي القاموس مادة وطأ : واطأه على الأمر مواطأة ، ووطاء : وافقه .

(٦) في ص : بمعنى .

(٧) في ص زيد .

(٨) ساقطتان من جـ و ص و ط .

ومحرَّفاتُ العوامّ على هذا ليست ألفاظًا موضوعةً (فيه)[1] لعدم قصد (المحرِّف)[2] الأول إلى التواطؤ .

وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن[3] محتاجا إلى قوله : لمعنى ؛ لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى ، إلا أن يفسِّر الوضعَ (بصوغ اللفظ)[4] مهمَلا كان أو لا ، ومع قصدِ التواطُؤ أولا ، فيحتاج إلى قوله لمعنى ، لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم .

ومعنى اللفظ : ما يُعنى به – أي يُراد – بمعنى المفعول .

قوله : (لمعنى)[5] مفرد .

يعني به : المعنى الذي لا يدلُّ جزءُ لفظه على جزئِه ، سواء كان لذلك المعنى جزءٌ نحو معنى : ضَرَبَ الدالِّ على المصدرِ والزمانِ[6] ، أو لا جزءَ له ، كمعنى نَصْر وضَرْب[7] .

فالمعنى المركبُ – على هذا – هو الذي يدل جزءُ لفظه على جزئه نحو : ضَرَبَ زيد ، وعبد الله – إذا لم يكونا علمين – وأما مع العلمية فمعناهما مفرد[8] ، وكذا لفظُهما ، لأن اللفظ المفردَ لفظٌ لا يدلُّ جزؤه على جزءِ معناه ، وهما كذلك .

واللفظُ المركّبُ : الذي يدل جزؤه على جزء معناه .

والمشهور في اصطلاح أهل المنطق جعلُ المفردِ والمركّب صفةَ اللفظ ، فيقال : اللفظُ المفردُ ، واللفظُ المركبُ[9] .

(ولا)[10] ينبغي أن يُخْتَرَعَ في الحدود ألفاظ ، بل الواجبُ استعمالُ المشهور

---

(١) تكملة من ص .
(٢) في ص المحرم .
(٣) يعني ابن الحاجب .
(٤) ساقطة من ت ، وفي ص : بوضع اللفظ .
(٥) في ت : معنى .
(٦) لأنه فعلٌ ماض .
(٧) لأنهما يدلان على المصدرية فقط ولا يدلان على الزمان .
(٨) أما قولهم عند التسمية بنحو : ضرب زيد أو عبد الله : إن الأولَ مركبٌ إسنادي والثاني مركب إضافي فلا يغير ذلك ما يراد بهما من الدلالة على العلمية ، لأنهما يدلان على مفرد ، فلو أخذت « ضَرَبَ » مثلا من مسمى شخص اسمه « ضَرَبَ زيدٌ » لم تدل على جزء معنى هذا المسمى فيكون المراد بها اللفظ المفرد .
(٩) يقول ابن سينا في كتاب الشفاء ص ٢٦ : واللفظ إما مفرد أو مركب .. إلخ .
(١٠) في ص : فلا .

المتعارَف منها[1] فيها[2] ، لأن الحدَّ للتبيين .

وليس له أن يقول : إنّي أردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه ، لأن جميع الأفعال – إذن – تخرج عن حدّ الكلمة[3] .

ولو قال : الكلمة لفظ مفرد موضوع ، سلم من هذا ، ولم يرد عليه – أيضا – الاعتراض بأن المركبات ليست بموضوعة – على ما يجيء[4] – .

واحترز بقوله : لفظ عن نحو الخط ، والعَقْد ، والنَّصْبة[5] والإشارة ، فإنها ربما دلت بالوضع على معنى مفردٍ ، وليست بكلمات .

ويجوزُ الاحترازُ بالجنسِ – أيضا – إذا كان أخص من الفصل بوجه ، وهو ههنا كذا ، لأن الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون .

واحترز بقوله[6] : وضع عن لفظٍ دالٍّ على معنى مفردٍ بالطّبعِ لا بالوضع كأَخْ الدالِّ على السعال ونحو ذلك ، وعن المحرَّف ، و (عن)[7] المهمَل ، لأنه دال أيضا على معنى كحياة المتكلم (به)[8] ، ولكن عقلا لا وضعا .

وبقوله : لمعنى عَمّا (صيغ)[9] لا لمعنى ، كالمهملات كلِعْم (وغيره)[10] من الهذيانات ، وقد مر الكلام على هذا الاحتراز[11] .

---

(١) الضمير يعود إلى الألفاظ .

(٢) الضمير يعود إلى الحدود .

(٣) السبب في خروج الفعل – على هذا التفسير – أنه لابد لكل فعل من فاعل ، وهو إما أن يظهر وإما أن يكون ضميرا مستترا ، وعلى كلا الحالين فهو مركب من كلمتين .

(٤) صفحة ٨ .

(٥) النصبة : ما ينصب ليكون علامة أو دلالة على شيء .

(٦) في ص زيادة هي : جواب سؤال .

(٧) تكملة من جـ و ص و ط .

(٨) تكملة من ص .

(٩) في ص : وضع .

(١٠) في ط : ونحوه .

(١١) صفحة ٤ ، وفي ص : الاختيار .

وبقوله : مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركبِ نحو : عبد الله وضرب زيد غير علمين .

فإن قيل : إن التاءَ في لفظ الكلمة للوحدة لأن كلمةً وكَلِمًا كتمرة (وتمر)[1] واللام فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضةِ للوحدة .

فالجواب : أن اللامَ في مثله ليس للجنس ، ولا للعهد – كما يجيء في باب المعرفة[2] – ولو سلمنا ذلك قلنا : إن الجنس على ضربين : –

أحدهما : استغراقُ الجنس وهو الذي يَحْسُن فيه لفظةُ كل كقوله تعالى : ﴿ إنَّ الإنسانَ لَفِى خُسْرٍ إلا الذينَ آمَنُوا ﴾[3] أي كلّ الإنسان[4] ، وإلا لم يجز الاستثناء لأنه[5] (عند جمهور النحاة)[6] يُخْرِجُ ما لولاه لوجب دخولُه تَحْتَ المستثنى منه وهذا الاستغراقُ مفيدٌ للكثرة فيناقضُ الوحدةَ .

والثاني : ماهيةُ الجنس من غير دلالةِ اللفظ على القِلّةِ ولا الكثرةِ ، بل ذاك احتمالٌ عقلي كما في قوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَكَلَه الذِّئْبُ[7] ﴾ ولم يكن هناك ذئبٌ معهودٌ ، ولم يُرَدْ استغراقُ الجنس أيضا . ومثله قولك : ادخل السوقَ ، واشتر اللحمَ وكل الخبزَ ، فهذا النوع (من)[8] الجنسِ لا يناقض الوحدة ، إذ لا دلالةَ فيه على الكثرة .

والمقصود في هذا الموضع هو الثاني – أي ماهية الجنس من حيث هي هي – لأن الحد إنما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه .

إن قيل : لِمَ لَمْ يَقُلْ : لفظة ، ليوافقَ الخبرُ المبتدأَ في التأنيث ؟

فالجواب : أنه لا يجب توافقُهما فيه إلا إذا كان الخبرُ صفةً مشتقَّة غيرَ سببيةٍ نحو : هندٌ حسنةٌ[9] ، أو في حكمها كالمنسوب ، أما في الجوامد فيجوز ، نحو : هذه الدارُ مكانٌ طيب ، وزيدٌ نسمةٌ عجيبةٌ .

---

(١) في ط : وتمرا ، والصحيح ما أثبتّه ولا وجه للنصب .
(٢) انظر ط ١٢٩/٢ ، ١٣٠ .
(٣) العصر ٢ و ٣ .
(٤) أليس الأصح أن يكون التقديرُ : كل إنسان ، لأن معنى أل هنا : كل .
(٥) أي الاستثناء .
(٦) في ص و ط : عند الجمهور من النحاة .
(٧) يوسف ١٤ .
(٨) في ص : مثل .
(٩) في ت زيادة هي : أي ، ولا معنى لها .

وقوله : لفظ ههنا – وإن كان بمعنى الصفة أي ملفوظ بها كما ذكرنا[1] ، إلا أن أصله مصدر ويعتبر[2] الأصل في مثله ، نحو : امرأة صوم ، ورجلان صوم (ورجال صوم)[3] فلا يؤنّث ولا يثنى ولا يجمَع .

فإن قيل : كان ينبغي أن يقولَ : لفظة ، ليخرج عنهُ الكلمتان إذ هما لفظتان ، وكذا الكلمات .

قلت : لا يخرج مثل ذلك (بتاء الوحدة)[4] ، لأن مَثَلَ قولك قالا وقالوا ، كأرطى وبرقع لفظة واحدة ، وكذا كل ما (يتلفظ)[5] به مرة واحدة ، مع أن كل واحد من الأولَين كلمتان بخلاف الثانيَيْن .

إن قيل : هلا استُغني بقولِهِ : وُضِع عن قوله : مفرد ؟ لأن الواضع لم يضع إلا المفردات ، أما المركباتُ فهي إلى المستعمل بعد وضع المفردات لا إلى الواضع ؟ .

فالجواب : (أنّا)[6] (لا)[7] نسلِّم أن المركب ليس بموضوع ، وبيانه : أن الواضع إما أن يضع ألفاظا معينةً سماعيةً ، وتلك هي التي يُحْتاج في معرفتها إلى علم اللغة ، وإما أن يضع قانونا كليا يعرف به الألفاظ ، فهي قياسية ، وذلك القانون إما أن يُعرف به المفردات القياسية ، وذلك كما بُيِّنَ أن كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ، ومن باب أفعل على وزن مُفْعِل[8] ، وكذا حال اسم المفعول ، والأمر ، والآلة ، والمصغر ، والجمع ، ونحو ذلك . ويحتاج في معرفتها إلى علم التصريف .

وإما أن يعرَف به المركباتُ القياسية ، وذلك كما بُيِّن – مثلا – أن المضافَ مقدم على

---

(١) صفحة ٣ .

(٢) ذكر صاحب الشرح الاعتبارَ وما يُشْتَقُّ منه بمعنى الاعتداد في مواضع عديدة من هذا الكتاب . والحق أنّ الاعتبار لا يأتي بمعنى الاعتداد بالشيء ، ولم تذكر المعاجم اللغوية ذلك .

(٣) ساقط من ص .

(٤) في ط بتاء والوحدة .

(٥) في ت : يلفظ .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) ساقطة من ط ، وبسقوطها يختل المعنى .

(٨) في ص : يفعل ، والصواب ما هنا .

المضاف إليه ، والفعلَ على الفاعل ، وغيرَ ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام ، ويُحتاجُ في معرفةِ بعضِها إلى التصريفِ كالمنسوب والفعل المضارع ، وفي معرفة بعضها إلى غيره من علم النحو – كما ذكرنا[1] – .

إن قيل : إنّ في قولك مسلمان ومسلمون وبصريّ وجميعِ الأفعال المضارعة (جُزْأَي)[2] لفظ كلُّ واحدٍ منها يدلُّ على جزءِ معناه ، إذ الواوُ تدل على الجمعيةِ ، والألفُ على التثنية ، والياءُ على النسبة ، وحروف المضارعة على معنى في المضارع ، وعلى حال الفاعل أيضا ، وكذا تاء التأنيث في قائمة ، والتنوين ، ولام التعريف ، وألفا التأنيث[3] ، فيجب أن يكون (لفظُ)[4] كلِّ واحد منها مركبا ، وكذا المعنى ، فلا يكون كلمة ، بل كلمتين .

فالجواب : أن جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج (ككلمةٍ)[5] واحدة فأعرب المركّب إعراب الكلمة ، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة (وكذلك الحركات الإعرابية)[6] ، ولمعاملتها معاملةَ الكلمةِ الواحدةِ سَكَنَ أولُ أجزاء الفعل في المضارع ، وغُيِّر الاسمُ المنسوبُ إليه نحو : نَمَرِيّ ، وعَلَوِيّ ووَشَوِيّ ، ونحو ذلك . (فتغيرت بالحرفين[7] بِنْيةُ المنسوب إليه والمضارعِ ، وصارتا[8] من تمام بِنْيةِ الكلمة ، وأما سكونُ لام الكلمة بلُحُوق التاء في نحو : ضَرَبْت فلا يوجب تغيير البِنية ، إذ لا تُعْتَبَر حركةُ اللامِ وسكونُها في البنية كما يجيء في أول التصريف[9] إن شاء اللهُ تعالىٰ)[10] .

---

(١) قبل قليل .
(٢) في جميع النسخ جزء ، والمقام يقتضي هذا التصويب .
(٣) أي الممدودة كصحراء ، والمقصورة كحبلى .
(٤) ساقطة من ص .
(٥) في ص كلمة والصواب ما أثبته .
(٦) تكملة من ط .
(٧) أي حرف المضارعة وحرف النسبة أعني ياءَهَا المشددةَ .
(٨) يقصد بهما الحرفين ، وقد أنث الفعل لأن الحرفين كلمتان .
(٩) شرح الرضي للشافية : ١/٢ .
(١٠) تكملة من ط .

أما الفعل الماضي نحو : ضَرَبَ ففيه نظر ، لأنه كلمة بلا خلاف ، مع أن الحدثَ مدلولُ حروفِه المرتَّبةِ ، والإخبارُ عن حصول ذلك الحدثِ في الزمن الماضي مدلولٌ وزنِه الطارىء على حروفه ، والوزن جزء اللفظ ، إذ هو عبارةٌ عن عددِ الحروف مع (مجموع)[1] الحركاتِ والسكناتِ الموضوعةِ وضعا معينا ، والحركاتُ مما يُتَلَفَّظُ به ، فهو إذن كلمةٌ مركبة من (جزأين)[2] يدل كل (واحد)[3] منهما على جزء معناه ، وكذا نحوُ أُسْدٍ في جمع أَسَدٍ ، وكذا المصغَّر ، ونحو رِجال ، ومساجد ، ونحو ضارب ، ومضروب ، ومِضْرَب ، لأن الدالَّ على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الأمثلة المذكورة ، الحركاتُ الطارئةُ مع الحرفِ الزائد .

ولا يصح أنْ ندّعيَ ههنا أن الوزنَ الطارىءَ كلمةٌ صارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادعينا في (الكَلِم)[4] المتقدمة ، وكما يصح أن ندّعيَ في الحركات الإعرابية فالاعتراضُ بهذه الكلم اعتراضٌ وارد ، إلا أن نقيد تفسيرَ اللفظِ المركبِ فنقول : هو ما يدل جزؤه على جزء معناه ، وأحدُ الجزأين متعقِّبٌ للآخر ، وفي هذه الكلم المذكورة الجزآن مسموعان معا .

---

(١) في ص : مجموع الكلمات .
(٢) في ص : حرفين .
(٣) تكملة من ط .
(٤) في ت و ص : الكلمة .

(أقسام الكلمة) .

قوله : وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ .

إنما قَدَّمَ الاسمَ على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون أخويْه نحو : زيدٌ قائمٌ ، والمقصودُ من معرفة الكلم الكلام والأحوال التي تعرض له من الإعراب وغيره .

ثم قدم الفعلَ على الحرف لأنه – وإن لم يتأتَّ من الفعلين كلامٌ كما تأتّي من الاسمين – لكنه (يكون)[1] أحدَ جزأي الكلام نحو : ضرب زيد ، بخلاف الحرفِ فإنه لا يتأتّى منه ومن كلمة أخرى كلامٌ .

فإن قيل : يجب أن تكون الكلمةُ هذه الثلاثةَ معا – لأن الواو للجمع – فيكون نحو : أذهبَ زيد ؟ ونحو : مُرَّ بزيدٍ كلمةً ؛ لأنه اسم وفعل وحرف !

فالجواب أنه كان يلزم ما قلتَ لو كان هذا قسمةَ الشيء إلى أجزائه[2] ، كما تقول : السكنجبين[3] خلّ وعسلٌ ، وما ذكره قسمة الشيء إلى جزئياته نحو قولك : الحيوان

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) قال الشيخ محمد عبادة في حاشيته على شذور الذهب ١٦ .

قوله : (مالا يدل جزؤه الخ) سواء كان له جزء أم لا ، لأنها سالبة تصدُق بنفس الموضوع فاشتمل التعريفُ على أربعة أقسام ، الأول : مالا جزء له كهمزة الاستفهام ، الثاني : ماله جزء ولا معنى له كزيد ، الثالث : ماله جزء أو أجزاء كل واحد له معنى لكن ليس بمقصود كعبد الله علما ، الرابع : ماله جزء ومعناه جزء من المعنى المقصود نحو : حيوان ناطق إذا جعل علما .. والحق أن الثلاثة الأخيرة لها أجزاء غير دالة أصلا حال العلمية ، لأن عبد وحيوان بمنزلة الزاي من زيد ، فلا دلالة في الجميع . فتكون الأربعة مرجعُها إلى قسمين ماله جزء وما لا جزء له .

بقي هنا أمور : الأول أن هذا التعريف اتبع فيه ابنَ الحاجب وهو مناسب لاصطلاح المناطقة لا لاصطلاح النحاة ، لأن المفردَ عند النحاةِ الملفوظُ به بلفظة واحدة بحسب العرف ، والمركب بخلافه ، وعليه فعبدُ الله – علما – مركبٌ عند النحاة لأن نظرهم في اللفظ من حيث الإعراب والبناء ، وكل علم مركب قد يشتمل على إعرابين ، بخلاف نظر المناطقة فإنه للمعاني أولا وبالذات ، وللألفاظ ثانيا وبالعرض .

(٣) كلمة أعجمية يراد بها الشراب المصنوع من حلو وحامض وقد مثل له المصنف بالخل والعسل .

(إنسانٌ)[1] وفرسٌ وبقرٌ وغيرُ ذلك ، ونريد بالجزئيِّ ما يدخل تحت كليٍّ ويصح كون الكلي خبرا عنه نحو : الإنسان حيوان .

وقولهم : الواو للجمع لا يريدون به أن المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة – كما يجيء في باب حروف العطف[2] – بل المرادُ أنهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما (في)[3] جاءني زيد وعمرو ، أو (في) كونهما حُكْمَين على شيء نحو : زيد قائم وقاعد ، أو في حصول مضمونهما نحو : قام زيد وقعد عمرو ، بخلاف (أو) فإنها في الأصل لحصول أحدِ الشيئين .

(ولو)[4] قال : الكلمة اسم أو فعلٍ أو حرف لكان المعنى : الكلمة أحدُ الثلاثة دون الباقيين .

بلى إنْ أريدِ الحصرُ مع (أو) قَدَّمَ (إما) على المعطوف عليه نحو : الكلمةُ : إما اسم أو فعل أو حرف فتكون القضيةُ مانعةَ الجمعِ والخلوِّ كما هو مذكور في مَظَانِّه .

(وكذا)[5] كان ينبغي أن يذكره المصنف لأن مقصوده الحصر بدليل قوله : لأنها إما أن تدل .

فإن قيل : إنك حكمت على الفعل والحرف (بأن)[6] كل واحد منهما كلمة ، والكلمة اسم فيجب أن يكونا اسمين !

قلت : إن أردتَ بقولك (إنَّ)[7] الكلمة اسم أن لفظها اسم لدخول علامة الأسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة ، لأن معنى كلامك – إذن – أن الفعل كلمة من حيث المعنى ، ولفظ الكلمة اسم ، وهذا لا يُنْتِجُ أن الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط .

---

(١) في ص : الإنسان .
(٢) انظر ط ٣٦٣/٢ .
(٣) ساقطة من ت .
(٤) في ط : فلو ، وفي ص : فلو كان .
(٥) ساقطة من ص .
(٦) في ص و ط : أن .
(٧) تكملة من ط .

وكذا إن أردت به (أن معنى الكلمة)[1] اسم لأنها لفظ دال على معنى مفردٍ (وكلُّ لفظ هكذا اسمٌ لأنه يصح الإخبار عنه ولو بأنه دال على معنى مفرد ، كما تقول : ضَرَبَ دالٌّ على معنى مفرد)[2] أو تقول : ضرب فعلٌ ماضٍ ، فنقول : هذا أيضا مغالطة لأن معنى كلامك – وهو أن الفعل كلمة وكلُّ كلمة اسمٌ – أن الفعلَ لفظٌ وضُعِ لمعنى مفرد ، إذا أريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له ، كما في ضَرَبَ زيدٌ ، وكل لفظ هكذا اسم إذا أريد به مجردُ اللفظِ ، كما في قولك ضربَ فعلٌ ماض ، وهذا لا يُنْتِجُ أن الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط .

فإن قيل : فإذا كان نحو (مِنْ) و (ضَرَبَ) في قولك : مِن حرفُ جرٍّ وضرب فعل ماض ، اسمين فكيف أخبرت عنهما بأن الأول حرف والثاني فعل ؟ وهل هذا (إ)[3] لا تناقض ؟

قلت[4] : لم يُرِدْ أن (مِنْ) في هذا التركيب حرف ، وضرب فعل ، بل المعنى أن (من) إذا (استُعْمل)[5] في المعنى الذي وضع له أوَّلًا نحو : خرجت من الكوفةِ حرفٌ ، وكذا ضرب فعل ماض في نحو : ضرب زيدٌ ، ومثله إذا قلتَ : مدلول الفعل لا (يخبر عنه)[6] ، فإنك أخبرت عن قولك : مدلول الفعل بقولك : لا يخبر عنه ؛ لأن المراد مدلول الفعل إذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك : مدلول الفعل ليس كذا .

وكذلك قولك : الفعل لا يسند إليه ، أي الفعل إذا كان بلفظه نحو ضرب زيد ، وقصدتَ معناه الموضوع (هُوَلَهُ)[7] .

---

(١) في ص : أن لفظ الكلمة ، وعليه يكون مكررا للرد السابق ، وفي ط : أن لفظ معنى الكلمة والتصحيح من ت و جـ .

(٢) ساقط من ص .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ص زيادة : ذلك .

(٥) في ص استعملت .

(٦) في ص يخبره .

(٧) في ص : له .

وكذا قولهم : المجهول مطلقا لا يحكم عليه ، أي الشيء الذي لا شعور به أصلًا لا يحكم عليه . ولفظ المجهول مطلقا مشعور به وبمعناه ، إذْ هو مالا نعرفه . وفي جميع ذلك مبتدآن ، أحدهما محكوم عليه بشيء ، وهو المذكور في لفظك ، والآخَرُ محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المُكَنَّى بلفظك عنه فلا يلزم التناقض ، لأن التناقض لا يكون إلا مع اتحاد (الموضعين)[1] .

قوله : لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها أولا ، الثاني الحرف ، والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولا ، الثاني الاسمُ والأولُ الفعلُ ، وقد علم بذلك حدُّ كلِّ واحدٍ منها .

اعلم أن اسمَ أنّ[2] ضميرُ الكلمةِ ، والمضافُ محذوفٌ ، إما من الاسم أو من الخبر ، أي لأن حالها إما دلالة ، أو لأنها ذات دلالة ، ويجوز أن يكون (أن تدلَّ) مبتدأً محذوفَ الخبر أي دلالتها ثابتة . ومثله قولك : (زيد)[3] إما أن يسافرَ أو يقيمَ .

واللام في قوله : (لأنها) متعلقٌ بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف ، إذ المعنى الكلمةُ (محصورةٌ)[4] في هذه الأقسام .

واستدل[5] على الحصر بأن قال : هذا اللفظ الدالُّ على معنى مفرد – أعني الكلمة – إما أن يدل علىٰ معنى في نفسه ، أو على معنى لا في نفسه ، الثاني الحرف ، أعني الكلمة الدالة على معنى لا في (نفسها)[6] والأولُ – أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها – إما أن يقترنَ بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا (الثاني الاسم ، أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنةِ الثلاثةِ)[7] والأول الفعل ، أي الكلمة

---

(١) في ص الموضع .
(٢) في قوله : لأنها إما أن تدل .. إلخ .
(٣) في ط : زيدًا وهو خطأ .
(٤) في ص : منحصرة .
(٥) أي المصنف .
(٦) في ط : نفسه .
(٧) ساقط من ص .

الدالة على معنى في نفسها مقترن بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ[1] .

فهذه قسمة دائرةٌ بين النفي والإثبات فتكون حاصرةً ، أي لا يمكن الزيادةُ فيها ولا النقصانُ .

فتبين بدليل الحصر حدُّ كل واحد من الأقسام ، لأنه ذَكَرَ فيه جنسَ كلِّ واحد وفصلَه – كما بينا – والمركب من الجنس والفصل هو الحد .

---

(١) قال ابن الحاجب في شرحه لكافيته ص ٦ : والدليل على انحصار ذلك أنها إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا . الثاني الحرف والأول وهو ما يدل على معنى في نفسه إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا ، فإن لم يقترن فهو الاسم وإن اقترن فهو الفعل ، فقد علم بهذا الحصر أنها لا تخرج عن ثلاثة .. إلخ .

(الكــلام)

قوله : الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم .

إنما قدمَ حدَّ الكلمة على حدِّ الكلام – مع أن المقصودَ الأهمَّ في علم النحو معرفةُ الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقدِ والتركيبِ – لتوقّف الكلامِ على الكلمةِ توقُّفَ المركبِ على (جزئِه)[1] .

ويعني بتضمنِه الكلمتين تركُّبَه منهما وكونَهما (جزأيه)[2] ، وذلك من دلالة المركب على كل جزء من أجزائه دلالةَ تضمُّنٍ .

وجزءَا الكلام يكونان ملفوظين كزيدٌ قائم ، وقام زيد ، ومقدرين كنعم في جواب من قال : أزيد قائم ؟ أو أقام زيد ؟ أو أحدُهما مقدرا دون الآخرِ ، وهو إما الفعل كما في : إنْ زيدٌ قام ، أو الفاعل كما في زيد قام ، أو المبتدأ أو الخبر كما في قوله تعالى : ﴿ فصبرٌ جميل ﴾[3] .

والمراد بالإسناد : أن يُخْبَر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثرَ عن أخرى ، على أن يكون المخبَرُ عنه أهمَّ ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخصَّ به .

فقولنا : أن يخبر (احتراز)[4] عن النسبة (الإضافية)[5] وعن التي بين التوابع (ومتبوعاتها)[6] .

---

(١) في ص : جُزئيه .
(٢) في ت و ص جزئه .
(٣) يوسف ١٨ والتقدير فأمري صبر جميل أو فصبر جميل أمري .
(٤) في ت احترازا .
(٥) في ت الإضافة .
(٦) في ت ومتبوعها .

وقولنا : (في الحال) كما في قام زيد وزيد قائم .

وقولنا : أو في الأصل ليشمَلَ الإسناد الذي في الكلام الإنشائي نحو : بعتُ ، وأنت حرٌّ ، وفي الطلبيِّ نحو : هل أنت قائم ، وليتك أو لعلك قائم . وكذا نحو : اضرِبْ لأنه مأخوذ من (تضرب)[1] بالاتفاق[2] ، وقياسه لتضربْ ، بزيادة حرف الطلب ، قياسا على سائر الجمل الطلبية ، فخُفِّف (بحذف اللام)[3] وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال ، بدلالةِ قولك فيما لم يسم فاعله منه (لتُضرَبْ) (وفي الغائب (ليُضرَبْ))[4] وفي المتكلم (لأضرَبْ) و (لنُضْرِبْ) لمّا قلَّ (استعمالُها)[5] .

وقولنا : (بكلمة) كما في زيد قائم .

وقولنا : (أو أكثر) ليعم نحو زيد أبوه قائم ، وزيد قام أبوه .

فكان على المصنف أن يقول كلمتين أو أكثر[6] ، وليس له أن يقول : الأصل في الخبر الإفراد لأنه لا دليل عليه ، ويجيء فيه مزيد بحث[7] – إن شاء الله تعالى – .

وقولنا : أن يكون المخبرُ عنه أهمّ ما يخبرُ عنه : احترازٌ عن كون الفعل خبرًا أيضا (عن كل واحد)[8] من المنصوبات في نحو : ضَرَبَ زيد عمرا أمامَك يومَ الجمعة ضربةً ، وضُرِبَ زيدٌ يوم الجمعة أمامك ضربةً ، فإن المرفوعَ في الموضعين أخصُّ بالفعل،

---

(١) في ص ضرب .

(٢) ذكر الأنباري في أسرار العربية ٣١٨ – ٣٢٠ هذا الرأي وأسنده إلى الكوفيين ثم قال : وأما ما ذهب إليه الكوفيون ففاسد ، وقولهم : إن الأصل في قم : لتقم واذهب لتذهب ، إلا أنهم حذفوه لكثرة الاستعمال : قلنا : ليس كذلك ، وإنه لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله دون مالا يكثُرُ استعمالُه ، فلما قيل : اقعنسِسْ واحرنجِمْ واعلوّطْ وما أشبه ذلك بالحذف ولا يكثر استعماله دل على فساد ما ذهبوا إليه . فادعاء الشارح الاتفاق على أن أصل الأمر المضارع مردود بهذا .

(٣) في ط : بخلاف اللام .

(٤) ساقط من ص .

(٥) في جـ : استعماله بهما .

(٦) في هامش صفحة ٨ من ط إجابةٌ عن هذا الاعتراض قال فيها : قيل : الإسناد نسبة فلا يقوم إلا بشيئين ، مسندٍ ومسندٍ إليه لا بأكثر ، وهما إما كلمتان أو ما في حكمهما في قبول الإسناد به أو إليه ؛ فلذلك اقتصر على كلمتين .

(٧) صفحة ٢٦٦ .

(٨) في ط : عن واحد .

وأهمُّ بالذكر من المنصوبات – كما يجيء في باب المصدر[1] – .

وكان على المصنف أن يقولَ : بالإسناد الأصليِّ المقصودِ ما تركب به لذاتِه ليُخْرِجَ بالأصلي إسنادَ المصدرِ واسمي الفاعل والمفعول والصفةَ المشبهةَ والظرفَ ، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام .

وأما نحو أقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في أسماء الأفعال .

وليُخْرِجَ بقوله « المقصود » ما تركب به لذاته ، الإسناد الذي في خبر المبتدأ – في الحال أو في الأصل – وفي الصفة والحال والمضاف إليه إذا كانت كلُّها جملا ، والإسنادَ الذي في الصلة ، والذي في الجملةِ القسميةِ لأنها لتوكيد جواب القسم ، والذي في الشرطية لأنها قيدٌ في (الجزاء)[2] . فجزاء الشرط ، وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية .

والفرق بين الجملة والكلام : أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصليَّ (سواء)[3] كانت مقصودةً لذاتها ، أولا ، كالجملة التي هي خبر المبتدأ ، وسائر ما ذكر من الجمل ، فيخرج المصدرُ ، واسما الفاعلِ والمفعول ، والصفةُ المشبهة ، والظرفُ مع ما (أسندت)[4] إليه .

والكلام ما تضمن الإسنادَ الأصليَّ ، وكان مقصودا لذاته ، فكلُّ كلام جملةٌ ، ولا ينعكس . وإنما قال : بالإسناد ولم يقل : بالإخبار لأنه أعمّ ، إذْ يشمَل النسبةَ التي في الكلام الخبري ، والطلبي ، والإنشائي – كما ذكرنا[5] – .

واحترز بقوله : بالإسناد ، عن بعض ما (تركب)[6] من اسمين كالمضاف والمضاف إليه ، والتابع ومتبوعه ، وبعض المركب من الفعل والاسم نحو : ضربك ،

---

(١) انظر ط ١٩٤/٢ .
(٢) ساقطة من ص .
(٣) ساقطة من جـ .
(٤) في ت : أسند .
(٥) صفحة ١٦ ، ١٧ .
(٦) في ط : ركب .

وعن جميع الأنواع الأربعة الأخر من التركيبات (الثنائية)[1] الممكنة بين الكلم الثلاث ، وهي اسمٌ مع حرف ، وفعلٌ مع فعل ، أو حرف ، وحرف مع حرف ، وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم ، أي الإسناد الذي هو رابطة . ولابد له من طرفين ، مسند ومسند إليه ، والاسم بحسب الوضع يصلُح لأن يكون مسندا ومسندا إليه ، والفعل (يصلح)[2] لكونه مُسندًا لا مسندًا إليه ، والحرف لا يصلح لأحدهما .

والتركيبُ العقليُّ الثنائيُّ بين الثلاثة الأشياء[3] – (أعني)[4] الاسم والفعل والحرف – لا يعدو ستةَ (أقسام)[5] : الاسمان ، والاسم مع الفعل أو الحرف ، والفعل مع الفعل أو الحرف ، والحرفان .

فالاسمان يُكَوِّنان كلاما لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا إليه ، وكذا الاسم مع الفعل ، لكون الفعل مسندا والاسم مسندا إليه ، والاسم مع الحرف لا يكون كلاما ، إذ لو جعلت (الاسم)[6] مسندا فلا مسندَ إليه ، ولو جعلته مسندا إليه فلا مسندَ ، وأما نحو : (يا زيدُ) فلسد (يا) مسد دعوتُ الإنشائيّ ، والفعل مع الفعل أو الحرف لا يُكَوِّن كلاما لعدم المسند إليه ، أما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه .

فظهر بهذا معنى قوله : ولا يتأتّى ، أي فلا يتيسر الإسناد إلا في اسمين ، أو فعل واسم .

والباء في قوله : بالإسناد للاستعانة أي تركب من كلمتين بهذا الرابط ، أو بمعنى مع ، أي مع هذا الرابط .

---

(١) في ص : البنائية .
(٢) ساقطة من ص .
(٣) الأولى أن يقول : ثلاثة الأشياء ، والكوفيون يجيزون مثل هذا .
(٤) في ص : أي .
(٥) ساقطة من ص .
(٦) ساقطة من جـ .

(الاســم)

قوله : الاسمُ ما دل على معنى في نفسه غيرَ مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة .

لم يقتصر على ما تقدم ، مع قوله : وقد علم بذلك حدُّ كل واحد منها[1] ، لأنه أراد أن يصرح بحد كل واحد من الأقسام في (أول)[2] صنفِه ، والذي تقدم لم يكن حدًّا مصرَّحًا به ، ولا المقصودُ منه الحدَّ ، بل كان المراد منه الدليلَ على الحصر .

قوله : ما دل .

أي كلمة دلت ، وإلا ورد عليه الخط ، والعَقْدُ ، والنَّصْبَةُ والإشارةُ .

وإنما أَورَدَ لفظة (ما)[3] مع احتمالها للكلمة وغيرها ، اعتمادا على ما ذكره قبلُ من كون الاسمِ أحدَ أقسام الكلمة في قوله : وهي اسم وفعل وحرف ، فكلُّ اسمٍ كلمةٌ ، (لأن الكلمة كليٌّ والاسمَ جزئيٌّ لها)[4] .

وقوله : في نفسه .

الجار والمجرور مجرورُ المحلِّ صفةً لقوله معنى ، والضمير البارز في نفسه لما التي المرادُ بها الكلمةُ . كما أن الضميرَ في قوله قبل : على معنى في نفسها[5] للكلمة .

وقال المصنف : إن الضمير في قولهم : ما دل على معنى في نفسه ، وقولهم : في غيره ، راجعٌ إلى معنى ، وإن معنى (ما دل على معنى في نفسه) أي لا باعتبار غيرِه ، كقولهم : الدارُ قيمتُها في نفسها كذا أي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسَطِ البلد أو غيرَ ذلك[6] .

---

(١) صفحة ١٣ .

(٢) في ت الأول .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ص : لأن الكلمة كل والاسم حرفي لها ، وهذا تحريف .

(٥) صفحة ١٤ .

(٦) لم يذكر المصنف ذلك في شرحه لكافيته ولا في شرحه للوافية ، ولا في الإيضاح في شرح المفصل عند حديثه عن حد الاسم .

وفيه نظر ، لأن قولهم – في حد الحرف : على معنى في غيره ، نقيضُ قولِهم : على معنى في نفسه ، ولا يقال – في مقابلة قولك : قيمةُ الدارِ في نفسها كذا ، قيمة الدار في غيرها كذا ، بل يقال : لا في نفسها .

(ومعنى الكلام – على ما اخترنا – أعني جعل في نفسه)[1] صفةً لمعنى ، والضميرُ لما : الاسم[2] كلمة دلت على معنى ثابتٍ في نفسِ تلك الكلمةِ ، والحرفُ كلمةٌ دلت على معنى ثابتٍ في لفظٍ غيرِها . فغير صفةٌ للفظ .

وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرفِ مفردا كالمعرف باللام ، والمنكّر بتنوين التنكير ، وقد يكون جملةً كما في : هل زيد قائم ، لأن الاستفهام معنى في الجملة ، إذ قيام زيدٍ مستفهم عنه ، وكذا النفي في : ما قام زيد ، إذ قيام زيد منفيٌّ .

فالحرف (موجِدٌ)[3] لمعناه في لفظ غيره ، إما مقدمٍ عليه كما في نحو : بصري ، أو مؤخرٍ عنه كما في الرجل .

والأكثر أن يكون معنى الحرف مضمونَ ذلك اللفظ ، فيكون متضمنا للمعنى الذي أحدث فيه الحرف ، مع دلالته على معناه الأصلي ، إلا أن هذا تضمَّنَ معنى لم يدل عليه لفظُ المتضمِّن ، كما كان لفظ البيت متضمِّنا لمعنى الجدار دالا عليه ، بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمِّن . فرجل في قولك : الرجل متضمِّن لمعنى التعريف الذي أحدث فيه اللامُ المقترنُ به ، وكذا ضرب زيد في (هل ضرب زيد) متضمن لمعنى الاستفهام (لأن)[4] ضَرْبَ زيد مستفهم عنه ، ولابد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام ، وموجده فيه (هل) .

وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيرُه مطابقةً ، وذلك إذا كان ذلك الغيرُ[5] لازمَ الإضمار ، كما دل همزةُ أَضرِبُ ، ونونُ نَضْرِبُ على معنى الضميرين اللازم إضمارُهما .

---

(١) ساقط من ص .

(٢) خبر قوله : ومعنى الكلام .

(٣) في ص : موجود .

(٤) في ص و ط : إذ .

(٥) دخول (أل) على غير وكل وبعض مما اعتاده الشارح في هذا الكتاب، مع أنه قال في كتابه هذا صفحة ٩٣٨، ٩٣٩: وإذا قطع كل وبعض عن الإضافة فالأكثر إبدال التنوين، وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه.

وقد يكون الحرفُ دالا على معنيين ، كلٌّ منهما في كلمة ، كحروف المضارعة الدالةِ على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل .

والأغلبُ في معنى الحرفِ أن يكون معنى الأسماءِ الدالةِ على المعاني دونَ الأعيانِ ، وقد تكون دالةً على العين أيضا ، (كالهمزة والنون في أَضرِبُ ونَضرِبُ)[1] ، وتاء تَضْرِبُ في خطاب المذكر ، فإنها تفيد معاني الفاعلين بعد الأفعال .

ثم تقول : إن معنى (مِنْ) الابتداء ، فمعنى (من) ومعنى لفظ الابتداء سواء ، إلا أن الفرق بينهما أن لفظ الابتداء ليس مدلولُه مضمونَ لفظ آخر (بل مدلولُه معناه الذي في نفسه مطابقةً ، ومعنى (مِنْ) مضمون لفظ آخر)[2] فيضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الأصلي .

فلهذا جاز الإخبار عن لفظ (الابتداء) نحو : الابتداء خير من الانتهاء ، ولم يجز الإخبار عن (من) لأن الابتداء الذي هو (مضمونها)[3] في لفظ آخر ، فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظٍ غيره ؟ وإنما يُخبَرُ عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة ، فالحرف وحده لا معنى له أصلا ، إذ هو كالعَلَم المنصوبِ بجنب شيءٍ ليدل على أن في ذلك الشيء فائدةً ما ، فإذا أفرد عن ذلك الشيء بقي غيرَ دال على معنى أصلا .

فظهر بهذا أن المعنى الإفرادي للاسم والفعل في أنفسهما ، وللحرف في غيره .

ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات ، وذلك بأن يقال : إن معنى طويل مثلا في : جاءني رجل طويل موجد لمعناه – أي الطول – في موصوفه ، حتى صار (الموصوف)[4] متضمِّنا له .

وذلك أن معنى طويل ذو طول ، فهو دال على معنيين أحدُهما قائم بالآخر ، إذ الطول

---

(١) في ص : كالهمزة في أضرب والنون في نضرب .
(٢) ساقط من ص .
(٣) في ط : مدلولها .
(٤) في ط : الموصول .

قائمٌ بذو فمعناه الطول وصاحبه ، لا مجرد الطول الذي في رجل ، وإنما ذُكِرَ الموصوفُ قبله ليعين ذلك الصاحبَ الذي دل عليه طويلٌ ، وقام به الطولُ ، لا ليقوم به الطول .

وأما قولهم : النعت دال على معنى في متبوعه ، فلكون المتبوع معيِّنا لذلك الذي قام به المعنى ، ومخصِّصا له ، وكونِه إياه .

(بلى)[1] المصدر في قولك : (ضَرْبُ زيد)[2] مفيد لمعنى في لفظ غيره – أعني ضاربية زيد – لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم : دل ، أي دل بالوضع ، ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظٍ غيرِه معنى إذ يصح أن تقول : الضربُ شديدٌ ، ولا يذكر الضارب ، ولا يخرج بذلك عن الوضع .

ويصح أن يعترض عليه بالأفعال ، فإن ضَرَبَ موضوع ليدل على ضاربية ما ارتفع به .

ولا يندفع هذا الاعتراض إلا بما قال بعضهم : الحرف مالا يدل إلا على معنى في غيره ، فإن « ضَرْبَ » مفيد في نفسه الإخبارَ عن وقوع ضَرْبٍ ، وفي فاعله عن ضاربيته ، بخلاف (مِنْ) فإنه لا يفيد إلا معنى الابتداء في غيره .

قوله : غير مقترن .

صفةٌ بعد صفةٍ لقوله : معنى ، ويتبين معنى قوله : غير مقترن ببيان قوله – في حد الفعل – هو ما دل على معنى في نفسه (مقترن)[3] بأحد الأزمنة الثلاثة[4] . أي على معنى واقع في أحد الأزمنة الثلاثة معيَّنا ، بحيث يكون ذلك الزمانُ المعيَّنُ – أيضا – مدلولَ اللفظ الدالِّ على ذلك المعنى ، بوضعه له أولا ، فيكون الظرفُ والمظروفُ (مدلولَيْ)[5] لفظٍ واحد ، بالوضع الأصلي ، فيخرج عن حدّ الفعل نحو الضرب

---

(١) في جـ و ص و ط : بل .
(٢) في جـ : ضرب زيد شديد .
(٣) في ص : مقترنا .
(٤) صفحة ١٤ .
(٥) في ت : مدلول .

والقتل – وإن وجب وقوعه في أحد الأزمنة الثلاثة معينا في نفس الأمر – لأن ذلك (المعيّن)[1] لا يدل عليه لفظ المصدر .

ويخرج نحوُ الصَّبُوح[2] ، والغَبُوق[3] ، والقَيْلولَة[4] ، والسُّرى[5] ، لأن اللفظ – وإن دل على زمان – لكنه ليس أحد الأزمنة الثلاثة ، أي الماضي والحال (والمستقبل)[6] .

(وكذلك)[7] يخرج نحوُ : خَلْق السموات ، وقيام الساعة ، لأنه – وإن اقترن الحدثان كلُّ واحد منهما بأحد الأزمنة معيَّنا عند السامع – لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا .

ويخرج أيضا اسما الفاعل والمفعول عند إعمالهما ، لأنهما – وإن كانا لا يعملان عندهم إلا مع اشتراط الحال أو الاستقبال – إلا أن ذلك الزمان مدلولُ (عملهما العارض لا مدلولُهما)[8] وضعا .

وكذلك يخرج أسماءُ الأفعال ، لأن ذلك فيها ليس بالوضع الأول ، بل بالوضع الثاني – كما يجيء في بابها[9] – .

ويدخل فيه المضارعُ لأنه (دال)[10] على أحد الأزمنة الثلاثة بالوضع – إن قلنا إنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ، وكذا إن قلنا – أيضا – باشتراكه في الحال والاستقبال ، لأن اللفظَ المشتركَ في معنيين حقيقةٌ فيهما ، موضوعٌ لكل واحد منهما ، فهو في أصل الوضع لأحد الأزمنة الثلاثة معينا . وكذا في الاستعمال ، والتباس ذلك

---

(١) في ص : المعنى .
(٢) الصبوح : كل ما أكل أو شرب غدوة ، والصبوح ما أصبح عندهم من شرابهم فشربوه .
(٣) الغبوق : الشرب بالعشي ، وخص بعضهم به اللبن المشروب في ذلك الوقت .
(٤) القيلولة : النوم في الظهيرة . وقال الليث القيلولة : نومة نصف النهار .
(٥) السرى : سير الليل عامة ، وقيل : سير الليل كله (اللسان) .
(٦) في ت : والاستقبال .
(٧) في جـ و ص : وكذا .
(٨) ساقط من ص .
(٩) انظر ط ٢/٦٦ .
(١٠) في ص : حال .

(المعين)[1] على السامع لا يخل بكونه لأحدهما معينا .

(وكذا تدخل الأفعال الإنشائية لعروض الإنشاء ، وكون الفعل لأحدها معينا)[2] في الوضع سواء كان الإنشاء العارض لازما كما في (عسى) أو غير لازم كما في (بعت واشتريت) .

ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال ، إذا أريد به الفعل الذي مضى ، والفعل الآتي والفعل الحالي ، لأن اللفظَ الماضيَ ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان ، بل لكل ماض في الزمان ، أو في المكان ، نحو : مضى في الأرض ، وكذا المستقبل والحال .

والأولى أن يقال : الفعل ما دل على معنى في نفسِه مقترنٍ بزمان من حيث الوزن ، حتى لا يرد مثل هذا من الأصل ، ولا يرد – أيضا – مثلُ الصَّبوح والغَبوق والسُّرى ، (ولا)[3] الاسمُ الموضوعُ دالا بتركيبه على أحد الأزمنة الثلاثة ، كالغُبُور – مثلا – بمعنى كون الشيء في الماضي أو في المستقبل ، فإن دلالته على أحد الأزمنة الثلاثة بالحروف المرتَّبة لا بالوزن ، ومن ثم تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن ، كالغابر ، وغَبَرَ يَغْبُرُ .

والحق أنه بمعنى المضي أو البقاء – في المكان (كان)[4] أو في الزمان – قال الله تعالى : ﴿ كانتْ مِن الغَابِرِين ﴾[5] .

وإنما لم يفسِّر قولَه : الأزمنة الثلاثة ، لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال .

والحقُّ أنَّ مثل هذا (الإهمال)[6] لا يَحْسُن في الحدود .

وكذا لفظ (الاقتران) مهملٌ ، غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره .

---

(١) في ص : المعنى .
(٢) ساقط من ص .
(٣) ساقطة من جـ .
(٤) ساقطة من جـ و ط .
(٥) الأعراف ٨٣ .
(٦) ساقطة من ت ، وفي ص الإجمال .

ولا (يُورَدُ)[1] في الحدود إلا الألفاظُ الصريحةُ المشهورةُ في المعنى المقصودِ بها .

(إن)[2] قيل : إن ضميرَ الغائب ، والأسماءَ الموصولةَ ، وكافَ التشبيه (الاسمية)[3] وكمْ الخبريةَ ، وأسماءَ الشرط ، وأسماءَ الاستفهام خارجةٌ عن حد الاسم بقوله : في نفسه !

فالجواب : أن الضمير المذكورَ ، والأسماءَ الموصولة – وإن احتاجا ضرورةً إلى لفظٍ آخر – لكن لاليفدا معناهما الذي هو الشيء المبهم (ويحدثاه في ذلك اللفظ ، فإن لفظة (الذي) – مثلا – تفيد معناها الذي هو الشيء المبهم)[4] في نفسها ، لا في صلتها وإنما تحتاج إلى صلتها لكشف ذلك (الإبهام ورفعه منها)[5]لا لإثبات ذلك الإبهام في الصلة ، وكذا ضمير الغائب . فهما مبهمان ، لكن اشتُرِطَ فيهما من حيث الوضعُ أنه لابد لهما من معيِّن مخصص ، فلذا عُدَّ من المعارف .

وكذا اسم الإشارة ، إلا أنه كثيرا ما يُكْتَفَي بقرينة غير لفظية للتخصيص .

وأما الكاف الاسمية فمعناها : المِثْل ، بخلاف الحرفية ، فإن معناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر .

وكذا معنى (كم) كثير ، لا الكثرة التي هي معنى فيما بعدها ، بخلاف (رُبَّ) عند من قال بحرفيتها[6] ، فإن معناها القلة التي في مجرورها .

وإنما وجب القول بهذا في رُبَّ وكم والكافين الاسميةِ والحرفيةِ صونا لحدّي الاسم والحرف عن الاعتراض ، ولولا ذاك لكان الفرقُ بين الكافين ، وبين رُبّ وكم بما فرَّقْنا تحكما ، لكن لما ثبت اسمية (كم) بدخول علامات الأسماء عليها[7] ، ولم يثبت مثلُه في

---

(١) في ص : يذكر .
(٢) في جـ فإنْ .
(٣) ساقطة من جـ .
(٤) ساقطة من ص .
(٥) تكملة من ط وفي ص : الإبهام الشيء المبهم ورفعه منها .
(٦) وهم البصريون ما عدا أبا عمرو بن العلاء .
(٧) تقبل (كم) من علامات الأسماء الجر والإسناد إليها .

(رب) وكذا في الكافين اضطررنا إلى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدّان .

وأما اسمُ الاستفهام واسمُ الشرط فكلٌّ واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره ، نحو قولك : أيّهم ضربت ؟ وأيّهم تضرب أضرب ، فإن الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ، إذ تَعَيُّنُ مضروبِ المخاطب مستفهم (عنه)[1] ، ومعنى الشرط موجودٌ في الشرط والجزاء ، وأيٌّ في الموضعين دال على ذات أيضا ، وهي ليست معنى فيما بعدها ، فَسَلِمَ حدُّ الاسم .

ويجوز الجوابُ عنه بما قال سيبويه[2] : إن حرفَي الاستفهام والشرط – أعنى الهمرةَ وإنْ – حُذِفَتَا وجوبًا قبل مثل هذا الاسمِ لكثرةِ الاستعمال ، وكان الأصل أأيّهم ضربتَ ، وإنْ أيهم تضربْ ، ثم تُضَمَّن (أيّ) معنى الاستفهام والشرط ، فالمعنيان عارضان فيهما[3] – وإن كانا لازمين – وكذا ما سوى (أيّ) من أسماء الاستفهام والشرط (نحو مَنْ تضرب ؟ أي أَمَنْ تضرب ؟ فمَنّ بمعنى أيّ في التعيين في الاستفهام ، وكذا من تضرب أضربْ ، أي إن من تضرب ، فجميعُ أسماء الاستفهام والشرط)[4] بمعنى أي الشرطية والاستفهامية .

هذا ولو قلنا : الحرف مالا يدل إلا على معنًى في غيره لم يرد عليه الاعتراضُ بمثلها ، وبالكاف ورب وكم .

---

(١) في ت : منه .

(٢) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر ، وسيبويه لقبُه ، ومعناه بالفارسية رائحةُ التفاح وهو من أهل فارس من البيضاء ، ونشأ بالبصرة . برع في النحو ، وصنف كتابه الذي لم يسبقه أحد إلى مثله ، ولا لحقه أحد من بعده . كان المبرد إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه . يقول له : هل ركبت البحر تعظيما لكتاب سيبويه . توفي سنة ٢٦١ هـ (نزهة الألباء ٦٠ – ٦٦) .

(٣) في الكتاب ١/٥١ وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز ، وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره ، وليس للاستفهام في الأصل غيره ، وإنما تركوا الألف في (من ومتى وهل) ونحوهن حيث أمنوا الالتباس ، ألا ترى أنك تدخلها على مَنْ إذا تمت بصلتها كقول الله عز وجل : ﴿ أَفَمَنْ يُلْقَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ فصلت ٤٠ .

(٤) سقط من ص ما بين القوسين ، وسقط من ط من قوله : وكذا إلى قوله : الاستفهام .

(خواصُّ الاسـم)

قوله : ومن خواصه[1] دخولُ اللام والجرُّ والتنوينُ والإسنادُ إليه والإضافةُ .

الفرقُ بين الحدّ والخاصّةِ أن الحد مطّرد منعَكِس ، والخاصة مطردة غيرُ منعكسة .

والمراد بالاطراد أن (تضيف)[2] لفظ (كل) إلى الحد فتجعله مبتدأ ، وتجعل المحدودَ خبره ، (كقولك)[3] (في)[4] قولنا : الاسمُ ما دل على معنى في نفسه غيرَ مقترن ، كل ما دل على معنى في نفسه غيرَ مقترن فهو اسمٌ .

وكذا تقول في الخاصة : كل ما دخله لام التعريف فهو اسم .

والمراد بالعكس (عند النحاة)[5] أن تجعل مكان هذين نقيضيهما فنقول : كل ما لم يدل على معنى في نفسه غيرَ مقترن فليس باسم .

(ولا يصح أن تقول في الخاصة : كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم)[6] .

وقد يقال العكس أن يُجْعَل المبتدأ خبرا ، والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والإيجاب بحاله ، وهذه عبارة المنطقيين[7] .

---

(١) في جـ و ص ومن خواصه .. إلخ ، وهذه عادته لا يكتب إلا جزءا يسيرا من المتن ثم يقول : الخ ولذا لن أنبه عليه مرة أخرى .

(٢) في ص : أضيف .

(٣) في ص : كذلك .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) تكملة من ط .

(٦) ساقط من ص .

(٧) في المنطق لمحمد رضا المظفر ١٩٤ عكس النقيض وله طريقتان :

١ – طريقة القدماء وهو تحويل القضية إلى أخرى موضوعها نقيض محمول الأصل ، ومحمولها نقيض موضوع الأصل مع بقاء الصدق والكيف ...

٢ – طريقة المتأخرين ... وهو تحويل القضية إلى أخرى موضوعها نقيض محمول الأصل ومحمولها عين موضوع الأصل مع بقاء الصدق دون الكيف .. إلخ .

فتطرد قضيةُ الحدّ والمحدود كلّيةً ، مع جعل المحدود موضوعا نحو : كلُّ اسم دالٌّ على معنى في نفسه غيرُ مقترن . (وتنعكس كليةً نحو : كلُّ دال على معنى في نفسه غيرَ مقترن اسمٌ)[1] .

وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تَطَّرِد كذا ، نحو كلُّ ما دخله اللامُ اسمٌ ، ولا يقال كلُّ اسمٍ يدخله اللام .

قوله : دخول اللام .

أي لام التعريف الحرفيــة ، بخلاف لام الموصول[2] في نحو : الضارب ، والمضروب ، فإنها لا تدخل إلا على فعل في صورة الاسم – كما يجيء في الموصولات[3] – وبخلاف سائر اللامات ، كلام الابتداء ، ولام جواب (لو) وغير ذلك .

وإنما اختصت لامُ التعريف بالاسم لكونها موضوعةً لتعيينِ الذات المدلول عليها مطابقةً في نفس الدّال ، والفعل لا يدل على الذات إلا ضِمْنا ، والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه .

أما قول الشاعر[4] :

١ – يقولُ الخنا وأبغضُ العُجْمِ ناطقًا إلى ربِّنا صوتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ[5]

---

(١) ساقط من جـ .

(٢) الجمهور على اختصاصها يعني اللام الموصولة أيضا – بالاسم وأن دخولها على الفعل ضرورة وابن مالك جوز دخولها على المضارع – اختيارا – فلا تختص بالاسم عنده (انظر حاشية الصبان على الأشموني ١/٣٧ ، ٣٨) .

(٣) انظر ط ٢/٣٨ .

(٤) البيت لذي الخرق الطهوي ، قال البغدادي في الخزانة ١/٤٢ ، ٤٣ :

نسب أبو زيد في نوادره هذا الشعر لذي الخرق الطهوي قال : وهو جاهلي . ومن لقب من الشعراء من بني طهية ذا الخرق ثلاثة : أحدهم خليفة بن حمل بن عامر ، والثاني قُرْط ، ويقال له ذو الخرق بن قرط (الثالث) شَمير بن عبد الله بن هلال ، كذا في المؤتلف والمختلف للآمدي .. ولم أر من قيّد أحدَ هذه الثلاثة بكونه جاهليا ، فلا يظهر أن هذا الشعر لمن هو من هؤلاء الثلاثة .

(٥) وقد ورد ثاني سبعة أبياتٍ في نوادر أبي زيد ص ٦٧ – وهو أيضا في الضَّرائر الشعرية لابن عصفور ٢٨٩ ، وفي الضرائر الشعرية للألوسي ٣٠١ وفي اللسان (جدع) وذكر ابن منظور أنه من شواهد الكتاب ، ولم أجده فيه، =

فليست اللام فيه للتعريف ، بل هي اسمٌ موصول دخل على صريح الفعل ، لمشابهته لاسمِ المفعول ، وهو مع ذلك شاذٌّ قبيحٌ لا يجيء إلا في ضرورة الشعر .

وإنما اختص الجرّ بالاسم ، لأنهم قصدوا أن يُوَفُّوا الاسمَ – لأصالته في الإعراب – حركاتِه الثلاثَ وينقُصُوا من المضارع الذي هو فرعُه[1] فيه[2] واحدًا منها فنقصوه مالا يكون معمولَ الفعل ، وهو الجرُّ ، وأعطَوْه ما يكونُ معمولَه وهو الرفعُ والنصبُ .

وأما التنوينُ فاختص من جملة أقسامه[3] الخمسة بالاسم ما ليس للتَّرَنُّم . فهي – إذن – أربعة أقسام :

أحدها للتنكير نحو صهٍ ومهٍ ودجٍ[4] ، (وسيبويهِ)[5] .

قيل ويختص بالصوتِ واسمِ الفعل .

وأما التنوين في نحو رُبَّ أحمدٍ وإبراهيمٍ فليس (يتمحض)[6] للتنكير ، بل هو للتمكُّن لأن الاسمَ منصرفٌ[7] .

وأنا لا أرى (مانعا)[8] من أن يكون تنوينٌ واحدٌ للتمكن والتنكيرِ معا ، فرُبَّ

= وهو أيضا في الإنصاف ١٥١ و ٣١٦ و ٥٢٢ وفي شرح ابن يعيش ١٤٤/٣ وفي شرح شواهد شروح الألفية للعيني ٤٦٧/١ وفي الدرر اللوامع ٦١/١ وفي الخزانة ٣١/١ ، وفي كثير من معاجم اللغة وفي رصف المباني ٧٦ وفي اللامات ٣٥ وفي المسائل العسكرية ٩١ و ١٥٤ .

اللغة : الخنا : أفحش الكلام ، حمار مجدع : مقطوع الأذن ، شبه صوته وهو يقول الخنا بصوت الحمار إذ تُقَطَّع أذناه .

الشاهد : استشهد به الرضيُّ على أن (أل) في (اليجدع) اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول . وليست للتعريف .

(١) الضمير عائد على الاسم .

(٢) الضمير عائد على الإعراب .

(٣) في ت : أقسامها ، والتنوين يذكر لكونه (لفظا) ويؤنث لكونه (كلمة) ولذلك يعيد عليه الرضي الضمير مذكرا أحيانا ومؤنثا أحيانا أخرى .

(٤) (دج) اسم صوت لزجر الدجاج .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) تكملة من ط .

(٧) لزوال العلمية بدخول (رب) التي لا تدخل إلا على النكرات ، ومنصرف في ط : ينصرف .

(٨) في ط : ممنعا .

٢ – ولا أرض أبْقَلَ إبقالَهـا[١]

فتأنيثها لا يقْصُر عن تأنيثِ مِصْر الذي هو بتأويل البُقْعَة .

والأولى عندي أن يقال : إن التنوين للصرفِ والتمكُّن ، وإنما لم يسقط في نحو :﴿ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾[٢] ؛لأنه لو سقط لتبعه الكسرُ في السقوط ، وتبع النصبُ ، وهو خلاف ما عليه الجمعُ السالم ، إذ الكسرُ فيه متبوعٌ لا تابعٌ ، فهو فيه كالتنوينِ في غير المنصرفِ للضرورةِ لم يحذفا لمانع .

هذا مع أنه جوز المبرّد[٣] والزجّاج[٤] ههنا مع (العلمية)[٥] حذف التنوين (وإبقاء الكسر[٦]

---

(١) صدره : فلا مزنة ودقت ودقها . وهذا البيت في سيبويه ٢٤٠/١ ، وفي معاني القرآن للفراء ١٢٧/١ ، وفي مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٧/٩٩٢ و ٣/ ٩١، وفي المذكر والمؤنث للفراء ٨١ ، وفي الكامل للمبرد ٢٧٩/٢ و ٩١٩/٣ ، وفي الخصائص ٤١١/٢ ، وفي ما يجوز للشاعر للضرورة ١٢٣ ، وفيه : وقد أنشد قوم ولا أرض أبقلتِ ابقالَها ، على أنه رد حركة الهمزة على التاء ثم حذفها وفي شرح المفصل ٩٤/٥ ، وفي العيني ٤٦٤/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ١٥٨/١ و ١٦١ ، وفي المحتسب ١١٢/٢ ، وفي المقرب لابن عصفور ٣٠٣/١ ، وفي تفسير القرطبي ٢٨٩/١٢ ، وفي الدرر ٢٢٤/٢ ، وفي شرح الأشموني ١٧٤/١ ، وفي الخزانة ٤٥/١ .

اللغة : المزنة واحدة المُزْن وهو السَّحاب يحمل الماء ، والوَدْقُ : المطر .

وأبقلت : أخرجت البقل وهو من النبات ما ليس بشجر .

الشاهد : استشهد به الرضى على أن لفظ أرض مؤنث ولا يجوز فيه التذكير إلا بتأويل بعيد – نظير عرفات – وهو أن يراد بهما المكان ، (الخزانة ٤٥/١) .

(٢) البقرة ١٩٨ ، وتقدمت صفحة ٣١ .

(٣) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري ، إمام العربية ببغداد في زمانه ، كان فصيحا بليغا مفوّها ثقة إخباريا علامة . من تصانيفه : معاني القرآن ، الكامل ، المقتضب ، الروضة ، المقصور والممدود ، الاشتقاق .. إلخ . توفي سنة ٢٨٥ هـ (بغية الوعاة ٢٦٩/١) .

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، كان من أكابر أهل العربية ، صنف مصنفات كثيرة منها : كتاب المعاني في القرآن ، والفرق بين المؤنث والمذكر ، وفعلت وأفعلت ، والرد على ثعلب في الفصيح وغير ذلك وكان صاحب اختيار في علمي النحو والعروض . توفي سنة ٣١١ هـ (نزهة الألباء ٢٤٤) .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) قال المبرد في المقتضب ٣٧/٤ : وتقول مررت بمسلماتِ يافتى فلا تنوِّن لأنها لا تُصْرَف ولا يجوز فتحُها . وانظر المقتضب ٣٣١/٣ – ٣٣٣ .

وقال الزجاج في كتاب ما ينصرف ومالا ينصرف ص ٦٨ : ويجوز في قُرَيسياتَ الصرفُ وتركُ الصرف ، وقد بينا ذلك في عرفات ، الأجود الصرفُ لأنها على لفظ الجمع ، ويجوز ترك الصرف لأن فيها تاء التأنيث .

قال محقق الكتاب في الهامش تعليقة (٢) لم يسبق كلام في (عرفات) و لم يأت بعد ذلك .

ويروى بيتُ امرئ القيس[1] :

٣ – تنوَّرتُها من أذرعاتٍ وأهلُها بِيثربَ أدْنى دارِها نظرٌ عالِ[2]

بكسر التاء بلا تنوين ، وبعضُهم بفتحُ التاءِ في مثله مع حذف التنوين)[3] ويروى من أذرعاتَ كسائر ما (لا)[4] ينصرف .

فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف .

والأشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية (أيضا)[4] .

وقال بعضهم : التنوين فيه عوضٌ من منع الفتحة .

وأما تنوين الترنُّم[5] فهو في الحقيقة لترك الترنم ، لأنه إنما يؤتى به إشعارًا بترك الترنم عند بني تميم في روي مطلق[6] ، وذلك أن الألفَ والواوَ والياءَ في القوافي تصلح للترنم بما فيها من المد ، فيُبْدَل منها التنوين لمناسبته إياها ، إذا قُصِدَ الإشعارُ بترك الترنم ، لخلو التنوين من المد ، فهذا التنوين يلحق الفعلَ أيضا والمعرفَ باللام .

قال[7] :

٤ – أَقِلِّي اللومَ عاذلَ والعتابَنْ[8] (وقولِي إنْ أَصبتُ لقد أَصابَنْ[9])[10]

---

(١) امرؤالقيس بن حِجْر بن الحارث الكِنْدي ، أشهر شعراء العرب ، يمنيُّ الأصل مولده بنجد ، اشتهر بلقبه ، كان أبوه ملكَ أسَد وغطَفان ، لقنه خاله المهلهلُ الشعرَ ، وطرَده أبوه وظل يَطرَب ويغزو ويلهو حتى قُتل أبوه ، رحل في البلاد وظهرت بجسمه قروح وهو بأنقرة فأقام إلى أن مات سنة ٨٠ ق هـ . (الأعلام ٣٥١/١) .

(٢) هذا البيت في ديوان امرئ القيس ٣١ ، وفي المقتضب ٣٣٣/٣ ، وفي سيبويه ١٨/٢ ، وفي شرح ابن يعيش ٤٧/١ و ٣٤/٩ ، وفي الخزانة ٥٦/١ ، وفي شرح الشواهد للعيني ١٩٦/١ ، وفي التصريح ٨٣/١ ، وفي الهمع ٢٢/١ ، وفي الدرر ٥/١ ، وفي الأشموني ٤١/١ ، وفي شرح ابن عقيل ٧٦/١ ، وفي شرح شواهد ابن عقيل ١٠ ، وفي رصف المباني ٣٤٥ .

اللغة : تنورتها : المتنوِّر الناظر إلى النار من بعد ، وأذرعات : بلد في أطراف الشام يجاور البلقاءَ وعمان ، ويثرب : من أسماء المدينة المنورة . أدنى دارها نظر عال : يقول إن أقرب مكان من ديارها بعيد ، فكيف بها ؟

الشاهد : استشهد به الرضي على أن أذرعات ونحوه مما سمي به من جمع المؤنث يجوز فيه كسر التاء بلا تنوين ، وفتحها بلا تنوين ومنعها من الصرف .

(٣) ساقط من ص .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) تنوين الترنم : هو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علة كقوله :

أقلي اللوم عاذل والعتابا ... وسيأتي

(٦) الروي المطلق : الروي هو الحرف الصحيح آخر البيت ، وهو إما متحرك أو ساكن والمتحرك هو الرويّ المطلق .

(٧) البيت لجرير بن عطية الخطفي ، وستأتي ترجمته – إن شاء الله – صفحة ٨٢٦ .

(٨) في ت : العتابا ، وأصابا .

(٩) ورد هذا البيت في ديوانه ٨١٣ ، وفي سيبويه ٢٩٨/٢ ، وفي نوادر أبي زيد ١٢٧ ، وفي المقتضب ٢٤٠/١ ، وفي الخصائص ١٧١/١ و ٩٦/٢ ، وفي المنصف ٢٢٤/١ و ٧٩/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٩/٢ ، وفي الإنصاف ٦٥٥ ، وفي ابن يعيش ٧/٥ و ٢٩/٩ ، وفي الخزانة ٦٩/١ .

اللغة : عاذلَ : منادى مرخم أصله يا عاذلتي ، أي يالائمتي .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن تنوين الترنم يلحق الفعل والمعرف باللام وقد اجتمعا في البيت .

(١٠) الشطر الثاني ساقط من جـ .

(حرفٌ مفيدٌ فائدتين ، كالألف والواو في : مسلمان ومسلمون .

فنقول : التنوين في (رجلٌ)[1] يفيد التنكير أيضا ، فإذا سميت بالاسم تمحضت للتمكُّن .

(وإنما (اختصّ)[2] تنوينُ التنكير بالأسماء لمثل ما ذكرنا في لام التعريف[3] .

وثانيها للتمكن)[4] ومعناه كونُ الاسم معرَبًا ، فلا يمكن إلا في الاسم .

وإنما لم يُجْعَلْ (لإعراب)[5] المضارع علامةٌ لعروضه .

وإنما حذفت علامةُ الإعراب من غير المنصرف – مع كونه معربا – لمشابهته للفعل الذي أصلُه البناءُ .

وثالثُها للتعويض عن المضاف إليه ، كحينئذٍ ومررت بكلٍّ قائما ، وسيجيء أن المضاف لا يكون إلا اسمًا[6] .

ورابعُها لمقابلة نون جمع المذكّر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلماتٍ – على الأعرف من أقوالهم – ولا معنى له إلا في الاسم .

وإنما قالوا : إنه تنوين مقابلة ، إذ لو كانت للتمكن لم تثبت في نحو قوله تعالى : ﴿ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾[7] ولو كانت للتنكير لم تثبت في الأعلام ، وليست عوضا عن المضاف إليه ، ولا للترنم ، فلن يبق إلا أن يُقالَ : هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر ، (لأن هذا معنى مناسبٌ ، ألا ترى إلى جعلِهم نصبَ هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر ، فالنون في جمع المذكر)[8] قائم مقام التنوين التي في الواحد في المعنى

---

(١) ساقط من ص .

(٢) في ت : اختصت .

(٣) انظر صفحة ٣٠ .

(٤) ساقط من ص .

(٥) في ت : إعراب .

(٦) صفحة ٣٧ .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ ﴾ البقرة ١٩٨ .

(٨) ساقط من ص .

الجامع لأقسام التنوين فقط ، وهو كونُه علامةَ تمامِ الاسم ، وليس في النون شيء من معاني (الأقسام)[1] الخمسةِ المذكورةِ ، فكذلك التنوينْ التي في جمع المؤنث السالم علامةٌ لتمام الاسم فقط ، وليس فيها – أيضا – شيء من تلك المعاني ، لكنهم حطُّوها عن النون بسقوطها مع اللام ، وفي الوقف ، دون النون ، لأن النون أقوى وأجلد بسبب حركتها .

وقال الرَّبَعِي[2] وجارُ الله[3] : إن التنوينَ في نحو (مسلماتٍ) للصرف[4] .

قال جارُ الله : وإنما لم تسقط في عرفاتٍ ، لأن التأنيث فيها ضعيف ، لأن التاء (التي كانت)[5] لمحض التأنيث سقطت (والباقية)[6] علامة لجمع المؤنث[7] .

وفيما قاله نظرٌ ، لأن عرفات مؤنث – وإن قلنا إنه لا علامة تأنيث فيها لا متمحضة للتأنيثِ ولا مشتَرَكَةً – لأنه لا يعود الضميرُ إليها إلا مؤنثا تقول : هذه عرفات مباركا فيها ، ولا يجوز مباركا فيه إلا بتأويل بعيدٍ كما في قوله[8] :

---

(١) في ص : أقسام .

(٢) علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي أبو الحسن ، أحدُ أئمة النحو وحذاقِهم الجَيِّدِي النظر ، أخذ عن السيرافي ورحل إلى شيراز فلازم الفارسيّ عشر سنين ، كان يحفظ الكثيرَ من أشعار العرب . توفي سنة ٤٢٠ هـ (بغية الوعاة ١٨١/٢) .

(٣) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري أبو القاسم جارُ الله كان واسعَ العلم كثيرَ الفضل غايةً في الذكاء وجودةِ القريحة متفننا في كل علم معتزليا قويا في مذهبه مجاهرا به حنفيًا من تصانيفه الكشاف في التفسير والفائق في غريب الحديث والمفصّل في النحو والمُستَقْصى في الأمثال . توفي سنة ٥٣٨ هـ (بغية الوعاة ٢٧٩/٢) .

(٤) انظر رأي الزمخشري في صرف عرفات في الكشاف ٣٤٨/١ وسيأتي بعد قليل .

(٥) في جـ : التي فيها كانت .

(٦) في جـ و ط : والتاء فيه .

(٧) قال في الكشاف ٣٤٨/١ : فإن قلت هلا مُنِعَت الصرفَ ؟ وفيها السببان التعريفُ والتأنيثُ ؟ قلت : لا يخلو التأنيث إما أن يكون بالتاء التي في لفظِها ، وإما بتاء مقدرة كما في سعاد ، فالتي في لفظِها ليست للتأنيث ، وإنما هي مع الألف التي قبلها علامةُ جمع المؤنث ، ولا يصح تقديرُ التاء فيها ، لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث – مانعة من تقديرها .

(٨) البيت لعامر بن جُوَين ، قال البغدادي ٥٣/١ هو عامر بن جوين بن عبد رضاء الطائي ، أحدُ بني جرم ، كان سيدا شاعرا فارسا شريفا ، وهو الذي نزل به امرُؤُ القيس بن حِجْر ، وكان سببُ قتله أن كلبا غَزت بني جرم ، وأُسِرَ وجعلوا يتدافعونه لكِبَرِهِ فقال : لا يكن لعامرِ بن جوينِ الهوانُ ، فعرفوه ، فذبحوه ومضوا .

ولم يسمع دخولُها الحرفَ ، ولا يمتنع ذلك في القياس نحو (نعم)[1] في القافية .

وقد يلحق – عند بعضهم – الرويَّ المقيدَ ، فيختص باسم (الغالي) (لأن الغُلوَّ تجاوزُ الحد)[2] ، وحد هذا التنوين أن يكون بدلا من حروف الإطلاق ، دلالةً على (ترك الترنم)[3] فإذا دخل القافيةَ المقيدةَ فقد جاوز حدَّه ، ويخرج به الشعر أيضا عن الوزن ، فهو غال بهذا الوجه أيضا ، وهو كقوله[4] :

٥ – وقاتمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقِنْ[5]

فيفتح ما قبل النون تشبيها لها بالخفيفة ، أو يكسر للساكنين ، كما في حينئذٍ – كما يجيء في آخر الكتاب[6] – وإنما أُلْحِقَ[7] بالرويِّ المقيد تشبيها له بالمطلق .

وإنما اختصّ كونُ الشيء مسندا إليه بالاسم لأن المسند إليه مُخبَرٌ عنه ، إما في الحال أو في الأصل – كما ذكرنا[8] – ولا يخبَر إلا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقةً ، والفعلُ لا يدل على الذات إلا ضمنا ، والحرف لا يدل على معنى في نفسه .

فلهذه العلةِ اختصّ التثنيةُ والجمعُ والتأنيثُ والتصغيرُ والنسبةُ والنداءُ بالاسمِ .

أما نحو : ضربتُ وضربا وضربوا ، فالتأنيث والتثنية والجمع راجع فيها إلى الاسم .

---

(١) في ط نعمن ، وتمثيل الشارح به لتنوين الترنم لا يصلح وإنما يصلح للتنوين الغالي لأن آخره ساكن ، وإنما يصلح للتمثيل هنا نحو رب وليت في القافية (انظر تعليقة ٢ ص ٤٨ جـ ١ من تحقيق د/يوسف حسن عمر لشرح الرضي) .

(٢) في ص : لأنه يجاوز الحد .

(٣) في ص : دلالة على الغلو في ترك الترنم أي التنوين .

(٤) بيت من مشطور الرجز لرؤبة بن العجاج ، وستأتي ترجمته صفحة ٦٥ .

(٥) ورد هذا البيت في ديوانه ١٠٤٤ ، وفي سيبويه ٣٠١/٢ ، وفي الخصائص ٢٦٤/١ ، وفي المنصف ٣/٢ و ٣٠٨ ، وفي العمدة ٢٤٠/٢ ، وفي ابن يعيش ١١٨/٢ و ٢٩/٩ ، وفي الخزانة ٧٨/١ ، وفي الإرشاد الشافي ١٧٨ ، وفي الشعر والشعراء ٦١ ، وفي العقد الفريد ٥٠٦/٥ ، وفي رصف المباني ٢٥٥ .

اللغة : وقاتم : الواو واو رب ، والقاتم : المغبر أو الأسود بالأعماق : ما بعد من أطراف المفاوز . خاوي : خالي . المخترق : مكان الاختراق .

الشاهد : استشهد به الرضي على لحاق تنوين الترنم للقوافي المقيدة وتسميته حينئذٍ بالغالي .

(٦) انظر شرحَ الرضي على الشافية ٢٣٥/٢ ، ولم يذكر شيئا من ذلك في آخر كتابه شرح الكافية .

(٧) أي التنوين .

(٨) صفحة ١٨ .

وكذا التصغيرُ في نحو قوله[1] :

٦ – ياما أميلحَ غِزلانًا شَدَنَّ لَنَا من هـٰؤُلَيّاءِ بَينَ الضَّالِ والسَّمُرِ[2]

راجع إلى المفعول المتعجَّب منه أي هن مُلَيِّحَاتٌ ، والتصغير للشفقة نحو يا بني ، فهو شيء موضوع في غير موضعه ، كما أن التأنيث في ضَرَبَتْ في غير موضعه .

أما نحو قوله تعالى : ﴿ ربِّ ارْجِعُونِ ﴾[3] على تأويل ارْجِعْني (ارْجِعْني ارْجِعْني)[4] وقول الحَجّاج : يا حَرَسِيُّ اضْرِبَا عُنُقَهُ[5] ، أي اضْرِبْ (اضْرِبْ)[6] فليس الأول بجمعٍ والثاني بتثنيةٍ[7] إذ التثنيةُ ضمُّ مفردٍ إلى مثلِه في اللفظ غيرِه في المعنى ، والجمع ضمّ مفردٍ إلى مثلَيْه أو أكثرَ في اللفظِ غيرِه في المعنى ، وارجعون واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا[8] – والتكريرُ ضمُّ الشيء إلى مثله في اللفظ مع كونه إياه في المعنى

---

(١) قال العيني : إن البيت للعرجي ، ونسبه البغدادي في الخزانة ٩٧/١ نقلا عن معاهد التنصيص لبعض الأعراب ، وعن الدُّمْيةِ للباخَرْزِي أنه لبدوي اسمه كامل الثقفي وروي البيت للمجنون ، ولذي الرمة ، وللحسين بن عبد الله .

(٢) ورد البيت في ديوان العرجي ١٨٢ ، وفي ديوان المجنون ١٦٨ ، وفي الأمالي الشجرية ١٣٠/٢ و ١٣٣ و ١٣٥ ، وفي الإنصاف ١٢٧ ، وفي ابن يعيش ٦١/١ و ١٣٤/٣ و ١٣٥/٥ و ١٤٣/٧ ، وفي الخزانة ٩٣/١ ، وفي شرح شواهد الشافية ٨٣ ، وفي شرح شواهد المغني ٩٦١ ، وفي العيني ٤١٦/١ و ٤٦٣/٣ ، وفي الصحاح (ملح) وفي اللسان شدن ، ويروى في بعض هذه الكتب : هؤليائكن وفي بعضها الآخر هؤلياء بين . وفي ط : يا أميلح .

اللغة : شدن : شَدَنَ الغزال : قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه .

الضال : السدر البري ، السمر : جمع سمرة وهو شجر الطَّلْح .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن التصغير الواردَ في (أميلح) راجع إلى المفعول المتعجب منه أي هن غزلان مُلَيِّحات .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ المَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ المؤمنون ٩٩ .

(٤) ساقطتان من ص .

(٥) في اللسان (حَرَسَ) الحَرَسُ حرسُ السلطان ، وهم الحراس ، الواحدُ حَرَسِيّ لأنه قد صار اسمَ جنس فنُسب إليه ، ولا تَقُلْ حارس إلا أن تذهبَ به إلى معنى الحراسة دون الجنس .. والحَرَسُ وهم خدام السلطان المرتبون لحفظه وحراسته .

وانظر المقتصد ١٠١٩ فقد نقل المحققُ كلامَ الحجاج عن كامل المبرد .

ولكنه لم يقل فيه اضربا ، وإنما قال : اضربْ . وانظر : ليس في كلام العرب ٣٤١ والمغني ٤٨٧ .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) فيه عطف على معمولَي عاملين مختلفَين . وقد تحدث الشارحُ عن ذلك في باب عطفِ النسق بما لا مزيد عليه .

(٨) قبل قليل .

للتأكيد (والتقرير)[1] .

والغالب فيما يفيد التأكيدَ أنْ يذكر بلفظين فصاعدا ، لكنهم اختصروا في بعض المواضع بإجرائه مُجْرَى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث إن التأكيدَ اللفظيَّ أيضا ضمُّ شيءٍ إلى مثله في اللفظِ وإن كان إياه في المعنى أيضا ، فقوله : اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك ، وقوله تعالى : ﴿ ثُمّ ارجِعِ البصرَ كَرَّتَينِ ﴾[2] في كون اللفظ في صورة المثنى (كأنه مثنى)[3] وليس به .

واختص الإضافة – أعني كون الشيء مضافا – بالاسم لأن المضاف إما متخصِّصٌ كما في غلام رجل ، أو متعرِّف كما في : غلام زيد ، والتخصُّص والتعرُّف من خصائص الاسم – كما مر في لام التعريف[4] – .

وأما الإضافة في نحو : ضاربِ زيدٍ ، وحسنِ الوجهِ ، ومؤدِّب الخدامِ – وإن لم تخصص المضاف ولم تعرفه – فهي فرع الإضافة المحضة ، فلا يكون المضاف أيضا في مثلها إلا اسما .

ولم يذكر المصنفُ من خواصِّ الاسم كونَه مضافا إليه ، لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ ﴾[5] من إضافة الظروف إلى الأفعال .

وعدّه بعضُهم من خواصّه ، واعتذروا عن الإيراد المذكور بأن المضافَ إليه في الحقيقة المصدرُ المدلولُ عليه بالفعل ، أي يوم جمع الله .

قيل : والدليلُ على أن المضاف إليه هو المصدرُ تعرفُ المضاف به ، مع خلو الفعل من التعريف نحو : أتيتك يوم قدم زيدٌ الحارَّ أو الباردَ .

وأما أنا فلا أضمن صحة هذا المثالِ ومجيءَ مثلِه في كلامهم .

---

(١) في ت : والتقريب .
(٢) الملك ٤ .
(٣) ساقطتان من جـ و ص و ط .
(٤) صفحة ٢٨ .
(٥) المائدة ١١٠ .

والظاهر أن المضافَ إليه – لفظا – في نحو : (يوم)[1] قدم زيد الجملةُ الفعليةُ لا الفعل وحدَه كما أن الاسميةَ في قولك : أتيتك زمنَ الحجاجُ أميرٌ هي المضافُ إليها ، وأما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف إليه الزمانُ في الجملتين .

---

(١) تكملة من ط .

(المعرب من الأسماء)

قوله : وهو معربٌ ومبنيٌّ . المعرب المركب الذي لم يُشْبِهْ مبنيَّ الأصل .

هذا حد معربِ الاسمِ لا مطلقِ المعربِ ، لأنه في صنفِ الأسماءِ ، فلا يذكُرُ إلا أقسامَها ، فكأنه قال : الاسم المعرب هو الاسم المركب ، وكذا جميع الحدود (التي)[1] يذكرها في صَنف الاسم .

ولفظ المركب يطلق على شيئين : على أحدِ الجزأين أو الأجزاء بالنظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الأُخَر ، كما يقال في (ضَرَب زيدٌ) مثلا إن (زيدا)[2] مركب إلى ضَرَبَ ، وضَرَبَ مركّبٌ إلى زيدٍ ، فهما مركبان ، ويطلق على المجموع ، فيقال : ضَرَبَ زيدٌ مركب من ضرب ومن زيد ، وهذا كما (يقال)[3] – مثلا – لأحد الخُفّين هو زوجُ الآخر ، وتقول لهما معا زوج .

ومرادُ المصنف المعنَى الأولُ ، وليس بِمَرْضِيّ ، لأن المركبَ في اصطلاحهم في المجموع أشهرُ منه في كل واحدٍ من جزأيه أو أجزائه ، فيوهم أن المعرب من الأسماء لا يكون إلا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسةَ عشرَ ونحوه .

وهذا دَأْبُ المصنف يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظًا غيرَ مشهورة في المعنى المقصود اعتمادًا منه على عنايته[4] .

وينبغي أن يُخْتارَ في الحدود والرسوم أوضحُ الألفاظ في المعنى المراد ، ويحترزَ عن

---

(١) في ص : الذي .

(٢) فيما عدا ط : زيد وهو جائز على الحكاية .

(٣) في جـ و ط : تقول .

(٤) يعني فهمه وعلمه .

الألفاظ المشتركة ، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصودِ أظهرُ .

ثم وإن نزلنا عن هذا المقام ، وسلمنا أن المركب في الظاهر هو أحد الجزأين أو الأجزاء ، فليس كل اسم مركب إلى غيره غيرِ مشابه لمبنيّ الأصل معربا ، بل الاسمُ المركب إلى عامله ، ألا ترى أن المضافَ اسمٌ مركب إلى المضاف إليه ، ولا يستحقّ بهذا التركيب إعرابا ، بل المضاف إليه يستحقُّه بالتركيب الإضافي ، لأن المضاف عامله على قول ، أو الحرف المقدر على الآخر – كما يجيء[1] – .

وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق أحدُهما بهذا التركيب إعرابا معينا ، وكذا أسماء الحروف الموجودة في أوائل السور نحو حم ويس .

قوله : مبني الأصل .

هذا (أيضا)[2] من ذاك[3] ، لأنه اصطلاح مجدد (منه)[4] مرادٌ به الحرف والفعل الماضي والأمر ، – على ما فسره في الشرح[5] – وإن أخذنا (لفظ)[6] (مبني)[7] الأصل على ما يقتضيه اللفظُ من المعنى المشهور ، دَخَلَ فيه مطلقُ الأفعال ، وإن كانت مضارعةً ، إذ أصلُ جميع الأفعال البناءُ – على ما ذهب إليه البصرية[8] – فيرد عليه اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول ، والمصدرُ ، وجميعُ باب مالا ينصرف[9] .

بلى إن اختار مذهب الكوفيين[10] في (كون المضارع في الإعراب أصلا)[11]

---

(١) صفحة ٨٧٦ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) يريد أن ابن الحاجب استعمل هنا في قوله : لم يشبه مبني الأصل ألفاظا هي لغير المعنى المقصود أقرب ، فإنّ أول ما يتبادر إلى الذهن إذا قال مبني الأصل الفعلُ عموما ، لأن الأصل فيه – على رأي البصريين – البناء .

(٤) تكملة من جـ و ص و ط .

(٥) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٨ .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في ط : المبني .

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٣٤ .

(٩) ترد هذه الأشياء عليه لأنها أشبهت الفعل (مبني الأصل) فتخرج عن حد المعرب . وقد أجاب الرضي بتوجيه محتمل للمصنف . وهو أن يكون قصد من ذلك أن الفعل المضارع أصل في الإعراب كالاسم على ما يراه الكوفيون .

(١٠) الإنصاف ٥٤٩ .

(١١) ساقطة من ت (وفي ط : أصيلا في الإعراب) .

كالاسم لتوارد المعاني عليه)[1] – كما يجيء في بابه[2] – لم يرد عليه ما ذكرنا .

ولا يرد على تفسيره المبنيَّ الأصل بالحرفِ والماضي والأمر (المصدرُ) في نحو : أعجبني ضربُ زيدٍ عمرا أمسِ ، وذلك بأن يقال : المصدر ههنا (يشبه الماضي)[3] لتقديره به مع أنْ ، أي أن ضرب ، وإلا لم يعمل ، فهو مشابه للماضي ، مع أنه معرَبٌ ، لأن مشابهة المصدر لمطلق الفعل سببُ عمله ، لا مشابهته للماضي ، بدليل أنه يعمل وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال .

وإنما ذَكَر في حد المعرب (التركيبَ) وكونَه غيرَ مشابه لمبنيّ الأصل احترازا من قِسْمَي المبني ، وذلك أن الاسم إما أن يبنى لعدم موجب الإعراب – أعني المعانيَ المتعاقبة على الاسم الواحدِ ، كالفاعليةِ والمفعوليةِ والإضافةِ – وهو الأسماء المعددةُ تعديدا ، كأسماء العدد نحو : واحدْ اثنانْ ثلاثهْ ، وأسماء حروف التهجي نحو : ألفْ با تا ثا ، ونحو : زيدْ عمرْو بكرْ ، والأصوات كـ (نِخْ[4] وهِدَعْ)[5] .

والمعاني الموجبة للإعراب إنما تحدُثُ في الاسم عند تركيبه مع العامل ، والتركيبُ شرطُ حصولِ موجِبِ الإعراب ، فلهذا قال[6] : المركب أي الاسم الذي فيه سبب الإعراب[7] .

فتخرج هذه الأسماء المجردة عن السبب .

ويجيء في التصريف في باب التقاء الساكنَين[8] تحقيقُ الكلام في الأسماء المعدّدة تعديدا – إن شاء الله تعالى – .

وإما[9] أن يُبْنَى – مع حصول الموجب للإعراب – لوجود المانع منه ، والمانع

---

(١) في ص : أن الأصل في المضارع الإعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه .
(٢) انظر ط ٢/٢٢٧ .
(٣) في ص : يشبه مبني الأصل الماضي .
(٤) نخ : النَّخُّ : الإبل التي تناخ عند المصدّق ليصدقها .. نَخْنَخْت الناقة فتنخنخت : أبركتها فبركت (الصحاح نخ) .
(٥) هِدَعْ : كلمة يسكن بها صغار الإبل إذا نفرت . (الصحاح هدع) .
(٦) أي ابن الحاجب .
(٧) شرح الكافية لابن الحاجب ٨ .
(٨) شرح الشافية للرضي ٢/٢٢٢ ، ٢٢٣ .
(٩) عطف على قوله صفحة ٤٦ : وذلك أن الاسم إما أن يبنى ... إلخ .

مشابهتُه للحرف أو الفعل – على ما يجيء في باب المبنيّ[1] – وذلك في المضمرات ، والمبهمات ، وأسماء الأفعال ، والمركبات ، وبعض الظروف – على ما يأتي[2] – .

فقوله : الذي لم يشبه مبنيَّ الأصل يُخْرِجُ هذه الأسماء .

وإنما صح الاحتراز بالجنس – أيضا – لكونه أخصَّ من الفصل بوجه .

قوله: وحكمه (أن)[3] يختلف آخره لاختلاف (العوامل)[4] لفظًا أو تقديرا.

هذا الذي جعله المصنفُ بعد تمام حد المعرب حكما من أحكامه لازما له جعله النحاةُ حدَّ المعرب . فقالوا : المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل .

قال المصنف[5] – وهو الحق – يلزم منه الدورُ ، لأن المقصود ليس بمطلق اختلاف الآخر ، بل الاختلاف الذي يصح لغةً ، ومعرفة مثل هذا الأختلاف موقوفةٌ على معرفة المعرب أوَّلًا ، فإن حدَدْنا المعرب (باختلاف العامل)[6] كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على حده ، فيكون دورا .

هذا إن قُصِدَ تعريفُ حقيقة المعرب ، ليتميز عند المنشيء للكلام ، فيُعْطِيَهُ بعد تعقل حقيقته حقَّهُ من اختلاف الآخر .

أما إن عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرَب بل بحصول الاختلاف في كلامٍ

---

(١) انظر ط ٢/٢ .

(٢) في أبوابها إن شاء الله تعالى .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ت و ص : العامل .

(٥) في الإيضاح لابن الحاجب ١١٢/١ ، ثم شرع في ذكر حد المعرب – يعني الزمخشري – فقال : ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا بحركة أو حرف أو محلا .

وقد اعترض على هذا الحد بأنه حد الشيء بما هو متوقف على حقيقته ، وذلك أنه إنما يختلف آخره لاختلاف العوامل بعد فهم كونه معربا ، فإذا توقف اختلاف آخره على معرفة كونه معربا توقَّفَ كونُه معرَبًا على معرفة اختلاف آخرِه ، لكونه عرَّف حقيقتَه به ، توقَّفَ كلُّ واحد منهما على الآخر .

(٦) في ت و جـ و ص : بالاختلاف .

صحيحٍ موثوقٍ به ، كالقرآن وغيره ، جاز تعريف المعرَب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته – إذن – على معرفة المعرِب .

إن قيل : أيُّ فرقٍ بين المعرَب والمبنيِّ في الحكم المذكور ؟ فإن المبنيَّ أيضا يختلف تقديرا ، وذلك في أحد قسميه – أعني المركب (منه)[1] – مع العامل نحو : (جاءني)[2] هؤلاءِ فهو مثل (جاءني)[2] قاضٍ !

فالجوابُ : أن المعرب يختلف آخرُهُ تقديرا ، أي يقدر الإعراب على حرفه الأخير ولا يظهر ، إما للتعذُّر – كما في المقصور – أو الاستثقال – كما في المنقوص – بخلاف المبنيّ ، فإن الإعراب لا يقدَّر على حرفه الأخير ، إذ المانع من الإعراب في جملته – وهو مناسبته للمبني – لا في آخره نحو هؤلاء وأمسِ ، وقد يكون في آخره – أيضا – كما في جملته نحو هذا . فلهذا يقال في نحو : (هؤلاءِ) إنه في محل الرفعِ ، أي في موقع الاسم المرفوعِ بخلاف (الاسم)[3] المقصورِ في جاءني الفتى ، فإنه يقال : إن الرفعَ مقدرٌ في آخره .

قوله : لفظا أو تقديرا .

مصدران بمعنى المفعول ، أي يختلف آخره اختلافا ملفوظا ، أو مقدَّرا ، فهما نصبٌ على المصدر ، ويجوز أن يكون المضاف مقدّرا ، أي اختلاف لفظ أو تقدير .

قوله : الإعراب ما اختلف آخرُه به .

هذا تمام الحد على ما يؤذِن به كلامُه في الشرح[4] .

قوله : ليدل على المعاني المُعْتَوِرَة عليه .

بيان لعلة وضع الإعراب في الأسماء .

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) في جـ : جاء وفي ص : جاءني .

(٣) تكملة من جـ .

(٤) لأنه لمّا انتهى من شرح قوله : الإعراب ما اختلف آخره به وبدأ في شرح قوله (ليدل على المعاني المعتورة عليه) قال : تنبيهٌ على علة وضع الإعراب في الأسماء ، لأن الأسماء تطرأ عليها معانٍ مختلفةٌ بالتركيب .. إلخ .
فقد بين أن قوله ليدل .. إلخ إنما هو تنبيه على علة وضع الإعراب ، وليس من الحد .

والضمير في قوله : آخره للمعرب ، وفي قوله به لـ (ما) .

قوله : المُعْتَوِرَةَ أي المتعاقبة .

قوله : عليه أي على المعرب .

قوله : ليدلَّ ، فيه ضميرُ الاختلاف ، أو ضمير (ما) (ويعني)[1] بـ (ما) الحركاتِ والحروفَ ، ويدخُلُ في عموم لفظة (ما) العاملُ أيضا ، لأنه الشيء الذي يختلف آخر المعربِ به ، لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة ، التي هي الإعراب ، فهما في الظاهر كالقاطع والسّكّين ، وإن كان (فاعل)[2] الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب ، إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثِّرة – وإن كان علامةً لا علة – (ولهذا)[3] سموه عاملا .

ويمكن الاعتذار للمصنف – بناء على ظاهر اصطلاحهم (أعني)[4] أن العامل كالعلة الموجدةِ – بأن يقال : باء الاستعانة دخولها في الآلة أكثر منه في الموجِد .

ولا يعترَض على الحد بكسر الآخر لأجل ياء الإضافة ، وياء النسبة ، وفتحِهِ لأجل تاء التأنيث ، بأن يقال : الإعراب الذي كان على الآخر انتفى لأجل ياء الإضافة من غير انتقالٍ إلى شيء آخرَ ، وانتفى لأجل ياء النسبة وتاء التأنيث ، وانتقل إلى الياء والتاء بتركُّبِهما مع الاسم ، وهذا تغيُّرٌ في الآخر ، وكذا في ألف المثنى ، ويائه ، وواو الجمع ، ويائه ، (وذلك)[5] لأنه قال : الإعراب ما اختلف آخر المعرب به ، والمعرب – كما ذكرنا[6] – هو المركَّب مع عامله ، ولا يدخل العاملُ في المضاف إلى الياء ، والمنسوب ، والمؤنث بالتاء ، والمثنى والمجموع إلا بعد لَحَاقِ الأحرف المذكورة بها ، لأنك أخبرت – مثلا – في قولك : جاءني مسلمان عن المثنى ، ولم تخبر عن المفرد ، ثم تثنيته ، وكذا البواقي .

---

(١) في ط : يعني . والصحيح ما أثبته .
(٢) في ت : عامل .
(٣) في ص : وهذا .
(٤) في جـ : على .
(٥) ساقطة من ص .
(٦) صفحة ٣٩ و ٤٠ .

فقبل لحاق هذه الأحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب ، فلم يختلف آخرُ المعرب بهذه الأحرف .

ولا يقال : (إن)[1] الحد غير جامع ، لأن التغير في نحو : مسلمان ومسلمون ليس في الآخر ، إذ الآخر هو النون ، وذلك لأن النون فيهما كالتنوين . فكما أن التنوين – لعروضه – لم يُخْرِجْ ما قبله عن أن يكون آخرَ الحروف فكذا النونان .

قال المصنف : إنما اخترت هذا الحدّ – وهو مختار عبد القاهر[2] على ما نسب إليه الأندلسي[3] – على حدّ بعض المتأخرين : الإعراب اختلاف الآخر ، لأن الاختلافَ أمرٌ لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمى إعرابًا[4] .

---

(١) في ص : بأن .

(٢) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجُرجاني ، أبو بكر ، واضعُ أصول البلاغة كان من أئمة اللغة من أهل جرجان ، له شعر رقيق ، من كتبه : أسرار البلاغة ، ودلائل الإعجاز ، والجُمَل في النحو ، وإعجاز القرآن ، والعوامل المائة .

توفي سنة ٤٧١ هـ (الأعلام ١٧٤/٤) .

قال عبد القاهر في المقتصد في شرح الإيضاح ٩٨/١ – بعد أن بين أن للإعراب من ناحية اللغة وجهين التبيينَ والتوضيحَ فإن الإعراب يبين الكلام . والفسادَ فكأن المعنى : في الإعراب إزالة الفساد .

قال : وبعد ، فإن الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ . ولهذا قال : الإعراب أن تختلف أواخر الكلم ... وقوله : أن تختلف بمعنى الاختلاف وليس الاختلافُ بلفظ ... فإذا قيل لك في قولك : جاءني زيد : ما الإعراب ؟ فقل اختصاص الضمة بهذه الحال ومعنى الاختصاص : أنها تزول في قولك رأيت زيدا ... فالحركةُ – إذن – آلة الإعراب ، لأن الاختلاف يحصل بها ، ولو كانت الحركة إعرابا لوجب أن لا يقال : حركات الإعراب ، إذ لا يضاف الشيء إلى نفسه ... فالإعراب يفتقر إلى ثلاث شرائط : إحداها الاختلاف ، والثانية أن يكون ذلك الاختلاف في آخر الكلمة ، والثالثة أن يكون باختلاف العوامل .

(٣) هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسي اللورَقي النحوي وسماه بعضهم محمدًا وكناه أبا القاسم ، والأولُ أصحُّ ، إمامٌ في العربية عالم بالقراءات ، وما من علم إلا وَلَه فيه أو فرُ نصيب ، قرأ القرآن والنحو ، وكان يعرف الفقه والأصول وعلوم الأوائل . صنف شرح المفصل ، شرح الجزولية ، شرح الشاطبية . توفي سنة ٥٦١ هـ (بغية الوعاة ٢٥٠/٢) .

وقد نسب الأندلسي هذا الرأي لعبد القاهر في المباحث الكاملية ٢٨/١ حيث قال : وقال الإمام عبد القاهر الجرجاني : الإعراب لفظ لا معنى وهو الحركات والسكنات في آخر الكلم

(٤) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١١٣/١ و ١١٤ ، والإعراب يطلق مصدرا لأعربت ، وهو واضح ويطلق على ما يختلف آخر المعرب به من حركة أو حرف ، وهو المقصود في الاصطلاح وقد فسره – يعني الإعرابَ – كثير باختلاف الآخر للعامل ، فإن أراد وإما أردناه فلا مشاحة في التعبير ، وإن أرادوا خلافه فغير مستقيم ، لثبوت ما ذكرناه، وفسادُ ذلك من وجهين: الأول الاتفاق على أن أنواعه رفع ونصب وجر، وأن الضمةَ في : قام زيد رفع =

ولهم أن يقولوا : إنك – أيضا – أثبتّ الاختلاف من حيث لا تدري بقولك : ما اختلف آخره به ، ولا يختلف آخر الشيء بشيء إلا وهناك اختلاف ، إذ الفعل متمضِّن للمصدَر .

وقال : ولو ثبت الاختلاف – أيضا – فهو أمر واحدٌ ، ناشئ من مجموع الضم والفتح والكسر ، لا من كل واحد (منها)[1] ، إذ لو لزم آخر الكلمة واحدٌ منها لم يكن هناك (اختلاف)[2] ، فالاختلاف شيء واحد ، والإعراب – بالاتفاق – ثلاثة أشياء ، فكيف يكون الإعراب اختلافا[3] .

ولهم أن يقولوا : هذا منك (بناءً)[4] على أن معنى الاختلاف انقلابُ حركةٍ حركةً أخرى، وانقلاب حرفٍ حرفا آخر. والانقلاب من حيث هو هو شيء واحد.

والحق أن معنى قولنا : يختلف الآخر ، أي يتصف بصفة لم يكن عليها (قبل)[5] .

قال (زيد)[6] – مثلا – في حال الإفراد ، لم يستحق شيئا من الحركات ، فلما ضُمَّت الدالُ بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلفت ، أي (انتقلت)[7] من حال السكون إلى هذه الحركة المعيَّنة ، فقد حصل بالحركة الواحدة اختلافٌ في الآخر ،

= والفتحة في : ضربت زيدا نصب ، والكسرةَ في : مررت بزيد جر ، ونوع الجنس يستلزم حقيقتَه فوجب ما ذكرناه ، الثاني أن الاختلاف أمر معقول لا يحصل إلا بعد التعدد ، فيجب أن لا تكون الحركة الأولى في التركيب الأول في كلمتها إعرابا ، إذ لا اختلاف في حالة واحدة ، وهو باطل ، ولو قدر صحته فتعسُّفٌ مُستَغنًى عنه .

قلت : وهاأنت ذا ترى البون الشاسع بين رأيي عبد القاهر وابن الحاجب ، فعبد القاهر يرى أن الإعراب أمر معنوي ، وابن الحاجب يراه لفظيا ، والرضي ينسب إلى ابن الحاجب أنه اتبع عبد القاهر في اختياره ، مع أنه سبق أن قال : إن المراد بـ (ما) في قول ابن الحاجب « ما اختلف آخره به » : الحركات والحروف .

(١) في ص : منهما .

(٢) في ص : الاختلاف .

(٣) قال في الشرح ص ٩ : وإن سلم أن ثمة أمرا زائدا فلابد وأن يكون ناشئا عن متعدد من الضم والفتح والكسر ، فإذا نشأ عن متعدد بطل تقسيمه إلى ثلاثة ، إذ لا يعقل الاختلاف بعد تسليم كونه أمرا زائدا عن كل واحد من الثلاثة على انفراده .

(٤) في ص : مبني .

(٥) تكملة من جـ و ط .

(٦) في ص : أريد .

(٧) في جـ : انتقل وفي ص : انقلبت .

وانتقالُ الآخرِ إلى الفتحة غيرُ انتقاله إلى الضمة ، وكذا انتقاله من السكون إلى الكسرة فههنا ثلاث[1] اختلافات ، مغايرٌ بعضُها لبعض ، بِحَسَب تغاير الحالاتِ المنتقَل إليها ، وإن كانت داخلةً في مطلق الاختلاف ، فالاختلاف – إذن – ثلاثة كالإعراب ، والإعراب – أيضا – هو الانتقالات المذكورة .

هذا إذا أعرب بالحركات ، وإن (أعرب)[2] بالحروف فاختلاف الآخر – إذن – أحد (نوعين)[3] :

أحدهما : ردُّ حرف محذوف من الكلمة فقط ، أو رده مع القلب ، كما إذا أردت – مثلا إعرابَ (أب) بالحروف (رددت)[4] عليه الواوَ المحذوفةَ رفعا ، ورددتها وقلبتها ألفا في النصب ، وياء في الجر .

وثانيهما : جعل العين أو الحرف الذي زيد في الآخر لغرض بعينه إعرابا (أيضا)[5] أو جعلُه مع القلب إعرابا ، كما جعلتَ الألفَ والواوَ المزيدتين علامتي التثنية ، والجمع في (نحو)[6] مسلمان ومسلمون علامتي الرفع أيضا ، (وجعلتهما)[7] مع القلب علامتي النصب والجر ، وكذا فوه وذو مال .

فقد اختلَفَ حالُ الألف والواو – رفعا – لأنهما صارا لشيئين بعدما كانا لشيء واحد ، وينبغي أن نقدّر كلَّ واحدة من الكسرتيْن في نحو : إن المسلماتِ وبالمسلماتِ غيرَ الأخرى ، فالاختلاف في آخره ثلاثة ، فهما كضمَّتي فُلُك مفردا وفُلُك (مجموعا)[8] .

---

(١) لعل الأصح أن يقول : ثلاثة ، إلا أن يريد بالاختلاف الهيئة أو الحالة فلا بأس .

(٢) في ت و ص : كان الإعراب .

(٣) في ص : النوعين .

(٤) في ت و ص : ردت .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) ساقطة من جـ .

(٧) في ص . وجعلهما .

(٨) في جـ : جمعا . وفي اللسان : والفُلُك بالضم ، السفينة تذكّر وتؤنّث ، وتقع على الواحد والاثنين والجميع . فإن شئتَ جعلتَه من باب جُنُب ، وإن شئت من باب دِلاص وهِجان ، وهذا الوجه الأخير هو مذهب سيبويه أعني =

وكذا فتحتا نحو : إن أحمدَ وبأحمدَ ، وياءا إن المسلمَيْنِ وبالمسلمَيْنِ (وإن المسلمِيْنَ وبالمسلمِيْنَ)[1] .

وليس كذا ألف المثنى وواو المجموع إذا جُعِلتا إعرابا (لأن)[2] علامتي التثنية والجمع لا يجوز حذفُهما .

(فتبين لك بهذا)[3] أن الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالإعراب ، وهو هو .

ولو جعلنا – أيضا – الاختلاف (تحولَ)[4] حركةٍ حركةً ، أو حرفٍ حرفًا ، كما فهم المصنفُ فهي – أيضا – ثلاث اختلافات بحسب المتحوِّلاتِ ، تحولِ الضمةِ فتحةً ، وتحولِ الضمةِ كسرةً (وتحول الفتحةِ كسرة)[5] وكذا في الحروف .

ولو جعلنا تحولَ الضمةِ فتحةً غيرَ تحولِ الفتحةِ ضمةً حصل ستٌّ[6] اختلافات .

والحق أن معنى الاختلاف ما ذكرنا أولا[7] ، (وهو ثلاثة)[8] .

وقال – أيضا – لو كان الإعرابُ هو الاختلاف لزم أن يكون الاسمُ في أول تركيبه غيرَ معرب . كما لو جُعل – مثلا – زيد (اسم شخص)[9] ، ثم ركب مع عامله أولَ تركيبٍ نحو : جاءني زيد ، فلا اختلاف إذ لم تتحول حركةٌ إلى حركةٍ بعدُ[10] .

= أن تكون ضمة الفاء من الواحد بمنزلة ضمة باء برد وخاء خرج ، وضمة الفاء في الجمع بمنزلة ضمة حاء حُمْر وصاد صُفر ، جمع أحمر وأصفر .

(١) ساقط من ص .

(٢) في جـ : لا .

(٣) في ص : فيبين لك هذا .

(٤) في ص : تحرك .

(٥) ساقط من جـ و ص .

(٦) يقال فيه ما قيل في ثلاث اختلافات ، فإن الأصح أن يقول : ستة إلا أن يقصد الهيئة أو الحالة .

(٧) صفحة ٤٦ .

(٨) ساقطتان من جـ و ص .

(٩) في ص و ط : اسما لشخص .

(١٠) قال في شرح الكافية ٩ : وأيضا فإنه يؤدي إلى أن يكون الاسمُ في أول تركيبه غيرَ معرب ، والذي يدل على أنه عند المحققين كذلك – وإن وقع في بعض عبارات المتأخرين ما يُشعِرُ بخلافه – أنهم متفقون على أن أنواعه رفع ونصب وجر ، وأن الرفع والنصب والجر أسماء للضمة والفتحة والكسرة في قولك : جاء زيد وضربت زيدا ومررت بزيد ، وهذا عين ما قصدناه .

(والجواب : أن معنى الاختلاف – كما ذكرنا[1] – انتقال الآخر من السكون إلى حركةٍ ما)[2] ففيه – إذن – اختلاف .

ثم تقول : ولو فسرنا الاختلافَ أيضا بانقلاب حركةٍ (حركةً)[3] لكان الإلزام مشتركا بينه وبين النحاة ، لِقولِه : ما اختلف آخرُه (به)[4] ، فما لم ينقلب حركةٌ حركةً لم يكن ما اختلف آخره .

. فإن قال : أردت ما يكون به الاختلاف إذا كان .

قيل : العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره به ، لا ما اختلف .

قوله : ليدل على المعاني (المعتورة)[5] . تعليل لوضع الإعراب في الأسماء .

اعلم أن ما يحتاج إلى التمييز بين معاني الكَلِم على ضربين :

أحدهما : أن يكون في كلمة معنيان أو أكثر غيرُ طارئ أحدُهما على الآخر ، كمعاني الكلم المشتركة نحو : القُرْء في الطهر والحيض ، وضَرْب في التأثير المعروف والسير ، وكذا جميع الأفعال المضارعة عند من قال باشتراكها[6] ، و (مِنْ) للابتداء والتبيين والتبعيض .

. فمثل هذا لا يلزم العلامة المميزة لأحد المعنيين أو المعاني عن الآخر ، لأن جاعله لأحد المعنيين – واضعا كان أو مستعملا – لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لأحدهما .

والثاني : أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ (أحدهما أو أحدها على الآخر

---

(١) صفحة ٤٦ .

(٢) ساقط من ص .

(٣) ساقطة من ص و ط .

(٤) ساقطة من ض .

(٥) تكملة من ص .

(٦) أي في الدلالة على الحال والاستقبال .

أو الأُخَر)[1] فلابد للطارئ إن لم يلزم من علامة مميِّزة له من المطروءِ عليه ، ومن ثم احتاج كل مجاز إلى قرينة دون الحقيقة ، وهذا الطارئ غيرُ اللازم للكلمة لا يلزم أن يُطلبَ له أخفُّ العلامات ، بل قد تغير له صيغةُ الكلمة ، كما في التصغير ، والجمع المكسر ، والفعل المسند إلى المفعول كرُجَيل ورِجال وضُرِبَ .

وقد يُجْتَلَب له حرفٌ دالٌّ عليه ، صائرٌ كأحد حروف تلك الكلمة ، كما في المثنى والجمعِ السالمِ ، والمنسوبِ ، والمؤنثِ ، والمعرَّفِ ، نحو : مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدِيّ ومسلمة والمسلم .

وقد تكون قرينةُ المعنى الطارئ على الكلمة كلمةً أخرى مستقلةً ، كالوصفِ الدالِّ على معنى في موصوفه والمضافِ إليه الدال على معنى في المضاف .

وإن كان طَرَآن[2] المعنى لازما للكلمة فإن كان الطارئ معنى واحدا لا غير – ككون الفعل عمدةً فيما تركّب منه ومن غيره فلا حاجه إلى العلامة لأنها تطلب للملتبس بغيره .

وإن كان الطارئ اللازم أحد الشيئين أو الأشياء فاللائق بالحكمة أن يطلب له أخف علامة تمكن لازمة ، ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الأخرى التي بها طرأ ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف ، لأن المعنى المحتاج فيهما إلى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه ، فاحتاطوا في هذا النوع أتم احتياط ، حتى إنْ بَعُدَ ما طرأ بسببه المعنى (كان)[3] هناك علامةٌ لازمة للكلمة ، دالةٌ على معناها الطارئ .

ومثلُ هذا المعنى إنما يكون في الاسم ، لأنه بعد وقوعِه في الكلام لابد أن يعرض فيه ، إما معنى كونِه عمدةَ الكلام ، أو كونِه فضلةً ، فَجُعِلَ علامتُه أبعاضَ حروف المد التي هي أخفُّ (الحروف)[4] – أعني الحركات ، وجُعِلتْ في بعض الأسماء حروفُ المد ،

---

(١) في ص : يطر أحدهما على الآخر ، أو أحدها على الأخر .

(٢) طَرَآن : صيغة فَعَلان من طرأ ، قصد منها الدّلالة على المصدر من طرأ ، و لم أجدها في المعجم ، قال في اللسان (طرأ) طرأ على القوم يطرأ طَرْءًا وطُرُوءًا . وفي التاج ٩١/١ : وحمام طُرآني وأمر طُرآني بالضم ، كذا في نسختنا وفي بعضها زيادةٌ كعثمان : لا يُدْرى من حيث أتى وهو نسب على غير قياس من طرأ علينا .. إلخ .

(٣) في ط م : كائن .

(٤) ساقطة من ص .

وهي الأسماءُ الستةُ والمثنى والمجموعُ بالواو والنون لعِلّةٍ نذكرها في كلّ واحد منها .

ولم تُجْتلَب حروفُ مدّ أجنبيةٌ لما قصد (ذلك)[1] بل جُعِل في الأسماء الستة لامُ الكلمة أو عينها علامةً ، وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين . كل ذلك لأجل التخفيف .

وجُعِل الرفعُ الذي هو أقوى الحركاتِ للعمدِ ، وهي ثلاثة : الفاعلُ والمبتدأُ والخبرُ .

وجعل النصبُ للفضلات ، سواءٌ اقتضاها جزءُ الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز ، أو اقتضاها بواسطة حرفٍ كالمفعول معه ، والمستثنى غيرِ المفرغ والأسماءِ التي (تلي)[2] حروف الإضافة – أعني حروفَ الجر – .

وإنما جعل للفضلات النصبُ الذي هو أضعف الحركات وأخفُّها لكون الفضلاتِ أضعفَ من العمد وأكثرَ منها .

ثم (أريد أن يميَّز بعلامة)[3] ما هو فضلة بواسطة حرفٍ ، ولم يكن بقي من الحركات غيرُ الكسر فَمُيِّز به ، مع كونه منصوب المَحَل ، لأنه فضلة ، فصار معنى كون الاسم مضافا إليه معنى العمدة بحرف معنى[4] آخر منضما إلى المعنيين المذكورين علامته الجر .

فإن سقط الحرفُ ظهر الإعراب المَحَلّي في هذه الفضلة ، نحو : اللهَ لأفعلن .

فإذا عُطِف على المجرور فالحملُ على الجر الظاهرِ أولى من الحمل على النصب (المقدر)[5] وقد يُحْمَل على المحل كما في قوله تعالى : ﴿ وامْسَحُوا بِرؤوسِكُم وأَرْجُلَكُمْ ﴾[6] بالنصب[7] .

---

(١) ساقطة من جـ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في ص : أن يدل غير بعلامة ، وهو تحريف .

(٤) خبر صار في قوله : فصار معنى كون الاسم .. إلخ .

(٥) في ص : المذكور .

(٦) المائدة ٦ .

(٧) قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام عطفا على « أيديكم » فيكون حكمها الغسل كالوجه ، وقرأ الباقون بخفضها عطفا على رؤوسكم ، لفظا ومعنى ثم نسخ المسح بوجوب الغسل (المهذب في القراءات العشر ١٨١/٢) وعلى قول الرضي : إنها معطوفة على موضع برؤوسكم تكون الأرجل ممسوحة لا مغسولة (انظر البحر المحيط ٤٣٨/٣) .

وإن سقط الجارُّ مع الفعل لزوما – كما في الإضافة – زال النصب المقدرُ – كما سيجيء[1] – .

ثم اعلم أن محدث هذه (المعاني)[2] في كل اسم هو المتكلم ، وكذا محدثُ علاماتها ، لكنه نُسِبَ إحداثُ هذه العلامات إلى اللفظ الذي (بوساطته)[3] قامتْ هذه المعاني بالاسم ، فسُمِّي عاملا لكونه كالسبب للعلامة ، كما أنه كالسبب للمعنى المعلَّم ، فقيل : العاملُ في الفاعل هو الفعل ، لأنه به صار أحدَ جزأي الكلام ، وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبرِ هو الآخَرُ على مذهب الكِسَائيِّ[4] والفَرَّاءِ[5] ، إذ كلُّ واحد منهما صار عمدةً بالآخر[6] .

واختلف في ناصب الفضلات ، فقال الفراء : هو الفعل مع الفاعل[7] .

وهو قريب على الأصل المذكور ، إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر (صارت)[8] فضلةً ، فهما معا سبب كونها فضلة ، فيكونان أيضا سببَ علامةِ الفضلة .

وقال هِشَامُ بن مُعَاوية[9] : هو الفاعل[10] .

---

(١) صفحة ٥٣ ، ٥٤ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في جـ و ص و ط : بواسطته .

(٤) هو علي بن حمزة الكسائي الأسدي مولاهم ، وهو من أولاد فارس من سواد العراق . أبو الحسن الإمام الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات ، قال عنه الشافعي : من أراد أن يتبحر في النحو فهو عِيَالٌ على الكسائي ، وله من الكتب : معاني القراءات – العَدَد – النوادر الكبير والأوسط والأصغر ، كتاب في النحو .. وغيرها . توفي سنة ١٨٩ هـ (غاية النهاية في طبقات القراء ١/٥٣٥) .

(٥) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، أخذ على الكسائي ، وأخذ عنه سلمة بن عاصم وغيره ، كان إماما ثقة ، قال أبو بكر الأنباري : لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلا الكسائيّ والفراء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس ، إذ انتهت العلوم إليهما . له كتاب معاني القرآن . توفي سنة ٢٠٧ هـ (نزهة الألباء ٩٨ – ١٠٣) .

(٦) ذكر الفراء في مواضع متعددة من كتابه معاني القرآن أن المبتدأ يرتفع بما يعود إليه من الضمير في جملة الخبر ، من ذلك قوله في الجزء الثاني صفحة ٣٠٢ : وقوله : ﴿ وقالت امرأةُ فِرعَونَ قُرَّةُ عين لِي ولَكَ ﴾ القصص ٩ : رفعت (قرةُ عين) بإضمار (هو) ومثلُه في القرآن كثيرٌ يرفع بالضمير ، وانظر أيضا ١/٢٤٠ و ٢/٢٥٥ و ٤١٠ .
وقد نسب أبو البركات الأنباري هذا الرأي إلى الكوفيين ، انظر الإنصاف ٤٤ .

(٧) هذا رأي الكوفيين ، الإنصاف ٧٨ .

(٨) في ص و ط : صار . وقد آثرت : صارت لأن الضمير فيها يعود على الفضلات .

(٩) هشام بن معاوية الضرير ، أبو عبد الله النحوي الكوفي ، أحد أعيان أصحاب الكسائي ، له مقالة في النحو تعزى إليه ، صنف مختصر النحو ، الحدود ، القياس . توفي سنة ٢٠٩ هـ (بغية الوعاة ٢/٣٢٨) .

(١٠) قال في الإنصاف ٧٨ ، ٧٩ ونصَّ هشامُ بنُ معاوية صاحبُ الكسائي على أنك إذا قلت : ظننت زيدا قائما =

وليس ببعيد ، لأنه جَعَلَ الفعلَ الذي هو الجزءُ الأولُ بانضمامه إليه كلاما ، فصار غيره من الأسماء فضلة .

وقال البصريون : العامل هو الفعل نظرا إلى كونه المُقْتَضِي للفضلات[1] .

وقول الكوفيين[2] أقرب ، بناء على الأصل المَمَهِّد المذكور .

وجُعِلَ الحرفُ الموصلُ لأحد جزأي الكلام إلى الفضلة عاملا للجر في ظاهر الفضلة ، إذ بسببه حَصَلَ كونُ ذلك الاسم مضافًا إليه تلك العمدة .

ثم قد يُحذَف حرفُ الجر لزوما مع الفعل الذي أوصله الحرف إلى الفضلة لغرض التخصيص أو التعريف في الاسم – كما يجيء في باب الإضافة[3] – فيزولُ النصبُ المَحَلِّيُّ عن المجرور لفظا لكون الناصب – أي الفعل مع الفاعل – محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجر الدالّ عليه ، فكأن أصل (غلام زيد)[4] غلام حصل لزيد ، فإذا حذف الجار قام الاسمُ المرادُ تخصيصُه أو تعريفُه مقامَ (الحرف)[5] الجارِّ لفظا فلا يفصل بينهما ، كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ، ومعنى – أيضا – لدلالته على معنى اللام ، في نحو : غلام زيد ، إذ هو مختص بالثاني ، وعلى معنى (مِنْ) في نحو : خاتم فضة ، إذ هو (مُبَيَّن)[6] بالثاني .

فيحال عمل الجر على هذا الاسم ، كما أُحِيلَ على حرف الجر – كما يجيء[7] – .

فأصل الجر أن يكون عَلَمَ الفضلة التي تكون بواسطة ، ثم يخرج في موضعين عن كونه

= تنصب زيدا بالتاء وقائما بالظن . ورأي هشام كما نقله الرضي يخالف ما نقله صاحب الإنصاف ، فإن صاحب الإنصاف يرى أن ناصب المفعولين في : ظننت زيدا قائما الظن والفاعل كل واحد منهما نصب فضلة ؛ التاء نصبت الفضلة الأولى والظن الثانية .

(١) الإنصاف ٧٩ .

(٢) وهو ما ذكره عن الفراء من أن العاملَ في المفعول الفعلُ والفاعلُ جميعا ، وانظر الإنصاف ٧٨ .

(٣) صفحة ٨٨١ – ٨٨٢ .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في جـ و ص : متبين .

(٧) صفحة ٨٧٦ .

علمَ الفضلة ، ويبقى عَلَما للمضاف إليه فقط ، أحدهما في ما أضيف إليه الاسم ، والثاني في المجرور المسند إليه نحو (مُرَّ بزيد) والأصل فيهما أيضا ذلك – كما بيناه[1] – .

وكان قياسُ المستثنى غير المفرغ بإلا والمفعولِ معه الجرَّ أيضا ، إذ هما فضلتان بواسطة الحرفين ، لكن لما كان الواوُ في الأصل – للعطف ، وغيرَ مختص بأحد (القبيلين)[2] وكان (إلا) يدخل على غير الفضلة أيضا كالمستثنى المفرغ لم يروا إعمالَهما ، فبقي ما بعدهما منصوبا في اللفظ .

هذا وأما الحروف فلا يطرأ على معانيها شيءٌ ، بل معانيها طارئة على معاني ألفاظٍ أخر – كما مر في حد الاسم[3] – .

وأما الأفعال فلا يلزمها إلا معنى واحدٌ طارئٌ – كما مر[4] – بلى قد يطرأ عليها في بعض المواضع أحدُ (معنيين مُلتَبِسَين أحدُهما بالآخر)[5] كقولك : ما بالله حاجة فيظلِمَك – على ما يجيء في قسم الأفعال[6] – فاعتبر ذلك الكوفيون فقالوا : إعرابُ المضارع أصليٌّ لا بمشابهته الاسم ، خلافا للبصريين[7] – على ما يجيء في بابه[8] ..

فظهر بهذا التقريرِ أنّ الأصلَ في الإعراب الأسماءُ دون الأفعال والحروف ، وأن أصل كل اسم أن يكون معربا .

فإن قيل : كيف حكم بذلك وأصل الأسماء الإفراد ، وهي في حالة الإفراد غيرُ مستحقة للإعراب – كما تقدم في الأسماء المعدَّدة[9] – .

قلت : إنما حكم بذلك لأن الواضعَ لم يضع الأسماء إلا لتُستَعْمَل في الكلام مركبةً واستعمالُها مفردةً (مخالفٌ لنظر الواضع ، فبناءُ المفردات – وإن كانت أصولا

---

(١) قبل قليل .
(٢) أي الاسم والفعل ، وفي ص : التنكير وهو تحريف .
(٣) صفحة ٢١ و ٢٢ .
(٤) صفحة ٢٥ .
(٥) في ط : المعنيين الملتبسين ، وسقط من ص قوله : أحدهما بالآخر .
(٦) انظر : ط ٢/٢٢٧ .
(٧) الإنصاف ٥٤٩ وما بعدها .
(٨) انظر أيضا : ط ٢/٢٢٧ .
(٩) صفحة ٤١ و ٤٢ وفي ص : المعدودة .

للمركَّبات – عارضٌ لها لكون استعمالها مفردة)[1] عارضا لها غير وضعي .

وقد خرج من عموم قولهم : (أصل الأسماء الإعراب) صِنفان منها :

أحدهما : أسماءُ الأصوات كنِخْ وجَه[2] ، (ودِجْ)[3] ، ودَهْ[4] ، لأن الواضع لم يضعها إلا (لتستعمل)[5] مفردةً لأنها لم تكن في الأصل كلمات – كما يجيء في بابها[6] – .

والثاني : أسماءُ حروف التهجي ، لأنها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكَلِم ، ومن ثم كان أوائلُها تلك الحروفِ المحكيةِ ، إلا لفظة (لا) فإنهم لما لم يمكنهم النطقُ بالألف الساكنة توصلوا إليه باللام المتحركةِ ، كما توصلوا إلى النطق بلام التعريف الساكنة بالألف المتحركة – أعني الهمزةَ .

وأما ألف فهو اسم الهمزة ، لأن أوله الهمزة ، فينبغي أن نقول : لا ، ولا نقول : لام ألف . وأما قوله[7] :

٧ – تُكَتّبانِ في الطريقِ لامَ الِفْ[8]

---

(١) ساقط من جـ .

(٢) في اللسان : جَهْجَه بالإبل كهَجْهَجَ ، وجهجه بالسَّبُع وغيرِه : صاح به ليكُفّ كهجهج مقلوب .

(٣) ساقطة من ص ، ومعناها في اللسان (دِج) دعاؤك بالدَّجاجة ، ودَجْدَجَ بالدجاجة : صاح بها فقال : دِج دِج .

(٤) في ط ٨٣/٢ ده .. زجر مطلقا بمعنى اضْرِبْ وأصله فارسي ..

(٥) ساقطة من ص .

(٦) انظر : ط ٨١/٢ .

(٧) هو أبو النجم الفضلُ بن قُدَامةَ العِجْلي . قال البغداديّ في الخزانة ١٠٣/١ هو الفضل بن قدامة بن عبيد الله .. بن بكر بن وائل ، أحدُ رجّاز الإسلام المتقدمين في الطبقة الأولى ، قال أبو عمرو بن العلاء : هو أبلغ من العجاج في النعت . وفي الأعلام ٣٥٧/٥ ، أنه توفي سنة ١٣٠ هـ .

(٨) من مشطور الرجز وقبله :

أخرج من عند زيادٍ كالخَرِفْ تخُطُّ رجلايَ بخَطٍّ مُخْتَلِف

والبيت في ديوانه ١٤١ ، في سيبويه ٣٤/٢ ، وفي المقتضب ٢٣٧/١ و ٣٥٧/٣ ، وفي العقد الفريد ٣٤٧/٦ ، وفي الموشح ١٧٧ ، وفي الخصائص ٢٩٧/٣ ، وفي المخصص ٤/١٣ و ٩٥/١٤ و ٥٣/١٧ ، ٥٤ ، وفي الخزانة ٩٩/١ .

اللغة : لام ألف أي صورة اللام وصورة الألف ، وقد يراد به صورة لا .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن مراد الشاعر اللام والهمزة ، لا صورة لا ، فيكون معناه : أنه تارة يمشي مستقيما فتخط رجلاه خطا مستقيما ، وتارة يمشي مُعْوَجًّا ، فتخط رجلاه خطا شبيها باللام (الخزانة ٩٩/١) .

فمقصوده اللامُ والهمزة لا صورةُ (لا) .

ولو نظر الواضع في الصنفين إلى وقوعِهما مركَّبين لكانا معرَبَين في نظره فلم يجز أن يصوغهما على أقلَّ من ثلاثةِ أحرف ، لأنك لا تجد معربا على أقل من ثلاثة أحرف إلا وقد حُذِفَ منه شيء كيد ودم .

وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كنخ وجه وبا وتا وثا .

وإنما صاغ على أقل من (ثلاثة)[1] ما كان يعرف أنه يكون في التركيب مشابها للحرف كما ومَنْ ، وتاءِ الضمير وكافِه ، فعُلِم أنه (يُبْنى)[2] لثبوت علته (فَجَوَّزَ)[3] بناءَه على أقل من ثلاثة .

ثم نقول : لا يلزم الكسائيَّ والفراءَ ما أُلزِما في ترافع (المبتدأ)[4] والخبر (من أنه يجب تقدمُ كلِّ واحد من المبتدأ والخبر على الآخر)[5] (لأنه يجب تقدمُ العاملِ على المعمول)[6] فيلزم على ذلك تقدمُ الشيءِ على نفسه ، لأن المتقدمَ على المتقدِّمِ على الشيءِ متقدّمٌ على ذلك الشيء .

وإنما لم يلزمهما ذلك لأن العامل النحويَّ ليس مؤثِّرا في الحقيقة ، حتى يلزم تقدمُه على أثره ، بل هو علامة – كما مر[7] – .

ولو أوجبنا – أيضا – تقدمه لكونه كالسبب – كما مر[8] – قلنا : إن كل واحد من المبتدأ والخبر متقدمٌ على صاحبه من وجه متأخرٌ عنه من (وجهٍ)[9] آخرَ ، فإذا اختلف الجهتان فلا دور .

---

(١) في ص : ثلاثة أحرف .
(٢) في ط : يبتنى .
(٣) في جـ : فيجوز .
(٤) في ص : الابتداء .
(٥) ساقط من ص .
(٦) ساقط من ت .
(٧) صفحة ٥١ .
(٨) صفحة ٥٢ .
(٩) تكملة من ط .

أما تقدمُ المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه ، وفرعا له[1] .

وأما تقدم الخبر فلأنه محطُّ الفائدة ، وهو المقصود من الجملة ، لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه ، والغرض وإن كان متأخرا في الوجود إلا أنه متقدم في القصد ، وهو العلة (الغائية)[2] وهو الذي يقال فيه : أولُ الفكر آخرُ العمل .

فيرفع كل منهما (صاحبه بالتقدم الذي فيه . فَتَرافُعُ المبتدأ والخبر – إذن – كعمل كلمة الشرط والشرط كل واحد منهما)[3] في الآخر نحو قوله تعالى : ﴿ أيّامَّا تَدْعُوا ﴾[4] فأداة الشرط متقدمة على الشرط ، إذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه ، متأخرة عنه تأخُّرَ الفضلاتِ عن (العُمَدِ)[5] .

فالمبتدأ والخبر – على هذا التقرير – أصلان في الرفع كالفاعل وليسا بمحمولين في الرفع عليه ، وهو مذهب الأخفش[6] وابنِ السَّرّاجِ[7] .

ولا دليل على ما يُعْزَى إلى الخليل[8] من كونهما فرعين على الفاعل[9] . ولا على ما يُعْزَى

---

(١) هذا تعليل لتأخر الخبر ، فهو تعليل للنقيض .

(٢) في ص : الثانية .

(٣) ساقط من ص .

(٤) الإسراء ١١٠ .

(٥) في جـ و ص : العمل .

(٦) أبو الحسن سعيد بن مَسْعَدة الأخفشُ من أكابر أئمة النحويين البصريين ، وأخذ عمن أخذ عنه سيبويه ، ثم أخذ عن سيبويه ، وهو الطريق إلى كتابه . وكان ممّن قرأ عليه الجرميُّ والمازنيُّ والكسائيُّ . صنَّفَ كتبا كثيرة في النحو والعروض والقوافي . توفي سنة ٢١٥ هـ (نزهة الألباء ١٣٣) .

(٧) أبو بكر محمد بن السَّرِيّ المعروف بابن السراج ، كان أحد العلماء المذكورين ، وأئمة النحو المشهورين أخذ عن المبرد ، وإليه انتهت الرئاسة في النحو بعده ، أخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني . له مصنفات كثيرة منها كتاب الأصول وكان ثقة . توفي سنة ٣١٦ هـ (نزهة الألباء ٢٤٩) .

حين تحدث ابن السراج في الأصول عن المرفوعات ٥٨/١ قال : الأسماء التي ترتفع خمسة : الأول مبتدأ له خبر ، الثاني خبر لمبتدأ بنيته عليه ، الثالث فاعل بني على فعل ، الرابع مفعول بُني على فعل ، و لم تذكر من فعل به فقام مقام الفاعل ، والخامس مشبه بالفاعل في اللفظ – ويعني به اسمَ كان وخبر إن – .

(٨) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد البصري الفَرْهودي ، سيدُ أهل الأدب قاطبةً في علمه وزهده ، والغايةُ في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله ، قرأ على أبي عمرو وأخذ عنه سيبويه ، أول من استخرج علمَ العروض وضبط اللغةَ ، وأملى كتابَ العين على الليثِ بن المظفّر . توفي سنة ١٦٠ هـ (نزهة الألباء ٤٧) .

(٩) لم أجد من نسب هذا الرأي للخليل .

إلى سيبويه من كون المبتدأ أصل الفاعل في الرفع[1] . وعلى التقرير المذكور التمييزُ والحالُ والمستثنى الفضلةُ أصولٌ في النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه – كما هو مذهب النحاة – .

ولما كان مستنكَرًا في ظاهر الأمر – ترافعُ المبتدأ والخبر ، لما تقرر في الأذهان من تقدمِ المؤثِّر على الأثر ، واستحالةِ تقدم الشيء على مؤثِّره ضَعُفَ عملُهما ، فنسخ عملَهما كثيرٌ مما دخل عليهما مؤثِّرا فيهما معنى ، ككان وظن وكاد وإنَّ وأخواتها ، وما ولا التبرئة – على ما يجيء في أبوابها – فصارت العمدةُ في صورة الفضلةِ منتصبةً ، وهي اسم إنَّ و (لا) التبرئة ، وخبر كان (وأخواتها)[2] وكادَ (وإنْ وأخواتها)[3] ومفعولا ظَنّ ، ووجه مشابهتها (للفضلة)[4] يجيء في أبوابها .

وإنما جاز تقدمُ كل واحد من جزأي الاسمية على الآخر لعمل كلٍّ واحد منهما في الآخر ، والعامل متقدم الرتبة على معموله ، لكن الأولى تقدم المسند إليه ، لسبق وجودِ المخبَرِ عنه على الخبر ، وإن كان الخبر متقدّما في العناية .

و لم يلزم على هذا جوازُ تقدمِ الفاعل على الفعل ، لأن الفاعلَ معمولٌ للفعل ، وليس عاملا فيه كما كان المبتدأ في الخبر .

و لم يعتنوا بحالِ المفاعيل ، و لم يلزموها موضعَها الطبعيَّ – أعني ما بعد العامل – لكونها فَضَلات .

فظهر لك أن أصلَ الأسماء الإعرابُ ، فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علةً ، – كما نذكره في المضمراتِ والمبهمات ، وأسماءِ الأفعال والكنايات ، وبعضِ الظروف – .

وأما أسماءُ الأصوات وأسماءُ حروف التهجي فبناؤهما أصلي لا يحتاج إلى تعليل .

---

(١) لم أجد في الكتاب في باب المبتدأ والخبر ولا في باب الفاعل ما يشير إلى ذلك .

(٢) ساقطة من ص و ط .

(٣) ساقط من جـ و ص و ط ، وهو في ت ولعله يقصد إنْ النافية العاملة عمل ليس مع أن أم الباب (ما) وليست (إنْ) .

(٤) ساقطة من ص .

و (أما)[1] إعرابهما في نحو[2] قوله[3] :

٨ – تداعَينَ باسمِ الشِّيبِ في مُتَثلِّمٍ[4]

وقوله[5] :

٩ – إذا اجتمعُوا على ألفٍ وواوٍ ويـاءٍ هـاج بينهُـمُ جِـدالُ[6]

(فعلل)[7] بكونهما مركَّبَين ، وهو خلاف الأصل ، والله أعلم (بالصواب)[8] .

---

(١) ساقطة من ط .

(٢) تكملة من ص .

(٣) قائله ذو الرمة (وستأتي ترجمته) صفحة ٤٧١ .

(٤) عجزه : جوانبُه من بَصْرة وسِلامِ ، والبيت في ديوان ذي الرمة ١٠٧٠ وفي إصلاح المنطق ٣٤ وفي ابن يعيش ١٤/٣ و ٨٥/٤ وفي الخزانة ١٠٤/١ وفي اللسان مادة (شيب) .

اللغة : تداعين : دعا بعض القُلُص بعضا ، الشِّيب : أصوات مشافر الإبل عند الشُّرب ، المتثلِّم : المنكسر ، أراد في حوض متكسّر ، بَصْرة : حجارة رِخوةٌ فيها بياض ، سلام : حِجارة جمع سَلَمَة .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن اسم الصوت إذا ركب جاز إعرابُه : معتدا بالتركيب العارض بشرط إرادة اللفظ لا المعنى .

(٥) هذا البيت ينسب ليزيد بن الحكم ، ونسبه في درة الغواص ٢٣٣ ، لعيسى بن عمر وستأتي ترجمته صفحة ١٤٤ قال البغدادي في ترجمة يزيد ١١٣/١ ، هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي البصري الشاعر المشهور .. حدّث عن عمه عثمان ، وروى عن معاويةَ بن قُرّة وعبد الرحمن بن إسحاق . ورَدَ على الحجاج في العراق وله معه قصة . وفي الأعلام ٢٣٢/٩ أنه شاعر عالي الطبقة من أعيان العصر الأموي . توفي سنة ١٠٥ هـ .

(٦) هذا البيت في المقتضب ٢٣٦/١ وفيه ألف وباء وتاء .. قتال . وكذا في المخصص ٩٥/١٤ ، وفي درة الغواص ٢٣٣ ، وفي شرح ابن يعيش ٣٩/٦ ، وفي الخزانة ١١٠/١ .

والمعنى المراد من رواية الرضي والخزانة : ما يحصل من الجدال حول حروف العلة وإعلالها . هامش المقتضب ٢٣٦/١ .

الشاهد : أورده الرضي شاهدًا على أن حروف المعجم إذا رُكّبت جاز إعرابُها .

(٧) في ط : معلل .

(٨) ساقطة من ص .

(أنواع الإعراب)

قوله : وأنواعه رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ ، فالرفع علمُ الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة .

اعلم أنّ الحركاتِ في الحقيقة أبعاضُ حروف العلة ، فضمُّ الحرف في الحقيقة إتيانٌ بعده – بلا فصل – ببعض الواو ، وكَسْرُه الإتيانُ بعده بجزء (من)[1] الياء ، وفتحُه الإتيانُ (بعده)[2] بشيء من الألف ، وإلا فالحركة والسكون من صفات الأجسام ، فلا تَحُل الأصواتَ ، لكنك لما كنتَ تأتي عقيبَ الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سُمِّي الحرفُ متحرّكا ، كأنك حركت الحرف إلى مخرج حرف المدّ ، وبضدّ ذلك سكون الحرف .

فالحركة – إذن – بعد الحرف ، لكنها من فرط اتصالها به يُتَوَهَّمُ أنها معه (لا)[3] بعده (بلا فصل)[4] فإذا أُشبِعَت الحركةُ – وهي بعض (حرف)[5] المد – صارت حرفَ مد تاما .

وإنما قيل لعلَمَ الفاعل رفعٌ لأنك إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفعُ من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه ، فَسُمِّي حركةُ البناء ضما وحركةُ الإعراب رفعًا ، لأن دلالةَ الحركة على المعنى تابعةٌ لثبوت نفس الحركة أولا .

وكذلك نصبُ الفم تابع لفتحه ، كأن الفم (كان)[6] شيئا ساقطا فنصبتَه ، أي أقمته بفتحك إياه ، فسُمِّيَ حركةُ البناء فتحا ، وحركة الإعراب نصبًا .

---

(١) تكملة من ط .
(٢) ساقطة من ص .
(٣) ساقطة من ص .
(٤) تكملة من ص و ط .
(٥) ساقطة من ص .
(٦) ساقطة من ص ، وهي لازمة .

وأما جرُّ (الفك)[1] الأسفلِ إلى أسفلَ و (خَفْضُه)[2] فهو ككسر الشيء ، إذ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل ، فسُمّي حركةُ الإعراب جرا وخفضا ، وحركة البناء كسرا ، لأن الأولين أوضحُ وأظهرُ في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث .

ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد . والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة أو الحرف ، فسُمّي الإعرابيُّ جزمًا ، والبنائيُّ وقفا وسكونا .

وإنما سمي المعرب معربا لأن الإعرابَ إبانةُ المعنى والكشفُ عنه ، من قوله ﷺ « الثيّبُ يعرِبُ عنها لِسانُها »[3] أي يبين ، وسمي المبنيُّ (مبنيًّا)[4] لبقائِه على حالةٍ واحدة كالبناء المرصوصِ .

قوله : فالرفعُ علم الفاعلية .

أي علامتها ، والأولى – كما بينا[5] – أن يقال : الرفع علمُ كونِ الاسم عمدةَ الكلام ، ولا يكون في غير العُمَد . والنصب علم الفضلية – في الأصل – ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلاتِ – كما مضى[5] – .

وعلى قول المصنف : الرفعُ في الأصل علمُ الفاعليةِ ، والنصب علم المفعولية ، ثم يكونان فيما يشابهُهُما .

وأما الجر فعلَم الإضافةِ – أي كونِ الاسمِ مضافًا إليه – معنى أو لفظا ، كما في غلام زيدٍ وحسن الوجهِ .

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) في ط : وحفظه ، وهو تحريف .

(٣) قال عنه عبد القادر البغدادي في تخريج أحاديث شرح الرضي ق ١ : ولم أره بهذا اللفظ إلا في نهاية ابن الأثير . قال بعد إيراده : يروى هكذا بالتخفيف من أعرب ، وقال أبو عُبيد : الصواب يُعَرِّب – يعني بالتشديد – يقال : عربت عن القوم إذا تكلمتَ عنهم ، وقيل : إن أعرب بمعنى عَرَّب ، يقال : أعرب عن لسانه وعرب . قال ابن قتيبة : والصواب يعرب عنها بالتخفيف .. وكلا القولين لغتان متساويتان بمعنى الإيضاح . ا هـ . قلت وقد وجدته بلفظ الثيب تعرب عن نفسها في سنن ابن ماجه ٢٠٦/١ وقال المحقق بعد ذكره : قال في الزوائد : رجال إسناده ثقاتٌ إلا أنه منقطع .. لكن الحديث له شواهدُ صحيحةٌ . وفي المسند ١٩٢/٤ وفيه : الثيب تعرب عن نفسها بلسانها والبكر رضاها صمتها .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) صفحة ٥١ .

فالرفع ثلاثةُ أشياء : الضم والألف والواو في نحو : (جاء)[1] مسلم ومسلمان ومسلمون وأبوك .

والنصب أربعةٌ : الفتح والكسر والألف والياء في نحو : إنّ مسلما (ومسلماتٍ وأباك)[2] ومسلمَيْنِ (ومسلمِينَ)[3] .

والجر ثلاثة أشياء : الكسر والفتح والياء في نحو : بزيدٍ وبأحمدَ ، وبمسلمَينِ وبمسلمِينَ وبأبيك .

وكلُّ ما سوى الضم في الرفع ، والفتح في النصب ، والكسر في الجر فروعُها – كما يجيء[4] – وبين الضم والرفع عمومٌ وخصوصٌ (من وجه)[5] .

أما كون الرفع أعمَّ فلوُقُوعِه على الضم والألف والواو .

وأما كونه أخصّ فلأن الضمَّ قد يكون علمَ العمدةِ كما في : جاء الرجل ، وقد لا يكون كما في حيثُ . وكذا الكلام في النصب والجر .

وإذا أطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصريّةِ (فهي)[6] لا تقع إلا (على)[3] حركات غير إعرابية – بنائيةً كانت كضمة حيث ، أولا كضمةِ قافِ قُفْل[7] ومع القرينة تطلق على حركات الإعراب – أيضا – كقول المصنف : بالضمة رفعا .

والكوفيون يطلقون ألقاب أحدِ النوعين على الآخر مطلقا .

قوله : وأنواعه رفع ونصب وجر .

---

(١) تكملة من ص .
(٢) ساقط من جـ .
(٣) ساقطة من ص .
(٤) يعني في الأسماء الستة والمثنى والمجموع جمعَ تصحيح للمذكر والممنوع من الصرف والفعل المعتل وغير ذلك .
(٥) تكملة من ط .
(٦) في ت : فهما .
(٧) لأن البناء لا يقع إلا في آخر الكلمة كالإعراب .

الرفعُ والنصبُ والجرُّ – عنده – الحركاتُ – كما ذكرنا[1] – والحروفُ .

وعلى مذهب من قال : الإعراب الاختلاف (يقال)[2] : الرفع انتقالُ الآخر إلى علامةِ العمدةِ ، والنصبُ انتقالُه إلى علامة الفضلةِ ، والجر انتقالُه إلى علامة الإضافة .

والظاهر في اصطلاحهم أن الإعرابَ هو الاختلاف ، ألا ترى أن البناء ضدُّه ؟ وهو عدم الاختلاف اتفاقا ، ولا يطلَق البناءُ على الحركات .

وإنما جعل الإعراب في آخرِ الكلمةِ لأنه دال على وصف الاسم ، أي كونِه عمدةً أو فضلةً ، والدالُّ على الوصف بعد (الدالّ على)[3] الموصوف .

---

(١) صفحة ٦٠ .

(٢) في ص و ط : قال .

(٣) ساقطتان من جـ و ص و ط .

(العامل)

قوله : العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي (للإعراب)[1] .

إنما بينَ العاملَ لاحتياج قوله قبل[2] : (ويختلف آخره لاختلاف العامل) إلى بيانه . ويعنى بالتَّقَوُّم نحوا من قيام العَرَض بالجوهر ، فإن معنى الفاعليةِ (والمفعولية والإضافة)[3] كونُ الكلمة عمدةً أو فضلةً أو مضافا إليها ، (وهي)[4] كالأعراض القائمة بالعمدةِ والفضلةِ والمضافِ إليه بسبب توسُّط العامل .

فالموجِدُ – كما ذكرنا[5] – لهذه المعاني هو المتكلمُ ، والآلةُ العاملُ ، ومحلها الاسمُ ، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني (هو المتكلم)[6] ، لكنّ النحاةَ جعلوا الآلة كأنها هي الموجدةُ (للمعاني)[7] ولعلاماتها – كما تقدم[8] – فلهذا سميت (الآلات)[9] عوامل .

فالباء في قوله : (به يتقوم للاستعانة ، نظرا إلى أن المسمى عاملا في الحقيقة آلة ، والمقوِّم هو المتكلم ، وليس الباء ، كما في قولك)[10] قام هذا العرضُ بهذا المحل .

ولا شك أن في لفظ المصنِّف إيهامًا ، لأن الظاهر في نحو : قام به ، وتقوم به هذا المعنى الأخير .

---

(١) تكملة من ص ومن مخطوطة المتن صفحة ٤ .
(٢) صفحة ٤٢ .
(٣) ساقط من ت .
(٤) ساقطة من ت .
(٥) صفحة ٥١ و ٥٢ .
(٦) ساقطتان من ص .
(٧) ساقطة من ص .
(٨) صفحة ٥١ و ٥٢ .
(٩) في ص : آلات الإعراب .
(١٠) ساقط من ص .

فإذا ثبت أن العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضى للإعراب ، وذلك المعنى كون الاسم عمدة ، أو فضلة ، أو مضافا إليه العمدةُ أو الفضلةُ ، فاعلم أن بينهم خلافا في أن العامل في المضاف إليه هو اللام المقدرةُ أو مِنْ ، أو المضاف .

فمن قال : إنّه الحرف المقدر نظر إلى أن معناه في الأصل هو (الموقع للإضافة)[1] بين الفعل والمضاف إليه ، إذ أصلُ غلام زيد : (غلام)[2] حصل لزيد ، فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرف .

ولا ينكَرُ ههنا عملُ حرف الجر مقدرا ، وإن ضعف مثله في نحو : خيرٍ[3] ، في قول رؤبة[4] ، وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف ، الذي هو مختص بالمضاف إليه ، (أو متبيّنٌ به)[5] ، كما أن نصب (أَنْ) المقدرة في نحو[6] :

١٠ – ..... أَحضرَ الوغى[7]

---

(١) في ط : الموقع المقدم للإضافة ، وأرى أن كلمة (المقدم) زائدة لا داعي لها .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) حين قيل له : كيف أصبحت ؟ قال : خير ، أي بخير أو على خير ، انظر شرح الكافية الشافية ١٢٤٢ ، وكلمة خير ساقطة من ص .

(٤) رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي أبو الحجاف ، راجز من الفصحاء المشهورين ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، كان أكثر مقامه في البصرة ، أخذ عنه أعيان أهل اللغة ، وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته ، له ديوان شعر مطبوع ، توفي سنة ١٤٥ هـ (الأعلام ٦٢/٣) .

(٥) ساقط من ص .

(٦) قول طرفة بن العبد ، وستأتي ترجمته – إن شاء الله – صفحة ٩١٣ .

(٧) البيت بتمامه :

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

هذا البيت في ديوان طرفة من معلقته ص ٣١ ، وفي سيبويه ٤٤٥٢/١ ، وفي مجالس ثعلب ٣٨٣ ، وفي الأمالي الشجرية ٨٣/١ ، وفي الإنصاف ٥٦٠ ، وفي ابن يعيش ٧/٢ و ٢٨/٤ و ٥٢/٧ ، وفي الخزانة ١١٩/١ ، وفي المغني ٥٠٢ و ٨٤٠ ، وفي شرح شواهد المغني ٨٠٠ ، وفي العيني ٤٠٢/٤ ، وفي الضرائر لابن عصفور ١٥١ ، وفي معاني القرآن للفراء ٢٦٥/٣ ، وفي ما يجوز للشاعر للضرورة ١٤٣ ، وفي عبث الوليد ٤٢١ ، وفي المقتضب ٨٣/٢ و ١٣٤ ، وفي شرح ابن عقيل ٢٤/٤ ، وفي رصف المباني ١١٣ ، وفي سر صناعة الإعراب ٢٨٦/١ ، وفي شرح القصائد للأنباري ١٩٢ ، وفي المسائل العسكرية ٢٠٢ .

اللغة : الزاجري : اللائمي ، وهي رواية أخرى للبيت موجودة في كثير من الكتب . الوغي : الحرب ، مخلدي : يقال : أخلده بمعنى أبقاه .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنّ نصبَ المضارع بأن مقدرة هنا ضعيف لعدم الفاء السببية أو واو المعية .

ضعيف، فإذا وقع موقعَها فاءُ السببيةِ، أو واوُ الجمع[1] – كما يجيء في باب نواصب المضارع[2] – جاز نصبُها مُطَّرِدا. وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو، و (الفاء)[3] وبل ليس بضعيف.

ومن قال : إن عامل الجر هو المضاف – وهو الأولى – قال : إن حرف الجر شريعةٌ منسوخة ، والمضاف مفيد معناه ، ولو كان مقدرا لكان (غلام زيد) نكرة كـ (غلامٌ لزيدٍ) فمعنى كون الثاني مضافا إليه حاصل له بوساطة (الأول)[4] فهو الجار بنفسه .

وقال بعضهم : العامل معنى الإضافة .

وليس بشيء ، لأنه إن أراد (بالإضافة)[5] كونَ الاسم مضافا إليه ، فهذا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى .

وإن أراد بها النسبةَ التي بين المضاف والمضاف إليه فينبغي أن يكون العاملُ في الفاعل (والمفعول – أيضا – النسبةَ التي بينهما وبين الفعل ، كما قال خلف[6] : العامل في (الفاعل)[7] هو الإسناد لا الفعل[8] .

---

(١) يقصد بها واو المعية .

(٢) ط ٢/٢٤٤ – ٢٤٨ .

(٣) في ت : والباء .

(٤) في ت : الأولى .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) لم أجد فيما بين يدي من المراجع من يجمع بين كون اسمه (خلفا) وبين كونه من الكوفيين ، وتحدث أبو الطيب اللغوي في مراتب النحويين صفحة ١ و ٢ عن جهالة من لم يفرق بين الأحمر البصري والأحمر الكوفي، ولكنه سماه هنا علي بن المبارك الأخفش الكوفي، وسماه في مواضع أخر بعلي الأحمر ٥٣ وبأبي الحسن علي الأحمر ٥٨ والأحمر ٥٩ والأحمري ٩٠. أقول هذا لأن الرضي سيذكر في باب المفعول به صفحة ٣٩٣ أن خلفا هذا كوفي. ولم يذكر أبو الطيب ولا غيره أن الأحمر الكوفي يسمى خلفا إلا ما كان من أبي البركات الأنباري في كتابه الإنصاف صفحة ٧٩ حيث قال: وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول.. إلخ وذكر د/يوسف عمر في تحقيقه لشرح الكافية أن خلفا هذا هو: خلف بن يوسف الأندلسي، ولست أراه كذلك، لما يأتي في المفعول به من كونه كوفيا. والله أعلم بالصواب. وانظر ما كتبه عبد الأمير الورد عن ذلك في كتابه منهج الأخفش الأوسط صفحة ٢٥– ٢٨.

(٧) ساقط من ص .

(٨) نقل الرضي هذا الرأي عن خلف تبعا لابن مالك في التسهيل حيث قال صفحة ٧٥ : وليس رافعُه – يعني الفاعل – الإسنادَ خلافا لخلف .

ونقل الأنباري في الإنصاف رأيا آخر عن خلف – ولعله غير صاحبنا – قال في الإنصاف صفحة ٧٩ : وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية ، ثم رد هذا الرأي صفحة ٨١ بقوله : لو كان الأمر كما زعم لوجب أن لا يرتفع ما لم يسم فاعلُه ، نحو ضُرِب زيدٌ لعدم معنى الفاعلية .

وكذا قال البهاء ابن النحاس في التعليقة على المقرب ق ٩ب و ١٠أ: ونقل ابن عمرون، رحمه الله، أن مذهب خلف الأحمر، رحمه الله، أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية. ونقل غيرهم أن مذهب هشام، رحمه الله، أن الفاعل يرتفع بالإسناد.

وفي الهمع ١/١٥٩ مثل ما في الإنصاف والتعليقة غير أنه لم يقل إنه من الكوفيين ونسب الرأي الذي ذكر الرضي أنه رأى خلف إلى هشام، ورد عليه بأنه لا يعدل إلى جعل العامل معنويا إلا عند تعذر اللفظي الصالح، وهو هنا موجود.

الأسماء المعربةُ وما تستحقُّه من أنواع الإعراب

قوله : فالمفردُ المنصرفُ والجمعُ المكسَّرُ المنصرفُ بالضمةِ رفعًا ، والفتحةِ نصبا ، والكسرةِ جرًّا ، جمعُ المؤنث السالمُ بالضمة والكسرة ، غيرُ المنصرف بالضمةِ والفتحةِ ، أخوك وأبوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال – مضافةً إلى غيرياء المتكلم – بالواو والألف والياء ، المثنى وكلا – مضافا إلى مضمر – واثنان بالألف والياء ، جمعُ المذكر السالمُ وأُولو وعشرون وأخواتُها بالواو والياء .

هذا تقسيمُ الأسماءِ المعربة بحسب إعراباتها المختلفة ، وذلك أنا بيّنّا أن الرفعَ ثلاثة أشياء ، والنصبَ أربعة والجرَّ ثلاثة[1] .

فهو يريد بيان محال هذه الإعرابات ، وأن كل واحد منها في أي معرب يكون ؟

فبدأ بمعربات (إعرابها بالحركات)[2] لأنها الأصل في الإعراب لخفتها ، وقسمها ثلاثة أقسام :

أحدها : ما استوفي الحركاتِ الثلاثَ ، كلُّ واحدة منها في محلها – أعني الضم في حالة الرفعِ ، والفتحَ في النصب ، والكسرَ في الجر – وهو شيئان أحدهما المفرد – أي الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا – سواء كان مضافا أولا – المنصرف (احترازا)[3] عن غير المنصرف .

وكان عليه أن يضم إليه قيدا آخر ، وهو أن لا يكون من الأسماء الستة (ولا يجوز أن يكون قوله (المفرد) احترازا عن المضاف فتخرج الأسماءُ الستة)[4] إذ لو احترز

---

(١) صفحة ٦٢ .

(٢) في ص : إعراباتها بحركات .

(٣) في ط : احتراز .

(٤) ساقطة من ص .

عنه لوجب أن لا يستوفي شيءٌ من المضاف الحركاتِ الثلاث .

وثانيهما : الجامعُ لثلاثة قيود ، الجمعيةِ – احترازا عن المثنى إذ إعرابه بالحروف وعن المفرد إذ قد مر ذكره – والتكسيرِ – احترازا عن السالم لأن (إعراب المذكر منه بالحروف ، والمؤنث غيرُ مستوفٍ للحركات – والإنصرافِ – احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وأنبياء –

وإنما أُعربَ الجمعُ المكسَّرُ إعرابُ المفرد)[1] – أي بجميع الحركات – (إذا كان منصرفا)[2] لمشابهته للمفردِ بكونه صيغةً مستأنَفَةً مغيَّرةً عن وضعِ مفردِه ، وبكون بعضه مخالِفًا لبعضٍ في الصيغة . كالمفردات المتخالفة الصيغ ، وأيضا لم يطَّرد في آخره حرفُ لينٍ صالحٌ لأن يجعل إعرابا ، كما في الجمع بالواو والنون .

قوله : بالضمة رفعا .

الجار والمجرور خبرُ المبتدأ[3] .

وقوله : رفعا .

مصدرٌ بمعنى المفعول ، كقولهم : الفاعل رفع أي مرفوع ، وانتصابُه على الحال – أي مرفوعين[4] ، والعامل فيه الجارّ والمجرور ، وذو الحال الضمير المستكنّ .

والباء في قوله : بالضمة بمعنى مع ، ويجوز أن يكون المعنى ملتبسان بالضمة .

ومعنى الكلام : هما مع هذه الحركة المعينة في حال كونهما مرفوعين أي مصاحبين لعلَمَ العمدةِ . وكذا قوله : والفتحة نصبا وأمثاله ، وهذا من باب العطفِ على عاملين مختلفين المجوَّزِ عند المصنف قياسا ، نحو : إن في الدار زيدا والحجرة عمرا – على ما يجيء[5] –

---

(١) ساقط من ص .

(٢) تكملة من جـ و ط .

(٣) يعني في قوله قبل : فالمفرد المتصرف .. إلخ .

(٤) يعني المفرد وجمع التكسير المستوفيين للشروط .

(٥) صفحة ١٠٣٣ وما بعدها .

والثاني من الثلاثة الأقسام[1] : ما فيه الضمةُ رفعا ، والكسرةُ نصبا وجرا ، وهو شيء واحد – أعني الجمعَ – (بشرطين)[2] : –

أحدهما : أن يكون جمعَ المؤنث – احترازا عن جمع المذكر الذي هو بالواو والياء .

والثاني : أن يكون سالما – احترازا عن المكسّر المستوفي للحركات نحو : رجال أو للضم والفتح نحو : مساجد .

وإنما نقص هذا الجمعُ الفتحَ ، وأُتْبِعُ الكسرَ إجراء له مُجرى أصله – أعني جمع المذكر السالم على ما يجيء بعد[3] –

والثالث : ما فيه الضمة رفعا ، والفتح نصبا وجرا ، وهو – أيضا – شيءٌ واحد ، (غيرُ المنصرف) مفردا أو مجموعا مكسرا نحو : أحمد ومساجد .

وإنما نقص الكسرَ وأُتْبِعَ الفتحَ – لما يجيء في بابه[4] – .

ثم ثنى بمعربات (إعرابها)[5] بالحروف وقسَّمها – أيضا – ثلاثة أقسام .

أحدها : ما استوفَى الحروفَ الثلاثة ، كلا في محلها ، وهي الأسماء الستة بشرط إفرادها وكونها غيرَ مصغرة ، وإضافتِها إلى غيرياء المتكلم ، لأنها إذا ثنيت أو جمعت فإعرابُها إعرابُ سائر الأسماء المثناة والمجموعة ، وكذا إذا صُغِّرت ، لأن المصغَّر منها تتحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزنُ فُعَيْل ، وحرف العلة المجعولُ إعرابا يجبُ سكونُه ليشابه الحركَةَ .

وإنما اشترط إضافتها إلى غير ياء المتكلم لما سيجيء أن المقْطوعَ منها عن الإضافة محرّكٌ بالحركات لما سنذكر[6] ، والمضاف إلى ياء المتكلم لا يَبِينُ إعرابه – على ما سيجيء[7] – .

---

(١) كان الأولى أن يقول : ثلاثة الأقسام .

(٢) في ت : وهو جامع بشرطين بقيدين ، وسقط من ص قوله : بشرطين إلى قوله والثاني .

(٣) صفحة ٧٨ ، ٧٩ حيث اتبع النصب فيه للجر ، وكذا في المثنى .

(٤) صفحة ٩٧ ، ٩٨ .

(٥) في ص : إعراباتها .

(٦) صفحة ٩٥٤ ، ٩٥٥ وما بعدها .

(٧) صفحة ٩١ ، ٩٢ .

وتصريحه بهذه الأسماء الستة يغني عن الاحتراز عن ثنيتها وجمعها وتصغيرها[1] .

ولهم في إعراب هذه الأسماء أقوال :

الأقربُ عندي – أن اللامَ في أربعةٍ منها ، وهي أبوك وأخوك وحموك وهنوك ، أعلام للمعاني (المتناوبةِ)[2] كالحركات ، وكذا العينُ في الباقيين منها – أعني فوك وذومال ، فهي في حال الرفع لامُ الكلمة أو عينها وعلمُ العمدةِ ، وفي النصب والجر علم الفضلةِ والمضافِ إليه ، (فهي مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها حرفُ إعراب)[3] ، وسنُشَيِّدُ هذا الوجهَ بعد ذكر الأوجه المقولة فيها[4] .

فعن سيبويه : أن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف[5] ، فإعرابها كإعراب المقصور ، لكنْ أتبعتَ في هذه الأسماء حركاتِ ما قبل (حروف)[6] إعرابها حركاتِ إعرابها ، كما في (امرئ وابنم) ثم حذفتَ الضمةَ

---

(١) لأنه مثل لها في حالة استكمالها للشروط أي كونها مفردة مكبرة مضافة إلى غير ياء المتكلم .

(٢) في ت : المتعاقبة .

(٣) في ت : مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها ، وقوله : حرف إعراب سقط من ص .

(٤) صفحة ٧٤ ، ٧٥ .

(٥) لم ينص سيبويه في كتابه على إعراب الأسماء الستة ، ولكنه تحدث عن إعراب المثنى وجمع المذكر السالم ، وهما والأسماءُ الستة يُجْرون مَجْرى واحدا ومما قاله في ١/٤ و ٥ .

واعلم أنك إذا ثنيت الواحدَ لحقتْه زيادتان ، الأولى منهما المد واللين وهو حرف الإعراب ، غير متحرك ولا ينون ، يكون في الرفع ألفا .. ويكون في الجر ياء مفتوحا ما قبلها .. ويكون في النصب كذلك .. وتكون الزيادة الثانية نونا ، كأنها عوض لِما مُنِعَ من الحركة والتنوين ..

وإذا جَمَعْتَ على حد التثنية لحقتها زائدتان ، الأولى منهما حرف المد واللين والثانية نون . وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب حالُ الأولى في التثنية .

قلت : فقد تبين بهذا أن سيبويه يرى أن الألف والياء في المثنى والواو والياء في جمع السلامة حروفُ الإعراب .

و لم يخص الأسماء الستة بحديث من حيث الإعرابُ بالحروف أو بالتقدير . وكلامه في الجزء الثاني صفحة ٨٠ و ١٤٠ يفيد بأن الواو في أبوك وأخوك هي لام الكلمة حيث قال : هذا باب مالا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الردُّ ، وذلك قولك في أب : أبوي ، وفي أخ أخوي وفي حم حموي ، من قبل أنك ترد من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتهن إلى الأصل مالا يخرج أصله في التثنية ...

ثم قال : اعلم أن من العرب من يقول : هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك ..

(٦) تكملة من جـ و ص و ط .

(للاستثقال)[1] ، (فبقي الواو ساكنةً ، وحذفت الكسرة أيضا للاستثقال)[2] فانقلبت الواوُ ياء لكسرة ما قبلها ، وقُلِبَت الواوُ المفتوحةُ ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها .

والاعتراض عليه : أنه كيف خالفتِ الأربعةُ منها – أعني المحذوفةَ اللام – أخواتِها من يد ودم في رد اللام في الإضافة ؟ وأيشٍ[3] الغرضُ من ردها إذا لم يكن لأجل الإعراب بالحرف ؟ وأيضا اتباع حركةِ ما قبل الإعراب لحركة الإعراب أقلُّ قليل ، وأيضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر ، فهلا نجعلُها مثلَها في كونها أعلامًا على المعاني .

وقال المصنف : ظاهرُ مذهبِ سيبويه أن لها إعرابين تقديريٌّ بالحركات ، ولفظيٌّ بالحروف ، قال : لأنه قدر الحركةَ ثم قال في الواو : وهي علامة الرفع[4] .

وهو ضعيف لحصول الكفاية بأحد الإعرابين .

وقال الكوفيون : إنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف أيضا[5] .

وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما تأول المصنف كلام سيبويه .

وقال الأخفش : إنها مزيدة للإعراب كالحركات[6] .

---

(١) في ص : لاستثقالها .

(٢) ساقط من ص .

(٣) أصلها أي شيء .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/١١٦ .

(٥) في الإنصاف ١٧ ذهب الكوفيون إلى أنها معربة من مكانين ثم قال ١٩ : احتج الكوفيون بأن قالوا : أجمعنا على أن هذه الحركات – التي هي الضمة والفتحة والكسرة – تكون إعرابا لهذه الأسماء في حالة الإفراد ... فإذا قلت في الإضافة : هذا أبوك وفي النصب رأيت أباك وفي الجر مررت بأبيك – والإضافة طارئة على الإفراد – كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد .. والذي يدل على صحة هذا تغير الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر ، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعرابًا .

(٦) في معاني القرآن للأخفش ١٣ ، ١٤ : وجعلت الياء للنصب والجر ، نحو العالمين والمتقين ... وجعل الرفع بالواو ليكون علامة للرفع ، وجعل رفع الاثنين بالألف . وفي الإنصاف ١٧ نَسَبَ إليه قولين (الأول) ما رآه البصريون وهو أن الواو والألف والياء هي حروف الإعراب ، (والثاني) أنها ليست بحروف إعراب ولكنها دلائل الإعراب .

ويتعذر ما قال في فوك وذومال لبقاء المعرب على حرف واحد ، وذلك ما لا نظيرَ له .

وقال الرَّبَعِي : إنها معربة بحركاتٍ منقولةٍ من حروف العلة إلى ما قبلها ، وانقلبت الواو ياء لإنكسار ما قبلها ، وألفا لانفتاحه كما في ياجل[1] .

وهو ضعيف ، لأن نقل حركة الإعراب إلى ما قبل حرفها لم يثبت إلا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول إليه .

وقال المازني[2] : إنها معربةٌ بالحركات ، والحروفُ ناشئةٌ منها للإشباع[3] ، كما في قوله[4] :

١١ - أَدْنُـــو فَأَنْظُـــور[5]

---

(١) في الإنصاف أيضا ١٩ عنه أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب . وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب .

وفي الإيضاح في شرح المفصل ١١٦/١ وقال أبو الحسن الربعي : أصله أَبُوُك نقلت الحركة إلى ما قبلها استثقالا ، ونقلت في الجر وقلبت ياء ، ونقلت في النصب وقلبت ألفا .

(٢) بكر بن محمد بن بقية ، الإمام أبو عثمان المازني ، نزل في بني مازن فنسب إليهم وهو بصري ، وكان إماما في العربية متّسعا في الرواية ، يقول بالإرجاء ، قال المبرد : لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان . من تصانيفه : كتاب في القرآن ، علل النحو ، تفاسير كتاب سيبويه .. إلخ . توفي سنة ٢٤٩ هـ (البغية ٤٦٣/١) .

(٣) رشيد عبد الرحمن العبيدي مؤلف كتاب (أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو . أسندَ هذا الرأي إلى السيرافيّ وقال : إنه في شرحه للكتاب ١٤/١ ، ١٥ .

وفي فهرست مراجع العبيدي لكتابه (أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو) ذكر أن شرح السيرافي مخطوط بدار الكتب تحت رقم ١٣٧ هـ/ نحو .

ونسب هذا الرأي ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ١١٧/١ إلى المازني .

(٤) قائله إبراهيم بن هَرْمَةَ الكِناني القُرشي ، وهو آخر الشعراء الذين يُحْتج بشعرهم (الخزانة ٤٢٥/١ ومن مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية . توفي سنة ١٧٦ هـ (الأعلام ٤٤/١) .

(٥) جزء من بيتين هما :

الله يعلـــم أنـــا في تلفتنـــا ... يوم الفراق إلى أحبابنـــا صور
وأنني حوثما يثني الهوى بصري ... من حوثما سلكوا أدنو فأنظـور

ورد البيتان أو بعضهما في ديوانه ١١٨ ، وفي الخصائص ٣١٦/٢ و ١٢٤/٣ ، وفي المحتسب ٢٥٩/١ ، وفي المخصص ١١٥/١ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٢١/١ ، كلمة فأنظور فقط وفي الإنصاف ٢٤ ، وفي الخزانة ١٢١/٢ و ٤٧٧/٣ و ٥٤٠ . وفي المغني ٤٨٢ ، وفي شرح شواهد المغني ٧٨٥ ، وفي الهمع ١٥٦/٢ ، وفيه من حيث ما نظروا أدنو فأنظور ، وفي الدرر ٢٠٧/٢ .

اللغة : صور : جمع أصور وهو المائل ، حوثما : لغة في حيثما .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن الواو في (انظور) ناشئة عن إشباع ضمة الظاء .

وقَولِه[1] :

١٢ – ينباعُ مِن ذِفْري غَضُوبٍ جَسْرةٍ[2]

وهو أيضا ضعيفٌ ، لأن مثلَ ذلك لضرورة الشعر ، ويسوغ حذفه بلا اختلال إلا في الوزن ، وأيضا يبقى فوك وذو مال على حرف .

وقال الجرمي[3] : انقلابها هو الإعراب ، وأما هي فإما لامٌ أو عين[4] .

فعلى قوله لا يكون في الرفع إعرابٌ ظاهر ، وهو ضعيف لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة .

وقال أبو علي[5] : إنها حروف إعراب وتدلّ على الإعراب[6] .

---

(١) هذا البيت لعنترةَ بن شدَّاد العبسيّ من شعراء الطبقة الأولى ، من أهل نجد ، أمه حبشية اسمها زَبيبةُ ، أشهر فرسان العرب في الجاهلية ، كان يوصف بالحلم على شدة بطشه ، قتله الأسد الرهيص نحو سنة ٢٢ ق . هـ (الأعلام ٢٦٩/٥) .

(٢) عجزه : زيافة مثل الفنيق المكدم

ورد هذا البيت في شرح القصائد لأبي بكر الأنباري ٣٣٢ ، وفي المحتسب ٧٨/١ و ٢٥٨ و ٢٧٨ ، وفي الأمالي الشجرية ١٥٨/٢ ، الشرط الأولُ وفي الإنصاف ٢٦ ، وفي الخزانة ١٢٢/١ و ٥٤٠/٣ ، وفي شرح شواهد شرح الشافية ٢٤ .

اللغة : ينباع : يسيل ، الذِّفري : العظم الشاخص خلف الأذن ، الغضوب : الناقة العبوس ، الجسرة : العظيمة من الإبل ، زيافة : متبخترة في مشيتها ، الفنيق : الفحل ، المكدم : الذي لا يؤذى ولا يركب لكرامته .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الألف في (ينباع) تولدت من إشباع الفتحة والأصل ينبع .

(٣) صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصري ، مولى جرم بن زيان ، كان فقيها عالما بالنحو والفقه ، دينا ، ورعا ، حسن المذهب ، أخذ النحو عن الأخفش ويونس ، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة ، انتهى إليه علم النحو في زمانه ، من تصانيفه : التنبيه ، كتاب السير ، الأبنية ، العروض وغيرها . توفي سنة ٢٢٥ هـ (البغية ٨/٢) .

(٤) انظر أسرار العربية ٥٢ .

(٥) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، من أكابر أئمة النحويين ، أخذ عن ابن السراج والزجاج ، وعلت منزلته في النحو حتى فُضّل على المبرّد ، أخذ عنه ابن جني والربَعي وغيرُهما ، من كتبه الإيضاح في النحو ، والحجة في علل القراءات السبع . توفي سنة ٣٧٧ هـ (نزهة الألباء ٣١٥) .

(٦) تحدث أبو علي الفارسي عن هذه المسألة في كتابه (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات) في المسألة ذات الرقم ٦٣ من ٥٣٩ – ٥٤٢ ومما قال : الدليل على أن الواو في أخيك ونحوه حرف الإعراب الذي هو لام الفعل ، وليس هو بعلامة الإعراب ودلالتِه قولُهم : امرؤ وابنم ، فأتبعوا ما قبل حرف الإعراب حرفُ الإعراب .. ثم قال : ويدل أيضا على أن ذلك حرف الإعراب وليس بعلامة للإعراب دون أن يكون حرفَه قولُهم : فوك وذو مال ، ألا ترى أن قولنا (ذو) لا يخلو من أن يكون الحرف فيه كما قالوا للإعراب، أو حرف إعراب كما يذهب إليه من يقول بقول =

فإن أراد أنها كانت حروفَ إعراب يدور الإعراب عليها ، ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترناه ، وإن أراد أن الحركاتِ مقدرةٌ عليها الآن مع كونها كالحركات الإعرابية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه[1] .

وقال المصنف : إن الواوَ والألفَ والياءَ مبدلةٌ من لام الكلمة في أربعة ومن عينها في الباقيَيْن ، لأن دليل الإعراب لا يكون من سِنْخ[2] الكلمة ، فهي بدل مفيد ما لم يفده المبدَل منه وهو الإعراب ، كالتاء في بنت تفيد التأنيث بخلاف الواو التي هي أصلها ، ولا يبقى ذو وفوك على (حرف)[3] لقيام البدل مقام المبدل منه[4] .

هذا (آخر)[5] كلامه .

ويقال عليه : أي محذور يلزم من جعل الإعراب من سِنْخ الكلمة لغرض التخفيف

= سيبويه ، فلا يجوز أن تكون علامة الإعراب دون أن يكون حرفه ، لأنه يلزم من ذلك أن يكون الحرف يبقى على حرف واحد ، وذلك غير موجود في شيء من كلامهم ... ثم قال : ومن كان عنده أن حرف اللين في أخيك للإعراب وليس بحرف الإعراب يلزمه أن يكون الحرف في (ذو) أيضا للإعراب دون أن يكون حرف الإعراب ، فإذا كان كذلك فقد حصل الاسم على حرف واحد ، وذلك فاسدٌ عند الجميع .

(١) قد تبين مما نقلته عن الفارسي في التعليقة السابقة أنه يرى أن هذه الحروف حروف إعراب يدور الإعراب عليها ، وهي أيضا دلالات الإعراب وعلاماته .

(٢) في اللسان (سنخ) السنخ الأصل من كل شيء ، والجمع أسناخ وسُنُوخ .

(٣) في ص : حرف واحد .

(٤) تحدث ابن الحاجب عن إعراب الأسماء الستة إيضاحه للمفصل ١١٦/١ - ١٢٠ ومما قال : اختلف الناس في هذه الحروف : فمنهم من يقول : هي حروف إعراب ، ومنهم من يقول ليست حروف إعراب .. ثم ذكر آراءهم فيها ثم قال ١١٧/١ . والصحيح أنها بالحروف الأصلية أو بحروف تدل عليها ، كإعراب التثنية والجمع بحرفي التثنية والجمع على حدها ، من حيث كان التعددُ لازما لها ، وآخِرها حروفَ علة يمكن أن تتغير لتغير العامل كالتثنية وجمع السلامة . ثم رد على آراء بعضهم ثم قال : ١١٨/١ ، ١١٩ .

فإن قيل : فإذا جعلتم حرف العلة زائدا للإعراب أدى إلى أن يكون في كلام العرب اسم متمكن على حرف واحد ، والجواب عنه من أوجه :

أحدها : أن ذلك إذا لم يكن فيه بدل منه ، ألا ترى أنك إذا قلت : فم كانت الميم بدلا ، والواو في (أخوك) أيضا بدل ، وإن وافقتِ الحرفَ الأصليَّ في اللفظ ، بدليل ما تقدم ، ولا يبعد أن يكون الشيءُ جيء به لمعنى مع أنه بدل ، ألا ترى أن التاء في أخت للتأنيث مع كونها بدلا عن المحذوف ولا يبعد أن تكون (أخوك) للإعراب مع كونها بدلا .. والوجه الثاني أن ذلك إنما ذكر في المعرب بالحركات .. إلخ قلت : ما نقلته عن الإيضاح يوحي بما أشار إليه الرضي ، وليس نص ما نقله عنه ، ولم أجد في شرحه لكافيته شيئا عن ذلك .

(٥) تكملة من جـ و ص و ط .

فيُقْتَصَرُ على ما يصلح للإعراب من سِنْخِها ، كما اقتُصر في المستثنى والمجموع على ما يصلح للإعراب من سنخهما ، أعني علامة التثنية والجمع إذ هي من سنخ المثنى والمجموع .

ثم نقول[1] : إنما جعل إعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما (اخترنا)[2] توطئةً لجعل إعراب المثنى والمجموع بالحروف ، لأنهم علموا أنهم (يُحْوَجُون)[3] إلى إعرابهما بها ، لاستيفاء المفرد للحركات .

والحروف – وإن كانت فروعا للحركات في باب الإعراب لثقلها وخفة الحركات (إلا أنها أقوى)[4] من حيث تولُّدُها منها فاستبد بها (المفرد)[5] (لأن)[6] الحروف أقوى ، لأن كل حرف منها كحركتين أو أكثر ، فكرهوا أن يستبِدّ المثنى والمجموعُ مع كونهما فرعين للمفرد بالإعراب الأقوى ، فاختاروا من جملة المفردات هذه الأسماءَ ، وأعربوها بهذا (الأقوى)[7] ، ليثبت في المفردات الإعرابُ بالحركات التي هي الأصل في الإعراب ، وبالحروف التي هي أقوى منها مع كونها فروعا لها ، وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها للحروف الثلاثة (كُلًّا في موضعه)[8] ، وكلُّ واحد من المثنى والمجموع لم يستوفِها ، ولا كلُّ حرف فيهما في موضعه .

وإنما اختاروا هذه الأسماءَ بخلاف (نحو : غد)[9] لمشابهتها للمثنى (باستلزام كلِّ واحد منها ذاتا أخرى كالأخ للأخ والأب للابن ، وخصُّوا ذلك بحال الإضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة .

---

(١) لقد وعد الرضي بتشييد رأيه في إعراب الأسماء الستة ، وها هو ذا يفي بموعده .

(٢) في ص : حررنا . وانظر اختياره صفحة ٧٠ .

(٣) في ص : مخرجون .

(٤) تكملة من ط ، وسقط من ص من قوله : في باب الإعراب إلى هنا .

(٥) في ط : المفرد الأول .

(٦) في ت : إلا أن .

(٧) ساقطة من جـ و ص .

(٨) في ص : كما في موضعين ، وهو تحريف .

(٩) في جـ : غيرها ، وفي ص : من بين الأسماء المفردة .

وخصوا هذه الأسماءَ من بين الأسماءِ المفردةِ المشابهة للمثنى)[1] لأنَ لام بعضها وعين الآخر حرف علة ، يصلح أن يقومَ مقام الحركات ، فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف أجنبية ، مع أن اللام في أربعةٍ منها كأنها مجلوبةٌ للإعراب فقط لكونها محذوفةً قبلُ نَسْيًا منسيا ، فهي – إذن – كالحركات المجتلبة للإعراب ، وكذا الواو في فوك ، لأنها كانت مبدلةً منها الميمُ في الإفراد ، فلم ترد إلى أصلها إلا للإعراب .

أما في نحو : (حِر) فليس لامُه حرفَ علة[2] ، وأما نحو ابن واسم فهمزةُ الوصل فيه بدل من اللام ، بدليل معاقبتِها إياها في النسب نحو : ابنِي وبَنَوي ، وكأنَّ لامهما ليست حرفَ علة .

والحرفُ المقصودُ جعلُه كالحركات من هذه الأسماء واوٌ، فاختاروها لتكون الواوُ التي فيها أصلًا للرفع الذي هو أسبق الإعراب، فمن ثم لم يجعلوا فيها نحو : يد ودم[3]، إذ لامه ياء.

ثم نقول : جعلوا الواوَ ياء في الجر ، وألفا في النصب ليكون الألف إعرابا مثل الفتح ، والياء مثل الكسر ، (لا)[4] لانفتاح ما قبلها وانكساره ، وجُعِلت ساكنةً للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي أثقل من الحركات (ولتُناسِبَ الحركاتِ)[5] التي قامت مقامها ، لأن الحركات أبعاض حروف المدِّ الساكنةِ ، وجُعِل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف ، وللتنبيه في الأربعة منها على أن ما قبل لام الكلمة كان حرف إعراب ، وأما في الباقيين فطردا للباب[6] .

ومعنى حموكِ أبو زوجكِ أو أخوه أو ابنه ، وبالجملة فالحم نسب[7] زوج المرأة .

والهنُ : الشيء المنكَر الذي يُستَهجَن ذِكرُه من العورة والفعل القبيح أو غير ذلك .

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) لأن أصله (حرح) .

(٣) في اللسان (دمي) ٢٩٣/١٨ : وأصله دمي ودليل ذلك قوله : دَمِيَت يدُه ، وقوله : جري الدميان بالخبر اليقين . ويقال في تصريفه : دَمِيَتْ يدِي تَدْمَي دَمًي ، فيظهرون في دَمِيت وتَدْمَى الياء والألف اللتين لم يجدوهما في دم قال ابن سِيده : وقال قوم أصله دَمْيٌ .

(٤) ساقطة من ت و ط ، والصحيح ما أثبته من جـ و ص لقوله بعد : وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف ، فقد ذكر أن الحركات التي قبلها إنما وضعت من جنسها للتخفيف .

(٥) ساقطتان من جـ .

(٦) هذا من ولع الرضي بالتعليل لكل شيء .

(٧) في اللسان (نسب) النِّسْبة والنُّسْبة والنَّسَب : القرابة ، وقيل هو في الآباء خاصة .

(إعراب المثنى وجمع المذكر السالم)

والثاني من الثلاثة الأقسام التي إعرابُها بالحروف ما رَفْعُه ألف ونصبه وجره ياء ، وهو المثنى وما حمل عليه .

ونعنِي بالمثنى كلَّ اسم له مفرد ثم ألحق بآخره ألف ونون ليدل على أن معه مثلَه من جنسه – على ما يجيء في باب المثنى[1] – .

فلم يكن – على هذا – كِلَا داخلا (في المثنى)[2] إذ لم يثبت (كِلٌ) في المفرد ، وأما قوله[3] :

١٣ – في كِلْتَ رجليها سُلامَى زائدة[4]

فالألف محذوفة للضرورة – كما يجيء[5] – .

وكذا (اثنان) إذ لم يثبت للمفرد (اثنٌ) لكن كلا ليس مثنى ، ولا وضْعُه وضعُ المثنى لأن ألفه كألف عصا ، بخلاف (اثنان) فإنه ليس بمثنى – كما ذكرنا – لكنَّ وضعَه وضعُ المثنى إذ هو كقولك : ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لأنه من الثَّنْي .

وكان عليه أن يذكر أيضا (مِذْرَوَان)[6] إذ لم يستعمل مفرده ، فإن زعم أنه ثابت

---

(١) ط ٢/١٧١ و ١٧٢ .

(٢) ساقطتان من جـ و ص .

(٣) لم أعثر له على قائل .

(٤) بيت من مشطور الرجز ، وبعده : كلتاهما قد قرنت بواحدة ، ويجيء في بعض المصادر

في كلت رجليها سلامى واحدة كلتاهما مقرونة بزائدة

والبيت في الإنصاف ٤٣٩ ، وفي الخزانة ١/١٢٩ ، وفي العيني ١/١٥٩ ، وفي الهمع ١/٤١ ، وفي الدرر ١/١٦ ، وفي اللسان مادة : كلا .

اللغة : كلت : أصلها كلتا ، والضمير في (رجليها) يعود على النعامة ، السلامى : عظم في فِرسِن البعير ، وعظام صغار طول إصبع أو أقل في اليد والرجل ، والجمع سُلاميَات ، والضمير في كلتاهما يعود على الرجلين .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن كلت أصلها كلتا حذفت ألفها ضرورة وفتحةُ التاءِ دليلٌ عليها .

(٥) صفحة ٨٨ ، ٨٩ .

(٦) في اللسان (ذرى) ١٨/٣١١ ، ٣١٢ قيل : المذروان أطراف الإليتين ليس لهما واحد ، وهو أجود القولين ، لأنه لو قال : مذرى لقيل في التثنية مذريان بالياء للمجاورة .

في التقدير ، إذ كأنه كان مِذْرَى ثم ثني ، لم يمكنه مثل ذلك في (ثِنَايان) وكان عليه أن يذكره وذلك أن معنى (ثِنَاء) لو استعمل : طرفُ الحبل ، وليس في الطرف الواحد معنى الثَّني ، كما لم يمكن أن يقال لمفرد (اثنان) اثنٌ إذ ليس في المفرد معنى الثَّني ، فالثِّنايان طرفا الحبل المَثْنِي ، فالثَّنْيُ في مجموع الحبل لا في كل واحد من طَرَفَيْه . وكان عليه – أيضا – أن يذكر ههنا هذان واللذان ونحوهما ، لأن ظاهر مذهبه – كما ذكر في شرح المفصل[1] – أنها صيغ موضوعة للمثنى غيرُ مبنيةٍ على الواحد . وقال : ويدلّ عليه جواز تشديد نون هذانّ ، وأنهم لم يقولوا ذيانّ واللذيانّ .

فنحو ذانِ واللّذان عنده في المثنى ينبغي أن يكون مثل عشرون في الجمع ، كلها صيغ موضوعة ، وإن ثبت في الظاهر ، ما يوهم أنه مفردها .

وإنما أعرب المثنى وجمعُ المذكر السالم بالحروف لأن الحركات استوفتها الآحادُ ، مع أن في آخرهما ما يصلح لأن يكون إعرابا من حروف المد ، ومِنْ ثَمَّ أُعْرِبَ المكسَّر وجمع (المؤنث)[2] السالم بالحركات .

وإنما أعربا هذا الإعراب المعين لأن الألف كان جلب قبل الإعراب في المثنى علامةً للتثنية ، وكذا الواوُ في الجمع علامةٌ للجمع لمناسبة الألف بخفته لقلةِ عددِ المثنى ، والواو بِثَقَلِه لكثرة عدد الجمع – وهذا حكم مطّرد في جميع المثنى والمجموع ، نحو : ضربا وضربوا ، وأنتما (أنتمو)[3] وهما (وهمو)[4] وكما و (كمو)[5] .

---

(١) قال ابن الحاجب في شرحه للمفصل ٤٧٩/١ : بقيت ثلاثة وضعوا لكل واحد لفظا نصا ، وهو ذا للواحد المذكر وذان للاثنين المذكرين وتان للاثنين المؤنثين ، وهي مبنية عند المحققين لاحتياجها إلى معنى الإشارة كاحتياج المضمر إلى التَّكَلُّم والخطاب وتقدُّم الذكر . وقال بعض الناس : إن المثنى معرب ، وذلك أنه قد اختلف آخره لاختلاف العوامل .. إلخ .

قلت : فابن الحاجب – كما ترى – يرى أنهما مبنيان ، ولذا لم يذكرهما هنا ، فإن الحديث الآن عن المعربات فاعتراض الشارح مردود بهذا .

(٢) في ص : المركب .

(٣) في ت و ط وأنتموا وفي ص وأنتم .

(٤) في ت و ط وهموا وفي ص وهم .

(٥) في ت و ط كموا وفي ص كم .

ثم أرادوا إعرابَهما ، فإنَّ (صَوْغ)[1] المثنى والمجموع متقدم لا محالة على إعرابهما فَجُعِل فيهما ما صلح لأن يكون إعرابا ، وأسبق الإعراب الرفعُ لأنَّهُ علامةُ العمدة – كما ذكرنا[2] – فجعلوا ألف المثنى وواو المجموع علامَتِي الرفع فيهما ، ولم يبق من حروف (اللين وهي)[3] التي هي أولى بالقيام مقام الحركات إلا الياءُ للجر والنصب في المثنى والمجموع ، والجرُّ أولى بها ، فقلبت ألف المثنى وواو الجمع في الجر ياءً ، فلم يبق للنصب حرفٌ فأُتْبِع للجرّ دونَ الرفعِ لكونهما علامَتَي الفَضَلات ، بخلاف الرفع .

وتُرِكَ فتحُ ما قبل (الياء)[4] في المثنى إبقاءً على الحركة الثابتة قبل إعراب المثنى ، مع عدم استثقالها . وأما الضم قبل ياء الجمعِ فقُلِب كسرا ، لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو أبقيت ، والتباسِ الرفعِ بغيره ، وبطلانِ السعي لو قلبت الياءُ – لضمة ما قبلها – واوا ، مع أن تغيُّر الحركة أولى من تغيّرِ الحرف ، فارتفع التباسُ المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع إنْ حُذِفَ نوناهما بالإضافة .

وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الأصل ، والأصل في تحريك الساكن إذا اضطُرَّ إليه أن يكسَر – لما يجيء في التصريف[5] – وفتح (في)[6] الجمع للفرق[7] .

فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الألف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة ، وأما الياء فيهما فطارئة للإعراب – كما ذكرنا[8] – .

وقال سيبويه : (حروف)[9] المد في المثنى والمجموع حزوف إعراب[10] .

---

(١) ساقطة من ط .

(٢) صفحة ٥١ و ٦١ .

(٣) في ت : اللين وهما وهي .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) شرح الشافية للرضي ٢/٢٣٥ .

(٦) تكملة من ط .

(٧) يعني بين المثنى والمجموع .

(٨) قبل قليل .

(٩) في ط : حرف .

(١٠) قال في الكتاب ١/٤ و ٥ : وإذا جمعت على حد التثنية لحقها زائدتان : الأولى منهما حرف المد واللين ، والثانية نون وحال الأولى في : السكون وترك التنوين ، وأنها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية .. إلخ .

فقال بعض أصحابه[1] : الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الأسماء الستة[2] .

فالمثنى والمجموع – إذن – معربان بالحركات المقدرة كالمقصور .

وفَهْمُ الإعراب من هذه الحروف يُضْعِف هذا القول .

وقال أبو علي : (الإعراب)[3] مقدّر عند سيبويه على الحروف ، لأن النون عنده عوض من الحركة والتنوين ، قال : وإنما أُبْدِل مع الحركة مع كون انقلاب الحرف دالا على المعنى ؛ لأن الانقلاب معنى لا لفظ فَقُصِد الإعراب اللفظي[4] .

(ونقول)[5] : بأي شيء تعرفُ أن هذه الحروفَ كانت في الأصل حروفَ الإعراب ؟ ولم لا يجوز – كما اخترنا[6] – أن يُجْعل ما هو علامةُ المثنى والمجموع قبل كونه حرف الإعراب علامةَ الإعراب – أيضا – ؟ فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الإعراب معا ، إذ لا تنافي بينهما .

ثم نقول : الدالّ على المعنى هو الألف والواو والياء وهي لفظية .

فإن قيل : كيف يكون (مُعْرَب)[7] بلا حرف إعراب ؟

قلنا : ذاك إنما يلزم إذا أُعرِب بالحركات لأنها لابد لها من الحروف ، فأما إذا أريد الإعرابُ بالحروف فإن الحرفَ لا يحتاج إلى حرف آخر يقوم به .

---

(١) قال السيوطي في الهمع ٤٨/١ : وهو رأي الخليل وسيبويه واختاره الأعلم والسهيلي ، وسقط من ص كلمة : أصحابه .

(٢) انظر الهمع ٤٨/١ .

(٣) في ت و ط : لا إعراب ، والصحيح ما أثبته . فإن قيل : النون عوض من الحركة والتنوين فكيف يجمع بين العوض والمعوض ؟ فالجواب أن النون عوض عن الحركة التي كان يستحقها المفرد كما سيذكر الشارح بعد صفحة ٩٩ . ويدل على ذلك أيضا أن المثنى والجمع لا يستحقان تنوينا حتى يعوض عنها النون ، لأن الذي يستحق التنوين هو المفرد ، والله أعلم .

(٤) انظر الإيضاح صفحة ٢٢ فقد ذكر أن النون عوض من الحركة والتنوين . ولم ينسب ذلك إلى سيبويه .

(٥) في ص : وهو .

(٦) صفحة ٧٩ .

(٧) في ت : معربا ، وفي جـ : كيف تكون معربة ، والذي أثبته عن ص و ط وعليه تكون كان هنا تامة تستغني بمرفوعها .

وقال الأخفش[1] والمازني[2] والمبرد[3] : إنها دلائل الإعراب لا حروفُ الإعراب .

وقال الكوفيون : هي الإعراب[4] .

ومعنى القولين سواء ، فإن أرادوا أنها زيدت من أول الأمر للإعراب ففيه نظر ، إذ ينبغي أن يُصاغ المثنى والمجموع أوّلًا ثم يُعْرَبا ، وإن أرادوا أنهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع دلائل الإعراب فذاك ما اخترناه .

وقال الجَرْمي : هي حروف الإعراب ، وانقلابها علامة الإعراب[5] .

فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربَيْن بحركةٍ مقدرة ، إذ الانقلاب لم يَحْصُل بعد – كما ذكرنا – على مذهبه في الأسماء الستة[6] .

وقال بعضهم[7] : « الإعراب بالحركات مقدر في (متلو)[8] الألف والواو والياء ، والحروف (دلائل[9])[10] .

وهذا قريب من قول (الكوفيين)[11] في الأسماء الستة[12] ، والكلام عليه ما مرّ

---

(١)و(٣) في المقتضب ١٥٢/٢ : والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش ، وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرفَ إعراب فينبغي أن يكون فيها إعرابٌ هو غيرُها ، كما كان في الدال من زيد ولكنها دليلٌ على الإعراب ؛ لأنه لا يكون حرفُ إعراب ولا إعرابَ فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف .

وانظر الإيضاح للزجاجي ١٣٠ ، والإنصاف ٣٣ وما بعدها ، وسر الصناعة تحقيق هنداوي ٦٩٥ .

(٢) انظر الإيضاح للزجاجي ١٣٠ ، والإنصاف ٣٣ وما بعدها .

(٤) في الإنصاف ٣٣ : ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب ، وانظر : سر الصناعة ٦٩٦ تحقيق هنداوي .

(٥) في المقتضب ١٥١/٢ : وكان الجرمي يزعم أن الألف حرف الإعراب ، كما قال سيبويه ، وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب .

(٦) صفحة ٧٣ .

(٧) و (١٠) نسب السيوطي هذا الرأي في الهمع ٤٧/١ إلى الأخفش قال : وقيل – يعني إعراب المثنى والمجموع – بحركات مقدرة فيما قبلها ، وهي الدال من الزيدان والزيدون والزيدِين – مثلا – وهو رأي الأخفش .. ورُدّ بأنه تقدير فيما في غير الآخر والإعراب لا يكون إلا آخرا ، وبأنه لم يكن يحتج إلى تغييرها كما لم يحتج إلى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم .

(٨) في ص : مطلق متلوه .

(٩) في ص : دلائل الإعراب .

(١١) في ط : الكوفيون ، وهو خطأ واضح .

(١٢) حيث قالوا: إن الأسماء الستة معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف أيضا وانظر صفحة ٧٠، ٧١.

هناك[1] .

فإن قيل : علامةُ الإعراب لا تكون إلا بعد تمام الكلمة ، وأنتم اخترتم في الأسماء الستة وفي المثنى والمجموع حصولَها قبل تمام حروفِها .

فالجوابُ : أن حق إعراب الكلمة أن يكون بعد صَوْغِها وحصولها بكمال حروفها ، وفي آخرها ، لما تقدم من أن الإعراب دال على صفات الكلمة[2] ، فيكون بعد ثبوتها ، فإن كان بالحركات فلابد أن يكون على حرفها الأخير ، ومحل الحركة بعد الحرف (الأخير)[3] – كما مر[4] – فتكون الحركةُ بعد جميع حروفِ الكلمة .

وأما إذا كان بالحروف التي هي من سِنْخ الكلمة فلابُدَّ أن يكون الحرف آخرَ حروفها ، ويكونَ الإعرابُ بها – أيضا – بعد ثبوت جميع حروف الكلمة ، لأنها (إنما تجعل)[5] إعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة .

وأما نون المثنى والمجموع فالذي يقوى عندي أنه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة ، وأنها غيرُ مضافة[6] ، لكن الفرق بينهما أن التنوين مع (إفادتها هذا المعنى تكون على خمسة أقسام)[7] – كما مر[8] – بخلاف النون فإنه لا يشوبها من تلك المعاني شيء .

وإنما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامةً للتنكير ، ولا يسقط النون معها لأنها لا تكون للتنكير .

---

(١) صفحة ٧١ .

(٢) انظر صفحة ٤٩ و ٥٠ .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) صفحة ٦٠ و ٦١ .

(٥) في ت : إما أن تجعل ، والصحيح ما أثبته لعدم تكرار (إما) .

(٦) ذكر مثلَ هذا الكلام المالقيُّ في كتابه رصف المباني ٣٣٩ .

(٧) الأحسن أن يقول : مع إفادته . وفي ص : مع كونها علامة الكمال تكون – على إفادته هذا المعنى – على خمسة أقسام) .

(٨) صفحة ٣٠ وما بعدها .

وكذا يسقط التنوينُ للبناءِ في نحو : (يا زيدُ) و (لا)[1] رجلَ بخلاف النون في نحو : يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمَيْنِ ولا مسلمِينَ لأنها ليست للتمكن كالتنوين .

وكذا يسقط التنوينُ رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لأنها متحركة ، وإسكان المتحرك يكفي في الوقف .

وإن كان الحرفُ الأخير ساكنا فإن كان ذلك بعد حركة الإعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر ، وقلب ألفا بعد الفتح ، (لأنها حرف معرضة للحذف (لعدم)[2] لزوم الكلمة وضعفِها بالسكون)[3] والوقف محل التخفيف والحذف ، فخففت بعد الفتح بقلبها ألفا لخفة الألف ، وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء ، وقلبها حرف علة لما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما[4] .

وإن كان الساكنُ حرفا أخيرا من جوهر الكلمة فإن كان حرفا صحيحا نحو : لَيَضْرِبْ ، ومَنْ ، وكَمْ[5] ، بقيت بحالها ، وكذا إن كانت ألفا لخفتها نحو : الفتى ، وحبلى ، ويخشي ، وإن كانت واوا أو ياء نحو : القاضي ويرمي ويدعو فالأولى الإثبات ، وجاز الحذف – كما يجيء في باب الوقف[6] – .

وقال سيبويه : النون في الأصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا[7] .

لأن حروفَ المد عنده حروفُ إعراب . امتنعت من الحركة ، فجيء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللّذَيْنِ كان المفرد يستحقهما ثَمَّ .

والحركة وإن كانت مقدرة على الحروف عند بعض[8] أصحابه لكن لما لم تظهر كانت لعدم .

---

(١) في ت و جـ و ص : يا .

(٢) في ت : بعد .

(٣) في جـ و ط : لأنه حرف معرض للحذف لعدم لزومه للكلمة ، وضعفه بالسكون .

(٤) شرح الشافية للرضي ٢/٢٧٩ .

(٥) لا يكون التنوين مع هذه الكلمات الثلاث إلا إذا كانت أعلامًا .

(٦) شرح الشافية للرضي ٢/٣٠٠ .

(٧) قال في الكتاب ١/٤ : وتكون الزيادة الثانية نونا كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين .

(٨) لعل المقصود أبو علي الفارسي انظر صفحة ٨١ وعليه فيكون المقصودُ بأصحابه من تبعه في رأيه .

(ثم إنه رُجِّحَ)[1] جانبُ الحركة مع اللام ، أي جُعِلَ عِوضًا منها بعد ما كان عوضا منهما ، فثبت (معها)[2] (ثبات)[3] الحركة ، وجانِبُ[4] التنوين مع الإضافة ، فحذف معها حذفَ التنوين ، فهي في نحو : جاءني رجلان يافتى (عوض)[5] منهما – وهو الأصل – وفي (الرجلان) عوض من الحركة فقط ، وفي رَجُلا زيدٍ من التنوين فقط ، وفي (رَجُلَانْ) – وَقْفًا – ليس عوضا منهما ولا من أحدهما ، وفي نحو : يا زيدأن ولا رجلين عوض من حركة البناءِ فقط[6] .

وفيما قال بُعْدٌ ، لأن (حروفَ)[7] العلة الدالةَ على ما دلت عليه الحركةُ مغنيةٌ (عن)[8] التعويض من الحركة .

وقال بعض الكوفيين : إنه تنوين حركتْ للساكنين فَقَوِيَتْ بالحركة[9] .

وهو ما اخترناه إن أرادوا أنه كالتنوين في معنى كونه علامةَ التمام لا في المعاني الخمسة .

وقيل : هو بدل من الحركة وحدها[10] .

وهو ضعيف لحذفها في الإضافة .

---

(١) في ت : ثم يرجح ، وفي ص : ثم رجح .

(٢) يعني مع اللام ، وفي ت : معه .

(٣) في ت : كإثبات .

(٤) معطوف على جانب في قوله : ثم إنه رُجّح جانب الحركة .

(٥) في ط : عوضا .

(٦) ذكر هذا الرأي صاحب الهمع ٤٨/١ ونسبه إلى ابن جني ، وهذا حق فقد وجدت في سر صناعة الإعراب حديثا طويلا عن نون التثنية ، ومما قال في حديثه صفحة ٤٦٣ ، ٤٦٤ تحقيق هنداوي فقد صح مما ذكرناه أن نون التثنية تكون في موضع عوضا عن الحركة والتنوين جميعا ، وفي موضع عوضا من الحركة وحدها ، وفي موضع عوضا من التنوين وحده ، إلا أن أصل وضعها أن تكون داخلة عوضا مما منع الاسم منهما جمعيا ، ولو كانت عوضا من الحركة وحدها لثبتت مع الإضافة ولام المعرفة ، ولو كانت عوضا من التنوين وحده لحذفت مع الإضافة ولام المعرفة .. إلخ .

(٧) في ت : حرف .

(٨) في ت : من .

(٩) قال في الهمع ٤٩/١ : نقله ابن هشام الخضراوي وأبو حيان ولم ينسبه .

(١٠) انظر رصف المباني ٣٤٠ ولم ينسبه أيضا ونسبه في الهمع ٤٨/١ – نقلا عن أبي حيان إلى الزجاج .

وقال الفراء : هو للفرق بين المفرد والمنصوبِ الموقوفِ عليه بالألف ، والمثنى[1] المرفوعِ .

وثبوتُه مع اللام يُضْعِفُه ، وكذا مع الياءِ وواو الجمع .

وقيل : هو بدل من تنوينين في المثنى ، ومن أكثر في المجموع ، بناء على أن المثنى كان في الأصل مفردا مكررا مرتين ، والجمع مفردا مكررا أكثر منهما[2] .

ودون (تصحيحه)[3] خرط القتاد[4] . ومع تسليمه نقول : إنهما مصوغان صيغةَ اسم مفرد ككلا ورجال وعَشَرة ، فلا يستحقان إلا تنوينا واحدا لأنه أهدرَ ذلك التكرير اللفظي .

---

(١) في سر صناعة الإعراب ٤٧٠ تحقيق هنداوي : وذهب الفراء إلى أن نون التثنية إنما دخلت فرقا بين رفع الاثنين ونصب الواحد ، ومعنى ذلك أنك إذا قلت : عندي رجلان ، فلولا النون لا لتبس بقولك ضربت رجلا ، فإذا جاءت النون أعلمتْك أنّ الكلمة مثناة ، وأنها ليست واحدا منصوبا . وهذا القول عندنا على نهاية الخلل والضعف والفساد ، وله وجوه كثيرة تفسده وتشهد ببطلانه ... إلخ .

(٢) نسب الزجاجي في إيضاحه صفحة ١٤١ هذا الرأي لثعلب .

(٣) في ط : تصحيح ذلك .

(٤) يضرب للأمر دونه مانع .

(كلا وكلتا)

وأما (كلا) فأعرب إعراب المثنى لشدة شبهه به **لفظا** بكون آخره ألفا ، ولا ينفك عن الإضافة حتى يتميز عنه بالتجرّد عن النون ، **ومعنى** بكونه مثنى المعنى .

وخُصَّ ذلك بحال إضافته إلى المضمر – وهو ثلاثة أشياء نحو : كلاهما وكلاكما وكلانا – لأنه إذا كان مضافا إلى المضمر فالأغلب كونُه جاريًا على المثنى تأكيدا له ، نحو : جاءني الرجلان كلاهما ، وجئنا كلانا ، وجئتما كلاكما .

وإن جاز – أيضا – أن تقول : كلاهما جاءني – بعد ذكر شخصين – فلا يكون تأكيدا ، وكذا كلاكما جئتما ، وكلانا جئنا .

وإذا كان – في الأغلب – جاريا على المثنى ، وهو موافق له معنى ولفظا – كما مر – وأصل المثنى أن يكون معربا فالأولى جعلُه موافقا لمتبوعِه في الإعراب ، ثم طُرِدَ ذلك فيما إذا لم يتبع المثنى المعرب ، نحو : جئنا كلانا ، وجئتما كلاكما ، وجاءا كلاهما ، وكلاهما جاءاني .

وأما إذا أضيف إلى المظهر فإنه لا يجري على المثنى أصلا إذ لا يقال : جاءني أخواك كلا أخويك .

وكنانة[1] يعربونه ، مضافا إلى المظهر أيضا إعرابَ المثنى[2] .

وذكر صاحب المغني[3] أن بعض العرب يثبت الألف في كلا وكلتا مضافين إلى

---

(١) في معجم قبائل العرب ١٥٨/٥ : الكِنانةُ : فخذ من خَفَاجَة بالعراق فروعه : البتراء والمسعود . وفيه أيضا : كنانة فخذ من العوامر من بني شهر السراة (بالسعودية) وفي نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ٤٠٨ : بنو كنانة : بطن من مضر من القحطانية .

(٢) في معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢ وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في كلا الرجلين في الرفع والنصب والخفض ، وهما اثنان ، إلا بني كنانة ، فإنهم يقولون : رأيت كِلَي الرجلين ، ومررت بكِلَي الرجلين ، وهي قبيحة قليلة مضوا على القياس .

وانظر : شرح الكافية الشافية ١٨٦ والهمع ٤١/١ .

(٣) منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان اليمني الشيخ تقي الدين أبو الخير المشهور بابن فلاح النحوي، له مؤلفات =

المضمر في الأحوال[1] ، كما في المضافين إلى المظهر[2] .

ولا أدري ما صحته .

وألف كلا بدل من الواو عند سيبويه[3] .

لإبدال التاء منها في المؤنث كما في أخت وبنت ، ولم يبدل التاء من الياء إلا اثنتين .

وقال السِّيرافي[4] : هو (بدل)[5] من الياء لسماع الإمالة فيه .

وأما الكسرة فلا تؤثر عند المصنف في إمالة الألف المنقلبة عن الواو[6] .

ويجيء الكلام عليه في باب الإمالة[7] .

(وكلتا)[8] فِعْلَى ، والألف للتأنيث ، جُعِلَ إعرابا (كما)[9] في كلا . (وإنما جيء)[10] بألف التأنيث بعد التاء ، ولم يكن جمعًا بين علامتي التأنيث ؛ لأن التاء لم تتمحض)[11] للتأنيث، فلهذا جاز توسطها، بل فيها رائحةٌ منه، لكونها بدلا من

= في العربية منها الكافي ، ذكر في جمع الجوامع وفي الطبقات الكبرى كثير من فوائده . توفي سنة ٦٨٠ هـ . (بغية الوعاة ٢/٢٠٢) .

(١) أي في الرفع والنصب والجر .

(٢) قال في شرحه لكافية ابن الحاجب – ق ١٦ ب وهو يتحدث عن إعراب كلا وكلتا : وإن أضيفا إلى مضمر كقولك : جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما .. ففيهما لغتان : أقيسهما وهي أقلهما استعمالا ثبوت الألف مطلقا ، وتقدير الإعراب لأن ألف المقصور لا يتغير بإضافته إلى المضمر ، واللغة المخالفة للقياس وهي الكثيرة استعمالا قلب ألفها في حال النصب والجر .. إلخ .

(٣) ذكر سيبويه في الكتاب ٢/٨٣ أن التاء في كلتا هي لام الكلمة والألف للتأنيث ، وأن التاء بمنزلة الواو في شروى .

(٤) أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن الْمَرْزُبَان السيرافي من أكابر الفضلاء ، وأفاضل الأدباء ، لا نظير له في علم العربية ، صنف تصانيف كثيرة ، أشهرها شرح كتاب سيبويه ، ذُكر أنه كان يدرِّس القرآنَ والقراءاتِ وعلومَ القرآن والنحوَ واللغةَ والفقهَ والفرائضَ والكلامَ والشعرَ والعروضَ والقوافيَ والحِسابَ . توفي سنة ٣٦٨ هـ (نزهة الألباء ٣٠٧ ، ٣٠٨) .

(٥) في ط : بدلا ، وهو خطأ .

(٦) قال في الشافية : ولا تؤثر الكسرة في المنقلبة عن واو . انظر : الشافية بشرح الرضي ٣/٨ .

(٧) انظر الكلام على هذا الرأي في شرح الشافية للرضي ٣/٨ .

(٨) في ط : وكلتى .

(٩) في ت : كل اللام و (كما) ساقطة من ص .

(١٠) في جـ : وإنما يجاء ، وفي ط : وإنما تجيء بالألف للتأنيث .

(١١) في ت : يخص .

اللام في المؤنث كأُخت وبنت وثِنتان ، ولهذا لم ينفتح ما قبلها ، ولم تنقلب تاءُ بنت وأخت في الوقف هاء .

وأجاز يونس[1] أختي وبنتي[2] .

ولو كانت لمحض التأنيث لم تجز هذه الأمور .

والألف أيضا لما كانت تتغير للإعراب صارت كأنها ليست للتأنيث فجاز الجمعُ بينهما .

وعند الجرمي وزنه فِعْتَل[3] .

ولم يثبت مثلُه في كلامهم .

وعند الكوفيين الألفُ في كلا وكلتا للتثنية ، ولزم حذف نونيهما للزومهما للإضافة . وقالوا : أصلهما (كُلّ) المفيد للإحاطة ، فخفف بحذف إحدى اللامين ، وزيد ألفُ التثنية حتى يعرف أن المقصودَ الإحاطة في المثنى لا في الجمع ، قالوا : ولم يستعمل واحدُهما إذ لا إحاطة في الواحد ، فلفظهما كلفظ (اثنين)[4] سواء[5] .

قالوا : ويجوز – في الضرورة – استعمالُ الواحد قال :

في كلتَ رجليها سُلامى زائدة كلتاهما مقرونةٌ بواحـدة[6] (١٣)

وقال[7] :

---

(١) يونس بن حبيب البَصْري ، من أكابر النحويين ، أخذ عن أبي عمرٍو وسمع من العرب وأخذ عَنْه سيبويه وحكى عنه في كتابه ، وكان له مذاهب وأقيسة تفرد بها ، وكانت حلقته بالبصرة ، وكان يقصده طلبة العربية ، وفصحاء الأعراب والبادية . توفي سنة ١٨٢ هـ (نزهة الألباء ٤٩ – ٥١) .

(٢) الكتاب ٢/٨١ .

(٣) في سر صناعة الإعراب ١٦٨ : وأما أبو عمر الجرمي فذهب إلى أنها فعتل ، وأن التاء فيها عَلَمُ تأنيثها . (وكان يتحدث عن كلتا) .

(٤) في ت : الاثنين .

(٥) في الإنصاف ٤٣ : ذهب الكوفيون إلى أن كلا وكلتا فيهما تثنية لفظية ومعنوية وأصل كلا كُلّ ، فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية وزيدت التاء في كلتا للتأنيث والألف فيهما كالألف في (الزيدان والعمران) ولزم حذفُ نون التثنية منهما للزومهما للإضافة .

(٦) سبق تخريج البيت صفحة ٧٧ ، وقد استشهد به الكوفيون على أن كلا وكلتا مثنى لفظا ومعنى ، انظر : الإنصاف ٤٣٩ ، واستشهد به الرضي هنا على إجازة الكوفيين استعمال مفرد كلا وكلتا في الضرورة .

(٧) لم أعثر له على قائل .

١٤ – كلت كَفَّيهِ توالى دائمًا بِجُيُوشٍ من عِقَابٍ ونِعَمْ[١]

والجواب : أنهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد إليهما قال[٢] :

١٥ – كلانا إذا ما نال شيئا أَفَاتَه[٣]

وقال تعالى : ﴿ كِلتَا الجنَّتَينِ آتتْ أُكُلَهَا ﴾[٤] ، ولَوَجَبَ قلبُ ألفَيْهِما نصبا وجرا – أضيفا إلى المضمر أو إلى المظهر – كسائر التَّثَانِي .

أما البيتان فالألف حُذف فيهما للضرورة ، بدليل فتح التاء ، ولو كانت مفردةً لوجب كسرُ التاء في قوله : في كلتِ ، وضمُّه في قوله : كلتَ كفّيهِ ، ولكان معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى .

واعلم أنّ كلا وكلتا لا تضافان إلا إلى المعارف لأن وضْعَهما للتأكيد ، ولا يؤكِّد التأكيدُ المعنوي إلا المعارفَ – كما يجيء في بابه[٥] – والمضاف إليه يجب أن يكون مثنى إما لفظا ومعنى نحو : كلا الرجلين ، أو معنى نحو : كلانا ، ولا يجوز تفريقُ المثنى إلا في الشعر نحو : كلا زيد وعمرو .

وإلحاقُ التاء بكلا مضافا إلى مؤنث أفصحُ من تجريده في نحو : كلا المرأتين .

ويجوز الحملُ على اللفظ مرةً وعلى المعنى (مرةً)[٦] ، قال تعالى : ﴿ كِلتَا الجنَّتَيْنِ آتَتْ

---

(١) البيت في الخزانة ١/١٣٣ ، ولم أجده في غيرها .
اللغة : توالى : تتابع ، العقاب : النكال . النِّعم : جمع نِعْمة .
الشاهد : استشهد به الرضي على ما ذهب إليه الكوفيون من أن (كلت مفرد) كلتا .

(٢) البيت لتأبط شرا ثابت بن جابر بن سفيان أبو زهير الفهمي من مضر شاعر عدّاء ، من فتاك العرب في الجاهلية ، قُتِل في بلاد هذيل ، وأُلقِي في غارٍ يقال له رَخْمان نحو ٨٠ قبلَ الهجرة (الأعلام ٢/٨٠) .
وفي الخزانة ١٣٤ أن أبا سعيد السكري نسبه إلى امرئ القيس ، قلت : ولم أجده ، في ديوان امرئ القيس .

(٣) عجزه : ومن يحترث حرثي وحرثك يهزل
والبيت في ديوان تأبط شرا ١٨٤ ، وفي المعاني الكبير لابن قتيبة ٢٠٩ وأوله فيه كلانا مُضيعٌ لا حِراثَةَ عنده ، وهو أيضا في الخزانة ١/١٣٤ . المعنى – نقلا عن الخزانة – قال نقلا عن التبريزي : أي من طلب مني ومنك شيئا لم يدرك مراده . وقال قوم : معناه من كانت صناعته وطِلبتُه مثلَ طِلبتي وطِلبتِك في هذا الموضع مات هُزالا ، لأنهما كانا بوادٍ لانبات فيه ولا صيد .
الشاهد : استشهد به الشارح على أن كلا وكلتا لو كانا مثنيين حقيقةً لم يجُزْ عودُ الضمير المفرد إليهما .

(٤) الكهف ٣٣ . قال تعالى : ﴿ كلتا الجنتين آتتْ أُكُلَها ولم تَظْلِمْ منهُ شَيْئًا وفَجَّرْنَا خِلالَهُما نَهَرًا ﴾ .

(٥) صفحة ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ .

(٦) في ص : أخرى .

أُكُلَهَا ﴾[1] ثم قال : ﴿ وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا ﴾[1] .

(والقسم)[2] الثالث ما فيه الواو والياء .

قال[3] : إنما (أُفْرِدَت)[4] أولو وعشرون وأخواتُها بالذكر لأن جمعَ المذكر السالِم كلُّ اسم ثبت مفرده ثم ألحق (بهذا)[5] المفرد واو ونون دلالةً على ما فوق الاثنين ، وليس أولووعشرون وأخواتها كذلك ، لأن أولو موضوع وَضْعَ (جمعِ السلامة)[6] وليس به ، إذ لم يأت (أول) في المفرد وكذا عشرون وأخواته ، وليس عَشْرٌ وثَلاثٌ وأَربَعٌ (آحَادَ العشرين والثلاثين والأربعين)[7] وإن أُوْهِمَ ذلك ، إذ لو كان كذلك لقيل لثلاث عَشَرَاتٍ مع كل عَشَرة تزيد عليها عشرون لأن أقلَّ الجمع ثلاثةٌ . وكذا قيل ثلاثون للتسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها ، وأما عِلِّيُّون وقِلُون ونحوُها فإنها جمع عِلِّيَّة وقُلَة ونحوها وإن كانت على خلاف القياس[8] . (هذا قوله)[9] .

ولنا أن نحدّ المثنى بأنه اسم دال على مفردين في آخره ألف أو ياء ونون مزيدتان .

فيدخل فيه اثنان وثِنايان ومِذْروان واللَّذَان وهذانِ ، بخلاف كلا ، فلا يُحتاجُ إلى إفراد هذه المثنيات بالذكر .

ونحد جمعَ المذكر السالمَ بأنه اسم دال على أكثرَ من اثنين ، في آخره واو أو ياء ونون

---

(١) الكهف ٣٣ .

(٢) في ت : هذا والقسم .

(٣) يعني ابن الحاجب .

(٤) في ت و جـ : أوردت .

(٥) في جـ و ط : بذلك .

(٦) في ت و جـ : الجمع .

(٧) في ت و جـ و ط : آحادَ العشرون والثلاثونْ والأربعون .

(٨) قال المصنف في شرحه للكافية ص ١٠ : وأهمل النحويون ذكر (أولو) في هذا الموضع ، ولا يصح دخوله في الجمع المذكر السالم ؛ لأن حقيقة الجَمع ثبوت مفرد تلحق آخره ياء أو واو ونون وليس (أولو) كذلك ، إنما هو اسم موضوع بالأصالة لجماعة بمعنى أصحابه .. وأهملوا أيضا (عشرون وأخواتها) وتقريره كتقرير (أولو) ، ولا يفيدهم وضع ثلاثة وأربعة لأن (ثلاثين) ليس جمعا لثلاثة وكذلك البواقي .. بخلاف (سنون وأرضون) ، فإنه وإن لم يكن جاريا على القياس ، فإنه من باب الجمع المذكر السالم ، فقد اندرج فيه ، وإن كان خارجا منه .

(٩) ساقطتان من ص .

مزيدتان[1] ، فيدخل فيه أولو وعشرون وأخواتُه .

وأما (ذَوُو) فهو داخل في حد (الجمع المذكور)[2] على أي وجهٍ كان لأن واحده ذو قال[3] :

١٦ – ولكني أُريدُ بِهِ الذَّوينَا[4]

قوله : التقدير فيما تعذر كعصا وغُلامِي مطلقًا ، أو استُثقل كقاضٍ – رفعا وجرا – ونحو : مسلمِي ، رفعا ، واللفظي فيما عداه .

هذا بيانُ أن (الإعراب المذكور)[5] في أيّ الأسماء المعربةِ (يكون مقدرا)[6] وفي أيها (يكون ظاهرا)[7] .

حَصَرَ الأسماءَ المقدرةَ الإعراب لإمكان ضبطها ، فبقي ما لم يذكر منها ظاهرَ الإعراب .

قوله : فيما تعذر .

أي في معرب تَعَذَّرَ إعرابُه ، فحذف المضاف وهو إعراب ، وأقام المضافَ إليه – أعني الضمير – مُقامَه ، فصار مرفوعا فاستتر في الفعل .

اعلم أن تقدير الإعراب لأحد شيئين ، إما تعذُّرُ النطق به واستحالتُه ، وإما تعسُّره

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) في ص : جمع الذكور .

(٣) القائل هو الكميت بن زيد الأسدي ، وستأتي ترجمته صفحة ١١٥ .

(٤) صدره :

فلا أعني بذلك أسفليكم

والبيت في ديوانه ١٠٩/٢ ، وفي سيبويه ٤٤٣/٢ ، وفي الخزانة ٦٧/١ و ٣٨٤/٢ و٤١١/٣ ، وفي الهمع ٥٠/٢ وفيه الذويا وفي الدرر ٦٢/٢ .

المعنى : أنه لا يريد هجو الأراذل والأسافل منهم ، وإنما يريد هجاء العِلْية والملوك (الخزامة ١٤٢/١) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن (ذوي) داخل في حد الجمع المذكور على أي وجه لأن مفرده ذو .

(٥) في ت : الإعرابات المذكورة .

(٦) في ت : تكون مقدرة .

(٧) في ت : تكون ظاهرة .

واستثقالُه . فالمتعذر في بابين يستحيل في كل واحد منهما على الإطلاق – أي رفعا ونصبا وجرا – ..

الأول / باب عصا : يعني كلّ معرب مقصور ، فإنه يتعذر إعرابه لفظا في الأحوالِ الثلاثِ ، لأن الألف لو حاولت تحريكَه لخرج عن جوهره ، وانقلب حرفا آخر – أي همزة – فلا يمكن تحريك الألف مع بقائه ألفا .

الثاني / باب غلامي : يعني كلَّ مفرد – احترازا عن نحو : (غلاماي)[1] ومسلمِي – مضافا إلى ياء المتكلم فإنه يتعذر الإعراب اللفظي فيه مطلقا – أيضا – لأنَّ إعراب المضاف متأخرٌ عن إضافته ، وذلك لأن الاسم إنما يستحق الإعراب بعد تركيبه مع عامله – كما تقرر[2] – ففي قولك : جاء غلام زيد – مثلا – لم يستحق المضافُ الإعرابَ إلا بعد كونه مسندا إليه ، أي كونه عمدةَ الكلام – إذ هو المقتضي لرفع الأسماء ، وكونُه مسندا إليه مسبوقٌ بثبوته أوَّلًا في نفسه ، والمسند إليه المجيء – في مثالنا – ليس مطلقَ الغلام ، بل الغلامُ المتصف بصفة الإضافة إلى زيد .

فالإعراب مسبوق بالإضافة ، فالأول الإضافة ، ثم كون المضاف عمدة أو فضلة ، ثم الإعراب .

(ثم نقول)[3] : إنهم لما أضافوا الاسم المفرد إلى ياء المتكلم ألزموا أن يكون حركة ما قبل الياءِ كسرة ، لتُوَافِقَها ، فلما أرادوا الإعراب (بعد ذلك)[4] وجدوا محل الإعراب مُشْتغِلا بحركة لازمة ، واحتمال الحرف لحركتين – متخالفتين كانتا أو متماثلتين – مستحيلٌ ضرورةً .

(وكذا في نحو : قاَضِيَّ في المفرد يستحيل ظهور الإعراب فيه لوجوب إدغام حرفِ الإعراب)[5] .

---

(١) في ت : يا غلاماي ، ولا داعي لحرف النداء .
(٢) صفحة ٤١ .
(٣) في ص : فنقول .
(٤) ساقطتان من : ص .
(٥) تكملة من ط .

وأما المستثقل إعرابه فشيئان ؛ يُستثقل في أحدهما رفعا وجرا ، وفي الآخر رفعا .

فالأولُ : (الاسمُ)[1] المنقوص ، أي الذي حرف إعرابه ياء قبلها كسرة ، فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها ، وذلك محسوس لضعف الياء ، وثِقَلِ الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة ، فإن سكن ما قبلها وما قبل الواو لم تستثقل الحركتان عليهما نحو : ظَبْي ودلْو وكرسِيّ ومَغْزُو ، وأما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو : رأيت القاضِيَ .

ويسمى هذا النوع منقوصا لأنه نقص حركتين .

وسمي نحو : العصا والفتى ، مقصورا لكونه ضدَّ الممدود ، أو لكونه ممنوعا عن مطلق (الحركة)[2] ، والقصر : المنع

والأول أولى ؛ لأنه لا يسمى نحو : غلامي ، مقصورا ، وإن كان ممنوعا من الحركات الإعرابية – أيضا – هذا مع أنه لا يجب اطّرادُ الألقاب ، وأيْضا مذهب النحاة أن نحو : غلامِي ، مبنيٌّ[3] – على ما يجيء[4] – والمقصورُ من ألقاب المعرب .

الثاني : كل جمعِ مذكر سالمٍ مضافٍ إلى ياء المتكلم فإنّ رفعَه – وَحْدَه – مقدرٌ فيه ، وذلك نحو : جاءني مسلمي ، والأصلُ مسلموي ، اجتمعت الواو والياء مع تَمَاثُلِهما في اللين وأولاهما ساكنةٌ مستعدةٌ للإدغام ، فقلب أثقلهما إلى أخفهما – أعني الواوَ إلى الياء – إذ المراد بالإدغام التخفيف ، وكذا يعمل لو كانت الثانية واوا نحو : سيّد وميّت – وإن كان (القياس)[5] في إدغام المتقاربين قلبُ الأول إلى الثاني كما يجيء في التصريف[6] (إن شاء الله تعالى)[7] ، وأُدغِم بعد القلب أولاهما في الأخرى ، وكُسِر ما قبل الياء لإتمام ما شرعوا فيه من التخفيف ، ولكون الضمةِ قريبةً من الطرف ،

---

(١) في ط : اسم .
(٢) في ط : الحركات .
(٣) هذا الرأي غير مسلم ، بل هو رأي مرجوح .
(٤) صفحة ٩٦ .
(٥) في ت و جـ و ط : القياسي .
(٦) شرح الشافية ٣/٢٦٤ .
(٧) ساقطة من جـ .

والطرف محل التغيير ، فمن ثم لم يكسر الضم في نحو : سُيَّل ومُيَّل ، لأنه لم يسبقه تخفيف آخر حتى يُتَمَّمَ به ، ولم يكن (الضم)[1] قريبا من الطرف ، وليست الياء الساكنة المدغمة – في امتناع انضمامِ ما قبلها – كالياء الساكنة غيرِ المدغمة ، فإن ذلك لا يجوز فيها ، ولذا قيل في جمع أبيض بِيض ، وفي فُعْلى من الطِّيب طُوبَى .

وأما المدغمة في المتحركة فكأنها متحركة ، لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد ، فنحو : سُيَّل كهُيَام[2] .

وإن كان الاسم الذي قلب واوُه ياءً للإدغام في الياء على أخف الأوزان – أي ثلاثيا ساكنَ (الأوسط)[3] – جوَّزوا – أيضا – بقاءَ الضم على حاله ، فقالوا في جمع الْوَىٰ : لُيّ .

فثبت أن الواو الذي هو علامةُ الرفع مقدّرٌ في (نحو)[4] : جاءني مسلمي ، وأما في حالة الجر والنصب فالياءُ باقية ، إلا أنها أدغمت ، والمدغم ثابت .

ولعله إنما لم يَعُدّ نحو : جاءني صالحا القوم وصالحو القوم ، ورأيت صالحِي القوم ومررت بصالحِي القوم من المقدر حرفُه لظهور عروض الحذفِ ، لأن الكلمتين (مستقلتان)[5] بخلاف نحو : مسلمي ، فإن المضاف إليه – لكونه ضميرا متصلا – كجزء المضاف .

وأما لفظة (فِيَّ)[6] في الأحوال الثلاث فقد دخلت في باب غلامي فلذا لم (يفردْها)[7] بالذّكر .

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) حيث لم تقلب الضمةُ فيهما كسرةً ، لاكتساب الياء الأولى في سيل قوة الحركة من الياء المتحركة التي أدغمت فيها .

(٣) في ط : الوسط .

(٤) ساقطة من ت و ص .

(٥) في جـ و ط مستثقلتان ، والصواب ما أثبته .

(٦) المقصود (فو) مضافة إلى ياء المتكلم .

(٧) في ص و ط : يُفْرَدْ .

(وكان عليه أن يَعُدّ في المستثقل إعرابُه الموقوفَ عليه رفعا وجرا بالسكون نحو : جاءني زيدْ ومررت بزيدْ)[1] .

و (كان عليه)[2] أن يعد في قسم المتعذر إعرابُه (مطلقا)[3] المحكِيّ في نحو : مَنْ زيدٌ ؟ ومَنْ زيدًا ؟ ومَنْ زيدٍ ؟ لكونه معربا مقدر الإعراب وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية .

واعلم أن مذهبَ النحاة أن باب غلامِي مبنيٌّ لإضافته إلى المبني[4] .

وخالفهم المصنف – كما رأيت[5] – لأنه (عَدّه)[6] من قسم المعرب المُقَدَّر إعرابه ، وهو الحق ، بدليل إعراب نحو : غلامه وغلامك وغلاماي[7] ، ومن أين لهم أن الإضافة إلى المبني – مطلقا – سببُ البناء ، بل لها شرط – كما يجيء في الظروف المبنية[8] – .

فإذا عرفتَ المعربَ الذي إعرابُه مقدر – إما مطلقًا أو في بعض الأحوال دون بعض – فما بقي من المعربات إعرابُه ظاهرٌ ، وهو قوله : واللفظي فيما عداه .

---

(١) تكملة من جـ و ط ، والحق أنه من المتعذّر وليس من المستثقل لاشتغال المحل بسكون الوقف .

(٢) ساقطتان من جـ و ط .

(٣) في جـ : مطلق .

(٤) في شرح الكافية الشافية ٩٩٩ : زعم الجُرْجاني وابنُ الخشاب وابنُ الخبّاز أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني . والصحيح أنه معرَب ، إذ لا سبب فيه من أسباب البناء المرتب عليها بناءُ الأسماء .

أقول : رأى جمهور النحاة أنه معرب ، وحصر أسماء القائلين بالبناء دليل على ذلك . ولم أجد رأي عبد القاهر هذا في المقتصد .

ونقل محقق الشافية الكافية رأي ابن الخشاب من المرتجل ١٠٩ ، ورأي ابن الخباز من شرح الدرة الألفية صفحة ١١ ، ونقل عن ارتشاف الضَّرب لأبي حيان مخطوطة الأحمدية رقم ٨٩٩ الورقة ٢٤٧ أن الجمهور يذهب إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب ، والجرجاني وابن الخشاب والمطرزي والزمخشري يذهبون إلى أنه مبني . وقال الزمخشري في المفصل بشرح ابن يعيش ٣/٣١ : وما أضيف إلى ياء المتكلم فحكمه الكسر .

(٥) صفحة ٩١ .

(٦) في جـ : عنده .

(٧) مع أنها مضافة إلى مبنيات .

(٨) انظر : ط ٢/١٠١ و ١٠٢ .

الممنوع من الصرف

قوله : غيرُ المنصَرِفِ ما فيه علتان من تِسْعٍ ، أو واحدةٌ منها تقوم مقامَهُمَا وهي :

عدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرِفَةٌ وعُجْمةٌ ثم جَمْعٌ ثم تركيبُ
والنونُ زائدةً من قبلها ألفٌ ووزنُ فعلٍ وهذا القولُ تقريبُ[1]

مثلُ عُمَرَ ، وأحمرَ ، وطلحةَ ، وزينبَ ، وإبراهيمَ ، ومساجدَ ، ومَعْدِ يكربَ ، وعمْرانَ ، وأحمدَ ، وحكمه أن لا كَسْرَ ولا تنوينَ .

قوله : ما فيه علتان .

اعلم (أولا)[2] أن قول النحاة : إن الشيء الفُلانيَّ علّةٌ لكذا لا يريدون به أنه موجِب له ، بل المعنى (أنه)[3] إذا حصل ذلك الشيءُ ينبغي أن يختار المتكلّم ذلك الحكمَ لمناسبةٍ بين ذلك الشيءِ وذلك الحكمِ .

والحكم – في اصطلاح الأصوليين[4] – ما تُوجِبُه العلةُ ، وإياه عنى المصنفُ بقوله : وحكمه أن لا كسرَ ولا تنوين ؛ لأن سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مُقْتَضَى العِلّتين .

وتسميتُهم – أيضا – لكل واحدٍ من الفروع في غير المنصرف سببًا وعلةً مجازٌ ؛ لأن كل واحد منهما جزء العلة ، لا علة تامة . إذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم . فالعلةُ التامة – إذن – مجموعُ علتين ، أو واحدةٌ منها تقوم مقامهما مع (حصول)[5] شرط كلّ واحد منها .

---

(١) هذان البيتان مذكوران في أسرار العربية ٣٠٧ ، وفي الأشموني ٣/٢٣٠ .

(٢) ساقطة من ت .

(٣) في ط : أنه شيء .

(٤) في العدة في أصول الفقه ١/١٧٦ : وأما الحكم فما جلبته العلة أو ما اقتضته العلة ، من تحريمٍ وتحليلٍ وصحةٍ وفسادٍ ووجوب وانتفاءِ وجوبٍ .

(٥) تكملة من ط .

وستعرف الشروط – إن شاء اللهُ تعالى – .

ويدخل في الحدّ الذي ذكره المصنفُ (لغير المنصرف)[1] ما دخله الكسرُ والتنوينُ للضرورةِ أو التناسبِ ، وكذا المجموع بالألف والتاء – عَلَمًا – والمجموع بالواو والنون – علما للمؤنث – كمسلمات ومسلمون ، وإن لم يحذف منهما الكسر والتنوين ؛ لثبوت العلتين في (جميعِ)[2] ذلك .

ففي قوله – بعد[3] – : ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب نظرٌ ؛ لأن الصرفَ – على قوله – عبارةٌ عن تَعَرِّي الاسمِ عن (السببين المعتبَرين)[4] وعن السبب القائم مقامَهُما ، وهو في حال الضرورة وقصدِ التناسب غيرُ مجردٍ عنهما ، فكان الوجهُ أن يقول : ويزول حكم غيرِ المنصرف للضرورة أو التناسب ؛ لأن حكمَ غير المنصرف حكمٌ قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب – أعني اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا – فإنه لا يَتَخلف عن عِلة الإعراب .

وعلى ما حد النحاة غير المنصرف – أعني قولهم : هو مالا يدخلُه الكسر والتنوين للسببين – يجوز أن يقال : يجوز صرفُه للضرورة .

وكذا على ما حد المصنفُ يكون ما دخله اللام أو الإضافة مما فيه علتان من التسع غيرَ منصرف ، وعند غيره هو منصرف ، سواء قالوا : إن الكسر سقط تبعا للتنوين ، أو قالوا : إن الكسر والتنوينَ سقطا معا ، وذلك أن أكثرهم قالوا : إن الاسمَ لَمَّا شابه الفعل حُذِفَ – لأجل مشابهته إياه – علامةُ تمكُّنه التي هي التنوين ، أي علامة إعرابه ؛ لأن أصل الاسم الإعراب وأصلَ الفعل البناء .

وجعلوا تركَ الصرف عبارةً عن حذف التنوين، وقالوا: ثم تبعه الكسر بعد صيرورةِ الاسم غير منصرف، وقَوَّوا هذا القولَ بأنه لما لم يكن مع اللام والإضافة تنوينٌ حتى تحذف

---

(١) ساقطتان من ص .

(٢) في ت : جمع .

(٣) صفحة ١٠٣ .

(٤) في ص : العلتين المعتبرتين .

لمنع الصرف لم يسقط الكسر ، فظهر أن سقوطه (بِتَبَعِيَّةِ)[1] التنوين لا بالأصالة .

فعلى قول هؤلاء نحوُ : « الأحمر وأحمركم » منصرفٌ ؛ لأن التنوين لم (توجد)[2] فتحذف كما في (أحمران وأجمعون) .

وقال بعضهم : إنه لما شابه الفعلَ حذف الكسرُ والتنوينُ معا لمنع الصرف .

ونحوُ « الأحمر وأحمركم » عندهم – أيضا – منصرفٌ ؛ لأن الكسر والتنوين لم يُحْذَفا ، ولا أحدُهما مع اللام والإضافة لمنع الصرف .

(والأقرب الأول)[3] – أعني أن الكسر سقط تبعا للتنوين ، وذلك أنه يعودُ في حال الضرورة مع التنوين تابعا له ، مع أنه لا حاجةَ داعيةً إلى إعادة الكسر ، إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده ، فلو كان الكسر حُذِفَ أيضا لمنع الصرف كالتنوين لم يَعُدْ بلا ضرورةٍ إليه ، إذ مع الضرورة لا يُرتَكَبُ إلا قدرُ الحاجة .

وإنما تبعه الكسر في الحذف ؛ لأن التنوين يحذف لا لمنع الصرف – أيضا – كما في الوقف ، ومع اللام والإضافة والبناء ، فأرادوا النص من أول الأمر على أنه لم يسقطْ إلا لمشابهة الفعل لا للإضافة ولا للبناء ، ولا لشيء آخر ، فحذفوا معه صورةَ الكسر التي لا تدخل الفعل ، ولهذا يؤتى بنون العماد[4] في نحو : ضربني ، ويضربني .

وإنما لم يظهر أثرُ منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع (سببين)[5] نحو : أحمران ومسلمون – عَلَمين للمؤنث – لأن النون فيهما ليس للتمكن – كما ذكرنا[6] – حتى يُحْذَفَ فيتبعه الكسر ، وأيضا فإن النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب .

بلى ، إن سُمِّيَ بِهِما وأُعربا إعرابَ المفرد – أي جعل النون معتقَبَ الإعراب –

---

(١) في ص و ط : لتبعية .

(٢) في ت : يدخل .

(٣) في جـ و ص : والأول أقرب .

(٤) تعبير كوفي يقصد منه نون الوقاية .

(٥) في ص : السببين .

(٦) انظر صفحة ٨٢ وما بعدها .

وجب منعُ (صرفهما)[1] للعلتين ؛ لأن (التنوين)[2] -إذن - فيهما تنوينُ التمكُّن ، ولا يتبع نصبُهما الجرَّ .

ثم نقول : أصل الاسم الإعراب - كما ذكرنا[3] - ثم قد يتفق مشابهتُه للفعل ، وهي (على)[4] ثلاثة أضرب :

أحدهما : - وهو أقواها - أن يصيرَ (معنى الاسم)[5] معنى الفعل سواءً ، كما في أسماء الأفعال فَيُبْنى الاسم ، نظرا إلى أصل الفعل ، الذي هو البناء ويُعْطَى عملَه .

وثانيها : وهو أوسطُها - أن يوافقه من حيث تركيبُ الحروفِ الأصلية ، ويشابهه في شيء من المعنى ، كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة ، فيعطَى عملَ الأفعال التي فيه معناها ولا يبنى ؛ لضعف أمرِ الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارعُ على الاسم في الإعراب ، فلا يبنى منه إلا (قويٌّ)[6] في المشابهة للأفعال - أي الذي معناه معنى الفعل سواء - (كاسم الفعل)[7] .

وثالثها : وهو أضعفُها - أن لا (يشابهه)[8] لفظا ولا يتضمن معناه ، ولكن يشابهُه بوجهٍ بعيد ، ككونه فرعا لأصل ، كما أن الأفعالَ فرعُ الأسماء إفادةً واشتقاقا ، أما الإفادة فلاحتياج الفعل - في كونه كلاما - إلى الاسم ، واستغناءِ الاسم فيه عنه ، وأما الاشتقاقُ فيجيء في باب المصدر[9] ، فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ، ولا يُعطَى بها عملَ الفعل ؛ لأن ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل

---

(١) في ط : صرفها .
(٢) تكملة من ص .
(٣) انظر صفحة ٥٤ و ٩٧ .
(٤) ساقطة من ص .
(٥) ساقطتان من ط .
(٦) في ص : ما قوي منه .
(٧) في ط : كاسم الفاعل ، وهو تحريف ؛ لأن اسم الفاعل غير مبني .
(٨) في ط : يشابه .
(٩) انظر ط ٢/١٩١ و ١٩٢ .

والمفعول ، وهو خِلْوٌ منه ، بل ينزع ، بهذه المشابهة ، علامةُ الإعراب ، فيكون اسما معربا بلا علامة إعراب ، ثم يتبعه الكسرُ – على قول – أو ينزع التنوين والكسر معا – كما تقدم[1] – .

وإنما احتيج في هذا الحكم إلى كون الاسم فرعا من (جهتين)[2] ، و لم يُقْتَنَعْ بكونه فرعا من جهة واحدة ؛ لأن المشابهةَ بالفرعية مشابهةٌ غيرُ ظاهرةٍ ولا قويةٍ ، إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة ، بل يُحْتَاج – في إثباتها فيه – إلى تكلف – كما مضى[3] – .

وكذا إثباتُ الفرعية في الأسماء بسبب هذه العلل غيرُ ظاهر – كما يجيء[4] – فلم تَكْفِ واحدةٌ منها إلا إذا قامت مقامَ اثنتين .

فإن قلت : إذا شابه الاسمُ غيرُ المنصرف الفعلَ فقد شابهه الفعلُ أيضا فلم كان إعطاءُ الاسم حكمَ الفعل أولى من العكس ؟

فالجواب : (أن)[5] الاسم تَطَفَّلَ على الفعل فيما هو من خواصّ الفعل ، وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما ، وذلك كما يصيرُ اسمُ الفعل بمعنى الفعل ، ويتضمن هنا اسمُ الفاعلِ والمفعولِ ، والصفةُ المشبهة ، والمصدرُ ، معنى الفعل فيتطفل الأسماءُ على الأفعال في المعنى فتعطى (حكم)[6] الفعل ، وذلك ببناء اسمِ الفعل وعملِه عملَه معا ، وعملِ البواقي (عملَه)[7] حسبُ .

وهذا مطرد في كل ما يُعطَى حكما لأجل مشابهته لنوعٍ آخر ، كما إذا اتفق مشابهةُ الحرف للفعل بتضمن معناه – كإنّ وأخواتها وما ولا – أُعمل عملَ الفعل .

---

(١) صفحة ٩٧ .
(٢) في ت : جهتين في هذا الحكم .
(٣) صفحة ٩٨ .
(٤) صفحة ١٠٢ .
(٥) في ت : لأن .
(٦) في ت : بحكم .
(٧) ساقطة من ص .

وإذا اتفق مشابهةُ الاسم للحرف باحتياجه إلى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات ، أو بتضمن معناه كأسماء الشرط والاستفهام (ونحو ذلك)[1] كما يجيء في باب المبني[2] – بني الاسمُ لتطفله على الحرف فيما يخصها[3] .

وههنا تكفي أدنى مشابهةٍ لأجل بناء الاسم ، بخلاف مشابهته للأفعال ؛ وذلك لتمكّن الحرف ، ورسوخِه في البناء دون الفعل .

وإذا شابه الفعلُ الحرفَ بلزوم معنى الإنشاء الذي هو بالأصالة للحرف ، أُعطي حكمَ الحرف في عدم التصرف ، كما في عسى وفعلِ التعجب ، وإن شابه الاسمَ – كالمضارع – أعربَ – كما يجيء في بابه[4] – فظهر أن الاسمَ قد يشابه الفعلَ والحرفَ ، وكذا الفعلُ قد يشابه الاسمَ والحرفَ ، وأما الحرفُ فيشابه الفعلَ فقط .

قوله : والنون زائدةً .

انتصب « زائدةً » على أنها حال من النون ، والعامل معنى الكلام ، فإن معنى قوله : وهي عدل ووصف .. إلى آخره ، أيْ تكون علل منع (المنصرف)[5] عدلا ووصفا ، وكذا وكذا ، والنون زائدةً .

وقد أُلحق (بالأسباب)[6] المذكورة ما شابه ألفَ التأنيث المقصورة ، وهو كل ألف زائدة في آخر الاسم العَلَم سواءٌ كانت للإلحاق – كما في أرطى[7] – وذِفرى[8] ، وحَبَنْطى[9] – أولا – كقَبَعْثَرَى[10] ؛ لأنها بالعلمية تمتنع من التاء كألف التأنيث .

---

(١) تكملة من جـ و ط .

(٢) انظر : ط ٢/٢ .

(٣) أنث الضمير العائد على الحرف لأنه كلمة .

(٤) انظر : ط ٢٢٧/٢ .

(٥) في ت و ص : الصرف .

(٦) في ط : بأسباب .

(٧) في اللسان (أَرَطَ) الأرطى شجر ينبت بالرمل ... شبيه بالغضا ينبت عِصِيا من أصل واحد يطول قَدْرَ قامةٍ .

(٨) في اللسان (ذَفَر) الذِّفرى من الناس ومن جميع الدواب من لدن المقذِّ إلى نصف القذال . وقيل : هو العظم الشاخص خلف الأذن .

(٩) في اللسان ١٤٠/٩ الحَبَنطى : الممتلئ غضبا أو بطنه ، وحَكَى اللّحياني عن الكسائي : رجل حَبَنطى : مقصور ، وحِبَنْطى : مكسور مقصور .

(١٠) في اللسان (قبعثر) ٣٧٨/٦ القبعثرى : الجمل العظيم ، والأنثى قبعثراة ، والقبعثرى أيضا : الفصيلُ المهزول .

فإذا عُدَّ الألف والنون سببا لمشابهة ألف التأنيث بالامتناع من التاء فَعَدُّ الألف المقصورة الممتنعة من التاء أولى لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التاء .

وأما ألف الإلحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بألف التأنيث الممدودةِ – وإن كانت أيضا ممتنعةً من التاء مثل ألف التأنيث الممدودة – لاجتماع شيئين :

أحدُهما : ضعفُ ما تشبهه ألف الإلحاق الممدودة – أي الهمزة في نحو : حمراء – في باب التأنيث ، دون الألف في نحو : سَكْرَى ؛ لكون الهمزة في الأصل ألفا .

والثاني : كون همزة الإلحاق في مقابلة الحرف الأصلي .

ولذلك أثَّرَ الألفُ والنونُ في نحو : سكران لمشابهة ألفِ التأنيث الممدودةِ ؛ لأن النونَ ليست في مقام حرفٍ أصلي ، وألفُ الإلحاق المقصورةُ – وإن كانت في مقابلة حرف أصلي لكنها – تشبه علامة التأنيث الأصلية ، أي الألفَ المقصورةَ ، لا المنقلبة عن علامة التأنيث – أي ألف التأنيث الممدودة .

وأما فرعيةُ هذه العلل فإن العدلَ فرعُ إبقاءِ الاسمِ على حاله ، والوصفَ فرعُ الموصوف ، والتأنيثَ فرعُ التذكير ، والتعريفَ فرعُ التنكير – إذ كل ما نعرفه كان مجهولا في الأصل عندنا – والعجمةَ – في كلام العرب – فرعُ العربية ؛ إذ الأصلُ في كل كلام أن لا يخالطه لسان آخرُ ، فيكون العربيةُ – إذن – في كلام العَجَم فرعا ، والجمعَ فرعُ الواحد ، والتركيبَ فرعُ الإفراد ، والألفَ والنونَ فرعُ ألفي التأنيث – كما يجيء بعد[1] – أو فرعُ ما زِيدَا عليه ، ووزنَ الفعل في الاسم فرعُ وزن الاسم ، إذا كان خاصّا بالفعل ، أو أولُه زيادةٌ كزيادةِ الفعل ؛ لأن أصلَ كُلِّ نوعٍ أن لا يكون فيه الوزنُ المختصُّ بنوعٍ غيرِه[2] .

وههنا فروعٌ أخرُ لم يعتبروها ، ككون الاسمِ مصغّرا أو منسوبا وشاذا ، أو غيرَ ذلك مما لا يحصى[3] ، وذلك اختيار منهم بلا علة مخصِّصة .

---

(١) صفحة ١٦٩ و ١٧٠ .

(٢) في أسرار العربية ٣٠٧ و ٣٠٨ بيان لفرعية هذه العلل لا يبعد عنه هذا كثيرا .

(٣) قال في هامش ٣٨/١ من ط تعليقة رقم ٩ : قوله : وغير ذلك مما لا يحصى ككونه مثنى ، وكونه مشتقا وكونه مقلوبا ، وكونه محذوفا منه شيء .

قوله : وحكمه أن لا كسر .

ولم يقل أن لا جَرّ ؛ لأنه يَدْخُلُه الجرُّ عند الجمهور ، إذ هو – عندهم – مُعْربٌ ، والجر أنواع وجرّه فتحٌ ، (والفتحُ)[1] الذي في (بأحمدَ)[2] (عندهم)[3] عملُ الجار ، وهو يعملُ لا محالة .

وقال الأخفش[4] والمبرد[5] والزجاج[6] : غيرُ المنصرف – في حال الجر – مبني على الفتح لخفته ؛ وذلك لأنّ مشابهتَه للمبني – أي الفعل – ضعيفةٌ ، فَحُذِف علامة الإعراب مطلقا – أي التنوين – وبُنِي في حالة واحدةٍ فقط ، واختُصَّ بالبناء في حالة الجر ؛ ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر .

قوله : ويجوز صرفُه للضرورةِ أو للتناسبِ مثلُ : ﴿ سَلَاسِلَاْ وَأَغْلَالًا ﴾[7]– و ﴿ قَوَارِيرَاْ ﴾[8] –

قال الأخفش[9] : (إنّ)[10] صرفَ مالا ينصرف مطلقا – أي في الشعر وغيره – لغةُ الشعراء وذلك أنهم كانوا يُضطَرون كثيرا – لإقامة الوزن – إلى صرف مالا ينصرف ، فَتَمرَّنَ على ذلك ألسنتُهم ، فصار الأمرُ إلى أن صَرَفوه في الاختيار أيضا ،

---

(١) في ط : فالفتح .

(٢) في ت : بأحمر .

(٣) تكملة من جـ و ص و ط .

(٤) في المواضع التي تحدث فيها الأخفش عن الممنوع من الصرف في كتابه معاني القرآن لم يذكر ذلك ، ولمْ أر من نسب إليه ذلك غير الرضي ، والله أعلم بالصواب .

(٥) في المقتضب ٢٤٨/١ : ولذلك كان مالا ينصرف ، إذا كان مخفوضا فُتِح ، وحمل على ما هو نظير الخفض ، نحو : مررت بعثمان وأحمد يافتى ، وذلك قولك في الكتابة : ضربتك ومررت بك وضربته ومررت به ، وضربتهم وعليهم واحد .

(٦) في ما ينصرف ومالا ينصرف ٢ : فلذلك جعل المخفوض مفتوحا . فالفتحُ فيه بناءٌ إذ لم يمكن أن يدخله إعرابٌ لا يدخل في الفعل مثلُه فأُبدِل من الكسر بناءُ الفتح .

(٧) الدهر ٤ .

(٨) الدهر ١٥ .

(٩) انظر : الأشموني بحاشية الصبان ٢٧٥/٢ .

(١٠) ساقطة من ص .

وعليه حَمَلَ قولَه تعالى : ﴿ سَلَاسِلَاْ وَأَغْلَالًا ﴾[1] و ﴿ قَوَارِيرَاْ ﴾[2] .

(وقال .هو والكسائي)[3] : إن صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قوم إلا أفعل منك[4] .

وأنكره غيرُهما ، إذ ليس المشهور عن أحد في الاختيار نحو : جاءني أحمدٌ وإبراهيم ونحو ذلك .

وأما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه ، فلا يصرف ما فيه الألف المقصورة لعدم الضرورة .

ومَنْعُ (الكوفيين)[5] صرفَ أفعل (من)[6] في الضرورة ؛ لأن من مع مجروره كالمضاف إليه ، فلا ينونُ ما هو كالمضاف[7] .

والأصل الجواز لأن الكلام في الضرورة ، وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف .

وجوز الكوفيون وبعضُ البصريين – للضرورة – تركَ صرف المنصرف ، لا مطلقا ، بل بشرط العلميةِ[8] ، دون غيرها من الأسباب لقوتها – كما يتبين لك عند

---

(١) و (٢) الدهر ٤ و ١٥ ، وفي معاني القرآن للفراء ٢١٤/٣ ، وقوله عز وجل ﴿ سَلَاسِلَاْ وَأَغْلَالًا ﴾ كتبت سلاسل بالألف ، وأجراها بعض القراء ، لمكان الألف التي في آخرها ، ولم يُجْرِ بعضُهم ، وقال الذي لم يُجْر : العربُ تثبت فيما لا يُجْري الألف في النصب ، فإذا وصلوا حذفوا الألف ، وكلٌّ صوابٌ ، ومثل ذلك قوله : ﴿ كَانَتْ قَوَارِيرَاْ ﴾ . أُثبِتَتْ الألف في الأولى لأنها رأسُ آية ، والأخرى ليست بآية ، فكان ثبات الألف في الأولى أقوى لهذه الحُجّة ، وكذلك في مُصْحف عبد الله ، وقرأ بها أهل البصرة ، وكتبوها في مصاحفهم كذلك .. وأهل الكوفة والمدينة يثبتون الألف فيها جميعا .. فإن شئت أجريتهما جميعا ، وإن شئت لم تجرهما .

قلت : المقصود بالإجراء هنا الصرف . و لم يذكر الأخفشُ في معاني القرآن ما نسبه إليه الرضي ، وعَدّ الأخفشُ الألفَ في ﴿ قَوَارِيرَاْ ﴾ زائدةً لمناسبة رؤوس الآي . انظر : معاني القرآن للأخفش ٥٢١ .

(٣) في ت و ص : وقال الكسائي . والصواب ما هنا لأنه أعاد الضمير إليهما مثنى في قوله : وأنكره غيرهما . والضمير في قوله هو يعود إلى الأخفش .

(٤) منع الكوفيون صرف (أفعل من) للضرورة وأجازه البصريون ، انظر : الإنصاف ٤٨٨ .

(٥) في جـ و ص : ومَنَع الكوفيون .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) الإنصاف ٤٨٨ ، وقد عللوا لها بعلة أخرى أيضا وهي أن (من) لقوة اتصالها بأفعل منع من صرفه ، ولهذا كان في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع بلفظ واحد .

(٨) في الإنصاف ٤٩٣ ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

الكلام في تفصيل الأسباب[1] – وذلك بكونها شرطًا لكثير من الأسباب مع كونها سببا واستشهدوا بقوله[2] :

١٧ – فما كان حِصنٌ ولا حابِسٌ يفوقان مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ[3]

ومَنَعَه الباقون استدلالا بأن الضرورة تجوِّزُ ردّ الأشياء إلى أصولها فجاز صرفُ غيرِ المنصرف ، ولا تخرجُ لأجلها الأشياء عن أصولها[4] .

وقريب من هذا (الوجه)[5] جوازُ قصر الممدود في الشعر ، دون مد المقصور إلا نادرا ، ومنعوا روايتهم بأن قالوا : الروايةُ : يفوقان شيخي[6] .

والإنصاف أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردُّها وإن ثبتت هناك روايةٌ أخرى .

قوله : سلاسلا .

(صُرِفَ)[7] ليناسب المتصرفَ الذي يليه (أي)[8] « أغلالا » فهو كقولهم : هَنَأني

---

(١) انظر صفحة ١٨٣ وما بعدها .

(٢) البيت لعباس بن مرداس بن أبي عامر بن حارثة بن عبد بن عبس ، أسلم قبل فتح مكة ، وأمه الخنساء الصحابية الشاعرةُ وكان من المؤلفة قلوبهم ، وكان بدويا قُحًّا لم يسكن مكة ولا المدينة ، مات في خلافة عمر نحو سنة ١٨ هـ (الخزانة ١٥٢/١ – ١٥٤ والأعلام ٣٩/٤) .

(٣) هذا البيت في الشعر والشعراء ١٠١ وفي العقد الفريد ٢٧٧/١، وفي الموشح ١٤٤. وفي الضرائر لابن عصفور ١٠٢، وفي الإنصاف ٤٩٩، وفي العيني ٣٦٥/٤، وفي الخزانة ١٤٧/١ و ٢٥٣، وفي الهمع ٣٧/١، وفي الدرر ١١/١..

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الكوفيين وبعض البصريين جوزوا ترك صرف المنصرف بشرط العلمية ، كما فعل الشاعر في (مرداس) هنا .

(٤) هذه المسألة من المسائل القليلة التي وافق فيها مؤلف الإنصاف الكوفيين في رأيهم ؛ ذلك لأن حجتهم دامغة ، وعلى الرغم من ذلك قال : ص ٥١٤ : والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ ، لا لقوته في القياس .

(٥) تكملة من جـ و ط .

(٦) يعني مكان يفوقان مرداس في الشاهد السابق وقد أورد صاحب الإنصاف شواهد كثيرةً تؤيد مذهب الكوفيين وليس لها روايات أخرى ومنها :

أنا أبو دِهْبِلَ وَهْبٌ لوَهَبْ من جُمَحٍ والعزُّ فيهم والحَسَبْ

ومنها :

أَخْشَى على دَيْسَمَ من بُعْدِ الثرى أبى قضاء الله إلا ما ترى

(وانظر الأشموني ٢٧٥/٣) .

(٧) ساقطة من ص .

(٨) تكملة من ص و ط .

الشيءُ وَمَرأَني[1] ، والأصل أمرأني[2] .

قوله : قواريرا .

يعني إذا قُرِئَ منوّنا صرف[3] ، لا إذا وُقِف عليه بالألف ؛ (لأنه)[4] حينئذٍ كما يُحتَمل أن يكون بدلا من التنوين يُحتَمَل أن يكون للإطلاق ، كما في قوله تعالى : ﴿ الظُّنونَا ﴾[5] و ﴿ الرَّسُولا ﴾[6] و ﴿ السَّبِيلا ﴾[7] فلا يكون نَصًّا فيما استَشْهَدَ له من صرف غير المنصرف ، وإنما صرف ليناسب أواخر الآي في هذه السورة ؛ لأن أواخر الآي كالقوافي يُعْتَبَر توافقها وتجانسها ، وكذا كل كلام مسجَّع ألا ترى إلى قوله – ﷺ – « خيرُ المالِ سِكَّة مأْبُورة وفَرَس مأْمُورة »[8] أي مُؤَمَّرة ، يعني كثيرةَ النِّتاج ، وقال تعالى : ﴿ والفَجْر ولَيَالٍ عَشْرٍ ﴾[9] ثم قال ﴿ يَسْرِ ﴾[10] ويُقال ﴿ سَجَى ﴾[11] لموافقة ﴿ قَلَى ﴾[12] .

---

(١) في اللسان هنأ ١٨١/١ : ابن السكيت : هنأَكَ ومَرَأَكَ ، وقد هنأني ومرأني بغير ألف ، إذا أتبعوها هنأني ، فإذا أفردوها قالوا : أمرأني .

(٢) في جـ زيادة نقلها عن الصحاح هي : وقال الأخفش مرأني الطعام يمرأ مرءا قال : وقال بعضهم : أمرأني ، وقال الفراء : يقال : هنأني ومرأني إذا أتبعوها ، وإذا أفردوها قالوا : أمرأني وانظر الصحاح ٧٢/١ ففيه يمرأ مراءة وليس مرءا .

(٣) يقصد في حال الوصل ، لا في حال الوقف لأنه يبدل التنوين ألفا في حال الوقف فحينئذ يحتمل أن تكون الألف للإطلاق أيضا ، وسقطت كلمة : صرف من ص .

(٤) في ص : لأن الألف .

(٥) الأحزاب ١٠ .

(٦) الأحزاب ٦٦ .

(٧) الأحزاب ٦٧ .

(٨) هذا الحديث في المسند ٤٦٨/٣ ولفظه عن سويد بن هبيرة عن النبي ﷺ قال : « خير مال المرء له مهرة مأمورة أو سكة مأبورة » ، وأخرجه السيوطي في الجامع الصغير ٥٢٢/١ ، وفي النهاية لابن الأثير ١٣/١ (أمر) فيه خير المال مُهرة مأمورة وسكة مأبورة . السكة : الطريقة المصطفة من النخل ، والمأبورة الملقّحة ، يقال : أَبَرْت النخلة وأَبَّرتُها فهي مأبورة ومؤبّرة ، والاسم الإبار ، وقيل : السكة سكة الحرث ، والمأبورة المُصْلَحَة له ، أراد خير المال نِتاج أو زَرعٌ .

(٩) الفجر ١ و ٢ .

(١٠) الفجر ٣ .

(١١) الضحى ٢ .

(١٢) الضُّحى ٣ .

قوله : وما يقوم مقامهما الجمع وألفا التأنيث .

اعلم أن الأكثرين على أنَّ قيامَ الجمع الأقصى مقامَ سببين وقُوّتَه لكونه لا نظيرَ له في الآحاد العربية ، أما نحو : ثَمَان ورَبَاع – أي الذي ألقى رُباعيتهَ – ورجل (شَنَاح)[1] – أي طويل – وحمار حَزَاب[2] – أي غليظ قصير فشواذ .

وأما نحو الترامِي والتغازِي فالأصل فيه ضَمُّ ما قبل الآخر لكنه كُسِر لأجل الياء .

وأما نحو هوازِنُ وشراحيلُ (علمين)[3] ، فمنقولٌ عن الجمع ، وسيجيء حكمه[4] .

وأما يمانٍ وشآمٍ فالألف فيهما عوض عن إحدى ياءَي النسبِ[5] ، فهذا الوزن عارضٌ لم يُعتدّ به ؛ وذلك لأنَّهُمَا صارا إلى هذا الوزن بسبب إحدى ياءي النسب والألفِ الذي هو بدل من الأخرى ، وياءُ النسب عارضةٌ لا يعتد بها في الوزن نحو : جمالِيّ وكَمَالي في المنسوب إلى جَمَالٍ وكمالٍ .

وكذا تَهَامٍ – بفتح التاء – في المنسوب إلى التَّهَم ، بمعنى تِهامة ، قال[6] :

١٨ – أَرَّقَنِي الليلةَ برقٌ بالتَّهم يالك برقًا مَن يَشُقْه لا يَلَمْ[7]

قال سيبويه : منهم من يقول : يمانّي وشآمّي بتشديد الياء[8] .

---

(١) في مادة شنح في اللسان : يقول ابن سيدة : الشَّنَاحُ والشناحِيّ والشناحِيَةُ من الإبل : الطويل الجسيم ... وبكر شناحٌ وهو الفتىّ من الإبل .. ورجل شناح وشناحية طويلٌ ، حذفت الياء من شناح مع التنوين لاجتماع الساكنين .

(٢) في اللسان حزب : والحزابي والحزابية من الرجال والحمير : الغليظ إلى القصر ما هو رجل حزاب .. إذا كان غليظا إلى القصر .

(٣) تكملة من ص .

(٤) انظر صفحة ١٥٤ .

(٥) ولذا لا يقال يماني ولا شاميّ إلا قليلا حتى لا يجمع بين العوض والمعوض .

(٦) لم أعثر على قائله .

(٧) هذا البيت ورد في الخصائص ١١١/٢ وفيه يتم ، وفي الخزانة ١٥٤/١ ، وفي اللسان (تهم) .. اللغة : أرقني : أسهرني ، يالك برقا : تعجب من البرق واستعظام له ، من يشقه : الشوق إلى الشيء : نزاع النفس إليه وفي ص : يشمه ، ومعناه : نظرت إلى سحابته أين تمطر . لا يلم : جواب الشرط والمعنى لا يعذل .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن التهم بمعنى تهامة ، والنسب إليها تَهَامٍ ، كما يقال في اليمن : يمان .

(٨) الكتاب ٧٠/٢ .

وهو قليل ، ويجيء وجهه في التصريف[1] – إن شاء الله تعالى ..

وإنما لم تُعَدّ ياء النسب عارضة كما في قَمَاري وكَرَاسِي وعَوَاري ، وبَخَاتِي[2] ودَبَاسِي[3] ونحوها لأنها تثبت في آحادها ، وصيغت هذه الجموع على اعتبار تلك الياءات في الآحاد ، وليس ذلك – أي اعتدادُ الياء في المفرد وصوغُ الجمع عليه – مطَّردًا ، ألا ترى أنك لا تقول في جمع عَجَميّ عَجَامي ، وإن كانت ياؤُه للوحدةِ كما في بُخْتِي . وقيل : إن ثمانيًا مثل يمان ، الألف والياء للنسب إلى الثمن الذي هو جزء من ثمانية[4] .

وفيه نظر ، إذ لا معنى للنسب في (ثمان)[5] فإنه بالإضافة إلى ثُمُنْ كالأربع (إلى الرُّبْع)[6] والخَمْس إلى الخُمْس ، ولا معنى لنسب هذين العددين إلى جزأيهما ، وتقدير النسب في الرُّباعي أنسب فيكون منسوبا إلى الرُّباعيةِ ، وهي السن .

ويجوز أن يقال في الثماني : إنه منسوب إلى الثمانية ، أي مجرد العدد ؛ لأن الثماني لا يستعْمل إلا في المعدود ، والثمانيةُ – في الأصل – العددُ لا المعدود ، وكما تقول في صريح

---

(١) في شرح الرضى على الشافية ٨٣/٢ ، وجاء يمانيّ وشآميّ ، وكأنهما منسوبان إلى يمانٍ وشآمٍ المنسوبَين بحذف ياء النسبة دون ألفها ، إذ لا استثقال فيه ، كما استُثقِلَ النسبةُ إلى ذي الياء المشدّدة لو لم تحذف ، والمرادُ بيمان وشآم في هذا موضع منسوبٌ إلى الشأم واليمن ، فينسب الشيء إلى هذا المكان المنسوب ، ويجوز أن يكون يمانيّ وشآميّ جمعا بين العوض والمعوض منه ، وأن يكون الألف في يمانيّ للإشباع .. إلخ .

(٢) في اللسان (بَخَت) البُخْت والبُخْتِيَّة دخيلٌ في العربية أعجمي معرَّب ، وهي الإبل الخُرَاسانية تُنْتَجُ من بين عربية وفالِجٍ ... وهي جمال طِوال الأعناق ويجمع على بُخْتٍ وبَخَات ، وقيل الجمع بَخَاتِيّ غيرَ مصروف ولك أن تخفف الياء فتقول : البَخَاتِيّ ..

(٣) في اللسان (دَبَسَ) الدُّبْسِيُّ ضَرْبٌ من الحَمَام ، جاء على لفظ المنسوب وليس بمنسوب . قال : وهو منسوب إلى طير دُبْس ، ويقال : إلى دِبْس الرُّطب ، لأنهم يغيرون في النسب ، ويضمون الدال ، كالدُّهري والسُّهلي .

(٤) في الكتاب ١٦/٢ قلت فما بال ثمان لم يشبه صحارى وعذارى ؟ قال : الياء في ثماني ياء الإضافة أدخلتها على فعال ، كما أدخلتها على يمان وشآم ، فصرفت الاسم إذ خففت ، كما صرفته إذ ثقلت يماني وشآمي وكذلك رباع ، فإنما ألحقت هذه الأسماء ياءات الإضافة .

وتبعه ابن السراج في السراج في الأصول ٩٣/٢ ونقل ذلك الزجاج عن سيبويه عن الخليل في ما ينصرف ومالا ينصرف ٤٧ وانظر صحاح الجوهري ٢٠٨٨/٥ .

(٥) في ص : ثماني .

(٦) ساقطتان من ط .

العدد ستةٌ ضعفُ ثلاثةٍ ، ولا تقول : ستٌّ ضعفُ ثلاثٍ – وقد يجيء تحقيقه في باب العدد[1] – .

فالألف فيهما – إذن – غير (ألف)[2] المنسوب إليه تقديرا ؛ لكونه (بدلا)[3] من إحدى ياءي النسب ، وكذلك الياء غير الياء ، كما قيل في هِجَان[4] وفُلُك[5] ، وقد جاء ثماني في الشعر غيرَ (مصروف)[6] شاذًّا ، قال الشاعر[7] :

١٩ – يحدو ثمانِيَ مولعا بِلِقاحِها[8]

وهو على التَّوهُّم ؛ لمّا رأى فيه معنى الجمع ، ولفظُه يشبه لفظَ الجمع ، ظَنَّه جمعا[9] .

---

(١) انظر : ط ١٤٧/٢ .

(٢) تكملة من جـ .

(٣) في ط : بدل .

(٤) في اللسان (هجن) الأزهري .. (الهِجان من الإبل : البيضُ الكرام .. قال : ويستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع .. ابن سيده والهجان من الإبل : البيضاء الخالصة اللون ، والعِتقِ من نوق هُجُنٍ وهَجَائن وهِجَان ، فمنهم من يجعله من باب جُنُب ورضًا ، ومنهم من يجعله تكسيرا ، وهو مذهب سيبويه ، وذلك أن الألف في هِجان الواحد بمنزلة ألف ناقة كِناز ومرأة ضِناك ، والألف في هِجان في الجمع بمنزلة ألف ظِراف وشِراف .

(٥) يريد أن ضمة فلك الجمع غير الضمة في فلك المفرد .

(٦) في ط : منصرف .

(٧) البيت لابن ميادة وهو الرماح بن أبرد بن ثوبان الذبياني ، شاعر رقيق هجّاء ، من مخضرمي الأموية والعباسية ، وكان مُقامُه بنجد ، يفِدُ على الخلفاء والأمراء ويعود ، اشتهر بنسبه إلى أمه ميادة . توفي سنة ١٤٩ هـ (الأعلام ٥٩/٣) .

(٨) عجزه :

حتى همن بزَيفة الإرتاج

والبيت في ديوانه ٩١ وفي الكتاب ١٧/٢ ، وفي سر صناعة الإعراب ١٨٣/١ ، وفي العيني ٣٥٢/٤ ، وفي الخزانة ١٥٧/١ .

اللغة : يحدو : يسوق ، المولع : من تعلق بشيء وأحبه ، هَمّ : أراد ولم يفعل ، والزّيفَة : مصدر زاغ يزيغ ، أي مال . والإرتاجُ : مصدر أرتجت الناقة إذا أغلقت رَحِمَها على ماء الفحل ، وصف إبلا أُولع راعيها بلقاحها حتى لَقِحت ثم حداها أشدَّ الحداء حتى همت بإزلاق ما أرتجت على أرحامها .

الشاهد : أورده الشارح شاهدا على أن ثماني لم يصرف في الشعر شذوذا ، لما توهم الشاعر أن فيه معنى الجمع ، ولفظُه يشبه لفظَ الجمع .

(٩) قال ابن سيده : ولم يصرف ثماني لشبهها بجواري لفظا لا معنى (اللسان ٢٣٠/١٦) .

أما سراويل فأعجميٌّ (في الأشهر)[1] وقد قيدنا الآحادَ بالعربية ، أو عربي مفردٌ شاذ ، أو جمعٌ تقديرا – كما يجيء[2] – وأما (نحو)[3] : أكلب وأجمال ، فإنهما – وإن لم يأت لهما نظيرٌ في الآحاد – إلا أن كونهما جمعي قِلَّةٍ ، وحكمُ جمعِ القلّة حكم الآحاد ، بدليل تصغيره على لفظه فَتَّ في عَضُد جمعيتهما ، مع أنه نسب إلى سيبويه أن أفعالا مفرد[4] ، (وكذا)[5] قال تعالى : ﴿ مِمَّا فِى بُطُونِهِ ﴾[6] والضميرُ للأنعام ، وجاز وصف المفرد به نحو : بُرْمةٌ أعشار[7] ، وثوب أَسْمال[8] ، و ﴿ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ ﴾[9] ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجموع .

ولا يصح الاعتذار بمجيء أفعل في الواحد نحو : أَذْرُح[10] في اسم موضع ، لكونه منقولا عن الجمع كمدائن[11] ، ولا بآجُر[12] وآنُك[13] لأنهما أعجميان ، ولا

---

(١) تكملة من ط .

(٢) صفحة ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في الكتاب ١٧/٢ وأما أفعال فقد يقع للواحد ، من العرب من يقول : هو الأنعام ..

(٥) في ت : ولذا .

(٦) النحل ٦٦ من قوله تعالى : ﴿ وإنَّ لكم في الأنعامِ لعبرةً نُسْقِيكُم مما فى بُطُونهِ مِنْ بينِ فَرْثٍ ودَمٍ لَبَنًا خالصًا سائِغًا للشَّاربينَ ﴾ .

(٧) في اللسان (عشر) وقَدَحٌ أعشار ، وقِدْرٌ أعشار ، وقدور أعاشير : مكسرة على عشر قطع ... وقيل : قدر أعشار عظيمة ، كأنه لا يحملها إلا عَشْرٌ أو عَشَرة .

(٨) في اللسان (سمل) سمل الثوب يسمُل سُمُولا وأَسْمَلَ : أخلق وثوب سَمَلَةٌ وسَمَلٌ وأسمال وسَمِيل وسَمُول .

(٩) الدهر ٢ ، والأمشاج : الأخلاط ، واحدها مِشْج ومَشِيج مثل : خِدن وخَدِين .

(١٠) في ت و ص و ط : أدرُجُ ولم أجد فيما بين يدي كتابا يتحدث عن مكان اسمه أدرج والصحيح والصحيح أنه أذرح صحف فيما عدا جـ ، وعن أذرح تحدث ياقوت في معجم البلدان ١٢/١ ، ١٣ أنه بلد في أطراف الشام من أعمال الشراة ، ونقل عن مسلم بن الحجاج أن بين أَذْرُح والجرباء ثلاثةَ أيام ، ونقل عن الأمير شرف الدين يعقوب ابن الحسن الهذياني أن بينهما ميلا واحدا أو أقل ، واستشهد لذلك ثم ذكر أن الصحيح أن التحكيم كان بين أذرح إلى الجرباء واستشهد له بأشعار .

(١١) قال ياقوت : في معجم البلدان ٧٤/٢ هذا الموضع كان مسكنَ الملوك كأسرة الساسانية وغيرهم ، فكان كل واحد منهم إذا ملك بنى لنفسه مدينة إلى جنب التي قبلها وسماها باسم (ذكر ذلك في سبب تسميتها) .

(١٢) في اللسان (أجر) الآجُرُّ : طبيخ الطين ، الواحدة بالهاء ، أُجُرَّة وآجُرَّة وآجِرّة .. فارسي معرّب .

(١٣) في اللسان (أنك) الآنُك: الأُسْرُبُّ، وهو الرصاص القلعي، وقال كراع: هو القزدير، ليس في الكلام على مثال فاعُل غيره، أما كابُل فأعجمي، وفي الحديث: «من استمع إلى قينة صب الله الآنُك في أذنيه يوم القيامة رواه ابن =

بأَبْلُم[1] لأنها لغة رديئة شاذة ، والفصيح ضمُّ الهمزة ، ولا بأَشُدّ لأنه جمع شدة على غير (قياس)[2] أو (هو)[3] جمع لا واحد له بدليل قوله[4] :

٢٠ - بلغتها واجتمعت أَشُدّي[5]

فأنَّثَ الفعلَ .

وقال بعضهم : إنما قوي حتى قام مقامَ سببين لكونه نهايةَ جمع التكسير ، أي يُجْمع الجمع إلى أن ينتهي إلى هذا الوزن فيرتَدِع ؛ ولهذا سمي بالأقصى نحو : كلب وأكلب وأكالب ، ونَعَم وأنعام وأناعيم[6] ، وأما قوله عليه الصلاة والسلام : « إنكن صَوَاحِباتُ يوسُف »[7] .

= قتيبة ... قال أبو منصور : وأحسبه معرّبا ... ولم يجئ على أفْعُل واحدا غيرُ هذا ، فأما أشدّ فمختلف فيه .. وذكر عن الجوهري قوله : وقد جاء في شعر عربي .

والقطعة الواحدة آنكة قال رؤبة :

في جسم جَدْلٍ صَلَهَبِّي عَمَمُه ... يأْنُك عن تَفْئِيمِه مُفَأَّمُه

قال الأصمعي : لا أدري ما يأنُك ، وقال ابن الأعرابي : يأنُك : يعظم . قلت : كون آنك أعجمي موضع خلاف .

وفي النهاية لابن الأثير ٧٧/١ ولم يجئ على أفعل واحدا غير هذا .. وقيل : يحتمل أن يكون فاعُلا لا أفْعُل .

(١) في اللسان (بلم) الإبلَم والأُبْلُم والأَبلَم والإبِلمة والأُبلُمة كل ذلك : الخُوصَةُ . ولم يذكر الوزن الذي ذكره الرضي .

(٢) في ص : القياس .

(٣) تكملة من ط .

(٤) نسب البيت إلى أبي نُخَيلةَ ، وهذا اسمه وقيل : اسمه يَعْمُر وكني أبا نخيلة ، لأن أمه ولدته إلى جنب نخلة ، وهو من بني حَمّان بن كعب ، وكان عاقًّا لأبيه فنفاه أبوه عن نفسه ، أغلبُ شعره الرجز (الخزانة ١٦٥/١) وينسب البيت إلى أبي النجم العجلي ، ولم أجده في ديوانه .

(٥) البيت في الخزانة ١٦١/١ ، وفي الأغاني ١٤٠/١٨ . ولما ذكر صاحب الخزانة أبيات أبي نخيلة التي منها هذا البيت أورده هكذا :

بلغتها مجتمع الأشد

الشاهد : أورده الرضيُّ شاهدا على أن الأشد جمعُ شدة على غير قياس أو جمعٌ لا واحد له .

(٦) قال ابن السراج في الأصول ٩٠/٢ : وإنما منع الصرف لأنه جمعُ جمعٍ ، لا جمعَ بعدَه ، ألا ترى أن أكلبا جمع كلب ، فإن جمع (أكلبا) قلت : أكالب فهذا قد جمع مرتين .

(٧) جزء من حديث في صحيح البخاري ١٨٢/٤ وفيه : فإنكن صواحب يوسف ، وفي سنن الترمذي ٢٧٥/٩ وفيه : إنكن لأنتن صواحب يوسف ، وفي سنن النسائي ٧٧/٢ وفيه : إنكن لأنتن صواحبات يوسف ، وفي سنن ابن ماجه ٣٨/١ وفيه : فإنكن صواحبات يوسف ، وكذا في المسند ٤١٢/٤ .

وقوله[1] :

٢١ – جذب الصَّرارِيّينَ بالكُرُورِ[2]

جمع صُرَّاء جمع صَارّ بمعنى المَلّاح فهما (جَمْعَا)[3] سلامة ، ونحن قلنا نهاية جمع التكسير . وقيل : لما لم يكن له في الآحاد (نظير)[4] أشبَه الأعجميَّ الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع وشبه العُجْمة[5] . وعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسببين .

وقال الجُزُولي[6] : فيه الجمع وعدم النظير في الآحاد .

وعدم النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج إلى الجمعية[7] – كما يأتي في سراويل[8] – ففيه عنده أيضا سببان ، والأسباب عنده أكثرُ من التسعة .

وقال المصنف : منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة (كأكالب)[9] أو كونه على وزن جمع الجمع كمساجد[10] .

---

(١) البيت من أرجوزة للعجاج وستأتي ترجمته صفحة ٧٤٥ .

(٢) قبله :

لأيًا يُنائيها من الجُؤُور

وهو في ديوانه ١/٣٥٠ ، وفي الخزانة ١/١٦٦ و ٢٠٤ ، وفي الصحاح : صَرّ

اللغة : اللأي : البطء والشدة ، ينائيها : يباعدها ، الجُؤُور : مصدر جار إذا عدل عن القصد ، الصراريين : المَلّاحون أو المَلّاح على خلاف في ذلك ، والكُرُور : الحبال ، واحدها كُرّ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الصَّرارِيِّن جمع صُرّاء وهو جمع صار بمعنى الملاح .

(٣) فيما عدا ص : جمع ، والصواب ما أثبته .

(٤) في ص و ط : له نظير .

(٥) لم أجد فيما بين يدي من قال بذلك .

(٦) هو عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت .. أبو موسى الجُزولي ، وجُزُولة : بطن من البربر ، لزم ابن بَرّي بمصر لما حج ، وعاد متصدرا للإقراء – أخذ عنه العربية جماعة منهم الشّلوبين وابنُ مُعْطٍ ، وكان إماما فيها ، شرح أصول ابن السراج ، وله المقدمة المشهورة وهي هوامش على الجمل . توفي سنة ٦٠٧ هـ (البغية ٢/٢٣٦) .

(٧) في المقدمة الجزولية ق ٤٦ : والجمع وتأثيره مع عدم النظير في الآحاد العربية .

(٨) انظر ١٥٩ وما بعدها .

(٩) في ت : كالكاتب .

(١٠) قال في شرحه لكافيته ص ١٢ : وإنما قام الجمع مقام علتين لأنه صيغة منتهى الجموع فكأنه جمعان ، وإنما قامت كل واحدة من ألفي التأنيث مقام علتين للزومهما الاسم لزوما لا ينفكان عنه بحال ، فجُعل لزومُهما كتأنيث ثان ، فصار كأنه تأنيثان .

فلا أثر عنده لكونه أقصى جموع التكسير .

وأما قيامُ ألفي التأنيث - أعني الممدودةَ والمقصورةَ - مقام سببين فللزومِهما الكلمةَ ، وبناءِ الكلمة عليهما ، بخلاف تاء التأنيث ، فإن بناءَها على العُروض ، وإن اتفق في بعض الأسماء لزومُها كعُنْصُوَة[1] وقَمَحْدُوَة[2] وحِجَارة وخَزَاية[3] وغيرِها - كما يجيء في باب التأنيث[4] - .

قوله : فالعدلُ خروجُه عن (صيغته)[5] الأصلية ، تحقيقا كثُلاثَ ومَثْلَثَ وأُخَرَ وجُمَعَ ، أو تقديرا كعُمَرَ وبابِهِ ، (وقطامَ)[6] في تميم .

العدل : إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا للإلحاق ولا لمعنى .

فقولنا : بغير القلب ليخرج نحو : أَيِس في يَئِس .

وقولنا : لا للتخفيف ، احترازا عن نحو : مَقَام ومَقُول وفَخْذ وعُنْق .

وقولنا : ولا للإلحاق ليخرج نحو : كَوْثَر[7] .

وقولنا : ولا لمعنى ليخرج نحو : رُجَيل ورِجَال .

قوله : خروجه .

أي خروج الاسم ، ولو قال : إخراجه لكان أوفقَ لمعنى العدل ، وهو الصَّرفُ ، يقال : اسم معدول أي مصروف عن بِنْيته ، والعدول : الانصراف والخروج .

قوله : عن صيغته الأصلية .

يخرج عنه أُخَر ، إن قلنا : إنه معدول عن الآخَر ، وسحر عند من قال : إنّه معدول

---

(١) في اللسان (عَنَصَ) العُنصُوة والعَنْصَوة والعِنصِية والعَنَاصِي : الخصلة من الشعر قدر القنزعة .

(٢) في اللسان (قمحد) ٤/٣٧٠ القَمَحْدُوَة الهَنَةُ الناشزة فوق القفا وهي بين الذُّؤابةِ والقفا ، منحدرةٌ عن الهامة ، إذا استلقى الرجل أصابت الأرضَ من رأسه .

(٣) في القاموس : خَزِيَ خَزَاية وخَزًى استحيا .

(٤) انظر ط ٢/١٦١ - ١٦٦ .

(٥) في ط : صيغة .

(٦) في ص : وباب قطام .

(٧) الملحقة بجعفر .

غيرُ منصرف[1] ، وأمس عند تميم[2] ، إذ هما معدولان عن السّحر والأمس ، واللام ليست من صيغة الكلمة ؛ لأن الكلمة لم تُصَغ عليها ، إلا أن نقُولَ : كأنها من صيغة الكلمة وبِنْيَتِها ، لشدة امتزاجِها بِها .

قوله : تحقيقا .

نُصِبَ على المصدر ؛ لأن الخروج إما خروجُ تحقيق ، أي خروجٌ محقَّق كرجل سَوْء بمعنى رجل سَيِّئ ، أو خروج تقدير أي خروج مقدّر .

ويعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه ، غير كون الاسمِ غيرَ منصرف ، بحيث لو وجدناه – أيضا – منصرفا لكان هناك طريقٌ إلى معرفة كونه معدولا ، بخلاف العدل المقدر فإنه الذي يصار إليه لضرورة وجد أن الاسم غيرَ منصرف ، وتَعَذُّرِ سببٍ آخر غير العدل ، فإن عُمَرَ – مثلا – لو وجدناه منصرفا لم يحكم قطّ بعدوله عن عامر بل كان كأُددٍ[3] .

وأما ثُلَاثُ ومَثْلَثُ فقد قام دليل على أنهما معدولان عن ثلاثةٍ ثلاثةٍ ، وذلك أنا وجدنا ثلاثَ وثلاثةً ثلاثةً بمعنى واحد ، وفائدتهما تقسيم أمرٍ ذي أجزاءٍ على هذا العدد المعين ، ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرَّر على الاطراد في كلام العرب ، نحو : قرأت الكتاب جزءا جزءا ، وجاءني القوم رجلا رجلا ، وأبصرت العراق بلدا بلدا .

فكان القياسُ في باب العدد أيضا (التكريرَ)[4] (عملا)[5] بالاستقراء ، وإلحاقا للفرد المتنازَع فيه بالأعم الأغلب ، فلما وجد ثُلاث غيرَ مكرر لفظا حكم بأن أصلَه لفظٌ مكرر ، ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث إلا ثلاثة ثلاثة فقيل : إنه أصلُه .

وقد جاء فُعَال ومَفْعَل في باب العدد من واحد إلى أربعة – اتفاقا – وجاء فُعَال من

---

(١) يمنع سحر من الصرف عند الجمهور إذا كان معينا ، أي المراد به وقتٌ بعينه فإنه يلازم الظرفية فلا يتصرف ولا ينصرف . انظر : الهمع ٢٨/١ فهناك آراء أخرى فيه .

(٢) وهي عند الحجازيين مبنية على الكسر .

(٣) أي في كونه مصروفا وغير معدول عن غيره .

(٤) في جـ : التكرار .

(٥) في ت : حملا .

عشرة في قول الكميت[1] :

٢٢ – ولم يَسْتَرِيثُوك حتى رَمَيتَ فوق الرِّجال خِصالًا عُشَارا[2]

والمبردُ[3] والكوفيون[4] يقيسون عليها إلى التسعةِ نحو : خُمَاس ومَخْمَس وسُدَاس ومَسْدَس ، والسماعُ مفقود[5] .

بلى يستعمل على وزن فُعال من واحد إلى عشرة مع ياء (النسب)[6] نحو الخُمَاسي والسُّداسِي والسُّباعي والثُّمانِي والتّساعِي .

وعند سيبويه أن منع الصرف في هذا للعدل والوصف[7] .

فإن قيل : الوصفُ في هذا المكرر عارضٌ كعُروضه في أربعٍ في نحو : نسوةٌ أربعٌ ، فكيف أثر فيه ولم يؤثر في أربع ؟

---

(١) الكميت بن زيد بن خُنَيس الأسدي ، شاعِرُ الهاشميين ، من أهل الكوفة ، اشتهر من العصر الأموي وكان عالما بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها ثقةً في علمه ، منحازا إلى بني هاشم ، خطيبَ بني أسد وفقيهَ الشيعة فارسا شجاعا سخيا . توفي سنة ١٢٦ هـ (الأعلام ٩٢/٦) .

(٢) البيت في ديوانه ١٩١/١، وفي الخصائص ١٨١/٣، وفي الخزانة ١٧٠/١، وفي الهمع ٢٦/١، وفي الدرر ٨/١.
اللغة : يستريثوك : يجدوك بطيئا ، رميت : زدت ، خصالا عشارا : عشر خصال .
الشاهد : أورده الرضي شاهدًا على أن لفظ « عُشارا » قد ورد في شعر الكميت بمعنى تكرار العشرة .

(٣) في المقتضب ٣٨٠/٣ ومن المعدول قولهم : مثنى وثلاث ورباع ، وكذلك ما بعده . وظاهر هذه العبارة أن المبرد يقيس مفعل وفعال إلى العشرة .

(٤) نسبه ابنُ مالك في شرحه للكافية الشافية ١٤٤٨ إلى الكوفيين والزجاج .

(٥) في الهمع ٢٦/١ والمسموع من ذلك أُحاد ومَوْحد (وثُنَى) ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وخماس ومخمس وعشار ومَعْشر . قال تعالى : ﴿ أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ وقال الشاعر :

ولقد قتلتهم ثناءَ وموحدا

وقال :

ترى النَّعَرات الزرقَ تحت لِبانه أحادَ ومَثْنى أصعقتْها صواهلُه

وقال :

هنيئا لأربابِ البُيوت بيوتَهم وللآكلين التمرَ مَخْسَس مَخْمَسَا

وقال : فلم يستريثوك .... إلخ بيت الكميت

قلت : السماع – على هذا موجود في خماس ومخمس مع ما قال الرضي .

(٦) في ص : النسبة .

(٧) في الكتاب ١٥/٢ : وسألته عن أُحاد وثُناء ومثنى وثلاث ورباع فقال : هو بمنزلة أخر ، إنما حَدُّه واحدا واحدا .. إلخ .

قلت : هذا التركيب المعدولَ لم يوضع إلا وصفًا ، (ولم)[1] يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف فيه ، ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه .

والفراءُ يجيز صرفَ هذا المعدولِ إذا لم يَجْرِ[2] علىٰ الموصوف[3] .

وليس بوجه ، إذ الموضوع على الوصفية كأحمر يؤثر فيه الوصف ، وإن لم يتبع الموصوفَ .

وقال ابنُ السراج : وإنما لم ينصرف لكون مثنى – مثلا – معدولا عن (لفظ)[4] اثنين ، وعن معناه – أيضا – لأنه عُدِلَ عن معناه مرةً واحدة إلى معنى اثنين اثنين ، ففيه عدل لفظي وعدل معنوي[5] .

وقيل : إن فيه عدلًا مكررا من حيث اللفظ ؛ لأن أصله كان اثنين مرتين ، فجُعل مرةً واحدة ، ثم غُيِّر لفظ اثنين إلى مثنى[6] .

وقال الكوفيون[7] وابن كَيْسَان[8] : إن فيه العدل والتعريف – كما في عمر – إذ لا

---

(١) في ت و ص : ولا .

(٢) أي لم يكن تابعا .

(٣) في معاني القرآن للفراء ٢٥٤/١ وأما قوله : (مثنى وثلاث ورباع) فإنها حروف لا تُجْرَى ، وذلك أنهن مصروفات عن جهاتهن ... ومن جعلها نكرة وذهب بها إلى الأسماء أجراها ، والعرب تقول : ادخلوا ثلاثَ ثلاثَ وثُلاثًا ثُلاثًا . وقال الشاعر :

وإن الغـــلام المستهامَ بذكـــره قتلنا به من بين مثنى وموحـد
بأربعة منكـم وآخـر خـامس وسادٍ مع الإظلام في رمح معبد

فوجه الكلام أن لا تجرى ، وأن تجعل معرفة لأنها مصروفة ، والمصروف خلقته أن يترك على هيئته مثل لُكَعَ ولَكَاعِ .

(٤) في ت : لفظة .

(٥) في الموجز لابن السراج ٧١/١ وأما الذي عدل بإزالة معنى إلى معنى فمَثْنى وثلاث ورباع وأحاد ، فهذا عُدِل معناه ولفظه ، عُدِل عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين ، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى .

وانظر : الأصول ٨٨/٢ .

(٦) قال ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١٤٤٧ : ومنهم من جعل امتناعها للعدل في اللفظ والمعنى ، أما في اللفظ فظاهر وأما في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيفٌ لأصولها .

(٧) في معاني القرآن للفراء ٢٥٤/١ أنها حروف لا تجرى وذلك أنهن مصروفات عن جهاتهن ألا ترى أنهن للثَّلاثِ والثلاثةِ وأنهن لا يضفن إلى ما يضاف إليه الثلاث والثلاثة فكان لامتناعه من الإضافة كان فيه الألف واللام وامتنع من الألف واللام لأن فيه تأويلَ الإضافة .

(٨) أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان النحوي ، كان أحدَ المشهورين بالعلم والمعروفين بالفهم ، أخذ عن المبرد =

يدخله اللام ، وإذا جرى[1] على النكرة فمحمول على البدل[2] .

ولا دليلَ على ما قالوا ، ولو كان معرفةً – ولا شك أن فيه معنى الوصف – لجرى على المعارف ، وكيف يكون معرفةً وهو يقع حالا ، نحو : جاءني القوم مثنى ؟ !

وأما (أُخَر) فإنه جمعُ أخرى التي هي مؤنث آخر ، وهو أفعل التفضيل بشهادة (التصرف)[3] نحو : آخر آخرون وأواخر ، وأخرى أخريان أخريات (وأخر)[4] ، مثل الأفضل ، الأفضلان الأفضلون والأفاضل ، والفُضْلَى والفضلَيَان والفضْلَيات والفُضَل .

فمعنى آخر في الأصل أشدُّ تأخُّرا ، وكان في الأصل معنى جاءني زيد ورجل آخر : (رجل)[5] أشدّ تأخُّرا من زيد في معنى من المعاني ، ثم نقل إلى معنى غيرِ ، فمعنى رجل آخر : رجل غير زيد ، ولا يستعمل إلا فيما هو من جنس المذكور أولا ، فلا يقال : جاءني زيد وحمار آخر ، ولا امرأة أخرى .

وتستعمل (أُخْرَيَات) في المعنى الأول ، ولا تستعمل إلا مع اللام أو الإضافة – كما هو حقها – نحو : جاءني فلان في أخرياتِ الناس ، أي في الجماعات المتأخرة ، وكذا (الأواخر)[6] .

فلما خرج (آخَرُ) وسائرُ تصاريفه عن معنى التفضيلِ استُعملت من دون لوازم أفعل التفضيل – أعني من والإضافة واللام – وطُوبِق بالمجرد عن اللام والإضافة ما هُوَ لَهُ ، نحو : رجلان آخران ورجال آخرون ، وامرأة أخرى ، وامرأتان أُخْرَيان ، ونسوة أُخَرُ .

= وثعلب ، وكان قيّما بمعرفة مذهب البصريين والكوفيين . له مصنّفات كثيرة منها المهذب في النحو ، وشرحُ الطوال . توفي سنة ٢٩٩ هـ (نزهة الألباء ٢٣٥) .

(١) أي إذا تبع النكرة .

(٢) في شرح ابن يعيش للمفصل ٦٣/١ وحُكِي أن ابنَ كيسان قال : قال أهل الكوفة : مَثْنَى وموحد بمنزلة عُمَر ، وأن هذا الاسم معرفة فإذا سميت به لم ينصرف كما لم ينصرف عمر اسم رجل ، ونقله ابنُ برهان عن أبي علي عن ابن كيسان في شرح اللمع ٤٤٨ .

(٣) في ت و ط : الصرف وفي جـ صرف والتصحيح من ص .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) ساقطة من ط و ص .

(٦) في ص : الآخر .

قيل[1] : الدليل على عدل أُخَرَ أنه لو كان مع (من) (المقدر)[2] كما في (اللهُ أكبرُ) للزم أن يقال : بنسوة آخَرَ ، على وزن أفعل ؛ لأن أفعل التفضيل مادام بـ (من) ظاهرةً أو مقدرةً لا يجوز مطابقته لمن هو له ، بل يجب إفرادُه .

ولا يجوز أن يكون بتقدير الإضافة ؛ لأن المضاف إليه لا يُحذَف إلا مع بناء المضاف – كما في الغايات – أو مع ساد مسدَّ المضاف إليه ، (إما بالتنوين)[3] – كما في حينئذٍ و ﴿ كُلًّا آتَيْنَا ﴾[4] أو مع (دلالة)[5] ما أضيف إليه تابعُ (ذاك)[6] المضاف عليه ، نحو قوله[7] :

٢٣ – إلا عُلالةَ أو بَدَاهةَ سابحٍ[8]

أخذا من استقراء كلامهم ، فلم يبق إلا أن يكون أصلُه اللامَ .

---

(١) قال ابن برهان في شرح اللمع ٤٥٢ : فإذا كسرت أُخْرَى قلت : أُخَر فلم تصرف ؛ لأنه معدول عن الألف واللام ؛ لأن أفعل لا يكون مؤنثه فعلى إلّا وقد عاقبت فيه الألف واللام من ، فانتفت من ولزمت اللام .

(٢) في ص و ط : المقدرة .

(٣) في ص : وهو التنوين .

(٤) الأنبياء ٧٩ من قوله تعالى : ﴿ فَفَهَّمْناها سُلَيمانَ وكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وعِلْمًا ﴾ الآية .

(٥) تكملة من جـ و ص و ط .

(٦) في ط : ذلك .

(٧) هو للأعشى ميمون بن قيس بن جندل من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية ، يسمى صناجة العرب ، أدرك الإسلام ولم يسلم . توفي سنة ٧ هـ (الأعلام ٨/٣٠٠) .

(٨) قبل هذا البيت في ديوانه :

وهنـــاك يصدقُ ظنُّكـــم ... أنْ لا اجتماعَ ولا زيـــارَة
ولا بـــــراءة لـــــلبريِّ ... ولا عطـــاء ولا خَفَـــارَة

وآخره : نهد الجزارة

والبيت في ديوانه ٢٠٩ ، وفي الكتاب ١/٩١ و ٢٩٥ ، وفيه قارح : مكان سابح ، وفي المقتضب ٤/٢٨٨ ، وفي الخصائص ٢/٤٠٧ ، وفي المقرب ١/١٨٠ ، وفي الخزانة ١/١٧٢ ، وفي العيني ٣/٤٥٣ ، وفي الضرائر الشعرية ١٩٤ ، وفي معاني القرآن للفراء ٢/٢٣١ ، وفي البيان والتبيين ٣/١٥ ، وفي رصف المباني ٣٥٨ ، وفي سر الصناعة ١/٢٩٧ ، وفي اللسان (علل) ، وفي أمالي السهيلي ١٣١ ، وفي شروح سقط الزند ٨١٠ ، وفي المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣١٩ .

اللغة : العُلالة : بقية جري الفرس وبقية كل شيء أيضا ، والبداهة : أول جري الفرس ، والسابح : الفرس الذي يدحو الأرض بيديه في العدو ، النهد : المرتفع ، الجُزارة : الرأس واليدان والرجلان ، وهذا في الأصل فيما يذبح ، لأن الجزار يأخذها مقابلَ الذبح ، أقول : وبعض قرى تهامة عسير لا يزال يُسميّها جزارة .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن المضاف يحذف مع دلالة ما أضيف إليه تابع ذلك المضاف عليه .

ولمانع أن يمنع الحصرَ فيما ذُكِر من الوجوه بما ذهب إليه الخليلُ في أَجْمَع وأخواته من كونها معرفات بتقدير الإضافة[1] ، مع (عُرْيِها)[2] من تلك الوجوه .

فالأولى أن يقال – في امتناع كون أُخَر بتقدير الإضافة – : إن المضاف إليه لا يحذف إلا إذا جاز إظهارُه ، ولا يجوزُ إظهارُه ههنا .

ومنع أبو علي من كون أُخَرَ معدولا عن اللام[3] ، استدلالا بأنه لو كان كذا لوجب كونُه معرفةً كأمسِ وسحرَ المعدولين عن ذي اللام ، فكان لا يقع صفة للنكرات[4] ، كما في قوله تعالى : ﴿ من أيام أخر ﴾[5] .

وأجيب بأنه معدول عن ذي اللام ، لفظا ومعنى ، أي عُدِل عن التعريف إلى التنكير ، ومن أين له أنه لا يجوز تخالفُ المعدولِ والمعدولِ عنه تعريفا وتنكيرا ؟ ولو كان (معنى)[6] اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناءُ سحر – كما ذهب إليه بعضُهم[7] – لتضمنه معنى الحرف .

فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه عَلَمًا .

وذهب ابن جني[8] (إلى)[9] أن قياس (آخر)[10] لما تجرَّدَ عن اللام والإضافة أن

---

(١) في الكتاب ١٤/٢ وسألته عن جُمَع وكتع فقال : هما معرفة بمنزلة كلّهم ، وهما معدولتان عن جَمْع جَمْعاء وجَمْع كتعاء ، وهما منصرفان في النكرة .

(٢) في ص . خروجها .

(٣) القول بأنها معدولة عن اللام قول الخليل ، في الكتاب ١٤/٢ : قلت فما بال أخر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ؟ فقال : لأن أخر خالفت أخواتِها وأصلَها وإنما هي بمنزلة الطُّوَلِ والوُسَطِ والكُبَرِ لا يكُنَّ صفةً إلا وفيهنَّ ألف ولام ، فتوصف بهن المعرفة . وانظر ما ينصرف ومالا ينصرف ٤٠ ، ٤١ .

(٤) لم أجد حديثا عن (أخر) في باب الممنوع من الصرف من الإيضاح و لم يتحدث أبو علي عن هذا الجزء من الآية ١٨٤ من سورة البقرة في الحجة .

(٥) البقرة ١٨٤ .

(٦) في ت : مع .

(٧) ذكر السيوطي في الهمع ٢٨/١ : أن الذي يرى ذلك صدرُ الأفاضل وابن الطرّاوة ، ونَصَرَ هذَا الرأيَ أبو حيان .

(٨) أبو الفتح عثمان بن جني النحوي ، من حذاق أهل الأدب وأعلمِهم بعلم النحو ، والتصريف ، صنف فيهما كتبا أبدع فيها كالخصائص والمنصف وسر الصناعة ، وله كتب غيرُها . أخذ عن أبي علي الفارسي وصاحَبَهُ أربعين سنة وأخذ عنه أبو القاسم الثمانيني وغيرُه . توفي سنة ٣٩٢ هـ (نزهة الألباء ٣٣٢) .

(٩) تكملة من جـ و ص و ط .

(١٠) فيما عدا ص : أخر ، والصواب ما أثبته .

يستعمل بـ (مِنْ) ويفردَ لفظُه في جميع الأحوال ، فأُخَر في قولك : بنسوةٍ أُخَرَ معدول عن آخَرَ من[1] .

ويلزم على هذا القول أن يكون آخران وآخرون وأواخر وأخرى وأخريات معدولاتٍ – أيضا – عن (آخَرَ مِنْ)[2] ، إلا أن أخرى وأواخر غنيان عن اعتبار العدل بألف التأنيث[3] ، والجمعية[4] .

والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكمُ منع الصرف في موضع نحو : أحمران وأجمعون – كما مر[5] – .

وأما أخريات فاستعمالها باللام والإضافة كما هو الأصل ، ولو لم يكن – أيضا – لم يَبِنْ فيه أثرُ منع الصرف لكونه كعَرَفَات .

(هذا)[6] وفي ادعاء كون (ظواهر)[7] ألفاظ المؤنث والمثنيين والمجموعين معدولةً عن لفظ الواحد المذكر بُعْدٌ ، فالأولى أن لا يدعى كون أُخَرَ وتصاريفه معدولةً عن أحد لوازم أفعل التفضيل عل التعيين ، بل نقول : هي معدولة عما كان حقَّها ولازمَها في الأصل – أعني أحدَ الأشياء الثلاثة مطلقا[8] – وإنما عدل عنه لتعرّيه عن معنى أفعل التفضيل الذي هو المستلزم لأحدها – كما يجيء في باب أفعل التفضيل[9] – وذلك لأنه (صار)[10] بمعنى غير – كما ذكرنا[11] – .

---

(١) في اللمع ١٥٧ وكذلك أخرُ لا تنصرف للوصف والعدل عن آخرَ من كذا .
(٢) في ت : لفظِ آخَرَ .
(٣) أي في أخرى .
(٤) أي في أواخر .
(٥) صفحة ٩٨ ، ٩٩ .
(٦) ساقطة من ص .
(٧) ساقطة من جـ .
(٨) يعني الاقتران بمن أو الإضافة أو أل .
(٩) انظر ط ١١٩/٢ .
(١٠) تكملة من جـ و ط و ص .
(١١) صفحة ١١٧ ، ١١٨ .

فعلى هذا لا يُفَسَّرُ العدلُ بما فسر به المصنفُ – أعني خروجه عن صيغته الأصلية – بل نقول : العدل : إخراج اللفظ – كما ذكرنا – عما الأصل أن يكون معه من الصيغة ، أو استلزامِ كلمةٍ أخرى ، فيدخل فيه سحر وأمس ، ونحو : ضُحَى (وعشيةً وعَتَمَةً)[1] ومساءً وبكرا[2] – مُعَيَّناتٍ – لأن الأصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين مما كان يقع عليه وضعا أن يكون باللام أو الإضافة .

ويدخُلُ فيه الغاياتُ – أيضا – نحو : قبل وبعد ، لقطعهما عن المضاف (إليه)[3] الذي كان يقتضيه وضعا .

فعلى هذا إذا كان المعدول معربا ، وانضم إلى عدله سبب آخر (مُنِع)[4] صرفُه ، فلم يمتنع ضحى وأخواته لعدم اعتبار العلمية فيها – كما اعتبرت في سحر – على ما يجيء[5] – .

وأما جُمَع ومثله أخواته من كُتَع[6] وبُضَع[7] وبُتَع[8] فالأكثرون على أنه معدول عن جُمْع[9] لأنه جَمْعُ جَمْعاء ، وقياس جمع فعلاء أَفْعَل : فُعْل ، كحَمْراء وحُمْر .

وقال أبو علي : ليس قياس كل فَعْلاء أن يجمع على فَعْل ، بل قياس فعلاء مؤنث أفعل (المجموع)[10] على فُعْل ، وأجمع مجموع على (أجمعون) لا جُمْع[11] .

---

(١) في ت : وعتمة ، وفي ص و ط : وعشية ، والجمع بين اللفظين في جـ .

(٢) نُصِبَ ضحى وما بعده على الحكاية .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ص و ط : امتنع .

(٥) صفحة ١٢٤ .

(٦) كَتَع : تقبَّض وانضم ، وأكتع رَدِفٌ لأجمع لا يفرد منه ... وقيل : أكتع كأجمع ليس بِرَدِف ، وهو نادرٌ . قال عثمان بن مظعون :

أَتَيْمَ بنَ عمرٍو الذي جاء بِغُضَةً ومن دونه الشَّرمانُ والبَرْكُ أكتع

(اللسان كتع) .

(٧) البَضْع : الجمع ، قال الجوهري : سمعته من بعض النحويين ، ولا أدري ما صحته (اللسان : بضع) .

(٨) البُتْع : طول العنق مع شدة مغرزه (اللسان : بتع) .

(٩) اختار هذا الرأي الأخفش والسيرافي وابن عصفور ، وليس هذا رأي الأكثرين ، وانظر : الهمع ٢٨/١ .

(١٠) في ط : المجموع .

(١١) انظر تفصيل رأي أبي علي في شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ١٣ ، وفي اللسان (جمع) ٤١١/٩ ، ٤١٢ .

وقولُه[1] :

٢٤ - فَمَا وجدَتْ بناتُ بني نِزَارٍ حلائـــلَ أسودِيـــنَ وأحْمَرِيـــنَ[2]

شاذٌّ - كما يجيء في باب الجمع[3] - .

ولو كان جُمَعُ معدولا عن جُمْع ، وفُعْل يصلح لجمع المذكر والمؤنث ، لجاز جاءني الرجل جُمَع .

قال[4] : والحق أن جمعاء اسم لا صفة ، وقياس جمع فعلاء - اسما - فَعَالَى في التكسير ، وفعلاوات في التصحيح ، كصحارى وصحراوات ، فجُمَع معدول عن أحدهما[5] .

ويرد عليه أن جمعاءَ لو كان اسما لكان (أجمع)[6] أيضا كذلك ، فجمعه - إذن - على (أجمعون) شاذ ، إذ لا يجمع بالواو والنون إلا العلم والوصف - كما يجيء في باب الجمع[7] - .

وأما السبب الآخرُ فيه[8] وفي (أجمع)[9] فعن الخليل أنه تعريف إضافي[10] ،

---

(١) البيت لحكيم الأعور بن عياش الكلبي من شعراء الشام من قصيدة هجا بها مضر وينسب إلى الكميت وهو في ديوانه ١١٦/٢ .

(٢) هذا البيت في المقرب ٥٠/٢ ، وفي ابن يعيش ٦٠/٥ ، وفي الخزانة ١٧٨/١ ، وفي شرح شواهد شرح الشافية ١٤٣ ، وفي الهمع ٤٥/١ ، وفي الدرر ١٩/١ .

اللغة : حلائل : جمع حليل وهو الزوج ، والحليلة الزوجة .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن جمع أسود وأحمر جمع تصحيح شاذ .

(٣) انظر : ط ١٨٢/٢ .

(٤) يعني أبا علي الفارسي .

(٥) انظر : اللسان ٤١٢/٩ (جمع) . والتكملة لأبي علي ١٧١ .

(٦) في جـ : جُمَع والصحيح ما هنا .

(٧) انظر : ط ١٨٠/٢ وما بعدها .

(٨) الضمير يعود على (جُمَع) .

(٩) في جميع النسخ : جمع ، والصحيح ما أثبته ، لأن الضمير المذكور قبله عائد على جمع .

(١٠) انظر : صفحة ١١٩ تعليقة ١ .

(لأن)[1] الأصل في جاءني القوم أجمعون : أجمعهم ، أي جميعهم ، وقرأت الكتاب أجمع ، أي جميعه .

قيل : هو ضعيف ؛ لأن تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف .

وله أن يقول : إنما لم يُعتبر ذلك مع وجود المضاف إليه ؛ لأن حكم منع الصرف لا يبينُ فيه – كما يجيء – وأما مع حذفه فما المانع من اعتباره ؟

وقال بعضهم[2] : فيه التعريف الوضعي كالأعلام ، أي وُضِعَ تأكيدًا للمعارف بلا علامة التعريف ، (والمؤكَّد)[3] لا يكون إلا معرفة ، إلا ما جوز الكوفيون من نحو قوله[4] :

٢٥ – قد صرّتِ البكرةُ يومًا أَجْمَعَا[5]

مما كان المؤكدُ فيه محدودًا .

---

(١) في ت و جـ و ط : وكذا في أجمع لأنه ، وهو مكرر لا داعي له ، لأنه سبق ذكره والتصحيح من ص .

(٢) نسب صاحب الهمع ٢٨/١ هذا الرأي إلى ابن الحاجب و لم أجده في شرحه لكافيته ولا في إيضاحه للمفصل ، وانظر : الأشموني بحاشية الصبان ٢٦٣/٣ و ٢٦٤ .

(٣) في ت : فالمؤكد .

(٤) لم أعثر له على قائل . وقال في الإنصاف ٤٥٦ : هذا البيت مجهول لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاجُ به . وفي الخزانة ١٨١/١ قال جماعة من البصريين : إنه مصنوع . قلت : والأبيات المجهول قائلها كثيرة ، فلو لم يحتج بها جميعِها لهَدَمْنا كثيرا من قواعد النحو . وهذه قضية يطول النقاش فيها .

(٥) نقل في الخزانة ١٨٢/١ عن العيني أن صدره : (إنا إذا خُطّافنا تَقَعْقَعا) ثم قال : وفيه نظر من وجهين :

الأول/أن بيت الشاهد بيت من الرجز ، وليس مصراعًا من بيت ، حتى يكون ما ذكره صدرَه .

والثاني/أنه غيرُ مرتبط ببيت الشاهد ، فإن بيت الشاهد لا يصلح أن يكون خبرا لقوله : إنا ولا جوابا لإذا ، اللهم إلا إنْ قُدّر الرابط ، أي صرت البكرة فيه ، وتكون حينئذ الجملة الشرطية خبرًا لإن قلت : وهذا التقدير الذي ذكره البغدادي لا يصلح أيضا ؛ لأنه لابد أن يكون الضمير المذكور أو المقدر في جملة الخبر عائدا على المبتدأ ، وهو هنا ليس كذلك .

والبيت الشاهد في الإنصاف ٤٥٤ ، وفي أسرار العربية ٢٩١ ، وفي العيني ٩٥/٤ قال : والرواية الصحيحة : يوما أجمع ، بلا تنوين ، الخزانة ١٨١/١ ، وفي الدرر ١٥٧/٢ .

اللغة : صرّت : بالبناء للفاعل يكون المعنى صوتت ، وتكون البكرة : ما يستقى عليه الماء من البئر ، وبالبناء للمفعول يكون المعنى : شد عليها الصرار لئلا يرضعها ولدُها وتكون البكرةُ الفتيةَ من الإبل .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على ما يراه الكوفيون من جواز توكيد النكرة إذا كانت محدودة مؤقتة . كيوم وسنة ونحوهما .

ففيهما – على هذا القول – شبه العلمية .

ويرد عليه : صباحا ومساء وبكرا وضحى وعَتَمةً وضَحْوةً (معيناتٍ فإنها معارف)[1] بلا عِلّة مخصِّصة بعد العموم ، كالأعلام الغالبة ، نحو النجم[2] والصَّعِق[3] ، ففيه العدلُ عن اللام مع شبه العلمية ، مع أن جميعها (منصرفٌ) .

وأيضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون ، بل المجموع هذا الجمع إما العلم وإما الوصف .

قال المصنف : فيه وفي أجمع مع العدل الوصف الأصلي ، وإن صار بالغلبة في باب التأكيد[4] .

فهما عنده كأسود[5] وأرقم[6] ونحوهما .

وهذا قريب ، لكن بقي الكلام في أن أجمع – في الأصل – من أي الصفات هو ؟ أمن باب أحمر حمراء ، أم من باب الأفضل والفضلى ؟

لا يجوز أن يكون من باب أحمر لجمعه على (أجمعون) ، وجمعه – بالنظر إلى أصله – فُعْل ، وبالنظر إلى نقله إلى الأسماء بالغلبة أَفَاعِل ، كأساود وأداهم ، قال[7] :

٢٦ – أَتانِي وعيدُ الحُوص من آل جَعْفرٍ فيا عبدَ عَمْرٍو لَوْ نَهيتَ الأَحَاوِصا[8]

---

(١) في ط : إذا كانت معينات ، فإنها إذن معارف .

(٢) أراد به الثريا ، وهو في الأصل صالح لكل نجم .

(٣) الصَّعِق في الأصل صفة تقع على كل من أصابه الصَّعْقُ ، لكنه غلب على خُويلد بن نُفَيْل الكِلابي ، أحد فرسان العرب ، سمي بذلك لأنه أصابته صاعقة ، وقيل : لأن بني تميم ضربوه على رأسه فكان إذا سمع الصوت الشديد صُعِق فذهب عقلُه . وقال أبو سعيد السيرافي : كان يطعم الناس في الجدب بتهامة ، فهبت الريح فهالت التراب في قصاعه فسب الريح فأصابته صاعقة فقتلته . اللسان (صعق) بتصرف .

(٤) لم أجد ذلك في شرحه لكافيته ولا في إيضاحه للمفصل ، وقال في الإيضاح ١٣٣/١ ، ١٣٤ : ومنها فُعَل في التأكيد كجُمَع وكُتَع وبُصَع وبُتَع ، إما عن جُمْع وكُتْع ، فإنه قياسها على قول ، إذ مفردها جمعاء . كحمراء وحمر ، وإما عن جمعاوات ، إذ مذكره أجمعون ويقرب من هذا كلامه في شرحه لكافيته ١٢ ، ١٣ .

(٥) الأسود : العظيم من الحيات وفيه سواد .

(٦) الأرقم : أخبث الحيات ، وأطلبها للناس ، أو ما فيه سواد وبياض . اللسان (رَقَمَ) .

(٧) البيت للأعشى ، وقد مرت ترجمته صفحة ١١٨ .

(٨) وهو في ديوانه ١٩٩ ، وفي ابن يعيش ٦٢/٥ ، ٦٣ ، وفي الخزانة ١٨٣/١ ، وانظر : الصحاح (حوص) . =

فأفعلون لا يجوز فيه لا قبل (الغلبة)[1] ولا بعدها ، وأيضا أفْعَل فَعْلاء لا يجيء – في الأغلب – إلا في الألوان والخِلَق .

والأولى أن يقال : إنه في الأصل أفعل التفضيل بشهادة (أجمعون) وجُمَع ، فكان معنى قولنا : قرأت الكتاب أجْمَعَ – في الأصل – أنه أتم جمعا في (قراءتي)[2] من كل شيءٍ ، تفضيلٌ لقولهم : جميع . نحو : أحمد وأشهر ، في المحمود والمشهور ، ثم جعل بمعنى جميعه ، وانمحى عنه معنى التفضيل (فهو معدول في اللفظ عن)[3] لوازم أفعل التفضيل الثلاثة – أعني اللام والإضافة ومن – كما ذكرنا في أخر[4] . فأجمعُ وآخَرُ فِيهِمَا العدل والوصف والوزن ، وأُخَرُ وجُمَع فيهما العدل والوصف .

ويرد على جَعْلِ (أجمع) من باب الأفضل أن مؤنثه جمعاء ، وحقُّه جُمْعَى كأخرى .

والجواب (عنه)[5] أنه لما انمحى عنه معنى التفضيل جاز أن يغير بعضُ تصاريفه عما هو قياسه ، ولما بقي فيه معنى الصفة مع أن وزنه أفعل صار كأحمر الذي هو على أَفْعَل وهو صفة ، فجاز جمعاء كحمراء ، وإذا جاز لك أن تقول : حسناء وخشناء وعلياء مع أن مذكراتها حَسَن وخَشِن وعَال ، لكونها صفات ، فكيف إذا انضم إلى الصفة وزنُ أفعل ؟ !

هذا وكان على المصنف أن يذكر (سَحَرَ) معينا في العدل المحقق ، إذ هو غير منصرف في القول المشهور ، ويذكر – أيضا – أمس – رفعا – (على)[6] لغة تميم –

= اللغة : الوعيد : التهديد ، والحُوص والأحاوص : أولاد الأحوص بن جعفر ، سمي بذلك لضيقٍ كان في عينه ، وعبد عمرو هو : ابنُ شريح بن الأحوص (انظر : الخزانة ١/١٨٣ ، ١٨٤) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الأحوص بالنظر إلى الوصفية جُمِعَ على الحوص ، وبالنظر إلى نقله إلى الاسمية – بالغلبة – جمع على الأحاوص .

(١) في جـ : العلمية .

(٢) في ط : قرأتي .

(٣) في جـ : كما ذكر في أخر بعينه ، فعدله في اللفظ من ، وفي ط : فعدل في اللفظ عن .

(٤) صفحة ١٢٠ ، ١٢١ .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ت : على أنه .

كما يجيء في الظروف المبنية[1] – لقيام الدليل على عدلهما ، وهو أن كل لفظ جنس أطلق وأريد به فردٌ من (أفراده)[2] معين ، فلابد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة عَلَما – نحو : النجم والصعق – أولا نحو قوله تعالى : ﴿ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾[3] أخذا من استقراء (لغتهم)[4] فثبت عدلُ سحر وأمسِ محققا ، وأما علميتهما فمقدرة – كما يجيء في الظروف المبنية[5] – .

قوله : أو تقديرا .

قد مضى التقدير[6] ، اعلم أن ما هو على وزن فُعَل من الأسماء على ثلاثة أضرب :

إما اسمُ جنس غيرُ صفة ، وذلك على ضربين :

مفرد كصُرَد وهُدَى ، وجمع كغُرَف وحُجَر ، فهذه كلها منصرفة ، وإن سمي بها ، إذا كان المسمى مذكرا .

وإما صفة ، وذلك على ثلاثة أقسام :

أحدها : مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء (نحو : حُطَم)[7] وخُتَع[8] في مبالغة حاطِم وخاتِع ، فهو كضَرُوبٍ في مبالغة ضارب .

وثانيها : مبالغة فاعل مختصة بالنداء ، نحو : يا فُسَق ويالُكَع ، فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو : يا فساق ويالكاع – كما يجيء في باب النداء[9] – .

وفُعَل وفَعَال – المختصان بالنداء – معدولان عند النحاة ، بخلاف نحو : حُطَم وخُتَع .

---

(١) انظر : ط ١٢٥/٢ ، ١٢٦ .

(٢) في ت : أفراد .

(٣) المزمل ١٦ .

(٤) في ج و ص : كلامهم .

(٥) انظر : ط ١٢٥/٢ ، ١٢٦ .

(٦) صفحة ١١٤ .

(٧) في ط : كحطم . والحَطْمُ : الكسر في أي وجه كان ، وقيل : هو كسر الشيء اليابس خاصة كالعظم ونحوه ، (اللسان حطم) .

(٨) في اللسان (خَتَع) ورجل خُتَعٌ وخَتِع وخَوْتَع : حاذق بالدلالة ماهر بها .

(٩) صفحة ٥٠٩ ، ٥١٠ .

قالوا : (لو لم)[1] يكونا معدولين بل كانا كحُطَم لم (يختصا)[2] بالنداء ، بل ساوقهما لمبالغته في شيوع الاستعمال ، كما ساوق حطم في الاستعمال حاطما ، ولم يَخْتَصَّ بباب دون باب .

وأنا لا أرى في نقصان بعض الأشياء المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليلًا على أن الناقص معدولٌ عن الشائع ، وسيجيء لهذا مزيد بحث في أسماء الأفعال[3] .

ولما كان من مذهبهم أن جَمِيعَ أنواع فَعَال – مبنيةً كانت أو ممنوعةً من الصرف – معدولةٌ وكذا فُعَل المختص بالنداء ، فرعوا عليه أنك إذا سميت بها فَفُعَل لا ينصرف اتفاقا ، نحو : فُسَق (علما)[4] للعدل والعلمية ، وكذا فَعَال عند بني تميم ، نحو : نزال وفجار وفساق – أعلاما – .

وهذا الذي قالوا حق ، لو ثبت لهم أن جميعها معدول ، ولم يثبت ، ودونه خرط القتاد ، – كما يجيء في أسماء الأفعال[5] – .

وثالث الأقسام : جمع فُعْلى أَفْعَل التفضيل ، ولا عدل فيها إلا في أُخَر وجُمَع وأتباعه – كما ذكرناهما[6] – .

وإما عَلَمٌ[7] ، وهو أن جَمَع شرطين : ثبوتَ فاعل ، وعَدَمَ فُعَل ، قبل العلمية فهو غير منصرف كقُثَم[8] وجُحَا ، لأنه ثبت قاثم[8] وجَاحٍ[9] ، وعدم قثم وجحا قبل

---

(١) في ط : لم ، والصحيح ما أثبته .

(٢) في ت : يختص .

(٣) انظر : ط ٢/٧٧ وما بعدها .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) انظر : ط ٢/٧٧ .

(٦) صفحة ١١٦ ، ١١٧ ، وما بعدها .

(٧) هذا هو الضرب الثالث مما جاء على وزن فعل .

(٨) قُثَم اسم رجل مشتق من قثَمَ ، وهو معدول عن قاثم ، وهو المعطِي ، ويقال للرجل إذا كان كثير العطاء : مائحٌ قُثَم (اللسان : قثم) .

(٩) جحا بالمكان يجحو : أقام به كحجا ، ابن الأعرابي : الجاحي : الحسن الصلاة ، والجاحي المثاقب (اللسان : جحا) ١٨/١٤٤ .

العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فَاعِل – جنسا – وقطعنا بعدم نقله عن فُعَل الجنسي ، فقلنا : هو علم مرتجل ، أي غير منقول عن شيء ، وهو معدول .

وإنما (حملناه على كونه)[1] معدولا ، ولم نُجَوِّز أن يكون مرتجلا غيرَ معدول ، كعِمران وسُعاد – لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غيرَ منصرف ، واضطررنا حينئذ إلى تقدير العدل فيه – على ما تقدم[2] – لئلا تنخرم علينا القاعدةُ الممهدةُ .

(وكل)[3] فُعَل علمٍ جامع للشرطين يُجهل (كونه)[4] في كلامهم منصرفا أو غير منصرف ، فعلينا أن نقدرَ العدلَ (فيه)[5] ، ونمنعَه الصرف إلحاقا للمشكوك فيه بالأغلب .

أما (أُدَدَ) فإنه – وإن جمع الشرطين – لكنه سمع في كلامهم منصرفا ، فلا يقدر العدلُ فيه .

وإن اختل أحدُ الشرطين – وذلك بأن لا يجيء له فاعل قبل العلمية ، ولا فُعَل – فهو منصرف ، لو جاء مثل ذلك في كلامهم – ولا أعرف له مثالا – وكذا إن جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فُعَل أيضا قبلها فهو منصرف كحُطَم وخُتَع علمين لجواز نقله عن فُعَل جنسا ، وأن لا يكون معدولا عن فاعل ، ولا سيما أن النقل في الأعلام أكثرُ (وأغلب)[5] من العدل .

وأما عُمَر وزُفَر – عَلَمَين – فكان الواجبُ – على هذا الأصل – صرفَهما ؛ لأنه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فُعَل أيضا نحو : عُمَر جمع عُمْرة ، والزُّفَر : السيِّد .

قال الأعشى[6] :

---

(١) في جـ : حكمنا بكونه ، وفي ص : حكمنا على قوله .

(٢) صفحة ١١٤ .

(٣) في ط : فكل .

(٤) في ط : بكونه .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) هو أعشى باهلة عامر بن الحارث بن رباح الباهلي من همدان شاعر جاهلي ، يكنى أبا قحفان ، أشهر شعره رائية له في رثاء أخيه لأمه المنتشر بن وهب وقيل اسمه عُمَر (الأعلام ١٦/٤) .

٢٧ - يأبى الظَّلامةَ منه النَّوفَلُ الزُّفَرُ[١]

لكنهما لما سُمعا غير منصرفين حكمنا بأنهما حالَ العلمية غيرَ منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولان عن فاعل .

وإن اختل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا (أيضا)[٢] لو اتفق مجيئه .

فإن قيل : هلا حكم في (المرتَجَلة)[٣] التي هي نحو : مَوْهَب ومَكْوَزَة ومَحْبَب وحَيْوَة أنها معدولة عن موهِب (بكسر الهاء)[٤] وعن مُكَازة ومَحَب وحيّة ؟

قلت : لأنها - وإن كانت خارجةً عن القياس - إلا أنّ هذه التغييراتِ رجوعٌ إلى الأصل من وجه ، فكأنها ليست بمعدولة إذ العدل خروج عن الأصل ، وهذا رجوع إليه .

أما في محبب ومكوزة فظاهر .

وأما في موهب فإنه - وإن كان قياس معتل الفاء بالواو أن يصاغ منه مفعِل بكسر العين - لكن الأصل في (يفعَل)[٥] مفتوح العين أن يبنى منه مفعَل بالفتح ، فالعدول إلى الكسر في نحو : موضِع وموجِل مخالفةٌ للأصل ، وإنما خولف حملا على الأكثر ؛ وذلك لأن (معتل)[٦] الفاء الواوي أكثر من باب يَفْعِل - بكسر العين - والموضع[٧] مبني على المضارع ، وقد حكى الكوفيون موضَع - بفتح الضاد - على الأصل .

---

(١) صدره : أخو رغائب يعطيها ويسألها

والبيت من قصيدة لأعشى باهلة يرثي المنتشر بن وهب الباهلي وهو في أسرار البلاغة ٣٨٠ ، وفي الأصمعيات ٩٠ ، وفي الخزانة ١٨٥/١ ، وفي جمهرة أشعار العرب ١٣٦ ، وفي مختارات شعراء العرب لابن الشجري ٣٩ .

اللغة : الأخ هنا : الملابس والملازم . النوفل : البحر والكثير العطاء . الزفر : الكثير والناصر والأهل والعدة .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن عمر وزفر لهما فاعل وفُعَل قبل العلمية ، فكان الواجب صرفَهما لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بأنهما علمان غير منقولين عن فُعَل الجنسي .

(٢) تكملة من ص و ط .

(٣) في ت : المرتجل .

(٤) ساقطتان من ط .

(٥) في جـ : مفعل .

(٦) في ط : مثل ، والصواب ما هنا .

(٧) يعني اسم المكان .

وأما مَوْرَقٌ – في اسم رجل – فإنما صرف إما بناء على أنه فوعل[1] ، أو على أنه مَفْعَل[1] لكن كونه أكثر من مفعِل – كما يجيء في التصريف[2] – أوهمهم أنه غير معدول عن مفعِل (بكسر العين)[3] وكذلك موكَل عَلَمًا .

وأما : –

٢٨ – شُمْسِ بنِ مَـالك[4]

بضم الشين فلما لم يلزم لم يُعْتَبَر (في العدل)[5] (بالوزن)[6] ، ولو سلمنا لزومَه قلنا : إنه منقول عن جَمْع شُموس ، وإلا لزم جوازُ صرفه ، وتركُ صرفه ، كما في هند ؛ لأن أمر العدل ظاهر ، وليس كالعجمة في نوح ولوط حتى يقال : إنه لا يؤثر في الثلاثي الساكن الأوسط .

---

(١) يصير عل التقدير الأول غير معتل الفاء . وأما الثاني فقد بين الشارح وجهه .

(٢) شرح الرضي للشافية ١٨٦/١ .

(٣) في جـ : بالكسرة .

(٤) المذكور في شرح الرضي (شمس بن مالك) ، وقد عده البغدادي في الخزانة ٢٠٠/١ جزءا من قول الشاعر تأبط شرا :

وإني لمهدٍ من ثنائي وقـاصد به لابن عم الصدق شمس بن مالك

وقد مرت ترجمته صفحة ٨٩ ، والبيت في ديوانه ص ١٤٨ وهو أول أبيات عشرة مذكورة في حماسة أبي تمام بشرح المرزوقي ٩٢ ، وهو في الخزانة ٢٠٠/١ .

اللغة : قاصد : اسم فاعل من قصد ، ونقل البغدادي في الخزانة ٢٠١/١ عن ابن جني أن الضمير في به راجع إلى موصوف محذوف أي ثناء من ثنائي ، وراجع إلى ثنائي المذكور عند الأخفش ومِنْ عنده زائدة . لابن عم : متعلقان بقاصد عند البصريين . وابن عم الصدق : أي الخير والصلاح .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أن شُمْس هنا معدول عن شمس بفتح الشين ، وإنما صرف لأنه لم يلزم الضم بل سمع فيه الفتحُ أحيانا .

قال البغدادي ٢٠١/١ ، بعد أن نقل عن ابن جني كلاما قريبا من كلام الشارح وفيه نظر ، فإن شُمْسا في هذا البيت مضموم الشين لا غير ، وإن المضموم غير المفتوح كما فصله الحسن العسكري في كتاب التصحيف فإنه قال بعد ما أورد هذا البيت : شمس مضموم الشين : بطن من الأزد من مالك بن فهم وكل ما جاء من أنساب اليمن فهو شُمس بالضم ، وكل ما جاء في قريش فهو شَمس بالفتح .

(٥) ساقطتان من ص و ط .

(٦) في ت و ص و ط : في الوزن .

وأما حيوة فإن الصيغةَ لم تتغير (بقلب لامها)[1] والعدلُ خروجٌ عن الصيغة الأصلية ووزن حيّة وحيْوة جميعا فَعْلة ، (فلنا)[2] أن نرتكب كونَها معدولةً .

قوله : وقطام في تميم .

أي في لغة بـ (بني)[3] تميم ، أما في لغة أهل الحجاز ففيها أيضا عدلٌ مقدّر عند النحاة لكنها مبنيةٌ وكلامه في المعربات غيرِ المنصرفة .

ونعني بباب قَطَام ما هو على وزن فَعَال من أعلام الأعيان المؤنثة ، وذلك أن فعال على أربعة أقسام – كما يجيء[4] :

اسمُ فعلٍ كنَزَال ، وبناؤُه ظاهر .

وعلم للمصادر – على رأي النحاة – كفَجَار للفَجْرة .

وصفةٌ للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة ، وهما أيضا مبنيان باتفاق ، قالوا : لمشابهته باب نزال عدلا ووزنا ، ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو : سحاب وجهام[5] و (كلام)[6] وكهام[7] ، فإنها معربة . فقالوا : كما أن نزالِ معدولة عن انزل ، ففساق وفجار -- في التقدير – معدولتان عن فاسقة والفجرة .

والقسم الرابع[8] علم الأعيان المؤنثة ، فلُغَةُ الحجازيين بناؤه كلِّه (قيل)[9]: لمشابهتها أيضا لنزال وزنا وعدلا مقدرا ، وبنو تميم افترقوا فرقتين ، أكثرهم على أن ذاتَ الراء من هذا القسم مبنيةٌ على الكسر للوزنِ والعدلِ المقدّر كحضارِ .

---

(١) ساقطتان من جـ و ص و ط .
(٢) تكملة من جـ و ص و ط .
(٣) ساقطة من ص و ط .
(٤) انظر التفصيل في ط ٢/٧٥ – ٧٩ .
(٥) الجهام : السحاب الذي لا ماء فيه أو الذي قد هُرَاق ماؤه . (التاج ٨/٢٣٥) .
(٦) ساقطة من ص .
(٧) سيف كَهَام ولسان كَهَام وفرس كَهَام ورجل كَهَام : كليلٌ .. عَيِيّ بطيءٌ مُسِنٌّ لا غناء عنده (التاج ٩/٥٣) .
(٨) أي من أقسام ما كان على وزن فعال .
(٩) تكملة من ط .

وإنما قدروا العدل فيها تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء ، إذ كسر الراء مصحّح للإمالة المطلوبة المستحسنة .

وغيرُ ذات الراء كقطام معربةٌ غيرُ منصرفة ؛ للتأنيث والعلمية ، و لم يحتاجوا في ترك الصرف هنا إلى تقدير العدل ، كما أنه احتيج إليه في عُمَر ، إلا أن بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة ؛ لأنه من باب حَضَارِ الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الإمالة ، (فقدروا)[1] فيه أيضا طَرْدًا للباب .

وأقلهم[2] على أن جميع هذا القسم غيرُ منصرف ، من ذوات الراء كان أولا .

وسيجيء الكلام على تقدير العدل في مثله في أسماء الأفعال[3] .

قوله : الوصفُ شرطُه أن يكون في الأصل ، فلا تضره الغلبة ، فلذلك صُرف مررت بنسوة أربعٍ ، وامتنع أسودُ وأرقمُ للحية ، وأدهمُ للقيد ، وضَعُفَ منعُ أفعى للحية ، وأَجْدل للصقر وأُحيل لطائر .

(تقدير الكلام)[4] (الوصف)[5] شرطُه أن يكون في الأصل ، فلذلك صُرف مررت بنسوة أربع ، فلا تضرُّ الغلبةُ فلذلك امتنع أسودُ وأرقمُ .

وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أن الوصفَ العارضَ غيرُ معتد به في منع الصرف . أما قولهم : مررت بنسوة أربعٍ – مصروفا – فيجوز أن يكون الصرفُ لعدم شرطِ وزنِ الفعلِ على ما يذكر[6] ، وهو عدم قبوله للتاء ، فإنه يقبلها لقولهم أربعة ، لا لعدم شرط الوصف .

وليس قولهم : إن التاء في أربعة ليست بطارئة على أربع ؛ لأن أربعة للمذكر (وأربعا)[7] للمؤنث ، والمذكر في الرتبة قبل المؤنث ، بخلاف يعمَل ويَعْمَلَة[8] ، فإن

---

(١) في ط : فقدروه .

(٢) يعني بني تميم .

(٣) انظر ط ٧٨/٢ ، ٧٩ .

(٤) في ط : الوصف تقدير الكلام .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) صفحة ١٧٦ وما بعدها .

(٧) في ت و جـ و ص أربع .

(٨) اليعملة .. الناقة النجيبة المُعْتملَة المطبوعة .. ونقل عن بعضهم : الجمل يعمل وهو النجيب. التاج ٣٥/٨ واليعمل عند سيبويه اسم لأنه لا يقال : جمل يعمل ولا ناقة يعملة . (اللسان عمل) .

يعملة للمؤنث ، فالتاء طارئة بشيء[1] . وإن دققوا فيه النظر ؛ لأنه إذا جاز أن لا يعتد بالوزن الأصلي في يعمَل لكونه قد يعرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار – وهو التاء في المؤنث – فكيف يعتد بالوزن العارض في أربع مع كونه (قبلُ)[2] على حالة خرج بها عن شرط اعتبار الوزن ، وهي اتصالُه بالهاء ، فإذا كان الوزن في الحال حاصلا فيهما ، والْمُخْرِجُ عن اعتباره في حالة أخرى فَسَواءٌ كان تلك الحال قبلُ أو بعدُ ، بل الأول ينبغي أن يكون أضعَف لأنه عارضٌ غيرُ لازم ، إذ قد يجوز في أربع للمؤنث استعمالُ الأصل – أعني أربعة – للمذكر ، وفي الثاني – أعني يعمَلا – وزنُ الفعل أصلٌ ، لكنه (غيرُ)[3] لازمٍ ؛ لأنه يقال للمؤنث : يَعْمَلة .

فالوزنان متساويان في عدم اللزوم ، وأربع يزيد (ضَعْفا)[4] بعروض الوزن على يَعْمَل .

قوله : فلا تضر الغلبةُ .

(معنى الغلبة)[5] أن يكون اللفظُ في أصل الوضع عاما في أشياء ، ثم يصير – بكثرة الاستعمال – في أحدها أشهرَ به ، بحيث لا يُحْتاجُ لذلك الشيء إلى قرينة . بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس ، فإنه كان (عاما)[6] يقع على كل واحد من بني العباس . ثم صار أشهر في عبد الله ، فلا يُحتاج (له)[7] إلى قرينة ، بخلاف سائر (إخوانه)[8] وكذا النجمُ في الثريا ، والبيتُ في الكعبة ، وكذا أسود كان عامًّا في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداءِ حتى لا يُحتاج فيها إلى قرينة من الموصوف أو غيره ، إذا عنيت به ذلك النوعَ من الحيات ، بخلاف سائر السود ، فإنه

---

(١) هذا هو خبر ليس في قوله : وليس قولهم .. إلخ .
(٢) تكملة من ط .
(٣) تكملة من جـ و ط ، وهي لازمة .
(٤) في ت : ضعف .
(٥) في ص : يعني .
(٦) ساقطة من جـ و ص .
(٧) تكملة من ط .
(٨) في ط : أخواته .

لابد لكل منها إذا قصدته من قرينة ، إما الموصوف نحو : ليل أسود ، أو غيره نحو : عندي أسودُ من الرجال .

وبهذا الشرح يتبين لك أنه لا تَخْرُجُ الأوصافُ العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ، ولا سيما إذا لم تَصِر أعلاما بالغلبة ، فإن اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر – كما يجيء – وكيف يخرُج عن الوصفِ ومعنى الغلبة تخصيصُ اللفظ ببعض ما وُضِعَ له ؟ فلا يخرج عن مطلق الوصفِ ، بل إنما يخرج عن الوصفِ العام ، أي لا يطلق على كل ما وُضِع له ، (بلى)[1] يخرج الوصف – لفظا – عن كونِه وصفًا – أي لا يتبع الموصوفَ لفظا – فلا يقال : قيد أدهمُ لكن المقصودَ في – باب مالا ينصرف – الوصفُ (من حيث المعنى لا)[2] من حيثُ اللفظُ .

فبان بهذا ضعفُ قولِ المصنف في شرح قوله بعد : (وخالف سيبويه الأخفش) وهو قوله : ومذهبُ سيبويه أولى لما ثبت متقدّما من اعتبار الوصفية الأصلية وإن زال تحقيقُها معنى[3] .

بل لا استدلال له في باب أحمر إذا نُكّر بعد العَلَمية بباب أسود الغالب ، لأن معنى الوصف في أحمر إذا زال بالعلمية تحقيقا لم يَعُد بعدَ التنكير ، لأن معنى رُبَّ أحْمَرٍ – إذَنْ – رُبَّ مسمى بأحمر – كان فيه الحمرة أولا حتى يَجُوز في السودان (المسمى)[4] كل واحد منهم بأحمر رُبَّ أحمرٍ لقيته .

فإذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف .

ويجوز – مع العلمية أيضا – بقاءُ معنى الوصف – كما يجيء[5] – فيجوز أن يعتبر بعدها ، فليس اعتبارُ الوصف بعد العلمية بلازم ، وهو في الوصف الغالبِ من دونِ العلمية كأسودَ لازمٌ ، لبقائه بحاله قطعا .

---

(١) في ت : بل .

(٢) ساقط من ص .

(٣) شرح ابن الحاجب للكافية ص١٩ .

(٤) في ص : يسمي .

(٥) صفحة ١٣٥ .

ويعضد بقاءَ معنى الوصف في مثله عندهم قولُ أبي علي في كتاب الشعر : الأبرق[1] والأبطح[1] – وإن استُعمِلا استعمال الأسماء وكُسِّرا تكسيرها – لم يُخْلع عنهما معنى الوصف ، بدلالة أنهم لم يصرفوهما ولا نحوَهما في النكرة ، فعلمتَ أن معنى الوصف مُقَرٌّ فيهما ، وإذا أُقِرَّ فيهما معنى الوصف عُلّقت الحالُ والظرفُ بهما[2] .

هذا لفظه ، ونحن نعلم أن معنى أسودَ الغالبِ حيةٌ سوداء ، ومعنى أرقمَ حيةٌ فيها سواد وبياض ، ومعنى أدهمَ قيدٌ فيه دُهْمة أي سواد ، أي قيد من حديد ؛ لأن الحديدَ أسودُ ، فلم يثبت بنحو أسود أن الوصفية الأصلية تعتبر بعد زوالها .

فلا حجة – إذن – لسيبويه في منع صرف أحمر المنكر بعد العلمية[3] .

كما أنه لم يَثْبُت بأربع أن الوصفية العارضة (لا تعتبر)[4] .

وقال بعضهم : ربما لم يُعْتَبَر الصفةُ الغالبةُ نحوُ : أبطحَ (ونحوه من الغالبة)[5] فيصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جَرْيِها على الموصوف ، وإن كان معنى الوصف باقيًا فيها .

قوله : وضَعُفَ منعُ أفعى .

معطوف على قوله : صُرِفَ ، أي ولكون الوصف الأصلي معتبرا ضعف مَنْعُ أفعى لأنه لم يتحقق كونُه وصفا في أصل الوضع ، و (لا يثبت)[6] أيضا في الاستعمال نحو : أَيْمٌ[7] أفعَى ، بل تُوهِّم أنها موضوعة للصفة لما رأوا أنها للحَيَّة الخبيثة الشديدة ،

---

(١) الأبرق : غلظ فيه حجارة ورحل وطين مختلطة (مختار الصحاح برق) ، الأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى (مختار الصحاح بطح) .

(٢) إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ٢٨٢ ، تحقيق هنداوي ، طبع دار القلم دمشق ، وزارة العلوم والثقافة – بيروت .

(٣) قال سيبويه ٢/٢ : اعلم أن أفعل إذا كان صفةً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة .. قلت : فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة ؟ فقال : لأن الصفاتِ أقربُ إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال . إلخ .

(٤) في ص : تعتبر .

(٥) ساقط من جـ و ص وفي ط ونحوه من الغالبات .

(٦) في ص : ولم يثبت .

(٧) في اللسان ٣٠٦/١٤: الأيم والأَيِّم: الحية الأبيضُ اللطيفُ ، وعَمَّ به بعضُهم جميعَ ضروب الحيات... وقال =

من قولهم : فَعْوَة السُّم ، أي شدته .

(وكذا تُوُهِّم)[1] في الأجدل الذي هو الصقر ، أنه موضوع في الأصل للوصف ، أي طائر ذو جَدْل – وهو الإِحْكام – وقد قيل للدرع جدلاء ، فكأنها مؤنث (أجدل)[2] .

وكذا توهم في أخيل[3] أن معناه الأصلي طائر ذو خيلان . ولم يَثْبُتْ ما توهَّموه تحقيقا .

ولنا أن نقول : صرف هذه (الكلمات)[4] ونحوها ؛ لأن مستعملَها لا يقصد معنى الوصف (مطلقا)[5] . لا عارضا ولا أصليًّا ، فأفعى وإن كانت في نفسِها خبيثةً ، وأجدلُ طائرا ذا قوة ، وأخيلُ طائرا ذا خَيَلان . إلا أنك إذا قلت – مثلا – : لقيت أجدلا ، فمعناه هذا الجنس من الطير من غير أن تقصُد معنى القوة ، كما تقول : رأيت عُقَابًا لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدة ؛ وإن كانت أقوى من الصَّقْر .

وليس صرفها لكونها غيرَ موضوعة للوصف تحقيقا – كما أشار إليه المصنف[6] – فأما منع صرف مثله فغلط ووهم .

قوله : التأنيثُ بالتاء شرطُه العلميةُ ، والمعنويُّ كذلك ، وشرط تحتُّم تأثيره زيادةٌ على الثلاثة . أو تحركُ الأوسط ، أو العجمةُ ، فهندٌ يجوز صرفه ، وزينبُ وسقَر وماهُ وجورُ ممتنع ، فإن سُمّي به مذكر فشرطه الزيادةُ (على الثلاثة)[7] ، فقَدَمٌ منصرف ، وعقربُ ممتنعٌ .

اعلم أن التأنيث على ضربين : تأنيث بالألف وتأنيث بالتاء .

= أبو خيرة : الأيم والأين والثعبان : الذُّكران من الحيات ، وهي التي لا تضر أحدا .

(١) في ص و ط : وكذا توهم الصفة .

(٢) في ت و جـ و ص : الأجدل .

(٣) الأخيل : طائر مشئوم أو هو الصُّرد أو الشِّقِرَّان سمي لاختلاف لونه بالسواد والبياض (القاموس خيل) .

(٤) في ت : الكلمة .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) قال في شرحه لكافيته ص ١٣ : وإنما ضعف منع أفعى وأجدل وأخيل لأنه لم يتحققْ فيه وصفية أصلية ، وليس فيه إلا وزنُ الفعل ، فضعف منع الصرف لذلك .

(٧) تكملة من المتن .

فما هُوَ بالألف متحتم التأثير بلا شرطه . للزوم الألفِ وضعًا – على ما مر[1] – ولذا قام مقام سببين .

ونريدُ بتاء التأنيث تاءً زائدةً في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها ، تنقلب (في الوقف هاءً)[2] ، فنحو : أخت وبنت ، ليس مؤنثا بالتاء ، بل التاء بدل من اللام ، لكنه اختُصّ هذا الإبدال بالمؤنث دون المذكَّر ؛ لمناسبة التاء للتأنيث ، فعلى هذا لو سَمَّيتَ (ببنتٍ)[3] وأختٍ وهَنْتٍ مذكَّرا لصرفتها .

والتأنيث بالتاء على ضربين :

أحدهما : أن يكون التاء فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكّرا حقيقيا كحمزة ، أو مؤنثا حقيقيا كعَزَّة ، أو لا هذا ولا ذاك كغُرَّة[4] (فالعلمية شرط تأثيره متحتِّما)[5] فلا يؤثِّر من دون العلمية ، بدليل نحو : امرأة قائمة ، وفي قائمة الوصف الأصلي ، والتأنيث بالتاء ، فالخلل لم يجيء إلا من التأنيث ؛ لأن شرط الوصف – وهو كونه وضعيا على ما ذكر المصنف – حاصل . وذلك الخلل أن وضع تاء التأنيث – في الأصل – على العُروض ، وعدم الثبات تقول في قائمة : قائم ، فلم يعتد (بالعارض)[6] .

وإنما قلنا في الأصل لأن أصل وضعها للفرق بين المذكّر والمؤنث ، ولا يجيء لهذا المعنى في الصفات والأسماء إلا غيرُ لازمةٍ للكلمة ، كضاربة ومضروبة وحَسَنة وامرأة ورَجُلة وحِمارة ، وأما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما في حجارة وغرفة – كما يجيء في باب التأنيث[7] – ثم إن العلميةَ حيث كانت (في)[8] الكلمة من الكلمات العربية

---

(١) صفحة ١٠٧ .
(٢) في ط : هاء في الوقف .
(٣) في ط : بنت .
(٤) الغُرَّة : البياض في جبهة الفرس .
(٥) تكملة من ط .
(٦) في ت و جـ : به .
(٧) ط ١٦٢/٢ .
(٨) ساقطة من جـ و ص و ط .

صيَّرتْها مصونةً عن النقصان ، فيلزم التاءُ بسببها ، فتاءُ عائشةَ كراء جعفر ، صارت لازمة لا تحذف إلا في الترخيم ، كما يُحذف الحرفُ الأصلي ، وإنما ذلك لأن التسميةَ باللفظ وَضْعٌ له ، وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة ، فقولك : عائشة في الجنس ليس موضوعا مع التاء ، فإذا سميت به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء ، فصار التاءُ كلام الكلمةِ في هذا الوضع .

وأما إن كانت العلميةُ في غير الكَلِمِ العربية ، فربما تَصَرَّف العربُ فيها بالنقصِ ، وتغييرِ الحركة، وقلبِ الحرفِ –إن استثقلوها – كما في جُبْرَئِيل وميكائِيل ،وأُرْسْطَاطَالِيس . فقالوا : جِبرِيل وجِبرال وجِبرِين ، ومِيكال ، وأُرسْطُو ، وأُرسْطَالِيس ، ونحو ذلك ، وذلك لورودها على غير أوزان كَلِمِهم الخفيفة ، وتركيبِ حروفها (المناسب)[1] مع عدم مبالاتِهم بِمَا لَيْس من أوضاعهم ، ولذلك قالوا : أعجمي فالعب به ما شئت[2] .

وأما الزيادةُ في (الأعلام)[3] فنقول : إن كان الحرف الزائد لا يفيد معنى – كألف التأنيث في نحو : بُشْرَى وذِكْرَى . وتاء التأنيث في نحو : غُرفَة ، وألف الإلحاقِ في نحو : مِعْزَى[4] – لم يجز زيادتُه ، (لأن مثل ذلك)[5] لا يكون إلا حال الوضعِ ، وكلامُنا فيما يُزادُ على العلم بعد وضْعِه إذا استعمل على وضعه العَلَمِيِّ ، وكذا الحكمُ إن لم تفد الزيادةُ إلا ما أفاد العَلَم ، كتاءِ الوحدةِ ولامِ التعريف ، من غير اشتراك العَلَم .

وإن أفادت الزيادةُ معنًى آخرَ فإن لم (يَبْقَ)[6] لفظُ العلَمَ بذلك المعنى على ما وضع له أوَّلًا لَمْ يَجُزْ ، لزوال الوضع العَلَمي ، فلا تزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التأنيث .

وإن بقي لفظ العَلَم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ،

---

(١) في ص : المتناسب وفي ط : المناسبة .
(٢) لم أعثر عليه في كتب الأمثال .
(٣) في جـ : الأوزان .
(٤) مِعْزَى ملحقة بدِرْهَم .
(٥) في جـ : لأنك .
(٦) في ت و ص : يقع .

إن لم يخرج العلمُ بها عن التعيين ، كياء النسبة ، وياء التصغير ، وتنوين التمكّن نحو : هاشميّ ، وطليحة .

وإن خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته ، كما في الزيدان والزيدون (كما)[1] يجيء في باب الأعلام[2] .

فإن قيل : فإذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا قيل في نحو حمزة : إنه قائم مقام سببين كالألف ، فتكون العلميةُ شرطَ قيامه مقام سببين ، ولا تكون سببا ؟

قلت : لما ذكرنا من أن وضع التاء – في الأصل – على العُروض، فلزومه عارض ، فلم يبلُغ مبلغَ الألف التي وضعُها على اللزوم .

وثانيهما[3] : أن يكون التاء مقدرا ، وهو الذي سماه المصنف بالمعنوي ، سواءٌ كان حقيقيا كهند وزينب ، أو غير (حقيقي)[4] كحَلَب ومِصْر ، والألف لا تقدّر كالتاء ، إذ الألف – للزومها – لا تحذف حتى تقدَّر ، ولا تؤثر التاء مقدرةً – أيضا – إلا مع العلمية .

ولا يصح الاستدلالُ على كون التأنيث المعنوي – أيضا – مشروطا بالعلمية بانصراف نحو : حائض ، وامرأة جريح – كما فعل المصنف في شرحه[5] – لأن المراد بالمؤنث المعنوي ما (كان)[6] التاءُ فيه مقدَّرا – كما مر[7] – لا المؤنث الحقيقي ، وفي نحو حائض ، لا تاءَ مقدرًا إذ لو كان كذلك لكان غيرَ منصرف مع كونه علما للمذكّر كعقرب ، وليس كذلك ، ولكنت تقول في تصغيره تصغيرَ الترخيم حُيَيْضة ، كما تقول

---

(١) في ص و ط : على ما .

(٢) ط ١٣٦/٢ ، ١٣٧ .

(٣) أي ثاني ضربي تاء التأنيث .

(٤) في ت : الحقيقي .

(٥) قال في شرحه لكافيته ص ١٤ : والمعنوي كذلك ، والكلام فيه كالكلام في التأنيث بالتاء لأنك تقول : امرأةٌ جريحٌ فتصرفه وإن كان فيه تأنيث وصفة ، كما ذكرناه في التاء .

(٦) في ت : كانت .

(٧) صفحة ١٣٨ .

في سماء سُمَيّة ، وليس كذلك ، (لأنك تقول : حييض)[1] ، (ألا ترى إلى نحو حائض منصرفا مع التأنيث والوصف ، ومثلُه مع العلمية أيضا)[2] (منصرف كما يجيء)[3] .

وإنما شُرِطَ فيه العلميةُ أيضا لأن المقدّر عندهم أضعفُ من الظاهر ، وشرطُ الظاهر العلمية ، والفرق بينهما أن العلمية تُصَيِّر التاء الظاهرةَ متحتِّمةَ التأثير مطلقا ، وإن كانت الكلمَة على ثلاثة ساكنة الأوسط كشاةَ – علما – لأن العلامةَ ظاهرةٌ ، وأما التاء المقدرة فضعيف .

فإن سد مسدَّه في اللفظ حرفٌ آخرُ أثَّر وجوبًا ، وإلا ففيه الخلاف – كما يجيء – وما يسد مسدّه الحرفُ الأخير في الزائدِ على الثلاثةِ ، لأن موضعَ التاء في كلامهم فوقَ الثلاثة ولا تزاد ثالثةً ، وأما نحو : ثُبَةٍ وشَاةٍ ، فمحذوفُ اللام .

ودليل سدّه مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب ، من دون التاء ، بخلاف قدر فإن تصغيره قديرة .

فالمؤنثُ بالتاء المقدّرة – حقيقيا كان (أو غيرَه)[4] – إذا زاد على الثلاثة وسميتَ به لم ينصرف ، سواء سميتَ به مذكرا حقيقيا ، أو مؤنثا حقيقيا أو لا هذا ولا ذاك ، (وذلك)[5] لأنَّ فيه تاءً مقدرةً أو حرفا سادا (مسدها)[6] ، فهو بمنزلة حمزة[7] .

وإن كان ثلاثيا ، فإما أن يكون متحركَ الأوسط أَوْلَا ، فالأول إن سميت به مؤنثا حقيقيا كقَدَم في اسم امرأة ، أو غير حقيقي كسَقَر لجَهَنَّم ، فجميع النحويين على منعِ صرفه للتاء المقدرة ، ولقيام تحرك الوسط مقامَ الحرف الرابع القائم مقامَ التاء .

---

(١) في ص : لأنه يقول فيه حُيَيْض .
(٢) تكملة من جـ و ص و ط .
(٣) تكملة من ط .
(٤) في ص و ط : أَوْلَا .
(٥) في ص : ولا ذاك .
(٦) في ط : مسده .
(٧) لتقدير التاء فيه وبنائه على أكثر من ثلاثة .

والدليلُ على قيام حركة الوسَط مقامَ الحرف الرابع أن تقول في حُبْلَى حُبْلِيّ وحُبْلَوِي ، ولا تقول في جَمَزَى[1] إلا جَمَزِيّ ، كما لا تقول في جُمَادَى الإجُمَادِيّ[2] .

وخالفهم ابن الأنباري[3] فجعل سَقَرَ كهند في جواز الأمرين[4] .

نظرا إلى ضعف الساد مسدّ التاء .

وإن سميت به مذكّرا حقيقيا أو غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه ، لعدم تقدير تاء التأنيث ، وذلك كرجل سميته بسقر وكتاب سميته بِقَدَم .

وإنما لم يقدّر لطَرَآن التّذكير في الوضع الثاني على ما ضعف تأنيثُه في الوضع الأول .

فعلى هذا نقول في تصغير سقر ، اسم رجل : سُقَيْر ، وأما أُذَيْنَة وعُيَيْنَة لرجُلَين فُسُمِّي بهما بعد التصغير . وإن لم يسدَّ مسدَّ التاء ولا مسدَّ السادِّ مسدَّه شيءٌ – وذلك إذا كان ثلاثيا ساكنَ الوسط فلا يخلو ، إما أن يكون فيه عُجمةٌ أَوْلَا ، فإن لم يكن فإن سميتَ به مذكرا سواءٌ كان حقيقيا أولا كهند إذا جعلته اسمَ رجل أو اسمَ سيف – مثلا – فلا خلاف في صرفه .

وإن سميت به مؤنثا حقيقيا أو غيره فالزجاج[5] وسيبويه[6] والمبرد[7] جزموا بامتناعه من الصرفِ ، لكونه مؤنَّثًا بالوضعين اللُّغَوي والعَلَمي ، فظهر فيه أَمْرُ التأنيث .

---

(١) في اللسان : جمز الإنسانُ والبعيرُ والدابةُ يجمُز جَمْزا وجَمَزَى ، وهو عدو دون الحُضْر الشديد وفوق العَنَق .. وحمار جَمَزَى : وثاب سريع .

(٢) فقد جاز في حبلى وجهان لكونه ساكن الوسط ، ولم يجز في جمزى إلا وجه واحد لتحرك أوسطه .

(٣) أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباري النحوي ، كان من أعلم الناس وأفضلهم في نحو الكوفيين ، وأكثرهم حفظا للغة ، وكان زاهدا متواضعا ، أخذ عن ثعلب ، ألف كتبًا كثيرةً في علوم القرآن والحديث واللغة والنحو . توفي سنة ٣٢٨ هـ (نزهة الألباء ٣٦٤ – ٣٧١) .

(٤) انظر : شرح الأشموني ٢٥٣/٣ فقد نسبه إليه أيضا ، ولم أجد رأيه هذا في كتاب المذكر والمؤنث .

(٥) ما ينصرف ومالا ينصرف ٤٩ ، ٥٠ وفيه نقل عن سيبويه أن الاختيار ترك الصرف ثم صوَّبَ الترك .

(٦) لم يجزم سيبويه بامتناعه من الصرف قال في الكتاب ٢١/٢ : فإنْ سميتَه – يعني المؤنث – بثلاثة أحرف فكان الأوسطُ منها ساكنًا وكانت شيئا مؤنثا أو اسما الغالبُ عليه المؤنث كسعاد . فأنت بالخيار إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه ، وتركُ الصرف أجود ، وتلك الأسماء نحو : قِدْر وعَنْز ودَعْد وجُمْل وهِند .

(٧) والمبرد أيضا لم يجزم بامتناعه وإنما قال في المقتضب ٣٥٠/٣ : وأما المستعملة للتأنيث فنحو : جُمل ودَعْد وهِند ، فأنت في جميع هذا بالخيار ، وترك الصرف أقْيسُ . ثم علل للرأيين .

وغيرُهم خَيَّروا فيه بين الصرف وتركه ؛ لفوات السادِّ مسدَّ حرف التأنيث ، وما يسدُّ مسدَّ السادِّ .

وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للإعلال لا وَضْعًا كدار ونار (فَهُمَا كهند ودعد)[1] وكذا الثنائي كيدٍ اسمَ امرأة .

وإن كان فيه العجمةُ كماه وجور فإن سميت به مذكرا حقيقيا أَوْلَا فالصرفُ لا غير ، إذ هما كنوح ولوط - كما يجيء[2] - وإن سميت به مؤنثا حقيقيا أولا فترك الصرفِ لا غير لأن العجمةَ وإن لم تكن سببا في الثلاثي الساكنِ الأوسط - كما يجيء[3] - لكنْ مع سقوطها عن السببية لا تقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسمُ بهما متحتمَ المنع .

فظهر (بهذا)[4] التفصيل أن المؤنث إذا سُمِّي به مذكرٌ حقيقيٌّ أو غيرُ حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادةٌ على ثلاثة أحرف ، ولا يعتبر تحرك الأوسط ولا العجمة .

وههنا شروط أُخر لمنع صرف المؤنث إذا سمي به مذكر تركها المصنف :

أحدُها : أن لا يكون ذاك المؤنثُ منقولا عن مذكر ، فإن ربابا اسمُ امرأة ، لكن إذا سميت به مذكّرا انصرف لأن الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكّرا بمعنى الغَيْم . وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق مذكّرا انصرف ؛ لأنه في الأصل لفظ مذكّر وُصِفَ به المؤنث (إذ معناه في الأصل شخص حائض)[5] ؛ (لأن الأصل المطّرد في الصفات أن يكون المجردُ من التاء منها صيغةَ المذكر ، وذو التاء موضوعًا للمؤنث ، فكل نعتٍ لمؤنَّث بغير التاء فهو صيغةٌ موضوعةٌ للمذكر استُعملت للمؤنث)[6] .

وثانيها : أن لا يكون تأنيثُ المؤنث الذي سُمِّي به المذكرُ تأنيثًا يحتاجُ إلى تأويل غيرِ لازم ، فإن نساءً ورجالا ، وكلَّ جمعٍ مكسَّر خالٍ من علامة التأنيث لو سَمَّيتَ بها

---

(١) ساقط من جـ و ص .

(٢) صفحة ١٥٠ .

(٣) صفحة ١٤٨ ، وما بعدها .

(٤) في ت : بذلك .

(٥) تكملة من جـ و ص و ط .

(٦) ساقط من جـ و ط ، وسقط من ص قوله : للمذكر .

مذكّرا انصرفت ؛ لأن تأنيثها لأجل تأويلها بجماعة . ولا يلزم هذا التأويلُ ، بل لنا أن نؤولها بالجمع ويكون مذكرا ، ولم يبق التأنيث الحقيقيُّ الذي كان في المفرد ، ولا التذكيرُ الحقيقيُّ في نحو : نساء ورجال ، بل تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة ، وهو غير لازم كما ذكرنا .

وثالثها : أن لا يغلب استعمالُه في (المذكّر قبل)[1] تسمية المذكَّر به ؛ وذلك لأن الأسماء المؤنثةَ السماعيةَ كذراع (وعناق)[2] وشَمَال وجَنُوب على أربعة أضرب – قسمة عقلية – إما أن يتساوى استعمالها مذكرة ومؤنثة ، فإذا سمي بها مذكَّرٌ جاز فيها الصرف وتركُه . أو يغلبَ استعمالُها مذكَّرةً فلا يجوزُ بعد تسمية المذكّر بها إلا الصرف . أو يغلبَ استعمالُها مؤنثةً ، فالوجهُ تركُ الصرف إذا سمي بها مذكَّرٌ ، وجاز الصرفَ أيضا . أو لا تستعمل إلا (مؤنثةً)[3] فليس فيها بعد تسمية المذكّر بها إلا منعُ الصرف .

أما إن عكست الأمر – أعني سميت المؤنث باسم المذكّر حَقِيقِيَّين كانا أولا – فإن كان الاسم ثلاثيا متحرك الأوسط (كرجل)[4] وحسن ، أو زائدا على الثلاثة كجعفر ، فلا كلام في منع صرفهما لظهور أمر التأنيث بالطّرآن ، مع ساد مسد التاء أو ساد مسد الساد .

وإن كان ثلاثيا ساكن الأوسط كزيد وبحر يسمى بمثلهما امرأةٌ، فالخليل[5] وسيبويه[6] وأبو عمرو[7] يمنعونه الصرف متحتّما كماه وجور؛ لظهور أمرِ التأنيث بالطرآن.

---

(١) تكملة من جـ و ص .

(٢) في جـ و ص : عانق ، والعناق – في اللغة – الأنثى من المعز .

(٣) في ط : المؤنثة .

(٤) في جـ و ط : كجبل .

(٥) المقتضب ٣/٣٥١ .

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٢/٢٣ : فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف .

(٧) هو زبان بن العلاء بن عمار بن العريان بن الحسين .. التميمي المازني البصري ، اختلف في اسمه على أكثر من عشرين قولا، كان أعلمَ الناسِ بالقرآن والعربية مع الصدق والزهد، قرأ عليه خلق كثير. توفي سنة ١٥٤ هـ (نزهة =

وأبو زيد[1] وعيسى[2] والجرمي[3] يجعلونه مثل هند في جواز الأمرين ، ويُرَجِّحون صرفَه على صرف هند نظرا إلى أصله .

قوله : وشرط تحتُّم تأثيرِه .

أي تأثير المعنوي ، والمراد به تأنيث ما التاء فيه مقدّرة ، سواء كان حقيقيا كزينب أو لا كعقرب .

قوله : زيادة على الثلاثة ، أو تحرك الأوسط أو العجمة .

أي إذا سمي به المؤنث ، وذلك لما ذكرنا أن آخر حروف الزائد على الثلاثة يقوم مقام التاءِ ، وتحركُ الأوسط يقوم مقامَ (الزائد)[4] الساد مسدَّ التاء ، وأما العجمةُ فإنها – وإن لم تسدَّ مسدّ التاء (ولا مسد السادِّ المذكور)[5] وليست أيضا سببًا في الثلاثي الساكن الأوسط – كما يجيء[6] – لكنها مُقَوِّيةٌ للتأنيث الضعيف تأثيرُه ، لكون علامته مقدرةً بلا (نائب)[7] فالضعفُ من قِبَله لا من قِبَل العلمية فهو المحتاجُ إلى التقوية لا العلميةُ ، فلذا قال : وشرط تحتم تأثيره (أي تأثير التأنيث المعنوي به)[8] .

= الألباء ٢٤) وانظر رأيه هذا في كتاب سيبويه ٢٣/٢ ، وفي المقتضب ٣٥٢/٣ قال : إن أبا عمرو يرى صرف مثل ذلك جائزا لكنه لم يقطع بذلك بل قال : وأحسبه قولَ أبي عمرو بن العلاء .

(١) هو سعيد بن أوس الأنصاري ، كان عالما بالنحو واللغة ، أخذ عن أبي عمرو ، وأخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم وأبو العيناء ، وكان ثقة من أهل البصرة ، وكان سيبويه إذا قال : سمعت الثقة يريد أبا زيد ، حَكَى من شواهد النحو ما ليس لغيره . توفي سنة ٢١٤ هـ (نزهة الألباء ١٢٥ – ١٢٩) .

(٢) أبو عُمَر عيسى بن عمر الثقفي النحوي البصري ، معلم النحو ومؤلف الإكمال والجامع . كان من قراء البصرة ، وعالما بالنحو ، كان له اختيار في القراءة على مذاهب العربية يفارق قراءة العامة ويستنكره الناس ، وكان الغالب عليه حبُّ النصب إذا وجد سبيلا . توفي سنة ١٤٩ هـ (غاية النهاية ٦١٣/١) وقد نقل رأيه هذا سيبويه في الكتاب ٢٣/٢ ، والمبرد في المقتضب ٣٥٢/٣ ، والزجاج في ما ينصرف ومالا ينصرف ٥١ .

(٣) المقتضب ٣٥٢/٣ .

(٤) في ت : ذلك .

(٥) في جـ : ولا مسد الزايد السادّ المذكور ، وفي ص و ط : ولا مسد الزايد المذكور .

(٦) صفحة ١٥٠ وما بعدها .

(٧) في جـ : تأنيث .

(٨) تكملة من جـ و ط .

قوله : فهند يجوز صرفُه .

لخلوه من جميع شرائط التحتُّم الثلاثِ[1] .

وزينبُ ممتنع للزيادة ، وسقر لتحرك الأوسط ، وماه وجور للعُجْمَة .

قوله : فإن سُمِّي به مذكر .

أي بالمؤنث المقدر تاؤه (الذي عبر عنه بالمعنوي)[2] .

قوله : فشرطه الزيادة .

أي الزيادة على الثلاثة ، ولا يفيده تحركُ الأوسط ولا العجمة ؛ لضعفِ أمر التأنيث في الأصل بسبب تقدير علامته (فيزيل)[3] التذكيرُ الطارئ في الوضعِ العَلَمِيِّ ذلك الأمرَ (الضعيفَ)[4] ، إلا إذا سدّ مسدَّ علامته حرفٌ ، ولا يقاومه الحركةُ القائمة (أوَّلًا)[5] مقام الساد فيكون ماه وجور – إذن – كنوح ولوط ؛ لأن الجميع عَلَمُ المذكر ، فلا تكون التاء مقدرةً .

وسيجيء أن العجمةَ لا تأثير لها في الثلاثي الساكن الأوسط بالسببية[6] ، بل إنما تؤثر بالشرطيةِ بعد ثبوت سببين دونَها .

فقدمٌ وجورٌ منصرفان لعدم الحرف الزائد ، وعقربُ ممتنعٌ لأن الباء قام مقام تاء التأنيث .

وأما أسماءُ القبائل والبلدان فإن كان فيها – مع العلمية – سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة[7] وتغلب[8] وبغداد[9] وخراسان[10] ونحو ذلك .

---

(١) يعني الزيادة على الثلاثة أو تحرك الأوسط أو العجمة .

(٢) تكملة من جـ و ص و ط .

(٣) في جـ : فيه بل .

(٤) في ط : ضعيف ، والصواب ما هنا .

(٥) ساقطة من ص و ط .

(٦) صفحة ١٤٨ وما بعدها .

(٧) لأن فيها تاء التأنيث .

(٨) لوزن الفعل .

(٩) للعجمة أو التأنيث المعنوي .

(١٠) للألف والنون والعجمة مع العلمية في الكلمات الأربع .

وإن لم يكن فالأصل فيها الاستقراء ، فإن وجدتهم سلكوا في صرفها أو تركوا صرفها طريقةً واحدة فلا تخالفهم ، كصرفهم ثقيفا ومَعَدًّا وحُنَيْنًا ودابِقًا ، وترك صرفهم سَدُوسَ ، وخِندِفَ وهَجَرَ وعُمَانَ .

فالصرف في القبائل بتأويل الأب – إن كان اسمه – كثقيف ، أو الحي ، وفي الأماكن بتأويل المكان والموضع ونحوهما .

وترك الصرف في القبائل بتأويل الأم – إن كان في الأصل – كخندق ، أو القبيلة ، وفي الأماكن بتأويل البقعة والبلدة ونحوهما .

وإن جوزوا صرفها وتركَ صرفها كما في ثَمُود وواسط وقُريش فجوزهما أيضا على التأويل المذكور وإن جهلت كيفية استعمالهم لها فلك فيها الوجهان .

هذا وربما جعلوا الأب مؤولا بالقبيلةِ فمنعوه الصرفَ . قال[1] :

٢٩ – وهم قريشُ الأكرمون إذا انْتَمَوا طابُوا فُروعًا في العُلا وعُرُوقًا[2]

ويصفونه بـ(بنت) نحو : تميم بنتِ مُر[3] ، وقَيْسُ بنتِ عيلان[4] .

وكذا قد يؤولون (اسم)[5] الأم بالحي فيصفونه بابن نحو باهلة بن أَعْصُر[6] ، وباهلةُ امرأةٌ .

وقد يؤنَّث ما أُسْنِدَ إلى اسم الأب مع صرفه بتأويل حذف مضافٍ مؤنثٍ نحو : جاءتني قريشٌ –مصروفا –أي أولاد قريش . قال تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ ﴾[7] بصرف ثمود ، على ما قُرِئ[8] ، فيُعْتَبَر المضافُ المحذوفُ كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ

---

(١) لم أعثر على قائله .

(٢) لم أجده إلا في خزانة الأدب ٢٠٢/١ . وآخره في ط : عروقها ، وقد ذكر صاحب الخزانة فيها ٢٠٣/١ نقلا عن العُباب سببَ تسمية قريش بهذا الاسم فقال : سميت قريش بقريش بن مَخْلَد بن غالب وكان صاحب عيرهم .. وقال قوم : سميت قريشا لأن قُصَيا قَرَّشها أي جمعها .. وقال الليث : قريش قبيلةٌ أبوهم النضرُ بنُ كِنانة .. إلخ .

الشاهد قوله : (قريش) حيث منعه من الصرف لتأويله الأبَ بالقبيلةِ .

(٣)(٤)(٦) قال سيبويه في الكتاب ٢٦/٢ في باب أسماء القبائل والأحياء : ومما يقوي ذلك أن يونُس زعم أن بعض العرب يقول : هذه تميم بنت مر ، وسمعناهم يقولون قيس بنت عيلان ، وتميم صاحبة ذلك . فإنما قال : بنت ، حين جعله اسما للقبيلة ومثل ذلك قولهم : باهلة بن أعصر ، فباهلة امرأة ، ولكنه جُعِلَ اسما للحي ، فجاز له أن يقول : ابن . وانظر : المقتضب ٣٦٠/٣ .

(٥) تكملة من ص و ط .

(٧) الشعراء ١٤١ .

(٨) في مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٤٤ ، ﴿ وإلى ثَمُود أَخَاهُم ﴾ سورة الأعراف ٧٣ : مُجْرًى في كل القرآن ، =

أهلكْناهَا ، فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْهُمْ قَائِلُونَ ﴾[1] .

ويجوز أن يكون صرف مثله لتأويله بالحي ، وتأنيث المسند[2] لتأويله بالقبيلة ، فهو مؤول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين ، الإسناد والصرف ولا منع فيه .

وأما نحو قولهم : قرأت هُودًا (فإنْ)[3] جعلته اسم النبي - ﷺ - على حذف المضاف ، أي سورة هود فالصرفُ ، وإن جعلته اسم السورة فتركُ الصرف لأنه كماه وجُور .

وأما أسماء الكلمة المبنية في الأصل ، نحو : إنَّ تَنْصُبُ وتَرْفَع ، وضَرَبَ فعل ماضٍ ، فالأكثر الحكايةُ ، وإن أعربتها فلك الصرفُ بتأويل اللفظ ، وتركُه بتأويل الكلمةِ واللفظةِ .

ويجيء بسطُ القول فيها وفي أسماء حروف التهجي - إذا سميتَ بها السورَ أو غيرَها - في باب الأعلام[4] (إن شاء الله تعالى)[5] .

قوله : المعرفة شرطها أن تكون علمية .

= الأعمش ويحيى ، ولم ينص أحد من أصحاب كتب القراءات - فيما رأيت - على قراءة (ثمودٌ) في هذه الآية بالتنوين وقد قرئ في آيات أُخَرَ بالتنوين ، قال ابنُ الجزري في النشر ٨٩/٢ : واختلفوا في (ألا إن ثمود) - هنا - يعني في سورة هود آية ٦٨ ، وفي الفرقان ﴿ وعادًا وثَمُودَ ﴾ ، وفي العنكبوت ﴿ وثَمُودَ وَقَد تَبَيَّن لَكُم ﴾ ، وفي النجم ﴿ وثَمُودَ فَمَا أَبْقَى ﴾ فقرأ يعقوب وحمزة وحفص في الأربعة بغير تنوين ، ووافقه أبو بكر في النجم ، وانفرد أبو علي العطار شيخُ ابن سوار عن الكناني عن الحربي عن ابن عون عن الصريفيني عن يحيى عنه فيه بوجهين : أحدهما ، عدمُ التنوين ، والثاني ، بالتنوين ، وكذلك قرأ الباقون في الأربعة ، وكل من نون وقف بالألف ومن لم ينون وقف بغير ألف - وإن كانت مرسومةً - فبذلك جاءت الرواية عنهم منصوصة ، لا نعلم عن أحد منهم في ذلك خلافا ، إلا ما انفرد به أبو الربيع الزهراني عن حفص عن عاصم أنه كان إذا وقف عليه وقف بالألف . واختلفوا في : ﴿ ألا بُعدًا لِثَمُود ﴾ هود ٦٨ فقرأ الكسائيُّ بكسر الدال مع التنوين وقرأ الباقون بغير تنوين مع فتحها .

قلت : القراءة سنة متبعة ، وجواز حكم نحوي أو لغوي في مسألة لا يجعل بالضرورة القراءة بها جائزةً في القرآن - كما في هذه المسألة .

(١) الأعراف ٤ ، والآية لم تذكر في جـ .

(٢) يعني الفعل في قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ المُرْسَلِينَ ﴾ .

(٣) في ت : إن .

(٤) ط ١٤٤/٢ .

(٥) ساقطة من جـ .

وذلك لأن المعارفَ خمسٌ ، المضمرات والمبهمات – وهما مبنيان – فلا مدخل لهما في غير المنصرف إذ هو معرَبٌ ، وأما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منعُ الصرف عند من قال : غير المنصرف ما حذف منه التنوينُ (والكسرُ تبعًا للتنوين ، وإذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف تبعه الكسر ؟)[1] (لأنه ليس مع اللام والإضافة تنوين حتى تحذف لمشابهةِ الفعل ، فكيف يتبعه الكسر ؟)[2] وكذا عند من قال : هو ما حذف منه الكسرُ والتنوينُ مَعًا .

وأما عند المصنف ، فيمكن منعُ صرفهما لأنه قال : هو ما فيه علتان أو واحدةٌ قائمة مقامهما[3] . (لكنه لا يظهر فيهما عنده حكمُ منعِ الصرف ، وهو أن لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل)[4] فلم يَبْقَ من جُملةِ المعارف إلا العلم .

وإنما اعتبر الخليلُ في أجمع وأخواته تعريفَ الإضافة (في منع الصرف)[5] لسقوط المضاف إليه منها ، وتعرض المضاف لدخول التنوين ، فيظهر أثرُ منع الصرف .

قوله : العجمة شرطها (أن تكون)[6] علميةً في العَجَمية ، وتَحَرُّكُ الأوسط ، أو زيادةٌ على الثلاثة ، فنوحٌ منصرف وشَتَرُ وإبراهيمُ ممتنع .

قوله : علمية في العجمية .

أي كونُ الاسمِ عَلَمًا في اللغة العجمية ، أي يكون قبل استعمال العرب له علما .

وليس هذا الشرط بلازم[7] ، بل الواجب أن لا يستعمل في كلام العرب أَوَّلًا إلا مع

---

(١) في ت : ويتبعه الكسر لمشابهته للفعل ، وفي جـ و ص : والكسر تبعا للتنوين للسببين وفيهما لم يحذف التنوين للسببين فكيف تبعه الكسر .

وممن قال : إن الكسر يحذف تبعا للتنوين ابن مالك في عمدة الحافظ صفحة ٨٤٢ . حيث قال : وزوال الكسر من غير المنصرف تبعٌ لزوال التنوين .

(٢) ساقط من جـ و ص ، وفي ط : وإذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف يتبعهما الكسر .

(٣) انظر متن الكافية صفحة ٩٦ .

(٤) تكملة من جـ و ص و ط .

(٥) ساقط من ص و ط .

(٦) تكملة من ط .

(٧) المسألة خلافية، والشارح أخذ برأي بعض النحاة كالشلوبين وابن عصفور وفي المقرب ١/٢٨٦: وأما العجمة =

العلمية ، سواء كان قبل استعماله فيه أيضا (علما)[1] كإبراهيم وإسماعيل ، أولا كقالون فإنه الجيد بلسان الروم ، سمي به نافع[2] رَوايَةُ عيسى[3] لجودة قراءته .

وإنما اشترط استعمالُ العرب له أولا مع العلمية لأن العجمةَ في الأعجمي تقتضي أن لا يُتصرَّف فيه تَصَرُّفَ كلام العرب ، ووقوعَه في كلامهم يقتضي أن يُتصرَّف فيه تصرفَ كلامهم ، فإذا وقع أولا فيه مع العلمية – وهي منافية للام والإضافة ، فامتنعامعها – جاز أن يمتنع ما يعاقبُهما أيضا – أعني التنوينَ – رعايةً لحق العُجمة حين أمكنت فيتبع الكسرُ التنوينَ على ما هو عادتُه ، وبقي الاسم بعد ذلك قابلًا لسائر تصرفات كلامهم، على ما يقتضيه وقوعُه فيه، لِمَا تقرر أن الطارىءَ يُزيل حكمَ المَطْرُوِّ عليه فيقبل الإعراب، وياءَ النسبةِ وياءَ التصغيرِ، ويخفَّف ما يُستثقَل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو: جُرْجَان[4] وأذْرِبِيجَان[5] في كركان وآذربايكان ونحو ذلك.

وأما إذا لم يقع الأعجميُّ في كلام العرب أوَّلًا مع العلمية قبل اللام والإضافة إذ لا مانع فيقبَلُ التنوينَ أيضًا مع الجر مع سائر التصرفات كاللّجامِ[6] والفِرِنْدِ[7] والبَرَقِ[8]

= فالذي يمنع فيها الصرف الشخصية ، بشرط أن يكون الاسمُ على أزيدَ من ثلاثة أحرف ، وأعني بالشخصية أن ينقل الاسم في أول أحواله من كلام العجم إلى كلام العرب معرفةً ، وسواء كان في كلام العجم معرفةً كإبراهيم أو نكرة كقالون ، ولا تمنع الصرف إلا مع التعريف .

وانظر : الأشموني ٣/٢٥٦ .

(١) في ت : علم .

(٢) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم ، أبو رويم ، الليثي مولاهم ، أحدُ القراء السبعة ، ثقة صالح ، أصله من أصبهان ، كان أسودَ اللون حالكا ، حسن الخلق ، أخذ القراءة عَرَضًا عن جماعة من تابعي أهل المدينة ، انتهت إليه رئاسةُ القراء بالمدينة ، وكان عالما بوجوه القراءات . توفي سنة ١٦٩ هـ (غاية النهاية ٢/٣٣٠) .

(٣) عيسى بن مينا بن وردان الملقب قالون ، قارئ المدينة ونحويُّها ، يقال : إنه ربيب نافع ، وقد اختَصَّ به كثيرا ، وهو الذي سماه قالون لجودة قراءته ، أخذ القراءة عن نافع وغيره ، قال ابن أبي حاتم : كان أصمَّ يقرئ القرآن ويفهم لحنهم وخطأهم بالشفة . توفي سنة ٢٢٠ (غاية النهاية ١/٦١٥) .

(٤) قال ياقوت : مدينة مشهورة عظيمة بين طبرستان وخراسان (وانظر : معجم البلدان ٢/١٩٩) .

(٥) قال ياقوت : أشهر مدنها : تَبْرِيزُ والمراغة ومن مدنها خوى وسلماس وأرميّة وأردبيل وقال : هو اسم اجتمعت فيه خمسةُ موانعَ من الصرف : العجمة والتعريف والتأنيث والتركيب ولحاق الألف والنون (وانظر : معجم البلدان ١/١٢٨) .

(٦) لجام الدابة : ما يوضع على فمها ليكبح جماحها . وفي اللسان : قال سيبويه : فارسي معرب (اللسان لجام) .

(٧) الفِرِند: وَشْيُ السيفِ وهو دخيل، وقيل: فرند السيف : جوهره وماؤه الذي يجري فيه وطرائقه (اللسان فرند).

(٨) البَرَق : محركةً الحَمَل معرب بره (القاموس المحيط برق) .

(والبَرْدَجِ)[1] ، فيصيرُ كالكلمةِ العربية ، فإن جُعِل بعد ذلك عَلَما كان كأنه جُعِلتْ الكلمة العربية علما ، فيُنْظَر إنْ كان فيه مع العلميةِ سببٌ آخرُ غيرُ العجمة مُنِع الصرف كنَرجِس[2] وبَقَّم[3] ففيهما الوزن ، وكذا آجُرُ – مخفّفا – وإن لم يكن (صُرِفَتْ)[4] كلجام – عَلَما .

ففي العجمة – على مقال المصنف – (الشرطان معا واجبان)[5] العلمية في العَجَمية مع أحد الشرطين الباقيين وهما إما الزيادةُ أو تحركُ الأوسط .

وعند سيبويه وأكثرِ النحاة تحركُ الأوسط لا تأثير له في العجمة[6] .

فنحو : لَمَك[7] – عندهم – منصرف متحتما كنوح ولوط ، فهم يعتبرون الشرطين المعينين كونَ العجمي علما في أول استعمال العرب له ، والزيادةَ على الثلاثة .

وهو أولى ، وذلك أن تحرك الأوسط في المؤنث نحو سَقَر إنما أثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التأنيث ، وأما العجمةُ فلا علاقة لها حتى يسد مسدّها شيء ، بل الأعجمي

---

(١) في ط والبذح . ومعنى البردج : السبي : معرّب ، وأصله بالفارسية برد ، (اللسان بردج) .

(٢) النرجس : بالكسر من الرياحين .. وهو دخيل (اللسان نرجس) .

(٣) البقّم : صِبْغٌ معروف وهو العندمُ قال العجاج :

بطعنـــة نجلاءَ فيها ألَمُـــه يجيش مـا بين تراقيـه دَمُـه
كمِرجَلِ الصَّباغ جاش بَقَّمُه

قال أبو علي الفسوي : مُعَرّب (اللسان بقم) .

قال الجوهري : قلت لأبي على الفسوي أعَرَبِيّ هو ؟ قال : معرّب .

وقال في التاج ٢٠٤/٨ ، بعد أن ذكر رأي أبي على الفسوي وقال غيره : إنما علمنا من بقّم أنه دخيل معرب لأنه ليس للعرب بناء على حُكم فعّل ، قال : فلو كانت بقّم عربيةً لَوُجِدَ لها نظيرٌ إلا ما يقال بذّر وخَضّم .

قلت : وقد ذكر ياقوت في معجم البلدان ٣٦١/١ أنه وزن عزيز لم تستعمل العرب منه في الأسماء إلا عشرةَ ألفاظ : وهي بذر : موضع ، وبقم للخشب الذي يصبغ به ، وشَلّم : اسم لبيت المقدس ، وعثر موضع باليمن وخضم اسم موضع واسم العنبر بن عمرو بن تميم ، وخَوَّر اسمُ موضع ، وشمر : اسم فرس ، واسم قبيلة من طيء ، ونَطَّح : اسم موضع أيضا .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في ط : مجموع الشرطين واجب .

(٦) قال سيبويه في الكتاب ١٣/٢ : كل مذكر سُمِّي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف كائنا ما كان أعجميا أو عربيا أو مؤنثا إلا فُعَل .. إلخ .

(٧) لمك محركة ويقال : لامك ، أبو نوح (النبي) صلى الله عليه وعلى نبينا وسلم (التاج ١٧٥/٧) .

لمجرد كونه ثلاثيا – سكن وسطه أو تحرك – يشابه كلامَ العرب ، ويصير كأنه خارجٌ عن وضع كلام العجم ؛ لأن أكثر (كلام العجم)[1] على الطول ، ولا يراعون الأوزان الخفيفة ، بخلاف كلام العرب .

والزمخشريُّ تجاوز عما ذهب إليه المصنف بأن جعل الأعجمي إذا كان ثلاثيا ساكن (الأوسط)[2] جائزا صرفُه وتركُ صرفه ، مع ترجيح الصرف[3] .

فقد جوَّزَ تأثيرَ العجمة مع سكون الوسط أيضا ، فكيف لا يُؤَثّر مع تحرُّكِه ؟

وليس بشيء لأنه لم يسمع نحو : لوط ، غير منصرف في شيء من الكلام ، والقياس المذكورُ أيضا يمنعُه .

والذي غَرّه[4] تحتمُ منع (صرف)[5] ماه وجُور ، ولولا العجمة لكان مثلَ : هند ودَعْد يجوز صرفه وترك صرفه ، وذُهِلَ عن أن تأثير الشيء على ضربين : –

(إما لكونه)[6] شرطا كالزيادة على الثلاثة في التأنيث المعنوي .

(وإما لكونه)[6] سببا كالعدل في ثُلاث ، والعجمة في مَاه وجُور من القسم الأول ، إذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الأوسط لسُمِع نحوُ : لوطٍ ، غيرَ منصرف ، في كلام فصيحٍ أو غيرِ فصيح .

ويتبين بما تقدم علةُ وجوب صرف نحو: لوط، وجوازُ منع نحو: هند، مع أن كلَّ واحد منهما ثلاثي ساكن الأوسط، وذلك أن خفةَ الأول ألحقته بالعربي، وأيضا فالتأنيثُ له

---

(١) في ص و ط : كلامهم .

(٢) في ت و جـ و ص : الوسط .

(٣) في المفصل بشرح ابن يعيش ٧٠/١ : وما فيه سببان من الثلاثي الساكن كنوح ولوط منصرفٌ في اللغة الفصيحة ، التي عليها التنزيل ؛ لمقاومة السكون أَحَدَ السببين ، وقومٌ يجرونه على القياس فلا يصرفونه .
فالزمخشري لم يتجاوز ، وإنما حكى عن غيره من العلماء فقرر أن الثلاثيّ الساكن الوسط اللغةُ الفصحى صرفُه ، ثم حكى أن بعض العلماء أجاز فيه الوجهين . والرضى هنا تابع لابن يعيش فقد نسب للزمخشري في شرحه للمفصل ٧١/١ هذا الكلام . وكذا ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ١٤٨/١ .

(٤) يعني الزمخشري .

(٥) تكملة من ص و ط .

(٦) في جـ : أن يكون وفي ص : إما كونه .

معنى ثُبُوتي في الأصل ، وله علامة مقدّرة تظهر في بعضِ التصرفات ، وهو (التصغير)[1] بخلاف العجمة ، فإنه لا معنى لها ثبوتي ، بل (معناها)[2] أمرٌ عدمِيٌّ ، وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب ، ولا علامةَ لها مقدرةً ، فالتأنيث أقوى منها .

قوله : وَشَتَر .

هو حصن بِأَرَّان[3] ، ويجوز أن يقال : إن امتناعه من الصرف لأجل تأويله بالبُقْعة أو القَلْعة ، إلا أن يقول : إنه لا يُستعمَل إلا مذكّرا ، فلا يَرجِعُ إليه إلا ضميرُ المذكّر ، لكن ذلك مما لم يثبت ، فالمثال الصحيح (لَمَك) لأنه اسم أبي نوح (النبي) عليه الصلاة والسلام .

قوله : الجمع شرطُه صيغة منتهى الجموع بغير هاءٍ كمساجدَ ومصابيحَ، وأما نحو: فرازنةٍ، فمنصرف، وحَضَاجر - علما للضبع - غير منصرف ، لأنه منقول عن الجمع ، وسراويل إذا لم يُصْرَف - وهو الأكثر - فقد قيل : أعجميٌّ حُمِل على موازِنِهِ ، وقيل : عربيٌّ جَمْعُ سروالةٍ تقديرا . وإذا صرف فلا إشكال ، ونحو : جَوارٍ - رفعا وجرا - كقاضٍ .

قوله : صيغة منتهى الجموع .

أي وزن غاية جُمُوع التكسير لأنه يجمع الاسم جمعَ التكسير جمعًا بعد جمعٍ ، فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع جمعُه جمعَ التكسير . كجمع كلب على أكْلُب ، وجمع أكْلُب على أكالِب ، (وكجمعِ)[4] نَعَم على أنْعَام ، وجمع أنعام على أناعِيم .

وإنما قيدنا بغاية جُموع التكسير لأنه لا يمتنع جمعُه جمع السلامة ، وإن لم يكن قياسا

---

(١) في ط : تصغير .

(٢) في ت و ص : معناه .

(٣) أرَّان : اسم أعجمي لولاية واسعة وبلادٍ كثيرة منها جَنْزه ، وبِرذِعه ، وشَمْكُور ، وبَيْلَقان ، وبين أذربيجان وأران نهرٌ يقال له : الرس ، قال نصر : أرَّانُ من أصقاع أرمينية يذكر مع سيسجان (انظر : معجم البلدان ١٣٦/١) .

(٤) في ت و جـ و ص : وجمع .

مطّردا – على ما يجيء في التصريف في باب الجمع[1] – نحو قوله ﷺ : « إنكن صواحبات يوسف »[2] .

وقولِه : جَذْبَ الصَّرارِيِّينَ بالكُرُورِ[3]

وقوله[4] :

٣٠ – وإذا الرجالَ رأوا يزيدَ رأيتَهُم خُضُعَ الرقابِ نَوَاكِسِي الأبصارِ[5]

كما ذكره أبو علي في الحجة[6] .

وضابط هذه الصيغةِ أن يكون أولُها مفتوحا ، وثالثُها ألفا ، وبعدها حرفان – أدغم أحدُهما في الآخر أَوْلا – كمساجد ودوابّ ، أو ثلاثة ساكنَ الوسط .

فلو فات هذه الصيغة لم تؤثِّر الجمعيةُ ، كما في حُمْر وحِسَان . (مع أن في)[7] كل واحد منهما الجمعيةَ والصفةَ .

---

(١) شرح الشافية للرضي ٢/٢٠٨ – ٢١٠ .

(٢) سبق تخريجه انظر ١١١ .

(٣) سبق تخريجه صفحة ١١١ ، واستشهد به هنا على أنه لا يمتنع جمع صيغة منتهى الجموع جمع سلامة ، وإن كان غير قياسي .

(٤) القائل هو الفرزدق ، وستأتي ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٥) البيت في ديوانه ٣٠٤، وفي سيبويه ٢/٢٠٧، وفي المقتضب ١/١٢١ و ٢/٢١٧، وفي الجمل للزجاجي ٣٧٧، وفي ابن يعيش ٥/٥٦، وفي الخزانة ١/٢٠٤، وفي شرح شواهد الشافية ١٤٢ ، وفي اللسان ٨/١٢٧ (نكس) .

اللغة : خُضُع : جمع خاضع ، والخاضع هو الذليل المستكين ، نواكسي : جمع ناكس . والناكس : المطأطئ رأسه . ويزيد هو : يزيد بن المهلب بن أبي صفرة .

الشاهد أورده الرضي شاهدا على أن جمع التكسير – نحو نواكس – لا يمتنع جمعُه جمعَ سلامة (الخزانة ١/٢٠٥) .

وفي اللسان ٨/١٢٧ روى أحمد بن يحيى : هذا البيت نواكسي الأبصار ، وقال : أدخل الياء لأن رد النواكس إلى الرجال إنما كان وإذا الرجال رأيتهم نواكسَ أبصارُهم ، فكان النواكِسُ للأبصار ، فَنُقِلتْ إلى الرجال . فلذلك دخلت الياء ، وإن كان جمعَ جمعٍ ، قال : وأما الفراء والكسائيُّ فإنهما رويا البيت نواكسَ الأبصارِ بالفتح ، أقرّا نواكسَ على لفظ الأبصار ، قال : والتذكير ناكسي .

وقال الأخفش : يجوز نواكس الأبصار بالجر لا بالياء كما قالوا : جحر ضب خرب . (معاني القرآن ٤١١) .

أقول : البيت في جمل الزجاجي ٣٧٧ نواكسَ بالفتح .

(٦) أنشده الأخفش في معاني القرآن ٤١١ عند تفسير قوله تعالى : ﴿ أَوَ لَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَـٰوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا ..﴾الأنبياء ٣٠ حيث تحدث عن عود الضمير في كانتا مثنى إلى السموات والأرض . قال : لأنه جعلهما صنفين .. إلخ و لم أجد البيت في القسم المطبوع من الحجة .

وذكر البغدادي في الخزانة ١/٢٠٥ أن أبا علي ذكره في إعراب الشعر أيضا .

(٧) في ت و ص : ففي .

وإنما شُرِطَ في هذه الصيغة أن تكون بغير هاء احترازا عن نحو ملائكةٍ لأن التاء تُقَرِّبُ اللفظ من وزن المفرد نحو : كراهية وعلانية وطواعية ، فتكسر من قوة جمعيتِه ، فلا يقومُ مقامَ (سببين)[1] ، ولا سيما على مذهب من قال : إن قيامه مقامَهُمَا[2] لكونه لا نظير له في الآحاد – كما ذكرنا قبل[3] – .

ولا يلزم منعُ ثمانٍ ورباعٍ وحزابٍ[4] – وإن حصلت فيها صيغةُ منتهى الجموع – لأن هذه الصيغةَ شرطُ السبب ، والمؤثِّر هو المشروطُ مع الشرطِ .

وقوله : وحَضَاجِر – علما للضَّبُع – غيرُ منصرف .

قوله : عَلَما حالٌ من الضمير الذي في غير المنصرف ، أي لا ينصرف في حال كونه علما (للضَّبُع)[5] (وإذا كان جمع حِضَجْر[6] فلا بحث في منع صرفه ، لكن الإشكال في منع صرفِه حالَ كونه عَلَمًا للضبع)[7] ، والضبع لا يطلق إلا على الأُنثى ، والذكر ضِبْعَان ، وذلك (أنه إذا كان عَلَما ينبغي أن يكون منصرفا)[8] ، لأنه لا يبقى – إذن – فيه معنى الجمع ، إذ يقع على كل واحدةٍ منها ، وهي علم للجنس لا لواحدةٍ معينة ، فهي كأسامة للأسد – على ما يجيء في باب الأعلام[9] – .

ففيه – إذن – الشرط وحده وهو الصيغةُ من دون معنى الجمع ، فكان ينبغي أن يكون منصرفا كثمان ورباع .

والجواب عنه – عند المصنف : أن الجمع الأقصى إذا سُمي به لا ينصرف[10] ،

---

(١) في ص : السببين .
(٢) أي قيام صيغة منتهى الجموع مقام علتين .
(٣) صفحة ١٠٧ .
(٤) سبق شرحه صفحة ١٠٧ .
(٥) في ت : أيضا ، ولعل الصواب ما أثبته ، لأنه إذا كان جمعا فهو ممنوع من الصرف .
(٦) الحِضَجْر : العظيم البطن الواسعُهُ . قال :

حِضَجْر كأمّ التوأمين توكّأتْ على مِرفَقَيها مستهلةَ عاشرِ

(اللسان حضجر) .
(٧) ساقط من جـ و ص و ط .
(٨) تكملة من جـ .
(٩) ط ١٣٢/٢ .
(١٠) في شرح ابن الحاجب لكافيته ص ١٥ قوله : وكذلك لو سمي بمساجد لكان ممتنعا من الصرف باعتبار الجمع المشروط بما ذكرناه فحَضَاجِر إذن كمساجد إذا سمي به لأن حضاجر في الأصل جمع .

لأن المعتبر في (الجمع)[1] – عنده – أن يكون في الأصل – كما ذكرنا في الوصف[2] – فلا يضر زوالُ الجمع بالعلميةِ لعُرُوضِ الزوال .

فلا أثر – على هذا القول – للعلمية في منع مساجد – عَلَما – بل المؤثر الجمعيةُ الأصليةُ القائمةُ مقامَ سببين .

فإن قيل : أليس بين الجمعية والعلمية تضادٌّ – كما يذكر المصنف بعد من تضادِّ الوصف والعلمية[3] ؟ .

فالجواب (أنهما)[4] ليستا بمتضادتين ، ويصح اعتبارُ حقيقة الجمعية مع العلمية ، كما يسمَّى جماعةٌ معينة من الرجال بكِرامٍ – مثلا – فيكون معناه هذه الجماعةَ المسماةَ بهذا اللفظ ، فيكون معنى الجمعية باقيًا ، وهذا كما سُمِّيَ بأَبانَيْن[5] جَبَلان ، فروعي – مع العلمية – معنى التثنية .

فهما – وإن جُعِلا كشيءٍ واحد مسمى بلفظ المثنى – لكنه يفهم من لفظ أبانين معنى التثنية ، إذ معناه هذان الجبلان المعيَّنان ، فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية[6] .

والأولى – عندي – أن لا تنافي – أيضا – بين الوصف والعلمية .

وأما قولُ المصنف بعدُ في الشرح : إن العلمية تفيدُ الخصوصَ والصفةَ تفيد (الإطلاقَ)[7] فتنافتا[8] .

---

(١) في ت : الجموع .

(٢) صفحة ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٣) صفحة ١٥٦ .

(٤) تكملة من جـ .

(٥) أبانان : في معجم البلدان لياقوت ٦٢/١ .

قال الأصمعي : وادي الرُّمة يمر بين أبانين ، وهما جبلان يقال لأحدهما : أبان الأبيض ، وهو لبني فَزارة ثم لبني جُرَيد منهم ، وأبان الأسود لبني أسد ..

وبينهما ثلاثة أميال وقال آخرون : أبانان : تثنية أبان ، ومُتَالِع غُلِّبَ أحدُهما .

(٦) كان الأولى أن يقول : أو التثنية .

(٧) في جـ و ص وظ : العموم ، والصواب ما أثبتُّه ، لأن الرضي في رده لم يذكر العموم بل كان حديثه عن الإطلاق .

(٨) قال في شرحه لكافيته ١٨ و ١٩ : وإنما لم تعتبر – يعني الوصفية – في باب حاتم لمانع خاص ، وهو أنا نعلم =

(فنقول : (الإطلاق لا ينافي الخصوص إلا إذا كان الإطلاقُ قيدا)[1] كما يقال : الوصف لابد فيه أن لا يكون لا عاما ولا خاصا بل لابد فيه من الإطلاق ، ولا نسلِّم أن هذا القيدَ شرط في الصفة لأنك تقول : هذا العالمُ وكُلُّ عالمٍ ، والأول خاصّ والثاني عامّ ، وكلاهما وصفان .

وإن أراد المصنفُ بالإطلاق العموم)[2] (قلت)[3] : لا نسلم أن ماهيةَ الوصف لابد فيها من معنى العموم ، بل الصفة المرادةُ في باب منع الصرف أن يكون الاسم وضع دالا على معنى غيرِ الشمول ، وصاحبُه صحيحُ التبعيةِ لما يخصِّص ذلك الصاحبَ – كما يجيء في باب الوصف[4] – .

فإذا ثبت في اسم أن دلالتَه على ما ذكرنا ، وصحةَ تبعيته لذلك المخصَّص وضعيتان فلا يضره في منع الصرف عروضُ ما يمنع جَرْيَه على ذلك المخصَّص وتبعيتَه له ، ألا ترى أن نحو : أسود وأرقم ، عَرَضَ فيه ما يمنع الجريَ – وهو الغلبة – لكن لمّا كان المعنى الموضوع له الوصف – وهو العَرَضُ وصاحبُه – باقيا ، لم يضرّه ذلك العارضُ ؟

على أن لي في اعتبار كونِ دلالةِ الاسم على المعنى وصاحبه وضعيةً (في باب منع الصرف)[5] نظرا، كما ذكرنا في أربع[6]، فنقول: يُمكِن أن يُعتبر في حاتِم معنى الحتْم، فيكون دالا على معنى وصاحبه، لكن (عرض)[7] المانعُ من الجري– وهو العَلَمية– كما عرض في نحو: أسودَ وأرقمَ، الغلبةُ المانعةُ من الجَرْي، فالعلمية ههنا كالغلبة

= أن الوصفية تنافي العلمية في المعنى ، لأن العلمية وضعُ الشيء لمدلول بعينه لا يتجاوزه ، والوصفية وضعُ الشيء لمن قام به ذلك المعنى مطلقا ، فكيف يكون الشيء مختصا غيرَ مختص ، فامتنع لامتناع اعتبار الضدّين في حكم واحد ، وهو منع الصرف ، فلما نُكّر زال المانع لاعتبار الوصفية فاعتُبرت لزوال المانع ، فوافقت علةً أخرى – لعلها وزن الفعل – فوجب منعُ الصرف لذلك .

(١) في ت : الإطلاق قيد .

(٢) ساقط من جـ و ص من قوله : فنقول إلى هنا .

(٣) في ط : قلنا .

(٤) صفحة ٩٦٩ ، ٩٧٠ .

(٥) ساقط من جـ و ص .

(٦) صفحة ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٧) في ص : عرض له .

هناك ، لا فرق بينهما ، إلا أن الكلمةَ بالعلمية (تصيرُ)[1] أخصَّ منها بالغَلَبةِ وحدها ؛ لأن العلميةَ تُخَصِّصُها بذات واحدة ، والغلبةَ بنوعٍ واحد .

(بل الفرق بين العلميةِ والغلبةِ مطلقا)[2] (أن)[3] الغلبةَ لا تنفك عن مراعاةِ معنى الوصف – كما في أسود وأرقم – والأكثرُ في العلمية عدمُ مراعاته .

والدليل على إمكان لمح الوصف مع العلميةِ قولهم : إنما سميت هانئا لتهنأ[4] .

وقول حسان[5] :

٣١ – وشَقَّ له مِنِ اسمِه ليُجِلَّه فَذُو العرشِ محمودٌ وهذا مُحَمَّدُ[6]

وأيضا فنحن نعلم أنّ اللقب كالمظَفَّر وقُفَّة[7] من الأعلام ، واللقب هو الذي يُعْتَبَر فيه المدحُ والذمّ ، فيمكن فيه معنى الوصف الأصلي .

ويؤكد هذا قولُ النحاة : إنما تدخل اللام على الأعلام التي أصلها المصادرُ والصفاتُ كالفضل والعباس للمحِ الوصفيةِ الأصليةِ[8] .

---

(١) في ت : تكون .

(٢) تكملة من جـ و ص و ط .

(٣) في ت : وأن ، وبما أثبتناه يستقيم الكلام .

(٤) في مجمع الأمثال ١٨/١ يقال : هَنَأْتُ الرجل أهنَؤُه وأهنِئُه هَنْأً إذا أعطيتَه ، والاسم الهِنء بالكسر ، وهو العطاء ، أي سميت بهذا الاسم لتُفْضِل على الناس . قال الكسائي : لتهنأ أي لتَعُول : وقال الأموي : لتهنئ أي لتُمْرِئ .

(٥) حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري أبو الوليد الصحابي ، شاعر النبي ﷺ وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام اشتهرت مدائحُه في الغسانيين وملوك الحيرة قبل الإسلام ، لم يشهد مع النبي ﷺ مشهدا لعلّةٍ أصابته . توفي سنة ٥٤ هـ (الأعلام ١٨٨/٢) .

(٦) هذا البيت في ديوان حسان ٣٣٨ وفيه ليعزه ، وفي الخزانة ٢٢٣/١ و ٢٢٧ وفي التصريح ١١/١ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنه يمكن لمحُ الوصف مع العلمية ، كما في محمد .

(٧) القفة : الزنبيل ، والقفة قَرَعةٌ يابسة وفي المحكم : كهيئة القرعة تتّخذ من خوص ونحوه تَجْعل فيها المرأةُ قطنَها (اللسان/ قفف) .

(٨) قال ابن يعيش في شرحه للمفصل ٢٩/١ : وما نقل عن الصفة وفيه اللام المعرفة فإنها تقرّ فيه بعد النقل نحو : الحارث والعباس ، وما نقل منها مجردا من الألف واللام لم يجز دخولهما عليه ، بعد النقل نحو : سعيد ومكرم وحاتم ونائلة ، وما فيه الألف واللام بعد النقل فإشعارٌ فيه بتَبْقِيَةِ معنى الصفة ، وكذلك يجري عليه أحكامُ الصفة .

(فلو لم يجتمع الوصفُ مع العلمية كيف (كان)[1] لُمِحَ ؟

ولو كانت الصفةُ من حيث هِيَ هِيَ تقتضي العمومَ وتُنافِي الخصوصَ لم يجز نحو : (هذا العالمُ) ، فإنه خاصٌّ بالضرورةِ مع اعتبار معنى الوصفِ فيه)[2] .

فإن قلتَ : فإذا لم يكُن بينهما تنافٍ فلِمَ لَمْ يمتنع[3] هانئ ومحمد في المَثَل والبيتِ المذكورين ؟ وكذا كل علمٍ ملموحٍ فيه الوصفُ الأصليُّ ؟

قلت : كذا كان يجب ، إلا أن المقصودَ الأهمَّ الأعمَّ في وضع الأعلام لما كان تخصيصَ المسمى بها سواءٌ لمح (فيها المعنى الأصلي كما في اللقب أو لم يلمح)[4]كتسميتهم الأحمرَ بالأسودِ وبالعكس – وكان المعنى الأصليُّ إنما يُلْمح (فيها لمحا خفيًّا)[5] ، ويوماً إليه إيماء مختلَسا في بعض الأعلام لم يعتدّ بذلك الوصف الأصلي لكونه كالمنسوخ مع لَمْحِه .

وكذا تقول في الجمعيةِ في نحو : مساجد ، علما : إنما لم تعتبر – وإن لم تنافِها العلميةُ وأمكن لمحُها في بعض الأعلام – لأن المقصودَ الأهمَّ في وضع العلم غيرُ معنى الجمعية .

فإذا ثبت أن معنى الوصف والجمعية لا يُعتَبَران في الموضع الذي يصِحُّ لمحُهما فيه ، فكيف بالاعتبار في نحو : مساجد ، اسمَ رجل الذي لم يلمح فيه مَعْنى الجمع ، وفي حاتم إذا لم يلمح فيه معنى الوصف ؟

فالأولى – إذن – في منع (صرف)[6] مساجد علما – ما قال أبو علي ، وهو أن فيه العلميةَ وشِبهَ العجمة ، حيث لم يكن له في الآحاد نظيرٌ ، كما أن الأعجمي (لا)[7] يُشْبِهُ العربيَّ[8] . فيزيد عندَه في الأسباب شِبْهُ العجمة .

---

(١) ساقطة من ص و ط .

(٢) ساقطة من جـ من قوله : فلو لم ... إلى هنا ، وسقط من ص من قوله : ولو كانت الصفة ... إلى هنا .

(٣) يعني من الصرف .

(٤) تكملة من ص و ط ، وهي لازمة لأمرين : الأول/ أن قوله : (سواء) يحتاج إلى أمرين للتسوية بينهما ، والثاني أن تسمية الأحمر بالأسود وبالعكس لم يلمح فيهما الأصل .

(٥) في ط : لمحا خفيا فيها .

(٦) في ط : الصرف .

(٧) في ط : ليس .

(٨) في الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ١٠٢٧) ولو سميت بمساجد رجُلًا لم تصرف ، لأنه شابه الأعجميَّ المعرفةَ ، حيث لم يكن له في الآحاد نظير .

وعند الجُزولي فيه سببان تامان ، غيرُ مبني أحدُهما على سبب آخر ، كما قال أبو علي : إن فيه شبه العجمة ، وذلك أن الجزولي يعُدُّ عدمَ النظير في الآحاد سببا من الأسباب كالعلمية والوصفية وغيرِهما ، ولم يَعُدَّهُ شرطَ السبب كما فعل غيرُه[1] .

وكان سعيدُ بن (مَسْعَدَةَ)[2] الأخفشُ يصرف نحو : مساجد ، عَلَمَا[3] ، لزوال السبب ، وهو الجمع ، وهو خلاف المستعمل عندهم .

قوله : وسراويل .

الأكثرون على أنه غير منصرف . قال[4] :

٣٢ – فَتًى فارسيٌّ في سراويلَ رَامِحُ[5]

واختلف في تعليله ، فعند سيبويه[6] – وتبعه أبو علي[7] – أنه اسم أعجميٌّ مفرَد

---

(١) المقدمة الجزولية ق ٤٦ .

(٢) تكملة من جـ .

(٣) كلام الأخفش في معاني القرآن صفحة ٣٢٨ على خلاف هذا قال : وقال : ﴿ في مواطن كثيرة ﴾ التوبة ٢٥ ، لا تنصرف ، وكذلك كل جمع ثالث حروفه ألف وبعد الألف حرف ثقيل أو اثنان خفيفان فصاعدا ، فهو لا ينصرف في المعرفة ولا في النكرة نحو : محاريب وتماثيل ومساجد وأشباه ذلك ، إلا أن يكون في آخره الهاء فإن كانت في آخره الهاء انصرف في النكرة نحو : طيالسة وصياقلة . ونسب المبرد إلى الأخفش أنه كان يصرف نحو ذلك في النكرة فقط ، قال في المقتضب ٣/٣٤٥ : فإن سميت رجلا بمساجد وقناديل فإن النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة ولا نكرة .. إلا أبا الحسن الأخفش فإنه كان إذا سمي بشيء من هذا رجلا أو امرأة صرفه في النكرة فهذا عندي هو القياس .

ثم قال : قيل له : فلم لم تصرف مساجد إذا كان اسمَ الرجل في المعرفة ؟

فقال : إن بناءه قد بلغ به مثال مالا ينصرف في معرفةٍ ولا نكرة .

أقول : لم أجد من نص على أن الأخفش يصرف نحو ذلك علما غير الرضي .

(٤) القائل : تميم بن أُبَيّ بن مقبل بن عوف بن حنيف .. شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وكان يبكي أهل الجاهلية وبلغ مائة وعشرين سنة وكان يهاجِي النجاشيّ الشاعرَ (الخزانة ١/٢٣١) .

(٥) صدره : أتى دونها ذبُّ الرِّياد كأنه

والبيت في ديوانه ٤١ ، وفي الجمهرة ١/٢٧ ، وفي مقاييس اللغة ٢/٣٤٩ ، وفي أمالي القالي ٢/١٦٤ ، وفي اللسان (ذبب) ، وفي الخزانة ١/٢٢٨ .

اللغة : الضمير في دونها يعود إلى أنثى الثور الوحشي ، دونها : أمامها ، ذب الرياد : الذَّبُّ : الثور الوحشيُّ ، ويقال له أيضا ذَبُّ الريادِ غير مهموز ، وسمي بذلك لأنه يختلف ولا يستقر في مكان واحد ، وقيل لأنه يَرُودُ فيذهب ويجيء ، (اللسان ذبب) .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن سراويل غير مصروف عند الأكثرين .

(٦) الكتاب ٢/١٦ .

(٧) في المقتصد لعبد القاهر صفحة ١٠٠٤، وأما قول الشيخ أبي علي: والقياس عندي أن (لا) يصرف في النكرة =

عُرِّبَ ، كما عرب الآجُر لكنه أشبه من كلامهم مالا ينصرف قطعا نحو : قناديل ، فحمل على ما (شابهه)[1] فمنع الصرف ، ولم يمنع الآجر – مخفَّفا (لأن جميع مُوازِنِه)[2] ليس ممنوعا من الصرف ، ألا ترى إلى نحو : أكلب وأبحر .

فعلى قوله ليس فيه من الأسباب شيء ؛ لأن العجمةَ شرطُها العلميةُ ، وفيه التأنيث المعنويُّ وشرطه – أيضا – العلمية أما الصيغةُ فليست سببا بل هي شرط لسبب الجمعية إلا عند الجزولي .

فسيبويهِ يمنعه الصرف لا لسبب بل لموازَنَة غير المنصرف .

وقال الجزولي : فيه عدم النظير والعجمة الجنسية[3] .

وعدم النظير عنده سبب كما مر[4] ، لكن الكلامَ في العجمة الجنسية ، ويجوز له أن يعتبرها في هذا الوزن خاصةً لا في غيره ، لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن .

وقال المبرد : هو عربي جمع سِروالة ، والسروالةُ قطعةُ خِرْقة[5] ، قال[6] :

٣٣ – عليهِ من اللؤْمِ سِروالةٌ فليس يـرِقُّ لمُسْتَعطِـفِ[7]

= أيضا ، قبل التسمية بها ، فقد حكى شيخنا رحمه الله أنه كان يقول : قد اجتمع فيه العجمة والتأنيث والطول ، فيجوز أن يجرى جميع ذلك مجرى سببين .

وما ذكره عبد القاهر نقلا عن أبي علي من تأثير العجمة والتأنيث عجيب ؛ لأنهما إنما يؤثران مع العلمية ، ولا علمية هنا .

(١) في ط : يناسبه .

(٢) في ص و ط : لأن جمع ما وازنه .

(٣) في المقدمة الجزولية ق ٤٧ ومع العجمة الجنسية إذا كان ما يوازن الاسم من العربية لا ينصرف .

(٤) صفحة ١٩٤ .

(٥) في المقتضب ٣/٣٤٥ ، ٣٤٦ فأما سراويل فكان – يعني الأخفش – يقول فيها : العرب يجعلها بعضهم واحدا ، فهي عنده مصروفة في النكرة على هذا المذهب ، ومن العرب من يجعلها جمعا واحدُه سِرْوالة ، وينشدون :

عليه من اللؤم سروالة

فمن رآها جمعا يقال له : إنما هي اسم لشيء واحد فيقول : جَعَلَوه أَجْزاء كما تقول : دخاريص القميص والواحد دِخْرِصَة ، فعلى هذا كان يرى أنها بمنزلة مناديل لأنها جمع لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ولكن إنْ سَمَّى بها صرفها في النكرةِ .

(٦) لم أجد له نسبة .

(٧) البيت في المقتضب ٣/٣٤٦، وفي ابن يعيش ١/٦٤، وفي الخزانة ١/٢٣٣، وفي شرح شواهد شرح الشافية ١٠٠، وفي العيني ٤/٣٥٤، وفي التصريح ٢/٢١٢، وفي الهمع ١/٢٥، وفي الدرر ١/٧ . =

ويشكل عليه بأن إطلاقَ لفظ الجمع على الواحد لم يجئ في الأجناس ، فلا يقال لرجل رجال ، بلى جاء ذلك في الأعلام كمدائن في مدينةٍ معينةٍ .

وجوابه : أن الجمع فيه مقدَّرٌ لا محقق ، كعدل عمر ، وذلك أن لنا قاعدةً ممهدةً : أن ما على هذا الوزن (لا ينصرف للجمعية)[1] ، ولم تتحقق فيه لكونه لآلة مفردةٍ فقدَّرناها ، لئلا تنخرم القاعدةُ ، وأيضا إذا اشتمل الشيء على الأقْطَاعِ[2] جاز (لك)[3] أن تطلقَ اسمَ تلك الأقطاع على المجتمع منها ، كبرمة أعشارٍ .

وليس للخصم أن يقول : إن مثل هذا مختص بوزن (أفعال)[4] لأنه قد جاء نحوُ قوَلِه[5] :

٣٤ – جاء الشتاء وقميصي أخلاقْ شراذمٌ يعجب منه التَّوَّاقْ[6]

وشراذم (لفظ)[7] جمع (بلا خلاف)[8] ، والتواقُ ابنه .

وقد نُسِبَ إلى سيبويه أن أفعالا مفرد[9] .

= الشاهد : أورده شاهدا على أن سراويل عند المبرد عربي جمع سروالة ، والسروالة قطعة خرقة . وفي الخزانة ٢٣٣/١ قال : هذا البيت مصنوع وقيل : قائله مجهول والذي أثْبَتَه قال : إن سروالة واحدة السراويل ، وكيف تكون سروالة بمعنى قطعة خرقة مع الحكم بأنها واحدة السراويل . هذا لا يكون .

(١) في ص و ط : لا ينصرف إلا للجمعية ، والصحيح ما أثبتناه لأن الجمعية سبب لمنعه لا لانصرافه .

(٢) يعني الأجزاء .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ط : الأفعال ، والصحيح ما هنا .

(٥) نسبه البغدادي في الخزانة ٢٣٤/١ إلى بعض الأعراب .

(٦) البيت في الخزانة ٢٣٤/١ وفي اللسان مادة خلق وشرذم .

اللغة : أخلاق : جمع خَلَق ، أي بالٍ كلّه . شراذم : قطع . التواق : اسم ابن الشاعر ، وأصله مبالغة تائق : من تاقت النفس إلى الشيء بمعنى اشتاقت (الخزانة ٢٣٥/١) .

الشاهد قوله : شراذم يعجب منه ، فإنه يجوز في الجمع إذا كان ذا أجزاء أن يطلق على الواحد ، وليس خاصا بصيغة أفعال بدليل أن لفظ شراذم جمع بلا خلاف ، وقد عاد الضمير في قوله : منه عليه موحدا .

(٧) تكملة من ط .

(٨) في ص و ط : بالاتفاق .

(٩) انظر : سيبويه ١٧/٢ وقد سبق تخريجه صفحة ١١٠ .

وقال أبو الحسن[1] : إن من العرب من يصرفُ سراويلَ لكونه مُفْردًا[2] .

ونسب بعضهم إلى سيبويهِ أنه يقول بانصرافه أيضا نظرا إلى قوله : (عُرِّب)[3] كما عرب الآجر[4] .

وهو غلط لأن تشبيهَ سيبويهِ له بالآجُر لأجل التعريب فقط ، لا لكونه منصرفا مثلَه ، ألا ترى إلى قوله بعد : إلا أنه أشبه من كلامهم مالا ينصرف[4] .

قوله : وإذا صُرِفَ فلا إشكال .

لأن السبب – أعني الجمعيةَ – غيرُ حاصل . فلا يفيد الشرطُ وحدَه .

هذا ويمكن تقديرُ الجمع في سراويلَ مطلقا – صُرِفَ أو لم يُصْرف – وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع ، فمن لم يصرفِه (فنظرا)[5] إلى ذلك المقدر ، ومن صرفه فلزواله بوقُوعِه على الواحدِ .

وكذا يجوز في نحو : حمارٍ حَزَابَ ، أن يقدر الجمع ، وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرفَ وتركَه نحو : رأيت حمارا حزابِيَ وحزابِيًا . فنقول : هو جمع حَزْبَاء ، أي الأرض الغليظة والجمع الحَزَابَى كالصَّحَارَى بالتخفيف[6] .

قوله : ونحو : جوارٍ ، رفْعًا .

أي المنقوص من هذا الجمع .

اعلم أن الأكثر (على)[7] أن (جَوَارٍ) في اللفظ كقاضٍ رفعا وجرا ، وقد جاء

---

(١) المراد به الأخفش .

(٢) انظر : المقتضب ٣/٣٤٥ وقد سبق ذكره صفحة ١٦٠ تعليقة ٣ .

(٣) تكملة من جـ و ص و ط .

(٤) الكتاب ٢/١٦ .

(٥) في ط : فنظر .

(٦) لست أرى هذا التوجيه سديدا ، فإنه إذا كان جمع حَزْباء فإنه يكون على وزن فعالَى بالفتح ، ثم لا يجوز أن نصف المفردَ بالجمع ، إلا أن نوجهه كما وجه الشارحُ قولَ الشاعر :

جاء الشتاء وقميصي أخلاقْ شراذمٌ يعجب منه التواقْ

وهو بعيد .

(٧) تكملة من : ط .

عَنْ بعض العرب في الجر جواريَ ، قال الفرزدق[1] :

٣٥ – فلو كان عبدُ الله مولىً هَجَوْتُه ولكنَّ عبدَ اللهِ مَولَى مَوالِيا[2]

وقال الآخر[3] :

٣٦ – له ما رأتْ عَيْنُ البصيرِ وَفَوْقَهُ سماءُ الإلٰهِ فوقَ سبعِ سَمَائِيَا[4]

وهي قليلة :

واختارها الكسائيُّ[5] وأبو زيدٍ[6] وعيسى بنُ عُمَر[7] .

---

(١) همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي ، أبو فراس الشهير بالفرزدق ، شاعر من النبلاء من أهل البصرة ، عظيم الأثر في اللغة ، كان يقال : لولا شعرُ الفرزدق لذهب ثُلُثُ اللغةِ ، يشبَّهُ بزهير ، هَاجَى جَرِيرا والأخطل ، له ديوان مطبوع ، توفي سنة ١١٠ هـ (الأعلام ٩٦/٩) .

(٢) البيت في الكتاب ٥٨/٢، وفي الموشح ١٤٩، وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور ٤٢، وفي العيني ٣٧٥/٤، وفي المقتضب ١٤٣/١، وفي ابن يعيش ٦٤/١ ، وفي الخزانة ٢٣ ولم أجده في ديوانه .

اللغة : المولى : الحليف ، والرجل إذا كان ذليلا يوالي قبيلةً ليعتز بهم ، وإذا والى مَوْلًى كان أذلَّ ذليل ، وعبد الله المذكور في البيت هو ابن أبي إسحاق الحضرمي .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن بعض العرب يجر نحو : جوار ، بالفتحة كما فعل الفرزدق في البيت .

(٣) القائل أميه بن أبي الصلت واسمه عبد الله بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي ، كان يكثر في شعره من ذكر الآخرة ، وقد صدّقه النبي ﷺ في بَعْضِه ، قال ابنُ قتيبة في الشعر والشعراء ٤٥٩ : كان قد قرأ الكتب المتقدمة ورغب عن عبادة الأوثان ، وكان يؤمل أن يكون النبيَّ الموعودَ به . توفي سنة ٥٠ هـ (الخزانة ١٤٧/١) .

(٤) البيت في ديوانه ٥٢٨، وفي الكتاب ٥/٢، وفي المقتضب ١٤٤/١، وفي الخصائص ٢١١/١ و ٣٣٣، وفي الضرائر الشعرية ٤٤، وفي المخصص ٣/٩، وفي اللسان (سما) وفي المنصف ٦٦/٢ و ٦٨، وفي الخزانة ٢٤٤/١ .

اللغة : سماء الإلٰه : أراد العرش ، سبع سمائيا : أراد به سبع سموات ، ويروى ست سمائيا .

الشاهد : أورده الرضيُّ شاهدًا على أن سمائيا هنا جمع سماء ، وقد جُرَّتْ بالفتحة نيابةً عن الكسرة وليست الياء الموجودةُ في سمائيَ ياء النسب بل الكلمةُ على صيغةِ منتهى الجموع .

(٥) إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١٤٠/١ وفيه قال الشيخ : لا خلاف في لفظه في حال الرفع وفي حال النصب ، وأما في حال الخفض فكثرةُ العرب يقولون : مررت بجوارٍ ومنهم من يقول : مررت بجواريَ ، واختار ذلك سيبويهِ والكسائيُّ ، وانظر : شرح الكافية الشافية ١٥٠٦ .

وعند الرجوع إلى الكتاب وجدته خص ذلك بالضرورة ، قال في الكتاب ٥٨/١ ، ٥٩ بعد أن ذكر بيت الفرزدق : فلما اضطُرّوا إلى ذلك في موضع لابدّ لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل .

(٦) نسبه إليه أيضا ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية ١٥٠٦ .

(٧) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٠٦ ، ١٥٠٧ وأما يونس وأبو زيد وعيسى والكسائي فيقولون في (قاض) اسمَ امرأة : هذه قاضيْ ، ورأيت قاضيَ ومررت بقاضيَ ، وانظر : الأشموني بحاشية الصبان ٢٧٣/٣ .

ولا خلاف في النَّصْبِ أنه جواري وأنه غيرُ منصرف .

ثم اختلفوا في كون جوار – رفعا وجرا – منصرفا أو غير منصرف :

فقال الزجاجُ : إن تَنْوينه للصرفِ[1] .

وذلك أن الإعلالَ مقدَّمٌ على منعِ الصرف ، لأن الإعلال سببُه قويٌّ وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة ، وأما منع الصرف فسببه ضعيف ، إذ هو مشابهةٌ غيرُ ظاهرةٍ بين الاسمِ والفعلِ – على ما تبيَّن قَبْلُ[2] – قَالُوا : فَسَقَطَ الاسمُ بعد الإعلال عن وِزانِ أقصى الجموعِ الذي هُو الشرطُ فصار منصرِفا .

والاعتراض عليه أنَّ الياءَ الساقطَ في حكمِ الثابت ، بدليل كسرة الراء في جاءتني جوارٍ ، وكسرُ الراء حكمٌ لفظي كمنعِ الصرف ، فاعتبار أحدِهما دونَ الآخرِ تَحَكُّم .

وكل ما حذف لإعلال موجبٍ فهو بمنزلةِ الباقي كعَمٍ وشَجٍ ، وإلا كان كالمعدوم كيَدٍ ودَمٍ ، ومن ثَمّ صُرِف[3] جَنَدِل وذَلَذِل[4] مقصورَى[5] جَنَادِل وذَلَاذِل .

وقال المبردُ : التنوينُ عوضٌ من حركة الياء[6] ، ومنعُ الصرف مقدَّم على الإعلال ، وأصلُه جواريٌّ بالتنوين ، ثم جواريُ بحذفها ، ثم جواريْ بحذف الحركةِ

---

(١) في ما ينصرف ومالا ينصرف ١١١ : اعلم أن كل ما كان آخرُه ياءٌ مكسورٌ ما قبلها أو آخره واو مكسورٌ ما قبلها ، أو مضموم ما قبلها كسرت وأبدلت منها ياءٌ ، وحذفت هذه الياءَ وصرفتَ في هذا البابِ كلّ ما كان لا ينصرف ، تصرف في حال الرفع والجر وتمنعه الصرفَ في حال النصب .

(٢) صفحة ٩٩ ، ١٠٠ .

(٣) انظر : الكتاب ١٦/٢ .

(٤) الذُّلذُل والذِّلذِل والذِّلذِلة والذُّلذِلةُ ، كلُّه أسافلُ القميص الطويل إذا ناس فأخلق ، والذَّلَذِل مقصور عن الذَّلَاذِل الذي هو جمع ذلك كلِّه .

(٥) أي أن أصلهما جَنَادِل وذلاذل فاقتصر على هذين اللفظين .

(٦) في المقتضب ١٤٣/١ فإنما انصرف باب جوار في الرفع والخفض لأنه أنقص من باب ضوارب في هذين الموضعين ، وكذلك قاض فاعلم ، لو سميت به امرأة لانصرف في الرفع والخفض ؛ لأن التنوين يدخل عوضا مما حذف منه (**فلم يقل من الحركة**) وقد ذكر مثلَ هذا الكلام عن المبرد الزجاجُ في ما ينصرف ومالا ينصرف ١١٢ فقال : وقال محمد بن يزيد : التنوين عندي عوض من حركة الياء لا غير وذلك أن الياءَ كان يجب أن تكون في هذا الباب ساكنة لا غير قلت : ولم أجده في المقتضب .

(للاستثقال)[1] ، ثم جوارٍ بتعويض التنوين من الحركة ، ليخف الثقيل بحذف الياء للساكنين .

وقال سيبويهِ والخليلُ : إن التنوينَ عِوضٌ من الياء[2] .

ففسر بعضُهُم هذا القولَ بأن منع الصرف مقدَّم على الإعلال ، فأصله جواريٌّ بالتنوين ، ثم جواريُ بحذفها ، ثم جواريْ بحذف الحركةِ للاستثقال ، ثم جوارٍ بحذف الياء للاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية .

وإنما أبدل التنوينُ من الياء ليقطع التنوينُ الحاصلُ طَمَعَ الياء الساقطِ في الرجوع ، (إذ يلزم)[3] اجتماعُ الساكنين لو رجعت .

والاعتراض عليه وعلى مذهب المبردِ : أنه لو كان منعُ الصرف مقدَّمًا على الإعلال لوجب الفتحُ في قولك مررت بجواريَ – كما في اللغة القليلةِ (الخبيثةِ)[4] – وذلك لأن منع الصرف يقتضي (شيئين)[5] حذفَ التنوين ، وتبعيةَ الكسر له في السقوط ، وصيرورتَه فتحا ، وأيضا يلزم أن يقال : جاءني الجوارِ ومررت بالجوارِ عند سيبويه – بحذف الياء – لأن الكلمة لا تخِفُّ بالألف واللام ، وثقلُ الفرعيةِ باقٍ مَعَهُما .

وفسر السيرافيُّ – وهو الحقُّ – قولَ سيبويه بأن أصله جواريٌّ – بالتنوين والإعلالُ مقدّم على منعِ الصرف[6] – لما ذكرنا – فحَذَفَ الياءَ لالتقاء الساكنين ، ثم وَجَدَ بعد

---

(١) ساقط من ص و ط .

(٢) في الكتاب ٥٧/٢ : وسألت الخليل عن رجل يسمى بجوار فقال : هو في حال الجر والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسما .. قلت : فإن جعلت اسم امرأة ؟ فقال : أصْرِفُها ؛ لأن هذا التنوين جُعِل عِوضًا ، فيثبت إذا كان عِوضًا ، كما ثبتت التنوينة في أذرعاتٍ إذ صارت كنون مسلمين .

(٣) في ط : أي يلزم .

(٤) تكملة من جـ و ص و ط .

(٥) تكملة من ط .

(٦) قال السيرافي في هامش ٥٧/٢ من الكتاب : وأما قول سيبويه فالذي ظهر من كلامه أنهم جعلوا التنوين عوضا من الياء .

فإن قال قائل : وكيف يجعل التنوين عوضا من الياء ولا طريق إلى حذف الياء قبل دخول التنوين ؟

قيل له : تقديرُ هذا أنه أصل غواش غواشيٌّ ويكون التنوين لما يستحقه الاسم من الصرف في الأصل ، ثم تحذف ضمة الياء مثلا استثقالا ، فيجتمع الساكنان فتحذف الياء ، ثم يحذف التنوين لمنع الصرف ؛ لأن الياء منوية ، ثم يعوض من الياء المحذوفة تنوينٌ غير تنوين الصرف .

الإعلال صيغة الجمع الأقصى حاصلة تقديرا ، لأن المحذوف للإعلال كالثابت ، بخلاف المحذوف نسيا منسيا – كما ذكرنا – فحذَفَ تنوينَ الصرف ، ثم خافوا رجوعَ الياءِ بزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقَل **لفظا** بكونه منقوصا ، **ومعنى** بالفرعية ، فعُوِّضَ التنوينُ من الياء ، بخلاف نحو : أحوى وأشقى ، فإنه قدَّمَ الإعلال في مثلهما أيضا ، وَوَجَدَ علةَ منع الصرف بعد الإعلال حاصلةً ، لأن ألف أحْوَى المنونَّ ثابتٌ تقديرا فهو على وزن أفعل ، فحذف تنوينَ الصرف ، لكن لم يعوض التنوينَ من الألف المحذوفةِ ولا من حركةِ اللامِ – كما فعل في جوارٍ – لأن أحْوى بالألف أخفُّ منه بالتنوين ، وأما جوارٍ فهو بالتنوين أخف (منه)[1] بالياء .

والخفة اللفظية مقصودةٌ في غير المنصرف ، بقدر ما يمكن ، تنبيها بذلك على ثقلِهِ المعنويّ بكونه متَّصفًا بالفرعين[2] ، ألا ترى أنك تقول : خَطَايا وبَرَايا وأدَاوَى – بلا تنوين اتفاقا – لما انقلبت الياءُ ألفًا في الجمعِ الأقصى .

وكلُّ غيرِ منصرف منقوصٍ حكمُه حكمُ جوارٍ فيما ذكرنا ، ويجيء فيه الخلاف المذكورُ ، نحو : (قاض) ، اسمَ امرأة ، وأعيل تصغير أعلى .

وإذا جعل هذا النوع – أعني جوارٍ وأعيلٍ – عَلَما فيونس يجعل حالَه مخالفًا لحالِه في التنكير[3] .

وذلك بأن يقدَّم مَنْعُ الصرف على الإعلال، فيبقى الياءُ ساكنةً في الرفع ومفتوحة في النصب والجر، (نحو)[4]: جاءني جواريْ وقاضيْ وأعيليْ – بياء ساكنة – ورأيت

---

(١) تكملة من جـ و ص و ط .

(٢) المقصود الفرعية اللفظية والفرعية المعنوية .

(٣) في الكتاب ٥٨/٢ : فأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة ، كيف حالُ نظيرِه من غير المعتلّ معرفةً ، فإذا كان لم ينصرف لم يصرف ، يقول : هذا جواريْ قد جاء ، ومررت بجواريَ قبلُ .
قال الخليل : هذا خطأ . لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر فكانوا خُلَقَاء أن يُلزموه الرفعَ والجرَّ ، إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجر ، ولكانوا خلقاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجر فيقولوا : مررت بجواريَ قبل ، لأن تركَ التنوينِ في ذا الاسمِ في المعرفة والنكرة سواءٌ .

(٤) في ط : تقول .

جواريَ وقاضيَ وأعيليَ ، ومررت بجواريَ وقاضيَ وأعيليَ – بياء مفتوحة في الحالين – .

وإنما قدم منع الصرف لأن العلمية سببٌ قويٌّ في باب منع الصرف ، حتى منع الكوفيونَ الصرفَ لها وحدها[1] في نحو قوله :

..... يفوقانِ مرداسَ في مَجْمَعِ[2] (١٧)

كما تقدم[3] .

وأما عند سيبويهِ والخليلِ فحالُ نحوِ : جوارٍ وأعيلٍ – عَلَمًا كان أو نكرةً – سواءٌ[4] .

واعلم أنك إذا صغرتَ نحو : (أحوى) ، قلت : أحيَّ – بحذف الياء الأخيرة نسيا ، لكونها متطرفةً بعد ياءٍ مكسورةٍ مشدَّدةٍ في غير فعل أو جارٍ مجراه ، كأحيِّي والمحيِّي ، وقياس مثلها الحذفُ نسيا – كما يجيء في التصريف[5] – إن شاء الله تعالى .

فسيبويه بعد (حذفها)[6] نسيا يمنعُ الصرفَ ، لأنه بقي في أولِهِ زيادةٌ دالةٌ على وزنِ الفعل[7] .

وعيسى بنُ عُمَرَ يصرِفُه لنقصانِه عن الوزنِ (بحذف الياءِ)[8] نسيًا[9] .

---

(١) لم أجد في الإنصاف أن الكوفيين يمنعون الصرف للعلمية ، بل فيه أن منع الصرف في البيت المذكور بعد قليل وفي عدة شواهد ذكرها هناك لضرورة الشعر – كما يرى الكوفيون – وفي شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/١ قريب من كلام الرضي .

(٢) استشهد به الرضي هنا على أن الكوفيين يمنعون الصرف في مثله للعلمية فقط .

(٣) خرج هذا البيت صفحة ١٠٥ تعليقة ٣ .

(٤) ٥٨/٢ من كتاب سيبويه .

(٥) شرح الرضي للشافية ٢٣٢/١ ، ٢٣٣ .

(٦) في ط : حذف الياء .

(٧) في الكتاب ١٣٢/٢ : واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخرُ الحروف ويصير الحرفُ على مثال فُعَيْل ، ويجري على وجوه العربيةِ وكذلك أحوى إلا في قول من قال : أُسَيْوِدُ ، ولا تصرفه لأن الزيادة ثابتة في أوله ، ولا يُلْتَفَتُ إلى قلَّته ، كما لا يلتفت إلى قلة يَضَع .

(٨) تكملة من ط .

(٩) في الكتاب ١٣٢/٢ وأما عيسى فكان يقول أحيٌّ ويصرف ، وهو خطأ .

بخلاف نحو : جوار ، فإن الياء كالثابتِ ، بدليل (كسرة)[1] الراء – كما ذكرنا – فلم يسقُط عن وزنِ أقصى الجموع .

والأولى قولُ سيبويه ، ألا ترى أنك لا تصرف نحو : (يَعِدُ) و (يَضَعُ) عَلَمًا ، وإن كان قد سقط حرفٌ من وزن الفعل .

وأبو عمرِو بنِ العلاء لا يحذفُ الياء الثالثةَ من نحو : أحيٍّ نسيًا ، بل يُعِلُّه إعلال أعيلٍ[2] . وذلك لأن في أول الكلمةِ الزيادةَ التي في الفعل – وهي الهمزةُ – بخلاف عُطَيّ في تصغير عطاء ، فَجَعَلَه كالجاري مجرى الفعل – أعني المُحَيِّي – في الإعلال .

فأحيٌّ – عنده – كأعيلٍ ، سواء في الإعلالِ ومنعِ الصرف وتعويضِ التنوين من الياء – كما ذكرنا[3] – .

وبعضهم يقول: أُحَيْوٍ في تصغير أحْوَى.كأسيودَ في تصغير «أسود»[4] – كما يجيء في التصريف[5] – ويكون في الصرف وتركِهِ كأعيل على الخلاف المذكور[6] .

قولهِ : التركيبُ شرطُه العلميةُ ، وأن لا يكونَ بإضافةٍ ولا إسنادٍ مثل : بَعْلَبَكّ .

إنما كان شرطُ التركيبِ العلميةَ ، لأن الكلمتين – معا – تدخلان في وضع العلمِ فيؤمَن حذفُ أحدِهما[7] ، إذ العلمية – كما قلنا[8] – تؤمِّنُ من النقصان ، ولولاها لكان التركيبُ عرضةً للانفكاك والزوال .

قوله : وأن لا يكون بإضافة ولا إسناد .

---

(١) في ط : كثرة .

(٢) الكتاب ١٣٢/٢ والتسهيل ٣٠٧ وشرح الشافية ٢٣٢/١ .

(٣) صفحة ١٦٧ .

(٤) في شرح الشافية ٢٢٦/١ قال – يعني ابن الحاجب – : وإذا ولي ياء التصغير واوٌ أو ألفٌ منقلبةٌ أو زائدةٌ قلبت ياءً .. وتصحيحُها في باب أُسيِّد وجُدَيِّل قليل .. وعلى قياس أسيود أحيوٍ .وعند شرح هذه العبارات لم يذكر من قال : أسيود .

(٥) شرح الشافية ٢٣٢/١ إلى ٢٣٤ .

(٦) صفحة ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٧) الذي في النسخ جميعها : أحدهما ، والأفضل أن يقول : إحداهما ، لأن الضمير يعود على الكلمتين المركَّبتين ، ويجوز ما في النسخ على أن المقصودَ اللفظان .

(٨) صفحة ١٣٧ ، ١٣٨ .

لأنه لو كان بأحدِهما (لوجب)[1] إبقاءُ الجُزأين على حالهما قبل العلمية – لما يجيء في باب المبنياتِ[2] –

وكان عليه أن يقول : ولا معربا جزؤه الأخير قبل العلمية ، ليُخرِجَ نحوَ : (إن زيدًا) عَلَمًا وكذلك نحو : (ما زيد)[3] .

ويقول أيضا : وأن لا يكونَ الثاني مما يبني قبل العلمية ، ليخرج به نحو : سيبويهِ ، وخمسةَ عشرَ – عَلَمًا – فإن الأفصحَ – إذن – مراعاةُ البناءِ الأولِ – على ما يجيء في باب المبنيات[4] –

قوله : ما فيه ألفٌ ونونٌ إن كان اسمًا فشرطُه العلميةُ – كعمرانَ – أو صفةً فانتفاءُ فعلانةٍ ، وقيل وجودُ فَعْلَى ، ومن ثم اختُلف في رَحْمٰن دون سَكْرانَ ونَدْمَانٍ .

اعلم أن الألف والنون إنما تؤثران لمشابهتهما ألفَ التأنيثِ الممدودةِ من جهةِ امتناعِ دخول تاءِ التأنيث عليهما (معا)[5] ، وبفوات هذه الجهة[6] تسقُط الألفُ والنونُ عن التأثيرِ .

وتشابهها – أيضا – بوجوهٍ أخرَ لا يضر فواتُها ، نحو : تَسَاوِي الصدرين – وزنا – فسَكْر من سَكْران كحَمْر من حَمْراء ، وكون الزائدين في نحو : سكران ، مختصين بالمذكّر كما أن الزائدين في نحو : حمراء ، مختصان بالمؤنث . وكونِ المؤنَّثِ في نحو : سكران ، صيغةً أخرى مخالفة للمذكر ، كما أن المذكر في نحو : حمراء كذلك .

---

(١) في ص و ط : وجب .

(٢) الجزء الثاني من شرح الكافية ط ١٣٦ و ١٣٧ .

(٣) في ص : يا زيد .

(٤) في ط ٨٤/٢ لأنه إما أن يكون في الجزء الأخير – يعني من المركب – قبل التركيب سببُ البناء أولا ، فإن كان فالأولى والأشهرُ إبقاءُ الجزء الأخير على بنائه مراعاةً للأصل ، ويجوز إعرابُه . ولكنه قال ١٤٠/٢ : وإذا نقلتَ الكلمةَ المبنيةَ وجعلتَها عَلَما لغير ذلك اللفظ فالواجبُ الإعرابُ ، وإن جعلتها اسمَ ذلك اللفظ – سواء كانت في الأصل اسمًا أو فعلا أو حرفا – فالأكثر الحكاية .. فهل في كلامه تناقض ؟ !

(٥) ساقطة من جـ .

(٦) أي الامتناع من دخول تاء التأنيث .

وهذه الأوجهُ الثلاثةُ موجودةٌ في فعلان فعلى ، غير حاصلة في عِمْران وعُثْمان وغَطَفَان ونحوها .

وتشابهها – أيضا – بوجهين آخرينِ لا يفيدانِ من دون الامتناع من التاء ، وهما زيادةُ الألف والنون – معا – كزيادة (زائدَي)[1] حمراءَ معا ، وكونُ الزائدِ الأولِ في الموضعين ألفا ، فإنه اجتمع الوجهان في نَدْمان وعُرْيان مع انصرافِهما . فالأصلُ على هذا هو الامتناع من تاء التأنيث .

وقال المبرد : جهةُ الشبهِ أن النونَ كانت في الأصل همزةً ، بدليل قلبِها إليه في صَنَعانِي وبهراني في النَّسبِ إلى صَنَعاءَ وبَهْراءَ[2] .

وليس بوجه ، إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال : إن النونَ أُبْدِلَ منها ، وأما صنعاني وبهراني فالقياس صَنعاوِي وبَهراوِي كحمراوِي ، فأبدلوا النون من الواو شذوذًا ، وذلك للمناسبةِ التي بينهما ، ألا ترى إلى إدغام النون في الواو[3] ؟

وجرَّأهم على هذا الإبدال قولهم في النسب إلى اللحية والرقَبَةِ : لحياني ورَقَبَاني ، بزيادة النون من غير أن تبدَل من حرفٍ – فزيادتها مع كونها مبدَلةً من حرف تناسبها أولى .

ثم إنهم – بعد اتفاقهم على أن تأثيرَ الألفِ والنونِ لأجل مشابهة ألف التأنيث – اختلفوا : –

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) في المقتضب ٦٤/١ والنون تكون بدلا من ألف التأنيث في قولكَ غضبان وعطشان وفيه ٣٣٥/٣ قريب مما نقل عنه الرضي .

وقال الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة رحمه الله ، في حاشية ٦٤/١ تعليقة ٣ : كلام المبرد هنا صريح في أن نحو : غضبان وسكران ، نونه بدل عن همزة التأنيث وكذا في ٢٢١ من الأصل .. وفي جـ ٩٤٤/٣ من الأصل جعل النون في نحو : غضبان مشبهة لألف التأنيث .. ثم قال : فهل نقول : إن هذا اضطراب من المبرد ؟ !

وقال : وقد وجدت في كتاب سيبويه مثل هذا الاضطراب . ثم ذكر مكان هذا الاضطراب في الكتاب ففي الكتاب ١٠٧/٢ ، ١٠٨ و ٣١٤/٢ جعل النون بدلا . وفي ١٠/٢ جعلها مشبهة لألف حمراء .

ثم ذكر أن الرضي وابن يعيش قالا : إن المبردَ خالف سيبويهِ فجعل النونَ بدلا من الهمزة . و لم يذكر الرضيُّ مخالفة المبرد لسيبويه بل قال : إنه يقول : إنها قلبت الهمزة نونا و لم يذكر سيبَويه . وعند تتبع رأي المبرد نجده متبعا لسيبويه فيما يراه .

(٣) يعني إذا وقعت الواوُ بعد النون الساكنة .

فقال الأكثرون : تحتاج إلى سبب آخر ، ولا تقوم بنفسها مقام سببين – كالألف – لنقصان المشبَّهِ عن المشبَّهِ به ، وذلك الآخر إما العلميةُ كعمران ، وإما الصفةُ كما في سكران[1] .

وذهب بعضهم إلى أنها كالألف غيرُ محتاجة إلى سببٍ آخر[2] .

فالعلمية عنده في نحو : عِمرانَ ، ليست سببا بل شرطُ الألفِ والنون ، إذ بها يمتنع عن زيادةِ التاء ، (وهذا الانتفاءُ هو شرطُها سواءٌ كانت مع العلمية أو الوصف)[3] . والوصفُ عنده في نحو : سكران ، لا سببٌ ولا شرطٌ .

والأول أولى لضعفها ، فلا تقومُ مقامَ علتين .

قوله : إن كان اسمًا .

(أي)[4] غيرَ صفة ، وإنما شرط فيه العلميةَ ليؤمَنَ بها (عن)[5] دخول التاءِ – كما ذكرنا في التأنيث بالتاء[6] –

قوله : أو صفةً فانتفاءُ فعلانةٍ .

عَطَفَ بأو على عاملين مختلفين ، عطف (صفةً) على كان ، وقوله[7] : (فانتفاءُ) على إن ، لأن التقدير : أو إن كان صفةٌ فشرطُه انتفاءُ فعلانة .

وليس هذا مما جوّز المصنفُ مثلَه – كما يجيء في باب العطف[8] – .

قوله : وقيل وجودُ فَعْلى ، والأول أولى .

---

(١) ومنهم سيبويه والمبرد ، انظر : الكتاب ٦/٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، والمقتضب ٦٤/١ ، ٢٢٠ ، ٣٣٥/٣ ، ٣٣٦ ، والزجاج في ما ينصرف ومالا ينصرف ٣٥ ، ٣٦ .

(٢) لم أجد من قال بهذا الرأي في الكتب التي بين يدي .

(٣) تكملة من ص و ط .

(٤) تكملة من جـ و ط .

(٥) في ط : من .

(٦) صفحة ١٣٦ وما بعدها .

(٧) أي وعطف قوله .. إلخ ، والصحيح أن صفة معطوف على (اسما) و (فانتفاء) على العلمية .

(٨) فإنه قيَّدَ جوازَ العطف بأن يتقدم المجرور في المعطوفِ عليه ويتأخر المنصوبُ أو المرفوعُ ثم يأتي المعطوفُ على ذلك الترتيب ، نحو : في الدار زيد والحجرةِ عمروَ ، أو إن في الدار زيدا والحجرة عمرا . وانظر : صفحة ١٢٥٨ .

لأن وجودَ فعلى ليس مقصودا بذاته ، بل المطلوبُ منه انتفاءُ التاءِ ، لأن كلَّ ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة – في لغتهم – إلا عند بعض بني أسد[1] ، فإنهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى : فعلانة أيضا ، نحو : غضبانة وسكرانة ، فيصرفون – إذن – فَعْلان فعلى .

وهذا دليلٌ قويٌّ على أن المعتبرَ في تأثير الألف والنون انتفاءُ التاء لا وجودُ فعلى .

فإذا كان المقصودُ من وجود فَعْلى انتفاءَ التاء – وقد حصل هذا المقصود في رحمٰن لا بواسطة وجود رَحْمَى ، بل لأنهم خصَّصُوا هذه اللفظةَ بالباري تعالى (فلم يطلقوه على غيره)[2] (ولم)[3] يضعوا منه مؤنَّثًا ، لا من لفظه بالتاء ، ولا من غير لفظهِ ، أعني فَعْلى – فيجب – أن يكون غيرَ منصرف .

فإن قلت : لا نسلم أن وجود فعلى مطلوب ليُتَطَرَّق به إلى انتفاءِ فعلانة ، بل هو مقصودٌ بذاته ، لأنه يحصُل بوجودها[4] مشابهةٌ بين الألف والنون وبين ألفِ التأنيثِ ، لكون مؤنث هذا على غير لفظه ، كما أن مذكر ذاك على غير لفظه !

قلت : هذا الوجه – وإن كان يحصل به بينهما مشابهةٌ – إلا أنه ليس وجها للمشابهة ضروريا ، بحيث لا يؤثِّر الألف والنون بدونه ، بل الوجه (الضروري)[5] – كما ذكرنا[6] – في التأثيرِ انتفاءُ التاء ، ألا ترى إلى عدم انصراف مروان وعثمان لمجرد انتفاءِ التاء من دون وجود فَعْلى .

ثم نقول : منعُ صرف رحمٰن أولى ؛ لأن الممنوع من الصرف مما (هو)[7] على هذا الوزن وصفًا في كلام العرب أكثرُ من المصروف .

---

(١) قال ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١٤٤١ : ثم بينت أن بني أسد يؤنثون باب سكران بالتاء ، فيستغنون فيه بفعلانة عن فعلى بخلاف غيرهم من العرب .

(٢) تكملة من ص و ط .

(٣) في ت و جـ : فلم .

(٤) يعني وجود فعلى .

(٥) ساقطة من جـ و ص .

(٦) صفحة ١٧١ .

(٧) تكملة من ص و ط .

فيثبت بهذا – أيضا – أن اشتراط انتفاءِ التـاء أولى من اشتراط وجود فعلى .

وللخصم أن يقول : بل الصرفُ فيما يُشَكُّ فيه هل صَرَفَتْهُ العرب أَوْلَا أولى لأنه الأصل .

وهكذا الخلاف بينهم قائم في فعلان صفةً (لم يُعْلم)[1] هل انتفى منه فعلانةٌ أَوْلَا ، وهل وُجِدَ له فَعْلى أَوْلَا ، فبعضهم يصرفُه لأن الصرف هو الأصلُ ، وبعضُهم يمنعُه الصرفَ لأنه الغالبُ في فعلان .

وقد جاء عُريانٌ في ضرورة الشعر ممنوعَ الصرف تشبيها بباب سكران قال[2] :

٣٧ – كم دونَ بيشةَ مِن حَزْنٍ ومن عَلَمٍ كأنـه لامِـعٌ عُريـانُ مَسلـوبُ[3]

وقد جاءت ألفاظٌ تحتَمِل نونُها الأصالةَ فتكونُ مصروفةً إذا سميتَ (بها)[4] ، وتحتمل الزيادةَ فلا تنصرِف ، نحو : حَسّان وقَبّان ، فهما إما من الحُسْن والقَبْن[5] فيصرفان ، أو من الحَسّ[6] والقَبّ[7] ، فلا يصرفان ، وكذا نحو شيطان[8] ورُمَّان[9] .

قال الأخفش : إذا سميتَ بأُصَيلال منعتَ الصرف ؛ لأن اللام بدل من النون ، (كما

---

(١) ساقطتان من ط وهما لازمتان .

(٢) القائل ذو الرمة ، وستأتي ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٣) البيت في ديوان ذي الرمة ١٥٧٥/٣ ، وفي الخزانة ٢٥٣/١ ويروى في بعض المراجع (مية) مكان بيشة .
اللغة : الحَزْن : ضد السهل ويروى (خَرْق) والخَرْقُ : الأرض الواسعة . العَلَم : الجَبَل ، اللامع : من لمع الرجل بيده إذا أشار .
الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن عريان جاء في ضرورة الشعر ممنوعَ الصرف تشبيها بباب سكران .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في التاج ٣٠٤/٩ قبن يقبن قبونا : ذهب في الأرض ، وأقبن إذا انهزم من العدو أو إذا أسرع في عدوه .

(٦) الحس : القتل الذريع ، قال تعالى : ﴿ إذ تَحُسُّونَهم بإذْنِه ﴾ .

(٧) في اللسان : قَبَّ القومُ يقُبُّون قَبًّا : صَخِبُوا في خُصومة أو تَمَارٍ .. وقَبَّه .. قَطَعَه .

(٨) الشيطان : يقال من شَطَن إذا بَعُد فيمن جعل النونَ أصلا ، وقولهم الشياطين دليلٌ على ذلك ، وقيل هو من شَاط يَشِيط إذا احترقَ غضبا ، قال الأزهري : والأول أكثر (اللسان ١٠٤/١٧) .

(٩) اختلف في الرُّمَّان ، قال سيبويه : سألته – يعني الخليل – عن الرمان إذا سُمِّي به فقال : لا أصرفه في المعرفة ، وأحمله على الأكثر .. وقال الأخفش : نونه أصلية مثل قراص وحماض .. إلخ (اللسان رمن) .

لا يصرف)[1] إذا سميت بـ (هراق) إذ الهاءُ بدل الهمزة[2] .

قوله : ومن ثم اختُلف في رحمٰن .

يعني ومن أجل الاختلاف في الشرط ، فمن قال : الشرط انتفاء فعلانة لم يصرفه في قولك : الله رحمنُ (رحيم)[3] ، لحصول الشرط . إذ لم يجيء رحمانة .

ومن قال : الشرط وجودُ فَعْلى صرفه ، إذ لم يجيء رَحْمَى .

ولم يُخْتَلَف في منع سكرانَ لحصول الشرط على المذهبينِ[4] .

ولا في صرف ندمانٍ لانتفاءِ الشرط على المذهبين[5] .

قوله : وزنُ الفعل شرطُه أن يَخْتَصَّ بالفعل كشَمَّرَ وضُرِبَ ، أو يكونَ أولهُ زيادة كزيادتِه غيرَ قابل للتاءِ ، ومِن ثَمَّ امتنع أحْمَرُ ، وانصرف يَعْمَلٌ .

(لمجيء يعملة بالتاء)[6] .

قوله : يَخْتَصّ بالفعلِ نحو : شَمَّر .

فَعَّل مختصٌّ بالفعل ، ولم يأت في الأسماءِ إلا أعجميا نحو : بَقَّمَ[7] ، ونحو : شَلَّمَ : لبيت المقدس – وكلامنا في كلام العربِ – أو منقولا عن الفعل نحو : شَمَّر لفرس ، وبَذَّرَ[8] لماءٍ ، وعَثَّر[9] لموضع ، وخَضَّمَ لرجل ، فأصل هذه (الكلمات)[10] كلها أفعال .

---

(١) في ص : كما يصرف .

(٢) الأشموني ٢٥٢/٣ ، ولم ينسبه إلى الأخفش .

(٣) في ط : الرحيم .

(٤) وهو انتفاء فعلانة ووجود فعلى .

(٥) لأن مؤنثه ندمانة ، ولا يقال فيه : ندمى .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في اللسان : البقم : شجر يُصْبَغُ بِه ، دخيلٌ معرب .

(٨) في معجم البلدان ٣٦١/١ بذَّر بوزن فَعَّل .. وهو اسم بئر بمكة لبني عبد الدار .

(٩) عثر موضعٌ باليمن بينها وبين مكة (عشرةُ أيام) ، يعني بسير الإبل ، وهو مأسدة (معجم البلدان ٨٥/٤) .

(١٠) تكملة من ط .

(ونحو)[1] : يزيدَ ويشكُرَ ونَرجس خَوَاصُّ ، لعدم هذه الأوزان في أجناس (الأسماء)[2] العربيةِ .

فيزيد ويشكرُ في الأسماء منقولان ، ونَرجِسُ أعجميٌّ ، ونحو تَنْضُب[3] ويَرْمَع[4] وأَعْصُر وإصْبَع ، (وتُدْرَأ)[5] وإثمِد[6] من الغالبة في الفعل .

وأما فُعِل فمن الخواص إذ لم يأت فُعِل (جنسًا)[7] في أسماء الأجناس إلا دُئِل لدُوَيْبَّة .

وقيل : إن العربَ قد تَنقُل الفعلَ إلى أسماءِ الأجناس ، وإن كان قليلا ، كقوله ﷺ : « إن الله تعالى نهاكم عن قيلَ وقالَ »[8] وقولهم لطائر : تُبُشِّر[9]، ولآخرَ: تُنُوِّطَ[10]، لتنويطه عُشَّهَ)[11] فيجوز في دُئِل بمعنى : دُوَيبة أن يكون منقولًا من فِعْلِ ما لم يسمّ فاعلُه من قولهم : دُئِل فيه ، أي أُسْرِع ، والدَّأْلانُ مَشْيٌ سريعٌ .

وأما دُئِلَ علما – فيجوز أن يكون من ذلك[12] ، ويجوز أن يكون منقولا من دَأَل ،

---

(١) في ت و جـ : فعلى هذا نحو ، ولعل الصواب ما أثبته عن ط .

(٢) في ط : أسماء .

(٣) في اللسان (نضب) التنضب : شجر ينبت بالحجاز ، وليس بنجد منه شيء إلا جزعةٌ واحدة .. وهو ينبت ضَخْما على هيئة السَّرْح وعيدانُه بِيضٌ ضخمة ، وورقه مُتَقَبِّضٌ ولا تراه إلا كأنه يابسٌ مغبَرٌّ ، وإن كان نابتا ، وله شوكٌ مثلُ شوك العَوْسَج ، وله جَنًا مثلُ العِنبِ الصغارِ يؤكل ، وهو أحيمر .

(٤) اليَرمَع : الحصا البيض تلألأ في الشمس ، وقال اللّحياني : هي حجارةٌ ليّنةٌ رقاق بيض تلمع .. اللسان : رمع .

(٥) في اللسان (درأ) ، وإنه لذو تدرإ ، أي حفاظ ومَنَعَة وقوة على أعدائه ومدافعة .. وهو اسم موضوعٌ للدفع تاؤه زائدة لأنه من درأت ولأنه ليس في الكلام ، مثال جُعْفَر . وفي ط : تدراء ، والصحيح ما هنا .

(٦) الأثمد : حجر يكتحل به .

(٧) ساقطة من جـ .

(٨) جزء من حديث في صحيح البخاري ١٥٧/٣ وفيه : وَكَرِهَ لكم قيل وقال : وفي مواضع أخر منه ، وفي المسند ٢٥٠/٤ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ وفيه : وكان ينهى عن قيل وقال ..

(٩) التُّبُشِّر والتُّبشِّر : طائر ، يقال : هو الصُّفارِيَّة . اللسان : بشر ١٢٩/٥ .

(١٠) التَّنوُّطُ ، والتُّنوُّطُ : طائر : نحو القارِيّة سوادًا ، تُركّب عُشَّها بين عودين أو على عود واحد ، فتطيل عشّها ، فلا يصل الرجلُ إلى بيضها حتى يدخل يده إلى المنكب . اللسان (نوط) ٢٩٨/٩ .

(١١) ساقطتان من ص .

(١٢) يعني من الفعل المبني للمجهول .

والتغيير دلالةُ النقل إلى العَلَم كما قيل شُمْسُ بنُ مالك[1] فيكون في دُئِل – عَلَما – الوزنُ والعدلُ مع العلمية .

وإن صح ما يقال : إن الوُعِلَ لغةٌ في الوَعِلِ ، والرُّئِم – بمعنى الاست – (فهما شاذان)[2] .

(ومن الخواص نحو : استفعل وتفاعل وتُفُوعِل وتَفَيْعِل وافْتَعَل وتَفَعَّل وهي كثيرة)[3] .

قوله : أو يكون أولهُ زيادةً كزيادته .

أي أول وزن الفعل الذي في الاسم زيادةٌ كزيادة الفعل من حروف اتين ، وغيرها .

فأَوْلَقَ المشتقُّ منه مألوق إذا سمي به انصرف لأن الهمزة أصلية .

وكذا أَيْقَقَ[4] – عَلَمًا – لكونه ملحقا بجَعْفَر – كمَهْدَد – فالهمزة أصلية ، ولو كان[5] أَفْعَلَ لوجب الإدغامُ كأشدّ وأحبّ[6] .

وأما أَلُبُبُ – علما – فممنوعُ من الصرف ، لكونه منقولا من جمع لب ، والفكُّ شاذٌّ ، ولم يأت في الكلام فَعْلُلٌ حتى يكون ملحقا به .

ونون نَهْشَل[7] أصليةٌ ، لصرفِه مع العلميةِ .

والنحاة قالوا – في موضع قول المصنف ، أو يكون أولُه زيادةً كزيادته أو يغلب عليه ، أي يكون ذلك الوزنُ في الأفعال أكثرَ منه في الأسماء ، حتى يصِحّ أن يقال : وزنُ

---

(١) سبق الحديث عنه صفحة ١٣٠ ، وقد أورده هنا للدلالة على التغيير الحاصل في الشين من الفتح إلى الضم بسبب النقل إلى العلمية .

(٢) في جـ : شاذ .

(٣) تكملة من ص .

(٤) لم أجد فيما بين يدي من معاجم اللغة مادة أقق ، وأما يقق فتكون الهمزة زائدة واليقق : شدةُ البياض .

(٥) يعني أيققَ .

(٦) الظاهر أن لا يجب فيه الإدغام لكون الفاء حرف علة ، وإذا أدغم تحركت الفاء ، وذلك ثقيل .

(٧) في اللسان ٢٠٦/١٤ : النهشل : المسن المضطرب من الكِبَر ، وقيل : هو الذي أسن وفيه بقية ، والأنثى نهشلة .. الأزهري : نهشلٌ مشتق من النهشلةِ وهي الكبر .

الفعل ، فيضاف إلى الفعل ، إذ لو غلب الوزن في الأسماء ، (أو)[1] تساوى فيه الاسمُ والفعلُ لم يُقَلْ (إنه)[2] وزنُ الفعل .

والذي حمل المصنف على مخالفتهم شيئان :

أحدهما : أنه رأى فَاعَل في الأفعال أغلبَ ، ولو سميت بخاتَم لانصرف اتفاقا . ولو كان الغلبةُ في الأفعالِ معتبرةً لم ينصرف .

والدليل على غلبته في الأفعال أن بَابَ المفاعلة أكثرُ من أن يُحصى ، والماضي منه فَاعَلَ ، وفاعلُ الاسميّ أقلُّ قليل كخاتَم وعالَم وسَاسَم .

والثاني : أنه رأى (أن)[3] نحو : أحمدَ وأحمرَ لا ينصرف ، وعنده أن هذا الوزنَ (في الاسم)[4] أكثرُ منه في الفعل ، قال : لأنّ كلّ فعلٍ ثلاثي ، ليس من الألوان والعيوب ، يجيء منه أفعلُ التفضيل ، (ومن الألوان والعيوب)[5] يجيء (أفعل)[6] فعلاء كأحمر وأعور ، وكلاهما اسمان ، وأما أفعل الفعلى فلم يجيء منه إلا ماضيًا (للأفعال)[7] ، من بعض الأفعال الثلاثيةِ ، كأخرج وأذهبَ ، لا من كلها ، فلم يسمع نحو : أَقْتَلَ وأَنْصَرَ[8] .

ولذا رُدَّ على الأخفشِ قياسُ أَحْسَبَ وأَخَالَ وأَظَنَّ وأَوْجَدَ وأَزْعَمَ على أَعْلَمَ وأرى[9] .

قال[10] : ويجيء أفعلُ ماضيا للأفعال من غير ما جاء منه فِعلٌ ثلاثي قليلا ، كأَشْحَمَ

---

(١) ساقطة من ط ، وذكرها لازم .

(٢) في ط : أو .

(٣) تكملة من ص و ط .

(٤) ساقطتان من ص .

(٥) في ص و ط : ومنهما .

(٦) في ت : لأفعل .

(٧) في ص : من الأفعال .

(٨) قال في شرحه لكافيته ص ١٧ : والدليل على أن أفعل في الأسماء أكثر أنه ما من فعل ثلاثي إلا وله أفعل اسما إمّا للتفضيلِ وإما لِغيرِه .. إلخ .

(٩) التبصرة ١/١٢٠ ، والهمع ١/٨٢ .

(١٠) يعني المصنف .

وألْحَمَ وأثْمَرَ ، ويقابله في الأسماء (من)[1] غير الفعلِ الثلاثي أيضا في القِلةِ ، نحو أيْدَعٍ[2] وأفْكَلٍ[3] وأرْنَبٍ[4] .

ولقائل أن يقول : على قوله أفعل فعلاءِ لم يجئ من جميع الأفعال الثلاثة (بل)[5] جاء على ما اخترت ، أنت من مذهب البصريين ، وهو أن أفعل التعجب فِعلٌ ، ومن كل ما يجئ منه أفعلُ التفضيل الاسميّ يجيء أفعلُ التعجب الفِعْلي ، والذي جاء في فَعَل يفْعَل – مفتوحي العين – وفي فَعِل يفْعَل – بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ، . من حكاية النفس في المضارع نحو : أذْهَبُ وأحمَدُ يزيد على أفعلَ فعلاءَ إذ لا يجئ من غير باب فَعُل يَفْعُل إلا قليلا ، كأشيب – على ما يجيء في التصريف[6] – إن شاء الله تعالى – لكن الإنصافَ أن الغلبةَ في أفعلَ الفِعليّ ليست بظاهرةٍ .

(وقال المصنف : معرفةُ غلبةِ)[7] الوزن في أحد القبيلين لا يُمكِنُ (الحكمُ به)[8] إلا بعد الإحاطة بجميع أوزان القبيلين ، وهو إما متعذرٌ أو متعسِّرٌ ، ولا سيَّما على المبتدئ ، فلا يصح أن تجعل الغلبة شرطَ وزنِ الفعل[9] .

وفيه نظر ، إذ رُبّما يمكن معرفةُ ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسًا في أحدهما دون .

---

(١) في ط : وفي ، والصواب ما أثبته .

(٢) الأيدع : صبغ أحمر ، وقيل : هو خشب البَقَّم ، وقيل : هو دم الأخوين ، وقيل : هو الزعفران . (اللسان ٢٩٤/١٠) .

(٣) الأفكل : الرِّعدة ، ولا يبنى منه فِعْلٌ .

(٤) في شرحه لكافيته ص ١٧ : وأفعل في الأفعال لا يكون إلا في بعض ما جاء فيه فعل ، وفي غير ذلك قليلا ويقابله في القلة وقوع أفعل في الأسماء من غير فعل ، كأجدل وأخيل وأفعى وأرنب ، وأشباه ذلك . وانظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٢٩/١ .

(٥) في ص و ط : بلى .

(٦) شرح الرضي للشافية ٨٣/١ وما بعدها .

(٧) ساقط من جـ ، وفي ص و ط : إذكون .

(٨) تكملة من ط .

(٩) في شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ١٧ : (قوله أو يكون في أوله زيادة كزيادته) هذا أولى من قول النحويين : أو يكون غالبا على الفعل ، فإنه غير مستقيم لوجهين :

أحدهما ، أنه رَدٌّ إلى جهالةٍ ، إذ لا تُعرَف كثرتُه على الاسم إلا بعد الإحاطة بما وقع منه في الأسماء .

والثاني : أنه باطل بأفْعَلَ فإن أفعلَ في الأسماء أكثرُ منه في الأفعال ، وهو مع ذلك معتبر في منع الصرف .. إلخ .

الآخر ، كما نعرف – مثلا أن افْعَلْ قياسٌ في الأمر من يفْعَلُ الكثير الغالب كاذْهَبْ واحْمَدْ ، وليس في الاسم قياسا في شيء كإصْبَع .

وأيضا (معرفة)[1] كون الوزن خاصا بأحد القبيلين – وهو القائل به – في نحو : شَمّر وضُرِبَ ، لا يمكن إلا بالإحاطة بجميع أوزان القبيل الآخر ، وهو متعذِّرٌ أو متعسِّر .

وإنما اشْتَرَطَ في وزن الفعلِ تصديرَه بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادةِ قياسيةً في جميع الأفعال المتصرفةِ دون الأسماءِ ، إذ لا فعلَ متصرفٌ إلا وله مضارعٌ ، ولا يخلو المضارعُ من الزيادةِ في أوله .

وأما غيرُ المتصرفِ كنِعْمَ وبئسَ وعَسَى فأقلُّ قليلٍ ، فصارت هذه الزيادةُ لاطرادِها في جميع الأفعالِ دون الأسماءِ أشدَّ اختصاصا بالفعل ، فجرَّتِ الوزنَ – وإن كان مشتركا كأفعلَ – إلى جانب الفعل – حتى صحَّ أن يقال : هو وزنُ الفعل .

وأيضا فإن هذه الزوائدَ في الفعل لا تكون إلا لمعنى ، وأما في الأسماءِ فقد تكون لمعنى كأحمر وأفضل منك ، وقد لا تكون كأرنَب وأفكَل وأيْدَع ، فكأنها لم تُزَدْ فيها ، فصارت بالفعل أشهرَ وأخصَّ ، لأن أصل الزياداتِ أن تكونَ لمعنًى .

وإنما اشتَرَط – مع هذا الشرطِ – أن لا يكونَ الوزنُ مما يلحقه تاءُ التأنيث ، ولا يكونَ عرضةً له ، لأن الوزن بهذه التاءِ يَخْرُجُ من أوزان (الفعل)[2] ، إذ الفعل لا يلحقه هذه التاء .

فكما تجرُّ الزيادةُ المصدرةُ الوزنَ إلى جانب الفعلِ تجرُّه التاءُ إلى جانبِ الاسمِ ، لاختصاصه بالاسم ، وتترجَّحُ التاء في الجرِّ ، إذ الوزنُ في الاسم ، (فانصرف أرملٌ[3] ويعمل[4] – مع الوصف الأصلي السليم من الخلل ، والوزن المشروط بتصدر)[5] الزيادةِ – لجوازِ لحاقِ التاءِ ، نحو : أرملةٍ ويعمَلَةٍ .

---

(١) ساقطة من ص و ط .

(٢) تكملة من جـ و ص و ط .

(٣) رجل أرمل ، وامرأة أرملة محتاجة .

(٤) سبق شرحه صفحة ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٥) ساقط من ط ، وقد ذكره بعد قوله الآتي : ولم يصرفهما .

وأما لحاقُ التاء بأسْودةَ في الحية فلا يضر ، لأن هذا اللحاق عارضٌ ، بسبب غلبةِ هذا اللفظِ في الأسماء ، والأصل أن يقال في مؤنثه : سوداءُ .

هذا والأوزانُ الخاصَّةُ بالفعل كثيرة نحو : استَفْعَلَ ، واستُفْعِل ، واستَفْعِل ، وإستَبْرقٌ[1] أعجميٌّ ، ومنها تَفَاعَلَ وتُفُوعِلَ (وتَفَاعَلْ)[2] و (دُحْرِجَ ودَحْرِجْ)[3] (وافْتَعَلَ وافْتُعِلَ وافْتَعِلْ ، وكذا انْفَعَلَ وانْفُعِلَ وانْفَعِلْ)[4] وغير ذلك .

وإذا سميت بنرجِس – بكسر النون – وتُرتُب[5] – بضم التاء الأولى – فالصرفُ واجبٌ لعدم الوزن ، والزيادةُ المذكورُة شرطُ الوزن ، فلا تؤثر من دونِ المشروطِ .

و لم يصرِفْهما[6] الزجاجُ ، نظرا إلى وزنيهما المشهورين – أعني نَرجِس ، على وزن نَضْرِب ، وتَرتُب على وزن تَقْتُل[7] .

وإذا غُيِّر وزنُ الفعْل عما كان عليه فإن كان بإبدال الزيادة المعتبرة في أول الوزن حرفا آخر كهراق وهرق، فإنه لا يضر ذلك بوزن الفعل، وإن كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة، وذلك لعدم لزوم ذلك الإبدال، لأن الأكثر في الاستعمال أَرَاقَ وأَرَقَ.

وإن كان التغييرُ بغير ذلك ، فإن كان بعدَ التغيير الزيادةُ المصدرةُ المعتبرة حاصلةً فلا يضر ذلك التغيير أيضا ، لأنها تُحرِزُ وزنَ الفعل ، وتدلُّ عليه ، نحو : يَعِد ويَهَب ، وكذا

---

(١) الإستبرق : الديباج الغليظ ، فارسيٌّ معرّب وتصغيرُه أبيرق .

(٢) تكلمة من جـ و ط .

(٣) في ط : دَحْرَجَ ودُحْرِجَ ودَحْرِجْ ، والصحيح أن المختصَّ بالفعل الثاني والثالث ، أما الأول فمنه في الأسماء جَعْفر وغيره . وفي الكتاب ٨/٢ : وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك وهو خلاف قول العرب ، سمعناهم يصرفون الرجل يسمى كَعْسَبًا ، وإنما هو فِعْلٌ من الكعسبة ، وهو العدو الشديد مع تداني الخطا .

وفي الكتاب ٢٠٧/٣ بتحقيق هارون : فأما فَعَّل فهو مصروف ، ودَحْرَج ودُحْرِجَ لا تصرفه ، لأنه لا يشبه الأسماء .

وهو يخالف – في ضبطه – ما يراه سيبويه من صرف نحو : كعسب والصحيح أن ضبطه دَحْرِج .

(٤) ساقط من ص .

(٥) في اللسان (رتب) أبو عبيد التُّرتُب : الأمر الثابت ، ابن الأعرابي : الترتب : التراب ، والتُّرتُب : العبدُ السوء .

(٦) في ط : و لم يصرفهما ، فانصرف أرمل ، ويعمل مع الوصف الأصلي السليم من الخلل ، والوزن المشروط بتصور الزجاج .. وهو خطأ في الترتيب .

(٧) ما ينصرف ومالا ينصرف ١٧ ، ١٨ .

(محذوف)[1] العين كتَقُلْ وتَبِعْ وتَخَفْ ، من قولك : لم تقلْ و لم تبعْ و لم تَخَفْ . وكذا المحذوف اللام نحو : تَخْشَ وتَرْمِ وتَغْزُ ، وكذا ، اخشَ وارمِ واغزُ ، لأن همزة الوصل بالفعل – أيضا – أخصُّ ، لأنها مطردةٌ في الفعل ، إذ لا فعلَ ثلاثيٌّ متصرفٌ إلا وقياسُ أمره أن يكون بهمزة الوصل ، ونحو : عِد وقُل ، أصله الهمزة لو لم يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة .

فإذا سميت بفعل محذوفِ العين أو اللام لأجل الجزم أو الوقف رددت المحذوف ، لأن سقوطه إنما كان للجزم ، أو الوقف الجاري مجراه ، والجزم لا يكون في الأسماء .

فنقول في المسمى بتقُلْ واخشَ : جاءني تقولُ واخْشَى .

وكذا[2] في المسمى بقُل وبعِ (وخف)[3] : جاءني قولٌ وبيعٌ (وخافٌ)[3] ، (منصرفاتٍ لعدم الزيادة المعتبرة)[4] .

وإن لم يكن في المغيَّر الزيادةُ المعتبرةُ المصدرةُ ، وكان (التغيير)[5] لازمًا ، كما تسمى بقُل وبعْ وعِدْ ، أو بقِيلَ وبِيعَ ، لم يعتبر الوزنُ الفائتُ الأصليُّ ، تقول : جاءني قيلٌ وبيعٌ ، وفي قل وبع وخف : جاءني قولٌ وبيعٌ وخافٌ .

وإن لم يكن التغيير لازما – كما يقال في عُلِمَ : عُلْمَ – فهو عند سيبويه يضر أيضا بالوزن ، كما في رُدّ وبِيعَ[6] .

وقال المبرد : إن كان التغيير قبل النقل أخلّ بالوزن ، لأنه لا يجامع – إذن – العلميةَ ، وأما إن كان بعد النقلِ والتسميةِ – كما إذا سمي بعُلِمَ ثم خُفِّف – فالوزن معتبر لأنه جامع الوزنُ العلميةَ ، وزوال الوزن يكون فيه عارضا غير لازم ، وأما التغيير في الأول فهو في العلمية لازم ، إذ لم يصادفه الوزنُ العلميُّ إلا مخففا[7] .

---

(١) في ط : المحذوف .

(٢) يعني يرد المحذوف أيضا في المسمى بقل .. إلخ أما الصرفُ وعدمُه فسيجيء الحديث عنه بعد قليل .

(٣) ساقطتان من ص و ط .

(٤) ساقط من جـ و ص و ط .

(٥) تكملة من ص و ط .

(٦) في الكتاب ٨/٢ : فكل اسم يسمى بشيء من الفعل ، ليست في أوله زيادة ، وله مثال في الأسماء انصرف .

(٧) في المقتضب ٣١٤/٣ : اعلم أنك إذا سميت رجلا بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة فهو منصرف في المعرفة والنكرة .
=

هذا واعلم أن الوزنَ المشتركَ فيه بين الاسم والفعل ، (بحيثُ)[1] لا اختصاصَ له بالفعل بوجهٍ لا يؤثر مطلقا ، خلافا ليونُس ، فإنه اعتبر وزن الفعل مطلقا ، سواءٌ غلب على الفعل أو لم يغلِب[2] .

فَمَنَعَ الصرفَ في : نحو جَبَل وعَضُد وكَتِف وجَعْفَر وحَاتِم أعلامًا .

واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا عن الفعل نحو : كَعْسَب[3] واستدل بقوله[4] :

٣٨ – أنا ابن جلا وطلاعُ الثنايا متى أضعِ العمامةَ تعرفوني[5]

والجواب : أنه إن كان علما فمحكِيّ ، لكون الفعل سمي به مع الضمير ، فيكون جملةً كيزيد في قوله[6] :

٣٩ – نُبِّئْتُ أخْوالِي بني يَزِيدُ ظلمًا علينا لهم فَدِيدُ[7]

= فإن سميت بفعل لم تسمّ فاعلَه لم تصرفه؛ لأنه على مثال ليست عليه الأسماء وذلك نحو: ضُرِب ودُحرج وبُوطِر، إلا أن يكون معتلا أو مدغما، فإنه إن كان كذلك خرج إلى باب الأسماء، وذلك نحو: قِيلَ وبِيع ورُد.. إلخ.

(١) في ص : الذي .

(٢) في الكتاب ٧/٢ : زعم يونس أنك إذا سميتَ رجلا بضاربْ من قولك : ضاربْ وأنت تأمر ، فهو مصروف ، وكذلك إن سميته ضَارَبَ ، وكذلك ضَرَبَ وهو قول أبي عمرو والخليل . قلت : وهذا عكس ما نقل عنه المصنف .

(٣) الكتاب ٧/٢ .

(٤) القائل سُحَيم بن وُثَيل بن أُعَيْفِر بن أبي عمرو ، قال عنه ابن سلام في طبقاته صفحة ٥٧٦ : شريف مشهور الأمر في الجاهلية والإسلام جيد الموضع في قومه ، شاعر خنذيذ . ا هـ . توفي نحو سنة ٦٠ هـ (الأعلام ١٢٤/٣) .

(٥) البيت في الأصمعيات ١٦، وفي سيبويه ٧/٢، وفي مجالس ثعلب ١٧٦/١، وفي ابن يعيش ٦١/١، ٥٩/٣، ٦٢، ١٠٥/٤، وفي المقرب ٢٨٣/١، وفي الخزانة ٢٥٥/١، وفي العيني ٣٥٦/٤، وفي الهمع ٣٠/١، وفي الدرر ١٠/١.

اللغة : ابن جلا ، أي المنكشف المشهور الأمر .

الشاهد : استشهد به الرضي على ما يراه عيسى بن عمر من منع صرف كل ما نقل عن الفعل .

(٦) القائل رؤبة بن العجاج وقد تقدمت ترجمته صفحة ٦٥ .

(٧) بيتان من مشطور الرجز ، وهما في ملحقات ديوان رؤبة ١٧٢، وفي مجالس ثعلب ١٧٦/١، وفي ابن يعيش ٢٨/١، وفي الخزانة ٢٧٠/١، وفي المغني ٨١٧، وفي العيني ٣٨٥/١ ، ٣٧٠/٤، وفي التصريح ١١٧/١ ، ٢٢١/٢، وفي اللسان (فدد) .

اللغة : نبئت : أخبرت ، الفديد : الصوت المرتفع ، بنو يزيد : تجار كانوا بمكة (كما في الخزانة ٢٧١/١) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن (يزيد) علم محكي لكونه سُمِّي بالفعل مع ضميره المستتر من قولك المال يزيدُ – مثلا .

وإن لم يكن علما فهو صفة (موصوفها)[1] مقدر ، أي أنا ابن رجل جلا أمرُه ، أي انكشف ، أو جَلَا الأمورَ أي (كشفها)[2] .

وفي ضعف ؛ لأن الموصوف (بالجملة)[3] لا يقدَّر إلا بشرط نذكره في باب الصفة[4] ، وأما بغير ذلك فقليل نادر ، ولا سيما إذا لزم منه إضافةُ غير الظرف إلى الجملة .

قوله : وما فيه علمية مؤثرة إذا نُكِّر صُرِف ، لما تبين أنها لا تجامع – مؤثرةً – إلا ما هي شرطٌ فيه ، إلا العدلَ ، ووزنَ الفعل ، وهما متضادان ، فلا يكون (معها)[5] إلا أحدُهما ، فإذا نكر بقي بلا سببٍ ، أو على سببٍ واحدٍ .

يعني بكون العلمية مؤثرةً أن يكون منعُ صرفِ الاسم موقوفًا عليها ، وذلك على ثلاث أضرب : لأنها إما أن تكون سببًا لا غير ، أو شرطا لا غير ، أو شرطا وسببا معا .

فالأول في موضعين اتفاقا :

أحدُهما : أن تكون مع العدل في اسم لم يوضع إلا علما كعُمَر (وقَطَام في تميم)[6] .

والثاني : أن تكون مع الوزن ، سواءٌ كان الاسمُ ممنوعَ الصرف قبل العلمية ، كأحمر ، أولا كإصْبَعٍ وإثمِدٍ ويزيد ويشكُر .

وفي موضعين على الخلاف :

الأول باب مساجد – علما – فإن العلمية سبب فيه عند أبي علي[7] والجزولي[8]

---

(١) في ص و ط : موصوف .
(٢) في ت و جـ و ص : كشف .
(٣) في ص و ط : بالجمل .
(٤) صفحة ١٠١٢ والشرط هو أن يكون الموصوفُ بعضَ ما قبله من المجرور بمِنْ أوفي .
(٥) ساقطة من ط .
(٦) تكملة من ص و ط .
(٧) الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ١٠٢٧/٢) .
(٨) المقدمة الجزولية ق ٤٦ .

والسبب الثاني عند أبي علي شبه العجمة[1] ، (لأنه غير موجود في المفردات العربية)[2] ، وعند الجُزولي ، عدم النظير في الآحاد ، وليست سببا عند المصنف ، لاعتباره الجمع الأصلي .

فيكون – إذن – نحو ثَمَان ورَبَاع علمين منصرفًا عند المصنفِ ، غيرَ منصرف عند غيره[3] .

وأما سراويلُ – علما – فعند سيبويه فيه العلميةُ والتأنيثُ المعنوي[4] وقد يُذَكَّر ، لكن التأنيث أغلب ، فلذلك اعتُبِر ، كما مرّ في التأنيث[5] ، فقال[6] : سراويل كعقرب[7] إذا سمي به .

وعند الجزولي فيه العلمية والتأنيث والعجمة وعدم النظير[8] .

وكان القياسُ يقتضي أن لا تؤثر العلميةُ عنده ، لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده وعدمِ النظير ، لكن عادته أن لا يلغي سببا ، فيقول : في حمراء – علما – سببان .

الثاني من الموضعين : كل عدل كان قبل العلمية ممنوعَ الصرف ، نحو : مثنى وثلاث .

فالأخفش[9] وأبو علي[10] وأكثر النحاة يصرفونه[11] ، لزوال الوصف بالعلمية ،

---

(١) الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ١٠٢٧/٢) .

(٢) ساقط من ط .

(٣) في الكتاب ١٦/٢ قلت : فما بال ثمان لم يشبه صحارى وعذارى ؟ قال : الياء في ثماني ياء الإضافة أدخلتها على فعال ، كما أدخلتها على يمان وشآم ، فصرفت الاسم إذ خففت ، كما صرفته إذ ثقلت يماني وشآمي ، وكذلك رباع ، فإنما ألحقت هذه الأسماء ياءات الإضافة .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١٦/٢ : وأما سراويل فشيء واحد ، وهو أعجمي عرب .. إلا أن سراويل أشبه من كلامهم مالا ينصرف في نكرة ولا معرفة .

(٥) صفحة ١٣٩ ، ١٤٠ وما بعدها .

(٦) يقصد سيبويه .

(٧) في الكتاب ١٦/٢ فإن حقرتها – يعني سراويل – اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل .

(٨) انظر : المقدمة الجزولية ق ٤٦ ، ٤٧ .

(٩) انظر : التبصرة والتذكرة ٥٦٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٤٨٣/٣، وشرح ابن يعيش ٦٣/١ .

(١٠) نسبه إليه أيضا ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١٤٨٢/٣ ، ١٤٨٣ ولم أجده في الإيضاح .

(١١) لا أظن أن أكثر النحاة يصرفونه فمعظم كتب النحو تنسب الصرف إلى الأخفش وحده وابن مالك والرضي ينسبانه إلى الأخفش وأبي علي فقط فكيف يكونان أكثر النحاة .

وزوالِ العدل ببطلان معنى العدد .

وذهب الجرمي[1] وابن بابشاذ[2] إلى منع صرفه ، اعتبارا للعدل الأصلي مع العلمية[3] وهو قياس قول سيبويه في أحمرَ المنكرِ بعد العلمية[4] .

ولا تنافيَ بين العدلِ والعلميةِ ، بدليل عُمَر ، (وهو أقوى)[5] .

وأما أخر وجمع – عَلَمَين – فغير منصرفين عند سيبويه[6] ، اعتبارا للعدل الأصلي مع العلمية ، وكذا لُكَع ؛ لأن فيه العدلَ[7] – كما ذكرنا[8] – عندهم .

وأما إن سميت بفُضَل من قولك الفُضَل فإنه ينصرف ، إذ لا عدل في الأصل .

والأخفش والكوفيون يصرفون أُخَر وجُمَع ولُكَع أعلاما[9] ، إذ العلميةُ وضْعٌ آخر .

وقول سيبويه أقربُ ؛ لأن العدل أمرٌ لفظي ، وبالعلمية لم يتغير اللفظ .

وعَكَسَ سيبويه الأمر في سَحَر إذا سُمِّي به غير ما وضع له أوَّلًا من ظرف زمان ، أو ظرف مكان ، أو رجل أو غيره فجعله منصرفا[10] .

---

(١) مَنَعَ صَرْفَه أيضا الصيمريُّ في التبصرة ٥٦٠/٢ ، ولم أجد فيما بين يدي من نسب هذا الرأي إلى الجرمي غيرَ الرضي .

(٢) أبو الحسن ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ من أكابر النحويين ، حسن السيرة ، كان منتفعا به وبتصانيفه . شَرَحَ كتابَ الجمل للزجاجي ، صنف مقدمةً في النحو ، وسماها المحتسب ، كان من حذاق نحاة المصريين على مذهب البصريينْ ، توفي سنة ٦٤٩ هـ (نزهة الألباء) .

(٣) في شرح المقدمة المحسبة ١٠٨ لابن باشاذ وأما الستة الأخر التي هي أحمر صفة ووزن وأحاد عدل وصفة ، وسكران مشبهة بباب حمراء ، وسكرى تأنيث لازم ، ومساجد جمع لا نظير له في الآحاد ، فجميع هذه الستة لا تنصرف وإن كانت نكرة ، وإذا لم تنصرف نكرة فأحرى ألا تنصرف معرفة ، فلذلك تقول : نفعني أحمرُ وأحمرُ آخر .. وكذلك الباقي ، ونسب إليه ابن مالك في شرحه للكافية الشافية عكس ذلك انظر ١٤٩٧/٣ .

(٤) في الكتاب ٥/٢ كل أفعل يكون وصفا لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ، وكل أفعل يكون اسما تصرفه في النكرة .

(٥) ساقطتان من ص و ط .

(٦) في الكتاب ١٤/٢ قلت : فما بال أُخَر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فقال : لأن أخر خالفت أخواتِها وأصلَها ، وإنما هي بمنزلة الطُّوَل والوُسَط والكُبَر لا يكُنَّ صفة إلا وفيهن الألف واللام .

(٧) في الكتاب أيضا ١٤/٢ كما تركوا صرف لكع حين أرادوا يا ألكع .

(٨) صفحة ١٥١ .

(٩) انظر : الهمع ٢٨/١ وانظر رأي الأخفش في صرف أخر في التبصرة والتذكرة للصيمري ٥٦٣/٢ والمقتضب ٣٧٧/٣ .

(١٠) في الكتاب ٤٤/٢ وكذلك سحرُ اسمَ رجل تصرفه .. ولو وقع اسمَ شيءٍ وكان ظرفا صرفته .. إلخ .

ولعل ذلك لظهور فعل في باب العدلِ نحو : عُمَر وزُفَر ولُكَع عندهم ، بخلاف فَعَل .

والثاني – أعني (أن تكون)[1] العلمية شرطا لا غيرُ – في موضع واحد – على الخلاف – وهو الألف والنون (مع العلمية سبب (قائم)[2] مقام سببين عند بعضهم ، والعلميةُ شرطُه ، وفي الحقيقة الشرط انتفاء التاء ، وهو معطل بأحدِ ثلاثة أشياءَ ، العلمية – كما في عِمران ، ووجود فَعْلى – كما في سكران – واختصاص اللفظ – كما في رحمٰن وعند الباقين الألف والنون)[3] سبب ، والعلمية سبب آخر – كما مر[4] – فإن العلمية شرطهما عند بعضهم في الاسم نحو : عِمرانَ وعُثمانَ ؛ لأنه يمتنع بها من التاء فيشابه ألفَ التأنيث ، فيقوم مثلها مقام سببين ، وعند الباقين العلميةُ سببٌ معها – كما مر[5] – .

الثالث – أعني أن تكون العلميةُ شرطًا وسببًا معا – في أربعة مواضِعَ اتفاقا : – في المؤنث بالتاء – لفظا أو تقديرا – وفي الأعجمي ، وفي المركب ، وفي ذي الألف الزائدة المقصورة .

وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين :

إما أن لا تجامع السببَ ، وذلك مع الوصف – على ما ذكره المصنف[6] – وقد ذكرنا أنها تجامعه لكن الوصف لا يُعتَبَر معها[7] .

وإما أن تُجَامِعَ ولا تؤثرَ ، وهو إذا (كانت)[8] مع ألف التأنيث نحو : صحراء وبشرى ، خلافا للجُزُولي فإنه لا يلغي سببا .

فهذا حال العلمية في جميع باب مالا ينصرف .

---

(١) في ص و ط : كون .
(٢) تكملة يقتضيها السياق .
(٣) تكملة من ط .
(٤) صفحة ١٧٠ ، ١٧١ .
(٥) صفحة ١٧٠ ، ١٧١ .
(٦) صفحة ١٥٦ وما بعدها .
(٧) صفحة ١٥٦ – ١٥٨ .
(٨) في النسخ جميعها : كان ، ولعل الصواب ما هنا .

رجعنا إلى شرح كلام المصنف فنقول :

إنما انصرف كل ما فيه علميةٌ مؤثرة إذا نُكّر لأن جميعَ ما العلميةُ (المؤثرةُ)[1] شرطٌ فيه فقط ، أو شرطٌ وسببٌ معا خمسةُ أشياء : –

التأنيثُ بالتاء ، والعجمةُ ، والتركيبُ ، والألفُ المقصورةُ (الزائدةُ)[2] والألفُ والنونُ في الاسم .

فلو فرضنا اجتماعها في اسم – مع استحالةِ مجامعةِ الألف المقصورة (الزائدة)[3] للألف والنون – وأقصى ما يمكن اجتماعُه من هذه ، العلميةُ والتأنيثُ والعجمةُ والتركيبُ والألفُ والنونُ ، كما في أذْرِبِيجَان لكان يزول تأثيرُ الجميع بزوالِ العلمية ؛ لأن المشروطَ لا يؤثّر بدون الشرطِ .

وجميعُ ما العلمية المؤثرةُ (سببٌ فيه)[4] ثلاثةُ أشياء : –

العدلُ ، والوزنُ ، وشبه العجمة أو عدمُ النظير في الآحاد في باب مساجد على الخلاف المذكور[5] .

ولا يجتمعَ اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين : –

الأول : أن كلّ واحد منها يضاد الآخرين ، لأن أوزان العدل إما فُعَال أو مَفْعَل أو فُعَل أو فَعَل أو فَعْل أو فعال كثُلاثَ ومَثْلثَ وأُخَرَ ، وسَحَرَ وأَمْسَ عند بني تميم ، وقَطَامَ عندهم أيضا ، وليس شيءٌ منها وزنَ الفعل ، ولا أوزانَ الجمع الأقصى ، وليس الجمعُ أيضا من أوزان الفعل .

الثاني : أنه لو لم يتضاد الثلاثةُ – أيضا – لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ، إذ العلَمُ يكون – إذن – منقولًا مما اجتمع فيه اثنان منها ، فلم تكن العلميةُ الطارئةُ مؤثرةً (لاستقلالهما)[6] بمنعِ الصرف قبل ورود العلمية[7] .

---

(١) ، (٣) ساقطة من ص .

(٢) ساقطة من ط .

(٤) في ت : فيه سبب .

(٥) صفحة ١٥٨ .

(٦) في ت و ص : لاستثقالها .

(٧) يقصد بقوله : الثاني .. إلخ : أن العلمية لم تؤثر فيه بمنع الصرف ، لأنه منقول مما اجتمع فيه العلتان قبل العلمية .

فإذا ثبتَ أنه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت أنه لا يكون معها إلا أحدُها ، فإذا نُكِّر ذلك الاسمُ بقيَ على سببٍ واحد (فَيُصْرَفُ أيضا)[1] .

هذا غاية ما يمكن أن يُتَمَحَّلُ لتمشية قول المصنف .

ويمكن أن يُرتَكَب عدمُ التضادِّ بَينَ العدلِ والوزنِ ، كما قلنا في دُئِل[2] .

وكما يمكن أن يقال في اصْمِت[3] علم المكان القفر ، إذ أصله أُصْمُت بضمتين فعُدِل إلى اصمِت في حال العلمية .. ، ولم تطرأ العلمية فيه على وزن الفعل والعدل ، حتى يقال : ليست بمؤثِّرةٍ ، (لاستقلالهما)[4] بالتأثير دونها ، لأنه إنما عُدِلَ عَلَمًا ، كما قلنا في شُمْس بن مالك[5] ، فإذا نُكِّر مثلُه بقي فيه الوزن والعدلُ فلا ينصرف ، لأن العدلَ – وإن حصل فيه لأجلِ العلميّة – لكنه لا يَخْرُجُ العلمُ إذا نُكِّر عن صيغتِه ، ومن أين له أن صيغة العدل محصورةٌ فيما ذُكِر من الأَوْزَان ؟

هذا كلُّه إن قلنا : إن العلم بعد التنكير لا يُعتَبَر أصلُه – كما هو مذهب الأَخفش – وإن اعتبرنا – كما هو مذهب سيبويه[6] – السبب الأصلي الذي ألغيناه لأجل العلميةِ قلنا في ثُلاَث ومَثْلَث وبَابِهما : إنها لا تنصرف لاعتبار الوصف الأصليّ مع العدل كما في أحمر .

وفرَّقَ بعضُهم بين هذا الباب وبين باب أحمرَ بأَنْ قال : الوصف ههنا لا يثبت من دون العَدَد ، (وقد زال العدد)[7] بالتسمية ، ولا يرجع فيه بعْدَ التنكير ، إذ معنى رُبَّ ثلاث : رب مُسَمًّى بهذا اللفظ ، بخلاف أحمر المنكّر ، فإنه لا يمنع أن يكون معنى رب أحمر : رب مُسَمًّى بهذا اللفظ فيه الحمرَةُ .

---

(١) ساقطتان من جـ و ص .

(٢) صفحة ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٣) ضَبَطَه في اللسان بكسر الميم فقال : ولقيته بلدة اصمِت ، وهي القفر التي لا أحد بها .

(٤) في ت و ص : لاستقلالها .

(٥) صفحة ١٣٠ ، ١٣١ .

(٦) وسيبويه يرى أن كل أفعل يكون وصفا لا تصرفه في معرفة ولا نكرة . فهو يعتد بالوصف الأصلي فيه (الكتاب ٥/٢) .

(٧) ساقط من جـ و ص .

والذي يقوى – عندي – أن الزايل بالكلية لا يُعتَبَر – وصفا كان أو غيرَه ، في باب أحمرَ كان أو في غيره – وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه[1] .

وقياس قول سيبويه (في أحمر)[2] أن ينصرف أُخَر وجُمَع – بعد التنكير – لأنهما من باب أفعلِ التفضيل – كما ذكرنا[3] – وسيأتي أن أفعلَ التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير .

وإذا نكر سَحَرُ بعد التسمية به فالواجبُ الصرفُ ؛ لأنه لا علَميةَ فيه – إذن – ولا عدلَ ، إذ العدلُ إنما ثبت له قبل التسمية به ، لكون المراد به سحرَ يومك ، وكذا أمس رفعًا عند بني تميم[4] .

وإذا نكرت نحو : مساجد ، بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الأكثرين .

أما عند المصنف فلأنه يعتبر الجمعَ الأصليَّ مع العلميةِ التي ظاهرها مناقِضٌ له ، فكيف لا يعتبره بعد التنكير[5] .

وأما عندَ الجُزولي فلسبب واحد ، وهو عدم النظير في الآحاد ، وشبهِ سببٍ آخَر يعني الجمعَ إذ لفظُه لفظُه[6] .

ونسب أبو علي إلى الأخفش أنه لا يصرفه بعد التنكير – أيضا – ويفرّق بينه وبين أحمر بأن علامةَ الجمع باقيةٌ فيه بعد التنكير ، بخلاف (نحو)[7] : أحمر ، إذ مثلُ هذا الوزن قد يكون غيرَ صفة ، كأرنب وأفكل[8] .

---

(١) انظر صفحة ١٩٣ وما بعدها .

(٢) ساقطتان من ص .

(٣) انظر صفحة ١١٦ وما بعدها .

(٤) نقل سيبويه في الكتاب ٤٣/٢ عن بني تميم أنهم يمنعون صرف أمس في حالة الرفع .

(٥) انظر صفحة ١٥٤ تعليقة ١٠ .

(٦) المقدمة الجزولية ق ٤٦ .

(٧) تكملة من و ط .

(٨) انظر الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ١٠٢٧) .

وقال العبدي[1] : لا فرق بينه وبين أحمر[2] ،[3] .

ولا نص للأخفش في تركِ صرفه ، وقول الجزولي أولى .

وإذا نكرت سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد ، إذ هو جمع سروالة[4] .

وقياس قول سيبويه أيضا تركُ الصرف ، إذ هو أعجمي (يحمل)[5] على موازِنه ، كما كان قبل التسمية[6] .

وكذا قياسُ قولِ الجزولي ، يُعتَبَر فيه عدم النظير ، والعجمة الجنسية ، كما اعتبرها قبل العلمية .

ومن صرفه قبل التسمية يصرفه أيضا بعدها[7] .

وأما الكلام في أحمر بعد التنكير فسيجيء[8] ، ومثله فعلانُ الصفةُ ، إذا سمي به ثم نكر ، سواء ، يصرفه الأخفشُ خلافًا لسيبويه .

وقال الأخفش : (إن)[9] سميتَ باسم مركّب آخرُ جزئيهِ ذُو ألف التأنيث أو الجمع الأقصى نحو : معدى صحراء ، أو معدى مساجد ، ثم نكرته صرفتَه ؛ لأن الاسم الأخيرَ بعد التسميةِ صار جزءَ الكلمة ، فليس مجموعُ الكلمة – إذن – ذا ألف التأنيث ، ولا الجمع الأقصى ، حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير[10] .

والآخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظرا إلى إفرادهما .

---

(١) أحمد بن بكر بن أحمد بن بَقيَّة ، أحدُ أئمة النحاة المشهورين ، كان نحويا لغويا قيما بالقياس ، قرأ على السيرافي والرماني والفارسي ، وروى عن أبي عمر الزاهد ، له شرحُ الإيضاح ، وشرحُ كتاب الجرمي ، اختل عقله في آخر عمره . توفي سنة ٤٠٦ هـ (بغية الوعاة ٢٩٨/١) .

(٢) لم أجد هذا الرأي منسوبا إلى العبدي عند غير الرضي .

(٣) في جـ زيادة هي : لأن علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف أحمر ، وفيها تناقض لقوله : بخلاف أحمر .

(٤) قد سبق القول بأن المبرد ذكر أن بعض العرب يجعله جمع سروالة . انظر ١٩٦ .

(٥) في ط : حمل .

(٦) الكتاب ١٦/٢ .

(٧) انظر صفحة ١٦٢ .

(٨) من ١٩٣ – ١٩٦ .

(٩) في ط : لو .

(١٠) التسهيل ٢٢١ ، والهمع ٣٦/١ .

(وقول الأخفش : إن مجموعَ الكلمةِ ليس ذا ألف التأنيث ، مع جعل الجزء الأخير كجزءِ الكلمة ممنوع[1] ، أما قوله : - مجموع الكلمة ليس الجمع الأقصى فمسلم)[2] .

قوله : مؤثرةً .

حال ، ومفعول تجامع (ما) ، ويعني بما هي (شرطٌ)[3] فيه : التأنيثَ بالتاء والعجمةَ والتركيبَ ، والألفَ والنونَ في الموضوع اسما .

قوله : إلا العدل .

مُستثنًى مما بقي من المُستثنَى منه المقدر الذي استثنَى منه لفظة (ما) بعد استثنائها ، أي لا تجامع سببًا غير السبب الذي هي شرطٌ فيه إلا العدلَ . فكلا المستثنيين من ذلك المقدّر ، نحو قولك : ما ضربت إلا زيدا إلا عمرا ، أي ما ضربت أحدا غير زيد إلا عمرا .

(فالعلمية)[4] المؤثرة تجامع الأربعةَ الأشياء[5] ، وهي شرطٌ فيها ، وتجامع العدل والوزن وليست شرطا فيهما ، بل سببٌ معهما ، فإن كانت في اسم واحد مع الأربعة الأول كأذربيجان فإذا نُكِّر بقي بلا سبب لزوال شرط الأربعةِ الأسباب[6] ، وكذا إن كانت مع اثنين أو ثلاثة من الأربعة .

وإن كانت مع العدل أو الوزن . قال[7] : ولا يمكن أن تكون معهما (معا)[8] لتضادِّهما ، فلا تكون إلا مع أحدِهما ، كما في نحو عُمَر وأحمد ، فإذا نكر الاسم بقي على سبب واحد[9] .

---

(١) لأن الكلمة مختومة بألف التأنيث .
(٢) في جـ و ص : وقول الأخفش قوي .
(٣) في ت : شرطه .
(٤) في ت : إذ العلمية .
(٥) الأصح أن يقول : أربعة الأشياء .
(٦) الأصح أن يقول : أربعة الأسباب .
(٧) يعني ابن الحاجب .
(٨) تكملة من ط .
(٩) انظر : شرحه لكافيته ص ١٨ .

قال : وإنما قلت هما متضادان ليصح حُكْمي الكُلّي بكون كل ما فيه علمية مؤثرة (يجيء)[1] منصرفًا بعد التنكير ، إذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعُهما مع العلمية المؤثرة في اسمٍ لكان ذلك الاسمُ غيرَ منصرف بعد التنكير[2] ، لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة[3] .

وأما بيانُ تضادِّهما فما تقدم[4] .

واعتُرِضَ على قوله بأن قيل : لم يكن محتاجا إلى هذا الاحتراز (لأن كلامَه في العلميةِ المؤثرة ، ولو اتَّفَقَ اجتماعُها لم تكن العلميةُ مؤثرةً ، لأن مثل هذا العلم لو وقع لكان منقولا عن اسمٍ فيه العدلُ ووزن الفعل ، فلا تؤثر فيه العلميةُ الطارئةُ ، كما في حمراء (وسُعْدَى)[5] عَلَمَين ، بلى ، لو كانت الأسبابُ الثلاثةُ مجتمعةً بحيثُ لم يَطْرأْ بعضُها على بعض ، لجاز أن يقال : إن حكم منع الصرف منسوبٌ إلى اثنين منها غير معيَّنَين ، فيكون للعلمية تأثيرٌ ما ، بكونها أحدَ الثلاثة المؤثرة اثنانِ منها ، ويمكن أن يجوز اجتماعها ، ويمنعَ طرآن العلمية – إذن – على الوزن والعدل ، كما في نحو : اصمِت – على ما مَرّ[6] –)[7] إذ لو لم يتضادّا أيضا – واجتمعا في اسم لم تكن العلميةُ مؤثرةً معهما ، إذ كانت العلمية – إذن – طارئةً عليهما ، بعد استقلالهما بالتأثير .

والجواب عن الاعتراض منعُ وجوبِ طرآن العلميةِ على الوزن والعدل – إذن – كما ذكرنا في اصمِت[8] .

والاعتراض الحق أن يُمْنَعَ التضادُّ بينهما ، وذلك بمنعِ حصرِ أوزانِ العدلِ فيما ذُكِرَ قبلُ على ما بَيَّنَّا[9] .

---

(١) تكملة من ص .

(٢) في ص زيادة هي (مع أن العلمية مؤثرة) والكلام الذي قبلها يغني عن ذكرها .

(٣) في شرحه لكافيته صفحة ١٨ : وبيان التضاد وهو أن العدل لا يكون إلا بالأوزان المذكورة ، ولا شيء فيها من أوزان الفعل ، فلا يكون أبدا مع العلمية إلا أحدُهما .. ولم يذكر في شرحه لكافيته ولا في إيضاحه للمفصل نصَّ ما نقله عن الرضي .

(٤) صفحة ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٥) في ص : وسوداء .

(٦) صفحة ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٧) تكملة من ط وحدها ، وفيه بعض تفصيل لذا أوردته في المتن ، ولولا ذلك لذكرته في الهامش .

(٨) صفحة ١٨٨ .

(٩) صفحة ١٨٩ .

قوله : وخالف سيبويهِ الأخفشُ في مثل أحمر عَلَمًا إذا نُكِّر اعتبارا للصفة بعد التنكير ، ولا يلزمه باب حاتِم لما يلزم من اعتبار متضادَّين في حكم واحد .

قوله : اعتبارا .

منصوبٌ على أنه حالٌ من سيبويه ، أي خالف سيبويهِ معتبرا ، أومصدرٌ لقوله خالف سيبويه ، إذ معناه اعتبر سيبويه[1] دون الأخفش[2] .

قوله : ولا يلزمه باب حاتم .

هذا جواب عن إلزام الأخفشِ لسيبويه في اعتبار الصفةِ بعدَ زوالها .

وتقريره : أن الوصفَ الأصليَّ لو جاز اعتبارُه بعد زواله لكان حاتم غير منصرف ، (إذ فيه العلميةُ)[3] الحاليةُ والوصفُ الأصلي .

فأجاب المصنف عن سيبويه بأن هذا الإلزام لا يلزمه لأن في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصفِ الزايل ، بخلاف أحمر المنكر ، وذلك المانعُ اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلميةُ ، إذ الوصف يقتضي العموم والعلميةُ الخصوصَ ، وبين العمومِ والخصوصِ تنافٍ[4] .

قوله : في حكم واحد .

---

(١) في الكتاب ٢/٢ اعلم أن أفعل إذا كان صفةً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة .. إلخ .

(٢) في المقتضب ٣١٢/٢ أرى إذا سمي بأحمر وما أشبهه ثم نكر أن ينصرف .. وهذا قول أبي الحسن الأخفش ولا أراه يجوز في القياس غيرُه ، وانظر : التبصرة والتذكرة ٥٤٤/٢ ، وما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج صفحة ٧ ، والمسألة مذكورة في كثير من كتب النحو ، ووجه ابنُ الحاجب في إيضاحه للمفصل الرأيين بقوله ١٥١/١ : ووجه قول الأخفش أن العلمية تنافي الوصفية ، فإذا سُمِّي فقد خرج عن الوصفية وبقي ممنوعا من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، فإذا نكر زالت العلمية ، وبقي على سبب واحد فانصرف .. ووجه قول سيبويه أن الصرف ومنعه من الأحكام اللفظية فيعتبر في أمرها الوصفيةُ الأصليةُ ، كما اعتُبرتْ في جمعِه وإدخال اللام عليه .

(٣) في ص : للعلمية .

(٤) في شرح ابن الحاجب لكافيته ١٨ ، ١٩ : والجواب أنه قد ثبت اعتبارُ الوصفية بعد الاسمية في مثل أسود وأرقم ، وإنما لم تعتبر في باب حاتم لمانع خاص ، وهو أنا نعلم أن الوصفية تنافي العلمية في المعنى ، وأن العلمية وضعُ الشيء لمدلولٍ بعينه لا يتجاوزه والوصفية وضع الشيء لمن قام به ذلك المعنى مطلقا .. إلخ وقد سبق ذكره صفحة ١٩٠ تعليقة ٢ .

يعني في الحكم بمنع الصرف ، لأنك تحتاج في هذا الحكم إلى اجتماع سببين ، فتكون قد جمعت المتضادَّين في حالة (واحدة)[1] .

ولو لم يكن اعتبارُ المتضادين في حكم واحدٍ جازَ ، إذ لا يلزم اجتماعُهما في حالة واحدة ، كما إذا حكمنا بجمع أحمر على حُمْر لأن أصلَه صفةٌ ، وعلى أحامر لأجل العلميةِ ، فقد حَصَلَ في هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين ، فلم يجتمعا في حالة واحدة .

فإذا نُكِّر أحمر فإنه يصح اعتبارُ الوصف ، وليس معنى الاعتبار أنه يَرجِع معنى الصفةِ الأصلية ، حتى يكون معنى ربّ أحمَرَ : رب شخص فيه معنى الحمرة ، بل معنى رب أحمر : رب شخصٍ مسمًّى بهذا اللفظ ، سواء كان أسودَ أو أبيضَ أو أحمَرَ .

فمعنى اعتبار الوصف الأصلي بعد التنكير أنه كالثابتِ مع زوالِه ، لكونه أصليا ، وزوالِ ما يضادُّه – وهو العلمية – فصار اللفظُ بحيثُ لو أراد مريدٌ إثبات معنى الوصف الأصلي لجاز بالنظر إلى (اللفظ)[2] (لزوال)[3] المانع .

هذا والحقُّ أن اعتبارَ ما زال بالكلية ، و لم يبق منه شيء خلافُ الأصل ، إذ المعدومُ من كلِّ وجهٍ لا يؤثر بمجرد (تقدير)[4] كونِه موجودا .

فالأولى أن يقال : إن اعتُبِر معنى الوصف الأصلي في حال التسمية ، كما (لو)[5] سُمِّيَ – مثلا – بأحمر من فيه حمرة ، وقُصِدَ ذلك ثم نُكِّر ، جاز اعتبار الوصف بعد التنكير ، لبقائه في حال العلمية – أيضا – لكنه لم يُعْتَبَر فيها ؛ لأن المقصود الأهمَّ في وضع الأعلام المنقولة غيرُ ما وضعت له لغةً ، ولذلك تراها – في الأغلب – مجردةً عن المعنى الأصليّ ، كزيد وعمرو ، وقليلا ما يلمح ذلك ، وإن كان لم يُعتبر في وضع العلم الوصفُ الأصليُّ بل قُطِع النظرُ عنه بالكلية – كما (لو)[5] سمي بأحمرَ أسودُ أو أشقرُ – لم يعتبر بعد التنكير أيضا .

---

(١) ساقطة من ط .

(٢) تكملة من ص و ط .

(٣) في ت و جـ : زوال .

(٤) تكملة من ط .

(٥) ساقطة من ص .

وقال الأخفش في كتاب الأوسط[1] : إن خلافَه في نحو : أحمر إنما هو في مقتضَى القياس ، وأما السماعُ فهو على منع الصرف .

هذا كلُّه في أفعلَ فعلاء ، وكذا فعلانَ فعلى ، وأما أفعلُ التفضيل نحو : أعلم فإنك إذا سميتَ به ثم نكَّرته فإن كان مجردا مِنْ مِنْ التفضيلية انصرف إجماعا ، ولا يَعْتَبِر فيه سيبويهِ الوصفَ الأصليَّ كما اعتبر في نحو : أحمر[2] .

وإن كان مع مِن لم يُصْرفْ إجماعا (بلا خلاف)[3] من الأخفش ، كما كان في أحمر .

أما الأول[4] فلضعف أفعل التفضيل في معنى الوصف ، ولذا لا يَعمَل في الظاهرِ كما يَعْمَل أفعلُ فعلاء[5] .

فإذا تجردَ مِنْ مِنْ التبسَ بأفعلَ الاسمِيِّ الذي لا معنى للوصف فيه كأَفْكَلٍ وأَيْدَعٍ ولا يظهر فيه معنى الوصف .

أما أفعلُ فعلاء (فلثبوت)[6] عملِه في الظاهر قبل العلميةِ ، وإشعارِ لفظه بالألوانِ والخِلَقِ الظاهرةِ في الوصفِ يكفي في بيان كونه موضوعا صفة .

فإذا اتصل أفعلُ بمِنْ (فقد)[7] تميَّزَ عن نحو أفكل ، فظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف .

وأما الثاني[8] : فإنما وافق الأخفشُ سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفِه – إذن – (كما ذكرنا[9]) ، ولكونِ مِن مع مجروره كالمضاف إليه ، ومن تمام أفعلِ التفضيل

---

(١) من مؤلفات الأخفش وهو مفقود .

(٢) في الكتاب ٢/٥ هذا باب أفعل منك . اعلم أنك إنما تريد صرف أفعل منك لأنه صفة ، فإن سميت رجلا بأفعلَ هَذَا بغير (منك) صرفته في النكرة ، وذلك نحو : أحمد وأصغر وأكبر .

(٣) تكملة من جـ و ص و ط .

(٤) يعني أفعل التفضيل المجرد من التفضيلية .

(٥) أفعل هنا ليس أفعل تفضيل بل هو صفة مشبهة ، لذا يعمل في الظاهر .

(٦) هكذا في النسخ جميعها ، ولعل الصواب : فثبوت ليكون مبتدأ خبرُه قولُه بعدُ : يكفي .

(٧) ساقطة من جـ و ص .

(٨) أي أفعل التفضيل المقترن بمن .

(٩) قبل قليل .

من حيثُ المعنى الوضعيّ ، فلو نُوِّنَ لكان الثاني متصلا منفصلا ، لأن التنوين يشعر بالانفصال)[1] بسبب وجود (علامته)[2] للوصف – أعني مِن – بخلاف باب أحمر ، لعُريه عن العلامة الدالة على الوصف .

ولو سميت رجلًا بأَجْمَعَ الذي يؤكَّد به ثم نكَّرته صرفته ألبتةَ إجماعًا ، لكونه في معنى الوصف أخفى من أفعل التفضيل ؛ لأنه (كان)[3] بمعنى كل قبل العلمية ، وانمحى عنه معنى الوصفِ على ما تقدم في جُمَع[4] .

هذا حكم مالا ينصرف في حال العلمية وبعدها .

ثم اعلم أن التصغيرَ يُخِلُّ من أسباب منع الصرف بالعدل عن وزنٍ إلى آخر ؛ لأنه يزول الوزنُ المعدولُ إليه بالتصغير ، وذلك الوزن مراعًى في العدل ، إذ العدلُ أمرٌ لفظيٌّ ، وكذا الجمعُ الأقصى يختل بالتصغير ، لوجوب ردِّه إلى واحده ، فيقال في رَبَاع ومساجِدَ ، ربيع ومسيجد .

ولو سميت بالجمع المذكر ثم صغَّرته انصرف أيضًا ؛ لزوال علامةِ الجمع ووزنه المعتبَرِ .

وإذا صغرت سراويل – علما – لم ينصرف ؛ لأن التصغير لا يذهب بالتأنيثِ المعنوي الذي يكون فيه ، فيكون كعناقَ – (علما)[5] – إذا (صُغِّر)[6] بعد التسميةِ به .

ويختل بالتصغير وزنُ الفعل – أيضا – إن لم يكن أولُه زيادةً كزيادة الفعل ، كخُضَيْضِم ودُحَيْرِج (في خَضَّم ودُحْرِج)[7] .

---

(١) تكملة من ط وحدها .
(٢) في نسخة د/يوسف عمر : علامة .
(٣) فيما عدا ط : صار .
(٤) صفحة ١٢٤ ، ١٢٥ .
(٥) ساقطة من ص و ط . وهذا في الكتاب ٦/٢ .
(٦) في ص : نكر .
(٧) ساقط من ص .

وأما إن كان أولُه زيادةً (كزيادة الفعل)[1] فإن التصغيرَ لا يزيله ، كما تقول في تصغير أحمدَ ونَرجِس ويشكرَ وتغلبَ : أحيمد ونريجس ويشيكر وتغيلبَ ، لأنه على وزن مضارع فيعل ، (نحو : بَيْطَرَ يُبَيْطِرُ)[2] .

وأما إن عرض الوزنُ في المصغر ، ولم يكن في المكبَّر ، كما تقول في (تَضَارُبٍ) علَمًا : تُضَيْرِب ، وفي تِحلِيء[3] : تُحَيلِيء ، فبعضهم لا يعتبرُه لعروضه ، والأكثرون يعتبرونه لأن التصغيرَ وضعٌ مستأنَفٌ .

قال بعضهم : يعتبر الوصف العارضُ في التصغيرِ لكونه بناءً مستأنفا ، كما اعتُدّ بالوصفِ العارض في نحو مَثْنَى وثُلاثَ ، لكونه وضعا مستأنفا ، فلا ينصرف أُدَيِّر تصغير أَدْوُر للوزن والوصف العارضِ في التصغير .

والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم : غليِّمُون ورُجَيْلُون في جمع مصغر غلامٍ ورَجُل[4] .

قال[5] : فكان القياسُ أن ينصرفَ العلمُ في نحو : حُمَيْزَةَ في تصغير حمزة ، لعروض الوصف المنافي للعلمية ، إلا أنه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتدوا به[6] .

والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغَّر عدمُ جَرْيِه (صفةً)[7] فلا يقال : شخصٌ رجيلٌ .

وفيما قال نظر (إذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتدّ به في أُدَيِّر .

---

(١) في ص و ط : كزيادته .
(٢) تكملة من جـ و ص و ط .
(٣) التحليء ، بالكسر ما أفسده السكِّينُ من الجلد إذا قُشِر ، تقول منه : حَلِيَ الأديم حَلأً بالتحريك إذا صار فيه التَّحليءُ . (اللسان حلأ) .
(٤) حيث جمعا جمعَ تصحيح ولا يجوز جمع التصحيح إلا لعَلَمٍ أو صِفَةٍ بشروط معينة .
(٥) لا أعلم من القائل .
(٦) بحثت عن قائله في الكتب التي بين يدي و لم أهتد إليه ، ولعل هذا من افتراضات الرضي ، والله أعلم بالصواب .
(٧) ساقطة من جـ و ص و ط .

والأولى أن يقال : لا تنافيَ بين الوصفِ والعلميةِ – كما ذكرنا[1] – إلا)[2] أنّ الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وُضِعَ صحيحَ التبعيةِ لما يخصِّصُ الذاتَ المبهمةَ المدلولَ عليها – كما ذكرنا قبل[3] – وذلك لأن الفرعيةَ إنما تتبين في مثل هذا الوصف ، وهي المطلوبةُ في غير المنصرف .

وأما التنافي بين الوصفِ والعلميةِ فقد ذكرنا ما عليه[4] .

وأما الألفُ والنونُ فنقول : إن بقي الألف في التصغير كما كان فلا يُخِلّ التصغيرُ بهما نحو : سكيران وعثيمان في سكران وعثمان ، وإن انقلبَ ياءً – كما تقول في سلطان – علما – سليطين ، فإنه يخل بهما .

ومعرفة ما تُقلب ألفُه مما لا تقلب يتبين في التصريفِ في باب التصغير[5] .

فعلى هذا ، التصغيرُ يُخِلّ بالعدلِ عن وزنٍ ، وبالجمع – مطلقا – وبالألف والنون والوزن من وجهٍ دون وجهٍ ، ولا يُخِلّ بالوصف والعلمية والتأنيث والتركيبِ والعجمةِ .

قوله : وجميع الباب باللام أو بالإضافة يَنْجَرُّ بالكَسْرِ .

أي كان بدونهما ينجرُّ بالفتح ، فصار (بهما)[6] ينجرُّ بالكسر .

اعلم أن من ذهب في منع غير المنصرفِ الكسرَ إلى أنه لأجل تبعيةِ التنوينِ المحذوفِ لمنع الصرف قال : لم يُحذف الكسرُ مع اللامِ والإضافةِ ؛ لأنه لم يحذف التنوينُ معهما لمنع الصرفِ حتى يتبعَها الكسرُ ، بل حذفت لأنها لا تجامعهما ، إذ التنوينُ دليلُ تمام الاسم ، وإضافته مشعرةٌ بعدم تمامه فتنافرا .

---

(١) صفحة ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٢) ساقط من جـ و ص ، وفي ط لأن ، مكانَ إلا أن .

(٣) في صفحة ١٥٥ ، ١٥٦ كلام قريب من هذا .

(٤) صفحة ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٥) شرح الرضي لشافية ابن الحاجب ١/٢٥٠ .

(٦) في ط : بسببهما .

وأما تنافر اللام والتنوين فقد مر في بيان نونَي المثنى والمجموع[1] .

ويجوز أن يقول : لما عاقبتِ اللامُ والإضافةُ التنوينَ صارتا كالعوضِ منه ، فكأنه ثابتٌ فلم يُحذَفِ الكسرُ .

ومن لم يقل بتبعيةِ الكسر للتنوينِ قال : لم يحذف مع اللام والإضافة لأنهما من خواصّ الأسماء ، فترجَّحَ بهما جانبُ الاسميةِ ، فضعُفَ شَبَهُ الفعل ، فكأنه (ليس فيه علتان من تِسعٍ ، فدخله الكسرُ ، فعلى هذا صار الاسمُ بهما منصرفا . وعلى الوجه الأول ، هو باقٍ على حاله من عدم الانصراف)[2] لا سببٌ في الاسم .

و (قد)[3] ذكرنا هل يكونُ الاسمُ منصرفًا بهما ، أو باقيا على عدم الانصراف في أول باب مالا ينصرف[4] .

ويرد على الثاني ، أنَّ (كون)[5] الاسم فاعلًا ومفعولا ومضافا إليه بحرف جر ظاهرٍ أو مقدّرٍ من خواصّ الاسم – أيضا – ولا يعودُ الكسرُ ، فالأولُ أولى .

---

(١) صفحة ٨٢ ، ٨٣ .
(٢) تكملة من جـ و ط .
(٣) تكملة من جـ و ص و ط .
(٤) صفحة ٩٧ ، ٩٨ .
(٥) في ت : يكون .

المرفوعات

قوله : المرفوعاتُ هو ما اشتمل على علم الفاعلية .

قدَّم المرفوعاتِ على المنصوباتِ والمجروراتِ لأن **المرفوعَ** عمدةُ الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر (والبواقي محمولة عليه)[1] . **والمنصوبَ** في الأصل فضلةٌ ، لكن يُشبَّه (بها)[2] بعضُ العُمدِ ، كاسم إن وخبر كان وأخواتها ، وخبر ما ولا . **والمجرورَ** في الأصل منصوبُ المحل – كما تقدم تحقيقه[3] .

قوله : هو ما اشتمل .

ذكَّرَ الضميرَ مع رجوعه إلى المؤنث – أي **المرفوعات** – نظرا إلى خبر الضمير – أعني ما – لأن المبتدأ هو الخبر ، فيجوز مطابقةُ المبتدأ له كمطابقته للمعود عليه ، ومثله قولُهم : مَنْ كانت أمَّك .

ويعني باشتماله على علم الفاعلية : تضمنَه إياه بحيثُ يكونُ علمُ الفاعلية أحدَ أجزائه .

ويعني بعلم الفاعلية : الضمَّ والألفَ والواوَ ، (إذ)[4] دلّ كل واحد منها على كون الاسم الذي هو في آخره عمدةَ الكلام . فكلُّ ما فيه أحدُ هذه الأشياء مرفوعٌ .

والأولى – على ما اخترناه قبل[5] – أن يقال :

(المرفوعاتُ ما اشتمل على علم العُمْدة ؛ لأن الرفع في المبتدأ والخبر وغيرِهما (من العُمَد)[6] ليس بمحمول على رفعِ الفاعل)[7] – كما بينا[8] – (بل)[9] هو أصل في جميع العُمَد – على ما تقرر قبل[10] .

---

(١) تكملة من جـ و ط .
(٢) ساقطة من ص .
(٣) صفحة ٥١ .
(٤) في ت : وإذا ، وفي ص و ط إذا .
(٥) و (٨) صفحة ٥١ .
(٦) تكملة من جـ .
(٧) ساقط من ص .
(٩) تكملة من جـ و ص و ط .
(١٠) صفحة ٦١ .

الفاعــل

قوله : فمنه الفاعل ، وهو ما أسند الفعلُ إليه ، أو شبهُه ، وقدم عليه من جهة قيامِه به ، مثل : قام زيد ، وزيد قائم أبوه .

قوله : فمنه الفاعل .

أي مما اشتمل على علم الفاعلية ، وقال بعد[1] : ومنها المبتدأ والخبر حملا على معنى ما .

إنما قدَّمَ الفاعلَ على سائر المرفوعات بناءً منه على أنه أصلُ المرفوعات ، ولهذا سمي الرفع (علامةَ)[2] الفاعليةِ ، وقدْ ذكرنا ما عليه[3] .

قوله : ما أُسنِدَ .

قد عرفت في حد الكلام معنى الإسناد[4] .

و لم يقل ما أخبر بالفعل عنه ليدخلَ فيه فاعلُ الفعلِ الإنشائيِّ نحو : بعتُ وهل ضَرَبَ زيدٌ (ونحوُه)[5] .

قوله : أو شبهه .

يعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفةَ المشبهةَ والمصدرَ واسمَ الفِعْل .

و لم يقل : أو معناه ، فيدخل فيه الظرفُ والجارُّ والمجرورُ المرتفعُ بهما الضميرُ في (نحو)[6] : زيدٌ قُدّامَك أو في الدار ، أو الظاهرُ نحو : زيدٌ قدامَك غُلامُه ، لكون

---

(١) صفحة ٢٤٨ .

(٢) في نسخة د/يوسف عمر : علم ، وهو نص ما ذكره ابن الحاجب في كافيته ، والمثبت هنا معناه .

(٣) صفحة ٥١ ، ٦١ .

(٤) صفحة ١٦ .

(٥) تكملة من ط .

(٦) ساقطة من جـ و ص .

الرافع في الحقيقة عنده الفعلُ واسمُ الفاعل المقدَّر ، خلافا لمن قال : إنه الظرفُ والجارُّ والمجرورُ – على ما يجيء في باب المبتدأ[1] .

قوله : وقُدِّم (عليه)[2] .

الضمير فيه[3] : للفعل أو شبهه ، وفي عليه : لما .

واحترز بقوله (وقدم)[4] عليه عن المبتدأ ؛ لأن نحو زيد في قولك : زيد قام مسند إليه قام ؛ لأن قام خبر عنه ، والمسند إليه هو المخبر عنه في الحال أو الأصل – كما مر في حدّ الكلام[5] –

وكلُّ خبرٍ يرفعُ ضميرَ المبتدأ يجوز أن يقال : هو مسند إلى المبتدأ وأن يقال : هو مسند إلى ذلك الضمير ، والمجموع مسند إلى المبتدأ .

وكلُّ خبر رافعٍ لغيرِ ضميرِ المبتدأ (فهو مع مرفوعه)[6] مسند إلى المبتدأ .

وكل خبر غير رافع لشيء (كالجوامد)[7] فهو وحده مسند إلى المبتدأ نحو : أنت زيد .

إن قيل : فالمبتدأ في قولك : قائم زيد ، يدخل في حد الفاعل ؛ لأن المسند قُدِّم عليه .

قلت : هو مؤخَّر تقديرا ، وتقديمه كلا تقديم .

قوله : على جهة قيامه (به)[8] .

أي قيام الفعل أو شبهه ، والضميرُ في (به) لما ، أي على طريقة قيامِه بِه وشكْلِه ، سواء كان قائما أولا . يقال : عملت هذا العمل على وجه عملِك وعلى جِهتِه ، أي على طَرْزِه وطَريقتِه .

---

(١) وهم الكوفيون والأخفش في أحد قوليه ، انظر صفحة ٢٨٠ .
(٢) تكملة من ط .
(٣) يعني في قدم .
(٤) تكملة من ط و ص .
(٥) صفحة ١٦ .
(٦) ساقط من جـ .
(٧) في ت : كالجامد .
(٨) تكملة من جـ و ط .

والجارُّ في قوله : على جهة متعلق بأُسنِدَ ، أو صفة لمصدره ، أي إسناد على طريقة إسناد القيام .

ويعني بتلك الجهة أن لا تغيَّر صيغةُ الفعل إلى فُعِل ويُفْعَل أو (أشباههما)[1] وذلك أن طريقة إسناد الفعل القائم مصدرُه بالفاعل حقيقةً نحو : ظَرُفَ زيد (وطال وقصر وكرم وأمثالها)[2] عدمُ التغيير .

وكل ما أسند الفعل إليه على هذا النمط من الإسناد فاعلٌ عند النحاة ، وإن لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة ، كالأمور النسبية نحو : قَرُب وبَعُد زيدٌ ، وكذا الأفعالُ المتعديةُ نحو : ضَرَبَ وقَتَلَ ، لأن الضرب نسبةٌ بين الضارب والمضروب ، لا تقوم بأحدِهما دون الآخر ، بل بهما ، لصدوره عن أحدهما ، ووقوعه على الآخر .

وبقوله : على جهة قيامه به ، يخرج (مفعول)[3] ما لم يسم فاعله .

وهو عند عبد القاهر[4] والزمخشري[5] فاعلٌ اصطلاحا ، فلا يحترزان عنه ، ليدخُل في الحد ، وعند من حد بهذا الحدِّ ليس بفاعل .

وخلافهم لفظي ، راجع إلى أنه هل يقال له في اصطلاح النحاة : فاعل أولا ، وليس خلافا معنوِيًّا .

وتمثيله بـ (زيدٌ قائمٌ أبوه) لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد؛ لاحتمال كون

---

(١) في ت : أشباهها .

(٢) ساقط من جـ و ص ، وقوله عدم التغيير خبر أن في قوله : أن طريقة .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) نص عبد القاهر في المقتصد ٣٤٦/١ على أنه لا فصل بين ضَرَبَ زيدٌ وضُرِبَ زيدٌ في جواز تسمية كل واحد منهما فاعلا .

(٥) ولذا لم يعقد بابا لنائب الفاعل في كتابه المَفصَّل ، قال ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ١٥٨/١ : ومفعول ما لم يسم فاعله عنده فاعل ، والذي يدل عليه أنه داخل في حده ، وأنه لم يذكره في المرفوعات ، فدل على أنه داخل في حد الفاعل ، إذ لا يصح دخوله مع غيره بوجه ، وأنه قد صرح بذلك في بعض فصول كتابه ، وهو قوله : وتضاف الصفة إلى فاعلها كقولك : معمور الدار ومؤدَّب الخدام .

قلت : وقد حد الزمخشري الفاعلَ بقوله : الفاعلُ هو ما كان المسندُ إليه من فِعْل أو شبهِه مقدَّمًا عليه أبدًا (المفصل بشرح ابن يعيش ٧٤/١) .

فيدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله .

قائم خبرا مقدما على أبوه (زيد)[1] ، ولو قال : أبواه لكان نصا[2] .

والعامل في الفاعل المسندُ خلافا لخلف فإنه قال : هو الإسناد[3] .

وقد ذكرنا في حد الإعراب[4] (أن الموجِد للإعراب إنما هو المتكلم ، لكن النحويِّين جرى عادتهم بأن ينسبوا العمل إلى الكلمة التي بسببها يحصل المعنى المقتضَى في المعرب ، لا إلى المعنى المقتضِي ، كما قالوا في المضاف : إنه العامل لا الإضافة ، وقد ذكرنا في حد الإعراب)[5] علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل[6] .

قوله : والأصل أن يليَ الفعلَ ، فلذلك جاز : ضرب غلامَهُ زيدٌ ، وامتنع : ضَرَبَ غلامُه زيدًا .

قوله : يلي فعلَه .

أي يكون بعدَه بلا فصلٍ ، من قولهم : وليك الشيءُ ، أي قَرُبَ منك .

(قوله)[7] : فلذلك جاز .

أي جوازُ هذه المسألةِ معلَّلٌ بكون الأصل في الفاعل أن يلي الفعلَ ، وذلك أن يقال : إنما جاز : ضرب غلامَه زيدٌ – مع أن ما يرجع إليه الضميرُ مؤخرٌ عنه – لأن (زيد) فاعلٌ ، وأصله أن يلي الفعلَ ، فهو متقدمٌ على الضمير تقديرا .

وكذلك عدمُ جوازِ: ضرب غلامُه زيدا معلل بما ذُكِر، وذلك أن يقال: إنما لم يَجُز: ضَرَبَ غلامُه زيدا لأن «غلامُه» فاعل، وأصل الفاعل أن يلي الفعلَ، فهو مقدم على (زيد) لفظا وأصلا، فيكون الضمير قبل الذكر، ولا يجوز ذكر ضميرٍ مفسرُه بعده، إلا في ضمير الشأن ؛ لغرض تفخيم الشأن بذكره مبهَما ، ثم مفسَّرا ، ليكون أوقع

---

(١) تكملة من ص .

(٢) لأنه لا يخبر عن المثنى بالمفرد .

(٣) سبق تخريج هذا الرأي صفحة ٦٦ .

(٤) صفحة ٤٤ ، ٥٢ .

(٥) ساقط من جـ و ص و ط .

(٦) صفحة ٥٨ .

(٧) ساقطة من ص .

في النفس – كما يجيء[1] – ، وليس هذا الغرض مقصورا فيما نحن فيه .

أو في الضميرِ الذي يجيء[2] (بمفسره)[3] فيما بعده منصوبًا على التمييز ؛ لأن ذلك المنصوبَ لا يجيء به[3] إلا لغرض رفع الإبهام عن الضمير ، فلا يُلبِس بخلاف (زيدا) في مسألتنا ، فإن مجيئَه ليكونَ مفعولا لا لكونه للتمييز فقط .

وأنت إذا جئتَ بعد المبهَم بشيء ، الغرضُ من مجيئك به تفسيرُه فقط ، لم يبق الإبهام فأما إذا جئت (بعده بشيء)[4] الغرضُ الأصليُّ منه غيرُ التفسير كالمفعولِ ههنا ، فلا يكفي في التفسير ؛ لأنه يُحْمَل على ما هو (المراد)[5] الأصليُّ منه ، ويبقى الإبهام بحاله .

فمن ثم منع الفراءُ[6] والكسائيُّ[7] في باب التنازُع إعمالَ الثاني إذا توجَّه الأولُ إلى المتنازَع فيه بالفاعلية – كما يجيء – خلافا للبصرية[8] .

وقد (جوّز)[9] الأخفش[10] وتبعه ابن جني[11] نحو : ضربَ غلامُه زيدا ، أي

---

(١) انظر : الجزء الثاني من ط ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) يعني المتكلم .

(٣) في جـ : مفسره .

(٤) في ص : به لشيء .

(٥) في جـ : الغرض .

(٦) ، (٧) في التبصرة والتذكرة ١٤٩/١ : فأما الكوفيون فالكسائيُّ منهم يجيز إعمال الفعل الثاني ، على أنه لا يضمر في الفعل الأول فاعلا .. وأما الفراء فإنه لا يجيز إلا إعمالَ الفعل الأول في هذه المسألة ، لأنه لا يضمر قبل الذكر ولا يُخْلِي الفعلَ من الفاعل فوجبَ على هذا الأمر أن لا تجوز المسألة في مذهبه ، أعني قاما وقعد الزيدان ، وهذا الذي ذكره الفراءُ قياسٌ لولا ما سمع من العرب من إعمال الفعل الثاني .

(٨) انظر الإنصاف من ٨٣ – ٩٦ .

(٩) في ت : يجوز .

(١٠) ، (١١) لم أجد في معاني القرآن للأخفش ما يؤيد ما نسبه الرضيُّ إليه ، والظاهر من كلام ابن جني أنه لم يشاركه أحد في رأيه ، قال في الخصائص ٢٩٤/١ : وأجمعوا على أنه ليس بجائز : ضرب غلامُه زيدًا ، لتقدم المضمر على مظهره لفظا ومعنى ، وقالوا في قول النابغة :

جزى ربُّه عني عديَّ بنَ حاتِم جزاءَ الكلاب العاوياتِ وقد فعل

إن الهاء عائدةٌ على مذكور متقدم ، .. وأما أنا فأجيز أن تكون الهاءُ في قوله :

جزى ربه عني عدي بن حاتم

عائدةً على عدي خلافا على الجماعة . ثم علل لرأيه واستشهد له .

وانظر في المسألة : شرح ابنِ يعيش للمفصل ٧٦/١ ، والأمالي الشجرية ١٠١/١ ، ١٠٢ .

اتصالَ ضميرِ المفعول به بالفاعلِ ، مع تقدّم الفاعلِ ، لشدةِ اقتضاءِ (الفعل)[1] للمفعول به كاقتضائه للفاعل .

واستشهد بقوله[2] :

٤٠ – جزى ربُّه عني عَدِيَّ بنَ حاتمٍ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقدْ فَعَل[3]

وبقوله[4] :

٤١ – لمَّا عَصَى أصحابُه مُصْعَبًا أدَّى إليه الكيلَ صَاعًا بِصَاعْ[5]

ويجوز التأويل بَربِّ الجزاءِ ، وأصحابِ العِصيانِ .

وبقوله[6] :

٤٢ – ألا ليتَ شِعري هل يلومَنَّ قومُه زُهيرًا على ما جَرَّ مِن كُلِّ جانبِ[7]

---

(١) في ت : الفاعل .

(٢) ينسب إلى أبي الأسود الدؤلي ، ظالم بن عمرو بن سفيان .. وهو واضع علم النحو ، استعمله عليٌّ على البصرة بعد ابن عباس . توفي بالطاعون سنة ٦٩ هـ وله خمس وثمانون سنة (الخزانة ٢٨١/١) . وينسب البيت إلى النابغة الذبياني وأوله في ديوانه (جزى الله عبسا في المواطن كلها ..) ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٣) البيت في الجمل ١١٩ ، وفي الخصائص ٢٩٤/١ ، وفي العمدة ٩٤/١ ، وفي الأمالي الشجرية ١٠٢/١، وفي ابن يعيش ٧٦/١، وفي الخزانة ٢٧٧/١، وفي العيني ٤٨٧/٢، وفي الموشح ٨٥، وفي الضرائر الشعرية ٢٠٩، وقد ورد موضعُ الشاهد بروايات متعددة بعضها ليس فيه شاهد كما في ديوان النابغة ١٩١ .

الشاهد : استشهد به الرضي على ما ذهب إليه الأخفش وابنُ جني من جواز اتصال ضمير المفعول بالفاعل مع تقدم الفاعل .

(٤) قائله السَّفَّاحُ بن بُكَيْر بن مَعْدانَ اليربوعيّ ، من قصيدة رثى بها يحيى بنَ شداد بن ثعلبة بن بشر .. وقال أبو عبيدة : هي لرجل من بني قريع رثى بها يحيى ميسرةَ صاحبَ مُصعبِ بنِ الزبير ، وكان وفيا له حتى قُتل مَعَه (الخزانة ٢٩٠/١) .

(٥) البيت في الخزانة ٢٨٩/١، وفي الضرائر الشعرية ٢٠٩، ولم أجده في قصيدته التي في المفضليات ١١٢٣ – ١١٢٧ وهي على الوزن والقافية أنفسهما .

المعنى : أدى إليه الكيل صاعا بصاع : أي جزاه بالإحسان إحسانا وبالإساءة إساءة .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على جواز اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل . وذكر صاحب الخزانة ٢٩٠/١ له روايةً أخرى لا شاهد فيها وهي :

لما جلا الخلانُ عن مُصعَبٍ أدى إليه القرض صاعا بصاع

(٦) القائل : أبو جندب بن مرة أحد بني قِردِ بن عمرو بن معاوية بن تميم بن سعد بن هذيل ، وهو أحد شعراء هذيل المعهودين (الشعر والشعراء ٦٦٤) .

(٧) البيت في ديوان الهذليين ٣٥١، وفي الضرائر الشعرية ٢٠٩، وفي الخزانة ٢٩١/١ . =

والأولى تجويز ما ذهبا[1] إليه ، لكنْ على قلةٍ ، وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع ما قالوا[2] .

وكذا نقول : يحسن : أعطيتُ درهمَه زيدًا ، لأن مرتبة المفعول الأول قبل الثاني – وإن تأخر عنه – لكونه فاعلا معنى – كما يجيء في (باب)[3] مفعول ما لم يُسَمَّ فاعلُه[4] .

ويقل نحوُ : أعطيت صاحبَه الدرهمَ قِلَّةَ : ضرب غلامُه زيدًا .

وكذا إذا كان (لفعلٍ)[5] مفعولٌ يتعدى إليه الفعلُ بنفسه فمرتبتُه أقدمُ مما يتعدى إليه الفعلُ بحرف الجر ظاهرًا نحو : قتلت بأخيه زيدًا ، أو مقدَّرا نحو : اخترت قومَه زيدًا ، أي من قومه ، فمن ثم حَسُنَ رجوعُ الضمير إلى المتأخر في المسألتين .

قوله : وإذا انتفى الإعرابُ لفظًا فيهما والقرينةُ ، أو كان مضمرًا متصلا ، أو وقع مفعولُه بعد إلَّا أو معناها ، وجب تقديمُه .

هذا بيان لما يعرِض فيوجِب تقديمَ الفاعلِ على المفعول ، بعد أن كان جائز التأخيرِ عنه .

قوله : لفظا .

منصوبٌ على التمييز ، أي انتفى لفظ الإعراب لا تقديره .

قوله : فيهما .

أي في الفاعل والمفعول به الذي دَلَّ عليه سياقُ الكلام ، أي إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معا ، مع (انتفاء)[6] القرينةِ الدالةِ على تمييز أحدِهما عن الآخر ،

= اللغة : الجريرة : الذنب والجناية ، من كل جانب : من كل ناحية .

الشاهد : استشهد به الرضي على جواز اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل .

(١) يعني الأخفش وابن جني .

(٢) وهو أن الأفضل إعمال الثاني في التنازع حتى لو توجه الأول إلى المعمول طلب الفاعلية .

(٣) تكملة من ط .

(٤) صفحة ٢٤٧ .

(٥) في ط : للفعل .

(٦) ساقطة من جـ .

وجب تقديمُ الفاعل[1] ؛ لأنه إذا انتفت العلامةُ الموضوعةُ للتمييز بينهما – أي الإعراب والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد تُوجَد فِي بعض المواضع ، دالَّةً عل تعيين أحدِهما من الآخر – كما يجيء[2] – فيَلزَمُ كلُّ واحدٍ مَرْكِزَه ، ليُعْرَفا بالمكانِ الأصلي .

والقرينةُ اللفظية ، كالإعراب الظاهرِ في تابع أحدِهما أو كِلَيْهما ، نحو : ضرب موسى عيسى الظريفُ ، أو اتصال علامةِ الفاعل بالفعل ، نحو : ضربت موسى حُبْلى ، أو اتصال ضمير الثاني بالأول ، نحو : ضرب فتاهُ موسى ونحوه .

والمعنوية نحو : أكل الكُمَّثْرى موسى ، واستخلف المُرتضى[3] المُصْطَفَى ﷺ ونحوُ ذلك .

وكذا إن كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمُه على المفعول ، سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربتُ (زيدا)[4] ، أو مضمَرا منفصلا كما ضربت إلا إياك ، أو مضمَرا متصلا كضربتك ؛ لئلا يصير المتصل منفصلا .

فإن قيل : ففي المثال الذي أوردتَه أخيرا ، أعني ضربتُك ، صار الذي هو ضميرٌ متصلٌ منفصلا عن عامله !

قلت : لما كان التاءُ فاعِلا وضميرًا متصلا ، وكلا الأمرين موجب للاتصال بالعامل صار بهما كبعض حروفِ الفعل ، ألا ترى إلى إسكان لامِ ضَرَبْتُ ، بخلاف ضَرَبَك ؟ وذلك (أنهم)[5] لا يجيزون توالِيَ أربعِ حركات في كلمة واحدة ، فلما صار هذا المركَّبُ كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها (بخلاف نحو: ضَرَبَك، فإن المفعولَ فضلةٌ

---

(١) في ت : زيادة هي قوله : لأنه إذا انتفت القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل . وقد جاء كلام يغني عن هذه الزيادة ، وهو قوله : لأنه إذا انتفت .. إلى قوله بالمكان الأصلي – لذا عددتها زيادة .

(٢) من ذكر القرائن اللفظية والمعنوية – قريبا – .

(٣) يعني علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين استخلفه الرسول ﷺ ليرد الأمانات والودائعَ إلى أهلها لما هاجر إلى المدينة ، وقد يكون مراد الرضي أن الرسول ﷺ استخلف عليا أي أوصى له بالخلافة ، وهو اعتقاد الشيعةِ ، والله أعلم .

(٤) في ص : موسى .

(٥) تكملة من جـ و ص و ط .

بمعنى ، أنه ليس من تمام الكلامِ)[1] فصار ضميرُ المفعول في ضربتُك كأنه اتصل بالعامل .

أما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعلُ المتصلُ غيرَ متصل بعامله ولا بما هو كالجزء (من عامله ، لأن المفعولَ – وإن كان من حيث كونُه ضميرًا متصلا كالجزاء)[2] (لكنه)[3] من حيث كونُه مفعولًا فضلةٌ .

قوله : أو وقع مَفْعُولُه بعد إلا .

أي مفعولُ الفاعلِ نحو قولك : ما ضرب زيدٌ إلا عمرا ، وينبغي أن تعرف أولا أنك إذا ذكرت قبل أداة الاستثناء معمولا خاصا للعاملِ فيما بعدها وجب أن يكون ما لذلك المتقدمِ من الفاعليةِ أو المفعوليةِ أو الحاليةِ أو غيرِ ذلك محصورًا في المتأخر ، وما لذلك المتأخرِ من تلك المعاني باقيًا على الاحتمال ، لم يدخله الخصوصُ والعموم ، كما إذا قلت مثلا – ما ضرب زيدٌ إلا عمرا ، فضاربية زيد محصورةٌ في عمرو ، أي ليس ضاربا لأحد إلا لعمرو ، وأما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال ، أي يجوز أن يكون مضروبا لغير زيد – أيضا – .

وبالعكس لو قلت : ما ضرب عمرا إلا زيدٌ ، مضروبية عمرو مقصورةٌ على زيد ، أي لم يضربه إلا (زيد)[4] ، وضاربية زيد باقيةٌ على الاحتمال ، أي يصح أن يكون ضاربا لغير عمرو أيضا .

وكذا في نحو : ما جاءني زيد إلا راكبًا ، يجوز أن تكون حالة الركوب بغير زيد أيضا ، بخلاف : ما جاء راكبا إلا زيد .

فإذا تقرر هذا تبين أن ضَرْبَ زيد في قولك : ما ضرب زيدٌ إلا عمرا مقصورٌ على عمرو ، ومضروبيةَ عمرٍو على الاحتمال .

---

(١) ساقط من جـ و ص و ط .

(٢) ساقط من جـ و ص .

(٣) في ت : لكنه منفصل .

(٤) في ت : هو ، وكلاهما بمعنى .

فلو قدمت عمرا على زيد ، فإما أن تُقَدِّمَه عليه من غير إلا ، نحو : ما ضرب عمرا إلا زيد ، وفيه انعكاسُ المعنى (إذ)[1] تصير المضروبيةُ خاصةً والضاربيةُ باقيةً على الاحتمال فلا يجوز .

وإما أن تقدمه مع إلا نحو : ما ضرب إلا عمرا زيدٌ ، فعند هذا نقول : إن أردت أن عمرا وزيدا مستثنيان معا ، والمرادُ ما ضرب أحدًا أحد إلا عمرا زيد اختل أيضا ، لأن مضروبية عمرو في أصل المسألة – أعني ما ضرب زيد إلا عمرا – كانت على الاحتمال ، وبالتقدير المذكور الآن (صارت مضروبيتُهُ مختصةً بزيد ؛ لأن الاحتمال المذكور فيما بعد إلا إنما يكون في الفاعل إذا ذكرت مفعولًا خاصا ، نحو : ما ضربني إلا زيد ، وكذا يكون في المفعول إذا ذكرت فاعلا خاصا ، نحو : ما ضربتُ إلا زيدا .

أما إذا لم تذكرهما ، أو ذكرتهما عامَّين ، فليس في ما بعد (إلا)[2] الاحتمال المذكور – فاعلا كان أو مفعولا – نحو : ما ضرب إلا زيدٌ ، وما ضرب أحدٌ إلا زيدٌ – في الفاعل – وما ضرب إلا زيدًا ، وما ضرب أحد إلا زيدًا – في المفعول – .

وكذا إذا ذكرت فاعلا ومفعولا عامين نحو : ما ضرب أحد أحدا إلا زيدٌ عمرا ، أو قدرتهما عامّين ولم تذكرهما نحو : ما ضرب إلا زيدٌ عمرا ، بقي المستثنَيان غيرَ محتَمِلَين .

وإنما كان كذا إذ ليس هناك غيرُ ذلك المفعول العامِّ شيءٌ يتعلق به الفاعلُ المستثنى ، وكذا ليس غيرَ ذلك الفاعل العام شيءٌ يتعلق به المفعول المستثنى ، كما كان حين ذكرتهما خاصَّين .

فيكون – في ما ضرب إلا عمرا زيد – المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو ، والضاربيةُ المطلقةُ مقصورةٌ على زيد ، وتختص مضروبيةُ عمرٍو بزيدٍ ، وهو عكس المعنى)[3] .

---

(١) في ت : أي .

(٢) هذه الكلمة مكررة في ط ، والصحيح عدم تكرارها ، وهذا النص كله من ط فلم أتمكن من مقابلة النص في نسخ أخرى .

(٣) في ت و جـ و ص : لا ضاربَ إلا زيدٌ ولا مضروب إلا عمرٌو ، فصارت ضاربيةُ هذا مقصورةً على هذا ، ومضروبيةُ هذا مقصورةً على هذا ... وهذا ملخص وفي ط زيادة تفصيل .

هذا مع أن استثناءَ شيئين بأداةٍ واحدة بلا عطف غيرُ جائز مطلقا – عند الأكثرين – لضعف أداةِ الاستثناءِ ، إذ الأصلُ فيه (إلا) وهي حرف ، فلا يستَثْنَى بها شيئان ، لا على وجه البدل ، ولا على غيره ، فلا تقول – على البدل – ما سخا أحدٌ بشيء إلا عمرٌو بدرهم ، ولا تقول في غير البدل : ما سخا أحد بشيء إلا عمرًا الدينارِ .

ويجوز مطلقا عند جماعة .

وبعضُهم فصَّلوا ، فقالوا : إن كان المستثنى منهما مذكورين ، والمستثنيان بدلَين (منهما)[1] جاز ، نحو : ما ضرب أحدٌ أحدا إلا زيدا عمرا ، وذلك لأن الاسمين – بكونهما بدلين مما قبل إلا كأنهما واقعان موقع ما أبدلا منهما ، أي كأنهما وقعا قبل إلا ، وليسا بمستثنيين ، فكأنك قلت : ضرب زيد عمرا ، ومثل هذا عند الأولين بدل ، ومعمول عامل مضمر من جنس الأول لا بدلان . والتقدير : ما ضرب أحد أحدا إلا زيدٌ ضرب عمرا .

وإن كان المستثنى منهما مقدرين نحو : ما ضرب إلا زيدٌ عمرا ، أو كان أحدهما مذكورا دون الآخر نحو : ما ضرب القوم إلا بعضُهم بعضا ، أو كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو : ما ضرب أحد بشيء إلا زيدا أو إلا زيد (السوط)[2] لم يجز ، لأن المستثنيين – إذن – ليسا كالواقعين ، قبل إلا ، وهي تضعف عن (استثناء شيئين)[3] إلا على الوجه المذكور[4] .

فإن استدل من أجاز مطلقا بقوله : ﴿ وما نَراكَ اتَّبَعَكَ إلا الذينَ هُمْ أراذِلُنا بَادِيَ الرَّأْيِ ﴾[5] فإنه لم يُذْكر المستثنى منهما ، والتقدير : ما نراك اتبعك أحدٌ في حالةٍ إلا

---

(١) في ص : مما قبل إلا .

(٢) في ت : سوط .

(٣) في ت : الاستثناء بشيئين .

(٤) يعني البدلية .

(٥) هود ٢٧ قرئ : بادي الرأي، بالهمز وغير الهمز، بمعنى اتبعوك أول الرأي أو ظاهر الرأي، وانتصابه على الظرف ، أصله وقت حدوث أول رأيهم ، أو وقت حدوث ظاهر رأيهم ، أرادوا أن اتباعهم لك إنما هو شيء عَنَّ لَهُم بديهةً من غير روية ولا نظر . الكشاف ٢/٢٦٥ .

أراذلُنا في (بادي الرأي)[1] بلا (روية)[2] فلغيرهم أن يَعْتَذِرُوا بأنه منصوب بفعل مقدّر ، أي اتبعوا في بادي الرأي ، أو بأن الظرفَ يكفيه رائحةُ الفعل ، فَيَجُوز فيه مالا يجوز في غيره .

وإن أردت في أصل المسألة – أعني ما ضرب إلا عمرا زيد – أن (زيد) مقدم (معنى)[3] وليس بمستثنى ، وأن المرادَ : ما ضرب زيدٌ إلا عمرا ، فالمعنى لا ينعكس ، ولا يلزم استثناءُ شيئين بأداة إلا .

إلا أن أكثرَ النحاة منعوا أن يعمل ما قبلَ إلا فيما بعد المستثنى بها ، إلا أن يكون (معمولُه)[4] الواقعُ بعد المستثنى هو المستثنى منه ، نحو : ما جاءني إلا زيدًا أحدٌ ، أو تابعًا للمستثنى نحو : ما جاءني إلا زيدٌ الظريفُ ، أو معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قولك : رأيتك إذ لم يبق إلا الموتُ ضاحِكًا .

وذلك أن ما بعد إلا من حيث المعنى (جملةٌ)[5] مستأنفة ، غيرُ الجملة الأولى ، لأن قولك : ما جاءني إلا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد ، فاختُصر الكلام وجعلت الجملتان واحدةً ، فالأولى أن لا يَتَوَغَّلَ المعمولُ في الحَيِّزِ الأجنبي عن عامِلِه .

أما المستثنى ، فإنه (على طَرَف)[6] ذلك الحيز الأجنبي غيرُ متوغِّل فيه .

وإنما جاز وقوع المستثنى منه وتابعِ المستثنى بعد المستثنى لأن المستثنى له تعلقٌ بهما من وجه ، فكأنه وكلَّ واحد منهما كالشيء الواحد ، وأما نحو : ضاحكا[7] فليس في الحيز الأجنبي عن عامله ، إذ قولك : إذ لم يبق إلا الموت معمول رأيتك ، وضاحكًا معموله الآخر .

فإذا ثبت هذا فإنْ وقع معمولٌ آخرُ لما قبل إلا بعد المستثنى غيرُ الثلاثة المذكورة[8]

---

(١) في ص : بادي أي الرأي .
(٢) في ت : روية قوية .
(٣) تكملة من جـ و ص و ط .
(٤) تكملة من جـ و ص .
(٥) في ص : من جملة .
(٦) في جـ و ص : على طريق .
(٧) من نحو : رأيتك إذ لم يبق إلا الموتُ ضاحكا .
(٨) يعني إذا كان المعمول هو المستثنى منه أو تابعا للمستثنى ، أو معمولا لغير العامل في المستثنى .

إما مرفوعٌ أو منصوبٌ – ولا يكون إلا في الشعرِ ، كقوله[1] :

٤٣ – كَأَنْ لم يَمُت حَيٌّ سِواكَ ولم يَقُمْ على أَحَدٍ إلا عليكَ النوائِحُ[2]

وكقوله[3] :

٤٤ – ما أشتهي يا قومِ إلا كارها بابَ الأميرِ ولا دِفاعَ الحاجِبِ[4]

أضمروا[5] له عاملًا آخرَ من جنس الأول ، أي قامت النوائحُ ، وأَشتَهي بابَ الأمير كارها .

والكسائيُّ جَوَّزَ – مطلقا – عملَ ما قبل إلا فيما بعد المستثنى بها[6] ، سواءٌ كان العملُ رفعا أو نصبا – صريحا كان النصب – كما ذكرنا[7] – أَوْلَا ، كما في قولك : ما مررت إلا راكبًا بزيد ، في الشعر أو في غيره بلا تقدير (ناصب)[8] ولا رافع .

وابنُ الأنباري جوَّزَ رفعَ ما بعد المستثنى فقط دونَ النصب[9] .

---

(١) قائله أشجع بن عمرو السلمي ، يكنى أبا الوليد ، نشأ باليمامة مع والدته، ثم انتقل إلى البصرة بعد موت أبيه ، كان الشعرُ في ربيعة واليمن و لم يكن لقيس شاعر فلما نَجَم أشجعُ افتخرت به قيس ، وليس ممن يستشهد بكلامه . توفي سنة ١٩٥ (الخزانة ٢٩٦/١، الأعلام ٣٣٢/١) .

(٢) البيت في ديوانه ٢٠٠ وفي أمالي القالي ١١٨/٢، وفي العقد الفريد ٢٨٧/٣، وفي زهر الآداب للحصري ٦٩٤ وفيه : ميت سواك . وفي الخزانة ٢٩٥/١، وفي شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ٨٥٩، وفي الوفيات ٨٩/٤ .

المعنى : كأنه لم يمت أحدٌ سواك و لم تنح النوائحُ على غيرك .

الشاهد : استشهد به الرضى على أنه إذا وَقَعَ مَرْفُوعٌ بعد المستثنى في الشعر أضمروا له عاملا من جنس الأول . وذكر البغدادي في الخزانة ٢٩٩/١ أنه ليس ممن يستشهد بكلامه ، فكان ينبغي أن يؤخر عن الشاهد الذي يليه .

(٣) قائله موسى بن جابر بن أرقم بن مسلمة الحنفي ، شاعر مكة من مخضرمي الجاهلية والإسلام ، من أهل اليمامة ، كان نصرانيا (الأعلام ٢٦٩/٨) .

(٤) البيت في الحماسة بشرح المرزوقي ٣٦٣، وفي الخزانة ٣٠٠/١ .

المعنى : أنه لا يعلق نفسه بورود باب الأمير ، وموافقة الحاجب ، إلا على كره .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن (باب الأمير) في البيت منصوب بـ (لا أشتهي) مقدرا .

(٥) هذا جواب الشرط في قوله : فإن وقع معمول ...

(٦) في شرح الكافية الشافية ٥٩٠/٢، وأجاز الكسائيُّ وحده تقديمَ المحصور بإلا ، لأن المعنى مفهوم معها ، قُدِّم المقترنُ بها أو أُخِّر .

(٧) في قول الشاعر : ما أشتهي يا قوم .. إلخ .

(٨) في ت و جـ و ص : لناصب .

(٩) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٩١/٢ .

فتبين لك – على هذا – أن ما قبلَ إلا لا يعملُ فيما بعدَ المستثنى – على الأصحِّ – سواءٌ كان ذلك – أيضا – مستثنى أولا – كما مضى – فلا يجوز في : ما ضرب زيدٌ إلا عمرا ، ما ضرب إلا عمرًا زيد .

وإنما قلت في أول بيان المسألة[1] معمولا خاصًّا ، لأنه إذا كان المعمول عاما نحو : ما ضرب أحدٌ إلا زيدًا فلا يقال : إن مضروبية زيدٍ باقيةٌ على الاحتمال ، لأنه لم يبق بعد أحدٍ شيءٌ يمكن أن يضرِبَ زيدا ، كما كان في : ما ضرب زيدٌ إلا عمرا ، أمكن أن يضرِب عمرًا غيرُ زيد أيضًا .

قوله : أو معناها .

يعني ما في إنما من معنى الحصر ، وذلك أن المشهورَ عند النحاة والأصوليين أن معنى إنما ضرب زيدٌ عمرا: ما ضرب زيد إلا عمرا[2] .

(فلو[3] قدمت المفعولَ – على هذا – انعكس الحصر – كما ذكرنا في ما ضرب زيدٌ إلا عمرا)[4] .

وقد خالف بعض الأصوليين[5] في إفادته الحصرَ استدلالا بقوله ﷺ : « إنما الأعمالُ بالنيات »[6] و « إنما الولاءُ للمعتق »[7] .

---

(١) صفحة ٢٠٩ .

(٢) انظر مثلا: التمهيد في أصول الفقه ١١٥/١ قال: قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ معناها لا إله إلا الله .

(٣) في ط : فإن .

(٤) تكملة من جـ و ص و ط .

(٥) قال فخر الدين الرازي في كتابه المحصول في علم أصول الفقه ٥٣٥/١ – ٥٣٨ : لفظة إنما للحصر خلافا لبعضهم . لنا ثلاثة أوجه :

أحدُها/أن الشيخ أبا علي الفارسي حكى ذلك في كتاب الشيرازيات عن النحاة وصوَّبَهُم فيه، وقولُهم حجةٌ .

وثانيها/التمسك بقول الأعشى :

ولست بالأكثر منهم حصًى وإنما العزةُ للكاثر

ثالثها/أن كلمة إنَّ تقتضي الإثبات، وما تقتضي النفي .

وقال صاحب العُدة في أصول الفقه ٢٠٥/١: وإنما للحصر. وقول النبي، ﷺ: «وإنما لكل امرئ ما نوى». يقتضي أن جميع ما للمرء هو الذي نواه

(٦) جزء من حديث نبوي يروى عن عمر بن الخطاب ، مذكور في كثير من كتب الحديث ومنها صحيح البخاري ٤/١ ومواضع أخر منه ، صحيح مسلم ١٥١٥/٣ وفيه: إنما الأعمال بالنية ، وكذا في صحيح الترمذي ١٥١/٧، وسنن النسائي ٥١/١، ومسند الإمام أحمد ٢٥/١ ، ٤٣ ، وهو أيضا في سنن أبي داود ٦٥١/٢، وفي سنن ابن ماجه ١٤١٣/٢ .

(٧) جزء من حديث مروي عن عائشة رضي الله عنها، وهو في البخاري ١١٧/١ وفيه: فإن الولاء لمن أعتق. ومسلم =

وأجيب بأن المرادَ في الخبرين التأكيدُ ، فكأنه ليس عملٌ إلا بالنية ، وليس الولاء إلا بالعتق ، كقوله ﷺ : « لا صلاةَ لجارِ المسجدِ إلا في المسجدِ »[1] .

قوله : وإذا اتصل به ضميرُ مفعولٍ ، أو وقع بعد إلا أو معناها ، أو اتصل مفعولُه وهو غيرُ متَّصلٍ ، وجب تأخيرُه .

بيان لما يعرِض فيوجبُ مخالفةَ الأصل ، أي تأخيرَ الفاعل عن المفعول .

قوله : اتصل به ، أي بالفاعل .

ضميرُ مفعول : (أي ضميرٌ)[2] راجعٌ إلى مفعول (وجب تأخير الفاعل عند الأكثرين)[3] ، ومثالُه : ضربَ زيدًا غلامُه ، إذ لو قدمتَه لكان إضمارًا قبل الذكر لفظًا (وأصلا)[4] - كما مر[5] -

وينبغي أن يجوز عند الأخفشِ وابنِ جِنّي - كما تقدم[6] -

وكذا الحكم لو اتصل ضميرُ المفعولِ بصلةِ الفاعل أو صفتِه ، نحو: ضرب زيدًا الذي ضَرَبَ غلامَه ، وأكرم هندًا رجلٌ ضَرَبَها .

هكذا قيل ، ولو قيل بجواز أكرمَ رجلٌ هندًا ضربها (جاز)[7] ؛ لأن الفصل بين الوصف والموصوفِ بالأجنبي غيرُ (ممتنع)[8] ، بخلاف الصلةِ والموصولِ ، إذ الاتصالُ الذي بين الأوَّلَين أقلُّ مما بين الأخيرين .

= ١١٤١/٢ وفيه : فإنما الولاء لمن أعتق و ١١٤٢ وفيه : فإن الولاء لمن أعتق. وكذا سنن أبي داود ٣٣١/٣، وفي الترمذي ٢٦٦/٨ وفي ٢٨/٨ بلفظ: فإنما الولاء لمن أعتق ، وورد بلفظ الولاء لمن أعتق في سنن ابن ماجه ٦٧١/١ ، ٨٤٢/٢ وفي المسند ٢٨١/١ .

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ٤٢٠/١ عن جابر بن عبد الله قال : فقد النبي ﷺ قوما في الصلاة ، فقال : ما خلفكم عن الصلاة ؟ قالوا : لِحَاءٌ كان بيننا ، فقال : لا صلاةَ لجار المسجد إلا في المسجد .

(٢) ساقطتان من ط .

(٣) تكملة من جـ و ط وهي لازمة حتى يُعْطَف عليها قوله : وكذا الحكم لو اتصل .. إلخ .

(٤) في ت : ومعنى .

(٥) صفحة ٢٠٤ ،

(٦) لأنهما أجازا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل نحو: ضرب غلامه زيدا، وانظر: صفحة ٢٠٤، ٢٠٥ .

(٧) في ط : لجاز .

(٨) في جـ و ص : ممنوع .

قوله : أو وقع بعد إلا .

أي وقع الفاعلُ نحو : ما ضرب عمرا إلا زيد ، أو معناها نحو: إنما ضربَ عمرا زيدٌ .

وإنما وجب تأخيرُ الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوبِ تقديمه في: ما ضرب زيدٌ إلا عمرا[1] ، فإن مضروبيةَ ما قبل إلا محصورةٌ فيما بعدهل ، والضاربيةَ محتملةٌ ، فلو قدمت الفاعلَ بلا إلا لانعكس (المعنى)[2] ، ولو قدمته معها لجاء المحذور المذكور[3] .

(قوله : أو اتصل مفعولُه .

أي كان مفعولُ الفاعلِ ضميرًا متصلا – وهو غير متصل[4] – أي الفاعلُ غير الضَّميرِ المتصل ، وغيرُ الضمير المتصل ؛ إما ضميرٌ منفصل نحو : ما ضربك إلا أنا ، أو مظهَر نحو : ضربك زيدٌ .

وإنما قَيَّدَ بقوله : (وهو غير متصل) لأنهما لو كانا معا متصلين نحو: ضربتك، وجب تقديمُ الفاعل – كما ذكرنا[5] –)[6] .

قوله : وقد يُحذَف الفعلُ لقيام قرينةٍ جوازًا في مثل (زيدٌ) لمن قال : من قامَ ؟ و (ليْبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومة)[7] ووجوبًا في مثل : ﴿ وإن أحد من المشركينَ استجارك ﴾[8] وقد يحذفان معًا مثل (نَعَمْ) لمن قال : أَقَامَ زيدٌ .

قوله : لقيام قرينة جوازا .

لا يحذف شيء من الأشياء إلا لقيام قرينة ، سواء كان الحذف جائزا أو واجبا .

---

(١) صفحة ٢٠٩ ، ٢١٤ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) صفحة ٢١٤ . وكلمة المذكور ساقطة من ص .

(٤) في ت زيادة حيث قال : متصل به ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٥) صفحة ٢٠٧ .

(٦) ساقط من جـ و ص و ط ، وسقوطه أمر غريب ، وبخاصة من ط ، لأنه بسقوطه يبقى جزء من الكافية بدون شرح مع الحاجة إليه، والرضي لم يعتد ذلك .

(٧) سيأتي تخريجه صفحة ٢١٧ .

(٨) التوبة. آية ٦ .

قوله : زيد لمن قال : من قام ؟

الظاهر أن (زيد) مبتدأ لا فاعل ، لأن مطابقةَ الجواب للسؤال أولى ، ومن ثَمَّ قالوا في جواب ماذا – إذا كان ذا بمعنى الذي – : إنه رفعٌ لأن السؤال (جملة)[1] اسمية ، بخلاف مما إذا كان (ذا)[2] زائدا ، فإن الأولى نصب الجواب – كما يجيء في باب الموصولات[3] –

وأيضا فالسؤالُ عن (القائم)[4] لا عن الفعل ، والأهمُّ تقديم المسؤول عنه ، فالأولى أن يقدر (زيد قام) .

(بلى)[5] قولهم : إلَّا حَظِيَّةٌ فلا أليَّةٌ[6] برفْع حظية ، من باب حذفِ الفعلِ بلا خلاف ، أي إن لا يتفق لك حظيةٌ من النساء فأنا لا أليةٌ ، أي غير مقصرة فيما تحظى به النِّسْوان عند أزواجهن من الخدمة والتصنُّع .

وروي النصبُ فيهما على تقدير : إلا أكنْ حظيةً فلا أكونُ أليةً .

قوله :

٤٥ – وليبك يزيد ضارع (لخصومة)[7]

هذا أيضا من جنس الأول – (أي مما القرينةُ فيه السؤال)[8] إلا أن السؤال – أيضا – ههنا مقدر ، مدلولٌ عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول ، لأنه يلتبس الفاعل – إذن – على السامع، فيسأَل عنه، فكأنه لما قال: ليُبْك يزيدُ، (سأل سائلٌ: من يَبْكِيه؟ فأجاب بقوله)[9]: ضارع، أي يبكيه ضارعٌ، والسؤال في الأول مصرَّحٌ به.

---

(١) في ط : بجملة .

(٢) ساقطة من جـ .

(٣) انظر: ط ٢/٥٨ .

(٤) في ص : القيام .

(٥) في ت : بل .

(٦) في مجمع الأمثال للميداني ١/٢٠ رواه بالنصب وقال : مصدر الحظية الحُظْوة والحِظْوة والحِظة ، والأليّة فعيلة من الألْو وهو التقصير .. والحظية فعيلةٌ بمعنى مفعولة .. قال أبو عبيد : أصلُ هذا في المرأة تَصْلَفُ عند زوجها فيقال لها : إن أخطأتك الحظوةُ فلا تألَي أن تَتَودّدي إليه. يُضرَب في الأمر بمداراة الناس ، ليُدرَك بعض ما يُحتاجُ إليه منهم .

(٧) تكملة من جـ و ص و ط . وسيأتي تخريج البيت صفحة ٢١٨ .

(٨) في جـ : في مالا قرينة فيه إلا السؤال .

(٩) ساقط من ص ، وفي ت : قال السائل : من يبكيه ؟ فأجاب بقوله .

والبيت للحارِثِ بن نُهَيْك[1] ، وعَجُزُه :

ومختبطٌ مما تُطِيحُ الطوائحُ[2]

يقال : بكيته : أي بكيت عليه – بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال – وليس بقياس – كما يجيء في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الأفعال[3] – والضارعُ : الذليلُ ، من قولهم : ضَرَع ضراعةً .

قوله : لخصومة : متعلق بضارع – وإن لم يَعْتَمِدْ على شيء – لأن الجارَّ والمجرور يكتفي برائحةِ الفعل ، أي يبكيه من يَضْرع ويَذِل لأجلِ الخُصومة ، فإن يزيدَ كان ملجأً وظَهْرا للأذِلّاءِ والضُّعَفاءِ .

(وتعليقُه بيبكي المقدَّر ليس بقويّ في المعنى)[4] .

والمختبِط : الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلةٍ ، يقال : اختَبَطَنِي فلان ، وأصلُه

---

(١) لم أعثر له على ترجمة إلا أن أبا زيد في نوادره صفحة ٥٠٧ ، ٥٠٨ بتحقيق د/محمد عبد القادر أحمد طبع دار الشروق ، قال : وقال الحارث بن نهيك (النهشلي أدرك الإسلام) .

(٢) في الخزانة ٣١٣/١ نسب النحاسُ هذه الأبيات للبيد الصحابي ، وحكى الزمخشري أنها لمزرِّد أخي الشماخ ، وقال ابن السيرافي هي للحارث بن ضرار النهشلي (انظر: شرح أبيات سيبويه ١١٠ ، ١١١) وقال اللبلي : إنها لضرار النهشلي ، وذكر البعلي أنها للحارث بن نُهَيْك النهشلي (وهكذا في شرح الرضي للكافية) وقيل : هي للمهلهل . ثم قال : والصواب أنها لنهشل بن حري ..

والبيت في سيبويه ١٤٥/١ منسوبا للحارث بن نهيك، وفي الشعر والشعراء لابن قتيبة ٩٩، وفي تصحيف العسكري ٢٠٨ وفي المقتضب ٢٨٢/٣، وفي المحتسب ٢٣٠/١، وفي الخصائص ٣٥٣/٢، وفي الخزانة ٣٠٣/١، وفي التصريح ٢٧٤/١، وفي معاهد التنصيص ٧٠/١، وفي الهمع ١٦٠/١، وفي الدرر ١٤٢/١ .

وقد أورد البغداديُّ أبياتا أخرى وقال : إنها لنهشل بن حري يرثي يزيد ، وأولها :

لعمري لئن أمسى يزيدُ بنُ نهشل حشا جدث تَسْفِي عليه الروائحُ

ولم أعثر على ترجمة ليزيد هذا . أما نهشل بن حري فقد ترجم له البغدادي في خزانته ٣١٢/١ .

الشاهد : استشهد به ابنُ الحاجب على أن الفعل المسند إلى ضارع حُذِف جوازا وتقديره يبكيه ، وهذا على رواية لِيُبْكَ بالبناء للمفعول ، ويروى البيت كما في الشعر والشعراء بالبناء للفاعل قال : وكان الأصمعي ينكر هذا ويقول : أضطره إليه ؟ وإنما الرواية : لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ لخصومة ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

(٣) انظر: ط ٢٧٣/٢ .

(٤) ساقط من جـ و ص و ط . وهو بعينه في الخزانة ٣٠٦/١ مشروحا قال : قال الفناري : لأن مطلق الخصومة ليس سببا للبكاء ، بل هي بوصف المغلوبية ، وهذا دليل على وجود هذا الكلام في الأصل وإلا لما علق عليه البغدادي .

من خبطتُ الشجرةَ إذا ضربتُها بالعصا ، ليسقطَ ورقُها .

مما تطيح : أي تُذْهِب وتُهْلِك .

والطوائح بمعنى المطيحات ، يقال : طوّحته الطوائحُ ، وأَطاحته الطوائحُ ، أي ذهبت به ورمت به ، ولا يقال : المُطَوِّحات ولا المُطيحات[1] ، وهو إما على حذفِ الزوائد مثل أَوْرَسَ فهو وارِس[2] ، وأَعْشَب فهو عاشب ، أو على النسب مثل ماء دافق ، أي ذو دفق ، يقال : طَاحَ يَطُوح مثل قال يقول ، وطَاح يطِيح ، وهو واوِيّ من باب فعِل يفعِل بكسر العين فيهما عند الخليل[3] .

وقوله : مما تطيح متعلق بمختبط ، أي يسأل من أجل إذهاب الوقائع ماله ، و (ما) مصدرية ، أو بيبكي (المقدر)[4] أي يبكي لأجل إهلاك المنايا يزيد .

ويجوز أن تكون (ما) بمعنى التي ، أي لأجل خلال (الكرام)[5] التي طوَّحتها الطوائح وتطيح – على كل تقدير – حكاية حال ماضية ، يُوْرَدُ الماضي بصورةِ الحال ، إذا كان الأمرُ هائلا ، لتصويره للمخاطَب نحو (قولك)[6] : لقيت الأسد فأضرِبُه فأقتُله .

قوله : ووجوبا في مثل : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[7] .

(انتصاب جوازا ووجوبا على أنهما مصدران لقوله : يحذف ، أي يحذف جائزا أو واجبا)[8] .

إنما كان الحذف واجبا مع وجود المفسِّر (الذي هو)[9] استجارك الظاهر ، لأن

---

(١) في اللسان : طوّحته الطوائح قذفته القواذف ، ولا يقال : المُطَوِّحات ، وهو من النوادر .

(٢) في اللسان : وقد أورس الرِّمْثُ فهو مُورِس وأورس المكان فهو وارسٌ والقياس مُورِس ثم نقل عن الصحاح أنه لا يقال مُورِس .

(٣) في الكتاب ٣٦١/٢ ، وأما طاح يطيح وتاه يتيه فزعم الخليل أنها فعِل يفعِل بمنزلة حسِب يحسِب وهي من الواو .

(٤) في جـ : المقدم .

(٥) في جـ و ص و ط : الكرم .

(٦) ساقطة من جـ و ط .

(٧) التوبة . آية ٦ .

(٨) ساقطة من ص و ط .

(٩) في جـ و ص و ط : نحو .

الغرض بالإتيان[1] بهذا الظاهر تفسيرُ المقدَّر ، فلو أظهرته لم يَحتَجْ إلى مفسِّر ، لأن الإبهام المُحْوِجَ إلى التفسير إنما كان لأجل التقدير ، ومع الإظهار لا إبهام ، والغرض من الإبهام (أوَّلًا)[2] ثم التفسيرِ إحداثُ وقعٍ في النفوس لذلك المبهم ، لأن النفوس تتشوق إذا سمعت المبهم إلى العلم بالمقصود منه ، وأيضا في ذكر الشيء مرتين – مُبْهَما ثم مفسَّرا – توكيدٌ ليس في ذكره مرةً .

وإنما لم يُحْكَم بكون (أحدٌ) مبتدأً ، و (استجارَك) خبرَه لعلمهم – بالاستقراء – باختصاص حرف الشرطِ بالفعلية .

على أنه نُسِبَ إلى الأخفش جوازُ وقوع الاسمية بعدها ، بشرط كون الخبر فعلا[3] . فمثالنا – على مذهبه – إذن – ليس من قبيل ما نحن فيه .

ويبطُل ما نُسب إليه بوجوب النصب في : إن زيدًا ضربته ، إلا على ما أجاز بعضُ الكوفيين[4] من نحو[5] :

٤٦ – لا تجزعي إن منفسٌ أهْلَكْتُه[6]

---

(١) كان الأولى أن يقول : من الإتيان .

(٢) ساقطة من جـ و ص و ط .

(٣) في معاني القرآن للأخفش ٣٢٧ : وقال : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ فابتدأ بعد (إن) وأن يكون رفع (أحد) على فعل مضمر أقيس الوجهين ، لأن حروف المجازاة لا يُبتدأ بعدها ، إلا أنهم قد قالوا ذلك فى (إنْ) لتمكنها ، وحُسْنها إذا وليتها الأسماءُ وليس بعدها فعلٌ مجزوم في اللفظ .

وانظر رأيه هذا في الخصائص ١٠٥/١، وفي الإنصاف ٦١٦ ، وقد أجاز ذلك سيبويه ، لكن على قبح . انظر : الكتاب ٥٤/١ ، وانظر ردَّ المبرد على سيبويه وردَّ ابن ولّاد على المبرد ورأي الشيخ عضيمة في المسألة في التعليقة ٤ صفحة ٧٤ من الجزء الثاني من المقتضب .

(٤) في الإنصاف ٦١٥ ، ٦١٦ : ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية نحو قولك : إن زيدٌ أتاني آته ، فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل .

(٥) قول الشاعر النمر بن تولب، صحابي يعد من المخضرمين، شاعر جواد واسع العطاء، كان أبو عمرو بن العلاء يسميه الكيِّس لجودة شعره وكثرة ماله ، لم يمدح أحدًا ولا هجا ، وفد على النبي ﷺ مسلما وهو كبيرٌ وهو من المعمّرين، توفي سنة ١٤ هـ (الخزانة ٣٢١/١) .

(٦) عجزه :

فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

والبيت في ديوانه ٧٢ ، وفي الكتاب ٦٧/١ ، وفي المقتضب ٧٤/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٣٢/١ ، وفي ابن يعيش ٣٨/٢ ، وفي الخزانة ٣١٤/١ .
=

ومع ذلك ما أوَّلوه إلا بإضمارِ فعلٍ رافعٍ لمنفس[1] (أي هلك منفس)[2] (أو إن هلك منفس)[3] (وهو مع ذلك مردود)[4] – على ما يجيء الكلام عليه بعد[5] – .

وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطَّردُ في (لو ذات سوار لطمتني)[6] وهلَّا زيدٌ قام ، أعني كلَّ حرف لا يليه إلا الفعل .

ومفسِّر الفعل المقدرِ إما فعلٌ صريح كما مر[7] ، أو حرفٌ يؤدي معنى الفعل ، مثل أنَّ الموضوعة للثبوت والتحقق ، فهي – إذن – دالة على ثَبَتَ وتحقَّق ، والتُزِم أن يجيء خبرُها (فعلا)[8] – كما يجيء في قسم الحروف[9] – ليكون أنَّ مشعرا بمعنى الفعل المقدَّر ، وخبرُها في صورة ذلك الفعل – أعني الفعلَ الماضيَ – (فيكونا)[10] معًا كالفعل الصريح المفسر ، وذلك بعد لو خاصةً ، كقوله تعالى : ﴿ لو أَنَّ اللهَ هَدَانِى ﴾[11] ، أي لو ثبت وتحقق أن الله هداني ، فأن مع ما في حيزه فاعلُ ذلك المقدّر[12] .

= اللغة : لا تجزعي : لا تحزني ، المنفس : ما يُتَنَافَس فيه ويرغب، والإهلاك : إيقاع الهلاك به (الخزانة ١/٣١٦) .

الشاهد : استشهد به الرضى على أن بعض الكوفيين رووا البيت بالرفع في (منفس) على أن الرافع فعل مضارع مقدّر . وقد سبق ذكر مذهب الكوفيين في الفقرة رقم (٤) من الصفحة السابقة .

(١) قد تبين في التعليقة (٤) من الصفحة السابقة أن الكوفيين يرفعون الاسم بما عدا إليه من الفعل من غير إضمار ، وانظر : الإنصاف ٦١٥ ، ٦١٦ .

(٢) ساقط من ط .

(٣) ساقط من جـ وفي ص : أي إن هلك منفس .

(٤) تكملة من ط .

(٥) انظر: صفحة ٥٥٩ .

(٦) في مجمع الأمثال للميداني ٢/١٧٤ : أي لو لطمتني ذاتُ سوار ، لأن لو طالبةٌ للفعل داخلةٌ عليه ، والمعنى لو ظلمني من كان كُفْئًا لي لهان علي ، ولكن ظلمني من هو دُوني ، وقيل: أراد لو لطمتني حرة ، فجعل السوار علامة للحرية ، لأن العرب قلَّما تُلبِس الإماءَ السوارَ ، فهو يقول : لو كانت اللاطمة حرةً لكان أخف علي . وفي الهامش : يضرب للكريم يظلمه دنيءٌ ، فلا يقدر على احتمال ظُلمه .

(٧) في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ ص ٢١٩ .

(٨) في ط : فعل ، ولا وجه له .

(٩) انظر: ط ٢/٣٥٠ ، ٣٩٠ .

(١٠) في جـ و ص : فيكونان، ووجهه على الاستئناف ، والمثبت هنا يكون عطفا على قوله : ليكون أن مشعرا .

(١١) الزمر : ٥٧ .

(١٢) اعتد الرضي هنا برأي الكوفيين ، وانظر : الصبَّان على الأشموني ٤/٤٠٤ .

قوله : وقد يحذفان معا مثل: نَعَمْ .

أي يُحذَفُ الفعلُ والفاعلُ ، وأما حذف الفاعل وحدَه فلم يثبت[1] إلا عند الكسائي – كما يجيءُ في التنازع[2] – .

وإنما حكم بعد نَعَمْ بحذفِ الفعل والفاعل معا لأن نعم حرفٌ لا يفيد معناه الإفرادي أيضًا إلا بانضمامه إلى غيره – كما سبق في حد الاسم[3] – وههنا أفادَ المعنى الكلاميَّ (المستقلَّ)[4] فلابد من تقدير الكلام المدلولِ عليه بقرينةِ الكلام الذي صدَّقه لفظةُ نَعَمْ ، وذلك الكلامُ في مثالنا جملةٌ فعليةٌ ، فتقدَّر بعدَ نَعَم جملةٌ فعليةٌ .

وإذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدَّرُ بعد (نعم) اسميةً ، كما يقال : أزيد قائم ؟ فنقول : نعم ، أي نعم زيد قائم .

وحذفُ الجملتين بعد حرفِ التصديق جائزٌ لا واجب ، ولذا قال : وقد يحذفان .

---

(١) ذكر ابن هشام في شرحه لقطر الندى ١٨٣ ، ١٨٤ أنه يطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع :
١ – في نحو: ما قام إلا هندٌ .. فإن التقدير ما قام أحد إلا هند .
٢ – فاعل المصدر كقوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ تقديره أو إطعامه .
٣ – في باب النيابة نحو: ﴿ وَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ أصله والله أعلم وقضى اللهُ الأمرَ .
٤ – فاعل أفعل في التعجب إذا دل عليه مقدم مثلُه كقوله تعالى :
﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ قلت : كيف يمكن الجمع بين رأي الرضي في عدم ثبوت حذف الفاعل وحده ، مع قول ابن هشام في اطراد حذف الفاعل في هذه المواضع ؟

(٢) صفحة ٢٢٣ .

(٣) صفحة ٢٠ .

(٤) ساقطة من جـ و ص .

التنـــازع

قوله : وإذا تنازَعَ الفِعلان ظاهرًا بعدهما فقد يكونُ في الفاعلية (نحو)[1] : ضَرَبَنِي وأكرمَني زيدٌ ، وفي المفعولية (نحو)[1] : ضربتُ وأكرمتُ زيدًا ، وفي الفاعلية والمفعولية مختلفَين .

(اعلم أنه)[2] لو قال : الفعلانِ فصاعدا أو شبهُهُما ، ليشمل اسمَ الفاعلِ والمفعولِ والصفةَ المشبهةَ نحو : أنا قاتلٌ وضاربٌ زيدا ، وليشمل أيضا أكثر من عامِلَين نحو: ضربتُ و (أكرمتُ وأهنتُ)[3] زيدًا، لكان أعم ، لكنه اقْتَصَرَ على الأصلِ (في العمل)[4] وهو الفعل ، وعلى أقلِّ المتعددات ، وهو الاثنان .

قوله : ظاهرا بعدهما .

إنما قال ذلك لأن بعض المضمرات لا يصح تنازُعُه ، وذلك لأن المضمر المتنازَع (فيه)[5] لا يخلو من أن يكون متصلا أو منفصلا ، ويستحيل التنازُعُ في المضمر المتصل بالعاملِ الأخيرِ – مرفوعا أو منصوبا – لأن التنازع إنما يكونُ حيثُ يمكن أن يعمَل في المتنازَع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الآخرُ ، والعامل الأول يستحيل عملُه في المضمر المتصل بالعاملِ الأخيرِ ، لأن المتصلَ يجب اتصالُه بعامله ، أو بما هو كجزئه ، ولا يتصلُ بعاملٍ آخرَ .

وأما المنفصل فإن كان مرفوعا نحو: ما ضرب وما أكرم إلا أنا ، وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو: ما قام وما قعد إلا زيد ، فلا يجوز أن يكون – أيضا – من باب التنازع

---

(١) في ط : مثل .
(٢) تكملة من جـ و ط .
(٣) في جـ و ص و ط : أهنت وأكرمت .
(٤) ساقطتان من جـ و ص و ط .
(٥) ساقطة من ص و ط .

على الوجه الذي التَزَمَهُ البصريون – وهو أن الأولَ إذا توجه إلى المتنازَع بالفاعلية وألغيته فلابد أن يكون (في العامل المُلغى)[1] ضميرٌ موافقٌ للمتنازَع – . (سواء كان الملغى هو الأول أو الثاني)[2] .

وإنما لم يجز أن يكون منه (لأن الملغى إن كان هو الأول)[3] وأضمرت فيه ضميرًا مطابقا للمتنازع فإن كان بدون (إلا) صار هكذا ما ضربت وما أكرم إلا أنا ، وما قام – أي هو أعني زيدا – وما قعد إلا زيدٌ ، فيكون إلا أنا مُسْتَثْنًى من المتعدِّد المقدَّر في (ما أكرم) وكذا إلا زيدٌ مستثنى من المتعدد المقدر في : ما قعد ، ولا يجوز أن يكونا مستثنيين من (ما ضربت وما قام) لأنه لا متعدِّد فيهما ، لا ظاهرا ولا مقدرا ، فيصير الضربُ والقيامُ منفيين عن المتنازَع ، بعد ما كانا مثبتَين له ، وشرطُ باب التنازع أن لا يختلف المعنى بالإضمار في المُلغَى .

وإن كان الإضمار في الملغى مع (إلا) قلت في الأول : ما ضرب إلا أنا وما أكرم إلا أنا ، إذ لا يمكن اتصالُ الضمير مع الفصل بإلا ، فلا يكون من باب التنازعُ ، لأن الملغى في باب التنازع إما أن يكون خاليا من العمل في المتنازع وفي نائبه – أعني الضمير – كضربت وأكرمني زيد ، وكذا ضَرَبَ وأكرمتْ هندٌ عند الكسائي[4] ، أو يكون فيه نائبٌ عن المتنازع – أعني الضمير – في نحو : ضربا وأكرمت الزيدين ، ليظهر كونُه ملغى ، وكونُ الآخر هو المعمل ، ولا يظهر في (إلا أنا) الذي بعد (ما ضرب) نيابةٌ عن (إلا أنا) الذي بعد (ما أكرم) كما ظهر في ألف (ضربا) نيابةٌ عن (الزيدين) في قولك : ضربا وأكرمتُ الزيدين، فلا يظهر كونُ (ما ضرب) مُلْغًى وكونُ (ما أكرم) (مُعْمَلا)[5] ، إذ لكلٍّ منهما من الفاعل مثل ما للآخر على السواء .

---

(١) في ت : فيه .

(٢) تكملة من ص .

(٣) في ط : إذ لو كان الملغى ههنا هو الأول .

(٤) فإنه يجيز إعمال الثاني مع عدم إضمار الفاعل في الأول . وانظر مذهبه أيضا في شرح الكافية الشافية ٦٤٦ .

(٥) في جـ : عاملًا .

(وكذا)[1] يجب أن تقول – في الثاني – ما قام إلا هو وما قعد إلا زيد ، ولا يستعمل مثلُه في كلامهم ، بل المستعمل ما قام وما قعد إلا زيد .

ويجوز أن يكون هذا من باب التنازُع عند الكسائي ، ويكون الفاعلُ محذوفا من الأول مع إعماله للثاني – كما هو مذهبه[2] على ما سيجيء[3] – .

ويلزم البصريين – أيضا – في هذا المقام متابعةُ الكسائي في مذهبه لأنهم يوافقونه ههنا في أن هذا من باب الحذفِ لا الإضمار (لأنهم حذفوا)[4] الفاعلَ مع إلا لدلالة الثاني عليه ، لأنه هو .

وكل ما ذكرنا على إعمال (الأول)[5] في المنفصل المرفوعِ يجيءُ مثلُه في إعمال الثاني فيه .

وإن كان المتنازَع فيه منفصلا منصوبا ، نحو : ما ضربت وما أكرمت إلا إياك ، جاز أن يكون من باب التنازع ، وتكون قد حذفتَ المفعولَ مع إلا من الأول مع إعمال الثاني ، أو من الثاني مع إعمال الأول ، إذ المفعول يجوز حذفُه – بخلاف الفاعل – .

وكذا المجرورُ المنصوبُ المحلِّ نحو : قمت وقعدت (بك)[6] .

فعلى هذا يجوز التنازُع في المُضْمَرِ المنفصل والمجرور ، ولا سيما إذا تقدم ذلك الضمير على العاملَين ، نحو : إياك ضربتُ وأكرمتُ ، (وبك قمتُ وقعدتُ)[7] .

فقولُ المصنف (ظاهرا غيرُ واردٍ موردَه ، وكذا قوله)[8] : بعدهما ، لا حاجة إليه ، إذ قد يتنازعان ما هو قبلَهما إذا كان منصوبا ، نحو : زيدا ضربت وقتلت ، وبك قمت وقعدت ، وإياك ضربت وأكرمت .

---

(١) في ط : وكان .
(٢) انظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٤٦ .
(٣) صفحة ٢٢٨ .
(٤) في ت : فحذفوا وفي ص : وحذفوا .
(٥) في ت : الثاني .
(٦) في ص : في الدار .
(٧) ساقط من جـ و ص و ط .
(٨) ساقط من جـ و ص .

قوله : فقد يكون (في الفاعلية)[1] .

أي يكون المتنازَع .

اعلم أن العاملين في التنازُع على ضربين ، إذ هما إما متفقان أو مختلفان .

والمتفقان على ثلاثة أضرُب ، لأنهما إما أن يتفقا في التنازع في الفاعليةِ حسبُ نحو: ضربني وأكرمني (زيدٌ)[2] أو في المفعولية حسب نحو: ضربتُ وأكرمْت زيدًا ، أو في الفاعلية والمفعولية معا نحو: ضربَ وأكرمَ زيد عمرًا .

ولم يذكر المصنف هذا الثالثَ ؛ لأنه يتبين بالقِسمين الأوَّلَين ، لأنهما إذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا (في الفاعلية وتنازعا)[3] أيضا في المفعولية .

والمختلفان على ضربين : لأنه (إما أن يَطْلُب)[4] الأولُ (الفاعليةَ)[5] والثاني (المفعولية)[6] نحو: ضربني وأكرمتُ زيدا ، أو بالعكس نحو: ضربتُ وأكرمني زيدٌ .

فقوله : مختلفَين حال من الفعلين ، لأن معنى قوله : فقد يكون أي التنازعُ : فقد يتنازعان ، أي فقد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفَين .

واحترز بقوله مختلفَين عن القسم الثالث من أقسام المتفقَين ، لأنهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعليةِ والمفعوليةِ أيضا لكن متفقين في التنازع .

وإنما احترز عنه لأن هذا القسمَ – كما ذكرنا[7] – يتبين من القسمين الأوَّلَين حتى لا يتكرر بعض الأقسام .

قوله : ويختار البصريون إعمالَ الثاني والكوفيون (الأولَ)[8] .

---

(١) تكملة من ط .

(٢) في ط : زيدا والصواب ما أثبته .

(٣) ساقط من ص .

(٤) في ت : أما إن يكون يطلب .

(٥) في ت : للفاعلية .

(٦) في ت : للمفعولية .

(٧) صفحة ٢٢٣ .

(٨) في ت : إعمال الأول . والذي أثبتُّه موافق لما في متن الكافية صفحة ١١، ثم إن الرضي سيقوم بشرح قوله الأول في الصفحة القادمة .

أي البصريون يقولون : المختارُ إعمالُ الثاني مع تجويز إعمالِ الأول أيضا ، وكذا الكوفيون يختارون إعمالَ الأول مع تجويز إعمالِ الثاني .

وإنما اختار البصريون[1] إعمال الثاني لأنه أقرب الطالبَين إلى المطلوب ، فالأولى أن يستبِدّ به دون الأبعد ، وأيضا لو أعملتَ الأولَ في العطف نحو : قام وقعد زيد ، لفصلتَ بين العامل ومعموله بأجنبيّ بلا ضرورة ، ولعطفت على (شيء)[2] وقد بقيتْ منه بقيةٌ ، وكلاهما خلافُ الأصل ، ولا تجيءُ هذه العلةُ في غير العطف نحو : جاءني لأكرمَه زيدٌ ، وكادَ يخرجُ زيدٌ .

وقال الكوفيون[1] : إعمالُ الأول أولى ، لأنه أولُ الطالبين ، واحتياجُه إلى ذلك المطلوب أقدمُ من احتياج الثاني .

ولاشك – مع الاستقراء – أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم .

قوله : الأول : أي إعمال الأول .

قوله : فإن أعملت الثانيَ أضمرتَ الفاعلَ في الأول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي ، وجاز خلافًا للفراء[3] ، وحذفت المفعولَ إن (استُغني)[4] عنه وإلا أظهرتَ .

هذا بيان أنه إذا أعملت الثانيَ – على ما هو اختيار البصريين – فكيف يكون حالُ الأول ؟

فقال : الأول – إذن – إما أن يطلب المتنازعَ للفاعليةِ أو للمفعوليةِ ، فإن كان الأولَ – نحو : ضربني وأكرمت زيدا – فالبصريون يُضمرون في الأول فاعلا مطابِقا للاسم المتنازَع ، في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث .

---

(١) هذه هي المسألة الثالثة عشرة من مسائل الإنصاف لأبي البركات الأنباري انظر ص ٨٣ – ٩٦ فقد ذكر المؤلف حججَ الكوفيين ثم حجَجَ البصريين ، وأيَّدَ كعادته البصريين بأن أجاب عن كلمات الكوفيين كلِّها .

(٢) في ص و ط : الشيء .

(٣) في ط زيادة ليست في المتن وهي : مثل : ضربني وضربت زيدا ، ويقصد بقوله : جاز الحذف لأن الفراء يمنع الإضمار والحذف .

(٤) في ط استغنيت . والذي أثبته موافق لما في مخطوطة متن الكافية صفحة ١١ .

فنقول : ضربني وأكرمت زيدا ، ضرباني وأكرمت الزيدَين ، ضربوني وأكرمت الزيدِين ، ضربتني وأكرمت هندا ، ضربتاني وأكرمت الهندَين ، (ضربنني)[1] وأكرمت الهندات .

والكسائيُّ يحذف الفاعل من الأول ، حذرا من الإضمار قبل الذكر – كما ذكرنا قبل[2] – فحاله كما قيل[3] :

٤٧ – فكنتُ كَالساعِي إلى مَثْعَبٍ مُوَائِلا مِن سَبَلِ الرَّاعِدِ[4]

وذلك لأن حذف الفاعل أشنعُ من الإضمار قبل الذكر ، لأنه قد جاء بعده ما يفسرُه (في الجملة)[5] – وإن لم يجيءَ لمحض التفسير كما جاء في نحو : رُبَّه رجلًا – .

فهو[6] يقول : ضربني وأكرمت زيدًا ، أو الزيدَين ، أو الزيدِين ، أو هندًا أو الهندَين ، أو الهندَاتِ .

ونقل المصنفُ عن الفراء منعَ هذه المسألة – أي إعمال الثاني إذا طلبَ الأولُ الفاعليةَ ، وقال : إنه يوجب إعمال الأول في مثل هذا[7] .

---

(١) في النسخ جميعها ضربتني بالتاء ، والمطابقة تقتضي هذا التصحيح أي أن تكون بالنون .

(٢) صفحة ٢٢٧ .

(٣) نسبه البغدادي في الخزانة ٣٢٣/١ تبعا للعُتْبي إلى سعيد بن حسان ، ولعله يريد سعيد بن عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، وقد قال عنه أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني ١٥٨/٧ طبع دار الفكر : إنه شاعر من شعراء الدولة الأموية ، متوسط في طبقته ، ليس معدودًا في الفحول . وقد وفد إلى الخلفاء من بني أمية فمدحهم ووصلوه و لم تكن له نباهةُ أبيه وجدِّه .

(٤) هذا البيت جار مجرى المثل ، وقد ورد في الخزانة ٣٢٢/١، وفي شرح شواهد شرح الشافية ١١١، ويقول البغدادي : إنه لم ير هذا البيت إلا في تاريخ يمين الدولة محمود بن سبكتكين للعُتْبي وفيها :

فررت من معن وإفلاسه إلى اليزيدي أبي واقدِ

اللغة والمعنى : الساعي : الغادي ، المثعب : أحد مثاعب الحياض ، وانثعب الماء : جرى في المثعب ، وفي اللسان : ثعب الماء .. فجّره ، ومنه اشتق مثعب المطر . موائلا : اسم فاعل من واءل أي طلب النجاةَ وهرب ، والسبل : المطر ، الراعد : السحاب ذو الرعد . يقول : أنا في التجائي إليه كالهارب من السحاب ملتجئا إلى الميزاب ، فقد وقعتُ في أشدَّ مما هربتُ منه . (شرح شواهد شرح الشافية ١١١) .

الشاهد : ضربه الرضي مثلا لحال الكسائي في هروبه من الإضمار قبل الذكر إلى حذف الفاعل وقال : إنه وقع في أشد مما هرب منه .

(٥) في ت : على الجملة .

(٦) أي الكسائيُّ ، وانظر : شرح الكافية الشافية ٦٤٦ .

(٧) قال في شرحه لكافيته ص ٢١ : قوله: وجاز خلافا للفراء لأن الفراء يمنع هذه المسألة وأمثالَها لما يلزم من الإضمار =

والنقلُ الصحيح عن الفراءِ في مثل هذا : أن الثانيَ إن طلب أيضًا الفاعليةَ نحو : ضرب وأكرم زيدٌ، جاز أن تُعمِلَ العاملَين في المتنازع، فيكون الاسمُ الواحدُ فاعلًا للفعلين[1] .

لكنَ اجتماع المؤثرَين التامَّين على أثر واحد مدلول على فساده في (علم الأصول)[2] ، وهُم يُجرون عواملَ النحو كالمؤثرات الحقيقية .

قال[3] : وجاز[4] أن يأتي بفاعل الأول ضميرا بعد المتنازع نحو : ضربني وأكرمني زيدٌ هو ، جئت بالمنفصل لتعذُّر المتصلِ بلزوم الإضمار قبل الذكر .

(وإن طلب الثاني للمفعولية مع طلب الأول له لأجل الفاعلية)[5] ، نحو : ضربني وأكرمت زيدا هو ، تعين – عنده – الإتيانُ بالضمير بعد المتنازَع – كما رأيت[6] – .

كل هذا حذرا مما لزم البصريين والكسائيَّ من الإضمار قبل الذكر وحذفِ الفاعل .

قوله : وحذفت المفعول إن (استغنيتَ)[7] عنه وإلا أظهرت .

يعني إذا أعملت الثاني وطَلَب الأول (للمفعولية)[8] فالواجب حذف المفعول .

وافق (البصريون)[9] ههنا الكسائيَّ في حذِف المفعول بخلاف الفاعل ، لأن

= قبل الذكر أو حذف الفاعل ، وهو مردود ؛ لأنه ثبت مثله عن العرب كقوله :

وكمتًا مدمّاةً كأن متونها جرى فوقَها واستشعرت لونَ مذهبِ

(١) قال ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٦٤٤ : والمختار عند البصريين إعمالُ الثاني وعند الكوفيين إعمال الأول ، فإن اقتضى رفعا دون الثاني تعين عند الفراء إعمالُه . والله أعلم . وانظر : الهمع ١٠٩/٢، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١٠٣/٢ .

(٢) في جـ و ص و ط .

(٣) يعني الفراء .

(٤) هذا هو الوجه الثاني الذي يجيزه الفراء فيما إذا طلب العاملان المتنازعان للفاعلية .

(٥) في ص : وإن طلب الثاني المفعولية مع طلب الأول الفاعلية .

(٦) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٤٦ : مثلُ : يُحْسنانِ ويسيء ابناك، جائزٌ عند البصريين ممتنع عند الكوفيين .. فلو حذفت الألف صحت المسألة عند الكسائيِّ .. والفراءُ يمنع ذلك مع الإثبات ومع الحذف ، فلو جيء بضمير الفاعل مؤخرا صحت المسألة عندَه نحو : يُحسِن ويسيءُ ابناك هما .

وانظر : الهمع ١٠٩/٢ .

(٧) الذي في المتن صفحة ١١ : استغني ، وهما بمعنى .

(٨) في ت : للمفعول .

(٩) في جـ : البصريين ، وعليه يكون (الكسائيُ) فاعلا ، والأصح ما أثبته لأنهم هم الذين وافقوه كما يتبين من الكلام .

الحذف هناك – أيضا – كان الوجهَ ، للزوم الإضمار قبل الذكر ، إلا أنه تعذر لأن الفاعل لا يُحذَف ، وفي المفعول هذا المانع مرتفعٌ ، لأنه فضلة يحذف في السعة ، فكيف مع مثل هذا المُحْوِجِ – أعني الإضمار قبل الذكر – .

قوله : إن (استغنيت)[1] عنه .

في مثل : ضربت وأكرمني زيد ، لا تقول : ضربته وأكرمني زيد .

وقال المالكي[2] : يجوز ذلك على قلة[3] .

قوله : وإلا أظهرت .

يعني إن لم تستغنِ عن المفعول أظهرتَ ، وذلك لكونه أحدَ مفعولَي باب علمت مع ذكر الآخَر ، فإنه لا يجوز حذفُه على ما هو المشهور عندهم ، وذلك لكون مضمون المفعولَين هو المفعولُ الحقيقي ، لأن المعلوم في قولك : علمت زيدا قائما ، مصدرُ المفعول الثاني مضافًا إلى الأول ، أي علمت قيام زيد ، بخلاف مفعولَي أعطيت ، فإن كل واحد منهما مفعولٌ به ، إذ زيد في قولك : أعطيت زيدا درهما مُعْطًى ، وكذا الدرهم .

ولا يجوز أيضا إضمارُه ، لكونه (إظمارا)[4] قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل ، فلم يبق بعد تعذُّر الحذف والإضمار إلا الإظهار .

واعتُرِضَ على هذا بأنه يجوز في (السعة)[5] – وإن كان قليلا – حذفُ أحد

---

(١) الذي في المتن صفحة ١١ : استغني . وهما بمعنى .

(٢) ورد ذِكْرُ المالكي في شرح الرضي على الكافية الجزء الأول سبع مرات ، وعند تتبع ما نقله عنه لمعرفة قائله تبين أنه يقصد ابنَ مالك ، ناظم الألفية ، وقد ذكر الرضي ابن مالك ثلاث عشرة مرة في جزئه الأول بلفظ ابن مالك ، أولها في باب الحال لذا سأترجم له هناك إن شاء الله ، انظر صفحة ٦٨٩ .

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٦٤٨ : ونحو :

(ترضيه ويرضيك ندر ومثله لو شاع لم يعد النظر

ثم قال في الشرح ٦٤٩ ، ٦٥٠ : وأشرت بقولي : ونحو : ترضيه ويرضيك ، إلى قول الشاعر :

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جِهارًا فكن في الغيب أحفظ للود

وقولي : ومثله لو شاع لم يعد النظر ... أي لو شاع إثبات الضمير المنصوب مع المتقدم المُهْمَل لكان له وجه من النظر ، لأنه تقديم مفسَّر على مفسَّر ، فيُغتَفَر ، كما اغتفر تقديمُ غيرِه من المفسَّرات على مفسَّراتها . بل كما اغتفر ذلك في المرفوع .

(٤) في ط : إضمار .

(٥) في جـ : الشعر .

مفعولَي باب علمتُ عند قيام القرينة ، لأن كل واحد منهما - في الظاهر - منصوبٌ برأسه ، ظاهر في المفعولية ، كمفعولي باب أعطيت ، وقد جاء ذلك في القرآن والشعر ، قال الله تعالى : ﴿ ولا يَحْسَبَنَّ ﴾[1] (بالياء)[2] ﴿ الذينَ يَبْخَلُون بما آتاهُمُ اللهُ من فَضْلِه هُوَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾[3] أي بخلهم هو خيرا فَحذَفَ أولَهما .

وقال الشاعر[4] :

٤٨ - لا تَخَلْنا على غَراتِك إنَّا طَالَمَا قَدْ وَشَى بِنَا الأَعْداءُ[5]

أي لا تخلنا أذلاء فحذف ثانيَهما .

سلمنا أنه امتنع الحذفُ . لم امتنع الإضمار في حسبنيه وحسبت زيدا قائما ؟

قوله : لكونه إضمارا قبل الذكر في المفعول .

قلنا : إن جاز الحذفُ في هذا المفعول فاحذف ، وإن لم يجز فهو كالفاعل ، فليجز فيه أيضا الإضمار قبل الذكر ، لمشاركته الفاعل في علة جواز الإضمار قبل الذكر وهي امتناع جواز حذفه[6] .

سلمنا أنه يمتنع الإضمارُ قبل الذكر في مطلق المفعول ، لم لا يجوز إضماره بعد الذكر

---

(١) و (٣) آل عمران ١٨٠ ، وفي التبيان في إعراب القرآن ٣١٤/١ ﴿ ولا يحسبن ﴾ يقرأ بالياء على الغيبة و ﴿ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ ﴾ الفاعل ، وفي المفعول الأول وجهان : أحدهما : هو ، وهو ضمير البخل الذي دل عليه يبخلون .

والثاني : هو محذوف، تقديره البخل ، و (هو) على هذا فصل .

(٢) ساقطة من ط .

(٤) القائل هو الحارث بن حلزة اليشكري ، شاعر جاهلي، من أهل بادية العراق ، أحد أصحاب المعلقات، كان أبرص فخورا ، ارتجل معلقته بين يدي عمرو بن هند الملك بالحيرة، وفي الأمثال : أفخر من الحارث بن حلزة، إشارةً إلى إكثاره من الفخر . توفي نحو سنة ٥٠ ق هـ . الأعلام ١٥٥/٢ .

(٥) البيت في نوادر أبي زيد ١٩٨، وفي شرح القصائد السبع الطوال للأنباري ٤٥٤، وفيه غرائك إنا قبل ما قد ، وفي الخزانة ٣٢٤/١ .

اللغة : لا تخلنا : لا تظننا . غراتك : الغراة بالفتح والقصر اسم بمعنى الإغراء ، ويقال : أغريته به إغراء فأغري به .

الشاهد : أورده الرضي شاهدًا على أن بعضهم جوز حذف أحد مفعولَي باب علمت للقرينة . وفي شرح القصائد السبع الطوال ٤٥٦ : والنون والألف اسم المخيلة و (على) خبرها . فقد جعل المفعولين (نا) و (على غراتك) .

(٦) قلت: إن اشترك الفاعل والمفعول في امتناع جواز الحذف فإن للفاعل مزية أخرى، وهي أن مرتبته التقديم، فهو- وإن تأخر - فحقه التقديم، فالإضمار جائز بالنظر إلى الرتبة، وهذا غير موجود في المفعول به فإن مرتبته التأخير فلو أضمرتَ لعاد الضميرُ على متأخر لفظا ورتبة، أما في الفاعل فيعود الضمير على متأخر في اللفظ ، متقدم في الرتبة .

كما هو مذهبُ الفراءِ في : ضربني وأكرمت زيدا هو ؟ فنقول هنا : حسبني وحسبت زيدا قائما إياه ، كما ذكر السيرافي[1] .

هذا والحق أن يقال (في هذا الأخير)[2] : إن الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبي قبيح ، ولا سيما إذا صار في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولا حقيقيا لعلمت وبابه .

قوله : وإن أعملتَ الأولَ أضمرتَ الفاعلَ في الثاني ، والمفعولَ على المختار ، إلا أن يمنع مانعٌ فتُظْهِر .

هذا بيان أنه إذا أعمل الأولُ – على ما هو (اختيار الكوفيين)[3] فكيف يكونُ حالُ الثاني ؟

فقال : لا يخلو إما أن يطلبه للفاعلية أو المفعولية ، فتقولُ (في الأول)[4] : ضربت وضربني زيدا ، وضربت وضرباني الزيدَين ، وضربت وضربتْني هندًا ، وضربت وضربتاني الهندين ، وضربت (وضربنني)[5] الهنداتُ ، يضمر الفاعل في الثاني على وَفْقِ الظاهر بلا خلاف من أحد ، لأنه ليس إضمارًا قبل الذكر ، لكون المتنازَع من حيث كونُه معمولا للأول مقدما على العامل الثاني تقديرا – وإن كان مؤخرا لفظا .

قوله : والمفعولُ على المختار .

أي وأضمرت المفعولَ – أيضا – في الثاني كالفاعل على الوجه المختار ، فيكون ضميرا بارزا ، ولا تحذِفُه نحو : ضربني وضربته زيد ، ويجوز حذفُه لكونه فضلةً .

أما اختيار الإضمار فلأن الثانيَ أقربُ الطالبين، فالأولى إذا لم يحظ بمطلوبه مع

---

(١) قال في شرحه لكتاب سيبويه جـ ١ ق ٢٣٩ ب : وإذا أعملت الأول على هذا الوجه قلت : أعطيت وأعطاني إياه زيدا درهما .. ويجوز حذف إياه ، لأن المفعول يستغنى عنه ، وإن كان الفعل متعديا إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما فسبيله سبيل أعطيت إلا في الاقتصار على أحد المفعولين تقول : ظنني وظننت زيدا منطلقا إياه .. إلخ .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في جـ و ص و ط : المختار عند الكوفيين .

(٤) ساقطتان من ص .

(٥) قد سبق أن الأصح أن تكون ضربنني بالنون لا بالتاء كما في النسخ طلبا للمطابقة ، انظر صفحة ٢٢٨ ف ١.

الإمكان أن يشغل بما يقوم مقامَ المطلوب ويخلُفه ، حتى يترك ذلك المطلوب الأبعد الذي حقه أن لا يعمل مع وجود الأقرب ، وحتى لا يُظَنَّ – بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب – أنه ليس مطلوبَه ، وأنه موجه إلى غيره .

فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسألة – أعني عند إعمال الأول وطلب الثاني للمفعول – على أن المختار إضمارُ المفعول في الثاني كان خلوُّ الثاني عن الضمير في قوله تعالى : ﴿ هَاؤُم اقْرَأوا كِتَابِيَهْ ﴾[1] وقوله : ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾[2] دليلا للبصرية على أن المختارَ إعمالُ الثاني ، وإلا كان أفصحُ الكلام – أيْ القرآن – على غير المختار – أي (على)[3] حذف المفعول من الثاني عند إعمال الأول .

قوله : إلا أن يمنع مانع فيظهر .

(أي يمنع مانعٌ من الإضمار فيظهر)[4] ، وذلك إذا كان ذلك المفعول أحدَ مفعولي باب علمت ، ويلزم من إضماره مطابقًا للمعود عليه مخالفةٌ بينه وبين المفعول الأول في الإفرادِ أو التثنيةِ أو الجمعِ أو التذكيرِ أو التأنيثِ نحو : حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا .

قال المصنف : لم يجز حذفُ منطلقَين لكونه ثاني مفعولَي حسبت ، ولا إضمارُه لأنك لو أضمرته مثنى – ليطابق المفعولَ الأول ، إذهما مبتدأ وخبر في الأصل ، وتطابقهما في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث واجبٌ – لخالف المَعُودَ إليه وهو منطلقا ، ولو أضمرته مفردا ليطابق المرجوعَ إليه لخالف المفعول الأول ، فلما امتنع الحذفُ والإضمارُ وجب الإظهار[5] .

هذا كلامه ، والكلام على عدم جواز حذف أحدِ مفعولي حسبت قد سبق[6] .

ولو سلِّم له لم يُسَلَّم وجوبُ المطابقة بين الضمير والمعود إليه ، إذا لم تلبس المخالفةُ

---

(١) الحاقة ١٩ .

(٢) الكهف ٩٦ .

(٣) تكملة من ط .

(٤) ساقط من جـ و ص وفي ط : على المختار .

(٥) شرح ابن الحاجب لكافيته ٢٢ .

(٦) صفحة ٢٣١ .

بينهما ، قال تعالى : ﴿ فإنْ كانَتْ واحدةً ﴾[1] وقبله : ﴿ فإن كُنَّ نِسَاءً ﴾[2] والضميرُ للأولاد ، فالإضمار قد يأتي على المعنى المقصود فيجوز : حسبني وحسبتهما إياهما الزيدان منطلقا – وإن كان المعودُ إليه مفردا – مراعاة للمسند إليه .

وكذا تقول : حسبتَ (وحسباني)[3] إياه الزيدَين قائمَيْن ، وحسبت وحَسِبَتْني إياه هندًا قائمةً ، وحسبتْني وحسبتُها إياها هندٌ قائمةً ، وفي كل هذا القبح حاصلٌ بفصل الأجنبي بين العامل والمعمول ، وفي بعضها (الفصل)[4] بين المبتدأ والخبر في الأصل .

قوله : وقولُ امرئ القيس[5] :

٤٩ – فَلَوْ أَنَّ ما أَسْعَى لأدْنى معيشةٍ كفاني ولم أطلُبْ قليلٌ مِنَ المالِ[6]

ليس منه لِفَسادِ المَعْنَى .

هذا جوابٌ عن استدلال الكوفية بهذا البيت[7] في كون إعمال الأولِ هو المختارُ ، وذلك أنهم قالوا : الشاعر فصيح ، وقد أعملَ الأولَ بلا ضرورة ، إذ لو أعمل الثانيَ لم ينكسر عليه الوزنُ ولا غيره ، وأيضا لو أعمل الثانيَ لم يلزمه محذورٌ (إذ كان يكون الفاعل مضمَرًا في كفاني ، فاختار إعمال الأول ، مع أنه لزمه شيءٌ غيرُ مختار بالاتفاق)[8] وهو حذف المفعولِ من الثاني – كما مر[9] – وفيه دليلٌ على أن إعمال

---

(١) و (٢) آية ١١ : من سورة النساء والآية بتمامها : ﴿ يُوصِيكُم اللهُ فى أَوْلادِكُم للذَّكَرِ مثلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا ما تَرَكَ ، وإن كانتْ واحدةً فلها النِّصْفُ ولأَبَوَيْهِ لِكُلِّ واحدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إنْ كَانَ لَهُ وَلَد فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلأُمِّهِ الثُّلُثُ فإنْ كان لَهُ إِخْوَةٌ فلأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَا أَوْدَيْنٍ ، آبَاؤُكُم وأَبْنَاؤُكُم لا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُم نَفْعًا فَرِيضَةً مِنَ اللهِ إنَّ اللهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ .

(٣) في جـ : وحسبني .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) قد مرت ترجمته صفحة ٣٤ .

(٦) البيت في ديوانه ٣٩، وفي سيبويه ٤١/١، وفي المقتضب ٧٦/٤، وفي الخصائص ٣٨٧/٢، وفي الإنصاف ٨٤، وفي ابن يعيش ٧٨/١ ، ٧٩، وفي المقرب ١٦١/١، وفي الخزانة ٣٢٧/١ ، ٤٦٢ ، وفي المغني ٣٣٨، وفي العيني ٣٥/٣، وفي الهمع ١١٠/٢، وفي الدرر ١٤٤/٢ .

الشاهد : أورده الرضي مبيّنا أنه ليس من باب التنازع ، وفي الشرح تفصيل كاف .

(٧) انظر : الإنصاف ٨٤ ، ٨٥ .

(٨) تكملة من جـ و ص و ط .

(٩) صفحة ٢٣٣ .

الأول مختارٌ عند الفصحاء ، إذ العاقل لا يختار أحدَ الأمرين مع (وجود)[1] مشقَّة ومكروهٍ له في ذلك دون الأمر الآخر إلا لزيادة ذلك الأمر الذي اختاره في الحسن على الآخر .

أجاب البصرية[2] بأن هذا الاستدلال إنما يصح إذا كان البيتُ من (باب)[3] التنازع وليس منه لفساد المعنى .

وبيانُه مبني على مقدِّمة ، وهي أن لَوْ تَنفِي شرطَها وجزاءَها ، سواءٌ كانا مثبتين أو منفيين .

فإن كانا مثبتين وجب انتفاؤُهما نحو : لو كان لي مال لحججت ، فالحج ووجود المال منفيان .

فإن كانا منفيين وجب ثبوتُهما ، لأن نفي النفي إثباتٌ نحو : لو لم تزرني لم أكرمك ، فالزيارة والإكرام مثبتان .

وإن كان أحدُهما مثبتا دون الآخر وجبَ ثبوتُ المنفي وانتفاءُ المثبَت نحو : لو لم تشتمني أكرمتك ، ولو شتمتني لم أكرمك .

رجعنا إلى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع فنقول :

(أوله : فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة)[4] (وقوله : أن ما أسعى لأدنى معيشة)[5] شرط (لو) ، أي لو ثَبَتَ أن سَعْيِي لأدنى معيشة ، (فيكون منفيا)[6] ، فيكون المعنى : لم يثبت أن سعيِي لأدنى معيشة ، أي أنَّ طَلَبِي لقليل من المال[7] .

---

(١) في جـ و ص و ط : لزوم .

(٢) في دفاع الأنباري عن البصريين في الإنصاف صفحة ٩٣ لم ينكر أن هذا البيت من التنازع ، بل قال : إنما أعمل الأول منهما مراعاة للمعنى .. ومعلوم أن إعمال الأول جائز ولكنه غير مختار كما يرى البصريون فقد أعملوه تجوزا .

(٣) تكملة من جـ و ص و ط .

(٤) تكملة من جـ و ص و ط .

(٥) ساقط من ص .

(٦) ساقطتان من جـ و ص و ط .

(٧) لو قال : أي لم يثبت أن طلبي لقليل من المال ، لكان أوضح .

وقوله : كفاني جزاء لو ، وقوله لم أطلب قليل من المال عطف عليه ، فيكون حكمُه حكمَ الجواب ، فيكون عدمُ طلبِ قليلٍ من المال منتفيا ، أي ثبت أن طلبي لقليل من المال ، وهو إثبات لما نفاه بعينه في المصراع الأول ، فيكون تناقضا فيفسد المعنى[1] .

فإن قال الكوفي : إن التناقض إنما جاء لجعلك الواو في (و لم أطلب) للعطف ، ونحن نقول : إن الواوَ للحال .

فالجواب : أنك تكون – إذن – مستشهدا بما يحتمل العطفَ الراجحَ والحالَ المرجوحَ ، إذ واو العطف أكثر من واو الحال ، والاستشهادُ ينبغي أن يكون بالراجح ، أو بما هو نص في المقصود ، لا بما يحتمله وغيره على السواء ، فكيف إذا كان غيرُ المقصود راجحا ، والمقصودُ مرجوحا ؟

فإن قلت : (فإلى من)[2] تُوجِّه قوله : (و لم أطلب) إذا لم يكن موجها إلى قليل ؟

قلنا : قيل إلى (المجد) المحذوفِ المدلولِ عليه بقوله (بعده)[3] :

ولَكِنَّمَا أسعى لمجدٍ مؤثَّـل وقَدْ يُدرِكُ المجدَ المؤثَّل أمثالِي[4]

---

(١) قلت : قد أورد الكوفيون شواهد أخرى منها قول رجل من بني أسد :

فرَّد علىٰ الفؤاد هوًى عميـدا وسُوئل لو يُبِينُ لنـا السؤالا

وقـد نغنى بها ونـرى عصورًا بها يقتدْنَنَـا الخُـردَ الخِـدَالا

فأعمل الأول : ولذلك نصب (الخرد الخدالا) ، ولو أعمل الثاني لقال : تقتادنا الخرد الخدال . وقال الآخر :

ولما أن تحمَّـل آل لـيلى سمعت بيـنهم نـعبَ الغرابَـا

فأعمل الأول ولذلك نصب الغراب ولو أعمل الثاني لوجب الرفع .

فالأولى أن يقال في هذه المسألة : إن إعمال الأول جائز وكذا الثاني ولا مزية لأحدهما على الآخر لوجود ما يؤيد كلا منهما من النقل والقياس . وانظر : الإنصاف ٨٣ – ٩٦ .

(٢) في ص : فالإم .

(٣) في ط : بعد .

(٤) هذا هو البيت التالي لبيت امرئ القيس (ولو أن ما أسعى .. إلخ) وهو في ديوانه ٣٩ ، وفي ابن يعيش ١/ ٧٩ ، وفي الهمع ١/١٤٣، وفي الدرر ١/١٢٢، وفي رصف المباني ٣١٩، وفي اللسان (أثل)، وفي الخزانة ١/٣٢٧ .

اللغة : المجد : الشرف والرفعة ، المؤثل : المستمر المثبت، وقد ذكره الرضي ليبين أن (لم أطلب) في البيت السابق عمل في (المجد) المحذوف المقدر المدلول عليه بقوله في هذا البيت (أسعى لمجد) .

والمعنى : لو كان سعيي لتحصيل أقلِّ ما يُعاش به من المال لكنت أكْتَفِي بذاك ، لأنه قد حصل لي ذلك و لم أكنِ أطلُب المجدَ .

والأظهرُ أن مفعولَ لم أطلب محذوفٌ نسيا كما في قوله تعالى : ﴿ يَقْبِضُ ويَبْصُطُ ﴾[1] أي له القبضُ والبسط ، وكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيي لقليلٍ من المال لمنعني ما وجدته منه عن السعي ، و لم يكن مني طلب مع ذلك الوُجْدَان ، بل كنت أستقِرُّ وأطمئن ، ولكنني أسعى لتحصيل مجدٍ مؤثَّل ، أي مؤصَّل مدَّخرٍ لنفسي ولعَقِبِي ، يُرْجَعُ إليه عند التفاخُر .

واعلم أنه قد يتنازعُ الفعلان المتعديان إلى ثلاثة خلافا للجرمي[2] . نحو : أعلمت وأعلمني زيدٌ عمرا قائما ، على إعمال الثاني وحذفِ مفاعيل الأول ، وأعلمني (وأعلمته إياه إياه)[3] زيدٌ عَمْرًا قائما ، على إعمال الأول ، وإضمار مفاعيل الثاني .

والأولى أن يقال : وأعلمته ذلك ، قَصْدًا للاختصار ، إذ مفعول علمت في الحقيقة – كما ذكرنا[4] – هو مضمونُ المفعولَين ، فيكونُ ذلك إشارةً إليه .

وإنما منعه الجرميُّ لعدم السماع .

وكذا يتنازعُ فعلا تعجُّب خلافا لبعضهم[5] ، نظرا إلى قلة تصرف فِعْلِ التعجُّب ،

---

(١) البقرة ٢٤٥ قال تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الذى يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَه لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرةً واللهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُط وإليه تُرجَعونَ ﴾ .

(٢) انظر أيضا : لباب الإعراب للإسفرائيني ٢٣٩ .

(٣) فيما عدا ص و ط : وأعلمته إياه ، والصحيح ما في ط ، لأنه قال بعد : وإضمار مفاعيل الثاني ، وعلى ما في غير ط لا يوجد إلا ضميران . وانظر : الأشموني ١٠٧/٢ .

(٤) صفحة ٢٣٠ .

(٥) في الهمع ١١٠/٢ ، ومنعه الجمهور في العامل غير المتصرف كنعم وبئس .. قال : وكذا فعل التعجب في ظاهر مذهب سيبويه ، لما يلزم فيه من الفصل بينه وبين معموله على إعمال الأول وقيل : يجوز في التعجب مطلقا ، ويفتقر الفصل لامتزاج الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضي العاملان ، وعليه المبرد ورجحه الرضي ، وقيل : يجوز فيه بشرط إعمال الثاني ليزول ما ذكر من الفصل المحذور ، وعليه ابن مالك نحو : ما أحسن وأجمل زيدا.

قلت : لم أجد في الكتاب ما يجيز ولا ما يمنع ذلك . وفي المقتضب ١٨٤/٤ : ما أحسن وأجمل زيدا ، إذا نصبت بأجمل ، فإن نصبته بأحسن قلت : ما أحسن وأجمله زيدا ، لأنك تريد ما أحسن زيدا وأجمله . وفي هامش هذه الصفحة رد الشيخ عضيمة رحمه الله على السيوطي في الأشباه والنظائر لأنه نسب إلى المبرد أنه يشترط إعمال الثاني ، والصحيح أن السيوطي قال في الأشباه: إن الذي اشترط إعمال الثاني هو ابن مالك كما نقلتُ عن الهمع ، وانظر: =

تقول : ما أحسن وما (أكرم)[1] زيدا – على إعمال الثاني وحذف مفعول الأول ، وما أحسن وأكرمه زيدًا على إعمال الأول .

= الأشباه والنظائر ٤/١٥٠ ط شركة الطباعة الفنية المتحدة بتحقيق طه عبد الرءوف سعد . وقال ابن مالك في التسهيل ٨٦ : ولا يمنع التنازع تعدٌّ إلى أكثر من واحد ولا كونُ المتنازعين فِعْلَيْ تعجب خلافا لمن منع .

وقد اشترط في شرحه للتسهيل لجواز ذلك إعمال الثاني تخلصا من الفصل المذكور ، وانظر : الصبان على الأشموني ٢/١٠٠ .

(١) في ت : أكرمه ، والأصح ما هنا ، لأنه لو كان كذلك كان على إعمال الأول والإضمار في الثاني .

النائب عن الفاعـل

قوله : مفعولُ ما لم يسم فاعله كلُّ مفعول حذف فاعلُه ، وأقيمَ هو مُقَامَه ، وشرطُه أن تُغيِّر صيغةَ الفعل إلى فُعِلَ ويُفْعَلُ ، ولا يقع المفعول الثاني من باب علمتُ ، ولا الثالثُ من باب أعلمتُ ، والمفعولُ له ، والمفعول معه كذلك ، وإذا وجد المفعولُ به تعين له ، تقول : ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعة أمامَ الأمير ضربًا شديدا في داره ، فيتعين زيد ، فإن لم يكن فالجميع سواء ، والأول من باب أعطيتُ أولى من الثاني .

قوله : مفعول ما لم يسم فاعله .

أي مفعول الفعل الذي لم يُسَمّ فاعله .

وقولهم : فعل ما لم يسم فاعله ، أي : فعل المفعول الذي لم يسم فاعله ، أضيف الفعل إلى المفعول لأنّه صِيغَ له .

قوله : إلى فُعِلَ ويُفْعَل .

أي إلى فُعِل ويُفْعَل ونظائرِهما ، مما يُضَم أولُه في الماضي ، ويكسر ما قبلَ آخره ، حتى يَعُم نحو : أُفْعِل وافْتُعِل واسْتُفْعِلَ وفُعِّلَ وفُوعِل وفُعْلِل وتُفُعْلِلَ وأمثالَها .

ويضم أولُه في المضارع ويفتح ما قبل آخره حتى يعم يُفْتَعَل ويُسْتَفْعَل ويُفَعْلَل وأمثالَها ، لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه أصلا للرباعي وذي الزيادة .

قوله : ولا يقع المفعولُ الثاني من باب علمت ولا الثالثَ من باب أعلمت .

اعلم أن الثالثَ من باب أعلمت هو الثاني من باب علمتُ – كما يجيء في بابه[1] – والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعولُ الأولُ ، إذ معنى أعلمت زيدا عمرا فاضلا ، صيّرتُ زيدا يعلم عمرا فاضلا .

---

(١) انظر ط ٢/٢٧٥ .

(فالثاني)[1] والثالثُ مفعولا علمت ، وكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت ثبت لثالث مفاعيل أعلمت .

فنقول : إذا كان ثاني مفعولَي علمتُ ظرفًا غيرَ متصرف ، أو جارًّا ومجرورا أو جملةً نحو : علمت زيدا عندك ، أو أبوه منطلق ، أو في الدار لم يقم مقامَ الفاعل ، إذ معنى الظرف الذي لا يتصرف لزومُ نصبه على الظرفية ، أو انجرارِه بمِنْ نحو : من قبلك ، والجار لا ينوب مع المفعولِ به الصريحِ – كما يجيء[2] – والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه – أيضا – بل إذا كانت محكية جازَ قيامُها مقامه ، لكونها بمعنى المفرد ، أي اللفظ نحو قوله تعالى : ﴿ وقِيلَ يا أرضُ ابْلَعِي مَاءَكِ ﴾[3] أي قيل هذا القول وهذا اللفظ .

وكذا قد تجيء الجملةُ في مقام الفاعلِ ، ومفعولِ ما لم يسم فاعله ، وهي في الحقيقة مؤولةٌ بالاسم الذي تضمنته ، كقوله تعالى : ﴿ وتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِم ﴾[4] وقوله ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُم كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾[5] أي تبين لكم فعلُنا بهم ، وأو لم يهد لهم إهلاكُنا ، فيصح نحو : بُيِّنَ لكم كيف فعلنا .

وما أجازه الكسائيُّ[6] والفراء[7] من قيام الجملةِ التي هي خبر لكان وجَعَل مقامَ الفاعل نحو : كِينَ يُقَامُ وجُعِلَ يُفْعَل فبعيد لوجهين :

أحدهما : أن هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر وما حذف في هذا الباب من

---

(١) ساقطة من ط .

(٢) صفحة ٢٤٥ .

(٣) هود ٤٤ .

(٤) إبراهيم ٤٥ ، قال العكبري في التبيان ٧٧٣ : فاعله مضمر دل عليه الكلام ، أي تبين لكم حالهم ، وكيف في موضع نصب بفعلنا ، ولا يجوز أن يكون بفاعل تبين لأمرين ، أحدهما : أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، والثاني : أن كيف لا تقع إلا خبرا أو ظرفا أو حالا .

(٥) السجدة ٢٦ ، وقال الفراء في معاني القرآن ٣٣٣/٢ : كم في موضع رفع بـ (يهد) كأنك قلت : أو لم تهدهم القرون الهالكة ... وقد يكون كم في موضع نصب بأهلكنا وفيه تأويل الرفع ، فيكون بمنزلة قولك : سواء علي أزيدا ضربت أم عمرا .

(٦) و (٧) التسهيل ٧٧ .

(فاعل)[1] فليس بمنوي ، ولا يُحذَف المبتدأ إلا مع كونه منويا ، فلا ينوب – على هذا – خبرُ كان المفردُ أيضا عن الفاعل ، نحو : كين قائمٌ ، وقد أجازه الفراءُ دون الكسائي[2] .

والثاني : أن الجملةَ لا تقوم مقام الفاعل إلا محكية أو مؤولةً بالمصدر المضمون[3] ، ولا مَعْنَى لِكِينَ القيامُ .

والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولَي (علمت) مطلقا مقامَ الفاعل قالوا : لأنه مسندٌ أسندَ إلى المفعول الأول ، فلو قام مقامَ الفاعل – والفاعل مسندٌ إليه – صار في حالة واحدة مسندا ومسندا إليه ، فلا يجوز[4] .

وفيما قالوا نظر ، لأن كون الشيء مسندا إلى شيء ومسندا إليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضر ، كما في قولنا : أعجبني ضرب زيدٍ عمرا ، فأعجبني مسند إلى ضرب ، وضرب مسند إلى زيد .

ولو كان لفظٌ مسندًا إلى شيء ، أُسنِدَ – أي ذلك الشيء – إلى ذلك اللفظ بعينه ، لم يجز ، وهذا (كما يكون)[5] الشيء مضافا ومضافا إليه بالنسبة إلى شيئين ، كغلام في قولك : فرس غلام زيد .

وأما المتأخرون فقالوا : يجوز نيابتُه عن الفاعل إذا لم يُلبِس ، كما إذا كان نكرةً وأولُ المفعولين معرفةً نحو : ظُنّ زيدًا قائمٌ ، لأن التنكير يرشد إلى أنه هو الخبرُ في الأصل[6] .

والذي أرى أنه يجوز قياسًا نيابته عن الفاعل – معرفةً كان أو نكرة واللبسُ مرتفع مع إلزام كلٍّ من المفعولين مركَزَهُ ، وذلك بأن يكون ما كان خبرا في الأصل بعدَ ما كان

---

(١) في جـ و ص و ط جـ : الفاعل .
(٢) التسهيل ٧٧ ، ونسب ابن السراج في الأصول الإجازة إلى قوم فقال ٨١/١ : وقد أجاز قوم في كان زيد قائما أن يردوه إلى ما لم يسم فاعله ، فيقولون : كين قائم .
(٣) يعني المصدر الذي تضمنته الجملة ، كالقيام في قام زيد – مثلا – .
(٤) التمثيل لهذه المسألة في الكتاب يدل على أن الذي يقام إنما هو المفعول الأول . انظر : الكتاب ٢٠/١ .
(٥) في ص : كما يقال يكون .
(٦) نسب ابن يعيش الإجازة إلى ابن درستويه (شرح المفصل ٧٧/٧) .

مبتدأً فلا يجوز في نحو : علمت زيدا أباك ، مع اللبس تقديم الثاني على الأول ، وهذا كما قلنا في نحو : ضَرَبَ موسى عيسى[1] ، وكذا في نحو : أعلمتك زيدا أباك .

فإذا لزم كلُّ واحد مركزه لم يلتبس إذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه .

وليس معنى قيام المفعول مقامَ الفاعل أن يلي الفعل بلا فصل ، بل معناه أن يرتفع بالفعل ارتفاعَ الفاعل ، فنقول : عُلِمَ زيدًا أبوك ، والمرفوع ثاني المفعولين ، وأُعْلِمَك زيدا أبوك ، والمرفوع ثالث المفاعيل .

وكذا يجب حفظ المراتب في باب أعطيت[2] إذا ألبست مخالفته نحو : أعطيت زيدا أخاك ، فإن لم يلبس بقرينة جاز العدول ، كقوله تعالى : ﴿ أفرأيتَ مَن اتَّخَذَ إلـٰهَهُ هَوَاهُ ﴾[3] .

هذا الذي قلنا من حيث القياسُ ، ولا شك أن السماعَ لم يأتِ إلا بقيامِ أول مفعولَي علمتُ ، لكون مرتبتِه بعدَ الفاعل بلا فصل و « الجارُ أحقُّ بَصَقَبِه »[4] وكذا لم يُسْمَع إلا قيامُ أول مفاعيلِ أعلمتُ كقوله[5] :

٥٠ – نُبئتُ عَمْرًا غيرَ شاكِرِ نعمَتي[6]

---

(١) صفحة ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٢) أي فيما كان مفعولاه ليس أصلهما المبتدأ والخبر .

(٣) الجاثية ٢٣ .

(٤) جزء من حديث ورد في صحيح البخاري ٣/ ٤٧ ، وفيه بسقبه وكذا في سنن أبي داود ٣/٧٨٦، وفي سنن النسائي ٧/٢٨١ ، ٢٨٢، وسنن ابن ماجه ٢/٨٣٤، وفي المسند ٦/١٠، قال صاحب اللسان (سقب) ١/٤٥٢، والسقب : القرب .. وأبياتهم متسابقة أي متدانية ومنه الحديث : الجار أحق بسقبه ، السقب بالسين والصاد في الأصل : القرب .

(٥) القائل عنترة بن شداد العبسي وقد مرت ترجمته صفحة ٧٣ .

(٦) عجزه :

والكفر مَخْبَثَةٌ لنفس المنعم

والبيت في ديوان عنترة ٢١٤ ، وفي شرح القصائد السبع الطوال للأنباري ٣٥٥، وفي رصف المباني ٤٩، وفي حماسة البحتري ١١٠، وفي الخزانة ١/٣٣٦ .

اللغة : الكفر هنا : الجحود ، مخبثة : سبب لخبث النفس .

الشاهد : أورده الرضي ليبين أن (أعلم) وأخواتها إذا بنيت للمفعول فإنه لم يسمع قيام غيرِ المفعول الأول مقام الفاعل .

لأنه في الحقيقة فاعل عَلِمَ ، إذ معنى أعلم زيدٌ عمرا منطلقا عَلِمَ زيدٌ عمرا منطلقا .

وقيامُ ثاني مفاعيل أعلمتُ مقامَ الفاعل أولى – من حيث القياس – من قيام ثالثها ، كما كان قيامُ أولِ مفعولَي علمتُ أولى ، فتقول : أُعْلِمَك (زيد)[1] أباك ، ولا يلتبس مع لزوم كلٍّ مركزه .

قوله : والمفعول له والمفعول معه كذلك .

إنما لا يقومان مقام الفاعل لأن النائب منابَه ينبغي أن يكون مثلَه في كونه من ضروريات الفعل ، من حيث المعنى ، وإن جاز أن لا يذكر لفظا ، كما أن الفاعل من ضروريات الفعل ، ولا شك أن الفعل لابد له من مصدر ، إذ هو جزؤه ، وكذا لابد له من زمان ومكانٍ يقع فيهما ، ولابد للمتعدي (من حيث المعنى)[2] من مفعولٍ به يقع عليه ، وكذا المجرورُ مفعولٌ به لكن بواسطة حرف الجر ، ولهذا كان (كل)[3] مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يَقُمْ[4] مقامَ الفاعل ، كالمجرور بلام التعليل ، نحو : جئتك للسمن ، فلا يقال : جيء للسمن ، إذ رُبَّ فعل بلا غرض لكونه عبثا ، فمن ثم لم يقم المفعول لَه مقام الفاعل .

وإنما لم يقم المفعول معه مقامه إذ هو مصاحب ، ورُبَّ فعل يفعل بلا مصاحب مع أن معه الواو التي أصلُها العطف ، وهي دليل الانفصال ، والفاعل كجزء الفعل ، ولو حذفتها لم يعرف كونه مفعولا معه .

وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضرورياته .

وأجاز الكسائيُّ[5] نيابةَ التمييز ، لكونه في الأصل فاعلا ، فقال في طاب زيد نفسا : طِيبَتْ نفس (زيد)[6] .

وأما الحالُ فإنها – وإن كانت من ضروريات الفعل – لكنَّ قلةَ مجيئها في الكلام مَنَعَتْها

---

(١) في ط : زيدا ، والصحيح ما أثبتناه ، لأنه لو كان كما في ط لكان القائم مقام الفاعل هو الأول .

(٢) ساقط من جـ و ص و ط .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) أليس الأولى أن يقول : لا يقوم ؟

(٥) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٦١١ : وحكى الكسائيُّ : خذه مطيوبة به نفس ، ومن الموجوع رأسُه والمسفوه رأيُه ، وأجاز في امتلأت الدار رجالا امتلئ رجالٌ .

(٦) تكملة من ط .

من النيابة عن الفاعل الذي لابد لكل فعل منه .

قوله : وإذا وجد المفعولُ به تعين له .

أي للقيام مقامَ الفاعل ، وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشدَّ منه لسائر المنصوبات ، هذا مذهب البصريين[1] .

وأما الكوفيون – ووافقهم بعض المتأخرين[2] – فذهبوا إلى أن قيامَ المفعول به (مقام الفاعل)[3] أولى ، لا أنه واجبٌ ، استدلالا بالقراءة الشاذة ﴿ لولا نُزِّلَ عَلَيْهِ القرآنُ ﴾[4] بالنصب[5] .

ويقول الشاعر[6] :

٥١ – ولو ولدَتْ قُفَيْرَةُ جَروَ كلبٍ لسُبَّ بـذلك الجَـرْوِ الكِلَابَـا[7]

---

(١) و (٢) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٦٠٧ – ٦١٠ ذِكْرٌ لجواز إقامة غير المفعول به مع وجوده عند الأخفش والكوفيين وامتناعه عند غير الأخفش من البصريين، واستشهد ابن مالك للأخفش والكوفيين بقراءة ﴿ ليجزى قوما بما كانوا يكسبون ﴾ الجاثية ١٤ وشاهدين شعريين آخرين .

وأراد الرضي ببعض المتأخرين ابنَ مالك ، كما سبق النقل عنه في شرحه للكافية الشافية .

(٣) في ت و ط : المجرور مقام الفاعل ، والصحيح ما أثبتناه ، لأن الحديث عن قيام المفعول به لا عن المجرور .

(٤) الفرقان ٣٢ .

(٥) لم أجد في كتب القراءات الشاذة ذكرا لهذه القراءة وليست في معجم القراءات ولا في البحر المحيط .

(٦) هو جرير بن عطية الخطفي كما في الخزانة ١/٣٣٨، ولم أجده في ديوانه ولا في النقائض، وكذا قال عبد السلام هارون في هامش ١/٣٣٧ من تحقيقه للخزانة وستأتي ترجمة جرير صفحة ١٠٠٢ .

(٧) ورد هذا البيت في الخصائص ١/٣٩٧، وفي الأمالي الشجرية ٢/٢١٥، وفي ابن يعيش ٧/٧٥، وفي الخزانة ١/٣٣٧، وفي الهمع ١/١٦٢، وفي الدرر ١/١٤٤ .

اللغة : قُفَيْرة : والدة الفرزدق ، الجرو : بكسر الجيم وفتحها : ولد الكلب والسباع ، والجمع أجرٍ وجِراء .

المعنى : أن قفيرة لو ولدت جروا لسبت جميع الكلاب بسبب ذلك الجرو ، لسوءِ خُلُقِهِ . الخزانة ١/٣٣٧ ، ٣٣٨ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الكوفيين وبعض المتأخرين أجازوا نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول الصريح . وفي الأمالي الشجرية ٢/٢١٥ ، وفي ابن يعيش ٧/٧٥ ورد الشاهد على أن النائب عن الفاعل هو المصدر الذي فُهِمَ من الفعل مع وجود المفعول به يعني السب المفهوم من سُبّ .

وأمثالِه .

ومنع الجُزوليُّ نيابةَ المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول بهِ المنصوب من غير حذفِ الجار[1] ، كما في قوله[2] :

٥٢ – أمرتكَ الخيرَ[3]

والوجه الجواز ، لالتحاقه بالمفعول به الصريح .

والأخفش أجاز نيابةَ الظرفِ والمصدرِ مع وجود المفعول به بشرط تقدمِهما على المفعول به ووصفِهما[4] .

والشرط في المفعول المطلق القائمِ مقامَ الفاعل أن يكون ملفوظا به .

وقد أجاز سيبويه إضمارَ المصدر المعهود ، (فيقال)[5] لمن ينتظر القعود : قد قُعِدَ، أو الخروج : قد خُرِجَ، بناء على قرينة التوقُّع ، أي قعد القعودُ المتوقَّع[6] .

---

(١) في المقدمة الجزولية ق ٣٢ فإذا وجد المفعول به لم يقم سواه ، وإذا عدم تساوت مراتب البواقي .

(٢) نسبه سيبويه في الكتاب ١/١٧، والزجاجي في الجمل ٢٨، إلى عمرو بن معد يكرب، ونسبه في الخزانة ١/٣٤٢ ، ٣٤٣ إلى أعشى طرود نقلا عن المؤتلف والمختلف وقال ورد في أبيات شعر أخر ثم قال : وهذا الشعر قد نسب إلى عمرو بن معد يكرب وللعباس بن مرداس ولزرعة بن السائب ولخفاف بن نُدْبة .

(٣) البيت بتمامه :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب

وهو في ديوان عمرو بن معد يكرب ٤٧، وفي سيبويه وفي المقتضب ٢/٣٥ ، ٨٣ ، ٣٢٠، وفي الجمل للزجاجي ٢٨، وفي المحتسب ١/٥١ ، ٢٧٢، وفي الأمالي الشجرية ١/١٦٥ ، ٢/٢٤٠، وفي ابن يعيش ٢/٤٤ ، ٨/٥٠، وفي المغني ٤١٤ ، ٧٣٦، وفي شرح شواهد المغني ٧٢٧، وفي شرح شذور الذهب ٣٦٩، وفي الخزانة ١/٣٣٩، وفي اللامات ١٥١، وفي الهمع ٢/٨٢، وفي الدرر ٢/١٠٦، وفي المؤتلف والمختلف ١٧، وفي الكامل للمبرد ١/٣٣، وفي رغبة الآمل ١/١٣٦ .

اللغة : النشب : قيل : بمعنى جميع ما يملك من المال وقيل : المال الأصيل الثابت بمعنى العقار كالدور والضياع .

الشاهد : أورده الرضي مثالا لما سقط منه حرف الجر فنصب لسقوطه ، وقال : إن الجزولي منع نيابة مثله عن الفاعل مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار .

(٤) في الخصائص ١/٣٩٧ وأجاز أبو الحسن : ضرب الضربُ الشديدُ زيدًا ، ودفع الدفعُ الذي تعرف إلى محمد دينارًا، وقتل القتلُ يومَ الجمعة أخاك ، ونحوَ هذه من المسائل ، ثم قال : هو جائز في القياس وإن لم يرد به الاستعمال .

(٥) في ت : فتقول .

(٦) وقد نسب هذا الرأي إلى سيبويه الزجاجي في الجمل ٧٧، ولم أجد في الكتاب ما يؤيد هذه النسبة إليه .

ويجوز نيابةُ المصدرِ المدلولِ عليه بغير لفظ العامل، إذا كان المصدر مفعولا به نحو (قولك)[1] : قمت فاستُحْسِنَ ، أي استُحْسِنَ قيامي .

ويشترط في المفعول المطلق – أيضا – أن لا يكون لمجردِ التوكيد ، إذ النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثلَه – في إفادة ما لم يُفِدْه الفعلُ – حتى يتبين احتياجُ الفعل إليه (فيصيرا معا كلاما)[2] ، فلو قلت : ضُرِبَ ضربٌ لم يجز ، لأن ضُرِبَ مستغنٍ بدلالته على ضَرْب عن قولك : ضَرْب ، بل يقال : ضُرِبَ ضربةٌ ، أو الضربُ الفلاني ، ولذلك قال المصنف[3] : (ضربا شديدا)[4] .

وكذا اشتُرِطَ الفائدةُ المتجددةُ في كل ما ينوب عن الفاعل ، فلا يقال : ضُرِبَ شيء ولا جُلِس مكانٌ أو زمانٌ أو (في)[5] موضعٍ ، لأن هذه الأشياء معلومة من الفعل ، ولا فائدةَ متجددةً في ذكرِها .

ويشترط في الظرف النائب أن يكون متصرِّفا ملفوظًا به .

(وقد أجاز بعضهم[6] في غير المنصرف نحو: قعد عندك وليس بوجه)[7] .

وقد أجاز بعضهم[8] في غير الملفوظ به مع القرينة ، نحو: أنت في (دارٍ)[9] ضُرِبَ، أي ضرب فيها، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ أولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولا﴾[10] (عنه) مرفوع المحل

---

(١) ساقطة من جـ و ص .

(٢) ساقط من ص .

(٣) أي في المتن في قوله صفحة ٢٣٩ : ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ ضَرْبًا شديدا .

(٤) فيما عدا ط : ضرب شديد .

(٥) تكملة من جـ و ص و ط .

(٦) نسب صاحب الهمع ١٦٣/١ الإجازة إلى الكوفيين والأخفش .

(٧) ساقط من جـ .

(٨) نسب صاحب الهمع ١٦٣/١ الإجازة إلى ابن السراج، و لم يصرح بذلك ابن السراج في الأصول ١١٩/١ غير أنه قال في نحو: سير بزيد سير شديد : وقد يجوز نصبها على الموضع ، وإن كنت لم تُقِمْ المجرور مقام الفاعل – أعني قولك بزيد – على أن تحذف ما يقوم مقامَ الفاعل وتضمرَه، وذلك المحذوف على ضربين؛ إما أن يكون الذي قام مقام الفاعل مصدرًا استُغْني عن ذكره بدلالة الفعل عليه ، وإما أن يكون مكانا دَلَّ الفعل عليه أيضا ، إذ كان الفعل لا يخلو من أن يكون في مكان .

(٩) في ط : الدار .

(١٠) قال أبو حيان : كل مبتدأ ، والجملة خبره ، واسم كان عائد على كل، وكذا الضمير في مسؤولا ، والضمير =

بمسؤولا المقدَّر المفسَّر بمسؤولا الظاهر ، كما في قوله تعالى : ﴿ وإنْ أَحدٌ من المُشْرِكينَ استَجَارَك﴾[1] لكن ليس في مسؤولا المفسِّر ضميرٌ كما كان في استجارك المفسِّر، وذلك لأصالة الفعلِ في رفعِ المسندِ إليه، فلا يجوزُ خلوُّه مِنهُ، بخلاف اسمي الفاعلِ والمفعولِ.

والأكثرون على أنه إذا فُقِدَ المفعول به تساوتْ البواقي في النيابة و لم يَفْضُلْ بعضُها (بعضا)[2] .

ورجح بعضهم[3] الجارَّ والمجرور منها لأنه مفعول به لكن بواسطة (حرف)[4] ، ورجح بعضهم[5] الظَّرفين والمصدرَ لأنها مفاعيلُ بلا واسطة ، وبعضهم[6] المفعولَ المطلق (لأن دلالة)[7] الفعلِ عليه أكثر .

والأولى أن يقال : كلُّ ما كان أدخلَ في عنايةِ المتكلم ، واهتمامِه بذِكْرِه ، وتخصيصِ الفعلِ به ، فهو أولى بالعناية ، وذلك إذن اختيارُه .

قوله : (والأول)[8] من باب أعطيت أولى .

أي مما له مفعولان أولُهما ليس بمبتدأ ، وإنما كان أولى لأنَّ فيه معنى الفاعلية دون الثاني ، ففي أعطيت زيدا درهما : زيد عَاطٍ[9] أي آخذ ، والدرهم معطو ، وفي كسوت عمرا جبة : عمرو مكتسٍ ، والجبة مكتساةٌ ، وكذا في غيره .

= في (عنه) عائد على ما من قوله : ﴿ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ فيكون المعنى أن كل واحد من السمع والبصر والفؤاد يسأل عما لا علم له به ، أي انتفاء مالا علم به ، وهذا الظاهر ، وقيل : الضمير في كان ومسؤولا عائدان على القائف ما ليس له به علم ، والضمير في عنه عائد على كل ، فيكون ذلك من الالتفات ، وقال الزمخشري : وعنه في موضع الرفع بالفاعلية ، أي نائب عن فاعل مسؤولا ، وهو لا يجوز لأن النائب عن الفاعل لا يتقدم على فعله . (البحر ٣٧/٦) .

(١) التوبة ٦ .

(٢) في ص : على بعض .

(٣) في شرح ابن يعيش ٧٦/٧ : ذهب قوم إلى أن الاختيار الجار والمجرور ، لأنه في مذهب المفعول به . وانظر : أسرار العربية (٩٥) .

(٤) تكملة من ص و ط .

(٥) في شرح ابن يعيش ٧٦/٧ وقال قوم : الظرف أولى لظهور الإعراب فيه ، فإن قيل : فالإعراب أيضا يظهر في المصدر قيل : ذاك صحيح إلا أنَّ الظرف فيه زيادةُ فائدةٍ ، لأن الفعل دالٌّ على المصدر وليس بدالٍّ على الظرف .

(٦) لم أجد من ذكر ذلك غير الرضي .

(٧) في ت و ص : لدلالة .

(٨) ساقطة من جـ و ص و ط .

(٩) في اللسان : العطو : التناول يقال منه : عطوت أعطو .

المبتدأ والخبر

قوله : ومنها المبتدأ والخبر ، فالمبتدأ هو الاسم المجرَّد عن العوامل اللفظية ، مسندًا إليه ، أو الصفةُ الواقعةُ بعد حرفِ النفي وألف الاستفهام ، رافعةً لظاهر ، مثلُ زيدٌ قائمٌ ، وما قائمٌ الزيدان ، وأَقَائمٌ الزيدان فإن طابَقَتْ مفردًا جاز الأمران ، والخبر هو المجردُ (المسندُ)[1] المغايرُ للصفةِ المذكورة .

(اعلم)[2] أن المبتدأ اسم مشترَك بين ماهيَّتين ، فلا يمكن جمعهما في حدٍّ ، لأن الحدّ مبين للماهيةِ بجميع أجزائها ، فإذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا في حد .

فأفردَ المصنفُ لكلٍّ منهما حدا ، وقدم منهما ما هو الأكثرُ في كلامهم .

وفسر الزمخشريُّ[3] والمصنف[4] العواملَ اللفظيةَ في حدّ المبتدأ بنواسخ المبتدأ ، وهي كان وإنَّ وظنَّ وأخواتُها وما ولا .

والأولى أن نطلقَ ولا نخصَّ عاملا دون عامل ، صونا للحد عن اللفظ المجمل ، ونجيب عن قولهم : بحسبك (زيد)[5] وما في الدار من أحد بزيادة الباء ومِنْ فكأنهما معدومان .

وعن قولهم[6] في نحو إن زيدًا منطلقٌ وعمرٌو : إن (عمرو) معطوف على محلّ اسم إن لكونه مرفوعَ المحل بالابتداء بجوابٍ قريب من الأول ، وذلك أن لفظةَ (إنَّ) لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحُروف الزائدة التي لا فائدةَ فيها إلا التأكيد .

---

(١) في ت و ط : المسند به ولعل الصواب ما أثبته ، وقوله : به غير موجود في متن الكافية المثبت على شرح ابن الحاجب لكافيته .

(٢) في ط : واعلم .

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٨٣/١ .

(٤) شرح ابن الحاجب لكافيته ص ٢٣ .

(٥) في ص : درهم .

(٦) معطوف على قوله : عن قولهم في قوله قبل : ونجيب عن قولهم .

لكنه يُشْكِل بقولهم : لا رجلَ ظريفٌ في الدار ، حملًا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدأ – إن اخترنا مذهب الأخفش[1] والمبرد[2] ، وهو أن لا هذه عاملةٌ وخبرُها مرفوعٌ بها ، واسمها منصوب (الموضع)[3] .

ووجه الإشكال هو أن (لا) ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد ، فاسمها – إذن – اسمٌ ليس بمجرد عن العامل اللفظي ، وهو مبتدأ ، وإلا لم يجز الحملُ على موضعه بالرفع .

ولا يشكل إن اخترنا مذهبَ سيبويهِ – وهو أنَّ لا هذه ليست بعاملةٍ ، والخبر مرفوع لكونه خبرَ المبتدأِ[4] .

فإن قيل : نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحدَه ، بل على (محل)[5] المركّب ، الذي هو لا مع اسمها ، وهذا المركبُ مجردٌ عن (العامل)[6] .

فالجواب أنه قد خرج – إذن – هذا المركب (عن حد المبتدأ بقولهم : هو الاسم المجردُ ، وليس هذا المركب)[7] باسم ، بل هو حرف مع اسم ، إلا أن يقال : إنه بالتركيب صار كاسم واحد .

لكن الاعتراضَ واردٌ على كل حال – على مذهب من أجاز رفعَ صفة (اسم)[8]

---

(١) انظر الحجة للفارسي ١٤٢/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/١ .

(٢) في المقتضب ٣٥٧/٤ – ٣٦٣ عقد المبردُ بابًا بيَّنَ فيه عملَ لا التي للنفي واستهله بقوله : اعلم أن لا إذا وقعت على نكرةٍ نصبتْها بغير تنوين .

وليس في الباب تصريحٌ بأنها الرافعةُ للخبر ، أما كونُها عاملةَ النصب في الاسم فقد تبين من النص السابق .

(٣) في ط : المحل .

(٤) في الكتاب ٣٥٣/١ : وقال الخليل رحمه الله : يدلك على أن (لا رجل) في موضع اسم مبتدأ مرفوع قولك : لا رجلَ أفضلُ منك ، كأنك قلت : زيدٌ أفضلُ منك . ومثل ذلك : بحسبك قولُ السوء ، كأنك قلت : حسبُك قول السوء .

وقال الخليل رحمه الله حين مثَّلَهُ رجلٌ أفضل منك .

و لم ينكر سيبويه على الخليل رأيه فدل على أنه رأيه أيضا .

(٥) في جـ و ص : المحل .

(٦) في ط : العوامل .

(٧) ساقط من ص .

(٨) في ط : الاسم .

لا التبرئة إذا كانَ مضافًا ، نحو لا غلامَ رجل ظريفٌ في الدار ، لأنه لا يصح فيه دعوى التركيب ، وصيرورتُها كاسم واحد .

قوله : الاسم المجرد.

لا يرد عليه نحو (تسمعُ بالمعيديِّ لا أن تراه)[1] وقوله تعالى : ﴿ سواءٌ عَلَيهِمْ أأَنْذَرْتَهُم ﴾[2] (عند من قال[3] : أأنذرتهم)[4] مبتدأ ، لتأويلهما بالاسم ، أي سماعُك بالمعيدي ، وسواءٌ عليهم إنذارُك وتركُه .

ولو قال : المبتدأُ الاسمُ المسندُ إليه ، لدخل فيه الفاعل .

ولو اقتصر على قوله : الاسمُ المجردُ عن العواملِ اللفظيةِ لدخل فيه الأسماءُ التي (لا)[5] تُرَكَّبُ مع عاملها نحو واحد (و)[6] اثنان ، والخبر ، والمبتدأ الثاني[7] .

فبقوله : مسند إليه خرجت الثلاثةُ .

قوله : أو الصفةِ الواقعة .. إلى آخره .

هذا هو حد المبتدأِ الثاني ، والنحاةُ تكلفوا إدخال هذا أيضا في حدّ المبتدأ الأول . فقالوا : إن خبره محذوف لسدّ فاعله مسدَّ الخبر[8] .

---

(١) في مجمع الأمثال للميداني ١٢٩/١ : تسمع بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه ويروى لأن تسمعَ بالمعيدي خيرٌ ، وأنْ تسمعَ ، ويروى تسمعَ بالمعيدي لا أن تراه ، وا لمختار : أن تسمعَ ، يضرب لمن خبرُه خير من مرآه ، ودخل الباء على تقدير تُحَدَّثُ به خيرٌ . ثم ذكر قصة المثل من ١٢٩/١ - ١٣١ .

(٢) البقرة ٦ .

(٣) ذكر صاحب التبيان في إعرابه خمسةَ أوجه قال صفحة ٢١ : (سواء عليهم) رفعٌ بالابتداء ، وأأنذرتهم أم لم تنذرهم جملة في موضع الفاعل ، وسدت هذه الجملة مسد الخبر ... ويجوز أن تكون هذه الجملة في موضع مبتدأ ، وسواء خبر مقدم .. ويجوز أن يكون سواء خبر إنَّ وما بعده معمول له ، ويجوز أن يكون (لا يؤمنون) خبر إن ، وسواء عليهم وما بعده ، معترضٌ بينهما ، ويجوز أن يكون خبرا بعد خبر .

(٤) ساقط من ص .

(٥) تكملة من جـ و ص و ط .

(٦) الواو ساقطة من جـ و ص وهو أولى .

(٧) يعني الوصف الواقع بعد حرف النفي أو شبهه .

(٨) لم أجد فيما بين يدي من مؤلفات من تقدم على الرضي من قال ذلك إلا الزمخشري حيث قال في المفصل بشرح ابن يعيش ٩٥/١ : ومما حذف فيه الخبر لسد غيره مسده قولهم : أقائم الزيدان .. ولما شرحه ابن يعيش ٩٦/١ قال : وقائمٌ هنا اسمٌ من جهة اللفظ وفعلٌ من جهة المعنى فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ ، =

وليس بشيء ، بل لم يكن لهذا المبتدأِ أصلًا من خبر حتى يحذفَ ويسدَّ غيرُه مسدّه ، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأتَّ ، إذ هو في المعنى كالفعل ، والفعل لا خبَر له ، فمن ثم تـم بفاعلـه كلاما من بين جميع اسمِ الفاعل ، والمفعول ، والصفةِ المشبهةِ ، ولهذا أيضا لا يُصَغَّر ولا يوصَف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة أكلوني البراغيث[1] .

ويعني بالصفة اسمَ الفاعل واسمَ المفعول والصفةَ المشبهة .

قوله : رافعة لظاهر .

احترازٌ عن نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون فإنه خبر . .

ويريد بالظاهر ما كان بارزا غيرُ مستكِنٍّ سواء كان مظهرا نحو أقائم الزيدان ، أو مضمـرا كقولك – بعد ذكر الزيدين – (أقائم هما)[2] فإن قولك هما فاعل مع كونه مضمرا .

قوله : بعد حرف النفي وألف الاستفهام .

كذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قائم الزيدان وإنْ قائم (الزيدان)[3] وأقائم الزيدون ، وهل حسنٌ الزيدان .

والأخفش[4] والكوفيون[5] جوزوا رفعَ الصفةِ للظاهرِ – على أنه فاعل لها – من غير

= فقالوا : أقائم مبتدأ والزيدان مرتفعٌ به وقد سد مسد الخبر ، من حيث إن الكلام تَمَّ بِهِ ، و لم يكن ثم خبرٌ محذوفٌ على الحقيقة . أما ابن الحاجب فقد قال في إيضاحه للمفصل ١٩٥/١ : ولا يَحْتاج في التحقيق إلى خبر لأنه في معنى يقوم الزيدان ، فقائم مخبر به كالإخبار بالفعل ، والزيدان فاعل ، مثله في يقوم الزيدان ، وإنما ذُكِرَ الحذف على سبيل المسامحة تقريبا على المبتدئين والتحقيق فيه ما ذكرناه .

(١) في التسهيل ٤٤ ولا خبر للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل ، ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) ولا فرق بين كلام ابن مالك وكلام الرضي إلا في قوله يتعاقبون فيكم ملائكة وقول الرضي أكلوني البراغيث .

(٢) في ط : أقائمان هما .

(٣) ساقط من جـ و ص و ط .

(٤) انظر ابن يعيش في شرحه للمفصل ٧٩/٦ وشرح الكافية الشافية ٣٣٣/١ .

(٥) نسب ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ٦٤١/١ هذا الرأي إلى الفراء وحده وانظر الرأي منسوبا إلى الأخفش والكوفيين في الهمع ٩٤/١ وفي شرح الأشموني ١٩٢/١ .

اعتمادٍ على الاستفهام أو النفي ، نحو قائم الزيدان ، كما يجيزون في نحو (في الدار زيد) أن يعمل الظرفُ بلا اعتماد[1] .

وأُجْرِي نحوُ (غَير قائمٍ الزيدان) مُجْرَى ما قائم لكونه بمعناه . قال[2] :

٥٣ – غيرُ مأسوفٍ على الزمنِ ينقضي بالهمّ والحزن[3]

ومثل ذلك : أقلُّ رجل يقولُ ذلك (إلا زيدٌ – عند أبي علي[4] – كما يجيء في باب الاستثناء[5] .

وكذا قولهم: خطيئةٌ يومٌ لا أصيدُ فيه[6]، أي قلَّ رجل يقولُ ذلك)[7] ويُخْطِئُ يوم لا أصيدُ فيه ، أي يَقِل ويندُر .

فهذه كلها مبتدآت لا أخبارَ لها ، لما فيها من معنى الفعل ، ولا تَدْخُل نواسخُ المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدرَ .

---

(١) ذكر الأنباري هذه المسألة في الإنصاف . أعني عمل الظرف بلا اعتماد صفحة ٥١ فقال : ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسمَ إذا تقدم عليه ، وإليه ذهب الأخفشُ في أحد قوليه وأبو العباس المبرد .. إلخ .

(٢) القائل هو أبو نُوَاس الحسن بن هانئ بن عبد الأول بن صباح الحكمي بالولاء ، شاعر العراق في عصره اتصل بخلفاء بني العباس ومدح بعضهم وخرج إلى دمشق ومنها إلى مصر ثم عاد إلى بغداد ، وقد نظم جميع أنواع الشعر ، له ديوان مطبوع ، قال الجاحظ : ما رأيت رجلا أعلم باللغة ولا أفصح لهجة من أبي نواس . توفي سنة ١٩٨ هـ (الأعلام ٢/٢٤٠) .

(٣) البيت غير موجود في ديوان أبي نواس وهو في الأمالي الشجرية ١/٣٢ وفي الهمع ١/٩٤ وفي الخزانة ١/٣٤٥ وفي العيني ١/٥١٣ ، وفيها جميعها : على زمن ، ولكن المثبت في نسخ شرح الكافية ، على الزمن ، أورده الرضي مثالا لإجراء (غير قائم الزيدان) مجرى (ما قائم الزيدان) .

(٤) في الكتاب ١/٣٦١ : وتقول : أقل رجل يقول ذاك إلا زيد لأنه صار في معنى ما أحد فيها إلا زيد وفي المقتضب ٤/٤٠٤ وتقول : أقل رجل رأيته إلا زيدٌ ، إذا أردت النفي بأقل ، كأنك قلت : ما رجل رأيته إلا زيد .. إلخ وعليه يكون أبو علي مسبوقا بسيبويه والمبرد في جعل – أقل – بمعنى النفي ، وتخريج رأي أبي علي سيأتي صفحة ٧٣٩ وفي حاشية المقتضب جـ ٤ ص ٤٠٥ .

لخص المرحوم الشيخ عضيمة آراء النحاة في إعراب قولهم : أقل رجل يقول ذاك إلا زيد .. ثم أحال على الخصائص ٢/١٢٤ والأشباه ٢/٤٥ والخزانة ٢/٢٦ – ٢٨ طبع بولاق ١٢٩٩ هـ وشرح الكافية ١/٧٧ و ٢١٢ و ٢/٣٠٨ المطبعة العامرة سنة ١٢٧٥ بالأستانة .

(٥) صفحة ٧٣٩ .

(٦) في اللسان (خطأ) ويقال : خطيئة يوم يَمُرّ بي أن لا أرى فيه فلانا . وخطيئة ليلة تمر بي أن لا أرى فلانا في النوم .

(٧) ساقط من ص .

وَرُبَّ عند أبي عمرو مبتدأ لا خبر له[1] ، كأقلِّ رجلٍ لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي – كما يجيء في باب حروف الجر[2] – .

ويجوز عند الأخفش والفراء إنَّ قائمًا الزيدان[3] .

وسوغ الكوفيون هذا الاستعمالَ في ظن – أيضا – نحو ظننت قائما الزيدان[4] .

وكلاهما بعيدٌ عن القياس ، لأن الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل (إلا)[5] مع دخول معنى يناسب الفعل عليها ، كمعنى النفي والاستفهام ، أو دخول مالابد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة ، وأما إنَّ وظَنَّ فليسا من ذينك[6] في شيء ، بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا (بعدهما)[7] .

وأما العاملُ في المبتدأ فقال البصريون : هو الابتداء ، وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للإسناد (إليه)[8] ، ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريدَ الاسم عن العوامل لإسناده إلى شيء[9] .

واعترض بأن التجريد أمر عدميٌّ فلا يؤثر .

---

(١) وقال الرضي في الجزء الثاني صفحة ٣٣١ : قال أبو عمرو : رب لا عامل لها ، لأنها ضارعت النفي ، والنفي لا يعمل فيه عامل ، وانظر آخر مسألة في الإنصاف ٨٣٢ وما بعدها .

(٢) انظر ط ٢/٣٣٠ و ٣٣١ .

(٣) وقد نسبه ابن السراج في الأصول ١/٢٥٦ إلى الفراء وقال : إنه على معنى إن من قام الزيدان ونسبه أبو علي في الحجة ١/١٤٩ إلى الأخفش ، واحتج له وكذا نسبه ابن مالك إلى الفراء والأخفش في شرحه للكافية الشافية ١/٤٧٨ واستضعفه فقال ، وفاعل ذلك بعد النفي والاستفهام معذور لأن النفي والاستفهام لشدة طلبهما للفعل .. جعلا الصفة كأنها فعل .. ونحو إن قائما الزيدان بخلاف ذلك لأن إنَّ مختصةٌ بالأسماء فدخولها على ما فيه شَبَهُ الفعل مزيل لشَبَهِهِ به أو جاعلُه كالزائد .

ونسبه ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل إلى الأخفش ١/١٩٥ .

(٤) لم يذكر ذلك غير الرضي فيما رأيت .

(٥) ساقطة من جـ .

(٦) يعني دخول النفي أو الاستفهام أو دخول اللام الموصولة .

(٧) في ت و جـ و ص : بعدها .

(٨) ساقطة من جـ و ص .

(٩) الإنصاف ٤٤ – ٥١ .

وأجيب بأن العواملَ في كلام العرب علاماتٌ في الحقيقةِ لا مؤثرات ، والعدم المخصوص – أعني عدم الشيء المعين – يصح أن يكون علامةً لشيء لخصوصيته (فالعامل – على هذا – تجريدُ الاسم للإسناد إليه في المبتدأ الأول ، وتجريد الاسم لإسناده إلى شيء آخر في المبتدأ الثاني)[1] .

وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر (الكلام)[2] تحقيقا أو تقديرا للإسناد إليه أو لإسناده[3] .

حتى يسلم من الاعتراض بأن التجريد (أمر)[4] عدميٌّ فلا يؤثر .

ثم قال المتأخرون كالزمخشري[5] والجزولي[6] : هذا الابتداء هو العامل في الخبر أيضا ، لطلبه لهما على السواء .

ونقل الأندلسي[7] عن سيبويه أنَّ العاملَ في الخبر هو المبتدأ[8] .

ويحكى هذا عن أبي علي[9] وأبي الفتح[10] .

---

(١) ساقط من جـ و ص ومذكور في ت وهامش ط .

(٢) في ط : الكلام لفظا .

(٣) في المقدمة الجزولية ق ١٩ : الابتداء جعل الاسم أول الكلام معنى مسندا إليه الخبر وبه يرتفع المبتدأ والخبر .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في المفصل بشرح ابن يعيش ٨٣/١ : وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما ، لأنه معنى قد تناولهما معا تناولا واحداً ، من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه .

(٦) الابتداء جعل الاسم أول الكلام معنى مسندا إليه الخبر ، وبه يرتفع المبتدأ والخبر ، بشرط التعرية من العوامل اللفظية (المقدمة الجزولية ق ١٩) .

(٧) في المباحث الكاملية ٤٥٩/١ مذهبه أن المبتدأ يرفع الخبر ، فالمبتدأ يرتفع بالابتداء .

(٨) في الكتاب ٢٧٨/١ : فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو ، فإن المبني عليه – يعني الخبر – يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وانظر الكتاب ٢٠٢/١ و ٤١ و ٢٦٢ و ٢٩٢ والهمع ٩٤٤/١ .

(٩) في الإيضاح بشرح عبد القاهر ٢١٣/١ ، مثال ذلك : زيد منطلق .. فزيد ارتفع بتعريه من العوامل الظاهرة نحو إن وكأن وظننت ، وبإسناد الانطلاق والذهاب ونحوهما إليه ، ولم يتحدث أبو علي في الإيضاح عن رافع الخبر لما تحدث عن الخبر انظر المقتصد ٢٥٥ غير أن عبد القاهر قال في المقتصد ٢٥٥/١ – ٢٥٦ : ويعمل الرفع فيه ما يعمل في المبتدأ والمبتدأ جميعا ، ثم قال : هذا هو مذهب صاحب الكتاب وجميع أصحابنا المحققين .

(١٠) في اللمع ٢٦ فإذا كان الخبر مفردا فهو المبتدأ في المعنى ، وهو مرفوع بالمبتدأ (وقوله : أبي الفتح ساقط من ص) .

وقال الكسائي والفراء : هما يترافعان[1] .

وقد قوينا هذا في حد العامل[2] .

وقال بعضهم[3] : المبتدأ الأول يرتفع بإسناد الخبر إليه – كما قال خَلَفٌ في ارتفاع الفاعل[4] – .

وقال الكوفيون المبتدأ الأول يرتفع بالضمير العائد من الخبر إليه[5] .

لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد أيضا[6] – كما يجيء[7] – .

قوله : فإنْ طابقَتْ مفردا جاز الأمران .

أي إنْ كانت الصفةُ المذكورةُ مطابقةً للمرفوع بعدها في الإفراد جاز الأمران : كونها مبتدأ ما بعدها فاعلها ، وكونها خبرا عما بعدها .

فنقول : الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي إما أن تكون مفرَدةً أولا ، فإن كانت مفردة فالمسندُ إليه بعدها إما مفردٌ أولا ، والمفردة المفرد ما بعدها تَحْتَمِل وجهين – كما ذكرنا الآن – .

---

(١) الكسائي والفراء كوفيان ، وهذا الرأي الذي نسبه إليهما رأي الكوفيين ، انظر المسألة الخامسة من الإنصاف ٤٤/١ والهمع ٩٤/١ وفي معاني القرآن ٩٥/٢ – ٩٦ ما يشعر بهذا : وأما قوله : ﴿ وكلّ شيءٍ فَعَلُوهُ في الزُّبُر ﴾ فلا يكون إلا رفعا ، لأن المعنى والله أعلم : كل فعلهم في الزبر مكتوب ، فهو مرفوع بفي .

(٢) لم يقوِّه في حد العامل بل في حد الإعراب ، قال صفحة ٦١/٦٠ : وكذا العامل في كل واحد من المبتدإ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء ، إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر .

(٣) في شرح ابن يعيش للمفصل ٨٤/١ : وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنى ، ثم اختلفوا فيه ، فذهب بعضهم إلى أن ذلك المعنى هو التعري من العوامل اللفظية ، وقال الآخرون : هو التعري وإسنادُ الخبر إليه ، وهو الظاهر من كلام صاحب هذا الكتاب . وانظر كلام الزمخشري في التعليقة رقم ٥ في الصفحة السابقة .

(٤) قد سبق تخريج هذا الرأي صفحة ٦٦ .

(٥) في الهمع ٦٤/١ وللكوفيين قول آخر : إن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو زيد ضربته لأنه لو زال الضمير انتصب ، فكان الرفع منسوبا للضمير ، فإذا لم يكن ثم ذكر نحو القائم زيد ترافعا . وانظر المناظرة التي ذكرها صاحب الإنصاف بين أبي عمر الجرمي والفراء صفحة ٤٩ .

(٦) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٣٨/١ ، ٣٣٩ نسب الرأي إلى الكوفيين ، ونسبه الرضي صفحة ٢٩٢ والسيوطي في الهمع ٩٥/١ إلى الكسائي ، ونقل عن صاحب البسيط أنه نسب إلى الكوفيين والرُّمَّاني ، ولا ضير فإن الكسائي كوفي .

(٧) صفحة ٢٩٢ .

والمفردَة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدأٌ لا غيرُ ما بعدها فاعلُها .

والتي ليست بمفردة فلابد من مطابقة ما بعدها لها نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون .

والأظهر أنها خبرٌ عما بعدها ، ويُحتَمَل أن تكون مبتدأ ما بعدها فاعلُها على لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة »[1] .

والعامل في المبتدأ الثاني تجريده عن العوامل لإسناده إلى شيء آخر .

وعلى ما اخترنا في حد العامل[2] يترافع هو وفاعله كالمبتدأ الأول وخبره ، لأن كونَ كل واحد منهما عمدةً يقوم بالآخر كالمبتدأ والخبر .

قوله : والخبر هو المجرد .

دخل فيه المبتدأُ الأولُ والثاني والأسماءُ (المعدَّدَة)[3] .

قوله : المسند .

أخرج منه المبتدأَ الأولَ والأسماءَ (المعددة)[4] .

قوله : المغاير للصفة المذكورة .

أخرج (منه)[5] المبتدأَ الثاني .

قوله : وأصلُ المبتدأ التقديمُ ، ومن ثَمَّ جاز في داره زيد ، وامتنع صاحبُها في الدار .

إنما كان أصلُ المبتدأ التقديمَ لأنه (المحكوم)[6] عليه ، ولابد من وجوده قبل

---

(١) هذا جزء من حديث رواه أبو هريرة أنّ رسول الله ﷺ قال : يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار .
وهو بهذا النص في صحيح البخاري ١٧٧/٨ و ١٩٥ وورد في صحيح مسلم ٤٣٩/١ وفي سنن النسائي ١٩٤/١ ونصه في المسند ٢٥٧/٢ هكذا : « إن لله ملائكة يتعاقبون ملائكة الليل وملائكة النهار » .

(٢) انظر صفحة ٢٥٥ .

(٣) في جـ و ص و ط : المعدودة .

(٤) في جـ و ص و ط : المعدودة .

(٥) تكملة من جـ و ص و ط .

(٦) في ط : محكوم .

الحكم ، فقُصِدَ في اللفظ – أيضا – أن يكون ذِكْرُهُ قبل ذكر الحكم عليه .

وأما تقديمُ الحكم في الجملةِ الفعليةِ (فلكونه)[1] عاملا في المحكوم عليه ومَرْتَبَةُ العامل قبلَ المعمول .

وإنما اعتُبِر هذا الأمرُ اللفظيُّ – أعني العملَ – وأُلْغِي الأمرُ المعنوي – أعني تقدمَ المحكومِ عليه على الحكم – لأن العمل طارئ ، والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه.

وأما وجوبُ تقديم الحكم في نحو أقائم الزيدان مع أن كلَّ واحد عاملٌ في الآخر – على الصحيح – فلكون الصفة فرعًا على الفعل في العمل .

وقيل : إنما قدم (الفعل)[2] في الفعلية لكون الفعل مُحتاجا إلى الاسم (في الكلام)[3] واستغناء الاسم عنه ، فأرادوا في الجملة المركبة منهما تتميمَ الناقصِ بالكامل ، وقصدوا – أيضا – الإيذان من أول الأمر أنها فعليةٌ ، فلو قُدِّم الفاعلُ لم (يتعين)[4] للفعلية من أول الأمر إذْ أمكَنَ صيرورتُه كلامًا باسم آخر .

قوله : ومن ثم .

أي من جهة كونِ أصل المبتدأ التقديمَ جازت هذه المسألة ، يعني إن قيل – مثلا – لم جازت وفيها إضمارٌ قبل الذكر ؟ قلنا : لأن أصل المبتدأ التقديمُ ، فالتقدير زيد في داره (فالمَعُودُ إليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا)[5] .

قوله : وامتنع صاحبها في الدار .

أي امتناع هذه – أيضا – معلَّلٌ بكون أصل المبتدأ التقديمَ ، فيكون الضميرُ في (صاحبها) راجعا إلى الدار المؤخر عن (الضمير)[6] لفظا وأصلا ، فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز .

---

(١) في ص : فلكونها .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) ساقطتان من جـ و ط .

(٤) هكذا في جميع النسخ بالمثناة التحتية ، ولو كانت بالمثناة الفوقية لكان أولى لأن الضمير عائد إلى الجملة .

(٥) تكملة من جـ و ص و ط .

(٦) في ط : صاحبها وفي جـ : عن صاحبها ، وهي ساقطة من ص .

ومن جوز (ثمةَ)[1] ضرب غلامُه زيدًا[2] ينبغي أن يجوِّز هذا ، لأن طلب المبتدأ للخبر كطلب الفعل للمفعول ، بل أشدّ .

وكان ترتيب الكلام يقتضي أن يذكر المصنفُ ههنا المواضعَ التي يجب فيها تقديمُ المبتدأ ، والمواضعَ التي يجب فيها تأخيرُه ، ثم يذكرَ المواضع التي يصح فيها تنكيرُ المبتدأ .

قوله : وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجهٍ ما ، مثل : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾[3] وأَرَجُلٌ في الدار أم امرأة ، وما أحد خيرٌ منك ، و (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نابٍ)[4] وفي الدار رجلٌ وسلامٌ عليك .

اعلم أن جمهور النحاةِ على أنه يجب كونُ المبتدأ معرفة أو نكرةً فيها تخصيصٌ ما .

قال المصنف : لأنه محكومٌ عليه ، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته[5] .

وهذه العلة تطرد في الفاعل مع أنهم لا يشترطون فيه التعريفَ ولا التخصيصَ .

وأما قولُ المصنف : إن الفاعل يختصُّ بالحكم المتقدم عليه[6] ، فَوَهمٌ ، لأنه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غيرَ مخصّص ، فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته ، وقد قال : إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته .

وقال ابن الدهان[7] – وما أحسن ما قال – إذا حصلت الفائدةُ فأخبر عن أي نكرة

---

(١) تكملة من ط ، والمقصود منه تجويز تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول .

(٢) وهما الأخفش وابن جني . انظر صفحة ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(٣) البقرة ٢٢١ .

(٤) في مجمع الأمثال للميداني ١/٣٧٠ يقال : أَهَرَّهُ إذا حمله على الهرير (قلت وهو صوت الكلب دون النباح) وشر رَفْعٌ بالابتداء وهو نكرة .. وابتدأ أولا بالنكرة ههنا من غير صفة لأن المعنى ما أهر ذا ناب إلا شرٌّ .. يُضْرَب في ظهور أمارات الشر ومخايله . وانظر كتاب سيبويه ١/١٦٦ واللسان هرر .

(٥) قال في شرحه لكافيته ص ٢٣ : قوله وأصل المبتدأ التقديم لأنه المحكوم عليه فلابد من تقديم عقليّته ، ليكون الحكم على متحقق .

(٦) في الإيضاح في شرح المفصل ١/١٨٥ قال وهو يتحدث عن مسوغات مجيء المبتدأ نكرة :

وإما أن تكونَ في كلام مقدّر بالفاعل كقولهم : شر أَهَرَّ ذا ناب ، فإن معناه ما أهرذا ناب إلا شر ، وإذا كان في معنى الفاعل صح الابتداءُ به ، لأن الفاعل محكوم عليه قبل ذكره فكأنه موصوفٌ ، فالوجه الذي صحَّح الإخبارَ به عن الفاعل هو المصححُ للابتداء بالنكرة التي في معنى الفاعل .

(٧) أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي الأنصاري المعروف بابن الدّهان كان سيبويهِ عصرِه ، وله في النحو التصانيف =

شئت ، وذلك لأن الغرضَ من الكلام إفادةُ المخاطب ، فإذا حصلتْ جاز الحكمُ سواءٌ تخصص المحكوم عليه بشيء أولا[1] .

فضابطُ تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل – سواءٌ كانا معرفتين أو نكرتين (مختصتين)[2] بوجه (ما)[3] أو نكرتين غير (مختصتين)[2] – (شيء)[4] واحدٌ ، وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه ، فلو عُلِمَ في المعرفة ذلك – كما لو علم قيام زيد مثلا – فقلت زيدٌ قائمٌ عُدَّ لغوًا ، ولو لم يعلم كون رجلٍ ما من الرجال قائما في الدار (جاز لك أن تقول رجلٌ قائم في الدار)[5] (وإن لم تتخصص النكرة بوجه)[6] ، وكذا تقول : كوكبٌ انقض الساعَةَ ، قال الله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يومَئِذٍ ناضِرَةٌ ﴾[7] .

وكذا في الفاعل ، لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيدٍ أن تقول : قام زيدٌ ، ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار أن تقول : قام في الدار رجلٌ .

ولا أنكر أن وقوع المبتدأ معرفةً أكثرُ من وقوعه نكرةً ، لاشتباه الخبر بالصفة ، في كثير من المواضع ، بخلاف الفاعل ، فإن فعْلَه – لتقدمه عليه وجوبا – لا يلتبس بصفته .

ثم نقول : يقع المبتدأُ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع :

أحدها : (ما) التعجبية – على مذهب سيبويه[8] كما يجيء في بابه[9] – .

= المفيدةُ منها شرح الإيضاح والتكملة والغُرة في شرح اللمع والدروس في النحو وغيرها . كان مولده ومنشؤه ببغداد ، توفي بالموصل سنة ٥٦٩ هـ (وفيات الأعيان ٣٨٢/٢) .

(١) لم يسبق ابنُ الدهان إلى هذا القول ، ففي أصول ابن السراج ٥٩/١ : وقد يجوز أن تقول : رجل قائم ، إذا سألك سائلٍ فقال : أرجل قائم أم امرأة ، فتجيبُه فتقول رجل قائم ، وجملة هذا أنه إنما يُنْظَر إلى ما فيه فائدة ، فمتى كانت فائدةٌ لوجهٍ من الوجوه فهو جائز ، وإلا فلا .

(٢) في ت : مخصصتين .

(٣) ساقطة من ط .

(٤) في جـ و ص و ط : بشيء .

(٥) ساقط من جـ .

(٦) تكملة من ط .

(٧) القيامة ٢٢ ، وفي التبيان ١٢٥٤ وجاز الابتداء بالنكرة لحصول الفائدة .

وفي ص أيضا قوله : إلى ربها ناظرة .

(٨) في الكتاب ٣٧/١ قولك : ما أحسن عبد الله . زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب ، وهذا تمثيل ولم يُتَكَلَّمْ به .

(٩) انظر ط ٣٠٩/٢ و ٣١٠ .

والثاني : المبتدأُ الذي هو فاعل في المعنى نحو : شَرٌّ أهرَّ ذَاناب[1] ، وأمر أقعده عن الحرب ، وشرٌّ ما ألجأك إلى مُخَّةِ عُرقُوب[2] .

والثالث : المبتدأ الذي خبرُه ظرفٌ أو جار ومجرور[3] .

والرابع : كلماتُ الاستفهام نحو : من عندك وما حدث[4] ، أو ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو : أَرَجلٌ في الدار ، وهل رجل في الدار ، وأرجل في الدار أم امرأة .

والخامس : ما بعد واو الحال نحو : ما أراك إلا وشخصٌ يضربُك .

والسادس : بعد أما ، نحو أما غلامٌ فليس عندك ، وأما جاريةٌ فلا أملكها .

السابع : الجواب نحو قولك : رجلٌ ، في جواب (من قال)[5] من جاءك ؟ (أي رجل جاءني)[6] لأن السؤالَ بالاسمية ، فالجواب بمثلها أولى .

وغيرُ ذلك مما لا يحصى ولا ضابطَ له ، كقولهم شهرٌ ثَرَى وشهر تَرَى وشهرٌ مَرْعَى[7] وقولهم : أَمْتٌ في حَجَر لا فيك[8] ، وقوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يومَئِذٍ

---

(١) سبق الحديث عنه صفحة٣ ف ٢٥٨ .

(٢) أورده في مجمع الأمثال ٣٥٨/١ هكذا : شر ما يُجيئُك إلى مخة عرقوب ثم قال : ويروى (ما يُشيئُك) والشين بدل من الجيم وهذه لغة تميم يقال : أجأته إلى كذا : أي ألجأته ، والمعنى : ما ألجأك إليها إلا شرٌّأي فقرٌ وفاقةٌ ، وذلك أن العرقوب لا مخَّ له ، وإنما يُحْوَج إليه من لا يقدر على شيء .

وفي اللسان (عرقب) العُرقوب : العصب الغليظ الموتر فوق عقب الإنسان ، وعرقوب الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها . قال الأصمعي : وكل ذي أربع عرقوباه في رجليه وركبتاه في يديه .. وقال : وفي المثل : الشر ألجأك إلى مخة عرقوب ، وقالوا : شر ما أجاءك إلى مُخّة عرقوب : يضرب هذا عند طلبك إلى اللئيم أعطاك أو منعك .

(٣) هذا بشرط أن يتقدم الخبرُ على المبتدأ وهو ظرف أو جار ومجرور ، فإن لم يتقدم فالتباس الخبر بالصفة حاصل فلا يجوز إلا أن يسوغه مسوِّغ آخر نحو سلام عليك .

انظر شرح ابن يعيش ٨٦/١ وغيره .

(٤) في الكتاب ٢٦٩/١ : جاءت (ما) بعد (رب) فهذا يقوي أنها نكرة – وكذا قال عن من ٢٧٠/١ . ونص ابن هشام في المغني ٣٩١ على أن ما الاستفهامية نكرة و لم ينص على تنكير من الاستفهامية .

(٥) ساقطتان من جـ و ص و ط .

(٦) في ص : أي جاءني رجل ، والصحيح ما هنا .

(٧) في مجمع الأمثال للميداني ٣٧٠/١ : يعنون شهور الربيع ، أي مطر أولا ، ثم يطلع النبات فتراه ، ثم يطول فترعاه النعَمُ ، وأرادوا شهرٌ ثرى فيه وشهر تَرَي فيه .. وإنما حذف التنوين من ثرى ومرعى في المثل لمتابعة ترى الذي هو الفعل .

(٨) في اللسان (أمت) والأمت العوج . وفي الكتاب ١٦٦/١ وقد ابتدئ في الكلام على غير ذا المعنى.. وقالوا =

نَاضِرَة ﴾[1] .

أما قولُ المصنف في (ما) التعجبية ، وفي نحو : شرٌّ أَهَرَّ ذا ناب[2] : إن ذلك لمّا كان – في المعنى – فاعلًا ، والفاعلُ يختص بالحكم المتقدِّم عليه ، فكذا يختصُّ هذا أيضا[3] .

فقد ذكرنا ما عليه[4] وهو أن المحكومَ عليه إذا اختص بعينِ الحُكْم فأنت حاكمٌ على غير المختص .

فلا يتم قولهم – إذن – في تعليل كونِ المبتدأ معرفةً ، أو مختصا : إن الحكم ينبغي أن يكون على مختص ، ولو كفى الاختصاصُ الحاصلُ من الخبر لجاز الابتداءُ بأي نكرةٍ كانت سواءٌ تقدم الخبرُ عليها أو تأخر ، لأن المخصِّصَ في الصورتين حاصلٌ (عند المتكلم)[5] .

(فظهر بما ذكرنا أن قولَ المصنف في نحو : في الدار رجل : إنّ المبتدأ تخصص بالحكم المتقدم[6] ليس بشيء)[7] .

(وأما قوله – في أرجل في الدار أم امرأة – : إن التخصيص حاصلٌ عند المتكلم)[8] لأنه يعلم كونَ أحدِهما في الدار[9] ، فنقولُ : لو كفى الاختصاص

= في مَثَلٍ : أمتٌ في الحجر لا فيك . وقال السيرافي في هامش هذه الصفحة : جعله سيبويه إخبارًا محضا ، وقال المبرد : إنه خبر مراد به الدعاء ، كأنهم قالوا : جعل الله في حجر أمتًا لا فيك ، قلت : لم أجد هذا في المقتضب وقد ذكره الزمخشريُّ في كتابه المستقصى ١/٣٦٠ ثم قال : أي جعل الله اعوجاجًا في الحجر لا فيك ، يُضرَب في دعاء الخير .

(١) القيامة ٢٢ .

(٢) سبق الحديث عنه صفحة ٢٥٨ .

(٣) قال في شرحه لكافيته صفحة ٢٤ : وباب شرأهر ذاناب ، فإنه تخصص بشبهه بالفاعل ، إذ معناه ما أهرذاناب إلا شرٌّ ، فالوجه الذي تخصص به الفاعل حتى جاز أن يكون نكرةً حاصلٌ له .

(٤) صفحة ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٥) في ط : على الجمل وفي طبعة الشيخ يوسف عمر ١/٢٣٣ : على الجملة والكلمتان ساقطتان من ت .

(٦) شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ٢٤ .

(٧) تكملة من ط .

(٨) ساقط من ص .

(٩) شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ٢٣ و ٢٤ .

الحاصل عند المتكلم في جواز تنكيرِ المبتدأ لجاز الابتداءُ بأي نكرةٍ كانت ، إذا كانت مخصوصةً عند المتكلم ، بل إنما يُطْلَب الاختصاصُ في المبتدأ عند المخاطب – على ما ذكروا[1] – .

(ولو)[2] كان المجوزُ للتنكير في (أرجلٌ في الدار أم امرأة) معرفةَ المتكلم بكون أحدهما في الدار ، للزم امتناعُ أرجلٌ في الدار ، وهل رجلٌ في الدار (أو)[3] امرأةٌ لعدم لفظة (أم) الدالة على حصول الخبر عند المتكلم ، وعدمِ شيء آخر (ههنا)[4] يتخصّص به المبتدأ .

وقوله – في (ما)[5] أحدٌ خيرٌ منك ، إنَّ وجهَ التخصيص فيه أن النكرةَ في سياق (العموم)[6] فقولك (أحدٌ) عمَّ جنسَ الإنس[7] (حيث لم يبق أحد منهم)[8] .

فيه نظر ، وذلك أنَّ التخصيصَ أنْ يُجْعَل (لبعضٍ من الجملة)[9] (شيءٌ)[10] ليس لسائر أمثاله ، وأنت إذا قلت : ما أحد خير منك فالقصد أن هذَا الحكمَ – وهو عدمُ الخيرية – ثابتٌ لكل فردٍ فردٍ ، فلم يتخصص (فردٌ من أفراده)[11] (بسبب)[12] العموم بشيء ، وكيف (ذلك)[13] والخصوص ضدُّ العموم . ؟ !

بل (الحق أن يقال)[14] إنما جاز ذلك لأنك (عينتَ المحكوم عليه وهو كلُّ فردٍ فردٍ)[15] .

---

(١) يعني النحويين .
(٢) في ت : وأو .
(٣) في ت : أم ، والصواب ما أثبته بدليل قوله بعد : لعدم لفظة أم .
(٤) ساقطة من ط .
(٥) ساقطة من ط .
(٦) في ت و جـ : النفي ، وقد آثرت ما هنا لمطابقته لكلام ابن الحاجب في شرحه لكافيته .
(٧) قال في شرحه لكافيته ٢٤ وباب ما أحد خير منك تخصص بما حصل من إفادة العموم .
(٨) تكملة من ط .
(٩) تكملة من جـ و ص و ط .
(١٠) في ت شيئا ، وذلك أنّ (يَجْعَلَ) فيها بالبناء للفاعل .
(١١) في ص و ط . بعض الأفراد .
(١٢) في ط : لأجل .
(١٣) ساقطة من جـ .
(١٤) تكملة من جـ و ص و ط .
(١٥) تكملة من جـ و ص و ط .

ولو حكمتُ بعدم الخيرية على واحد غيرِ معين لم يحصل للمخاطَب فائدةٌ (لعدم تعيين المحكوم عليه ، أما إذا بينتُ أن حكمي على الواحد حكمي على كل فردٍ فردٍ فقد تعينَ المحكومُ عليه وهو كلُّ فرد فرد)[1] .

وكذلك كلماتُ الشرط نحو « مَنْ صَمَتَ نَجَا »[2] تحصل الفائدةُ فيها بسبب « التعيُّن الحاصل من »[3] العموم ، لا بسبب تخصُّصها بشيء .

وقد اضطرب أقوالهم في هذا : —

فاختار الأندلسي[4] أن الخبرَ هو الشرطُ دون الجزاء ، لجواز خُلُوه[5] مِن الضمير (إذا ارتفعت كلمةُ الشرط بالابتداء)[6] دون الشرط ، فإنه إذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلابد للشرط من ضمير ، نحو : من قام قمت (وفي الدعاء : من كان الناسُ (بُغْيَتَه)[7] ورجاءَه فأنتَ (بغيتي)[8] ورجائي)[9] .

وقيل : الخبر هو الشرط والجزاء معا ، لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة[10] .

وقيل : كلمة الشرط مبتدأٌ لا خبر له[11] .

هذا ما قيل (فيها)[12] .

---

(١) ساقط من جـ و ص .

(٢) قال البغدادي في تخريجه لأحاديث الرضي ق ٣ أ : قال السيوطي في الجامع الكبير : أخرجه ابن المبارك والطَّبَراني في معجمه الكبير ، والبيهقِيُّ في شُعَبِ الإيمان ، والعسكري في الأمثال ، وقال الترمذي : غريب . وقال أيضا في جامعه الصغير : أخرجه أحمد والترمذي عن ابن عمر . قلت : وقد وجدته في صحيح الترمذي ٣٠٩/٩ وقال بعد ذكره : قال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعةَ ، وهو في المسند ١٥٩/٢ و ١٧٧ .

(٣) تكملة من جـ و ص و ط .

(٤) في المباحث الكاملية ٢١٨/١ : واختلفوا في الخبر فقيل : هو فعل الشرط وحده ، وقيل : فعل الشرط مع جزائه ، والمختار هو الأول لأن مَنْ اسمٌ تام وفي فعل الشرط ضميرٌ يعود عليها فصلح أن يكون خبرا لها .

(٥) يعني جواب الشرط .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في ط : ثقته .

(٨) في ط : ثقتي .

(٩) كلام ساقط من جـ و ص .

(١٠) و (١١) لم أجد فيما بين يدي من نسب هذه الآراء إلى أصحابها ولكنها تذكر على أنه مختَلَفٌ فيها .

(١٢) ساقطة من ص .

ويمكن أن يقال – على مذهب سيبويه – أنَّ كلمات الشرط والاستفهام كانت مع (حرف)[1] الشرط وحرف الاستفهام ، فحُذِفَتا لكثرة الاستعمال[2] – على ما ذكرنا في حد الاسم[3] : (إنّ)[4] كلمات الشرط إما فاعلة لفعل مقدّر أو (مفعولة)[5] له ، أو (للظاهر)[6] ، فقولك : من قام قمت ، أي إنْ مَنْ قام أَيْ إنْ إنسانٌ قام ، كقوله تعالى : ﴿ إن امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾[7] (وقوله : ﴿ وإنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[8])[9] (وقولك)[10] : من ضَرَبتَ ضَرَبتُه ، أي إنْ مَنْ ضربتَ ، أي إن إنسانًا ضربتَ ، فهو مفعولٌ للفعل الظاهر .

وقولك : مَنْ ضربتَه ضربتُه ، أي (إنْ)[11] مَنْ ضربته ، فهو مفعولٌ للمقدَّر المفسَّر بالظاهر ، وكذا في نحو : ما كان فليكن كذا (هو فاعل)[12] (وفي ما فعلتَ أفعلْ هو مفعولٌ للفعل الظاهر بعده ، وفي ما فعلتَه أفعلْ مفعول للفعلِ المقدّر ، وما تفعلْ أفعلْ ما تفعلْه أفعلْه)[13] وكذا في كلمات الاستفهام[14] .

---

(١) في ص و ط : حروف .

(٢) في الكتاب ٥١/١ وإنما تركوا الألف – يعني همزة الاستفهام – في (مَنْ ومتى وهل) ونحوهن حيث أمِنُوا الالتباس ، ألا ترى أنك تُدخلها على (من) إذا تَمَّتْ بصلتها كقول الله عز وجل : ﴿ أَفَمَنْ يُلْقَى فى النّارِ خَيْرٌ أَمَّنْ يَأْتِى آمِنًا يَوْمَ القِيَامَةِ ﴾ فصلت ٤٠ .. إلخ .

(٣) صفحة ٢٨ .

(٤) مقول القول في قوله ويمكن أن يقال .

(٥) في ت : مفعول .

(٦) في ت : الظاهر .

(٧) النساء ١٧٦ .

(٨) التوبة ٦ .

(٩) ساقط من جـ و ص و ط .

(١٠) في ت و جـ و ص : وقوله .

(١١) ساقطة من ط .

(١٢) تكملة من ص و ط .

(١٣) تكلمة من ط وفي ت : وما تفعل أفعل ، فقط .

(١٤) تحدث صاحب الهمع ٦٤/٢ عن إعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام بكلام موجز قال فيه : إذا وقعت الأداةُ الشرطية على مكان أو زمان فظرف ، أي فهي في موضع نصب على الظرف .. أو على حدث فمفعول مطلق .. وإلا فإن وقع بعدها فعل لازم فمبتدأ خبره فعل الشرط ، وفيه ضميرها ، وقيل هو والجواب معا ، لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب .. أو متعدٍ واقعٌ عليها .. فمفعولٌ به ، أو واقع على ضميرها .. أو متعلِّقها .. فاشتغال .. إلخ ..

وقوله[1] في ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكَ ﴾[2] : إنه مختص بنسبتهِ إلى المسلِّم ، لأن أصله سلمت سلامًا ، فسلاما المنصوبُ منسوبٌ إلى المتكلم ، فإذا رفعتَه فهو باقٍ على ما كان عليه في حال النصب[3] . غيرُ مطّرِدٍ في جميع الدعاء ، إذ ليس معنى (ويلٌ لك) ويلي لك ، لأن معنى (الويل)[4] : الهلاكُ ، ولو قدرتَ – أيضا – ويلَك لَك لكان خُلْفا من القول ، بل المرادُ مطلقُ الهلاكِ لَكَ .

(فالأولى)[5] أن يقال تنكيرُه لرعاية أصله حين كان مصدرًا منصوبا ، ولا (تخصيص)[6] فيه ، إذ تخصيصُه بالنظر إلى المخاطب إنما كان بذكر الفعل الناصب والمسند إليه .

وإنما تأخر الخبر عنه – مع كونه جارًا ومجرورا – لتقديم الأهم ، وللتبادُر إلى ما هو المرادُ ، إذ لو قدَّمت الخبر وقلت : عليك ، فقبل أن تقول : سلامٌ ربما يذهب الوهمُ إلى اللعنة ، فيُظَنُّ أن المرادَ : عليك اللعنة . ولهذا انْخَزَل[7] أبو تمام[8] وترك الإنشادَ – على ما يُحْكَى – لمَّا ابتدأ القصيدةَ ، وقال :

---

(١) يعني المصنف .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّى إِنَّهُ كَانَ بِى حَفِيًّا ﴾ مريم ٤٧ .

(٣) في شرح المصنف لكافيته ٢٤ وباب سلام عليكم تخصص بنسبته إلى المسلم إذ أصله سلمت سلاما ، ثم حذفوا الفعلَ ، فبقي سلاما عليك ، ثم عدل عن النصب إلى الرفع لغرض الثبوت ، والمعنى على ما كان عليه في مدلوله ، وقد كان مخصَّصًا فوجب أن يكون مخصَّصًا .

(٤) في جـ و ص و ط : ويل .

(٥) في ت : فأولى .

(٦) في ت : يتخصص .

(٧) في اللسان : انخزل في كلامه : انقطع .

(٨) حبيب بن أوس الطائيّ شامي الأصل ، كان في مصر في حداثته يَسْقِي الماءَ في جامع عمرو بن العاص ثم جالَسَ الأدباءَ ، فأخذ عنهم ، وكان فَطِنا فَهِما ، وكان يُحب الشعر ، فلم يزل يعانيه حتى قاله وأجاده وسار شعرُه ، قدم إلى بغداد فجالس الأدباءَ وعاشر العلماءَ . توفي سنة ٢٣١ هـ (نزهة الألباء ١٥٥ – ١٥٦) .

٥٤ – على مثلها من أَرْبُعٍ وملاعِبِ[١]

فعارضه شخصٌ كان حاضرا فقال : لعنةُ الله والملائكةِ والناسِ أجمعين .

وبعد المصراع :

تُذَالُ مَصُوناتُ الدُّموعِ السَّواكِبِ[١]

هذا مع أن (سلام) لا يجوز أن يكون بمعنى (مصدر)[٢] سلمتُ ؛ لأن (سلمتُ) مشتقٌ من سلامٌ عليك ، كلبيت من (لبَّيْك) (وسَبْحَلْت)[٣] من سبحانَ الله ، فمعنى سلمت : قلت : سلامٌ عليك ، كما أن لبيت وسبحت بمعنى قلت : لبيك وسبحان الله ، فمعنى سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت (قولُ)[٤] سلام عليك .

فعلى ما فسَّر المصنفُ ينبغي أن يكون (معنى)[٥] سلام عليك قولي للفظ سلام عليك[٦] ، وليس كذا ، بل (سلام) في قولك : سلام عليك (بمعنى)[٧]

---

(١) البيت في ديوان أبي تمام ١/٢٠٥ وفيه : أذيلت مكان تذال ، وفي الخزانة ١/٣٤٨ .

اللغة : الأربع : جمع ربع وهو محلة القوم ومنازلهم ، تذال : تهان . السواكب : المنصبّة .

أورد الرضي البيت مدلّلا على أن تقديم الخبر في مثله قد يُوهِم عكسَ المراد ، وذلك كما حصل لأبي تمام عند إنشاده ، الشطرَ الأولَ مع تقديم الخبر الجار والمجرور .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في جـ : سبحت .

(٤) في جـ : قولي .

(٥) تكملة من ط .

(٦) فيما عدا ص : قولي للفظ سلام عليك عليك ، ولعل الصواب عدم تكرار عليك وهذا معنى كلام ابن الحاجب لأنه يقول إن معناه سلمت سلاما . فكأنه قال : قلت سلام عليك . والله أعلم .

(٧) تكملة من جـ و ص و ط .

(مصدر)[1] سلمك الله ، أي جعلك سالما ، فالأصل : سلمك الله سلاما ، ثم حُذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدرُ منصوبا ، وكان النصبُ يدل على الفعل ، والفعلُ على الحدوث ، فلما قصدوا دوامَ نزول سلامِ الله عليه واستِمرارَهُ أزالوا (نصبه)[2] الدالَّ على الحدوث فرفعوا سلام . وكذا أصل (ويل لك) هلكتَ ويلًا ، أي هلاكا ، فرفعوه – بعد حذف الفعل – نفضًا لغُبار معنى الحدوث .

قوله : والخبر قد يكون جملةً نحو : زيد أبوه قائم ، وزيد قام أبوه ، فلابد من عائد ، وقد يُحذَف .

اعلم أن (خبر)[3] المبتدأ قد يكون جملةً اسميةً أو فعليةً – كما مثل المصنف – وإنما جاز أن يكون جملةً لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفردِ له .

وقال ابنُ الأنباري وبعضُ الكوفيين لا يصح أن تكون طلبيةً ، لأن الخبر ما يحتمل الصدقَ والكذبَ[4] .

وهو وَهْمٌ ، وإنما أُتُوا من قِبَل إيهامِ لفظ خبر المبتدأ ، وليس المرادُ بخبر المبتدأ عند النحاةِ ما يحتمل الصدقَ والكذبَ ، كما أن الفاعل عندهم ليس من فَعَلَ شيئا ، ففي قولك : أزيدٌ عندك يسمون الظرفَ خبرًا ، مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب ، بل الخبر عندهم ما ذكر المصنف[5] : وهو المجردُ المسندُ المغايرُ للصفة المذكورة ، ويدلُّ على جوازِ (كونها)[6] طلبيةً قوله تعالى : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ ﴾[7] .

---

(١) في ط : المصدر ، ولعل الصواب ما أثبته لكونه مضافا ، والإضافة لا تجامع (أل) إلا في مواضع ليس هذا منها .

(٢) في ط : النصب .

(٣) في ت : الخبر .

(٤) نقل هذا الرأي عن ابن الأنباري وبعض الكوفيين ابنُ مالك في التسهيل ٤٨ .

(٥) صفحة ٢٤٨ .

(٦) في ط : كونه وعليه فالضمير راجع إلى الخبر ، وأما على ما هنا فالضمير راجع إلى الجملة الخبرية .

(٧) سورة ص آية ٦٠ . وجَعَل صاحبُ الكشاف الخبر محذوفًا فقال ٣/٣٧٩ أي بل أنتم أحقُّ به ، و لم يجعله هو الخبر .

وأيضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو (أمَّا زيدٌ فاضرِبْه) .

وقال ثعلب[1] : لا يجوز أن تكون قسميةً نحو (زيد)[2] والله لأضربنّه[3] .

والأولى الجواز ، إذ لا منع .

قوله : فلابد من عائد .

لا تخلو الجملةُ الواقعةُ خبرا من أن تكون هي المبتدأ معنى أَوْ لَا .

فإن كانت لم يُحتَج إلى الضمير ، كما في ضمير الشأن نحو هو زيد قائمٌ ، وكما في قولك مقولي زيدٌ قائم ، لارتباطها به بلا ضمير ، لأنها هو .

وإن لم تكن إياه فلابد من ضمير (ظاهرٍ أو مقدَّر ، وقد يُقامُ الظاهر مُقَامَ الضمير وإنما احتاجت إلى الضمير)[4] لأن الجملةَ في الأصل كلامٌ مستقل ، فإذا قصدتَ جعلَها جزءَ الكلام فلابد من رابطةٍ تربطُها بالجزء الآخر ، وتلك الرابطة هي الضمير ، إذ هو الموضوعُ لمثل هذا الغرض ، فمن ثم قيل – في بعض الأخبار كما يجيء[5] : إن الظاهرَ قائم مَقَامَ الضمير .

وهذا الضمير الرابط يجوز حذفُه قياسا وسماعا .

فالقياسُ في موضع ، وهو أن يكون الضميرُ مجرورا بمن ، والجملةُ الخبريةُ ابتدائيةٌ ، والمبتدأ فيها جزءٌ من المبتدأ الأول البرُّ الكُرُّ بِستين[6] ، أي الكرُّ مِنْهُ ، لأن جزئيته

---

(١) أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني النحوي المعروف بثعلب كان إمامَ الكوفيين في النحو واللغة في زمانه ، وكان ثقةً ديّنا مشهورا بصدق اللهجة والمعرفةِ بالغريبِ وروايةِ الشعر . قال المبردُ : أعلمُ الكوفيين ثعلبٌ . توفي سنة ٢٩١ هـ (نزهة الألباء ٢٣٢/٢٢٨) .

(٢) في ط : ما زيد ، والصواب ما أثبته .

(٣) لم أجد ذلك في مجالس ثعلب وانظر رأيه مسندا إليه في التسهيل ٤٨ وفي الهمع ٩٦/١ .

(٤) تكملة من جـ وص وط .

(٥) صفحة ٢٧٣ .

(٦) في اللسان : الكُرمكيال لأهل العراق ، وفي حديث ابن سيرين : إذا بلغ الماء كرا لم يحمل نجسا .. والكرستة أوقارِ حِمَارٍ ، وهو عند أهل العراق ستون قَفِيزًا .

تشعر بالضمير ، فيحذَف الجارُّ والمجرورُ (معًا .

فإن كان المبتدأ الثاني نكرةً فالجار والمجرور)[1] صفةٌ له ، نحو : السمن منوان[2] بدرهم وكذا إن كان معرفا باللام ، كما في (البر الكر بستين)[3] لأنّ التعريفَ غيرُ مقصود قصدُه ، كما في قوله[4] :

٥٥ – ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسُبُّني[5]

ويجوز أن يكون حالًا من الضمير الذي في الخبر ، والعاملُ فيه (الخبرُ ، أي البُرُّ)[6] الكر بستين كائنًا منه .

---

(١) ساقط من ص .

(٢) في اللسان (مني) ١٦٧/٢٠ (والمَنَا : الكيل ، أو الميزان الذي يوزن به ، والمكيال الذي يكيلون به السمن ، وقد يكون من الحديد أوزانا ، وتثنيته منوان ومنيان والأولى أعلى .

(٣) في النسخ جميعها : البرالكرمنه بستين ، ولعل الأولى ما أثبته ، لأن الحديث عن حذف العائد المجرور قياسا ، ويؤيد هذا المثالُ السابقُ وهو : السمن منوان بدرهم ، فلم يُثْبِتْ فيه (مِنْه) .

(٤) نسب في الكتاب ٤١٦/١ وفي الخزانة ٣٥٨/١ لرجل من بني سلول وفي الأصمعيات ١٣٧ أنه لشَمِر بن عمرو الحنفي .

(٥) عجزه :

فمضيت ثُمت قلت لا يعنيني

وهو في سيبويه ٤١٦/١ وفي الخصائص ٣٣٠/٣ و ٣٣٢ وفي دلائل الإعجاز ١٣٦ وفي الأمالي الشجرية ٣٠٢/٢ وفي الخزانة ٣٥٧/١ و ٢٠٢/٣ و ٢٠٦/٤ ، ٢١٨ وفي المغني ١٣٨ وفي العيني ٥٨/٤ وفي التصريح ١١١/٢ وفي الهمع ٩/١ و ١٤٠/٢ وفي الدرر ٤/١ و ١٩٢/٢ .

اللغة : يسبني يشتمني ، وهو نعت للئيم ، فمضيت : ذهبت ، ثمت : هي ثم العاطفة وإذا وقعت مع التاء اختصت بعطف الجمل (انظر الخزانة ٣٥٨/١) .

الشاهد : استشهد به الرضي على وقوع الجملة صفة لِمَا دخلت عليه (أل) لأن (أل) فيه جنسيةٌ ، وتعريفُها لفظيٌّ لا يفيد التعيين .

(٦) ساقط من ص .

قال الفراءُ : ويحذف أيضا قياسا إذا كان الضميرُ منصوبا مفعولا به والمبتدأ كُلٌّ[1] ، قال[2] :

٥٦ – قد أصبحت أمُّ الخيارِ تدَّعي على ذنبا كلُّه لم أصنعِ[3]

وقال[4] :

٥٧ – ثلاثٌ كُلُّهن قتلتُ عَمْدًا فأخْزَى اللهُ رابعةً تَعُودُ[5]

قال[6] :

---

(١) في معاني القرآن للفراء ٩٥/٢ : وقوله : ﴿ والأنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُم ﴾ (النحل ٥) ومثلُه : ﴿ وَكُلَّ إنْسَانٍ ألزَمْنَاهُ طائِرَهُ ﴾ ، ﴿ وَكُلَّ شيءٍ أحْصَيْنَاهُ ﴾ والوجه في كلام العربِ رفعُ (كلّ) في هذين الحرفين ، كان في آخره راجعٌ من الذكر أو لم يكن ، لأنه في مذهب ما من شيء إلا قد أحصيناه في إمام مبين ، والله أعلم . سمعت العرب تنشد :

ما كلُّ من يَظُنُّني أنا مُعْتِبٌ ولا كُلُّ ما يُرْوَى علي أقولُ

فلم يوقِعْ على كلِّ الآخرةِ أقول ، ولا على الأولى معتبٍ ، وأنشدني بعضهم :

قد عَلِقَتْ أمُّ الخيار تدَّعي علي ذنبًا كلُّه لم أصْنَعِ

(٢) هذان بيتان من مشطور الرجز لأبي النجم العجلي وقد تقدمت ترجمته صفحة ٥٥ .

(٣) وهما في ديوانه ١٣٢ وفي سيبويه ٤٤/١ ، ٦٩ وفي معاني القرآن للفراء ١٤٠/١ و ٢٤٢ و ٩٥/٢ وفيه علقت مكان أصبحت وفي الخصائص ٦١/٣ و ٣٠٣ وفي المحتسب ٢١١/١ وفي الأمالي الشجرية ٨/١ و ٩٣ و ٣٢٦ وفي الخزانة ٣٥٩/١ و ٢٠/٤ .

اللغة : أم الخيار هي زوجة أبي النجم قائل القصيدة .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على ما يراه الفراء من جواز حذف العائد قياسا إذا كان منصوبا مفعولًا به والمبتدأ كل .

(٤) لم أجد له نسبة وقال البغدادي في الخزانة ٣٦٩/١ : وهذا البيت – وإن كان من شواهد سيبويه – لا يعرف ما قبله ولا ما بعده ولا قائلُه ، فإن سيبويه إذا استشهد ببيت لم يذكر ناظمَه ، وأما الأبياتُ المنسوبة في كتابه إلى قائليها فالنسبة حادثة بعده اعتنى بنسبتها أبو عُمَر الجرميّ .

(٥) البيت في سيبويه ٤٤/١ وفي معاني القرآن للأخفش ٢٥٢ وفي الأمالي الشجرية ٣٢٦/١ وفي الخزانة ٣٦٦/١ .

اللغة : أخزى : أذل وأهان ، تعود : ترجع جعل فِعْلَ سابقاتِها كأنه فعلُها ، وإن لم تكن فعلت المجيء قبل .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على حذف العائد المنصوب مفعولا به من الخبر على المبتدأ قال البغدادي ٣٦٨/١ : واعلم أن الضمير المحذوف من الشاهد تقديره قتلتها ، لأن (كلا) المضافة إلى المعرفة يكون عائدها مفردا ، قال تعالى : ﴿ وَكلّهم آتِيه ﴾ ... إلخ .

(٦) يعني الفراء .

(لأن معنى كلِّهم ضربتُ معنى الجحد)[1] أي ما منهم أحدٌ إلا ضَرَبْتُ[2] .

وقال السيرافي : ليس هذا بحُجة ، إذ كل موجَب يتهيأُ ردُّه إلى الجَحْدِ ، كما تقول في زيد ضربت : ما زيدٌ إلا مضروبٌ .

(ثم يقال : أيُّ تأثيرٍ للجحد في جواز حذفِ الضمير معه)[3] .

والسماع في غير ذلك .

أما في المجرور فنحو قوله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴾[4] أي إن ذلك منهُ .

وأما في المنصوب فيُشْتَرَطُ كونُه منصوبًا بفعل لفظا قال[5] :

٥٨ – فثوبٌ لبستُ وثوبٌ أَجُرّ[6]

أو بصفةٍ مَحَلًّا نحو (زيد أنا ضاربٌ)[7] ، ولا يُخَصُّ – مع كونه سماعا – بالشعر

---

(١) في جـ و ط : لأن كلهم ضربت بمعنى الجحد .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٩٥/٢ ، والتعليقة رقم ١ من صفحة ٢٧٠ .

(٣) تكملة من جـ و ص و ط ، وفي ط : لا تأثير .. إلخ .

(٤) الشورى ٤٣ ، وفي التبيان ١١٣٥ : ولمن صبر (مَنْ) شرطيةٌ وصبر في موضع جزم بها ، والجواب : إن ذلك ، وقيل : من بمعنى الذي والعائد محذوف أي أن ذلك منه .

(٥) قائله امرؤ القيس وقد سبقت ترجمته صفحة ٣٤ .

(٦) صدره :

فأقبلت زحفًا على الركبتين

والبيت في ديوان امرئ القيس ١٥٩ وفيه :

فلما دنوت تسدّيتُها فثوبا نسيت

إلخ .. وهو أيضا في سيبويه ٤٤/١ وفيه (علي) مكان لبست ، وفي المحتسب ١٤٢/١ وفي الأمالي الشجرية ٩٣/١ و ٣٢٦ وفي الخزانة ٣٧٣/١ ، وفي المغني ٦١٤ وفي العيني ٥٤٥/١ ..

الشاهد : استشهد به الرضي على أن حذف العائد المنصوب بالفعل من الخبر سماعي .

(٧) في جـ : إنما زيد أنا ضارب ، وفي ص و ط : أنا زيد ضارب ، ولعل الأفضل ما أثبتُّه .

خلافًا للكوفيين[1] .

وأما المرفوعُ فلا يحذف لكونه عمدةً ، وقد يحذف في الصلة في بعض الأحوال ، لكونها أشدَّ ارتباطا بالموصول من المبتدأ – كما يجيء في باب الموصولات[2] – .

وجوازُ حذف الضمير في الصلة أحسنُ منه في الصفة ، لكون اتصالها بالموصول أشدَّ ، إذ لا غنى للموصول عنها ، وهما بتقديرِ مفرَد ، نحو قول الله تعالى : ﴿ أَهَذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولا ﴾[3] .

ثم الحذفُ بعدها في الصفة أحسنُ منه في خبر المبتدأ نحو جاءني رجل ضربتُ ، لأنها مع الموصوف جزءُ الجملة ، بخلاف الخبر فإنه مع المبتدأ جملةٌ ، فالتخفيفُ فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة أولى .

وإنما كان الحذف في الصفة أنقصَ حسنا منه في الصلة إذ ليسَ الصفةُ من ضروريات الموصوف ، كما كانت الصلةُ من لوازم الموصول (وضرورياته)[4] .

فالحذف في الجملة إذا كانت خبرًا للمبتدأ – على ما قال سيبويه – يجوز في الشعر (بلا ضعف)[5] وهو في غيره ضعيفٌ[6] .

---

(١) في شرح الكافية الشافية ٣٤٧/١ فإن كان المبتدأ غيرَ كل والعائد مفعولٌ لم يجز عند الكوفيين حذفُه وبقاءُ المبتدأ بل يوجبون نصبَه بمقتضى المفعولية إلا في ضرورة شعر ، وخالفهم البصريون بإجازة رفع غير كل في الاختيار . ومن حجتهم في إجازة ذلك قراءةُ بعض السلف ﴿ أَفَحُكْمَ الجاهليةِ يَبْغُون ﴾ المائدة ٥٠ بالرفع وقد خرج المحقق قراءةَ الرفع من مختصر ابن خالويه ٣٢ والمحتسب ٢١٠/١ .

(٢) انظر ط ٣٧/٢ .

(٣) الفرقان ٤١ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في ت : بلا وصف ضعف .

(٦) في الكتاب ٣٦/١ و ٣٧ : وقال بعضهم :

وما كلُّ مَنْ وافَى مِنّى أنا عارفُ

لزَمَ اللغةَ الحجازية فرفَع كأنه قال : ليس عبدُ الله أنا عارف ، فأضمر الهاء في عارف وكان الوجهُ عارفَه، حيث لم يعمل عارفٌ في كل.. لأنهم قد يَدَعُون هذه الهاء في كلامهم وفي الشعر كثيرا.. إلخ. وانظر الكتاب ٤٠/١ – ٤٥.

وأما وضعُ الظاهر مقام (الضمير)[1] فإنْ كان في معرض التفخيم جاز قياسًا كقوله تعالى : ﴿ الحاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾[2] أي ما هي ؟

وإن لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول[3] ، قال[4] :

٥٩ – لعمرُك ما معنٌ بتاركِ حقِّه ولا مُنْسِئٍ معنٌ ولا مُتَيَسِّرِ[5]

بجر منسئٍ وإذا رفعتَه فهو خبرٌ مقدم على المبتدأ .

وقال[6] :

٦٠ – لا أرى الموتَ يسبق الموتَ شيءٌ[7]

---

(١) في جـ و ص : المضمر .

(٢) الحاقة ١ و ٢ .

(٣) الكتاب ٣٠/١ .

(٤) قائله هو الفرزدق ، وقد سبقت ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٥) هذا البيت في ديوان الفرزدق ٣١٠ وفي الكتاب ٣١/١ وفي أمالي القالي ٧٣/٣ وفي الخزانة ٣٧٦/١ .

اللغة : لعمرك : العمر : الحياة ، ويجب فتح العين إذا اتصل بلام الابتداء وهو بمعنى العُمْر ، معن : قال البغدادي في الخزانة ٣٧٦/١ : قال أبو على القالي في أماليه : قال أبو محلّم : هو رجل كان كلاءً بالبادية يبيع بالكالئ ، أي بالنسيئة وكان يُضْرَبُ به المثل في شدة التقاضي . منسئ : مؤخر .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن سيبويه يشترط في وقوع الظاهر موقعَ المضمر ، إذا لم يُرَدْ التفخيمُ أن يكون بلفظ الأول كما في البيت .

(٦) البيت لعدي بن زيد ، وستأتي ترجمته صفحة ٧٣٨ وينسب إلى ابنه سوادة كما في الكتاب ٣٠/١ وإلى أمية بن أبي الصلت ، ولم أجده في ديوانه .

(٧) عجزه :

نَغَّص الموت ذا الغنى والفقيرا

والبيت في الكتاب ٣٠/١ ، وفي الخصائص ٥٣/٣ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٤٣/١ ، ٢٨٨ ، وفي الخزانة ٣٧٩/١ ، وفي المغني ٦٥٠ وفي المفضليات ٦١ .

المعنى : خوفُ الغنيِّ من الموت نغّص عليه الالتذاذ بالغنى ، وخوف الفقير من الموت نغَّص عليه السعيَ في التماس الغنى .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على إجازة سيبويه لوضع الظاهر موضع المضمر في الشعر لا على سبيل التفخيم بشرط أن يكون الثاني بلفظ الأول .

(وإن لم يكن بلفظ الأول لم يجز عنده[1] ..

وقال الأخفش : يجوز)[2] وإن لم يكن بلفظ الأول في الشعر كان أو في غيره[3] ، قال[4] :

٦١ - إذا المرءُ لم يغشَ الكريهةَ أوشكَتْ حبالُ الهُوينى بالفَتَى أن تَقَطَّعا[5]

وليس هذا في خبر المبتدأ[6] .

قال[7] : ويجوز (زيدٌ قام أبو طاهر) إذا كان زيد مُكَنًّى بأبي طاهر ، قال الله تعالى : ﴿ إنَّ الّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَملًا ﴾[8] (أي لا نضيع أجرَهم)[9] .

ومنع بعضهم[10] في غير التفخيم مطلقا .

---

(١) الكتاب ١/٣١ .

(٢) ساقط من ص .

(٣) قال الأخفش في معاني القرآن ٢/٣٩٦ عند ذكر قوله تعالى : ﴿ إنّ الذينَ آمنوا وعملوا الصالحاتِ إنّا لا نُضيع أجْرَ مَنْ أحْسَنَ عَمَلا ﴾ الكهف/٣٠ : لأنه لما قال لا نضيع أجر من أحسن عملا كان في المعنى لا نضيع أجورهم ، لأنهم ممن أحسن عملا . وانظر الخصائص ٣/٥٣ .

(٤) قائله الكلحبةُ العُرَني ، وهو هبيرة بن عبد الله بن عبد مناف بن عُرَين التميمي اليربوعي العُريني ، شاعر جاهلي من فرسان تميم وساداتها يقال له فارس العَرَادَة وهي فرسُه ويُعرَف بالكلحبة ومعناه صوتُ النار ولهيبُها (الأعلام ٩/٦٥ - ٦٦) .

(٥) البيت في نوادر أبي زيد ١٥٣ وفي الخصائص ٣/٥٣ وفي العمدة ٢/٥٦ وفي الخزانة ١/٣٨٦ وفي المفضليات ٣٢ .

اللغة : لم يغش : لم يأت ، الكريهة : الحرب أو النازلة أو المصائب ، أوشكت : قاربت ، الهوينى : الرفق والراحة .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على جواز وضع الظاهر موضع الضمير وإن لم يكن بلفظ الأول كما يرى الأخفش .

(٦) يقصد أن (المرء) هنا ليس مبتدأ ، بل هو فاعل لفعل محذوف يفسره قوله (يغش) .

(٧) يعني الأخفش وانظر رأيه في الخصائص ٣/٥٣ .

(٨) الكهف ٣٠ .

(٩) ساقط من جـ و ص و ط .

(١٠) جعل ابن الشجري في أماليه ١/٢٤٣ تكرار الموت في البيت للتعظيم ، وانظر الهمع ١/٩٧ - ٩٨ .

ولا وجه له مع وروده .

قوله : وما وقع ظرفا فالأكثرُ أنه مقدَّر بجملة .

أي ظرفا أو جارا (ومجرورا)[1] ، ولم يذكره لجريه مجراه في جميع أحكامه ، حتى سماه بعضُهم ظرفا اصطلاحا .

وانتصاب الظرف خبرا للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف[2] ، أي يعنون : الخبرُ لما كان هو المبتدأ في نحو (زيد قائم) أو كأنه هو في نحو ﴿ أَزْوَاجُه أُمَّهَا تُهُم ﴾[3] ارتفع ارتفاعَه ، ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسمُ الخبر على المبتدأ ، فلا يقال في نحو (زيد عندك) إن زيدا عندَ ، خالفه في الإعراب ، فيكون العامل عندهم معنويا ، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيءٍ يتعلق به الخبر .

(وأما البصريون فقالوا[4] : لابد للظرف من محذوفٍ يتعلّق به لفظيٌّ ، إذ مخالفةُ الشيء للشيء لا توجب نَصْبَه)[5] .

وقال بعض النحاة : العاملُ فيه المبتدأُ[6] .

وقال البصريون : الظرفُ منصوبٌ على أنه مفعول فيه ، كما أنه كذلك – اتفاقا –

---

(١) ساقطة من جـ و ط .

(٢) انظر الإنصاف ٢٤٥ – ٢٤٨ وتوضيح المقصود بقوله (على الخلاف) هو قوله أي يعنون .. إلخ .

(٣) الأحزاب ٦ .

(٤) انظر الإنصاف ٢٤٥ – ٢٤٨ .

(٥) تكملة من جـ و ط .

(٦) نسبه السيوطي في الهمع ٩٨/١ إلى ابن خروف ، وقال : نسبه ابن أبي العافية إلى سيبويه ، وأنه عمل فيه النصب لا الرفع ، لأنه ليس الأول في المعنى . ورد بأنه مخالف للمشهور من غير دليل ، وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث .. وفي الكتاب ٢٠١/١ و ٢٠٢ ما يؤيد ما نسب ابن أبي العافية إلى سيبويه .

في نحو جلست أمامَك ، وخرجت يومَ الجمعة[1] .

والجارُّ والمجرور منصوب المحل على أنه مفعول به ، كما أنه كذلك – اتفاقا في نحو مررت بزيد ، إلا أن العامل ههنا مقدَّر[1] .

وينبغي أن يكون ذلك العاملُ من الأفعال العامة ، أي مما لا يخلو منه فعل ، نحو كائن وحاصل ، ليكون الظرفُ دالا عليه ، ولو كان خاصا كآكل وشارب وضارب وناصر لم يَجُزْ لعدم الدليل عليه ، وقد يُحْذَف خاصٌّ لقيام الدليل نحو : من لك بالمهذَّب ؟ أي من يضمن .

ولا يجوز عند الجمهور إظهارُ هذا العامل – أصلا – لقيام القرينة على تعيينه ، وسدِّ الظرف مسدَّه – كما يجيء في لولا زيد لكان كذا[2] – فلا يقال : زيدٌ كائن في الدار .

وقال ابن جني بجوازه[3] .

ولا شاهد له ، وأما قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَآه مسْتَقِرًّا عِنْدَه ﴾[4] فمعناه : ساكنا غيرَ متحرك ، وليس بمعنى كائنا .

وكذا حال الظرف في ثلاثة مواضعَ أُخَرَ : الصفةِ والصلةِ والحالِ ، وفيما عدا المواضعَ الأربعةَ لا يتعلق الظرفُ والجار (والمجرور)[5] إلا بملفوظ موجود .

وأكثرهم على أن المحذوفَ المتعلَّق به فعلٌ ، لأنا نحتاج إلى ذلك المحذوفِ للتعلُّق ، وإنما يتعلَّق الظرفُ باسم الفاعل في نحو : أنا مار بزيد لمشابهته للفعل ، فإذا احتجنا إلى المتعلَّق به فالأصل أولى .

---

(١) في الإنصاف ٢٤٥ : وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر ، والتقدير فيه زيدٌ استقر أمامك .

(٢) صفحة ٢٣٣ وما بعدها .

(٣) قال في اللمع ٢٨ : تقول زيد خلفك ، فزيد مرفوع بالابتداء ، والظرف بعده خبر عنه ، والتقدير زيد مستقر خلفك فحذف اسم الفاعل تخفيفا وللعلم به ، وأقيم الظرف مقامه .

فقوله : تخفيفا وللعلم به دليل على أن الحذف والإثبات جائزان .

(٤) النمل ٤٠ .

(٥) تكملة من جـ و ص و ط .

وأيضا للقياس على (نحو)[1] الذي في الدار زيدٌ ، وكل رجل في الدار فله درهم ، والمتعلّق في الموضعين فعلٌ لا غير – كما يأتي[2] –.

وذهب ابنُ السراج[3] وأبو الفتح[4] إلى أنه اسمٌ ، لكونه مفردًا ، والأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفردا .

ولمانع أن يمنع ، قالوا : إنما كان أصلُه الإفرادَ لأنه القولُ المقتضي نسبةَ أمرٍ إلى آخر ، فينبغي أن يكون المنسوبُ شيئًا واحدا ، كالمنسوب إليه ، وإلا لكانت هناك نسبتان أو أكثر ، فيكون خَبَرَانِ أو أكثرُ لا خبرٌ واحدٌ ، فالتقدير في: (زيد ضرب غلامه) : زيد مالِكٌ لغلامٍ ضاربٍ[5] .

والجواب أن المنسوب يكون شيئا واحدا – كما قلتم – لكنه ذو نسبة في نفسه فلا (يقدَّر)[6] بالمفرد ، فالمنسوب إلى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملةُ .

قالوا : إنه يفصل بالظرف بين أما وجوابِها ، ولا يفصل بينهما إلا بالمفرد[7] – كما يجيء[8] – .

---

(١) ساقطة من جـ و ص و ط .

(٢) انظر صفحة ٩٨٣ وما بعدها و ٣٥/٢ – ٣٦ حيث يجب في صلة الموصول أن تكون جملة .

(٣) في الأصول ٦٣/١ : وضربٌ يحذف فيه الخبر ويقوم مقامه ظرفٌ له .. والمحذوف مَعَنى الاستقرار والحلول وما أشبههما كأنك قلت زيد مستقر خلفَك ، وعمرو مستقر في الدار .

(٤) اللمع في العربية ٢٨ – ٢٩ .

(٥) و (٧) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٤٩/١ فقد ذكر التوجيهين .

(٦) في جـ و ص و ط : نقدره .

(٨) انظر ط ٣٩٥/٢ – ٤٠٠ .

والجواب : أن الظرف في مثله ليس بمستقِر - أي متعلِّق بمحذوف - بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء ، نحو : أما قدامك فزيد قائمٌ ، فهو كالمفعول به في نحو (أما زيدًا فأنا ضاربٌ - كما يجيء في حروف الشرط[1] - .

واعلم أن صيرورةَ الجملة ذاتَ محل من الإعراب بعد أن لم تكن لا يدُلُّ على كونها بتقدير المفرد ، بل يكفي في صيرورتها ذاتَ محل وقوعُها موقعَ المفرد .

وإن كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واقفا فعند أبي علي (هو)[2] معمول الظرف لقيامه مقامَ العاملِ ، ومن ثم وجب حذفه[3] .

وقال غيره : هو للعامل المقدَّر ، لأن الظرف جامد ، لا يلاقي الفعلَ في تركيبه ملاقاةَ اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر ، له[4] .

وكذا الخلاف في أن الخبر أيُّهما .

ثم ذهب السيرافي إلى أن الضميرَ حُذِفَ مع المتعلَّق[5] .

وذهب أبو علي ومن تابعه إلى أنه انتقل إلى الظرف لأنه يُؤَكَّد[6] كقوله[7] :

---

(١) انظر ط ٢/٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) في الإيضاح بشرح عبد القاهر ١/٦٧١ - ٦٧٢ الحال تشبه الظرف من حيث كانت مفعولا فيها كما أن الظرف كذلك وذلك قولك : جاءني زيد راكبا وخرج عمرو مسرعا فمعنى هذا خرج زيد في حال الإسراع ووقت الإسراع فأشبهتْ ظروف الزمان ولذلك عملت فيها المعاني التي ليست بأفعال محضة ، كما علمت في الظروف فقالوا : في الدار زيد قائما ، فعمل فيها المعنى الذي هو (في الدار) .

(٤) انظر مثلا للأصول ١/٢١٦ .

(٥) لم أجد تخريجا لرأي السيرافي هذا .

(٦) في الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ٢٦٢) ويدل على تضمن هذه الأسماء لهذا الضمير الذي وصفت قولُهم : مررت برجل ضارب أبوه ، ومررت بقوم عرب أجمعون فلولا أن في عرب ضميرًا مرفوعا يعود إلى الموصوف لما جاز أن يُرْفَع أجمعون .

(٧) ينسب البيت إلى كثير وهو في ديوانه ١/٣٣ وينسب إلى جميل بن معمر وهو في ديوانه ١١٨ وقد اعتمد ذلك البغدادي فترجم له في الخزانة ١/٣٩٧ ومما قال : هو جميل بن عبد الله بن معمر ، وصاحبته بثينة ، وهما من عذرة ، وقد عشقها وهو صغير فلما كبر خَطَبها فَرُدّ عنها ، فقال فيها الشعر ، وهجا قومها فاستعدوا عليه مروانَ بنَ الحكم . توفي عام ٨٢ هـ . وانظر الأعلام ٢/١٣٤ .

٦٢ – فإنّ فؤادي عندَك الدَّهرَ أجْمَعُ[١]

ويعطف عليه كقوله[٢] :

٦٣ – ألا يا نخلةً من ذات عِرقٍ عليكِ ورحمةُ الله السلامُ[٣]

وينتصب عنه الحالُ كقوله تعالى : ﴿ فَفِي الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾[٤] .

قال أبو علي – وادعى (بعضُهم)[٥] أنه مجمع عليه – إن الظرف إذا اعتمد على موصوف أو موصول ، أو ذي حال ، أو حرفِ استفهام ، أو حرفِ نفي فإنه يجوز أن يرفع الظاهرَ لتَقَوّيه بالاعتماد ، كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة[٦] .

وكذا قال[٧] : إذا وقعت بعده (أنَّ) المصدرية كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آياتِه أنَّكَ تَرى الأَرْضَ خَاشِعَةً ﴾[٨] لا صريحُ المصدرِ[٩] .

---

(١) صدره :

فإن يك جثماني بأرض سواكم

والبيت في الأمالي الشجرية ١/٥ و ٣٣٠ وفي الخزانة ١/٣٩٥ وفي شرح شواهد المغني ٨٤٦ .

اللغة : الجثمان بمنزلة الجسمان ، جامع لكل شيء تريد به جسمه وألواحه (تهذيب اللغة ١١/٢٧) .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن الضمير انتقل من متعلق الظرف إلى الظرف وهو (عندك) لأنه ليس قبل أجمع ما يصح أن يحمل عليه إلا اسمَ إنّ ، والضميرَ الذي في الظرف والدهرَ . واسمُ إن والظرف منصوبان ، فلم يبق سوى الضمير .

(٢) قائله الأحوص وستأتي ترجمته صفحة ٤١٣ .

(٣) البيت في مجالس ثعلب ١٩٨ والشطر الثاني فيه : برودَ الظلّ شاعَكُم السَّلامُ وفي الخصائص ٢/٣٨٦ وفي الأمالي الشجرية ١/١٨٠ وفي الخزانة ١/٣٩٩ وفي الهمع ١/١٧٣ و ٢٢٠ و ٢/١٣٠ و ١٤٠ .

المعنى : النخلة في البيت المراد بها المرأة .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن قوله : ورحمة الله عطف على الضمير المستكن في عليك الراجع إلى السلام .

(٤) سورة هود/١٠٨ .

(٥) ساقطة من جـ .

(٦) و (٩) نسب أبو البركات الأنباريُّ هذا الرأيَ في الإنصاف ٥٢ إلى سيبويه و لم أعثر عليه في كتابه ، ولما تحدث أبو علي عن الأسماء التي تعمل عملَ الفعل لم يذكر منها ذلك، واشترط لإعمال اسم الفاعل عملَ الفعل أن يجري وصفًا على موصوف أو خبرًا لمبتدأ أو حالا لذي حال. وانظر الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد) ٥٠٥ – ٥٧٩.

(٧) يعني أبا علي الفارسي .

(٨) سورة فصلت/٣٩ .

أما قوله[1] :

٦٤ - أَحَقًّا بني أبناءِ سَلْمَى بنِ جَنْدَلٍ تهدُّدُكم إيـــايَ وَسْطَ المجالسِ[2]

فلاعتماد الظرف[3] .

قيل : إنما عمل في (أن) بلا اعتماد لشبهها بالمضمَر في أنها لا توصف مثلُه .

ويجوز أن يقال في جميع ذلك : إن الظرف خبر (مقدم)[4] على مبتدئه .

أما في غير المواضع المذكورة نحو : في الدار رجلٌ فالمرفوع مبتدأ مقدم الخبر .

وعند الكوفيين[5] والأخفش في أحد قوليه[6] : هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل ، كما قالوا في نحو : قائم زيد[7] .

وإنما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدم على المبتدأ - مفردًا كان أو جملة[8] - فيوجبون ارتفاعَ زيدٍ في نحو : في الدار زيدٌ ، وقائم زيدٌ ، على الفاعلية لئلا يتقدم الضميرُ على مفسِّره .

---

(١) قائله الأسود بن يعفر النهشلي الدارمي التميمي شاعر جاهلي من سادات تميم من أهل العراق ، كان فصيحا جوادا نادَمَ النعمان بن المنذر ولما أسنَّ كُفّ بصره ، يقال له : أعشى بني نهشل . توفي نحو ٢٢ ق هـ (الأعلام ١/٣٣٠) .

(٢) البيت في الكتاب ١/٤٦٨ وفي الخزانة ١/٤٠١ و ٢/٩١ .

سلمى : بفتح السين ، تهددكم : وعيدكم وإنذاركم .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن (تهددكم) فاعل الظرف (أحقا) لاعتماده على الاستفهام . وتقدير : أحقا : أفي حق . انظر الخزانة ١/٤٠١ .

(٣) يعني على الاستفهام في أحقا .

(٤) في ط : قد تقدم .

(٥) انظر الإنصاف ٥١ .

(٦) انظر الإنصاف ٥١ ونسبه أيضا إلى محمد بن يزيد المبرد ، ولم أجده في المقتضب .

(٧) انظر الإنصاف ٦ - ٧٠ .

(٨) الإنصاف ٦٥ .

وليس بشيء ، لأن حقَّ المبتدأ (التقديمُ)[1] فالضمير متأخر تقديرا ، كما في ضرب غلامَه زيدٌ .

وأما الأخفش فلا يوجب ذلك ، بل يُجَوِّز ارتفاعَه بالابتداء أيضا[2] .

إذ هو يُجَوِّز تقدمَ الخبر على المبتدأ لكنه لما أجاز عمل الصفة بلا اعتماد أجاز كونَ (زيد) في (قائم زيد) فاعلا أيضا[2] .

وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان[3] ، وذلك لأن الظرف أضعف في عمل الفعل من الصفة .

وثبوت الإجماع على جواز (في داره زيد) يصحح تقديم الخبر ، ويمنعُ كون زيد فاعلا ، وإلا لزم الإضمار قبل الذكر ، وكذا قولُهم : إن في الدار زيدًا دال على أن زيدا كان مبتدأ ، وإلا لم يَنْتَصِب[4] .

ومنع بعضُ (البصريين)[5] من نحو : في داره قيامُ زيد ، وفي دارها عبدُ هند[6] وذلك لأن المبتدأ حقُّه التقديمُ ، فجاز عودُ الضمير من الخبر إليه نحو (في داره زيدٌ) ، فأما (ما)[7] أضيف إليه المبتدأُ فليس له التقدمُ الأصليُّ .

---

(١) في ط : التقدم .

(٢) سبق ذكر ذلك صفحة ٢٥٣ .

(٣) سبق ذكر ذلك صفحة ٢٨٠ .

(٤) لم يذكر الأنباري هاتين الحجتين للبصريين عند دفاعه عنهم . انظر الإنصاف ٦٥ – ٧٠ .

(٥) في ص : النحويين .

(٦) ذكر ابن مالك أن الذي أجازه هو الأخفش وحده . انظر التسهيل ٤٧ .

(٧) ساقطة من ط .

والأولى جواز ذلك كما ذهب إليه الأخفش[1] ، وذلك لأنه (عَرَضَ للمضاف)[2] إليه بسبب التركيب (الأصلي)[3] الحاصلِ بينه وبين المبتدأ ، وصيرورتِه معه كاسم واحد ، مرتبةُ التقديم تبعا للمبتدأ ، (وإن لم يكن له ذلك في الأصل)[4] وقد ورد في كلامهم : في أكفانِهِ دُرِجَ الميّتُ[5] .

واعلم أن ظرفَ الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ، ولا حالًا منه ، ولا صفةً له ، – لعدم الفائدة – إلا في موضعين[6] :

أحدُهما : أن يشبه العينُ المعنى في حُدُوثها وقتا دون وقت نحو : الليلةَ الهلالُ .

الثاني : أن يُعْلَم إضافةُ معنى إليه تقديرًا نحو قول امرئ القيس : اليومَ خمرٌ وغدا أمر[7] ، أي شُرْبُ خمرٍ ، وقوله[8] :

٦٥ – أكلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَه[9]

---

(١) التسهيل ٤٧ والهمع ١٠٣/١ .

(٢) في ص : عوض عن المضاف .

(٣) في ط : الإضافي .

(٤) ساقط من ص .

(٥) في اللسان (درج) ٩٣/٣ و ٩٤ الدَّرْجُ لف الشيء ، يقال : أَدْرَجْتُه ، ودَرَجْتُه ودَرَّجْتُه ، والرباعيُّ أفصحها ، ودَرَجَ الشيءَ في الشيءِ يدرُجه درجا وأدرَجه طواه ... وأدرجَ الميتَ في الكفن والقبرِ أدخلَه .

(٦) انظر التسهيل ٤٩ ففيه ذكر لهذين الموضعين .

(٧) في مجمع الأمثال ٤١٧/٢ أي يشغلنا اليوم خمر ، وغدا يشغلنا أمر يعني أمر الحرب . فجعل المقدّر فعلًا و لم يجعل قوله (خمر وأمر) مبتدأ بل جعلهما فاعلين – قال : ومعناه اليوم خفضٌ ودَعَة ، وغدا جدٌّ واجتهاد .. وكان أبوه طردَه فلحق بدَمّون من أرض اليمن حتى قُتِل أبوه .. فجاءه الأعْوَرُ العجليّ فأخبره فقال .. اليوم خمر وغدا أمر .

(٨) نسبه البغدادي في الخزانة ٤١٢/١ إلى رجل من بني ضبةَ ، ثم قال : وقال شراح أبيات سيبويه هو قيس بن حصين ابن يزيد الحارثي ، و لم أعثر على ترجمة لقيسٍ هذا .

(٩) البيت من مشطور الرجز ، قال صاحب الخزانة ٤٠٩/١ وروي أيضا في كل عام ، وبعده : يُلقِحُه قومٌ وتنتجونه .

وهو في سيبويه ٦٥/١ وفي مجاز القرآن ٣٦٢/١ وفي المخصص ١٩/١٧ وفي الإنصاف ٦٢ وفي الخزانة ٤٠٧/١ وفي العيني ٤٢/١ وفي اللسان (إبل) وفي النقائض ١٠٧٢ وفي اللمع ١١٣ . =

أي حِوايتُه .

ولو قلت : الأرضُ يومَ الجمعة ، أو زيدٌ يومَ السبت لم يجز لأنه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصلٌ مثلَه .

ويكون ظرفُ الزمان خبرا عن اسم (معنى)[1] (بشرط حدوثه)[2] ، ثم يُنْظَرُ ، فإن استغرق ذلك المعنى جميعَ الزمان أو أكثره ، وكان الزمانُ نكرةً ، رُفِعَ غالبا ، نحو : الصومُ يوم ، والسير شهرٌ ، إذا كان السير في أكثره ، لأنه باستغراقه إياه كأنه هو ، ولاسيما مع التنكير المناسب للخبرية .

ويجوز نصبُ هذا الزمان المنكَّر وجرُّه بفي نحو : الصوم في يوم أو يومًا ، خلافا للكوفيين[3] ، وذلك أن (في) عندهم يُوجب التبعيضَ ، فلا يجيزون صُمتُ في يوم الجمعة ، بل يوجبون النصب (خلافًا للبصريين)[4] .

والأولى جوازُه – كما هو مذهبُ البصريين[5] – (ولا يعلم)[6] إفادةُ (في) للتبعيض[7] .

وإن كان الزمان معرفةً نحو الصوم يومُ الجمعة (لم يكن الرفع)[8] غالبا كما في الأول عند البصريين[9]، وأوجَبَ الكوفيون النصب كما (أوجبوا)[10] في المنكَّر للعلة المذكورة[11].

= اللغة : تحوونه : تحصلون عليه أو تنهبونه .

الشاهد : استشهد به الرضي على جواز الإخبار عن اسم العين بظرف الزمان ولكن على تقدير مضاف ، أي حواية نعم .

(١) في جـ و ص : المعنى .

(٢) تكملة من جـ و ص و ط .

(٣) فإنهم أوجبوا رفعه فيقولون : الصوم يوم فقط ، وانظر التسهيل ٤٩/١ والهمع ٩٩/١ .

(٤) ساقطتان من ص و ط .

(٥) التسهيل ٤٩ والهمع ٩٩/١ .

(٦) في ت و جـ : ولا نسلم .

(٧) عند البحث في الكتب التي تحدثت عن معاني الحروف لم أجد أحدا قال بإفادتها للتبعيض .

(٨) في جـ : لم يكن إلا الرفع .

(٩) التسهيل ٤٩ والهمع ٩٩/١ .

(١٠) في ط : أوجبوهما وفي جـ و ص : أوجبوه ، والصحيح ما أثبته ، لأنه لا يمكن أن يوجبوا الرفع والنصب معا وكان الأولى أن يقول : أوجبوا الرفع ، لأن هذا مذهبُهم .

(١١) في التسهيل ٤٩ ولا يخص رفع المعرفة بالشعر ، أو بكونه بعد اسمِ مكانٍ خلافا للكوفيين .

فإن وقع الفعلُ لا في أكثر الزمان سواءٌ كان الزمانُ معرَّفا أو منكرا فالأغلب نصبه أو جره بفي ، اتفاقا (من)[1] الفريقين نحو : الخروج يوما أو في يوم ، والسير يومَ الجمعة أو في يوم الجمعة (وربما رفع)[2] .

وأما قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾[3] فلتأكيد أمر الحج ، ودعاء الناس إلى الاستعداد له ، حتى كأنَّ أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة .

وإذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين – سواء كان اسمَ مكان أولا – فإن كان غيرَ متصرف نحو : زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه ، وإن كان متصرفا وهو نكرةٌ فالرفعُ راجح[4] نحو : أنت مني مكانٌ قريب ، ودارك مني يمينٌ أو شِمالٌ ، وهو باق على الظرفية عند البصريين ، والمضاف محذوفٌ إما من المبتدأ أي مكانك مني (مكانٌ)[5] قريبٌ ، أو من الخبر أي أنت مني ذو مكان قريبٍ .

ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعُه ، وليس بظرف – كما يجيء عن قريب[6] – .

وإن كان معرفةً فالرفعُ مرجوحٌ[4] نحو زيد خلفَك ، وداري أمامَك ، وذلك لأن أصل الخبر التنكير ، ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله[7] :

٦٦ – إلا جبرئيلُ أمامُها[8]

---

(١) في ط : بين .

(٢) ساقط من ص و ط ، وانظر التسهيل ٤٩ .

(٣) البقرة ١٩٧ .

(٤) هذا الكلام بعينه في التسهيل ٤٩ .

(٥) ساقطة من جـ .

(٦) صفحة ٢٨٩ .

(٧) قائله كعب بن مالك بن عمرو بن القَيْن الأنصاري صحابي من أكابر الشعراء من أهل المدينة، اشتهر في الجاهلية وكان في الإسلام من شعراء الرسول ﷺ وشهد الوقائع، عاش سبعا وسبعين سنة وتوفي سنة ٥٠هـ (الأعلام ٦/٨٥).

(٨) البيت بتمامه :

شهدنا فما نلقى لنا من كتيبة يدَ الدهر إلا جبرئيل أمامُها

وهو في ديوان كعب ٢٧١ ، وفي الأزمنة والأمكنة ٣٠٩/١ وفي الخزانة ٤١٤/١ .

اللغة : شهدنا : حضرنا ، يد الدهر : مدى الدهر .

المعنى : جميع الغزوات التي حضرناها مع رسول الله ﷺ كان يقدمنا جبرائيل عليه السلام .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن الظرف الواقعَ خبرا إذا كان معرفةً يجوز رفعه والراجح نصبه .

خلافا للجرمي[1] (والكوفيين)[2] . (وإن لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه إجماعًا ، وإن كان خبرًا عن المكان نحو داري خلفك ، ومنزلي أمامك جوزوا رفعه في السعة)[3] .

وإذا كان المكانُ في موضع الخبر عن عين ، والمراد تعيين المنزلة من قرب أو بعد ، قال سيبويه : لا يستعمل منه إلا ما استعملته العرب ، فلا (تقل)[4] هو مني مجلسَك ومتكأَ زيد ، ومربطَ الفرس ، قال[5] : ولو أظهرت المكان في هذه الأشياء جازَ ، نحو : هو مني مكانَ مجلسِك ، ومكانَ متكأ زيد ، وذلك أن المكان يستعمل قياسا ، في تعيين القرب والبعد[6] .

ومما (استعملته العرب قولهم)[7] هو مني مزجرَ الكلب[8] – أي مهان – ومقعد القابلة أي قريب ، وكذا معقدَ الإزار ، ومقعدَ الخاتِن ، وهو مني مناطَ الثريا[9] (أي بعيد)[10] قال أبو ذؤيب[11] :

٦٧ – فوردن والعَيُّوقُ مقعدَ رابئ الضَّـ ـرَباء فوقَ النَّجْـمِ لا يَتَتَلَّـعُ[12]

---

(١) لم ينسبه إليه غير الرضي فيما رأيت .

(٢) التسهيل ٤٩ وفي ت : وسائر الكوفيين .

(٣) ساقط من جـ و ص و ط وفيه تكرار لما قبله .

(٤) في ت : تقس .

(٥) يعني سيبويه .

(٦) الكتاب ١/٢٠٥ و ٢٠٦ .

(٧) في ط : استعملته العرب مقعد قولهم ... إلخ .

(٨) في اللسان (زجر) : زجر السبع والكلب ، وزجر به نهنهه . قال سيبويه وقالوا هو مني مزجر الكلب : أي بتلك المنزلة .. إلخ .

(٩) في اللسان (نوط) قال سيبويه : وقالوا : هو مني مناط الثريا أي في البعد وقيل أي بتلك المنزلة فحذف الجار وأوصل كذهبت الشام .

(١٠) تكملة من ص و ط .

(١١) خويلد بن خالد بن محرث ، أبو ذؤيب ، من بني هذيل بن مدركة بن مضر شاعر فحل مخضرم ، أدرك الجاهلية والإسلام ، وسكن المدينة واشترك في الغزو والفتوح ، خرج في جند عبد الله بن أبي السَّرح إلى إفريقية سنة ٢٦ غازيا مات بمصر سنة ٢٧ هـ (الأعلام ٢/٣٧٣) .

(١٢) البيت في ديوان الهذليين ١/٦ وفي سيبويه ١/٢٠٥ وفي ابن يعيش ١/٤١ وفي شرح المفضليات للتبريزي ١٤١٩ وفي الخزانة ١/٤١٨ .

=

أي عال مشرف كالأمين على الياسرين[1] ، (فإن مقعده)[2] أعلى منهم ليشرف عليهم كي لا يخونوا .

(ويقال[3] :

٦٨ - هُمُ دَرَجَ السيــولِ[4]

أي مسرعون متباعدون ، والدَّرَجُ الطريق الذي يدرج بالسلوك ، أي يُطْوى)[5] .

قال بعضهم : ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو : معقد الإزار فجعلُه ظرفا أولى من رفعه ، وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعُه أولى .

قال : لأن الظرف حاوٍ للمظروف ، فقربُه من المظروف يحقق له الاحتواءَ ، وبعده عنه يبعده عن الاحتواء .

وفيه نظر، وذلك لأن الظرفَ في قولك: أنت مني مناطَ الثريا ليس بعيدا من المظروف، بل هو محتوٍ عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم .

= اللغة : العيوق : كوكب أحمر يطلع حيالَ الثريّا . والمقعد : بفتح الميم مكان القعود والرابئ : اسم فاعل من ربأهم بمعنى علا وارتفع ، ورابئ الضرباء خلف ضارب قداح الميسر يرتبئ لهم فيما يخرجُ من القداح ، يتتلع : يتقدم ويرتفع .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن (مقعد) ظرف منصوب وقع خبرا عن اسم عين وهو العيوق .

(١) في اللسان (يسر) الياسر : الجازر ، لأنه يجزئ لحم الجزور ، وهذا الأصل في الياسر ثم يقال للضاربين بالقداح ، والمتقامرين على الجزور ياسرون لأنهم جازرون ، إذْ كانوا سببا لذلك . الجوهري : الياسر : اللاعب بالقداح .

(٢) في ج و ط : فإنه .

(٣) اكتفى الرضي بقوله : ويقال : هم درج السيول .

ولكن البغدادي خرّجه على أنه شاهد شعري ، وقائل البيت هو إبراهيمُ بن علي بن هرمة وقد مرت ترجمته صفحة ٧٢ .

(٤) البيت بتمامه :

أنُصبٌ للمنيـــة تعتـــريهم رجالي أم هُـمُ دَرَجَ السيــول

وهو في الكتاب ٢٠٦/١ وفي الخزانة ٤٢٤/١ وفي اللسان (درج) .

اللغة : النّصب : الشيء المنصوب والشر والبلاء ، درج السيول : مدرجها ومنحدرها، وطريقها في معاطف الأودية .

وفي اللسان : وقالوا : هو دَرَجَ السيل ، وإن شئت رفعت ، وأنشد سيبويه ثم ذكر البيت برفع (درج) . والرواية في الكتاب ٢٠٦/١ بالنصب ، ثم نقل عن يونس في ٢٠٧/١ جواز الرفع وأنشد البيت .

المعنى : أقومي كانوا غرضا للمنية فأهلكتهم ، أم كانوا في ممر السيل فاجترفهم .

الشاهد : استشهد به الرضي على وقوع درج ظرفا منصوبا خبرا عن اسم عين وهو قوله (هم) .

(٥) ساقط من جـ و ص و ط .

ويجب رفعُ كلِّ واحد من ظرفي الزمان والمكان إذا كان متصرِّفا وموقَّتا محدودا ، وأخبرت به عن اسم عينٍ لإرادةِ تقدير المسافةِ القريبة أو البعيدة ، نحو دارك مني فرسخٌ[1] ، وأنت مني بريدٌ[2] ، ومنزلك مني ليلةً ، أي ذاتُ مسافة فرسخ (على حذف مضافٍ بعدَ مضافٍ)[3] وكذا ذو مسافة سُرَى ليلةٍ ، و (مني) متعلق بمدلول الخبر ، أي بعيدة مني هذا القدرَ ، وكذا قولهم : هو مني فوتُ اليد ، أي إذا مددت إليه يدي لم أنله ، وهو مني دعوةُ الرجل أي إذا صاح الرجل (يبلغه)[4] صيحتُه ، والتقدير : ذو مكانِ فوتِ اليد ، وذو مكانِ بلوغ دعوةِ الرجل .

وأما انتصابُ نحو قولك : داري خلفَ دارك فرسخين وميلا[5] وبريدا ، (و)[6] يوما وليلة فلأن الخبر هو خلف دارك ، ونصبُها على الحال – عند المبرد – من الضمير في الخبر[7] ، أي ذات مسافة فرسخين ، وعلى التمييز عند الجمهور ، وهو تمييز عن النسبة ، أي تباعدت فرسخين ، فالفرسخان مبعدان لهما[8] ، كما أن الماءَ في (امتلأ الإناء ماء) مالئ .

ويجوز أن ينتصب على المصدر كقولك : دنوت أنملة ، أي (دُنُوَّ أنملة)[9] كما قيل في قوله تعالى : ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾[10] .

---

(١) الفرسخ : في اللسان : الفرسخ ثلاثة أميال أو ستة، سمي بذلك لأن صاحبه إذا مشى قعد واستراح من ذلك كأنه مسكّن . وقال قبل ذلك : الفرسخ : السكون .

(٢) البريد : أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال .

(٣) تكملة من جـ و ص و ط .

(٤) في ص و ط : لم يبلغه ، والصحيح ما أثبته .

(٥) الميل : أربعة آلاف ذراع (اللسان برد) .

(٦) في ط : أو .

(٧) في المقتضب ١٣٢/٤ وتقول زيد في الدار قائم ، إذا جعلت قولك (قائم) مبنيا على زيد فإن جعلت في الدار مبنيا على زيد نصبت قائما على الحال .

(٨) يعني أنهما مبعدان للدارين عن بعضهما ، وفي ط لها ، ويكون الضمير للدار .

(٩) في ت : دنوا تاما ، وبعده في ص : أي دنوًّا تامًّا .

(١٠) الزخرف ٣٢ وذكر العكبري في إعرابها أقوالا ، قال في التبيان ٢٠١ ودرجاتٍ حال من بعضهم أي ذا درجات ، وقيل درجات مصدر في موضع الحال ، وقيل انتصابه على المصدر ، لأن الدرجة بمعنى الرفعة ، فكأنه قال : ورفعنا بعضهم رَفَعَات ، وقيل التقدير على درجات أو في درجات أو إلى درجات ، فلما حذف الجر وصل الفعل بنفسه .

ويجوز (الرفع فيها)[1] ، وخلف ظرف للخبر ، أي ذات مسافة (فرسخين خلف دارك)[2] أو هما خبران[3] .

وكذا قولهم : داري من خلف دارك فرسخين أو فرسخان ، لأن دخول (من) في مثله وخروجَها على السواء ، كما في قولك : جئت قبلك ومن قبلك .

قال أبو عمرو : إذا دخلت (من) وجب الرفع (في الظروف التي بعد المجرور)[4] لأن التمييزَ فضلةٌ ، وبدخول (من) خرج الكلام عن التمام[5] .

وليس بشيء إذ يقالُ داري من خلف دارك ، ويُسْكَتُ عليه .

ويجوز أيضا : أنت مني فرسخين (بالنصب)[6] ، على أن مني خبر المبتدأ ، أي من أشياعي ، وفرسخين حال ، أي ذَوَيْ (سير)[7] فرسخين ، أو على الظرف أي في فرسخين ، أي أنت من أشياعي ما سرنا فرسخين كقوله ﷺ « سلمانُ منا »[8] .

واعلم أن نحو خلف وقدام من الظروف عند البصرية[9] أضيفتْ أو لم تضف ، وتركُ

---

(١) في جـ و ص و ط : رفعها .

(٢) تكملة من جـ و ص و ط .

(٣) يعني (خلف وفرسخان) في حالة الرفع .

(٤) تكملة من جـ و ص و ط .

(٥) في الكتاب ٢٠٨/١ وزعم يونس أن أباعمرو كان يقول : داري من خلف دارك فرسخان ، يشبهه بقولك دارك مني فرسخان ، لأن خلف ههنا اسم ، وجعل من فيها بمنزلتها في الاسم ، وهذا مذهب قوي ، وأما العرب فتجعله بمنزلة قولك خلف فتنصب وترفع ، لأنك تقول : أنت من خلفي ، ومعناه أنت خلفي .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) ساقطة من ص .

(٨) قال البغدادي في تخريجه لأحاديث شرح الرضي ق ٤ : أخرجه الطبراني في معجمه الكبير والحاكم في مستدركه عن عمرو بن عوف .

أقول : ذكر هذا الحديث الحاكم في مستدركه ٥٩٨/٣ ، ولم أجده في مسند عمرو بن عوف المزني في المعجم الكبير للطبراني جـ ١٧ ص ١٢ – ٢٧ .

(٩) في الأصول ٢٠٤/١ و ٢٠٥ : واعلم أن الأشياء التي يسميها البصريون ظروفا يسميها الكسائي صفةً والفراء يسميها مَحَالًّ .. فإذا كان الظرف غير محل للأسماء سماه الكوفيون الصفة الناقصةَ ، وجعله البصريون لغوا . ولم يجز في الخبر إلا الرفعُ وذلك قولك : فيك عبد الله راغبٌ ، ومنك أخواك هاربان .

وقد أجاز الكوفيون فيك راغبًا عبد الله ، شبهها الفراءُ بالصفة التامة لتقدم راغب على عبد الله ، وذهب الكسائيُّ إلى أن المعنى فيك رغبةُ عبد الله .

الإضافة قليلٌ (عندهم)[1] .

وهي عند الكوفية لا تكون ظروفا إلا مع الإضافة ، أما عند الإفراد فهي بمعنى اسم الفاعل[2] .

فمعنى جلست خلفا – عندهم – أي متأخرا نُصِبَ على الحال ، وقام مكانا طيبًا أي مغتبطا[3] . فإذا وقعت خبرا عن المبتدأ وجب – عندهم – (رفعها)[4] نحو أنت خلف وقدام ، أي متأخر ومتقدم[5] .

والبصرية تجوِّز نصبَها على قلة – كما ذكرنا[6] – وأما رفعُها عندهم فعلى حذف المضاف – كما مر[7] – وهي باقيةٌ على الظرفية .

وهو الأولى ، إذ خروج الشيء عن معناه خلاف الأصل ، فلا يُرْتَكَبُ – ما أمكن – حملُه على عدم خروجه عنه ، وقوله[8] :

٦٩ – وساغ لي الشرابُ وكنت قبلا أكادُ أَغَصُّ بـالماءِ الحَمِيـمِ[9]

أي قبل ذلك ، يقوي مذهبَ البصرية .

واعلم أن اليومَ إذا وقع خبرا عن لفظي الجمعة والسبت جاز نصبُه على (ضعف)[10] لكونهما في الأصل مصدَرَين ، فمعنى اليوم الجمعة أو السبت أي الاجتماع أو السكون .

---

(١) تكملة من ط .

(٢) و (٣) و (٥) انظر التعليقة رقم (٩) في الصفحة السابقة .

(٤) تكملة من جـ و ص و ط .

(٦) صفحة ٢٨٣ .

(٧) صفحة ٢٨٤ .

(٨) قائله يزيد بن الصعق وهو يزيد بن عمرو بن خويلد الكلابي ، وخويلد يقال له الصعق ، قيل : إنما سمي بذلك لأنه سَبَّ الريح فأحرقه الله بصاعقة وقيل : لأن بني تميم ضربوه ضربة فأمَّتْهُ (أي أصابت أمَّ رأسه) فكان إذا سمع الصوت الشديد صَعِق فذهب عقلُه (الخزانة ١/٤٣٠) وينسب البيت إلى عبد الله بن يعرب (الخزانة ١/٤٢٩) .

(٩) البيت في شرح ابن يعيش ٤/٨٨ وفي الخزانة ١/٤٢٦ وفي التصريح ٢/٥٠ وفي الهمع ١/٢١٠ وفي الدرر ٢/٦١ وفي الثلاثة الأخيرة بقافية الفرات .

اللغة : ساغ : طاب ولذ ، أغص : الغصة : ما غص به الإنسانُ من طعام أو غيظ على التشبيه ، والحميم : الماء الحار ، وإنما ألجأه إليه طلب القافية ويقال : هو من ألفاظ الأضداد فيطلق على الماء البارد أيضا ، والحميم في جـ : الفرات .

الشاهد : استشهد به الرضي على جواز نصب الظرف المنكر وهو قوله (قبلا) وفيه تقويةٌ لمذهب البصرية .

(١٠) في جـ و ص و ط : ضعفه .

والأولى رفعُه لغلبةِ الجمعةِ والسبتِ في معنى اليومين .

ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الأحد والاثنين ، إذ هما بمعنى اليومين ، واليوم لا يكون في اليوم ، وأجازه الفراءُ[1] وهشامٌ[2] ، وذلك لتأويلهما اليوم بالآن ، كما يقال : أنا اليومَ أفعلُ كذا ، أي الآن ، فمعنى اليومَ الأحدُ : الآنَ الأحدُ ، والآنَ أعمُّ من الأحد ، فيصح أن تكون ظرفَه .

هذا ، ولنذكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدأ إذا كان مفردًا فنقول :

هو إما مشتقٌّ ، أو جامد ، وكلاهما إما أن يغاير المبتدأ لفظا أولا .

والأول (على ضربين لأنه)[3] إما أن يتَّحِدَ به معنى نحو زيد أخوك وزيد قائم ، أو يغايره معنى أيضا .

والمغاير يقع خبرا عنه إما لمساواته في معنى – كقوله تعالى : ﴿ وَأَزْوَاجُه أُمَّهَاتُهُم ﴾[4] (أو لحذف)[5] المضاف من المبتدأ أو الخبر نحو داري منك فرسخان ، أي بعدُ داري فرسخان ، أو داري منك ذاتُ مسافة فرسخين – أو لكون واحد من المبتدأ والخبر معنًى والآخر عينا ، ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي كقول الخنساء[6] :

٧٠ – تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتى إذا ادّكرت فإنّما هي إقبالٌ وإدبارُ[7]

---

(١) و (٢) التسهيل ٥٠ والهمع ١/١٠٠ .

(٣) ساقط من جـ و ص و ط .

(٤) الأحزاب ٦ .

(٥) في ت لحذف .

(٦) تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد ، من بني سليم من قيس عيلان ، من مضر ، أشهرُ شواعر العرب ، عاشت أكثر عمرها في العهد الجاهلي ، وأدركت الإسلام فأسلمت ، كان رسول الله يستنشدها ويعجبه شعرُها .
توفيت سنة ٢٤ هـ (الأعلام ٢/٦٩) .

(٧) البيت في ديوانها ٤٤ وفي سيبويه ١/١٦٩ وفي المقتضب ٣/٢٣٠ و ٤/٣٠٥ وفي مجالس العلماء ٣٤٠ وفي الخصائص ٢/٢٠٣ و ٣/٨٩ وفي الأمالي الشجرية ١/٧١ وفي ابن يعيش ١/١١٥ وفي الخزانة ١/٤٣١ و ٢/٣٤ وفي شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٢٨٢ .

اللغة : ترتع : ترعى ، ادّكرت : تذكرت ولدها .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن اسم المعنى يصح وقوعُه خبرا عن اسم العين إذا لزم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ ﴾[1] .

وإن قدَّرنا المضافَ في مثله في المبتدأ (أي)[2] لكن ذَا البر من آمن ، وحالها إقبالٌ ، أو في الخبر نحو بِرٌّ من آمن ، وذاتُ إقبال ، أو جعلنا المصدر بمعنى الصفة ، نحو : ولكن البار ، وهي مقبلةٌ ، جاز ، لكنه يخلو من معنى المبالغة .

والثاني أي الذي لا يغاير المبتدأ لفظًا يُذْكَر للدلالة على الشهرة أو عدم التغيُّر كقوله[3] :

٧١ – أنا أبو النَّجمِ وشِعري شِعري[4]

أي هو المشهورُ (المعروفُ)[5] بنفسه ، لا بشيء آخر ، كما يقال – مثلا – شعري مليحٌ .

وتقول : أنا أنا ، أي ما تغيرت عما كنت ، قال[6] :

٧٢ – رَفَوني وقالوا يا خُويلدُ لا تُرَعْ فقلت وأنكرتُ الوجوهَ هُمُ هُمُ[7]

وأما الجامد فإن كان مؤوَّلًا بالمشتق نحو قولك : هذا القاع[8] عَرْفَج[9] كلُّه ، أي غليظ –

---

(١) البقرة ١٧٧ والوجوه المذكورة في إعرابه هنا ذكرها العكبري في التبيان ١٤٣ .

(٢) ساقطة من جـ و ص ، وفي ت : نحو .

(٣) هو أبو النجم وقد مرت ترجمته صفحه ٥٥ .

(٤) البيت من مشطور الرجز وهو في ديوان أبي النجم ٩٩ وفي الكامل ٣٨/١ وفي الخصائص ٣٣٧/٣ وفي المنصف ١٠/١ وفي الخزانة ٤٣٩/١ وفي المغني ٤٣٤ .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن عدم مغايرة المبتدأ للخبر لفظا يكون للدلالة على الشهرة .

(٥) في ت : المعرف .

(٦) قائله أبو خراش الهذلي ، واسمه خويلد بن مُرّة من بني هذيل من مضر شاعر مخضرم ، وفارسٌ فاتكٌ مشهور أدرك الجاهلية والإسلام واشتهر بالعَدْوِ فكان يسبق الخيل ، أسلم وهو شيخ كبير ، نهشته أفعى فقتلته سنة ١٥ هـ (الأعلام ٣٧٣/٢) .

(٧) البيت في ديوان الهذليين ١٤٤/٢ وفي شرح السكري ١٢١٧ وفي الفاخر ٤٧ وفي الخصائص ٢٤٧/١ و ٣٣٧/٣ وفي الخزانة ٤٤٠/١ .

اللغة : رفوني : رفوت الرجل إذا سكنته ، لا ترع : لا تخف .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن عدم مغايرة المبتدأ للخبر إنما هو للدلالة على الشهرة .

(٨) في اللسان القاع أرض سهلة مطمئنة .

(٩) في اللسان (عرفج) العَرفج والعِرفج نبتٌ وقيل هو ضرب من النبات سهلي سريع الانقياد واحدته عَرْفَجة .

تحمل الضمير)[1] (فكله)[2] ههنا تأكيد للضمير ، ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخرا عن الخبر .

وإن لم يكن مؤولا (بالمشتق)[3] لم يتحمله – خلافًا للكسائي[4] – .

فكأنه نظر إلى أن معنى زيد أخوك ، (أي)[5] متصف بالأخوة ، وهذا زيد أي متصف بالزيديّة ، أو محكوم عليه (بكذا)[6] وذلك لأن الخبر عَرَضَ فيه معنى الإسناد بعد أن لم يكن ، فلابد من رابط ، وهو الذي يقدره أهلُ المنطق بين المبتدأ والخبر .

فالجامد (كله)[7] – على هذا – متحمل للضمير عند الكسائي[8] ، لكنه لما لم يشابه الفعلَ لم يرفع الظاهرَ (كالمشتق ، وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابعٌ لخفائه .

وأما المشتق فهو متحمل للضمير – اتفاقا – إن لم يرفع الظاهر)[9] خبرًا كان أو نعتا أو حالا ، فيستكن فيه إن جرى على من هو له نحو زيد قائم .

وإن جرى على غير من هو له أُكِّد (المستكنُّ بمنفصلٍ)[10] خبرًا كان (المتحمل)[11] للضمير نحو أنا زيد ضاربُه أنا ، أو نعتًا نحو : لقيت رجلا ضاربَه أنا ، أو حالا نحو : لقيك زيد مكرمَهُ أنت ، أو صلة نحو الضاربُه أنا زيدٌ .

وإن أُمِنَ اللبسُ جاز تركُ الضمير المنفصل في هذه الصّور عند الكوفية ، وأما البصرية

---

(١) تكملة من جـ و ص و ط .

(٢) تكملة من جـ و ص و ط .

(٣) في ص و ط : به .

(٤) تحمل الجامد للضمير رأى الكوفيين ، والكسائي منهم انظر المسألة السابعة في الإنصاف ٥٥ – ٥٧ وقد تبع الرضيُّ في نسبته الرأي للكسائي وحدَه ابنَ مالك في التسهيل ٤٧ – ٤٨ وانظر شرح ابن مالك للكافية الشافية ٣٣٨ – ٣٣٩ فقد جعل هذا رأي الكوفيين .

(٥) ساقطة من ص و ط .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في ت : أيضا .

(٨) انظر التعليقة رقم (٤) .

(٩) ساقط من ص .

(١٠) في ط : المستكن به بمنفصل .

(١١) في ط : المحتمل .

فأوجبوهُ طردا ، نحو هند زيد ضاربتُه هي[1] .

وتمام البحث فيه يجيء في باب الإضمار[2] – إن شاء الله تعالى – .

قوله : وإذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام (مثل)[3] من أبوك ؟ أو كانا معرفتين أو متساويين (مثل)[3] أفضلُ منك أفضلُ مني ، أو كان الخبرُ فعلًا له (مثل)[3] زيد قام ، وجب تقديمُه .

قوله : من أبوك .

مبني على مذهب سيبويه ، وذلك لأنه يخبر – عنده – بمعرفة عن نكرة (متضمنةٍ)[4] استفهاما ، أو نكرة هي أفعلُ التفضيل مقدمٌ على خبره ، والجملة صفةٌ لما قبلها ، نحو : مررت برجل أفضلُ منه أبوه[5] .

وغير سيبويه على أن مثل هذين خبران مقدمان[6] .

والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام : من قام ؟ وما جاء بك ؟ وأيُّهم قام ؟ ومن قام قمت .

وإنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ، ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبةُ التصدر ، لأن السامع يبني الكلام الذي لم يصدّر بالمغيِّر على أصله ، فلو جوز أن يجيء بعده ما يغيِّره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغيِّر أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أو مغير لما سيجيء بعده من الكلام ، فيتشوش لذلك ذهنُه .

---

(١) تحدث الأنباري عن هذه المسألة في الإنصاف من ٥٧ – ٦٥ . والذي يظهر لي أن رأي الكوفيين في هذه المسألة أولى بالاتباع لوجود ما يدعمه من الشواهد ولضعف حجة البصريين وانظر الرأيين وشواهد الكوفيين والرد عليهم في الإنصاف ٥٧ – ٦٥ .

(٢) الجزء الثاني من ط صفحة ١٣ .

(٣) في ت : نحو ، وقد آثرت ما في ط لاتفاقه مع ما في شرح ابن الحاجب لكافيته والخطب في ذلك سهل .

(٤) في ص و ط : مضمنة .

(٥) نص سيبويه في الكتاب ١/٢٧٠ على أن (من) قد تجيء نكرة بدليل دخول رب عليها ، ولكني لم أجد له نصا على جواز الإخبار عنها بمعرفة ، أما الابتداء بالنكرة التي هي أفعل التفضيل فقد استحسنه سيبويه في الكتاب ١/٢٢٩ ومثل له بقوله : خيرٌ منك زيد .. والخبر في هذا المثال معرفة .

(٦) النحاة – وسيبويه منهم – يمثلون للخبر الذي يجب تقديمه بنحوأين زيد ؟ وكيف الحال ؟ وانظر – مثلا الكتاب ١/٢٧٨ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٦٨ . ومثل ابن مالك لوجوب تقديم المبتدأ بقوله : مالزيد ؟ وفتى من وافد ؟ و لم أجد من قال إن إعراب نحو من أبوك خبر مقدم ومبتدأ مؤخر .

وكذلك حكم المضاف إلى أداة الشرط أو الاستفهام يجب تصدرُه نحو : غلامُ من قام ؟ وغلامُ من يقم أقم ، لأن معنى الشرط والاستفهام يسري إلى المضاف ، وإلا لم يجز تقدُّمُه على ماله الصدر .

قوله : أو كانا معرفتين أو متساويين .

ليس على الإطلاق ، بل يجوز تأخرُ المبتدأ عن الخبر معرفتين أو متساويين (مع)[1] قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ ، كما في قوله[2] :

٧٣ – بنونا بنو أبنائنا وبناتُنا بَنُوهُنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعِدِ[3]

وذلك لأنا نعرف أن الخبر محطُّ الفائدة ، فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبرُ ، كقولك أبو يوسفَ أبو حنيفةَ ، أي مثلُ أبي حنيفة ، ولو أردت تشبيهَ أبي حنيفةَ بأبي يوسفَ فأبو يوسفَ هو الخبرُ .

ومثله قولُ أبي تمام[4] :

٧٤ – لعابُ الأفاعي القاتلاتِ لعابُه وأَرْيُ الجَنَى اشتارتْه أيدٍ عَواسِلُ[5]

أي بنو أبنائنا مثلُ بنينا ، ولُعابُه مثلُ لعاب الأفاعي .

---

(١) في ط : من ، والصواب ما هنا .

(٢) قال البغدادي في الخزانة ٤٤٥/١ : هذا البيت لا يعرف قائله مع شهرته في كتب النحاة وغيرهم .. ثم قال : ورأيت في شرح الكرماني في شواهد شرح الكافية للخبيصي أنه قال : هذا البيت قائله أبو فراس همام الفرزدق بن غالب ثم ترجمه والله أعلم بحقيقة الحال .. أقول : هذا البيت في ديوان الفرزدق صفحة ٢١٧ ، وقد تقدمت ترجمة الفرزدق صفحة ١٦٣ .

(٣) البيت في ديوانه ٢١٧ وفي الإنصاف ٦٦ وفي ابن يعيش ٩٩/١ و ١٣٢/٩ وفي المغني ٥٨٩ وفي شرح شواهد المغني ٨٤٨ وفي الخزانة ٤٤٤/١ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن المبتدأ والخبر إذا تساويا تعريفا وتخصيصا جاز تأخيرُ المبتدأ إذا كان هناك قرينة معنوية .

(٤) تقدمت ترجمته صفحة ٢٦٥ .

(٥) البيت في ديوان أبي تمام ٢٣/٢ وفي دلائل الإعجاز ٢٣٨ وفي الخزانة ٤٤٥/١ وفي حاشية يٰس ٣٥٣/١ .

اللغة : اللعاب : ما يسيل من الفم ، الأَرْيُ : ما لزق من العسل في جوف الخليَّة ، والجنى : العسل . اشتارته : استخرجته ، والعواسل : جمع عاسلة أي مستخرجة العسل (الخزانة ٤٤٧/١) مثل به الرضيُّ لجواز تأخير المبتدأ مع تساويه هو والخبر في التعريف والتخصيص للقرينة .

والشطر الثاني ساقط من ص .

قوله : أو كان الخبر فعلا له .

أي فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ نحو زيدٌ قام ، فإنه لو قُدِّم اشتبه المبتدأ بالفاعل .

فإن قيل : فليجز إن كان الضميرُ بارزا نحو : الزيدان قاما والزيدون قاموا .

قلت : يشتبه المبتدأُ بالبدل من الضمير ، أو بالفاعل على لغة (يَتَعَاقبونَ فيكم ملائِكَةٌ)[1] أو نقول : مُنِعَ ذلك حملا على المفرد ، مع أنه قيل في قولِه تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُم ﴾[2] وقولِه (تعالى)[3] : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[4] إن (كثيرٌ) و (الذين) مبتدآن مقدما الخبرين[5] .

ويجب أيضا تأخيرُ الخبر إذا اقترن بالفاء ، نحو : الذي يأتيني فله درهم ، نظرا إلى أصل الفاء الذي هو التعقيبُ ، وأيضا لكونه فاءَ الجزاء ، وهو عقيب الشرط (الذي له صدر الكلام)[6] لاستحقاق أداته صدرَ الكلام .

ويجب أيضا تأخيرُ الخبر إذا جاء بعد (إلا) لفظا أو معنى نحو : ما زيد إلا قائم ، وإنما زيد قائم ، لأنك (إذا)[7] قدّمته من غير إلا انعكس المعنى – كما (قلنا)[8] في باب تقديم الفاعل وتأخيره[9] – ولا يجوز (تقديمه)[10] مع إلا لما يجيء في الاستثناء[11] .

---

(١) سبق تخريج هذا الحديث صفحة ٢٥٦ .

(٢) المائدة ٧١ وفي التبيان ٤٥٣ : هو خبر مبتدأ محذوف ، أي العمى والصم كثير ، وقيل : هو بدل من ضمير الفاعل في صموا ، وقيل هو مبتدأ والجملة قبله خبر عنه .. وقيل : الواو علامة جمع الاسم و (كثير) فاعل صموا .

(٣) تكملة من جـ و ص و ط .

(٤) الأنبياء ٣ وفي التبيان ٩١١ : قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ في موضعه ثلاثة أوجه :

أحدها : الرفع وفيه أربعة أوجه أحدها أن يكون بدلا من الواو في أسرّوا ، والثاني أن يكون فاعلا والواو حرفٌ للجمع لا اسمٌ ، والثالث أن يكون مبتدأ والخبر (هل هذا) والتقدير يقولون : هل هذا ، والرابع أن يكون خبرَ مبتدأ محذوف .

الوجه الثاني : أن يكون منصوبا على إضمار أعني .

الوجه الثالث : أن يكون مجرورا صفة للناس ... قلت : وهذا بعيد جدا .

(٥) جعلهما سيبويه في الكتاب ٢٣٦/١ مرفوعين على البدل وانظر التعليقين السابقين (٢ و ٤) .

(٦) ساقط من جـ و ص و ط .

(٧) في ص و ط : إن .

(٨) في جـ و ص : ذكرنا .

(٩) انظر ما تقدم من ٢٠٧ – ٢١٥ .

(١٠) في ط : التقديم .

(١١) صفحة ٧٢٨ .

ويجب أيضا تأخيرُ الخبر إذا اقترنَ المبتدأُ بلام الابتداء نحو لزيد (قائم)[1] أو كان ضميرَ الشأن للزوم تصدُّرِهما .

قوله : وإذا تضمن الخبر المفردُ ماله صدرُ الكلام مثل : أينَ زيد ، أو كان مصحِّحًا (له)[2] مثل : في الدار رجل ، أو لمتعلِّقه ضمير في المبتدأ مثل : على التمرة مثلها زُبْدًا ، أو عن أنَّ مثل : عندي أنك قائم وجب تقديمه .

هذا بيان لموجبات تقديم الخبر .

وإنما قال : الخبر المفرد لأنه إن كان الخبر جملةً متضمنة (لماله صدر الكلام)[3] لم يجب تقديمُه ، نحو : زيد من أبوه ، إذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدرَ الكلام يكفيها أن تقع صدر جملةٍ من الجمل ، بحيث لا يتقدم عليها أحد ركني تلك الجملة ، ولا ما صار من تمامها من الكَلِمِ المغيرة لمعناها كإنَّ وأخواتها ، وسائر ما يُحدِث معنًى من المعاني في الجملة التي تدخلها . فلا يقال : إن من يأتني أَشْكُرْه ، وأما قولهم : علمت أيُّهم في الدار فإن الفعل لما كان من أفعال القلوب ، وليس أثرُها المعنويُّ بظاهر كأفعال العلاج – فإنها محسوسة الآثار كالضرب والمشي – جُوِّز (تقدمه)[4] على الكلام المصدّر بأداة الاستفهام ، والنفي ، ولامِ الابتداء ، مع تأثيره فيه معنى ، مع أن تقدمه كلا تَقَدُّمٍ ، إذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم في ظني ، ومُنِع[5] من العمل فيه ظاهرا احتراما للفظ المقتضي للصدر .

وأما قولهم : الذي ما يضربُ ، والذي إن تضربْه يضربْك فإن الموصول – وإن كان مع الصلة ككلمة واحدة – إلا أنه لا يؤثر في صلته معنى .

ونحو قولهم : زيدٌ من أبوه ؟ وعمرو في دار مَنْ هُو ؟ أولى بالجواز ، لأن المبتدأ كما أنه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر (ليس معه أيضا بتقديره كالمفرد)[6] ، كما كان

---

(١) ساقطة من ص .
(٢) ساقطة من ط ، وقال في هامش ط ٩٨/١ : و (له) ليس في المقروءة على ابن الحاجب .
(٣) في جـ و ص و ط : لما يقتضي صدر الكلام .
(٤) في ط : تقديمه .
(٥) يعني الفعل القلبي المعلق .
(٦) في ص و ط : ليس هو معه أيضا كالمفرد ، وفي جـ : ليس معه أيضا كالمفرد .

الموصولُ مع (الصلة)[1] (كذلك)[2] .

فإن قيل : كيف الجمع بين قوله ههنا ، (أينَ مفردٌ) و (بين)[3] قوله قبلُ : وما وقع ظرفا فالأكثر أنه مقدر بجملة[4] ؟

قلت : لاشك أن لفظ (أين) اسمٌ مفرد في الوضع سواءٌ قُدِّر بالجملة أو بالمفرد ، فأين في (أين زيد) مفردٌ واقع موقعَ الجملة على الأصح ، فيصح أن يقال : إنه خبر مفرد .

وإن كان الاستفهام ظرفا متعلقًا بالخبر المفردِ الملفوظِ به وجب تقديمُه على المبتدأ ، إما مع الخبر نحو (عَلَامَ راكبٌ زيد ، وبدونه نحو عَلَامَ زيدٌ راكب)[5] .

قوله : وإذا تضمن الخبر المفردُ (ماله صدرُ الكلام)[6] .

اعلم أنه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرًا مفردا إلا كلمةُ الاستفهامِ نحو (مَنْ زيد) أو مضافٌ إليها نحو (غُلَامُ مَنْ زَيْدٌ)[7] .

قوله : أو كان مصحِّحا .

أي كان الخبر أي (تقديمه)[8] مصحِّحا لمجيءِ المبتدأ نكرةً – على ما ذكر قبل[9] – في جواز تنكير المبتدأ : أن تقدُّم حكمِ النكرةِ عليها خصَّصَها حتى جاز وقوعُها مبتدأً ، وقد قلنا عليه ما فيه كفاية[10] .

---

(١) في ط : صلته .
(٢) تكملة من ط .
(٣) ساقطة من جـ و ص و ط .
(٤) صفحة ٢٧٥ .
(٥) في ط : غلام – فيهما بالغين المعجمة ، والصحيح ما هنا لأنه استفهام .
(٦) ساقط من جـ و ص و ط .
(٧) كان الأولى أن يمثل بمثال ابن الحاجب أين زيد ، لأن من زيد يحتمل أن يكون (من) مبتدأ وزيد هو الخبر ، كما نقل هو عن سيبويه صفحة ٢٩٣ .
(٨) في ط : تقدمه .
(٩) صفحة ٢٥٨ .
(١٠) انظر صفحة ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(فالأولى)[1] أن يقال – في إيجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدأ المنكّر في الأغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء – إن العلةَ فيه خوفُ لبس الخبر بالصفة ، مع كثرة استعمال الظرف خبرا ، فلو قَلّ وقوعُ الظرف خبرا عن المنكّر اغتُفِر ذلك اللبسُ القليل ، كما في قوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يومَئِذٍ نَاضِرَة ﴾[2] ﴿ وَوُجُوهٌ يومَئِذ بَاسِرَةٌ ﴾[3] وتقديم الخبر غيرِ الظرفِ على المبتدأ لا يرفع اللبسَ ، ولا يُعَيِّنُه للخبرية ، إذ لو قلت – في رجل قائم – قائم رجل احتُمِل كونُ رجل خبرا عن قائم أو بدلا منه ، وأما الظرف فإنه إذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظا أو محلا هذا كلُّه على مذهب سيبويه[4] .

أما على مذهب الأخفش والكوفيين فالظرفُ عامل في الاسم الذي بعده[5] ، فليس إذن من هذا الباب .

وقولنا : في الأغلب ، احترازٌ عن نحو قولهم أَمْتٌ في حَجَرٍ لا فيك[6] .

وقولنا : مما لا يتضمن معنى الدعاء ، احترازٌ عن نحو سلام عليك ، وويلٌ لك ، فإن الأغلبَ تأخيرُ الخبر ، لما ذكرنا قبل[7] .

قوله : أو لمتعلِّقه .

أي لمتعلِّق الخبر – بكسر – اللام – ونعني بالمتعلِّق جزءَ الخبر (فقولُك على التمرة خبرٌ ، والمجرورُ جزؤه)[8] .

(ويجوز أن يريد بالخبر ذلك المقدرَ ، لأن الجار والمجرورَ متعلق به ، والمجرورُ وحده يتعلق بعامله ، لأن الجارَّ ليس بمتعلِّق في الحقيقة ، بل بسبب تعلُّق (المجرور)[9] بعامله

---

(١) في ط : والأولى .

(٢) القيامة ٢٢ .

(٣) القيامة ٢٤ ، ويومئذ في الآيتين ظرفُ زمان ، وقد اغتفر الابتداء بالنكرة ههنا ومجيء ظرف الزمان بعدها لأنه يقل حد الإخبار عن اسم العين بظرف الزمان ولابد من تأويله ، وهذا الذي عناه الرضي بالقلة في المثالين .

(٤) الكتاب ٢٧٨/١ .

(٥) انظر المسألة السادسة من الإنصاف ٥١ .

(٦) سبق الحديث عنه صفحة ٢٦٠ .

(٧) صفحة ٢٦٥ .

(٨) تكملة من جـ و ص و ط .

(٩) في ط : المجرور ما .

القاصر)[1] (يعني إذا اتصل بالمبتدأ ضميرٌ يرجع إلى جزء الخبر وجب تقديمُ الخبر ، حتى لا يلزمَ ضميرٌ قبل الذكر)[2] فلو قلت : مثلُها زبدًا على التمرة لكان مثل صاحبُها في الدار ، وقد تقدم امتناعه[3] .

وإذا كان الضمير في صفةِ المبتدأ نحو على التمرة زبدٌ مثلها جاز تأخيرُ الخبر عن المبتدأ بأن يتوسط بينه وبين صفته ، نحو زبدٌ على التمرة مثلُها ، إذ الفصلُ بين الصفة والموصوف جائزٌ[4] .

وإن تقدم المفسِّر المتعلِّق بالخبر على المبتدأ ذي الضمير ، وتأخر الخبرُ عنه ، نحو في الدار مالكها نائم جاز عند البصريين[5] وعند هشام[6] من الكوفيين ، خلافا للباقين[5] .

وكأن المانع نظر إلى أن المفسِّر مرتبتُه (التأخير)[7] ، لتعلقه بالخبر .

وليس بشيءٍ ، لأن التقدم اللفظي كاف في صحة عودِ الضمير ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وإذ ابْتَلَىٰ إبْرَاهيمَ رَبُّه ﴾[8] .

ووافق الكسائيُّ البصريين في جواز نحو : زيدًا غلامُه ضَارِبٌ ، لا في نحو زيدا غلامُه ضَرَبَ[9] .

وكأنه نظر إلى شدة طلب الفعل لمفعوله ، فكأن مفعوله متأخر ، بخلاف اسم الفاعل فإنَّ طَلَبَه له بالمشابهة .

والأولى الجواز في الكل[10] ، لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي[11] .

---

(١) تكملة من ص و ط .
(٢) تكملة من جـ و ص و ط .
(٣) انظر صفحة ٢٥٧ .
(٤) بشرط أن لا يكون الفاصل أجنبيا عنهما .
(٥) التسهيل ٤٧ .
(٦) في الأصول ٢/٢٤٠ فإن قالوا : زيدًا أجلُه أحرَزَ فأكثر النحويين المتقدمين وغيرهم يحيلُها ، إلا هشاما ، وهي تَجُوزُ ، لأن المعنى أجلُ زيدٍ أحرزَ زيدًا ، فلما قلت زيدًا أجلُ زيدٍ أحرزَ لم تَحْتَجْ إلى إظهار زيد مع الأجل . وانظر المسألة في التسهيل ٤٧ .
(٧) في ط : التأخر .
(٨) البقرة ١٢٤ ويقصد الشارح أن تقدم (إبراهيم) اللفظي أجاز عود الضمير عليه مع أن رتبته التأخير .
(٩) التسهيل ٤٧ .
(١٠) دخول (أل) على كل يمنعه كثير من النحويين . انظر التسهيل ١٥٨ وهامش المقتضب ٣/٢٤٣ .
(١١) فى هذه الصفحة .

قوله : أو عن أن .

يعني أو كان الخبر عن أن مع اسمها وخبرها ، يريد إذا كان أنَّ مع صلتها مبتدأ وجب تقديمُ خبرها عليها ، وقد تقدم أنها مع صِلتها فاعلٌ عند أبي علي إذا كان الخبرُ ظرفًا[1] .

وإنما تعين تقديمُ الخبر لئلا يلتبس بإنَّ المكسورةِ ، لأنك لو جئت بالخبر بعد خبر أن المفتوحةِ إمّا ظرفًا نحو : أن زيدا قائم عندي ، أو غيرَ ظرف نحو : أن زيدا قائم حقٌّ لاشتبهت المفتوحةُ بالمكسورة ، ولم (ترفع)[2] الفتحةُ الخفيةُ اللبسَ ، لكون الموقعِ موقعَ المكسورة ، لأن لها صدرَ الكلام (بخلاف المفتوحة – كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل[3] .

ولا يرفع مجيءَ خبر المبتدأ بعد خبر أن اللبسَ – أيضا – إذ ربما يُظَنُّ أنه خبر بعد خبر لإنَّ المكسورةِ ، أو يظن في الظرف تعلُّقه بخبر إنّ .

وإذا تقدم الخبرُ على (أن) عرف أنه خبرُ المبتدأ ، وأنه ليس في حيز أنَّ المفتوحة ، إذ هي حرفٌ موصولة ، ويجيء في باب (الموصولات)[4] أن ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول[5] ، ولا (ما)[6] في حيز خبرِ المكسورة ، لأن لها الصدرَ)[7] .

فإذا تعين أن المقدم خبر ، والمكسورةُ مع اسمها وخبرها لا يصح أن تكون مبتدأ لأنها جملة ، والمبتدأ مفرد ، تعين أن ما بعد الخبر هي (أن) المفتوحة لا غير .

وإذا كان (أن) المفتوحة مَعَ صِلَتِها بعد (أما) نحو : أما أنك خارج فلا (أُصدِّقُه)[8] فإنها تتقدم على خبرها ، لما (يذكر)[9] في حروف الشرط أن الجملة (التامة)[10] لا (تتوسط)[11] بين أما وفائها[12] ، فلا (تلتبس)[13] المفتوحةُ بالمكسورةِ .

---

(١) صفحة ٣٤٠ .
(٢) في ط : تدفع .
(٣) انظر ط ٣٤٧/٢ .
(٤) في ص و ط : الموصول .
(٥) انظر ط ٦٠/٢ .
(٦) تكملة من ص .
(٧) من قوله بخلاف المفتوحة التي لها الصدر ساقط من جـ .
(٨) في جـ : أحذفه .
(٩) في ط : تذكر ، وفي جـ و ص : نذكر .
(١٠) تكملة من جـ و ص و ط .
(١١) في ط : يتوسط .
(١٢) انظر ط ٣٩٧/٢ .
(١٣) في ط : يلتبس .

ويجب أيضا تأخيرُ المبتدأ الذي بعد (إلا) لفظا ، نحو : ما قائم إلا زيدٌ ، أو معنى (نحو إنما قائمٌ زيد ، لأنك إن قدمته من دون إلا انعكس الحصرُ ، وإن قدمته مع إلا لم يجُز)[1] لتقدم أداةِ الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرَّغ ، ولا يجوز ذلك كما يجيء في باب الاستثناء[2] .

وإذا كان تقديمُ الخبر يُفْهَمُ منه معنًى لا يفهَم (من تأخيره)[3] وجب التقديمُ نحو قولك تَمِيمِيٌّ أنا ، إذا كان المرادُ التفاخرَ بتمِيمٍ ، أو غيرَ ذلك مما يقدَّم له الخبرُ .

قوله : وقد يتعدد الخبر (مثل)[4] زيد عالم عاقل .

اعلم أن تعددَ الخبر إما أن يكون بعطف أو (غيره)[5] .

فالأول نحو زيد عالم وعاقل ، وليس قولك : هما عالم وجاهل من هذا ، لأن كلامنا (فيما إذا تعدد الخبر)[6] عن شيءٍ واحدٍ ، وههنا المخبر عنه (بالعالم غير المخبر عنه)[7] بالجاهل .

والثاني على ضربين ، لأن الأخبار المتعددةَ إما أن تكون متضادةً أولا ، وليس ما تعدَّد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة ، نحو : زيد جائع نائع[8] ، لأنهما بمعنى واحد ، (والثاني)[9] في الحقيقة تأكيدٌ للأول .

فإن لم تكن متضادةً كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الغَفُورُ (الوَدُودُ)[10] ذُو العَرْشِ المَجِيدُ ، فَعَّالٌ لما يُرِيدُ ﴾[11] ففي كل واحد ضميرٌ يرجع إلى المبتدأ إن كان مشتقا ، ولا إشكال فيه .

---

(١) تكملة من جـ و ص و ط .

(٢) صفحة ٧٢٨ .

(٣) في ص و ط : بتأخيره .

(٤) في ت : في مثل .

(٥) في ط : بغيره .

(٦) في جـ و ط : فيما تعدد فيه الخبر .

(٧) تكملة من جـ و ص و ط .

(٨) في ت : جامع نابع ، وفي اللسان (نوع) والنُّوع بالضم الجوع ، وصرَّف سيبويه منه فعلا فقال : ناع ينوع نوعا فهو نائع .

(٩) في ت : فالثاني .

(١٠) في ت : الرحيم والصواب ما هنا .

(١١) البروج ١٤ – ١٦ .

وإن كانت متضادةً فهي على ضربين :

إما أن يتصفَ (جزء)[1] المبتدأ ببعض تلك الأخبار ، والجزء الآخر بالخبر الآخر .

أو يتصفَ المجموعُ بكل واحدٍ منهما .

فالأول نحو قولك للأبلق : هذا أبيضُ أسودُ . وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبرُ ، لأنه مثلُ قولك : هما عالمٌ وجاهل ، إلا أن الفرق بينهما أن الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع إلى مجموع المبتدأ ، بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل . وأما الضمير في كل واحد من أبيض وأسود فإنه يرجع إلى مجموع المبتدأ ، بدليل مطابقتهما له إفرادًا وتثنيةً وجمعا ، كقولك : هما (أبيضان أسودان)[2] وهم (بيض سود)[3] .

وإنما جاز ذلك مع أن المراد بعضه أبيض وبعضه أسود ، كما أن المراد بالأول أحدُهما عالمٌ والآخر جاهلٌ ، لاتصال البعضين ، بخلاف (جزأي الأولِ)[4] فإنّ كلّ واحد منهما منفرد عن الآخر .

وإذا جاز إسنادُ الشيء إلى (الشيء)[5] مع أن المسند إليه في الحقيقة متعلَّقُهُ الخارجُ منه مع قيام القرينة نحو (هذا حسنُ الغلامِ)[6] بنصب الغلام وجره ، فَلَأَنْ يجوزَ إسنادُ (الشيء إلى الشيء مع أن)[7] المسندَ إليه (في الحقيقة جزءُ المسند إليه)[8] في الظاهر أولى . وهذا كما نقول : النَّارَنجُ[9] أحمرُ أي ظاهر قشره ، ومنه قولهم : زيدٌ حسنُ الوجهِ ، وحسنُ وجهٍ ، وحسنٌ وجهًا نصبا وجرا .

---

(١) في ط : جزؤه .

(٢) في ت و ص : أبيضان وأسودان .

(٣) في ت و ص : بيض وسود .

(٤) في ت و جـ و ص جزأيهما .

(٥) في ت : شيء .

(٦) في ت : هذا الغلام حسن .

(٧) تكملة من جـ و ص و ط .

(٨) تكملة من جـ و ص و ط .

(٩) في التاج ٢/١٠٥ و ١٠٦ النارنجُ ثمرٌ معروف ، فارسي ، معرب نارنك ، أنشد شيخُنا قال أنشدنا الإمام محمد ابن المسناوي : =

وأما الثاني – أعني ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما ، نحو هذا حلو حامض – فلا إشكال فيه ، لأن الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ ، إذ المعنى في جميع أجزائه حلاوة ، وفيها كلِّها حموضة ، لأنه امتزج الطعمان في جميع أجزائه ، وانكسر أحدُهما بالآخر ، وحصل بالانكسار كيفيةٌ متوسطةٌ بينهما .

واعلم أنه يجوز أن يُعطَف أحدُ الخبرين على الآخر بالواو – مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين – تقول : زيد كريم شجاع ، وزيد كريم وشجاع ، كما يعطف بعض الأوصاف على بعض نحو قوله[1] :

٧٥ – إلى الملك القَرْمِ وابن الهُمَامِ ... وليثِ الكتيبةِ في المزدَحَمْ[2]

وكذا ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحدٍ من الخبرين إلى (مجموع)[3] المبتدأ نحو : هذا أبيضُ وأسودُ ، وهذا حلوٌ (و)[4] حامضٌ .

وأما إذا لم يرجع ضميرُ كلِّ واحدٍ إلى مجموع المبتدأ نحو : هما عالم وجاهل فلابد من الواو ، لأن المبتدأ مفكوك تقديرا ، أي أحدهما عالم والآخر جاهل .

قوله : وقد يتضمن المبتدأُ معنى الشرط ، فيصح دخولُ الفاء في الخبر ، وذلك الاسمُ الموصولُ بفعلٍ أو ظرف ، والنكرةُ الموصوفةُ بهما ، مثل : الذي يأتيني أو في الدار فله درهم ، وكل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم ، وليت ولعلّ مانعان (بالاتفاق)[5] وألحق بعضهم (إنَّ) بهما .

وشادنٍ قلن له صف لنا ... بستاننا الزاهي ونارنْجَنا
فقال لي بستانُكم جنةٌ ... ومن جَنَى النارنْج نارًا جَنَا

أقول : لم أجده في اللسان .

(١) لم أعثر على قائله .

(٢) البيت في الإنصاف ٤٦٩ وبعده فيه ..

وذا الرأي حين تُغَمُّ الأمورُ ... بذات الصَّلِيلِ وذاتِ اللُّجُم

وهو أيضا في معاني القرآن للفراء ١/١٠٥ وفي الكشاف ١/١٣٣ وفي تفسير الطبري ٢/١٠٠ وفي الخزانة ١/٤٥١ و ٥/١٠٧ .

اللغة : القرم : السيد ، الهمام : الملك العظيم الهمة والسيد الشجاع السخي ، والكتيبة : الجيش ، وقيل جماعة الخيل إذا أغارت ، والمزدحم : مكان الازدحام .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على جواز عطف أحد الخبرين على الآخر كما يجوز عطف بعض الصفات على بعض .

(٣) في ت : المجموع .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) في ت : باتفاق .

اعلم أن الفاء تدخل (في)[1] خبر المبتدأ الواقع بعد (أمَّا) وجوبا ، نحو : أما زيد فقائم ، ولا تحذف إلا (لضرورة)[2] كقوله[3] :

٧٦ – وأما القتالُ لا قتالَ لديكم[4]

أو لإضمار القول كقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ ﴾[5] أي فيقال (لهم)[6] : أكفرتم ، وتجيء علةُ الإتيان بالفاء (في خبر مثل هذا المبتدأ)[7] في حروف الشرط[8] .

وتدخل جوازا في خبر (المبتدأ المذكور)[9] ههنا ، وهو شيئان :

أحدهما : الاسمُ الموصولُ إما بفعل أو بظرف ، ويدخل في قولنا (الموصول) اللام الموصولةُ أيضا في نحو ﴿ الزَّانِيَةُ والزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾[10] وصلتها لا تكون إلا فعلا في صُورَةِ اسم الفاعل أو المفعول – لما يجيء في الأسماء الموصولة[11] – .

---

(١) في ط : على .

(٢) في ت : بضرورة .

(٣) قائله : الحارث بن خالد بن العاص بن هشام من قريش شاعر غَزِل نشأ في أواخر أيام عمر بن أبي ربيعةَ ، وكان يذهب مذهبه ، ولاه يزيد بن معاوية إمارة مكة ، ولما ظهرت دعوة عبد الله بن الزبير استتر ثم رحل إلى عبد الملك بدمشق ثم عاد إلى مكة وتوفي بها نحو سنة (٨٠) الأعلام ١٥٥/٢ .

(٤) عجزه :

ولكنّ سيرًا في عراض المواكب

والبيت في المقتضب ٦٩/٢ وفي المنصف ١١٨/٣ وفي الأمالي الشجرية ٢٨٥/١ ، ٢٩٠ و ٣٤٨/٢ وفي ابن يعيش ١٣٤/٧ و ١٢/٩ وفي المغني ٨٠ وفي شرح شواهد المغني ١٧٧ وفي العيني ٥٧٧/١ و ٤٧٤/٤ وفي الخزانة ٤٥٢/١ .

اللغة : عراض : جمع عُرْض ، بمعنى الناحية ، المَوَاكِب : الجماعة ركبانا أو مشاة ، وقيل ركاب الإبل للزينة .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن حذف الفاء الداخلةِ على خبر المبتدأ الواقع بعد (أما) ضرورة .

(٥) آل عمران ١٠٦ .

(٦) تكملة من ط .

(٧) تكملة من جـ و ص و ط .

(٨) انظر ط ٣٩٧/٢ حيث قال : وإنما وجب الفاء في جواب أما و لم يجز الجزم وإن كان فعلا مضارعا لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قَبُحَ أن تعمل في الجزاء الذي هو أبعدُ منها من الشرط .

(٩) في ت : المبتدأ مذكور ، وفي جـ و ص و ط : مبتدأ مذكور ، وقد اقتضى المقام هذا التصويب .

(١٠) النور ٢ .

(١١) انظر ط ٣٨/٢ وفيه : فنقول : بناء على مذهب الجمهور أن أصل الضارب والمضروب الضَّرِبَ والضُّرِبَ ، فكرهوا دخولَ اللامِ الاسميةِ المشابهةِ للحرفيةِ لفظا ومعنى على صورة الفعل .

والأغلب الأعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء أن يكون عاما وصلتُه – مستقبلةً – كما في أسماء الشرط وفعل الشرط ، نحو : من تضرب أضرب .

وقد يكون خاصا وصلته ماضيةً كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾[1]... الآية[2]، لأن الآيةَ مسوقةٌ للحكاية عن جماعة (مخصوصة)[3] حصل منهم الفَتْنُ، أي الإحراق [4]، وكذا قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُم (فَمَا)[5] أَوْجَفْتُمْ ﴾[6] .

وقد يكون الموصول خاصا وصلتُه مستقبلةً كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوتَ الَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُم ﴾[7] إذْ لا يريد كل موت تفرون منه يلقاكم (إذ رُبّ موت فر منه الشخصُ فمالاقاه ذلك النوع ، كموتٍ بالقتل بالسيف مَثَلا ولاقاه نوع آخر)[8] فالمعنى هذه الماهية التي تفرون منها تلاقيكم .

وجاز دخولُ الفاء في خبر المبتدأ ههنا – وإن لم يكن موصولا – لأنه موصوفٌ بالموصول .

وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور ، وهو بمعنى المستقبل ، لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي أتاني فله درهم .

والموصولُ بالظرف نحو : الذي قدامك أو فِي الدار فله درهم .

وإنما وُصِلَ المبتدأُ الذي في خبره الفاء أو وُصف بالفعل أو الظرف فقط لكون الموصولِ

---

(١) البروج ١٠ .

(٢) تكملة الآية ... ﴿ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ ﴾ .

(٣) في ط : مخصوصين .

(٤) الفتن في اللغة : الابتلاء والامتحان والاختبار وأصلها مأخوذ من قولك : فتنت الفضةَ والذهبَ إذا أذبتَهما بالنار لتميز الرديء من الجيد .

(٥) تكملة من جـ و ص و ط .

(٦) الحشر ٦ ، وتتمة الآية ... ﴿ عَلَيهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ولكنَّ اللهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

(٧) الجمعة ٨ .

(٨) تكملة من جـ و ص و ط .

والموصوفِ ككلمة الشرط ، والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء ، (فالصلةُ والصفةُ يكونان كالشرطِ)[1] فكان حقُّ الموصول – على هذا – أن لا يكون إلا مبهَما كأسماءِ الشرطِ نحو من وما الشرطيتين .

وإنما جاز أن لا يكون مبهما – كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا ﴾[2] لأنه دخيل في معنى (الشرط)[3] .

وكذا كان حقُّ الصلة أن لا تكون إلا فعلا مستقبَلَ المعنى كشرطِ مَنْ ومَا ، إلا أنه لما لم يكن شرطًا في الحقيقة جاز أن لا يكون صريحا في الفعلية ، بل يكونُ مما يقدرُ معه الفعل كالظرف والجار والمجرور ، وأن لا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا ﴾[2] .

وكذا كان حقُّ الخبر أن تلزمه الفاء لكونه كالجزاء (لكن من)[4] حيث إنه ليس جزاءَ الشرط حقيقةً جاز تجريدُه منها مع قصد السببية ، نحو الذي يأتيني له درهم .

ولا يلزم (مع الفاء)[5] أن يكون الأولُ سببا للثاني ، بل اللازمُ أن يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلَها ، كما في جميع الشرط والجزاء ، ففي قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِى تَفِرُّونَ مِنهُ ﴾[6] .. الآية[7] ، الملاقاةُ لازمةٌ للفرار ، وليس الفرارُ سببًا للملاقاة ، وكذا في قوله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ ﴾[8] كون النعمة منه – تعالى – لازمٌ (لحصولها)[9] معنًى ، فلا يغرنَّكَ قولُ بعضِهم : إن الشرطَ سببٌ للجزاء – ويجيء تحقيقه في حروف الشرط إن شاء الله[10] –.

---

(١) في ط : وأما الصلة والصفة فيكونان كالشرط .
(٢) البروج ١٠ .
(٣) في ط : الشر .
(٤) فيما عدا ص : فمن .
(٥) تكملة من جـ و ص و ط .
(٦) الجمعة ٨ .
(٧) تكملة الآية : ... ﴿ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ .
(٨) النحل ٥٣ .
(٩) فيما عدا (ط) لحصوله .
(١٠) انظر ط ٢/٣٩٠ .

والثاني[1] : النكرةُ العامة[2] الموصوفة بالفعل أو الظرف (أو الجار والمجرور)[3] نحو كلّ رجل يأتيني ، أو أمامَك ، أو فِي الدار فله درهمٌ .

وقد تجيء صفتها أيضا (ماضيًا مستقبل المعنى)[4] ، نحو : كل رجل أتاك غدًا فله درهم – كما ذكرنا في الموصول[5] –

وقد تدخل الفاءُ على خبر (كل) وإن كان مضافا إلى غير موصوف[6] ، نحو كل رجل فله درهم ، لمضارعته لكلمات الشرط في الإبهام ، وكذا إن كان مضافا إلى (موصوف)[7] بغير الثلاثة المذكورة ، نحو : كل رجلٍ عالمٍ فله درهم .

وعند سيبويه لا تدخل الفاءُ على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت[8] .

والأخفشُ يجيز زيادتَها في جميع خبر المبتدأ[9] نحو : زيد فوجد ، وأنشد[10] :

---

(١) يعني من الموضعين اللذَين تدخلُ الفاءُ في خبرهما جوازا .

(٢) أي التي تتضمن معنى العموم بدليل السّياق .

(٣) ساقط من ص .

(٤) في ت : ماضيا غير مستقبل المعنى ، والصواب ما أثبته لأن الماضي ههنا مستقبل المعنى .

(٥) أي لأنه ليس شرطا في الحقيقة وانظر ص ٣٠٣ .

(٦) في ص زيادة هي قوله : بغير الثلاثة المذكورة .

(٧) في ط : غير موصوف ، والصواب ما هنا ، فإن (رجل) موصوف بـ (عالم) .

(٨) الكتاب ١/٧٠ و ٤٥٣ .

(٩) ينسب كثير من النحاة إلى الأخفش أنه يجيز زيادةَ الفاءِ في جميع خبر المبتدأ ، ويعتمدون في ذلك على قوله في معاني القرآن صفحة ١٢٤ – ١٢٥ وقوله : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ التوبة ٦٣ ، وقوله : ﴿ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ الأنعام ٥٤ ، فيُشْبِهُ أن تكون الفاءِ زائدةً كزيادة ما ويكون الذي بعد الفاء بدلا من أن التي قبلها ، وأجودُه أن تُكْسَر إنّ وأن تُجْعَل الفاء جوابَ المجازاة ، وزعموا أنهم يقولون أخوك فَوَجَد بل أخوك فجهد ، يريدون : أخوك وجد ، و : بل أخوك جهد فيزيدون الفاءَ .

وممن نسب إليه هذا الرأي ابنُ جني في سر الصناعة ٢٦١ وابنُ مالك في شرح الكافية الشافية ٣٧٨ وعبدُ القاهر في المقتصد ١/٣١٣ وابنُ يعيش في شرح المفصل ١/١٠٠ والرضيُّ هنا ، والمالقيُّ في رصف المباني ٣٨٦ .

والذي أراه أن هذا ليس رأيَ الأخفش بل نقله كما سمعه عن العرب ، ولذا تجده يقول في معانيه صفحة ٨٠ : وما ذكرنا في هذا الباب من قوله : ﴿ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ المائدة/ ٣٨ و ﴿ الزَّانِيَةُ والزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ ليس في قوله فاقطعوا أو اجلدوا خبرُ المبتدأ لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء ، لو قلت عبد الله فينطلق لم يَحْسُن ، وإنما الخبرُ هو المضمر الذي فسرتُ لك من قوله : ومما نَقُصُّ عليكم ، وهو مثل قوله : وقائلةٍ خولانُ فانكحْ فَتَاتَهُمْ كأنه قال : هؤلاء خولانُ ، كما تقول : الهلالُ فانظر إليه أي هذا الهلال فانظر إليه ، فأضمر الاسمَ .

أقول فهو إنما يقف عند المسموع فلا يردُّه ، ولكنه لا يقيس عليه وقد قدر البيت هنا كما قدره سيبويه .

(١٠) قائل البيت مجهول وقد أنشده الأخفش في معانيه ٧٦ و ٨٠ .

٧٧ – وقائلةٍ خَولانُ فانكحْ فَتَاتَهم وأُكْرومَةُ الحيَّينِ خِلْوٌ كما هِيا[١]

وسيبويه يؤول مثله بنحو : هذه خولانُ فانكح[٢] .

قوله : وليت ولعل مانعان باتفاق .

جميعُ نواسخ (الابتداء)[٣] تمنع دخولَ الفاء في خبر المبتدأ المذكور ، إلا ما نذكره ، وذلك لأنه إنما دخله الفاءُ لمشابهة المبتدأ لكلمة الشرط ، ويلزمها التصدر ، ولا يدخلها نواسخُ الابتداء[٤] ، لأن تلك النواسخَ تؤثر معنًى في الجملة ، وقد تقدم أن ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدَّرة بلازم التصدر[٥] ، إلا أن هذا المبتدأ لكونه غيرَ راسخ العرق في الشرطية جاز أن يدخله (مالا يؤثر)[٦] في الجملةِ المتأخرة معنى ظاهرا ، وهو (إنَّ) نحو قوله تعالى : ﴿ إنَّ الَّذِيَن فَتَنُوا المُؤْمِنِين ﴾[٧] .. الآية ، (وألحق المالِكيُّ[٨] بها أن المفتوحةَ ولكِنَّ – من غير سماع – لكنه لما رأى أنه يجوز

---

(١) البيت في الكتاب ١/٧٠ وفي شرح ابن يعيش ١/١٠٠ و ٨/٩٥ وفي المغني ٢١٩ وفي شرح شواهد المغني ٨٧٣ وفي العيني ٢/٥٢٩ وفي التصريح ١/٢٩٩ وفي الهمع ١/١١٠ وفي الدرر ١/٧٩ وفي رصف المباني ٣٨٦ وفي البحر المحيط ٣/٤٧٧ وفي الخزانة ١/٤٥٥ .

اللغة : خولان : قبيلة باليمن ، الأكرومة : فعل الكرم ، مصدر بمعنى اسم المفعول ، أي ومكرمة الحيين ، والحيان : حي أبيها وحي أمها ، خلو : لا زوج لها .

الشاهد : استشهد به الرضي على زيادة الفاء في خبر المبتدأ على رأي الأخفش وعدم زيادتها عند سيبويه .

(٢) في الكتاب ١/٦٩ : وقد يحسن ويستقيم أن تقول : عبدُ الله فاضربه ، إذا كان مبنيا على مبتدأ مظهَرٍ أو مضمَر ، فأما في المظهَر فقولك : هذا زيد فاضربه ، وإن شئت لم تظهر هذا ، ويعمل كعمله إذا أظهرته ، وذلك قولك : الهلالُ والله فانظر إليه ، كأنك قلت : هذا الهلال ، ثم جئت بالأمر .

(٣) في ط : المبتدأ .

(٤) سيأتي بعد قليل أنه إذا ورد مثل ذلك أنه يضمر له ضميرُ الشأن .

(٥) انظر صفحة ٢٩٦ .

(٦) تكملة من ط وفي جـ و ص : مالا يدخل .

(٧) البروج ١٠ .

(٨) سبقت الإشارة (صفحة ٢٣٠ تعليقة ٣) إلى أن المقصود به ابن مالك ، قال ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٣٧٥ – ٣٧٨ في فصل في دخول الفاء على خبر المبتدأ :

وذا الجواز بعد لكنّ وإنْ وأنّ باق وأبى أبو الحسن

إذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاءَ إن لم يكن إنَّ أو أنَّ أو لكن بإجماع من المحققين . ثم استدل بآيات لدخول الفاء في خبر إنَّ وبقوله تعالى ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فأنّ لله خمسه ﴾ الآية ٤١ من سورة الأنفال .. واستشهد لدخولها في خبر لكن بقول الشاعر : =

العطفُ بالرفع على مَحَل اسم لكن ، كما يجوز على محل اسم إنّ – كما يجيء في الحروف المشبّهة بالفعل[1] – وكذا أجرى بعضهم أنَّ المفتوحة – في جواز رفع المعطوف على اسمها – مُجرَى المكسورةِ – على ما يجيء في الموضع المشار إليه[2] – أجراهما[3] مجرى إنّ المكسورة)[4] .

وأما كلماتُ الشرط الجازمةُ الثابتةُ الأقدام في الشرطية فلا يدخلها شيء (من نواسخ الابتداء)[5] إلا في الضرورة فيضمَر مع ذلك بعدها ضميرُ الشأن (حتى لا تخرجَ كلماتُ الشرط في التقدير عن التصدّر في جملتها ، وذلك)[6] نحو قوله[7] :

٧٨ – إن مَنْ يدخلِ الكنيسةَ يومًا يلــقَ فيها جــآذرًا وظبــاءً[8]

=بكل داهية ألقى العِداة وقـد يُظَن أني في مكري بهم فَـزِعُ
كلا ولكنّ ما أبديه من فَـرَقٍ فَكَيْ يُغَرّوا فيغريهم بِيَ الطَّمَـعُ

وقول الشاعر :

فـوالله مـا فارقتكـم قاليًـا لكـم ولكن ما يُقْضى فسوفَ يكـون

قلت : وأعجب بعد هذا من قول الرضي : إنه من غير سماع .

وقد وجه أبو البقاء دخول الفاء في كتابه التبيان فقال ٦٢٣ – ٦٢٤ عند إعراب آية ٤١ من سورة الأنفال : فأن لله : يقرأ بفتح الهمزة ، وفي الفاء وجهان : أحدهما : أنها دخلت في خبر (الذي) – يعني « ما » في قوله ما غنمتم لأنها بمعنى الذي – « وأن وما عملت فيه في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف تقديره فالحكم أن للهِ خُمُسَه ، والثاني : أن الفاءَ زائدةٌ وأنَّ بدل من الأولى ..

ويقرأ بكسر الهمزة في إن الثانية ، على أن تكون إنّ وما عملت فيه مبتدأً وخبرًا في موضع خبر الأولى .

(١) انظر ط ٣٥٤/٢ .

(٢) انظر ط ٣٥٣/٢ .

(٣) هذا خبر قوله قبل : لكنه لما رأى .. إلخ والضمير يعود على أنَّ ولكن .

(٤) تكملة من جـ و ص و ط من قوله : وألحق المالكي إلى هنا .

(٥) تكملة من جـ و ص و ط .

(٦) تكملة من جـ و ص و ط .

(٧) ينسب إلى الأخطل غياث بن غوث بن الصلت ، من بني تغلب شاعر اشتهر في عهد بني أمية بالشام ، وأكثر من مدحهم نشأ على المسيحية في أطراف الحيرة ، تهاجى مع جرير والفرزدق ، وكان معجبا بأدبه له ديوان شعر ، توفي سنة ٩٠ هـ (الأعلام ٣١٨/٥) .

(٨) البيت في ديوانه فيما ينسب إليه ٣٧٦ وفي المقرب ١٠٩/١ و ٢٧٧ وفي ابن يعيش ١١٥/٣ وفي المغني ٥٦ و ٧٦٧ وفي شرح شواهد المغني ١٢٢ و ٩١٨ وفي الهمع ١٣٦/١ وفي الدرر ١١٥/١ وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور ١٧٨ وفي ما يجوز للشاعر للضرورة للقيرواني ١٨١ وفي العمدة ٢١٠/٢ وفي رصف المباني ١١٩ وفي الخزانة ٤٥٧/١ .

اللغة : الجآذر جمع جُؤْذُر وهو ولد بقر الوحش . والظباء : الغزلان . =

قوله : وألحق بعضهم (إنّ) بهما .

أي ألحق (إنّ) في المنع من دخول الفاء بليتَ ولَعَلَّ .

قال المصنف اتّباعا لعبد القاهر[1] : إن هذا الملحقَ سيبويهِ خلافًا للأخفش[2] .

ونقل العبديّ[3] وأبو البقاء[4] وابنُ يعيش[5] : أن المجوِّز لدخول الفاء مع إنّ سيبويه خلافًا للأخفش[6] .

قوله : وليت ولعل مانعان (بالاتفاق)[7] .

= المعنى : من يدخل الكنيسة يلق فيها أشباه الجآذر من أولاد النصارى وأشباهَ الظباء من نسائهم (الخزانة ٤٥٨/١) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنَّ إنَّ وأخواتها إذا دخلت على اسم الشرط يضمر بعدها ضمير الشأن ، حتى لا تخرج كلماتُ الشرط عن التصدر .

(١) في المقتصد ٣٢٤/١ : وقد اختلفوا في إنّ هل تمنع من الفاء أم لا ؟ فمذهب أبي الحسن أنها لا تمنع و لم يتعرض لذكر رأي سيبويه ، بل اكتفى بذكر رأي الأخفش وتبين أن غيرَ الأخفش لا يجيز ذلك .

(٢) قال ابن الحاجب في شرحه لكافيته ٢٥ : واختلفوا في (إنّ) فسيبويه لا يجيز دخول الفاء معها وأجازه الأخفش ، فكأن سيبويه نظر إلى أن الشرط لا تدخل عليه (إنّ) فكذلك ما يشبه الشرط ومن أجازه نظر إلى أن إنّ لا تغير المعنى الإخباري بخلاف ليت ولعل ، وكلٌّ من التعليلين يستقيم .

(٣) سبقت ترجمته صفحة ١٩٠ .

(٤) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله أبو البقاء العكبري البغدادي الضرير ، صاحب الإعراب ، قرأ العربية حتى حاز قصب السبق وصار فيها من الرؤساء أقرأ النحوَ واللغة والمذاهبَ والخلافَ والفرائضَ والحسابَ .. وكان ثقة صدوقا من تصانيفه : إعراب القرآن ، إعراب الحديث ، إعراب الشواذ .. توفي سنة ٦١٦ بغية الوعاة ٣٨/٢ . وعند البحث في التبيان لم يذكر أبو البقاء من المانعُ ومن المجيز (انظر التبيان ١٢٢٢) ولكنه ذكر ذلك في شرحه للإيضاح ق ٥٣ أ حيث قال : فأما إنّ فلا تمنع من الفاء عند الجمهور ، لأنها تؤكد معنى الابتداء ، ولذلك جاز الرفع في المعطوف على معنى الابتداء ، وقال الأخفش دخول إنّ يمنع من الفاء لأنها عاملٌ مثلُ كأن وليت .

(٥) انظر شرح المفصل ١٠١/١ وابن يعيش هو : يعيش بن على بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا ، أبو البقاء وكان يعرف بابن الصانع ، وكان من كبار أئمة العربية ، ماهرا في النحو والتصريف ، قدم دمشق وجالس الكندي ، وتصدر بحلب للإقراء زمانا . من تصانيفه شرح المفصل . توفي سنة ٦٤٣ هـ (بغية الوعاة ٣٥١/٢) .

(٦) ظاهر كلام سيبويه أنه يجيز دخول الفاء في خبر إنّ ، لأنه استدل في كتابه لجواز دخول الفاء في الخبر بعدة آيات منها قوله ٤٥٣/١ ومثل ذلك : ﴿ الذينَ يُنفِقونَ أموالَهم بالليلِ والنهارِ سرًّا وعلانية فلهم أجْرُهم عِنْدَ ربهم ﴾ البقرة ٢٧٤ وقال تعالى جده : ﴿ قل إنَّ الموتَ الَّذِى تَفِرُّونَ منه فإنه ملاقِيكم ﴾ الجمعة ٨ ومثل ذلك : ﴿ إنَّ الذينَ فَتَنُوا المُؤْمِنِينَ والمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُم عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ ﴾ البروج ١٠ .

(٧) في ت : باتفاق ، وقد سبق أن شرح الرضي هذا الكلام صفحة ٣٠٨ ولكنه أعاده هنا ليعترض على ابن الحاجب ولو ذكر الاعتراض هناك لكان أولى .

لا وجه لتخصيصهما ، بل كلُّ ناسخ للابتداء هكذا ، سوى ما استُثْني .

وما ذكره المصنف من أن امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التناقض ، وذلك أنَّ ما بعد الفاءِ الجزائيةِ لا يكون إلا خَبَرًا ، أي محتمِلا للصدق والكذب ، وخبرُ ليت ولعل لا يحتملان ذلك[1] . ليس بشيء ، لصحة قولك : إن (جاءك)[2] زيدٌ فاضْرِبْه ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بالقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[3] .

قوله : وقد يُحذَف المبتدأُ لقيام قرينة جوازا ، كقول المستهل : الهلالُ والله ، والخبر جوازا نحو : خرجت فإذا السبعُ ، ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره ، مثل : لولا (علي)[4] لهلك عمرُ ، وضربي زيدا قائما ، وكلُّ رجل وضيعتُه ، ولعمرُك لأفعلن .

المستهل : المبصر للهلال .

وقد ذكرنا أنه لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازا إلا مع قرينة دالة على تعيُّنه[5] .

اعلم أنه قد يحذف المبتدأ وجوبا إذا قطع النعت بالرفع – كما يجيء في بابه[6] – نحو : الحمد لله أهلُ الحمد ، أي هو أهل الحمد .

وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة فقطع لقصد المدح أو الذم أو الترحم – كما يجيء[7] – فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك .

ويحذف وجوبا – أيضا – عند من قال – في (نحو)[8] نعم الرجل زيد : إن

---

(١) شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ٢٥ .

(٢) في جـ : جارك .

(٣) آل عمران ٢١ ووجه الاستشهاد بالآية أن الفاء في فبشرهم قصد منها الجزاء وقد دخلت على الأمر ، وهو لا يحتمل الصدق ولا الكذب ، كما يقول المصنف .

(٤) في ت : زيد .

(٥) صفحة ٢١٦ .

(٦) انظر صفحة ١٠١١ .

(٧) انظر صفحة ١٠١١ وما بعدها .

(٨) تكملة من ط .

تقديره : هو زيد . وفيه نظر – على ما يجيء في بابه[1] – .

قوله : جوازا أو وجوبا .

نصبٌ على المصدر ، أي حذفا واجبا أو جائزا .

وإذا في قوله : إذا السبُعُ للمفاجأة ، واختلف فيها فنقل عن المبرد أنها ظرف مكان – فعلى قوله يجوز أن تكون خبر المبتدأ الذي بعدها ، أي فبالمكان السبع ، فنقول على هذا : مررت فإذا زيد قائما ، وإذا عنده متعلق بكائنٍ أو شبهه من متعلقات الظروف العامة[2].

ولا يجوز – على قوله – أن يكون (إذا) مضافا إلى الجملة الاسمية (المحذوفة)[3] الخبر ، إذ لا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا حيثُ – على ما يجيء في الظروف المبنية[4] – وما (ذهب إليه)[5] لا يطّرد في جميع مواضع إذا المفاجأة ، إذ لا معنى لقولك : فبالمكان السبعُ بالباب في تأويل قولهم : خرجت فإذا السبع (بالباب)[6] .

وقال الزجاج : إن إذا المفاجأة ظرف زمان[7] .

---

(١) انظر ط ٣١٤/٢ قال : المخصوص مرتفع بالابتداء ما قبله خبرُه ، لا خبرُ مبتدأ مقدّر ، إذ لو كان خبرَ مبتدأ مقدر لم يدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدما على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه ، نحو كنتَ نعم الرجل ، ونعم السيدان وجدتما .

(٢) تحدث المبرد عن إذا الفجائية في موضعين من المقتضب ، قال في جـ ١٧٨/٣ : فأما إذا التي تقع للمفاجأة فهي التي تسد مسد الخبر ، والاسمُ بعدها مبتدأ ، وذلك قولك : جئتك فإذا زيد وتأويل هذا جئت ففاجأني زيد . وقال في جـ ٢٧٤/٣ : وتقول : خرجت من الدار فإذا زيد ، فمعنى إذا ههنا المفاجأة ، فلو قلت على هذا خرجت فإذا زيد قائما كان جيدا ، لأن معنى فإذا زيد : فإذا زيد قد وافقني .. فقوله : فهي التي تسد مسد الخبر ، فيه إشارة إلى أنها ظرف مكان لكون المبتدأ هنا جثة ولا يخبر بالزمان عن الجثة .

وكذا قوله : فلو قلت على هذا خرجت فإذا زيد قائما كان جيدا يدل على أن ناصب (قائما) هو الظرف (إذا) أو عامله ، ولكن تأويله لـ (إذا) في الموضعين بفاجأني ووافقني يقرب (إذا) الفجائية من الظرفية الزمانية ، والله أعلم . وقد نسب هذا الرأيَ إلى المبرد ابنُ مالك في التسهيل ٩٤ ، وابنُ هشام في المغني ١٢٠ والمراديُّ في الجنى الداني ٣٦٥ .

(٣) في ت و ص : المحذوف .

(٤) انظر ط ١٠٣/٢ .

(٥) في ط : وما ذكره ، والمقصود به : المبرد .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) انظر التسهيل ٩٤ والمغني ١٢٠ والجنى الداني ٣٦٥ .

فعلى قوله يجوز أن تكون[1] في قولهم : فإذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف ، أي فإذا حصول السبع ، أي ففي ذلك الوقت حصوله ، لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة – كما مر[2] – .

ويجوز أن يكون الخبر محذوفا (على هذا القول بلا حذف مضاف)[3] و (إذا) ظرفٌ لذلك الخبر ، غيرُ ساد مسدَّه ، أي ففي ذلك الوقت السبعُ بالباب ، فحذف (بالباب) لدلالة قرينة خرجتُ عليه .

ويجوز أن يكون ظرفُ الزمان مضافا إلى الجملةِ الاسمية ، وعامله محذوف – على ما قال المصنف – أي ففاجأت وقت وجود السبع بالباب .

إلا أنه إخراجٌ لإذا عن الظرفية ، إذ هو – إذن – مفعولٌ به لفاجأت ، ولا حاجة (لهذه)[4] الكُلْفَة ، فإن إذا الظرفيةَ غيرُ متصرفة على الصحيح .

ونُقِلَ عن ابن بَرِّي[5] أن إذا المفاجأة حرفٌ[6] .

فعلى هذا خبر المبتدأ في نحو (فإذا السبع) محذوف بلا خلاف .

وأما الفاء الداخلة على إذا المفاجأة فنُقِل عن الزيادي[7] أنها جواب شرط مقدر[8] .

---

(١) يعني إذا الفجائية .

(٢) صفحة ٢٨٢ .

(٣) ساقط من جـ و ص و ط .

(٤) في ص و ط : إلى هذه .

(٥) عبد الله بن بري بن عبد الجبار ، أبو محمد ، المقدسي المصري النحوي اللغوي ، شاع ذكره واشتهر ، و لم يكن في مصر مثله ، تصدر للإقراء بجامع عمرو ، وكان مع علمه وغزارة فهمه ذا غفلة . له كتاب : اللباب في الرد على ابن الخشاب . توفي سنة ٥٨٢ (البغية ٢/٣٤) .

(٦) نسب ابن هشام هذا الرأي في المغني ١٢٠ إلى الأخفش ونسبه المرادي في الجنى الداني ٣٦٦ إلى الكوفيين وقال : وحُكِي عن الأخفش واختاره الشلوبينُ في أحد قوليه ، وإليه ذهب ابن مالك . ونقل الأنباري عن الكوفيين في الإنصاف ٧٠٤ أنها إذا كانت للمفاجأة كانت ظرفَ مكان .

(٧) أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادي ، قيل له : الزيادي لأنه من أولاد زياد بن أبيه ، أخذ عن الأصمعي وغيره ، وأخذ عنه المبرد وغيره ، وكان عالما بالنحو ، قرأ كتاب سيبويه ، له كتاب الأمثال وكتاب النقط والشكل . توفي سنة ٢٤٩ هـ (نزهة الألباء ٢٠٥) .

(٨) سر صناعة الإعراب ٢٦٢ .

ولعله أراد (أنها)[1] فاء السببية التي المرادُ منها لزومُ ما بعدها لما قبلها – كما تقدم[2] – أي مفاجأةُ السبع لازمةٌ للخروج .

وقال المازني : هي زائدة[3] .

وليس بشيء إذ لا يجوز حذفُها .

وقال أبو بكر مَبْرُمان[4] : هي للعطف حملا على المعنى ، أي خرجت ففاجأت كذا[5] .

وهو قريب .

قوله : التُزِم في موضعه (غيرُه)[6] .

يقال : (ألزمه)[7] الشيء فالتزمه أي قبل ملازمته ، أي في خبر التزمَ العربُ ذِكْرَ غيرِ الخبر (المقدر)[8] في موضعه ، فيحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر (من بين سائر الأخبار)[9] لفظٌ سادٌّ مسدَّ ذلك الخبر ، وهو في أربعة أبواب – على ما ذكر المصنف – .

أولها : المبتدأ الذي بعد لولا – هذا على مذهب البصريين[10] .

---

(١) فيما عدا ط : أن .

(٢) صفحة ٣٠٦ .

(٣) سر صناعة الإعراب ٢٦٢ وقد اختاره ابن جني وعلله ، وانظر الخصائص ٣/٣٢٠ فقد نقض ما قال في سر الصناعة .

(٤) هو محمد بن علي أبو بكر العسكري ، المعروف بمَبْرُمَان ، أخذ عن المبرد وعن الزجاج وكان قيِّما بالنحو ، أخذ عنه الفارسي والسيرافي ، وله من التصانيف شرحُ كتاب سيبويه (لم يتم) شرح شواهده .. إلخ توفي سنة ٣٤٥ (بغية الوعاة ١/١٧٥) .

(٥) سر صناعة الإعراب ٢٦٢ وفي الخصائص ٣/٣٢٠ : وبهذا يقوى عندي قول مبرُمان إن التاء في نحو قولك : خرجت فإذا زيد عاطفة وليست زائدة كما قال أبو عثمان .

(٦) ساقطة من جـ و ص و ط .

(٧) في ص و ط : ألزمته .

(٨) تكملة من ط .

(٩) ساقط من جـ و ص .

(١٠) انظر المسألة العاشرة من الإنصاف صفحة ٧٠ .

وقال الفراءُ : لولا هي الرافعةُ للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل[1] .

وقال الكسائيُّ : الاسم بعدها فاعلٌ لفعل مقدر[2] ، كما في قوله : لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِي[3] .

وهو قريب من وجه ، وذلك أن الظاهرَ منها أنها (لو) التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني – كما يجيء في حروف الشرط[4] – دخلتْ على (لا) وكانت لازمةً للفعل لكونها حرفَ شرطٍ ، فتبقَى مع دخولها على (لا) على ذلك الاقتضاء ، ومعناها مع (لا) – أيضا – باقٍ على ما كان ، كما تبقى مع غير لا من حروف النفي ، فمعنى لولا عليٌّ لهلك عمرُ : لو لم يوجد عليّ لهلك عمر ، فينتفي الأول – (أي عدم وجود علي)[5] – لانتفاء هلاك عمر ، وانتفاءُ الانتفاء ثبوتٌ ، فمن ثم كان (لولا) مفيدةً ثبوتَ الأول ، وانتفاء الثاني ، كإفادة (لو) في قولك : لو لم تأتني شتمتك ، كما مر في بيان قوله :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة (كفاني و لم أطلب قليلٌ من المال)[6] (٤٩)

لكنْ مَنَعَ البصريين من هذا التقدير ، وحملَهم على أن قالوا : لولا كلمةٌ (بنفسها)[7] وليست (لو) الداخلةَ على (لا) (أن)[8] الفعل بعد (لو) إذا أضمر وجوبا فلابد من الإتيان بمفسر – كما مر في باب الفاعل[9] – وليس بعد لولا

---

(١) الإنصاف ٧٠ والأمالي الشجرية ٢/٢١١ ونسبه إلى الكوفيين وانظر الهمع ١/١٠٥ .
(٢) وكذا نسبه إليه المرادي في الجنى الداني ٥٤٤ والسيوطي في الهمع ١/١٠٥ .
(٣) سبق الحديث عنه انظر صفحة ٢٢١ .
(٤) انظر ط ٢/٣٩٠ .
(٥) في ط : أي انتفى انتفاء وجود على ، وفي ص : أي انتفاء وجود علي .
(٦) تكملة من ط ، وقد سبق الحديث عن البيت شاهد رقم ٤٩ صفحة ٢٣٤ وما بعدها .
(٧) في ص : برأسها .
(٨) في ط لأن ، وعليه تكون (لكن) بتشديد النون ، ومَنْعَ اسمُها و (لأن) خبرُها .
(٩) صفحة ٢٢٠ .

مفسر ، وأيضا لفظ (لا) لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلا مكرَّرا في الأغلب – كما يجيء في قسم الحروف[1] – ولا تكرير[2] بعد لولا ، فقال البصريون : الاسم (المرفوع)[3] بعده مبتدأ[4] .

ولا يجوز أن يكون جوابُ (لولا) خَبَرَه ، كما مرّ في أما زيد فقائم[5] ، لكونه جملة خالية عن العائد إلى المبتدأ في الأغلب ، كما في لولا علي لهلك عمر ، فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطي وجوب الحذف ، أحدهما : القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظةُ لولا ، إذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم . (فلولا)[6] دالة على أن خبرَ المبتدأ الذي بعدها موجود[7] ، لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من أنواع الخبر .

الثاني : اللفظُ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا .

وربما دخلت (لولا) هذه على الفعلية قال[8] :

٧٩ – قالت أمامةُ لما جئتُ (زائرَها)[9] هلا رميتَ ببعضِ الأسهمِ السودِ
لا دَرَّ دَرُّكِ إني قد رميتُهم لولا حُدِدتُ ولا عُذْرَى لمحدود[10]

---

(١) انظر ط ٢/٣٧٨ .

(٢) في ت زيادة هي : فيه .

(٣) تكملة من ص .

(٤) الإنصاف ٧٠ .

(٥) صفحة ٣٠٤ .

(٦) في جـ : فلها ، وفي ص : فلها دلالة .

(٧) يعني تقديره : موجود .

(٨) البيتان ينسبان للجموح الظفري ، المذكور في الخزانة ١/٤٦٤ وينسبان إلى راشد بن عبد الله السلمي .

(٩) في ت : أنبئها ، وهو يتناسب مع القصة التي سأذكرها عن الجموح وأبي بشر . لكن معظم المراجع ذكرته زائرها .

(١٠) الثاني منهما في الأمالي الشجرية ٢/٢١١ وهما في ابن يعيش ١/٩٥ وفيه الثاني في ٨/١٤٦ والأول في الإنصاف ٧٣ والثاني في شرح القصائد السبع الطوال ٥٥١ وهما في الخزانة ١/٤٦٢ وفي اللسان (عذر) وفيه لله درك . في الخزانة ١/٤٦٤ أن الشاعر بيَّتَ بني لحيان وبني سهم .. وكان قد جمع جمعا .. وفيهم رجل يقودهم يكنى بأبي بشر ، فتحالفا على الموت وكان في كِنَانةِ الجموح نبلٌ معلَّمة بسوادٍ ، حلف ليرمين بها جُمَعَ قبل عودته فقتل أبو بشر .. وأُعْجِزَ الجموح ، فقالت له امرأته : هلا رميت تلك النبل .. إلخ وفي اللسان : أن الأسهم السود كناية عن الأسطر المكتوبة . وأمامة زوجة الشاعر لادر درك : لا كان فيك خير ولا أتيت بخير يدعو عليها . والعذرى : اسم بمعنى المعذرة .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أنه ربما دخلت لولا على الفعلية – كما هنا – وفيه ردٌّ على الفراء القائل إن ما بعد لولا مرفوع بها . وقد نسب هذا الرأيَ صاحبُ الإنصاف إلى الكوفيين وأيَّدَ رأيَهم وانتصف لهم من البصريين مع أن الحق هذه المرة مع البصريين .

(أي لولا الحد ، وهو الحِرْمان)[1] .

وثانيها[2] : كل مبتدأ يكون مصدرا صريحا (نحو ضربي)[3] أو بمعنى المصدر ، وهو أفعلُ التفضيل مضافا إلى المصدر ، لأنه بعض ما يضاف إليه – كما يجيء في بابه[4] – نحو أخطب ما يكون أي كونٍ ، وأكثر شربي السويق ، ويكون المصدر مضافا إلى الفاعل نحو ضربي زيدا ، أو المفعول نحو ضربي زيدٌ ، أو إليهما نحو تَضَارُبُنَا ، وبعد ذلك حال منهما معا في المعنى ، نحو ضربي زيدًا قائمين ، أو تضارُبُنَا قائمين ، أو من أحدهما نحو : ضربي هندا قائمًا أو قائمةً .

ويقع هذا الحالُ فعلًا أيضا خلافًا للفراء[5] نحو علمي بزيد كان ذا مال ، ويقال : سمعُ أذني زيدا يقول ذاك ، أي سمع أذني كلامَ زيدٍ ، على حذف المضاف .

وإن كانت الحالُ المذكورةُ جملةً اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال (نحو ضربي زيدا وغلامُه قائم)[6] ، قال (النبي)[7] ﷺ « أَقْرَبُ ما يَكُونُ العبدُ من ربِّه وَهُوَ ساجِدٌ »[8] ، إذ الحال فضلةٌ ، وقد وقعت موقعَ العمدة ، فيجب معها علامةُ (الحالية)[9] (لتعرف)[10] إذ كل واقع غير موقعه يُنْكَر .

---

(١) ساقط من ط .

(٢) يعني ثاني المواضع التي التزم فيها حذف الخبر .

(٣) ساقطتان من ص .

(٤) انظر ط ٢/٢١٦ – ٢١٧ .

(٥) التسهيل ٤٥ ونسب صاحب الهمع ١/١٠٦ المنع لسيبويه والفراء ، ووجدت في الكتاب ١/٩٨ ومنه قولهم : سمع أذني زيدا يقول ذاك . وهذا التمثيل يدل على جوازه عند سيبويه ثم قال صاحب الهمع ١/١٠٧ : الثامنة في جواز نحو علمي بِزَيدٍ كان قائما قولان : أحدهما لا ، وعليه أبو علي .. والثاني نعم على أن كان زائدة .

و لم يذكر صاحب الهمع في المانعين سيبويه والفراء مع أن الحال هنا فعل إلا أن يكون الحكم عنده مختلفا بين الفعل التامّ والناقص . ولا يظهر ذلك من حديثه .

(٦) ساقط من جـ .

(٧) تكملة من جـ وص و ط .

(٨) جزء من حديث أخرجه مسلم ١/٣٥٠ وأحمد في مسنده ٢/٤٢١ عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وفي تخريج أحاديث شرح الرضي للبغدادي ق ٣ أ أخرجه البزار عن ابن مسعود ، ومسلم وأبو داود والنسائي عن أبي هريرة : فأكثروا الدعاء ، كذا في الجامع الصغير .

(٩) في ت : الحال .

(١٠) ساقطة من ص و ط .

وجوز الكسائي تجردَها عن الواو[1] ، لوقوعها (موقع) خبر المبتدأ ، فتقول : ضربي زيدا أبوه قائم ، كما في قوله : كلمته فوه إلى في .

ويجوز عند الكسائي اتباعُ المصدر المذكور بالتوابع ، نحو : ضَرْبي زيدا كلُّه ، أو ضربي زيدا الشديدُ قائما[2] .

ومنعه غيره ، لغلبة معنى الفعل عليه .

ولهذا ذهب ابن دُرُسْتَوَيْه[3] إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له ، لكونه بمعنى الفعل ، إذ المعنى ما أضرب زيدًا إلا قائما[4] .

ولم يُسمع الاتباعُ مع الاستقراء .

وفي خبر مثل هذا المبتدأ أقوال :

ذهب ابنُ درستويه وابنُ بَابِشَاذ إلى أنه لا خبر له ، لكونه بمعنى الفعل[5] ، كما قلنا[6] فمعنى ضربي زيدا قائما أضربه قائما ، وهو نحو : أقائم الزيدان – عندهما – .

وذهب الكوفيون إلى أن نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى ، والعاملُ فيه المصدرُ الذي هو مبتدأ ، وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا ، أي ضربي زيدا قائما حاصل[7] .

---

(١) التسهيل ٤٥ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي النحوي ، كان أحد النحاة المشهورين والأدباء المذكورين ، ألف كتبا منها : الإرشاد ، وشرح كتاب الجرمي . أخذ عنه عبيد الله المرزباني وغيره . سئل عنه البرقاني فقال : ضعيف وسئل عنه أبو سعيد الشيرازي فقال : ثقة ثقة . توفي سنة ٣٤٧ (نزهة الألباء ٢٨٣) .

(٤) في الإيضاح في شرح المفصل ١٩٦/١ : والمذهب الثالث – وهو مذهب بعض المتأخرين واختاره الأعلم أن التقدير ضربت زيدا قائما .

(٥) بعد أن ذكر السيوطي هذا الرأي في الهمع ١٠٥/١ ونسبه إلى قوم قال : وضعف بأنه لو وقع موقعَ الفعل لصح الاقتصارُ عليه مع فاعله كالمشبه به .

أقول : لم أجد هذا الرأيَ في شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ولا نص على نسبته إليه وإلى ابن درستويه غير الرضي فيما رأيت .

(٦) قبل قليل .

(٧) انظر الهمع ١٠٦/١ .

وذهب الأخفش إلى أن الخبرَ الذي سدت الحالُ مسدَّهُ مصدرٌ مضافٌ إلى صاحب الحال[1] ، أي ضربي زيدا ضربُه قائما ، أي ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المقيد ، وكذا أكثر شربي السويق شُرْبُه ملتوتا .

وذهب البصريون إلى أنه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا ، والعامل في الحال (محذوف)[2] أي ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما[3] .

والدليل على بطلان مذهب الكوفية أن كلّهم متفقون على أن معنى ضربي زيدا قائما : ما أضرب زيدا إلا قائما ، وهذا المعنى المتفقُ عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصرية والأخفش ، وبيانه مبني علي مقدمة ، وهي :

أن اسمَ الجنس – أعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد – إذا استُعمل ولم تقم قرينةٌ تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس أخذا من استقراء كلامهم ، فمعنى الترابُ يابسٌ ، والماء بارد أي : كل ما فيه هاتان الماهيتان حالُه كذا ، فلو قلت مع قولهم : (النومُ ينقضُ الطهارةَ) : إن النوم – مع الجلوس – لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ ، وإذا قام قرينةُ الخصوصِ فهو للخصوص (نحو)[4] اشتر اللحم واشرب الماء ، لأن (شِرَى)[5] الجميع وشرب الجميع ممتنعان .

فإذا تقرر هذا قلنا : إن الجنس الذي هو مصدرٌ غيرُ مقيدٍ عند البصرية بحالٍ تخصِّصُه ، بل الحال – عندهم – قيد في الخبر ، فيبقى الجنس (أي المبتدأ الذي هو مصدر)[6] على العموم ، فيكون المعنى كلُّ ضرب مني واقعٌ على زيد حاصلٌ في حال القيام ، وهذا المعنى مطابقٌ للمعنى المتفق عليه – أعني ما أضرب زيدا إلا قائما – .

---

(١) التسهيل ٤٥ وفي الهمع ١٠٦/١ : واختاره ابن مالك لما فيه من قلة الحذف ، وضُعّف بأنه لم يقدِّرْ زيادةً على ما أفاده الأول .

(٢) في ت محذوفا .

(٣) وانظر الهمع ١٠٦/١ .

(٤) في ص : كقوله .

(٥) هكذا في النسخ . قال ابن منظور في اللسان (مادة (شرى) شَرَى الشيء يشريه شِرًى وشِرَاءً واشتراه سواءٌ .

(٦) ساقط من جـ و ص و ط .

أما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصِّص له ، فيكون المعنى : ضربي زيدا المختص بحال (القيام)[1] حاصلٌ ، وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه ، لأنه لا يمتنع من حصول الضرب المقيدِ بالقيامِ حصولُ الضرب المقيد بالقعود (أيضا)[2] في وقت آخر ، فليس في تقديرهم – إذن – معنى الحصر المراد (المتفق)[3] عليه .

(وبهذا يبطُل)[4] مذهب ابن درستويه – أيضا – لأنه لا حصر في قولك : أضرب زيدا قائما .

وما يفسد مذهب الكوفية (زيادة ما تقدم)[5] (من جهة اللفظ)[6] أنه ليس في تقديرهم ما يسد مسدَّ الخبر ، لأن مقام الخبر – عندهم – بعد الحال ، وليس بعدها لفظٌ واقع موقع الخبر ، وقد تقدم أن الخبر لا يحذف وجوبا إلا إذا سد مسده لفظ آخر[7] .

وكذا تقول في قولهم : أكثر شربي السويقَ ملتوتًا : إن معناه (أن شربي له ملتوتا أكثر من (شربي له)[8] غيرَ ملتوت) .

فلو قدرناه على مذهب الكوفية : أكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه ، إذ يجوز أن (يقول هذا اللفظ – إذن – من شربه)[9] ملتوتا عشر مرات – وغيرَ ملتوت ألف مرة ، ويريد بأكثر شربي السويق ملتوتا شربه ملتوتا تسع مرات – مثلا – فإنه أكثرُ شربه ملتوتا .

ويرد على مذهب الأخفش حذفُ المصدر مع بقاءِ معموله ، وذلك عندهم ممتنعٌ ، إذ هو بتقدير أن الموصولة مع الفعل ، والموصول لا يحذف .

إلا أن يقال ، إذا قامت قرينةٌ قويةٌ دالة عليه فلا بأس بحذفه ، كما قال سيبويه في

---

(١) في ط : التام .
(٢) تكملة من جـ و ط .
(٣) في ت : بالمتفق .
(٤) في ت : وهذا بطل وفي جـ و ص : وهذا يبطل .
(٥) تكملة من ط .
(٦) تكملة من جـ و ص و ط .
(٧) صفحة ٢٣٠ وقوله : آخر ساقط من ص و ط .
(٨) في جـ و ص و ط : شُربِه .
(٩) في ط : نقول هذا اللفظ ، أو تريد إذن من شربه .

(باب)[1] المفعول معه : إن تقدير (مالك وزيدا) مالك وملابستك زيدا[2] .

هذا ، والقرينةُ الدالةُ على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصرية هو الإخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام ، لأنه لا يمكن تقييدُه إلا بعد حصوله ، واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال ، فقد حصل شرطا وجوب الحذف ، وأصله عندهم ضربي زيدا حاصلٌ إذا كان قائما .

وليس (إذا) للاستقبال ههنا ، بل هو للاستمرار ، كما في قوله تعالى : ﴿ وإذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِى الأَرْضِ ﴾[3] وقوله : ﴿ وإذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾[4] ومثلهُ كثير ، حُذِفَ (حاصل) كما يحذف متعلقاتُ الظروف العامة ، نحو : زيد عندك ، والركض في الميدان ، فبقي (إذا كان قائما) ثم (حذف)[5] إذا مع شرطه العامل في الحال ، وأقيم الحال مُقَامَ الظرف ، لأن في الحال معنى الظرفية ، إذ معنى (جاءني زيد راكبا) أي : (في)[6] وقت الركوب ، فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر ، (فيكون الحال قائما مقام الخبر)[7] .

فإن قيل : لم لا تكون (كان) المقدرةُ ناقصةً ، وقائما خبرَها ؟

قيل لأن مثل هذا المنصوب – أي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة – لا يكون إلا نكرةً ، لم يسمع – مع كثرته – إلا كذا ، فلو كان خبرَ كان لجاز تعريفُه (ولسمع ذلك مع طول الابتداء)[8] .

هذا ما قيل فيه[9] .

---

(١) تكملة من ص .
(٢) انظر الكتاب ١/١٥٦ .
(٣) البقرة ١١ .
(٤) الشورى ٣٧ .
(٥) ساقطة من ص .
(٦) تكملة من جـ و ص و ط .
(٧) ساقط من ص .
(٨) تكملة من ط . ولعل قوله : الابتداء محرف عن الاستقراء .
(٩) من هنا يبدأ اضطراب في النص حتى قوله : – كما تقدم بيانه – إذْ كان من الأفضل أن يؤخرَ ذِكْرَ رأيه هو وتأييدِه =

(والذي يظهر لي أن تقديره بنحو ضربي زيدا يلابسه قائما – إذا أردت الحالَ عن المفعول في المعنى – وضربي (زيد)[1] (يلابسُه)[2] قائما – إذا كان عن الفاعل في المعنى – أولى .

ثم نقول : حذف المفعول الذي هو ذو الحال ، فبقي (ضربي زيدا يلابس قائما) – ويجوز حذف ذي الحال (على ما أُورِدَ)[3] مع قيام القرينة ، تقول الذي (ضربت)[4] قائما زيدٌ – أي ضربته – ثم حذف يلابس الذي هو خبرُ المبتدأ والعاملُ في الحال ، وقام الحال مَقامَه ، كما تقول : راشدا مهديا ، أي سر راشدا مهديا .

(فنكون)[5] – على هذا – مستريحين من (حذف)[6] إذا مع شرطه الذي هو العامل – ولم يثبت مثله في كلامهم ، ولا نحتاج إلى الاستدلال على أن كان تامةٌ لا ناقِصة)[7] .

وعلى مذهب من جوز أن يعملَ في الحال غيرُ العامل في صاحبها[8] يجوز أن يكون التقدير : ضربي زيدا حاصلٌ قائما ، فيكون العامل (في الحال)[9] حاصلا ، وذو الحال معمولَ ضربي .

(هذا ما قيل فيه)[10] .

= وذلك من قوله : والذي يظهر لي حتى قوله : لا ناقصة ، وأن يذكر هنا الردّ على الآراء التي حشدها وهو قوله : وفيه تكلفات كثيرة إلى قوله : ولا نظير له .

ولعل هذا الاضطراب دفع من كتب نسختي جـ و ص إلى إسقاط قوله : والذي يظهر لي إلى قوله لا ناقصة حتى يستقيم الكلام . والله أعلم بالصواب .

(١) في النسختين ت و ط : زيدا ، والصحيح ما أثبته ، ليكون قوله (زيد) هو الفاعل هنا والمفعول في حالة نصبه .

(٢) في ط يلابس والصواب ما أثبته .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ت : ضربته ، والصواب ما أثبته .

(٥) في ط : فيكون .

(٦) في ت : طرف .

(٧) من قوله : والذي يظهر لي – حتى هنا ساقط من جـ .

(٨) يعني ابن مالك ، كما سيأتي بعد قليل .

(٩) ساقطتان من ط .

(١٠) ساقط من ط وهو لازم ، ولو سقط لكان ما بعده ردا على ابن مالك مع أنه اختار رأيه كما سيأتي في قوله : والحق أنه يجوز اختلاف العاملين .

وفيه تكلفات كثيرة من حذف إذا مع الجملة المضاف إليها – و لم يثبت في غير هذا المكان – ومن العُدول عن ظاهر معنى كان الناقصة إلى معنى التامة ، وذلك لأن معنى قولهم : حاصل إذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ، ومن قيام الحال مقامَ الظرف – ولا نظير له .

والذي أوقعهم في هذا وأوقع غيرهم فيما لزمهم التزامُهم اتحادَ العامل في الحال وصاحبِها ، بلا دليل عليه ولا ضرورةٍ ألجأتهم إليه .

والحق أنه يجوز اختلافُ العاملين – على ما ذهب إليه المالكي[1] – فنقول : تقديرُه : ضربي زيدًا حاصل قائما ، والعامل في الحال حاصل ، وفي صاحبها ضربي – وهو الياء أو زيدا – .

فنقول : حذفنا كائنٌ أو حاصلٌ العاملَ في الحال – لكونه عاما شاملا لجميع الأفعال – كما حذفناه في نحو زيد عندك ، أو في الدار ، لمشابهة الحال للظرف ، والحذف في كليهما واجب ، لقيام الحال والظرف مقام العامل – كما تقدم بيانه[2] – .

واعلم أنه يجوز رفع الحال (السادةِ)[3] مسد الخبر عن أفعلَ المضافِ إلى ما المصدريةِ الموصولةِ بكان أو يكون ، نحو أخطب ما يكون الأمير قائم .

هذا عند الأخفش[4] ، والمبرد[5] ، ومَنَعَه سيبويه[6] .

---

(١) في التسهيل ١١١ : وقد يعمل فيها – يعني في الحال – غيرُ عاملِ صاحبها ، خلافا لمن منع .

(٢) صفحة ٢٧٥ .

(٣) في ص و ط : الساد .

(٤) نقله عنه السيرافي ، انظر هامش الكتاب ١/٢٠٠ .

(٥) لم أجد هذه المسألة في المقتضب ولا في الكامل ، بل لم أجد حديثا عن مواضع حذف الخبر وجوبا إلا قوله في الكامل ٢/٩٢ : وأما قوله : حكمك مسمطا فإعرابه : أنه أراد لك حكمك مسمطا ، واستُعمِل هنا فكثر حتى حذف استخفافا لعلم السامع بما يريد القائل ، كقولك : الهلالُ والله ، أي هذا الهلال . ونقله عنه السيرافي في هامش الكتاب ١/٢٠٠ .

(٦) المواضع التي ذكر فيها سيبويه الحالَ التي تسدُّ مسد الخبر لم يتحدث فيها عن الرفع إلا في موضع واحد وهو في الكتاب ١/٢٠٠ – ٢٠١ حيث قال : ومنه – يعني مما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال – مررت برجل أخبثَ ما يكون أخبثَ منك أخبثَ ما تكون، وبرجل خيرَ ما يكون خيرٍ منك خيرَ ما تكون ... وإن شئت قلت : مررت برجل خيرُ ما يكون خيرٌ منك، كأنه يريد برجل خيرُ أحواله خيرٌ منك ... وتقول: البرُّ أرخص ما يكون =

والأولى جوازُه ، لأنك جعلت ذلك الكونَ أخطبَ مجازا ، فجاز جعلُه قائما أيضا ، ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح إلا في الضرورة ، فلا تقول : ضربي زيدا قائمٌ ، إذ لا مجاز في أول الكلام ، ولاشك أن المجاز يُؤْنِسُ بالمجاز .

ويجوز أن يقدر في (أفعل) المذكور زمانٌ مضاف إلى ما يكون ، بخلاف نحو : أكثر شربي السويق ملتوتا وضربي زيدا ، وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف نحو قولك : ماذَرَّ شارق[1] ، فيكون التقدير : أخطب أوقات ما يكون الأميرُ قائمٌ ، أي أوقات كون الأميرِ ، (فتكون قد جعلت)[2] الوقت أخطبَ ، وقائما ، كما يقال : نهارُه صائمٌ (وليله)[3] .

ويُرَجِّحُ هذا التقديرَ أنه سُمِعَ : أخطب ما يكون الأميرُ يومُ الجمعة[4] – برفع (يوم)[5] – وأيضا كثرةُ وقوع (ما) المصدرية زمانا ، وكثرةُ وقوع الزمان مسندا إليه (الفعل)[6] الواقع فيه كقوله[7] :

٨٠ – وما ليلُ المطي بِنَائِمِ[8]

= قفيزان ، أي البر أرخصُ أحوالِه التي يكون عليها قفيزان ...

وأما عبد الله أحسنُ ما يكون قائما ، فلا يكون فيه إلا النصب ، لأنه لا يجوز لك أن تجعل أحسنَ أحواله قائما على وجه من الوجوه . وانظر الكتاب ٩٨/١ و ١٧٨ و ٢٠٨ .

(١) في اللسان مادة (شرق) وآتيك كلّ شارق : كل يوم طلعت في الشمس وقيل : الشارق قرنُ الشمس ، يقال : لا آتيك ماذرّ شارق (التهذيب) : والشمس تسمى شارقا ، يقال : إني لآتيه كلما ذر شارق ، أي كلما طلع الشرقُ .

وانظر جمهرة الأمثال للعسكري ٢٨٢/٢ .

(٢) في ص : فيكون قد جعلنا .

(٣) في جـ و ص و ط : وليله قائم ، وقد آثرت ما في ت حتى يتفق المشبهُ والمشبهُ به ، فإن الرضي شبه قوله نهاره صائم وليله بقوله أخطب أوقات ما يكون الأمير قائم في الإخبار عن الاثنين بشيء واحد . فقد جعل الوقت أخطب وقائما في المشبه به ، وجعل الليل والنهار صائما في المشبه ، والله أعلم بالصواب .

(٤) انظر الكتاب ١٠٠/١ حيث نقل ذلك عن العرب .

(٥) في ط : يوم الجمعة .

(٦) ساقطة من جـ و ص و ط .

(٧) القائل جرير بن عطية الخطفي وستأتي ترجمته صفحة ٨٢٦ .

(٨) البيت بتمامه :

لقد لمتنا يا أمَّ غيلانَ بالسُّرى ونمتِ وما ليلُ المطي بنائمِ

ومنع المبردُ نحوَ قولك : أحسنُ ما يكون زيد القيامُ[1] .

وذلك لأن (أحسن)[2] في الحقيقة زيد ، فلا يخبر عنه بنفس القيام .

وأجازه الزجاج .

وهو الأولى ، لأنك جعلت أحسنَ – وإن كان في الحقيقة (زيدا)[3] مصدرا ، وذلك بإضافته إلى (ما) المصدرية .

قوله : وكل رجل وضيعته .

الضيعة في اللغة : العَقَار . وهي ههنا كناية عن الصَّنْعَة[4] .

وضابط هذا : كلُّ مبتدأ عُطِف عليه بالواو التي بمعنى (مع) .

وفيه مذهبان ، قال الكوفيون : وضيعته خبرُ المبتدأ ، لأن الواو بمعنى (مع) فكأنك قلت كل رجل مع ضيعته[5] ، فإذا صرحتَ بمع لم تحتج إلى تقدير الخبر ، فكذا مع الواو التي بمعناه ، فلا يكون هذا المثالُ – إذن – مما نحن فيه ، أي مما (حذف)[6] خبره .

وفيه نظر ، لأن الواو – وإن (كانت)[7] بمعنى مع – تكون في اللفظ للعطف في

= وهو في ديوانه ٩٩٣ وفي الكتاب ٨٠/١ وفي النقائض ٧٥٣ وفي المقتضب ١٠٥/٣ و ٣٣١/٤ وفي المحتسب ١٨٤/٢ وفي الأمالي الشجرية ٣٦/١ و ٣٠١ وفي الإنصاف ٢٤٣ وفي الخزانة ٤٦٥/١ .

اللغة : أم غيلان : بنت جرير ، والمطي ، جمع مطية وهي الراحلة التي يمتطى ظهرها أي يركب ، والسرى : سير الليل (الخزانة ٤٦٦/١) .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن الزمان يسند إليه كثيرا ما يقع فيه ، فإن النوم يقع في الليل وقد أسند إليه .

(١) لم أجد هذه المسألة في المقتضب ولا في الكامل .

(٢) تكملة من جـ و ص و ط .

(٣) في ت و جـ و ص : لزيد .

(٤) في اللسان (ضيع) ضيعة الرجل حرفته وصناعته ومعاشه وكسبه ، يقال : ما ضيعتك أي ما حرفتك .. والعرب لا تعرف الضيعة إلا الحرفة والصناعة .. والضيعة : العقار . قلت : فهي في الأصل للحرفة والصناعة . وقد نسب صاحب اللسان إلى الأزهري أنه يقول : الضيعة والضياع – عند الحاضرة – مال الرجل من النخل والكَرْمِ والأرض .

(٥) نسب هذا الرأي صاحب الهمع إلى الكوفيين وقال : واختاره ابن خروف ١٠٥/١ وانظر الأشموني ٢١٧/١ .

(٦) ساقطة من جـ .

(٧) في ت : كان .

غير المفعول معه ، فإذا كان (وضيعته) عطفا على المبتدأ لم يكن خبرا .

فإن قيل : يجوز أن يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتدأ – كما هو مذهب السيرافي – في نصب المفعول معه – على ما يجيء في بابه[1] – (وذلك أنه يقول : النصب الذي على المفعول معه هو الذي كان في الأصل على مع ، فلما قام الواوُ مقَامَه لم يمكن أن يكون عليها لكونها في الأصل حرفا ، فانتقل إلى ما بعدها)[2] .

فالجواب أن (مع) إذا وقع خبرا عن المبتدأ لا يستحق الرفع لفظا حتى ينقل إلى ما بعده ، بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية ، مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر ، نحو زيد معك ، كما تقول : زيد عندك (فإذا لم يستحق رفعا لفظيا فكيف يُنْقَل إلى ما بعده)[3] .

وقال البصريون : الخبر محذوف ، أي كل رجل وضيعته مقرونان[4] .

وفيه أيضا إشكالٌ ، إذ ليس في تقديرهم لفظٌ يسد مسد الخبر ، فكيف حذف وجوبا ؟

وإنما قلنا ذلك لأن الخبر مثنى ، فمحله بعد المعطوف ، وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسدَّ الخبر ، ولو جاز أن تقول : إن المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراضُ على تقدير الكوفيين في قولك : ضربي زيدا قائما حاصل (بأنه)[5] ليس هناك ما يسد مسد الخبر ، إذ لهم أن يقولوا – أيضا – تأخر الحال عن محله فسد مسد الخبر .

ولو تكلفنا وقلنا : التقدير : كل رجل مقرون وضيعته ، (أي هو)[6] مقرون

---

(١) كتب هذا الرأي ملخصا في هامش كتاب سيبويه عن السيرافي ١/١٥٠ ، ونسبه الرضي في باب المفعول معه صفحة ٦١٩ إلى الأخفش .

(٢) تكملة من ط وحدها .

(٣) ساقط من جـ و ص و ط ، وبعده في ت زيادة لا داعي لها هي : سد الواو مسده .

(٤) انظر المسألة في الكتاب ١/١٥٤ ، ١٩٧ وفي معظم كتب النحو .

(٥) في ص : فإنه .

(٦) في ت : أي كل رجل هو .

بضيعتِه وضيعتُه مقرونةٌ به ، كما تقول : زيد قائم وعمرو ، ثم حذف مقرون ، وأقيم المعطوف مُقامَه ، لبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير سادٍّ مسدَّه .

ويجوز أن يقال – عند ذلك – : إن المعطوفَ أُجري مُجرىَ المعطوف (عليه)[1] في وجوب حذف خبره .

هذا والظاهر أن حذف الخبر في مثله غالبٌ لا واجب ، وفي نهج البلاغة (وأنتم والساعةُ في قَرَنٍ)[2] فلا يكون – إذن – من هذا الباب ، فلا يرد إشكالٌ .

قال الكوفيون : إن ولي معطوفا على مبتدأ فِعْلٌ لأحدهما[3] واقعٌ على الآخر ، جاز أن يكون ذلك الفعلُ خبرا عنهما ، سواءٌ دل ذلك الفعل على التفاعل أولا[4] .

فالأول نحو زيدٌ والريحُ يباريها ، فيباريها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان .

والثاني نحو زيد وعمرو يضربه .

وقريب منه قولُ أمير المؤمنين (علي بن أبي طالب)[5] (عليه السلام)[6] (فهم والجنةُ كمن قد رآها)[7] .

وإنما جاز ذلك لتضمُّن (ذلك)[8] الخبر ضميرَهما .

---

(١) تكملة من جـ و ص و ط .

(٢) في نهج البلاغة ٢/٨٢ : فاللهَ اللهَ عبادَ الله ، فإن الدنيا ماضية بكم على سَنَن ، وأنتم والساعةُ في قَرَن . وفي ط : في قرن واحد ، وليس لفظ (واحد) في النهج .

(٣) يعني للمعطوف أو المعطوف عليه .

(٤) في الهمع ١/١٠٧ – ١٠٨ : اختلف هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ معطوفٍ عليه بواو ، وبعده فعل لأحدهما واقع على الآخر نحو عبدُ الله والريحُ يباريها فقيل لا ، لأن يباريها خبر عن أحدهما فيلزم بقاءُ الآخر بلا خبر ، وقيل : نعم .. ثم اختلف في توجيه ذلك ، فوجهه من أجازه من البصريين على أن الخبر محذوف ، التقدير عبد الله والريح يجريان يباريها ، ويباريها في موضع نصب على الحال ، واستُغْني بها عن الخبر لدلالتها عليه ، ووجَّهه من أجازه من الكوفيين على أن المعنى يتباريان ، ولم يقدروا محذوفا ، إذ مَنْ بَاراك فقد باريته .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في ص و ط : رضي الله عنه .

(٧) من خطبة يصف فيها المتقين في نهج البلاغة ١/٤٤٤ ومنها : عظُمَ الخالقُ في أنفسهم فصغُر ما دونه في أعينهم ، فهم والجنة كمن قد رآها ، فهم فيها منعَّمون ، وهم والنارُ كمن قد رآها فهم فيها معذبون .

(٨) ساقطة من ص و ط .

والبصريون يمنعون مثلَ هذه على أن يكون الفعلُ خبرا[1] ، إذ الفعل في ذلك كالصفة فلا يقال : زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق .

ويجوزونها على أن يكون الفعلُ حالا لا غيرُ ، فزيد والريح – عندهم – مثل كلّ رجل وضيعته ، ويباريها : حال[1] (لا غير)[2] .

واعلم أنه قد يغني ما أضيف إليه المبتدأ عن المعطوف ، فيطابقُهما الخبرُ ، كما (قيل)[3] : راكبُ الناقةِ طليحان[4] ، وقولك : مقاتل زيد قويّانِ ، أي زيد ومن (يقاتله)[5] زيد قويان[6] .

قوله[7] : ولعمرك لأفعلن كذا .

ضابطه : كل مبتدأ في الجملة القسمية متعينٍ للقسم ، نحو : لَعَمْرُك ، وأَيْمُنُ الله ، – كما يجيء في باب القسم[8] – فإن تعيينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف ، أي لَعَمرك ما أُقسِمُ به ، وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف ، والعَمْر والعُمْر بمعنى ، ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوحةُ ، لأن القسم موضع التخفيف ، لكثرة استعماله ، وقد يستعمل (لعمرك) في قسم السؤال ، نحو : لَعَمْرُك لتَفْعَلَنّ .

وقد ترك المصنفُ قسما آخرَ مما يجب فيه حذف الخبر ، وهو إذا كان الخبرُ ظرفا متعلِّقا بالمتعلَّق العام ، نحو : زيد قدامكْ أو في الدار – على ما ذكرنا قبل[9] – .

---

(١) انظر التعليقة رقم (٤) في الصفحة ٣٢٦ .

(٢) ساقطتان من جـ و ص و ط .

(٣) في ط : يقال .

(٤) في اللسان (طلح) الطلح مصدر طلَح البعير يطلَح طَلْحًا إذا أعيا وكَلَّ . ابن سيده : والطلَح والطلاحة الإعياء والسقوط من السفر .. ومن كلام العرب : راكب الناقة طليحان أي والناقةُ ، لكنه حذف المعطوف لأمرين ، أحدهما تقدم ذكر الناقة .. ثم لم يذكر الأمر الآخر . وانظر نزهة الألباء ٢٣٠ .

(٥) في ط : يقاومه .

(٦) هذا استطراد من الرضي ، وليس هذا مكانه ، وإنما مكانُه بابُ العطف ، لأنه لا علاقة له بمواضع حذف الخبر وجوبا ، بل هو مما حذف منه العاطف والمعطوف .

(٧) هنا في جـ : ورابعها .

(٨) ط ٣٣٦/٢ و ٣٣٧ .

(٩) صفحة ٢٧٦ .

وتجويزُ ابنِ جني إظهارَ ذلك المتعلق[1] ليس بوجه ، لأن الأمرين – أي الدلالة على تعيين الخبر (وسد شيءٍ)[2] آخر مَسدَّه حاصلان ، (فوجب الحذف)[3] .

ولعل المصنفَ إنما ترك ذكره لكون هذا السادِّ مسدَّ الخبر مرفوعَ المحل ، لكونه خبرا دون سائر ما تقدم مما سَدَّ مَسَدَّ الخبر .

ثم اعلم أن الأغلب في الاستعمال تعريفُ المبتدأ ، لأن الأصل كون المسند إليه معلوما ، وكذا الأصلُ تنكيرُ الخبر ، لأنه مسند فشابه الفعل ، والفعل خال من التعريف والتنكير – كما ذكرنا في أول الكتاب[4] – ولا يصح تجريدُ الاسم عنهما[5] ، فجردناه مما يطرأ ويحتاج إلى العلامة وهو التعريف ، وبقَّيناه على الأصل فكان نكرة .

وإنما كان الأصلُ في الإسناد الفعلَ دون الاسم، لأن الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا إليه ، والفعلُ مختصٌ بكونه مسندًا لا غير ، فصار الإسنادُ لازما له دون الاسم .

أما قول النحاة : أصلُ الخبر التنكيرُ لأن المسند ينبغي أن يكون مجهولا ، فليس بشيء لأن المسند ينبغي أن يكون معلوما كالمسند إليه ، وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه ، فالمجهول في قولك : زيد أخوك هو انتساب أخوة المخاطب إلى زيد ، وإسناده إليه ، لا أخوتُه .

وإذا تعددت المبتدآت نحو : زيد أبوه أخوه عمُّه خالُه ابنُه بنتُه صِهرُها جاريتُه سيدُها صديقُه قادمٌ ، فالمبتدأُ الأخير مع خبره خبرٌ عما قبله بلا فصل ، فصديقه قادم خبر عن سيدها ، وهكذا إلى المبتدأ الأول ، فتكون الجملة التي بعد الأول وهي مركبة من جمل خبرا عن الأول ، ويضاف (كل)[6] واحد من المبتدآت إلى ضمير متلوه إلا المبتدأ الأولَ .

---

(١) انظر صفحة ٢٧٦ تعليقة ٣ .

(٢) في ط : والسد بشيء .

(٣) تكملة من جـ و ص و ط .

(٤) صفحة ١٣ .

(٥) يعني عن التعريف والتنكير معا .

(٦) ساقطة من ص .

وإن لم تُضَف المبتدآتُ كلُّ واحد منها إلى ضمير ما قبله فإنك تأتي بالعوائد بعد خبر المبتدأ الأخير ، فيكون آخرُ العوائد لأول المبتدآت ، وما قبل الآخر لما بعد أول المبتدآتِ ، وهكذا على الترتيب ، وذلك نحو : هند زيد عمرٌو بكر خالد قائم عنده في داره بأمره معها ، فكأنك قلت : بكر خالد قائم عنده ، ومعناه بكر مع خالد ، ثم جعلت هذه الجملةَ – أي بكر مع خالد – خبرا عن عمرو مع رابطة (في داره) فكأنك قلت عمرو بكر مع خالد في داره أي عمرو دارُه مشتملةٌ على بكر وخالد ، ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطة (بأمره) فكأنك قلت : زيدٌ عمرٌو داره مشتملةٌ على بكر وخالد بأمره ، أي بأمر زيد ، أي زيد أمرَ عمرا بجمع بكر وخالد . ثم تجعل هذه الجملة خبرًا عن هند مع رابطة (معها) فكأنك قلت : هندُ زيدٌ أمر عمرا بجمع بكرٍ وخالدٍ معها ، وعلى هذا القياس إن كانت المبتدآتُ أكثرَ .

خبرُ إنَّ وأخواتِها

قوله : خبر إنّ وأخواتها هو المسندُ بعد دخول هذه الحروف نحو إن زيدًا قائم ، وأمرُه كأمر خبر المبتدأ إلا في تقديمه إلا إذا كان ظرفا .

اعلم أنه لما كان مذهبه[1] أن الأصلَ في رفع الأسماء الفاعلُ ، وفي نصبها المفعولُ[2] لم يكن له بد من أن يدعي أنَّ كل مرفوع أو منصوب غيرَهما فهما مشبِهَان (لهما)[3] من وجه ، كما يقال : إن المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسندا إليه ، والخبر يشبهه لكونه ثانيَ جزأي الجملة ، وخبر إن وأخواتها يشبهه لكون عامله – أي إن وأخواته – مشابها للفعل المتعدي ، إلا أنه قدم منصوبُه على مرفوعه ، تنبيها بفرعيةِ العملِ على فرعيةِ العاملِ .

وخبر (لا) التبرئة (يشبه)[4] خبرَ إنّ المشبهَ للفاعلِ .

واسم (ما) الحجازية مشبه لاسم ليس الذي هو فاعلٌ .

وقد تبين بهذا وجه مشابهة اسم (إنّ) واسم (لا) التبرئة وخبرِ (ما) الحجازية للمفعول .

وكذا نقول : إن الحالَ والتمييزَ والمستثنى المنصوبَ مشابهةٌ للمفعول بكونها فضلات .

وأما من قال – وهو الحق – إن الرفع علامةُ العمد – فاعلةً كانت أولا – والنصبَ علامةُ الفضلات – مفعولةً كانت أولا – فلا يحتاج إلى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل ، بل يحتاج في نصب بعضِ العمد – وهي اسمُ إنّ وأخواتِها ، واسمُ لا التبرئة ، وخبرُ كان وأخواتها وخبرُ ما الحجازية – إلى تشبيهها بالفضلة ، فيقول :

---

(١) يعني ابن الحاجب .

(٢) انظر شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ٩ ، وقد سبق الحديث عن هذا في أول الكتاب صفحة ٥٢ ، ٦٠ .

(٣) في جـ و ص و ط : بهما .

(٤) في ط : مشبه .

إنّ (إنّ وأخواتها) لما شابهت الفعلَ المتعديَ – كما يجيء في بابها[1] – (عملت)[2] رفعا ونصبا مثلَه ، و لم يقدم الرفعُ على النصب – كما (قدم)[3] في ما الحجازية – لأن معنى (ما) ومعنى الفعل الذي يعمل عمله – أعني ليس – شيء واحد ، (فكان)[4] ترتيبُ (معموليها)[5] كترتيب معمولي ليس – أعني تقديم المرفوع على المنصوب – تطبيقًا[6] للفظ بالمعنى ، وأما (إنَّ) فليست بمعنى الفعل المتعدي على السواء ، بل معناها يشبه معناه من وجه ، وكذا لفظُها لفظُه ، والمشابهة قوية – كما يجيء في بابها[7] – وأعطيت عمل (الفعل)[8] في حال قوته (وهو)[9] إذا تُصُرِّفَ في معموله بتقديم النصب على الرفع .

وعند الكوفيين – أن خبر (إنَّ) وأخواتها ، وكذا خبرُ لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبرَ المبتدأ لا بالحروف لضعفها عن عملين[10] .

ومذهب البصريين أولى[11] ، لأن اقتضاءها للجزأين على السواء ، فالأولى أن تعمل فيهما ، ولا سيما مع مشابهةٍ قويةٍ بالفعل المتعدي[12] .

قوله : بعد دخول هذه الحروف .

يخرج خبر المبتدأ ، وكلُّ ما كان أصلُه ذلك سوى خبر هذه الحروف ،

---

(١) انظر ٢/٣٤٥ .
(٢) في ط : علمت .
(٣) في ت و جـ و ص : تقدم .
(٤) في ت : فكانت .
(٥) في ط : معمولها .
(٦) تطبيقا هنا مفعول لأجله ، وخبر كان هو قوله : كترتيب معمولي ليس .
(٧) انظر ط ٢/٣٤٥ و ٣٤٦ .
(٨) في ص : العمد .
(٩) في ت : وهي .
(١٠) أسرار العربية ٥٠ .
(١١) وهو أن تكون عاملة فيهما .
(١٢) انظر ط ٢/٣٤٥ – ٣٤٦ وأسرار العربية ١٤٨ .

(ولكن)[1] دَخَلَ فيه غيرُ المحدود ، فإن (نحو)[2] (حَسَنًا) في قولك : إن رجلا حسنا غلامُه في الدار مسندٌ إلى غلامه بعد دخول (إنَّ) وليس بخبرها .

وكذا يرد على حد خبر (لا التبرئة)[3] نحو لا رجل حسنا غلامُه في الدار (فإن حسنا مسندٌ بعد دخول (لا) مع أنه صفةٌ لاسمها لا خبرُها)[4] .

وكذا يرد على حد اسم (ما ولا) المشبهتين بليس[5] ، نحو : ما زيدٌ الظريفُ غلامه في الدار ، فإن غلامه مسند إليه ، مع أنه ليس باسم (ما) .

وكذا يرد على حده لخبر المبتدأ بقوله : المجرد المسند[6] إلى آخره صفةُ المبتدأ في نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾[7] .

ولو قال هناك[8] : المغايرُ للصفة المذكورة ، ولتابعِ المبتدأ ، وقال ههنا : المسندُ بعد دخولها ، الذي كان في الأصل خَبَرَ المبتدأ ، وفي اسم (ما) المسند إليه الذي كان في الأصل مبتدأً لسلم من الاعتراض .

قوله : وأمره .

أي حاله وشأنه .

كأمر خبر المبتدأ .

أي في أقسامه من كونه مفردا أو جملةً ، وفي أحكامه من كونه متَّحدا أو متعددا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك ، وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة فلابد من الضمير ، ولا يحذف إلا إذا عُلِم .

---

(١) في جـ و ص و ط : لكن .
(٢) تكملة من جـ و ص و ط .
(٣) حيث عَرَّفه صفحة ٣٣٦ بأنه المسند بعد دخولها .
(٤) ساقط من جـ و ص و ط .
(٥) حيث قال في تعريفه صفحة ٣٤٠ وهو المسند بعد دخولهما .
(٦) قد سبق أن عرفه صفحة ٢٤٨ بأنه المسند المغاير للصفة المذكورة .
ويعني بالصفة المذكورة : الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر .
(٧) البقرة ٢٢١ .
(٨) يعني في خبر المبتدأ .

قوله : إلا في تقديمه .

أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه ، فإنه لا يجوز تقديمُه على اسم إن ، وقد جاز تقديمُ الخبر على المبتدأ ، (وإنما ذلك)[1] لأن هذه الحروف فروعٌ على الفعل في العمل (كما يجيء في بابها[2] – فأريد أن يكون عملُها فرعيا أيضا ، والعملُ الفرعي للفعلِ أن يتقدم المنصوب على المرفوع ، والأصلُ أن يتقدم المرفوعُ على المنصوب – كما عرفت في باب الفاعل عند قوله : والأصل أن يلي فعله[3] – فلما أُعمِلت العملَ لفرعيتها[4]) (لم يُتَصَرَّف)[5] في معموليها بتقديم ثانيهما على الأول ، كما تُصُرِّفَ في معمولَي الفعل (لنقصانها عن درجة الفعل)[6] .

وقد يخالف خبرُها خبرَ المبتدأ في غير ما ذكر أيضا ، وذلك أن خبرها لا يكون مفردًا متضمنا ماله صدر الكلام – كما يجيء في قسم الحروف[7] – .

قوله : إلا أن يكون ظرفا .

استثناء من قوله : في تقديمه ، الذي كان منفيا ، لكونه مستثنى من الموجَب ، فيكون (معنى)[8] المستثنى الثاني موجَبًا لكونه من منفي ، أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفا ، فإن حُكْمَه – إذن – حُكْمُه في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفةً نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾[9] وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة نحو : « إنَّ من البَيَانِ لَسِحْرًا »[10] .

---

(١) في ت : وإنما جاز ذلك . والحق ما أثبته ، لأن الإشارة ههنا تصح للجواز والمنع ولو قلنا كما في ت لكان خلافَ المقصود ، لأنه يتحدث عن منع تقديم خبر إن على اسمها .

(٢) ط ٣٤٥/٢ .

(٣) صفحة ٢٠٤ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في ت و جـ و ص : فلم تتصرف .

(٦) تكملة من ط .

(٧) ط ٣٤٨/٢ .

(٨) ساقطة من جـ و ص و ط .

(٩) الغاشية ٢٥ .

(١٠) جزء من حديث نبوي عن عبد الله بن عمر ، وهو في صحيح البخاري ٣٠/٧ وفي صحيح مسلم وفي الموطأ ٩٨٦/٢ وفي المسند ٢٦٩/١ وغيره . وورد في البخاري والموطأ باللفظ المذكور هنا وبلفظ : إن بعضَ البيان لسحرٌ .

وإنما جاز تقديم الخبر ظرفًا لتوسعهم في (الظرف)[1] مالا يُتوسَّعُ في (غيره)[2] ، لأن كل شيء من المحدثات فلابد (وأن)[3] يكون في زمانٍ أو مكانٍ (فصار)[4] مع كل شيء كقريبه ، ولم يكن[5] (أجنبيا)[6] منه ، (فيدخل)[7] حيث لا يَدْخل (غيرُه)[8] كالمحارم ، يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي ، وأُجْرِي الجارُّ مُجراه لمناسبة بينهما ، إذ كل ظرف في التقدير جارٌّ ومجرور ، والجار محتاج إلى الفعل أو معناه كاحتياج الظرف .

---

(١) في ط : الظروف .
(٢) في ط : غيرها .
(٣) في جـ و ص و ط : أن .
(٤) فصارت .
(٥) يعني الظرف ، وفي ط : تكن .
(٦) في ط : أجنبية .
(٧) في ط : فتدخل .
(٨) في ط : غيرها .

خبر لا النافية للجنس

قوله : خبر لا (التي)[1] لنفي الجنس هو المسندُ بعد دخولها ، مثل لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ فيها ، ويُحذَف كثيرا ، وبنو تميم لا يُثْبِتُونه .

(وجهُ مشابهته[2] للفاعل مشابهتُه لخبر إنّ ، المشابهِ للفاعل[3] ، فهو مشبَّهٌ بالمشبَّهِ)[4] .

(ووجه)[5] مشابهة لا التبرئة لإنّ : أن (لا) للمبالغة في النفي ، لكونها لنفي الجنس ، كما أن (إنّ) للمبالغة في الإثبات ، وقيل : حُملت عليها حملَ النقيض على النقيض .

وارتفاع خبر (لا) بها إنْ لم يكن اسمُها مبنيا عند جميع النحاة[6] .

وإن كان اسمها مبنيا نحو : لا رَجلَ ظريفٌ قال سيبويه : (إن)[7] ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجلَ مرفوع المحل بالابتداء[8] .

وذلك لأنه لما (صار)[9] الاسمُ الذي كان معربا بسببها مبنيا ، وصار دخولُها عليه

---

(١) تكملة من جـ و ص و ط وهي في مخطوطة المتن صفحة ١٥ .

(٢) يعني خبر لا النافية للجنس .

(٣) قد سبق ذكر مشابهة خبر إنّ للفاعل صفحة ٣٣١ .

(٤) تكملة من ط وحدها .

(٥) فيما عدا ط : وجه .

(٦) هذا الكلام لا يتفق مع قوله صفحة ٣٣٢ : إن خبر (إن) وخبر (لا) عند الكوفيين مرفوع بما رفع به حين كان خبر المبتدأ .

(٧) ساقطة من جـ و ص و ط .

(٨) في الكتاب ١/٣٤٥ : واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء ، كما أنك إذا قلت : هل من رجل فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ ، وانظر ١/٣٥٣ .

(٩) في ط : صادر .

(سببَ)[1] بنائه – مع قربه منها – استُبعد أن يكون الخبرُ البعيدُ منها يستحق بسببها إعرابا ، فبقي على أصله من الرفع بالابتداء .

وهو عند غيره مرفوعٌ بلا ، كما كان مع اسمها المنصوب بها[2] .

قال المصنف : ليس (تمثيلُ)[3] النحاة لارتفاع خبر (لا) بنحو لا رجلَ ظريفٌ ، بحسن لأنه في الظاهر صفةٌ لاسم (لا) والمثال ينبغي (أن يكون ظاهرا فيما يُمَثَّل له)[4] ويستقبَح إذا كان فيه احتمالُ ما مثل له واحتمالُ غيره على السواء ، وأقبحُ منه إذا كان غير ما مُثّل له أظهرَ ، ومثالهم كذلك ، لأن خبر (لا) يحذف كثيرا ، فظريف في : لا رجل ظريفٌ في الصفة أظهر[5] .

وقال[5] : (وفي)[6] مثالنا لا يحتمل (ظريفٌ) إلا الخبر ، لأن المضاف المنفي بلا لا يوصف إلا (بمنصوب)[7] .

والذي ذهب إليه من امتناع وصفُ المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة[8] ، وقد خولفوا فيه (وجوزوا)[9] رفعه حملا على المحل[10] ، وذلك لأن

---

(١) في ت : بسبب ، والصواب ما أثبته .

(٢) وقال السيوطي في الهمع ١/١٤٦ : والإجماع على أن لا هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب ، وأما في التركيب فكذلك عند الأخفش والمازني والمبرد والسيرافي وجماعة ، وصححه ابن مالك ، إجراء لها مُجرى إن .. إلخ وانظر المغني ٣١٤ .

(٣) في ت : يمثل ، وفي ط : هنا تمثيل .

(٤) في جـ : أن يكون فيما مثل له .

(٥) في شرحه لكافيته ٢٦ : قوله : مثل لا غلام رجل ظريف فيها ، والنحويون يمثلون في هذا الموضع بقولهم لا رجل ظريف ، وليس بحسن في التمثيل لأمرين :

(أحدهما) : أنه في الظاهر صفة ، ولا يليق بذي الفهم أن يمثل بمثال ظاهر في غير ما قصد له .. وهذا المثال لا يحتمل أن يكون ظريفٌ إلا خبرا ، لأن المضاف المنفي لا يوصف إلا بمنصوب ، فوجب أن لا يكون صفة ، فزال الاحتمال عنه فحسن التمثيلُ به .

(الثاني) : هو أنا نقول – بعد ذلك – وبنو تميم لا يثبتون الخبر مع لا ، فإذا كان التمثيل بلا رجل ظريف غلب الظنَّ امتناعُ هذه في لغتهم ، فيوقع ذلك في الخطأ لأنهم يقولون بها .

(٦) في جـ و ص و ط : في .

(٧) في جـ و ص و ط : بالمنصوب .

(٨) في التسهيل ٦٨ وليس رفعها – يعني صفةَ اسم لا – مقصورا على تركيب الموصوف ، ولا دليل على إلغاء لا ، خلافا لابن بَرهان في المسألتين . وانظر شرح اللمع لابن برهان ٩٠ .

(٩) في ت و ص : وجوز .

(١٠) التسهيل ٦٨ .

(لا) هذه مشبّهةٌ بإنّ ، فكما يجوز في توابع اسم (إن) – وإن كان معربا – الحملُ على المحل فكذا في توابع اسم (لا) معربًا كان أو مبنيا .

وللأولين أن يفرقوا بين لا وإنّ في هذا الباب بأن (إنَّ) لا تزيل معنى الابتداء ، بل معناها توكيدُ مضمون الجملة ، فكأن المبتدأ باق على حاله ، فجاز الحملُ على المحل ، بخلاف (لا) فإنّ معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه ، فلا يجوز أن تقدَّر كالعدم ، ويجعلَ الاسمُ بعده كالمبتدأ به ، كما فُعل مع (إن) .

وكان مقتضى ذلك أن لا يجوز الحملُ على (محل)[1] اسمها إلا أنهم جوزوا ذلك إذا كان اسمُها مبنيا ، لأنه إذا كان معربا (فالحمل على)[2] الإعراب الظاهر – أي النصب – أولى من الرفع البعيدِ ، الذي إن اعتُبر فلكونه أصلا في هذا الاسمِ مع مشابهةِ (لا) لإنَّ التي الابتداء معها كالباقي .

أما إذا كان مبنيا فنصبُه بعيدٌ كرفعه ، لأن النصب فيه صار بسبب البناء فتحا فصار نصب تابعه – حملا على فتحِهِ المشابهِ للنصب بعروضه بِلَا وزوالِهِ بزوالِها – مساويا لرفع تابعِه حملا على رفعه الذي كان له في الأصل ، لأن كلَّ واحد منهما بعيد .

قوله : ظريف فيها .

لا فائدة في إيراد (هذا)[3] الظرف بعد الخبر ، ولا معنى له إن علقناه بالخبر ، إذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافةٌ في الدار وهذا معنى سَمِجٌ ، ومثاله – أيضا – ظاهر – بسبب هذا الظرف – في كون ظريف صفةً لغلام رجل ، والظرف خبر لا ، والمعنى : ليس في الدار غلامُ رجل ظريفٌ ، ولو قال : لا غلام رجل قائمٌ فيها لكان أظهر من جهة المعنى في كون (فيها) متعلقا بالخبر .

قوله : وبنو تميم لا يثبتونه[4] .

---

(١) ساقط من ص .

(٢) في ت : فهناك .

(٣) ساقطة من جـ و ص .

(٤) في ط زيادة ليست في متن الكافية انظر صفحة ١٥ وهي قوله : إلا إذا كان ظرفا و لم يذكرها ابن الحاجب في شرحه لكافيته انظر صفحة ٢٦ ولا في إيضاحه للمفصل انظر ٢١٥/١ – ٢١٧ ، ولا ذكرها ابن يعيش في شرحه للمفصل ١٠٧/١ ، والظاهر أن الأمر اختلط على الناسخ فظن أن ما ذكره الجزولي من متن الكافية . والله أعلم .

(اقتدى فيه بجارِ الله[1] .

قال الجزولي : بنو تميم لا يلفِظون به)[2] إلا (إذا كان)[3] ظرفا[4] .

قال الأندلسي: لا أدري من أين نَقَلَه ، ولعله قاسه ، قال : والحق أن بني تميم (يحذفونه)[5] وجوبا إذا كان جوابا ، أو قامت قرينة غير السؤال دالةً عليه وإذا لم تقم فلا يجوز حذفُه رَأْسًا ، إذ لا دليل عليه ، بل بنو تميم – إذن – كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به[6] .

فعلى هذا القول يجب إثباتُه مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرِهم ، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز ، ويجب عند بني تميم .

---

(١) يعني الزمخشري ، حيث قال في المفصل بشرح ابن يعيش ١٠٧/١ ويحذفه الحجازيون كثيرا فيقولون : لا أهل ولا مال .. وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلا .

(٢) ساقط من جـ و ص .

(٣) (إذا) ساقطة من ت ، وفي ط : أن يكون .

(٤) في المقدمة الجزولية ق ٥١ : ولا تلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفا وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٣٧/١ وزعم قوم منهم الزمخشري والجزولي أن بني تميم يحذفون خبر لا مطلقا على سبيل اللزوم ، إلا أن الزمخشري قال : وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلا ، وقال الجزولي : ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفا .

(٥) في ط : يحذفون .

(٦) في المباحث الكاملية ٢٨٩/٣ وأما قول المؤلف إلا أن يكون ظرفا فقال الشلوبيني لا أدري من أين نقله ، ولا فرق بين الظرف وغيره في ذلك ، ولعله قاسه ، وليس هو موضعَ قياس .. ثم قال : وإنما ساغ الحذف لأن هذا النفي لا يكاد يأتي إلا جوابا لسؤال جرى فيه ذكر الخبر فلم يُحْتَجْ إلى إظهاره مع لا في الجواب .

اسم ما ولا المشبهتين بليس

قوله : اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسندُ (إليه)[1] بعد دخولهما ، نحو : ما زيد قائما ، ولا رجلٌ أفضلَ منك ، وهو في (لا) شاذ .

اسم (ما) وخبرها قد يكونان معرفتين أو أحدُهما نحو : ما زيد قائم وما زيد هو الظريف .

وأما الجملة الاسمية التي تدخلها (لا) فإما أن يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكريرِ (لا) نحو : لا زيد فيها ولا عمرو ، أو يكون جزآها نكرتين نحو لا رجلٌ قائمٌ[2] .

قوله : وهو في (لا) شاذ .

أي عمل (ليس في (لا) شاذ ، قالوا يجيء في الشعر فقط نحو قوله[3] :

٨١ – من صد عن نيرانها فأنا ابن قيسٍ لا براحُ[4]

والظاهر أنه (لا يعمل عمل ليس)[5] لا شاذًّا ولا قياسا ، ولم يوجد في شيء من

---

(١) ساقطة من ط : وهي لازمة .

(٢) (لا) في هذا المثال عاملة عمل إن .

(٣) قائله سعد بن مالك بن ضُبَيْعَة بن قيس بن ثعلبةَ البَكْرِي الوائلي من سَرَاة بني بكر وفرسانها المعدودين في الجاهلية قال البغدادي : له أشعار جياد قتل في حرب البسوس . قال التبريزي : هو جد طَرَفَة بن العبد (الأعلام ١٣٧/٣) .

(٤) البيت في الكتاب ٢٨/١ و ٣٥٤ وفي المقتضب ٣٦٠/٤ وفي الإنصاف ٣٦٧ وفي شرح الحماسة للمرزوقي ٥٠٦ وفي ابن يعيش ١٠٨/١ وفي الخزانة ٤٦٧/١ و ٣٩/٤ وفي شرح المفضليات ٢٦ وفي رصف المباني ١٦٦ وفي اللسان (برح) ونسبه إلى سعد بن ناشب وفي التمام في تفسير أشعار هذيل ٥٤ وفي الخزانة ٤٦٧/١ و ٣٩/٤ .

اللغة : أنا ابن قيس : أي المشهور بالنجدة . وأضاف اسمه إلى جده الأعلى ، لا براح : لا زوال ولا فرار .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن (لا) تعمل عمل ليس في الشعر خاصّةً .

(٥) في ط : لا يعمل لا عمل ليس .

كلامهم خبرُ (لا) منصوبا ، كخبر (ما) و (ليس)[1] وهي في نحو : لا براح[2] :

و :

(والله لولا أن تَحُشَّ الطُّبَّخُ بي الجحيمَ حِينَ) لا مُسْتَصْرِخُ[3]

(الأولى أن يقال)[4] هي (لا)[5] التي في نحو لا إلٰهَ (إلا الله)[6] أي لا التبرئة ، إلا أنه يجوز لها أن (تهمل)[7] مكررةً ، نحو لا حولٌ ولا قوةٌ ، ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها

---

(١) بل ورد ومنه قول الشاعر :

تعزّ فلا شيءٌ على الأرض باقيًا ولا وَزَرٌ مما قضى اللهُ واقيا

وقال ابن الشجري في أماليه ٢٨٢/١ – ٢٨٤ :

ومرّبي بيتٌ للنابغة الجعدي فيه مرفوع (لا) معرفة وهو : –

وحلت سوادَ القلب لا أنا مبتغٍ سواها ولا عن حبها مُتراخِيا

ثم ذكر البيت الذي قبله والذي بعده ليبين أن القافية منصوبة في البيت ثم قال عن (لا) الأولى : إنها إما أن تكون معملة ، وخبرها مبتغ ، وكان حقه أن ينصب ، ولكنه أسكن الياء في موضع النصب .

ثم أورد اعتراضا فقال :

فإن قيل : فهل يجوز أن يكون قولُه متراخيا حالًا ، والعامل فيه الظرف الذي هو (عن) ... ؟

قيل لا يجوز ذلك ، لأن « عن » ظرفٌ ناقصٌ ، وإنما يعمل في الحال الظرفُ التام ثم قال : ووجدت بعد انقضاء هذه الأمالي في كتاب عتيق يتضمن المختار من شعر الجعدي لا أنا باغيا .. فهذه الرواية تكفيك تكلف الكلام على مبتغ . أقول : رواية البيت في شعر النابغة الجعدي صفحة ١٧١ : لا أنا باغيا .

(٢) سبق تخريجُه تحت رقم ٨١ صفحة ٣٤٠ .

(٣) ورد قوله لا مستصرخ فقط في الشرح و لم يخرجه البغدادي وهاأنذا أخرجه : البيتان من مشطور الرجز للعجاج وستأتي ترجمته صفحة ٦١٣ .

وبعدهما في ديوانه ١٤ :

في دَخَلِ النار وقد تسلخوا لعلم الجُهَّالُ أني مِفْنَخ

وقوله لا مستصرخ في الكتاب ٣٧/١ وفي الأمالي الشجرية ٢٣٩/١ والبيتان فيه ٢٨٢/١ وفي اللسان (طبخ وفنخ) ، وحشش .

اللغة : تَحُش : تُسَعِّر وتوقِد . الطُّبَّخ : أراد بهم الملائكة الموكلين بالعذاب ، لا مستصرخ : لا أحد يستصرخ ، أو لا مكان استصراخ ، دخل النار : من يدخلها ، مِفْنَخ : أراد من يذل أعداءه ويكسر رؤوسهم كثيرا (اللسان حش وفنخ) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن (لا) هنا هي العاملة عمل إنّ ، ولكنها أهملت شذوذا .

(٤) ساقط من ص .

(٥) ساقطة من جـ و ص .

(٦) ساقطتان من ص و ط .

(٧) في ت : يعمل . والصواب ما أثبته .

وبينها ، ومع المعرفة ، ويشذُّ في غير ذلك نحو :

(لا براحٌ)[1] .

وذلك لضعفها في العمل – كما يجيء في باب المنصوبات عند ذكر اسمها[2] – .

والظاهر (فيها)[3] الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكّر بعدها ، لأن النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر ، سواء كانت مع لا أو ليس ، أو غيرِهما من حروف النفي أو النهي ، أو الاستفهام ، ويُحتَمل أن يكون لغير الاستغراق مع القرينة (نحو)[4] لا رجلٌ في الدار بل رجلان ، وأما إذا انتصب اسمها أو انفتح فهي نص في الاستغراق ، كما أن (ما جاءني رجل) ظاهر في الاستغراق ، ويجوز العدولُ عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان ، و (ما جاءني من رجل) نصٌّ في الاستغراق ، فلا يجوز : ما جاءني من رجلٍ بل رجلان .

---

(١) سبق تخريجه تحت رقم ٨١ صفحة ٣٤٠ .

(٢) صفحة ٨٢٨ .

(٣) في ت : فيه .

(٤) في ط : فيجوز .

المَنْصُــوبات

قوله : المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية .

قد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات[1] .

وعلمُ الفصلة – كما تقدم في أول الكتاب[2] – أربعةٌ : الفتحة والكسرة والألف والياء ، نحو : رأيت زيدا ومسلماتٍ (وأباك[3]) ومسلمَينِ (ومسلمِينَ)[4] .

وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين[5] : أصلا في النصب يعنون به المفعولاتِ الخمسة . ومحمولا عليه ، وهو غيرُ المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك .

والذي جعلوه غيرَ المفعولات يمكن أن يدخل بعضُها في حيز المفاعيل ، فيقال للحال : هو مفعول مع قيد مضمومه ، إذ (المجيء) في : جاءني زيد راكبا فُعِل مع قيد الركوب الذي هو مضمون (راكبا) ويقال للمستثنى : هو المفعول بشرط إخراجه ، وكأنهم آثروا التخفيف في التسمية . والمفعولُ بلا قيد شيءٌ آخرُ هو المفعول المطلق كما يجيء[6] . فَفِي جعل المفعول معه والمفعول له أصلًا في النصب – لكونهما مفعولَين – وجعل المستثنى والحال فرعَين – مع أنهما أيضا مفعولان لكن مع قيد كالأولين[7] – نظرٌ .

وإن كان الأصالةُ في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحالُ كذلك دونَ المفعول معه والمفعولِ له ، إذ رب فعل بلا علة ولا (مصاحب)[8]، ولا فعلَ

---

(١) صفحة ٢٠٠ .

(٢) صفحة ٦٤ .

(٣) في ط : وإياك .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) انظر مثلا : الأصول لابن السراج ١٥٩/١ ، والإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد) ٥٧٩/١ .

(٦) صفحة ٣٤٤ وما بعدها .

(٧) يعني كالمفعول معه والمفعول له ، لأن (معه وله) قيدان فيهما .

(٨) في جـ : مصاحب للفاعل .

(إلا وهو واقع)[1] على حالة من الموقِع (أو الموقَع[2]) عليه .

والحق أن يقال : النصبُ علامةُ الفَضَلات – في الأصل – فيدخل فيها المفاعيلُ الخمسة ، والحالُ والتمييزُ والمستثنى ، وأما سائر المنصوبات فعُمَدٌ شُبِّهَتْ بالفَضَلات كاسم إن ، واسم لا التبرئة ، وخبر ما الحجازية ، وخبر كان وأخواتها .

المفعول المطلق

قوله : (فمنه)[4] المفعولُ المطلقُ وهو اسم ما فعله فاعل فعلٍ مذكورٍ بمعناه .

قدم المفعولَ المطلقَ لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجدَهُ فاعل الفعل المذكور وفَعَلَه ، ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا ، لأن ضاربية زيد في قولك : ضرب زيد ضربا ، لأجل حصول هذا المصدرِ منه ، وأما المفعول به نحو ضربت زيدا ، والمفعول فيه نحو ضربتُ قدَّامَك يومَ الجمعة ، فليسا مما فعله (الفاعل)[4] المذكورُ وأوجده ، وكذا المفعول معه ، وأما (المفعولُ له)[5] (فهو)[6] – وإن كان مفعولا للفاعل وصادرا منه – إلا أن (فاعلية الفاعل)[7] ليست لقيام هذا المفعول به ، ألا ترى أن كون المتكلم زائرا في قولك : زرتك طمعا ليس لأجل قيام الطمع به بل لأجل الزيارة . فبان أن المفعولَ المطلقَ أخصُّ بالفاعل من المفعول له ، فهو أحقُّ بتقديم ذكره .

وأيضا لا فعل إلا وله مفعول مطلق ، ذُكِرَ أو لم يذكر ، بخلاف المفعول له ، فرب فعل بلا علة . وقدَّمَ المفعولَ به بعد المفعول المطلق لأن طلبَ الفعل (الرافع)[8] للفاعل له أشدُّ

---

(١) في ص : إلا وقع .
(٢) في ط : والموقع .
(٣) تكملة من جـ وص وط ، وهي موجودة في متن الكافية صفحة ١٦ .
(٤) في ص وط : فاعل الفعل .
(٥) في ص : المفعول لأجله .
(٦) ساقطة من جـ وص وط .
(٧) في جـ وص وط : فاعليته .
(٨) في ت : الواقع .

من طلبه لغيره ، ألا ترى أنه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم (مفعول)[1] منه بلا قيد آخر ، ففي قولك : ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ، وخالدا إكراما لك ، زيد ضارب وعمرو مضروب ، وأما يوم الجمعة فهو مضروب فيه ، وخالد مضروب معه وإكراما مضروب له .

فتعليق ذلك الفعل (بالمفعول به)[2] بتغيير صيغته من غير قيد آخر نحو ضُرِبَ زيدٌ ، وأما إلى غيره فبحرف جر ، نحو : ضُرِبَ في يومِ الجمعة .

وأما قولهم : سير فرسخان ، وصيد يوم كذا فمجازٌ قليلٌ ، وكذا فرسخ مسيرٌ ، ويوم مَصيدٌ ، وهو على حذف حرف الجر للاتساع ، كما في نحو :

١٧٥ – أستغْفِر الله ذنبا[3]

قال سيبويه – في قولهم : جئتك خُفُوق[4] النجم – أصله حين خفوق النجم ، فاتُّسِعَ في الكلام واختُصِر[5] . قال[6] : وليس هذا في سعة الكلام (بأبعدَ)[7] من قولهم : صيد عليه يومان ، وولد له ستون عاما ، وسير عليه فرسخان[8] .

---

(١) في ص : فاعل .

(٢) في جـ وص : إلى المفعول به .

(٣) هذا جزء من بيت من الشعر ذكره الرضي في باب المفعول فيه صفحة ٦٠٣ ، ونخرجه هنا لأن الرضي ذكره هناك تمثيلا لا استشهادا فقال : وكذا المفعول له هو أيضا مفعول به تعدى إليه الفعل بنفسه بعدما تعدى إليه بحرف الجر ، فهما مثل (ذنبا) في قولك : استغفرت الله ذنبا إلخ . والبغدادي خرجه هناك تحت رقم ١٧٥ .

وهو بتمامه :

أستغفر الله ذنبًا لست مُحْصِيَهُ رب العباد إليه الوجه والعمل

البيت مجهول النسبة ، وهو في الكتاب ١/١٧ ، وفي المقتضب ٢/٣٢٠ ، وفي الخصائص ٣/٢٤٧ ، وفي العيني ٣/٢٢٦ ، وفي الخزانة ٣/١١١ . وقد استشهد به الرضي هنا على أن الأصل أستغفر الله من ذنب وحذف حرف الجر اتساعا .

(٤) في اللسان (خفق) : وخفق النجم والقمر انحط في المغرب . يقال : وردت خفوق النجم أي وقت خفوق الثريا ، تجعله ظرفا وهو مصدر .

(٥) الكتاب ١/١١٤ .

(٦) يعني سيبويه .

(٧) في ص : تابعة .

(٨) الكتاب ١/١١٤ ، وفي الكتاب ١/١٠٨ ومن ذلك أن تقول : كم ولد له ؟ فيقول : ستون عاما . فالمعنى ولد له الأولاد ، وولد له الولد ستين عاما ولكنه اتسع وأوجز .

يعني أنك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعا واختصارا ، فجعلُه – كما ترى – في غاية البعد . وقدم المفعولَ فيه على المفعول له والمفعول معه ؛ لأن احتياجَ الفعل منا إلى الزمان والمكان ضروريٌّ بخلاف العلة والمصاحب . وقدم المفعول له على المفعول معه إذ الفعلُ الذي لا علة له ولا غرض (فيه)[1] قليل ، بخلاف الفعل بلا مصاحب فإنه أكثر منه مع المصاحب ، وأيضا يصل الفعلُ إليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل . ولولا مراعاةُ التسمية – كما قلنا[2] – لكان تقديمُ الحال على المفعول له ، والمفعول معه أولى ، إذ الفعلُ لا يخلو من حالٍ من حيث المعنى . وإنما سُمِّي ما نحن فيه مفعولا مطلقا لأنه ليس مقيدا – لكونه مفعولا حقيقيًا – بحرفِ جر ، كالمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه .

قوله : هو اسم ما فعله .

قال[3] : إنما قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو (ضربت) الثاني في قولك : ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ ، فإنه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور[4] .

قلت : إن أراد بقوله : (فَعَله المتكلم) أوجده بالقول ، أي قاله . (فالمقول)[5] في الحقيقة – وإن كان مفعولا – إلا أن الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول ، فيقال : هذا مَقُولٌ وهذا مفعول ، فلم يكن – إذن – داخلا في قوله (ما فعله) حتى يخرج بقوله (اسم) . وأيضا ضربت – باعتبار أنه مقول – ليس بفعل ، بل هو اسم ؛ لأن المراد هذا اللفظُ المقولُ ، فلا يخرج بقوله : اسم ما فعله ، لكونه اسما ، وبتأويله باللفظ يدخل في الحد جميعُ المفاعيل ، فإن لفظَ (زيدا ، ويوم الجمعة ، وأمامك) لفظٌ أوجده الفاعل بالقول في قولك : ضربت زيدا يوم الجمعة أمامك .

---

(١) ساقطة من جـ وص وط .

(٢) صفحة ٣٤٣ .

(٣) يعني ابن الحاجب .

(٤) انظر شرحه لكافيته ٢٧ .

(٥) في ت : فالمفعول ، وفي ص : فالقول ، وفي جـ : والفعل . والصحيح من ط .

وإن أراد – وهو الظاهر – بقوله : (فعله) أنه فعل مضمونَه الذي هو الضرب ، فلم يكن داخلا حتى يخرج ، لأنه – إذن – فعل مضمونه و لم يفعله . هذا ويعني باسمِ ما فَعَلَه اسمَ الحدثِ الذي فعله . ويخرج عن هذا الحد نحو : (ضربا) في : ما ضربت ضربا ، لأنه لم يفعل فاعلُ الفعل المذكور ههنا فعلا ، إلا أن يقول : النفيُ فرع الإثبات فجرى مجراه وألحق به . وكذا نحو مات موتا ، وفني فناء ، جار مجرى ما فعله الفاعل .

واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو : أعجبني الضربُ ، فإن الضربَ فعله فاعل فعل ما ، لكن لم يفعله فاعل (الفعل)[1] الذي هو (أعجب) لأن فاعله الضرب ، وهو لا يفعل نفسه ، وكذا استحسنت الضربَ .

قوله : مذكور .

صفة (فِعْلٍ) وكذا قوله ، بمعناه ، والضمير في معناه عائد إلى (اسم) أو إلى (ما) .

قوله : بمعناه .

احترازٌ عن نحو : كرهت قيامي ، فإن قيامي اسمٌ لما فعله المتكلم ، وهو فاعل الفعل المذكور ، لكن ليس كرهتُ بمعنَى قيامي . ويبطل هذا الحد بنحو : كرهت كراهتي ، وأحببت (حُبي)[2] وأبغضت بُغْضِي ، على أن المنصوبات مفعولٌ بها .

قوله : ويكون للتأكيدِ ، والنوعِ ، والعددِ ، نحو : جلست جلوسًا وجِلسةً وَجَلسةً فالأول لا يثنى ولا يجمع ، بخلاف أخويه .

المراد بالتأكيد : المصدرُ الذي هو مضمون الفعل بلا زيادةِ شيء عليه من وصف أو عدد ، وهو في الحقيقة تأكيدٌ لذلك المصدر المضمون ، لكنهم سمَّوه تأكيدا للفعل توسعا ، فقولك : ضربت بمعنى أحدثت ضربا ، فلما ذكرت بعده ضربا صار

---

(١) ساقطة من ط .

(٢) في ط : جنى .

(بمنزلة)[1] قولك أحدثتُ ضَرْبًا ضربًا ، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده ، لا للإخبار والزمان الَّذَينِ تضمنهما الفعل .

ويعني بالنوع المصدرَ الموصوفَ ، وذلك على ضروب ، لأنه إما أن يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى[2] والقُرْفُصَاء[3] ، وكالجِلسة ، والرِّكبة ، لأن الفِعلةَ للمصدر المختص بصفة من الصفات ، كصفة الحُسن ، أو القُبح ، أو الشدة ، أو الضعف ، أو غير ذلك ، فالجِلسة ليست لمطلق الجلوس ، (وربما يذكر[4] بعدها ما يعين ذلك الوصفَ نحو : جِلسةً حسنةً ، وربما يتركه نحو : جلست جِلسةً)[5] .

وإما أن يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف ، نحو : جلست جلوسا حسنا ، أومع حذفه نحو : ﴿ عَمِلَ صَالِحًا ﴾[6] أي عملا صالحا ، ومنه : (ضربته)[7] ضربَ الأمير ، لأنك حذفت الموصوف ، ثم حذفت المضافَ من الصفة ، والأصل : ضربته ضربا مثل ضرب الأمير ، وذلك لأنك لا تفعل فعلَ غيرك .

وإما أن يكون اسما صريحًا (مُبَيِّنًا)[8] كونه بمعنى المصدر ، إما بمن نحو : ضربته أنواعا من الضرب ، وإما بالإضافة ، وذلك إما في (أي) نحو : ضربته أيّ ضرب ، وإما في أفعل التفضيل نحو : ضربته أشدَّ ضرب ، وقدمتَ خيرَ مقدم ، لأن أيًّا وأفعلَ

---

(١) في ص : بمعنى .

(٢) القَهقَرى : الرجوع إلى خلف ، فإذا قلت : رجعت القهقرى ، فكأنك قلت : رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم ، لأن القهقرى ضرب من الرجوع (اللسان قهقر) .

(٣) القِرْفِصَا والقَرْفَصَا والقُرْفُصَا : وهو أن يجلس على إليتيه ويلزق فَخِذيه ببطنه ويحتبي بيديه وزاد ابنُ جني : القُرْفُصا . وقال : وهو على الإتباع ، والقُرْفُصا : ضرب من القعود يُمَدّ ويُقْصَر .

(٤) يعني المتكلم .

(٥) تكملة من جـ وص وط .

(٦) في آيات كثيرة منها الآية الثانية والستون من سورة البقرة ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا والَّذِينَ هَادُوا والنَّصَارَى والصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللهِ والْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ وفي ط : أعمل صالحا ، وهي من قول الله تعالى في سورة النمل آية ١٩ : ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِن قَوْلِها وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِى أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِى أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَالِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِى بِرَحْمَتِكَ فِى عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ .

(٧) في جـ وص وط : ضربت .

(٨) في ط : مبنيا .

(التفضيل)[1] بعضُ ما يضافان إليه ،– كما يجيء في باب الإضافة[2] – ويجوزُ أن يكون هنا مما حذف موصوفه ، أي : ضربا أيَّ ضرب ، وضربا أشدَّ ضرب . وإما[3] في بعض أو كُلّ نحو : ضربته بعضَ الضرب أو كلَّ الضرب . أو غير[4] مبيَّن في اللفظ ، نحو : ضربته أنواعًا وأجناسًا . وإما أن يكون مصدرا مثنى أو مجموعا لبيان اختلاف الأنواع ، نحو : ضربته ضربَيْنِ ، أي مختلفين ، قال تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا ﴾[5] . أو معرَّفا بلام العهد ، كما إذا أشرت إلى ضرب معهود ، شديد أو خفيف أو غير ذلك ، فتقول : ضربته الضربَ . ونحو (القُرْفُصاء) في قعد القرفصاء (والقهقرى في رجع القهقرى)[6] (مصدرٌ بنفسه – كما ذكرنا[7] – عند سيبويه[8] . وقال المبرد[9] : هو في الأصل صفةُ المصدر أي القِعدةَ القُرْفُصاء والرجوعَ القهقرى[10]) .

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) صفحة ٩٢٥ وما بعدها .

(٣) هذا قسيم قوله قبل : إما في أي (في صدر هذه الصفحة سطر ٢) .

(٤) هذا قسيم قوله قبل : وإما أن يكون اسما صريحا مبيّنا .. إلخ (صدر هذه الصفحة ..) .

(٥) الأحزاب ١٠ .

(٦) ساقط من جـ وص .

(٧) صفحة ٣٤٨ .

(٨) في الكتاب ١/١٥ : واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أخذ منه .. وذلك قولك : ذهب عبد الله الذهابَ الشديد ، وقعد قِعدةَ سَوءٍ ، وقعد قَعدتين ، لما عمل في الحدث عمل في المرة منه والمرتين وما يكون ضربا منه ، فمن ذلك : قعد القرفصاء ، ورجع القهقرى ، لأنه ضرب من فِعْلِه الذي أخذ منه .

(٩) لم أجد في المقتضب حديثا عن ذلك ، ولكني وجدت في أصول ابن السراج ١/١٦٠ ما يلي : قال أبو العباس : قولهم : القرفصاء ، واشتمل الصماء ورجع القهقرى هذه حُلًى وتلقيبات لها ، وتقديرها اشتمل الشمل التي تعرف بهذا الاسم ، وكذلك أخواتها ، قال : وجملة القول أن الفعل لا ينصب شيئا إلا وفي الفعل دليل عليه ، فمن ذلك المصادر ، لأنك إذا قلت : قام ففي قام دليل على أنه فعل قياما .

ولعل الرضي تبع ابنَ السراج في نسبة الرأي إلى أبي العباس ، وانظر : أيضا شرح ابن يعيش ١/١١٢ .

(١٠) تكملة من جـ وص وط .

وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وإن لم يستعمل ، فكأنه قيل : تقهقر القهقرى ، وتقرفص القرفصاء ونحوه . وعدمُ سماع وقوع هذه الأسماء وصفا لشيء ، وعدم سماع أفعالها يضعف المذهبين ، إذ هو إثبات حكم بلا دليل .

ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات – معينا كان أولا – وهو إما مصدر موضوع له نحو : ضربت ضربة وضربتين وضَرَبَات ، أو مصدر موصوف بما يدل عليه نحو : ضربته ضربا كثيرا .

وإما عددٌ صريح مميَّزٌ بالمصدر ، نحو : ضربته ثلاث ضربات قال الله تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾[1] أو مجردٌ (عن)[2] التمييز ، نحو : ضربته ألفا ، ويجوز أن يكون المجرد صفةً لمصدر محذوف أي ضربا ألفا .

وإما آلة موضوعةٌ موضع المصدر ، نحو : ضربته سوطًا وسوطين وأسواطا ، والأصل : ضربته ضربةً بسوط ، فحذف المصدر المراد به العدد ، وأقيم الآلةُ مُقامَه دالةً على العدد بأفرادها ، وكذا في ضربت ضربتين بسوط ، أو ضربات بسوط ، وضعت الآلة مقام المثنى والمجموع مثناة ومجموعة ، فقيل : ضربت سوطين وأسواطا ، وتثنيتها (وجمعها تثنيةُ المصدر وجمعُه)[3] لا تثنيةُ الآلةِ وجمعُها ، لأنك ربما قلت : ضربته سوطين وأسواطا ، مع أنك لم تضربه العددَ المذكورَ إلا بسوط واحد ، لكنك ثنيت الآلة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموعِ .

ويجوز أن يكون أصل (ضربته سوطا) ضربته ضربةَ سوطٍ فحذف المضاف ، وأقيم المضافُ إليه مُقامَه .

وقد اجتمع في هذا القسم – أي فيما قام فيه الآلة مقامَ المصدر – النوعُ والعددُ كما اجتمعا في نحو قولك : ضربته ضربين وضروبًا ، قاصدا اختلاف الأنواع .

---

(١) النور ٤ .

(٢) في جـ : على .

(٣) ساقط من ص .

قوله : فالأول لا يثنى ولا يجمع .

إذ المراد بالتأكيد (ذكر)[1] ما تضمنه الفعل ، بلا زيادة عليه ، و لم يتضمن الفعل إلا الماهية من حيث هي هي ، والقصد إلى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها ، والتثنية والجمع لا يكونان إلا مع النظر إلى كثرتها فتناقضا .

قوله : بخلاف أخويه .

يعني النوع والعدد ، وذلك لأن النوع قد يكون نوعين فصاعدا ، وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا .

قوله : وقد يكون بغير لفظه نحو : قعدت جلوسًا .

أي قد يكون المصدرُ بغير لفظ الفعل ، وذلك إما مصدرٌ أو غير مصدر .

والمصدر على ضربين :

إما أن يلاقي الفعلَ في الاشتقاق نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾[2]، ﴿ وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾[3] . وإما أن لا يلاقيه فيه نحو : قعدت جلوسا . ومذهب سيبويه في كليهما[4] أنَّ المصدرَ منصوبٌ بفعلهِ المقدَّرِ ، أي تبتل إليه وبتِّلْ نفسَك تَبْتِيلًا ، وأنبتكم من الأرض فَنَبَتُّمْ نَبَاتًا ، وقعدت وجلست جلوسًا[5] .

---

(١) ساقطة من جـ وص وط .

(٢) المزمل ٨ .

(٣) نوح ١٧ .

(٤) يعني فيما لاق المصدر فيه الفعل في الاشتقاق وما لم يلاقه .

(٥) في الكتاب ٢/٢٤٤ : هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد ، وذلك قولك اجتوروا تجاورا وتجاوروا اجتوارا ، لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد ، وقال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ . لأنه إذا قال : أنبته فكأنه قال : قد نبت ، وقال عز وجل : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ . لأنه إذا قال : تبتل . فكأنه قال : بتل .

ومذهبُ المازني[1] والمبرد[2] والسيرافي[3] أنه منصوبٌ بالفعل الظاهر .

وهو أولى ، لأن الأصلَ عدمُ التقدير بلا ضرورةٍ (ملجئةٍ)[4] إليه .

وأما غيرُ المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ، ومن (جملته)[5] الضميرُ الراجعُ إلى مضمون عامله ، نحو قوله[6] :

---

(١) ذكر عنه ذلك أيضا السيوطي في الهمع ١٨٧/١ .

(٢) في المقتضب ٧٣/١ ، ٧٤ : واعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدرُ أحدهما على الآخر ، لأن الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه . قال الله عز وجل : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ . لأن تَبَتَّلْ وبتِّلْ بمعنى واحد ، وقال : ﴿ واللهُ أَنْبَتَكُمْ من الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ .

قال الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة في هامش رقم ٣ من جـ ٧٣/١ : ماذا يراه المبرد في ناصب تبتيلا ونباتا في الآيتين ؟ وهل بينه وبين سيبويه خلاف في هذا ؟ الذي أراه أن المبرد يرى أن الناصب فعل محذوف بدليل قوله هنا ، فكأن التقدير ، والله أعلم : أنه إذا أنبتكم نبتم نباتا ، قال : وقوله في الجزء الثالث ص ١٨٤ من الأصل (توافق ٢٠٤ جـ ٣) : ولكن المعنى ، والله أعلم : أنه إذا أنبتكم نبتم نباتا .

ويشهد لهذا أيضا سياقُ الحديث في الجزء الثالث : فقد ذكر آيات وشواهد شعرية حذف فيها الفعلُ الناصب للمصدر (صنع الله) ثم قال : ومثل هذا – إلا أن اللفظ مشتق من فعل المصدر – قوله عز وجل : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ . وليس بين سيبويه والمبرد خلاف في هذه المسألة .

وقد عبر عن ذلك السيوطي في الهمع ١٨٧/١ بقوله : الثاني أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمرا ، والفعل الظاهر دليل عليه ، وعليه المبرد وابن خروف وعزاه لسيبويه .. وأما ابن يعيش والرضي فينسبان إلى المبرد القولَ بأن الناصب هو الفعل المذكور . انظر : ابن يعيش ١١٢/١ .

قلت : والقول ما قال السيوطي وشيخي المرحوم عضيمة في هذه المسألة ، والله أعلم .

(٣) في هامش الكتاب ٢٤٦/٢ : كما أن النبات ليس بمصدر لأنبت ، وإن كان قد يوضع في موضعه .

(٤) تكملة من جـ وص وط .

(٥) في ط : جملة .

(٦) هذا البيت بهذه الرواية من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها ، ونقل البغدادي في خزانته ٣/٢ عن الأعلم ما يلي : هجا هذا الشاعر رجلا من القراء نُسِبَ إليه الرياءُ وقبول الرشا والحرص عليها . ا.هـ .

قلت : وعجزه في المغني : يقطّع الليل تسبيحًا وقرآنا

والظاهر أن البيت على رواية المغني ملفق من بيتين ؛ أحدهما في ديوان حسان بن ثابت صفحة ٢١٦ بتحقيق سيد حنفي حسنين هكذا :

ضَحّوا بأشمطَ عُنوانُ السجودِ به ... يقطع الليل تسبيحا وقرآنا

والثاني بالرواية التي ذكرها الرضيُّ وسيبويه وغيرهما .

وفي هامش ديوان حسان ص ٢١٦ تعليقة (٣) : يقول ابن عبد البَرّ في الاستيعاب ٢٩٢/٢ : هذا البيت يختلف فيه ، فهو ينسب لغير حسان ، وقال بعضهم : هو لعمران بن حطان ، وذكر الذهبي في تاريخه أن هذا البيت لحسان . ويعلق البغدادي فيقول : وقد راجعت ديوانه ، فرأيت أبياتا على هذا الوزن ، وما فيها هذا البيت (الخزانة ط بولاق ١١٨/٤) .

٨٢ - هذا سراقةُ للقرآنِ يَدْرُسُهُ والمرءُ عند الرُّشَا إن يلقَها ذِيبُ[1]

أي يدرس الدرس .

أو إلى غير مضمونِ عامله نحو : أعجبني الضرب الذي ضربتُه .

أو اسم الإشارة المشار به إلى غير مضمون عامله ، نحو : أعجبني ضربي فضربت ذاك .

ومن غير المصدر نحو : أعطيته عطاءً ، وكلمته كلاما ، فإنهما ليسا بمصدرين لشيء من الأفعال .

قوله : وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا ،كقولك لمن قدم : خيرَ مقدم ، ووجوبا سماعا (نحو)[2] سَقْيًا ، ورعيًا ، وخيبةً ، وجدعًا ، وحمدًا ، وشكرًا ، وعجبًا .

اعلم أنه لابد في الواجب الحذف والجائزه من القرينة .

قوله : جوازا ووجوبا .

نصب على المصدر (أي حذف جواز أو حذف وجوب) .

قوله : (سماعا وقياسا)[3] .

نصب على المصدر بفعل محذوف ، أي بعضه يسمع حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس عليه ، وبعضه يقاس عليه في وجوب الحذف قياسا .

---

(١) البيت في الكتاب ٤٣٧/١ ، وفي المقرب ١١٥/١ ، وفي الخزانة ٣/٢ ، وفي المغني ٢٨٨ ، بالرواية الأخرى ، وفي شرح شواهد المغني ٥٨٧ ، وفي رصف المباني ٢٤٧ ، ٣١٥ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٣٩/١ .

اللغة : الرشا جمع رشوة ، وعليه فالمقصود غير سراقة الصحابي .

الشاهد : قال في الخزانة ٣/٢ : أنشده على أن الضمير في يدرسه راجع إلى مضمون يدرس ، أي يدرس الدرس ، فيكون راجعا للمصدر المدلول عليه بالفعل ، وإنما لم يجز عوده للقرآن ؛ لئلا يلزم تعدي العامل إلى الضمير وظاهره معا .

قلت : لعل السبب في ذلك أن قوله : للقرآن متعلق بيدرس ، فلو أعاد الضمير على القرآن لعمل يدرس في الظاهر - لتعلقه به - وفي ضميره - لنصبه مفعولا به .

(٢) في ط : مثل .

(٣) ساقط من : جـ وص وط .

وأقول : الذي أرى أن هذه المصادر وأمثالها ، إن لم يأت بعدها ما يبينُها ، ويعينُ ما تعلقت به من فاعل أو مفعول ، إما بحرف جر ، أو بإضافة المصدر إليه ، فليست مما يجب حذفُ فعله ، بل يجوز سقاك الله سقيا ، ورعاك الله رعيا ، وجدعَك (الله)[1] جدعا[2] ، وشكرتُ شكرا وحمدت حمدا .

وفي نهج البلاغة في الخطبة البُكالية[3] (نحمده على عظيم إحسانه ، ونير بُرهانه ، ونَوَاسِي فضله وامتنانه ، حمدًا يكون لحقه (قضاءً ولشكره)[4] أداء)[5] .

وأما ما بُيِّنَ فاعله بالإضافة نحو ﴿كِتَابَ اللهِ﴾[6] ﴿صِبْغَةَ اللهِ﴾[7] و ﴿سُنَّةَ اللهِ﴾[8] و﴿وَعْدَ اللهِ﴾[9] و« حَنَانَيك »[10]، و« دَوَالَيْكَ »[11] .

أَوْ بُيِّنَ مفعوله بالإضافة نحو : ﴿ ضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾[12] ، وسبحان الله ،

---

(١) غير مذكورة في ط .

(٢) سيشرحه الرضي صفحة ٣٥٥ .

(٣) لعل سبب تسميتها بالبكالية ؛ لأنه رواها عند نوف البكالي ، وكان حاجِبَه ، وهو منسوب إلى بَكالة . انظر : نهج البلاغة ٤٢٩/١ .

(٤) ساقط من جـ وص وط .

(٥) نهج البلاغة ٤٢٩/١ .

(٦) من قول الله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ ﴾ النساء ٢٤ .

(٧) البقرة ١٣٨ قال تعالى : ﴿ صِبْغَةَ اللهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ ﴾ .

(٨) في أربع آيات في الكتاب الكريم منها الأحزاب ٣٨ قال تعالى : ﴿ مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللهُ لَهُ سُنَّةَ اللهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللهِ قَدَرًا مَقْدُورًا ﴾ .

(٩) آيات كثيرة منها ١٢٢ من سورة النساء ، قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعْدَ اللهِ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلًا ﴾ ، وليست الآية في ص .

(١٠) في اللسان (حنن) وقالوا : حنانك وحنانيك ، أي تحننا عليَّ بعد تحنن .. قال ابن سيده : يقول : كلما كنتُ في رحمةٍ منك وخير فلا ينقطعن ، وليكن موصولا بآخر من رحمتك .

(١١) في اللسان (دول) : ودواليك من تداولوا الأمر بينهم ، يأخذ هذا دُولةً وهذا دولة ، وقولهم دواليك أي تداولا بعدَ تداول .

(١٢) من قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ الآية ٤ من سورة محمد .

ولبيك[1] ، وسعديك[2] ، ومعاذَ الله .

أَوْ بُيِّنَ فاعله بحروف جر ، نحو بؤسًا لك أي شدة ، وسحقا لك أي بعدا ، وكذا بعدا لك .

أو بين مفعوله بحرف جر : نحو : عقرا لك أي جَرْحا ، وَجَدْعا لك ، والجدع قطع الأنف أو الأذن أو الشفة أو اليد ، وشكرا لك ، وحمدا لك ، وعجبا منك .

فيجب[3] حذف الفعل في جميع هذا قياسا ، والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابطٌ كلِّيٌّ يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط ، والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل أو المفعول بعد المصدر مضافا إليه أو بحرف الجر لا لبيان النوع احترازا عن نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ ﴾[4] ، ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾[5] .

وإنما وجب حذفُ الفعل مع هذا الضابط ؛ لأن حق الفاعل والمفعول به أن يعمل فيهما الفعلُ ويتصلا به ، فاستُحسن حذفُ الفعل في بعض المواضع ؛ إما إبانةً لقصد الدوام واللزوم ، بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد ، أي الفعل – (كما)[6] في نحو : حمدا لك ، وشكرا لك ، وعجبا منك ، ومعاذَ الله ، وسبحانَ الله .

وإما (لتقدم)[7] ما يدل عليه ، كما في قوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ ﴾[8] و﴿ صِبْغَةَ اللهِ ﴾[9] و﴿ وَعْدَ اللهِ ﴾[10] .

---

(١) سيأتي في شرح الرضي للكافية شرح لبعض هذه المصادر المثناة إن شاء الله . انظر : ٤٧٠ وما بعدها . في اللسان مادة (لب) كلام طويل عن لبيك ، واختلاف كبير حول تفسيره ، ولعل أقرب ما ذكر أنه من لب بالمكان وألب بمعنى أقام ، وأن معناه إقامة على طاعتك بعد إقامة .

(٢) في اللسان مادة (سعد) وحُكِي عن ابن السكيت في قوله : لبيك وسعديك ، تأويله إلبابا بك بعد إلباب ، أي لزوما لطاعتك بعد لزوم ، وإسعادًا بعد إسعاد .

(٣) الفاء واقعة في جواب (أما) في قوله : وأما ما بُيِّنَ فاعله . إلخ .

(٤) إبراهيم ٤٦ .

(٥) الإسراء ١٩ .

(٦) ساقطة من ط .

(٧) في ط : التقدم .

(٨) النساء ٢٤ وتقدم ذكرها صفحة ٣٥٤ .

(٩) البقرة ١٣٨ وتقدم ذكرها صفحة ٣٥٤ .

(١٠) النساء ١٢٢ وتقدم ذكرها صفحة ٣٥٤ .

أو لكون الكلام مما يستحسن الفراغُ منه ، (بالسرعة)[1] نحو : لبيك وسعديك ودواليك وهَذَاذَيك[2] وهَجَاجَيك[3] . فبقي المصدر مبهما لا يدرى ما تعلق به من فاعل أو مفعول ، فذكر ما هو مقصودُ المتكلم من أحدهما بعد المصدر ليَخْتَصَّ به ، فلما بينتهما بعد المصدر بالإضافة أو (بحرف)[4] الجر قبُح إظهارُ الفعل ، بل لم يَجُز . فلا يقال : كتبَ كتابَ الله ، ووعدَ وعدَ الله ، واضربوا ضربَ الرقاب ، وأسبحُ سبحانَ الله ، وأحمد حمدًا لك ، وعقر الله عقرا لك ، وذلك لما ذكرناه من أن حق الفاعل والمفعول أن يتصلا بالفعل معمولَين له ، فلما حذف الفعل لأحد الدواعي المذكورة ، وبين المصدر المبهم إما بالإضافة أو بحرف الجر[5] ، فلو ظهر الفعلُ رجع الفاعل أو المفعول إلى مكانه ومركزه (بعد الفعل)[6] متصلا بالفعل ومعمولا له ، فوِزَانُه وِزانُ قوله تعالى : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾[7] .

وأما قولهم : حَرَدْتُ حرده[8] ، وحمدت حمدَه ، وقصدت قصدَه ، ونحوت نحوه ، ونحو ذلك ، فليس انتصابُ الأسماء في (مثل)[9] ذلك على المصدر ، بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول ، كقوله[10] :

---

(١) تكملة من ط .

(٢) أصل الهذّ والهذَذ سرعة القطع وسرعة القراءة ... وضربًا هذاذيك أي هذا بعد هذ ، يعني قطعا بعد قطع . (اللسان هذ ٥/٥٤) .

(٣) في اللسان (هجّ) وهجاجيك ههنا وههنا أي كُفَّ . يقال للأسد والذئب وغيرهما في التسكين : هجاجيك .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) جواب لما هنا محذوف لدلالة السياق عليه ، وتقديره : قبح إظهار الفعل .

(٦) تكملة من ط .

(٧) النساء ١٧٦ .

(٨) في اللسان (حرد) : الحرد : الجدّ والقصد ، حَرَدَ يَحْرِد – بالكسر – حردا قَصَدَ .. الخ .

(٩) ساقطة من جـ وص وط .

(١٠) هذا البيت مجهول النسبة .

٨٣ – دارٌ لسُعدى إذْهِ من هَوَاكَا[١]

والمعنى قصدت (به)[٢] جهته التي ينبغي أن يقصدها من يطلُبه .

ويجوز أن يكون المعنى حردته حرده الذي يليق به ، وحمدته حمدَه الذي ينبغي ، فيكون مضافا لبيان النوع ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ ﴾[٣]، ﴿ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ﴾[٤]، وقوله تعالى : ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾[٥] .

والجار المجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ الواجبِ حذفُه ، ليلي الفاعلُ أو المفعولُ المصدرَ الذي صار بعد حذف الفعل كأنه قائم مقامَ الفعل ، كما كان وَلِيَ الفعلَ ، والمعنى هو لك ، أي هذا الدعاء لك .

وكذا كل ما فيه (من) التبيينيةُ المبيِّنةُ للمعارف[٦] ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ ﴾[٧] إن جعلنا (ما) بمعنى الذي .

وأما المبينة للنكرة فهي صفةٌ لها ، كما لو جعلنا (ما) في الآية نكرةً (موصوفةً)[٨] .

---

(١) ورد هذا البيت في الكتاب ٩/١ ، وفي المسائل العسكرية ١٩٩ ، وفي التكملة للفارسي ٣٠ ، وفي العقد الفريد ١٨٥/٤ ، وفي الخصائص ٨٩/١ ، وفي ابن يعيش ٩٧/٣ ، وفيه ديار سُعْدى ، وفي رصف المباني ١٧ ، وفي الخزانة ٥/٢ ، ٣٣٩/٢ ، ٤٤٣/٣ ، وفي الموشح ١٤٧ ، وفي ما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٧ ، وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور ١٢٦ .

أورد هذا البيت صاحب الخزانة ونقل عن حاشية اللباب أن قبله :

هل تعرف الدار على تِبْراكا

اللغة : إذه : أصله إذ هي ثم أسكن الياء ضرورة ، ثم حذفها ضرورة أخرى . انظر : التكملة للفارسي ٣١/٣ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن المصدر (هواك) بمعنى اسم المفعول أي : مهويّك .

(٢) تكملة من ط .

(٣) إبراهيم ٤٦ .

(٤) الشعراء ١٩ .

(٥) الإسراء ١٩ .

(٦) لم أجد فيما بين يدي من ذكر أن من التبيينية بعد المعارف تجعل خبرا لمبتدأ محذوفٍ غير الرضي .

وقد أعرب العكبري في التبيان ٧٩٧ قوله : (من نعمة) حالا من الضمير في الجار . وذكرها الرضي هنا على سبيل الاستطراد .

والشبه بينهما وبين نحو : هنيئا لك بعيد جدا .

(٧) النحل ٥٣ .

(٨) ساقطة من جـ وص وط .

وقد بُيِّنَ أيضا بعضُ أنواع المفعولِ به اللازِمِ إضمارُ فعله بحرف الجر ، نحو مرحبا بك ، وأهلا بفلان ، أي هذا الدعاءُ مختص بك - هذا إن (فُسِّر)[1] (مرحبا) بموضع الرحب ، أي أتيت موضعا رحيبا . وإن فسرته بالمصدر أي رَحُب موضعك مرحبا - أي رحبا - فهو من هذا الباب ، والجملة المفسرة المحذوفةُ المبتدأ لا محل لها ، لأنها مستأنفة .

ثم اعلم أن هذه المصادر - مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعي المذكورة - إما أن يُتَوغَّل في حذف فعلها بحيث لا يُنْوَى (قبلها)[2] تقديرا ، بل يصير المصدر عوضا منه ، وقائما مقامه ، كالمصادر الصائرة أسماءَ أفعالٍ - كما يجيء في بابها[3] - نحو هيهاتَ ورويدَ وشتانَ - فتُبْنى لقيامها مقام المبني ، ولا يكون لها - إذن - محلٌّ من الإعراب (الذي استحقه)[4] كما لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامَه ، (وبناؤها)[5] على الفتح أكثر - إذن (إن زادت على حرفين)[6] - لتبقى مبنيةً على الإعراب[7] الذي (استحقته)[8] حال المصدرية ، فيرجع - إذن - في استعمال الفاعل والمفعول بعدها إلى الوجه الذي كانا يستعملان عليه (مع الفعل)[9] لصيرورة المصدر كالفعل ، فيقال : هيهات زيدٌ ، ويجوز أن يراعى أصلُها في المصدرية مع كونها أسماءَ أفعال ، فيستعمل الفاعلُ والمفعولُ بعدها استعمالَها مع المصادر ، قال الله تعالى : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[10] فهو بمنزلة بُعْدًا لما توعدون استعمالا ، وأما في المعنى فهيهات اسم فعل ، وإلا لم يُبْنَ .

---

(١) في ط : فسرت .
(٢) في ت : فعلها .
(٣) انظر : ط ٢/٧٣ ، ٧٤ .
(٤) ساقطتان من جـ وص وط .
(٥) في ت : فبناؤها .
(٦) تكملة من ص وهامش ط .
(٧) يعني به الحركة المستحقة .
(٨) في ت : استحقه .
(٩) تكملة من ص وط .
(١٠) المؤمنون ٣٦ .

وإما أن لا يتوغل في حذف فعلها ، بل يكون فعلُها مقدَّرًا قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة ههنا ، فهذه المصادر كأنها قائمةٌ مقام الفعل ، كالمصادر الأولى من حيث لم تستعمل الأفعال قبلها ، لكنها ليست قائمةً مقام أفعالها ، إذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها ، فلم تكنْ تَنْتَصِبُ ، فبانتصابها (عرفنا)[1] أن الفعل مقدرٌ قبلها ، وببناء الأولى (عرفنا)[2] قيامَها مقامَ أفعالها .

وقد يجوز في بعض المصادر أن يُستَعمَل الاستعمالين – أعني أن يكون مصدرا أو اسمَ فعل – نحو رويد زيدٍ ورويد زيدًا ، (وبله زيد)[3] وبله زيدا .

ويجوز أن يكون (حاشي) من هذا الباب ، فيكون حاشي زيدٍ مصدرا مضافا كرويدَ زيدٍ ، بدليل القراءة الشاذة ﴿ حَاشَا لِلّهِ ﴾[4] منونا[5] ، ويكون حاشي لزيد اسمَ فعل (مستعملا)[6] استعمال المصادر ، كما ذكرنا في هيهاتَ لزيدٍ[7] .

ومن جملة المصادر القياسيةِ المضبوطةِ بالضابط المذكور[8] مصادرُ لم توضع أفعالها أصلا نحو ذَفْرًا له[9] – أي نُتْنًا –، وبَهْرا له أي تَعْسا ، أما بَهْرا بمعنى غلبة (فله)[10] فعل (استُعمل)[11] فهما مثل القهقرى والقرفصاء – أعني أن جميعها مصادر لا فعلَ لها – على مذهب سيبويه[12] – إلا أن الفرق بينهما أن ذفرا وبهرا لم يستعمل ناصبُهما

---

(١) و(٢) في ت وجـ وص : عرف .

(٣) تكملة من جـ وص وط .

(٤) يوسف ٣١ .

(٥) هي قراءة أبي السَّمَّال كما في مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ٦٣ .

(٦) في جـ : مستعمل .

(٧) صفحة ٣٥٨ .

(٨) صفحة ٣٥٥ ، وفي جـ وص : بالضابطة المذكورة .

(٩) قال ابن منظور في اللسان (ذفر) : الذَّفَر بالتحريك والذَّفَرَةُ جميعا شدة ذكاء الريح من طيب أو نُتن وخص اللِّحيانيُّ بهما رائحة الإبطين المنتنين ، وقد ذَفِر بالكسر يذفَر فهو ذفِرٌ وأذفر ، والأنثى ذفرةٌ وذفراء .. وعليه فليس كما قال الشارح من المصادر التي لم توضع أفعالها ، وهي في ط بالدال المهملة وفي اللسان : أنه بالدال المهملة لا فعل له ، لكن قال صاحب القاموس : ودَفِرَ كفرح فهو دَفِرٌ وأدفر . وفي التاج : وقيل : دَفِرٌ على النسب لا فعل له ..

(١٠) في ط : فعله .

(١١) في ط : مستعمل .

(١٢) انظر صفحة ٣٤٩ تعليقة ٨ .

وبُيِّنا بحرف جر ، بخلاف نحو القرفصاء فإنه استعمل ناصبُه من غير لفظه ، والناصبُ المقدر لذفرا وبهرا أيضا فعلٌ من غير لفظهما ، والتقدير : انتنتَ ذفرا ، وتَعِست بَهْرًا .

ومنها أسماء (أعيان)[1] هي آلة مقامةٌ مقام المصادر نحو تُربًا لك وجَنْدَلا[2] ، أي رُميتَ رميا بتُربٍ وجندل ، فهذا مثل ضربته سوطا ، والفرق بينهما مثل الفرق بين بَهْرا والقهقرى .

ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو : هنيئا لك أي هنيئا لك أي هناءة، وعائذا بك أي عياذا، وهي مثل : قم قائما ، أي قياما ، وتعال جائيا ، والفرق بينهما ما ذكر في القسمين المذكورين[3] .

وقد قيل في هذا القسم إنه نُصِبَ على الحال المؤكدة ، كما قيل في قم قائما[4] .

ومنها (أيضا)[5] أسماء أصوات قامت مقام المصادر كآهًا منك أي توجعا ، وواهًا لك أي طيبا ، وأُفًّا (وتفا)[6] وأُفةً لك أي كراهة ، فتقدَّر لجميعها أفعالٌ بمعناها .

ويلزم إضمارُ ناصبِ ما كان في الأصل صوتا ، وإن لم يبيَّن بالجار نحو إيهًا أي كفا ووَيْهًا أي زيادة[7] ، وذلك لأن الأصوات بعيدةٌ من الاشتقاق والتصرف ، والمصدر أصلٌ في باب التصرف والاشتقاق ، إذ جميعُ أنواع الأفعال والأسماء المتصلة بها صادرةٌ عنه[8] على الصحيح من المذهب ، فلمّا صار مالا يشتق منه قائما مقامَ المشتق منه قطع

---

(١) في ت : الأعيان .

(٢) الجندل : الحجارة ، وقيل : هو ما يقل الرجل من الحجارة (اللسان : جندل) .

(٣) يعني ما ذكر في الفرق بين ناصب نحو ذفرا وبهرا ونحو القرفصاء .

(٤) قال ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٦٦٨ : كما جاز أن يُحذَف ناصب المصدر ويجعل المصدر بدلا من اللفظ به جاز أن يفعَلَ مثلُ ذلك بما وقع موقع المصدر مما ليس بمصدره ، ولا حاجة إلى أن يتأول بمصدر ، بل يجعل الجامد منه مفعولا به نحو تربا وجندلا والمشتق حالا نحو عائذا بك .. وهذا التقدير ونحوه هو الظاهر من قول سيبويه رحمه الله وما سواه تكلف لا فائدة فيه ، وهو مذهب المبرد واختيارُ الزمخشري ، وانظر : الكتاب ١/ ١٥٨ .

(٥) ساقطة من جـ وص وط .

(٦) ساقطة من جـ وص وط .

(٧) إذا كانت إيه بالكسر ، أو بالكسر مع التنوين ، فإنها كلمةُ استزادة واستنطاق .. وإذا قلت : إيهًا بالنصب فإنما تأمر بالسكوت (اللسان إيه) . أما ويه فهي إغراء ، ومنهم من يقول : ويها ، الواحد والاثنان والجميع والمذكر والمؤنث في ذلك سواء (اللسان ويه) .

(٨) يعني عن المصدر .

عنه الفعل الناصبُ له نصبَ المفعول المطلق ، لأنه – في الأغلب – يكون مشتقا من مفعوله المطلق .

والأصوات القائمة مقام المصادر يجوز إعرابها نصبًا إلا أن يكون على حرفين ثانيهما حرف مد نحو : وَيْ لزيد ، وذلك نحو : آها (وواها)[1] وويها ، ويجوز إبقاؤها على البناء الأصلي نحو : ﴿ أُفٍّ لَكُمَا ﴾[2] وأوَّهْ على إخواني ، وآه من ذنوبي ، والظاهر أن ويلك[3] ، وويحك[4] ، وويسك[5] ، وويبك[6] من هذا الباب[7] .

وأصلَ كلِّها (وي) على ما قال الفراء[8] ، جيء بلام الجر بعدها مفتوحةً مع المضمر نحو : وي لَك ، ووي لَه ، ثم خلط اللام بوي حتى صارت لامَ الكلمة ، كما (خلط)[9] اللام بيا في قوله[10] :

---

(١) تكملة من ط .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِى قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا أَتَعِدَانِنِى أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِى ﴾ الآية ١٧ من سورة الأحقاف ، وذكر أبو حيان في بحره المحيط ٢٣/٦ نقلا عن الزّناتي أن في (أف) لغاتٍ تقارب الأربعين ، ثم سردها .

(٣) ويلك : الويل كلمة عذاب .

(٤) ويحَ : كلمة يقال (إنها) رحمة لمن تنزل به بليةٌ وربما جعل مع ما كلمةً واحدةً وقيل : ويْحَما .

(٥) ويسك : ويس كلمة في موضع رأفة واستملاح ، كقولك للصبي : ويسه ما أملحه .

(٦) ويبك : ويب كلمة مثل ويل ، وويبًا لهذا الأمر أي عجبا ، وويبه كويله . تقول : ويبك وويب زيد كما تقول : ويلك (انظر اللسان في تفسير هذه الكلمات) .

(٧) يعني مما جاز فيه إعرابه نصبا على المصدر وإبقاؤه على البناء الأصلي .

(٨) في تهذيب اللغة ٤٥٥/١٥ : وأخبرني المنذري عن أبي طالب النحوي أن ويله أصلها وي وصلت بـ (له) ومعنى (وي) حُزْنٌ أخرج مخرج الندبة .

وفيه ٢٩٦/١٣ : وقال بعضهم : الأصل في ويح ووَيْس وويل : وي ، وصلت بحاء مرة ، ومرة بسين ، ومرة بلام .

وقال سيبويه : سألت الخليل عنها فزعم أن كل من ندم فأظهر ندامته قال : وي ، معناها التنديم والتنبيه .

وفي الكتاب ٢٩٠/١ : وسألت الخليل عن قوله : ﴿ وَيْكَأَنَّه لا يُفْلِحُ ﴾ ، وعن قوله : ﴿ وَيْكَأَنَّ اللهَ ﴾ فزعم أنها مفصولة من كأن ، والمعنى على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم ، أو نبهوا فقيل لهم : أما يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا، والله أعلم .

ولم أجد في معاني القرآن للفراء هذا الكلام ، ولا عثرت على من نسبه إليه غير الرضي .

(٩) في ت : خلطوا ، والأحسن ما أثبته ؛ لأن المقصود واحد وهو الشاعر .

(١٠) قائله زهير بن مسعود الضبي المذكور في الخزانة ١٣/٢ ولم أعثر له على ترجمة .

٨٤ – فخيرٌ نحن عند الناسِ منكُم إذا الداعي المثوبُ قالَ يَـالا[١]

فصار معرَبا بإتمامه ثُلاثِيًّا ، فجاز أن يُدخلَ بعدها لامًا أخرى في نحو : ويلًا لك ، لصيرورة الأولى لامَ الكلمة ، ثم نقل إلى باب المبتدأ فقيل : ويل لك – كما مر في سلام عليـك[٢] – ثم جعل ويح وويب وويس كنايات عن ويل ، وهذا كما قالوا : قاتله الله بمعنى قتله ، ثم استشنعوها ، فكنوا عنها بقاتعه ، وكاتعه ، ثم صار بعض الأصوات القائمةِ مقام المصادر قائما مقام الفعل ، فصار اسمَ فعل ، نحو صهْ ومهْ وإيهِ ، وغير ذلك ، مما سنذكره في أسماء الأفعال[٣] ، كما يقوم المصدر الأصليُّ مقام الفعل فيصير اسمَ فعل على ما مر قبل[٤] .

ويجوز في كل صوت يدعى صيرورتُه اسمَ فعل أن يقال ببقائه على مصدريته ، ويكون بناؤه نظرًا إلى أصله (حين)[٥] كان صوتا ، لا لكونه اسمَ فعل ، فـ (صه أنت وزيدٌ) (مثلُ)[٦] ضربًا أنت وزيد ، وذلك لأنا علمنا صيرورةَ المصادر أسماءَ أفعال ، بكونها مبنيةً كما ذكرنا[٧] – فإذا كان لنا طريق إلى بناء هذه الأسماءِ غيرُ كونها أسماءَ أفعال – وهو النظر إلى (أصلها)[٨] – فلا ضرورةَ تلجئنا إلى كونها أسماءَ أفعال .

---

(١) البيت في نوادر أبي زيد ٢١ ، وفي الخصائص ١/ ٢٧٦ ، ٢/ ٣٧٥ ، ٣/ ٢٢٨ وفي رصف المباني ٢٩ ، وفي الخزانة ٦/٢ وفي المغني ٢٨٩ ، ٥٨١ وفي شرح شواهد المغني ٥٩٥ .

اللغة : المثوب : يقال : ثوب الداعي تثويبا إذا أعاد مرة بعد أخرى . يالا : ذكر البغدادي في تفسيرها ثلاثة آراء ... أولها .. أراد يالبني فلان .. ثانيها .. المنادى والمنفي بلا محذوفان أي يا قوم لا تغدو .. ثالثها .. أنه بقية يا آل بني فلان . (الخزانة ٢/٧) .

الشاهد : استشهد به الرضي على ما ذكره الفراء من أنهم خلطوا (وي) في نحو (ويلك) باللام حتى صارت لام الكلمة كما خلط هذا الشاعر حرف الاستغاثة بلام المستغاث به .

(٢) صفحة ٢٦٥ وما بعدها .

(٣) انظر ط ٢/٦٩ وما بعدها .

(٤) صفحة ٣٥٨ .

(٥) في ط : حتى .

(٦) في جـ وص : نحو .

(٧) صفحة ٣٥٨ .

(٨) في جـ وص وط : أصله .

ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور[1] قولهم : عَمْرَك الله[2] وقَعْدَك الله[2] بفتح القاف ، قال المازني : سمعت كَسْرَها ممن لا أثق بهُ[3] .

وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر[4] .

وقد استعمل فعل عَمْرَك بخلاف قَعدَك ، قال[5] :

٨٥ – عمرتكِ الله إلّا ما ذكَرْتِ لنا هل كنتِ جارتَنا أيامَ ذي سلمِ[6]

ولا يقال : قعدتك الله .

وأكثر ما يستعملان في قَسَمِ السؤال ، فيكون جوابُهما ما فيه الطلبُ كالأمر والنهي ، قال[7] :

٨٦ – قَعِيدَكِ أن لا تسمعيني ملامةً ولا تنكأي قَرْحَ الفُؤادِ فيِيجِعَا[8]

و(أن) زائدة .

---

(١) صفحة ٣٥٥ .

(٢) سيأتي تفسيرها في شرح الرضي – إن شاء الله – صفحة ٣٦٥ .

(٣) لم أجد هذا منسوبا إلى المازني في مظانه ، وفي التهذيب ٢٠٠/١ أبو عبيد عن الكسائي : يقول قِعدك الله مثل نشدتكَ الله .

(٤) في الكتاب ١٦٢/١ و١٦٣ فصارت عمرك الله منصوبةً بعمرتك اللهَ فقعدك الله يجري هذا المجرى وإن لم يكن له فعل .

(٥) قائله الأحوص وستأتي ترجمته صفحة ٤١٣ .

(٦) البيت في ديوانه ١٩٩ وفي سيبويه ١٦٣/١ وفي المقتضب ٣٢٨/٢ وفي الأمالي الشجرية ٣٤٩/١ وفي الخزانة ١٣/٢ وفي الهمع ٤٥/٢ وفي الدرر ٥٣/٢ .

اللغة : في الخزانة ١٣/٢ عمرتك الله : ذكرتك الله ، وأصله من عمارة الموضع فكأنه جعل تذكيره عمارة لقلبه . ما : زائدة ، ذو سلم موضع عند جبل قريب من المدينة .

الشاهد : استشهد به الرضي على وجود فعل لقولهم عمرك الله كما في هذا البيت .

(٧) قائله متمم بن نويرةَ بنِ جمرة بن شداد اليربوعي ، أبو نهشل شاعر فحل صحابي ، من أشرف قومه ، اشتهر في الجاهلية والإسلام . أشهر شعره رثاؤه لأخيه مالك ، سكن المدينةَ في أيام عمر . توفي نحو سنة ٣٠ هـ (الأعلام ١٥٥/٦) .

(٨)البيت في المقتضب ٣٢٩/٢ ، وفي المنصف ٢٠٦/١ ، وفي الخزانة ٢٠/٢ ، وفي الهمع ٤٥/٢ ، وفي الدرر ٥٥/٢ ، وفي شرح المفضليات للتبريزي ٩٦٣ .

اللغة : قعيدك في معنى نشدتك ، وأصله الحافظ ، وفي التنزيل ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ ويقال : قعيدك الله وقِعدك الله ، أي أذكرك الله الحافظ لك ، وليس هذا بيمين ، إنما هو استلطاف (انظر : شرح التبريزي للمفضليات ٩٦٤) ملامة : لوما . لا تنكأي : لا تقشري ، والقرح : الجرح . =

وقال[1] :

٨٧ – أيها المنكحُ الثريَّا سهيلا عَمرَك اللهَ كيف يلتقيان
هي شاميةٌ إذا ما استقلتْ وسهيلٌ إذا استقل يَمَانِ[2]

وقد ذكر الجوهريُّ[3] استعمال (عَمْرَك اللهَ وَقَعدَك)[4] في القسم الذي لا سؤال فيه ، قال : يقال : قَعدَك لا آتيك ، وكذا قَعيدَك (لا آتيك)[5] وقِعدَك الله لا آتيك وعَمْرَ الله ما فعلت كذا ، وعمرَك اللهَ ما فعلت كذا[6] .

قال ابن يعيش : لا يستعملان إلا في القسم[7] .

قال الجوهري : قد جاء عَمْرَك الله في غير القسم ، واستشهد بقوله :

* عَمْرَك اللهَ كيف يلتقيان (٨٧)

= فييجعا : وييجع أصلها يُوجع ، وهى لغة الحجاز ، وتميم تكسر حرف المضارعة فصار يِوْجع فقلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرةٍ فصارت يِيجع .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن قعيدك الله وعمرك الله أكثر ما يستعملان في القسم السؤالي .

(١) قائله عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي أبو الخطاب أرق شعراء عصره من طبقة جرير والفرزدق ، ولد في الليلة التي توفي فيها عمر بن الخطاب ، كان يفد على عبد الملك ، غزا في البحر فاحترقت السفينة فمات غرقا سنة ٩٣ هـ (الأعلام ٢١١/٥) .

(٢) البيتان أو بعضهما في ديوانه ٤٣٨ ، وفي المقتضب ٣٢٨/٢ ، وفي أمالي المرتضي ٣٤٨/١ ، وفي جمهرة الأنساب ٧٦ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٤٩/١ ، وفي وفيات الأعيان ٤٣٧/٣ ، وفي ابن يعيش ٩١/٩ ، وفي الخزانة ٢٨/٢ .

اللغة : المنكح : المزوج ، الثريا : بنت علي بن عبد الله بن الحارث ، سهيل : ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري (انظر : ترجمتهما في الخزانة ٢٨/٢ – ٢٩) . الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أن نحو عمرك الله يأتي في القسم السؤالي ، ويكون جوابه ما فيه الطلب ، وهو هنا جملة : كيف يلتقيان .

(٣) إسماعيل بن حماد الجوهري صاحب الصِّحاح الإمام أبو نصر الفارابي ، قال ياقوت : كان من أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعلما .. وكان إماما في اللغة وخطه يضرب به المثل ، وهو مع ذلك من فرسان الكلام والأصول . قرأ العربية على الفارسي والسيرافي . صنف كتابا في العروض ومقدمةً في النحو والصحاحَ . توفي سنة ٣٩٣ هـ (البغية ٤٤٦/١) .

(٤) في ط : قعدك وعمرك ، وفي جـ : عمرك وقعدك .

(٥) تكملة من ط .

(٦) الصحاح ٥٢٦/٢ .

(٧) كلام ابن يعيش في شرحه للمفصل ٩١/٩ – ٩٢ يناقض كلام الشارح قال : والعَمْر والعمر واحد .. وهما وإن كانا مصدرين بمعنى ، إلا أنه استعمل في القسم منهما المفتوحُ دون المضموم – إلى أن قال : فأما قول عمر بن أبي ربيعة عمرك الله كيف يلتقيان ، فليس على معنى القسم ، وإنما المراد سألت الله أن يطيل عمرك .

وقال : المعنى : سألت الله أن يطيل عُمْرَك ، و لم يرد القسم[1] .

وقد ذكرنا (أن المراد به)[2] في البيت قسمُ السؤال .

والأصل عند سيبويه عَمَّرتُك الله تعميرا ، فَحُذِفَ الزوائد من المصدر ، وأقيم مُقامَ الفعل مضافا إلى المفعول به الأول ، وكذا قَعَّدَك اللهُ[3] (تقديرا)[4] .

ومعنى عَمَرْتُك أعطيتك عُمْرا بأن سألت الله أن يُعَمِّرك ، فلما ضمن عَمَرَ معنى السؤال تعدى إلى المفعول الثاني (أعني الله)[5] ، وكذا قَعْدتُك الله – وإن لم يستعمل – (أي)[6] جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله (تعالى)[7] .

وأجاز الأخفش رفع (الله) في (عَمْرَكَ اللهُ) ليكون فاعلا ، أي عَمَّرَك الله تعميرا[8] .

ويجوز أن لا يكون انتصابهما على المصدر ، ويكون التقدير : أسأل (الله عَمْرك)[9] أي أسأل الله تعميرك[10] ، وأسأل الله قَعدك أي تقعيدك وتمكينك – على حذف الزوائد – وأسأل متعدٍّ إلى مفعولين .

أو يكون المعنى (أسألك)[11] بحق تعميرِك اللهَ ، أي اعتقادِك بقاءه وأبديَّته ، وبتقعيدك اللهَ ، أي (نسبتك إياه)[12] إلى القعود ، أي الدوام والتمكُّن ، فيكون

---

(١) الصحاح ٧٥٧/٢ ، قال بعد ذكر البيت : يريد سألت الله أن يطيل عمرك لأنه لم يرد القسم بذلك .

(٢) في ط : أنه ، وفي جـ وص : وقد ذكرنا في البيت أن المراد قسم السؤال .

(٣) الكتاب ١٦٢/١ كلام سيبويه قريب من هذا . والمعنى واحد .

(٤) في جـ : تقعيدا .

(٥) تكملة من جـ وص .

(٦) في ط : أن . ولعل الصواب ما أثبته .

(٧) تكملة من ط .

(٨) ذكر ابن الشجري في أماليه ٣٥١/١ – ٣٥٢ أن أبا الحسن الأخفش قال في كتابه الذي سماه الأوسط : أصله أسألك بتعميركَ اللهُ ، أي بأن يُعَمِّرَك اللهُ ، وحذفت زوائد المصدر وحذف الفعلُ الذي هو أسألك ، وحذف الجار فانتصب المجرور .

(٩) في ت وجـ : عمرك الله .

(١٠) في ت وجـ وص زيادة وهي : أو أسأل الله عمرك .

(١١) في ط : أسأل .

(١٢) في ت : بسبتك الله إياه .

انتصابهما بحذف حرف القسم ، نحو : اللهَ لأفعلن ، وهما مصدران محذوفا الزوائد ، مضافان إلى الفاعل ، و (الله) مفعول به للمصدرين .

ويجوز أن يكون معنى قعدك الله – بكسر القاف – بحق (قعدك)[1] أي قعيدك ، أي ملازمك العالم بأحوالك ، وهو الله ، فالله عطف بيان لقعدك ، ويؤيد هذا التأويل قولهم : قعيدك الله – بمعناه – فالقعد والقعيد بمعنى القاعد ، كالحلف والحليف .

فعلى هذا مذهبُ سيبويه ، وهو أن نصبهما على المصدر[2] .

وعلى تأويلهما بأسأل تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما ، مع (أنهما)[3] لا يستعملان إلا في القسم – كما ذكرنا[4] – إلا أن يقال : لما كانا للدعاء للمخاطب جَرَيَا مَجْرَى قَسَمِ السؤال ، لأنه قد يبتدأ (السؤال)[5] بالدعاء للمسؤول ، كأنه قيل : طَوَّلَ اللهُ عمرك افعل لي كذا (وكذا)[6] .

قوله : وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي ، أو معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه ، أو وقع مكررا ، مثل ما زيدٌ إلا سيرا ، وما أنت إلا سير البريد ، وإنما أنت سيرا ، وزيد سيرا سيرا .

قوله : ما وقع مثبتا إلى آخره .

هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين :

أحدهما : أن يكون ناصبُه خبرا عن شيء لو جعلت هذا المصدرَ خبرا عنه لم يكن إلا مجازا ، لكونه صاحبَ ذلك المصدر .

والثاني : أن يكون المصدر مكررا ، أو بعد إلا ، أو معناها ، نحو : ما زيد إلا سيرا ، وما الدهر إلا تقلُّبًا ، وإنما أنت سيرا ، وزيد سيرا سيرا ، والمنون[7] تقريعا تقريعا[8] .

---

(١) في ت : قعدك الله .
(٢) الكتاب ١/١٦٢ و١٦٣ .
(٣) في جـ وص وط : أنه .
(٤) صفحة ٣٦٤ – ٣٦٥ .
(٥) تكملة من جـ وص وط .
(٦) تكملة من ط .
(٧) المنون : الموت .
(٨) يعني : تقرع الناس تقريعا لتنبيه الأحياء إلى أن هذا مصيرهم ، وتقريعًا الثانية ساقطة من ص .

وكذا إن دخل على المبتدأ نواسخُه نحو : إن زيدا سيرا سيرا ، ويجوز أن يكون نحو ما كان زيد إلا سيرا (من هذا)[1] .

وإنما وجب حذف الفعل لأن المقصودَ من مثل هذا الحصر أو التكرير وصفُ الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له – ووضع الفعل على الحدوث والتجدُّد ، وإن كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام أيضا ، نحو قولك : زيد (يؤوي)[2] الطريدَ ، ويؤمن الخائف ، ﴿ وَاللهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ ﴾[3] وذلك أيضا لمشابهته لاسم الفاعل ، الذي لا دلالة فيه – وضعا – على الزمان ، فلما كان المرادُ التنصيصَ على الدوام واللزوم لم يستعمل العاملُ أصلا ، لكونه إما فعلا – وهو موضوع على التجدد – أو اسمَ فاعل ، وهو مع العمل كالفعل (لمشابهته)[4] فصار العاملُ لازمَ الحذف ، فإن أرادوا زيادةَ المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا ، نحو : زيد سير سير ، وما زيد إلا سير – كما ذكرنا في المبتدأ في قولنا :

فإنما هي إقبال وإدبار[5]

فينمحي –إذن – عن الكلام معنى الحدوث أصلا ، لعدم صريح الفعل ، وعدم المفعول المطلق الدالِّ عليه .

ولمثل هذا المعنى – أعني زيادةَ المبالغة في الدوام – رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قدّمنا أن فاعلها أو مفعولها يُبَيَّنُ بالإضافة ، أو حرفِ الجر بعد حذفِ الفعل (لزوما)[6] تبيينا لمعنى الدوام قال[7] :

---

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) في ط : يؤدي .

(٣) البقرة ٢٤٥ .

(٤) في ص وط : بمشابهته .

(٥) سبق تخريج قول الخنساء :

ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت ... فإنما هي إقبالٌ وإدبار

صفحة ٢٩٠ .

(٦) ساقطة من جـ .

(٧) ذكر صاحب الخزانة في نسبة البيت أقوالا كثيرة ، انظر : ٣٨/٢ . وهو يرى أنه لضَمُر بن ضَمْرة بن جابر بن قطن بن نهشل بن دارم .. قال : وكان يبر أمه ويخدمها ، وكانت مع ذلك تؤثر أخا له يقال له : جندب ، فقال =

٨٨ – عجبٌ لتلك قضيةٍ وإقامتي فيكم على تلك القضيةِ أعْجَبُ[١]

قال سيبويه : سمعنا بعض من يوثق به – وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ قال : حمدٌ لله وثناءٌ عليه[٢] ، ومنه : ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكَ ﴾[٣] وويلٌ لك .

قوله : مثبتا بعد نفي .

إنما شرطُهما لأنه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا ، أو لم يكن (منفيا)[٤] نحو زيد سيرًا ، لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام ، فلم يجب حذف الفعل ، إذ قصدُه هو الموجب (حذف)[٥] الفعل – كما ذكرنا[٦] –.

قوله : داخلٍ على اسم .

صفة لنفي ، وليس دخولُ النفي على الاسم المذكور (شرطا)[٧] وذلك لأنه يجوز – كما قلنا في نحو : ما كان زيد إلا سيرا ، وما وجدتك إلا سير البريد[٨] – أن يكون انتصابُ المصدر على أنه مفعولٌ مطلق ، كما يجوز أن يكون[٩] لكونه خبرَ الفعلين مجازا ، فالشرط – إذن – ما ذكرنا[١٠] – أعني كون ناصبه خبرا عن شيء ، لا يكون هو – أي المصدر – خبرا عنه إلا مجازا .

= شعرا منه هذا البيت . وفي الأعلام ٣/٣١١ أنه شاعر جاهلي من الشجعان الرؤساء ، وهو صاحب يوم ذات الشقوق من أيام العرب في الجاهلية ، أغار فيه على بني أسد وظفر بهم .

(١) البيت في الكتاب ١/١٦١ ، وفي المؤتلف والمختلف ٣٨ ، وفي شرح ابن يعيش ١/١١٤ ، ونسبه إلى رؤبة ، وفي الخزانة ٢/٣٤ ، وفي التصريح ٢/٨٧ ، وفي الهمع ١/١٩١ ، وفي معجم البلدان ١/٩٨ ، وفيه قضيتي .

الشاهد : أورده الرضي شاهدًا على أنهم يرفعون بعض المصادر المنصوبة بعد حذف عاملها لزيادة المبالغة في الدوام .

(٢) الكتاب ١/١٦١ .

(٣) مريم ٤٧ .

(٤) في جـ وص وط : بعد نفي .

(٥) في جـ وص وط : لحذف .

(٦) صفحة ٣٦٧ .

(٧) في ط : شرط ، وهو خطأ .

(٨) صفحة ٣٦٦ .

(٩) يعني انتصاب المصدر .

(١٠) صفحة ٣٦٦ .

قوله : أو معنى نفي .

يريد به ما في (إنما) من معنى الحصر ، نحو : إنما زيد سيرا .

واعلم أن هذا المصدر الذي بعد إلا أو معناها قد يكون منكَّرا – كما ذكرنا[1] – ومعرفا ، إما بالإضافة نحو ما زيد إلا سير البريد ، أو باللام نحو : ما زيد إلا السيرَ ، وكذا يجيء مكررا نحو ما زيد إلا سيرا سيرا ، قالوا : فحينئذ حذفُ الفعل أوجبُ لقيام الأول مقامه .

قوله : أو وقع مكررا .

فيه نوع إخلال ، لأن مراده أو وقع مكررا بعد اسمٍ لا يكون خبرًا عنه ، حتى لا يرد عليه (نحو)[2] قوله تعالى : ﴿ دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾[3] ولا يعطي لفظُه هذه الفائدةَ إلا بتكلُّف .

قوله : ومنها ما وقع تفصيلا لأثَرِ مضمونِ جملةٍ متقدمة ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فإمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإمَّا فِدَاءً ﴾[4] .

يعني بمضمون الجملة مصدرَها مضافا إلى الفاعل أو المفعول – فمضمون شَدُّوا الوَثَاقَ : شَدُّ الوَثَاقِ .

(ويعني)[5] بأثر ذلك المضمون فائدتَهُ ومقصودَهُ وغرضَهُ المطلوبَ منه ، وسماه أثرا لأن الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء ، كالأثر الذي يكون بعد المؤثِّر .

ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيانَ أنواعه المحتملةَ .

واعلم أن ضابط هذا القسم أن يُذْكَرَ جملةٌ طلبيةٌ أو خبريةٌ ، تتضمن مصدرًا ، يُطْلَبُ منه فوائدُ وأغراضٌ ، فإذا ذُكِرت تلك الفوائدُ والأغراضُ بألفاظ مصادر منصوبة على

---

(١) يعني في الأمثلة السابقة نحو : ما زيد إلا سيرا .

(٢) في ط : مثل ، وهي ساقطة من ص .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ الفجر ٢١ .

(٤) سورة محمد آية ٤ .

(٥) في ط : يعني .

أنها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذفُ أفعالها ، وذلك لأن تلك الأغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون ، فيصح أن يقوم ما تضمَّنَ ذلك المصدرُ – أعني الجملة المتقدمة – مقام ما تضمن تلك الأغراض ، أي أفعالَها الناصبةَ لها ، فلما صح ذلك ، وتكررت (تلك)[1] الفوائدُ استُثقِل (ذكرُ)[2] أفعالِها قبلَها ، فأُلزِم قيامُ متضمِّنِ المصدرِ – الذي هي أغراضُه – مقامَ (متضمناته)[3] فوجب حذفُها .

فقوله تعالى : ﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ ﴾[4] جملة تتضمن شد الوثاق ، والمطلوب من شد الوثاق إما قتلٌ أو استرقاق أو مَنٌّ أو فداءٌ ، فقد فصَّل الله تعالى هذا المطلوب بقوله : ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾[4] .

وتقول في الخبرية : زيد يكتب فقراءةً بعدُ ، (أو بيعا)[5] ، وعمرو يشتري طعاما فإما بيعًا وإما أكلا ، ونحو ذلك .

قوله : ومنها ما وقع للتشبيه (علاجا)[6] بعد جملة مشتملةٍ على اسم بمعناه وصاحبه ، مثل : مررت بزيد فإذا له صوتٌ صوتَ حمار ، وصراخٌ صراخَ الثكلى .

يعني أن قوله : صوتَ حمار مصدر فائدته التشبيهُ ، إذ المعنى مثل صوت حمار .

قوله : بعد جملة .

يعني بها (نحو له صوت)[7] ، وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدرِ المنصوبِ وهو المبتدأُ المرفوع ، وهي مشتملة أيضا على صاحب ذلك الاسم ، أي الذي قام به ذلك الحدثُ ، وهو الضمير المجرور باللام في مسألتنا .

---

(١) ساقطة من جـ .
(٢) ساقطة من ص .
(٣) في ت : متضمناتها .
(٤) سورة محمد ٤ .
(٥) في ط أو بيعا وبيعا ولا داعي هنا للتكرار .
(٦) تكملة من ط ، وهي في متن الكافية صفحة ١٧ وفي المتن المثبت في شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ٢٨ .
(٧) في ص : نحو قوله : له صوت .

وكان ينبغي أن يضم إليه شرطًا آخر وهو أن يكون (معنى ذلك الاسم)[1] المضمونِ للجملة (التي)[2] بمعنى المصدرِ المنصوبِ عارضًا لصاحبه ، غيرَ لازم ، حتى يخرج نحو قولهم : له عِلمٌ علمُ الفقهاء ، وله هدْيٌ هديُ الصلحاء ، فإن الثانيَ – إذن – يكون مرفوعا لا غير ، لأن الجملة المتقدمة لا تدل – إذن – على معنى الفعل – أعني على الحدث[3] .

وأكثر النحاة على أن هذا المصدرَ منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة والمصدر ، تدل عليه الجملةُ المتقدمة دلالةً تامة مغنيةً عنه ، (فلذا)[4] وجب حذفُه ، فالأصل : له صوت يصوتُه صوتَ حمار ، أي تصويت حمار ، فأقيم الاسمُ مُقامَ المصدر ، كما في أعطى عطاء وكُلّم كلاما .

وظاهر كلام سيبويه أن المصدر منصوبٌ بقوله : له صوت ، لا بفعل مقدر[5] .

قال (سيبويه)[6] : وإنما انتصب لأنك مررت به في حال تصويتٍ ومعالجة[7] .

يعني أن هذه الجملةَ الاسميةَ بمعنى الفعل والفاعل ، (فهي)[8] بمعنى يصوتُ ، لأنها تدل على المصدرِ الحادثِ ، وعلى ما قام به ذلك المصدرُ وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان (ذلك)[9] المصدرِ الحادثِ ، أي الحالِ الماضيةِ ، وهو لفظ مررت في مسألتنا ، فالمجموع كالفعل والفاعل ، وهذا وجه قويٌ .

---

(١) في ت : ذاك معنى الاسم .

(٢) في ط : الذي هو .

(٣) اختار سيبويه في مثل هذا الرفع ولم يوجبه ، وانظر : الكتاب ١٨١/١ ، والرضي أوجبه .

(٤) في جـ وص وط : فلهذا .

(٥) لا يظهر هذا من كلام سيبويه ، فقد صرح في الكتاب ١٧٩/١ بخلاف هذا ، قال : ويدلك على أنك إذا قلت : فإذا له صوت صوتَ حمار فقد أضمرت فعلا بعد (له صوت) وصوتَ حمار انتصب على أنه مثال أو حال يخرج عليه الفعل أنك إذا أظهرت الفعل الذي لا يكون المصدر بدلا منه احتجت إلى فعل آخر تضمره إلخ ..

(٦) تكملة من ط .

(٧) انظر : الكتاب ١٧٨/١ ، وليس في هذا تأييدُ ما ظهر للرضي من كلام سيبويه .

(٨) في ط : فهو ، وفي هامش ط ١٢٢/١ ، تعليقة ٣ فهو عائد إلى الجملة ، لأنها بمعنى الكلام .

(٩) تكملة من ط .

(وقد)[1] قيل : إن العاملَ في المصدر المنصوب الاسمُ الذي بمعناه في الجملة المتقدمة ، لأن المعنى فإذا له تصويت ، والتصويت مصدر يعمل عَمَل فعله ، إذا لم يكن مفعولا مطلقا – كما يجيء في باب المصدر[2] – فهو كما تقول : عجبت من ضربك ضربَ الأمير ، أي من أن ضَرَبْتَ ضربَ الأمير ، وكقولك ضربُك ضربَ زيد خيرٌ من ضربِ عمرٍو ضربَه .

وفي هذا تردد ، لأن المصدر – عندهم – لا يعمل عمل الفعل إلا إذا صح تقديرُه بأنْ وفعلٍ (منه)[3] ، ويسمج لو قلت : مررت فإذا له أن يصرخَ صراخَ الثكلى ، بمعنى له صراخ (حاصل)[4] لأن معنى له أن يفعل أي يصح وقوعُ الفعل منه ، ولا يمتنع ، وليس قطعا بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فإنه قطعٌ بحصول الفعل .

وعلى الوجهين الأخيرين[5] لا يكون من هذا الباب لأن عامله ظاهر .

ويجوز أن يُدَّعَى القول الثاني[6] من هذه الأقوال الثلاثة في نحو قوله تعالى : ﴿ صُنْعَ الله ﴾[7] و﴿ وَعْدَ اللهِ ﴾[8] و﴿ كِتَابَ اللهِ ﴾[9] و﴿ صِبْغَةَ اللهِ ﴾[10] لأن قبلها ما يؤدي معنى أفعالِها ، فيقال : هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها ، لقيامها مقامَ أفعالها .

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) انظر ط ١٩٧/٢ .

(٣) في ت وجـ : مثله ، ولم يوجب ذلك ابنُ مالك في تسهيله بل قال في صفحة ١٤٢ : والغالب إنّ لم يكن بدلا من اللفظ بفعله تقديرُه به بعد أن المخففة أو المصدرية وقد نقل الصبان عن المراد وفي شرحه للتسهيل أنه يستفاد من كلامه أن نحو له صوت حمار يقدر بالحرف المصدري والفعل . انظر حاشية الصّبان ١٢٠/٢ – ١٢١ .

(٤) ساقطة من جـ وص .

(٥) يعني ما ظهر له من كلام سيبويه من أن المصدرَ منصوب بقوله : صوت ، وما قيل من أن العامل فيه الاسم الذي قبله بمعناه .

(٦) يعني أنه منصوب بالجملة التي تقدمته – كما ظهر له من كلام سيبويه .

(٧) النمل ٨٨ .

(٨) الروم ٦ .

(٩) النساء ٢٤ .

(١٠) البقرة ١٣٨ .

(وأجاز سيبويه)[1] رفعَ هذا المصدرِ المنصوبِ[2] – أعني نحو صوتَ حمار ، وصراخَ الثكلى – إما على البدل (أو عطف البيان ، فإن عطف البيان هو بدل الكل من الكل – كما يجيء[3] في باب البدل)[4] وإما على الوصف[5] ، وذلك على أحد وجهين :

قال الخليلُ : على حذف المضاف ، أي مثل صوت حمار[6] .

فيجيز – إذن – تعريفَه مع كون الموصوف (نكرة)[7] لأن (مثل) لا يتعرف بالإضافة ، وبنى عليه أنه يجوز : هذا رجل أخو زيد ، على الوصف ، أي مثلُ أخي زيد[8] .

ورد عليه سيبويه وقال : لو جاز هذا لجاز هذا قصيرٌ الطويلُ ، أي مثلُ الطويل[9] .

وقال غير الخليل : هو جامد مؤول بالمشتق ، أي له صوت منكَر ، كما تقول : مررت برجل أسد ، أي جريء : ومثله قليل – كما يجيء في باب الوصف[10] – .

فإذا تعرَّف فهو عند هؤلاء بدل لا غير .

(وإذا اتصف)[11] المصدرُ – أعني نحو : صوتا حسنا – جاز أن يكون حالا ، على أحد التأويلين المذكورين في الوصف ، وذو الحال الضمير المستكن في (له) .

---

(١) انفردت جـ بهذا ، وفي ت وص وط : وأجاز غير سيبويه ، وقد آثرت ما في ص لأني وجدت سيبويه أجازه فقال في الكتاب ١٨١/١ : وإن شئت قلت : له صوت صوتُ حمار ، وله صوت خوارُ ثور ، وذلك إذا جعلته صفة للصوت ولم ترد فعلا ولا إضمارَه .

(٢) انظر الكتاب ١٨١/١ .

(٣) صفحة ١٠٧٣ .

(٤) ساقط من جـ وط ومذكور في هامش ط تعليقة ٤ من صفحة ١٢٢ .

(٥) الكتاب ١٨١/١ قال : وإن شئت قلت : له صوت صوت حمار .. إذا جعلته صفة للصوت .. وإن كان معرفة لم يجز أن يكون صفة لنكرة ، كما لا يكون حالا .. إلخ .

(٦) انظر : الكتاب ١٨١/١ .

(٧) في ط : غير معرفة .

(٨) في الكتاب ١٨١/١ وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز : هذا رجلٌ أخو زيد ، إذا أردت أن تشبهه بأخي زيد .

(٩) وفي الكتاب أيضا ١٨١/١ وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار ولو جاز هذا لقلت : هذا قصيرٌ الطويلُ ، تريد مثل الطويل .

(١٠) صفحة ٩٧٥ .

(١١) في جـ وص وط : فإذا انتصب .

وأما إذا لم يكن المصدر للتشبيه ، وجاء موصوفا ، نحو : فإذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه : يجب رفعه على أحد وجهين ، إما على أنه بدل من الأول ، أو وصف له[1] .

وإنما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيدٌ زيدٌ ، لأن الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيدٍ ما لم يفده الأول ، ولو لم يكن معه الصفةُ لكان تأكيدًا لا غيرُ .

(ولم يجعلوه وصفا للأول لأن معنى الوصفِ في تابع هذا الثاني لا فيه ، وإما أنه مع وصفه وصف للأول)[2] .

(وإنما حكم بكونه وصفا مع أن معنى الوصف)[3] ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد ، ألا ترى أنهم جعلوا الحال الموطئة حالا لأن في وصفه معنى الحالية ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾[4] ، وهذا كما قال سيبويه : في نحو لا ماء ماءً باردًا ، فإن كررت فصار وصفا فأنت فيه بالخيار ،إن شئت نونت ،وإن شئت لم تنون[5] .

جعل الثاني لكونه تكريرا للأول موصوفا بشيء كالوصف للأول .

ومن جعله بدلا (فإنَّ)[6] معنى الوصف في تابعه – في الظاهر – لا فيه .

ولا منع عندي أن يكون الثاني – أعني صوت حسن – توكيدا لفظيا – كما يجيء

---

(١) لم يوجب سيبويه في مثل هذا الرفع بل قال في الكتاب ١٨٢/١ : هذا باب ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجا . وذلك إذا كان الآخر هو الأول ، وذلك نحو قولك : له صوت صوت حسن ، لأنك إنما أردت الوصف ، كأنك قلت : له صوت حسن . وإنما ذكرت الصوت توكيدا ، ولم ترد أن تحمله على الفعل لما كان صفة .. فالرفع في هذا أحسنُ لأنك ذكرت اسما يحسن أن يكون هذا الكلامُ منه يحمَل عليه ، كقولك : هذا رجل مثلك .. الخ . وأما : له صوت صوت حمار فقد علمت أن صوت حمار ليس بالصوت الأول ، وإنما جاز لك رفعه على سعة الكلام ، كما جاز لك أن تقول : ما أنت إلا سيرٌ .

(٢) ساقط من جـ وص وط .

(٣) في جـ وص وط : ومن جعله وصفا مع أن معنى الوصف .

(٤) يوسف ٢ .

(٥) في الكتاب ٣٥١/١ : وإن كررت الاسم فصار وصفا فأنت فيه بالخيار ، إن شئت نونت ، وإن شئت لم تنون ، وذلك قولك : لا ماءَ ماءَ باردا ولا ماءٍ ماءً باردا ، ولا يكون باردا إلا منونا لأنه وصف ثان .

(٦) في ت : قال .

في باب النداء[1]- .

وأجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصبَ - أيضا - إما على المصدر أو (على)[2] الحال[3] .

وإنما اختار سيبويه الإتباع في الثاني دون النصب[4] (على المصدر)[5] لكونه بلفظ الأول ومعناه ، فالأولى (أن تجعل الثاني مع تابعه تابعا للأول ، حتى يكون تابع الثاني كتابع الأول)[6] .

وإذا جاء بعد الجملة المذكورة صفةٌ للمصدر المضمون من غير تكرير المصدرِ فالأولى الإتباعُ ، ويجوز النصبُ على حذف (المصدر)[7] الموصوف نحو له صوت حسن ، ويجوز حسنا ، أي صوتا حسنا .

وكذا إن خلت الجملةُ المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر ، فالأولى إتباعُ المصدر - وإن كان للتشبيه - وصفا وبدلا - كما ذكرنا[8] - نحو (مررت)[9] فإذا في الدار (صوت)[10] صوت حمار .

وإنما (ضعف)[11] نصبه لأن الجملة المتقدمة ليست - إذن - كالفعل ، لخلوها مما أسند إليه الحدث معنى ، ولابد للفعل من مسند إليه ، وقد أجازوا النصب فيه على المصدر أو الحال - كما مر[12] - .

---

(١) صفحة ٤٣١ .
(٢) تكملة من جـ وص وط .
(٣) في الكتاب ١٨٢/١ : وإن قلت : له صوت أيما صوت ، أو مثل صوت الحمار ، أو له صوت صوتا حسنا جاز ، زعم ذلك الخليلُ رحمه الله .
(٤) في الكتاب ١٨٢/١ .
(٥) ساقطتان من ص .
(٦) في ت : أن تجعله تابعا للأول .
(٧) تكملة من ص .
(٨) صفحة ٣٧١ .
(٩) تكملة من جـ وص وط .
(١٠) ساقطة من ط ، وذكرها لازم ليعرب ما بعدها صفة أو بدلا .
(١١) في ت : حذف ، وفي ص : فر من .
(١٢) صفحة ٣٧١ .

ورُوِي[1] في بيت رؤبة[2] .

٨٩ – فيها ازدهافٌ أيّما ازدهاف[3]

نصب أيّما ، مع أنه لم يذكر صاحب الاسم ، ولا الموصوف ، وهو في غاية الضعف ، فالوجه الإتباع في مثله .

قوله : ومنها ما وقع مضمون جملة لا مُحْتَمَلَ لها غيره ، (نحو)[4] له علي ألف درهم اعترافا ، ويسمى توكيدا لنفسه .

يعني يكون (ذلك)[5] المصدر مضمونا لجملة لا (تحتمل تلك)[6] الجملةُ من جميع المصادر إلا ذاك المصدر ، فلا محتمل لها – إذن من المصادر إلا ذاك المصدر ، ولهذا قيل : إن المصدر الظاهر يؤكد نفسه ، فاعترافا في (له)[7] على ألف درهم اعترافا يؤكد الاعترافَ الذي تضمنته الجملةُ المذكورة ، كما أن المصدر مؤكِّدٌ لنفسه في نحو : ضربت ضربا ، إلا أن المؤكِّد ههنا مضمون المفرد ، أي الفعل من دون الفاعل ، لأن الفعل يدل – وحده – على الضرب والزمان ، أما في مسألتنا فالاعترافُ مضمون الجملة الاسمية بكمالها ، لا مضمون أحدِ جُزئَيها .

ومنه قولهم : الله أكبرُ دعوةَ الحق ، لأن الله أكبر أول (الأذان)[8] الذي هو الدعاءُ

---

(١) ذكر سيبويه في الكتاب ١٨٢/١ أن يونس وعيسى جميعا زعما أن رؤبة ينشد هذا البيت نصبا ، ثم ذكر البيت .

(٢) مرت ترجمته صفحة ٦٥ .

(٣) البيت في ديوانه ١٠٠ وفيه : فيه ازدهاف ، وفي سيبويه ١٨٢/١ ، وفي سر صناعة الإعراب ٢٠١ ، وفي اللسان (زهف)، وفي الخزانة ٤١/٢ .

اللغة : فيها : أي في الأقوال ، لأن قبله : قولك أقوالا مع التحلاف .

ازدهاف : استعجال وتقحم وتزيد في الكلام .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أنه روي بنصب (أيما) على المصدر أو الحال ، مع أنه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف ، قال : وهو في غاية الضعف .

(٤) في ط : مثل .

(٥) تكملة من ص .

(٦) في ت : محتمل لتلك .

(٧) ساقطة من جـ وص .

(٨) في ط : أذان .

الحقُّ ، إذ هو دعاءٌ إلى الصلاة ، فدعوة الحق كرجل صدق وحمار سوء ، ومنه قوله[1] :

٩٠ – إني لأمنَحُكَ الصدودَ وإنني قسما إليك مع الصدودِ لأَمْيَلُ[2]

لأن قسما بمعنى التأكيد ، وهو الحاصل في الكلام السابق ، بسبب إن (واللام)[3] .

فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملةً تدل على ذلك المصدر نصا ، ومنه : ﴿ صِبْغَةَ اللهِ ﴾[4] و﴿ صُنْعَ اللهِ ﴾[5] و﴿ كِتَابَ اللهِ ﴾[6] ونحوها ، لأن ما تقدمها من الكلام (يدل نصا)[7] على معاني هذه المصادر ، (وجيء بالمصادر مضافةً إلى الفاعل لأنه حصل اليأسُ من إظهار فعلها كما تقدم)[8] .

ففي مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف أفعالها :

الإضافة المذكورة وكونها تأكيدًا لأنفسها .

ولا يمتنع في كل ما هو تأكيد لنفسه من المصادر أن يقال : الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الأفعال الناصبة ، وتأديتِها معناها ، كما قلنا في نحو : (لزيد صوتٌ صوتَ حمار) فلا يكون من المنصوب باللازم إضمارُه .

---

(١) القائل هو الأحوص ، وستأتي ترجمته صفحة ٤١٣ .

(٢) البيت في ديوانه ١٦٦ ، وفيه : أصبحت أمنحك ، وفي سيبويه ١/١٩٠ ، وفي المقتضب ٣/٢٣٣ ، وفي العقد الفريد ٤/٤٦٣ ، وفي أمالي المرتضى ١/١٣٥ ، وفي الخزانة ٢/٤٨ .

اللغة : أمنحك : أعطيك ، الصدود : الإعراض والهجر ، لأميل : لأكثر ميلا .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن (قسما) تأكيد لمضمون الجملة في الكلام السابق .

(٣) في ص : واللام تؤذن بالقسم .

(٤) البقرة ١٣٨ .

(٥) النمل ٨٨ .

(٦) النساء ٢٤ .

(٧) في جـ وط : نص .

(٨) ساقط من جـ .

قوله : ومنها ما وقع مضمون جملة لها مُحْتَمَلٌ غيرُه نحو (زيد قائم حقا) ويسمى توكيدا لغيره .

اعلم أن قولك : زيد قائم حقا مثل (قولك)[1] : رجع (زيد)[2] القهقري في أن المصدر في كليهما مؤكد لما يَحْتَمِل غيرَه ، إلا أن المحتمَل في الأول جملة وفي الثاني مفرد – أعني مجرد الفعل من دون الفاعل – .

ثم اعلم أن المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكدٌ لنفسه ، وإلا فليس بمؤكد ، لأن معنى التأكيد تقوية الثابت بأن تكرره ، وإذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يُقَوَّى ، وإذا كان ثابتا فَمُكَرَّرُهُ إنما يؤكد نفسَه .

وبيان كونه مؤكدا لنفسه (على التفصيل)[3] أن جميع الأمثلة المورَدة (للمؤكِّد)[4] لغيره إما صريح القول ، أو ما هو في معنى القول ، قال تعالى : ﴿ ذَلِكَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ ﴾[5] وقولهم : هذا القولُ لا قولَكَ ، أي هذا هو القول الحق ، لا أقول مثلَ قولك : إنه باطل ، وهذا زيد غيرَ ما تقول ، (ما) فيه مصدرية ، أي قولا غير قولك ، ومعنى (هذا زيد) كمعنى قوله :

أنا أبو النجم[6]

أي هذا هو ذلك المشهورُ الممدوحُ ، لا كما تقول في حقه من ضد ذلك .

وقولك : هذا (زيدٌ)[7] قائم حقا ، أي قولا حقا ، وكذا هذا عبدُ الله حقا ، والحقَّ لا الباطلَ ، وكذا قولُ أبي طالب[8] :

---

(١) ساقطة من ص وط .

(٢) تكملة من جـ وص وط .

(٣) ساقطتان من جـ وص .

(٤) في ص : للمؤكدة .

(٥) مريم ٣٤ .

(٦) سبق تخريجه صفحة ٢٩١ .

(٧) تكملة من ط .

(٨) هو عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم ، أبو طالب ، عم النبي ﷺ وكافله ومربيه ومناصره ، كان من أبطال بني هاشم ورؤسائهم ، ومن الخطباء العقلاء الأباة ، ينسب له مجموع صغير سمي ديوان شيخ الأباطح فيه من الركاكة ما يبرئه منه . توفي سنة ٣ قبل الهجرة (الأعلام ٤/٣١٥) .

٩١ – إذن لا تَّبعناه على كلِّ حالةٍ من الدهر جِدًّا غير قولِ التَّهَازُلِ[١]

أي قولا جدا .

وكذا قولك : لأفعلنّه ألبتةَ ، أي قطعت بالفعل وجزمت به قطعةً واحدة ، والمعنى : أنه ليس فيه تردد ، بحيث أجزم به ثم يبدو لي ، ثم أجزم به مرة أخرى ، فيكون قَطْعَتَان أو أكثر ، بل هو قطعة واحدة لا يُثَنَّى فيها النظر .

وكذا قولهم : أفعله ألبتةَ[٢] ، أي جزمت بأن تفعله ، وقطعت به قطعةً .

فألبتةَ بمعنى القول المقطوع به ، (وكأن)[٣] اللام فيها في الأصل للعهد ، أي القطعة المعلومة مني التي لا تردد فيها .

فنقول : التقدير الأصلي في مثل هذا المصدر أن تُجْعل الجملةُ (المتقدمة)[٤] مفعولا بها لقلت ، وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع .

فالقولُ الناصبُ مدلولُ الجملة المتقدمة ، لأن المتكلم إذا تكلم بالجملة فهي مقولة .

فمعنى جميع هذه المصادر – إن كانت بعد الجملة الخبرية – قولا (صادقا)[٥] حقًّا مطابقا للخارج ، وهذا المعنى تدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلولُ اللفظ ، إذ جميع الأخبار من حيث اللفظُ لا تدل إلا على الصدق ، وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ ، بل هو نقيض مدلوله .

وأما قولهم : الخبر يحتمل الصدقَ والكذبَ فليس مرادهم أن الكذب مدلولُ لفظ

---

(١) ذكر عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية صفحة ٣٠٨ أن البيت في ديوان أبي طالب ق ٤ ، والبيت في الروض الأنف ١٦/٢ من قصيدة طويلة وقبله :

فـوالله لـولا أن أجـيء بسبـة تجر على أشياخنـا في المحافـل

وهو أيضا في الخزانة ٥٦/٢ وكذا قصيدته مشروحةً من ٥٩/٢ – ٧٥ .

اللغة : التهازل : الهزل .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن المصدر المؤكِّد لغيره يكون في الحقيقة مؤكدا لنفسه .

(٢) في ط ١٢٤/١ تعليقة ٤ : وقطعت همزة إلبتة على خلاف القياس .

(٣) في ت : فكأن .

(٤) في ط : المتقدم .

(٥) ساقطة من ط .

الخبر كالصدق ، بل (المراد)[1] أنه يحتمل الكذب من (حيث)[2] العقلُ ، أي لا يمتنع عقلا أن لا يكون مدلولُ اللفظ ثابتا .

وكذا ما يجيء بعد الأمر والنهي من المؤكد لغيره – كألبتة – يدلان (عليه أيضا)[3] دلالةَ نصٍّ ، لأن الآمر قاطعٌ بطلب الفعل ، والناهي قاطع بطلب تركه .

وأما قولهم : أجدَّك لا تفعل (كذا)[4] قال[5] :

٩٢ – أجدَّكما لا تقضيانِ كَرَاكُمَا[6]

ولا يستعمَل إلا مع النفي – فليس[7] مؤكِّدا للفعل المذكور بعده – كما توهم بعضهم[8] – إذ لو أكد قولُه : أجدكما قولَه : لا تقضيان (كراكما)[9] لكان مؤكِّدا لمضمون المفرد – أعني الفعل بلا فاعل – فيكون نحو (رجع زيد القهقري) لأن عدم القضاء يكون – إذن – هو المحتملَ للجدّ وغيره ، فيكون كالرجوع المحتمل للقهقري وغيرِها .

---

(١) في جـ : المعنى .

(٢) في ص : على ذلك ، وفي ط : عليه .

(٣) في ص : حيث مدلول .

(٤) تكملة من ص وط .

(٥) قائله قس بن ساعدة بن عمرو بن عدي الإيادي ، أحدُ حكماء العرب ، ومن كبار خطبائهم في الجاهلية ، يقال إنه أول من قال في كلامه : أما بعد ، وهو من المعمرين ، أدركه النبي ﷺ قبل النبوة . توفي نحو ٢٣ ق هـ (الأعلام ٣٩/٦) وينسب البيت إلى عيسى بن قُدامة الأسدي والي الحزين بن الحارث وإلى غيرهما .

(٦) صدره : خليليّ هُبَّا طالما قد رقدتما

والبيت في شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ٨٧٥ وفي شرح مقامات الحريري للشريشي ١٨٧/٢ وفي معجم البلدان (وأوفد) ٢٠/٣ وقال : وقال آخرون : إنه لنصر بن غالب يرثي خالدا وأنيسا ، وفي شرح ابن يعيش ١١٦/١ وفي الخزانة ٧٧/٢ .

اللغة : هبا : استيقظا . لا تقضيان : من قضيت وطري إذا أبلغته ونلته ، والكرى : النوم ..

الشاهد : أنشده الرضي على أن (جدكما) ليس مصدرا مؤكدا لقوله : لا تقضيان ، إذ لو كان كذلك لكان مؤكدا المضمون المفرد ، والرضي يرى أن نصب (أجدكما) على نزع الخافض ، والتقدير أبجد منك وفي الشرح مزيد إيضاح .

(٧) جواب أما في قوله : وأما قولهم : أجدك .

(٨) في هامش ط ٢٤/١ تعليقة ٥: كالزمخشري والمصنف في الإيضاح. وفي الإيضاح في شرح المفصل ٢٣٢/١، وقوله : أجدك لا تفعل كذا أصله : لا تفعل كذا جدا ، لأن الذي ينتفي الفعل عنه يجوز أن يكون بجد منه ، ويجوز أن يكون من غير جد ، فإذا قال : جدًّا فقد ذكر أحد المحتَمَلين . ثم أدخلوا همزة الاستفهام إيذانا بأن الأمر ينبغي أن يكون كذلك على سبيل التقدير فقدّم المصدر من أجل همزة الاستفهام ، فصار أجدَّك لا تفعل كذا .

(٩) في ت : مثلا . والكلمة ساقطة من ص .

فإن قلت : (جدكا) مضمون عدم قضاء المخاطَبين ، لأن ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا ، فيكون مؤكِّدًا للجملة (لا للمفرد)[1] .

قلت : عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل ، سواء أسندته إلى المخاطَبين أو غيرهما ، ويعارض بنحو : زيد رجع القهقرى ، (فإن القهقرى)[2] في هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق ، فثبت أن (جدكا) مبينٌ لمضمون المفرد، ونحن إنما جعلنا المصدر مؤكِّدا لغيره – إذا أكَّد معنى القول الذي هو مضمون الجملة – لكونها (مقولتَه)[3] .

ولا يجوز أن يقدر (أجدّكا)[4] أقول : لا تقضيان ، كما قدرنا في بيت أبي طالب[5] : أقول اتبعناه على كل حالة جدًّا – لفساد المعنى[6] .

فنصب أجدك – إذن – بطرح الباء ، والمعنى أبجد منك ، كما قال الأصمعي[7] .

ومثله قولُه :

أحقا بني أبناءِ سَلمى بنِ جَنْدِل تهدُّدُكم إياي وَسْطَ المَجالِسِ[8]

أي أفي حق ، ومعنى حقا وجدك متقاربان .

أو نقول : انتصابه على الحال ، كما في فعلتَه جهدَك – على الخلاف الذي يجيء فيه[9] – والعاملُ في (أجدكا) الفعلُ الذي بعده إذا لم يكن مصدَّرا بما ، لأن لها صدر الكلام .

---

(١) في ت وص : للمفردات .

(٢) في ص : لأنه .

(٣) في ص وط : مقولة .

(٤) في ت : أجدك .

(٥) صفحة ٣٧٨ .

(٦) قدره هناك بقوله : أي قولا جدا ، ومؤدى التقديرين واحد ، فإن (قولا) منصوب بفعل محذوف من لفظه .

(٧) عبد الملك بن قريب ، واسم قريب عاصم ، كان صاحب النحو واللغة والأخبار والملح حكي عنه أنه كان يحفظ عشرة آلاف أرجوزة ، كان صدوقا في الحديث ، أراد أن يقرأ العروض على الخليل فتعذر ذلك عليه . توفي سنة ٢١٣ ويقال ٢١٧ (نزهة الألباء ١١٢ – ١٢٤) .

(٨) سبق تخريجه صفحة ٢٨٠ .

(٩) انظر صفحة ٦٤١ وما بعدها .

ويجوز أن يقال : هو بتقدير أتَجِدان جدًّا ، ثم بين ما يسأل عن الجد فيه ، وهو لا تقضَيان فيكون – إذن – مما يجب حذفُ فعله بضابط إضافته إلى الفاعل .

فقد تبين لك بما قدمنا (أن)[1] جميع المصادر المؤكدة (لغيرها)[2] ينبغي أن تكون (مدلولةَ)[3] الجملة المتقدمة ، بحيث لا يُحتَمَلُ من حيث اللفظ (سواها)[4] ، كما في المؤكدة لنفسها ، ويقوي ذلك أنه لا يجوز لك (أن تقول)[5] : زيد قائم غيرُ حق ، أو هو عبد الله قولًا باطلا ، لأن اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر أن قولهم في نحو (قولك)[6] : متى زيدٌ قائم ظنَّك : إن ظنَّك مصدر مؤكِّد لغيره كحقا في قولك : زيد قائم حقا ، ليس بشيء . إذ ليس قولك : زيد قائم (دالا)[7] على ظن المخاطب نصا ، فانتصابه بنزع الخافض ، كما قيل في (أجدّك) أو على المصدر ، لكنه غيرُ مؤكِّد ، ولا يجوز إظهار ناصبه لكونه مضافا إلى فاعله .

فإذا ثبت هذا قلنا : إنما قيل لمثل هذه المصادر : مؤكِّدٌ لغيره – مع أن اللفظ السابق دالٌّ عليه نصا – لأنك إنما تؤكد بمثل هذا التأكيد إذا توهم المخاطَبُ (ثبوت)[8] نقيضَ الجملة السابقة في نفس الأمر ، وغلب في ذهنه كذبُ مدلولها ، فكأنك أكدت باللفظ – النصِّ في معنى – لفظًا محتمِلا لذلك المعنى ولنقيضه والنصَّ غيرَ المحتمِل . فلذلك قيل : مؤكد لغيره ، وأما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض ، فيسمى توكيدا لنفسه ، (وهذه)[9] عبارةُ المتأخرين .

وسيبويه يسمى (المؤكّد)[10] لنفسه التأكيدَ الخاصَّ ، والمؤكد لغيره :

---

(١) و(٢) ساقطتان من جـ .
(٣) في جـ : مدلول .
(٤) في جـ : سواهما .
(٥) ساقطتان من جـ .
(٦) ساقطة من ص وط .
(٧) ساقطة من جـ وص .
(٨) ساقطة من ص .
(٩) في ت وجـ وص : وهذا .
(١٠) في ت وص : التوكيد .

التأكيدَ العام[1] .

وقال المصنفُ : معنى التوكيد لغيره : أي التوكيد (لرفع)[2] احتمال غيره[3] .

وليس بشيء ، لأنه في مقابلة التوكيد لنفسه ، فينبغي أن يكون الغير مؤكَّدًا كالنفس .

وإنما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب ، من حيث الدلالةُ عليه ، وقائمتين مقامه – (أعني قبل المصدر)[4]– فلا يجوز تقدمُ المصدرين على الجملتين ، لكونهما كالعامل الضعيف .

قال الزجاج : ولا يمتنع التوسط نحو : زيد حقا أخوكَ[5] .

وأنا لا (أرى)[6] بأسًا بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملتين في المصدرين ، لإفادتهما معنى الفعل – كما ذكرنا[7] – فلا يتقدم المصدران عليهما ، لضعف العامل ، فلا يكونان – إذن – من هذا الباب[8] .

(فالإضافة إلى الفاعل نحو : ﴿ صِبْغَةَ اللهِ ﴾[9] و﴿ وَعْدَ اللهِ ﴾[10] للأمن من إظهار الفعل مع حُصول النائب عنه)[11] .

---

(١) عقد سيبويه بابا للمصدر المؤكد لنفسه ١/١٩٠ عَنْوَنَهُ بقوله : هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه نصبا ، وذلك قولك : له علي ألف عرفا .. وإنما صار توكيدا لنفسه لأنه حين قال : له علي ، فقد أقر واعترف.

ثم قال ١/١٩٢ : واعلم أن نصب هذا الباب المؤكَّد به العام منه وما وكِّد به نفسُه ينصب على إضمار فعلٍ غيرِ كلامك الأول .. إلخ .

(٢) في جـ وص وط : لدفع .

(٣) في إيضاحه للمفصل ١/٢٣١ وسُمِّي توكيدا لغيره لأنه جيء به لأجل غيره ليرفع احتماله .

(٤) ساقط من جـ .

(٥) شرح ابن يعيش للمفصل ١/١١٦ .

(٦) في ت : أدري .

(٧) صفحة ٣٧٧ .

(٨) هذا مما انفرد به الرضي ، ولم أجد من قاله غيره .

(٩) البقرة ١٣٨ .

(١٠) الروم ٦ .

(١١) تكملة من ص وط ، ولا علاقة له بما قبله ، وقد سبق الحديث عنه مرات .

قوله : ومنها ما وقع مثنى مثل : لبيك وسعديك .

ليس وقوعُه مثنى من الضوابط التي يُعْرَف بها وجوبُ حذف فعلِه ، سواءٌ كان المرادُ بالتثنية التكريرَ كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَينِ ﴾[1] أي رجعا كثيرا مكررا ، أو كان لغير التكرير نحو : ضربته (ضربين أي مختلفين)[2] ، بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وأمثاله إضافتُه إلى الفاعل أو المفعول – كما ذكرنا قبل[3] .

ولبيك مُثَنًّى عند سيبويه[4] . مفردٌ كلدى عند يونس قُلِبَ ألفُها ياء لمَّا أضيف إلى المضمر كألف لدى[5] .

وليس بوجه ، لبقاء يائه مضافا إلى الظاهر . قال[6] :

٩٣ – دعوتُ لمّا نابني مِسْوَرًا فلبَّىٰ فلبَّىْ يَـدَي مِسْوَرِ[7]

قال أبو علي – معتذرا ليونس – : يجوز أن يقالَ : أجرى الشاعرُ الوصل مُجْرَى الوقف ، على لغة من وقف على أفعَى أفعْي بالياء[8] .

وأصل لبيك : أُلِبُّ لك إلبابَين ، أي أقيم لخدمتك ، وامتثال مأمورك ، ولا أبرح عن مكاني كالمُقِيم في موضع ، والتثنية للتكرير – كما في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ البَصَرَ

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ الملك ٤ وفي ت : فارجع ، وهو خطأ .

(٢) في ت : ضربتين أي مختلفتين .

(٣) صفحة ٣٥٥ .

(٤) في الكتاب ١/١٧٥ : كما أنه أراد بقوله : لبيك وسعديك إجابةً بعد إجابة ، كأنه قال : كلما أجبتك في أمر فأنا في الأمر الآخر مجيب ، وكأن هذه التثنية أشدُّ توكيدا .

(٥) في الكتاب ١/١٧٦ : وزعم يونس أن لبيك اسم واحد ، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقوله : عليك .

(٦) هذا البيت مجهول النسبة .

(٧) البيت في الكتاب ١/١٧٦ ، وفي المحتسب ١/٧٨ و٢/٢٣ ، وفي الكشاف ٢/٣٦٩ ، وفي اللسان (لبب) ، وفي الخزانة ٢/٩٢ .

اللغة : لما نابني : اللام للتعليل ، نابني : أصابني ، مسور : اسم رجل ، الفاء الأولى عاطفة والثانية سببية .

المعنى : دعوت مسورا لدفع ما أصابني فأجابني أجاب الله دعاءه .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن لبيك مثنى عند سيبويه لا مفرد كلدى ، لبقاء يائه عند إضافته إلى الظاهر .

(٨) ذكر ذلك ابنُ جني في المحتسب ١/٧٩ عن أبي علي ، قال : قال أبو علي : يمكن يونس أن يقول : إنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، فكما يقول في الوقف : عصىْ وفتىْ كذلك قال : فلبىْ ثم وَصَلَ على ذلك .

كَرَّتَيْنِ ﴾[1] والمعنى : إلبابًا كثيرا متتاليا ، فحُذِف الفعل ، وأقيم المصدرُ مُقامَه ، وحذف زوائدُه ، ورُدَّ إلى الثلاثي ، ثم حذف حرف الجر من المفعول ، وأضيف المصدر إليه ، كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية ، فيتفرغ لاستماع المأمور به حتى يَمْتَثِله ، ويجوز أن يكون من لب بالمكان بمعنى ألب ، فلا يكون محذوفَ الزوائد .

وأما قولهم : لَبَّى يُلَبِّي فهو مشتق من لبيك ، لأن معنى لبَّى : قال : لبيك ، كما أن معنى سبَّح وسلَّم وبَسْمَل : قال : سبحان الله ، وسلام عليك ، وبسم الله .

وأما سبح بمعنى نزه ، وسلم بمعنى (جعله)[2] سالما فلم يشتقا من سبحان الله وسلام عليك .

وسعديك مثل لبيك ، أي أُسعِدُك – أي أعينك – إسعادَين ، إلا أن أُسعد يتعدى بنفسه بخلاف أَلَبَّ ، (فإنه يتعدى باللام)[3] .

وقولهم :

٩٤ – دواليك[4]

---

(١) الملك ٤ .

(٢) في ت : جعل ، وفي جـ : جعلك ، وفي ص : جعله .

(٣) تكملة من ط .

(٤) جعل البغدادي هذه الكلمة جزءا من الشاهد الرابع والتسعين فقال في الخزانة ٢/٩٨ – ٩٩ : وأنشد بعده وهو الشاهد الرابع والتسعون وهو من أبيات سيبويه :

إذا شُقَّ بُـرْدٌ شُقَّ بالبُـرد مثلُـه ... دواليك حتى كلُّنا غير لابس

على أن (دواليك) منصوب بعامل محذوف .

وأقول : الظاهر أن الرضي لم يورد الكلمة على أنها جزء من هذا الشاهد ، والنسخ التي بين يدي لم يذكر فيها غير هذه الكلمة . ولعل مما يؤكد كلامي ما يلي :

١ – أن الرضي قال قبل الكلمة : وقولهم ، ولو كان يقصد الاستشهاد لقال : وقوله ثم بين ما فيه من شاهد كعادته .

٢ – أنه شرح قبلها لبيك وسعديك ثم شرح بعدها هذاذيك وهجاجيك . إلخ وإذا أراد الاستشهاد لشيء منها نص عليه .

وقائل البيت سحيم عبد بني الحسحاس ، وهو شاعر رقيق الشعر ، كان عبدا نُوبيا ، أعجميَّ الأصل ، اشتراه بنو الحسحاس – وهم بطن من بني أسد – فنشأ فيهم ، قتله بنو الحسحاس ، وأحرقوه لتشبيبه بنسائهم نحو سنة ٤٠ هـ (الأعلام ٣/١٢٤) والبيت في ديوان سحيم ١٦ وفي الكتاب ١/٣٥٠ وفي الخصائص ٣/٤٥ وفي المخصص ٣/٢٣٢ وفي المزهر ٢/١٩٥ وفي الخزانة ٢/٩٩ . =

أي تَدَاوَلَ الأمرَ دوالين .

وهذاذيك أي أسرع إسراعين قال[1] :

٩٥ – ضَرْبًا هَذَاذَيْك وطعنا وَخْضًا[2]

أي ضربا يقال فيه : هذاذيك ، كقوله[3] :

٩٦ – جاءوا بِمَذْقٍ هل رأيت الذئبَ قَط[4]

وهجاجيك أي كف كفين ، كلها مصادر لم تستعمل إلا (مثناه)[5] للتكرير ، بخلاف حنانيك ومثلها جَواليك – وإن كان ظرفا – فإنه يستعمل حنانٌ وحوالٌ ، قال[6] :

= اللغة : دواليك : أي تداولا بعد تداول ، قال البغدادي ٢/٩٩ – ١٠٠ : والتداول حصول الشيء في يد هذا فترة وفي يد ذاك أخرى ، وكان العرب يزعمون أن المتحابَّيْنِ إذا شقَّ كلُّ واحد منهما ثوب صاحبه دامت مودتهما ، ولم تفسُد .

(١) قائله العجاج ، وستأتي ترجمته – إن شاء الله – صفحة ٦١٣ .

(٢) بيت من مشطور الرجز في ديوان العجاج ١/١٤٠ ، وفي الكتاب ١/١٧٥ ، وفي المحتسب ٢/٢٧٩ ، وفي ابن يعيش ١/١١٩ ، وفي العيني ٣/٣٩٩ ، وفي اللسان (هذ) ، وفي الخزانة ٢/١٠٦ .

اللغة : الهذ : سرعة القطع وسرعة القراءة ، قال البغدادي ٢/١٠٧ : وهذاذيك ليس بدلا من فعل الأمر حتى يحتاج إلى تقدير القول ليصبح وقوعه وصفا لما قبله ، بل معناه ضربا يهُذُّ هَذًّا بعد هذٍّ ، أي قطعا سريعا بعد قطع سريع ، فهو صفة بدون إضمار القول ، والأنسب تهذُّ به هذًّا – بالخطاب – ليظهر كونه مضافا إلى فاعله . الوخض : مصدر وخَضَه بمعنى طعنه من غير أن ينفذ من جوفه .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن هذاذيك بمعنى أسرع إسراعين أي ضربا يقال فيه : هذاذيك . وقد ذكرت آنفا رد البغدادي على الرضي ، وأنه غير محتاج إلى تقدير القول .

(٣) قال البغدادي في الخزانة ٢/١١٢ : وهذا الرجَزُ لم ينسبه أحد من الرواة إلى قائله ، وقيل قائله العجاج والله أعلم . وأقول : البيت في ملحقات ديوان العجاج ٢/٣٠٤ .

(٤) البيت من مشطور الرجز وقبله في ملحقات ديوان العجاج ٢/٣٠٤ .

حتى إذا جن الظلام يختلط

والبيت في الأمالي الشجرية ٢/١٤٩ ، وفي الضرائر الشعرية ٢٥٩ ، وفي المقرب ١/٢٢٠ ، وفي أسرار البلاغة ٣٨١ ، وفي العيني ٤/٦١ ، وفي الخزانة ٢/١٠٩ .

اللغة : جن : ستر وغطى ، المذق : اللبن الممزوج بالماء ، قط : ظرف لاستغراق الزمن الماضي ، قال البغدادي في الخزانة ٢/١١٠ : وقط استعملت هنا مع الاستفهام ، مع أنها لا تستعمل إلا مع الماضي المنفي ، لأن الاستفهام أخو النفي في أكثر الأحكام ، لكن قال ابن مالك : قد ترد قط في الإثبات ، واستشهد له بما وقع في حديث البخاري في قوله : قصرنا الصلاةَ في السفر مع النبي ﷺ أكثَرَ ما كنا قط .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن قوله : هذاذيك ، مَقُولٌ لقول محذوف ، كما أن (هل رأيت) هنا كذلك .

(٥) ساقطة من جـ وص وط ، وهي لازمة ، لأن الشارح جعل الفرق بين حواليك ودواليك وبين سائر المصادر الأخرى التثنية لا إرادة التكثير ، بدليل استشهاده بقوله : فقالت حنان .

(٦) قائله المنذر بن درهم الكلبي المذكور في الخزانة ٢/١١٣ ولم أعثر له على ترجمة .

٩٧ – فقالت حنانٌ ما أتى بك هٰهُنا أَذُو نَسَب أم أنت بالحي عارف[١]

ومعنى حنانيك أي تحنَّنْ تحنُّنًا بعد تحنن .

ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا – أيضا – كل ما كان توبيخا – مع استفهام كان أولا – نحو قوله[٢] :

٩٨ – أرِضًا وذُؤْبَانُ الخُطُوبِ تَنُوشُنِي[٣]

وَأَمَكْرًا وأنت في الحديد[٤] ، (وَقيامًا قد علم الله ، وَأَقِيَاما وقد قعد الناس)[٥]

وإنما وجب حذف الفعل فيه حرصا على انزجار الموبخ عما أنكر عليه .

وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ ، نحو أقائما وقد قعد الناس . وأقائما قد علم الله وقد قعد الناس ، وكذا قولهم : أتميميا مرة وقيسيا أخرى ، وقد قيل : إنها أحوال – كما يجيء في باب الحال[٦]– .

ومما يشبه أن يكون قياسًا كل مصدر عطف على جملة بالواو ، والمراد (بالعطف)[٧] تأكيد المعطوف عليه وتبيينُه ، كما يقول المجيب للطالب : نَعَمْ ونعمةَ (عين)[٨] ، أي

---

(١) البيت في الكتاب ١٦١/١ ، وفي المقتضب ٢٢٥/٣ ، وفي معجم البلدان ٩٥/٣ ، وفي العيني ٥٣/١ ، وفي الدرر ١٦٣/١ ، وفي الخزانة ١١٢/٢ .

اللغة : الحنان : الرحمة .. والعرب تقول : حنانك يارب وحنانيك بمعنى واحد أي رحمتك (الخزانة ١١٣/٢) .

الشاهد : قوله (حنان) فقد ورد بلفظ المفرد ، بخلاف المصادر الأخرى نحو لبيك ودواليك .. إلخ .

(٢) لم أهتد إلى قائله .

(٣) لم أعثر له على تكملة ، ولم أجده في غير شرح الرضي والخزانة ١١٥/٢ .

اللغة : أرضا : أترضى رضا ، ذؤبان : جمع ذئب ، الخطوب : جمع خطب ، وهو الأمر الشديد ينزل بالإنسان ، تنوشني : تنالني وتصيبني .

الشاهد : أورده شاهدًا على أن (رضا) مصدر حذف فعله وجوبا ، لأن الكلام دل على التوبيخ .

(٤) في مجمع الأمثال ٣٠٩/٢ قال أبو عبيد : هذا المثل لعبد الملك بن مروان ، قاله لسعيد بن عمرو بن العاص ، وكان مكبلا فلما أراد قتله قال : يا أمير المؤمنين إن رأيت أن لا تفضحني بأن تخرجني للناس فتقتلني بحضرتهم فافعل وإنما أراد سعيد بهذه المقالة أن يخالفه عبد الملك فيما أراد فيخرجه ، فإذا أظهره منعه أصحابه ، وحالوا بينه وبين قتله . فقال : يا أبا أمية أمكرا وأنت في الحديد . يضرب لمن أراد أن يمكر وهو مقهور .

وانظر : المثل في الجمهرة للعسكري ٣٤/١ ، والمستقصى ٣٦٧/١ .

(٥) في ت : وأقياما قد علم الله وقد قعد الناس .

(٦) انظر صفحة ٦٨٥ .

(٧) تكملة من ص وط ، والواو في (المراد) حالية .

(٨) ساقطة من جـ .

أفعل وأُنْعِمُ عينَك إنعاما ، أي أُقِرُّها ، فحذف الزوائد ، وأضاف إلى المفعول به ، أو نَعِمَت عينُك نعمة ، أي (قرت)[1] قَرَّةً ، وهو مضبوط بضابط الإضافة أيضا – كما تقدم[2] – .

ويقول الراد : لا أفعل ذلك ولا كيدًا ولا همًا[3] ، وهو مصدر كاد أي قرب .

ويقال أيضا : و(لا كودا)[4] ولا مكادة .

ويقول الراد على الناهي : لأفعلن ذلك ورغْما وهَوَانا .

وتقول اغتديت ولا اغتداءَ الغراب ، واهتديت ولا اهتداءَ القطا ، أي : ولا اغتديت اغتداءَ الغراب بل أسرعَ من ذلك .

وإنما وجب حذف الفعل في هذا المصدر لدلالة (المفعول)[5] المعطوف عليه ، على الفعل المقدر ، وإغنائه عنه .

ومن القياسات نحو : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾[6] عند سيبويه[7] .

وهذا آخر القياسات .

وقد جاءت الجملة قائمةً مقام المصدر ، وهي فَاهَا لفيك[8] ، أي

---

(١) ساقطة من جـ وص وط .

(٢) صفحة ٣٥٥ .

(٣) المعني لا أفعله ولا أكاد أفعله ولا أهم بفعله .

(٤) في ت : كودا .

(٥) ساقطة من جـ وص وط .

(٦) المزمل ٨ .

(٧) في صفحة ٣٥١ نسب الرضي إلى سيبويه أنه يرى أن المصدر في نحو هذه الآية منصوب بفعله المقدر ، أي تبتل إليه وبتل نفسك تبتيلا ، وخرج رأيه هناك وليس في الكتاب تصريحٌ بكونه قياسيا انظر ٢٤٤/٢ .

(٨) الظاهر من كلام سيبويه في الكتاب ١٥٩/١ أن (فاها) منصوب بالألف ، لكونه من الأسماء الستة مضافا إلى ها . قال : ومن ذلك قول العرب : فاها لفيك وإنما تريد فا الداهية ، كأنه قال تربا لفيك .. ثم قال : ويدلك على أنه يريد الداهية قوله (وهو عامر بن الأحوص) :

وداهيةٍ من دواهي المنو ن ترهبُها الناس لا فالها

فجعل للداهية فما ، حدثنا بذلك من نثق به .

وفي شرح ابن يعيش ١٢٢/١ وإنما يعنون به فم الداهية ، فالضمير يعود إلى الداهية . وتبع ابنُ الحاجب في إيضاحه للمفصل ٢٤٠/١ أبا زيد الأنصاري فقال : وقول القائل : فاهالفيك – داعيا – لم يرد به الفم ، وإنما قصد =

(فا)[1] الداهية . والمعنى دهيت دهيا ، والأصل فوها لفيك ، أي إلى فيك ، واللام بمعنى إلى كما تقول في الحال : كلمته فاه إلى في (أي مشافها)[2] .

ويجوز أن (يكون هذا)[3] أيضا بمعنى المصدر ، أي كلمته مشافهةً ، إلا أنه لا يجب حذفُ ناصبه كما وجب ذلك في[4] :

٩٩ – فاهَالفيك[5] .

ثم جُعلت الجملة التي هي (فوها لفيك) بمعنى المصدر ، أي إصابةَ داهية ، فانمحى عنها معنى (المبتدأ)[6] والخبر ، وكذا صار معنى (فاه إلى في) أي مشافَهةً أو

= الخيبةَ وإصابة الداهية .. وفي اللسان ٤٢٤/١٧ قال سيبويه : فاهالفيك غيرَ منون إنما يريد فم الداهية ، وصار بدلا من اللفظ بقوله : دهاك الله ... وحكي عن شمر قال : سمعت ابنَ الأعرابي يقول : فاهًا بفيك منونا ، أي ألصق الله فاك بالأرض وقال بعضهم : فاهَالفيك غير منون دعاء عليه بكسر الفم ، أي كسر الله فمك . في التاج ٤٠٥/٩ قريب من كلام ابن منظور .

والذي يظهر من كلام الرضي – أيضا – أنه غير منون ، بل هو منصوب بالألف وسيأتي صفحة ٣٩٠ قوله : فلما صارت الجملة بمعنى المفرد أعرب منها ما قبل الإعراب – وهو الجزء الأول – بإعراب المفرد الذي صارت بمعناه – وهو المصدر أو الحال – فقيل في فوها وفوه : فاها وفاه .

ولو كان يراها منونة لقال : فاهًا وفاهًا لأنهما منصوبان الأول على المصدرية ، والثاني علي الحالية ، والله أعلم .

(١) في ط : فاء .

(٢) تكملة من جـ وص وط .

(٣) في ط : تكون هذه .

(٤) اكتفى الرضي بقوله : في فاهالفيك ، وعده البغدادي في الخزانة ١١٦/٢ جزءا من بيت ونسبه إلى أبي سدرة الأعرابي ، ونسبه الميداني في مجمع الأمثال ٧١/٢ إلى رجل من بلهجيم ، وكذا نقل صاحب الخزانة عن نوادر أبي زيد . وأبو سدرة من بني الهجيم قال الزركلي في الأعلام ١٢٥/٣ : أبو سدرة سُحَيم بن الأعرف من بني الهجيم بن عمرو بن تميم ، ويعرف بأبي سدرة ، شاعر نجدي أعرابي ، له مقطعات مليحة وكان معاصرًا للفرزدق وجرير ، وزار البحرين في أيام الحجاج ، توفي نحو سنة ١٠٠ هـ .

(٥) البيت بتمامه :

فقلت لـه فاهالفيك فـإنها قلوص امرئٍ قاريك ما أنت حاذره

وهو في الكتاب ١٥٩/١ ، وفي نوادر أبي زيد ١٨٩ ، ١٩٠ ، وفي أمالي القالي ٢٣٦/١ ، وفي مجمع الأمثال ٧١/٢ ، وفي الخزانة ١١٦/٢ .

الضمير في فقلت له عائد إلى الأسد المذكور في قوله :

تَحَسَّبَ هَوَّاسٌ وأيقـنَ أنَّنـي بها مفتدٍ من واحدٍ لا أغامرُه

والهواس : الأسد ، والضمير في فإنها يعود على الراحلة ، قلوص : ناقة شابة ، قاريك : مضيفك . الخزانة ١١٧/٢ .

الشاهد قوله : فاهالفيك ، فإنه وضع موضع المصدر ، وأصله فوهالفيك ، فلما صارت الجملة بمعنى المصدر أعرب الجزءُ الأول منها الإعرابَ الذي يستحقه المصدر .

(٦) في ت : الابتداء .

مشافِها ، من غير أن يُفهم من المضاف والمضاف إليه معنًى ، ومن الجار والمجرور معنًى آخرُ .

فلما صارت الجملة بمعنى المفرد أُعرِبَ منها ما قبل الإعراب وهو الجزء الأول بإعراب المفرد الذي صارت بمعناه ، وهو المصدر ، أو الحال ، فقيل في (فوها ، وفوه) (فاها وفاه) وتُرِكَ المضافُ إليه والجارُّ والمجرور على ما (كانا)[1] (عليه)[2] .

وقيل : انتصاب (فاها) على أنه مفعولٌ به ، أي جعل الله (فَا) الداهيةِ إلى فيك ، أي جعلها مُشافِهتَك[3] .

---

(١) في ط : كانتا .

(٢) تكملة من ط .

(٣) نسبه البغدادي في الخزانة ٢/١١٦ إلى سيبويه ، وفي الكتاب ١/١٥٩ ما يؤذن بذلك قال : ومن ذلك قول العرب فاهالفيك ، وإنما تريد فا الداهية كأنه قال : تربالفيك ، فصار بدلا من اللفظ بالفعل ، وأضمر له ، كما أضمر للترب والجندل فصار بدلا من اللفظ بقوله : دهاك الله ، ثم أنشد بيت أبي سدرة : فقلت له .. إلخ .

المفعول به

قوله : المفعولُ به ما وقع عليه فعلُ الفاعلِ نحو : ضربت زيدا ، وأعطيت عمرا درهما .

قوله : ما وقع عليه فعلُ الفاعل (نحو ضربت زيدا)[1] .

لفظُ جارِ الله[2] ، يريد ما وقع عليه ، أو جرى مجرى الواقع ، ليدخُل فيه المنصوبُ في (ما ضربت زيدا ، وأوجدت ضربًا ، وأحدثت قتلا) .

فكأنك أوقعت عدمَ الضرب على زيد ، وكأن الضرب كان شيئا أوقعت عليه الإيجاد .

وفسر المصنفُ وقوعَ الفعل بتعلقه بمالا يُعْقَل إلَّا بِهِ[3] .

فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجروراتُ في (مررت بزيد ، وقَرُبتُ من عمرٍو ، وبَعُدْتُ من بكر ، وسرت من البصرة إلى الكوفة) مفعولا بها .

ولاشك أنه يقال إنها مفعول بها ، لكن بواسطة حرف جر ، ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في (اصطلاحهم)[4] وكلامنا في المطلق .

وأيضا فإن معنى اشترك في قولهم : اشترك زيدٌ وعمرٌو لا يفهم – بعد إسنادك إياه إلى زيد – إلا بشيء آخر ، وهو عمرو أو غيره ، وليس بمفعول (به)[5] في الاصطلاح[6] .

---

(١) ساقط من ص وط .

(٢) انظر المفصل بشرح ابن يعيش ١٢٤/١ .

(٣) انظر شرح ابن الحاجب لكافيته ٢٩ .

(٤) في ط : الاصطلاحهم .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) في هامش ط ١٢٧ تعليقة (٨) ردٌّ على الرضي قال : قد يقال : هو مسند إلى زيد وعمرو معا بحسب المعنى المقصود ، والإسنادُ لا يسمى تعلُّقا ، ولو سلم فالمراد التعلُّق بغير الفاعل – كما لا يخفى – وعمرٌو فاعل حقيقةً وقصدا – وإن لم يسم فاعلًا لفظا ، وأما قولك ضارب زيدٌ عمرا فليس عمرو سفيه – مما يقصد جهةُ فاعليته بل جهة مفعوليته – أعني تعلق الفعل به من حيث الوقوع – .

والأقرب في رسم المفعول به أن يقال : ما يصح أن يعبَّر عنه باسمِ مفعولٍ غير مقيدٍ مصوغٍ من عامله المُثَبَتِ أو المجعول مُثبَتًا .

فبقولنا : « اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عاملة » يخرج (عنه)[1] جميع المعمولات .

أما المفعول المطلق فلأن (الضرب) في قولك : ضربت ضربا ، وأحدثت ضربا – وإن كان مفعولا للمتكلم في المثالين – إلا أنه لا يقال في الأول : إن (ضربا) مضروب ، ويقال في الثاني : إنَّه محدث .

وأما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدًا بحرف الجر ، كما يقال في سرت اليوم فرسخا ، وجئت وزيدًا إكرامًا لك : إن اليوم مَسِيرٌ فيه ، وكذا فرسخا ، وزيدا مفعول معه ، وإكراما مفعول له .

وكذا في قولك : مررت بزيد ، وقمت إلى زيد ، زيد ممرور به ومقوم إليه .

و(زيد) في (قُربت زيدًا ، وجئت زيدا ، وبعت زيدًا مالا ، وكِلْتُ زيدا طعامًا ، وبغيت زيدا شرا) وأمثالِها ملحق بالمفعول به ، بحذف حرف الجر ، لأنه مقروب (منه)[2] ومجيء إليه ، ومبيع منه ، ومكيل له ، ومبغي له .

وقولنا : المثبت أو المجعول مثبتا ، ليعم زيدا في (نحو)[3] ضربت زيدا ، وما ضربت زيدا[4] .

وأفعالُ القلوب – في الحقيقة – لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد ، وهو مضمونُ الجزء الثاني ، مضافا إلى الأول ، فالمعلومُ في (علمت زيدا قائما) قيامُ زيد ، (لكنْ)[5] نَصَبَهما معا لتعلقه بمضمونهما معًا ، ولذا قل حذف أحدهما من دون الآخر ،– مع أنهما

---

(١) تكملة من ط .

(٢) في جـ : به .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) الحق أن تعريف الشارح للمفعول به تعريف جامع مانع ، ولا يدخل عليه الاعتراض من أي باب ، ولعله لم يُسْبق إليه .

(٥) ساقطة من جـ .

في الأصل مبتدأ وخبر – لأنك لو حذفت أحدهما لكنت كالحاذف بعضَ الكلمة .

وباب كسوت وأعطيت متعد إلى مفعولين حقيقةً ، لكن أولهما مفعول هذا الفعل الظاهر – إذ (زيد) في قولك : كسوت زيدا جبة ، وأعطيت زيدا جبة مكسو ومُعطًى – وثانيهما مفعولُ مطاوعِ هذا الفعل إذ الجبة (مكتساة)[1] ومعطوة أي مأخوذة .

وكذا نحو أحفرت زيدا النهر زيد مُحْفَرٌ ، والنهر مَحْفُورٌ .

فالمعنى : حملت زيدا على أن يكتسيَ الجبة ويعطوَها ويحفِرَ النهر .

وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدّر – كما قال بعضهم – أي أحفرته فحفر النهر ، لأنك تقول : أحفرته النهرَ فلم يحفره ، بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر ، لأنه متضمن لمعنى الحمل على ذلك الفعل المطاوع ، أي حملته على أن (يحفره)[2] كما مر .

وباب أعلمتك زيدا قائما – في الحقيقة – متعد إلى مفعولين ، فإن المُعْلَم هو المخاطبُ ، وقيام زيد هو المعلومُ ، كما قلنا في كسوت وأعطيت ، فنصب الثاني والثالث لكونهما – معا – متضمنين لمفعوله الثاني – كما قلنا في علمت – .

وقولهم : المفعول به ، الضمير (في به)[3] يرجع إلى الألف واللام ، أي الذي يفعل به فعل ، أي يعامَل بالفعل ، ويوقَع عليه ، يقال : فعلت به فعلا ، قال تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ ﴾[4] ، وكذا الضميرُ في المفعول فيه ، (وله)[5] ومعه .

وأما ناصب المفعول فالفعلُ عند البصريين[6] ، أو شبهُه بناء على أنه به (يتقوم)[7] المعنى المقتضِي للرفع – أي الفاعلية – (والمعنى المقتضي للنصب أي المفعولية)[8] .

---

(١) في ط : مكساة .
(٢) في ط : يحفر النهر وفي ص : يحفر .
(٣) ساقطتان من جـ وص وط .
(٤) الأحقاف ٩ .
(٥) ساقطة من ط .
(٦) الإنصاف ٧٩ .
(٧) في ت وجـ : يقوم .
(٨) تكملة من ط .

وقال الفراءُ : هو الفعل والفاعل[1] .

وقال هشامُ بنُ معاوية – من الكوفيين[2] – هو الفاعل .

وقد ذكرنا في حد العامل أن هذين القولين أولى بناءً على أن النصب علامةُ الفصلةِ لا علامةُ المفعوليةِ[3] .

وقال خلف – من الكوفيين[4] – إن عاملَه كونُه مفعولا ، كما قال في الفاعل : إن عامله الإسناد[5] – على ما تقدم[6] – .

قوله : وقد يتقدم على الفعل .

هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به ، بل المفعولات الخمسةُ فيه سواءٌ إلا المفعول معه ، وذلك لمراعاة أصل الواو ، إذ هي في الأصل للعطف فموضعها أثناءَ الكلام .

ويجب تأخير منصوب الفعل (عنه)[7] إن كان الفعلُ بنون تأكيد مشدّدة ، أو مخففة ، فلا يقال : زيدا اضرِبَنَّ .

ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلًا – في ظاهر الأمر – على أن الفعل غيرُ مهم ، وإلا لم يؤخَّر عن مرتبته (وهى)[8] الصدر ، وتوكيد الفعل مؤذنٌ بكونِه مهما ، فيتنافران في الظاهر .

وكذا يجب تأخيرُه عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم ، كما في ضرب موسى عيسى ، إذ لو قلت فيه : عيسى ضرب موسى لظُنَّ أن المقدمَ مبتدأٌ .

---

(١) انظر رأي الكوفيين في المسألة الحادية عشرة من الإنصاف صفحة ٧٨ .

(٢) الإنصاف ٧٨ ، ٧٩ ، وانظر : صفحة ٥٢ تعليقة ١٠ .

(٣) صفحة ٥٣ ولم يذكره في حد العامل ، وإنما ذكره في حد المعرب .

(٤) سبق الحديث صفحة ٦٦ عن خلف ، وأنه لم يتبين لي المقصود به .

(٥) في الإنصاف ٧٩ : وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية ، وانظر : صفحة ٦٦ تعليقة ٦ ، ٨ .

(٦) صفحة ٦٦ وهناك تحقيق نسبة الرأي إلى خلف فارجع إليه .

(٧) ساقطة من جـ وص .

(٨) في جـ وط : أي .

وكذا لو كان الناصبُ فعلَ التعجب ، نحو : ما أحسن زيدا ، لأنه لا يتصرف في معموله – كما يجيء[1] – .

وكذا لو كان الفعل صلةً للحرف ، نحو عجبت من أن ضربت زيدا ، (إذ لا)[2] يفصل بين (الحروف الموصولة وصلتها)[3] – كما يجيء في باب (الموصول)[4] .

ويجب تقديم منصوب الفعل عليه إن تضمن المنصوبُ معنى الاستفهام أو الشرط ، أو أضيف إلى ما تضمن أحدَهما ، نحو : أيَّهم ضربت ؟ وأيَّ حين تركبْ أركبْ ، وغلامَ أيِّهم ضربتَ ؟ وغلام مَنْ لقيتَ فأكرمْه .

وكذا إن كان المنصوب معمولا لما يلي الفاءَ التي في جواب أما إذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا اليَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾[5] وذلك لِمَا يجيءُ في حروف الشرط من أنه لابدّ من نائبٍ مَنَابَ الشرط المحذوف بعد أما[6] .

ولو كان له منصوبٌ آخرُ جازَ (أن تُقدِّم)[7] أيَّهما شئت وتخلَي الآخرَ بعد عامله ، نحو : أما يومَ الجمعة فاضربْ زيدا .

وكذا إن سدّ شرطٌ آخرُ مسدَّ شرطِ (أما)[8] نحو : أما إن لقيت زيدا فاضرب خالدا ، لم يجب تقديمُ المنصوب .

ومنع الكوفيون نحو زيدًا غلامُه ضَرَبَ[9] ، لأن زيدا متأخر في التقدير من وجوه :

أحدها : بالنظر إلى غلامه لأنه من تمام خبره .

والثاني : بالنظر إلى ضَرَبَ ، لأنه معموله .

والثالث : بالنظر إلى فاعل ضَرَبَ لأنه مفعوله ، فيبقى الضمير المتصل بغلامه كأنه

---

(١) انظر ط ٢/٣٠٩ .

(٢) في جـ وص وط : لأنه لا .

(٣) في ص : بين الحرف الموصول وصلته .

(٤) انظر ط ٢/٦٠ ، وهذه الكلمة في ط : الموصولات .

(٥) الضحى ٩ .

(٦) انظر ط ٢/٣٩٦ .

(٧) في جـ وص : تقديم .

(٨) ساقطة من ج .

(٩) التسهيل ٨٤ .

لا مفسرَ له قبله ، بخلاف قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾[1] لأن المنصوبَ متأخرٌ من جهة المفعولية فقط ، وبخلاف زيدًا ضرب غلامُه فإنه متأخر من جهة المعمولية والمفعولية .

وأجازه البصرية[2] – وهو الحق – اكتفاءً بالتقدم اللفظي .

وكذا منع الكوفيون نحو : غلامَه أو غلامَ أخيه ضَرَبَ زيدٌ ، وأيَّ شيء أراد أَخَذَ زيدٌ – على أن في أراد ضمير زيد[3] .

وذلك لأن المفسر في هذه الصور هو الفاعل ، ولا يجوز أن تقدِّره قبل المفعول المقدَّم على الفعل ، لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل ، فكيف (يفسِّر)[4] ما هو متقدم لفظا ، وليس بمقدَّم تقديرا ، وهذا بخلاف ضرب غلامَه زيدٌ ، فإن مرتبة المفسِّر قبل الضمير ، ويجوز تقديمُه عليه .

وأجازه البصريون[5] – وهو الحق – نظرًا إلى أن مرتبة المفعول بعد الفاعل .

(وإذا)[6] لم يجز تقديم المفسر وحده – أي الفاعل – أخَّرنا ما اتصل به ضمير المفسر ، فنقول : إن تقدير (غلامَه ضرب زيدٌ) : ضرب زيدٌ غلامَه .

وكذا منعوا (نحو) ما طعامَك أَكَلَ إلا زيد[7] ، لأنك حذفت الفاعل الذي هو الأصل والعمدةَ ، واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلةٌ ، وذلك بأن قدمته على الفعل .

وأجازه البصريون[8] – وهو أولى – لأن (المستثنى)[9] سدّ مسد الفاعل .

---

(١) البقرة ١٢٤ .
(٢) الأصول ٢/٢٣٩ ، وانظر التسهيل ٢٨٤ .
(٣) الأصول ٢/٢٣٩ ، وانظر التسهيل ٢٨٤ .
(٤) في ت : فسر .
(٥) الأصول ٢/٢٣٩ ، وانظر التسهيل ٢٨٤ .
(٦) في ص وط : فإذا .
(٧) التسهيل ٢٨٤ . واتفق السيوطي في الهمع ١/٦٦ مع ابن السراج وابن مالك والرضي في هذه المسائل إلا في نسبته إلى الكوفيين إجازةَ نحو « غلامَ ابنه ضرب زيدٌ » . ونسب ابن السراج وابن مالك والرضي إليهم المنع .
(٨) انظر التسهيل ٨٤ .
(٩) في ت : المثنى .

واعلم أنه لا (يوقَع)[1] فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر ، أي لا ينصبُه ، فلا يقال : زيدًا ضرب – كما يجيء في المنصوب على شريطة التفسير[2] .

قوله : وقد يُحْذَف (الفعل)[3] لقيام قرينة جوازا (نحو)[4] زيدا ، لمن قال : من أضربُ ؟ ووجوبًا في أربعة مواضع ، الأول سماعي نحو : امرأً ، ونفسَه ، و ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾[5] ، وأهلًا وسهلًا .

القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظيةً ، كما إذا قال شخص : من أضربُ ؟ فتقول : زيدًا .

وقد تكون (حالية كما)[6] إذا رأيت شخصا في يده خشبة ، قاصدا لضربِ شخص ، فتقول : زيدًا .

قوله : امرأونفسه .

أي دع امرأ (ونفسه)[7] ، والواو بمعنى مع ، أو العطف .

وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرةُ الاستعمال[8] ، وإنما كانت سماعية لعدم ضابط يُعرَف به ثبوتُ علة وجوب الحذف ، أي كثرة الاستعمال ، بخلاف المنادى ، فإن الضابطَ كونُه منادى .

قوله تعالى : ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾[9] تفسير سيبويه : انتهوا عن التثليث وائتوا خَيْرًا لكم[10] .

---

(١) في ت : يرفع والصحيح ما أثبته بدليل قوله بعده : على مفسره الظاهر أي لا ينصبه .

(٢) انظر صفحة ٥٢١ وما بعدها .

(٣) تكملة من ص والمتن و ط .

(٤) في ط : كقولك .

(٥) النساء ١٧١ .

(٦) في ت : غير لفظية كما ، وفي جـ : حالية ما ، وهو ساقط من ص ومثَّل فيه للفظية بغير اللفظية .

(٧) ساقطة من ص وط .

(٨) في الكتاب ١٤٣/١ ذكر لهذه العلة ، قال لأنه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل فحذف كحذفهم ما رأيت كاليوم رجلا .

(٩) النساء ١٧١ .

(١٠) قال في الكتاب ١٤٣/١ : وإنما نصبت خيرا لك وأوسع لك لأنك حين قلت انته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر .

وقال الكسائي : التقدير : انتهوا يكن خيرًا لكم[1] .

وليس بوجه ، لأن كان لا يقدر قياسا ، فلا يقال : عبدَ الله المقتولَ أي كن ذلك .

وقال الفراء : لو كان على إضمار كان لجاز اتق الله محسنا أي تكن محسنا ، وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاءً خيرا لكم[2] .

وقولهم : حسبُك خيرًا لك ، ووراءَك أوسعَ لك بتقدير حسبك وائت خيرا لك ، ووراءَك وائت مكانا أوسع لك يقوي مذهب سيبويه[3] – أي تقدير ائت في الآية – وكذا قوله[4] :

١٠٠ – فَوَاعِدِيهِ سَرْحَتَيْ مالكٍ أو الرُّبَا بينَهُما أسْهَلَا[5]

أي قولي (له)[6] : ايت مكانا أسهل .

وكذا قولهم : انته أمرا قاصدا ، أي انته عن هذا وائت أمرا قاصدا .

وقرينة (وائت) في هذه المواضع أنك نهيت في الأول عن شيء ، ثم جئت بعده بمالا يُنهَى عنه ، بل هو مما يؤمر به ، فيجب أن ينصب بائت أو اقصد ، أو ما يفيد هذا المعنى .

---

(١) نسب هذا الرأى إليه السيرافي ، انظر هامش الكتاب ١٤٣/١ . ونسبه النحاس في إعراب القرآن ٥٠٨/١ إلى أبي عبيدة ، قال أبو عبيدة في مجاز القرآن ١٤٣/١ : ﴿فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُم﴾ النساء ١٧٠ نصب على ضمير جواب يكن خيرا لكم وكذلك كل أمر ونهي .

(٢) في معاني القرآن للفراء ٢٩٥/١ خيرا : منصوب باتصاله بالأمر لأنه من صفة الأمر ... وليس نصبه على إضمار يكن لأن ذلك يأتي بقياس يبطل هذا ، ألا ترى أنك تقول : اتق الله تكن محسنا ، ولا يجوز أن تقول : اتق الله محسنا ، وأنت تضمر تكن .. إلخ .

(٣) في الكتاب ١٤٣/١ ، ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ ووراءك أوسع لك ، وحسبُك خيرا لك إذا كنت تأمُره .

(٤) قائله عمر بن أبي ربيعة ، المترجم له صفحة ٣٩٨ .

(٥) البيت في ديوان عمر ٣٠٦ ، وفي الكتاب ١٤٣/١ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٤٤/١ ، وفي الخزانة ١٢٠/٢ .
اللغة : السَّرحةُ واحدة السَّرح ، وهو كل شجر عظيم لا شوك له ، الربا : جمع ربوة وهو المكان المرتفع عما حوله . أسهل ، أفعل تفضيل من السُّهولة ضد الحُزونة (الخزانة ١٢١/٢) .
الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن أسهل صفة لموصوف محذوف واقع مفعولا به لفعل محذوف ، أي قولي ائت مكانا أسهل .

(٦) ساقطة من ط .

وليس قولهم : أمرا (قاصدا)[1] مما يجب حذفُ فعله – على ما ذكر سيبويه[2] – وأورده الزمخشري في ذلك[3] .

وأورد سيبويه « انتهوا خيرا (لكم)[4] ، وحسبك خيرا لك » فيما وجب إضمار فعله[5] .

ولعله[6] سمع انته وائت أمرا قاصدا ، بإظهار ناصب أمرًا ، و لم يسمع إظهار ناصب خيرا لكم وخيرا لك ، وإلا فالثلاثة متقاربة المعنى .

ومعنى أمرا قاصدا : (أي أمرا ذا قصد)[7] ، والقصد في الأمر خلافُ القصور والإفراط ، قال :

١٠١ – كلا طَرَفَي قصدِ الأمور ذَمِيمُ[8]

قوله : أهلا .

أي أتيت أهلا لا أجانب ، وسهلا أي : وطئت مكانا سهلا (عليك)[9] لا وعرا .

---

(١) ساقطة من جـ .

(٢) الكتاب ١٤٣/١ .

(٣) انظر ٢٧/٢ من المفصل بشرح ابن يعيش .

(٤) تكملة من ص .

(٥) الكتاب ١٤٣/١ .

(٦) يعني سيبويه .

(٧) في ط : إذا قصد . ولعله يريد : أي ذا قصد ، فسقطتِ الياءُ في الطباعة .

(٨) قبله كما في الخزانة ١٢٢/١ :

عليك بأوساط الأمور فإنها طريقٌ إلى نهج الصواب قويم

وصدره :

ولا تك فيها مُفْرِطًا أو مُفَرِّطا

قال البغدادي – بعد ذكر البيتين – : ولا أعلم قائل هذين البيتين ولا رأيتهما إلا في كتاب العُباب في شرح أبيات الآداب لابن سناء الملك وضمنه أبياتا وأشعارا تتضمن حكما ومواعظ وذكر أيضا أنّ الخطابيَّ أبا سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب المتوفى سنة ٣٨٦ – قد ضمن الشطر الثاني من البيت نتفة له وهي :

فسامِحْ ولا تستوف حقك كلَّه وأبق فلم يستقص قط كريمُ

ولا تغل في شيء من الأمر واقتصد كلا طرفي قصد الأمور ذميم

اللغة : الإفراط المبالغة في الأمر ، والتفريط : الإهمال والتضييع ، والقصد بينهما .

الشاهد : ذكره الرضي ليدل على أن معنى القصد خلاف القصور والإفراط .

(٩) ساقطة من جـ .

وقال المبردُ : هي منصوبة على المصدر ، أي رحُبت بلادك مرحبا ، أي رَحْبا ، وأهِلت أهْلا[1] ، أي تأهلت تأهلا .

فقدَّر له فعلا – وإن لم يكن له (فعل)[2] – كما قيل في نحو القهقرى – (كما ذكرنا)[3] .

وسَهُل موضعُك سهلا ، على وضع سهلًا موضع سُهُولة[4] .

ومن الواجب إضمارُ فعلها سماعا قولهم : هذا ولا زَعَماتِك[5] . كأن المخاطب كان يزعم زعماتٍ كاذبةً ، فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سِيمَا الصّدقِ صادرٍ من غيره قيل له : هذا ولا زعماتك ، أي هذا الحق ، ولا أتوهَّمُ زعماتك[6] .

ويجوز أن يكون التقدير : أزعُمُ هذا ولا أزعم زعماتِك ، أو ازْعَمْ هذا ولا تَزْعَمْ زعماتِك .

ومنها قولهم : من أنت زيدًا[7] ، وأصله أن رجلا غير معروف بفضيلة (يسمى)[8] بزيد ، وكان اسمَ رَجل مشهور فأُنْكِر ذلك عليه ، أي من أنت ذاكرا زيدا ، (أو تذكر زيدا)[9] وانتصاب (ذاكرا) على الحال من معنى (من أنت) أي من تكون ، كما قيل (في كيف)[10]

---

(١) في المقتضب ٢١٨/٣ : وأما قولهم : مرحبا وأهلا فهو في موضع قولهم : رحُبت بلادك رحبا وأهِلت أهلا ، ومعناه الدعاء .

(٢) ساقطة من جـ وص وط .

(٣) في ط : على نحو ما ذكرنا ، وفي ص : على ما ذكرنا .

(٤) في اللسان (رحب) ٣٩٩/١ : وكذلك إذا قال سهلا أراد نزلت بلدا سهلا لا حزنا غليظا ، وفي التاج ٣٨٣/٧ : والسهل من الأرض ضد الحَزْن وهو من الأسماء التي أجريت مجرى الظروف .

(٥) ذكر هذا المثل في الكتاب ١٤١/١ ، وفي الإيضاح لابن الحاجب ٣٠٨/١ ، وقال : كأن المخاطب وُعِد بأشياء فلم يف بها ، ثم رأى الموعودَ على حال دونها ، فقال : الموعَدُ هذا ، أي أرضي هذا ولا زعماتك ، أو ولا أتوهم زعماتك ، وانظر : الصبّان على الأشموني ١٩٣/٣ .

(٦) هذا تقدير سيبويه في الكتاب ١٤١/١ .

(٧) قال سيبويه ١٤٧/١ : ومن ذلك قول العرب : من أنت زيدا ، فزعم يونس أنه على قوله : من أنت تذكر زيدا . وانظر ابن يعيش ٢٨/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣١٠/١ .

(٨) هكذا في النسخ التي بين يدي ولعل الصواب : يسعى ، حتى يتفق مع تفسير الشارح .

(٩) تكملة من جـ وص وط .

(١٠) تكملة من جـ وص وط .

أنت وقصعة[1] من ثريد[2] . أي كيف تكون .

ويقال هذا أيضا فيمن ذكر عظيما بسوء ، أي من أنت تذكر زيدا (بسوء)[3] .

ويروى (زيد) بالرفع ، أي كلامك زيد ، نحو كلمته فوه إلى في ، والنصب أقوى وأشهر .

ومنها قولهم : عذيرَك من فلان ، والعذير إما بمعنى العاذر كالسميع ، أو (المُعذِر)[4] كالأليم بمعنى المؤلم ، وأعذر وعذر بمعنى .

ويجوز أن يكون (العذير)[5] بمعنى العُذر ، إلا أن الفعيل في مصدر غير الأصوات قليل كالنّكِير ، وأما في الأصوات كالصهيل والنئيم[6] فكثير .

والعذير – أيضا – الحال التي يحاولها المرء يُعْذَر عليها قال[7] :

١٠٢ – جَارِيَ لا تستنكري عذيرِي سيـرِي وإشفـاقي على بعيـرِي[8]

بيَّنَ بقوله سيري وإشفاقي الحالَ التي ينبغي أن يعذر فيها ، ولا يلام عليها ، يقال هذا إذا أساء شخص الصنيع إلى المخاطَب ، أي أحضر عاذرك أو عُذرك ، أو الحالَ التي تُعذر فيها ولا تلام ، وهي فعلُ المكروه إلى ذلك الشخص ، أي لك العذر فيما تجازيه (لسوء)[9] صنيعه إليك .

---

(١) في اللسان (قصع) القصعة الضخمة تُشْبِع العشرةَ والجمع قِصَاع .

(٢) كثيرا ما يرد هذا المثال عند النحويين ، ولم أجد له تخريجا في كتب الأمثال ولا في كتب اللغة وانظر الكتاب ١٥٣/١ .

(٣) ساقطة من جـ وص وط .

(٤) في ص : المعذور .

(٥) تكملة من جـ وط .

(٦) في اللسان (نأم) النأْمة بالتسكين الصوت ، نأَم الرجل ينئِم وينأَم نئيما ، وهو كالأنين ، وقيل : هو كالزّحير ، وقيل : هو الصوت الضعيف الخفيّ ، أيا كان ، ونأَم الأسدُ ينئِم نئيما وهو كالزئير .

(٧) قائله العجاج ، وستأتي ترجمته صفحة ٦١٣ .

(٨) البيت في ديوانه ٣٣٢/١ ، وفي الكتاب ٣٢٥/١ ، وفي المقتضب ٢٦٠/٤ ، وفي معجم مقاييس اللغة ٢٠٤/٣ ، وفي مجمع الأمثال ١٢/٢، وفي الخزانة ١٢٥/٢ ، اللغة : جاري : منادى مرخم ، أي يا جاريةُ ، والعذير : الحال التي يحاولها المرء يعذر عليها ، إشفاقي حناني وعطفي .

الشاهد : أنشده الرضي لبيان أن العذير بمعنى الحال التي يحاولها المرء يعذر عليها .

(٩) في ت : سوء .

ومعنى (من فلان) أي من أجل الإساءة إليه وإيذائه ، أي أنت ذو عذر فيما تعامِلُه به من المكروه .

ومنه ما يروى عن النبي ﷺ أنه قال لأبي بكر : « أعذِرْني من عائشة »[1] أي من جهة تأديبها وتعريكها[2] .

وفي الخبر : « (لن)[3] يهلِكَ الناسُ حتى يُعْذِرُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ »[4] أي يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لِمُعَذِّبهم ومهلكهم ، فمعنى من أنفسهم : من (جهة أنفسهم و)[5] إهلاكها .

ويقال : من يَعذِرُني من فلان ، أي من أجل إيذائي إياه ، أي لي عذر في إيذائه فهل ههنا من يعذرني ؟

ومنها قولهم : أهلَك والليلَ[6] ، إن كان الواو فيه بمعنى (مع) فالمعنى الحق أهلك (مع)[7] الليل ، أي لا يسبقك الليلُ إليهم ، وإن كانت للعطف انتصب الليل بفعل آخرَ غيرِ ناصب أهلك ، أي الحقْ أهلك ، واسبقِ الليل .

ومنها : كِلَيْهما وتمرا[8] ، أي أعطني كليهما وتمرا ، وأصله أنه قال : شخص بين

---

(١) قال البغدادي في تخريجه لأحاديث شرح الرضي ق ٣أ : قال الأزهري في التهذيب : وفي الحديث أن النبي ﷺ استعذر أبا بكر من عائشة ، كأنه عتب عليها بعضَ الأمر ، فقال لأبي بكر : أعذرني منها إن أدبتها . قلت : ولم أجد هذا الحديث في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ، والنص الذي نقله البغدادي في التهذيب ٣١٠/٢ .

وفي النهاية لابن الأثير ١٩٧/٣ ، ومنه الحديث « أنه استعذر أبا بكر رضي الله عنه من عائشة كان عتب عليها في شيء ، فقال لأبي بكر : كن عذيري منها إن أدبتها » أي قم بعذري في ذلك .

(٢) في اللسان (عرك) ٣٥٣/١٢ : العَريكةُ : الطبيعة ، يقال : لانت عريكته إذَا انكسرت نَخْوتُه .. يقال : فلان لين العريكة إذا كان سلسا مطاوعا منقادا قليلَ الخلاف والنفور .

(٣) في ت : أن .

(٤) رواه أبو داود في سننه ٥١٥/٤ ، وأحمد في مسنده ٢٦٠/٤ ، ٢٩٣/٥ . وفي النهاية ١٩٧/٣ : يقال : أعذر فلان من نفسه إذا أمكن منها ، يعني أنهم لا يهلكون حتى تكثر ذنوبُهم وعيوبُهم ، فيستوجبون العقوبة ، ويكون لمن يعذبهم عذر ، كأنهم قاموا بعذره في ذلك ويروى بفتح الياء ، من عذرته وهو بمعناه .

(٥) ساقط من جـ .

(٦) في مجمع الأمثال ٥٢/١ : أي أذكر أهلك وبُعدهم عنك ، واحذر الليل وظلمته فهما منصوبان بإضمار الفعل ، يضرب في التحذير والأمر بالحزم . (وانظر جمهرة الأمثال ١٩٦/١ ، والمستقصى ٤٤٣/١) .

(٧) في ت : مِن .

(٨) ورد هذا المثل في المستقصى ٢٣١/٢ : كليهما ، وفي جمهرة الأمثال ١٤٧/٢ ، ومجمع الأمثال ١٥١/١ =

يديه زُبْدٌ وسنام وتمر لآخرَ : أيَّ هذين تريد – (مشيرا)[1] إلى الزبد والسنام ، فقال : ذلك الآخرُ ذلك .

ومنها قولهم : الكلابَ على البقر[2] . أي أرْسِل .

وأحَشَفا وسُوء كِيلة[3] ، أي أتجمع حشفا (وسوء كيلة)[4] .

وكلَّ شيء ولا شتيمةَ حر[5] ، أي اصنع كلَّ شيء ولا ترتكب شتيمةَ حر .

وإن تأتني فأهلَ الليل و (أهلَ)[6] النهار[7] ، أي فتأتي أهل الليل و (أهل)[6] النهار ، أي أهلا لك بالليل والنهار .

(وقولهم)[8] ديارَ الأحبة[9] ، أي اذكرها .

وقولهم : كاليوم رجلًا ، أي ما رأيت كرجل اليوم رجلا ، على حذف ناصبِ رجل ، وحذفِ ما أضيف إلى اليوم ، وكاليوم حالٌ مقدَّم (من رجلا)[10] .

= كلاهما . قال الزمخشري في المستقصى : مَرّ بعمرو بن حمران الجعدي رجلٌ مجهود وبين يديه زبد وقُرص وتمر فاستطعمه زبدا أو قرصا ، فقال عمرو ذلك : أي أُطعِمُك كلّ واحد منهما وتمرا أيضا ، ثم ضرب في كل موضع خُيِّر فيه الرجل بين شيئين وهو يريدهما معا .

ورواية الزمخشري عكس رواية الرضي لأصل المثل وقد ذكر الميدانيُّ الروايتين .

(١) ساقطة من جـ .

(٢) في مجمع الأمثال ١٤٢/٢ ، يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة يعني لا ضرر عليك فخلهم .. ويقال : الكِرابَ على البقر ، هذا من قولك : كربتُ الأرض إذا قلبتَها للزراعة ، يضرب في تخلية المرء وصناعته . وانظر جمهرة الأمثال ١٦٩/٢ .

(٣) في جمهرة الأمثال ١٠١/١ يضرب مثلا لجمعك على الرجل ضربين من الخسران ونوعين من النقصان ، وفي مجمع الأمثال ٢٠٧/١ الكِيلة : فِعلة من الكيل ، وهي تدل على الهيئة والحالة نحو الرِّكبة والجِلسة ، والحشفُ أردأ التمر .. يضرب لمن يجمع بين خصلتين مكروهتين .

(٤) ساقط من جـ وص وط .

(٥) ذكره سيبويه في الكتاب ١٤٢/١ وقال : أي ائت كلَّ شيء ولا ترتكب شتيمة حر . ونقله عنه ابن منظور في اللسان مادة شتم ، وانظر الإيضاح ٣٠٨/١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١٩٤/٣ .

(٦) تكملة من ص وط .

(٧) ذكره ابن الحاجب في الإيضاح ٣١٠/١ وقال : فإنك تأتي ، ومعناه الإكرام ، لأن المرء يكرم في أهله ليلا ونهارا ، وانظر حاشية الصبان على الأشموني ١٩٣/٣ .

(٨) تكملة من جـ .

(٩) قدر الأشموني المضمر بأعطني ، وقدره الصبان باذكرها (حاشية الصبان ١٩٣/٣) .

(١٠) في ط : من رجل .

وقد يقال : كلاهما – بالرفع – (وتمرا)[1] ، وكلُّ شيء ولا شتيمةُ حر ، أي كلاهما لي ، وكل شيءٍ أَمَم[2] .

ووجوب الحذف في جميع ما ذكر وأمثالها لكونها أمثالا أو كالمَثَل في كثرة الاستعمال ، والأمثالُ لا تغير .

وأعلم أن المفعول به يحذف كثيرا ، إلا في أفعال القلوب – كما يجيء في بابها[3] – وكذا المتعجَّبُ منه ، فإنه لا يحذف إلا مع قيام القرينة على (تعينه)[4] نحو ما أحسنك وأجملَ ، إذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجَّب منه .

ولا يحذف المجابُ به ، نحو : ضربت زيدا في جواب من قال : من ضربت ؟ إذ هو مقصود الكلام .

وكذا إذا كان مستثنى نحو ما ضربت إلا زيدا .

وما حذف من المفعول به فهو على ضربين :

إما منويٌّ كما في قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾[5] أي (لمن)[6] يشاؤه .

أو غيرُ منويّ ، وذلك إما لتضمين الفعل معنى اللازم ، كقوله تعالى : ﴿ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِه ﴾[7] أي يعدلون . وقوله[8] :

١٠٣ – وإن تَعْتذِر بالمحلِ من ذي ضُروعِها إلى الضيفِ يَجْرح في عراقيبِها نصلي[9]

أي يؤثر بالجرح .

---

(١) في ص : وتمرٌ ، (ولعل الصواب ما أثبته) .

(٢) هذا تقدير سيبويه ١٤٢/١ وتبعه النحويون ، والأمم الشيء اليسير .

(٣) انظر ط ٢٧٩/٢ .

(٤) في ط : تعيينه .

(٥) آل عمران ١٢٩ .

(٦) تكملة من ط .

(٧) النور ٦٣ وفي التبيان ٩٧٩ الكلام محمول على المعنى ، لأن معنى يخالفون يميلون ويعدلون .

(٨) قائله ذو الرُّمة وستأتي ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٩) البيت في ديوانه ١٥٦/١ وفي ابن يعيش ٣٩/٢ وفي المغني ٦٧٦ وفي الخزانة ١٢٨/٢ .

اللغة : المحل : انقطاع المطر ويَبْسُ الأرض من الكلأ ، عراقيبها قال الأصمعي : كل ذي أربع عرقوباه =

وإما للمبالغة بترك التقييدِ كما تقول : فلانٌ يعطي ويمنع . قال الله تعالى : ﴿ والله يَقْبِضُ ويَبْسُطُ ﴾[1] .

= في رجليه وركبتاه في يديه ، والنصلُ حديدة السيف والسكين (الخزانة ١٢٩/٢) .

الشاهد : أورده الرضي شاهدًا على حذف مفعول يجرح لتضمنه معنى يؤثر قلت : والذي أراه أن المفعول به لم يحذف فهو كلمة (عراقيبها) ولكنه عدى الفعل إلى المفعول به بواسطة حروف الجر لتضمنه معنى يؤثر الذي لا يتعدى إلا بحرف الجر .

(١) البقرة ٢٤٥ .

المنادى

قوله : والثاني المنادى وهو المطلوب إقباله بحرفٍ نائبٍ منابَ أدعو لفظا أو تقديرا .

(قوله : المطلوب إقباله)[1] .

أي الذي يطلب منه أن يقبل عليك بوجهه .

قال المصنف : المطلوبُ إقباله أخرج المندوبَ ، لأنه المتفجَّعُ عليه لا المطلوبُ إقباله ، وبحرف نائب مناب أدعو أخرجَ نحو زيد في قولك : أُطلب إقبالَ زيد[2] .

وقد تصلَّف[3] (المصنف)[4] بهذا الحد ، وقال : إن الزمخشري لم يحدَّ المنادى لإشكاله ، وذلك أنه لوحُدَّ بأمر معنوي أي كونه مطلوبَ الإقبال دخل فيه (زيد) في : أُطْلُبُ إقبال زيد ، ولوحد بأمر لفظي – أي ما دخل عليه يا وأخواتها – دخل فيه المندوب وليس بمنادى[5] .

والظاهر أن جار الله لم يحدّه لظهوره لا لإشكاله ، فإن المنادى – عنده – كلُّ ما دخله (يا) وأخواتها ، والمندوب عنده منادى (على وجه التفجع)[6] كما صرح به لما فصل أحكام المنادى في الإعراب والبناء[7] .

وكذا الظاهر من كلام سيبويه أنه منادى[8] .

(كما)[9] قال الجزولي : المندوب منادى على وجه التفجع ، فإذا قلت يا محمداه،

---

(١) تكملة من ط .

(٢) في الإيضاح لابن الحاجب ٢٤٩/١ ، والتحقيق أن يقال في حده – يعني حد المنادى – : هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا .. وخرج المندوب عنه بأصل الجنس فإنه ليس مطلوبا إقباله .

(٣) في اللسان صلف ٩/١١ الصلف مجاوزة القدر في الظُّرفِ والبراعة والادعاء .

(٤) تكملة من ط .

(٥) الإيضاح ٢٤٩/١ .

(٦) تكملة من ط ، وهي مأخوذة من كلام سيبويه في الكتاب ٣٢١/١ .

(٧) انظر المفصل بشرح ابن يعيش ١٢٨/١ .

(٨) في الكتاب ٣٢١/١ ، اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه .

(٩) تكملة من ص وط .

فكأنك تناديه ، وتقول (له)[1] : تعال ، فأنا مشتاق إليك ، ومنه قولهم في المراثي : لا تبعَد ، أي لا تهلَك ، كأنهم مِن ضَنِّهم بالميت (على)[2] الموت تصوروه حيا ، فكرهوا موته ، فقالوا : لا تبعَد ، أي لا بعِدت ولا هلكت[3] .

وكذا المندوب (المتوجع عليه)[4] نحو (واويلا)[5] وواثبورا[6] ، وواحزنا ، أي احضر حتى يتعجب من فظاعتك .

والدليل على كونه مدعُوًّا قولُه تعالى : ﴿ لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا ، وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا ﴾[7] أمرهم بقول : واثبورا .

وكذا المستغاث منادى دخله معنى (الاستغاثة .

وكذا المتعجَّبُ منه منادى دخله معنى)[8] التعجُّب ، فمعنى ياللماء ويا للدواهي : احضرا حتى يُتَعَجَّب منكما .

وكذا لا يرد عليه المخصوص ، فإنه يقول : هو منادى نقل إلى معنى الاختصاص[9] والعارض غير معتد به .

هذا ، وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به ، وناصبه الفعل المقدر . وأصله عنده يا أدعو زيدا ، فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال (ولدلالة)[10] حرف النداء عليه ، وإفادته فائدته[11] .

---

(١) تكملة من ص وط .

(٢) في ط : عن .

(٣) في المقدمة الجزولية ق ٤٥ : المندوب منادى على وجع التفجع لا لأن يجيب .

(٤) في ت : المتوجع به .

(٥) في جـ وط : واويلاه وفي ط : واثبوراه ،وواحزناه .

(٦) الثبور : الهلاك والخسران والويل .

(٧) الفرقان : ١٤ .

(٨) تكملة من جـ وص وط .

(٩) في المفصل بشرح ابن يعيش ١٧/٢ وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويُقصَدُ به الاختصاص لا النداء ، وذلك قولهم : أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل .. إلخ .

(١٠) في ط : لدلالة .

(١١) في الكتاب ١٤٧/١ : ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهارُه قولك : يا عبد الله والنداءُ كله .. حذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم هذا الكلام ، وصار يا بدلًا من اللفظ بالفعل – كأنه قال : يا أريد عبد الله ، فحُذِفتْ أريد ، وصارت (يا) بدلا منها .

(وأجاز)[1] المبرد نصب المنادى على حرف النداء ، لسده مسد الفعل[2] .

وليس ببعيد ، لأنه يمال إمالةَ الفعل فلا يكون – إذن – من هذا الباب ، أي مما انتصب المفعولُ به بعامل واجب الحذف .

وعلى المذهبين (يازيد)[3] جملة ، وليس المنادى أحدَ جزأي الجملة ، فعند سيبويه جزءا الجملة – أي الفعل والفاعل – مقدَّران ، وعند المبرد حرف النداء سدّ مسد أحدِ جزأي الجملة – أي الفعل – والفاعلُ مقدر .

ولا منع من دعوى سده مسدَّهما .

والمفعول به هنا – على المذهبين – واجبُ الذكر لفظا أو تقديرا ، إذ لا نداء بدون المنادى .

وما أورِدَ ههنا – إلزامًا – من أن الفعل لو كان مقدرا ، أو كان (يا) عوضًا منه ، لكان جملةً خبرية غيرُ لازم ، لأن الفعل مقصودٌ به الإنشاء ، فالأولى أن يقدَّر بلفظ الماضي ، أي دعوت أو ناديت ، لأن الأغلبَ في الأفعال الإنشائية مجيئُها بلفظ الماضي .

وقال أبو علي – في بعض كلامه – إن (يا وأخواته) أسماءُ أفعال[4] .

ومُنِعَ بأن أسماء الأفعال لا تكون على أقلّ من حرفين ، والهمزة من أدوات النداء .

---

(١) في ت وجـ : وأحال .

(٢) كلام المبرد يوافق كلام سيبويه . قال في المقتضب ٢٠٢/٤ : اعلم أنك إذا دعوت مضافا نصبته ، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : يا عبد الله لأن (يا) بدل من قولك : أدعو عبد الله وأريد ، لأنك تخبر أنك تفعل ، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلا ، فإذا قلت : يا عبد الله فقد وقع دعاؤك بعبد الله فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلُك..

وانظر تعليق الشيخ عضيمة هامش رقم ١ من صفحة ٢٠٢ جـ ٤ .

(٣) في ط : فيازيد .

(٤) لعل الرضي اتبع ابن يعيش في نسبة هذا الرأي إلى أبي علي ، انظر شرحه للمفصل ١٢٧/١ . وكلام أبي علي في الإيضاح وفي المسائل العسكرية لا يؤيد ما ذهبا إليه . قال في الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ٥٧٣) ويدلك على أن هذه الكلم – يعني أسماء الأفعال – أسماءٌ وليست بحروف أن الحرف والاسم لا يستقلّ بهما كلام إلا في النداء ، وليس ذلك بنداء . وظاهر كلام عبد القاهر في المقتصد ٥٧٣ – ٥٧٤ لا يؤيدهما أيضا وفي المسائل العسكرية ١٠٩ : فأما قولهم في النداء (يازيد) واستقلال هذا الكلام مع أنه مؤتلِفٌ من اسم وحرف فذلك لأن الفعل ههنا مرادٌ عندهم ، يدلك على ذلك ما حكاه سيبويه في قولهم : يا إياك .

ويمكن أن يقال : خالفتْ أخواتِها لكثرة استعمال النداء ، فجُوِّز في أداته مالا يجوَّزُ في غيرها ، ألا ترى إلى الترخيم .

ومُنِعَ أيضا بأن الضمير فيه لا يكون لغائبٍ لعدم تقدم ذكره ، ولا لمتكلم لأن اسمَ الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلمُ .

والجواب (أن)[1] اسمَ كلِّ فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا أو مضمرا ، وغائبا أو متكلما أو مخاطبا ، لكنه لا يبرُز في اسم الفعل شيءٌ من الضمائر (فتقول)[2] صه في المفرد المذكر والمؤنث ، وكذا في مثناهما ومجموعِهما ، وإذا كان أداةُ النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميرُه ، فيكون كما قال بعضهم في أفٍّ : إنه بمعنى أتضجر أو تضجرت ، وفي أوّهْ : إنه بمعنى أتوجع أو توجعت[3] .

وقيل : لو كان اسمَ فعلٍ لتم (من)[4] دون المنادى ، لكونه جملةً .

والجواب : أنه قد يعرِض للجملة مالا (تستقل به كلاما)[5] ، (كخبر المبتدأ)[6] والجملةِ القسمية ، والشرطيةِ ، والنداءُ لابد له من منادى .

واعلم أنه قد ينصُب عاملُ المنادى المصدرَ اتفاقا – نحو : يازيد دعاءً حقا ، ويجوز أن يكون مثل : الله أكبر دعوةَ الحق ، وزيد قائم حقا ، أي منتصبا بعامل مقدّر ، كما قيل فيهما .

وأجاز المبردُ نصبَه للحال ، نحو : يازيد قائما ، إذا ناديته في حال قيامه[7] ، قال

---

(١) في جـ : لأن .

(٢) في ت وص : وتقول ، وفي ط : تقول .

(٣) نقل أبو حيان في بحره المحيط ٢٣/٦ عن الزناتي أن في (أف) لغات تقارب الأربعين ، وذكر ابنُ يعيش في شرحه للمفصل ٣٨/٤ – ٣٩ ، في أوه عدة لغات منها أوْهِ وآه وأوّهْ وأوِّهِ .

(٤) في ط : مني .

(٥) في جـ وص : يستقل كلاما ، وفي ط : يستقل كلاما بوجوده .

(٦) ساقط من جـ وص وط .

(٧) لم أجد في المقتضب ولا في الكامل ذكرا للبيت الذي ذكر الرضي أن المبرد قال : إنه مما نَصَبَ فيه عاملُ المنادى الحالَ ، ولعله اعتمد في نقله هذا على ابن السراج في الأصول ٣٧٠/١ – ٣٧١ فإنه حكى عن أبي العباس المبرد أنه قال : قلت لأبي عثمان : ما أنكرت من الحال للمدعو ؟ قال : لم أنكر منه إلا أن العرب لم تدع على شريطة ، =

ومنه قوله[1] :

١٠٤ – يا بؤسَ للجهلِ ضَرَّارًا لأقوامِ[2]

والظاهر أن عامله (بؤس) الذي هو بمعنى الشدة ، وهو مضاف إلى صاحب الحال – أعني الجهلَ – تقديرا ، لزيادة اللام ، فهو مثل أعجبني (مجيء)[3] زيدٍ راكبا .

قوله : ويُبْنَى على ما يُرفَعُ به إن كان مفردًا معرفةً ، نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون .

إنما قال : على ما يرفع به ليكون أعمّ من قولهم : يبنى على الضم فإن نحو : يا زيدان ويا زيدون خارجٌ منه .

وما يرفع به الاسم الضمُّ والألفُ والواوُ .

وقال الكسائيُّ : المنادى المفردُ المعرفةُ مرفوعٌ لتجرده عن العوامل اللفظية[4] .

= فإنهم لا يقولون : يا زيد راكبا ، أي ندعوك في هذه الحالة ونُمسِك عن دُعائك ماشيا ، لأنه إذا قال : يا زيد فقد وقع الدعاء على كل حال ، قال : قلت : فإن احتاج إليه راكبا ولم يحتج إليه في غير هذه الحالة فقال : يا زيد راكبا ، أي أريدك في هذه الحالة ؟ قال : ألست قد تقول : يا زيد دعاء حقا ؟ فقلت بلى فقال : علام تحمل المصدر ؟ قلت : لأن قولي : يا زيد كقولي : أدعو زيدا ، فكأني قلت : أدعو دعاء حقا ، قال : لا أرى بأسا بأن تقول على هذا : يا زيدُ قائما ، وألزمُ القياسَ . قال أبو العباس : وجدت أنا تصديقا لهذا قولَ النابغة :

قالت بنو عامر خالُوا بني أسد يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام

وانظر : الإنصاف ٣٢٩ ، والخزانة ١٣١/٢ .

(١) القائل النابغة الذبياني ، وستأتي ترجمته ٧٧٦ .

(٢) صدره : قالت بنو عامرٍ خالوا بني أسدٍ

والبيت في ديوانه ٢٢٠ ، وفي الكتاب ٣٤٦/١ ، وفي الخصائص ١٠٦/٣ ، وفي شرح المفضليات للتبريزي ٤٤٦ ، وفي رصف المباني ١٦٨ ، وفي الخزانة ١٣٠/٢ . اللغة : خالوا : قاطعوا وتاركوا من المخالاة والخِلاء (الخِزانة ١٣٢/٢) وقال البغدادي ١٣٠/٢ : من جعل عامل الحال النداء جعل الحالَ من المضاف .. ومن جعل ضرارا حالا من المضاف إليه جعل العاملَ المضافَ .. وقال في الخزانة ١٣٢/٢ : اللام فى لأقوام زائدة ، قال المبرد : هذه اللام تزاد في المفعول على معنى زيادتها في الإضافة يقولون : هذا ضاربٌ زيدا وهذا ضاربٌ لزيد .

الشاهد : نسب الرضيّ إلى المبرد أنه استشهد بهذا البيت لمجيء الحال منصوبا بعامل المنادى .

(٣) تكملة من جـ وص وط : وهي لازمة لتكون عاملة في الحال ، ولأنها مضافة إلى صاحب الحال ، فيشبهها حينئذ قوله يا بؤس للجهل ضرارا .

(٤) هذا رأي الكوفيين انظر : الإنصاف ٣٢٣ .

(و)[1] لا يعني أن التجردَ فيه عاملُ الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ[2] ، بل المراد به أنه لم يكن فيه سببُ البناء حتى يبنى ، فلابد فيه من الإعراب .

ثم (قالوا)[3] لو جرَّدناه لشابه المضافَ إلى ياء المتكلم إذا حذفت الياء ، ولو فتحناه لشابه غيرَ المنصرف فرفعناه ، و لم ننونْه ليكون فرقا بينه وبين ما رُفِع بعامل رافع .

(ولا)[4] يعترض عليه بالمبتدأ ، فإن العامل فيه عنده هو الخبر[5] .

قال[6] : وإنما نصب المنادى (المضافُ)[7] لطوله ، ولأن المنصوبات في كلام العرب أكثر .

فهو عنده مرفوع أو منصوب بلا عامل[8] .

وقال الفراء : أصل يازيدُ يازيدا (ليكون)[9] المنادى بين الصوتين ، ثم اكتُفي بيا ، ونوي الألف ، فصار كالغايات ، فبني علي الضم ، وفتح المضاف لوقوع المضاف إليه موقعَ ألف يازيدا[10] .

فحركتُه عنده ليست نصبا . ولا أدري ما يقول في نصب المضارع (للمضاف)[11] والمفرد النكرة ، و لم لا يجري المضافُ مَجراهما في كونه منصوبا .

---

(١) تكملة من ط .

(٢) قد نسب الرضي هذا الرأي إلى البصريين انظر : صفحة ٢٥٣ .

(٣) في ت وط : أنا ، ولعل ما أثبته هو الصواب ، لأن هذا دليل الكوفيين وانظر : الإنصاف ٣٢٣ .

(٤) في جـ : فلا .

(٥) انظر رأيه فقد تقدم صفحة ٢٥٥ .

(٦) يعني الكسائيَّ ، وقد ذكر صاحبُ الإنصاف ذلك في دليل الكوفيين صفحة ٣٢٣ فقال : فأما المضاف فنصبناه لأنا وجدنا أكثر الكلام منصوبا ، فحملناه على وجهٍ من النصب أكثرَ استعمالا .

(٧) في ت : المضاف الطويل وفي ص : المنادى الطويل .

(٨) قد تقدم أن هذا رأي الكوفيين وليس رأي الكسائيِّ وحده .

(٩) ساقطة من ص .

(١٠) في الإنصاف ٣٢٣ ، وأما الفراء فتمسك بأن قال : الأصل في النداء أن يقال : يا زيداه .. والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه ، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو (يا) في أوله عن الثاني وهو الألف في آخره ، فحذفوه ، وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيها بقبل وبعد .. ثم قال : وأما المضاف فإنما وجب أن يكون مفتوحا لأن الاسم الثاني حل محل ألف الندبة .

(١١) ساقطة من جـ وص وط .

قوله : مفردا .

أي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له ، فيدخل فيه نحو : يا زيدان ويا زيدون .

ويعني بالمعرفة ما كان مقصودا قصدُه ، سواء تعرف بالنداء أو كان معرفة قبلَه ، (فيعم)[1] نحو يا زيد ، ويا رجل ، ويا هذا ، ويا أنت .

والضم مقدر في المنقوص والمقصور ، نحو : يا قاضِي ويا فَتَى ، وفي المبني قبل النداء ، نحو يا هذَا ، ويا هؤلاءِ .

ويونُس يحذف الياء في المنقوص ، ويعوِّض منها تنوينًا ، فيقول : يا قاضٍ ، لأنه لم يُعْهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لامٍ أو إضافة ، ولا يحذِفُ في يا مُرِيْ – من الإراءة – خوفًا من الإجحاف بالكلمة[2] .

وإنما بني المفرد المعرفةُ لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهةِ – لفظا ومعنى – لكاف الخطاب الحرفية ، وكونِه (مثلَها)[3] إفرادا وتعريفا ، وذلك لأن يا زيد بمنزلة أدعوك وهذا الكاف (ككاف)[4] ذلك لفظا ومعنى .

وإنما قلنا ذلك لِمَا تقرر أن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف (بوجه)[5] أو الفعل ، ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني .

وأما المضافُ والمضارعُ له فلم يبنيا لأنهما ليسا كالكاف إفرادًا .

ولم يُبْنَ المفردُ (المنكر)[6] لأنه ليس مثلَها تعريفا ، ولم يقع موقعها .

وإن وقع المضمرُ منادًى جاز (نحو)[7] يا أنت ، نظرا إلى المظهر ، قال[8] :

---

(١) ساقطة من جـ ، وفي ط : فيضم .

(٢) في الهمع ١/١٧٣ وقال يونس : تحذف – يعني الياء – لأن النداء دخل على اسم معرب منون محذوف الياء فذهب التنوين من المحذوف الياء ، فبقي حذفُ الياء بحاله ، وتقدر الضمة في الياء المحذوفة .

(٣) تكملة من جـ وص وط .

(٤) في ط : مشابه للكاف في .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ص : المركب .

(٧) ساقطة من جـ وط .

(٨) قائله سالم بن دارة ، ودارة لقب أمه ، واسمها سيقاء ، وأبوه مسافع بن عقبة بن يربوع .. وقال التبريزي : دارة =

١٠٥ – يا أبجرُ بنَ أبجرٍ يا أنتَا أنتَ الذي طلقتَ عام جُعْتَا[١]

وجاز يا إياك نظرا إلى كونه مفعولا ، كما ورد في كلام ابن الأحوص[٢] : يا إياك قد كفيتُك ، قاله لأبيه لما أراد أن يتكلم[٣] .

وإذا اضطُرَّ إلى تنوين المنادى المضموم اقتُصر على القدر المضطَر إليه (من التنوين)[٤] ، قال[٥] :

١٠٦ – سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها وليسَ عليك يا مطرُ السلام[٦]

وعند يونس يُنْصَبُ رجوعا به إلى حركته الإعرابية ، لما اضطُر إلى إزالة البناء بتنوين

= هو يربوع ونسب سالمٌ إليه . وكذا في الأغاني ، قال البغدادي : والصحيح الأول (الخزانة ٢/١٤٤ ، ١٤٥) .

(١) البيت في نوادر أبي زيد ١٦٣ وفيه يا مُرَّيا ابن واقع وهي الرواية الصحيحة كما في الخزانة ٢/١٤٠ ، وفي الأمالي الشجرية ٢/٧٩ ، وفيه يا أقرع بن حابس ، وفي الإنصاف ٣٢٥ ، ٦٨٢ ، وفي ابن يعيش ١/١٢٧ ، وفي الخزانة ٢/١٣٩ ، وفي التصريح ٢/١٦٤ ، وفي الهمع ١/١٧٤ .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أنه يجوز لك إذا ناديت المضمرَ أن تقول : يا أنت نظرا إلى المظهر .

(٢) الأحوص هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري ، شاعر هجَّاء صافي الديباجةِ عاصَرَ جريرا والفرزدق ، وفد على الوليد بن عبد الملك فأكرمه ثم بلغه عنه ما ساءه من سيرته فرده إلى المدينة وأمر بجلده . أخباره كثيرة توفي سنة ١٠٥ هـ (الأعلام ٤/٢٥٧) .

(٣) نسب هذا القولَ السيوطيُّ للأخوص – بالخاء المعجمة الفوقية – في الهمع ١/١٧٤ ، وفي كثير من كتب النحو قال بعضهم : وفي إيضاح ابن الحاجب ١/٢٥٣ ، قول بعض العرب : يا إياك . وفي الخزانة ٢/١٤١ قال – وهو يتحدث عن نسبة البيت : يامر يا ابن واقع .. إلخ – : زعم العينيُّ أن قائله الأحوص ، وهو وهم وإنما قوله نثر لا نظم ، وهو أنه لما وفد مع أبيه على معاوية خطب فوثب أبوه ليخطب فكفّه وقال : يا إياك قد كفيتك . والظاهر من كلام الشارح إجازةُ نداء المضمر ، والذي عليه الجمهور خلافه ، قال في الهمع ١/١٧٤ : لا ينادى الضمير عند الجمهور ، أما ضمير الغيبة والتكلم فلأنهما يناقضان النداء ، إذ هو يقتضي الخطابَ ، وأما ضميرُ المخاطب فلأن الجمع بينه وبين النداء لا يحسن لأن أحدهما يغني عن الآخر ، وجوز قوم نداءه متمسكا بقوله : يا أبجر بن أبجر يا أنتا ، وقول الأخوص يا إياك قد كفيتك . وأجاب الأولون بندوره ...

(٤) تكملة من ص .

(٥) قائله هو الأحوص وقد سبقت ترجمته .

(٦) البيت في ديوان الأحوص ١٨٩ ، وفي الكتاب ١/٣١٣ ، وفي المقتضب ٤/٢١٤ ، وفي الإنصاف ٣١١ ، وفي الخزانة ٢/١٥٠ ، وفي العيني ١/١٠٨ ، ٤/٢١١ ، وفي المحتسب ٢/٩٣ ، وفي رصف المباني ١٧٧ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الشاعر إذا اضطر إلى تنوين المنادي المضموم اكتَفَى بذلك ولم ينصُبه . وفي هذا البيت قال يا مطرٌ ولم يقل يا مطرا . قلت : وقد ورد في البيت الروايتان .

التمكُّن[1] .

وإنما بني المفرد على الحركة لأن له عرقا في الإعراب ، وبني على الضم فرقا بين حَرَكَتَي المنادى المعرب نحو يا قومِ ويا قومنَا ، وحركة المبني نحو يا قومُ ، كما عملوا ذلك في نحو قبلَك ومن قبلِك ومن قبلُ .

---

(١) في أمالي الزجاجي ٨٣ ، وأما أبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب وعيسى بن عمر وأبو عُمَر الجرمي فينشدونه سلام الله يا مطرًا عليها .

وفي الكتاب ٣١٣/١ : وكان عيسى بن عمر يقول : يا مطرًا يشبهه بقوله يا رجلا يجعله إذا نُوِّنَ وطال كالنكرة ولم نسمع عربيًّا يقوله ، وله وجه من القياس .

الاستغاثةُ ونصبُ المنادى

قوله : ويُخْفَض بلام الاستغاثة نحو يا لَزيدٍ ، ويُفتَح لإلحاق ألفها ولا لامَ نحو يا زيداه ، وينصب ما سواهما نحو يا عبدَ الله ، ويا طالعا جبلا ، ويا رجلا لغير معين .

هذه اللام المفتوحة تدخلُ المنادى إذا استغيث به نحو (يالله)[1] أو تُعُجِّب منه نحو يا لَلْماءِ (ويا لَلدواهي)[2] وهي لام التخصيص أُدخلت علامةً (للاستغاثة)[3] والتعجب .

وإنما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها (لمعناهُمَا)[4] ، إذ المستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء ، وكذا المتعجَّبُ منه مخصوص من بين أمثاله بالاستحضار لغرابته .

فاللام معدية لأدعو المقدرِ عند سيبويه[5] ، أو لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد[6] إلى المفعول .

وجاز ذلك مع أن أدْعو متعدٍّ بنفسه لضعفه بالإضمار (له)[7] أو لضعف النائب منابَه ، ألا ترى أنك تقول : ضربي لزيد حسنٌ ، وأنا ضاربٌ لزيد ، ولا يجوز ضربتُ لزيد .

وإنما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين :

---

(١) في ط : يا الله ، وهو تحريف .

(٢) تكملة من ص وط .

(٣) في جـ : الاستغاثة والأحسن ما أثبته .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) وقد سبق ذكرُ مذهب سيبويه في ناصب المنادى ، وأنه بأدعو المقدر الذي صارت يا بدلا منه انظر : صفحة ٤٩٧ ، وقال في الكتاب ٣١٨/١ : هذا باب ما يكون النداء فيه مضافا إلى المنادى بحرف الإضافة ، وذلك في الاستغاثة والتعجب ، وذلك الحرفُ اللامُ المفتوحةُ .

(٦) قد بينت صفحة ٤٠٨ أن كلام المبرد يوافق كلام سيبويه في ناصب المنادى .

(٧) ساقطة من ط .

أحدهما : الفرقُ بين المستغاث والمستغاث له ، وذلك لأنه قد يلي (يا) ما هو مستغاثٌ له بكسر اللام ، والمنادى محذوفٌ ، نحو يا لِلمظلوم ويا لِلضعيف ، أي يا قوم .

والثاني : وقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لامُ الجرِّ معه – كما يجيء في حروف الجر[1] – فإن عطفت (على المستغاث)[2] بغير (يا) نحو قوله[3] :

١٠٧ – يا لَلكهول وللشبانِ للعجب[4]!

كُسِرتْ لامُ المعطوف ، لأن الفرق بينه وبين المستغاث له حاصلٌ بعطفه على المستغاث .

وإن عطفت مع (يا) فلابد من فتح لام المعطوف أيضا نحو قوله[5] :

١٠٨ – يا لَعَطَّافِنا ويا لَرِياحِ[6]

---

(١) ط ٣٢٨/٢ .

(٢) ساقطتان من جـ وص وط .

(٣) قال البغدادي في الخزانة ١٥٤/٢ : هذا البيت من شواهد جمل الزجاجي وغيره ، ولم ينسبه أحد إلى قائله . وقد وجدته منسوبًا إلى عمرو بن معد يكرب .

(٤) صدره : يبكيك ناءٍ بعيد الدار مغتربٌ

والبيت في ديوان عمرو بن معد يكرب مع ما ينسب إليه صفحة ١٨٥ ، وفي المقتضب ٢٥٦/٤ ، وفي الكامل ٢٧٢/٣ ، وفي المقرب ١٨٤/١ ، وفي رصف المباني ٢٢٠ ، وفي العيني ٢٥٧/٤ ، وفي الخزانة ١٥٤/٢ .

اللغة : ناء : أراد به بعيدَ النسب ، مغترب : غريب ، الكهل : من حين يبلغ الإنسان أربعا وثلاثين حتى الحادية والخمسين ، والشاب من السابعة عشرة حتى الرابعة والثلاثين ، (الخزانة ١٥٤/٢) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنه إن عطف على المستغاث بغير (يا) كسرت اللام .

وأنقل هنا ما ذكره المراديُّ في الجنى الداني ١٤٩ عن إعراب اللام في المستغاث به والمستغاث من أجله حيث قال : اختُلف في لام الاستغاثة فقيل هي زائدة فلا تتعلق بشيء ، وقيل ليست بزائدة وعلى هذا ففيما تتعلق به قولان :

أحدهما : أنه الفعل المحذوف وهو اختيار ابن عصفور .

والثاني : أنه حرفُ النداء ، وإليه ذهب ابن جني .

أما لام المستغاث من أجله فهي في الحقيقة لامُ التعليل ، وهي متعلقة بفعل محذوف ، وبه قال ابن عصفور وقيل تتعلق بحال محذوفه أي مدعُوًّا .

(٥) من الخمسين التي لم يعرف قائلها .

(٦) ذكر صاحب الخزانة فيها ١٥٥/٢ هذا الشطر ضمن بيتين وقال : إن الشاعرَ رثى بهما رجالا من قومه هم عطاف ورياح وأبو الحشرج والبيتان هما :

يا لقومي من للعلا والمساعي ... يا لقومي من للنَّدى والسماح

يـــا لعطافنـــا ويـــا لريـــاح ... وأبي الحشرج الفتـى النفـاح =

وإنما يكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقعَ الضمير نحو قوله : يالَلّه للمسلمين[1] .

وفتحت اللام في المتعجَّب منه لوقوعه موقعَ الضمير فقط ، ويطَّردُ كَسْرُ لامِه على (تأويل)[2] أنه مدعو له ، والمنادى محذوف نحو يا لَلدواهي ، ويا لَلماءِ ، ويا للفليقة[3] .

وحكى الفراءُ عن بعضهم أن أصل يا لَزيد يا آل زيد فخفف[4] .

وهو ضعيف ، لأنه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا لَلدواهي ويا لَلّه ونحوهما .

وقد يستعمل المستغاث له بمِنْ نحو[5] :

١٠٩ – فيـالله مـن ألـمِ الفـراق[6]

وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام ، أي أستغيثُ بالله من ألم الفراق .

وأما اللام الداخلةُ في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام (الأول)[7] فمعنى

= والبيتان أو بعضهما في الكتاب ٣١٩/١ ، وفي المقتضب ٢٥٧/٤ ، وفي ابن يعيش ١٢٨/١ ، وفي العيني ٢٦٨/٤ ، وفي اللامات ٨٤ .

اللغة : النَفاح : كثير النفح ، أي العطية .

الشاهد : قوله : يا لعطافنا ويا لرياح حيث فتح اللام فيهما حين عطف على المستغاث به وأعاد (يا) .

(١) هذا من كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه قاله لما طعنه أبو لؤلؤةَ المجوسي ، انظر : المقتضب ٢٥٤/٤ .

(٢) تكملة من ط . .

(٣) في اللسان (فلق) ١٨٦/١٢ الفليقة الداهية .. والعرب تقول يا للفليقة . وانظر : المستقصى ٤٠٧/٢ .

(٤) انظر شرح ابن يعيش للمفصل ١٣١/١ فقد نسب ذلك للفراء أيضا وضعّفه كالرضي ونقل السيوطي في الهمع ١٨١/١ عن أبي حيان أنه نازع في ذلك بأن قال : ومن الناس من زعم كذا فذكره ، فظاهر هذه العبارة منه أنه ليس مذهب الكوفيين ، ثم إنه لم يقل به وهو رأسُهم .

(٥) هذا البيت لعبيد الله بن الحر ، من أبيات رثى بها الحسينَ بنَ على رضي الله عنهما ، قال عنه البغدادي في الخزانة ١٥٦/٢ : إنه كان شهد القادسية ، وكان شجاعا لا يعطِي الأمراء طاعةً ، ثم صار مع معاوية فكان يكرمه ثم أغضبه فخرج إلى الكوفة . لم يشهد فاجعةَ الحسين رضي الله عنه . وفي الأعلام ٣٤٦/٤ أنه حبسه مصعبٌ فحقدها عليه وخرج مغاضبا وأعيا مصعَبًا أمرُه ، وفي آخر أمره تفرق عنه جمعُه وخاف أن يؤسر فألقى نفسه في الفرات سنة ٦٨ هـ .

(٦) صدره : مع ابن المصطفَى نفسي فداه

ولم أجد البيت إلا في الخزانة ١٥٥/٢ ، ١٥٦ .

والشاهد : فيه أن المستغاث له قد يُجَرُّ بمن كما يجر باللام .

(٧) في ط : الأولى .

يالله للمسلمين أخصُّ اللهَ بالدعاء لأجل المسلمين .

وقد يُستغنى عن المستغاث له إذا كان معلوما .

وقد تدخل اللامُ المفتوحةُ على المنادى المهدَّد نحو (يا)[1] لَزيد لأقتلَنّك . قال مهلهل[2] :

١١٠ - يا لَبكرٍ أنشِروا لي كُلَيبًا يا لبكر أيـن أيـن الفِـرار[3]

وقولهم : إن هذه لامُ الاستغاثة كأنه استغاثَ بهم لنشر كليب ، واستغاث بهم للفرارِ[4] تكلُّف ، ولا معْنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا .

ولا يجوز دخولُ اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة ، فلو قلت : يا لزيدٍ قد كان كذا - وأنت تحدثه - لم يجز .

ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجُّب إلا يا وحدها ، لكونها أشهَر في النداء ، فكانت أولى بأن يُتَوسَّع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به (والمهدّد)[5] والمتعجب منه .

(قوله : ولا لام .

قال الخليل[6] : اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث به والمتعجّبِ منه)[7] .

---

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) عدي بن ربيعة بن مرة بن هبيرة من بني جُشَم من تغلب ، أبو ليلى المهلهل ، شاعر من أبطال العرب في الجاهلية من أهل نجد ، لقب مهلهلا لأنه أول من هلهل نسْجَ الشعر - أي رقَّعَه - ثأر لمقتل أخيه كليب فكانت وقائعُ بكرٍ وتغلب التي دامت ٤٠ سنة توفي سنة ١٠٠ ق هـ تقريبا (الأعلام ٩/٥) .

(٣) البيت في الكتاب ٣١٨/١ ، وفي الخصائص ٢٢٩/٣ ، وفي العقد الفريد ٤٧٨/٥ ، وفي اللامات ٨١ ، وفي الخزانة ٢٦٢/٢ .

اللغة : أنشروا : أحيوا ، وهي بفتح الهمزة وكسر الشين ، يقال : أنشر اللهُ الميتَ إذا أحياه ويتعدى بدون الهمزة أيضا (الخزانة ١٦٣/٢) .

الشاهد : قوله : يا لبكر حيث دخلت اللام على المنادى المهدّد .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٣١٨/١ ، ٣١٩ فاستغاث بهم لينُشِروا له كليبا ، وهذا وعيد وتهديد ، وأما قوله : يا لبكر أين أين الفرار ، فإنما استغاث بهم لهم ، أي لم تفرون ؟ استطالة عليهم ووعيدا .

(٥) ساقطتان من ص . وفي ت : والمهدد به ، وفي ط : والمتعجب منه والمهدد .

(٦) الكتاب ٣٢٠/١ .

(٧) ساقط من ص .

فكل واحد من اللام والألف يعاقِبُ صاحبَه (في الاستغاثة والتعجب)[1] ، ولا يجتمعان .

وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب ، فتكون مرةً واوا ، ومرةً ياء ، ومرةً ألفا ، كزيادة المندوب – على ما يجيء[2] – .

وإنما صار المستغاث به والمتعجب منه ، معربَين عند اللام – وإن كانا مفردين معرفتين – لأن علةَ البناء في المنادى ضعيفةٌ ، لأنه (بُني)[3] لمشابهته للاسمِ المبنيِّ المشابهِ للحرف ، فغلبت اللامُ المقتضيةُ للجبر حرفَ النداء المقتضيةَ[4] للبناء ، لضعفها في اقتضاء البناء – كما قلنا – مع كونها أبعدَ من مقتضى الجر .

قوله : وينصب ما سواهما .

أي (ينصب)[5] ما سوى المفرد المعرفة ، والمستغاث – مع اللام كان أو مع الألف – وما سواهما ثلاثة أقسام : المضاف ، والمضارع له ، والمفرد النكرة .

ويعنون بالمضارع للمضاف اسمًا يجيء بعده شيءٌ من تمامه ، إما (معمولٌ)[6] للأول نحو يا طالعا جبلا ، ويا حسنا وجهه ، ويا خيرًا من زيد . وإما معطوفٌ عليه عطفَ النسق على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسمًا لشيء واحد ، نحو يا ثلاثة وثلاثين ، لأن المجموع اسم لعدد معين كأربعة وخمسة ، فهو كخمسةَ عشرَ إلا أنه لم يرَكَّب لفظُه .

ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض (بين)[7] أن يكون عَلَما أوْلَا ، فإنه مضارع للمضاف ، وهذا ظاهر مذهب سيبويه[8] .

وكذا تقول : لا ثلاثةً وثلاثين عندي .

---

(١) تكملة من ص وط .

(٢) صفحة ٤٩٥ وما بعدها .

(٣) تكملة من ص .

(٤) أنث المقتضية لأنها نعت لقوله : حرف النداء والحرف كلمة .

(٥) تكملة من جـ وص وط .

(٦) في ت : معموم .

(٧) ساقطة من ص .

(٨) لم يفصّل سيبويه حين تحدث في كتابه عن العدد المعطوف بعضُه على بعض القول في أن الحكم الذي ذكره خاص بغير العلم أو يدخل فيه العلم ، قال ١/ ٣٢٤ هذا باب يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد مَمْطُولٍ ، وآخر الاسمين مضموم إلى الأول بالواو . وذلك قولك : واثلاثةً وثلاثيناه ، وإن لم تندب قلت : ياثلاثةً وثلاثين كأنك قلت : يا ضاربًا رجلا .
ثم تحدث عن الفرق بين نحو يازيدُ وعمرُو ويا ثلاثةً وثلاثين ، بأن يا ثلاثةً وثلاثين مرتبطان ببعضهما فلا تقول يا ثلاثةُ ويا ثلاثون ، بخلاف يازيد وعمرو فإن كل واحد منهما مفرد .

وقال الأندلسي[1] وابن يعيش[2] : هو إنما يضارِعُ المضافَ إذا كان علما ، وإلا فلا .

فيقال عندهما في غير العلم يا ثلاثةُ والثلاثون أو والثلاثين ، كيازيدُ والحارثُ (هذا)[3] إذا قصد جماعةٌ معينة ، وإلا قلت : يا ثلاثةً وثلاثين نحو يا رجلا وامرأةً لغير مُعَيَّن .

والأول أولى لطوله قبل النداء ، وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى ، كما (في)[4] يا خيرا من زيد ، بل أشد .

وإما نعتٌ هو جملةٌ أو ظرف ، نحو قولك : يا حليما لا يعجل ، ويا جوادًا لا يبخل ، قال[5] :

١١١ – أيا شاعِرًا لا شاعر اليومَ مثلُه جَريرٌ ولكن في كُليبٍ تواضُعُ[6]

وقال[7] :

١١٢ – أعبدًا حلَّ في شُعَبَى غَرِيبًا ألؤمًا لا أبالَكَ واغترابَا[8]

---

(١) ذكر الأندلسي ذلك في المباحث الكاملية ١٨٨/٣ نقلا عن الزمخشري ولم يفصل ذلك الزمخشري في المفصل بشرح ابن يعيش ١٢٧/١ .

(٢) في شرح ابن يعيش للمفصل ١٢٨/١ وأما قوله يا ثلاثةً وثلاثين فإن سميت بهما وجعلتهما علما نصبتهما .. فإن ناديت جماعة هذه عدتهم قلت يا ثلاثةُ وثلاثون ، وإن شئت نصبت الثاني فقلت يا ثلاثةُ وثلاثين كما تقول : يا زيدُ والحارثُ والحارثَ .. الخ .

(٣) ساقط من جـ وص وط .

(٤) في جـ وص : نقول .

(٥) قائله الصَّلَتَان العبديّ واسمه قُثَم بن خَبِيَّةَ العبدي ، من بني محارب بن عمرو من عبد القيس ، قال فيه الآمدي : مشهور خبيث وهو صاحب القصيدة التي أولها :

أشاب الصغيرَ وأفنى الكبيرَ كرُّ الغداة ومرُّ العشيّ

توفي نحو ٨٠ هـ (الخزانة ١٨١/٢ ، والأعلام ٢٩/٦) .

(٦) البيت في سيبويه ٣٢٨/١ ، والشعر والشعراء ٥٠١ ، وفي المقتضب ٢١٥/٤ ، وفي أمالي القالي ١٤٢/٢ ، وفي الخزانة ١٧٤/٢ .

الشاهد قوله : أيا شاعرا حيث جاء المنادى منصوبا لشبهه بالمضاف لكونه موصوفا بجملة .

(٧) قائله جرير بن عطية الخطفي ، وستأتي ترجمته ٨٢٦ .

(٨) البيت في ديوانه ٦٥٠ ، وفي الكتاب ١٧٠/١ ، ١٧٣ ، وفي رصف المباني ٥٢ ، وفي معجم البلدان (شُعَبَي) ٣٤٦/٣ ، وفيه (أعَبْدُ) ، وفي الخزانة ١٨٣/٢ .

اللغة : لا أبالك : جملة معترضة للمدح ، والمراد نفي نظير الممدوح بنفي أبيه ويكون للذم بأن يرادَ أنه مجهول النسب ، وسيذكر الرضيُّ الخلاف في إعراب (لا أبالك) في باب المنصوب بلا التي لنفي الجنس صفحة ٨٤٥ وما بعدها .

=

وقال[1] :

١١٣ - أدارا بحُزوى هجتِ للعينِ عَبْرةً فماء الهوى يَرْفَضُّ أو يَتَرَقْرَقُ[2]

وقال :

ألا يا نخلةً من ذاتِ عِرقٍ عليك ورحمةُ الله السَّلامُ[3] (٦٣)

فكل هذا مضارعٌ للمضاف سواء جعلتَه عَلَما أولا ، وإذا لم تجعله علما جاز أن يتعرف بالقصد ، كما في يا رجل ، وأن لا يتعرف لعدم القصد ، كيا رجلًا ، فتقول في النكرة : يا حسنًا وجهُه ظريفًا ، ويا ثلاثة وثلاثين (ظِرافًا)[4] ، ويا عبدا حل في شعبي غريبًا ، وتقول في المعرفة : يا حسنا وجهُه الظريفَ ، ويا ثلاثةً وثلاثين الظرفاءَ .

وكان القياس في الموصوف بالجملة أو الظرف أيضا أن يجوزَ نحو يا حليمًا لا يعجَل القدوسَ ، وأدارا بحُزوى الدراسةَ ، لكنه كره (وصف الشيء بالمعرفة)[5] بعد وصفه بالنكرةِ ، فالوجه أن لا يوصف إلا بالنكرة ، على تقدير أنه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكَّرة قبلَ النداء ، فتقول : يا حليما لا يعجل غفارًا للذنوب .

= الشاهد : قوله : أعبدًا فإنه منادى منصوب شبيه بالمضاف لأنه وصِف بجملة .

(١) قائله ذو الرمة وستأتي ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٢) البيت في ديوانه ٤٥٦ ، وفي الكتاب ٣١١/١ ، وفي الخزانة ١٩٠/٢ ، وفي العيني ٢٣٦/٤ ، وفي التصريح ٣٨٠/٢ ، وفي حاشية الصبان على الأشموني ١٣٩/٣ .

اللغة : حزوى : موضع في بلاد بني تميم ، وقيل موضع قريب من سواد الكوفة ، هجت : أثرت ، عبرة : دمعة . ماء الهوى : الدمع ، يرفض : يسيل بعضه في أثَرِ بعض ، يترقرق : يبقى في العين متحيرا يجيء ويذهب . الخزانة ١٩٠/٢ ، ١٩١ .

الشاهد : استشهد به الرضي على نصب المنادى (دارًا) لكونه شبيها بالمضاف لوصفه بقوله بحزوى (الجار والمجرور) .

(٣) تَقدّم تخريج هذا البيت صفحة ٢٧٩ .

الشاهد : استشهد به الرضي هنا على أن نخلةً منادًى شبيهٌ بالمضاف منصوب لأنه وصف بالجار والمجرور (من ذات عرق) .

وقد خرجه البغدادي في الخزانة مرتين الأولى تحت رقم ٦٣ والثانية هنا تحت رقم ١١٤ .

(٤) في ص وط : ظرفاء .

(٥) في جـ وص : وصف الشيء المعرفة بالمعرفة : والصحيح ما أثبته لأن قوله : حليما هنا نكرة ، وسيذكر الشارح بعد قليل أن الجمل والظروف لا تقع صفاتٍ للمعارف .

هذا وإن لم يكن المعطوفُ مما يكون مع المعطوف عليه اسمًا لشيء واحد ، بل كلٌّ منهما اسمٌ لشيء مستقل ، نحو يا رجل وامرأة ، أو لم يكن الوصف بالجملة أو الظرف ، فليس متبوعهما مضارعا للمضاف ، لأنه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا ، فتقول : يا رجلُ وامرأةُ ويا رجلُ الظريفُ ، ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلًا وامرأةً ، ويا رجلًا ظريفًا ، بخلاف نحو يا ثلاثةً وثلاثين ، إذ الأول لا يستقل من دون الثاني من حيث المعنى ، وبخلاف نحو يا حليمًا لا يعجل ، لأن الجملة والظرف لا يكونان صفةً للمعرفة ، ألا ترى أنك لا تقول في باب لا : لا حليما لا يعجل ، (ولا)[1] لا غلاما من الغلمان في الدار ، لأن الجملة أو الظرف يصح وقوعُهما وصفا للنكرة ، فظهر أنهم مضطرون إلى جعل نحو يا حليما لا يعجل ، وأدارا بحزوى مضارعا للمضاف مع قصد التعريفِ أيضا ، بخلاف (نحو)[2] يا رجلًا ظريفا .

فإن قيل : اجعل الجملةَ أو الظرفَ صلةً للذي ، وقد صح وصفا للمعرفة .

قيل : يبعد الكلام – إذن – جدا عن أصله بزيادة الموصول ، والنداءُ موضعُ (الاختصار)[3] ألا ترى إلى الترخيم وحذف حرف النداء .

وصرح الكسائيُّ[4] والفراء[5] بتجويز (نحو)[6] يا رجلًا راكبًا لمعيَّن ، (على أنه مضارع)[7] للمضاف ، حتى إنهما أجازا يا راكبًا لمعيَّن ، على حذف الموصوف .

وفي كلام سيبويه[8] – أيضا – ما يشعر (بجواز نحو يا رجلا راكبا

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في ص : اختصار .

(٤) ، (٥) الأصول ٣٧٧/١ ، وفي الهمع ١٧٣/١ ، أما النكرة الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فيجوز نداؤها وفاقا وهي من شبه المضاف فتنصب .. وقيل يجوز البناء والنصب قاله الكسائي ، وفصل الفراء فأوجب النصبَ إذا كان العائد فيهما ضميرَ خطاب نحو يا رجل ضربتَ زيدا .

(٦) ساقطة من جـ وص .

(٧) في ط : لجعله من قبيل المضارع .

(٨) في الكتاب ٣١١/١ ، ٣١٢ ، وكذلك نداءُ النكرة لمَّا لحقها التنوين وطالت صارت بمنزلة المضاف ثم ذكر بيت ذي الرمة أدارا بحزوى .. وقول عبد يغوث فيا راكبا إما عرضت الخ قال : وأما قول الطِّرِمَّاح :

يا دارُ أقوت بعد أصرامِها عاما وما يَعنيك مِن عامِها

فإنما ترك التنوين فيه لأنه لم يجعل أقوت من صفة الدار ، ولكنه قال : يا دارُ ثم أقبل بعد يحدث عن شأنها . وهذا لا يشعر بجوازه بل بعدم جوازه ، ولم أجد في الكتاب ما يؤيد كلامَ الرضي .

لمعيَّن)[1] .

وفيه إشكال ، لاستلزام (جواز)[2] لا رجلا راكبا ، ولا قائم

وأما سائر التوابع – من البدل وعطف البيان والتأكيد – فلا يجوز ا

بها مضارِعا للمضاف ، لأن شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمًّى واحدٍ ،

وثلاثين في العدد ، فلا يلزم من ضم متبوعاتها فسادٌ ، كما لزم في نحو يا حليما لا يـ

قوله : ويا رجلا لغير معين .

الفراء[3] والكسائي[4] لا يجيزان النكرةَ مفردةً ، بل يوجبان الصفة ، نحو : يا رجلا ظريفا .

ونحو قوله[5] :

١١٥ – فيا راكبا إما عرضتَ فَبَلِّغَنْ ... نداماي من نَجْرانَ أن لا تلاقيا[6]

إنما جاز عندَهما إما لكون راكبا وصفا لموصوف مقدّر ، أي يا رجلا راكبا ، أو لكونه معرفةً .

ولا يرى البصريون بأسا بكون المنادى نكرةً غيرَ موصوفة ، لا في اللفظ ولا في التقدير ، (إذ)[7] لا مانع من ذلك .

---

(١) في ط : بجوازه .

(٢) ساقطة من ص وط .

(٣) و (٤) في الهمع ١/١٧٣ ، وذهب الكوفيون إلى جواز ندائها إن كانت خَلَفًا من موصوف ، بأن كانت صفةً في الأصل حُذِف موصوفُها وخلفته ، نحو يا ذاهبا ، والأصل يا رجلا ذاهبا .

ونَسَبَ منعَ نداءِ النكرة مطلقا إلى الأصمعي والمازني .

(٥) قائله عبد يغوث بن الحارث بن وقاص الحارثي ، وفي الأعلام ٤/٣٣٧ أن اسمه عبد يغوث بن صلاءة بن ربيعة من بني الحارث بن كعب من قحطان . شاعر جاهلي يماني وفارس معدود كان سيد قومه ، أُسِرَ في بعض الوقائع وقُطِعَ عرقُه الأكحلُ فمات نزفا نحو سنة ٤٠ ق هـ .

(٦) البيت في المفضليات بشرح التبريزي ٦٠٨ ، وفي الكتاب ١/٣١٢ ، وفي المقتضب ٤/٢٠٤ ، وفي حاشية الصبان ٣/١٤٠ ، وفي العقد الفريد ٥/٢٢٩ ، وفي الخزانة ٢/١٩٤ .

اللغة : يا راكبا : لا تسمي العرب الراكبَ إلا راكب البعير . إمّا : إن الشرطية مع ما الزائدة . عَرَضتَ : عرض الرجلُ أتى مكةَ والمدينةَ وما حولهما . نداماي : جمع نديم وهو المُشارِبُ . الخزانة ٢/١٩٧ – ١٩٨ .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أن (راكبا) هنا إما معرفةٌ بالقصد وإما أصله يا رجلا راكبا عند الكسائي والفراء ، لأنهما لا يجيزان نداء النكرة مفردةً .

(٧) في ت : لو .

وأجاز ثعلبٌ ضمَّ المنادى المضاف والمضارع له إذا جاز دخولُ اللام عليهما ، نحو يا ضاربُ الرجل ، ويا ضاربا رجلا ، وإن لم يجز دخولُ اللام نحو يا عبدَ الله ، ويا خيرا من زيد لم يجز ضمُّهما[1] .

ولعل ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا على أن الإضافةَ غيرُ حقيقية ، وأن المضافَ كالمفردِ ، ولذلك جاز يا زيدُ الحسنُ الوجهِ – برفع الوصف اتفاقا ، ولم يجز في يا زيدُ ذا المال إلا النصبُ ، وأُجرِيَ المضارع للمضاف إذا صلُح اللام مُجرى المضاف .

---

(١) في الأصول ١/٣٧٧ : ويقولون : يا قاتلَ نفسك ، ويا عبدَ الطفل ، قال أحمد بن يحيى لو أجزت الرفع لم يكن خطأً ، قال : وكذلك يا ضاربَنا ولا شاتمَنا يختار النصب مع كل ما أظهرتَ إضافتَه ، قال : ويجوز في القياس الرفعُ وأنت تنوي الألف واللام ، فإذا كان لا يجوز فيه الألف واللام لم يجز إلا النصب مثل يا أفضل منا ويا أفضلَنا ويا غلامَ زيد ويا غلام رجلٍ . وانظر التسهيل ١٨٠ .

توابع المنادى

قوله : وتوابع المنادى المبني المفردةُ من التأكيد ، والصفةِ ، وعطفِ البيان والمعطوفِ بحرف المتنعِ دخولُ يا عليه ، تُرفَعُ على لفظِه وتنصبُ على محلِّه ، نحو : يا زيدُ العاقلُ والعاقلَ ، والخليل في المعطوف يختار الرفعَ ، وأبو عمرو النصبَ ، وأبو العباس إن كان كالحسن فكالخليلِ وإلا فكأبي عمرو ، والمضافةُ المعنويةُ تُنْصَبُ ، والبدلُ والمعطوفُ غيرَ ما ذكر حكمُه حكمُ المستقل مطلقا ، والعلم الموصوفُ بابنٍ مضافًا إلى عَلَمٍ (آخرَ)[1] يختار فتحُه .

كان عليه أن يقول : توابعُ المنادى المبنيِّ غيرِ المستغاث الذي في آخره زيادةُ الاستغاثة ، فإن توابعَه لا ترفع ، نحو يا زيدًا وعمرًا ، ولا يجوز وعمرٌو ، لأن المتبوع مبنيٌّ على الفتح .

وكذا توابع المنادي المجرورِ باللام ، لا تكون إلا مجرورةً ، تقول : يا لزيد وعمرو ، ولا يجوز رفعُها ونصبُها ، لظهور إعراب المتبوع .

وأما نحو (أعجبني)[2] ضربُ زيد وعمروٌ فسيجيء الكلام عليه في باب الإضافة[3] .

وقال الأصمعيُّ : لا يوصف المنادى المضموم ، لشبَهه بالمضمَر الذي لا يجوز وصفه ، فارتفاعُ نحو « الظريفُ » في قولك : يا زيدُ الظريفُ على تقدير أنت الظريفُ ،

---

(١) تكملة من مخطوطة المتن ص ١٩ ومن ط .

(٢) ساقطة من جـ وص وط .

(٣) صفحة ٨٩٩ .

وانتصابه على تقدير أعني الظريفَ[1] .

وليس بشيء ، إذ لا يلزم من مشابهته له كونُه مثلَه في جميع أحكامه .

ثم نقول : توابع المنادى على ضربين :

إما بدلٌ وعطفُ نسق مجردٌ عن اللام ، أو غيرهما من بقية التوابع الخمسة ، وهي : النعت والتأكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام .

والضرب الأول كالمنادى المستقل (المستأنف)[2] ، أي كالمنادى (الذي)[3] باشره حرفُ النداء ، سواءٌ كانا مفردين أولا ، وكان متبوعهما مضموما أو لا .

فتقول : يا زيدُ ورجلًا إذا قصدت التنكير ، كما تقول : يا رجلا ، و (تقول : يا زيدُ (ورَجُلُ)[4] إذا قصدت التعريف ، وكذا)[5] يا عبدَ الله ورجلُ .

و (كذا)[6] إذا كان مضافا أو مضارعا له ، نحو يا زيدُ وعبدَ الله ، ويا عبد الله وطالعًا جبلا .

وتقول في البدل : يا زيدُ أخانا ، ويا عبدَ الله أخُ ، وذلك لأن (البدل ساد مسدّ المبدل منه ، والأولُ في حكم الساقط)[7] .

وعطفُ النسق من حيث المعنى منادًى مستأنفٌ ، (فإذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرةَ حرف النداء – أعني اللام – جعل في اللفظ كالمنادى المستأنفِ)[8] ،

---

(١) التسهيل ١٨٠ وفي الأصول ٣٧١/١ : وقال أبو إسحاق – يعني الزيادي – كان الأصمعي لا يجيز أن يوصف المنادى بصفة ألبتة ، مرفوعةٍ ومنصوبةٍ .

(٢) ساقطة من جـ وط .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) في ط : يا رجل ، والصحيح ما أثبته ، لأن الحديث عن تابع المنادى والْمَعْطوف عطف نسق دون إعادة حرف النداء .

(٥) ساقط من جـ ، وبعده في ص : يا عبد الله ورجلًا .

(٦) ساقطة من ط .

(٧) و(٨) ساقط من جـ .

الذي باشره (حرفَ)[1] النداء . هذا ما نص عليه سيبويه[2] .

وأجاز (المازني)[3] يا زيد وعمرًا – على الموضع – إذ بين ما باشره حرف النداء حقيقةً وبين ما هو في حكم المباشِر فَرْقٌ[4] .

قالوا : ونظير ذلك ربّ شاةٍ وسَخْلتِها[5] .

وعلى ما أجاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرٌو بالرفع حملا على اللفظ .

وكذا أجاز[6] : يا عبدَ الله وزيدًا بالنصب[7] .

وكل ذلك بناءً على أنه قد يجوز في التابع مالا يجوز في المتبوع .

وكذا البدل سادٌّ مسدَّ المتبوع ، وجائزٌ قيامُه مقامَه ، فجاز أن يكون في اللفظ (كالنداء)[8] المستأنف .

والذي (أرى)[9] أن عطفَ البيان هو البدل – كما يجيء في باب التوابع[10] – فيطَّردُ فيه حكمُ البدل نحو يا عالمُ زيدُ ، ويا ذا المال بكرُ ، بالضمِّ فيهما .

ويجوز في البدل أن لا يُجْعَل كالمستقل ، فيقال : يا عالم زيدٌ بالرفع – كما يجيء في التوابع[11] – .

---

(١) ساقطة من ط .

(٢) في الكتاب ٣٠٥/١ وتقول : يا زيدُ وعمرُو ليس إلا ، لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله يا ، وكذلك يا زيد وعبدَ الله ويا زيدُ لا عمرُو ويا زيد أو عمرُو ، لأن هذه الحروف تدخل الرفعَ في الآخر كما تدخل في الأولِ وليس ما بعدها صفةً ، ولكنه على (يا) .

(٣) ساقطة من جـ وص وط . وبسقوطها يوهم الكلام أن الضمير عائد إلى سيبويه ، وسيبويه لم يجز ذلك . انظر الكتاب ٣٠٥/١ .

(٤) الأصول ٣٧٢/١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣١٥ ، وقال : وهذا مذهب الكوفيين .

(٥) يعني أنه جاز عطف المعرفة على مجرور رب ، مع امتناع دخول رب على المعرف .

(٦) يعني المازني ، وهو معطوف على قوله قبل وأجاز المازني .. الخ وكلمة المازني سقطت من جـ وط .

(٧) نسبه ابنُ السراج في الأصول ٣٦٩/١ إلى الكوفيين ونسبه ابنُ مالك في شرحه للكافية الشافية ١٣١٥ – ١٣١٦ إلى المازني والكوفيين .

(٨) في ص : كالمنادى .

(٩) تكملة من جـ وط .

(١٠) صفحة : ١٠٧٣ .

(١١) صفحة : ١٠٧٧ .

فإن قيل : إذا كان البدل والمعطوف المجردُ عن اللام في حكم ما باشره الحرف المباشر لمتبوعهما فليجز لا رجلَ غلامَ لعمرو في البدل ، ولا غلامَ (و)[1] جاريةَ في العطف .

قلت : لم يطرد ذلك فيه ، إما لأن بناء اسم (لا) للتركيب – على ما قيل – ولا تركيب مع كون أحدِ جزأي المركّب مقدَّرًا ، وإما لأن عمل (لا) ضعيف لضعف مشابهتها لأنَّ – كما يجيء في بابها[2] – ألا ترى إلى انعزالها عن العمل في الفصل بينها وبين معمولها ، نحو ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾[3] . وإلى جوازِ انعزالِها بتكرُّر اسمِها ، فإذا ضعفتْ عن التأثير مع ظهورِها فكيف تؤثر مع تقديرها ، بخلاف (يا) على أنه قد جاء لا غلامَ وجاريةَ بالفتح في المعطوف .

وأما الضربُ الثاني من التوابع – أعني النعتَ والتأكيدَ وعطفَ البيان – عند النحاة – وعطفَ النسق ذا اللام – فنقول : إن كانت تابعةً للمنادى المعرَب تتبعه إعرابا – معارفَ كانت أو نكراتٍ – إذ لا محل لمتبوعها .

وقال الأخفشُ – في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب : إنه يجوز فيه الرفعُ – أيضا – نحو يا رجلا والحارثُ ، ويا عبد الله والحارثُ ، وذلك (لقوة كونه)[4] في حكم المستأنفَ معنًى ، (فكأنه)[5] باشره حرفُ النداء ، كما تقول : يا أيُّها الرجل .

وكذا أجاز[6] ضمَّ عطفِ البيان المفردِ التابعِ للمعرَب ، نحو : يا أخانا زيدُ . وقال : إن هذا موضع قد اطردَ فيه المرفوع[7] .

(وهو غريب لم يذكره غيره)[8] ، وقد قدمنا أن عطفَ البيان هو البدل ، فيلزم – إذن – ضمُّه إذا كان (مفردا)[9] – تَبعَ المعربَ أو المبنيَّ .

---

(١) في ت : ولا ، والصواب ما أثبته عن النسخ الأخرى .
(٢) صفحة : ٨٢٢ .
(٣) الصافات ٤٧ .
(٤) في ص وط : لقوة حكم كونه .
(٥) في ط : وكأنه .
(٦) يعني الأخفش .
(٧) في الأصول ١/٣٧٥ وتقول : يا أخوينا زيدُ وعمرُو على قولك : يا زيدُ وعمرُو يعني البدل ، وقال الأخفش : وإن شئت قلت زيدٌ وعمرٌو على التعويض كأنك قلت : أحدهما زيدٌ والآخر عمرٌو .
(٨) ساقط من جـ ، وفي ت : وهو قريب .
(٩) في ص : معربا وهو تحريف .

وإن كانت التوابعُ المذكورةُ تابعةً للمنادى المبني على ما يرفع به – سواء كان الضمةُ ظاهرةً أو مقدرة ، نحو يا زيدُ ويا قاضِي ويا فتَى ويا هذا – فلا (تخلو التوابع)[1] (من)[2] أن تكون مضافةً أو لا ، والمضافة إما لفظيةُ ، كما في : يا زيد الحسن الوجه ، قال[3] :

١١٦ – يا ذا المخوِّفُنا بمقْتَلِ شيخه حُجرٍ تَمَنَّى صاحبِ الأحلامِ[4]

وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء (العشرون)[5] رجلا .

وإما معنويةٌ نحو يا زيدُ ذا المال .

والأولى حكمُها حكمُ المفردات ، لأن إضافتَها كلا إضافة ، فيجوز فيها الرفع والنصب لأنها – إذن – في حكم المضارعِ للمضاف . والمضارعُ إذا كان تابعا للمضموم ليس واجبَ النصب كالمضاف ، أما إذا كان منادًى فحكمه حكمُ المضاف في وجوب النصب .

والثانية – أي المضافةُ إضافةً معنوية – يجب نصبُها ، نحو يا زيد أبا عمرٍو في عطف البيان ، ويا زيد ذا المال في الوصف ، ويا تميم كلَّكم في التأكيد ، وجاز يا تميم كلَّهم ، نظرا إلى (لفظه)[6] قبل النداء ، لأن الخطاب فيه عارض ، وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا إضافةً حقيقيةً .

---

(١) في ص : فلا يخلو التابع .

(٢) في ت : إما .

(٣) القائل عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم الأسدي ، أبو زياد ، شاعر من دُهاة الجاهلية وحكمائها ، عمر طويلا حتى قتله النعمان ابن المنذر وقد وفد عليه في يوم بُؤسِه نحو سنة ٢٥ ق هـ (الخزانة ٢/٢١٥ ، والأعلام ٤/٣٣٩ – ٣٤٠) .

(٤) البيت في ديوان عبيد بن الأبرص ١٢٢ ، وفي الكتاب ١/٣٠٧ ، وفي الأمالي الشجرية ٢/٣٢٠ ، وفي الخزانة ٢/٢١٢ .

اللغة : حجر : والد امرئ القيس ، تمنى صاحب الأحلام : أي أنت لا تقدر على الانتقام وإن كنت تتمناه . وذلك أن امرأ القيس قد توعد بني أسد الذين قتلوا أباه فخاطبه عبيدٌ بهذا البيت .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن المخوفنا نعت لاسم الإشارة المنادى (ذا) المبني على ضم مقدر ، والنعت مضاف إضافةً لفظية ، وقد أجاز فيها الرضيُّ الرفعَ والنصبَ .

(٥) في ص : العشرين .

(٦) في ص : لفظ تميم .

وابن الأنباري يجيز في هذه المضافات الرفعَ أيضا كما في المفرد[1] .

وإن لم تكن التوابعُ المذكورة مضافةً جاز رفعها ونصبها ، تقول في الوصف : يا زيد الظريفُ (والظريفَ)[2] ، وفي عطف البيان – عند النحاة – يا عالم زيدٌ وزيدًا ، وفي التأكيد : يا تميم أجمعون وأجمعين . وفي المعطوف ذي اللام : يا زيد والحارثُ (والحارثَ)[2] ، وأما التوكيد اللفظي فإن حكمَه – في الأغلب – حكمُ الأول إعرابا وبناءِ ، نحو يا زيدُ (زيدُ)[3] ، لأنه هو (هو)[2] لفظا ومعنى ، فكأن حرف النداء باشره لمَّا باشر الأول ، وقد يجوز إعرابُه رفعا ونصبا ، قال رؤبةُ :

١١٧ – إني وأسطارٍ سُطِرْن سَطْرا لقائلٌ يـا نصرُ نصرٌ نصرا[4]

وفي جعل أبي علي[5] وجار الله[6] يا زيدُ زيدُ بدلًا ، وجعل سيبويه إياه عطفُ

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٣١٢ ، والتسهيل ١٨٢ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) ساقطة من ط ، وهي لازمة . وإلا لم يصلح مثالا للتوكيد اللفظي .

(٤) البيت كما قال الرضي لرؤبة بن العجاج وقد تقدمت ترجمته صفحة ٧٦ . وهو في ملحقات ديوانه ١٧٤ ، وفي الكتاب ٣٠٤/١ ، وفي المقتضب ٢٠٩/٤ ، وفي الخصائص ٣٤٠/١ ، وفي شرح شواهد المغني ٨١٢ ، وفي العيني ١١٦/٤ ، وفي الدرر ٢٠٥/١ ، وفي الخزانة ٢١٩/٢ .

اللغة : أسطار جمعُ سطر جمعَ قلة ، يقسم بأسطار المصحف ، نصر الأولى : نصر بن سيار أمير خراسان . والثانية توكيد لفظي والثالث حاجبه ، وهذا أحد التفاسير وفيه أقوال أخرى .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن تابع المنادى إذا كان تأكيدا لفظيا فإنه قد يجوز رفعه ونصبه ، كما في الشاهد ، وفي الخزانة ٢٢١/٢ ، وملخص ما ذكرنا أن نصرا الأول روي فيه وجهان ضمه ونصبه ، والثاني روي فيه أربعة أوجه : ضمه ورفعه ونصبه وجره ، والثاني روي فيه وجه واحد وهو النصب ، ووجه الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة روايات البيت في التعليقة الأولى من الصفحة ٢١٠ جـ ٤ من المقتصب فقال :

أ – ضم الأول مع رفع الثاني على أن يكون الثاني عطف بيان على اللفظ عند سيبويه والمبرد وأبي حيان .

وقال الرضي : هو توكيد لفظي ، وضعف البيان والبدل ...

ب – ضم الأولْ مع نصب الثاني عطف بيان على المحل ، أو توكيد ، أو نصب بتقدير أعني ، أو مصدر بدل من فعل الأمر ، أو مصدر أريد به الدعاء .

جـ – ضم الأول مع ضم الثاني بدل .

د – نصب الأول وجر الثاني على إضافة الأول إلى الثاني ، كما تقول : حاتمُ الجوادِ أو طلحةُ الخيرِ .

وإعراب نصر الثالث أن يكون عطف بيان ، أو توكيدا على المحل إذا ضم نصر الأول أو هو منصوب على المصدرية .

(٥) قال أبو علي : وعطف البيان كالصفة تقول : يا زيدُ زيدٌ على اللفظ ويا زيد زيدًا على الموضع .. وأما البدل فإنك تقول فيه : يا زيدُ زيدُ أقبل ، فلا تنون « زيد » (الإيضاح بشرح عبد القاهر المقتصد ٧٧٥) .

(٦) المفصل بشرح ابن يعيش ٢/٢ ، وقوله : جار الله ساقطة من ص .

بيان[1] نظر ، لأن البدل وعطف البيان يفيدان مالا يفيده الأولُ من غير معنى التأكيد ، والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلا التأكيد .

فإن (وُصِفَ)[2] الثاني نحو يا زيدُ زيدٌ الطويلَ فأبو عمرو يضم الثاني أيضاً على أنه توكيد لفظي للأول موصوف ، أو بدلٌ منه بما حصل له من الوصف[3] . كما في قوله تعالى : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾[4] كما ذكرنا في لزيد صوتٌ صوتٌ حسنٌ[5] .

ولا يجوز أن يكون الثاني مع وصفه وصفًا للأول كما جاز هناك ، لأن العَلَم لا يوصف به .

وحكى يونس عن رُؤْبة أنه كان يقول : يا زيدُ زيدًا الطويلَ بنصب الثاني ، على أنه توكيد مثل يا تميم أجمعين[6] .

فلا يمتنع – إذن – رفعُه ، وذلك لأنك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للأول .

فعلى هذا يكون رفعُ زيد الثاني ونصبُه مع الوصف أكثرَ منهما لو لم يوصف ، لصيرورته مع الوصف كالوصف للأول ، كما يجيء في قولهم لا ماءَ ماءً باردا[7] .

ثم اعلم أنه إنما جاز الرفعُ في المفرد حملا على اللفظ ، ولم يجز في المضاف عند غير ابن الأنباري[8] ، لأن النصب في توابع المنادى المضمومِ كان هو القياس ، لأن التوابع الخمسة إنما وضعت تابعةً للمعرب في إعرابه لا للمبني في بنائه ، ألا ترى أنك لا تقول : جاءني هؤلاءِ الكرامِ بجر الصفة حملا على اللفظ ، بل يجب رفعها حملا على المحلّ ، لكنه لما كانت الضمة (التي)[9] هي الحركةُ البنائيةُ تَحْدُث في المنادى بحدوث حرف

---

(١) في الكتاب ٣٠٥/١ بعد أن ذكر بيت رؤبة إني وأسطار .. قال : وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل نصرا عطفَ بيان ونَصَبَه ، كأنه على قوله : يا زيدُ زيدًا .

(٢) في ص وط : وصفت .

(٣) في الكتاب ٣٠٤/١ : وتقول : يا زيدُ زيدُ الطويل وهو قول أبي عمرو .

(٤) العلق ١٥ ، ١٦ .

(٥) صفحة ٣٧٠ وما بعدها .

(٦) الكتاب ٣٠٤/١ .

(٧) صفحة ٣٧٤ .

(٨) انظر صفحة ٣٧٤ تعليقة ٣ .

(٩) ساقطة من جـ وص .

النداء ، وتزول بزوالها ، صارت كالرفع و (صار حرف النداء كالعامل لها)[1] ، وكذلك فتحةُ نحو (لا رجل) ، فلمشابهة الضمة للرفع جاز أن تُرْفَعَ التوابعُ المفردةُ ، لأنها كالتابعة للمرفوع .

وقلل شيئا من استنكار تبعيةِ حركة الإعراب لحركةِ البناء – التي هي خلافُ الأصل – كونُ الرفع غيرَ بعيد في هذا التابع المفرد ، لأنه لو كان منادى لتحركَ بشَبَهِ الرفع – أي الضمِّ – بخلاف التابع المضاف . إذ المنادى المضافُ واجبُ النصب .

وأما ابنُ الأنباري فلم ينظر إلى تصور وقوعها موقعَ المنادى ، بل نظر إلى مشابهة متبوعها للمرفوع ، وتابعُ المرفوع مرفوعٌ ، سواء كان مضافا أو مفردا[2] ، وليس ببعيد في القياس لكنه لم يثبت .

فإن قيل : لِمَ لَمْ يجز بناءُ التوابع المفردة ، ولاسيما الوصفُ منها ، كما جاز، في لا رجلَ ظريفَ فكنت تقول : يا زيدُ الظريفُ ، واللام لا تمنع البناء ، كما لم تمنع في الخمسةَ عشرَ ؟

قلت : إنما جاز ذلك في (لا) لأن المنفي في الحقيقة هو الوصفُ لا الموصوف ، فكأنّ (لا) باشرت الوصفَ ، وذلك لأن معنى لا رجل ظريف فيها : لا ظرافةَ في الرجال الذين فيها ، فالمنفي مضمونُ الصفة ، فهي لنفي الظرفاءِ ، لا لنفي الرجال ، فكأنه قيل : لا ظريفَ فيها ، بخلاف يا زيدُ الظريفُ ، فإن المنادى لفظا ومعنى هو المتبوعُ (فبانَ الفرقُ)[3] .

على أنه أورد الأخفشُ في مسائله الكبير أن بعضَهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيدُ الطويلُ ، ويا عالم زيد : إنهما مبنيان على الضم – كما في البدل – وقد قدمنا أن عطف البيان هو البدل .

قوله : والخليل في المعطوف يختار الرفع[4] .

---

(١) في ت : وصارت حرف النداء كالعاملة لها ، وهو جائز لأن الحرف كلمة .

(٢) قد مر تخريج رأيه قريبا .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في الكتاب ٣٠٥/١ ويقولون يا عمرو والحارث ، وقال الخليل رحمه الله : هو القياس ، وانظر : المقتضب ٢١٢/٤ .

أي في المنسوق ذي اللام ، وإنما اختارَ الرفعَ – مع تجويز النصب – نظرا إلى المعنى ، لأنه منادى مستقلٌّ (معنى)[1] – وإن لم يصح مباشرةُ حرف النداء له ، فالرفعُ أولى ، تنبيها على استقلاله معنى ، كما في يا أيها الرجل .

وأبو عمرو بن العلاء يختار النصب[2] ، لأنه لأجل اللام يمتنع وقوعُه موقعَ المتبوع (فاستُبعد)[3] أن يُجعل حركتُه كحركة ما باشره الحرف ، وكان الوجهُ أن ينظر إلى كونه تابعا ، والوجه في التوابع أن تتبع متبوعاتها في الإعراب لا في البناء .

ويلزم الخليلُ وأبا عمرو – نظرا إلى العلتين المذكورتين – اختيارُ الرفع أو النصب في التابع المذكور ، مع كون المتبوع غيرَ المضموم .

قوله : وأبو العباس إن كان كالحسن فكالخليل[4] .

أي المبرد يوافق الخليلَ في اختيار الرفع ، إذا كان ذو اللام مثل الحسن في عُروض اللام وجواز حذفها ، فكأنه – إذن – مجردٌ عن اللام ، ويوافق أبا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام ، كما في الصَّعِق[5] ، لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا ، فكيف يُضَم[6] .

ويُحتاجُ ههنا إلى معرفة لزوم اللام في الأعلام وعروضها ، وذلك بأن ينظَرَ إلى العَلَم ، فإن كان غالبا – أي كان في الأصل للجنس – ثم كثُر (استعمالُه)[7] لواحد من ذلك الجنس ، لخصلة مختصَّةٍ (به)[8] من بين ذلك الجنس – ولابد أن يكون وقتَ استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ، ليفيدَ الاختصاصَ به (وصار لكثرة استعماله عَلَمًا له)[8] ويسمى ذلك بالعلم الاتفاقي – كانت اللامُ في مثله لازمةً ، لأنه

---

(١) ساقطة من جـ .
(٢) انظر المقتضب ٢١٢/٤ .
(٣) في جـ : فلا تستبعد ، وهو تحريف .
(٤) سيأتي تخريج رأي أبي العباس صفحة ٤٣٨ .
(٥) سبق بيان المراد بالصعق صفحة ١٢٤ .
(٦) انظر شرح ابن الحاجب لكافيته ٣٠ .
(٧) في ت : استعمال ، والصواب ما أثبته .
(٨) ساقط من جـ .

لم يصر علما إلا مع اللام ، فَصَارَتْ كبعض حروف ذلك العلم ، وذلك إما في الاسم كالبيت[1] والنجم[2] والكتاب ، وإما في الصفة كالصَّعِق .

ومن الأعلام الاتفاقية ما يكون بالإضافة نحو ابن عباس وابن الزبير (رضي الله عنهم)[3] .

وإن لم يكن غالبا فإما أن يكون منقولا من الصفة أو المصدر ، أو لا ، والمنقول من أحدهما كالعباس ، والحسن ، والحسين ، والفضل ، والعلاء ، والنَّضْر ، تكون اللام فيه عارضةً غيرَ لازمة ، لأنها لم تصر مع اللام أعلاما ، حتى تكون كأحد أجزائها ، بل إنما دخلت اللامُ في مثلها بعد العلمية ، وإن لم يكن العلمُ محتاجا إلى التعريف ، وذلك للَمْحِ (الوصفية)[4] الأصلية ، ومدح المسمى بها - إن كانت متضمنةً للمدح - كالحسن والحسين ، وذمه - إن كانت متضمنةً للذم - كالقبيح والجهم ، لو سُمِّي بهما ، فكأنك أخرجتهما عن العلمية ، وأطلقتها على المسمَّين بها أوصافا ، ومن ثم قيل في المثل : إنَّما سُمِّيتَ هانِئًا لِتَهْنَأَ[5] .

والصفاتُ قبل العلمية إذا استعملت في بعض ما تصلح له كانت مع اللام ، كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب ، وكذا المصادرُ أجريت مجرى الصفات ، لأنه قد يوصف بها - أيضا - نحو صومٍ وزَوْرٍ وعَدْلٍ .

وليس جواز دخول اللام في الأعلام (المنقولة)[6] عن الوصف والمصدر مطَّردا ، (ألا ترى أنك لا تقول)[7] في محمد وعليّ المحمّد والعليّ ، بل يجوز دخول اللام في أكثرها .

---

(١) يعني البيت الحرام .

(٢) أراد الثريا .

(٣) تكملة من ص .

(٤) في جـ : الصفة .

(٥) سبق تخريجه صفحة ١٥٧ . تعليقة ٤ .

(٦) في ت : المنقول .

(٧) ساقط من جـ .

وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فإن كان في الأصل المنقول منه معنى المدح أو الذم فالأولى جوازُ لمح الأصل ، نحو الأسد في المسمى بأسد ، والكلب في المسمى بكلب ، قالوا : بنو الليث في بني ليث بن بكر (بن)[1] مناة[2] .

وإن لم يكن (في)[3] الأصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام ، إلا إذا وقع اشتراك اتفاقي ، فحينئذ إما أن تضيف العلم أو تعرفه (باللام)[4] وإن كان (في الأصل)[5] (فعلا)[6] ، وليسا بمطّردين (قياسيين)[7] .

قال[8] :

١١٨ – علا زيدُنا يومَ النقا رأسَ زيدِكم بأبيضَ ماضِي الشفرتينِ يَمَانِ[9]

وقال[10] :

١١٩ – رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مبارَكًا شديدًا بأحناء الخِلافةِ كاهلُهْ[11]

---

(١) ساقطة من جـ وص .

(٢) في كتاب سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب ٦١ ، ٦٢ ليث بن بكر بن عبد مناة ، قال : ومن بني ليث هذا الصعب بن خثامة الصحابي . وقال عبد مناة : بطن من كنانة .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) تكملة من جـ وط .

(٥) في ط : في أصل .

(٦) في ت : فعلا أيضا .

(٧) تكملة من ط .

(٨) ذكر العيني ٣/٣٧١ عن المبرد أنه نسبه إلى رجل من طيء . وكذا في الخزانة ٢/٢٢٤ – ٢٢٥ ولكن بتغيير بعض ألفاظ البيت ففيها :

علا زيدنا يوم الحمى رأس زيدكم بأبيض مشحوذ الغِرارِ يمان

(٩) البيت في ابن يعيش ١/٤٤ ، وفي المغني ٧٥ ، وفي العيني ٣/٣٧١ ، وفي التصريح ١/١٥٣ ، وفي حاشية ياسين ١/١٠٣ ، وفي الخزانة ٢/٢٢٤ .

اللغة : النقا : الكثيب من الرمل . ويوم النقا : اليوم الذي وقعت فيه الحرب عند النقا . الأبيض : السيف ، الشفرتين : حد السيف .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن العلم إذا وقع فيه اشتراك لفظي جاز إضافتُه للتعيين .

(١٠) البيت لابن ميادة من قصيدة يمدح فيها الوليدَ بنَ يزيد بنِ عبد الملك بن مروان ، وابن ميادة قد سبقت ترجمته صفحة ١٣٠ .

(١١) وهو في الإنصاف ٣١٧ ، وفي ابن يعيش ١/٤٤ ، وفي المغني ٧٥ ، وفي الخزانة ٢/٢٢٦ ، وفي شرح شواهد شرح الشافية ١٢ ، وفي العيني ١/٢١٨ ، ٥٠٩ .

=

وأما أعلام أيام الأسبوع – كالأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس – فمن الغوالب ، فيلزمُها اللام وقد تُجَرَّدُ (اثنان) من اللام دون (أخواتها)[1] نحو قولهم : هذا يوم اثنينٍ مباركًا فيه .

وإنما حكمنا بكونها غالبةً – وإن لم يثبت الثلاثاء والأربعاء والخميس أجناسًا بمعنى الثالث والرابع والخامس – محافظةً على القاعدة الممهدة في كون الأعلامِ اللازمةِ (لامُها)[2] في الأصل أجناسًا ، صارت بالغلبة أعلاما مع لام العهد ، فيقدَّر كونُها أجناسا .

وكذا في نحو الثريا[3] والدَّبَران[4] والعَيُّوق[5] والسِّمَاك[6] (وإن)[7] لم تثبت ألفاظها أجناسا ولم نعرف في بعضها أيضا معنًى شاملا للمسمى المعين ولأخواته ، كما عرفنا في الثلاثاء والأربعاء .

وربما يكون في هذه الأعلام ما يثبت لفظُه جنسا ، لكن لا يعرف كيفية (غلبةِ واحدٍ)[8] من جنسه ، كالمشتري في الكوكب المعيَّن ، فإنا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه .

ولذلك قال سيبويه : وما لم يعرف من هذا الجنس أصلُه فملحقٌ بما عُرِف[9] .

= اللغة : الأحناء جمع حِنْو ، وهو الجانب والجهة ، ويروى بأعباء ، والمراد مشاق الخلافة وأتعابها . والكاهل : ما بين الكتفين .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن العلم إذا وقع فيه اشتراك لفظي جاز تعريفه باللام . كما في اليزيد .

(١) في ص وط : أخواته .

(٢) في ت : لأنها ، وهو تحريف .

(٣) في اللسان ١٢١/١٨ الثريا النجم المعروف ، ويقال : إن خلال أنجم الثريا كواكبُ خفيةٌ كثيرة .

(٤) في اللسان ٣٥٦/٥ الدبران نجم يدبُر الثريا .. الجوهري : الدبران خمسة كواكب من الثور ، يقال إنه سنامُه ، وهو من منازل القمر .

(٥) في اللسان ١٥٣/١٢ العيوق كوكب أحمر مضيء بحيال الثريا ، في ناحية الشمال ، ويطلع قبل الجوزاء سمي بذلك لأنه يعوق الدبران عن لقاء الثريا .

(٦) في اللسان ٣٢٨/١٢ السماكان نجمان نيِّران : أحدهما السماك الأعزل ، والآخر السماك الرامح .. الخ .

(٧) تكملة من ص وط .

(٨) في ص : غلبته في واحد .

(٩) في الكتاب ٢٦٨/١ : وكل شيء جاء قد لزمه الألف واللام فهو بهذه المنزلة ، فإن كان عربيا نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه فإنما ذاك لأنا جهلنا ما علم غيرُنا ، أو يكون الآخِرُ لم يصل إليه علمٌ وصل إلى الأول المُسمَّي .

وعند المصنف ما لزمته اللام من الأعلام التي لم يثبت استعمالُ ألفاظِها في الجنس الشامل لذلك (المعنى)[1] المعيّن ، ولغيره ، كالثلاثاء والأربعاء والدبران والمشتري (ليس)[2] من الغوالب ، لأن العلمَ الغالبَ ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما ، قال : بل هي أسماء موضوعة لمسمياتها[3] .

وإنما ارتكب سيبويه تلك الطريقةَ إجراءً للّازم لامُها مُجرًى واحدا في التقدير لمَّا أمكن ، (وكان)[4] الأكثرُ ما ثبت جنسيته ثم اختَصَّ بواحد من الجنس ، فأُلحِق القليلُ بالأعم الأغلب .

فالغوالب عند سيبويه على أربعة أقسام :

أحدُها : ما ثبت جنسيته لفظا ، ويُعرَف فيه المعنى (العام)[5] الشامل للمسمى المعيَّن ولأخواته ، كالنجم والصعِق وابن عباس .

وثانيها : ما يعرف فيه ذلك المعنى ، ولم تثبت جنسيةُ لفظِهِ كالثلاثاء .

(وثالثها)[6] : مالا يعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسيةُ لفظه كالمشتري .

ورابعها : مالا يعرف (فيه)[7] ذلك المعنى ، ولم تثبت جنسيةُ لفظه كالدبران والعيوق (للكوكبين)[8] ، لا يعرف معنى العَوْق والدُّبُور فيهما ، هذا (بطوله)[9] .

---

(١) ساقطة من جـ وص وط .

(٢) في ط : ليست وكلاهما جائز .

(٣) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١/١٠٠ قوله : وكذلك الدبران والعيوق والسماك والثريا لأنها غلبت على الكواكب المخصوصة من بين ما يوصف بالدُّبور والسُّموك والثَّروَة يوهم أنها صفات غالبة كالصعق ، وليس الأمر كذلك ، وإنما هي أسماء موضوعة باللام .

(٤) في ت : فكان .

(٥) تكملة من ط .

(٦) تكملة من جـ وص وط .

(٧) تكملة من جـ وص وط .

(٨) في ط : للكوكبين لمن ، وفي ص : لمن .

(٩) في هامش رقم ٩ من ط ١/١٤٠ كلامه : نسخة . وانظر الكتاب ١/٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٣١٠ ، ٢/١٤٨ ، ٢/٣٢٠ .

ومذهب المبرد ليس ما أحال عليه المصنفُ ، ولا يدل عليه كلامه . وذلك أنه قال : إن كانت اللامُ في العلم اخترتُ مذهب الخليل ، لأن الألفَ واللامَ لا معنى لهما فيه ، ولا يفيدان التعريف ، بل يلمح بهما الوصفيةُ (الأصلية)[1] فقط ، فكأنه مُجَرَّدٌ عنهما ، لأن تعريفه بالعلمية .

قال : وإن كانت اللام في الجنس اخترت مذهبَ أبي عمرو ، لأن اللام – إذن – تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها[2] .

فعلى هذا مذهب المبرد في الحَسَنِ والصَّعِق (معا)[3] اختيارُ الرفع ، لأن اللام لا تفيد التعريف ، وهذا كما ترى خلاف ما نسب إليه المصنفُ .

قوله : والمضافة المعنوية .

أي التوابع المضافة ، وهي في مقابَلةِ قوله قبل : وتوابع المبني المفردة .

وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية[4] ، ولابد منه ، لأن اللفظية – كما

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) لم أجد في المقتضب ولا في الكامل للمبرد هذا النقل الذي ذكره الرضي عنه . والذي ذكره المبرد عن ذلك هو قوله في المقتضب ٢١٢/٤ وما بعدها : فإن عطفت اسما فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد فإن فيه اختلافا ، أما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع .. وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب ، وهي قراءة العامة .

وحجة من اختار الرفع أن يقول : إذا قلت يا زيد والحارثُ فإنما أريد يا زيد ويا حارث فيقال لهم فقولوا : يا الحارث ، فيقولون : هذا لا يلزمنا ، لأن الألف واللام لا تقع إلى جانب حرفِ النداء ، وأنتم إذا نصبتموه لم توقعوه أيضا ذلك المَوقع ، فكلانا في هذا سواء .

وحجة الذين نصبوا أنهم قالوا : نردُّ الاسم بالألف واللام إلى الأصل ، كما نرده بالإضافة والتنوين إلى الأصل ، فيحتج عليهم بالنعت الذي فيه الألف واللام ، وكلا القولين حسن .

والنصب عندي حسن على قراءة الناس .

وقد قال أيضا في المقتضب ٢٠٧/٤ : إن نَعَتَّ مفردا بمفرد فأنت بالخيار إن شئت رفعته وإن شئت نصبته . وانظر : الأصول ٣٣٦/١ ، وابن يعيش في شرحه للمفصل ٣/٢ فقد نسبا ذلك إليه أيضا .

وقال ابن الحاجب في شرحه لكافيته صفحة ٣٠ :

قوله : وأبو العباس : يعني المبرد (إن كان كالحسن فكالخليل) يعني إن كان المعطوف المذكور مثل الحسن في صحة تقدير نزع اللام فهو كالخليل في اختياره الرفعَ فيه (وإلا فكأبي عمرو) أي وإن لم يكن كالحسن بل كان ممالا يصح تقدير نزعها كالصعق والنجم وأشباهِهما فهو كأبي عمرو في اختياره النصب . فقد نظر إلى صحة تقدير نزع اللام وعدم صحته .

(٣) في ت : هذا .

(٤) لم أجد تقييدها بالمعنوية في مخطوطة المتن التي بين يدي ولا في متن الكافية بشرح ابن الحاجب نفسه .

ذكرنا[1] – جاريةٌ مَجْرى المفردة .

وذكر في شرح (المفصل)[2] في تجويز الرفع في نحو :

يا ذا المخوفُنا[3]

وفي نحو[4] :

١٢٠ – يا صاحِ يا ذَا الضَّامرُ العَنسِ[5]

مع أنهما مضافان – علتين ، **إحداهما** : أن صفة اسم الإشارة لا تكون إلا مفردةً ،– كما يجيء في باب الوصف[6] – فكأنه قال : يا ذا الرجلُ الضامرُ العنس ، فالصفة في الحقيقة مفردة . **والثانية** : أن اللام في الضامِر والمخوّف اسم موصول مع صلته في حكم

---

(١) صفحة ٤٢٩ .

(٢) في ت : المصنف للمفصل .

(٣) سبق تخريج البيت صفحة ٤٢٩ .

(٤) قول خزر بن لوذان السُّدَسِي كما ذكر سيبويه في الكتاب ٣٠٦/١ ، وفي الخزانة ٢٣٢/٢ نقلا عن الأغاني أنه شاعر يقال : إنه قبل امرئ القيس . وفيها ٢٣٣/٢ أن صاحب الأغاني نسب البيت لخالد بن المهاجر ثم قال : ٢٣٤/٢ هو ابن المهاجر بن خالد بن الوليد .. كان هاشمي المذهب حبسه معاوية لأنه قتل طبيبه ، ثم أطلق سراحه وعاد إلى مكة .

(٥) عجزه : والرحل والأقتاب ، والحلس .

والبيت في الكتاب ٣٠٦/١ ، وفي المقتضب ٢٢٣/٤ ، وفي مجالس ثعلب ٢٧٥ ، وفي الخصائص ٣٠٢/٣ ، وفي الخزانة ٢٢٩/٢ .

اللغة : صاح : مرخم صاحب . الضامر : الدقيق قليل اللحم ، العنس : الناقة الصلبة الشديدة ، والرحل : كل شيء يعد للرحيل ، الأقتاب : جمع قَتَب ، وهو رحل صغير على قدر السنام . الحِلس : كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحلِه ، والجمع أحلاس .

الشاهد : أطال صاحب الخزانة في الحديث عن هذا الشاهد . فأما الرضي فأورده هنا مع قوله : يا ذا المخوفنا ليذكر العلتين اللتين ذكرهما ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ، وبناء على ذلك فإن الرواية يجب أن تكون برفع الضامر وجر العنس حتى يستقيم توجيهُ ابن الحاجب . ورواية سيبويه في الكتاب برفع الضامر . وقال البغدادي ٢٢٩/٢ : أنشده على أن الضامر العنس والمخوفنا تركيبان إضافيان ، قد وقعا صفتين للمنادى الذي هو اسمُ إشارة ، وصفةُ المنادى إذا كانت مضافة وجب نصبها ، فكيف رُفِعَتْ اتباعا للمنادى المفرد .

قلت : الرضي ذكر أن الإضافة إذا كانت لفظية فهي كلا إضافة .

وقال البغدادي أيضا ٢٣٠/٢ بعد أن ذكر رواية سيبويه : وأُورِدَ عليه أنه لا يستقيم ، لأن بعده والرحل والأقتاب والحلس . وهي لا توصف بالضمور . فالصواب إنشاده بالجر على أن ذا بمعنى صاحب ، كما أنشده الكوفيون . وذكر الذين قالوا برواية الجر كأبي جعفر النحاس وثعلب ، وأبي علي وابن جني . وذكر تخريجات لرواية سيبويه .

(٦) صفحة ١٠٠١ .

(المفرد)[1] - وإن (كان)[2] مضارِعا للمضاف - فكأنه قال : الذي ضمرت عنسُه . ولو كان (قولك)[3] الذي ضمرت عنسه يقبل (الحركة)[4] لم تكن إلا الرفعَ ، فكذا ما كان مثلَه[5] .

وتزول (علتاه)[6] في قولك : يا زيدُ الحسنُ الوجهِ ، فإن الموصوف ليس باسم الإشارة (ولا)[7] يكون الألف واللام موصولا إلا في اسم الفاعل أو المفعول ، ويجوز رفعُ الوصف اتفاقا .

فالأولى ما قدمناه ، وهو أن المضاف اللفظي - وإن كان مضارعا (للمضاف)[8] لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب ، بل إنما يجري مجراه إذا كان منادى .

قوله : غير ما ذكر .

أي : غير ذي اللام .

قوله : مطلقا .

أي مفردين كانا أو لا ، وكان متبوعهما مضموما أولا .

قوله : والعلم الموصوفُ بابن.

حكمُ ابنةٍ حكمُ ابنٍ فيما ذُكِر ، وأما بنت فليس مثلَهما في النداء ، وأما في غير النداء ففي (جريها)[9] مجراها وجهان . والأولى المنع[10] ، لأن التخفيف معهما لفظا وخطا إنما هو لكثرة الاستعمال . ولم يكثر استعمالُ بنت .

---

(١) في ط : المفردة .

(٢) ساقطة من جـ .

(٣) ساقطة من جـ وص .

(٤) في ت وص وط : حركة .

(٥) الإيضاح لابن الحاجب ١/٢٧١ - ٢٧٢ .

(٦) في جـ : علتان .

(٧) في ص : وقد لا .

(٨) تكملة من ط .

(٩) في ت وجـ وص : جريه .

(١٠) حكى الوجهين سيبويه في الكتاب ١/٣١٤ ، والكلمتان ساقطتان من جـ وص وط .

والشرط أن يكون العلم موصوفا بابن متصلا بموصوفِه ، احترازًا عن نحو يا زيدُ الظريفُ ابنَ عمرو ، فإنه لا يفتح المنادى في مثله ، إذ مثله غير كثير الاستعمال .

فالشروط أربعة ، وهي :

كونُ المنادى علما احترازا (عن نحو يا رجلُ ابنَ زيد .

وكونه موصوفا بابن احترازا)[1] عن نحو : يا زيدُ ابنُ عمرو في الدار ، على أن ابنَ عمرو مبتدأ .

وكونُ ابنٍ متصلا – كما ذكرنا[2] – .

وكونه مضافا إلى عَلَم ، احترازا عن نحو يا زيدُ ابنَ أخينا .

فإذا اجتمعت الشروط اختير فتحُ المنادى (جامعا لها)[3] ولا يجبُ .

وقد ذهب بعضُهم إلى وجوبه[4] .

وإنما اختير فتحُ المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها ، والكثرة مناسبة للتخفيف ، فخفَّفوه لفظا بفتحه ، وسهَّل ذلك كونُ الفتحة حركتَه المستحقةَ في الأصل ، لكونه مفعولا ، وخففوه خطًّا بحذف ألف ابن وابنة .

والكوفيون يجوِّزون فتح المنادى (العلم)[5] الموصوف بأي صفةٍ منصوبةٍ كانت نحو : يا زيدَ ذا المال[6] .

وبعض البصريين يجوزون فتح المنادي (المفرد)[7] المعرفة – علما كان (أولا)[8] – إذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقَي اللفظ نحو يا عالمَ بنَ العالم[9] .

---

(١) ساقط من ص .

(٢) قبل قليل .

(٣) حكى الوجهين سيبويه في الكتاب ٣١٤/١ ، والكلمتان ساقطتان من جـ وص وط .

(٤) في الموجز في النحو لابن السراج ٤٧ : فإن نعت الاسم المفردَ بابن فلان نصبت ، فقلت : يا زيدَ بن عمرو ، وتنصب زيدا ولا تُنَوِّنُه . وانظر المقتصد ٧٨٥/٢ .

(٥) في جـ : في العلم .

(٦) في الأصول لابن السراج ٣٦٩/١ وربما نصبوا – يعني الكوفيين – المنعوتَ بغير تنوين فأتبعوه نعته ويُنْشدون :

فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعْدى ... بأجودَ منك يا عمرَ الجوادا

وانظر التسهيل ١٨٠ .

(٧) ساقطة من ص .

(٨) في ص : أو غيره .

(٩) في التسهيل ١٨٠ : ويلحق بالعلم المذكور نحو يا فلانَ بنَ فلان ، ويا ضُلَّ بنَ ضل ويا سيدَ بنَ سيد . وابن مالك لم ينسب هذا الرأي لأحد .

والعلمُ المتصفُ بابن وابنة الجامعُ للشرائط الأربع في غير النداء يخفَّف بحذف تنوينه وجوبا ، وبحذف ألفِ ابن خطا (أيضا)[1] نحو جاءني زيدُ بنُ عمرٍو .

وقوله[2] :

١٢١ – جَاريةٌ من قيسِ بنِ ثَعْلَبَهْ[3]

شاذٌّ .

وإن اختل إحدى الشرائط لم يُحذف التنوين (لفظا)[4] ولا الألف خطا .

والمعتبرُ في كل ما ذكرنا لفظُ ابن وابنة ، لا تثنيتُهما وجمعُهما وتصغيرُهما ، لأنه لا يكثر استعمالُها كذلك .

وكذا المعتبرُ كونُ العلم الموصوفِ مفردًا ، لأن المثنى والمجموع ليسا بِعَلَمين ، وأيضا لا يكثُر استعمالُها .

---

(١) تكملة من ص وط .

(٢) قائله الأغلب العجلي ، وهو الأغلب بن عمرو بن عبيدة بن حارثة ، من بني عجل بن لجيم .. وهو أرجز الرجاز وأرصنهم كلاما وأصحهم معانِيَ ، أدرك الإسلام فأسلم ثم كان ممن سار مع سعد إلى العراق فنزل الكوفة واستُشْهِد في نهاوند عام ٢١ هـ .

(الخزانة ٢/٢٣٩ ، والأعلام ١/٣٣٩ – ٣٤٠) .

(٣) البيت من مشطور الرجز ، وبعده : كريمةٌ أخوالُها والعَصَبَه ، وهو في الكتاب ٢/١٤٨ ، وفي المقتضب ٢/٢١٣ ، وفي الخصائص ٢/٤٩١ ، وفي الأمالي الشجرية ١/٣٨٢ ، وفي ابن يعيش ٢/٦ ، وفي المقرب ٢/١٨ ، وفي الخزانة ٢/٢٣٦ .

اللغة : جارية : أراد امرأة اسمها كلبة كان بينهما مهاجاةٌ (الخزانة ٢/٢٣٧) .

الشاهد : أنشده الرضي على أن تنوين (قيس) في البيت شاذ لجمعه للشروط الأربعة .

(٤) ساقطة من ط .

نداء ما فيه أل

قوله : وإذا نودي المعرف باللام قيل يا أيها الرجلُ ، (ويا أيهذا الرجلُ ، ويا هذا الرجلُ)[1] ، والتزموا رفعَ الرجل لأنه المقصودُ (بالنداء)[2] ، وتوابعِه لأنها توابعُ معرب ، وقالوا يا اللهُ خاصةً .

لو دخل اللام المنادى فإما أن يُبْنى معها ، وهو بعيد ، لكون اللام معاقبةً للتنوين ، فهي كالتنوين ، فمن ثم قل بناءُ الاسم معها كالخمسةَ عشرَ وأخواته ، والآنَ ، فاستُكره دخولُها مطَّردًا في المنادى المبني .

وإما أن يعرب ، وهو أيضا بعيدٌ ، لحصول علةِ البناء (وهي)[3] وقوعُ المنادى موقعَ (كاف الخطاب)[4] وكونُه مثلَه في الإفراد والتعريف .

وقال بعضهم[5] : إنما لم يَجْمَعوا بينهما كراهةَ اجتماع حرفَي (تعريف)[6] .

وفيه نظر ، لأن اجتماعَ حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادةٌ لا يستنكر ، كما في لقد ، وألَا إنَّ ، على ما يجيء في موضعيهما[7] .

قالوا : وليس المحذور اجتماعَ التعريفين المتغايرَين ، بدليل قولك : (يا)[8] هذا ويا عبدَ الله (ويا الله)[9] ويا أنتَ ، بل الممتنعُ اجتماعُ أداتي التعريف (مع حصول)[10]

---

(١) في ط وفي مخطوطة المتن : يا هذا الرجل ويا أيهذا الرجل .
(٢) تكملة من مخطوطة المتن .
(٣) في ت وص : وهو .
(٤) في جـ وص وط : الكاف .
(٥) ذكر ذلك صاحب الإنصاف حجةً للبصريين المانعين من اجتماع حرف النداء وأل : وانظر المقتضب ٢٣٩/٤ ، والإنصاف ٣٣٧ ، ٣٣٨ .
(٦) في ص وط : التعريف .
(٧) انظر ط ٣٣٨/٢ ، ٣٣٩ .
(٨) تكملة من جـ وص وط .
(٩) تكملة من ص وط .
(١٠) في ط : لحصول .

الاستغناء بأحدِهما[1] .

وقال المبردُ – في الأعلام – إنها تُنكَّر ثم تُعرَّف بحرف النداء[2] .

ولا يتم ما قال في : يا اللهُ ويا عبدَ الله .

وقال المازني – في اسم الإشارة – ينكَّر ثم يجبر بحرف النداء الفائت من الإشارة ومن ثم لا يقال : هذا أقبل ، أي يا هذا[3] .

ولا حاجة إلى ما ارتكبا ، إذ لا منع من كون الشيء المعيَّن مواجَها مقصودا بالنداء ، وأيُّ محذور من اجتماع مثل هذين التعريفين .

هذا ، ولمَّا قصدوا الفصلَ بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسمًا مبهما ، غيرَ دال على ماهِيَّةٍ معينة ، محتاجا بالوضع في الدلالة عليها إلى شيء آخر ، يقع النداءُ في الظاهر على هذا الاسم المبهمْ (لشدة)[4] احتياجه إلى مخصِّصِه ، الذي هو ذو اللام ، وذلك أن من ضرورة المنادى أن يكون متميزَ الماهية ، (وأن يكون)[5] معلومَ الذات فلا معنى لنحو يا شيءُ ، ويا موجودُ ، إلا أن يُكنَّى بمثلهما عن أن المخاطب ما فيه شيءٌ مما يكون في العقلاءِ ، إلا أنه يقع عليه اسم الشيء والموجودِ ، وهذا مجازٌ ، وكلامنا في الحقيقة . فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة (أيًّا) بشرط قطعه عن الإضافة ، إذ هي تخصصه ، نحو أي رجل ، واسمَ[6] الإشارةَ .

أما لفظ شيء ، و(ما) بمعنى شيء ، فإنهما – وإن كانا مبهمين – لكن لم يوضعا

---

(١) لما ذكر أبو البركات في الإنصاف ٣٣٨ دليلَ البصريين كان من كلامه : وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية فَلأنْ لا يجوزَ الجمعُ بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أولى . وذلك لأن تعريف النداء بعلامة لفظية ، وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية . وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية ، كما أن تعريف النداء بعلامة لفظية .. إلخ .

(٢) في المقتضب ٢٠٥/٤ : وزيد وما أشبهه في حال النداء معرفةٌ بالإشارة ، منتقل عنه ما كان قبل ذلك فيه من التعريفِ .

(٣) لم ينسبه إلى المازني غيرُ الرضي فيما رأيت .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في جـ وط : وإن لم يكن ، وقد أثْبَتَا في الهامش ما أثبتُّه .

(٦) معطوف على قوله (أيًّا) .

على أن يزال إبهامُهما بالتخصيص ، بخلاف أيّ واسم الإشارة ، فإنهما وُضِعَا مبهمَين مشروطًا إزالةُ إبهامِهما بشيء . أما اسمُ الإشارة فبالإشارة الحسية أو بالوصفِ ، (وأمَّا)[1] أيٌّ فباسمٍ آخرَ بعدَه .

وأما ضميرُ الغائب فإنه وضع مبهَما ، مشروطا إزالة إبهامه ، لكن بما قبلَه لا بما بعده ، وإن اتفقَ ذلك فالأغلبُ أن يكون ذلك منكّرا ، كما في رُبَّهُ رجلا ، أما نحو:رأيته زيدًا فقليلٌ .

وأما الموصول فإنه – وإن أزال إبهامَه ما بعدَه – لكنه جملةٌ .

ثم نقول : إن أيا المقطوعَ عن الإضافة أحوجُ إلى الوصفِ من اسم الإشارة ، لأنه[2] – كما ذكرنا – وضع مبهَما ، مزالَ الإبهام باسمٍ بعده ، بخلاف (اسم)[3] الإشارة ، فإنه قد يزولُ إبهامُه بالإشارة الحسية ، (فلذا)[4] قد يقتصر على يا هذا دون يا أيُّها .

ومن ثم جوز بعضُهم في نعت يا هذا النصبَ والرفعَ ، كما في يا زيد الظريف ، وأوجب رفعَ نعت أي[5] .

وفصل بعضُهم في وصف يا هذا ، فقال : إن كان لبيان الماهيةِ نحو يا هذا الرجلُ وجب الرفع ، لأنه غيرُ مستَغْنًى عنه ، وإلا جاز الرفع والنصبُ ، نحو يا هذا الطويلُ[6] (رفعا ونصبا)[7] .

---

(١) في ت : فأما .

(٢) يعني (أيا) .

(٣) في ت وجـ : الاسم .

(٤) في ط : فلهذا .

(٥) في الموجز لابن السراج ٤٦ وأما قولهم : يا أيها الرجل ، ويا هذا الرجل ، فإنهم جعلوا أي الرجل بمنزلة اسم واحد ، فأي في التقدير مدعو والرجل صفة له ، وهاء تنبيه . ويجيزون أن تقيم الصفة مقام الموصوف ، فتقول : يا أيها الطويل ويا هذا القصير ، فإن قدرت الوقف على هذا ، ولم تجعله وُصلة إلى الصفة كنت في صفته بالخيار إن شئت رفعت وإن شئت نصبت ، وأما أي فلا يجوز في وصفها النصبُ .

(٦) في الأصول ٣٣٧/١ وكذلك في يا هذا الرجل إذا جعلت هذا سببا لنداء الرجل ، ولك أن تقيم الصفةَ مُقامَ الموصوف فتقول : يا أيها الطويلُ ويا هذا القصيرُ ... فإن قدرت الوقف على هذا ، ولم تجعله وصلة إلى الصفة ، وكان مستغنيا بإفراده كنتَ في صفته بالخيار إن شئت رفعت وإن شئت نصبت ... فقلت يا هذا الطويلُ والطويلَ .

(٧) تكملة من ط .

وأما المازني[1] والزجاج[2] فجوزا النصبَ والرفع في وصف اسم الإشارة وأي ، قياسا على نحو يا زيدُ الظريفُ . ولم يثبت .

وإنما قطع (أي) المتوصَّل به إلى نداء ذي اللام عن الإضافة لما ذكرنا من قصد الإبهام ، وأيضا لو لم يُقْطَع (عن الإضافة)[3] لكان منصوبا ، وكذا ذو اللام الذي هو وَصْفُه ، فلم يُمْكِنْ التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء ، كما أمكن بلزومِ الرفع وتركِ النصب .

وأُبدِلَ هاءُ التنبيه من المضاف إليه (لأنه لم يكن يخلو من مضافٍ إليه)[4] أو من تنوين قائمٍ مَقامَه ، نحو ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا ﴾[5] وليس هذا موضعَ التنوين ، وأيضا التنوينُ يبدل من مضاف إليه معلوم مقدَّر ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾[6] و﴿ كُلًّا هَدَيْنَا ﴾[7] والقصد هٰهنا الإبهام .

وهاء التنبيه أيضا مناسبٌ للنداء ، إذ النداء أيضا تنبيه .

ثم لكون اسم الإشارة أوضحَ من (أيٍّ) وُصِفَ (أيٌّ) به في بعض المواضع ، نحو يا أيُّهذا ، فيقتصر عليه .

وإنما تُوصِّل بأي إلى نداء اسم الإشارة لأن اسم الإشارة في الأصل ما يشار به

---

(١) في أسرار العربية ٢٢٩ قال : وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه يجوز فيه النصب نحو يا أيها الرجل كما يجوز في يا زيد الظريف ، وهو عندي القياس لو ساعده الاستعمال . وانظر المقتصد ٢/٧٧٨ .

(٢) في حاشية الصبان على الأشموني ٣/١٥٠ : وأجاز المازنيّ نصبَه قياسا على صفة غيره من المنادَيات المضمومة . قال الزجاج : لم يجز هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحدٌ بعده .. وقد اضطرب كلام الناظم في النقل عن الزجاج فنقل في شرح التسهيل عنه هذا الكلام ، ونسب إليه في شرح الكافية موافَقَةَ المازني . وتبعه ولده .

قلت : كذا في شرح الكافية الشافية لابن مالك صفحة ١٣١٨ ، ولعل الرضي تبعه في ذلك .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) ساقط من ص .

(٥) الإسراء ١١٠ ، والآية بتمامها ﴿ قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾ .

(٦) الزخرف ٣٢ .

(٧) الأنعام ٨٤ . والآية بتمامها ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴾ .

للمخاطب إلى شيء ، فهو في أصل الوضع لغير المخاطَب ، ولهذا يؤتي فيه بحروف الخطاب – كما يجيء في بابه[1] – فتُحُوشي في بعض الأماكن من أن يدخلَه حرفٌ يجعله مخاطبا ، أي حرف النداء ، ففُصِل بينهما بأيّ (في بعض المواضع)[2] لتناكُرِهما في الظاهر .

ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس ، نحو يا أيُّهذا الرجلُ ، (فعلى هذا)[3] ليس (نحو يا أيهذا الرجل)[4] لأجل نداءِ المعرَّف باللام – على ما أَوْمَأَ إليه المصنفُ[5] – بل لأجل نداء اسم الإشارة ، بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا أيُّهذا ، من دون الوصف باسم الجنس .

وقال الأخفش في : يا أيُّها الرجل : أيُّ موصولٌ ، وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوفٍ ، والجملة صلةُ (أيّ) وإنما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيفِ للمنادى ، ولاسيما إذا زِيدَ عليه كلمتان – أعني أيُّها[6] – .

ويصح تقويةُ مذهبه بكثرةِ وقوع (أي) موصولةً في غير هذا الموضع ، وندورِ كونِها موصوفةً – كما يجيء في باب الموصولات[7] – .

قيل : لو كانت موصولةً لكانت مضارعةً للمضاف فوجب نصبُها[8] .

والجواب : أنه إذا حُذِفَ صدرُ صلتها فالأغلب بناؤُها على الضمِّ – كما يأتي في الموصول[9] – فحرفُ النداء – (على هذا)[10] – (يكون داخلا)[11] على اسمٍ

---

(١) انظر ط ٣٢/٢ .
(٢) ساقط من جـ .
(٣) في ص وط : فعلى ما ذكرنا .
(٤) في ص وط : هذا التركيب مصوغا .
(٥) في قوله في المتن : وإذا نودي المعرف باللام قيل : يا أيها الرجل ، ويا أيهذا الرجل .. إلخ . انظر صفحة ٤٤٣ .
(٦) انظر الهمع ١٧٥/١ .
(٧) انظر ط ٥٦/٢ .
(٨) نسب السيوطي هذا الكلام إلى الزجاج في الهمع ١٧٥/١ .
(٩) انظر ط ٥٧/٢ .
(١٠) ساقطتان من ص .
(١١) في ت وجـ وط : تكون داخلة .

مبنيٌّ على الضم فلم يغيِّره ، وإن كان مضارعا للمضاف ، كما في قولك : يا من قال كذا .

والأكثرون على أن ذا اللام وصفٌ لاسم الإشارة في النداء وغيره ، لأنه اسمٌ دال على معنى في تلك الذات (المبهمة)[1] وهو الرجولية ، وهذا حدُّ النعت – كما يجيء[2] – أي ما دل على معنًى في متبوعه .

وقال بعضهم : هو عطف بيانٍ لعدم الاشتقاق[3] .

والجواب أن الاشتقاقَ ليس بشرط في الوصف – كما يجيء في بابه[4] – .

ولا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعرّف باللام – كما يأتي في باب النعت[5] – .

أما اسم الجنس فلأنه هو الدالُّ على الماهية من بين الأسماء ، والمحتاجُ (إليه)[6] في نعت أسماء الإشارة بيانُ ماهية المشار إليه ، فمن ثم قَبُحَ نعتُها من الصفات المشتقة إلا بما يَخُصُّ بعضَ الماهيات نحو هذا العالم ، فقبح هذا الأبيضُ .

وأما التعريف باللام فلأن تعيينَ الماهية حَصَلَ من لفظ الجنس ، وتعيينَ المفرد من أفرادها عُلِمَ من اسم الإشارة ، فلم يبق إلا تطابقُ النعت والمنعوت ، مع أنهما كلمتان بمنزلة قولك : الرجل المعهود ، لأن لفظ هذا لا يفيد إلا تعيينَ الفرد الذي دل عليه الرجل ، وهذه الفائدة تحصل من لام العهد ، فظهر شدةُ احتياج المبهَم إلى صفته ، (فمن)[7] ثمَّـة لا يجوز الفصلُ بين النعت والمنعوت ههنا ، فلا تقول : هذا اليومَ الرجلُ ، كما يجوز في غير هذا النوع ، ولا يجوز أيضا تفريقُ صفاته نحو : هؤلاء ؛ الرجلُ والفرسُ والبقرُ .

---

(١) في ط : بالمبهمة .

(٢) انظر صفحة ٩٦٧ .

(٣) في المقتضب ٤/٢٢٠ ومن قال : يا زيد الطويل قال : يا هذا الطويل ، وليس بنعت لهذا ، ولكنه عطف عليه وهو الذي يُسَمَّى عطف البيان .

(٤) صفحة ٩٧٣ .

(٥) صفحة ١٠٠٢ .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) في ت : ومن .

قوله : والتزموا رفع الرجل .

أي اسم الجنس الواقع صفةً لأي[1] وهذا ، (وكان)[2] القياس جوازُ نصبه ، كما في يازيد الظريفُ ، لكنهم نبَّهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء (فكأنه باشره حرفُ النداء ، وأما الظريف في يازيد الظريف فليس مقصودا بالنداء)[3] ، بل المقصود به زيد ، وقد ذكرنا الخلاف في (تجويز)[4] نصبه قبلُ[5] .

قوله : وتوابعِه .

أي التزموا رفعَ توابعه .

اعلم أن تابعَ تابعِ المنادى عند النحاة مثلُ متبوعِه مطلقا ، (أي)[6] إن كان تابعُ المنادى مرفوعًا أو منصوبا يُحْمَل تابعُ التابعِ على ظاهر إعراب التابع ، سواء كان المنادىَ « أيّ أو هذا أو غيرهما » . تقول في غيرهما : يازيد الطويلُ ذو الجمة ، إذا جعلته صفةً للطويل ، وإن حملته على زيد نصبتَ ، ومن نصب الطويل نصب ذا الجمةِ لا غيرُ ، كان نعتا للطويل أو لزيدٍ .

وأما في (أيّ) فإن التابع الذي يجيء بعد وصفِه لا يكون إلا تابعا لوصف أيٍّ ، لأنه هو المنادى في الحقيقة ، وأيٌّ وُصْلَةٌ إليه ، فعلى هذا إذا كان ذلك التابعُ مضافا معنويا فالواجب الرفع ، نحو : يا أيُّها الرجل ذو المال ، ولا يجوز : يا أيها الرجلُ وعبدُ الله ، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه ، فيجب – إذن – أن يكون عبد الله صفةَ أيّ ، ولا يجوز ، لأنه لا يوصف إلا بذي اللام ، ويجوز يا أيها الرجل الحسنُ الوجهِ ، (كما يجوز يا أيُّها الحسنُ الوجهِ)[7] وكذا يجوز يا أيُّها الفاضلُ والحسنُ الوجه .

وإن أُبدل من وصف (أيّ) فإن جعل المبدلُ منه في حكم الطرحِ لم يَجُزْ ، إلا

---

(١) بعده في ص وهامش ط : صفة مفردة لمنادى مضموم .

(٢) في جـ وط : وإن كان .

(٣) ساقط من ص .

(٤) في ص : جواز .

(٥) صفحة ٤٤٥ – ٤٤٧ .

(٦) ساقطة من ط .

(٧) ساقط من ص .

أن يكون البدلُ مما يجوز كونُه صفةً لأي – أعني الجنسَ ذا اللام – فلا تقول : يا أيُّها الرجلُ زيدُ .

وإن لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز يا أيها الرجل زيدٌ – برفع زيد – وسيجيء في باب البدل[1] أنه يجوز جعلُ المبدل منه في حكم الطرح وتركُه نحو : يا عالمُ زيدُ بالضم ، ويا عالم زيدٌ وزيدًا بالرفع والنصب . ولا يجوز : يا أيها الرجل زيدُ – بضم زيد بدلا من أيّ – لما تقدم أن التابع الذي بعد وصف أيّ لا يتبع أيّ[2] .

وأما إذا جئت (به)[3] بعد وصف (اسم)[4] الإشارة (فيجوز فيه الأمران ، لأن اسم الإشارة)[5] قد يستبدُّ من دون وصفه ، فتقول : يا هذا الرجلُ زيدٌ وذو المال ، حملا على الوصف ، وزيدُ – بالضم – وذا المال حملا على هذا .

وإذا كان ذلك التابع عطفَ نسق مجرَّدا عن اللام لم يجز إلا حملُه على هذا ، نحو : (يا)[6] هذا الرجلُ وذو الجمة ، لأنك (لو)[7] حملته على الوصف كان وصفا لِهذا ، واسمُ الإشارةُ لا يوصف إلا بذي اللام ، كما قلنا في أي[8] .

(قال الأندلسي)[9] : لا يجوز عطفُ المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذي هو صفة للمنادى (المضموم)[10] ، نحو : يا زيدُ الطويلُ وذو الجمة ، أما النصبُ ، فلأن المنصوبَ لا يعطف على المرفوع ، وأما الرفع ؛ فلأن حقَّ المعطوفِ جوازُ قيامه مقامَ

---

(١) قال في باب البدل صفحة ١٠٧٥ : لا نسلم أن المقصودَ بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ، ولا في سائر الأبدال إلا الغلط ، فإن كونَ الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهرٌ .

(٢) قبل قليل في قوله : وأما في أي ، فإن التابع الذي يجيء بعد وصفه لا يكون إلا تابعا لوصف أي .

(٣) تكملة من جـ وص وط .

(٤) تكملة من جـ وص وط .

(٥) ساقط من ص .

(٦) تكملة من جـ وص وط .

(٧) في ط : لولا .

(٨) انظر صفحة ٤٤٣ وما بعدها .

(٩) ساقطتان من ص وط ، وبسقوطهما يختل المعنى ، لأنها تصبح مقولَ القول ، لقوله كما قلنا في أي ، ولا يستقيم الكلامُ على ذلك .

(١٠) في ط : المضمون .

المعطوف عليه ، ولا يجوز : يا زيد ذو الجمة ، برفع (ذو) فلم يبق إلا النصبُ عطفًا على زيد[1] .

وأجاز المازنيُّ الرفعَ حملا على الطويل ، ويَمْنَعُ من كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجب له ويمتنع عليه ، ألا ترى إلى قولهم : يا زيد والحارثُ ولا يجوز : يا الحارثُ[2] .

والجواب : أنه كان القياسُ امتناعَ نحو : يا زيد والحارث ، (لكنه)[3] إنما جاز لأن المانع من نحو : يا الحارث ، اجتماعُ يا واللام لفظًا ، ولم يجتمعا في يا زيد والحارث ، فهو مثل يا أيُّها الرجلُ ، من حيث إنهما يجتمعان في الصورتين تقديرًا لا لفظا .

قوله : لأنها توابع معرَب .

يومئ إلى أن المعربَ لا مَحَلَّ له ، أو إلى أنه لا يُحْمَل على محله وتركِ ظاهر إعرابه .

وفي الموضعين نظر .

أما الأول ؛ فلأن المضاف إليه إضافةً غيرَ محضة له محل من الإعراب ، مع كونه معربا لفظا نحو : حسن الوجه ، ومؤدّب الخدام ، وضارب زيدٍ ، وكذا ما أضيف إليه المصدر (قال[4] :

١٢٢ - (حتَّى تَهَجَّر في الرَّواحِ وهَاجَهَا طلبَ المعقبِ حقَّه المظلومُ[5])[6]

---

(١) ذكر الأندلسي ذلك في المباحث الكاملية ١٩٩/٣ - ٢٠٠ بعد أن ذكر رأيا لأبي علي الفارسي نقله عن التذكرة ، ثم نقل قريبا مما نقله عنه الرضي .

(٢) في الأصول ٣٧٢/١ : قال - يعني المازني - وأرى إن عطفتُ ذا الجمة على الطويل أن أرفَعه كما فعلتُ في الصفةِ .

(٣) في ص : إلا أنه .

(٤) قائله لبيد من ربيعة العامري وستأتي ترجمته ٦٤٤ .

(٥) البيت في ديوان لبيد ١٥٥ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٢٨/١ ، وفي الإنصاف ٢٣٢ ، وفي ابن يعيش ٢٤/٢ ، وفي العيني ٥١٢/٢ ، وفي الخزانة ٢٤٠/٢ .

اللغة : تهجر : سار في الهاجرة وهي نصف النهار ، الرواح : اسمٌ للوقت من زوال الشمس إلى الليل ، هاجها : أزعجها ، المعقب : الذي يطلب حقه مرةً بعد مرة .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن فاعل المصدر وإن كان مجرورا بإضافة المصدر إليه - محلُّه الرفع ، والدليل الاتباعُ على محله بالرفع في قوله : المظلوم .

(٦) هذا البيت تكملة من ط وحدها .

وأما الثاني ، فإنه – وإن كان ظاهرُ كلام سيبويه منعَ الحمل على موضع ما أضيف إليه اسما الفاعلِ والمفعولِ والصفةُ المشبهةُ والمصدرُ[1] ، وإن جاء في الظاهر ما يوهِم خلافَ ذلك فهو يضمرُ له عاملا ، كقوله في ضارب زيد وعمرا : إن التقدير (ضاربُ زيدٍ)[2] (وضاربٌ عَمْرًا[3] ، ولا يجيز في نحو : حسن الوجهِ واليدِ ، الرفعَ في المعطوف[4] .

كل هذا)[5] كراهةً لمخالفة التابع لظاهر إعراب المتبوع إلى (المحل)[6] الخفي .

لكنه يُشكِل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم (إنَّ) في نحو : إنَّ زيدا منطلقٌ وعمرٌو .

وله[7] أن يرتكب أن الجملة غيرَ المؤكَّدةِ – أعني عمرو مع خبره المقدَّر – عطفٌ على الجملة المؤكَّدة – أعني إنّ مع اسمه وخبره – ولا نقول إن الاسم عطفٌ على الاسم .

وكذا نقول في نحو قوله[8] :

١٢٣ – فإن لم تَجِدْ من دونِ عَدْنَانَ والِدًا ودونَ مَعَدٍّ فلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ[9]

---

(١) و(٣) في الكتاب ٨٦/١ وتقول في هذا الباب : هذا ضارب زيد وعمرو ، إذا أشركت بين الآخر والأول في الجار ، لأنه ليس في العربية شيءٌ يعمل في حرف فيمتنع أن يشْرَك بينه وبين مثله ، وإن شئت نصبت على المعنى ، وتضمر له ناصبا ، فتقول : هذا ضارب زيدٍ وعمرا ، كأنه قال ويضربُ عمرا أو وضاربٌ عمرا . وانظر أيضا ٨٩/١ ، ٩٨ .

(٢) ساقطتان من ص .

(٤) لم أجد حديثا عن ذلك في الكتاب في باب الصفة المشبهة ولا في العطف .

(٥) تكملة من جـ وص وط .

(٦) في ت وص : المحلى .

(٧) يعني لسيبويه .

(٨) قائله لبيد ، وستأتي ترجمته ٦٤٤ .

(٩) البيت في ديوانه ١٣١ ، وفي الكتاب ٣٤/١ ، وفي المقتضب ١٥٢/٤، وفي المحتسب ٤٣/٢ ، وفي الإنصاف ٣٣٤ ، وفي سر صناعة الإعراب ١٤٧/١ ، وفي رصف المباني ٨٢ ، وفي الخزانة ٢٥٢/٢ .

اللغة : تزعْك : تكفِك ، العواذل : أراد بها حوادثَ الدهر ونوازلَه .

قال الشيخ عضيمة في حاشية المقتضب ١٥٢/٤ : يقول : لم يبق لك أب حيٌّ إلى عدنان ، فكف عن الطمع في الحياة .

الشاهد : ذكره الرضي شاهدًا على أن (دون) بالنصب معطوف على محل الجار والمجرور (من دون) .

(بنصب دونَ)[1] وقوله[2] :

١٢٤ - (مُعَاوِيَ إنَّنا بَشَرٌ فأسْجِحْ) فَلَسْنَا بالجِبالِ ولا الحَدِيدَا[3]

إن المنصوبَ عُطِفَ على محلّ الجارِّ والمجرور .

قوله : والتزموا رفعَ الرجل .

كأنه جوابٌ عن سؤال مقدّر ، وهو : أنه إذا كان صفة للمنادى المضموم ، فلم لمْ يجز (نصبُه)[4] كما في يازيد الظريف .

---

(١) ساقطتان من جـ وص وط .

(٢) قائله عبد الله بن الزبير بن الأشيم ، انظر الخزانة ٢/٢٦٤ ، وعلى رواية أخرى بجر الحديد من أبيات لعُقَيبةَ بن هُبيرة الأسدي ، ونسب سيبويه روايةَ النصب إلى عقيبةَ هذا .

(٣) البيت في الكتاب في أربعة مواضع أحدُها معه بيت ثان يدل على أن القافيةَ منصوبة وهو قوله :

أديروها بني حرب عليكُم ولا ترموا بها الغَرَضَ البعيدا

وانظر الكتاب ١/٣٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ ، والبيت برواية النصب في المقتضب ٢/٣٣٧ ، ٤/١١٢ ، ٣٧١ ، وقال الشيخ عضيمة في هامش ٢/٣٣٧ : استشهد به سيبويه على العطف على الموضع في أربعة مواضع ... واستشهد به المبرد على العطف على الموضع ، و لم يتعرض المبرد في نقده لكتاب سيبويه لهذا البيت في مواضعه الأربعة ، ثم بعد هذا كله نرى البغداديَّ ينسُب إلى المبرد أنه رد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب . ا هـ .

قلت : ذكر البيتَ ابنُ قتيبة في الشعر والشعراء ٩٩ نقلا عن سيبويه ثم قال : وقد غَلِطَ على الشاعر لأن هذا الشعر كلَّه مخفوض ، قال الشاعر :

فهبها أمةً ذهبت ضياعا يزيدُ أميرُها وأبو يزيدِ

أكلتم أرضَنا وجردْتُمُوهَا فهل من قائم أو من حصيدِ

وكذا قال العسكري في التصحيف ٢٠٧ .

والبيت في كثير من كتب النحو ، وفي الخزانة ٢/٢٦٠ ، وفيها ٢/٢٦٢ : وأجاب الزمخشري تبعا لما قاله ابن الأنباري في الإنصاف بأن هذا البيت روي مع أبياتٍ منصوبة ومع أبيات مجرورة ، فمن رواه بالجر روى معه الأبيات المتقدمة ، ومن رواه بالنصب روى معه :

أديروها بني حرب عليكم ولا ترموا بها الغرضَ البعيدا

قلت : الذي في الإنصاف ٣٣٣ فنصب الحديد حملا على موضع الجبال لأن موضعها النصب بأنها خبر ليس ، ومن زعم أن الرواية ولا الحديد بالخفض فقد أخطأ ؛ لأن البيت الذي بعده : أديروها ... إلخ .

والرويُّ المخفوضُ لا يكون مع الروي المنصوب في قصيدة واحدة .

فليس كلام ابن الأنباري موافقا ولا مقاربا لما في الخزانة .

والخلاصة أن رواية سيبويه لا ترد ، وبها استشهد صاحبُنا ، ويمكن أن يكون للبيت رواية أخرى في قصيدة أخرى ، فقد يتفقُ الشاعران في البيت كله أو بعضه إما عن طريق تقليد اللاحق للسابق أو من طريق توارُد المعاني .

اللغة : معاوي : منادى مرخم معاوية ، وهو أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان . وأسجح : ارْفُقْ وسهِّل .

(٤) في جـ وط : فيه النصب والكلمة ساقطة من ص .

قوله : وتوابِعه .

كأنه جواب عن سؤال وارد على الجوابِ عن السؤال الأول ، أي إذا كان هو المقصودَ بالنداءِ ، والمقصودُ بالنداء كالمنادى المضمومِ ، فالوجهُ أن يجوز في توابعه ما جاز في توابع المضموم ، فعلى هذا صار نحو (الرجل) في يا أيها الرجل كالنعامة[1] ، إذا قيل : لم (وجب)[2] رفعه ؟ قيل : هو المنادى المفردُ الذي باشره حرف النداء ، لكونه مقصودا دونَ موصوفِه ، فإذا قيل : فيجب – إذن – أن يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم (قيل هو ليس نفس المنادى المضموم)[3] بل مثلُه .

قوله : وقالوا : يا الله خاصة .

(أي)[4] لم يدخل حرفُ النداء من جملة ما فيه اللام إلا (في)[5] لفظة الله ، قيل : إنما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام ، لزومِها للكلمة فلا يقال : لا إلا نادرا ، قال[6] :

١٢٥ – يَسْمَعُها لا هُهُ الكُبَّار[7]

---

(١) نقل الرضي عن الزجاجي كلاما يشنّع فيه على الكوفيين فقال ط ١١٣/٢ : قال الزجاجي مشنعا على الكوفيين ، فإذا عندهم كالنعامة ، قيل لها : احملي ، قالت : أنا طائر ، قيل لها : طيري ، قالت : أنا جَمَل .
والرضي هنا جاء بالمثل ليشبه به الرجلَ في نحو يا أيها الرجلُ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) ساقط من ط .

(٤) في جـ وص وط : يعني .

(٥) تكملة من ص .

(٦) قائله الأعشي وقد تقدمت ترجمته صفحة ١١٨ .

(٧) صدره : كحلفة من أبي رياح .
والبيت في ديوانه ٣٣٣ ، وفي الأمالي الشجرية ١٥/٢ ، وفي التصحيف للعسكري ٣١٠ ، وفي الخزانة ٣٦٦/٢ ، وفي العيني ٢٣٨/٤ ، وفي الهمع ١٧٨/١ ، وفيه : يسمعها اللهم الكبار .
اللغة : أبو رياح : حصن بن عمرو بن بدر ، وكان قتل رجلا فسألوه أن يحلف أو يعطي الديةَ فحلف ثم قتل بعد حَلْفته ، فضربَتْه العرب مثلا لما لا يغني من الحَلِف . الكبار : صيغة مبالغة الكبير ، وهو صفة لاهُه . انظر الخزانة ٢٦٩/٢ ، ٢٧٠ .
الشاهد : أورده الرضي شاهدًا على أنه قيل ياالله للزوم اللام للكلمة ، فلا يقال لا . إلا نادرا ، كما في هذا الشعر .
قال البغدادي في الخزانة ٢٦٨/٢ بعد أن أورد كلام ابن الشجري الذي نقله عن سيبويه من أن أصل الله إلٰه :
أقول : البيتان اللذان أوردهما ليسا في كتاب سيبويه وليس في الشعر دليلٌ على أن الله أصله لا ، لجواز أن يكون لا ، مَخَفَّفَ إلٰه ، حذفت الهمزة لضرورة الشعر ، بدليل الجمع على آلهة دون الْوِهة والْيِهة .

(وكونِها)[1] بدلا من همزة إلٰه ، فلا يجمع بينهما إلا قليلا ، قال[2] :

١٢٦ – معاذ الإلٰه أن تكون كظبيةٍ ولا دُميــة ولا عقيلــةِ رَبْــرَبِ[3]

وأما النجم والصَّعِق والذي وبابُه فإن لامها لازمةٌ ، (لكن)[4] ليست بدلا من الفاء ، وأما الناس فإن اللام فيه عوض من الفاء ، وأصله أناس ، (ولا)[5] يجتمعان إلا في الشعر ، كقوله[6] :

١٢٧ – إنَّ المنايا يطَّلعن على الأناس الآمنينا[7]

إلا أنها ليست لازمةً ، إذ يقال في السعة : « ناس » .

(قالوا)[8] وأصله الإلٰه ، فِعَال بمعنى مفعول ، والإلاهةُ العبادة[9] ، وأَلَهَ بفتح العين أي عَبَدَ ، فإلٰه بمعنى مألوه ، أي معبود ، فالله في الأصل من الأعلام الغالبةِ ،

---

(١) في ت وص : وكونه .

(٢) قائله البُعيث بن حُريث بن جابر بن سَري بن مسلمة بنِ عُبيد بن ثعلبة شاعر محسّن وهو القائل : خيال لأم السلسبيل ودونَها ... البيت . وهي أبيات جياد مختارة . انظر : الخزانة ٢/٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٣) البيت في حماسة أبي تمام ٣٧٨ ، وفي الخزانة ٢/٢٧٧ .

اللغة : معاذ الإله : منصوب على المصدر ، أي أعوذ بالله معاذًا ، الدُّمية : الصورة من العاج ونحوه ، عقيلة كل شيء : أكرمه ، الربرب : القطيع من بقر الوحش .

الشاهد : أنشده الرضي على أن أل في الله بدل من همزة إلٰه فلا يجمع بينهما إلا قليلا ، كما هنا .

(٤) في ط : لكنها .

(٥) في ت : لأنهما لا .

(٦) قائله ذو جدن الحميري الملك ، نقل ذلك البغدادي عن كتاب المعمَّرين لأبي حاتم السجستاني .. وهو من أذواء اليمن ، والأذواء بعضهم ملوك وبعضهم أقيال والقَيْلُ دون الملك (انظر الخزانة ٢/٢٨٧ – ٢٨٩) .

(٧) البيت في مجالس العلماء ٧٠ ، وفي الخصائص ٣/١٥١ ، وفي الأمالي الشجرية ١/١٢٤ ، وفي ابن يعيش ٢/٩ ، وفي الخزانة ٢/٢٨٥ .

اللغة : المنايا : جمع منية وهي الموت . يطلعن : يشرفن ويقربن .

الشاهد : أنشده الرضي على أن اجتماع أل والهمزة في الأناس لا يكون إلا في الشعر ، والقياس الناس .

(٨) في ط : فقالوا .

(٩) في اللسان (إله) ١٧/٣٦٠ ابن سيده : والإلاهةُ والأُلوهةُ والأُلوهيةُ العبادة ، وقد قرئ ﴿ ويَذَرَكَ وآلِهَتَك ﴾ وقرأ ابنُ عباس (ويذرك وإلاهتك) أي وعبادتك ، وهذه الأخيرة عند ثعلب كأنها هي المختارة ، قال : لأن فرعون كان يُعْبَدُ ولا يَعْبُدُ ، فهو على هذا ذو إلٰهَة لا ذو آلهة .

وانظر : مجالس ثعلب ١/١٨٠ .

كالصَّعِق ، (كأنه)[1] كان عامًّا في كل معبود ، ثم اختص بالمعبود (الحق)[2] لأنه أولى من يُؤْلَه ، أي يعبد ، وصار مع لام العهد علما له ، فلكثرة استعمال هذه اللفظة صار تخفيفُ همزتها أغلبَ من تركه ، وصار الألفُ واللام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما .

(ولا نقول : اجتماعهما)[3] يختص حالَ الضرورة ، كما قلنا في الأناس ، وذلك أنه قد يجيء الإلٰه في السعة .

أورد أبو الفرج الأصفهاني[4] أن أمَيَّةَ بنَ خلف[5] كان يُسَمِّي عبدَ الرحمن بنَ أمية عبدَ الإلٰه[6] .

فلما خففت الهمزة نقلت حركتُها إلى ما قبلها – كما هو القياس – وحذفت ، فصار أَلِلَٰه ، ثم أسكنوا اللام الأولى ، وأدغموها في الثانية .

ولا تُدغَم لو خففت الإلاهة بمعنى العبادة ، لأن التخفيف – مع عروضه – غيرُ غالب ، كما غلب في الله ، فكأن اللامين لم يلتقيا .

والأكثر في (يا ألله) قطعُ الهمزة ، وذلك للإيذان من أول الأمر أن الألف واللام خرجا عما كانا عليه في الأصل ، وصارا كجزء الكلمة ، حتى لا يستكره اجتماعُ يا

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) في ط : بالحق .

(٣) ساقط من ص .

(٤) هو علي بن الحسين بن محمد القرشي أبو الفرج الأصبهاني من أئمة الأدب الأعلام في معرفة التاريخ والأنساب والسير والآثار واللغة والمغازي ، ولد في أصبهان ونشأ وتوفي ببغداد ، قال الذهبي : والعجب أنه أموي شيعي من كتبه : الأغاني ، ومقاتلُ الطالبيين ،توفي سنة ٣٥٦ هـ(الأعلام ٥/٨٨) .

(٥) أمية بن خلف بن وهب من بني لؤيٍ أحد جبابرة قريش في الجاهلية ، أدرك الإسلام ولم يسلم ، وهو الذي عذب بلالا ، أسره عبد الرحمن بن عوف يوم بدر ، فرآه بلال فصاح بالناس يحرضهم على قتله فقتلوه سنة ٢ هـ (الأعلام ١/٣٦٢) .

(٦) ذكر ذلك أبو الفرج في الأغاني ٤/٢٨ طبع دار الفكر ، وقال : إن عبد الرحمن بن عوف كان يسمَّى في الجاهلية عبدَ عمرو ، فلما أسلم سماه الرسول ﷺ عبدَ الرحمن ، وكان صاحبًا لأميةَ بن خلف فقال أميةُ : أدعوك عبدَ عمرو فأبَى عبدُ الرحمن ، فقال : إذن أدعوك عبد الإله ؛ لأني لا أعرف الرحمن .. ولا أدري من عبد الرحمن بن أمية الذي ذكره الرضي ، إلا أن يكون والد عبد الرحمن بن عوف كان يسمى أميةَ ! .

واللام ، فلو كانا بقيا على أصلهما لسقط الهمزة في الدَّرْجِ[1] ، إذ همزةُ اللام المعرفةُ همزةُ وصل .

وحكى أبو علي : يا الله ، بالوصل على الأصل[2] .

وجوز سيبويه أن يكون الله من لاه يليه ليْها أي استتر[3] .

فيقال في قطع همزته واجتماع اللام ويا : إن هذا اللفظ اختصَّ بأشياء لا تجوز في غيره ، كاختصاص مسماه تعالى ، وخواصُّه : (ما)[4] في اللهم ، وتاللهِ ، وآلله ، وهَالله (ذا ، وألله)[5] مجرورا بحرف مقدر في السعة ، وأَفَا ألله (لتفعلن)[6] بقطع الهمزة ، كما يجيء في باب القسم[7] . وقوله[8] :

١٢٨ – من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالوصل عني[9]

---

(١) يعني في أثناء الكلام .

(٢) في المباحث الكاملية ١٨٣/٣ : حكى أبو علي يا الله ويا ألله بالوصل والقطع في التذكرة .

(٣) في حاشية المقتضب ٢٤٠/٤ تعليقة برقم (٢) ما يلي : لسيبويه رأيان في اشتقاق لفظ الجلالة .. يرى في الجزء الأول ٣٠٩ أن أصله أله قال : وكان الاسم – والله أعلم – إلٰه ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خَلَفا منها فهذا أيضا مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، ومثلُ ذلك أناس .

وقال في جـ ١٤٤/٢ – ١٤٥ الأصل فيه لاه قال :

وقال بعضهم : لَهْي أبوك ، فقلب العين ، وجعل اللام ساكنة ، إذ صارت مكان العين ، كما كانت العين ساكنة ، وتركوا آخر الاسم مفتوحا ، وإنما فعلوا ذلك به حيث غيروه لكثرته في كلامهم .

وقد اعترض المبرد في نقده لسيبويه على رأي سيبويه الثاني بأنه مناقض لرأيه الأول .. ورد ابن ولاد على المبرد ، انظر : الانتصار ٢٧٩ – ٢٨٠ .. إلخ .

وقد رجعت إلى الكتاب فوجدت نصَّ ما نقله الشيخ عضيمة عنه في المواضع التي أشار إليها .

(٤) ساقطة من جـ وص وط .

(٥) في ط : ذو الله .

(٦) تكملة من جـ وط .

(٧) انظر ط ٣٣٤/٢ – ٣٣٦ .

(٨) لم أعثر له على قائل .

(٩) البيت في الكتاب ٣١٠/١ ، وهو في المقتضب ٢٤١/٤ ، وفي الإنصاف ٣٣٦ ، وفي اللامات ٣٤ ، وفي اللسان (لتا) ، وفي الخزانة ٢٩٣/٢ ، ويروى في بعض المصادر : فديتك يا التي .

اللغة : تيمت : أذللت واستعبدت .

الشاهد : قوله يا التي ، حيث دخلت (يا) على ما فيه (ال) شذوذا ، ووجهه مع شذوذه أن اللام لازمة للكلمة .

شاذٌّ ، ووجهُ جوازه مع الشذوذ لزومُ اللام ، وقوله[1] :

١٢٩ - فيا الغلامان اللَّذانِ فرَّا إيّـاكما أن تَبْغِيَـا لِـي شرا[2]

أشذ .

وبعض الكوفيين يجيز دخولَ (يا) على ذي اللام مطلقا ، في السعة[3] .

والميمان في (اللهم) عُوِّضتا من يا ، أُخِّرتا تبركا (بالابتداء)[4] باسمه تعالى .

وقال الفراء : أصله ياالله أُمَّنا بالخير ، فخفف (بحذف)[5] الهمزة[6] .

وليس بوجه ، لأنك تقول : اللهمّ لا تؤمَّهم بالخير[7] .

ويُجْمَع بين (يا) و (الميم) المشددةِ ضرورةً . قال[8] :

١٣٠ - إني إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا أقول يا اللَّهُمَّ يا اللَّهمَّا[9]

---

(١) وهذا أيضا مجهول القائل .

(٢) البيت في المقتضب ٢٤٣/٤ ، وفي المقرب ١٧٧/١ ، وفي ابن يعيش ٩/٢ ، وفي الضرورات الشعرية ١٦٩ ، وفي الإنصاف ٣٣٦ ، وفي أسرار العربية ٢٣٠ ، وفي اللامات ٣٤ ، وفي الخزانة ٢٩٤/٢ ، ويروى البيت في بعض المصادر تعقبانا .

اللغة : تعقبانا : تتبعانا .

استشهد به الرضي على دخول يا على ما فيه ال شذوذا ؛ لأن اللام ليست لازمةً ولا عوضا .

(٣) انظر المسألة السادسة والأربعين من الإنصاف ٣٣٥ - ٣٤٠ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في ت : كما تحذف .

(٦) في معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١ : ونرى أنها كلمة ضم إليها (أُمَّ) تريد يا الله أمنا بخير ، فكثرت في الكلام فاختلطت .

(٧) هذا أحد أربعة ردود ذكرها الأنباري في الإنصاف ٣٤٤ .

(٨) في الخزانة ٢٩٥/٢ : هذا البيت من الأبيات المتداولَة في كتب العربية ، ولا يعرف قائله ، ولا بقيته .

وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي : قال : وقبله :

إن تغفر اللهم تغفر جما وأيُّ عبد لك لا ألما

وهذا خطأ ، فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله بيتٌ مفرد ، لا قرين له ، وليس هو لأبي خراش ، وإنما هو لأمية ابن أبي الصلت ..إلخ .

أقول : لم أجد البيتين في ديوان أمية بن أبي الصلت . طبع دار مكتبة الحياة .

(٩) البيت في نوادر أبي زيد ١٦٥ ، وفي المقتضب ٢٤٢/٤ ، وفي المحتسب ٢٣٨/٢ ، وفي اللمع ١٩٧ ، وفي المخصص ١٣٧/١ ، وفي الخزانة ٢٩٥/٢ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن اجتماع الياء والميم الساكنة في نحو : يا اللهم ، شاذ .

وقد يزاد (في آخره)[1] (ما) قال[2] :

١٣١ - وما عليكِ أنْ تقولي كُلَّما (صَلّيتِ أو سبَّحتِ)[3] يا اللهُمَّ ما
أردُدْ علينا شيخَنا مسلَّمَا[4]

ولا يوصف اللهم عند سيبويه[5] .

كما لا توصف أخواتُه - أعني الأسماءَ المختصة بالنداء ، نحو : يا هناه[6] ، ويا نومان[7] ، ويا ملكعان[8] ، وفُلُ[9] .

وقد أجاز المبرد وصفَه[10] ؛ لأنه بمنزلة (يا الله) (وقد يقال : يا اللهُ الكريمُ)[11] .

وقد استشهد بقوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَـٰوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾[12] وهو عند سيبويه على النداءِ المُستَأنفِ[13] .

---

(١) ساقطتان من جـ وص وط .

(٢) هذا الرجز مجهول القائل أيضا .

(٣) في ص وط : سبحت أو صليت .

(٤) الأبيات في معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١ ، وفي الإنصاف ٣٤٢ ، وفي اللامات ٨٦ ، وفي الجمل ١٦٤ ، وفي المقرب ١٨٣/١ ، وفي رصف المباني ٣٠٦ ، وفي الخزانة ٢٩٦/٢ .

اللغة : ما عليك : ما استفهامية . سبحت : التسبيح تنزيه الله وتعظيمه .

شيخنا : أراد الأب أو الزوج .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن (ما) تُزادُ قليلا بعد يا اللهم .

(٥) في الكتاب ٣١٠/١ : وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم ، من قِبَل أنه صار عندهم بمنزلة صوت كقولهم : يا هناه .

(٦) في التاج ٤١٣/١٠ : ويقال في النداء للرجل من غير أن يصرّح باسمه : يا هن أقبل ، أي يا رجل أقبل ، ويا هنان أقبلا ، ويا هنون أقبلوا .

(٧) في التاج ٨٦/٩ : وقولهم للرجل : يا نومان . قال الجوهري : يختص بالنداء أي كثير النوم .

(٨) في اللسان ١٩٨/١٠ : وملكعان ولكوع : لئيم دنيء ، وكل ذلك يوصف به الحَمِقُ .

(٩) في اللسان ٤٩/١٤ قال الجوهري : قولهم في النداء : يا فل مخففا إنما هو محذوف من يا فلان لا على سبيل الترخيم ، قال : ولو كان ترخيما لقالوا يا فلا .

(١٠) المقتضب ٢٣٩/٤ .

(١١) تكملة من جـ وط .

(١٢) الزمر ٤٦ وانظر استشهاد المبرد بها في المقتضب ٢٣٩/٤ .

(١٣) في الكتاب ٣١٠/١ : وأما قوله عز وجل : ﴿ اللَّهم فاطر السموات والأرض ﴾ فعلى يا .

ولا أرى في الأسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف ، بل السماعُ مفقود فيها .

قوله : ولك في مثل يا تيمُ تيمَ عدي الضم والنصب .

يعني بمثله المنادى (المكرر)[1] إذا ولي الثانيَ اسمٌ مجرورٌ بالإضافة . فالثاني واجبُ النصب ، ولك في الأول الضمُّ والنصب . قال[2] :

١٣٢ – يا تيمُ تيمَ عدي لا أبالَكُم لا يلقِيَنَّكم في سوءة عُمَرُ[3]

وقال[4] :

١٣٣ – يا زيدُ زيدَ اليعملات الذُّبَّل تطاولَ الليلُ عليك فانزِل[5]

أما الضم في الأول فواضح ، لأنه منادى مفردٌ معرفةٌ ، والثاني عطفُ بيان – وهو البدل على ما يأتي في بابه[6] – . .

---

(١) في ص : المفرد المكرر لفظه .

(٢) قائله جرير ، وستأتي ترجمته .

(٣) البيت في ديوانه ٢١٢ ، وفيه : لا يوقعنكم ، مكان : لا يلقينكم . وفي الكتاب ٢٦/١ ، وفي المقتضب ٢٢٩/٤ ، وفي الجمل ١٥٧ ، وفي الخصائص ٣٤٥/١ ، وفي اللامات ١٠١ ، وفي نوادر أبي زيد ١٣٩ ، وفي الخزانة ٢٩٨/٢ .

وفي الخزانة ٢٩٨/٢ قال ابن سيده : من رواه بالفاء فقد صحَّف وحرَّف . والبيت من قصيدة يهجو بها جريرٌ عُمَرَ بنَ لجأ التيمي ، والسوءة : الفعلة القبيحة والمعنى : لا يوقعنكم عمر في بلية ومكروه لأجل تعرضه لي . أي امنعوه من هجائي حتى تأمنوا أن ألقيكم في بلية .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن (تيم) الأول يجوز فيه الضم والنصب .

(٤) بيتان من مشطور الرجز لعبد الله بن رواحة ، ونسبها شراح شواهد الكتاب إلى بعض ولد جرير ، وعبدُ الله بن رواحة الأنصاري هو أبو محمد صحابي ، يعد من الأمراء والشعراء الراجزين ، وكان يَكْتُبُ في الجاهلية ، شهد العقبة مع السبعين ، شهد بدرا وأحدا والخندق والحديبية . كان أحد الأمراء في وقعة مؤتة واستُشْهد فيها سنة ٨ هـ (الأعلام ٢١٧/٤) .

(٥) البيتان في ديوانه ١٥٢ ، وفي الكتاب ٣١٥/١ (الأول فقط) ، وفي المنصف ١٦/٣ ، وفي ابن يعيش ١٠/٢ ، وفي المغني ٥٩٦ ، وفي اللامات ١٠١ ، وفي الخزانة ٣٠٣/٢ ، وفي اللسان (عمل) .

اللغة : اليعملات : الإبل القوية على العمل . الذبل : جمع ذابلة أي ضامرة من طول السفر ، وأراد بزيدٍ زيدَ بنَ الأرقم ، وقيل زيدَ بنَ حارثة ، ورد ذلك صاحبُ الخزانة ٣٠٤/٢ .

الشاهد : استشهد بهما الرضي على أن (زيد) الأول يجوز فيه الضم والنصب .

(٦) صفحة ١٠٧٣ .

وأما نصب الأول فقال سيبويه : إن تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه ، وهو تأكيد لفظي لتيم الأول[1] .

وقد مرَّ في توابع المنادى المبني أن التأكيدَ اللفظيَّ – في الأغلب – حُكمُه حكمُ الأول وحركتُه حركتُه ، إعرابيةً كانت أو بنائية[2] ، فَكَمَا أن الأول محذوفُ التنوين للإضافة ، فكذلك الثاني مع أنه ليس بمضاف .

وشبَّهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه في : لا أبالك ، لتأكيد اللام المقدَّرة[3] .

وإنما جيء بتأكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف إليه ، لَا بَعْدَ المضاف (إليه)[4] ، لئلا يُستنكَرَ بقاءُ الثاني بلا مضافٍ إليه ، ولا تنوينٍ معوِّضٍ عنه ، ولا بناءٍ على الضم .

وجاز الفصل به بينهما في السعة – مع أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة ، وذلك بالظرف خاصةً ، في الأغلب ، كما يجيء في باب الإضافة[5] – (لأنك)[6] لمَّا (كررت)[7] الأول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كأن الثانيَ هو الأول ، وكأنه لا فصل هناك ، ألا ترى أنك تقول : إنَّ إنَّ (زيدا)[8] قائم ، مع قولهم : لا يُفْصَلُ بين إنَّ واسمها إلا بالظرف ، وتقول : لا لا رجلَ في الدار ، مع أن النكرةَ المفصولةَ بينها وبين (لا) التبرئة واجبةُ الرفع ، (نحو قوله)[9] تعالى : ﴿ لَا

---

(١) في الكتاب ١/٣١٤ ، ٣١٥ بعد أن ذكر البيتين : يا تيم تيم عدى . ويا زيد زيد اليعملات قال : وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبا ، فلما كرروا الاسم توكيدا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا .

(٢) صفحة ٤٣٠ .

(٣) قال في الكتاب ١/٣١٥ : وقال الخليل رحمه الله : وهو مثل لا أبالك ، قد علم أنه لو لم يجئ بحرف الإضافة قال : أباك ، فتركه على حاله الأولى ، واللام ههنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله : يا تيم تيم عدي .

(٤) تكملة من جـ وص وط .

(٥) صفحة ٩٤١ .

(٦) في ت وص : لأنه .

(٧) في ت وص : كُرِّرَ .

(٨) في ط : زيد ، وهو خطأ .

(٩) في ص وط : كقوله .

فِيهَا غَوْلٌ ﴾[1] وقال[2] :

١٣٤ – فلا واللهِ لا يُلْفَى لِمَا بِي ولَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَـدًا دَوَاءُ[3]

مع أن (حرف الجر لا يدخل)[4] إلا في الاسم .

ويمكن أن يكون قوله[5] :

١٣٥ – وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنَ[6]

من هذا فلا يكون في البيت دليلٌ على اسمية الكاف الثانية .

وقال المبرد : إن تيم الأول مضاف إلى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر[7] .

---

(١) الصافات ٤٧ .

(٢) قائله : مسلم بن معبد الوالبي من نسل والبة بن الحارث الأسدي ، شاعر اشتهر في العصر الأموي ، (الأعلام ١٢٠/٨) .

(٣) البيت في معاني القرآن للفراء ٦٨/١ ، وفي المحتسب ٢٥٦/٢ ، وفي الخصائص ٢٨٢/٢ ، وفي الإنصاف ٥٧١ ، وفي ابن يعيش ١٧/٧ ، وفي المقرب ٢٣٨/١ ، وفي الصاحبي ٥٦ ، وفي سر صناعة الإعراب ٢٨٣/١ ، وفي الخزانة ٣٠٨/٢ ... لا يلفى : لا يوجد .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن اللامَ الثانية في قوله : لِلِما مؤكدةٌ لِلّام الأولى .

(٤) في جـ وط : حروف الجر لا تدخل .

(٥) قائله خُطَامٌ المجاشعي ، قال عنه الآمدي في المؤتلف والمختلف ١٦٠ : خطام الريح المجاشعي الراجز ، وهو خطامُ ابن نصر بن رباح بن عياض بن يربوع من بني الأبيض بن مجاشع بن دارم .

(٦) البيت في الكتاب ١٣/١ ، وفي المقتضب ٩٧/٢ ، وفي مجالس ثعلب ٣٩/١ ، وفي سر صناعة الإعراب ٢٨٢/١ ، وفي الخصائص ٣٦٩/٢ ، وفي الضرائر الشعرية ٣٠٤ ، وفي مجالس العلماء ٧٢ ، وفي المزهر ٢٢٣/١ ، وفي الخزانة ٣١٣/٢ .

اللغة : صاليات : أراد بها الأثافي ، والأثافي جمع أُثْفِيَّة ، وهي الأحجار التي ينصب عليها القدر ، والمراد أن هذه الأثافي لا تزال مثلَما أثفيت . وفي الخزانة ٣١٥/٢ الواو عاطفة وليست واو رب .

وعليه يكون تقدير الكلام لم يبق من آثار هذه الديار غير حطام .. وغير صاليات .. إلخ وفيها أيضا ٣١٥/٢ نقلا عن ابن السيد في الاقتضاب ٤٣٠ .. والكافان لا يتعلقان بشيء فإن الأولى زائدة ، والثانية قد أجريت مُجرى الأسماء لدخول الجار عليها ..

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أنه يمكن أن تكون الكاف الثانية في (كَكَما) مؤكدة للأولى .

(٧) في المقتضب ٢٢٧/٤ – ٢٢٨ فالأجود في هذا أن تقول : يا تيم عدي فترفع الأول لأنه مفرد وتنصب الثاني لأنه مضاف .

والوجه الآخر أن تقول : يا تيمَ تَيمَ عدي ... فإما أقحمتَ الثاني تأكيدًا للأول ، وإما حذفت من الأول المضافَ استغناء بإضافة الثاني فكأنه في التقدير يا تيم عدي يا تيم عدي .

قلت : فالمبرد لم يجزم بالرأي الذي ذكره الرضي ، بل ذكر رأي سيبويه ثم أجاز وجها آخر . =

ولم يبدل من المضاف إليه التنوينُ – كما أبدل في قوله تعالى : ﴿ كُلًّا هَدَيْنَا ﴾[1] لأن القرينةَ الدالةَ على المحذوف موجودةٌ بعد مثل المضاف – أعني عدي الظاهر الذي أضيف إليه تيمُ الثاني – فكأنّ المضاف إليه (الأول)[2] لم يُحذَف .

وإذا جاز حذفُ المضاف إليه في مثله[3] مع (اختلاف)[4] المضافين نحو قوله[5] :

١٣٦ – بين ذراعَي وجبهةِ الأسَدِ[6]

وقولهم : نصفُ وربعُ درهمٍ فهو مع اتفاقهما أجوزُ ، لأن كثرةَ التكرار أدعى إلى الاستكراه .

فهو عند المبرد (في الأصل)[7] مضافٌ ومضاف إليه بعدهما مثلُهما ، وعند سيبويه ليست الإضافة مكررةً .

وقال بعضهم :– بعد موافقة المبرد في أن أصلَه يا تيمَ عدي تيمَ عدي – : إن تيم الأول مضاف إلى عديٍّ الظاهر ، والذي أضيف إليه الثاني محذوفٌ ، قال : لما حذف المضاف

= ويقول الشيخ عضيمة رحمه الله في هامش ٢٢٧/٤ من المقتضب : إن المبرد عرض لذلك في موضعين من الكامل واكتفى برأي سيبويه .

ثم قال : والسيرافي وابن يعيش والرضي وابن هشام والشميني والسيوطي والأشموني يصورون مذهب المبرد بالتخريج الثاني فقط ، وصنيعُهم هذا يشعر بأن المبردَ لا يقول بتخريج سيبويه ، مع أنه بدأ بِهِ هنا ، واقتصر عليه في موضعين من الكامل .

(١) الأنعام ٨٤ ، والآية بتمامها : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴾ .

(٢) تكملة من ص .

(٣) يعني في مثل : يا تيم تيم عدي ، ويا زيد زيد اليعملات .

(٤) في ط : اختلا .

(٥) قائله الفرزدق وقد مرت ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٦) صدره : يا من رأى عارضًا أُسَرُّ به .

والبيت في ديوانه ١١٥/١ نقلا عن سيبويه ، وفي الكتاب ٩٢/١ ، وفي المقتضب ٢٢٩/٤ ، وفي معاني القرآن ٣٢٢/٢ ، وفي سر صناعة الإعراب ٢٩٧/١ ، وفي رصف المباني ٣٤١ ، وفي الخزانة ٣١٩/٢ .

اللغة : العارض : السحاب الذي يعترض الأفق . الذراعان والجبهة : من منازل القمر الثماني والعشرين .

الشاهد : استشهد به الرضي على جواز حذف المضاف إليه من الأول لدلالة الثاني عليه مع اختلاف لفظ المضاف فيهما .

(٧) تكملة من جـ وط .

إليه من الثاني بقي يا تيمَ عدي تيمَ ، فقُدّم (تيمٌ على عديّ ، لما ذكرنا في قول سيبويه[1] .

وكذا يقول هذا القائل في نحو : (ذراعَي وجبهةِ الأسدِ) إلا أنه لا يطرد له ههنا (أن يقول)[2] : إن الفصل كلا فَصلٍ ؛ لأن المضاف الثاني ليس بلفظ الأول ، كما كان في تيم تيم عدي . (فالأولى)[3] قولُ المبرد .

وقد أجاز السيرافي وجها رابعا في نحو : يا تيمَ تيم عدي ، وهو أنه كان – في الأصل – يا تيمُ – بالضم – تيمَ عدي ، ففتح اتباعا لنصب الثاني ، كما في يا زيدَ بنَ عمرو[4] .

وهذا كما ذكرنا في قوله : والعلم الموصوف بابن : أن الكوفيين يجوِّزون فتحَ المنادَى العلمِ الموصوفِ بمنصوب أي صفة كان ، لأن تيم عطفُ بيان للأول ، فهو كالوصف في التبيين[5] .

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

قوله : والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامِيْ (ويا غلامِيَ)[6] ويا غلامِ ويا غلامَا وبالهاء وقفا ، وقالوا : يا أبِي ويا أمِّي ويا أبَتِ ويا أُمَّتَ فتحا وكسرا ، وبالألف دون الياء ، ويا ابنَ أمِّ ويا ابن عمِّ خاصةً مثل باب يا غلامِي ، وقالوا : يا ابن أمَّ ويا ابن عمَّ .

---

(١) وهو قوله صفحة ٤٦١ : لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه ، ولا تنوين معوض عنه ، ولا بناء على الضم .

(٢) ساقطتان من جـ .

(٣) في ط : فالأول .

(٤) هامش كتاب سيبويه ٣١٥/١ ، وانظر الهمع ١٧٧/١ ، فقد نسب إليه ذلك .

(٥) صفحة ٤٤١ .

(٦) تكملة من ط ، وليست في المتن المثبت مع شرح ابن الحاجب لكافيته ٣١ .

وشرح ابن الحاجب لهذه الكلمة ينبئ عن أنها غير موجودة في المتن فقد قال : أما إثبات الياء فعلى الأصل – فتحا أو سكونا – .

اختلف في ياء المتكلم ، فقال بعضهم : أصلُها الفتح[1] ، لأن واضع المفردات ينظر إلى الكلمة حالَ إفرادها ، دونَ تركيبها ، فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه ، وباءِ الجر ولامِه ، وياءُ المتكلم أصلُها الحركةُ ، لئلا يُبْتَدأ بالساكن ، وأصل حركتها (الفتحة)[2] ، لأن الواحد – ولاسيما حرف العلة – ضعيفٌ لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة .

وقال بعضهم : أصلُها الإسكان[3] . وهو أولى ، لأن السكون هو الأصل .

وقولهم : الواضعُ ينظر إلى الكلمة حالَ إفرادها ممنوع ، وظاهرٌ أنه نظر في المضمرات إلى حال تركيبها ، بدليل وضعها مرفوعةً ومنصوبةً ومجرورةً ، والإعراب لا يكون إلا حالةَ التركيب ، ولو لم ينظر في الكلمات إلى حال تركيبها لم يطَّرِدْ وضعُه للكلم التي ليس فيها حالَ التركيب علةُ البناء على ثلاثة أحرف فما زاد ، بل جاز وضعُها على حرف أو حرفين ، كما وضع ياءَ الضمير وكافَه ، ونحو : ما ومن .

هذا وعلى كل حال فلاشك أن إسكان ياء المتكلم أكثرُ استعمالا إذا لم يلزم اجتماع (ساكنين)[4] ، وذلك لعدم الاحتياج – إذن – إلى حركتها ، لوقوعها – أبدا – بعد كلمة أخرى ، فلا يُبتدأُ بِها مع كونها حرفَ علة .

وهذان – أعني الفتح والسكون – مطردان في غير النداء أيضا ، نحو : جاءني غلامِيَ ، وأما يا غلامِ بحذف الياء في النداء فلأن النداء موضعُ تخفيف ، ألا ترى إلى الترخيم ؟ وذلك لأن المقصودَ غيره ، فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ، ليُتَخَلَّص إلى المقصود من

---

(١) قال ابن يعيش في شرحه للمفصل ٢/١١ – وهو يتحدث عن اللغات الجائزة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم – : الثالثة يا غلامَيَ بفتح الياء وهو الأصل فيها من حيث كانت نظيرة الكاف في أخوك وأبوك ، والإسكان فيها ضرب من التخفيف . وانظر أيضا : التبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ٣٥٠ .

(٢) في ص وط : الفتح .

(٣) في الهمع ٢/٥٣ ، وفي الأصل منهما خلاف ، قيل : الفتح أصل .. وجزم به ابن مالك في سبك المنظوم ، وقيل : السكون أصل ؛ لأنه حرف علة ضمير ، فوجب السكونِ كواو ضربوا ، لأن بناء الحرف على حركةٍ إنما هو لتعذر الابتداءِ به والمتصلُ بغيره لا تعذرَ فيه .

(٤) في جـ وص وط : الساكنين .

الكلام ، فخفف (يا غلامي) بوجهين ، حذفِ الياء وإبقاء الكسرة دليلا عليها ، وقلبِ الياء ألفا ، لأن الألفَ والفتحة أخفُّ من الياء والكسرة .

وهذان الوجهان لا يكونان في كل منادى مضافٍ إلى ياء المتكلم ، بل في الاسم الذي غلب عليه الإضافة إلى الياء ، واشتهر بها ، لتدل الشهرةُ على الياء المغيَّرةِ بالحذف أو القلب ، فلا تقول : يا عدوٌّ ، ويا عدوًّا .

وقد جاء شاذا في المنادى نحو : يا غلامَ ، ويا أبَ ، بالفتح[1] ، اجتزاءً بالفتح عن الألف .

أما فتح يا بنيَّ ، وأصله يا بنيًّا ، فليس بشاذ ، كما شذ يا غلامَ لاجتماع الياءين .

وقد يضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة ، وذلك في الاسم الغالب عليه الإضافةُ إلى الياء ، للعِلْم بالمراد ، ومنه القراءة الشاذة[2] (رَبُّ احْكُمْ)[3] .

وربما ورد في الندرة الحذف والقلب في غير النداء ، لكن الحذفَ في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلبًا للازدواج .

قوله : وبالهاء وقفا .

إذا وقفتَ على (يا غلاما) فبالهاء لبيان الألف – كما يجيء في باب الوقف[4] – وإذا وقفت على (يا)[5] غلاميْ – بسكون الياء وصلا – فالوقف عليها بالسكون أجود ، ويجوز حذفُها ، وإسكانُ ما قبلها ، كما تقف على ما حُذِف ياؤُه وصلا ، وذلك على مذهب من وقف على القاضِي بإسكان الضاد – كما يجيء في باب الوقف[6] .

---

(١) قالوا : ومنه قول الشاعر :

ولستُ براجعٍ ما فات مني بلهفَ ولا بليتَ ولا لَوَانِّي

والتقدير ، بقولي : يالهف . وانظر : الخصائص ١٣٥/٣ ، والمقرب ١٨١/١ .

(٢) في مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ٩٣ : ربُّ احكم ، بضم الباء . أبو جعفر المدني ، وروايةٌ عن ابن كثير .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ ، وَرَبُّنَا الرَّحْمَـٰنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾ الأنبياء ١١٢ .

(٤) شرح الرضي على الشافية ٣٠٠/٢ .

(٥) تكملة من جـ وص وط .

(٦) في شرح الرضي للشافية ٣٠٠/٢ ، أما المنقوص ذو اللام رفعا وجرا فالأكثر بقاء يائه في الوقف ، إذ المطلوب وجودُ الحرف الساكن ليوقف عليه ، وهو حاصل ، وبعض العرب يحذف الياءَ في الوقف ، لكونه موضعَ استراحة ، والياء المكسور ما قبلها ثقيلٌ .

وإذا وقفت على (يا غلامَي) بفتح الياء – وصلا – جاز الإسكان للوقف ، وجاز إلحاق هاء السكت مع إبقاء الفتح .

قوله : وقالوا يا أبي ويا أمي .

يطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف إلى الياء ، ويزيدان عليها بجواز إبدال الياء تاءَ تأنيثٍ ، هذا عند البصريين ، قالوا : والدليل على أنها بدلٌ منها أنهم لا يجمعَون بينهما[1] .

وإنما أُبدِلت تاءَ التأنيث لأنها تدل في بعض المواضع على التفخيم – كما في علّامة ونسّابة – والأبُ والأمّ مظِنَّتا التفخيم ، ودليل كونها للتأنيث انقلابُهَا في الوقف هاء .

وقال الكوفيون : التاء للتأنيث ، وياءُ الإضافة مقدرةٌ بعدها[2] .

ولو كان الأمر كما قالوا لسمع (يا أبتي)[3] ويا أمتي أيضا .

ويجوز حذف هذه التاءِ المبدلة من (الياء)[4] للترخيم ، فيلزم فتحُ ما قبلها نحو : يا أبَ ويا أمَّ – على ما حكى يونس[5] – لئلا تلتبس بنداء الأب والأم بلا تاء .

والفراء يقف عليهما بالتاء ، لأنها ليست للتأنيث المحض ، كما في أخت وبنت[6] .

والأولى الوقف (عليهما)[7] بالهاء لانفتاح ما قبلهما ، كما في ظُلمة وغُرفة ؛ بخلاف تاء أخت وبنت .

فمن وقف عليها بالتاء كتبها تاءً ، ومن وقف بالهاء كتبها هاء ، لأن مَبْنَى الخطِّ على الوقف .

---

(١) ، (٢) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٢٨١/١ الرأيان منسوبان إلى البصريين والكوفيين مع شيء من التفصيل .

(٣) في جـ : يأبتي .

(٤) في ط : التاء .

(٥) في الكتاب ٣١٨/١ ، وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول : يا أمَّ لا تفعلي ، جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة ، إذ قالوا : يا طلحَ أقبل ، لأنهم رأوها متحركة بمنزلة هاء طلحة ، فحذفوها . ولا يجوز ذلك في غير الأمّ من المضاف .

(٦) في معاني القرآن للفراء ٣٢/٢ وقوله : يا أبتِ لا تقف عليها بالهاء ، وأنت خافضٌ لها في الوصل ، لأن تلك الخفضةَ تدل على الإضافة إلى المتكلم .. الخ .

(٧) ساقطة منْ جـ وص وط .

وإنما تفتح هذه التاءُ لأنها بدلٌ عن ياءٍ حركتها الفتحُ لو حركت .

وقال الأندلسي : أصلُ يا أبتَ ويا أمتَ ، يا أبتا ويا أمتا ، فحذفت الألف[1] .

وهو ضعيف ، لأن الألف خفيفة لا تستثقلُ فتحذف ، وأما حذفها في يا ابنَ أُمَّ ويا ابن عمَّ فمحتمل للثقل الحاصل بالتركيب .

وقيل (في)[2] : يا أبتَ ويا أُمَّتَ : إنهما رخما بحذف التاء ، ثم ردت مفتوحةً – كما يجيء[3] – من نحو قوله[4] :

١٣٧ – كليني لِهَمٍّ يا أميمةَ ناصبِ[5]

وقد يقال : يا أبتُ ويا أمّتُ – بالضم[6] – وهو أقل من الأول ، وكسر التاء فيهما أكثر ، لمناسبة الكسرة للياء التي هي أصلها ، وجاز يا أبتا و (يا)[7] أمتا ، لأنه جمعٌ بين عِوضَين بخلاف يا أبتي ويا أمّتي ، فإنه لا يجوز ، لأنه جمع بين العوض والمعوَّض منه .

قوله : ويا ابن أمّ ويا ابن عمّ خاصة مثل باب يا غلامي .

المضاف إلى (ياء المتكلم)[8] إذا أضيف إليه المنادى فهو كما أضيف إليه غيره ، إلا الأمّ والعمّ[9] إذا أضيف إليهما ابن أو بنت – منادًى – فإنه يجوز فيهما تخفيفُ الياء –

---

(١) في المباحث الكاملية ٣٧/٣ ذكر الأندلسي أن من اللغات الجائزة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم نحو : يا غلامَ ، بفتح الميم من غير ألف على حد يا أبتَ ، وكأنها على لغة من يقول : يا غلامًا ، ثم يحذف الألف ويدع الفتحة دالةً عليها ، ومع ذلك فهي شاذة .

(٢) تكملة من جـ وص ، وهي لازمة .

(٣) صفحة ٤٧٦ .

(٤) البيت للنابغة وستأتي ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٥) عجزه : وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكب .

وهذا البيت في ديوانه ٥٤ ، وفي الكتاب ٣١٥/١ ، وفي الجمل ١٧٢ ، وفي مجاز القرآن ١٨٤/٢ ، وفي اللامات ١٠٢ ، وفي رصف المباني ١٦١ ، وفي العيني ٣٠٣/٤ ، وفي الخزانة ٣٢١/٢ .

اللغة : كليني : أمرٌ من وَكَلَ إذا فَوَّضَ . ناصب : يقال نصب له إذا قصده ، أو هو بمعنى متعب ، أقاسيه : أكابد .

(٦) في معاني القرآن للفراء ٣٢/٢ : ولو قرأ قارئ يا أبتُ لجاز ، وكان الوقف على الهاء جائزا ، ولم يقرأ به أحد نعلمُه .

(٧) تكملة من جـ وص وط .

(٨) في ت : الياء .

(٩) وهنا في ص : والعمة .

قياسا – بالحذف أو القلب ألفا ، لكثرة الاستعمال ، بخلاف غيرهما ، فإنه لم يكثر استعمال نحو : يا غلامَ أخي ، فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في باب يا غلامي من الأربعةِ الأوجه ، ويزيدان عليه باطراد فتح الميم ، نحو : يا ابن أمَّ ويا ابن عمَّ ، اجتزاء بالفتحة عن (الألف)[1] لزيادة استثقاله ، فبُولغ في تخفيفه أكثرَ من تخفيف يا غلام ، ولهذا كان حذفُ الياء فيهما مع فتح الميم أو كسرِها أكثرَ من حذف (ياء)[2] نحو : يا غلامي .

الترخيم

قوله : وترخيم المنادى جائزٌ ، وهو في غيره ضرورةٌ .

إنما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ، ولكون المقصود في النداء هو المنادى له ، فقصد (سرعة)[3] الفراغ من النداء ، (للإفضاء)[4] إلى المقصود ، فحذف آخره اعتباطا[5] .

قوله : وهو حذفٌ في آخره تخفيفا .

يعنون بالحذف للتخفيف : مالم يكن له موجب – كما كان في باب قاضٍ وعَصًا[6] ، وإلا فكل حذف لابد فيه من تخفيف ، ويقولون (لهذا)[7] أيضا : حذفٌ بلا علة ، وحذفُ الاعتباط ، مع أنه لابد في كل حذف من قصد التخفيف ، وهو العلة ، فهذا اصطلاحٌ منهم .

---

(١) في ط : ألف .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في جـ وط : بسرعة ، وفي ص : سرعة .

(٤) في جـ وص وط : الإفضاء .

(٥) يعني من غير سبب ، في الحديث « من اعْتَبَط مؤمنا قتلًا فإنه قَوَدٌ » ، أي قَتَلَهُ بلا جناية كانت منه ، ولا جريرة توجب قتله ، فإن القاتل يقادُ بِهِ ويُقْتَل ، وكل من مات بغير علة فقد اعتُبِطَ (اللسان ٩/٢٢١ ، ٢٢٢) .

(٦) حذف الياء من قاض ، وحذف الواو من عصا لعلة صرفية .

(٧) ساقطة من جـ وص .

وهذا الذي ذكره إن كان حدَّ الترخيم ، خرجَ منه ترخيمُ غير المنادى ، فإن أردنا الحدَّ الشامل لجميع أقسامه قلنا : هو حذف آخر الكلمة (اعتباطا)[1] جوازًا .

فيخرج منه حذفُ التنوين والحركةِ وقفًا ، لأنهما بعد آخر الكلمة ، ويدخل فيه حذفُ التاء ، والجزء الأخير من نحو : بعلبك ، لأن المحذوف صار آخرَ الكلمة بدلالة تعاقُبِ الإعراب عليه .

ويخرج منه حذفُ الياءِ في نحو : يا غلام ، إذ المضاف إليه ليس آخر الكلمة ، ألا ترى أن موردَ الإعراب ما قبلَه .

ويخرج منه الحذف في باب عصا وقاض لأن الحذف (لعلةٍ لا للاعتباط)[2] .

ويخرج أيضا حذف (لام)[3] نحو : يد ودم ؛ لأنه واجب .

قوله : وشرطه أن لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملةً ، ويكون إما علما زائدًا على ثلاثة أحرف ، وإما بتاءِ تأنيث .

(شروط)[4] ترخيم المنادى خمسةٌ ، أربعة منها عدمية متعينة ، وهي : أن لا يكون مضافا ، ولا مضارِعا له ، وأن لا يكون مستغاثا ، ولا يكون مندوبا ، ولا يكون جملة .

والشرط (الأخير)[5] ثبوتي غيرُ معين بل هو أحد (شرطين)[6] :

أحدهما : كونُه عَلَمًا زائدا على ثلاثة أحرف .

والثاني : كونُه بتاء تأنيث .

وإنما (لم)[7] يذكر المصنفُ مضارعَ المضاف لأن حكمه حكم المضاف .

---

(١) في ط : اعتباط ، وهو خطأ .

(٢) في ط : لا لعلة الاعتباط . ولعل الأفضل ما أثبته .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ص وط : شرط .

(٥) في ت : الآخر .

(٦) في ت وص : الشرطين .

(٧) ساقطة من ط .

وإنما لم يقل : ولا مندوبا ؛ لأن المندوب عنده ليس بمنادى – كما مضى[1] – .

وأجاز الكوفيون ترخيمَ المضاف[2] ، ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني ، نحو قوله[3] :

١٣٨ – خُذُوا حظَّكم يا آلَ عِكْرِمَ واذكروا أَواصِرَنَا والرَّحْمُ بالغيب تُذْكَرُ[4]

وقوله[5] :

١٣٩ – أبا عروَ لا تبعَد فَكُلُّ ابنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوه داعي مَوْتَةٍ فيُجِيبُ[6]

أي : يا آل عكرمة ، وأبا عروة .

وهو[7] عند البصريين ضرورة في غير المنادى[8] ، كما في قول ذي الرمة[9] :

---

(١) صفحة ٤٠٦ تعليقة ٢ .

(٢) المسألة الثامنة والأربعون في الإنصاف صفحة ٣٤٧ – ٣٥٦ .

(٣) قائله زهير بن أبي سلمى ، ربيعة بن رباح المزني ، حكيم الشعراء في الجاهلية ، من أئمة الأدب من يفضله على شعراء العرب كافة ، قيل : كان ينظم القصيدة في شهر وينقحها ويهذبها في سنة ، له ديوان مطبوع . توفي سنة ١٣ (ق هـ) . (الأعلام ٨٧/٣) .

(٤) البيت في ديوانه ٢١٤ ، وفي الكتاب ٣٤٣/١ ، وفي الأمالي الشجرية ١٢٦/١ ، وفي الإنصاف ٣٤٧ ، وفي الصحاح « عكرم » ، وفي الضرائر الشعرية ١٣٨ ، وفي الخزانة ٣٢٩/٢ .

اللغة : أواصرنا : روابطنا ، الحظ هنا : النصيب .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على جواز ترخيم المضاف ووقوع الحذف في آخر الاسم الثاني .

(٥) لم أهتد إلى قائله .

(٦) البيت في معاني القرآن للفراء ١٨٧/١ ، وفي المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٥٩٤ ، وفي الأمالي الشجرية ١٢٩/١ ، وفي الإنصاف ٣٤٨ ، وفي ابن يعيش ٢٠/٢ ، وفي الخزانة ٣٣٦/٢ .

اللغة : لا تبعد : لا تهلك ، وهو دعاء خرج بصيغة النهي .

الشاهد قوله : أبا عرو . فإنه منادى مرخم ، وهو مضاف ، وقد حذف آخر المضاف إليه ، كما يقول الكوفيون .

(٧) يعني الترخيم .

(٨) في الكتاب ٣٣٣/١ : وذلك لأن الترخيم يجوز في الشعر في غير النداء . وفيه ٣٤٢/١ – ٣٤٥ هذا باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارا .

(٩) هو غيلان بن عقبة بن نُهَيس ، أبو الحارث ذو الرمة ، شاعر من فحول الطبقة الثانية ، قال أبو عمرو : فُتِح الشعر بامرئ القيس ، وختم بذي الرمة . وكان شديد القصر ، دميما ، يضْرِبُ لونه إلى السواد ، عشق ميةَ المنقريّة واشتهر بها ، له ديوان شعر مطبوع . توفي سنة ١١٧ هـ (الأعلام ٣١٩/٥) .

١٤٠ – ديار ميةَ إذ ميٌّ تُسَاعِفُنا ولا يُرَى مِثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ[١]

وقول المتنبي[٢] :

١٤١ – لله ما فعل الصوارمُ والقَنَا في عَمْرِو حابِ وضبةَ الأغنـامِ[٣]

وبعض العرب يرخم الجملةَ بحذف عجُزها ، نحو : يا تأبط[٤] والفراء[٥] ،

---

(١) البيت في ديوانه ٢٣/١ ، وفي الكتاب ١٤١/١ ، ٣٣٣ ، وفي نوادر أبي زيد ٣٢ ، وفي المذكر والمؤنث للأنباري ٢٨٠ ، وفي دلائل الإعجاز ٩٦ ، وفي الخزانة ٣٣٩/٢ . ديارمية : يجوز أن يكون منصوبا باذكر مقدرا ، ويجوز أن يكون مجرورا على أنه بدل من دار في قوله قبل :

لا بل هو الشوق من دارٍ تَخَوَّنَها مُرَّا سحابٌ ومرا بارحٌ خرب

اللغة : تساعفنا : تدانينا وتواتينا . عجم : لغة في العجم .

الشاهد : أنشده الرضي على أن (مي) مرخم مية ، وهو ضرورة لأنه في غير النداء . وقال في الكتاب ٣٣٣/١ بعد إنشاد هذا البيت : فزعم يونس أنه – يعني ذا الرمة – كان يسميها مرة مية ومرة مي ، ويجعل كل واحد من الاسمين اسما لها في النداء وفي غيره . قال البغدادي في الخزانة ٣٤٠/٢ : وعلى هذا فيكون ما في البيت على أحد الوجهين فلا ترخيم ولا ضَرورة . وقد ذكر سيبويه في الكتاب ٣٤٢/١ – ٣٤٥ شواهد أخر للترخيم في غير النداء .

(٢) أبو الطيب أحمد بن الحسين .. المتنبي ، الشاعر الحكيم ، أحدُ مفاخر الأدب العربي ، ولد بالكوفة ، ونشأ وتنبأ في بادية السَّمَاوةِ ، وخرج إليه أمير حمص فأسره وسجنه حتى تاب ، وفد على سيفِ الدولة وكافورِ الأخشيدي وغيرِهما ، قتله فاتكُ الأسدي سنة ٣٥٤ (الأعلام ١١٠/١) .

(٣) البيت في شرح ديوان المتنبي للعكبري ٢٨٥/٢ ، وفي ديوانه بشرح البرقوقي ١٢٥/٤ ، وفي الخزانة ٣٤٥/٢ .

اللغة : الصوارم : السيوف . القنا : الرماح . عمرو حاب : مرخم عمرو حابس ، وقد أوقع سيف الدولة بعمرو ابن حابس من بني أسد وبني ضبة ورياح من بني تميم سنة ٣٢١ ، الأغنام ، قال البغدادي : وهو بالنون لا بالمثناة الفوقية ، ونقل عن ابن سيده أنه الأغتام جمع الأغتم وهو الأعجم الذي لا يفصح شيئا . (انظر : الخزانة ٣٤٦/٢) .

وقد مثل به الرضي لترخيم المضاف والمضاف إليه بحذف آخر المضاف إليه كما في عمرو حاب .

(٤) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٣٠٤/١ : وأما قوله :

فَاجْزُوا تأبط قرضا لا أبالكم صاعا بصاع فإن الذلّ معيوبُ

فشذوذ على شذوذ .

وحكى ذلك سيبويه عن العرب فقال في الكتاب ٨٨/٢ : إذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر .. وذلك قولك في تأبط شرا : تأبطي ، ويدلك على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول : يا تأبط أقبل .

ولكنه منعه في مكان آخر من كتابه فقال ٣٤٢/١ : واعلم أن الحكاية لا ترخَّم ، لأنك لا تريد أن ترخم غيرَ منادى ، وليس مما يغيره النداء ، وذلك نحو : تأبط شرا ، وبرق نحره . وفي ص : نحو : يا تأبط شرا ، ولعل الصواب نحو : تأبط في : يا تأبط شرًّا .

(٥) الأصول ٣٦٥/١ ، وانظر : المسألة التاسعة والأربعين من الإنصاف من ٣٥٦ – ٣٦٠ فقد نسب هذا الرأي للكوفيين ، ونسبه عبد القاهر في المقتصد ٧٩١/٢ إلى البغداديين ، وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣٥٧ : ومما انفرد به الفراء ترخيم الثلاثي المحرك الأوسط .

والأخفش[1] جوزا ترخيم الثلاثي المتحرك الأوسط - عَلَمًا - لأن حركة الأوسط كالحرف الرابع ، فيرخِّمان نحو (رَجُل) عَلَما .

ونقل ابن الخشاب[2] عن الكوفيين جوازَ ترخيم الثلاثي - علمًا - سكن أوسطه أو تحرك .

ويجوز ترخيمُ غير المنادى للضرورة ، وإن خلا من تأنيثٍ وَعَلَمِيَّةٍ ، على تقدير الاستقلال كان أو (على نية)[3] المحذوفِ عند سيبويه[4] .

والمبرد يوجب تقديرَ الاستقلال[5] .

واستدل سيبويه بقوله[6] :

١٤٢ - ألا أضحت حبالُكم رِمَامَا وأضحت منك شاسعةً أُمامَا[7]

أي أمامة .

---

(١) الأمالي الشجرية ٨١/٢ ، والهمع ١٨٢/١ نقلا عن ابن بابشاذ .

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد .. ابن الخشاب أبو محمد النحوي ، قال القِفطِيّ : كان أعلم أهل زمانه بالنحو .. وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة والحساب والهندسة ، كان ثقة صدوقا نبيلا حجة ، له مصنفات كثيرة . من تصانيفه : شرح الجمل للجرجاني ، وشرح اللمع لابن جني . توفي سنة ٥٦٧ (بغية الوعاة ٢٩/٢ - ٣١) .

(٣) في ط : علانية ، وهو خطأ إملائي .

(٤) لم ينص سيبويه في كتابه ٣٤٢/١ - ٣٤٤ ، حين ذكر ترخيم غير المنادى للضرورة ، على جواز ذلك سواء كان على تقدير الاستقلال أو على نية المحذوف . بل استشهد بعدة شواهد يظهر منها جميعها أنها على نية المحذوف .

(٥) في المقتضب ٢٥١/٤ ، ٢٥٢ ، وأما قول رؤبة :

إما تريني اليوم أم حَمْزِ قاربتُ (بعد) عَنَقِي وجَمْزِي

فليس من هذا - يعني ليس من المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم - ولكنه قدر حمزة أولا مرخما على قولك يا حار ، فجعله اسما على حياله فأضاف إليه كما تضيف إلى زيد .

(٦) قائل هذا البيت جرير ، وستأتي ترجمته ٨٢٦ .

(٧) البيت في ديوان جرير ٢٢١ وفيه :

أصبحَ وصلُ حُبِّكم رماما وما عهدٌ كعهدِك يا أمامَا

ويخرج على هذه الرواية من الاستشهاد به في ترخيم غير المنادى . .

وهو أيضا في الكتاب ٣٤٣/١ ، وفي نوادر أبي زيد ٣١ ، وفي الجمل ١٧٤ ، وفي الأمالي الشجرية ١٢٦/١ ، وفي الإنصاف ٢١٥ ، وفي التصريح ١٩٠/٢ ، وفي الخزانة ٣٦٣/٢ .

اللغة : رماما : بالية . شاسعة : بعيدة .

الشاهد : ذكر الرضي أن سيبويه استشهد بهذا البيت على وقوع الترخيم في غير النداء على لغة من ينتظر .

وإنما لم يجز ترخيم المضاف (والمضاف إليه)[1] – على ما اختاره البصرية[2] – ولا ترخيمُ الجملة – عَلَمَين – لأنهما إذا سمي بهما يراعى حالُ جزأيهما قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزأين بإعرابه (على ما يجيء)[3] في باب التركيب[4] ، فلما كان كلُّ واحد من جزأيهما مستقلا من حيث اللفظ – أي الإعراب – لمراعاة حالهما قبل العلمية ، وانمحى بعد العلمية عن كل واحد من جزأيهما معنى الاستقلال ، لأن عبد الله وتأبط شرا من حيث المعنى كزيد ، وروعي اللفظ والمعنى معا ، لم يمكن[5] الحذفُ من الأول نظرا إلى المعنى ، إذ ليس بآخر الأجزاء ، ولم يمكن حذفُ الثاني ولا حذفُ آخر الثاني نظرا إلى اللفظ ، فامتنع الترخيمُ فيهما بالكلية .

ويجوز أن يعلَّل امتناعُ ترخيم المضاف والمضاف إليه (بأن)[6] المضاف إليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما ، بحيث يصح حذفُه بأسره أو حذفُ آخره ، بدليل أن إعراب المضاف باقٍ ، والإعرابُ لا يكون إلا في آخر الكلمة ، ولم يكن أيضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذفُ آخر المضاف للترخيم ، بدليل حذفِ التنوين وهو علامة تمام الكلمة (منه)[7] لأجل المضاف إليه ، فهو متصل بالمضاف بالنظر إلى سقوط التنوين من المضاف ، منفصل عنه لبقاء الإعراب على المضاف كما كان ، فلم يصح ترخيمُ أحدِهما .

والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف .

وإنما لم يرخم المستغاثُ المجرورُ باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء فلم يورَد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ، وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملةِ عَلَمَين .

---

(١) تكملة من ط .

(٢) الكتاب ١/٣٣٠ ، والمقتضب ٤/٢٦٠ ، والإنصاف ٣٤٧ .

(٣) في جـ : كما يجيء .

(٤) انظر : ط ٢/٨٥ .

(٥) هذا جواب قوله قبل : فلما كان كل واحد .. إلخ .

(٦) في ت وص : أن .

(٧) تكملة من جـ وص وط . والضمير في (منه) يعود إلى المضاف .

وامتنع الترخيمُ في المستغاث الذي آخره زيادةُ المد ؛ لأن الزيادة تنافي الحذفَ .

وكذا المندوب لأن الأغلب فيه زيادةُ مدة في آخره ، لإظهار التفجع وتشهير المندوب ، وغيرُ المزيد فيه قليلٌ (نادرٌ)[1] .

قوله : ويكون إما علما زايدًا (على ثلاثة أحرف)[2] .

إنما اشترط العلميةَ في الترخيم لكثرة نداء العلم ، فناسبه التخفيف بالترخيم ، مع أنه – لشهرته – فيما أُبقي منه دليل على ما ألقى .

وإنما اشترط في العلم زيادةً على الثلاثة لأنهم كرهوا نقص الاسم نقصا (قياسيا)[3] مطردا عن أقل أبنيةِ المعرب ، أي عن الثلاثي ، بلا علة ظاهرة موجِبة ، بخلاف نحو : يد ودم ، فإن النقص فيه – وإن كان بلا علة – لكنه قليلٌ غيرُ قياسي ، والشذوذ لا يُعْبَأ به ، وبخلاف نحو : عَمٍ وشَجٍ وَعَصًا ، فإنه – وإن كان قياسيا ، لكنه – لعلة ظاهرة ملجئة إلى الحذف .

فإن قلتَ : المنادى المرخّم مبنيٌّ ، والأسماء المبنية تكون على أقلَّ من ثلاثة أحرف نحو : مَنْ ومَا .

قلتُ : البناءُ فيه عارض ، فهو في حكم المعرب ، وضمُّه مشبه للرفع ، على ما بينّا قبلُ[4] .

وإذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلاثة (أحرف)[5] ، فالشرط كونه بتاءِ (التأنيثِ)[6] نحو : شاة وثُبة ، فإنه يرخّم وإن لم يكن علما ، ولا زائدا على الثلاثة ؛ وذلك لأن وضع التاء على الزوال (وعدم اللزوم)[7] – كما (ذكرنا)[8] في باب مالا

---

(١) ساقطة من ص .
(٢) تكملة من ط .
(٣) في ط : قياسا .
(٤) صفحة ٤١١ .
(٥) تكملة من ص .
(٦) في ص وط : تأنيث .
(٧) تكملة من ص وط .
(٨) ساقطة من جـ وص وط .

ينصرف[1] – فيكفيه أدنى مقتضٍ للسقوط ، فكيف إذا وقع موقعا يكثُر فيه سقوطُ الحرف الأصلي ؟ – أعني آخرَ المنادى – .

وإنما لم نبال ببقاء نحو : ثبة وشاة – بعد الترخيم – على حرفين ، لأن بقاءَه كذلك ليس لأجل الترخيم ، بل مع التاء أيضا كان ناقصًا عن ثلاثة ، إذ التاء كلمةٌ أخرى ، لكن امتزجت بما قبلها ، بحيث صارت معتَقَب الإعراب ، فالأمر فيه كما قيل في المَثَل : (قبل البكاءِ كُنتِ ناعسةً[2] ، وقبلَ النُّعاسِ كُنتِ مُضَمِّرة)[3] .

ولو اعتبرنا سدَّ التاء مسدَّ لام الكلمة بكونه معتقَب الإعراب ، قلنا : لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم نكترثْ بما يصير إليه حالُ الكلمة بعدَه .

والدليل على عدم (لزومه)[4] حذفُه في جمع (التكسير نحو : غرفة وغرف ، وكذا في جمع)[5] السلامة نحو : عرفات ، وتقديره في نحو : الدار والشمس ، وليس لألِفَي التأنيث هذه الأحوال .

قال سيبويه : كلُّ اسم في آخره تاءٌ ، فإن حذف التاء منه في كلام العرب أكثر – كان الاسمُ مع التاء ثلاثةً أو أكثرَ ، وسواءٌ كان الاسم عَلَمًا أولا[6] .

ولغلبة الترخيم فيه عُومل آخرُ غيرِ المرخم منه في بعض المواضع معاملةَ المرخم ، أعني فتح التاء كما في قوله :

كِلِيني لهمٍّ يا أميمةَ ناصبِ وليلٍ أُقاسيهِ بطيءِ الكواكبِ[7]

---

(١) صفحة ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٢) في جمهرة الأمثال ١٢٤/٢ يضرب مثلا للبخيل يَعْتَلّ بالإعسار فيمنع وهو في اليسار مانع ،.. والرجل يكون عابسا من غريزة فيه ، فيزعم أن عبوسه من البكاء . وانظر : المستقصى ١٨٦/٢ .

(٣) الذي في الجمهرة للعسكري ١٢٤/٢ ، وفي المستقصى ١٨٧/٢ : قبل النِّفاسِ كنتِ مُصْفَرَّةً .
ثم قالا فيه : إنه يضرب للبخيل يعتل بالإعسار فيمنع . وقال العسكري : وأصله أن المرأة تكون مصفرَّةً من خلقة ، فإذا نفِسَت تزعم أن صُفْرتَها من النّفاس .

(٤) في ط : لزمه .

(٥) ساقط من جـ وص وط .

(٦) في الكتاب ٣٣٠/١ : « اعلم أن كل اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر ، كان اسما خاصا غالبا أو اسما عامًّا لكل واحد من أمةٍ ، فإن حذف الهاء منه في النداء في كلام العرب أكثر » .

(٧) سبق تخريج هذا البيت صفحة ٤٦٨ ، واستشهد به هنا على أنه لغلبة ترخيم ما آخره تاء عومل غير المرخم منه معاملة المرخم ، ففتح أميمةَ هنا وحقها الضم .

فصار في المنادى غيرِ المرخم وجهان ؛ ضمُّ التاء وفتحُها .

ثم اعلم أن الذين يحذفون التاء – وهم الأكثرون على ما قلنا – إذا وقفوا ألحقوا (آخره)[1] الهاءَ ، فيقولون في : يا طلحَ : يا طلحه ، وقليلا ما يوقف بسكون الحاء ، (وذلك)[2] لأنهم يلحقون هاء السكت (في الوقف كثيرا)[3] بآخر ما ليست حركة آخره إعرابية ولا مشبهة بها ، نحو : ره[4] ، وقه[5] ، وإنَّه ، وحيِّهَله[6] ، وإن لم يكن هناك في الوصل حرفٌ ينقلب هاء في الوقف ، فإلحاقه بما كان هناك هاء في الأصل أولى .

ويغني عن الهاء في الشعر ألفُ الإطلاق نحو قوله[7] :

١٤٣ – قِفِي قبلَ التفرق يا ضُباعَا ولا يكُ موقفٌ منكِ الوَداعَا[8]

ولا يرخّم لغير ضرورة منادًى لم يستوف الشروط ، إلا ما شذ (من)[9] نحو : يا صاحِ ، ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرةُ استعماله (منادى)[10] .

وليس :

١٤٤ – (أطرِقْ كرا)[11]

---

(١) في ط : بآخره .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) فعل أمر من : رأى .

(٥) فعل أمر من : وق .

(٦) في التاج (حيي) ١٠٨/١٠ حَيْ هلا وحيّ هلا على كذا وإلى كذا .. حي أي اعجل وهلا أي صِلْه ، أو حيّ أي هلم ، وهلا أي حثيثا أو أسرع .. إلخ (انظر : اللسان ٢٤٢/١٨ – ٢٤٤) .

(٧) قائله : عمير بن شييم القطامي ، شاعر غزل فحل ، كان من نصارى تغلب في العراق وأسلم ، جعله ابنُ سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين ، وقال : الأخطلُ أبعدُ منه ذكرا . توفي عام ١٣٠ هـ .

(٨) البيت في ديوانه ٣١ ، وفي الكتاب ٣٣١/١ ، وفي المقتضب ٩٤/٤ ، وفي الجمل ٤٦ ، وفي اللمع ١٢٠ ، وفي ابن يعيش ٩١/٧ ، وفي الضرائر الشعرية ٢٩٦ ، وفي الخزانة ٣٧٠/٢ .

اللغة : ضباعا : مرخم ضباعة ، وهي بنت زُفَر بن الحارث .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن ألف الإطلاق تُغْني في الترخيم عن الهاء في الشعر .

(٩) تكملة من ص وط .

(١٠) ساقطة من جـ وط .

(١١) جعله صاحب الخزانة شاهدا شعريا وهو بتمامه :

=

منه لأن الكرا ذَكَرُ الكروان .

وقال المبرد : هو مرخم كروان[1] .

ولا ضرورة إلى ما قال مع (ما)[2] ذكرنا من المحمل الصحيح .

ويجوز وصف المرخم إلا عند الفراء[3] وابن السراج[4] قال[5] :

١٤٥ – فقالوا تعال يَايَزِي بنَ مُخَرَّمٍ فقلتُ لهم إني حليفُ صُداءِ[6]

وكأنهما رأيا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنًى فيه ، فإذا رُخِّمَ الكلمةُ بحذف شيء من جوهرها لا يزاد عليها شيء (آخر)[7] من الخارج ، فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجيء سائرِ التوابع .

= أطرقْ كَرا أطرق كرا إن النَّعام في القُرى

وقد ورد في المخصص ١٢٢/١٥ ، وفي التصريح ١٦٥/٢ ، وفي الخزانة ٣٧٤/٢ ، ويرد هذا مثلا في كتب الأمثال ، قال الميدانيْ في مجمع الأمثال : ٤٣١/١ ، ٤٣٢ : أطرق كرا إن النعامة في القرى .. يضرب للذي ليس عنده غناء ويتكلم ، فيقال له : اسكت وتوق انتشار ما تلفُظُ به ، كراهة ما يتعقَّبه .

وقال في التصريح ١٦٥/٢ : هو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرفُ منه ، وذكره الرضي هنا على أن كرا ليس مرخم كروان وإنما هو ذكر الكَرَوان .

(١) في المقتضب ١٨٨/١ « لو رخمت كروانا فيمن قال : يا حارُ ، لقلت : يا كرا ، وكان الأصل : يا كَرَوُ ، لكن تحرك ما قبلها وهي في موضع حركة فانقلبت ألفا » .

(٢) تكملة من ص وط .

(٣) و(٤) في الأصول ٣٧٤/١ : « والفراء لا ينعت المرخّم إلا أن يريد نداءين ، ونعت المرخم عندي قبيح ، كما قال الفراء ، من أجل أنه لا يرخم الاسم إلا وقد عُلم ما حذف منه ، وما يعنى به ، فإن احتيج إلى النعت للفرق فردُّ ما سقط منه أولى كقول الشاعر :

أَضَمْرَ بنَ ضمرةَ ماذا ذكر ت من صَرْمةٍ أخذتْ بالمِرار

أراد : يا ضمْرَ يا ابن ضمرة » .

(٥) قائله : يزيد بن المخرم بن حزم بن زياد الحارثي المَذْحِجي ، من سادات الجاهلية وشعرائها ، من أهل اليمن ، شهد يوم الكلاب الثاني مع عبد يغوث الحارثي وقُتِل فيه ، وأسر عبدُ يغوث . (انظر : الأعلام ٢٤٣/٩ ، والخزانة ٣٧٩/٢) .

(٦) البيت في الكتاب ٣٣٥/١ ، وفي الأمالي الشجرية ٨١/٢ (وفيهما : فقلتم ... وفقلت لكم) ، وفي الخزانة ٣٧٨/٢ .

اللغة : يزي : مرخم يزيد ، صداء : حي من اليمن .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن المرخم يجوز وصفُه ، فيزي مرخمُ يزيد وقد وصفه بابنِ مُخَرَّم .

(٧) تكملة من ط .

قوله : فإن كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كأسماءَ ومروانَ ، أو حرفٌ صحيحٌ قبله مدة ، وهو أكثرُ من أربعة أحرف ، حذفتا ، وإن كان مركبا حذف الاسمُ الأخير ، وإن كان غيرَ ذلك فحرف واحد .

قسم ما يحذف للترخيم ثلاثة أقسام ، وهو إما حرفان أو كلمة أو حرف واحد .

فحذفُ الحرفين في موضعين :

أحدُهما : إذا كان في آخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة ، بمعنى أنهما زيدتا معا ، لا أنهما – معا – بمعنى واحدٍ ، لأن كل واحدة (من زيادتي)[1] مسلمان وكذا مسلمون (لمعنى)[2] آخر ، فلما زيدتا معا حذفتا معا .

وهاتان الزيادتان سبعة أصناف :

زيادتا التثنية ، نحو : زيدان ويضربان – علمين – .

وزيادتا جمع المذكر السالم نحو : مسلمون ويسلمون – علمين .

وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو : مسلمات .

وزيادتا نحو : مروان وعثمان وندمان وخُراسان .

(وياء)[3] النسب وما أشبهها ، نحو : كوفي ورومي وكرسي .

وألفا التأنيث كصحراء .

وهمزة الإلحاق مع الألف التي قبلها ، كما في آخر حِرباء[4] وعِلباء[5] .

قوله : أسماء .

هذا إذا جعلناها فَعْلاء من الوسامة ، أي الحسن ، على ما هو مذهبُ سيبويه[6] ،

---

(١) في ط : في ، والعبارة ساقطة من ص .

(٢) في ص وط : بمعنى .

(٣) في ط : ويائي . ولعل الصواب ما أثبته ، لأن حق الكلمة أن تكون مرفوعة بالألف لأنها مثناة ، وإثباتها بدون ألف يغني عنه أنها مشددة ، والمشدد عن حرفين .

(٤) الحرباء : دويبَّة على شكل سامّ أبرص ، ذات قوائم أربع ، دقيقة الرأس مخططة الظهر ، تستقبل الشمس نهارها ، قال : وإناث الحرابِي يقال لها : أمهاتُ حبين (اللسان (حرب) ٢٩٨/١) .

(٥) العلباء : عن ابن الأثير : هو عصب في العنق يأخذ إلى الكاهل ، وكانت العرب تشد على أجفان سيوفها العَلابِي الرطبةَ فتجف عليها ، وتشد بها الرماح إذا تصدعت (اللسان ١١٩/٢) .

(٦) في الكتاب ٣٣٧/١ ، ٣٣٨ « هذا باب ما يحذفِ من آخره حرفان لأنهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد=

لا أفعالا جمعَ اسمٍ على ما هو مذهب غيره ، لأنه يكون – إذن – من باب عمار لا من باب حمراء .

(ورُجِّح مذهبُ سيبويه بأن التسمية بالصفات أكثرُ منها بالجموع .

ورَجِّح مذهبُ غيره بأن قلب الواو المفتوحة همزةً لم يأت إلا في أحد[1] ، وأيضا لم يثبت في الصفات أسماء بمعنى الجميلة ، ولا وسماء ، حتى يكون علما منقولا منه .

وعلى مذهب سيبويه إذا سميتَ به رجلا لم ينصرف لألفي التأنيث .

وعند غيره ينصرف ، لأنه مثل رَبَاب[2] إذا سمي به رجل في كونه قبل تسمية المؤنث به مذكَّرا)[3] .

قوله : أو حرف صحيح .

كان عليه أن يقول : حرفٌ صحيحٌ غيرُ تاء التأنيث قبله مَدَّة زائدةٌ ، وذلك لأنه لا يحذف في نحو : (عَفَرناة)[4] وسِعْلاة[5] إلا التاءُ وحدها ، وذلك لكونها كلمةً واحدة ، وإن كانت على حرف فاكتُفِي بها .

وكذا إذا كانت المَدَّةُ غيرَ زائدة لم تحذف ، كما في مُسْتَمَاح ومستمِيح .

= زائد . وذلك قولك في عثمان : يا عثم أقبل .. وفي أسماء : يا أسم أقبلي . وانظر : اللسان (وسم) .

(١) بل جاء في غير كلمة أحد ، قال ابن يعيش في شرحه للمفصل ٢٢/٢ : امرأة أناة وهي وناة ، وفي المصنف ٢٣١/١ : فإذا كانت الواو أولا وكانت مفتوحة فليس فيها إبدال إلا أنه يشذ الشيء فيجيء على غير قياس ، قالوا : امرأة أناة ، وهي وناة .. وقالوا : أحد في وحد . وهذا شاذ نادر ليس مما يتخذ أصلا .

وزاد في المتع ٣٣٥/١ : أجم في وجم .

(٢) الرباب بالفتح : سحاب أبيض ، وقيل : هو السحاب واحدته ربابة ، وقيل : هو السحاب المتعلق الذي تراه كأنه دون السحاب .

وعلى هذا يكون أصل الرباب مذكرا فإذا سمي به رجل صرف .

وأسماء على رأي من يرى أنها (أفعال) جمع اسم يكون أصلها مذكرا فإذا سمي به رجل انصرف أيضا .

(٣) فيما عدا ط : وقد يجيء في التصريف حجج الفريقين فيه وترجيحاتها ، وقد آثرت ما في ط ليسلم القارئ من العودة إلى ما في التصريف من ترجيحات .

(٤) و(٥) في ص : عقرباه وسعلاه ، والعفرناه – كما في اللسان ٢٦٤/٦ : الناقة القوية ، ولا يقال : جمل عفرني ، وفي معجم مقاييس اللغة ٦٥/٤ : وأسد عفرني ولبؤة عفرناة : أي شديدة ، وفي الكتاب ١١٦/٢ أن النون والألف زيدتا لإلحاق الثلاثة بالخمسة ، كما في حبنطي ا هـ . والسعلاة والسعلا : الغول ، وقيل : هي ساحرة الجن (اللسان ٣٥٧/١٣) .

ونُقِل عن الأخفش جوازُ حذف المدة الأصلية أيضا[1] ، والمشهورُ خلافه .

ونعني بالمدة ألفا ، أو واوا أو ياءً ساكنين ، ما قبلهما من الحركة من جنسهما ، فلا يحذف مع الحرف الأخير الواو والياء المتحركتين في نحو : كَنَهْوَر[2] ومُشَرْيِف[3] لتحصُّنهما بالحركة وتقويهما بها .

ولا تحذف منهما أيضا إذا لم يكن (حركة)[4] ما قبلهما من جنسهما ، سواء كانا للإلحاق نحو : سِنَّور[5] ، وبِرْذَوْن[6] ، (ملحقان)[7] بِجِرْدَحْل[8] ، أو لم يكونا كعُلَّيق[9] ، وقُبَّيط[10] ، وذلك لمشابهتهما – إذن – للحروف الصحيحة ، بِقلَّةِ المدةِ فيهما ، لأن المد في الأغلب لا يكون إلا في الألف أو الواو والياء اللتين حركةُ ما قبلَهما من جنسهما .

وأما مذهب وَرْش[11] في مدّ نحو ﴿ الْمَوْت ﴾[12] (و ﴿ الْحُسْنَيَيْنِ ﴾[13] وقفًا فَمِمَّا انفرد به)[14] .

---

(١) الهمع ١٨٣/١ ، ولم يذكر ذلك عنه أحد قبل الرضي فيما رأيت .

(٢) الكنهور من السحاب : قطع كالجبال (التاج مادة كنر) .

(٣) مُشَرْيِف ، اسم فاعل من شَرْيَف . وذكره صاحب اللسان وصاحب التاج في مادة « شرنف » وقالا : الشرناف ورق الزرع إذا كثر وطال وخشي فساده فقطع ، وذكر صاحب التاج أن الأزهري شك أهو بالياء أو بالنون وجعلهما زائدتين .

(٤) تكملة من ص .

(٥) السِّنَّر : ضيقُ الخلق ، والسِّنَّار والسِّنَّور : الهر ، مشتق منه ، (اللسان سنر) .

(٦) البِرذَوْن كجردحل : الدابة . والبرذون من الخيل : ما ليس بعِرَابي ، وفي التوشيح : البراذين : الجفاة من الخيل . (التاج ١٣٨/١٠) .

(٧) في ت وجـ وط : ملحقان ، وفي ص : ملحقا ، ولعل الأحسن : ملحقين ، لأنها كلمة مثناة منصوبةٌ على أنها حال ، ولرفعها وجه ، وهو أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير وهما ملحقان ، ولكن فيه تكلف ، والله أعلم .

(٨) الجِرْدَحْل : الوادي ، والضخم من الإبل للذكر والأنثى . (التاج ٢٥٦/٧) .

(٩) العُلَّيق كقُبَّيط وربما قالوا : العليقي ، مثل : قبيطى نبت يتعلق بالشجر (التاج ٢١/٧) .

(١٠) القُبَّاط والقُبَّيط والقبَّيطي : الناطِف . (وهو نوع من الحلواء) اللسان (قبط ونطف) .

(١١) هو عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو أبو سعيد القرشي مولاهم القبطي المصري ، الملقب بورش ، شيخ القراء المحققين ، وإمام أهل الأداء المرتِّلين ، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه ، عرض على نافع القرآن عدة مرات بالمدينة . توفي بمصر سنة ١٩٧ هـ (غاية النهاية ٥٠٢/١) .

(١٢) في نحو قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُم فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ البقرة ١٩ .

(١٣) في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ ﴾ التوبة ٥٢ .

(١٤) في ت : فمما انفرد به والحسنيين وقفا .

وإنما حذف الحرفان ههنا لأنه كان الأولى حذفَ المدِّ الزائدِ ، لكن لما لم يكن آخرا ، والترخيمُ حذفُ الآخر لم يجز حذفه ، فلما حذف الحرف الأخير صار متطرفا فتبعه في السقوط .

ولو قال : يحذف حرفان فيما قبل آخره حرفُ مد ، وهو أكثر من أربعة (أحرف)[1] لعم نحو : عمار (ومروان)[2] ولكنه فصّل هذا التفصيل تنبيها على تخالف علتي الحذف في الصنفين كما ذكرنا .

قوله : وهو أكثر من أربعة أحرف .

إنما اشترط هذا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين .

والفراءُ يجيز حذفَ المد أيضا في نحو : سَعِيد وعَمُود وعِمَاد[3] لكن لا يوجبه كما في : عمّار ومِسْكين ومَنْصُور[4] .

وقوله : وهو أكثر من أربعة أحرف : قيدٌ في قوله : أو حرف صحيح قبله مدة ، لا في قوله : زيادتان في حكم الواحدة ، لأن نحو : يَدَان ودَمَان وثُبُون وقُلُون ودُمِيّ ، يرخم بحذف زيادتيه (للترخيم)[5] ، لأن (بقاء)[6] الكلمة على حرفين فيه ليس لأجل الترخيم ، بل قبله (أيضا)[7] (كانت)[8] كذلك كما قلنا في نحو : ثُبَة : وشَاة[9] .

وذهب الجرميُّ إلى منع حذف الحرفين في نحو : يدان وثبون (وقلون)[10] ودمي ،

---

(١) ساقطة من ط .

(٢) تكملة من جـ وص وط .

(٣) الأصول ٣٦٥/١ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٩٩/١ ، والهمع ١٨٣/١ .

(٤) الظاهر من كلام الرضي أنه يجب حذف المد إذا حذف الحرف الذي بعده للترخيم . وكلام سيبويه في الكتاب ٣٣٨/١ يشعر بوجوبه . وصرح بوجوبه عبد القاهر في المقتصد ٧٩٤/٢ ، ٧٩٥ فقال : وإذا حذفت الراء فقلت : يا منصو وجب حذف الواو أيضا لأنها زائدة ، وإذا حذف الأصل كان الزائدُ به أولى .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في ص : بقاء بناء .

(٧) ساقطة من جـ وص .

(٨) في ص وط : كان .

(٩) صفحة ٤٧٥ .

(١٠) ساقطة من ص وط .

والأول أولى .

وإنما لم يُحذفْ زيادتا ثبون لأنهما غيَّرتا بناءَ الواحد ، فكأنه ليس جمعَ المذكر السالم ، وكأنه مثلُ ثمود[1] .

وأجاز الفراء حذف الهمزة دون الألف في نحو : حمراء .

والمشهور حذف الزيادتين معًا .

وبعضهم يجوّز يا حمراءَ مفتوح الهمزة قياسا على ذي التاء[2] في نحو قوله :

كِليني لِهَمٍّ يا أميمةَ ناصبِ[3] (١٣٧)

والوجه (المنع)[4] ، لأن اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه ، فعومل غيرُ المرخّم منه معاملةَ المرخم ، ولا كذلك (ذو)[5] الألف .

وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم ، لئلا يلتبس بالمذكر[6] .

وكذلك لا يجيز بعضُهم ترخيمَ المثنى وجمعِ المؤنث السالم على لغة الضم ، لئلا يلتبس بالمفرد .

ولا يُجَوِّزُ ترخيمَ جمع المذكر السالم مطلقا ، وكذا لا يجوِّزُ ترخيمَ المنسوب مطلقا نحو : (يا)[7] زيدي ، إذ لو ضُمَّ لالتبس بنداء المنسوب إليه ، ولو كسر لالتبس بالمضاف إلى الياء .

وهذا كما مَنَعَ سيبويه من ترخيم نحو : قائمة وقاعدة ، غيرَ عَلَم ، على لغة الضم ، لأن له مذكرا فيشتبه به[8] .

---

(١) الرضي هنا يعلل لما ذهب إليه الجرمي ، أما رأيه فقد سبق قبل قليل أنه يجيز ترخيم نحو ثبون .

(٢) في الهمع ١٨٥/١ وألحَق قومٌ في جواز الفتح بذي الهاء ذا الألف الممدودة قال ابن مالك : وهذا لا يصح لأنه غير مسموع ، وقياسه على ذي التاء قياسٌ على ما خرج .

(٣) سبق تخريجه صفحة ٤٦٨ .

(٤) في ت : المنفي .

(٥) في ط : ذوي ، والصواب ما أثبته .

(٦) ذكر ذلك ابنُ بَرْهان في شرحه للمع ٢٨٨/١ ولم ينسبه .

(٧) تكملة من ص .

(٨) الكتاب ٣٣٤/١ .

وأما إذا كان علما فَيُجَوِّز على لغة الضم أيضا[1] ، إذ لا مذكَّر له إذن من لفظه فيلتبس به .

وقال المصنف : الظاهر جوازُ الضم في نحو : قائمة – علما كان أولا[2] – .

أقول : لاشك أن اللبس فيما قال سيبويه أغلبُ وأكثرُ لكونه غير علم ، بخلاف ما ذكره غيره ، لأن جميعها مشروطٌ بالعلمية ، واشتهار المسمى (بعلميَّته)[3] مما يزيل اللبس في الغالب .

ثم الحقُّ أن كلَّ موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبسَ جاز ترخيمُ جميع ما ذُكر – على نية الضم كان أو لا – وإلا فلا .

والفراء يحذف الساكنَ أيضا في الاسم الذي قبل آخره ساكن[4] ، نحو : هِرَقْل وسِبَطْر[5] على نية المحذوف ، لئلا يشبه الحرف نحو : نَعَمْ وأَجَلْ[6] .

وهو ضعيف ؛ لأن معنى نية المحذوف أن المحذوف كالملفوظ .

والكوفيون يحذفون في نحو : حَوْلَايا[7] وبَرْدَرَايا[8] الأحرفَ الثلاثة[9] – أعني الألفين مع الياء التي بينهما (لزيادة الجميع)[10] .

والبصريون يجتزئون بحذف الألف الأخيرة لتحصُّن الياء قبله بحركته من الحذف[11] .

---

(١) الكتاب ٣٣٤/١ .

(٢) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٣٠٠/١ وقال سيبويه : إن نحو : قائمة وقاعدة ، إذا كان غير علم لا يجوز ترخيمه على لغة يا حارُ بالضم لئلا يلتبس بالمذكر ، والظاهرُ خلافُه .

(٣) في ط : بعلمه .

(٤) المسألة الخمسون من الإنصاف صفحة ٣٦١ ، وانظر : الأصول ٣٦٥/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٩٩/١ ، ٢٣٠ ، وفي الأشموني ١٧٩/٣ ، ١٨٠ : أن الكوفيين منعوا ذلك .

(٥) السِّبَطْر من نعت الأسد بالمضاء والشدة ، والسبطر الماضي . (اللسان ٥/٦) .

(٦) من حيث كونُ الأخير ساكنا ، ولا نظير له في الأسماء المعربة بل في الحروف والمبنيات .

(٧) في شرح الرضي على الشافية ٢٤٦/١ حَوْلَايا : اسم رجل ، وفي معجم البلدان لياقوت ٣٢٢/٢ : قرية كانت بنواحي النهروان خربت الآن .

(٨) في معجم البلدان ٣٧٧/١ موضع أظنه بالنهروان من أعمال بغداد .

(٩) شرح الكافية الشافية ١٣٦٢/٣ ، وانظر : الهمع ١٨٤/١ .

(١٠) في جـ وط : كزيادة الجمع .

(١١) الكتاب ٣٣٩/١ ، والأصول ٣٦٠/١ ، والهمع ١٨٤/١ .

قوله : وإن كان مركَّبا حُذِفَ الاسمُ الأخير .

لمَّا أُريد حذفُ شيء منه ، وكان موضعُ اتصال الكلمتين كالمَفْصِل ، والكلمتان كعظمين متصلين (عند التركيب)[1] فهو أقبلُ للفك (من غيره)[2] من مفاصل (الحروف)[3] المتصل بعضُها ببعض ، لأنه قريب العهد بالالتئام ، بسبب التركيب العارض ، حذف الجزءُ الأخير بكماله .

فإذا رخمت خمسةَ عشرَ قلت يا خمسةُ أقبل ، وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين .

ولا (تُخَلّيه)[4] تاء ، (لأنها تلك التاء التي كانت في خمسة قبل أن يضم إليها عشر)[5] ، كما أنك لو سميت رجلا بمسلمتين قلت في الوقف : يا مسلمه ، بالهاء لأن التاء تطرفت لفظا .

ولا يوقف على تاء التأنيث إلا في بعض اللغات ، قالوا : فإذا رخمتَ اثنا عشر واثنتا عشرةَ واثني عشر واثنتي عشرة حذفت عشر مع الألف والياء ، لأن عشر بمنزلة النون المحذوفة ، فكأنك ترخم (اثنان واثنين) ، ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلاثةَ عشرَ وأخواتُها – كما يجيء في باب المركب[6] – .

قال المصنف : فيه نظر ، من جهة أن الثاني اسمٌ برأسه ، ولا يلزم من معاقبته للنون حذفُ الألف معه حذفَها مع النون[7] .

قوله : وإن كان غيرَ ذلك (فحرف واحد)[8] .

أي (غير)[8] ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين في حكم الواحدة ، وذو

---

(١) في ت وط : عنده .

(٢) ساقطتان من ص وط .

(٣) ساقطة من ص وط .

(٤) في جـ : تحكيه .

(٥) تكملة من ص وط .

(٦) ط ٢/٨٨ ، ٨٩ .

(٧) في الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٠٣ : وتقول في (اثنا عشر) اسما : يا اثنَ ويا اثنُ ، لأن عشر بمنزلة النون ، حيث عاملوه معاملة اثنان فتبعها الألف على قياس لغتهم ، وفيه نظر من جهة أن الثانيَ اسم برأسه ، ومن جهة أن الألف لا تتحقق زيادتُها .

(٨) تكملة من ط .

حرفٍ صحيحٍ غير التاء قبله مدةٌ زائدةٌ ، وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب .

قوله : وهو في حكم الثابت على الأكثر ، فيقال : يا حارِ ويا ثَمُو ويا كَرَوَ ، وقد يُجعَل اسما برأسه ، فيقال : يا حارُ ويا ثمي ويا كَرَا .

أي المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت ، فيبقى الحرف الذي صار آخرَ الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه .

وكان القياس أن يكون جعلُ ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه (هو)[1] الأكثر ، لأن المعلوم من استقراء كلامهم أن المحذوف لعلّة موجبةٍ قياسيةٍ كما في عصا وقاضٍ في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف على حركتِه ، وأن المحذوف لا لعلة موجبة قياسية ﴿ كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ ﴾[2] فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو : غد ويد ودم ، معتَقَب الإعراب ، وذلك لأنهم لو قصدوا كونَه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة .

لكن لما كان الترخيمُ لعلة قياسية مطردة قريبة من الإيجاب لطلبهم التخفيفَ في النداء ، بأقصى ما يمكن ، حتى فعلوا بالمضاف إلى ياء المتكلم الذي فيه أدنى ثِقَل لكونه في صورة المنقوص ما رأيت[3] . (وبنحو)[4] : يا زيدَ بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضم ، وذلك لما قدمنا من أن (النداء ليس)[5] مقصودا بالذات ، بل هو لتنبيه المخاطب ليصغِيَ إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادَى له ، فصار حذف الترخيم مطّردا كالواجب ، فعومل المرخم – في الأغلب – معاملةَ نحو : عصا وقاض مما الحذفُ فيه مطردٌ واجب .

---

(١) في ت وط : وهو ، والصواب حذف الواو ، لأن الجملة هنا خبر يكون .

(٢) جزء من آية ٢٤ من سورة يونس وهي قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ ، كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ .

وقد ضربه الشارح مثلا على أن المحذوفَ لا لعلة موجبة – وإن كان مطَّردا – لا يُكسبُه ذلك الاطرادُ الثباتَ على حركته فتزولُ عنه حركته كأن لم تكن موجودةً قبل ، ويُعْطَى حكما آخر .

(٣) يعني من اللغات الجائزة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، وانظر : صفحة ٤٦٤ وما بعدها .

(٤) في ص وط : وفي نحو .

(٥) في ط : النداء مع كثرته في الكلام ليس .

ومن جعله اسما برأسه (نظر)[1] إلى أنه – وإن كان قياسيا مطردا – لكنه ليس بواجب .

فإذا كان المحذوفُ منويَّ الثبوت لم يغيِّر ما بقي إلا في مواضع بعضُها مختلَف فيه ، وبعضها متفق عليه .

فمنها[2] اسمٌ أزال الترخيمُ سببَ حذف حرفِ لِينٍ منه ، قال الجمهور في ترخيم نحو : أَعْلَون وقَاضُون – على هذه اللغة – : يا أعلىٰ ويا قاضِي ، برجوع الألف والياء ، لأنه زال في اللفظ الساكنُ الأخيرُ الذي حذفا له[3] .

وقال المصنف – ونعم ما قال[4] – : لو قيل : يا أعلَ ويا قاضِ في هذه اللغة لم يبعُد[5] لأن الساكن الأخيرَ كالثابت لفظا .

ولا خلاف في رد الألف والياء في اللغة القليلة – أي لغة الضم – لزوال الساكنَينِ لفظا وتقديرًا .

ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرفٌ أصليُّ السكون ، كان مدغما في ذلك المحذوف ، وقبله ألف : نحو : إِسحارَ ، بفتح الهمزة وكسرها ، والكسر أكثر – وهو نبت[6] .

فسيبويه يُتْبع الحرفَ الساكن ما قبله من الفتحة والألف ، فتقول : يا إسْحَارَ بالفتح ، لأنه التقى ساكنان ، ففُتح الأخير إتباعًا لما قبله[7] ، كما في قوله[8] :

---

(١) في ص وط : نظرا ، والصواب ما أثبته لأن الجملة خبر (مَنْ) ولا خبر سواها إن أثبتنا ما في ص وط .

(٢) يعني من المواضع المختلف فيها .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١/٣٤٠ : هذا باب ما إذا طُرِحَتْ منه الزائدتان اللتان بمنزلة زيادة واحدة رجعتْ حرفا . وذلك قولك في رجل اسمه قاضون : يا قاضي أقبل .. وفي رجل اسمه مصطفَون : يا مصطفى أقبل . وانظر : أمالي ابن الشجري ٢/٩٦ .

(٤) لم يعتد الرَضيُّ أن يؤيد ابن الحاجب ، وهذا أحد المواضع القليلة التي أيد فيها الرضيّ ابنَ الحاجب .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٠١ .

(٦) الإسحارُ والأسحارُ : بقْلٌ يسمَن عليه المالُ ، واحدته إسحارَّةٌ وأسحارَّةٌ ... الأزهري عن النضر الإسحارة : بقلة حارة تنبت على ساق لها وَرَقٌ صِغار ، لها حبة سوداء كأنها الشُّهنيزةُ . اللسان « سحر » ٦/١٦ .

(٧) الكتاب ١/٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٨) ذكر صاحب الخزانة ٢/٣٨٢ أن شراح أبيات سيبويه نسبوه إلى رجل من أزد السراة ، ونقل العيني ٣/٣٥٤ =

١٤٦ – (عجبتُ لمولودٍ وليس له أبٌ)[١] وذي ولـد لم يَلْـدَهُ أَبَـوان[٢]

وقولهم : انْطَلَقَ في تخفيف انطَلِقْ ، وذلك لأنه لما تُصُرِّف فيه بعد الترخيم – بضم رائه على نية الاستقلال – شابَه الفعلَ الذي هو الأصل في التصرف ، فحُرك بالفتح لإزالة الساكنين ، دون الكسر إتباعا لما قبله ، كما اتبع في الفعل ، وصيانةً له من الكسر ما أمكن ، نحو : لم يلْده وانطلْق ، ولم يضارَّ بالفتح – على الوجه المختار .

وغيرُ سيبويه يجيز في نحو : إسحارَّ مرخما الكسرَ أيضا للسكانين[٣] .

(وهو أولى لكونه اسما .

وأما إن لم يكن قبل المدغم ساكنٌ آخرُ نحو : إرْزَبّ[٤] وخِدَبّ[٥] فيبقى الساكنُ)[٦] على حاله على هذه اللغة – أي الكثيرة – كما في هِرَقْ[٧] .

والفراء يحذف الراء الأولى – أيضا – في إسحارَ مع الألف قبلها ، والساكن المدغم في إرزبّ ، بناء على أصله في هِرق[٨] .

= عن أبي علي الفارسي أنه لعمرو الجنبي ، وفي الخزانة ٣٨٢/٢ قال أبو علي الفارسي : إن عمرا الجنبي سأل امرأ القيس عن مراد الشاعر فأجابه . قلت : ولعل هذا هو الذي دفع من نسب البيت إلى عمرو الجنبي إلى القول بذلك .

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) البيت في الكتاب ٣٤١/١ ، ٢٥٨/٢ ، وفي التكملة للفارسي ٧ ، وفي ابن يعيش ٤٨/٤ ، ١٢٦/٩ ، وفي المقرب ١٩٩/١ ، وفي الخزانة ٣٨١/٢ .. إلخ . والمراد بالمولود الذي ليس له أب عيسى عليه السلام وبالذي لم يلده أبوان أبو البشر آدم عليه السلام .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن سيبويه استشهد به في ترخيم أسحار في أنك تحركه بأقرب الحركات إليه ، وهي الفتحة كما فعل الشاعر في يَلْدَه حيث حرك الدال بأقرب الحركات إليها وهي فتحة الياء .

(٣) لم يذكر فيما رأيت ممن سبق الرضيَّ جوازَ الكسر إلا ابنُ الحاجب فإنه قال في الإيضاح ٣٠١/١ : وفي أسحارّ علما يا أسحارَ بالفتح عند سيبويه على الفصيحة وبالكسر عند قوم . وابن السراج في الأصول ٣٦٤/١ لم يذكر غير الفتح كسيبويه . وابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١٣٦٨ أجاز فيها الضمَّ أيضا ، ولم يذكر الكسر . ونقل السيوطي في الهمع ١٨٤/١ أن ابن عصفور نقل الكسر عن الفراء ، ولم أجد هذا النقل في المقرَّب .

(٤) رجل إرزب ملحق بجردحل قصير غليظ شديد ، وفرخ إرزب ضخم . اللسان ٤٠١/١ .

(٥) رجل خدب مثال هِجَفّ أي ضخم وجارية خدبة . اللسان ٣٣٤/١ .

(٦) ساقط من جـ وص وط ، ولكن بعضه ذكر في هامش رقم ٢ من ط ١٥٤/١ .

(٧) أي مرخم هرقل .

(٨) الأصول ٣٦٥/١ ، وانظر ؛ مذهب الكوفيين في ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن في الإنصاف ٣٦١ ، ٣٦٢ ، والهمع ١٨٤/١ .

فأما إذا لم يكن المدغمُ أصليَّ السكون : فإنه يُرَدّ إلى أصل حركته إن لزم ساكنان اتفاقا منهم[1] ، تقول في المسمى بتَحَابّ يا تَحَابَ ، وفي رادٍّ يا رَادِ ، وفي مضارّ – اسم مفعول – يا مضارَ .

وإن لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه ، إذ المدغم فيه كالثابت[2] .

(والفراء)[3] يرد الساكنَ إلى أصل حركته[4] ؛ لأنه لا يرى – كما ذكرنا[5] – سكونَ الحرف الأخير في الترخيم ، فتقول : يا مُحْمَرِ بكسر الراء ، ويا مقْرَ – بسكون القاف و (فتح)[6] العين في مَقَرّ ، ولا يَحْذِفُ الحرفَ الساكن (كما حَذَفَ)[7] في نحو : خدب ، لأنه قادر على إزالة سكون الأخير بغير الحذف ، وذلك بأن يُرَدَّ إلى أصله ، ولم يمكن ذلك في خدب إذ لم يكن للساكن أصلٌ في الحركة .

وما ذهب إليه الفراء من رد المدغم إلى أصل حركته قياسُ مذهب الجمهور في قولهم يا قاضي ويا أعلَى ، في المسمَّى بقاضون وأعلون .

إلا أن الفارسيّ فرقَّ بينهما بأن للياء في قاضي أصلا في الثبوت في بعض المواضع ، نحو : رأيت قاضيا وقاضيةً ، بخلاف الكسر في محمر ، فإنه لم يثبت في موضع من المواضع .

ومنها نحو : ثمود ، فإنه يجوز عند الجمهور جعل المحذوفِ منويِّ الثبوت بعد حذف

---

(١) انظر – مثلا – : الكتاب ١/٣٤٠ ، والأصول ١/٣٦٤ ، وأمالي الشجري ٢/٩٥ ، ٩٦ .

(٢) في الكتاب ١/٣٤٠ : وأما محمرٌّ اسمَ رجل فإنك إذا رخمته تركت الراء الأولى مجزومةً لأن ما قبلها متحرك فلا تحتاج إلى حركتها ، وانظر : الأصول ١/٣٦٤ .

(٣) في ط : أو الفراء .

(٤) انظر : الهمع ١/١٨٤ فقد نسبه إليه أيضا .

(٥) في ترخيم نحو : هِرَقْل وسِبَطْر .

(٦) في ط : بفتح .

(٧) ساقطتان من جـ وص ، و (حذف) ساقطة من ط والصواب ما في ت وط ؛ لأن مذهب الفراء حذف الساكن في نحو : قمطر وخدب مع الحرف الأخير . ثم إن الشارح قال هنا : ولم يكن ذلك في خدب إذ لم يكن للساكن أصل في الحركة ، فتبين أن الفراء لا يبقي الساكن هنا .

الدّالِ فقط ، فتقول : يا ثمو ، لأن الواو في التقدير ليس آخرَ الكلمة[1] .

ومنع الفراء من ذلك لأن الواو في الظاهر آخرُ الكلمة وقبلها ضمة[2] .

وهذا كما قال في ترخيم هِرَقْل على نية المحذوف ، إنه لا يجوز إبقاءُ الحرف الساكن لئلا يشبه الحرفَ[3] . قال : فإذا قصدت جعل حرفِ محذوفِ ثمودٍ في حكم الثابت حذفت الواو أيضا[4] ، بناء على مذهبه من تجويز يا عَمُ ويا سَعِ ويا عِمَ في ترخيم عَمُود وسَعِيد وعِمَاد – كما مر[5] – .

وإذا جعل المرخم اسما برأسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ، إن كان صحيحا أو في حكمه ، نحو : يا حارُ ويا مروُ ويا قرئُ في (حارث)[6] ومروة وقرية ، وتقديرا إن كان ياء مكسورا ما قبلها ، أو ألفا نحو : يا قاضي ويا مُشْتَرا ، في قاضِيَة ومشتراة .

وإن كان واوا بعد ضمة كما في قَلَنْسُوة[7] وثمود أبدلت الواوُ ياءً والضمةُ (كسرةً)[8] نحو : يا قَلَنْسِي ويا ثمِي ، وفي الكثيرة قلت : يا ثَمُو ويا قَلَنْسُو ؛ لأنه لم يأت في كلام العرب اسمٌ متمكن آخرُه واو قبلها ضمة إلا وتقلب الواو ياء والضمةُ كسرةً نحو : التَّغَازِي[9] والأَدْلي[10] – لما يجيء في التصريف في باب الإعلال[11] – والمنادى في حكم المتمكّن لعُروض بنائه .

وإن كان ما قبل المحذوف ياء أو واوا بعد فتحة قلبتَها ألفا ، تقول في غَلَيان ونَزَوَان :

---

(١) انظر مثلا : اللمع ١١٧ ، والإيضاح بشرح عبد القاهر المقتصد ٧٩٦ ، والمفصل بشرح ابن يعيش ٢١/٢ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢١/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٩٩/١ .

(٣) صفحة ٤٨٤ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٩/١ .

(٥) صفحة ٤٨٢ .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) القَلَنْسُوة والقَلَنْسِية والقَلَنْسَاة : من ملابس الرؤوس (اللسان قلس ٦٤/١) .

(٨) في ط : كثرة ، ولعله خطأ طباعي .

(٩) لأنه من الغزو ، وأصله : التغازو ، ثم قلبت الضمة كسرة والواو ياء ، فصارت التغازي .

(١٠) جمع دَلْو .

(١١) في شرح الرضي للشافية ١٦٨/٣ لأن الواو المضمومَ ما قبلها ثقيل على ثقيل ، ولا سيما إذا تطرفت وخاصة في الاسم المتمكن ، فإنه موطئ أقدام حركات الإعراب المختلفة .

يا غَلَى ويا نَزَا ، وفي الكثيرة يا غَلَيَ ويا نَزَوَ ، لأنك إذا نويت المحذوف لم يوازنا الفعل تقديرا حتى تُقْلب الفاءُ بخلاف ما إذا لم تنوه – كما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى[1] – .

وإن كان واوا أو ياء بعد ألف زائدة قلبت همزة ، نحو : يا شَقَاءُ ويا خَزَاءُ ، في شَقَاوَةَ وخَزَايَة ، (لأن كل واو أو ياء تطرفت بعد ألف زائدة قلبت ألفا ثم همزةً كما في رداء وكِساء)[2] وفي الكثيرة يا شقاوَ ويا خَزَايَ ، لأن مثل هذه الواو والياء إنما تقلبان ألفا ثم همزة إذا تطرفتا – كما يجيء في التصريف[3] – .

وإن كان ما قبل المحذوف ثانيَ (الكلمة)[4] وهو حرفُ لين فإن عرفت ما حُذِفَ من الأصول رددته – لاما (كان)[5] كياشاةُ في ترخيم شاة ، أو فاء ، كما تقول في ترخيم شية ودية : يا وَشْيُ ويا وَدْيُ ، بردّ العين إلى سكونها عند الأخفش[6] ، ويا وَشِيُ ويا وَدِيُ بإبقاء حركة العين عند سيبويه[7] .

(والأول أولى لأن تحريك العين إنما كان لحذف الفاء)[8] كما يجيء في باب النسب[9] ، فإن الأخفش يقول : وَشْيٌ ، وسيبويه يقول : وِشَوِيّ[10] .

وإن لم تعرف ثالثَ الأصول ضعَّفت الثاني ذا اللين ، كما تقول : يا لاءُ في المسمى بلات .

---

(١) شرح الرضي للشافية ١٥٧/٣ ، ١٥٨ .

(٢) تكملة من ص ، وهو مذكور في ط لكن مؤخر عن قوله : (وفي الكثرة يا شقاو ويا خزاي) فذكر التعليلين معا ، وهو على هذا الترتيب أفضل لتكون كل علة بجوار معلولها .

(٣) شرح الرضي على الشافية ١٧٣/٣ وما بعدها .

(٤) تكملة من جـ وص وط : وهي لازمة .

(٥) ساقطة من جـ .

(٦) كان الأخفش يقول في النسب إلى شية : وشيي ، المقتضب ١٥٦/٣ ، فلعل الشارح قاس الترخيم على النسب .

(٧) وكذا سيبويه كان يقول في النسب إلى شية وشوى : الكتاب ٨٥/٢ فلعل الشارح قاس الترخيم كذلك ، لأني لم أجد في الكتاب حديثا عن ترخيم نحو : شية ودية .

(٨) تكملة من ط .

(٩) شرح الرضي للشافية ٦٢/٢ ، ٦٣ .

(١٠) الكتاب ٨٥/٢ ، وشرح الرضي على الشافية ٦٢/٢ ، ٦٣ .

وإن لم يكن الثاني حرفَ لين لم تردَّ المحذوف ، كما تقول : يا ثُبُ ويا عِدُ في ثُبَة وعِدَة .

كل ذلك لأن المنادى المضموم حكمُه حكمُ المعربات – كما مر[1] – ولا يجيء في المعربات اسمٌ ثانيه حرفُ لينٍ ، لئلا يسقط ذلك اللينُ ، مع التنوين للساكنين فيبقى المعربُ على حرف واحد .

وإن أدت هذه اللغةُ – أي القُلَّى[2] – إلى قَلْبِ مالا يكون منقلبا ، كما ترخِّم حُبليان وحُبْلوى ، فقد ذكر المبرد أنها لا تجوز – إذن – لأنها تؤدي إلى كون ألف فُعْلى منقلبا عن ياء أو واو ، ولم تُعهَد إلا للتأنيث غيرَ منقلبة عن شيء[3] .

وقياس قولِ الأخفش جوازُها ، لأنه يكون – إذن – ملحقا بِجُحْدَب[4] ، بفتح الدال[5] .

وأما السيرافيُّ فأجازها ، وإن لم يُثبِتْ فُعْلَلًا ، قال : لأن هذا شيء عرض ، وليس ببنية (أصلية)[6] .

وكذا ذكر المبردُ عن المازنيّ في كل ما أدى نيةُ الاستقلال فيه إلى وزنٍ لا نظير له أنه لا يرخم إلا على نية المحذوف[7] ، وذلك نحو طَيْلِسان[8] ، على لغة كسر اللام ، وفَرَزْدَق وقُذَعْمِل[9] ،

---

(١) صفحة ٤١٤ .

(٢) يعني لغة من لا ينتظر .

(٣) في المقتضب ٤/٤ ، ٥ : لا يجيز النحويون ترخيم المسمى بحبلوى على لغة من لا ينتظر لما يلزم عليه من أن تكون ألف (فعلى) منقلبة ، وهي لا تكون إلا للتأنيث .

(٤) و(٥) وذلك أنه يزيد أوزان الرباعي المجرد وزنا سادسا هو فُعْلَل نحو : جحدَب . وانظر : شرح الرضي على الشافية ٤٧/١ ، والجحدب : الضخم الغليظ من الرجال والجمال (اللسان ٢٤٧/١) .

(٦) ساقطة من جـ وص .

(٧) لم أجد في المقتضب عن ذلك شيئا وفي الأصول ٣٧٣/١ ، وقال أبو عثمان : سألت الأخفش كيف يرخم طيلِسان فيمن كسر اللام على قولك يا جار ؟ فقال : يا طيلِسَ أقبل ، قلت : أرأيت فَيْعِلَ اسما قط في الصحيح إنما يوجد في المعتل نحو : سيّد وميّت ، قال : فقال : لقد علمت أني أخطأت ، لا يجوز ترخيمه إلا على قولك : يا حارُ . وانظر : الهمع ١٨٥/١ .

قلت : لم يضبط محقق الأصول هذه الكلمات ، ولعل ضبطي لها يكون صحيحا .

(٨) الطيلَس والطيلَسان ضربٌ من الأكسية . اللسان « طلس » ٤٣١/٧ .

(٩) القُذَعملة .. المرأة القصيرة الخسيسة ، وتصغيرها قذيعِم ، ويقال : هو القصير الضخم من الإبل كالقذعمل بلا هاء . التاج ٧٨/٨ .

وسُعُود ، وهُنْدَلِع[1] ، وعُنْفُوان[2] .

وأجاز السيرافي ترخيمَ جميعها على نية الاستقلال[3] ، نظرا إلى أن المُثَّل ليست بأصلية ، ألا ترى أنه يجوز اتفاقًا أن تقول في مَنْصور على نية الاستقلال يا منصُ وفي خَضَّمَ : يا خَضُّ ، مع أن مَفْعُ وفَعَّ ليسا من أبنيتهم ، فتقول : يا طيلِسُ ويا فَرَزْدُ ، ويا سُعِي ، ويا هُنْدَلُ ، ويا عُنْفَى .

(قالوا : و)[4] إذا رخمت صحراوي – على القلي – قلبت الواو همزة ، فلو أزلته عن النداء لصرفته ، لأن همزته – إذن – ليست منقلبةً عن ألف التأنيث ، بل هي منقلبةٌ عن الواو المنقلبة عن الهمزة ، المنقلبة عن ألف التأنيث ، فبعُد التأنيثُ فيها ، والأولى أن لا تصرفه نظرا إلى الأصل[5] .

---

(١) الهُنْدَلع : بقلة ، قيل : إنها عربية ، فإذا صح أنه من كلامهم وجب أن تكون نونه زائدةً لأنه لا أصل بإزائها فيقابلُها . اللسان (هدلع) ٢٤٧/١٠ .

(٢) عنفوان الشيء وعُنفوُّهُ : أي أوله وأول بهجته .. وقد غلب على الشباب والبنات (التاج ٢٠٥/٦) .

(٣) أمالي ابن الشجري ٩٧/٢ ، والهمع ١٨٥/١ .

(٤) في ط : فالواو .

(٥) نسبه ابن السراج في الأصول ٣٧٧/١ إلى الأخفش فقال : وقال : إذا سميت رجلا حبلاوي أو حمراوي إذا رخمته فيمن قال : يا حار – فرفع – همزتَ ، لأنها واوٌ صارت آخرا فتهمزها وتصرفها في المعرفة والنكرة ، لأنها الآن ليست للتأنيث .

النُّدبَةُ

قوله : وقد استعملوا صيغةَ النداء في المندوب ، وهو المتفجَّع عليه بيا ، أو وا ، واختَصَّ بوا ، وحكمُه في الإعراب والبناء حكمُ المنادى ، ولك زيادة الألف في آخره .

هذا منه بناء على أن المندوب غيرُ المنادى ، وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده[1] .

قوله : المتفجع عليه .

دخل فيه المجرورُ في نحو : تفجعت على زيد ، فلما قال بيا أو وا خرج .

وكلّ منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة ، والتعجُّب ، والندبة ، لا يُستَعمل فيه إلا حرف النداء المشهور – أعني يا كما ذكرنا دون أخواتها – لأنها أمُّها ، فتصرفت ، ودخلت في جميع أنواعه .

وقد أخل المصنف بأحدِ قسمي المندوب ، وهو (المتوجَّع)[2] منه ، نحو : واحَزَنَا ووَاوَيْلا ، وواثُبورا .

قوله : واختص بوا .

يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب (لفظ)[3] وا ، فوازيدُ مختص بالندبة ، ويا زيدُ مشترك بين النداء والندبة ، وقيل : قد يستعمل في النداء المحض ، وهو قليل[4] .

قوله : وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى .

فيقال : وازيدُ واعبدَ الله ، واطالعًا جبلا ، إذا كان معروفا معيَّنا[5] .

وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور ، وذلك لأنه منادى في الأصل ، لحقه معنى الندبة .

وقال المصنف بناء على مذهبه أعني (أن المندوبَ غيرُ المنادى)[6] : إن المندوب مخصوص بالتفجُّع عليه ، كما أن المنادى مخصوص (بطلب الإقبال)[7] ، فاستعمل لفظ

---

(١) صفحة ٤٠٦ .

(٢) في ت : المتفجع ، والصواب ما أثبتناه لأن ابن الحاجب أخل بالمتوجع لا بالمتفجع .

(٣) في ص وط : لفظة .

(٤) في المقتضب ٢٣٣/٤ : وتقع (وا) في الندبة ، وفيما مددت به صوتك ، كما تمده بالندبة ، وإنما أصلها للندبة ، وانظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٨٩ ، ومنه وصلت إلى رأي المبرد ، وانظر أيضا : مغني اللبيب ٤٨٢ ، فقد ذكر جوازَ ذلك .

(٥) وذلك لما سيأتي من أنه لا يُندب إلا المعرفة المشهور ، لتكون شهرته عذرًا للنادب . انظر : صفحة ٥٠٢ وما بعدها .

(٦) ساقط من ط ، وهو لازم ، وبسقوطه يسقط مقول القول .

(٧) زيادة من هامش ط ١٥٦/١ هامش (٤) وهي لازمة حتى تكون في مقابلة اختصاص المندوب بالتفجع عليه .

المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص ، وكثيرا ما يَحمِلُ العربُ بابا على باب آخر مع اختلافهما ، لاشتراكهما في أمر عام ، كقولهم في باب الاختصاص : أما أنا فأفعل كذا أيُّها الرجل ، فاستعمل (في)[1] صورة النداء لمشاركته له في معنى الاختصاص[2] – كما يجيء[3] – .

قوله : ولك زيادةُ الألف في آخره .

أي إلحاقُ الألف آخرَ المندوب ، ويجوز أن لا تلحقه سواء كان مع يا أو وا .

وقال الأندلسي : يجب إلحاقها مع يا ، لئلا يلتبس بالنداء المحض[4] .

والأولى أن يقال : إن دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيَّرا مع (يا) أيضا ، وإلا وجب الإلحاق معها ، تقول : يا محمدُ يا عليُّ بلا إلحاق[5] .

وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة نحو : يا زيدَ ووازيدَ[6] ولم يثبت .

وقد يلحق هذا الألفُ المنادى غيرَ المندوب . قال ابن السراج : تقول في نداء البعيد يا زيدَاه ، والهالك في غاية البعد ، ومنه قوله : يا هناه في المنادى غيرِ المصرَّح باسمه[7] .

قوله : فإن خفت اللبس قلت : واغلامكيه ، واغلامكموه .

آخر الكلمة لا يخلو من أن يكون ساكنا أو متحركا ، والمتحرك إما أن تكون حركته إعرابية أولا ، والمعرب بالحركات لا يلحقه إلا الألف ، ويقدَّر الإعراب ، نحو : واضرب الرجلاه ، في المسمى بضَرَبَ الرجلُ ، وكذا واضربتُ الرجلاه ، وواغلامَ الرجُلَاه .

والفراء يجوِّز اتباعَ المدة للحركات قياسا على مدة الإنكار نحو : واضَرَبَ

---

(١) في ط : فيه .

(٢) شرح ابن الحاجب لكافيته ٣٣ .

(٣) صفحة ٥١٢ .

(٤) في المباحث الكاملية ٢٠٩/٣ : ولا يجب إثبات الألف في المندوب إلا إذا نودي بيا لأنه يلتبس بغير المندوب .

(٥) يريد أن القرينة الحالية وهي وفاتهما هي التي سوغت عدم إلحاق الألف ، ولا شك أنه يعني نبيَّنا محمدا ﷺ وعلي ابن أبي طالب رضي الله عنه .

(٦) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣٤٨ : ثم نبهت على أن الكوفيين يجيزون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة ... وليس لهم دليل على ذلك .

(٧) في الأصول ٣٥٥/١ : ومن شأنهم أنْ يزيدوا حرفا إذا نادوا بعيدا ، ولا أبعد من المندوب ، فإذا وقفوا قالوا : يا زيداه ، واعمراه ، فيقفون على الهاء لخفاء الألف . وانظر : الموجز في النحو لابن السراج صفحة ٤٨ .

(الرجلُوه)[1] وواعبد الملكِيه[2] . ولم يثبت .

وإنما غُيِّر الحركةُ الإعرابية لأجل مدة الندبة ، دون مدة الإنكار ، لأن الندبةَ من مواضع مدّ الصوت ، إعلاما بالمصيبة ، فاختاروا فيها الألفَ دون الواو والياء ، لأن المد فيها أكثر منه في الواو والياء ، فلا تقلب الألفُ واوا ولا ياء إلا لضرورة – كما يجيء[3] – .

وأما الإنكارُ فلا يطلب (مدُّ الصوت)[4] مدّا تاما ، فليس أصل مدِّه أن يكون بالألف ، بل حروفُ العلة فيه سواء .

وللفراء أن يقول : الأولى أن يحافظ على الحركات الإعرابية ما أمكن .

هذا ، وإن لم تكن الحركةُ إعرابيةً ، ولم يؤد إلحاق الألف إلى اللبس – كما في قطامِ وحذامِ وحيثُ – أعلامًا مشهورة – فالأجود الألف ، لأنها الأصل في مد الندبة – كما ذكرنا[5] – فلا تُقْلَب إلا للَّبْس .

وقال الأندلسي[6] والمصنف[7] : تتبعها مدة منْ جِنسها ، ولا تغيِّر حركةُ البناءِ للزُومها .

قال سيبويه : وتقول في ندبة يا زيدِ ويا غلامِ – يعني ما سقط منه ياءُ الإضافة – وازيداه[8] وواغلاماه[9] ، فَتَحْتَ الكسرةَ ، كما فتحت الضمةَ في يازيدُ[10] .

---

(١) في ص : الرجلاه ، والصواب ما هنا .

(٢) نسبه السيوطي إلى الكوفيين في الهمع ١/١٧٩ ، ١٨٠ ، ولم ينسبه إلى الفراء قبل الرضي أحد فيما رأيت .

(٣) صفحة ٤٩٦ .

(٤) تكملة من جـ .

(٥) صفحة ٤٩٥ .

(٦) في المباحث الكاملية ٣/٢١٠ : وإن كانت الحركة للبناء أتبعتها مدة من جنسها فتقول : وأمير المؤمنيناه .. إلخ .

(٧) في الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٨٣ : فإن كانت حركةُ الآخر حركَةَ بناء اتبعتها مدةً من جنسها .

(٨،٩) في ص : يا .

(١٠) في الكتاب ١/٣٢١ فأما ما تلحقه الألف فقولك : وازيداه ، إذا لم تضف إلى نفسك ، وإن أضفت إلى نفسك فهو سواء ، لأنك إذا أضفت زيدا إلى نفسك فالدالُ مكسورةٌ ، وإذا لم تضف فالدّال مضمومة ، ففتحت المكسورَ كما فتحت المضمومَ .

قلت : ولو اخترنا ههنا (مختارَ الأندلسي)[1] إتباعَ المدة للحركة غير الإعرابية كان أولى لحصول اللَّبس .

وقلبُ الألف ياء بعد نون التثنية التي بعد الألف أكثرُ من سلامتها ، فوازَيْدَانِيَه أكثر من (وازَيْدَانَاه)[2] ، لئلا يشتبه المثنى بفَعْلَان ، وأما التي بعد الياء فالألفُ هو الوجه ، نحو قوله : واجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه[3] .

وإن كانت الحركةُ غيرَ إعرابية وأدى الألفُ إلى اللبس أتبعتها حرفا من جنسها اتفاقا ، نحو : واغلامكيه ، في غلام المخاطبة ، لئلا يلتبس بغلام المخاطب ، ووامِنْهُوه ، في المسمى بمِنْهُ لئلا يلتبس بِمِنْها .

ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك ، لاستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه (معا)[4] في حالة (واحدة)[5] ، وأما المندوبُ فلما لمن يكن مخاطبا في الحقيقة ، بل متفجَّعا عليه جاز واغلامكاه .

والساكن لا يخلو إما أن يكون تنوينا أو ألفا أو واوا أو ياء أو ميمَ جمعٍ أو غيرَها .

فالتنوين يحذف للسكانين نحو : واغلامَ زيداه ، وإنما حذفت مع مدة الندبة دون مدة الإنكار لأن أصل المندوب المنادى ، الذي هو محل التخفيف .

وأجاز الفراءُ في (المنون)[6] المندوبِ ثلاثةَ أوجه أخرىٰ :

أحدُها : فتحُها لأجل ألف الندبة .

والثاني : حذفُها للساكنين ، وإتباعُ (المدة)[7] حركةَ ما قبلها ، نحو : واغلامَ زيدِيه ، بناءً على مذهبه في جواز إتباع مدة النُّدبةِ للحركات الإعرابية .

---

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) في ط : وازيدناه .

(٣) أراد بالجمجمتين قدحين ، وقد قال سيبويه في الكتاب ١/٣٢٣ ، ٣٢٤ : وأما يونُس فيلحق الصفةَ الألف ، فيقول : وازيد الظريفاه ، واجمجمتي الشاميتيناه . وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ .

(٤) تكملة من جـ وص وط .

(٥) ساقطة من ص وط .

(٦) في جـ : نون .

(٧) في ت : مده .

والثالث : كسرُها للساكنين ، وإتباعُ المدة لكسرتها ، كما في مدة الإنكار[1] .

وما ذكرناه أوّلا هو المشهورُ المستعملُ .

وإن كان ألفا حذفتَها لألف الندبة عند النحاة ، نحو : وامُعَلَّاه ، واغلامُكُمَاه ، لأن حذف أول الساكنين إذا كان مدًّا هو القياس – كما يجيء في التصريف[2] – .

وقال المصنف : بل استُغني بها عن ألف الندبة[3] .

وإن كان واوا أو ياءً ، فإن كانت الحركةُ فيها مقدرةً حركتها بالفتح نحو : يا قاضياه ، (ويا راضياه)[4] ، ويا راملياه ، ويا يَرْمِيَاه ، (ويا يَغْزُوَاه)[5] ، ويا سَمَنْدُوَاه[6] .

وأما إذا ندبت يا غلامي بسكون الياء ، فكذا تقول عند سيبويه يا غلامِيَاه[7] .

لأن أصلَها الفتحُ عنده .

وأجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكنين[8] .

ولم يَذْكُر سقوطَها في المضاف إلى المضاف إلى الياء ، نحو : وانقطاع ظهراه .

قال السيرافي : والقياس فيهما واحد ، يجوز سقوطهما لاجتماع الساكنين[9] .

---

(١) لم أر فيما بين يدي من فصل هذا التفصيل عن الفراء غير الرضي ، إلا أنه ذُكِرَ جوازُ الوجه الثاني في التصريح ١٨٣/٢ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ٢٢٥/٢ ، ٢٢٦ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٣/١ ، ٢٨٤ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) تكملة من ص ، وهي فيها هكذا : بغزواه .

(٦) في معجم البلدان لياقوت ٢٥٣/٣ سَمَنْدُواه : بلد في وسط بلاد الروم غزاها سيف الدولة في سنة ٣٣٩ هـ ، وهرب منه الدُّمُسْتُقُ فقال المتنبي :

رضينا والدُّمُسْتُقُ غير راض ... بما حكم القواضبُ والوشيج
فإن يُقْدِم فقد زرنا سَمَنْدُو ... وإن يحجم فموعدنا الخليج

وبهذا فالكلمة أعجمية الأصل معربة ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة ، والحركة مقدّرة على الواو ومنع من ظهورها الثقل ، والكلمة ساقطة من ص .

(٧) في الكتاب ٣٢١/١ ، ومن قال : يا غلامِي وقرأ يا عبادِي ، قال : وازيد يا إذا أضاف من قِبَلِ أنه إنما جاء بالألف فألحقها الياء وحركها في لغة من جزم الياء ، لأنه لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا .

(٨) في المقتضب ٢٧٠/٤ ومن رأى أنه يثبت الياء ساكنةً فيقول : يا غلامي أقبل ، فهو فيها بالخيار إن شاء قال : واغلامياه فحرك لالتقاء الساكنين .. وإن شاء حذفها لالتقاء الساكنين .

(٩) في هامش الكتاب ٣٢٢/٢ قال أبو سعيد : القياسُ إذا أدخلت الألف على ياء المتكلم في الاسم المندوب وهي ساكنة أنه يكون فيها التحريكُ لاجتماع الساكنين .

قال المصنف : الحذف ليس بوجه ، وقال : نحو : واغلاميه أوجه ؛ إما لأن أصلها السكون ، فيمن قال بذلك فلا يزيد عليها مدةً أخرى – كما يجيء – وإما لأن السكون العارض فيه كالأصلي بدليل قولك : وامصطفاه[1] .

ولا تردُّ الألفُ إلى أصلها استغناء بها عن ألف الندبة ، بخلاف ألف التثنية ، فإنك تقلب لها ألف (المقصور)[2] نحو : (مصطَفَيان)[3] وذلك للزوم ألف التثنية في المثنى ، بخلاف (مدة)[4] الندبة ، فإنها لا تلزم المندوب .

أما قوله : أصلها السكون فقد تقدم أن ذلك مختلَف فيه[5] .

وأما قوله : السكونُ العارض فيه كالأصلي ، فنقول : ذلك في الألف لكونها كألف الندبة في الصورة ، فجازَ أن يغني عنها – كما ذهبتَ إليه[6] – وأما الياءُ فلا لقولك : يا قاضياه ، في يا قاضي .

وإن لم يكن للواو والياء أصل في الحركة ، فإن كانتا مدتين – أي ما قبلهما من الحركة من جنسِهما – نحو : واغلامهُو (ووا أخا غلامِهِي)[7] ، ووا اضرَبُوا ووا اضْرِبِي ، إذا سمي بِهِمَا فإنك تكتفي بما فيهما من المد عن ألف الندبة ، لكون مدهما أصليا ، بخلاف مدّ نحو : يا قاضي ، فإن أصلَ هذه الياء الحركةُ ، وألفُ الندبة ليست لازمةً للمندوب – كما ذكرنا[8] – فقد لا يؤتى بها مع أنه ليس في آخر المندوب مدٌّ نحو : وازيدُ ، فكيف إذا كان في آخره مدٌّ أصليٌّ .

---

(١) في الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٤/١ ، وجوز المبرد واغلاماه ، وليس بجيد وواغلامِيه أوجه ، إما بناء على أن أصلها السكون فلا إشكال ... وإما بناء على أن السكون العارضَ كالأصلي في هذا الباب .

(٢) في ت : المقصورة .

(٣) في ت : مصطفياه ، والصواب ما أثبته لأنه يمثل للمثنى لا للمندوب .

(٤) في ص : ألف .

(٥) صفحة ٤٥٦ .

(٦) فإن ابن الحاجب يرى أنه يُستغنى بالألف الواقعة في آخر المندوب عن ألف الندبة نحو : وامعلاه ، كما في إيضاحه للمفصل ٢٨٣/١ ، ٢٨٤ .

(٧) في ت : واغلامهي ، والصواب ما أثبته .

(٨) صفحة ٤٩٥ – ٤٩٦ .

وإن لم يكونا (مدّين)[1] جئت بألف الندبة بعدهما – إن شئت – نحو : واقاتل لَوَاه ، ويا قاتل كَيَاهْ[2] .

وأما ميمُ الجمع فلا يأتي بعدها ألفُ الندبة ، لئلا يلتبس المجموعُ بالمثنى ، نحو : واغلامكُمُوه ووا أخا غلامِهِمِي ، والواو والياء بعدها إما اللتان حذفتا في الجمع للاستثقال ، كما يجيء في المضمرات[3] – رُدَّتَا لمد الندبة ، فاستغني بهما عن ألف النّدبة – كما قلنا (في)[4] غلامُهُو وغلامِهِي[5] – وأما ألفا المدّ قلبتا واوا وياء للَّبس .

وأما الساكن غيرُ هذه الأشياء فيفتح ، ويُلْحَقُ ألفًا نحو : يا مناه ، في المسمى بِمَنْ .

وسيبويه (يجيز)[6] نحو : واقِنَّسْرُونَـا[7] إذ لا منع[8] .

وقال الكوفيون : المسمى بالجمع السالم (المذكَّر)[9] إن (أعربته بالحروف)[10] لا يجوز ندبتُه ، كما لا يجوز تثنيتُه وجمعه ، (فلا يجوز وازيدوناه)[11] .

وإن أعربته بالحركات ، وجعلت النون معتقَب الإعراب – ولابد إذن من أن تلزمه الياء كما يجيء في باب الأعلام[12] – جاز ندبتُه نحو : وازيديناه ، واقنّسْرِيناه[13] .

---

(١) في ص وط : مدتين .
(٢) أصلُه : واقاتل لَوْ ، وواقاتل كَيْ .
(٣) انظر : ط ٢/١١ ، ١٢ .
(٤) في ص : في نحو .
(٥) صفحة ٤٩٩ .
(٦) في ت : يجيزه ، ولعل الصواب ما أثبته لأنه لا مرجع للضمير لو قلنا : يجيزه .
(٧) قِنَّسرين من بلاد الشام ، قريبة من حمص ، فتحها أبو عبيدة سنة ١٧ هـ ، ذكر ياقوت في سبب تسميتها أقوالا ، وقال : إنها مازالت عامرةً إلى أن كانت سنة ٣٥١ ، وغلبت الروم على حلب ، فخاف أهلُها وتفرقوا في البلاد ، ويقال : إنه خَرَّبها وأحرق مساجدها ملكُ الروم سنة ٣٥٥هـ (معجم البلدان ٤/٤٠٤ ، ٤٠٥) .
(٨) الكتاب ١/٣٢٤ .
(٩) في ط : المذكور .
(١٠) في ص : كان إعرابه بالحروف .
(١١) ساقط من ص .
(١٢) ط ٢/١٤٠ .
(١٣) في الإنصاف ٣٢٤ : قالوا – يعني الكوفيين – : ولا يجوز أن يقال : لو كانت الألف في آخر المنادى بمنزلة المضاف إليه لوجب أن تسقط نون الجمع معها في نحو : واقنسروناه ، لأنا نقول : نحن لا نجوِّزُ ندبةَ الجمع الذي على هجاءين ، فلا يجوز عندنا ندبة قنسرون بحذف النون ولا بإثباتها ، كما لا يجوز تثنيته ولا جمعه .

وكذا يلزم على مذهبهم أنك إذا سميت بالمثنى وأعربته بالحركات وألزمته الألف جاز ندبتُه وإلا فلا .

وليس بشيء ، إذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع ، حتى يمتنع فيما امتنعا فيه .

وتقول في المسمى باثني عشر – عند سيبويه – واثنا عشراه[1] ، بالألف في (اثنا)[2] لأنه غير مضاف ، وعشر معاقب للنون ، فكأنك قلت : واثنان .

وقال الكوفيون : واثني عشراه بالياء ، تشبيها له بالمضاف ، لأن نون المثنى لا تسقط إلا في الإضافة ، فكأنه مضاف[3] .

وأجاز ابنُ كيسان الوجهين .

قوله : ولك الهاء في الوقف .

يعني أن إلحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة – واوا (كان)[4] أو ياء أو ألفا – جائز في الوقف لا واجب .

وبعضهم يوجبها مع الألف ، لئلا يلتبس المندوبُ بالمضاف إلى ياء المتكلم المقلوبة ألفا نحو : يا غلاما[5] .

وينبغي أن لا يجب عند هذا القائل مع (وا) لأنها تكفي في الفرق بين الندبة والنداء ، وليس ما قالَ بوجهٍ ، لأن الألف المنقلبةَ عن ياء المتكلم قد تلحقها الهاءُ في الوقف – كما مر[6] – فاللبس إذن حاصلٌ مع الهاء أيضا ، والفارق هو القرينة .

وإنما ألحقوا هذه الهاءَ بيانا لحرف المد ، ولاسيما الألف ، لخفائها ، فإذا جئت بعدها

---

(١) الكتاب ١/٣٢٤ .

(٢) في ط : اثني .

(٣) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٨٥ .

(٤) في ط : كانت .

(٥) في أسرار العربية ٢٤٣ : فإن قيل : فما علامة الندبة ؟ قيل : وا أو يا في أوله وهاء في آخره ... وزيدت الهاء بعد الألف لأن الألف خفية ، والوقف عليها يزيدها خفاء ، فزيدت الهاء عليها في الوقف .

(٦) صفحة ٤٦٧ .

بهاء ساكنة تبينَتْ ، كما تُبَيَّنُ بها الحركة في غلامَيه – على ما يجيء في باب التصريف[1] – .

وهذه الهاء تحذف وصلا ، وربما ثبتتْ فيه في الشعر ، إما مكسورةً للساكنين ، أو مضمومةً بعد الألف والواو تشبيها بهاء الضمير الواقعة بعدهما .

وبعضهم يفتحها بعد الألف ، لمناسبة الألف قبلها[2] .

وإثباتُها في الوصل لإجراء الوصل مُجرَى الوقف . قال[3] :

١٤٧ – يا مَرْحَبَاهُ بِحمارِ نَاجِيَهْ[4]

والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا (في الشعر وفي غيره)[5][6] .

قوله : ولا يُنْدَبُ إلا المعروفُ ، فلا يقال : وارجلاه ، وامتنع وازيدُ الطويلاه خلافًا ليونس .

هذا الذي ذكره في المتفجع عليه ، وأما المتوجعُ منه فإنك تقول : وامصيبتاه ، وليست بمعروفة ، ويعني بالمعروف المشهور – عَلَمًا كان أولا – فلو كان علما غيرَ مشهور لم يندب . وكذا غيره من المعارف ، فلا يقال : واهذاه .

---

(١) ذكر هذه العلة في آخر شرحه للكافية ط ٤٠٨/٢ ، ولم يذكرها في باب الوقف في التصريف ، وذكر الأنباري هذه العلة أيضا ، انظر : أسرار العربية ٢٤٣ .

(٢) في معاني القرآن للفراء ٤٢٢/٢ : وربما أدخلت العرب الهاء بعد الألف التي في « حسرتا » فيخفضونها مرة ويرفعونها .. والخفض أكثر في كلام العرب إلا في قولهم يا هناه .. فالرفع في هذا أكثر .

ونسب الصبان في حاشيته ٢١٩/٤ هذا الرأي – أعني فتح الهاء – إلى ابن فلاح .

(٣) لم ينسب هذا البيت فيما رأيت – أحد إلى قائله .

(٤) البيت في معاني القرآن للفراء ٤٢٢/٢ ، وبعده : إذا أتى قَرَّبتُه للسانيه . وفي المنصف ١٤٢/٣ ، وفي ابن يعيش ٤٦/٩ ، وفي رصف المباني ٣٩٩ ، وفي اللسان (سنا) وفي الخزانة ٣٨٧/٢ .

اللغة : السانية : الدلو العظيمة وأداتها .

الشاهد : ذكره الرضي شاهدا على أن إثبات الهاء في الوصل لإجرائه مُجرى الوقف .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٤٢٢/٢ .

(٦) في ت : في الشعر كلي وفي غيره .

(٧) تكملة من جـ وط .

وإنما ذلك لتحصيل عذرِ النادب في الندبة (عليه)[1] لأنه إذا كان المندوب مشهورا لا يلام النادب في الندبة عليه .

ولو لم يكن علما ، وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته ، تقول : يا ضاربًا زيداه إذا كان زيد رجلا عظيما ، وقد ضربه المتفجّع عليه ، واشتهر به ، وكذلك : يا حسنًا وجهُهُوه ، في المشهور بذلك .

فضابط المندوب أن يكون معرفةً مشهورا ، سواء كان تعريفه قبل الندبة ، أو بحرف الندبة ، تقول : وامن قَلَع بابَ خَيْبَراه[2] ، وامَنْ حَفَر بِئْر زَمْزَمَاه[3] ، لاشتهار الرجلين بذلك .

وموضعُ مدة الندبة آخرُ المضاف إليه ، وإن كان المندوبُ في الحقيقة هو المضاف ، نحو : واأمير المؤمنيناه ، والمندوبُ هو الأمير ، إلا أنك لما أردت ندبة المضاف إلى المؤمنين ، فلو ألحقت مدتها المضافَ لانفكّ من المضاف إليه ، فألحقتها بالمضاف إليه ، والمرادُ المضافُ ، كما تقول : حبُّ رماني ، وإن لم تكن ملكت (الرُّمَّانَ)[4] بل الحبَّ فقط .

وكذا تقول في المضارع للمضاف : واطالعا جبلاه .

وكذا تلحقها آخر الصلة نحو : وامن حفر بئر زمزماه .

وكذا قال يونس والكوفيون : إنك تلحقها آخرَ الصفة ، لا آخر الموصوف ، نحو : (وازيدُ)[5] الظريفاه[6] .

وقال الخليل وسيبويه : بل تلحقها آخر الموصوف ، نحو : وازيدَاه الظريفُ[7] ؛

---

(١) تكملة من جـ وط .

(٢) يقصد علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٣) يقصد عبد المطلب جد الرسول ﷺ ، وانظر : الكتاب ٣٢٤/١ ، والمقتضب ٢٧٥/٤ .

(٤) في ت : الرماني ، والصواب ما هنا وانظر : معاني القرآن للأخفش ٧٥ ، ٢٦٢ .

(٥) في ت : وازيدا .. والصواب ما أثبته .

(٦) الكتاب ٣٢٣/١ ، ٣٢٤ ، والمقتضب ٢٧٥/٤ ، والإنصاف المسألة الثانية والخمسون ٣٦٤ ، ٣٦٥ .

(٧) في الكتاب ٣٢٣/١ هذا باب مالا تلحقه الألف التي تلحق المندوب ، وذلك قولك : وازيدا الظريفُ والظريفَ ، وزعم الخليل رحمه الله أنه منعه من أن يقول الظريفاه أن الظريفَ ليس بمنادى ، ولو جاز ذا لقلت : وازيدُ أنتَ =

لأن اتصالَ الموصوف بصفته لفظا أقلُّ من اتصال المضاف بالمضاف إليه ، والموصولِ بصلته .

وليونس أن يقول : إنه متصل بها على الجملة لفظا ، واتصاله بها في المعنى أتمُّ من اتصال الموصول بصلته ، والمضاف بالمضاف إليه ، وإن كان في اللفظ أنقصَ ، وذلك لأنه يطلق اسم الصفة على موصوفها ، ولا يطلق اسمُ المضاف إليه على المضاف ، ولا الصلة على موصولها .

وحكى يونس أن رجلا ضاع له قد حان فقال : واجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاهَ[1] . والجُمْجُمَةُ : القدحُ .

وحكى الكوفيون : وارجُلَا مُسَجّاه . وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف[2] .

وهو شاذ عند البصريين[3] .

وحكى الأندلسي عن الكوفيين أنهم ربما نونوا المندوب في الوصل نحو : وازيدًا يا هذا[4] .

= الفارسُ البطلاه ، لأن هذا غير منادى ، كما أن ذلك غير منادى ، ثم فرق بين ندبة المضاف والموصوف بأن المضاف إليه من تمام الاسم ومقتضاه ، وأنه لا يلزم أن تصف الاسم ثم قال : ويدلك على ذلك أن ألف الندبة إنما تقع على المضاف إليه ، كما تقع على آخر الاسم المفرد ، ولا تقع على المضاف ، والموصوف إنما تقع ألف الندبة عليه لا على الوصف .

(١) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٢٨٦/١ : وقد احتج يونس بقولهم واجمجمتي الشاميتيناه .

والذي في الكتاب ٣٢٣/١ لا يدل على أنه حكاها عن العرب ، فإنه قال : فيقول : وازيدا الظريفاه ، واجمجمتي الشاميتيناه .

(٢) المسألة الحادية والخمسون من الإنصاف من ٣٦٢ - ٣٦٤ ، وقال في التصريح ١٨٢/٢ : فلا يقال : وارجلاه خلافا للرياشي مدعيا أنه جاء في الحديث واجبلاه .

(٣) في الكتاب ٣٢٤/١ هذا باب مالا يجوز أن يندب ، وذلك قولك وارجلاه ويا رجلاه ، وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح ، وأنه لا يقال . وقال الخليل رحمه الله : إنما قبُح لأنك أبهمت .. وإنما كرهوا ذلك أنه تَفَاحَشَ عندهم أن يختلطوا ويتفجعوا على غير معروف .. إلخ .

(٤) في المباحث الكاملية ٢٠٩/٣ : والكوفيون يثبتون الهاء وصلا ووقفا ، وربما نونوا المندوب في الوصل فقالوا : وازيدًا يا هذا .

حذف حرف النداء

قوله : ويجوز حذف حرف النداء ، إلا مع الجنس ، والإشارة ، والمستغاث ، والمندوب ، نحو : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾[1] وأيُّها الرجل ، وشذَّ أَصْبِحْ لَيلُ ، (وافْتَدِ مَخْنُوقُ)[2] وأَطرِقْ كَرَا .

يعني بالجنس ما كان نكرةً قبل النداء ، سواء تعرف بالنداء كيا رجل ، أو لم يتعرف كيا رجلًا ، وسواء كان مفردا أو مضافا أو مضارعا له ، نحو : يا غلامُ فاضلٌ ، ويا حسنَ الوجه ، ويا ضاربًا زيدا ، قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه أوّلا .

وإنما لا تحذفه من النكرة لأن حرف التنبيه إنما يستغنى عنه إذا كان المنادى مقبِلًا عليك متنبها لما تقول له ، ولا يكون هذا إلا في المعرفة ، لأنها (مقصودٌ)[3] قصدُها .

وإنما لا تحذفه من المعرفة المتعرفةِ بحرف النداء ، إذ هي – إذن – حرفُ تعريف ، وحرف التعريف لا يحذف مما تعرَّفَ به ، حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير ، ألا ترى أن لام التعريف لا تحذف من المتعرِّف بها ، وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف ، إذ هي مفيدةٌ مع التعريف التنبيهَ والخطابَ .

وكان ينبغي أن لا يحذف من (أي) أيضا ، إذ هو أيضا جنسٌ متعرف بالنداء ، إلا أن المقصود بالنداء لما كان وصفُه – كما تقدم[4] – وهو معرفةٌ قبل النداء باللام جاز حذفُه ، ألا ترى أنه لا يجوز الحذف من يا أيهذا ، من غير أن تصف هذا بذِي اللام ، كما لا يجوز الحذف من يا هذا .

---

(١) يوسف ٢٩ ، وفي التبيان ٢/٧٣٠ ، وقرئ في الشاذ أيضا بضم الفاء ، وأُعْرَضَ على لفظ الماضي ، وفيه ضعف ، لقوله واستغفري وكأن الأشبهَ بالفاء فاستغفري .

(٢) تكملة من ط .

(٣) في ص وط : مقصودة .

(٤) صفحة ٤٤٩ .

فثبت أن الاعتبار من حذف حرف النداء من (أي) بوصفِه ، نحو : أيها الرجل ، أو بوصفِ وصفِه نحو : أيهذا الرجل .

وإنما لم يجز الحذفُ عند البصريين مع اسم الإشارة[1] – وإن كان متعرفا قبل النداء – لما ذكرنا قبل[2] أنه موضوع في الأصل لما يشار إليه للمخاطب ، وبين كون الاسم مشارًا إليه وكونِه منادى – أي مخاطبا – تنافرٌ ظاهر ، فلما أُخرِج في النداء عن ذلك الأصل لما وجُعِل مخاطبا احتيجَ إلى علامة ظاهرة تدلُّ على تغييره وجعله مخاطبا ، وهي حرفُ النداء .

والكوفيون جوزوا حذفَ الحرف من اسم الإشارة[3] ، اعتبارا بكونه معرفةً قبل النداء ، واستشهادًا بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾[4] .

وليس في الآية دليل ، لأن « هؤلاء » خبرُ المبتدأ – كما يجيء في الحروف[5] – .

فبقي على هذا من المعارف التي يجوز حذفُ الحرف منها العلم ، والمضاف إلي أي معرفة كانت والموصولات .

أما المضمرات فيشذ نداؤُها ، نحو : يا أنت ويا إياك .

تقول في الموصولات : (مَنْ)[6] لا يزالُ محسنا أحسن إلي .

---

(١)و(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، والهمع ١/١٧٣ ، ١٧٤ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣/١٣٦ ، وفيها جميعها شاهد شعري هو قول ذي الرمة :

إذا هملت عيني لها قَالَ صاحبي ... بمثلِك هذا لوعةٌ وغرام

وزاد ابنُ مالك والأشموني :

إن الأولى وُصِفُوا قومي لَهُمْ فَبِهِمْ ... هذا اعتصمْ تَلْقَ من عَادَاكَ مخذولا

ومثله :

ذا ارعواءً فليس بعد اشتعالِ الرأ ... سِ شيبًا إلى الصِّبا من سبيلِ

(٢) صفحة ٤٤٦ .

(٤) البقرة ٨٥ ووجه أبو البقاء في التبيان ٨٦ هذه الآية بما يلي :

أنتم مبتدأ وفي خبره ثلاثة أوجه : أحدها تقتلون ، فعلى هذا في هؤلاء وجهان ، أحدهما في موضع نصب بإضمار أعني ، والثاني هو منادى أي يا هؤلاء ، إلا أن هذا لا يجوز عند سيبويه ، لأن أولاء مبهم ولا يُحذف حرفُ النداء مع المبهم ، والوجه الثاني أن الخبر هؤلاء ، على أن يكون بمعنى الذين ، وتقتلون صلته ، وهذا ضعيف أيضا .. الوجه الثالث أن الخبر هؤلاء على تقدير حذف مضاف تقديره ثم أنتم مثلُ هؤلاء ، كقولك : أبو يوسف أبو حنيفة .

(٥) ط ٢/٣٨٠ ، ٣٨١ .

(٦) في جـ : يامن ، والصواب ما هنا ، لأن هذا مثال لما حذف منه حرف النداء .

ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف : إنه يحذف مما لا يوصف به أيٌّ[1] ، يلزمه جواز الحذف في يا غلامَ رجلٍ ، ويا خيرًا من زيد – مع تنكيرهما – وذلك مما لا يجوز .

وإنما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب :

أما المستغاثُ به فللمبالغة في تنبيهه بإظهار حرف التنبيه ، لكون المستغاثِ له أمرا مهما .

وأما المتعجبُ منه والمندوبُ فلأنهما مناديان مجازا ، ولا يقصد فيهما حقيقةُ التنبيه والإقبال – كما في النداء المحض – فلما نقلا عن النداء إلى معنى آخرَ ، مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا ، أُلزِما لفظَ عَلَمِ النداء ، تنبيها على الحقيقة المنقولَين هُمَا منها .

ولم يذكر المصنف لفظة (الله) فيما لا يحذَفُ منه الحرف ، وهي منه ، لأنه لا يحذَف الحرف منه إلا مع إبدال الميمَين منه في آخره ، نحو : (اللهم) وذلك لأن حق ما فيه اللام أن يُتوصل إلى ندائه بأيّ أو باسم الإشارة ، فلما حذفت الوُصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يُحذَف الحرف منه لئلا يكون إجحافا .

قوله : أَصْبِحْ ليلُ[2] .

أي ادخل في الصباح ، وصِرْ صُبْحًا ، قالته أم جُنْدُبٍ ، زوجةُ امرئ القيس تبرُّما به . وكان مفركا[3] . ويقال : إنه سألها عن سبب تفريكِهن له ، فقالت : لأنك ثقيلُ الصدر خفيفُ العَجُزِ ، سريعُ الإراقة بطيءُ الإفاقة[4] .

قوله : أَطرِقْ كَرَا[5] .

---

(١) كالزمخشري في المفصل بشرح ابن يعيش ١٥/٢ .

(٢) ذكرت قصة المثل كما ذكرها الرضي مع بعض الإطالة في جمهرة الأمثال ١٩٢/١ ، وفي المستقصى للزمخشري ٢٠٠/١ ، وفي مجمع الأمثال ٤٠٣/١ ، ٤٠٤ : إنما يقال ذلك في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشر .

(٣) في التاج ١٦٧/٧ : رجل مفرّك كمعظّم تُبغِضُه النساء ، وكان امرؤ القيس مفركا ، وامرأة مفركة كمعظمة يبغضها الرجال .

(٤) كتب الأمثال تذكر ذلك عند ذكر المثل ومنها مجمع الأمثال ٤٠٣/١ .

(٥) في جمهرة الأمثال ١٩٤/١ قال الرستمي : يضرب مثلًا للرجل يتكلم عنده فيظُنُّ أنه المرادُ بالكلام فيقول المتكلم ذلك ، أي اسكت ، فإني أريد أنبلَ منك . وقال غيره : يضرب مثلا للرجل الحقير إذا تكلَّم في الموضع الجليل لا يتكلم فيه أمثالُه ، والمعنى : اسكت يا حقير حتى يتكلم الأجلاء . =

رُقْيَةٌ يصيدون بها الكَرَى ، يقولون :

(أطرق كرا)[1] أطرق كـرا إن النعـام في القُـرى

ما إن أرى هناكَرا

فيسكن ويُطرِق حتى يُصادَ ، وهَذَا مثلُ رقية الضَّبُع ، خامري أمَّ عامر[2] .

والمعنى : أن النعام الذي هو أكبر منك قد اصطِيد ، وحُمِل إلى القرى ، فلا تُخَلَّى أيضا .

ومثال ذلك قولهم : افْتَدِ مخنوقُ[3] ، قاله شخص وقع في الليل على سُلَيْكِ بنِ سُلَكَةَ[4] ، وهو نائم مستلق فخنقه ، وقال : افتد مَخْنُوقُ ، فقال له سليك : الليلُ طويلٌ وأنت مُقْمِر[5] ، أي أنت آمن (لا تخاف)[6] من أن أغتالك ، ففيمَ استعجالُكِ في الأسر ، ثم ضغطه سليكٌ فضرط ، فقال سليك : أَضَرِطًا وأنْتَ الأعلى[7] . فذهبت كلُّهَا أمثالا .

قوله : وقد يحذف المنادى لقيام القرينة نحو : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾[8] .

= والكرى الكروان وهو طائر صغير ، فشبّه به الذليلُ وشبه الأجلاءُ بالنَّعام .

وانظر : المستقصى ٢٢١/١ ، ومجمع الأمثال ٤٣١/١ .

(١) ساقطتان من ط .

(٢) في جمهرة الأمثال ٤١٦/١ يضرب مثلا للأحمق يجيء بالباطل والكذب الذي لا يخفى بُطلانُه على أحد . وفي مجمع الأمثال ٢٣٨/١ : خامري أي استتري ، وأم عامر وأم عمرو وأم عويمر : الضبع يشبَّه به الأحمقُ ، وهي كما زعموا من أحمق الدواب . وانظر : في هذين الموضعين وفي المستقصى ٧٧/١ ، ٧٨ ففيها زيادة تفصيل .

(٣) في مجمع الأمثال ٧٨/٢ : افتد مخنوق أي يا مخنوق ، يضرب لكل مشفوق عليه مضطر ، ويروى افْتَدَى مخنوق . وانظر : المستقصى ٢٦٥/١ .

(٤) السُّلَيك بن عمير بن يثربي بن سنان السعدي التميمي ، والسُّلكة أمُّه ، فاتك عداء ، شاعر أسود من شياطين الجاهلية ، يلقب بالرِّئبال ، كان أدلَّ الناس بالأرض ، وكان لا يغير على مضر ، وإنما يغير على اليمن قتله أسدُ بنُ مدرك الخثعمي حوالَي سنة ١٧ ق هـ (الأعلام ١٧٦/٣) .

(٥) في جمهرة الأمثال ٢٣/١٦٠ يضرب مثلا في التأني والصبر على الحاجة حتى تمكِنَ ، ومعناه اصبر على حاجتك فإنك تجدها في بقية ليلتك . وانظر للمزيد : المستقصى ٣٤٤/١ ، ومجمع الأمثال ٣٠/١ .

(٦) ساقطتان من ص .

(٧) في الجمهرة للعسكري ١٣٠/١ يضرب مثلا للرجل يجتمع له أسبابُ الغلبة والقهر ، وهو مغلوب مقهور . وانظر : مجمع الأمثال ٤٢٠/١ ، والمستقصى ٢١٥/١ .

(٨) النمل ٢٥ . والرضي في تخريجه قد علقها بالآية التي قبلها ، وهأنذا أكتب الآيتين حتى تتبين العلاقة . قال تعالى : ﴿ وَجَدْتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ * أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ .

المنادى مفعول به ، فيجوز حذفُه إذا قامت قرينةٌ دالةٌ عليه ، بخلاف سائر (المفعول به ، فإنه قد يحذف نسْيًا منسِيا)[1] كما تقدم[2] .

قوله : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾[3] بتخفيف ألا[4] على أنها حرفُ تنبيه ويا حرفُ نداء ، أي يا قوم اسجدوا .

ومن قرأ : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾[3] بتشديد اللام[4] فأَنْ ناصبةٌ للمضارع ، أدغمت نونها في لام لا ، ويسجدوا فعل مضارع ، سقط نونُه في النصب ، أي : (فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ)[5] لأن يسجدوا ، و (لا) زائدةٌ . أو نقول : إنَّ (لا يسجدوا) بدل من (السَّبِيلِ)[5] أي فصدهم عن السجود ، ويجوز أن يكون بدلا من قوله : (أَعْمَالَهُمْ)[5] فلا تكون لا زائدة ، أي فزين لهم الشيطان (أَنْ لَا يَسْجُدُوا)[6] .

الأسماء الملازمة للنداء

هذا واعلم أنه قد جاء أسماءٌ لا تستعمل في غير النداء وهي فُلُ وفُلَةُ .

وليس (فُلُ) ترخيمَ (فلان) وإلا لم يجز في المذكَّر إلا يا فلا ، إلا على مذهب الفراء – كما تقدم من تجويز نحو : يا عِمُ ، في يا عماد[7] – ولو كان ترخيمَ فلان لقيل في المؤنث يا فلانَ بحذف تاء فلانة .

---

(١) في ت : المفعولات قد تحذف نسيا .

(٢) صفحة ٤٠٤ .

(٣) انظر : التعليقة رقم (٨) صفحة ٥٠٨ .

(٤) في الكشف لمكي القيسي ٢/١٥٦ ، ١٥٧ قوله : (ألا يسجدوا) قرأه الكسائي بتخفيف ألا ،.. واسجدوا فعلٌ مبني عند البصريين على هذه القراءة . وقرأ الباقون (ألَّا) بالتشديد ، جعلوا الياء في يسجدوا للاستقبال ، متصلةً بالفعل وهو معرب . ثم ذكر حجة كلا القراءتين وتوجيهَ إعرابِ الآية على القراءتين . وقد ذكر الرضيُّ بعض هذه التوجيهات .

(٥) من الآية ٢٤ من سورة النمل وهي المذكورة صفحة ٥٠٨ تعليقة (٨) .

(٦) في ط : أن يسجدوا ، والصواب ما أثبته .

(٧) صفحة ٤٨٢ .

ومن ذلك يا مَكْرُمان ، ويا مَلْأمان ، ويا نَوْمَان ، أي يا كريم ويا لئيم ويا نائم ، وكذا يا مَلْكَعَانُ أي (يا)[1] لُكَعُ .

وكل ما هو على مَفْعَلان فهو مختص بالنداء ، والغالب فيه السب .

ومن الأبنية المختصة بالنداء كل ما هو على فُعَل في سب المذكر ، وفَعَال في سب المؤنث ، نحو : خُبَث ولُكَع وخَبَاث ولَكَاع .

وفَعَال هذه قياسيةٌ عند سيبويه (كالتي)[2] بمعنى الأمر[3] ، وكذا فُعَل في مذكرها[4] .

ومَفْعَلان سماعي .

وربما اضطرَّ الشاعر إلى استعمال بعض الأسماء المذكورة غيرَ منادى ، كقوله[5] :

١٤٨ – في لُجَّةٍ أَمْسِكْ فلانًا عن فُلِ[6] .

---

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) في ت : أي . والصواب ما أثبته .

(٣) في ص زيادة هي : من الثلاثي .

(٤) لسيبويه نصان متعارضان في نحو : لكاع وخباث :

قال في الكتاب ٣١١/١ : ولا يقولون في غير النداء جاءتني خباث ولكاع . وقال في ٤٣٨/٢ : ومما جاء من الوصف منادى وغير منادى يا خباث ويالكاع . وفي الكتاب ٣٦/٢ : هذا باب ما جاء معدولا عن حده من المؤنث كما جاء في المذكر معدولا عن حده نحو : فسق ولكع وعمر وزفر . وهذا المذكر نظير ذلك المؤنث .

وتمثيله بفسق ولكع مع عمر وزفر فيه إيحاء بجواز استعمالهما غيرَ مُنادَيَيْنِ .

(٥) قائله أبو النجم العجلي وقد مرت ترجمته صفحة ٥٥ .

(٦) بيت من مشطور الرجز وقبله :

تدافع الشيب ولم تِقِتِّل تَضِلُّ مِنه إبلي بالهَوْجَل

وهو في ديوان أبي النجم ١٩٩ ، وفي الكتاب ٣٣٣/١ ، والمقتضب ٢٣٨/٤ ، وفي الأمالي الشجرية ١٠١/٢ ، وفي الجمل للزجاجي ، وفي اللسان (لجج) ، وفي الخزانة ٣٨٩ ، وقال : إنه من أرجوزة طويلة قالها أبو النجم بديهةً حين ورد على هشام بن عبد الملك في الشعراء فقال لهم هشام : صفوا لي إبلا فقطروها وأوردوها وأصدروها حتى كأني أنظر إليها .

اللغة : اللجة : الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الشاعر قد يُضْطَر فيستعمل الألفاظَ الخاصةَ بالنداء في غيره .

وقال[1] :

١٤٩ - أُطَوِّفُ ما أطوّفُ ثم آوي إلى بيتٍ قعيدتُه لَكَاعِ[2]

و (لم)[3] يسمع شيءٌ من الأسماء المختصة بالنداء موصوفًا .

---

(١) قائله الحطيئة يهجو زوجَه ، وهو جرول بن أوس بن مالك العبسي ، شاعر مخضرم أدرك الجاهليةَ والإسلام ، كان هجاء عنيفا لم يكد يسلم أحد من لسانه ، وهجا أمَّه وأباه ونفسَه . له ديوان شعر مطبوع . توفي نحو سنة ٤٥ هـ (الأعلام ٢/١١٠) .

(٢) البيت في ديوانه ٢٨٠ ، وفي المقتضب ٤/٢٣٨ ، وفي الجمل ١٦٤ ، وفي الأمالي الشجرية ٢/١٠٧ ، وفي المذكر والمؤنث للأنباري ٦١٤ ، وفي ما بنته العرب على فعال ٦٥ ، وفي الخزانة ٢/٤٠٤ .

اللغة : آوي : الجأ وأعود ، قعيدته : قيِّمته القاعدةُ فيه ، لكاع : متناهية اللؤم .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدًا على أن (لكاع) مما يختص بالنداء ، وقد استعمل في غيره ضرورة .

(٣) ساقطة من ط : وهي لازمة .

الاختصـــاص

ومما أصله النداءُ بابُ الاختصاص ، وذلك أن تأتي بأيّ ، وتجريَه مُجراه في النداء من ضمه والمجيء بهاء التنبيه في مقام المضاف إليه ، ووصف أيٍّ بذي اللام ، وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كأنا وإنّي ، أو المشارك فيه نحو : نحن وإنَّنا ، لغرض بيان اختصاص (مدلول ذلك)[1] الضمير من بين أمثاله بما نُسِبَ إليه .

وهو إما في معرض التفاخر ، نحو : أنا أكرم الضيفَ أيُّها الرجلُ ، أي أنا أختص من بين الرجال بإكرام الضيف .

أو في معرض التصاغر ، نحو : أنا المسكينُ أيُّها الرجل ، أي (مختص)[2] بالمسكنة من بين الرجال .

أو لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير ، لا للافتخار ، ولا للتصاغر ، نحو : أنا أدخل أيّها الرجل ، ونحن نقرأ أيها القومُ .

فكل هذا في صورة النداء وليس به ، بل المراد بصفة (أي) هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق ، لا المخاطب .

وإنما نقل من باب النداء إلى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين ، إذ المنادى أيضا مختص بالخطاب من بين أمثاله .

ولا يجوز في باب الاختصاص إظهارُ حرف النداء مع أي ، لأنه لم يبق فيه معنى النداء ، لا حقيقةً كما في يا زيد ، ولا مجازا كما بقي في المتعجَّب منه والمندوب ، فكُرِه استعمالُ علم النداء في الخالي (من)[3] معناه بالكلية .

---

(١) في ت : اللام ، وذلك بعد مدلول ذلك . ولعل الصواب ما أثبته .
(٢) في جميع النسخ : مختصا . والصواب ما أثبته .
(٣) في ط : عن .

وحالُ ظاهر أيّ ووصفِه – من ضم الأول ولزوم رفع الثاني – كحالهما في النداء ، لكنْ مجموعُ نحو : أيُّها الرجل ، في باب الاختصاص في محل النصب ، لوقوعه موقعَ الحال ، أي مختصا من بين الرجال ، وهذا كما قيل في : سواء (على)[1] أقمتَ أم قعدَتَ : إنَّ قمت أو قعدت – وإن كان في الظاهر جملةً معطوفة على جملة – إلا أنه في الحقيقة بتقدير مبتدأ عُطِف عليه اسمٌ آخر ، أي سواء قيامك وقعودك – كما يجيء في حروف العطف[2] – .

وقد يقوم مقام (أيٍّ) (المذكور)[3] اسم منصوبٌ دال على المراد من الضمير المذكور ، إما معرفٌ باللام نحو : نحن العربَ أقرى (للنُّزل)[4] ، أو مضافٌ نحو قوله ﷺ : « (إنَّا)[5] معاشرَ (الأنبياء فينا)[6] بِكْءٌ »[7] أي قلة كلام ، وقولهم : نحن آلَ فلان كرماء .

وربما كان المنصوب علما قال[8] :

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) ط ٣٧٣/٢ .

(٣) في جـ وص : المذكر .

(٤) في ت : للنزال .

(٥) في جـ : نحن .

(٦) في ط : الأنبياء فإنك فينا .

(٧) لم أجد هذا الحديث في المعجم المفهرس ، وذكره ابن الأثير في النهاية ١٤٨/١ ولكن بلفظ : « نحن معاشر الأنبياء فينا بَكَاء » ، ثم قال : أي قلة كلام إلا فيما يحتاج إليه يقال : بَكَأت الناقة والشاة إذا قلَّ لبنها فهي بَكيء وبَكِيئَةٌ .

(٨) البيت لرؤبة ، وقد مرت ترجمته صفحة ٦٥ .

١٥٠ – بِنَا تميمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ[١]

قال أبو عمرو : إن العرب نصبت في الاختصاص أربعةَ أشياء : معشر وآل وأهل وبني[٢] قال[٣] :

١٥١ – إنا بني ضبةَ لا نفر[٤]

أقول : لاشك أن الأربعة المذكورةَ أكثرُ استعمالا في باب الاختصاص ، ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها[٥] .

قال المصنف : المعرف باللام ليس منقولاً عن (المنادى)[٦] ، لأن المنادى لا يكون ذا لام ، ونحو : أيُّها الرجل ، منقولٌ عنه قطعا ، والمضاف يحتمل الأمرين :–

أن يكون منقولا عن (المنادى)[٧] ، ونَصْبُه بيا المقدرة ، كما في أيها الرجل ، وأن

---

(١) هذا البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٦٩ ، وفي الكتاب ٢٥٥/١ ، وفي ابن يعيش ١٨/٢ ، وفي العيني ٣٠٢/٤ ، وفي الخزانة ٤١٣/٢ .

اللغة : الضباب : جمع ضبابة ، وهو ندى كالغبار يغشى الأرض بالغدوات ، والمراد شدائد الأمور والهموم والغموم .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن المنصوب على الاختصاص ربما كان علما ، كقوله (تميما) في البيت .

(٢) نقل عن أبي عمرو هذا الكلامَ السيوطيُّ في الهمع ١٧٠/١ ، وحصر النصب على هذه المواضع ، والظاهر من كلام الرضي أن أبا عمرو حصرها على هذه المواضع ، ولا يظهر ذلك من كلام أبي عمرو ، وانظر : الكتاب ٣٢٧/١ ، ٣٢٨ .

(٣) لم ينسبه البغدادي في خزانته ، ولم أعثر عليه في غيرها .

(٤) البيت من مشطور الرجز وهو في الخزانة ٤١٤/٢ .

قال البغدادي : ضبة هو أد بن طابخة بن إلياس بن مضر .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على ما نسبه إلى أبي عمرو من أن العربَ نصبت في الاختصاص أربعة أشياء : معشر وآل وأهل وبني .

(٥) ومن ذلك قول رؤبة السابق : بنا تميما يكشف الضباب ... فإنه غير مضاف كالأربعة .

(٦) في ص وط : النداء .

(٧) في ت : النداء .

ينتصب بفعل مقدّر كأعني أو أخص أو أمدح[1] .

قال[2] : والنقل خلاف الأصل ، فالأولى أن ينتصب انتصاب (نحو)[3] : نحن العرب[1] .

هذا كلامه[4] .

والأولى أن يقال : الجميع منقول عن النداء ، وانتصابه انتصاب المنادى إجراءً لباب الاختصاص مُجرى واحدا .

ثم تقول : لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو : نحن العرب ؛ لأنه ليس بمنادى حقيقة ولأنه لا يظهر في باب الاختصاص حرفُ النداء المكروه مجامعته لِـلَّام .

وقد يأتي الاختصاص الذي باللام والإضافة بعد ضمير المخاطب ، نحو : سبحانك اللهَ العظيم . وبك أهلَ الرحمة أتوسلُ .

قالوا : وإن كان الاختصاص باللام أو الإضافة بعد ضميْر الغائب ، نحو : مررت به الفاسقَ ، أو بعد الظاهر نحو : الحمد لله الحميدَ ، أو كان المختص منكَّرا ، فليس من هذا الباب ، بل هو منصوب إما على المدح نحو : الحمد لله الحميد ، أو الذمِّ نحو : ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾[5] أو الترحُّم نحو قوله[6] :

١٥٢ - لَنَا يومٌ وللكِرْوانِ يَوْمٌ تَطِيرُ البائساتِ ولا نَطِيرُ[7]

---

(١) في الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٢/١ : ثم لفظُ الاختصاص قد يكون اللفظَ المختصَّ بالنداء كقولك : أما أنا فأفعل كذا أيُّها الرجلُ ، ومنه ما ليس على لفظ النداء ، كقولك : نحن العربَ ، فلهذا لا يكون إعرابه إلا بما يقتضيه في نفسه ، لأنه لا يصح أن يكون منقولا من النداء ، ومنه ما يَحْتَمِلُ الأمرين ، كقولك : إنا معشر العرب ، فجائز في إعرابه الأمران جميعا ، إلا أن الأولى أن يقال : منصوب نصب العرب ، إذ النقل على خلاف القياس ، فجعلُه أصلا في نفسه ، مع صحته أولى من جعله منقولا .

(٢) يعني ابن الحاجب .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) قد تبين مما نقلته عن الإيضاح أن هذا مضمون كلامه .

(٥) المسد ٤ .

(٦) قائله طرفة بن العبد وستأتي ترجمته ٩١٣ .

(٧) البيت في ديوان طرفة ١٠٢ ، وفي الشعر والشعراء ١٨٧ ، وفي الفاخر ٧٤ ، وفي الخزانة ٤١٥/٢ .

اللغة : الكِرْوان : في الخزانة ٤١٧/٢ قال الأعلم : هو جمع كَرَوان وهو طائر ، ونظيره شِقْدان وشَقَدَان وفيها ٤١٨/٢ البائسات منصوب على الترحم ، وفاعل تطير ضمير الكروان .. وروي بالرفع .. وقال الأعلم : الرفع على القطع ، وقد يكون على البدل من المضمر في تطير . =

وقوله[1] :

١٥٣ - ويأوي إلى نِسوةٍ عُطَّلٍ وشُعْثًا مَراضيعَ مثلَ السَّعَالِي[2]

بفعلٍ لا يظهر ، وهو أعني وأخص في الجميع ، أو أمدح وأذم وأترحم ، كلٌّ في موضعه .

هذا ما قيل ، ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يبعُد ، لأن في الجميع معنى الاختصاص ، فنكون قد أجرينا هذا الباب مُجرًى واحدا[3] .

وكما ينتصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو قوله تعالى : ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾[4] ينتصب عليه ما يشبَّهُ به في القبح شيءٌ مما قبله ، كقوله[5] :

= الشاهد : استشهد به الرضي على أن البائسات منصوب على الترخيم .

(١) قائله أمية بن أبي عائذ أحد بني عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل ، شاعرٌ أدرك الجاهلية وعاش في الإسلام ، له قصائدُ مدحٍ في عبد الملك بن مروان وأخيه عبد العزيز الذي أكرمه وأحسن وفادته ، توفي نحو سنة ٧٥ هـ (الأعلام ٣٦٢/١ ، وانظر : الخزانة ٤٣٥/٢) .

(٢) البيت في ديوان الهذليين ١٨٤/٢ ، وفي معاني القرآن للفراء ١٠٨/١ ، وفيه : ويأوي إلى نسوة بائسات ... وفي المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥/٧ ، وفيه : وشعثٍ ، وفي المقرب ٢٢٥/١ ، وفي ابن يعيش ١٨/٢ ، وفي الخزانة ٤٢٦/٢ .

اللغة : يأوي : أي الصياد ، عطّل : جمع عاطل والعَطَل مصدر عَطِلت المرأة إذا خلا جيدها من القلائد . شعثا : جمع شعثاء ، يقال : شَعِثَ الشعرُ : تغير وتلبد لقلة تعهده بالدّهن . السعالِي : جمع سِعلى وسِعلاة وهما ذكر وأنثى الغيلان . (الخزانة ٤٢٨/٢) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن شعثا منصوب على الترحم .

(٣) النحاة يفرقون بينهما فيجعلون هذه الأشياء في باب قطع النعت ، بخلاف نحو : نحن العرب ونحوه ، فإنها عندهم منصوبة على الاختصاص ، وسيذكر الشارح هذه الأمثلة في باب النعت ، وانظر : صفحة ١٢٢٧ وما بعدها .

والزمخشري في المفصل جعل هذه الأشياء من باب الاختصاص فقال : ١٨/٢ ومنه قولهم : الحمد لله الحميدَ ... وقرئ حمالةَ الحطب .. إلخ .

وابن يعيش في شرحه للمفصل ١٩/٢ فصل بينهما فقال : فالاختصاص نوع من التعظيم والشتم فهو أخص منهما لأنه يكون للحاضر نحو المتكلم والمخاطب ، وسائر التعظيم والشتم يكون للحاضر والغائب ، وهذا الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره ، على سبيل الفخر والتعظيم ، وسائر التعظيم والشتم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر وإنما المراد المدح أو الذم .

(٤) المسد ٤ .

(٥) قائله عمرو بن معد يكرب ، وستأتي ترجمته : ٩٧٩ .

١٥٤ – لحى اللهُ جَرْمًا كلما ذَرَّ شارقٌ وُجُوهَ كِلابٍ هَارَشَتْ فازْبَأَرَّتِ[١]

وقال[٢] :

١٥٥ – أَقَارِعُ عوفٍ لا أُحَاوِلُ غيرَها وجوهَ قرودٍ تبتغي من تُجَادِعُ[٣]

واعلم أنه ليس لك في قولك : يا أيها الرجل وعبدَ الله المسلمَين ، أن تجعل (المسلمين) صفة للرجل وعبد الله ، لاختلاف إعرابِهما ، فهو مثل قولك : اصنع ما سرَّ أباك وأحبَّ أخوك الصالِحين ، فإما أن تنصبه على المدح أو ترفعه عليه ، أي هما المسلمان وأعني الصالحَين – كما يجيء في باب النعت[٤] – وأما إذا قلت : يا زيد وعمرو الطويلين أو الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين إعرابا وبناءً .

وإذا قلت : يا هؤلاء وزيدُ الطوالُ لم يكن الطوال وصفًا بل عطفُ بيان ، لأنه لا يفصل بين اسم الإشارة وصفته – كما مر[٥] – .

وعلى الجملة كلُّ اسم فيه معنى الوصف ، ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع لفظي يُرفَع أو يُنصَب على المدح أو الذم أو الترحم – إن كان فيه معنى من هذه المعاني – وإلا فهو عطف بيان لأن فيه شرحا وبيانا كالوصف[٦] .

---

(١) هذا البيت في ديوانه ٥٥ ، وفي الحيوان للجاحظ ٣١٨/١ ، وفي سمط اللآلي ٣٦٦ ، وفي حماسة أبي تمام ١٦٠ ، وفي الأصمعيات ١٢٢ ، وفي الخزانة ٤٣٦/٢ .

اللغة : لحا الله : أصل اللَّحْوِ نزعُ قشرِ العود ، أي قشرهم الله غداة كل يوم . ذر شارق : انتشر شروق الشمس ، هارَشَت : المهارشة : تحريش بعض الكلاب على بعض . ازبأرت : انتفشت حتى ظهر أصول شعرها .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن قوله : وجوهَ كلاب ، منصوب على الذم ، لأنه شُبِّهَ به شيءٌ مما قبله ، وهو قوله : جرما .

(٢) قائله النابغة الذبياني ، وستأتي ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٣) قبله :

لعَمري وما عُمري على بهين لقد نطقت بُطْلًا علي الأقارعُ

وعليه يكون قوله : أقارع عوف بدلا أو عطفَ بيان من قوله : الأقارع .

والبيت في ديوان النابغة ٥٠ ، وفي الكتاب ٢٥٢/١ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٤٤/١ ، وفي الخزانة ٤٤٦/٢ .

الأقارع : بنو قُرَيع الذين وشوا بالنابغة إلى النعمان بن المنذر . لا أحاول : لا أريد ، المجادعة : أن يقول كل واحد من شخصين جدعًا لك ، أي قطع الله أنفك .

(٤) صفحة ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ .

(٥) صفحة ٤٤٦ ، ٤٤٧ .

(٦) سبق أن قال : إن عطف البيان هو البدل في مواضع متعددة وسيذكر ذلك في بابه ، ولما احتاج هنا إلى عطف البيان لكونه هو الموضح والمبين ولا يلزم ذلك في البدل اقتصر عليه .

الاشتغال

قوله : الثالث ما أُضمر عاملُه على شريطة التفسير ، وهو كلُّ اسم بعده فعل ، أو شبهُه ، مشتغلٌ عنه بضميره أو متعلَّقه ، لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه ، نحو : زيدا ضربته ، وزيدا مررت به ، وزيدا ضربت غلامه ، وزيدا حُبِسْتُ عليه ، ينصب بفعل يفسره ما بعده ، أي ضربت وجاوزت وأهنت ولابست .

إنما وجب إضمارُ الفعل ههنا لأن المفسر كالعِوض من الناصب ، و لم يؤت به إلا عند (تقدير)[1] الناصب ليفسره ، فإظهار الفعل يغني عن تفسيره ، فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع في نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[2] كما ذكرنا في باب الفاعل[3] .

وهذا عند الكسائي[4] والفراء[5] ليس مما ناصبه مضمر ، بل الناصب (عندهما للاسم)[6] لفظُ (الفعل)[7] المتأخر ، إما لذاته – إن صح المعنى واللفظُ بتسليطه عليه ، نحو : زيدا ضربته ، فضربت عاملٌ في (زيدا) كما أنه عامل في ضميره ، وإما لغيره إن اختل (المعنى)[8] بتسليطه عليه ، فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهرُ ، وسد مسدَّه ، كما في : زيدا مررت به ، وعمرا ضربت أخاه ، فالعامل في (زيدا) قولك مررت به

---

(١) في ط : تقرير .

(٢) التوبة ٦ .

(٣) صفحة ٢١٩ .

(٤) هذا هو مذهب الكوفيين ، في الإنصاف ٨٢ : ذهب الكوفيون إلى أن قولهم (زيدا ضربته) منصوب بالفعل الواقع على الهاء ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر ، والتقدير فيه ضربت زيدا ضربته .

(٥) في معاني القرآن للفراء ٣٠٦/١ وقوله : ﴿ وَالسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ المائدة ٣٨ ، مرفوعان بما عاد من ذكرهما ، والنصب فيهما جائز ، كما يجوز أزيدٌ ضربتَه وأزيدًا ضربته .

وفيه ٢٤٢/١ ولو نصبت قوله : (والسارق والسارقة) بالفعل لكان صوابا .

(٦) في ط : لهذا الاسم عندهما .

(٧) ساقطة من ص .

(٨) في ت : أحدهما .

لسده مسد جاوزت ، وفي « عمرا » ضربت (أخاه)[1] لسده مسد أهنت ، وليس قبل الاسم في الموضعين مضمَرٌ ناصبٌ عندهما .

وإنما جاز عندهما أن يعمل الفعلُ الطالبُ لمفعول واحد في ذلك المفعول ، وفي ضميره معا ، في حالة واحدة ، لأن الضمير في المعنى هو الظاهر ، فتكون فائدةُ تسليطِه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدَّم تأكيدَ إيقاعِ الفعل عليه[2] ، (وليس الضميرُ (المتأخرُ)[3] عندهما من أحد التوابع الخمسة ، لأنه لو جُعِلَ – مثلا – تأكيدا أو بدلا أو عطفَ بيان لوجب أن يكون الضمير مثلَ الظاهر إعرابا في جميع المُثُلِ ، وليس كذا ، ألا ترى (إلى)[4] قولهم : زيدا مررت به ، وزيدا ضربت غلامه)[5] .

ولو قيل على مذهبهما : إن المنتصبَ بعد الفعل الظاهر أو شبهه – سواء كان ضميرا أو متعلقَهُ – هو بدلٌ من المنصوب المتقدم لكان قولا[6] ، (ويطرد في جميع المُثُل)[7] ، فالضمير في (زيدا ضربته) بدل من (زيدا) ، وكذا الجار والمجرور في (زيدًا مررت به) ، إذ المعنى (زيدا جاوزته) ، وكذا أخاه في قولك : زيدا ضربت أخاه بدل من (زيدا) على حذف المضاف من (زيدا) أي متعلقَ زيد ضربت أخاه ، وكذا في قولك : زيدا ضربت عمرا في داره ، وزيدًا ألقيت عمرا وأخاه ، بتقدير ملابسَ زيد ضربت ، وملابسَ زيد لقيت ، ثم بينت الملابس بقولك ، عمرا في داره فإنه ملابسُ زيد بكونه مضروبا في دار زيد ، وبقولك : عمرا وأخاه ، فإنه ملابسُ زيد بكونه مَلْقِيًّا لك هو وأخو زيد ، وإن كانت الملابسة في الصورتين بعيدةً – كما يجيء في مذهب البصريين أيضا – .

---

(١) في ت وص : غلامه ، ولعل الأفضل ما هنا حتى يتفق مع المثال السابق .
(٢) هذه حجة الكوفيين كما في الإنصاف ٨٢ .
(٣) في ط : المؤخر .
(٤) هكذا في ط ، وفي ت : أن . والصواب ما أثبته .
(٥) ساقط من جـ وص . (من قوله : وليس الضمير المتأخر إلى هنا) .
(٦) أي قولا حقا ، وهذا التوجيه لم أجده عند غير الرضي ، وهو جيد .
(٧) ساقط من جـ وص وط .

واختار البصريون كونَ المنصوب معمولا (لفعل)[1] مقدر يفسره[2] (ما بعده)[3] قياسا على المرفوع في نحو : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾[4] .

مع أنه قد ذهب شاذٌّ منهم إلى أن المرفوعَ في مثله مبتدأٌ لا فاعل[5] – كما تقدم في باب الفاعل[6] – .

ولا يجوز للكوفِيّ أن (يَرتَكِب)[7] أن ارتفاع (امرؤ) بهلك المؤخَّرِ ، كما ارتُكِبَ في هذا الباب أن انتصابَ الاسم بهذا المتأخر ، لأن الفعلَ باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله[8] .

قوله : كل اسم بعده فعل .

احتراز عن نحو : زيد أبوك .

ولا يريد بقوله : (بعده)[9] فعلٌ أن يليه الفعل متصلا به ، بل أن يكون الفعلُ أو شبهُه جزءَ الكلام الذي بعده ، نحو : زيدا عمرو ضربه ، وزيدا أنت ضاربه .

---

(١) في ت : بفعل .

(٢) سبق أن ذكرت تخريج رأيهم صفحة ٥١٨ تعليقة ٤ .

(٣) في ت : على ما بعده . ولا لزوم لكلمة على .

(٤) النساء ١٧٦ .

(٥)و(٦) نسب الشارح هذا الرأي في باب الفاعل صفحة ٢٢٠ إلى الأخفش ، وانظر : الإنصاف ٦١٦ فقد نسب الرأي إليه أيضا . وانظر : هامش رقم ٣ صفحة ٢٢٠ .

(٧) في ت : يركب .

(٨) ليس هذا مما اتفق النحاة عليه فقد أجاز الكوفيون في نحو قوله الله تعالى : ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا .. ﴾ وفي ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ أن يكون اللفظان مرفوعين بما بعدهما . كما نقل عنهم ابنُ هشام في المغني ١٤٥/٢ حيث قال : وأجاز الكوفيون وجها ثالثا ؛ وهو أن يكون فاعلا بالفعل المذكور على التقديم والتأخير ، مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزباء :

ما للجمال مشيُها وئيدًا .

فيمن رفع (مشيها) كما نقل ذلك عنهم الأنباري في الإنصاف ، المسألة الخامسة والثمانين صفحة ٦١٥ – ٦٢٠ حيث قال : ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية نحو قولك : إن زيدٌ أتاني آته ، فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل .

وقد رد المبرد على من يزعم ذلك في المقتضب ١٢٨/٢ .

(٩) ساقطة من ص .

قوله : أو شبهه .

ليشمل نحو : زيدا أنا ضاربُه ، أو أنا محبوسٌ عليه .

ويعني (بشبه)[1] الفعل (اسمَي)[2] الفاعل والمفعول ، أما المصدر فلا يكون مفسِّرًا في هذا الباب ، لأن مالا ينصب بنفسه لو سُلِّطَ لا يفسِّر – كما يجيء[3] – ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه ، وكذا الصفة المشبهةُ لا تنصب ما قبلها .

وشبهُ الفعل إنما يفسِّر إذا لم يصدَّر الاسم بحرف لازم للفعل ، أما إذا كان مصدَّرًا به فلا يكون المفسِّر إلا فعلا ، سواءٌ فسر الرافعَ أو الناصب ، نحو : إن (زيدٌ)[4] قام ، وإن زيدًا ضربته .

ولابد (لشَبَه)[5] الفعل مما يعتمد عليه إما قبلَ الاسم المحدود نحو : (زيدٌ هندًا)[6] ضاربها ، أو بعده نحو : زيدا أنت محبوس عليه[7] ، وزيدا ضاربُه عمرو[8] ، وكذا حرف الاستفهام ، وحرف النفي ، نحو : أزيدًا ضاربه العَمْران ، وما (زيدا)[9] ضاربه البكران ، وإلا لم ينصُبْ ضميرَ الاسم المحدود ، ولا متعلَّقَه ، لا لفظا ولا محلا ، فلا يجوز : زيدًا ضاربه العمران[10] ، كما يجوز : زيدا يضربه العمران .

قوله : مشتغل عنه بضميره .

أي مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدِّم بالعمل في (ذلك)[11] الضمير الراجع

---

(١) في ت : بشبهي بشي .

(٢) في ت : اسم .

(٣) صفحة ٥٢٣ وما بعدها .

(٤) في ت : زيدا ، والصواب ما أثبته .

(٥) في ت : لشبهي ، ويريد بهما اسم الفاعل والمفعول .

(٦) في ط : زيدا هند ، والصحيح ما أثبته ، لأن المعتمد عليه هنا مخبر عنه ، وقد أعاد عليه الضميرَ مذكرا ، ولو كان العائد مؤنثا لجاز ما في ط .

(٧) المعتمد عليه في هذا المثال هو (أنت) لأنه مخبر عنه .

(٨) المعتمد عليه في هذا المثال هو (عمرو) لكونه مبتدأ مؤخرا وضاربُه خبرٌ عنه .

(٩) في ط : زيد .

(١٠) لفوات الاعتماد ، وينبغي أن يجوز ذلك عند من لم يشترط لعمل اسم الفاعل والمفعول الاعتماد على شيء كالأخفش .

(١١) ساقطة من جـ وص وط .

إليه ، أي إنما لم يعمل في الاسم المتقدم ، بسبب العملِ في ضميره ، ولولا ذلك لعمل فيه ، وهو احتراز عن نحو : زيدًا ضربتُ ، فإنه ليس من هذا الباب ، لأن عامله ظاهر ، وهو الفعل المؤخر ، وعن نحو : زيدٌ قام ، وزيد قائم – أيضا – لأن هذا الفعل أو شبهَه لا يعمل الرفع فيما قبله ، حتى يقال : (إنه)[1] اشتغل عنه بضميره .

فظهر أن قولَه بعد : لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه[2] غير محتاج إليه ، مع قوله : مشتغل عنه بضميره ، لأن معناه – كما ذكرنا – أنه لولا الضميرُ لعمل في ذلك المتقدم ، والفعل لا يرفع ما قبله ، لما تقرر في مظانه[3] ، فلم يبق إلا النصبُ ، فمعنى مشتغِل عنه بضميره مشتغِل عن نصبه بضميره ، أي لو سلط عليه ، و لم يشتغِل بضميره لنصبه.

قوله : أو متعلَّقه .

أي مشتغل بضميره أو بما يتعلق بذلك الضمير .

والتعلق يكون من وجوه كثيرة ، نحو : كونه مضافا إلى ذلك الضمير ، نحو : زيدا ضربت غلامَه ، ومنه نحو : زيدا ضربت عمرا وأخاه ؛ لأن الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف .

أو موصوفا (بعامل)[4] ذلك الضمير ، أو موصولا له ، نحو : زيدا ضربت رجلا يحبه ، وزيدا ضربت الذي يحبه .

(أوما)[5] عُطِفَ عليه (موصوفُ)[6] عاملِ الضمير أو موصولُه ، نحو : زيدًا ألقيتُ عمرا ورجلا يضربه ، وزيد ألقيت عمرا والذي يضربه ، وغير ذلك من المتعلقات . وقوله[7] :

---

(١) تكملة من ط .

(٢) صفحة ٥٣٤ .

(٣) قد تقدم صفحة ٥٢٠ تعليقة ٨ ، أن الفعل يرفع ما قبله على ما يراه الكوفيون ، و لم يعتد ابن الحاجب بذلك ، فقد قال في شرحه لكافيته ٣٦ : ولا يعمل الفعل رفعا فيما قبله . لذا لا يمكن تخريجُ رأيه على ذلك .

(٤) في ت : لعامله ولعل الأحسن ما أثبته .

(٥) في ط : وأما .

(٦) في ت وجـ وط : موصوفا وموصولا ، ولعل الأفضل ما أثبته لكونه نائب فاعل لقوله (عُطِفَ) ولا يجوز نِيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به إلا على رأي الكوفيين .

(٧) قائله زهير بن أبي سلمى وقد مرت ترجمته صفحة ٤٧١ .

١٥٦ – فكُلًّا أراهم أصبحوا يعقِلونه صحيحاتِ مالٍ طالعاتٍ بمَخْرَمِ[١]

مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير ، إذ التقدير : يعقلون كَلًّا .

وضابط التعلق أن يكون ضميرُ المنصوب من تَتِمَّةِ المنصوب بالمفسِّر ، وليس الشرط أن يكون الضمير منصوبا لفظا أو محلا[٢] – كما ظن بعضهم[٣] – نظرا إلى نحو : زيدا ضربته ، أو مررت به ، أو أنا ضاربه ، بل الشرطُ انتصابه لفظا أو محلا ، أو انتصاب متعلَّقه كذلك ، ألا ترى أنك تقول : هندا ضربت من تملِكُه ، أو مررت بمن تملكه ، والضمير مرفوع[٤] ، والمعنى ضربت مملوكها ، ومررت بمملوكها .

واحترز بقوله : مشتغل عنه بضميره ، وبقوله : لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه عن أن يتوسط بين الاسم والفعل كلمةٌ واجبة التصدر ، كإنَّ وأخواتها ، نحو : زيدٌ إني ضربته ، وعمرو ليتَك تضربُه ، وأما أنَّ المفتوحةَ فإنه – وإن لم يجب تصدرها – لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، لكونها حرفًا مصدريا .

ومن الواجب تصدرها (كم)[٥] نحو : زيد كم ضربتَه ، وحرفا الاستفهام نحو : زيد هل ضربته وأضربته ، وكذا العرض نحو : زيد ألَا تضربه ، وحروف التحضيض نحو : زيد هَلَّا ضربته ، أو ألا ، أو لولا ، أو لوما ، وكذا ألا للتمني نحو : هند ألا رجلَ

---

(١) البيت في ديوان زهير ٢٤ وصدره فيه : تساق إلى قوم لقوم غرامةً . ولعله ملفق من بيتين وهما في الديوان ٢٤ :

فكلا أراهم أصبحوا يعقلونه علالةَ ألفٍ بعد ألف مُصَتَّمِ

تساق إلى قوم لقوم غرامةً صحيحاتِ مال طالعاتٍ بمخرم

وهو في شرح القصائد للأنباري ٢٨٠ والشطر الثاني فيه : صحيحات ألف بعد ألف مصتم . والبيت بصورته التي ذكرها الرضي في شرح المعلقات السبع للزوزني ١١٧ ، وفي الخزانة ٣/٣ .

اللغة : يعقلونه : يؤدون ديته ، والمصتم : التام ، صحيحات : أي ليست بعِدَة ولا مطل . طالعات بمخرم : المخرم : الثنية في الجبل .

الشاهد : أنشده الرضي على أنه مما اشتغل الفعل فيه بالضمير نفسه ، إذ التقدير يعقلون كلا .

(٢) يعني بالمفسِّر ، ولو قصد غير ذلك لانتقض عليه قوله بعد قليل : بل الشرط انتصابه لفظا أو محلا أو انتصاب متعلقه كذلك .

(٣) كابن عصفور في المقرب ٨٧/١ ، ولم أجد من قال بذلك غيرَه .

(٤) الضمير العائد إلى المنصوب هو الضمير المستتر في تملكه .

(٥) ساقطة من ص .

يضربها ، ولام الابتداء نحو : زيد لعمرٌو يضربه ، وكذا ما وإن من جملة حروف النفي ، نحو : زيد ما ضربته ، بخلاف لم ولن ولا ، فيجوز : عمرا لم أضربه ، ولا أضربه ، ولن أضربه ، إذ العامل يتخطاها ، قال :

قدْ أَصْبَحَتْ أمُّ الخيارِ تدعي علي ذنبا كُلَّه لم أصنع[1](٥٦)

يروى برفع كله ونصبه .

أما لن فقيل ذلك فيها لكونها نقيضةَ سوف ، التي يتخطاها العامل ، نحو : زيدا سوف أضرب[2] .

وأما لم فلامتزاجها بالفعل بتغيير معناه إلى الماضي ، حتى صارت كجزئه .

وأما لا فلكثرتها في الكلام حتى إنها تقع بين الحرف ومعموله ، نحو : كنت بلا مال ، وأريد أن لا تخرج .

ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجحٌ ، نظرا إلى كونها للنفي ، الذي حقه صدرُ الكلام ، كغيره مما يغير معنى الكلام ، أكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها ، نحو : زيد ضربته .

ومن الواجب تصدرُها حرف الشرط ، نحو : زيد إن ضربته يضربك ، وزيد لو ضربته ضربك ، وكذا : زيد إن قام اضربه ، لأنه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل أداة الشرط – كما هو مذهب البصريين[3] على ما يجيء في بابه[4] .

وأما الكوفيون فيجوِّزون تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط نحو : زيدا إنْ قام اضربْ[5] .

وأما معمولُ الشرط فأجازه الكسائيُّ دون الفراء نحو : زيدا إن تضرب يضربك[6] .

---

(١) البيتان من مشطور الرجز لأبي النجم العجلي ، وقد سبق تخريجهما صفحة ٢٧٠ .

(٢) ذكر الشيخ عضيمة – رحمه الله – في الحاشية رقم ١ صفحة ٨ جـ ٢ من المقتضب أن السهيلي استقبح تقدم معمول الفعل على السين وأن ابن القيِّم جعل السين وسوف مما له الصدارةُ وَرَدَّ عليه .

(٣)و(٥)و(٦) المسألة السابعة والثمانون من الإنصاف صفحة ٦٢٣ قال فيها : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط ، نحو : زيدًا إن تضرب أضرب ، واختلفوا في جواز نصبه بالشرط فأجازه الكسائي ولم يجزه الفراء ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن ينصب بالشرط ولا بالجزاء . وفي معاني القرآن للفراء ٤٢٢/١ : وكان الكسائي يجيز تقدمةَ النصب في جواب الجزاء ، ولا يجوِّزُ تقدمةَ المرفوع ، ويحتج بأن الفعل إذا كان للأول عاد في الفعل راجعُ ذكر الأول ، فلم يستقم إلغاءُ الأول ، وأجازه في النصب ، لأن المنصوب لم يَعُدْ ذكرهُ فيما نصبه ، فقال : كأن المنصوب لم يكن في الكلام ، وليس ذلك كما قال ، لأن الجزاء له جواب بالفاء ، فإن لم يستقبل بالفاء استقبل بجزم مثله ، ولم يلق باسم ، إلا أن يضمر في ذلك الاسم الفاء ، فإذا أضمرت الفاء ارتفع الجواب في منصوب الأسماء ومرفوعها لا غير .

(٤) ط ٢٥٥/٢ ، ٢٥٦ .

ومنها الأسماء التي فيها (معنى)[1] الاستفهام أو الشرط نحو : هندٌ من يضربْها أضربْه ، أو أيُّكم يضربُها ؟ .

واحترز به أيضا عن الاسم الذي بعده فعلُ التعجب ، لأنه لا يتصرف في معموله بالتقديم عليه ، نحو : زيد ما أحسنَه أو أحْسِنْ به .

وكذا أفعل التفضيل في نحو (زيد)[2] أنت أكرم (عليه)[3] أم عمرو ؟

وكذا المضاف إليه لأنه لا يعمل فيما قبل المضاف ، فيجب الرفع في نحو : زيد حين تضربُه يموتُ .

وكذا اسم الفعل لأنه لا يعمل فيما قبله (على مذهب البصرية)[4] نحو : زيدٌ هاتِه .

وكذا الصلة والصفة ، إذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف ، لأن الصلة والصفة مع الموصول والموصوف في تأويل اسمٍ مفرد ، فلو عملتا فيهما لكان كل واحدة منهما مع مفعولها المقدَّم عليها كلاما ، فالرفع – إذن – واجبٌ في نحو : أيُّهم أضرِبُه حرٌّ – على أن أيا موصول – .

وكذا قولك : رجل لقيته كريم .

وكذا لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في : زيد أن تَضْرِبَه خيرٌ ، وزيد رجل يضرِبُه موفق .

وإنما لم تعملا فيما قبلهما كراهةً لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوعُ العامل ، ولذا لم يعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف .

وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم ، فيجب الرفع في (نحو)[5] : زيد والله لا أضربه ، لأن القسم له الصدر لتأثيره في الكلام .

وكذا لا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها ، فيجب الرفع في (نحو)[6]: ما رجل إلا

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) في ت وص : أزيد ، ولعل الأفضل ما أثبته ، لأنه ليس المقصود الاستفهم .

(٣) في ص : منه .

(٤) في ص عند البصرية ، وانظر : المقتضب ٢٠٢/٣ ، ٢٠٣ ، ٢٨٠ .

(٥) ساقطة من ص وط .

(٦) ساقطة من ص وط .

أعطيته (كذا)[1] ، وذلك لما ذكرنا[2] في باب الفاعل أن ما بعد إلا – من حيث الحقيقة – (جُمْلَةٌ)[3] مستأنفة ، لكن صيرت الجُمَلُ في صورة جملة ، قصدًا للاختصار ، فاقتُصِر على عمل ما قبل إلا فيما يليها فقط ، و لم يجوَّزْ عمله فيما بعد ذلك – على الأصح – كما ذكرنا[2] – فكيف يصح أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ومثلُ هذا العمل فيما هو جملة واحدة – على الحقيقة – خلافُ الأصل ، لأن الأصلَ في العامل أن يتقدم على معموله .

وكذا احترز به عن اسم بعدَه فعلٌ مسند إلى ضمير متصلٍ راجعٍ إليه نحو : زيدٌ ظَنَّه منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين ، لأنه لا يجوز في هذا (الاسم)[4] إلا الرفع على الابتداء ، وذلك أنك لو سلطت عليه الفعلَ المؤخرَ ، وقلت : زيدا . ظن منطلقا لم يجز ، لأن المفعول المقدَّمَ على الفعل لا يفسر الضميرَ المسندَ إليه ذلك الفعلُ ، إلا إذا كان الضميرُ منفصلا ، فلا يقال : زيدًا (ضرب)[5] على أن الضمير عائد إلى زيد ، ويجوز ذلك في المنفصل نحو : زيدا لم يضربْ إلا هو .

وإنما لم يجز الأول – أعني نحو : زيدا ضرب – ولا العكس – أعني كون الفاعل مفسِّرا للمفعول ، إذا كان ضميرا متصلا نحو : ضربه زيد – على أن (زيد) مفسر للضمير المتقدِّم – لأن القياس (يقتضي)[6] أن لا يكون التخالف المعنوي بين المفسَّر والمفسِّر هو الغالبَ المشهورَ ، حتى يكون تفسيره له ظاهرا ، (ونحن)[7] نعلم أن تخالف الفاعل والمفعول ، وتغايرَهما هو المشهور – فلهذا لم يجز زيدًا أعطيته – على أن الضمير لزيد ، وأن المعنى أعطيته نفسه ، لأن المشهور تغاير المفعولين في مثله .

ولما لم يكن المفعولُ الأولُ في باب ظن هو المفعولَ حقيقة ، بل المفعولُ في المعنى هو

---

(١) تكملة من جـ وص وط .
(٢) صفحة ٢١٢ .
(٣) في ت وص : من جملة .
(٤) في ص : القسم .
(٥) في ت : اضرب .
(٦) ساقطة من ص وط .
(٧) في ط : ونحو .

مصدرُ المفعول الثاني ، مضافا إلى الأول – كما يجيء في بابه[1] – جاز نحو : (زيدٌ ظَنَّهُ قائما)[2] والضمير لزيد ، وكان قياس هذا أن يجوز أيضا نحو : زيدا ظَنَّ منطلقا ، وظن مسند إلى ضمير زيد ، لكنه كره احتياج الفاعل لذاته إلى أن يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تأخره رتبة .

وأما نحو : ضرب زيدًا سيدُه ، وما ضرب زيدًا إلا عمرو ، فالاحتياج إلى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل ، بل هو للضمير المضاف إليه ، ولأجل إلا – كما تبين قبل[3] – .

وأما إذا كان كلُ واحد من الفاعل والمفعول ضميرا (منفصلا)[4] فيجوز ، (تقول)[5] في الفاعل : زيدًا لم يضرب إلا هو ، وفي المفعول : إياه ضربَ زيدٌ ، لأن المنفصل من حيث انفصالُه واستقلالُه صار كالاسم الظاهر ، حتى جاز فيه مالا يجوز في المضمرات ، نحو : إياك ضربت ، (تجمع)[6] بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ، ومثلُه : لا تضربْ إلا إياك ، ولا يجوز مثلُه في المتصلَين .

هذا وقد جوز بعضهم[7] نحو : غلامَ هندٍ ضَرَبَتْ – على قلة – والضمير لهند ، إذ ليس نفسُ المفعول هو المفسَّر .

وكذا أجاز إيقاعَ الفعل المسند إلى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسَّر ، نحو : التي ضربت زيدًا ضَرَبَ ، أي ضرب زيدٌ التي ضربته ، وهو (كالأول)[8] معنى ، كأنك قلت : ضاربةَ زيدٍ ضَرَبَ[9] .

---

(١) ط ٢/٢٧٧ .

(٢) في ت : ظنه زيد قائما ، والصحيح ما أثبتناه وإلا لخرج من باب الاشتغال .

(٣) صفحة ٢٠٧ وما بعدها .

(٤) في ص : متصلا ، والصواب ما أثبته .

(٥) في جـ : أن يقال ، وفي ص وط : أن تقول .

(٦) في ط : يجمع .

(٧) في الأصول ٢/٢٤٣ : قال أبو العباس : وأنا أرى أنه يجوز غلامَ هندٍ ضربت ، وباب جوازه أنك أضمرت هندًا لذكرك إياها ، وكأن التقدير غلامَ هند ضربت هند ، فلم تحتج إلى إظهارها لتقدم ذكرها . وكان الوجُه : غلامَها ضربتْ هند ، ويجوز الإظهار مع قولك : ضَرَبَ أبا زيد زيدٌ ، ولو قلت : أباه كان أحسن . ولم أجد هذا النص في المقتضب .

(٨) في ت : كالأولى .

(٩) بناء على ما نقلت في التعليقة (١) عن أصول ابن السراج يلزم أن يكون القائل لهذه المسألة أبو العباس =

ومنع الفراءُ المسألتين[1] .

وينبغي لمن جوَّز تفسيرَ ما أضيف إليه المفعولُ المقدم للفاعلِ ، نحو : غلامَ هندٍ ضَرَبَتْ ، أن يجوِّز تفسير ما أضيف إليه الفاعلُ للمفعول[2] نحو : ضَرَبَها غلامُ هند ، لأن المضاف إليه كجزء المضاف ، فيكونُ معه في نية التقديم ، كما كان معه في نية التأخير في ضَرَبَ غلامُه زيدًا .

والذي أرى أنه كما لا يفسِّر الفاعلُ المفعولَ إذا كان (متصلا وكذا العكس)[3] – كما ذكرنا[4] – كذلك لا يفسِّر ما أضيف إليه الفاعلُ المفعولَ ، فلا يجوز : ضَرَبَها غلامُ هند ، وكذا لا يفسر ما أضيف (إليه)[5] المفعولُ الفاعلَ ، فلا يجوز : غلامَ هندٍ ضَرَبَتْ – كما اختار الفراءُ ، إذ السماع في المسألتين مفقود ، والقياس أيضا يدفعهما ، لأن الفاعلَ لا يجوز احتياجُه للتفسير إلى نفس المفعول ، فلا يُحتاج له إلى ذيله أيضا ، وكذا المفعول لا يجوز احتياجُه للتفسير إلى نفس الفاعل ، فكذا إلى ذيله أيضا .

وأما نحو : ضرب زيدًا سيدُه ، وضرب زيدٌ سيدَه ، فإن ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير إلى نفس الآخر فلا يستنكَر .

وكذا يُحترَز بقوله : مشتغِل عنه ، وبقوله : لو سلط عليه لنصبه عما بعد واو العطف وفائه ، وغيرِهما من حروف العطف ، وكذا فاء السببية الواقعة موقعها ، فإن ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها ، لأنها دلائل على أن ما بعدها من (ذيول)[6] ما قبلها (ومن تَتِمته)[7] فيكره وقوعُ معمولِ ما بعدها (قبلَها)[8] ، إذ ينعكس الأمر – إذن – أي يكون شيءٌ مما قبلها من ذيول ما بعدها .

= أيضا ، وعند البحث في المقتضب لم أجد هذه المسألة أيضا .

(١) لم أجد في معاني القرآن للفراء شيئا عن ذلك .

(٢) الجار والمجرور متعلقان بقوله : تفسير في قوله ، أن يجوز تفسير .

(٣) في ط : متصلًا الفاعل وكذا العكس ، والظاهر أن كلمة (الفاعل) زائدة لا لزوم لها ، وفي ت : فكذا ، والأصح وكذا .

(٤) صفحة ٥٢٦ .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) في ط : ذويل .

(٧) ساقط من جـ وص وط .

(٨) في ت : فيما قبلها .

وأما نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ ﴾[1] إلى قوله : ﴿ فَسَبِّحْ ﴾[2] فإنما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها ، أي في (إذا) على المذهب الصحيح – كما يجيء في الظروف المبنية[3] – « أن العاملَ في إذا جزاؤها لا شرطها » لأن الفاء زائدة ، لكنَّ موقعَها موقعُ السببية ، وصورتَها (صورتُها)[4] (لتدل)[5] على لزوم ما بعدها لما قبلها ، لزومَ الجزاء للشرط[6] – كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية[7] – .

وأما نحو قوله تعالى : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ * وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ * وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾[8] وقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾[9] فالفاء في الجميع للسببية ، وجاز مع ذلك عملُ ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاءِ غيرَ موقعها ، للغرض الذي نذكره في حروف الشرط[10] .

فعلى هذا يخرُج من هذا الباب نحو قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾[11] على مذهب المبرد – كما يجيء[12] – ونحو قوله : كلُّ رجل يأتيني فأنا

---

(١) النصر ١ والآيات الباقية : ﴿ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللهِ أَفْوَاجًا فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ .

(٢) النصر ٣ .

(٣) قال الرضي في شرحه للكافية ٢/١١٠ : وأما العامل في إذا فالأكثرون على أنه جزاؤه ، وقال بعضهم : هو الشرط ، كما في متى وأخواته ، والأولى أن نفصّل ، ونقول : إن تضمن إذا معنى الشرط فحكمه حكمُ أخواته من متى ونحوه ، وإن لم يتضمن نحو : إذا غربتِ الشمسُ جئتك ، بمعنى : أجيئك وقتَ غروبُ الشمس ، فالعامل فيه هو الفعل ، الذي هو محل الجزاء استعمالا .. إلخ .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) لم يذكر ذلك غير الرضي – فيما رأيت – .

(٧) ط ٢/١١٠ ، ١١١ .

(٨) المدثر ٣ ، ٤ ، ٥ .

(٩) الضحى ١١ . وفي التبيان ١٢٩٢ : وبنعمة ربك متعلق بحدث ولا تمنع الفاء من ذلك ، لأنها كالزائدة .

(١٠) في ط ٢/٣٩٦ : يقدَّم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعولُ به أو الظرف نحو : ﴿ وَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ وأما يومَ الجمعة فأنا ذاهب إذا قصدت أنهما ملزومان لحكم ، والمعنى أن عدم القهر ينبغي أن يكون لازمًا لليتيم .. فلا يُستَنكَرُ عملُ ما بعد فاء السببية فيما قبلها ، وإن كان ذلك ممتنعا في غير هذا الموضع ، لأن تقديم المعمولات المذكورة لأجل الأغراض المهمة المذكورة .

(١١) النور ٢ .

(١٢) صفحة ٥٦١ .

أكرمه ، لأنها فاء (سببية واقعة) موقعَها[1] ، إذ هي داخلة على الجزاء ، لتضمن الموصولِ والموصوفِ (معنى)[2] كلمةِ الشرط ، وكونِ الصلة والصفةِ كالشرط ، فما بعد الفاء – لا غير – كالجزاء ، (بلى)[3] لو لم يتضمن الموصولُ والموصوفُ معنى الشرط ، وقلنا : إن الشرط مقدر – أي إن الأصل : إما (يكن شيء)[4] ، فاجلدوا الزانيةَ والزانيَ ، ثم عُمِل به ما عمل بنحو قوله تعالى : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾[5] و ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾[6] كما يجيء في حروف الشرط[7] ، وشُغِل (اجلِدوا) بمتعلّق الضمير لكان من هذا الباب ، كما في قوله تعالى : ﴿ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ ﴾[8] على بعض التأويلات[9] .

ويجوز أن يكون بتقدير هذا كذا فليذوقوه ، وبمعنى : أما هذا فليذوقوه ، وبمعنى : هذا حميم فليذوقوه .

ويخرج أيضا بالقيد المذكور الفعلُ الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل من جملةٍ أخرى ، فإنه لا يكون من هذا الباب ، إذ لو سلط عليه لم ينصِبْه ، لأنه لا ينصب الفعلَ إلا ما هو من جملته وذيوله .

فخرج على هذا (أيضا)[10] قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾[11]

---

(١) في ط : السببية الواقعة .
(٢) ساقطة من ص .
(٣) ساقطة من ص .
(٤) في ص : يكن من شيء .
(٥) المدثر ٣ .
(٦) الضحى ١١ .
(٧) ط ٣٩٦/٢ ، ٣٩٧ .
(٨) من قوله تعالى : ﴿ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ سورة ص ٥٧ .
(٩) في التبيان ١١٠٤ قوله : هذا : هو مبتدأ ، وفي الخبر وجهان : أحدهما ، فليذوقوه مثل قولك : زيدٌ اضربه ... والوجه الثاني أن يكون حميمٌ خبرَ هذا ، وفليذوقوهَ معترض بينهما .
وقيل : هذا في موضع نصب ، أي فليذوقوا هذا ، ثم استأنف فقال حميم .
وفي هامش رقم ٣ من التبيان ١١٠٤ : في البيان ٣١٧/٢ تقديره فليذوقوا هذا فليذوقوه ، وفي مشكل إعراب القرآن ٢٥٢/٢ : ويجوز أن تكون (هذا) في موضع نصب ليذوقوه ، والفاء زائدة (وانظر : الكشف ٣٧٩/٣) .
(١٠) تكملة من ط .
(١١) النور ٢ .

عند سيبويه إذ التقدير عنده : فيما يتلى عليكم حكم الزانيةِ والزانِي فاجلدوا[1] .

وكذا يخرج (نحو)[2]: زيدٌ اضْرِبَنَّهُ ، أولا تَضْرِبَنَّه ، لأن الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم .

قال البصريون : إنما لم يجز نصب الاسم المذكور إلا قبل مالو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه ، لأن المفسِّر عوض عن الناصب ودالٌّ عليه ، فلا أقَلَّ من أن يكون مستعِدًّا للنصب ، وعلى شَفَا العملِ ، بحيث لو لم يشغله بنائب الاسم المنصوب المتقدم – أعني بضميره أو متعلقه لنصبه ، فما لم يصلح هو أو مناسبُه للنصب لولا الضميرُ أو متعلقُه لم يكن مفسرا[3] .

هذا زبدة كلامهم .

فإن قيل : اشتراط هذا القول يقتضي فسادَ كونِ الناصب مُقدَّرا مفسَّرا بالظاهر ، ويؤدي إلى صحة مذهب الكسائيِّ والفراء (أي)[4] أن الناصبَ هو المتأخرُ ، وذلك لأنه لو وجب أن يكون مفسرُ العامل بحيث لولا اشتغالُه بضمير المعمول لكان هو العاملَ ، لوجب (اطراده)[5] في مفسر عامل الرفع في نحو : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾[6] إذ لا فارق ، فكان يجب أن لا يتأخر المفسِّرُ عن المرفوع ، إذ لا يعمل الفعلُ

---

(١) في الكتاب ١/٧١ ، ٧٢ فأما قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِى فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ فإن هذا لم يُبْنَ على الفعل ، ولكنه جاء مثلَ قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِى وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ سورة محمد ١٩ ثم قال بعد : ﴿ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ ﴾ فيها كذا وكذا فإنما وضع المَثَلُ للحديث الذي بعده ..

وكذلك الزانيةُ والزاني : كأنه لما قال جل ثناؤه : ﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا ﴾ قال : في الفرائض الزانيةُ والزاني .. ثم قال : فاجلدوا فجاء الفعل بعد أن مضى فيهما الرفعُ .

(٢) ساقطة من ص وط .

(٣) قريب من هذا الكلام في الإنصاف ٨٢ ، ٨٣ .

(٤) تكملة من جـ وط .

(٥) في ط : في اطراده .

(٦) النساء ١٧٦ .

(الرفعَ)[1] فيما قبله[2] .

قيل : إن الأصل في المفسِّر أن يصلح للعمل في معمول المفسَّر – كما ذكرنا – فإن لم يصلح ، وكان له محملٌ غيرُ التفسير حُمِل عليه ، وإن لم يكن له محمل آخر اضطر إلى جعله مفسِّرًا مع امتناع كونه عاملا ، ففي نحو : زيد هل ضربته ، وهلا ضربته للفعل محمَل آخرُ غيرُ التفسير وهو كونه خَبَرَ المبتدأ ، فحملناه عليه ، لمَّا لم يصلح للعمل في زيد ، فأما نحو : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾[3] و« لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنى »[4] فلم يكن للفعل محمَل آخر ، إذ لو جعلناه خبرَ المبتدأ لكان حرفُ الشرط داخلا على الاسمية ، ولا يجوز[5] .

فعلى ما تقرر لا يُحمَل الفعلُ على التفسير في (زيد قام) لما لم يُضْطَرَّ إليه ، (وكذا)[6] في أزيد قام ، بل نقول : زيد مبتدأٌ لا فاعلُ فعلٍ مقدر – وإن كانت الهمزةُ بالفعل أولى ، لأنا لم نضطر إلى جعل الفعل مفسِّرا ، إذ الهمزة تدخل على الاسمية أيضا ، وهذا مذهبُ سيبويه[7]، والجرمي[8] .

(واختار)[9] الأخفشُ في نحو : أزيد قام أن (يرتفع)[10] زيدٌ بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا إلى همزة الاستفهام[11] .

ومن ثم قال سيبويه ، في نحو : أأنت زيد ضربته : إنَّ رفعَ زيدٍ أولى[12] .

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) قد تقدم غيرَ مرة بيان إجازة الكوفيين أن يُرفَعَ الاسمُ المتقدم بالفعل المذكور بعده .

(٣) النساء ١٧٦ .

(٤) تقدم تخريج هذا المثل صفحة ٢٢١ هامش ٦ .

(٥) قد تقدم صفحة٢٢١ تعليقة ٣ ، ٤ أن سيبويه والأخفش والكوفيين أجازوا ذلك .

(٦) في ت : فكذا .

(٧) في الكتاب ٥٢/١ واعلم أن حروف الاستفهام كلَّها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم .. إلا الألف .. لأن الألف قد يبتدأ بعدها الاسم .

(٨) الهمع ١١٤/٢ وأجاز الابتداء أيضا .

(٩) في جـ : واختيار .

(١٠) في ط : يرفع .

(١١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٣٠ ، والهمع ١١٤/٢ .

(١٢) في الكتاب ٥٤/١ : وتقول : أأنت عبدُ الله ضربته ، تجريه ههنا مُجرْى أنا زيد ضربته ، لأن الذي يلي حرف الاستفهام أنت ثم ابتدأت هذا ، وليس قبله حرفُ استفهام ولا شيء هو بالفعل وتقديمِه أولى ، إلا أنك إن شئت نصبته ، كما تنصِب زيدا ضربته .. إلخ .

لأن أنت مبتدأ لا فاعل – على ما قدمنا[1] – فبقي خبر المبتدأ – وهو زيدٌ ضربته – بلا همزة (استفهام)[2] فرفعُه أولى من نصبه ، لما سنُبَيِّن في شرح قوله : عند عدم قرينة خلافه[3] .

وأما إذا كان الفاصلُ بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفا نحو : أاليومَ زيدا ضربته ، فالمختار النصب – اتفاقا – لكون الظرف متعلِّقا بالفعل ، فالأولى بهمزة الاستفهام – إذن – أن تقدَّر داخلةً على (الفعل)[4] .

وقال الأخفشُ في أأنت زيدًا ضربته : إن نصب زيدًا أولى بالنظر إلى همزة الاستفهام ، وأنت فاعلُ فعلٍ مقدَّر ، وزيدا مفعوله ، أي أضربت زيدا ضربته ، فلما حذف الفعل انفصل ضميرُ الفاعل المتصل[5] .

ونَظَرُ سيبويه أدقُّ ، بناء على أن الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يُحَمَل على تفسيره للعامل ، ما كان عنه مندوحةٌ .

ويلزم الأخفشَ تجويزُ ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو : زيد قام ، وإن لم يكن مختارا .

فعلى هذا مفسرُ الرافع لا يكون إلا فعلا ، إذ لا يضطرُّ إلى إضمار الفعل الرافع إلا بعد حرفٍ لازمٍ للفعل ، كحرفي الشرط ، وحروف التحضيض .

وأما مفسرُ الناصب فقد يكون شبهَ فعل ، لأنه قد يفسره بلا ضرورة إلى كونه مفسِّرا – كما ذكرنا[6] – نحو : زيدٌ أنا ضاربه .

قوله : أو مناسبُهُ لنَصَبَه .

ليس في أكثر النسخ هذه اللفظةُ – أعني أو مناسبة – والظاهر أنها ملحقة ، و لم تكن

---

(١) صفحة ٥٣٢ .

(٢) في جـ : الاستفهام .

(٣) صفحة ٥٣٩ .

(٤) في ص وط : فعل .

(٥) في إصلاح الخلل الواقع في الجمل (١٣٠) : والأخفش يختار النصب في نحو : (أأنت زيدٌ ضربته) ويرفع أنت بفعل مضمر لأن التاء في ضربته مرتفعة بفعل فيُجرِي أنت مُجرى التاء ويوقع ذلك الفعل المضمر على زيد .

(٦) صفحة ٥٣٢ .

في الأصل ، إذ المصنفُ لم يتعرض لها في الشرح[1] .

والحقُّ أنه لابد منها ، وإلا خرج نحو : (زيدًا)[2] مررت به ، وأيضا نحو : (زيدا)[2] ضربت غلامَه ، لأنه لابد ههنا من مناسب حتى ينصِب زيدا ، لأن التسليط يعتبر فيه صحةُ المعنى ، ولو سلطت ضربت على (زيدًا) في هذا الموضع[3] لنصبه ، لكن لا يصِحُّ المعنى ، لأنك لم تقصِد أنك ضربت زيدا نفسه ، بل قصدت إلى أنك أهنته بضرب غلامه .

فالمناسب – إذن – يطلب في موضعين :

أحدهما : أن يكون الفعلُ أو شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى ، لكن لا يمكن أن يتعدى إليه إلا بحرف (الجر)[4] ، نحو : زيدا مررت به ، قال الله تعالى : ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيهِمُ الضَّـلَالَةُ ﴾[5] .

والثاني : أن لا يكون الفعل (الظاهر)[6] أو شبهُه واقعا عليه ، بل على متعلَّقه ، وقد عرفت المراد بالتعلُّق[7] ، نحو : زيدا ضربت غلامَه أو مررت بغلامه .

والأولى عند قصد التسليط – فيما اشتغل فيه المفسِّر بمتعلَّق الضمير ، بلا حرف جر – أن يسلَّط ذلك الفعلُ بعينه على الاسم المحدودِ ، بعد (تقدير)[8] ذلك المتعلَّق

---

(١) لم يتعرض ابن الحاجب لشرحها ، ولكنها مذكورة في المتن المثبت في أعلى صفحات شرحه لكافيته . انظر : صفحة ٣٤ .

(٢) في ت : زيد .

(٣) يعني : زيدا ضربت غلامه .

(٤) في ص وط : جر .

(٥) الأعراف ٣٠ . وقبلها قوله تعالى : ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾ الأعراف ٢٩ .

قال أبو البقاء العكبري في التبيان ٥٦٣ ، ٥٦٤ : (فريقا هدى) فيه وجهان : أحدهما هو منصوب بهدى ، وفريقا الثاني منصوب بفعل محذوف ، تقديره : وأضلَّ فريقا ، وما بعده تفسير للمحذوف ، والكلام كله حال من الضمير في تعودون ، و (قد) مع الفعل مرادةٌ ، تقديره تعودون قد هدى فريقا ، وأضل فريقا .

والوجه الثاني أن فريقا في الموضعين حال ، وهدى وصف للأول ، وحق عليهم وصف الثاني ، والتقدير تعودون فريقين . وقَرأ به أُبَيّ .

وانظر : إعراب القرآن للنحاس ١٢٢/٢ .

(٦) تكملة من جـ وص وط .

(٧) صفحة ٥٢٢ ، ٥٢٣ .

(٨) في ط : تقرير .

مضافا إلى الاسم ، كما تقول في (زيدا ضربت غلامه) : زيدا ضربت ، أي غلامَ زيد[1] .

فنقول : إذا حصل ضابطان ، أحدهما : أن يكون بعد الاسم فعل أو شبهه ، (والثاني : أن يكون الفعل أو شبهه)[2] مشتغِلا عن نصب الاسم بضميره ، أو بمتعلَّق الضمير ، فسواء[3] كان قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع أو منصوب لفظا أو محلا ، يمكن نصبُ ذلك الفعل أو شبهِه أو مناسبِهما ، أو رفعُه لذلك الاسم أيضا أولا يكون ، لا يختلف (الحكمُ)[4] فيه .

فالاسم المرفوع قبله نحو : أزيدٌ عمرًا ضَرَبَه ، سيبويه ينصب عمرا بضرب المقدر ، بعد زيد المبتدأِ خبرا عنه ، أي : أزيد ضرب عمرا ضربه[5] .

والأخفش يجوِّزُ ارتفاعَ زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد ، وعمرا مفعوله ، أي : أضرب زيد عمرا ضربه[6] ،– كما تقدم من مذهبيهما[7] – .

وأما في نحو : إنْ زيدٌ عمرا ضربه فالفعل متحتم التقدير قبل المرفوع[8] .

والاسم[9] المنصوب لفظا قبله نحو : أاليومَ عمرا ضربته .

والمنصوب محلا أبالسوط (زيدا)[10] ضربته .

وقد تقدم أنه يجوز أن يتأخر عن الاسم المحدود (اسمٌ)[11] آخرُ ، وليس يجب أن يليه الفعل ، أو شبهه ، نحو : أالخوانَ اللحمُ أكل عليه ، وأزيدا أنت محبوسٌ عليه[12] .

---

(١) ألا يكون هذا التسليط هو ما يراه الكوفيون من أن العامل في المشتغَل عنه هو الفعل المتأخر ؟ كما في الإنصاف ٨٢ .
(٢) تكملة من جـ وص وط . وهو لازم .
(٣) جواب الشرط في قوله : إذا حصل ضابطان .
(٤) ساقطة من ص .
(٥) الكتاب ١/٥٤ .
(٦) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٣٠ .
(٧) صفحة ٥٣٢ .
(٨) لا يتحتم تقدير الفعل على رأي الكوفيين انظر : الإنصاف ٦١٥ ، ٦١٦ .
(٩) عطف على قوله قبل : فالاسم المرفوع .
(١٠) في ص : زيد .
(١١) في ص وط : قبل اسم ، وأرى أنه لا داعي لكلمة : قبل .
(١٢) صفحة ٥٢١ .

وقد يكتنفه اسمان نحو : أأليومَ الخوانَ اللحمُ أكل عليه ، وإن زيدٌ عمرًا اليوم ضربه .

وقد يتوالى اسمان منصوبان (بمقدرين)[1] أو أكثر نحو : أزيدا أخاه ضربته ، أي (أأهنت)[2] زيدًا ضربت أخاه ضربته ، وأزيدا أخاه غلامه ضربته ، أي (ألابست)[3] زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه ضربته .

قوله : ينصب بفعل يفسره ما بعده .

التفسير – كما ذكر[4] – على ضربين :

إما أن يكون المفسِّر عينَ لفظ المفسَّر كزيدا ضربته ، أي ضربت زيدا ضربته .

أو يكون لفظ المفسِّر دالا على معنى المفسَّر ، واللفظُ غيرُ اللفظ ، كما في مررت به ، وضربت غلامَه وحُبِسْتُ عليه .

وهذا الثاني على ثلاثة أقسام : لأنه إن أمكن أن يقدَّر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر إلى معمول لذلك الفعل الظاهر خاصٍّ بل مع أي معمول كان فهو الأولى ، نحو : زيدا مررت به ، فإن « جاوَزْتُ » المقدّر قبل (زيدا) بمعنى مررت ، سواء كان مررت عاملا في (بك) أو في (به) ، أو في (بغلامك) أو في (بأخيك) أو في أي شيء كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل .

وإن لم يكن هذا فانظر إلى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعيَّن الخاصِّ ، الذي نَصَبَهَ ذلك الفعلُ (المقدر)[5] فَقَدِّرْ ذلك المعنى ، وذلك نحو : زيدا ضربت غلامه ، فإن (أهنتُ) المقدر ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع أي معمول كان ، بل هو معناه مع (غلامه ، أو أخاه ، أو صديقه) أو ما جرى مجرى ذلك ، ألا ترى أنك لو قلت : زيدا ضربت عدوه ، لم يكن معنى ضربت عدوه أهنت زيدا ، بل المعنى أكرمت

---

(١) في ص وط : لمقدرين .

(٢) في ت وص وط : أهنت .

(٣) في ص وط : لابست .

(٤) يعني ابن الحاجب ، قال في شرحه لكافيته (٣٥) : وهذا المقدّر إن أمكن تقدير مثل الفعل المذكور كان أولى ، مثل : زيدا ضربته ، وإن لم يمكن فمعناه مع معموله الخاص ، وإن لم يمكن فمعناه مع معموله العام ، وإن لم يمكن فالملابسة ، فالأول : زيدا ضربته ، والثاني : زيدا مررت به ، والثالث : زيدا ضربت غلامه ، والرابع : زيدا حُبِستُ عليه .

(٥) تكملة من جـ وص وط .

زيدا ضربتَ عدوه ، فظهر أن (أهنت) المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته ، دون بعض ، بخلاف جاوزت فإنه معنى مررت مع أي معمول (له)[1] كان . وإن لم يمكن هذا الثاني أضمرتَ معنى لابستُ ، فإنه يطرد في كلّ فعل متشغِل (بضميره)[2] أو بمتعلَّق الضمير أيِّ متعلقٍ كان .

ولنا أن نقول في تعيين (العامل)[3] المقدر – رافعا كان أو ناصبا – إنك تنظر ، فإن كان المفسِّر عاملا في ضمير الاسم (المقدم)[4] بلا واسطةٍ قدرت لفظَ ذلك المفسِّر بعينه ، كما في : إن زيد قام ، وإن زيدا ضربته ، وإن عمل في الضمير بواسطة حرف جر ، نحو : إن زيدٌ مُرَّ به ، وإن زيدًا مررت به فلك أن تضمر فعلَ الملابسة مطلقا ، أي إن لوبس زيد ، وإن لابستَ زيدا ، وكذا في إن الخوانُ أُكِلَ عليه ، وإن الخوانَ أكلت عليه ، أي إن لوبس الخوان ، وإن لابسته .

وأما إن قلت : ألخوانَ أكل عليه اللحمُ ، فإنك تضمر لابس وفاعله ، ما أسندت إليه الفعلَ المبنيَّ للمفعول ، أي ألابس اللحمُ الخوانَ أُكِلَ عليه اللحمُ ، وكذا أألسوطَ ضرب به زيد[5] .

ولك أن تفصل بأن تقول : إن كان هناك فعل متعد إلى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم أضمرتَه ، كما في إن زيدٌ مر به ، وإن زيدًا مررت به ، أي إن جُووزِ زَيْدٌ ، وإن جاوزت زيدا ، وإلا (ففعل)[6] الملابسة – كما ذكرنا في ألخوانُ أُكِلَ عليه ، وألخوانَ أَكَلْتَ عليه .

وإن كان المفسِّر عاملا في متعلق الضمير فلك أن تضمر فعلَ الملابسة مطلقا ، أي فيما عمل فيه بحرف الجر أو بنفسه ، نحو : إن زيدٌ ضرب غلامه ، وإن زيدا ضربت غلامه ، أي إن لوبس زيدٌ ، وإن لابست زيدا ، وكذا في إن زيد مر بغلامه ، وإن زيدًا مررت بغلامه .

---

(١) ساقطة من ص وط .
(٢) في ط : بضمير .
(٣) تكملة من ص .
(٤) في جـ : المقدر .
(٥) يكون التقدير ألا بس زيدٌ السوطَ ضُرِبَ به زيد ؟ .
(٦) في ط : فعل .

ولك أن تفصل فتضمر في العامل بنفسه ذلك الفعلَ الظاهر بعينه ، مع مضاف إلى ذلك الاسم المذكور ، فتقول – في إن زيدٌ ضُرِبَ غلامُه ، وفي إن زيدًا ضربتَ غلامه – : إنَّ ضُرِب متعلقُ زيدٍ ضُرِبَ غلامُه ، وإن ضربتُ متعلق (زيد)[1] ضربت غلامَه ، فيكون الفعل الظاهر تفسيرا (للمقدَّر)[2] ، ومعمولُ الظاهر تفسيرا للمتعلَّق المقدر ، وكذا في نحو : إن زيد لُقِيَ عمرو وأخوه ، وإن زيدًا لقيت عمرا وأخاه ، (مع بُعدِ معنى الملابسة هنا – كما تقدم في مثل مذهب الكسائي)[3] .

والتفصيل أولى من إضمار الملابسة مطلقا ، لأنه يتعذر إضمارُها للمرفوع في إن زيدٌ قام غلامُه ، بل المعنى : إن قام متعلَّقُ زيد قام غلامُه .

وتضمر العامل في متعلَّق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا ، بمعنى ذلك الفعل اللازم إن وجد (متعديا)[4] مع المضاف المذكور ، فتقول – في إن زيدٌ مُرَّ بغلامه ، وإن زيدًا مررت بغلامه : إنَّ (التقديرَان)[5] جووز متعلق زيد مُرَّ بغلامه ، وإن جاوزتُ متعلقَ زيد مررتُ بغلامه .

وإن لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة ، نحو : إن زيدٌ أُكِلَ على خوانه ، وإن زيدًا أكلتَ على خوانه ، أي إن لوبس زيد أُكِلَ على خوانه ، وإن لابستَ زيدا أكلت على خوانه .

هذا ، وإن جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرفٌ ، أو جارٌّ (ومجرور)[6] نحو : أاليومَ زيدًا ضربته ، وأبا لسوط زيدا ضربته ، لم يتفاوت الأمْرُ ، لأن الفعل المقدر يعمل في ذلك الظرف أيضا والجار – أيضا – .

وأما إن جاء قبلَ الاسم المذكور مرفوعٌ فإن كان المفسِّر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما في : إن زيدٌ عمرا ضَرَبَه ، أي : إن ضرب زيد عمرا ضربه فلا إشكال ، وكذا في إن زيدًا عمرو ضربه ، وإلا أضمرتَ فعل الملابسة ، كما في إن اللحمُ الخوانَ أُكِلَ

---

(١) في ت : يزيد .
(٢) في ط : لمقدر .
(٣) تكملة في ط ، ومذهب الكسائي ذكر في صفحة ٥١٨ ، ٥١٩ .
(٤) تكملة من جـ وط .
(٥) تكملة من جـ وط .
(٦) ساقطة من ص وط .

عليه ، (أي)[1] إن لابس اللحمُ الخوان .

قوله : ويُختارُ الرفعُ بالابتداء عند عدم قرينةِ خلافِه ، أو عند وجود أقوى منها كأمَّا مع غير الطلب ، وإذا للمفاجأة .

حال الاسم المحدود لا يعدو أربعة أقسام ، (لأنه)[2] إما أن يختارَ رفعُه ، أو يختار نَصبُه ، أو يجبَ نصبُه ، أو يستويَ رفعُه ونصبُه .

ولم يذكر جمهورُ النحاة ما وجب رفعه[3] ، وأثبته ابنُ كيسان ، قال : وذلك إذا كان الفعل مشتغِلا بمجرور ، بِهِ تَحقُّقُ فاعليةُ الفاعل ، بأن يكون آلةَ الفعل ، نحو : أالسوطُ ضُرِب به زيدٌ ، لأنه لما حقق فاعليةَ الفاعل فكأنه فاعل مرفوع ، وقد تقرر أنه لا يجوز نصبُ الاسم المذكور إلا إذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب .

وهذا الذي ذكره قياسٌ باردٌ ، والوجه جوازُ نصبه ، لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا .

بلى ، ما بعد (إذا) المفاجأة واجب (الرفع نحو)[4]: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو – كما يجيء[5] – .

ثم اعلم أن المصنف ابتدأ بما يُختار رفعه ، لأن الرفع هو الأصل لعدم احتياجه إلى حذف عامل ، فقال : يختار الرفع بالابتداء ، فبين بقوله : بالابتداء ، عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعُه في هذا الباب ، حتى لا يُظَنَّ أن رافعه فعل ، كما أن ناصبه إذا نَصَبَ فِعلٌ .

---

(١) ساقطة من ط .

(٢) ساقط من ص وط .

(٣) جمهور النحاة قالوا : يجب رفع الاسم الواقع بعد إذا الفجائية ، وليتما ، وإذا وقع بعد المشتغل عنه مالا يعمل ما بعده فيما قبله .

والغريب أن يقول الرضي عن الجمهور هذا .

ولسيبويه في رفع الاسم الواقع بعد إذا الفجائية قولان فقد أوجبه في الكتاب ٤٩/١ ، واستحسنه في الكتاب ٥٤/١ ، وانظر : المسألة في شرح الكافية لابن مالك ٦١٦ ، وفي الأشموني بحاشية الصبان ٧٥/٢ ، ٧٦ .

(٤) في ص وط : الرفع في نحو ، ولعل الأفضل ما أثبته .

(٥) صفحة ٥٤١ – ٥٤٣ .

قوله : عند عدم قرينة خلافه .

الضمير في خلافِه للرفع ، وخلافُ الرفع (ههنا)[1] النصبُ ، لأن هذا الاسم المذكور إما أن يرتفع بالابتداء ، أو ينصب بفعل مقدر ، أما الجرُّ فلا يدخله ، لأنه لا يكون إلا بجار ، وكلامنا في اسم ينتصب لفظا بما بعده لو سُلِّط عليه .

والمعنى : يُختارُ رفعُ هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له ، والقرائنِ التي يختار معها النصب ، والتي يتساوى معها الأمران ، على ما يجيء شرحُها ، (ومثال ذلك : زيد ضربته)[2] ، ولا يريد مطلقَ قرينةِ النصب ، لأن المفسِّر قرينةُ النصب ، ومع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه ، بل يريد قرائن النصب التي سنذكرها على ما أشرنا إليه .

وإنما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب إلى حذف الفعل ، وإضماره ، والأصلُ عدمُها ، بخلاف الرفع ، فإنه بعامل معنوى عندهم ، لم يظهر قطُّ في اللفظ ، حتى يقال : (إنه)[3] حُذِفَ وأُضْمِر .

وعلى ما اخترنا[4] في رفع المبتدأ نقول : إنما (اخترنا)[5] الرفع على النصب لأنه بعامل ظاهر دون النصب .

قوله : أو عند وجود أقوى منها .

أي عند وجود قرينة للرفع هي أقوى من قرينة النصب .

وقرينةُ الرفع (التي)[6] تجامع قرينةَ النصب وتكون أقوى منها شيئان فقط – على ما ذكروا – أما وإذا المفاجأة .

أمّا (أمّا) فتجامع ثلاثَ قرائن للنصب هي مع إحداها مغلوبة ، ومع الأخريين غالبة .

---

(١) ساقطة من ط .

(٢) ساقط من ص .

(٣) تكملة من جـ .

(٤) اختار الرضي أن كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر ، وانظر الصفحات : ٥٢ ، ٢٥٥ .

(٥) في جـ وص وط : اختير .

(٦) في ت : الذي .

أما الأولى فالطلبُ – على ما يأتي[1] – .

والأخريان : عطفُ الجملة التي بعدها على فعلية ، وكونُها جوابا لجملة استفهاميةٍ فعليةٍ .

وأما إذا فلا تجامع من قرائن النصب إلا واحدة ، وإذا غالبةٌ (عليها)[2] وتلك القرينةُ كونُ الجملةِ المصدَّر بها معطوفةً على فعلية – كما يجيء[3] – .

أما (أما) فإنما ترجَّحَ الرفعُ معها على النصب مع القرينتين المذكورتين ، لأن ترجُّح النصبِ في مثلهما بغير (أما) إنما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فِعليَّتين ، نحو : قام زيد وعمرًا أكرمته ، أو لقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين نحو : زيدًا أكرمته ، في جواب من قال : أيَّهم أكرمته ؟ فإذا صدرت الجملتان بأما ، نحو : قام زيد وأما عمرو (فقد)[4] أكرمته ، وأما زيد فقد أعطيته دينارا في جواب أيَّهم أعطيت ؟ فإن أما من الحروف التي يُبْتَدَأُ بعدها الكلام ، ويستأنَفُ ، ولا يُنظَر معها إلى ما قبلها ، فلم يمكن قصدُ التناسب معها ، لكون وضعها لضد مناسبةِ ما بعدها لِمَا قبلها – أعني الاستئناف – فرجعت بسببها الجملةُ إلى ما كانت في الأصل عليه ، وهو اختيارُ الرفع للسلامة من الحذف والتقدير .

فأمَّا في الحقيقة ليست مقتضيةً للرفع ، لأن وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾[5] لكنَّ عملَها في الصورتين أنها منعت مقتضى النصب من التأثير ، فبقي مقتضى الرفع بحاله ، وهو كونُ الأصل سلامةَ الكلام من الحذف والتقدير .

وأما حتى نحو قوله[6] :

---

(١) بعد قليل .

(٢) تكملة من جـ وص وط .

(٣) صفحة ٥٤٣ .

(٤) في ط : فقط .

(٥) الآيتان ٩ ، ١٠ من سورة الضحى .

(٦) قائله أبو مروان النحوي كما في الخزانة ٣/٢٥ وينسب إلى المتلمّس وهو في الأبيات المنسوبة إليه في ديوانه ٣٢٧ ، ونسبه ياقوت في معجم الأدباء ١٩/١٤٦ إلى مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة أحد أصحاب الخليل المتقدّمين المبرزين في النحو .

١٥٧ - أَلْقَى الصحيفةَ كي يخففَ رَحْلَه والـزادَ حتـى نعلَـه ألقاهَـا[١]

فهي وإن كانت يستأنف بعدها الكلامُ إلا أنها ليست متمحضةً للاستئناف كأما ، ألا ترى أنها لا تقع في أول الكلام كأما ، فلم يكن الرفعُ بعدها أولى ، فهي كسائر حروف العطف ، لظهورِها في ذلك الباب .

وأما إذا كانت « أما » مع الطلب - وهو الأمر والنهي والدعاء فقط ، لأن سائر أنواع الطلب ، نحو : هل زيدٌ ضربته ، وزيد ليتك تضربه (وألا تضربه)[٢] يجب رفعُ الاسم معها كما تقدم[٣] - فأما مع (الثلاثة مغلوبة)[٤] نحو : أما زيدًا فأكرمه ، وأما بكرا فلا تضربه ، وأما عمرا فرحمه الله (تعالى)[٥] .

وإنما صارت مغلوبةً لأن وقوع هذه الأشياء خبرا للمبتدأ قليل في الاستعمال ، وذلك لأن كون الجملةِ الطلبيةِ . فعليةً أولى - إن أمكن - لاختصاص الطلب بالفعل ، ألا ترى إلى اقتضاء حروف الطلب للفعل ، كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض ، وأما قوله تعالى : ﴿ بَل أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ ﴾[٦] فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير إعرابٍ ، كما أمكن ذلك في نحو : زيدٌ اضرِبْه . وكذا في نحو : هل زيد ضارب ، وزيد هل ضربته ، وعمرو ألا تضربه[٧] .

---

(١) البيت في الكتاب ١/٥٠ ، وفي جمل الزجاجي ٦٩ ، وفي معجم الأدباء ١٩/١٣٤ ، وفي ابن يعيش ٨/١١ ، وفي الخزانة ٣/٢١ ، وفي المغني ١٦٧ ، وفي العيني ٤/١٣٤ ، وفي رصف المباني ١٨٢ ، ونسبه المحقق عن البغية إلى مروان بن سعيد وكذا في أسرار العربية ٢٦٩ .

يحكي الشاعر قصةَ المتلمس حين رمي كتابَ عمْرو بن هند إلى عامله في البحرين وفيه يأمره بقتله وفر إلى الشام وُقتِلَ طَرَفَةُ بن العبد وكان رفيقَه في رحلته ، ولم يلتفت إلى تحذيره .

الشاهد : أورده الرضي على أن حتى وإن كانت يُستأنف بعدها الكلام إلا أنها ليست متمحضة للاستئناف ، فلم يكن الرفع بعدها أولى .

(٢) ساقط من ص .

(٣) صفحة ٥٢٢ وما بعدها .

(٤) في ط : الثلاثة فهي مغلوبة .

(٥) تكملة من ط .

(٦) سورة ص ٦٠ .

(٧) لعل السبب في ذلك أن (أنتم) مبنية فلا تظهر عليها علامةُ الإعراب ، أما قوله : هل زيد ضارب ؟ فإنك لو قدرت فعلا قبله لقلت هل ضرب زيد ضارب ، فيصير (زيد) مرفوعا . أما زيد هل ضربته وعمرو ألا تضربه فلا يمكن لأن ما بعد هل وألا لا يعمل فيما قبلهما . والله أعلم .

وأما قولهم : إن قلةَ نحو : زيدٌ اضرِبْه ولا تضربه – بالرفع – لمناقضة الخبر الذي هو (محتمِل)[1] للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلبية التي لا تحتملها إلا بتأويل بعيدٍ مخرجٍ للأمر والنهي والدعاء عن حقيقتها ، كقولك – في : زيدٌ اضربْه – زيد أطلُب مِنك ضَرْبَه ، فمنقوض[2] بأنه يكثر في الجملة الاسمية تصدرُها بما يخرجها عن كونها خبريةً ، مع أنه يسمى الخبرُ فيها خبر المبتدأ ، نحو : أزيد منطلق ، وليتك عندنا ، وكذا يكثر (نحو)[3] : زيد من أبوه ؟ وعمرو هل ضربته ؟ وزيد ليتك قتلته ، ولا يجب (في)[4] خبر المبتدأ احتمالُه للصدق والكذب ، وإنما سمي خبرا اصطلاحا ، كما أن الفاعل سمي فاعلا و لم يصدر الفعل منه في بعض المواضع .

فنقول : لما كان الطلبُ من قرائن النصب – كما ذكرنا[5] – وأما ليست من قرائن الرفع – كما بينا[5] – بقي التعارضُ في نحو : أما زيد فاضربه ، بين الطلب وأصالة السلامة من الحذف والتقدير ، وترجيحُ الطلب أولى ، لكثرة (استعمال الحذفِ)[6] والتقديرِ في كلامهم ، وقلةِ استعمال الطلبية اسميةً ، مع إمكان جعلها فعليةً بمجرد تغيير إعراب .

وأما إذا المفاجأة فهي – في ضعف الاستئناف بعدها – مثلُ حتى ، ولهذا لا تقع في صدر كلام من دون أن يتقدمها شيء ، كما تقع (أما) لكن النحاة قالوا : إنها إذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية ، فهي غالبة على العاطف ، بمعنى أن الرفع – إذن – أولى من النصب (مع جواز النصب)[7] نحو : قام زيد وإذا بكر يضربه عمرو .

وفيما قالوا نظر: وذلك أنهم اتفقوا أنها لا يجيء بعدها إلا الاسمية، فرقا بينها وبين إذا الشرطية من أول الأمر[8] ، فقياس هذا وجوبُ الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف ،

---

(١) في ت : المحتمل .
(٢) هذا خبر (قولهم) في : وأما قولهم : إن قلة .. إلخ .
(٣) ساقطة من ص وط .
(٤) في ت : و .
(٥) صفحة ٥٤١ ، ٥٤٢ .
(٦) في ت : الاستعمال إلى الحذف .
(٧) ساقط من ص .
(٨) انظر : الجنى الداني ٣٦٤ حيث ذكر ذلك في الفرق بينها وبين الشرطية .

بل لو سُمِع نصبُ ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم أن يقولوا : خالفت أصلَها في هذا الموضع الخاص ، رعايةً للتناسب المطلوب عندهم ، وفي غير هذا الموضع (يجب رفع ما بعدها)[1] نحو : زيد في الدار وإذا عمْرو (يضربه)[2] ، وأما مع عدم السماع فالأصل منعُه ، بناءً على الإجماع المذكور[3] .

قولُه : ويختار النصب بالعطف على جملةٍ فعلية للتناسب ، وبعد (حرف النفي وحرف الاستفهام)[4] وإذا الشرطية ، وحيث ، وفي الأمر والنهي ، وعند خوف لبس المفسِّر بالصفة مثل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[5].

هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور .

قوله : بالعطف على جملة فعلية .

نحو : قام زيد وعمرا أكرمته ، وكذا مع لكن وبل ، وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه ، في كونهما (فعليتين)[6] وكذا في مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتُلُها لعطفه على مشابه الفعل .

---

(١) في جـ وص وط : يجب رفعها ، والصحيح ما أثبته ، لأنه اختلف في إذا الفجائية أحرف هي أم اسم ، ومن قال باسميتها قال : إنها منصوبة على الظرفية الزمانية أو المكانية (انظر : الجنى الداني ٣٦٥) .

(٢) في ت وجـ وط : اضربه .

(٣) استحسن سيبويه رفع الاسم بعد إذا قال ٥٤/١ : وإذا موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه تقول : نظرت فإذا زيد يضربه عمرو . وأوجب الرفع في ٤٩/١ بعد إذا وأما ... وأنكر ابن مالك في شرحه للكافية الشافية على من ينصب الاسم بعد إذا الفجائية في باب الاشتغال ، قال صفحة ٦١٦ : وقد غفل عن هذا كثير من النحاة فأجازوا النصب في نحو : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ، ولا سبيل إلى جوازه .

وضَمَّ إلى (إذا) في وجوب رفع ما بعدها ليتما ، قال : وكذلك ليت المقرونة بـ (ما) لا يليها فعل ، ولا معمول فعل ، لأن (ما) حين قرنت بها لم تُزِلْ اختصاصها بالأسماء .

وذكر الأشموني واو الحال – أيضا – ضمن ما يختص بالابتداء في نحو : خرجت وزيد يضربه عمرو (شرح الأشموني بحاشية الصبان ٧٦/٢) .

(٤) في ط : حرفي النفي والاستفهام ، وما في التركية موافق لما في مخطوطة المتن صفحة ٢٢ .

(٥) القمر ٤٩ .

(٦) في ط : فعليين .

وأما في نحو : أَحْسِنْ بزيد وعمرو يضربه فلا يترجح النصب ؛ لكون فعلِ التعجب – لجموده وتجرده عن معنى العروض – لاحقًا بالأسماء ، كذا قال سيبويه[1] .

والظاهر أن الثانية اعتراضية لا معطوفة[2] .

قوله : وبعد حرف النفي .

هي[3] لا وما وإنْ نحو قوله[4] :

١٥٨ – فلا حسبا فخرت به لِتَيْمٍ ولا جدًّا إذا ازدحم الجُدود[5]

وكذا ما (زيدا)[6] ضربته .

وإنما اختير النصب (فيها)[7] مع جواز الرفع لأن النفي في الحقيقة لمضمون الفعل ، فإيلاؤه لفظا أو تقديرا لما ينفي مضمونه أولى .

وليس لَمْ ولَمَّا ولَنْ من هذه الجملة إذ هي عاملة في المضارع ، ولا يقدر معمولُها ، لضعفها في العمل ، فلا يقال : لمْ زيدا تضربه ، ولا : لن بكرا تقتله ، كما يقال : إن زيدا تضربه أو ضربته لقوة (إن) بجزمها للفعلين .

وأما ليس – فيمن قال : إنه حرف[8] – فليس أيضا من هذا الباب ، لأن ما بعده

---

(١) في الكتاب ٤٩/١ وكذلك ما أَحْسَنَ عبدَ الله وزيد قد رأيتاه ، فإنما أجريته – يعني أَحْسَنَ – في الموضع مجرى الفعل في عمله ، وليس كالفعل ؛ ولم يجئ على أمثلته ولا على إضماره ، ولا تقديمه ولا تأخيره ، ولا تصرُّفه ، وإنما هو بمنزلة لدن غدوة ، وكم رجلا ، فقد عملا عمل الفعل وليسا بفعل ولا فاعل .

(٢) مثالُ سيبويه ما أحسن عبدَ الله وزيدٌ ، قد رأيناه أوضح من مثال الشارح ، لأنه قد يتبادر إلى الذهن في مثال الشارح أن الواو حالية .

(٣) أنت الضمير العائد إلى الحرف لأن الحرف كلمة .

(٤) قائله جرير بن عبد الله الخطفي وستأتي ترجمته ٨٢٦ .

(٥) البيت في ديوانه ٣٣٢ وفيه كريم مكان « لِتَيْم » ، وفي الكتاب ٧٣/١ ، وفي ابن يعيش ١٠٩/١ ، ٣٦/٢ ، وفي الخزانة ٢٥/٣ .

اللغة والمعنى : الحسب : الكرم والشرف . يقول : ما ذكرت لتيم حسبا تفتخر به لأنك لم تجد لها شيئا تذكره ، ولا لك جد شريف تعوِّل عليه . (الخزانة ٢٦/٣) .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أنه يختار النصب في قوله : حسبا ، ويجوز الرفع لوقوعه بعد حرف النفي (لا) .

(٦) في ت : زيد .

(٧) في ص وط : فيهما .

(٨) قال المالقي في رصف المباني ٣٠٠ : اعلم أن ليس ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية ، ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي فزعم سيبويه أنها فعل ، وزعم أبو علي أنها حرف . =

واجبُ الرفع : لكونه اسمَه والجملةُ بعده خبرُه ، نحو : ليس زيد ضربته .

وبعضُ من قال بحرفيتها جَوَّزَ إلغاءها عن العمل إلغاء (ما) استدلالا بقولهم : ليس الطيبُ إلا المسكُ ، برفع المسك[1] – كما يجيء في باب (ما)[2] ويحمَل عليه قولُهم : ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه ، أي ما خلق الله (فيجيز ليس زيدًا ضربته)[3] على إلغاء ليس .

والوجه أن : ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين إلى مرفوع واحد ، وخَلَقَ خَبَرُ ليس . ويجوز أن يكون اسمُ ليس فيه وفي قولك : ليس زيدا ضربته ضميرَ الشأن ، والمفسِّرُ جملةٌ فعليةٌ ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾[4] .

قوله : وحرف الاستفهام .

علة أولويته بالفعل كعلة أولوية حرف النفي به .

قال سيبويه : ليس جَوَازُ الرفع في الهمزة كجوازه في نحو : قام زيد وعمرٌ وكلمته[5] .

يعني أن الرفع في الثاني أحسن ، فليس طلبُ المشاكلةِ بينَ المعطوف والمعطوف عليه إذا كان المعطوفُ عليه جملةً فعليةً في اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام ، بل الهمزةُ أشدُّ اقتضاءً له .

= ونسب ابنُ هشام في المغني ٣٨٧ القول بحرفيتها إلى ابن السراج وأبي علي وابن شقير وجماعة .

وأقول : وجدت كلام ابن السراج في الأصول ٨٢/١ يخالف ما نُسِبَ إليه حيث قال : فأما ليس فالدليل على أنها فعل – وإن كانت لا تتصرف تصرفَ الفعل قولك لست ، كما تقول ضربت ، ولستما كضربتما .. إلخ . وانظر : الكتاب ٢١/١ .

(١) في الكتاب ٧٣/١ وقد زعم بعضهم أن ليس تُجْعَل كما ، وذلك قليل لا يكاد يعرف ، فهذا يجوز أن يكون منه ليس خلق الله أشعرَ منه ... والوجه والحد أن تحمله على أن في ليس إضمارًا وهذا مبتدأ ، كقوله : إنَّه أَمَةُ الله ذاهبةٌ . إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال : ليس الطيبُ إلا المسكُ وما كان الطيبُ إلا المسكُ .

ونقل القالي في ذيل الأمالي ٣٩ عن أبي عمرو أنه ليس في الأرض حجازيٌّ إلا وهو ينصب (المسكَ) ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع .

(٢) صفحة ٨٧٢ .

(٣) في ت : فيجيء نحو : زيدا ضربته .

(٤) الحج ٤٦ .

(٥) في الكتاب ٥٢/١ : وليس جواز الرفع في الألف مثلَ جواز الرفع في ضربت زيدا وعمرا كلمته ، لأنه ليس ههنا حرف هو بالفعل أولى ، وإنما اختير هذا على الجوازِ وليكون المعنى واحداً ، فهذا أقوى .

وكذا جعل سيبويه الرفعَ بعد حروف النفي أحسنَ منه بعد الهمزة[1] .

وذلك لأن الجملة مع الهمزة تصير طلبيةً ، وكون الطلبية فعليةً أولى إن أمكن – كما ذكرنا[2] – ولا تصير مع حرف النفي طلبية .

واعلم أن للاستفهام حرفين ، أحدهما عريق فيه ، وهو الهمزة ، فهي تدخل على الفعلية نحو : أَضَرَبَ زيد ، وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو : أزيدٌ خارج ، وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعلية ، نحو : أزيد خرج .

وثانيهما دخيل فيه وهو هل التي أصلها أن تكون بمعنى قد اللازمة للفعل – كما يجيء في قسم الحروف[3] – فهي تدخل على الفعلية ، وعلى الاسمية التي ليس خبرُ المبتدأ فيها فعليةً ، (نحو : هل زيد قائم ، لمشابهة الهمزة)[4] ، وأما الاسميةُ التي جزؤها الثاني فعليةٌ فلا تدخل عليها إلا على قُبْحٍ ، نحو : هل زيد خرج ، لأنها إذا لم تجد فعلا تسلت عنه ، فإن كان أحدُ جزأي الجملة التي تدخلها فعلًا تذكرت الصحبةَ القديمة ، فلا ترضى إلا بأن تعانقه ، فيجب أن توليَه إيّاها ، وكذا يقبح دخولُها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم ، نحو : هل زيدًا ضربت ، وعلى فعلية مقدَّر فعلُها مفسَّرا بفعل ظاهر ، نحو : هل زيدا ضربته ، والنصب ههنا أحسنُ القبيحين .

وقد مر الخلاف بين سيبويه والأخفش في أن الرفعَ أولى أو النصبَ في نحو : أأنت زيدا ضربته ، (والوفاق)[5] في اختيار النصب (إذا فُصِلَ بظرف)[6] في نحو : أاليومَ زيدًا ضربته[7] .

---

(١) في الكتاب ٧٢/١ هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام .. وهي حروف النفي .. وذلك قولك : ما زيدًا ضربته ، ولا زيدا قتلته .. وإن شئت رفعت . والرفع فيه أقوى ، إذ كان يكون في ألف الاستفهام لأنهن نفيٌ واجبٍ يُبْتَدأُ بعدهن ويبنى على المبتدأ بعدهن ، ولم يبلغن أن يكن مثل ما شُبِّهْنَ به .

(٢) صفحة ٥٤٢ .

(٣) قال في ط ٣٨٨/٢ : لأن أصلها أن تكون بمعنى قد فقيل : أهل . قال : أهل عرفت الدار بالغَرِيِّين .

(٤) ساقط من ص .

(٥) في ص : والزمان .

(٦) تكملة من ط .

(٧) صفحة ٥٣٥ .

والأسماء المتضمنة للاستفهام مثلُ هل ، تدخل على فعلية فعلُها ملفوظ به ، ويقبح نحو : متى زيدا ضربت ؟ ومتى زيد خرج ؟ فالرفع في : متى زيد ضربته أقبح القبيحَين – كما ذكرنا في هل[1] – ويحسن متى زيدٌ خارج .

كل ذلك لأن كلَّ متطفل على شيء فحقه لزوم أصل المتطفَّل عليه إذا أمكن ، وأصل همزة الاستفهام دخولُها على الفعل صريحا ، وإنما جاز بلا قبح نحو : متى زيدٌ قائم لأن الفعلَ معدوم .

وإن كان المتضمن للاستفهام هو الاسمَ المحدودَ فرفعه أولى ، نحو : أيُّهم ضربته ؟ كما في زيد ضربته والعلة كالعلة[2] .

قوله : وإذا الشرطية .

فيها خلاف ، نقل عن الكوفيين ، أنها كإذْ في وقوع الجملتين بعدها ، إلا أن الجملةَ الاسميةَ لابد أن يكون الخبرُ فيها فعلا إلا في الشاذ[3] كقوله[4] :

١٥٩ – إذا الخصمُ أَبْزَى مائلُ الركب أنكبُ[5]

ونقل عن سيبويه والأخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف[6] .

والأكثر كونُها عندهما فعليةً إما ظاهرةَ الفعل نحو : إذا جاء زيد ، أو (مقدرتَه)[7]

---

(١) صفحة ٥٤٧ .

(٢) لأنه الأصل ولسلامته من الحذف والتقدير .

(٣) لقد سبق أن نسب الشارح إلى الأخفش صفحة ٢٧١ جوازَ وقوع الاسمية بعد إن الشرطية بشرط كون الخبر فعلا ، وانظر : صفحة٢٢٠ تعليقة ٣ وسيذكر هذه النسبة بعد قليل .

(٤) ينسب هذا البيت لعمرو بن أسد الفقعسي ولمرة بن عداء الفَقْعَسي ، وفي الحماسة بشرح المرزوقي ٢١٤ : وقال بعض بني فقعس ، وهكذا نسبه البغدادي في الخزانة ٢٩/٣ .

(٥) صدره : فهلَّا أعدوني لمثلي تفاقدوا .

والبيت في حماسة أبي تمام بشرح المرزوقي ٢١٤ ، وفي الخزانة ٢٩/٣ .

اللغة : تفاقدوا : جملة اعتراضية دعائية ، يدعو عليهم بأن يفقد بعضهم بعضا ، أبزى : وهو الذي يخرج صدره ويدخل ظهره ، الأنكب : المائل ، وأصله الذي يشتكي من منكبيه فهو يمشي في شق .

الشاهد قوله : إذا الخصم أبزى حيث جاءت الاسمية بعد إذا ووقع خبرها اسما وهو شاذ لأن الكوفيين الذين نقل عنهم الرضي جوازَ وقوع الاسمية بعد إذا اشترطوا كونَ خبرها فعلا كقوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ .

(٦) انظر : صفحة ٢٢٠ تعليقة ٣ .

(٧) في ص وط : أو مقدرة .

نحو : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾[1] أي إذا انشقت السماء .

ونقل عن المبرد اختصاصُها بالفعلية[2] ، فيجب عنده تأويل نحو : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾[1] بالفعلية ، أي إذا انشقت السماء .

فقوله : وإذا الشرطية يعني على مذهب سيبويهِ والأخفش .

وإنما اختارا بعدها الفعليةَ لأن الشرطَ بالفعل أولى ، كالنفي والاستفهام .

وإنما لم يوجبا الفعل بعدها – كما فعل المبرد – لأنها ليست عريقةً في الشرط كإنْ ولو ، ولا ظاهرةً في تضمن معناه كمَنْ ومَتَى[3] – على ما يجيء في الظروف المبنية[4] – .

وأما على مذهب المبرد فينبغي أن لا يجوز بعدها الرفعُ إلا على وجه أذكره ، وهو أن بعضهم[5] يجوِّزُ في جميع ما ذكرنا ونذكر – أنه منتصبٌ بفعل مقدر مفسر بالظاهر – أن يرتفعَ بالفعل المقدَّر الذي هو لازم ذلك الظاهر .

قال السيرافي : يجوز هلا زيدٌ قتلته بتقدير : هلا قُتِلَ زيدٌ قتلته[6] .

---

(١) الانشقاق ١ .

(٢) في المقتضب ١٧٧/٣ : و (إذ) يقع بعدها الفعل والفاعل والابتداء والخبر ، و(إذا) لا يقع بعدها إلا الفعل .. فأما امتناع الابتداء والخبر من (إذا) فلأن (إذا) في معنى الجزاء والجزاء لا يكون إلا بالفعل .

(٣) نسب إليه ابن جني في الخصائص ١٠٥/١ ذلك فقال بعد أن تحدث عن قول الشاعر :

إذا هو لم يَخْفِنِي في ابنِ عَمّي وإن لم ألقَه الرجلُ الظلـومُ

قال : وفي هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفعَ بعد (إذا) الزمانية بالابتداء في نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ .

وعند الرجوع إلى معاني القرآن للأخفش ٥٣٤/٢ وجدته يقول :

إذا السماء انشقت على التقديم والتأخير .

وهذا لا يؤيد ما نسب إليه ابن جني والرضي بل يعني أن التقدير إذا انشقت السماء . وانظر هذه المسألة في : التسهيل ٩٤ .

(٤) انظر : ط ١٠٨/٢ .

(٥) لعله يريد بهم الكوفيين بدليل قوله بعد : وروى الكوفيون .. وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٢٦ ، ٦٢٧ فإذا كان الفعل المشغول مطاوعا جاز أن يفسَّر به مطاوعه رافعا للاسم السابق ومنه قول لبيد :

فإن أنت لم ينفعك علمُك فانتسبْ لَعَـلَّكَ تهديك القـرونُ الأوائـل

فأنت فاعل فعل مطاوع لينفعك تقديره : فإن لم تنتفع بعلمك لم ينفعك عملك .

(٦) في هامش كتاب سيبويه ٥٢/١ قال السيرافي شارحا قولَ سيبويه ، والرفع بعد ألف الاستفهام أمثلُ منه في =

وروى الكوفيون[1] :

لا تجزعي إنْ منفسٌ أهلكتُه فإذا هلكتُ فعندَ ذلك فاجزعي[2] (٤٦)

أي إن أُهْلِكَ منفس أو إن هَلَكَ منفس .

فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد في بيت ذي الرمة[3] :

١٦٠ – إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغية فقام بفأس بين وِصلَيكَ جازرُ[4]

على رواية رفع (ابن) (أي إذا بُلِغَ ابنُ أبي موسى .

هذا)[5] والأولى مطابقة المفسِّر للمفسَّر في الرفع والنصب (إن)[6] أمكن .

قوله : وحيث .

حيث دالةٌ على المجازاة في المكان كإذا في الزمان ، نحو : حيث زيد تجدُه فأكرمه ، ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط أقلُّ من استعمال إذا ، فإنها تدخل على الاسمية التي جزآها اسمان – اتفاقا – نحو : اجلس حيث زيد جالس ، أما إذا كُسِعت[7] بما نحو:

= متى .

قوله : والرفع فيها على الجواز أي لا على الاختيار ، ولا يجوز ذلك في هلا ولولاه ، لأنه لا يبتدأ بعدها الأسماء ، فلا يجوز أن تقول : هلا زيدٌ قائم ، ويجوز أن تقول : هلا زيدًا ضربته ، على معنى هلا ضربت زيدا ضربته .

(١) أجاز الكوفيون أن يكون الاسم المرفوع بعد إن الشرطية مرفوعا بما عاد إليه من الفعل ، من غير تقدير فعل ، الإنصاف ٦١٥ ، ٦١٦ .

(٢) سبق تخريجه صفحة ٢٢٠ ، والشاهد هنا هو الشاهد هناك .

(٣) سبقت ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٤) البيت في ديوانه ١٠٤٢/٢ ، وفي الكتاب ٤٢/١ ، وفي المقتضب ٧٤/٢ ، وفي الخصائص ٣٨٠/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٤/١ ، وفي المغني ٣٥٥ ، وفي شرح شواهد المغني ٦٦٠ ، وفي الخزانة ٣٢/٣ .

اللغة : بلال أراد به بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري . فقال : الفاء واقعة في جواب إذا ، وجُوِّزَ دخولها على الفعل الماضي لأنه دعاء ، وصليك : الوصل بكسر الواو المفصل ، وهو ملتقى كل عظمين ، والمراد المفصلان اللذان عند موضع النحر . والجازر اسم فاعل من جزر الناقة إذا نحرها .

الشاهد : أنشده الرضي موجِّها رواية الرفع في (ابن) على رأي المبرد الذي منع وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط ، فقال : إن التقدير إذا بُلِغَ ابن أبي موسى . ويروى البيت بنصب ابن وبلال ، وتوجيهه على أنه من باب الاشتغال ويُنْصَبَان بفعل مقدر .

(٥) تكملة من جـ وص وط .

(٦) في ص وط : ذا .

(٧) أي قرنت .

حيثما ، (فهما)[1] وسائر الأسماء المتضمنة معنى الشرط ، نحو : متى وأينما ، لا يفصل بينها وبين الفعل إلا عند الضرورة . قال[2] :

١٦١ – فمتى واغلٌ يَزُرْهُم يُحَيُّو ه ويعطَفْ عليه كأسُ الساقي[3]

وقال[4] :

١٦٢ – صعدةٌ نابتةٌ في حائرٍ أينما الريح تميلْها تَمِل[5]

فلو اضطُرَّ الشاعر إلى (الفصل)[6] نحو : متى زيدا تزره يزرْك ، فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها .

قوله : وفي الأمر والنهي .

قد تقدم ذلك بعلته[7] .

قوله : وعند خوف لبس المفسِّر بالصفة .

إذا أردت – مثلا – أن تخبر أن كل واحد من مماليكِك اشتريته بعشرين دينارا ،

---

(١) في ط : فهي .

(٢) قائله عدي بن زيد وستأتي ترجمته صفحة ٧٣٨ .

(٣) البيت في ملحقات ديوان عدي ١٥٦ ، وفي الكتاب ٤٥٨/١ ، وفي المقتضب ٧٤/٢ ، وفي الإنصاف ٦١٧ ، وفي ما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٣ ، وفي الضرائر الشعرية ٢٠٧ ، وفي الخزانة ٤٦/٣ .

اللغة : الواغل الذي يدخل على من يشرب الخمر ، ولم يُدْعَ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن واغل فُصِلَ به اضطرارا بين متى ومجزومه ، ويعرب فاعلَ فعل محذوف يفسره المذكورُ .

(٤) قائله كعب بن جُعَيل بن قُمَير بن عُجْرة التغلبي شاعر تغلب في عصره مخضرم ، عُرِف في الجاهلية والإسلام ، أدركه الأخطل في صباه وهجاه وكان في زمن معاوية وشهد معه صفين ، توفي نحو ٥٥ هـ . وينسب البيت أيضا إلى حسام بن ضرار الكلبي .

(٥) البيت في الكتاب ٤٥٨/١ ، وفي معاني القرآن للفراء ٢٩٧/١ ، وفي المقتضب ٧٣/٢ ، وفي الإنصاف ٦١٨ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٣٢/١ ، وفي اللسان (صعد) ، وفي العيني ٤٢٤/٤ ، وفي الخزانة ٤٧/٣ .

اللغة : الصعدة : القناة التي تنبت مستوية ، فلا تحتاج إلى تثقيف أو تعديل ، وأراد هنا المرأةَ مستويةَ القامةِ ، الحائر : المكان المطمئن الوسط المرتفع الحروف .

الشاهد : قوله : أينما الريح تميلها ، حيث فصل بين أينما ومجزومها بالريح وهو فاعلٌ لفعلٍ محذوف يفسره المذكور .

(٦) في ت : الفاصل .

(٧) صفحة ٥٤٧ .

وأنك لم تملك أحدًا منهم إلا بشرائك بهذا الثمن ، فقلت : كلَّ واحد من مماليكي اشتريته بعشرين – بنصب كل – فهو نص في المعنى المقصود ، لأن التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين .

وأما إن رفعت (كلّ) فَيُحتَمَل أن يكون (اشتريته) خبرًا له ، وقولك (بعشرين) متعلقا به ، أي كل واحد منهم مشترى بعشرين ، (وهو المعنى المقصودُ ، ويحتمل أن يكون اشتريته صفةً لكل واحد ، وقولك بعشرين هو الخبر ، أي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين)[1] .

(فالمبتدأ – إذن – على التقدير الأول – أعمُّ ، لأن قولك : كل واحد من مماليكي (أعمُّ)[2] من اشتريته ، ومن اشترى لك ، ومن حصل لك منهم بغير المشتري من وجوه التملكات ، والمبتدأ على الثاني لا يقع إلا على من اشتريته أنت)[3] .

فرفعه – إذن – مُطْرِق لاحتمال الوجه الثاني ، الذي هو غير مقصود ، ومخالف للوجه الأول ، إذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم مَن اشتراه لك غيرك بعشرين ، أو بأقل منها ، أو بأكثر ، وربما يكون – أيضا – لك منهم جماعةٌ بالهبة ، أو الوراثة ، أو غير ذلك ، وكل هذا خلافُ مقصودِك .

والنصب – إذن – أولى ، لكونه نصا في المعنى المقصود ، والرفع محتمِلٌ له ولغيره .

والمثال الذي أورده المصنف من الكتاب العزيز أعني قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[4] لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواءٌ جعلت الفعلَ خبرا أو صفة ، فلا (يصلُح)[5] – إذن – للتمثيل ، وذلك لأن مرادَه تعالى بكل شيء كلُّ

---

(١) في ص : وهو نص في المعنى المقصود : اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين ، وهو المعنى المقصود . ويحتمل أن يكون اشتريته صفة لكل واحد ، وقولك « بعشرين » هو الخبر ، أي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين .
فرفعه إذًا مُطرِقٌ لاحتمال الوجه الثاني .

(٢) هكذا في ط ، ولعل الصواب : عم ، وتكون (من) بعدها موصولة ، وليس الكلام هذا في النسخ الأخرى فلم أستطع المقابلة .

(٣) تكملة من ط وحدها ، ولعله كان تعليقة ثم أدخل في نص الكتاب ، فإن النسخ التي بين يدي لم تذكره .

(٤) القمر ٤٩ .

(٥) في جـ وص : يصح .

مخلوق ، نصبت (كل) أو رفعته ، وسواء جعلت خلقناه (صفتَه)[1] مع الرفع أو خبرا عنه ، وذلك أن قوله : خلقنا كل شيء بقدر ، لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم (شيء) لأنه تعالى لم يخلق جميعَ الممكنات غيرَ المتناهية ، ويقع على كل واحد منها اسمُ شيء ، فـ (كل شيء) في هذه (الآية)[2] ليس كما في قوله تعالى : ﴿ وَاللهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[3] لأن معناه أنه قادر على كل ممكنٍ غير متناه .

فإذا تقرر هذا قلنا : إن معنى (كلُّ شيء خلقناه بقدر) (برفع كل)[4] على أن خلقناه هو الخبر : كلُّ مخلوقٍ مخلوقٌ بقدر ، وعلى أن خلقناه صفة : كلُّ شيء مخلوقٍ كائنٌ بقدر ، والمعنيان واحد ، إذ لفظ كل شيء في الآية مختص بالمخلوقات ، سواء كان خلقناه صفةً له أو خبرا ، وليس مع التقدير الأول أعمَّ منه مع التقدير الثاني ، كما في مثالنا .

ويختار النصبُ أيضا إذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية ، كما إذا قيل : أرأيتَ أحدا ؟ أو أيَّهم ؟ أو غلامَ أيّهم رأيتَ ؟ فتقول : زيدًا رأيته .

وإنما كان النصب أولى ليطابق الجوابُ السؤالَ في كونهما فعليتين .

وكذا إذا قيل : أضاربٌ الزيدان أحدا ؟ قلت : زيدًا يضربانه ، لأن معناه : أيضرب الزيدان أحدا ، فهو مقدر بالفعلية .

واختار الكسائيُّ النصبَ إذا كانَ الاسمُ المحدودُ بعد اسم هو فاعلٌ في المعنى نحو : زيدٌ هندًا يضربها[5] .

فزيد في المعنى هو الضارب ، وإن كان في اللفظ مبتدأٌ ، فنصب (هندا) أولى ، لأنه كأنه قيل : يضرب زيدٌ هندا .

---

(١) في ط : صفة .
(٢) ساقطة من جـ .
(٣) البقرة ٢٨٤ .
(٤) ساقطتان من جـ وص وط .
(٥) انظر : الأصول لابن السراج ٢/٢٤٤ .

قوله : ويستوي الأمران في مثل : زيدٌ قام وعمرو أكرمته .

يعني يستوي الرفعُ والنصب في الاسم المحدود ، إذا كان (قبله)[1] عاطف على جملةٍ اسميةٍ ، الخبرُ فيها جملةٌ فعلية ، أو على الخبر فيها .

وإنما استويا لأنه يمكن أن يكون ما بعد الواو عطفًا على الاسمية التي هي الكبرى ، فيُختارَ الرفعُ ، مع جواز النصب ، (ليتناسب)[2] المعطوفُ والمعطوفُ عليه في كونهما (اسميتين)[3] ، وأن يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختارَ (النصبُ مع جواز الرفع)[4] ليتناسبا في كونهما فعليتين .

فإن قيل : بل الرفعُ أولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلامِ المعطوفِ أقربَ إلى الفعلية منه إلى الاسمية .

وهذا المثال – أعني : زيد قام وعمرو أكرمته – مثالٌ أورده سيبويه[5] .

واعتُرِضَ عليه بأنه لا يجوز فيه العطفُ على الصغرى ، لأنها خبر المبتدأ ، والمعطوف في حكم المعطوفِ عليه ، فيما يجب له ويمتنع عليه ، والواجبُ في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوعُ ضميرٍ إلى المبتدأ ، وليس في (عمرو كلمته) ضمير راجع إلى زيد[6] .

وبعبارة أخرى ، وهي أنه يجب في المعطوف جوازُ قيامِه مقامَ المعطوف عليه ، ولو قلت : زيد كلمت عمرا لم يجز[6] .

---

(١) في ص : فيه .

(٢) في ط : ليناسب ، وفي ص : ليتناسب ، وسقط منها : المعطوف والمعطوف عليه .

(٣) في ط : اسميين . ولعل الأفضل ما أثبته .

(٤) في ص : الرفع مع جواز النصب .

(٥) الكتاب ٤٧/١ والأمثلة فيه : عمرو لقيته وزيد كلمته ، وزيد لقيت أباه وعمرا مررت به .. إلخ .

(٦) قال ابن يعيش في شرحه للمفصل ٣٣/٢ وهذا فيه إشكال .. وذلك لأن لقيته جملة لها موضع من الإعراب .. فكل شيء عطف عليها صار في حكمها خبرا لزيد ، وأنت لو جعلت عمرا ضربته خبرا عن زيد لم يجز لخلوه من العائد .. ثم قال : ولاشك أنه إنما لم يذكر ذلك لأنه معلوم فلم يُحتَجْ إلى التعرض له .

ونسب الشيخ عبادة في حاشيته على شذور الذهب ١٧٧/٢ ، ١٧٨ إلى الأخفش ، والسيرافي منعَ النصب بناءً على العطف على الصغرى قال : وهو المختار لأن المعطوف على الخبر خبر ، ولابد فيه من رابط وهو مفقود ، فالرفع عندهما واجب ، وإن ورد النصب فهو على حده في : زيدا ضربته ابتداء . وكان قد ذكر قبل أنه لو كان العطف بالفاء فإن الجملة تستغني عن الرابط لما في الفاء من السببية . =

وبعبارة أخرى للأخفش ، وهي أنه لا يجوز عطفُ جملة لا محل لها على جملة لها محل[1] .

واعتُذِر لسيبوِيه بأعذار ، أحدها للسيرافي – وهو جواب عن جميع العبارات – أن غرض سيبويه لم يكن تصحيحَ المثال ، بل (غرضه)[2] تبيينُ جملة اسمية الصدر فعلية العجز ، معطوف عليها أو على (الجزء منها)[3] وتصحيح المثال إليك بزيادة ضمير فيه ، نحو : عمرو كلمته في داره ، أو لأجله أو نحو ذلك .

وإنما سكت سيبويه عن هذا اعتمادًا على علم السامع أنه لابد للخبر إذا كان جملةً من ضمير ، فيصحح المثال إذا أراد[4] .

وأجاب بعضهم عن الوجه الأول بأنه ليس بمسلَّم أنَّ حكمَ المعطوف حكمُ المعطوف عليه ، فيما يجب ويمتنع ، ألا ترى إلى قولهم : رب شاةٍ وسَخْلَتِها[5] .

ورد بأن سخلتها أيضا نكرة – كما يجيء في باب المضمرات[6] – .

وأجيب عن الوجه الثاني بأنك تقول : زيدٌ لقيته وعمرا ، ولو قلت : زيد لقيت عمرا لم يجز ، فلا يلزم جوازُ قيامِ المعطوف مقامَ المعطوف عليه .

= وقال في ١٧٨/٢ وقال هشام : الواو كالفاء في حصول الربط ، لأن الواو فيها معنى الجمعية .. ورُدَّ بأن الواو إنما تكون للجمع في المفردات ، ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد . وقال ابن خروف تبعا لطائفة من المتقدمين : جميع الحروف يحصل بها الربط .

قلت : لو خرج مثال سيبويه على ما قال هشام وابن خروف من أن الواو تغني عن الرابط لكان حَسَنًا .

(١) انظر : صفحة ٥٥٤ تعليقة ٦ .

(٢) تكملة من ص .

(٣) في ت : الخبر منها .

(٤) في هامش الكتاب ٤٧/١ تلخيص لكلام السيرافي ، قال : المستفاد من كلام سيبويه أنك في هذا المثال بالخيار بين الرفع والنصب في زيد .. ثم ذكر إنكار الزيادي لذلك ، ثم قال : وقد ظن السيرافيُّ أن سيبويه إنما يعني بالجواز إذا اشتملت الجملة على الضمير بأن قيل : زيد لقيته وعمرو كلمته ، وإنما فوَّتَه التصريحَ بهذا اشتغالُه ببيان جواز رد المسألة الثانية إلى المبتدأ مرةً وإلى المفعول مرة ، و لم يشتغل بتصحيح لفظ المسألة .

(٥) السخلة ولد الشاة ما كان من المعز والضأن ، ذكرا كان أو أنثى (التاج ٣٧٣/٧) والشاهد فيه عطف المضاف إلى ضمير الغيبة – وهو معرفة – على المجرور برب وهو واجب التنكير .

(٦) في ط ٥/٢ وإنما يقتضي ضميرُ الغائب تقدمَ المفسر عليه لأنه وضعه الواضعُ معرفةً لا بنفسه بل بسبب ما يعود إليه ، فإن ذكرته و لم يتقدمه مفسره بقي مبهما منكَّرًا .

وأجاب أبو علي عن اعتراض الأخفش بأن الإعراب لمَّا لم يظهر في المعطوف عليه جاز أن يُعطَف عليه جملةٌ لا إعرابَ لها .

وأشد الاعتراضات هو الأول ، والجوابُ ما قال السيرافي[1] ، ثم إن مثل هذا المثال أجازه سيبويه مُسَوِّيًا بين رفع الاسم ونصبه – على ما يؤذِنُ به ظاهر كلامه[2] – ومنعه الأخفشُ لخلوِّ المعطوف عن الضمير ، وجوَّزَهُ أبو علي على أن الرفعَ فيه أولى من النصب[3] .

وإن زدت في الجملة المعطوفة ضميرا راجعا إلى المبتدأ الأول ، فلاخلاف في جوازه[4] .

ومثل قولك (زيدا قام وعمرا أكرمته) قولك : زيد ضارب عمرا وبكرا أكرمته ، يستوي في بكر الوجهان ، لأن اسمَ الفاعل الناصبِ للمفعول به كالفعل .

وأما إذا قلت : زيد قائم غلامُه وبكرٌ أكرمته فالرفع فيه أولى ؛ لأن اسمي الفاعل والمفعول إذا لم ينصبا المفعولَ به لم تتمَّ مشابهتُهما للفعل – كما يجيء في باب الإضافة[5] – إذ قد يرفع الضعيفُ المشابهةِ للفعل نحو : زيد مِصْرِيٌّ حِمارُه .

قوله : ويجب النصبُ بعد حرف الشرط وحرف التحضيض ، مثل : إن زيدًا ضربته ضَرَبَك ، وألَا زيدًا ضربته .

حرف الشرط إنْ وَلَوْ ، نحو : زيدا أكرمته ، وأما (أما) فهي – وإن كانت من حروف الشرط – إلا أن الرفع مختار بعدها – على ما تقدم[6] – لأن النصب في أخويها إنما وجب لأجل الفعل المقدّر المتعدي ، وشرطها فعل لازم واجب الحذف – كما يجيء[7] – غيرُ مفسَّر بشيء ، فلا يكون من هذا الباب ، وتقديره أما يَكُنْ من شيء ،

---

(١) وهو المذكور صفحة ٥٥٥ تعليقة ٤ .

(٢) الكتاب ١/٤٧ .

(٣) الإيضاح بشرح عبد القاهر المقتصد صفحة ٢٢٩ ومثاله هو : عبدُ الله ضربته وعمرو أكرمته .

(٤) مثاله : زيد قام وعمرو أكرمَه هو .

(٥) صفحة ٨٩٢ .

(٦) صفحة ٥٤٠ وما بعدها .

(٧) ط ٢/٥٣٩ .

وليس للشرط حرفٌ غيرُ هذه الثلاثة ، إلا إذما عند سيبويه[1] ، ويقبح الفصلُ بينها وبين الفعل باسم مرفوعٍ أو منصوبٍ ، نحو : إذما زيدٌ قام ، وإذما زيدًا ضربته – كما ذكرنا في متى وحيثُما[2] – .

قوله : وحرف التحضيض .

(وهو أربعة)[3] هلَّا وألَّا ولولا ولوما ، وعند الخليل أَلَا المخففة[4] (قد تكون للتحضيض)[5] – كما يجيء في[6] قوله[7] :

١٦٣ – ألا رَجُلًا جزاه الله خَيْرًا[8]

(التقدير)[9] أَلَا ترونني ، أي : هَلَّا ترونني .

وحرف التحضيض لا يدخل إلَّا على الأفعال بالاستقراء – اتفاقا منهم – وقد يقدَّر الفعلُ بعدها ، إما مفسَّرا كما في قولك : هلا زيدا ضربته ، أو غيرَ مفسَّر كما في قوله[10] :

---

(١) الكتاب ٤٣٢/١ .

(٢) صفحة ٥٥٠ ، ٥٥١ .

(٣) في ت : هو أربعة .

(٤) وفي الكتاب ٣٥٩/١ وسألت الخليل رحمه الله عن قوله :

ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصّلةٍ تبيتُ

فزعم أنه ليس على التمني ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلَّا خيرا من ذلك ، كأنه قال ألا تُرُوني رجلا جزاه الله خيرا .

(٥) تكملة من ط .

(٦) صفحة ٨٣٧ .

(٧) قائله عمرو بن قعاس – وفي العباب للصاغاني : قنعاس – بن عبد يغوث بن مخدش .. المرادي المَذْحِجِي . قتله عبد الله بن زياد مع مسلم بن عقيل بن أبي طالب ، وصلبهما (الخزانة ٥٥/٣) نقلا عن جمهرة ابن الكلبي .

(٨) عجزه : يدلُّ على محصِّله تبيت ، والبيت في الكتاب ٣٥٩/١ ، وفي النوادر لأبي زيد ٥٦ ، وفي الأزهية ١٧٣ ، وفي رصف المباني ٧٩ ، وفي المغني ٩٧ ، وفي شرح شواهده ٢١٤ ، ٦٤١ ، وفي العيني ٣٦٦/٢ ، وفي الخزانة ٥١/٣ .

اللغة : المحصلة هي المرأة التي تحصل تراب المعدن ، ورواه الأزهري بفتح الصاد مشددة وقال : هما لأعرابي أراد أن يتزوج امرأة بمتعة (الخزانة ٥٤/٣) .

الشاهد : أنشده الرضي على ألا قد تكون عند الخليل للتحضيض ، كما في هذا البيت .

(٩) تكملة من ط .

(١٠) قائله جرير وستأتي ترجمته صفحة ٨٢٦ .

١٦٤ – تَعُدُّون عقرَ النِّيبِ أفضلَ مجدكم بني ضَوْطَرَى لولا الكميَّ المُقَنَّعا[١]

أي لولا تعدون .

وكذا إنْ ولَوْ ، فإنه قد يقدر الفعل بعدهما بلا مفسِّر نحو : إن سيفا فسيف ، ونحو : « اطلُبُوا العلمَ ولو بالصين »[٢] .

ولاشك أن التحضيضَ والعرض والاستفهام والنفي والشرط (والنهي)[٣] والتمنيَ معانٍ تليق بالفعل ، فكان القياس اختصاصُ الحروف الدالةِ عليها بالأفعال ، إلا أن بعضها بقيتْ على ذلك الأصلِ من الاختصاص ، كحروف التحضيض ، وبعضَها اختصت بالاسمية كليت ولعل ، وبعضَها استعملت في القبيلين مع أولويتها بالأفعال ، كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي ، وبعضَها اختلف في اختصاصها بالأفعال كألا[٤] للعرض –

---

(١) البيت في ديوان جرير ٩٠٧ ، وفيه هلا مكان لولا . وفي الجمل ٢٤١ ، ونسبه المحقق إلى الأشهب بن رميلة أيضا ، وفي الخصائص ٤٥/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٧٩/١ ، وفي ابن يعيش ٣٨/٢ ، وفي المغني ٣٦١ ، وفي شرح شواهده ٣٦١ ، وفي اللسان (ضطر) ، وفي المسائل العسكرية ١١٢ ، وفي الخزانة ٥٥/٣ .

اللغة : تعدون : ترون ، عَقَرَ الناقةَ : ضَرَبَ قوائمها بالسيف ، النيب : جمع ناب ، وهي الناقة المسنة ، ضوطري : الرجل الضخم اللئيم الذي لا غَنَاءَ عنده ، الكَمِيّ : الشجاع المتكمي في سلاحه ، المقنع : الذي على رأسه البيضةُ والمِغْفر .

الشاهد : أنشده الرضي على أن الفعل قد حذف بعد لولا بدون مفسر ، أي لولا تعدون . وقدره ابن هشام في المغني ٣٦٢ فقال : أي لولا عددتم ، وقول النحويين : لولا تعدون مردود ، إذ لم يُرِدْ أن يحضهم على أن يعدوا في المستقبل ، بل المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي ، وإنما قال تعدون على حكاية الحال ، فإن كان مراد النحويين مثلُ ذلك فحسن .

(٢) ذكره أبو الحسن نور الدين السمهودي في الغماز على اللماز في الأحاديث المشتهرة صفحة ٣٥ وقال محققه محمد السلفي : أخرجه أبو نعيم في أخبار أصفهان ١٠٦/٢ ، والخطيب في تاريخه ٣٦٤/٩ .. وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٧/١ ، وابن حبان في الضعفاء ٣٨٢/١ ، وابن الجوزي ٢١٥/١ .

وقال : انظر الحديث في المقاصد الحسنة ٦٣ ، ميزان الاعتدال ١٠٧/١ ، فيض القدير ٥٤٢/١ ، ثم قال : درجته : لا أصل له ، لأن في سنده (أبو عاتكة) وهو طريف بن سليمان قال أبو حاتم : ذاهبُ الحديثِ ، وقال البخاري : مُنْكَرُ الحديث ، وله طرق كلها باطلة كما قال الألبانيُّ وغيرُه .

(٣) تكملة من ط .

(٤) أُثْبِتَ في هامش ط خلافُ ما هنا وتضمن هذا الخلاف شاهدًا خرَّجه البغدادي تحت رقم ١٦٥ وهأنذا أثبت هنا ما كتب في الحاشية رقم ٣ صفحة ١٧٧ : كحرفي الشرط ، وجميع هذه الأحوال أعني البقاء على الأصل من الاختصاص ، والغلبة في الأفعال ، والاشتراك بين القبيلين ، والاختصاص بالأسماء أمورٌ موقوفة على السماع ، لا طريق للقياس فيها ، ولا علةَ مخصصةً لكل واحد منها بما اختص . =

على ما يجيءُ الكلام عليه في اسم لا لنَفْي الجنس[1] – وكذا إنْ الشرطية ، فإن المرفوع في نحو : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾[2] يجوز عند الأخفش[3] والفراء[4] أن يكون مبتدأً ، والمشهورُ وجوبُ النصب في إن زيدا ضربتَه ، وألا زيدا تضربُه في العرض .

قوله : وليس مثلُ « أزيد ذُهِبَ به » منه ، فالرفع .

أي فالرفع واجب ، وإنما قال : إنه (ليس منه – أي)[5] ليس من هذا الباب ، لأنه وإن كان اسما بعدَه فعل (مشتغل بضميره)[6] لكنه ليس مشتغِلا عنه – أي عن العمل فيه أي عن نصبه لأنَّ عمل الفعلِ أو شبهِه فيما قبله لا يكون إلا النصبَ – كما ذكرنا[7] – وقوله بضميره أو بمتعلَّقه أي بنصب ضميره أو (بنصب)[8] متعلَّق ضميره ؛ لأن الفعل لا يشتغل عن نصب اسم (برفع)[9] ضميره .

ففي قولك : أزيد ذُهِبَ به ؟ خرج (زيد) من الحد المذكور بقوله مشتغِل عنه ، وبقوله بضميره ، إذ المعنى مشتغِل عن نصبِه بنصبِ ضميره .

= هذا وقد جاء حرف التحضيض قبل الاسمية شاذًّا قال :

١٦٥ – ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة إليَّ فهلا نفسُ ليلى شفيعُها

وأما حرفا الشرط فالخلاف في لو قد مضى في باب المبتدأ ، وأمَّا إن – فأكثر البصريين على أنه لا يدخل إلا في فعل ظاهر أو مقدر ونقل عن الأخفش جواز ارتفاع الاسم بعده على الابتداء بشرط كون خبره فعلا .

ومن الحروف اللازم دخولها على الأفعال ألا للعرض فيجب النصب بعدها نحو : ألا زيدا تكرمه – على ما يجيء الكلام فيه في اسم لا لنفي الجنس .

(١) صفحة ٨٣٤ ، ٨٣٥ .

(٢) النساء ١٧٦ .

(٣) انظر : هامش رقم ٣ صفحة ٢٢٠ .

(٤) في معاني القرآن للفراء ٤٢٢/١ : عند ذكر قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ قال : في موضع جزم – يعني استجارك – وإن فرَّقَ بين الجازم والمجزوم بـ(أحد) وذلك سهلٌ في (إنْ) خاصة ، دون حروف الجزاء ، لأنها شرطٌ وليست باسم ، ولها عودةٌ إلى الفتح فتلقى الاسمَ والفعل ، وتدور في الكلام فلا تعمل ، فلم يحفلوا أن يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب .

(٥) ساقط من جـ وص وط .

(٦) ساقطتان من جـ وص وط .

(٧) صفحة ٥٢١ وما بعدها .

(٨) ساقطة من ص .

(٩) في ط : يرفع .

هذا على أنه جوزَ ابنُ السراج[1] والسيرافي[2] في مثل هذا المبني للمفعول إسنادَه إلى مصدر مقدَّر : أي أزيدًا ذهب الذهابُ به ، فيكون (المجرورُ)[3] في محل النصب ، فينصب الاسمَ السابقَ لحصول الشرائط .

وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلولِ عليه بفعله .

وجوز الكوفيون نصبَ الاسم السابق من دون حاجة إلى المسندِ إليه المذكور ، بل يقدرون قبل الاسم فعلًا متعديا نحو : أأذْهَبَ شخصٌ زيدًا ذُهِبَ به[4] .

فاللازم (يفسِّر)[5] المتعدي – كما ذكرنا قبل عن بعضهم أنهم يضمرون في نحو : إن زيدٌ ضربته لازمَ الفعل الظاهر على العكس ، أي إن ضُرِبَ زيدٌ ضربته[6] .

وكلاهما خلاف الأصل ، إذ الأصل موافقة الاسم المحدود (لضميره أو لمتعلَّقه)[7] في الرفع والنصب ، إذ ضميرُه أو متعلَّقه نائبُه ، كما أن عامل الضمير والمتعلَّق نائب عامل الاسم ، فتنوي في إن زيد ذَهَبَ ، أو ذُهِبَ به ، أو ذَهَبَ غلامُه ، أو ذُهِب بغلامه رافعا . وتنوي في : إن زيدا ضربته أو حقَّ عليه الضلالةُ ، أو ضربتُ غلامَه ، أو حقّ على غلامِه الضلالةُ ناصبًا .

قوله : وكذا : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾[8] .

أى ليس من هذا الباب ، لأنه خرج بقوله مشتغِل عنه – أي عن نصبه – مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع ، وهنا لو نصبتَ كلَّ شيء بفعلوا لم يبق معنى الرفع ، إذ يصير المعنى : فعلوا في الزبر كلَّ شيء – إن علقنا الجارَّ بفعلوا – ونحن لم نفعل في الزبر –

---

(١) انظر : الأصول ٧٩/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٦٢٧/٢ .

(٣) في ت : الجار والمجرور .

(٤) لم أجد من نسب هذا الرأي إلى الكوفيين غير الرضي ، بل لم يذكر جوازَ نصب الاسم المذكور غيرُه فيما رأيت .

(٥) في جـ ص وط : مفسر .

(٦) صفحة ٥٤٩ ونسب إجازة ذلك إلى السيرافي .

(٧) في ط : بضميره أو متلعقه .

(٨) القمر ٥٢ .

أي في (صحائف)[1] أعمالنا – شيئا ، إذ لم نوقع فيها فعلا ، بل (الكرامُ)[2] الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة .

وإن جعلنا الجارَّ (والمجرور)[3] نعتًا لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيءٍ (مثبتٍ)[4] في صحائف أعمالهم ، وهذا – وإن كان معنى مستقيما – إلا أنه خلافُ المعنى المقصود حالةَ الرفع ، إذ المراد منه ما أريد في قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ ﴾[5] وفعلوه صفة كل شيء ، أي كل ما فعلوه مثبت في صحائف أعمالهم ، بحيث لا يغادِرُ صغيرةً ولا كبيرةً .

قوله : ونحو : ﴿ الزَّانِيَةُ والزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾[6] الفاء بمعنى الشرط عند المبرد ، وجملتان عند سيبويه ، وإلا فالمختارُ النصب .

(أقول)[7] جميعُ الشرائط فيه حاصلةٌ في بدء النظر ، لأن ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو (قوله تعالى)[8] : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾[9] إلا أن القراء لما اتفقوا فيه على الرفع ، إلا ما روي في الشاذِّ عن عيسى بن عُمَرَ أنه قرأ بالنصب[10] ، والنصب مع الطلب مختارٌ كما تقدم[11] ، والقرآنُ لا يجوز (أن يكون)[12] على غيرِ

---

(١) في ط : صحف .

(٢) في ط : الكلام ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٣) ساقطة من ط .

(٤) في ت : مثبتا ، ولعل الأصح ما أثبته ، لأن مثبت وصف لشيء وليس لكل .

(٥) القمر ٥٣ .

(٦) النور ٢ . وبعدها : ﴿ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ .

(٧) تكملة من ط .

(٨) تكملة من جـ وط .

(٩) المدثر ٣ .

(١٠) ذكر هذه القراءة عن عيسى بن عمر ابنُ جني في المحتَسَب ٢/١٠٠ ثم قال : وهذا منصوبٌ بفعل مضمَر أيضا ، أي اجلدوا الزانيةَ والزاني ، فلما أضمر الفعل الناصب فسره بقوله : فاجلدوا ، وجاز دخول الفاء في هذا الوجه لأنه في موضع أمر ، ولا يجوز زيدا فضربته .

(١١) صفحة ٥٤٣ .

(١٢) ساقطتان من جـ وص وط .

المختار ، تمحَّل[1] له النحاةُ وجها يخرج به عن الحد المذكور ، لئلا يلزم منه غيرُ المختار .

فنقول : ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها إذا كانت زائدةً ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ ﴾[2] إلى قوله : ﴿ فَسَبِّحْ ﴾[3] – كما يجيء في الظروف المبنية[4] – .

أو تكون الفاءُ (واقعةً غيرَ موقعها)[5] لغرض[6] كما في ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾[7] و ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾[8] .

وأما إذا لم تكن زائدة ، وكانت واقعة في موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها – كما تقدم[9] – .

وفي الآية هي كذلك (لكون)[10] الألف واللام في الزانية مبتدأً موصولا فيه معنى الشرط ، واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط ، فخبر المبتدأ كالجزاء .

وهذا الذي ذكرته مذهبُ الفراء[11] والمبرد[12] ، (فالفاء واقعة في موقعها)[13] ، فيخرج عن الحد بقوله : مشتغِل عنه بضميره أو متعلقه .

وقال سيبويه : هما جملتان ، أي الزانية مبتدأ محذوفُ المضافِ ، أي حكم الزانية ،

---

(١) جواب لما في قوله : القراء لما اتفقوا .

(٢)و(٣) سورة النصر . والآيات هي ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللهِ أَفْوَاجًا فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ .

(٤) ط ١١١/٢ .

(٥) في ص : غير واقعة موقعها .

(٦) انظر : صفحة ٥٢٩ تعليقة ١٠ .

(٧) المدثر ٣ .

(٨) الضحى ٩ .

(٩) صفحة ٥٢٩ .

(١٠) في ص : لكن .

(١١) معاني القرآن ٢٤٤/٢ .

(١٢) قال في الكامل ٢٦٥/٢ ، ٢٦٦ : هريرةَ ودعها وإن لام لائم : منصوبٌ بفعل مضمر تفسيره ودعها .. وإنْ لم تضمر ورفعتَ جاز وليس في حُسْنِ الأول ... فأما قول الله عز وجل : ﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ وكذلك ﴿ الزَّانِيَةُ والزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ فليس على هذا ، والرفعُ الوجهُ ، لأن معناه الجزاء ، كقوله : الزانية أي التي تزني فإنما وجب القطعُ للسَّرِقِ والجلدُ للزنا فهذه مجازاة . ومن ثم جاز الذي يأتيني فله درهم .

(١٣) ساقط من ص .

والخبر محذوف ، أي فيما يتلى عليكم بعد[1] .

وقوله : فاجلدوا هو الذي (وعد)[2] بأن حكمَ الزانية فيه ، والفاء عنده – أيضا – للسببية أي ثبت زناهما فاجلدوا ، فخرج – أيضا – بقوله : مشتغل عنه بضميره – كما قدمنا[3] – .

قوله : وإلا فالمختار النصب .

أي لولا التقديران المذكوران للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب ، فكان المختارُ النصبَ لقرينة الطلب ، التي هي أقوى قرائنه .

وتقدير المبرد أقوى ؛ لعدم الإضمار فيه ، كما في تقدير سيبويه .

واعلم أن ما يشتغل (به)[4] المفسِّر من ضمير الاسم المذكور أو متعلَّقه إن وقع بعد إلا فالفعلُ المقدَّر ينبغي أن يكون مثبَتا ، فيقدر في نحو : إن (زيد)[5] لم يقم إلا هو إن قام زيد لم يقم إلا هو ، وفي نحو : إن زيدًا لم تضرب إلا إياه : إن تضربْ زيدا لم تضرب إلا إياه ، وذلك لأن الاسم المذكورَ يقع (من)[6] الفعلِ المقدر موقعَ الاسم المشتغَل به من المفسِّر ، ألا ترى أن (أحدٌ) واقع من (استجارك) المقدَّر مقامَ الضمير من استجارك المفسِّر . وكذا « زيدا » في : إن زيدًا ضربته ، واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر ، وما بعد إلا إذا كان فاعلا أو مفعولا مثبتٌ لا غيرُ ؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون إلا بعد غير الموجب[7] ، وليس قبل الاسم المذكور إلا حتى ينقُضَ نفيَ الفعل (المقدر)[8] ، كما نقض (إلّا) المذكورُ قبل المشتغَل به نَفْيَ المفسِّر ، فلم يبق إلا إضمارُ الفعل الموجَب ، ليوافق في المعنى المنفيَّ المنقوضَ نفيُه بإلا ، (ألا ترى

---

(١) الكتاب ١/٧١ ، ٧٢ .

(٢) في ت وجـ : وعدوا .

(٣) صفحة ٥٢٩ .

(٤) في ص وط : عنه ، والصواب ما أثبته .

(٥) في ص : زيدا ، والصواب ما أثبته . لأن المفسِّر لازم لا ينصُب المفعول به .

(٦) في ص : في .

(٧) سيأتي الحديث في باب الاستثناء عن وقوع الاستثناء المفرغ في الموجب صفحة ٧٤٨ .

(٨) ساقطة من ص .

أن قام زيد)[1] – في مثالنا – يوافق في المعنى لم يقم إلا هو ، وكذا يضرب زيدا يوافق (في المعنى)[2] لم يضرب إلا إيّاه .

فإذا تقرر هذا قلنا : قد يكون في المفسِّر ضميران للاسم المذكور ، مرفوعٌ ومنصوبٌ ، وقد يكون فيه ضميرٌ ومتعلِّق به كذلك – أي متخالفان رفعا ونصبا – وقد يكون فيه متعلقان بضميرين كذلك .

فالأول على ثلاثة أضرب ، لأن الضميرين إما متصلان أو منفصلان ، أو متصلٌ ومنفصلٌ فإن كانا منفصلين فلك الخيار في إضمار فعلٍ رافعٍ لذلك الاسم المذكورِ أو إضمارِ ناصبٍ ، مثاله : إن زيد لم يعطك إياه إلا هو ، فإن نصبتَه اعتبارا بإياه قدرت هكذا : لم يعطك زيدًا لم يعطك إياه (إلا هو)[3] فلو سلطت الفعل عليه[4] (لقلت)[5] : زيدًا لم يعطك إلا هو .

وإن رفعته اعتبارا بـ (هو) قدرتَ هكذا : أعطاك إياه زيدٌ لم يعطك إياه إلا هو ، لأن المشتغَل به – إذن – بعد إلا ، فلابد من تقدير موجَب – كما تقدم[6] – وتسليط المفسِّر ههنا على الاسم المذكور مُحَالٌ إذ الفعل لا يرفع ما قبله .

وإن كان أحدُهما متصلا والآخرُ منفصلا فالاعتبار بالمتصل – يعني إن كان مرفوعا أُضمرِ الرافعُ – وإن كان منصوبا أُضمِر الناصُب ، فالأول نحو : إن زيدا أعطاك إياه ، وإياه راجع إلى زيد ، وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون أحدِهما منفصلا ، وكذا : إن زيدٌ لم يضرب إلا إياه ، التقدير : إن أعطاك زيد أعطاك إياه ، وإن لم يضرب زيد لم يضرب إلا إياه .

ولو اعتبرت المنفصلَ لكان التقديرُ : إن أعطاك زيدًا أعطاك إياه ، والمفعول مفسِّرٌ الفاعلَ

---

(١) في ت وص : فقام زيد .
(٢) في ط : معنى ، وهي ساقطة من ص .
(٣) ساقطتان من ط .
(٤) يعني على الاسم الذي كان الفعل مشتغلا عنه بنصب ضميره .
(٥) في ط : قلت .
(٦) صفحة ٥٦٣ .

الذي هو ضمير متصل ، وقد بينا امتناعَ ذلك مع تقدم المفعول في نحو : زيدا ضرب ، فكيف يجوز مع تأخره ؟ ولكان بالتسليط : إن زيدًا أعطاك ، فيكونُ نحو : (زيدا ضرب) ولا يجوز .

وكذا لو اعتبرت المنفصل في (زيدا)[1] لم يضرب إلا إياه لكان التقدير ضَرَبَ زيدًا ، وبالتسليط زيدًا ضَرَبَ ، ولا يجوزان .

والثاني – أي الذي المتصلُ فيه منصوب – نحو : إن زيدًا لم يضربه إلا هو (أي إن لم يضربْ زيدا لم يضربه إلا هو)[2] .

ولو اعتبرت المنفصلَ لكان التقديرُ إن ضربه زيدٌ ، والفاعلُ مفسرٌ للمفعول الذي هو ضميرٌ متصل ، وقد تقدم امتناع ذلك[3] .

وإن كانا متصلين – ولابد أن يكون الفعل من أفعال القلوب ، أو مما أُلْحِقَ به كعَدِمتُ وفقدت ، وإلا اتحد ضميرا الفاعلِ والمفعولِ في المعنى متصلَين ، ولا يجوز ذلك إلا في أفعال القلوب ، كما يجيء في بابها[4] – نظرنا[5] ، فإن كان الاسمُ المذكورُ ظاهرا وجب رفعه – اعتبارا بالضمير المرفوع – نحو : إن زيدٌ عَلِمَه قائما ، أي إن عَلِمَ زيدٌ عَلِمَه قائما ، إذ لو نصبت لكان التقدير : إن عَلِم زيدًا عَلِمَه قائما ، فيفسر المفعولُ الفاعلَ الذي هو ضميرٌ متصلٌ ، ولا يجوز لا في أفعال القلوب ولا في غيرها مع تقدُّم المفعول ، نحو : زيدًا عَلِمَ قائما ، فكيف مع تأخره عن الضمير ؟ ولكان بالتسليط (إن زيدًا علم قائما)[6] فلا يجوز أيضا لما ذكرنا .

وإن كان الاسم المذكور ضميرا راجعا إلى ما قبله جاز رفعُه ونصبُه ، اعتبارا بكلِّ واحد من ضميرَي المفسِّر ، كقولك – بعد جَرْي ذكرِ زيد – إن إياه عَلِمَهُ قائما ،

---

(١) في ط : زيد ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٢) ساقط من ص .

(٣) صفحة ٥٢٧ .

(٤) ط ٢/٢٨٥ ، ٢٨٦ .

(٥) جواب الشرط في قوله قبل : وإن كانا متصلين .

(٦) في جـ وص وط : إن زيدا عَلِمَ عَلِمَ قائما ، ولعل الصواب ما أثبته لأنه على التقدير المذكور في جـ وص وط جائزٌ والشارح يقول : لا يجوز .

أي (إنْ علمه قائما)[1] اتصل الضميرُ المنفصل لمّا ظهر عاملُه ، وبالتسليط : إن إياه علم قائما ، ويجوز : إن هو علمه قائما ، أي إن علم علمه قائما ، باستتار الضمير لمَّا ظهر العامل .

وأما المفسِّر الذي معه ضمير ومتعلِّق به مختلفان رفعا ونصبا – نحو : إن زيدٌ ضَرَبَ غلامَه ، وإن زيدًا ضَرَبَه غلامُه ، وإن زيدٌ مُرَّ بغلامه ، وإن زيد مَرَّ به غلامُه ، فالاعتبار[2] بالضمير المتصل لا بالمتعلَّق ، فيجب في : إن زيدٌ ضَرَبَ غلامَه الرفعُ ، إذ لو نصبته اعتبارا بمتعلّق الضمير لكان التقدير (إن ضرب زيدا – أي غلام زيد على ما ذكرنا قبل من أن المضاف في مثله محذوف[3] – فيفسر المفعولُ الفاعلَ ظاهرا مع تأخر المفعول ، ومع المضاف يفسِّرُ ذيلُ المفعولِ الفاعلَ ، وكلاهما لا يجوز – كما تقدم في أول هذا الباب[4] – وعلى تقدير المصنفِ يكون التقديرُ)[5] إن لابس (زيدًا)[6] – وضميرُ لابس لزيدٍ – ولا يجوز – كما قدمناه[7] – .

وعلى ما قدرنا قبلُ مِن كونِ المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير : إن ضرب زيدًا أي متعلقَ زيدٍ ، فيكون المفعولُ في الظاهر مفسِّرا للفاعل ، وهو ضميرٌ متصل ، وفي التقدير : ذيلُ المفعول مفسِّرٌ للفاعل ، ولا يجوزان مع تقدم المفعول ، نحو : زيدا ضرب ، (و)[8] غلامَ هند ضربتْ ، فكيف مع تأخره ؟ وبالتسليط يصير : إن زيدًا لابس ، أو إن زيدًا ضَرَبَ ، أي متعلَّقَ زيد ضرب ، ولا يجوز .

وأما إن كان الضمير في المسألتين (منفصلا)[9] جاز رفعُ الاسم المذكور ونصبُه ، نحو : إن زيدًا لم يضرب غلامُه إلا إياه ، وإن زيدًا لم يضرب غلامَهُ إلا هو .

---

(١) في ط : إن علمه علمه غائبا ، وعلى ما في ط يجب أن يكون بالتسليط : إن إياه علم علمه قائما . والله أعلم .
(٢) جواب أما في قوله : وأما المفسِّر .
(٣) صفحة ٥٣٥ .
(٤)و(٧) صفحة ٥٢٧ .
(٥) تكملة من ط وحدها .
(٦) في ط : زيد ، والصحيح ما أثبته ، لأنه لا يمكن أن يكون للفعل فاعلان ظاهرٌ وضمير ، والله أعلم .
(٨) ساقطة من ط ، وهي لازمة .
(٩) في ص : متصلا والصواب ما أثبته لأن الحديث بعده عن المنفصل .

تقدير الرفع في المسألة (الأولى)[1] : إن لم يضرب زيدٌ – أي متعلَّقُ زيد – لم يضرب غلامَه إلا إياه .

وتقدير النصب فيها : إن ضرب غلامُ زيد زيدًا لم يضرب غلامُه إلا إياه ، وبالتسليط : إن زيدًا ضرب غلامُه ، لأنك إذا حذفت الضمير المستثنى حذفت أداةَ الاستثناء ، فصيرتَ الفعلَ موجَبا ، ليبقى معنى إيجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء .

وتقديرُ الرفع في الثانية : إن ضرب غلامَه زيدٌ لم يضرب غلامَه إلا هو .

وتقدير النصب فيها : إن لم يضربْ زيدًا – أي متعلَّقَ زيد – لم يضرب غلامَه إلا هو ، وإن لم يلابس زيدًا بضربِ غلامه لم يضرب غلامَه إلا هو – على تقدير المصنف[2] – وبالتسليط : إن زيدًا – أي غلامَ زيد – لم يضرب إلا هو ، وعلى تقدير المصنف : إن زيدًا لم يلابِس بضرب غلامه إلا هو[2] .

وأما المفسِّر الذي معه متعلقان بضميرَي الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو : إن زيدٌ ضرب أخوه أباه ، فلك في الاسم المذكور الرفعُ والنصب ، فتقدير الرفع إن ضربَ زيدٌ – أي متعلقُ زيد – ضربَ أخوه أباه ، وتقدير النصب : إن ضرب أخو زيد زيدًا – أي متعلَّقَ زيد – ضرب أخوه أباه ، وبالتسليط : إن زيدًا أي – أبا زيد– ضرب أخوه ، وعلى تقدير المصنف إن زيدًا لابس بضرب (أبيه)[3] .

هذا ما عرض لإتمام هذا الباب والله أعلم بالصواب .

---

(١) في ط : أولى ، على أنه خبر لقوله ، وتقديرُ الرفع والصواب « الأولى » لأنه سيذكر بعده تقدير الرفع في المسألة الثانية .

(٢) شرح ابن الحاجب لكافيته ٣٥ .

(٣) في ت : ابنه .

التحذير

قوله : الرابع التحذير ، وهو معمولٌ بتقدير اتق ، تحذيرًا مما بعده ، أو ذِكْرُ المحذّر منه مكررا، نحو: إياك والأسد، وإياك وأن تُحذَفَ، والطريقَ الطريقَ .

سمي اللفظ (المحذَّرَ)[1] به من نحو : إياك والأسد ، ونحو : الأسد الأسد تحذيرا – مع أنه ليس بتحذير ، بل هو آلةُ التحذير .

قوله : وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده .

مؤذنٌ بأن لفظ التحذير هو إياك دون المعطوف ، وليس كذا ، بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه ، والصحيح أن يقال : لفظُ التحذيرِ على ضربين :

(إما لفظُ المحذرِ منه مكرَّرا ، معمولا لبَعِّدْ مقدَّرا نحو : الأسد الأسد .

أو لفظ المحذَّر مع المحذر منه بعده معمولا لبعِّد مقدرا)[2] .

قوله : تحذيرا مما بعده .

مفعول له ، والعامل فيه المصدر – أعني التقدير – أي بأن تقدر : اتق تحذيرا مما بعد ذلك المعمول ، كالأسد الذي بعد إياك .

وتقدير (اتق) ههنا فيه (بعض)[3] السماجة من حيث المعنى : إذ يصير المعنى : اتق نفسَك (من)[4] الأسد ، ولا يقال : اتقيت زيدًا من الأسد ، أي نجيته ، (ولو)[5] قال : بتقدير نَحِّ أو بَعِّدْ كان أولى .

---

(١) في ط : المحذور .

(٢) في ط : أما لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لبعد مقدرا . وأما لفظ المحذر منه مكررا معمولا لبعد مقدرا نحو : الأسد الأسد .

والتعبيران واحد إلا أن الاختلاف في الترتيب فقط .

(٣) في ط : بعد .

(٤) في ص : و .

(٥) في ت : واذ .

قوله : أو ذكر المحذر منه مكررا .

فيه نظر ، وذلك أن (ذكر) مصدر ، ففي عطفه على قوله (معمول) بُعدٌ من حيث المعنى ، إلا أن يقدَّرَ في الأول مضافٌ ، أي هو ذكر معمول ، أو ذكر المحذَّر منه .

وفيه نظر أيضا ، لأن مراده بالتحذير هذا المنصوب ، لأنه في تقسيم المنصوبات ، ألا ترى إلى قوله : الثاني المنادى ، الثالث ما أضمر عامله ، فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمُه كذا .

وفي بعض النسخ أو ذُكِرَ – بلفظ ما لم يسم فاعله – وليس بوجه ، لأن أو ههنا متصلةٌ – من حيث المعنى – فينبغي أن يليَه (مثلُ)[1] المذكور قبلُ ، كما في نحو : جاءني زيْد أو عمرو ، (بلى)[2] لو كانت منفصلة جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها ، تقول : أنا مقيمٌ ، ثم يبدو لك فتقول : أو أمشِي ، بمعنى بل أنا أمشي ، فيكون للإضرابِ عن الأول والإثباتِ للثاني – كما يجيء في حروف العطف[3] – .

قال سيبويه – في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[4] لو قال : أولا تطع كفورا لانقلب المعنى ، لأنها – إذن – إضرابيةٌ بمعنى (بل) فتكون للإضراب عن النهي عن طاعة الآثم[5] .

فلو قلنا ههنا : أو ذُكِر لكان إضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ، ولا يستقيم .

فعلى كل وجهٍ في لفظه نظر[6] .

---

(١) ساقطة من جـ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) ط ٣٦٩/٢ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ الدهر ٢٤ .

(٥) في الكتاب ٤٩١/١ : ولو قلت : أولا تطع كفورا انقلب المعنى فينبغي لهذا أن يجيء في الاستفهام بأم منقطعا من الأول ، لأن أو هذه نظيرُها في الاستفهام أم .

(٦) لعل أحسن تخريج لكلام ابن الحاجب حذف كلمة (ذكر) من قوله أو ذكر المحذر .. إلخ وبذلك يستقيم الكلام ، أما تقدير الرضي بأنه على حذف مضاف من الأول ، فقد أجاب عنه بما يكفي ، وكذا رَدُّ على ما ورد في بعض النسخ من أنه بالبناء للمفعول بما يكفي أيضا .

وضابط هذا الباب أن نقول ، كلُّ (محذرٍ)[1] معمولٍ لحذِّرْ أو بعدْ أو شبههما ، مذكورٍ بعده ما هو المحذَّر منه ؛ إما بواو العطف أو بمنِ ظاهرةً أو مقدرةً ، يجب إضمار عامله ، وكذا كلُّ محذَّرٍ منه مكرّرٍ معمولٍ لبعِّدْ .

فيدخل في الأول نحو : إياك والأسدَ ، وإياي والشرّ ، ومَازِ رَأْسَكَ والسَّيْفَ[2] .

فالمحذر – إذن – إما ظاهرٌ أو مضمَرٌ ، والظاهر لا يجيء إلا مضافا إلى المخاطب ، والمضمر لا يجيء – في الأغلب – إلا مخاطبا ، وقد يجيء متكلّما – كما مر[3] – .

وإذا كان معطوفا على المحذر جاز أن يكون ضميرَ (غيب)[4] نحو : إياك وإياه من الشر .

وقولُهم : إذا بلغ الرجلُ الستين فإيَاهُ وإيّا الشوابِّ[5] شاذٌّ من وجهين :

من جهة وقوع إياه محذَّرا وليس بمعطوف ، ومن جهة إضافة إيّا إلى المظهر .

وسيبويه[6] يقدر نحو : إياي والشر بنحو : لأَحْذَرْ ونحوه . (فيكون على هذا تحذُّرا لا تحذيرا)[7] .

---

(١) في ط : محذور .

(٢) في مجمع الأمثال ٢/٢٧٩ : قال الأصمعي : أصل ذلك أن رجلا يقال له مازن أسر رجلا ، وكان رجلٌ يطلب المأسورَ بِذَحْل ، فقال له : ماز – أي يا مازن – رأسك والسيف فنحى رأسه ، فضرب الرجل عنقَ الأسير . قلت : قال الليث : إذا أراد الرجل أن يضرب عنق آخر يقول : أخرج رأسك فقد أخطىء ، حتى يقول : ماز رأسك ، أو يقول : ماز ، ويسكت ومعناه مُدَّ رأسَك .

(٣) نحو : إياي والشر .

(٤) في ص وط : غائب .

(٥) أورد ابن جني في سر الصناعة ٣١٢ – ٣١٨ بتحقيق هنداوي عن المبرد أن الخليل يذهب إلى أن (إيّا) اسمٌ مضمَر مضافٌ إلى الكاف ، وحكى ذلك عن المازني أيضا .

ثم ذكر ما أورده سيبويه في الكتاب ١/١٤١ عن سماع الخليل من أعرابي إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب .

وذكر آراءً أخرى في إيّا منها رأي للأخفش أنه اسم مفرد يتغير آخره كما تتغير المضمراتُ .

ثم بين استحسانَه رأيَ الأخفش وردّ ما عداه .

وانظر : المسألة في كتاب الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه لمهدي المخزومي صفحة ٢١٤ .

(٦) في الكتاب ١/١٣٨ : ومن ذلك أيضا إياك والأسد وإياي والشر ، كأنه قال : إياك فاتقينّ والأسد ، وكأنه قال : إياي لأتقينّ والشر .

(٧) تكملة من ط .

وقال الخليل : بعضهم (تقول)[1] له : إياك ، فيقول : إياي[2] ، (إذا)[3] قَبِلَ منك واستجاب ، كأنه يقول : أُحذِّرُ نفسي وأُحفَظُ .

وغير سيبويه يقدر في نحو : (إياي والشر)[4] : حذرْ – (خطابا)[5] – كما في إياك[6] .

وقول سيبويه أولى ؛ ليكون الفاعلُ والمفعولُ شيئا واحدا – كما في إياك والشر .

وقول عمر (رضي الله عنه)[7] لجماعة : إياي وأن يحذف أحدُكم الأرنب بالعصا ، وليذكّ لكم الأسلُ والرماحُ[8] يحتمِل أمرَ المتكلم – أي لأبعِّدْ نفسي عن مشاهدة حذف الأرنب ، وأمر المخاطب أي بعدوني عن مشاهدة حذفه .

وأما الثاني – أعني المحذّر منه المكرر – فيكون ظاهرا أو مضمرا ، نحو : الأسد الأسد ، ونفسك نفسك ، وإياك إياك ، وإياه إياه ، وإياي إياي ، سواء كان الظاهر مضافا أولا ، والمضمر متكلما أو مخاطبا أو غائبا .

وأجاز قوم ظهورَ الفعل مع هذا القسم ، نحو : احذرِ الأسدَ الأسدَ ، وإياك إياك احذرْ[9] .

نظرا إلى أن تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل ، كقوله تعالى : ﴿ دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾[10] .

---

(١) في جميع النسخ : يقول : ولعل الصواب ما أثبته ، فإن المقصود المخاطب لا المتكلم .
(٢) في الكتاب ١٣٨/١ : وزعم أن بعضهم يقال له : إياك فيقول : إياي ، كأنه قال : إياي أحفظ وأحذّر .
(٣) في ط : إذ .
(٤) في ت : إياي كأنه عاد لفظ المتكلم والشر .
(٥) ساقطة من ص .
(٦) كالزمخشري وابن يعيش ٢٥/٢ ، ٢٦ ، وانظر : الهمع ١٧٠/١ ، ولم يذكر المبرد تحذير المتكلم في المقتضب .
(٧) تكملة من جـ وص وط .
(٨) ورد هذا القول في الكتاب ١٣٨/١ ، وفي إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٣٠٧/١ ، وفي تاج العروس ٦٦/٦ . والتذكية الذبح ، والأسل : الرماح والنبل .
(٩) الذين ذكروا الإجازة من النحويين لم يحدِّدوا المجيزَ . انظر : الهمع ١٦٩/١ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١٩١/٣ .
(١٠) من قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ الفجر ٢١ .

ومنعه الآخرون[1] ، وهو الأولى ، لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذّر منه (ولأنا نقول)[2] إن كلّ معمولٍ مكررٍ موجِبٌ لحذف عامله .

وحكمةُ اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كونُ تكريره دالا على مقاربة المحذَّر منه للمحذَّر ، بحيث يضيق الوقت إلا عن ذكر المحذر منه على أبلغ ما يمكن ، وذلك بتكريره ، ولا يتسعُ لذكرِ العامل مع هذا المكرر .

وإذا لم يكرر الاسم جاز إظهار العامل اتفاقا .

قال المصنف : كان أصل إياك والأسدَ : اتقك ، ثم إنهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد إذا اتصلا جاءوا بالنفس مضافا إلى الكاف ، فقالوا : اتق نفسك ، (ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال)[3] ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج إليه ، لأن اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل ، فرجع الكافُ و لم يجز أن يكون متصلا ، لأن عاملَه مقدَّر – كما يجيء في باب المضمرات[4] – فصار منفصلا .

وأرى أن هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنًى عنه ، والأولى أن يقال : هو بتقدير إياك باعدْ ، أو نَحِّ ، بإضمار العامل بعد المفعول[6] .

وإنما جاز اجتماعُ ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون أحدهما (منفصلا)[7] كما جاز ما ضربتَ إلا إياك ، وما ضربتُ إلا إياي .

فإن قلت : بينهما فرق وذلك أن المفعوْل في الحقيقة في ما ضربت إلا إياي ليس ضمير المتكلم بل هو المتعددُ المقدّرُ ، أي ما ضربت أحدا إلا إياي ، فالفاعل والمفعول

---

(١) ومنهم سيبويه ١/١٣٩ ، والصيمري في التبصرة ١/٢٦٢ .

(٢) في ت وجـ وص : ولا نقول . والصواب ما أثبته لأنه سيذكر بعد أن المكرر يجب حذف عامله .

(٣) تكملة من جـ وص وط .

(٤) ط ٢/١٢ ، ١٣ .

(٥) شرح ابن الحاجب لكافيته ٣٧ ، وقال في إيضاحه للمفصل ١/٣٠٥ : ومنه ما هو قياسي .. كقولك : إياك والأسد وكقولك إياك من الأسد ، وأصله تَخَلّ ، إلا أن الضميرين إذا كانا لشيء واحد وجب إبدالُ الثاني بالنفس في غير أفعال القلوب ، فصار التقديرُ نحِّ نفسَك ، ثم حذف الفعلُ بفاعله ، فزال الموجِب لتغيير إضمار الثاني ، فوجب رجوعُه إلى أصله ، إلا أنه لا يمكن الإتيان به متصلا لعدم ما يتصل به ، فوجب أن يكون منفصلا .

(٦) هذا الرأي الذي رآه الرضي مذكور في أسرار العربية ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٧) في ص : متصلا .

فيه[1] ليسا – في الحقيقة – ضميرين لواحد ، بخلاف قولك : إياي ضربت !.

قلت : الضمير المنفصل حكمُه في كلامهم حكمُ الظاهر مطلقا – كما ذكرت في أول باب المنصوب على شريطة التفسير[2] – لكونه مستقلا مثلَه ، وقد صرح السيرافي بجواز نحو : إياي ضربتُ ، وأيضا الظاهر من كلام العرب أن المفعولَ المقدمَ على الفعل فيه معنى الحصر ، وإنْ منعه المصنف في شرح المفصل عند قول جار الله : اللهَ أحمدُ[3] .

فمعنى إياي ضربت (ما)[4] ضربت إلا إياي ، و﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[5] ما نعبد إلا إياك .

(وإنما وجب الحذف في الأول والثاني[6] لأن القصدَ – كما قلنا في النداء[7] – أن يفرُغَ المتكلمُ سريعا من لفظ التحذير ، حتى يأخذ المخاطبُ حِذْرَه من ذلك المحذوف ، وذلك لأنه لا يَستَعمِل هذه الألفاظَ إلا إذا شارفَ المكروهُ أن يرهَقَ)[8] .

وإنما وجب حذف العامل في نحو : إياك والأسدَ لأنه في معنى المكرر الذي ذكرنا أنه يجب حذف فعله ، لأن معنى إياك بعِّدْ نفسك من الأسد ، وفحوى هذا الكلام احذر الأسدَ ، ومعنى (الأَسَدَ) : أي بعِّد الأسد عن نفسك ، وهو أيضا بمعنى احذر الأسد ، لأن تبعيدَ الأسد عن نفسك بأن تتباعد عنه ، فكأنك قلت : الأسدَ الأسدَ .

فإن قلت : المعطوف في حكم المعطوف عليه ، وإياك محذر والأسد محذر منه ، وهما متخالفان ، فكيف جاز العطف ؟

---

(١) في جميع النسخ : فيه ، والمقصودُ : في المثال أو في الكلام وليس المقصودُ المفعولَ فيه الاصطلاحيَّ .

(٢) صفحة ٥٢٧ .

(٣) قال ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ٤٧/١ قوله : اللهَ أحمدُ على طريقة إياك نعبُد ، تقديما للأهم ، وما يُنَقَل أنه للحصر لا دليل عليه ، والتمسك فيه بمثل ﴿ بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ ﴾ الزمر ٦٦ ضعيف لأنه قد جاء ﴿ فَاعْبُدِ اللهَ ﴾ الزمر ٢ .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) الفاتحة ٥ أو ٤ على خلاف في عد البسملة آيةً من الفاتحة وعدم عدها .

(٦) لم يتقدم الحديث عن حذف العامل إلا في المكرر فلا أدري ما الذي يقصد بالثاني ، وإن قلنا إنه يقصد المعطوفَ فلا يستقيم ذلك لأنه سيذكره بعد قليل .

(٧) صفحة ٤٨٦ .

(٨) تكملة من ط وحدها . وفيها أيضا بعد قوله : يرهق : والمعطوف في إياك والأسد في المكرر ، وهو كلام غير متسق مع ما قبله لذا جعلته في الهامش .

فالجواب : أنه لا يجب مشاركةُ الاسم المعطوف (للمعطوف)[1] عليه إلا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله ، وجهة انتساب إياك إلى عامله كونُه مفعولا به ، أي مبعَّدًا وكذا الأسد مبعَّد ، إذ المعنى إياك بعّد وبعّد الأسد .

قوله : إياك من الأسد ، ومن أن تحذف ، وإياك أن تحذف بتقدير (مِنْ) ولا تقول : إياك الأسدَ لامتناع تقدير (من) .

إذا جاء المحذّرُ منه بعد المحذر ، فإما أن يكون مع (أن) أَوْلَا مَعَهَا ، فالذي بغير أن نحو : إياك والأسد ، يجوز فيه وجهان ، كونُه مع الواو ومع مِن ، وقد عرفت معنى العطف[2] ، وأما مِنْ فهو متعلق (بالفعل)[3] المقدر أي بعد نفسك من الأسد .

والذي مع أن يجوز فيه هذان الوجهان ، نحو : إياك وأن تحذف ، وإياك من أن تحذف ، ويجوز فيه وجه ثالث ، وهو حذف الجار ، لأن أَنْ حرف موصولة طويلة بصلتها ، لكونها مع الجملة التي بعدها بتأويل اسم ، فلما طال – لفظا – ما هو في الحقيقة اسم واحدٌ أجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر ، الذي هو مع المجرور كشيء واحد ، وكذا أن المصدرية ، وبعد حذف الحرف صار أن مع صلتها في محل النصب عند سيبويه ، نحو : اللهَ لأفعلن[4] .

وقال الخليل[5] والكسائي[6] : هي باقية على ما كانت عليه من الجر .

---

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) صفحة ٥٧٣ .

(٣) في ص : ببعد .

(٤) في الكتاب ١٤١/١ فإذا قلت : إياك أن تفعل ، تريد إياك أعظ مخافة أن تفعل ، أو من أجل أن تفعل جاز ، لأنك لا تريد أن تضمه إلى الاسم الأول ، كأنك قلت : إياك نح لمكان كذا وكذا .

(٥)و(٦) ونقل أيضا عنهما هذا الرأي ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٦٣٤ فقال : ومذهب الخليل والكسائي في أنه وأن أنهما في محل جر بعد حذف حرف الجر . ونقل محقق الكتاب في الهامش رقم (١) كلام الخليل من الكتاب ٤٦٤/١ ومنه : فإن حذفت اللام من أن فهو نصب ، كما أنك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصبا هذا قول الخليل .

ثم قال المحقق : هذا كلام سيبويه عن رأي الخليل في أن وأن بعد حذف حرف الجر فلعل المصنف استقى رأى الخليل من موضع آخر .

قلت : و لم أجد في الكتاب حديثا عن حذف الجار منسوبا إلى الخليل غيرَ هذا ، ولعل الرضي نقل عن ابن مالك ما نقله عن الخليل . والله أعلم .

والأولُ أولى ، لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ، ونحو اللهِ لأفعلنَّ نادر .

وحذف حرف الجر مع غير أنْ وأنَّ سماعٌ ، نحو : استغفرت الله ذنبا ، أي من ذنب ، (وبغاه الخير أي بغى له)[1] .

وقال الأخفش الصغير[2] : يجوز حذف حرف الجر قياسا إذا تعين ، وإن كان مع غير أن وأن[3] .

ولم يثبت ، فلهذا لم يجز حذفُ الجار من إياك من الأسدِ إذ (ليس بقياس و)[4] ولم يسمع .

فإن قيل : فاحذف العاطف .

قلنا : حذفه أيضا لا يجوز ، وهو أشد من حذف حرف الجر ، لأنه[5] قياس مع أنْ وأنَّ شاذٌّ كثير في غيرهما ، وأما حذف العاطف فلم يثبت إلا نادرا ، كما قال أبو علي في قوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ ﴾[6] أي وقلت . فأما قول الشاعر[7] :

---

(١) ساقط من ص .

(٢) هو علي بن سليمان الأخفش ، من أفاضل علماء العربية ، أخذ عن أبي العباس ثعلب ، وأبي العباس المبرد ، وأبي العيناء الضرير ، وأخذ عنه أبو عبيد الله المرزباني ، والمعافى بن زكريا ، وعلي بن هارون ، وكان ثقة . توفي سنة ٣١٥ هـ (نزهة الألباء ٢٤٨) .

(٣) ونقل هذا الرأي أيضا عن الأخفش الصغير ابنُ مالك في شرحه للكافية الشافية ٦٣٥ قال : ورأى علي بن سليمان الأخفش اطرادُ الحذف والنصب فيمالا لبس فيه كقول الشاعر :

تَحِنُّ فتبدي ما بها من صبابة ... وأُخفي الذي لولا الأسى لقضاني

أي لقضى علي .. وهذا النقل يؤكد لي اعتماد الرضي على ابن مالك في نقله عن الخليل والكسائي المذكورِ سابقا . في الصفحة السابقة ، تعليقة (٥)و(٦) .

(٤) تكملة من ط .

(٥) أي حذف حرف الجر .

(٦) التوبة ٩٢ . والآية بتمامها ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ ﴾ وجواب الشرط : تولوا . وانظر : الكشاف ٢٠٨/٢ .

(٧) هو الفضل بن عبد الرحمن بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب شيخ بني هاشم في وقته شاعرُهم وعالمهم ، شعره حجة احتج به سيبويه ، كان نازلا عند بعض بني تميم ، ولما اشتد هارون الرشيد في طلب الهاشميين دلوا عليه ونهبوه فهاجهم . توفي نحو سنة ١٧٣ هـ (الأعلام ٢٥٦/٥) .

١٦٦ - فإياك إياك المراءَ فإنه إلى الشر دعَّاءٌ وللشر جالب[١]

فإما لضرورة الشعر ، وإما لأن إياك إياك من باب (الأسدَ الأسدَ) ، أي المحذّر منه مكرر ، و (المِراءَ) منصوبٌ بأحذر ، وهذا قول سيبويه[٢] ، وإما لأن المراء مصدر (بمعنى)[٣] أن تمارى ، فَحُمِل في جواز حذف (الجار)[٤] على ما يقدَّر بِهِ ، ومع هذا لا يجوز قياسُ سائر المصادر عليه ؛ وهذا قول ابن أبي إسحاق[٥] .

ولا يمتنع أن يُدَّعَى أن الواو التي في المحذَّر بمعنى مع[٦] .

---

(١) البيت في الكتاب ١٤١/١ ، وفي المقتضب ٢١٣/٣ ، وفي الخصائص ١٠٢/٣ ، وفي اللامات ٥٨ ، وفي رصف المباني ١٣٧ (الشطر الأول) ، وفي معجم الشعراء للمرزباني ٣١٠ وفيه : وشعره حجة احتج به سيبويه ، قال محمد ابن سلام : قلت ليونس : أيا أبا عبد الرحمن أتجيزها ؟ ، قال : وهو من الإغراء . فقال : أجاز ابن أبي إسحاق للفضل ابن عبد الرحمن :

إياك إياك ... إلخ .

والبيت أيضا في الخزانة ٦٣/٣ .

اللغة : إياك : أحذرك ، المراء : الجدال .

الشاهد قوله : إياك إياك المراء حيث حذف منه الواو ولم يقترن بمن وهو شاذ .

(٢) قال في الكتاب ١٤١/١ بعد أن ذكر امتناعَ نحو : إياك الأسدَ ، وإجازة ابن أبي إسحاق البيت المذكور - : كأنه قال : إياك ، ثم أضمر بعد إياك فعلا آخر ، فقال : اتق المراء .

(٣) ساقطة من جـ وص .

(٤) في ص : حرف الجر .

(٥) في الكتاب ١٤١/١ إلا أنهم زعموا أن أبا إسحاق أجاز هذا البيت في شعر ونسب البغدادي في الخزانة إلى ابن أبي إسحاق ما نسبه إليه الرضي انظر : ٦٤/٣ ، وابن أبي إسحاق هو أبو بحر عبد الله بن أبي إسحٰق الحضرمي ، كان قيّما بالعربية والقراءة إماما فيهما ، شديد التجريد للقياس . يقال : إنه أول من علل النحو ، كان هو وعيسى ابن عمر يطعنان على العرب ، وكان يرد كثيرا على الفرزدق فهجاه توفي بالبصرة سنة ١١٧ هـ (نزهة الألباء ١٨) .

(٦) لم أجد من قال هذا الرأي غير الرضي فيما بين يدي .

الإغراء

وقد ترك المصنف بابا آخر مما يجب إضمار فعله – قياسا – وهو باب الإغراء ، وضابطه كلُّ مغرًى به مكررٍ أو معطوفٍ عليه بالواو مع معطوفه .

فالمكرر نحو قوله[1] :

١٦٧ – أخاك أخاك إن من لا أخَاله كساع إلى الهيجا بـغير سلاح[2]

والذي مع العطف نحو : شأنَك والحجَّ ، ونفَسَك وما يعنيها ، والعامل فيهما الزمْ ونحوُه .

وعلة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير .

والخلاف في وجوب حذفه في المكرر ههنا مثلُه هناك[3] ، وإن لم يتكرر وخلا من العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف – كما هناك – وكذا يجوز ههنا أن يكون الواو بمعنى مع[4] .

---

(١) ينسب البيت إلى مسكين الدارمي ، ومسكين هو ربيعة بن عامر بن أنيف بن شريح الدارمي التميمي ، شاعر عراقي شجاع من أشراف تميم ، له أخبار مع معاوية ، وكان متصلا بزياد بن أبيه ، توفي سنة ٨٩ هـ (الأعلام ٤١/٣) وهو في ديوانه ٢٩ وينسب إلى إبراهيم بن هرمة . وقد مرت ترجمة إبراهيم بن هرمة صفحة ٧٢ .

(٢) البيت في الكتاب ١٢٩/١ ، وفي الخصائص ٤٨٠/٢، وفي شرح شذور الذهب ١٧٥ ، وفي توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب ٨٠ ، وفي الخزانة ٦٥/٣ .

أعرب البغدادي (من لا أخاله) فقال ٦٥/٣ ، ٦٦ : مَنْ نكرة موصوفة بالجملة بعدها ، وقيل : موصولة ولا نافية للجنس ، وأخا : اسمها واللام : مقحمة بين المتضايفين ، نحو قولهم : يا بؤس للحرب ، والخبر محذوف ، أي موجود ونحوه .

الشاهد : قوله : أخاك أخاك فإنه منصوب على الإغراء مكرر .

(٣) صفحة ٥٧٢ .

(٤) انظر : صفحة ٥٧٦ تعليقة ٦ .

المفعول فيه

قوله : المفعول فيه ما فعل فيه فعلٌ مذكور من زمان أو مكان .

يعني بقوله : فعل مذكور الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور ، لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف ، وذلك لأنك إذا قلت : ضربت أمسِ فقد فعلت لفظ ضربتُ اليوم ، أي تكلمت به اليوم ، والضرب الذي هو مضمونه فعلته أمسِ ، فأمسِ ما فعل فيه الضرب لا ضربت .

واحترز بقوله (مذكور) عن نحو قولك : يومُ الجمعة يومٌ مبارك ، فإنه لابد أن يفعل في يوم الجمعة فعلٌ ، لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك ، فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه .

ونحو : يوم الجمعة في قولك : خرجت في يوم الجمعة داخلٌ في هذا الحد ، ولهذا قال بعد : وشرطُ نصبه تقديرُ (في) يعني أن (المفعول فيه) ضربان : ما يظهر فيه (في) وما ينتصب بتقديره ، وشرطُ نصبه تقديرُه ، وأما إذا ظهر فلابد من جره ، وهذا خلافُ اصطلاح (القوم)[1] ، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير في فالأولى أن يقال : هو المقدر بفي من زمانٍ أو مكانٍ فُعِل فيه فعلٌ مذكور[2] .

قوله : وشرط نصبه تقدير « في » ، وظروف الزمان كلها تقبلُ ذلك ، وظرف المكان إن كان مبهما قبل ، وإلا فلا ، وفُسِّرَ المبهم بالجهات الست ، وحُمِل عليه عندَ ولدى وشبهُهما لإبهامهما ولفظ مكان لكثرته ، وما بعد دخلت (مثل دخلت الدار)[3] على الأصح .

(قوله)[4] : ظروف الزمان كلها ، أي مبهمها ومؤقتها .

---

(١) في ط : القول ، والصواب ما أثبته .

(٢) قد يُغْفَر للمصنف ذلك أنه ذكر المفعول فيه مع المنصوبات ، وأما قوله : وشرط نصبه فلا يلزم منه دخول المجرور بفي لفظا في باب المفعول فيه ، بل كأنه بذلك يريد زيادة بيانٍ لتعريف المفعول فيه . والله أعلم .

(٣) تكملة من ط ، وهي مذكورة في مخطوطة متن الكافية صفحة ٢٤ ، وفي متن الكافية المثبت في شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ٣٨ .

(٤) ساقطة من ص وط .

تقبل ذلك : أي تقبل النصب بتقدير (في) .

والمبهم من الزمان هو الذي لا حدَّ له يحصُره ، معرفةً كان أو نكرة كحين وزمان ، والحين والزمان .

والمؤقت : ماله نهاية تحصره ، سواء كان معرفة أو نكرة ، كيوم وليلة وشهر ، ويوم الجمعة وليلة القدر ، وشهر رمضان .

قوله : وظرف المكان إن كان مبهما .

اختلف في تفسير المبهم من المكان ، فقيل هو النكرة[1] .

وليس بشيء ، لأن نحو : جلست خلفك وأمامك منتصب بلا خلاف على الظرفية .

وقيل : هو غير المحصور[2] – كما قلنا في الزمان[3] .

وهو الأولى ، فيخرج (منه)[4] المقادير الممسوحة كفرسخ وميل ، ولا خلاف في انتصابهما على الظرفية .

فقال هؤلاء[5] : ينتصب من المكان على الظرفية نوعان : المبهم والمعدود .

ويدخل في المبهم الجهاتُ الست ، وعند ، ولدى ، ووَسْط ، وبين ، وإزاء ، وحِذاء وحِذَة ، وتلقاء ، وما هو بمعناها .

---

(١) في الكتب التي بين يدي لم ينص على من فسر المبهم بالنكرة ، ولم أجده في غير شرح ابن برهان للمع صفحة ١٢٢ حيث قال : فأما ظرف المكان فلا يتعدى الفعل إلى مؤقته بغير حرف إلا شاذا .. وإنما يتعدى الفعل بنفسه إلى مبهمه فقط ، لاقتضاء المعنى مكانا مطلقا مبهما غير معين . وانظر : إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٣١٧/١ ، فقد ذكره أيضا ورد عليه .

(٢) الذين فسروا المبهم بأنه غير المحصور كثير منهم ابن السراج في الموجز في النحو ٣٦ ، وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسنية ٣٠٧ ، وابن يعيش في شرحه للمفصل ٤٣/٢ ، وأبو علي في الإيضاح بشرح المقتصد ٦٤١/١ ، وابن جني في اللمع ٥٥ ، وعبد القاهر في المقتصد ٦٤٢/١ ، وغيرهم .

(٣) صفحة ٥٧٨ .

(٤) تكملة من ص .

(٥) يعني الذين قالوا : المبهم غير المحصور ، وذلك تخلصا مما وقعوا فيه لأن الميل والفرسخ ينتصبان على الظرفية بلا خلاف كما يقول الرضي ، والحق أن هناك خلافا في انتصابهما على الظرفية ، في الهمع ١٩٩/١ ، وما ذكر من أن هذا المقدار ينصبه الفعل نصبَ الظرف هو قول النحويين إلا السهيلي ، فإنه زعم أن انتصابَ هذا النوع انتصابُ المصادر ، لا انتصابُ الظروف ، لأنه لا يقدر بِفِي .. إلخ .

ويستثنى من المبهم جانب ، وما بمعناه من جهة ووجه وكَنَف وذَرَى[1] ، فإنه لا يقال : زيد جانبَ عمرو وكنفَه ، بل في جانبه ، (أو إلى جانبه)[2] ، وكذا خارجُ الدار فلا يقال زيد خارجَ الدار – كما قال سيبويه[3] بل : من خارجِها ، كما لا يقال : زيد داخلَ الدار ، وجوفَ البيت ، بل في داخلها ، وفي جوفه .

وتكلف المصنف لإدخال المعدود في لفظ المبهم ، بأن قال : المبهم ما ثبت له اسمُه بسببِ أمرٍ غيرِ داخل في مسماه ، فالمكان الممسوح كالفرسخ داخل فيه ، فإنّ المكان لم يصر فرسخا بالنظر إلى ذاته ، بل بسبب القياس المساحي الذي هو أمر خارجٌ (عن)[4] مسماه[5] .

وقال : المؤقت ما كان له اسمه بسبب أمر داخل في مسماه كأعلام المواضع ، فإنها أعلام لها باعتبار (عين)[6] تلك الأماكن ، وكذا مثل ، بلد وسوق ودار ، فإنها أسماء لتلك المواضع بسبب أشياء داخلةٍ فيها ، كالدور في البلد ، والدكاكين في السوق ، والبيت في الدار ، وأما نحو : خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحِذاء فإن هذه (الأسماء)[7] تطلق على هذه الأماكن باعتبار ما تضاف إليه .

---

(١) في التاج ١٣٦/١٠ والذَّرَا : الكِنّ ، وقال الأصمعي : هو كل ما استترت به ، يقال : أنا في ظل فلان أي في كنفه وستره ودفئه . والذري بالضم جمع ذروة أعلى الشيء . وانظر : الكتاب ٢٠٤/١ ، والمقتضب ٣٤٨/٤ ، ٣٤٩ فقد ذكر امتناع نصب بعض هذه الألفاظ على الظرفية .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) الكتاب ٢٠٤/١ .

(٤) في ص : من .

(٥) ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ٣١٧/١ ذكر هذا الرأي مع رأيين آخرين لم ينسبها إلى نفسه ، ورد على الرأي الذي يقول المبهم هو النكرة وعلى الرأي الذي يقول : المبهم غير المحدود بنحو الفرسخ والميل ، وذكر أنهما ينتصبان على الظرفية بلا خلاف فتبعه الرضي في ذلك ، ثم قال : ومنهم من قال : إن الوقت هو الذي له اسمه باعتبارِ ما هو داخل في مسماه والمبهم ماله اسمه باعتبارِ ما ليس داخلا في مسماه ، وهذا هو الذي يطَّرد . فالدار على هذا موقت ، والفرسخ مبهم ، لأن الدار اسمها من جهة ما دخل في مسماها من البناء والسقف وغيره ، والفرسخ له اسمه باعتبار قياس غير داخل في مسماه .

(٦) في ص : من .

(٧) في جـ وص وط : الأشياء ، ولعل الأحسن ما أثبته .

(وينبغي أن يستثنى من المبهم في قوله أيضا نحو : جانبَ ، وما بمعناه ، وكذا جوف البيت ، وخارج الدار ، وداخلها)[1] ، وكذا بعض ما في أوله ميمٌ زائدة من اسم مكان لأنه إنما يثبت مثلُ هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه ، والحدثُ شيءٌ خارج عن مسمى المكان .

مع (أنه لا ينتصب)[2] كلُّ ما هو من هذا الجنس ، فلا يقال (نمت)[3] مضربَ زيد ، وقمت مصرعَه ، بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل ، وذلك بأن يقال : اسم المكان أن يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان ، أولا .

والثاني لا ينتصب على الظرفية إلا بالفعل الذي ينتصب به على الظرفية المختصُّ من المكان ، كدخلت ونزلت وسكنت ، وهو كالمضرَب والمقتَل (والمنبَت)[4] والمأكَل والمشرَب ونحوها .

والأول ينصبه – أيضا – على الظرفية الفعلُ المشتق مما اشتُق منه اسم المكان ، نحو : المجلَس ، والمقعَد ، والمأوى ، والمَسَدّ ، والمقتل ، والمبيت ، (فتقول : قاتلت موضعَ القتال ، ونصرت مكانَ النصر وكذا)[5] تقول : قمت مقامَه ، وجلست مجلسَه ، وأويت مأواه ، وسددت مسدَّه .

وينصبه أيضا كلُّ ما (كان)[6] فيه معنى الاستقرار ، وإن لم يشتق مما اشتق منه نحو : جلست موضعَ القيام ، وتحركت مكانَ السكون ، وقعدت موضعَك ، ومكانَ

---

(١) في هامش ط ١٨٤/١ تعليقة ٤ فعلى قوله سمى المكان المبهم مبهما ؛ لأنه لا يطلق عليه الاسم بمجرد النظر إلى ذاته ، بل إطلاق الاسم عليه يحتاج إلى اعتبار شيء آخر خارج عن ذلك المكان ، فهو مبهم في ذاته ، متعين الاسم بذلك الخارج ، فظرف المكان عنده قسمان مبهم وموقت ، وعند الجز ولي ثلاثة أقسام : مبهم ومعدود وموقت ، ثم نقول : مقتضى ما حد به المصنف مبهمَ المكان أن ينتصب على الظرفية قياسا نحو قولك : جوف البيت ، وخارج الدار ، وداخلها ، ولا ينتصب على ما نصَّ عليه سيبويه (نسخة) .

قلت : أثبت هذا الكلام هنا على غير العادة لما فيه من إيضاحٍ وتفصيل ، وليس في النسخ المعتد بها .

(٢) في ط : مع أنه ينتصب ، والصواب ما أثبته بدليل قوله : فلا يقال : نمت مضرب زيد .. إلخ .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) ساقطة من جـ وص وط .

(٥) تكملة من ط .

(٦) تكملة من جـ .

زيد ، وجلست منزلَ فلان ، وقعدت مركزه ، قال الله تعالى : ﴿ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾[1] وكذا نمت مبيته ، وأقمت (مشتاه)[2] .

وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه ، فلا يقال : كتبت الكتاب مكانَك ، ورميت بالسهم موضعَ بكر ، وقتلته مكانَ القراءة ، وشتمتك منزلَ فلان .

وقال (الأكثرون)[3] من المتقدمين : المبهم من المكان هو الجهاتِ الست ، والموقت ما سواها[4] .

وهذا القول هو الذي ذكره المصنف في الكافية[5] .

ثم قالوا : حُمِلَ عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات ، فانتصبت انتصابَها لمشابهتها للجهات في الإبهام .

قال المصنف : وكذا حُمِل لفظ « مكان » على الجهات لا لإبهامه ، فإن قولك : جلست مكانَ زيد لا إبهام هنا في لفظ مكان ، بل لكثرة استعماله ، فحذف (في) منه تخفيفا[7] .

ولا ينبغي للمصنف هذا الإطلاق ، فإن لفظ (مكان) لا ينتصب إلا بما (فيه معنى)[8] الاستقرار فلا يقال : كتبت المُصحفَ مكانَ ضربِ زيدٍ – كما قدمنا[9] – .

---

(١) التوبة ٥ . وفي التبيان ٦٣٥ : المرصد : مفعل من رصدت ، وهو هنا مكان ، وكلُّ ظرفٌ لا تعُدوا ، وقيل : هو منصوب على تقدير حذف حرف الجر ، أي على كل مرصد ، أو بكل .

(٢) في جـ و ص : ممشاه .

(٣) في ط : الأكثررل ، ولعله خطأ طباعي .

(٤) ومنهم أبو علي الفارسي في الإيضاح بشرح المقتصد ٦٤١ ، والزمخشري في المفصل بشرح ابن يعيش ٤٠/٢ ، وعبد القاهر في المقتصد ٦٤٣ .

(٥) انظر : المتن صفحة ٥٧٨ .

(٦) ذكر ابن الحاجب ذلك في إيضاحه للمفصل ٣١٩/١ ، ٣٢٠ ممثلا به لبيان معنى الظرفية في سواء قال : وبيان الظرفية فيها هو أن العرب تجري الظروف المعنويةَ المقدرةَ مجرى الظروف الحقيقية فيقولون : جلس فلان مكانَ فلان ، وأنت عندي مكانَ فلان ، ولا يعنون إلا منزلة في الذهن مقدرة ، فينصبونَهُ نصبَ الظروف الحقيقية ، فكذلك إذا قالوا : مررت برجل سواك وسوائك .. إلخ .

ولم يذكر أن ذلك لكثرة الاستعمال كما أشار إليه الرضي .

(٧) في ص : فيه من معنى .

(بلى ، يجب انتصاب لفظ مكان – بمعنى البدل – على الظرفية ، لكنه بمقدَّر مشتقٍّ مما اشتق لفظ مكان منه ، نحو : أنت لي مكانَ أخي ، أي كائن مكانه ، وجاءني زيد مكانَ عمرو ، أي كائنًا مكانه ، فهو نحو : قعدت مقعده ، وأويت مأواه ، على ما ذكرنا قبل)[1] .

وينبغي على قول هؤلاء الأكثرين أن تُحَمَل المقاديرُ الممسوحة على الجهات الست ، لمشابهتها لها في الانتقال ، فإن تعينَ ابتداء الفرسخ – مثلا – لا يخص موضعا دون موضع ، بل يتحولُ ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلفِ قُدَّاما ، واليمين شمالا .

هذا واعلم أنه إنما نصب الفعلُ جميعَ أنواع الزمان لأن بعضَ الأزمنة – أعني الأزمنة الثلاثة – مدلولُه ، فطُرِدَ النصبُ في مدلوله وفي غيره .

وأما المكان فلمّا لم يكن لفظُ الفعل دالا على شيء منه – بل دلالته عليه عقليةٌ لا لفظيةٌ (لأن كل فعل لابد له من مكان)[2] – نُصِبَ[3] من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلولُ الفعل – أي الأزمنة الثلاثة – (وهو غير المحصورِ منه والمعدودِ ، ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الأزمنة الثلاثة)[4] .

وأما انتصاب نحو : قعدت مقعده ، وجلست مكانه ، ونمت مبيته ، فلكونه متضمنا لمصدر معناه الاستقرارُ في ظرف ، فمضمونُه مشعرٌ بكونه ظرفا لحدث بمعنى الاستقرار ، كما أن نفسه ظرف لمضمونه ، بخلاف نحو : المضرَبَ والمقتَل ، فلا جَرَمَ لم ينصبه على الظرفية إلا ما فيه معنى الاستقرار (لدلالة صيغة اسم المكان ، فالمكان في مثله مدلولٌ عليه بشيئين ، بخلاف نحو : المضرَبَ والمقتَل والمنصَر ، فإن مضمونها – أعني : القتل والضرب والنصر – ليس بمعنى الاستقرار في ظرف ، فهو لا يشعر بالظرفية فيه .

وإنما لم ينتصب مثلُ هذا المكان إلا بالفعل المشتق من الحدث الواقع فيه نحو : قعدت مقعده ، وأويت مأواه ، والمشتقِّ مما يقاربه مما فيه معنى الاستقرار نحو قوله تعالى :

---

(١) تكملة من جـ وص .

(٢) ساقط من ص .

(٣) جواب لمّا في قوله : فلمّا لم يكن لفظ الفعل .. إلخ .

(٤) ساقط من جـ .

﴿ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾[1] لأن لفظ هذا المكان لا يشعر إلا بكونه ظرفا لما فيه من معنى الاستقرار ، ولا يتعدى إليه إلا ما فيه معنى الاستقرار)[2] .

وأما قول المصنف في الشرح : لما كان ظرفُ الزمان المعيّنُ مدولَ الفعل تعدى إليه الفعلُ[3] . فهو مغالطة منشؤها الاشتراك في لفظ المعين ، وذلك أن الفعل يدل على المعين لكن من الأزمنة الثلاثة لا على المعيّنِ المؤقّتِ المرادِ به ههنا المحصور[4] ، كاليوم والليلة (والشهر والسنة)[5] .

وكذا قوله : الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى إليه[6] ، غلط أو مغالطة وذلك لأن الفعل لا يدل على المكان المبهم أصلا ، لأن المقصودَ من دلالة اللفظ على الشيء الدلالةُ الوضعيةُ لا العقليةُ ، ودلالةُ الفعل على المكان عقليةٌ لا وضعية ، ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان ، (لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسره)[7] .

قوله : ولفظ مكان .

وكذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل ، وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار .

قوله : وما بعد دخلت .

اعلم أن دخلت ونزلت وسكنت تنصبُ على الظرفية كلَّ مكان دخلت عليه ، مبهما كان أولا ، نحو : دخلت الدار ، ونزلت الخان ، وسكنت الغرفة ، وذلك لكثرة استعمال

---

(١) التوبة ٥ . وانظر : صفحة ٥٨٢ تعليقة ١ .

(٢) تكملة من جـ .

(٣)و(٦) قال في شرحه لكافيته ٣٨ : وإنما لم يقع من ظروف الأمكنة ذلك الموقع إلا المبهم دون المعين ، ووقعت ظروف الأزمنة كلها ذلك الموقع ، من جهة أن الأفعال التي تتعدى إليها وتقتضيها لها دلالة على الزمان المعين ، فتعدت إلى المعين ، وليس للفعل دلالة على الأمكنة المعينة ، وإنما يقتضي مكانا غير معين ، فتعدت إلى غير المعين ، وهو المبهم حسبما كان اقتضاؤها . قلت : ليس في كلام ابن الحاجب ما يوجب هذا الهجوم ، والظاهر أنه أراد بالمعين ، الموقت المحصور .

(٤) هنا في ص : الذي له نهاية .

(٥) تكملة من ص وط .

(٧) ساقط من ص .

(هذه)[1] الأفعال الثلاثة ، فَحُذِفَ حرفُ الجر – أعني في – معها في غير المبهم أيضا .

وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه[2] .

وقال الجرمي : دخلت متعدٍّ فما بعده مفعول به لا مفعول فيه[3] .

والأصح أنه لازم ، ألا ترى أن غيرَ الأمكنة بعد دخلت يلزمها (في) نحو : دخلت في الأمر ، ودخلت في مذهب فلان ، وكثيرا ما يستعمل (في) مع الأمكنة أيضا بعده نحو : دخلت (في البلد ، وكذا نحو قوله تعالى : ﴿ وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾[4] وقولك : نزلت في الخان ، وكونُ مصدرِ دخلت)[5] على الدخول ، والفُعولُ في مصادر اللازم أغلبُ ، وكونُه ضدَّ خرجت ، وهو لازم اتفاقا ، يُرجِّحان[6]

---

(١) في ط : هذا .

(٢) في الكتاب ١٥/١ ، ١٦ : وقد قال بعضهم : ذهبت الشام يشبهه بالمبهم ، إذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذ ، لأنه ليس في ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل ذهبت الشام دخلت البيت .. إلخ .

(٣) في الأمالي الشجرية ٣٦٧/١ ، ٣٦٨ فمذهب سيبويه أن البيت ينتصب بتقدير حذف الناقص وخالفه في ذلك أبو عمر الجرمي .

قلت : قال المبرد في المقتضب ٣٣٧/٤ ، ٣٣٨ فأما دخلت البيت فإن البيت مفعول ، تقول البيت دخلته ، فإن قلت : فقد أقول : دخلت فيه ، قيل هذا كقولك : عبد الله نصحت له ونصحته .

فقد جعله يكون متعديا حينا ولازما حينا آخر .

وأقره على صنيعه ابن يعيش في شرح المفصل ٤٤/٢ .

وجعل ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٦٨٣ النصبَ على نزع الخافض ثم قال ٦٨٤ : ولا يجوز الحكم على دخل بأنه متعد بنفسه إلى المكان المختص ، لأنه لو تعدى بنفسه إلى المكان على أنه مفعول به لتعدى بنفسه إلى غير المكان ، ولم يُحتَجْ معه إلى حرف جر في نحو قولهم : دخلت في الأمر . وانظر : الفوائدَ الضيائية شرح كافية ابن الحاجب تحقيق د / أسامة طه الرفاعي جـ ١ صفحة ٣٧٢ تعليقة ٣٢ فقد ذكر هناك استعمال هذا اللفظ في القرآن الكريم .

(٤) إبراهيم ٤٥ .

(٥) ساقط من جـ .

(٦) علل الرضيُّ لاختياره – أعني كونَ دخل لازما – بأربعة أشياء ، وأعاد الضمير إليها مثنى ، وقد يغفر له إذا اكتفينا بقوله : وكون مصدره على فعول ، وكون ضده لازما .. وأقول ذكر ابن يعيش هذه العلل في شرحه للمفصل ٤٤/٢ .

كونَه لازما ، فمن ثم قال[1] : على الأصح .

وأما نحو : ذهبت الشام فانتصابُ الشام على الظرفية اتفاقا ؛ لأن ذهب لازمٌ ، وهو شاذ كقوله[2] :

١٦٨ – فلأبغينكم قَنًا وعوارضا ولأُقبلنَّ الخيلَ لابةَ ضَرْغَدِ[3]

أي في قنا وفي عوارض ، وهما موضعان[4] . ومثله قوله[5] :

١٦٩ – لدْنٌ بهز الكف يعسِل متنُه فيه كما عَسَل الطريقَ الثعلبُ[6]

---

(١) يعني ابن الحاجب انظر : متن الكافية صفحة ٥٧٨ .

(٢) قائله عامر بن الطفيل ، وينسب إلى عاتكة بنت زيد . وابن الطفيل هو : عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامري من بني عامر بن صعصعة ، فارس قومه وأحد فتاك العرب وشعرائهم ، وساداتهم في الجاهلية ، أدرك الإسلام شيخا ، فوفد على رسول الله ، ﷺ ، في المدينة يريد الغدر به فلم يجرؤ عليه فدعاه إلى الإسلام ولم يسلم . توفي سنة ١١ هـ (الأعلام ٤/٢٠) .

وعاتكة هي : بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية شاعرة صحابية تزوجها عبد الله بن أبي بكر ، فلما مات تزوجها عمر بن الخطاب ، فلما استشهد تزوجها الزبير بن العوام . توفيت نحو عام ٤٠ هـ (الأعلام ٤/٧) .

(٣) البيت في ديوان عامر ٥٥ وفيه : الملا وعوارضا ولأوردن .

وفي الكتاب ١/٨٢ ، ١٠٩ ، وفي الأمالي الشجرية ٢/٢٤٨ ، وفي الخزانة ٣/٧٤ .

اللغة : ذكر صاحب الخزانة في شرح أُقْبِلَنَّ رأيين : أحدهما للفارسي ، وهو أنه فعل لازم يتعدى بحرف الجر ، والأصل لأقبلن بالخيل إلى لابة ضرغد . ثم قال : وفيه تعسف لأنه حذفَ حرفَي جر في فعل واحد . والثاني للعبدري شارح الإيضاح ، وهو أن أقبل ههنا متعد بمعنى جَعَل مقابلا ، وليس ضد أدبر ، والمعنى لأجعلن الخيل تقابل ، فهو متعد إلى مفعولين .. قال أبو زيد في نوادره : قَبَلت الماشية الوادي تقبُله قُبولا إذا استقبلته ، وأقبلتها إياه « الخزانة ٣/٧٦ ، ٧٧ » اللابة : الحَرّة . ضرغد : في اللسان ٤/٢٥٢ اسم جبل وقيل : هو موضع ماء ونخل . ويقال له أيضا : ذو ضرغد .

الشاهد قوله : قنا وعوارضا فإنهما مكانان ولا ينتصبان على الظرفية ، وقد نصبهما بإسقاط الجار شذوذا .

(٤) في الخزانة ٣/٧٥ قنا : جبل في بلاد بني ذبيان وفي ٣/٧٦ عوارض : جبل لبني أسد ، وقال أبو رياش : هو جبل في بلاد طيء ، وعليه قبر حاتم ، وهذا هو الصحيح .

(٥) قائله : ساعدة بن جُؤَيَّةَ ، نقل صاحب الخزانة ٣/٨٦ ، ٨٧ عن الآمدى أنه أخو بني كعب بن كاهل بن الحارث ، وأنه شاعر محسّن جاهلي وشعره محشو بالغريب ، ثم قال : إنه شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم وليست له صحبة ، كذا قال ابن حجر .

(٦) البيت في الكتاب ١/١٦ ، ١٠٩ ، وفي الخصائص ٣/٣١٩ ، وفي أمالي ابن الشجري ١/٤٢ ، وفي شرح ديوان الهذليين ١/١٩٠ ، وفي الخزانة ٣/٨٣ .

اللغة : لدن : لين ناعم ، يعسل : يشتد اهتزازه ، وعسل الثعلب أو الذئب إذا اشتد اضطرابه ، ولدن صفة أخرى لأسحم في قوله قبل يصف الرمح :

من كل أسحم ذابل لا ضره قِصَرٌ ولا راشُ الكعوب معلب

الشاهد قوله : عسل الطريق فإن أصله عسل في الطريق فحذف الجار شذوذا .

ويكثر حذف (في) – وإن كان شاذا – من كل اسم مكان يدل على معنى القرب أو البعد ، حتى يكاد يلحق بالقياس ، نحو : هو منى مزجرَ الكلب[1] ومناطَ الثريا[2] ومقعَدَ الخاتن[3] ومنزلةَ الشغاف[4] .

ولا (بأس)[5] أن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الظروف[6] فنقول : ظرف (الزمان)[7] على ضربين :

ما يصلح جوابا لـ (كم) وهو ما يكون معدودا ، سواء كان معرفة أو نكرة ، فإذا كان كذا استغرقه الفعل الناصبُ له إن أمكن ، كما إذا قيل لك : كم سرت ؟ فقلت : شهرا . استغرق السير جميع الشهر ، ليلَه ونهارَه ، إلا أن تقصد المبالغة والتجوز ، وكذا إذا قلت : شهرَ رمضان .

فإن لم (يمكن)[8] استغراق الجميع استغرق منه ما (أمكن)[9] كما تقول : شهرا في جواب كم صمت أو كم سريت ؟ فالأول يعم جميعَ أيامه ، والثاني جميع لياليه .

والذي يصلح جوابا لمتى هو الزمان المختص ، معدودا كان – كالعشر (الأُوَلِ)[10] من رمضان – أولا . ومحدودًا كان – كيوم الجمعة – أولا كالزمن الماضي ، ومعرفة كان كيوم الجمعة ، أولا كأول يوم من رمضان ، ويومًا قدم فيه زيد .

ولا يجوز أن يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلاثة أيام ، وكذا لو قلت : ثلاثة

---

(١) أي مكان زجره وطرده يعني هو مهان وانظر : صفحة ٢٨٥ تعليقة ٨ .

(٢) انظر : صفحة ٢٨٥ تعليقة ٩ .

(٣) أي قريب .

(٤) الشغاف كَسَحَاب غلاف القلب .. أو حجابه .. أو حبته أو سويداؤه (التاج ٦/١٥٧) والمعنى أن منزلته في غاية العظمة .

(٥) في ص : بد .

(٦) كان الأولى أن يترك الحديث عما أهمله المصنف حتى ينتهي من شرح ما قاله ابنُ الحاجب عن الظرف .

(٧) في جـ : المكان ، والصوابُ ما أثبتُّه بدليل التمثيل له بظرف الزمان .

(٨) في ط : يكن .

(٩) في ط : مكن .

(١٠) في ت : الأولى والصحيح ما أثبته لأنها جمع الأول .

أيام من رمضان ، (لأنه غيرُ مختص)[1] ، ولو قلت : الثلاثة (الأوائلِ)[2] من رمضان جاز لاختصاصها .

ويجوز في جواب متى التعميمُ والتبعيضُ إن صلُح الفعل لهما ، كيوم الجمعة في جواب متى سرت ؟ ، وإن وجب التعميمُ فَهُوَ له ، كيوم الجمعة في جواب متى صمت ؟ ، وكذا إن لم يكن صالحا إلا للتبعيض ، فهو له نحو : يوم الجمعة ، في جواب متى خرجت من البلد ؟

فما لا يصلح إلا جوابَ متى المختصُّ غيرُ المعدود كيوم الجمعة .

ومالا يصلح إلا جواب كم المعدودُ غيرُ المختص ، كثلاثة أيام وشهر وسنة .

وما يصلح جوابا لهما المعدودُ المختص كالعشر (الأول)[3] من رمضان .

قال سيبويه : الدهر والليل والنهار – مقرونةً باللام – لا تصلح إلا جوابا لكم[4] .

– يعني الليل معطوفا عليه النهار[5] – كقوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾[6] أي الدهر ، فأما إذا قلت : سير عليه النهارَ ، أو سير عليه الليلَ – مشيرا إلى نهار وليل معينين ، فيقعان جوابا لمتى .

وقال سيبويه : أسماءُ الشهور كالمحرم وصفر إلى آخرها – إذا لم يضف إليها اسم الشهر ، فهي كالدهر والليل والنهار (والأبد)[7] – أي تكون جوابا لكم لا غير – قال : لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الأيام ، كأنك قلت : سير عليه الثلاثونَ يوما

---

(١) ساقط من ص .

(٢) في ت وط : الأولى ، وفي جـ وص : الأول ، والصواب ما أثبته لأنها جمع الأوَّل .

(٣) انظر : صفحة ٥٨٧ تعليقة ١٠ .

(٤) في الكتاب ١/١١٠ ، ومما لا يجوز العملُ فيه من الظروف إلا متصلا في الظرف كله ، قولك : سير عليه الليل والنهار والدهر والأبد ، وهذا جواب لقوله : كم سير عليه ؟ إذا جعله ظرفا .. ويدلك على أنه لا يكون أن يجعل العمل فيه في يوم دون الأيام ، وفي ساعة دون الساعات أنك لا تقول : لقيته الدهرَ والأبدَ ، وأنت تريد يوما منه ، ولا لقيتهِ الليل وأنت تريد لقاءه في ساعة دون الساعات .

(٥) لا يقصد سيبويه ما ذكره الرضي ، وانظر : ما نقلته عن الكتاب ١/١١٠ في التعليقة السابقة .

(٦) الأنبياء ٢٠ .

(٧) في ط : واللابد .

إذا قلت سير عليه صَفَرَ فيستغرقها السير ، ولو أضفت إليها شهرا صارت كيوم الجمعة ، وصلحت جوابا لمتى أيضا[1] .

هذا كلامه ، فإن كان مستندا إلى (كلام)[2] عن العرب فبها ونعمت ، وإلا فأي فرق بينهما من حيث المعنى ؟

قوله[3] كأنه (قيل : سير)[4] عليهِ الثلاثون يوما . قلنا : ليس تعيينُ العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى ، كالعشر الأُوَلِ من رمضان – على ما ذكرنا[5] – .

---

(١) الكتاب ١/١١١ .

(٢) في ص وط : رواية .

(٣) يعني سيبويه .

(٤) في ط : قيل : كأنه سير .

(٥) صفحة ٥٨٨ .

حكم الظروف في التصرف وضده

ولنذكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده ، فنقول :

المرادُ بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمَل إلا منصوبا بتقدير (في) أو مجرورا بمن ، وقد ينجر (متى)[1] بإلى وحتى أيضا ، وينجر (أين) بإلى أيضا مع عدم تصرفهما .

و(مِنْ) الداخلةُ على الظروف غير المتصرفة أكثرُها بمعنى (في) نحو : جئت من قبلِك ومن بعدك و ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ﴾[2]، وأما نحو : جئت من عندك ، و ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ﴾[3] فلابتداء الغاية .

والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابُه بمعنى (في) أو انجرارُه بمن .

فمن الأول أكثرُ الظروف المبنية لزوما كإذ ، وإذا – على تفصيل يأتي في الظروف المبنية[4] – وكصباحَ مساءَ ، ويومَ يومَ – كما يجيء في المركبات[5] – .

وقد يجيء حيث وإذْ متصرفين[6] نحو : ﴿ اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾[7] وقوله تعالى : ﴿ بَعْدَ إِذْ أُنْزِلَتْ ﴾[8] .

---

(١) في ط : من ، والصواب ما أثبته .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنا فى أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُوْنَا إِلَيْهِ وَفِى آذَانِنَا وَقْرٌ ومِنْ بَيْنِنَا وبَيْنِكَ حِجَابٌ فَاعْمَلْ إِنَّنَا عَامِلُونَ ﴾ فصلت «٥» .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّى خِفْتُ الْمَوَالِىَ مِنْ وَرَائِى وَكَانَت امْرَأَتِى عَاقِرًا فَهَبْ لِى مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ مريم ٥ .

(٤) انظر : ط ٢/١٠١ وما بعدها .

(٥) ط ٢/٩١ .

(٦) انظر : في تصرفهما وعدمه هامش رقم ١ من المقتضب ٤/٣٤٦ ، ففيه كلام حسن .

(٧) الأنعام ١٢٤ .

(٨) من قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللهِ بَعْدَ إِذْ أُنْزِلَتْ إِلَيْكَ وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ القصص ٨٧ .

(ومن)[1] المعربة (غير المتصرفة)[2] بُعيدَات بَيْنٍ ، وذاتَ مرة ، وذات يوم ، وذات ليلة ، وذات غداة ، وذات العِشاء ، وذات الزُّمَين ، وذات العُوَيْم ، وذا صباح ، وذا مساء ، وذا صبوح ، وذا غبوق .

فهذه الأربعة بغير (تاء)[3] وإنما سمع في هذه الأوقات ، ولا يقاس عليه نحو : ذاتَ شهر ، ولا ذاتَ سنة ، وهذه كلها تلزم الظرفيةَ في غير لغة خَثْعم[4] ، وهم يُصَرِّفُونها قال شاعرهم[5] :

١٧٠ – عزمتُ على إقامةِ ذي صباحٍ لأمرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ[6]

وأما ذاتَ اليمين وذاتَ الشمال فكثيرتا التصرف – كما يجيء في (باب)[7] الظروف المبنية[8] – .

ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجيء في المركبات[9] ، ومعنى ذات مرة ، وأخواتُه يجيء في باب الإضافة[10] .

---

(١) في ت : ومنه من .

(٢) تكملة من جـ وط .

(٣) في ت وجـ وص : هاء .

(٤) انظر : الكتاب ١/١١٥ ، والتبصرة ١/٣٠٧ ، وفي معجم قبائل العرب ١/٣٣٠ ، خثعم بن أنمار : قبيلة من القحطانية كانت منازلهم بجبال السراة وما والاها حتى أجلتْهم الأزدُ فنزلت خثعمُ ما بين بيشةَ وَتَرَبَةَ وظهر تَبَالة .

(٥) أنس بن مدركة أو مدرك الخثعمي أبو سفيان ، شاعر ، فارس ، من المعمرين ، كان سيدَ خثعم في الجاهلية وفارسها ، وأدرك الإسلام فأسلم ، ثم أقام بالكوفة ، وانحاز إلى علي بن أبي طالب فقتل في إحدى المعارك سنة ٣٥ هـ (الأعلام ١/٣٦٦) .

(٦) البيت في الكتاب ١/١١٦ ، وفي المقتضب ٤/٣٤٥ ، وفي الخصائص ٣/٣٢ ، وفي البيان والتبيين ٢/٣٥٢ ، وفي الحيوان ٣/٨١ ، وفي الأمالي الشجرية ١/١٨٦ ، وفي شرح ابن يعيش ٣/١٢ ، وفي المقرب ١/١٥٠ ، وفي الهمع ١/١٩٧ ، وفي الدرر ١/١٦٨ ، وفي الخزانة ٣/٨٧ .

اللغة : على إقامة ذي صباح ، أي ليل ذي صباح ، لأمر ما : ما زائدة . لأمر ما يسود من يسود : أي الذي يسوده قومه لا يسودونه إلا لشيء من الخصال الجميلة ، والأمور المحمودة . (الخزانة ٣/٨٩ ، ٩٠) .

الشاهد قوله : ذي صباح فإنه ظرف يلزم النصب على الظرفية إلا عند خثعم فإنهم يَصَرِّفونه كما فعل شاعرهم حيث جاء به مجرورا .

(٧) تكملة من ص وط .

(٨) لم أجد في باب الظروف المبنية حديثا عن كثرة تصرف ذات اليمين وذات الشمال .

(٩) ط ٢/٩١ .

(١٠) صفحة ٩١٨ ، ٩١٩ .

وقولهم : (لقيته)[1] بُعيدَات بَيْنٍ ، أي فِراق ، يقال ذلك إذا كان الرجل ممسكا عن إتيان صاحِبِه ، ثم يأتيه ، ثم يمسك عنه نحوَ ذلك ثم يأتيه ، ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء (أي)[2] بعد الفراق .

وكونُ هذه الظروف غيرَ متصرفة موقوفٌ على السماع .

ومن المعربات غير المتصرفة ما عُيِّنَ من غدوة وبكرة ، وضحى وضَحوة ، وبُكْر ، وسَحَر وسُحَير ، وعشية ، وعَتَمة ، ومساء ، وصباح ، ونهار وليل .

وأعني بالتعيين أن تريد غدوةَ يومك وبكرتَه ، وضحاه ، وضَحوته ، وبُكْره ، وسَحَرَه ، وعشيته ، وعتمة ليلتك ومساءها .

تقول : سير عليه ليلا ونهارا إذا أردت نهارك وليلك .

وغدوة وبكرة يكونان أيضا عَلَمين ، ولا تريد بهما غدوة يومك ، وبكرته – كما سيجيء حكمهما[3] – فتكونان – إذن – متصرفَتَيْنِ .

والحكمُ بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبنيٌّ على كونها معينةً من دون العلمية ، وذلك أنهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ، ولا آلة تعريفٍ – كهذه الظروف المعينة – (لازما)[4] لطريقة واحدة – أعني الظرفية – تنبيها على مخالفته لسائر المعارف ، وذلك لأن كل نكرة صارت معرفةً فلابد فيها إما من علمية ، وإما من اللام أو الإضافة ، وهذه كانت نكراتٍ فتعينت بمجرد عنايةِ المتكلم لا بآلة ولا (بعلمية)[5] .

والدليل على أنها ليست أعلاما أن عتمة وعشية وضَحوة من هذه الظروف (منصرفة)[6] – على الأشهر – مع تعينها ، ولو كانت أعلامًا لم (تنصرف)[6] ،

---

(١) في ت : لقيت .
(٢) في ص وط : أعني .
(٣) صفحة ٥٩٦ .
(٤) في ص : لازم ، والصحيح ما أثبته لأنه المفعول الثاني لقوله : جعلوا .
(٥) في ت وجـ وط : بالعلمية ، ولعل الأفضل ما أثبته .
(٦) في ط : متصرفة ، وتتصرف ، والصواب ما أثبته ، لأن كونها معينة لا يوجب عدم تصرفها ، بل عدم انصرافها .

فتعريف هذه الأسماء (إذن)[1] بكونها معدولةً عن اللام ، فهي معدولة عن اللام ، وليست متضمنةً لها كما تضمنت (أمسِ) في لغة أهل الحجاز – إذ لو تضمنتها لبنيت بناءَ أمس .

والدليل على كونها معدولةً عن اللام أن من قاعدتهم الممهدةِ أن لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه – إذا لم يكن مضافا – إلَّا معرَّفا بلام العهد ، سواء كان علما أو لا ، كالبيت والنجم والصعِق[2] ، وقوله تعالى : ﴿ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾[3] .

بلى وجد (سَحَرُ) من جملة هذه (الأسماء)[4] المعينة ممنوعا من الصرف ، فاضطُرِرْنَا إلى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيلِ السببين[5] .

وقال بعضهم : إنه[6] عند تعيينه متضمنٌ للام ، فهو عنده مبنيٌّ كأمسِ عند الحجازيين[7] .

وعلى كلا القولين فهو مخالف لأخواته المذكورةِ من ضحى (وبُكْرٍ)[8] ومساءٍ (وصباحٍ)[9] (ونهارٍ)[10] (وليلٍ)[11] معينةً فإنها منونةٌ اتفاقا ، إلا ما زعم الجوهري أن ضحى معينا لا ينصرف كسحر[12] . ولا أدري ما صحته ؟

(وأما غدوة وبكرة فهما – وإن كانتا معينتين مع العلمية – إلا أن تلك العلمية هي الجنسيةُ – كما في أسامة – ونذكر في باب العلم أن علم الجنس في معنى النكرة[13] – .

---

(١) تكملة من ص وط .
(٢) سبق الحديث عن هذه الألفاظ صفحة ١٢٤ ، ٤٣٤ .
(٣) المزمل ١٦ .
(٤) في جـ : الأشياء .
(٥) يعني المانعين للصرف .
(٦) يعني لفظ سحر .
(٧) نسبه السيوطي في الهمع ٢٨/١ إلى صدر الأفاضل وابن الطراوة ، وقال : ونصره أبو حيان .
(٨) في ط : بكرا .
(٩) في ط : صباحا .
(١٠) في ط : نهارا .
(١١) في ط : ليلا .
(١٢) الصّحاح مادة ضحى .
(١٣) ط ١٣٢/٢ ، ١٣٣ .

على أن الخليل – كما يجيء بعدُ – حكى أتيتك اليوم غدوةٍ وبكرة منونين)[1] .

وألحق عبدُ القاهر عَتَمة وضَحْوة – معينتين – بسحر في منع الصرف[2] .

لا عن سماع ، والأولى منعه ، إذ لم تُسمعا إلا منونتين ، فكل ما ثبت تركُ تنوينه من هذه المعينة فهو إما لتضمن اللام فيبنى كسحر – عند بعضهم[3] – وإما للعلمية المقدرة كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه .

أما غُدوة وبُكرة فقد زعم الخليل أنه إذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة نحو : أتيتك اليوم غُدوةً وبكرةً[4] .

وكذا قال أبو الخطاب[5] (الأخفش)[6] : إنه سمع ممن يوثق به آتيك بكرةً ، وهو يريد الإتيان في يومه أو غده[7] .

لكن الأغلب المشهور فيهما تركُ التنوين مع التعيين ، كما كانتا كذلك علمين للجنس – كما يجيء[8] – فتقدرُ العلمية فيهما كما في سحر .

فالمقصود مما تقدم أنّ عدمَ تصرف هذه المعينة مبنيٌّ على تعيينها من دون علمية ، ولا آلة تعريف ، وتعيينها كذلك مستندٌ إلى السماع ، فلا يقاس عليها في مثل هذا التعيين ،

---

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) ألحق عبد القاهر ضحى وعتمة معينتين بسحر في النصب على الظرفية لا في منع الصرف قال في المقتصد ٦٣٦ : وكذا ضحى إذا أردت ضحى يومك ، لا تقول : عند ضحى موعدك ، ولا وقتك ضحى ، وإنما تقول : سرت ضحى فتستعمله منصوبا ألبتةَ .. وأما عشية وعتمة فإنك إذا قصدت عشية يومك وعتمة ليلتك قلت : خرجت عشيةً وعتمةً ، فنصبت على الظرف ؛ ولم تستعملها استعمال الأسماء غير الظروف فإن لم تُرد ذلك .. جاز لك أن تستعملها اسمين فتقول : هذه عشية طيبةٌ وعتمة باردةٌ .

(٣) سبق تخريج ذلك صفحة ٥٩٣ تعليقة ٧ .

(٤) الكتاب ٢/٤٨ .

(٥) عبد الحميد بن عبد المجيد ، يعرف بالأخفش الكبير والأكبر ، من أكابر علماء العربية ومتقدميها ، أخذ عنه أبو عبيدة ، لقي الأعراب وأخذ عنهم وعن أبي عمرو بن العلاء وطبقته ، وهو أولُ من فسر الشعر تحت كل بيت ، توفي سنة ١٧٧ هـ . بغية الوعاة ٢/٧٤ ، والأعلام ٤/٥٩ .

(٦) ساقطة من جـ وص وط .

(٧) الكتاب ٢/٤٨ .

(٨) صفحة ٥٩٦ .

نحو : شهر وسنة وساعة (وغَدَاة)[1] وغيرها ، فلا يثبت – إذن – عدمُ تصرفها .

فالظروفُ الثلاثةَ عشرَ المذكورةُ إذا كانت معينة وجب عدم تصرفها ، وإذا لم تكن معينة كانت متصرفة ، نحو : صيد عليه غدوةٌ ، فإذا تصرفت وأردت تعيينها فلابد فيها من اللام أو الإضافة ، تقول : رأيته عند السحرِ الأعلى ، ولا تقل : عند سحرِ الأعلى .

---

(١) في ص وط : غدية .

انصراف الظروف وعدم انصرافها

وأما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فنقول :

غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا[1] – وإن لم تكونا معينتين – لكونهما من أعلام الأجناس كأسامة ، تقول في التعيين : أتيتك اليوم غدوةَ أو بكرةَ ، وفي غير التعيين لقيته العام الأول ، أو يوما من الأيام غدوةَ أو بكرةَ ، فتمنع الصرف في الحالين – فهو في غير التعيين كما تقول : لقيت أسامةَ ، وإن كنت لقيت واحدا من الجنس غيرَ معين – وقد يجيء الكلام على أعلام الأجناس في باب الأعلام ، وأن علميتها لفظية لا معنى تحتها[2] .

وإذا لم يقصد تعيينهما جاز أيضا تنوينهما[3] – اتفاقا – قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً ﴾[4] .

وإذَا قلت : كلُّ غدوةٍ وبكرةٍ ، أو رُبَّ غُدوةٍ وبُكرةٍ (فهما)[5] منونتان لا غير[6] ، لأن كلا ورب من خواص النكرات .

والأغلب (الأكثر)[7] في أعلام الأجناس أن تكون موضوعةً أعلاما ، لا منقولة من

---

(١) قد سبق أن نقل الرضيُّ عن الخليل إجازةَ التنوين مع كونهما معينتين ، ونقل أيضا عن أبي الخطاب أنه سمع ممن يوثق به : آتيك بكرةً . وهو يريد الإتيان في يومه أو غده . انظر : صفحة ٥٩٤ فكيف يقول اتفاقا ، ثم إنه سيناقض نفسه بعد قليل .

(٢) انظر : ط ١٣٢/٢ ، ١٣٣ .

(٣) هذا يناقض قوله قبل قليل إن غدوة وبكرة غير منصرفين ، معينتين أو غير معينتين .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً عَذَابٌ مُسْتَقِرٌّ ﴾ القمر ٣٨ .

(٥) ساقطة من جـ .

(٦) وهذا تأكيد لمناقضة الرضيِّ نفسَه في هذه المسألة فقد أوجب قبل قليل عدمَ التنوين ، وأوجب هنا التنوين .

والصحيح أنهما إن كانتا معينتين فهما ممنوعتان من الصرف على خلاف في ذلك ، وإن كانتا غيرَ معينتين فهما مصروفتان .

في الكتاب ٤٨/٢ وزعم يونس عن أبي عمرو ، وهو قولُه أيضا ، وهو القياس ، أنك إذا قلت : لقيته العام الأول ، أو يوما من الأيام ، ثم قلت : غدوةَ أو بكرةَ ، وأنت تريد المعرفة لم تنون ، وكذلك إذا لم تذكر العام الأول ، ولم تذكر إلا المعرفة ، ولم تقل يوما من الأيام ، كأنك قلت هذا الحين في جميع هذه الأشياء ، فإذا جعلتها اسمًا لهذا المعنى لم تنون . وكذلك تقول العرب .

(٧) تكملة من ط .

النكرات نحو : أسامة وثُعالة[1] وجَيْأَل[2] ، فهي مرتجلةٌ في أعلام الأجناس كسعاد وزينب في أعلام الأشخاص .

فغدوة علم مرتجل ، وغداة هي الجنس ، كقولك : هذه غداةٌ باردة ، ونحن في غداة طيبة .

وقد جاء غدوةُ جنسا في القرآن في قراءة من قرأ[3] « بِالغُدْوَةِ والعَشِيّ »[4] .

قال سيبويه : والأصل في هذين الاسمين غدوةُ ، وبكرةُ محمولةٌ عليها ، لاجتماعهما في المعنى وفي البنية ، كما أن يذر محمولٌ على يدع في حذف الواو[5] .

وإنما قال هذا لأن بكرة وضعت نكرةً ، وأعلامُ الأجناس مرتجلةٌ – كما مر – .

وحكى أبو علي عن أبي زيد لقيته فينةً بعد فينةٍ ، ولقيته الفينةَ بعد الفينة ، أي الحين بعد الحين .

فهي[6] علم للجنس ، كما تقول : لقيته في نَدَرَى ، ولقيته في النَّدَرى ، أي في النُّدْرَة .

وذكر سيبويه أن بعض العرب يدع التنوين في عشيةٍ كما في غدوة[7] .

يعني أنه يجعلها أيضا علمَ جنس .

وردَّه المبرد ، وقال : عشيةٌ منونةٌ على كل حال[8] .

---

(١) في التاج ٢٤٤/٧ وثعالة كثُمَامَة وغُرَاب : أنثى الثعالب ، وفي العباب ثعالة : اسمُ معرفةٍ للثعلب .

(٢) جَيْأَل ، وجيأَلة – ممنوعتين من الصرف – وجَيَل محركة بلا همز – والجيأل .. كله الضبُع (التاج ٢٤٩/٧ بتصرف) .

(٣) في الكشف ٤٣٢/١ قوله : بالغداة قرأه ابن عامر بالواو وضم الغين ، ومثله في الكهف ، وقرأهما الباقون بفتح الغين بألف بعد الدال .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالغَدَاةِ والْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ الأنعام ٥٢ .

(٥) لم أجد في الكتاب نصا على ذلك بل قال ٤٨/٢ : اعلم أن غدوةَ وبكرةَ جعلت كل واحدة منها اسمًا للحين ، كما جعلوا أمَّ حُبَيْنٍ اسما للدابة معرفة .

(٦) يعني فينة والفينة .

(٧) الكتاب ٤٩/٢ .

(٨) في المقتضب ٣٥٥/٤ قال بعد أن ذكر ضحى وعشية .. إلخ فإن عنيت اليوم الذي أنت فيه والليلة التي أنت فيها لم ترفع من ذلك شيئا وتنوّنُ لأنهن نكرات .

قال السيرافي : حكايةُ سيبويه لا ترد[1] .

و(سحر) غير منصرف ، لا لكونه علم الجنس (بل)[2] إذا أردتَ به سحر يومك كما ذكرنا[3] .

ومن الظروف المكانية ما هو عادمُ التصرف ، كفوق ، وتحت ، وعند ، ولدى ، ومع ، و(بين)[4] بلا إضافة ، وحَوالَ ، وحَوَالَى ، وحولَ ، وحولَى ، وأحوالَ ، والتثنية للتكرير ، كما في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾[5] وكذا هَنَّا وأخواته ، وبدلُ ، ومكانُ بمعناه .

ولفظتا يمين وشمال كثيرتا التصرف ، وكذا ذات اليمين وذات الشمال .

وما بقي من الجهات متوسط التصرف ، وكذا لفظ بين إذا لم يركب .

وأما حيث ، ووسْط – ساكن (السين)[6] ، ودون بمعنى قدام ، فنادرةُ التصرف .

قال الفرزدق[7] :

١٧١ – صَلاءَةُ وَرْسٍ وَسْطُها قد تَفَلَّقا[8]

---

(١) قال السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه جـ ٢ ق ٣٨٦أ : وذكر سيبويه أن بعض العرب يدع التنوين في عشية كما ترك في غدوة ، وذكر رد المبرد عليه ثم قال : وأرى حكاية سيبويه لا ترد .

(٢) في ص : بل لكونه . ولعل حذف قوله : « لكونه » خير من إثباتها .

(٣) صفحة ١٤٢ ، ١٥٠ ، ٧٢١ .

(٤) في ت وجـ وط بين وبين ، ولعل الصواب ما أثبته عن (ص) لأن الحديث الآن عن الظروف غير المركبة ، وبين بين من الظروف المركبة .

(٥) من الآية الرابعة من سورة الملك .

(٦) في جـ وص : العين ، وهما بمعنى إذا أراد عين الكلمة .

(٧) قد سبقت ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٨) صدره : أتته بمجلوم كأن جبينه .

والبيت في ديوان الفرزدق ٥٩٦ وفيه نِصفُها مكان وسطها ، وفي نوادر أبي زيد ١٦٣ ، وفي الخصائص ٣٦٩/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٥٨/٢ ، وفي الهمع ٢٠١/١ ، وفي الدرر ١٦٩/١ ، وفي الخزانة ٩٢/٣ .

اللغة : مجلوم : مقطّع ، الصلاءة والصلاية : الفهر وهو الحجر ملء الكف ، تفلق : تشقق . =

وَوَسَطٌ بتحريك السين متصرف .

وقد يدخل (دون) التي بمعنى قدام معنيان آخران ، هي في أحدهما متصرفة ، وذلك معنى أسفل ، نحو : أنت دونَ زيد ، إذا كان لزيد مرتبة عالية ، وللمخاطب مرتبة تحتها ، فيوصل إلى المخاطب قبل الوصول إلى زيد ، ويتصرف فيها بهذا المعنى ، نحو : هذا شيء دونٌ ، أي خسيس .

ومعناها الآخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ أَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً ﴾[1] كأن المعنى أإذا وصلتُ إلى الآلهةِ أكتفي بهم ، ولا أطلب الله الذي هو خلفهم ووراءهم ، فهم كأنهم قُدَّامَه في المكان – تعالى الله عنه – .

ومما يلزمها الظرفية عند سيبويه صفةُ زمان أقيمت مُقامَه[2] نحو قوله[3] :

١٧٢ – ألا قالتِ الخنساءُ يوم لقيتُها أراك حديثًا ناعم البالِ أفرعا[4]

أي زمانا حديثا .

= قال البغدادي ٩٥/٣ مبينا سبب قول البيت ومقطوعته : وهذا البيت من أبيات ثمانية للفرزدق رواها أبو الحسن علي بن محمد المدائني في كتاب النساء الناشزات ، قال : زوج جرير بن الخطفي بنتَه عضيدةَ بنَ عضيدةَ ابن أخي امرأته ، وكان منقوصَ العضد ، فخلعها منه أي طلقها فقال الفرزدق ...

الشاهد : أنشده الرضي على أن وسط – ساكنة السين قد تتصرف وتخرج عن الظرفية كما في البيت .

(١) قبلها قوله تعالى : ﴿ وَمَالِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ يس ٢٢ والآية بتمامها ﴿ أَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونِ ﴾ يس ٢٣ .

(٢) لم يوجب سيبويه الظرفية فيها بل اختاره كما سيذكر الرضي عن الجمهور بعد قليل ، قال في الكتاب ١١٦/١ : ومما يُختار فيه أن يكون ظرفا ويقبح أن يكون غير ظرف صفةُ الأحيان ، تقول : سير عليه طويلا ، وسير عليه حديثا .. وإنما نصب صفة الأحيان على الظرف ، ولم يَجُزْ الرفع ، لأن الصفة لا تقع مواقع الاسم .

(٣) قائله مجهول . انظر : الخزانة ١٠٣/٣ فقد قال بعد شرح الشاهد والبيتين اللذين بعده (نقلا عن الحماسة) : وهذا الشعر لم يذكر قائلَه أحدٌ من شراح الحماسة .

وقد ورد الشطر الثاني منه في قول متمم بن نويرة في المفضليات بشرح التبريزي ٩٦١ قال :

تقول ابنةُ العمريِّ مالك بعدما أراك حديثا ناعمَ البال أفرعا

(٤) البيت في حماسة أبي تمام بشرح المرزوقي ٣٢١ ، وفيه ألا قالت العصماء .. وفي الخزانة ١٠١/٣ .

اللغة : البال : الحال ، أفرعُ : تامُّ شعرِ الرأس ، لم يتسلط عليه صلع ولا انحسارُ شعر .

الشاهد قوله : (حديثا) فإنه صفة زمان قامت مقامه فنصبت على الظرفية لزوما عند سيبويه واختيارا عند غيره (كما نقل الرضي) .

وجَوَّزَ[1] (في)[2] لفظتي مَلِيًّا وقريبا خاصةً التصرفَ نحو قولك : سير على الفرس مليٍّ من الدهر وقريبٌ ، ومليا وقريبا[3] .

وأما غير سيبويه فإنهم اختاروا في الصفات المذكورة الظرفيةَ ، ولم يوجبوها .

وإنما اختير نصبُها ، أو وجب ، ليكون أدلَّ على موصوفها ، الذي هو الظرف المنصوب .

وأما عدم تصرف سائر ما ذكرته من الظروف (فسماعي)[4] .

واعلم أنه يكثر جعلُ المصدر حينا ، لسعة الكلام ، نحو : انتظرني جزرَ جزورين ، وسير على ترويحتين ، أي مثلَ : زمان جزر جزورين ، ومثل زمان ترويحتين ، قال تعالى : ﴿ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ ﴾[5] أي وقت إدبارها ، وكل ذلك على حذف المضاف .

وعند أبي علي أن المصدر يقام مقام الزمان من غير إضمار مضاف ، وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولَي الفعل ، ولذلك يَنْصب الفعلُ مبهميهما وموقَّتَيْهما بخلاف المكان[6] .

وأما قولهم : كان ذلك مقدمَ الحاج ، فليس من ذلك ، لأن مفعلا يكون اسمَ الزمان .

ويقل قيامُ الحين مقام المصدر كقوله تعالى : ﴿ وَذَكِّرْهُمْ بِأَيَّامِ اللهِ ﴾[7] أي بوقائعه .

---

(١) يعني سيبويه .

(٢) تكملة من جـ وص وط .

(٣) الكتاب ١/١١٦ .

(٤) في ط : فسمعي .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ اللَّيلِ فَسَبِّحْهُ وإِدْبَارَ النُّجُومِ ﴾ الطور ٤٩ .

(٦) في الإيضاح بشرح المقتصد ٦٣١ فجميع الأفعال تتعدى إلى جميع ضروب الزمان ... كما تتعدى إلى جميع ضروب المصادر لاجتماعهما في أن الدلالة وقعت عليهما من لفظ الفعل .

قلت : هذا أقربُ نصٍّ وجدتُه لتخريج رأي أبي علي .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسى بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَذَكِّرْهُمْ بِأَيَّامِ اللهِ ﴾ إبراهيم ٥ .

وقد يقوم المصدرُ المضافُ إليه مقامَ المضاف الذي هو مكان ، نحو : مشيت غُلوَةَ[1] سهم ورَميةَ نُشَّابة[2] . أي مسافةَ غلوة سهم ، وفي الحديث : « أَقْطَعَ النبيُّ ﷺ زُبَيْرًا حُضْرَ فَرَسِهِ »[3] .

وقد يقوم المضاف إليه الذي هو اسمُ عين مقامَ مضافه الذي هو (مصدرٌ قائم مقام مضافه الذي هو)[4] حين ، نحو : لا آتيك السَّمَرَ والقمر ، أي مدة طلوع القمر ، ومنه قوله[5] :

١٧٣ - باكرت حاجتَها الدَّجاجَ بِسَحْرةٍ[6]

أي وقت صياحه ، هذا إذا كان باكرت بمعنى بَكَرت ، لا غالبت بالبُكور .

وقال النحاة : قد يُتوسَّع في الظرف المتصرف فيجعَلُ مفعولا به ، فحينئذ يسوغ أن يضمر مستغنيا عن (لفظة)[7] (في) كقولك : يومَ الجمعة صمته ، وأن يضاف إليه

---

(١) في التاج ٢٦٩/١٠ وغلا بالسهم يغلو غَلْوًا بالفتح ... وغُلُوًّا كسُمُوّ رفع به يديه مريدًا لأقصى الغاية .. قال الجوهري : الغَلوة : الغَاية مقدارُ رمية ، قال صاحب المصباح : يقال هي قدر ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة ذراع .

(٢) في اللسان (نشب) والنُّشَّابَ النبل واحدته نُشَّابة .

(٣) جزء من حديث رواه أبو داود في سننه ٤٥٣/٣ ولفظه أن رسول الله ﷺ أقطع الزبيرَ حُضْر فرسه فأجرى فرسَه حتى قام ، ثم رمى بسوطه فقال : أعطوه حيث بلغ السوطُ .

اللغة : حضر فرسه : أراد قدر ما تعدو عدوةً واحدة .

وفي هامش الصفحة المذكورة تعليقة ٤ : في إسناده عبد الله بن عُمَر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، وفيه مقال .

(٤) ساقط من ص .

(٥) قائله لبيد ، وستأتي ترجمته صفحة ٦٤٤ .

(٦) عجزه : لأُعُلَّ منها حين هب نيامها .

والبيت في ديوان لبيد ١٧٦ وفيه بادرت ، وفي شرح القصائد للأنباري ٥٧٧ ، وفي الخزانة ١٠٤/٣ .

اللغة : باكرت في الخزانة ١٠٤/٣ (بتصرف) باكرت بمعنى بكرت إليه ، وبكر من باب قَعَد فعل لازمٌ يتعدى بإلى ، يقال : بَكر إلى الشيء بمعنى بادر إليه في أي وقت كان .. ونُقِل عن أبي زيد أنه إذا نقل إلى فاعَل للمغالبة تعدى إلى واحد ، ومعنى المغالبة أن يغلب الفاعلُ المفعول في معني المصدر .. فيكون المتكلم قد غالب الدَّجاج في البكور فغلبه . ونقل عن ابن قتيبة قوله : (أي بادرت بحاجتي إلى شربها أصواتَ الديكة لأشرب منها مرة بعد مرة) .

الشاهد قوله : الدجاج فإنه منصوب على الظرفية بتقدير مضافين أي وقت صياح الدجاج .

(٧) في ص وط : لفظ .

المصدر (والصفةُ المشتقةُ)[1] نحو قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ والنَّهَارِ ﴾[2] وقوله[3] :

١٧٤ – يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار[4]

وقد اتفقوا على أن معناه – متوسعًا فيه وغير متوسعٍ فيه – سواءٌ .

ثم فرعوا على هذا الأصل ، فقال بعضهم : لا يُتوسَّع في ظرف المتعدي إلى اثنين ، (حتى يُلحَق بالمتعدي إلى ثلاثة)[5] فلا يقال : يومَ الجمعة أعطيتُه زيدًا درهمًا ، قال : لأنَّ المتعديَ إلى ثلاثة محصورٌ فلا يُزادُ عليه[6] .

وجوزه الأكثرون[7] .

وأما التوسع في ظرف المتعدي إلى ثلاثة فلم يجوزه إلَّا الأخفشُ[8] .

قالوا : لأنه يخرج إلى غير أصل ، إذْ ليس (مَعَنَا متعدٍّ)[9] إلى أكثر من

---

(١) في ت : الصفة المشبهة المشتقة ، وفي ص : الصفة المشتقة منه .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَنْدَادًا ﴾ سبأ ٣٣ .

(٣) لم أعثر على قائله .

(٤) البيت من مشطور الرجز وهو في الكتاب ٨٩/١ ، وفي معاني القرآن للفراء ٨٠/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٥٠/٢ ، وفي ابن يعيش ٤٦/٢ ، وفي الهمع ٢٠٣/١ ، وفي الدرر ١٧٢/١ ، وفي الخزانة ١٠٨/٣ .

الشاهد : أنشده الرضي على أنه قد يتوسع في الظروف المتصرفة فيضافُ إليها المصدر والصفة المشتقة منه ، فإن الليل ظرف متصرف ، وقد أضيف إليه سارق وهو وصف ، (الخزانة ١٠٨/٣) .

(٥) تكملة من جـ وط .

(٦) ممن ذكر ذلك ابنُ عصفور في المقرب ١٤٨/١ ، وابنُ مالك في التسهيل ٩٨ ، وفي الهمع ٢٠٣/١ ، وقيل يمتنع الاتساع مع المتعدي إلى اثنين لأنه ليس له أصل يشبَّه به ؛ إذ لا يوجد ما يتعدى إلى ثلاثة بحقِّ الأصل ، والحمل إنما يكون على الأصول لا على الفروع وهو ما صححه ابنُ عصفور . وانظر : إيضاحَ ابن الحاجب للمفصل ٣٢٢/١ .

(٧) ممن أجازه ابن يعيش في شرحه للمفصل ٤٦/٢ ، وفي الهمع ٢٠٣/١ ، والرابع – يعني من شروط الاتساع في الظروف – أن لا يكون فعلًا متعديا إلى ثلاثة ؛ لأن الاتساع في اللازم له ما يشبَّه به وهو المتعدي إلى واحد ، والاتساع في المتعدي إلى اثنين له ما يشبه به وهو المتعدي إلى ثلاثة ... هذا ما صححه ابن مالك ونسبه ابن عصفور للأكثرية ، وعزاه غيرُه للمبرد .

(٨) بناء على مذهبه في القياس على – أعلم وأرى – فيقال أحسب وأظن .. إلخ وانظر : صفحة ٢١٨ .. وفي الهمع ٢٠٣/١ وقيل : يجوز في المتعدي إلى ثلاثة أيضًا ، ونسبه ابن خروف إلى سيبويه ، وأبو حيان إلى الجمهور .

(٩) في جـ : معناه متعديًا .

ثلاثة[1] .

وجوزوا في الأفعال الناقصة نحو : يومَ الجمعة ليسَهُ زيد قائما[2] .

هذا ما قالوا . والذي أرى أن جميع الظروف متوسَّعٌ فيها ، فقولك : خرجتُ يومَ الجمعة . كان في الأصل خرجت في يوم الجمعة ، كان (يوم الجمعة)[3] مع الجارّ مفعولًا به ؛ بسبب حرف الجر ، ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرفٍ في اللفظ ، والمعنى على ما كان .

وكذا المفعول له هو أيضا مفعولٌ به تعدى إليه الفعل بنفسه بعد ما تعدى إليه بحرف الجر ، فهما مثل (ذنبا) في قولك : استغفرت الله ذنبًا[4] ، إلا أنَّ حذف حرفي الجر – أعني في واللام – صار قياسا في البابين[5] ، كما كان حَذْفُ حرف الجر قياسًا مع أَنْ وأَنَّ ، وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة ، فلا تقول في مررتُ بزيدٍ وقمت (إلى عمرو)[6] : مررت زيدًا ، وقمت عمرًا .

وإنما كان قياسا في (باب)[7] المفعول فيه ، والمفعول له – بالضوابط المعينة (لكلٍّ)[8] منهما – لقوة دلالتهما على الحرفين المقدَّرَين .

فعلى ما قررنا المفعولُ فيه ، والمفعولُ له نوعان من أنواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين .

وأما قولُ المصنف في نحو : يومَ الجمعة صمته : إن الضمير لا يجوز أن يكون مفعولًا

---

(١) وقال المجيزون كما في الهمع ٢٠٣/١ لا مبالاة بعدم النظير ، وإلا لم يجز في اللازم ، إذ لم يعهد نصبه المفعولَ ، وإنما جاز فيه لضَرْبٍ من المجاز ، فكذا هنا .

(٢) في المقرب ١٤٨/١ ولا يتسع في الظرف إلا إذا كان العاملُ فيه فعلا غيرَ متعد ، أو متعديا إلى واحد أو ما عمل عَمَلَه ، إن كان من جنس ما ينصب المفعولَ به .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) سبق الحديث عن قوله : استغفرت الله ذنبًا . انظر : صفحة ٣٤٥ تعليقة ٣ .

(٥) يعني المفعول فيه ، والمفعول له .

(٦) ساقطتان من ص .

(٧) في ص : بالي .

(٨) في ص : لكل واحد .

فيه ، إذ هو لا يكون إلا ظرفَ الزمان أو المكان[1] ، فمنقوض ، بنحو : خرجت هذا اليومَ ، (ولفظ)[2] هذا ههنا ظرفٌ – اتفاقًا – بدلالة صفته .

وقوله : إنَّ الزمان في نحو : ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾[3] ، وسارقَ الليلةِ ليس بمفعول فيه ، وإلا انتصب ، والمضاف إليه المصدرُ والصفةُ لا يكون إلا فاعلًا أو مفعولًا[4] .

قلنا : على ما أصلنا – أن جميع المفعول فيه هو (المفعول)[5] به – لا نسلّم أنه يجب نصبُه ، فإن المفعول به ينجر بالإضافة نحو : ضارب زيدٍ ، فكذا في سارق الليلةِ .

(وإنما لم يقع المفعولُ له ضميرا ولا اسمَ إشارة كالمفعول فيه ؛ لقلة استعماله ، فأرادوا أن يكون لفظَ المصدر مصرَّحًا به ؛ ليدل على كونه مفعولا له)[6] .

فنقول : إضافةُ الصفة إلى ظرفها ، كإضافتها إلى المفعول به ، تكون غيرَ محضة – بالشرائط المذكورة – في باب الإضافة[7] .

وقد تكون بمعنى اللام كـ ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾[8] كما يجيء[9] .

وإضافة المصدر إلى ظرفه (كإضافته إلى)[10] المفعول به بمعنى اللام ، فهي مختصةٌ ، إلا أنه كالمضاف إلى المفعول به ، الذي كان منتِصبًا بنزع الخافض كقوله :

---

(١) في إيضاحه للمفصل ٣٢٢/١ : ولا تقول : يوم الجمعة خرجته على أن يكون الضميرُ ظرفا ، وسرُّه هو أنهم قصدوا إلى أن يكون في اللفظ إشعارٌ بالظرفية ، فعلى هذا إذا قلت : يوم الجمعة خرجته ، كان جاريا مجرى المفعول به على الاتساع .

(٢) في ط : فلفظة .

(٣) سبأ ٣٣ ، وانظر : صفحة ٦٠٢ تعليقة ٢ .

(٤) في إيضاحه للمفصل ٣٢٣/١ بعد أن ذكر البيت : يا سارق الليلة : قال : وهذا متمحض للمفعول به اتساعا لأن المضاف إليه إما أن يكون فاعلًا أو مفعولًا به ، ولو كان مفعولا فيه لكان منصوبا ، فهذا مما يقوي استعمالهم مفعولا به .

(٥) في ط : مفعول .

(٦) تكملة من جـ وط .

(٧) صفحة ٨٩٢ .

(٨) الفاتحة ٣ أو ٤ .

(٩) صفحة ٨٩٢ .

(١٠) في ط : كإضافته مختصة إلى .

ذكرتُ حاجتَها الدجاجَ بسحـرةٍ (لأُعَلَّ منها حين هَبَّ نِيامُها)[1](١٧٣)

أي حاجتي إليها ، فهي في الحقيقة بمعنى اللام ، لأن اللام للاختصاص ، ويختص الشيء بغيره بأدنى ملابسة نحو[2] :

١٧٦ - ... كوكبُ الخرقاء[3]

وقتيل الطف[4][5] ، وليس بمعنى في - كما ذهب إليه المصنف ، على ما يجيء في باب الإضافة[6] - .

قوله : وينتصب بعامل مضمَرٍ ، وعلى شريطة التفسير .

اعلم (أن)[7] انتصابه بعامل مضمر إما أن يكون بعامل جائز الإضمار ، أو

---

(١) سبق تخريج هذا البيت صفحة ٦٠١، والشاهد هنا هو حاجتها بتقدير حاجتي إليها ، فـ « ها » منصوب على نزع الخافض في رأيه ، وأقول : إنه في محل جر بإضافة حاجة إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله .

(٢) الذي في الرضي نحو : كوكب الخرقاء ، وقد ذكره - فيما يظهر لي - تمثيلًا ، ولكن البغدادي جعله بيتا من الشعر وخرجه تحت رقم ١٧٦ من الخزانة . وهو بتمامه :

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيلٌ أذاعت غزلها في القرائب

قائله مجهول . ويروون بعده :

وقالت سماءُ البيت فوقك منهجٌ ولمَّا تيسَّر أَحْبُلًا للـركائب

(٣) البيت في المحتسب ٢٢٨/٢ ، وفي المقرب ٢١٣/١ ، وفي ابن يعيش ٨/٣ ، وفي اللسان مادة (غرب) وفيه بالغرائب ، وفي العيني ٣٥٩/٣ ، وفي الخزانة ١٧٦/٣ .

اللغة : الخرقاء ، المرأة التي لا تحسن عملا . أذاعت : فرقت .

ومعنى البيت أن الكيسة من النساء تستعد صيفا فتنام وقت طلوع سهيل وهو وقت البرد ، والخرقاء ذات الغفلة تكسَل عن الاستعداد ، فإذا طلع سهيل وبردت تجدُّ في العمل ، وتفرق قطعها في قبيلتها تستعين بهن . (شرح ابن يعيش ٨/٣ ، ٩) .

الشاهد : قوله : كوكب الخرقاء ، فقد أضاف الكوكب إلى الخرقاء لأدنى ملابسة بينهما ، وهي أنها عند طلوع سهيل تبدأ العمل بعد أن كسلت عنه .

(٤) في معجم البلدان : ٣٦/٤ الطف : طف الفرات : أي الشاطيء ، والطف : أرض من ضاحية الكوفة في طريق البرية ، فيها كان مقتل الحسين بن علي رضي الله عنه ، وفيها عدة عيون جارية .

(٥) في ت زيادة هي : فجميع المصادر المضافة بمعنى اللام نحو : ضرب اليوم ونوم الليل .

(٦) يرى ابن الحاجب أن الإضافة في نحو : ضرب اليوم بمعنى في ، يعني أن المضاف عامل في المضاف إليه ولكنه ليس وصفا فلذا كانت الإضافة معنوية ، وسيأتي الكلام عليه في باب الإضافة صفحة ٨٧٩ .

(٧) تكملة من جـ وص وط .

(بمُمْتَنِعِه)[1] كما في المفعول به ، إذ هو (هو)[2] – كما ذكرنا[3] – فالأول نحو : يوم الجمعة ، في جواب من قال : متى سرت ؟ أي : سرت يوم الجمعة ، وقد جاء بلا قرينةٍ ظاهرةٍ كقولهم حينئذ : الآن ، أي كان ذلك حينئذ ، واسمع الآن[4] .

والثاني : كما في المنصوب على شريطة التفسير ، حسب ما ذُكِر في المفعولِ به مفصَّلا ، فما يُختار رفعه ، نحو : يومُ الجمعة سرتَ فيه ، وما يختار نصبه ، نحو : أيومَ الجمعة سرتَ فيه ، وما يومَ الجمعة سرتَ فيه (وسار زيدٌ ويومَ الجمعة سرت فيه)[5] وإذا يومَ الجمعة سرتَ فيه سرتُ فيه (وحيث يومَ الجمعة سرتَ فيه)[6] ويوم الجمعة سِرْ فيه ، أو لا تسِرْ فيه .

ومثال لبس المفسر بالصفة : كلَّ يوم صمت فيه في الصيف .

وما يستوي فيه الأمران : زيد سار ويومُ الجمعة سرت فيه .

وما يجب نصبه : إن يومَ الجمعة سرت فيه[7] ، وهلا يومَ الجمعة سرت فيه .

---

(١) في ت : الممتنعة .

(٢) تكملة من جـ وط .

(٣) صفحة ٦٠٣ .

(٤) هذا تقدير سيبويه في الكتاب ١/١١٤ .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) تكملة من جـ .

(٧) كان الأولى أن يذكر جواب الشرط فيقول : إن يومَ الجمعة سرتَ فيه سرتُ فيه .

المفعول له

قوله :المفعول له هو ما فعل لأجله فعلٌ مذكور ، مثل : ضربته تأديبًا ، وقعدت عن الحرب جبنًا ، خلافا للزجاج ، فإنه عنده مصدر .

قوله : فعل مذكور .

أي مضمونٌ لفعلٍ وشبهه ، وهو المصدر – كما ذكرنا في المفعول فيه[1] – .

قوله : مذكور .

احترازا عن قولك – وقد شاهدتَ ضربًا لأجل التأديب – أعجبني التأديب ، فإن التأديب فُعِلَ له الضرب ، إلا أنك لم تذكر الضرب في قولك عاملًا فيه .

فالحق أن (نقول)[2] في المفعول له : هو ما فُعِلَ لأجله مضمونُ عامله (وكذا في المفعول فيه : هو ما فعل فيه مضمون عامله)[3] من زمان أو مكان ، لئلا ينتقض الحدان بنحو قولك : ضربتُ وقد أعجبني التأديبُ ، وسرت ويومُ الجمعة زمانُ سيرك .

وذكر المصنف مثالين للمفعول له ؛ ليبين أنه قد لا يتقدم وجودا على ما جُعِلَ علةً له ، كما في : ضربتُه تأديبًا ، وقد يتقدم وجودُه عليه ، كما في قعدتُ (عن الحربِ)[4] جبنًا .

فالمفعول له هو الحامل على الفعل ، سواءٌ تقدم وجوده على وجود الفعل – كما في قعدتُ جبنًا – أو تأخر عنه – كما في جئتك إصلاحا لحالك ؛ وذلك لأن الغرض المتأخرَ وجودُه يكون علةً غائية حاملة على الفعل ، وهي إحدى العلل الأربع – كما هو مذكور في مظانه[5] – فهي متقدمة من حيث التَّصَوُّر ، وإن كانت متأخرة من حيث الوجود ،

---

(١) صفحة ٥٧٨ .

(٢) في جـ : يقال .

(٣) ساقط من ص .

(٤) ساقطتان من ص وط .

(٥) جعل الزجاجي في إيضاحه لعلل النحو صفحة ٦٤ : علل النحو ثلاثا ، العلل التعليمية والعلل القياسية والعلل =

فالمفعولُ له هو العلة (الحاملة)[1] ، (لعامله)[2] ، وليس بمعلول له – كما ظن بعضهم[3] – نظرا إلى ظاهر نحو قولهم : ضربتُه تأديبًا ، وأن الضربَ علةُ التأديب[3] .

وإنما قلنا ذلك لأنه لا يطرد في نحو : قعدتُ جبنًا ، وجَعْلُ المفعول له علةً لمضمون عامله يطَّردُ ؛ لأن التأديب علة حاملة على الضرب .

ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة ؛ لأن اللام في (قوله)[4] : له للتعليل ، وهي تدخل على العلة لا (المعلَّل)[5] نحو : فعلت هذا لهذه العلة .

قوله : خلافًا للزجاج .

مذهبه : أن ما يسميه النحاةُ مفعولا له ، هو المفعول المطلق[6] (لبيان النوع)[7] .

(وذلك)[8] لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانًا له ، كما في :

= الجدلية النظرية . ونقل السيوطي في الاقتراح ١١٥ عن ثمار الصناعة لأبي عبد الله الحسين بن موسى الدينوري أن اعتلالات النحويين صنفان علة تطرّد على كلام العرب .. وعلة تظهر حكمتهم .. وهم للأولى أكثر استعمالا وأشد تداولا وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهورةِ منها على أربعة وعشرين نوعًا . وهي : علة سماع وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استثقال .. إلخ ولم يذكر منها العلة الغائية .

(١) ساقطة من ت وص ، وفي جـ : الغائية .

(٢) ساقطة من جـ .

(٣) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٣٢٥/١ فإن قلت : كيف يكون الضرب سببا لشيء وذلك الشيءُ سببٌ له ؟ ونحن نقطع بأن الضرب سبب للتأديب ، فالجواب أن التأديب له جهتان ، هو باعتبار أحدهما سبب وباعتبار الأخرى مسبب ، فباعتبار عقليته ومعلوميته وفائدته سبب للضرب ، وباعتبار وجوده مسبّب للضرب فالوجه الذي كان به سببا غير الوجه الذي كان به مسببا ، وإنما يتناقض أن لو كان سببا مسببا لشيء واحد من وجه واحد .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في جـ : المعلول .

(٦) الزجاج يرى أن نحو ذلك مفعول له ولكنه لم ينتصب على نزع اللام ، وإنما يؤول ناصبه قال في معاني القرآن ، وإعرابه ٦٣/١ عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِى آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ .

قال أبو إسحاق : إنما نصبت (حَذَرَ الْمَوْتِ) ؛ لأنه مفعول له ، والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت ، وليس نصبه لسقوط اللام ، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر ، كأنه قال يحذرون حذرا .

أقول : هذا ليس دليلا على أن الزجاج لا يعده مفعولا له .. وقد وجدت في أسرار العربية ١٨٩ قوله : وهذا الباب – يعني المفعول له – إنما يترجمه البصريون ، وأما الكوفيون فلا يترجمونه ، ويجعلونه من باب المصدر فلا يفردون له بابا .

(٧) تكملة من ط .

(٨) ساقطة من جـ وص .

ضربتهُ تأديبًا ، فإن معناه أدبته بالضرب ، فالتأديبُ مجمَل ، والضربُ بيانٌ له ، فكأنك قلت : أدبته بالضرب تأديبًا ، ويصح أن يقال : الضرب هو التأديب ، فصار مثلَ ضربتُ ضربًا في كون مضمون العامل هو المعمول .

ولا يطرد له هذا في جميع أنواع المفعول له ، فإن (القعود)[1] (ليس بيانَ)[2] الجبنِ ، فلا يقال : قعوده جبن إلا مجازًا ، وكذا قولك : جئتك إصلاحا لحالك (بالإعطاء)[3] أو النصح أو نحوه ، فإن المجيء ليس بيانًا للإصلاحِ ، بل بيانُه الإعطاءُ أو النصحُ ، كما صرحتَ به .

ولعله يقدر في مثله قعودَ جُبْنٍ ، ومجيءَ إصلاح – على حذف المضاف – وهو تكلف .

قال المصنف :– ردًّا على الزجاج – معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا ، وقولك : للتأديب ليس بمفعول مطلق ، فكذا تأديبا الذي بمعناه[4] .

وفي الرد نظر ، وذلك أن ضربَ تأديبٍ أيضا يفيد معنى (للتأديب)[5] ، مع أن الأول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني ، وأي منع في أن يتفق في المعنى المقصودِ المختلفان في الإعراب ، ألا ترى أن معنى جئت راكبا جئت وقتَ ركوبي ، والأول حال ، والثاني مفعول فيه[6] .

والجرمي يقول : إن ما يسمَّى مفعولا له ، منتصبٌ نصب المصادر التي تكون حالا ، فيلزم تنكيرُه ، ويقدّرُ نحوَ قوله تعالى : ﴿ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾[7] محاذرين الموت ؛ لتكون

---

(١) في ص : المقصود .

(٢) في ط : ليس وكذا بيان .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في شرح ابن الحاجب لكافيته ٣٨ : وخولف – يعني الزجاج – في ذلك ، فإنا نفهم التعليلَ مع قطع النظر عن المصدر ، كقولك ضربته لأجل التأديب ، وقولك ضربته تأديبا بمعناه ، وإذا وجب أن يكون ذلك تعليلا وجب في الآخر ؛ لأن المصدرية والتعليل راجعٌ إلى المعنى ، لا إلى مجرد أمر لفظي .

(٥) في ت وص : التأديب .

(٦) مثالا ابن الحاجب متفقان معنى تمامَ الاتفاق ، وليس مثالا الرضي كذلك ؛ فالأول لبيان الهيئة والثاني لبيان الوقت ، فلا يصلح الردُّ بهما على ابن الحاجب . والله أعلم .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِى آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ البقرة ١٩ .

الإضافة لفظية[1] .

ولا يطردُ له ذلك في نحو قوله[2] :

١٧٧ - (يركب كلَّ عاقرٍ جُمْهورِ مخافةً و)[3] زعلَ المحبور

والهولَ من تهولِ الهُبُور[4]

إلا أن يجعلهما مصدرين للحالين المقدرين قبلهما ، أي زعلًا زعل المحبور ، ومهولًا الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدك (ووحدك)[5] - على ما يجيء في باب الحال[6] - .

ومذهب البصريين أولى من الباقين ؛ للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره .

---

(١) في أسرار العربية ١٨٨ : وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه لا يجوز أن يكون - يعني المفعول لأجله - إلا نكرة ، وتقدر الإضافة في هذه المواضع في نية الانفصال ، فلا يكتسى التعريفَ من المضاف إليه .. والذي ادعاه الجرمي من كون الإضافة في نية الانفصال يفتقر إلى دليل ، ثم توضح هذا في الإضافة فكيف يصح له مع لام التعريف في قول الشاعر :

والهول من تهول الهبور

قلت : وقد نسب السيوطي هذا الرأي إلى الجرمي والمبرد والرياشي . الهمع ١٩٤/١ .

(٢) القائل : العجاج وستأتي ترجمته صفحة ٦١٣ تعليقة ٤ .

(٣) تكملة يتم بها الكلام .

(٤) الأبيات الثلاثة من مشطور الرجز وهي في ديوان العجاج ٣٥٤/١ - ٣٥٥ ، وفي الكتاب ١٨٥/١ ، وفي ابن يعيش ٥٤/٢ ، وفي الخزانة ١١٤/٣ .

اللغة : العاقر : العظيم من الرمل لا ينبت شيئا ، والجمهور - بالضم - الرملة المشرفة على ما حولها . زعل : نشاط ، يقال : فرس سعل زَعِل أي نشيط (كما في التاج) المحبور : المسرور ، والهول : الخوف والفزع ، التهول : تفعل من الهول ويروى تهور ، ويفسر بالانهدام ، الهبور جمع هَبْر ، وهو ما اطمأن من الأرض .

والمعنى : أنه يشبّه بعيرَه في السرعة بالثور الوحشي الموصوف بهذا الوصف (الخزانة : ١١٥/٣ - ١١٦ بتصرف) .

الشاهد قوله : زعل المحبور والهولَ فإنهما مفعولان لأجلهما وقد جاءا معرفتين ، وفيه رد على الجرمي الذي يوجب تنكيرَهما أو تأويلهما بالنكرة .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) سيأتي تخريج هذا الرأي في باب الحال صفحة ٦٤٣ تعليقة ٧ .

قوله : وشرطُ نَصْبِه تقديرُ اللام ، وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلَّل ، ومقارِنا له (في الوجود)[1] .

يعني أن تقديرَ اللام شرطُ انتصاب المفعول له ، لا شرطُ كون الاسم مفعولا له ، فنحو للسمن ولإكرامك الزائر – في قولك جئتك للسمن ، ولإكرامك الزائر – عنده[2] مفعول له ، على ما يدل عليه حدُّه ، (وهذا كما قال)[3] في المفعول فيه : إن شرطَ نصبِه تقديرُ (في)[4] .

وما ذهب إليه في الموضعين – وإن كان صحيحا من حيث اللغةُ ؛ لأن السمن فُعِلَ له المجيء – لكنه خلافُ اصطلاح القوم ، فإنهم لا يسمون المفعولَ له إلا المنصوبَ الجامعَ للشرائط .

فحدُّه الصحيحُ هو : المصدر المقدَّرُ باللام المعلَّلُ به حدثٌ شاركه في الفاعل والزمان .

ومعنى تشارُكِهما في الفاعل ، أن يقوما بشيء واحد كقيام الضرب والتأديب في ضربتُه تأديبًا بالمتكلم ، وتشارُكِهما في الزمان بأن يقع الحدث في بعض زمان المصدر ، كجئتك طمعا ، وقعدت عن الحرب جبنًا ، أو يكون أولُ زمان الحدث آخرَ زمان المصدر ، نحو (جئتك)[5] خوفًا من فرارك ، أو بالعكس نحو جئتك إصلاحًا (لحالك)[6] ، وشهدت الحرب إيقاعا للهدنة بين الفريقين .

فإذا كان الحدث المعلَّل (تفصيلا)[7] وتفسيرا للمصدر المجمل – كما في ضربتُه تأديبًا – وأعطيته مكافأة – فليس ههنا حدثان – في الحقيقة – حتى يشتركا في زمان ،

---

(١) ساقطتان من ط ، وهما موجودتان في متن الكافية المخطوط صفحة ٢٤ .
(٢) يعني عند ابن الحاجب .
(٣) في ص : وهكذا قال .
(٤) انظر : صفحة ٥٧٨ .
(٥) في ص : حبشتك .
(٦) في جـ وص : لك .
(٧) في ط : تفضيلا .

بل هما في الحقيقة حدث واحد ، لأن المعنى أدبته بالضرب (وكافأته)[1] بالإعطاء ، فالضرب هو التأديب ، والإعطاء هو المكافأة ، والعلة ههنا – في الحقيقة – ليست هذا المصدر المنصوب ، لأن الشيء لا يكون علةً (لنفسه)[2] بل هي أثره ، أي ضربته لتأدُّبه ، لكن لو صرحتَ بما هو العلة – أعني التأديب – لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان ، إذ ربما لا يحصل هذا الأثر ، فكيف يشارك الضربَ في الزمان – كما قال ابن دريد[3] :

١٧٨ – والشيخُ إن قومتَه من زيفِه لم يُقِمِ التثقيفُ منه ما التـوى[4]

وإنما نصبتَ هذا المصدر ؛ لتضمنه العلةَ الحقيقية ، ومشاركتِه الحدثَ في الفاعل والزمان ، إذ هو كما بينا .

وبعض النحاة لا يشترط تشارُكَهُما في الفاعل[5] ، وهذا الذي يقوى في ظني ، وإن كان الأغلبُ هو الأول ، والدليل على جواز عدم التشارك قول أميرِ المؤمنين (عليه السلام)[6] : في – نهج البلاغة – « فأعطاه الله النُّظْرَةَ ، استحقاقا للسّخطةِ ، واستِتْمَاما للبَلِيّة »[7] .

---

(١) في النسخ جميعها كافيته .

(٢) في ص وط : نفسه .

(٣) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، ولد بالبصرة ونشأ بعمان ، وطلب علم النحو ، وأخذ عن أبي حاتم السجستاني ، وأبي الفضل الرياشي ، وكان من أكابر علماء العربية مقدما في اللغة ، وأنساب العرب ، وأشعارهم أخذ عنه السيرافي والمرزباني ، شعره كثير ومنه مقصورته المشهورة . توفي سنة ٣٢١ هـ (نزهة الألباء ٢٥٦ – ٢٥٩) .

(٤) البيت في الفوائد المحصورة في شرح المقصورة ٣٣٦ ، وفي الخزانة ١١٧/٣ .

اللغة : قومته : عدلته . زيفه : ميله ، التثقيف : تعديل المعوج ، التوى : اعوج .

الشاهد : ذكره الرضي ؛ لبيان أن الغرض الذي فعل من أجله الفعل قد لا يحصل كما قال ابن دريد في مقصورته : إن محاولة إصلاح الشيخ لا تفيد – غالبا .

(٥) في الهمع ١٩٤/١ و لم يشترط ذلك – يعني الاتحاد في الفاعل والزمان سيبويه ولا أحدٌ من المتقدمين فيجوز عندهم أكرمتك أمس طمعا غدا في معروفك وجئت حذرَ زيد ، ومنه ﴿ يُرِيكُمُ البَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ وانظر التصريح ٣٣٥/١ .

(٦) في جـ وط : رضي الله عنه .

(٧) نهج البلاغة ٢١/١ .

والمستحق للسخطة إبليس والمعطِي للنظّرة هو الله (تعالى)[1] .

(و)[2] لا يجوز أن يكون (استحقاقا) حالا من المفعول ؛ لأن استتماما – إذن – يكون حالا من الفاعل ، وكذا إنجازًا للعدة ، ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول[3] .

وكذا قول العجاج[4] :

يركب كل عاقرٍ جُمْهُور مخافةً وزعل المحبور

والهول من تَهَوُّرِ الهبور[5](١٧٧)

فإن الهول بمعنى ، الإفزاع لا الفَزَع ، والثور ليس بمفَزَع بل هو فزِع .

وكذا أجاز أبو علي عدم المقارنةِ في الزمان ، وذلك أنه قال في التذكرة على القراءة الشاذة ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[6] بنصب صدقهم[7] ، إن معناه لصدقهم في الدنيا .

قوله : إنما يجوز حذفها .

أي حذف اللام .

---

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) ألا يجوز أن يقال قاتل زيدٌ عمرًا راكبا وماشيا على أن يكون راكبا حالا من عمرو ، وماشيا حالا من زيد ؟ لقد أجاز ذلك الرضي صفحة ٦٣٧ فقال : ويجوز عطف أحد حالَي الفاعل والمفعول على الآخر نحو لقيت زيدا راكبا وماشيا قال :

وإنا سوف تدركُنا المنايا مقدَّرةً لنا ومقدَّرينَا

(٤) عبد الله بن رؤية بن لبيد بن صخر السعدي التميمي ، أبو الشعثاء ، العجاج راجز مجيد ولد في الجاهلية ، وقال فيها الشعر ، ثم أسلم ، وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك ، وهو والد رؤبة الراجز المشهور توفي سنة ٩٠ هـ (الأعلام ٢١٧/٤) .

(٥) سبق تخريج هذهالأبيات صفحة ٦١٠ وذكرها الرضي هنا شاهدا على أنه لا يجب توافق الحدث والمفعول لأجله في الفاعل فإن فاعل الهول غيرُ الثور .

(٦) المائدة ١١٩ . وفي التبيان ٤٧٧ ، ٤٧٨ وصدقهم بالنصب على أربعة أوجه : أحدها أن يكون مفعولا لأجله والثاني أن يكون حُذِفَ حرف الجر ، أي بصدقهم والثالث أن يكون مصدرا مؤكدا ، أي الذين يصدقون صدقهم . والرابع أن يكون مفعولا به ، والفاعل مضمر في الصادقين ، أي يصدقُون الصدقَ ، كقوله : صدقته القتال ، والمعنى يحققون الصدق .

(٧) لم أجد هذه القراءة في كتب القراءات ، وقد ذكرها العكبري في التبيان صفحة ٤٧٧ فقال : وقد قرىء شاذا (صدقهم) بالنصب ، على أن يكون الفاعل ضميرَ اسم الله .

قوله : إذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلَّل .

أي إذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصبِ له ، وهو (الفعل)[1] المعلّل بالمفعول له ، أي إذا اشتركا في الفاعل – كما ذكرنا – .

واقتصر المصنف على شرطين مما شرط في المفعول له ، فلم يشترط كونَه مصدرا ، لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلّل ، ولم يشترط كونَه بتقدير اللام ، وجوابا (لِمَهْ)[2] ، وأن لا يكون من غير لفظ الفعل ؛ لأنه عُلِمَ ذلك من الحد .

وشرط بعضهم كونَه من أفعال القلب ، قال : لأنه الحامل على إيجاد الفعل ، والحامل على الشيء متقدّم عليه ، وأفعال الجوارح والقتل تتلاشى[3] ، ولا تبقى حتى تكون حاملةً على الفعل ، وأما أفعال الباطن كالعلم والخوف والإرادة فإنها تبقى[4] .

والجواب : أنه إن أراد وجوبَ تقدم الحامل وجودًا فممنوع ، وإن أراد وجوب تقدمه إما وجودا أو تصوُّرًا فمسلم ، ولا ينفعه ، وينتقض ما قال بجواز نحو جئتك إصلاحا لأمرك ، وضربته تأديبا اتفاقا .

فإن قال : هو بتقدير مضاف أي إرادة إصلاح ، وإرادة تأديب .

قلنا : فجوِّزْ أيضا جئتك إكراما لي ، وجئتك اليوم إكراما لك غدًا بتقدير المضاف المذكور ، بل جوز : جئتك سَمْنًا ولَبَنًا .

فظهر أن المفعول (له)[5] ، هو الظاهر لا المقدّر المضاف .

فنقول : المفعول له (على ضربين)[6] :

---

(١) في ص : العامل .

(٢) في ت وص : له ، وفي جـ : لِمَ .

(٣) أراد الرضي بـ (تتلاشى) تذهب وتضمحل . وفي التاج (لشا) ٣٢٦/١٠ لشا : أهمله الجوهري والليث ، وقال ابن الأعرابي : إذا (خسَّ بعد رفعة) والمعنيان متقاربان .

(٤) نسبه ابنُ هشام في أوضح المسالك ٢٥٩ إلى ابن الخباز وغيره ، ونسبه خالد الأزهري في التصريح ٣٣٤/١ إلى الرندي أيضا . وانظر : الهمع ١٩٤/١ فقد نسبه إلى بعض المتأخرين .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) ساقطتان من ص .

إما أن يتقدم وجودُه على مضمون عامله ، نحو قعدت جبنًا ؛ فهو من أفعال (القلوب)[1] – كما قالوا – .

وإما أن يتقدم على الفعل تصوُّرا ، أي يكون غرضا ، ولا يلزم كونه فعلَ القلب نحو ضربته تقويما ، وجئته إصلاحا .

قال المصنف : وإنما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران : لأن علةَ الأفعال كثيرا ما تجيء جامعةً للشرطين ، فصارت مع الشرطين ظاهرةً مشهورة في العلِّيَّةِ ، والغرض أن يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدةِ للعلِّيَّة ، وحصول الشرطين دليلٌ عليها[2] .

ويعزى إلى الرياشي[3] وجوبُ تنكير المفعول (له)[4] لمشابهته للحال والتمييز[5] .

وبيت العجاج[6] قاضٍ عليه ، وكذا قول حاتم[7] :

١٧٩ – وأَغفِرُ عوراءَ الكريمِ ادِّخارَه وأُعرِضُ عن شتمِ اللئيمِ تكرُّمَا[8]

---

(١) في ت : القلب .

(٢) في شرحه لكافيته ٣٩ وإنما اشترط ذلك ؛ لأن أكثر ما يكون الحاملُ على الفعل كذلك ، والغرضُ الدلالةُ على حذف اللام ، فكان اشتراطهما – لأنهما ملازمان للتعليل ، غالبا – دليلًا على حذف اللام .

(٣) أبو الفضل العباس بن الفرج ، كان مولى محمد بن سليمان الهاشمي ، وكان من كبار أهل اللغة ، كثير الرواية للشعر ، أخذ عن الأصمعي ، وقرأ على المازني كتاب سيبويه ، فكان المازني يقول : قرأ علي الرياشي الكتاب وهو أعلم به مني ، وأخذ عنه المبردُ وأبو بكر بن دريد . توفي سنة ٢٥٧ هـ (نزهة الألباء ٢٠١) .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في الأصول ٢٠٩/١ قال أبو بكر : وقرأت بخط أبي العباس في كتابه : أخطأ الرياشيُّ في قوله : مخافةَ الشر ونحوُه حالٌ ، أقبح الخطأ ؛ لأن باب لـ(كذا) يكون معرفةً ونكرة ، وهذا خلاف قول سيبويه ؛ لأن سيبويه يجعله معرفة ونكرة إذا لم تضفه وتدخله الألف واللام كمَجْرَاه في سائر الكلام ؛ لأنه لا يكون حالا .

(٦) يعني قوله المذكور صفحة ٧٤١ :

يركبُ كلَّ عاقرٍ جُمهورِ مخافةً وزعلَ المحبورِ

والخوفَ من تهورِ الهبورِ

(٧) حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج من طيء ، وأمه عِنَبَةُ بنت عفيف من طيء . كان جوادا شاعرا جيد الشعر ، وكان حيث ما نزل عرف منزله ، وكان ظَفِرًا ، إذا قاتل غلب ، ضُرِبَ به المثل في الكرم (انظر : الشعر والشعراء ٢٤١ – ٢٤٩) توفي سنة ٤٦ ق هـ (الأعلام ١٥١/٢) .

(٨) البيت في ديوانه ٨١ وفيه : وأصفح من شتم ، وفي الكتاب ١٨٤/١ ، وفي النوادر لأبي زيد ١١٠ ، وفي المقتضب ٣٤٧/٢ ، وفي جمل الزجاجي ٣١٩ ، وفي ابن يعيش ٥٤/٢ ، وفي الخزانة ١٢٢/٣ . =

وكذا قوله تعالى : ﴿ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾[1] .

وقال الجزولي: إذا انجرَّ باللام وجب تعريفه ، فلا يقال : جئتك لإكرامٍ[2] .

ومنعه الأندلسي وقال : لا أرى منه مانعًا[3] .

وقال ابن جعفر[4] : إنَّه في حال تنكيره ، يشبه الحال والتمييز في كون البيانِ بنكرةٍ ، فوجب انتصابُه مثلَهما[5] .

والظاهر جواز ذلك ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا ﴾[6] ، والباء للسببية ههنا كاللام .

= اللغة : أغفر:أستر ، العوراء : الكلمة القبيحة ، ادخاره : افتعال من الذخر ، أعرض : أتجاوز وأصفح .

الشاهد قوله : ادخاره حيث وقع المفعول له معرفة بالإضافة ، وفيه رد على الرياشي الذي أوجب أن يكون نكرة .

(١) من قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ البقرة ١٩ ، وتقدمت .

(٢) في المقدمة الجزولية ق ٦٣ : ولا يكون منجرا باللام إلا مختصًّا .

(٣) في المباحث الكاملية ٣٩٩/٣: قال: يعني الجزولي- ويكون معرفة ونكرة، ولا يكون منجرا باللام إلا مختصا.. ثم رد على الجزولي في تعريفه ، ثم قال عن اشتراط اختصاصه عند الجر : قال الشلوبيني : هذا غير صحيح بل يجوز أن يكون نكرةً مع اللام ، ولا مانعَ يمنع منه ، ولا أعرف له مستندًا في هذا القول .

(٤) قالت الدكتورة أميرة علي توفيق في كتابها – الرضي الإستراباذي – صفحة ٦٥ : وأما ابن جعفر فإنني إذا رجعت إلى مسلك الرضي في الإشارة إلى مصادره، أقرر أنه ربما قصد به ابن درستويه أبا محمد عبد الله بن جعفر ، المتوفى سنة ٣٤٧ هـ .

وقد نبهني زميلي تركي العتيبي إلى أن أحد شراح مقدمة الجزولي كان يسمى ابن جعفر ، وعند البحث في هذا الشرح ، وجدت رأيين من الآراء التي نسبها الرضي إليه كما قال ، أما الثالث فلم أتمكن من الحصول عليه نظرا لسوء تصوير هذه المخطوطة .

وعليه يكون ابن جعفر هو : رضي الدين إبراهيم بن جعفر الأربلي وقد ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ١٨٠١/٢ مع شراح مقدمة الجزولي وأجهدت نفسي في سبيل الحصول على زيادة معلومات عنه ، فلم أحظ بشيء غير ما ذكره حاجي خليفة .

(٥) قال ابن جعفر في شرح المقدمة الجزولية : لوحة ٩٠ من مصورة تركي العتيبي ، عند شرح قول الجزولي : ولا يكون منجرا باللام إلا متخصصا .

إنه – يعني المفعول له – كان جاز تعريفه وتنكيره فإنه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز بما فيه من البيان فيجب فيه الانتصابُ وجوبَه فيهما ، ومتى وجب انتصابُه منكرا امتنع من الجر باللام منكَّرا .. إلخ .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِم طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللهِ كَثِيرًا ﴾ النساء ١٦٠ .

قال المالكي : إذَا حَصَلَ الشرائطُ فَجَرُّ المقترن بلام التعريف أكثرُ من نصبه ، والمجرد بالعكس ، ويستوي الأمران ، في المضاف[1] .

هذا قوله ، والأولى أن يحال ذلك على السماع ، ولا يعلل .

---

(١) قال ابن مالك – وهو المقصود بالمالكي – في التسهيل ٩٠ : وجرُّ المستوفي لشروط النصب مقرونا بأل أكثرُ من نصبه ، والمجردُ بالعكس ويستوي الأمران في المضاف . وانظر : شرحه للكافية الشافية ٢/٦٧٣ .

المفعول معه

قوله : المفعول معه ، هو المذكور بعد الواو لمصاحبةِ معمولِ فِعْلٍ لفظا أو معنى .

قوله : لمصاحبة معمول فعل .

احتراز عن نحو ، ضيعتُه في كل رجل وضيعتُه ، فإنها مصاحبةٌ لكل رجل ، لأن الواو بمعنى مع .

ويعني بالمصاحبة ، كونَه مشارِكا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد ، فزيد في سرت وزيدًا ، مشاركٌ للمتكلم في السير في وقت واحد ، أي وقع سيرُهما معا ، وفي قولك : سرت أنا وزيد - بالعطف - يشاركُه في السير لكن لا يلزم كونُ (السيرين)[1] في وقت واحد .

وشرط بعضُهم أن يكون معمولُ الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلًا ، كما في سرتُ وزيدًا نظرا إلى أن عَمْرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف ، اتفاقا لا مفعول معه[2] .

وينتقض ما قاله ، بنحو حسبُك وزيدًا درهم ، فإن الكاف مفعول - في المعنى - إذ المعنى : يكفيك ، وأما تعين (عمرا) في المثال المذكور للعطف ، فلأن أصلَ الواو التي قبل المفعول معه هو العطفُ ، وإنما يُعْدَل ما بعده عن العطف إلى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة ؛ لأن العطف في جاءني زيد وعمرو ، يحتمِل تصاحبَ الرجلين

---

(١) في ص : السير .

(٢) قال ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ٣٢٤/١ : شرطه أن يكون مشتركا بينه وبين فاعلٍ قبله إما لفظا ، وإما معنى .

وقال في شرحه لكافيته ٣٩ : ومن قال إنه مشارك لفاعل فإنه توهم اختصاصَ المفعول معه بذلك ؛ لاتفاقهم على أن عمرا في نحو ضربت زيدا وعمرا ليس منه ، ويُضْعِفُه إطباقُهم على أن زيدا في حسبك وزيدا درهم مفعول معه ، والمعنى كفاك وزيدا درهم .

قلت : قول الرضي الآتي : « وينتقض ما قاله » إلى قوله : « يكفيك » تكرار لقول ابن الحاجب في شرحه لكافيته ولم يشر إليه ، ولو كان له اعتراض عليه لأشار .

في المجيء ، ويحتمل حصولَ مجيء أحدهما قبل الآخر ، والنصب نص في المصاحبة ، وفي قولك : ضربت زيدا وعمرا ، لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة ؛ لكون النصب[1] في العطف الذي هو الأصلُ أظهرَ .

قوله : فإن كان الفعلُ لفظا وجاز العطفُ فالوجهان ، مثل جئت أنا وزيد وزيدا وإن لم يجز العطفُ تعين النصبُ نحو جئت وزيدا وإن كان معنى وجاز العطفُ تعين نحو ، ما لزيدٍ وعمرٍو ، وإلا تعين النصبُ نحو ، مالَكَ وزيدًا ، وما شأنُك وعمرًا ؛ لأن المعنى ما تصنع .

اعلم أن مذهب جمهور النحاة أن العامل في المفعول معه الفعل ، أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع .

وإنما وضعوا الواو موضعَ مع في بعض المواضع لكونه أخصرَ لفظا ، وأصل هذا الواو واو العطف الذي فيه معنى الجمع – كما يجيء في بابه[2] – فناسب معنى المعية .

(قالوا)[3] : لا يتقدم المفعولُ معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا ، فلا يقال : والخشبةَ استوى الماءُ ، كما يتقدم (سائرُ)[4] المفاعيل على عاملها .

وجوز أبو الفتح تقدمَه على المعمولِ المصاحبِ[5] ، تمسكا بقوله[6] :

١٨٠ – جمعتَ وفُحْشًا غِيبةً ونميمةً ثلاثَ خِلالٍ لستَ عنها بمرعوي[7]

---

(١) في ص زيادة هي قوله : الذي .

(٢) ط ٣٦٣/٢ .

(٣) في ط : إن قالوا ، والصحيح ما أثبتناه ؛ لأنه لو كان في ط لأجاب عنه .

(٤) في ت : في سائر .

(٥) في الخصائص ٣٨٣/٢ : ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل ، نحو قولك : والطيالسةَ جاء البردُ ، من حيث كانت صورة هذه الواو صورةَ العاطفة ، ألا تراك لا تستعملها إلا في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه .. لكنه يجوز : جاء والطيالسةَ البردُ ، كما تقول : ضربت وزيدا عمرا ، ثم ذكر البيت .

(٦) قائله يزيد بن الحكم وقد مرت ترجمته صفحة ٥٩ .

(٧) البيت في أمالي القالي ٦٨/١ ، وفي الخصائص ٣٨٣/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ١٧٧/١ ، وفي العيني ٨٦/٣ ، وفي الخزانة ١٣٠/٣ ، وفي الهمع ٢٢٠/١ ، وفي الدرر ١٩٠/١ .

اللغة : الفحش : البذاءة في القول والعمل . خلال : خصال وبها يروى في بعض المصادر .

الشاهد : ذكره الرضي مُبَيِّنًا أن أبا الفتح استشهد به على إجازة تقدم المفعول معه على المعمول المصاحب .

والأولى المنعُ رعاية لأصل الواوِ ، والشعرُ ضرورةٌ[1] .

وقال الكوفيون : هو[2] منصوب على الخلاف[3] ، فيكون العاملُ معنويا – كما قلنا في الظرف خبرًا للمبتدأ[4] – .

والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ، ما لم يضطر إلى المعنوي .

وقال الزجاج : هو منصوب بإضمار فعل بعد الواو[5] ، كأنك قلت : جاء البرد (ولابس الطيالسةَ ، أو صاحبها)[6] وكذا في غيره .

والإضمار خلاف الأصل .

وقال عبد القاهر : هو منصوب بنفس الواو[7] .

والأولى رعايةُ أصل الواو في كونها غيرَ عاملة ، ولو نصبت بمعنى (مع) مطلقا لنصبت في كلِّ رجل وضيعتُه .

وقال الأخفش : نصبه نصبُ الظروف ، وذلك أن الواو لما أقيمت مقامَ (مع)[8]

---

(١) قال ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٦٩٨ : ولا حجة لابن جني في البيتين ؛ لإمكان جعل الواو فيهما عاطفةً ، قُدِّمت هي ومعطوفها .

أقول : لم يستشهد ابن جني إلا ببيت واحد ، وهو المذكور آنفا ، لكن ابن مالك أشار بقوله : ولا حجة له في البيتين إلى هذا البيت وإلى بيت آخر ذكره هو :

أُكْنِيه حين أناديه لأُكرِمَه ... ولا ألقبه والسوأةَ اللقبَا

على رواية نصب السوأة واللقب .

(٢) يعني المفعول معه .

(٣) المسألة ذات الرقم ثلاثين من الإنصاف صفحة ٢٤٨ والمقصود بالخلاف كون المفعول معه مخالفا لما قبله ؛ فيكون ذلك سببا لنصبه عند الكوفيين ، كما يروى في نصب الظرف خبرا للمبتدأ .

(٤) صفحة ٢٧٥ .

(٥) الإنصاف ٢٤٨ ، وشرح ابن يعيش ٤٩/٢ .

(٦) في ت : ولابس أو صاحب الطيالسة ، وسقط من ط : أو صاحبها .

(٧) لم يقل عبد القاهر ذلك بل قال في المقتصد ٦٥٩ ، ٦٦٠ : اعلم أنك إذا قلت : ما صنعت وزيدا ، فإن زيدا ينتصب بالفعل الذي هو صنعت بوساطة الواو ، وذلك أنك لما قلت : ما صنعت لم يمكنك أن تعديه إلى زيد .. فلما جئت بالواو صار متوسطا بينهما وأَوْصَلَ الفعلَ إلى الاسم .. وإنما لم يجعلوا للواو عملا هنا وإن كان بجنب الاسم ، كما كان الباء في قولك ذهبت بزيد .. لأجل أن الواو أصله أن يكون حرفَ عطف .. وحرف العطف لا يكون له عمل مختص فيه ، وإنما يعمل على سبيل النيابة من الفعل المتقدم وغيره من العوامل .

(٨) ساقطة من ص وط . وذكرها لازم ؛ لبيان العلاقة بين واو المعية ومع .

المنصوب بالظرفية ، والواو في الأصل حرف ، فلا يحتمل النصب ، أَعْطِي[1] النصبُ ما بعدها عاريةً ، كما أعطي ما بعد (إلا) إذا كانت بمعنى غير إعرابَ نفس غير[2] .

ولو كان ، كما قاله لجاز النصب في كل واو بمعنى (مع) مطَّرِدا نحو ، كل رجل وضيعته .

قوله : فإن كان الفعل لفظا ، وجاز العطف فالوجهان .

هذا أولى ، مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرو إنه لا يجوز فيه إلا العطف[3] .

ولعله قال ذلك ؛ لأنه مخالفةٌ للأصل الذي هو العطف لا لداع ، وهو ممنوع ؛ لأن ههنا داعيا ، وهو النص على المصاحبة .

وقوله : جئت أنا وزيد وزيدا .

مثل قام زيد وعمرو ، بل كان ينبغي أن يكون العطفُ في جئت أنا وزيد عند عبد القاهر أوجبَ ؛ وذلك أن توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل – في الأغلب – (لأجل العطف)[4] .

وهل يشترط في نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه ؟

---

(١) جواب لما في قوله : وذلك أن الواو لما أقيمت .

(٢) في سر صناعة الإعراب ١٤٤ : على أن أبا الحسن قد كان يذهب في المفعول معه إلى أن انتصابَه انتصابُ الظرفِ ، قال : وذلك أن الواو في قولك قمت وزيدا إنما هي واقعة موقع مع فكأنك قلت : قمت مع زيد – فلما حذفت مع – وقد كانت منتصبة على الظرف – ثم أقمت الواو مقامها ، انتصب زيد بعدها على معنى انتصاب مع الواقعةِ الواوُ موقعها . وانظر : الإنصاف ٢٤٨ ، وشرح ابن يعيش ٤٩/٢ ، ومعاني الحروف للرماني ٦٠ .

وقال الأخفش في معاني القرآن ٣٣٦ : وقال تعالى : ﴿ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا ﴾ فيجوز في العربية أن يكون بآخر ، كما تقول : استوى الماء والخشبة ، أي بالخشبة ، وخلطت الماء واللبن أي باللبن .

وقد نسب الرضي هذا الرأي إلى السيرافي . انظر : صفحة ٣٢٥ .

(٣) كلام عبد القاهر ، لا يدل على وجوب العطف فيه ، قال في المقتصد ٦٦٠ : وإنما لم يجعلوا للواو عملا هنا – وإن كان واقعا بجنب الاسم ، كما كان الباء في قولك ذهبت بزيد ، ولم يكن في صدر الفعل (و) كائنا معه كأحد حروف التركيب كالهمزة ، لأجل أن الواو أصله أن يكون حرف عطف في قولك : ضربت زيدا وعمرا وحرف العطف لا يكون له عمل مختص فيه .

فقد قال : إن هذا أصل الواو ، لكن قد يخرج الواو عن هذا الأصل جوازا كما هنا ، والله أعلم .

(٤) في ص : الأولى العطف وفي ط : للعطف .

قال الأخفش : نعم[1] . فلا يجوز جلس زيد والساريةَ ، إذ لا يسند الجلوس إلى السارية ، وكذ لا يجوز ـحك زيد وطلوعَ الشمس ، وإنما ذلك عنده مراعاةً لأصل الواو في العطف .

وأجازه غيره ، استدلالا بقولهم: مازلت أسير والنيلُ ، ولا يقال : سار الماء بل جرى .

وله أن يقول : إن ذلك لاستعارة السير (لجري)[2] النيل ؛ لما اقترن (بما)[3] يصح منه السيرُ ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَـٰوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾[4] ، وقريب منه قولُه تعالى : ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ﴾[5] أو[6] على حذف جرى في المعطوف كقوله[7] :

١٨١ – علفتُها تِبنًا وماءً باردا[8]

---

(١) في الخصائص ٣٨٣/٢ : ولهذا لم يُجِزْ أبو الحسن : جئتك وطلوعَ الشمس أي مع طلوع الشمس لأنك لو أردت أن تعطف بها هنا فتقول : أتيتك وطلوعُ الشمس لم يجز ؛ لأن طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في ط : به ما .

(٤) الرعد ١٥ . وكتبت في ت وص : فظلالهم ، ولم تكمل الآية بعدها .

(٥) النور ٤٥ . ووجه الاستشهاد في الآية الأولى أنه أطلق (مَنْ) على من يعقل وغيره لصحة السجود ، ممن يعقل . أما الثانية فقد أطلق (مَنْ) أيضا على غير العاقل تجوزا فقال : (ومنهم من يمشي على أربع) .

(٦) عطف على قوله : إن ذلك لاستعارة السير .. إلخ .

وعليه يكون التقدير : أو يقول : إن ذلك على حذف .. إلخ .

(٧) ينسب إلى ذي الرمة ، ولم أجده في ديوانه .

(٨) البيت من مشطور الرجز ، وفي شرح ابن عقيل ٢٠٧/٢ قال المحقق عند تخريجه : اختلفوا في تتمته فيذكر بعضهم : حتى شتت همالة عيناها .

ويرويه العلامة الشيرازي عجز بيت ويروي له صدرا هكذا :

لما حططت الرحل عنها واردا .

ولعل الحق أنه من مشطور الرجز فلا يحتاج إلى صدر ولا عجز .

وهو في الخصائص ٤٣١/٢ ، وفي أمالي المرتضي ٢٥٩/٢ ، وفي الإنصاف ٦١٣ ، وفي ابن يعيش ٨/٢ ، وفي المغني ٨٢٨ ، وفي شرح شواهده ٩٢٩ ، وفي شرح التبريزي للمفضليات ١٢٦ ، وفي اللسان (قلد) ، وفي الخزانة ١٣٩/٣ .

=

أي وسقيتها ماء[1] .

وقيل : لا يجوز[2] العطف في استوى الماء والخشبة – أيضًا – لأن ؛ استوى ههنا ليس بمعنى استقام ، بل بمعنى ارتفع ، كما في قوله تعالى : ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ﴾[3] .

وله[2] أن يجوز العطف في هذا المثال أيضًا ، ويقول : استوى ههنا بمعنى تساوى ، لا بمعنى استقام ولا ارتفع ، والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو ، أي وصل الماء إلى الخشبة ، فليست الخشبة أرفعَ من الماء .

والخشبة ههنا مقياس يعرف به قَدْرُ ارتفاع الماء وقتَ زيادته .

ولا يجوز النصب في قولك : أنت أعلم ومالك ، لأنك لا تقصد فيه مصاحبةَ المخاطب في العلم لماله ، والتقدير الأصلي فيه أنت أعلم بحال مالك فأنت ومالُك ، (فخُفِّف)[4] بحذف معمول أعلم ، وحذْفِ المبتدأ المعطوف عليه مالك ؛ لقيام القرينة على كلا المحذوفين .

ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركّب المضاف ، والجزء الأول من المركب المضاف إليه ، نحو ثالثَ عشرَ في ثالثَ عشرَ ثلاثَةَ عشَرَ – على ما يأتي في باب العدد[5] – .

وقولنا : فأنت ومالُك مثل كل رجل وضيعته ، أي فأنت ومالُك مقترنان والمعنى : أنا لا أدخل بينك وبين مالك ، ولا أشير عليك بما يتعلق بإصلاحه ، فأنت أعلم بما يصلحه .

ومثله قولهم : أنت أعلم وربُّك ، وهذا يستعمل في التهديد ، أي أنت أعلم بربك ،

= الشاهد : ذكره الرضي شاهدا على حذف العامل من المعطوف ، وقال التقدير : وسقيتها ماء . وخرجه غيرُه بتقدير أنَلْتُها فيصلُح للمعطوف والمعطوف عليه .

(١) من قوله : وقريب منه إلى قوله سقيتها ماء ساقط من جـ وص .

(٢) يعني الأخفش .

(٣) النجم ٦ . وانظر : تفسير الطبري ٤٣/٢٧ ، ٤٤ .

(٤) في ت وط : ثم خُفف .

(٥) ط ١٦٠/٢ ، ١٦١ .

فلعل اجتراءك عليه لما علمت من ترك مكافأته للمجرمين (تعالى عنه)[1] ، فأنت وربك أي أنتما مقترنان ، فأنا لا أدخل بينكما ، ولا أدعوه عليك فإنه حسبك ، وهذا المعنى أبلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف .

وقال عبد القاهر : المعنى أنت أعلم وربك مجازيك[2] .

فهو عنده على حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية ، وليس ما ذهب إليه بذاك .

وكذا قول العبدي : إن تقديره : أنت أعلمُ من غيرك ، وربُّك أعلم منكما .

وهذا أبعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من ، أنت أعلم وربُّك .

قوله : وإن لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا .

جمهور النحاة على أن النصب مختارٌ هنا لا واجب ، وذلك مبني على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيدٍ بالمنفصل ، وبلا فصلٍ بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع – كما يجيء في باب العطف[3] – .

قوله : وإن كان معنى .

أي إن كان الفعل معنى ، والفعل المعنوي على ضربين ؛ لأنه إما أن يكون في اللفظ مشعر به قوي أَوْلَا ، فالأول نحو (مالك) ؛ لأنَّ (الجار)[4] متعلق بالفعل أو بما فيه معناه ، وما شأنك لأن قولك : شأنك بمعنى فعلِك وصنعتِك ، فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل .

وحسبك ، وقدك ، وكفيك ؛ لكونها بمعنى كفاك .

---

(١) تكملة من ط . والضمير يعود إلى الاجتراء على الله .

(٢) في المقتصد ١/٢٥٠ : وأما قولهم : أنت أعلم وربك ، فملابسته لما نحن فيه من حيث إنَّ أنت مبتدأ وأعلم خبره ، وربك مبتدأ ثان خبره محذوف ، المعنى وربك كافيك . إلا أن هذا الخبر حذف لطول الكلام ؛ ولأن المعنى أنت أعلم مع ربك كما كان ثَمَّ كلُّ رجل مع ضيعته ، ولا يجوز تركُ هذا الخبر ، لأجل أنك لو حملت الكلام على ظاهره، أجريته مُجرى قولك : أنت وزيد أعلم أي أعلم من غيركما ، وذلك لا يستطاع فيما نحن فيه ، إذ لا تقدر على أن تقول : أنت وربك أعلم من غيركما ، جل الله وتعالى عن أن يكون مثله شيء .

(٣) صفحة ١٠٢٠ .

(٤) في ط : الجار والمجرور .

ونحو ويلًا لك ، وويلك ، وويل لك ، لأن الويل بمعنى الهلاك ، وفي المصدر معنى الفعل .

وكذا قولهم : رأسَك ، والحائطَ ، وامرأً ، ونفسَه ، وشأنَك ، والحجَّ ، إن جعلنا الواو بمعنى مع ، فإن المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر .

وهذا القسم على ضربين : إما أن يجوز العطف فيه بلا تكلف أولا ، فالأول نحو ما لزيد وعمرو ، وما شأن زيد وعمرو .

قال المصنف : العطف واجب فيه إذ هو الأصل ، فلا يصار إلى غيره لغير ضرورة[1] .

وليس بشيء ؛ لأن النص على المصاحبة (هو الداعي إلى النصب)[2] وقد يكون الداعي إلى النصب ضروريا ، ولو سلمنا أنه ليس بضروري قلنا : لم لا تجوز مخالفةُ الأصل لداع ، وإن لم يكن ضروريا ؟

وقال غيره : العطفُ هو المختار مع جواز النصب[3] .

والأولى أن يقال : إن قصد النصُّ على المصاحبة وجب (النصب)[4] وإلا فلا[5] .

والثاني[6] نحو مالَكَ وزيدا ، وما شأنُك – بجعل الضمير مكان الظاهر المجرور – .

(فالكوفيون)[7] يجوِّزون في السعة العطفَ على الضمير المجرور بلا إعادة الجار[8] .

---

(١) شرح ابن الحاجب لكافيته ٣٩ ولكنه في إيضاحه للمفصل ٣٢٤/١ : قال : فإن صح العطف فهو أولى كقولك : مالزيد وعمرو .

(٢) تكملة من ط .

(٣) انظر الكتاب ١٥٦/١ ، وشرح ابن يعيش للمفصل ٥٠/٢ .

(٤) في ط : النص ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٥) هذا الرأي مما أراه انفرد به الرضي ، وهو حسن .

(٦) يعني مما يجوز العطف فيه بتكلف .

(٧) في ط : فالكوفيين ، وهو خطأ .

(٨) هذه هي المسألة الخامسة والستون من الإنصاف صفحة ٤٦٣ وقد ذكر الأنباري رأيَ الكوفيين واستدل له بأدلة دامغة وحجج قوية ثم ذكر رأي البصريين وذكر لهم حججا ليست من القوة بمكان . ثم ردَّ رأي الكوفيين وأجاب عن كلماتهم – كعادته – وأنقل ههنا ما ذكره الفراء في معاني القرآن ٢٥٢/١ ، ٢٥٣ عند تفسير قوله تعالى : (فَاتَّقُوا اللهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ) قال : حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه =

والبصريون يجوِّزونه للضرورة ، وأما في السعة فيجوزونه بتكلف ، وذلك بإضمار حرف الجر مع أنه لا يعمل مقدَّرا لضعفه[1] .

وقال المصنف ههنا : إنه يتعين النصبُ نظرًا إلى لزوم التكلف في العطف[2] .

وقال الأندلسي : يجوز العطفُ على ضعفٍ ، إن لم يُقْصَد النصُّ على المصاحبة .

وهو أولى : لوروده في القرآن الكريم ، كقوله تعالى : (تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ)[3] بالجر[4] ، في قراءة حمزة[5] .

وفي النصب في مثل هذا – أعني ما شأنُك أو مالك وزيدا ، وما شأنُ زيد وعمرا – أربعة أوجه :

الأكثرون على أنه بالفعل المدلول عليه بما شأنك ومالك أي ما تصنع ؟ وذلك لأن (ما) طالبةٌ للفعل : لكونها استفهامية ، وبعدها الجار ، أو المصدر ، وفيهما معنى الفعل ، فتظافرا على الدلالة على الفعل ، ومن ثم امتنع في الاختيارِ ، هذا لك وأَبَاكَ ؛ لفوات ما الاستفهامية .

= خفض الأرحام ، قال : هو كقولهم : بالله والرحمِ وفيه قبح ؛ لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض ، وقد كُنِّي عنه ، وقد قال الشاعر في جَوَازِهِ :

نُعلِّقُ في مثل السواري سيوفَنا وما بينها والكعبِ غَوطٌ نَفَانِفُ

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه .

وأقول : هل يدل هذا الكلام على أن الكوفيين يجيزون العطفَ على الضمير المجرور دون إعادة الجار ؟ لاشك أنه يدل على اختصاصه بالشعر ، ولكن قد يكون الفراء مخالفًا رأيَ الكوفيين في هذه المسألة .

(١) المسألة الخامسة والستون من الإنصاف صفحة ٤٦٣ وما بعدها .

(٢) في شرحه لكافيته ٣٩ : وإن لم يجز العطف فيتعين النصب لتعذر العطف ، فيجب الرجوع إلى تقدير ما يستقيم ، مثل مالك وزيدا وما شأنك وعمرا ، ولكنه قال أيضا في إيضاحه للمفصل ٣٢٤/١ : وإن لم يصح العطف فالنصب هو الوجه ، كقولك : مالك وزيدا .

قلت : وهذا التناقض غريب ، ولعل ذلك راجعٌ إلى أنه في الإيضاح قال قبل كل هذا : قال الشيخ ، فقد يكون الشيخُ غيرَه ، وقد يكون هو المراد إذا كان القائل من تلاميذه ، والله أعلم .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ النساء ١ .

(٤) في الكشف ٣٧٥/١ (والأرحام) قرأ حمزة بالخفض على العطف على الهاء في به ، وهو قبيح عند البصريين قليل في الاستعمال ، بعيد في القياس .. وقرأ الباقون والأرحامَ بالنصب على العطف على اسم الله . جل ذكره .

(٥) حمزة بن حبيب الزيات ، أبو عمارة ، الكوفي ، التيمي مولاهم ، وقيل من صميمهم ، أحدُ القراء السبعة ، ولد سنة ٨٠ هـ وأدرك الصحابة بالسن فيحتمل أن يكون رأى بعضهم أخذ القراءة عن الأعمش وغيره ، كان إماما حجة ثقة ثَبْتًا ، وكان يجلب الزيت من العراق . توفى سنة ١٥٦ هـ (غاية النهاية في طبقات القراء ٢٦١/١) .

وقال سيبويه : تقديرُه : ما شأنك وشأنُ ملابستك زيدا ، ومالك ولملابستِك عمرا ، وما شأن زيد وملابستِه عمرا ، فهو مفعول المصدر المقدّر[1] .

قال السيرافي : هذا تقدير معنوي ، لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعتَ وما تَصنعُ ؛ لأن هذا ملابسة أيضا .

يعني أن سيبويه لا يريد بتقدير (ملابستك) أن الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر ، لأن المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ، ولا يجوز حذفُ الموصول مع بعض صلته ، وإبقاءُ البعض[2] الآخر – كما يجيء في باب المصدر[3] – وإنما قدّر سيبويه بهذا التبيين المعنى فقط ، (لا لأن اللفظ مقدّر بما ذكر)[4] .

قال الأندلسي : بل إرادَ أن المصدر المقدر هو العامل ، وإنما جاز ذلك هنا لقوة الدلالة عليه ، (لأن)[5] مالك ، وما شأنُك إذا جاء بعدهما نحو وزيدا ، دل على أن الإنكارَ إنما هو لملابسة المجرور لذلك الاسم ، ولاسيما أن الواو بمعنى مع ، تؤذن بمعنى الملابسة[6] .

وقال الأندلسي : يجوز أن يكون النصبُ بكان (مقدرةً)[7] كما في ما أنت وزيدا ، أي ما كان شأنك ، وما كان لك[8] .

وقال السيرافيُّ وابن خروف[9] : الاسم منصوب بلابس ، كأنك قلت :

---

(١) في الكتاب ١٥٦/١ فإذا أضمرت فكأنك قلت : ما شأنك وملابسةٌ زيدا أو ملابستك زيدا .

(٢) دخول (ال) على بعض غير مستحسن ، وقد منع ابنُ مالك دخولَ (ال) على كل لأنه منوي الإضافة . انظر : التسهيل ١٥٨ بل إن الرضي نفسَه في هذا الشرح قال صفحة ٩٣٩ : وإذا قطع كل وبعض عن الإضافة فالأكثر إبدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وجوزه بعضُهم .

(٣) ط ١٩٥/٢ .

(٤) ساقط من ص .

(٥) في ص : أي .

(٦) المباحث الكاملية ٣٩٤/٣ .

(٧) في ص : المقدرة .

(٨) المباحث الكاملية ٣٩٤/٣ .

(٩) علي بن محمد بن علي بن نظام الدين أبو الحسن بن خروف الأندلسي النحوي ، حضر من إشبيلية ، وكان إماما في العربية محققا مدققا ماهرا مشاركا في الأصول ، أخذ النحو عن ابن طاهر ، أقرأ النحو بعدة بلاد . صنف شرحَ سيبويه وشرحَ الجمل وكتابا في الفرائض . توفي سنة ٦٠٩ هـ (بغية الوعاة ٢٠٣/٢) .

مالك لابست زيدا ، والواو دال على معنى لابس .

وإنما ارتكبا هذا تفاديًا مما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدّر ، ويلزمهما نيابةُ الواو عن الفعل ، ونصبُ الاسم بها ، إذ لا يصح الجمعُ بين الواو وذلك الفعل المقدر ، فيؤدي مذهبهما (في هذا إلى)[1] مذهب عبد القاهر في الجميع[2] .

والقسم الثاني – أعني الذي لا يكون في لفظه مشعرٌ بالعامل قوي – نحو ما أنت وزيدا ، وكيف أنت وقصعة من ثريد[3] . و

١٨٢ – وما النجْديُّ والمُتَغَوِّرُ[4]

فهٰهنا العطف أولى بلا خلاف – وإن (قصدت)[5] المصاحبةَ – لعدم الناصب ، وضعف الدال عليه ، وهو (ما) الاستفهامية ، و(كيف) لكثرة دخولهما في غير الفعلية .

قال سيبويه : إذا نصبت ما بعد الواو ههنا – مع قلته وضعفه – قدرت كان بعد ما الاستفهامية ، ويكون بعد كيف ؛ وذلك لكثرة وقوعهما ههنا ، والشيء إذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا ، وصار كأنه منطوقٌ به[6] .

ورد المبرد تقديرَ سيبويه وقال : لا معنى لتخصيصه (ما) بالماضي ، و(كيف) بالمستقبل[7] .

---

(١) في ص : في هذان .

(٢) قد تقدم بيان مذهب عبد القاهر في ناصب المفعول معه ، صفحة ٦٢١ تعليقة ٣ .

(٣) انظر : صفحة ٤٠١ هامش ١ ، ٢.

(٤) البيت بتمامه :

وأنت امرؤ من أهل نجد وأهلنا تهامٍ وما النجديُّ والمُتَغَوِّرُ

وينسب البيت إلى جميل بثينة وقد مرت ترجمته ، صفحة ٢٧٨ . وهو في ديوانه ٩١ ، ونسبه العيني ٤٠٨/٤ إلى لبيد بن معمر العذري ، والبيت في الكتاب ١٥١/١ ، وفي الخزانة ١٤١/٣ .

اللغة : تهام : منسوب إلى تهامة ، وهو خبر عن قوله : وأهلنا اعتدادًا باللفظ ولو اعتد بالمعنى لقال : تهامون . النجد : النجد خلاف الغَوْر وهو ما ارتفع من الأرض ، المتغوِّر : اسم فاعل من تغور فلان إذا انتسب إلى الغور .

الشاهد قوله : وما النجدى والمتغور فإن الأولى في مثله الرفع عطفا على ما قبله عند الجميع .

(٥) في ط : قصدة .

(٦) الكتاب ١٥٣/١ .

(٧) لم أجد الردّ في المقتضب .

قال السيرافي : لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص ، وإنما (أراد)[1] التمثيل على الوجه الممكن ، والتمثيل ليس حدًا لا يُتَجَاوَز .

وقول الراعي[2] .

١٨٣ – أزمانَ قومي والجماعةَ كالذي منع الرِّحالة أن تميل مميلا[3]

أي أزمان كان قومي والجماعة .

(وقول)[4] بعضهم : أنا وإياه في لِحاف ، أي كنت وإياه في لحاف أبعدُ[5] من نحو ما أنت وزيدا ، وكيف أنت وقصعةً من ثريد – بالنصب – وذلك لإشعار ما وكيف بالفعل ، بما فيهما من معنى الفعل ، مع كثرة وقوع كان بعدهما .

ولا يجوز أن يكون العاملُ في قوله (وإياه) قولَه (في لحاف) لما ذكرنا أن المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه[6] – اتفاقا – .

وأما نحو كلُّ رجل وضيعته ، وأنت ورأيك ، فالرفع فيه واجب ، وإن قَصَدَ المصاحبةَ ، لعدم فعل ومعناه .

---

(١) في ط : أر .

(٢) عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري ، شاعر من الفحول ، كان من جِلّةِ قومه ، ولقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل ، وكان بنو نمير أهلَ بيت وسؤدَد وقيل كان راعيَ إبل عاشر جريرا والفرزدق ، وكان يفضِّل الفرزدقَ فهجاه جرير . توفي سنة ٩٠ هـ (الأعلام ٤/٣٤٠) .

(٣) البيت في ديوانه ٥٩ وفيه : لزم الرحالة وفي الكتاب ١/٥٤ ، وفي المقرب ١/١٦٠ ، وفي جمهرة القرشي ٧٤٣ ، وفي الخزانة ٣/١٤٥ .

اللغة : الرحالة : رَحْل البعير .

الشاهد : أنشده الرضي على أن التقدير أزمان كان قومي والجماعة ، والجماعة مفعول معه على إضمار كان .

(٤) في ص : وقال . والصحيح ما أثبته . وهو جزء من حديث رواه صاحب الكنز جـ ١٣ ص ٦٩٥ بلفظ « وأتاه الوحي وأنا وإياه في لحافٍ » .

(٥) خبر قوله : وقول الراعي وما عطف عليه .

(٦) صفحة ٦١٩ .

وأجاز الصيمري[1] نصبَه (بالخبر)[2] المقدر[3] ، وأنكره ابنُ بابشاذ[4] .

ويجب على مجيز النصب إضمارُ الخبر قبل الواو ، أي كل رجلٍ مقرونٌ وضيعته ، فإن أظهرت الخبر – على هذا الوجه – فلا كلام في جواز نصبه .

هذا كله بناءً على أصلهم ، وأنا لا أرى (منعا)[5] من تقدم المفعول معه على عاملِه – إذا تأخر عن المصاحب – لأن ذلك مع واو العطف – الذي هو الأصل – جائز ، نحو زيدا وعمرا لقيت ، فتقول : العامل في الجماعة[6] وإياه[7] : كالذي وفي لحاف[8] .

وإنما امتنع النصب – في الأصح – في ضيعته لكون الخبرِ المقدر أضعفَ من الظاهر .

وإذا وقع بعد المفعول معه حالٌ مما قبله أو خبر عنه نحو كنت وزيدا قائما ، وسرت وزيدا راكبا فحكمُه – في مطابقة ما قبله – حكمُه لو وقع قبل المفعول معه ، وقد يجوز أن يعطى حكمَ ما بعد المعطوف فيقال : كنت وزيدا منطلقين ، وسرت وزيدا راكبين ، نظرا إلى المعنى وإلى أصل الواو – أي العطف – ومنع ذلك ابنُ كيسان[9] .

وفي كون المفعول معه قياسا خلاف :–

---

(١) عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي أبو محمد ، له التبصرة في النحو ، كتاب جليل ، أكثر أبو حيان من النقل عنه ، له ذكر في جمع الجوامع ، قال محقق كتاب التبصرة ١٠/١ إن وفاته في أواخر القرن الرابع أو على أكثر تقدير في أوائل القرن الخامس . (بغية الوعاة ٤٩/٢ ، والتبصرة ١٠/١) .

(٢) في ص : بأعني .

(٣) في التبصرة ٢٥٧/١ وتقول : كل رجل وضيعتَه ، بمعنى مع ضيعته .. ويجوز الرفع في هذا على تقدير العطف ، ويكون خبرُ الابتداء محذوفا تقديره : كل رجل وضيعتَه مقرونان .

(٤) في شرح مقدمة المحسبة ٣١٠ : والعامل أبدًا في المفعول معه يكون فِعْلا ، لا معنى فعل ، فالفعل مثل استوى الماء والخشبة ونحوه ، والمعنى الذي لا يجوز أن تقول : زيد في الدار وعمرًا ؛ لأن العامل معنى وليس بفعل .

(٥) في ط : معنا .

(٦) يعني من قول الراعي أزمان قومي والجماعة كالذي .. إلخ .

(٧) من نحو قولهم : أنا وإياه في لحاف .

(٨) هذا مما أراه سبق إليه .

(٩) الهمع ٢٢٢/١ وقال : قال أبو حيان : وإياه نختار ، لأن باب المفعول معه باب ضيق ، وأكثر النحويين لا يقيسونه ، فلا ينبغي أن تُقْدِم على إجازة شيء من مسائله إلا بسماع من العرب .

ذهب الأخفشُ[1] وأبو علي[2] إلى كونه قياسا .

وقال بعضهم : هو سماعي لا يتجاوز ما سُمِع منه[3] .

وقوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾[4] (الأولى انتصاب شركاءكم على أنه مفعول معه ، وقالوا : يجوز أن يكون الواو للعطف – على أن ينتصب « شركاءكم » بمقدر ، أي واجْمَعُوا شركاءكم[5] ، وذلك لأن الإجماع لا يتعدى إلى الأعيان ، لا يقال : أجمعت زيدا)[6] .

---

(١)و(٢) في شرح ابن يعيش للمفصل ٥٢/٢ ، وفي شرح ابن مالك للكافية الشافية ٦٩٩ ، وقال أبو الحسن الأخفش : قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء ، لكثرة ما جاء منه ، واختص ابن مالك بقوله : وقوم يقصرونه على ما سمع منه .

ثم قال ابن يعيش : وهو مذهب أبي الحسن ورأيُ أبي علي . وقال ابن مالك : قال أبو علي : وقَوَّى أبو الحسن قصره على السماع .

قلت : هذان نقلان متناقضان عن أبي الحسن : وكثيرا ما ينسب إليه قولان في مسألة واحدة ، ولعل ما قال أبو علي في الإيضاح بشرح المقتصد ٦٦٣/١ : يكون الحَكَمَ في المسألة ، قال أبو الحسن : قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء ، وقوم يقصرونه على ما سمع منه (وقوّى هذا القول الثاني) .

وقد ضبط محقّقُ المقتصد قوله ، قَوِي بفتح القاف وكسر الواو ثم رفع (القولُ) ولعل الصواب أنه قَوَّى بتشديد الواو مفتوحة ونصب القول ، ويكون الفاعلُ ضميرَ أبي الحسن .

(٣) في الهمع ٢١٩/١ : ونسبه جماعة للأكثرين .

(٤) يونس ٧١ .

(٥) انظر : المقرب لابن عصفور ١٥٨/١ .

(٦) في ط : لا يجوز أن يعطف شركاؤكم فيه على ما قبله إلا بتقدير فعل ، لأن الإجماع لا يتعدى إلى الأعيان ، لا يقال : أجمعت زيدا ، فيكون التقدير أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم ، والأولى جعلُه مفعولًا معه ، أي أجمعوا أمركم مع شركائكم ، للسلامة من الإضمار . وقد ذكر في هامش رقم ٣ من ط ١٩٨/١ ما أثبتُّه عن الأصل ثم قال : نسخة .

الحـــال

قوله : الحالُ ما يبين هيئةَ الفاعل ، أو المفعول به ، لفظا ، أو معنى ، نحو ضربت زيدا قائما ، وزيد في الدار قائما ، وهذا زيد قائما .

قال المصنف : لا يدخل فيه النعت في نحو جاءني رجل عالم ؛ لأن المراد في الحدود أن يكون لفظ المحدود دالًّا على ما ذُكِر في الحد ، وقولك : عالم في جاءني رجل عالم – وإن بين هيئة الفاعل – لكنه لا دلالةَ في لفظ عالم على أنه بيانٌ لهيئة فاعل ، إذ لفظةُ عالم ههنا مثلُها في قولك : زيد رجل عالم ؛ مع أنها مبينة لهيئة خبر المبتدأ ، (لا هيئةِ الفاعل)[1] ، بل إنما عُلِم كونُ (عالم) في جاءني رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدُّم قولك : جاءني رجل ، بخلاف الحال ، فإن راكبا في قولك : جاءني زيد راكبا ، ورأيت زيدا راكبا ، لفظ فيه دلالة على كونه هيئةَ الفاعل أو المفعول ، حتى لو قلت رجلٌ قائما (أخوك)[2] لم يجز ، لعدم الفاعلية والمفعولية في (رجل)[3] .

أقول : لقائل أن يمنع أن المحدودَ يلزم أن يدل على (كل)[4] ما يذكر في حده بل يكفي أن يكون فيه ما يُذْكَر في حده ، وبعد التسليم فليس في هذا الحدِّ تحقيقُ معنى الحال ، وبيان ماهيته ، لأنه ربما يتوهم أنه موضوع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقا ، لا في حالة الفعل ، فيُظَنُّ في جاءني زيد راكبا ، أن راكبا هيئةٌ لهذا الفاعل مطلقا لا في حال المجيء ، فيكون غَلَطًا .

---

(١) ساقط من ص .

(٢) تكملة من جـ وص وط .

(٣) في إيضاحه للمفصل ٣٢٧/١ : وإذا كان الحالُ هو الدالَّ على هيئة الفاعل باعتبار الوضع خرجت الصفة عن ذلك ، لأن قولك : جاءني رجل عالم لا يدل إلا على هيئة ذات ، وإنما أخذ كونه فاعلا من غير جهة دلالتها بخلاف الحال فإنها موضوعةٌ دالةٌ على هيئة فاعل أو مفعول بنفسها ، وتبين من ذلك بأنك تقول : زيد رجل عالم فتجِدُ دلالةَ عالم في مثل ذلك كدلالته فيما تقدم ، ولا تقول : زيد قائما أخوك لانتفاء الفاعل والمفعول .

(٤) تكملة من جـ وص وط .

ويخرج عن هذا الحد ، (الجملةُ الحالية بلا ذي حال)[1] نحو قوله[2] :

١٨٤ – يقول : وقد ترَّا لوظيفُ وساقُها ألست ترى أن قد أتيت بِمُؤْيِدِ[3]

وقوله[4] :

١٨٥ – وقد أغتدي والطيرُ في وُكُناتِها بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ هيكَلِ[5].

ويخرج أيضا الحال عن المضاف إليه – إذا لم يكن المضاف عاملا في الحال – وإن كان ذلك قليلًا كقوله تعالى : ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾[6] وقوله تعالى : ﴿ دَابِرَ هَـٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾[7] .

---

(١) في ت : الجملة الحالية بلا ضمير ذي حال ، وفي ط : الحال التي هي جملة بعد عامل ليس معه ذو حال .

(٢) قائله طرفة بن العبد وستأتي ترجمته ٩١٣ .

(٣) البيت في ديوانه ٤٥ ، وفي شرح القصائد للأنباري ٢٢٠ ، وفي المصنف ٢٦٩/١ ، وفي الخزانة ١٥١/٣ ، ٢٦٣ .

اللغة : تر : انقطع ، الوظيف : ما بين الرُّسغ والساق ، وفي اليد ما بين الرُّسغ والذراع ، بمُؤْيد : بداهية أو أمر عظيم .

يروى الوظيف بالرفع على أنه فاعل تر بمعنى انقطع ، ويروى بالنصب على أنه مفعول تر بمعنى قَطَع والفاعل ضمير يعود إلى قوله عضب في بيت قبله وهو :

وبَرْكٍ هُجُودٍ قد أثارتْ مخافتي نواديَها أمشي بعَضْبٍ مُجَرَّدِ .

الشاهد قوله : وقد تر الوظيف فإنها جملة حالية وليس قبلها ذو حال ، أما ضمير يقول هنا فليس بصاحب الحال لعدم الرابط فإنه عائد على الشيخ في قوله قبل :

فَمَرَّتْ كَهَاةٌ ذاتُ خَيفٍ جُلالةٌ عقيلةُ شيخ كالوبيل يَلنْدَدِ

(٤) قائله امرؤ القيس ، وقد مرت ترجمته صفحة ٣٤ .

(٥) البيت في ديوانه ١٩ ، وفي الخصائص ٢٢٠/٢ (الشطر الثاني) ، وفي شرح القصائد للأنباري ٨٢ ، وفي المحتسب ١٦٨/١ ، وفي ابن يعيش ٥١/٣ ، وفي رصف المباني ٣٩٢ ، وفي الخزانة ١٥٦/٣ ، ٢٥٠/٤ .

اللغة : أغتدي أخرج غدوةً للصيد ، وكناتها : أعشاشها ومقارها ليلا ، بمنجرد : المنجرد من الخيل : الماضي في السير ، وقيل قليل الشعر ، الأوابد : الوحوش ، هيكل : ضخم .

الشاهد قوله : والطيرفي وكناتها فإنها جملة حالية ، وليس فيها ذو حال ، وهي خارجة عن حد المصنف للحال .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ البقرة ١٣٥ .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إليه ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَـٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ الحجر ٦٦ .

وقول الشاعر[1] :

١٨٦ - كأنّ حواميَه مُدْبِرًا خُضِبْن وإن لَمْ تَكُنْ تُخْضَبِ[2]

وقوله[3] :

١٨٧ - عَوْذٌ وبُهْثَةُ حاشدون عليهم حلقَ الحديدِ مضاعفًا يتلَهَّبُ[4]

فأما قوله تعالى : ﴿ النَّارُ مَثْوَاكُمْ ﴾[5] أي موضع مثواكم أي ثوائِكم ﴿ خَالِدِينَ ﴾[5] وقولك : أعجبني ضربُ زيد قائما ، وهو ضارب زيدٍ مجردا ، فالمنصوب فيها حالٌ من الفاعل ، أو المفعول به ، فلا يرد اعتراضا .

وله أن يقول : إن الحال عما أضيف إليه غير العاملِ في الحال لا تجيء إلا إذا كان المضافُ فاعلا أو مفعولا يصح حذفُه وقيامُ المضاف إليه مَقامَه ، كما أنك لو قلت : بل

---

(١) قائله النابغة الجعدي وهو قيس بن عبد الله بن عُدَسَ بن ربيعةَ الجعدي أبو ليلى شاعر صحابي من المعمرين ، اشتهر في الجاهلية ، وكان ممن هجر الأوثان ونهى عن الخمر قبل ظهور الإسلام ، مات في أصبهان وقد كُفَّ بصرُه وجاوز المائة نحو سنة ٥٠ هـ (الأعلام ٥٨/٦) .

(٢) البيت في ديوانه ٢٠ وفيه : خُضِبْنَ وإن كان لم تُخْضَبِ ، وفي الخزانة ١٦١/٣ .

اللغة : حواميه : جمع حامية ، وهي ما فوق الحافر ، وقيل : هي ما عن يمين الحافر وشماله . والبيت من قصيدة في وصف فرس .

تخضب بدل اشتمال من قوله : تكن انظر : الخزانة ١٦٢/٣ .

الشاهد قوله : مدبرا فإنه حال من المضاف إليه ، ويخرج عن حد ابن الحاجب للحال .

(٣) قائله (زيد الفوارس) وهو زيد بن حصين بن ضرار الضبي ، فارس شاعر جاهلي ، قال البغدادي : « إن جدَّه ضرارا شهد يوم القُرْنَتَيْن ، ومعه ثمانيةَ عشرَ من ولده يقاتلون معه ، وزيد الفوارس كان فارسَهم ، ولهذا قيل له زيد الفوارس » ، (الخزانة ١٧٧/٣ ، وانظر : الأعلام ٩٧/٣) .

(٤) البيت في نوادر أبي زيد ١١٣ ، وفي الأمالي الشجرية ١٦٧/١ ، وفي الهمع ٢٤٠/١ ، وفي الدرر ٢٠١/١ ، وفي الخزانة ١٧٣/٣ .

عوذ : هو عوذ بن غالب بن قطيعة . وبهثة : ابن عبد الله بن غطفان ، وأراد أبناءَهما ولذا جَمَعَ (حاشدون) .

اللغة : حلق الحديد : أراد الدروع . حاشدون : يقال : حشد القومَ إذا جمعهم .

الشاهد قوله : مضاعفا فإن الرضي جعله حالا من المضاف إليه في قوله : حلق الحديد وفي الأمالي الشجرية ٣٢٨/٢ : والوجه في هذا البيت فيما أزاه أن مضاعفا حال من الحلق لا من الحديد ثم وجهه بوجهين ثم قال : ويجوز أن تجعل (مضاعفا) حالًا من المضمر في يتلهب ، ويتلهب في موضع الحال من الحلق .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُم خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ من الآية ١٢٨ من سورة الأنعام .

نتبع إبراهيمَ مقام بل نتبع ملةَ إبراهيم (جاز)[1] ، فكأنه حال من المفعول ، أو[2] إذا كان المضافُ فاعلا ، أو مفعولا وهو جزءُ المضاف إليه ، فكأن الحال عن المضاف إليه هو الحال عن المضاف ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَـٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾[3] فقوله : مصبحين حال عما دل عليه ضميرُ مقطوعٌ ؛ وذلك لأنه نائب عن دابر هؤلاء ، فهو حال عن هؤلاء المضاف إليه دابر ، فكأنه – وهو حال عن المضاف إليه – حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف إليه ، لأن دابرَ الشيء أصلُه ، فكأنه قال : يُقْطَع دابرُ هؤلاء مصبحين ، فكأنه حال عن مفعول مالم يسم فاعلُه .

وكذا (قوله)[4] :

كأنَّ حَوَامِيَهُ مدْبِرا[5] (١٨٦)

(أي تشبه حوامِيَهُ مدبِرًا)[6] أو أشبه حوامِيهِ مدبرا فكأنه حال من الفاعل أو المفعول .

وكذا (قوله)[7] :

..... عليهم حلقَ الحديدِ مضاعفًا[8]..... (١٨٧)

فالأولى أن نقول : الحال على ضربين منتقلةٌ ومؤكدةٌ ، ولكل منهما حدٌّ لاختلاف ماهيتهما .

فحد المنتقلة : جزءُ كلام (يتقيد)[9] بوقتِ حصولِ مضمونِهِ تَعَلُّقَ الحدثِ الذي في ذلك الكلام بالفاعل أو بالمفعول ، أو بما يجري مجراهما .

---

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) عطف على قوله قبل : إلا إذا كان المضاف فاعلا .. إلخ .

(٣) تقدمت صفحة ٦٣٣ تعليقة ٧ .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) سبق الحديث عنه صفحة ٦٣٤ تعليقة ١ ، ٢ .

(٦) ساقط من ص .

(٧) في ط : قولهم .

(٨) تقدم تخريجه صفحة ٦٣٤ تعليقة ٤ .

(٩) في ص : مقيد .

فبقولنا : جزءُ كلام ، تخرج الجملة الثانية في نحو : ركب زيد وركب مع ركوبه غلامُه – إذا لم نجعلها حالًا – .

ويخرج بقولنا : « حصولِ مضمونِهِ » المصدرُ في نحو : رجع القهقرى ؛ لأن الرجوع يتقيد بنفسه ، لا بوقت حصول مضمونه .

ويخرج النعت بقولنا : يَتَقَيَّد تعلقُ الحدثِ بالفاعل أو المفعول ، فإنه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك المُتَعَلَّقُ .

وقولنا : أو بما يجري مجراهما ، يدخل حالَ الفاعل والمفعول المعنويين نحو قوله تعالى : ﴿ هَذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾[1] و(قوله)[2] :

١٨٩ – كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ[3]

على ما يجيء[4] ، والحالَ[5] عن المضاف إليه الذي لا يكون في المعنى فاعلا ، أو مفعولا للمضاف على ما مر[6] ، ويُدخِلُ (الحدُّ)[7] الحالَ في نحو قوله :

يَقُولُ وقد تَرَّ الوظيفُ وساقُها[8] (١٨٤)

وفي قوله :

وقَدْ أغتدِي والطيرُ في وُكُناتها[9] (١٨٥)

وحدّ المؤكدة : اسمٌ غيرُ حدثٍ يجيء مقرِّرًا لمضمون جملة – كما يجيء شرحها[10] – .

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ يَا وَيْلَتَىٰ أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ هود ٧٢ .
(٢) ساقطة من ص وط .
(٣) سيأتي تخريجه صفحة ٦٣٩ .
(٤) صفحة ٦٣٩ .
(٥) معطوف على قوله قبل : وقولنا : أو بما يجري مَجْراهما يدخِلُ حالَ الفاعل .. إلخ .
(٦) صفحة ٦٣٣ .
(٧) في ص وط : في الحد .
(٨) قد مر تخريجه صفحة ٦٣٣ تعليقة ٢ ، ٣ .
(٩) قد مر تخريجه صفحة ٦٣٣ تعليقة ٤ ، ٥ .
(١٠) صفحة ٦٨٣ وما بعدها .

فقولنا : غيرُ حدث : احترازٌ من المنصوب في نحو رَجَعَ رجوعًا .

ثم اعلم أن الحال قد تكون عن الفاعل وحده ، كجاء زيد راكبا ، وعن المفعول وحده ، نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه .

فإذا قلت لقيت زيدا راكبًا ، فإن كان هناك قرينةٌ حالية أو مقالية تبيِّن صاحبَ الحال جاز أن تجعلها لِمَا قامت له من الفاعل أو المفعول ، وإن لم تكن وكان الحالُ عن الفاعل وجب تقديمُه إلى جنب صاحبه ، لإزالة اللبس ، نحو لقيت راكبا زيدا ، فإن لم تُقَدِّمْه فهو عن المفعول .

وأما (إذا جاء حالان)[1] عن الفاعل والمفعول معا ، فإنْ كانا متفقين فالأولى الجمعُ بينهما ، فإنه (أَخْصَرُ)[2] نحو لقيت زيدًا راكبين ، ولا منع من التفريق نحو لقيتُ راكبا زيدًا راكبا ، ولقيتُ زيدا راكبا راكبا .

وإن كانا مختلفين ، فإن (كان)[3] هناك قرينة يعرف بها صاحبُ كل واحد منهما جاز وقوعُهما كيفما كانا نحو : لقيت هندًا مصعِدًا منحدرةً .

وإن لم يكن فالأولى جَعْلُ (حال كل واحد)[4] بجنب صاحبه ، نحو لقيت منحدِرًا زيدا مصعِدا ، ويجوز على ضعفٍ جعلُ حال المفعول بجنبه ، وتأخيرُ حال الفاعل نحو لقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا – والمصعدُ زيدٌ – ؛ وذلك لأنه لما كان مرتبةُ المفعول أقدمَ من مرتبة الحال أخرتَ الحالَين ، وقدمت حالَ المفعول على حال الفاعل ، إذ لا أقل من كون (أحد)[5] الحالين بجنب صاحبه ، لمَّا لم يكن كلُّ واحد بجنب صاحبه .

ويجوز عطفُ أحد حالي الفاعل والمفعول على الآخر (نحو)[6] لقيت زيدًا راكبًا وماشيًا[7] قال[8] :

---

(١) في جـ : الحالان .

(٢) في ط : احصر .

(٣) في ط : كانا .

(٤) في ت : كل واحد حال ، والعبارة في ص : جعل كل حال بجنب صاحبها .

(٥) في ت : آخر .

(٦) في جـ وط : كقولك .

(٧) قد سبق أن منع الرضي ذلك . انظر : صفحة ٦١٣ تعليقة ٣ .

(٨) قائله عمرُو بن كلثوم بن مالك بن عتاب ، من بني تغلب ، شاعر جاهلي ، ولد في شمال جزيرة العرب ، =

١٨٨ - وإنا سوف تدركنا المنايا مقـــدَّرةً لنـــا ومقدرينـــا[١]

وجوز الجمهور - وهو الحق - أن يجيء لشيء واحد أحوالٌ (مختلفة)[٢] متضادةً (كانت)[٣] نحو اشتريت الرمانَ حُلْوا حامضا ، أو غيرَ متضادة كقوله تعالى : ﴿ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا ﴾[٤] كما يجيئان في خبر المبتدأ .

ومنع بعضُهم ذلك في الحال - متضادة كانت أولا - قياسا على الزمان والمكان ، فَجَعَلَ نحو مدحورًا (حالا)[٥] من ضمير (مذءوما)[٦] واستنكر مثلَه في المتضادة فمنعها مطلقا[٧] .

ولا وجه للقياس : وذلك لأن وقوعَ الفعل (الواحد)[٥] في زمانين أو مكانين مختلفين مُحَالٌ ، نحو جلست خلفَك ، أمامَك ، وضربت اليومَ أمسِ ، بلى لو عطفت أحدَهما على الآخر جاز ، لدلالته على تكرار الفعل ، نحو جلست خلفك وأمامك ، وكذا يجوز إن لم يتباينِ المكانان والزمانان ، نحو جلست أمس وقتَ الظهر ، وأمامك وَسَطَ الدار .

وأما تقييد الحدث بقيدين مختلفين ، كما في قوله تعالى : ﴿ مَذْءُومًا مَدْحُورًا ﴾[٨] أو بمتضادَّين في محلين غيرِ ممتزجَين كما في اشتريته أبيضَ أسودَ ، أو ممتزجين ، كما في اشتريته

= وتجول فيها وفي الشام والعراق ونجد ، وكان من أعز الناس نفسا ، وهو من الفُتَّاك الشجعان سادَ قومَه وهو فتى ، عُمِّر طويلا ، أشهرُ شعره معلقتُه . توفي نحو ٤٠ ق هـ . (الأعلام ، ٢٥٦/٥) .

(١) البيت في شرح القصائد للأنباري ٣٧٤ ، وفي معلقة عمرو بن كلثوم ٤٧ ، وفي الخزانة ١٧٧/٣ .
الشاهد : استشهد به الرضيُّ على جواز عطف أحد حالي الفاعل والمفعول على الآخر .

(٢) في ت وط : متخالفة .

(٣) تكملة من جـ وص وط .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ الأعراف ١٨ . وفي ت : مذموما ، ومذموما في آيتين أخريين غير هذه الآية .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في ت وص : مذموما ، وقد ذكرت أنها في غير هذه الآية .

(٧) في المقرب ١٥٥/١ ولا يُقَضِّي العاملُ من المصادر ولا من ظروف الزمان ولا من ظروف المكان ولا من الأحوال الراجعة إلى ذي حالٍ واحدةٍ أزيدَ من شيء واحد ، إلا بحرف عطف ، إلا أن يكونَ أَفْعَلَ التي للمفاضلة .. إلخ .

(٨) انظر : صفحة ٦١٣ .

حُلوًا حامِضًا فلا بأس به[1] .

واعلم أن تكرير الحال بعد إمّا واجبٌ ، لوجوب تكرير إما ، نحو اضرب (زيدا)[2] إما قائما وإما قاعدا ، وكذا بعد (لا) ؛ لأنها تُكَرَّرُ في الأغلب – كما يجيء في اسم لا التبرئة[3] – نحو جاءني زيدٌ لا راكبا ولا ماشيا ، ويندُر إفرادُها نحو جاءني زيد لا راكبا .

قوله : لفظا أو معنى .

حال من الفاعل أو المفعول ، أي ملفوظا أو معنويا ، وقد ذكرنا الفاعلَ والمفعولَ اللفظيين .

أما المفعولُ المعنوي فنحو (شيخا)[4] في قوله تعالى : ﴿ هَذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾[5] فإن بعلي خَبَرُ مبتدأٍ .

وهو في المعنى مفعولٌ لمدلول (هذا) أي أنبه على بعلي ، أو أشير إليه شيخا .

أما الفاعلُ المعنوي فكما في قوله[6] :

١٨٩ – كأنه خارجًا من جنب صفحته سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عند مُفْتَأَدِ[7]

---

(١) هنا زيادة في ص وقد سبق ذكرها وهي : والمانع يجعل الحال الثاني في قوله تعالى : ﴿ مَذْءُومًا مَدْحُورًا ﴾ من الضمير في الأول ، ولم يمكنه ذلك في المتضادة فَمَنَعَهَا أصلا .

(٢) تكملة من ط .

(٣) صفحة ٨٢٣ .

(٤) في ت : هذا شيخا .

(٥) هود ٧٢ ، وتقدمت صفحة ٦٣٦ تعليقة ٣ .

(٦) قائله : النابغة الذبياني ، وستأتي ترجمته ٧٧٦ .

(٧) البيت في ديوانه ١١ ، وفي الخصائص ٢/٢٧٥ ، وفي الأمالي الشجرية ١/١٥٦ ، وفي رصف المباني ٢١١ ، ٢٩٥ ، وفي الخزانة ٣/١٨٥ .

اللغة : صفحته : أراد خاصرته أو جنبه . السفود : الحديدة التي يُشْوَى عليها اللحم ، الشَّرْبُ : جمع شارب . مفتأد : مكان الشوي .

والضمير في قوله : كأنه يعود إلى المِدْرَى (قرنُ الثور) في قوله قبل :

شكَّ الفريصةَ بالمِدْرَى فأنفذها شكَّ المُبَيْطِرِ إذ يَشقى من العَضَد

والضمير في قوله ، صفحته يعود إلى ضُمْران ، وهو اسم كلب صيد مذكور في قوله : =

إذ المعنى يُشْبِه خارجًا سفودَ شرب ، ولا نفسره بأشبه خارجا ، لأن المشابهة هي المقيدةُ بحال الخروج لا التشبيه .

وقال المصنف – في مثال الحال عن الفاعل المعنوي – زيدٌ في الدار قائما[1] .

وفيه نظر ؛ لأن قائما حال من الضمير في الظرف ، وهو فاعل لفظي ؛ لأن الفاعل المستكنَّ كالملفوظِ به ، فهو كقولك : زيد خرج راكبا ، ولا كلام في كون راكبًا حالا عن الفاعل اللفظي .

وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيدٍ إلا عند من جوَّزَ تخالُفَ (عاملي)[2] الحال وصاحبِها[3] .

قوله : وعاملها الفعل أو شِبْهُه أو معناه .

يعني بشِبهِ الفعل ما يعمل عمل الفعل ، وهو من تركيبه ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر .

ويعني بمعنى الفعل ، ما يُستَنْبَطُ منه معنى الفعل ، ولا يكون من صيغته ، كالظرف ، والجار والمجرور ، وحرف التنبيه ، نحو هاأنا زيدٌ قائمًا – عند من جوز هاءَ التنبيه من دون (اسم)[4] الإشارة – كما يجيء في حروف التنبيه[5] – واسمِ الإشارة ، نحو ذا زيد راكبا ، وحرفِ النداء ، نحو ياربَّنا منعِما .

وأما حرفا التمني والترجي ، نحو ليتك قائما في الدار ، ولعلك جالسا عندنا ، فالظاهرُ أنهما ليسا بعاملين ، لأن التمنِّي والترجيَ ليسا بمقيَّدَين (بالحالين)[6] بل العامل هو الخبرُ

= فهاب ضُمرانُ منه حيث يُوزِعُه طَعْنَ المُعَارِكِ عند المَحْجر النَّجِدِ

الشاهد قوله : كأنه خارجا ؛ لأن خارجا حال من الفاعل المعنوي وهو الهاء في كأنه فإن التقدير فيه يشبه خارجا .

(١) شرحه لكافيته ٤٠ .

(٢) في ت وجـ : عامل .

(٣) وهو ابن مالك كما مضى صفحة ٣٢٢ .

(٤) في ص : حرف .

(٥) ط ٢/٣٨٠ ، ٣٨١ .

(٦) في جـ : بالحال .

المؤخر على ما هو مذهبُ الأخفش – كما يجيء[1] – لكون مضمونِه هو المُقَيَّدَ .

وحرفِ[2] التشبيه نحو :

كأنه خارجًا[3] (من جَنْب صفحتِه سَفُّودُ شَربٍ نسُوهُ عند مُفْتَأَدِ (١٨٩)

وزيد كعمرو راكبا ، وكذا معنى التشبيه من دون لفظٍ دالٍّ عليه ، نحو زيد عمرو مقبلا ، والمنسوبُ نحو : أنا قرشيٌّ مفتخرا ، واسمُ الفعل نحو عليك زيدا راكبا .

وأما نحو ما شأنُك واقفا فلأن الشأن بمعنى المصدر – كما ذكرنا في المفعول معه[4] – .

ولم يعمل في الحالِ معنى حروفِ الاستفهام والنفي ، قال أبو علي : لأنها لا تشبه الفعلَ لفظا[5] (نحو لَعَلَّ وكأن)[6] .

وينتقض ما قاله باسم الإشارة ، وحرفِ التنبيه ، فإنهما لا يشبهان الفعلَ لفظا مع عملهما في الحال ، (وكذا كاف التشبيه)[7] ، وكذا إنَّ وأَنَّ يشبهانه لفظا ومعنى ، ولا يعملان في الحال .

فالأولى إحالةُ ذلك (على)[8] استعمالهم وأن لا نعلله .

قوله : وشرطها أن تكون نكرةً ، وصاحبُها معرفةٌ – غالبا – ، وأرسلها العراك ، ومررت به وحده ، ونحوُه متأول .

إنما كان شرطُها أن تكون نكرةً ؛ لأن النكرةَ أصلٌ ، والمقصودُ بالحال تقييدُ الحدث

---

(١) فقد أجاز : أن يعمل الجار والمجرور في الحال بشرط تقدم المبتدأ ، وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى أجاز أن يعمل عندَه بلا اعتماد . وانظر : الإنصاف ٥١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٥٣ .

(٢) معطوف على قوله كالظرف – يعني أن حرفَ التشبيه من العامل المعنوي في الحال .

(٣) تقدم تخريجه صفحة ٦٣٩ تعليقة ٦ ، ٧ .

(٤) صفحة ٦٢٦ .

(٥) لم أجد كلامه هذا في الإيضاح ولا في البغداديات ، ولعله ذكر ذلك في بعض مؤلفاته الأخرى .

(٦) ساقط من ط .

(٧) ساقط من ص .

(٨) في ط : إلى .

المذكور – على ما ذكرنا[1] – فقط ، ولا معنى للتعريف هناك ، فلو عرَّفت وقع التعريف ضائعا .

وإنما كان الغالبُ في صاحبها التعريفَ ؛ لأنه إذاكان نكرةً كان ذكرُ ما يميِّزُهَا ويخصِّصُها من بين أمثالها – أعني وصفَها – أولى من ذكر ما يقيِّدُ الحدثَ المنسوبَ إليها – أعني حالها – لأن الأولى أن (يتبين)[2] الشيءُ أولا ، ثم (يتبينَ)[2] الحدَثُ المنسوبُ إليه ، ثم (يتبين)[2] قيدُ ذلك الحَدَثِ ، فعلى هذا أَوَّلْتَ المعرفةَ حالًا ؛ لأن التعريف عبث ضائع ، ولم تُؤَوِّلْ النكرةَ ذا حال لأن غايته أنه على خلاف الأَوْلَى .

(فقوله)[3] غالبا يرجع إلى تعريف صاحبها ، لا إلى تنكيرها ؛ لأن تنكيرها واجب لا غالب .

قوله : وأرسلها العراك .

هذا مثال تعريف الحال في الظاهر .

ونقول : الحال المعْرِفة ظاهرا إما مصدرٌ ، وإما غير مصدر ، والمصدر إما معرَّف باللام نحو وأرسلها العراك ، أو معرف بالإضافة نحو افعله جهدَك وطاقتَك ، ووحدَك ، ورجع عودَه على بدئه .

وفيه قولان ، قال سيبويه : إنها معارف موضوعةٌ موضعَ النَّكِرات[4] ، أي معتركة ومجتهدا ومطيعا ومنفردا وعائدا .

والطاقة بمعنى الوسع ، وكذلك الطوق اسم وُضِعَ موضعَ الإطاقة .

(ووحدَك – في الأصل – وحدتَك ، فحذفَ التاءُ لقيام المضاف إليه مقامه ، كما

---

(١) صفحة ٦٣٥ .

(٢) في ص وط : يبين .

(٣) في جـ : فقولنا .

(٤) الكتاب ١٨٨/١ قال : وهذا – يعني نحو العراك والجماء الغفير – جُعِل كقولهم : مررت بهم قاطبةً ومررت بهم طُرًّا – أي جميعا – إلا أن هذا نكرة لا يدخله الألف واللام .

في قوله تعالى : ﴿ وإِقَامِ الصَّلَاةِ ﴾[1] والوحدة الانفراد ، ويجوز أن يكون)[2] الوحدُ (والحِدة)[3] مصدرَ وَحَدَ يَحِدُ ، يقال : وَحْدًا وحِدَةً ، كَوَعَدَ يَعِدُ وَعْدًا وعِدَةً .

والجُهْد ههنا بضم الجيم ، والجُهد – بفتح الجيم ، وضمها – بمعنى الاجتهاد .

وقال الفراء : هو بفتح الجيم المشقة ، وبضمها الطاقة[4] .

وقولهم : على بدئه متعلق بعوده ، أو برَجَعَ ، والحال مؤكدة ، والبدء مصدر بمعنى الابتداء ، جُعِل بمعنى المفعول ، أي عائدا (على)[5] ما ابتدأه ، ويجوز أن يكون (عودَه) مفعولا مطلقا لرجع ، أي رجع على بدئه عودَه المعهود ، كأنه عهد منه أنه لا يستقر على ما ينتقل إليه ، بل يرجع إلى ما كان عليه قبل ، فيكون نحو قوله تعالى : ﴿ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِى فَعَلتَ ﴾[6] فلا يكون من هذا الباب .

وقال أبو علي : إن هذه المصادر منصوبة على أنها مفعولات مطلقة للحال المقدَّر ، أي أرسلها معتركة العراك ، وافعله مجتهدا جهدك ، ومطيقًا طاقتك ، ومنفردا وحدَك ، أي انفرادك ، ورجع عائدا عودَه[7] .

وكلها مضافة إلى الفاعل فلهذا حذف (العاملُ)[8] وجوبا – كما مر في باب

---

(١) من آيتين ، إحداهما في الأنبياء برقم ٧٣ ، والأخرى من سورة النور برقم ٣٧ .

(٢) تكملة من جـ وط .

(٣) في ط : الوحدة ، ولعل الصواب ما أثبته بدليل قوله بعد : يقال وَحْدًا وحِدَة .

(٤) في معاني القرآن للفراء ٤٤٧/١ : الجُهد لغة أهل الحجاز والوُجد ، ولغة غيرهم الجَهد والوَجد ، ولم يذكر ما قاله الرضي في الأماكن التي ورد فيها لفظ الجُهد من القرآن الكريم . وفي الصحاح للجوهري ٤٦٠/٢ قال الفراء : الجُهد بالضم – الطاقة ، والجَهد – بالفتح – من قولك ، اجْهَدْ جَهْدَك في هذا الأمر ، أي ابلغ غايتك ، ولا يقال : اجْهَد جُهدك .

(٥) في ت : إلى .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِى فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ الشعراء ١٩ .

(٧) قال في الإيضاح بشرح عبد القاهر ٦٧٦/١ فإن قلت : فقد قالوا : طلبتَه جهدَك .. وأرسلها العراك وهذه معارف وهي أحوال فالقول أن هذه الأشياء ليست أحوالا وإنما الحال الفعلُ الذي وقعت هذه المصادر في موضعه ، والتقدير : طلبته تجتهدُ ، وأرسلها تعتركُ .

(٨) في ت : الفاعل ، والصحيح ما أثبته .

المفعول المطلق[1] – .

فهذه المصادر (كلُّها)[2] – وإن قامت مقام (الأفعال)[3] – منتصبةٌ على المصدرية ، كما ينتصب على الظرفية ما قام (مقام)[4] خبر المبتدأ من الظروف ، نحو زيد قدامك ، ولا يُعْرَبُ إعرابَ ما قام مقامَه .

وقوله : فأرسلها العراك .

صدر بيت للبيد[5] ، يروى فأوردها العراك ، قال :

١٩٠ – فَأَرْسلَهَا العِراكَ ولم يذُدْها ولم يُشفِقْ على نَغَصِ الدِّخَالِ[6]

يصف الحمار والأُتُن ، والدِّخالُ في الورد : أن يشرب البعير ثم يُرَدَّ من العطن إلى الحوض ، ويدخَلَ بين بعيرين عطشانين ؛ ليشرب منه ما عساه لم يكن شَرِبَ ، ويقال : شِربٌ دِخالٌ . ويقال : نغص البعير : إذا لم يتم شربه ، فمعنى نَغَص الدّخالِ ، عدمُ تمام الشُّرب ، أي أوردها مرة واحدة ، ولم يخف على (أنه)[7] لا يتم شُربُ بعضها للماء بالمزاحمة .

أما قولهم :

---

(١) صفحة ٣٥٣ وما بعدها .

(٢) ساقطة من جـ وص وط .

(٣) في ص وط : الأحوال .

(٤) تكملة من جـ وص وط .

(٥) لبيد بن ربيعة بن مالك أبو عقيل العامري ، أحدُ الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية ، من أهل عالية نجد ، أدرك الإسلام ، ويعد من الصحابة ، من أصحاب المعلقات ، وكان كريما ، جُمِعَ بعضُ شعره في ديوان مطبوع . توفي سنة ٤١ هـ (الأعلام ٦/١٠٤) .

(٦) البيت في ديوانه ١٠٨ ، وفي الكتاب ١/١٨٧ ، وفي المقتضب ٣/٢٣٧ ، وفي شرح ابن يعيش ٢/٦٢ ، وفي المخصص ١٤/٢٢٧ ، وفي معجم مقاييس اللغة ٤/٢٩٢ ، وفي اللسان (عرك) ، وفي الخزانة ٣/١٩٢ .

اللغة : قد شرح الرضي نغص الدخال ، أما العراك فيقال : أورد إبله العراك إذ أوردها جميعًا الماءَ ، لم يذدها ، لم يطردها ، لم يشفق لم يخف أو لم يرحم .

الشاهد قوله : العراك ، فإنه مصدر معرَّف باللام وقد وقع حالا وله تأويلات ذكرها الرضي .

(٧) في ت : أنهم .

١٩١ – جاءوا قضَّهم بقضيضِهم[١]

فالأولى أن نقولَ : إن المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل أي قاضهم بقضيضهم أي : مع مقضوضهم ، أي كاسرهم مع مكسورهم ، لأن مَعَ الازدحامِ والاجتماع كاسرا ومكسورا .

والأصل فيه أن يكون (قضُّهم) مبتدأ ، و(بقضيضهم) خبره ، مثل قولهم : كلمته (فاه)[٢] إلي في ، (أي فوه إلى في ، وهو ههنا أظهر ؛ لأنهم استعملوه على الأصل فقالوا : كلمته فوه إلى في)[٣] ثم انمحى عن الجملتين (– أعني قضهم بقضيضهم وفوه إلى في –)[٤] معنى الجملة والكلام ، لمّا فُهم (منهما)[٥] معنى المفرد ، لأن معنى (فوه إلى في صار)[٦] : مشافِها . ومعنى (قضهم بقضيضهم) : كافةً . فلما قامت الجملة مقامَ المفرد ، وأدت مؤداه ، أعرب ما قبل الإعراب منها وهو الجزء الأول إعرابَ المفرد الذي قامت مقامه – كما قلنا في باب المفعول المطلق في فاها

---

(١) جعل البغدادي هذا المثالَ مأخوذا من قول الشاعر الشماخِ ، الذي ذكره سيبويه في الكتاب :

أتتني سُلَيمٌ قَضَّها بقضيضها ... تُمَسِّحُ حَوْلِي بالبقيع سِبَالَها

وخرجه على أنه الشاهد رقم ١٩١ .

وأقول قائله الشماخ بن ضرار ، قال ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٣١٥ – ٣١٩ ، ويقال إن اسمه مَعْقِل بن ضرار ، وأمه من ولد الخُرْشُبّ ، وهو من أوصف الشعراء للقوس والحُمُر ، وأرجز الناس على بديهة ، وكان جاهليا إسلاميا . اهـ . (توفي سنة ٢٢ هـ الأعلام ٢٥٢/٣) .

والبيت في ديوانه ٢٩٠ ، وفيه جاءت سليم ، وفي الكتاب ١٨٨/١ ، وفي اللسان (قضض) ، وفي الخزانة ١٩٤/٣ .

اللغة : قضّها بقضيضها : جميعَها . سبالها : جمع سَبَلَة وهي مُقَدَّم اللحية ، والبقيع : موضع بالمدينة المنورة .

الشاهد : ذكر الرضي قضهم بقضيضهم ، وبين أصله ، ومعناه . وأنه صار مكانَ المفرد فأُعْطِي الجزءُ الأولُ منه ما يستحقه المفرد من الإعراب ؛ لقيامه مَقامَه .

(٢) في ت وص وط : فوه ، والأصح ما أثبته ؛ لأنه سيذكر بعدُ أنهم عاملوا الجزء الأول من الجملة معاملة المفرد لما قامت مقامه على الأصل ، فقالوا : كلمته فوه إلى في .

(٣) تكملة من جـ وط .

(٤) ساقط من جـ .

(٥) في جـ : من الجملة وفي ط : منها .

(٦) سقط من ص من قوله : أي فوه إلى فيّ ، إلى هنا .

لفيك سواء[1] .

وكذا ينبغي أن نقول في يدًا بيدٍ ، أي ذو يد بِذِي يد ، على حذف المضاف ، أي النقد بالنقد .

وكذا قولهم : بعت الشاءَ شاةً بدرهم ، أي شاةٌ بدرهم ، أي كلُّ شاةٍ بدرهم ، كقولهم : رجلٌ خيرٌ من امرأة ، أي كلّ رجل ، كقوله تعالى : ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ ﴾[2] أي كل نفس .

وكذا قولهم : بعتُ الشاءَ شاةً ودرهما ، والواو بمعنى مع ، كما في كل رجل وضيعتُه ، أي شاة ودرهم مقرونان ، أي كل شاة ، فَنُصِبَ ههنا الجزآن لقبولهما الإعراب .

وقال الخليل : يجوز أن تأتي به على الأصل ، نحو بعت الشاء شاةٌ بدرهمٍ ، وشاةٌ ودرهمٌ[3] .

ثم التزم ما كان مبتدأً التنكيرَ لقيامه مقامَ الحال ، وفاه إلى في شاذٌّ ، ووجهه أنه لم يجز حذفُ المضاف إليه منه ليتنكَّر لئلا يبقى المعرب على حرف واحد .

وقد جاء فما لفم قال المتنبي[4] :

١٩٢ – وقبَّلتني على خوف فَمًا لِفَمِ[5] .

فحذف المضافَ إليه ، وأبدلَ من الواو ميمًا ؛ لئلا يبقى على حرف (واحد)[6] .

---

(١) صفحة ٣٨٨ ، ٣٨٩ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ ﴾ الإنفطار ٥ .

(٣) في الكتاب ١٩٧/١ : وزعم الخليل أنه يجوز بعت الشاءَ شاةٌ ودرهم ، إنما يريد شاةٌ بدرهم ، ويجعل بدرهم خبرًا للشاة ، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى ، كما كانت في قولك : كلُّ رجل وضيعتُه في معنى مع .

(٤) سبقت ترجمته صفحة ٤٧٢ .

(٥) صدره : قبلتها ودموعي مزج أدْمُعِها .

والبيت في ديوان المتنبي ١٥٣/٤ ، وفي الخزانة ١٩٧/٣ .

اللغة : مَزْجُ أدمعها : مختلطةٌ بها ممزوجة .

ذكره الرضي مثالا لإبدال الميم من الواو في (فوك) لما حذف المضاف إليه حتى لا يبقى المُعْرَب على حرف واحد .

(٦) تكملة من جـ وط .

وهذا شيء قد عَرَضَ استطرادا ، ولنعد إلى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول :

قد يستعمل قضُّهم تابعا لما قبله في الإعراب ، نحو قولهم : جاء القوم قضُّهم بقضيضهم ، ورأيت القوم قضَّهم بقضيضهم ، ومررت بالقوم قضِّهم بقضيهم ، إما على التأكيد – على أن يكون أصلُه جملةً ، فيعطى جزؤها الأول إعرابَ جميعهم ، لصيرورتها بمعناه – (على ما)[1] ذكرنا في الحال[2] – .

أو على البدل ، أي جاء قاضُّهم مع مقضوضهم .

ومذهب الكوفيين – أن انتصاب وحدَه على الظرفية –، أي لا مع غيره[3] .

فهو في المعنى ضدُّ – مَعًا – في قولك : جاءوا معا ، وكما أن في معًا خلافا هل هو منتصب على الحال – أي مجتمعين – أو على الظرف – أي في زمانٍ واجد – فكذا اختلف في وحده في نحو : جاء وحدَه ، أهو حال ، أي منفردا ، أو ظرفٌ أي لا مع غيره[4] .

(و)[5] جاء وحده مجرورا في مواضع معدودة؛ قريعُ[6] وحدِه ونَسِيجُ وحدِه أي انفراده ، وهو في الأصل ثوب لا يُنْسَجُ على مِنواله مثلُه ، فاستعير للشخص المنقطع النظير .

---

(١) في ت وجـ وص : كما .

(٢) صفحة ٦٤٤ .

(٣) قال ابن منظور في اللسان (وحد) ٤٦٤/٤ قال ابن بري عند قول الجوهري : « رأيته وحدَه منصوبٌ على الظرف عند أهل الكوفة ، وعند أهل البصرة على المصدر ، قال : أما أهل البصرة فينصبونه على الحال ، وهو عندهم اسم واقع موقع المصدر المنتصب على الحال ، مثل جاء زيد ركضا أي راكضا قال : ومن البصريين من ينصبه على الظرف قال : وهو مذهب يونس ، قال : وليس ذلك مختصا بالكوفيين كما زعم الجوهري .

أقول : والظاهر أن الرضي اعتمد في نقله على الجوهري ، وقد وجدت في الكتاب ما يؤيد نقلَ ابن بري عن يونس قال سيبويه ١٨٩/١ : وزعم يونس أن وحده بمنزلة عنده . وانظر : ما نقله ابن يعيش في شرحه للمفصل ٦٣/١ عن يونس .

(٤) اختلف في مع الساكنة أهي حرف جر أو اسم ، أما المفتوحة فذكر المرادي في الجنى الداني ٣١٢ ، أنها تقع خبرا وصِلةً وصفةً وحالا ، ولكنه قال إنها لا تخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بمِنْ .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) في اللسان (قرع) القريع : السيد ، يقال : فلان قريعُ دهره ، وفلان قريع الكتيبة ، وقريعها : أي رئيسها .

ويقال : فلان جُحَيشُ وحده ، وعُيَيْرُ وحـدِه ، ورُجَيلُ وحدِه – في المعجَب برأيه – .

وقيل : جاء على وحدَه ، أي على انفراده ، وعلى بمعنى مع .

فوحدَه لازم (الإفرادِ والتذكير)[1] والإضافة إلى المضمر ، ولازمُ النصب إلا في المواضع المذكورة .

والمعرَّف – ظاهرا – من غير المصادر إما باللام نحو قولهم : مررت بهم الجماءَ الغفيرَ ، والجماءُ من الجَمّ ، وهو الكثير ، يقال : امرأة جَمّاءُ المرافق أي كثيرة اللحم على المرافق ، والغفيرُ من الغفر وهو الستر ، بمعنى (الغافرين)[2] أي الساترين بكثرتهم وجهَ الأرض ، حُذِفَ التاءُ حملا للفَعِيل بمعنى الفاعل على الفَعِيل بمعنى المفعول ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾[3] . وهو صفة الجماء ، أي الجماعة الكثيرة الساترة ، واللام في الاسمين زائدةٌ كما في قوله :

ولقـد أمـر على اللـئيم يسبنـــي فمضيت ثُمَّةَ قلت لا يعنيني[4](٥٥)

ويقال – أيضا – مررت بهم جماءَ غفيرا .

ومنه قولهم : دخلوا الأولَ فالأولَ ، قال النبي – ﷺ – : « يذهب الصالحون أسلافًا ، الأولَ فالأولَ »[5] أي مترتبين ، واللام زائدة كما في الجمّاءَ الغفيرَ ، وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الأولُ فالأولُ – رفعا – .

---

(١) ساقط من جـ وص وط .

(٢) في ت وص وط : الغافر .

(٣) الأعراف ٥٦ ، قال أبو البقاء في التبيان ٥٧٥ : قوله تعالى : ﴿ قريب ﴾ إنما لم تؤنث ؛ لأنه أراد المطر ، وقيل إن الرحمةَ والتَّرحمَّ بِمَعْنًى ، وقيل : هو على النسب ، أي ذات قرب ، وقيل هو فَعِيل بمعنى مفعول ، وقيل أراد المكان أي إنَّ مكان رحمة الله قريب ، وقيل فرق في الحذف بين القريب من النسب وبين القريب من غيره .

وسبقه إلى ذكر معظم هذه الآراء ونسبتها إلى أصحابها مكّي في مشكل إعراب القرآن ١/٣٢٠ ، ٣٢١ .

(٤) تقدم تخريجه صفحة ٢٦٩ تعليقة ٥ واستشهد به هنا على أن (ال) في اللئيم زائدة .

(٥) ذكر البغدادي في تخريجه لأحاديث الرضي ق ٥ أنه أخرجه أحمد والبخاري عن مرداس الأسلمي ، وليس في روايتهما أسلافا .

أقول : أما البخاري ، فلم أجده في صحيحه . وأما أحمد فقد أورده في مسنده ٤/١٩٣ هكذا يُقْبَضُ =

وإما[1] بالإضافة ، نحو جاءني الرجال ثلاثتهم ، وأربعتهم ، وخمستهم إلى العشرة ، وهذه الأسماء الثَّمَانية إذا أضيفت إلى ضمير ما تقدم منصوبةٌ عند أهل الحجاز على الحال ، لوقوعها موقعَ النكرة ، أي مجتمعين في المجيء[2] ، وبنو تميم يتبوعنها ما قبلها في الإعراب ، على أنها توكيد له .

وربما عومل بالمعاملتين العددُ المركب نحو جاءني الرجال خمسةَ عشرَهم .

وقد يعرب هذا المركب عند الأخفش مضافًا[3] – كما يجيء في باب العدد[4] – .

وقد ذكرنا قولَهم : كلمته فاه إلى فيّ ، وقال الكوفيون : هو مفعول به ، أي جاعلا فاه إلى في[5] .

وقال الأخفش : هو منصوبٌ بتقدير مِنْ أي مِن فيه إلى في .

ولا يقاس على قولهم فاه إلى في ، فلا يقال : ماشيته (يدَه بيدي)[6] ونحوه ، خلافا لهشام[7] .

وأما قول بعض أصحاب أمير المؤمنين[8] – رضي الله تعالى عنه – في صِفِّين[9] .

= الصالحون الأولَ فالأولَ حتى يبقى كحثالة التمر أو الشعير لا يبالي اللهُ بهم شيئا .

وفي سنن الدارمي ٢/٢١١ : يذهب الصالحون أسلافا ويبقى حُثالةٌ كحثالة الشعير .

(١) عطف على (إما باللام) من قوله : والمعرف ظاهرا من غير المصادر إما باللام .. إلخ ص ٦٤٨ .

(٢) نسب ذلك إليهم ابن مالك في التسهيل ١٠٨ .

(٣) نسب المبرد في المقتضب ٢/١٨١ إلى الأخفش أنه يمنع أن يقال : هذا رابعُ ثلاثةِ عشر ونحوه ؛ لأنه لا يجوز أن تبني فاعلا من أربعة وعشرة كما تبنيه من أربعة .

(٤) ط : ٢/١٦٠ .

(٥) التبصرة ٣٠٠ ، ورد عليهم بقوله : ولو جاز هذا لجاز أن تقول : كلمته وجهَه إلى وجهي .. تريد جاعلا وجهه إلى وجهي ، وهذا لم يقله أحد . وانظر : شرح ابن يعيش ٢/٦١ .

(٦) في ص : يده إلى يدي .

(٧) انظر : التسهيل ١٠٨ .

(٨) ذكر البغدادي في الخزانة ٣/٢٠١ ، ٢٠٢ (بتصرف) أن معاوية سبق عليا على الفرات ومنعه وأصحابَه من الماء فأرسل علي إليه من يفاوضه فأبى معاويةُ أن يخلِّي بينه وبين الماء وبقي عليٌّ وأصحابه يومَهم وليلتهم عطاشا ، فسمع عليٌّ صبيا ينشد أبياتا أربعةً منها هذا البيت .

(٩) موقع بقرب الرَّقّة ، على شاطئ الفرات من الجانب الغربي ، وقعت فيه موقعة بين علي بن أبي طالب ومعاوية ابن أبي سفيان ، سنة ٣٧ هـ .

١٩٣ - فَمَا بالُنا أمسِ أُسْدَ العرين وما بالنا اليومَ شاءَ النجف[١]

فعلى حذف المضاف ، أي مثلَ أسد العرين ، ومثلَ شاء النجف ، ويجوز أن يؤولا بشجعانا وضِعافا ، بلا تقدير (مضاف) كما قال سيبويه في جهدك ونحوه[٢] .

قوله : فإن كان صاحبُها نكرةً وجب تقديمُها .

اعلم أنه يجوز تنكير ذي الحال إذا اختصَّ بوصف ، كما جاء في الحديث « سابق رسولُ الله ﷺ بين الخيل ، فأتى فرسٌ له سابقًا »[٣] ، وكذا تقول : مررت برجل ظريف قائمًا .

أو بالإضافة نحو نظرت إلى جاريةِ رجلٍ مختالةً .

أو سبقه نفي أو شبهه نحو قوله[٤] :

١٩٤ - فما حَلَّ سعديٌّ غريبًا ببلدة[٥]

وقلَّما جاءني رجل راكبا .

---

(١) البيت في وقعة صفين ١٦٥ ، وفي الخزانة ٢٠١/٣ ، ٢٢١ .

اللغة : ما بالنا : ما شأننا وما حالنا . شاء : جمع شاة . النجف : اسم موضع بالعراق .

الشاهد : ذكره الرضي شاهدًا على أن قوله أسد العرين .. وإن كان مشبها لقولهم كلمته فاه إلى فيّ - لكنه ليس منه ، وإنما هو على حذف مضاف أو تأويله بوصف .

(٢) الكتاب ١٨٧/١ .

(٣) لم يرد الشاهد في الحديث بهذا النص في الكتب الستة بل بلفظ آخر ، ومن ذلك ما في صحيح البخاري ١٠٨/١ أن رسول الله ﷺ سابق بين الخيل التي أُضْمِرتْ من الحَفْياءِ ، وأَمَدُها ثنيةُ الوداع .. إلخ ، وذكر البغدادي في تخريجه لأحاديث شرح الرضي ق ٤ أنه أخرجه الحافظ الدمياطي في كتاب فضل الخيل عن الخَتْلي من حديث الوليد بن مسلم .. عن مكحول أن رسول الله ﷺ أجرى الخيل يوما فجاء فرس له أدهم سابقا .. إلخ .

أقول : هو كما قال البغدادي في كتاب فضل الخيل للدمياطي صفحة (٧٨) .

(٤) قائله اللعين المِنقَري واسمه منازل بن زمعة من بني منقر ، شاعرٌ إسلامي في الدولة الأموية ، ووجهُ تلقيبه باللعين ، أن عمر سمِعَه وهو ينشد والناس يصلون ، فقال : من هذا اللعين فعلِقَ به هذا الاسمُ . توفي نحو ٧٥ هـ (الخزانة ٢٠٧/٣ ، ٢٠٨ ، والأعلام ٢٢٠/٨) .

(٥) عجزه : فَيُنْسَبَ إلا الزِّبرِقَانُ لَهُ أَبُ

البيت في الكتاب ٤٢٠/١ ، وفي الخزانة ٢٠٦/٣ .

المعنى : أنه إذا تغرب أحد من بني سعد ، فإنه ينتسب إلى الزبرقان لشرفه وشهرته .

الشاهد قوله : سعدي غريبا حيث جاء الحالُ من النكرة المسبوقةِ بنفي .

أو نهيٌ أو استفهامٌ ؛ وذلك لأنه يصير المنكَّر مع سبق هذه الأشياء مستغرقا ، فلا يبقى فيه إبهام – كما ذكرنا في بابِ المبتدأ[1] – .

(أو كان الوصف به على خلاف الأصل نحو قولك : جاءني (رجال)[2] مثنى وثُلاثَ ؛ لأن المقصود تقسيمُهم على هذين العددين في حال المجيء ، والوصفُ لا يفيد هذه الفائدةَ)[3] .

أو كان معرفة مشاركةً لتلك النكرة في الحال ، نحو جاءني رجل وزيد راكبَين .

أو تقدمه الحالُ نحو جاءني راكبًا رجلٌ ؛ لأنه يؤمن – إذن – التباسُ الحال بالوصف ، إذ الوصفُ لا يتقدم على الموصوف ، وأما إذا تأخر نحو جاءني رجل راكبا فقد يشتبه – في حال انتصاب ذي الحال – بالوصف ، نحو رأيت رَجُلًا راكبا ، فطُرِدَ المنع رفعا وجرا .

وأما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكَّر بقوله[4] :

١٩٥ – لِمَيَّةَ موحشًا طللٌ قديمٌ[5]

---

(١) صفحة ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(٢) في ص : الرجال ، والصواب ما أثبته ؛ لأن يريد الوصف بمثنى وثلاث ، لا الحال .

(٣) تكملة من جـ وص وط .

(٤) ينسب البيت إلى كثير وهو في ديوانه ٥٠٦ وينسب إلى ذي الرمة .

(٥) عجزه : عَفَاه كل أسحم مستديم

والبيت في الكتاب ٢٧٦/١ ، وفيه لعزة ، وفي مجالس العلماء ١٧٤ ، وفي الخصائص ٤٩٢/٢ ، وفي ابن يعيش ٥٠/٢ ، وفي العيني ١٦٣/٣ ، وفي الخزانة ٢٠٩/٣ ، ويروى البيت لمية ، ويروى لعزة ، وتبعا لذلك ينسب تارة إلى ذي الرمة وأخرى إلى كثير . ويروى في بعض هذه المراجع :

لمية موحشا طلل يلوح كأنه خِلَل

اللغة : موحشا : ذا وحشة ، وهي الخلوة والهم . طلل : ما شخص من آثار الديار ، عفاه : غيره ، الأسحم : الأسود : أراد السحاب ، مستديم : السحاب الممطرُ مَطَرَ الديمة (الخزانة ٢١١/٣) والخلل جمع خِلّة ، واحدةُ خِلل السيوف وهي بطائنُ يُغَشَّى بها أجفانُ السيوف منقوشةٌ بالذهب وغيره .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنه لا يستقيم أن يكون موَحشا حالا من طلل عند من يرى وجوب اتحاد العامل في الحال ، وفي صاحبها ؛ لأن العامل في طلل الابتداء ، والعامل في الحال لميَة . وذكر أيضا أنه يستقيم على رأي الأخفش فإنه يجيز أن يكون نحو « طلل » في البيت فاعلا للجار والمجرور ، وعليه يتحد العاملُ فيهما .

فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عاملِ الحالِ وصاحبِها ، إلا على مذهب الأخفش من تجويز ارتفاع زيد ، في نحو في الدار زيد على أنه فاعل[1] .

وأما عند سيبويه فيلزم كونُ الضمير في لمية ذا الحال[2] .

ومن جوز اختلافَ العامل في الحال وفي صاحبها – (وهو الحق إذ لا مانع)[3] جوز كون (لمية) عاملا في الحال ، وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء .

فإن قيل : هلا جاز أن يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه – أي أن « طلل » مرتفعٌ بالابتداء – هو العاملَ في الحال أيضا ؟ فيتحدَ عاملُ الحال وصاحبها ؟

قلت : ليس المعنى على أن الابتداء بلفظ طلل للإسناد إليه مقيد بكونه موحشا ، فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدًا به ؟ .

واعلم أنه يجوز حذفُ ذي الحال مع قيام الدليل ، نحو الذي ضربت مجردًا زيد ، أي ضربته .

قوله : ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف، ولا على المجرور في الأصح .

قد عرفت قبلُ[4] العاملَ المعنوي ، وأن الظرف منه ، وكذا الجارُّ والمجرورُ ، فعلى ما قال المصنف ينبغي أن (لا)[5] يتقدم الحال على الظرف وشبهه[6] ، وفي هذا خلاف : فسيبويه لا يجيزُهُ – أصلًا – نظرًا إلى ضعف الظرف[7] .

وأجاز ، الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال ، نحو زيد قائما في الدار[8] .

---

(١) نسبه الأنباري في الإنصاف (٥١) إلى الكوفيين والأخفش في أحد قوليه والمبرد .

(٢) لما ذكر سيبويه الشاهد جعل موحشا حالا من طلل وليس حالا من الضمير في الظرف ، قال في الكتاب ١/١٧٦ وحمل هذا النصب على جواز فيها رجل قائما ، وصار حين أخّر وَجْهَ الكلام فرارا من القبح . ثم ذكر أبياتا منها هذا البيت .

(٣) تكملة من ط .

(٤) صفحة ٦٣٩ وما بعدها .

(٥) ساقطة من جـ .

(٦) يعني الجار والمجرور .

(٧) في الكتاب ١/٢٧٦ : واعلم أنه لا يقال : قائما فيها رجل ، فإن قال قائل : اجعله بمنزلة راكبا مُرَّ زيد .. قيل له : فإنه مثلُه في القياس .. ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل .

(٨) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٥٣ ، وقد سبق الأخفشَ إلى مثل هذا القول الفراءُ . انظر : معاني =

وذلك بناء على مذهبه (من)[1] قوة الظرف ، حتى جاز أن يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر ، في نحو في الدار زيد ، كما تقدم في المبتدأ ، فأما (مع تأخر المبتدأ)[2] فإنه وافق سيبويهِ في المنع[3] ، فلا يجوز قائما زيـد في الدار ، ولا قائما في الدار زيدٌ – اتفاقا[4] – وذلك لتقـدم الحال على عامله – الذي فيه ضعفٌ ما عند الأخفش أيضًا ؛ لأنه ليس من تركيب الفعل –وعلى صاحبه ، وعلى ما صاحبُه نائبٌ عنه – أي المبتدأ – .

أما في نحو زيد قائما في الدار فإنْ جوزْنا كونَ زَيد صاحبَ الحال – بناء على جواز اختلاف عاملَي الحالِ وصاحبِه ، فالحال متأخر عن صاحبه ، وإن لم (يجوز)[5] ذلك ، وقلنا : إن الضميرَ في الظرف هو صاحبُ الحال – بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه ، فالحال متأخر عما صاحِبُه (نائب عنه)[6] أي زيد .

أما نحوُ زيد في الدار قائما ، (وفي الدار قائما زيد)[7] وفي الدار زيد قائما فجائزٌ اتفاقا .

وأما إذا كان الحال – أيضا – ظرفا أو جارا ومجرورا فقد صرح ابن بَرْهان[8] بجواز

= القرآن للفراء ١/٣٥٨ حيث قال : لا يكادون يقولون عبدُ الله قائما فيها ، ولكنه قياس ، وفيه ٢/٤٢٥ عند قوله تعالى : ﴿ والسَّمَـٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِه ﴾ الزمر ٦٧ : ومن قال : مطوياتٍ رفع السموات بالباء التي في يمينه كأنه قال : والسمواتُ في يمينه ، وينصب المطوياتِ على الحال ، أو على القطع والحالُ أجود .

(١) ساقطة من جـ .

(٢) في ص : مع تأخره عن المبتدأ ، والصواب ما أثبته .

(٣) في الأصول ١/٢٢٠ : وأجاز الأخفش إن في الدار قائمين أخويك ، وقال ، هذه الحال ليست متقدمةً ؛ لأنها حال لقولك في الدار ، ألا ترى أنك لو قلت : قائمين في الدار أخواك لم يجز .

(٤) يعني من سيبويه والأخفش .

(٥) في ت : يجز .

(٦) في ت وص : نائبه .

(٧) ساقط من ص .

(٨) هو عبد الواحـد بن علي بن عُمَر بن إسحاق بن إبراهيم بن بَرْهان أبو القاسم العكبري النحوي ، صاحبُ العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب كان زاهدا عرف الناس منه ذلك ، وكان يتكبر على أولاد الأغنياء وإذا رأى الطالبَ غريبًا أقبلَ عليه . توفي سنة ٤٥٦ هـ (بغية الوعاة ٢/١٢١) .

تقدُّمِه على عامله الذي هو ظرف أو جار ومجرور[1] .

وذلك لتوسُّعهم في الظروف حتى جاز أن تقع موضعا لا يقع غيرُها فيه نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾[2] قالوا : ومن ذلك البُرُّ الكُرُّ بِسِتِّين أي الكرمنه بستين ، فمنه حالٌ ، والعامل فيه بستين .

والعامل المعنوي إذا كان غيرَ ظرف فلا خلاف في أنه لا يتقدم الحالُ عليه ، وهو كلُّ جامد ضُمِّن معنى المشتق ، كليت ولعل ، ونحوِ ما شأنُك ، وحرفِ النداء ، واسمِ الإشارة ، وحرفِ التشبيه ، والتنبيهِ ، والمنسوبِ (نحو تميمي)[3] ونحو مثلك ، وغيرك ، وأسماءِ الأفعال .

كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقتها له في التركيب ، (فإذا)[4] ضَعُفَ نفسُ الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معمولُه ، كما (في)[5] فعل التعجب ، فلا يقال : راكبا أحسِنْ بزيد – فما ظنُّك بمثل هذه الجوامد .

وكذا الصفةُ المشبهةُ ، لا يتقدم معمولُها ؛ لضعف مشابهتها للفعل .

وظاهرُ لفظ جارِ الله في المفصّل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها[6] .

وأضعفُ (من الصفة المشبهة في العمل)[7] أفعلُ التفضيل ، ألا ترى أنه (لا)[8]

---

(١) في شرح اللمع لابن برهان ١٣٤/١ : ولو كانت الحال ظرفا أو حرفَ جر لصح تقدمُها على معنى الفعل العامل فيها ، لأن الظرف والجارّ إنما يعتبر فيهما في باب العمل لفظُهما فقط دون اعتبار ما نابا عنه .

(٢) الغاشية ٢٥ . وأراد بالموضع هنا ، توسطَ خبر إنّ بينها وبين اسمها .

(٣) ساقط من ص .

(٤) في ط : وإذا .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) حين تحدث الزمخشري عن العامل في الحال قال : العامل فيها إما فعلٌ وشبهُه من الصفات أو معنى فعل – ثم مثل لمعنى الفعل ثم قال – فالأول يعمل فيها متقدما ومتأخرا ولا يعمل فيها الثاني إلا متقدمًا . المفصل بشرح ابن يعيش ٥٦/٢ .

ولما تحدث عن الصفة المشبهة في المفصل بشرح ابن يعيش ٨١/٥ قال : وهي لذلك تعمل عملَ فعلها فيقال : زيد كريم وجهُه وحسن وجهُه وصعب جانبُه .

(٧) في ط : في العمل من الصفة المشبهة .

(٨) ساقطة من ص .

يطرد رفعُه للظاهر مثلَها ، بل يحتاج إلى شروط - كما يجيء في بابه[1] - وأما نحو قولهم : هذا بسرا[2] أطيب منه رطبا ، وزيد قائما خير منه قاعدا ، وكذا نحو عمرو قاعدا مثله (قائما)[3] فسيجيء الكلام عليه عن قريب[4] .

وأجاز الزجاجي[5] أن تقول : درهمُك موزونا درهمُ عبد الله[6] .

(والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك : درهم عبد الله ؛ لأن معناه يشابه درهمَ عبد الله ، فيكون حالا من ضمير درهمك[7] في الخبر ، أو من درهم عبد الله)[8] .

والأولى المنع لضعف العامل .

قال[9] : فإن أظهرت الكاف ، وقلت : كدرهم عبد الله لم يجز أن يكونَ حالا من درهم عبد الله ؛ لأن حال المجرور لا يتقدّم عليه ، ويجوز أن يكون حالا من ضمير درهمك[10] ، (في خبر المبتدأ)[11] .

والأولى المنع مع إظهار الكاف أيضا .

وكذا إذا كان الحالُ جملةً مصدّرةً بالواو لم يتقدم على عامله ، فلا يقال : والشمسُ طالعةٌ جئتك ؛ مراعاةً لأصل الواو ، وهو العطف .

---

(١) ط ١٧٨/٢ .

(٢) البسر : التمر قبل أن يُرطِب لغضاضته ، واحدته بسرة (اللسان ١٢٣/٥) .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) صفحة ٨٠٤ وما بعدها .

(٥) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، كان من أفاضل أهل النحو ، أخذ عن أبي إسحق وعلي بن سليمان الأخفش ، له كتاب الجمل والإيضاح وشرح خطبة أدب الكُتاب لابن قتيبة ، وكان من طبقة السيرافي والفارسي . توفي سنة ٣٣٩ هـ (نزهة الألباء ٣٠٦) .

(٦)و(١٠) لم أجد ذلك في الجمل ، ولا في الإيضاح ، في علل النحو ، ولا في مجالس العلماء ، ولا في الأمالي للزجاجي .

(٧) وعليه يكون (درهمك) خبرا مقدا .

(٨) في ت : لأن معناه يشابه درهم عبد الله ، فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر أو من درهم عبد الله والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك درهم عبد الله .. ولا فرق بينهما إلا في تأخير (ت) قوله : والعاملُ في الحال .. إلخ .

(٩) يعني الزجاجي .

(١١) ساقط من ص .

ولا يتقدم الحال أيضا على عامله ، إذا كان العاملُ مَصْدَرا ؛ لتقديره بأن الموصولة ، وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول .

وكذا إذا كان العامل صلة للألف واللام ، أو لحرف مصدري ، كما وأن ، لأن تقدم الحال – إذن – على هذه الموصولات (لا يجوز)[1] (وتقدمها على صلاتها متأخرًا عن الموصولات – أيضا – غير جائز)[2] – لما يجيء في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدري (ولام)[3] الموصول ، وبين صلتيهما[4] – فلا تقول : أعجبني مجردةً الضاربُ هندا ، ولا مجردة أن ضربَ زيدٌ هندا ، ولا ما مجردةً ضربَ زيدٌ هندا[5] .

وأما في سائر الموصولات نحو : الذي راكبا جاء زيد فإنه يجوز الفصل – اتفاقا – .

وإذا كان العاملُ مصدَّرا بلام الابتداء ، أو لام القسم ، جاز تقديم الحال عليه ، بأن تؤخره عن اللامين ، نحو إنَّ زيدًا لراكبا سائرٌ ، (ووالله لراكبا أسير)[6] كقوله تعالى : ﴿ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ ﴾[7] .

وتقديمه على اللامين لا يجوز ؛ لأن لهما صدرَ الكلام .

وأما (الفعل)[8] المتصرف ، واسمُ الفاعل ، واسم المفعول – إذا خلت عن الموانع المذكورة – فيجوز تقديمُ أحوالها عليها نحو راكبا جاء زيد ، وزيد راكبا ماشٍ ومجردًا مضروبٌ .

قوله : بخلاف الظرف .

يعني أن الحال – وإن كان مشابها للظرف من حيث المعنى ، لأن راكبًا في جئتك

---

(١) في ص : أيضا غير جائز .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في ط : واللام .

(٤) انظر ط ٢/٦٠ ، وفي ت : صلتهما .

(٥) ذكر السيوطي في الهمع ١/٨٨ أنه يجوز الفصل بين ما وصلتها بمعمول الصلة نحو عجبت مما زيدًا تضرب .

(٦) في ت : ووالله راكبا لأسير ، والصواب ما أثبته ؛ لأن الشارح ذكر أنه لا يجوز تقديم الحال على اللامين لما لهما من الصدارة .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ ﴾ ١٥٨ آل عمران . والشاهد فيها الفصل بالجار والمجرور وهما معمولا تحشرون – بين لام القسم والعامل .

(٨) ساقطة من ص .

راكبا بمعنى (في)[1] وقت الركوب – إلا أن الظرف يتقدم على عامله المعنوي ، الذي هو الظرف (أو الجار)[2] خاصةً ، سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك ، أو قبله كقوله تعالى : ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ ﴾[3] وقولهم : كُلَّ يوم لك ثوب ، والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ، ويتقدم عند الأخفش بشرط تأخُّره عن المبتدأ – كما مر[4] – وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال .

وكان على المصنف أن يقيد فيقول : بخلاف الظرف ، فإنه يتقدم على الظرف والجار ؛ لأنه لا يتقدم على معنوي غيرِهما ، من التنبيه والتشبيه وغير ذلك – اتفاقا – .

واعلم أنه إذا تكرر ظرف واحد يصلح أن يكون خبرا لما هو مبتدأ في الحال ، أو في الأصل ، وتوسطَهُما ما يجوز ارتفاعُه على أنّه خبرٌ عن ذلك المبتدأ ، وانتصابُه على الحالية كقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِى الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾[5] وقولِه تعالى : ﴿ فَكَانَ عاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِى النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا ﴾[6] فالكوفيون يوجبون انتصابَه على الحال – كما في الآيتين –؛ لأنك لو رفعته خبرا، وعلقت الظرفين به لم يكن للثاني فائدةٌ[7] . (وأما مع نصبِه حالا فالظرف الأولُ يكون خبرَ المبتدأ ، والثاني متعلقا بالحال فله فائدة)[8] .

وأما عند البصريين فالحاليةُ راجحة على الخبرية لا واجبة[9] ؛ لأن الاسم – إذن –

---

(١) ساقطة من ط .

(٢) في ص : أو الجار والمجرور .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُهُ مَنْ فِى السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ ﴾ الرحمن ٢٩ .

(٤) انظر صفحة ٦٥٣ وما بعدها ، وقد مر هناك تخريجُ الرأيين .

(٥) هود ١٠٨ .

(٦) الحشر ١٧ .

(٧)و(٩) نقل النحاس في إعراب القرآن ٤٠١/٤ عن سيبويه أنه يجيزهما على السواء وهو كما نقل . انظر الكتاب ٢٢٧/١ وقال الفراء في معاني القرآن ١٤٦/٣ : وقوله تعالى : ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِى النَّارِ خَالِدَيْنِ ﴾ وهي في قراءة عبد الله فكان عاقبتُهما أنهما خالدان في النار ، وفي قراءتنا خالدَين نصبٌ ، ولا أشتهي الرفع ، وإن كان يجوز ، وذلك أن الصفة قد عادت على النار مرتين والمعنى للخلود ، فإذا رأيت الفعل بين صفتين قد عادت إحداهما على موضع الأخرى نصبت الفعل فإذا اختلفتْ جاز الرفعُ والنصب على حُسْن ، من ذلك قولك : عبد الله في الدار راغبٌ فيك ، ألا ترى أن في التي في الدار مخالفةً لفي التي في الرغبة .

وقال النحاس في إعراب القرآن ٤٠١/٤ : وقال غيره – يعني سيبويه – الاختيار النصب لئلا يلغَى الظرفُ مرتين .

(٨) تكملة من جـ .

يكون خبرا بعد خبر ، والظرفُ الثاني متعلقٌ بالخبر ، أو يكون الظرفُ الأولُ متعلقا بالخبر الذي بعده ، والثاني تأكيدًا للأول ، والتأكيد غيرُ عزيز في كلامهم .

وإذا كان الظرفُ في الظاهر غيرَ مستقر – وقد تقدم أن معنى المستقر أن يكون متعلقا بمقدّر[1] – فخبريةُ الاسم الذي يلي المبتدأ الذي يلي ذلك الظرفَ واجبةٌ عند البصريين ، نحو فيك زيد راغبٌ ، ليكون الظرفُ متعلقا بذلك الخبر[2] .

وأجاز الفراءُ[3] والكسائيُ[4] نصب ذلك الاسم ، نحو فيك زيد راغبًا ، على تقدير : فيك رغبةُ زيد راغبا ، والحال دالٌّ على المضافِ المحذوفِ ، أي هو يرغب فيك خاصةً في حال رغبته في شيء ، أي إن رغب في شيء فهو يرغبُ فيك .

قوله : ولا على المجرور في الأصح .

الذي تقدم كان أحكامَ تقدمِ الحال على عامله ، وتأخرِه عنه ، وهذا حكم تقدم الحال على صاحبها .

اعلم أن الكوفيين منعوا تقديمَ الحال على صاحبها ، إذا كان صاحبُها ظاهرا – مرفوعا كان أو منصوبا ، أو مجرورا – إلا في صورة واحدة وهي : إذا كان ذو الحال مرفوعا ، والحالُ مؤخرا عن العامل ، فيجوِّزُون جاء راكبا زيد ، ولا يجوزون راكبا جاء زيد[5] .

وبعضُهم يجوِّز أيضا تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهَر ، إذا كان الحال فعلا ، نحو ضربتُ وقد جرد زيدًا .

وأما إذا كان ذو الحال ضميرا فجوزوا تقديمَ الحال عليه – مرفوعا كان أو منصوبا

---

(١) صفحة ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٢) انظر الكتاب ٢٧٧/١ ، والأصول ٢١٩/١ ، والتسهيل ١١١ .

(٣)و(٤) نسب ابن مالك هذا الرأي إلى الكوفيين فقال في التسهيل ١١١ : ولا تلزم الحاليةُ في نحو فيها زيد قائما فيها ، بل تترجح على الخبرية ، وتلزم هي في نحو فيك زيد راغب ، خلافا للكوفيين في المسألتين . ومن المعلوم أن الفراء والكسائي كوفيان .

(٥) انظر المسألة الحادية والثلاثين من الإنصاف صفحة ٢٥٠ ورأيهم مذكور في الأصول ٢١٥/١ قال : والبصريون يجيزون تقديمَ الحال على الفاعل والمفعول والمَكْنِيّ والظاهر .. ثم قال : والكوفيون لا يقدمون الحال في أول الكلام ، لأن فيها ذكرا من الأسماء .

أو مجرورا – قالوا : وذلك لأن ذا الحال إذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه أدى إلى الإضمار قبل الذكر ، لأن في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتأخر ، وأما إذا كان ضميرا فالضميران يشتركان في عودهما على مفسر لهما[1] .

وأما جواز تلك الصورة الواحدةِ – أعني نحو (جاء راكبا زيد)[2] – فلشدة طلب الفعل للفاعل ، فكأن الفاعل وَلِيَ الفعلَ ، والحالَ وَلِيَ الفاعلَ ، فلا يكون ضميرا قبل الذكر .

وأما البصريةُ فأجازوا تقديمَ الحال على صاحبه المرفوعِ والمنصوب سواء كان مظهرا أو مضمرا[3] .

لأن النيةَ في الحال التأخرُ عن صاحبه ، فلا يكون إضمارا قبل الذكر – كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدأ نحو في داره زيد[4] – وفي (الفاعل والمفعول)[5] نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾[6] .

وأما إذا كان ذو الحال مجرورا ، فإن انجرَّ بالإضافة إليه لم يتقدم الحالُ عليه – اتفاقا – سواء كانت الإضافةُ محضةً كما في قوله تعالى : ﴿ اتَّبِعْ مِلَةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾[7] أَوْلَا نحو جاءتني مجردًا ضاربةُ زيدٍ ، وذلك لأن الحال تابع وفرعٌ لذي الحال ، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف ، فلا يتقدم تابعه أيضا .

وإن انجرَّ ذو الحال بحرف الجر فسيبويه ، وأكثرُ البصرية يمنعون أيضًا تقدمها عليه للعلة المذكورةِ[8] .

---

(١) في الأصول ٢١٥/١ : فإن كانت – يعني الحال – لمكْنِي جاز تقديمها ، فيشبِّهُها البصريون بنصب التمييز ، ويشبهها الكسائيُّ بالوقت .

(٢) في ص : راكبا جاء زيد ، والصواب ما أثبته .

(٣) انظر المقتضب ٣٠٠/٤ ، والأصول ٢١٥/١ .

(٤) صفحة ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٥) ساقط من ص .

(٦) طه ٦٧ . وانظر حديثه عن تقديم المفعول به على الفاعل جوازا في نحو ضرب غلامَه زيدٌ صفحة ٢٠٤.

(٧) من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ النحل ١٢٣ .

(٨) الكتاب ٢٧٧/١ .

ونُقِلَ عن ابن كَيسان[1] ، وأبي علي[2] ، وابن برهان[3] الجوازُ ، استدلالا بقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ .

ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة ، أن حرف الجر مُعَدٍّ للفعل كالهمزة والتضعيف ، فكأنه من تمامِ الفعل وبعض حروفِه ، فإذا قلت : ذهبت راكبةً بهند فكأنك قلت : أذهبت راكبةً هندا وقال الشاعر[4] :

١٩٦ – لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الماءِ حَرَّانَ صادِيا إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهُ لَحَبِيبُ[5]

وقال آخر[6] :

---

(١)(٢)(٣) قال ابنُ برهان في شرح اللمع ١٣/١ – ١٣٨ فإذا قلت : مررت بزيد ضاحكا – والحال من التاء صح أن تقول : ضاحكا مررت بزيد ومررت ضاحكا بزيد ، وإن كانت الحال من زيد لم يصح الوجهان في قول سيبويه ... وقال غيره : يجوز في هذه المسألة ما جاز في الأولى ؛ لأن العامل في الحال هو الفعلُ ولا يفتقر الفعل إلى الباء في عمله في المفعول به ، وإذا ساغ أن يعمل في الحال مالا يعمل في صاحب الحال كان هذا أولى بالجواز . وهذا قول أبي علي وابن كيسان وإليه نذهب ، لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ وكافة حال من الناس ، وقد تقدم على المجرور باللام ، وما استعملت العربُ (كافة) قطُّ إلا حالا .

وانظر المسألة في الكتاب ٢٧٧/١ . وقال في الكشاف ٢٩٠/٣ : ﴿إلا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ إلا إرسالة عامة لهم محيطة بهم ، ثم ذكر أن الزجاج جعل كافة حالا من الكاف وتكون التاء للمبالغة ، ورد على من جعلها حالا من المجرور ، وقال : وكم ترى ممن يرتكب هذا الخطأ ثم لا يقنع به حتى يضم إليه أن يجعل اللام بمعنى إلى ، وانظر أيضا البحر ٢٨١/٧ .

(٤) هو عروة بن حزام من عُذْرةَ ، أحدُ عشاق العرب المشهورين بذلك ، إسلامي كان في مدةِ معاويةَ بن أبي سفيان ، وصاحِبتُهُ عفراءُ بنت مالك العذرية ، كان يتيما في حجر عمِّه حتى بلغ فَعَلِق عفراءَ ، وسأل عمَّه أن يزوجه إياها فلم يفعل . توفي سنة ٣٠ هـ (انظر الشعر والشعراء ٦٢٢ ، والخزانة ٢١٥/٣ ، والأعلام ١٧/٥) .

(٥) البيت في ديوانه ٥ ، ٢٩ ، وفي الكامل ٢٤٢/٢ ، ونسبه إلى قيس بن ذريح وفي العيني ١٥٦/٣ ونسبه إلى كُثَيِّر عزة ، وفي الخزانة ٢١٢/٣ .

اللغة : حران أي حين تشتد بي الحرارة . صاديا : عطشان .

الشاهد : تقدمُ الحالين حران وصاديا على صاحبهما المجرور بإلى وهو الضمير . وفي الخزانة ٢١٣/٣ : وقد تعسف بعضُهم في جعل البرد مصدرا ناصبا لحرانَ وصاديا على المفعولية بتقدير الموصوف ، أي جوفا حران ، وأن المراد جوفُ نفسه .

(٦) نقل البغدادي في الخزانة ٢٢٠/٣ – ٢٢١ في نسبته أقوالا فنقل عن الحماسة أنه لرجل من بني قُرَيْمٍ وقال عيَّنَهُ ابنُ جني في إعراب الحماسة بأنه المعلوط بن بَدَل القريعي ، وعن حاشية الصحاح أنه للمعلوط السعدي ، ويروى لسويد بن حَذَّانَ العبدي ، وعن العباب لحسن بن صالح اليمني أنه للمُخَبَّل السعدي .

١٩٧ – إذا المرءُ أعيته المُروءةُ ناشئا فمطلبُها كَهْلًا عليهِ شديدُ[١]

وبعضهم يجعل كافةً حالا عن الكاف والتاء للمبالغة[٢] ، وهو تعسف .

وأما العاملُ في الحال ، في نحو قوله تعالى : ﴿ مِلَّة إبراهيمَ حَنِيفًا ﴾[٣] أعني إذا كان الحال عن مجرور بمضاف غيرِ عاملٍ في الحال ، كما عمل في ضَرْبُ زيدٍ راكبا – فعند من جوزَ اختلافَ العامل في الحال وفي صاحبها لا إشكال فيه[٤] .

وأما من منعه فقال بعضُهم : العاملُ فيه معنى الإضافةُ[٥] (لأن الإضافة بمعنى حرف الجر المتعلِّق بمعنى الفعل ؛ لأن المعنى ملةً ثبتت لإبراهيم حنيفا ، وهو ضعيف ، لأنا بَيَّنَّا في حد العامل أن معنى الفعل)[٦] قد انطمَسَ في مثله[٧] .

وقال بعضهم : لمَّا كان لا يضافُ مما ليس بعامل في الحال (إلى ذي الحال)[٨] إلا جزؤُه ، نحو : انظر إلى يد زيد ماشيا ، أو ما يقوم المضاف إليه مقامَه لو حُذِفَ كقوله تعالى : ﴿ مِلةَ إبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾[٩] – كما تقدم في أول الباب[١٠] – جاز[١١] أن يعمل عاملُ المضاف في الحال ، مع أنه لم يعمل في المضاف إليه ؛ لأن المضاف إليه في التقديرَين المذكورَين كأنه المضاف . ولكون حال المضاف إليه كحال المضاف – إذا كان المضافُ

---

(١) البيت في عيون الأخبار ٢٤٧/١ ، وفي شرح الحماسة للتبريزي ١١٤٨ ، وفي الأشموني ١٧٨/٢ ، وفي الخزانة ٢١٩/٣ .

اللغة : أعيته : أعجزته ، ناشئا : صغير السن .

الشاهد : قوله (كهلا) فإنه حال من الضمير المجرور في عليه ، وقد تقدم الحال على صاحبها .

(٢) هذا قول الزجاج . انظر الأمالي الشجرية ٢٨١/٢ ، والكشاف ٢٩/٣ ، والتبيان ١٠٦٩ .

(٣) النحل ١٢٣ ، وتقدمت صفحة ٨٠٠ .

(٤) ويكون العامل في الحال (اتّبع) والعامل في صاحبها (ملةَ) .

(٥) في مشكل إعراب القرآن ٢٢/٢ (حنيفا) حال من المضمر المرفوع في اتبع ، ولا يحسن أن تكون حالا من إبراهيم ؛ لأنه مضافٌ إليه .

(٦) ساقط من ص .

(٧) انظر صفحة ٦٥ .

(٨) ساقط من ص .

(٩) انظر تعليقة ٤ .

(١٠) انظر صفحة ٦٣٣ ، ٦٣٤ .

(١١) جواب لما في قوله : وقال بعضهم : لما كان لا يضاف .. إلخ .

جزءَ المضاف إليه – جاز – وإن كان على قلة – تقديمُ (حال)[1] المضاف إليه على المضاف في نحو : تتحرك ماشيا يد زيد ، مع أنا ذكرنا قبل أن حال المضاف إليه لا تتقدم على المضاف[2] .

وقد يجب تقديمُ الحال على صاحبها إذا كان صاحبُها بعد إلا أو معناها ، نحو ما جاءني راكبًا إلا زيد ، وإنما جاءني راكبًا زيد ، لمثل ما مر في باب الفاعل[3] – (أعني لتغيُّرِ الحصرِ وانعكاسِه لو أُخِّرتْ عن صاحبها)[4] .

ويجب[5] – أيضا – إذا أضيف ذو الحال إلى ضمير عائدٍ ، إلى ملابس الحال ، نحو لقيني شاتمَ زيدٍ أخوه .

قوله : وكلُّ ما دلَّ على هيئة صح أن يقع حالًا ، نحو هذا بُسْرًا أطيب منه رُطَبًا .

هذا ردٌّ على النحاة ، فإن جمهورهم (اشترطوا)[6] اشتقاقَ الحال ، وإن كان جامدا تكلفوا ردَّه بالتأويل إلى المشتق[7] . قالوا : لأنها في المعنى صفة ، والصفة مشتقةٌ ، أو في (معنى)[8] المشتق ، فقالوا في نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا : أي هذا مبسرًّا أطيب منه مرطَّبا أي كائنا بسرا أو كائنا رُطَبًا ، وقوله تعالى : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً ﴾[9] أي دالة .

قال المصنف – وهو الحق[10] – : « لا حاجة إلى هذا التكلف لأن الحال هو المبيِّنُ

---

(١) في ت : الحال .

(٢) صفحة ٦٥٩ .

(٣) صفحة ٢٠٧ وما بعدها .

(٤) تكملة من ط .

(٥) يعني تقديم الحال على صاحبها .

(٦) في ط : شرطوا .

(٧) انظر مثلا المقتضب ٢٣٤/٣ ، والأصول ٢١٣/١ ، وإصلاح الخلل ١٠٦ ، ١٠٧ ، والحق أن معظم النحاة يرى أن الاشتقاق في الحال غالب لا لازم .

(٨) في ت : المعنى .

(٩) هود ٦٤ ، وكلمة آية لم تذكر في ط ، وهى محل الشاهد .

(١٠) هذا من المواضع القليلة التي أيد الرضيُّ فيها ابنَ الحاجب .

للهيئة – كما ذكره في حده[1] – فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوبُ من الحال ، فلا يُتكلَّف تأويلُه بالمشتق »[2] .

وكذا رد عليهم في اشتراط اشتقاق الصفة – كما يجيء في بابها[3] – .

ومع هذا فلاشك أن الأغلب في الحال والوصف الاشتقاقُ .

فمن الأحوال التي جاءت غيرَ مشتقة قياسًا ، الحالُ الموطِّئةُ (وهي)[4] اسمٌ جامد ، موصوفٌ بصفة هي الحالُ في الحقيقة ، فكأن الاسم الجامد وطَّأ الطريقَ لما هو حالٌ في الحقيقة ؛ لمجيئه قبلها موصوفًا بها ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾[5] وقولك : جاءني زيدٌ رجلا بَهِيًّا .

ومنها ما يقصد به التشبيهُ كقول بعضِ أصحابِ أمير المؤمنين (رضي الله عنه)[6] في بعض أيام صِفِّين :

فما بالنا أمسِ أُسْدَ العرين وما بالنا اليومَ شاءَ النجف[7](١٩٣)

وقول المتنبي[8] :

١٩٨ – بدت قمرًا ومالت خوطَ بانٍ وفاحت عنبرًا ورَنَتْ غزالا[9]

وفي تأويل مثله وجهان :

---

(١) صفحة ٦٣٢ .

(٢) شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٠ .

(٣) قال : ولا فرق بين أن يكون مشتقا وغيره إذا كان وضعُه لغَرضِ المعنى عموما ... أو خصوصا ، انظر صفحة ٩٧٣ .

(٤) في جـ وص : وهو .

(٥) تتمتها ﴿ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ يوسف ٢ .

(٦) في ت : عليه السلام ، وفي ط : علي رضي الله تعالى عنه .

(٧) سبق تخريجه صفحة ٦٥٠ واستشهد به هنا على وقوع الحال جامدةً حين قُصِدَ بها التشبيه .

(٨) تقدمت ترجمته صفحة ٤٧٢ .

(٩) البيت في ديوانه ٣٤٠/٣ ، وفي دلائل الإعجاز ١٩٨ ، وفي أسرار البلاغة ٢٢٢ ، وفي الأمالي الشجرية ٤٧٤/٢ ، وفي الخزانة ٢٢٢/٣ .

اللغة : الخُوط : الغصن الناعم . فاحت : انتشرت رائحتها ، رنت : الرُّنُوُّ النظر بسكون الطرف . أنشده الرضي على أن قمرا ، وخوط بان ، وعنبرا وغزالا أحوالٌ جاءت جامدةً لما قُصِدَ بها التشبيه .

أحدُهما : أن (تقدر)[1] مضافا قبله ، أي أمثالَ أسدِ العرين ، ومثلَ قمر .

والثاني : أن (تؤول)[2] المنصوبَ بما يصح أن يكون هيئةً لما تقدم ، أي ما بالنا أمس شجعانا ، واليومَ ضعافا ، وبدت منيرةً ، ونحو ذلك . وذلك لأنهم يجعلون الشيءَ المشتهَر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى ، كقولهم : لِكُلِّ فرعونٍ موسىً – بصرفهما – أي لكل جبار قهار .

ومنها الحالُ في نحو بعت الشاء شاةً ودرهما، وضابطه أن يقصد التقسيطُ ، فيجعلَ لكل جزء من أجزاءِ مجزّأ قِسطًا ، وتنصِب ذلك القسطَ على الحال ، وتأتي بعده بذلك الجزءِ إما مع واو العطف ، كقولنا : (بعت)[3] شاةً ودرهما ، أو بحرف الجر ، نحو بعت البر قفيزَين بدرهم ، وأخذت زكاةَ ماله درهمًا عن كل أربعين ، وقامرته درهمًا في درهم[4] ، أي جعلت في مقابلة كلِّ درهم منه درهما مني ، أو بغير ذلك ، نحو : وضعت عندكم الدنانير دينارا (لدى كل واحد)[5] .

(وكل واحدة)[6] من هذه الأحوال كانت جُزْءًا أولَ من الجملة الابتدائية – على ما مر قبل[7] – .

ومنها الحالُ في نحو بَوَّبْتُه بابا بابا ، (وفهَّمته حرفا حرفا)[8] وجاءوني رجلا رجلا ، وواحدا واحدا ، ورجلين رجلين ، ورجالا رجالا ، أي مفصلا هذا التفصيل المُعَيَّن .

وضابطُه أن يأتي – للتفصيل – بعد ذكر المجموع بجزئه مكرَّرًا ، وكذا أن (يأتي)[9] – لبيان الترتيب – بعد ذكر المجموع ، بجزئه معطوفا (عليه)[10] بالفاء أو

---

(١) في ط : يقدر .
(٢) في ط : يؤول .
(٣) ساقطة من ص و ط .
(٤) كان الأولى أن يمثل بغير هذا المثال ، أو أن يقول : قامره – إن لم يكن منه بُدٌّ .
(٥) في ط : كل واحد لدى .
(٦) في ت و ص : كل واحد ، وفي ط : كل واحدة .
(٧) صفحة ٦٤٤ .
(٨) ساقط من جـ و ص و ط .
(٩) في ص و ط : أتى .
(١٠) ساقطة من ص .

بثم ، نحو دخلوا رجلا فرجلا ، ومَضَوا كَبْكَبَةً[1] ثم كبكبة ، أي مرتبين هذا الترتيب المعيّن .

ومنها حال هو أصلٌ لصاحبه ، نحو يعجبني الخاتمُ فضةً ، والثوبُ خزا .

أو فرع له ، نحو تعجبني الفضةُ خاتما ، والحديد سيفا .

أو نوع له ، نحو يعجبني الحُليُّ خاتما ، والعلم نحوا .

ومنها الحال في نحو هذا بُسْرًا أطيب منه – أو من غيره – رطبا .

وضابطه أن يفضَّل الشيءُ على نفسه أو غيره باعتبار طَورَين .

وكذا إذا شبهتَ شيئا بنفسه أو بغيره بآلة التشبيه ، أو بدونها ، نحو هذا بسرا مثله رطبا ، (أو) هذا بسرا هذا رطبا .

واختلفوا في عامل الحال الأولِ في مثله :

فقال أبو علي وأتباعُه[2] : العامل فيه معنى الفعل في هذا ، ولا يجوز أن يكون أفعلُ التفضيل وآلةُ التشبيه (عاملًا في الحال)[3] لضعفهما في العمل ، فلا يتقدم معمولُهما (عليهما)[4] .

ويشكل (عليه ذلك)[5] بمثلِ قولك : زيدٌ راجلا أحسن منه راكبا ، فإنه جائز – اتفاقا – مع خلو المبتدأ من معنى الفعل ، وبمثل قولك : تَمْرُ نخلتي بسرا أطيب منه رطبا ، والأشرسي[6] بسرا أطيب منه رطبا ، والعاملُ في مثل هذه الصور أفعلُ التفضيل – بلا خلاف[7] – .

---

(١) الكبكبُ والكبكبةُ والكُبَّةُ : الجماعة من الناس . اللسان (٢/١٩١) .

(٢) في المسائل الحلبيات ق ١٣١ – ١٣٢ : لا يخلو العامل في قولهم : بسرا إما أن يكون هذا أو أطيبَ أو مضمرا هو : إذ كان ، وإذا كان ، فلا يجوز أن يكون العامل فيه أطيب – وقد تقدم عليه – لأن أفعل هذا لا يقوى قوةَ الفعل فيعمل فيما قبله .. فإذا لم يجز أن يكون العاملَ كان إما هذا أو المضمرَ فإذا أعملت فيه الضميرَ الذي هو إذ كان لزم أن يكون العاملُ في إذ هذه المضمرةِ قولَك هذا ، ما فيه من معنى فعلٍ غيره ، فإذا كان العامل كذلك ، ولم يكن لك بد من إعمال الظرف أعملت هذا في نفس الحال واستغنيت عن إعمال ذلك المضمر في الحال ، إذ لابد لك من إعمال شيءٍ فيه .

(٣) تكملة من جـ .

(٤) في ت و ص : عليه .

(٥) في ص و ط : ذلك عليه .

(٦) في ط : الأشراسي ، والأشرسي نوع من التمر .

(٧) في النقل الذي نقلته تخريجًا لرأي أبي علي في نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا : ذكر أن مما يصلح أن يكون عاملًا =

ولا يصلح اسمُ الإشارة في هذا بسرا للعمل (وذلك)[1] لأن العاملَ في الحال (مقيدٌ)[2] به ، فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الإشارةُ بالبسرية ، فوجب أن لا يقال هذا الكلام إلا في حال البسرية ، كما أن الإشارةَ في قوله تعالى : ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾[3] تقيدت ، ولم تقع إلا حالَ شيخوخته ، والمجيء في (قولك)[4] : جاءني زيد راكبا لم يكن إلا حال الرُّكوب ، ونحن نعلم – ضرورةً – أنه يصح أن يقال : هذا بسرا أطيبُ منه رطبا في غير حال البُسْرِيّة .

واستدل المصنف[5] على امتناع عملِ اسم الإشارة في أول الحالين بأن المبتدأ إذا تقيَد بحالٍ لم يتقيد الخبرُ بالحال ، ألا ترى أن اسم الإشارة لما تقيَّد بالحال (في)[6] هذا زيد قائما لم يتقيد الخبرُ بذلك الحال ، وفي نحو هذا بسرا أطيبُ منه رطبا تقيدَ الخبرُ بالحال اتفاقا ، فلا يتقيد المبتدأُ (بالحال)[7] .

وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف ، أما أوَّلًا فلأنه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدأ والخبر – معا – بالحال في مثالٍ معين امتناعُ تقيُّدِهما في جميع الأمثلة ، فلعل في ذلك المثالِ الخاصِّ مانعا من تقيدهما (معا)[8] ليس في غيره .

وأما ثانيا فلأن المدَّعِيَ في المثال المذكور (المتنازَع فيه)[9] أن المبتدأ مقيدٌ بحال ،

= إضمار إذ كان ، فلو قُدِّرَ العاملُ في نحو زيد راجلا أحسن منه راكبا « إذ كان » لصحَّ ، وقد ذُكِر هذا التقدير في شرح الكافية الشافية ، ٧٣٢ والتصريح ٣٨٤/١ .

(١) تكملة من ط .

(٢) في ط : متقيد .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ يَا وَيْلَتَىٰ أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ هود ٧٢ .

(٤) ساقطة من ص و ط .

(٥) ذكر ابن الحاجب في شرحه لكافيته ٤٠ – ٤١ خمسةَ أوجه لفساد قول من يرى أن العامل فيه اسم الإشارة واختار الرضيُّ الأول منها فجعله في غاية الضعف ، ثم ما لبث أن جعل العامل فيه أفعل وآلة التشبيه ، وهذا اختيارُ ابن الحاجب في شرحه لكافيته ٤٠ .

(٦) في ص : من .

(٧) في ت ، و جـ و ص : بحال .

(٨) ساقطة من ص .

(٩) تكملة من ط .

والخبرَ بحالٍ أخرى ، وهو لم يُبَيِّنْ في نحو هذا زيد قائما إلا استحالةَ تقيدِهما بحالٍ واحدة ، ولو سُلِّم أيضا اطرادُ استحالةِ تقيد المبتدأ والخبر في كل موضع بحالٍ واحدة لم يلزم منه استحالةُ تقيدِ كلٍّ واحد منهما بحال أخرى .

فالحق – إذن – أن يقال : العاملُ في الحال الأول – أيضا – أفعلُ التفضيل ، وآلةُ التشبيه ، مع ضعفهما في العمل – كما تقدم[1] – .

ولنقدِّم على بيان تعليله مقدِّمةً ، فنقول :

ما يدل على حدثين فصاعدا ، يصلُح كلُّ واحد منهما للعمل على ضربين :

أحدُهما : ما يدل على حدثين يقعان معا ، ويتعلق كلُّ واحد منهما بمحدثِ الآخَر ، نحو تضارَبَ زيدٌ وعمرو ، وضاربَ زيدٌ عمرا ، فإنّ ضَرْبَ كلٍّ واحد منهما تعلَّق بالآخر ، أو يقعان معا ، ويتعلق كلاهما بشيء واحد ، نحو تَنَازَعْنَا الحديثَ .

ومثل هذه العوامل لا يتميزُ منصوبُ أحدِ (حدثَيها)[2] من منصوب الآخر مفعولا به ، وقد يتميز حالاهما نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا ، أو ظرفاهما نحو تشاتم زيدٌ في الدار وعمرو في الصُّفَّة[3] ، ويجوز أن يكونا حالين ، ولا يختلف زماناهما ، لأن الغرضَ وقوعُ الحدثين مَعًا .

ويتميز مستثناهما – أيضا – (نحو)[4] اختلف أهلُ البصرة – إلا سيبويه ، وأهلُ الكوفة إلا الكسائيَّ في كذا .

وثانيهما : ما يدل على حدثين يجوزُ تعلقُ كلٍّ (واحد)[5] منهما بغير محدِث الآخر ، وبغير ما تعلق به الآخر ، ووقوعُه في وقت آخر ، (ومكان آخر)[6] ، وعلى حال أخرى ، وذلك أفعلُ التفضيل ، (وآلة التشبيه)[7] نحو زيد أَضْرَبُ من عمرو ،

---

(١) صفحة ٦٦٥ .

(٢) في جـ : جزئيها ، وفي ص : حدثيها .

(٣) نقل ابن منظور في اللسان ٩٧/١١ عن الليث : الصفة من البنيان شِبْهُ البَهْوِ الواسع الطويل السُّمْك .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) تكملة من جـ .

(٦) ساقط من ص .

(٧) ساقط من ص و ط ، وسيذكرهما بعد قليل .

ويجوز اختلافُ مضروبيهما ، وكونُهما غيرَهما ، نحو زيدٌ لعمرو أضْرَبُ من بكر لخالد ، قال تعالى : ﴿ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلإِيمانِ ﴾[1] .

وكذا يجوز اختلاف زمانَيهما ، نحو زيد يومَ الجمعة أضربُ من عمرو يومَ السبت .

وكذا (المكانان)[2] ، نحو زيد عندَك أحسن منه عندي .

وكذا الحالان نحو زيدٌ قائما أحسنُ منه قاعدا .

وكذا (آلة)[3] التشبيه تدل حدثين ، فيجوزُ اختلافُ زمانَيهما ، نحو زيد يومَ الجمعة كعمرو يومَ السبت ، واختلافُ حاليهما نحو زيد قائما مثلُه قاعدا .

أما أفعل التفضيل فإنه يَدُلُّ على حدثَين معينَيْنِ ، أعني حدثي (الفاضل والمفضول)[4] بصيغتِه ، لأن معنى زيد أحسن من عمرو : أن لزيد الفاضلِ حُسنًا ، ولعمرو المفضولِ حُسْنًا .

وأما آلة التمثيل فلا تدل بصيغتِها على حدثين معينين ، بل تدل بمعناها على حدثين مطلقَين لأن معنى زيد كعمرو أن هناك حالةً يشتركان فيها ، فلهما حالتان متماثلتان ، وأما (أن)[5] تلك الحالةَ ما هي ؟ فغيرُ مصرح (به)[6] في اللفظ .

فمعنى قولِك : زيدٌ يومَ الجمعة مثلُه يومَ السبت ، أي : زيد يشبه حالتُه ودأبُه يومَ الجمعة حالتَه ودأبَه يومَ السبت . فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والدأب ، إذ يعبَّر بهما عن كل حدث لازم ، كالحُسْن والجَمال ، أو غير لازم كالضرب والقتل ، ألا ترى إلى تعلُّق الجار والظرف في قوله[7] :

١٩٩ – كدأبك من أم الحويرث قبلها[8]

---

(١) آل عمران ١٦٧ .

(٢) في ص : المكان .

(٣) في ط : آلت ، وهو خطأ طباعي .

(٤) في ص : الفاعل والمفعول .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في ت : بها .

(٧) قائله امرؤ القيس وقد تقدمت ترجمته صفحة ٣٤ .

(٨) عجزه :

وجارتها أمّ الرباب بمَأْسِلِ =

بدأبك ، لما كان بمعنى تمتُّعك ، فكَنَّى ولم يصرِّحْ .

وقد تقوم مع آلة التشبيه قرينةٌ (تدل)[1] على الحدث المعين ، فيتعلق بها جارَّان ، كما تعلق الجارُّ في بيت امرئ القيس بدأبك ، لما كنَّى به عن التمتع ، وذلك نحو قوله ﷺ : « أَنْتَ منّي بمنزلةِ هارونَ مِن مُوسَى »[2] أي قريب مني قربَ هارون من موسى ، قال[3] :

٢٠٠ – ولقد نزلتِ فلا تظنّي غيرَه منـي بمنزلـةِ المحَبِّ المُكْـرَمِ[4]

وتقول : مأمولي مني بمنزلة الثريا من المتناوِل ، أي بعيد مني بعدَها منه .

إذا تقرر هذا قلنا[5] :

لما لم يتميز كلُّ واحد من الحَدَثَين من الآخر في أفعل التفضيل ، وآلة التشبيه ، وبابي فاعَلَ وتفاعَلَ وغيرِهما مما يدل على حدثين ، حتى يُجْعَل منصوبُ كل واحد بجنبه ، أُلْزِم

= والبيت في ديوانه ٩ وفيه : كدِينك ، وقبله :

وإن شفـائي عبرة مهراقـة فهل عند رسم دارسٍ من معول

والبيت في المفضليات بشرح التبريزي ٣١٤ ، وفي شرح القصائد السبع الطوال ٢٧ وفي المنصف ١٥٠/١ ، وفي الخزانة ٢٢٣/٣ .

اللغة : دأبك : عادتك وقال الرضي إنها بمعنى تمتعك ، ورد كلامه البغدادي في الخزانة ٢٢٦/٣ وقال بعد أن نقل تعليقات ابن النحاس والتبريزي والبكري والزوزني – فعلم مما ذكرنا أن الدأب : كنايةٌ إما عن البكاء ، وإما عن المعاناة والمشقة ، والتمتعُ لا مساس له هنا . أم الحويرث : هي أخت الحارث بن ضمضم وهي امرأة والده . مأسل : جَبَل .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على تعلق « من أمّ الحويرث وقبلَها » بقوله : « دأبك » لكونه بمعنى تمتعك .

(١) في ط : ترل .

(٢) في صحيح البخاري ٢٠٨/٤ : قال النبي ﷺ : « أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى » . والحديث في جامع الترمذي ١٧٥/١٣ وقال : هذا حديث حسنٌ غريب من هذا الوجه . وفي سنن ابن ماجه ٤٥/١ ، وفي المسند ١٧٠/١ ومواضع أخر من المسند .

(٣) قائله عنترة بن شداد ، وقد مرت ترجمته صفحة ٧٣ .

(٤) البيت في شرح القصائد السبع الطوال ٣٠١ ، وفي الخصائص ٢١٦/٢ ، وفي المحتسب ٧٨/١ ، وفي المقرب ١٠٧/١ ، وفي العيني ٤١٤/٢ ، وفي الهمع ١٥٢/١ ، وفي الخزانة ٢٢٧/٣ .

الشاهد : أورده الرضي شاهدًا لتفسيره قولَ النبي ﷺ : « أنت مني بمنزلة هارون من موسى » بأنه بمعنى قريب مني قرب هارون من موسى ، وعليه يكون المعنى أنت قريب مني قرب المحَبّ المكرم .

(٥) هذا هو تعليل رأيه في أن العامل في الحال الأول في نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا – أفعلُ التفضيل .

أن يكون منصوبُ كل حدث بجنب صاحبه المصرّح به ، فقيل يَفْضُل (زيد)[1] راكبا على عمرو راجلا ، وتشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا ، ورامى زيد في الدار عمرا في السوق .

وكذا في أفعل التفضيل ، وآلة التمثيل نحو زيدٌ مني كعمرو منك ، وبكرٌ للضيف أكرمُ منه للجار ، وعمرٌو قائما أحسنُ منه قاعدا ، وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يومَ الجمعة أحسنُ منه أو مثلُه يومَ السبت ، جعلت متعلَّقَ حدث المفضَّل والممثلِ بجنبِهما ، ومتعلَّقَ حدث المفضل عليه والممثل به بجنبهما ، دفعا للالتباس ، وحرصا على البيان ، فلهذا تقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما .

وأما الضمير المستكن في أفعل ، وفي آلة التشبيه ، فإنه – وإن كان مفضلا وممثَّلا لكنه – لما لم يظهر كان كالعدم ، ومع هذا كلِّه فلا أرى بأسا بأن يقال (ههنا)[2] – وإن لم يسمع – زيد أحسن قائما منه قاعدا ، كما قال علي (رضي الله عنه)[3] في الجارّ : والله لابنُ أبي طالبٍ آنَسُ بالموتِ من الطفل بثدي أمه[4] ، وهذا كما تقول : ضَرَبَ زيد قائما عمرًا قاعدا ، لعدم الالتباس .

وبأن يقال[5] – على ضعف – زيدٌ أحسن من عمرو قاعدا قائما ، وقاعدا حالٌ من المجرور ، وقائما من الضمير المرفوع – كما مر في أول الباب في نحو ضربت زيدا قائما قاعدا[6] .

قال المالكي : ومن الأحوال القياسية غيرِ المشتقة : المصدرُ الآتي بعد اسمٍ مرادٍ به الكمالُ ، نحو أنت الرجل علما (أي)[7] أنت الكامل في الرجولية عالِما[8] .

---

(١) في ط : زيدا ، والصواب ما أثبته .

(٢) تكملة من ط .

(٣) في ت : عليه السلام .

(٤) نهج البلاغة ١/٤٠ من كلام له لما قُبِضَ رسول الله صلى الله عليه وآله ، وخاطبه العباسُ وأبو سفيان أن يبايعا له بالخلافة .

(٥) معطوف على قوله قبل : فلا أرى بأسا بأن يقال .. إلخ .

(٦) صفحة ٦٣٧ .

(٧) ساقطة من ط .

(٨) قال في التسهيل ١٠٩ ولا يطرد – يعني وقوعَ المصدرِ حالا – إلا في نحو أنت الرجل علما ، وهو زهير شعرا ، وأما علما فعالم .

ومثله : هو زهيرٌ شعرا وكونه حالا رأيُ الخليل[1] .

وقال أحمد بن يحيى[2] : هو مصدرٌ ، أي أنت العالم علما[3] .

والذي أرى أن المصدر في مثله تمييز ، لأنه فاعلٌ في المعنى ، أي أنت الكامل علما ، أي علمُه ، وهو الكامل شعرا أي شعرُه ، والدليل عليه أنك تقول : هو قارونُ كنزا ، والخليلُ عَروضًا ، وسيبويه نحوا ، وهذه ليست بأحوالٍ ولا مصادرَ[4] .

ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقعُ حالا ، بل يقتصر على ما سمع منها ، نحو : قتلته صبرا ، ولقيته فَجأةً وعَيانًا ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضا أو عدوا أو مشيا .

والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو أتانا رُجْلةً وسُرعة وبُطئًا ، ونحو ذلك[5] .

وأما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسي ، فلا يقال : جاء ضَحِكا وبُكاءً ونحو ذلك لعدم السماع .

ثم إنه قد ذهب الأخفش[6] والمبرد[7] إلى أن انتصابَ مثلِ هذه المصادر على

---

(١) في الكتاب ١٩٢/١ هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حالٌ صار فيه المذكور ، وذلك قولك أما سِمَنًا فسمين وأما علما فعالم ، وزعم الخليل رحمه الله أنه بمنزلة قولك : أنت الرجل عِلمًا ودينا .. أي أنت الرجل في هذه الحال .

(٢) المقصود ثعلب ، وقد مرت ترجمته صفحة ٢٦٨ .

(٣) لم أجد في مجالس ثعلب شيئا عن ذلك ، بل لم أجد ممن سبق الرضيَّ أحدا نسب هذا الرأي إليه . وذكر الصبان في حاشيته على الأشموني ١٧٣/٢ أن شارحَ التوضيح ذكر ذلك في شرحه عن ثعلب .

(٤) هذا رأي جيد ، ولعل الرضي لم يسبق إليه .

(٥) المقتضب ٢٣٤/٣ ومثل للجائز بنحو قتلته صبرا وجئته مشيا ، ومنع نحو جئته إعطاء . وانظر ٢٦٩/٣ ، ٣١٢/٤ قال : هذا باب ما يكون من المصادر حالا لموافقته الحال وذلك قولك : جاء زيد مشيا إنما معناه ماشيا ، لأن تقديره : جاء زيد يمشي مشيا .

(٦)و(٧) في التسهيل ١٠٩ : وإن وقع مصدرٌ موقع الحال فهو حالٌ لا معمولُ حالٍ محذوفٍ خلافا للمبرد ، والأخفش ، وكذا نسب ابنُ يعيش إلى المبرد ٦٠/٢ ، وكلام المبرد في المقتضب كما أثبته الشيخ عضيمة في هامش صفحة ٢٣٥ من جـ ٣ يظهر منه أنه يعربه حالا حيث قال ٢٦٨/٣ اعلم أن من المصادر مصادر تقع في موضع الحال وتغني غناءه فلا يجوز أن تكون معرفة ؛ لأن الحال لا تكون معرفة وذلك قولك جئتك مشيا وقد أدى عن معنى قولك جئتك ماشيا .. والفاعل يحمل على المصدر كما حُمِل المصدر عليه ، تقول : قم قائما فالمعنى قم قياما . وانظر ٢٣٤/٣ ، ٣١٠/٤ .
=

المصدريةِ ، لا الحاليةِ ، والعاملُ محذوف ، أي أتيته أركض ركضا ، كما هو مذهب أبي علي في أرسلها العراك[1] .

ولو كان كما قالا لجاز تعريفُها .

وغيرهماعلى أن انتصابَها على الحال ، لا على حذف المضاف ، فمعنى مشيا ماشيا ، وقع المصدرُ صفةً ، كما أن الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قائما على أحد المذهبين ، وعلى الثاني هو حالٌ مؤكدة – كما يجيء[2] – .

ولا يمتنع أن يقال : إن جميع ذلك على حذف المضاف ، أي أتيته ذا رَكْضٍ ، إلا أنه لا مبالغة فيه – كما مر في خبر المبتدأ[3] – .

ومما جاء الحالُ منه غير مشتق سماعًا قولهم : كلمته فاه إلى في ؛ وهشامٌ يقيسُ عليه – كما مر[4] – .

(ومنه)[5] بعته يدًا بيد ، وأرسلها العراك ، وسائر ما ذكرته عند ذكر مجيء الحال معرفة[6] ، وأما نحو جاء البرُّ قفيزَين ، أو صاعَين ، فالأولى أن المنصوبَ خبرُ جاءَ لا حالٌ – كما يجيء في الأفعال الناقصة[7] – .

= ثم قال الشيخ عضيمة : وقد جاء في كلامه عبارتان قد يفهم منهما أنه يعرب المصدرَ مفعولا مطلقا لفعل محذوف قال هنا – يعني ٣/٢٣٤ وكذلك جئته مشيا ؛ لأن المعنى جئته ماشيا ، فالتقدير أمشي مشيا . وكذا في جـ ٤/٣١٢ جاء زيد مشيا إنما معناه ماشيا ؛ لأن تقديره جاء زيد يمشي مشيا ا هـ . فمن نسُب إلى المبرد ذلك فبناء على ما ذكره من التقدير والله أعلم .

(١) تقدم تخريج البيت صفحة ٦٤٣ وتخريج رأي أبي علي صفحة ٦٤٢ .

(٢) صفحة ٦٨٥ ، ٦٨٦ .

(٣) صفحة ٢٩١ .

(٤) صفحة ٦٤٩ وتقدم تخريج رأيه هناك .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) صفحة ٦٤٢ وما بعدها .

(٧) لم يذكر عن ذلك في باب الأفعال الناقصة إلا قولَه ٢/٢٩٢ : ومن الملحقات جاء في ما جاءت حاجتك أي ما كانت حاجتك .. ويروى برفع « حاجتك » على أنها اسم جاءت وما خبرُها .

قوله: ويكون جملةً خبريةً، فالاسمية بالواو والضمير، أو بالواو، أو بالضمير على ضعفٍ ، والمضارعُ المثبَتُ بالضمير وحدَه ، وما سواهما بالواو والضميرِ ، أو بأحدِهما ، ولابدَّ في الماضي المثبت من (قد) ظاهرةً ، أو مقدرةً .

أما جواز كون الحال جملة فلأن مضمونَ الحال قيد عاملِها ، ويصح أن يكون القيدُ مضمونَ الجملة ، كما يكون مضمونَ المفرد .

وأما وجوبُ كونها خبريةً ؛ فلأن مقصودَ المجيء بالحال تخصيصُ وقوع مضمون عاملِه بوقتِ وقوعِ مضمونِ الحالِ (فمعنى قولك جاءني زيد راكبا أن المجيء – الذي هو مضمونُ العامل – واقعٌ وقت وقوع الركوب الذي هو مضمونُ الحال)[1] ومن ثم قيل : إن الحالَ يشبه الظرفَ معنًى ، والإنشائيةُ إما طلبيةٌ أو إيقاعيةٌ بالاستقراء – وأنت في الطلبية لستَ على يقين من حصول مضمونِها ، فكيف تخصِّصُ مضمونَ العامل بوقت حصولِ ذلك المضمون ، وأما لا الإيقاعية – نحو بعتُ وطلقتُ – فإن المتكلم بها لا ينظر – أيضا – إلى وقت يحصُل فيه مضمونُها ، بل مقصودُه مجردُ إيقاعِ مضمونِها ، وهو منافٍ لقصد وقتِ الوقوع ، بلى يُعْرَف بالعقل ، لا من دلالة اللفظ أنّ وقتَ التلفظ بلفظ الإيقاع وقتُ وقوع مضمونه .

قوله : فالاسمية بالواو والضمير .

إنما ربطوا الجملةَ الحاليةَ بالواو ، دون الجملة التي هي خبر المبتدأ ، فإنه اكتُفي فيها بالضمير ، لأن الحالَ يجيءُ فضلةً ، بعد تمام الكلام ، فاحتيج – في الأكثر – إلى فضل[2] ربط ، فصدرت الجملةُ التي أصلُها الاستقلالُ بما هو (موضوع)[3] للربط – أعني الواوَ التي أصلُها الجمعُ – ليؤذنَ من (أول)[4] الأمر أن الجملةَ لم تبق على الاستقلال ، وأما خبر المبتدأ ، والصلةُ ، والصفةُ ، فإنها لا تجيء بالواو ؛ لأنَّ بالخبر يتم الكلامُ ، (و)[5] بالصلة يتم جزءُ الكلام ، والصفةُ – لتبعيتها للموصوف لفظا ،

---

(١) ساقط من ص .
(٢) يعني زيادة .
(٣) في ت وجـ : موضع .
(٤) في ط : الأول .
(٥) ساقطة من ط .

وكونها لمعنى فيه (مَعْنِيٍّ)[1] كأنها من تمامه ، فاكتُفِي في ثلاثتها بالضمير .

بلى ، قد تصدَّر الصفةُ والخبرُ بالواو ، إذا حصل لهما أدنى انفصال ، وذلك بوقوعها بعد (إلا) نحو ما (جئتك)[2] إلا وأنت بخيلٌ ، وما جاءني رجل إلا وهو فقير ، وأما الصلةُ فلا يعرض لها مثلُ هذه الحال ، فلا تُرَى – أبدا – مصدَّرةً بالواو .

قوله : أو بالواو أو بالضمير .

اجتماعُ الواو والضمير في الاسمية وانفرادُ الواو متقاربان في الكثرة ، لكن اجتماعَهما أولى احتياطا في الربط .

وأما انفراد الضمير فقال الأندلسيّ : إن كان المبتدأُ ضميرَ صاحب الحال وجبَ الواوُ – أيضا – نحو جاءني زيد وهو راكب[3] .

(قلت)[4] : ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواءً ، إذ المعنى جاءني زيد راكبا ، فصدرت بالواو ، إيذانا من أول الأمر بكون الحال جملةً ، وإن (أدت)[5] معنى المفردِ .

وإن[6] لم يكن المبتدأُ ضميرَ صاحب الحال نظرنا ، فإن كان الضميرُ فيما صُدِّرَ به الجملةُ – سواء كان مبتدأً نحو جاءني زيد يدُه على رأسه ، وكلمته فوه إلى فيِّ ، أو خبرًا نحو قوله[7] :

---

(١) تكملة من ط .

(٢) في ط : حسبتك .

(٣) في المباحث الكاملية ٢/٤٥٢ : وإذا كان المبتدأ في الجملة – يعني جملة الحال ضمير صاحب الحال كقولك جاءني زيد وهو راكب وجب إثبات الواو .

(٤) ساقطة من جـ وص وط .

(٥) في ط : أردت .

(٦) تابع لكلام الأندلسي .

(٧) قائله بشار بن برد ، قال البغدادي في الخزانة ٣/٢٣٠ – ٢٣١ : كنيته أبو معاذ ، ولقبه المرعَّث ، وهو عُقَيليٌّ بالولاء ، نسبته إلى قبيلة عقيل بن كلب ، ولد أكمهَ ، ونشأ بالبصرة ، ثم قدم بغداد ، ومدح المهدي ورُمِيَ بالزندقة .. فأمر المهديُّ بضربه ، فضرب سبعين سوطا فمات من ذلك سنة ١٦٨ وقد نيَّف على التسعين .

٢٠١ – خرجت مع البازي عليَّ سوادُ[١]

فلا[٢] يحكم بضعفه مجردًا عن الواو ، وذلك لكون الرابط في أول الجملة – وإن لم يكن مصدّرا – بل (وَسَطَا)[٣] (بل)[٤] نقول : هو أقل من اجتماع الواو والضمير ، وانفراد الواو .

وإن كان الضمير في آخر الجملة كقوله[٥] :

٢٠٢ – نَصَفَ النهارُ الماءُ غامرُه[٦]

فلاشك في ضعفه وقلته .

---

(١) صدره :

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها

والبيت في ديوان بشار ٥١/٣ وفيه نهضت ، وفي دلائل الإعجاز ط ، دار السعادة بمصر ١٤٤ ، وفي معاهد التنصيص ٩٧/١ ، وفي الخزانة ٢٢٨/٣ .

اللغة : أنكر ونكر بمعنى لَمْ يَعْرِفْ ، البازي : الصقر .

المعنى : إذا لم يعرف قدري أهلُ بلدة أو لم أعرفهم خرجت مبكرا مصاحبا للبازي هو أبكرُ الطيور في حال اشتمالي على شيء من سواد الليل (الخزانة ٢٢٨/٣ – ٢٢٩) .

الشاهد قوله : عليّ سواد فإنها جملة اسمية وقعت حالا من التاء في خرجت و لم تقترن بالواو ، و لم يُحْكَم بضعفها ؛ لأن الضمير فيما صُدِّرت به الجملة وهو (الياء) في عليّ .

(٢) الفاء واقعة في جواب الشرط في قوله : فإن كان الضمير فيما صُدِّرَ به الجملةُ .

(٣) تكملة من ص .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) نسب البغدادي البيتَ إلى الأعشي ، وقال في الخزانة ٢٣٦/٣ : إنه من قصيدة للأعشى مدح بها قيس بن معد يكرب ، ثم ذكر ١٤ بيتا والبيت هذا عاشرُها ، و لم أجد القصيدة في ديوانه بتحقيق د / محمد محمد حسين ، وذكر الأستاذ عبد السلام محمد هارون أن الأستاذ الميمنيَّ قابل الأبياتَ الواردة في الخزانة على نسخة رامبور مِنْ ديوان الأعشى . وهذا يؤكد ما ذهب إليه البغدادي في نسبة البيت . ونقل البغداديُّ أيضا في الخزانة ٢٤٠/٢ أن الأصمعي أثبتها للمسيِّب بن عَلَس الجُماغي وهو خالُ الأعشى . قال : وهو جاهلي لم يدرك الإسلامَ . وتقدمت ترجمة الأعشى صفحة ١١٨ .

(٦) عجزه :

ورفيقه بالغيب ما يدري

والبيت في التصحيف للعسكري ٢٨٥ ، وفي الأمالي الشجرية ١٩٠/٢ ، وفي ابن يعيش ٦٥/٢ ، وفي المغني ٦٥٦ ، وفي شرح شواهده ٨٧٨ ، وفي رصف المباني ٤١٩ ، وفي الهمع ٢٤٦/١ ، وفي الخزانة ٢٣٣/٣ .

اللغة : نصف : رُواةُ هذا البيت والمستشهدون به يضبطون هذه الكلمة بفتح النون والصاد والفاء ، ويفسرونه بناء على ذلك ، وعليه يكون فعلا ماضيا فاعلُه النهارُ أو الغائص . ولا أدري ما المانع من ضبطه بكسر النون =

وقال جارُ الله – بناءً على أن انفراد الضمير في الاسمية ضعيفٌ مطلقا على ما ذهب إليه المصنفُ[1] – : إن قولهم : جاءني زيد عليه جبة (وَشْيٍ)[2] بمعنى مستقرة عليه جُبَّةُ وَشْيٍ[3] .

يريد أنه ليس بجملة ، بل هو مفرد تقديرا ، فلذا خلا من الواو ؛ وذلك لأن الظرف إذا اعتمد على (ذي الحال المبتدأ)[4] جاز أن يرفع الظاهرَ – كما مر في باب المبتدأ[5] – .

فإن أراد[6] أنه وجب أن يكون في تقدير المفرد ففيه نظرٌ لقوله[7] :

٢٠٣ – فألحقَه بالهادياتِ ودونَه جَواحِرُها في صَرَّةٍ لم تَزَيَّلِ[8]

= وسكون الصاد ونصب الفاء ، وعليه يكون منصوبا على الظرفية وقد اكتسب الظرفية من إضافته إلى النهار ويكون الظرف متعلّقًا بقوله : غامرُه . غامره : مغطيه .

الشاهد : أنشده الرضيُّ شاهدا على أن ضمير صاحب الحال إذا كان في آخر الجملة و لم تقترن الجملةُ بالواو فلاشك في ضعفه وقلته .

(١) في قوله في المتن : أو بالضمير على ضعف .

(٢) في ط : وشيء ، ولعله خطأ طباعي .

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٦٥/٢ .

(٤) في ت : ما قبله ، وفي جـ وص : المبتدأ . والصوابُ ما أثبتُّه .

(٥) نقل الرضي عن أبي علي صفحة ٢٧٩ أن الظرف إذا اعتمد على موصول أو موصوف أو ذي حال أو حرف استفهام أو حرف نفي فإنه يجوز أن يرفعَ الظاهر .

(٦) يعني الزمخشري .

(٧) قائله امرؤ القيس ، وقد مرت ترجمته صفحة ٣٤ .

(٨) البيت في ديوانه ٢٢ وفيه : فألحقنا مكان : فألحقه . وهو أيضا في شرح القصائد السبع الطوال للأنباري ٧٥ ، وفي الخزانة ٢٤١/٣ .

اللغة : ألحقه : جعله يلحق ، وفاعل ألحقه : الحصانُ ، والهاء : عائدة على الغلام المذكور في قوله :

يزل الغلامُ الخِفُّ عن صَهَواته ويُلوي بأثواب العنيفِ المثقَّلِ

الهاديات : أوائل الوحش ، جواحرها : أواخرها ، صرة : جماعة ، لم تزيل : لم تفرق .

المعنى : أن الحصان لفَرطِ سُرعته جعل الغلامَ يلحقُ أوائلَ الوحشِ ، وأما الأواخر ، فلم تتفرق بل بقيت مجتمعةً خالصةً له .

الشاهد قوله : ودونه جواحرها ، فإنها جملة حالية بدليل وجود الواو في أولها ، وليست الحالُ « دونه » و « جواحرها » فاعلًا ، وإلا لما جاز دخولُ الواو .

وقوله[1] :

٢٠٤ – وإنَّ امرأً أَسْرَى إليك ودونَه من الأرض مَومَاةٌ وبَيدَاءُ سَمْلَقُ[2]

ولو كان مفردا لم يجز الواو أيضا ، تقول : لقيته وإن عليه جبةَ وَشْيٍ ، ولو لم تكن جملةً لم يدخل عليه إنّ .

وإن أراد أنه لا يمتنع أن يقدّر بمفرَد فمسلَّم .

وحكم الجملةِ المصدرةِ بليس – وإن كانت فعليةً – حكمُ الاسمية ، في أن اجتماع الواو والضمير ، أو انفرادَ الواو أكثرُ من انفراد الضمير ؛ وذلك لأن ليس لمجرد النفي – على الأصح – ولا يدلُّ على الزمان ، فهو كحرف نفي داخل على الاسمية ، فالاسْمِيَّةُ معها كأنها باقيةٌ على (اسميتها)[3] بخلاف لا يكون وما كان ونحوِهما .

وقد تخلو الاسميةُ من الرابَطَيْن عند ظهور الملابسة نحو قولك : خرجت زيد على الباب . وهو قليل .

قوله : والمضارع المثبت بالضمير وحده .

وذلك لأن المضارِعَ على وزن اسم الفاعل لفظا ، وبتقديره معنى ، فجاءني زيد يركب بمعنى (جاءني)[4] زيد راكبا ، ولا سيما هو يصلح للحال وضعًا وبين الحالين[5] تناسُبٌ ، وإن كانا في الحقيقة مختلفين – كما يجيء[6] – فاستغني عن الواو ،

---

(١) قائله الأعشي ، وقد مرت ترجمته صفحة ١١٨ .

(٢) البيت في ديوانه ٢٧٣ والشطر الثاني فيه : فيافٍ تَنُوفَاتٌ وبيداءُ خَيْفَقُ ، وهو أيضا في الأمالي الشجرية ٣١٧/١ ، وفي الإنصاف ٥٨ ، وفي الخزانة ٢٥٢/٣ .

اللغة : أسرى هنا بمعنى سرى ، دونه : أمامه ، موماة : فلاة ، بيداء : قفر ، سملق : أرض مستوية . وخبر إنَّ في البيت الذي بعده وهو :

لمحقوقةٌ أن تستجيبي لصوته وأن تعلمي أن المعانَ مُوَفَّقُ

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الحال هنا جملةُ و « دونه موماة » ، وليس الظرف وحده ، بدليل اقترانه بالواو .

(٣) في ط : سميتها .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) يعني بالحالين الحال التي يدل عليها الفعل المضارع ، والحال التي هذا بابها .

(٦) بعد قليل .

وقد سُمِعَ : قمتُ وأصكُّ عينَه[1] ، وذلك (إما لأنها)[2] جملةٌ ، وإن شابهت المفردَ ؛ وإما لأنها بتقدير : وأنا أصك ، فتكون اسميةً تقديرا .

ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوُّه من (حروف)[3] الاستقبال ، كالسين ، ولن ، ونحوِهما ، وذلك أن الحالَ الذي نحن في بابه ، والحال الذي يدل عليه المضارِعُ – وإن تباينا حقيقةً ؛ لأن في قولك مثلا : اضرب زيدا غدا يركب ، لفظ يركب حالٌ بأحدِ المعَنيين ، غيرُ حال بالآخر ، لأنه ليس في زمان التكلم – لكنهم التزموا تجريدَ صدرِ هذه الجملة – أي المصدَّرة بالمضارع – عن عَلَم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر ، وإن لم يكن التناقضُ ههنا حقيقيا ، ولمثله التزموا لفظة (قد) إما ظاهرةً أو مقدرة ، في الماضي إذا كان حالا ، مع أن حاليتَه بالنظر إلى عامله ، ولفظة (قد) تقرب الماضي من حالِ التكلم فقط ؛ وذلك لأنه كان يُستبْشَعُ – في الظاهر – لفظُ الماضي والحالية ، فقالوا : جاء زيد العامَ الأولَ وقد رَكِب ، فالمجيء بلفظ (قد) ههنا لظاهر الحالية ، كما أن التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك .

قوله : وما سواهما .

أي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت ، وهو ثلاثة أقسام :

المضارعُ المنفي ، والماضي المثبتُ ، والماضي المنفيُّ ، يجوز في كل واحد منها – على ما ذَكَر[4] – ثلاثةُ أوجه : اجتماعُ الواو والضمير ، والاكتفاءُ بأحدهما ، (صارت)[5] تسعة أقسام ، وهذه أمثلتها :

جاءني زيد وما ركب غلامُه ، وما ركب عمرٌو ، ما ركب غلامه[6] .

---

(١) الصك : الضرب الشديد بالشيء العريض ، وقيل هو الضربُ عامةً بأي شيء .. وصك الباب صَكًّا أغلقَه . (اللسان صك) ١٢/٣٤٢ – ٣٤٤ .

(٢) في ط : مالا إنها .

(٣) في ط : حرف .

(٤) يعني ابن الحاجب وذلك قوله في المتن : وما سواهما .. إلخ انظر : صفحة ٦٧٣ ، وانظر أيضا : شرحه لكافيته صفحة ٤١ ، فقد فصل هذا التفصيل .

(٥) في ت : صار .

(٦) هذه أمثلة الماضي المنفي ، الرابط في الأول الواو والضمير وفي الثاني الواو ، وفي الثالث الضمير .

جاءني زيد ولا يركب غلامُه ، ولا يركب عمرو ، ولا يركب غلامه[1] .

جاءني زيد وقد ركب غلامُه ، وقد ركب عمرو ، قد ركب غلامه[2] .

هذا ما قاله المصنف[3] .

وقال الأندلسي : المضارعُ المنفي بلم لابد فيه من الواو – كان مع الضمير أولا[4] – .

ولعل ذلك لأن نحو (لم يَضْرِبْ) ماضٍ معنى كضرب ، فكما أن ضَرَب – لمناقضته للحال ظاهرا – احتاج إلى (قد) المقربةِ له من الحال لفظا أو تقديرا (كذلك)[5] لم يضرِبْ يحتاج إلى الواو (التي هي علامةُ الحالية)[6] لما لم تصلح معه (قد) ؛ لأن قد لتحقيق الحصول ، ولم للنفي .

وإذا انتفى المضارعُ بلفظ (ما) لم يدخله الواو ؛ لأن المضارعَ المجردَ يصلُح للحال ، فكيف لا إذا انضمَّ معه ما يدل بظاهره على الحال ، وهو (ما) فعلى هذا ينبغي أن يلزمه الضمير .

وإذا انتفى المضارعُ بلا لزمه الضميرُ ، كما يلزم المضارعَ المثبتَ على ما ذهب إليه النحاةُ ، والأغلب تجرده عن الواو كالمثبت ، لأن معنى جاءني زيد لا يركب أي غيرَ راكب ، فهو واقعٌ موقعَ المفرد ، ودخول لا – لا يغير الكلام – في الأغلب – عَمَّا كان عليه ؛ لكثرة استعمالها ، فلذا جاز : إن تزرني لا أزرك ، وفلا أزورَك ، كما جاز إن تزرني أزْرك ، وفأزورَك ، و (كذا)[7] تقول : كنت بلا مال ، لكن مصاحبةَ المضارع

---

(١) هذه أمثلة المضارع المنفي ، الرابط في الأول الواو والضمير وفي الثاني الواو ، وفي الثالث الضمير .

(٢) هذه أمثلة الماضي المثبت ، الرابط في الأول الواو والضمير وفي الثاني الواو ، وفي الثالث الضمير .

(٣) شرح ابن الحاجب لكافيته ٤١ .

(٤) في المباحث الكاملية ٢/٤٥٤ : فإن كان الفعلُ ماضيا معنى فلابد من الواو سواء كان فيه ضمير أو لم يكن وقد ذكرنا مثاله .

أقول مثل الأندلسي للماضي معنى بقوله : جاء زيد ولم يقم عمرو (٢/٤٥٣) .

(٥) في ص : لذلك .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في ص : ولذا .

المصدّر بلا للواو أكثرُ من مصاحبة المضارع المجرد لها ، إذ ليس الحال في الحقيقة – في نحو لا يركب مشابِهًا للمفرد لفظا ومعنى ، كما شابه في نحو يركب ؛ لأن الحال في الأول انتفاءُ الصفة ، فلا مع الجملة هو الحال ، ولا ينتفي المضارعُ حالا بلن ، لما ذكرنا قبلُ[1] .

قوله : ولابد في الماضي المثبت من قد ظاهرةً أو مقدرةً .

قد تقدم علةُ ذلك[2] .

والأخفش[3] والكوفيون[4] غيرَ الفراء[5] لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة أو مقدرة استدلالا بنحو قوله[6] :

٢٠٥ – كما انتفض العُصفور بلَّله القَطْرُ[7]

وقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرتْ صُدُورُهُمْ ﴾[8] .

---

(١) لدلالتها على الاستقبال المنافي للحالية ، وانظر صفحة ٦٧٨ .

(٢) لأن (قد) تقرب لفظ الماضي من حال التكلم ، وانظر صفحة ٦٧٨ .

(٣) قال عند قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ ٩٠ النساء كتبت حصرةً ثم قال : أو حصرتْ صدورُهم ، فحصرة اسمٌ نصبتَه على الحال ، وحصرتْ فعلت وبها نقرأ . (معاني القرآن للأخفش ٢٤٤/١) .

(٤) المسألة الثانية والثلاثون من الإنصاف صفحة ٢٥٢ قال : ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش .

(٥) في معاني القرآن للفراء ٢٨٢/١ عند الآية السابقة في فقرة (٢) وقد قرأ الحسن حصرةً صدورُهم والعرب تقول : أتاني ذهبَ عقلُه ، يريدون قد ذهب عقله .. فإذا رأيت فَعَلَ بعد كان ففيها قد مضمرةً ، إلا أن يكون مع كان جَحْدٌ فلا تُضمر فيها . وقال ٢٤/١ عند قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا ﴾ البقرة ٢٨ ، المعنى والله أعلم وقد كنتم ، ولولا إضمار قد لم يجز مثلُه في الكلام .. ثم قال : والحال لا تكون إلا بإضمار قد أو بإظهارها .

(٦) قائله أبو صخر الهذلي ، وهو عبد الله بن سلم وقيل سالم وقيل سَلَمَة السهمي الهذلي . شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية ، كان متعصبا لبني مروان ، وفد على عبد الله بن الزبير ليأخذ عطاء ، فمنعه وسجَنه عاما ، ثم أطلقه . توفي نحو سنة ٨٠ هـ (الخزانة ٢٦١/٣ وما بعدها) .

(٧) صدره :

وإني لتعروني لذكراك هزة

والبيت في الإنصاف ٢٥٣ ، وفي أمالي القالي ١٤٩/١ ، وفي المقرب ١٦٢/١ ، وفي رصف المباني ٤١٩ ، وفي العيني ٦٧/٣ ، وفي الخزانة ٢٥٤/٣ .

الشاهد : ذكر الرضي أن الكوفيين استشهدوا به على جواز وقوع الماضي المثبت حالا بدون (قد) ظاهرةً ولا مقدرةً .

(٨) من قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ .. ﴾ الآية ٩٠ من سورة النساء .

وغيرهم أوجبوه - (كما مضى)[1] والأولُ قريب .

وقيل إن الماضيَ في نحو قولهم : اضربه قامَ أو قعدَ حالٌ ، ويجب تجردُه عن قدْ ظاهرةً أو مقدرة .

والأولى أنه شرط لا حال[2] ، أي إن قام أو قعد - كما يجيء في حروف العطف[3] - ولو كان حالا لسُمع (معه)[4] قد أو الواو ، كما في غيره من الماضي الواقع حالا .

وإذا كان الماضي بعد إلا فاكتفاؤُه بالضمير من دون الواو وقد أكثرُ ، نحو : ما لقيته إلا أكرمني ؛ لأن دخول إلا في الأغلب الأكثرِ على الأسماء ، فهو بتأويلِ إلا مكرِمًا لي ، فصار كالمضارع المثبت ، قد يجيء مع الواو وقد نحو (قولك)[5] ما لقيته إلا وقد أكرمني ، ومع الواو وحدَها ، نحو ما لقيته إلا وأكرمني ، لأن الواو مع إلا تدخل في خبر المبتدأ ، فكيف بالحال - كما تقدم[6] - ومثاله : ما رجل إلا وله نفسٌ أمارة ، ولم يسمع فيه قد من دون الواو نحو ما لقيته إلا قد أكرمني .

وفي غير هذا الموضع يُنْظَرُ ، فإن كان مع الماضي المثبت ضميرٌ فثبوتُ قد معه أكثرُ من تركها ، وقد جاء ذلك أيضا نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[7] قالوا : إنَّ قدْ فيه مقدَّرَة[8] ، واجتماع الواو وقد - حينئذ - أكثرُ من انفراد أحدهما ، وانفرادُ قد أكثرُ من انفراد الواو ، فنحو جاءني زيد وقد خرج أبوه أكثر ، ثم قد خرج أبوه ، ثم وخرج أبوه .

---

(١) في ص وط : لما مضى ، وانظر صفحة ٦٧٨ .

(٢) نقل صاحب الهمع عن المطرّزي أنه منع وقوع الحال جملةً شرطية ، الهمع ٢٤٦/١ .

(٣) في ط ٣٧٦/٢ : وإن قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لفظَي سواء وما أبالي فالغالبُ التصريحُ بأو في موضع أم بلا همزة استفهام قبلها نحو لأضربنَّه قام أو قعد والمعنى ذاك المعنى والتقديرُ ذاك التقديرُ ، إذ المقصود إن قام أو قعد فلأضربنه .. إلخ :

(٤) في ط : منه .

(٥) ساقطة من جـ .

(٦) صفحة ٦٧٣ .

(٧) النساء ٩٠ وتقدمت صفحة ٦٨٠ .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤/١ ، ٢٨٢ .

فإن لم يكن معه ضمير فالواو مع قد لابدّ منهما كقوله :

يقول وقد ترّ الوظيفُ وساقُها ألست ترى أنْ قَدْ أتيتَ بمُؤْيِدِ[1] (١٨٤)

ولا يقال : جاء زيد قد خرج عمرو ، ولا جاءني زيد وخرج عمرو .

وأجاز الأندلسي – على ضعف – دخولَ قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب أبوه[2] .

وليس بوجه لعدم السماع والقياسِ أيضا ، لكون قد لتحقيق وقوعِ الفعلِ ، وما لنفيه .

---

(١) تقدم تخريج البيت صفحة ٦٣٣ ، وقد استشهد به الرضي هنا على أن الجملةَ الحاليةَ المبدوءةَ بفعل ماض إذا خلتْ من الضمير فلابد من الواو مع قد فيها كما في البيت .

(٢) في المباحث الكاملية ٢/٤٥٤ ، وأما إن كان الفعل منفيا نحو : مررت بزيد ما ضرب أبوه غلامَه ، فلا تدخل قدْ هنا إلا على ضعف ؛ لأن قد المقدرةَ تُبيِّنُ الحال ، ووجهُ ضعفه أنّه لو قيل مررت بزيد ما قد ضرب أبوه لكانت قد تحقِّقُ الفعلَ وما تنفيهِ فيتنافيان .

حذف عامل الحال ومعنى الحال المؤكدة

قوله : ويجوز حذفُ العامل ، كقولك للمسافر : راشدًا مهديًّا ، ويجب في المؤكِّدة نحو زيد أبوك عطوفا ، أي أُحقُّه ، وشرطها أن تكون مقررةً لمضمونِ جملةٍ اسميَّةٍ .

اعلم أن عامل الحال قد يُحذَف جوازا أو وجوبا أيضا في مواضع قياسية ، ولابد من قرينةٍ مع الحذف جائزا كان أو واجبا ، فقرينةُ ما حذف جائزا حضورُ معناه ، كقولك للمسافر : راشدا مهديا ، أي سر راشدا ، أو تقدمُ ذكرِه ، إما في استفهام ، كقولك : قائما ، في جواب من قال : كيف (خلَّفْتَ)[1] زيدا ؟ أو غير الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ ﴾[2] أي (بلى)[3] نجمعها قادرين .

ومن المواضع التي يُحذَفُ منها قياسا على الوجوب : أن تبين الحالُ ازديادَ ثَمَنٍ أو غيرِه شيئا فشيئا ، مقرونةً بالفاء أو ثم ، تقول في الثمن : بعته بدرهم فصاعدا ، أو ثُمَّ زائدا ، أي فذهب الثمن صاعدا ، أو زائدا ، أي آخذا في الازدياد ، يقال هذا في ذي أجزاء بِيع بعضُها بدرهم (والباقي)[4] بأكثره وتقول في غير الثمن : قرأت كلّ يوم جُزءًا من القرآن فصاعدا أو ثم زائدا ، أي ذهبت القراءة زائدة ، أي كانت كلَّ يوم في الزيادة .

ومنها ما وقع الحالُ نائبا عن خبر ، نحو : ضربي زيدا قائمًا ، وقد تقدم[5] .

ومنها أسماءٌ جامدةٌ متضمنةٌ توبيخا على مالا ينبغي من التقلب في الحال ، مع همزة الاستفهام وبدونها أيضا ، كقولهم : أتميميًّا مرة وقيسيا أخرى وقوله[6] :

---

(١) في ط : خلف .

(٢) القيامة ٣ ، ٤ وتتمة آية ٤ ﴿ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾ .

(٣) في ط : بل .

(٤) في جـ وط : والبواقي .

(٥) صفحة ٣١٧ وما بعدها .

(٦) قالته هند بنت عتبة لِفَلِّ قريش حين رجعوا من بدر ، وهي هند بنتُ عتبة بن ربيعة بن عبد شمس =

٢٠٦ – أفي السِّلم أعيارًا جَفَاءً وغِلظةً وفي الحَربِ أشباهَ النساءِ العَوَارِكِ[١]

أي أتتحول تميميا ، وأتنتقلون أعيارا وأشباهَ النساء ، وكذا قوله[٢] :

٢٠٨ – أفي الولائم أولادًا لواحدة وفي العيـــادة أولادًا لـــعَلَّات[٣]

وتقول في غير الهمزة : تميميا قد علم الله مرةً ، وقيسيا أخرى (بلا همزة)[٤] .

هذا الذي ذكرنا مذهبُ السيرافي[٥] ، والزمخشري[٦] – أعني كون هذه الأسماء منصوبةً على الحال – ومذهب سيبويه – وهو الحق – (أن)[٧] انتصابها على المصدرية[٨] .

= القرشية العبشمية ، والدةُ معاويةَ بن أبي سفيان ، شهدت أحدا ، وفعلت ما فعلت بحمزة ثم كانت تحرض على المسلمين إلى أن جاء الله بالفتح – فأسلم زوجها ثم أسلمت ، توفيت عام ١٤ هـ (الخزانة ٣/٢٦٥) .

(١) البيت في الكتاب ١/١٧٢ ، وفي السيرة لابن هشام ١/٦٥٦ ، وفي المقتضب ٣/٢٦٥ ، وفي الروض الأنف ٢/٨٢ ، وفي المقرب ١/٢٥٨ ، وفي الخزانة ٣/٢٦٣ .

اللغة : أعيارا : جمع عَيْر ، وهو الحمار ، جفاء : غلظة وفظاظة ، غلظة : شدة ، العوارك جمع عارك وهي الحائض .

الشاهد : أعيارا وأشباه النساء فإنهما منصوبان على الحال عند السيرافي ومن تبعه وعلى المصدر عند سيبويه والمبرد والزمخشري .

(٢) هذا البيت مجهول القائل ، ونسبه محقق شرح الكافية الشافية صفحة ٧٦٦ إلى هند بنت عتبة ، وخرجه تخريجا ليس له ، والصحيح أن التخريج الذي ذكره لبيت هند بنت عتبة السابق .

ولم يخرجه البغدادي في الخزانة ، والغريب أن المحقق لم يذكر ذلك بل انتقل من رقم ٢٠٧ إلى رقم ٢٠٩ .

(٣) البيت في الكتاب ١/١٧٢ ، وفي المقتضب ٣/٢٦٥ ، وفي المقرب ١/٢٥٨ ، وفي الكامل للمبرد ٣/١٧٤ ، وفي اللسان (علل) وليس في الخزانة .

اللغة : العَلات : الذين أمهاتهم متفرقات وأبوهم واحد ، والمقصود بالعيادة : عيادة المريض .

الشاهد : أنشده الرضي على أن (أولادا) حال مؤكدة لمضمون الخبر ، متضمنةٌ توبيخا .

(٤) تكملة من ط .

(٥) انظر هامش الكتاب ١/١٧١ ، ١٧٢ .

(٦) المفصل بشرح ابن يعيش ٢/٦٨ .

(٧) ساقطة من ط .

(٨) في الكتاب ١/١٧٢ : وهذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل ، وذلك قولك : أتميميا مرة ، وقيسيا أخرى ، وإنما هذا أنك رأيت رجلا في حال تلون وتنقل فقلت أتميميا مرة ، وقيسيا أخرى ، فأنت في هذه الحال تَعْمَل في تثبيت هذاله ، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل .

ثم قال : ١/١٧٣ ، وإن أخبرت في هذا الباب على هذا الحد نصبت أيضا .. وذلك قولك تميميا قد علم الله مرة ، وقيسيا أخرى .. فصار بدلا من اللفظ بقولك : أَتَتَمَّمُ مرة ، وتَتَقَيَّسُ أخرى .

وفي المقتضب للمبرد ٣/٢٦٤ ، ٢٦٥ كلام قريب من هذا .

قال المصنف : ليس المراد أنك تتحول في حال كونِك تميميا ، وأنكم تنتقلون في حال كونِكم أعيارا ، بل المعنى (تتحول)[1] هذا التحولَ المخصوص[2] .

ومنها – عند السيرافي – صفاتٌ تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي في الحال ، مع الهمزة وبدونها نحو قولهم : أقائما وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب ، وقائما قد علم الله وقد قعد الناس ، تقديره : أتقوم قائما ، فهو عند السيرافي حالٌ مؤكِّدة[3] .

وأما عند سيبويهِ[4] ، والمبردِ[5] ، والزمخشري[6] ، فالصفة قائمة مقامَ المصدر ، أي : أتقوم (قياما)[7] .

ويجوز رفعُ هذين القسمين على أنهما خبران للمبتدأ ، فتقول : أتميمي مرة ، و(أقائم)[8] قد علم الله ، أي أنت تميمي ، وهو قائمٌ قد علم الله .

والعلة في وجوب حذف العامل – في جميع ما ذكرناه مما هو حال – كثرةُ استعماله .

قوله : ويجب في المؤكِّدة .

---

(١) في ط : التحول .

(٢) في الإيضاح في شرح المفصل ٣٤٧/١ ، ٣٤٨ ذكر ذلك رادًّا على الزمخشري في جعل (تميميا) حالا . فقال : وليس بقوي أن يكون حالا ، إذ لو كان حالا لكان المعنى تتحول في هذه الحالة ، و لم يرد أنه يتحول في حال كونه تميميا ، وإنما أراد أنه يتنقل تنقلا متعددا .. إلخ .

(٣) هامش الكتاب ١٧١/١ .

(٤) في الكتاب ١٧١/١ هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أُخِذتْ من الأفعال انتصابَ الفعل استفهمت أو لم تستفهم ، وذلك قولك : أقائما وقد قعد الناس وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أو في حال قعود فأراد أن ينبهه ، فكأنه لفظ بقوله : أتقوم قائما ، ولكنه حُذِفَ استغناء بما يُرَى من الحال ، وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع .

(٥) في المقتضب ٢٢٩/٣ وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر ، فقلت : أقائما وقد قعد الناس ، فإنما جاز ذلك لأنه حال ، والتقدير أتثبت قائما .

وعلق الشيخ عضيمة – رحمه الله – على ذلك بعد أن نقل كلام سيبويه فقال : ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه والمبردَ على وفاق في أن نحو : أقائما وقد قعد الناس حال حُذِفَ عاملها ، والخلاف بينهما في تقدير العامل ، فسيبويه يقدر العامل من لفظ الوصف ، أي أتقوم قائما ، والمبرد يقدر العامل أتَثْبُتُ .

وأقول : الذي يظهر لي أن كلام سيبويه متردِّدٌ بين جعله مفعولا مطلقا وبين جعله حالا ، والأول أقرب ، أما كلام المبرد فواضح في جعله حالا . وانظر : شرح ابن يعيش للمفصل ١٢٣/١ .

(٦) المفصل بشرح ابن يعيش ١٢٢/١ .

(٧) في ص : قائما .

(٨) في ت وص : قائم .

أي يجب حذفُ العامل في المؤكدة ، هذا على مذهب من قال : إن المؤكدة لا تجيء إلا بعد الاسمية[1] .

والظاهر أنَّها تجيء بعد الفعلية أيضا ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[2] ، وقولِه : ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ ﴾[3] ، وقولهم : تعال جائيا ، وقم قائما ، قال تعالى : ﴿ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ﴾[4] على قراءة النصب في الأربعة[5] ، وقال تعالى : ﴿ كَالَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا ﴾[6] .

وتخالُفُ العامل والحال – إذن – أكثرُ من توافُقِهما .

و(للأول)[7] أن يرتكب أن هذه الصفاتِ المنصوبَةَ كلَّها قائمةٌ مقام المصدر ، على ما هو مذهبُ سيبويه في نحو أقاعدا وقد سار الركب[8] .

---

(١) كالزمخشري وابن يعيش ، انظر : شرح ابن يعيش للمفصل ٦٤/٢ ، ٦٥ .

(٢) هود ٨٥ .

(٣) التوبة ٢٥ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِى خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِى اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُه حَثِيثًا ، وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ والنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِه ، أَلَا لَهُ الْخَلْقُ والأَمْرُ تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ الأعراف ٥٤ .

(٥) في الكشف لمكي : ٤٦٥ ، قوله : ﴿ والشمسَ والقمرَ والنجومَ مسخراتٍ ﴾ قرأ ذلك أبو عامر بالرفع في الأربع الكلمات ، ونصبهن الباقون ، والتاء مكسورة في حال النصب على الأصول .

وحجة من رفع ، أنه استأنف الكلام وقطعه مما قبله ، ورفعَ بالابتداء .. وحجة من نصب أنه عطف ذلك على المنصوب بِخَلَقَ .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كالَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُم دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾إلخ الآية ٩٢ من سورة النحل . وأنكاثا : جمع نكث ، وهو بمعنى المنكوث ، أي المنقوض ، وانتصب على الحال من غزلها ، ويجوز أن يكون مفعولا ثانيا على المعنى ، لأن معنى نقضت صيرت ... (التبيان ٨٠٥) ، وفي مشكل إعراب القرآن ٢٠/٢ : نُصِبَ على المصدر والعامل فيه نقضت ، لأن نقضت بمعنى نكثت نكثا .

(٧) في ت وجـ : الأُوْلَى .

(٨) تقدم ذكر مذهب سيبويه صفحة ٦٨٥ تعليقة ٤ .

وأما المؤكدة فليست بقيد يتقيد به عاملُها كالمنتقلة ، وإذا جاءت بعد الاسمية وجبَ أن يكونَ جزآها معرفتين جامدَين ، (وتجيء)[1] إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده ، وإما للاستدلال على مضمونه .

ومضمونُ الخبر إما فخرٌ كقوله[2] :

٢٠٧ – أنا ابنُ دارةَ مشهورًا بها نَسَبِي وهلْ بِدارَةَ يا لَلنّاسِ من عَارِ[3] ٤

وكقولك : أنا حاتِمٌ جوادا ، وأنا عمرو[4] شجاعا ، إذ لا يقول مثلَه إلا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحالُ ، كاشتهار حاتم بالجود ، وعمرٍو بالشجاعة ، فصار الخبر متضمّنا لتلك الخصلة .

وإما[5] تعظيمٌ لغيرك ، نحو : أنت الرجل كاملا .

أو تصاغرٌ (لنفسك)[6] نحو : أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيدُ .

أو تصغير للغير ، نحو : هو المسكين مرحوما .

أو تهديدٌ نحو : أنا الحجاج سفاكَ الدماء .

أو غير ذلك نحو : زيد أبوك عطوفا ، و : ﴿ هَٰذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً ﴾[7] و(هو زيد معروفا)[8] ، (وهو الحق بَيِّنًا مصدقا)[9] .

---

(١) في ط : تجيء .

(٢) قائله سالم بن مسافع بن دارة ، وقد مر ذكره صفحة ٤١٢ .

(٣) البيت في الكتاب ٢٥٧/١ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٨٥/٢ ، وفي العيني ١٨٦/٣ ، وفي شرح الحماسة للتبريزي ٢٠٥/١ ، وفي الخزانة ٢٦٥/٣ .

دارة : اسم أم الشاعر ، أوجدّه على خلاف في ذلك ، قال ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٤٠١ : وأمُّه دارةُ من بني أسد ، وسميت دارة لجمالها ، شبهت بدارة القمر .

الشاهد : أنشده الرضي على أن (مشهورا) حال مؤكدة لمضمون الخبر وهو الفخر هنا .

(٤) يعني عمرو بن معد يكرب الزبيدي ، لأنه يضرب به المثل في الشجاعة .

(٥) عطف على قوله : إما فخر .

(٦) في ت : في نفسك ، وهما ساقطتان من ص .

(٧) هود ٦٤ . وفي ط : لكن مكان لكم ، وهو خطأ طباعي .

(٨) ساقط من ض .

(٩) هكذا في ت ، وفي جـ وط : وهو الحق مبينا ، وفي ص : وهو الحق هنا .

فقولك : آكلا ، ومرحوما ، ومصدقا ، للاستدلال على مضمون الخبر .

وقوله : مشهورًا بها نسبي ، وقولك : كاملا ، وسفاك الدماء ، وآية ، ومعروفا ، وبينا ، لتقرير مضمون الجملةِ وتأكيدِه .

وقولك : عطوفا ، محتمل لكِلَيْهِما .

وإنما سُمِّي الكلُّ حالًا مؤكدة – وإن لم يكن القسمُ الأول ، أي الذي للاستدلال على مضمون الخبر مؤكِّدا ، إذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكَّد بمصدّقا (وكذلك ليس في كونهم مساكين معنى مظلومين)[1] لأن مضمونَ الحالِ لازم – في الأغلب – لمضمون الجملة ، فإن التصديق لازم حقيقةِ القرآن ، فصار كأنه هو ، وكذا المرحومية ، لازمةٌ – في الأغلب – للمسكنة .

(واختلف)[2] في العامل في المؤكِّدة التي بعد الاسمية ، فقال سيبويه : العامل مقدَّرٌ بعد الجملة ، تقديره : (زيد)[3] أبوك أُحِقُّه عطوفا ، يقال : حققت الأمر ، أي تحققته وعرفته ، أي : أتحققه و(أُثْبِتُه)[4] عطوفا[5] .

وفيه نظر ، إذ لا معنى لقولك : تيقنتُ الأبَ ، وعرفته في حال كونه عطوفا ، وإن أراد أن المعنى : أعلَمُهُ عطوفا فهو مفعول ثان لا حال .

وقال الزجاج : العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمًّى ، نحو : أنا حاتمٌ سخيا[6] .

وليس بشيء ؛ لأنه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم ، ولا يقصدُ القائلُ بهذا اللفظ هذا المعنى ، وأيضا لا يطرد ذلك في نحو : ﴿ هَـٰذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً ﴾[7] ، و : ﴿ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[8] ، وغيرِ ذلك مما ليس الخبرُ فيه عَلَمًا .

---

(١) تكملة من ط ، ومثال الرضي السابق : هو المسكين مرحوما ، فلعل صواب كلمة مظلومين هنا : مرحومين .
(٢) في ط : واختف .
(٣) ساقطة من ص .
(٤) في ط : أتيته .
(٥) الكتاب ١/٢٥٦ ، ٢٥٧ .
(٦) انظر التسهيل ١١٢ .
(٧) هود ٦٤ .
(٨) البقرة ٩١ .

وقال ابنُ خروف : العامل المبتدأ ، لتضمنه معنى التنبيه ، نحو : أنا عمرو شجاعا[1] .

وهو بعيد ؛ لأن عمل المضمر والعلَم في نحو : أنا زيد ، وزيد (أبوك)[2] مما لم يثبت نظيرُه في شيء من كلامهم .

والأولى عندي ما ذهب إليه ابن مالك[3] ، وهو أن العامل معنى الجملة[4] – كما قلنا في المصدَر المؤكِّد لنفسه أو لغيره – كأنه قال : يعطف عليك أبوك عطوفا ، ويُرحَمُ مرحوما ، وحَقَّ ذلك مصدّقا ؛ وذلك لأن الجملة – وإن كان جزآها جامدين جُمودًا محضا – فلاشك أنه يحصل من إسناد أحد جزأيها إلى الآخر معنى (من)[5] معاني الفعل ، ألا ترى أن معنى : أنا زيدٌ أنا كائنٌ زيدا ، فعلى هذا لا تتقدم المؤكدةُ على جزأي (الجملة)[6] ولا على أحدِهما ، لضَعْفِها في العمل ، وذلك لخفاء معنى الفعل فيها .

هذا ويجوز حذفُ الحالِ مع القرينة ، كقولك : لقيته في جواب من قال : أما (لقيت)[7] زيدًا راكبا .

ولا يجوز الحذفُ إذا نابت عن غيرها ، كما في ضربي زيدا قائمًا ، وإذا توقف المرادُ على ذكرها ، كما تقول في الحصر : لا (تأتني)[8] إلا راكبا .

---

(١) التسهيل ١١٢ .

(٢) في جـ : أبوك عطوفا .

(٣) جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك أبو عبد الله الطائيّ الجَيّاني الشافعي النحوي ، إمامُ النحاة وحافظ اللغة ، كان إماما في القراءات وعللها وإليه المنتهى في اللغة ، وبحرا لا يجارى في النحو والتصريف . تصانيفه كثيرة منها الألفيةُ في النحو والتسهيلُ وشرحُه والكافية الشافية وشرحُها . توفي سنة ٦٧٢ هـ (بغية الوعاة ١/١٣٠) .

(٤) كلام ابن مالك في التسهيل ١١٢ ، وفي شرح الكافية الشافية ٧٥٦ ، يخالف ما ذكره الرضي فقد ذكر أن عاملَها يلزم إضمارُه بعد الجملة ، كما قال سيبويه .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) في ص : الكلمة .

(٧) في ط : ليت .

(٨) في ط : تأتيني .

وقد يلزم بعضُ الأسماءِ الحاليةَ ، نحو كافةً وقاطبةً ، ولا تضافان ، وتقع « كافة » ، في كلام من لا يوثق بعربيته[1] مضافةً غير حال ، وقد خُطِّئوا فيه .

---

(١) قال الجوهري في الصحاح ١٤٢٢/٤ ، والكافةُ : الجميع من الناس ، يقال : لقيتهم كافة ، أي كلهم . ورد ذلك الفيروزآبادي في القاموس ١٩٧/٣ ، فقال : ولا يقال : جاءت الكافة ووَهِمَ الجوهري ولا تُضَاف . ورد كلامَ الفيروزآباديِّ صاحبُ التاج ، فقال : ٢٣٥/٦ – بعد ذكر نص الجوهري السابق . وهذا كما ترى لا وَهَمَ فيه ، لأن النكرة إذا أُريد لفظها ، جاز تعريفُها – كما هو منصوص عليه ، وأما قوله : ولا يقالُ : جاءت الكافة فهو الذي أطبق عليه جماهيرُ أئمة اللغة . ثم نقل أنَّ الشِّهابَ رد ذلك وصحح أنه يقال : ونقل عن شارح اللباب أنه استُعمل مجرورا ، واستدل له بقول عمر (على كافّةِ بيتِ مالِ المسلمين) وهومن البلغاء .

وذكر الحريريُّ في درة الغواص صفحة ٥٦ : أن العربَ لم تُلْحق لامَ التعريف بكافة .

التمـــييز

قوله : التمييز ما يرفع الإبهامَ المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة .

قوله : مايرفع الإبهام .

جنسٌ يدخل فيه التمييز وغيره ، كالحال ، والصفة ، وشبهِهما .

وقال : عن ذات (احتراز)[1] عن الحال ، فإنه يرفع الإبهام ؛ ولكن لا عن ذات[2] .

قلت : سلمنا أن الحال تخرج عنه ؛ لأنها ترفع الإبهام عن هيئة الذات ، لا عن نفسها ، وكذا (زيد)[3] القهقري في قولك : رجع زيد القهقري ، يرفع الإبهام عن هيئة الذات ، التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع ، لأن ماهية الرجوع (معروفة)[4] غيرُ مبهَمة ، وهي الانتقال إلى ما ابتدأت الذهابَ عنه ، لكن الصفة في نحو : جاءني رجل طويل أو ظريف تدخل فيه ، لأن رجلا ذاتٌ مبهمة – بالوضع – صالحةٌ لكلِ فرد من أفراد الرجال ، فبذكر أحد أوصافه (يتميز)[5] عما يخالفه ، كما تميَّز بطويل عن قصير ، فطويل – إذن – رفع الإبهام المستقر – أي الثابت وضعا على مافسره المصنف[6] – من الذات المذكورة .

وكذا يدخل فيه عطفُ البيان[7] في نحو : جاءني العالم زيدٌ .

---

(١) في ط : احترازا ، ولكلٍّ منهما وجه .

(٢) قال في شرحه لكافيته ٤٢ : قوله عن ذات : احتراز عن الحال ونظائرها ، فإنها ترفع الإبهام ولكن عن غير ذات .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ص و ط : معلومة .

(٥) في ط : تمييز .

(٦) في المتن هنا ، وفي شرحه ٤٢ .

(٧) هذا من تردد الرضي في إثبات عطف البيان ونفيه .

وكذا البدلُ من الضمير الغائب ، نحو : مررت به زيد ، لأنه يرفع الإبهامَ عن المقصود بالضمير ، كما في نعم رجلا وربه رجلا سواء .

ويدخل فيه أيضا المضاف إليه في نحو : « خاتمُ فضةٍ » ، كما يدخل فيه إذا انتصب ، لأن معنى النصب والجر فيه سواء . وكذا يدخل فيه المجرورُ في نحو : مائة رجلٍ ، وثلاثة رجالٍ .

وله أن يعتذر بأن المجرور (بالعدد)[1] داخلٌ في الحد ، وهو تمييز ، والتمييز نفسه قد ينجرّ ، إذا كان جرُّه أخفَّ من نصبه ، كما في (هذين)[2] ، كما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو : ضُرِبَ ضربٌ شديد بأنه مفعول مطلق[3] ، لكنه لم ينتصب لغرض قيامِه مقامَ الفاعل[4] ، وكذا في ضُرِبَ زيدٌ ، وسِير يومَ الجمعة فرسخان .

قوله : الإبهام المستقر .

قال : احترزت بالمستقر عن الإبهام في اللفظ المشترَك ، فإن صفةَ المشترك ترفعُ الإبهام عن المشترك في نحو : (أبصرت)[5] عينًا جارية ، لكن الإبهام فيه ليس بوضع الواضع ، فإن الذي (يثبت منه)[6] بوضع الواضع إنما يكون بأن يضع الواضعُ لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع ، كالعدد والوزن والكيل ، لا أن يضع لفظا لمعنى معينٍ ، ثم اتُّفِقَ ؛ إما من ذلك الواضع أو من غيره ، أن يضع ذلك اللفظ (لمعين)[7] آخَرَ ، فيعرض له الإبهامُ عند المستعمِل لأجل الاشتراك العارض[8] ، (فمثلُ هذا الإبهام غيرُ مستقر في أصل الوضع)[9] (بل عرض ؛ لأجل الاشتراك العارض)[10] .

---

(١) في جـ : في هذين .
(٢) في ت و ص و ط : هذا ، وعليه تكون الإشارة إلى موضع الجر ، وتوجيه ما أثبتُّه أنه أراد المضافَ إليه في نحو : خاتم فضة ، والمجرور بالعدد .
(٣) ساقطة من ص .
(٤) في باب المفعول المطلق ، عند شرحه لحده صفحة ٢٧ .
(٥) في ط : أبضرب ، ولعله خطأ طباعي .
(٦) تكملة من ط .
(٧) في جـ : لمعنى .
(٨) شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٢ .
(٩) تكملة من جـ و ص و ط .
(١٠) تكملة من ط .

قلت : معنى المستقر في اللغة هو الثابتُ ، ورب عارضٍ ثابتٍ لازمٍ ، والإبهام في المشترك ثابت لازمٌ ، مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ، ومع القرينة ينتفي الإبهام في المشترَك ، وفي العدد وسائر المقادير ، فلا فرق بينهما – أيضا – من جهة الإبهام ، ولا تدل لفظةُ المستقر على أنه وضعي – كما فسَّر – والحد لا يتم بالعناية[1] ، والألفاظ المجملة في الحد مما يُخِلُّ به[2] .

قوله : عن ذات مذكورة أو مقدرة .

ليشمل النوعين : التمييزَ عن المفرد ، والتمييزَ عن النسبة .

قوله : فالأول عن مفردٍ ، مقدارٍ – غالبا – إما في عدد نحو : عشرين درهما ، وسيأتي ، وإما عن غيره نحو : رطلٌ زيتا ، ومَنَوَان سمنا ، وعلى إثمرة مثلُها زُبْدًا ، فيُفرَدُ إن كان جنسا ، إلا أن يُقصدَ الأنواعُ ، ويُجمَعُ في غيره ، ثم إن كان بتنوين أو بنون التثنية جازت الإضافة ، وإلا فلا ، وعن غير مقدار نحو : خاتمٌ حديدا ، والخفض أكثر .

قوله : فالأول .

يعني الذي يرفع الإبهام عن ذات مذكورة .

قوله : عن مفرد .

لفظة (عن) في مثله تفيد أن مابعدها مصدرٌ لما قبلها وسبب (له)[3] ، كما يقال (فعلت)[4] هذا عن أمرك ، وعن تقدمك ، (أي)[5] أن أمرك سبب لحصوله

---

(١) فسرها الشيخ يوسف عمر ٢/ ٥٤ من طبعته لهذا الكتاب : ببيان المراد من اللفظ ، ويسمونه تحرير المراد ، ولذلك يقولون : تحرير المراد لا يدفع الإيراد .

(٢) كان يجمل بالرضي أن يذكر تعريفا للتمييز جامعا مانعا سليما من الخلل ، لا أن يكتفي بنقض كلام ابن الحاجب دون أن يعطينا البديل . وكثير من النحاة يعرض عن حد التمييز . وممن حده الزمخشري ، حيث قال في المفصل بشرح ابن يعيش ٢/ ٧٠ : هو رفع الإبهام عن جملة أو مفرد بالنص على أحد مُحْتَمِلَاته . والفاكهي في كتابه : شرح الحدود النحوية ٣٨٩ حيث قال : حد التمييز أي المميِّز – بكسر الياء – هو اسمٌ ولوصفا نكرةٌ فضلةٌ ، يرفع إبهام اسمٍ مجملِ الحقيقة ، كعشرين رجلا .

(٣)في جـ : لما قبلها .

(٤) في ط : أَفَعَلْتُ ، ولعل الصواب ما أثبته ، لأنه لا داعي لهمزة الاستفهام .

(٥) في ص : يعني .

فالتمييز صادر عن المفرد ، (أي المفرد)[1] لإبهامه سبب له . أو عن نسبة في جملة أو شبهِها ، أي النسبة سببٌ له ، لأنك تنسب (شيئا)[2] إلى شيء في الظاهر ، والمنسوب إليه في الحقيقة غيرُه ، فتلك النسبة – إذن – سبب (لذلك)[3] التمييز . وكذا معنى قوله بعد[4] : إنْ كان اسما يصحُّ جعله لما انتصب عنه ، أي للاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه ، كزيد في : طاب زيدٌ نفسا ؛ لأنه لولا أنك أسندت طاب إليه لم يكن ينتصبُ « نفسا » ، بل كان يرتفع ، إذ هو في الأصل فاعلٌ ، أي (طابت)[5] نفسُ زيد ، فزيد هو سببٌ (لانتصاب)[6] نفسا . وكذا (معنى)[7] قولهم : ينتصب عن تمام الاسم ، أو عن تمام الكلام ، أي أن (تمامه)[8] سببٌ لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل . ويجوز أن يقال : إن عن في هذه المواضع بمعنى بَعْدَ ، كما قيل في قوله تعالى : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾[9] ، والأول أولى .

قوله : عن مفرد ، مقدار غالبا .

يقول : التمييز على ضربين : رافعُ الإبهام عن ذات مذكورة ، ورافعه عن ذات مقدرة ، والأول لا يكون إلا عن مفرد ، وذلك المفردُ على ضربين : إما مقدارٌ – وهو

---

(١) ساقطتان من جـ .

(٢) ساقطة من جـ .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) صفحة ٧٠٦ .

(٥) في ت وط : طاب .

(٦) في ص : انتصاب .

(٧) تكملة من ط .

(٨) في ت وجـ : تمامها ، وفي ط : تمامهما .

(٩) الانشقاق ١٩ .

الغالب – أو غيرُ مقدار ، والمقدار ما يقدر به الشيء ، أي يُعرَف به قدرُه ويَبِينُ .

والمقادير ؛ إما مقاييسُ مشهورةٌ موضوعة ليعرَف بها قدرُ الأشياء ، كالأعداد . وما يعرف به قدر الْمَكِيلِ ، كالقَفِيز[1] ، والإِرْدَبّ[2] ، والكُرّ[3] . وما يعرف به قدرُ الموزون ، كصنجات[4] الوزن ، كالطَّسُّوج[5] ، والدَّانِق[6] ، والدينار ، والمَنّ[7] ، والرطل ، ونحو ذلك . وما يعرف به قدرُ المذروع والممسوح ، كالذراع ، و (قدرِ)[8] راحة ، وقدرِ شبر ، ونحو ذلك . أو مقاييس[9] غيرُ مشهورة ، ولا موضوعة للتقدير ، كقوله تعالى : ﴿ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾[10] . وقولك : عندي مثلُ زيد رجلا .

وأما (نحو)[11] : غيرُك إنسانا ، وسواك رجلا ، فمحمول على مثلك بالضدية .

وقولك : بِطُولِك رجلا ، وبعَرْضِه أرضا ، أو بغِلَظِه خَشَبًا ، ونحو ذلك من المقاييس – أيضا .

---

(١) في اللسان ٧/ ٢٦٢ (قفز) ، والقفيز من المكاييل معروف ، وهو ثمانية مكاكيك عند أهل العراق ، وهو من الأرض قدر مائةٍ وأربعة وأربعين ذراعا . وفي معجم مقاييس اللغة ٥/ ١١٥ : فأما القفيز فمعرَّب .

(٢) الإِرْدَبُّ مكيال لأهل مصر يقال : إنه يأخذ أربعةً وعشرين صاعا من الطعام بصاع النبي ﷺ (اللسان ١/ ٤٠١) .

(٣) الكُرّ : ستة أوقارِ حمارٍ ، وهو عند أهل العراق ستون قفيزا (اللسان ٦/ ٤٥٢) .

(٤)صنجة الميزان وسنجته فارسي معرب . (اللسان ٣/ ١٣٦) .

(٥،٦) في اللسان في تفسير الطَّسُّوج والدانق كلام غريب ، قال ٣/ ١٤١ : والطَّسُّوج : حبتان من الدوانيق ، والدانق أربعة طساسيج ، وهما معرّبان . وهو كلام لا يستقيم . وفي التاج ٢/ ٧٠ : والطَّسُّوج كسَفُّود ، الناحية وربع دانق ، ونص الجوهري : الطسُّوج : حبتان ، والدانق : أربعة طساسيج . ووجدت في هامشه مانصه : إنما أراد بالطسُّوج والدرهم نسبتهما من الدرهم ، لا من الدينار . إلخ .

(٧) في التاج ٩/ ٣٥٠ المَنّ : كيل معروف أو ميزان كما في المحكم ، أو رطلان كالمنا كما في الصحاح ، وفي التهذيب : المن : لغةٌ في المنا الذي يوزن به .

(٨) في جـ وص وط : كقدر .

(٩) معطوف على قوله : مقاييس مشهورة .

(١٠) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾ آل عمران ٩١ .

(١١) ساقطة من جـ وص وط .

فهذه المقادير (المذكورة)[1] إذا نصبتَ عنها التمييزَ ، أردتَ بها المقدرات لا المقادير ، لأن قولك : عندي عشرون درهما ، وذراعٌ ثوبا ، ورطلٌ زيتا ، المراد بعشرون هو الدراهم ، لا مجرد العدد ، وبذراع (المذروع)[2] لا يُذْرَع به ، وبرطل الموزن لا مايوزن به ، وكذا في غيرها . وغيرُ المقدار كلُّ فرع حصل له (بالتفريع)[3] اسم خاص يليه أصلُه ، ويكون (مما)[4] يصح إطلاق الأصل عليه ، نحو : خاتمٌ حديدا ، وبابٌ ساجا ، وثوبٌ خزا . والخفض في هذا أكثر منه في المقادير ، وذلك لأن المقدار مبهَم ، محتاجٌ إلى مُمَيِّز ، ونصبُ المميز نصٌّ على كونه مميِّزًا ، وهو الأصل في التمييز ، بخلاف الجر فإنه عَلَمُ الإضافة ، فهو في غير المقدار أولى ؛ لأن إبهامه ليس كإبهام المقدار ، مع أن الخفةَ مع الجرِّ أكثرُ لسقوط التنوين والنونين بالإضافة ، وإن لم يتغير تسميةُ البعض بالتبعيض ، نحو : قطعةُ ذهبٍ ، وقليلُ فضةٍ ، لم يجز انتصاب الثاني على التمييز[5] .

وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلاثة إلى العشرة ، وفي المائة والألف ، وما يتضاعف منهما ، لكثرة استعمال العدد ، فآثَروا التخفيفَ بالإضافة ، مع أنه قد جاء في الشذوذ على الأصل خمسةٌ أثوابًا ، و : مائتين عامًا[6] . وإنما تركوا الجر في العدد المركب ، نحو : أحد عشر ؛ لأن المضاف إليه مع المضاف كاسم واحد لفظًا ، فلو أضيف العدد المركب إلى مميزه – (والمميزُ)[7] من حيث المعنى هو المبهَم المحتاجُ إلى التمييز – لكان جَعْلًا لثلاثة أسماء كاسم واحد لفظا ومعنى ، وأما نحو : ثلاثة عشرك ، فمخالفةُ المضاف إليه – معنًى – للمضافِ سهَّلت الإضافةَ .

---

(١) ساقطة من ص و ط .
(٢) في جـ : هو المذروع .
(٣) في ت : بالتنويع .
(٤) في ط : بحيث .
(٥) ألا يجوز أن يقال : هذه قطعةٌ ذهبًا ؟
(٦) جعل سيبويه النصبَ والجر في ذلك متساويَيْن معنًى فقال في الكتاب ١/ ٢٩٣ : لو جاز في الكلام ، أو اضطر شاعر فقال : ثلاثةٌ أثوابا كان معناه معنى ثلاثةُ أثوابٍ . وقال يزيد بن ضبة :

إذا عَاشَ الفتى مائتين عامًا فقد ذهب المَسَرَّةُ والفَتَاءُ

(٧) ساقطة من ص .

وكذا تركوا الجر – في الأغلب – في العدد الذي في آخره نونُ الجمع ، كعشرون وأخواته – مع أنه كثير الاستعمال أيضا ؛ وذلك لأن النونَ فيها ليست بنون الجمع حقيقةً – كما ذكرنا في صدر الكتاب[1] – بل مشابِهةٌ لها ، فلم تحذف في الإضافة حذفَ نون الجمع فيها ، لمباينتها إياها ، ولم تثبت معها لمشابهتها لنون الجمع ، فتعذرت الإضافةُ لتعذر إثباتِ النون معها وحذفِها ، وقد جاء نحو : عِشرُودِرهمٍ قليلا ، وأكثرُ منه إضافتُه إلى صاحبه نحو : عشروك ، قال[2] :

٢٠٩ – وسِتوكَ قَدْ كَرَبَت تَكْمُلُ[3]

إجراءً له مُجرَى أحدَ عشرَك .

قوله : وإما في غيره .

أي في غير العدد ، وليس مرادُه بقوله : رطلٌ زيتا ، ومنوان سمنا ، ومثلُها زبدا ، بيانَ أنواع المقادير ، بل بيانُ مايتم به الاسم المفرد ، لأنه يتم (الاسم المفرد)[4] بأربعة أشياء :

إما بنون الجمع كعشرين ، وقد ذكره قُبَيل ، وإما بالتنوين ، وهو إما ظاهرٌ كما في رطل زيتا ، وإما مقدّر كما في خمسةَ عشرَ وفي كم ، وإما بنون التثنية ، كما في منوان سمنا ، وإما بالإضافة كما في « مثلُها »[5] . والمبهم المحتاج إلى التمييز في : ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف إليه ، لأنك لو جئت بالظاهر بدلَ الضمير وقلت : مِلْءُ الإناء ، ومثلُ زيد ، لا حتاج الكلام أيضا إلى التمييز ، لإبهام المِثل والمِلء ، أي قدر ما يُملأ به الشيءُ

---

(١) صفحة ٩٠ .

(٢) قائله الكميت بن زيد الأسدي ، وقد مرت ترجمته صفحة ١١٥ .

(٣) صدره : وما أنتَ وَيْكَ ورسمُ الديار ، والبيت في ديوانه ٢/ ٢٩ وفيه : وسِنُّك قد قاربت تكمل ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وهو في الهمع ١/ ٢٥٤ ، وفي الخزانة ٣/ ٢٦٧ .

اللغة : ما أنت : استفهام إنكاري . ويك : كلمة تفجع ، وأصلها : ويلك ، رسم الديار : آثارها ، كربت : دَنَت ، وهي تعمل عملَ كاد ، واسمها ضمير الستين وتكمل خبرها (الخزانة ٣/ ٢٦٩) .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أن إضافة نحو عشرين إلى صاحبها أكثرُ من إضافة نحو عشرين إلى درهم ، وكلاهما قليل .

(٤) الكلمتان ساقطتان من ط .

(٥) كأن يقال : عندي مثلها إبلا .

(فرجل)[1] تفسيرُ مثل ، (وزبد تفسير ملء)[2] .

ومعنى تمام (الاسم)[3] أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها ، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ، ونونَي التثنيةِ والجمعِ ، ومع الإضافةِ ؛ لأن المضاف لا يضاف ثانيةً ، فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعلَ إذا تم بالفاعل (وصار به كلاما تاما)[4] فَيُشَابِه التمييزُ الآتي بعدَه المفعولَ ؛ لوقوعه بعد تمام الاسم ، كما أن المفعولَ حقُّه أن يكون بعد تمام الكلام (فينصُبه ذلك الاسم التام قبله ، لمشابهة الفعل التام بفاعله)[5] . وهذه الأشياء التي تم بها الاسم إنما قامت مقامَ الفاعل الذي به يتم الكلامُ ؛ لكونها في آخر الاسم ، كما (كان)[6] الفاعل عقيبَ الفعل ، ألا ترى أن لام التعريف – وإن كان يتم بها الاسم ، فلا يضاف معها – (لا)[7] ينتصب التمييزُ عنه ، فلا يقال : عندي الراقودُ[8] خلا . وقد يكون الاسم في نفسه تاما لا بشيء آخر – أعني لا يجوز إضافته – فينتصب عنه التمييزُ وذلك في شيئين :

أحدهما : الضمير ، وهو الأكثر ، وذلك – في الأغلب – فيما فيه معنى المبالغةِ والتفخيمِ ، كمواضع التعجب ، نحو : يالَه رجلا ، ويالَها قصةً ، ويالَك ليلا ، و (ويلُمِّها)[9] خطةً ، وما أحسنها مُقلةً ، ولله دره[10] رجلا (جاءني)[11] ، وويحه[10]

---

(١) في ص وط : فرجلا ، ونصبه على الحكاية .

(٢) تكملة من ط ، وفي ص : لكن ينصب زبد .

(٣) في ص : الكلام .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في ط : فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملا ؛ لمشابهته الفعل التام بفاعله .

(٦) في ص : أنّ .

(٧) في ط : ولا . والصواب ما أثبته ؛ لأنها صدر جملة واقعة خبرا عن قوله : أنَّ لام التعريف .

(٨) الراقود : دَنٌّ طويل الأسفلِ كهيئة الإردبّة يُسَيَّع داخلُه بالقار .. معرّب ، وفي حديث عائشة : لا يُشْرَب في راقودٍ ولا جَرّةٍ ، الراقود إناء خَزَفٍ مستطيل مُقَيَّر . (اللسان ٤/ ١٦٥) .

(٩) في ت : ويلها ، وفي ص : ويالها ، وسيأتي شرح ويلمها في الشاهد ذي الرقم ٢١١ صفحة ٦٩٩ .

(١٠) لا يمكن أن تكون هذه الأمثلة مما انتصب فيه التمييز عن تمام الكلمة بالإضافة ، كقولهم : عندي مثلها إبلا ؛ لأن الإبهام هنا ليس في المضاف بل المبهَم هو الضمير .

(١١) ساقطة من ص .

رجلًا لقيته ، وكذا ويله[1] ، وكذا نعم رجلا ، وبئس عبدا و ﴿ سَاءَ مَثَلًا ﴾[2] .
ومن هذا الباب – أي الذي فيه التفخيم : ربه رجلا لقيته ، إذ هو جوابٌ – في التقدير – لمن قال : ما لقيت رجلا ؟ فكأنه قيل : لقيت رجلا وأيَّ رجل ، ردا عليه . ولا ريب في أن التمييزَ في نِعْمَ ومابعده عن المفرد – وهو الضمير – وأما فيما قبله – أعني من (قوله)[3] : ويلَه إلى (قوله)[3] (ياله)[4] فينظَرُ ، فإن كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصودُ منه فالتمييز عن المفرد – أيضا – كقوله (رضي الله عنه)[5] في نهج البلاغة : ياله مَرامًا ما أبْعَدَ[6] ، وقول امرئ القيس[7] .

٢١٠ – فيالكَ من ليلٍ كأن نُجومَه بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْل شُدَّت بيذبُلِ[8]

وقول ذي الرُّمة[9] :

٢١١– وَيْلُمِّها رَوْحةً والريحُ معصفةٌ والغَيْثُ مرتجِز والليلُ مقترب[10]

---

(١) لا يمكن أن تكون هذه الأمثلة مما انتصب فيه التمييز عن تمام الكلمة بالإضافة ، كقولهم : عندي مثلُها إبلا ؛ لأن الإبهام هنا ليس في المضاف بل المبهَم هو الضمير .
(٢) من قوله تعالى : ﴿ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾ . الأعراف ١٧٧ .
(٣) تكملة من جـ .
(٤) في ت : ماله ، وكان الأولى أن يقول : أعني من قوله ياله إلى قوله ويله ، ولكنه عكس .
(٥) في ت : عليه السلام ، والجملة ساقطة من ص ، وفي ط : كرم الله وجهه ، ومعلوم أن المقصود عليُّ بنُ أبي طالب .
(٦) من كلام له قاله بعد تلاوته ﴿ أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ﴾ نهج البلاغة ٢/ ٣٤ .
(٧) تقدمت ترجمته صفحة ٣٤ .
(٨) البيت في ديوانه ١٩ ، وفي شرح القصائد السبع الطوال ، وفي رصف المباني ٢٢٠ ، وفي العيني ٤/ ٢٦٩ ، وفي الخزانة ٣/ ٢٦٩ .
اللغة : يالك : صيغة يراد منها التعجب ، مغار : من أَغَرْتُ الحبل إذا أحكمت فَتْلَه ، يذبل : اسم جبل مشهورٍ بنجد (في طريقها) كما في معجم البلدان ٥/ ٤٣٣ .
الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن التمييز فيه عن المفرد الذي هو الضمير في لك ، لأن الإبهام فيه . وردَّ ذلك البغدادي ، فقال في الخزانة ٣/ ٢٧٠ : وفيه أن الضميرَ غيرُ مبهم لتقدم مرجعه في البيت قبله وهو قوله : ألا أيُّها الليلُ الطويلُ ..
كما يأتي فالتمييز فيه عن النسبة لا عن المفرد ، ومِنْ لِبَيَانِ الجنس ..
(٩) تقدمت ترجمته صفحة ٤٧١ .
(١٠) البيت في ديوانه ١/ ١٢٩ وفي الخزانة ٣/ ٢٧٣ .
=

وإن[1] عرف المقصودُ من الضمير برجوعه إلى سابق معيَّن ، كقولك : جاءني زيد فيالَه رجلا ، وويلُمه فارسا ، وياويحه رجلا ، ولقيت زيدا فلله درُّه رجلا ، أو بالخطاب لشخص معيّن ، نحو : قلت لزيد يالَكَ من شجاع ، ولله درك من رجل ، ونحو ذلك ، فليس التمييز عن المفرد ؛ لأنه لا إبهام – إذن – في الضمير ، بل عن النسبة الحاصلة بالإضافة ، كما يكونُ كذلك إذا كان المضافُ إليه فيها ظاهرًا ، نحو : يالزيد رجلا ، وكقول الشاعر[2] :

٢١٢ – وَيْلُمِّ أيامِ الشبابِ معيشةً مَعَ الكُثْرِ يُعطَاه الفَتَى المتلفُ النّدِي[3]

ولله درزيد رجلا ، قال :

٢١٣ – لله درُّ أنوشِروانَ من رجلٍ مَا كان أَعْرَفَهُ بالدُّونِ والسِّفَلِ[4]

= اللغة : وُيْلُمها : نقل البغدادي في الخزانة ٣/ ٢٧٥ ، ٢٧٦ ما يلي : قال ابن الشجري : ويروى بكسر اللام وضمها ، والأصل : ويلٌ لأمه فحُذف التنوين ، فالتقى مِثْلان ، لامُ ويل ولامُ الخفض ، فأسكنت الأولى وأدغمت في الثانية فصارويلّ أم مشدَّدا ، واللام مكسورة فخفف بعد حذفِ الهمزة بحذف إحدى اللامين ، فأبو على ومن أخذ أخذه نصُّوا على أن المحذوف اللامُ المدغمةُ فأقروا لام الخفض على كسرتها ، وآخرون نصوا على أن المحذوف لامُ الخفض وحركوا اللام الباقية بالضمة التي كانت لها في الأصل .

والنص الذي ذكره البغدادي موجود في أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٨ .

معصفة : شديدة ، الغيث : المطر ، مرتجز : مصوَّت ، يريد صوت الرعد والمطر ، والشاعر يشبه بعيرَه بالنَّعام في شدة العدو ويصف النعام بما يقتضي شدة إسراعه (الخزانة ٣/ ٢٧٤) .

الشاهد قوله : ويلمها روحة ، فإن التمييز هنا عن المفرد ؛ لأن الضمير مبهم لا يعرف المقصود منه .

(١) عطف على قوله قبل : فإن كان الضمير فيها مبهَما لا يعرف المقصود منه .

(٢) قائله عَلْقمةُ بن عَبَدَة بن ناشرة بن قيس بن عبيد بن ربيعة ، شاعر جاهلي ، والعَبَدَة محركة : القوة ، نقل صاحب الخزانة ٣/ ٢٨٣ رأيين في سبب تسميته بالفحل ؛ أحدُهما أنه تمييزه عن علقمة بن سهل الخَصّي ، والثاني أنه خَلَفَ امرأ القيس على امرأته . توفي نحو ٢٠ ق هـ ، الخزانة ٣/ ٢٨٢ والأعلام ٥/ ٤٨ .

(٣) البيت في ديوانه ١٢١ ، وفي البيان والتبيين ٣/ ٣٤٠ ، وفي شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٠٢ ، وفي اللسان (قلل) ١٤/ ٨١ ، ونسبَهُ إلى خالد بن علقمة الدارمي ، وفي الخزانة ٣/ ٢٧٩ .

اللغة : ويلم : دعاء في معنى التعجب . الكُثْر : المال الكثير ، الفتى : نقل البغدادي عن الصحاح أنه السخي الكريم اهـ . ولست أرى أن الشاعر قصد ذلك ، بل المقصود المرء المتصف بالفتوة بمعنى الشاب القوي . المتلف : المهلك ماله بالتفريق ، الندي : السخي .

الشاهد قوله : معيشةً ، فإنه تمييز عن النسبة الحاصلة بإضافة أم إلى أيام الشباب .

(٤) لم أعثر لهذا البيت على نسبة و لم أجده إلا في شرح الرضي ، وفي الخزانة ٣/ ٢٨٥ .

أنوشروان : من أشهر ملوك الفرس وأحسنهم سيرة وأخبارًا ، وهو أنوشروان بن قُباد بن فيروز ، وفي أيامه ولد النبي ﷺ ، وكان ملكا جليلا محبًّا للرعايا (الخزانة ٣/ ٢٨٥) .

اللغة : لله در : قيل معناها : لله عملك ، وقيل : لله خيرُك وفِعالُك .. وكثر استعمالها حتى صاروا يقولونه لكل متعجَّب منه (اللسان ٥/ ٣٦٥) الدون : الرديء ، السِّفَل : جمع سِفْلَةٍ ، والمراد أسافل الناس وغوغاؤهم (الخزانة ٣/ ٢٨٥) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن التمييز فيه عن النسبة الحاصلة بالإضافة . في قوله : در أنوشروان .

وويل زيد رجلا ، ومثلُه قولهم : قال الله عز من قائلٍ ، ولقيت زيدا قاتله الله شاعرًا ، أو من شاعر ، التمييز في جميع هذا ظاهرِه ومضمرِه كما في قولهم : كفى زيد رجلا ، وحسبُك به ناصرا ، وحسبك بزيد شجاعا – أعني أن التمييز عن النسبة – والتمييز نفسُ المنسوبِ إليه لا متعلَّقه ، فمعنى لله در زيد رجلا لله در رجلٍ هو زيدٌ ، وويلُ أُمِّ أيام الشباب معيشة ، أي : ويل أم معيشةٍ هي أيامُ الشباب ، كما أن معنى : كفى زيد رجلا ، كفى رجلٌ هو زيدٌ ، وأما قولهم : طاب زيد علما ودارا ، فالتمييز فيه متعلَّق المنسوب إليه لا نفسه ، لأن المعنى طاب علمُ زيد ، ودارُ زيد – وقد يجيء لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة[1] .

وثانيهما[2] : اسمَ الإشارة ، كقوله تعالى : ﴿ مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَـذَا مَثَلًا ﴾[3] فيمن قال : إنه تمييزٌ لا حال[4] ، وكذا قولك : حبذا زيد رجلا .

والعاملُ في التمييز في القسمين هو الضمير واسم الإشارة ، لتمامهما ، ومشابهتهما للفعل التام (بفاعله)[5] ، فلا تظنَّنَّ أن الناصب (للتمييز)[6] في نِعْم رجلا ، وبئس رجلا ، وساء مثلا ، وحبذا رجلا هو الفعلُ ، بل هو الضمير ، كما في : ربه رجلا .

قوله : فيفرَد إن كان جنسا ، إلا أن يُقصَد الأنواعُ ، ويجمعُ في غيره .

ليس بتقسيم حَسَنٍ ، والحق أن يقال : إن التمييز عن الذات المذكورة إما أن يكون عن عدد أو عن غيره ، (والأولُ إما أن يكون جنسا أولا)[7] ، والجنس إما أن يقصَد به الأنواع أولا ، وعلى كلا الوجهين[8] يجب إفرادُ التمييز ، والأول يجب خلوُّه عن تاء الوحدة ، نحو : عشرون ضربا أو تمرا ، والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو : عشرون

---

(١) انظر صفحة ٧٠٣ ، ٧٠٤ .

(٢) يعني ثاني الاسمين التامين بأنفسهما .

(٣) البقرة ٢٦ .

(٤) نسب النحاس في إعراب القرآن ١/ ٢٠٤ القولَ بأنه تمييز إلى ابن كيسان .

(٥) في ص : بفاعل .

(٦) تكملة من ط .

(٧) ساقط من ص .

(٨) يقصد بالوجهين ما قُصِدَ به الأنواع وما لم يقصد .

ضربةً أو تمرةً ، فالأول لبيان عدد الأنواع ، والثاني لبيان عدد الآحاد ، (ولا يجوز)[1] أن تقصدَ الأمرين – أي البيانين – فتقولَ : عشرون ضربين ، أي أن كلَّ عشرةٍ نوعٌ ، أو تقول : عشرون ضروبا ، بمعنى اختلاف أنواع آحاده ، لأن الأعداد لايُثَنَّى مميزُها المنصوبُ ولا يجمع – كما يجيء في بابها[2] وإن كان عن عددٍ وليس بجنس وجب إفرادُه ، نحو : عشرون رجلا أو درهما . والذي عن غير العدد ، إن كان جنسا وقَصَدْتَ الأنواعَ فثَنِّ إن أردت المثنى ، واجمع إن قصدتَ الجمع ، وإلا فأفرد نحو : عندي مثلُه تمرا أو تمرين أو تمورا . وإن كان جنسا و لم يقصد الأنواعُ فالإفراد واجب ، نحو : مثله تمرا . وإن لم يكن جنسا طابقتَ به ما تَقصِدُ – مفردا كان أو مثنى أو مجموعا ، كقولك : مثله رجلا أو رجلين أو رجالًا .

فقوله : ويجمع في غيره ليس بصحيح .

ويعني بالجنس هٰهُنا مايقع لفظُ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير ، فتمْر وضرْب جنسٌ ، بخلاف رجل وفرس .

قوله : فإن كان بالتنوين أو بنون التثنية جازت الإضافة .

إنما جازت إيثارًا للتخفيف ، وذلك نحو : رطلُ زيتٍ ومَنَوا سمنٍ . وكان عليه أن يقيدَ التنوين (بالظاهرة)[3] فإنَّ مافيه تنوينٌ (مقدرة)[4] ، (وهو)[5] في بابين : كم الاستفهامية ، والجزء الثاني من أحد عشر وأخواته – لا يضاف – في الأغلب – إلى التمييز – كما يجيء في بابَيْهما[6] .

قوله : وإلا فلا .

---

(١) ساقط من ص وط .
(٢) انظر : ط ٢/ ١٥٤ .
(٣) في ص : بالظاهر .
(٤) في ص : مقدر .
(٥) في ت وجـ : وهي ، ولعل الصواب ما أثبته لأن الضمير عائد على (ما) .
(٦) مميز كم الاستفهامية ذكر في ط ٢/ ٩٦ ، ومميز العدد المركب ذكر في ط ٢/ ١٥٤ .

وذلك إذا كان مع نون الجمع أو الإضافة . أما نون الجمع فلما ذكرنا[1] من أنها ليست بنونِ جمعٍ حقيقةً ، بل هي مشبهةٌ له ، وأما قولهم في حسنونَ وجها : حسنو وجهٍ فليس من هذا الصِّنف ، لأن التمييز فيه عن نسبة ، وكلامنا في التمييز عن المفرد ، وكذا قولهم : ممتلئ ماءً ، وممتلآن ماء ، وملآن ماء ، وأنا أكثر (منه)[2] مالا ، ليس مما انتصب فيه التمييزُ عن التنوين الظاهر والمقدر ، وعن نون التثنية – (كما ظن بعضُهم)[3] – بل التمييز فيه عن النسبة ، كما في امتلأ الإناء ماء ، فهو – إذن – عن شبه تمام الكلام . وأما الإضافة فإنما امتنع الإضافةُ معها ، (لأن الإضافة مع وجود المضاف إليه محال)[3] ، إذ لا يضاف اسمٌ إلى اسمين بلا حرف عطف ، وإن أضفت مع حذف المضاف إليه – كما تقول في : عندي مثلُ زيد رجلا : مثل رجل – فسدَ المعنى ، لأنك تريد : عندي رجل ، ولا تريد عندي شيء مثل رجل ، وكذا لو قلت في : عندي ملؤُه عسلا : ملءُ عسل ، لأن الملءَ هو قدرُ ما يَمْلأ ، ولا معنى لقولك : (عندي)[4] قدر ما يملأ العسلَ .

قوله : وعن غير مقدار .

قد ذكرنا لم كان الجر فيه أكثر[5] .

قوله : والثاني عن نسبةٍ في جملة أو ماضاهاها ، نحو : طاب زيد (نفسا)[6] وزيد طيِّبٌ أبا ، وأُبوةً ، ودارا ، وعلما ، أو في إضافة (نحو)[7] : يعجبني طيبُه أبًا ، وأبوة ، ودارا ، وعلما ، ولله دره فارسا . يعني بالثاني مايرفع الإبهام عن ذات مقدرة .

قوله : عن نسبة في جملة .

---

(١) صفحة ٩٠ و ٦٩٧ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) ساقط من ص .

(٤) ساقطة من ص وط .

(٥) لأن إبهامه ليس كإبهام المقدار ، وانظر : تفصيل ذلك صفحة ٦٩٦ .

(٦) في ت : أبا ، والصواب ما أثبته نقلا عن مخطوطة متن الكافية ٢٧ ، والمتن المثبت في شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٢ .

(٧) في ط : مثل .

أي (نسبة)[1] حاصلة في جملة أو شبهِ جملة ، وشبهُ الجملة ؛ إما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو : زيد متفقِّىءٌ[2] شحما ، والبيت مشتعل نارا ، أو اسم المفعول معه[3] نحو : الأرض مفجَّرةٌ عينا ، أو أفعل التفضيل معه[3] نحو : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ﴾[4] و ﴿ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا ﴾[5] أو الصفة المشبهة معه[3] ، نحو : زيد طيِّبٌ أبا ، أو المصدر نحو : أعجبنى طيبُة أبا ، وكذا كلّ مافيه معنى الفعل نحو : حسبك بزيد رجلا ، وويلُم زيد رجلا ، ويالزيد فارسا .

قوله : أو في إضافة . .

عطفٌ على قوله في جملة ، أي نسبة في إضافة ، نحو : أعجبني طِيبُه نفسا ، وقد ذكرنا[6] أنه داخلٌ في شبه الجملة – أعني ماضاهاها .

وأما قوله : لله دره فارسا ، فقد ذكرنا[7] أنه يكون عن نسبة إن كان الضمير معلوما ، أو كان درٌّ مضافًا إلى ظاهر ، وأما إن كان (درٌّ)[8] مضافا إلى ضميرِ مجهولٍ فالتمييز عن مفرد . والحق أن التمييز في نحو : لله درُّ زيد فارسا ، وويلم لذاتِ الشباب معيشةً ، عن نسبةٍ في شبه جملة – أيضا – لأن فيه معنى الفعل ، أي عجبا من زيد فارسا ، وعَجَبًا من لذات الشباب معيشة .

قوله : أبا وأبوة ودارا وعلما .

تفصيلٌ للتمييز الكائن عن النسبة ، وذلك أن يقال : إما أن يكون نفسَ ما انتصب عنه

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) أصل التفقؤ الانفلاق والتشقق ، مُتفقىء شحما : يعني شحمه كثير حتى يكادُ ينشقُّ .

(٣) يعني : مع مرفوعه .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ الكهف ٣٤ .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾ الفرقان ٢٤ .

(٦) قبل قليل .

(٧) صفحة ٧٠٠ ومابعدها .

(٨) ساقطة من ط .

لا غير ، نحو : كفى زيد رجلا ، ولله در زيد رجلا ، (فرجلا)[1] هو زيدٌ لا غير .

ونعني بما انتصب التمييزُ عنه الاسمَ الذي أقيم مقام التمييز ، حتى بقي التمييزُ بسبب قيام ذلك الاسم مقامَه فضلةً ، كزيد في : طاب زيد نفسا ، فإن الأصل (طاب نفسُ زيد)[2] وكالأرض في قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا ﴾[3] فإن أصله فجرنا عيونَ الأرض ، وكذا كفى زيدٌ رجلا ، كان في الأصل : كفى رجلًا هو زيدٌ . (وإما[4] أن يصلُحَ أن يكون نفسَه ومتعلَّقَه ، نحو : طاب زيد أبًا . يجوز أن تريدَ بأبًا نفسَ زيد ، وأن تريدَ أباه)[5] . وإما (أن لا يصلح)[6] أن يكون نفسَه ، بل يكون صفةَ نفسِه لا غير ، نحو : طاب زيدٌ علما . وإما أن يصلح أن يكون صفةَ نفسه وصفةَ متعلَّقه ، نحو : طاب زيدٌ أبوةً ، يجوز أن يكون المعنى طاب أبوتُه لغيره ، وطاب أبوةُ أبيه . وإما أن لا يصلح أن يكون نفسه ولا صفةَ نفسه ، بل يكون متعلَّقا له لا غير ، نحو : طاب زيدٌ دارًا .

والقسمةُ الحاصرة هٰهنا أن تقول : إما أن يصلح أن يكون نفسَ ما انتصب عنه ، أولا ، والأول إما أن يصلح أن يكون نفس متعلّقه – أيضا – كطاب زيد أبا أولا يصلح ، نحو : كفى زيد رجلا ، والثاني إما أن يصلح أن يكون صفةَ نفسِه ، أولا ، والأول إما أن يصلُح أن يكون صفة متعلَّقه أيضا ، كطاب زيد أبوة أولا ، نحو : طاب زيدٌ علما ، والثاني[7] نحو : طاب زيد دارا .

---

(١) في ت وجـ وط : فرجل ، ولكليهما وجه .

(٢) في ت : طاب زيد نفس ، والصواب ما أثبته .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴾ القمر ١٢ .

(٤) عطف على قوله : إما أن يكون نفس ما انتصب عنه لا غير .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ت : لمن لا يصلح .

(٧) يعني مالا يصلح أن يكون نفسَ ما انتصب عنه .

وإذا قصدنا أن نصرِّح بالذات المقدَّرَة ههنا قلنا في : كفى زيد رجلا : كفى شيءُ زيدٍ رجلا ، وفي طاب زيد نفسا (أو علما أو دارا)[1] : طاب شيءُ (زيدٍ)[2] نفسًا أو علما أو دارا ، فالذات المقدرة هي (شيءٌ)[3] المنسوبُ إليه كَفَى وطابَ ، فإذا أظهرتَه صار زيد في كفى زيد رجلا بدلًا منه ، وفي طاب زيد (نفسا)[4] مضافا إليه شيءٌ ، ورجلا تمييز لشيءٍ المقدَّر ، وكذا نفسا ودارا وعلما .

فإن قصدنا أن نردَّ التمييزَ في هذه الأمثلة كلها إلى أصله حين كان (منسوبا)[5] إليه الفعلُ أو شبهُه ، ونردَّ الاسم الذي انتصب عنه التمييزُ إلى مركزه الأصلي ، جعلنا ما انتصب عنه التمييزُ – إن كان التمييزُ نفسَه – بدلا من التميز ، أو عطفَ بيانٍ له[6] ، فنقول : كفى رجلٌ زيدٌ ، وطاب أبٌ زيدٌ ، وإن كان التمييزُ متعلَّقا لما انتصب عنه ، أو وصفًا له ، أو غيرَ وصفٍ أضفنا التمييزَ إلى ما انتصب عنه ، نحو : طاب أبوةُ زيد (وأبو زيد)[7] وعلمُ زيد ، ودارُ زيد ، ونفس زيد ، جعلنا النفس كالمتعلَّق له ، حتى صح إضافتُها إليه .

قوله : ثم إن كان اسما يصح جعلُه لما انتصب عنه جاز أن يكون له ولمتعلَّقه ، وإلا فهو لمتعلَّقه ، فيطابَقُ فيهما ما قُصِدَ ، إلا أن يكون جنسا ، إلا أن يُقْصَدَ الأنواعُ ، وإن كان صفةً كانت له ، وطِبْقَه ، واحتملت الحالَ .

يعني أن التمييز عن النسبة ؛ إما أن يكون اسما أو صفة ، والاسم إما أن يصلُح جعلُه لما انتصب عنه أولا . فإن صح جعلُه لما انتصب عنه ، يعني إن صح أن يكون نفسَه كأبا ، أو صفةَ نفسِه كأُبُوَّةٍ – جاز أن يكون له ولمتعلّقه – يعني جاز أن يكون ماصح

---

(١) تكملة من جـ .

(٢) في ط : زيدا ، والصواب ما أثبته لأنه مضاف إليه .

(٣) في ص وط : الشيء ، ولعل الأحسن ما أثبته .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في ص : مسندا .

(٦) هذا أيضا من تردد الرضي في إثبات عطف البيان ونفيه .

(٧) ساقط من ص .

أن يكون نفسَه (نفسَ متعلقه أيضا)[1] ، كأبا في طاب زيد أبا ، فإنه يصح أن يكون زيدًا وأن يكون أبا زيد ، وكذا جاز أن يكون ماصح أن يكون صفةً لنفسه صفةً لمتعلَّقه أيضا ، كأبوةً في طاب زيد أبوة ، فإنه يصح أن يريد بها أبوةَ (زيد)[2] نفسِه لأولاده ، وأن يريد أبوةَ أبيه له .

وما كان ينبغي له هذا الإطلاق ، فإن رجلا في كفى زيد رجلا صح أن يكون لِمَا انتصب عنه ، ولا يجوز أن يكون لمتعلَّقه ، وكذا علما صح أن يكون صفةً لما انتصب عنه ، ولم يصح أن يكون صفةً لمتعلَّقه .

قوله : فيطابق فيهما .

يعني بالمطابقة الإفرادَ إن قَصَدَ المفردَ ، والتثنيةَ إن قصد التثنيةَ ، والجمعَ إن قصد الجمعَ .

قوله : فيهما .

أي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه ، والتمييز الذي جعلته لمتعلقه .

وقوله : ما قُصِدَ .

أي المفرد والمثنى والمجموع .

تقول فيما جعلته لما انتصب عنه : طاب زيدٌ أبا ، والزيدان أبوين ، والزيدون آباءً ، طابقت بالتمييز ماقصدتَ إليه ، وهو ما انتصَبَ عنه ، أي زيد ، فثنيته إن ثنيت زيدا ، وجمعته إن جمعته .

وإذا جعلته لمتعلَّقه ، فإن قصدت أباه وحده أفردت أبا ؛ لأن المقصود به مفرَدٌ ، وإن قصدت أبوي زيد ثنيت (أبا)[3] ، فقلت طاب زيد أبوين ، لأن المقصود به مثنى ، وإن قصدت آباءه جمعته ، فقلت : طاب زيد آباء ؛ لأن المقصود مجموع .

---

(١) في ص : كأبًا ، أو صفة نفسه كأبوة ، جاز أن يكون له ولمتعلقه ، يعني جاز أن يكون .
(٢) ساقطة من ص .
(٣) في ص : أيضا .

وقد يلتبس الأمرُ في نحو : طاب زيد أبًا ، وطاب الزيدان أبوين ، وطاب الزيدون آباءً ، هل التمييز لما انتصب عنه أو لمتعلقه ؟ فلْيُرجَع إلى القرائن إن (كانت)[1] .

فأما إن اختلف التمييزُ وما انتصب عنه إفرادا وتثنية وجمعا ، و لم يكن التمييزُ جنسا ، نحو : طاب زيدٌ أبوين أو آباء ، وطاب الزيدان أبا أو آباء ، وطاب الزيدون أبوين أو (أبا)[2] ، فلا لبس في أن التمييز ليس لما انتصب عنه ، بل هو لمتعلَّقه ، وإلا طابق ما انتصب عنه . وأما إن اختلفا ، وكان التمييزُ جنسا نحو : طاب الزيدان أو الزيدون أبوةً ، فاللبسُ حاصل ، إذ يصح أن يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه ، و لم يطابقه لكونه جنسا .

وكذا تطابقُ – ما تقصدُه فيما لا يصح إلا لمتعلّقه ، نحو : طاب زيد دارا ودارين ودورا .

هذا ما قاله المصنف[3] .

والأولى أن يقولَ فيما ليس بجنس – سواءٌ جعلته لما انتصب عنه أو لمتعلّقه – إنه إن لم يُلبس فالأولى : الإفرادُ ، وعدمُ المطابقة ، نحو : هم حسنون وجها وطيبون عرضا ، ويجوز وجوها وأعراضا ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾[4] . وقال علي (عليه السلام)[5] : فَطِيبُوا عن أنفسِكم نفسا[6] . و أما إذا ألبس فالمطابقةُ لا غير ، لا يجوز : زيدٌ طيب أبا ، وأنت تريد آباء أو أبوين » وكذا لا تقول : طاب زيد دارًا ، وأنت تريد دارين ، قال الله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[7] .

وأما قول الحُطيئة[8] :

٢١٤ – (والأكرمين)[9] إذا ما يُنْسَبُونَ أبَا[10]

---

(١) في ط : كان ، والأصوب ما أثبته ، لكون الفاعل ضميرا عائدا على مؤنث مجازي .
(٢) في ط : آباء والصواب ما أثبته ، لأنه لا لبس إذا قلت : طاب الزيدون أبا ، ولو قلت : طاب الزيدون آباء ، فإنه مُلبِسٌ .
(٣) شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٣ .
(٤) النساء ٤ ، وآخرها : ﴿ فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾ .
(٥) في ص وط : رضي الله عنه .
(٦) من كلام قاله لأصحابه في بعض أيام صفين ، نهج البلاغة ١/ ١٣٣ .
(٧) القمر ١٢ وتقدمت .
(٨) تقدمت ترجمته صفحة ٥١١ .
(٩) في ص : والأكرمون .
(١٠) صدره: سيري أُمامُ فإن الأكثرين حَصىً والبيت في ديوان الحطيئة ١٢٨ ، وفي الهمع ٢/ ٩٧ ، وفي الدرر ٢/١٣١ ، وفي الخزانة ٣/ ٢٨٦ .
=

فإنما وحَّدَ الأبَ فيه لأنهم كانوا أبناءَ أب واحد .

ويجوز جمعُ المثنى إذا لم يُلبس، نحو: قر زيد عُيونًا، قال أبو طالب[1] يخاطب النبيَّ ﷺ .

٢١٥- فاصدَعْ بأمرك ما عليك غضاضةٌ وابشِرْ بـذاكَ وقَرّمـنك عيُونَـا[2]

قوله : إلا أن يكون جنسا .

قد ذكرنا مرادَهم بالجنس ههنا ، تقول : طاب زيد أبوة ، سواء أردت أبوة نفسه ، أو أبوة أبيه فقط ، أو أبوة أبويه ، أو أبوة آبائه .

وكذا تقول : طاب الزيدان أو الزيدون أبوة ، وتريدُ الأبواتِ المذكورةَ .

وكذا تقول : طاب زيد عِلما مع كثرة عُلومه ، إلا أن تقصد الأنواع ، فتقول : طاب زيدٌ علوما ، أو عِلْمين ، على حسب ما تقصد . قال تعالى : ﴿ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾[3] .

قوله : وإن كان صفةً .

قسيمُ قوله : إن كان اسما ، يعني أنَّ الصفةَ لم تَجِيء صالحةً لما انتصب عنه ولمتعلَّقه ، كما جاء الاسمُ ، بل لم تجيء إلا لما انتصب عنه فقط ، فيجب - إذن - أن تطابقه ، إذ ليس في الصفات مايقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا ، وذلك نحو : لِلّه درُّك أو درُّ زيدٍ فارسا ، وكفى زيد شجاعا .

قوله : واحتملت الحالَ .

= اللغة : أمام : منادى مرخمُ أمامةَ ، حصى : عددا ، لأن العربَ كانوا يعدون بالحصى وخبر إن في قوله بعده :

قوم هم الأنفُ والأذنابُ غيرُهم ومن يسوي بأنف الناقة الذنَبَا

الشاهد قوله : والأكرمين أبا ، فإن الظاهرَ أنه لابد من المطابقة فيقول آباء ولكنه إنما وحَّده لأنهم أبناءُ أب واحد .

(١) تقدمت ترجمته صفحة ٣٧٨ .

(٢) البيت في الكشاف ٢/ ١٢ وفي الخزانة ٣/ ٢٩٥ .

اللغة : اصدع بأمرك : اجهر به ، غضاضة : ذلة ومنقصة ، بذاك : الإشارة إلى انتفاء الغضاضة ، قر : فعل أمر من قر يقر بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ، وقر بالمكان بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع . (الخزانة ٣/ ٢٩٨) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنه يجوز جعل الجمع مكان المثنى : إذا لم يلبس كما قال أبو طالب : عيونا ، وهو يعني : عينين .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ الكهف ١٠٣ .

قال الأكثرون : هي تمييزٌ ، وقال بعضهم هي حال[1] ، أي ما أعجبه في حال فروسيته ، ورجح المصنفُ الأولَ ، قال : لأن المعنى مدْحُه مطلقا بالفروسية ، فإذا جعل حالا اختص المدحُ وتقيد بحال فروسيتهِ[2] .

وأنا لا أرى بينهما فرقا ، لأن معنى التمييز (عنده)[3] ما أحسن فروسيتَه ، فلا يمدحه في غير حال الفروسية إلا بها ، وهذا المعنى هو المستفاد من ما أحسنه في حال فروسيته .

وتصريحهم بـ (مِنْ) في : لله درك من فارس ، دليلٌ على أنه تمييز ، وكذا قولهم : عز من قائل .

والتمييز عن المفرد مقدّر بمن ، وكذا إن كان عن نسبة ، وكان التمييز نفس ما انتصب عنه ، بدليل تصريحهم بها في نحو : يالك من ليل[4] ، وعز من قائل ، وقاتله الله من شاعر ، ومررت برجل هدَّك من رجل ، وحسبُك من رجل ، أي هدك هو وحسبك هو ، فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع .

وقد تكلف بعضُهم تقدير (مِن) في جميع التمييز عن النسبة ، نحو : طاب زيد دارا وعلما . وليس بوجه .

وأما معنى قولهم : لله درُّك ، فالدر في الأصل ما يدرُّ ، أي ما ينزل من الضرع من اللبن ، ومن الغيم من المطر ، وهو ههنا كنايةٌ عن فعل الممدوح الصادر عنه .

وإنما نُسِبَ فعلُه إليه تعالى قصدًا للتعجب منه ، لأن الله تعالى منشىءُ العجائبِ ، فكلُّ

---

(١) لم ينص أحد فيما رأيت على من أجاز كونه حالا، وإنما يقولون: وقال قوم أو وقال بعضهم ونحوه. ومعظمهم يكتفي بالقول بأنه تمييز ، انظر مثلا : الكتاب ١/ ٢٩٩ ، والمقتضب ٣/ ٣٥ ، والأصول ١/ ٢٢٦ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٧٣ ، والهمع ١/ ٢٥١ ، والأشموني ٢/ ١٩٩ .

(٢) شرحه لكافيته ٤٣ .

(٣) الضمير في عنده راجع إلى المتكلم ، والكلمة في ط : عند .

(٤) سبق الحديث عنه في الشاهد ذي الرقم ٢١٠ صفحة ٦٩٩ .

شيءٍ عظيمٍ يريدون التعجب منه ينسبونه إليه تعالى ، ويضيفونه إليه (تعالى)[1] ، نحو قولهم : لله أنت ، ولله أبوك ، فمعنى لله دره[2] : ما أعجب فعله .

قوله : ولا يتقدم التمييز[3] ، والأصح أن لا يتقدم على الفعلِ ، خلافا للمازني والمبرد .

أي لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان عن تمام الاسم – اتفاقا – وكذا لا يُفْصَل بين عامله وبينه ، وقوله[4] :

٢١٦ – ثلاثون للهجر حَولًا كَمِيلا[5]

ضرورةٌ . وإنما لم يتقدم ؛ لأن عامله اسمٌ جامد ضعيفُ العمل ، (مشابه)[6] للفعل مشابهةً ضعيفة ،– كما ذكرنا –[7] وهي كونُه تاما ، كما أن الفعل يتم بفاعله .

(أما)[8] إذا كان عن النسبة فإن كان عن الصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، والمصدر ، ومافيه معنى الفعل مما ليس من الأسماء المتصلةِ به نحو : (لله درُّه فارسا ، أو درُّ زيد فارسا)[9] وويلُمِّ زيدٍ شجاعا ، وويحَ زيدٍ رجلا ، فلا[10] يتقدم على عامله ،

---

(١) تكملة من ط .

(٢) قد سبق شرح هذه الجملة صفحة ٧٠٠ هامش ٤ .

(٣) في مخطوطة متن الكافية صفحة ٢٧ : ولا يتقدم على عامله .

(٤) قائله العباس بن مرداس ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ١٠٥ وقال البغدادي في الخزانة ٣/ ٣٠١ : وهما من أبياث سيبويه الخمسين ، ونقل العيني أنهما للعباس بن مرداس الصحابي والله أعلم .

قال : وكذا رأيته أنا في شرح ابن يسعون على شواهد الإيضاح لأبي على الفارسي منسوبا إلى العباس بن مرداس

(٥) صدره : على أنني بعدما قد مضى ، والبيت في الكتاب ١/ ٢٩٢ ، وفي المقتضب ٣/ ٥٥ ، وفي الضرائر الشعرية ٢٠٣ ، وفي الإنصاف ٣٠٨ ، وفي ابن يعيش ٤/ ١٣٠ ، وفي الخزانة ٣/ ٢٩٩ . وخبر أن في البيت الذي بعده وهو :

يذكرنيكِ حنينُ العُجول ونوحُ الحمامةِ تدعو هَدِيلا

حولا كميلا : عاما كاملا .

الشاهد قوله : ثلاثون للهجر حولا ، حيث فَصَل بين التمييز والمميَّز بالجار والمجرور ضرورةً .

(٦) في ت : مشابهة .

(٧) صفحة ٦٩٩ .

(٨) تكملة من جـ وص وط .

(٩) في ت وجـ وص : لله در زيد فارسا .

(١٠) جواب إنْ في قوله : فإن كان عن الصفة المشبهة .. إلخ .

لضعف الصفة (وأفعل التفضيل)[1] وما فيه معنى الفعل ، وكون المصدرِ بتقدير الحرف الموصول ، وليس العاملُ في نحو : نعم رجلا زيد ، و (في)[2] : حبذا رجلًا عمرو ، هو الفعلَ غيرَ المتصرف ، بل الضميرُ واسمُ الإشارة – كما تقدم –[3] فلا يتفرع عليه أنه لا يتقدم على الفعل (غير)[4] المتصرف – كما قال بعضهم[5] .

وأما[6] إن كان العاملُ الفعلَ الصريح نحو : طاب زيد أبا ، أو اسمَ الفاعل ، أو اسمَ المفعول فجوزه المازنيُّ[7] والكسائيُّ[8] والمبردُ[9] ، نظرا إلى قوة العامل ، ومنعه الباقون[10] .

قيل : لأنه في الأصل فاعلُ الفعلِ المذكور كما (في)[11] : طاب زيد أبا ، أو فاعلُ الفعل المذكور إذا جعلتَهُ لازما ، نحو : ﴿ فَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[12] أي انفجرت عُيُونُها ، وفاعلُ ذلك الفعل (المذكور)[13] إذا جعلته متعدِّيا نحو : امتلأ الإناءُ ماءً، أي ملأه

---

(١) في ت وط : والأفْعَلُ .
(٢) ساقطة من ص وط .
(٣) صفحة ٧٠١ .
(٤) ساقطة من ص .
(٥) كابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٧٧٥ .
(٦) قسيم قوله : لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان عن تمام الاسم .
(٧) الأصول ٢٢٣ ، والخصائص ٢/ ٣٨٤ ، والمقتضب ٣/ ٣٦ ، والإنصاف ٨٨٢ .
(٨) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٧٦ .
(٩) المقتضب ٣/ ٣٦ ، ٣٧ .
(١٠) قال أبو الفتح في الخصائص ٢/ ٣٨٤ : ومما يقبح تقديمه الاسم المميز ، وإن كان الناصب فعلا متصرفا فلا نجيز شحمًا تفقأتُ ، ولا عَرَقا تصبَّبتُ ، فأما ما أنشده ، أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبَّل :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبَها ... وما كان نفسا بالفراق تَطيبُ

فنقابله برواية الزجَّاجي ، وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضا :

.... وما كان نَفْسِي بالفراق تطيبُ

فروايةٌ برواية والقياسُ من بعد حاكم .

وقال ابن برهان في شرح اللمع ١/ ١٤٢ بعد ذكر الرواية الثانية للبيت : وهكذا رأيته بخط أبي سعيدٍ السُّكَّري في ديوانه – يعني ديوان المخبل .
(١١) تكملة من جـ و ص وط .
(١٢) القمر ١٢ وتقدمت .
(١٣) ساقطة من جـ وص وط .

الماءُ ، والفاعل لا يتقدَّم على الفعل ، فكذا ما هو بمعنى الفاعل[1] .

(وليست)[2] العلة بمُرْضِيةٍ ، إذ ربما يخرج الشيء عن أصله ، ولا يراعى ذلك الأصلُ ، كمفعول ما لم يسم فاعله ، كَانَ له لَمَّا كان منصوبًا أن يتقدم على الفعل ، فلما قام مقام الفاعل لَزِمَهُ الرفعُ وكونُه بعد الفعل ، فأيُّ مانع أن يكون للفاعل أيضا إذا صار على صورة المفعول حكمُ المفعول من جواز التقديم .

وقيل : إن الأصل في التمييزات أن تكون موصوفاتٍ بما (انتصبت)[3] عنه ، سواءٌ كان عن مفرد أو عن نسبة ، وكأن الأصل : عندي خلٌّ راقودٌ ، ورجلٌ مثلُه ، وسمنٌ منوان ، وكذا كأن الأصل في طاب زيد نفسا : لزيد نفسٌ طابت ، وإنما خولف بها لغرض الإبهام أَوَّلًا ، ليكون أوقعَ في النفس ؛ لأنه (تتشوف)[4] النفس إلى معرفة ما أُبهِم عليها ، وأيضا إذا فسرته بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالا وتفصيلا ، وتقديمُه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمُه يتضمن إبطالَ الغرض من جعله تمييزًا لم يستقم .

وأصل التمييز التنكيرُ ، لما قلنا في الحال[5] : وهو أن المقصودَ رفعُ الإبهام ، وهو يحصل بالنكرة وهي أصلٌ ، فلو عُرِّفَ وقع التعريف ضائعا .

وأجاز الكوفيون كونَه معرفةً ، نحو : ﴿ سَفِه نَفْسَهُ ﴾[6] وغَبُنَ رأيُه ، وبطِرعيشَه ، وألم بطنَه ، ووُفِّقَ أمرَه ، ورَشُدَ أمرَه ، وزيد الحسنَ الوجه[7] .

وعند البصريين[8] معنى سفه نفسَه : سفَّهها أو سفِه في نفسه ، وأَلِمَ بطنَه متضمن

---

(١) ذكر هذه العلة ابنُ يعيش في شرحه للمفصل ٢/ ٧٤ .
(٢) في ط :-في ليست .
(٣) في ط : انتصب .
(٤) في ص وط : يتشوق .
(٥) صفحة ٦٤١ .
(٦) من قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ الآية ١٣٠ من سورة البقرة .
(٧) قال الفراء في معاني القرآن ١/ ٧٩ عند تفسير قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ : العرب توقع سفه على نفسه وهي معرفة ، وكذلك قولهُ : ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ القصص ٥٨ ، وهي من المعرفة كالنكرة ، لأنه مفسِّر والمفسِّر في أكثر الكلام نكرة كقولك : ضِقتُ به ذرعا .
(٨) ذكر سيبويه في الكتاب ١/ ٢٠ أن الحال والتمييز لا يكونان إلا نكرة ، ونسب أبو جعفر النحاس في إعرابه للقرآن ١/ ٢٦٣ إلى الكسائي والأخفش في أحد قوليه – أن المعنى : إلا من سفه في نفسه . وفي التبيان ١١٧ : وقيل : التقدير : سفّه بالتشديد ، وقيل : التقدير : في نفسه .

معنى شكا ، ووُفِّق أمرَه ، ورَشُدَ أمرَه ، وبَطِر عيشَه بمعنى في أمره وفي عيشه ، والحسنَ الوجه مشبَّهٌ بالضاربِ الرجلَ – كما يجيء في باب الإضافة[1] .

واعلم أنه (قيل)[2] : إن أفعلَ التفضيلِ إذا أضيف إلى شيء فالذي يجري عليه أفعلُ (التفضيل)[3] بعْضُ المضاف إليه ، نحو : هذا الثوب أحسن ثوب .

وإن نُصِبَ مابعده على التمييز فالمنصوبُ سببٌ لمن جرى عليه أفعلُ (ومتعلَّقُه)[4] (نحو : زيد أحسنُ منك ثوبا ، ففي قولك : زيد أفره[5] عبد (زيد هو العبد)[6] ، وفي قولك : زيد أفره منك عبدا زيد هو مولى العبد)[7] .

أقول : وليس هذا بمطَّرِد ، ألا ترى أنك تقول : هذا أشجع الناس رجلا ، وهما خير الناس اثنين على ما أورده سيبويه[8] ، أي هو أشجع رجل في الناس ، وهما خير اثنين في الناس ، والمنصوبُ على التمييز هو مَنْ جرى عليه أفعل لا سببُه ، والدليل على أنه تمييزٌ قولك : هذا أشجع الناس من رجل ، وهما خير الناس من اثنين ، كما تقول : حسبُك بزيدٍ رجلا ومن رجل ، قال الله تعالى : ﴿ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا ﴾[9] انتصب حافظا على التمييز (بمعنى)[10] خيرٌ من حافظٍ ، فهو والجرُّ سواء ، نحو : خيرُ حافظٍ ، وخيرٌ حافظًا ، فهو حافظ في الوجهين . وقول الأعشى[11] :

٢١٧– تقول ابنتي حين جَدَّ الرحيلُ أبرحْتَ رَبًّا وأبرحت جـارا[12]

---

(١) صفحة ٨٩٥ وما بعدها .

(٢) في جـ وط : لو قيل .

(٣) تكملة من ط .

(٤) تكملة من جـ وط .

(٥) في اللسان أنه بمعنى أشد حسنا وملاحة ، ودابة فارِهة : نشيطة حادَّة قوية (اللسان ١٧/ ٤١٧) .

(٦) ساقط من ص .

(٧) ساقط من جـ .

(٨) الكتاب ١/ ١٠٥ .

(٩) يوسف ٦٤ . وفي التبيان ٧٣٧ : ﴿ خَيْرٌ حَافِظًا ﴾ يقرأ بالألف ، وهو تمييز ، ومثل هذا يجوز إضافتُه ، وقيل : هو حال ، ويقرأ حِفْظًا وهو تمييز لا غير .

(١٠) في ط : أي .

(١١) تقدمت ترجمته صفحة ١١٨ .

(١٢) البيت في ديوان الأعشى ٩٩ ، وفي الكتاب ١/ ٢٩٩ ، وفي نوادر أبي زيد ٥٥ الشطر الثاني) ، وفي الخزانة ٣/ ٣٠٢ ، وفي التصريح ١/ ٣٩٩ . =

أبرحت ، أي جئت بالبَرَح ، أو صرت ذا بَرَح ، والبرحُ : الشدّة، فمعنى أبرحت (أي)[1] صرت ذا شدة وكمال ، أي بالغت وكمُلت رَبًّا ، فهو نحو : كفى (زيدٌ)[2] رجلا ، أي أبرح جارٌ هو أنت وكذا قوله[3] :

٢١٨- ياجَارتًا ما أنتِ جارة[4]

لأن ما الاستفهامية تفيد التفخيم ، كما في قوله تعالى : ﴿ الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ﴾[5] أي كملت جارة ، فمعنى ما أنت : كملت .

فالمنصوب[6] في عبارات النحاة في نحو قولهم : شرٌّ أهرَّذاناب[7] إن (شر) مبتدأ لفظا فاعل معنى ، (المنصوب في مثله)[8] تمييزٌ عن النسبة تقديرا ، أي كائن مبتدأً لفظا ، بمعنى كائنٌ لفظه مبتدأً (وكائن معناه فاعلا)[9] ومثله كثيرٌ في كلامهم .

= اللغة : شَرَحَ الرضيُّ معنى أبرحت : وذكر البغدادي في الخزانة ٣/ ٣٠٥ - ٣٠٧ معانِيَ أخرَ ، منها : أبرحت : صادفتَ كريما ، وقال الأصمعي : أبلغتَ . وقال الأعلم : بالغت وتناهيت .

الشاهد : أنشده الرضي على أن (ربا وجارا) انتصبا على التمييز بمعنى من ربٌّ ومن جارٍ .

(١) ساقطة من ص وط .

(٢) في ص : بزيد .

(٣) قائله الأعشى المترجم له صفحة ١١٨ .

(٤) عجزه : باتت لتحزننا عَفَارة ، والبيت بالرواية التي ذكرتُها في ديوان الأعشى ٢٠٣ ، وعكس الشطرين البغدادي في الخزانة ٣/ ٣٠٨ ، وهو في المقرب ١/ ١٦٥ ، وفي شذور الذهب ٣١٨ ، وفي رصف المباني ٤٥٢ ، وفي اللسان (جور) ، وفي شرح ابن عقيل ٢/ ٢٩١ .

اللغة : بانت : من البَيْن وهو البعد والفراق ، عَفَارة : اسم امرأة .

الشاهد قوله : جارةً فإنه منتصب على التمييز بمعنى كملتِ من جارةٍ ؛ لأن ما الاستفهامية تفيد التفخيم .

(٥) القارعة ١ ، ٢ .

(٦) يعني بالمنصوب (لفظا ومعنى) في نحو : (شر مبتدأ لفظا فاعل معنى) .

(٧) سبق الحديث عنه صفحة ٢٥٨ .

(٨) تكملة من ط .

(٩) ساقط من جـ وص وط .

المســـتثنى

قوله : المُستثنى متصلٌ ومنقطعٌ ، فالمتصلُ : (المخرَج من)[1] متعدِّد ، لفظا أو تقديرا ، بإلَّا وأخواتها ، والمنقطعُ : المذكورُ بعدها غيرَ مخرج .

اعلم أنه قسَّم المستثنى قسمين ، وحدَّ كلَّ واحد منهما بحد مفرَد من حيث المعنى ، قال[2] : ذلك لأن ما هيتَهما مختلفتان ، ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهيةِ في حدٍّ (واحد)[3] ؛ وذلك لأن الحدَّ مبيِّنٌ للماهية بذكر جميع أجزائهما مطابقةً أو تضمنا ، والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع أجزائهما حتى يجتمعا في حدٍّ واحد .

والدليل على اختلاف حقيقتهما أن أحدهما مخرَج والآخر غيرُ مخرج .

(بلى)[4] يمكن جمعُهما في حد واحد باعتبار اللفظ ؛ لأن مختلِفي الماهية لا يمتنع اشتراكُهما في اللفظ ، فيقال : المستثنى هو المذكور بعد إلا وأخواتها[5] .

هذا آخر كلامه ، ولقائل أن يمنع اختلافَهما في الماهية[6] .

قوله : لأن أحدَهما مخرَج من متعدد والآخر غيرُ مخرج .

قلنا : لا نسلم أن كونَ المتصل مخرَجا من متعدِّد من[7] أجزاءِ ماهيته ، بل حقيقةُ المستثنى – متصِلا كان أو منقطِعا – هو المذكورُ بعد إلا وأخواتها مخالِفًا لما قبلها نفيا وإثباتا .

---

(١) في ط : هو المخرج من ، وفي مخطوطة المتن صفحة ٢٧ : المخرج عن ، وفي متن الكافية المثبت مع شرح ابن الحاجب لها صفحة ٤٣ هو المخرج عن .

(٢) يعني ابن الحاجب .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ت : بل . وفي شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٣ نعم .

(٥) في شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٣ كلام قريب من هذا .

(٦) سيذكر الرضي بعد قليل السبب في هذا المنع وهو قوله : إن دخول المستثنى في المستثنى منه في المتصل من شرطه لا من تمام ماهيته .

(٧) خبرأنَّ ، واسمُها (كونَ) .

ثم نقول : كونُ المتصل داخلا في متعدد لفظا أو تقديرا من شرطِه لا من تمام ماهيتهِ .

فعلى هذا ، المنقطع داخلٌ في هذا الحد ، كما في جاءني القوم إلا حمارًا ، لمخالفة الحمار للقوم في المجيء .

قوله : من متعدِّد .

أي من شيء ذي عدد .

قوله : لفظا أو تقديرا .

تفصيلٌ للمتعدد ، فإنه قد يكون ملفوظا به نحو : جاءني القوم إلا زيدا و (قد يكون مقدَّرا نحو)[1] : (ما جاءني إلا زيد)[2] ، أي ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ .

قوله : بإلا وأخواتها .

ليخرجَ نحوُ : جاءني القوم لا زيدٌ ، وما جاءني القوم لكن زيدٌ ، وجاءني القوم و لم يجيء زيدٌ .

فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدّد الأولِ قبل الاستثناء منقطعٌ ، سواءٌ كان من جنس المتعدِّد كقولك : جاءني القوم إلا زيدا – مشيرا بالقوم إلى جماعة خالية من زيد – أو لم يكن ، نحو : جاءني القوم إلا حمارا[3] .

فقد تبين أنَّ المتصلَ ليس هو المستثنى من الجنس – كما ظن بعضهم[4] .

ثم إن الاستثناء[5] مشكل باعتبار معقوليته[6] ، لأن زيدًا في قولك : جاءني القوم

---

(١) ساقط من ص .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٣ : وقد توهم بعضُ النحويين أن المتصل هو المستثنى من الجنس وليس بمستقيم ، فإنه يكون مستثنى من الجنس وهو غير مُتصل كقولك عن قوم ليس فيهم زيد : ضربت القوم إلا زيدا . و لم يذكره الرضيُّ ولا أشار إليه .

(٤) كابن يعيش في شرحه للمفصل ٢/ ٧٩ ، ٨٠ .

(٥) في ص زيادة هي : مخرج أولًا .

(٦) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١/ ٣٥٩ ، ٣٦٠ إيرادٌ لهذا الإشكال ، وذِكْرٌ لِمَا يمكن أن يُؤَوَّلَ الكلام عليه،=

إلا زيدا ، لو قلنا : إنه غيرُ داخل في القوم فهو خلافُ الإجماع ؛ لأنهم أطبقوا (على)[1] أن الاستثناء المتصل مخرَج ، ولا إخراج إلا بعد الدخول .

فإن جاز الشكُّ في مثله لم يَصِحَّ في نحو : (له)[2] عليّ دينار إلا دانقا ، للعلم بأن دانقا مخرَج من الدينارِ ، والباقي بعدَهُ هو الـمُقَرُّ بِهِ .

وإن قلنا : إنه داخل في القوم ، وإلا لإخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى : جاء زيد مع القوم و لم يجيء زيدٌ ، وهذا تناقض ظاهر ينبغي أن يُجَنَّبَ كلامُ العقلاء عن مثله . وقد ورد في (القرآن)[3] من الاستثناء كثيرٌ ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾[4] فيكون المعنى : لبث الخمسين في جملة الألف ، و لم يلبث تلك الخمسين ، تعالى الله عن مثله عُلُوًّا كبيرا .

فقال بعضُهم : نختار أنه غيرُ داخل ، بل القوم في قولك : جاء القوم ، عامٌّ مخصوصٌ ، أي أن المتلكم أراد بالقوم جماعةً ليس فيهم زيد ، وقوله : إلا زيد قرينةٌ تدل السامعَ على مراد المتكلم ، وأنه أراد بالقوم غيرَ زيد[5] .

وليس بشيء ؛ لإجماع أهل اللغة على أن الاستثناء مخرَج ، ولا إخراج إلا بعد الدخول ، وأيضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو : له عليّ عشرةٌ إلا واحدًا ؛ لأن واحدا داخلٌ في العشرة بقصدِه ثم أُخرِج ، وإلا كان مريدا بلفظ العشرة تسعةً ، وهو مُحال .

= ونسب إلى القاضي مانسب إليه الرضيُّ ، والعجب من الشارح أن لا يشير إليه . ولكن إذا علمنا أنه لا يشير إليه إلا حين يريد الاعتراض عليه زال العَجَبُ . و لم يكتف الرضيُّ ، بذلك بل سطا على عبارات ابن الحاجب في شرحه لكافيته حيث قال صفحة ٤٤ : والمذهب الثالث – وهو المستقيم المندفع عنه الإشكالاتُ كلُّها مافروا منه ومالزمهم – أن المستثنى مراد به الجميع .. إلخ .

وقال الرضي ص ٧٢٠ : وقال آخرون : وهو الصحيح المندفع عنه الإشكالات كلُّها مافروا منه ومالزمهم أن المستثنى .. إلخ .

(١) تكملة من جـ .

(٢) في ط : قوله .

(٣) في جـ وص وط : الكتاب العزيز .

(٤) العنكبوت ١٤ .

(٥) انظر : شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٤ ، والإيضاح للمفصل ١/ ٣٥٩ .

وقال (القاضي عبدُ الجبار)[1] أيضا : هو غيرُ داخلٍ ، لكنه قال : المستثنى والمستثنى منه ، وآلةُ الاستثناء بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، فقولك : له عليّ عشرة إلا واحدا ، بمعنى له على تسعة ، لا فرق بينهما من وجه ، فلا دخول هناك ولا إخراج[2] .

وهذا أيضا غيرُ مستقيم ، لقَطْعِنا بأن عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعةِ هي له مفردةً ، بلا استثناء ، وهو الخمستان ، وإلا مفيدٌ للاستثناء ، وواحدٌ هو المخرَج ، وتسعةٌ لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلاثة ، وأيضا إجماعهم على أن الاستثناء (إخراج)[3] (يُبطِلهُ)[4] هذا ، ويلزمُ مثلُ مافروا منه في بدل البعض وبدل الاشتمال ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[5] لأنَّ الناس جنسٌ يعم المستطيعين وغيرَهم ، فيكون كأنه قال : ولله على جميع الناسِ مستطيعِهم وغيرِ مستطيعِهم ، بل للهِ على مستطيعِهم وحدَه[6] .

وقال آخرون – وهو الصحيحُ المندفِعُ عنه الإشكالاتُ كلُّها مافروا منه ومالزمهم –: إن المستثنى داخلٌ في المستثنى (منه)[7] ، والباقي بعد بدل البعض داخلٌ في المبدل منه ، والتناقضُ لمجيء زيد وانتفاء مجيئه في : جاءني القوم إلا زيدا ، غيرُ لازم ، وإنما يلزم لو كان المجيء منسوبًا إلى القوم فقط . وليس كذلك ، بل هو منسوب إلى القوم مع

---

(١) في ت : القاضي الباقلاني عبد الجبار ، وقد ترجم له محقق الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٣٥٩ بقوله : هو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن القاسم المعروف بالباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣هـ . وقال د/ يوسف حسن عمر في تعليقه على الكافية ٢/ ٧٧ : هو أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد . وترجمة القاضي عبد الجبار كما في معجم المؤلفين ٥/ ٧٨ عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الإستراباذي أبو الحسن فقيه أصولي متكلم مفسر مشارك في بعض العلوم ، توفي سنة ٤١٥هـ .

(٢) نسب ذلك إليه ابنُ الحاجب في إيضاحه للمفصل ١/ ٣٥٩ . ولم أجد عن المسألة شيئا في متشابه القرآن ونسب ذلك ابنُ اللَّحَّام في كتابه (المختصر في أصول الفقه) صفحة ١١٧ إلى ابن الباقلاني ، وقال : إنه يقول : إن عشرة إلا ثلاثة بإزاء سبعة كاسمين مركب ومفرد . أقول لعل هذا يؤيد ما في ت وهو أنه نسبه إلى القاضي الباقلاني ، لكن اسم الباقلاني محمد بن الطيب ، وليس عبد الجبار .

(٣) في ت وجـ وط : مخرج .

(٤) في ت : يبطل ، ولكل منهما وجه .

(٥) آل عمران ٩٧ .

(٦) انظر مثل هذا الكلام في شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٤ .

(٧) في ت : منهم .

قولك : إلا زيدا ، كما أنَّ نسبةَ الفعل في (قولك)[1] : جاءني غلامُ زيد ، ورأيت غلامًا ظريفا ، إلى الجزأين معا ، لكنه جرى العادةُ بأنه إذا كان الفعلُ منسوبا إلى شيء ذي جُزأين أو أجزاء ، قابلٍ كلُّ واحد منهما للإعراب ، أُعْرِبَ الجزءُ الأول منهما بما يستحق المفردُ إذا وقع منسوبا إليه في مثل ذلك الموقِع ، ومابقي من أجزاء المنسوب إليه يُجَرُّ إن استحق الجر ، كالمضاف إليه ، ويُتبع إن استحق التبعية ، كما في التوابع الخمسة[2] . وإن لم يستحق شيئا من ذلك نُصِبَ ، (كالمستثنى)[3] تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع – وإن كان جزءَ العمدة في بعض المواضع نحو : جاءني القومُ إلا زيدًا ، لأن المجموع هو المسندُ إليه .

فزبدة الكلام أن دخول المستثنى في (جنس)[4] المستثنى منه ثم إخراجَه بإلا وأخواتِها إنما كانا قبل إسناد الفعلِ أو شبهه إليه ، فلا يلزم التناقضُ في نحو : جاءني القوم إلا زيدا ، لأنه بمنزلة قولك : القوم المخرَج منهم زيد جاءوني ، ولا في نحو : له عليّ عشرة إلا درهمًا ، لأنه بمنزلة قولك : العشرة المخرَج منها واحدٌ له علي .

وذلك لأن المنسوب إليه الفعلُ – وإن تأخر عنه لفظا – لكن لابدَّ له من التقدم وجودا على النسبة التي يدلُّ عليهاالفعلُ ، إذِ المنسوبُ إليه والمنسوبُ سابقان على النسبة بينهما ضرورةً .

(والفعل موضوع للمنسوبِ ، والنسبةُ معه ، بخلاف الاسم في نحو : زيد أبوك ، فإن الرابطة التي هي النسبةُ مقدرةٌ بين المبتدأ والخبر ، وهي التي يعبِّر عنها أهل المنطق بلفظة هو)[5] .

ففي الاستثناء لما كان المنسوبُ إليه هو المستثنى منه مع إلا والمستثنى، فلابد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة، فلابد–إذن – من حصول الدخول والإخراج قبل النسبةِ فلا تناقضَ.

---

(١) في ص وط : نحو .

(٢) الرضي هنا يتكلم ملاحِظًا رأي جمهرة النحاة في جعل عطف البيان غيرَ البدل .

(٣) في ص : المستثنى .

(٤) تكملة من ط .

(٥) تكملة من جـ .

قوله : وهو منصوب ، إذا كان بعد إلا غير الصفة في كلام موجَب ، أو مقدَّما على المستثنى منه ، أو منقطِعا في الأكثر ، أو كان بعد عدا ، وخلا في الأكثر ، وماعدا وماخلا وليس ولا يكون .

شرع يبين إعراب المستثنى ، فبدأ بما يجب نصبُه ، إذ هو في باب المنصوبات ، وهو في مواضع :

الأول : ما اجتمع فيه شرطان ، وقوعُه بعد إلا ، وكونُ الاستثناء في كلام موجَب .

ولم يُحْتَجْ إلى قوله : غير الصفة ؛ لأنه في نصب المستثنى ، وما كان بعد إلا التي للوصف ليس بمستثنى .

وإنما اشْتَرَطَ كونَ الاستثناء في كلام موجَب ؛ لأن غير الموجب لا يجب نصبُ مستثناه – كما يجيء[1] .

واختلف في عامل النصب في المستثنى .

فقال البصريون : العاملُ فيه الفعلُ المتقدم ، أو معنى الفعل بتوسط إلا ؛ لأنه شيء يتعلق بالفعل معنى ، إذ هو جزءٌ مما نُسِب إليه الفعلُ ، وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعولَ[2] .

وقال المبرد[3] والزجاج[4] : العامل فيه إلا ، لقيام معنى الاستثناء (بها)[5] والعامل مابه يَتَقَوَّمُ المعنى المقتضى ، ولكونها نائبةً عن أَسْتَثْنِي ، كما أن حرف النداء نائب عن أنادي .

---

(١) صفحة ٧٣٧ وما بعدها .

(٢) المسألة الرابعة والثلاثون من الإنصاف صفحة ٢٦٠ .

(٣) كَلامُ المبرد في المقتضب ليس صريحا في أن العامل فيه إلا ، قال ٤/ ٣٨٩ ، ٣٩٠ بعد أن ذكر الاستثناء المفرغ : والوجه الآخر أن يكون الفعلُ أو غيرهُ من العوامل مشغولا ثم تأتي بالمستثنى بعدُ ، فإذا كان كذلك فالنصب واقع على كل مستثنى نحو : جاءني القوم إلا زيدا ، ومررت بالقوم إلا زيدا . ثم قال : وذلك لأنك لما قلت : جاءني القوم ، وقع عند السامع أن زيدًا فيهم ، فلما قلت : إلا زيدا ، كانت إلا بدلًا من قولك : أعني زيدا وأستثني فيمن جاءني زيدا ، وكانت بدلا من الفعل . والذي يراه الشيخ عضيمة أن الناصب عند المبرد هو الفعل ، وإلا دليل وبدل منه وليس إلّا عملٌ في المستثنى .

ثم نقل في هامش ٣٩١جـ ٤ تصويرين لمذهب المبرد متخالفين لكل من ابن جني وابن يعيش .

(٤) الإنصاف ٢٦١ .

(٥) فيما عدا ص : به .

وقال الكسائي : هو منصوب – إذا انتصب – بأن مقدرةً بعد إلا محذوفة الخبر ، فتقديرُ : قام القوم إلا زيدا : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم[1] .

وليس بشيء يبقى ، إذ يبقى الإشكال عليه بحاله في انتصاب أنّ مع اسمها وخبرها ؛ لأنها في تقدير المفرد .

وأما الاعتراض بأنه كيف يعملُ الحرفُ الموصولُ مقدَّرا ، والموصول لا يقدر ؟ فلا يرد عليه ، لأن الكوفيين يجوِّزون تقدير الاسم الموصول[2] – كما يجيء[3] .

وأما تقديرُ الحرف الموصول فله أُسوةٌ بالبصريين في تقديرهم أنْ الناصبةَ للفعلِ ، لكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها ، فإلّا يكون عنده كالنائب عن أن المقدرة .

وقال الفراء : إلا مركبة من إنَّ ولا العاطفة ، حُذِفَ النونُ الثانية من إنَّ ، وأدغمت الأولى في لام لا ، فإذا انتصبَ الاسمُ بعدها فبإنَّ ، وإذا أتبع ما قبلها في الإعراب فبلا العاطفة[4] .

فكأن أصل قام القوم إلا زيدا : قام القوم إنَّ زيدا لاقام ، أي لم يقم ، فلا لنفي حُكْمِ ما قبل إلا ونقضهِ ، نفيا كان ذلك الحكمُ أو إثباتا ، فهو كقولك : كأن زيدا أسد ، الأصل عند بعضهم[5] : إن زيدا كأسد ، فقدموا الكاف ، وركبوها مع أن .

وفيما قال نظرٌ من وجوه ؛ لأن لا على المعنى الذي أوردنا غيرُ عاطفة ، ومع التسليم فإن لا العاطفةَ لا تأتي إلا بعد الإثبات ، نحو : جاءني زيد لا عمرو ، وأنت تقول : ما جاءني القومُ إلا زيد ، ولأن فيما قال عزلًا لـ (إنّ) مرة ولـ (لا) أخرى عن مقتضَيَيْهما ، وذلك لأنه يَنصِب (بها)[6] مرة ، ويُتبِعُ ما بعدها لما قبلها أخرى ،

---

(١) في الإنصاف ٢٦١ : وحُكِي عن الكسائي أنه قال : إنما نصب المستثنى ؛ لأن تأويلَه : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم . وحكي عنه أيضا أنه قال : ينصب المستثنى لأنه مشبَّهٌ بالمفعول .

(٢) في معاني القرآن للفراء ١/ ٢٩٤ : وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ النساء ١٥٩ معناه : مَنْ ليؤمنن به قبل موته . وانظر : شرح ديوان المتنبي لأبي البقاء ١/ ٢٩٨ .

(٣) ط ٢/ ٦٠ ، ٦١ .

(٤) ذكر ذلك عنه الأنباري في الإنصاف ٢٦١ .

(٥) رأي الخليل وسيبويه وجمهور البصريين انظر : الكتاب ١/ ٢٩٨ و ٢/ ٦٧ ، والإنصاف ١٩٧ .

(٦) ساقطة من ص .

ولا يجتمع الحكمان معا (في موضع)[1] ، ولأن المعطوف عليه قليلا ما يُحذَف ، والمتعدد الذي هو المعطوفُ عليه عنده مطردُ الحذف نحو : ما قام إلا زيد .

وقال بعضهم : هو منصوب بأستثني ، كما أن المنادى منصوب بأنادي ، وإلا وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين[2] .

فالمستثنى – على هذا القول – مفعولٌ به .

وقد اعتُرِضَ عليه بأنه يلزم منه جوازُ الرفع بتقدير امْتَنَعَ ، ولا يلزم ذلك ؛ لأننا نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب ، ولو ورد الرفعُ لكنا نقدر امتنعَ ونحوَه ، ألا ترى أنه يجب النصبُ في إياك والأسدَ بتقدير بَعِّد ونحوه ، ولو ورد الرفع نحو : أنت والأسدُ ، لكنا نقدر ابْعُدْ (أنت والأسدُ)[3] ونحوه .

وقال المصنف في شرح المفصل : العامل فيه المستثنى منه بواسطة إلا ، قال : لأنه ربما لا يكون هناك فعلٌ ولا معناه فيعمل ، نحو : القومُ إلا زيدًا إخوتك[4] .

وهذا لا يرد إلا على مذهب البصرين[5] .

ولهم أن يقولوا : إن في إخوتك معنى الفعل ، وإن كان من أُخُوَّةِ النسب ، أي ينتسبون إليك بالأخوة (وكذا في أمثاله)[6] فجاز أن يعمل العاملُ الضعيفُ فيما تقدم عليه لتقوِّيهِ بإلّا .

ولا يلزم (مثلُه)[7] في المفعول معه ، فإنه لا يتقدم على عامله ، وإن كان فعلا صريحا ؛ لأن أصل الواو للعطف ، فَرُوعِي ذلك الأصلُ .

---

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) قد تقدم عند تخريج رأي المبرد صفحة ٧٢١ أنه يرى نصبه بأستثني وإلا دليلٌ عليه ، ويؤيد ذلك ماذكره المرادي في الجنى الداني نقلا عن السيرا في أن المبرد والزجاج ينصبان المستثنى بأستثني مضمرا بعد إلا .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٢/ ٣٦٣ : ومنهم من يقول : إن الاسم المتعدد والمفرد الذي يتناول المستثنى هو الذي يقتضي صحة الإخراج منه فهو المعنى العاملُ بواسطة إلا ، وهذا يشمل المواضع كلها وُجِدَ الفعل أو لم يوجد ، فالتمسك به أولى .

(٥) وذلك أنهم يقولون : العاملُ في المستثنى الفعلُ المتقدم أو معناه بتوسط إلا .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في جـ : مثله عند النحاة .

ولو لم يكن في الجملة أيضا معنى الفعل لجاز أن ينتصب المستثنى ، إذ الجملةُ ليست بأنقصَ مشابهةً للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذي يتم بالنون والتنوين ، فينصِبُ التمييز ، ولا سيما مع تَقَوِّيها بآلة الاستثناء .

وإلى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع ، فيقول : عَمِلَ فيه ما قبلَه كعمل العشرين في الدرهم[1] .

(فمذهبه – على هذا – أن الجملةَ عاملةٌ في المستثنى لتمامها ، لا لمعنى الفعلية فيها ، سواء كان فيه معنى الفعل أولا ، وهو المختار عندي)[2] .

هذا كله في المستثنى المتصل .

وأما المنقطع ، فذهب سيبويه إلى أنه أيضا منتصب بما قبل إلا من الكلام ، كما انتصب المتصلُ به ، وذلك قوله في الكتاب : فحمل على معنى (لكنْ)[3] ، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم[4] .

ومابعد إلا عنده مفرد ، سواء كان متصلا أو منقطعا[5] .

فهي وإن لم تكن حرفَ عطف إلا أنها كَلٰكِنْ العاطفةِ للمفرد على المفرد في وقوع المفردِ بعدها ، فلهذا وجب فتح (أن) الواقعةِ بعدها نحو قولك : زيد غني إلا أنه شقي .

---

(١) في الكتاب ١/ ٣٦٠ . والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله عاملا فيه ما قبله كما تعمل عشرون فيما بعدها . ونسبه في الكتاب ١/ ٣٦٩ إلى الخليل .

(٢) تكملة من جـ .

(٣) في ط : ولكن .

(٤) الكتاب ١/ ٣٦٣ .

(٥) أجاز سيبويه أن تأتي الجملةُ بعد إلا و لم يؤولها بالمفرد ، قال في الكتاب ١/ ٣٧٤ : هذا باب ما يكون مبتدأ بعد إلا ، وذلك قولك : مامررت بأحد إلا زيدٌ خير منه ، كأنك قلت : مررت بقوم زيدٌ خيرٌ منهم . إلا أنك أدخلت إلا لتجعل زيدا خيرا من جميع من مررت به . ولكن سيبويه قال في الكتاب ١/ ٣٦٧ كلاما يؤيد ما نقله عنه الرضي ، قال : ومثلُ ذلك من الكلام فيما حدَّثَنا أبو الخطاب : مازاد إلا مانقص ، وما نفع إلا ماضر ، فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو : النقصان والضرر ، كما أنك إذا قلت : ما أحسن ما كلم زيدا ، فهو ما أحسن كلامه زيدا ، ولولا (ما) لم يجز الفعل بعد إلا في ذا الموضع .

والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن ، قالوا : إنها الناصبةُ بنفسها نصبَ لكن (للأسماء)[1] ، وخبرُها في الأغلب محذوف ، نحو قولك : جاءني القومُ إلا حمارا ، أي لكنَّ حمارًا لم يجيء[2] .

قالوا : وقد يجيء خبرُها ظاهرا[3] ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ ﴾[4] .

وقال الكوفيون : إلا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى ، وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل[5] .

وتأويلُ البصريين[6] أولى ، لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفتُه لما قبله نفيا وإثباتا ، كما في لكنْ ، وفي سوى لا يلزم (ذلك)[7] ، (لأنك تقول)[8] : لي عليك ديناران سوى الدينارِ الفلاني . وذلك إذا كان صفةً ، وأيضا معنى لكنْ الاستدراك ، والمراد بالاستدراك (فيها)[7] رفعُ توهُّم المخاطَبِ دخولَ مابعدها في حكم ما قبلها ، مع أنه ليس بداخل فيه ، وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه .

وإنما وجب النصبُ في المستثنى من الموجَب لأن التفريغ لا يجوز فيه – كما يجيء[9] – والإبدالَ – أيضا – لا يجوز في نحو : جاءني القوم (إلا زيدا)[10] لأنك لو أبدلت ، كان المبدَلُ في حكم الساقط ، فيؤدي إلى التفريغ في الإيجاب ، فلم يبق إلا النصبُ .

---

(١) في ت : الأسماء اسمها .

(٢) لم أجد في كلام الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وابن يعيش مايؤيد ما نقله الرضي عن المتأخرين ، ولعله يعني غيرهم .
إلا أن يكون الرضيُّ اعتد بقول الزمخشري في الكشاف ٢/ ٢٥٤ حيث قال: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾.. استثناء منقطع بمعنى : ولكنَّ قومَ يونس لما آمنوا ، ويجوز أن يكون متصلا ، والجملة في معنى النفي .. إلخ .

(٣) خبرها في هذه الآية كشفنا عنهم .

(٤) يونس ٩٨ .

(٥) التسهيل ١٠١ .

(٦) أي يكون المستثنى المنقطعُ منصوبا بما قبل إلا من الكلام ، وهو رأي سيبويه الذي ذكره في صفحة ٧٢٤ .

(٧) ساقطة من ص .

(٨) في ص : لأنك لا تقول .

(٩) سيجيء الكلام على هذا عند الحديث عن الاستثناء المفرغ صفحة ٧٤٧ فإنه غير مسلم .

(١٠) في ص : إلا زيد .

قوله : أو (متقدما)[1] على المستثنى منه .

يعني إذا كان بعد إلا ، وتقدمَ على المستثنى منه ، وجب النصب ؛ لأنه إن كان في الموجَب فقد تقدم وجوبُ النصب[2] ، وإن كان في غير الموجب فقد بطل البدلُ ؛ لأن البدل لا يتقدم على المبدَلِ منه ، لأنه من التوابع ، فلم يبق إلا النصبُ على الاستثناء .

على أنه قد حكى يونس أن بعضَ العرب يقول : مالي إلا أبوك أحد . (بجعل)[3] المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى ، كما قيل : مامررت بمثله أحدٍ ، وأحدٍ بدلٌ من مثله[4] .

ويجوز لك أن تقول : مالي إلا أبوك صديقا ، على أن أبوك مبتدأ ، ولي خبره ، وصديقا حال .

ونقول : من لي إلا أبوك صديقا ، فمن مبتدأ ، ولي خبره ، وأبوك بدل مِن مَن ، كأنك قلت : ألي أحد إلا أبوك ، وصديقا حال .

وتقول : مالي إلا زيدا صديق ، وعمرا وعمرو ، فتنصب عمرا على العطف على (زيد)[5] ، (وترفعه)[6] على أنه مبتدأ محذوفُ الخبر ، أي وعمرو كذلك[7] .

واعلم أنه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب أن يتأخر عما نُسب إلى المستثنى منه ، نحو : ما جاءني إلا زيدًا أحد ، وإن تقدم على المنسوب وجب (تأخرُه)[8] عن المستثنى منه ، نحو : القومُ إلا زيدًا ضربتُ .

---

(١) في ص وط : مقدما .

(٢) لأنه لايجيز وقوع الاستثناء المفرغ في الموجب ، انظر صفحة ٧٢٧ .

(٣) في ط : فجعل .

(٤) في الكتاب ١/ ٣٧٢ : وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون ما لي إلا أبوك أحدٌ فيجعلون أحدا بدلا كما قالوا : ما مررت بمثله أحد .

(٥) في ص وط : زيدا .

(٦) في ص وط : ورفعه .

(٧) انظر هذه التفاصيل في الكتاب ١/ ٣٧٢ ، ولم يذكر الرضيُّ سيبويه .

(٨) في ط : تأخيره .

ولا يجوز عند البصريين تقدمُه عليهما معا في الاختيار[1] نحو قولك : إلا زيدا قام القوم ، وقوله[2] :

٢١٩- وبلدةٍ ليس بها طُوريُّ ولا خلا الجنَّ بها إنسيُّ[3]

شاذٌّ عندهم للضرورة .

وقيل تقديره : ليس بها (طوريٌّ ، ولا بها إنسيٌّ خلا الجنَّ)[4] فأضمر الحُكْمَ والمستثنى منه و « بها إنسيٌّ الظاهرُ تفسيرٌ له[5] .

فإذا قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقامَ المستثنى منه - وذلك في الاستثناء المفرغ - التُزِمَ عندهم[6] تأخرُ المستثنى عن عامله[7] ، فلا يجوز « إلّا زيدا لم أضرب » وزيدٌ إلّا راكبا لم يأتني .

وجوز الكوفيون في السعة تقدمَ المستثنى على المستثنى منه والحكمِ معا في نحو : إلا زيدًا ضربني القوم ، وكذا جوزوا تقديمَ المستثنى في المفرغ على الحكم ، نحو : إلا زيدًا لم أضرب[8] .

والأولى مذهبُ البصريين ، لعدم سماع مثل هذا[9] ، ويمنعه القياسُ أيضا ، وذلك

---

(١) المسألة السادسة والثلاثون من الإنصاف صفحة ٦٧٣ .

(٢) قائلهما العجاج ، وقد مرت ترجمته صفحة ٦١٣ .

(٣) بيتان من مشطور الرجز في ديوان العجاج ١/ ٤٩٨ وفيه وخفقةٍ ليس بها طوئي ، وفي النوادر لأبي زيد ٢٢٦ الأول ، وفي المنصف ٣/ ٦٢ ، وفي المخصص ١/ ١٢١ ، وفي الإنصاف ٢٧٤ ، وفي اللسان (طور) و (طأي) ، وفي الخزانة ٣/ ٣١١ .

اللغة : طوري : أحد ، ولا يكون إلا مع النفي ، يقول : هذه البلدة ليس بها سوى الجن .

الشاهد : أنشده الرضي على أن البصريين عَدُّوا تقدمَ المستثنى وهو (الجن) على المستثنى منه والمنسوب إليه شاذا للضرورة .

(٤) في جـ : إنسي سوى الجن .

(٥) ووَجَّهه الأنباري في الإنصاف ٢٧٧ بأن تقديره : وبلدة ليس بها طوري ولا إنسيٌّ خلا الجن ، فحذف إنسيًّا ، فأضمر المستثنى منه ، وما أظهره تفسير لما أضمره ، وقيل تقديره : ولا بها إنس خلا الجن ، فبها مقدرة بعد لا وتقديم الاستثناء فيه للضرورة ، فلا يكون فيه حُجّةٌ .

(٦) يعني البصرين .

(٧،٨) الإنصاف ٢٧٣ .

(٩) يعني في السعة ، أما في الشعر فقد استشهد بالبيت السابق .

لأن المستثنى أخرجَ من المستثنى منه في الحقيقة أوَّلًا - كما ذكرنا[1] - ثم نسب الحكم إلى المجموع ، وهو في الظاهر (مخرَجٌ مِنَ)[2] الحكم أيضا ، لأن الظاهر أنك أخرجت زيدا من حكم المجيء في قولك : جاءني القوم إلا زيدا ، وإن لم يكن في الحقيقة مخرَجا منه ، ومرتبة المخرَج أن يكون بعد المخرَج منه ، فكان حقه أن يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معا ، لكنه جُوِّز لكثرة استعماله تقدمُه على أحدهما ، نحو : جاءني إلا زيدًا القومُ ، والقوُم إلا زيدًا إخوتُك ، ولم (يُجَوَّزْ)[3] تقدمه عليهما معا ، وفي المفرغ الذي ليس فيه إلا الحكم لم (يُجَوَّزْ)[3] تقدمُه عليه .

واعلم أيضا أنه لا يلزم أن يكون العاملُ في المستثنى هو العاملَ في المستثنى منه ، بل قد يختلفان ، كما في قولك : القوم إلا زيدًا إخوتك ، هذا عند من جعل العاملَ في المبتدأ الابتداءَ لا الخبر[4] .

قوله : أو منقطعا (على الأكثر)[5] .

أي منقطعا بعد إلا ، نحو : ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا .

أهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا ؛ لأن بدل الغلط غيرُ موجود في الفصيح من كلام العرب[6] .

وبنو تميم قسَّمُوا المنقطع قسمين[7] :

---

(١) صفحة ٧٢٠ .

(٢) في ت : يخرج عن .

(٣) في ص وط : يجز .

(٤) وَهُمْ البصريون ، انظر صفحة ٢٥٣ .

(٥) تكملة من ط .

(٦) انظر مثلا : الكتاب ١/ ٣٦٤ ، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٤٦ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٠٣ .

(٧) عند ذكر النحاة لمذهب التميميين يكتفون بأنهم يجيزون الإبدالَ ، انظر : الكتاب ١/ ٣٦٤ ، والتبصرة للصيمري ١/ ٣٧٩ ، وقد وَجَّهَ مذهبَهم بثلاثة توجيهات : أحدُها أن يكون التقدير : ما فيها إلا حمارٌ وأدخلتَ أحدًا للتأكيد ، والثاني أنك جعلت الحمارَ مِنْ جنس أحدٍ على المجاز ، والثالث أنهم غلَّبوا من يعقل بمن لا يعقل . وانظر أيضا : شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٤٦ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٠٣ .

أحدهما ما يكون قبلَه اسمٌ متعدِّد أو غير مُتعدد يصح حذفُه ، نحو : ما جاءني القومُ إلا حمارا ، وما جاءني زيدٌ إلا عمرا ، فههنا يجوِّزُون البدلَ .

ثم إنَّ ذلك الاسمَ الذي يجوز حذفُه إما أن يكون مما يصح دخولُ المستثنى فيه مجازًا أولا ، فالأول نحو قولك : ما في الدار أحدٌ إلا حمارا ، يصح أن يجعل الحمارُ إنسانَ الدار ، كما قال أبو ذؤيب[1] :

٢٢٠- فإنْ تُمْسِ في دارٍ بِرَهوةَ ثاويًا ... أنيسُك أصداءُ القبورِ تَصِيحُ[2]

ومثله : مالي عتابٌ إلا السيفُ .

فلسيبويه في (مثله)[3] وجهان : إذا (أبدَلَ)[4] أحدَهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدَلِ في المبدَل منه ، والثاني : أن الأصلَ في نحو : لا أحد فيها إلا (حمارًا)[5] أن يقال : ما فيها إلا حمارٌ[6] .

أي ما فيها شيء إلا حمار ، لكنه خُصِّص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوفِ المتعددِ ما ظُنَّ استبعادُ المخاطَبِ شمولَ المتعدِّدِ المقدرِ له ، كأنك تظن أن المخاطبَ يستبعد خلوَّها من الآدمي ، فقلت : لا أحد فيها ، تأكيدا لنفي كون الآدمي بها . فلما ذكرت ذلك المستبعَدَ أبقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الأصل من الإعراب تنبيها على الأصل ، وجعلته بدلا من ذلك المذكور ، فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل ، كما كان في الوجه الأول .

---

(١) تقدمت ترجمته صفحة ٢٨٥ .

(٢) البيت في ديوان الهذليين ١/ ١١٦ ، وفي الكتاب ١/ ٣٦٤ ، وفي معجم البلدان ٣/ ١٠٨ ، وفي الخزانة ٣/ ٣١٥ .

اللغة : رهوة : اسم مكان ، وقيل : شبهُ تل ، وقيل : جبلٌ (معجم البلدان ٣/ ١٠٨) ، ثاويا : مقيما .

الشاهد قوله : أنيسك أصداء القبور ؛ حيث جعل أصداء القبور أنيسًا مجازا واتساعا .

(٣) في ط : في مثل هذا .

(٤) في ط : أبدلت .

(٥) في ص : حمار .

(٦) قال سيبويه بعد ذكر مذهب التميميين ١/ ٣٦٤ : أرادوا ليس فيها إلا حمارٌ ، ولكنه ذكر أحدًا توكيدا ؛ لأنْ يُعْلَمَ أن ليس فيها آدمي ، ثم أبدل ، فكأنه قال : ليس فيها إلا حمار ، وإن شئت جعلته إنسانَها .

وذهب المازنيُّ (إلى)[1] أنه من باب تغليب العاقل على غيره ، كما تقول : الزيدان والحمارُ جاؤني[2] .

وهذا لا يطرد (له)[3] في جميع الباب نحو قوله تعالى : ﴿ مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾[4] ، وقولهم : ليس له (عليه)[5] سلطانٌ إلا التكلفَ . ونحو ذلك .

والثاني – أي الذي لا يدخُلُ فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازاً – فليس فيه إلا الوجهُ الثاني من قول سيبويه[6] وذلك نحو : (ما جاءني زيدٌ إلّا عمرو)[7] وما أعانه إخوانُكم إلا إخوانُه قال[8] :

٢٢١– والحربُ لا يَبْقَى لجا حِمِها التَّخَيُّلُ والمِراحُ
إلا الفتى الصَّبَّارُ في النَّـ ـجَدَاتِ والفرسُ الوقاحُ[9]

وقال[10] :

٢٢٢ – عشيةَ لا تُغْني الرماحُ مكانَها ولا النَّبْلُ إلَّا المَشْرَفيُّ المُصَمَّمُ[11]

---

(١) تكملة من ط .
(٢) التبصرة ١/ ٣٨١ .
(٣) تكملة من جـ وص وط .
(٤) النساء ١٥٧ .
(٥) ساقطة من ص وط .
(٦) وهو أن يقال في : ما جاءني زيدٌ إلا عمرو : ما جاءني إلا عمرو . فكأن العاملَ تفرَّغَ لما بعد إلا .
(٧) في ص : جاءني إلا عمرو ، والصواب ما أثبتُّه .
(٨) قائل البيتين سعد بن مالك ، وتقدمت ترجمته صفحة ٣٤٠ ونسبه سيبويه إلى الحارث بن عباد .
(٩) البيتان في الكتاب ١/ ٣٦٦، وفي شرح الحماسة للمرزوقي ٥٠٢، وفي الخزانة ٣/ ٣١٧، وفي اللسان ١٤/ ٣٥٢ .
اللغة : جاحمها : فسرها البغدادي في الخزانة ١/ ٣١٧ بالمكان الشديد الحر من جحمت النارُ فهي جاحمة إذا اضطرمت ، وقال ابن منظور في اللسان : جحم النار أوقدَها ، وجاحم الحرب معظمُها ، وقيل شدة القتل في معتركها ، التخيل : التكبر والخيلاء ، المراح : النشاط ، النجدات : الشدائد ، الفرس الوقاح : الذي حافره صلب شديد .
المعني : أنه لا يبقى لشدة الحرب ولظاها الكبرياءُ والمرحُ والنشاط بل الفتى الصبارُ على الشدائد والفرس الصلب الشديد .
الشاهد : أنشده الرضي على أن قوله : إلا الفتى استثناءٌ منقطع ، وقد أبدل من قوله : التخيل والمراح .
(١٠) قائله ضِرَار بن الأزور ، واسم الأزور مالك بن أوس بن جذيمة .. الأسدي ، الفارسُ الشاعر الصحابي ، يقال : إنه كان له ألف بعير برُعاتِها فترك جميع ذلك وحضر وقعة اليرموك وفتح الشام وهو الذي قتل مالك بن نُويرة ، قيل استُشهد باليمامة ، وقيل : مات بحَرَّان (الخزانة ٣/ ٣٢٥ ، ٣٢٦) .
ويروى البيت بقافية منصوبة وهو بها للجصين بن الحمام المري (الخزانة ٣/ ٣١٨) .
(١١) البيت في الكتاب ١/ ٣٦٦ ، وفي الكشاف ٣/ ١٥٦ ، وفي العيني ٣/ ١٠٩ ، وفي الخزانة ٣/ ١٠٩ .=

والثاني[1] من القسمين الأولين مالا يكون قبله اسم يصح حذفُه .

فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه[2] ، كقوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾[3] أي مَنْ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى .

وقال بعضُهم : لا عاصم أي لا معصوم ، (فالاستثناء)[4] متصل[5] .

وقال السيرافي : المرادُ بمن رحم الراحمُ أي اللهُ تعالى لا المرحوم . فيكون أيضا متصلا .

(وأما قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[6] وقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾[7] فلا يجوز الإبدال في الآيتين ؛ لأن التحضيض كالأمر والشرط ، ولا يجوز : ليقم القومُ إلا زيدٌ ، وإن قام أحد إلا زيدٌ[8] .

وكان الزجاج يجيز البدلَ في قوم يونس[9] .

= اللغة : العشية : من الزوال إلى الغروب : النّبل : السهام ، المشرفي : السيف المنسوب إلى مَشارف وهي قرى من قرى العرب تدنو من الريف (الخزانة ٣/ ٣٢٠ ، ٣٢١) .

الشاهد : أنشده الرضي على أن المشرفي بدل من النبل ، والاستثناء منقطع .

(١) قسيم قوله صفحة ٧٢٩ : أحدهما ما يكون قبله اسم متعدد أو غير متعدد ويصح حذفه .. إلخ .

(٢) انظر مثلا : الكتاب ١/ ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، والمقتضب ٤/ ٤١٢ ، وابن يعيش ٢/ ٨١ وكلُّها لم تنص على موافقة التميميين للحجازيين .

(٣) هود ٤٣ .

(٤) في ط : ماستثناء .

(٥) كالفراء في معاني القرآن ٢/ ٥ ، والنحاس في إعراب القرآن ٢/ ٢٨٥ ، وأبي البقاء في التبيان ٧٠٠ .

(٦) هود ١١٦ .

(٧) يونس ٩٨ .

(٨) أجاز الفراء الإبدالَ في الآيتين ، قال في معاني القرآن ١/ ١٦٧ : لولا بمنزلة هلا ألا ترى أنك إذا قلت للرجل : هلا قمت ، أن معناه لم تقم وقال فيه ٢/ ٣٠ بعد ذكر آية هود : وهو استثناء على الانقطاع مما قبله ، كما قال عز وجل : ﴿ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ ولو كان رفعا كان صوابا .

(٩) قال الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه ق ٩٢أ : ويجوز الرفعُ على أن يكون على معنى فهلا كانت قرية آمنت غيرُ قوم يونس ، فيكون إلا قوم يونس صِفةً .. ثم قال : ولا أعلم أحدًا قرأ بالرفع ، وفي الرفع وجه آخر وهو البدل ، وإن لم يكن الثاني من جنس الأول ، كما قال الشاعر :

وبلدةٍ ليس بها أنيس ... إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

لأن معنى لولا كانت قرية آمنت : ما آمنت قريةٌ ، لأن اللوم على ما فات دلالة على انتفائه)[1] .

ومثله قولهم : لا تكونن من فلان في شيء إلا سلامًا (بسلام)[2] أي متاركةً ووداعا ، من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُم الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾[3] ومعنى بسلام أي مع سلام ، أي متاركةً متتابعةً ، ويجوز أن يكون الباءُ للبدل ، أي تُسلِّم عليه وتردُّ سلامَهُ بدلَ سلامِه ، ولا تخالطُه أكثرَ من هذا .

ومنه قولهم : ماضر إلا ما نَفَعَ . وما زاد إلا ما نقص[4] . وما فيهما مصدريةٌ .

وأبو سعيد[5] وابن (مَبْرمَان)[6] يقدران الخبر ، أي ولكن النقصانَ أمرُه ، ولكن النفع أمرُه .

ومذهب سيبويه أن مابعد إلا في المنقطع مفردٌ – كما مر قبل[7] – وأما نحو قوله[8] :

٢٢٣– ولا عيبَ فيهم غير أنَّ سيوفَهم بِهِنَّ فلولٌ من قراع الكتائب[9]

---

(١) تكملة من ط من قوله : وأما قوله تعالى إلى هنا .

(٢) فيما عدا ط بسلام أي مع سلام ، وقد آثرت إثباتها في الهامش ، لأنه سيفسرها بعد قليل فلا داعي للتكرار .

(٣) الفرقان ٦٣ .

(٤) نقله سيبويه عن أبي الخطاب الأخفش في الكتاب ١/ ٣٦٧ .

(٥) يعني السيرافي ، ورأي السيرافي هذا مثبت في هامش الكتاب ١/ ٣٦٧ .

(٦) في ص : برهان ، ولا وجه لكلمة ابن هنا ، فإن المقصود أبو بكر مبرمان المترجم له صفحة ٣١٤ .

(٧) قد سبق أن نقل عن سيبويه أن مابعد إلا مفردٌ سواء كان متصلا أو منقطعا ، انظر صفحة ٧٢٤. واكتفى هنا بالمنقطع وهو الصحيح ؛ لأن سيبويه نص على جواز مجيء الجملة بعد إلا دون تأويلها بالمفرد . انظر : الكتاب ١/ ٣٧٤ .

(٨) قائله النابغة الذبياني ، وستأتي ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٩) البيت في ديوانه ٦٠ ، والكتاب ١/ ٣٦٧ ، وفي الكامل ١/ ٥١ ، وفي الأغاني ١١/ ١٥ ط الثقافة ، وفي المغني ١٥٥ ، وفي شرح شواهده ٣٤٩ ، وفي معاهد التنصيص ٢/ ٣١ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٢٧ .

اللغة : فلول : جمع فَلّ ، وهو كَسْرٌ في حد السيف ، القراع : المضاربة ، الكتائب : جمع كتيبة وهي الطائفة من الجيش .

الشاهد : أورده الرضي على أنه عند سيبويه استثناءٌ منقطع جُعِل كالمتصل لصحة دخول المبدل في المبدل منه .

وقوله[1] :

٢٢٤- فَتًى كَمُلَت أَخلاقُه غير أنه جوادٌ فما يُبقِي على المالِ باقيا[2]

فظاهرٌ فيه أولُ وجهي سيبويه المذكورَين[3] ، وذلك أن الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغةً في المدح ، أي إن كان ولابد من العيب ففيهم عيب واحد فحسبُ ، وهو فلول سيوفِهم من القراع ، وفي أخلاقه (ناقصٌ)[4] واحد ، وهو جودُه الكامل الممزق لمالِه ، يعُدُّون ما في ظاهرِه أدنى شائبةٍ من النقص ، وإن كان في التحقيق غايةً في الكمال من جملة العُيوب ، غُلُوًّا في الثناء ، كما قال بديعُ الزمان[5] :

عَيْبُه أن لا عَيْبَ فيه .

فنفى عينَ الكمالِ عن معاليه .

قولُه : أو كان بعد خلا وعدا في الأكثر .

قال السيرافي : لم أر أحدًا ذكر الجر بعد (عدا)[6] إلا الأخفشَ ، فإنه قرنها في بعض ماذكره بخلا في جواز الجرّ بها .

وقال - أي السيرافي -: (ما)[7] أعلم خلافا في جواز الجر بخلا ، إلا أن النصبَ بها أكثر كما ذكر سيبويه[8] .

---

(١) قائله النابغة الجعدي ، وتقدمت ترجمته صفحة ٦٣٤ .

(٢) البيت في ديوانه ١٧٣ ، وفي الكتاب ١/ ٣٦٧ ، وفي شرح الحماسة للمرزوقي ٩٦٩ ، وفي الهمع ١/ ٢٣٤ ، وفي الدرر ١/ ١٩٨ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٣٤ .

الشاهد قوله : غير أنه جواد ، فإنه - عند سيبويه - استثناء منقطع جعل كالمتصل .

(٣) صفحة ٧٢٩ .

(٤) في ص : نقص .

(٥) أحمد بن الحسين بن يحيى الهمذاني ، أحد أئمة الكتاب ، له مقامات ، وكان شاعرا لقي أبا بكر الخوارزمي فشجر بينهما مادعاهما إلى المساجلة فطار ذكر الهمذاني في الآفاق ، كان قوي الحافظة ، ويذكر أن أكثر مقاماته ارتجال . توفي سنة ٣٩٨هـ . (الأعلام ١/ ١١٢) .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) في ت : لم .

(٨) في الكتاب ١/ ٣٧٧ : وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبدِ الله فيجعلُ خلا بمنزلة حاشا . فإذا قلت : ماخلا ، فليس فيه إلا النصبُ .

وأما خلا فهو في الأصل لازمٌ يتعدى إلى المفعول بِمِن ، نحو : خلت الدار من الأنيس، وقد (يضمَّن)[1] معنى جاوز ، فيتعدى بنفسه ، كقولهم : افعل هذا وخلاك ذَمٌّ ، وألزموها هذا التضمين في باب الاستثناء ؛ ليكون مابعدها في صورة المستثنى بإلا التي هي أم الباب ، ولهذا الغرض التزموا إضمار فاعله وفاعلِ عدا ، و لم يظهر معهما قد مع كونهما في محل النصب على الحال ، ولهذا أوجبوا إضمار اسمَي ليس ولا يكون .

وأما عدا فمتعدٍّ في غير الاستثناء أيضا .

و (فاعلُ)[2] خلا وعدا – عند النحاة – بعضُهم[3] .

وفيه نظر ، لأن المقصودَ في : جاءني القوم خلا زيدا ، وعدا زيدا ، أن زيدا لم يكن معهم أصلا ، ولا يلزم من مجاوزةِ بعضِ القوم إياه ، وخلو بعضِهم منه مجاوزةُ الكل وخلوُّ الكل ، فالأولى أن تضمر فيهما ضميرا راجعا إلى مصدر الفعل المتقدم ، أي جاءني القوم خلا مجيئُهم زيدا ، كقوله تعالى : ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[4] فيكون مفسرُ الضمير سياقَ القول .

والنصب في قولهم : (كل شيء مَهَهْ وَمَهَاه ما النساءَ وذكَرهن)[5] بِعَدَا مضمرةً .

وقال بعضهم : (ما) مؤول بإلّا . (و لم يثبت)[6] .

قوله : وماخلا وماعدا .

إنما أُلزِمَ النصبُ بعدهما ؛ لأن ما مصدرية ، وهي تدخل على الفعلية غالبا – كما يجيء

---

(١) في ص وط تضمن ولعل الأحسن يضمن ؛ لأن الشارح قال قبل : وأما خلا فهو لازم .

(٢) في جـ : فاعلا .

(٣) كسيبويه في الكتاب ١/ ٣٧٧ ، والصيمري في التبصرة ١/ ٣٨٥ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ٧٧ ، ونسبه في التصريح ١/ ٣٦٢ إلى جمهور البصريين .

(٤) المائدة ٨ .

(٥) فيماعدا جـ : ما النساءَ وذكرهن . وقد أورد ابن الأثير هذا الحديث في النهاية ٤/ ٣٧٦ هكذا : كل شيء مهه إلا حديث النساء ، ثم قال : المهةُ والمهاهُ : الشيء الحقير اليسير ، والهاء فيه أصلية .. وقيل : المهاه : النضارة والحسن ، أراد على الأول أن كل شَيء يهون ويطرَحُ إلا حديث النساء أي أن الرجل يحتمل كل شيء إلا ذكر حرمه ، وعلى الثاني يكون الأمر بعكسه أي أن كل ذكر وحديث حسن إلا ذكر النساء . وانظر اللسان ١٧/ ٤٣٨ .

(٦) ساقط من ص .

في قسم الحروف[1] – وفي الاسمية قليلا ، وليس بعدها اسميةٌ فتعينَ الفعليةُ ، فتعين كونُهما فعلَين ، فوجب النصبُ ، والمضافُ محذوفٌ ، أي وقت ماخلا مجيئُهم زيدا ، أي وقت خلوٍّ مجيئِهم زيدا ، وذلك أن (الحين)[2] كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية ، نحو : مَاذَرَّشَارِقٌ[3] ، ونحوه .

وجوز الجرميُّ الجرَّ بعد ماخلا وماعدا[4] .

و لم يثبت ، على أن ما زائدة .

قوله : وليس ولا يكون .

هما أيضا في محلّ النصب على الحال إذا ضمنا معنى الاستثناء ، ولا يستعمل في موضع لا يكون غيرُه ، نحو : ما كان و لم يكن ونحو ذلك ، وفاعلُهما واجب الإضمار ، وهو ضميرٌ راجع إلى بعضٍ مضافًا إلى ضمير المستثنى منه ، أي ليس بعضُهم زيدا ، وذلك لمثل ماقلنا في وجوب إضمارِ فاعلِ خلا وعدا ، إلا أن الإضمارَ ههنا كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِى لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾[5] وقوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾[6] بخلافِ ذلك .

وأجاز الخليلُ أن يوصف بليس ولا يكون – منكَّرٌ أو معرفٌ باللام الجنسية ، نحو : جاءني الرجال ليسوا أولا يكونون زيدًا ، وسَمِعَ من (بعض)[7] العرب : ما أتتني امرأةٌ لا تكون فَلانةَ وليست فُلانةَ[8] .

---

(١) ط ٢/ ٣٨٦ .

(٢) في ت : الخبر .

(٣) سبق الحديث عنه صفحة ٣٢٤ .

(٤) في شرح الكافية الشافية لابن الحاجب ٧٢٢ : وتَعَيُّنُ النصب مع « ما » هُوَ مذهبُ الجمهور ، وحكى الجرمي الجرَّمع (ما) عن بعض العرب ، حكاه في كتاب الفرخ .

(٥) الآية الأولى من سورة القدر . ووجه الشبه بين الإضمارين أنه لا مرجع للضمير المذكور .

(٦) سورة ص ٣٢ والضمير هنا أيضا لا مرجع له لكن الحالة دلت عليه وعُرِفَ بها المقصودُ من الضمير ، أما في آية القدر ففهم المقصود من الضمير عقلا . والله أعلم .

(٧) تكملة من جـ .

(٨) في الكتاب ١/ ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، وقد يكون صفةً ، وهو قول الخليل رحمه الله ، وذلك قولك : ما أتاني أحد ليس زيدا وما أتاني رجل لا يكون بِشْرًا ... ويدلك على أنه صفة أن بعضهم يقول : ما أتتني امرأةٌ لا تكون فلانةَ ، وما أتتني امرأة ليست فلانةَ ، فلو لم يجعلوه صفة لم يؤنثوه .

فيلحقها – إذن – ما يلحق الأفعالَ الموصوفَ بها من ضميرٍ وعلامةِ تأنيث ، تقول مارأيت رجالا لا يكونون زيدًا ، وليسوا زيدا ، ولم يجئ مثلُ ذلك في خلا وعدا .

ولم تُستَعْمل هذه الأفعالُ في الاستثناء المفرَّغ ، على أنه قال الأحوص[1] :

٢٢٥– فَمَا ترك الصُّنعُ الذي قد تركتَه ولا الغيظُ مني ليس جِلدًا وأعْظُما[2]

أي إلا جلدًا (وأعظُما)[3] .

(ولا تستعمل هذه الكلِمُ)[4] إلا في الاستثناء المتصل[5] ، بخلاف غير ، فإنها تستعمل في المنقطع أيضا : كقوله[6] :

٢٢٦– وكلُّ أبيٍّ باسلٌ غير أنني إذا عرضت أُولَى الطرائدِ أبسلُ[7]

---

(١) تقدمت ترجمته صفحة ٤١٣ .

(٢) البيت في ديوانه ١٩٧ ، وفي الأغاني ٤/ ٤٩ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٣٧ ، وقال ٣/ ٣٣٨ : إنما الرواية قد صنعتَه بالخطاب مع عمر بن عبد العزيز ، أراد بصنعه تقريب ضده : زيد بن أسلم .

اللغة : الغيظ : الغضب .

الشاهد : أنشده الرضي مبينا أنه لم يجئ الاستثناء المفرغ في أفعال الاستثناء إلا في ليس .

(٣) ساقطة من جـ وص وط .

(٤) في ص : ولا يستعمل هنا الكلام .

(٥) قال البغدادي في الخزانة ٣/ ٣٣٨ : قد وردت خلا في الاستثناء المنقطع كقول العجاج :

وبلدةٍ ليس بها طوري ولا خلا الجن بها إنسي (٢١٩)

فإن قوله : إنسي ، هو المستثنى منه ، والجن هو المستثنى ، وجنسُ كل منهما مغاير لجنس الآخر .

(٦) قائله الشنفرى ، قال البغدادي في الخزانة ٣/ ٣٤٤ : وزعم بعضهم أن الشنفرى لقبُه – ومعناه عظيمُ الشفة – وأن اسمه ثابت بن جابر وهذا غلط ، كما غلط العيني في زعمه أن اسمه عمرو بنُ بران ، بل هما صاحباه في التلصص . وفي الأعلام ٥/ ٢٥٨ ، أن اسمه عمرو بن مالك الأزدي من قحطان ، وهو أحد الخلعاء الذين تبرأت منهم عشائرهم ، قتله بنوسُلامان نحو ٧٠ قبل الهجرة وفي الأمثال : أعدى من الشنفرى .

(٧) البيت في لامية العرب ٥٢ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٤٠ .

اللغة : كلٌّ : أي كل واحد من هذه الوحوش ، الأبيّ : الصعب الممتنع ، باسل : جريء شجاع ، الطرائد : جمع طريدة وهي ما طرد من صيد وغيره .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن غير تستعمل في الاستثناء المنقطع كالمتصل . ذلك أن المستثنى منه هم الوحوش والمستثنى هو الشاعر ، فالاستثناء منقطع .

قوله : ويجوزُ النصبُ ويُختارُ البدلُ فيما بعد (إلا) في كلام غيرِ موجَب ذُكِر المستثنى منه نحو : مَافَعَلُوه إلا قليلٌ ، وإلا قليلًا .

اعلم أن لاختيار البدل في المستثنى شروطا .

أحدُها : أن يكون بعد إلا ، ومتصلا ، ومؤخَّرا عن المستثنى منه ، المشتملِ عليه استفهامٌ أو نهيٌ أو نفيٌ صريحٌ أو مؤولٌ ، غيرَ مردودٍ به كلامٌ تضمن الاستثناءَ ، وأن لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه .

فقولنا : المشتمل عليه استفهامٌ أو نهي أو نفي ، يدخل فيه الضمير الراجعُ قبل الاستثناء بإلا على اسم صالحٍ لأن يبدل منه معمولٌ للابتداء ، أوَ أحدِ نواسخه ، نحو قولك : ما أحد ضربته إلا زيدًا ، يجوز لك الإبدال من هاء ضربته ، لأن المعنى ماضربت أحدًا إلا زيدا ، فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى ، وكذلك إذا كان الضميْرُ في صفةِ المبتدأ نحو : ما أحدٌ لقيته كريم إلا زيدا .

ومثال دخول النواسخ : ماظننت أحدًا يقول ذلك إلا زيدٌ ، بالرفع بدلًا من ضمير يقول ، لأن المعنى ما يقول ذلك أحدٌ في ظني إلا زيد ، والإبدال من صاحب الضمير أولى ؛ لأنه الأصل ، ولا يَحتاجُ إلى تأويل ، لكونه في غير الموجب .

ولو لم يرجع الضميرُ إلى المبتدأ – في الحال أو الأصل – لم يجز الإبدالُ منه – على ماقيل[1] – فلا تقول : ماضربت أحدا يقول ذلك إلا زيدٌ بالرفع بدلا من ضمير يقول ؛ لأن القول ليس بمنفي ، بل المنفيُّ الضربُ .

قال سيبويه : إذا قلت : مارأيت أحدا يقول ذلك إلا زيدا – ورأيت بمعنى أبصرت – وجب نصبُ المستثنى ؛ لأنه ليس من نواسخ الابتداء[2] .

هذا قوله ، وأنا لا أرى بأسًا في غير نواسخ الابتداء أيضا (في)[3] الإبدال من ضمير راجع إلى ما يصلح للإبدال منه ، إذا شمل النفيُ عاملَ ذلك الضمير ، نحو :

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٣٦٠ ، ٣٦١ .

(٢) كلام سيبويه في الكتاب ١/ ٣٦١ يتضمن معنى ماذكره الرضي .

(٣) تكملة من جـ وط .

ما كلمت أحدا (أنصفني)[1] إلا زيد (لأن المعنى : ما أنصفني أحد كلمته إلا زيد)[2] ، ومنه قولُ عدي بن زيد[3] .

٢٢٧- في ليلةٍ لا تَرى بها أحدا يحكي علينا إلا كواكبُها[4]

وترى من رؤيةِ العين ، وفي جعله من رؤية القلب - كما ذهب إليه سيبويه[5] - نظرٌ ؛ لكونه مخالِفًا لظاهر معنى البيت ، فالإنصاف[6] والحكاية[7] منفيان معنًى ، بلى ، لو قلت : لا أوذي أحدا يوحِّد اللهَ إلا زيدًا ، لم يجز الإبدال من ضمير يوحد ، لأن التوحيد ليس بمنفيّ ، بل الأذى فقط .

وكذا يجوز الإبدال من المضاف والمضاف إليه المتعدد ، إذا كان المضاف معمولا لغير موجَب ، نحو : ما جاءني أخو أحد إلا زيدٌ .

وفي حكمه ما في وصف معمول غير الموجَب في نحو : (ما)[8] أتاني غلامٌ لأحد إلا زيدٌ .

قولنا : أو مؤول به يدخل فيه نحو : قَلّما رجل يقول ذلك إلا زيد ، وقلّ رجلٌ يقول ذلك إلا عمرو ، وأقلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيدٌ . وفي : قلَّ رجلٌ ، وقلما رجلٌ ، وأقلُّ رجلٍ معنى النفي .

---

(١) في ص وط : ينصفني .

(٢) ساقط من جـ .

(٣) عدي بن زيد بن حماد بن زيد العبادي التميمي ، شاعر من دهاة الجاهليين ، كان قَرويا من أهل الحِيرة فصيحا يحسِنُ العربية والفارسية ، وهو أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى ، قتله النُّعمان بن المنذر بسبب وشاية نحو سنة ٣٥ قبل الهجرة (الأعلام ٥/ ٤) .

(٤) البيت في ديوانه ١٩٤ ، وفي الكتاب ١/ ٣٦١ ، وفي المقتضب ٤/ ٤٠٢ ، وفي المحتسب ١/ ٦٤ ، وفي الأمالي الشجرية ١/ ٧٣ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٤٨ ، وردّ في ٣/ ٣٥١ على الرضي نسبتَه البيتَ لعدي بن زيد ، وقال : هو من قصيدة لأحيحَة بن الجلاح ، وترجم لأحيحة في ٣/ ٣٥٧ ، وهو أيضا في المغني ١٩١ ، وفي شرح شواهده ٤١٧ .

الشاهد قوله : كواكبها ، فإنه بدل من الضمير في يحكي ، والضمير ليس معمولا للابتداء أو أحد نواسخه ، وترى هنا بصرية - خلافا لسيبويه - لأنه جعلها قلبية .

(٥) الكتاب ١/ ٣٦١ .

(٦) في نحو : ماكلمت أحدا أنصفني إلا زيد .

(٧) في بيت عدي بن زيد السابق .

(٨) ساقطة من ط .

قال أبو علي : قلّما يكون بمعنى النفي الصِّرفِ ، نحو : قلما سرتُ حتى أدخلَها ، بالنصب لا غيرُ ، ولو كان للإثبات لجاز الرفع[1] ، كما يجيء في نواصب الفعل[2] .

قال[3] : ويجيء بمعنى إثبات الشيء (القليل)[4] كقوله[5]:

٢٢٨- قلما عَرَّسَ حتى هِجتُهُ بالتباشيرِ من الصُّبحِ الأول[6]

(والأغلب الأول)[7] .

---

(١) سبق أن ذكرت أن جعل (أقل) ونحوه بمعنى النفي رأي سيبويه والمبرد ، وأبو علي تابع لهما ، انظر صفحة ٢٥٢ تعليقة ٤ ، ورأي أبي علي في قلما وأقل ونحوه مذكور في المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات صفحة ٣٠٠ قال : قلما أجرى نفيا وغلب ذلك فيه ضارع الحرف فلم يقتض الفاعل . ثم قال : ويدلك على إجرائهم إياه مُجرى الحرفِ وأنه لذلك يحسن أن لا يقتضي فاعلا كما يقتضيه سائرُ الأفعال لمشابهته حرفَ النفي في قولهم : قلما سرتُ حتى أدخلها ، ألا ترى أنهم لم يرفعوا الفعلَ بعد حتى كما لم يرفعوه بعد النفي في قولك : ما سرت حتى أدخلها . ونقله البغدادي عن الإيضاح الشعري بتفصيل جيد في الخزانة ٣/ ٣٦٤ - ٣٦٨ .

(٢) ط ٢/ ٢٤٢ .

(٣) يعني أبا علي ، ورأيه هذا في البغداديات ٣٠١ قال عن (كَثُرَ مَا تقولَنَّ ذاك) : ويحتمل أن تكون بمعنى المصدر كأنه (قال) كَثُرَ قولُك ، وكذلك ما حكاه من قولهم : قلما سرت يحتمل هذين الوجهين ، وانظر : الخزانة ٣/ ٣٦٤ .

(٤) في ت : قليل .

(٥) قائله لبيد بن ربيعة العامري ، وتقدمت ترجمته صفحة ٦٤٤ .

(٦) البيت في ديوان لبيد ١٤٢ ، وفي شرح المرزوقي للحماسة ٣٢٢ و ١٨٢١ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٦٣ .

اللغة : قلما : المقصود بهاهنا : قليلا ما ، وقد كفت (ما) الفعل (قلّ) عن طلب الفاعل ، ونقل البغدادي في الخزانة ٣/ ٣٦٤ - ٣٦٨ حديثَ أبي علي عن (أقل وقل وقلما) واستجاده ، وقال : إن الرضي اختصره ، وإنه نقله برمته إتماما للفائدة ولنفاسته . عرس : التعريس ، النزول في آخر الليل للاستراحة والنوم ، وفاعلُه ضمير مستتر يعود على مجود في قوله قبل :

ومجودٍ من صَبَابات الكَرَى عاطف النُّمْرُقِ صَدْق المبتَذَلْ

والمجود : الذي جاده النعاس وألحّ عليه حتى نام ، صبابات الكرى : بقيته ، وعاطف النمرق : الذي عطف نمرقته وثناها ، وصدق المبتذل : الصدق : الصلب القوي ، المبتذل : عكس الصيانة ، هجته : أيقظته ، وحتى هنا بمعنى إلا ، والتباشير : أوائل الصبح المبشرات به (انظر الخزانة ٣/ ٣٦٨ ، ٣٦٩) .

الشاهد : أنشده الرضي عل أن أبا علي قال : إن قلما قد تجيء بمعنى إثبات الشيء القليل ، والكثير أن تكون للنفي الصّرف .

(٧) تكملة من ط .

ولكون أقلِّ رجلٍ مؤولًا بالنفي لا يدخله نواسخ الابتداء ، كما لا تدخل على ما النافية ، ومن ثم كان وصف المضاف إليه (أقلَّ) – في الأشهر – فعلا أو ظرفا ، لأن أصلَ النفي دخولُه على الفعل ، فلو قلت : أقلُّ (رجل)[1] ذى جُمَّةٍ . لم يحسُن ، على ما قال الأخفش[2] .

قال أبو علي : ووصفُه بنحو صالح لا يجوز في القياس[3] . قال : ومن جوز فلإعطائه معنى الفعل[4] ، ألا ترى أن سيبويه أجاز حكايةَ نحو (لبيبةٌ عاقلةٌ)[5] إذا سُمِّيَ به كالجملة .

وفاعلُ قلَّ وقَلَّما لا يكون إلا نكرةً ، وكذا ما أضيف إليه أقلّ ؛ لكونه كالمجرور برب .

قال أبو علي : أقلُّ مبتدأ حذف خبرُه (وجوبا)[6] استغناء بوصف المضاف إليه ، كما حذف خبر مابعد لولا[7] .

وفيما قال نظرٌ ؛ لأنه لا معنى لقولك أقلّ رجل يقول ذلك إلا زيد موجودٌ ، كما لا معنى لقولك أقائم الزيدَان موجود .

قال[8] : أو نقول : هو مبتدأ لا خبر له ، لأن فيه معنى الفعل ، كما في أقائم الزيدان[9] .

وقال بعضهم : نحو ((يقولُ ذلك) في أقلّ رجلٍ)[10] يقول ذلك إلا زيد خبرُ

---

(١) في ت : رجلا .
(٢) الخزانة ٣/ ٣٦٦ نقلا عن الإيضاح الشعري .
(٣) أيضا الخزانة ٣/ ٣٦٦ نقلا عن الإيضاح الشعري .
(٤) الخزانة ٣/ ٣٦٧ نقلا عن الإيضاح الشعري .
(٥) في ص وط : لبيبةٌ وعاقلة ، والصواب ما أثبته ، وفي الكتاب ٢/ ٦٦ : وإذا سميت رجلا بعاقلةٍ لبيبةٌ ، أو عاقلٍ لبيبٍ صرفته وأجريته مُجراه قبل أن يكون اسما .
(٦) في ط : هو جوبا ، ولعله خطأ طباعي .
(٧) الخزانة ٣/ ٣٦٥ نقلا عن الإيضاح الشعري .
(٨) يعني أبا علي .
(٩) الخزانة ٣/ ٣٦٥ نقلا عن الإيضاح الشعري .
(١٠) ساقط من ص .

المبتدأ ، وإلا زيد بدل من ضمير يقول ، وكذا في أقل رجلين يقولان ذلك إلا الزيدان ، وأقل رجال يقولون ذلك إلا الزيدون .

قال : وإنما ثُنّي ضميرُ يقولان ، وجُمِعَ ضمير يقولون ؛ لأن أفعل التفضيل – كما يجيء في بابه[1] – إذا أضيف إلى نكرة فإن كانت مفردةً فهو مفردٌ ، وإن كانت مثناةً أو مجموعةً فهو مثنى أو مجموع ، بخلاف ما أضيف إلى المعرفة ، نحو : أفضل الرجلين وأفضل الرجال .

والحق من هذه المذاهب ثاني قولَي أبي علي[2] ؛ لأنك تقول : أقلُّ من يقول ذلك إلا زيد ، وقَلَّ من يقول ذلك إلا زيد ، ومَنْ نكرةٌ لا بُدَّلَها من وصف ، وأقل رجل يقول ، بمعنى أقلّ من يقول .

فالجملة – إذن – وصفٌ للنكرة كما كانت وصفا لـمَن .

ولا يجوز إبدال زيد من لفظ المضاف إليه في أقل رجل ، لأن أقل (رجل)[3] يكون – إذن في التقدير – مضافا إلى ذلك البدل الذي هو مثبتٌ ، وهو لا يضاف إلا إلى مانفي الحكمُ عنه .

ولا يجوز أيضا إبدالُه من لفظ أقل ، إذ لو أبدلَت منه طرحته في التفسير ، فيبقى : يقول ذلك إلا زيد . ولا يصح[4] .

فالمرفوعُ بعد إلا في مثل هذا المقام معرفةً كان أو نكرة بدلٌ من المضاف إليه أقل – على المعنى المؤولِ به الكلامُ – إذ التقديرُ ما رجل يقول ذلك إلا زيد ، أي ما يقول ذلك إلا زيد.

(وينبغي أن يكون تأويلُ النفي ظاهرا ، ومن ثم ردَّ على الزجاج في تجويز الرفعِ في قوم يونُس في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ ﴾[5] الآية[6] ، فجعل التحضيض كالنفي)[7] .

---

(١) ط ٢/ ١١٧ .
(٢) يعني قوله : إن أقلَّ مبتدأ لا خبر له ، انظر صفحة ٧٤٠ .
(٣) تكملة من ص .
(٤) لأنه لا يجيز الاستثناء المفرغ في الموجب .
(٥) يونس ٩٨ .
(٦) تمامها ﴿ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ ﴾ .
(٧) تكملة من ط .

وقد تُجرَى لفظةُ أَبَى وما تصرفَ منه مجُرى النفي ، قال تعالى : ﴿ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾[1] ﴿ وَيَأْبَى اللهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾[2] والمفرغ لا يجيءفي الموجَب إلا نادرا ، فعلى هذا يجوز نحو : أبى القوم أن يأتوني إلا (زيدٌ)[3] ، إذ حيث يجوز المفرَّغُ يجوز الإبدالُ .

وتأويلُ النفي في غير الألفاظ المذكورة نادرٌ ، كما جاء في الشواذ[4] ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[5] أي لم يطيعوه إلا قليلٌ .

ولا يجوز مات الناس إلا زيدٌ (أي لم يعش الناس إلا زيدٌ)[6] .

وكذا لا يجوز في الأمر والشرط الإبدالُ والتفريغُ ، نحو : ليقم القوم إلا زيد ، وإن قام أحد إلا زيدٌ قمتُ .

وكان الزجاج يجيزُ البدل في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾[7] لتأويله التحضيضَ بالنفي ، لأن المعنى ما آمنت قرية ، إذ اللومُ على ما فات دلالةٌ على انتفائه[8] .

(وقدرَدَّه)[9] النحاة[10] .

---

(١) الإسراء ٨٩ .

(٢) التوبة ٣٢ ، قال الفراء في معاني القرآن ١/ ٤٣٣ : دخلت إلا لأن في (أبيت) طرفًا من الجحد ، ألا ترى أن أبيت كقولك : لم أفعل .

(٣) في ج وص : زيدا .

(٤) نسبها ابنُ خالويه في مختصره لشواذ القراءات صفحة ١٥ إلى أُبَيّ والأعمش .

(٥) البقرة ٢٤٩ ، وقدره أبو البقاء العكبري في التبيان ٨٥ مرفوعا بفعل محذوف كأنه قال : امتنع قليلٌ ، ولا يجوز أن يكون بدلا .

(٦) ساقط من ص .

(٧) يونس ٩٨ .

(٨) سبق تخريج رأيه صفحة ٧٣١ .

(٩) في ط : وقدره ، ولعله خطأ طباعي .

(١٠) أجاز الفراء الرفع في قوم يونس في معاني القرآن ١/ ١٦٧ ، ٢/ ٣٠ ، ونصره أيضا النحاسُ في إعراب القرآن ٢/ ٢٦٩ ، فقال : ومِنْ أحسنِ ماقيل في الرفع ما قاله أبو إسحاق ، قال : يكون المعنى غيرَ قوم يونس ، فلما جاء بإلَّا أعرب الاسم الذي بعدها بإعراب غير . وانظر : البحر المحيط ٥/ ١٩٢ .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[1] فالنصب لا غير[2] .

وقولنا : غير مَردودٍ به كلامٌ تضمَّن الاستثناءَ احتراز عن نحو : (ما قام القوم إلا زيدا)[3] ردًّا على من قال : قام القوم إلا زيدا ، إذ النصبُ ههنا أولى لقصد التطابق بين الكلامين .

وقولنا : وأن لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احترازٌ عن نحو : ما جاءني أحدٌ حين كنت جالسا ههنا إلا (زيدًا)[4] فإن الإبدال ليس بأولى ههنا من النصب ، إذ كونُه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ، ومع تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك[5] .

فإذا تقرر هذا فاعلم أن هذا الاتباع إبدالٌ عن البصرية[6] ، لأن عبرتَه بجواز حذف المتبوع ، وهو هاهُنا جائز .

وقال الكسائيُّ[7] والفراء[8] : إلّا حرفُ عطفٍ بهذه الشروط .

ولا خلاف بينهم في معنى إلا ، وأنه للاستثناء ، وإنما (جعلاه)[9] عطفا لأن البدلَ والمبدلَ منه في كلامٍ واحد ، والمستثنى من حيث المعنى في كلام ، والمستثنى منه في آخر ؛ لأن معنى ما قام القوم إلا زيدٌ : ما قام القوم وقام زيد .

والجواب : أنهما في اللفظ كلام والإبدال معاملةٌ لفظية .

---

(١) هود ١١٦ .

(٢) أجاز الفراء في هذه الآية الرفعَ أيضا : معاني القرآن ١/ ١٦٧ ، ٢/ ٣٠ .

(٣) في ط : ما قام إلا زيدًا ، والصواب ما أثبته ؛ لأنه استثناء تام غير موجب ، فلابد من ذكر المستثنى منه .

(٤) في ص وط : زيد .

(٥) هذا التفصيل في شروط اختيار البدل يوهم أنه مما سبق إليه الرضي ، وقد نسبه السيوطي في الهمع ١/ ٢٢٤ إلى ابن مالك ، ونسبه الأزهري في التصريح ١/ ٣٥٠ إلى الرضي وغيره .

(٦) انظر مثلا : الكتاب ١/ ٣٦٠ ، والأصول ١/ ٣٠٣ ، والمسألة الخامسة والثلاثين من الإنصاف ٢٦٦ .

(٧،٨) هذا مذهب الكوفيين ، وانظر : الأصول ١/ ٣٠٣ ، والإنصاف ٢٦٦ ، ونسب ابن يعيش هذا الرأي إليهما ٢٠/ ٨٢ .

(٩) في ت : حَوَّلاه .

قال بعضهم : لو كان بدل البعض وجب الضميرُ ، وليس من بدل الكل ، ولا الاشتمال ، فهو شبيه ببدل الغلط و (بدل الغلط)[1] لا يكون في فصيح الكلام .

والجواب : أنه بدلُ البعض ، و لم يحتج إلى الضمير لقرينةِ الاستثناء المتّصل ، لإفادته أن (المستثنى بعض)[2] المستثنى منه .

قال ثعلبٌ : كيف يكون بدلًا والأولُ مخالفٌ للثاني في النفي والإيجاب[3] .

والجواب : أنه لا مَنْعَ منه مع الحرف المقتضي لذلك ، كما جاز في الصفة ، نحو : مررت برجل لا ظريفٍ ولا كريم . جعلتَ حرفَ النفي مع الاسم (الذي)[4] بعده صفةً لرجل ، والإعرابُ على الاسم ، كذلك يجعل في نحو : ما جاء القومُ إلا زيدٌ . قولنا : إلا زيد بدلًا والإعرابُ على الاسم .

(ولو كان عطفا لم يكن معنى الكلامِ مع حذف المتبوعِ كمعناه مع ثبوته ، إذ ذلك من أحكام البدل لا من أحكام العطف)[5] .

والفراءُ يمنع النصبَ على الاستثناء إذا كان المستثنى منه منكَّرا ، فيوجب البدَل في نحو : ما جاءني أحد إلا (زيدٌ)[6] . ويجيز النصب والإبدال في : ما جاءني القومُ إلا زيدٌ ، وإلا زيدًا[7] .

ولعله قاس ذلك على الموجَب ، فإنه لا ينتصب المستثنى (فيه)[8] إلا والمستثنى منه معرَّف باللام ، فلا يجوز جاءني قومٌ إلا زيدا ، لأن دخول زيد في قوم المنكَّر غيرُ قطعي حتى يخرُج بالاستثناء .

---

(١) ساقطتان من ص .

(٢) ساقطتان من ص .

(٣) نسبه إليه ابنُ يعيش في شرحه للمفصل ٢/ ٨٢ ، وأجاب عنه بجواب طويل اكتفى الرضيُّ ببعضه .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ت : زيدا ، ولعل الأحسن ما أثبته لأن الإبدالَ فيها واجبٌ عند الفراء .

(٧) قال في معاني القرآن ١/ ١٦٦ : وأما النكرة فقولك : ما فيها أحدٌ إلا غلامُك ، لم يأت هذا عن العرب إلا باتباع ما بعد إلا ماقبلَها ، وقال تعالى : ﴿ مَافَعَلُوه إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُم ﴾ لأن في فعلوه اسما معرفةً فكان الرفعُ الوجهَ .. وهي في قراءة أبي (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا) .

(٨) في ط : منه .

وليس بشيء ؛ لأن امتناعَ ذلك في الموجَب لعدم القطع بالدخول ، (وفي غير الموجب المستثنى داخلٌ في المستثنى منه المنكَّر)[1] .

ولهذا إذا علم في الموجَب دخولُ المستثنى في المستثنى منه المنكّر جاز الاستثناء اتفاقا ، نحو : له عليَّ عشرة إلا واحدا .

وذهب بعضُ القدماء[2] إلى أنه يجب النصبُ على الاستثناء ، ولا يجوز الإبدالُ إذا صُلح الكلام للإيجاب بحذف حرف النفي ، نحو : ما جاءني القومُ إلا زيدا ، فإنه يجوز : جاءني القوم إلا زيدا ، فكما لا يجوز الإبدالُ في الموجَب لا يجيزُه في غير الموجب قياسًا عليه .

وهو باطل، (بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَداءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾[3] بالإبدال[4]، و)[5] بقوله تعالى : ﴿ مَافَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾[6] فإن الفعل يصلح للإيجاب ، مع أن البدل هو المختار .

وأما إذا لم يصلح الفعلُ للإيجاب ، نحو : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ ، وما جاءني رجل إلا عمرو ، فإنه يجيز البدلَ والنصبَ ، إذ لا يجوز : جاءني أحد إلا زيدا ، حتى يقاسَ عليه غيرُ الموجَب في وجوب النصب .

ومن جَعَلَ للفراءِ ولهذا القائل قياسَ غيرِ الموجب على الموجَب ؟ ومن أين لهما ذلك ؟

هذا ولما تقرر أن الإتباع هو الوجهُ مع الشرائط المذكورة[7] ، وكان أكثرُ القراء على

---

(١) ساقط من ص .

(٢) لم أهتد إلى قائله .

(٣) النور ٦ .

(٤) أجاز فيها العكبري في التبيان ٩٦٥ أن تكون نعتا للشهداء أو بدلا منه ، قال : ولو قرئ بالنصب لجاز أن يكون خبرَ كان أو على الاستثناء .

(٥) تكملة من ط .

(٦) النساء ٦٦ وهي قراءة سبعية ، قال في الكشف ٣٩٢/١ : قوله ﴿ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ قرأه ابن عامر بالنصب على الاستثناء .. وقرأ الباقون بالرفع على البدل من الضمير المرفوع في فعلوه ، وهو وجه الكلام .

(٧) قال الرضي صفحة ٧٣٧ : اعلم أن لاختيار البدل في المستثنى شروطا أحدها ، و لم يرد ذكر لثانيها ، واكتفى بسردِ الشروط دون تعداد .

النصبِ[1] في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾[2] تكلف جارُ الله[3] لئلا تكون قراءةُ الأكثرِ محمولةً على وجهٍ غيرِ مختار ، فقال[4] : امرأتُك بالرفع بدلٌ من أحد ، وبالنصبِ مستثنًى من قوله تعالى : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾[5] لا من قوله : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ﴾[5] .

فاعترض عليه المصنفُ بلزوم تناقض القراءتين (إذن ، ولا يجوز تناقضُ القراءات ، لأنها كلَّها قرآنٌ ، ولا تناقضَ في القرآن)[6] قال : وبيان التناقض أن الاستثناء من (أسر) يقتضي كونَها غيرَ مُسْرًى بِها ، والاستثناءَ من لا يلتفت أحدٌ يقتضي كونَها مُسْرًى بها ، لأن الالتفات بعد الإسراء ، فتكون مُسْرًى بها غيرَ مُسْرًى بها[7] .

والجواب أن (أسر)[8] وإن كان مطلقا في الظاهر ، إلا أنه في المعنى مقيد بعدم الالتفات ، إذ المرادُ أسر بأهلك إسراء لا التفات فيه ، إلا امرأتك فإنك تُسري بها إسراءً مع الالتفات ، فاستثن – على هذا – إن شئت من أَسْرِ أو من لا يلتفت ، ولا تناقض .

وهذا كما تقول : (امش ولا تتبخترْ)[9] أي امش مشيا لا تَبَخْتُرَ فيه .

وإذا كان المُستثنى بعدَ المستثنى منهُ قبلَ صفتِه نحو : ما جاءني رجلٌ إلا عمرو خيرٌ من زيد ، فعند سيبويه إتباعُه أولى من النصب[10] .

---

(١) في الكشف ١/ ٥٣٦ : قوله : ﴿ إلا امرأتك ﴾ قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالرفع على البدل من أحد لأنه نهي ، والنهي نفي ، والبدل في النفي وجهُ الكلام .. وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء من النهي ؛ لأن الكلام قد تمَّ قبله ، والأول أحسن .

(٢) هود ٨١ والآية بتمامها ﴿ قَالُوا يَالُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ الَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ ﴾ .

(٣) يعني الزمخشري .

(٤) في الكشاف ٢/ ٢٨٤ : فإن قلت : ما وجه قراءة من قرأ (إلا امرأتك) بالنصب ؟ قلت : استثناها من قوله فأسر بأهلك ، والدليل عليه قراءةُ عبد الله فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك ، ويجوز أن ينتصب عن لا يلتفت على أصل الاستثناء ، وإن كان الفصيحُ هو البدل ، أعني قراءة من قرأ بالرفع فأبدلها عن أحد .

(٥) هود : ٨١ ، وتقدمت .

(٦) ساقط من جـ وص .

(٧) إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١/ ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، وشرح ابن الحاجب لكافيته ٤٥ .

(٨) في ط : الإسراء .

(٩) في ص : امش ولا تتبختر فيه ، كأنه قيل : ولا يلتفت منكم أحد في الإسراء ، وكذا امش ولا تتبختر في المشي ، فَحُذِفَ الجار والمجرور للعلم به .

(١٠) الكتاب ١/ ٣٧٢ .

لأن المبدلَ منه وهو الموصوفُ متقدمٌ ، (وحُكِيَ أن سيبويه يختار)[1] النصب على الاستثناء .

والمازني يختارُ ذلك على الإبدال[2] .

نظرا إلى أن الصفةَ كجزء الموصوف ، فكأنه لم يتقدم عليه جميعُ المستثنى منه ، وأيضا فإن الإبدالَ من شيء علامُة الاستغناء عنه وإلغائه ، ووصفَه بعد ذلك علامةُ الاعتداد به ، والاعتناءُ بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيدٌ .

قوله : ويعرب على حَسَبِ العوامل ، إذا كان المستثنى منه غيرَ مذكور ، وهو في غير الموجَب ليفيد ، مثل : ما ضربني إلا زيد ، إلا أن يستقيم المعنى ، نحو : قرأت إلا يوم كذا ، ومن ثم لم يجز : مازال زيدٌ إلا عالما .

هذا الذي يسميه النحاةُ الاستثناءَ المفرغَ ، والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل إلا ، لأنه لم يشتغل بمستثنى منه ، فعمل في المستثنى .

واعلم أن المنسوب إليه الفعلُ أو شبهُه - كما تكرر ذكره - هو المستثنى منه مع المستثنى ، وإنما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوبُ دون المستثنى ؛ لأنه الجزء الأول ، والمستثنى صار بعده في حيِّز الفَضَلات ، فأُعرب بالنصب .

ثم إنْ أمكن المستثنى للمستثنى منه في الإعراب فهو أولى ، كما في : ما قام القوم إلا زيد ، إيذانًا بكونه من تمام المنسوب إليه ، وعبرة إمكان إتباعه إياه بتجويز حذف المستثنى منه ، وقيام المستثنى مقامه على البدل ، وذلك في غير الموجَب .

وإن لم يجز حذفُه كما في الموجَب لم يجز إتباع المستثنى إياه ، بل وجب نصبُه ؛ لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا[3] .

وأما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجَب ، وجوازه في غير الموجب فلأن

---

(١) في ص : وعزي إلى سيبويه .

(٢) التسهيل ١٠٢ .

(٣) صفحة ٧٢٧ .

المستثنى المتصلَ الذي كلامُنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة إلا المبرد[1] ، وعند أكثر الأصوليين ، أما المبردُ وبعض الأصوليين فإنهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى أجاز بعضهم : جاءني رجل إلا زيدا[2] .

والأول هو الوجه ؛ لأن الاستثناء إخراج اتفاقا ، وهو لا يكون إلا بعد تحقق الدخول ، ثم إن المخرَج منه إنما يصح حذفه إذا قام عليه دليل ، والدليل المستمر دلالتُه على المخرج منه هو المستثنى ؛ لأنه يعرف به أن المقدر متعددٌ من جنسه يعمه وغيرَه ، وذلك المتعدد المقدُر لا يمكن أن يكون بعضا من الجنس غير مَعين ؛ لأنه لا يتحقق – إذن – دخولُ المستثنى فيه ، ولا أن يكون بعضا معينا يدخلُ فيه المستثنى قطعا ، لعدم قيام قرينة في الأغلب على مثل ذلك البعض فلم يبق إلا جميعُ الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه .

وتقدير جميع الجنس جائزٌ في غير الموجب ، نحو : ما قام إلا زيد ، لأن اشتراك جميع أفراد الجنس في انتفاءِ وقوع الفعل منها أو عليها ، ومخالفة واحدٍ إياها في ذلك مما يكثر ويغلب . وأما اشتراكُها في وقوع الفعل منها أو عليها ، ومخالفةُ واحد إياها في ذلك فمما يقل ، نحو قولك : كلُّ حيوان يحرك الفكَّ الأسفل في الأكل إلا التمساحَ ، ويعلم اللهُ إلا قِدَمَ العالم أو حدوثَ ذاته ، ويستطيع تعالى إلا المستحيلات[3] ، وقرأت إلا يومَ كذا ، وضربته إلا بالسوط[4] ، قال تعالى :

---

(١) لم أجد في المقتضب ما يؤيد هذا ، ووجدته منع أن تقول : هذا درهم إلا جيد . ٤/ ٤٢٢ مع أنه يمكن أن يدخل جيد تحت درهم .

(٢) فصّل هذه المسألة القرافي في كتابه الاستغناء من ٥٧٧ – ٥٧٩ ، وانظر العدة في أصول الفقه ٢/ ٦٧٣ ، ٦٧٤ .

(٣) مذهب السلف أن الله تعالى لا يخفى عليه شيء ، بل يعلم كل شيء ، وأنه تعالى يقدر على كل شيء ، ففي هذين المثالين اختلال في العقيدة ، وهو يمثل مذهب المعتزلة ، الذين يرون أن الله عز وجل يمكن أن يعلم بعض الأشياء دون بعض ، وأنه يمكن أن يقدر على بعض الأشياء دون بعض ، لذا وجب التنبيه إلى ذلك .

(٤) تحدث الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم (القسم الأول جـ ١/ ١٧٢ – ١٨٧) عن وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب ، وذكر أن النحاةَ لا يجيزونه ، إلا أن ابن الحاجب أجازه في الفضلات بشرط الإفادة ، نحو : قرأت إلا يوم كذا .

ثم قال الشيخ ١/ ١٧٣ : أحصيت آيات الاستثناء في القرآن الكريم ، وكان من ثمرة هذا الاستقراء أن وجدت =

﴿ وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ ﴾[1] .

ويمكن أن يقوم في بعض المواضع على بعضٍ معيّن من الجنس معلومٍ دخول المستثنى فيه دليلٌ[2] ، كما إذا قيل لك : مالقيتَ صناعَ البلد ؟ فتقول : لقيت إلا فلانا ، لكن الأغلب عدمُ التفريغ في الموجب .

(ويجوز التفريغ في موجب مؤول (بالمنفي)[3] ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾[4])[5] .

فإذا تقرر هذا قلنا : إن المستثنى منه لمَّا حذف لقيام القرينة ، والمنسوبُ إليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى وآلةِ الاستثناء ، وكان المستثنى (منه)[6] – كما تقدم[7] –

= آياتٍ كثيرةً جاء فيها الاستثناءُ المفرغ بعد الإيجاب ، وبعض هذه الآيات جاء الإثباتُ فيها مؤكَّدا ، مما يُعْدُ تأويلَ هذا الإثباتِ بنفيٍ ، مثل قوله تعالى : ﴿ وإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِين ﴾ . ثم قال ١/ ١٧٥ : كان يجمل بابن الحاجب الذي أجاز وقوعَ الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب في الفضلات وشرط له الإفادةَ أن يحتكم إلى أسلوب القرآن الكريم .. فلا يمثل بهذا المثال الهزيل : قرأت إلا يومَ كذا ، ومن أين جاءت الفائدة في هذا المثال ؟ وهل من المستطاع أن يقرأ الإنسان في جميع أيامه حتى وهو طفل رضيع ، أليس هذا من الكذب الذي منعوا وقوع المفرّغ بعد الإيجاب بسببه .

وتخصيص العصامِ الأيامَ بأسبوع أو شهر أو سنة ليس عليه دليلٌ في الكلام ، ولو اعتبرنا مثل هذا التخصيص مسوغا لجاز : ضربني إلا زيد ، وتريد بالضاربين جماعةً معينة ، إخوتَك ، أبناءَك ، وهو ما منعه ابن الحاجب .

ثم ذكر الشيخُ عضيمة الآيات التي ورد فيها الاستثناء المفرغ في الإيجاب في القرآن ١/ ١٧٦ ، ١٧٧ .

ثم ذكر إعراب المعربين والمفسِّرين للآيات المذكورة ، ورد على من يتمحل تأويل هذه الآيات جميعَها بالنفي بما قاله أبو حيان في بحره المحيط ١/ ٢٨٧ في الرد على من أول قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ بقوله : لم يفوا ، قال : فليس بشيء ؛ لأن كلَّ موجَب إذا أخذت في نفي نقيضه أوضده كان كذلك ، فليجز : قام القوم إلا زيدٌ ، لأنه يؤول بقولك : لم يجلسوا إلا زيدٌ ، ومع ذلك لم تعتبر العرب هذا التأويلَ فتبنَى عليه كلامها .

(١) الأنفال ١٦ وإعراب متحرفا هنا حال .

(٢) فاعل يقوم في قوله : ويمكن أن يقوم .. إلخ .

(٣) في ط : بالنفي .

(٤) الإسراء ٨٩ . وكفورا هنا مفعول به .

(٥) ساقط من جـ وص . من قوله : ويجوز التفريع إلى هنا .

(٦) تكملة من جـ وص وط .

(٧) صفحة ٧٤٧ ، ٧٤٨ .

أولى بأن يُعرَب بما تقتضيه العاملُ ، لكونه جزءًا أولَ صار[1] المستثنى متعيِّنا لقبول ما اقتضاه العاملُ من الإعراب ، إذ لم يبق من أجزاء المنسوب إليه القابلةِ للإعراب غيرُه .

فعلى هذا سقط الاعتراضُ بأنه كيف يُسنَد الفعلُ المنفي في : ما قام إلا زيد إلى الفاعل المرادِ وقوعُ الفعل منه ؛ لأنه ليس تمامَ المسند إليه في الحقيقة في نحو : (ما قام)[2] إلا زيد ، كما لم يكن القومُ تمامَ المسند إليه في : ما قام القوم إلا (زيدًا)[3] ، بل كل واحد منهما جزءُ المسند إليه حقيقةً ، وإن كان (كالمسند)[4] إليه لفظا .

والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل ، وفي المبتد أو الخبر .

أما الفاعلُ والملحقُ به فنحو : ما ضَرَبَ إلا زيد ، وما ضُرِبَ إلا زيد ، وليس منطلقا إلا زيدٌ .

والمفاعيل نحو : ما ضربت إلا زيدا ، وما مررت إلا بزيد ، و ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾[5] ، وما رأيته إلا يوم الجمعة ، وإلا قُدامك ، وما ضربته إلا تأديبا .

وأما المفعول معه فلا يجيء بعد إلا ، لا يقال : لا تَمْشِ إلا وزيدا ، ولعل ذلك لأن مابعد إلا كأنه منفصل – من حيث المعنى – عما قبله ، لمخالفته له نفيا وإثباتا ، فإلا مؤذِنٌ – من حيث المعنى – بنوع من الانفصال ، وكذا الواو ، فاستُهجِن عملُ الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ، ولهذا لم يقع من التوابع بعد إلا عطفُ النسق ، فلا يقال : ما قام زيد إلا وعمرو ، كما تقع الصفة .

وأما وقوع واو الحال بعدها نحو : ما جاءني زيد إلا وغلامه راكب ، فلعدم ظهور عمل الفعل – لفظا – فيما بعد الواو ، بل هو مقدَّر .

---

(١) جواب في قوله : إن المستثنى منه لما حذف .. إلخ .

(٢) في ت : قام ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٣) في ص : زيد .

(٤) في ت : المسند .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَارَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِى مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴾ الجاثية ٣٢ .

ويقع بعد إلا (من الملحقات بالمفعول)[1] الحالُ ، نحو : ما جاء زيد إلا راكبا ، والتمييزُ نحو : ما امتلأ الإناء إلا ماء .

ونحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾[2] الواوُ للحال ، لأن صاحبَ الحال عامٌّ ، وقيل : الجملةُ صفةٌ للنكرة ، وأتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملةٌ بإلا ، فحصل للصفة انفصالٌ من الموصوف بوجهين ، بكونِها جملةً ، وبإلا ، فجيء بالواو رابطةً[3] .

ونحوُ ذلك قولُهم في خبر ليس وما : ليس أحد إلا وهو خيرٌ منك ، وما رجل إلا وأنت خيرٌ منه ، وكذا في قولك : ما كان أحد إلا وأنت خيرٌ منه ، وكذلك المفعولُ الثاني في باب علمت ، نحو : ما وجدت زيدا إلا وهو فاضل .

وربما جاء الواو في خبر كان بغير إلا (كقول علي رضي الله عنه)[4] : قد كنتَ وما أهدَّدُ بالحرب[5] ، تشبيهاً بالحالية .

وأما التفريغُ في المبتدأ والخبر وفروعهما ، فنحو : مازيد إلا قائم ، وما قائم إلا زيد ، ولا غلامَ رَجل إلا ظريف ، ولم يكن زيد إلا عالما ، وما ظننتك إلا بخيلا ، ولم أعلم أن فيها إلا زيدا ، فزيدًا اسمُ أن .

ولو قلت : لم أعلمْ أن إلا زيدًا فيها ، وزيدٌ إلا راكبا لم يأتني لم يجز – لما تقدم[6] – أن إلا لا يتقدم في المفرَّغ على الحُكم ، وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى

---

(١) ساقط من ص .

(٢) الحجر ٤ .

(٣) ذكر ذلك أبو البقاء العكبري في التبيان ٧٧٧ فقال : قوله تعالى : ﴿ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ ﴾ الجملة نعت لقرية كقولك : ما لقيت رجلا إلا عالما .

وقال عن الواو في التبيان ١٧٣ عند قوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ . جملةٌ في موضع نصب ، فيجوز أن يكون صفة لشيء ، وساغ دخول الواو لما كانت صورةُ الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالا ، ويجوز أن تكون حالا من النكرة لأن المعنى يقتضيه .

(٤) في ت : كقوله عليه السلام ، وفي ص : كقوله رضي الله عنه .

(٥) من كلام (في معنى) طَلْحة بن عبيد الله انظر نهج البلاغة ١/ ٤١٢ .

(٦) صفحة ٧٣٠ .

منه معا ، فيجوز : كيف إلا زيدًا إخوتُك ؟ وأين إلا زيدا إخوتُك ؟ لأن العاملَ – أي الحكمَ – أين وكيف ، والمستثنى منه إما الضمير فيهما وإما إخوتك .

وكذا تقول : من إلا زيدًا إخوتُك ، ومَنْ مستثنى منه .

وتقول : هل عندك إلا زيدا أحد ، وما عندك إلا زيدا أحد .

ولا يجوز : ما إلا زيدا عندك أحدٌ ، وهل إلا زيدًا عندك أحد ؛ لتقدم الاستثناء عليهما[1] .

وفي المفعول المطلق إذا كان للتأكيد ، ووقع بعد إلا إشكالٌ ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾[2] وذلك أن المستثنى المفرغ يجب أن يُستثنى من متعدد ، مقدّر ، معربٍ بإعراب المستثنى ، مستغرِق لذلك الجنسِ – كما تقدم[3] – حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ، ثم يخرجَ بالاستثناء ، وليس مصدرُ نظنُّ محتمِلا مع الظنِّ غيرهَ ، حتى يخرج الظنُّ من بينهِ .

وحله أن يقال : إنه محتمِل من حيث توهُّم المخاطب ، إذ ربما تقول : ضربت – مثلا – وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه ، كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب ، فنقول : ضربت ضربا ، لرفع ذلك التوهم ، كما أنك إذا قلت : جاءني زيد ، جاز أن يُتَوَهَّم أنه جاءك من يجري مجراه ، فقلت : جاءني زيدٌ زيدٌ ، لرفع (ذلك)[4] الوهم ، فلما كان قولك : ضربت محتملا للضرب وغيره ،– من حيث التوهم – صار المستثنى منه في : ماضربت إلا ضربا ، كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم ، فكأنك قلت : ما فعلت شيئا إلا ضربا قال[5] :

---

(١) يعني على المستثنى منه والحكم (أي العامل) .

(٢) الجاثية ٣٢ وتقدمت صفحة ٧٥٠ .

(٣) صفحة ٧٤٩ .

(٤) في ص وط : هذا .

(٥) قائله الأعشى ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ١١٨ .

-٢٢٩- وما اغْتَرَّه الشيبُ إلا اغترارا[١]

قال ابن يعيش : هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير ، أي : إن نحن إلا نظن ظنا ، وما اغتره إلا الشيب اغترارا[٢] .

وهو تكلف . .

وأما الاستثناء في التوابع ، ففي البدل نحو : ما جاءني أحد إلا زيدٌ ، لكنه غيرُ مفرغ ، وكلامنا في المفرغ ، ولا (مانع)[٣] من كون سائر أنواع البدل مفرغةً ، نحو : ما سلب زيد إلا ثوبُه - في بدل الاشتمال - وما ضرب زيدٌ إلا رأسُه - في بدل البعض - أي ما سلب زيد شيء منه إلا (ثوبه)[٤] ، وما ضرب زيد عضو (منه)[٥] إلا رأسه .

و (أما)[٦] عطفُ النسق فلم يجئ فيه - لما تقدم[٧] -.

وكذا عطف البيان[٨] والتأكيد ، وذلك لأن عطفَ البيان لو جاء لكان مستثنى من مقدَّر متعدد هو أيضا عطفُ بيان ، وكونُه متعددا مخالف لكونه عطفَ بيان ، لأنه إما عَلَمٌ أو مختص مثلُه ، وكذا التأكيد ؛ لأنه لم توضع ألفاظ عامة شاملة لألفاظ التأكيد

---

(١) صدره : أحل له الشيب أثقاله ، والبيت في ديوانه ٩٥ ، وفي شرح ابن يعيش ٧/ ١٠٧ ، وفي الضرائر لابن عصفور ٢١٢ ، وفي المغني ٣٨٩ ، وفي شرح شواهده ٧٠٤ ، وفي الخزانة ٣/ ٤٧٤ .

اللغة : أحل : أنزل ، أثقاله : أراد ما يثقله من متاع ونحوه .

الشاهد : أنشده الرضي على أن الاستثناء المفرغ إذا جاء في المفعول المطلق المؤكدٌ لعامله ، فإن حله أن يكون بناءً على توهم المخاطب ، فتأويل البيت ما فعل الشيب شيئا إلا أغترارَ صاحبه .

(٢) شرح ابن يعيش للمفصل ٧/ ١٠٧ ، ونسب هذا الرأي ابنُ هشام في المغني إلى أبي علي الفارسي ، فقال صفحة ٣٨٨ ، ٣٨٩ : وأجاب - يعني الفارسي - بأن إلا قد توضع في غير موضعها . ثم ذكر الآية والبيت ثم قال : أي إنْ نحن إلا نظن ظنا ، وما اغتره اغترارا إلا الشيبُ ، وانظر : الخزانة ٣/ ٣٧٤ .

(٣) في ص وط : منع .

(٤) في ط : ثوبه منه .

(٥) في ط : له .

(٦) ساقطة من ص وط .

(٧)صفحة ٧٥٠ قال : لأن إلا مؤذنٌ من حيث المعنى بنوع من الانفصال ، وكذا الواو ، فاستُهجن عملُ الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل .

(٨) هذا أيضا يؤذن باعتراف الرضي باستقلال عطف البيان عن البدل .

نحو : عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها ، حتى (تقدرها)[1] وتخرج ألفاظ التأكيد منها .

والوصف نحو : (ما)[2] جاءني (أحد)[3] إلا ظريف ، ومالقيت أحدًا إلا أنت خير منه .

وفيه[4] وفي خبر المبتدأ نحو : ما زيد إلا قائم ، وفي الحال نحو : ما جاءني (زيد)[5] إلا راكبا إشكالٌ ؛ لأن المعنى يكون – إذن – ما جاءني أحد (متصف)[6] بصفة (إلا بصفة)[7] الظرافة ، وما زيد متصف إلا بصفة القيام ، وما جاءني زيدٌ على حال من الأحوال إلا على حال الركوب ، وهذا محال ؛ لأنه لابد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ، ولو لم يكن إلا التحيزَ ونحوهَ ، وكذا في الخبر والحال .

وذكر المصنف في حلّه وجهين :

أحدهما : أن القصدَ بالحصر المبالغةُ في إثبات الوصف المذكور حتى كأن مادونه في حكم العَدَم .

وثانيهما : أنه نفي (لِمَا يمكن)[8] انتفاؤه من الوصف (المضادّ)[9] للوصف المثبَت ، لأنه معلوم أن جميعَ الصفات يستحيل انتفاؤها[10] .

وقال المالكي في الصفة : إنها صفة (بدل)[11] محذوفٍ ، أي ما جاءني أحد إلا رجلٌ ظريف[12] .

---

(١) في ط : يقدرها .
(٢) ساقطة من ط .
(٣) في ص : من أحد .
(٤) يعني في الوصف .
(٥) ساقطة من ص .
(٦) في جـ : متصفا .
(٧) ساقطتان من ص .
(٨) في ت : لما لم يمكن ، والصواب ما أثبته .
(٩) في ص : المضاف .
(١٠) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٧٧ ، ٣٧٨ .
(١١) في جـ : تدل على .
(١٢) في التسهيل ١٠٥ : ولا يليها – يعني إلَّا المؤولةَ بغير – نعتٌ لما قبلها ، وما أوْهَمَ ذلك فحال أو صفة بدل محذوف ، خلافا لبعضهم .

ويمكن أن يقال مثلُه في الحال وخبر المبتدأ ، ولكنْ فيه نظر ؛ لأنه يلزمه أن يجوِّز النصبَ على الاستثناء ، كما لو ظهر موصوفُه ، فنقول : ما جاءني أحد إلا طويلا على الاستثناء ، ولم يُسمَع .

والفراء يجيز النصبَ على الاستثناء في المفرّغ ، نظرا إلى المقدر[1] ، استدلالا بقوله[2] :

٢٣٠- يطالبني (عمّي)[3] ثمانين ناقة ومـــالي ياعفـــراء إلا ثمانيـــا[4]

ويجوز أن يريد إلا ثمانيةُ جمال ، فرخم في غير النداء ضرورة[5] .

وما أجازه مردود ، لوجوب قيام المستثنى مقامَ المقدر في الإعراب ، ولا سيما في الفاعل ، إذ لا يجوز حذفُه إلا مع قائم مقامَه ، وهو يجيز ما قام إلا زيدا .

قوله : وهو في غير الموجب ليفيد .

يعني بغير الموجب (التمني)[6] والنهي ، والاستفهام ، والنفي الصريح أو المؤول - كما ذكرنا -.

---

(١) نسب السيوطي هذا الرأي إلى الكسائي في الهمع ١/ ٢٢٣ وقال : ووافق الكسائيَّ على إجازة النصب طائفةٌ ، واستدلوا بقوله :

لم يبـــق إلا المجدَ والقصائـــدا غيرُك يا ابـن الأكـرمين والـدا

وقال أبو حيان : وهو مبني على ما أجازه من حذف الفاعل .

(٢) قائله عروة بن حزام المترجم له صفحة ٦٦٠ من قصيدة على قافيته النون المكسورة .

(٣) في ت : عم .

(٤) البيت بهذه الرواية في شرح الرضي ، وفي الخزانة ٣/ ٣٧٥ ، وبرواية أخرى هي

يكلفنـــي عمـــي ثمانين بكـــرة ومـــالي يـــا عفـــراء غيـــرُ ثمان

في ديوان شعر عروة صفحة ١٩ ، وفي أمالي القالي من قصيدة طويلة عدتها ثلاثة وسبعون بيتا ٣/ ١٦٠ ، وأوردها بهذه العدة البغدادي في الخزانة ٣/ ٣٧٦ - ٣٨١ .

الشاهد : أنشده الرضي على أن الفراء يجيز النصب في الاستثناء المفرغ نظرا إلى المقدر .

(٥) لا يظهر أن الشاعر قصد ذلك ، وذكر النياق في أول البيت دليل على إرادة النياق ، والرواية الأخرى للبيت تدل على ذلك أيضا .

(٦) ساقطة من ج وط ، والعبارة في ص : يعني بغير الموجب النفي الصريح والمؤول - كما ذكرنا - والاستفهام والنهي .

قوله : ليفيد .

قد تقدم أنك لو قلت : قام إلا زيد لكان المعنى قام جميعُ الناس إلا زيد[1] ، وهو بعيد ، وقرينةُ (تخصيص)[2] جماعة من الناس من جملتهم زيدٌ منتفيةٌ – في الأغلب – فامتنع الاستثناء المفرغ (في الموجب) .

قوله : إلا أن يستقيم المعنى .

أي يستقيم[3] في الإيجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه ، نحو : قرأت إلا يوم كذا ، إذ لا يبعد أن يقرأ في جميع الأيام إلا اليوم المعين ، وأغلبُه أن يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال – كما تقدم[4] .

قوله : ومن ثَمَّ .

أي من جهة أن المفرغ إنما يجيء في غير الموجب امتنع مازال زيد إلا عالما ، لأن مازال موجَب ، إذ النفى إذا دخل على النفي أفاد الإيجابَ الدائمَ – كما يجيء في الأفعال الناقصة[5] – فيكون المعنى : دام زيد على جميع الصفات ، إلا على صفة العلم ، وهو محال .

ولقائل أن يقول : احمِلْ الصفاتِ المثبتةَ على ما يمكن أن يكون مثلُه (عليها)[6] مما لا يتناقض ، (واستثنِ)[7] من جملتها العِلْمَ ، كما قيل (في)[8] : مازيد إلا عالم ، في الصفات المنفية ، أو احمْلِ ذلك على المبالغة في نفي صفة العلِم ، كأنك قلت : أمكن أن يجتمع فيه جميعُ الصفات إلا صفة العلم ، كما حملت هناك على المبالغة في إثبات الوصف .

---

(١) صفحة ٧٤٨ – ٧٤٩ .

(٢) في ط : تخصص .

(٣) ساقط من ص .

(٤) صفحة ٧٤٩ .

(٥) ط ٢/ ٢٩٥ .

(٦) ساقطة من ط .

(٧) في ج وص : وأستثنى .

(٨) ساقطة من ص وط .

قال المصنف : ووجه آخرُ ههنا في منع نحو : مازال زيد إلا عالما ، وذلك أن مازال لإثبات خبرِه ، وإلا للنفي بعد ذلك الإثبات فيكون خبرُه مثبا منفيا[1] .

ولقائل أن يقول : مازال لإثبات خبره إن لم يعرض مايقلبه إلى النفي لا مطلقا ، كما أن ليس لنفي خبره إلا إذا عرض ما يقتضي إثباتَه نحو : ليس زيد إلا فاضلا .

قوله : وإذا تعذر البدلُ على اللفظ أُبْدِلَ على الموضع ، مثل ما جاءني من أحد إلا زيدٌ ، ولا أحد فيها إلا عمرو ، وما زيد شيئا إلا شيءٌ ، لأن مِنْ لا تزاد بعد الإثبات ، وما ولا لا تقدَّران عاملتَين بعد الإثبات ، لأنهما عملتا للنفي ، وقد انتقض النفيُ بإلا ، بخلاف ليس زيد شيئا إلا شيئا ، لأنها عملت للفعلية ، فلا أثر لنقض معنى النفي ، لبقاء الأمرِ العاملةِ هي لأجله ، ومن ثم جاز ليس زيدا إلا قائما ، وامتنع مازيد إلا قائما .

اعلم أنه يتعذر البدلُ على اللفظ في أربعة مواضع :

في المجرور بمِنْ الاستغراقية ، والمجرور بالباء المزيدةِ لتأكيد غيرِ الموجب نحو : ما زيدٌ أو ليس زيدٌ أو هل زيدٌ بشيء ، وفي اسم لا التبرئة إذا كان منصوبا أو مفتوحا نحو : لا رجل ولا غلام رجل ، وفي (الخبر)[2] المنصوب بما الحجازية .

وإنما تعذر الإبدال من لفظ المجرور بمن المذكورة ، لأنها وُضِعَت لتفيد أن عدمَ الإيجاب شاملٌ لجميع أفراد المجرور بها ، سواء باشرت المجرور كما في : (ما)[3] جاءني من رجل ، أو كان تابعا لمباشرها نحو : ما جاءني من رجل وامرأة ، و (إلا) الآتيةُ بعد غير الموجب (ناقضةٌ)[4] لعدم الإيجاب ، ومع بطلان عدم الإيجاب كيف يشمل أفراد ما بعدها .

---

(١) في شرحه لكافيته ٤٦ : ثم إنه لو سُلِّم أنه يجوز الاستثناءُ المفرغ في الواجب ، فإنه لا يستقيم ههنا ؛ لأن وضعَ مازال لإثبات ما انتصب بها ، وإلّا بعد الإثباتِ للنفي فيما بعدها ، وهو خبرُ مازال ، فيصير هذا المنصوب مثبتا لكونه خبرا لما زال ، منفيا لوقوعه بعد إلا بعد الإثبات ، فيصيرُ منفيا مثبتا في حالة واحدة ، وهو محال .

(٢) ساقط من ص .

(٣) ساقطة من ص وط .

(٤) في ط : ناقصة ، ولعله خطأ طباعي .

وكذا تعذرَ الإبدالُ من لفظ المجرور بالباء المذكورة لأنها وضعت لتدل على تأكيد عدم إيجاب مضمون المجرور بها ، سواء كان مجرورا مباشرا لها نحو : ما زيد بقائم ، أي قيامُه غيرُ ثابت قطعا ، أو تابعا للمباشر لها نحو : ما زيد بقائم و (لا)[1] قاعد ، وإلا الآتية (بعدها)[2] مبطلةٌ لعدم الإيجاب ، ومع بطلانه كيف يبقى مؤكَّدا ..

وكذا يتعذر الإبدال من اسم لا وخبر ما المذكورتين ؛ لأن عملَ الحرفين إنما كان لأجل نفيهما – كما ذكرنا قبل[3] – وإلا تُبطل النفي الذي عملا له ، فكيف يعملان مع عدم سبب العمل .

ولا يجوز على مذهب الأخفش أيضا الإبدالُ من لفظ المجرور بمن المذكورة ، وإن كان مذهبُه تجويزَ زيادة من في الموجب[4] ، نحو : قد كان من مطر[5] ، و ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾[6] لأن كلامنا في من الاستغراقية ، ولا يمكنه أن يرتكبَ جوازَ زيادتها في الموجب ، والتي يجوز زيادتها في الموجَب ليست هذه .

وكذا الباءُ المزيدةُ في نحو : ألقى بيده ، وكفى بالله ، وبحسبك غير هذه التي نحن فيها ، أي : التي لتأكيد غير الإيجاب .

وقد أجاز الكوفيون إعمالَ من والباءِ المذكورتين – أي المختصتين بغير الإيجاب – فيما بعد إلا إذا كان منكَّرا ، نحو : ما جاءني من أحدٍ إلا رجلٍ فاضلٍ ، وما زيد بشيء إلا شيء حقيرٍ ، وأما إذا كان معرَّفا فلا[7] .

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) في ص : بعدما .

(٣) صفحة ٣٤٠ وما بعدها .

(٤) قال في معاني القرآن ٩٨ ، ٩٩ : وأما قوله : ﴿ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وقِثَّائِهَا ﴾ البقرة ٦١ . فدخلت فيه (من) كما تقول في الكلام : أهل البصرة يأكلون من البر والشعير ، وتقول : ذهبت فأصبت من الطعام ، تريد شيئا ، ولم تذكر الشيء .. وإن شئت جعلته على قولك : ما رأيت من أحد ، تريد ما رأيت أحدا .

فإن قلت : إنما يكون هذا في النفي والاستفهام ، فقد جاء في غير ذلك ، قال : ﴿ وَنُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ البقرة ٢٧١ . فهذا ليس باستفهام ولا نفي .. وتقول العرب : قد كان من حديث ، فخل عني حتى أذهب .

(٥) في المسائل المشكلة (البغداديات) ٢٤٢ : وحكى أبو الحسن أنهم يقولون : قد كان من مطر وكان من حديث ، يريدون كان مطر وكان حديث ، ولم يجز سيبويه هذا (الكتاب ١/ ١٧) .

(٦) نوح : ٣ .

(٧) نسب : ذلك إليهم أيضا ابن يعيش في شرحه للمفصل ٢/ ٩١ .

ولعلهم نظروا إلى أن عدم الإيجاب – وإن زال بإلا – إلا أن مِنْ الاستغراقيةَ لما لزمت المنكَّر وضعا ، والباءُ المذكورةُ أصلُها أن تدخلَ على النكرة ؛ لأن موضعَها الخبرُ ، وأصلُه التنكيرُ جاز أن تعملا في المنكّر ، لمشابهته ما ينبغي أن تدخلا (عليه)[1] وإن كان في حيِّزِ الإيجاب ، وسهل ذلك عدمُ مباشرة الحرفين للمجرورين .

والأولى المنع من ذلك ؛ لأن العلةَ المذكورة قبلُ[2] في امتناع جرهما لما بعد إلا تعم المعرف والمنكرّ ، وما ذكروه كان يمكن أن يعتذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد إلا بهما .

وقال أبو علي ، إنما لم يجز البدلُ في : ما جاءني من أحد إلا زيد ، ونصبُه في : لا رجل إلا زيدٌ ؛ لا متناع دخول مِن الاستغراقية على المعرفةِ ، وعملِ لا التبرئة فيها[3] .

ولا يطرد هذا التعليلُ في نحو : ما جاءني من أحد إلا رجلٌ صالح[4] ، ولا يجوز جرُّه اتفاقا (من البصريين)[5] ولا في نحو : لا رجل في الدار إلا رجل فاضلٌ ، فإنه لا يجوز إبدالُه على اللفظ إجماعا .

ولنا أن نقول : إنما لم يجز الإبدال على لفظ اسم لا وخبر ما المذكورتين ؛ لأن إعمالَهما فيما بعد إلا يقتضي بقاءَ نفيهما (بعدها)[6] ، (إذ لا يعملان إلا للنفي ، ومجيء إلا يقتضي زوالَ نفيهما بعدها)[7] فيلزم التناقضُ .

فإن قيل : يلزم مثله في ليس ، ويجوز اتفاقا : ليس زيدٌ شيئا إلا شيئا لا يُعبأ به ؛ لأن معنى ليس وما (سواءٌ)[8] إجماعا منهم .

---

(١) في ت وجـ : به ، وفي ط : فيه ، والتصحيح من ص .

(٢) صفحة ٧٥٧ ، ٧٥٨ .

(٣) الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ٢/ ٧٠٤) .

(٤) وذلك لجواز دخول من الاستغراقية على النكرة الموصوفة .

(٥) فيما عدا ط : منهم ، ولعل الصواب ما أثبته ؛ لأنه نقل قبل قليل رأي الكوفيين في إجازة جرما بعد إلا في نحو : ما جاءني من أحد إلا رجل فاضل .

(٦) في ط : بعدهما ، والصحيح ما أثبته ؛ لأن الضمير عائد إلى إلا لا إلى لا وما .

(٧) ساقط من ص ، وبعدها في ط : بعدهما ، والصواب ما أثبته .

(٨) في ط : سوى . والصواب ما أثبته .

قلت : سلمنا تساويَ معنيَيْهما ، ولا يلزم التناقضُ ؛ لأن إعمال ليس فيما بعد إلا (لا)[1] يقتضي بقاءَ نفيها بعدها ، إذ عملها ليس للنفي ، بل لكونها فِعْلًا ، وفعليتُها لا تزول بإلا كما يزول نفيها .

فإن قيل : فقد أثبتَّ لها معنيين أحدُهما يزول بإلا وهو النفي ، والآخر لا يزول به وهو الفعليةُ ، و « ما » مثلُها في المعنى اتفاقا ، فيلزم أن يكون في ما أيضا معنى الفعلية .

قلت : كان معنى ليس في الأصل ما كان ، وإنما حكمنا بذلك للُحُوق علامات الأفعال إياها ، نحو : ليست ولست ، ثم (سُلِبَتْ)[2] الدلالةَ على الزمن الماضي ، فبقيت مفيدةً لنفي كون مضمون خبرها مطلقا ، أو في الحال – كما يجيء[3] – ومعنى نفي كون مضمون الخبر – وهو معنى ليس – ونفي مضمون الخبر – وهو معنى ما – شيءٌ واحدٌ في الحقيقة والمغزَى ، وإن كان في نفي الكون معنى الفعليةِ ، وليس في إيجاد معنى النفي في (لفظٍ)[4] آخرَ ذلك ، وهو معنى ما ، فمن ثَمَّ قيل إنهما بمعنى واحد في الحقيقة ، ورب شيئين معناهما الوضعي (مختلف)[5] ومؤداهما شيء واحد .

فإذا ثبت هذا قلنا : إن إلا نقضت معنى النفي في ليس ، وبقي معنى الكون وهو الناصب للخبر – دون النفي – بحالِه ، كما في ما كان زيد إلا منطلقا .

وأما أنَّ ليس – أيضا – تفيدُ إيجادَ معنى نَفْي الكونِ في لفظٍ آخر ، وهو الجملة بعدها فينبغي أن يكون حرفًا ، ولا يكون فيها معنى الفعليةِ !

فالجواب : أن ذلك فيها عارضٌ ، وكان أصلُها أن تكونَ بمعنى ما ثبت ، وما حصل ، فتفيدَ معنًى في نفسها كسائر الأفعال التامة ، فإفادتُها للكون المنفيِّ في غيرها ، وإفادةُ لفظ كان الكون المثبت في غيرها عارضةٌ ، كتجرد عسى وبئس عن الزمان – كما سبق في أول الكتاب .

---

(١) تكملة من جـ وص وط ، وهي لازمة .
(٢) في ط : سلب .
(٣) ط ٢/ ٢٩٣ .
(٤) في ط : لفظا ، وهو خطأ .
(٥) في ت وص : مختلفان .

فإن قلت : فإذا لم يجز الجرُّ ولا النصب فيما بعد إلا في نحو : ما زيد بشيء إلا (شيءٌ)[1] لا يعبأ به ، ولم يجز النصب في : ما زيد شيئا إلا شيء لا يعبأ به ، فما وجهُ الرفع ؟

قلت : المبتدأُ والخبر يترافعان – كما مر في حد الإعراب[2] – إلا أن النواسخ إذا دخلت على المبتدأ (والخبر)[3] غلبتْهما ، لكن يبقى عملُهما تقديرا إذا كان العاملُ حرفا لضعفه ، فمن ثم إذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبارُ ذلك المقدّر بلا ضرورة نحو : إن زيدا قائم وعمرو ، وإن غيَّر المعنى فلا يعتبر ذلك المقدّر إلا إذا اضطُرَّ إليه ، كما فيما نحن فيه ، فإنه لم يبق طريقٌ إلا اعتبارُ ذلك المقدر .

وسهل ذلك ضعفُ (ما)[4] الحجازية في العمل لعدم لزومِها أحدَ القبيلين[5] كسائر العوامل ، ولذا لم يُعمِلْها بنو تميم[6] – وهو القياس – ولضعفها في العمل تُلغَى بتقدُّم الخبر ، وبتوسط إنْ بينها وبين المعمول ، لكن إذا وُجد مندوحةٌ لم تُحْمَل على هذا الإعراب المحلي ، فلا يقال : ما زيد رجلا ظريفٌ ، ولا : ما هو رجلا وامرأةٌ – بالرفع – (لأن الحمل على الإعراب المحلِّي القوي إذا وُجِدَ إعرابٌ ظاهرٌ مرجوح[7] غيرُ كثيرٍ ، كما في : أعجبني ضربُ زيدٍ وعمرا ، حتى قال بعضهم : لا يجوز . فكيف بالمحلِّي الضعيف)[8] (فأما إذا)[9] اضطُر إلى الحمل عليه كما في نحو : ما زيد بشيء أو شيئا إلا شيءٌ ، وفي نحو : ما زيد بقائمٍ ، أو قائما بل قاعدٌ أو : ولكن قاعدٌ – كما في خبر ما – فالواجب الحمل عليه إجابةً لداعي الضرورة .

---

(١) في ط : بشيء .
(٢) صفحة ٥٧ .
(٣) تكملة من جـ وص وط .
(٤) في ط : ماء .
(٥) يعني الاسم والفعل .
(٦) في الكتاب ١/ ٢٨ : وأما بنو تميم فيُجرونَها – يعني ما – مجرى أمَّا وهل أي لا يعملونها في شيء وهو القياس .
(٧) خبر أن في قوله : لأن الحَمْل .
(٨) تكملة من ط .
(٩) في ت وجـ وص : فإذا .

هذا ، وفي رفع ما بعد إلا في نحو لا أحد فيها إلا زيد وجهان :

الإبدالُ من محل لا أحدَ ، والإبدالُ من الضمير المستكِنّ في قولك : فيها ، كما قلنا في نحو : ما رأيت أحدًا يقول ذلك إلا زيدٌ[1] – بالرفع .

ولا يمتنع النصبُ على الاستثناء ، لكنه ههنا أقلُّ من النصب في نحو : ما جاءني أحدٌ إلا زيدا ، لأن النصب على الاستثناء مطلقا أقلّ من البدل – على ما تقدم[2] – وهو – مع قلته[3] – ملتبسٌ بما لا يجوز من البدل (من اللفظ في نحو : لا رجل فيها إلا زيد)[4] ولا يلتبس بالبدل (غيرِ الجائز)[5] في : ما جاءني أحدن إلا زيدا ، وأما في : ما رأيت أحدًا إلا زيدا ، فإنه يلتبس ببدل جائز .

فعلى هذا لا يكاد يجيء النصبُ في نحو : لا أحد فيها إلا زيدا ، (إلا)[6] في القليل قال الشاعر[7] :

٢٣١– مَهَـامِهًا وخُروقًا لا أَنِيسَ بها إلا الضوابِحَ والأصداءَ والبُومَا[8]

---

(١) صفحة ٧٣٨ وما بعدها .

(٢) صفحة ٧٣٧ وما بعدها .

(٣) في ت : زيادة هى : في نحو : لا رجل فيها إلا زيد .

(٤) في ت : من لفظ رجل .

(٥) ساقطتان من ص .

(٦) في ت : إلى .

(٧) قائله الأسود بن يعفر ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ٢٨٠ .

(٨) البيت في أمالي المرتضي ٢/ ٥٢ ، وفي شرح المفضليات للتبريزي ١٣٩٦ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٨٢ .

اللغة : مهامها : جمع مهمه وهو القفر ، والكلمة بدل من أرضا في قوله قبله :

وسَمْحةِ المَشْي شملالٍ قطعتُ بها أرضًا يحارُبها الهادون دَيْمُومـــا

خُروقا : جمع خَرْق ، والمراد المتَّسعُ من الأرض ، الضوابح : جمع ضابح ، وهو الثعلب ، الأصداءُ : جمع صدى ، وأراد به هنا ذكَرَ البوم .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن النصب في المستثنى فيه قليل كقوله : لا أحد فيها إلا زيدًا ، واعترض عليه البغدادي في الخزانة ٣/ ٣٨٢ بأن الاستثناء فيه من المنقطع بخلاف المثال ، وأشار إلى أن المُرتَضَى نقل عن الفراء أنه استشهد به لذلك . وذكر التبريزيُّ في شرحه المفضليات ١٣٩٦ أنه استثناء خارج (أي منقطع) .

وقال[1] :

٢٣٢ - ولا أمر للمعصي إلا مضيَّعا[2]

وقال الخليل : مضيّعا حال ، وجاز تنكير ذي الحال لكونه عاما ، كأنه قال : للمعصي (أمر)[3] مضيعا[4] .

وأما نحوُ قولك : لا إله إلا اللهُ ، ولا فتى إلا عليٌّ ، ولا سيف إلا ذُو الفقار[5] ، فالنصبُ على الاستثناءِ فيه أضعفُ منه في نحو لا أحدَ فيها إلا زيدا ؛ (لأن العاملَ فيه)[6] وهو خبرُ لا محذوفٌ ، إما قبل الاستثناء وإما بعده ، وفي نحو لا أحد فيها إلا زيدا ظاهرٌ ، وهو خبر لا .

ومما يقرب مما مر من جهة الحمل على المعنى قولُهم - وإن كان ضعيفا خبيثا على ما قال سيبويه[7] -: إن أحدًا لا يقول ذلك إلا زيدٌ ، فتبدلُ زيدًا من الضمير في يقول فترفعُه ، أو من أحد فتنصُبه .

---

(١) قائله الكلحبة العُرني وتقدمت ترجمته صفحة ٢٧٤ .

(٢) صدره : أمرتهم أمري بمنعرج اللّوى والبيت في الكتاب ١/ ٣٧٢ ، وفي نوادر أبي زيد ١٥٣ ، وفي المفضليات بشرح التبريزي ٥٩ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٨٥ .

اللغة : اللوى : لِوَى الرمل ، أي مُنْقَطَعُه حيث ينقطع ويقضي إلى الجَدَد ، ومنعرجه : حيث انثنى منه وانعطف .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن نصب المستثنى في مثله قليل ، كقولهم لا أحد فيها إلا زيدا . وفي شرح المفضليات للتبريزي ٥٩ ، ٦٠ ، ذَكَرَ لنصبه عدة أوجه : منها النصب على الحال ، وعلى الاستثناء المنقطع ، وعلى الصفة كأنه قال : لا أمر للمعصي غيرُ مضيع ، ونقل عن الفراء أنه قال : هو خَلَفٌ من المصدر ، أراد إلّا أمرا مضيعا .

(٣) في النسخ التي بين يدي : أمرٌ ، وفي الخزانة ١/ ٣٩١ : أمره ، ونقل عن الرضي كلاما ليس في النسخ المعتد بها قال : وبهذا يسقط قول الأعلم حيث قال : الشاهد فيه نصب مضيع على الحال من الأمر ، وهو حال من نكرة ، وفيه ضعف ؛ لأن أصل الحال أن تكون للمعرفة . اهـ .

(٤) الكتاب ١/ ٣٧٢ .

(٥) قال عنه في الغماز ١٥٣ : جاء في أثر واه ، واشتهر عند الروافض ، وقال عنه المحقق في هامش رقم ٣٤١ : تخريجه : أخرجه ابن الجوزي ١/ ٣٨١ ، ٣٨٢ ، بطريق عيسى بن مهران . درجته : حديث موضوع . قال السخاوى : هو في أثر واه عند الحسن بن عرفة . وقال ابن الجوزي عن ابن عدي : في عيسى حدّث بأحاديث موضوعة ، وهو محترِقٌ في الرفض ، انظر ترجمته في الميزان - ٣/ ٣٢٤ ، وذ الفقار اسم سيف النبي ﷺ وهو أشهر أسيافه .. وكان لمنبه بن وهب ، وقيل لنبيه أو منبه بن الحجاج .. بل قيل إن الحجاج بنَ عُلاط أهداه لرسول الله ﷺ ، ثم كان عند الخلفاء العباسيين (وانظر تخريج أحاديث شرح الرضي على الكافية للبغدادي ق ٥) .

(٦) في جـ وص : لأن العامل فيه عند البصريين أو جزء العامل عند سيبويه كما ذكرنا .

(٧) الكتاب ١/ ٣٦٣ ، ومعظم مسائل هذا الفصل منقول من الكتاب نصًّا .

وإنما ضعف ؛ لأن لفظ أحد لا يُستعمل في الموجَب ، وإنما نفيت بعد أن أوجبت .

وإنما اغتُفِر ذلك – مع ضعفه – حملا على المعنى ، لأن المعنى : لا يقول ذلك أحدٌ إلا زيدا ، كما جاز أن تقول : علمت زيدٌ أبو مَنْ هو – برفع زيد – لما كان المعنى : علمت أبو مَنْ زيد – على ما يجيء في أفعال القلوب[1] – فلما أجريته مُجرى الواقع في (حيزّ النفي)[2] جاز أن يكون إلا زيدا بدلا من لفظ (أحدا) . كما جاز أن يكون نصبًا على الاستثناء .

وإنما جاز ذلك لاختصاصِ « أَحَدٍ » بغير الموجب ، فكأنه واقع (في)[3] حيز غير الموجب .

فلا يجوز أن تقول – قياسا عليه – أما القوم فما رأيتهم إلا زيدٌ – بالرفع بدلا من القوم – وإن كان القوم في المعنى في حيز النفي أيضا ، إذ المعنى ما رأيت القومَ إلا زيدا .

ولا بأس بأن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الاستثناء ، وهي أنواع[4] :

أحدُها : أن مابعد إلا لا يعمل فيما قبلها مطلقا ، لمثلِ ما قلنا في فاء السببية وواو العطف وأخواتها في المنصوب على شريطة التفسير[5] .

ولا يعمل ما قبلَها فيما بعد المستثنى بها إلا أن يكون مستثنًى منه أو تابعا للمستثنى – على مامر في باب الفاعل[6] .

وثانيها : أنه لا يُستثنى بأداة واحدة شيئان بلا عطف ، خلافا لقوم[7] ، فلا يقال : ما ضرب أحدٌ أحدا إلا زيدٌ عمرا – على أن كلا الاسمين مستثنى بإلا المذكورة – بل

---

(١) ط ٢/ ٢٨١ .

(٢) في جـ : خبر المنفي ، وفي ص وط : حيز المنفي .

(٣) في ط : لي .

(٤) كان يجمل بالرضي أن يؤخر ذكر ما أهمله المصنفُ حتى ينتهي ابنُ الحاجب من باب الاستثناء .

(٥) قال الرضي صفحة ٥٢٨ معلّلا عدمَ عمل ما قبل الفاء السببية وواو العطف وأخواتها : إنها دلائل على أن ما بعدها من ذيول ما قبلها ومن تتمته .. إلخ .

(٦) صفحة ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٧) انظر التسهيل ١٠٣ ، والهمع ١/ ٢٢٦ فقد نسباه أيضا إلى قوم ، ثم قال السيوطي : وقيل : لم يقل أحدٌ بجوازه ، وإنما الخلاف في صحة التركيب ، فقوم قالوا بفساده وأنه لحن ، وقوم قالوا : إنه صحيح لا على الاستثناء ، بل على أن الأول بدلٌ والثاني منصوبٌ بفعل مضمر .. إلخ .

يقال ذلك على أن الاسم الثاني معمول (لمضمر)[1] أي ضَرَبَ عمرا – وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل[2] .

وثالثها : أنه لا يمتنع استثناءُ النصف – خلافا لبعض البصرية[3] – يقال : له عليّ عشرةٌ إلا خمسةً ، وكذا لا يمتنع استثناءُ الأكثر ، نحو : له علي عشرة إلا سبعةً أو ثمانيةً ، وفاقا للكوفيين[3] .

ولعل المانعين في الصورتين توهموا أن المتكلمَ متجوزٌ في ذكر المستثنى منه ، إذ يذكر لفظَ الكل ويريد به البعض ، ثم يعود إلى التحقيق فيُخْرِجُ ما يتوهم المخاطبُ دخولَه في لفظ ذلك الكل ، كما يسمى التسعةَ مثلا عشرةً ، ثم يرجع إلى التحقيق فيُخرج الواحدَ ، إزالةً لوهم السامع ، ولا (يجوز أن)[4] يطلق : اسمُ الكل إلا على ما يقرب من الكلِّيَّة والتام ، بأن يكون الناقصُ منه أقلَّ من النصف ، وبعيد أن يُطلَق اسم الكلِّ على نصفه ، وأبعد منه أن يطلق على أقلَّ من نصفه .

وهذا الذي توهموه مثلُ القولِ الأول المذكورِ في تحقيق معنى الاستثناء ، وقد أبطلناه ، فليُرجَع إليه[5] .

ثم نقول : الغرضُ من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيانُ حكمَين بأخصر لفظ ، كقولك : جاءني القومُ إلا زيدا ، لو قلت : جاءني غيرُ زيد لم يكن نصًّا على أنه لم يجئك زيد ، ولو قلت : لم يجئني زيدٌ لم يدّل على أنه جاءك غيرُه ، و (قد)[6] أفدت بجاءني القوم إلا زيدًا الفائدتين ، وكذا في لم يجئني القوم إلا زيدًا على العكس .

وكذا تقول في العدد ، لو قال : شخص لي عليك عشرة ، فقلت : لك عليّ عشرة إلا درهمين كان نصًّا في أنه ليس عليك (زائدٌ)[7] على الثمانية ، ولو قلت مكانه : لك عليَّ ثمانيةٌ لم يكن نصا فيه .

---

(١) في ت : الضمير ، والصواب ما أثبته .
(٢) صفحة ٢١١ .
(٣) التسهيل ١٠٣ .
(٤) ساقطتان من ص .
(٥) صفحة ٧١٨ وما بعدها ، وهو قول بعضهم : إن المستثنى غيرُ داخل في المستثنى منه .
(٦) تكملة من جـ .
(٧) في ت : زائدا ، والصواب ما أثبته .

فإذا كان في الاستثناء هذا الغرضُ ، وهو (متصوَّرٌ)[1] في استثناء النصف والأكثر فلا منع منهما .

ونقول – مع هذا كله –: إنك لو قلت ابتداءً بلا داعٍ إلى تعيين العشرة – لك عليّ عشرة إلا خمسةً أو إلا ستةً لا ستُهجن بلا ريب ، أما لو كان جوابَ من قال : لي عليك عشرةٌ ، أو حصل هناك داعٍ آخر إلى تخصيص العشرة لم يُستهجَن ، وإن بقي واحدٌ نحو قولك : (لك)[2] عليّ عشرةٌ إلا تسعةً .

(**ورابعُها**)[3] : أنه إذا اجتمع شيئان فصاعدًا يصلُحان لأن يستثنى منهما فإما أن يتغايرَا معنى أولا ، فإن تغايرا وأمكن اشتراكُهما في ذلك الاستثناء بلا بُعْدٍ اشتركا فيه نحو : ما بَرَّ أبٌ وابنٌ إلا زيدًا ، أي : زيد أبٌ بارٌّ وابنٌ بارّ .

فإن لم يكن الاشتراكُ – نحو : ما فَضُل ابنٌ (أباه)[4] إلا زيدا ، أو كان بعيدا نحو : ما ضرب أحدٌ أحدا إلا زيدًا ، فإنَّ الأغلب مغايرةُ الفاعل للمفعول – نظرنا[5] ، فإن تعين دخولُ المستثنى في أحدهما دون الآخر فهو استثناءٌ منه – وَلِيَهُ أولا – نحو : ما فدى وصيٌّ نبيا إلا عليا[6] .

وإن احتُمِل دخولُه في كل واحد منهما ، فإن تأخر عنهما المستثنى فهو من الأخير نحو : ما فَضُل ابنٌ أبًا إلا زيدًا ، وكذا ما فضُل أبًا ابنٌ إلا زيدا ، لأن اختصاصه بالأقرب أولى ، لمَّا تعذَّر رجوعه إليهما معا .

وإن تقدّمهما (معا)[7] فإنْ كان أحدُهما مرفوعًا لفظا أو معنى فالاستثناء منه ، لأن مرتبتَه بعدَ الفعل ، فكأن الاستثناءَ وَلِيَهُ بعدَه ، وذلك نحو : ما فَضُل إلا زيدًا أبًا ابنٌ ، أو مِنِ ابنٍ .

---

(١) في ص : مقصود .
(٢) ساقطة من ط .
(٣) في ط : ورابعا .
(٤) في ت : أبا ، والصواب ما أثبته ، حتى لا يمكن الاشتراك ، والكلمة ساقطة من ص .
(٥) جواب إنْ في قوله : فإن لم يمكن الاشتراك .
(٦) يشير بهذا المثال إلى ما قام به عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه حين نام في فراش النبي ﷺ حتى يوهم قريشا أن الرسول مازال نائما ، ويقوم فيما بعد بإعادة الودائع إلى أربابها .
(٧) تكملة من ط .

وإن لم يكن أحدُهما مرفوعا فالأولُ أولى به لقُربِهِ ، نحو : ما فضلتُ إلا زيدًا أحدًا على أحدٍ ، ويقدّر للأخير عامل – على ما تقدم في باب الفاعل[1] .

وإن توسطَهما فالمتقدمُ أحقُّ به ، لأن أصلَ المستثنى تأخرُه عن المستثنى منه وذلك نحو : (ما فضُل)[2] أبًا إلا زيدًا ابنٌ ، ويقدّر أيضا للأخير عاملٌ .

وإن لم يتغايرا معنًى اشتركا فيه – وإن اختلف العاملان فيهما – نحوُ : ماضرب أحدُ وما قتلَ إلا خالدًا ، لأن فاعل قتل ضميرُ أحد ، ومثله قوله تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾[3] كما يجيء[4] .

وخامسها : أنك إذا كررتَ إلا فإما أن تكررها للتأكيد أولا ، فإن كررتها للتأكيد فإما أن يكونَ ما بعدها عطفَ النسق – ولابد من حرف العطف قبل إلا نحو : ما جاءني إلا زيدٌ وإلا عمرو .

وإما أن يكون بدلا ، وهو إما بدلُ الكل نحو : ما جاءني إلا زيدٌ إلا أخوك – إذا كان الأخ زيدًا – أو بدلُ البعض نحو : ما ضربت إلا زيدًا إلا رأسَه ، أو بدلُ اشتمالٍ نحو : ما أعجبني إلا زيدٌ إلا علمُه ، أو بدلُ الغلط نحو : ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمرٌو .

وإما أن يكون عطفَ بيان[5] نحو : ما أتاني إلا أخوك إلا زيدٌ – إذا كان زيدٌ هو الأخَ .

وإن كررتها لغير التأكيد فإما أن يُمكن استثناءُ كلٍّ تالٍ من متلوّه ، أوْلَا .

فإن أمكن فإما أن يكون في العدد أو في غيره .

---

(١) صفحة ٢١٠ .

(٢) في ط : أَفضَلَ ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ والَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [النور ٤ ، ٥] . وقد ذكرت الآية التي تليها حتى يتبين الاستثناء .

(٤) صفحة ٧٧٣ .

(٥)هذا من المواضع التي أقر فيها الرضي بأن عطف البيان غيرُ البدل ، إذ لو كان هو هو لا كتفي بأمثلة البدل .

فالذي في غير العدد نحو : جاءني المكّيونَ إلا قريشا إلا هاشما إلا عقيلا – في الموجَب – فلا يجوز في كل وِتر إلا النصبُ على الاستثناء لأنه عن موجَب ، والقياسُ أن يجوز في كل شَفْعٍ الإبدالُ والنصبُ على الاستثناء ، لأنه عن غير موجب ، والمستثنى منه مذكورٌ .

ونعني بالوِتر، الأولَ والثالثَ والخامسَ والسابعَ والتاسعَ والحاديَ عشرَ، وعلى هذا .

وبالشَّفع ، الثاني والرابعَ والسادسَ ونحوَها .

فكلّ وتر منفيٌّ خارجٌ ، وكلُّ شفع مثبتٌ داخلُ فيكون في مسألتنا قد جاءك من المكيين غيرُ قريشٍ (مع جميع بني هاشمٍ إلا عقيلًا)[1] .

وتقول في غير الموجب : ما جاءني المكيون إلا قريشٌ إلا هاشما إلا عقيلا .

(فالقياس)[2] أن يجوز لك في كُلّ وتر النصبُ على الاستثناء ، والبدلُ ، لأنه عن غير موجَب ، والمستثنى منه مذكور ، ولا يجوز في الشفع إلا النصبُ على الاستثناء ، لأنه عن موجَب .

فكلُّ وتر مثبتٌ داخلٌ ، وكلُّ شفع منفيٌّ خارجٌ ، فيكون في مسألتنا : قد جاءك من المكيين مع عقيل جميعُ قريش إلا هاشما .

والذي في العدد نحو : له عليّ عشرةٌ إلا تسعةً إلا ثمانيةً إلا سبعةً إلا ستةً إلا خمسةً إلا أربعةً إلا ثلاثةً إلا اثنين إلا واحدًا – في الموجَب .

فكل وتر منفي خارج ، وكل شفع موجَب داخل – كما كان في موجب غيرِ العدد .

فيلزمك بالإقرار خمسةٌ ، لأنا (إذا)[3] أخرجنا التسعةَ من العشرة بقي واحد أدخلنا معه ثمانيةً صارت تسعةً ، أخرجنا منها سبعة بقي اثنان ، أدخلنا معهما ستة صارت ثمانية ، أخرجنا منها خمسة بقيت ثلاثة ، أدخلنا أربعة صارت سبعة ، أخرجنا منها ثلاثة بقي أربعة ، أدخلنا معها اثنين صارت ستة ، أخرجنا منها واحدا بقي خمسة .

---

(١) في ص : مع جميع قريش – بني هاشم إلا عقيلًا .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) تكملة من ط .

والإعراب في الشفع والوتر كما مضى في (موجب)[1] غير العدد[2] .

وتقول في غير الموجب من العدد : ماله عليّ عشرةٌ إلا تسعةً إلا ثمانية إلى آخرها .

فالقياس أن يكون كلُّ وتر داخلا ، وكل شفع خارجا .

فتكون التسعة مثبتةً داخلةً ، نسقط منها ثمانية يبقى واحدٌ ، يُضَم إليه سبعة تصير ثمانية ، نُسقِطُ منها ستة يبقى اثنان ، نضم إليها خمسة تصير سبعة ، نسقط منها أربعة يبقى ثلاثة ، نضم إليها ثلاثة تصير ستة ، نسقط منها اثنين يبقى أربعة ، نضم إليها واحدا تصير خمسة ، فيلزمه خمسة .

والإعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب .

هذا هو القياس ، إلا أن الفقهاء قالوا : إذا قلت ماله عليّ عشرة إلا تسعةً – بالنصب – لم تكن مقرا بشيء ، لأن المعنى : ماله عليّ عشرةٌ مستثنى منها تسعة ، أي ماله عليّ واحدٌ .

وإذا قلت : إلا تسعةٌ بالرفع – على البدل – يلزمك تسعة ، لأن المعنى ماله عليّ إلا تسعة[3] .

وفي الفرق نظر ، لأن البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ، ولا فرق بينهما – اتفاقا – في نحو : ما جاءني القوم إلا زيدٌ أو زيدا .

(وإن بَنَوا)[4] ذلك على مذهب أبي حنيفة[5] (رحمه الله)[6] – على وَهَنه –

---

(١) تكملة من ص وط .

(٢) يعني : لا يجوز في كل وتر إلا النصب على الاستثناء ، والقياس أن يجوز في كل شفع الإبدالُ والنصبُ ، انظر صفحة ٧٦٨ .

(٣) انظر حاشية إبراهيم الباجوري على شرح ابن قاسم الغَزّي جـ ٢ صفحة ٩ .

(٤) في ت : وإن كان بنوا .

(٥) النعمان بن ثابت التيمي بالولاء ، الكوفي ، أبو حنيفة ، إمامُ الحنفية الفقيهُ المجتهد المحقق ، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، ولد ونشأ بالكوفة ، كان قويَّ الحجة من أحسن الناس منطقا ، كريما جوادًا حسنَ المنطق والصورة جهوري الصوت ، توفي ببغداد سنة ١٥٠هـ (الأعلام ٩/ ٤) .

(٦) تكملة من ط .

وهو : أن الاستثناء من المنفى (لا يكون)[1] تمسكا بنحو : « لا صَلاةَ إلا بفاتحةِ الكتابِ »[2] ، وأنه لا يلزم أن تثبُت مع الفاتحة صلاةٌ ، لجواز اختلال سائر شروطِها كان[3] عليهم أن لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء ، إذ كلاهما استثناءٌ ، وعلى الجملة فلا أدري صحةَ ما قالوا .

وإن لم يكن استثناءُ تال من متلوه ، فإن كان في العدد نحو قولك : له عليّ عشرةٌ إلا ثلاثةً إلا أربعةً ، فذهب الفراء ههنا – أيضا – أن الوتر – أي الثلاثة – منفيٌّ خارج ، والشفع أي الأربعة موجَب داخِل[4] .

فيكون معنى عشرةٌ إلا ثلاثةً : سبعةً : بإخراج ثلاثة من عشرة ، وقولك بعد ذلك إلا أربعة تدخل الأربعةُ على السبعة (فتكون)[5] أحدَ عشر .

وفيه نظر ، لأن الاستثناءَ بعد المنفي إنما يكون موجَبا إذا كان من ذلك المنفي ، وقولك : إلا أربعة لا يمكن أن يكون من الثلاثة ، فهو إما من العشرة – كما أن إلا ثلاثة منها – أو من السبعة الباقية بعد الاستثناء الأول (وكلتاهما مثبتتان)[6] ، فتكون الأربعة على التقديرين منفيةً ، فيكون الإقرار (بثلاثة على الوجهين .

---

(١) في ص : لا يكون موجبًا .

(٢) قال البغدادي في تخريج أحاديث الرضي ق ٥ : أخرجه أحمدُ والشيخان عن عبادة لكن بلفظ : « لا صلاة لمن لم : يقرأ بفاتحة الكتاب » .

أقول : الحديث في صحيح البخاري ١/ ١٨٤ كما نقل البغدادي ، وفي جامع الترمذي « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ، وفيه ٢/ ٤٧ : « لا تجزئ صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب » ، وفي سنن ابن ماجه ١/ ٢٧٣ : « لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب » ، وفي سنن ابن ماجه ١/ ٢٧٣ : « لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب » ، وفي المسند ٢/ ٤٢٨ عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ أمَرَهُ أن يخرج فينادي : « أن لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب » .

(٣) جواب إنْ في قوله : وإن بَنَوْا ذلك .. إلخ .

(٤) نسبه النحاس في إعراب القرآن ٢/ ٣٨٥ إلى أبي يوسف ، وأبي عبيد القاسم بن سلام ، ولم أجد في معاني القرآن للفراء ما يؤيد ما ذكره عنه الرضي ، ونسبه القَرافي في الاستغناء صفحة ٥٧١ إلى الفراء .

(٥) في ص : فيصير .

(٦) في ت وجـ : وكلاهما مثبتان ، وعليه فإنَّ المقصود اللفظان ، وعلى التأنيث المقصود العشرة والسبعة .

ومذهب غيره أن الاستثناءين من المستثنى منه الأول ، فيكون الإقرارُ)[1] بثلاثة[2] – كما بينا .

وإن كان المستثنى الأول أكثرَ من المستثنى منه أو مساويا له بطل الاستثناءُ قولا واحد ، نحو : له عليّ خمسة إلا ستة ، وكذا إذا قلت : له عليّ عشرة إلا خمسةً إلا ستةً ، فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء ، لأنه لا يمكن استثناءُ الخمسة والستة من العشرة ، وعند الفراء لا يلغو ، ويلزمه أحدَ عشر .

وإن كان في غير العدد ، فإما أن يكون المستثنى منه واحدا أولا .

فإن كانَ واحدا ولم يكن الاستثناءُ مفرغا فإن تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميعُ منصوبٌ على الاستثناء ، نحو : ما جاءني إلا زيدًا إلا عمرا إلا خالدا أحدٌ ، إذ لا يمكن إبدالُ أحدهما من المستثنى منه .

وإن تأخرتْ عن المستثنى منه فلأحدِ المستثنياتِ – سواءٌ كان الذي وَلِيَ المستثنى منه أو غيرَه – النصبُ على الاستثناء أو الإبدالُ ، والباقي واجبُ النصب بعد الإبدال ، لأن المبدلَ منه مرةً لا يبدلُ منه أخرى ، إذ صار بالإبدال منه أولًا كالساقط .

(وأما قولك : أعجبني زيد أخوك كمالُه ، فالبدل الثانيْ من البدلِ الأول)[3] .

ومثاله : ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ أو إلا زيدًا إلا عمرا إلا بكرا إلا خالدا .

وإن توسطها المستثنى منه فلما تقدّم عليه النصبُ لا غيرُ على الاستثناء وواحد من المتأخرات جائزُ الإبدال والنصب على الاستثناء ، وباقيها واجبُ النصب بعد الإبدال ، نحو : ما جاءني إلا زيدا إلا عمرا أحدٌ إلا بكرٌ أو إلا بكرا إلا خالدا .

وإن كان الاستثناءُ مفرغا شُغِل العاملُ ببعضها أيّها كان ، ونصب ماسواه على الاستثناء وجوبا ، لامتناع شَغْلِ الفعلِ بأكثرَ من واحد ، وامتناع الإبدال أيضا ، فلم يبق إلا النصبُ على الاستثناء نحو : ما جاءني إلا زيدٌ (إلا عمرا)[4] إلا بكرا إلا خالدا .

---

(١) ساقط من ص .

(٢) انظر في ذلك الاستغناء في أحكام الاستثناء ٥٧١ .

(٣) تكملة من جـ وص : وهي تكملة مناسبة للمقام .

(٤) ساقطة من ص .

ونقل عن الأخفش تجويزُ إضمار حرف العطف في مثله ، فيَعْطِفُه على ما اشتَغَل به الفعلُ[1] .

وليس إضمار حرف العطف بالفاشي المشهور .

واعلم أن (جميع)[2] هذه الأقسام من المفرغ وغيره (مستثنياتُها)[3] مخرجةٌ من متعدِّد واحد ظاهرٍ في غير المفرغ ، مقدَّر في المفرغ ، ففي قولك : ما جاءني أحدٌ إلا زيدًا إلا عمرا إلا خالدا . زيد مخرج من أحد ، وعمرو مخرج مما بقي من أحد بعد إخراج زيد ، أي : ما جاءني غيرُ زيد إلا عمرا ، وخالد مخرج مما بقي من أحد بعد إخراج زيدٍ وعمرٍو ، أي : ما جاءني غيرُ زيد وعمرو إلا خالدًا ، فالكل مستثنى من المنفي الأول ، فيكون الكلُّ مثبتا .

وكذا في المفرّغ نحو : ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمرا إلا خالدا ، عمرو مستثنى من المتعدّد المقدر بعد خروج زيد ، وخالدٌ مخرج منه بعد خروج زيدٍ وعمرو .

وكذا لو كان الأولُ موجَبا نحو : جاءني القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدا ، ولا يجوز التفريغُ والإبدالُ ههنا ، أي : (ما)[4] جاءني غيرُ زيد من جملة القوم إلا عمرا ، وجاءني غيرُ زيد وعمرٍو من جملتهم إلا خالدا ، وكل المستثنيات ههنا منفية .

وإن كان المستثنى منه أكثرَ من واحد ، فإن كان في غير الموجَب لم يجز في ثاني المستثنَيين إلا النصب على الاستثناء نحو : ما أكل أحدٌ إلا الخبزَ إلا زيدا ، لأن النفي قد انتقض بإلا – الأُولى – فهو استثناء من موجب ، والمعنى كلّ أحد أكل الخبزَ فقط إلا زيدا ، فإنه لم يأكله فقط ، بل أكل شيئًا آخرَ أيضا .

فإن لم يُذْكَر ما استثني منه المستثنى الأول – كما ذكرنا – اشتغل العاملُ به – كما رأيت[5] .

---

(١) لم أعثر على ذلك عند من سبق الرضي .

(٢) في ص وط : في جميع ، وكلمة في ، لا لزوم لها .

(٣) في ت وجـ وص : ومستثنياتها ، والواو هنا لا لزوم لها .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) يعني في نحو : ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمرا إلا بكر . انظر صفحة ٧٧١ .

وإن ذكرته جازَ في المستثنى الأول الإبدالُ والنصب على الاستثناء ، نحو : ما أكل أحدٌ شيئا إلا الخبزَ[1] إلا زيدا .

وإن كان الكلام موجبا فلابد من ذكر المستثنى منهما ، لأن الموجب لا يفرَّغ – على ماتقدم[2] – تقول : أكل القومُ جميعَ الطعام إلا الخبزَ إلا زيدا ، والنصب واجب في أول المستثنيين ، لأنه (عن)[3] موجب ، وأما ثانيهما فالقياسُ جواز إبداله ونصبه على الاستثناء ، لأنه في المعنى عن غير موجب ، بسبب نقضٍ إلا لمعنى الإيجاب ، والمعنى : ما أكل القوم الخبزَ إلا زيدٌ وإلا زيدا .– وإن كان القوم في اللفظ في حيز الإيجاب – .

وسادسُها : أن الجمل المعطوفَ بعضها على بعض بالواو إذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾[4] الآية[5] ، فما يقتضيه مذهبُ محققي البصرة[6] – وهو أن الجملةَ بكمالها عاملةٌ في المستثنى عملَ « عشرون » في الدرهم ، أو أن العامل معنى الفعل فيها – (أن)[7] الجملة الأخيرة أولى بالعمل فيه ، فيكون (من)[8] باب تنازع العاملَين فصاعدا لمعمولٍ واحد ، ولو كان العاملُ جميعَها لزم حصولُ أثرٍ واحدٍ من مؤثرَين مستقلَّين أو أكثرَ ، وهذا مما لا يجيزونه ، حملًا للعوامل على المؤثرات الحقيقية .

وأما إن كانت الجملةُ الأخيرةُ مستأنفةً ، والواوُ للابتداءِ ، فلا كلام في انفرادها به ، كقولك : أكرمْ بني تميمٍ ، والنحاةُ هم البصريون إلا فلانا .

قوله : ومخفوضٌ بعد غير وسِوى وسَواء ، وبعد حاشى في الأكثر ، وإعراب غير كإعراب المستثنى بإلا على التفصيل .

قوله : ومخفوض .

---

(١) يجوز أن يكون (الخبزَ) منصوبا على الإبدال من (شيئا) أو على الاستثناء .

(٢) صفحة ٧٤٨ ، ٧٤٩ .

(٣) في ت غير ، والصواب ما أثبته .

(٤) النور ٤ وتقدمت صفحة ٧٦٧ .

(٥) تتمتها ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ وبعدها ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

(٦) انظر صفحة ٧٢١ .

(٧) في جـ : لأن ، والصواب ما أثبته لأن (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر واقع خبرا عن قوله : فما يقتضيه مذهب محققي البصرة .

(٨) ساقطة من ص .

(عطف)[1] على قوله : وهو منصوب في أول باب الاستثناء[2] .

وإنما وجب خفضُه بعد هذه الأسماء لكونه مضافا إليه .

وفي سوى أربع لغات – كما في حجة القراءة[3] – فتح السين مع المدّ ، وكسرها مع القصر ، وهما المشهورتان ، كسر الأول مع المد ، وضمه مع القصر .

قوله : وبعد حاشى في الأكثر .

التزم سيبويه حرفيةَ حاشى ، لقولهم : حاشاي من دون نون الوقاية ، ولو كان فعلًا لم يجز ذاك[4] .

وامتناعُ وقوعِه صلةً لما المصدرية مطَّردًا كخلا وعدا يمنع فعليتَه ، على أنه روى الأخفُش[5] قولَ الشاعر[6] :

٢٣٣– رأيتُ الناسَ ماحاشا قريشًا فإنـا نحن أفضلُهـم فَعَـالا[7]

وما حكى المازني[8] من قول بعضهم : اللهم اغفر لي ولمن (سَمِع)[9] حاشا الشيطانَ (وأبا)[10] (الإصبعْ)[11] ، بفتح الشيطان – أي جانب الغفرانُ

---

(١) في ص : معطوف .

(٢) صفحة ٧٢١ .

(٣) الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي ١/ ١٨٦ .

(٤) الكتاب ١/ ٣٧٧ .

(٥) لم أجد البيت في معاني القرآن للأخفش ، وقد يكون رواه في غيره .

(٦) ينسب إلى الأخطل المترجم له صفحة ٣٠٩ ، ولم أجده في ديوانه .

(٧) البيت في الجنى الداني ٥١٥ ، وقال محققه : إنه في حاشية ديوانه ٢/ ١٦٤ ، وهو أيضا في العيني ٣/ ١٣٦ ، وفي التصريح ١/ ١٦٥ ، وفي الأشموني ٢/ ١٦٥ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٨٧ وقال : إنه راجع ديوان الأخطل مرتين ولم يجده فيه .

اللغة : فعالا : قال البغدادي ٣/ ٣٨٧ : الفَعال – بفتح الفاء – هو كل فعل حسن ، فإن كسرت الفاء صلح لما حسن من الأفعال وما لم يحسُن .

الشاهد : ذكر الرضي أن الأخفش روى حاشا موصلة بما المصدر وأنه روى البيت .

(٨) ذكر ذلك ابن السراج في الأصول ١/ ٢٨٨ عن أبي عثمان المازني عن أبي زيد .

(٩) في ط : سمع دعائي .

(١٠) في ت وص : وابن .

(١١) في ت وط : الأصبغ ، ولعل الصواب أنها بالعين المهملة ليوافق السجعة .

الشيطانَ – شاذٌّ عند سيبويه[1] .

وزعم الفراء : أنه فعل لا فاعل له ، والجر بعده بتقدير لام متعلقةٍ به محذوفةٍ لكثرة الاستعمال[2] .

وهو بعيد ، لارتكاب محذورَين ، إثباتُ فعلٍ بلا فاعل وهو غير موجود وجرٌّ بحرف جر مقدّر وهو نادر .

وعند المبرد يكون تارةً فعلا ، وتارة حرفَ جر ، وإذا أوليته اللام (نحو حاشا لزيد)[3] تعين عنده فعليتُه[4] .

هذا ما قيل ، والأولى أنه مع اللام اسمٌ ، لمجيئه معها منونا كقراءة (أبي)[5] السَّمَّال[6] (حَاشًا[7] لِلّهِ)[8] .

فنقول : إنه مصدر بمعنى تنزيها لله ، كما قالوا في سبحان الله – وهو بمعنى حاشا – سبحانًا قال[9] :

---

(١) قال في الكتاب ١/ ٣٧٧ : وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى مابعده ، ثم قال : ألا ترى أنك لو قلت : أتوني ما حاشا زيدا لم يكن كلاما .

(٢) لم أجد في معاني القرآن عند تفسير قوله تعالى : ﴿ قُلْنَ حَـٰشَ لِلّهِ ﴾ يوسف ٣١ ، ٥١ شيئا عن ذلك ، وقد نسب ابنُ يعيش إلى الفراء ذلك . انظر ٢/ ٨٥ .

(٣) ساقط من جـ وص .

(٤) هامش المقتضب جـ ٤/ ٣٩٢ ذكر الشيخ عضيمة ردَّ المبرد على سيبويه في جعله حاشا حرفا ثم ذكر ردّ ابن ولاد على المبرد .

(٥) في ت وجـ : ابن .

(٦) هو قُعنُب بن أبي قعنب ، أبو السَّمَّال العَدَوي البصري ، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة ، رواه أبو زيد سعيد بن أوس ، وأسند الهذلي قراءة أبي السمال عن هشام البربري عن عباد بن راشد عن الحسن عن سمرة عن عمر ، وهذا سند لا يصح (غاية النهاية ٢/ ٢٧) .

(٧) قرأ أبو السمال حاشا لله – بالتنوين – (مختصر ابن خالويه صفحة ٦٣) .

(٨) يوسف ٣١ و ٥١ .

(٩) نسبه البغدادي في الخزانة ٣/ ٣٨٩ إلى ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ابن قصي ، وقال : يعد من الصحابة ، وقال : إن أبا الحسن برهان الدين إبراهيم البقاعي ألف تأليفا في إيمانه وأنكر على من أنكر صُحْبَتَه ، وهو ابنُ عم خديجةَ أم المؤمنين ، توفي نحو سنة ١٢ ق هـ .

وقال ٣/ ٣٩٣ : إن أكثر شراح شواهد الكتاب على أن البيت لأمية بن أبي الصلت . وقال بعضهم : إنه لزيد ابن عمرو بن نفيل ، والصواب ما قدمناه .

وأقول : قد وجدت البيت في ديوان أمية مفردا صفحة ٣٧ .

٢٣٤ – سبحانه ثم سبحانًا نعوذُ به وقبلَنا سبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ[١]

فيجوز على هذا أن يُرتكَب كونَ حاشى في جميع المواضع مصدرًا ، بمعنى تبرئةً وتنزيها ، وأما حذف التنوين في حاشَالكَ فلاستنكارهم التنوين فيما غلب عليه تجريده ، منها لأجل الإضافة ، وهذا كما قال بعضهم[٢] في قوله[٣] :

٢٣٥ – سبحانَ من علقمةَ الفاخرِ[٤]

إنَّ تركَ تنوينه لا يدل على عَلَمِيَّتِهِ ؛ لأنه لأجل إبقائه على صورة المضاف ، لما غلب استعمالُه مضافا ، كما يجيء في بيان سُوى[٥] .

ويجوز أن يقول : إن حاشا الجارَّ حرفٌ ، وهو في نحو : حاشى لله اسمٌ بُني لمشابهته لفظًا ومعنى لحاشا الحرفية .

واستدل المبردُ على فعليته بتصريفه نحو : حاشيتُ زيدا أحاشيه[٦] ، قال النابغة[٧] :

---

(١) البيت في ديوان أمية بن أبي الصلت ٣٧ ، وفي الكتاب ١/ ١٦٤ ، وفي المقتضب ٣/ ٢١٧ ، وفي الأمالي الشجرية ١/ ٢٤٨ ، وفي ابن يعيش ١/ ٣٧ و ١٢٠ ، وفي معجم ما استعجم ٣٩١ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٨٨ .

اللغة : نعوذ به ، نلجأ إليه ليعصمنا من الضلال ، الجودي : جبل بالموصل ، وقيل : بالجزيرة . الجمد جبل تلقاءُ أسنُمةٌ وهي رملة أسفلَ الدهناء على طريق فلج وأنت مصعد إلى مكة وهو نقا محدد طويل ، كأنه سنام (الخزانة ٣/ ٣٨٩ ، ٣٩٠) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن حاشا مصدر وقُطِع عن الإضافة فنُوِّن كما نون سبحانا في البيت عند قطعه عن الإضافة .

(٢) أراد ابنَ مالك ، فقد قال في شرحه للكافية الشافية ٩٦٠ – بعد أن ذكر رأي أبي علي الفارسي والزمخشري في ترك التنوين – قال : وليس الأمر كما زعما ، بل ترك التنوين لأنه مضاف إلى محذوف مقدّر الثبوت .

(٣) البيت للأعشى المترجم له صفحة ١١٨ .

(٤) صدره : أقول لما جاءني فخره ، وهو في ديوانه ١٩٣ ، وفي الكتاب ١/ ١٦٣ ، وفي المقتضب ٣/ ٢١٨ ، وفي الخصائص ٢/ ١٩٧ ، وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٥٩ ، وفي الأمالي الشجرية ١/ ٢٤٧ ، وفي ابن يعيش ١/ ٣٧ ، وفي معجم مقاييس اللغة ٣/ ١٢٥ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٩٧ .

علقمة هو ابن عُلاثةَ الصحابي رضي الله عنه ، فقد هجاه الأعشى قبحه الله ، ومدحَ ابنَ عمه عامرا لعنه الله . وغلَّبَهُ عليه في الفخر حين تنافرا (وانظر الخزانة ٣/ ٣٩٨) .

الشاهد : ذكره الرضيُّ على أن تركَ التنوين فيه ؛ ليس لأنه علم ، بل لأجل بقائه على صورة المضاف عند بعضهم .

(٥) صفحة ٧٨٦ وما بعدها .

(٦) هامش المقتضب ٤/ ٣٩٢ ، وأسرار العربية ٢٠٨ .

(٧) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذّبياني أبو أمامةَ شاعر جاهلي ، كان يُعرَضُ عليه الشعر في سوق عكاظ ليقوِّمَه ، كان حَظِيًّا عند النعمان بن المنذر حتى شبَّبَ بزوجته ففر ، ووفد على الغساسنة ثم رضي عنه النعمانُ فعاد إليه . له ديوانٌ مطبوع ، توفي سنة ١٨ ق هـ (الأعلام ٣/ ٩٢) .

٢٣٦ - وما أُحاشِي من الأقوامِ من أحد[١]

وليس بقاطع ، لأنه يجوز أن يكون (مشتقا)[٢] من لفظ حاشى حرفًا أو اسما كقولهم : لَوْلَيتُ ، أي قلت : لولا ، ولا ليت ، أي قلت : لا لا ، وسبَّحت ، أي قلت : سبحان الله ، ولبيت ، أي قلت : لبيك ، وهذا هو الظاهر ، لأن المشتقَّ الذي هذا حاله بمعنى قولِ تلك اللفظة التي اشتُقَّ منها ، فالتسبيح قولُ سبحان الله ، والتسليمُ قولُ سلام عليك ، والبسملةُ قول بسم الله ، وكذا غيرُه ، ومعنى حاشيت زيدا قلت : حاشى زيد .

واستدلا لُه[٣] على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو (حاشَ لِلّه)[٤] ليس بقويٍّ ؛ لأن الحرف الكثير الاستعمال قد يُحذَف منه ، نحو سو أفعلُ في : سوف أفعل .

وكثر فيها حاش ، وقلّ حشا ، لأن الحذف في الأطراف أكثر .

وإذا استعمل حاشى في الاستثناء وفي غيره فمعناه (تبرئةُ)[٥] الاسم الذي بعده من سوءٍ ذكر في غيره أو فيه ، فلا يستثنى به إلا في هذا المعنى .

وربما أرادوا (تبرئةَ)[٥] شخص من سوء فيبتدئون (بتبرئة)[٦] الله سبحانه (وتعالى)[٧] من السوء ، ثم (يبرئون)[٨] من أرادوا (تبرئته)[٩] ، على معنى أنَّ اللهَ

---

(١) صدره : ولا أرى فاعلًا في الناس يشبهه . والبيت في ديوان النابغة ١٣ ، وفي جمل الزجاجي ٢٣٣ ، وفي ابن يعيش ٢/ ٨٥ ، وفي الإنصاف ٢٧٨ ، وفي الفاخر ٢٠٧ ، وفي المغني ١٦٤ ، وفي شرح شواهده ٣٦٨ ، وفي الخزانة ٣/ ٤٠٣ .

اللغة : أحاشي : مأخوذ من لفظ حاشى ، كما يقال : بسمل وهلل .. والمعنى استثنى .

الشاهد : ذكر الرضي أن المبرد استشهد بهذا البيت على فعلية حاشى ، وذلك لتصرفها .

(٢) في ص : مستثنا .

(٣) يعني المبرد .

(٤) يوسف ٣١ و ٥١ .

(٥) في جـ وط : تنزيه .

(٦) في جـ وط : بتنزيه .

(٧) تكملة من ط .

(٨) في جـ وط : ينزهون .

(٩) في جـ وط : تنزيه .

منزّه عن أن لا يطهِّر ذلك الشخصَ مما يصمُه ، فيكون آكدَ وأبلغَ ، قال تعالى : ﴿ قُلْنَ حَـٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ ﴾[1] .

وقد جاء في كلامهم « إلا » قبل ماخلا وماعدا لا قبل غيرِهما ، فيكونُ تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء .

وجوز الكسائيُّ دخولَ إلا على حاشا الجارةِ[2] .

(وإعراب غيرٍ كإعراب المستثنى بإلا على التفصيل)[3] .

قوله : و (غيرُ) صفةٌ حُمِلَتْ على إلا في الاستثناء ، كما حملت هي عليها في الصفةِ إذا كانت تابعةً لجمع منكور غير محصور ، لتعذُّر الاستثناء ، مثل : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾[4] وضعُف في غيره .

قوله : غيرُ مبتدأٌ ، وصفةٌ خبره .

اعلم أن أصل (غير) الصفةُ المفيدةُ لمغايرة مجرورها لموصوفها ، إما بالذات نحو : مررت برجال غيرِ زيد ، وإما بالصفات نحو قولك : دخلتَ بوجهٍ غير الذي خرجتَ به .

والأصل هو الأول ، والثاني مجازٌ ، فإن الوجه الذي تبيَّنَ فيه أثرُ الغضب كأنه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات .

وماهية المستثنى – كما ذكرنا في حده[5] هو المغايرُ لما قبل أداة الاستثناء نفيا وإثباتا ، فلما اجتمع مابعدَ غيرٍ وما بعد أداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها ، حملت أم أدوات الاستثناء – أي إلا – في بعض المواضع على غيرٍ في الصفة ، وحملت غيرٌ على إلا في الاستثناء في بعض المواضع .

---

(١) يوسف ٥١ .

(٢) نسبه إليه أيضا السيوطي في الهمع ١/ ٢٣٣ ، وقال : إنه حكي : قامَ القومَ إلا حاشا زيدٍ ، ومنع البصريون ذلك .

(٣) ساقط من ص وط .

(٤) تتمتها ﴿ فَسُبْحَانَ اللهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء ٢٢] .

(٥) صفحة ٧١٦ وما بعدها .

ومعنى الحمل أنه صار مابعد إلا مغايرًا لما قبلها (ذاتا أو صفة)[1] كما بعد غير ، (ولا تعتبر مغايرتُه له نفيا وإثباتا كما كانت في أصلها ، وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا وإثباتا)[2] كما بعد إلا . ولا تعتبر مغايرتُه له ذاتا أو صفة كما كانت في الأصل .

إلا أنَّ حَمْلَ غيرٍ على إلا أكثرُ من العكس ، لأن غيرًا اسم ، والتصرفُ في الأسماء أكثرُ منه في الحروف ، فوقع غيرٌ في (جميع)[3] مواقع إلا في المفرغ وغيره ، والموجَب وغيره ، والمنقطِع وغيره ، مؤخَّرا عن المستثنى منه ومقدما عليه ، وبالجملة في جميع مَحَالِّه ، إلا أنه لا يدخل على الجملة كإلا ، لتعذُّر الإضافةِ إليها ، ولم يحمل إلا على غيرٍ إلا بالشرائط التي نذكرها[4] .

فإذا دخل إلا على غير ، وإلا في الأصل حرفٌ لا تتحمل الإعرابَ ، روعي أصلُها ، فجُعِل إعرابُها (الذي)[5] (كانت)[6] تستحقّه لولا المانعُ المذكورُ على مابعدها عارِيَّةً .

وإذا دخل غيرٌ على إلا (وأصلُ غيرٍ من حيثُ كونُه اسمًا جوازُ تحمُّل الإعراب ، وما بعده الذي صار مستثنى - بتطفلِ غيرٍ على إلا)[7] مشغولٌ بالجر ، لكونه مضافا إليه في الأصل ، جُعِل[8] إعرابُه الذي كان يستحقه لولا المانعُ المذكور - أي اشتغاله بالجر - على نفس غيرٍ عاريَّةً .

فعلى هذا التقدير لا حاجةَ إلى أن يعتذر لانتصابِ غيرٍ في الاستثناء بما قال بعضهم - لما رأى انتصابَه من دون واسطةٍ كما كان في المستثنى بإلا - وهو أنه إنما انتصب بلا واسطة حرفٍ لمشابهتِهِ الظروفَ المبهمةَ بإبهامه[9] .

---

(١) في ص : نفيا وإثباتا .
(٢) ساقط من ص .
(٣) تكملة من ج وص وط .
(٤) صفحة ٧٨١ - ٧٨٢ .
(٥) في ط : التي .
(٦) في ت : كان والأحسن ما أثبته .
(٧) ساقط من ص .
(٨) جواب إذا في قوله : وإذا دخل غير .. إلخ .
(٩) نسبه الأشموني في شرح الألفية بحاشية الصبان ٢/ ١٥٧ إلى ابن الباذِش .

وإنما لم يحتج إلى (مثل هذا)[1] العذرِ المذكور لما بيَّنا أن حركة غير لما بعدها على الحقيقة ، وهي عليها عاريةً ، فكأن « غير » هي الواسطةُ لانتصاب مابعدها في الحقيقة .

والدليلُ على أن الحركة لما بعدها حقيقةً جوازُ العطفِ على محله نحو : ما جاءني غيرُ زيد وعمرٌو ، بالرفع عطفا على محلّ زيد ، لأن المعنى : ما جاءني إلا زيد .

وقال الفراء : يجوزُ أن يبنى غير في الاستثناء مطلقا ، أضيف إلى معرب أو مبني ، لكونه بمعنى الحرف – يعني إلا[2] –.

ومنعه البصريون ، لأن فيه عارضٌ غير لازم ، فلا اعتبارَ به[3] .

وأما إذا أضيف إلى أنْ فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح ، كما في قوله[4] :

٢٣٧– لم يمنعِ الشربَ منها غيرَ أن نطقت[5]

كما يجيء في باب الإضافة[6] .

ويجوز أن يكون نحوُ قوله[7] :

٢٣٨ – غيرَ أني قد أستعينُ على الهمِّ إذا خـفَّ بالثـويِّ النَّجَـاءُ[8]

---

(١) تكملة من ط .

(٢) قال في معاني القرآن ١/ ٣٨٢ ، ٣٨٣ : وبعضُ بني أسد وقضاعة إذا كانت غير في معنى إلا نصبوها ، ثم الكلام قبلها أو لم يتم ، فيقولون : ما جاءني غيرَك ، وما أتاني أحد غيرَك ، قال : وأنشدني المفضلُ :

لم يَمْنعِ الشُّربَ منها غَيْرَ أنْ نَطَقَتْ حمامةٌ من سحوق ذاتِ أوقـال

فهذا نصب وله الفعلُ والكلام ناقصٌ . ونسب الأنباري هذا الرأي إلى الكوفيين في الإنصاف ٢٨٧ .

(٣) الإنصاف ٢٨٧ .

(٤) قائله أبو قيس بن الأسلت قال البغدادي نقلا عن الأغاني : لم يقع إليّ اسمُه ، والأسلت لقب أبيه واسمه عامرُ بن جُشَم بن وائل .. وهو شاعر من شعراء الجاهلية ، أسندتْ إليه الأوس حربَها يوم بُعاث فكفى وسادَ .. ثم نقل عن الإصابة الاختلاف في إسلامه (الخزانة ٣/ ٤٠٩) .

(٥) عجزه : حمامة في غصون ذات أوقـال ، والبيت في ديوانه ٨٥ ، وفي الكتاب ١/ ٣٦٩ ، وفي الأمالي الشجرية ١/ ٤٦ ، وفي الإنصاف ٢٨٧ ، وفي المغني ٢١١ ، وفي اللسان (وقل) ، وفي الخزانة ٣/ ٤٠٦ . الضمير في (منها) عائد إلى وجناء في قوله قبل :

ثم ارعويتُ وقد طالَ الوقوفُ بنا فيها فصِرتُ إلى وجناءَ شِمـلالِ

نطقت : صوتت وصدحت ، في بمعنى على ، أو قال : جمع وَقْل ، وهو الدوم اليابس (الخزانة ٣/ ٤٠٩) .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على جواز بناء غير بلا خلاف إذا أضيفت إلى أن .

(٦) لم يتحدث الرضي عن ذلك في باب الإضافة ، بل تحدث عنه في الظروف ط ٢/ ١٠٧ .

(٧) قائله الحارث بن حِلِّزَةَ اليشكري ، وتقدمت ترجمته صفحة ٢٣١ .

(٨) البيت في شرح القصائد السبع للأنباري ٤٤٠ ، وفي الخزانة ٣/ ٤١٤ . =

من هذا الباب – أي مبنيا على الفتح لإضافته إلى أن – كما في قوله تعالى : ﴿ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾[1] ويجوز أن يكون منصوبا لكونه استثناءً منقطعا[2] .

وقولهم : بيدَ مثلُ غيرِ ، ولا يجيء إلا في المنقطع مضافا إلى أن (وصلتها)[3] كما في قول النبي ﷺ : « أَنَا أَفْصَحُ العَرَبِ بيدَ أني من قُريشٍ »[4] .

ويجوز أن يقال (ببنائه ، لإضافته)[5] إلى أنّ ، وأن يقال : (منصوب لكونه)[6] في (الاستثناء)[7] المنقطع .

قوله : كما حُمِلت (هي)[8] عليها في الصفة .

أي : حملت إلا على غير في الصفة .

قوله : لجمعٍ .

أي ما يدل على الجمعية ، جمعًا كان كرجال ، أولا كقوم ورهط .

= اللغة : الهم : ما أَهَمُّ به وأعزم عليه ، خف : تحرك أو مضى وذهب ، الثوي : المقيم النجاء : المضي والانطلاق . وبالثوي متعلقان بخف ، أما معمولُ أستعين فهو بزفوفٍ في قوله بعده :

بزفوفٍ كأنها هَقْلَةٌ أُمٌّ ... رئال دَوِّيَةٍ سَقْفَاءِ

الشاهد : ذكره الرضي على أنه يجوز أن يكون (غيرَ) مبنيا على الفتح لإضافته إلى أن ، وأن يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا .

(١) من قوله تعالى : ﴿ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ الذاريات ٢٣ .

(٢) قبل هذا البيت قوله :

فتنورتُ نارَها من بعيدٍ ... بِخَزَازٍ هيهاتَ منك الصِّلاءُ

وقال أبو بكر الأنباري في شرح القصائد ٤٤٠ : غير أني معناه إلا أني .. وذلك أنه ترك ما كان فيه من ذكر الصِّبا ، ثم أنشأ شيئا صارفيه .

(٣) تكملة من جـ وص وط .

(٤) ذكر الحديث في المغني ١٥٥ بلفظ : « أنا أفصحُ من نطق بالضاد ، بيد أني من قريش ، واسترضعت في بني سعدِ بن بكر » ، ونقل البغداديُّ في تخريجه لأحاديث شرح الرضي ق ٥أ : أن السيوطي نقل عن الحافظ ابن كثير أنه لا أصلَ له ، ونبه عليه صاحبُ المواهب اللدنّية ، والحديث بلفظ : « أنا أفصح من نطق بالضاد » ، في الغماز على اللماز في الأحاديث المشتهرة صفحة ٤١ ونقل عن ابن كثير أنه لا أصل له ، وإن كان معناه صحيحا ، وذكر ابن الجزري في النشر ١/ ٢٢٠ طبع دار الفكر : أنه لا أصل له ولا يصح . و .كره ابن الأثير في النهاية ١/ ١٧١ باللفظ الذي ذكره الرضيُّ ، ثم قال : بيد بمعنى غير .

(٥) في ط : ببنائها لإضافتها .

(٦) في ط : هي منصوبة لكونها .

(٧) تكملة من ط .

(٨) في ص : إلا .

وإنما شَرَطَ هذا الشرطَ ليوافق حالُها صفةً حالُها أداةَ استثناء ، وذلك لأنه لابد لها في الاستثناء من مستثنًى منه متعدّد ، لفظا (كان)[1] أو تقديرا فلا تقول في الصفة : جاءني رجل إلا زيدٌ ، ولا يجوز تقدير الموصوف قبل إلا وصفا (كما جاز في غير ، وذلك)[2] ليكون أظهرَ في كونها صفةً .

وشَرَطَ كونَ الجمع منكَّرا لأنه إذا كان معرَّفا – نحو : جاءني الرجالُ أو القوم إلا زيدا – احتُمِل أن يرادَ به استغراقُ الجنس فيصح الاستثناءُ ، واحتُمل أن يشاربه إلى جماعة يعرف المخاطبُ أن فيهم زيدا ، فلا يتعذر أيضا الاستثناءُ الذي هو الأصل في إلا ، فالسامع يحمِل إلا على أصلها من الاستثناء فاختير كونُه منكَّرا غيرَ محصور لئلا يتحقق دخولُ مابعد إلا فيه فيُضطَر السامعُ (إلى)[3] حمل إلا على غير الاستثناء .

واشترطَ أن يكون المنكَّرُ غيرَ محصور ، والمحصورُ شيئان : إما الجنس المستغرقُ نحو : ما جاءني رجُلٌ أو رجال ، وإما بعضٌ منه معلوم العدد نحو : له علي عشرة دراهمَ أو عشرون ، لأنه إن كان محصورا على أحد الوجهين وجب دخولُ ما بعد إلا فيه ، فلا يتعذر الاستثناء ، فلا يُعدَل عنه ، وذلك نحو : كلُّ رجل إلا زيدا جاءني ، وله عليّ عشرةٌ إلا درهما .

وربما كان المنكورُ محصورا ، وتجوز الصفةُ لعدم دخوله قطعا فيه (كقولك)[4] : عندي عشرةُ رجال إلا زيدٌ ، ففيه الصفة لا غير .

وكذا في المحصور الآخر نحو : ما جاءني رجلان إلا زيدٌ ، وما جاءني رجال إلا عمرو ، فإن معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس ، وزيدٌ ليس اثنين منه ، فلا يدخل فيه ، وكذا معنى ما (جاءني رجال : ما)[5] جاءني جماعة من هذا الجنس ، وعمرو ليس جماعةً فلا يدخل (فيه)[6] ، فليس في مثله – إذن – إلا الصفةُ ، أو الاستثناء المنقطع .

---

(١) تكملة من جـ وص وط .
(٢) في ص : كما جاز في غير ذلك .
(٣) في ص وط : على .
(٤) في ط : كقوله .
(٥) ساقط من ص .
(٦) ساقطة من ص وط .

هذا كله مبني على أن المستثنى واجبُ الدخول في المستثنى منه – كما هو مذهب جمهور النحاة – .

وأما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناءُ مع هذه الشروط – أيضا – لأنه يكتفى في صحة الاستثناءِ بصحة الدخول[1] .

وقال الأندلسي[2] ، والمالكي[3] : لابد لـ (إلا) إذا كانت صفة من متبوع ظاهر – كما ذكر المصنف[4] – جمعٍ أو شبهِه منكَّرٍ أو معرف باللام الجنسية . قال[5] :

٢٣٩– أنيخت فألقت بلدةً فوق بلدةٍ قليلٌ بها الأصواتُ إلا بغامُها[6]

ويجوز في البيت أن تكون إلا (استثناءً)[7] ، وما بعدها بدلا من الأصوات ، لأن في قليل معنى النفي – كما ذكرنا[8] .

ومذهبُ سيبويه جوازُ وقوع إلا صفةً مع صحة الاستثناء ، قال : يجوز في قولك : ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ أن يكون إلا زيدٌ بدلا وصفة[9] .

---

(١) سبق الحديث عنه صفحة ٩٠٩ .

(٢) في المباحث الكاملية ٣/ ٢٦٩ ، ٢٧٠ : ولا يجوز أن تكون غير وإلا وصفَين إلا لنكرة أو معرفةٍ باللام الجنسية ، ولا يجوز حذفُ الموصوف مع إلا كما يجوز مع غير .

(٣) في التسهيل ١٠٤ : تؤوَّلُ إلا بغير ، فيوصَف بها وبتاليها جمعٌ أو شبهه ، منكَّرٌ أو معرف بأداة جنسية ، ولا تكون كذلك دون متبوع .

(٤) في متن الكافية ، انظر صفحة ٧٧٨ .

(٥) قائله ذو الرمة وقد تقدمت ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٦) البيت في ديوانه ٢/ ١٠٠٤ ، وفي الكتاب ١/ ٣٧٠ ، وفي المقتضب ٤/ ٤٠٩ ، وفي المغني ١٠٠ ، وفي شرح شواهده ٧٨ و ٢٤٨ ، وفي الهمع ١/ ٢٢٩ ، وفي الدرر ١/ ١٩٤ ، وفي اللسان (بغم) ، وفي الخزانة ٣/ ٤١٨ .

اللغة : أنيخت : أبركت ، وأراد بالبلدة الأولى صدرَ الناقة وبالثانية الأرضَ ، بغامها : قال في اللسان : بغمت الناقة تَبْغِم بُغَاما : قطعت الحنين و لم تمده . ثم أنشد البيت ... ورفعُ بغامُها إنما هو بطريق النقل من إلا إليه ، ويجوز أن يكون بدلا من الأصوات كما ذكر الشارح (انظر الخزانة) .

الشاهد : أنشده الرضي على أن إلا هنا بمعنى غير فهي صفة للأصوات ، و نقل ما تستحقه من الإعراب إلى ما بعدها .

(٧) في ط : للاستثناء .

(٨) تقدم ذلك في باب المبتدأ أو الخبر صفحة ٢٥٢ وفي بابنا هذا صفحة ٧٣٨ . ومابعدها .

(٩) الكتاب ١/ ٣٧٠ ، ٣٧١ .

وعليه أكثر المتأخرين ، تمسُّكا بقوله[1] :

٢٤٠- وكلُّ أخٍ مُفارقُهُ أخوه لعَمْرُ أبيك إلا الفَرْقَدان[2]

وقوله ﷺ : « الناسُ كلُّهم (هالكون)[3] إلا العالِمون ، والعالمون كلهم (هالكون)[3] إلا العاملون ، والعاملون كلهم (هالكون)[3] إلا المخلصون ، والمخلصون على خطر عظيم »[4] .

وقال الكسائي : تقديرُ البيت إلا أن يكون الفرقدان .

وهو مردود ، لأن الحرفَ الموصولَ لا يُحذَفُ إلا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع[5] .

وقال المصنفُ : في البيت شذوذان ، وصفُ كل دون المضاف إليه ، والمشهور وصف المضاف إليه ، إذ هو المقصودُ ، و (كل) لإفادة الشمول فقط ، (قال : وهذا)[6] الوصفُ ضرورةٌ للشاعر ، لأنه لو جاز له وصفُ المضاف إليه ، وهو أن يقول : الفرقدين ، لم يجعل إلا صفةً ، بل كان يجعله استثناء .

---

(١) قائله عمرو بن معد يكرب وستأتي ترجمته صفحة ٩٧٩ . وينسب إلى حضرميّ بن عامر . انظر الخزانة ٣/ ٤٢٦ .

(٢) البيت في ديوان عمرو ١٦٧ ، وفي الكتاب ١/ ٣٧١ ، وفي المقتضب ٤/ ٤٠٩ ، وفي أمالي المرتضي ٢/ ٨٨ ، وفي الإنصاف ٢٦٨ ، وفي ابن يعيش ٢/ ٨٩ ، وفي المغني ١٠١ ، وفي الهمع ١/ ٢٢٩ ، وفي الخزانة ٣/ ٤٢١ ، وفي مجاز القرآن ١/ ١٣١ ، وفي جمهرة أشعار العرب ١٤ ، وفي البيان والتبيين ١/ ٣٣ ، وفي رصف المباني ٩٢ .
اللغة : الفرقدان : نجمان في السماء لا يغربان ، ولكنهما يطوفان بالجَدْي ، وقيل : هما كوكبان قريبان من القطب ، وقيل : هما كوكبان في بنات نعشٍ الصغرى . اللسان ٤/ ٣٣١ .
الشاهد : أنشده الرضي على أن إلّا هنا صفةٌ لكلّ مع صحة جعلها أداة استثناء .
ذكر البغدادي عدة تَخاريج للبيت من ٣/ ٤٢٣ ، ٤٢٥ فنقل عن الكوفيين أن إلا هنا بمعنى الواو ، ونقل عن أبي علي كلاما يؤيد فيه كلامَ سيبويه حيث منع أن يكون قوله : إلا الفرقدان على تقدير إلا أن يكون الفرقدان ، ونقل عن بعض شراح أبيات المفصّل من فضلاء العجم أن إلا هنا بمعنى حتى ، ونقل عن الأنباري في الإنصاف أن إلا هنا للاستثناء المنقطع قال : أراد لكنْ الفرقدان فإنهما لا يفترقان . قال : وبقي احتمالُ وجهٍ آخرَ لم أرَ من ذكره ، وهو أن تكون إلا للاستثناء والفرقدان منصوبٌ بفتحة مقدرة على الألف .

(٣) في : جـ هلكى .

(٤) قال البغدادي في تخريج أحاديث الرضي ق ٥ . نقلا عن الصاغاني في كتاب الموضوعات : وهذا الحديث مفترى ملحون ، والصواب في الإعراب إلا العالمين والعاملين والمخلصين .

(٥) يعني بعد واو المعية وأو ، والفاء السببية ، وحتى . وانظر ط ٢/ ٢٣٢ ومابعدها .

(٦) في ت وجـ : وهذا .

والشذوذ الثاني : الفصلُ بالخبر بين الصفة والموصوف ، وهو قليل[1] .

وقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾[2] قال سيبويه : لا يجوز هٰهنا إلا الوصف ، لأنك لو قلت : لو كان فيهما إلا الله لفسدتا لم يجز[3] .

يعني أن البدلَ لا يجوز إلا في غير الموجب ، وليس الشرطُ[4] – وإن لم يكن موجبا صِرفًا – من غير الموجَب الذي يجوز معه الإبدال .

قال المصنف : ولا يجري النفيُ المعنويُّ كاللفظيِّ إلا في قَلّما ، وأقلّ رجل ، وأبي ومتصرفاتِهِ – كما مضى[5] – قال : وأيضا البدلُ لا يجوز إلا حيث يجوزُ الاستثناء ، ولا يجوز الاستثناءُ هٰهنا لأن (الله) غيرُ واجب الدخول في ﴿ آلهةٌ ﴾ المنكّر ، لأنه غير عام ولا محصور[6] .

ولو وقع أيضا الجمعُ المنكَّر في سياق النفي ، وقُصِدَ به الاستغراقُ لم يجز استثناءُ المفرد منه . كما تقدم (من أنه لا يقال : ما جاءني رجال إلا زيدًا ، على أنه استثناءٌ متصل)[7] .

وأجاز المبرد رفعَ (الله) على البدَل ، لأن في لو معنى النفي ، إذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره ، فكأنه قيل : ما فيهما آلهة إلا اللهُ[8] .

---

(١) إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١/ ٣٧١ .

(٢) الأنبياء ٢٢ وتقدمت صفحة ٧٧٨ .

(٣) الكتاب ١/ ٣٧٠ .

(٤) يعني لو في الآية الكريمة .

(٥) صفحة ٧٤٠ ، ٧٤١ .

(٦) في الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٧٠ وقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ ﴾ ليس على الوصفية وإنما على البدل ، وصحّ لأنه في معنى النفي ، لأن معنى قولك ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ ﴾ ما فيهما آلهة إلا الله .. وهذا ضعيف من أوجه : أحدُها : أنه لو كان كذلك لجاز أن يقول : لو كان فيها إلا الله ..

والثاني أنه لا يجري النفيُ المعنويُّ مُجرى اللفظي ، ألا ترى أنك تقول : أبى القوم إلا زيدا بالنصب ليس إلا ، ولو كان النفيُ المعنويُّ كاللفظي لجاز : أبى القوم إلا زيدٌ ، وكان المختارَ ، وههنا أولى لأن النفيَ محقَّقٌ غيرُ مقدر فيه إثبات .

(٧) صفحة ٧٧٨ ، وقد سقط من ص مابين القوسين .

(٨) عندما عرض المبرد للآية في المقتضب ٤/ ٤٠٨ قال : هذا باب ما تقع فيه إلا وما بعدها نعتًا بمنزلة غير وما أضيف إليه .. قال الله عز وجل : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ . المعنى والله أعلم : لو كان فيهما آلهة غيرُ الله لفسدتا .. =

وهذا كما أَجْرى الزجاجُ التحضيضَ في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ ﴾[1] الآية[2] مُجرى النفي ، فأجاز البدلَ في قوم يونس[3] .

والأولى منعُ إجراء الشرطِ والتحضيض في جواز الإبدال والتفريغ معهما مُجرى النفي ، إذ لم يثبت .

وأما عدمُ وجوب دخول « الله » في آلهة فلا يضر المبردَ ، لأنه يكتفي في جواز الاستثناءِ بصحة الدخول – كما تقدم[4] .

قوله : وهو في غيره ضعيفٌ .

يعني جعل إلا صفةً في غير مثل هذا الموضعِ الجامعِ للشروطِ المذكورةِ كما في قوله :

٢٤٠– وكلُّ أخٍ مفارقُه أخوه[5]

ضعيف ، (هذا)[6] عند المصنف ، ولا (ضعف)[7] عند سيبويه وأتباعِه – كما تقدم[8] –.

قوله : وإعراب سِوى وسَواء النصبُ على الظرفِ على الأصح .

إنما انتصب (سوى) لأنه في الأصل صفةُ ظرفِ مكان ، وهو « مكانا » قال تعالى :

= لكن الشيخ عضيمة ذكر نقدَ المبرد لكلام سيبويه وأنه قال : لا يجوز أن يكون إلا وما بعدها وصفًا إلا في موضع لو كانت فيه استثناءً لجاز .. إلخ .

وقال : إنّ ابن ولاد ردّ على المبرد ردا طويلا في الانتصار ١٨٣ – ١٨٧ . قال : ولو وقف على ما في المقتضب لعرف أن المبردَ عدل عن رأيه .

(١) يونس ٩٨ وتقدمت مراتٍ .

(٢) تتمتها ﴿ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الخِزْى فِى الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ ﴾ .

(٣) قد تقدم تخريج رأيه صفحة ٧٣١ .

(٤) صفحة ٧٤٧ وما بعدها .

(٥) سبق تخريجه صفحة ٧٨٤ .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) في جـ وص وط : يضعف .

(٨) صفحة ٧٨٣ .

﴿ مَكَانًا سُوى ﴾[1] أي مستويا ثم حذف الموصوفُ ، وأقيم (الصفةُ)[2] مُقامه ، مع قطع النظر عن معنى الوصف ، أي معنى الاستواء ، الذي كان في سوى ، فصار بمعنى « مكانًا » فقط ، ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لمّا قام مقامه في إفادة معنى البدل ، نقول : أنت لي مكانَ عمرو ، أي بدله ، لأن البدل سادٌّ (مسد)[3] المبدل منه ، وكائنٌ مكانَهُ ، ثم استعمل معنى البدل في الاستثناء ، لأنك إذا قلت : جاءني القوم بدلَ زيد ، أفاد أن زيدا لم يأتك ، فجُرِّد عن معنى البدلية أيضا ، بمطلق معنى الاستثناء .

فسُوِى في الأصل مكانٌ مستو ، (ثم صار بمعنى مكان)[4] ثم بمعنى بدل ، ثم بمعنى الاستثناء .

ولا يجوز في سوى القطعُ عن المضاف إليه – كما يجوز في غير على ما يجيء[5] .

والتزم بعضُهم وجوبَ إضافته إلى المعارف ، فلا يجيز : جاءني القوم سِوى رجلٍ منهم طويلٍ ، وهو الظاهر في كلامهم[6] .

وعند البصريين : هو لازم النصبِ على الظرفية[7] ، لأنه في الأصل صفةُ ظرفٍ ، والأولى في صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتُها النصبُ ، فنصبُه على كونه ظرفا في الأصل ، وإلا فليس الآن فيه معنى الظرفية .

والدليلُ على ظرفيته في الأصل وقوعُه صلةً ، بخلاف غير ، نحو : جاءني (الذي)[8] سوى زيد .

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوى ﴾ طه ٥٨ .

(٢) في ت : الوصف .

(٣) في ص : مكان .

(٤) ساقط من ص .

(٥) صفحة ٧٨٩ .

(٦) هذا ما يفعله النحاةُ عند تمثيلهم لسوى في الاستثناء فإنهم لا يضيفونها إلا إلى معرفة .

(٧) انظر مثلا : الكتاب ١/ ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٧٧ ، والمقتضب ٤/ ٣٤٩ ، والإنصاف المسألة ٣٩ صفحة ٢٩٤ .

(٨) في ص : القوم ، والصواب ما أثبته .

وعند الكوفيين يجوز (في السعة)[1] خروجُها عن الظرفية ، والتصرفُ فيها رفعًا ونصبًا وجرًّا كغير[2] ، وذلك لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء . قال[3] :

٢٤١- ولم يبق سوى العُدوا نِ دِنَّاهـــم كما دَانـــوا[4]

وقال[5] :

٢٤٢- تَجَانَفُ عن جَوِّ اليمامةِ ناقتي وما عَدَلَتْ عن أهلِها لِسِوائكا[6]

ومثلُه عند البصريين شاذٌّ لا يجوز في ضرورة الشعر[7] .

وزعم الأخفشُ أن سِواءً إذا أخرجوه عن الظرفية - أيضا - نصبوه ، استنكارا لرفعه فيقولون : جاءني سِواءَك ، وفي الدار سواءَك[8] .

---

(١) تكملة من جـ وص .

(٢) انظر مثلا : شرح ابن يعيش على المفصل ٢/ ٨٤ ، والمسألة التاسعة والثلاثين من الإنصاف صفحة ٢٩٤ .

(٣) قائله : الفند الزِّمَّاني واسمُه : نهشلُ بنُ شيبان بن ربيعة بن زِمّان الحنفي ، والفند : القطعةُ من الجبل ، ولقب به ، لأن بكر بن وائل بعثوا به إلى بني حنيفة في حرب البَسوس وكان مُسِنا فقالوا : ما يغني هذا العَشَبَةُ . قال : أو ما ترضون أن أكون لكم فَنْدًا تأوون إليه ، وكان أحدَ فرسان ربيعة المعدودين (الخزانة ٣/ ٤٣٤ ، ٤٣٥) .

(٤) البيت في أمالي القالي ١/ ٢٦٠ ، وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧١٩ ، وفي العيني ٣/ ١٢٢ ، وفي التصريح ١/ ٣٦٢ ، وفي الخزانة ٣/ ٤٣١ .

اللغة : العدوان : الظلم ، دناهم : جازيناهم .

الشاهد : قوله سوى ، حيث خرجت عن الظرفية فوقعت هنا فاعلا ، وهذا يؤيد مذهب الكوفيين ، وعده البصريون شاذًا لضرورة الشعر .

(٥) قائله : الأعشى . وقد مرت ترجمته صفحة ١١٨ .

(٦) البيت في ديوانه ١٣٩ ، وفي الكتاب ١/ ٢٠٣ ، وفي المقتضب ٤/ ٣٤٩ ، وفي التصحيف للعسكري ٢٩٨ ، وفي الأضداد للأنباري ٤١ ، وفي مايجوز للشاعر للضرورة ١٧٨ ، وفي الضرائر الشعرية ٢٩٢ ، وفي أساس البلاغة (جنف) ، وفي معجم مقاييس اللغة ١/ ٤٨٦ ، وفي المخصص ١٥/ ١٥١ ، وفي الخزانة ٣/ ٤٣٥ .

اللغة : تجانف : تميل . جو : قال البغدادي ٣/ ٤٤٠ : اسم اليمامة في الجاهلية حتى سماها الحِمْيري لما قَتَل المرأةَ التي تسمى اليمامة باسمها ... ورُوِي : عن جُلِّ اليمامة ، وفي الروايتين حذفُ مضَاف ، فالأول : عن أهل جو اليمامة ، والثاني عن جُلّ أهل اليمامة .

الشاهد : أنشده شاهدا على خروج سواء عن الظرفية إلى الجر باللام ، وهو شاهد للكوفيين ، شاذٌّ لضرورة الشعر عند البصريين .

(٧) أورد ابن مالك في شرحه للكافية الشافية من ٧١٧ - ٧٢٠ : شواهد نثرية وشعرية لخروج سوى عن الظرفية اكتفى بذكر النثرية قال : فمن ذلك قولُ النبي ﷺ : « سألت ربي ألا يسلط على أمتي عَدُوًّا من سوى أنفسهم » . وقوله عليه الصلاة والسلام : « ما أنتم في سواكم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود » .

(٨) قال عن قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ﴾ البقرة ١٧ : أما حولَه فانتصب على الظرف ، وذلك أن الظرف منصوب والظرف يكون فيه الشيء كما قال الشاعر :

هذا النهارَ بَدَالها من همِّها ماباتُها بالليل زالَ زوالَها

ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابُه على الظرفية قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ ﴾[1] و ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[2] وتقول : لي فوقَ السُّداسِي ودوَن السُّباعِي .

واعلم أن المستثنى قد يُحذف من إلا وغيرِ الكائنَين بعد ليس فقط ، كما يحذفُ ما أضيف إليه غيرُ الكائنُ بعد (لا)[3] تقول : جاءني زيد ليس إلا ، وليس غيرُ ، بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضافُ إليه – كما يجيء في الظروف المبنية[4] –.

وغيرُ خبرُ ليس ، أي ليس الجائيَ غيرَه .

وقال الأخفش : يجوز أن يكون اسمَه ، وقد حُذِفَ المضافُ إليه وأُبقي المضاف على حاله[5] ، كقوله[6] :

٢٤٣ – خَالَط من سَلمَى خياشيمَ وفا[7]

= نصب النهار على الظروف ، وإن شاء رفعه وأضمر فيه . انظر : معاني القرآن للأخفش صفحة ٤٩ . وقد نسب العكبري ذلك إليه في التبيان ٥٢٢ .

(١) من قوله تعالى : ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا مِنْهُمُ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ الأعراف ١٦٨ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ الأنعام ٩٤ .

(٣) في جـ : إلا .

(٤) ط ٢/ ١٠ وما بعدها .

(٥) التسهيل ١٠٧ ، وانظر ما نقله البغدادي عن الإيضاح الشعري في الخزانة ٣/ ٤٤٢ ، والاستغناء ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٦) قائله العجاج ، وتقدمت ترجمته صفحة ٦١٣ .

(٧) بيت من مشطور الرجز في ديوان العجاج ٢/ ٢٢٥ وبعده :

صهباءُ خُرْطوما عَقَارا قَرقَفا

وهو في المقتضب ١/ ٢٤٠ ، وفي المخصص ١/ ١٣٦ ، وفي المسائل العسكرية ١٦٩ ، وفي ابن يعيش ٦/ ٩٨ ، وفي العيني ١/ ١٥٢ ، وفي الهمع ١/ ٤٠ ، وفي الخزانة ٣/ ٤٤٢ .

اللغة : الخياشيم جمع خيشوم ، وهو أقصى الأنف ، الصهباء : الخمر ، الخرطوم : السلافة ، عقارا : خمرا ، قرقف : اسم الخمر ، ويوصف به الماء البارد .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الأخفش أجاز أن يكون غير في ليس ، غير اسمَ ليس وقد حذف المضاف إليه وبقي المضاف على حاله كما فعل في (فا) فإن أصله فاها .

وهو ضعيف من وجهين :

أحدهما : أن حذفَ خبرِ ليس قليلٌ .

والثاني : أن حذف المضاف إليه ، وإبقاءَ المضاف على حاله قليل .

وقد يقال : ليس غيرَ – بالنصب – على إبقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف إليه .

وقد ينوّن غيرٌ على ما حكاه الأخفش في الحالين[1] ، نحو : ليس غيرٌ وليس غيرا ، كما ينون كل وبعض عِوضًا (عن)[2] المضاف إليه .

وحكى الأخفشُ : ليس غيرُه وليس غيرَه[3] .

وهذا مما يقوي مذهبَه من كون ليس غيرُ – بالضم – على حذف الخبر .

ويجوز أن يقال : حَسُنَ حذفُ خبرِ ليس ههنا – وإن كان قليلا في غير هذا الموضع – لكثرة استعماله في الاستثناء .

والنصب على إضمار اسم ليس ، أي ليس الجانيُ غيرَه .

وإذا أضيف غيرُ ظاهرًا – جاز عند الأخفش أن يأتي بعد لم يكن[4] ، نحو : جاءني زيد لم يكن غيرُه وغيرَه ، بالرفع والنصب على التفسيرين المذكورين .

قال : وتقول : جئتني ليس غيرُك وغيرَك ، ولم يكن غيرُك وغيرَك[5] .

---

(١) لم أجد ذلك في معاني القرآن للأخفش ، ولم ينسبه إليه غير الرضي فيما رأيت .

(٢) في ص وط : من .

(٣) الاستغناء ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٤،٥) الاستغناء ٢٢٧ .

لاسيما

وأما « لاسيما » فليس من كلمات الاستثناء حقيقةً ، بل المذكور بعده منبَّه على أولويته بالحكم المتقدّم ، وإنما عُدَّ من كلماته لأن مابعده مخرَج عما قبله من حيث أولويتُه بالحكم (المتقدم)[1] .

فإن جُرَّ مابعده فبإضافة سِيّ إليه ، وما زائدةٌ ، ويُحْتَمَل أن تكون نكرةً غيرَ موصوفة والاسمُ بعدها بدلٌ منها .

وإن رُفِعَ – وهو أقل من الجر – فخبرُ مبتدأ محذوف ، و « ما » بمعنى الذي ، أو نكرةٌ موصوفةٌ بجملةٍ اسمية .

وإنما كان أقلَّ لأن حذف أحد جزأي الجملة الاسمية التي هي صلةٌ – كقراءة من قرأ[2] ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ ﴾[3] أو صفة[4] قليلٌ .

وليس نصبُ الاسم بعد لا سيما بقياس ، لكنه روي بيتُ امرئ القيس[5] :

٢٤٤ – ولا سيمَّا يومًا بدارة جُلجُل[6]

---

(١) ساقطة من ط .

(٢) نسب ابن جني القراءة إلى ابن يعمر في المحتسب ١/ ٢٣٤ ، واستضعف الرفع .

(٣) الأنعام ١٥٤ .

(٤) عطف على قوله : صلة .

(٥) تقدمت ترجمته صفحة ٣٤ .

(٦) صدره : ألا رُبَّ يوم صالح لك منهما ، والبيت في ديوانه ١٠ ، والرواية فيه وفي كثير من المراجع : ألا رُبَّ يوم لك منهن صالح ، وفي شرح القصائد لأبي بكر الأنباري ٣٢ ، وفي ابن يعيش ٢/ ٨٦ ، وفي العيني ١٨٦ ، وفي معجم البلدان ٢/ ٤٢٦ ، وفيها جميعها برفع يوم وجره ، وفي الخزانة ٣/ ٤٤٤ ، وفي الهمع ١/ ٢٣٤ : دارة جلجل – كما في معجم البلدان ٢/ ٤٢٦ – مختلف فيها ، فقيل : هي بالحِمَى ، وقيل : بغَمْر ذي كندة ، وقيل : بين شُعَبَى وحَسَلات ووادي المياه والبردان ، وقيل : هي دار الضباب مما يواجه نخيل بني فزارة ، وقيل : من منازل حجر الكِندي بنجد . والضمير في (منهما) عائد إلى أم الحويرث وأم الرباب المذكورتين في بيت قبله . وفي إعراب الاسم الواقع بعد لاسيما خلاف ذكره الشارح فلا أعيده .

ومعنى لاسيما : سي : مثل ، دخلت عليه لا النافية وضم إليه ما ، وهي إما أن تكون بمنزلة الذي ، وإما أن تكون زائدة .

الشاهد قوله : لاسيما يوما حيث جاء الاسم بعد لاسيما منصوبا ، قال الشارح : وليس بقياس .

بنصب يوما أيضا ، فتكلفوا لنصبه وجوها :-

قال بعضهم : « ما » نكرة موصوفة ، ونَصَبَ يوما بإضمار فعلٍ ، أي أعني يوما[1] .

وقيل : على التمييز[2] .

قال الأندلسي : لاينتصب بعد لاسيما إلا النكرة ، ولا وجه لنصب المعرفة[3] .

وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبِه قياسا ، على أنه تمييزه لأن ما بتقدير التنوين ، كما في : كم رجلا ، إذ لو كان بإضمار فعل لاستوى المعرفةُ والنكرةُ .

قال الأخفش – في قولهم : إن فلانا كريم لاسيما إن أتيته قاعدا –: ما هنا زائدةٌ ، عوضًا من المضاف إليه ، أي ولا مثلَه إن أتيته قاعدا .

واعلم أن الواو التي تدخل على لاسيما في بعض المواضع كقوله :

(ألا رب يوم صالحٍ لك منهما ... ولاسيَّمَا يومًا بدارةِ جُلجُلِ[4] (٢٤٤)

اعتراضية ، كما في قوله[5] :

٢٤٥- فأنت طلاقٌ والطلاق أَلِيَّةٌ[6]

إذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة .

---

(١) ذكر صاحب الهمع فيه ١/ ٢٣٤ للنصب وجوها ، منها : أنه تمييز وما : نكرة تامة غير موصوفة في محل خفض بالإضافة ، وقيل : إنه على الظرف وما ، بمعنى الذي وهو صلة لها ، أي ولا مثل الذي اتفق يوما ، وقيل : إن ما ، حرف كافٌ لسي عن الإضافة والمنصوب تمييز . وقيل : إنها كافة وهو ظرف أي : ولا مثل مابك في يوم .
وانظر الأشموني بحاشية الصبان ٢/ ١٦٧ .

(٢) انظر المباحث الكاملية ٣/ ٢٦٨ .

(٣) تحدث الأندلسي في المباحث الكاملية ٣/ ٢٦٨ عن لاسيما و لم يذكر ذلك .

(٤) سبق تخريجه صفحة ٧٩١ .

(٥) لم أهتد إلى قائله .

(٦) عجزه : ثلاثًا ومن يخرق أعق وأظلم ، والبيت في مجالس العلماء ٣٣٨ ، وفي ابن يعيش ١/ ١٢ ، وفي المغني ٧٦ ، وفي الخزانة ٣/ ٤٥٩ .
اللغة : ألية : يمين ، يخرق : الخرق خلاف الرفق ، وخَرِقَ خَرَقا من باب فرح إذا عمل عملا لم يرفُق فيه . أعق : أكثر عقوقا والعقوق القطيعة .
الشاهد : استشهد به الرضي على أن الواو في والطلاق اعتراضية .
ويروى البيت برفع ثلاث وعليه يكون خبرا لـ (والطلاق) وانظر ما نقله البغدادي عن أبي علي الفارسي وغيره في الخزانة ٣/ ٤٦١ – ٤٧١ .

والسيُّ بمعنى المِثْل ، فمعنى جاءني القوم ولاسيما زيدٌ أي : ولا مثلَ زيد موجود بين القوم الذين جاءوني ، أي هو كان أخصَّ بي ، وأشدَّ إخلاصا في المجيء ، وخبرُ لا محذوفٌ .

وتُصُرِّفَ في هذه اللفظة تصرفات كثيرة ، لكثرة استعمالها ، فقيل : سيّما بحذف لا ، ولا سيَما بتخفيف الياء ، مع وجود لا وحذفها[1] .

وقد يحذف ما بعد لاسيما – على جعله بمعنى خصوصا – فيكون منصوبَ المحل على أنه مفعول مطلق ، وذلك كما مر في باب الاختصاص[2] من نقل نحو : أيُّها الرجل من باب النداء إلى باب الاختصاص (لجامع)[3] بينهما معنوي . فصار في نحو : أنا أفعل كذا أيها الرجل منصوبَ المحلِّ على الحال ، مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضمّ أيٍّ ورفع الرجل .

كذلك لاسيما ههنا ، يكون باقيا على نصبه الذي كان له في الأصل ، حين كان اسمَ لا التبرئة ، مع كونه منصوبَ المحل على المصدر ، لقيامه مقام خصوصا .

فإذا قلت : أُحِبُّ زيدا ولاسيما (راكبا على الفرس)[4] فهو بمعنى وخصوصا راكبا ، فراكبا حالٌ من مفعول الفعل المقدر ، أي : وأخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا .

وكذا في نحو : أحبّه ولا سيما وهو راكب .

وكذا قولك : أحبه ولاسيما إن ركب أي وخصوصا إن ركب ، (جوابَ)[5] الشرط مدلولُ خصوصًا إن ركب ، أي : إن ركب أخُصُّه بزيادة المحبة .

ويجوز أن يُجعَل بمعنى المصدر اللازم ، أي : اختصاصا ، فيكون معنى وخصوصا راكبا : أي ويختص بفضل محبتي راكبا .

---

(١) ذكر ذلك أيضا أبو بكر بن الأنباري في شرحه للقصائد السبع الطوال صفحة ٣٣ .

(٢) صفحة ٥١٢ .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ص وط : راكبا أو على الفرس .

(٥) في ط : فجواب .

وعلى هذا ينبغي أن يؤول ما ذكر الأخفشُ – أعني قوله : إن فلانا لكريم ولاسيما إن أتيته قاعدا – أي : يختص بزيادة الكرم اختصاصًا في حالة قعوده .

ويجوز مجيُء الواو قبل لاسيما إذا جعلتَه بمعنى المصدر ، وعدم مجيئها ، إلا أن مجيئها أكثر ، وهي اعتراضية – كما ذكرنا[1] – ويجوز أن يكون عطفا ، والأول أولى (وأعذبُ)[2] .

وقد يقال : لا سواءَ ما مقام لاسيما .

واعلم أن أصل إلا أن يدخل على الاسم ، وقد يليها في المفرغ فعلٌ مضارع ، إما خبرُ المبتدأ كقولك : ما الناس إلا يعبرون ، ومازيد إلا يقوم ، أو حالٌ نحو ما جاءني زيد إلا يضحك ، أو صفةٌ نحو ما جاءني منهم رجل إلا يقوم ويقعد ، ويجوز أن يكون هذا حالا لعموم ذي الحال .

وإنما شُرِطَ التفريغُ لتكون إلا ملغاة عن العمل – على قول[3] – أو عن التوصل بها إلى العمل على قول آخر[4] ، فيسهُل دفعُها عما (تقتضيه)[5] من الاسم ، لانكسار شوكتها بالإلغاء .

وشُرِطَ كونُ الفعل مضارعا لمشابهته الاسمَ .

وأما الماضي فجوزوا أن يليها في المفرغ بأحد قيدَين ، وذلك إما اقترانُه بقد ، نحو قولك : ما الناس إلا قد عبروا ، وذلك لتقريبها له من الحالِ المشبِه للاسم .

وإما تقدم ماض منفي نحو قولك : ما أنعمتُ (عليه إلا)[6] شكرَ ، وما أتيتُه إلا أتاني ، وعنه ﷺ « ما أَيِسَ الشَّيطانُ من بني آدمَ إلا أتاهُم من قِبَل النِّساءِ »[7] ، وذلك إذا قُصِدَ لزومُ تعقب مضمون ما بعد إلا لمضمون ما قبلَها .

---

(١) صفحة ٧٩٢ .
(٢) في ص : وأعرب . .
(٣) وهذا عند من يقول : إن إلا هى العاملةُ في المستثنى كما نسب ذلك إلى المبرد والزجّاج .
(٤) وهذا عند من يقول : إن العامل في المستثنى هو ما قبل إلا بوساطتها وهم البصريون .
(٥) في ت وص : يقتضيها ، وفي ط : يقتضيه .
(٦) في ط : عليها لا .
(٧) لم أجده في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ، وقال البغدادي في تخريجه لأحاديث الرضي ق ٥ : إنه في =

وإنما جاز أن يليها الماضي مع هذا القصدِ لأن هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاءِ – في الأغلب – نحو : إن جئتني أكرمتك .

وإنما قلت : في الأغلب لأنه قد لا يكون مضمونُ الجزاء متعقبا لمضمون الشرط (بل يكون)[1] مقارنا له في الزمان نحو : إن كان هناك نارٌ كان احتراق ، وإن كان هناك احتراق فهناك نار ، وإن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق ، لكن التعقبَ المذكورَ هو الأغلبُ .

فلما كان تعقبُ مضمون مابعد إلّا لمضمون ماقبلها هو المرادَ ، وكان معنى حرف النفي مع إلا يفيدُ معنى الشرط والجزاء – أعني لزومَ الثاني للأول – جاز أن يُعتَبَر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي ، وإلا فيصاغ ما قبل إلا ومابعدها صوغَ الشرط والجزاء ، وذلك إما لكونهما ماضيَيْن نحو : مازرتَني إلا أكرمتك ، أو مضارعين نحو : ما أزورُك إلا تزورُني ، ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء – أعني كونَهما ماضيين أو مضارعين ، فجاز كونُ الماضي الذي بعد إلا ههنا مجردا عن قد والواو – مع أنه حال كما ذكرنا في باب الحال[2] – وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء ، فيكون مابعد إلا على هذا المعنى (المذكورِ)[3] إما ماضيا مجرَّدا ، أو مضارعا مجرَّدا كما رأيت .

وجاز أيضا أن ينظَر إلى كونِ مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة – وإن كان فيه معنى الجزاء – فيؤتى به ماضيا أو مضارعا مع الواو ، نحو : مازرته إلا وأكرمني ، ولا أزوره إلا ويكرمني .

وإنما اطرد الواوُ مع هذا النظر لكون هذا الحال غيرَ مقترن مضمونُه بمضمون عامله – كما هو الغالب في الحال – نحو جاءني زيد راكبا ، ولفظه أيضا منفصل عن العامل بإلا ، فجاز أن يُستَظْهَر[4] مطّردا في ربطه مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط – أي الواو –

= الكشاف عن سعيد بن المسيب .. ثم ذكر الحديث ثم قال : قال القطب : هذا استثناءٌ من النفي ، وهو إثبات ، فيلزم حصول يأسِ الشيطان من جهة النساء ، وليس بمراد ، والجواب أنه استثناء مفرغ ، والتقدير : مافعل الشيطان شيئا عند يأسه من إغواء بني آدم إلا أن أتاهم من قِبَل النساء .

(١) في ت : بل ويكون ، وفي ص : ويكون .

(٢) صفحة ٦٨١ .

(٣) ساقطة من ط .

(٤) يستظهر أي يقوّى .

فمن ثم اطردَ نحوُ : ما أزوره إلا ويكرمني ، وندر : قمتُ وأصكَّ عينه[1] – كما مر في باب الحال[2] –.

ويجيء في الماضي مع الواو قد أيضا نحو : مازرته إلا وقد زارني ، ولا يجوز الاقتصارُ على قد ، فلا (تقول)[3] : مازرته إلا قد زارني ، لأنك إن نظرت إلى معنى الجزاء الذي يستفاد (من)[4] مثل هذه الحال ، فالجزاءُ لا يتجرد عن الفاء إذا كان مع قد – كما يجيء في بابه[5] – وإن نظرت إلى الحال الذي هو أصله ، فليس فيه حرفُ (الربط)[6] المذكور .

وإنما قلنا : إن الأغلب في الحال مقارنةُ مضمونه لمضمون عامله لأنه قد يجيء بخلاف ذلك كقولهم : خرج الأمير معه صقر صائدا به غدا (وهذا أيضا من حيث التأويل)[7] أي : عازما على الصيد ، وكذا معنى الخبر أي : ما أيس الشيطان من بني آدم من جهةِ غيرِ النساء إلا عازما على إتيانهم من قِبَلِهن ، جعلوا المعزومَ عليه المجزومَ به كالواقع الحاصل .

وقد تدخل إلا ولما – بمعناها – على الماضي إذا تقدمهما قَسَمُ السؤال ، نحو نشدتُك بالله إلا فعلت ، وقول عمر (رضي الله عنه)[8] في كتابه إلى أبي موسى[9] : عزمتُ

---

(١) الفرق بينهما أن مابعد إلا في الأولى متعقب لما قبلها ، فكأنها مضمنة معنى الشرط ، وليست الثانية كذلك .

(٢) صفحة ٦٧٧ وما بعدها .

(٣) في ط : يقال .

(٤) في ط : عن .

(٥) ط ٢/ ٢٦٣ .

(٦) في ص : الشرط .

(٧) تكملة من جـ .

(٨) تكملة من جـ وط .

(٩) أبو موسى الأشعري عبدُ الله بن قيس بن سليم ، أبو موسى ، من بني الأشعر من قحطان ، صحابي من الشجعان الولاة الفاتحين ، وأحد الحَكَمين بين علي ومعاوية ولد في زَبِيد باليمن ، وفد مكةَ فأسلم واستعمله الرسول ﷺ على زبيد وعدن ، وولاه عمر البصرة سنة ١٧ فافتتح أصبهان والأهواز .. توفي في الكوفة سنة ٤٤هـ .

عليكَ لمَّا ضربتَ كاتبَك سوطا[1] ، كتبه إليه لمَّا لحن كاتبُه في كتابِه إلى عمرَ ، وكتب : من أبو موسى[2] .

وقولهم : نشدتُك اللهَ من قولهم : نشدتُه (كذا)[3] فنشدَ ، أي : ذكّرته فتذكر[4] ، فنشد المتعدي إلى واحد مطاوعٌ للأول المتعدي إلى اثنين ، والمعنى : ذكَّرتُكَ اللهَ بأن أقسمت عليك به ، وقلتُ بالله لتفعلَن ، أو يكون نشدت بمعنى طلبتُ ، أي : نشدت لك الله ، كقوله تعالى : ﴿ أَبْغِيكُم إِلَـٰهًا ﴾[5] أي : أبغي لكم ، أي (أطلب)[6] لك الله ، من بين جميع ما يقسِم به الناسُ ، لأقسم به تعالى عليك .

ومعنى إلا فعلت : إلا فعلَك ، (وإلا لنقض معنى النفي الذي تضمنه القَسَمُ ، لأنك إذا حلَّفت غيرك بالله (قَسَم الطلب)[7] فقد ضيقت عليه الأمرَ في فِعل مطلوبك ، فكأنك قلت : ما أطلُب منك إلا فِعْلك)[8] ، ففعلت بمعنى المصدر مفعولا به لما أطلبُ ، الذي دل عليه نشدتك الله .

---

(١) أورده البغدادي في تخريجه لأحاديث شرح الرضي ق ٥أ وقال : إنه ذكره المجاشعي في مَدْرج البراعة إلى نهج البلاغة ، وذكره السيوطي في الجامع الكبير ، وذكر أنه فيهما بغير لفظ عزمت عليك ، ثم قال : ولعله جاء من رواية أخرى .

(٢) في جـ وص تخريج لقوله (من أبو موسى) قال : والحق أن هذا ليس بلحن لأن كنيته إشتهرت بلفظ (أبو) بالواو ، والكنية من أقسام العلم ، والأعلام تصان عن التغيير ، فجاز : من أبو موسى أيضا ، وإن كان الواو في الأسماء الستة كالضمة الإعرابية ، إلا أن الفرق بينهما أن الضمة مجتلبة لمحض الإعراب فلا يجوز مِنْ عبدُ الله بضم الدال – وإن كان علما ، وأما الواو في هذه الأسماء فلام الكلمة وعينها ، جُعِلت كالحركة – كما مر في أول الكتاب – فجاز أن يعتبر ذلك العلمُ المشتهرُ بالواو ، ولا يجوز من أبا زيد ، مع اشتهار العلم بالألف ، ويروى عن على رضي الله عنه أنه كان يكتب كتبَه : علي بن أبو طالب ، كما كان يكتب علي بن أبي طالب ، وإن صح ماذكره الزمخشري في الكشاف : أنه كان لشخص ثلاث بنينَ اسمُ واحد منهم عبدُ الله – بالضم – واسم الآخر عبدَ الله – بالفتح واسم الآخر عبدِ الله – بالكسر – جاز : مِن أبا زيد في العلم المشتهر بالألف ، ورأيت أبي زيد – في المشتهر بالياء – لأنه جاز في العلم حكايةُ الحركة ، فحكاية الحرف – لكونه أقعدُ منها – أجوز .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في اللسان (نشد ٤/ ٤٣٢) ، وقولهم نشدتك بالله وبالرحم معناه : طلبت إليك بالله وبحق الرحم ، برفع نشيدي – أي صوتي – وقال أبو العباس في قولهم : نشدتك الله ، قال : النشيد : الصوت أي : سألتك بالله بُرَّنشيدي ، أي صوتي .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَبْغِيكُمْ إِلَـٰهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ الأعراف ١٤٠ .

(٦) في ص وظ : طلبت .

(٧) تكملة من ط .

(٨) ساقط من ص .

وإنما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب ، حتى كأن المخاطب فعل ما تطلُبه ، وصار ماضيًا ثم أنت تخبِر عنه ، فهو مثل قوله تعالى : ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ ﴾[1] ، ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ ﴾[2] وقولهم : رحمك الله .

ومعنى عزمت عليك: أي أوجبت عليك (من عزمت الأمر أي قطعته ، قال عليه السلام : « لا صيامَ لِمَنْ لَمْ يعزِم من الليل »[3] أي : لم يقطعه بالنية ، فضمَّنَ معنى عزمتُ : أوجبتُ ، فتعدى بعلى ، كما تضمن معنى أقبلت فتعدى بعلى ، نحو : عزمت على الأمر)[4] وهو من قَسَم الملوك .

ولما في الاستثناء لا تجيء إلا بعد النفي ظاهرا أو مقدرا – كما رأيت[5] – ولا تجيء إلا في المفرّغ نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[6] .

---

(١) في آيتين كريمتين إحداهما في الزمر برقم ٧١ ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا ﴾ والأخرى في سورة الزمر برقم ٧٣ ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا ﴾ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ قَالُوا إِنَّ اللهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ الأعراف ٥٠ .

(٣) في صحيح الترمذي (المطبعة المصرية بالأزهر – ط أولى) ٣/ ٢٦٣ ، ٢٦٤ باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل ، ثم ذكر حديثا عن حفصة عن النبي ﷺ قال : « من لم يُجْمِع الصيامَ قبلَ الفجر فلا صيام له » . قال أبو عيسى : حديثُ حفصةَ حديثٌ لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه ، وذكر في هامش ٢٦٤ رواياتٍ أخرى ليس بينها روايةٌ بلفظ يعزم .

(٤) تكملة من جـ .

(٥) صفحة ٧٩٧ ، ٧٩٨ .

(٦) يس ٢٢ وانظر في معاملة لمَّا معاملةَ إلا : الكتابَ ١/ ٤٥٥ ، ومعانيَ القرآن للفراء ٣/ ٢٥٤ ، والمسألةَ الأربعين من المسائل المشكلة للفارسي صفحة ٣٨١ ومابعدها .

خبر كان وأخواتها

قوله : خبر كان وأخواتها هو المسندُ بعد دخولها ، مثل : كان زيدٌ قائما ، وأمره على نحو خبر المبتدأ ، ويتقدم معرفةً .

لما قال : هو المسندُ دخل فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان في الأصل (ذلك)[1] .

فقوله : بعد دخولها يخرجها كلَّها .

وقد ذكرنا أنه يدخل في حدِّه نحوُ : قائم في قولك : كان زيد أبوه قائم[2] ، مع أنه ليس بخبر كان .

قوله : أمره على نحو خبر المبتدأ .

أي : فيما يجوز له من كونه معرفةً ونكرةً ، ومفردا وجملة ، ومتقدما على المسند إليه ، ومتأخرا عنه ، وما يجب ممن تقدُّمه على الاسم إذا كان ظرفا والاسمُ نكرةٌ ، نحو : كان في الدار رجل ، واشتماله على الضمير إذا كان جملةً أو مشتقا أو ظرفا ، وغير ذلك من الأحكام المذكورة في باب المبتدأ .

وقد يختص خبرُ كان ببعضٍ من الأحكام نذكر بعضها هنا ، وبعضها في الأفعال الناقصة[3] .

فمما قيل : إنه من خصائصه ماذهب إليه ابنُ دُرُستوَيه وهو : أنه لا يجوز أن يقع الماضي خبرَ كان ، فلا يقال : كان زيدٌ قام[4] .

---

(١) في ط : كذلك .

(٢) تحدث صفحة : ٣٣٣ عن دخول (حسنا) في قولك : إن رجلا حسنا غلامه ، في حد المصنف لخبر إنَّ وكذا عن دخول غلامه في نحو : ما زيد الظريف غلامه في الدار ، في حد اسم ما ولا المشبهتين بليس .

(٣) ط ٢/ ٢٩٧ ومابعدها .

(٤) ذكر ابن يعيش في شرحه للمفصل ٧/ ٩٧ : أنه لا يحسن وقوع الفعل الماضي في أخبار كان وأخواته ، ولم ينسبه لأحد .

ولعل ذلك لدلالة كان على المضي ، فيقع المضي في خبره لغوا ، فينبغي أن يقال : كان زيد قائما أو يقوم .

وكذا ينبغي أن يَمنَعَ نحوَ : يكون زيد يقوم ، لمثل تلك العلة سواءً[1] .

وجُمهورُهم على أنه غير مستحسَن ، ولا يحكمون بمطلق المنع ، قالوا : فإن وقع فلابد فيه من قد – ظاهرةً أو مقدرة – لتفيد التقريبَ من الحال ، إذ لم يُستَفْد من مجرد كان[2] .

وكذا قالوا في أصبح وأمسى وأضحى وظل وبات[3] .

وكذا ينبغي أن يمنعوا نحوَ يْصبِح زيد يقول ، وكذا البواقي[4] .

والأولى – كما ذهب إليه ابنُ مالك – تجويزُ وقوع خبرها ماضيا بلا قد[5] ، فلا نقدرهما في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللهَ ﴾[6] ، ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُه قُدَّ مِنْ دُبُرٍ ﴾[7] وفي قول الشاعر[8] :

٢٤٦– وكانَ طوى كَشْحًا على مُسْتَكِنّةٍ فلا هو أبداها ولم يتقَدَّمِ[9]

---

(١) هذا مما سبق إليه الرضي – فيما أرى –.

(٢، ٣، ٥) انظر : التسهيل ٥٣ ، والهمع ١/ ١١٣ .

(٤) وهذا أيضا مما أراه سبق إليه الرضي .

(٦) الأحزاب ١٥ .

(٧) يوسف ٢٧ .

(٨) قائله زهير بن أبي سلمى وتقدمت ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٩) البيت في ديوانه برواية ثعلب ٢٩ ، وبرواية الأعلم ٢٠ ، وفيه : ولم يتجمجم ، وفي شرح القصائد لأبي بكر الأنباري ٢٧٥ ، وفي إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٢٥ ، وفي الخزانة ٤/ ٣ . الضمير في قوله : كان وطوى يعود إلى حصين بن ضمضم المذكور في قوله قبل :

لعَمْري لنِعْم الحيّ جَرَّ عليهِمُ بما لا يؤاتيهم حصينُ بنُ ضَمْضَم

طوى : أضمر ، الكشح : الخاصرة ، والمستكنة : المسترة ، أي : أضمر على غدرة مستترة ، لأنه كان قد أضمر قَتْلَ وردِ بن حابس ، فإنه كان قتل أخاه هرم بن ضمضم . أبداها : أظهرها ، يتجمجم : لم يتنهنه عما أراد مما كتم (الخزانة ٤/ ٣ ، ٤) .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على جواز وقوع خبر كان ماضيا دون تقدير قد ، كما ذهب إليه ابن مالك .

ولا في قوله[1] :

٢٤٧-أضحت خلاءً وأضحى أهلُها احتملوا أخنى عليها الذي أخنى على لُبدِ[2]

إذلا (مَنْعَ)[3] من قيام شيئين يفيدان معنى المضي .

ومنع ابنُ مالك – وهو الحق – (من)[4] مضي خبر صارَ وليس ومادام ، وكلِّ ما كان ماضيا من ما زال ولا زال ومرادفاتها[5] .

أما صار فلكونها ظاهرةً في الانتقال في الزمن الماضي إلى حالة مستمرة ، وهي مضمونُ خبرها ، نحو : كنت فقيرا وصرت غنيا ، وإن جاز مع القرينة أن لا يستمر (به)[6] الحالُ المنتقلُ إليها ، كقول المريض : كنت مريضا فصرت متماثلا ثم نُكِسْتُ .

وكذا مازال وأخواتُها موضوعةٌ لاستمرار مضمونِ أخبارها في الماضي ، إلا أن تمنع قرينةٌ ، وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامدُ نحو : هذا أسد ، أو الصفةُ نحو زيد قائم ، أو غنيٌّ ، أو مضروب ، أو الفعل المضارع نحو : زيد يقدم في الحروب ويسخو بموجوده ، أي : هذه عادته ، لأنه وإن كان في الأصل فعلًا دالا على أحد الأزمنة ، إلا أنه لمضارعته اسمَ الفاعل لفظا ومعنى يُستَعْمَل غيرَ (مفيد لزمان)[7] استعماله .

فلذلك إذا قلت: كنت رأيت زيدا، لايدُلُّ على الاستمرار، وإذا قلت: كنت أراه ،

---

(١) قائله النابغة الذبياني ، وقد مرت ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٢) البيت في ديوانه صفحة ٥ ، وفي الفاخر ٦٨ ، وفي الدرر ١/ ٨٤ ، وفي الأشموني بحاشية الصبان ١/ ٢٣٠ ، وفي الخزانة ٤/ ٥ .

اللغة : الخلاء : المكان الخالي من كل شيء ، احتملوا : حمَّلوا جمالهم وارتحلوا ، أُخنى عليها : أهلكها ، لبد : آخر نسور لقمان بن عاد (الخزانة ٤/ ٨) .

الشاهد قوله : أضحى أهلُها احتملوا ، حيث جاز وقوعُ خبرِ أضحى فعلا ماضيا بدون قد .

(٣) في ت : يمنع .

(٤) تكملة من ط .

(٥) منع ابنُ مالك في التسهيل ٥٣ وقوعَ خبر صار فعلا ماضيا ، وقال : وقد تدخل ليس عليه إن كان ضميرَ الشأن ، ويجوز دخول البواقي عليه مطلقا .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في ط : المفيد للزمان .

فظاهرُه الاستمرار ، فناسبتْ (الأشياء)[1] الثلاثةُ – أي : الجامد والصفةُ والمضارعُ – لصلاحيتها للاستمرار – أن تقع أخبارا لصار وما زال وأخواتِها ، بخلاف الماضي ، فإنه لا يستعمل في الاستمرار استعمالَ هذه الثلاثة ، فلم يقع (خبرا)[2] لهذه الأفعال .

وأما ما دام فلم يقع خبرُها ماضيا ، لأن ما المفيدةَ للمدة نحو : ماذرشارق تقلب الماضي – في الأغلب – إلى معنى الاستقبال – كما يجيء في قسم الأفعال[3] – فلهذا تقول : اجلس مادام زيدٌ جالسا ، وقد يجيء بمعنى الماضي كقوله تعالى : ﴿ مَادُمْتَ فِيهِمْ ﴾[4] .

وأما ليس فهي للنفي مطلقا – كما هو مذهب سيبويه[5] – على مانبين في الأفعال الناقصة[6] .

والمستعمَلُ للإطلاق – من غير تعرض للزمان – إما جامدٌ أو صفة أو مضارع لمشابهتِه اسمَ الفاعل بخلاف الماضي .

وأجاز الأندلسي وقوعَ أخبارِ جميعِها ماضيةً[7] .

والأولى ما تقدم ، لعدم السماع .

قوله : ويتقدم معرفةً .

---

(١) ساقطة من جـ وص وط .

(٢) في ت : أخبارا .

(٣) ط ٢/ ٢٢٥ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ما دُمْتُ فيهم فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ المائدة ١١٧ وهي مثبتة في ط : (مادمت حيا) وهي من الآية ٣١ من سورة مريم ، وآية مريم ليس فيها شاهد على ما أراد الشارح من جعل مادام بمعنى الماضي بخلاف آية المائدة ، والله أعلم .

(٥) لم أجد تصريحا لسيبويه بذلك ، غير أنه قال في الكتاب ١/ ٣٥ في باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إنّ .. فمِن ذلك قولُ بعض العرب : ليس خلقَ الله مثلَه ، فلولا أن فيه إضمارًا لم يجز أن تذكر الفعلَ و لم تعمله في اسم .

(٦) ط ٢/ ٢٩٦ .

(٧) في المباحث الكاملية ٢/ ٥٠٩ : منع بعضُهم من وقوع الماضي خبرا لكان وأمسى وأخواتها إذا كانت بلفظ الماضي إلا مع قد ظاهرةً أو مقدرةً .. ثم قال : والحق أن الخبر يجوز أن يقع ماضيا ، وإن ذكرت قد معه كانت للتحقيق .

هذا بخلاف خبر المبتدأ ، لأنه لم يجُزْ تقدمُه على المبتدأ إذا كانا معرفتين ، ولا قرينة ، للإلباس . أما هٰهنا فلا لبس – وإن كانا معرفتين أو متساويين – لأن تخالُفَ إعرابهما رافعٌ للّبس ، ويكفي ظهورُ إعراب أحدهما نحو : (كان زيدا هذا)[1] .

وينبغي هٰهنا أيضا إذا انتفى الإعرابُ فيهما ولا قرينةَ أن لا يجوز التقديمُ (نحو : كان الفتى هذا)[2] .

قوله : وقد يحذَفُ عاملُه في مثل : الناسُ مجزِيُّونَ بأعمالهم إن خيرا فَخَيْرٌ[3] ، ويجوزُ في مثلها أربعةُ أوجُهٍ ، ويجب الحذف في مثل : أما أنت منطلقًا انطلقتُ ، أي لأن كنت .

قوله : عامله .

أي : عامل خبر كان وأخواتِها ، وما كان ينبغي له هذا الإطلاق ، لأنه لا يُحْذَف من هذه الأفعال إلا كان .

واعلم أنه يجوز حذفُ كان مع اسمها بعد إن ولو – إن كان اسمُها ضميرَ ما عُلِمَ من غائب أو حاضر – نحو: اطلُبوا العلمَ ولو بالصين[4]، أي: ولو كان العلم بالصين وادفعِ الشر ولو أُصبُعا ، أي : ولو كان الدفع أصبعا ، أي : قليلا ، وقوله[5] :

---

(١) في ت كان زيد هذا ، وفي ص : كان هذا زيدا ، ولعل الأحسن ما أثبته .

(٢) تكملة من جـ وط ، وفي ص : كان هذا الفتى .

(٣) قال البغدادي في تخريجه لأحاديث شرح الرضي ق ٥ : رواه ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس موقوفا ، ورواه ابنُ مالك في التوضيح مرفوعا بلفظ : المرء مجزيّ .. إلخ وكذا في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة .

وأقول : مانسبه إلى ابن مالك صحيح ، فقد قال في شواهد التوضيح والتصحيح صفحة ٧١ : وحذفُ كان مع اسمها وبقاءُ خبرها كثيرٌ في نثر الكلام ونظمه ، فمن النثر قول النبي ﷺ : « المرءُ مجزيٌّ بعمله إن خيرا فخير وإن شرا فشر » .

وقال محققُ الكتاب في الهامش ٥٨ : لم أقف على هذا الحديث .

ولعل الصواب أنه موقوفٌ على ابن عباس .

(٤) سبق الحديث عنه صفحة ٥٥٨ .

(٥) قائله النعمان بن المنذر بن امرئ اللخمي ، أبو قابوس ، من أشهر ملوك الحيرة في الجاهلية ، وهو ممدوحُ النابغة الذبياني ، وباني مدينة النعمانية ، وصاحب يومَي البؤس والنعيم ، مَلَكَ الحيرةَ إرثا عن أبيه نحو سنة ٥٩٢م ، استمر عليها إلى أن نقم عليه كِسرى (أبرويز) أمرًا فنفاه إلى أخناتين فسجن فيها إلى أن مات نحو ٦٠٨م وقيل : ألقاه تحت أرجل الفيلة فوطئته فهلك (الأعلام ٩/ ١٠) .

٢٤٨- قد قيل ما قيل إن حقًّا وإن كَذِبَا فما اعتذارُك من شيءٍ إذا قيلا[١]

أي : إن كان حقا .

وتقول : لأرتحلنَّ إن فارسا وإن راجلا ، ولو فارسا ولو راجلا ، أي : إن كنت ولو كنت .

وكذا الخطابُ نحو : ارحلْ ولو راجِلًا ، وإن راجلا ، أي : إن كنت ولو كنت .

وأما في مثل التركيب الذي في المتن - أعني أن يكون بعد إنْ اسمٌ ، وجزاؤها الفاء ، وبعد الفاء اسم مفرد ، نحو : المرء مقتول بما قَتَل بِه إن سيفا فسيفٌ ، وإن خنجرا فخنجرٌ - فنقول :

ننظر فيه ، فإن جاز مع كان المحذوفة بعد إنْ تقديرُ « فيه » أو « مَعَه » أو نحو ذلك كما في قوله : الناس مجزيون بأعمالهم[٢] - فإنه يصح أن يقال : إن كان معه أو في عمله خيرٌ - جاز في الأول مع النصبِ الرفعُ أيضا ، ولكن على ضعف معنويّ ، إذ معنى إن كان معه أو في يده سيف ، وإن كان في عمله خير ، معنى غيرُ مقصود ، لأن (مراد)[٣] المتكلم : إن كان نفسُ عمله خيرا ، وإن كان ما قَتَلَ به سيفا ، لا (أنَّ له)[٤] أعمالا وفي تلك الأعمال خير ، ولا أن في يده أو في صحبته وقت القتل سيفا .

(وهذا الذي قلنا ضعيفٌ من حيث المعنى)[٥] ، وأما من حيث اللفظُ فضعيف أيضا ، لأن حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول الفضلةِ حذفُ شيءٍ كثيرٍ ، ولاسيما إذا كان الخبر جارا ومجرورا، بخلاف حذفِه مع اسمه الذي هو كجزئه ، ولاسيما إذا كان ضميرًا متصلا .

---

(١) البيت في الكتاب ١/ ١٣١ ، وفي الأمالي الشجرية ١/ ٣٤١ ، وفي ابن يعيش ٢/ ٩٧ ، وفي المغني ٨٦ ، وفي العيني ٢/ ٦٦ ، وفي الهمع ١/ ١٢١ ، وفي الدرر ١/ ٩٠ ، وفي الخزانة ٤/ ١٠ . ولا أرى داعيا لذكر سبب قول النعمان للقصيدة لما فيه من ألفاظ سيئة .

الشاهد قوله : إن حقا وإن كذبا حيث حذفت كان مع اسمها بعد إن الشرطية .

(٢) سبق الحديث عنه صفحة ٨٠٣ .

(٣) في ت : المراد ، والصواب ما أثبته .

(٤) في ص : إن كان .

(٥) ساقط من جـ وص ، وليس له كبير أهمية .

فإن قلت : فَقَدِّر للرفع كانَ التامةَ .

قلت : يضعف لقلةِ استعمالها ، ولا يحذف إلا كثيرُ الاستعمال للتخفيف ، ولكون الشهرة دالةً على المحذوف .

وإن[1] لم (يجز)[2] تقديرُ مثل ذلك تعين نصب الأول ، نحو : أسيرُ كما تسير إن راكبا فراكبٌ ، وإن راجلا فراجل ، أي : إن كنتَ راكبا فأنا راكب .

وربما جر مابعد « إنْ » و « إنْ لا » مع مابعد فائهما ، إن صح رجوعُ ضميرِ كان المقدّر إلى مصدر ما عُدِّي بحرف جر ، نحو : المرء مقتول بما قتل به إن سيفٍ فسيفٍ ، أي إن كان قتله بسيف فقتله أيضا بسيف .

وحُكِي عن يونس ، مررت برجل صالحٍ إنْ لا صالحٍ فطالحٍ[3] .

أي إن لايكن المُرورُ بصالح فالمرور بطالح ، ومررت برجل (صالح)[4] إن زيدٍ وإن عمرٍو ، وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره .

فتبين بما ذكرنا أن النصبَ في الأول إما مختارٌ أو واجبٌ ، وأما الاسمُ الذي بعد الفاء فرفعُه (أولى)[5] ، لأن رفعه بإضمار مبتدأ بعد الفاء ، وهو شائع كثير ، وأما نصبه فإما بتقدير كان بعد الفاء – أي : فيكون ما يقتل به سيفا – أو بتقدير فعل لائق – نحو : فيُجْزَى خيرا – وحذف المبتدأ أولى – لأنه مفرد – من حذف الجملة .

وأيضا حذفُ المبتدأ أكثرُ من حذف كان ، وغيرِ ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور .

وقيل : (إنما اختير الرفعُ)[6] لأن مجيء الفاء مع الجملة الاسمية أكثرُ منه مع الفعلية[7] .

---

(١) عطف على قوله : فإن جاز مع كان المحذوفة .. إلخ .

(٢) في جـ وص وط : يحسن ، ولعل الأحسن ما أثبته ، لأنه قال قبل : فإن جاز .

(٣) في الكتاب ١/ ١٣٢ ، ١٣٣ ، وزعم يونس أن من العرب من يقول : إن لا صالح فطالح ، على : إن لا أكُنْ مررت بصالح فبطالح ، وهذا قبيح ضعيف .. إلخ .

(٤) ساقطة من ص وط .

(٥) في ط : أو ، ولعله خطأ طباعي .

(٦) تكملة من جـ .

(٧) لم أهتد إلى قائله ، وقد ذكره أيضا السيوطي في الهمع ١/ ١٢١ .

ويجوز أن يقال : إن مجيءَ الفاء في الفعلية إنما يقِلُّ إذا كان الفعل ظاهرا ، فأما إذا كان مقدَّرا فلابد من الفاء نحو : إن ضربتَني فزيدًا ضربتَه .

فإذا ثبت أن نصبَ الأول ورفعَ الثاني أصلٌ فعكسه يكون أقبحَ الوجوه ، لمخالفة الأصل في الموضعين ، ورفعُهما ونصبُهما متوسطان ، لمخالفةِ الأصل في موضع واحد .

قوله : ويجب الحذف .

أي : يجب حذف كان بعد « أن » معوَّضًا منها « ما » نحو قوله[1] :

٢٤٩- أَبَا خراشة أمَّا أنت ذا نَفَرٍ فإن قومي لم تأكُلْهُم الضَّبُّعُ[2]

أي لأن كنتَ ، فحذف حرفَ الجر جوازا ، على القياس المذكور في المفعول له[3] ، ثم حذفَ كان وأبدلَ منه ما ، فوجب الحذف لئلا يجمع بين العِوض والمعُوَّض منه .

- وأجازَ المبردُ ظهورَ « كان » على أن « ما » زائدةٌ لا عوض[4] .

ولايستند ذلك إلى سماع -.

---

(١) قائله عباس بن مرداس وقد تقدمت ترجمته صفحة ١٠٥ .

(٢) البيت في ديوانه ١٢٨ ، وفي الكتاب ١/ ١٤٨ ، وفي الخصائص ٢/ ٣٨١ ، وفي تكملة الفارسي ١٣٧ ، وفي الأمالي الشجرية ١/ ٣٤ ، وفي ابن يعيش ٢/ ٩٩ ، وفي المقرب ١/ ٢٥٩ ، وفي الإنصاف ٧١ ، وفي رصف المباني ٩٩ ، وفي العيني ٢/ ٥٥ ، وفي الخزانة ٤/ ١٣ .

أبو خراشة : اسمه خُفاف بن نُدبة (انظر الخزانة ٤/ ١٥) وذانفر : ذا جماعة ورهط ، لم تأكلهم الضبع : يريد أنهم أقوياء لم يتفرقوا و لم يضعفوا ، وقيل : المرادُ بالضبع : السنةُ الشديدة .

وقد نقل البغدادي في الخزانة عدةَ توجيهات للبيت من ٤/ ١٣ - ١٥ أحدها عن الأصمعي فيما حكاه أبو علي في البغداديات أنه يجازي بأما المفتوحة ، والثاني عن ابن الحاجب أن دخولَ الفاء هنا في المعنى ، كدخولها في جواب الشرط ، والثالث عن علي بن عبد الرحمن وهو أن تجعل الفاءَ جوابًا لما دل عليه حرفُ النداء المقدر ، كأنه قال : تنبه وتيقظ فإن قومي .. إلخ ، والرابع عن بعض فضلاء العجم من شراح أبيات المفصل : الفاء لتعليل لم أذلّ المقدر ، والخامس لعلي بن عبد الرحمن أيضا أن في البيت حذفا يقوم من بقيته الدلالةُ عليه ، وهو بطرت وبه يتعلق الجار .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على وجوب حذف كان بعد « أن » معوضا منها « ما » .

(٣) صفحة ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ .

(٤) قدر المبرد قولهم أما زيد فأعطه درهما : مهما يكن من شيء فأعط زيدا درهما ، ثم قال في المقتضب ٣/ ٢٧ : فلزمت الفاء الجواب لما فيه من معنى الجزاء وهذا هو تقدير النحاة في « أما » و لم أجد في المقتضب ما يؤيد كلام الرضي .

ثم[1] أدغم النونَ الساكنة في الميم (وجوبا)[2] فبقي الضميرُ المرفوعُ المتصلُ بلا عاملٍ يتصلُ به ، فجُعِل منفصلا ، فصار أما أنت .

ونقول أيضا : أما زيدٌ قائما (قمت)[3] .

وقال الكوفيون : أَنْ المفتوحةُ بمعنى (إنْ)[4] المكسورةِ الشرطيةِ ، ويُجَوِّزون مجيءَ أن المفتوحة شرطيةً »[5] قالوا : القراءتان في قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إحْدَاهُمَا ﴾[6] أي : فتح الهمزة وكسرها[7] – بمعنى واحد – أي : بمعنى الشرط ، وما عندهم أيضا عِوضٌ (عن)[8] الفعل المحذوف[9] .

ولا أرى قولَهم بعيدا من الصواب ، لمساعدة اللفظ والمعنى إياه ، أما المعنى فلأن معنى قوله : أما أنت ذا نفر ... البيت[10] إن كنت ذا عدد فلست بفرد ، وأما اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت ، وفي قوله[11] :

٢٥٠– إمَّا أقمتَ وأمَّا أنت مرتحلا فالله يكلأُ ما تأتي وما تَذَرُ[12]

---

(١) عطف على قوله : ثم حذف كان .

(٢) تكملة من جـ وص وط .

(٣) في ص وط : أقمت .

(٤) تكملة من ص .

(٥،٧) في معاني القرآن للفراء ١/ ١٨٤ : وقوله : ﴿ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ ﴾ البقرة ٢٨٢ ، بفتح أن وتكسر ، فمن كسرها نوى بها الابتداء فجعلها منقطعةً مما قبلها ، ومن فتحها فهو أيضا على سبيل الجزاء إلا أنه نوى أن يكون فيه تقديمٌ وتأخير .. ومثله في الكلام قولك : إنه ليعجبني أن يسأل السائل فيعطي ، فالذي يعجبك أن يسأل ، ولا يعجبك المسألة والافتقار .

(٦) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة قال تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إحْدَاهُمَا الأُخْرَى ﴾ .

(٨) في ص وط : من .

(٩) الإنصاف ٧١ .

(١٠) سبق تخريجه صفحة ٨٠٦ .

(١١) قال البغدادي في الخزانة ٤/ ٢١ : وهذا البيت مع استفاضته في كتب النحو لم أظفر بقائله ولا تتمته ، والله أعلم به .

(١٢) البيت في ابن يعيش ٢/٩٨، وفي المغني ٥٤، وفي شرح شواهده ١١٨ ، وفي الخزانة ٤/١٩ .
اللغة : يكلأ : يحفظ . تذر : تترك أو تدع .
الشاهد : أنشده الرضي مؤيِّدا مذهبَ الكوفيين لقولهم إنَّ (أنْ) و (إنْ) بمعنى واحد ، وما عوضٌ عن الفعل المحذوف ويؤيده مجيء الفاء في جواب المفتوحة مع عطف المفتوحة على المكسورة .

مع عطف أما أنت – بفتح الهمزة – على إما أقمت – بكسر الهمزة – وهو حرفُ شرطٍ بلا خلاف .

والبصريون يقولون : أما أنت منطلقا أنطلقُ معك – بالرفع[1] –.

والكوفيون جوزوا جَزْمَه بأن المفتوحةِ الشرطيةِ ، وجوزوا الرفع مع كونهِ جوابَ الشرط ، لكون الشرط محذوفا حذفا لازما[2] .

ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال سيبويه : دخل في أن معنى إذ ، فأمّا بمعنى إذ ما ، وإذ ما شرطيةٌ بلا خلاف[3] .

ولابد عند البصريين من تقدير فعلٍ ، يعمل في الجار والمجرور[4] – أعني في أما أنت ذا نفر الذي هو بمعنى لأن كنت – ولا يصلح أن يكون ذلك « لم يأكلهم » لأن معمول خبر « إنَّ » لا يتقدم عليها .

وأما نحو : أما يومَ الجمعة فإن زيدًا قائم فسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط[5] .

وأيضا مابعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء إلا مع أما الشرطية ، إما ظاهرةً كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾[6] وإمَّا مقدرةً نحو : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾[7] – كما يجيء في حروف الشرط[8] .

فيقدر البصريون : أما أنت ذا نفر تتكبر وتفتخر[9] .

---

(١) الكتاب ١/ ٤٥٣ قال : وسألته عن قوله أما أنت منطلقا أنطلقُ معك فرفع وهو قول أبي عمرو ، وحدثنا به يونس لأنه لا يجازى بأن ، كأنه قال : لأن صرت منطلقا أنطلقُ معك .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ١/ ١٨٤ ، والتسهيل ٢٣٤ ، وابن يعيش ٢/ ٩٩ ، والجنى الداني ٢٤١ .

(٣) الكتاب ١/ ١٤٨ .

(٤) انظر : الخصائص ٢/ ٢٨١ ، وابن يعيش ٢/ ٩٩ .

(٥) ط ٢/ ٣٩٦ – ٤٠٠ .

(٦) الضحى ١١ .

(٧) المدثر ٣ .

(٨) ط ٢/ ٣٩٨ ، ٣٩٩ .

(٩) انظر : الخصائص ٢/ ٣٨١ ، وابن يعيش ٢/ ٩٩ .

(وينبغي)[1] – على هذا – أن يكون قولُه : فاللهُ يكلأ جوابَ إما أقمت ، والعاملُ في أما أنت مرتحلا محذوفٌ ، أي يكلؤك الله لأجل ارتحالك .

وكلُّه تكلُّفٌ ، والأولى أن نقول : إنَّ إنْ الشرطيةَ كثيرةُ الاستعمال مع كان الناقصة فإن حذف شرطُها جوازا لم يغيِّر حرفُ الشرط عن (صورته)[2] نحو : إن سيفًا فسيف ، وإن حقا وإن كذبا ، وكذا إن حذف شرطُها وجوبًا مع مفسِّر كما في إن زيدٌ كان منطلقا ، وإن حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغيُّر صورتِها من كسر الهمزة إلى فتحها ، لأن بقاءها على وضعها الأصلي مع قطعها (وجوبا)[3] عن مقتضاها الأصلي بلا مفسّر ، وهو كالعوض مستكره[4] ، فإذا غيرت عن حالها الوضعي سهُلَ حذفُ شرطها على سبيل الوجوب ، لأنها تصير – كأنها ليست في الظاهر – حرفَ الشرط ، ولابد – إذن – من ما لتكون كالكافةِ لها عن مقتضاها – أعني الشرط[5] –.

ثم لا يخلو حالُها عند ذلك من أن تحذِفَ منها كان مع اسمها وخبرها أو تحذفَها وحدَها .

فإن كان الأولَ وجب في (جوابها)[6] الفاءُ ، لتؤذن بها أنَّ أما في الأصل حرفُ (الشرط)[7] ، لأن الفاء عَلَمُ السببية ، فجيء بها لمَّا تغيرَ صورةُ حرف (الشرط المفيدِ)[8] للسببية – أعني إنْ – وسقط – على سبيل الوجوب – جميعُ أجزاء السبب – أعنى كان مع اسمها وخبرها – وذلك نحوُ : أما زيدٌ فمنطلق ، أي إما يكن في الدنيا شيء فزيد منطلق ، أي : إن يكن شيء موجودا يوجد انطلاقه ، أي : هو منطلق

---

(١) في ص : ويجوز .

(٢) في جـ وص : صورتها .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) خبر « أنّ » في قوله : لأن بقاءها ، والكلمة في ص : مستنكر .

(٥) لقد وصف الرضي كلام البصريين في تقديرهم أما أنت ذا نفر بـ لأن كنت ذانفر فخرتَ – بالتكلف وكلامه هنا أكثر تكلفا .

(٦) في جـ وص وط : جزائها .

(٧) في ط : شرط .

(٨) تكملة من جـ .

لا محالة ، فلابد – إذن – من إقامة جزء من الجزاء مقامَ الشرط ، لأنه لم يبق منه شيء – كما يجيء في حروف الشرط[1] –.

وإن كان الثانيَ فالفاءُ غيرُ (لازم)[2] ، بل يجوز حذفُها والإتيانُ بها ، نحو : أما زيد منطلقا انطلقت .

أما أنت ذا نفر فإن قومي[3]

وأما فتح همزة إن الشرطية من دون حذف الشرط – كما أثبته الكوفيون[4] – فليس بمشهورٍ .

وقد يحذف كان بعد إما المكسورة قليلا .

وقال سيبويه : لم يجز حذف الفعل مع إما المكسورة[5] .

قال أبو علي : لأن ما التي بعدها أشبهتِ اللام في تأكيد الفعل ، فمن ثم جاز في ﴿ إِمَّا تَخَافَنَّ ﴾[6] .

و[7] :

---

(١) ط ٢/ ٣٩٦ .

(٢) في ط : لازمة .

(٣) سبق تخريجه صفحة ٨٠٦ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ١٨٤ .

(٥) منعه سيبويه في الكتاب ١/ ١٤٨ ، ولكنه قال في الكتاب ١/ ١٧٩ : كما حُذَفَ الكلام في إمَّا لَا زعم الخليل – رحمه الله – أنهم أرادوا : إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا إمالا ، ولكنهم حذفوه لكثرته في الكلام .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ ﴾ [الأنفال. ٥٨] .

(٧) بعضهم يورد هذا الكلام في الأمثال وبعضهم يوردُه على أنه بيت من الشعر ، ونقله البغدادي في الخزانة ٤/ ٢٢ بالصورة المذكورة هنا ، ونقل أيضا عن أبي محمد الأعرابي في كتاب السلة والسرقة أنه قال : وَمَثل آخر :

ومن عضةٍ ماينبتن شكيرها قديمًا ويُقْتَطُّ الزنادُ من الزَّنْدِ

٢٥١- (إذَا مَات منهم ميّتٌ سرق ابنُه)[١] ومـن عِضَةٍ مـا يَنْبُتَـنَّ شَكِيرُهـــا[٢]

النونُ ، كما جازت مع اللامِ في نحو لَتفعلَنَّ - كما يجيء في نون التأكيد[٣] فلم يحسن حذفُ الفعل مع ثبوت ما يؤكِّدُه[٤] .

وقد جاء كان الناقصةُ محذوفةً بعد لَدُنْ وأخواتِهِ (نحو : رأيتك لدن قائما ، أي : لدن كنت قائما)[٥] قال[٦] :

٢٥٢ - من لدُشولًا فإلى إتلائِها[٧]

أي : من لد كانت شولا ، والإتلاءُ أن تلد الناقةُ فتصيرَ ذاتَ تِلْوٍ .

---

(١) هذه رواية البغدادي للبيت .

(٢) والبيت أو بعضه في الكتاب ٢/ ١٥٣ ، وفي ابن يعيش ٧/ ١٠٣ ، وفي المغني ٤٤٤ ، وفي شرح شواهده ٧٦١ ، وفي شرح الحماسة للمرزوقي ١٠٩٢ ، وفي الخزانة ٤/ ٢٢ .

اللغة : العضة : بالتاء والهاء الشجرةُ . شكيرها : ماينبت حولَ الشجرة من أصلها . وفي فعله يقال : شَكِرَت الشجرةُ تَشْكَر شَكَرا من باب فرح .

المعنى أن الابنَ يشبه أباه فمن رأى هذا ظنه هذا فكأن الابن مسروق (الخزانة ٤/ ٢٢) . قال في اللسان ١٧/ ٤١٤ : وهو مثل قولهم العَضَا من العصية .

الشاهد : أنشده الرضي على أن ما زائدة للتأكيد ، ولأجلها جاز تأكيد الفعل بالنون .

(٣) ط ٢/ ٤٠٣ .

(٤) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٣١٠ - ٣١١ .

(٥) ساقط من جـ وص .

(٦) لم أهتد إلى قائله .

(٧) البيت من مشطور الرجز ، وقد ورد في الكتاب ١/ ١٣٤ ، وفي الأمالي الشجرية ١/ ٢٢٢ ، وفي ابن يعيش ٤/ ١٠١ ، وفي المغني ٥٥١ ، وفي شرح شواهده ٨٣٦ ، وفي الهمع ١/ ٢٢٢ ، وفي الخزانة ٤/ ٢٤ .

اللغة : الشَّول : جمع شائلة وهي الناقة التي ارتفع لبنُها وجف ضرعها ، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر ، وقيل : شولا مصدر شالت الناقة شولا فليس فيه حذف كان .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن كان قد تحذف بعد لدن كما في البيت وقدره بمن لدن كانت .

اسم إن وأخواتها

قوله : اسم إن وأخواتها هو المسندُ إليه بعد دخولها مثل : إنَّ زيدًا قائم .

ينتقض بمثل أخوه في قولك : إن زيدًا قائمٌ أخوه[1] .

---

(١) نَقَضَ تعريفَ ابنِ الحاجب ، و لم يأت بمالا ينتقض ، وهذه الفقرة من أولها ساقطة من ص .

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

قوله : المنصوب بلا التي لِنَفْي الجنس هو المسند إليه بعد دخولها ، يليها نكرةً ، **مضافا ، أو مشبَّها به ، مثل : لا غلامَ رجل (لك)[1] ، ولا عشرين دِرهما لك ، فإن كان مفردًا فهو مبنيٌّ على ما ينصَب به ، وإن كان معرفةً ، أو مفصولا بينه وبين لا وجبَ الرفعُ والتكريرُ ، ونحو : قضيةٌ ولا أبَا حسنٍ لها)[2] مُتأوَّلٌ .**

لم يقل : اسمُ لا التي لنفي الجنس ، كما قال : اسمُ إن وأخواتها ، لأن كلامه في المنصوبات ، وجميع ماهو اسمُ (لا) المذكورةِ ليس منصوبا ، بل بعضه مبني نحو : لا رجل ، فلمَّا قصدَ المنصوبَ احتاج إلى (التمييز بالتقييدات)[3] المذكورة ، لأن اسم لا لا يكون منصوبًا إلا باجتماعها ، وهي ثلاثة :

كونُه نكرةً ، وكونُه مضافا أو مشبَّها به ، وأن يليها ، فلو اختلّ واحد منها لم ينتصب – كما يجيء –.

ولو قصد إلى (حدّ)[4] اسم لا من حيث كونه اسمَها لكان يكفيه أن يقول – كما هو عادته – هو المسندُ إليه بعد دخولها .

---

(١) تكملة من المتن .

(٢) تحدث عنها سيبويه في الكتاب ١/ ٣٥٥ ، والمبرد في المقتضب ٤/ ٣٦٣ ، وكلام الرضي عنها قريب من كلامهما ، وكذا كلامُ النحاة عنها متقارب . وقال ابن الأثير في النهاية ٣/ ٥٤ : ومنه حديث معاوية وقد جاءته مشكلة فقال : « معضلة ولا أبا حسنٍ لها » أبو حسن معرفة وضع موضعَ النكرة كأنه قال : ولا رجل لها كأبي حسن .

(٣) في ت وجـ وص : التقييدات .

(٤) ساقطة من ص وط .

قوله : يليها ونكرةً ومضافا .

أحوالٌ مترادفة ، والعاملُ فيها المسندُ ، وذو الحال الضميرُ المجرور في إليه .

قوله : لا غلام رجل لك : مضاف .

وقوله : لا عشرين درهما لك مضارع له .

وقد بينا معنى المضارع للمضاف في باب المنادي[1] .

قوله : فإن كان مفردا .

أي : فإن كان اسمُ لا مفردا ، ولم يجرِ ذكرُ اسمِ لا تصريحا ، لكنَّ سياقَ الكلام يدل عليه ، ولا يعود الضميرُ إلى قوله : المنصوب بلا ، لأن المنصوبَ بلا لا يكون مفردا .

قوله : على ما ينصب به .

هذا أولى – كما مر في باب المنادى[2] – من قولهم : مبني على الفتح ، (ليدخل)[3] فيه نحو : لا غلامينِ لك ، ولا مسلمينَ لك .

ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له ، فيدخل فيه المثنى والمجموعُ .

والفتحةُ في لا رجلَ عند الزجاج[4] والسيرافي[5] إعرابيةٌ : خلافا للمبرد[6] والأخفش[7] وغيرِهما .

وإنما وقع الاختلافُ بينهم لإجمال قول سيبويه ، وذلك أنه قال : و « لا » تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ثم قال : وإنما ترك التنوين في معمولها لأنها : جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسمٍ واحد كخمسةَ عشرَ[8] .

---

(١) صفحة ٤١٩ .
(٢) صفحة ٤١٠ .
(٣) في ط : دخل .
(٤) التسهيل ٦٧ .
(٥) هامش كتاب سيبويه ١/ ٣٤٥ .
(٦) المقتضب ٤/ ٣٥٧ .
(٧) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٣٤٦ .
(٨) الكتاب ١/ ٣٤٥ .

فأول المبرد قولَه : تنصبه بغير تنوين : أنها نصبته أولا ، لكن بُنِي بعد ذلك ، فحذفَ منه التنوينُ للبناءِ ، كما حذف في خمسة عشر للبناء[1] – اتفاقا –.

وقال الزجاج : بل مراده أنه معرب ، لكنه – مع كونه معرَبًا – مركَّبٌ مع عامله لا ينفصل عنه ، كما لا ينفصل عشر من خمسة (عشر)[2] ، فَحُذِفَ التنوينُ مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله .

قال أبو سعيد[3] : إنما ركّب (مع)[4] عامله لإفادة لا التبرئة للاستغراق ، كما أفادته « من » الاستغراقية في هل من رجل في الدار . لأن لا رجل في الدار جوابُ هل من رجل ، فركَّبوا لا مع النكرة ، كما أن من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ، ثم حذف التنوينُ لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها (معربةً)[5] .

والأولى ما ذهب إليه المبردُ وأصحابُه ، لأن حذفَ التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير الإضافة والبناء غيرُ معهود ، وأيضا التركيبُ بين لا والمنفي ليس بأشدّ منه بين المضاف والمضاف إليه ، والجارّ والمجرور ، ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين .

وقال سيبويه : إنما حذف التنوين من المنفي لأن « لا » لا تعمل إلا في النكرة ، (ولا ومعمولها)[6] في موضع الابتداء ، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها[7] .

يعني أن اختصاصَها بالتنكير ، (وكونَها)[8] مع بعدها مبتدأ سَبَبُ بناءِ معمولها

---

(١) المقتضب ٤/ ٣٥٧ .

(٢) ساقطة من ص وط .

(٣) يعنى السيرافي وانظر هامش الكتاب ١/ ٣٤٥ .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في ص : معرفة .

(٦) في ط : ولا معمولها .

(٧) الكتاب ١/ ٣٤٥ .

(٨) في ص : وكون ما .

(على مذهب من قال ببنائه ، أو سببُ حذف تنوين معمولها)[1] عند من قال بإعرابه ، لأنها بمجموع الشيئين خالفت سائرَ العوامل ، كإنّ وأخواتها ، فخولف بمعمولها سائر المعمولات .

وهذا ضعيف – أعني بناءَ المعمول ، أو حذف التنوين منه لمخالفة العامل أخواته .

والحق أن نقول : إنه مبني لتضمُّنِهِ لمِن الاستغراقية ، وذلك لأن قولك: لا رجل نصٌّ في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل ، (بخلاف لا رجل في الدار)[2] (فإنه وإن كان النكرةُ في سياق النفي تفيد العمومَ لكن لا نصا ، بل هو الظاهر)[3] كما أن ما جاءني من رجل نصٌّ في الاستغراق ، بخلاف ما جاءني رجل ، إذ يجوز أن يقال : لا رجلٌ في الداربل رجلان ، وما جاءني (رجلٌ)[4] بل رجلان .

ولا يجوز لا رجلَ في الدار – بالفتح – بل رجلان ، وما جاءني من رجلٍ بل رجلان (للزوم التناقض)[5] .

فلما أرادوا التنصيص على الاستغراق ضمّنوا النكرة معنى مِنْ فبنوها .

وإنما بنيت على ما تنصب به ليكون البناء على حركة استحقّها النكرةُ في الأصل قبل البناء .

و لم يبن المضافُ ولا المضارع له ، لأن الإضافة ترجِّح جانبَ الاسمية ، فيصيرُ الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل – أعني الإعراب – ولا يكون (المضاف)[6] مبنيا إلا نادرا نحو خمسةَ عَشَرَ ونحوه .

ومن قال : المنفي معربٌ حُذِفَ تنوينه دلالةً على كونه مركَّبا مع لا ، قال : لم يركّب

---

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) في ت وط : لا رجل في الدار ولا امرأة ، ولعل الأحسن ما أثبته .

(٣) ساقط من جـ وص .

(٤) في ط : رجلا ، والصواب ما أثبته .

(٥) تكملة من جـ وط .

(٦) في ص وط : مضاف .

المضافُ و (لا)[1] المضارعُ له ، لأنه لا يركَّبُ أكثرُ من كلمتين ، وأما نحو : لا رجلَ ظريفَ فسيجيء حكمه[2] .

ونحو لا مسلمَينِ ولا مسلمينَ مبني خلافا للمبرد[3] .

فإن قال : لأن النون كالتنوين الذي هو دليلُ الإعراب فمنقوضٌ بنحو : يا زيدان ويازيدون ، وهما مبنيان (مع وجود النون)[4] ، إذ لو كانا معربين لقيل : يا زيدَين ويا زيدِين ، والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن – كما مر في أول الكتاب[5] .

ونُقِلَ عنه أنه قال : لأن المثنى والمجموعَ في حكم المعطوف والمعطوف عليه ، والمعطوف عليه مضارعٌ للمضاف ، فيجب النصب[6] .

ورُدَّ بأن المعطوف عليه في باب لا مبنيٌّ ، نحو : لا رجلَ وامرأةَ .

وله أن يقول : أردتُ به عطفَ النسق الذي يكون التابعُ والمتبوعُ فيه كاسم واحد – كما ذكرنا في النداء في نحو : ثلاثةٍ وثلاثين[7] – ولا شك أن المثنى والمجموعَ مثلُ هذا المنسوق ، لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون .

وقيل : إنما قال ذلك لأنه ليس شيء من المركبات يثَنَّى فيه الجزء الثاني ويجمع[8] .

---

(١) تكملة من ص .

(٢) صفحة ٨٣٨ .

(٣) في المقتضب ٤/ ٣٦٦ : وكان الخليل وسيبويه يزعمان أنك إذا قلت : لا غلامين لك أن غلامين مع لا اسم واحد وتثبت النون .. ثم قال : وليس القولُ عندي كذلك ، لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسمًا واحدا ، لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد .

(٤) ساقط من ص .

(٥) صفحة ٣٥ .

(٦) قد ذكرت قبلَ قليل العلة التي علل بها المبردُ لرأيه .

(٧) صفحة ٤١٩ .

(٨) قد أجاز المبرد تثنية المركبات وجمعَها قال في المقتضب ٤/ ٣١ : وتثنى وتجمع فتقول فيه اسمَ رجل عمرويهان وعمرويهون .

والجواب : أنه لم يقم دليل قاطع على أن لا مركَّبٌ مع المنفي[1] ، ولو سلَّمنا فليس بناؤُه للتركيب – كما مر بيانُه[2] – وإن سلمنا فنحن نقول : حضرموتان ، وحضرموتون – في المسمى بحضرموتَ – كما يجيء في باب المثنى[3] .

وأما جمعُ سلامة المؤنث فبعضهم[4] يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا ، نظرًا إلى أن التنوين للمقابلة لا للتمكن ، بدليل قوله تعالى : ﴿ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾[5] .

وهو منقوض بنحو يامسلماتِ مجردا عن التنوين اتفاقا .

والجمهور يكسرونه بلا تنوين لأنها[6] – وإن لم تكن للتمكن – فهي مشبهةٌ لتنوينِ التمكن .

فيكون على هذين القولين داخلًا في عموم قوله : يبنى على ما ينصب به .

والمازني يفتحه بلا تنوين[7] ، نحو قوله[8] :

٢٥٣– أَوْدَى الشباب الذي مجدٌ عواقبُه فيه نَلَذُّ ولا لذاتِ للشِّيب[9]

---

(١) في ط : كما يجيء بيانه ، وقد آثرت أن تكون في الهامش لأنها زائدة ، وليس بيان ذلك فيما يجيء بل قد مر بيانه صفحة ٨١٦ .

(٢) صفحة ٨١٦ .

(٣) ذكر ذلك في باب الجمع وليس في باب المثنى انظر ط ٢/ ١٨٦ .

(٤) نسبه السيوطى في الهمع ١/ ١٤٦ إلى ابن الدهان وابن خروف .

(٥) الآية ١٩٨ من سورة البقرة ، وتقدمت صفحة ٣١ ، والشاهد فيها تنوين عرفات ولو كان التنوينُ للتمكن لحذف لمنع الكلمة من الصرف للعلمية والتأنيث .

(٦) يعني التنوين .

(٧) في الخصائص ٣/ ٣٠٥ : ولم يجز أصحابُنا فتحَ هذه التاء في الجماعة إلا شيئا قاسه أبو عثمان فقال : أقول : لا مسلماتَ لك بفتح التاء قال : لأن الفتحة ليست لـ (مسلمات) وحدها وإنما هي لها وللا قبلَها .

(٨) قائله سلامة بن جندل ، وهو من بني عامر بن عبيد بن الحارث .. جاهلي قديم من فرسان تميم المعدودين وأخوه أحمد بن جندل من الشعراء الفرسان ، وكان سلامة أحدَ من يصفُ الخيل فيحسنُ وأجودُ شعره قصيدته التي أولها : أودى الشباب حميدا . إلخ . (الشعر والشعراء ٢٧٢ – ٢٧٣) .

(٩) البيت في ديوانه ٩٣ ، وفي المفضليات ٤٢٥ ، وفي شذور الذهب ٨٥ ، وفي العيني ٢/ ٣٢٦ ، وفي الهمع ١/ ١٤٦ ، وفي الدرر ١/ ١٢٦ ، وفي الخزانة ٤/ ٢٧ .

اللغة : أودى : ذهب واضمحل ، عواقبه : أواخره ، للشيب : جمع أشيب .

الشاهد : أنشده الرضي على أن جمع المؤنث السالم يبنى على الفتح مع لا عند المازني .

حذرا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد لا التبرئة ، مما كان معربا بالحركة قبل دخولها .

وهذا أولى مما قبله ، طردًا للباب على نسق واحد .

واعلم أن الجارَّ إذا دخل على لا التبرئة منع من بناء المنفي بعدَها ، نحو قولك : كنت بلا مالٍ ، وغضبت من لا شيء ، وذلك لتعذّر تقديرِ مِن بعدها ، إذ لا يجوز بلا من مال ، وأيضا (فإن عملَ لا إنما كان لمشابهتها إنَّ – كما يجيء[1] – وبتوسطها يبطُل الشبهُ ، لأن إنّ لا بدَّلها من التصدر)[2] . وربما فتح نظرا إلى لفظ لا فقيل : كنت بلا مالَ (وغضبت من لا شيءَ)[3] وذلك كما بني مع لا الزائدةِ نظرا إلى لفظها ، كما أنشد الأخفش[4] .

٢٥٤– لو لم تَكُنْ غَطَفانُ لا ذُنوبَ لها إلّي لا متْ ذَوو أحسابِها عُمَرا[5]

فلا زائدة ، وقد اعتُبرت فبني الاسم بها ، فما ظنُّك بجواز البناء مع عدم زيادتها ، لكنه مع ذلك قليل .

ونحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ﴾[6] عند سيبويه[7] وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلّق بالمنفي ، وإلا كان مضارعًا للمضاف فانتصب كما في لا خيرًا

---

(١) صفحة ٨٢١ ، ٨٢٢ .

(٢) ساقط من جـ وص .

(٣) تكملة من ص .

(٤) في معاني القرآن ١٨٠ و ٣٢٢ . والبيت للفرزدق ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٥) البيت في ديوانه ٢٣٠ ، وفيه إلى لام ، وفي معاني القرآن للأخفش ١٨٠ ، وفي الصحاح غطف ، وفي الخصائص ٢/ ٣٦ ، وفي الهمع ١/ ١٤٧ ، وفي الدرر ١/ ١٢٧ ، وفي الخزانة ٤/ ٣٠ .

غطفان أبو قبيلة، وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان الجد الأعلى لفَزَارة ، الأحساب: جمع حسب وهو مايعد من المآثر ، والذنوب هنا : الإساءات . الخزانة ٤/ ٣٢ .

الشاهد قوله : لا ذنوب لها ، فإن لا هنا زائدةٌ ، وقد بنيت النكرة معها على الفتح . ونقل البغدادي في الخزانة ٤/ ٣٠ – ٣١ عن أبي علي توجيها آخرَ وهو : أنه إنما أراد بقوله : لا ذنوب لها . أن الكلام الأول قد تم وتقضى ، فأتى بالجملة الثانية وهي الجحد فجعلها خبرًا للنكرة .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَومَ يَغْفِرُ اللهُ لَكُم وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ [يوسف ٩٢] .

(٧) الكتاب ١/ ٣٥٠ .

من زيد ، بل الظرف متعلق بمحذوف وهو خبرُ المبتدأ ، كما في قولك : عليك تثريبٌ ، واليومَ معمولٌ لعليكم ، ويجوز العكس[1] .

وكذا قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ ﴾[2] اليوم خبرُ المبتدأ وإن كان جُثَّةً ، إذ المعنى لا وجودَ عاصم ، على حذف المضاف[3] .

وقوله : ﴿ مِنْ أَمْرِ اللهِ ﴾ متعلق بما دل عليه لا عاصم ، أي : لا يعصم من أمر الله .

فلا تظنَّنَّ أن مثل هذا الجارِّ والمجرور متعلق بالمنفي ، وإن أُوهِمْتَ ذلك في الظاهر ، بل مثلُه متعلق بمحذوف .

وكلُّ مصدر يتعدى بحرفٍ من حروف الجر يجوز جعلُ ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر – مثبتًا كان أو منفيا – كما تقول : الاتكال عليك ، وإليك المصيرُ ، ومنك الخوف، وبك الاستغاثة ، وما عليك المعول ، وليس بك الالتجاءُ ، ومنه : ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُم ﴾[4] وذلك لأن الخبر (المقدر)[5] ههنا – أعني ما يتعلق به الجار – فيه معنى المبتدأ لتضمُّنه ضميرَه ، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل ، فلا تقول : بك مارٌّ ، على أن بك خبرٌ عن مار فلذلك قدرنا مدلولَ لا عاصم لقوله : من (أمر)[6] الله .

وتقول : لا مصليًّا في الجامع ، إذا نفيت (من)[7] الوجود من يوقع صلاتَه في الجامع ، أي : ليس في الوجود من يصلي في الجامع .

---

(١) يعني : يَجُوزُ أن يكون « اليوم » خبر المبتدأ ، وعليكم معمول الظرف . وانظر التبيان ٧٤٥ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ سَآوِى إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ ﴾ [هود ٤٣] .

(٣) هنا في ط زيادة آثرت إثباتها في الهامش ، لاشتمال ما قبلها ومابعدها على ما تضمنته وهي وقوله : من أمر الله خبر لمبتدأ محذوف ، أي : العصمة المنفية من أمر الله وهذه الجملة المبينة لا محل لها كما قلنا في سقيا لك إن التقدير : هو لك ، وإنما لم يكن للجملة المبيِّنة محل لأنها مستأنفة لفظا . اهـ .

قال أبو البقاء في التبيان ٧٠٠ : فأما خبر لا فلا يجوز أن يكون اليوم ، لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة ، بل الخبر من أمر الله ، واليوم معمولُ من أمر ولا يجوز أن يكون اليومَ معمولَ عاصم ، إذ لو كان كذلك لنُوِّن .

(٤) يوسف ٩٢ وتقدمت صفحة ٨١٩ .

(٥) في ص : المقدم .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) في ط : في .

ويجوز أن يكون مستقِرًّا في الجامع من يصلي في غيره .

وإذا قلت : لا مصلَي في الجامع ، فالمعنى ليس في الجامع (مصل)[1] سواء صلّى في الجامع أو غيره .

هذا وحكى أبو علي عن البَغداديين : أنهم يجيزون كونَ الظرف والجار في نحو : لا آمر بالمعروف و ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ ﴾[2] من صلة المنفي المبني[3] .

وفيه نظر ، لأن المضارع للمضاف لا يُبْنى .

وذهب ابنُ مالك إلى أن مثل هذا مضارع[4] معربٌ ، لكنه انتُزِع (منه)[5]تنوينه تشبيها (له)[6] بالمضاف[7] .

قوله : وإن كان معرفة أو مفصولا بينه وبين لا وجب الرفعُ والتكرير .

أعلم أن لا التبرئةِ إنما تعمل لمشابهتها لإن ، ووجه المشابهة أن إنّ للمبالغةِ في الإثبات ، إذ معناها التحقيقُ لا غير ، ولا التبرئةِ للمبالغةِ في النفي ، لأنها لنفي الجنس فلما توغلنا في الطرفيـن – أعني في النفي والإثبات – تشابهتا ، فأعملت عملَها .

وعملها مع هذه المشابهة (المذكورة)[8] ضعيفٌ لوجهين :

أحدُهما : أن أصلها التي هي (إنّ) إنما تعمل لمشابهة الفعل ، لا بالأصالة ، فهي (مشبَّهةٌ بالمشبَّهةِ)[9] .

والثاني : أن الظاهر أن بين إنّ ولا التبرئة تنافيا وتناقضا ، لا مشابهةً ومقاربةً .

---

(١) في ط : مصلى ، والأولى ما أثبته خروجا من الخلاف في إثبات ياء المنقوص غير المقترن بأل وحذفه .

(٢) هود ٤٣ وتقدمت صفحة ٨٢٠ .

(٣) في الحجة ١/ ١٤٢ : والبغداديون – فيما حُكِي عنهم – يجيزون في هذا ونحوه أن يكون الظرفُ من صلةِ المنفي المبنيِّ غيرِ المنون .

(٤) يعني أنه شبيه بالمضاف .

(٥) ساقطة من ص وط .

(٦) ساقطة من ص وط .

(٧) التسهيل ٦٧ – ٦٨ .

(٨) تكملة من ط .

(٩) في ط : مشبهة بالمشبهة .

فعلى هذا نقول : إنما لم تعمل في المعرفة لأن وجه المشابهة – وهو كونُها لنفي الجنس – لم يمكن حصولُه فيها مع دخولها على المعرفة ، إذ ليس المعرفةُ (بلفظ)[1] جنس ، (حتى)[2] ينتفى الجنسُ بانتفائها .

وكذا لم تعمل في المفصولِ بينه وبينها لما ذكرنا من ضعفِ عملها ، فلا تقدِرُ على العمل في البعيد عنها .

وكما لم يجز العملُ في المفصول لم يجزْ بناؤُه – أيضا – لأن الموجِبَ للبناء تضمُّنُ « من » الاستغراقية ، ودليلُ تضمُّنِها لا التبرئة ، فلما بعد دليلُها ضعُف أمر التضمن .

ومن قال : إن الفتحةَ إعرابية[3] قال : إنما حذف التنوين بعد التركيب دلالةً على التركيب ، وقد انتفى التركيب بالفصل .

وقيل : إنما لم تبن مع الفصل لأنهما لمّا مُزِجا تعدى البناءُ من لا إلى المنفي بسبب التركيبُ فإذا انتفى التركيب انتفى تعدِّي البناءِ إليه .

ثم نقول : ويجوز – لما ذكرنا من ضعف عملها – أن تلغيَها مع كون المنفي نكرةً غيرَ مفصولة .

ويجب في المواضع الثلاثة – أي التي ألغيت فيها « لا » إما وجوبا كما في المعرفة والمفصول ، وإما جوازا كما في النكرة المتصلة – تكريرُ[4] لا .

ولا يجب ذلك إذا أعملتها أو بنيت اسمها ، وذلك لأن المقصودَ قيامُ القرينة على كونها لنفي الجنس ، وعملُها عملَ إن ، أو بناءُ اسمها كافٍ في هذا الغرض ، إذ لا يكونان إلا مع لا التبرئة ، (وأما)[5] إذا ألغيت فإنه جُعِل تكريرُها منبِّها على كونها لنفي الجنس في (النكراتِ)[6] لأن نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة .

---

(١) في ص وط : لفظ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) وهما الزجاج والسيرافي ، وانظر صفحة ٨١٤ .

(٤) فاعل يجب في قوله : ويجب في المواضع الثلاثة .

(٥) في ص : وأما العامل .

(٦) في ت : التكرار ، ولعل الصواب ما أثبته ، لأنه سيتحدث بعد قليل عن المعارف .

وأما في المعارف فالتكرير جُبرانٌ لما فاتها من نفي الجنس ، الذي لا يمكن أن يحصُل (مع)[1] المعرفة .

وأجاز أبو العباس[2] وابن كيسان[3] عدمُ تكرير لا في المواضع الثلاثة ، أما مع المعرفة (فنحو)[4] : لا زيدٌ في الدار ، وقولهم : لا نولُك أن تفعل كذا ، وأما مع المفصول فنحو : لا فيها رجلٌ ، قال[5] :

٢٥٥- بَكَتْ جَزَعًا واسترجعتْ ثم آذنتْ ... ركائبُها أن لا إلينا رُجوعُها[6]

وأما مع المنكّر المتصل فنحو : لا رجلٌ في الدار قال[7] :

٢٥٦ - وأنت امرؤٌ مِنّا خُلِقتَ لِغيرِنا ... حياتُك لا نفعٌ وموتُك فاجعُ[8]

ومثله قولهم : لا سواءٌ . وقوله :

.... فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ[9]

---

(١) في ط : في .

(٢) في المقتضب ٤/ ٣٥٩ : وكذلك إن جعلتها جوابا لقولك : رجل في الدار أو هل رجل في الدار ؟ قلت : لا رجلٌ في الدار ، وهذا أقلُّ الأقاويل ، لأنها لا تخلُص لمعرفةٍ دون نكرة ولا نكرةٍ دون معرفة إذ كان التكريرُ والبناءُ أغلبَ .

(٣) التسهيل ٦٨ .

(٤) في ص : فيجوز .

(٥) قائله مجهول .

(٦) البيت في الكتاب ١/ ٣٥٥ ، وفي المقتضب ٤/ ٣٦١ ، وفي الأمالي الشجرية ٢/ ٢٥٥ ، وفي ابن يعيش ٢/ ١١٢ ، وفي المقرب ١/ ١٨٩ ، وفي الهمع ١/ ١٤٨ ، وفي الخزانة ٤/ ٣٤ .

اللغة : استرجعت : قالت : إنا لله وإنا إليه راجعون ، أو طلبت الرجوع عن الرحيل ، آذنت : أعلمت ، ركائبها : جمع رَكُوبة وهي الراحلة التي تركب .

الشاهد قوله : لا إلينا رجوعها : حيث فصل بين لا واسمها و لم تكرر وهذا مايراه المبرد وابن كيسان ، ونقل البغدادي في الخزانة ٤/ ٣٤ - ٣٥ عن صدر الأفاضل : أن لا رجوعها فاعلٌ لفعل مضمر .. ثم قال : ولا يخفى أن هذا ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل ويبقى الفاعل .

(٧) نسبه البغدادي في الخزانة ٤/ ٣٧ نقلا عن شراح أبيات الكتاب لرجل من بني سلول ، ونقل عن العسكرى وإبراهيم الحصري أنه للضحاك بن هنَّام الرَّقَاشي ، ونقل عن ياقوت الحموي إنه لجَنَف بن مالك بن الحارث بن ثعلبة .

(٨) البيت في الكتاب ١/ ٣٥٨ ، وفي المقتضب ٤/ ٣٦٠ ، وفي تصحيف العسكري ٤٠٥ ، وفي ابن يعيش ٢/ ١١٢ ، وفي الهمع ١/ ١٤٨ ، وفي الدرر ١/ ١٢٩ ، وفي الخزانة ٤/ ٣٦ .

المعنى : أنه ينتسب إلينا إلا أن نفعه لغيرنا ، فحياته لا تنفعنا وموته يفجعنا .

الشاهد : استشهد به الرضي على مايراه المبرد وابن كيسان من جواز إلغاء لا عن العمل وعدم تكرارها .

(٩) تقدم الحديث عنه صفحة ٣٤٠ واستشهد به هنا على عدم تكرار لا مع أنها ألغيت أو أعلمت عمل ليس .

وقوله[1] :

٢٥٧- تركتني حينَ لا مالٌ أعيشُ به وحينَ جُنَّ زمانُ الناس أوكَلَبا[2]

وأجيب بأن قولهم : لا نولُك أن تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك أن تفعله ، فهي في المعنى هي الداخلةُ على المضارع ، وتلك لا يلزم تكريرُها ، والنولُ مصدرٌ بمعنى التناول ، وهو ههنا بمعنى المفعول ، أي : ليس متناولُك ومأخوذُك هذا الفعلَ ، أي : لا ينبغي لك أن تأخذه وتتناوله ، وبشذوذ قوله : أن لا إلينا رجوعُها ، ولا نفعٌ ، ولا براحٌ ، ولا مستصرخٌ[3] ، ولا مال ، وقولهم : لا سواء[4] .

وقيل : إنّ لَا في لا نفعٌ ومابعده بمعنى ليس ، وقد ذكرنا في المرفوعات أنه لم يثبت إعمالُ لا عملَ ليس[5] ، (فالأولى حملُ ذلك على الضرورة والشذوذ)[6] .

---

(١) قائله أبو الطفيل عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمير بن جابر .. غلبت عليه كنيته ، وولد عام أحد ، وكان محبا لعلي رضى الله عنه ، وكان من أصحابه في مشاهده ، ثقةً مأمونا ، يعترف بفضل الشيخين ، إلا أنه كان يقدّم عليا توفي سنة مائةٍ من الهجرة . قيل : أقام بمكة بعد موت علي ، وقيل : بالكوفة حتى مات (الخزانة ٤/ ٤١) .

(٢) البيت في الكتاب ١/ ٣٥٧ ، وفي الأمالي الشجرية ١/ ٢٣٩ ، وفي الهمع ١/ ٢١٨ ، وفي الدرر ١/ ١٨٨ ، وفي الخزانة ٤/ ٣٩ .

اللغة : جن : صار مجنونا ، كلب : الكَلَب : مصدر كَلِب من باب تعب وهوداء يشبه الجنون يصيب الكلْب فيعقرُ الناسَ ، والمراد هنا شدة الزمان (الخزانة ٤/ ٤٠) . حين لا مال : نقل البغدادي عن أبي علي : أنه يجوز في (مال) الحركات الثلاث ، الجر على الإضافة ، والرفع على أن تضيف حين إلى الجمل ، ولا عاملة عملَ ليس ، والنصب تجعله كما كان مبنيا ولا تعمل الإضافة .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن لا هنا ألغيت عن العمل ولم تكرّر على رأي المبرد وابن كيسان .

(٣) سبق الحديث عنه صفحة ٣٤١ .

(٤) هنا في جـ : وعند النحاة أن الثلاثةَ الأخيرة عاملة عمل ليس وقد ذكرناه في حد المرفوعات ، وفي ط : ويكون لا في لا سواء عوضا من المبتدأ المحذوف ، إذ لا يقال : هما لاسواء ، على ماذهب إليه سيبويه ، وأما وجوب حذف المبتدأ فلكثرة الاستعمال ، وبأن لا براح ولا مستصرخ ولا مال بمعنى ليس فهو تحكم . وقد آثرت أن تكون هذه الزيادة في الهامش لأن في جزء منها تكرارا وما في ط مضطرب الأسلوب .

(٥) صفحة ٣٤١ ، ٣٤٢ .

(٦) ساقطة من ص .

فعلى (هذا)[1] نقول : يجبُ (تكرير)[2] لا المهملةِ الداخلةِ على غير لفظِ الفعل إلا في موضعين :

أحدهما: أن تكون داخلةً على الفعل تقديرا، وذلك إذا دخلت على منصوبٍ بفعل مقدر نحو: لا مرحبا. أي: لا لقيت مرحبا، أولا رَحُبَ موضعُك مرحبا، ولا أهلا أي لا أتيت أهلا ، ولا سهلا . أي : لا وطئت سهلا ، ولا نعمةً أي : لا نعِمَت عينك نعمةً ، وكذا لا مسرةً ولا كرامةً (ونحوها)[3] .

أو إذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء ، نحو لا سلامٌ عليك ، ولا بك السوءُ ، لأن الدعاء بالفعل أولى (وأكثر)[4] لأنه في الأصل أمر أو نهي ، فكأنه قيل : لا سلِمت سلامًا – كما ذكرناه في باب المبتدأ[5] – (ولا أصابك السوء ، وإذا دخلت على نولك : نحو لا نولُك أن تفعل كذا ، أي : لا ينبغي – كما مر –)[6] .

وإنما لم تتكرر لا في هذه المواضع لأنها إذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرُها إلا إذا كان الفعل ماضيا غيرَ دعاء ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾[7] على مايجيء في قسم الحروف[8] .

(وثانيهما)[9] : أن يكون لا بمعنى غير مع أحد ثلاثة شروط :

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) تكملة من جـ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) صفحة ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

(٦) ساقط من ص .

(٧) القيامة ٣١ .

(٨) ط ٢/ ٣٤٠ .

(٩) في ت وص : وثانيها ، والصواب ما أثبته .

أحدها : أن تدخل على (لفظةِ)[1] شيءٍ ، سواءٌ انجرَّ بالإضافة نحو هو ابن لا شيءٍ ، أو بحرف الجر أيِّ حرفٍ كان نحو : كنت بلا شيءٍ ، وغضبت من لا شيءٍ ، وما أنت إلا كلا شيءٍ ، وخلقتَ من لا شيءٍ ، أو انتصب نحو : إنك ولا شيئًا سواءٌ ، أو ارتفع نحو : أنت لا شيءٌ .

ثانيا : أن ينجر ما بعد لا بباء الجر قبلَها نحو : كنت بلا مالٍ ، ولا ينجر – إذا لم يكن لفظَ شيء – إلا بها ، من بين حروف الجر ، ولم يثبت انجرارُه بالإضافة ، وأما قول جرير[2] :

٢٥٨– ما بالُ جهلِك بعد الحِلم والدِّين وقد علاك مشيبٌ حينَ لا حينِ[3]

فالأولى أن لا زائدة كما في قوله[4] :

٢٥٩– في بئر لا حُورٍ سرى وما شَعَرْ[5]

---

(١) في ص وط : لفظ .

(٢) جرير بن عطيه بن حذيفة ، ولقب حذيفة الخطفي ، وهو من بني كليب بن يربوع ، وكان أبوه مضعوفا يكنى أبا حرزة ، وله عشرة من الولد ، وهو من فحول شعراء الإسلام ، ويشبه من شعراء الجاهلية بالأعشى ، وهو من أحسن الناس تشبيبا ، ولكنه كان عفيفا ، هاجي الفرزدق والأخطل والراعي ، ومدح الحجاجَ وعبدَ الملك ، عُمِّر نيفا وثمانين ومات باليمامة (الشعر والشعراء ٤٦٤ – ٤٧٠) توفي سنة ١١٠هـ ، (الأعلام ٢/ ١١١) .

(٣) البيت في ديوانه ٥٥٧ ، وفي الكتاب ١/ ٣٥٨ ، وفي مجاز القرآن ١/ ٢١٢ ، وفي الضرائر الشعرية ٧٦ ، وفي الأمالي الشجرية ١/ ٢٣٩ ، وفي الهمع ١/ ١٩٧ ، وفي الخزانة ٤/ ٤٧ .

المعنى : لم لمْ يفارقك جهلك مع أنك عالم دين وقد أتاك المشيب في حينه . والبيت من قصيدة يهجو بها الفرزدق ، والخطاب في البيت لنفسِه .

الشاهد : قوله : حين لا حين فإن الأولى أن تكون لا هنا زائدة لفظا ومعنى . وفي الحجة ١/ ١٢٢ لا فيه زائدة، والتقدير وقد علاكِ مشيب حينَ حينٍ .

(٤) قائله العجاج وتقدمت ترجمته صفحة ٦١٣ .

(٥) البيت من مشطور الرجز وهو في ديوان العجاج ١/ ٢٠ ، وفي معاني القرآن للفراء ١/ ٨ ، وفي الخصائص ٢/ ٤٧٧ ، وفي ابن يعيش ٨/ ١٣٦ ، وفي تهذيب اللغة ٥/ ٢٢٨ ، وفي الكشاف ٤/ ١٨٩ ، وفي الخزانة ٤/ ٥١ .

حور : الحُورُ الهلكة ، والضمير في سرى يعود إلى الحروري أبي فديك المذكور في قوله قبله : واختار في الدين الحر وريُّ البَطَرْ .

وقصة هذه الأبيات ملخصة عن نهاية الأرب في الخزانة ٤/ ٥٥ وبها يتضح المعنى .

الشاهد قوله : لا حور فإن لا فيه زائدةٌ لفظا ومعنى . ونقل البغدادي أن أول من قال بزيادتها أبو عبيدة وتبعه جماعةٌ منهم ابن دريد والأزهري والجوهري وصاحب العباب والزمخشري . قال : وذهب جماعة إلى أنها نافية أولهم الفراء وتبعه ابنُ الأعرابي في نوادره ، (الخزانة ٤/ ٥١ – ٥٣) .

أي : علاك المشيب في وقت الشيب ، أي : لم تشب قبل أوانه ، أي : في وقت يكون في أثنائه وقت الشيب (والوقت الأول)[1] من الثلاثين إلى مافوقها مثلا ، فأضاف الأول إلى الثاني لاشتماله عليه .

وقال أبو علي: لا غير زائدة، على تأويل وقت لا وقت اللهو ، كما فوق الثلاثين[2] .

وأما قول الشاعر[3] :

٢٦٠ – حنت قلوصي لا حين محن[4]

فحين الأولى مضاف إلى الجملة ، أي : حين لا حينَ حنينٍ حاصلٌ .

وثالثها : أن يعطف ما بعد لا على المجرور بغير ، كقوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّين ﴾[5] وقولك: زيد غيرُ فارسٍ ولا شجاعٍ ، وتقول أيضا : زيدٌ غيرُ الفارسِ ولا الشجاعِ .

ولايجوز : أنت غير زيد ولا عمرو .

قالوا : لأنهم راعوا صورةَ لا غير (المجعولة)[6] بمعنى غير ، فإنها يلزم تكريرها مع العَلَم .

---

(١) في ط : والأول أي الوقت الأول .

(٢) بل قال إنها زائدة في الحجة ١/ ١٢٢ قال : وقد دخلت لا زائدة في مواضع كثيرة .. ومن ذلك قول جرير ثم ذكر ما بال جهلك .. البيت ثم قال : لا فيه زائدة ، والتقدير وقد علاك مشيب حين حينٍ ، وإنما كانت زائدة لأنك إذا قلت : علاك مشيب حينا فقد أثبت حينا علاه فيه المشيب فلو جعلت لا غير زائدة لوجب أن تكون نافية على حد قولهم : جئت بلا مال .. فنفيت ماأ ثبت . من حيث كان النفي بلا عاما منتظما لجميع الجنس .. إلخ .

(٣) قال في الخزانة ٤/ ٤٧ : وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها ولا تتمة له . اهـ .

أقول قد نسب البيت للعجاج ، ولعل من نسبه اعتمد على قول العجاج في ديوانه ١/ ٢٨٨ :

حنت قلوصي أمس بـالأردُنّ حِنّي فما ظلمتِ أن تحِنـّي

ولم أجده في ديوان العجاج ولا في ملحقاته بالرواية التي ذكرها الرضي ، والله أعلم بحقيقة الحال .

(٤) البيت في الكتاب ١/ ٣٥٨ ، وفي المقتضب ٤/ ٣٥٨ ، وفي الأمالي الشجرية ٢/ ١٠٢ ، وفي أسرار العربية ٢٥٠ ، وفي الحجة ١/ ١٢٣ ، وفي رصف المباني ٢٦٠ ، وفي الهمع ١/ ١٤٥ ، وفي الدرر ١/ ١٢٤ ، وفي الخزانة ٤/ ٥٧ .

اللغة : القلوص الناقة الشابة ، بمنزلة الجارية من الأناس ، وحنينها : صوتها شوقا إلى أصحابها ، والمراد أنها حنت في غير وقت الحنين .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن حين الأولى أضيفت إلى الجملة المصدّرة بلا النافية .

(٥) من الآية السابعة من سورة الفاتحة .

(٦) في ص : فجعلوه ، وفي ط : مجعولة .

وأما المعرَّف باللام فإن التعريف فيه[1] غيرُ مقصودٍ قصدُه ، فهو في حكم المنكر ، ويجوز عدمُ تكريرها مع المنكر قبلَ جعلِها بمعنى غير ، نحو : لا رجلٌ ، ولا غُلامُ رجلٍ ، بخلاف العلم .

وأما المعرف باللام مع لا التبرئة فلابد من تكريرها نحو : لا الرجلُ في الدار ولا المرأةُ .

واستُضْعِفَ هذا التعريفُ بعد خروج لا إلى معنى غير (لضعفها)[2] أيضا بهذا الخروج ، فجوز عدم تكريرها ، نحو : أنت غيرُ الفارس ولا الشجاع (مع أن غير بمعنى لا فكأنها مكررة)[3] وأُلْزِمتْ التكريرَ قبلَ خروجها لقوتها .

هذا وإنْ كان لا بمعنى غير مجرَّدًا من هذه الشروط لزم تكرارها أيضا ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِلَى ظِلٍّ ذِى ثَلَاثِ شُعَبٍ لَا ظَلِيلٍ وَلَا يُغْنِى مِنَ اللَّهَبِ ﴾[4] ، وقولك : زيد لا راكبٌ ولا ماشٍ ، وجاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا .

وأما قول العوام (نحو)[5]: أنا لا راكبٌ ، واللا إنسان أعمُّ من اللا حيوان، فغير مستند إلى حجة .

وجوازُ ترك التكرير مع الشرط الأول معلَّل بكثرة استعمال لا مع شيء ، وهو مع الشرط الثاني معلَّل ببعد لا عن أصلها – أعنى كونَها للتبرئة – وذلك بتعذُّر تقدير من الإستغراقية بعد لا ، لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر ، فلذا جاز : جئت بلا زيدٍ من غير تكرير مع العلم ، وهو مع الشرط الثالث معلَّل بكونها كالمكرَّرَةِ ، لأن غير بمعناها .

ونعنى بكونِ لا بمعنى غير كونَها لنفي الاسم الذي بعدها كغير ، فلا يكون لها صدرُ الكلام ، وبكونها للتبرئة أنها لنفي مضمون الجملة ، فيلزمها التصدرُ .

---

(١) يعني مع لا التي بمعنى غير .
(٢) في ص وط : ولضعفها .
(٣) تكملة من جـ وص .
(٤) المرسلات ٣٠/ ٣١ ولم يذكر الكلمة الأولى من الآية رقم ٣٠ وهي ﴿ انطلقوا ﴾ .
(٥) تكملة من ص وط .

واعلم أنه قد يؤوَّل العَلَمُ المشتهِر ببعض الخلال بنكرة ، فينتصب ، وينزع منه لامُ التعريف إن كان فيه ، نحو لا حسنَ[1] في الحسن البصري[2] ، وكذا لاصَعِقَ في الصعِق ، أو مما أضيف إليه ، نحوُ : لا امرأً قيسٍ ولا ابنَ زبيرٍ .

ولا تجوز هذه المعاملة في لفظتي عبدِ الله وعبد الرحمن ، إذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى ، حتى يقدَّر تنكيرُهما ، قال[3] :

٢٦١ – لا هيثم الليلةَ للمَطِيِّ[4]

وقال[5] :

٢٦٢ – أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البلادِ[6]

---

(١) لم لم ينصب (حسنَ) هنا وكذا قوله : صعِقَ مع أنه قال قبل : إنه قد يؤول العلم .. فينتصبُ وينزعُ منه لام التعريف .

(٢) الحسن بن يسار البصري أبو سعيد ، تابعي ، كان إمام أهل البصرة ، وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النسَّاك ، ولد بالمدينة وشب في كنف علي ابن أبي طالب ، واستكتبه الربيعُ بن زياد والي خراسانَ في عهد معاوية ، له مع الحجاج مواقف وقد سلم من أذاه . توفي سنة ١١٠هـ ، (الأعلام ٢/ ٢٤٢) .

(٣) البيت من الخمسين التي لم يعرف قائلها ، وبعده :

ولا فتى مثلُ ابنِ خيبريّ

(٤) هذا من مشطور الرجز ، وهو في الكتاب ١/ ٣٥٤ ، وفي المقتضب ٤/ ٣٦٢ ، وفي الأمالي الشجرية ١/ ٢٣٩ ، وفي ابن يعيش ٢/ ١٠٢ ، وفي أسرار العربية ٢٥٠ ، وفي رصف المباني ٢٦٠ ، وفي الهمع ١/ ١٤٥ ، وفي الدرر ١/ ١٢٤ ، وفي الخزانة ٤/ ٥٧ .

هيثم : رجل حسنُ الحِداء للإبل ، وقيل حسن الرعاية لها ، والمطي : جمع مطية والمراد الإبل ، وابن خيبري : قيل : هو جميل بثنيةَ . وقيل : المراد علي بن أبي طالب . وقيل : أراد به مرحبا وهو الذي بارزه عليٌّ يومَ خيبر وقتله (الخزانة ٤/ ٥٨ – ٥٩) .

الشاهد قوله : لا هيثم ، فإنهم يمنعون دخول لا على العلم ، ولهم في هذا طريقان إما تقدير مثل قبله وإما تأويل العلم باسم الجنس .

(٥) ينسب إلى عبد الله بن الزَّبير الأسدي ، وهو شاعر كوفي المنشأ والمنزل ، ومن شعراء الدولة الأموية وشيعتهم ، فلما غلب مصعبُ بن الزبير على الكوفة أُتِيَ به أسيرا فمن عليه ووصله فمدحه وانقطع إليه ، مات في خلافة عبد الملك بن مروان . (الخزانة ٢/ ٢٦٤ – ٢٦٥) . ونسبه صاحب الأغاني إلى عبد الله بن فضالة بن شريك بن سليمان ابن خويلد (الخزانة ٤/ ٦٥) .

(٦) البيت في الكتاب ١/ ٣٥٥ ، وفي المقتضب ٤/ ٣٦٢ ، وفي الأمالي الشجرية ١/ ٢٣٩ ، وفي المقرب ١/ ١٨٩ ، وفي الخزانة ٤/ ٦١ .
=

ولتأويله بالمنكّر وجهان ، إما أن يقدر مضافٌ هو مثلُ فلا يتعرف بالإضافة لتوغله في الإبهام .

وإنما يجعل في صورة النكرة بنزعِ اللام – وإن كان المنفي في الحقيقة هو المضافَ المذكور الذي لا يتعرف بالإضافة إلى أي معرَّفٍ كان – لرعاية اللفظ وإصلاحه .

ومن ثم قال الأخفش : على هذا التأويل يمتنع وصفُه ، لأنه في صورة النكرة ، فيمتنع وصفُه بمعرفة ، وهو معرفةٌ في الحقيقة ، فلا يوصف بنكرة .

وإما[1] أن يجعلَ العلمُ لا شتهاره بتلك الخَلَّةِ ، كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى ، لأن معنى قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها[2] لا فيصل لها . إذ هو (كرَّم الله وجْهَه)[3] كان فيصلا في الحكومات ، على ما قال النبي ﷺ : « أقْضاكُم عليٌّ »[4] فصار اسمُه (عليه السلام)[5] كالجنس المفيدِ لمعنى الفصلِ والقطع، كلفظ الفيصل، وعلى هذا يمكن وصفُه بالمنكّر .

وهذا كما قالوا : لكل فرعونٍ موسىً ، أي : لكل جبارٍ قهارٌ ، فيصرف فرعونَ وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور .

وجوز الفراء إجراءَ المعرفة مُجرى النكرةِ بأحد التأويلين في الضمير واسم الإشارة – أيضا – نحو لا إياه ههنا ، أولا هذا[6] .

وهو بعيد غيرُ مسموغ .

= أبو خبيب المذكور في البيت هو عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله عنه ، وكان يقال : إنه بخيل ، وقد وفد إليه الشاعر يسترفده فلم يعطه فهجاه بأبيات منها هذا البيت . نكدن : تعسّرن . وأمية : أبو قبيلة من قريش .

الشاهد قوله : ولا أمية حيث دخلت لا على العلم ، وهم يؤولون ذلك فيقدرون مضافا قبل العلم ، أو يؤولون العلَمَ باسم الجنس ، أي : ولا أجوادَ لاشتهارهم بالجود .

والبيت ساقط من ص .

(١) عطف على قوله قبل : إما أن يقدر مضاف .. إلخ .

(٢) قد سبق الحديث عنه صفحة ٨١٣ .

(٣) في ص رضي الله عنه .

(٤) الحديث في سنن ابن ماجه ١/ ٥٥ أن رسول الله ﷺ قال : « أرحَمُ أمتي بأمتي أبو بكر ، وأشدُّهم في دين الله عمرُ ، وأصدقهم حياء عثمانُ ، وأقضاهم عليُّ بن أبي طالب .. » الحديث .

وفي المسند ٥/ ١١٣ عن ابن عباس قال : قال عمر رضى الله عنه : أقضانا علي وأبيٌّ أقرؤنا .. الحديث .

(٥) ساقطتان من جـ وص ، وفي ط : رضي الله تعالى عنه .

(٦) نسب إليه ابن السراج في الأصول ١/ ٤٠٦ .

قوله : وفي مثل : لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله خمسةُ أوجه ، فتحُهما ، ونصبُ الثاني ، ورفعُه ، ورفعُهما ، ورفعُ الأول - على ضعف ، ويكون لا بمعنى ليس - وفتحُ الثاني .

يعني إذا كُرِّرت لا مع أن عقيبَ كلٍّ منهُما بلا فصل نكرةٌ جاز في المجموع خمسةُ أوجه :

الأول فتحهما ، ووجهه أن (نجعل لا)[1] في الموضعين للتبرئة ، فنبني اسمَيهما ، كما لو انفردت كلُّ (واحدة)[2] منهما عن صاحبتها .

ويجوز على مذهب سيبويه أن تقدِّر بعدهما خبرًا لهما معا ، أي : لا حول ولا قوة لنا : أي : موجودان لنا ، لأن مذهبه أن لا المفتوحَ اسمُها لا يعمل عمل إنَّ في الخبر ، فهما[3] في موضع الرفع[4] .

فلا قوةَ مبتدأٌ معطوفٌ على مبتدأ ، والمقدَّرُ مرفوعٌ بأنه خبرُ المبتدأ لا خبرُ لا ، فيكون الكلام حينئذ جملةً واحدة نحو : زيد وعمرو ضاربان .

ويجوز أيضا عنده[5] أن تقدرَ لكل واحد منهما خبرًا ، أي : لا حولَ موجودٌ لنا ، ولا قوةَ موجودةٌ لنا ، فيكون الكلامُ جملتين .

وأما على مذهب غيره - وهو أن لا المفتوحَ اسمُها عاملةٌ في الخبر عمل إن كما عملت فيه لا المنصوبُ اسمُها - فيجوز أيضا أن تقدر لهما معا خبرا واحدا ، وذلك الخبرُ يكون مرفوعا بلا الأولى والثانية معا ، وهما - وإن كانا عاملَين - إلا أنهما متماثلان ، فيجوز أن يعملا في اسم واحد عملًا واحدا ، كما في إن زيدًا وإن عمرا قائمان ، كأنهما شيء واحد .

---

(١) في ص : « لا » تُجعل .

(٢) تكملة من ص .

(٣) يعني لا واسمها المفتوح .

(٤) في الكتاب ١/٣٤٥: واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء.. والدليلُ على أن «رجل» في موضع اسم مبتدأ وما من رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قولُ العرب من أهل الحجاز لا رجلَ أفضلُ منك .

(٥) يعني عند سيبويه .

وإنما (الممتنعُ)[1] أن يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملًا واحدا في معمول واحد ، قياسا على امتناع حصول أثرٍ من مؤثرَين .

ويجوز أيضا عندهم أن يقدَّر لكل واحد منهما خبر على حياله .

والثانى : فتحُ الأول ونصبُ الثاني ، على أن تكون لا الثانيةُ زائدةً ، لتأكيد نفي الأول ، كما في قولك : ما جاءني زيدٌ ولا عمرو ، كأنك قلت : لا حولَ وقوةً كقوله[2] :

٢٦٣- فلا أبَ وابنًا مثلُ مروانَ وابنِه[3]
على ما يجيء[4] .

فلا يجوز عند سيبويه أن تقدر لهما خبرا واحدا بعدهما ، لأن خبر لا حول مرفوعٌ عنده بالابتداء وخبرَ قوة مرفوعٌ بلا ، لأن الناصبةَ لا سمهما عاملةٌ عنده في الخبر - وفاقا لغيره - فيرتفع الخبرُ بعاملَين مختلفين ، ولا يجوز ، فيجب أن تقدر لكل منهما خبرا على حياله[5] .

---

(١) في ت وجـ وص : امتنع .

(٢) قيل : قائله الفرزدق وتقدمت ترجمته صفحة ١٦٣ ولم أجده في ديوانه ، وفي الخزانة ٤/ ٦٩ ، وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائلٌ وقال ابن هشام : إنه لرجل من عبد مناةَ بنِ كِنانةَ . والله أعلم .

(٣) عجزه : إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا والبيت في الكتاب ١/ ٣٤٩ ، وفي المقتضب ٤/ ٣٧٢ ، وفي شرح القصائد السبع لابن الأنباري ٢٨٨ ، وفي ابن يعيش ١/٢ ، وفي اللامات ١٠٦ ، وفي اللمع ١٣٠ ، وفي العيني ٢/ ٢٥٥ ، وفي الهمع ٢/ ١٤٣ ، وفي الخزانة ٦٧/٤ .

اللغة : ارتدى وتأزرا : الرداء مايستر به النصف الأعلى من الجسم ، والإزار ما يستر به النصف الأسفل من الجسم ، والمجد : العزُّ والشرف . والممدوح هو مروانُ بن الحكم وابنُه عبد الملك .. وجعل الخبر عن أحدهما وهو يعنيهما اختصارا لعلم السامع (الخزانة ٤/ ٦٩ نقلا عن الأعلم) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنه نَحْوُ : لا حول ولا قوة بالله فإن لا في الثاني زائدةٌ لتأكيد النفي فكأنك قلت : لا حَول وقوةً كما قال : فلا أب وابنا .

(٤) صفحة ٨٣٨ وما بعدها .

(٥) في الكتاب ١/ ٣٥٤ : هذا باب مالا تُغَيِّر فيه (لا) الأسماءَ عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخلَ لا ، ولا يجوز ذلك إلا أن تعيدَ لا الثانية ، من قِبَلِ أنه جوابٌ لقوله : أغلامٌ عندك أم جارية ؟ إذا ادعيت أن أحدهما عنده ، فلا يحسن إلا أن تعيد لا .. إلخ .

وعند غيره يجوزُ تقديرُ خبرٍ واحدٍ لهما ، لأن العامل فيه عندهم (إذن)[1] لا وحدَها ، ويجوز أن تقدر عندهم لكلٍّ خبرًا .

والثالث فتحُ الأول ورفعُ الثاني ، على أن لا زائدة كما في الوجه الثاني ، إلا أن العطف ههنا على المحل – كما يجيء في لا أبَ وابنٌ[2] .

فعند سيبويه يجوز أن تقدرَ لهما معا خبرا واحدا (أي : لا حولَ ولا قوةٌ موجودان)[3] لكونه خبرا لمبتدأ .

وعند غيره لابد لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع الابتداءُ ولفظُ لا في (رفع)[4] الخبر .

ويجوز أن تجعل غيرَ زائدة ، بل لنفي الجنس ، لكن تلغيها عن العمل – لما ذكرنا قبلُ من جواز إلغائها، مع كون اسمها نكرةً غيرَ مفصولة، لضعف لا في العمل، وقد حصل ههنا شرطُ الإلغاء – كما تقدم[5] – وهو تكريرُ لا ، لأن التكريمَ حاصلٌ ، سواء ألغيت الأولى والثانيةَ معا ، كما في : لا حولٌ ولا قوةٌ . أو ألغيت الأولى دون الثانية كما في : لا حولٌ ولا قوةَ – على ما يجيء بُعَيْد – أو ألغيت الثانية دون الأولى كما في مسألتنا ، وهي : لا حولَ ولا قوةٌ .

وتقدير الخبر مع جعلِ الثانية لا التبرئة مثلُه مع جعلِها زائدةً سواءً .

ولا نقول : إن لا الثانية ههنا تعمل عمل ليس (كما قال بعضُهم[6] – لما قدمنا أنه لم يثبت في كلامهم عملُ لا عملَ ليس ، بل لم (يرد)[7] إلا كونُ الاسم بعدها مرفوعا والخبرِ (محذوفا)[8] ، نحو : لا براحُ ولا مستصرخُ ، فظنوا أنها عاملة عملَ ليس ، والحق أنها لا التبرئةِ ملغاةً للضرورة)[9] .

---

(١) ساقطة من ص .
(٢) صفحة ٨٣٨ وما بعدها .
(٣) تكملة من ط .
(٤) تكملة من ص وط .
(٥) صفحة ٨٢٢ ، ٨٢٣ .
(٦) قد سبق الحديث عنه صفحة ٣٤٠، ٣٤١ وتبين هناك أنه قد ورد خبرُ « لا » العاملة عملَ ليس منصوبًا.
(٧) في ط : يروا ، ولعل الصواب ما أثبته .
(٨) في ط : محذوف .
(٩) « من قوله كما قال بعضهم إلى للضرورة » ساقط من جـ وسقط من ص . من قوله : بل لم يرد .. إلى : للضرورة

والرابعُ رفعُهما ، على ماذكرنا أنه (يجوز)[1] إلغاء لا التبرئةِ لضعف عملها ، ويلزمُها التكرارُ – كما تقدم[2] – فيكون الاسمانِ مرفوعَين بالابتداء ، ولا الثانية إما زائدةٌ كما في الوجه الثاني وإما ملغاةٌ غيرُ زائدة كلا الأولى .

ومذهبُ سيبويه وغيره في تقدير الخبرَ في هذا الوجه واحدٌ ، إذ لا عامل ههنا إلا الابتداءُ فقط ، فإما أن تقدر لكل واحد (منهما)[3] خبرا ، والكلام جملتان ، أو تقدرَ لهما معا خبرًا ، والكلام جملةٌ واحدة .

والخامس رفعُ الأول وفتحُ الثاني ، على أن لا الأولى للتبرئة لكنها ملغاةٌ – لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها ، وقد حصل شرطُ الإلغاء وهو التكرير .

ولا يلزم مع تكرير لا أن يتوافق الاسمان بعدهما في الإعراب ، إذ التكريرُ هو الشرطُ فقط وقد حصل – كما ذكرنا .

فإذا تقرر هذا فلا حاجة بنا إلى ماذَكَرَ المصنفُ من قوله : ورفع الأول – على ضعف ، لكونها بمعنى ليس – فإنا لا نضعِّف هذا الوجه ، بل هو مثلُ الوجه الثالث والرابع سواء ، في حصول التكرير ، وتطابقُ الاسمَين إعرابا ليس بشرطٍ ، ولا في الجميع للتبرئة (أُلغِيتْ، فلم يبق فيها النصوصيةُ على الاستغراق)[4] وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواءً على المذهبين .

قوله : وإذا دخلت الهمزة لم تغيرِّ العملَ ، ومعناها الاستفهامُ والعرضُ والتمني .

قال الأندلسي : لا أعرف أحدًا يقول تلحق ألفُ الاستفهام أداةَ النفي فتكون الألف لمجردِ الاستفهام ، بل لابدّ إمَّا أن تكون للإنكار أو للتوبيخ أو للتمنِّي أو للعرض[5] .

---

(١) في ط : لا يجوز ، والصواب ما أثبته .

(٢) صفحة ٨٢٢ ، ٨٢٣ وغيرها .

(٣) تكملة من ط .

(٤) ساقط من جـ وص .

(٥) في المباحث الكاملية ٣/ ٢٨٥ : ولا أعرف أحدا يقول إن ألف الاستفهام تلحق أداة نفي فتكون الألفُ لمجرد الاستفهام كما قال الشلوبيني إلا أن يُتَسامح في التجريد .

وهذا الذي قاله مخالفٌ لظاهرِ قول سيبويه لأنه قال : اعلم أن لا في الاستفهام[1] تعملُ فيما بعدها ، كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر[2] ، فمن ذلك قولُ حسّان[3] :

٢٦٤ – ألا طِعانَ ألا فُرسانَ عاديةً إلا تَجَشُّؤُكُم وَسْط التنانير[4]

وفي المثل : ألا قِماصَ بالعَيْر[5] ، يضرب لمن ذل بعد عِزة .

(فمعنى الاستفهام فيما ذكر من الشعر والمثل ظاهر)[6] .

ولم يذكر سيبويه أن حالَ ألا في العرض كحاله قبل الهمزة ، بل ذكره السيرافي[7] ،

---

(١) في ط : زيادة وهي (أو العرض) وقد آثرت أن تكون في الهامش لأنها ليست في الكتاب ، ثم إن الرضي سيذكر بعد قليل أن سيبويه لم يذكر ألا في العرض .

(٢) الكتاب ١/ ٣٥٨ .

(٣) تقدمت ترجمته صفحة ١٥٧ .

(٤) البيت في ديوانه ١٧٩ في الهامش نقلا عن الكتاب والعيني . وذكر أن ابن السيرافي والزمخشري روياه من قصيدة لخِداش بن زهير يخاطب بها بعضَ بني تميم .

وأقول : نقل محقق شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٥٨٨ – ٥٩١ عن الغندجاني كلاما طويلا وضمنه قصيدة لخداش بن زهير منها هذا البيت ، وهي ٢١ بيتا منها تسعة أبيات بالراء المضمومة والباقي بالراء المكسورة .

والبيت في الكتاب ١/ ٣٥٨ منسوبا لحسان ، وفي المغني ٩٦ ، وفي رصف المباني ٨٠ ، وفي الجنى الداني ١٥٤ ، وفي شرح شواهد المغني ٢١٠ ، وفي العيني ٢/ ٣٦٢ ، وفي الهمع ١/ ١٤٧ ، وفي الدرر ١/ ١٤٨ ، وفي الخزانة ٤/ ٦٩ .

اللغة : عادية : إما من العدو وهو الجري ، أو من العدوان، ويروى غادية أي ذاهبة في الغداة ، تجشؤكم التجشؤ خروج نفس من الفم ينشأ من امتلاء المعدة .

الشاهد : ذكره الرضي على أن سيبويه استشهد به على عمل لا في الاستفهام عملَها مجردة .

ونسب البغدادي إلى الزجاجي أنه يقول : إن ألا هنا للتمني (الخزانة ٤/ ٧٠) والذي في الجمل ٢٤٠ أنه من التحضيض .

(٥) في معجم مقاييس اللغة ٥/ ٢٧ قمص البعير يقمُص قمصًا وقِماصا ، وهو أن يرفع يديه ثم يطرحَهما معاويعجنَ برجليه . وفي اللسان ٨/ ٣٥١ : وقد ورد المثل المتقدم على غير ذلك فقيل : ما بالعير من قِماص ، وهو الحمار ، يضرب لمن ذل بعد عز .

(٦) تكملة من ط .

(٧) قال السيرافي في هامش الكتاب ١/ ٣٥٩ : واعلم أن لا إذا كانت مع ألف الاستفهام إلخ . مذهب سيبويه أن الألف الداخلة على لا إذا كانت استفهاما جاز فيما بعد لا من الرفع والنصب ما جاز فيه قبل دخول الألف ، وأما إذا كانت بمعنى التمني فمذهبُه وجوبُ النصب ، ومذهب المازني أن الحروف الداخلة على لا لا تغير حكم اللفظ فيما بعد لا والجملة يراد بها التمني كما يراد بجملة الاستفهام التقرير .

وتبعه الجُزُولي[1] والمصنف[2] ، ورد ذلك الأندلسي وقال : هذا خطأ لأنها إذا كانت عَرْضًا كانت من حروف الأفعال ، كإنْ ولو وحروف التحضيض ، فيجب انتصابُ الاسم بعدها في نحو : ألا زيدًا تكرمه[3] .

وأما إذا كان ألا بمعنى التمنى كقوله[4] :

٢٦٥- ألا سبيلَ إلى خمرٍ فأشربَها ألا سبيل إلى نصرِ بن حَجَّاجِ[5]

فالمازني[6] والمبرد[7] قالا : حكمُها حكمُ المجردة .

فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع[8] نحو : ألا مالَ (كثيرٌ)[9] أنفقه ، وألا ماءَ (وخمرٌ)[9] أشربهما .

وخبرها عندهما إما ظاهر أو مقدر كما في المجردة[10] .

---

(١) في المقدمة الجزولية ق ١٥٠ : وإذا لحقتها همزةُ الاستفهام لمجرده أو للعرض أو للتمني فحكمُها حكمُها عاريةً منها .

(٢) شرحه لكافيته صفحة ٤٩ .

(٣) في المباحث الكاملية ٣/ ٢٨٥ : قوله : أو للعرض خطأ أيضا ، لأنه إذا كانت للعرض لم يكن إلا من حروف الأفعال ، وكان الاسم بعدها منصوبًا بإضمار فعل .

(٤) قائلته المتمنية التي ضرب بها المثل فقيل : أصبُّ من المتمنية ، وضرب بمن تمنته المثل فقيل : أدنفُ من المتمني . وذكر البغدادي في الخزانة ٤/ ٨١ ، ٨٢ نقلا عن ابن بري : أنها فُريعة بنت همام وتعرف بالذلفاء ، وعن حمزة الأصبهاني أنها امرأة من أهل المدينة يقال لها : الذلفاء وأنها أمُّ الحجاج بن يوسف وأطال الحديث عن قصتها مع نصر ابن حجاج وأمرِ عمرَ بحَلْقِ جُمَّتِه ونفيهِ إلى البصرة (الخزانة ٤/ ٨٠ - ٨٨) .

(٥) البيت في ابن يعيش ٧/ ٢٧ ، وفي الخزانة ٤/ ٨٠ ، وذكر في البيت روايات (٤/ ٨٨ - ٨٩) ...

الشاهد : أورده الرضي على أن ألا فيه للتمني .

(٦ ، ٧) في المقتضب ٤/ ٣٨٢ - ٣٨٣ : فإن دخلها معنى التمني فالنصب لا غير في قول سيبويه والخليل وغيرهما إلا المازني وحده ، تقول : ألا ماء أشربُه ، وألا ماء وعسلًا تنون عسلا .. ثم قال : واحتجاج النحويين أنه لما دخله معنى التمني زال عنه الابتداءُ ، وموضعُه نصب ، كقولك : اللهم غلامًا ، أي هب لي غلاما ، وكان المازني يجري هذا مع التمني مجراه قبل ، ويقول : يكون اللفظ على ما كان عليه وإن دخلَه خلافُ معناه .

أقول : المبرد ذكر الرأيين و لم يختر أحدَهما ، وكلام الرضي يدل على أن رأي المبرد والمازني واحد . وانظر التعليقة رقم (١) في المقتضب ٤/ ٣٨٣ .

(٨) في جـ وص زيادة هي : ولا خبر لها ، وقد آثرت أن تكون في الهامش لمناقضتها لما سيقول بعد قليل ، وهو : وخبرها عندهما إما ظاهر أو مقدر .

(٩) هكذا في النسخ التي بين يدي ، وهو الصواب ، لأنه نقل عنهما أن حكم ما تدخل عليه (ألا) التي للتمني كحكم ما جرد منها .

(١٠) في المقتضب ٤/ ٣٨٣ : وتقول : ألا ماءَ باردَ إن شئت ، وإن شئت نونت باردا .

واختار المصنف[1] والجزولي[2] مذهبَهما .

وقال سيبويه : لا يجوز حملُ التابع على الموضع (ولا خبرَ لها)[3] إذ التمني يغنيها عن الخبر ، ويصير معنى اسمها معنى المفعول ، فمعنى : ألا غلامَ ، أتمنى غلاما ، فلا تحتاج إلى خبر لا ظاهر ولا مقدر . فهو كقولك : اللهم غلاما ، (أي)[4] هب لي غلاما[5] .

وأما ما يلي لا أي اسمُه فلا (اختلاف)[6] بينهم أن لفظَه على ما كانْ عليه قبل الهمزة ، من النصب في المضاف والمضارع له ، والبناء في المفرد المنكَّر ، وأما قوله :

ألا رجلًا جزاه الله خيرا يدل على محصِّلة تبيت[7]

والبيت مضمَّنٌ[8] ، فقال يونس : نونه ضرورة[9] .

وقال الخليل : ألَا حرفُ تحضيض كهلّا – وسيذكر في قسم الحروف[10] – والفعلُ محذوف ، أي (هلا)[11] ترونني رجلا[12] .

---

(١) شرحه لكافيته ٤٩ .

(٢) المقدمة الجزولية ق ٥٠ .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) في ص : أي اللهم .

(٥) الكتاب ١/ ٣٥٩ .

(٦) في ط : خلاف .

(٧) تقدم تخريجه صفحة ٥٥٧ واستشهد به هنا على أن يونس قال : إن التنوين في رجلا للضرورة ، وأصله : لا رجلَ .

(٨) التضمين : تعلق البيت بما بعده ، وبعده :

تُرَجِّل لِمَّتي وتَقُمُّ بيتي وأعطيها الإتاوةَ إن رضيتُ

(٩) الكتاب ١/ ٣٥٩ .

(١٠) ط ٢/ ٣٨٧ .

(١١) في ص : ألا .

(١٢) الكتاب ١/ ٣٥٩ .

ويروى الإلغاء في لا التي للتمني ، نحو : ألا رجل جزاه الله خيرا ، وروي : ألا رجلٍ – بالجر – أي : ألا من رجل .

قوله : ونعتُ المبنيِّ الأولُ مفردًا ، يَلِيهِ ، مبنيٌّ ومعربٌ رفعًا ونصبًا ، نحو : لا رجل ظريفَ وظريفٌ وظريفًا ، وإلا فالإعرابُ ، والعطف على اللفظ وعلى المحل جائزٌ ، مثل : لا أب وابنا .

قوله : نعتُ مبتدأ ، والأول صفته ، ومبني خبره .

قوله : مفردا يليه .

حالان من الضمير في مبني ، والعامل مبنيّ ، أي يُبْنَى النعت إذا ولي مبنيَّ لا ، وكان مفرَدا .

وإنما جاز بناءُ النعت المذكور – مع انفصاله عن لا ، التي هي سببُ البناء ، إذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجِب لتضمن من – لاجتماع ثلاثة أشياء فيه :

أحدُها : كونُه في المعنى هو المبنيَّ الذي ولِيَها – أعني اسمَ لا – وفي اللفظ متصلًا به .

والثاني : كونُ النفي في المعنى داخلا فيه ، لأن المنفيَّ في قولك : لا رجلَ ظريفَ هو الظرافة ، لا الرجل ، فكأن لا دخلت عليه ، وكأنك قلت : لا ظريفَ ، فلذا لم يبن صفة المنادي في يازيدُ الظريفُ ، لأن النداء متعلق بالموصوف .

والثالث : قربُه من لا التي هي سبب البناء (إذ)[1] الفاصل بينهما ليس إلا واحدا ، هو هو .

فلبناء النعت أربع شرائط :

أن يكون (نعتَ المبني بلا لانعت المعرب)[2]، احترازا عن نحو: لا غلام رجل ظريفًا.

وأن يكون النعتَ الأولَ لا الثانيَ ومابعده ، فلا يبنى كريم في نحو : لا رجل ظريفَ كريمٌ .

---

(١) في ط : إذا .

(٢) في ص : النعت لمبني بلا لا النعت لمعرب .

وأن يلي النعتُ المبنيَّ ، ولا يفصل بينهما ، فلا يبنى الوصف في نحو : لا غلامَ فيها ظريفٌ .

وأن يكون نعتا مفردا ، فلا يبنى في نحو : لا رجلَ حسنَ الوجهِ .

وإنما لم يبن نعتُ المعرب لانتفاء الوجه الأول (والثالث فيه)[1] من (الأوجه)[1] الثلاثة المذكورة (إذ ليس هو المبني بلا ، وأيضا بعُدَ منها)[1] .

ولم يبنَ النعتُ الثاني ومابعده ، لانتفاء الأول والثالث ، ولانتفائهما لم يبنَ النعتُ المفصولُ من المبني بغير النعت – أيضا –.

وإنما لم يُبْنَ النعتُ المضافُ والمضارعُ له لأنهما لا يبنيان إذا وليا لا اسمَين لها ، فكيف يبنيان بجرْيِهما مَجرى اسمها .

ولا نقول في هذا النعت المبني : إنه مركَّب مع المنعوت كخمسة عشر ، لأنه يُحْتاج – إذن – في : دفع الاعتراض الوارد في جعل ثلاث كلماتٍ كلمةً واحدة إلى تكلفات مستهجنة .

وقال ابن برهان[2] والسيرافي[3] – تقصيا[4] من هذا – ليست لا في هذا الموضع خاصَّةً – مركبةً مع المنفي ، بل هي داخلةٌ على الموصوف المركب مع صفته ، تعمل في محلهما ، كما تعمل في خمسةَ عشرَ (إذا قلت : لا خمسةَ عشرَ)[5] .

ولنا مندوحة – على ماذكرنا – عن ارتكاب تركب لا مع المنفي في هذا الموضعِ وفي غيره ، وعن تركب المنفيِّ ههنا مع نعته[6] .

قوله : ومعرب رفعا ونصبا .

سواءٌ كانت الصفةُ مفردةً ، أو مضافةً ، أو مضارعة لها .

---

(١) تكملة من ط .

(٢) شرح ابن برهان لِلُّمع ٩٠ .

(٣) هامش كتاب سيبويه ١/ ٣٥١ منسوبا إلى السيرافي .

(٤) يعني فرارا وابتعادا ، وفي ص : تفصّيا .

(٥) ساقط من ص .

(٦) لأنه يرى أن بناء اسم لا لتضمن معنى من الاستغراقية، وليس لتركيبه مع لا تركيبَ خمسة عشر .

وقال يحيى بن معط[1] : صفةُ المبني المضافةُ منصوبةٌ لا غيرُ ، نحو : لا عبدٌ كريمَ الحسبِ[2] .

ولعله قاسها على صفة المنادى المبني (المضموم)[3] مضافةً .

ولفارق أن يُفَرِّقَ بأن يا لو باشرت المضافَ لم يكن فيه إلا النصب ، فلزمه النصبُ لمَّا وقع صفة ما باشرته ، ويجوز في المضاف الذي باشرته لا (الرفعُ)[4] إذا كرر نحو : لا غلامُ رجلٍ في الدار ولا غلامُ امرأة ، فلم يلزمه النصبُ لمَّا وقع صفةَ ما باشرتْه .

وأيضا الضم في المنادى بنائي ، فكان حملُ وصفِه المضافِ – الذي يجب نصبه لو وقع منادى – على النصبِ الذي هو حركتُه الإعرابيةُ واجبًا ؛ بخلاف المنفي بلا ، فإن الفتح فيه بنائيٌّ على قول[5] ، وإعرابي ضعيفٌ على آخر[6] ، والرفعُ إعرابي ، فكان حملُ وصفِه المضافِ – الذي لا يمتنع رفعُه لو وقع منفيًّا – على الرفعِ الذي هو حركتُه الإعرابيةُ جائزًا .

وذهب ابنُ بَرهان – إلى أن اسمَ لا إذا انتصب بكونه مضافا ، أو مضارعا له لم يجز رفعُ وصفِه ، بل الواجب نصبُه كالموصوف[7] . وإلى هذا ذهب المصنفُ – كما مر في خبر لا التبرئة[8]–.

---

(١) يحيى بن معط بن عبد النور أبو الحسين زين الدين الزواوي المغربي ، كان إماما مبرّزا في العربية شاعرا محسِّنا ، قرأ على الجزولي ، أقرأ النحوَ بدمشق مدة ثم بمصر ، من تصانيفه الألفية في النحو ، العقود والقوانين في النحو ، حواش على أصول ابن السراج ، شرح الجمل ، توفي سنة ٦٢٨ (بغية الوعاة ٢/ ٣٤٤) .

(٢) قال ابن معط في ألفيته بشرح ابن القواس ٢/ ٩٤٥ .

وإنْ تصفْهُ بالمضافِ فانصبِ ... تقول لا عبدٌ كريمَ الحسبِ

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ط : رفعه .

(٥) نسب الرضي ذلك إلى المبرد والأخفش وغيرهما . انظر صفحة : ٨١٤ .

(٦) نسب الرضي ذلك إلى الزجاج والسيرافي انظر صفحة : ٨١٤ .

(٧) في شرح اللمع لابن برهان ٩٠ : إذا قلت لا رجلَ فاضلٌ عندك فقد ألغيت لا ، وهي ومابني معها في موضع اسمٍ مبتدأ ، وخبرها مرتفع بما ارتفع به خبر المبتدأ ، لأن العاملَ في الصفة – على قول سيبويه – هو العاملُ في الموصوف فمن نصب الصفة يعلم انتصابَ النكرة ، وأن العامل فيهما واحد .. ولذلك لا أقول : لا رجل فاضلًا وغلامٌ ولا رجلَ فاضلٌ وغلاما ، فأعطف صفةً على صفةٍ يختلف إعرابُهما .

(٨) انظر صفحة ٨٣٦ ، ٨٣٧ .

ومذهب ابن برهان أيضا أنَّ رفع وصفِ مبنيٍّ لا في نحو : لا غلام ظريف دليلٌ على أن لا غير عاملة ، لا في محل الاسم ولا في الخبر ، بل هي ملغاة ، والخبرُ المقدرُ مرفوعٌ بكونه خبرَ المبتدأ إذ لو عملت النصب في المبتدأ – وهي مغيِّرةٌ معنى الكلام – لكانت كليت ولعل وكأن ، ونحوها ، فلم يجز رفع وصف اسمها ، كما لم يجز رفع أوصاف أسماءِ تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلِّها[1] .

ولقائل أن يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوهما ، (بضعف)[2] عمل لا ، ألا ترى أنه يبطُل بالفصل ، وبدخولها على المعرفة ، ويجوز الإلغاءُ مع التكرير ، ومن دونه أيضا على رأي المبرد[3] ، فهي عامل ضعيفٌ يعمل لمشابهته (المشبهةَ)[4] (أعني إنّ – مشابهةً ضعيفة ، فلا جَرَمَ يجوز اعتبار اسمها الأصلي – أعنى الرفع)[5] .

فعلى هذا يجوز : لا غلامَ أو لا غلامَ رجل ظريفٌ حسنُ الوجه ، فترفع وصف (المنفي)[6] مضافا كان المنفيُّ أو مفردا ، ومضافا كان الوصفُ أو مفردا .

هذا والإعراب في النعت المذكور أكثرُ من البناء .

وإنما جاز الرفع – حملا على المحل ، بل كان هو القياس – لأن التوابع تتبع متبوعاتها في الإعراب لا في الحركة البنائية ، نحو : جاءني هؤلاءِ الكرامُ – بالرفع –.

وإنما جاز النصب – حملا على الحركة البنائية – لمشابهتها للإعرابية بعروضها (مع عروض)[7]لا، وزوالها بزوالها، فكأنها عاملةٌ محدِثة لها، كما مر في نحو: يا زيدُ الظريفُ[8].

---

(١) في شرح اللمع لابن برهان ٩٠ : إذا قلت لا رجلَ فاضلٌ عندك فقد ألغيت لا ، وهي ومابني معها في موضع اسمٍ مبتدأ ، وخبرها مرتفع بما ارتفع به خبر المبتدأ ، لأن العاملَ في الصفة – على قول سيبويه – هو العاملُ في الموصوف فمن نصب الصفة يعلم انتصابَ النكرةِ ، وأن العامل فيهما واحد .. ولذلك لا أقول : لا رجل فاضلًا وغلامٌ ولا رجلَ فاضلٌ وغلاما ، فأعطف صفةً على صفةٍ يختلف إعرابُهما .

(٢) في ص وط : لضعف .

(٣) سبق الحديث عنه صفحة ٨٢٢ ، ٨٢٣ .

(٤) في ت وص : المشبه .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ت : المبني ، والصواب ما أثبته حتى يشمل الكلامُ المبني والمنصوبَ .

(٧) في ت وجـ وص : لعروض .

(٨) صفحة ٤٢٩ ، ٤٣٠ .

ويجوز أن تقول : إن النصب في الصفة – حملًا على محل اسمها المنصوبِ – لأنها تعمل عمل إن ، فمحلُّ اسمها المبنيِّ رفعٌ ونصب .

قوله : والعطفُ على اللفظ وعلى المحل جائز .

لما قلنا في الصفة سواءً ، هذا إذا لم يكن المعطوف معرفةً ، فإن كان معرفة فرفعه واجب ، نحو : لا غلام لك والعباسُ ، وكذا في سائر توابع المنفي المبني .

ومن قال : رب شاةٍ وسَخْلتِها[1] لم يمنع نحو : لا غلامَ وأخاه ، لأن مثل هذا المضاف نكرة – كما يجيء في باب المعرفة[2] –.

ولا يجوز البناءُ في المعطوف – كما جاز في الوصف – لانتفاءِ مصحح البناء ، وهو ماذكرنا من اجتماع الأمور الثلاثة[3] ، فلا يجوز : لا أبَ وابنَ كما قلت في النداء يازيدُ وعمرُو ، وذلك لضعف لا عن التأثير إلا فيما يليه ، أو كان في حكم مايليه ، أي النعت المذكور .

على أنه قد نُقِل نحو : لا رجلَ وامرأةَ بالفتح (بإضمار لا في المعطوف)[4] .

وقياس قول من جعل العاملَ في خبر المبني نفسَ لا ، لا (المبتدأ)[5] أنه لا يجيز رفعَ (المعطوف)[6] حملا على المحل إلا بعد الخبر ، كما في إن .

وقال الأندلسيُّ : الذي بقي من التوابع – بعد الوصف والعطف – من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي فلا نصَّ لهم فيها ، لكن ينبغي أن يكون حكمُها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ، ففي البدل يجوز البناء إن كان مفردا نكرة ، نحو : لا رجل صاحب لي[7] .

---

(١) يعنى أجاز عطف المضافِ إلى ضمير راجع إلى نكرة غير مختصة على مجرور رب على اللفظ .

(٢) انظر صفحة ٥٥٥ تعليقة ٦ .

(٣) صفحة ٨٣٨ .

(٤) في ص وط : في المعطوف .

(٥) في ت : الابتداء ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٦) في ت : العطف .

(٧) في المباحث الكاملية ٣/ ٢٨٧ أما البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي فلا نص لهم فيه ، لكن ينبغي أن يكون حكمها مع اسم لا حكمَها مع المنادى المضموم ففي البدل يجبُ البناء .

وقال ابن مالك : البدلُ إن كان نكرة كان مرفوعا أو منصوبا ، وإن كان معرفة وجب (رفعُها)[1] .

وقول الأندلسي أقرب[2] (إن كان نكرة مرفوعا) إذا لم يفصل البدلُ المفردُ المنكرُ عن المنفيِّ المبني ، لأنه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازا ، إذا جمع الشرائط ، بل يُرْبِي عليه من حيث كونُه هو المقصودَ (بالنسبة)[3] .

ولعل ابنَ مالك فرقَ بين البدل والوصف بأن الوصف (مركب) مع الموصوف)[4] (فتركيبُ لا مع الموصوف كتركيبها مع الوصف)[5] ، وأما البدل فيجعل المبدلَ منه في حكم الساقط ، فلا يبقى البدلُ (مركبا)[6] مع المبدل منه ، لكونه في حكم الساقط ، ولا مع لا ، لأنها داخلة على البدل في التقدير ، والتركيبُ أمر لفظي لا تقديري .

أقول : قد تقدم أنه لم يقم دليلٌ على التركيب بين لا واسمها ، ولا بين الوصف والموصوف[7] ، وأما عطفُ البيان فهو البدلُ – كما يجيء في بابه[8] – ونذكر في باب البدل[9] أنه يجوز اعتبارُ البدل تارةً مستقلا ، وأخرى غيرَ مستقل في باب لا التبرئة ، وباب النداء ، كما تقول : لا مثلَه أحدٌ ، ولا كزيد رجلٌ ولا كعمرو أحد ، قال امرؤ القيس[10] :

---

(١) في ص : رفعه ، ولكل منهما وجه ، فعلى التذكير يكون الضمير عائدا إلى اسم كان المستتر ، وعلى التأنيث يعود إلى قوله : معرفة .

ورأي ابن مالك هذا في التسهيل ٦٨ – ٦٩ : وللبدل الصالح لعمل لا النصبُ والرفعُ ، فإن لم يصلح لعملها تعين رفعُه ، وكذا المعطوفُ نسَقا .

(٢) ساقط من جـ وص وط .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ط : متركب كالموصوف .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ت : إلا مركبا وفي ص : مركبا لا .

(٧) صفحة ٨١٥ ، ٨١٦ .

(٨) هذا من تردد الرضي في إثبات عطف البيان ونفيه .

(٩) صفحة ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ .

(١٠) تقدمت ترجمته صفحة ٣٤ ، ونسبه في الكتاب ١/ ٣٥٣ إلى امرئ القيس وفي ٢/ ٢٧٢ إلى النعمان بن بشير الأنصاري .

٢٦٦- ويلُمها في هواء الجو طالبةً ولا كهذا الذي في الأرضِ مطلوب[١]

. وهذا يدل على أنه يجوز رفعُ صفة المضاف حملا على المحل ، إذ لا فرق بين عطف البيان والوصف .

وإذا حملتَ على اللفظ قلت : لا مثله أحدًا ، ولا كزيدٍ رجلا .

ويجوز أن يحمل انتصابُ مثل هذا على التمييز ، كما في قولك : لي مثلُه رجلا وملؤه عسلا ، وأما قول جرير[٢] :

٢٦٧ - لا كالعشيةِ زائرًا ومَزورًا[٣]

فقيل انتصاب زائرًا بتقدير الفعل ، أي : لا أرى كعشية اليوم ، أي : كزائر عشية اليوم زائرا ، كما تقول : ما رأيت كاليوم رجلا ، وذلك أن العشية ليست بالزائر ، حتى تكون عطف بيان لها[٤] .

وأقول : مع تقدير : كزائرِ عشية اليوم زائرا صار الآخَرُ (هو الأولَ)[٥] كما في قولك : لا كالعشية عشيةً وعشيةٌ ، فيجوز أن يكون زائرا تابعا على اللفظ .

---

(١) البيت في ديوان امرئ القيس ٢٢٧ ، وفي الكتاب ١/ ٣٥٣ و ٢/ ٢٧٢ ، وفي سر الصناعة ١/ ٢٤٠ .. وقال محققوه إنهم لم يجدوا البيت في النسخة المطبوعة في من ديوان النعمان بن بشير ، وهو في العمدة ١/ ٦٠ ، وفي ابن يعيش ٢/ ١١٤ ، وفي رصف المبانى ٤٣ ، وفي الخزانة ٤/ ٩٠ .

اللغة: ويلمها: هذا في صورة الدعاء والمراد التعجب، وقد سبق الحديثُ عنه صفحة ٦٩٩، ٧٠٠ الهواء: الشيء الخالي ، الجو : مابين السماء والأرض ، والمطلوب : الذئب ، فإنه يصف عُقابا تبعت ذئبا لتصيدَه .

الشاهد قوله : ولا كهذا مطلوب ، فإن « مطلوب » عطف بيان للكاف الواقع اسما للا، وقد رفعه على المحل ، لأن لا مع اسمها في محل رفع على الابتداء ، والخبر محذوف . قال البغدادي ٤/ ٩٠ : وفيه أنهم قالوا : إن البيان يكون في الجوامد والصفة تكون في المشتقات ، فكيف لا يكون فرق بين البيان والوصف .

(٢) تقدمت ترجمته صفحة ٨٢٦ .

(٣) صدره : ياصاحبيّ دنا الصباح فسيرا ، والبيت في ديوانه ٢٢٨ ، وفي الكتاب ١/ ٣٥٣ ، وفي المقتضب ٢/ ١٥٢ ، وفي مجالس ثعلب ١/٢٦٦ ، وفي ابن يعيش ٢/ ١١٤ ، وفي الخزانة ٤/ ٩٥ . دنا : قرب .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن زائرا منصوب على تقدير فعل أي لا أرى كعشية اليوم زائرا و لم يجعل الكافَ صفة وزائرا عطف بيان ، لأن العشيةَ غيرُ الزائر لذا جُعلت « لا » نافية .

ونقل البغداديَ توجيهات له عن الأعلم وثعلب والفارسي . الخزانة ٤/ ٩٦ - ٩٧ .

(٤) قائل هذا القول هو سيبويه في الكتاب ١/ ٣٥٣ ، قال بعد ذكر بيت جرير : فلا يكون إلا نصبا ، من قِبَل أن العشية ليست بالزائر ، وإنما أراد لا أرى كالعشية زائرا .. إلخ .

(٥) في ط : هو الأصل الأول .

وأما التأكيد فلا يجوز تأكيدُ المنفي المبني تأكيدًا معنويا ، لأن المنكَّر لا يؤكَّد ذلك التأكيد ، كما يجيء في باب التأكيد[1] .

وإن كان لفظيا فالأولى – كما ذكرناه في المنادى[2] – كونُه على لفظ المؤكَّد مجردا عن التنوين ، وجاز الرفعُ والنصب – كما ذكرنا هناك[2] –.

وإن كررت مبنيًّ لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ، ثم وصفت الثاني ، (نحو)[3] : لا ماءَ ماءَ باردا ، فإن شئت بنيت الثاني نظرا إلى كونه تكريرا لفظيا ، وإن شئت أعربته رفعا أو نصبا ، وذلك لأنك لما وصفتَه صار مع وصفه كأنه وصفٌ للأول ، كالحال الموطِّئة في نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾[4] .

فالإعراب في المكرر الموصوف أولى – نظرا إلى كونه كالصفة – من الإعراب في المكرر غير الموصوف .

وأما وصف المكرر أعني باردًا فليس فيه إلا الإعراب .

قوله : ومثل : لا أباله ، ولا غلامَي له جائزٌ ، لشبهه بالمضاف ، لمشاركته له في أصل معناه ، ومن ثم لم يجز لا أبا فيها ، وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه .

يعني أن الكثيرَ أن يقال : لا أبَ له ، ولا غلامينِ له ، فيكونان مبنيين على ماذكرنا . وجاء أيضا – على قلةٍ لكن لا إلى حد الشذوذ – في المثنى ، وجمع المذكر السالم ، وفي الأب ، والأخ – من بين الأسماء الستة – إذا وليَها لامُ الجر أن تُعطَى حكمَ الإضافة بحذف نونَي المثنى والمجموع ، وإثبات الألفِ في الأب والأخ ، فيقالَ : لا غلامَي لك ، ولا مسلمَي لك ، ولا أباله ، ولا أخاله ، فتكونَ معربةً اتفاقا .

---

(١) صفحة ١٠٦٧ .

(٢) صفحة ٤٢٩ ، ٤٣٠ .

(٣) ساقطة من ط .

(٤) يوسف ٢ .

وأجاز سيبويه (أن يكون نحو)[1] : لا غلامَ لك مثلَه[2] .

أعني أن يكون مضافا ، واللام زائدةٌ فيكون معربا .

ثم اعلم أن مذهب الخليل[3] وسيبويه[4] وجمهورِ النحاة : أن هذا المذكور مضافٌ حقيقةً ، باعتبار المعنى .

فقيل لهم : اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف إليه ، بل تقدَّر .

أجابوا بأن اللام هـٰهنا – أيضا – مقدَّرةٌ ، وهذه الظاهرة تأكيدٌ لتلك المقدرة ، كتيم الثاني في :

يا تَيْمَ تيمَ عديّ[5] (لا أبَالكم لا يُلقِينّكُم في سوأةٍ عمرُ) (١٣٢)

على مذهب من قال : إن تيم الأول مضافٌ إلى عدي الظاهر[6] ، فيكون الفصل بين المضاف والمضاف إليه كلا فصل .

فقيل لهم : ما الذي حملهم في هذه الإضافة على الفصل بين المضاف والمضاف إليه باللام المقحمة توكيدا دون سائر الإضافات المقدَّرة باللام ؟

أجابوا بأنهم قصدوا نصبَ هذا المضافِ المعرفِ بلا من غير تكريرها تخفيفا ، وحقُّ المعارف المنفيةِ بلا الرفعُ مع تكرير لا ، ففصلوا بين المضافين لفظا ، حتى يصيرَ المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف ، فلا يستنكَر نصبُه ، وعدمُ تكرير لا .

والدليل على قصدهم لهذا الغرض أنهم لا يعامِلُون هذه المعاملةَ المنفي المضافَ إلى النكرة ، فلا يقولون : لا أبًا لرجل حالُه كذا ، ولا غلامَيْ لشخص نعتُه كذا[7] .

---

(١) في ت وجـ : نحو .

(٢) في الكتاب ١/ ٣٤٥ : اعلم أن التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت : لا غلامَ لك كما يقع من المضاف إلى اسم ، وذلك إذا قلت : لا مثل زيد ، والدليلُ على ذلك قولُ العرب : لا أبالك ولا غلامَي لك ولا مسْلَمَي لك .

(٣ ، ٤) في الكتاب ١/ ٣٤٥ – ٣٤٦ والدليل على ذلك قولُ العرب لا أبالك ولا غلامي لك ولا مسلمي لك ، وزعم الخليل رحمه الله أن النون إنما ذهبت للإضافة ، ولذلك أُلْحِقَت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة ، وإنما كان ذلك من قِبَل أن العرب قد تقول : لا أباك في معنى لا أبالك .. إلخ .

(٥) تقدم تخريجه صفحة ٤٦٠ .

(٦) وهو سبيويه ، وانظر صفحة ٤٦١ تعليقة ١ .

(٧) ذِكْرُ الرضي لهذا الدليل يدلني على أنه يورد التساؤلات ويجيب عنها من تلقاء نفسه ، وهذه ظاهرة ترد كثيرا في هذا الشرح .

والدليل على أنه مضاف قوله[1] :

٢٦٨- وَقَدْ مَاتَ شمّاخٌ ومات مُزَرِّدٌ وأي كريـمٍ لا أبـاك يخلّـدُ[2]

فصرحَ بالإضافة ، وهو شاذٌّ لا يقاس عليه ، فلا يقال : لا أخاك ولا يديك .

وقد جاء الفصل باللام المقحَمة بين المضافَين لا لهذا الغرض في المنادى ، وهو شاذ ، كقوله :

(قالت بنو عامر خالوُا بني أسد) يابـؤسَ للجهـلِ ضرَّارًا لأقـوام[3] (١٠٤)

قال المصنف : لا يجوز أن يكونَ مضافا حقيقة ، إذ لو كان كذا لكان معرفةً فوجب رفعُه وتكريرُ لا[4] .

والجواب (أنه)[5] لم يرُفَع ولم يكرَّر (لا)[6] لكونه في صورة النكرة ، والغرض من الفصلِ باللام أن لا يرفعَ ولا يُكَرَّر ، فكيف يرفع ويكرر مع الفصل (باللام)[7] .

وقال أيضا : لا أبالك ولا أب لك سواءٌ في المعنى - اتفاقا - ولا أب لك (نكرة)[8] بلا خلاف ، فكذا يلزم أن يكون لا (أبالك)[9] ، إذ المعرفة لا توافق النكرةَ معنى[10] .

---

(١) قائله مسكين الدارمي ، وتقدمت ترجمته صفحة ٥٧٧ .

(٢) البيت في الكتاب ١/ ٣٤٦ ، وفي المقتضب ٤/ ٣٧٥ ، وفي الكامل للمبرد ٢/ ١٤٢ ، وفي ابن يعيش ٢/ ١٠٥ ، وفي الخزانة ٤/ ١٠٠ .

شماخ ومزرد : أخوان صحابيان شاعران ، واسم شماخ معقِل بنُ ضِرار ، واسم مزرد يزيدُ بن ضرار (الخزانة ٤/ ١٠٢) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن إضافة (أبا) إلى الكاف بدون اللام شاذٌّ لا يقاس عليها .

وقال البغدادي في الخزانة ٤/ ١٠٠ بعد أن نقل عن ابن السراج وأبي علي والمازني أن اللام لا تحذف إلا ضرورةً : ولا يخفى أن هذا البيت من قصيدة عينية لمسكين الدارمي وليس فيها الضرورة ، والمصراعُ هكذا :

* وأي كريم لا أبالَك يُمنَع

(٣) تقدم تخريجه صفحة ٤١٠ .

(٤) شرحه لكافيته ٥٠ ، وإيضاحه للمفصل ١/ ٣٨٨ .

(٥) ساقطة من ص وط .

(٦) تكملة من ص .

(٧) ساقطة من جـ .

(٨) تكملة من جـ وص وط .

(٩) في ت : أباك .

(١٠) شرحه لكافيته ٥٠، وإيضاحه للمفصل ١/ ٣٨٨ .

والجواب : أنهم اتفقوا على أن معنى الجملتين – أعني لا أبالك ولا أب لك – سواءٌ ، و لم يتفقوا أن أبالك وأب لك بمعنى واحدٍ .

وقد يكون المقصودُ من الجملتين واحدا ، مع أن المسند إليه في إحداهما معرفةٌ ، وفي الأخرى نكرة ، فالمسند – أي خبرُ لا – في لا أبالك محذوف ، أي لا أبالك موجود ، وأما في لا أب لك فهو لك ، أي لا أب موجود لك ، فالجملة الأولى بمعنى لا كان أبوك موجودا ، والثانية بمعنى لا كان لك أبٌ ، (ولا خلاف في اتحاد فحوى الجملتين)[1] مع كون المسند إليه في إحداهما معرفةً وفي الأخرى نكرةً .

ثم قال المصنف : إن الوجه في مثله أن يقال : هو – وإن لم يكن مضافا للفسادِ المذكور – لكنه مشابه للمضاف فأُعطي حكمَ المضاف من إثبات الألف في أبا وأخا ، وحذفِ النون في غلامَي ومسلمُّي[2] .

(ولا يريد بمشابهته للمضاف أنه مضارعٌ المضاف – بالتفسير الذي مر في المنادى[3] – إذ لو كان كذلك لوجب تنوينُه ، كما في لاحسنًا وجهه ، ولا حافظًا كتابَ الله ، وأيضا فإن أبالك ، وأبَ لك – عنده – شيءٌ واحد – من حيث المعنى – و (لك) في : لا أبَ لك إما خبرُ لا ، أو صفةٌ لاسمها ، واسم لا لا يصير بالصفةِ ولا بالخبرِ مضارعًا للمضاف ، بدليل أنك تقول : لا رجلَ في الدار ولا غلامَ ظريفا ، ولو كان مضارعا للمضاف لقلت : لا رجلا في الدار ، ولا غلاما ظريفا)[4] .

قوله : لمشاركته له .

أي لمشاركة نحو : (لا أبالك لا أباك)[5] المضافَ في أصل معناه – أي في أصل معنى المضاف – وذلك أن أصلَ معنى المضاف الذي هو أبوك – وأصلُه أبٌ لك – كان

---

(١) في ت : وفحوى الجملتين واحد . وفي ص : وفحوى الجملتين واحد .

(٢) في شرحه لكافيته ٥٠ : فقد وضح أن الحق ما قدمناه من أنه إنما أعطى هذا الحكمَ لشبَهِهِ بالمضاف لا بكونه مضافًا في التحقيق ، وانظر إيضاحه للمفصل ١/ ٣٨٨ – ٣٨٩ .

(٣) صفحة ٤١٩ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في ت : أبالك ولأباك .

تخصيصَ الأب بالمخاطَب فقط ، ثم لما حُذِفَ اللام ، وأضيف ، صار المضافُ معرفة ، ففي أبوك تخصيصٌ أصليٌّ وتعريف حادثٌ بالإضافة – كما يجيء في باب الإضافة[1] – وأب لك يشارك (أبوك) في التخصيص الذي هو أصلُ معناه ، ومن ثم لم يجز – أي من جهة أن إعطاءه حكمَ المضافِ لمشاركته له في أصل معناه لم يجز – لا أبا فيها ، ولا رقيبَي عليها ، لأن المضاف قبل الإضافة لم يكن بمعنى في وعلى .

قوله : لفساد المعنى .

يعني أن (المعرَّفَ لا يكون)[2] بمعنى المنكَّر ، كما ذكرنا من تقديره[3] .

ولو كان كما ذكرَ المصنفُ لجازَ أيضا في المنكَّر لا أبا لرجلٍ طويلٌ ونحوهُ تشبيها بالمضاف ، (ولم يختص هذا الحكم بالمعرف)[4] .

فإذا قلت : لا غلامين ظريفين لَكَ لم تحذف النونَ من غلامين اتفاقا .

أما على مذهب النحاة فلامتناعَ الفصلِ بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف .

وأما على مذهب المصنف فللفصل بين شبهِ المضافَين بما لا يُفْصَل به بينَهما .

وأما إن فصلت بالظرف أو الجار (والمجرور)[5] الناقصِ – دون الظرف المستقِر – نحو : لا يدَي بها لك ، ولا غلامَي اليوم لك فأجازه يونُسُ اختيارا[6] ، لأن الفصل به كلافصلٍ لكثرة ما يتسع في الظروف .

---

(١) صفحة ٨٧٩ ، ٨٨٠ وما بعدها .

(٢) في ت وجـ : المعرفة لا تكون .

(٣) صفحة ٨٤٨ ، ٨٤٩ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في الكتاب ١/ ٣٤٧ : والجر في كم بها رجلٍ مصابٍ ، وترك النون في لا يدَي بها لك قولُ يونُس ، واحتَجَّ بأن الكلام لا يستغني إذا قلت : كم بها رجل .

ولم يجزه سيبويه[1] والخليل[2] ، بل أوجبا إثباتَ النون ، إلا لضرورة الشعر ، كما في قوله[3] :

٢٦٩ – كأن أصواتَ من إيغَالِهنَّ بنا أواخرُ المِيسِ إنقاضُ الفَرَاريـجِ[4]

قوله : و (قد)[5] يحذف في مثل لا عليك ، أي لا بأس (عليك)[6] .

أي يحذفُ اسمُ لا في لا عليك (أي لا بأس عليك)[7] ولا يحذف الاسم إلا مع وجود الخبر ، كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم ، لئلا يكون إجْحافًا .

وقولهم : لا كزيد ، إن جعلنا الكاف اسما جاز أن يكون كزيد اسما ، والخبر محذوف ، أي لا مثلَه موجودٌ ، وجاز أن يكون خبرًا ، أي لا أحدَ مثلُ زيد .

وإن جعلناه (حرفا)[8] فالاسم محذوف ، أي لا أحدَ كزيد .

(١ ، ٢) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٢٤٦ – ٢٤٧ : وتقول : لا يدَين بها لك ، ولا يدين اليومَ لك . إثبات النون أحسنُ ، وهو الوجه .. ثم قال : ولو قلت : لا أخا هذين اليومين لك ، وهذا يجوز في الشعر .. ثم ذكر البيت كأن أصوات .. إلخ ثم ذكر رأي يونس ورد عليه قائلا : والذي يستغني به الكلامُ ومالا يستغني به قبحُهما واحدٌ إذا فصلت بكل واحدٍ منهما بين الجار والمجرور .. ألا ترى أن قبحَ كم رجلٍ مصابٍ كقبح رب فيها رجلٍ .. ثم قال : وإثبات النون قولُ الخليل .

(٣) قائله ذو الرمة وقد تقدمت ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٤) البيت في ديوانه ٩٩٦ ، وفي الكتاب ١/ ٩٢ و ٢٩٥ و ٣٤٧ ، وفي المقتضب ٤/ ٣٧٦ ، وفي الإنصاف ٤٣٣ ، وفي ابن يعيش ١/ ١٠٣ ، وفي أسرار البلاغة ٨١ ، وفي سر الصناعة ١/ ١١ ، وفي اللامات ١٠٩ ، وفي العمدة ٢/ ٤٨ ، وفي الموشح ٢٩٢ ، وفي الخزانة ٤/ ١٠٨ .

اللغة : الإيغال : الإبعاد ، الأواخر : جمع آخرة وأراد هنا العُودَ الذي في آخر الرَّحْل . المِيس : شجر يتخذ منه الرِّحَال والأقتاب ، الإنقاض : صوت الدجاج ، الفراريج : صغار الدجاج .

المعنى : تشبه أصواتُ الأعوادِ التي في مؤخرة الرحلِ بسبب إبعادِ الإبل بنا : أصواتَ صغار الدّجاج .

الشاهد : استشهد به الرضيُّ على الفصل بالظرف بين المتضايفين للضرورة .

(٥) تكملة من جـ .

(٦) هذه الكلمة ليست في مخطوطة المتن صفحة ٣٢ .

(٧) ساقط من ص وط .

(٨) في ط : الكاف حرف جر ، وفي ص : ها حرفًا .

خبر ما ولا المشبَّهتين بليس

قوله : خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسندُ بعد دخولهما ، وهي حجازيةٌ ، وإذا زيدت إن مع ما أو انتقض النفيُ بإلّا ، أو تقدمَ الخبرُ بطلَ العملُ ، وإذا عُطِف عليه بموجَب فالرفعُ .

قوله : هو المسند بعد دخولهما .

أي دخول ما في مسألتها ، و (دخول)[1] لا في مسألتها ، لا أنهما يجتمعان معا ، والاعتراضُ عليه كما في خبر كان[2] .

قوله : وهي حجازية .

أي هذه اللغةُ ، وهي إعمال ما ولا عملَ ليس .

وقد ذكرنا أنهم لا ينقلون عن أحد – لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم – رفعَ اسم لا – ونصبَ خبرها في موضع[3] ، فاللغةُ الحجازية – إذن – إعمالُ « ما » وحدها دون « لا » عملَ ليس بشروط ستجيء .

وغير الحجازيين وهم بنو تميم، لا يعملونَها مطلقا[4] .

قوله : وإذا زيدت إنْ مع ما .

هذه شروط عملِها عملَ ليس :

أحدُها : أن لا يليها إنْ كقوله[5] :

---

(١) تكملة من جـ .

(٢) انظر صفحة ٧٩٩ ، ٨٠٠ .

(٣) سبق الحديث عن ورود مثل ذلك انظر صفحة ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٤) انظر مثلا الكتاب ١/ ٢٨ ، وقال : إن عدم الإعمال هو القياس ، وانظر المقتضب ٤/ ١٨٨ ، والتبصرة ١/ ١٩٨ .

(٥) قائله فروةُ بن مُسَيك صحابي أسلم عام الفتح ، قال ابن سعد في الطبقات ١/ ٣٢٧ : قدِم فروةُ بن مسيك المرادي على رسول الله ﷺ مفارقا لملوك كِندة ومتابعًا للنبي ، وأجازه رسول الله ﷺ واستعمله على مراد وزبيد ومَذحِج .. ولم يزل على الصدقة حتى توفي رسول الله ﷺ .. وينسب البيت إلى الكميت ، وليس في ديوانه .

٢٧٠- وما إن طِبُّنَا جُبْنٌ ولكن منايانـــا ودولـــةُ آخرينـــا[١]

اعلم أن الأصل في « ما » أن لا تعمل - كما في لغة بني تميم - إذ قياسُ العوامل أن تختصَّ بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم أو الفعل ، لتكون متمكنةً بثبوتِها في مركَزِها ، و « ما » مُشْتَرَكَةٌ بين الاسم والفعل .

وأما الحجازيون فإنهم أعملوها - مع عدم الاختصاص - لقوة مشابهتها لليس ، لأن (معنييهما)[٢] سواءٌ في الحقيقة (وذلك لأن معنى ليس - في الأصل - ما كان ، ثم تجردتْ عن الدلالة على الزمان ، فبقي مفيدًا نفيَ الكون ، ومعنى « ما » مجرَّدُ النفي ، ومعلوم أن نفيَ الشيء بمعنى نفي كونِه سواءً من حيث الحقيقة)[٣] - كما ذكرنا في باب الاستثناء[٤] -.

وعند النحاة أن ما وليس كلاهما لنفي الحال .

والحقّ أنهما لمطلق النفي - كما يجيء في الأفعال الناقصة[٥] .

فلما كان قياسُ إعمالها ضعيفًا انعزلت لأدنى عارض .

فمن ذلك مجيء إن بعدها ، وإنما عزلتها - لأنها وإن كانت زائدة - لكنها تشابه إن النافيةَ لفظًا ، فكأن ما النافية دخلت على نفي ، والنفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجابَ ، فصارت « إن » كإلا الناقضةِ لنفي ما في نحو : مازيد إلا منطلق .

ويجوز أن يقال : إنما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها (بغير الظرف)[٦] .

---

(١) البيت في الكتاب ١/ ٤٧٥ ، وفي المقتضب ١/ ٥١ ، وفي الخصائص ٣/ ١٠٨ ، وفي المحتسب ١/ ٩٢ ، وفي المغني ٣٨ ، وفي شرح شواهده ٨١ ، وفي رصف المباني ١١٠ ، وفي الهمع ١/ ١٢٣ ، وفي الخزانة ٤/ ١١٢ .
اللغة : طِبّنا : شأننا وحالنا . منايانا : جمع منية ، والمراد الموت ، الدولة : الغلبة في الحرب .
الشاهد : استشهد به الرضي على إهمال مالمَّا زيدت إن بعدها .

(٢) في ت وص وط : معناهما .

(٣) تكملة من ط .

(٤) صفحة ٧٦٠ .

(٥) ط ٢/ ٢٩٦ .

(٦) تكملة من جـ وط .

وقد جاءت إنْ بعدها غيرَ كافة شذوذا ، وهو عند المبرد قياس[1] أنشد أبو علي[2] :

٢٧١ – بني غدانةَ ما إنْ أنتم ذهبًا ولا صريفًا ولكن أنتم الخزفُ[3]

وإن العازلةُ عند الكوفيين نافيةٌ لا زائدة[4] .

ولعلهم يقولون : هي نافية زيدت لتأكيد نفي ما ، وإلا فإن النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب .

ورُدَّ عليهم بأنه لا يجوز الجمعُ بين (حرفين)[5] متفقَي المعنى[6] إلا مفصولا بينهما ، كما في إنَّ زيدًا لقائم ، وأما الجمع بين اللام وقد في نحو ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللهُ ﴾[7] مع أن في كليهما معنى التحقيق (والتأكيد)[8] فلأنَّ قَدْ يشوبها معنيان آخران (هما)[9] التقريب والتوقُّع ، فلم تكن (بحتا للتحقيق)[10] (وكذا في ألا إن مع أن في ألا معنى

---

(١) يرى المبرد أن دخولَ « إن » على « ما » تَكُفُّها عن العمل قال في المقتضب ١/ ٥١ : وتكون إنْ زائدة في قولك : ما إن زيد منطلق ، فيمتنع بها مامن النصب الذي كان في قولك : مازيد منطلقا . وقال في جـ ٢/ ٣٦٠ : والموضع الرابع أن تدخل زائدة مع « ما » فتردها إلى الابتداء .

وأعجبُ بعد هذا لقول الرضي إن إعمال ما مع إن قياس عند المبرد .

(٢) البيت مجهول النسبة .

(٣) البيت في ملحقات مجالس ثعلب ٧٤١ نقلا عن الخزانة ، وفي العيني ٢/ ٩١ ، وفي الهمع ١/ ١٢٣ ، وفي الدرر ١/ ٩٥ ، وفي الخزانة ٤/ ١١٩ ، وفي التصريح ٤/ ١١٩ . غدانة : حي من يربوع من بني تميم ، الصريف : الفضة ، الخزف : ما عمل من الطين وشوي بالنار حتى يكون فخَّارا .

الشاهد : أنشده الرضي على أن (إن) جاءت بعد ما ولم تكفها عن العمل .

(٤) قال الفراء في معاني القرآن ٣/ ٨٤ – ٨٥ عند قوله تعالى : ﴿ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ والْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُوَن ﴾ الذاريات ٢٣ : وقد يقول القائل : كيف اجتمعت ما وأن وقد يكتفى بإحداهما ؟ وفيه وجهان : أحدهما أن العرب تجمع بين الشيئين من الأسماء والأدوات إذا اختلف لفظهما .. ومن الأدوات :

مـــا إنْ رأيت ولا سمعتُ بـــه كاليـــوم طَالِـــيَ أيْنُـــقٍ جُـــرْبِ

فجمع بين ما وبين إنْ ، وهما جحدان أحَدُهُما يجزي من الآخر . (وانظر التسهيل ٥٦) .

(٥) في ت : الحرفين .

(٦) في ت : كلمتان زائدتان هما : حتى يفصل .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِى تُجَادِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِى إِلَى اللهِ واللهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ [المجادلة ١] .

(٨) تكملة من ط .

(٩) في ت وص : وهو .

(١٠) في ت وص : لبحت التحقيق .

التحقيق لأن فيها معنى التنبيهِ أيضا)[1] وأنشد الفراء[2] :

٢٧٢- إلَّا أَوَارِيَّ ما إنْ لَا أُبَيِّنُهَا[3]

بالجمع بين ثلاثة أحرف نافية ، والرواية لأيًا ما أبيِّنُها .

ومما يعزلُها عن العمل انتقاضُ نفيها ، لأن عملَها إنما كان لأجل النفي ، الذي به شابهتْ ليس ، فكيف تعمل مع زوال المشابهةِ .

ونُقِلَ عن يونس أنه يجيزُ إعمالَها مع انتقاض نفيها بإلا[4] وأنشد في ذلك[5] :

٢٧٣- وما الدهرُ إلا مَنْجنونًا بأهله وما طالبُ الحاجاتِ إلا معذَّبا[6]

---

(١) ما بين القوسين جاء في مكانين من ت وجـ : فجاء قوله (وفي ألا إن مع أن في ألا معنى التحقيق) بعد قوله : (مع أنّ في كليهما معنى التحقيق ، وجاء قوله (وكذا في ألا معنى التنبيه أيضا) بعد قوله : بحثا للتحقيق ، وفي ص : وكذا في « ألا » معنى التنبيه أيضا .

(٢) أنشده الفراء في معاني القرآن ١/ ٤٨٠ ثم قال : جمع في هذا البيت بين ثلاثة أحرف من حروف الجحد ، لا وإنْ وما .

وأنشده الفراء على الرواية التي اختارها الرضي في معاني القرآن ١/ ٢٨٨ . وقائلُه النابغة الذبياني وقد مرت ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٣) عجزه :والنـؤيُ كالحوض بالمظلومة الجَلَد والبيت في ديوان النابغة ٣ ، وفي معاني القرآن للفراء ١/ ٢٨٨ و ١/ ٤٨٠، وفي التبصرة ٣٨١، وفي الإنصاف ٢٦٩، وفي إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢٤٦، وفي الخزانة ٤/ ١٢١ .

وفيما عدا معاني القرآن ١/ ٤٨٠ والخزانة ٤/ ١٢١ : لأياما – على ما اختار الرضي – وقبل البيت :

يادارميـــة بالعليـــاء فالسنـــد أقـوت وطـال عـليها سالـفُ الأمـد

وقـــفت فيها أصيلانـــا أسائلهـــا عيَّتْ جوابا وما بالربع من أحـد

اللغة : الأواري : محابس الخيل ومرابطها ، واحدها آرِي ، والنؤي : حاجز من تراب حول الخباء لئلا يدخل السيلُ ، والمظلومة : الأرض التي لم تُمْطَر فجاءها السيل فملأها . الجَلَد : الأرض الصلبة .

يقول : ليس في الدارشيء إلا محابسُ الخيل قد خَفِي أثرُها ، فلا أتبينها إلا بعد بطءٍ ، وليس بها إلا النؤي الذي يشبهُ الحَوضَ (انظر ديوان النابغة بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار المعارف صفحة ١٥) .

الشاهد : أنشده الرضي على أن الفراء رواه بالجمع بين ثلاثة أحرف نافية (ما إنْ لا) .

(٤) نسبه إليه ابن مالك في التسهيل ٥٧ .

(٥) نسبه محقق المقرب ١/ ١٠٣ إلى بعض بني أسد .

(٦) البيت في شرح ابن يعيش ٨/ ٧٥ ، وفي المحتسب ١/ ٣٢٨ ، وفيهما : أرى الدهر ، وفي المغني ١٠٢ ، وفيه : أرى الدهر ، ثم قال : وإنما المحفوظ : وما الدهر ، و في شرح شواهد المغني ٧٩ ، وفي رصف المباني ٣١١ ، وفي الخزانة ٤/ ١٣٠ .

اللغة : المنجنون : الدولاب الذي يستقى عليه .

الشاهد : أنشده الرضي على أن منجنونا خبر ما الحجازية عند يونس ، مع انتقاض نفيها بإلا .

وأجيب[1] بأن المضافَ محذوفٌ من الأول ، أي دورانَ منجنون ، وكذا معذَّبًا مصدر ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾[2] فيكون مثل قولك : مازيد إلا سيرا – على مامضى في المفعول المطلق[3] –.

ومن ذلك أن يتقدم نفسُ الخبر – ظرفا كان أو غيرَه – نحو ما قائم زيد ، وما في الدار زيد ، وذلك لضعفها في العمل ، فلا تتصرف (في العمل)[4] بأن تعملَ النصبَ قبل الرفع كالفعل .

وقال ابنُ عصفور[5] و (منعَه)[6] العبديّ : لا يبطل عملُها إذا كان الخبرُ المتقدِّم ظرفا (أو جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه)[7] كما تعمل إنّ وأخواتُها[8] .

قال أبو علي : زعموا أن قوما جوّزوا إعمالها متقدمةَ الخبر – ظرفا كان أو غيره[9] –.

وقال الرَّبَعِيُّ : الإعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي .

وأما قولُ الفرزدق[10] :

---

(١) هذا الجواب في المقرب قال بعد ذكر البيت : يتخرج على أن يكون معذّبٌ مصدرا كممزق ، وكذلك منجنون التقدير : وما الدهر إلا دورانَ منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا تعذيبا . (المقرب ١/ ١٠٣) .

(٢) من الآية ١٧ من سورة سبأ .

(٣) صفحة ٣٦٦ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) على بن مؤمن بن محمد ... الحضرمي الإشبيلي ، حاملُ لواء العربية في زمانه بالأندلس ، كان أصبرَ الناس على المطالعة ، من كتبه المقرَّب والممتِع وثلاثةُ شروح على الجمل وشرح الجزولية وغيرُها . توفي سنة ثلاث وقيل تسع وستين وستمائة هجرية (بغية الوعاة ٢/ ٢١٠) .

(٦) في جـ وط : تبعه ، والصواب ما أثبته لأن العبدي توفي قبل ابنِ عصفور بما يربو على القرنين ، فإنه توفي سنة ٤٠٦هـ .

(٧) تكملة من ط .

(٨) المقرب ١/ ١٠٢ .

(٩) الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ١/ ٤٣٢) .

(١٠) تقدمت ترجمته صفحة ١٦٣ .

٢٧٤- فأصبحُوا قد أعادَ اللهُ دولتَهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهم بشرُ[١]

فإن سيبويه حكى أن بعض الناس ينصبون مثلَهم ، وقال : هذا لا يكاد يعرف[٢] .

وقيل إن خبر ما محذوف ، أي ما في الدنيا بشر ، ومثلهم حال من بشر (تقدم)[٣] عليه[٤] .

وجوز الكوفيون انتصابَه على الظرف ، أي في مثل حالهم ، وفي مثل مكانِهم من الرفعة .

ويروى : مامُسِيئًا من أعتب[٥] .

قالوا : ونحو قوله[٦] :

٢٧٥- لَوانَّك ياحسينُ خلقت حُرّا ومـا بالحُـرّ أنت ولا الخليـقِ[٧]

---

(١) البيت في ديوانه ١/ ١٨٥ ، وفي الكتاب ١/ ٢٩ ، وفي المقتضب ٤/ ١٩١ ، وفي المقرب ١/ ١٠٢ ، وفي المغني ١١٤ ، وفي شرح شواهده ٧٨٢ ، وفي رصف المباني ٣١٢ ، وفي الهمع ١/ ٢١٩ ، وفي العيني ٢/ ٩٦ ، وفي الخزانة ٤/ ١٣٣ .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على جواز نصب خبر ما المتقدم ، وقال سيبويه إن بعض العرب ينصب مثلهم ، وإنه لا يكاد يعرف .

وذكر البغدادي تخريجا لم يذكره الرضي ، فقال ٤/ ١٣٦ : مثلهم خبر ما التميمية ، لكن بُني « مثل » على الفتح لإضافته إلى مبني . وهذا التخريج مذكور في المقرَّب ١/ ١٠٢ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٩ .

(٣) في ط : مقدم .

(٤) قاله المبرد في المقتضب ٤/ ١٩١ - ١٩٢ ، ونسبه إلى المازني أيضا ، وانظر ما نقله الشيخُ عضيمة في الحاشية رقم ١ من المقتضب ٤/ ١٩١ .

(٥) مسيئا خبر ما مقدم واسمها (مَن) ويكون على هذه الرواية قد أعمل ما مع تقدم خبرها والمعنى أن من أرضى من أساء إليه فلا يعدّ مسيئا . وورد في مجمع الأمثال ما أساء من أعتب ثم قال : يضرب لمن يعتذر إلى صاحبه ويخبر أنه سيُعتِب .

(٦) البيت مجهول القائل .

(٧) وهو في معاني القرآن ٣/ ١٩٢ مع تغيير في بعض الألفاظ ، وفي الإنصاف ٢٠٠ ، وفي المقرب ١/ ٢٠٥ ، وفي الخزانة ٤/ ١٤٠ ، وفي التصريح ٢٤/ ٢٣٣ .

اللغة : الحر : الكريم الأصل الذي خلُص من الرق مطلقا ، الخليق : الجدير .

الشاهد قوله : وما بالحر أنت فإن فيه دليلا على جواز تقدّم الخبر المنصوب ، إذ الباء لا تدخل إلا على الخبر المنصوب .

وقد نسب البغدادي في الخزانة ٤/ ١٤١ هذا الكلامَ إلى أبي علي الفارسي في إيضاح الشعر . وقال : من يدفع ذلك يقول : إن الباء زيدت في خبر ما التميمية ، ولا يذهبه أن مدخولها مبتدأ ، والصحيح أنها تزاد في خبر ما على اللغتين ، وهو ظاهر كلام سيبويه في باب الاستثناء في مسألة : مازيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به .

دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب ، إذ الباء لا تدخل إلا على الخبر المنصوب (دون المرفوع)[1] .

وعلى هذا بنى أبو علي[2] والزمخشريُّ[3] امتناعَ دخولِها على خبر ما التميمية ، وأجازه الأخفش[4] .

وهو الوجه ، لأنها تدخل بعد « ما » (المكفوفة)[5] بإنْ اتفاقا ، نحو ما إن زيد بقائم قال[6] :

٢٧٦- لعمرك ما إنْ أبو مالك بوانٍ ولا بضعيف قواه[7]

ومنع أبو علي[8] والأخفش دخولَها على خبر ما المتقدم ، خِلافًا للرَّبَعي ، والبيت المذكور شاهد له .

---

(١) ساقط من ص .

(٢) في المسائل المشكلة (البغداديات ٢٨٤) قال أبو علي بعد أن تحدث عن مذهب الحجازيين والتميميين : فمن نصب الخبرَ تشبيها بليس أدخل الباء عليه لتحقيق النفي فقال : مازيد بذاهب ومن رفع الخبر لم يجز دخول الباء فيه ، لأنه مرتفع بأنه خبرُ المبتدأ .

(٣) في المفصل بشرح ابن يعيش ٢/ ١١٤ ودخول الباء في الخبر نحو قولك : مازيد بمنطلق إنما يصح على لغة أهل الحجاز ، لأنك لا تقول زيد بمنطلق .

(٤) في معاني القرآن للأخفش ١/ ١٢٩ وقال : ﴿ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذٰلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ ﴾ [البقرة ٨٥] .. رُفِعَ لأن كل مالا تحسن فيه الباءُ من خبر ما فهو رفع .. وإنما تشبه بالفعل في الموضع الذي تحسن فيه الباء ، وتميم ترفعه لأنه ليس من لغتهم أن يشبهوا ما بالفعل .

(٥) في ط : المكوفة .

(٦) قائله المتنخّل الهذلي ، وهو مالك بن عمرو بن عُثْم بن سويد بن حَنَش بن خناعة من لحيان . قال الأصمعي : لم تُقَل كلمة على الطاء أجود من قصيدته التي يقول فيها :

وماءٍ قد وردت - أميمَ - طامٍ على أرجائه زجل الغَطَاطِ

(الشعر والشعراء ٦٥٩ - ٦٦٢) .

(٧) البيت في الشعر والشعراء ٦٦٠ ، وفي أمالي المرتضى ١/ ٣٠٦ ، وفي ديوان الهذليين ٢/ ٢٩ ، وفي الهمع ١/ ١٢٧ ، وفي الدرر ١/ ١٠٠ ، و في الخزانة ٣/ ١٤٦ .

اللغة : لعمرك : يقسم بحياته ، أبو مالك أراد والده لأن المتنخل اسمه مالك . وان : اسم فاعل من ونى إذا ضعُف وفتر .

الشاهد : دخول الباء في خبر ما ، وفيه دليل على أن دخولها غير مختص بالحجازية ، لأن ما هنا مكفوفة بإنْ .

(٨) في المسائل المشكلة البغداديات ٢٨٤ أجاز تقدم خبرها على المبتدأ ثم قال : ولو أدخلت الباء في هذه المسألة لم يجز .. إلخ .

ولا يمنع دخولَ الباء في خبر ليس غيرُ (نقض)[1] النفي بإلا ، وذلك لأن الباء لتأكيد النفي ، فلا تدخل بعد انتقاضه .

وقد تدخل هذه الباءُ على خبر المبتدأ بعد هل ، نحو : هل زيد بخارج ، وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو : ما ظننته بخارج ، وقد تزاد في خبر لا التبرئة نحو : لا خيرَ بخيرٍ بعده النارُ[2] . وقيل : (هي)[3] بمعنى في .

وربما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب ، وفي خبر أنَّ الآتية بعد باب رأيت منفيًّا ، كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِى خَلَقَ السَّمٰوَاتِ والْأَرضَ ولَمْ يَعْيَ بِخَلقِهِنَّ بِقَادِرٍ ﴾[4] وقد تُزَادُ بعد ليت قَال[5] :

٢٧٧ – ندمت على لسانٍ كان منّي فليت بأنَّه في جوف عُكْمِ[6]

ومما يبطل عملَ « ما » أن يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر ، فلا يجوز : ما زيدًا عمرو ضاربا ، بخلاف ما إذا كان ظرفا كقوله تعالى : ﴿ فَمَامِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾[7] .

---

(١) في ط : انتقاض .

(٢) من الحكم والمواعظ ، نهج البلاغة ٢/ ٣٩٥ وفيه : ما خيرٌ بخير بعده الناروما شرٌّ بشر بعده الجنة .

(٣) في جـ : هو .

(٤) الأحقاف ٣٣ وتتمتها ﴿ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

(٥) قائله الحطيئة وقد مرت ترجمته صفحة ٥١١ .

(٦) البيت في ديوانه ٣٤٧ ، وفيه : بياته مكان بأنه ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وهو أيضا في نوادر أبي زيد ٣٣ ، وفي المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٩٥ و ٢٩٧ ، وفي التكملة للفارسي ١٤٤ ، وفي الحجة ٢/ ١٣٨ ، وفي المخصص ١٧/ ١٢ ، وفي اللسان (عكم) ، وفي الخزانة ٤/ ٢٥٢ .

اللغة : أراد باللسان هنا : الكلام ، جوف : داخل أو باطن ، عكم : قال في اللسان : العكم النمط تجعله المرأة كالوعاء تدخر فيه متاعها .

وهذا البيت ثالث أربعة أبيات قالها الحطيئة لأبي سهم عوذ بن مالك بن غالب .

الشاهد : أنشده الرضي على أن الباء قد تزاد في خبر ليت كما هنا . ووجهه أبو علي في الحجة ٢/ ٣٨ . بما يلي : يحتمل أمرين : أن تكون الباء زائدة ويكون أن مع الجار في موضع نصب ، ويكون ما جرى من صلة أن قد سد مسد خبر ليت ، ويحتمل أن تكون الهاء مرادة ، ودخلت الباء على المبتدأ كما دخلت في قولك : بحسبك أن تفعل ذلك .

(٧) الحاقة ٤٧ .

(وأما الخبر إذا تقدم وكان ظرفا فقد ذكرنا حاله)[1] .

وقال الكوفيون : الاسمان بعد ما مبتدأ وخبر ، وانتصاب الثاني بنزع الخافض – أعني الباء[2] –.

وليس بشيء ، لأن الباء زائدة ، فإذا لم تثبت لم يحكَم بكونها محذوفةً ، وأيضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصولِ الفعل إليه ، كما في استغفرت الله ذنبًا[3] ، وذلك لأن الناصبَ ليس نزعَ الخافض ، بل الناصبُ هو الفعلُ وشبهه ، ينصب المجرور مَحَلًّا ، لكونه مفعولا ، إذ لا يمكن نصبُه – لفظا – بسبب الجار ، فإذا عدم الجارُّ ظهر (عملُه)[4] المقدر ، هذا مع أن حذف الجار ، ونصب المفعول بعده – أيضا – ليس بقياس إلا مع أنْ وأنَّ .

وأجاز الأخفش حذف اسمِ ما استغناءً ببدلٍ موجَب ، نحو : ما قائما إلا زيد ، أي ما أحدٌ قائما إلا زيد[5] .

وليس بشيء ، لما ذكرنا أن المستثنى في المفرغ قائمٌ مقام المتعدِّد المقدَّر[6] فيكون قد (عمل)[7] (ما) على هذا في الاسم مع تأخُّرِه عن الخبر وانتقاضِ النفي ، وأحدُهما مبطلٌ لعملها ، فكيف إذا اجتمعا ؟

ولا يجوز (أن يقال)[8] : ما إلا زيد قائما ، لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم

---

(١) تكملة من ط .

(٢) المسألة التاسعة عشرة من الإنصاف ١٦٥ – ١٧٢ .

(٣) سبق تخريج قول الشاعر :

أستغفر الله ذنبا لست مُحْصِيَـه ربَّ العباد إليه الوجهُ والعمـل

صفحة ٣٤٥ .

(٤) في ت : عليه .

(٥) التسهيل ٥٦ – ٥٧ .

(٦) صفحة ٧٤٧ ، ٧٤٨ .

(٧) في ط : عملا ، والصواب ما أثبته .

(٨) ساقطتان من جـ وص .

(وأيضا لا تعمل)[1] ما مع الفصل بينها وبين معمولها بغير (الظرف)[2] ، ومع انتقاض النفي .

قوله : وإذا عطف عليه .

أي على خبر ما ، سواء كان منصوبا أو مجرورا بالباء الزائدة .

قوله : بموجب .

وذلك إذا عطفتَ عليه ببل أو لكن لأنهما للإثبات بعد النفي – كما يجيء في باب حروف العطف[3] –.

قوله : فالرفع .

أي الرفع واجب ، وذلك لزوال علة العمل ، وهي النفي ، وقد ذكرنا وجهَ الرفع فيه في باب الاستثناء[4] فلا نعيده .

وقال عبد القاهر : هو خبر لمبتدأ محذوفٍ ، أي ما زيد بقائم لكن هو قاعدٌ[5] .

فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه – أي من باب عطف المفرد على المفرد – ولا يمكن أن يكون منه ، لامتناع عطفِه عندَه على الخبر وحده إذ يلزمه النصب (ولا يجوز عنده)[6] .

فهو على هذا من باب القطع – كما يجيء في باب العطف –.

وقال ابنُ جعفر : هو عطف على التوهُّم ، لأنه كثيرا ما يقع خبرُ ما مرفوعا عند ما

---

(١) في ط : ولا يجوز أيضا أن تعمل .

(٢) في ط : الظروف .

(٣) ط ٢/ ٣٧٨ .

(٤) صفحة ٧٦٢ .

(٥) في المقتصد ٤٣٢ : فالأصلُ في قولك : مازيد قائما بل قاعد : بل هو قاعدا ، على أن يكون هو معطوفا على زيد ، و « قاعدا » على قائم ، إلا أن العمل بطل فلم يعمل بل كما عمل الواو لما ذكرنا ، فلا تظنن أن قولك بل قاعد لا يشبه تمثيلنا بقولك : ما هو إلا قاعد .

(٦) في جـ وص وط : عنده ، ولعل الصواب ما أثبته .

تعزل عن العمل ، فتوهموا أن الأول مرفوع[1] ، وهذا كتوهم الجر في نحو قوله[2] :

٢٧٨- مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ولا (ناعبٍ)[3] إلا ببينٍ غُرابُها[4]

وليس ماذهب إليه بشيءٍ ، لأن مثل ذلك ليس بمطّرد ، ولا في سعة الكلام .

وإذا عطفتَ على خبر ما أوخبر ليس المجرورِ بالباء منفيًّا[5] نحو : مازيدٌ بقائم ولا قاعد ، جاز في المعطوف الجرُّ حملا على اللفظ ، والنصبُ حملا على المحل قال :

معـــاويَ إنَّنـــا بشرٌ فأسجِـــحْ فلسنـــا بالجبـــالِ ولا الحديـــد[6]

ويجوز الرفعُ على أن يكون من باب عطف الجملة على الجملة ، والمبتدأ محذوفٌ ، أي ولا هو قاعد .

وقد يجر المعطوف على خبرِهما المنصوبِ - أيضا - مع الرفع والنصب.نحو مازيد قائما ولا قاعدٌ ولا قاعدا (ولا قاعدٍ)[7] وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما ، وذلك كما في قوله :

---

(١) لم أجد هذا الكلام في باب عطف النسق من شرح ابن جعفر لمقدمة الجزولي .

(٢) قائله الأخوص - كما قال صاحب الخزانة ٤/ ١٥٩ نقلا عن البيان والتبيين وهو زيد بن عمرو بن قيس بن عتاب ابن هرمي الرياحي اليربوعي التميمي شاعر فارس ، قال البغدادي : له في كتاب بني يربوع أشعارٌ جياد ، وقال إنه رأى في ضالة الأديب شعرا له يتعلق بإبل الصدقة فعلم أنه إسلامي توفي نحو ٥٠هـ (انظر الخزانة ٤/ ١٦٤ - ١٦٥ ، والأعلام ٣/ ١٠٠) .

وينسب البيت إلى الفرزدق وهو في ديوانه ١٢٣ .

(٣) في ط : نائب .

(٤) البيت في الكتاب ١/ ٨٣ منسوبا إلى الأخوص ، وكذا في ١/ ١٥٤ ، ونسبه في ١/ ٤١٨ إلى الفرزدق ، وفي البيان والتبين ٢/ ٢٦١ ، وفي الخصائص ٢/ ٣٥٤ ، وفي الإنصاف ١٩٣ ، وفي درة الغواص ٦٣ ، وفي المغني ٦٢٢ ، وفي شرح شواهده ٨٧١ ، وقال : قال الجاحظ وابن يَسْعون : للرياحي يهجو قوما ، ووقع في شرح أبيات الإيضاح عزوهُ لأبي ذؤيب اهـ . وفي الخزانة ٤/ ١٥٨ .

اللغة : مشائيم : جمع مشؤوم إذا صار شؤما على أهله . عشيرة الرجل : بنو أبيه الأدنون ، ناعب : النعيب : صوت الغراب .

الشاهد قوله : ولا ناعبٍ فإنه عطفه مجرورا على مصلحين المنصوب خبرا لليس ، لتوهم دخول الباء في خبر ليس . وللغرض نفسه أنشده سيبويه في كتابه ١/ ٤١٨ .

(٥) مفعول به لـ (عطفتَ) .

(٦) تقدم الحديث عنه صفحة ٤٥٢ ، ٤٥٣ وأنشده هنا شاهدا على جواز العطف على خبر ليس المجرور بالباء الزائدة بالنصب عطفا على المحل .

(٧) تكملة من ص وط : واكتفي في ت وجـ بذكر : ولا قاعد ولا قاعدًا ، لصلاحية قاعد الأولى للضبط رفعًا وجرًّا .

مشائيم ليسوا مصلحين ..... البيت[1] (٢٧٨)

وأما في غير خبرهما نحو : هل زيدٌ خارجٌ أو داخلٍ - بالجر - فضعيف نادر ، لأنه لا يكثر الباء في مثله ، حتى يكون المعدومُ كالثابت .

وقد يعامل هذه المعاملةَ المعطوفُ على منصوب اسم الفاعل ، بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل ، على توهُّم إضافته إليه ، نحو : زيد ضاربٌ عمرا وبكرٍ .

فإن (عطفت)[2] على خبر ليس أو ما المنصوبِ وصفًا منفيا مرتفعا به (بعدَه)[3] ما هو من سبب (اسم ما)[4] نحو: مازيد قائما ولا قاعدًا غلامُه جاز لك في ذلك الوصفِ وجهٌ آخر ، وهو أن ترفعه (على أن يكون عطفَ)[5] جملةٍ ابتدائية متقدمةِ الخبر على الجملة (الأخرى)[6] التي هي : مازيد قائما (لا على زيدٌ قائما ، فيكون عطفَ اسمية على اسمية)[7] .

ويجوز مثلُ ذلك في نحو : ما كان زيد قائما ولا قاعدًا غلامه ، فيكون عطفَ اسمية على فعلية .

ويكون مضمونُ المعطوف عليه ههنا ماضيا ، لأن ما كان لنفي الماضي ، ومضمونُ المعطوف حالٌ ، لأنه ليس مبنيا على (ما كان) ، بل هو كقولك : غلامُه قاعد ، فظاهره الحال ، وأما في « ما وليس » فمضمونُ المعطوفِ والمعطوف عليه حالٌ - رفعتَ الوصفَ الذي بعد حرف العطفِ أو نصبتَه - لأن ما وليس للنفي المطلَق ، فظاهرُهما الحالُ .

ونقول - على هذا - ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا أو قاعدٌ ، فإذا نصبت فالقيام والقعود منتفيان في الماضي ، وإذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال .

---

(١) آخره: ولا ناعب إلا ببين غرابها، وقد تقدم الحديث عنه صفحة ٨٦٠، ٨٦١... والشاهد هنا هو الشاهد هناك.
(٢) في ط : عُطِف .
(٣) تكملة من ط وفي ص : لا على زيد قائمًا .
(٤) في ط : اسمها .
(٥) في ص وط : على عطف .
(٦) في ت : في الأخرى ، وهي ساقطة من ط .
(٧) تكملة من ط .

وأما في (مازيد أو ليس زيد ولا عمرو قاعدا أو قاعدٌ)[1] فالجملتان حاليتان[2] – رفعت قاعدا أو نصبته – لما ذكرنا[3] .

فَنَصْبُ « قاعدا » في المواضع الثلاثة – أعني ما كان وليس وما – على عطفِ الاسم والخبر على الاسم والخبر ، ورفعُه على عطف الجملة على ما كان زيد قائما ، وليس زيد قائما ، وما زيد قائما .

ويجوز في مازيد قائما ولا قاعدٌ أبوه – (برفع)[4] قاعد – أن يكون على عطفِ الاسم والخبر على الاسم والخبر ، إلا أنه لما تقدم الخبرُ في المعطوف بطل عملُ ما[5] .

ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعدٌ أبوه ، ولا في ليس ، إذ لا يبطل عملُها بتقدم خبرِهما على اسمهما ، بل يجب أن يكون ذلك فيهما على عطفِ الاسمية على الفعلية .

ويجوز في نصبِ قاعدا في ليس زيد قائما ولا قاعدا أبوه أن يكون لأجل عطف الخبرِ على الخبرِ ، وأبوه فاعلُه ، و(يجوز هذا الوجهُ في ما)[6] زيد قائما ولا قاعدًا أبوه ، وأن يكون لكونه خبرا مقدّما على الاسم ، ولا يجوز هذا الوجه في ما .

ويجوز في هذه المسألة جرُّ المعطوف على توهُّم الجر في المعطوف عليه ، ويكون عطفا للمفرد على المفرد ، ولو جعلناه على (عطف)[7] الاسمِ والخبرِ ،على الاسمِ والخبرِ ، جازَ في ليس ، على تقدير جوازِ العطف على عاملين مختلفين – على ماسيجيء من مذهبِ الأخفش[8] – وجاز في « ما » على تقدير جوازِ دخولِ الباء على خبر ما المتقدِّم .

وكذا إنْ أظهرت الباءَ في هذه المسألة في « قائما » نحو : ليس زيدٌ أو مازيدٌ بقائم ولا قاعدٌ أبوه ، جاز لك في قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور سواء .

---

(١) في ص : مازيد ، أو ليس زيد ، قائمًا ، ولا عمرو قاعدًا أو قاعدٌ .
(٢) يريد بالحال هنا زمن الحال ، لا الحال الإعرابية .
(٣) انظر صفحة ٨٦٢ .
(٤) في ط : يرفع ولعله خطأ طباعي .
(٥) يعني في : « مازيد قائما » .
(٦) في ت وجـ : ويجوز على هذا الوجه ما . ولعل الأصوب ما أثبته .
(٧) في ط : عاطف .
(٨) صفحة ١٠٣٤ .

ولو جعلت مكانَ (السبب)[1] المذكور – أعني أبوه – اسمَ ما مكررا فقلت : مازيد بقائم ولا قاعدٌ زيد فالرفع أجود من النصب (والجر)[2] لأن الكلام مع الرفع جملتان ومع النصب (والجر)[2] جملةٌ واحدة ، وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيفٌ غيرُ كثير ، نحو : زيدٌ ضربت زيدا – على إقامة الظاهر مقامَ الضمير ، لأن الضمير أخفُّ ، إلا أن يكون في موضع التفخيم نحو قوله تعالى : ﴿ الْقَارِعَة مَا الْقَارِعَة ﴾[3] وأما في الجملتين فكثير – وإن اتصلتا – كقوله تعالى : ﴿ لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللهِ اللهُ أَعْلَمُ ﴾[4] .

وإن جَعَلْتَ موضعَ (السبب)[1] اسمَه بلا ضمير يرجع إلى الاسم نحو : مازيد قائما عمروٌ ، وعمرو أبو زيد لم يجز ، لأنك لم تجعله في اللفظ مربوطا به ، بخلاف تكرير الاسم في نحو : مازيدٌ ضاربا زيدٌ ، فإن فيه (ربطا)[5] بتكرار الاسم لفظًا ، فلذا جاز مع ضعفهِ على ماذكرنا .

ولو قلت: ما أبو زينب ذاهبًا ولا مقيمةٌ أمها، لم يجز نصب مقيمة (لخلوه)[6] مع المرفوع (بعده)[7] (من)[8] العائد إلى الاسم ، أي أبو زينب .

وإن جعلت موضع (السبب)[9] أجنبيًّا ، نحو : مازيد بقائم أو قائما ولا قاعدٌ عمرو ، فليس مع مانصبُ قاعد ؛ لأن عمرا لا يصلح أن يكون فاعلا لقاعد – على عطف الخبر على الخبر – لأن المعطوف حكمُه حكمُ المعطوف عليه فيما يجب له ، وقد وجب في المعطوف عليه أن يكونَ فيه أو في معموله ضميرٌ يرجع إلى اسم ما لكونه

---

(١) في ص : السببي .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) سورة القارعة ١ و ٢ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللهِ اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ ﴾ [الأنعام ١٢٤] .

(٥) في ط : ربط ، والصواب ما أثبته .

(٦) في ط : لخلوها، وعليه فالضمير عائد إلى الكلمة ، وعلى ما أثبت يعود الضمير إلى اللفظ .

(٧) في ط : بعدها .

(٨) في ط : عن .

(٩) في ص وط : السببي .

مشتقا ، فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ، ولا ضميرَ فيه لو رفع « عمرو » ولا في معموله ، فإذا لم يجز عطف الخبر (على الخبر)[1] لم يبق إلا عطف الجملة على الجملة ، فوجب إما رفعُ قاعد لتقدّمه على الاسم ، أو جرُّه إن جوَّزْنا دخولَ الباء على خبر ما المتقدِّم على الاسم – على ما هو مذهب الرَّبَعِي[2] – هذا في « ما » .

وأما في ليس ، فيجوز نصبُ قاعد على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ، ويجوز الرفعُ على عطف الاسمية على الفعلية ، ويجوز الجر على ما ذهب إليه الأخفشُ من تجويز العطف على عاملين مختلفَين[3] ؛ لأنه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترط المصنفُ من كون الأول مجرورًا ، والثاني منصوبًا أو مرفوعا – كما يجيء في باب العطف[4] –.

وبعضُ القدماء[5] مَنَعَ من نحو : مازيد قائما ولا عمرو ذاهبا ، وكذا في ليس ، بناءً على أن العطف لا يجوز إلا بتقدير العامل بعد العاطف ، ولا يجوز (مازيد منطلقا)[6] وما لا عمرو ذاهبا .

ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز مازيد ولا أبوه ذاهبَين – إجماعا – والعامل في المعطوف – عنده – هو العاملُ في المعطوف عليه ، لا المقدرُ[7] – كما يجيء في التوابع[8] –.

---

(١) تكملة من ص وط .

(٢) انظر صفحة ٨٥٥ ، ٨٥٦ .

(٣) سيأتي الحديث عنه صفحة ١٠٣٤ .

(٤) لا يجيز ابن الحاجب العطف على عاملين إلا في نحو : في الدار زيدٌ والحجرة عمرٌو انظر صفحة ١٠٣٣ .

(٥) أجاز سيبويه في الكتاب ١/ ٢٩ أن تقول : ليس زيد ذاهبًا ولا أخوك منطلقا ، وكذلك : ما زيد ذاهبا ولا معن خارجا ، ثم قال : وليس قولُهم : لا يكون في ما إلا الرفع بشيء ؛ لأنهم يحتجون بأنك لا تستطيع أن تقول : ولا ليس ولا ما .

(٦) ساقط من جـ وط وص .

(٧) قال في الكتاب ١/ ٢٩ بعد أن ذكر رأيهم : فأنت تقول : ليس زيد ولا أخوه ذاهبين ، وما عمرو ولا خالد منطلقين ، فتُشْرِكه مع الأول في ليس وفي ما ، فـ « ما » يجوز فيها الوجهان كما يجوز في كان .

(٨) سيذكر في باب العطف صفحة ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ أن سيبويه يمنع العطف على عاملين مطلقا ، وأنه يضمر الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين .

وأجاز المبردُ إعمال إن النافيةِ عملَ ليس[1] مستشهدا بقوله[2] :

٢٧٩ – إن هو مستوليًا على أحد إلا على أضعـــــف المجانين[3]

وليس بمشهور .

وجميع النحاة جوزوا إعمالَ ليس على الشذوذ . وفيه النظر الذي تكرر ذكرُه[4] .

قال الأندلسي : ينبغي في لا العاملةِ عمل ليس مراعاةُ الشروط المعتبرة لإعمال ما ، بل هي فيها أولى ، فإنها أضعف من ما . قال : لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم (للا)[5] إلا شرطا واحدا وهو كونُ معمولِها نكرةً – اسما كان أو خبرا[6] .

قال : ومن رأى إعمال إنْ عملَ ليس يعتبر – أيضا – هذه الشروطَ[7] .

وقد تلحق (« لا » التاءُ)[8] نحو لاتَ ، فتختص بلفظ (الحين)[9] مضافا إلى نكرة ، نحو : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[10] .

---

(١) في المقتضب ٢/ ٣٥٩ ، ذكر المبرد أن سيبويه لا يجيز في خبرها إلا الرفعَ .. ثم قال : وغيره يجيز نصبَ الخبر على التشبيه بليس ، كما فُعِل ذلك في ما ، وهذا هو القول ؛ لأنه لا فصل بينها وبين ما في المعنى .

(٢) لم أهتد إلى قائله ، وقال البغدادي في الخزانة ٤/ ١٦٨ : وهذا الشاهد مع كثرة دورانه في كتب النحو لم يعلم له قائل والله أعلم .

(٣) البيت في المقرب ١/ ١٠٥ ، وفي الأزهية ٣٣ ، وفي رصف المباني ١٠٨ ، وفي شرح ابن عقيل ١/ ١٨٤ ، وفي العيني ٢/ ١١٣ ، وفي التصريح ١/ ٢٠١ ، وفي الدرر ١/ ٩٦ ، وفي الخزانة ٤/ ١٦٦ .

الشاهد : إعمال « إن » النافية عمل ليس كما يرى المبرد .

ونقل البغدادي في الخزانة عن ابن الشجري في أماليه أن الكسائي والمبرد يجيزان إعمال « إن » .

(٤) ذكر الرضي في أماكن من شرحه هذا أن لا لا تعمل عمل ليس لا شذوذا ولا قياسا بل لم يرد ذكر خبرها منصوبا ، وقد تقدم الردُّ عليه صفحة ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) هذا الكلام بنصه في المباحث الكاملية ٣/ ١٠٥ .

(٧) المباحث الكاملية ٣/ ١٠٥ – ١٠٦ .

(٨) في ص : التاء بلا .

(٩) في ت : الخبر ، والصواب ما أثبته .

(١٠) من قوله تعالى : ﴿ كَمْ أَهْلَكْنا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ سورة ص ٣ .

وقد تدخل على لفظةِ « أوان » ولفظةِ « هَنَّا » أيضا .

وقال الفراء : تكون مع الأوقات كلِّها[1] وأنشد[2] :

٢٨٠ - (ولتعرِفنَّ خلائقا مشمولةً ولتندَمَنَّ) ولات ساعةَ مندمِ[3]

والتاءُ في لاتَ للتأنيث ، كما في رُبَّتْ وثُمَّتْ .

قالوا : إما لتأنيث الكلمة - أي لا - (أو لمبالغة)[4] النفي ، كما في علّامة .

فإذا وليها « حين » فنصبه أكثر من رفعه ، ويكون اسمُها محذوفا و « حين » خبرها ، (أي لات الحين حينَ مناص)[5] .

---

(١) أنشده الفراء في معاني القرآن ٢/٣٩٧ لغير ما ذكر الرضي ، قال : ومن العرب من يضيف لات فيخفض أنشدوني .. لات ساعة مندم .

ولا أحفظ صدره ، والكلام أن ينصب بها ؛ لأنها في معنى ليس ، ثم ذكر شاهدين أحدُهما بنصب مابعد لات والآخر بخفضه .

أقول : لعل الرضي اعتد بهذه الشواهد ؛ لأن في الأول : لات ساعة مندم ، وفي الثاني : لات حينًا ، وفي الثالث : لات أوانٍ فنسب إليه ما نَسَبَه .

(٢) نسبه ابن عقيل في شرحه للألفية إلى رجل من طيء ورقمه فيه ٧٣ ولكنه رواه هكذا

نـدم البغـاةُ ولات ساعـة منـدم والبغـيُ مرتـعُ مبتغيـه وخيـمُ

ونسبه العيني في المقاصد النحوية ٢/ ١٤٦ إلى محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله ، قال : ويقال : إن قائله مهلهل ابن مالك الكتاني .

(٣) نقلت هذه التكملة من الخزانة ٤/ ١٧٤ نقلا عن ابن السكيت في كتاب الأضداد ، وقد ذكر البغدادي أيضا أن الرواية المشهورة في كتب النحاة ، هي التي نقلتها قبل قليل عن ابن عقيل . وانظر البيت أو بعضه في العيني ٢/ ١٤٦ ، وفي الهمع ١/ ١٢٦ ، وفي الدرر ١/ ٩٩ ، وفي الخزانة ٤/ ١٦٨ .

اللغة : لات اختلف فيها فقيل : هي كلمة واحدة وفي معناها حينئذ قولان أحدهما أنها بمعنى نقص ، والثاني أن أصلها ليس أبدلت سينها تاء ثم قلبت ياؤها ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها .

وقيل : إنها كلمتان لا النافية والتاء لتأنيث اللفظ والثالث أنها حرف مستقل والرابع أنها كلمة وبعض كلمة (الخزانة ملخصا ٤/ ١٧٢ - ١٧٣) .

البغي : الطغيان وتجاوز الحد الوخيم : السيء ، خلائقا : جمع خليقة بمعنى الطبع مشمولة : مشئومة .

الشاهد : أنشده الرضي على أن الفراء يجيز أن تكون « لات » مع الأوقات كلها .

(٤) في ص : لمبالغة ، والصحيح ما أثبته .

(٥) ساقط من ص .

وتعمل عملَ ليس لمشابهتها له ، (بكسع)[1] التاء ، إذ تصير على عدد حروفه ، ساكنةَ الوسط .

ولا يجوز أن يقال بإضمار اسمِها (كما في)[2] نحو : عبدُ الله ليس منطلقا[3] ؛ لأن الحرف لا يضمر (فيه)[4]– وإن شابه الفعل –.

وإذا رفعت حين – على قلته – فهو اسمُ لات ، والخبرُ محذوف ، أي لات حينُ مناص حاصلا .

ولا تستعمل إلا محذوفةَ أحدِ الجزأين ، هذا قولُ سيبويه[5] .

وعند الأخفش أن « لات » غيرُ عاملة ، والمنصوبُ بعدها بتقدير فعلٍ ، (فلات)[6] حين مناص أي لا أرى حينَ مناص ، والمرفوعُ بعدها مبتدأٌ محذوف الخبر[7] .

وفيه ضعف ؛ لأن وجوب حذف الفعل الناصبِ (أو خبر)[8] المبتدأ له مواضع متعينة .

ولا يمتنع دعوى كونِ لات هي لا التبرئة ، ويقويه لزومُ تنكير ما أضيف حينٌ إليه ، فإذا انتصب « حينَ » بعدها فالخبر محذوف ، كما في لا حولَ[9] .

وإذا ارتفع فالاسمُ محذوف ، أي لات حينٌ حينَ مناص ، كما في لا عليك .

---

(١) في ت : لكن بكسع . والمراد بالكسع اللحاق .

(٢) في ط : كما يجيء في .

(٣) منع ذلك سيبويه في الكتاب ١/ ٢٨ ، قال : لا تقول : عبد الله لات منطلقا ، ولا قومك لا توا منطلقين .

(٤) في ت : فيها .

(٥) في الكتاب ١/ ٢٨ : ولا تكون لات إلا مع الحين ، تضمر فيها مرفوعا ، وتنصب الحين ، لأنه مفعول به ، ولم تُمَكَّنْ تَمَكُّنها ، ولم تستعمل إلا مضمرا فيها ..

(٦) في ط : فمعنى لات .

(٧) في معاني القرآن للأخفش ٤٥٣ عند تفسير قوله تعالى ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ : فشبهوا « لات » بـ « ليس » وأضمروا فيها اسمَ الفاعل ، ولا تكون لات إلا مع حين .

(٨) في ت وص : وخبر .

(٩) لعل هذا مما انفرد به الرضي .

ونُقِل عن أبي عبيد[1] أن التاء من تمام حين[2] كما جاء[3] :

٢٨١ – العاطفونَ تحينَ ما مِنْ عاطفٍ والمطعمـون زمـان[4]

وفيه ضعف ، لعدم شهرة تحينَ في اللغات ، واشتهار (لات حين)[5] ، وأيضا فإنهم يقولون : لات أوانٌ ، ولات هنا ، ولا يقال : تأوانَ ، ولا تهنا .

وأما (لات)[6] أوانٍ – بكسر النون – فعند الكوفيين لات حرف[7] جر – كما ذكر السيرافي عنهم –.

وليس بشيء ؛ إذ لو كان لَجَرَّ غير أوانٍ ، واختصاصُ الجار ببعض المجرورات نادرٌ ،

---

(١) هو القاسم بن سلام ، كان إمام أهل عصره في كل فن من العلم ، أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة وغيرهما ، له من التصانيف : الغريب ، المصنف ، غريب القرآن ، غريب الحديث ، وغيرُها ، مات بمكة سنة ثلاث أو أربع وعشرين ومائتين . البغية ٢/ ٢٥٣ – ٢٥٤) .

(٢) قال أبو عبيد في غريب الحديث ٤/ ٢٥٠ قال الأمويّ : تالآن . يريد الآن ، وهي لغة معروفة ، يزيدون التاء في الآن وفي حين ، فيقولون : تالآن وتحين ، قال : ومنه قولُ الله تبارك وتعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ قال : إنما هي ولا حينَ مناص . ثم ذكر بيت أبي وجزة : العاطفون .. إلخ ثم قال : وكان الكسائيُّ والأحمرُ وغيرُهما يذهبون إلى أن الرواية : العاطفونَهْ فيقولون : جعل الهاء صلةً ، وهو في وَسَطِ الكلام ، وهذا ليس يوجد إلا على السكت ، وحدثتُ به الأمويَّ فأنكره ، وهو عندي على ما قال الأمويُّ .

(٣) في قول أبي وجزة السعدي وهو يزيد بن عبيد من بني سعد بن بكر بن هوازن أَطَّارُ رسول الله ﷺ ، كان شاعرا مجيدا ، راوية للحديث ، وهو أحد من شبَّب بعجوزٍ ، توفي بالمدينة سنة ١٣٠هـ (الشعر والشعراء ٧٠٢) .

(٤) آخره : أين المُطعِمُ والبيت في مجالس ثعلب ٣٧٤ ، وفي الإنصاف ١٠٨ ، وفي المخصص ١٦/ ١١٩ ، وفي حروف المعاني والصفات ٧٣ ، وفي اللسان ليت وحين ، وفي الجنى الداني ٤٨٧ ، وفي الأزهية ٢٧٣ ، وفي الخزانة ٤/ ١٧٥ .

اللغة : العاطفون : المشفقون المتحننون .

تحين : قال البغدادي في الخزانة ٤/ ١٧٧ – ١٧٨ بعد ذكر رأي الأموي الذي نقله أبو عبيد : وقد رده الشارح المحقق ، ولم يبين موقعَ التاء في هذا البيت ، وقد رأيت في تخريجه وجهين :

أحدهما : أنها هاء السكت لاحقة لقوله العاطفون اضطر الشاعر إلى تحريكها فأبدلها تاء وفتحها (نسب الرأي إلى ابن جني وابن السيرافي وأبي علي) وأقول : خرجه بذلك ثعلب في مجالسه ٣٧٤ .

قال : والوجه الثاني : ذكره ابنُ مالك في التسهيل : وهو أن التاء بقية لات ، فحذفت لا وبقيت التاء . أقول هذا الكلام في التسهيل ٥٧.

الشاهد : أنشده على أنه نقل عن أبي عبيد أن التاء في لات من تمام حين .

(٥) في ص : لاحين .

(٦) في ط : لا لات .

(٧) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٨ ، ومنثور الفوائد ٣٧ ونسبه إلى بعض الكوفيين .

و لم يسمع لات حينِ مناص – بجر حين – إلا شاذا[1] ، وأيضا لو كان جارا لكان لابد له من فعل أو معناه ، يتعلق به .

وأوان عند السيرافي والمبرد[2] مبني ؛ لكونه مضافا في الأصل إلى جملة ، فمعنى قوله[3] :

٢٨٢– طلبوا صلحنا ولات أوانٌ فأجبنا أن ليس حينَ بقَاءِ[4]

أي : لات أوانَ طلبوا ، ثم حُذِفَت الجملة ، وبني أوانْ على السكون ، ثم أبدل التنوينُ من المضاف إليه ، كما في : يومئذٍ فكسر النونُ لثلاثة سواكن[5] ، كما كسر ذال إذٍ .

أو نقول : حذفت الجملةُ فيه وبني على الكسر (للساكنين)[6] لا على السكون ؛ لئلا يلزم اجتماعُ ساكنين ، ثم أُتي بتنوين العِوض ، ولا يعوض التنوينُ في المبنيات من المضاف إليه إلا إذا كان جملة ، فلا يبدل في نحو من قبلُ ونحوه .

وقيل : إن أوان مجرورٌ بمِن مقدرة بعد لات[7] ، أي لات من أوان ، فكذا يكون ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[8] على القراءة الشاذة ، كما قالوا : ألا رجلٍ في ألا من رجل[9] .

---

(١) هي قراءة عيسى بن عمر ، انظر المختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ١٢٩ .

(٢) في الخصائص ٢/ ٣٧٧ وتأول أبو العباس قولَ الشاعر . ثم ذكر البيت على أنه على حذف المضاف إليه أوان فعوّض التنوينَ منه ، على حد قول الجماعة في تنوين إذٍ . وهذا ليس بالسهل ، وذلك أن التنوين في نحو هذا إنما دخلَ فيما لا يضاف إلى الواحد وهو إذٍ ، فأما أوانٌ فمعرب ، ويضاف إلى الواحد وقد نسبه إليه أيضا ابن يعيش في شرحه للمفصل ٩/ ٣٢ .

(٣) قائله أبو زبيد الطائي ، واسمه المنذر بن حَرْملة ، عاش مائة وخمسين سنة وهو نصراني ، كان أعور آدم طُوَالا ، من زوار الملوك ، استعمله عمر بن الخطاب على صدقات قومه لم يستعمل نصرانيا غيرَه . ذكر الطبريُّ أنه أسلم وحسُنَ إسلامه وهو خلاف ما قال العلماء ، بقي إلى أيام معاوية (الخزانة ٤/ ١٩٢ – ١٩٥) .

(٤) البيت في الخصائص ٢/ ٣٧٧ ، وفي الإنصاف ١٠٩ ، وفي المخصص ١٦/ ١١٩ ، وفي ابن يعيش ٩/ ٣٢ ، وفي الأزمنة والأمكنة ١/ ٢٤٠ ، وفي المغني ٣٣٦ ، وفي شرح شواهده ٦٤٠ ، وفي الهمع ١/ ١٢٦ ، وفي الخزانة ٤/ ١٨٣ .

الشاهد : أنشده الرضي على أن أصل لأت أوانٍ عند السيرافي والمبرد لات أوانَ طلبوا فحذف المضاف إليه وعوض عنه التنوين .

(٥) يعني الألف التي قبلها والنون الساكنة والتنوين المعوض عن الجملة .

(٦) تكملة من ط .

(٧) ذكر ابن هشام في المغني ٣٣٦ هذا التوجيهَ و لم ينسبه أيضا .

(٨) سورة ص ٣ .

(٩) جعله البغدادي في الخزانة ٤/١٩٥ إشارةً إلى قول الشاعر :

ألا رجلٍ جزاه الله خيرا يدلّ على محصلة تبيت

وقد سبق تخريجه صفحة ٥٥٧ .

وأما (لات هنا)[1] فهنا في الأصل للمكان استعير للزّمان ، قال[2] :

٢٨٣- حنتْ نوارُ ولاتَ هَنَّا حنتِ وبدَا الذي كانت نوارُ أجنَّتِ[3]

(فهنا)[4] مضافٌ إلى الجملة الفعلية .

وقد تقطع عن الإضافة ، قال[5] :

٢٨٤- أفي أثر الأظعانِ عينُك تلمح نَعْمَ لاتَ هَنَّا إن قلبَك مِتْيَحُ[6]

أي ليس هنا تلمح .

ورفعُ ما بعد إلا في نحوِ ليس الطِّيبُ إلا المسكُ لغةُ تميم[7] . (وذلك)[8] لحملهم ليس على ما .

---

(١) في ت : لات هنا حنت .

(٢) قائله شبيب بن جُعَيل التغلبي ، وهو جاهلي ، وكان بنو قنينه الباهليُّون أسروه في حرب كانت بينهم وبين بني تغلب ، فقال شبيبٌ هذا البيت . وينسب لحَجْل بن فَضْلة وهو جاهلي أيضا . (الخزانة ٤/ ١٩٩ - ٢٠٠) .

(٣) البيت في الشعر والشعراء ٩٦ ، وفي ابن يعيش ٣/ ١٥ ، وفي المغني ٧٧١ ، وفي شرح شواهده ٩١٩ ، وفي العيني ١/ ٤١٨ ، وفي الهمع ١/ ٧٨ ، وفي الدرر ١/ ٥٢ ، وفي الخزانة ٤/ ١٩٥ .

اللغة : حنت : اشتاقت ، نوار اسم امرأة ، أجنت : أخفت وسترت .

الشاهد : قوله (هَنّا) فإنه في الأصل للمكان ، واستعمل هُنَا في الزمان ، وهو مضاف إلى الجملة : حنت . قال البغدادي في الخزانة ٤/ ١٩٥ - ١٩٦ هنا بفتح الهاء وكسرها حكاهما السيرافي وقال : الكسرُ رديء . وهي عند أهل اللغة : قاطبةً اسمُ إشارة للقريب وعند ابن مالك للبعيد ... وقد ورد في الشعر كثيرًا لات هَنا فالتزم أبو علي وابن مالك إهمالَ لات ، لأنها لا يصح إعمالها في معرفة ومكان . وقال : إن الرضي أخذ كلامه هذا من الإيضاح لابن الحاجب . اهـ . وانظر الإيضاح ١/ ٤٢٠ ، ففيه تفصيل حسن لسبب حمل هَنّا على الزمان .

(٤) في ص وط : وهو .

(٥) قائله الراعي النميري ، وقد تقدمت ترجمتُه صفحة ٦٢٩ .

(٦) البيت في ديوانه ٩١ ، وفي معجم البلدان ٣/ ٣٣٦ ، وفي اللسان (تيح) ٣/ ٢٤١ ، وفي الخزانة ٤/ ٢٠٣ .

اللغة : الأظعان : جمع ظعينة ، وهي المرأة ، وفي الأصل الراحلة ، تلمح : اللمح الإبصار الخفيف ، المِتْيح : الذي يعرض في كل شيء ويدخل فيما لا يعنيه (اللسان تيح) .

الشاهد قوله : لات هنا ، حيث قطعت فيه هنا الدالةُ على الزمان عن الإضافة . وتساءل البغدادي في الخزانة ٤/ ٢٠٤ لِمَ لَمْ يُعَوَّضْ عن الجملة المحذوفة التنوين هُنَا كما يعوض في إذ وأوان . وأجاب بأن الألف هنا للتأنيث فهو مقدَّرٌ فيها .

(٧) انظر هذه المسألة في الكتاب ١/ ٧٣ وفي ذيل أمالي القالي ٣٩ .

(٨) ساقطة من ص .

وقال أبو علي : في ليس ضميرُ الشأن ، والجملةُ بعدها خبرُها[1] .

ولا يطرد ذلك العذرُ (لوروده)[2] – في كلامهم – نحو : الطيب ليس إلا المسكُ بالرفع .

وجوَّزَ أن يكون « إلا المسك » إما بدلا من الطيبِ ، أو صفةً له ، والخبر محذوف ، أي ليس إلا المسكُ في الدنيا .

(ويشكل)[3] ذلك بلزوم حذفِ خبرها بلا سادٍّ مسدَّه – إذن – و لم يثبت .

---

(١) في المسائل المشكلة البغداديات ٣٨٣ – ٣٨٤ : وذكر أن قوما يجرون ليسْ مُجْرى ما ، كما أجروا ما مجراها . فقولهم : ليس الطيب إلا المسك كقولهم : ما الطيب إلا المسك ، ألا ترى أنهم رفعوا المسك كما رفعوا خبرما ، و لم يتأول سيبويه « ليس » على أن فيه ضميرَ القصة والحديث لما كان يلزم من هذا التأويل من إدخال إلا بين المبتدأ والخبر .

أقول : هذا الكلام عكسُ ما نسب إليه الرضي . لكن أبا علي قال في الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ١/ ٤٣٥ و ٤٣٦) : فإن أضمرت في ليس جازت المسألةُ ولا يجوز مع ما ؛ لأنها ليست بفعل فيضمر فيها ، ألا ترى أنك تقول : زيد ليس منطلقا ، ولا تقول : عمرو ما منطلقا .

وقال عبد القاهر ٤٣٥ : أعلم أنه أراد بالإضمار ضميرَ القصة نحو ما تقدم من قولك : ليس زيد منطلقٌ .

(٢) في جـ وص : لورود .

(٣) ساقطة من ص .

المجـــرورات

قوله : المجرورات : هو ما اشتمل على علم المضاف إليه .

تبين شرحه بما مضى في حد المرفوعات[1] .

وعلم المضاف إليه – كما مضى[2] – ثلاثةٌ : الكسرُ والفتح والياءُ .

---

(١) لم يشرحه في حد المرفوعات بل في أنواع الإعراب . انظر صفحة ٦١ ، ٦٢ .

(٢) صفحة ٦٢ .

المضـــاف إليــه

قوله : والمضاف إليه كلُّ اسم نسب إلى شيء بواسطة حرف جرٍّ لفظا أو تقديرا مرادًا .

بَنَى الأمرَ أولا على أن المجرور بحرفِ جر ظاهر مضافٌ إليه ، وقد سماه سيبويه – أيضا – مضافا إليه[1] ، لكنه خلاف ما هو المشهور الآنَ من اصطلاح القوم ، فإنه إذا أطلق لفظ المضاف إليه أريدَ به ما انجرَّ بإضافة اسم إليه ، بحذف التنوين من الأول للإضافة ، وأما من حيث اللغةُ فلا شك أن زيدا في مررت بزيد مضافٌ إليه ، إذ أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجر .

قوله : لفظـا .

نحو : زيد في مررت بزيد .

قوله: (أو تقديرا .

كما في غلام زيدٍ وخاتم فضة .

والظاهر أن انتصاب لفظًا)[2] وتقديرا على الحال ، وذو الحال حرفُ جر – وإن كان نكرةً – لاختصاصه بالإضافة ، والعاملُ معنى واسطة ، أي يتوصل بالحرف ظاهرًا أو مقدرا .

وقوله : مرادا .

---

(١) في الكتاب ١/ ٢٠٩ : والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه ، وأعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفا ، وباسم لا يكون ظرفا ، فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك : مررت بعبد الله .. إلخ .

(٢) ساقط من جـ .

حالٌ بعد حال ، أي (مقدرا)[1] (مرادا)[2] .

قال[3] : احترزت بمرادا عن المفعول فيه ، والمفعول له ؛ لأن حرف الجرِّ مقدر فيهما ، لكنه غير مراد[4] .

ولقائل أن يقول : إن أردت أنه غيرُ مراد معنى (لم يجز إذ معنى)[5] الظرفية والتعليل فيهما ظاهر ، وأيضا أنت مُقِرٌّ بتقدير الحرف فيهما ، وكلُّ مقدَّر مرادٌ معنى ، إذ لا معنى له إلا هذا .

وإن أردت أنه غيرُ مراد لفظا – أي ليس في حكم الملفوظ به – حيث لم يَجُرّ ، والمقدر في الإضافة مراد ، أي عملُه – وهو الجر – باقٍ ، كان كأنك قلت : المضاف إليه كلُّ اسم صفته كذا مجرورٍ بحرف جر مقدر ، فيكون على نحو ما أنكرتَ من حدّهم المعربَ بأنه ما يختلف آخرُه[6] ويُفْضِي إلى الدور – كما ألزمتهم – إذ كونُ المضاف إليه مجرورا يحتاج إلى معرفة حقيقةِ المضاف إليه ، حتى إذا عرفتَ حقيقتَه جُرَّ بعد ذلك – كما قلت في الفاعل : إنما نحدُّه ليعرَف فيرفعَ[7] – ثم جعلت في حدك معرفةَ حقيقتِه (محتاجةً)[8] إلى كونه مجرورا ، إذ معنى مرادا – على ماذكرنا – باقيا[9] عمله ، أي الجر .

---

(١) في ط : مقدر .

(٢) في ص : حالا .

(٣) يعني ابن الحاجب .

(٤) في شرح ابن الحاجب لكافيته ٥١ : وقوله مرادا احترازٌ من مثل : قمت يوم الجمعة ، فإنه نسب إليه القيام بواسطة حرف جر تقديرًا ، ولكنه محذوفٌ غيرُ مراد .

ولم يذكر ابن الحاجب المفعولَ له .

(٥) تكملة من جـ وص وط .

(٦) انظر حد المصنف للمعرب صفحة ٣٩ وقد جعل المصنف اختلاف الآخر حكما من أحكام المعرب غير داخل في الحد ، وقال : إنه يلزم منه الدور وأيده الشارحُ في رأيه هذا ، انظر صفحة ٤٢ .

(٧) لم يذكر ذلك ابنُ الحاجب في حده للفاعل في متن الكافية ولا في شرحها .

(٨) في ت : محتاجا ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٩) كان الأولى أن يقول : باقٍ ، لأنه خبر قوله : إذ معنى مرادا ، لكنه راعى لفظ مرادا فنصب .

وأعلم أن المضاف إليه إضافةً لفظية خارجٌ عن هذا الحد ، إذ ليس « الوجه » في قولنا « زيدٌ حسنُ الوجهِ » مضافا إليه حسن بتقدير حرف الجر ، بل هو هو . وكذا في ضارب زيد ، لأن ضارب – وإن كان مضافا إلى زيد – (لكن)[1] بنفسه لا بحرف الجر ، كما كان مضافا إليه من حيث المعنى حين نصبه أيضا ، و لم يحتج في إضافته إليه – لا في حال الإضافة ولا قبلها – إلى حرف جر ، بلى قد يُدْعَمُ اسمُ الفاعل بحرف جر في بعض المواضع ، وإن كان من فعلٍ (متعد)[2] بنفسه نحو أنا ضاربٌ لزيدٍ ، لكونه أضعفَ عملا من الفعل[3] .

هذا وفي العامل في المضاف إليه خلافٌ بينهم – كما مر في أول الكتاب[4] .

وفي العامل في المضاف إليه اللفظي إشكالٌ ، إن قلنا : (إن)[1] العامل هو الحرفُ المقدّر ، إذ لا حرف فيه مقدرا . وكذا إن قلنا : العاملُ معنى الإضافة ، لأنا لا نريد بها مطلقَ الإضافة ، إذ لو أردنا ذلك لوجب انجرارُ الفاعل والمفعول والحال ، وكل معمولٍ للفعل ، بل نريد الإضافةَ التي تكون بسبب حرف الجر .

وكذا إن قلنا : إن العامل هو المضاف ، لأن الاسم – على ما قال أبو علي – في هذا الباب لا يعمل الجر إلا لنيابته عن الحرفِ العامل[6] ، فإذا لم يكن حرفٌ فكيف ينوب الاسمُ عنه .

ويجوز أن يقال : عَمَلُ الجرِّ لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين أو النون لأجل الإضافة .

قال جار الله : الإضافُة مقتضيةٌ للجر ، والفاعليةُ للرفع ، والمفعوليةُ للنصب ، وهي غيرُ العوامل[7] .

---

(١) في ط : لكنه .

(٢) في ط : متعدد .

(٣) في ص وط : زيادة هي : ويخرج المضاف إليه اللفظي من حده ، إلا أن يزيد عليه « أو مشبهة به » .

(٤) صفحة ٦٤ ، ٦٥ وما بعدها .

(٥) تكملة من ط .

(٦) انظر الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ٨٧٠) .

(٧) في المفصل بشرح ابن يعيش ٢/ ١١٧ : لا يكون الاسمُ مجرورا إلا بالإضافة ، وهي المقتضيةُ للجر ، كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب ، والعاملُ هنا غيرُ المقتضى .

يعنى أن العامل ما به تقومُ هذه المعاني المقتضيةُ – كما تقدَّم في أول الكتاب[1] .

وإنما نُسِبَ العملُ إلى ما يقوم به المقتضى ، لا إلى المقتضي فقيل : الرافعُ هو الفعل ، و لم يقل هو الفاعليةُ ، لكون المقتضِي أمرا خفيا معنويا ، وما يقوم به المقتضِي أمرا ظاهرا جليا في الأغلب .

قوله : فالتقدير شرطُه أن يكون المضاف اسما مجردا تنوينُه لأجلها .

قال في الشرح : الغرض أن يندرجَ فيه اللفظيُّ والمعنوي ، ثم ينفصلَ اللفظي عن المعنوي بقوله بعد : فالمعنويةُ أن يكون المضافُ غيرَ صفةٍ مضافةٍ إلى معمولها[2] .

وفيه نظر ، لأن اللفظي – كما ذكرنا – كالحسنِ الوجه ، ومؤدِّب الخدام ، وضارب زيدٍ ، ليس الحرف فيه مقدَّرا ، فكيف يندرج في التقديري .

وإنما قال : اسما ليخرج المضافُ بالحرف الظاهرِ نحو مررت بزيد فإن المضاف فيه يكونُ فعلا أو بمعنى الفعل .

قوله : مجردا تنوينه .

أي التنوين أو ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع ، وكذا ما ليس فيه التنوينُ والنونُ ، يقدّر أنه لو كان فيه تنوين لحذف (لأجل)[3] الإضافة ، كما (يجيء)[4] في كم رجل ، وهنَّ حواجُّ بيتِ الله ، والضارب الرجلِ .

وإنما حُذِفَ التنوينُ أو النون ؛ لأنها دليلُ تمام ما هي فيه – كما ذكرنا في إعراب المثنى والمجموع[5] – فلما أرادوا أن يمزُجوا الكلمتين مزجًا تكتسب به الأولى من الثانية التعريفَ أو التخصيصَ ، حذفوا من الأول علامةَ تمام الكلمة .

---

(١) صفحة ٦٤ .

(٢) في شرحه لكافيته ٥١ : والغرض أن يندرج فيه المعنوي واللفظي ، ولا يمكن التشريك بينهما إلا بذلك ، وإذا فُصِل ، فُصِل بأخصَّ من ذلك .

(٣) ساقطة من ط .

(٤) ساقطة من ص وط .

(٥) صفحة ٨٢ .

وقد يُحذَف من المضاف هاءُ التأنيث – إذا أُمِنَ اللبس – كقوله تعالى ﴿ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ﴾[1] وقولهم : أبو عُذْرِها[2] ، ولا يقاس على ذلك ، وقالوا : إن الفراء يقيسُ عليه[3] .

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وإِقَامَ الصَّلَاةِ وإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ ﴾ الأنبياء ٧٣ .

(٢) العذرة البكارة .. وعذرة الجارية افتضاضها ، ويقال فلان أبو عذر فلانة إذا كان قد افترَعها وافتضّها (اللسان ٦/ ٢٢٧) .

(٣) في معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٥٤ : وإنما استجيز سقوطُ الهاء من قوله : ﴿ وَإِقَامِ الصَّلَاة ﴾ لإضافتهم إياه ، وقالوا : الخافضُ وما خفَضَ بمنزلة الحرف الواحد ، فلذلك أسقطوها في الإضافة ، وقال الشاعر :

إن الخَليط أجدَّوا البينَ فانْجَرَدُوا وأخلفوك عِدَ الأمرِ الّذي وَعَدُوا

الإضـــافـة المعنـــويـة

قوله : وهي معنويةٌ ولفظيةٌ ، فالمعنويةُ أن يكون المضافُ غيرَ صفة مضافةٍ إلى معمولها ، وهي بمعنى اللام فيما عدا جنسَ المضاف وظرفَه ، أو بمعنى مِن في جنس المضاف ، أو بمعنى في : في ظرفِه ، وهو قليلٌ ، نحو غلامُ زيدٍ ، وخاتمُ فضةٍ وضَرْبُ اليوم ، ويفيد تعريفًا مع المعرفة ، وتخصيصًا مع النكرة ، وشرطُها تجريدُ المضاف من التعريفِ ، وما أجازه الكوفيون من الثلاثةِ الأثواب وشبهه من العدد ضعيفٌ[1] .

أعلم أنه لا تلتبس المعنويةُ إلا باللفظية ، ففسَّر المعنويةَ بمضادتها اللفظية ، التي هي كونُ المضافِ صفةً مضافة إلى معمولها ، فقال : المعنويةُ أن لا يكون المضاف صفةً مضافةً إلى معمولها ، أي هي على ضربين :

إما أن لا يكون المضافُ صفةً نحو غُلامُ زيدٍ .

أو أن يكون صفة لكن لا تكون الصفةُ مضافةً إلى معمولها نحو مصارعُ مصرٍ ، واللهُ خالقُ السمٰواتِ ، لأن اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل ، فلا يكون له معمولٌ حتى يضافَ إليه[2] .

ثم قسم المعنوية ثلاثة أقسام ، إما بمعنى اللام أو بمعنى من أو بمعنى في .

قوله : فيما عدا جنسَ المضاف .

« ما » كناية عن المضاف إليه ، أي في مضاف إليه هو غيرُ جنسِ المضاف ، وغيرُ ظرفه .

---

(١) سيأتي تخريج رأيهم صفحة ٨٩٠ ، ٨٩١ .

(٢) ذكر ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١٠٤٣ أنَّ الكسائيَّ أجاز إعمال اسم الفاعل إذا قصد به المضي واحتجّ بقوله تعالى ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالوَصِيدِ ﴾ الكهف ١٨ ، وحُمِلَ على حكاية الحال . وسيذكر الرضي صفحة ٨٩٨ . رأي الكسائي هذا .

ويعني بكون المضاف إليه جنسَ المضاف أن يصِحَّ إطلاقُه على المضافِ ، ويصحّ على غيره – أيضا – فيكون نحو : بعضُ القوم ، ونصفُ القوم وثلثُهم بمعنى اللام ؛ لأنك تريد بالقومِ الكلَّ ، والكلُّ لا يطلق على بعضِه ، وكذا يدُ زيد ووجهُه بمعنى اللام ، وإن كان يقال : بعضٌ منه ، ونصفٌ منه ، ويدٌ منه ؛ لأن « من » التي تتضمنها الإضافة هى التَّبيينيَّةُ ، كما في خاتم حديدٍ ، وأربعة دراهمٍ ، وشرطُ مِنْ المبيِّنَةِ أن يصحَّ إطلاقُ اسم المجرور بها على المبيَّن ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾[1] .

وأما قولك : ثلاثةُ دراهم ، وراقودُ[2] خَلّ فإنما كنيت فيه عن المقدار بالمقدَّر – كما يجيء في باب العدد[3] – فالثلاثة هي الدراهم ، والراقود هو الخل ، ومن ثم نقول : دراهمُ ثلاثةٌ ، وخلٌّ راقودٌ ، وثوبٌ ذراعان – وإن كان المقدَّر في أصل الوضع غيرَ المقدر به –.

وبقولنا : يصح إطلاقه على غير المضاف – أيضا – خرج نحوُ جميع القوم وعينُ زيد ، وطور سيناء ، ويوم الأحد ، فجميعها – إذن – بمعنى اللام .

وكذا سعيدُ كرزٍ ومسجدُ الجامع – على ما يجيء من التأويل[4] – (لأن الجامع)[5] غَلَبَ وتخصّص ، حتى إذا أطلق لم يتناول إلا الأول ، فالجامع في العرف هو المسجدُ لا غير .

(ولنا أن نقول : إن نحوَ جميع القوم ويوم الأحد بمعنى مِن ، لأن « من » التبيينية لا يُشْتَرَطُ وقوعُه على غير المبيَّن ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾[6] فنقول : إن ما يصح إطلاقُ اسمِ المضافِ فيه على المضاف إليه فهو بمعنى من ، ولا يعتَبَرُ الجنسُ ، كما اعتبره المصنف)[7] .

---

(١) الحج ٣٠ .
(٢) سبق شرحه صفحة ٦٩٨ .
(٣) انظر ط ٢/ ١٥٣ .
(٤) صفحة ٩١٨ .
(٥) في ط : لأن الثاني أعني الجامع ، ولعل الأفضل ما أثبته .
(٦) الحج ٣٠ .
(٧) تكملة من ص .

ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يجوز التصريح بها ، بل يكفي إفادةُ الاختصاص الذي هو مدلولُ اللام ، فقولك : طور سيناء ، ويوم الأحد بمعنى اللام ، ولا يصح إظهارُ اللام في مثله .

فالأولى – إذن – أن نقول : نحو ضربُ اليوم وقتيلُ كربلاء[1] بمعنى اللام ، كما قاله باقي النحاة ، ولا نقول : إن إضافة المظروف إلى الظرف بمعنى « في » فإن أدنى ملابسة واختصاص يكفي في الإضافة بمعنى اللام ، كقول أحد حاملَي الخشبةِ خذ طَرَفَك[2] ، ونحو كوكب الخرقاء[3] لسهيل ، وهي التي يقال لها : إضافةٌ لأدني ملابسة .

فنقول : كلُّ ما لم يكن فيه المضافُ إليه جنسَ المضاف (بالتفسير الذي مر)[4] من الإضافة المحضة ، (فهو)[5] بمعنى اللام ، وكلُّ إضافة كان المضاف إليه فيها جنسَ المضاف فهو بتقدير مِنْ ، ولا ثالث لهما .

قوله : وتفيد تعريفا مع المعرفة ، وتخصيصا مع النكرة .

يعني الإضافة المعنوية بخلاف اللفظية .

وإنما أفادت تعريفا مع المعرفة لأن وضعها لتفيد أن لواحد مِمّا دل عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصيةً ليست للباقي معه ، مثلا إذا قلت : غلام زيد راكب – ولزيد غِلمان كثيرة – فلابد أن تشير به إلى غلام من بين غلمانه له مزيدُ خصوصيةٍ بزيد ، إما بكونه أعظمَ غلمانه ، أو (اشتهر)[6] بكونه غلاما له (دون غيره)[7] ، أو يكون غلاما معهودًا بينك وبين المخاطَب ، وبالجملة ، بحيث يرجعُ إطلاقُ اللفظ (إليه)[8] دون سائر الغلمان ، وكذا نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية .

---

(١) يعني الحسين بن علي رضي الله عنه .

(٢) أي الطرف الذي ستحمل به الخشبة .

(٣) تقدم تخريجه صفحة ٦٠٥ وهو الشاهد ذي الرقم ١٧٦ ، وذكره هنالبيان أن الإضافة تصح لأدنى ملابسة .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في ت وص : فهي .

(٦) في ط : أشهر .

(٧) تكملة من ط .

(٨) في ت : عليه .

هذا أصلُ وضْعِها ، ثم قد يقال : جاءني غلام زيد من غير إشارةٍ إلى واحد معيَّن ، وذلك كما أن ذا اللام في أصل الوضع لواحد معيَّنٍ ، ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين كما في قوله :

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني[1] .....

وذلك على خلاف وضعه .

فلا تظنَّن من إطلاق قولهم في مثل غلام زيد : إنه بمعنى اللام أن معناه ومعنى غلام لزيد سواءٌ ، بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غيرُ معين ، ومعنى غلام زيد الغلام المعيَّنُ من غلمانه – إن كان له غلمانٌ جماعة – أو ذلك الغلام المعلوم لزيد – إن لم يكن له إلا واحد –.

قوله : وتخصيصا مع النكرة .

نحو قولك : غلام رجل (إذْ)[2] تخصص من غلام امرأة .

قوله : وشرطها .

أي شرط الإضافة الحقيقة تجريد المضافِ من التعريف ، فإن كان ذا لامٍ حُذِفَ لامُه ، وإن كانَ عَلَمًا نُكِّر ، بأن يُجْعَلَ واحدا من جملة من سمي بذلك اللفظ ، نحو قوله :

علا زيدُنا يوم النَّقَا رأسَ زيدِكم بأبيضَ ماضِي الشَّفرَتَيْنِ يمانِ[3]

ولا يجوز إضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات ، لتعذر تنكيرها .

وعندي أنه يجوزُ إضافةُ العلم مع بقاء تعريفه ، إذ لا منعَ من اجتماع التعريفين إذا اختلفا[4] – كما ذكرنا في باب النداء[5] – وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصفٌ

---

(١) سبق تخريجه صفحة ٢٦٩ واستشهد به هنا على أن ال قد تستعمل من غير إشارة إلى معين .

(٢) ساقطة من ص وط .

(٣) سبق تخريجه تحت رقم ١١٨ صفحة ٤٣٥ ، واستشهد به هنا على أنه يجب تجريدُ المضاف من التعريف عند إضافته ، كما جُرّد العلم هنا عن التعريف لأنه جَعَلَهُ واحدًا من جملة من سُمِّي بذلك اللفظ .

(٤) لعل هذا مما سبق إليه الرضي .

(٥) صفحة ٤٤٤ .

به معنىً نحو زيد (الصدقِ)[1] ويجوز ذلك وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد ، ومثله قولهم : مُضَرُ الحمراءِ[2] ، وأنمار الشاءِ[3] ، وزيد الخيل[4] ، فإن الإضافة فيها ليست للاشتراك (المتّفِق)[5] .

هذا وإنما يجردُ المضاف ـ في الأغلب ـ عن التعريف ، لأن الأهم من الإضافة إلى المعرفة ، تعريفُ المضاف ، وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل .

والغرضُ من الإضافة إلى المنكَّر تخصيصُ المضاف ، وفي المضاف المعرف التخصيصُ مع (زيادةٍ)[6] وهي التعيين .

واعلم أن بعضَ الأسماء قد يوغل في التنكير بحيث لا يتعرَّف بالإضافة إلى المعرفة إضافةً حقيقيةً ، نحو غيرك ومثلك ، وكل ماهو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها .

وإنما لم يتعرف لأن مغايرةَ المخاطب ليست صفةً تخص ذاتا دون أخرى وإذ كلُّ ما في الوجود إلا ذاتُه (موصوفٌ)[7] بهذه الصفة ، وكذا مماثلةُ زيدٍ لا تخص ذاتا .

بلى ، مثلك أخصُّ من غيرك ، لكن المثلية أيضا يمكن أن تكون من وجوه من الطول والقِصَر والشباب والشَّيب ، والسواد والعِلْم وغير ذلك مما لا يُحصى .

قال ابن (السِّرِي)[8] : إذا أضفت غيرًا إلى معرَّفٍ له ضدٌّ واحدٌ فقط تعرف غيرُ ، لانحصار الغيرية ، كقولك : عليك بالحركة غيرِ السكون ، فلذلك كان قولُه

---

(١) في ت وص : صدق ، والصواب ما أثبته .

(٢) مضر اسم قبيلة وقد أضافه إلى الحمراء .

(٣) أنمار أيضا اسم قبيلة ، وقد أضافه إلى الشاء .

(٤) هو زيد بن مهلهل بن منهب بن عبد رُضا من طيِّئ لقب بذلك لكثرة خيله ، أو لكثرة طِراده بها ، كان بطلا من أبطال الجاهلية طويلا جسيما من أجمل الناس شاعرا محسِّنا ، وفد على النبي ﷺ مع وفد طيِّئ فأسلم وسماه زيدَ الخيرِ . توفي سنة ٩هـ (الأعلام ٣/ ١٠١ - ١٠٢) .

(٥) في جـ : المتصف .

(٦) في ط : الزيادة .

(٧) في ص : موصوفة .

(٨) في ص : السراج ، والصحيح ما أثبته ، لأن الشارح سيذكر بعد قليل أن ابن السراج قدحَ في رأي ابن السّري هذا ، ويقصد بابن السري : إبراهيم بن السري (الزجاج) وقد مرت ترجمته صفحة ٣٣ .

تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[1] صفةَ ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[1] إذ ليس لمن رضي الله عنهم ضدٌّ غيرُ المغضوب عليهم (فتعرَّف غيرُ المغضوب عليهم لتخصُّصه بالمَرضِيِّ عنهم)[2] ، وكذا إذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الأشياء كالعلم أو الشجاعة ونحو ذلك ، فقيل : جاء مثلك كان معرفةً ، إذا قُصِدَ الذى يماثلك في الشيء الفلاني ، والمعرفة والنكرة بمعانيهما ، فكل شيء (خَلَصَ)[3] لك بعينه من سائر أمته فهو معرفةٌ[4] .

وقدح ابنُ السَّرَّاج في قوله هذا بقوله تعالى : ﴿ نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾[5] مع أن معنى غيرَ الذي كنانعمل أي الصلاحُ ، لأن عملهم كان فسادا[6] ، وبقول الشاعر[7] :

٢٨٥- إن قلتَ خيرا قال شرًّا غيرَه[8]

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ آخر آية في الفاتحة .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في جـ : تخلص .

(٤) كلام الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٦ عند تفسير قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ لا يدل على ذلك ، قال : وإنما وقع غيرٌ ههنا صفةً للذين لأن الذين ههنا ليس بمقصودٍ قصدُهم فهو بمنزلة إني لأمر بالرجل مثلِك فأكرمُه . فلم يجعل (غير) هنا معرفة كما نسب إليه الرضى .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ .. ﴾ الآية ٣٧ من سورة فاطر .

(٦) في الأصول ١/ ١٥٣ : واعلم أن من الأسماء مضافاتٍ إلى معارف ، ولكنها لا تتعرف بها ، لأنها لا تخص شيئا بعينه فمن ذلك : مثلُك وشِبهك وغيرك تقول : مررت برجل مثلِك ، وبرجل شبهك وبرجل غيرك ، فلو لم يكنَّ نكرات ما وصف بهن نكرة ، وإنما نكَّرهُنَّ معانيهن .. ثم قال : فإن أردت بمثلك وشبهك المعروفَ بشبهك فهو معرفة ، وانظر الأصول ٢/ ٥ والموجز له ٦٠ .

(٧) قائله الأسود بن يعفر ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ٢٨٠ .

(٨) عجزه : أو قلت شرامده بمداد والبيت مع أبيات ثلاثة نقل البغدادي في الخزانة ٤/ ٢٠٩ أن ابن الأعرابي أوردها في نوادره وقبله :

إن امْرأً مولاه أدنى دارِه ... فيما ألمَّ وشرُّهُ لك بادى

وانظر تخريج البغدادي للبيت في الخزانة ٤/ ٢٠٧ - ٢١٠ .

اللغة : مده : زاده .

الشاهد : أنشده الشارح على أن ابنَ السراج ردَّ به على ابن السري لأن « غير » هنا أضيف إلى ضمير الخبر ، وليس له ضد غيرُ الشر ، ومع ذلك لم يتعرف بدليل وصف النكرة به . ولم أجد البيت ولا الآية في الأصول . وإنما ذَكَرَ ما سقته عند تخريجِ رأيه .

والجواب أنه على البدل لا الصفة ، أو حُمِل غيرٌ على الأكثر مع كونه صفةً ، لأن الأغلب فيه عدمُ التخصيص بالمضاف إليه .

وقد جاء قبل « غير » معمولٌ لما أضيف إليه « غير » نحو أنا زيدا غيرُ ضارب ، مع أنه لا يجوز إعمالُ المضاف إليه فيما قبل المضاف ، فلا تقول : أنا زيدًا مثلُ ضارب .

وإنما جاز هذا لحملهم « غير » على لا ، فكأنك قلت : أنا زيدًا لا ضاربٌ ، وما بعد لا يعمل فيما قبلها – كما تقدم في باب المنصوب بلا التبرئة من حمل لا على غير[1] – .

والدليل على تآخيهما العطفُ على غيرٍ بتكرير لا ، كما في قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِينَ ﴾[2] ؛ كأنه قال : لا المغضوبِ عليهم ولا الضالين .

وسمع سيبويه : لي عشرون مِثْلَهُ[3] .

وقاس عليه يونُس وغيرُه من البصريين – من غير سماع – عشرون غيرَه[4] .

ومنعهما الفراءُ[5] .

والسماع لا يرد ، ولا سيما إذا عَضَدَه القياس .

وكلهم منعوا عشرون أيّما رجل ، وأيّ رجل ، لعدم السماع ، وإن لم يمنعْه القياسُ .

قالوا : ولفظ شبيه يتعرف بالإضافة ، لانحصار الشَّبَه في جميع الوجوه ، وذلك لأجل المبالغة التي في هذا التركيب ، كما في عليم وسميع ، فمعنى مررت بالرجلِ شبيهِك أي من يشبهك في جميع الوجوه[6] .

---

(١) صفحة ٨٢٧ ، ٨٢٨ .

(٢) آخر آية في سورة الفاتحة .

(٣،٤) في الكتاب ١/ ٢١٣ : ومن ذلك قولُ العرب : لي عشرون مثلَه ، فأجْرَوا ذلك بمنزلة عشرين درهمًا ومائة درهم .. وزعم يونُس أنه يقول : عشرون غيرَك ، على قوله : عشرون مثلك .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ١٢٩ – ١٣٠ .

(٦) انظر الأصول لابن السراج ١/ ١٥٣ .

وقال أبو سعيد[1] – في مثلِك وغيرِك وما في معناهما – إنها لم تتعرف لكونها بمعنى اسم فاعلٍ مضافٍ إلى مفعوله ، أي مماثلك ومشابهك ومغايرك[2] .

فإن قيل : غيرٌ وشبهٌ مطلقٌ ، وإضافة اسم الفاعل ، إنما تكون لفظيةً إذا أردت الحالَ أو الاستقبالَ ؟!

(فالجواب أنها تكون لفظيةً إذا كان اسمُ الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار – كما يجيء بُعيد[3] – والإطلاق يفيد الاستمرارَ)[4] .

وقالوا في حسبِك وشرعِك (وكافيك وناهيك)[5] وكَفْيِك ونَهْيِك ونَهَاك : إنها لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل ، لأن معنى حسبك زيد : يكفيك زيدٌ ، وكذا أخواته .

وإنما بنى قَدْك[6] وقَطْك[6] وبَجْلَك[7] دون حسبِك وأخواته لأنها صارت أسماءَ أفعال – كما يجيء في باب اسم الفعل[8] – بخلاف حسبِك وأخواته .

ويدخل عليها من نواسخ الابتداء إنّ فقط ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ ﴾[9] لأنها لا تغيّر معنى الكلام ، ولا تقع إذا جاوزت هذا الوضعَ إلا موقعًا يصِحُّ وقوعُ الفعل فيه ، لأدائها معنى الفعل .

---

(١) يعني السيرافي .

(٢) انظر هامش الكتاب ١/ ٢٢٤ .

(٣) صفحة ٨٩٥ .

(٤) في ط : فالجواب أنه لما فات موازنةُ المضارع لم يُشْتَرَط فيه أحدُ الزمانين ، أو نقول : شرطُ كون إضافة اسم الفاعل والمفعول لفظيةً أن لا يكونا بمعنى الماضي ، لا أن يكونا بمعنى الحال والاستقبال – كما يجيء في هذا الباب – والاستمرار – كما يجيء بعد – والإطلاق يفيد الاستمرار .

وذكر في هامش ط ١/ ٢٧٥ تعليقة رقم ٣ ما أثبتُّه .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في اللسان ٤/ ٣٤٦ : وتكون قد مثل قط بمنزلة حسب .. قال الجوهري : وأما قولهم قدك بمعنى حسبك فهو اسم تقول قدي وقدني على غير قياس .. وذكر ردَّ ابن بَرّي عليه في جعله نونَ الوقاية لا تدخل إلا على الأفعال ، وقال : إنما تزاد وقاية لحركةٍ أو سكون في فعل أو حرف .. إلخ .

(٧) في اللسان ١٣/ ٤٨ : أبو عبيد : يقال بَجَلَكَ درهمٌ وبَجْلَك درهمٌ ، وفي الحديث : فألقى تمراتٍ في يده وقال : بَجْلي من الدنيا ، أي حسبي .

(٨) ط ٢/ ٧١ .

(٩) من قوله تعالى : ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ هُوَ الَّذِى أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ ﴾ الأنفال ٦٢ .

وتكون صفةً للنكرة نحو مررت برجل حسبِك وكَفْيِك ، وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبَك وشرعَك منصوبَين .

و لم يُتَصَرَّف في هذه الأسماء إلا في الإعراب ، فلم تُثَنَّ و لم تجمَعْ ، لمشابهة قَدْك وقطْك غيرِ المتصرفين ، وعلى هذا قالوا : مررت برجل كافيك من رجل ، وبرجلين كافيك من رجلين (وبرجال كافيك من رجال)[1] وبامرأة كافيك من امرأة ، إجراءً له في عدم التصرف مُجْرى قدْك وقطْك .

وقد استعمل ناهيك على أصله من التصرف ، فقيل برجلين ناهيَيْك من رجلين وبامرأة ناهِيَتِك (من امرأة)[2] ، وكذا سائر تصرفاته .

وقالوا : مررت برجل هدَّك من رجل (وبرجليت هدَّك من رجلين)[3] وبرجال هدك من رجال ، وبامرأة هدك .

ومعنى هدَّك ، أي أثقلك وصفُ محاسنه ، فأجروه مُجرى قدك في عدم التصرف ، لإفادته فائدتَه .

وربما جاء فعلًا متصرفا نحو برجلين هدَّاك ، وبرجال هدُوك ، وبامرأة هدَّتْك ، وبامرأتين هدَّتَاك ، وبنسوة هدَدْنَك .

ويجوز أن يقال في حسبك وهدَّك ونَهْيِك ونَهَاك وشرعك : إنها لم تَتَصَرَّف لكونها في الأصل مصادرَ .

وبعض العرب يجعل واحدَ أمه ، وعبدَ بطنه نكرتَين ، قال حاتم[4] :

٢٨٦- أَمَاوِيَّ إني رُبَّ واحدِ أمِّه أخذتُ فلا قتلٌ عليهِ ولا أسرُ[5]

---

(١) ساقط من ص ومثبت في هامش رقم ٤ ط ١/ ٢٧٦ .

(٢) تكملة من جـ .

(٣) ساقط من ص .

(٤) تقدمت ترجمته صفحة ٦١٥ .

(٥) البيت في ديوانه ٥١ وفي اللسان (وحد) ٤/ ٤٦٣) وفي الهمع ٢/ ٤٧ وفي الدرر ٢/ ٥٦ وفي الخزانة ٤/ ٢١٠ ، وفي نسخ الشرح : أخذت ، وفي الدرر تركت ، وفي الخزانة : أجرتُ . ماوي : مرخم ماوية ، زوجة حاتم الطائي .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن بعض العرب يجعل (واحد أمه) نكرةً ، كما فعل حاتم حيث أدخل عليه حرف الجر رب ، وهو مختص بالدخول على النكرات .

وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضُهم[1]: إن «واحد» مضافٌ إلى أم، «وأم» مضافٌ إلى ضمير واحد ، فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشيء بنفسه ، وذلك لأن الضمير في مثله لا يعود إلى المضاف الأول ، بل إلى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف ، نحو رب رجل واحدِ أمه ، فالهاء عائد إلى رجل ، وكذا في قوله (رب واحد أمه ، أي رب رجلٍ واحدِ أمه)[2] .

وسيجيء في باب المعرفة[3] أن الضمير الراجعَ إلى نكرة غيرِ مختصة نكرةٌ ، كقولك : رُبَّ شاةٍ وسخلتِها .

فإن كان ذلك الصاحبُ المتقدم معرفةً تعرف المضاف ، لكون الضمير معرفةً ، نحو زيدٌ واحدُ أمه . وكذا إن كان نكرةً مختصةً بشيء نحو : رأيت رجلا هو واحدُ أمه ، وكذا ينبغي أن يكون قولك صدرُ (بلدتِه)[4] ، ورئيسُ قبيلتِه ، وابنُ أمِّه ، ونادرةُ دهرِه ونحوُ ذلك .

وأجاز ابنُ كيسان تنكيرَ المضاف الذي لا مانعَ فيه من التعريف لنية الانفصال ، نحو ما جاءني غلامُ زيدٍ ظريفٌ ، أي غلامٌ لزيد ، كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام[5] كقوله :

ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسبُّني[6] (فمضيت ثُمّت قلت لا يعنيني)

وقد يكتسي المضافُ التأنيثَ من المضاف إليه ، إنْ حَسُنَ الاستغناءُ في الكلام الذي

---

(١) نسبه البغدادي في الخزانة ٤/ ٢١١ إلى عبد القاهر الجرجاني ، وهو كما قال ، فقد وجدت نص الكلام الذي نقله عنه في المقتصد ٨٧٧ .

(٢) هذا كلامٌ يغني عنه ما قبله ، ولكنه موجود في النسخ جميعها ، ولعل الصواب : وكذا رب عبدِ بطنه أي رب رجلٍ عبدِ بطنه والله أعلم .

(٣) ط ٢/ ١٢٨ .

(٤) في ط : بلده .

(٥) لم أرمن نسبه إليه غير الرضي .

(٦) تقدم تخريجُه تحت رقم ٥٥ صفحة ٢٦٩ وذكره هنا لبيان أن المضاف إلى معرفة يجوز تنكيره عند ابن كيسان كما يصح ذلك في المعرف بأل كهذا البيت .

هو فيه بالمضاف إليه، يقال: سقطت بعضُ أصابعه)[1]، إذ يصح أن يقال: سقطتْ أصابعُه ، بمعناه قال[2] :

٢٨٧ – لما أتى خبرُ الزُّبَيْرِ تواضعتْ سورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ[3]

إذ يصح أن يقال : تواضعت المدينةُ ، قال[4] :

٢٨٨ – إذا بعضُ السنين تعرقتْني كفى الأيتامَ فقدُ أبي اليتيمِ[5]

وقال[6] :

٢٨٩– مرُّ الليالي أسرعتْ في نقضي أخذنَ بعضي وتركنَ بعضي[7]

---

(١) في جـ : أنامله .

(٢) قائله جرير ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ٨٢٦ .

(٣) البيت في ديوانه ٩١٣ وفي الكتاب ١/ ٢٥ وفي مجاز القرآن ١/ ١٩٧ ، وفي المقتضب ٤/ ١٩٧ وفي الخصائص ٢/ ٤١٨ وفي المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٥٩٥ وفي معاني القرآن للفراء ٣/ ٣٨ وفي الخزانة ٤/ ٢١٨ . أراد بالزبير الزبيرَ بن العوام ، وقد قتله – غيلةً – ابنُ جرموز المُجاشِعي ، وهو من رهط الفرزدق .

تواضعت : تضاءلت ، ونقل البغدادي في الخزانة ٤/ ٢١٩ عن السيرافي أن المراد ، صارت الجبال خاشعة متضائلة ، لكنه وصف الجبال الشامخة بما آلت إليه .

الشاهد قوله : تواضعت سور المدينة حيث اكتسب المضافُ التأنيثَ من المضاف إليه فأنَّثَ الفعلُ له .

(٤) قائله جرير ، ومرت ترجمته صفحة ٨٢٦ .

(٥) البيت في ديوانه ٢١٩ وفي الكتاب ١/ ٢٥ وفي المقتضب ٤/ ١٩٨ وفي ابن يعيش ٥/ ٩٦ وفي الخزانة ٤/ ٢٢٠ .

ورد « تعرقتني » في بعض المراجع كالمقتضب والخزانة : تعرقتنا ، وفي : ط تعرفتني . ومعنى تعرقتني : يقال : تعرقت العظمَ إذا أكلتُ ما عليه من اللحم ، يريد أنها أذهبت أموالنا ومواشيَنا . و (إذا) ظرف متعلق بيرى في قوله قبل – يعني هشامَ بنَ عبد الملك :

يرى للمسلمين عليه حقا كفعل الوالد الرَّؤُفِ الرحيم

الشاهد قوله : بعض السنين تعرقتني حيث اكتسب « بعضٌ » التأنيثَ من السنين فأنَّثَ له : تعرقتني .

(٦) البيت منسوب في الكتاب ١/ ٢٦ إلى العجاج وقد مرت ترجمته صفحة ٦١٣ ، ونسبه البغدادي في الخزانة ٤/ ٢٢٦ إلى الأغلب العجلي نقلا عن أبي حاتم في كتاب المعمرين ثم قال : زعم أبو محمد الأعرابي في فرحة الأديب أن هذا الرجز ليس للأغلب وإنما هو من شوارد الرجز لا يعرف قائله ثم قال : ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . وينسب الرجزُ إلى معاويةَ .

(٧) البيت في ملحقات ديوان العجاج ٢/ ٣٠٠ وفي الكتاب ١/ ٢٦ وفي البيان والتبيين ٤/ ٦٠ وفي المقتضب ٤/ ١٩٩ وفي الخصائص ٢/ ٤١٨ وفي المغني ٦٦٦ وفي شرح شواهده ٨٨١ وفي الخزانة ٤/ ٢٢٤ .

اللغة : نقضي : النقض هدم البناء حجرا حجرا .

الشاهد قوله : مر الليالي أسرعت حيث أنث الفعلَ مع أن فاعله ضمير يعود إلى مذكرٍ وهو (مرُّ) ولكنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه .

إذ يقال : السنون تعرقنَ ، والليالي أخذن ، ومنه قوله[1] :

٢٩٠- فما حُبُّ الديار شَغَفْنَ قلبي ولكن حُبُّ من سكن الديارا[2]

فاكتسى التأنيثَ والجمعَ .

وقد يكتسي المضافُ البناءَ من المضاف إليه - كما يجيء في الظروف المبنية[3] - .

قوله : وشرطها تجريدُ المضافِ من التعريف .

قد مر وجهه[4] .

قوله : وما أجازه الكوفيون .

نقل الكوفيون تعريفَ الاسمين في كلِّ عدد مضافٍ إلى معدوده نحو الثلاثةُ الأثوابِ إلى العشرة ، والمائة الدرهم ، والألف الرجل[5] .

وهو ضعيف قياسا واستعالا .

أما القياسُ ، فلأن تعريف المضاف يحصل بالمضاف إليه ، فيكون اللامُ في المضاف ضائعا .

وأما الاستعمالُ ، فإنهم نقلوه عن قوم غيرِ فصحاء[6] ، والفصحاءُ على غيره .

---

(١) قائله المجنون : قيس بن الملوح من بني جعدة بن كعب بن ربيعة بن عامر ، شاعر غزل من المتيمين ، لقب بالمجنون لهيامه في حب ليلى بنت سعد ، وكان الأصمعي ينكر وجودَه ، ويقول الجاحظ ما ترك الناس شعرا مجهول القائل فيه ذكرٌ لليلى إلا نسبوه إلى المجنون . توفي سنة ٦٨ (الأعلام ٦/ ٦٠) .

(٢) البيت في ديوانه ١٧٠ وفي المغني ٦٦٦ وفي رصف المباني ١٦٩ وفي الخزانة ٤/ ٢٢٧ .

اللغة : الديار : المنازل ، شغفن : بلغن شِغَافَ القلب ، وهو غشاؤه .

الشاهد قوله : حب الديار شغفن فإن « حبُّ » لفظٌ مذكر مفرد ولكنه اكتسب التأنيث والجمعية من المضاف إليه « الديار » .

(٣) انظر ط ٢/ ١٠٧ وقد مثل له الشارح بقول الشاعر :

على حينَ عاتبتُ المشيب على الصّبا فقلت ألمَّا تصحُ والشيبُ وازعُ

(٤) صفحة ٨٨٢ ، ٨٨٣ .

(٥) في مجالس ثعلب ٢/ ٥٧٢ قال : والألفُ الدينارِ والمائةُ الدينارِ ، وإنما أضيفا لأنه ليس فيهما نونٌ مثل الثلاثين والعشرين .

ونقل ابنُ السراج في الأصول ١/ ٣٢٥ عن الكسائيّ أن القياس على مذهبه : عندي الخمسةُ الألفِ الدرهم ، فيجعلُ الخمسةَ مضافة إلى الألفِ والألفَ مضافةً إلى الدرهم ، قال : وذا عندنا لَا يجوز .

(٦) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٧٧ ولم أعرف من نقل الكوفيون ذلك عنهم ، وقد وصفهم الشارح بأنهم غيرُ فصحاءَ ولم يذكر مَنْ هُم ، والله أعلم بالصواب .

قيل : وجهُه – على ضعفه – أن المضاف من حيثُ المعنى هو المضاف إليه ، والمضاف هو المقصودُ بالنسبة ، وإنما جيء بالمضاف إليه لغرض بيان أن المضافَ من أيِّ جنسٍ هو ، فَعُرِّف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاتُه ، لا تعريفا مستعارا من غيره ، ثم أضيفَ بعد التعريف لغرض تبيين أن هذا المعرفَ من أي نوع هو : كأنك كنت ذكرت أولًا أن عندي ثلاثةً – مثلا – و لم تذكر من أي نوع هي ، ثم رجعت إلى ذكرِها فقلت : بعت الثلاثةَ ، أي تلك الثلاثةَ ، ثم بينت نوعَها فقلت : الثلاثةَ الأثوابِ ، وهذا هو الوجه لمن قال الثلاثةَ أثوابٍ وإن كان أقبح من الأول (لإضافته)[1] إلى النكرة، ولا نظير له ، لا في المعنوية ولا في اللفظية ، كأنهم لما عرَّفوا الأول استغنَوا عن تعريف الثاني ، لأنه هو : ولأن الإضافة لبيان نوعه لا للتعريف .

وفي هذا الاعتذار نظر ، أما أوَّلًا ، فلأن المقصودَ بالنسبة في العدد المضاف هو المميِّز ، وإنما جيء بالعدد لنصوصية كميةِ المميِّز ، ألا ترى أن المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلّا على النصوصية لم يأت[2] بالعدَدَين ، و (أيضا)[3] الأغلبُ وصفُ المضاف إليه لا المضاف كقوله تعالى : ﴿ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ ﴾[4] .

وأما ثانيا ، فلأن كل ماذُكِرَ حاصلٌ في خاتم فضة ، و لم يسمع الخاتمُ الفضةِ ، ولا الخاتمُ فضةٍ .

---

(١) في ص : لإضافة المعرفة .

(٢) يعني المتكلم .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ .. ﴾ الآية ٤٣ يوسف .

الإضـافـة اللفظيـــة

قوله : واللفظيةُ أن يكونَ صفةً مضافةً إلى معمولها ، مثل « ضاربُ زيدٍ وحسن الوجه»، ولا تفيد إلا تخفيفا في اللفظ ، ومن ثم جاز مررت برجلٍ حسن الوجهِ، وامتنع بزيدٍ حسنِ الوجه ، وجاز الضاربَا زيدٍ ، وامتنع الضاربُ زيدٍ خلافا للفراء ، وضَعُفَ الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها ، وإنما جاز الضاربُ الرجلِ حملا على المختارِ في الحسن الوجهِ ، والضاربُكَ وشبْهُه – فيمن قال : إنه مضافٌ ، حملًا على ضاربِكَ .

قوله : أن يكون صفة .

أي يكـون المضافُ صفة ، احترازٌ عن نحو غلام زيد وباب ساجٍ .

قوله : مضافة إلى معمولها .

أي إلى مرفوعها أو منصوبها ، وهو احترازٌ عن الصفة المضافة لا إلى معمولها ، نحو مصارع مصرَ ، وخالق السمواتِ ، وزيد مضروبُ عمروٍ ، فإن جميعها صفاتٌ مضافة لا إلى معمولها فإضافتُها محضةٌ .

قال المصنف : ومن ذلك ﴿ مَالِكِ يَومِ الدِّينِ ﴾[1] على الأصح[2] .

وهذا منه عجيب ، وذلك أن يوم الدين إما أن يكون بمعنى في – كما يدّعي المصنفُ في « ضَرْب اليومِ »[3] – فيكون المضافُ إليه مفعولا فيه (من)[4] حيثُ المعنى ،

---

(١) الآية ٣ أو ٤ من سورة الفاتحة .

(٢) في شرحه لكافيته ٥٢ : وقوله مضافة إلى معمولها لتخرج الصفةُ المضافة إلى غير معمولها كقولك : مصارع مصر وشبهه ، فإنها صفة مضافة إضافة حقيقية ، لأنها أضيفت إلى غير معمولها ، ونحوُه ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ على الأصح .

(٣) في متن الكافية انظر صفحة ٨٧٩ .

(٤) ساقطة من ط .

فيكون معمولَ اسمِ الفاعل ، فهو صفةٌ مضافةٌ إلى معمولها .

وليس كضربِ اليوم ، لأنه[1] – وإن كان مضافا إلى معموله – لكنه ليس بصفةٍ ، فإضافتُه حقيقيةٌ .

وإما[2] أن يكون مما كان مفعولًا فيه ، فاتُّسِعَ فيه ، فأُلحِقَ بالمفعول به – كما يدعيه النحاة – في نحو :

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار[3] (١٧٤)

فهو أيضا معمولُ الصفة ، فتكون الإضافة غيرَ محضة قال[4] :

٢٩١ – ربَّ ابنِ عمٍّ لسُلَيمى مُشْمَعِلْ طباخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ[5]

ولعل المصنفَ جعل ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾[6] بتقديرِ اللام كمصارع مصر ، فلذا قال :

ومن ذلك ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾[6] لكنَّ ذلك مخالفٌ لإطلاق قوله قبل : أو بمعنى في في ظرفه[7] .

والوجه في تعرف ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾[6] حتى وقع صفةً لله أنه بمعنى اللام نحو « قَتِيل كَربلاء » (صلواتُ اللهِ على نبينا وعليه)[8] . أو أنه بمعنى الماضي ، كأنه قال :

---

(١) يعني نحو ضرب اليوم .

(٢) معطوف على قوله قبل : إما أن يكون بمعنى في .. إلخ .

(٣) سبق تخريجه رقم ١٧٤ صفحة ٦٠٢ .

(٤) قائله جبار بن جزء ، ونسبه المبردُ في الكامل – كما نقل البغدادي – إلى الشماخ ، وهو لابن أخيه يتعلق بعمه الشماخ ، وهذا مدحٌ فيه .

والبيت ذكر في ديوان الشماخ ١٠٩ منسوبا إلى جبار .

(٥) البيت في الكتاب ١/ ٩٠ وفي الخزانة ٤/ ٢٣٣ .

اللغة : المشمَعِل : الجاد في الأمر ، الخفيف في جميع ما أُخَذَ فيه من العمل ، الكرى : النعاس ، الكسل : المتثاقل المتواني . يقول : إذا كسل أصحابُه عن طبخ الزاد عند نزولهم آخرَ الليل وغلبةِ النعاسِ عليهم ، كفاهم ذلك وشمَّرَ في خدمتهم (الخزانة ٤/ ٢٤٦ – ٢٤٧) .

الشاهد قوله : طباخ ساعات الكرى ، فإن ساعات في الأصل ظرفٌ ، ولكنه تُوُسِّعَ فيه ، فأُلحق بالمفعول به ، وأضيف إليه « طباخ » .

(٦) الآية ٣ أو ٤ من سورة الفاتحة .

(٧) في متن الكافية انظر صفحة ٨٧٩ .

(٨) في جـ : صلوات الله عليه ، وفي ص وط : رضي الله عنه .

مالك يومِ الدين أي : أمرِ يومِ الدين ، فيكون كخالق السموات ، وإيرادُه ماضيا على طَرْزِ قوله : ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ ﴾[1] ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ ﴾[2] لكونه من الأمر المحتوم ، فكأنه وقع ومضى .

وقيل : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾[3] نكرةٌ جَرَتْ على الله تعالى على (وجه)[4] البدل[5] .

والأول أولى .

والمتفق عليه من اللفظية ثلاثةُ أشياء :

- اسمُ الفاعل المضافُ إلى فاعله أو مفعوله - كما يجيء[6] - .

- واسمُ المفعول المضاف إلى مفعول مالم يُسَمَّ فاعلُه ، أو إلى (المنصوب المفعولِ)[7] .

- والصفة المشبهةُ المضافةُ إلى ماهو فاعلها معنًى ، بعد جعله في صورة المفعول لفظا - على ما يجيء في بابها إن شاء اللهُ تعالى[8] - .

والمختلَفُ فيه هل هو لفظي أو معنوي ثلاثة أشياء :

إضافة ما ظاهرُه أنه موصوفٌ مضاف إلى صفته ، أو ما ظاهره أنه صفةٌ مضافةٌ إلى موصوفها ، وإضافة أفعلِ التفضيلِ ، بمعنى من ، وسيجيئك بيانها بعون الله .

---

(١) قال تعالى : ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا ﴾ الآية ٧١ الزمر ، وقال تعالى : ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا ﴾ الآية ٧٣ الزمر .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ قَالُوا إِنَّ اللهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ الأعراف ٥٠ .

(٣) الآية ٣ أو ٤ من سورة الفاتحة .

(٤) في ص : طريق .

(٥) في التبيان ٦ : ويُقرأ - يعني « مَالك » - بالألف والجر ، وهو على هذا نكرةٌ ، لأن اسم الفاعل إذا أريد به الحالُ أو الاستقبال لا يتعرف بالإضافة فعلى هذا يكون جرُّه على البدل لا على الصفة ، لأن المعرفة لا توصف بالنكرة .

(٦) صفحة ٨٩٥ .

(٧) في ت وص : المفعول المنصوب .

(٨) ط ٢/ ٢١٠ .

أما إضافة اسمِ الفاعل والمفعول إضافةً لفظية (فنقول :

كونُ إضافة الصفة إضافةً لفظية)[1] مبنيٌّ على كونها عاملةً في محل المضاف إليه إما رفعا أو نصبا ، وذلك أنه إذا كان كذا فالذي هو مجرور في (الظاهر)[2] ليس مجرورا في الحقيقة ، والتنوينُ المحذوف في اللفظ مقدَّرٌ منويٌّ ، فتكون الإضافةُ كلا إضافة ، وهو المراد بالإضافة اللفظية .

فالصفة إما أن تكون صفةً مشبهة ، أو اسمَ فاعل ، أو اسمَ مفعول أو أفعلَ تفضيلٍ .

أما أفعل التفضيل فسيجيء حكمه بعد[3] .

وأما الصفةُ المشبهة فهي أبدًا جائزةُ العمل ، فإضافتها أبدًا لفظيةٌ .

وأما (اسم)[4] الفاعلِ والمفعولِ فعملهما في مرفوعٍ هو سببٌ جائزٌ مطلقا ، سواء (كانا)[5] بمعنى الماضي أو بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، أو لم يكونا لأحد الأزمنة الثلاثة ، بل كانا للإطلاق المستفادِ منه الاستمرارُ ، نحو زيد ضامرٌ بطنُه ، ومُسْوَدٌّ وجهُه ومؤدَّبٌ خدامُه ، وذلك لأن أدنى مشابهة للفعل تكفي في عمل الرفع ، لشدة اختصاص المرفوعِ بالفعل ، وخاصة إذا كان سببًا ، ألا ترى إلى رفع الظرفِ والمنسوبِ في نحو زيدٌ في الدار أبوه – على مذهب أبي علي – ونحو مررت برجلٍ مِصريٍّ حِمارُه ، وكذا برجل (خزٍّ)[6] صُفَّةُ سَرْجِه .

(وإذا كان الصفةُ المشبهةُ تعمل الرفعَ لمشابهتها لاسمِ الفاعل – وإن لم توازِنْه – فكيف باسم الفاعل – بمعنى الماضي – مع كونِه عينَ اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ؟ فكيف يقصرُ عنهما في عمل الرفع)[7] .

---

(١) ساقط من ص .

(٢) في ت : اللفظ .

(٣) صفحة ٩٢٥ وما بعدها .

(٤) في ص : اسما .

(٥) في ت : كان .

(٦) في ت : خزى .

(٧) تكملة من ص .

وإذا كان كذا فإضافتُهما إلى سبب هو فاعلُهما معنًى لفظيةٌ دائما .

هذا من حيث اللفظُ ، وأما من حيث المعنى فإن المضاف في الحقيقة نعتُ المضاف إليه ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيدٌ قائمُ الغلام فالمعنى له غلامٌ قائم ، وكذا مؤدِّب الخدام ، وحسنُ الوجه ، والنعتُ هو المعيِّنُ للموصوف المخصِّصُ له ، لا المتعيِّنُ منه المتخصِّص ، فلم يمكن تعيُّنُ هذه الثلاثة مما أضيفت إليه ، ولا تخصُّصُها منه ، بخلاف خاتم فضة ، وغلام زيد ، فإن المضاف إليه – في الحقيقة ههنا – صفةٌ للمضاف ، لأن المعنى : خاتمٌ من فضة ، وغلامٌ لزيد .

ويعمل – أيضا – اسما الفاعل والمفعول الرفعَ في غير السبب – بمعنى الإطلاق كانا أو بمعنى أحد الأزمنة الثلاثة – نحو مررت برجل قائمٍ في داره عمرٌو ، ومضروبٍ على بابه بكرٌ ، ولكن لا يضافان إلى مثل هذا المرفوع ، إذ لا ضمير فيه يصح انتقالُه إلى الصفة ، وارتفاعُه بها ، فيبقى بلا مرفوع – في الظاهر – ولا يجوزُ ذلك ، لقوة (شَبَهِهِما)[1] بالفعل – كما يجيء[2] .

وكذا يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا ، لأن الظرفَ يكفيه رائحةُ الفعل نحو مررت برجل ضاربٍ أمسِ في الدار ، ومضروب (أمس)[3] بالسوطِ .

وكذا ينبغي أن يكون الحالُ لمشابهته للظرفِ .

وكذا المفعولُ المطلق ، لأنه ليس بأجنبيّ .

وأما عملُ اسم الفاعل (والمفعول)[4] في المفعول به وغيرِه من المعمولات الفعليةِ فمحتاجٌ إلى شرط ، – لكونها أجنبية – وهو مشابهتُهما للفعل معنى ووزنا ، ويحصلُ هذا الشرطُ لهما إذا كانا بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو الإطلاق المفيدِ للاستمرار ، لأنهما – إذن – يشابهان المضارعَ الصالحَ لهذه المعاني الثلاثةِ ، الموازنَ – على الاطراد – لاسم الفاعل والمفعول – بخلاف الماضي .

---

(١) في ت : شبهها .

(٢) صفحة ٨٩٧ وما بعدها .

(٣) في ط : أول من أمس .

(٤) ساقط من ص .

أما صلاحيَّتُهُ للحال والاستقبال فظاهرةٌ ، وأما صلاحيته للإطلاق المفيدِ للاستمرار فلأن العادةَ جاريةٌ منهم إذا قَصَدُوا معنى الاستمرار أن يعبِّروا عنه بلفظ المضارع ، لمشابهتِه للاسم الذي أصلُ وضعه للإطلاق ، كقولك : زيدٌ يؤمن بالله ، وعمرو يسخو بموجوده ، أي هذه عادتُه .

فإذا ثبت أن (اسمَي)[1] الفاعل والمفعول يعملان في الأجنبي إذا كانا بأحد هذه المعاني الثلاثة فإضافتُهما – إذن – إلى ذلك الأجنبي لفظيةٌ ، لأن هذا مبنيٌّ على العمل – كما تقدم .

وأبنيةُ المبالغةِ لما كانت للاستمرار لا لأحد الأزمنةِ (الثلاثة)[2] عملتْ نحو : إنه لمنحارٌ بَوائِكَها[3]و[4] .

٢٩٢– ضَرُوبٌ بنصلِ السيف سُوقَ سِمانِها[5]

واسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان – من مطلوباتهما – إلّا إلى الفاعلِ والمفعولِ به ، والمفعولِ فيه ، لشدةِ طلبهما لها ، دون سائر معمولاتهما .

وقد جاء بعضُ الأسماء مؤوَّلا باسم الفاعل المستمِرّ ، فكَانَ إضافتُه لفظيةً كقوله :

..... بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ هَيْكَلِ[6]

---

(١) في ط: اسم .

(٢) ساقطة من جـ وص وط .

(٣) في اللسان (بوك) ١٢/ ٢٨٤ ناقة بائكة : سمينة خِيارٌ فَتِيَّةٌ حسنةٌ ، والجمع البوائك ، ومن كلامهم : إنه لمنحارٌ بوائكَها .

(٤) من قول أبي طالب ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ٣٧٨ وهو من قصيدة رثى بها أبا أميةَ بنَ المغيرة .

(٥) عجزه : إذا عدموا زادًا فإنك عاقِرُ والبيت في الكتاب ١/ ٥٧ وفي الجمل ٩٢ وفي الأمالي الشجرية ٢/ ١٠٦ وفي ابن يعيش ٦/ ٧٠ وفي العيني ٣/ ٥٣٩ وفي الخزانة ٤/ ٢٤٢ .

اللغة : ضروب : مبالغة ضارب ، أي كثير الضرب ، نصل السيف : حدُّه ، عاقر : من عَقَرَ الناقة إذا نَحَرَها .

الشاهد : استشهد به الرضي على إعمال صيغة المبالغة (ضروب)ونصبِ « سوق » بها ، لأن صِيَغَ المبالغة ، دالة على الاستمرار .

(٦) سبق تخريجه صفحة٦٣٣، والشاهد فيه هنا قوله : قيد الأوابد ، فإن (قيد) مؤول بمُقَيِّد ، ولذا صارت الإضافةُ لفظية بدليل وصفِ النكرة (منجردٍ) بقوله : قيدِ الأوابد .

أي مقيد الأوابد ، ومنه قولُهم : هذه ناقةٌ عبرُ الهواجرِ[1] أي عابرةٌ فيها كقوله :

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار[2] (١٧٤)

وأما إذا كانا بمعنى الماضي فإضافتُهما محضةٌ ، لأنهما لم يوازِنا الماضِيَ فلم يعملا عملَه ، إلا عند الكسائي ، فإنه عنده يعمل[3] ، فتكون إضافتُه عنده لفظيةً .

والدليل على (كونها)[4] بمعنى الماضي محضةً قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَـٰوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا ﴾[5] جعل « فاطرِ وجاعلِ » صفتَين للمعرف .

هذا من حيث اللفظ ، أما من حيث المعنى فإن ملابسةَ المضاف للمضاف إليه قد حصلتْ في الماضي واشتهرتْ ، في نحو ضاربِ زيدٍ أمسِ ، فيصح أن تخصِّص المضافَ به ، كتخصيص الغلامِ بزيد ، في غلام زيد، حين اشتهر بمَمْلُوكِيَّتِه ، وأما الحال فلم يتم بعدُ حصولُه ، والمستقبلُ مترقَّبٌ ، فلم يشتهِر فيهما ملابسةُ المضاف للمضاف (إليه)[6] ، بحيث يتعين المضافُ بها أو يتخصَّص.

واسم الفاعل أو المفعول المستمِر يصحُّ أن تكونَ إضافتُه محضةً ، كما يصح أن لا تكون كذلك ، وذلك لأنه – وإن كان بمعنى المضارع – إلا أن استمرارَ ملابسةِ المضاف للمضاف إليه يصحِّح تعيُّنَه به أو تخصُّصَه (ولا سيما إذا كان بمعنى الاستمرار في الفعل غيرَ وضعي ، فإن وضعَه على الحدث)[7] .

---

(١) الهواجر : جمع هاجرة ، والهاجرة نصف النهار عند زوال الشمس إلى العصر ، وقيل شدة الحر (اللسان ٧/ ١١٥) وأورده الرضي على أن « عبر » هنا مؤوَّل بعابرة لذا كانت الإضافةُ لفظيةً ، فوُصِفَ بها النكرةُ .

(٢) سبق تخريجه صفحة ٧٣١ ، واستشهد به هنا على أن « سارق » مضافٌ إلى الليلة إضافة لفظية ، والتقدير يا سارقًا في الليلة .

(٣) قد سبق ذكر رأي الكسائي صفحة ٨٧٩ تعليقة ٢ .

(٤) في ط : أن كونها .

(٥) فاطر ١ . وقد استدل الرضيُّ بالآية على أن الإضافة محضةٌ في فاطر السموات وجاعل الملائكة وإلا لما وصف بهما « الله » ، أقول : ما المانع من أن يكون اسمُ الفاعل بمعنى الماضي عاملا وتكون الإضافة محضةً في الوقت نفسه عند الكسائي ؟.

(٦) في ت : إليه محضة .

(٧) تكملة من ط .

قال سيبويه : تقول : مررت بعبد الله ضاربِك ، كما تقول : مررت بعبد الله صاحبِك ، أي المعروف بضربك ، كما تقول : (بزيد)[1] شبيهك ، أي المعروف بشَبَهِك ، فإذا قصدت هذا المعنى لم يعمل (اسم)[2] الفاعل في محل المجرور به نصبا ، كما في صاحبك[3] – وإن كان أصلُه اسمَ فاعل من صَحِبَ يصحب – بل تقدره كأنه جامد ، قال الله تعالى : ﴿ حَمٓ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ ﴾[4] .

ومثال اسمِ المفعول المضافِ إلى الأجنبي :– أي المنصوب – قولك : زيد معطَى الدارِ أي يُعْطَى الدارَ ، وعمرو مكسوُّ الجُبَّةِ ، أى يُكْسَى الجبةَ ، وحاله كحال اسم الفاعل المضاف إلى المنصوب – كما مر[5]– .

واعلم أن حالَ المصدر بخلاف الصفة ، فإن إضافتَه إلى معموله محضة ، وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى ، أما لفظا فلعدم موازَنَتِه ، وأما معنى فلأنه لا يقع موقع الفعل ، ولا يفيد فائدتَه إلا مع ضمِيمَةٍ ، وهي « أن » بخلاف الصفة ، فإنها تؤدي (مؤدَّى)[6] الفعل بلا ضميمة ، تقول : أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمرا ، أي أن ضَرَبَ ، وتقول زيد ضاربٌ عمرا أي يضرب عمرا ، فلِقوَّة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع ، إما ظاهر أو مضمَرٍ ، بخلاف المصدر كقوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ﴾[7] فإنه مجرد عن المرفوع[8] ، وكقولك أعجبني ضرب ، فإنه مجرد عن المرفوع والمنصوب ، فلما (كانت)[9] الصفةُ أقوى شَبَهًا بالفعل كانت أولى بعملها

---

(١) في جـ وص : برجل ، والصواب ما أثبته ، لأنه يمثل للمعرفة لا للنكرة .

(٢) تكملة من ص .

(٣) في الكتاب ١/ ٢١٣ : وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافةَ إلى المعرفة التي صارت صفةً للنكرة قد يجوز فيهن كلهِّن أن يكنَّ معرفةً ، وذلك معروف في كلام العرب ، يَدلّك على ذلك أنه يجوز أن تقول : مررت بعبد الله ضاربِك فجعلتَ « ضاربِك » بمنزلة « صاحبِك » .

(٤) غافر ١ – ٣ .

(٥) صفحة ٨٩٦ وما بعدها .

(٦) في ت، وص : معنى .

(٧) البلد ١٤ و ١٥ وتتمة الآية الخامسة عشرة : (ذا مقربة) .

(٨) في هذا ردٌّ على الرضي ، فقد قال في مواضع من شرحه : إنه لا يجوز حذفُ الفاعل .

(٩) في ت، وجـ وص : كان .

عملَ الفعل ، فكان تقدير الانفصال فيها أظهرَ ، فمن ثم كان إضافتُها إلى معمولها لفظيةً ، وإضافةُ المصدر إلى معموله محضةً ، فيختصُّ المصدرُ أو يتعرفُ بنسبته[1] إلى فاعله أو مفعوله ، لاشتهاره به ، كاختصاص الغلام برجل ، وتعرفهِ بزيد .

فإن قلت : فمقتضى ماذكرتَ أن يكون عملُ الصفة عملَ الفعل أولى من عملِ المصدر عملَه ، والأمرُ بالعكس ، وذلك أن المصدرَ في عمله لا يحتاج إلى شرط ، بخلاف الصفة ، فإنها تحتاج إلى الاعتماد ، واسم الفاعل (واسم)[2] المفعول يحتاجان إلى كونهما بمعنى المضارعِ مع الاعتماد – كما سيأتي في أبوابها[3] –.

قلت : إن الأمرَ كذلك ، إلا أن المصدر المتعديَ أَطْلَبُ لما هو فاعلٌ له ومفعولٌ من الصفة ، لأنه يطلُبُهما لكونهما من ضرورياته ، عقلا لا وضعا ، فبعدَ حصولهما له يكفيه للعمل فيهما أدنى مشابهةٍ للفعل ، واسما الفاعل والمفعول يطلُبانهما لتضمُّنِهما معنى المصدر الطالبِ لهما ، فبعد حصولِهما لَهُما يحتاجان إلى مشابهةٍ قويةٍ مع الفعل ، وبشروط حتى يعملا عمل الفعل .

فالمحصولُ أن طَلَبَ المصدرِ للفاعل والمفعول قويٌّ لكونه لذاته ، وعملَه فيهما ضعيف لكونه لمشابهةٍ ضعيفة مع الفعل – لفظا ومعنى – فلهذا كان المصدرُ المضافُ إلى أحدهما أكثرَ استعمالا من المصدر المُعْمَل فيهما ، وطلبَ الصفةِ للفاعل والمفعول ضعيفٌ لكونه بِتَضَمُّنِ المصدر ، وعملَهما فيهما قويٌّ لكونه لمشابهةٍ قوية مع الفعل لفظا ومعنى ، فلهذا إذا جررت – في اللفظ – فاعلَها فلابد من ضميرٍ فيها قائمٍ مقامَ الفاعل مرفوعٍ – وإن لم يكن في الحقيقة فاعلا – كقائمِ الغلامِ وحسن الوجهِ .

فإذا كانت أقوى – في العمل – من المصدر كان إضافتُها بتقدير الانفصال أولى من إضافة المصدر لأن انفصالَ الإضافة مبنيٌّ على العمل – كما ذكرنا[4] – لا على طلب الفاعل والمفعول .

---

(١) يعني بإضافته .

(٢) تكملة من ص .

(٣) ط ٢/ ١٩٩ – ٢٠٠ .

(٤) صفحة ٨٩٢ وما بعدها .

قوله : ولا تفيد إلا تخفيفا في اللفظ .

وذلك لما قلنا : إن مشابهتها للفعل قويةٌ ، فكان إعمالُها عمل الفعل أولى ، إلا أنه يُطلَبُ التخفيفُ اللفظي .

والتخفيفُ في اسمَي الفاعل والمفعول المضافَين إلى الأجنبي لا يكون إلا في المضاف ، وذلك بحذف التنوين أو النونين ، نحو ضاربُ زيدٍ ، ومعطَى الأجرةِ ، وضاربَا عمرٍو (ومكسوو)[1] الفراء .

وأما في اسمي الفاعل والمفعول المضافين إلى السببَين ، والصفة المشبهة فقد يكون[2] في المضاف والمضاف إليه معا ، نحو زيد قائمُ الغلامِ ومؤدَّب الخدامِ ، وحسنُ الوجهِ ، فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين ، وفي المضاف إليه بحذف الضمير ، واستتاره في الصفة ، وقد يكون في (المضاف وحده)[3] كقائمِ غلامِه ، ومؤدَّبِ خدامِ ، وحسنِ وجهِه ، عند من جوز ذلك – كما سيجيء في أبوابها[4] –.

وقد يكون في المضاف إليه وحده كالقائم الغلامِ ، والمؤدب الخدامِ ، والحسن الوجهِ .

فإن قلت : كيف ادعيت أنها لم تفد إلا التخفيف ، وقد علمنا بالضرورة أن التخصيصَ الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل ، إن لم يزد عليه ؟.

قلنا : التخصيص لم يحصل بإضافة ضارب إلى زيد ، بل كان حاصلا لضارب من زيد حين كان منصوبًا به – أيضا – بلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجره ، ومقصودنا أن الإضافة غير مخصِّصَة ولا معرِّفة .

قوله : ومن ثم جاز مررت برجل حسنِ الوجه .

أي من جهة أنها لم تفد تعريفا بل أفادت تخفيفا ، فمن جهة أنها لم تفد تعريفا جازت

---

(١) في ت وص : ومكسو ، وفي جـ وط : ومكسووا ، ولعل الأصوب ما أثبته .

(٢) يعني التخفيف .

(٣) في ص : في الصفات وحدها .

(٤) فصل الرضي ذلك في باب الصفة المشبهة ط ٢/ ٢٠٧ .

هذه المسألة ، وامتنع بزيدٍ حسنِ الوجه ، فلو أفادت تعريفا لم تجز الأولى ، للزوم كون المعرفةِ صفةً للنكرة ، ولجازت الثانية ، لكون المعرفةِ – إذن صفةً للمعرفة .

ومن جهة أنها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيدٍ ، لحصول التخفيف بحذف النون ، وامتنع الضاربُ زيدٍ لعدم التخفيف ، لأن التنوين في الأول سقط للألف واللام لا للإضافة .

قال المصنف : أجاز الفراء[1] نحو « الضاربُ زيدٍ » ، إما لأنه توهم أن لام التعريف (دخلها)[2] بعد الحكم بإضافتها ، فحصل التخفيفُ بحذف التنوين بسبب الإضافة ، ثم عُرِّف باللام ، وإما لأنه قاسه على الضاربِ الرجلِ والضاربك ، فإنه جاز الإضافةُ فيهما مع عدم التخفيف ، فليجز فيه أيضا[3] .

قال[4] : وكلا الأمرين غير مستقيم ، أما قوله : لأن لام التعريف (دخلها)[2] بعد الحكم بإضافتها فإنه رجمٌ بالغيب ، ومن أين له ذلك ؟ ونحن لا نحكم إلا بالظاهر ، فإنه – وإن أمكن ما قال – إلا أنا نرى اللامَ سابقة حِسًّا على الإضافة ، والإضافةُ في الظاهر إنما أتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام ، فكيف ينسبُ حذف (التنوين)[5] إلى الإضافة بلا دليل قاطع ، ولا ظاهر مرجِّح[6] .

وأما قياسه على الضارب الرجلِ فليس بوجهٍ ، وذلك أن الضارب الرجل – وإن لم يحصل فيه تخفيف بالإضافة – إلا أنه محمولٌ على ماحصل فيه التخفيف (مشبَّهٌ)[7] به ، وذلك هو الحسنُ الوجهِ والجرُّ فيه هو المختار ، وذلك لأنك لو رفعت الوجهَ لخلت الصفةُ من الضمير ، وهو قبيح – كما يأتي في باب الصفة المشبهة[8] – وأما النصبُ في مثله فتوطئةٌ للجر ، وذلك أنهم لما أرادوا الإضافة في الحسن وجهُه – بالرفع – لِقَصْد

---

(١) ونسبه إليه ابن السراج في الأصول ٢/ ١٤ .
(٢) في ط : دخلتها .
(٣) انظر شرحه لكافيته ٥٢ .
(٤) يعني ابن الحاجب .
(٥) في جـ : اللام .
(٦) انظر شرحه لكافيته ٥٢ .
(٧) في ص : مشبه .
(٨) ط ٢/ ٢٠٧ .

التخفيف حذفوا الضمير ، واستتر في الصفة ، وجيء باللام في المضاف إليه ليتعرف الوجهُ باللام ، كما كان متعرفا بالضمير المضاف إليه ، واللامُ بدلٌ من الضمير في مثل هذا المقام مطَّردا[1] ، وفي غيره أيضا عند الكوفيين[2] ، كما في قوله[3] :

٢٩٣- لِحافي لِحافُ الضيف والبُردُ برده[4]

والأولى أنه يقوم مقامه فيما لم يُشتَرَطْ فيه الضمير ، كما في البيت المذكور ، أما في الصلة أو الصفة إذا كانت جملةً - وغير ذلك مما يشترط فيه ضميرٌ - فلا ، فلما جيء باللام مع قصد الإضافة نصبوا - أوَّلا - ما قصد واجعلَه مضافا إليه ، تشبيها للفاعل بالمفعول ، فقيل الحسن الوجهَ ، كما يقال : الضارب الرجلَ لتصح الإضافة إليه ، لأنهم لو أضافوا إلى المرفوع لكان إضافةَ الوصفِ إلى موصوفه ، إذ الرافع من (الصفات)[5] نعتٌ المرفوع ، بخلاف الناصب مع المنصوب ، ألا ترى أن (قولك)[6] زيد ضاربٌ غلامُه عمرا ، الضارب هو الغلام دون عمرو ، وهم يراعون في الإضافة اللفظية حالَ الإضافة المحضةِ ، فكما لا يجوز في المحضة إضافةُ الصفِة إلى موصوفها - على الأصح كما يجيء[7] - لم يجيزوا في اللفظية - أيضا - مثلَ ذلك ، لكونها فرعَها فجعلوا المرفوع

---

(١) قال ابن الحاجب في شرحه لكافيته ٥٣ : وإنما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجهِ ، لأنهم لما شبهوا الحسن الوجهَ في النصب وصحة الإضافة بالضارب الرجل ، شبهوا الضاربَ الرجلِ في صحة الإضافة بالحسن الوجه ، وذلك إنما كان في الحسن الوجه لمجيء الألف واللام في الثاني ، فينبغي أن يشبَّه به ما كان موافقًا له في ذلك .

(٢) الكوفيون يرون أن (ال) تنوب عن الضمير في ربط المبتدأ بالخبر إذا وقع جملة ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴾ انظر المغني ٦٥٢ .

(٣) قائله مسكين الدارمي وقد مرت ترجمته صفحة ٥٧٧ وينسب إلى ولده عتبه وإلى عروة بن الورد وإلى العُجَير السلُولي .

(٤) عجزه : ولم يلهني عنه غزال مقنع والبيت في ديوان مسكين ٥١ وفي ديوان عروة ١٠٠ وفي البيان والتبيين ١/ ١٠ وفي شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ١٧١٩ وفي الأمالي الشجرية ٢/ ٢٠٥ وفي الخزانة ٤/ ٢٥١ .

يروى البيت في بعض المراجع : لِحافي لِحافُ الضيف والبيتُ بيتُه .. إلخ .

اللغة : يلهني : يشغلني ، غزال مقنع : أراد المرأة الحسناء .

الشاهد : استشهد به الرضي على رأي الكوفيين في أن (ال) في البُرد عِوضٌ عن الضمير المضاف إليه ، والتقديرُ : وبردي برده .

(٥) في ص : المضاف .

(٦) في ت : في ذلك ، وفي ص : في قولك .

(٧) صفحة ٩١٦ وما بعدها .

في صورة المنصوب ، حتى لا تكون كأنك أضفتَ الوصف إلى (موصوفه)[1] .

فتبين من هذا التطويل[2] أن المختارَ في الحسن الوجهِ جرُّ الوجه ، وأن نصبه تشبيهٌ له بالمفعول في نحو الضارب الرجلَ ، وأن التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره .

ثم نقول : كما شبه الحسنُ الوجهَ في النصب بالضارب الرجل – مع أن حقَّه الرفعُ ليصح إضافةُ الصفةِ إليه على ما تقدم[3] – شُبِّهَ الضارب الرجلِ – على سبيل التقاص – في الجر بالحسن الوجهِ ، مع أن حقه النصب .

وليس للفراء أن يقول : فليُشَبَّه الضاربُ زيدٍ بالحسنِ (وجهٍ)[4] وذلك لأن الحسنَ وجهٍ لا يجوز ، لما ذكرنا أن اللفظية مجراة مجرى المحضةِ ، فكما لا يُجَوَّزُ في المحضة إضافةُ المعرفة إلى النكرة ، فكذلك لم يُجوَّزْ ذلك في اللفظية .

ونسب ابنُ مالك إلى الفراء أنه يجيز إضافة نحو الضارب إلى المعرف من العلمِ وغيره ، أما إلى المنكر فلا[5] .

فعلى هذا له أن يقول : الضاربُ زيدٍ يشابه الحسنَ الوجهِ – أيضا – من حيث كون المضاف إليه معرَّفا ، وإن اختلف التعريفان .

والظاهر أن الفراء لا يفرق بين المعرَّف والمنكر – كما نقل عنه السيرافي – فإنه قال : إن الفراءَ يُجيزُ هذا الضاربُ زيدٍ ، وهذا الضاربُ رجلٍ ، ويزعم أن تأويله : هذا الْهُوَ ضاربُ زيدٍ ، وهذا الْهُوَ ضاربُ رجلٍ ، أي هذا الذي هَو ضارب زيد ، وضارب رجل ، فيجعل مابعد الألف واللام جملةً اسمية في التقدير ، ولا يوجب كون صلة الألف واللام فعليةً – كما هو المشهور عند النحاة –.

---

(١) في ط : موصوفها .

(٢) ليس الكلام الذي مر جميعه كلامَ ابن الحاجب ، ولكن بعضه كلام الرضي وبعضه كلام ابن الحاجب .

(٣) صفحة ٩٠٢ وما بعدها .

(٤) في ت : الوجه ، والصواب ما أثبته بدليل الكلام الذي بعده .

(٥) في التسهيل ١٣٧ – ١٣٨ : ولا يضاف المقرون بالألف واللام إلا إذا كان مثنى أو مجموعا على حدة ، أو كان المفعولُ معرَّفا بهما ، أو مضافا إلى معرف بهما أو إلى ضميره ، ولا يغني كونُ المفعول به معرفا بغير ذلك خلافا للفراء .

قال السيرافي : هذا قول فاسد : قال : ويلزمه هذا الحسنُ وجهٍ ، على تقدير هذا الذي هو حسنُ وجهٍ ، وهذا الغلامُ زيدٍ ، أي هذا الذي هو غلام زيد[1] .

قال المصنف : وأما قياسه على الضاربِكَ فلا يجوز[2] ، وذلك لأن في الضاربك قولين – كما يجيء عن قريب[3] – أحدُهما أنه ليس بمضاف ، بل الكاف منصوب على أنه مفعول ، فقياس الفراء حينئذ عليه مندَفِع من أصله ، والثاني أنه مضاف إلا أنه حمل في صحة الإضافة – وإن لم يحصل بها تخفيف – على ضاربك فإنه أضيف بلا نظر إلى التخفيف .

وإنما قلنا : إن إضافةَ ضاربك ليست للتخفيف ، لأنها لو كانت لأجله لم تلزم ، لأن الإضافة المقصودَ بها التخفيفُ لا تلزمُ الكلمةَ ، كما في ضاربِ زيدٍ وضاربٍ زيدًا .

وإنما (لزم)[4] نحوُ ضاربِك الإضافة لأن في آخره إما تنوينا أونونا ، وهما مشعران بتمام الكلمة ، والضميرُ المتصل في حكم تتمة الأول ، فلو لم يحذفا ، ولم تضف الكلمةُ ، لزم كونُ الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة ، فلما التزموا الإضافة في ضاربك – من غير نظرٍ إلى تخفيفٍ – حمل الضاربك عليه ، فأضيف أيضا بلا تخفيف ، لأنهما باب واحد ولا فرق بينهما إلا اللامُ[5] .

هذا زبدة كلام المصنف ، وفيه نظرٌ ، وذلك لأن للفراء أن يقول : إذا جاز لك حملُ ذي اللام في الضاربك – في وجوب الإضافة – على المجردِ منها ، لعلة في المجردِ دون ذي اللام ، وهي اجتماعُ النقيضين لو لم يُضَفْ ، لما ذكرتَ أنهما من باب واحد ، فهلا جازلي حملُ ذي اللام في الضارب زيد على المجردِ منها ، وهو ضاربُ زيدٍ ، في صحة الإضافة

---

(١) قال السيرافي في هامش الكتاب ١/ ١٠٣ : فإن قيل : لم لا تجوزُ إضافة الصفة إلى نكرة في اللفظ ، وليست الإضافة صحيحة ، فيقال : الحسنُ وجهٍ ؟ يقال : من قِبَل أنا إذا أعطيناها لفظَ الإضافة وإن لم يكن معناها معنى الإضافة لم يجز أن يكون خارجا لفظُها عن لفظ الإضافة الصحيحة .

(٢) في شرح ابن الحاجب لكافيته ٥٣ : وأما الضاربك وشبهه – فيمن قال : إنه مضاف – فلأنهم حملوه في صحة الإضافة على ضاربك ، ولما التزموا الإضافة من غير تحقيق تخفيف في ضاربك ، حملوا الضاربك عليه لأنه باب واحد ... فحصل من ذلك أنه لا يلزم من صحة إضافة الضاربك صحةُ إضافة الضارب زيد .

(٣) صفحة ٩٠٩ .

(٤) في ت : التزم .

(٥) يعني اللام في : الضاربك . وانظر شرح ابن الحاجب لكافيته ٥٣ . والشارح في نقله هذا لم يكتف بإيجاز كلام ابن الحاجب بل أضاف إليه شواهد وإحالاتٍ لم يذكرها ابنُ الحاجب .

لعلة حاصلة في المجرد ، دون ذي اللام ، وهي حصولُ التخفيف ، بناءً على أنهما من باب واحد ؟

هذا وينبغي أن يُعْرَفَ حالُ إضافة اسمِ الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ، ومعها ، وكذا حالُ الصفة المشبهة .

فاعلم أولا أن اسمي الفاعل والمفعول المضافين إلى ما هو من (سببهما)[1] في حكم الصفة المشبهة – كما يجيء – وأما اسما الفاعل والمفعول المضافان إلى الأجنبي المنصوب بهما فنقول :

إما أن يكون كلٌّ واحد منهما مجردا عن اللام أو معها ، وكل واحد منهما إما أن يليه مفعولٌ ظاهر أو مضمَر .

فالظاهرُ إن ولي المجردَ جاز إضافتُه إليه ولم تجب ، نحو ضارب زيد .

وإن ولي المقرونَ باللام جازت الإضافةُ إذا كان المقرونُ بها مثنى أو مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف ، بحذف (النونَين)[2] نحو الضاربا زيدٍ والضاربو زيدٍ .

وكذا يجوز إذا كان المفعولُ به معرفا (باللام)[3] – وإن كان الوصفُ (المقترنُ بها)[4] خاليا من نونِ المثنى والمجموع – نحو الضاربِ الرجلِ والضاربات الرجلِ ، والضوارب الرجل ، لمشابهته للحسن الوجهِ ، كما تقدم[5] ، أو مضافا إلى المعرف بها وهلم جرا ، نحو الضارب وجهِ فرسِ غلامِ أخي الرجلِ .

قال ابن مالك : أو مضافا إلى ضمير المعرَّف بها ، نحو الرجل الضارب غلامِهِ ، وذلك لجْرِي ضميرِ المعرّف باللام عنده مَجْرى المعرفِ باللام .

---

(١) في ت : شبههما .
(٢) في ت : التنوين ، وفي ص : النون .
(٣) في ص : بالألف واللام .
(٤) في ت وص : المقرون .
(٥) التسهيل ١٣٧ .

وكان على قياس قوله ، أن يجوز الضاربُه – على الإضافة – إذا عاد الضمير على ذي اللام ، ومذهبه أن الضاربه ليس بمضافٍ[1] .

بلى ، قد يُجْعَلُ ضميرُ المعرف باللام في التابع مثلَ المعرف باللام ، كما في قوله[2] :

٢٩٤– الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها[3]

لأنه يُحتَمَل في التابع مالا يحتمل في المتبوع – كما يجيء عن قريب[4] –.

وإن ولي المقترنَ باللام المجردَ عن (التنوين)[5] غيرُ ماذكرنا من المظهرات لم يجز إضافتُه إليه ، خلافا للفراء – كما مر[6] –.

وإن ولي المجردَ عن اللام أو المقرونَ بها مضمرٌ فحذفُ النون والتنوين فيهما واجب ، على الصحيح المشهور .

وحكى بعضُهم[7] جوازَ « ضاربُنْك وضاربُني » في الشعر وأنشد[8] :

٢٩٥ – وليس حامِلَنِي إلا ابنُ حَمَّال[9]

---

(١) منع ابنُ مالك إضافة اسم الفاعل المقرون بال إلى الضمير خلافا للرماني والمبرد (التسهيل ١٣٨) .

(٢) قائله الأعشى ميمون بن قيس ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ١١٨ .

(٣) عجزه : عوذًا تزجّي خلفها أطفالها والبيت في ديوانه ٧٩ وفي الكتاب ١/ ٩٤ وفي المقتضب ٤/ ١٦٣ وفي المقرب ١/ ١٢٦ وفي الهمع ٢/ ٤٨ وفي الدرر ٢/ ٥٧ وفي الخزانة ٤/ ٢٥٦ .

اللغة : الهجان : الإبل البيضُ . عوذا : جمع عائذ ، وهي حديثات النتاج قبل أن توفي خمس عشرة ليلة ، تزجي : تسوق .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرّف لأنه يجوز في التابع مالا يجوز في المتبوع ، فإن « عبدِها » بالجر معطوف على المائة ، وهو غير مقترن بال ، ولو كان مكانَ المعطوف عليه لما جاز أن يكون مضافا إليه .

(٤) صفحة ٩١٠ .

(٥) في ص : النونين .

(٦) فإنه أجاز إضافة نحو الضارب زيد – كما نقل عنه ابن مالك ، انظر صفحة ٩٠٤ .

(٧) في معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٨٦ : وربما غلط الشاعر فيذهب إلى المعنى فيقول : أنت ضاربُني ؟ يتوهم أنه أراد هل تضربُني فيكون ذلك على غير صحة ، قال الشاعر :

هل اللهُ من سَرْو العَلَاةِ مريحُني ولما تقسمْني النَّبارُ الكوانسُ

(٨) البيت مجهول القائل ، قال البغدادي في الخزانة ٤/ ٢٦٥ وهو من أبيات لم أرها إلا في الكامل للمبرد .

(٩) صدره : ألا فتى من بنى ذبيان يحملني وهذا البيت في الكامل للمبرد ١/ ٣٦٣ وقال قبله : أنشدنا أبو محلّم =

وقيل : بل النون للوقاية ، تشبيها (بيحملني)[1] وإن كان شاذًّا أيضا .

وقيل الرواية يحملني لا حاملني[2] . وأنشد أيضا[3] :

٢٩٦- هم الفاعلونَ الخيرَ والآمرونَه إذا ماخَشُوا من مُحدَث الأمر مُعْظَما[4]

قال سيبويه : البيت مصنوع[5] .

وأنشد أيضا[6] :

٢٩٧- ولم يرتفق والناسُ محتضرونَه جميعًا وأيدي المعتفينَ رواهِقُه[7]

= السعدي ، وفي الإنصاف ١٢٩ وفي الخزانة ٤/ ٢٦٥ و ٥/ ٣٩٦ .

أراد بني ذبيان : ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان .

ألا فتى : ألا للعرض والتحضيض ، قال البغدادي في الخزانة ٤/ ٢٦٨ - ٢٦٩ ولا يجوز أن تكون للتمني فيكون فتى مبنيا معها على الفتح لوجود الخبر ، وهو يحملني ، فإن التي للتمني لا خبر لها لا لفظا ولا تقديرا .

الشاهد : استشهد به الرضي على ما أجازه بعضهم من إبقاء النون الناتجة عن التنوين في اسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم ، قال : وقيل هي للوقاية وقيل الرواية يحملني .

(١) في ط : بيحمني .

(٢) رواه المبرد في الكامل ١/ ٣٦٣ يحملني ، ثم قال : وأنشد بعضهم : وليس حاملني إلا ابنُ حمال وهذا لا يجوز في الكلام ، لأنه إذا نون الاسم لم يتصل به المضمر ، لأن المضمر لا يقوم بنفسه ، فإنما يقع معاقبا للتنوين .. ولا يقع التنوين هاهنا .

(٣) هذا أيضا مجهول القائل . وسيأتي أن سيبويه يقول إنه مصنوع .

(٤) البيت في الكتاب ١/ ٩٦ وفي معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٨٦ وفي الموشح ١٤٩ وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور ٧ وفي ابن يعيش ٢/ ١٢٥ وفي الصحاح ٦/ ٢٥٥٩ بقافية مفظعا وفي الخزانة ٤/ ٢٦٩ .

اللغة : معظما : المعظم الأمر الذي يعظُم دفعُه .

الشاهد قوله : الآمرونه ، حيث أبقى نونَ الجمع مع إضافته إلى الضمير ، والصواب الآمروه .

(٥) قال سيبويه ١/ ٩٦ : وقد جاء في الشعر وزعموا أنه مصنوع ، ثم ذكر البيت وقال ابن عصفور بعد ذكر البيت في الضرائر الشعرية ٢٨ : وزعم بعضهم أن الهاء للسكت وذلك ضعيف ، لما يلزم من إدخالها على معرب ، وبابه أن لا يدخل إلا على مبني ، ومن تحريكها وحكمها أن تكون ساكنةً ومن إثباتها في الوصل وبابها ألا تلحق إلا في الوقف .

(٦) وقائل هذا البيت مجهول أيضا ، وقال عنه البغدادي في الخزانة ٤/ ٢٧٢ إنه مصنوع .

(٧) البيت في الكتاب ١/ ٩٦ وفي ما يجوز للشاعر للضرورة ٩٨ وفي المقرب ١/ ١٢٥ وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور ٢٨ وفي الخزانة ٤/ ٢٧١ . =

قال سيبويه : هذا لضرورة الشعر ، وجعل الهاء كناية[1] .

وقال المبرد : الهاء في الآمرونه ومحتضرونه للسكت ، (أجرى الوصل)[2] مجرى الوقف ، حركها تشبيها لها بهاء الضمير ، لما ثبتت وصلا[3] .

ثم إن الضمير بعد المجرد في موضع الجر بالإضافة إلا عند الأخفش[4] وهشام[5] ، فإنه عندهما في موضع النصب ، لكونه مفعولا ، وحذف التنوين والنون ليس عندهما للإضافة بل للتضادِّ بينهما وبين الضمير المتصل – على مامر[6] –.

وأما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه : إن لم يكن ذو اللام مثنى أو مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غيرُ نحو الضاربه[7] .

لاعتباره المضمرَ بالمظهرِ ، فالضاربه عنده كالضارب زيدًا ، لا يجوز فيه إلا النصبُ .

ويُحْتَمَل عنده بعد المثنى والمجْموع بالواو والنون أن يكون مجرورًا على الإضافة ومنصوبا[8] كما في قوله[9] :

= اللغة : يرتفق : الارتفاق الاتكاءُ على المِرفَق ، أي لم يشتغل عن قضاء حوائج الناس ، ويُحتَمَل أن تكون بمعنى لم يرفق بماله بل أنفقه ، محتضرونه : شهود عنده أو حاضرون ، المعتفين : الذين يطلبون المعروف والإحسان ، رواهقه : جمع راهقة من رهقه إذا غشيه وأتاه .

الشاهد قوله : محتضرونه حيث جمع الشاعرُ بين النون والضمير ضرورة .

(١) الذي في الكتاب ١/ ٩٦ هو : وقد جاء في الشعر وزعموا أنه مصنوع ، ثم ذكر البيتين ، ولم يقل غير ذلك .

(٢) في ط : لم يحذفها إجراءً للوصل .

(٣) قال المبرد في الكامل ١/ ٢٦٤ : وقد روى سيبويه بيتين محمولين على الضرورة ، وكلاهما مصنوع ، وليس أحدٌ من النحويين المفتشين يجيز مثل هذا ، ثم ذكر البيتين ، ثم قال : وإنما جاز أن تُبيِّنَ الحركةَ إذا وقفتَ في نون الاثنين والجميع لأنه لا يلتبس بالمضمر ، تقول : هما رجلانِهْ ، وهم ضاربونَهْ ، إذا وقفت ، ولا يجوز أن تقول : ضربتُهْ وأنت تريد ضربتُ ، والهاء لبيان الحركة ، لأن المفعول يقع في هذا الموضع ، فأما قولهم : ارمِه واغزُه فتَلَحق الهاء لبيان الحركة فإنما جاز ذلك لِمَا حذفتَ من أصل الفعل ، ولا يكون في غير المحذوف .

(٤) في التبصرة ١/ ٢٢٣ : فأما الأخفش فإن المضمر عنده في موضع نصب ، لأن اتصال الكناية عاقب التنوين والنون ، فصار بمنزلة مالا ينصرف ، إذ لا يمكنك أن تنون ولا أن تأتي بالنون مع المضمر . وانظر ابن يعيش ٢/ ١٢٤ .

(٥) التسهيل ١٣٧ .

(٦) صفحة ٩٠٧ وما بعدها .

(٧) الذي في الكتاب ١/ ٩٦ : وإذا قلت : هم الضاربُوك وهما الضارباك فالوجه فيه الجر ، لأنك إذا كففت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجهُ الجرَّ ، إلا في قول من قال : الحافظو عورة العشيرة .

أقول : لم أجد ماذكره الرضي في الكتاب .

(٨) الكتاب ١/ ٩٦ .

(٩) اختلف في قائله فقيل : عمرو بن امرئ القيس الخزرجي وقيل : شريح بن عمران ، وقيل : قيس بن الخطيم (الخزانة ٤/ ٢٨٣) .

٢٩٨ – الحَافِظُو عورةَ العشيرةِ[١]

بالنصب .

وقال الرمانيّ[٢] ، والمبردُ – في أحد قوليه[٣] – وجار الله[٤] : إن الضمير بعد ذي اللام مفردًا كان أو مثنى أو مجموعا مجرورٌ بالإضافة .

هذا كله فيما أضيف إليه اسمُ الفاعلِ والمفعولِ .

وأما في تابع المضاف إليه فسيبويه يجيز فيه مالا يُجَوِّزُ في المتبوع ، فأجاز الضارب الرجلِ وزيدٍ ، وهذا الضاربُ الرجل زيدٍ[٥] ، على أن يكون زيد عطف بيان ، وهو في الحقيقة البدلُ على ما يأتي في بابه[٦] .

فإن قدرتَ البدل قائما مقامَ المبدَل منه لم يجز ذلك ، وإن لم تقدره كذلك جاز – كما ذكرنا في باب المنادى[٧] – في نحو يا عالمُ زيدُ ، ويا عالم زيدٌ وزيدا .

---

(١) تمامه : لا :. يأتيهم من ورائنا وكف والبيت في الكتاب ١/ ٩٥ وفي المقتضب ٤/ ١٤٥ وفي الجمل ٨٩ وفي المحتسب ٢/ ٨٠ وفي اللسان (وكف) وفي الخزانة ٤/ ٢٧٢ و ٥/ ١٢٢ .

اللغة : العورة : المكان الذي يُخَافُ منه العدُو – العشيرة : القبيلة وكف : جور وعدول عن الحق .

الشاهد قوله : الحافظو عورة فإنه يحتمل عند سيبويه أن يكون الضميرُ بعد المثنى والمجموع بالواو والنون في محل نصب أو محل جر ، كما وقع الاسم الظاهر هنا منصوبا .

(٢) هو أبو الحسن على بن عيسى بن عبد الله الرماني ، كان من كبار النحويين ، أخذ عن أبي بكر بن السراج وابن دريد ، كان متفننا في علوم النحو واللغة والفقه والكلام على مذهب المعتزلة ، صنف كتبا كثيرة منها كتابه المشهور في التفسير والممدود الأكبر والممدود الأصغر ومعاني الحروف . توفي سنة ٣٨٤هـ (نزهة الألباء ٣١٨ – ٣١٩) . وانظر رأيه هذا في شرح الكافية الشافية ٩١٤ ونقل ابن يعيش في شرحه للمفصل ٢/ ٣١٤ أن الرماني حكى هذا الرأي عن سيبويه في شرحه للأصول .

(٣) ذكر المبرد في المقتضب أن الياء في (الضاربي) في محل نصب . انظر ١/ ٥٧ و ٢٤٨ و ٢٦٣ .

(٤) انظر المفصل بشرح ابن يعيش ٢/ ١٢٣ .

(٥) في الكتاب ١/ ٩٣ : ومثل ذلك في الإجراء على ماقبله : وهو الضارب زيدًا والرجلَ ، لا يكون فيه إلا النصبُ ، لأنه عمِلَ فيهما عَمَلَ المنوَّن ، ولا يكون : هو الضاربُ عمرو ، كما لا يكون هو الحسنُ وجهٍ ومن قال : هذا الضاربُ الرجلِ قال : هو الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله .

(٦) صفحة ١٠٧٣ ومابعدها .

(٧) صفحة ٤٥١ .

وقال المبرد : لا يَتْبَعُ مجرورَ ذي اللام إلا ما يمكن وقوعُه موقعَ متبوعه[1] فينشد[2] :

٢٩٩- أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرًا[3]

بنصب بشرًا لا غير ، حملًا على محل البكري[4] .

وقال : قد يعطَف على مجرور ذي اللام ما يكونُ في قوةِ ما يمكن وقوعُه موقعَه[5] - يعني المضافَ إلى ضمير ما فيه الألف واللام - لأنه في قوة المضاف إلى ما فيه الألف واللام ، كقوله :

الـواهبُ المائـةِ الهجـانِ وعبدِهـا[6]

وتقديره : وعبدِ المائة ، قال : وأما إذا (عطفت)[7] عليه نحو زيد ، أو غلام

---

(١) الأصول ١/ ١٣٥ - ١٣٦ وابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ٧٣ .

(٢) قائله المَرَّارُ بنُ سعيد بن حبيب بن خالد بن فضلة .. بن فقعس بن طريف ، ينسب تارة إلى فقعس وتارة إلى جدِّه الأعلى أسد خزيمة وهو من شعراء الدولة الأموية وقد أدرك العباسية (الخزانة ٤/ ٢٨٨ - ٢٨٩) وقال ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٦٩٩ : كان قصيرا مفرط القِصَر ضئيلا ، وكان يهاجي المُسَاوَرَ بنَ هِند .

(٣) عجزه : عليه الطير ترقبه وقوعًا والبيت في الكتاب ٩٣٨ وفي ابن يعيش ٣/ ٧٢ وفي المقرب ١/ ٢٤٨ وفي العيني ٤/ ١٢١ وفي الهمع ٢/ ١٢٢ وفي الدرر ٢/ ١٥٣ وفي الخزانة ٤/ ٢٨٤ .

اللغة : التارك : إما من الترك بمعنى الجعل والتصيير أو بمعنى التخلية . ترقبه : تنتظر انزهاقَ روحه ، لأن الطير لا يقع على القتيل وبه رَمَق ، وبشر هو بشر بن عمرو بن مَرْثَد . (الخزانة ٤/ ٢٨٥ - ٢٨٦) .

الشاهد : أنشده الرضي على أن المبردَ يرويه بنصب (بشر) لأنه لا يتبع مجرورَ ذي اللام - عنده إلا ما يمكن وقوعُه موقعَ متبوعه .

(٤) لم أجد البيت في المقتضب ولا في الكامل ، وانظر الأصول ١/ ١٣٥ - ١٣٦ وابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ٧٣ فقد نسبا ذلك إليه أيضا .

(٥) قال في المقتضب ٤/ ١٦٤ بعد ذكر البيت : الواهب المائة .. إلخ .

فإن قال قائل : ما بالك جررت « عبدِها » وإنما يضاف في هذا الباب إلى ما فيه الألف واللام تشبيها بالحسن الوجهِ ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : الواهب المائةِ والواهب عبدِها ؟

فإنما جاز هذا في المعطوف على تقدير : واهب عبدِها ، كما جاز رب رجلٍ وأخيه وأنت لا تقول : رب أخيه لكنه على تقدير : وأخٍ له .

(٦) تقدم تخريجه صفحة ٩٠٧ واستشهد به هنا على أن المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام في قوة المضاف إلى ما فيه الألف واللام .

(٧) في ط : عُطِفَ .

زيد ، فليس فيه إلا النصب ، حملا على (محل)[1] المجرور[2] .

ومذهبُ سيبويه قوي ، إذ قد يحتَمَل في التابع مالا يحتمل في المتبوع ، لأن الفتح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير ، ألا ترى إلى جواز قولهم : يازيد والحارثٌ وغير ذلك .

وأما الصفة المشبهة ، واسما الفاعل والمفعول اللازمان ، فإما أن تكون مجردةً من اللام ، أو مقرونةً بها .

فإن ولي المجردةَ منها ظاهرٌ سببيٌّ مرفوعٌ بها جاز إضافتُها إليه بعد نصه – كما ذكرنا[3] – وجاز تركها ، سواء كان (ذلك)[4] الظاهر (محلَّى)[5] باللام بدرجة أو بدرجات ، أو منكَّرا كذلك ، نحو قولك : حسن الوجهِ ، وحسن وجهِ أبي الغلام ، وحسن وجهٍ ، وحسن وجهِ أبي غلام ، أو مضافا إلى ضمير ذي اللام كذلك ، إذا لم يكن ذو اللام صاحبَ الصفة ، نحو « حسنُ وجهِ الأخ جميلُ فعلِه » .

وقد يضاف إلى ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبها ، نحو زيد حسن وجهه ، وهو قبيح عند سيبويه إلا للضرورة[6] . قال[7] :

٣٠٠– أقامتْ على ربْعَيْهِما جارتا صفا كميتَا الأعالِي جونَتَا مصطلاهما[8]

---

(١) ساقطة من ص .
(٢) انظر رأيه هذا في الأصول لابن السراج ٢/ ١٤ .
(٣) صفحة ٩٠٦ .
(٤) تكملة من ص وط .
(٥) ساقطة من ص .
(٦) في الكتاب ١/ ١٠٢ وقد جاء في الشعر حسنةُ وجهِها ، شبهوه بحسنة الوجه ، وذلك رديء .
(٧) قائله الشماخ بن ضرار وقد مرت ترجمته صفحة ٦٤٥ .
(٨) البيت في ديوانه ٣٠٨ وفي الكتاب ١/ ١٠٢ وفي الصاحبي ١٧٩ وفي أمالي المرتضي ٢/ ٣٠ وفي المقرب ١/ ١٤١ وفي الخصائص ٢/ ٤٢٠ وفي العيني ٣/ ٥٨٧ وفي الخزانة ٤/ ٢٩٣ .
اللغة : ربعيهما : الربع الدار والمنزل ، والضمير يعود إلى الدِّمنَتَين في قوله قبل :
أمن دِمنتينِ عرَّسَ الركبُ فيهما بحقل الرُّخامي قد أتى لبلاهما
جارتا : فاعل أقامت ، الصفا : الصخر الأملس ، والمقصود الاثفيتتان ، كميتا : مثنى كميت من الكمتةِ وهي الحمرة الشديدة المائلة إلى السواد ، والأعالي : أعالي الجارتين ، جونتا : تثنية جونة ، وهي السوداء ، مصطلاهما : مكان الصلاء أي الاحتراق بالنار .
الشاهد قوله : جونتا مصطلاهما ، فإن سيبويه استشهد به على أنه مثلُ زيدُ حسنُ وجهه حيث أضاف (جونتا) إلى اسم ظاهر مضاف إلى ضميرها .

وكذا ما هو في حكم المضاف إلى ذلك الضمير كقوله[1] :

٣٠١- رحيبُ قِطابِ الجيب منها رفيقةٌ بِجَسِّ النَّدامَى بضةُ المُتَجَرَّدِ[2]

إذا حذفت التنوين من رحيب ، ومثل هذا جائز مطلقًا عند الكوفيين[3] .

وقال المبرد : الضمير (الذي)[4] في مصطلاهما للأعالي ، لأن المعنى كميتا الأعليين[5] .

فيكون مثل « حسنُ وجهِ الأخ جميلُ فعلِه » .

وقد يجيء في باب الصفة المشبهة علةُ استقباحهم لمثل زيدٌ حسنُ وجهِه بالإضافة[6] .

والرواية الصحيحة في بيت طرفة رحيبٌ بالتنوين .

---

(١) هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي ، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى ، اتخذه عمرو بن هند في ندمائه ، ثم أرسله إلى عامله على البحرين بكتاب يأمُره فيه بقتله ، لأبيات بلغ الملكَ أن طرفةَ هجاه بها فقتله شابًا عام ٦٠ ق هـ وعمره ٢٠ أو ٢٦ سنة (الأعلام ٣ / ٣٢٤) .

(٢) البيت في ديوان طرفة ٣٠ وفي شرح القصائد السبع الطوال ١٨٩ وفي المحتسب ١/ ١٨٣ وفي اللسان (قطب) وفي الخزانة ٤/ ٣٠٣ .

اللغة : رحيب : من الرحب وهو السعة ، قِطابُ الجيب : مجتمَعُه وهو مخرج الرأس من الثوب ، والمراد أن القينة المذكورة في قوله قبله :

نداماي بِيضٌ كالنجوم وقينةٌ تروح علينا بين بُرْد ومُجْسَدِ

كانت توسع قطاب جيبها ، ليبدوَ صدرُها فيُنظَرَ إليه ويتلذَّذ به ، بجس الندامي : بتلمسهم الجاريةَ . بضة : بيضاء ناعمة البدن رقيقة الجلد ، المتجرد : ما سُتِر من جسمها عند تجريد الثياب عنه . (الخزانة ٤/ ٣٠٥ ، ٣٠٦) .

الشاهد قوله : رحيبُ قطابِ ، حيث روي بإضافة رحيب إلى قطاب ، وهي إضافة قبيحة بمنزلة الإضافة في نحو حسنةُ وجهِها ، وروي بتنوين رحيب وهو الصحيح .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) تكملة من ط .

(٥) لم أجد رأي المبرد هذا ولا البيت الشاهد في المقتضب ولا في الكامل . وذكره أبو علي الفارسي في المسائل المشكلة (البغداديات) ١٣٨ ، ١٣٩ ثم قال : ولست أعرف من قائلُ هذا القول .

ونقل البغدادي في الخزانة ٤/ ٣٠٢ ، ٣٠٣ عن ابن السراج في الأصول أنه قال : وقال غيره - يعني غير سيبويه ، ثم ذكر هذا الرأي ، ثم قال البغدادي : فقد بان لك مما نقلنا عنهم ، وهم أربابُ النقد في هذا العلم أن الرادَّ على سيبويه ليس المبردَ .. والشارح المحقق قال هو المبرد ، وفوق كل ذى علم عليمٌ . والله أعلم .

(٦) انظر ط ٢/ ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

وإن ولي المجردةَ ضميرٌ بارزٌ هو فاعلُها وجب إضافتُها إليه نحو زيد حسنُ الغلامِ كريمُه ، خلافا للكسائي[1] – على ما نقل عنه ابنُ مالك[1] –.

ولعله يجوِّزُ النصبَ فيه تشبيها بالمفعول ، كما في حسن الوجهِ ، ويحذفُ التنوينَ والنونين للمعاقبة لا للإضافة – كما ذكرنا من مذهب الأخفش وهشام[2] (في اسم الفاعل المجرّد)[3] .

وإن ولي ذاتَ اللام ظاهر سببي مرفوعٌ بها ، فإن أضفتها إليه وجب أن يكون ذا (لام)[4] بدرجة أو درجات ، نحو الحسن وجه أبي الغلام ، إذ لا يجوز الحسنُ وجهٍ ، ولا الحسنُ وجهه – لما يجيء في باب الصفة المشبهة[5] –.

وجوز ابنُ مالك أن يكون مضافًا إلى ضمير المعرّف باللام نحو الحسن الأخ والجميل وجه غلامه[6] .

وليس بوجه ، إذ ليس في الإضافة – إذن – تخفيفٌ ، وأيضا يلزم تجويزُ الحسنِ الغلامِ والجميلِهِ ، ولا يجوز – اتفاقا –.

بلى ، القياسُ جوازُ إضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى أو المجموع إلى أي ضمير كان ، وإلى المضاف إلى الضمير ، لحصول التخفيف بحذف النون ، كقولك : مررت بالرجلين الحسني غلامِهما والجميلَيه ، وكذا بالرجال الحسنِي الغلامِ والجميلي وجهِهِ .

---

(١) في التسهيل ١٣٩ – ١٤٠ وعملها – يعني عمل الصفة المشبهة – في الضمير جرٌّ بالإضافة إن باشرته وخلت من ال ، ونصبٌ على التشبيه بالمفعول به إن فُصِلَت أو قرنت بال ، ويجوز النصب مع المباشرة والخلوّ وفاقا للكسائي .

(٢) التسهيل ١٣٧ .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ت : اللام .

(٥) ذكر الرضي في سبب امتناعها في الجزء الثاني صفحة ٢٠٧ أنها في الحسن الوجهِ لم تفد الإضافةُ فيه خِفَّةً ، والمطلوب من الإضافة اللفظية ذلك ، أما في الحسن وجهٍ فإنها وإن أفادت التخفيف بحذف الضمير لكنها فرع المحضة فلا أقل من أن لا تكون على ضد ما هي عليه وهو تعريفُ المضاف وتنكير لمضاف إليه .

(٦) شرح ابن مالك للكافية الشافية ١٠٦٠ .

ويجيء في باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيدُ شرح[1] – إن شاء الله تعالى –.

ولا تضاف الصفة إلى مرفوع بها غيرِ سببي نحو قولك: مررت برجل طيبٍ في داره نومُك ، لئلا تبقى الصفةُ بغير مرفوع بها في الظاهر – كما ذكرنا في اسمَى الفاعل والمفعول[2] –.

قوله : المائة الهجان .

أي مائةُ الناقةِ ، والهجان : البيض ، يستوي فيه الواحد والجمع كالفلُكْ – على ما يجيء في باب الجمع[3] –.

قوله : وعبدِها .

أي العبد الذي يرعاها ، وتمام البيت : عوذًا تُزَجِّي خَلْفَها أطفالها .

العوذ جمع عائذة ، وهي الحديثةُ النّتاجِ ، وزَجَّى أي ساق .

---

(١) انظر ط ٢/ ٢٠٥ – ٢١٠ .

(٢) صفحة ٨٩٦ .

(٣) شرح الرضي للشافية ٢/ ١٣٥ – ١٣٦ .

إضافة الصفة إلى الموصوف

قوله : ولا يضاف موصوفٌ إلى صفته ، ولا صفةٌ إلى موصوفها ، ونحوُ مسجد الجامعِ ، وجانب الغربيِّ ، وصلاة الأولى ، وبقلة الحمقاءِ متأوَّلٌ ، ومثلُ جرد قطيفةٍ ، وأخلاق ثيابٍ متأولٌ ، ولا يضاف اسمٌ مماثلٌ للمضاف إليه في العموم والخصوص ، كليث وأسد ، وحَبْس ومَنْع ، لعدم الفائدة ، بخلاف كلّ الدراهم ، وعين الشيء ، فإنه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوهُ متأوَّلٌ .

اعلم أن الاسمين الجائزَ إطلاقُهما على شيء واحد على ضربين : إما أن يكون في أحدهما زيادةُ فائدة ، كالصفة والموصوف ، والاسم والمسمى والعام والخاص ، أو لا يكون .

والأول على ضربين : إما أن تجوز إضافةُ أحدهما إلى الآخر – اتفاقا – كالمسمى إلى الاسم ، والعام إلى الخاص ، أو يجوز على الخلاف كالصفة إلى الموصوف ، وعلى العكس .

والمتفَقُ على جواز إضافة أحدِهما إلى الآخر إما أن يَحْتاجَ (ذلك)[1] إلى التأويل أولا يحتاج .

فالذي (لا)[2] يحتاج إلى التأويل العامُّ – غيرَ لفظي الحي والاسم – إذا أضيفَ إلى الخاص ، نحو كل الدراهمِ ، وعين زيدٍ ، وطور سيناءَ ، ويوم الأحدِ ، وكتاب (المفصَّلِ)[3] ، وبلد بغدادَ ، ونحو ذلك .

---

(١) تكملة من ط .

(٢) ساقطة من جـ .

(٣) في ص : سيبويه .

وإنما جاز ذلك لحصول (التخصيص)[1] في ذلك العام من ذلك الخاص .

ولا ينعكس الأمرُ أي لا يضاف الخاصُّ إلى العام المبهَم لتحصيل الإبهام ، فلا يقال – مثلا – زيدُ نفسٍ ، لأن المعلومَ بعد ذكر لفظه وتعينه لا يكتسي من غيره الإبهامَ .

والذي يحتاج إلى التأويل المسمَّى المضافُ إلى الاسم ، كالاسم المضاف إلى لقبه[2] ، نحو سعيد كُرزٍ ، ونحو ذا وذات مضافَين إلى المقصود بالنسبة ، نحو ذا صباح وذات يوم ، وكذا لفظُ الاسم المضاف إلى المقصود بالنسبة ، كاسم السلام واسم الشيبِ ، ولفظ الحي مضافًا إلى ماهو المقصود بالنسبة نحو قالهن حيُّ رِباحٍ[3] .

وأما الاسم المضاف إلى اللقب فنقول :

إذا اجتمع الاسمُ مع اللقب وجب تأخيرُ اللقب ، لأنه أبيَنُ وأشهر من الاسم – كما يجيء في باب العلم[4] – ويجيء هناك أنه يجوز نصبُ اللقبِ المؤخَّر ورفعُه على القطع – سواء كانا مفردين أو مضافين أو أحدُهما مفردا دون الآخر – وأنه إن كانا مفردَين أو أولهما جاز إضافةُ الاسم إلى اللقب – أيضا – وهو الأكثر[4] .

وظاهر كلام البصريين أنك إذا لم تقطع الثانيَ – رفعا أو نصبا – وجب إضافةُ الأول إليه[5] .

وقد أجاز الزجاجُ والفراء[6] الإتباعَ أيضا على أنه عطفُ بيان ، وهو الظاهر ، نحوجاءني قيسٌ قفةٌ .

وإن كانا مضافين أو أولُهما لم تجز الإضافةُ ، بل يجب إما القطعُ لتضمُّن اللقبِ مدحًا أو ذما ، أو الإتباع على أن الثانيَ عطفُ بيان لأنه أشهر .

---

(١) في ت : التخفيف .

(٢) لعل الصواب : والاسم المضاف إلى لقبه .

(٣) نقل البغدادي في الخزانة ٤/ ٣٢٣ عن أبي علي في الإيضاح الشعري أنه قال : حكى أبو الحسن الأخفش في أبيات أنه سمع من يقول فيها : قالهنَّ حيُّ رِباحٍ .

(٤) ط ٢/ ١٣٩ .

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٢/ ٤٩ إذا لقبت مفردا بمفرد أضفته إلى الألقاب وهو قول أبي عمر ويونس والخليل ، وذلك قولك : هذا سعيدُ كرزٍ .. إلخ .

(٦) نسبه ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية إلى الكوفيين صفحة ٢٥٠ .

فإذا تقرر هذا قلنا : إن تأويلَ نحو سعيد كرزٍ أن يقال : المرادُ بالمضاف الذاتُ ، وبالمضاف إليه اللفظُ ، وذلك أنه كما يطلقُ اللفظ ، ويراد به مدلولُه ، يطلق أيضا مع القرينة ويرادُ به ذلك اللفظُ الدالُّ ، تقول مثلا جاءني زيدٌ والمراد المدلولُ ، وتكلمت بزيد والمراد اللفظُ . فمعنى جاءني سعيدُ كرزٍ أى ملقَّبُ هذا اللقب ، ولا ينعكس التأويلُ ، أي لا يقال : إن الأولَ دالٌّ والثاني مدلولٌ ، حتى يكون معنى سعيد كرزٍ اسمَ هذا المسمَّى ، لأنهم ينسبون إلى الأول مالا يصح نسبتُه إلى الألفاظ ، نحو ضربت سعيدَ كرزٍ وقال سعيدُ كرزٍ .

فإن قلت : فلم لَمْ تقدِّمُوا اللقبَ مضافًا إلى الاسم أو غيرَ مضاف ؟

قلت : قد تقدم أن المقصودَ ذِكْرُهما معًا ، ولو قدم اللقبُ لأغنى عن الاسم ، إذ اللقبُ يفيد تعيينَ الذات الذي يفيده الاسمُ مع زيادةِ وصفٍ يُمْدَحُ به الذاتُ أو يذَم ، فالذاتُ باللقب أشهرُ منها بالاسم .

وأما ذا وذات وما تصرف منهما إذا أُضيفت إلى المقصود بالنسبة فتأويلُها قريب من التأويل المذكور ، إذ معنى جئت ذا صباح ، أي وقتًا صاحِبَ هذا الاسم ، فذا من الأسماء الستة ، وهو صفةُ موصوفٍ محذوف ، وكذا جئته ذات يوم أي مدةً صاحِبَةَ هذا الاسم .

واختصاصُ ذا بالبعض ، وذات بالبعضِ الآخَر يحتاج إلى سماع .

وأما ذا صَبُوحٍ وذا غَبُوقٍ فليس من هذا الباب ، لأن الصبوح والغبوق ليسا زمانَين ، بل ما يشرب فيهما ، فالمعنى جئت زمانا صاحِبَ هذا الشراب ، فلم يضف المُسَمَّى إلى اسمه وقوله[1] :

٣٠٢- إليكم ذوي آل النبيِّ تطلعت نوازعُ من قلبي ظِماءٌ وألـبُبُ[2]

أي أصحابَ هذا الاسم .

---

(١) قائله الكميت بن زيد الأسدي ، وقد مرت ترجمته صفحة ١١٥ .

(٢) البيت في ديوان الكميت ١/ ١٠٢ وفي الخصائص ٣/ ٢٧ وفي المحتسب ١/ ٣٤٧ وفي ابن يعيش ٣/ ١٢ وفي اللسان (لبب) وفي الخصائص ٤/ ٣٠٧ .

اللغة : نوازع : جمع نزعة وهي الرغبة الملِحَّة ، ألبب : جمع لب ، وهو العقل .

الشاهد قوله : ذوي آل النبي فإن الإضافة فيه من إضافة المسمَّى إلى الاسم ، وليس قوله : ذوي زائدا . وقد قدره الرضيُّ بـ (أصحاب هذا الاسم) .

وجاءني ذوا سيبويه أي صاحبا هذا الاسم – كما يجيء في باب الجمع[1] –.

وأما قولهم آل حَمَ آل (مَرَامِر)[2] في السور فليس من هذا الباب ، إذ معناه السورُ المنسوبةُ إلى هذا اللفظ ، كما أن آل موسى بمعنى الجماعةِ المنسوبة إلى موسى .

وأما « حي » في نحو قولهم : هذا حيُّ زيدٍ فتأويلُه شخصُه الحي ، فكأنك قلت : « شخصُ زيدٍ » ، فهذا من باب إضافة العام إلى الخاص ، (وإنما ذكروا لفظ حيّ مبالغةً وتأكيدا)[3] فمعنى هذا حيُّ زيدٍ أي (المشارُ إليه)[4] عينُه وذاتُه لا غيرهُ ، وإنما ذكروا الذات بلفظ الحي توغُّلا في باب المبالغة ، فإذا قلت : فعله حيُّ زيد فكأنك قلت : فعلَه هو بنفسه وهو حيٌّ موجود ، لا أنه نُسِب إليه الفعلُ وهو معدوم . وهذا حيُّ زيد أي هو هو بعينِه حيا قائما لا ريب فيه ، ثم صار يستعمَل في التأكيد بمعنى ذاتِه وعينِه ، وإن كان (المشارُ إليه)[5] ميّتًا قال[6] :

٣٠٣- ألا قَبَحَ الإلٰهُ بني زيادٍ وحيَّ أبيهم قبح الحمار[7]

وقال[8] :

---

(١) ط ٢/ ١٨٦ .

(٢) في جـ وهامش رقم ٣ من ط ١/ ٣٨٦ : الر ، والمقصود بآل مرامر آل المر ، والله أعلم .

(٣) ساقط من ص .

(٤) ساقطتان من ص .

(٥) تكملة من ط .

(٦) قائله يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري أبو عثمان ، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية ، وهو شاعر غَزِلٌ ، وفد على عبد الملك بن مروان فأكرمه ، وصحب عبادَ بنَ زياد بن أبيه زمنا و لم يظفر بخيره فهجاه ، فسجنه ثم رق له وأخرجه ، توفي سنة ٦٩هـ (الأعلام ٩/ ٢٣٥) .

(٧) البيت في ديوان يزيد ١٤٣ وفي المحتسب ١/ ٣٤٧ وفي الخصائص ٣/ ٢٨ . وفي اللسان (حي) وفي الخزانة ٤/ ٣٢٠ .

اللغة : قبح الإله : في الخزانة ٤/ ٣٢٣ دعائية يقال : قبَحه الله يَقْبَحُه ، أي نحّاه عن الخير .

الشاهد قوله : حي أبيهم ، حيث استعمل حي هنا بمعنى عين أو ذات للتأكيد مع أن لفظ حيّ ضد الميت ، وأبوهم هنا ميّتٌ .

قال البغدادي في الخزانة ٤/ ٣٢٠ ، ٣٢١ ما ملخصه : إن الشارح فهم أن أباهم ميت فبنى كلامه عليه ، وإلا فلم يقل به أحد ، ثم نقل عن ابن السكيت في كتاب المذكر والمؤنث بأن مثل هذا لا يقال إلا والمضافُ إليه حيٌّ موجود ، ونقل ذلك أيضا عن ابن جني في المحتسب والخصائص .

(٨) قائله جبَّار بن سَلْمَى بن مالك من بني عامر بن صعصعة وهو جاهلي ، (الخزانة ٤/ ٣٣٥ ، ٣٣٦) .

٣٠٤- ياقُرَّ إنَّ أباك حيُّ خويلدٍ قد كنت خائفَه على الإحْمَـاقِ[١]

وقد حكم بعضُ النحاة بإلغاء كلمة حيّ وزيادته ، في مثل (هذا)[٢] الموضع المذكور[٣] ، كما حكموا بزيادة لفظ الاسم في قوله[٤] :

٣٠٥- إلى الحول ثم اسمُ السلامِ عليكُما ومن يَبْكِ حولًا كاملا فقد اعتذَرْ[٥]

وفي قوله :

٣٠٦- تداعينَ باسِمِ الشِّيبِ في متثلّم جوانِبُـــه مـــن بَصْرةٍ وسِلامِ[٦]

وفي قوله[٧] :

٣٠٧- لا ينعشُ الطرفُ إلا ما تَخَوَّنَه داعٍ يناديه بـاسمِ الماءِ مبغـومُ[٨]

---

(١) البيت في نوادر أبي زيد ١٦١ وفي الخصائص ٣/ ٢٨ وفي ابن يعيش ٣/ ١٣ وفي المقرب ١/ ٢١٣ وفي الخزانة ٤/ ٣٣٤ .

اللغة : قُرّ : مرخم قرة ، الإحماق مصدر أحمق الرجل ، إذا وُلِدَ له ولدٌ أحمقُ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن حيّ هنا مستعمَل للتأكيد بمعنى عين أو ذات ، وقد بناه على ما فهمه من أن أباه ميت .

نقل البغدادي في الخزانة ٤/ ٣٣٤ عن أبي علي في الإيضاح الشعري أن لفظ حي في هذه الشواهد زائد .

(٢) ساقط من ص .

(٣) نسب البغدادي في الخزانة ٤/ ٣٢٢ و ٣٣٤ هذا القول إلى أبي علي وصاحب اللبّ والزمخشري والمظفّري .

(٤) قائله لبيد بن ربيعة العامري، وقد مرت ترجمته صفحة ٦٤٤ .

(٥) البيت في ديوان لبيد ٧٩ وفي مجاز القرآن ١/ ١٦ وفي الخصائص ٣/ ٢٩ وفي المنصف ٣/ ١٣٥ وفي ابن يعيش ٣/ ١٤ وفي المقرب ١/ ٢١٣ وفي العيني ٣/ ٣٧٥ والخزانة ٤/ ٣٣٧ . قال البغدادي ٤/ ٣٣٩ : المراد من قوله : ثم اسم السلام عليكما : الكناية عن الأمر بترك ما كان أَمَرَهُمَا به .. وقيل المعنى : ثم حفظ الله عليكما . كما يقال للشيء المعجب : اسم الله عليك .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن لفظ اسم زائد عند بعض النحاة . وفي مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ١٦ : بسم الله ، إنما هو بالله ، لأن اسم الشيء هو الشيء بعينه قال لبيد ، ثم ذكر الشاهد هذا .

(٦) سبق تخريجه تحت رقم ٨ صفحة ٥٩ ، وأعاده البغدادي هنا برقم ٣٠٦ واستشهد به الشارح هنا على أن لفظ اسم زائد ، قال البغدادي ٤/ ٣٤٣ ما ملخصه : قال الشلوبين في حاشيته على المفصل : رَدَّ هذا بعضُ المتأخرين بسبب وجود (ال) في الشيب ، ورد عليه البغدادي بأنها زيدت للحكاية ، وأن الصاغاني قال : الشيب حكاية أصوات مشافر الإبل .

(٧) قائله ذو الرمة وقد مرت ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٨) البيت في ديوان ذي الرمة ٣٩٠ وفي الخصائص ٣/ ٢٩ وفي ابن يعيش ٣/ ١٤ وفي إصلاح المنطق ٢٧٣ وفي الضرائر الشعرية ٨٢ وفي الخزانة ٤/ ٣٤٤ .

=

وبإلغاء لفظ المقام في قول الشماخ[1] :

٣٠٨- ذَعَرتُ به القَطَا ونفيتُ عنه مقامَ الذئبِ كالرجُلِ اللَّعِينِ[2]

والحق أن الاسم في المواضع المذكورة له معنى ، فقوله اسم السلام أي لفظه الدالُّ عليه وكلمتُه ، يعني سلامٌ عليكم ، واسم الماء واسم الشيب أي صوتُ الماء وصوتُ الشيب ، إذ الاسم هو اللفظ والصوت ، والمسمَّى هو مدلولُ اللفظ والصوت .

والدليل على أن زيادة الاسم في مثله للتنصيص على أن المرادَ هو اللفظُ لا المدلولُ أنهم لا يقولون : (جاءني)[3] اسم زيدٍ بزيادة (اسم)[4] ، بل لا يكون لفظُ الاسم المحكوم بزيادته إلا مع ما يتعلق باللفظ ، نحو تداعين ويناديه ، فاسم السلام من باب عين زيد ، لأن السلامَ لفظٌ ، وكذا اسم الماءِ واسم الشيبِ ، أي صوت الماء الشيب ، فإن الماءَ والشيبَ صوتان .

= اللغة : ينعش : يرفع وزنا ومعنى ، وفاعله يعود على ساجي الطرف في قوله قبل :

كأنها أُمُّ ساجي الطرف أَخذَلَها مستودعٌ خَمَرَ الوعساءِ مرخـوم

ومعنى هذا البيت كأن خرقاء أم غزال ساج طرفه ، الطرف : النظر يصفه بكثرة النوم ، تخونه : تعهده ، مبغوم : بغام الناقة صوت لا تفصح به ، قال الأصمعي : مبغوم مردود إلى الصوت .. أشار بهذا إلى أنه صفة داع ، بمعنى أنه يجيبه ولده بماءْ ماءْ أيضا .

الشاهد : أنشده الرضي على أن لفظ اسم هنا مقحم .

قال البغدادي ٤/ ٣٤٤ : وزيادة الاسم هنا لا تتجه ، لأن الداعي هنا هو الظبيةُ وإنما دعت ولدها بقولها ماءْ ماءْ ، فلو كان على إقحام الاسم لقالت باسم ماءِ ماءِ ، والماء بالألف واللام ليس إلا الماءَ المشروبَ ، فكيف يريد حكايةَ صوتها .

ثم ذكر أن الشاعر ألْغَزَ في إيقاع الاشتراك اللفظي بين لفظ الماء وصوتها وذكر أن هذا الكلام أخذه الشلوبينُ عن أبي علي الفارسي .

(١) تقدمت ترجمته صفحة ٦٤٥ .

(٢) البيت في ديوانه ٣٢١ وفي المحتسب ١/ ١٠٩ وفي الفاخر ٧ وفي تفسير الطبري ١/ ٣٠٨ وفي تفسير القرطبي ٢/ ٢٥ وفي ابن يعيش ٣/ ١٣ وفي جمهرة أشعار العرب ٢٨ وفي الخزانة ٤/ ٣٤٧ .

اللغة : ذعرت : خوفت ونفرت ، القطا : جمع قطاة وهي أهدى الطير ، اللعين : المطرود المنفي ، والباء في به تعود إلى الماء المذكور في قوله قبله :

وماءٍ قد وردتُ لوصل أروى عليه الطيرُ كالورقِ اللُّجَينِ

الشاهد : أنشده الرضي على أن لفظ مقام في البيت ملغى ، وأن المراد نفي الذئب .

(٣) تكملة في ط .

(٤) في ت : الاسم . والأحسن ما أثبته .

وأما قوله : مقامَ الذئب ، فهو من باب الكنايات ، تقول : مكانُك مني بعيد ، أي أنت مني بعيد ، لأن من بعد مكانه فقد بعُدَ هو ، وإذا بَعَّدت الذئبَ فقد بعدت مكانَه الذي هو فيه .

والمختلَفُ في جوازِ إضافة أحدِهما إلى الآخر الموصوفُ وصفتُه .

فالكوفيون جوَّزوا إضافةَ الموصوفِ إلى صفته وبالعكس ، استشهادا للأول بنحو مسجدِ الجامعِ وجانبِ الغربي ، وللثاني ، بنحو جَرْدِ قطيفةٍ وأخلاقِ ثيابٍ ، وقالوا : إن الإضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين ، كما في جردِ قطيفةٍ ، أو بحذف اللام كمسجد الجامعِ ، إذ أصلهما قطيفةٌ جردٌ والمسجدُ الجامعُ[1] .

وهذه الإضافةُ ليست كإضافة الصفةِ إلى معمولها عندهم ، إذ ذاك (لا)[2] (يخصِّصُ ولا يعرف بخلاف هذا)[3] ، فإن الأولَ ههنا هو الثاني من حيث المعنى ، لأنهما موصوفٌ وصفة ، فتخصُّصُ الثاني وتعرُّفُه (يُخصِّص الأول ويُعرِّفه)[4] .

وأما نحو حسن الوجه ، فالحسنُ – وإن كان هو الوجهَ معنى – إلا أنك جعلته لغيره في الظاهر ، بسبب الضمير المستتر فيه الراجع إلى غيره ، فبعَّدتَه في اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد .

فعلى هذا تقول : هذا مسجد الجامع الطيبُ ، برفع الصفةِ .

والبصريون قالوا : لا يجوز إضافُة الصفة إلى الموصوف ولا العكس[5] .

ولهذا ينصبونَ المرفوعَ بالصفة إذا أريد الإضافةُ إليه نحو حسن الوجه – كما مر[6] – وذلك لأن الصفةَ والموصوف واقعان على شيء واحد ، فهو إضافة الشيء إلى نفسه .

---

(١) المسألة الحادية والستون من الإنصاف صفحة ٤٣٦ – ٤٣٨ .

(٢) ساقطة من جـ .

(٣) في ط : تخصص وتعرف بخلاف هذه ، وقال في الهامش تعليقة ٢ : وفي بعض النسخ : إذ تلك لا تخصص ولا تعرف بخلاف هذه .

(٤) في ص : بتخصُّص الأول وتعرفه .

(٥) انظر الإنصاف ٤٣٦ – ٤٣٨ .

(٦) صفحة ٩١٢ .

ولايتم لهم هذا مع الكوفيين ، لأنهم يجوِّزون إضافةَ الشيء إلى نفسه مع اختلاف اللفظين – كما يجيء من مذهب الفراء[1] –.

(ولو لم يجوِّزوه أيضا لجاز هذا ؛ لأن في أحدِهما زيادةَ فائدةٍ ، كما في نفس زيد)[2] .

وقال المصنفُ : لا يجوز ذلك ؛ لأن توافق الصفة والموصوف في الإعراب واجب[3] .

وليس بشيء ، لأن ذلك إنما يكون إذا بقيا على حالهما ، فأما مع طلب التخفيف بالإضافة فلا نُسلِّم له ، وهو موضعُ النزاع .

فعند البصريين نحو بقلةُ الحمقاءِ كسيفِ شجاعٍ ، أي المضاف إليه في الحقيقة هو موصوفُ هذا المجرور ، (إلا أنه)[4] حذف وأقيم صفتُه مُقامَه ، أي بقلة الحبة الحمقاء .

وإنما نسبوها إلى الحمق لأنها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الأقدام .

ومسجدُ الوقتِ الجامع ، وذلك الوقتُ يومُ الجمعة ، كأن هذا اليوم جامعٌ للناس في (مسجده للصلاة)[5] .

وجانب المكان الغربي ، وصلاة الساعة الأولى ، أي أول ساعةٍ بعد زوال الشمس .

ويجعلون نحو جرد قطيفةٍ بالتأويل كخاتَمِ فضةٍ ، لأن المعنى شيء جردٌ ، أي بالٍ ، ثم حذف الموصوفُ ، وأضيفت صفته إلى جنسها للتبيين ، إذ الجردُ يُحتَمَل أن يكون

---

(١) صفحة ٩٢٤ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) شرحه لكافيته ٥٣ ، وقد علل المنع بثلاث علل قال : لتعذر ذلك لفظا ومعنى ، أما الأول فلو ذهبت تضيف الموصوف إلى صفته لكنت معرِّفا للشيء بغير ما لم تقصد به الذات .. وأيضا فإن كونه صفةً يقتضي له حكمَ التبعية ، وكونه مضافا إليه يقتضي له حكمَ المقصود بالنسبة ، فكيف يكون الشيء تَبَعًا غير تبع ، وأيضا فإن الصفة تقتضي بأن تكون بإعراب الموصوف .. إلخ .

(٤) في ط : لأنه ، والعبارة ساقطة من ص .

(٥) في ص : مسجد للصلاة .

من القطيفة ومن غيرها ، كما كان خاتم محتمِلا أن يكون من الفضة ، ومن (غيرها)[1] فالإضافة بمعنى مِنْ .

ويجوز عندي أن تكون أمثلةَ إضافة الموصوف إلى صفته من باب طورِ سيناءَ ، وذلك بأن يُجْعَلَ الجامعُ مسجدا مخصوصا ، والغربيُّ جانبا مخصوصا ، والأُولى صلاةً مخصوصةً ، والحمقاءُ بقلةً مخصوصة ، فهي من الصفات الغالبةِ ، ثم يضاف المسجدُ والجانبُ والصلاةُ والبقلةُ المحتملةُ إلى هذه المختصة ، لفائدةِ التخصيص ، فتكون صلاةُ الأولى كصلاة الـ (الوتر)[2] ، وبقلةُ الحمقاءِ كبقلة الكُزْبُرَةِ ، وجانب الغربي كجانب اليمين[3] .

أما الاسمان اللذان ليس في أحدهما زيادةُ فائدةٍ كشحطِ[4] النوى ، وليث أسد ، فالفراء يجيز إضافةَ أحدهِما إلى الآخر للتخفيف ، قال : إن العربَ تجيز إضافةَ الشيء إلى نفسه إذا اختلفَ اللفظان[5] كقوله[6] :

٣٠٩- فقلتُ انجُوَا عنها نَجَا الجِلدِ إنه سيرضيكما منها سَنَامٌ وغارِبُه[7]

---

(١) في ط : غير .

(٢) في جـ وط : الوتيرة .

(٣) لعل هذا مما انفرد به الرضي .

(٤) الشحْط والشَّحَط : البعد .

(٥) في معاني القرآن للفراء ١/ ٣٣٠ وقوله : ﴿ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ ﴾ الأنعام ٣٢ ... جُعلت الدارُ ههنا اسمًا وجعلت الآخرةُ من صفتها ، ومثله مما يضاف إلى مثله في المعنى قوله ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ والحقُّ هو اليقين . وانظر ٢/ ٥٥ ، ٥٦ و ٢٨٦ و ٣/ ٤١ و ٧٦ و ١٠٩ .

(٦) ينسب البيت إلى أبي الغَمْر الكلابي ، وإلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت (الخزانة ٤/ ٣٦٠) .

(٧) البيت في المقصور والممدود لابن دريد ٢٩ وفي العيني ٣/ ٣٧٣ وفي شرح الأشموني بحاشية الصبان ٢/ ٢٤٣ وفي الخزانة ٤/ ٣٥٨ .

اللغة : النَّجَا : قيل مقصور من قولك : نجوت جلدَ البعير ، وأنجيته ، إذا سلخته ، وعن القالي : النَّجَا : ما سلخته عن الشاة والبعير . غاربه : الغارب مابين السنام والعنق .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على مايراه الفراءُ من جواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظَان .. ونقل البغدادي عن ابن السيرافي أنه قال : يريد قشرا عنها لحمَها وشحمَها كما يُقْشَرُ الجِلد .. ثم قال : ويؤخذ من هذا التفسير أن النجا هنا اسم مصدر بمعنى النَّجْو منصوب على أنه مفعول مطلق وليس اسمًا للجلد ، فلا يكون كما قاله الفراء .

والنجا هو الجلد .

والإنصاف أن مثلَه كثيرٌ لا يمكن دفعُه ، كما في نهج البلاغة (لَنَسَخَ الرجاءُ منهم شَفَقَاتِ وَجلِهِم)[1] وقوله : (وسكائكَ الهواءِ ورخاءَ الدَّعةِ)[2] .

ولو قلنا : إن بين الاسمين في كل موضع فرقًا لاحتجنا إلى تعسفات كثيرةٍ .

ومما اختُلِفَ فيه هل إضافتُه محضةٌ (أو)[3] لا على ما تقدم أفعلُ التفضيل فنقول :

هو في حال الإضافة على ضربين ، أحدُهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من أمثاله التي دل عليها لفظُ المضاف إليه ، وثانيهما لا يراد به ذلك – وقد يجيء ذكرُ أحكامه في بابه[4] –.

والمقصود ههنا ، أن إضافته بالمعنى الأول فيها الخلاف .

فعند ابن السراج[5] وعبد القاهر[6] وأبي علي[7] والجزولي[8] هي غيرُ محضة ، لكونها بمعنى (من) والجارُّ والمجرورُ في محل النصب بأنه مفعولُ أفعلَ ، كما لو ظهر مِنْ فإن الجار في قولك : أفضلُ من (القوم)[9] لابتداء الغاية ، والجار والمجرور مفعولُ أفضل ، فأفضلُ في أفضل القوم صفةٌ مضافة إلى معمولها ، الذي هو المجرور بعدَه (سواء انجرَّ بمِنْ ظاهرةً أو مقدرةً)[10] فهو كاسم فاعل مضاف إلى مفعوله نحو ضارب زيد .

---

(١) من كلام له في صفة الملائكة ، نهج البلاغة ١/ ١٩٥ قال : لم يَستعظِموا ما مضى من أعمالهم ولو استعظَموا ذلك لنسخ الرجاءُ منهم شَفَقَاتِ وَجَلِهم .

(٢) في ط : ورخاء الدعة ، وسكائك الهواء . وسكائك الهواء مذكورة في نهج البلاغة ١/ ١٧ من خطبة له يذكر فيها ابتداءَ خلق السماء والأرض وخلق آدم . قال : ثم أنشأ سبحانه فَتْقَ الأجواءِ وشَقَّ الأرجاءِ ، وسَكَائِكَ الهواءِ . قال المحقق : السكائك جمع سُكاكة ، وهي أعلى الفضاء ، كما قالوا : ذؤ وذوائب .

(٣) في ط : أم ، ولا يجيز البلاغيون مجيء أم بعد هل .

(٤) ط ٢/ ٢١٤ ومابعدها .

(٥) عندما تحدث ابن السراج عن ذلك في الأصول ٢/ ٧ و ٨ قال : فقولك : زيد أفضلُ منك ، وزيد أفضلُكُما في المعنى سواء ، إلا أنك إذا أتيت بمنك فزيد منفصلٌ ممن فضلته عليه ، وإذا أضفت فزيد بعضُ ممن فضلته عليه .

(٦) المقتصد ٨٨٤ .

(٧) الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ٨٨٤) .

(٨) جعل الجزولي مما إضافتُه غيرَ محضة إضافةَ أفعلَ إلى جنسه مرادا فيه معنى منْ (المقدمة الجزولية ق ٢٩) .

(٩) ساقطة من ط .

(١٠) تكملة من ط .

ومعنى من الابتدائية في أفضل من القوم أنه ابتدأ زيدٌ في الارتقاء والزيادة في الفضل ، من مبدأٍ هو القوم ، بعد مشاركتهم له في أصل الفضل ، إلا أنه لنقصان درجته في مشابهة اسم الفاعل عن الصفات المشبهة – كما يجيء في بابه[1] – لا يرفع فاعلا مظهرا إلا بشرائطَ – تأتي في بابه[2] – ولا ينصبُ مفعولا صريحا ، ولا شبيهَ مفعولٍ ، فلا يقال : أحسن الوجهَ ، بل يرفع مضمَرا ، ويعمل نصبا في محل الجار والمجرور لضعفه ، وينصب التمييزَ الذي تنصبُه الجوامدُ أيضا ، كما في عشرون درهمًا ، نحو (أحسنُ)[3] وجهًا .

ودليل تنكيره قولُ الشاعر[4] :

٣١٠ – مَلِكٌ أضلعُ البريةِ لا يو جـدُ فيها لما لَدَيـهِ كِفَـاءُ[5]

(وقوله[6] :

٣١١ – ولَمْ أَرَ قومًا مثلَنا خيرَ قومِهم أقلَّ بِه منا على قومهم فَخْـرا)[7]

ومذهب سيبويه ، أن إضافة أفعلِ التفضيل حقيقيةٌ مطلقا[8] .

(١،٢) ط ٢/ ٢١٩ – ٢٢٠ .

(٣) في جـ : الحسن .

(٤) قائله الحارث بن حلزة اليشكري ، وقد مرت ترجمتُه صفحة ٢٣١ .

(٥) البيت في شرح القصائد السبع الطوال ٤٧٦ وفي الخزانة ٤/ ٣٦١ .

اللغة : أضلع : أقوى وأشدُّ تحملا ، كِفاء : مثل .

الشاهد : أنشده الرضي على أن أفعلَ إذا أضيف إلى ما هو بعضٌ منه فإن إضافته لفظيةٌ بدليلِ هذا البيت . فإن « ملك » نكرةٌ ، وقد وصف بأضلع البرية . قال البغدادي ٤/ ٣٦٣ – ٣٦٤ : وروي ملكٌ أضْرَعَ البريةَ ، على أنه فعل ماض ، أي أذلَّ البريةَ وقهرها .. وحينئذ لا شاهد فيه .

(٦) قائله زيادة بن زيد الحارثي ، من بني الحارثِ بن سعد أخو عُذرةَ ، قال أبو رياش : هو زيادةُ بن زيد من سعد هذَيم بن لَيث ، وزيادةُ شاعرٌ إسلامي في الدولة الأموية ، قتله ابن عمه هُدْبَةُ بن خَشْرَم (الخزانة ٤/ ٣٦٦) .

(٧) البيت في شرح الحماسة للمرزوقي ٢٤٤ وفي الخزانة ٤/ ٣٦٤ .

المعنى : قال البغدادي ٤/ ٣٦٥ : لا نبغي على قومنا ولا نتكبر عليهم ، بل نعدهم أمثالنا ونظراءنا ، فنباسطهم ونوازنهم قولا بقول وفعلا بفعل .

الشاهد قوله : خيرَ قومهم فإنه أضاف (خير) إلى قومهم ، و لم يستفد تعريفا ، لذا وَصَفَ بها النكرة « قوما » ، ونقل البغدادي في الخزانة ٤/ ٣٦٤ عن الشلوبين في حاشية المفصل أنك إنْ جعلت خيرًا من الخير الذي هو ضد الشر لم يكن من هذا الباب ، قال : وجوز شراحُ الحماسة أن يكون خيرَ قومِهم بدلا من قوما . اهـ . وهذا الشاهد تكملة من جـ وط .

(٨) الكتاب ١/ ١٠٥ .

وذلك أنه في حال الإضافة على ضربين :

أحدُهما : أن يكون بعضَ المضاف إليه كأيّ ، فيدخلَ فيه دخولَ أيّ فيما أضيف إليه ، والمعنى : أن صاحبَه مفضَّل في المعنى الذي وضع له المصدرُ ، المشتقُّ هو منه ، على كل واحد واحد مما بقي بعدَه ، من أجزاء المضاف إليه ، فإن زيدا في قولك : زيدٌ أظرف الناس مفضَّل في الظرافة على كل واحد ممن بقي بعدَ زيد من أفراد الناس ، فالمعنى (زيد)[1] بعضهم الزائدُ في الظرافة على كل واحد ممن بقي منهم بعده .

ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه ، لأنك لم تفضِّلْه على جميع أجزاء المضاف إليه بل على ما بقي من المضاف إليه بعدَ خروج هذا المفضَّل منه ، فالإضافة في هذا المعنى بتقدير اللام ، كما في قولك بعضُ القوم وثلثُهم وجزؤهم ، وأحدُهم ، ولو كان بتقدير مِن الابتدائية لجاز زيدُ أفضلُ عمرو ، كما يجوز زيد أفضلُ من عمرو ، ولو كان بتقدير من المبيِّنة – كما في خاتم فضة لوقع اسمُ المضاف إليه مطَّردًا على المضاف – كما ذكرنا في صدر هذا الباب[2] – ولا يقع (كما في نحو)[3] هذا أفضلُ القوم .

فإذا كان إضافتُه بهذا المعنى كإضافة بعض القوم ، فهو بتقدير اللام مثلُه ، فتكون محضةً ، بدليل قوله تعالى : ﴿ فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾[4] .

وقوله : أضلعُ البرية[5] خبرُ مبتدأ محذوف ، أي هو أضلعُ البرية (وخيرَ قومهم[6] نُصِبَ على المدح)[7] .

وثانيهما : (أن يكون أفعلُ)[8] مفضلا على جميع أفراده مطلقا ، ثم نضيفه إلى شيء للتخصيص ، سواءٌ كان ذلك الشيء مشتملا على أمثال المفضَّل ، نحو زيد أفضل

---

(١) ساقطة من ط ومثبتة في هامشه .

(٢) صفحة ٨٨٠ .

(٣) في ت : نحو .

(٤) المؤمنون ١٤ ، واستشهد بها على اكتساب المضاف التعريف من المضاف إليه ، لوقوعه نعتا للمعرفة .

(٥) في البيت المذكور صفحة ٩٢٦ وهو : مَلكٌ أضلعُ البريةِ لا يوجد فيها لما لديه كِفاءُ .

(٦) في قول الشاعر :

ولم أرقومًا مثلَنا خيرَ قومِهم ... أقلَّ به منا على قومِهم فخرًا

(٧) تكملة من ط .

(٨) في ط : أن أفعل يكون ، وفي ص : أن يكون مفضلاً .

إخوته ، أو لم يكن نحو زيد أفضل بغدادَ ، أي أفضل أفرادِ نوع الإنسان ، وله اختصاصٌ ببغداد ، فالإضافة فيه لأجل التخصيص ، كما في غلامِ زيدٍ ومصارعِ مصرَ ، لا لتفضيله على أجزاء المضاف إليه .

فهذه الإضافةُ محضةٌ اتفاقا بمعنى اللام .

ثم نقول : (أفعلُ)[1] بالمعنى الأول إما أن تضيفَه إلى المعرفة (أو النكرة ، فإن أضفته إلى المعرفة)[2] لم يجزْ أن تكون مفردةً ، نحو « أفضلُ الرجلِ ، وأفضل زيدٍ ، إذ لا يمكن كونُه بعضَ المضاف إليه ، بلى ، إذا كان ذلك الواحدُ من أسماء الأجناس التي يقع مفردُها على القليل والكثير ، نحو البَرْنِيُّ[3] أطيب التمرِ جاز ، والرجل ليس جنسا بهذ المعنى ، فنقول : زيد أفضل الرجلَين أي أحدهما المفضَّل على الآخر ، وأفضل الرجال ، أي أحدهم المفضل على كل واحد من الباقين .

وأما إذا أضفته إلى النكرة فيجوز إضافتُه إلى الواحد والمثنى والمجموع ، نحو زيدٌ أفضل رجل ، والزيدان أفضل رجلين ، والزيدون أفضل رجالٍ ، فيتطابقُ صاحبُ أفعل والمضافُ إليه إفرادًا وتثنية وجمعا ، ويجوز إفرادُ المضاف إليه ، وإن كان صاحبُ أفعل مثنى أو مجموعا قال تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾[4] .

وحكم أيّ في الإضافة حكمُ أفعل ، يعني أنك إذا أضفت أيًّا إلى المعرفة فلابد أن يكون المضافُ إليه مثنى أو مجموعا ، وإذا أضفت إلى النكرة جاز كونُ المضاف إليه مفردًا أو مثنى ومجموعا .

والعلة في ذلك أن أيًّا – استفهامًا كان أو شرطا أو موصولا – موضوعٌ ليكون جزءا من جملةٍ معينة بعدَه ، مجتمعةٍ منه (ومن مثله ومن مثليه)[5] ومن أمثاله ، وكذا أفعل المضاف بالمعنى الأول .

---

(١) في جـ وط : أفضل .

(٢) ساقط من ص .

(٣) البرني : ضرب من التمر أصفر مدور ، وهو أجود التمر ، واحدته بُرْنِيَّة (اللسان ١٦/ ١٩٤) .

(٤) البقرة ٤١ .

(٥) تكملة من جـ وص .

فقولنا : جزء من جملة يخرج نحو : الفرس أَفْرَه[1] البغالِ ، ويوسف أحسنُ إخوته ، فإنه لا يجوز مثلُه بالمعنى الأول ، إذ ليس جزءًا من جملةٍ بعدَه .

وقولنا : معينة ليخرج نحوُ زيد أفضل رجلينِ أو رجالٍ ، فإنه لا يجوز ، إذ لا فائدة في كونه أفضل من بين جملة غير معينة من عُرْضِ الرجال ، وكذا يخرج نحو أي رجلين زيد وأي رجال هو ، فإنه لا يجوز ، إذ وَضْعُ أيٍّ للتعيين ، وكيف يتعين واحدٌ من جملة غيرِ متعيّنة ؟

وقولنا : مجتمعةٍ منه ومن أمثاله يخرج نحو وجه زيد أحسنُه ، ونحو قولك : أيُّ زيدٍ أحسنُ أَوَجْهُه أم يدُه أم رجلُه ؟ فإنه لا يجوز ؛ لأن زيدا لم يجتمع من الوجه وأمثاله ، وكذا لا يجوز أيُّ بغدادَ أطيبُ ؟ أي ، أي دورها ؟ إلا أن يقدر المضاف ، أي أحسن أعضائه ، وأي أعضاء زيد ، وأي دور بغداد .

فأي ؛ موضوع لتعيين بعضٍ من كلٍّ معيَّنٍ ، وأفعل – بالمعنى الأول – لتفضيل بعضٍ من كلٍّ معين بعده على سائر أبعاضه .

فإذا تقرر هذا قلنا : لم يجز زيدٌ أفضل الرجل ، وأيُّ الرجلِ هذا ؟ لأن الرجل ليس كلًّا يشمل زيدًا وغيره ، بخلاف قولك : البَرْنيّ أطيبُ التمر ، وقولك : أيُّ التمرِ هذا ، لكون التمر جنسا يقع على القليل والكثير .

وجاز أفضلُ الرجلين وأيّ الرجلين لكون المضاف فيهما (بعضا)[2] من الجملة المعينَة بعده ، وهي المثنى . وكذا أفضل الرجال وأي الرجال ، سواءٌ أردتَ بهذا الجمع معهودَين معينين أو جنسَ الرجال ، إذ هو على كلا التقديرين جملة معينة .

وإنما جاز أي رجل هو ، وأي رجلين هما ، وأي رجال هم ، مع أن المجرور في جميعها ليس – في الظاهر – جملةً معينة كما شرطنا ؛ لأن المراد بكل واحدٍ من هذه المجرورات الجنسُ مستغرقا مجتمعا من المَسْؤول ومن أمثاله ، فتكون في الحقيقة (جملةً معينة)[3]

---

(١) تقدم بيان معناه صفحة ٧١٤ .

(٢) في ط : بعضها ، والصواب ما أثبته .

(٣) ساقطتان من ط .

منقسمةً إلى المسؤول وأمثاله ، كما شرطنا – فمعنى أيّ رجل ، أي قسم من أقسام الرجال ، إذا قُسِّموا رجلا رجلا ، وأي رجلين ، أي أي قسم من أقسام هذا الجنس إذا قُسِّم رجلين رجلين ، وأي رجال، أي أيّ قسم من أقسام هذا الجنس إذا صُنِّفُوا رجالا رجالا .

وكذا في أفعل نحو زيد أفضل رجل ، أي أفضل أقسام هذا الجنس ، إذا كان كلُّ قسم منه رجلا ، والزيدان أفضل رجلين ، أي أفضل أقسام هذا الجنس ، إذا كان كلُّ قسم رجلين ، والزيدون أفضل رجالٍ ، أي أفضل أقسام هذا الجنس إذا كان كلُّ قسم رجالا .

فأفعل سواء أضفته إلى المعرفة أو إلى النكرة لتفضيل صاحبِه على كل ما هو مثله من أجزاء ما بعدَه إفرادا أو تثنية أو جمعا ، فلهذا لم يجز الزيدان أفضل الرجلين ، لأن الرجلين ليس لهما أجزاءٌ مثلُ الزيدين تثنيةً ، بل هو جزء واحد مثلُ الزيدين ، وجاز زيد أفضل الرجال أو الزيدان أو الزيدون أفضل الرجال ، لأن الرجال يصح تجزئتها رجلا رجلا كزيد ، ورجلين رجلين كالزيدَين ، ورجالا رجالا كالزيدِين .

ولا تظنن أن صاحبَ أفعل التفضيل مفضَّلٌ على مجموع أقسام المضاف إليه ، فتقول في زيد أفضلُ الرجال ، إنه أفضل من مجموع الرجال ، من حيث كونُه مجموعا ، فإنه غَلَطٌ ، بل معناه أنه أفضل من كل رجلٍ (رجلٍ)[1] هو قسمٌ من أقسام الرجال ، كما كان في النكرة سواء .

وكذا « أي » لتعيين قسم من أقسام المضاف إليه – معرفةً كان أو نكرةً – فلا يجوز أي الرجلين هذان ، إذ ليس للرجلين أقسامٌ كلُّ واحد منها مثنى حتى يُعَيِّنَ أحد تلك الأقسام .

ويجوز أي الرجال هذا ، وأي الرجال هذان ، أو هؤلاء ؛ لأن الرجال – كما قلنا – يصح تجزئتُها أفرادا أو مثنيات أو جُموعا .

---

(١) تكملة من ص وط .

فإن قيل : فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس بأحد أجزائه في النكرة حتى قلت: أفضل رجلٍ وأفضل رجلَين ، وأفضل رجالٍ ، ولم يجز مثل ذلك في المعرفة .

قلت : لأن المنكَّر لا يختص في أصل وصفه بواحد بعينه ، فصح أن (يعبَّر)[1] به عن كل واحدٍ واحدٍ على البدل ، إلى أن يفنَى الجنسُ تحقيقا ، بخلاف المعرفة ، فإنها لتخصيص بعض الأجزاء وتعيينه ، فلا يطلق مع ذلك التعيينِ على غيره ، وأيُّ وأفعلُ لا يضافان إلا إلى جملة ذات أجزاء – كما قلنا[2] – ولا يضافان إلى ما يكون تَجَزُّؤُه بالعطف ، نحو أي زيدٍ وعمروٍ ، ولا زيد أفضل زيدٍ وعمرٍو .

فإن تكرر المجرورُ بالعطف فيهما فلأجل تكرُّر المسؤول عنه في أي ، والمفضلِ في أفعل ، نحو زيد وهند أفضلُ رجلٍ وامرأةٍ ، وأيُّ رجل وامرأة هذَا وهذِه .

وأما قولهم : أيِّي وأيُّك ، فالمرادُ به أينا (لكنهم)[3] قصدوا التنصيصَ على أن المراد المتكلمَ والمخاطَب ، إذ كان لا يدل عليه الضميرُ في أينا ، فصرحوا بالضميرَين ، فوجب إعادةُ « أيٍّ » رعايةً لحق المعطوف والمعطوف عليه ، إذ لا يعطف على الضمير المجرور ، ولا يعطف الضمير المجرورُ على شيء إلا بإعادة الجار ، فتكرير « أيّ » للمحافظة على اللفظ لا المعنى ، كما في قولك : بيني وبينك ، مع أن مثلَ هذا لا يكون إلا في ضرورة الشعر قال[4] :

٣١٢– فأيِّي مَا وأيُّك كان شرا فقِيدَ إلى المُقامة لا يَرَاهَا[5]

---

(١) في ط : يعتبر .

(٢) صفحة ٩٢٩ .

(٣) في ص : إلا أنهم .

(٤) قائله العباس بن مرداس وقد مرت ترجمته صفحة ١٠٥ .

(٥) البيت في الكتاب ١/ ٣٩٩ وفي مجاز القرآن ٢/ ٨١ و ١٠٢ وفي تفسير الطبري ١٩/ ٢١ وفي ابن يعيش ٢/ ١٣١ وفي المقرب ١/ ٢١٢ وفيه فإني ما وأيك ، ولعله خطأ طباعي ، فإنه استشهد به لما ذكره الشارح وفي اللسان (أيا) ١٨/ ٥٩ وفي الخزانة ٤/ ٣٦٧ .

المخاطب في وَأيك هو خُفافُ بن نَدبةَ الصَّحابي المذكور في قوله قبل :

ألا مـن مبلـغ عنـي خُفافًـا ألوكًـا بـيتُ أهـلِك مُنتهاهـا

المُقامة : المجلس ، أراد الدعاء على من كان منهما شرا من الآخر بالعَمَى في الدنيا حتى يقادَ إلى مجلسه .

الشاهد : قوله : فأيي ماوأيك فإن القياس أن يقول فأيُّنا ، ولكنه قال هذا ضرورة .

وجاء مثله في الضرورة[1] :

٣١٣ - ... أظلِمي وأظلمُه[2]

وأيٌّ معربٌ ، مع أن فيه إما معنى الشرط أو الاستفهام ، أو هو موصول للزومه للإضافة المرجِّحَة لجانب الاسمية المقتضية للإعراب .

ولا يحذف المضاف إليه إلا مع قيام قرينةٍ تدل عليه ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَيًّامَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾[3] أي أيِّ اسمٍ .

وتجريدُها من التاء مضافةً إلى مؤنث أفصحُ من لحاق التاء - كما يجيء في الموصول[4] - قال تعالى : ﴿ بِأَيِّ أَرْضٍ تَموتُ ﴾[5] .

قوله : ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم .

أي لا يقال نحو : كلُّ الجميعِ ولا جميعُ الكلِّ ، فإنهما متماثلان في العموم .

قوله : ليثُ أسدٍ وحبسُ مَنْعٍ .

مثالان للخصوص : الأول[6] عين والثاني[7] معنى .

قوله : عين الشيء .

يريد بالشيء شيئا معينا ، كزيد وعمرو ، كما تقول : عين زيد ، وإلا فالشيءُ أعمُّ من العين .

---

(١) لم أهتد إلى قائله .

(٢) البيت يتمامه :

يارَبَّ موسى أظلمي وأظلمه فاصبب عليه مَلَكا لا يرحمه

وهو في المقرب ١/ ٢١٢ وفي الهمع ١/ ١١٠ وفي الدرر ١/ ٨٠ وفي التصريح ١/ ٢٩٩ وفي الخزانة ٤/ ٣٦٩ يقول : ياربَّ موسى أينا كان أظلمَ لصاحبه فسلِّط عليه ملكا لا يرحمُه .

الشاهد قوله : أظلمي وأظلمه ، فإن قياسه أن يقول : أظلمُنا ولكنه أنشده ، هكذا ضرورةً .

(٣) الإسراء ١١٠ .

(٤) ط ٢/ ٤١ ونقل هناك عن الأندلسي أن التأنيث شاذ .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ .. وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ .. ﴾ الآية . لقمان ٣٤ .

(٦) يعني نحو : ليث أسد .

(٧) يعني نحو : حبس منع .

وقد أخل المصنف ببعض أحكام الإضافة ، فلا بأسَ أن نذكرها .

أحدُها : حذفُ المضاف إذا أُمِن اللبسُ ، وجاء أيضا في الشعر مع اللبس قال[1] :

٣١٤- فهل لَكُمُ (فيها)[2] إليَّ فإنّني طبيبٌ بما أَعْيَى النِّطاسِيَّ حِذْيَمَا[3]

أي ابن حذيم[4] .

فإذا حذف فالأولى والأشهرُ قيامُ المضاف إليه (مَقَامَ المضاف)[5] في الإعراب ، كقوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾[6] .

وقد يُترك - عند سيبويه[7] - على إعرابه ، إن كان المضافُ معطوفا على مثله ، مضافًا إلى شيء كما يقال في المثل : ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً[8] ، أي ولا كلُّ

---

(١) قائله أوسُ بن حجر بن عَتَّاب ، قيل كان فحل مضر حتى نشأ النابغةُ وزهيرٌ فأخملاه ، قال أبو ذؤيب : كان أوس عاقلا في شعره ، كثيرَ الوصف لمكارم الأخلاق ، وهو من أوصفهم للحُمُر والسِّلاح .. وسبق إلى دقيق المعاني وإلى أمثال كثيرة ، وهو من تميم أُسَيْدي (الشعر والشعراء ٢٠٢ - ٢٠٩) وفي الأعلام أنه توفي نحو ٢ ق هـ .

(٢) في ص وط : فيما .

(٣) البيت في ديوانه ١١١ وفي جمهرة اللغة ٣/ ٥٠٣ وفي الخصائص ٢/ ٤٥٣ ، وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور ١٦٧ وفي المخصص ١٢/ ٣٢٧ وفي الفاخر ٩٣ وفي ابن يعيش ٣/ ٢٥ وفي الخزانة ٤/ ٣٧٠ وفي شرح شواهد الشافية ١١٦ .

اللغة : أعيى أعجز وأتعب . النطاسي : التنطس المبالغة في التطهر ، وكل من أدق النظر في الأمور واستقصى علمها فهو متنطس ، ومنه قيل للمتطبب : نِطِّيس ، حذيم : أراد به ابن حذيم الذي يضرب به المثل : أطبُّ من ابنِ حِذْيم .

الشاهد قوله : حذيما فإنه حذف المضافَ وأقام المضاف إليه مُقامه ، مع وجود اللبس ، والمقصود ابن حذيم ، وهذا لضرورة الشعر .

(٤) هو طبيب جاهلي من بني تيم الرَّبَاب ، نُقِل عن ابن الأثير في المرصع قوله : ابن حذيم شاعر في قديم الدهر ، كان طبيبا حاذقا ، يضرب به المثل في الطب فيقال : أطب بالكَيِّ من ابن حذيم (الأعلام ٢/ ١٨١) وانظر مجمع الأمثال ١/ ٤٤١ .

(٥) في ص : مقامه .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا والعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾ يوسف ٨٢ .

(٧) الكتاب ١/ ٣٣ .

(٨) في المستقصى ٢/ ٣٢٨ : أول من قاله عامر بن ذُهَل .. وذلك أن أباه ذهلا هَلَك ، وترك عند أخيه قيسِ بن ثعلبة مالًا ، فلما أدرك عامر وأخوه شيبانُ أتيا عمَّهما فوجداه قد أثْوى المالَ ، أي أهلكه ، فوثب عامرٌ عليه يخنُقه ، فقال : يا ابن أخي دعني فإن الشحَّ متواةٌ - يعني إن لم أعطك مالك قتلتني ، فدعني أعطك مالك ولا أثْوي نفسي ، فكف عنه ، وقال ذلك .. يضرب في اختلاف أخلاق الناس وطباعهم ، وفي مجمع الأمثال ٢/ ١٨١ - ٢٨٢ يضرب في موضع التهمة ، وانظر جمهرة الأمثال ٢/ ٢٨٧ .

بيضاءَ ، قال[1] : ولو لم يقدّر هنا مضافٌ معطوف على المضاف الأول لكان عطفًا على عاملَين مختلفين[2] . ولا يجوز عنده .

وعند غيره يجوز ذلك ، فلا يقدِّر مضافا .

وتقول : ما مثلَ عبدِ الله يقول ذلك ولا أخيه ، وما مثل أخيك ولا أبيك ، يقولان ذلك ، أي ولا مثلَ أخيك ، ولا مثلَ أبيك .

قالوا : يجب إضمار المضاف هٰهنا ، فيكون مما حذف المضافُ فيه ، وأبقي المضاف إليه على إعرابه ، وذلك لأن « أخيه » لو كان معطوفًا على عبد الله لكان المعنى ما رجلٌ هو مثلُهما يقول ذلك وليس هو المراد ، بل المعنى ما مثل هذا ولا مثلَ هذا يقولان ذلك ، (وأيضا لو كان معطوفا عليه لكان قد فصَلَ بين المعطوف والمعطوف عليه المجرورِ بأجنبي ، وذلك لا يجوز – كما يجيءُ في باب العطف –)[3] .

ولو كان « أبيك » في المسألة الثانية عطفا على أخيك لم تقل يقولان ، بل يقولُ .

وأيضا لو لم يقدَّر المضافُ في المسألتين لكان الداخلُ عليه « لا » المزيدةَ (لتأكيد النفي)[4] معطوفا على غير ما نسب إليه الحكمُ المنفيُّ ، ولا يجوز ، لأنك تقول : ما جاءني زيد ولا عمرو ، ولا يجوز نحو : ما جاءني غلام زيد ولا عمرو – بجر عمرو – (إذ)[5] المجيء منفيا عن زيد بل عن غلامه .

وأجاب المصنفُ عن الاستدلالات كلها بأن « مثلَ » هٰهنا كنايةٌ ، وليس بمقصود ، فكأنه معدوم ، يقال : مثلك لا يفعل هذا ، أي أنت ينبغي أن لا تفعل ، وذِكْرُ « المِثلِ » كنايةٌ ، ولو كان مقصودا لم يكن المخاطبُ مرادا ، وعند ذلك يفسد المعنى ، لأنه لا يمتنع حينئذ أن يكون المعنى مثلك لا يفعله وأنت تفعله ، كما تقول : أخو زيد لا يفعل هذا

---

(١) يعني سيبويه .

(٢) الكتاب ١/ ٣٣ .

(٣) تكملة من ط .

(٤) ساقطتان من جـ وص .

(٥) في ط : وفي ص : فإذن ، ولعل الصواب ما أثبته .

ولكن زيدٌ يفعله ، لما كان الأخُ مقصودا ، فكأنهم قالوا : ما عبدُ الله ولا أخوه ، وما أخوك ولا أبوك ، فلا تجيء الفساداتُ المذكورة[1] .

قال بعضهم : إن في هذا الجواب نظرًا ، وذلك لأنه – وإن كان المثل مقحَمًا من حيث المعنى والمقصودُ هو المضافُ إليه – لكن المعاملةَ – لفظا – مع هذا المضاف ، ألا ترى أنك لا تقول : مثلي لا أقول ، ومثلك لا تقول – بالتاء – ومثلكما لا تقولان ، ومثلكم لا تقولون .

أقول : أداءُ لفظِ المفرد معنَى المثنى والمجموع غيرُ عزيز في كلامهم كأسماءِ الأجناس ، فإنه يصح إطلاقُها على المثنى والمجموع ، وكذلك استعمالُ المجرد من علامة التأنيث مَجرى المؤنَثِ كثيرٌ .

فعلى هذا لا منع من (اكتساءِ)[2] المضافِ معنَى التأنيثِ والتثنيةِ والجمعِ من المضاف إليه (إن حَسُنَ)[3] الاستغناءُ في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف إليه .

أما التأنيث فكما مر من قوله :

مـــرُّ الليـــالي أسرعتْ[4] (٢٨٩)

وأما التثنية فكقولك : ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان (ذاك)[5] .

وأما الجمعُ فكقوله :

فماحبُّ الديار شغفنَ قلبـي[6] (ولكن حبُّ مَنْ سَكَنَ الديارا)

---

(١) في الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٤٢٧ : وأما استدلال سيبويه بقوله : ما مثلُ عبد الله يقول ذلك ولا أخيه ، وأختها ، فعنه جوابان : أحدهما أنه قليل شاذ ، فلا وجه لحمل غيره عليه مما كثُر وظَهَر ، والثاني أن قولَ العرب : مثلك لا يقول كذا إنما يعنون في الحقيقة المخاطبَ فكأنهم أرادوا أنت لا ينبغي لك أن تقول .. ثم ذكر كلاما قريبا مما نقله عنه الشارحُ .

(٢) في ص : اكتساب .

(٣) تكملة من جـ وص وط .

(٤) سبق تخريجه صفحة ٨٨٩ والشاهد هنا هو الشاهد هناك .

(٥) تكملة من ط .

(٦) سبق تخريجه صفحة ٨٩٠ واستشهد به هنا وهناك للغرض نفسه .

وأما أداء ألفاظ الغَيبة معنى الخطابِ فلم يجئ إلا مع حرف الخطاب ، نحو : يازيدُ ، فمن ثم لم يجُز ما مثلُك تقول – بالخطاب – كما جاز في المثنى ، مثلُ أخيك وأبيك يقولان ، وفي التأنيث ، كقوله عليه الصلاة والسلام ، « مَا رأيتُ مِثلَ الجنةِ نَامَ طالبُها »[1] .

وقد يقوم المضافُ إليه مَقامَ المضاف في التذكير ، قال[2] :

٣١٥– يسقون من وردَ البريصَ عليهم بردَى يُصفَّقُ بالرحيقِ السلسلِ[3]

أي ماءُ بردى ، وهي نهر ، فقال : يصفق بالتذكير .

ويقوم مقامه في التأنيث أيضا ، نحو قُطِعَت السارقُ فاندملت . أي قطعتُ يدَه .

وفي العقل ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ، فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْهُمْ قَائِلُونَ ﴾[4] فقال : هم .

وقال الخليل : يقوم مقامَه في التنكير إن كان معرفة أضيفَ إليها ، مثلُ (كما ذكرنا في المفعول المطلق في قوله : فإذا له صوتٌ صوتُ حمارٍ[5] ، برفع صوت الثاني ، أي مثلُ صوتِ حمار ، فأجاز أن تقول :)[6] (هذا)[7] رجلٌ أخو زيدٍ أي مثلُ أخي زيد[8] .

---

(١) في صحيح الترمذي ١٠/ ٦٥ « ما رأيت مثلَ النار نام هاربُها ولا مثل الجنة دامَ طالبُها » ثم قال : هذا حديث إنما نعرفه من حديث يحيى بن عبيد الله ، ويحيى بن عبيد الله ضعيفٌ عند أهل الحديث ، تكلم فيه شُعبةُ .
وفي تخريج أحاديث الرضي للبغدادي ق ٦ : كذا أخرجه الدّيلمي في مسند الفردوس عن أبي هريرة وكذا أخرجه عنه الترمذي وضعّفه ، وإبراهيم البيهقي .. وقد أدرجه علي رضي الله عنه في بعض خُطَبه .
(٢) قائله حسان بن ثابت رضي الله عنه وقد مرت ترجمته صفحة١٥٧ وقد مدح بالقصيدة آل جَفنةَ ملوكَ الشام .
(٣) البيت في ديوانه ١٢٢ وفي طبقات فحول الشعراء ٢١٨ وفي ابن يعيش ٣/ ٢٥ وفي الكشاف ١/ ٢١٦ وفي الهمع ٢/ ٥١ وفي الدرر ٢/ ٦٤ وفي الخزانة ٤/ ٣٨١ .
اللغة : البريص : موضع بالشام ، بردى : نهر بالشام ، يصفَّق : يحوَّل من إناء إلى إناء ليتصفى والرحيق : الصافي من الخمر ، السلسل : السهل الانحدار السائغ الشراب .
الشاهد : استشهد به الرضي على أنه قد يقوم المضاف إليه مقامَ المضاف في التذكير ، فإن بردى من صيغ المؤنث ، وقد قال يصفق و لم يقل تصفق ، لأن المضاف المقدر « ماء » مذكرٌ .
(٤) الأعراف ٤ .
(٥) صفحة ٣٧٣ .
(٦) تكملة من ط .
(٧) في ت وجـ وص : نحو هذا .
(٨) في الكتاب ١/ ١٨١ : وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن يقول الرجل : هذا رجل أخو زيد ، إذا أردت أن تشبِّهه بأخي زيد .

واستضعفه سيبويه ، وقال : لو جاز هذا لجاز هذا قصيرُ الطويلِ ، أي مثلُ الطويل ، وهو قبيحٌ جدًا[1] .

(أما)[2] قولهم : قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لَها فلجعلِ العلَم المشتهِر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعونٍ موسىً - كما ذكرنا في لا التبرئة[3] -.

وقد يُحذَف مضافٌ بعد مضافٍ - وهَلُمَّ جرا - لقيام المضاف إليه الأخير مَقامَه كقوله[4] :

٣١٦ - وَقَدْ جعلتْني من حَزِيمَةَ أُصْبُعَا[5]

أي ذا مقدارِ مسافةِ أُصْبُعٍ .

وثانيها[6] : حذفُ المضاف إليه، فإن كان المضافُ ظرفا فيه معنى النسبةِ ، كقبلُ وبعدُ في الزمان ، وأمام وخلف في المكان ، أو مشبَّها به في الإبهام كغيرُ وحسبُ ، ولم يعطف على ذلك المضاف مضافٌ (آخر)[7] إلى مثل ذلك المحذوف فالبناءُ[8] على

---

(١) قال سيبويه ، بعد ذكر رأي الخليل السابق : وهذا قبيحٌ ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار ولو جاز هذا لقلت : هذا قصيرُ الطويلِ ، تريد مثلَ الطويل .

(٢) في ط : وإن ، والصحيح ما أثبته .

(٣) سبق الحديث عن ذلك صفحة ٨٣٠ .

(٤) قائله الكلحبة العرني ، وقد مرت ترجمته صفحة ٢٧٤ .

(٥) صدره : فأدرك إبقاء العرادة ظلعها والبيت في نوادر أبي زيد ١٥٣ وفي شرح المفضليات للتبريزي ٥٧ وفي ابن يعيش ٣/ ٣١ وفي المغني ٨١٤ وفي العيني ٣/ ٤٤٢ وفي الخزانة ٤/ ٤٠١ .

اللغة : إبقاء : ماتبقيه الفرس الأصيلة من العدو لوقت الحاجة ، وهو مفعول مقدم . العرادة : اسم فرس الكلحبة . ظلعها : عرجها ، قال البغدادي : ولا يكون في ذي الحافر إلا استعارة فهو خاص بالإبل . جعلتني : صيرتني ، حزيمة : رئيس بني تغلب ، وذلك أنهم أغاروا على بني مالك بن حنظلة ، ولكنهم استنقذوا ما أخذ منهم وأسروا حزيمة ثم فرّ . وسبب ظلع الفرس هو أنها شربت ملءَ الحوضِ ماءً .

والمعنى : تبعت حَزِيمَةَ في هَرَبِهِ فلما قربتُ منه أصابَ فرسي عَرَجٌ فتخلفتُ عنه . (الخزانة ٤/ ٤٠٢ - ٤٠٣) .

الشاهد قوله : من حزيمة أصبعا ، فإن فيه حذف ثلاث كلمات متضايفات ، والتقدير : ذا مقدار مسافة أصبع ، وقدره البغدادي نقلا عن أبي علي وابن هشام : ذا مسافةِ أصبع .

(٦) يعني ثاني ما أهمل ابنُ الحاجب .

(٧) ساقطة من ص .

(٨) جواب الشرط في قوله : فإن كان المضاف ظرفا .. إلخ .

الضم ، وتسمى الظروف غاياتٍ ، ومنها قطُّ (وعَوْضُ)[1] ، ومنذُ ، وحيثُ – كما يجيء في الظروف المبنية جميعُ أحكامها[2] –.

وإن كان عُطِفَ على ذلك المضاف مضافٌ إلى مثل ذلك المَنْويّ – سواءٌ كان المضافُ الأولُ من الظروف المذكورة كقبلَ وبعدَ زيدٍ ، أو من غيرها كقوله :

يا منَ رأى عارضًا أُسَرُّ به بين ذراعَيْ وجبهةِ الأسدِ[3] (١٣٦)

وقوله : (لا نقاتل بالعِصِيّ ولا نرامِي بالحِجارة)[4] .

(إلا عُلالةَ)[5] أو بدَاهةَ سابحٍ نهدِ الجُزارة[6] .

لم يبدل[7] من المضاف إليه تنوينٌ ولم يبن المضافُ ، لأن المضاف إليه كالباقي بما يفسّره الثاني .

هذا على قول المبرد[8] .

ومذهب سيبويه ، أن الأولَ مضاف إلى المجرور الظاهر ، والثاني مضاف في الحقيقة إلى ضميره ، والتقدير ، إلا علالةَ سابحٍ أوبداهتَه ، ثم حذف الضميرُ ، وجعل المضافُ الثاني بين المضافِ الأول والمضاف إليه ، ليكون الظاهرُ كالعِوَضِ من الضمير المحذوف[9] – على ماذكرنا في باب النداء في ياتيمَ تيمَ عدي[10] – ومذهب سيبويه في زيدٌ وعمرٌو قائمٌ أن خبر المبتدأ الأولِ محذوفٌ[11] .

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) ط ٢/ ١٢٤ .

(٣) سبق تخريجه صفحة ٥٦٢ ، ٥٦٣ واستشهد به هنا على أنه إذا عُطِفَ على المضاف مضافٌ إلى مثل المنوي لم ينون المضافُ ولم يُبْنَ .

(٤) ساقط من جـ وط .

(٥) في ط : اعلالة ، ولعله خطأ طباعي .

(٦) سبق تخريجه صفحة ١٤١ وأنشده هنا لما أنشد البيتَ الذي قبله .

(٧) جواب الشرط في قوله : وإن كان عُطف .

(٨) انظر تفصيلَ رأي المبرد صفحة ٥٦٣ تعليقة ١ ، فقد ذكر رأيَ سيبويه وأجاز وجهًا آخرَ .

(٩) جعل سيبويه نحو : إلا علالة أو بداهة سابح . مما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه ، ثم قال : فهذا قبيح .

(١٠) صفحة ٤٦٠ وما بعدها .

(١١) لم أجد رأيه في الكتاب .

وهو مغاير لمذهبه ههنا .

ومذهب المبرد أقربُ ، لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه (في السعة)[1] .

وأما نحو ياتيم تيم عدي[2] فربما يغتفَر ذلك فيه لأن الفاصل بلفظ المضاف ومعناه ، فكأنه لا فصل .

وإن لم يكن المضافُ من الظروف المذكورة ، و لم يعطَف عليه ماذكرنا وجب إبدال التنوين من المضاف إليه ، وذلك في كل ، وبعض ، وإذا ، (وأوان)[3] كقوله تعالى : ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ ﴾[4] ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾[5] .

وإذا قطع كلٌّ وبعضٌ عن الإضافة فالأكثر إبدالُ التنوين ، وامتناع دخول اللام فيهما ، وبعضُهم جَوَّزَه[6] .

وقد يُنْصَبُ كلا[7] على الحال ، نحو أُخِذَ المالُ كُلًّا ، وذلك (لكونه)[8] في صورة المنكّر ، وإن كان (معرَّفا)[9] حقيقة ، لكونه بتقدير كلِّه .

وقد حكى الخليل في المؤنث كُلَّتَهن[10] ، وليس بمشهور .

وثالثها ، الفصل بين المضافين .

---

(١) تكملة من ط .

(٢) سبق تخريجه صفحة ٤٦٠ .

(٣) في ط : وان .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا ﴾ الفرقان ٣٩ .

(٥) الزخرف ٣٢ .

(٦) ما أكثرَ ما يُدخل الرضيُّ (ال) على كل وبعض ، مع أنه يقول الأكثر إبدالُ التنوين وامتناعُ دخول اللام . وممن أجاز دخول (ال) أبو البركات الأنباريُّ في منثور الفوائد ٧١ وادعى أنه لم يمنعه إلا الأصمعي .

(٧) كان حقه أن يكون مرفوعا ، لأنه نائب فاعل لـ (ينصب) وقد يصح النصب على الحكاية .

(٨) في ت : لأنه .

(٩) في ط : معرفة .

(١٠) في الكتاب ١/ ٤٠١ : فإذا قلت : أيتهن فإنك أردت أن تؤنث الاسم ، كما أن بعض العرب فيما زعم الخليلُ رحمه الله يقول : كلتهن .. إلخ .

اعلم أن الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور (غيرُ عزيز)[1] كقوله[2] : •

٣١٧- لما رأتْ ساتِيدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ لله درُّ اليـومَ مَـنْ لامَهـا[3]

(وقوله :

كأنَّ أصواتَ من إيغالِهِنَّ بِنَا أواخرِ الميس إنقاضُ الفَـرَارِيجِ[4] (٢٦٩)

وبغيرهما عزيز جدا نحو)[5] قوله[6] :

٣١٨- تمرُّ على ما تستمر وقد شَفَتْ غلائلَ عبدُ القيس منها صدورِها[7]

---

(١) في ص : غير عزيز جدا .

(٢) قائله عمرو بن قميئة ، وهو من قيس بن ثعلبة ، من بني سعد بن مالك ، رهط طرفة بن العبد ، وهو قديم جاهلي ، كان مع حُجْر أبي امرئ القيس ، فلما خرج امرؤ القيس إلى بلاد الروم صَحِبَه . وهو ممن أنصف في شعره وصدق (الشعر والشعراء ٣٧٦ - ٣٧٧) .

(٣) البيت في ديوانه ١٨٢ وفي الكتاب ١/ ٩١ وفي المقتضب ٤/ ٣٧٧ وفي الموشح ١١٥ وفي الصحاح ٢٣٤١ وفي الضرائر الشعرية ١٩٣ وفي معجم البلدان (ساتيدما) ٣/ ١٦٨ وفي ابن يعيش ٢/ ٤٦ و ٣/ ١٩ وفي الخزانة ٤/ ٤٠٦ .

اللغة : ساتيدما : نقل ياقوت في معجم البلدان عدة أقوال ، وكلها تفيد بأنه جبل ، فقيل : جبل بالهند لا يُعدَمُ ثلجُه ، وقيل : هو الجبل المحيط بالأرض ، منه جبل بارِمًّا ، وهو الجبل المعروف بجبل حُمْرين ، (معجم البلدان ٣/ ١٦٨ ، ١٦٩) ونقل عن أبي بكر الصولي أنه نهر قرب أرزن .. ثم قال : وقول عمرو بن قميئة يدل على ذلك لأنه قاله في طريقه إلى ملك الروم . استعبرت : بكت ، والضمير في رأت يعود على بنت عمرو المذكورة في قوله قبل :

قد سألتني بنتُ عمرٍو عن الـ أرض التي لا تنكـر أعلامهـا

وقيل كَنَّى بها عن نفسه .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر غيرُ عزيز .

والبيت ساقط من ص .

(٤) تقدم تخريجه صفحة ٨٥٠ .

(٥) ساقط من ص .

(٦) لم أهتد إلى قائله .

(٧) البيت في الإنصاف ٤٢٨ وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور ٢٠٠ وفي الخزانة ٤/ ٤١٣ .

اللغة : تمر : من المرور ، تستمر : من الاستمرار ، شفت : مجاز من شفى الله المريض ، غلائل : أحقاد ، عبد القيس : اسم قبيلة .

الشاهد : استشهد به الرضي على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ضرورة ، قال : وهو عزيز جدا .. وفي الإنصاف ٤٣٥ : أما ما أنشدُوه فهو مع قلته لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به .. ونقل البغدادي في الخزانة ٤/ ٤١٤ عن ابن السِّيد في أبيات المعاني .. قال أبو الحسن الأخفش : إن كان الشعر لم يوثق بعربيته ، فيجوز أن يكون أخرجَ غلائلَ غير مضافة ، وقدر فيها التنوين لأنها لا تنصرف ، ثم جاء بالصدور مجرورةً على نية إعادتها ... يريد غلائلَ عبد القيس منها غلائلَ صدورِها .

وحكى ابن الأعرابي[1] : هو غلامُ إن شاء اللهُ ابنِ أخيك[2] .

وقد يفصل في السعة بينهما قليلا بالقسم ، نحو هذا غلامُ واللهِ زيدٍ ، وذلك لكثرة (وروده)[3] في الكلام .

وقد جاء في السعة الفصلُ بالمفعول – إن كان المضافُ مصدرًا والمضافُ إليه فاعلًا لَهُ – كقراءة ابن عامر[4] : (قَتْلَ أَوْلَادَهم شُرَكَائِهِمْ)[5] وهو مثل قوله[6] :

٣١٩ – فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ زجَّ القَلُوصَ أبي مَـزَادَة[7]

وقوله[8] :

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي ، كان من أكابر أئمة اللغة ويقال : لم يكن للكوفيين أشبهُ برواية البصريين من ابن الأعرابي ، وكان عالما ثقة سمع من الضبي الدواوين وصححها وأخذ عن الكسائي وأبي معاوية الضرير ، توفي سنة ٢٣١هـ (نزهة الألباء ١٥٠ – ١٥٣) .

(٢) نسبه البغدادي في الخزانة ٤/ ٤٢٢ نقلا عن الجَعْبَري عن ابن الأنباري في كتاب الإنصاف إلى الكسائي . ثم قال البغدادي : وأنت ترى أن هذا النقل لا أصلَ له . وهو كما قال .

(٣) في ط : دوره .

(٤) عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي ، إمام أهل الشام في القراءة ، أخذ القراءة عرضا عن أبي الدرداء والمغيرة بن أبي شهاب ، وقيل على عثمان بن عفان ، قيل كان إماما عالما ثقة فيما أتاه حافظا لما رواه متقنا لما وعاه ، عارفا فَهْما ، قيِّما فيما جاء به .. ولي القضاءَ في دمشق . توفي سنة ١١٨هـ (غاية النهاية ١/ ٤٢٣) .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ .. ﴾ الآية ١٣٧ الأنعام . قال مكي في الكشف ١/ ٤٥٣ : قرأ ابن عامر زُيِّن بضم الزاي على ما لم يسم فاعله قتلُ بالرفع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله ، أولادَهم بالنصب أعمل فيه القتل ، شركائِهم بالخفض على إضافة القتل إليهم لأنهم الفاعلون ، فأضاف الفعل إلى فاعله على ما يجب في الأصل ، لكنه فرق بين المضاف والمضاف إليهْ ، فقدَّم المفعول ، وتركه منصوبًا على حاله ، إذ كان متأخرًا في المعنى ، وأخر المضافَ ، وتركه مخفوضًا على حاله ، إذ كان متقدِّما بعد القتل ، ثم ذكر ضعفَ القراءة بسبب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ثم قال : وقرأ الباقون بفتح الزاي .. ونصبوُا قتلَ بزَيَّنَ وخفضوا الأولادَ لإضافة قتل إليهم ، أضافوه إلى المفعول ، ورفعوا الشركاءَ بفعلهم التزيينَ .

وقد أطال النحاة الحديث عن هذه القراءة بين مؤيد ورادٍّ ، والقراءة سنة متبعة ، وكان الحق أن تخضع القواعدُ للقراءة وليس العكسَ .

(٦) ينسب لبعض المدنيين المولدين . الخزانة ٤/ ٤١٩ نقلا عن الأنباري في الإنصاف ولم أجد ذلك في الإنصاف .

(٧) البيت في معاني القرآن للفراء ١/ ٥٨ وفي مجالس ثعلب ١٢٥ وفي الخصائص ٢/ ٤٠٦ وفي الإنصاف ٤٢٧ وفي ابن يعيش ٣/ ١٩ وفي المقرب ١/ ٥٤ وفي الضرائر الشعرية ١٩٦ وفي الخزانة ٤/ ٤١٥ .

اللغة : زججته زجا : يقال إذا طعنته بالزُّجِّ ، وهي الحديدة في أسفل الرمح . القَلوص : الناقة الشابة ، أبو مزادة كنيةُ رجل .

الشاهد : استشهد به الرضي على الفصل بين المضاف (زجّ) والمضاف إليه (أبي مزادة) بالمفعول (القلوصَ) .

(٨) قائله الفرزدق ، وتقدمت ترجمته صفحة ١٦٣ .

٣٢٠- تنفي يدَاها الحَصَى في كل هاجِرَةٍ نفيَ الدراهيمَ تنقادِ الصياريفِ[١]

عند من روى بنصب الدراهيم وجر تنقاد .

وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعولِ وغيره في السعة ، ولاشك أن الفصلَ بينهما في الضرورة بالظرف ثابتٌ مع قِلَّتِه وقُبْحه[٢] ، والفصل بغير الظرف (في الشعرِ أقبحُ منه بالظرف ، وكذا الفصل بالظرف)[٣] في غير الشعر أقبح منه في الشعر ، وهو عند يونس قياس[٤] ، كما مر في باب لا التبرئة[٥] -.

والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبحُ من (كلٍّ)[٦] - مفعولا كان الفاصل أو يمينا أو غيرَهما - فقراءة ابن عامرٍ ليست بذاك[٧] ، ولا نسلم تواتُرَ القراءاتِ السبع ، وإن ذهب إليه بعضُ الأصوليين[٨] .

---

(١) البيت في ديوان الفرزدق ٢/ ٥٧٠ طبع مصر وفي الكتاب ١/ ١٠ وفي الموشح ١٥١ وفي الخصائص ٢/ ٣١٥ وفي سر الصناعة ١/ ٢٨ وفي الأمالي الشجرية ١/ ١٤٢ وفي الإنصاف ٢٧ وفي رصف المباني ١٢ و ٤٤٦ وفي العيني ٣/ ٥٢١ وفي الخزانة ٤/ ٤٢٦ .

اللغة : النفي في الأصل الإزالة ، ونفيت الدراهمَ أثرتُها للانتقاد ، الهاجرة : وقت اشتداد الحرارة في وقت الظُّهْر . التنقاد : تمييز الجيدِ من الرديء ، الصياريف : الصرَّافون .

الشاهد : فصلُه بالمفعول به (الدراهيمَ) بين المضاف (نفيَ) والمضاف إليه (تنقادِ) .

(٢) لقد قال الرضي صفحة ٩٤٠ : اعلم أن الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز ثم استشهد له : وهو هنا يقول إنه قليل قبيح .

(٣) ساقط من ص .

(٤) الكتاب ١/ ٣٤٧ .

(٥) صفحة ٨٤٩ .

(٦) في ص وط : الكل .

(٧) القراءة سنة متبعة ، والرضي لا يرى تواتر القراءات السبع ، فبنى على ذلك قولَه هذا ، وقد رد على ابن عامر كثيرٌ من النحاة ، ولعل من أولهم الفراءَ الذي قال في معاني القرآن ١/ ٣٥٨ : وليس قول من قال : إنما أرادوا مثلَ قول الشاعر .. زج القلوصَ أبي مزادة بشيء ، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ، ولم نجد مثلَه في العربية .

(٨) يطول الحديث عن تواتر القراءات السبع ولكنا نكتفي ببيان ما اشترطه ابنُ الجزري لقبول القراءة وعدم جواز ردها ، حيث قال - كما نقله عنه السيوطي في الإتقان ١/ ٩٩ : كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصحَّ سندُها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختلَّ ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة ، سواء أكانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم .. وانظر كلام ابن الجزري في النشر ١/ ٩ طبع دار الفكر . =

قوله : وإذا أضيف الاسمُ الصحيح والملحقُ به إلى ياءِ المتكلم كُسِر آخرُه ، والياءُ مفتوحةٌ أو ساكنةٌ ، فإن كان آخرُه ألفا ثبتت ، وهذيلٌ تقلبها لغير التثنية ياء ، وإن كان ياء أدغمت ، وإن كان واوا قلبت ياءً ، وأدغمت ، وفتحت الياءُ للساكنين .

(الاسم الصحيح)[1] في اصطلاح النحاة ما حرفُ إعرابه صحيحٌ كعمرو ودعد وزيد ، ويعني بالملحق به ، ما آخره ياءٌ أو واو قبلها ساكن كظَبْيٍ ودلْوٍ ، ومدْعُوّ وكرسِيّ وآيِيّ .

ومعنى إلحاقِه بالصحيح ، إعرابُه بالحركات الثلاث كالصحيح ، وإنما احتملها لأن حرف العلة يخِفُّ النطقُ به – وإن كان متحركا – إذا سكن ما قبلَه ، كما يخف النطقُ به إذا سكن هو نفسُه .

قوله : كُسِرَ آخره .

إنما لزم ما قبلَ ياءِ المتكلم الكسرَ دون الضم والفتح ليناسبه ، ولهذا جوز هذيلٌ[2] قلبَ ألف المقصور ياء – وإن كان الألفُ أخفَّ من الياء – فقالوا : قَفَيّ[3] ، ولهذا قالوا في الأفصح : فِيَّ بقلب الواو ياءً – كما يجيء[4] –.

= ونقل ابنُ الجزري عن أبي شامة في كتابه المرشد الوجيز قوله : فلا ينبغي أن يغتر بكل قراءة تُعْزَى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة ، ويطلق عليها لفظ الصحة .. إلا إذا دخلت في ذلك الضابط ونقل أيضا عن أبي شامة ١/ ١٣ أنه قد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها متواترة .. قالوا : والقطع بأنها منزَّلة من عند الله واجب ، ونحن بهذا نقول : ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرقُ ، واتفقت عليه الفِرقُ ، من غير نكير له ، مع أنه شاع واشتهر واستفاض ، فلا أقل من اشتراط ذلك ، إذا لم يتفق التواترُ في بعضها .

(١) في ط : قوله : الاسم الصحيح ، الصحيح وفي ص : الصحيح .

(٢) من قبائل الحجاز المهمة تنقسم قسمين : شمالي وجنوبي وتقع ديار هذيل الشمالي في أطراف مكة من جهة الشرق والجنوب .. والقسم الثاني يدعى هذيل اليمن . (معجم قبائل العرب ٣/ ١٢١٣) .

(٣) ممن نَسَبَ إليهم هذه اللغة التبريزيُّ في شرحه للمفضليات صفحة ١٤٠٣ عند شرح قول أبي ذؤيب الهذلي :

سبقوا هَوَيَّ واعنقوا لهواهم ... فتُخُرِّمُوا ولكل جنبٍ مصرعُ

قال : أراد هواي وهذه لغتهم ، كأنه لما كان ياءُ الإضافة يُكسَر لها الحرفُ الذي قبلها ، وكانت الألفُ لا تتحرك فتكسرُ أبدلوا منها الياءَ، ونسبها ابنُ الشجري في أماليه ١/ ٢٨١ وابن يعيش في شرحه للمفصل ٣/ ٣٣ إلى بعض العرب .

(٤) صفحة ٩٥١ .

قوله : والياء مفتوحةٌ أو ساكنةٌ .

يعني الياءَ اللاحقةَ للصحيح والملحَقِ به ، وأما الياءُ اللاحقةُ لغيرهما فمفتوحةٌ للساكنين – كما يجيء[1] – وقد تقدم في باب المنادى الخلافُ في أن أصلَها السكون أو الفتح[2] .

ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى أيضا ، كما تقدم هناك[3] .

قوله : فإن كان آخره ألفا .

يعني إن لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحَقا به ، فلا يخلو آخره من أن يكون ألفا أو واوًا أو ياء .

والألف تثبت في اللغة المشهورة الفصيحة ، للتثنية كانت كمسلماي أَوْلَا ، كفتاي وحُبْلاي ومغزاي ، وهذيل تجيز قلب الألف التي ليست للتثنية ياءً ، كأنهم لما رأوا أن الكسرَ يلزَمُ ما قبل الياء للتناسبِ في الصحيح والملحق به ، ورأوا أن حرفَ المد من جنس الحركة (على ماذكرنا في أول الكتاب)[4] ومن ثَمَّ نابت عن الحركة في الإعراب ، جعلوا الألفَ قبل الياء كالفتحة قبلَه ، فغيروها إلى الياء ، ليكون كالكسر قبله .

أما ألف التثنية فلم يغيروها ، لئلا يلتبس الرفعُ بغيره ، بسبب قلب الألف (ياء)[5] وأما في المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها ببعض ، لكن لا بسبب قلب الألف ياء ، بل لو أبقيت الألفُ أيضا لكان الالتباس حاصلا .

فإن قيل : فكان الواجب – على هذا – أن لا يُقْلَب واو الجمع في جاءني مسلموي ياء لئلا يلتبس الرفعُ بغيره !

---

(١) صفحة ٩٤٦ .

(٢) صفحة ٤٦٣ ومابعدها .

(٣) في نحو يا ابن أمَّ ويا ابن عمَّ ، وانظر صفحة ٤٦٦ .

(٤) تكملة من ط . وقد ذكر لزوم الكسر لما قبل الياء صفحة ٩٢ .

(٥) ساقطة من ص وط .

قلت : بينهما فرق ، وذلك أن أصلَ الألفِ عدمُ القلب قبل الياء ، لخفتها – كما هو اللغةُ المشهورةُ الفصيحةُ – وإنما جَوَّزَ هذيل قلبهَا لأمر استحساني ، لا موجبٍ عندهم أيضا ، فالأولى تركه إذا أدّى إلى اللبس ، بخلاف قلب الواو في مسلموي ، فإنه لأمر موجِبٍ للقلب عند الجميع ، وهو اجتماع الواو والياء ، وسكون أولهما ، ولا يترك هذا الأمرُ المطّردُ اللازمُ لالتباس يعرِضُ في بعض المواضع ، ألا ترى أنك تقول : مختار ومضطَرٌّ في الفاعل والمفعول معا .

وقد جاء في الشعر قلب الألف ياءً مع الإضافة إلى كاف الضمير قال[1] :

٣٢١– يا ابن الزبير طالما عصيكَا وطالما عنيتنا إليكا
لنضربَنْ بسيفنا قَفَيْكَا[2]

قوله : وإن كان ياءً .

أي إن كان آخرُ الاسم ياءً ، وذلك في المنقوص نحو قاضي ، وفي المثنى والمجموع – نصبا وجرا – نحو مسلمَيَّ ومسلِمِيَّ .

قوله : وإن كان واوا .

وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا .

وإنما قلبت الواو ياء لأن قياسَ لغتهم – كما يجيء في التصريف[3] – إذا اجتمعت الواوُ والياء، وسكنت أولاهما قلبُ الواو ياءً ، وإدغامُ أولاهما في الثانية .

وإنما لم تبقيا كراهة لاجتماع المتقاربي في الصفة – أي اللِّين – فخُفِّف بالإدغام ، فقُلِب أثقلُها – أي الواو – إلى الأخف – أي الياء – وسَهَّلَ أمرَ الإدغام تعرضُهما له بسكون الأوّل .

---

(١) الأبيات الثلاثة من مشطور الرجز ، وهي لراجز من حِمْير ، وقال البغدادي في الخزانة ٤/ ٤٣٠ إنها من مشطور السريع .

(٢) بيت الشاهد هو الثالث ، وهو مع أحد البيتين أو كليهما في نوادر أبي زيد ١٠٥ وفي سر الصناعة ١/ ٢٨١ وفي العيني ٤/ ٥٩١ وفي الخزانة ٤/ ٤٢٨ وفي شرح شواهد شرح الشافية ٤٢٥ .

اللغة : عصيكا : أصله عصيت . وأراد بابن الزبير عبدَ الله بن الزّبير حواريّ رسولِ الله ﷺ .

الشاهد : قلبُ الألف ياء عند إضافتها إلى كاف الضمير في قفيكا ، والأصل قفاك .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣/ ١٣٩ .

ويقلب الواو ياءً سواء (كان)[1] أوّلًا كطَيّ أو ثانيا كسيّد ، وأصلهما طوْي ، وسيْوِد .

فإذا حصل الإدغامُ ، فإن كان قبلَ الياء الأولى فتحةٌ بقيت على حالها لخفتها ، نحو مصطفَيَّ وأعلَيَّ في مصطفون وأعلون .

وإن كان قبلها ضمة فإن لم تؤدِّ إلى لبسٍ وزنٍ بوزن وجب قلبها كسرةً للياء كما في مُسلِمِيّ .

وسَهَّلَ ذلك قربُها من (الآخر)[2] الذي هو محَلُّ التغيير ، فلهذا لم تقلب في سُيَّل ومُيَّل ، (وأيضا فإنهم لما شرعوا في التخفيف في نحو مسلِمِيّ – بالإدغام – تَمَّمُوه بقلب الضمةِ كسرةً ، بخلاف مُيَّل)[3] .

وإن أدى إلى اللبس فأنت مخير في قلبها كسرة وإبقائها نحو لي في (جمع)[4] ألوى ، إذ يشتبه فعل بفعل .

قوله : وفتحت الياءُ للسكاكنين .

يعني إذا كان قبل ياء الضمير ألفٌ أو ياءٌ أو واوٌ ساكنةٌ ، فلا يجوز فيها السكونُ، كما جاز مع الصحيح والملحق به ، وذلك لاجتماع الساكنين .

(وإذا كان آخرُ الاسم ياءً مشددة مكسورا ما قبلها كما في نحو حواريّ وكرسيّ جاز عند إضافته إلى ياءِ المتكلم حذفُ الياءِ الثانية ، وإدغامُ الياءِ الأولى في ياءِ الضمير ، ومنه الحديثُ : « لُكِل نَبِيٍّ حواريٌّ وحوارِيَّ الزُّبَيْرُ »[5] بفتح الياء على ما اختار

---

(١) ساقطة من ط .

(٢) في ط : الأخير .

(٣) ساقط من ص .

(٤) في ط : جميع .

(٥) جزء من حديث رواه البخاري عن جابر ٥/ ٤٩ وهو في صحيح مسلم ٤/ ١٨٧٩ وسنن ابن ماجة ١/ ٤٥ والمسند ١/ ٨٩ و ١٠٢ ومواضع أخر .

وفي اللسان ٥/ ٢٩٩ قال الزجاج : الحواريون خلصان الأنبياء عليهم السلام وصفوتهم ثم ذكر هذا الحديث ثم قال : أي خاصتي من أصحابي وناصري

الوَضَّاحُ[1] ، وإن انفتح ما قبل الياء المشددة جاز حذفُ المدغَم فيها قبل ياء الإضافة في النداء خاصةً ومنه القراءة[2] (يابُنَيْ)[3] وذلك لأن المنادى لكثرته قد يخفَّفُ – وإن لم يكن ثقلُه في الغاية – ألا ترى إلى ترخيمِه ؟)[4] .

وقد جاء (الياء)[5] ساكنا مع الألف في قراءة نافع[6] ﴿ مَحْيَاى وَمَمَاتِى ﴾[7] وذلك إمَّا لأن الألفَ أكثرُ مدًّا من أخويه ، فهو يقوم مقامَ الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه ، وإما لإجراء الوصل مُجرى الوقف .

ومع هذا فهو عند النحاة ضعيفٌ .

وجاء في لغة بني يَربُوع[8] فيها الكسرُ مع الياء قبلَها ، وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء ، كما في نحو : فيهِ ولديهِ ، ومنه قراءةُ حمزة[9] ﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِىَّ ﴾[10] وهو

---

(١) لعله : الوضاح بن خالد اليشكري بالولاء ، الواسطي البزاز ، من حفاظ الحديث الثقات ، من سَبْي جُرجان ، كان مع سعة علمه شِبهَ أمّي يقرأ ويستعين بمن يكتب له . مات بالبصرة سنة ١٧٦هـ (الأعلام ٩/ ١٣٣) .

(٢) في الكشف ١/ ٥٢٩ : قوله : يابني اركب قرأ عاصم بفتح الياء والتشديد هنا وفي يوسف والصافات وثلاثة مواضع في لقمان ، ووافقه أبو بكر على الفتح هنا خاصة ، وقرأ ابنُ كثير بإسكان الياء والتخفيف في لقمان في قوله : يابني لا تشرك ، وقرأ في رواية قنبل عنه يابني أقم الصلاةَ بإسكان الياء والتخفيف . وفي رواية البزي بفتح الياء والتشديد كقراءة حفص ، وقرأ جميعَ ذلك الباقون بكسر الياء والتشديد .

(٣) في عدد من الآيات منها قوله تعالى : ﴿ وَهِىَ تَجْرِى بِهِمْ فِى مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَابُنَىَّ ارْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ الْكَافِرِينَ ﴾ هود ٤٢ .

(٤) تكملة من جـ وص .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في الكشف ١/ ٤٥٩ قوله محياي : أسكنها قالون ، وعن ورش الوجهان . ونسبت القراءة بإسكان الياء في معجم القراءات القرآنية ٢/ ٣٤٠ إلى نافع وورش وقالون وأبي جعفر .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ الأنعام ١٦٢ .

(٨) ذكر في معجم القبائل العربية ٣/ ١٢٦٢ – ١٢٦٣ أربعةَ بطون يقال لكل منهم يربوع ، قال : يربوع بن حنظلة بطن من حنظلة بن مالك من تميم من العدنانية .. ويربوع بن الدُّوَّل بطن من حنيفة من العدنانية .. ويربوع بن سَمال ، بطن ينتسب إلى يربوع بن سمال بن عوف ، ويربوع بن غَيظ بطن من ذُبيان من العدنانية .

(٩) في النشر ٣/ ١٣٤ قرأ حمزةُ بكسر الياء ، وهي لغة بني يربوع ، نصَّ على ذلك قُطْرُب ، وأجازها هو والفراءُ وإمام اللغة والنحو والقراءة أبو عمرو بن العلاء .. وقرأ بها أيضا يحيى بن وثاب وسليمان بن مهران الأعمش وحمران ابن أعين وجماعة من التابعين .. ثم وجهها صاحب النشر توجيها نحويا ولغويا ولم يذكر قراءةَ الباقين . وفي سراج القارئ ٢٦٥ : فتعين للباقين القراءةُ بفتحها .

أقول : لم يجز الفَرَّاءُ هذه القراءة بل جعلها من وَهَمِ القراء طبقة يحيى قال ٢/ ٧٥ : فإنه قلّ من سلم منهم من الوَهَم ، ولعله ظن أن الباءَ في بمصرخي خافضةٌ للحرف كله ، والياءُ من المتكلم خارجةٌ من ذلك .

(١٠) من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِىَ الْأَمْرُ إِنَّ اللهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِىَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ إِلَّا أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِى فَلَا تَلُومُونِى وَلُومُوا أَنفُسَكُم مَّا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ..﴾ الآية ٢٢ إبراهيم.

عند النحاة ضعيف . قال[1] :

٣٢٢- قَالَ لَها هل لكِ يَاتَا فِيٍّ[2]

قوله : وأما الأسماءُ الستةُ فأبي وأخِي ، وأجاز المبرد أبّي وأخيّ، وتقول : حمِي وهنِي ويقال : فِيَّ - في الأكثر - وفَمِي .

هذا حكم الأسماء الستة عند إضافتها إلى ياء المتكلم .

وهي باعتبار الإضافة على ضربين ، ضرب لا يقطع عن الإضافة ، ولا يضاف إلى مضمر ، وهو « ذو » وحدَه ، فلا كلام فيه في هذا الباب ، إذ نحن نتكلم (على)[3] المضاف إلى ياء المتكلم ، وهو ضميرٌ .

وضَرْبٌ يقطع ويضاف إلى مضمر ، وهو الخمسةُ الباقية .

وهي على (ضربين)[4] ضرب إعرابُه عِينُ الكلمة ، ولامها محذوف وهو فُوك .

وضرب إعرابه لامُ الكلمة ، وهو الأربعة الباقية - أعني : أبوك وأخوك وحموك وهنوك .

أما فوك فحالاتُه ثلاثٌ : قطعُ الإضافة ، وإضافته إلى ياء المتكلم ، وإضافته إلى غيره .

أما في حال القطع فيجب إبدالُ الواو ميما ، لامتناع حذفه وإبقائه ، أما الحذفُ فلبقاء الاسم المتمكن على حرفٍ واحد ، ولا يجوز ، لأن الإعراب إنما يدور على آخر

---

(١) قائله الأغلب العجلي ، وقد مرت ترجمته صفحة ٤٤٢ .

(٢) عجزه : قالت له ما أنت بالمرضي والبيت في معاني القرآن للفراء ٧٦ ، وفي المحتسب ٢/ ٤٩ ، وفي حاشية ياسين ٢/ ٦٠ ، وفي الخزانة ٤/ ٤٣٠ .

اللغة : تا : اسم اشارة للمفردة المؤنثة .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدًا لِلُغة بني يربوع الذين يكسرون ياء المتكلم مع الياء قبلها تشبيها للياء بالهاء في نحو فيه وعليه . وضعّفه النحاة .

وقد ذكر البغدادي لقراءة حمزة ثلاثة توجيهات أحدُها التوجيه الذي ذكره الرضي ، وقال إنه التوجيه الذي اعتمد عليه أبو علي في الحجة . والثاني : أن الكسرَ إنما هو لا لتقاء الساكنين ، وقد نبه عليه الفراءُ أولا ، والثالث : أن الكسر فيها إتابعٌ للكسرة التي بعدها وهي كسرة همزة إني .

أقول : التوجيهان، الأول والثاني صالحان للبيت أيضا .

(٣) في ت : عن .

(٤) ساقطة من ص .

الكلمة ، فلا يدور على كلمةٍ آخرُها أوَّلُها ، وأما الإبقاء فلأدائه (منوِّنًا إلى)[1] اجتماع الساكنين ، فيؤول أمرُه إلى البقاء على حرف ، وذلك لأن (أصله)[2] فَوْه – بفتح الفاء وسكون العين – أما فتح الفاء فلأن « فَم » بفتح الفاء أكثرُ وأفصحُ من الضم والكسر ، وأما سكوُن العين فلأنه لا دليلَ على الحركة ، والأصل السكونُ ، فَحُذِفَ لامُه نسيا منسيا ، فلو لم تُقْلب الواوُ ميما لدار الإعرابُ على العين كما في يد ودم ، فوجب قلبُها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيلتقي ساكنان (الألف والتنوين)[3] فتحذف الألفُ .

فلما امتنع حذفها وإبقاؤها قلبت إلى حرفٍ صحيح ، قريبٍ منها في المخرج وهي الميم لكونهما شفويَّين ، وأما قوله :

خَالَطَ من سَلْمى خَيَاشِيمَ وَفَا[4] (٢٤٣)

فقيل : حُذِف المضاف إليه ضرورةً ، وأصله فاها[5] .

قال أبو علي : يجوزُ أن يكون على لغة من لم يبدلْ من التنوين ألفًا في النصب ، كما في الرفع والجر[6] .

(قال[7] :

---

(١) في جـ وص : منونا إلى الساكنين فيؤول إلى .

(٢) تكملة من ص وط .

(٣) ساقط من ص .

(٤) سبق تخريجه صفحة ٧٨٩ .

(٥) نسبه الرضي إلى الأخفش انظر صفحة ٧٩٠ تعليقة ١ .

(٦) تحدث أبو علي عن هذا البيت في المسائل العسكرية ١٦٩ – ١٧٤ ومما قال : « وكان القياس في من أفرد أن يبدل من العين الميم .. فلما ترك هذا القائل الإبدال صار حرفُ العين حرفَ إعراب ، فانقلبت ألفا ، ولحق التنوين فانحذف الساكنُ الأولُ ، فبقي الاسم على حرف واحد ، فكان خارجا عن جملة الأمر الأكثر عما عليه الأسماء المظهرةُ . وقريبٌ من هذا الكلام ذكره في البغداديات ١٥٦ .

(٧) في ط : كما قال : وقائل البيت بشرُ بن أبي خازم من قصيدة مدح بها أوسَ بن حارثةَ بن لأم لما خلّى سبيله من الأسر والقتل ، وبشر من بني أسد ، جاهلي قديم ، شهد حرب أسَد وطَيِّئ قال عنه أبو عمرو : إنه من فحول الجاهلية ، وكان يُقْوِي ، هجا أوسًا بخمسِ قصائدَ ثم مدحه بخمسٍ أخرى (انظر الخزانة ٤/ ٤٤١ – ٤٤٥) توفي قتيلا في غزوة أغاربها على بني صعصعة نحو ٩٢ ق هـ (الأعلام ٢/ ٢٧) .

٣٢٣- كفى بالنأْي من أسماءَ كافي[١]

كما قال[٢] :

٣٢٤- وآخُذُ مـن كل حَـيٍّ عُصَمْ[٣]

وهذه لغةٌ حكاها الأخفشُ[٤] .

فالألف عين الكلمة ، فلا يبقى المعرَب على حرفٍ .

وأما إضافته[٥] إلى ياءِ المتكلم فهو فيها على لغتين : أشهرُهما فِيَّ في الأحوال الثلاث ، وقياس أصلِه فَوِيَ (كعَدِيَ)[٦] ثم فَايَ ، لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها ، إلا أنه لما جرى العادةُ فيما أُعرِب بالحركات إذا أضيف إلى الياء أن يُقْتَصَر من جملة الحركات (الثلاث)[٧] على الكسرِ للتناسُب ، وكان العينُ ههنا كالحركة الإعرابية ، الواو كالضمة والياء كالكسرة والألف كالفتحة (التُزِمت)[٨] الياء في الأحوال الثلاث قبل

---

(١) عجزه : وليس لنأيها إذ طال شافي والبيت في المقتضب ٤/ ٢٢ ، وفي الخصائص ٢/٢٦٨ ، وفي المنصف ٢/ ٢٦٨ ، وفي الأمالي الشجرية ١/ ١٨٣ ، وفي المسائل العسكرية ١٤٩ ، وفي الخزانة ٤/ ٤٣٩ .

اللغة والمعنى : النأي : البعد . يقول : يكفيني بعدها بلاء ، فإنه إذا طال لاشفاء له .

الشاهد قوله : كافي فإنه منصوب على أنه مفعول مطلق ، وقد وقف عليه بالسكون وهي لغة ، وكان القياس أن يقول : كافيا .

وهذا البيت ساقط من ص .

(٢) في ط : قال . وقائله الأعشى ، وقد مرت ترجمته صفحة ١٤١ .

(٣) صدره : إلى المرءِ قيس أطيل السُّرى والبيت في ديوانه ٨٧ ، وفي المسائل العسكرية ٢٠٠ ، وفي الخصائص ٢/ ٩٧ ، وفي ابن يعيش ٩/ ٧٠ ، وفي رصف المباني ٣٥ ، وفي الخزانة ٤/ ٤٤٥ .

قيس المذكور هو قيس بن معدِ يكرب ، فإن القصيدة في مدحه ، السُّرى : جمع سَرْية وسُرَية ، وهى السير في الليل ،عصم : أراد أنه يأخذ من كل حي يمر به عهدًا إلى الحي الذي يليه ، لأن له في كل حي أعداءٌ ممن هجاهم .

الشاهد قوله : عصم فإنه منصوب على أنه مفعول آخذ ، وقد وقف عليه بالسكون موافقةً للغة التي حكاها الأخفش .

(٤) قال أبو الفتح في الخصائص ٢/ ٩٧ . بعد ذكر البيت .. وعليه قال أهل هذه اللغة في الوقف : رأيت فرخْ و لم يحك سيبويه هذه اللغة ، لكن حكاها الجماعة : أبو الحسن وأبو عبيدةَ وقطربُ وأكثرُ الكوفيين .

(٥) يقصد : (فو) .

(٦) في جـ : كغَوِيَ ، وفي ص : كيَدِيَ .

(٧) تكملة من جـ وص وط .

(٨) في ص وط : الزمت .

ياء المتكلم مكانَ الكسرة ، وإن لم تكن الكسرةُ إعرابيةً ، تشبيها للكسرة التي ليست بإعراب ولا بناء عند المصنف[1] ، أو للكسرة البنائية عند النحاة[2] بالكسرة الإعرابية لعُرُوضها ، وذلك كما شبهت الضمةُ البنائيةُ في يازيدُ بالإعرابية ، فجيء بدلَها بالواو والألف في يازيدان ويازيدون ، وشبهت الفتحة البنائيةُ في لا رجل بالإعرابيةِ (فجيء بدلَها بالياء)[3] (في)[4] لا رجلَين ولا مسلمِين ، (كل ذلك للعروض ، (فلما)[5] صارت الياءُ التي هي عينٌ في فِيٌّ مشبهةً بالإعرابية)[6] وما قبل الياءِ الإعرابية في الأسماءِ الستة مكسورٌ ، فكسرت[7] الفاءُ فِي فِيٌّ .

(أونقول : لما بقي الواوُ مع ياء المتكلم ، وقد لزم الواوَ ضمٌّ ما قبلها – وإن كان ذلك لإعراب الكلمة بالحروف – ضُمَّ ، فصار فُوْيَ ، واللام محذوفٌ نسيا منسيا ، فصار مثل الأدْلُو في جمع الدَّلْو ، فقلب الواو ياء ، والضمة كسرةً ، فقيل : فِيٌّ)[8] .

وقد يقال : فَمِي وفَمُه وفَمُ زيد في جميع حالات الإضافة ، قال[9] :

٣٢٥- كالحوتِ لا يُرْويه شيءٌ يَلْقَمُه يصبح ظمآنَ وفي البحر فَمُـه[10]

---

(١) قال ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ١/ ٤٣١ : والكسرة في قولك : مررت بغلامي في أصح القولين أنها كسرةٌ لأجل البناء لا كسرةُ إعراب .. وقال قبل ذلك : وهذا الاسم – يعني المضاف إلى ياء المتكلم – عند المحققين معرَبٌ ، لأن الإضافة إلى المبني لا توجب بناءً ولا تجوِّزُه إلا في الظروف وفيما أجري مُجراها .

(٢) انظر رأي النحاة في المضاف إلى ياء المتكلم صفحة ٩٥ تعليقة ٤ .

(٣) ساقطة من جـ وص .

(٤) في جـ وص وط : فقيل .

(٥) في ت : فكما .

(٦) سقط من جـ وص من قوله : كل ذلك إلى بالإعرابية ، وفي ت زيادة هنا ، وهي فقيل : لا رجل ولا مسلمَين .

(٧) كان الأولى أن يقول : كسرت .

(٨) تكملة من جـ وص .

(٩) قائله رؤبة وقد مرت ترجمته صفحة ٦٥ .

(١٠) البيتان من مشطور الرجز وهما في ديوان رؤبة ١٥٩ ، وبعضها أو كلاهما في الحيوان ٣/ ٢٦٥ ، وفي المسائل العسكرية ١٧٣ ، وفي المخصص ١/ ١٣٦ ، وفي المقرب ١/ ٢١٦ ، وفي العيني ١/ ١٣٩ ، وفي الخزانة ٤/ ٤٥١ .
الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على إثبات الميم عند إضافة (فو) قال : والأول – يعني الحذف – أصحّ وأفصح .
وأنكر عليه البغداديُّ ذلك فقال ٤/٤٥١ ، فإثبات الميم عند الإضافة فصيحٌ ، ويدلُّ عليه الحديثُ لَخَلُوفُ فِم الصائم ، ثم رد على أبي علي الذي ذكر في البغداديات أن إبدالَ الميم من عين (فو) ضرورةٌ .

والأول أصحُّ وأفصحُ ، لأن علة الحاجة إلى إبدال الواو ميما – عند القطع من الإضافة – هي خوفُ سقوط العينِ للساكنين ، (ولا ساكنينِ)[1] في حال الإضافة ، إذ لا تنوين في المضاف ، فالأولى تركُ إبدالها ميما ، وقد جمع الشاعر بين الميم والواو ، قال[2] :

٣٢٦– هما نفثا فِي فيَّ من فَمَوَيْهِما على النابِحِ العاوي أشدَّ رِجَام[3]

وهو جمع بين البدَل والمُبْدَل منه .

وتكلف بعضهم معتذرا بأن قال : الميمُ بدلٌ من الهاء التي هي اللام قدمت على العَين[4] .

وأما إضافته إلى غير ياء المتكلم فالأعرفُ فيها إعرابه بالحروف – كما ذكرنا[5] – وجاء فم زيدٍ كما مر[6] .

وأما الأربعة الباقية فلها أيضا ثلاثةُ أحوال :

(أحدُها)[7] : القطعُ عن الإضافة ، والأعرفُ فيها حذفُ لاماتِها ، وقد ثبت في بعضِها – كما يجيء في ذكر لغاتها[8] –

---

(١) ساقط من ص .

(٢) قائله الفرزدق وقد مرت ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٣) البيت في ديوانه ٢/ ٢١٥ ، وفي الكتاب ٢/ ٨٣ ، وفي المقتضب ٣/ ١٥٨ ، وفي مجالس العلماء ٣٢٧ ، وفي المسائل العسكرية ١٨٢ ، وفي الخصائص ١/ ١٧٠ ، وفي المقرب ٢/ ١٢٨ ، وفي الإنصاف ٣٤٥ ، وفي الخزانة ٤/ ٤٦٠ .

الضمير في (هما) يعود على إبليس وابنه في قوله :

وإن ابنَ إبليسٍ وإبليسَ ألْبَنَا لهم بعذاب الناس كلَّ غُلام

نفثا : ألْقَيَا ، النابح : أراد به من يتعرض للهجو والسب ، الرجام : مصدر راجمه بالحجارة ، أي راماه .

الشاهد : قوله فمويهما حيث جمع بين البدل والمبدل منه وهما الميم والواو . وقد ذكر هذا الاحتمالَ أبو علي في البغداديات ١٥٩ .

(٤) قال البغدادي في الخزانة ٤/ ٤٦٠ : وأما القول الثاني – يعني كلام الرضي هذا – فهو يشبه أن يكون مذهبَ سيبويه .. ثم نقل نصا عن سيبويه هو في الكتاب ٢/ ٨٣ وهو قوله : وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنه كان أصله فَوْه ، فأبدلوا الميم مكان الواو .. فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دم .. فمن ترك « دم » على حاله إذا أضاف ترك « فم » على حاله ، ومن رد إلى فم العين فجعلها مكان اللام كما جعلوا اللامَ مكان العين في فم .. ثم ذكر البيت .

(٥،٦) صفحة ٩٥١.

(٧) في ط : إحديها .. وثانيتها .. وثالثتها . وقد أعاد الضمير مؤنثا لأن الحال يجوز تذكيره وتأنيثه ، ولكني آثرت أن أثبت صيغة المذكر لأنه قال قبل تعدادها ثلاثة أحوال فالمعدودُ مذكر .

(٨) صفحة ٩٥٤ – ٩٥٥ .

وثانيها : الإضافةُ إلى غير ياء المتكلم ، فالأعرفُ -إذن - في « أبوك وأخوك » جعلُ لامَيْهما إعرابًا ، وفي حَمٍ وهَنٍ حذفُ اللام - كما يجيء في لغاتها[1] -.

وثالثها : الإضافةُ إلى ياء المتكلم .

قال الجمهور يجب حذفُ اللامات ، إذ ردُّها في حال الإضافة إلى غير ياء المتكلم إنما كان لغرض جعلها إعرابًا ، والإعرابُ لا يظهر في المضاف إلى ياء المتكلم فلا معنى لردّها معها .

وأجاز المبردُ - قياسًا على الإضافة إلى غير ياء المتكلم - ردَّ اللام في أربعتها[2] - كما نقل عنه ابنُ يعيش[3] - وابنُ مالك[4] ، وفي أخٍ وأبٍ فقط كما نقل (عنه)[5] جارُ الله[6] والمصنفُ[7] .

ولما ردَّها ألزمَ الياءَ لما قلنا في فيَّ على الأفصح ، وشبهته قولُ الشاعر[8] :

٣٢٧ - وأبِيَّ مالَكَ ذُو المجازِ بدار[9]

---

(١) صفحة ٩٥٤ - ٩٥٥ .

(٢) لم أجد في المقتضب ما يؤيد ذلك .

(٣) لم ينقل عنه ابن يعيش إجازة الرد في غير الأب والأخ ، انظر شرح ابن يعيش للمفصل ٣/ ٣٦ .

(٤) نقل ابن مالك عن المبرد إجازته في الأب والأخ فقط ، انظر التسهيل ١٦٢ ، وقال في شرحه للكافية الشافية ١٠٠٨ - ١٠١٠ : وأما أب وأخ وحم وهن فالمستعمل في إضافتها إلى الياء أبِي وأخِي وحَمي وهَني ، وأجاز أبو العباس المبرد أبِيّ برد اللام ، وليس في قول الشاعر : وأبيَّ مالَكَ ذُو المجاز بدار حجةً على ذلك لاحتمال إرادة الجمع وسقوط النون للإضافة .. إلخ .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) المفصل بشرح ابن يعيش ٣/ ٣٦ .

(٧) شرحه لكافيته ٥٥ .

(٨) قائله مؤرج السُّلَمِي - كما قال أبو عبيد في المعجم - وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية .. منسوبٌ إلى سُلَيم بن منصور وهو أبو قبيلة (الخزانة ٤/ ٤٧٢) .

(٩) صدره : قَدَرٌ أحلّك ذا المجاز وقد أرى والبيت في مجالس ثعلب ٤٧٦ ، ونَسَبَ إلى الفراء أنه يقول القياس قول العرب هذا أبوك وهذا أبيّ - فاعلم ثقيلٌ وهو الاختيار ، وأنشد البيت وهو أيضا في الأمالي الشجرية ٢/ ٣٧ ، وفي ابن يعيش ٣/ ٣٦ ، وفي الخزانة ٤/ ٤٦٧ ، وفي المغني ٦٠٩ ، وفي شرح شواهده ٨٦٣ ، وفي الخزانة ٤/ ٤٦٧ .
ذو المجاز : سوق كانت للعرب في الجاهلية ، يقول : ما بلغ ذا المجاز إلا قدر ، ويقسم بأبيه أن ذا المجاز ليس بداره .
الشاهد قوله : وأبيّ فإنهم نسبوا إلى المبرد أنه عنده مفردٌ رُدَّ لا مُه في الإضافة إلى الياء كما تُردُّ في الإضافة إلى غيرها .
أقول كلام ثعلب يدل على أنه يختار الردَّ ولولا أن الزمخشري وابن يعيش وابن مالك والمصنف قالوا : المبرد نصا واكتفوا بقول أبي العباس لقلت : أن المقصود ثعلب ، والله أعلم .

وأجيب بأنه يُحْتَمَل أن يكون أبيّ جمعَ الأب مضافًا إلى الياء ، إذ يقال في أب أبون[1] قال[2] :

٣٢٨ – فلما تَبَيَّنَّ أصواتَنا بكيـنَ وفدَّيننَـا بالأَبِينَـا[3]

كما قيل في أخ أخون قال[4] :

٣٢٩ – وكنتُ لهم كشرٍّ بني الأخينا[5]

والمذهبُ لا يثبت بالمحتَمَلات .

قوله : وإذا قُطِعَتْ قِيل : وأَبٌ وحَمٌ وهَنٌ وفَمٌ ، وفتح الفاء أفصح منهما ، وجاء « حم » مثل : يَدٍ وخبْء ودَلْو وعَصَا مطلقا ، وجاء هنٌ مثل يد مطلقا ، وذو لا يضاف إلى مضمر ولا يقطع .

اعلم أن في أب وأخ أربعَ لغات ، وفي أخ خامسةً ، فاللغات المشتركة : أن يكونا محذوفَي اللام مطلقا – أي مضافين ومقطوعين – فيكونان كيد ، فتثنيتهما أَبَان وأَخَان ، والجمع أَبُون وأخُون – كما مر[6] –.

---

(١) انظر المفصل بشرح ابن يعيش ٣/ ٣٦ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٠٨ – ١٠١٠ ، والتسهيل ١٦٢ .

(٢) قائله زياد بن واصل من شعراء بني سليم وهو جاهلي (الخزانة ٤/ ٤٧٨) .

(٣) البيت في الكتاب ٢/ ١٠١ ، وفي المقتضب ٢/ ١٧٢ ، وفي الخصائص ١/ ٣٤٦ ، وفي الأمالي الشجرية ٢/ ٣٧ ، وفي ابن يعيش ٣/ ٣٧ ، وفي الخزانة ٤/ ٤٧٤ . يقول لما عدنا إلى ملكنا بعد البلاء في الحروب وعرف النساءُ أصواتنا فدَّيننَا بالآباء .

الشاهد قوله : بالأبين حيث جُمِعَ الأبُ على الأبين كما يجمَعُ جمعُ المذكرِ السالمُ .

(٤) قائله عقيل بن عُلَّفة بن الحارث بن معاوية شاعرٌ فصيح مجيد من شعراء الدولة الأموية . قال عنه صاحب الأغاني كان جافيا أهوجَ شديد الغيرة ، وهو في بيت شرف وكانت قريش ترغب في مصاهرته ، وذكر له البغدادي قصصا عجيبة (الخزانة ٤/ ٤٨١ – ٤٨٣) .

(٥) صدره وكان لنا فَزَارة عمّ سَوْءٍ والبيت في نوادر أبي زيد ١١١ ، وفي البيان والتبيين ١/ ١٨٦ ، وفي المقتضب ٢/ ١٧٢ ، وفي الخزانة ٤/ ٤٧٨ .

قال البغدادي بعد أن أورد الأبيات التي ذكرها الجاحظُ قبل البيت الشاهد وشرحَها .. الصواب : وكنت له ، وأن الضمير بالتكلم لا بالخطاب ، ثم قال : والظاهر أن هذا البيت وحدَه لعَقيل وهو غير مرتبط بالأبيات التي قبله .

الشاهد قوله : الأخينا حيث جَمَعَ الأخَ جمعَ مذكر سالما .

(٦) الحديثُ عنه قبل بداية هذا الفصل .

والثانية أن يكونا مقصورين مطلقا ، كعصا .

والثالثة أن يكونا مشدَّدي العين (مقطوعين)[1] مطلقا مع حذف اللام .

والرابعة – وهي أشهرها – حذف اللام والإعرابُ على العين – مقطوعين – وإعرابهما بالحروف – مضافَين –.

واللغة المختصةُ بأخ أَخْوٌ كدَلْوٍ مطلقا .

وفي حَمٍ ستُّ لغات ، أبتدئ منها بالأفصح فالأفصح على الترتيب :

أولاها : (إعرابه)[2] بالحروف في الإضافة إلى غير الياء ، ونقصُه حالَ القطع عنها وإعرابُه على العَين .

وثانيتها : أن يكونَ كدَلْو مطلقا – أي في الإضافة والقطع –.

والثالثة : أن يكون كعَصًا مطلقا .

والرابعة : أن يكون كَيدٍ مطلقا .

والخامسة : أن يكون كخَبْءٍ[3] مطلقا .

والسادسة : أن يكون كرِشَاءٍ مطلقا .

وأما هنٌ ففيه ثلاث لغات ، أشهرها النقصُ – مطلقا – كيَدٍ ، وبعدها الإعرابُ بالحروف في الإضافة إلى غير الياء والنقصُ في غيرها .

ولما لم (تكن)[4] هي المشهورةَ زعم صدُر الأفاضل[5] أنه ليس من الأسماء الستة[6] .

---

(١) تكملة من جـ وص .

(٢) في ت : إعرابها ، ولكل منهما وجه ، فبالتذكير يكون عائدا على اللفظ وبالتأنيث يعود على الكلمة ، ولكن « الحَمْو » يقصد به المذكر فلذا اخترت التذكيرَ .

(٣) الفرق بين اللغة الثانية والخامسة أن اللام في الثانية واو وفي الخامسة همزة ، وإلا فوزنهما واحد .

(٤) في ط : يكن .

(٥) القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمي النحوي ، قال ياقوت : صدرُ الأفاضل حقًّا ، وأوحدُ الدهر في علم العربية صِدقا ، ذو الخاطر الوقَّاد ، والطبع المُنْقَاد . برع في علم الأدب وفاق في نظم الشعر ، صنف التخميرَ في شرح المفصل ، السبيكةَ في شرحه ، المجمرةَ في شرحه ، توفي سنة ٦١٧ (بغية الوعاة ٢/ ٢٥٢) .

(٦) قال في التخمير ١/ ٩٢ : فإن سألت ما بالُك جعلت هذه الأسماءَ خمسةً وهي باتفاق النحويين ستةٌ ، معدودة فيها هَنُوه ؟ أجبت الهن ليس من هذه الأسماء . ثم احتج لما ذهب إليه بشواهد ذكرها في التخمير من ١/ ٩٢ – ٩٤ .

ولم يذكرها – أيضا – الزجاجيُّ فيها[1] .

(وثالثتها)[2] تشديدُ نونه مطلقا .

وأما إسكان النون في الإضافة في قوله[3] :

٣٣٠– رُحتِ وفي رجليكِ ما فيهما وقد بدا هَنْك من المِئْزَرِ[4]

فللضرورة ، وليس لغةً رابعةً .

وفي فم لغاتٌ : أشهرها وأفصحها إعرابُه بالحروف في الإضافة إلى غير الياء ، وفتحُ الفاء مع خفة الميم حالَ القطع ، وإبدالُ الواو ياء عند الإضافة إلى الياء .

والثانية والثالثةُ والرابعةُ فِمُ مثلث الفاء محذوفَ اللام نسيا مطلقا ، مع إبدال الواو ميما ، بتثليث الفاء بناءً على أن الواو التي أبدلَ منها الميمُ تُقْلَب في حالة الإضافة ألِفًا وياءً . فتكون الفاءُ في الحالات الثلاث – إذن – مثلَّثًا لا للإعراب ، فجوز تثليثها في الإفرادِ لغيرِ الإعراب أيضا .

---

(١) حيث قال في الجمل صفحة ٣ ، والواو علامة الرفع في خمسة أسماء معتلةٍ مضافةً ، وهي : أخوك وأبوك وحموك وفوك وذو مال ، وفي جمع المذكر السالم ..إلخ .

(٢) في ت : وثالثها .

(٣) قائله : الأُقيشر ، وينسب إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه وينسب إلى ابن قيس الرُّقَيَّات أيضا ، والأقيشر هو المغيرةُ بنُ عبد الله بن مُعْرِض بن عمرو بن أسد بن خزيمة . قال صاحب الأغاني : عُمِّر طويلا .. وكان كوفيا خليعا ماجنا فاسقا مدمنَ الخمر قبيحَ المنظر . أحرقه غِلمانُ عبد الله بن إسحاق نحو سنة ٨٠هـ (الخزانة ٤/ ٤٨٧ – ٤٩٢) .

(٤) البيت في الكتاب ٢/ ٢٩٧ ، وفي الخصائص ١/ ٧٤ ، وفي العمدة ٢/ ١١١ ، وفي الأمالي الشجرية ٢/ ٣٧ ، وفي ابن يعيش ١/ ٤٨ ، وفي العيني ٤/ ٥١٦ (عرض) ، وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور ٩٥ ، منسوبًا إلى ابن قيس الرقيات وفي رصف المباني ٣٢٧، وفي الخزانة ٤/ ٤٨٤ .

اللغة : ما فيهما : اضطراب واختلاف شديد . بَدَا : ظهر ، الهن : يكنى به عن كل ما يقبح ذكره ، وأراد هنا الفرج ، المئزر : الإزار .

ذكر البغدادي – نقلا عن الأغاني – في الخزانة ٤/ ٤٨٥ أن سبب قول هذا البيت أن الأُقيشرَ سَكِرَ يوما فسقط ، فبدت عورتُه وامرأته تنظر إليه فضحكت منه وأقبلتْ عليه تلومُه فقال لها :

تقول يا شيخُ أما تستحي من شُربكِ الخمرَ على المَكْبَر
فقلت لو باكرتِ مشمولةً صهبا كلونِ الفَرَسِ الأشقر
رحت وفي رجليك عُقَّالةٌ وقد بدا هنكِ من المئزر

الشاهد : استشهد به الرضي على أن تسكين النونِ في (هنْك) للضرورة وليس لغةً فيها .

والخامسة والسادسة والسابعة فُما مثلثَ الفاء مقصورا مطلقا ، وكأنه جمع بين البدل والمبدَل منه أو الميمُ بدلٌ من اللام قدمت على العين – كما مر[1] – فيكون قوله فمويهما[2] مثنى فما .

والثامنة والتاسعةُ فُمّ مشدد الميم مطلقا ، ومضموم الفاء ومفتوحها قال[3] :

٣٣١ – حتى إذا ماخرجت من فَمِّه[4]

قال ابن جني : هو للضرورة ، وليست بلغةٍ ، وكأنَّ المِيْمِينِ بدلان من العين واللام ، والجمع أَفْمَامٌ[5] .

والعاشرة : إتباعُ الفاء للميم في حركات الإعراب نحو : هذا فُمٌ ورأيت فَمًا ونظرت إلى فِمٍ ، وكأنه نظر فيها إلى حالة الإضافة بلاميم ، أعني فُوك وفَاك وفِيك .

وقد يتبع فاء « مَرْءٍ » (أيضا)[6] إعرابَه ، فيقال : مُرءٌ ومَرءًا ومِرئٍ .

---

(١) صفحة ٩٥٢ ، ٩٥٣ .

(٢) يعني في قول الشاعر :

هما نفثا في فيَّ من فمويهما على النابح الغاوي أشد رجام

وانظر صفحة ٩٥٢ .

(٣) قائله العجاج وقد مرت ترجمته صفحة ٦١٣ .

(٤) البيت في ملحقات ديوان العجاج ٢/ ٣٢٧ وفيه : ياليتها ... وبعده :

حتى يعود المُلْكُ في أُسْطُمِّه

وفي إصلاح المنطق ٥٦ ، وفي الخصائص ٣/ ٢١١ ، وفي الأمالي الشجرية ٢/ ٣٥ ، وفي ابن يعيش ١٠/ ٣٣ ، وفي المقرب ٢/ ١٧٦ ، وفي الهمع ١/ ٣٩ ، وفي الدرر ١/ ١٣ ، وفي الخزانة ٤/ ٤٩٣ .

الشاهد : أنشده الرضي على أن من اللغات الواردة في (فو) إبدالَ الواو ميما مشددة ونسب إلى ابن جني أنه يراه ضرورةً وليس بلغة .

(٥) قال ابن جني في سر الصناعة ١/ ٤١٥ و ٤١٦ تحقيق هنداوي بعد أن ذكر البيت يُروى بضم الفاء من فمه وفتحها ، فالقول في تشديد الميم عندي أنه ليس ذلك في هذه الكلمة ، ألا ترى أنك لا تجدُ لهذه (المشددة الميم) تصرُّفا ، وإنما التصرف كله في (ف و ه) . ثم قال عن سبب التشديد : أصلُ ذلك أنهم ثقّلوا الميم في الوقف .. ثم إنهم أجرَوا الوصلَ مُجْرى الوقف .

ومما قاله : ولم نسمعهم قالوا أفمام ولا تفممت ، ولا رجل أفمُّ .

وفي هذا رد على الرضي في قوله : إنّ الجمع أفمام .

(٦) تكملة من ط . وحديث الرضي عن مرء وامرؤ وابنم ودم استطرادٌ ، ولا علاقة له بما نحن فيه .

وعين « امرُؤٌ » و « ابنُمٌ » تابعٌ لحرف الإعراب – اتفاقا –.

وفي دم ثلاث لغات : القصرُ كعصا ، والتضعيف كمَدّ ، وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيَدْ .

قوله : وذو لا يضاف إلى مضمر ولا يقطع .

إنما لم يقطع لأنه ليس مقصودا بذاته ، وإنما هو وَصلةٌ إلى جعل أسماءِ الأجناسِ صفةً ، وذلك أنهم أرادوا أن يصفوا شخصا بالذهب – (مثلا)[1] – فلم يتأتَّ أن يقولُوا : جاءني رجلٌ ذهبٌ ، فجاءوا بذو ، وأضافوا إليه ، فقالوا : ذو ذهب .

ولما كان جنسُ المضمراتِ والأعلام (مما)[2] لا يقع صفة – كما يجيء[3] – لم يُتَوصَّل بذو إلى الوصف بهما ، وإن كان بعد التوصلِ يصيرُ الوصفُ هو المضافُ دونَ المضافِ إليه ، وأما أسماء الأجناس التي هي نحو الضربْ والقتل ، فإنها – وإن لم تكن مما يوصف به – إلا أنها من جنس ما يقع صفةً ، أي اسمَ الجنس كضارب وقاتل ، وأيضا لو حذف المضاف الموصوفُ به ، والمضافُ إليه ضميرٌ أو علمٌ لم يجز قيامهُما مَقامَه ، لا متناع الوصف بهما ، وأما قولهم : صَلِّ على محمد وذويه فشاذٌّ .

كما أن قطعَه عن الإضافة ، وإدخالَ اللام عليه في قوله :

فلا أعني بذلِك أسفَلِيكُم ولكنّي أريدُ به الذَّوينَا[4]

شاذَّان ، وذلك لإجرائه مُجرى صاحِبٍ .

وأما قولهم ذو زيدٍ ، وذوي آلِ النبي ، فإنما جاز لتأويل العلَم بالجنس ، أي صاحِبُ هذا الاسم ، وأصحابُ هذا الاسم .

قالوا : وأصل هذه الأسماء الستةِ كلِّها فَعَل بفتح الفاء والعين – إلا فُوك[5] – كما

---

(١) هذه الكلمة مقدمة في ط قبل قوله : أن يصفوا .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) صفحة ٩٩٥ وما بعدها .

(٤) سبق تخريجه صفحة ١٠٨ وذكره الرضي هنا ليبين أن قطع (ذو) عن الإضافة وإدخالَ اللام عليه شاذان ، وسوَّغَهُما إجراءُ (ذو) مُجْرى صاحب .

(٥) انظر ما نقله ابنُ منظور في اللسان ١٨/ ٦ ، و ٢٠ و ٢١٥ و ٢٠/ ٢٤١ – ٢٤٢ و ١٧/ ٤٢١ ومابعدها .

ذكرنا[1] – فكان قياسها أن تكون في الإفراد مقصورةً ، لكن (لما كَثُرت)[2] الإضافةُ فيها ، وصار إعرابها معها بالحروف – كما مر في أول الكتاب[3] – ولمْ تكن فيها مقصورةً ، حَمَلُوها في ترك القصر – مفرداتٍ – على حال الإضافة .

أما كونُ أخ وأب وحم مفتوحةَ العين فلجمعها على أَفْعَال ، كآباء وآخاء وأحماء ، لأن قياس فَعَل صحيحَ العين أفعال كجَبَل وأجبال .

وأما ذو فلا دليلَ في أذواء على فتح عينه ، لأن قياسَ فَعْل – ساكنَ العين معتلَّها – أفعال – أيضا – كحَوْض وأحواض وبيت وأبيات .

ودليلُ تحركِ عينه مؤنَّثه – أعني ذات – وأصله (ذواة)[4] كنواة ، لقولهم في مثناها : ذواتا[5] ، فحذفت العين في ذات لكثرة الاستعمال ، ولو كانت (ذواةُ)[6] ساكنةَ العين لقلت في المؤنث : ذَيَّة كطَيَّة .

وقال الخليل وزن ذُو فَعْل بالسكون ، واللام محذوفة في جميع متصرفات ذو إلا في (ذوات)[7] وذواتًا[8] .

وقال الفراء : الأخُ ساكنُ العين في الأصْل[9] .

ولعله قال ذلك لقلة آخاء .

وأما هنٌ فإنه لم يسمع فيه أهناء حتى يستدلَّ – على تحريك عينه ، ومؤنثه وهو هَنَةٌ بالتحريك لا يدلُّ على تحريك عينه ، لأنه يمكن أن يكون ساكنَها ، لكن لما حُذف اللامُ فُتِحَ العينُ ، لأن ما قبلَ تاء التأنيث لابدَّ من (فتحها)[10] ، وكذا لا دليل (على

---

(١) صفحة ٩٤٩ .

(٢) في ص : لما قصر كثرت .

(٣) صفحة ٦٩ وما بعدها .

(٤) فيما عدا ط : ذوات ، والصحيح ما أثبته ، لأن « ذوات » جمع وليس مفردةً مؤنثة .

(٥) من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ [الرحمن ٤٦ – ٤٨] .

(٦) ساقطة من ط .

(٧) في جـ وط : ذات ، والصحيح ما أثبته .

(٨) في الكتاب ٢/ ٣٣ وكان الخليل يقول : هذا ذَوٌّ بفتح الذال ، لأن أصلها الفتح ، تقول : ذَوَا وتقول : ذَوُو .

(٩) لم ينسبه إليه أحد قبل الرضي فيما رأيت .

(١٠) في ص : فتحه .

حركتها)[1] في هَنَوات ، لأنه يمكن أن يكون كتَمَرات .

وأما فوك فأصلُه فَوْه بسكون الواو – كما ذكرنا[2] – إذ لا دليل على حركتها ، وأفواه لا يدل عليها كما لا يدل أذوَاء ، ولام فوك هاء ، لقولهم : أفواهٌ وفُوَيهٌ .

ولام ذو ياء ، لأن عينه واو بدليل ذواتًا وذواتِ وأذواء ، وباب طويت[3] أكثرُ من باب القوَّة[4] ، والحملُ على الأكثر أولى ، (إذا اشتبه الأمر)[5] .

ولام أبٍ وأخٍ وحمٍ وهنٍ واوٌ ، لقولهم : أبوانِ وأخوان وحموان وهنوان وإخوةٌ وأخواتٌ .

وأما هُنَيْهَة في هُنَيَّة فلأن لامَه ذاتُ وجهين[6] .

وكذا لام حَمٍ قد يكون همزًا – كما تبين[7] –.

---

(١) تكملة من ص .

(٢) صفحة ٩٤٩ .

(٣) يعني أن تكون العينُ واوا واللام ياء .

(٤) يعني أن يكون كل من العين واللام واوا .

(٥) تكملة من ط : وجَعْلُ لامِ ذُو ياءً هو رأي ابن بَرّي كما نقل عنه الجوهريُّ في الصحاح ٦/ ٢٥٥١ .

(٦) القياس في تصغير هناة هنيه ، والأصل هنيوة ، وقال العرب : هنيهة بإبدال الهاء من الياء سماعا للقرب الذي بين الهاء وحرف اللين .

فالوجهان : أنها تكون مرة ياء وهو القياس ومرة هاء . انظر اللسان ٢٠/ ٢٤٢ – ٢٤٣ .

(٧) وذلك في جعله كخبء ، انظر صفحة ٩٥٥ .

التـوابـــــع

قوله : التوابعُ كلُّ ثانٍ بإعراب سابقهِ من جهةٍ واحدةٍ .

قوله : كلُّ ثان .

يَشْمَل التوابعَ وخبرَ المبتدأ ، وكلَّ ما أصلُه خبرُ المبتدأ كخَبَرَي كَانَ وإنّ وأخواتِهما ، ويشمل الحالَ ، وثاني مفعولَي (ظننت و)[1] أعطيتُ .

قوله : بإعراب سابقه .

أي مع إعراب سابقه (يُخرج)[2] الكل إلا خبرَ المبتدأ ، وثانيَ مفعولي ظننت وأعطيت . والحالَ عن المنصوب نحو . ضربت زيدا مجردا ، والتمييز عن المنصوب ﴿ فَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[3] .

قوله : من جهة واحدة .

قال (المصنف)[4] يُخْرِجُ هذه الأشياءَ ، لأن ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ ، وارتفاعَ الخبر من جهةٍ أخرى وهي كونُه خبرَ المبتدأ ، وكذا انتصابُ أول المفعولَين من جهة كونه أولَهما ، وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيَهما ، وانتصاب الأول في ضربت زيدًا قائمًا من جهة كونه مفعولا به ، وانتصاب الثاني من جهة كونه حالًا ، وكذا في ﴿ فَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ انتصابُ الأول من جهة كونه مفعولا به ، وانتصابُ الثاني من جهة كونه تمييزا[5] .

---

(١) تكملة من ص .

(٢) في ت : يشمل .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴾ [القمر ١٢] .

(٤) تكملة من جـ وط .

(٥) ليس هذا التفصيل موجودا في شرح ابن الحاجب لكافيته ولا في إيضاحه للمفصل ، وإنما قال في شرحه لكافيته ٥٦ : وقوله من جهة واحدة : يخرج عنه خبر المبتدأ ، والثاني والثالث من باب علمت وأعلمت ، لأنها ثوان بإعراب سوابقها ، ولكن من غير جهةٍ واحدة .

وفيه نظر ، لأن ارتفاعَ المبتدأ والخبر من جهة واحدة ، وهي كونُهما عمدتَي الكلام – كما تقرر في أول الكتاب[1] – وانتصابُ الأسماء المذكورة من جهة واحدة ، وهي كونُها فضلاتٍ .

وإن قلنا بتغير الجهات بسبب تغيرُّ اسم كل واحد من الأول والثاني (فلنا)[2]أن نقول : إن ارتفاع زيد في جاء زيدٌ الظريفُ من جهة كونه فاعلا ، وارتفاع الظريف من جهة كونه صفتَه ، وكذا باقي التوابع .

ثم نقول : الأخبارُ المتعددةُ لمبتدأ نحو : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴾[3] الآية[4] ، وكذا المسنداتُ نحو : علمت زيدًا عالمًا عاقلًا ظريفًا ، وكذا الأحوال المتعددة نحو : ﴿ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا ﴾[5] وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو : جاءني القوم إلا زيدًا إلا عمرا ، لا تتغير أسماؤها ، ولا جهات إعرابها فينبغي أن تدخل في التوابع .

ولو قال : كلُّ ثانٍ بإعراب سابقِهِ لأجلِه – أي إعراب الثاني لأجل إعراب الأول – لم يَرِدْ عليه ماذكرنا .

وقوله : كلّ ثان ، فيه نظر – أيضا – لأن المطلوبَ في الحد بيانُ ماهيةِ الشيء ، لا قصدُ حصرِ جميع مفرداته ، ويدخلُ في قوله : ثان ، النعتُ الثاني فما فوقَه ، وكذا التأكيدُ المتكرِّرُ ، وعطفُ النسق المتكرر لأن كلًّا منها ثان للمتبوع كالتابع الأول .

وأما الكلام في عوامل التوابع ففيه تفصيل .

أما الصفةُ والتوكيدُ وعطفُ البيان ففيها ثلاثةُ أقوال :

---

(١) صفحة ٥٢ وابن الحاجب يرى أن الرفع علامةُ الفاعلية والنصبَ علامةُ المفعولية والجر علامة الإضافة وانظر صفحة ٦١ .

(٢) في ط : قلنا ، ولعله خطأ طباعي .

(٣) البروج ١٤ .

(٤) بعدها ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج ١٥ ، ١٦] .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا ﴾ [الإسراء ٢٢] .

قال سيبويه : العاملُ فيها هو العاملُ في المتبوع[1] .

وقال الأخفش : العاملُ فيها معنوي ، كما في المبتدأ أو الخبر ، وهو كونها تابعة[2] .

وقال بعضهم : إن عامل الثاني مقدَّرٌ من جنس الأول .

ومذهب سيبويه أولى ، لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوبٌ إليه مع تابعه ، فإن المجيءَ في : جاءني زيدٌ الظريف ليس في قصده منسوبًا إلى زيد مطلقًا ، بل إلى زيدٍ المقيدِ بقيد الظرافة ، وكذا في : جاءني العالمُ زيدٌ ، وجاءني زيدٌ نفسُه ، فلما انسحب على التابع حكمُ العامل المنسوب معنى ، حتى صار التابع والمتبوعُ – معًا – كمفردٍ منسوبٍ إليه ، وكأن الثاني هو الأولُ في المعنى ، كانَ (الأولى)[3] انسحابُ عملِ المنسوبِ عليهما ، معا تطبيقا للَّفظِ بالمعنى .

أما إذا قلت : جاءني غلامُ زيد فالمنسوب إليه – وإن كان الغلام مع زيدٍ – إلا أن الثانيَ ليس هو الأولَ معنى ، فلم يعمل العاملُ فيهما معا .

وجعلُه معنويا كما ذهب إليه الأخفشُ خلافُ الظاهر ، إذ العامل المعنويُّ في كلام العرب بالنسبة إلى (العامل)[4] اللفظيِّ كالشاذ النادر ، فلا يُحمَل عليه المتنازَع فيه .

وتقديرُ العامل خلافُ الأصل أيضا ، فلا يصار إلى الأمر الخفي إذا أمكن العملُ بالظاهر الجلي .

وأما البدل فالأخفش[5] و (الرُّمَّانِيُّ)[6] والفارسي[7] ، وأكثرُ المتأخرين على أن العامل فيه مقدَّرٌ من جنس الأول ، استدلالًا بالقياس والسماع ، أما السماعُ فنحو قوله

(١،٢) في الهمع ٢/ ١١٥ : نُسِب ذلك إلى المبرد وابن السراج وابن كيسان ، ثم قال : وقال الخليل وسيبويه والأخفشُ والجرمي العاملُ فيها التبعية ثم اختلف فقيل ، المرادُ بالتبعية من حيث المعنى ، وقيل : من حيث الإعرابُ ولو اختلفت جهته ، وقيل : بشرط اتحاد جهته . وانظر الكتاب ١/ ٢٠٩ ومابعدها .

(٣) في ط : الأول .

(٤) تكملة من ص .

(٥) شرح ابن يعيش للمفصل ٣/ ٦٧ .

(٦) في ت : المازني ، وقد أثبته هكذا لكون الكلام جميعه منقولا عن ابن يعيش في شرحه للمفصل ٣/ ٦٧ .

(٧) شرح ابن يعيش للمفصل ٣/ ٦٧ .

تعالى : ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمـٰنِ لِبُيُوتِهِم ﴾[1] وغير ذلك من الآي والأشعار ، وأما القياسُ فلكونه مستقِلًّا ومقصودا (بالذكر)[2] ، ولذا لم تُشتَرَط مطابقتُه للمبدَل منه تعريفا وتنكيرا .

والجواب (عن الأول)[3] أن (لبيوتهم)[4] الجارَّ والمجرورَ (بدلٌ من الجار والمجرور)[5] والعاملُ وهو (لجعلنا)[4] غيرَ مكرر ، وكذا في غيره .

فإن قيل : لو لم يكن المجرورُ وحده بدلا من المجرور لم يسمَّ هذا بدلَ الاشتمال ، لأن الجارَّ والمجرور ليس بمشتمل على الجار ، بل البيت مشتمِلٌ على الكافر (وكذا (قوله)[6] : ﴿ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾[7] من[8] آمن بعضُ الذين استضعفوا)[9] .

قلنا : لما لم يحصلْ من اللام فائدةٌ إلا التأكيدَ جاز لهم أن يجعلوه كالعدم ، (ويسموه بدلَ اشتمال نظرا إلى المجرور)[10] ولا يكرَّرُ في اللفظ في البدل من العوامل إلا حرفُ الجر ، لكونه كبعض حروف المجرور .

والجوابُ عن القياس أن استقلالَ الثاني وكونَه مقصودًا يؤذِنان بأنّ العامل هو الأولُ لا مقدرٌ آخرُ ، لأن المتبوع – إذن – كالساقط ، فكأن العاملَ (الظاهرَ)[11] لم يعمَلْ

(١،٤) من قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا أَنْ يَكونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمـٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴾ [الزخرف ٣٣] ووجه الدلالة في الآية أنه أعاد الجارَّ في البدل فدلَّ على أنه إذا لم يُعَدْ فهو مقدّر .

(٢) في جـ : بالذات .

(٣) ساقطتان من ص .

(٥) ساقط من ص .

(٦) في ط : في قوله .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحًا مُرْسَلٌ مِنْ رَبِّه ﴾ الآية ٧٥ من سورة الأعراف .

(٨) في ت : لأن من .

(٩) ساقط من ص من قوله وكذا إلى هنا .

(١٠) تكملة من جـ وط .

(١١) ساقطة من ص وط .

في الأول ، ولم يباشرْه ، بل عَمِل في الثاني .

ومذهبُ سيبويه[1] ، والمبرد[2] ، والسيرافي[3] ، والزمخشري[4] ، والمصنف[5] : أن العاملَ في البدل هو العامل في المبدل منه ، إذ المتبوع في حكمِ الطرح ، فكأنَّ عامل الأولِ باشر الثاني .

هذا وستعرف في باب عطفِ البيان أنه في الحقيقة هو البدلُ ، فحكمه فيما ذكرنا حكمُ البدل[6] .

وأما عطف النسق ففيه ثلاثةُ أقوال :

قال سيبويهِ : العاملُ في المعطوف هو الأول بواسطةِ الحرف[7] .

وقال الفارسي في الإيضاح الشعري : وابن جني في سر الصناعة[8] : إن العاملَ في الثاني مقدرٌ من جنس الأول ، كقولك : يازيدُ (وعمرُو)[9] .

وأقول : لا دليلَ فيه ، إذ علةُ البناء في الثاني وقوعُه موقعَ الكاف ، كالمعطوف عليه ، مع عدم المانع من البناء ، كما كان في يازيد والحارث – أعني اللام –.

وإنما كان اللامُ مانعا لامتناع مجامعتِه لحرف النداء المقتضي للبناء ، فلما ارتفع المانعُ صار كأن حرفَ النداءِ باشرَ التابعَ ، لا أن تقدر له حرفا آخرَ .

---

(١) في الكتاب ١/ ٣٦٩ : فالمبدل إنما يجيء أبدًا كأنه لم يذكر قبله شيء ، لأنك تخلي له الفعل وتجعله مكان الأول .

(٢) قال في المقتضب ٤/ ٢٩٥ عن البدل : وإنما هو تبيين ، ولكن قيل : بدل لأن الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فُرِّغَ له .

(٣) شرح ابن يعيش ٣/ ٦٧ .

(٤) يرى الزمخشري في المفصل بشرح ابن يعيش ٣/ ٦٧ أن البدلَ في نية تكريرُ العامل ، قال : والذي يدل على كونه مستقلا بنفسه أنه في حكم تكرير العامل بدليلِ مجيءِ ذلك صريحا في قوله عز وجل : ﴿ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ .

(٥) إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١/ ٤٣٥ .

(٦) تحدث عن ذلك في باب البدل صفحة ١٠٧٣ وأشار إليه في باب عطف البيان صفحة ١٠٩٣ .

(٧) لم أجد ذلك في الكتاب ، ونسبه إليه ابنُ يعيش في شرحه للمفصل ٣/ ٧٥ .

(٨) في سر الصناعة تحقيق هنداوي ٦٣٨ : ويدلك على أن العامل فيما بعد حرف العطف إنما هو لما ناب الحرف عنه ودل عليه من العوامل إظهارهم العامل بعده في نحو : ضربت زيدا وضربت بكرا ، ونظرت إلى جعفر . وإلى خالد ، فالعمل – إذن – هو للعامل المراد لا الحرف العاطف .

(٩) في ص : يازيد وياعمرو ، ولعل الصواب ما أثبته .

واستدلّ[1] أيضا بقولهم : قيامُ زيدٍ وعمروٍ ، و (قال)[2] : العرض الواحد لا يقوم بمحلين .

والجواب أن القيام ههنا ليس بعرض واحِد ، بل هو مصدر ، والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظة الواحد ، والمراد ههنا القيامان ، بقرينة قولك : وعمرو .

وكذا لا حجة في : قام زيد وعمرو ، إذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير (فقام الزيدان . كقيام الزيدين في كون القيام بمعنى القيامين)[3] .

ولو كان العاملُ مقدّرا لوجب تعددُ الغلام في : جاءني غلامُ زيد وعمروٍ ، وهو متحِدٌ ، ولكان معنى : كلُّ شاة وسخلتِها بدرهم : كلّ شاةٍ بدرهم وكلُّ سخلتِها بدرهم ، والمراد هما معا بدرهم .

وأيضا لم يجز : يازيدُ والحارثَ ، ولم يجز : ما زيدٌ قائما ولا عمرو قاعدًا ، وليس زيد ولا عمرو ذاهبَين ، إذ لا يجوز تقدير « ما » و « ليس » بعد « لا » .

وأيضا لم يجز : زيدٌ ضربت عمرًا وأخاه ، إذ يبقى خبر المبتدأ بلا ضمير ، مع كونه جملةً .

وقال بعضهم : العاملُ حرفُ العطف بالنيابة[4] .

وهو بعيد ، لعدم لزومِه لأحد القبيلين ، كما هو حق العامل .

وفائدة[5] الخلاف في هذا كلّه جوازُ الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال : العاملُ في الثاني غيرُ الأول ، وامتناعه عند من قال : العاملُ فيهما هو الأولُ .

هذا وإنما قدم المصنفُ النعتَ على سائر التوابع لكون استعماله أكثرَ .

---

(١) قريب من كلامه هذا وما بعده في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١/ ٤٣٥ ، ٤٣٦ .

(٢) في ت وجـ وط : قيل .

(٣) ساقط من جـ وص وط .

(٤) نسبه ابن يعيش في شرحه للمفصل ٣/ ٧٥ إلى أبي علي ، وفي الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ٩٣٧) : وصفةُ حرف العطف أن يشرك الاسمُ أو الفعلُ في إعراب ما قبله .

(٥) هذه الفائدة ذكرها ابنُ الحاجب في إيضاحه للمفصل ١/ ٤٣٥ . ولم يشِرْ إليه الرضيُّ .

النعـــــت

قوله : النعتُ تابعٌ يدلُّ على معنًى في متبوعه (مطلقا)[1] .

قال في شرح المفصل : الصفةُ تطلَق باعتبارَين عامٍّ وخاصٍّ[2] .

والمرادُ بالعام : كلُّ لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا أولا ، فيدخل فيه خبرُ المبتدأ والحالُ في نحو : زيد قائم ، وجاءني زيد راكبًا إذ يقال : إنهما وصفان ، ونعني بالخاصِّ ؛ ما فيه معنى الوصفيةِ إذا جرى تابعا نحو : جاءني رجلٌ ضاربٌ .

قال : حدُّ العامِّ مادل على ذات باعتبار معنى هو المقصودُ[3] .

وينتقض حدُّه بأسماء الآلة والمكان والزمان ، إذ المقْتَل – مثلا – دالًّا على ذات (وهو الموضع)[4] باعتبار معنى وهو القتل – هو المقصود من وضع هذا اللفظِ – على ما فَسَّر –.

ثم سأل نفسَه وقال : إن أسماءَ الأجناس كلَّها تدلُّ على ذات باعتبار معنى ، وليست بصفات ، فإن رجلا موضوع لذات باعتبار الذُّكورة والإنسانية ، قال : والجواب أنا احترزنا عن مثله بقولنا : هو المقصودُ ، فإن أسماء الأجناس المقصودُ بها الذاتُ ، والصفات المقصود بها المعنى لا الذاتُ[5] .

ولقائـل أن يمنع في الموضعين – أي في الأسماء والصفات – ويقول : إذا أردتَ بقولك : في أسماء الأجناس أنَّ المقصودَ بها الذاتُ وحدَها من دون المعنى فلا نسلِّم ،

---

(١) تكملة من ط : وهي موجودة في مخطوطة متن الكافية صفحة ٣٦ .

(٢) إيضاحة للمفصل ١/ ٤٤١ .

(٣) المصدر السابق ١/ ٤٤١ .

(٤) ساقطتان من جـ .

(٥) إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١/ ٤٤١ .

إذ قصدُ الواضع بوضع رجل ذاتٌ فيها معنى الرجولية – بلا خلاف – وإن أردت أن المقصودَ الذاتُ سواء كان المعنى – أيضا – مقصودًا معها أولا فلا ينفعُك ، لأن الصفاتِ أيضا إذا ذكرتها مجردةً من متبوعاتِها فلابدّ فيها من الدلالةِ على الذات ، مع المعنى المتعلِّق بها ، وكذا إذا ذكرتها مع متبوعاتها ، لأن معنى ضارب ذو ضرب ، ولاشكَّ أن معنى ذو ذات ، ومعنى ضرب معنى في تلك الذات (وكذا مضروب وحسن)[1] .

ولو لم يدل إلا على المعنى لكان الصفةُ هو الحدثَ كالضرب والحُسْن .

ثم نقول : قولك في الصفات : إن المقصود بها المعنى لا الذات مناقضٌ لقولك في حد الصفة العامةِ : مادلّ على ذات باعتبار معنى ، وكيف تدلُّ بالوضع على الذات ، مع أن المقصودَ بها ليس ذاتا ؟ وهل دلالةُ اللفظ على شيء إلا مع القصد بذلك اللفظ إلى ذلك الشيء ؟

وإن قال : المرادُ بالقصد القصدُ الأهم ، فإن نحو : ضارب – وإن دل على الذاتِ – إلا أن المقصودَ الأهمَّ به الحدثُ القائم بالذات المطلقة التي دلَّ عليها هذا اللفظُ ، فلمانعٍ[2] أن يمنع أن المقصودَ الأهم من هذا اللفظِ بيانُ المعنى ، بل المعنى كان يدلُّ عليه تركيبُ ضَ رَبَ ، فلم تصغ منه هذه الصيغة المختصةُ إلا للدلالة على ذات تَقَوَّمَ بها ذلك المعنى .

وكذا نحوُ المضروب والمحبوس (فإنه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب)[3] و (الحبس)[4] .

قال : والوصف الخاص تابعٌ يدُل على معنى في متبوعهِ مطلقًا[5] .

قال : (تابع)[6] يدخل في تابع جميع التوابع ، ويخرج منه خبر المبتدأ والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع .

---

(١) ساقط من جـ وص وط .

(٢) جواب الشرط في قوله : وإن قال : المرادُ .. إلخ .

(٣) ساقط من ص .

(٤) تكملة من ط .

(٥) إيضاحه للمفصل ١/ ٤٤١ إلا أن مكان مطلقا : من غير تقييد ، وانظر شرح الكافية ٥٦ .

(٦) تكملة من ط .

وقولنا : يدل على معنى في متبوعه يخرجُ عنه ماسواه[1] .

قلت : يدخل فيه البدلُ في نحو قولك : أعجبني زيد عِلْمُه .

ولو قال : يدلّ على معنى في متبوعه أو متعلَّقه لكان أعمَّ ، لدخول نحو : برجلٍ قائمٍ أبوه فيه .

ثم نقول : أما خروجُ البدل وعطف البيان وعطف النسق ، والتأكيد – الذي هو تكرير لفظيٌّ أو معنوي فظاهرٌ ، وأما التأكيدُ المفيد للإحاطةِ فداخلٌ في هذا الحد ، إذ كلهم في : جاءني القومُ كلُّهم يدلُّ على الشمولِ الذي في القوم .

فإن قال : شرطُ هذا المعنى الذي يدلُّ عليه الوصفُ أن لا يُفْهَم من المتبوع ، والشمولُ يفهَمُ من القومِ ، وكذا في : جاءني الزيدان كلاهما .

فالجواب : أن ذكرَ هذا الشرط ليس في حدِّك ، معَ أنه يلزم منه أن لا يكون « واحدة » و « اثنين » في قوله تعالى : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[2] و ﴿ إِلَـٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾[3] نعتا .

قوله : مطلقا .

قصد به إخراجَ الحال في نحو قولك : ضربت زيدًا مجرَّدا ، فإن مجردا دالٌّ على معنى في « زيدا » لكن لا مطلقا ، بل (مقيد)[4] بحال الضرب .

أقول : قد خرج الحالُ عن الحد بقوله : تابعٌ – بزَعمِه – لأنه ليس بإعراب سابقه من جهة واحدة .

هذا ولا يبعُد لوحددنا الوصفَ العام ، أي ما وضع من الأسماء وصفًا – سواءٌ استعمل تابعًا أولا – بأن نقول : هو اسمٌ وضع دالًّا على معنى غيرِ الشمول ، وصاحبه صحيحُ التبعيةِ لكلِّ ما يخصّص صاحبَه .

---

(١) شرحه لكافيته ٥٦ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [الحاقة ١٣] .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَـٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّاىَ فَارْهَبُونِ ﴾ [النحل ٥١] .

(٤) في ت وص : مقيدا . وقد أشار ابن الحاجب إلى قصده هذا في إيضاحه للمفصل ١/ ٤٤١ .

فقولنا : اسم ، يخرج الجمل الاسميةَ والفعلية – وإن صح وقوعها نعتا تابعًا في نحو : جاءني رجل ضربَ أبوه ، أو أبوه ضارب –.

وقولنا : وُضِع ، يخرج ألفاظَ العدد في : جاءني رجالٌ ثلاثةٌ ، لأن وضعها لمجرد العدد ، وكذا سائرُ المقادير ، نحو : عنديَ زيتٌ رطلٌ ، ويخرج أسماء الأجناس (المؤولةِ بالمشتق)[1] سواءٌ وقعتْ صفاتٍ نحو (برجل أسدٍ أولا نحو)[2] زيدٌ أسدٌ فإنها – وإن دلت على معان – لكنها ليست كذلك بحسَب الوضع ، وكذا يخرجُ نحو صومٍ وعدلٍ (في نحو : رجلٌ صومٌ وعدلٌ)[2] ، لأنه ليس بالوضع (فلا يدخل في الصفات العامةِ)[3] (بل)[4] يدخل في حد الصفة الخاصة – كما يجيء[5] – فيقال : إن « أسد ، وصوم » في برجلٍ أسدٍ ورجلٍ صومٍ صفةٌ ، وكذا[6] نحو أي رجل ، لأنه في الأصل للاستفهام .

وقولنا : على معنى ، يخرِجُ ألفاظَ التوكيد إلا التي للشمول ، فإن نحو نفسه لايدل على معنى في شيء ، بل مدلوله نفسُ متبوعه .

وقولنا : غيرِ الشمول يخرج ألفاظَ الشمول في التوكيد ، نحو : كلاهما وكلّه ، وأجمع ومراد فاته ، وجاءني القوم ثلاثتَهم عند التميميين – كما مر في الحال[7] – إذ كل ذلك يدل على الشمولِ وصاحبِه ، أي جميعها أو جميعهم .

وقولنا : وصاحبه يخرج المصادرَ ويدخل أسماءَ (المكان)[8] والزمان والآلة .

---

(١) تكملة من جـ .

(٢) ساقط من ص .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ط : بلى .

(٥) صفحة ٩٧١ .

(٦) يعني يخرج أيضا .

(٧) صفحة ٦٤٨ .

(٨) في ص : المعاني .

وقولنا صحيحُ التبعية يخرج هذه الأسماءَ ، لأنها لم توضع صحيحةَ التبعيةِ لغيرها ، بل لو جرت صفاتٍ في بعض المواضع نحو : رجل مِثْقَب ، فليس ذلك من حيث الوضع ، كحمار[1] في : مررت برجل حمارٍ .

قولنا : لكل ما يخصص صاحبَه يخرج أسماء الأجناس ، فإنها لا يصح أن تتبع بالوضع إلا المبهَم فقط ، دالةً على معنى فيه ، نحو : هذا الرجل ، وأيها الرجل ، ومع هذا فهي أسماءٌ لا صفاتٌ عامة ، وكذا يخرج (أسماء)[2] الإشارة (ونحو : أي رجل ، لأنهما لا يُنعَت بهما كلُّ ما يوافقهما تعريفا وتنكيرا – كما يجيء)[3] لخصوصِه – كما يجيء[4] – ببعض الموصوفات .

ويدخل في قولنا : صحيحُ التبعية الحالُ وخبر المبتدأ وغيرُ ذلك في نحو : جاءني زيدٌ راكبا ، وزيد عالمٌ والعالم زيدٌ ، فإنها صفاتٌ – وإن لم تتبع شيئًا – لكنه يصح تبعُها وضعًا .

ونقول في حد الوصف الخاص – أي التابع – هو تابعٌ دالٌّ على ذات ومعنى (غير الشمول في متبوعه أو متعلَّقه مطلقًا)[5] .

فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل ، وبرجل أيِّ رجل ، وبرجل تميميٍّ ، وبرجل حسنٍ وجهُه وبرجل حمارٍ ، وغير ذلك ، ويخرج البدلُ في نحو : أعجبني زيدٌ علمهُ .

قوله : وفائدته تخصيصٌ أو توضيحٌ ، وقد يكون لمجرد الثناء ، أو الذم ، أو التأكيد نحو : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[6] .

معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليلُ الاشتراك الحاصل في النكرات ، وذلك أن

---

(١) يعني فهي كـ « حمار » في هذا المثال فإنه وقع تابعا ، مع أنه لم يوضع في الأصل تابعا .

(٢) في ص وط : اسم .

(٣) ساقط من جـ وط .

(٤) صفحة ٩٧٤ وما بعدها . والضمير في لخصوصه يعود إلى النعت المفهوم من قوله : لا ينعت بهما ، أما ما في جـ وط – أعني سقوط ونحو أي رجل إلخ – فهو عائد إلى اسم الإشارة .

(٥) في ت : غير الشمول فيها ، وفي ص وجـ : فيها غير الشمول .

(٦) الحاقة ١٣ .

« رجلٌ » في قولك : جاءني (رجلٌ)[1] صالحٌ ، كان - بوضع الواضع - محتمِلا لكلِّ فردٍ من أفراد هذا النوع ، فلما قلتَ : صالحٌ قللتَ الاشتراك والاحتمالَ .

ومعنى التوضيح - عندهم - رفع الاشتراك الحاصل في المعارف - أعلامًا كانت أولا - نحو زيدٌ العالمُ ، والرجلُ الفاضلُ .

قوله : وقد يكون لمجرد الثناء .

لفظة « قد » التي هي للتقليل في المضارع مؤذنةٌ بأن مجيئه لمجرد الثناء أو الذم أو التوكيد قليل .

وإنما يكون لمجرد الثناء أو الذم إذا كان الموصوفُ معلوما عند المخاطب ، سواءٌ كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو ﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمـٰنِ الرَّحِيمِ ﴾[2] إذ لا شريك له - تعالى - في اسم الله ، ونحو : أعوذُ بالله من الشيطانِ الرجيم ، أو كان مما له شريك فيه نحو : أتاني زيدٌ الفاضل العالم ، أو الفاسقُ الخبيثُ ، إذا عَرَفَ المخاطبُ زيدًا الآتيَ قبل وصفه ، وإن كان له شركاءُ في هذا الاسم .

وإنما يكون الوصفُ للتأكيد إذا أفادَ الموصوفُ معنى ذلك الوصفِ مصرّحا بالتضمن نحو : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[3] و ﴿ إِلـٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾[4] .

فإن كان ذلك المعنى المصرحُ به في المتبوع شمولًا وإحاطةً فالتابعُ تأكيدٌ لا صفةٌ ، نحو : الرجلان كلاهما ، والرجالُ كلهم .

وإن لم يكن فهو صفةٌ ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِلـٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلـٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[5] .

وإن كان معنى التابع معنى المتبوع سواءً بالمطابقةِ فالتابعُ (تأكيدُ تكريرٍ)[6] نحو : الرجلُ نفسُه وزيدٌ زيدٌ .

وقد يجيء لمجرد الترحم نحو : أنا زيدٌ البائسُ الفقيرُ .

---

(١) في ط : برجل .

(٢) الآية الأولى من سور القرآن الكريم ماعدا التوبةَ ، وجزءٌ من الآية ٣٠ من سورة النمل .

(٣) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

(٤) من الآية ٥١ من سورة النحل .

(٥) تقدمت صفحة ٩٦٩ تعليقة ٣ .

(٦) في ص : تأكيد أو تكرير .

قوله : ولا (فرق)[1] بين أن يكون مشتقًّا وغيرَه إذا كان وضعُه لغرض المعنى عموما مثل : تميميّ ، وذي مال ، أو خصوصًا مثل : مررت برجل ، أيِّ رجل ، ومررت بهذا الرجلِ ، وبزيدٍ هذا .

قال في الشرح : يعني أن معنى النعت أن يكون تابعًا يدلّ على معنى في متبوعه ، فإذا كانت دلالتُه كذلك صح وقوعُه نعتًا ، ولا فرق بين أن يكون مشتقا أو غيرَه ، لكن لما كان الأكثرُ في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتقُّ توهَّم أكثرُ النحويين أن الاشتقاقَ شرطٌ ، حتى تأولوا غيرَ المشتق بالمشتق[2] .

هذا كلامه ..

اعلم أن جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاقَ[3] ، فلذلك استضعف سيبويه نحو : مررت برجل أسدٍ وصفًا ، و لم يستضعف بزيدٍ أسدًا حالا[4] ، فكأنه يشترط في الوصفِ لا في الحال الاشتقاقَ .

وفي الفرق نظر ، والنحاةُ يشترطون ذلك فيهما معا ، والمصنفُ لا يشترطه فيهما ، ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه – مشتقا كان أولا – وبكون الحال هيئةً للفاعل أو المفعول .

قوله : إذا كان وضعُه لغرض المعنى عموما .

أي وُضِعَ للدلالة على معنى في متبوعه ، في (جميع)[5] استعمالاته كالمنسوبِ ، و « ذو » المضاف إلى اسم الجنس ، فإن لهما موصوفا في جميع المواضع إما ظاهرا أو مقدَّرا .

---

(١) في مخطوطة متن الكافية ٣٦ وفي شرح ابن الحاجب لكافيته ٥٧ : فصل .

(٢) الكلام بنصه في شرح ابن الحاجب لكافيته ٥٧ .

(٣) انظر مثلا شرح اللُّمع لابن برهان ١/ ٢٠٤ ، والمقرب ١/ ٢٢٠ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١١٥٦ ومابعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٩ .

(٤) في الكتاب ١/ ٢١٦ وتقول : مررت برجل أسد شدةً وجرأةً ، إنما تريد مثل الأسد ، وهذا ضعيف قبيح ، لأنه اسمٌ لم يجعَل صفة ، وإنما قاله النحويون ، شُبِّه بقولهم : مررت بزيد أسدًا شدة ، وقد يكون خبرا مالا يكون صفةً . اهـ .

(٥) في ط : جمع .

فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصفُ العام ، وقد حددناه[1] ، ومن الجامد الموضوعِ كذلك كلُّ موصولٍ فيه الألفُ واللام ، كالذي والتي وفروعهما ، وذو الطائية ، لأن (الذي قام) بمعنى (القائم) .

قوله : أو خصوصا .

يعني به أن يوضع للدلالة على معنى في متبوعِه في بعض استعمالاته ، (وهو)[2] كاسم الجنس الجامد بالنظر إلى اسم الإشارة ، فإنه – إذن – موضوعٌ للدلالة على معنًى فيه – أي في اسم الإشارة – نحو : هذا الرجل ، كما ذكرنا في باب النداء[3]–.

أما لو جعلتَه صفةً لغير اسم الإشارة نحو : مررت بزيدٍ الرجلِ – أي الكاملِ في الرجولية – فليس الجنسُ موضوعا لمعنى في متبوعه ، لأن استعمال الرجلِ بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضْعِيًّا ، كما أن استعمالَ أسد بمعنى شجاع في قولك : مررت برجل أسد ليس وضعيا .

فإن قيل : لِمَ لَمْ يجز أن يوصف بأسماء الأجناس باقيا معناها على ما وضعتْ له سائرُ المبهمات التي هي غيرُ أسماء الإشارة ، كما جاز وصفها بها ، فيقال : مررت بشخصٍ رجلٍ ، وبسَبُعٍ أسدٍ كما يقال : بهذا الرجل ، وبذاك الأسد ، فإن شخصا وسبُعًا مبهمان كاسم الإشارة ؟

قلت : لتجرد الموصوف في مثله عن فائدةٍ زائدة على ما كان يحصُل من أسماء الأجناس لو لم تقع صفاتٍ ، إذ قولُك : مررت برجل يفيدُ الشخصيةَ ، وأسد يفيد السبُعيةَ ، بخلاف رجلٍ طويلٍ ورجلٍ عالمٍ ، فإن العِلْمَ والطولَ (يكونان)[4] في غير الرجل أيضا ، ولهذا يحذف الموصوفُ في الأغلب مع قرينةٍ دالة عليه نحو قوله[5] :

---

(١) صفحة ٩٦٩ .

(٢) في ت وص : وهي .

(٣) صفحة ٤٤٨ .

(٤) في ص : يكون .

(٥) قائله المتنخل الهُذَلي ، وقد مرت ترجمته صفحة ٨٥٧ .

٣٣٢- رباءُ شماءَ لا يأوي لقُلّتها إلا السحابُ وإلا الأَوْبُ والسَّبَلُ[١]

وكالأورَقِ في الحمام ، والأطلس في الذئب ، والغبراء والخضراء في الأرض والسماء ، أما قولك : هذا الرجل فللموصوف فائدةُ جعلِ (الوصف)[٢] حاضرًا معينا ، وفي ياأيّها الرجل للموصوف فائدةُ منعِ حرف النداء من مباشرة ذي اللام .

ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا - على ما قال المصنف[٣] - أيٌّ واسمُ الإشارة في نحو : مررت برجل أيِّ رجل ، وبزيدٍ هذا ، فأيٌّ إنما يقع صفةً للنكرة فقط ، بشرط قصدك للمدح .

واسم الإشارة يقع وصفا للعَلَم ، والمضاف إلى المضمر وإلى العلم وإلى اسم الإشارة ، لأن الموصوف أخصُّ أو مساوٍ ، وأما في غير هذه المواضع فلا يقع صفةً .

والذي يقوى عندي أن أيَّ رجل لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه ، بل هو منقولٌ عن أيِّ الاستفهاميةِ ، وذلك أن الاستفهاميةَ موضوعةٌ للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون إلا عند جهالة المسؤول عنه ، فاستعيرت لوُصفِ الشيء بالكمال في معنًى من المعاني ، والتعجبِ (من)[٤] حاله ، والجامع بينهما أن الكامل البالغ غايةَ الكمال (بحيث يتعجَّبُ منه يكون مجهولَ الحال)[٥] بحيث يُحتَاج إلى السؤال عنه .

---

(١) البيت في ديوان الهذليين ٢/ ٣٣ ، وفي التكملة للفارسي ٧٣ ، وفي الأمالي الشجرية ٢/ ٣٣ ، وفي ابن يعيش ٣/ ٥٨ ، وفي الخزانة ٥/ ٣ .

اللغة : رباء : وزنها فعال من قولهم : رَبَأْيَرَبأ من باب منع إذا صار ربيئةً لهم أي دَيدَبَانًا ، ويجوز أن تكون بمعنى طلاع ، وعليه تكون شماءَ مضافا إليها ، ورباء نعت لمحذوف والتقدير هو رجل رباء . لا يأوي : لا يصل ، قلتها : أعلاها .

الأوب : النحل حين تؤوب ، السبل : المطر .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أنه قد يحذف المنعوت ويبقى النعت مع قرينة دالة عليه والقرينة هنا : قوله الرجل في بيت قبله ..

أقول لما أتاني الناعيانِ به لا يبعَد الرمحُ ذو النَّصْلَين والرجلُ

(٢) في ت : الموصوف .

(٣) في المتن انظر صفحة ٩٧٣ .

(٤) في ط : في .

(٥) تكملة من جـ وص وط .

ومن ثم قال الفراء في ما أحسن زيدًا : إن ما استفهاميةٌ[1] .

ولهذا المعنى شُرِطَ في أيٍّ الواقعةِ صفةً أن تكون صفةً للنكرة حتى تضاف إلى النكرةِ ، لأن المضافةَ إلى المعرفة ليس فيها إبهامٌ كاملٌ ، إذ معنى أيُّ الرجلين هو ؟ من هو من بين هذين الرجلين ، وكذا أي الرجالِ هو ؟ بخلاف أيٍّ رجلٍ هو ، فمعناه أي فرد هو من أفراد هذا الجنس – كما مرَّ في باب الإضافة[2] –.

وإذا جاءت بعد المعرفة (نصبتَها)[3] على الحال ، نحو هذا زيدٌ ، أيَّ رجل .

ويجوز المخالفةُ بين الموصوف والمضاف إليه – لفظًا – إذا توافقا معنى ، نحو مررت بجارية أيّما أمة ، وأيّتما أمة .

(وأما اسم الإشارة فإنما يقع وصفًا للعلمَ ، والمضافِ إلى المضمَر ، وإلى العلمَ وإلى اسم الإشارة لأن الموصوفَ أخصُّ أو مساوٍ ، وأما في غير هذه المواضعِ فلا يقع صفةً ، فلذا عُدَّ من الموضوع للدلالةِ على المعنى خصوصًا)[4] .

وجميع ما ذُكِرَ من الجوامد قياسيّ – عمومًا كانَ كالمنسوبِ و « ذو » والموصولِ ذي اللام ، وذو الطائيةِ ، أو خصوصا كأيٍّ التابع للنكرة ، واسم الجنس التابع لاسم الإشارة ، واسم الإشارة التابع لما ذكرنا .

وقد بقي من الجوامد الواقعة صفةً أشياءُ لم يذكرها المصنف ، وهي على ضربين :

قياسيّ وسماعيّ ، فمن القياسي كلٌّ ، وجِدٌّ ، وحقٌّ ، تابعةً للجنس ، مضافةً إلى مثل متبوعها لفظًا ومعنًى ، نحو أنت الرجل كلُّ الرجلِ ، وجِدُّ الرجل وحقُّ الرجل ، هذا هو الأغلب الأحسن .

ويجوز على ضعف أنت المرءُ كلُّ الرجُلِ ، وجد الرجل ، وحق الرجل .

ولا تتبع غيرَ الجنس ، فلا يقال : أنت زيد كلُّ الرجلِ ، وذلك لأن الوصف بهذه

---

(١) نسبه إليه ابن يعيش في شرحه للمفصل ٧/ ١٤٩ وإلى ابن درستويه أيضًا .

(٢) صفحة ٩٢٩ .

(٣) في ط : فانصبها .

(٤) تكملة من ط ، وقد سبق ذكر جميعه ماعدا قولَه ، فلذا عد من الموضوع للدلالة على المعنى خصوصا وانظر صفحة ٩٧٥ .

(الألفاظ)[1] الثلاثةِ كالتأكيد اللفظي ، فلهذا لم يحسن أنت المرءُ كل الرجل ، وليس في زيد معنى الرجولية حتى يؤكَّد (بكل الرجل)[2] .

ويوصف بها النكرات أيضًا نحو أنت رجلٌ كلُّ (رجلٍ)[3] وحق رجل ، وجد رجل .

ومعنى كل الرجل أنه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرَّقَ في جميع الرجال .

ومعنى جد الرجل (أي)[4] كأن ماسواك هَزْلٌ .

وحق الرجل أي من سواك باطل .

وهما من باب جرد قطيفة[5] .

ويقال أيضًا في الذم: أنت اللئيم جدُّ اللئيمِ ، وحق اللئيم، وأنت لئيمٌ جدُّ لئيمٍ ، وحقُّ لئيم .

ومنه قولك ماشئتَ من كذا – مقصورًا على نكرة ، نحو قولك : جاءني رجلٌ ماشئت من رجلٍ .

و « ما » إما نكرةٌ موصوفةٌ بالجملة بعدها ، أو موصولة ، وهي خبر مبتدأ محذوفٍ على الحالين ، والجملة صفة للنكرة ، أي هو الذي شئتَه ، أو شيءٌ شئته ، ويجوز أن تكون موصوفةً بالجملة بعدها ، وهي صفة للنكرة قبلها .

وإنما استعمل « ما » دون « من » (لأن)[6] « ما » للمبهم أمره ، وإن كان من أولي العلم ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَـٰلَمِينَ ﴾[7] وقوله تعالى : ﴿ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِى مُحَرَّرًا ﴾[8] وما نحن فيه موضع الإبهام .

---

(١) في ط : ألفاظ .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في ط : الرجل ، والصواب ما أثبته .

(٤) في ط : أو .

(٥) أي أن المعنى رجلٌ جِدٌّ ، ورجلٌ حقٌّ ، فهو – إذن – من إضافة الصفة إلى الموصوف .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَونُ وَمَا رَبُّ الْعَـٰلَمِينَ ﴾ الشعراء ٢٣ .

(٨) من قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّى إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ آل عمران ٣٥ .

وفي معنى قولك : رجلٌ ماشئت من رجلٍ عندي رجل شرعُك من رجل ، ورجلان حسبُك من رجلين ، ورجال نَهْيُك أو نَهَاك ، أو كفيكَ من رجال ، ورجل همُّك من رجل ، (وهدَّك من رجل – (كما مر)[1] في باب الإضافة)[2] »[3] –.

والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد أن المذكور هو المخصوص بالمدح من بين أقسام هذا الجنس إذا صُنِّفوا رجلا رجلا ، ورجلين رجلين ، ورجالا رجالا ، كما قلنا في أفضل رجل ، وأفضل رجلين وأفضل رجال[4] .

ويجيء مثلُ ذلك بعدُ كثيرا مما يقصد به المدح والتعجب نحو يالك من ليلٍ ، ولله در زيد من رجلٍ ، وقاتله الله من شاعر ، وقال عزَّ من قائلٍ ، والمعنى في الجميع واحد ، أي هو الممدوح والمتعجب منه خاصةً من جملة هذا الجنس ، إذا فُصِّلوا وقُسِّموا هذا التقسيمَ .

وقولهم : همُّك من رجل مصدرٌ بمعنى المفعول ، أي مهمومك أي مقصودُك ، أو من همَّه أي أذابه ، أي يذيبك وصفُ محاسنه ، كقولهم : هدَّك ، أي يَثْقُل عليك عدُّ مناقبه ، من (هدته)[5] المصيبة أي أوهنته وكسرته .

ومن المقيس أيضًا أن تكرِّر الموصوفَ وتضيفه إلى نحو صِدق وسوء ، نحو عندي رجل رجل صِدْقٍ ، وحمار حمارُ سُوءٍ .

والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلقُ الجودة ، لا الصدق في الحديث ، وذلك لأن الصدق في الحديث مستحسنٌ جيِّدٌ عندهم ، حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة، فيقال: ثوبٌ صدقٌ، وخَلٌّ صادقُ الحموضة، كما أن الكذب مستهجن عندهم بحيث إذا قصدوا الإغراء بشيء قالوا : كَذَبَ عليكَ .

---

(١) في ط : كما ذكرنا .
(٢) صفحة ٨٨٦ .
(٣) ساقط من ص .
(٤) صفحة ٩٢٩ .
(٥) في ط : هذه .

قال عمرو بن معدِ يكرب[1] لمن شكا إليه المَغْصَ[2] : كَذَبَ عليكَ العسلَ ، أي العَسَلان[3] بمعنى عليك به والزمه . ويجوز أن يريد بالعسلِ المعروف ، قال[4] :

٣٣٣- وذُبيانِيةٍ أوصت بَنِيها بأن كَذَبَ القَراطِفُ والقُرُوف[5]

أي عليكم بهما .

والإضافة في نحو رجلُ صدقٍ ، و ﴿ دَائِرَةُ السَّوْءِ ﴾[6] للملابسة ، وهم كثيرًا ما يضيفون الموصوف إلى مصدر الصفة ، نحو خبرُ السّوءِ ، أي الخبر السَّيِّئ ، فمعنى رجل صدق رجل صادق ، أي (رجل)[7] جيد ، فكأنك قلت : عندى رجل رجل صادق ، فلما كان المرادُ من ذكر رجل الثاني صفتَه صار رجل مع صفته صفةً للأول – كما مر في باب لا التبرئة في نحو لا ماءَ ماءً باردا[8] – ويجوز أن يكون الثاني بدلا من الأول، كما قيل في قوله تعالى: ﴿ بِالنَّاصِيَةِ ناصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾[9] إلا أن وجوب تطابُقِهما تعريفا وتنكيرا يرجِّحُ كونَه صفة .

---

(١) هو عمرو بن معد يكرب بن ربيعة بن عبد الله الزَّبيدي ، فارس اليمن ، وصاحب الغارات المذكورة ، وفد على المدينة سنة ٩هـ وأسلم ، ولما توفي النبي ﷺ ارتد عمروٌ في اليمن ثم رجع إلي الإسلام فبعثه أبو بكر إلى الشام فشهد اليرموك ، وكان عصيَّ النفس أبيَّها ، له شعر جيد ، توفي سنة ٢٦هـ (الأعلام ٥/ ٢٦٠) .

(٢) المَغْص والْمَغَص تقطيعٌ في أسفل البطن والمِعَى ووجعٌ فيه (اللسان ٨/ ٣٦٢) وفي ط : المَعْص .

(٣) العسل والعسلان : أن يضطرم الفرس في عدوه ، فيخفقَ برأسه ويطَّردُ متنُه ، وعسل الذئب والثعلب يعسل عَسْلا وعسلانا مضى مسرعا واضطرب في عدوه وهز رأسه (اللسان ١٣/ ٤٧٣) . ونسبه ابن الأثير في النهاية إلى عمر بن الخطاب قال ٣/ ٣٢٧ : وفي حديث عمر أنه قال لعمرو بن معد يكرب كذب عليك العسل ، هو من العسلان مشْي الذئب واهتزاز الرمح .. أي عليك بسرعة المشي .

(٤) قائله معقِّر بن أوس بن حمار .. بن كنانة بن بارق ، وبارق أبو قبيلة من اليمن . كُفَّ بصره وكان قبل ذلك من فرسان قومه وشعرائهم المشهورين يوم جَبَلة ، وكان اليوم قبل البعثة بتسع وخمسين سنة (الخزانة ٥/ ١٧ – ١٨) .

(٥) البيت في الأمالي الشجرية ١/ ٢٦٠ وفي اللسان ١١/ ١٨٩ وفي الخزانة ٥/ ١٥ .

اللغة : القراطف جمع قَرْطَف كجعفر ، وهو القطيفة ، والقروف جمع قَرْف ، وهو وعاء من جلد يدبغ بالقِرفة وهى قشور الرمان ، قال البغدادي في الخزانة ٥/ ١٥ . والمراد بالكذب الترغيب والبعث ، ثم قال : ومضر تنصب بكَذب ، وأهل اليمن ترفع به ، قال ابن السكيت : يرفعون المُغْرَى به ، ومن نصب فعلى الأمر والإغراء .

ونقل عن الفائق للزمخشري أن هذه كلمةٌ جرت مجرى المثل في كلامهم ولذلك لم تُصَرَّف ، ونقل عن أبيات المعاني أن المعنى رب امرأة ذبيانية أمرت بنيها أن يستكثروا من هذين الشيئين إن ظفروا بعدوِّهم .

الشاهد قوله : كذب القراطف ، فإنه مراد به هنا الإغراءُ والترغيبُ فيه .

(٦) من الآية السادسة من سورة الفتح .

(٧) تكملة من جـ وص .

(٨) صفحة ٨٤٥ .

(٩) العلق ١٥ – ١٦ قال تعالى : ﴿ كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ .

ومن القياس الوصف بالمقادير نحو عندي رجالٌ ثلاثةٌ ، قال ﷺ « الناسُ كإبلٍ مائةٍ لا تجدُ فيها راحلةً »[1] وتقول : عندي بُرٌّ قفيزان ، وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع . وغير ذلك من المقادير الدالةِ على الطول والقصر ، والقلة والكثرة ، ونحو ذلك .

والسماعي على ضربين ، إما شائعٌ كثير ، وهو الوصف بالمصدر ، والأغلب أن يكون بمعنى الفاعل ، نحو رجلٌ صومٌ وعدلٌ ، وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجلٌ رِضىً أي مَرْضِيٌّ .

قال بعضهم : هو على حذف مضاف أي ذُو صوم (وذو عدل)[2] .

والأولى أن يقال : أطلق اسمَ الحدثِ على الفاعل والمفعول مبالغة ، كأنهما من كثرة الفعل تجسما منه .

وإما غيرُ شائع ، وهو ضروب :

أحدها : جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس آخر ، كقولك : مررت برجلٍ أسدٍ .

قال المبرد : هو بتقدير مثلِ ، أي مثلِ أسدٍ[3] .

ويقوي (تأويله)[4] قولهم : مررت برجل أسدٍ شدةً ، أي يشابه الأسدَ شدة ، فانتصاب شدةً على التمييز من نسبة مثل إلى ضمير المذكور ، كما في قولك : الكوز ممتلئٌ ماءً – على ماذكرنا في الحال في قولهم : هو زهيرٌ شعرا[5] –.

---

(١) حديث في صحيح البخاري ٧/ ١٨٩ وفيه : إنما الناس كالإبل المائة لا تكاد تجد فيها راحلةً ، رواه عن ابن عمر ، وهو أيضًا في المسند ٢/ ٧ و ٤٤ وفيه : إنما الناس كإبل المائة لا يوجد فيها راحلة ، وفي غيرهما من كتب الحديث .

قال البغدادي في تخريج أحاديث شرح الرضي ق ٦ : الراحلة : المختارة القوية على الحمل والأسفار ، يريد أن الخيِّر في الناس الذي تُرضَى حالُه وطريقته قليلٌ .

(٢) ممن قال به ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١١٦٠ قال : فالتزموا فيه – يعني في المصدر المنعوت به – الإفراد والتذكير ، كأنهم قصدوا بذلك التنبيه على أن أصله ذو رضى وذات رضى .. فلما حذفوا المضافَ تركوا المضاف إليه على ما كان عليه . وقد سقط من ص قوله : وذو عدل .

(٣) في المقتضب ٣/ ٢٥٩ فإن هذا – يعني نحو : مررت برجلٍ فضةٍ خاتمُه – غير جائز إلا أن تريد : شبيهٍ بالفضة ، ويكون الخاتمُ غيرَ فضة ، وانظر المقتضب ٣/ ٢٧٢ – و ٣٤٢ .

(٤) في ط : وتأويله .

(٥) صفحة ٦٧١ .

وقد يقال : برجل الأسدِ شدةً ، وهو بدل عند سيبويه[1] . ويجوز عند الخليل أن يكون صفةً بتأويل مثل الأسد[2] – كما ذكرنا في قولهم : له صوتٌ صوتُ حمارٍ[3] .

ويقولون : مررت برجل نارٍ حمرةً ، أي مثلِ نارٍ حمرة .

ويجوز أن يكون أسدٌ شدةً ، ونارٌ حمرة بمعنى كاملٍ شدة وكاملٍ حمرة ، فلا يكون بتقدير حذف المضاف ، بل يكون كقولهم : أنت الرجل علما – كما ذكرنا في باب الحال[4] –.

والمنصوب في هذا الوجه أيضا تمييز من نسبة الكامل إلى ضمير المذكور .

وقال غير المبرد : بل بتأويل الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الأوصاف ، فمعنى برجل أسد أي جريء ، وبرجل حمار أي بليد ، ولا معنى للتمييز في نحو برجل أسدٍ شدةً على هذا التأويل . قال الشاعر[5] :

٣٣٤ – وليلٍ يقولُ الناس من ظُلُماتِه سواءٌ صحيحاتُ العيون وعورُها
كأن لنا منه بُيوتًا حصينةً مُسُوحًا أعاليها وسَاجًا سُتُورها[6]

أي سودا أعاليها ، وكثيفا ستورها .

---

(١) في الكتاب ١/ ٢٢٦ : وتقول : مررت برجل الأسدِ شدةً ، كأنك قلت مررت برجلٍ كاملٍ ، لأنك أردت أن ترفع شأنه ، وإن شئت استأنفت .. ولا يكون صفةً كقولك مررت برجل أسدٍ شدة ، لأن المعرفة لا توصَف بها النكرة .

(٢) وذلك أنه يجيز أن يقوم المضاف إليه المعرفة مقام المضاف النكرة بتقدير إضافة « مثل » نحو هذا رجل أخو زيد ، أي مثل أخي زيد (الكتاب ١/ ١٨١) .

(٣) صفحة ٩٣٦ .

(٤) صفحة ٦٧١ .

(٥) قائلهما مضرِّسُ بن رِبْعي بن لَقيط بن خالد ..بن أسد بن خزيمة ، شاعر محسِّن متمكن ، وهو جاهلي (انظر الخزانة ٤/ ٢٢ والأعلام ٨/ ١٥٣) .

(٦) البيتان في الخزانة ٥/ ١٨ .

اللغة : المسوح : جمع مسح وهو البلاس ، فارسي معرب ، وينسج من الشعر الأسود . الساج : ضرب من الشجر لا ينبت إلا بالهند والزِّنج ولونه أسود (الخزانة ٥/ ١٩) ثم قال البغدادي .. يقال : إن أشعر ما قيل في الظلمة قول مضرسٍ هذا .

ورواه البغدادي : وساجا كسورها ثم قال ٥/ ٢٠ والكسور جمع كسر وهو أسفل شُقة البيت التي تلي الأرض من حيث يكسر جانباه ، من يمينك ويسارك ، وفي جميع نسخ الشرح ستورها بدل كسورها .

أقول : الظاهر أنه صحيح أيضا وتكون ستور جمع ستر بمعنى ساتر ، ويريد بها جوانب البيت والله أعلم .

الشاهد قوله : مسوحا وساجا ، فإنهما نعتان لقوله : بيوتا ، وصح ذلك مع أنهما جامدان لأنهما مؤولان بمشتق ، أي سودا وكثيفا .

وثانيها : جنسٌ يوصف به ذلك الجنس فيكون اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجلٍ رجلٍ ، أي كامل في الرجولية ، ورأيت أسدا أسدا أي كاملا .

وثالثها : جنسٌ مصنوعٌ منه الشيءُ يوصف به ذلك الشيء ، نحو هذا خاتمٌ حديدٌ .

قال سيبويه : يستكره نحو خاتمٌ طينٌ ، وصفةٌ خزٌّ ، وخاتمٌ حديدٌ ، وباب ساجٌ في الشعر أيضا[1] .

قال السيرافي : إذا قلت : مررتُ بسرج خزٌّ صفتُه ، وبصحيفة طينٌ خاتمُها ، وبرجل فضةٌ حِليةُ سيفه وبدار ساجٌ بابها ، وأردت حقيقة هذه الأشياء لم يجز فيها غيرُ الرفع ، فيكون (كقولك)[2] بدابةٍ أسدٌ أبوها ، وأنت تريد بالأسد السبُعَ بعينه ، لأن هذه جواهرُ فلا يجوز أن ينعتَ بها ، قال : وإن أردت المماثلةَ والحمل على المعنى جاز[3] .

(هذا كلامه)[4] .

قلت : وماذكره خلافُ الظاهر ؛ لأن معنى فِضةٌ حليةُ سيفه أنها فضةٌ حقيقيةٌ ، وكذا في طين خاتمها ، لكنه جوز على قبح – الوصف بالجواهرِ على المعنى ، بتأويل معمولٌ من طينٍ ، ومعمول من فضة .

وقريب منه قولهم : مررت بقاعٍ عرفجٍ[5] كله ، أي كائن من عرفج ، ومررت بقوم عربٍ أجمعون أي (كائنين)[6] عربًا أجمعون .

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٢٢٨ : هذا بابٌ الرفعُ فيه وجهُ الكلام وهو قول العامة . وذلك قولك : مررت بسرج خزٌّ صفته ، ومررت بصحيفة طين خاتمها .. وإنما كان الرفع في هذا أحسنَ من قِبَل أنه ليس بصفة ، لو قلت : له خاتم حديدٌ ، أو هذا خاتمٌ طينٌ كان قبيحا . ولم يذكر قبحه في الشعر أيضًا .

(٢) في ط : قولك .

(٣) في هامش الكتاب ١/ ٢٢٨ قال أبو سعيد : أما قولك : مررت بسرج خَزٌّ صفته إلى آخر ما مثل به ، فإنك إن أردت حقيقة هذه الأشياء لم يجز غيرُ الرفع ؛ لأن هذه جواهر ولا يجوز النعتُ بها وإن أردت المماثلةَ والحمل على المعنى اختير فيها ماحُكِي عن العرب .

(٤) تكملة من ط .

(٥) العرفج ضرب من النبات سهلي سريعُ الانقيادِ ، واحدتُه عرفجةٌ (اللسان ٣/ ١٤٧) .

(٦) في ص : كائنون ، وله وجه وهو أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف التقدير هم كائنون .

وإن أريد التشبيهُ كان معنى بسرج خزٍّ صفته أي بسرج لينٍ صفته كالخز ، وليس بخز ، وكذا فضةٍ حليةُ سيفِه ، أي مشرقةٍ وإن لم تكن فضةً ، وأماطينٍ خاتمُها فالتشبيهُ فيه بعيد .

ومن غير الشائع قولهم : (مررت)[1] برجل أبي عشرةٍ ، وأخٍ لك ، وأبٍ لك .

قوله : وتوصف النكرةُ بالجملة الخبرية ، ويلزمُ الضميرُ .

اعلم أن الجملة ليست لا نكرةً ولا معرفةً ، لأن التنكير والتعريفَ من عوارض الذات ، إذ التعريفُ جعلُ الذات مشارًا بها إلى خارج إشارةً وضعية ، والتنكيرُ أن لا يشاربها إلى خارج في الوضع – كما يجيء في باب المعرفة والنكرة[2] – وإذا لم تكن الجملةُ ذاتًا فكيف (يعرضان لها)[3] .

فَيُخَصُّ قولُهم : النعتُ يوافق المنعوت في التعريفِ والتنكيرِ بالنعت المفردِ .

فإن قيلَ : فإذا لم تكن الجملةُ (لا)[4] معرفةً ولا نكرةً فلم جاز نعتُ النكرة بها دون المعرفة ؟

قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصحُّ تأويلُها بالنكرة ، كما تقول في قام رجلٌ ذهب أبوه أو أبوه ذاهب : قام رجل ذاهبٌ أبوه ، وكذا تقول في مررت برجل أبوه زيد : إنه بمعنى كائنٌ أبوه زيدا .

وكل جملة يصح وقوعُ المفرد مقامها فلتِلْكَ الجملةِ موضع من الإعراب ، كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف إليه ، ولا نقول : إن الأصل في هذه المواضع هو المفرد – كما يقول بعضهم[5] – وإن الجملة إنما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعًا للمفرد ؛ لأن ذلك دعوى بلا برهان ، بل يكفي في كون الجملةِ ذاتَ محل وقوعُها موقعًا يصح وقوعُ المفرد هناك ، كما في المواضع المذكورة .

---

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) ط ٢/ ١٢٨ .

(٣) في ط : يعرض لها التعريف والتنكير .

(٤) تكملة من ص وط .

(٥) كابن يعيش في شرحه للمفصل ١/ ٨٨ وابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٣٣٤ ، وقد استدل ابن يعيش على =

قال بعضهم : الجملةُ نكرةٌ لأنها حُكْمٌ ، والأحكام نكرات[1] .

أشار إلى أن الحكم بشيء على شيء يجب أن يكون مجهولًا عند المخاطب ، إذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا ، نحو السماء فوقنا والأرض تحتَنا .

وليس بشيء ، لأن معنى التنكير ليس كونَ الشيء مجهولا ، بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الآن (أعني كونَ الذات غيرَ مشارٍ بها إلى خارج إشارةً وضعية)[2] .

ولو سلمنا أيضًا أن كون الشيء مجهولًا وكونَه نكرةً بمعنى واحد قلنا: إن ذلك المجهولَ المنكَّرَ ليس نفسَ الخبر والصفةِ، حتى يجب كونُهما نكرتين، بل المجهول انتسابُ ما تضمَّنَه الخبرُ والصفةُ إلى المحكوم عليه ، (فإن المجهول في جاءني زيدٌ العالمُ ، وزيد هو العالم انتسابُ العلم إلى زيد ، ولو وجب تنكيرهما لم يجز جاءني زيد العالم ، وأنا زيد وجوازه مقطوع به)[3] .

وإنما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة كونُها خبريةً لأنك إنما تجيء بالصفة والصلة لتُعَرِّفَ المخاطبَ الموصوفَ والموصولَ المبهَمين ، بما كان المخاطب يعرفه قل ذكرك الموصوفَ والموصولَ من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة ، فلا يجوز – إذن – إلا أن تكون الصفةُ والصلةُ جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطَب حصولُه قبل ذكر تلك الجملة ، وهذه هي الجملةُ الخبريةُ ، لأن غير الخبرية إما إنشائيةٌ نحو بعت (واشتريت)[4] وطلقت وأنت حرٌّ ونحوُها ، أو طلبيةٌ كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ، ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما إلا بعد ذكرهما .

= ذلك بأمرين أحدهما أن المفرد بسيط والجملة مركب ، والبسيط أوّل والمركّب ثانٍ ، والثاني أن المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما ، والخبر فيهما هو الجزء المستفادُ فكما أن الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدأ مفرد ... وسيناقض الشارح نفسه في هذه المسألة .. فيختار عطفَ المفرد على الجملة على عكسه لكون الجملة فرعًا على المفرد في كونها ذاتَ محل من الإعراب . انظر صفحة ١٠٤٧ .

(١) قال ابن يعيش في شرحه للمفصل ٣/ ٥٤ : واعلم أنه لا ينعت بالجملة معرفةٌ .. وإنما لم توصف المعرفةُ بالجملة لأن الجملَة نكرة ، فلا تقع صفةً للمعرفة ، لأنها حديثٌ ، ألا ترى أنها تقع خبرا ، نحو زيد أبوه قائم .. وإنما تحدِّثُ بما لا يُعرَفُ فتفيدُ السامعَ ما لم يكن عنده .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في ط : كعلم زيد في : جاءني زيد العالم ، وزيد هو العالم ، وكذا زيدية المتكلم هي المجهولة في أنا زيد ، فلا يلزم من تنكير المضمون تنكيرُ المتضمَّن الذي هو نفس الخبر والصفة ، ولو لزم ذلك للزم تنكيرُ كل خبر ، وكل نعت ، لأنهما حكمان ، فكان يلزم بطلانُ نحو جاءني زيد العالم ، وأنا زيد ، وجواز هذا مقطوع به .

(٤) ساقطة من ص .

ولما لم يكن خبرُ المبتدأ معرِّفا للمبتدأ ولا مخصِّصا له جاز كونه إنشائيةً – كما مرَّ في بابه[1] –.

ويتبين بهذا وجوبُ كونِ الجملةِ إذا كانت صفةً أو صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول .

وقد يوصف بالجملة معرَّفٌ بلامٍ لا تشير بها إلى واحدٍ بعينه كقوله :

ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسبنـى[2] (فمضيتُ ثُمَّتَ قلت لا يعنيني)(٥٥)

لأن تعريفه لفظي – على ما يجيء في باب المعارف[3] – ولا تَقْدِرُ على إدخال الألف واللام في الوصف ليطابقَ الموصوفَ لفظا (في التعريف)[4] .

وهذا كما قال الخليلُ في (النعت)[5] المفرد نحو ما يحسن بالرجلِ مثلِك أن يفعل (ذلك)[6] ، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل (ذلك)[7] : إن « مثلِك وخيرٍ » نعتان على نية الألف واللام[8] .

وإنما جرَّأهُم على ذلك اجتماعُ شيئين : كونُ التعريف في الموصوف لفظيًا لا معنى تحته ، فلا (يجوز)[9] في العَلَم : ما يحسُنُ بعبدِ الله مثلِك ، وكونُ الوصف مما يمتنع جعلُه مطابقًا للموصوف بإدخال اللام عليه ، فلا يجوز (أن نقول)[10] : ما يحسن بالرجلِ شبيهٍ بك ، لأنك تقدِرُ فيه على إدخال (الألف)[11] واللام نحو بالرجل الشبيه بك .

---

(١) صفحة ٢٦٧ .

(٢) تقدم تخريجه صفحة ٢٦٩ ، وأورده هنا شاهدًا على أنه قد يوصف المعرَّف باللام التي لا يشار بها إلى واحد بعينه بالجملة .

(٣) ط ٢/ ١٣٠ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في ص : كذا .

(٧) في ص : كذا .

(٨) في الكتاب ١/ ٢٢٤ : ومن الصفة قولك : ما يحسن بالرجلِ مثلِك أن يفعل ذاك .. وزعم الخليل رحمه الله أنه جُرَّ هذا على نية الألف واللام ، لكنه موضعٌ لا تدخله الألف واللام .

(٩) في ص : يحسن .

(١٠) ساقطتان من ص وط .

(١١) ساقطة من ص .

ولا يكون ذلك في كلِّ جملةٍ ، بل في الجملة المصدَّرة بالمضارع ، فلا تقول : بالرجل قامَ ، ولا بالرجل أبوه قائمٌ ، وذلك لأن اللام في الوصف مقدرةٌ لتطابق الموصوفَ تقديرا ، وإنما تقدر اللام إما في الاسم (نحو خير منك ، ومثلك)[1] ، أو في الفعل المضارع للاسم نحو (يقول)[2] ونحوه .

وقال ابنُ مالك : « خيرٍ منك ومثلِك » بدلٌ لا صفة[3] .

قوله : ويلزم الضمير .

إنما اشتُرط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربطٌ بين الموصول وصلته ، والموصوف وصفته ، فيحصلُ بذلك الربط اتصافُ الموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة ، فيحصلُ لهما بهذا الاتصاف تخصُّصٌ وتعرُّفٌ ، فلو قلت : مررت برجل قام عمرو – ولم يكن الرجل يتصف بقيام عمرو بوجه – فلا يتخصص به ، فإذا قلت قام عمرو في داره (صار الرجل متصفًا بقيام عمرو في داره)[4] .

وقد يحذف الضميرُ – كما مر في المبتدأ[5] .

وقد تقع الطلبيةُ صفةً لكونها محكيةً بقولٍ محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله :

جاءوا بمذقٍ هل رأيتَ الذئبَ قَطْ[6]

أي بمذق مقولٍ عنده هذا القولُ ، كما تقع حالا نحو لقيت زيدا اضْرِبْه واقتُلْه ، أي مقولًا في حقه هذا القول ، ومفعولا ثانيا في باب ظن نحو وجدت الناسَ اخْبُرْ تَقْلِهْ[7] .

---

(١) ساقط من ص وط .

(٢) في ط : يقول ويفوه .

(٣) لم أجد نصا على ذلك في التسهيل ولا في شرحه للكافية الشافية ، غير أنه أوجبَ تطابق النعتِ والمنعوت في التعريف والتنكير ، انظر شرحه للكافية الشافية ١١٥٥ وأورد المثال في شرحه للكافية الشافية ١١٧٦ ولم يذكر إلا أن الخليل يراه على نية الألف واللام .

(٤) ساقط من ص .

(٥) صفحة ٢٦٧ ومابعدها ، ومثال حذف العائد في الصفة : جاءني رجل ضربت .

(٦) قد مر تخريجه صفحة ٣٨٦ واستشهد به هنا على جواز وقوع الجملة الطلبية صفة لكن بتقدير القول .

(٧) نسبه ابن يعيش في شرحه للمفصل ٣/ ٥٣ إلى أبي الدرداء وقال البغدادي في تخريج أحاديث شرح الرضي ق ٦ : قال الصاغاني حديث موضوع ، وخالفه السيوطي ، وذكر الشريف الرضي في نهج البلاغة أنه من كلام عليّ ، والمشهور أنه من حديث أبي الدرداء . =

قوله : ويوصفُ بحال الموصوف وحال متعلَّقه ، نحو مررت برجل حسنٍ غلامُه ، فالأولُ يتبعُه في الإعراب ، والتعريفِ والتنكيرِ ، والإفرادِ والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث . والثاني يتبعه في الخمسة الأول ، وفي البواقي كالفعل .

قوله : بحال الموصوف .

الجار والمجرور في محل الرفع فاعلُ[1] يوصف ، أي يُجْعَل حال الموصوف أي هيأتُه وصفًا له ، وهو الكثير ، كما في رجل قائم ومضروبٍ وحسن ، وقد يجعل حالُ متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء ، لتنزيله منزلةَ حاله ، نحو برجل مصريٍّ حمارُه في حصول الفائدة بذلك .

وهذا السببيُّ إن كان منوَّنًا فهو يجري على الأول رفعًا ونصبًا وجرًا – بلا خلاف فيه بينَهم – نحو مررت برجل ضاربٍ أبوه زيدا ، وضاربٍ أباه زيدٌ ، ولا يكون – إذن – اسما الفاعل والمفعول (الناصبَين)[2] للمفعول به ماضيَين – لما تقدم من أنهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي[3] .

وإن كان مضافًا فلا يخلو من أن يكون صفةً مشبهة أو غيرَها ، والصفة تجبُ إضافتُها إلى فاعلها (إن أضيفت)[4] نحو برجل حسنِ الوجهِ إذ لا مفعول لها .

وغيرُ الصفة إما أن يكون ماضيًا أو غيرَه ، فالماضي اللازمُ مضافٌ إلى الفاعل ، نحو برجل قائمِ الغلامِ ، ولا يتعرَّفُ ، لإضافته إلى معموله .

ولا يجوز إضافةُ الماضي المتعدي إلى الفاعل ، لأنك إن أضفته إلى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل ضاربِ الغلامِ التبس الفاعلُ بالمفعول ، فلا يعلم أن اسمَ الفاعل سببيٌّ، وإن ذكرت المفعول به لم يجز أيضًا، لأن اسم الفاعل الماضي لا ينصِب مفعولًا به.

اى مضافا الى الفاعل او متضمن عن الفاعل

= ورواه السيوطي في الجامع الصغير عن أبي الدرداء بلفظ أخبر تقله ، قال : أخرجه أبو يعلى والطبراني في معجمه الكبير ، وابن عدي وأبو نعيم في الحلية .

قال ابن يعيش ٣/٥٣ وقوله : أخبر تقله أمر لا يقع خبرا للمبتدأ ، وكذلك لا يقع مفعولا ثانيا لوجدت ، وإنما ذلك على معنى وجدت الناس مقولًا فيهم ذلك . وقال في اللسان ٦/٢٠ بعد ذكر الأثر : يقول : جرب الناس فإنك إذا جرَّبْتَهُم قليتهم وتركتهم لما يظهر لك من بواطن سرائرهم ، لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر أي من جربهم وخبرهم أبغضهم وتركهم .

(١) الصحيح أنه نائب فاعل ، لأنَّ « يوصَف » مبني للمفعول .

(٢) في ت : الناصبان ، ووجهه أنه نعت لقوله : اسما الفاعل .. وأما الناصبين فهو نعت ولكنه مقطوع .

(٣) صفحة ٨٧٩ .

(٤) تكملة من ص وط .

وإن أضفتَه إلى المفعول به فلابدّ من ذكر الفاعل بعدَه مرفوعا ، نحو بزيد ضاربِ عمرٍو غلامُه أمس ، وبزيد ضاربِ غلامِه عمرٌو ، إذ لو لم تذكرْ لكان اسم الفاعل غير سببي .

ويتعرف بالإضافة ، لأنه مضاف إلى غيرِ معموله[1] .

وإن لم يكن السببيُّ ماضيا جاز عند سيبويه أن ينعَتَ به مطلقا ، كما في المنوّن ، سواءٌ كان حالا أو مستقبلا ، نحو برجل ضاربِ غلامِه زيدًا الآن أو غدا ، وسواء كان علاجا – وهو ما كان محسوسا يرى – كالقاتل والضارب ، أو غيرَ علاج كالعالم والعارف ، والمخالِط والملازم[2] .

وقال يونس : لا يخلو من أن يكون حالا أو مستقبلا ، فالحال يجب نصبُه على الحال – وإن كان (عن)[3] نكرة – سواءٌ كان علاجا أو لا ، نحو مررت برجل ضاربَه عمرٌو ، وبزيد مخالطَه داء[4] .

وألزمه سيبويهِ تجويزَ نصبهِ على الحال مع كونه معرفةً ، لأن المانعَ عنده من إجرائه على الأول الإضافةُ ، فينبغي أن يجوِّزَ بزيدٍ الضاربَ الرجلِ غلامُه ، بنصب الضارب على الحال[5] .

وأما نصبه في نحو بزيد (المخالطَه)[6] داء فربما لا يلزمه لارتكابِه أنه ليس بمضاف إلى الضمير ، وكلامُنا في المضاف ، بل نقول : الضمير في محل النصبِ على أنه مفعول – كما مر في الإضافة (من)[7] مذهب بعضهم[8] .

---

(١) لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل إلا عند الكسائيّ ، انظر صفحة ٨٩٨ .

(٢) في الكتاب ١/ ٢٢٦ : هذا باب ما يجري عليه صفةُ ما كان سببه ...

وذلك قولك : مررت برجل ضاربِ أبوه رجلا ، ومن ذلك أيضا مررت برجل ملازمٍ أباه رجلٌ .. فالمعنى فيه على وجهين : إن شئت جعلته يُلازمه ويخالطه فيما يُستقبَل ، وإن شئت جعلته عملا كائنا في حال مرورك .

(٣) في ص : غير .

(٤) في الكتاب ١/ ٢٢٨ وإنما ذكرنا هذا لأن أناسا من النحويين يفرقون بين التنوين وغير التنوين .. ثم قال : وبعضهم يجعله نصبا إذا كان واقعا ، ويجعله على كل حال رفعا إذا كان غير واقع ، وهذا قولُ يونس .

(٥) في الكتاب ١/ ٢٢٨ : فإن زعموا أن ناسا من العرب ينصبون هذا – يعني قول الشاعر :

حميتَ العراقيبَ العصا وتركته ... به نَفَسٌ عالٍ مخالطُه بهرُ

قال : فهم ينصبون به داء مخالطَه ، وهو صفة للأول ، وتقول : هذا غلام لك ذاهبا ولو قال مررت برجلٍ قائما جاز ، فالنصب على هذا .

(٦) في ط : مخالطه .

(٧) في ط : على .

(٨) نسبه في باب الإضافة صفحة ٩٠٦ إلى ابن مالك ، وانظر التسهيل ١٣٨ .

والمستقبلُ عند يونس يجب رفعُه – علاجا كان أو لا – على أن يكون هو والمرفوعُ بعدَه جملةً اسميةً صفةً للنكرة ، نحو مررت برجل ضاربُه عمرو[1] .

وسيبويه يوافقه في جواز النصب في الأول والرفع في الثاني ، ويخالفه في وجوبهما[2] ، مستشهدًا بقول ابنِ مَيَّادة[3] :

٣٣٥– ونظرنَ من خَلَل الستور بأعين مرضَى مخالِطِها السَّقامُ صحاحِ[4]

واسم الفاعل ههنا للإطلاق ، وحكمُه حكم الحالِ والمستقبلِ – كما مر في باب الإضافة[5] . قال[6] : والرواية مخالِطِها بالجر[7] .. وأنشد غيره[8] :

٣٣٦– حَمَينَ العراقيبَ العَصَا وتركنَه به نَفَسٌ عالٍ مخالطُه بُهْرُ[9]

برفع مخالطه .

وليونس أن يحمل رفعه على (الابتداء)[10] .

---

(١) الكتاب ١/ ٢٢٨ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٢٧ .

(٣) تقدمت ترجمته صفحة ١٠٩ .

(٤) البيت في ديوانه ١٠٠ وفي الكتاب ١/ ٢٢٧ وفي الخزانة ٥/ ٢٤ .

أراد بمرض العيون فتورَهن ، ثم استدرك فبين أن ذلك من غير عِلّة .

الشاهد : أنشده الرضي مبينا أن سيبويه استشهدَ به على أن النصب والإتباع في نحو مخالِطِها في البيت جائزان .

(٥) صفحة ٨٩٦ .

(٦) يعني سيبويه .

(٧) الكتاب ١/ ٢٢٧ .

(٨) في الكتاب ١/ ٢٢٧: وأنشد غيرُه من العرب بيتا آخر.. الضمير في غيره يعود على منشد البيت مخالِطِها السقام بالجر .

وقائل هذا البيت هو الأخطل ، وقد مرت ترجمتُه صفحة ٣٠٩ .

(٩) البيت في ديوانه ١٩٨ وفي الكتاب ١/ ٢٢٧ وفي الخزانة ٥/ ٢٦ .

حمين جواب الشرط في قوله قبل :

إذا اتَّزر الحادي الكميشُ وقَوَّمتْ سوالفَها الركبانُ والحلقُ الصفرُ

والمعنى أنهن حمين عراقيبَهن أن تنالهن العصا ، لسرعتهن ، فلم تنلهن عصاه فوقع عليه البُهْر والإعياء من شدة العدو .

الشاهد قوله : مخالطُه بهر فإن مخالطه مرفوع على أنه نعت لنفس وبهرٌ فاعله ، وفيه رد على يونس الذي أوجب نصبَ مثلِه على الحال ، وذلك إذا كانت الصفةُ دالةً على الحال .

(١٠) في ت : المبتدأ ، وعلى هذا التخريج يكون (بُهرٌ) خبرا لا فاعلَ « مخالطُه » ، والجملة حال .

وقال عيسى بنُ عمر : إن كان علاجًا وجب رفعُه على الابتداء – حالا كان أو مستقبلا – وأما غيرُ العلاج فإن كان حالا وجب نصبُه على الحال ، وإن كان مستقبلا وجب إتباعُه[1] (للاول)[2] .

وسيبويه ينازعه أيضا في الوجوب لا في الجواز ، وألزمهما سيبويه مالا محيص لهما عنه ، وذلك أنه قال : المضافُ إضافةً لفظية كالمنوَّن عند العرب وعند النحاة ، والمنونُ – سببًا كان أو غيرَه – يجوز جَرْيُه على الأول – علاجا كان أَوْلَا ، حالا كان أو مستقبلا – فكذا ينبغي أن يكون المضافُ المنوَّن تقديرا ، ولا سبب في (الإضافة)[3] عارضٌ لإيجاب الرفع أو النصب ، فإيجابُ أحدهما بلا موجبٍ تَحَكُّمٌ[4] .

هذا كله إذا أردتَ إعمالَ اسم الفاعل عملَ الفعل ، أما إذا لم ترد ذلك وجعلتَه اسما فليس (فيه)[5] إلا الرفعُ على كل حال ، نحو مررت برجل ملازمُه رجلٌ ، أي صاحبُ ملازمتِه رجلٌ ، جعلت (ملازمَه)[6] بمنزلة مالم يؤخذ من الفعل ، كما تجعل صاحبَه كذا .

فعلى هذا نقول في المثنى والمجموع : برجل ملازماه الزيدان ، وملازموه بنو فلان .

ومما يقع سببًا قياسا – من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة – (الاسمُ)[7] المنسوبُ ، نحو برجل مصريٍّ حمارُه ، لكونه بمعنى منسوبٍ ، فيعمل عملَه .

ومما جاء من ذلك سماعا – على قبح – « سواءٌ » نحو برجل سواءٍ هو والعدم ، وسواءٍ أبوه وأمه ، (أي مستو)[8] والفصيحُ المشهورُ رفع سواء على (الابتداء)[9] . فعلى

---

(١) الكتاب ١/ ٢٢٨ .
(٢) في ط : للأولى .
(٣) في ط : إضافته .
(٤) الكتاب ١/ ٢٢٧ .
(٥) ساقطة من ط .
(٦) في ت : ملازمته ، وفي ط : ملازمة .
(٧) في ط : والاسم ، والصحيح ما أثبته ؛ لأنه مبتدأ مؤخَّر خبره قوله : مما يقع سببا .. الخ .
(٨) ساقطتان من ص .
(٩) في ط : الابتداء والخبر .

هذا يقبح كون ﴿ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾[1] في محل الرفع بأنه فاعلُ سواء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾[1] على أن يكون سواء – وحدَه – مرفوعًا على أنه خبرُ إنَّ ، (بل الوجه ارتفاعُه وما بعدَه على الابتداء والخبر)[2] .

وقد جاء مررت برجل سواءٍ درهمُه ، أي تامٍ ، فيطلبُ فاعلا واحدًا ، بخلاف الأول ، لأنه بمعنى مستوٍ ، فهو (بين)[3] اثنين فصاعدا .

ومن السماعي القبيح قولك : برجل حسبِك فضلُه ، و (مررت)[4] برجل رجلٍ أبوه ، أي كامل .

وكذا المقادير نحو برجلٍ عشرةٍ غلمانُه ، وبحيةٍ ذراعٍ طولُها .

وكذا الجنسُ المصنوعُ منه الشيء نحو بسرجٍ خزٍّ صفتُه ، وبكتاب طينٍ خاتمُه .

وكذا الجنس المشهور بمعنًى من المعاني ، نحو برجل أسدٍ غلامُه ، أي جريء .

وكذا قولك : برجلٍ مثلِك أبوه ، وبرجلٍ أبي عشرةٍ أبوه .

هذه كلها من الجوامد التي تقع صفاتٍ لا على القياس – كما تقدم ذكرُها[5] –.

قوله : فالأول يتبعُه .

أي الوصف بحال الموصوف يتبعُ الموصوف في أربعة (أشياءَ)[6] من جملة العشرة الأشياء المذكورة .

أحد تلك الأربعة واحدٌ من الثلاثة التي هي الإفرادُ والتثنيةُ والجمعُ ، وأما برمة أعشارٌ وأكسارٌ ، وثوب أسمالٌ ، و ﴿ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ ﴾[7] فلأن البرمة مجتمعة من الأكسار

---

(١) البقرة ٦ والآية بتمامها ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) في ط : من .

(٤) تكملة من ط .

(٥) سبق أن ذكر أن الذي استضعفه سيبويه (انظر صفحة ٩٨٢ تعليقة ١) .

(٦) تكملة من ط .

(٧) من الآية الثانية من سورة الدهر .

والأعشار وهي قِطَعُها ، و الثوب مؤلف من قطعٍ كلُّ (واحدة)[1] منها سَمَلٌ أي خَلَقٌ ، والنطفة مركبة من أشياء كل واحد منها (مَشَجٌ)[2] ، فلما كان مجموع الأجزاء ذلك الشيءَ المركبَ منها جازَ وصفُه بها .

وجَرَّأَهُم على ذلك كونُ أفعالٍ جمعَ قلة ، فحكمُه حكمُ الواحد ، قال تعالى : ﴿ نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِى بُطُونِهِ ﴾[3] والضمير للأنعام .

وقال سيبويه أفعالٌ واحدٌ لا جمعٌ[4] .

وجاء قميصُ شَرَاذِمُ[5] ، ولحمٌ خَرَادِيلُ[6] .

وثانيها واحدٌ من التعريف والتنكير ، وأجاز بعضُ الكوفيين وصفَ النكرة بالمعرفة فيما فيه مدحٌ أو ذم[7] ، استشهادا بقوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ * الَّذِى جَمَعَ مَالًا ﴾[8] .

والجمهور على أنه بدل و نعتٌ مقطوعٌ رفعا أو نصبا – كما يجيء في موضعه[9] –.

وأجاز الأخفشُ وصفَ النكرة الموصوفة بالمعرفة[10] قال : ﴿ الْأَوْلَيَانِ ﴾[11] صفةُ

---

(١) في ص وط : واحد .

(٢) في ط : مشيج ، وهى لغة فيه ، قال في اللسان ٣/ ١٩١ المَشْجُ والمَشَجُ والمَشِيجُ كلُّ لونين اختلطا .. وقيل هو كل شيئين مختلطين .. إلخ .

(٣) من الآية ٦٦ من سورة النحل ، وتقدمت صفحة ١١٠ .

(٤) الكتاب ٢/ ١٧ .

(٥) الشرذمة : القطعة من الشيء والجمع : شراذم .

(٦) الخُرْدَولةُ : العضو الوافر من اللحم .. وقيل خَرْدَلَ اللحمَ قطَّعه صغارا .. والذال فيه لغة ولحم خراديل ومخردل إذا كان مقطّعا . (اللسان ١٣/ ٢١٥) .

(٧) انظر الهمع ٢/ ١١٦ وقد تتبعت بعضَ كتب إعراب القرآن فأجازوا في آيتي الهُمَزَة ، الجرَّ على البدل ، والنصبَ على إضمار أعني والرفعَ على أنها خبر لمبتدأ محذوف . انظر إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢٨٢ ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٩٩ ، والتبيان ١٣٠٣ .

(٨) الهُمَزَة ١ و ٢ .

(٩) صفحة ١٠٩ وما بعدها .

(١٠) الآية التي ذكر الشارحُ أن الأخفش قال إنها صفةٌ والأولى أنها بدلٌ ، لم يقل عنها الأخفش إلا أنها بدل ؛ في معانى القرآن للأخفش ١/ ٢٦٦ وقال : (مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلِينَ) أي من الأولين الذين استحق عليهم ، وقال بعضهم : الأَوْلَيَانِ ، وبها نقرأ ، لأنه حين قال : يقومان مقامَهما من الذين استحق عليهم كأنه قد حدّهما حتى صارا كالمعرفة في المعنى ، فقال الأوليان فأجرى المعرفة عليهما بدلًا ، ومثل هذا مما يجري على المعنى كثيرٌ .

(١١) من قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا من الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ ﴾ .. الآية ١٠٧ المائدة .

﴿ آخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا ﴾[1] .

والأولى أنه (بدل)[2] ، أو خبرُ مبتدأ محذوفٍ .

وثالثها : واحد من التذكير والتأنيث .

ورابعُها : واحدٌ من ثلاثة أنواع الإعراب التي هي الرفعُ والنصبُ والجرُّ .

وإنما (تبعه في هذه)[3] العشرةِ لكونه إياه في المعنى .

قوله : والثاني يتبعُه في الخمسة الْأُوَلِ .

أي الوصف بحال المتعلَّق يتبعُ الموصوفَ في اثنين من جملة الخمسة الأول ، أعني واحدًا من ثلاثة أنواع الإعراب ، وواحدًا من التعريف والتنكير .

قوله : وفي البواقي كالفعل .

أي هذا السببي في الخمسة البواقي – أي الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث – كالفعل ، أي يُنْظَر إلى فاعله ، فإن كان الفاعل مفردا أو مثنى أو مجموعا أُفرِدَ السببيُّ كما يفردُ الفعلُ ، وإن كان الفاعل مذكرا أو مؤنثا طابقه السببيُّ كما يطابقُ الفعلُ فاعلَه في التذكير والتأنيث ، أو يذكَّر إذا كان الفاعلُ غيرَ حقيقيِّ التأنيثِ ، أو حقيقيا مفصولا ، كالفعل .

ولو نظرت حقَّ النظر لوجدت الأول – وهو الوصف بحال الموصوف – أيضا في الخمسة البواقي ، منظورًا إلى فاعله ، وكائنا كالفعل ، لأن فاعله – حينئذ – (الضميرُ)[4] المستكنُّ فيه ، الراجع إلى موصوفه ، والفعلُ إذا أسند إلى الضمير يلحقه الألفُ في التثنية ، والواو في جمع المذكر العاقل ، والنونُ في جمع المؤنث ، ويؤنث في الواحد المؤنث .

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا من الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ ﴾ .. الآية ١٠٧ المائدة .

(٢) في ص : مبتدأ ، والصواب ما أثبته .

(٣) في جـ : تبعه الجر في هذه .

(٤) ساقطة من ص .

فلذلك (قلنا)[1] برجلٍ ضاربٍ ، وبرجلين ضاربين ، وبرجال ضاربين ، وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين ، وبنسوة ضاربات ، كما تقول في الفعل : يضربُ ويضربان ويضربون ، ونضربُ وتضربان ويضربْنَ .

قوله : ومن ثم حسنَ قام رجلٌ قاعدٌ غلمانُه ، وضعف قاعدون ، ويجوز قعودٌ غلمانه .

أي ومن جهة أن السببيَّ في هذه الخمسة كالفعل ، حسن قاعد غلمانه ، كما حسن يقعدُ غلمانُه ، وحسن أيضا قاعدةٌ غلمانُه – لأن الفاعل مؤنّثٌ غيرُ حقيقي – كما حسن تقعدُ غلمانه .

وضَعُف جاءني رجلٌ قاعدون غلمانُه ، لأنه بمنزلة يقعدون غلمانه ، ولحاقُ علامتَي التثنية والجمع في الفعل المسنَدِ إلى (ظاهرِ المثنى والمجموعِ)[2] ضعيفٌ – كما يجيء في آخر الكتاب[3] – لكنَّ ضَعفَ قاعدون غلمانه أقلُّ من ضعف يقعدون غلمانه ، لأن الألف والواو في الفعل فاعلٌ – في الأغلب الأكثر – وتجريدُهما علامتين للتثنية والجمع ضعيفٌ – كما يجيء[3] – بخلاف الألف والواو في مثنى الاسم ومجموعِه ، فإنهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع – كما مضى في أول الكتاب[4] – ولو كانا فاعلَين لم ينقلبا في حالتى النصب والجر ، نحو رأيت قاعدَين وقاعدِين ، بل هما في المشتق مثلُهما في غير المشتق الذي لا فاعلَ له نحو الزيدان والزيدون .

وإنما جاز قام رجل قعودٌ غِلمانُه – وإن كان قعودٌ أيضا جمعا كقاعدون – لأنك إذا كسَّرت الاسمَ المشابهَ للفعل خرَج لفظًا عن موازنة الفعل ومناسبتِه ، لأن الفعلَ لا يكسَّر ، فلم يكن في قعودٍ غلمانُه شِبه اجتماع فاعلين ، كما كان في قاعدون غلمانه ، لمشابهته ليقعدون (غلمانه)[5] الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر ، إلا أن تُخْرِجَ الواوَ

---

(١) في ص وط : قلت .

(٢) في ت : الظاهر ، والصواب ما أثبته .

(٣) ط ٢/ ١٧٠ – ١٧١ .

(٤) صفحة ٧٧ وما بعدها .

(٥) تكملة من ط .

عن الاسمية إلى الحرفية ، أو تجعل المظهرَ بدلا من المضمر ، أو تجعل الفعلَ خبرا مقدما على المبتدأ .

فعلى هذا يضعُف مررت برجل قاعدَين أبواه ؛ لأنه كيقعدان أبواه ، بل الوجه برجل قاعدٍ أبواه ، أو برجل قاعدان أبواه .

قوله : والمضمر لا يوصف (ولا يوصف به)[1] .

اعلم أن المضمر لا يوصف ولا يوصف به ، أما أنه لا يوصف فلأن المتكلم والمخاطب منه أعرفُ المعارف ، والأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح ، وتوضيحُ الواضحِ تحصيلُ الحاصلِ ، وأما الوصف (المفيد)[2] للمدح والذم فلم يستعمَل فيه ، لأنه امتنعَ فيه ما هو الأصل في وصف المعارف .

ولم يوصف الغائبُ إما لأن مفسِّره – في الأغلب – لفظيٌّ ، فصار بسببه واضحًا غيرَ محتاج إلى التوضيح المطلوبِ في وصف المعارف – في الأغلب – وإما لحمله على المتكلم والمخاطب ؛ لأنه من جنسهما .

وأما أنه لا يوصف به فَلِمَا يجيء[3] من أن الموصوف في المعارف ينبغي أن يكون أخصَّ أو مساويا ، ولا أخص من المضمَر ، ولا مساويَ له حتى يقع صفةً له .

وقول بعضهم : لم يقع صفةً لأنه لا يدل على معنى[4] .

فيه نظرٌ ، إذ هو يدل على ما يدل عليه مفسرُه ، فلو رجع إلى دالٍّ على معنى (كاسمَي)[5] الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة لدل أيضا عليه ، كقولك: زيد كريمٌ وأنت هو .

---

(١) تكملة من المتن المخطوط ، صفحة ٣٧ ومن ط ، وسيأتي صفحة ٩٩٦ أن ابن الحاجب لم يذكر أنه لا يوصف بالضمير .

(٢) في ت : المستعمل .

(٣) صفحة ٩٩٦ .

(٤) قال ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ١/ ٤٤٥ – ٤٤٦ : ولا يقع صفةً لفُقْدان معنى الوصفية ، وهو الدلالة على معنى ، فإن المضمرات لم توضع للدلالة على المعنى ، وإنما وضعت للذوات .

(٥) في : ص وط كاسم .

وأجاز الكسائيُّ وصفَ ضميرِ الغائب في نحو قوله تعالى : ﴿ لَا إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ ﴾[1] وقولك : مررت به المسكينِ[2] .

والجمهور يحملون مثله على البدل .

ولم يذكر المصنف أنه لا يوصف بالضمير[3] . لأنه يتبينُ ذلك بقوله بعد : والموصوفُ أخصُّ أو مساوٍ ، فإنه لا شيءَ أخصُّ من المضمر ولا مساوٍ لَهُ .

قوله : والموصوفُ أخصُّ أو مساوٍ ، ومن ثم لم يوصَفْ ذو اللام إلا بمثله ، أو بالمضاف إلى مثله .

ينبغي أولا أن نعرف أنه ليس مرادُهم بهذا أنه ينبغي أن يكون ما يطلق عليه لفظُ الموصوف من الأفراد أقلَّ مما يطلق عليه لفظ الصفة أو مساويا له ، فإن هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات ، أما في المعارف فأنت تقول : جاءني الرجلُ العاقلُ ، وهذا الرجلُ ، ولقيت الشيءَ العجيب .

وأما في النكرات فأنت تقول : رأيت شيئًا أبيضَ ، (وهذه)[4] ذات قديمةٌ ، أو واجبةُ الوجود .

بل مرادهم أن المعارفَ الخمسَ – أعني المضمراتِ والأعلامَ والمبهماتِ (وذا)[5] اللام والمضافَ إلى أحدها – لا يوصف ما يصح وصفُه منها بما يصح الوصفُ به منها إلا أن يكون الموصوفُ أخصَّ – أي أعرفَ من صفته – أو مثلها في التعريف ، فقولك : الرجلُ العاقلُ الثاني فيه – وإن كان أخص من الأول من جهةِ مدلول اللفظ – إلا أنهما من جهة التعريف الطارئ على (مدلولَيهما)[6] الوضعيَّين متساويَان .

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ آل عمران ٦ .

(٢) نسبه إليه ابنُ مالك في التسهيل ١٧٠ وابن هشام في المغني ٥٩٣ ، ووجدت في بعض كتب إعراب القرآن أنه يجوز في لفظ ﴿ الْحَيُّ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ البقرة ٢٥٥ أن يكون نعتًا لله ، أو خبرا بعد خبر ، أوبدلًا من « هو » أو رفعا على إضمار مبتدأ . انظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٣٠ ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٧ والتبيان ٢٠٣ .

(٣) لم يتعرض ابنُ الحاجب لشرحه في شرح كافيته ، مع أنه مذكور في المتن المثبت فيها ٥٨ .

(٤) في ط : وهذا .

(٥) في ط : وذو ، والأفضل ما أثبته لأنه معطوف على منصوب ، ووجه الرفع الحكاية .

(٦) في ط : مدليهما .

وفي قولك : هذا الرجلُ لفظ هذا أعمُّ من الرجل من حيث إنه يصح أن يشارَ به بوضع واحد إلى أي مشار إليه كان ، لكن التعريفَ الإشاريَّ أقوى من تعريف ذي اللام – كما يجيء[1] –.

فعلى هذا يختص قولهم: الموصوفُ أخصُّ أو مساوٍ بالمعرفةِ ، فينبغي أن تعرفَ مراتبَ المعارفِ في كون بعضِها أقوى من بعض حتى تبني عليه الأمرَ ، في قولهم : الموصوفُ أخصُّ أو مساوٍ .

فالمنقول عن سيبويه – وعليه جمهورُ النحاة – أن أعرفَها المضمراتُ ثم الأعلامُ ، ثم اسم الإشارة ، ثم المعرف باللام والموصولاتُ[2] .

وكونُ المتكلِم والمخاطب أعرفَ المعارف ظاهرٌ ، وأما الغائبُ فلأن احتياجه إلى لفظ يفسّره (جعله)[3] بمنزلة وَضْعِ اليدِ .

وإنما كان العلم أخصَّ وأعرفَ من اسم الإشارة لأن مدلولَ العلم ذاتٌ معينة مخصوصة عند الواضع ، كما عند المستعمِل ، بخلاف اسم الإشارة ، فإن مدلولَه عند الواضع أيُّ ذاتٍ معنيةٍ كانت ، وتعيينها إلى المستعمِل ، بأن (يقرُنَ)[4] به الإشارةَ الحسية ، فكثيرًا ما يقع اللبسُ في المشار إليه إشارةً حسية ، فلذلك كان أكثرُ أسماءِ الإشارةِ موصوفا في كلامهم ، ولذا لم يفصل بين اسم الإشارة ووصفه لشدة احتياجه إليه .

وإنما كان اسم الإشارة أخصَّ وأعرف من المعرّف باللام لأن المخاطب يعرِف مدلولَ اسم الإشارة بالعين والقلب معا ، ومدلولَ ذي اللام بالقلب دون العين (فما اجتمع فيه معرفةً (بالعين والقلب)[5] أخصُّ مما يعرَف بأحدهما)[6] .

---

(١) صفحة ٩٩٨ .

(٢) نسب ذلك إليه ابنُ يعيش في شرحه للمفصل ٣/ ٥٦ . وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه في الكتاب ١/ ٢٢٠ ومابعدها فإنه قال ما ملخصه : وإنما صار الإضمارُ معرفةً لأنك إنما تضمر اسما بعدما تعلم أن من يحدّث قد عرف من تعني وما تعني ، ثم قال : وأعلم أن العلم الخاص يوصف بالمضاف إلى مثله وبالألف واللام وبالأسماء المبهمة . والمضاف إلى الضمير يوصف بما أضيف كإضافته وبالألف واللام والأسماء ، والألف واللام توصف بالألف واللام وبما أضيف إليه الألف واللام .

(٣) في ت : فكأنه جعله .

(٤) في ط : يقترن .

(٥) في ط : بالقلب والعين .

(٦) ساقط من ص .

ولضعف تعرُّف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ ﴾[1] كما يجيء في باب المعرفة والنكرة[2] .

والموصولُ كذى اللام .

وأما المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفُه مثلُ تعريف المضاف إليه سواءً ؛ لأنه يكتسب التعريف منه .

هذا عند سيبويه[3] .

وأما عند المبرد فإن تعريفَ المضافِ أنقصُ من تعريف المضاف إليه ، لأنه يكتسي منه ، ولذا يوصف المضافُ إلى المضمر ، ولا يوصف المضمر ، فعنده نحو الظريف في قولك : رأيت غلامَ الرجل الظريفَ بدلٌ لا صفة[4] .

وعند سيبويه هو صفة لغلام[5] .

ومذهب الكوفيين أن الأعرفَ العلمُ ثم المضمرُ ثم المبهمُ ثم ذو اللام[6] .

ولعلهم نظروا إلى أن العلم حينَ وُضِع لم يقصد به إلا مدلولٌ واحدٌ معين ، بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله ، وإن اتفق مشاركةٌ فبوضعٍ ثانٍ ، بخلاف سائر المعارف[7] – كما يجيء في باب المعارف[8] –.

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ ﴾ يوسف ١٤ .

(٢) ط ٢/ ١٣٠ .

(٣) الكتاب ١/ ٢٢٠ .

(٤) قال المبردُ في المقتضب ٤/ ٢٨٣ : وتقول مررت بهذا الظريف ، إذا جعلت الظريف كالاسم له .. ولا يجوز أن تنعتَها بما أضيف إلى الألف واللام ، لأن النعت فيها بمنزلة شيء واحد معها ، فلما كانت هي لا تضاف لأنها معرفةٌ بالإشارة لا يفارقها التعريفُ لم يجز أن تضافَ ، لأن المضاف إنما يقدَّرُ نكرةً حتى يعرِّفَه أو ينكره مابعدَه .

(٥) في الكتاب ١/ ٢٢٠ فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام ، وبما أضيف إلى الألف واللام ، لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام فصار نعتا .

(٦) مذهب الكوفيين كما نقله عنهم أبو البركات الأنباري في الإنصاف ٧٠٧ وابن مالك في التسهيل ٢١ أن اسمَ الإشارة مقدَّمٌ على العلم ، وقد اعتد الأنباري برأيهم ونصره على غير عادته .

(٧) هذا التعليل ذكره الأنباري في الإنصاف ٧٠٨ حجةً للبصريين .

(٨) ط ٢/ ١٣١ – ١٣٢ .

وعند ابن كَيسانَ الأولُ المضرُ ثم العلمُ ثم اسمُ الإشارة ثم ذو اللام ثم الموصول[1] .

وعند ابن السراج أعرفُها اسمُ الإشارة لأن تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام[2] .

وقال ابن مالك : أعرفُها ضميرُ المتكلم ، ثم العلمُ الخاص الذي لم يتفق له مشارِكٌ وضميرُ المخاطب – جعلهما في درجةٍ – ثم ضميرُ الغائب السالم من إبهامٍ – أي الذي لا يشتبه مفسرُه – ثم المشارُ به والمنادى ، ثم الموصول وذو الأداة ، والمضاف بحسَبِ المضاف إليه[3] .

أقول : المشهور الذي عليه (الجمهور)[4] ، فإذا تقرر ذلك فإن وجدتَ الأخصَّ في مذهب تابعا لغير الأخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صِفةٌ ، (فاسم الإشارة في قولك بزيدٍ هذا)[5] بدل عند ابن السراج صفةٌ عند غيره ، وعليه فقس .

وإنما لم يجز أن يكون النعتُ أخصَّ من المنعوت لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخص فإن اكتَفَى به المخاطبُ فذاك – و لم يحتج إلى نعت ، وإلا زاد عليه من النعت مايزداد به المخاطبُ معرفةً .

---

(١) التسهيل ٢١ .

(٢) نسبه إليه أيضا ابنُ يعيش في شرحه للمفصل ٣/ ٥٦ إلا أنه قدم العَلَمَ على المضمر و لم أجد في الأصول ولا في الموجز لابن السراج ذكرًا لهذا الترتيب ، إلا أنه لما تحدث عن المعرفة في الأصول ١/ ١٤٩ قال : والمعرفة خمسة أشياء : الاسمُ المكنَّى والمبهم والعلم وما فيه الألف واللام وما أضيف إليهن ، ثم تحدث عنها بناء على هذا الترتيب ولما تحدث عن وصف المعرفة ٢/ ٣١ قال : ذكر وصف المعرفة ، وهو ينقسم بأقسام المعارف إلا المضمر فإنه لا يوصف به ، وأقسام الأسماء المعارف خمسة : العلم الخاص ، والمضاف إلى المعرفة ، والألف واللام ، والأسماء المبهمة والإضمار ، فالموصوف منها أربع ، ثم ذكر ما قبل الإضمار وجعل الأسماءَ المبهمةَ لا توصَفُ إلا بالأسماء التي فيها الألف واللام والصفاتِ التي فيها الألف واللام .

(٣) في التسهيل ٢١ : وأعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ، ثم العلم (الخاص) « نسخة » ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام ثم المشار به والمنادى ، ثم ذو الموصول وذو الأداة .

وهذا موافق لما نقل عنه الرضي إلا أن ابن مالك قدم ضمير المخاطب على العلم الخاصِّ والرضيُّ يقول إنه جعلهما في درجة .

(٤) في ص : الجمهور مذهب سيبويه .

(٥) في ت وص : فقولك بزيد هذا .

فإذا ثبت ذلك رجعنا إلى التفصيل ، وبنينا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف إذ هو أولى وأشهر .

فنقول : المضمر (لا يوصف و)[1] لا يوصف به - كما تقدم[2] -.

والعلم لا يوصَف به ، لأنه لم يوضع إلا للذات المعيَّنَةِ ، لا لمعنى في ذات ، ولذلك إذا نُقِل إلى العلمية عن الجنسية اسمٌ دال على معنى انمحى ذلك المعنى بالتسمية ، نحوأحمرَ وأشقرَ إذا سميت بهما .

ولا يقع من الموصولات وصفا إلا ما في أوله اللامُ نحو الذي والتي واللاتي وبابِها ، لمشابهته لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثةٍ فصاعدا[3] ، بخلاف من وما .

وأما أيّ (الموصول)[4] فلم يقع وصفا ، لأن الأغلبَ فيه الشرط والاستفهام ، ووقوعه موصولًا قليلٌ ، فروعي ذلك الأكثر .

وإنما يوصف بذُو الطائيةِ - وإن كانت على حرفين - كما في قوله[5] :

٣٣٧- قُولا لِهٰذا المرءِ ذو جاء ساعيا هَلُمَّ فإنّ المَشرفيَّ الفرائِضُ[6]

لمشابهته لذو الموضوع للوصف بأسماء الأجناس ، نحو « رجلٌ ذو مال » .

---

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) صفحة ٩٩٥ .

(٣) لعمر الله إن هذه الحجة أوهن من بيت العنكبوت .

(٤) في ص : الموصولة .

(٥) قائله : قوال الطائيّ ، نقل د/ عبد الله عسيلان في تحقيقه لحماسة أبي تمام ١/ ٣٢٢ عن معجم الشعراء للمرزباني ٣٣٥ تحقيق عبد الستار فراج طبع عيسى الحلبي سنة ١٣٧٩هـ أنه مَعْدانُ بن عبيد بن عدي بن عبد الله بن خيبري ابن أفلت الطائيّ وقال : لعل معدان كان يقال له قَوّال .. وفي الخزانة ٥/ ٣٠ أنه شاعر إسلامي في آخر الدولة الأموية وقد أدرك العباسيةَ . وقال هذه الأبيات في مصدِّقٍ جاء يطلب منهم إبلَ الصدقة .

(٦) البيت في شرح الحماسة للمرزوقي ٦٤٠ وفي الإنصاف ٣٨٣ وفي الخزانة ٥/ ٢٨ وفي شرح الأشموني بحاشية الصبان ١/ ١٥٧ .

اللغة : الساعي : الجابي للزكاة ، المشرفي : السيف ، الفرائض : جمع فريضة وهي الأسنان التي تصلح أن تؤخذ في الزكاة ، والشاعر يتهكم من الجابي ، وكان قومه قد امتنعوا عن أداء فريضة الزكاة في أموالهم ، وقصة ذلك في الخزانة ٥/ ٣٠ - ٣٣ .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على مجيء ذو الموصولة نعتا لمشابهتها لذو الموضوعة للوصف بأسماء الأجناس .

وأما وقوع الموصول موصوفا فلم أعرف له مثالا قطعيا ، بلى قال الزجاج : إن « الموفون »[1] صفة لـ « من آمن »[1] كما يجيء[2] ، والظاهرُ أنه مستغن بالصلة عن الصفة .

فالعَلَم ينعت بالمبهمين ، وذي اللام ، وبالمضاف إلى العلَم ، وإلى أحد المبهَمين ، وإلى ذي اللام ، ولا ينعت بالمضاف إلى المضمَر ، لأنه أعرف من العَلَم ، إذ اعتبارُ المضاف في التعريفِ بالمضاف إليه .

وأما اسمُ الإشارة فلا يوصَفُ إلا بذي اللام والموصول – لما يجيء[3] – وكان القياسُ أن يوصَفَ بكلِّ واحدٍ من المبهَمَين وبذي اللام وبالمضاف إلى أحد هذه الثلاثة .

وذو اللام لا يوصَف إلا بمثلِه أو بالمضاف إلى مثله ، أو بالموصول لأنه مثلُه – على مابينا[4] –.

وزعم بعضُهم أنه يوصف بجميع المضافات ، فأجازَ بالرجلِ صاحبِك وصاحب زيد ، قال : والمنعُ منه تعسُّفٌ[5] .

وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثلُ ذلك فهو بدلٌ لا صفةٌ .

فإن جعلنا المضافَ موصوفا قلنا : المضاف إلى المضمَر يُنعَتُ بكلِّ واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف إلى المضمَر وإلى العلم وإلى كل واحد من المبهمين وإلى ذي اللام .

(وأما المضاف إلى العلم فينعت بكل واحد من المبهَمَين ، وبذي اللام ، وبالمضاف إلى العلم ، وإلى كل واحد من المبهمين وإلى ذي اللام)[6] .

وأما المضاف إلى اسم الإشارة فينُعَتُ بكلٍّ من المبهمين ، وبذي اللام ، وبالمضاف إلى أحد هذه الثلاثة .

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَومِ الآخِرِ ﴾ إلى أن قال سبحانه ﴿ والْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ﴾ البقرة ١٧٧ .

(٢) صفحة ١٠١١ ويُخَرَّجُ رأيُه هناك إن شاء الله .

(٣) صفحة ١٠٠٣ .

(٤) صفحة ٩٩٧ – ٩٩٨ .

(٥) لم أهتد إلى قائله .

(٦) ساقط من ط ، ولكنه مثبتٌ في هامش ١/ ٣١٣ منها تعليقة ٤ .

وأما المضافُ إلى ذي اللام فينعتُ بذي اللام وبالمضاف إليه .

وكذا المضاف إلى الموصول ينعت بهما .

هذا كله على مذهبِ سيبويه الذي عليه الجمهور ، ولك بعد أن عرفت مذهب غيره أن تصف المعارفَ بعضَها ببعض على وَفْقِ مذاهبهم (وإن جاء على غير ما يقتضيه مذهبُ بعضِهم فهو عنده بدلٌ لا وصفٌ – على ما مر –)[1] .

وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله : ومن ثم لم يوصَف ذو اللام إلا بمثله أو المضاف إلى مثله .

ويوصف بالموصول أيضا كقوله :

(قولا) لهذا المرء ذو جاء ساعيا[2] (هلمّ فإن المشرفيَّ الفرائضُ) (٣٣٧)

قوله : وإنما التزم وصف بابِ « هذا » بذي اللام للإبهام ، ومن ثم ضعُف (مررت)[3] بهذا الأبيضِ ، وحسن بهذا العالمِ .

كأنه سئل فقيل : كان الواجبُ – بناءً على قولك – (الموصوفُ)[4] أخصُّ أو مساوٍ أن يوصف اسمُ الإشارة بكل واحد من المبهَمَين وبذي اللام وبالمضاف إلى أحد الثلاثة ، وهذا لا يوصف إلا بذي اللام والموصول ، نحو بهذا الرجل ، وبهذا الذي قال كذا ، وبهذا ذو قال كذا – على اللغة الطائيةِ –.

فأجاب بقوله : للإبهام ، أي اسم الإشارة مبهَم الذاتِ ، وإنما تتعينُ الذاتُ المشارُ إليها به إما بالإشارة الحسية أو بالصفة ، فلما قُصدَ تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينُه بمبهم آخر (مثلِه)[5] لأن المبهمَ (مثلُه)[6] لا يرفع الإبهامَ، فلم يبق إلا الموصولُ أو ذو اللام، أو المضافُ إلى أحدهما ،

---

(١) ساقط من ص .

(٢) سبق تخريجه صفحة ١٠٠٠ والشاهد هنا أن ذا اللام يجوزُ وصفُه بالموصول أيضًا .

(٣) تكملة : من ط ، وهي موجودة في مخطوطة متن الكافية ٣٧ وفي متن الكافية المثبت بشرح ابن الحاجب ٥٨ .

(٤) في ط : بأن الموصوف .

(٥) في ت : منه .

(٦) ساقطة من ص .

وتعريفُ المضاف بالمضاف إليه ، والأليقُ بالحكمة أن يُرفعَ إبهامُ المبهَم بما هو متعين في نفسه كذي اللام ، لا بالشيء الذي يكتسب التعريفَ من معرِّفٍ غيرِه ، ثم يكتسب المبهمُ منه تعريفَه المستعار ، فاقتُصِر على ذي اللام لتعيُّنه في نفسه ، وحمل الموصولُ عليه ، لأنه مع صلته بمعنى ذي اللام ، فالذي ضَرَب بمعنى الضارب ، وأيضا الموصول الذي يقع صفة ذو لامٍ – وإن كانت زائدة – إلا ذو الطائية .

وقد ذكرنا طرفًا من حال المبهَم الموصوف بذي اللام في باب المنادَى ، فليرجع إليه ، وقد ذكرنا هناك أن بعضهم يقول : إن ذا اللام عطفُ بيان لاسم الإشارة[1] .

قوله : ومن ثم ضعف .

أي من جهة أن المرادَ من وصف المبهَم تبيينُ حقيقة الذات المشار إليها ضعُفَ بهذا الأبيضِ . لأن الأبيضَ عامٌّ لا يخصُّ نوعًا دون آخر ، كالإنسان والفرس والبقر وغيرِها ، بخلاف هذا العالم فإن العالم مختصٌّ بنوع من الحيوان ، فكأنك قلت : بهذا الرجلِ العالِم .

أحكام النعت

ولا بأس أن نذكر بعضَ ما أغفله المصنفُ من أحكام النعت ، وهي أقسام :

١ أحدها جمعُ الأوصاف مع تفرق الموصوفات .

اعلم أنه إذا كان العاملُ واحدًا وله معمولان متفقان في الإعراب بسبب عطف أحدهما على الآخر ، فإن اتفقا تعريفًا وتنكيرا جاز إفرادُ كلِّ واحد منهما بوصفٍ ، وجاز جمعُهما في وصف واحد ، فالأول نحو جاءني زيد الظريفُ وعمرو الظريفُ ، والثاني نحو جاءني زيدٌ وعمروٌ الظريفان ، ورأيت رجلا وامرةً ظريفين .

وإذا جمعتهما في النعت غلبتَ التذكيرَ على التأنيث – كما رأيت – والعقلَ على غيره نحو مررت بالزيدَين وفرسيهما المقبلين ، وكذا في خبر المبتدأ والحال ونحوِهما ، نحو الزيدانِ والحُمُرُ مقبلون ، وجاءني زيد وهند والحمار مسرعِين .

وإن اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعُهما في وصف واحد ، فلا تقولُ : هذه ناقةٌ

---

(١) في فصل نداء المعرف باللام صفحة ٤٤٣ .

وفصيلُها الراتعان ، ولا راتعان ، لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا ، فإما أن تفرد كلَّ واحد منهما بنعت ، أو تجمعهما في نعت مقطوع نحو (جاءني)[1] رجل وزيد الظريفَين .

وإن اتفقا إعرابا لا بسبب العطف نحو أعطيت زيدًا أباه فلا يجوز جمعُهما في وصف واحد ، بل (تفرد كلًّا)[2] منهما بوصف ، أو تجمعهما في نعت مقطوع ، لأن التابع في حكم المتبوع إعرابا ، فلا يكون اسمٌ واحد مفعولا أولَ وثانيا .

فإن كان العاملُ واحدا ومعمولاه (مختلفَي الإعراب)[3] ، فإن اختلفا معنى أيضا لم يجز جمعُهما في وصف فإما أن تفردَ كلًّا منهما بوصف ، أو تجمعَهما في نعت مقطوع ، فإن أفردتَ فالأَوْلَى أن يكون نعتُ كل واحد (منهما)[4] إلى جنبه نحو لقي زيدٌ الظريفُ عمرًا الظريفَ ، ويجوز جمعهما نحو لقي زيدٌ عمرًا الظريفَ الظريفُ ، نعت الثاني بجنبه ، ونعت الأول بعد نعت الثاني ، لأنه إذا كان لابد من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل أحدهما من صاحبه أولى من فصلِهما معًا ، كما مضى مثلُه في الحال[5] .

وكذا حالُهما عند البصريين إذا اتفقا معنى نحو ضَارَبَ زيدٌ عمرا .

وأجاز هشام[6] وثعلب[7] جمعَهما في نعت (مع اتفاقهما تعريفا وتنكيرا)[8] نظرا إلى المعنى إذ كلُّ واحدٍ منهما فاعلٌ ومفعول من حيث المعنى ، إلا أن هشاما يغلّبُ مراعاةَ جانب الفاعلِ ، لأنه مُعْتَمَدُ الكلام ، فيرفعُ الوصفَ نحو ضارَبَ زيدٌ عمرا الظريفان .

---

(١) تكملة من ط .
(٢) في ص : يفرد كلٌّ .
(٣) في ص : مختلفين في الإعراب .
(٤) ساقطة من جـ وص وط .
(٥) صفحة ٦٣٧ .
(٦،٧) لم أجد من نسب ذلك إليهما غير الرضي ، ونسب ذلك السيوطيُّ في الهمع ٢/ ١١٩ إلى الفراء وابن سَعْدان ، قال : إن كان العامل واحدا جاز الإتباع والقطع إن لم يختلف العملُ نحو قام زيد وعمرو العاقلان ، بخلاف ما إذا اختلف فيتعين القطعُ ،سواءٍ اختلفت النسبة إليهما من حيث المعنى نحو ضرب زيد عمرا العاقلان أم اتحدت ، وقال الفراء وابن سعدان : يجوز الإتباع في الأخيرةِ ، ثم قال الفراء يجب إتباعُ المرفوعِ تغليبا له ، وقال ابن سعدان : يجوز إتباع كل منهما نحو خاصم زيد عمرا الكريمان .. وردّه أبو حيان لعدم جواز نحو ضارب زيدٌ هندًا العاقلةَ إجماعا . أهـ . والله أعلم بحقيقة الحال .
(٨) تكملة من ص .

وثعلب يسوِّي بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى .

وإن لم يكن العاملُ واحدا ، فإما أن يكون العملُ واحدا أولا ، وفي الأول إن كان العاملُ مكررا للتأكيد جاز جمعُهما في وصف ، نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان .

وإن لم يكن مكررا للتأكيد فإن كان العاملان من نوعٍ واحد – أي (كانا اسمين أو فعلين أو حرفين رافعَين أو ناصبين أو كانا اسمين أو حرفين جارَّين)[1] ، أو مبتدأين أو خبرين ، وكان أحدهما معطوفا على الآخر ، والمعمولان (مشتركان)[2] في اسم واحد ، كأَنْ يكونا فاعلين أو مفعولين أو خبرين أو مبتدأين ، (جاز عند)[3] سيبويه ، والخليل[4] جمعُهما في وصف إذا اتفقا تعريفا وتنكيرا ، نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان ، وضربت زيدا وأكرمت بكرا الطويلين ، وجاءني غلام زيدٍ وأبو عمرو الظريفين ، وأخوك زيد وأبوك عمرو الظريفان ، سواء كان الظريفان صفةً للمبتدأين أو للخبرين .

والمبرد والزجاج وكثيرٌ من المتأخرين يأبَونَ جواز ذلك[5] ، إلا إذا اتفق العاملان معنًى مع الشروط المذكورة ، نحو جلس أخوك وقعدَ أبوك الكريمان .

والمبرد يمنع نحو هذا رجلٌ و (تلك)[6] امرأةٌ منطلقان ، لاختلاف اسمَي الإشارة قربًا وبعدا[7] .

---

(١) في ت : كالفعلين كانا رافعين أو ناصبين أو كانا اسمين جارين . وفي ص : كانا اسمين أو فعلين أو حرفين رافعين أو ماضيين أو كانا اسمين جارين ، وفي ط : كانا رافعين أو ناصبين أو كانا اسمين جارين .

(٢) في ت وجـ وص : مشتركين .

(٣) في ص : جاز فإن المبتدأ والخبر رافعان على الصحيح عند ..

(٤) في الكتاب ١/ ٢٤٧ : وتقول هذا رجل وامرأته منطلقان .. لأنهما ارتفعا من جهة واحدة ، وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان لأنهما ارتفعا بفعلين أهـ – وكان سيبويه قد ذكر قبلها أنه سأل الخليلَ عن مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسُهما .. إلخ . ثم ذكر قوله : وتقول .. إلخ .

(٥) قال المبرد في المقتضب ٤/ ٣١٥ ، بعد ذكر إجازة سيبويه لنحو : جاء عبد الله وذهب زيد العاقلان ، قال : وليس القول عندي كما قال . وعلل ذلك بأن النعت يرتفع بما ارتفع به المنعوت ولا يجوز أن يرتفع بفعلين ، ولا بأحدهما دون الآخر .

(٦) في ت : وذلك وفي ص : وذاك .

(٧) في المقتضب ٤/ ٣١٥ : وإذا قلت : هذا زيد فإنما يرتفع ومعناه الإشارةُ إلى ماقرب منك ، وذلك لما بَعُدَ ، فقد اختلفا في المعنى .

خلافا لسيبويه فإنه جعل خبرَيهما كفاعلي الفعلين المختلفين[1] .

فإن لم يعطف أحدُهما على الآخر ، أو لم يشترك المعمولان في اسم خاص أو لم يتفقا تعريفا وتنكيرا ، لم يجز جمعُهما في وصف ، فلا تقول : هذه جاريةُ أخوَي ابنين لفلانٍ كرامٍ ،على أن « كرامٍ »وصفٌ لأخوي ولابنين –معا –بل تقول : كرامًا على القطع .

وكذا تقطع نحوَ هذا فرسُ أخوَي ابنيك العقلاءُ (الحكماء)[2] وذلك لأن أحدهما ليس معطوفا على الآخر .

وكذا لا تقول : هذا رجل وفي الدار آخرُ كريمان ، لأن المعمولين لم يشتركا في اسم خاص ، لأن أحدهما مبتدأ والآخر خبرٌ .

وكذا لا تقول : جاءني زيد وذهب رجلٌ كريمان ، بل تقطع لاختلاف المعمولَين تعريفا وتنكيرا .

وذهب بعضُ المتأخرين إلى وجوب القطع عند اختلاف العامِلَين مطلقا ، لأن العامل في النعت والمنعوت شيءٌ واحد – على الصحيح – فيلزم كونُ الصفةِ معمولةً لعاملَين[3] .

وإن لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وإنَّ عمرًا قائم ، ونحو هذا لغلامِ زيدٍ فالجمهور منعوا جمعَهما في وصف ، وأجاز بعضهم نحو لغلامِ زيدٍ الظريفَين (على الوصف)[4] .

---

(١) كلام سيبويه في الكتاب ١/ ٢٤٧ يدل أن النعتين إذا ارتفعا من جهة واحدة فإنه يجوز جمعُهما في نعت واحد ، ونحو هذا رجلٌ وتلك امرأة ارتفاع المنعوتَين فيهما من جهة واحدة ، ومثال سيبويه هو : هذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان .

(٢) تكملة من ط .

(٣) نسبه السيوطي في الهمع ١/ ١١٩ إلى ابن السراج ، وفي الأصول ٢/ ٤٢ بعد ذكر إجازة سيبويه لنحو هذا رجل وامرأة منطلقان ، وهذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان ، وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان . قال : والقياس عندي أن يرتفعا على « هما » ، لأن الذي ارتفع به الأولُ غيرُ الذي ارتفع به الثاني ، ولكن إن قدرتَ في معنى التأكيد ورفعتَ عبد الله بالعطف من الفعل جازت عندي الصفةُ .

(٤) تكملة من جـ .

وإن اختلف العاملان والعملُ معا – فالجمهور على إيجاب قطع النعت المشترَك فيه ، إلا الكسائيَّ فإنه أجاز جمعَهما في وصف عند تقارب المعنى ، نحو ضربت زيدا والمهانُ عمرو الظريفان ، لأن زيدًا وعمرا مهانان معا[1] .

واعلم أنه لايجوز : مَنْ عبد الله ؟ وهذا زيدٌ الرجلين الصالحين – على القطع – لأنك لا تُثْنِي (إلا على من)[2] أثبتَّه وعلمته[3] ، ولا يجوز أن تخلط من تعلمُ بمن لا تعلم ، فتجعلَهما بنزلةٍ واحدة[3] .

تفريق الصفات

وثانيها : تفريق الصفات مع جمع الموصوفات :

اعلم أن الموصوف إذا كان مجموعا متغاير الصفات فإما أن تجيء بالصفات على وفق عددِه أو أقلَّ ، ففي الأول يجوز الإتباعُ والقطعُ إلى الرفع – على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ محذوفُ الخبر – تقول : مررت بثلاثة رجال شاعرٍ وكاتبٍ وبزازٍ ، وإذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز (وهم شاعر وكاتب وبزاز)[4] (ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز)[5] .

ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا فقطعُ الوصف إلى الرفع (فقط)[6] أولى – إن لم يكن هناك للحال معنى – نحو بالرجلين قصيرٌ وطويلٌ ، ويجوز قطعه إلى النصب – أيضا – على الحال – إن كان لها معنى – نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ، ولا يمتنع في الوجهين الإتباعُ على البدلِ .

ويجوز القطعُ أيضا إلى الرفع في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله[7] :

---

(١) في الهمع ٢/ ١١٨ : وجوز الكسائي والفراءُ الإتباع إذا تقارب المعنى وإن اختلفا في العمل ، نحو رأيت زيدا ومررت بعمرو الظريفين .

(٢) في ت : إلا ما .

(٣) هذا بنصه في الكتاب ١/ ٢٤٧ ، والأصول ٢/ ٤٢ .

(٤) تكملة من جـ وط .

(٥) ساقط من ص .

(٦) تكملة من ط .

(٧) قائله العجير السلولي ، وهو العُجَير بن عبد الله بن عُبيدةَ بن كعب ، واسمه عمير من بني سلول بن مرة بن صعصعة .. ويكنى أبا الفرزدق ، شاعرٌ من شعراء الدولة الأموية مُقِلٌّ إسلامي . (الخزانة ٥/ ٣٥) كان جوادا كريما . توفي نحو سنة ٩٠هـ (الأعلام ٥/٥) .

٣٣٨- فلا تجعلي ضَيفَيَّ ضيفٌ مقربٌ وآخرُ معزولٌ عن البيتِ جـانب[١]

أي منهما ضيفٌ مقرب ، ومنهما آخر معزولٌ ، وقوله[٢] :

٣٣٩- فأصبح في حيثُ التقينا شريدُهم طليقٌ ومكتوف اليدين ومُزعِـفُ[٣]

أي منهم طليق ، وقوله مزعف ، أي أزعفه الموت أي قازبه .

وفي الثاني – أي فيما كان الصفاتُ فيه أقلّ – الرفعُ لا غير على القطع ، نحو : رأيت ثلاثةَ رجالٍ كاتبٌ وشاعرٌ .

وقد أجاز بعضهم وصفَ البعض دون البعض[٤] محتجًّا بقوله[٥] :

٣٤٠- كأنَّ حمولَهم لما استقلتْ ثلاثـــةُ أكْـــلُبٍ يتطـــاردان[٦]

وأما إن كان الموصوفُ متّحدًا والصفاتُ متعددةً نحو مررت برجل شاعر كاتب بزاز فالأولى الإتباعُ ، ويجوز القطع على تقدير هو (كاتب)[٧] ، ولا يجوز تقدير منهم كاتبٌ ولا بعضهم كاتب .

---

(١) البيت في الكتاب ١/ ٢٢٢ وفيه : أنه لرجل من بني قشير ، وفي الخزانة ٥/ ٣٤ . والشاعرُ يخاطب زوجته طالبا منها المساواةَ بين ضيوفه وعدم تفضيل بعضهم على بعض .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على جواز القطع إلى الرفع في خبر نواسخ الابتداء ، والشاعر قد قطع قولَه (ضيفٌ) وهو المفعول الثاني لتجعلي إلى الرفع .

(٢) قائله الفرزدق ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٣) البيت في ديوان الفرزدق ٥٦٢ وفي الكتاب ١/ ٢٢٢ وفيه (مِنْ) بدل (في) وفي الخزانة ٥/ ٣٦ .

اللغة : شريدهم أراد من شرَّدتَهُم في الحرب ، والمزعفُ : من أُجْهِزَ عليه وقتل ، والمعنى أن المشردين ثلاثة أقسام فمأسور غير مكتوف ، ومأسور مكتوف ، ومجهَز عليه .

الشاهد قوله : فأصبح شريدهم طليق .. فإن الشاعر قد قطع خبر أصبح عن النصب إلى الرفع .

(٤) قال البغدادي في الخزانة ٥/ ٣٩ : لم أر هذا البيت – يعني كأن حمولهم .. إلخ إلا في كتاب المعاياة للأخفش .. ثم قال : قال بعضهم : إن هذا شعرٌ وضع على الخطأ ليَعْلَم الذي يسأل عنه كيف فَهْمُ من يسأله ، وقال بعضهم : لا ولكنه وصف اثنين منهما وأخبر عنهما .. إلخ .

(٥) لم أهتد إلى قائله .

(٦) البيت في الضرائر الشعرية لابن عصفور ٢٥٥ وفي الخزانة ٥/ ٣٩ .

قال البغدادي ٥/ ٤٠ وفي هذا البيت مبالغة من الهجو فإن الإبلَ التي يعدُّونها عندهم كثيرةً عِدَّتُها ثلاثةٌ لا غير ، وإنها صغيرةٌ في الجُثة جدا حتى إنها مع ما عليها في مقدار جُرم الكلاب وإنها ليس عليها مايثقلها، ولذلك تطاردت .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على ما أجازه بعضهم من وصف البعض دون البعض ، فالوصف هنا لاثنين والموصوف ثلاثةُ أكلبٍ .

(٧) في جـ وط : شاعر .

وثالثا : قطع الصفة ورفعا أو نصبا .

اعلم أن جوازَ القطع مشروط بأن لا يكون النعتُ للتأكيد نحو أمسِ الدابرِ و﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[1] لأنه يكون قطعا للشيء عما هو متصل به معنى ، لأن الموصوف في مثل ذلك نصٌّ في معنى الصفة دال عليه ، فلهذا لم يقطع التأكيدُ في نحو جاءني القوم أجمعون أكتعون .

والشرط الآخر أنْ يَعْلَمَ السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمُه المتكلم ، لأنه إن لم يعلم فالمنعوتُ محتاج إلى ذلك النعت ليُبَيِّنَه ويميزه ، ولا قطع مع الحاجة .

وكذا إذا وصفت الموصوفَ بوصفٍ لا يعرِفه المخاطبُ ، لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر ، فلك[2] القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المُبَجَّل ، فإن العلم – في الأغلب – مستلزمٌ التبجيلَ .

ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وإن كان نعتا أول كقوله تعالى : ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾[3] وقولك : الحمد لله الحميدَ .

وشرط الزجاجيُّ في القطع تكررَ النعت[4] .

(والآية ردّ عليه)[5] .

فنقول : إن كان النعتُ المرادُ قطعُه معرفةً وجب أن لا يكون المنعوت اسمَ الإشارةِ لما ذكرنا[6] أن اسم الإشارة محتاجٌ إلى نعته (ليُبَيِّنَ)[7] ذاتَه .

---

(١) الحاقة ١٣ .

(٢) جواب إذا في قوله : وكذا إذا وصفت .

(٣) المسد ٤ .

(٤) قال في الجمل ١٥ : وإذا تكررت النعوت فإن شئت أتبعتَها الأول ، وإن شئت قطعتها منه ، ونصبتها بإضمار أعني ، أو رفعتها بإضمار المبتدأ ، كقولك : مررت بإخوتك الظرفاءِ الكرامُ العقلاءُ ، بالخفض على النعت ، وإن شئت نصبتها بإضمار أعني ، وإن شئت رفعتها بإضمارهُمْ العقلاءُ وإن شئت أتبعت بعضا وقطعت بعضا وإن شئت عطفت بعض النعوت على بعض .

(٥) تكملة من ط .

(٦) صفحة ١٠٠٣ .

(٧) في ط : ليتبين .

وإن كان نكرة فالشرط سبقُه بنعتٍ آخرَ مبيِّنٍ ، وأن لا يكون النعت الثاني – أيضا – لمجرد التخصيصِ ، لأنه إذا احتاجت النكرةُ إلى ألف نعت لتخصيصها لم يجز القطعُ ، إذ لا قطع مع الحاجة .

والأعرف مجيء نعت النكرة المقطوع بالواو الدالةِ على القطع والفصل ، إذ ظاهرُ النكرة محتاجٌ إلى الوصف ، فَأُكِّد القطع بحرف هو نص في القطع – أعني الواو – قال :

ويـــأوي إلى نِسوةٍ عُطَّـــلٍ وشُعْثًا مراضيعَ مثلَ السعالِـي[1]

ويجوز في المعرفة أيضا القطعُ مع الواو كقول الخِرنِق[2] .

٣٤١ – لا يبعدَن قومي الذين هُمُ سُمَّ العُـداة وآفـة الجُـزْر
النـازلين بكـلّ معتـرَك والطيبـــون معاقـــدَ الأُزْرِ[3]

والواو في النعت المقطوع اعتراضية – نصبتَه أو رفعتَه ــ.

ويجوز مخالفةُ النعت المقطوع للمنعوت – تعريفا وتنكيرا – كقوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ ﴾[4] .

---

(١) سَبق تخريجه صفحة ٥١٦ وأنشده هنا على أنه إذا قطع نعتُ النكرة فإن الأعرف مجيئُه بالواو الدالة على القطع والفصل ، كما حصل في قوله : وشعثا .

(٢) هي الخرنق بنتُ بَدر بن هَفّان بن مالك من بني ضبيعة البكرية العدنانية ، شاعرة من الشهيرات في الجاهلية ، وهي أخت طرفةَ بن العبد لأمه ، كان أكثرُ شعرها في رثاء زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ، توفيت نحو ٥٠ ق هـ (الأعلام ٢/ ٣٤٧) .

(٣) البيتان في ديوانها ٢٩ وفي الكتاب ١/ ٢٤٦ وفي المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٣٨٥ وفي مجاز القرآن ١/ ٦٥ وفي معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٥ وفي الإنصاف ٤٦٨ وفي رصف المباني ٤١٦ وفي العيني ٣/ ٦٠٢ وفي الخزانة ٥/ ٤١ وغيرها من كتب النحو والشواهد .

اللغة : لا يبعدن : لا يهلكن ، العداة : الأعداء ، آفة : علة ، الجزر جمع جزور وهي الناقة التي تنحر ، معترك : مكان المعركة ، معاقد : جمع معقد وهو موضع العقد .. يروى البيت : النازلون والطيبون والنازلين والطيبون والنازلون الطيبين والرفع على هم والنصب على أعني ، فلما اختلفت الجمل كان الكلام أفانينَ وضروبا (الخزانة ٥/ ٤٤ نقلا عن المحتسب ٢/ ١٩٨) .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أنه يجوز في نعت المعرفة المقطوع أن يكون مقترنا بالواو كما في قوله : والطيبون هنا .

(٤) الهمزة ١ و ٢ .

وإذا كثرت نعوت شيء معلوم أُتْبِعَتْ أو قُطِعَتْ ، أو أُتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الإتباع ، إذ الإتباعُ بعد القطع قبيحٌ .

والأكثر في كل نعت مقطوع أن يكون مدحا أو ذما أو ترحما ، نحو الحمد لله الحميدُ ، ومررت بزيد الفاسقَ ، وبعمرو المسكينُ ، وقد يكون تشنيعا نحو بزيد الغاصبَ حقي .

وقد ذكرنا في النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات[1] .

ويونس أوجب الإتباعَ في الترحُّم ، إما على النعت فيما أمكن ، وإما على البدل فيما لم يمكن نحو رأيته البائسَ ، ومررت به المسكينِ[2] .

والخليل أجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم[3] .

ولو لم يتضمن النعتُ شيئا من المعاني المذكورةِ لم يجز قطعُه كقولك : بزيد البزازِ ، أو صاحبِ الثياب ، إلا بعد بل ولكن ، فإنه يجوز قطع مابعدهما على الرفع – قصدتَ المعاني المذكورةَ أَوْلَا ، سواءٌ كان المعطوف عليه نعتا أولا – لأنهما حرفان للإضراب والاستدراك ، فهما مؤذِنان بالقطع ، تقول : مررت برجل قائمٍ بل قاعدٌ ، وفي غير النعت ما زيد قائما بل قاعدٌ ، ولكن قاعدٌ .

ورُبَّمَا قطع النعت الأول بالواو (والإتباعُ باقٍ بحاله)[4] إذا طال ذيلُ المنعوت كما قال الزجاجُ في (قوله تعالى)[5] : ﴿ وَلَـٰكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ ﴾[6] إلى قوله : ﴿ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ ﴾[6] : إنَّ ﴿ المُوفُونَ ﴾ صِفَةُ مَنْ آمن[7] .

---

(١) صفحة ٥١٥ ومابعدها .

(٢) في الكتاب ١/ ٢٥٦ وأما يونس فزعم أنه ليس يرفعُ شيئًا من الترحم على إضمار شيء يرفعُ ، ولكنه إن قال ضربته لم يقل أبدا إلا المسكينَ يحمله على الفعل ، وإن قال ضرباني قال المسكينان حمله أيضا على الفعل وكذلك مررت به المسكينِ ، يحمِلُ الرفع على الرفع والجر على الجر والنصب على النصب .

(٣) في الكتاب ١/ ٢٥٥ وزعم الخليل أنه يقول مررت به المسكين على البدل وفيه معنى الترحم .. وكان الخليل يقول إن شئت رفعته .. وإن شاء قال : مررت به المسكينَ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) تكملة من ص .

(٦) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

(٧) لم يجعله الزجاج صفة بل جعله معطوفًا على قوله من آمن ، قال في معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٣٢ : وقوله عز وجل : ﴿ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ﴾ في رفعها قولان : الأجود أن يكون مرفوعا على المدح وجائز أن يكون معطوفا على (من) والمعنى ، ولكن البرَّ وذوي البرّ المؤمنونَ والموفون بعهدهم .

وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوعِ إنما يعتبر إذا جاز الإتباعُ على النعت – أيضا – فأما إذا لم يجز كما في الأمثلة المذكورة في القسم الأول – أي في جَمْعِ الأوصاف مع تفرق الموصوفات[1] – فلا .

ورابعها : حذفُ الموصوف

اعلم أن الموصوف يحذف كثيرا إن عُلِم ، ولم يوصف بظرف (أو)[2] جملة ، كقوله تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ ﴾[3] فإن وصف بأحدهما جاز كثيرا – أيضا – بالشرط المذكور بعد[4] ، لكن لا كالأول في الكثرة ، لأن القائم مقامَ الشيء ينبغي أن يكون مثلَه ، والجملةُ مخالفةٌ للمفرد الذي هو الموصوف ، وكذا الظرفُ والجارُّ ، لكونهما مقدَّرَين بالجملة – على الأصح

وإنما يكثر حذفُ موصوفهما بشرط أن يكون الموصوفُ بعضَ ما قبله من المجرور بمِنْ أو بفي ، قال تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ ﴾[5] وقال : ﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾[6] أي مامن ملائكتنا إلا ملَكٌ له مقام معلوم . قال الشاعر[7] :

٣٤٢- ومـا الدهرُ إلا تارتانِ فمنْهُما أموتُ (وأخرى أبتغي)[8] العيشَ أكْدَحُ[9]

---

(١) صفحة ١٠٠٣ ومابعدها .

(٢) في جـ : ولا .

(٣) الصافات ٤٨ ، والتقدير – والله أعلم – نساءٌ قاصراتُ الطرف .

(٤) وهو أن يكون الموصوفُ بعضَ ما قبله ، كما سيأتي قريبا جدا .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا مِنْهُمُ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ ١٦٨ الأعراف .

(٦) الصافات ١٦٤ قال الطبري في تفسيرها ٢٣/ ١١١ : هذا خبرٌ من الله عن قيل الملائكةِ أنهم قالوا : وما منا معشرَ الملائكة إلا من له مقام في السماء معلوم .

(٧) قائله تميم بن أبي بن مقبل ، وقد مرت ترجمته صفحة ١٥٩ .

(٨) في ت : أبتغي وأخرى ، والصواب ما أثبته .

(٩) البيت في ديوانه ٢٤ وفي الكتاب ١/ ٣٧٦ وفي المقتضب ٢/ ١٣٧ وفي الكامل ٣/ ١٧٩ وفي الحيوان ٣/ ٤٨ وفي معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢٣ وفي حماسة البحتري ١٢٣ وفي الخزانة ٥/ ٥٥ .

اللغة : أكدح : الكدح ، الكسب والسعي ، المعنى نقلا عن هامش الديوان ٢٠٤ : لا راحة في الدنيا لأن وقتها قسمان إما موت وهو مكروه عند النفس ، وإما حياة وكلها سعي في المعيشة .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على حذف الموصوف وبقاء الصفة ، وقدره بـ : منهما تارة أموت فيها .

أي منهما تارة أموت فيها ، وحكى سيبويه : ما منهم مات إلا رأيتُه في حال كذا[1] .

وقال[2] :

٣٤٣- فَكلَّمْتُها ثِنتينِ كالماءِ منهُما وأخرى على لوحٍ أحَرَّ من الجمر[3]

وقال[4] :

٣٤٤- لو قلت ما في قومها لم تِيثَم يَفْضُلُها في حَسَب ومِيسَم[5]

فإن لم يكن كذا لم يقم الجملةُ والظرفُ مقامه إلا في الشعر قال :

أنا ابنُ جلا وطلاع الثنايا متى أضعِ العمامةَ تعرفوني[6] (٣٨)

وقال[7] :

---

(١) في الكتاب ١/ ٣٧٥ : وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وإنما يريد ما منهم واحد مات .

(٢) قائله أبو العَمَيْثَل عبد الله بن خليد ، مولى جعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب ، يقال : أصله من الري ، وكان يفخّم الكلام ويغرِبُه ، وكان كاتبَ عبد الله بن طاهر وشاعره ومنقطعا إليه ، مكثرا من نقل اللغة عارفا بها شاعرا مجيدا ، توفي سنة ٢٤٠هـ (وفيات الأعيان ٣/ ٨٩ - ٩٠) .

(٣) البيت في البيان والتبين ١/ ٢٨٠ وفي أمالي القالي ١/ ٩٨ وفي درة الغواص ١٥٩ وفي الخزانة ٥/ ٥٩ ... الضمير في كلمتها يعود إلى زينب المذكورة في بيت قبله ، ويروى كالثلج مكان كالماء .

وقال الحريري في درة الغواص ١٥٩ : أراد بالكلمة الأولى تحيةَ القدوم وبالأخرى سلامَ الوداع .

الشاهد : استشهد به الرضيُّ على جواز حذف الموصوف إذا كان بعضًا من مجرور بمن ، والمجرور هنا جَاءَ بعد الصفة ، والتقدير منهما كلمة كالماء وكلمة أخرى أحرّ .

(٤) قائلهما حكيم بن معية الرَّبَعي من بني ربيعة بن مالك.. وهو راجز إسلامي كان في زمن الحجاج وحميد الأرقط ، ونسبه ابن يعيش في شرحه للمفصل ٣/ ٦١ إلى الأسود الحماني (الخزانة ٥/ ٦٤) .

(٥) البيتان من مشطور الرجز ، وهما في الكتاب ١/ ٣٧٥ وفي الخصائص ٢/ ٣٧٠ وفي ابن يعيش ٣/٥٩ وفي العيني ٤/ ٧١ وفي الخزانة ٥/٦٢ .

اللغة : تيثم : تأثم ، أي لم تقل ما يكون سببا في إثمك لأنه صدق ، حَسَب : مايعده الإنسان من مفاخره ، مِيسَم : جمال .

الشاهد قوله : يفضلها فإنه صفةٌ لموصوف محذوف ، هو بعض المجرور بفي ، والتقدير ما في قومها أحدٌ يفضلها .

(٦) تقدم تخريجه صفحة ١٨٢ وأنشده هنا شاهدًا على أنه لا يحذف الموصوف بالجملة أو الظرف بدون مِنْ أوْفِي إلا في ضرورة الشعر كقوله : جلا هنا ، فإنه بتقدير أنا ابنُ رجلٍ جلا ، وله تقدير آخر لا شاهد فيه ، وهو أن يكون جَلَا مع ضميره المستتر جملةً محكية جُعِلتْ عَلَمًا وهو تقدير سيبويه .

(٧) من مشطور الرجز ، ولم أهتد إلى قائلها .

٣٤٥- مَالَكَ عندي غيرُ سهم وحجرْ وغيـرُ كَبْـداء شديـدة الوتـر
كانتْ بِكفَّيْ كانَ مِن أرمى البَشَرْ[١]

وقال[٢] :

٣٤٦- كأنك من جِمال بني أُقَيْشٍ يقعقَـعُ خلـف رِجليـه بِشَنِّ[٣]

وإنما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبلَه ، فكيونُ كأنه مذكور .

ثم اعلم أنه إن صلُح النعتُ لمباشرة العامل إياه جاز تقديمه وإبدالُ المنعوت منه نحو مرت بظريفٍ رجلٍ ، قال[٤] :

٣٤٧- والمؤمنِ العائذات الطيرَ يمسحُها ركبانُ مكةَ بين الغِيلِ والسَّنَدِ[٥]

---

(١) الأبيات في المقتضب ٢/ ١٣٧ وفي الخصائص ٢/ ٣٦٧ وفي الأمالي الشجرية ٢/ ١٤٩ وفي الإنصاف ١١٤ وفي الضرائر الشعرية ١٧٠ وفي المقرب ١/ ٢٢٧ وفي العيني ٤/ ٦٦ (الثالث) وفي الخزانة ٥/ ٦٥ .

اللغة : كبداء : القوس الكبداء هي التي يملأ الكفَّ مِقْبضُها .

الشاهد : حذف الموصوف وبقاء الصفة وهي جملة كان مع أنه ليس بعضَ المجرور بمن أو بفي وهذا ضرورةٌ . والتقدير بكفي رامٍ كان من أرمى البشر .

قال ابن جني في الخصائص ٢/ ٣٦٧ : روي بكفيَ كان مَنْ أَرْمَى البشر .. أي بكفي مَنْ هُوَ أرمى البشر .. قال البغدادي في الخزانة ٥/ ٦٦ : جَعْلُ مَنْ على هذه الرواية نكرةً موصوفةً أولى .

(٢) قائله النابغة الذبياني وقد مرت ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٣) البيت في ديوانه ١٩٨ ، وفي الكتاب ١/ ٣٧٥ ، وفي المقتضب ٢/ ١٣٦ ، وفي تفسير الطبري ٥/ ٧٠ ، وفي سر الصناعة ١/ ٢٨٤ ، وفي العيني ٤/ ٦٧ ، وفي الخزانة ٥/ ٦٧ .

بنو أقيش : حي من عُكَل لهم جمال ضعاف تنفر من كل شيء تراه ، يقعقع : القعقعة ، تحريكُ الشيء اليابس الصلب ، الشّن : القربة البالية .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على حذف الموصوف بالجار والمجرور دون أن يكون بعضَ المجرور بمن أو بفي للضرورة ، والتقدير كأنك جملٌ من جمال بني أقيش .

وقال البغدادي في الخزانة ٥/ ٦٧ : إن الموصوف هنا من القسم الأول - يعني مما الموصوف المحذوف منه بعض المجرور بمن ، ولكن الصفة قوله : يقعقع ، والتقدير كأنك جمل يقعقع .. ويكون من جمال حالا من ضمير يقعقع .

(٤) قائله النابغة الذبياني وقد مرت ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٥) البيت في ديوانه ٢٠ وفي ابن يعيش ٣/ ١١ وفي الخزانة ٥/ ٧١ .

اللغة : العائذات : ماعاذ بالبيت من الطير ، الغيل والسند : أَجَمَتَانِ كانتا بين مكة ومِنًى ، وليتضح المعنى أورد البيت الذي قبله والذي بعده : =

وقريب منه قوله تعالى : ﴿ وَغَرابِيبُ سُودٌ ﴾[1] لأن حق غرِيبيبٍ أن يتبَع أسودَ ، لكونه تأكيدا له نحو أحمرَ قاني .

وإن لم يصلُح لمباشرة العامل إياه لم يقدَّم إلا ضرورة ، والنيةُ التأخر ، كما تقول في إنَّ رجلا ضربَك في الدار : إنَّ ضربَك رجلًا .

وإذا وصفتْ النكرة بمفرد وظرفٍ أو جملةٍ قدم المفردُ ، وأخرَ أحدُ الباقيين – في الأغلب – كقوله تعالى : ﴿ هَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ ﴾[2] وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم[3] ، والدليل عليه قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾[4] وقولُه تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ ﴾[5] وقال الشاعر :

(وليلٍ)[6] أقاسيهِ بطيءِ الكواكب[7] (١٣٧)

(وقد يفصل بين الصفة والموصوف بأجنبيّ كقوله[8] :

فلا لعمر الذي قد زرته حِجَجًا ... وما هُريق على الأنصاب من جسد
والمؤمنِ العائذاتِ الطيرَ يمسحهـا ... ركبان مكة بين الغيل والسنـد
ما إن أتيتُ بشيءٍ أنتَ تكرهُه ... إذن فلا رفعت سوطِي إليَّ يدِي

والأبيات من قصائد النابغة التي مدح فيها النعمانَ واعتذر فيها عما نسب إليه ، الشاهد قوله : العائذات الطير ، فإن العائذات في الأصل نعتٌ للطير ، وهو صالح لمباشرة العامل له فلما تقدم أعرب بما يستحقه العاملُ ، وصار المنعوت بدلًا منه ... قال البغدادي في الخزانة ٥/ ٧٢ : إن هذا محصل كلام أبي علي في الإيضاح الشعري .. ونقل عن الزمخشري أنه ليس من تقديم الصفة على الموصوف ، بل الموصوف محذوف والعائذات اسمٌ لا صفة ثم بُيِّنَتْ بالطير .

(١) من الآية ٢٧ من سورة فاطر ، قال تعالى : ﴿ وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوانُها وغَرابِيبُ سُودٌ ﴾ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ ﴾ الأنبياء ٥٠ .

(٣) وهو ابن عصفور ، قال في المقرب ١/ ٢٢٦ : وإذا اجتمع في هذا الباب صفتان ، إحداهما اسم والأخرى في تقديره ، قدمتَ الاسم ثم الظرفَ أو المجرور ثم الجملة ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَونَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ غافر ٢٨ ولا يجوز خلاف ذلك إلا في نادر الكلام أو في ضرورة كقوله :

وفرع يُغَشِّي المتنَ أسودَ فاحمٍ ... أثيثٍ كقِنـو النخلـةِ المتعَثْكِـل

(٤) من الآية ٩٢ من سورة الأنعام .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ﴾ . الآية ٥٤ المائدة .

(٦) ساقطة من ط وهي ومابعدها محل الشاهد .

(٧) سبق تخريجه صفحة ٤٦٨ واستشهد به هنا على جواز تقديم الوصف بالجملة على الوصف بالمفرد .

(٨) قائله الكميت بن زيد الأسدي ، وقد مرت ترجمته صفحة ١١٥ .

سَتَقْـرَعُ منها سِنَّ خزيـانَ نـادمٍ إذا اليومُ- ضَمَّ الناكِثينَ- العَصَبْصَبُ[1])[2]

وربما نُوِيت الصفةُ و لم تذكَرْ للعلم بها ، قال[3] :

٣٤٨- ألا أيُّها الطير المرِبَّةُ بالضُّحى على خالدٍ لقد وقعت على لَحْمِ[4]

أي لحم أيِّ لحم .

وإذا ولي النعتُ لا أو إمّا وجب تكريره - كما ذكرنا في الحال[5] - قال تعالى : ﴿ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ ﴾[6] وتقول : لقيت رجلا إما عالما وإما جاهلا .

وقد يوصف المضاف إليه لفظا والنعت للمضاف إذا لم يُلبس ، ويقال له : الجرُّ بالجِوارِ ، وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه ، فَجُعِل ما هو نعت الأول معنًى نعتَ الثاني لفظا ، وذلك كما يضاف لفظُ المضاف إليه إلى ما ينبغي أن يضاف إليه المضاف ، نحو هذا جُحْر ضبيٍّ وهذا حب رماني ، والذي هو لك الجحر والحب ، لا الضبُّ والرمان .

---

(١) البيت في شرح هاشميات الكميت ٥٠ وفي المستقصى ٢/ ١٩٦ و لم يخرجه صاحب الخزانة لكونه غير موجود في النسخة التي اعتمدها .

والبيت هو الخامس عشر من قصيدة الكميت التي أولها :

طربت وما شوقًا إلى البيض أطرب ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب

أأسْلَمُ ما تأتي به من عـداوة وبغض لهم لا جَيْرَ بلْ هو أشجبُ

اللغة : ستقرع : قرعت رأسه بالعصا مثل فرعت ، وقرع فلان سنه ندما (اللسان ١٠/ ١٣٦) خزيان : رجل خزيان ، وامرأة خزيا : هو الذي عمل أمرا قبيحا فاشتد حياؤه وخزايته (اللسان ١٨/ ٢٤٨) الناكثون : الناقضون للعهود ، العصبصب : الشديد وقيل : المقصود به يوم القيامة .

الشاهد قوله : اليوم ضم الناكثين العصبصب حيث فصل بين الموصوف وصفته بأجنبي .

(٢) الحديث عن الفصل بين الصفة والموصوف تكملة من جـ وص ، وقد اتفقت النسختان على رواية (عصبصب) ، والصواب ما أثبته عن شرح الهاشميات والمستقصى .

(٣) قائله أبو خراش الهذلي ، وقد مرت ترجمته صفحة ٢٩١ .

(٤) البيت في ديوان الهذليين ٢/ ١٥٤ وفي الضرائر الشعرية ٧١ والرواية فيهما لعمر أبي الطير .. إلخ وهو أيضا في الخزانة ٥/ ٧٥ وفي شرح شواهد شرح الشافية ١٨ .

اللغة : المربة : اسم فاعل من أَرَبَّ بالمكان إذا أقام به ، وأنثه لكونه صفة للجمع « الطير » وهو مؤنثٌ مجازي .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أنه قد تحذف الصفة للعلم بها ويبقى الموصوف ، وقدَّره بقوله : لحمٍ أيِّ لحمٍ .

(٥) صفحة ٦٣٩ .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَاهِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَاتُؤْمَرُونَ ﴾ البقرة ٦٨ .

والخليل شَرَطَ في الجر بالجوار توافقَ المضاف والمضاف إليه ، إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا[1] ، فلا يجيز إلا : هذان جحرا ضب خربان ، ولا يجيز خربين ، خلافا لسيبويه[1] .

واستشهد سيبويه بقوله[2] :

٣٤٩- فإياكم وحيةَ بطنِ وادٍ هموزِ النابِ ليس لكم بسِيٍّ[3]

بجر هموز .

وقال بعضُ البصريين : إن التقدير : هذا جحرُ ضب خربٍ جحرُه[4] ، بحذف المضاف إلى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب ، لكونه مرفوعا لقيامه مقامَ المضاف المرفوع .

---

(١) في الكتاب ١/ ٢١٧ : وقال الخليل رحمه الله : لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان ، من قبل أن الضبَّ واحدٌ والجحر جحران ، وإنما يغلطون إذا كان الآخرُ بعِدّة الأول ، وكان مذكرا مثلَه أو مؤنثا ،.. ثم قال سيبويه : وهذا قول الخليل رحمه الله : ولا نرى هذا والأولَ إلا سواءً ؛ لأنه إذا قال هذا جحر ضب متهدم ، ففيه من البيان أنه ليس بالضبِّ مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضب .

(٢) قائله الحطيئة ، وقد مرت ترجمته صفحة ٥١١ ، والرضي يقول : إن سيبويه استشهد به وليس في الكتاب .

(٣) البيت في ديوانه ٣٨ وفيه حديد الناب وهو أيضا في الخصائص ٣/ ٢٥٠ وفي الأمالي الشجرية ١/ ٣٤٢ وفي ابن يعيش ٢/ ٨٥ وفي شرح الحماسة للمرزوقي ٤١٧ وفي الخزانة ٥/ ٨٦ .

اللغة : هموز : من الهمز بمعنى الغمز والضغط ، السي : المثل .

الشاهد : أنشده الرضي وقال : إن سيبويه استشهد به لجواز الجر على الجوار إذا لم يتوافق المضاف والمضاف إليه في الإفراد وفرعيه والتذكير وفرعه . فهموز هنا صفة لحية وهو مجرور وهي منصوبة .

قال في الخزانة ٥/ ٨٦ – ٨٧ : إن كلا من الحية وما بعدها مذكر ، ونقل عن الصحاح أن الحية للذكر والأنثى وأن البطن مذكر وحُكِي فيه التأنيث والوادي مذكر لا غير فللخليل أن يدعي التوافق بين المضاف والمضاف إليه .

(٤) هذا التقدير ذكره ابن جني في الخصائص ١/ ١٩٢ وهو يرى أن هذا ليس جرا على الجوار وإنما هو على حذف المضاف ، وأن في القرآن مثلَ هذا الموضع نيفا على ألف ، ثم قال : وتلخيص هذا : أن أصله هذا جحرُ ضب خربٍ جحرُه ، فيجرى خربٌ وصفا على ضب ، وإن كان في الحقيقة للجحر فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مُقامَه فارتفعت ؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا ، فلما ارتفعت استتر الضميرُ المرفوع في نفس خرب ، فجرى وصفا على ضب .. على تقدير حذف المضاف .

فيكون أصلُ هموز الناب : « هموزٍ نابُ حيتهِ ، ثم حذف المضاف – أي حيته – فبقي هموزٍ نابُه ، ثم لما أضيف هموز إلى الناب استتر الضميرُ فيه ، كما في حسن الوجه .

(وفي قوله[1] :

٣٥٠- كأن ثَبيرًا في عرانين وبْلِه كبيرُ أناسٍ في بِجادٍ مُزمَّـلِ[2]

انجر مزمّلٍ لمجاورته لأناس تقديرا لا ببجاد ، وذلك لأن الجار والمجرور متعلقٌ بمزمل ، والتقدير كبيرُ أناس مزملٍ في بجاد)[3] .

---

(١) قائله امرؤ القيس ، وقد مرت ترجمته صفحة ٣٤ .

(٢) البيت في ديوانه ٢٥ وفيه كأن أبانًا ، وفي الخصائص ١/ ١٩٢ ، و ٣/ ٢٢١ وفي شرح القصائد السبع الطوال ١٠٦ وفي الأمالي الشجرية ١/ ٩٠ وفي المغني ٦٦٩ وفي الخزانة ٥/ ٩٨ .

اللغة : ثبير : جبل بمكة ، أبان : قال ياقوت في معجم البلدان ١/ ٦٢ : أبان الأبيض شرقي الحاجر وأبان الأسود : جبل لبني فزارة . عرانين : أوائل ، الوبل : ماعظم من القَطْر ، بجاد : كساء مخطط من أكسية العرب مزمل : ملفف .

الشاهد قوله : مزمل فإنه مجرور لمجاورته لأناس تقديرا ، لا لبجاد لتأخره عن مزمل رتبةً .

ونقل ابن جني في الخصائص ١/ ١٩٢ – ١٩٣ عن أبي علي أنه لم يحمله على الغلط بل جعل (مزمل) صفة لبجاد ، قال لأنه أراد : مزمل فيه ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر في المفعول .

(٣) تكملة من جـ وص .

عطف النسق

قوله : العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ، يتوسط بينه وبين متبوعه أحدُ الحروف العشرة وستأتي نحو قام زيد وعمرو .

قوله : مقصود بالنسبة .

يخرِجُ الوصفَ وعطفَ البيان والتأكيدَ على ما قال[1] : لأن المقصود في هذه الثلاثة هو المتبوع ، وذلك لأنك تُبَينُ بالوصف المتبوعَ بذكر معنى فيه ، وتوضح بعطف البيان المتبوعَ بذكر أشهر اسميه ، ولاشك أنك إذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبيَّنُ والبيان فرعه .

وكذا إنما تجيء بالتأكيد إما لبيان أن المنسوبَ إليه – مقدَّما – هو المنسوبُ إليه في الحقيقة ، لا غيرُه ، (ولم يقع غلط ولا مجاز في نسبة الفعل إليه)[2] ، (نحو جاء زيد نفسه)[3] وإما لبيان أن المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص .

ويعني بالنسبة نسبةَ الفعل إليه – فاعلا كان أو مفعولا ، أو غيرهما ، ونسبة الاسم إليه إذا كان مضافا .

قوله : مع متبوعه .

يخرج البدل ، لأنه هو المقصودُ عندهم دون متبوعه ، وسنذكر الكلام عليه في بابه ، ونذكر أن عطف البيان هو البدل[4] .

ويخرج بقوله : مع متبوعه المعطوفُ بلا وبل ولكن ، وأم ، وإما ، وأو ، لأن المقصود بالنسبة معها أحد الأمرين (المعطوفُ)[5] أو المعطوفُ عليه .

---

(١) قال في شرحه لكافيته ٥٨ : لأنها ليست مقصودةً بالنسبة ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاء زيد العاقل ، فالمقصود بالنسبة إنما هو زيد .. إلخ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) تكملة من ص .

(٤) صفحة ١٠٧٣ وما بعدها .

(٥) في ط : من المعطوف .

قوله : يتوسط بينه .. إلى آخره .

ليس من تمام الحد ، بل هو شرط عطفِ النسق ، ذَكَرَهُ بعد تمام حده . (وقال)[1] : لم أستغن في الحد بقولي : العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحدُ الحروف العشرة ، لأن الصفاتِ يعطف بعضها على بعض[2] كقوله :

إلى الملك القرمِ وابن الهُمام وليثِ الكتيبة في المزدَحَمْ[3] (٧٥)

وقوله[4] :

٣٥١ – يا لهفَ زَيَّابةَ للحارثِ الصابحِ فالغانمِ فالآيبِ[5]

ويجوز أن يُعتَرَضَ على حده بمثل هذه الأوصاف ، فإنه يطلق عليها أنها معطوفة ، إلا أن يدعي أنها في صورة العطف ، وليست بمعطوفة ، وإطلاقُهم العطفَ عليها مجازٌ .

قوله : وإذا عطف على المرفوعِ المتصلُ أكِّد بمنفصلٍ ، مثل ضربت أنا وزيد ، إلا أن يقع فصلٌ فيجوز تركُه ، مثل ضربت اليومَ وزيدٌ ، وإذا عطف على المضمر المجرور أعيد الخافضُ ، مثل : مررت بك وبزيدٍ .

إنما أكد بالمنفصل في الأول لأن المتصلَ المرفوعَ كالجزءِ مما اتصل به – لفظا – من حيث إنه متصل لا يجوز انفصالُه ، كما جاء في الظاهر والضمير المنفصل – ومعنى – من حيث إنه فاعل ، والفاعل كالجزء من الفعل – فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف كلمة ، فَأُكِّدَ أولا بمنفصل ؛ لأنه بذلك يُظْهِر أن ذلك المتصلَ –

---

(١) في ط : و .

(٢) شرحه لكافيته ٥٨ .

(٣) سبق تخريجه صفحة ٣٠٣ والشاهد هنا هو الشاهد هناك .

(٤) قائله ابن زيابة واختلف في اسمه فقيل عمرو بن لأي وقيل سلمة بن ذُهَل وقيل غير ذلك ، وهو شاعر من شعراء الجاهلية ، من بني تيم اللات بن ثعلبةَ ، وهو فارسُ مِجْلَز . وهذا اسم فرسه ، وله شعر جيد . (الخزانة ١١٢/٥) .

(٥) البيت في شرح الحماسة للتبريزي ١٤٢/١ وفي سمط اللآلي ٥٠٤ وفي الأمالي الشجرية ٢١٠/٢ وفي المغني ٢١٦ وفي شرح شواهده ٤٦٥ وفي الهمع ١١٩/٢ وفي الدرر ١٥٠/٢ وفي الخزانة ١٠٧/٥ .

اللغة : يا لهف : يا حسرة ، زيابة : اسم أم الشاعر ، وقيل : اسم أبيه ، الآيب : الراجع . الصابح : الذي يُصَبِّح العدو بالغارة .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أنه يجوز عطفُ بعض الصفات على بعض . وقال التبريزي في شرحه للحماسة : لما كانت هذه الصفات متراخيةً حسُن إدخالُ فاء العطف ، لأن الصابح قبلَ الغانمِ والغانمَ أمام الآيبِ .

(وإن كان كالجزء)[1] منفصل من حيث الحقيقة ، بدليل جواز إفراده مما اتصل بتأكيده ، فيحصلُ له نوع استقلال .

ولا يجوز أن يكون العطفُ على هذا التأكيد (الظاهر)[2] ، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه ، فكان يلزم – إذن – (كونُ)[3] هذا المعطوف – أيضا – تأكيدًا للمتصل ، وهو محال .

فإن كان الضميرُ منفصلًا نحو : ما ضرب إلا أنت (وزيدٌ)[4] لم يكن كالجزء لفظا ، وكذا إن كان متصلا منصوبًا ، نحو : ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنًى .

ويجوز تأكيدُ المتصل المرفوعِ لا لغرض العطف نحو : (أَضَرَبْتَ)[5] أنت ، وضربت أنا .

قوله : إلا أن يقع فصل فيجوز تركه .

سواء كان الفصلُ قبل حرف العطف كقوله[6] :

٣٥٢ – فلست بنازل إلا ألمت برحلِي أو خيالتُها الكـذوبُ[7]

أو بعدها كقوله تعالى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾[8] فإن المعطوف هو آباؤنا ، ولا زائدة لتأكيد النفي .

---

(١) ساقط من جـ و ص و ط .

(٢) تكملة من ط .

(٣) في ط : أن يكون .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في ط : اضْرِبْ .

(٦) قال البغدادي في الخزانة ١٢٢/٥ : لم أر من شراح الحماسة من نسبها إلى قائلها ، قال : ورأيت الصغاني نسبها في مادة الخيال من العباب إلى رجل من بني بُحْتُر بن عَتُود .

(٧) البيت في شرح الحماسة للمرزوقي ٣١٠ وفي الهمع ١٤١/٢ وفي الدرر ١٩٤/٢ وفي الخزانة ١١٩/٥ .

اللغة : ألمت : نزلت ، برحلي : الرحل ما يعد للرحيل من وعاء للمتاع ، الخيالة : الطيف .. المعنى نقلا عن شرح الحماسة ٣١٠ : إني لا يُخْلِيني منها لا النوم ولا اليقظة ولا يلفِتني عنها لا الرخاء ولا الشدة .

الشاهد : قوله:ألمت برحلي أو خيالتها ، حيث عطف قوله خيالتها على الضمير المستتر في ألمت دون تأكيده لوجود الفاصل قبل حرف العطف وهو برحلي .

(٨) من قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ الآية ١٤٨ الأنعام.

ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل ، كقوله تعالى : ﴿ فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ ﴾[1] و ﴿ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا ﴾[2] ، وقد لا يؤكَّد ، والأمران متساويان ، فلذا قال[3] : ويجوز تركُه ، وإنما جاز الترك لأن طولَ الكلام قد يغني عما هو الواجبُ فيحذَف طلبا للاختصار ، نحو قولك : حضر القاضيَ امرأة[4] ، و :

الحافظو عورةَ[5]..... ..... (٢٩٨)

بالنصب ، فكيف لا يغني عما ليس بواجب ، بل هو الأولى ؟ وذلك أن مذهبَ البصريين أنَّ التأكيدَ بالمنفصل هو الأولى ، ويجوِّزُون العطف بلا تأكيد ولا فصل ، لكن على قبح ، لا أنهم حظروه أصلا ، بحيث لا يجوز أن يُرتَكَب[6] .

وأما الكوفيون فيجوزون العطفَ المذكورَ بلا تأكيدٍ بالمنفصل ولا فصلٍ من غير استقباح[7] .

قوله : وإذا عُطِفَ على المضمر المجرور أعيد الخافضُ .

إنما (شرط)[8] ذلك لأن اتصالَ (المضمر)[9] المجرورِ بجارِّه أشدُّ من اتصال الفاعل المتصل ، لأن الفاعلَ إن لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصالُه ، والمجرورُ لا ينفصلُ من جارِّه ، سواءٌ كان ضميرا أو ظاهرا ، فكُرِه العطفُ عليه ، إذ يكون كالعطف على

---

(١) الشعراء ٩٤ .

(٢) النحل ٣٥ قال تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ الآية . وقد سقط من ص من قوله : ما أشركنا إلى قوله : ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى .

(٣) يعني ابن الحاجب انظر متن الكافية صفحة ١٠٢٠ .

(٤) يعني أن الأصل أن يقول : حضرت القاضيَ امرأةٌ .

(٥) سبق تخريجه صفحة ٩١٠ وذكره هنا لبيان أن الأصل أن يقال : الحافظون عورة – عند نصب عورة – حتى يعمل اسم الفاعل النصب فيما بعده ، ولكنّه حذف النون تخفيفا لطول الصلة .

(٦) و (٧) بحث أبو البركات الأنباري ذلك في المسألة السادسة والستين من الإنصاف صفحة ٤٧٤ – ٤٧٨ ومما قاله : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام نحو قمت وزيد ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر .

وأجمعوا على أنه إذا كان هناك توكيد أو فصل فإنه يجوز معه العطفُ من غير قبح .

(٨) تكملة من ص ، وفي ط : لزم .

(٩) في ط : الضمير .

بعض حروف الكلمة ، فمن ثَمَّ لم يجز إذا عطفت المضمر على المجرور إلا (إعادة)[1] الجار – أيضا – نحو مررت بزيد وبك ، والمال بين زيد وبينك[2] .

وليس للمجرور ضميرٌ منفصل – كما يجيء في المضمرات[3] – حتى يؤكّد به أولا ثم يعطف عليه ، كما عُمِل في المرفوع المتصل ، فلم يبق إلا إعادةُ العامل الأول ، سواء كان اسما نحو : المال بيني وبين وزيد ، أو حرفا نحو مررت بك وبزيد .

ولا يعاد العاملُ الاسمي إلا إذا لم يُشَكَّ أنه لم يجلب إلا لهذا الغرض ، وأنه لا معنى له ، كما في قولنا : بينك وبين زيد ، إذ لا يمكن أن يكون هناك بينان ، بينٌ بالنسبةِ إلى زيد وحدَه وبين آخرُ بالنسبة إلى المخاطب وحده ، لأن البينيةَ أمرٌ يقتضي طرفين ، فعرفنا أن تكرير الثاني لهذا الغرض فقط .

فإن أَلْبَسَ نحو جاءني غلامُك وغلامُ زيدٍ ، وأنت تريد غلاما (واحدا)[4] مشتركا بينهما لم يجز ، بلى يجوز لو قامت قرينة دالةٌ على المقصود .

فإن قلت : فما تقول بعد إعادة الخافض ، أتقول : الجارُّ والمجرور (عطف على الجار والمجرور ، أم تقول المجرور)[5] عطف على المجرور ؟ .

قلت : النظر المستقيم يقتضي أن القولَ بالثاني أولى ، وذلك لأن القولَ به في نحو : المال بيني وبينك متعينٌ ، إذ لا معنى للمضاف الثاني – كما مر[6] – فلا يمكن عطفُ المضاف على المضاف لفساد المعنى .

وفي نحو : مررت بك وبزيد – وإن أمكن أن يكون للباء الثاني فيه معنى (إذ لا يقتضي الباءُ الأولى من حيث المعنى اسمين ينجران به ، كما اقتضى معنى « بين » ذلك)[7] إذ يمكن أن يكون استُؤْنف معنى الجار والمجرور . (فيكون بسبب الاستئناف

---

(١) في ص : بإعادة .

(٢) سيذكر بعد قليل أن وجوب إعادة الجار خاص بالحرف أما الجار الاسمي فإنه إذا لم يلبس نحو : بيني وبين زيد فيعاد وإلا فلا ، نحو : جاء غلامك وغلام زيد ، إذا أردت غلاما واحدا مشتركا ما لم تقم قرينة .

(٣) ط ٢/٦ .

(٤) في ط : واحد ، وهذا خطأ لأنه صفة لمنصوب ، وقد يكون الخطأ طباعيا .

(٥) ساقط من ص .

(٦) قبل قليل في نحو بيني وبين زيد .

(٧) تكملة من ط .

للباء الثانية معنى)[1] . ولم يمكن ذلك في بين الثانية – إلا أنا لما عرفنا أن الباء الثانيةَ مجتلبةٌ لمثل هذا الغرض الذي اجتلب له « بينَ الثانيةُ » بعينه ، وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور ههنا ، كما في مسألة بَيْن .

فإذا تقرر هذا فَلَنَا أن نقول : المعطوف مجرور مع تكرر العامل بما كان مجرورًا به قبل تكرُّره – أعني (بالعامل)[2] الأول – لأن وجود الثاني (لأمر لفظي ، وهو من حيث المعنى)[3] كالعدم ، كما قال سيبويه في نحو لا أبا لزيد : إن جره بالإضافة لا باللام الظاهرة[4] .

والأولى أن نحيلَ جرَّه على العامل المكرر ، إذ ليس بأقل من الحروف الزائدة نحو : كفى بزيد ، فإنها لا تُلغَى مع زيادتها .

وهذا الذي ذكرنا – أعني لزومَ إعادة الجار – في حال السعة والاختيار – مذهبُ البصريين[5] ، ويجوز عندهم تركُها اضطرارا كقوله[6] :

٣٥٣ – فاليومَ قَرَّبْتَ تهجُونا وتشتمُنا فاذهب فما بك والأيامِ من عجب[7]

وأجاز الكوفيون ترك الإعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار[8] ، ولا دليل فيها ، إذ الضرورةُ حاملةٌ عليه ، وَلَا خلاف معها ، وبقوله تعالى : (تَسَاءَلُون بِهِ

---

(١) تكملة من ط .

(٢) في ط : العامل .

(٣) تكملة من ط .

(٤) سبق تخريج رأيه في باب لا النافية للجنس صفحة ٨٤٦ تعليقة ٣ و ٤ .

(٥) المسألة الخامسة والستون من الإنصاف صفحة ٤٦٣ وما بعدها .

(٦) لم أعثر له على نسبة ، وقال البغدادي في الخزانة ١٢٩/٥ : إنه من الخمسين .

(٧) البيت في الكتاب ٣٩٢/١ وفي الكامل ٣٩/٣ وفي الإنصاف ٤٦٤ وفي اللمع ١٨٥ وفي ابن يعيش ٧٨/٣ وفي المقرب ٢٣٤/١ وفي الضرائر لابن عصفور ١٤٧ وفي العيني ١٦٣/٤ وفي الهمع ١ / ١٢٠ وفي الدرر ٩٠/١ وفي الخزانة ١٢٣/٥ .

اللغة : قربت : أخذت أو شرعت .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أن البصريين يجيزون عدم إعادة الجار إذا عُطِفَ على الضمير المتصل للضرورة كما في البيت في قوله : فما بك والأيام .

(٨) قد سبق بيان مذهبهم صفحة ٦٢٥ تعليقة ٨ .

والْأَرْحَامِ)[1] بالجر في قراءة حمزةَ[2] .

وأجيب بأن الباء مقدرةٌ والجرَّ بِها[3] .

وهو ضعيف ، لأن حرف الجر لا يعمل مقدَّرا في الاختيار إلا في نحو اللهِ لأفعلن (وأيضا لو ظهر الجارُّ فالعمل للأول كما ذكرنا)[4] ، ولا يجوز أن يكون الواو في (وَالْأَرْحَامِ)[1] للقسم ، لأنه يكون – إذن – قَسَمَ السؤال ، لأن قبله ﴿ واتَّقُوا اللهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ ﴾[1] وقَسَمُ السؤال لا يكون إلا مع الباء – كما يجيء[5] – والظاهر أن حمزةَ جوَّزَ ذلك بناء على مذهب الكوفيين[6] ، لأنه كوفي ، ولا نسلِّم تواترَ القراءات السبع[7] .

وذهب الجرمي – وحده – إلى جواز العطف على المجرور المتصل بلا إعادة الجار بعدَ تأكيدِه بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك أنت وزيدٍ ، قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع .

---

(١) من الآية الأولى من سورة النساء .

(٢) سبق تخريج قراءة حمزة صفحة ٦٢٦ تعليقة ٤ .

(٣) من إجابة أبي البركات على الكوفيين قال في صفحة ٤٦٧ من الإنصاف : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (واتَّقُوا اللهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ والْأَرْحَامِ) فلا حجة لهم فيه من وجهين ؛ أحدهما : أن (والْأَرْحَامِ) .. مجرور بالقسم ، وجواب القسم : (إنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) والثاني : أنه مجرور بباء مقدرة غيرِ الملفوظِ بها .

(٤) تكملة من ط .

(٥) قال في الجزء الثاني من ط صفحة ٣٣٨ : واعلم أن القسم على ضربين ، إما قسم السؤال وهو نشدتك الله وعمرتك الله وقعدك الله ، وبالله لتفعلن .. إلخ .

(٦) لا أظن ذلك ، لأن القراءة سنة متبعة ، ولا يتّبعُ القارئ فيها مذهبَه النحوي ، يقول الإمام الزركشي في البرهان ٤/٤٤٤ ، في قوله عز وجل (ويكأنه) : وأما الوقف فأبو عمرو ويعقوب يقفان على الكاف على موافقة مذهب الكوفيين ، والكسائي يقف على الياء وهو مذهب البصريين ، وهذا يدل على أنهم لم يأخذوا قراءتهم من نحوهم ، وإنما أخذوها نقلا وإن خالف مذهبَهم في النحو .

ويقول الإمام أبو بكر الباقلاني في نكت الانتصار لنقل القرآن ٤١٦ : وروي أن أبا عمرو بن العلاء قال : ما قرأت حرفا من القرآن إلا سماعا أو إجماعا من الفقهاء وما قلت فيه برأيي إلا حرفا واحدا فوجدت الناس قد سبقوني إليه .

وأضيف إلى هذا أن قراءة الجر نسبت إلى ابن مسعود وابن عباس ويحيى بن وثاب وإبراهيم النخعي وطلحة اليامي والأعمش وأبان بن تغلب والحسن البصري وقتادة ومجاهد وأبي إياس (هارون بن الكسائي) .

(٧) سبق الحديث عن هذا . انظر صفحة ٩٤٢ تعليقة ٨ .

وليس بشيء ، لأنه لم يُسمَع ذلك ، مع أن تأكيدَ المجرور بالمرفوع خلافُ القياس ، وإعادةُ الجار أقربُ وأخفُّ .

فإن قيل : كيف جاز تأكيدُ المرفوع المتصل في نحو : جاءوني كلُّهم ، والإبدالُ منه نحو أعجبْتَنِي جمالُك ، من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل ؟ وجاز أيضا تأكيدُ الضمير المجرور في نحو : بك نفسِك ، والإبدالُ منه في نحو : أُعْجِبتُ بك جمالِك من غير إعادة الجار ، ولم يجز العطفُ في الأول إلا بعد التأكيد بالمنفصل ، وفي الثاني إلا مع إعادة الجار ؟

فالجواب : أن التأكيد والبدل ليسا بأجنبيين منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى (أما معنى)[1] فلأن البدلَ – في الأغلب – إما كُلُّ المتبوع أو بعضُه أو متعلَّقه ، والغلطُ قليلٌ نادر ، والتأكيدَ عينُ المؤكَّد ، وأما اللفظ فلأنه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف – كما في عطف النسق – فلم ينكَر جريُ ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامِلِه ، لتوافق التابع والمتبوع من حيث كونُ كل واحد منهما كالجزء مما قبله ، (-ومتصلٌ به)[2] ، وأما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ، ومعنى من حيث إن المعطوفَ – في الأغلب – غيرُ المعطوف عليه ، فأُنكِرَ جريُ ما هو مستقل كالأجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء (مما قبله)[3] لتخالف التابع والمتبوع .

فإن قلت : فهلا طَرَدُوا الحكمَ – على هذا الوجه – في جميع التواكيد ، إذ كلُّها متصلٌ بمتبوعاتها ، كما قلت ؟ ولم أفردوا النفسَ والعين بتأكيد متبوعِهما الذي هو مرفوعٌ متصل أوَّلًا بالمنفصل قبل التأكيد ؟ .

قلتُ : ذلك (لعلة أخرى)[4] ، (وذلك)[5] لأن النفسَ والعينَ كثيرًا ما تليان العاملَ ، ويقعان غيرَ توكيد ، نحو طابت نفسُ فلان ، ولَقِيَتْ[6] عينُه ، فلو لم

---

(١) ساقطتان من ص .

(٢) تكملة من ط .

(٣) تكملة من جـ و ص و ط .

(٤) ساقطتان من ص .

(٥) تكملة من ط .

(٦) اللقوة : داء يكون في الوجه يَعْوَجُّ منها الشِّدقُ ، وقد لَقِي فهو ملقُوٌّ . اللسان ١١٩/٢٠ .

تؤكد معهما أولًا بالمنفصل لالتبس الفاعلُ - إذا كان غائبا أو غائبةً - بالتأكيد نحو : زيدٌ جاءني نفسُه ، وهند جاءتني نفسُها ، ثم طُرِدَ الحكُم في البواقي ، مع أن ضمائرها بارزةٌ ، نحو ضربتَني أنتَ نفسُك ، وإن لم يلتبس .

وأما كلٌّ وأجمعُ فلا يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كلُّه ، لأن كلا لا يلي العواملَ الظاهرةَ أصلا ، فلا تقول : جاءني كلُّكم ، (ولا قتلت كلَّكم)[1] ولا مررت بكلِّكم[2] .

بلى ، قد استعمل مبتدأً لا غير[3] ، إما لأن العامل معنوي - كما هو مذهب الجمهور - أو لأن مرتبته[4] (التأخر)[5] - أعني خبر المبتدأ - كما اخترنا في أول الكتاب[6] - .

هذا وقد عَلَّل المصنفُ اختصاصَ النفس والعين بتقدُّم تأكيدِ مؤكِّدِهما بالمنفصل بأنهم كَرِهُوا أن يؤكِّدوا الجزءَ بما هو كالمستقل ، قال : لأن النفس تستعمل غيرَ تأكيد ، ولفظُ كُلٍّ لا يستعمل إلا تأكيدا[7] .

وهذه العلة تبطُل عليه في قولهم : مررت بكَ نفسِك[8] ، فالأولى ما قدَّمناه .

قوله : والمعطوفُ في حكم المعطوف عليه ، ومن ثَمّ لم يجُز في ما زيد بقائم أو قائمًا ولا ذاهبٌ عمرو إلا الرفع ، وإنما جاز الذي يطير فيغضب زيدٌ الذبابُ لأنها فاءُ السببية .

---

(١) ساقط من ص .

(٢) يجوز أن يقال - مثلا - حضر كلُّ الطلاب ، ولكن كلًّا هذه ليست المؤكدةَ لأنهم يشترطون في كل المؤكدة أن تكون مضافةً إلى ضمير يعود إلى المؤكَّد .

(٣) منه قوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ المدثر ٣٨ .

(٤) يعني العامل .

(٥) في ط : المتأخر ، والصواب ما أثبته .

(٦) إذ هو يرى أن العامل في المبتدأ هو الخبر والعامل في الخبر هو المبتدأ . انظر صفحة ٥٢ .

(٧) شرحه لكافيته ٦١ .

(٨) وجه البطلان هو أنه أكَّدَ الضميرَ المتصلَ المجرورَ بنفسك دونَ الفصلِ بالضمير ، مع أن الضمير في كلٍّ من بك وضربتُ متصلٌ ، وكلٌّ منهما - على رأيه - كالجزء ، فكان يلزم أن يؤكَّد أولا . والله أعلم .

لا يريدون بقولهم : إن المعطوفَ في حكم المعطوف عليه أنَّ كلَّ حكمٍ يثبت للمعطوف عليه – مطلقا – يجب ثبوتُه للمعطوف ، حتى لا يجوزَ عطفُ المعرفةِ على النكرة وبالعكس ، وعطف المبني على المعرب وبالعكس ، وعطف المفرد على المثنى (أو المجموع)[1] وبالعكس .

بل المراد أن كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله – (لا بالنظر إلى نفسه – يجب ثبوتُه للمعطوف ، كما إذا لزم في المعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله)[2] كونُه جملةً ذاتَ ضمير عائد إليه لكونه صلةً له ، لزم مثلُه في المعطوف ، وكما إذا اقتضى ما قبله كونَه نكرةً كمجرور رب أو المجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك ، فلذا ضَعُفَ : –

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها[3]

ونقول في رب شاة وسخلتِها إن المعطوف نكرةٌ – كما يجيء في باب المضمرات[4] .

(وكان يجب – على الأصل المتقدم – أن لا يجوز نحوُ قوله :

علفتها تِبنًا وماءً باردا[5] (١٨١)

وقوله[6] :

..... متقلِّدا سيفًا ورمحا[7]

---

(١) في ص : أو المجموع على غيره .

(٢) ساقط من ص .

(٣) تقدم تخريجُه صفحة ٩٠٧ وأنشده هنا مبينا ضعف عطف عبدها بالجر على المائة وذلك لأن اسمَ الفاعل المقترن بأل إذا أضيفَ لزم أن يكون المضافُ إليه مقرونا بأل ، وكذا إذا عطف عليه شيء لزم أن يكون معرَّفا بها .

(٤) ط ٢/٥ .

(٥) سبق تخريجه صفحة ٦٢٢ وذكره الرضي هنا ليبين أنه كان يجب أن لا يجوز عطفُ ماءً على تبنا ، لأن كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله يجب ثبوته للمعطوف ، والماء لا يعلَف ، ثُم وجَّهَه بأن المنصوب معمول لعامل مقدر . أقول : التوجيه الذي ذكره الرضي هو قول الفارسي والفراء ومن تبعهما وقيل ينصب على أنه مفعول معه ، وقيل يؤول علفتها بفعل صالح للعمل فيهما نحو أنلتها أو أعطيتها .

(٦) قائله عبد الله بن الزِّبَعْرى بن قيس السهمي القرشي أبو سعد ، شاعرُ قريش في الجاهلية كان شديدًا على المسلمين إلى أن فتحت مكة فهرب إلى نجران ، فقال فيه حسانُ أبياتا ، فلما بلغته عاد إلى مكة وأسلم واعتذر ومدح النبي ﷺ ، توفي نحو سنة ١٥ هـ (الأعلام ٢١٨/٤) .

(٧) صدره :

يا ليت زوجك قد غدا

لكنه إنما جاز لأن المنصوبَ بعد العاطف ههنا معمولٌ لعاملٍ مقدر معطوفٍ على العامل الأول ، حُذِفَ اعتمادا على فهم المراد ، أي علفتها تبنا وسقيتها ماء باردا ، ومتقلدًا سيفًا وحاملًا رمحا)[1] .

(وكذا يجب)[2] (بناءً)[3] على الأصل المتقدم (أيضا)[4] أن لا يجوز يا زيدُ والحارثُ ، لوجوب تجرد المعطوف عن اللام بالنظر إلى « يا » ، لكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ، و لم يجتمعا حالَ كون اللام في المعطوف جاز ، كما في يا أيها الرجلُ .

وإن وجب للمعطوف عليه حكمٌ بالنظر إلى نفسه وإلى غيره معا وجب مثلُه للمعطوف إن كان في نفسه مثلَ المعطوف عليه ، فَلِذَا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو ، لأن ضم المنادى بالنظر إلى حرف النداء ، وإلى كونه مفردا معرفة .

وكان يجب بناءُ المعطوف – على هذا الأصل – في لا رجلَ وامرأةَ – كما في النداء – لكن العلةَ قد تقدمت في المنصوب بلا التبرئة[5] .

وإن لم يكن حالُ المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه ، فلذا لم يُضَمَّ المعطوفُ في يا زيدُ وعبدَ الله ، لأن ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط ، بل لذلك ولكونه مفردًا معرفةً – كما قلنا[6] – وكذا لم ينصب المعطوفُ

= والبيت في مجاز القرآن ٦٨/٢ وفي المقتضب ٥٠/٢ وفي الخصائص ٤٣١/٢ وفي ابن يعيش ٥٠/٢ وفي أمالي المرتضى ٥٤/١ وفي الهمع ٥١/٢ وفي الدرر ٦٤/٢ و لم يخرجه صاحب الخزانة ، ولذا لم أجعلْ له رقما .

اللغة : متقلدا : يقال تقلد الأمر احتمله ، وكذا تقلد السيف (اللسان ٣٦٩/٤) .

الشاهد قوله : متقلدا سيفا ورمحا فإنه بناءً على الأصل الذي ذكره الرضي لا يجوز أن يكون رمحا معطوفا على سيفا لأنه لا يقال تقلد الرمح بل حمله ، وقد وجهه الرضي بأنه على تقدير عاملٍ أي حاملا .

(١) تكملة من جـ و ص و ط .

(٢) في ت : وكان يجب ، وفي ص و ط : وكذا وجب .

(٣) تكملة من ط .

(٤) تكملة من جـ و ط .

(٥) تقدم صفحة ٨٤٢ أنه لا يجوز البناءُ لعدم حصول الشروط التي اشترطَها في النعت في نحو لا رجل ظريفَ ، فإن ظريف في المعنى هو الرجل وفي اللفظ متصل به ، والثاني أن النفي في الحقيقة للنعت لا للرجل والثالث قربُه – يعني النعت – من لا التي هي سبب البناء .

(٦) قبل قليل .

في لا رجل ولا زيدٌ عندي ، لأن نصب اسم لا بالنظر إلى لا ، وإلى قابل النصب ، وهو المنكّر المضاف . والمضارع له ، لا بالنظر إلى لا وحدها .

فنقول : يجوز عطفُ الخبر الجامد على المشتق نحو زيد أحمرُ ورجل شجاعٌ ، وذلك لأن الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرًا فقط ، إذ خبرُ المبتدأ يتجرد – أيضا – عن الضمير إذا كان جامدا ، بل بالنظر إلى نفسه – أيضا – وهو كونه مشتقا ، إذ الخبر المشتق لابد له من ضمير فيه أو في معموله .

فالمقصود أن المعطوف يجب أن يكون بحيث لو حُذِفَ المعطوف عليه جاز قيامُه مَقامَه .

(قوله)[1] ومن ثم لم يجز في ما زيدٌ بقائمٍ ولا قائمًا ولا ذاهبٌ عمرو إلا الرفع .

وذلك لأنه لما وجب لقولك : بقائم أو قائما الضميرُ لكونه خبرا مع كونه مشتقا ، فوجب أن يثبت مثلُه في المعطوف مع اشتقاقه ، وهو قولك ذاهب عمرو ، (لأن الضمير وجب للمعطوفِ عليه بالنظر إلى كونه خبرا ، وكونه مشتقا ، والمعطوف مشتقٌّ مثله)[2] ولا ضمير في ذاهبٍ عمرو – بالجر – ولا في ذاهبًا عمرو .

فإن قلت : فجوزْ ولا ذاهبًا عمرو ، على عطف الاسم والخبر ، على الاسم والخبر .

قلت : ليس حالُه في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثلَه في حكم الإعراب ، لأن الاسم في الأول مقدَّمٌ على الخبر ، فجاز عملُ ما فيهما ، بخلاف الثاني ، فصار في عطف الجملةِ على الجملة مثلَ لا غلام رجل ولا زيدٌ عندي في عطف المفرد على المفرد (فيجب الرفعُ في ذاهب على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ، إذ لا يجوز عطفُ الخبر وحده على الخبر ، لما تقدم من عدم الضمير)[3] .

وقد ذكرنا وجوهَ هذه المسألة مستوفاةً قبل[4] فليُرْجَع إليه .

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) في ت : لما بينا من أنه إذا ثبت للمعطوف عليه بالنظر إلى نفسه وغيره معا ، وكان المعطوف في نفسه مثلَه وجب ثبوتُ ذلك الحكم فيه أيضا .

وقد آثرت إثبات ما في جـ و ط لما فيه من جديد بخلاف ما في ت و ص فإنه إعادة لما سبق .

(٣) ساقط من جـ و ص .

(٤) صفحة ٨٦١ وما بعدها .

وإنما جاز مررتُ برجل قائمٍ أبواه لا قاعدَين – وإن لم يكن في قاعدين ضميرٌ راجع إلى الموصوف – حملا على المعنى ، لأن المعنى لا قاعدٍ أبواه ، فهو في حكم ما ثَبَتَ فيه الضميرُ ، وذلك لأن الضمير المستكِنَّ المثنى في قاعدين راجعٌ إلى المضاف مع المضاف إليه – أعني أبواه – والمضافُ إليه ضميرٌ راجع إلى الموصوف ، وكذا قولك برجل حسنةٌ جاريتُه لا قبيحةٌ ، لأنه بتقدير : لا قبيحة جاريتُه . (لأن الضمير المستكن في قبيحة راجع إلى جاريته ، فكأنك قلت : لا قبيحةٌ جاريتُه)[1] .

قوله : وإنما جاز الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ .

جوابٌ عن سؤال مقدر ، وهو أن يقال : إنك إذا أخبرت عن الذباب في قولك : يطير (الذباب)[2] فيغضب زيد ، تقول : الذي يطير فيغضب زيد الذبابُ ، فقولك يغضب زيد عطفٌ على يطير ، الذي هو صلة ، فوجب أن يكون فيه ضميرٌ كما في المعطوف عليه ، وهو خالٍ منه ، فوجب أن لا يجوز وقد جاز بالاتفاق .

وأجاب بأن هذه الفاء للسببية لا للعطف ، وكلامنا في المعطوف[3] .

هذا الذي قاله المصنف .

والذي يقوى عندي أن الجملةَ التي يلزمها الضميرُ – كخبر المبتدأ والصفة والصلة – إذا عُطِفتْ عليها جملةٌ أخرى متعلقةٌ بالمعطوف عليها معنى – بكون مضمونها بعدَ مضمون الأول متراخيا ، أو لا ، أو بغير ذلك – جاز تجردُ إحدى الجملتين عن الضمير الرابط ، اكتفاءً بما في أُختها التي هي (قرينتها و)[4]كجزئها ، سواء كان مضمونُ الأولى سببًا لمضمون الثانية – كما في مسألة الذباب – أو لا – كما تقول مخبِرًا عن زيد في جاءني زيد فغربت الشمس ، الذي جاء فغربت الشمس زيدٌ ، لأن المعنى الذي تعقب مجيئَه غروبُ الشمس زيد ، وتقول مخبرا عن الشمس : التي جاء زيدٌ فغربت الشمسُ ، وليس مجيء زيد سببا للغروب .

---

(١) ساقط من جـ و ص و ط ، ومثبت في هامش ط ٣٢٢/١ تعليقة ٣ .

(٢) ساقط من ص .

(٣) متن الكافية صفحة ١٠٢٧ وشرحه لكافيته صفحة ٥٩ .

(٤) تكملة من ط .

وكذا يجوز مع « ثم » إذ مضمون معطوفها بعد مضمون الأولى ، وإن كان متراخيا تقول : الذي جاء ثم غربت الشمس زيدٌ ، إذ المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروبُ الشمس زيدٌ ، وكذا التي جاء زيد ثم غربت الشمسُ .

وكذا تقول في خبر المبتدأ : زيدٌ قام فغربت الشمس ، وزيد غربت الشمس فقام ، لا منع من جميع هذا[1] .

وهذا كما تعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا ، نحو زيد ضربته وعمرا ، أو تعطف ضميرا على بعض أجزاء الجملة اللازمة للضمير ، الخالية منه نحو زيد ضربت عمرا وإياه .

وإنما جاز ذلك لأن في أجزاء الجملة المذكورة ضميرًا (لأن ذلك المفردَ صار من جملة أجزائها بسبب العطف ، إذ لا يستقل المفردُ)[2] فلما لم تستقل الجملةُ المعطوفةُ بالفاء وثم ، وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة ، بتعقُّب مضمونِها صارت كأحد أجزائها ، فاكتُفِي بالضمير في إحداهما .

وأما إن لم يكن للجملة المعطوفة تعلقٌ معنويٌّ با (لجملة ا)[3] لمعطوف عليها نحو الذي قام وقعدتْ هندٌ زيدٌ لم يجز إلا أن يتعلق المضمون بالمضمون معنًى ، فتقول : الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد ، والذي تزولُ الجبالُ ولا يزول أنا[4] ، والذي تقوم القيامةُ ولا ينتبه أنتَ ، لأن الاقتران معلومٌ من قرينة الحال .

(وإذا لم يكن مع الواو قرينةُ الاقتران لم يجز ، لأن الواو لمطلق الجمع ، لا دلالة فيه على الاقتران وغيره ، كما كان في الفاء وثم تعلقٌ معنوي بين المضمونين)[5] .

هذا وقولك : هند لقيت زيدا وأباها جائزٌ اتفاقا بالواو ، وفي المسألة إذا ذكرتَ مقامَ الواو

---

(١) هذا كلام جيد ، ولم أر تفصيله هذا عند غير الرضي .
(٢) في ت و جـ و ص : إذ المعطوف المفرد كجزء المعطوف عليه لأجل عدم الاستقلال .
(٣) تكملة من جـ .
(٤) لا ينبغي للمسلم أن يقول هذا .
(٥) تكملة من جـ و ص و ط .

الفاءَ أو ثمَّ أو أَوْ خلافٌ (لا)[1] يجيزها قوم[2] ، لأن الاجتماع ليس بحاصل مع الفاءِ وثمَّ وأو ، فيُحتاج إلى تقدير فعل آخر للمعطوف ، فتبقى الجملةُ الأولى بلا ضمير عائدٍ (إلى)[3] المبتدأ ، بخلاف الواو فإنها للجمع ، فلا تحتاج إلى تقدير فعل .

وليس بشيء ، لأن العامل ليس بمقدر في المعطوف – كما تبين في حد التوابع[4] – ولو سلَّمْنا – أيضا – جازت على ما ذكرنا ، لأن للجملة الثانية مع الفاء وثم وأو تعلُّقًا معنويا بالأولى .

وأما إن صرحتَ بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيدٌ أكرمت عمرا وأكرمتُ أباه ، فإن قصدتَ بالتكرير التأكيدَ جازت المسألة ، وإن قصدت الاستئناف امتنعت الأولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير .

قوله : وإذا عُطِف على عاملَين مختلفين لم يجز خلافا للفراءِ إلا في نحو في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرٌو ، خلافا لسيبويه .

معنى قولهم العطفُ على عاملين : أن تعطف بحرف واحد (معمولين)[5] – مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع ، أو متفقين كالمنصوبين (أو المرفوعين)[6] – على معمولَي عاملين مختلفين ، نحو إنَّ زيدًا ضرب عمرا وبكرا خالدًا ، فهذا عطف متفقَي الإعراب على معمولي عاملين مختلفين .

وقولك : إن زيدًا ضَرَبَ غلامُه وبكرا أخوه عطفُ مختلفَي الإعراب .

ولا يعطف المعمولان على عاملَين بل على معموليهما ، فهذا القول منهم على حذف المضافِ .

---

(١) في ط : فلا .

(٢) في الأصول ٧٨/٢ : وتقول : ضربت عمرا وأخاه ، وزيد ضربت عمرا ثم أخاه ، وزيد ضربت عمرا فأخاه ، وهم لا يجيزون من هذه الحروف إلا الواو فقط ، ويقولون : لأن الواو بمعنى الاجتماع ، فلا يجيزون ذلك مع ثم وأو ، لأن مع ثم وأو عندهم فعلًا مضمَرا .

(٣) في ط : على .

(٤) صفحة ٩٦٥ .

(٥) في ص : على معمولين .

(٦) تكملة من جـ و ط .

وأما عطف المعمولَين – متفقَين كانا أو مختلفين – على معمولي عامل واحد فلا بأسَ به ، نحو ضرب زيدٌ عمرا وبكرٌ خالدا ، وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا ، وأعلم زيد عمرا بكرا فاضلا ، وبِشْرٌ خالدا محمدا كريما ، وذلك لأن حرف العطف كالعامل ، ولا يقوى أن يكون حرفٌ واحد كالعاملَين ، ويجوز أن يكون كعامل يعمل عملين أو ثلاثة أو أكثر .

واعلم أن الأخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين – مطلقا – إلا إذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرورِ ، نحو دخل زيدٌ إلى عمرو وبكرٌ خالدٍ[1] ، فهذا لا يجوز إجماعا منهم ممن جوَّز العطفَ على عاملين ومن لم يجوِّز .

أما عند من جوز (العطف)[2] فللفصل بين العاطف الذي هو كالجارِّ وبين المجرور .

وأما عند من لم يجوِّز فلهذا وللعطف على عاملين .

وليس الأمر كما زعم المصنفُ من قوله : يجيزه بعضُ الكوفيين مطلقا[3] ، فإنَّ كلَّهم أطبقوا على المنع مما ذُكِرَ لما ذكرنا .

فإن ولي المجرورُ في المسألة المذكورة حرفَ العطف نحو زيد في الدار والحجرةِ عمروٌ أجازه الأخفش – على ما نقله عنه الجُزُوليُّ وغيره[4] – لأن المانع عنده إنما كان هو الفصلُ بين العاطف الذي هو كالجار ، وبين المجرور ، ولا يجوز ، كما لا يجوز الفصلُ بين الجار والمجرور ، وقد زال المانع بإيلاء المجرور للعاطف فلهذا جوز الأخفشُ ما زيد بقائمٍ ولا قاعدٍ عمرو .

---

(١) نسبه إلى الأخفش كثير من النحاة كالمبرد في المقتضب ١٩٥/٤ وابن السراج في الأصولُ ٦٩/٢ وذكر أبياتا احتجّ بها الأخفش ومن تبعه ، و لم أجدها في معاني القرآن للأخفش ، والآيات التي نقل ابنُ السراج عن أبي العباس أن الأخفش استدلَّ بها ، لم أجده تحدثَ عنها في معانيه ، والله أعلم .

(٢) تكملة من ص .

(٣) قال ابن الحاجب في شرحه لكافيته ٥٩ العطف على عاملين ممتنع عند البصريين .. جائز عند الفراء وبعض الكوفيين مطلقا .

(٤) لم أجد هذه النسبةَ في مخطوطة مقدمة الجزولي ، وانظر التسهيل ١٧٨ .

ومنع سيبويه العطفَ على عاملين مطلقا[1] .

وذلك لما ذكرنا من ضعفِ حرفِ العطف عن كونه بمنزلةِ عاملَين (مختلفَين)[2] ، فنحو قولهم مررت إلى الغزوِ بجيشٍ والحجِّ (ركبٍ)[3] لا يجوز إجماعا ، أيَّ الاسمين أو ليتَ حرفَ العطف ، إذ الآخرُ يبقى مفصولا بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ، ولا يجوز ذلك ، سواءٌ كان الفاصل ظرفا نحو : مررت اليوم بزيدٍ وأمس عمرٍو ، أو غيرَه ، بل يجب أن تقول : وأمس بعمرو .

وأما الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب فمختلَف فيه ، منع منه الكسائيُّ[4] والفراء[5] وأبو علي[6] في السعة . وذلك إذا لم يكن الفاصلُ معطوفا ، بل يكونُ معمولا من غير عطفٍ لعامل المعطوف المرفوعِ أو المنصوب الذي بعدَه ، نحو ضرب زيدٌ وعمرًا بكرٌ ، وجاءني زيد واليومَ عمرٌو ، وقد فَصَل الشاعرُ بالظرف قال[7] :

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢٩/١ : وتقول ما عبدُ الله خارجا ولا معنٌ ذاهبٌ ، ترفعه على أن لا تشرك الاسم الآخر في ما ولكن تبتدئه .. وإن شئت جعلتَها لا التي يكون فيها الاشتراكُ فتنصب كما تقول في كان : ما كان زيد ذاهبا ولا عمر و منطلقا .

وقال ٣١/١ : وتقول : ما أبو زينبَ ذاهبًا ولا مقيمةٌ أمُّها ، ترفع ، لأنك لو قلت : ما أبو زينب مقيمة أمُّها لم يجز لأنها ليست من سببِه .

وقال ٣١/١ : وتقول : ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ ، وإن شئت نصبت (شحمةً) وبيضاءُ في موضع جر ، كأنك أظهرت كل فقلت ولا كلُّ بيضاء .

وحديثه عن ذلك طويل ، واخترت منه هذا .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في ص : راكبَ .

(٤) ، (٥) ، (٦) لم ينسبه أحد فيما رأيت لغير أبي علي الفارسي نصًّا ، قال أبو علي في الإيضاح بشرح عبد القاهر المقتصد ٥١٩ : ولو قلت هذا ضاربُ زيدٍ اليومَ وغدا عمرًا لكان قبيحا نصبت عمرا أو جررته ، لفصلك بين حرف العطف وما عُطِف به بالظرف ، وقد جاء ذلك في الشعر قال الأعشى :

يوما تراها كشبه أرديةِ الـ ـعُصْبِ ويوما أديمَها نَغِلا

وانظر الضرائر الشعرية ٢٠٦ ونسبه إلى الفارسي والمحققين من النحويين ، وأجازه ابنُ عصفور في المقرب ٢٣٤/١ بشرط أن يكون حرفُ العطف على أكثر من حرفٍ وردَّه ابنُ مالك في شرحه للكافية الشافية ١٢٣٨ - ١٢٣٩ فقال بعد ذكر رأيه ، وليس الأمر كما زعم ، بل الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور جائزٌ في الاختيار إن لم يكن المعطوف فعلا ولا اسما مجرورا وهو في القرآن الكريم كثير ، كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وفي الآخِرَةِ حَسَنَةً ﴾ ففصل بفي الآخرة بين الواو وحسنة .

(٧) قائلهما: القحيف بن خمير بن سليم العقيلي شاعر عدَّه الجُمَحيُّ من الطبقة العاشرة من الإسلاميين، وكان =

٣٥٤ – أتعرف أم لا رسمَ دارٍ معطَّلا من العام نغشاه ومن عامِ أولَا
وقطاراتٍ خريقٍ كأنها مُضِلَّةُ بَوٍّ في رعيلٍ فَعَجَّلا[1]

فإن كان الفاصل أيضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب ، وفي عدم جوازه في المجرور ، نحو جاءني أمسِ عمرٌو واليومَ زيدٌ ، وضرب زيدٌ عمرًا وبكرٌ خالدا ، ولا يجوز مررت اليومَ بزيدٍ وأمسِ عمرٍو ، كما لا يجوز مررت بزيدٍ وأمس خالدٍ .

قال أبو علي : إنما قبح الفصلُ بين العاطف والمرفوع أو المنصوب بما ليس بمعطوف ، لأن العاطفَ كالنائب عن العامل ، فلا يُتَّسَعُ فيه بالفصل بينه وبين معطوفه ، كما يفصل بين العامل ومعموله .

وأجاز ذلك غيرُهم في السعة ، لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعمولَيهما ، وامتناع ذلك بين الجار (ومعموله)[2] .

ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غيرِ المجرور بالقسم ، نحو قام زيد ثم واللهِ عمرٌو ، إذا لم يكن المعطوفُ جملة ، فلا تقول : ثم والله قعدَ عمرو ؛ لأنه تكون الجملةُ – إذن – جوابًا للقسم ، فيلزمها حرفُ الجواب ، فلا يكون ما بعدَ القسم عطفا علي ما قبله ، بل الجملة (القسميةُ)[3] – إذن – معطوفةٌ على ما قبلها .

ويجوز الفصل بالشرط أيضًا ، نحو أَكْرِمْ زيدا ثم إن أكرمتني عمرًا .

= معاصرا لذي الرمة ، له تشبيب بمحبوبته خرقاء توفي نحو سنة ١٣٠ هـ (الأعلام ٦/٣٠، ٣١) .

(١) البيتان في نوادر أبي زيد ٢٠٨ وفي حاشية ياسين ٢/١٣٦ وفي الخزانة ٥/١٣١ .

اللغة : رسم : أثر ، وهو مفعول لقوله : تعرف ، معطلا : خاليا من السكان ، يغشاه : يمحوه والرواية في النوادر : يمحاه : قطار : جمع قَطْر وهو المطر ، خريق : رياح باردة شديدة الهبوب ، مضلة اسم فاعل من أضلته بمعنى فقدته أو ضيعته ، البَوّ : جلد ولد الناقة يحشى إذا مات فتعطِفُ عليه الناقة فتُدِرُّ ، الرعيل الجماعة من الخيل ، فعجلا : أسرع .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدًا على الفصلِ بين العاطف وهو الواو والمعطوف المرفوع ، وهو خريق بالظرف وهو تارات ، وذلك للضرورة عند الكسائي والفراء وأبي علي .

(٢) في ص : والمجرور .

(٣) في ط : القسيمة .

وبالظن نحو خرج محمد أو أَظُنُّ عمرًو ، بشرط أن لا يكون العاطفُ الفاءَ أو الواوَ ، لكونهما على حرف واحد ، فلا ينفصلان عن معطوفِهما ، ولا أمْ ، لأن أم العاطفةَ – أي المتصلةَ – يليها مثل ما يلي همزةَ الاستفهام (التي قبلها)[1] في الأغلب ، كما يجيء في حروف العطف[2] .

ولنرجع إلى العطف على عاملين فنقول :

الأخفشُ لا يمنع من صور العطف على عاملين إلا ما فيه الفصلُ بين العاطفِ والمجرور (لا غير)[3] – كما ذكرنا[4] – .

وسيبويه يمنعه مطلقا[5] .

والفراء – كما نسب إليه ابنُ مالك[6] يوافق سيبويه ، ويخالف الأخفش .

وهما – أي سيبويهِ والفراءُ – يُضمِران الجارَّ في كل صورة توهم العطفَ على عاملين نحو قولهم : ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً[7] ، أي ولا كل بيضاء ، وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ ﴾[8] أي وللذين .

---

(١) ساقطتان من ص .

(٢) ط ٣٧٣/٢ .

(٣) تكملة من ط .

(٤) صفحة ١٠٣٤ .

(٥) تقدم تخريج رأيه صفحة ١٠٣٥ .

(٦) لم أجد هذه النسبة في التسهيل ولا في شرح ابن مالك للكافية الشافية ، والغريب أن الرضيَّ سيذكر – عند شرحه لقول ابن الحاجب خلافا للفراء – أن الفراءَ يجيزه مطلقا ، فهل هذا تناقض ؟ لا أظنه إلا ذاك ، لأنه لم يردّ على ابن مالك نسبتَه هذه ، والله أعلم .

أما رأي الفراء في ذلك فهو جوازُ العطف كما ذَكَرَ في معاني القرآن ٤٥/٣ حيث قال : قوله عز وجل : ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ ﴾ ٤ الجاثية .. تقرأ الآيات بالخفض على تأويل النصب يردّ على قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ ﴾ ويقوي الخفض فيها أنها في قراءة عبد الله لآياتٍ .. والرفع قراءةُ الناس على الاستئناف فيما بعد إنّ ، والعرب تقول : إنّ لي عليك مالا ، وعلى أخيك مالٌ كثير ، فينصبون الثانيَ ويرفعونه .. إلخ .

(٧) سبق الحديث عنه صفحة ٩٣٣ .

(٨) أذكر هنا هذه الآية والتي قبلها حتى يتبين العطف . قال تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ * وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ .. الآيتان ٢٦ ، ٢٧ يونس .

واعتذر ابنُ السراج لهما في قوله تعالى : ﴿ واخْتِلَافِ اللَّيْلِ والنَّهَارِ ﴾[1] إلى قوله ﴿ آياتٌ ﴾[1] و ﴿ آيَاتٍ ﴾[1] على القراءتين[2] ، بأن آياتٍ أعيدت توكيدًا للأولى ، لمَّا طال الكلام ، وليس بمعطوف[3] .

(فمذهب المتقدمين الجوازُ – مطلقا – كما هو مذهب الأخفش[4] ، أو المنعُ مطلقا إلا بإضمار الجار – كما هو مذهبُ سيبويه والفراء)[5] .

أما المتأخرون فإن الأعلمَ الشَّنْتَمَرِيَّ[6] منع نحوَ زيدٌ في الدار والحجرةِ عمروٌ – مع تقديم المجرور إلى جانب العاطف – قال : لأنه ليس يستوي آخرُ الكلام وأولُه ، قال : إذا قدمتَ في المعطوف عليه الخبرَ على المخبر عنه نحو في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمرٌو جاز ، لاستواء آخر الكلام وأوله في تقديم الخبرين على المخبر عنهما[7] .

قلت : يلزمه تجويزُ مثل قولنا : زيدٌ خرج غلامُه وعمرٌو أخوه ، وكذا إن زيدًا خرج غلامُه وبكرًا أخوه ، لاستواء أولِ الكلام وآخره ، وهو لا يجيزه[7] .

---

(١) وحتى يتبين العطف هنا أذكر الآيتين أيضا قال تعالى : ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ * واخْتِلَافِ اللَّيْلِ والنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ ٤ ، ٥ من سورة الجاثية .

(٢) في النشر ٣/٣٠٠ قرأ حمزةُ والكسائيُّ ويعقوبُ بكسر التاء .. وقرأ الباقون بالرفع .

(٣) في الأصول ٢/٧٤ : فأما من ظن أن من جرّ آياتٍ في الآية فقد عطف على عاملين فغلطٌ منه ، وإنما نظير ذلك قولك : إن في الدار علامةً للمسلمين والبيتِ علامةً للمؤمنين ، فإعادة علامة تأكيد ، وإنما حسنت الإعادةُ للتأكيد لما طال الكلام .

(٤) هذا الكلام فيه بعض التجوز لأن الأخفش لم يجز مطلقا بل منع العطفَ على المجرور إذا فُصِلَ بين العاطف والمعطوف ، كما نقل الرضي عنه ذلك قبلُ .

(٥) تكملة من ط .

(٦) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلم ، كان عالما بالعربية واللغة ومعاني الأشعار حافظا لها حسَنَ الضبطِ لها ، مشهورا بإتقانها ، رحل إلى قرطبةَ وأخذ عن إبراهيم الإفليلي ، وصارت إليه الرحلة في زمانه ولد عام ٤١٠ وتوفي عام ٤٧٦ هـ (بغية الوعاة ٢/٣٥٦) .

(٧) قال في تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب ١/٣٢ : العرب تجيز في الدار زيد والحجرةِ عمرٌو ، وإن في الدار زيدًا والحجرةِ عمرا ، وليس بقائمٍ زيدٌ ولا خارجٍ عمرٌو ، ولا تجيز زيدٌ في الدار والحجرةِ عمرٌو ولا إن زيدًا في الدار والحجرةِ عمرًا ولا ليس زيدٌ بقائمٍ ولا خارجٍ عمرٌو .. ثم بين الفرق بين الاستعمالين ، إلى أن قال : فإذا قلت زيدٌ في الدار والحجرةِ عمرو لم يجز لأن خبر الأول وقع مؤخَّرا ، فيجب في خبر الآخِر أن يقدر مؤخَّرا طلبا للاستواء ، وأنت إذا أخرته فقلت : زيد في الدار وعمرٌو الحجرةِ لحذف حرف الجر ، مع التفريق بين المجرور وحرف العطف ، وكل ما لم يجز حذفُه في التأخر لم يجز مع التقدم .. إلخ .

والمصنفُ جوَّزَ بالقيدِ الذي ذكرَه الأعلمُ - أيضا - وهو أن يتقدم المجرورُ (في)[1] المعطوفِ عليه ، ويتأخرَ المنصوبُ أو المرفوعُ ، ثم يأتي المعطوفُ على ذلك الترتيب ، نحو في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرٌو ، وإنَّ في الدار زيدا والحجرةِ عمرا ، لكن لا للعلة التي ذكرها الأعلمُ ، بل (قال)[2] لأن الذي ثبت في كلامهم ، (ووُجِدَ)[3] بالاستقراء من العطف على عاملَين هو المضبوط بالضابط المذكور ، فوجبَ أن يُقْتَصَر عليه ، ولا يقاسَ (عليه غيرُه)[2] إذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلافُ الأصل ، فإن اطَّردَ في صورة معينةٍ دونَ غيرها لم يُقَسْ عليها[4] .

فلم يلزم المصنفَ ما لزم الأعلمَ من تجويز الصورتين المذكورتين ، لكنه يبقى الإشكال عليه في علة تخصيصِهم للصورةِ المعينة بالجواز دون غيرها[5] .

وإذا كان العطفُ على عاملين مخالفا للأصل فهلا اعتُذِر بإضمار الخافض ، كما (فعل)[6] سيبويه والفراءُ ، حتى لا يكون تحكما ؟.

قوله : خلافا للفراء .

يعني أن الفراء يجيزُه مطلقا[7] ، وفي هذه الإحالةِ نظر (كما مر)[8] .

قوله : إلا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو .

أي يجوز مطلقا ، ويقاسُ عليه ، إذا كان مع الضابط المذكور .

قوله : خلافا لسيبويه .

---

(١) في جـ و ص : على ، والصواب ما أثبته .

(٢) تكملة من ط .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في شرحه لكافيته ٦٠ .. فَوَجَبَ تقييدُ الجواز بالباب الذي ثبت جوازه ، والبقاءُ على الامتناع فيما لم يثبت ، تمسكا بما ذكره المانعون في التعميم . فثبت أن الوجهَ في العطف على عاملين ما اختاره المتأخرون .

(٥) التزامه بما سمع عن العرب سيرٌ على القاعدة التي اتبعها علماء النحو في تقعيد قواعدهم ، وهذا أمرٌ حسن ، ولا إشكال فيه ، ولا يجب أن يوجَدَ لكل شيء علةٌ .

(٦) في ص : اعتذر .

(٧) سبق تخريج رأيه صفحة ١٠٣٧ .

(٨) قد ذكر الرضي أن جميعَ النحاة أطبقوا على منع العطفِ على عاملَين إذا فصل بين العاطف والمعطوف المجرور صفحة ١٠٣٤ .

أي لا يجوز عنده مطلقا ، وإن كان بالضابط المذكور .

ولنذكر بقيةَ أحكامِ العطف :

فمنها أنه قد يُحذَف واو العطف مع معطوفه مع القرينة ، كما إذا قيل : من الذي اشترك هو وزيد ؟ قلت : اشترك عمرٌو ، أي اشترك عمرو وزيد ، قال الله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِى مِنْكُم مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ﴾[1] الآية[1] : (أي لا يستوي منكم من أنفق من قبلِ الفتح ومن أنفق من بعدُ)[2] ، وكذا أم مع معطوفها ، كقولك لمن قال : أنا أصلي ليلا ونهارا ، أفي الليل تصلي أكثرُ ؟ يعني أم في النهار .

وقد يحذف الواو من دون المعطوف ، قال أبو علي في قوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ ﴾[3] أي وقلت .

وحكى أبو زيد : أكلت سمكا ، لبنا ، تمرا[4] .

وقد يحذف أو كما تقول لمن قال : آكل اللبنَ والسمكَ ؟ كل سمكًا لبنًا ، أي أو لبنا ، وذلك لقيام قرينةٍ دالة على أن المراد أحدهما .

وقد يحذف المعطوفُ عليه بعد بلى وأخواتها ، تقول لمن قال : ما قام زيد : بلى وعمرٌو ، أي بلى قام زيد وعمرو ؛ لأنها حرف تصديق ، فيدل على المعطوف عليه ، الذي هو المصدَّق المثبَت كما يجيء في بابها[5] – وكذا تقول ، بلى فزيدٌ ، وبلى ثم زيد ، وبلى أو زيد ، وبلى لا زيدٌ[6] ، لأن بلى للإيجاب بعد النفي ، فيكون التقدير بلى قام زيدٌ لا عمرٌو .

وتقول لمن قال : ما قام بكر : نعم لكن زيد ، أي نعم ما قام بكر لكن زيد ، أي

---

(١) الحديد ١٠ وتتمتها : ﴿ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَىٰ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) من الآية ٩٢ من سورة التوبة .

(٤) نقله ابن جني في الخصائص ٢/٢٨٠ عن أبي عثمان عن أبي زيد ، ومثاله : أكلت لَحْما ، سمَكا ، تَمْرا .

(٥) ط ٢/٣٨٢ .

(٦) كان الأولى – تبعا للمثال المذكور وهو ما قام زيد – أن يقول في الجواب : بلى فعمرو وبلى ثم عمرو .. إلخ . لأنه يثبت القيام لزيد ، ويدل على ذلك تقديره بقوله : بلى قام زيدٌ لا عمرو .

لكن قام زيد ؛ لأن نعم مقررةٌ لما سبقها – نفيًا كان أو إثباتا – ولكنْ للإثبات بعد النفي في عطف المفرد – كما يجيء في حروف العطف[1] – .

وتقول ، لمن قال : مات الناسُ : بلى حتى الأنبياء .

وتقول لمن قال : ما قام زيد : بلى بل عمرو ، أو نعم بل عمرو ، أي بلى قام زيد بل عمرو ، ونعم ما قام زيد بل عمرو .

ولا يحذَف المعطوفُ عليه بعد حروف التصديق إذا كان العاطفُ أم وإما ؛ وذلك لأن أمْ المتصلةَ – وهي العاطفةُ – تقتضي سبقَ الهمزة ، وإما تقتضي سبق إما أُخرى – كما يجيء في حروف العطف[2] – .

وقد يحذف المعطوف عليه بأمْ قال تعالى : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ ﴾[3] أي الكافرُ خيرٌ أم مَنْ هو قانت .

ويجوز تقديم المعطوف بالواو ، والفاء ، وثم وأو ، ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربتُ وعمرا ، أو فعمرا ، أو ثم عمرا ، أو أو عمرا ، أولا عمرا زيدًا ، بشرط أن لا يتقدم المعطوفُ على العامل ، فلا يجوز : وزيدٌ قام عمرو ، ولا مررت وزيدٍ بعمرٍو ؛ وذلك لأن العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف ، فهو كالآلة للعمل ، ومرتبة الآلةِ بعد المستعمِل لها ، ولاستبشاع كون التابعِ مقدَّما على متبوعه وعلى مبتوع متبوعه – أي العامل في المتبوع – فمن ثم لم يتقدَّم على معطوفٍ عليه التُزِمَ إضمارُ عامله ، فلا يقال : والأسدَ إياك ، لأنه يكون – إذن – متقدما على العامل ، وكذا لم يتقدم على معطوفٍ عليه لزم اتصالُ عامله به ، فلا يقال : وزيدٌ ضربت أنت ، (بالعطف على التاء)[4] .

و لم يتقدم على المعطوف عليه إذا كان مبتدأً مؤخرَ الخبر – دَخَلَهُ حرفٌ ناسخ أو لا –

---

(١) ط ٣٧٩/٢ .

(٢) ط ٣٧٢/٢ .

(٣) من الآية التاسعة من سورة الزمر ، وقال النحاس في إعراب القرآن ٦/٤ : تقديره : أم الذي هو قانتٌ أفضل ممن ذكروا ، بمعنى : أَبَلْ .

(٤) تكملة من ط .

فلا يجوز : إنَّ (وعمرًا زيدا)[1] قائمان ، وما (وزيدٌ)[2] عمرٌو قائمين : لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف .

وكذا لا تقول : أمَّا وعمرٌو زيدٌ فمنطلقان ، والذي وأبوه زيدٌ ضاربان أنا ، وهل وزيدٌ عمرو قائمان ، وكيف وعمرٌو زيد قائمان ، (وذلك)[3] لأنه يتقدم على العامل – أيضًا – وهو[4] إما الابتداء أو الخبر على المذهبين .

فإذا تقدم الخبرُ نحو قائمان وزيدٌ عمرو ، وكيف وزيدٌ عمرو جاز اضطرارا لتأخُّرِه عن العامل على المذهبَين .

ويَشْتَرَط أيضًا في تقديم المعطوف اضطرارا أن لا يكون المعطوفُ عليه مقرونًا بإلا أو بمعناها ، فلا تقول : ما جاءني وزيدٌ إلا عمرٌو ، وإنما جاءني وزيدٌ عمرٌو ، وذلك (لكون ما بعد إلا)[5] في حيِّزٍ غيرِ حيزِ ما قبلها ، لتخالفهما نفيا وإثباتا – كما مر في باب الفاعل[6] – فلا يقع قبلها المعطوفُ الذي هو في حيِّزِ ما بعدها .

ومنها[7] أنَّ كل ضميرٍ راجع إلى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوفِ عليه يطابقهما – مطلقا – نحو زيد وعمرو جاءاني ، ومات الناس حتى الأنبياءُ (وفَنُوا)[8] ، والضمير للمعطوف والمعطوف عليه .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ والْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا ﴾[9] فالمعنى ولا ينفقون الكنوز ؛ لدلالة يكنزون على الكنوز .

---

(١) في ط : وعمرو زيدا ، والصواب ما أثبته .

(٢) في ط : زيد ، والصواب ما أثبته .

(٣) ساقطة من جـ و ص .

(٤) يعني العامل .

(٥) في ط : لما تقدم في باب الفاعل أن ما بعد إلا ؛ وقد آثرت ما أثبت لأنه سيقول بعد قليل – كما مر في باب الفاعل – ، وفي ص : لكون إلا .

(٦) صفحة ٢٠٩ .

(٧) أي من أحكام العطف التي يريد استيفاءها .

(٨) في ص : فنوا .

(٩) من الآية ٣٤ من سورة التوبة وتتمتها : ﴿ فِى سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ .

وقوله : ﴿ وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾[1] أي يرضوا أحدَهما لأن إرضاءَ أحدِهما مستلزمٌ إرضاءَ الآخر .

ويجوز زيد وعمرو قام ، على حذف الخبر من الأول ، اكتفاءً بخبر الثاني .

وكذا يجوز زيد قام وعمرٌو ، على حذف الخبر من الثاني ، اكتفاءً بخبر الأول ، أي وعمرو كذلك .

وفي الموضعين ليس المبتدأُ وحده عطفا على المبتدأ ، إذ لو كان كذلك لقلت قاما .

وأما الفاءُ وثُمَّ فإن كان الضميرُ في (ما هو في مقام)[2] الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلافٌ .

قال بعضهم يجبُ حذفُ الخبر من أحدهما ، إما من الأول نحو زيد فعمرو قام ، وزيد ثم عمرو قام ، أي زيد قام فعمرو قام ، وإما من الثاني نحو زيد قام فعمرو ، أي فعمرو قام أو فعمرو كذلك .

قالوا : ولا تجوزُ المطابقة ؛ لأن تفاوتَهما في الترتيب يمنع اشتراكَهما في الإضمار .

وأجاز الباقون مطابقةَ الضميرِ – وهو الحقُّ – نحو زيد ثم عمرو قاما ، إذا الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقِضَ الفاءَ وثمَّ ، إذ قد يقال : قام الرجلان مع ترتيب قيامهما ، والإضمار والإظهارُ في هذا سواءٌ ، فقاما وقام الرجلان مِثْلان في احتمال اجتماع القيامين وترتُّبِهما[3] .

وإن لم يكن الضميرُ في الخبر المذكور وجبَ المطابقةُ – اتفاقا – نحو جاء زيد فعمرو فقلت لَهُمَا ، وجاءني زيد ثم بكر وهما صديقاي .

وأما لا ولكن وبل وأم وأو وإما فمطابقةُ الضمير معها وتركها موكولان إلى (قصد المتكلم)[4] ، فإن قصدتَ أحدَهما – وذلك واجب في الإخبار عن المعطوف بها مع

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ التوبة ٦٢ .

(٢) تكملة من جـ و ص .

(٣) في الأصول ٧٦/٢ – ٧٧ : وتقول : زيد ثم عمرو قام ، وزيد فعمرو قام ، وقد أجازوا التثنية فتقول : زيد فعمرو قاما .

(٤) في ط : قصدك .

المعطوف عليه (مبتدأين)[1] - وجبَ إفرادُ الضمير ، نحو زيدٌ لا عمرٌو جاءني ، وزيد بل عمرو قام ، وزيد أو عمرو أتاك .

وكذا تقول : زيد أو هند جاءني ، ولا تقول جاءتني ، إذ المعنى أحدهما جاءني ، والغلبةُ للتذكير .

وتقول في غير الخبر (عن المبتدأ)[2] جاءني إما زيدٌ وإما عمرو فأكرمته ، وأزيدا أم عمرا ضربتَ فأوجعتَهُ ؟ وما جاءني زيد لكن عمرو فأكرمتُه .

وإن قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقةُ ، نحو زيد لا عمرو جاءني ، مع أني دعوتهما ، وزيد أو عمرو جاءني وقد جئتهما وأكرمتهما .

وتقول في أو التي للإباحة : جالس الحسنَ أو ابنَ سيرين وباحثه ، ويجوز : وباحثهما .

وكذا تقول : هذا إما جوهرٌ أو عَرَضٌ ، أو إمّا عرض ، ثم تقول : وهما محدثان ، قال الله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فاللهُ أَوْلَى بِهِمَا ﴾[3] وليس أو بمعنى الواو ، كما قال بعضهم[4] : (بل نقول جوابُ الشرط محذوف)[5] والمعنى (إن يكن)[6] غنيا أو فقيرا فلا بأسَ ، فإن الله تعالى أولى بالغني والفقير معًا[7] .

---

(١) تكملة من جـ و ص و ط .

(٢) تكملة من جـ .

(٣) من الآية ١٣٥ من سورة النساء .

(٤) قال الأخفش في معاني القرآن ٢٤٧ : لأن أوهنا في معنى الواو ، أو يكون جمعهما في قوله : بهما لأنهما قد ذكرا نحو قوله عز وجل : ﴿ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾ النساء ١٢ . أو يكون أضمرَ مَنْ كأنه : إن يكن مَنْ يُخَاصِمُ غنيا أو فقيرا ، يريد غنيين أو فقيرين ، يجعل من في ذلك المعنى ، ويُخرجُ غنيا أو فقيرا على لفظ من ... ورده أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٤٩٥/١ فقال : والقولان خطأ ، لا تكون أو بمعنى الواو ولا تضمر مَنْ كما لا يضمر بعض الاسم .

ولم يرد على القول الثالث فلعله أقرَّه .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ت : إن لم يكن .

(٧) ذكر الطبري في تفسيره ٣٢٢/٥ توجيهين حسنين قال : أريد فالله أولى بغنى الغني وفقر الفقير ؛ لأن ذلك منه لا من غيره ، فلذلك قال أولى بهما ولم يقل : به ... وقال آخرون إنما قيل بهما : لأنه قال : إن يكن غنيا أو فقيرا ،=

وإنما قال تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾[1] بإفراد الضمير مع أن الانفضاض إليهما كان معا ؛ لأن الضمير راجع إلى الرؤية ، المدلولِ عليها بقوله : رأوا .

ولا يستنكر عودُ ضمير الاثنين إلى المعطوف بأو مع المعطوف عليه – وإن كان المراد أحدَهما – لأنه لما استُعمل أو كثيرا في الإباحة ، فجاز الجمع بين الأمرين ، نحو جالسْ الحسن أو ابنَ سيرين صارَ كالواو[2] ، ولهذا جاز قولُه[3] :

٣٥٥–وكان سِيَّانَ أن لا يسرحُوا (نَعَمًا)[4] أو يسرحُوه بها واغْبَرَّتِ (السُّوحُ)[5]

فقال مع سيان : أو يسرحوه ، والحقُّ ويسرحوه .

وتقول : أزيدا ضربت أم عمرا (أو عمرا)[6] وهما مستحقان للضرب ، وما

= فلم يقصد فقيرا بعينه ، ولا غنيا بعينه وهو مجهول ، وإذا كان مجهولا جاز الرد عليه بالتوحيد والتثنية والجمع ، ذكر قائلو هذا القول أنه في قراءة أُبَيٍّ (فالله أولى بهم) .

وجعل ابن برهان في شرحه للمع ٢٥١ جواب الشرط قولَه تعالى : ﴿ فلا تَتَّبِعُوا الْهَوَى ﴾ وأما قوله : ﴿ فالله أَوْلَى بِهِمَا ﴾ فجملةٌ فاصلة مسدَّدَة .

(١) من الآية ١١ من سورة الجمعة .

(٢) نقل البغدادي في الخزانة ١٣٥/٥ هذا التعليل عن أبي علي في الإيضاح الشعري ، وذكر قريبا منه ابن جني في الخصائص ٣٤٧/١ – ٣٤٨ وابن يعيش في شرحه للمفصل ٩٢/٨ .

(٣) قائله أبو ذؤيب الهذلي وقد مرت ترجمته صفحة ٢٨٥ وقال البغدادي في الخزانة ١٣٧/٥ البيت ملفق من بيتين لأبي ذؤيب الهذلي وهما :

وقال راعيهم سيانَ سيرُكم وأن تقيموا به واغبرت السوحُ
وكان مثلين أن لا يسرحوا نَعَمًا حيث استردَّت مواشيهم وتسريحُ

(٤) في ت : غنما .

(٥) في ط : السرح ، والبيت في ديوان الهذليين ١٠٧/١ وفيه : وقال ماشيهم وفي الخصائص ٣٤٨/١ و ٢/ ٤٦٥ وفي الأمالي الشجرية ٦١/١ وفي ابن يعيش ٨٦/٢ وفي المغني ٨٩ وفي شرح شواهده ١٩٨ وفيه :

وقال رائدهم سيان سيركم وأن تقيموا به واغبرت السوح

ولا شاهد فيه على هذه الرواية وفي رصف المباني ١٣٢ وفي الخزانة ١٣٤/٥ .

اللغة : سيان مثنى سي وهو المثل ، يسرحوا : يرعوا ، نعما : مال الراعي ، السوح : جمع ساحة .. معنى البيت نقلا عن ديوان الهذليين ١٠٧/١ : يقول : مقامكم وسيركم سواء والأرض كلها جَدْبٌ ، إن شئتم فأقيموا وإن شئتم فسيروا .

الشاهد قوله : أو يسرحوه فإن أو هنا بمعنى الواو ؛ لأن (سيان) يطلب شيئين للتسوية بينهما ، وأو لأحد الشيئين فقط .

(٦) تكملة من ط .

جاءني زيد (لكن)[1] عمرو أو بل عمرو ، وقد دعوتهما .

ومنها : أنه (قد)[2] يعطَف الفعلُ على الاسم وبالعكس ، إذا كان في الاسم معنى الفعل ، قال تعالى : ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا ﴾[3] على قراءة عاصم[4] ، أي فَلَقَ الإصباح ، وكذا قوله تعالى : ﴿ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾[5] أن يصفُفْن ويقبِضْنَ قال[6] :

٣٥٦ – بات يغشِّيها بعضْبٍ باترِ يـقصُد في أسوُقِهـا وجائـرِ[7]

أي (ويجور)[8] .

ولا يجوز مررت برجل طويلٍ ويضربُ على العطف ، إذ ليس الاسمُ بتقدير الفعل .

ويعطف الماضي على المضارع ، وبالعكس – خلافًا لبعضهم[9] – قال تعالى :

---

(١) في ط : ولكن .

(٢) تكملة من ص .

(٣) من الآية ٩٦ من سورة الأنعام .

(٤) قرأ الكوفيون بفتح العين واللام من غير ألف ، ونصب اللام من ﴿ الليل ﴾ وقرأ الباقون بالألف وكسر العين ورفع اللام وخفض الليل (النشر ٥٧/٣) ، وعاصم هو عاصم بن أبي النَّجُود ، بهدلة ، مولى بني جُذيمة ، كان أحدَ القراء السبعة ، والمشارَ إليه في القراءات ، أخذ القراءات عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي ، وزرٍّ بن حُبيش وأخذ عنه أبو بكر بن عياش وأبو عمرو البزّار ، واختلفوا اختلافا شديدًا في حروفٍ كثيرة ، توفي سنة ١٢٧ هـ بالكوفة (وفيات الأعيان ٩/٣) .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَٰنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ ﴾ . الملك ١٩ .

(٦) لم أهتد إلى قائلهما .

(٧) البيتان من مشطور الرجز وهما في الأمالي الشجرية ١٦٧/٢ وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٧٢ وفي العيني ١٧٤/٤ وفي الخزانة ١٤٠/٥ .

اللغة : بعضب : بسيف ، باتر : قاطع ، جائر : قاطع أيضا ، يغشيها : يشملها ويعمُّها ، والضمير فيها عائد إلى الإبل التي بادر هذا الكريم بعقرها لضيوفه ، يقصد : مضارع قصد في الأمر أي توسط ولم يجاوز الحد (الخزانة ١٤٢/٥) .

الشاهد : عطف الاسم الذي في معنى الفعل وهو جائز على الفعل وهو يقصد .

(٨) في ط : يجوز ، والصواب ما أثبته .

(٩) كابن مالك الذي قال في شرحه للكافية الشافية ١٢٧٠ ثم نبهت على أن الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر لا يكونان إلا متفقين في الزمان ، فلا يعطف ماض على مستقبل ولا مستقبل على ماض ، فإن اختلفا في اللفظ دون الزمان جاز كقوله تعالى : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾ هود ٩٨ .

﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ﴾[1] و (نحو)[2] ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ ﴾[3] و ﴿ أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾[4] وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدًا ، وبالعكس .

وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس إذا تجانسا بالتأويل ، نحو زيدٌ أبوه كريم وعالمٌ إخوتُه ، لكن عطفَ الجملة على المفرد أولى من العكس ، لكونها فرعًا عليه في كونها ذاتَ محل من الإعراب ، فالأولى كونُها تابعةً له في الإعراب ، فنحوُ مررت برجل (شريفٍ)[5] وأبوه كريمٌ أولى من (نحو)[6] برجل أبوه كريمٌ وشريفٍ ، ولا سيما إذا كانت الجملةُ والمفردُ صفتين ؛ لأن تطابقَ الصفة والموصوف أكثرُ من تطابق المبتدأ والخبر ، والحال وصاحبها ، ألا ترى أن الأولَين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون البواقي ، فقولك : جئتك أخاف وراجيا ، وهند أبوها كريم وشريفةٌ ليس في القبح ، نحو برجل أبوهُ كريمٌ وشريفٍ[7] .

ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس .

قال ابنُ جني : وذلك بالواو دون الفاء وأخواتها ؛ لأصالة الواو في العطف[8] .

وعُلِمَ أنه يجوز المخالفةُ في الإعراب إذا عرف المرادُ ، نحو مررت بزيدٍ وعمرٌو ، أي وعمرو كذلك ، ولقيت زيدًا وعمرو ، أي وعمرو كذلك ، قال[9] :

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمصلِحِينَ ﴾ الأعراف ١٧٠ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِى جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ الحج ٢٥ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَاللهُ الَّذِى أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَٰلِكَ النُّشُورُ ﴾ فاطر ٩ .

(٥) في ت و ص : ظريف .

(٦) في ص : تجويز .

(٧) سبقت الإشارة صفحة ٩٨٣ إلى أن الرضي سيناقض نفسه في جعل الجملة فرعا على المفرد في كونها ذاتَ محل من الإعراب ، فقد نفى القول به هناك وأقرَّهُ هنا .

(٨) لم أجده في سر الصناعة ولا في الخصائص ولا في اللمع .

(٩) قائله الفرزدق وقد تقدمت ترجمته صفحة ١٦٣ .

٣٥٧ –وَعُضَّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لم يدعْ من المال إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ[١]

المسحت المذهَب[٢] ، والمجلّف المأخوذُ الجوانبِ ، الذي بقيت منه بقية ، فقوله مجلف حُمِلَ على المعنى ، إذ معنى لم يدع إلا مسحتًا لم يبق من جوره إلا مسحتٌ ، ويجوز أن يكون المعنى أو هو مجلفٌ . وأو منقطعة ، أي بل هو مجلف – كما يجيء في حروف العطف[٣] – أو يكون مجلفٌ مصدرًا عُطِفَ على « عَضٌّ » كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾[٤] .

---

(١) البيت في ديوانه ٥٥٦ وفيه مجرَّف مكان مجلف وفي الجمل ٢٠٤ وفي الخصائص ٩٩/١ وفي المحتسب ١٨٠/١ وفي الإنصاف ١٨٨ وفي ابن يعيش ٣١/١ و ١٠٣/١٠ وفي الخزانة ١٤٤/٥ .

وعض زمان معطوف على هموم في قوله قبله :

إليك أميرَ المؤمنين رمت بنا هومُ المُنَى والهوجلُ المُتَعَسِّفُ

لم يدع : لم يترك ، مسحتا : المسحت : المستأصل الذي لم يبق منه بقية ، المجلف : الذي ذهب معظمه وبقي منه شيء يسير .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدًا على أنه يجوز المخالفةُ في الإعراب إذا عرف المراد ، فإنّ (مسحتا) منصوب وقد عَطَفَ عليه مرفوعا .

وقد وجه الرضي الرفع بثلاثة توجيهات ، وذكر البغدادي نسبتَها إلى أصحابها فقال في الخزانة ١٤٦/٥ وما بعدها ما ملخصه :

أما الأول فهو للخليل بن أحمد ، وهو على المعنى كأنه قال : لم يبق من المال إلّا مُسْحَتٌ والثاني لثعلب في أماليه وهو أن نصبَ مسحت بوقوع يدعْ عليه ثم استأنف فرفع مجلف .

والثالث لأبي علي على أن يكون مجلف معطوفا على عض .

ثم ذكر البغدادي توجيه الفراء وهو أن مجلفا مرفوعٌ بالابتداء وخبره محذوف وتوجيه الكسائيّ وهو أن (مجلفا) معطوفٌ على الضمير المستتر في مسحت ، ثم ذكر للبيت روايات وتوجيهات أخرى .

وكان قد نقل عن الزمخشري قوله : هذا بيت لا تزال الرُّكَب تصطك في تسوية إعرابه .

وأقول : التكلف في توجيه البيت حاصل ، ولو قيل : إن الفرزدق أخطأ لكان قولا ، ويدل عليه أنه سئل عن رفعه فقال : بما يسوءك وينوءك علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا ، وهذه – والله أعلم – حيلةُ العاجز ، فلا جواب عنده للسؤال فيضطر إلى قول هذا .

(٢) من الذهاب لا من الذهب .

(٣) ط ٣٦٩/٢ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾ سبأ ١٩ .

التأكيـد

قوله : التأكيدُ تابعٌ يقرِّر أمرَ المتبوع في النسبة أو الشمول .

قوله : يقرر .

معنى التقرير ههنا : أن يكون مفهومُ التأكيد (ومؤداه)[1] ثابتًا في المتبوع ، ويكون لفظُ المتبوع يدلّ عليه صريحا ، كما كان معنى « نفسُه » ثابتا في « زيدٌ » ، في قولك : جاءني زيدٌ نفسُه ، إذ يفهم من زيد نفسُ زيد ، وكذا كان معنى الإحاطة الذي في « كلّهم » مفهوما من « القوم » في جاءني القومُ كلُّهم إذِ لابد أن يكون القومُ إشارةً إلى جماعة معينة ، فتكون حقيقةً في مجموعهم ، ثم إن التأكيدَ يقرر ذلك الأمر ، أي يجعله مستقِرا متحققا ، بحيث لا يُظَنَّ به غيره ، فرب لفظ دالٍّ – وضعا – على معنى حقيقةٍ فيه ، (لكن)[2] ظَنَّ المتكلمُ بالسامع أنه لم يحمله على مدلوله ، إما لغفلته ، أو لظنه بالمتكلم الغلطَ ، أو لظنه به التجوزَ .

فالغرض الذي وضع له التأكيد أحدُ ثلاثة أشياء :

أحدها : أن يدفع المتكلمُ ضررَ غفلة السامع (عنه)[3] .

وثانيها : أن يدفع ظنَّه بالمتكلم الغلطَ .

فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين فلابد أن يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه ، أو ظن أن السامع ظن به الغلط فيه ، تكريرا لفظيا ، نحو ضرب زيدٌ زيدٌ ، أو ضَرَبَ ضَرَبَ زيدٌ ، ولا ينجع هٰهنا التكرير المعنوي ، لأنك لو قلت : ضرب زيدٌ نفسُه فربما ظن بك أنك أردت ضرب عمروٌ ، فقلت نفسَه بناء على أن المذكور عمرو .

---

(١) تكملة من ط .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) تكيلةمن جـ و ص و ط .

وكذا إن ظننتَ به الغفلةَ عن سماع لفظ زيد فقولك : نفسه لا ينفعُك .

وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب إليه لظنك غفلةَ السامع ، أو لدفع ظنه بك الغلط ، وذلك إما في الحرف نحو إنَّ إنَّ زيدا قائم ، أو في الجملة نحو قوله تعالى : ﴿ إنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إنّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا ﴾[1] .

ولا يدخل هذا النوعُ من التأكيد في حد المصنف ؛ لأنه يقرِّرُ أمر المتبوع ولكن لا في النسبة ، ولا في الشمول ، ولا يضرُّه ذلك لأنه في حد التأكيد الاسْمِيّ .

والغرض الثالث : أن يدفعَ المتكلمُ عن نفسه ظنَّ السامع به تجوُّزًا ، وهو ثلاثة أنواع :

أحدُها : أن يظُنَّ به تجوزا في ذكر المنسوب ، فربما تنسبُ الفعلَ إلى الشيء مجازا ، وأنت تريد المبالغة ، لا أن عينَ ذلك الفعل منسوبٌ إليه ، كما تقول : قَتَلَ زيد وأنت تريد ضَرَبَ ضربًا شديدا ، أو تقول : هذا باطل ، وأنت تريد غير كاملٍ ، فيجب أيضًا تكريرُ اللفظ حتى لا يبقى شكٌّ فِي كونه حقيقةً نحو قوله ﷺ : « أيُّمَا امرأةٍ نُكِحَتْ بغير إذن وليها فنكاحُها باطلٌ باطِلٌ باطِلٌ »[2] .

والثاني : أن يظن السامعُ به تجوزًا في ذكر المنسوب إليه المعيَّن ، فربما نسب الفعل إلى الشيء ، والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب إليه ، كما تقول : قطعَ الأميرُ اللصَّ ، أي قطع غلامُه بأمره ، فيجب – إذن – إما تكريرُ لفظ المنسوب إليه نحو ضرب زيدٌ زيدٌ ، أي ضرب هُوَ لا من يقوم مقامه ، أو تكريرُه معنى ، وذلك بالنفس ، والعين ومتصرفاتهما لا غيرُ .

والثالث : أن يظنَّ السامعُ به تجوزًا لا في أصل النسبة بل في نسبة الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه ، مع أنه يريد النسبةَ إلى بعضها ؛ لأن العمومات (المخصَّصة)[3] كثيرة ، فيندفع هذا الوهم بذكر كل وأجمع وأخواته ، وكلاهما ، وثلاثتهم وأربعتهم ، ونحوها ، فهذا هو الغرض من جميع ألفاظ التوكيد .

---

(١) الشرح ٥ و٦ .

(٢) الحديث في صحيح الترمذي ١٣/٥ وفيه فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل ، وفي سنن ابن ماجة ٦٠٥/١ وفيه أيّما امرأة لم يُنكِحْها الولِيُّ فنكاحها باطل فنكاحها باطل ، وفي المسند ٦٦/٦ وفيه : فنكاحها باطلٌ .

(٣) في جـ : المخصوصة ، وفي ط : المتخصصة .

قوله : أمر المتبوع .

أي ما يتعلق به من نسبةِ الفعل (المذكور)[1] إليه ، أو كونها شاملةً عامةً (له)[2] ، فالتكرير لفظًا ، أو معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا إليه الفعلُ ، وألفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما نُسِبَ إليه عامًّا لأجزائه شاملا .

قوله : في النسبة أو الشمول .

بيانٌ للأمر المراد به صفةُ المتبوع وشأنه ، كما يقال : شأنك في العلو أعظم من أن يوصف وأمري في الفقر ظاهرٌ ، أي في باب العلو وباب الفقر . فالمعنى يقرر أمر المتبوع في باب كونه (منسوبا أو)[3] منسوبا إليه ، وفي باب كون النسبة شاملةً عامة لأفراده .

فعلى هذا يخرُج عن حد التأكيد نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَـٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[4] فإن اثنين وواحد وإن قررا وحققا أمر متبوعهما وهو الاثنينية والوحدة لكن لم يكن ذلك الأمر من باب كون المتبوع منسوبا إليه الاتخاذ الذي في قوله تعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا ﴾[4] ولا من باب شمول الاتخاذ للإلَهين[5] وكذا في قوله تعالى : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[6] فلفظة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوبًا إليها قوله : ﴿ نُفِخَ ﴾[7]، ولا كون النفخ شاملًا لآحاد النفخة ، إذ لا آحاد لها .

---

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) تكملة من جـ وط .

(٣) ساقطة من جـ وص وط .

(٤) النحل ٥١ ، وقد تقدمت .

(٥) في ت وجـ وص : (إنما هو إله واحد) فإن واحد – وإن قرر وحقق أمر متبوعه وهو الوحدة – لكن لم يكن ذلك الأمرُ من باب كون المتبوع منسوبا إليه .

(٦) الحاقة ١٣ قال تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ .

(٧) في شرحه لكافيته ٦٠ : فإن قلت : النفخة تدل على الوحدة ، وواحدة تدل على الوحدة فثبت أنه تابع يقرر أمر متبوعه فيما دل عليه وهو معنى التوكيد ، وقولكم في النسبة أو الشمول لا يقدح فيه لأمرين : أحدهما أنه لا يصلح للتعريف لما فيه من الترديد ، والثاني أنه يُرجع دعوى النسبة غير مدلول عليها فتدعى هنا . ثم أجاب عن ذلك بكلام قريب مما نقل عنه الرضيُّ هنا .

وقد أورد المصنف الاعتراض على نفسِه بنفخة واحدة فقال : إن لفظة واحدة تقرِّر الوحدةَ التي في نفخة فيجب أن تكون تأكيدا .

وأجاب بأن نفخةً – وإن دلت على الوحدة – لكن ذلك دلالةُ تضمُّنٍ لا مُطَابَقَةٍ ؛ لأن مدلولها بالمطابقة نفخٌ موصوف بالوحدة ، فمجردُ الوحدةِ مدلولُ هذه اللفظة تضمُّنًا لا مطابقة[1] .

ولقائل أن يقول : المدلولُ أعمُّ من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة ، فكل مدلولٍ لمتبوعٍ أمرُ ذلك المتبوعِ وشأنُه ، سواء كان ذلك مطابقة ، أو تضمنا ، أو التزاما .

وأيضا أجمعون في قولك : جاءني الرجال أجمعون يقرر مدلولَ القوم تضمُّنا لا مطابقة ؛ لأن كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم يخرُج منه أحدٌ منهم مدلولُ اللفظ من حيث كونه جمعًا معرَّفا باللام المشار بها إلى رجال معينين ، لا مدلولُ أصل الكلمة – أعني كونهم رجالا مجتمعين – وهو مركَّبٌ من الرجال ومن اجتماعهم ، وكذا جاءني الرجلان كلاهما ، لفظة كلا موضوعة للاثنينية التي هي مدلولُ « الرجلان » ضمنا ، وهو مع ذلك تأكيد .

فإن قلت : بل معنى كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما : كلا الزيدين ، وكلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التأكيد مفهوم المؤكَّد مطابقةً ، وكذا معنى أجمعون أجمعُهم – على ما هو مذهب الخليل[2] – ومعنى أجمع القوم (معنى)[3] القوم مطابقة !

قلت : (هذا وَهَمٌ)[4] ؛ لأن التأكيد هو كلا المضاف ، ومعناه الاثنان ، لا « هما » الذي هو المضاف إليه ، الذي مدلوله مدلول الزيدين ، فمعنى كلا الزيدين

---

(١) في شرحه لكافيته ٦٠ : فإن قلت : النفخة تدل على الوحدة ، وواحدة تدل على الوحدة فثبت أنه تابع يقرر أمر متبوعه فيما دل عليه وهو معنى التوكيد ، وقولكم في النسبة أو الشمول لا يقدح فيه لأمرين : أحدهما أنه لا يصلح للتعريف لما فيه من الترديد ، والثاني أنه يُرجع دعوى النسبة غير مدلول عليها فتدعى هنا . ثم أجاب عن ذلك بكلام قريب مما نقل عنه الرضيُّ هنا .

(٢) انظر الكتاب ١٤/٢ .

(٣) في ص : فمعناه معنى .

(٤) ساقطتان من ص .

اثناهما ، إلا أنه لم يُستعمل (لفظة)[1] اثناهما ، والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة .

واعلم أنهم إذا أرادُوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يُضِيفُوا الألفاظَ الدالةَ على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجالٌ جماعة ، ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول : رجال ثلاثةٌ ، أو أربعة ، أو خمسة ، وعلى هذا القياس .

أما إذا أرادوا الوحدة ، والاثنينية ، والاجتماع باعتبار نسبة الفعل أضافوا الألفاظَ الدالة على هذه المعاني إلا لفظَ جميع ، فإن الأغلب فيه – كما يجيء[2] – قطعُه عن الإضافة مع قصدك اجتماعَ المذكورين باعتبار نسبة الفعل .

وهذه الألفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب .

فبعضُها لم يَجِئ إلا منصوبًا على الحال وهو وحدَه فقط ، تقول جاء زيد وحده ، أي لم يشاركه أحد في المجيء .

وبعضها لم يجئ إلا تابعا على أنه تأكيد ، وهو كلا ، ومعناه اثنان كما ذكرنا[3] ، إلا أن « اثنان » لم يستعمل مضافًا في المشهور الفصيح ، استغناء بكلا ، ويستعمل العوامُّ نحو بالزيدين اثنَيْهما .

وأجمعون ومتصرّفاتُه وأخواته مثلُ كلا ، لا تجيء إلا تابعةِ مضافةً في التقدير – على رأي الخليل[4] – وربما نصبتَ جمعاءَ ، وجُمَعَ حالين ، كجاءتني القبيلة جمعاءَ ، والقبائل جُمَعَ ، وهو قليل .

وقد يضاف أجمعُ إضافةً ظاهرةً ، فيؤكد به ، لكن بباء زائدة ، نحو جاءني القوم بأجمعهم[5] ، ولا يقال : جاءني القوم أجمعُهم ، بخلاف « عينه » فإنه يؤكد بها مع الباء وبدونه ، نحو رأيته عينَه ورأيته بعينِه .

---

(١) في ط : لفظ .

(٢) قريبا صفحة ١٠٥٤ .

(٣) صفحة ١٠٥٢ .

(٤) تقدم صفحة ١٠٥٢ .

(٥) نسب السيوطي في الهمع ١٢٣/٢ إلى ابن مالك أن المنوي الإضافة – وهو أجمع وأخواته – لا يستعمل مضافًا صريحا ، ولم أجد ذلك في التسهيل ولا في شرحه للكافية الشافية .

وأما جميع فهو بمعنى أجمعين ، ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه :

إما مقطوعا عن الإضافة (حالًا)[1] كقوله تعالى : ﴿ عَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا ﴾[2] أي بهم أجمعين – فليس بمعنى مجتمعين في حال المجيء – وإن أردت ذلك المعنى فقل : يأتيني بهم معًا ، بل معناه أنه لا يتخلف منهم أحد ، اجتمعوا في الإتيان أو افترقوا ، كأجمعين من حيث المعنى سواءً .

وإما مضافا غيرَ تأكيد تليه العواملُ ، نحو مررت بجميع القوم ، ورأيت جميعَهم .

وإما مضافا تأكيدًا ، وهو أقل الثلاثة ، نحو جاءني القوم جميعُهم .

وبعضُها يستعمل مرة تابعًا – على التأكيد – ومرةً حالا ، وذلك من الثلاثة وما فوقها – كما مر في باب الحال[3] – نحو جاءني القومُ ثلاثتُهم ، وجاءوني ثلاثتُهم ، (ولا)[4] يؤكد بثلاثةٍ وأخواتِها إلا بعد أن يعرف المخاطبُ كميةَ العدد قبل ذكر لفظ التأكيد ، وإلا لم يكن تأكيدا ، بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلاثةٌ .

فتبين بهذا أنك تقول (في)[5] الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معيَّن العدد ، وثلاثة وأربعة فصاعدًا لمعين العدد ، وتقول في التأكيد أو الحال – وهما بمعنى واحد ههنا – وحدَه ، وكلاهما وأجمعون وأخواته لغير معيَّن العدد وثلاثتَهم وأربعتهم فما فوق ذلك لمعيَّن العدد ، فإذا قصدت الوصف لم يكن في هذه الألفاظ ؛ نظرٌ إلى نسبة الفعل إلى متبوعاتها ، وإذا قصدت بها التأكيدَ أو الحال فلابد من النظر إلى متبوعها أو صاحبِها ، بمعنى أنه شَمَلَ ذلك الفعلُ جميعَ أفراد المتبوع والصاحب .

فعلمنا أنه لا فرق بين هذه الألفاظ – تواكيدَ وصفاتٍ – إلا بالنظر إلى شمول النسبة ، فلا تخرج هذه الألفاظُ صفاتٍ عن حد التأكيد إلا بقوله : أو الشمول (وإلا فمعناها توكيدًا وصفة سواءٌ)[6] .

---

(١) تكملة من جـ وص وط .
(٢) يوسف ٨٣ .
(٣) صفحة ٦٤٩ .
(٤) في ت : ولم .
(٥) ساقطة من ط .
(٦) تكملة من ط .

قال المصنف : يدخل عطفُ البيان في قولنا : يقرر أمر المتبوع ، ويخرج بقولنا في النسبة والشمول[1] .

أقول : إن كان معنى التقرير ما ذكرت – وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الأول ودل عليه – فليس جميعُ ما هو عطفُ البيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع ، نحو جاءني العالمُ زيدٌ والفاضل عمرو ، إذ لا دلالة للعالم على زيد ، بل ربَّما دل بعضُ متبوعاته عليه (لكن لا بعينه)[2] ، وذلك مع قلة الاشتراك نحو[3] :

٣٥٨ – أَقْسَمَ بِاللهِ أبو حفصٍ عُمَرْ[4]

إذا فرضنا أنه ليس هناك ممن سُمّي بأبي حفص إلا اثنان أو ثلاثة ، وإن[5] كان المرادُ بالتقرير التوضيحَ فالوصف داخل فيه أيضا ، وإن كان شيئا آخرَ فليس بواضح ، وينبغي صيانةُ الحدود من مثل هذه المحتملات .

قوله : وهو لفظيٌّ ومعنوي ، فاللفظيُّ تكريرُ لفظ الأول ، مثل جاءني زيد زيد ، ويجري في الألفاظ كلِّها ، والمعنوي بألفاظ محفوظة وهي نفسُه ، وعينُه ، وكلاهما ، وكلُّه ، وأجمعُ ، وأكْتَعُ ، وأبتعُ ، وأبصعُ ، فالأولان يَعُمَّان باختلاف صِيَغِهما وضميرهما ، تقول : نفسُه ، نفسها ، أنفسهما ، أنفسهم ، أنفسهن ، والثاني[6] للمثنى كلاهما ، كلتاهما ، والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله ، وكلها ، وكلهما ، وكلهم ، وكلهن ، والصيغ في البواقي أجمعُ جمعاءُ أجمعون جُمَعُ .

---

(١) شرحه لكافيته ٦٠ .

(٢) تكملة من ص ، وهي في هامش ط ٣٣١ تعليقة ٣ .

(٣) من مشطور الرجز ينسب إلى عبد الله بن كيسبة النهدي ، كما في الإصابة ٩٥/٥ قال البغدادي ١٥٧/٥ : وزعم ابن يعيش أن الرجز لرؤبة بن العجاج ، وهذا لا أصل له فإن رؤبة مات سنة ١٤٥ ولم يعدّه أحد من التابعين فضلا عن المخضرمين ... وسيذكر الرضيُّ قصة البيت وما يتبعه صفحة ١٠٩٣ .

(٤) والبيت في المخصص ١١٣/١ ، وفي ابن يعيش ٧١/٣ ، وفي شذور الذهب ٥١٦ ، وفي شرح ابن عقيل ٢١٩/٣ ، وفي العيني ٣٩٢/١ ، ١١٥/٤ ، وفي الخزانة ١٥٤/٥ .

الشاهد : أنشده الرضي على أنه ربما دل على عطف البيان بعض متبوعاته مع قلة الاشتراك .

(٥) عطف على قوله : إن كان معنى التقرير ما ذكرت .

(٦) لو قال : والثالث لكان أفضل لأن ترتيب هذا اللفظ هو الثالث ، ولكنه عد الأولين واحدا .

اعلم أن التأكيد إما لتقرير شمول النسبة ، وهو بأن يكرّر من حيث المعنى ما فُهِم من المتبوع تضمنا ، وذلك بكلا وكل وأجمع وثلاثتهم وأربعتهم ، ونحو ذلك ، وإما لتقرير أصل النسبة ، وهو إما بتكرير لفظ الأول ، أو بتكرير ما دل عليه المتبوعُ مطابقةً ، وذلك (بلفظين)[1] : النفس والعين وما يتصرف منهما .

والتكريرُ اللفظي يجري في الألفاظ كلِّها – أسماءً كانت أو أفعالا (أو حروفا)[2] ، مفردةً كانت أو جملا أو غير ذلك ، والمكررُ إما مستقلٌّ أو غيرُ مستقل ، والمستقل ما يجوز الابتداءُ به مع الوقف عليه ، وغير المستقل مالا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكلِّ حرفٍ إلا (ما يؤدي)[3] معنى الجملة وتحذف معه في الغالب ، وهي لا ونعم وبلى ، فإن جميعَها يصح الوقف عليها ، مع الابتداء بها .

فغيرُ المستقل إن كان على حرف واحد كواو العطف ، وفائه ، ولام الابتداء ، أو كان مما يجب اتصالُه بأول نوع من الكلم كحروف الجر – لأنها لا تنفك عن مجرورٍ بعدَها – أو بآخر نوع منها كالضمائر المتصلةِ فإنه لا يكرَّر وحده إلا في ضرورة الشعر نحوُ قوله :

فلا واللهِ لا يُلْفَى لِمَا بِي ... ولا لِلِمَا بِهِمْ أبدا شِفاءُ[4](١٣٤)

وقولِه :

وصالياتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْن[5](١٣٥)

والكاف واللام على حرف واحد ، مع وجوب اتصالهما بمجرور ، بل (يكرر)[6] مع عِماده ، نحو مررت بك بك ، وإنّك إنّك ، وضربتُ ضربتُ .

---

(١) في ط : بلفظي . ولكل منهما وجه .

(٢) في ط : أو حرفا .

(٣) في ط : التي تؤدي .

(٤) سبق تخريجه صفحة ٤٦٢ وأنشده هنا شاهدًا على أن تأكيد حرف الجر إذا كان على حرف واحد لا يجوز دون ذكر المجرور به فاصلا بين المؤكَّد والمؤكِّد إلا في ضرورة الشعر .

(٥) أيضا سبق تخريجه صفحة ٤٦٢ وأنشده هنا لما أنشد له الشاهدَ الآنفَ الذكر .

(٦) في جـ : يكون .

وإن كان العماد في الأول معمولا ظاهرا فالمختار عَمْدُ الثاني بضميره لا بظاهره ، كقولك : زيدٌ قائم في الدار فيها .

وإن لم يكن غيرُ المستقل على حرف ، ولا واجبَ الاتصال ، جاز تكريره وحدَه نحو إنّ إنّ زيدا قائم ، والأحسن الفصل بينهما نحو ، إنِ في الدار إن زيدًا قائم .

وإن عُمِدَ الأولُ بمعمول ظاهر اختير (عَمْدُ)[1] ، الثاني بضميره ، نحو إنّ زيدا إنه قائم ، وليت بكرا ليته قائم ، ويجوز عمدُه بظاهره أيضا .

وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجها آخر غيرَ تكرير العماد ، وهو أن تكرره منفصلًا فتقول في المرفوع : ضربتَ أنت ، وهو من باب تكرير اللفظ – وإن كان الثاني مخالِفا للأول لفظا ، إذ الضرورةُ داعيةٌ إلى المخالفة ؛ لأنه لا يجوز تكريرُه متصلا بلا عماد ، لئلا يصير المتصلُ غيرَ مُتَّصل ، وتقول في المجرور : مررت بك أنت وبه هو ؛ لأنه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكدَ به ، فاستعير له المرفوع .

وأما المنصوب المتصلُ فأصله أن لا يؤكد إلا بالمنصوب المنفصل ، إذ للمنصوب ضميرٌ منفصل ، فيقال : رأيتك إياك ، ورأيته إياهُ ، لكنهم (كما أجازوا تأكيده بالمنصوب المنفصل)[2] أجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل ، نحو رأيتك أنت ، ورأيته هو .

فالمرفوع المنفصل يقع تأكيدًا لفظيا لأي متصل كان – مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا .

وإنما كان كذا دونَ المنصوب المتصل لقوته وأصالته ، إذ المرفوعُ قبل المنصوب والمجرور ، فيُتَصَرَّفُ فيه أكثرَ ، ومن ثم لم يقع الفصلُ إلا بصيغة المرفوع المنفصل – كما يجيء في باب الضمائر[3] – ولولا هذا النظرُ لكان القياسُ أن يؤكدَ الضميرُ المجرور بالمنصوب المنفصل ، لما بين الجرّ والنصب من الأُخوَّة ، كما في باب المثنى وجمعي التصحيح وباب مالا ينصرف .

---

(١) في ط : في عمد .

(٢) ساقط من ص .

(٣) يقصد ضمير الفصل ، انظر ط ٢/٢٣ – ٢٧ .

وقال النحاةُ : إنّ المنفصل في نحو ضربتك أنت تأكيد ، وفي ضربتك إياك بدل[1] .

وهذا عجيب ، فإن المعنيين واحد ، وهو تكرير الأول بمعناه ، فيجب أن يكون كلاهما تأكيدًا لاتحاد المعنيين ، والفرق بين البدل والتأكيد معنوي ، كما يظهر في حد كل منهما .

وقال الزمخشري في مررت بك بك : إنَّ الثاني بدل[2] .

وهذا أعجب من الأول ، إذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى ، فهو تأكيدٌ لا بدلٌ ، وهذا مثلُ قوله : في باب المنادى : إنَّ الثاني في يازيدُ زيدُ بدل[3] ، وجميع ذلك تأكيد لفظي .

(بلى)[4] يمكن في بدل البعض والاشتمال إبدالُ الضمير المنصوب من المنصوب ، نحو (ثُلُثُ)[5] الرغيفين أكلتهما إياه ، وعلمُ الزيدين استحسنتهما إياه – كما يجيء في باب البدل[6] – .

ولا يجوز – إذن – تخالف البدلَ والمبدلَ منه ، فلا تقول : أكلتهما هو ، كما جاز لك (ذلك)[7] في التأكيد ، لأن المقصود في البدل هو الثاني ، فكأنه باشره الناصب ، فلا يجيء مرفوعا ، (ألا ترى أنك تقول في باب النداء : يا زيدُ أخُ فتجعلَه كالنداء المستقل)[8] .

هذا كله في غير المستقل ، وأما المستقل فتكرره بلا فصل ، نحو جاءني زيد زيد قال[9] :

---

(١) انظر مثلا الكتاب ٣٩٣/١ ، والمقتضب ٢٩٦/٤ ، والمفصل وشرح ابن يعيش ٦٩/٣ – ٧٠ ، وشرح ابن يعيش ٤٣/٣ ، واختار ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ٤٥٣/١ ، أن يكون مثلُ ذلك توكيدا لا بدلا .

(٢) المفصل بشرح ابن يعيش ٦٩/٣ .

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٢/٢ .

(٤) في ت وط : بل .

(٥) في ط : ثلاث .

(٦) صفحة ١٠٨٤ .

(٧) ساقطة من ط .

(٨) تكملة من ط .

(٩) لم أهتد إلى قائله .

٣٥٩ – فأين إلى أين النجاءُ ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون احبِسِ احبِسِ[1]

وقال[2] في الحرف المستقل :

٣٦٠ – لا لا أبوحُ بحُبِّ بثنةَ إنها أخذتْ عليَّ مواثِقًا وعُهُودا[3]

أو مع فصل كقوله[4] :

٣٦١ – تراكها من إبلٍ تراكها[5]

قال تعالى : ﴿ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾[6] .

ويحسنُ التكرير إذا ذكرت ما يطلُب شيئين أولُهما له ذيل ، فتكرر المقتضِي بعد تمام

---

(١) البيت في الأمالي الشجرية ٢٤٣/١ ، وفي شرح ابن عقيل ٢١٤/٣ ، وفي العيني ٩/٣ ، وفي الهمع ١١١/٢ ، وفي الدرر ١٤٥/٢ ، وفي الخزانة ١٥٨/٥ .

اللغة : النجاءُ : الهرب والمفر ، ويروى في بعض المراجع النجاة ، احبس : امنَع .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أن توكيد المستقل يجوز تكريره بلا فصل .

(٢) قائله جميل بن معمر وقد مرت ترجمته صفحة ٢٧٨ .

(٣) البيت في ديوانه ٧٩ ، وفي العيني ١١٤/٤ ، وفي الهمع ١٢٥/٢ ، وفي الدرر ١٥٩/٢ ، وفي التصريح ١٢٩/٢ ، وفي الخزانة ١٥٩/٥ .

اللغة : أبوح أفشي وأعلن ، بثنة أراد محبوبتَه بثينة .

الشاهد : استشهد به الرضي على جواز تكرير المستقل للتوكيد بلا فاصل بينهما ، كما في قوله : لا لا .

(٤) قائله طفيل بن يزيد الحارثي ، شاعر فارسٌ جاهلي ، قاله حين أغارت كندةُ على نَعَمِه فلحقهم وهو يقوله ، فحمل على فحل الإبل فعقره فاستدارت النعم حوله ولحقت به بنو الحارث بن كعب ، فاستنقذوا ماله وهَزَمت كندةَ (الخزانة ١٦٢/٥ – ١٦٣) .

(٥) البيت في الكتاب ١٢٣/١ ، وفي المقتضب ٢٦٩/٣ ، وفي المخصص ٦٣/١٧ ، وفي المذكر والمؤنث للأنباري ٦٠٠ ، وفي ما بنته العرب على فعال ٨٣ ، وفي الأمالي الشجرية ١١١/٢ ، وفي الإنصاف ٥٣٧ ، وفي ابن يعيش ٥٠/٤ ، وفي الخزانة ٣٥٤/١ .

اللغة : تراكها : اسم فعل أمر بمعنى اتركها ، ويروى دراكها ومعناه أدركها .

وينشدون بعده : أما ترى الموت لدى أرباعِها .

ويروى :

مناعها من إبل مناعها أما ترى الموت لدى أرباعها

ويروى : لدى أوْراكِها .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على جواز توكيد المستقل بتكريره مع فاصل بين المؤكَّد والمؤكِّد . فقد فصل بينهما بقوله : من إبل .

(٦) جزء من الآية السابعة والثلاثين من سورة يوسف ، وهو أيضا جزء من الآية السابعة من سورة فصلت .

ذيل الأول نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ﴾[1] بالتاء ﴿ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَالَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ ﴾[1] بالتاء أيضا ﴿ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ﴾[1] فإنه طال المفعولُ الأول بصلته .

(ثم)[2] التأكيدُ اللفظي على ضربين ؛ لأنك إما أن تعيدَ لفظ الأول بعينه نحو جاءني زيد زيد ، وجاءني جاءني زيد ، أو تقويه بموازِنه مع اتفاقهما في الحرف (الأخير)[3] ويسمى إتباعًا ، وهو على ثلاثة أضرب :

لأنه إما أن يكون للثاني معنى ظاهرٌ ، نحو هنيئا مريئا[4] ، وهو سَرٌّ بَرٌّ[5] ، أو لا يكون له معنى أصلا بل ضُمَّ إلى الأول لتزيين الكلام لفظا أو تقويته معنى – وإن لم يكن له في حال (الإفراد)[6] معنى – نحو قولك : حَسَنٌ بَسَنٌ قَسَنٌ[7] ، أو يكون له معنى متكلَّفٌ غيرُ ظاهر ، نحو خبيثٌ نبيثٌ[8] ، من نبثت الشرَّ أي استخرجته .

وقولهم : أكتعون أبصعون (أبتعون)[9] قيل من القسم الثاني – أي لا معنى لها مفردةً – وقيل من الثالث : مشتقٌّ من حول كتيع أي تام ، ومن تبصَّع العرقُ أي سال ،

---

(١) آل عمران ١٨٨ والآية بتمامها ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) ساقطة من ص وط .

(٤) في اللسان ١٤٩/١ : طعام مريء هنيء : حميد المغبة بين المَرْأة على مثال تمرة .

(٥) في الإتباع لأبي الطيب ٢٢ : ويقال : إنه لسرٌّ بَرٌّ ، وسار بار ، وإنهم لسارون بارون وسرُّون برون . قال الشاعر :

إخوةٌ ما علِمتَ سرُّونَ برو ... نَ فإن غبتَ فالذئابُ الجِياعُ

(٦) في ط : الأفرد .

(٧) في ت وط : قسن ، وفي ص : نسن ، والكلمة الأخيرة ساقطة من جـ ، وعند الرجوع إلى كتاب الإتباع لأبي الطيب اللغوي وجدت أن الصحيح قسن ، بالقاف إذ قال صفحة ٧١ : باب الإتباع الذي أوله القاف : يقال : إن لحسن بسن قسن ، وإنه لبَيِّنُ الحسن والبسانة والقَسَانة .

قال محققه هامش ٢ : ولم يذكر محمد بن مُكَرَّم البسانة والقسانة في اللسان ولا ذكر في القاموس وتاجه .

أقول : معنى حسن بين ، أما بسن ففي اللسان ١٧٩/١٦ : وحسن بسن إتباع ، ابن الأعرابي : أبسن الرجل إذا حَسُنت سَحْنتُه . أما قسن فقد قال في اللسان ٢٢١/١٧ : قسن إتباع لحسن بسن .

(٨) في اللسان ١٥/٣ : خبيث نبيث : ينبث شره أي يستخرجه .

(٩) ساقطة من ط .

أو من بصع أي رَوَى ، ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مغْرِزه .

(وعلى الوجهين يمكن أن يحمَل ما قال ابنُ برهان : إن)[1] هذه الألفاظ تأكيدٌ لأجمعون لا للمؤكَّد الأول[2] . فكأنه جعلَها من القسم الثاني أو من الثالث ؛ لأنها بالنسبة إلى « أجمعون » كحسن بسن ، أو كخبيث نبيث .

وباب الإتباع بعضُه مبنيٌّ كحيصَ بيصَ[3] ، وحيثَ بيثَ[4] – كما يجيء في المركب[5] – .

ويجب أن يراعى تجانسُ اللفظين في باب الإتباع ما يمكن ، فلذا قلبوا واو بَوْص ياء ، وأصله حيص بَوْص[6] .

وقد يكون مع التأكيد اللفظي عاطف ، نحو والله ثم والله ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ ﴾[7] بعد قوله : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ﴾[7] بخلاف التأكيد المعنوي فإنه لا يعطف بعضُ ألفاظه على بعض ، ولا تقطع ، كما جاز العطف والقطع في الوصف ، فلا يقال : جاءني القوم كلُّهم وأجمعون ، ولا جاءني القوم كلُّهم أجمعين ؛ لأنه إنما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوفِ مستقلا بنفسه ، مستغنيا عما تقدم عليه ، وجاز القطعُ فيه تنبيها على المدح أو الذم أو الترحم الذي فيه ، وألفاظُ التأكيد ليست مستقلة مستغنيةً عما تقدم عليها ، فيعطَفُ بعضها على بعض ، ولا فيها معنى المدح والذم

---

(١) في ت وجـ وص : قال ابن برهان .

(٢) في شرح اللمع لابن برهان ٢٢٧ : فإذا قلت : مررت بهم كلِّهم أجمعين ، فإن أجمعين تأكيدٌ لكلهم دون الاسم الأول : وكلهم تأكيد للأول .

(٣) في اللسان ٢٧٤/٨ : يقال : وقعوا في حَيصَ بَيصَ وحِيصَ بِيصَ وحِيصٍ بِيصٍ وحَيصِ بَيصِ – مبني على الكسر – أي شدة ، وقيل أي في اختلاط من أمر ولا مخرج لهم ولا محيص منه .

(٤) في التاج ٦٠٤/١ : وقولهم : تركهم حاثِ باثِ مكسورتين ، وجيء به من حوثِ بوثِ أي من حيث كان ولم يكن ، وينونان فيقال : تركهم حوثًا بوثًا ، وعن ابن الأعرابي يقال : حاثِ باثِ وحيثَ بيثَ أي فرَّقهم وبدّدهم ، وهذا من مركبات الأحوال .

(٥) ط ٩١/٢ – ٩٢ .

(٦) لكل من بيص وبوص في المعاجم مادةٌ مستقلة ، فليست بيص منقلبةً عن بوص – والله أعلم .

(٧) من الآية ١٨٨ من سورة آل عمران وقد تقدمت صفحة ١٠٦٠ .

والترحم فتقطع ، (فلو)[1] عطفت أو قطعت لكان كعطفِ الشيء على نفسه ، وقطعِ الشيء عن نفسه .

وأما جوازُ العطف في بعض التأكيد اللفظي بالفاء ، أو ثم قَلمَا يجيء في حروف العطف[2] .

وقد يفيدُ بعضُ الأبدال معنى ألفاظ الشمول ، فيجري مجرى التأكيد ، وذلك قولهم : ضُرِبَ زيدٌ ظهرُه وبطنُه ، أو يدُه ، ورجلُه ، وهو بدل البعض من الكل في الأصل ، ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معًا معنَى كلِّه ، فيجوز أن يكون ارتفاعُها على البدل وعلى التأكيد .

وكذا قولهم : مُطِرْنَا سهلُنا وجبلنا ومطرنا (زرعُنا وضرعُنا)[3] والمراد بالضرع المواشي ، ومطر قومك ليلُهم ونهارُهم ، هذه الثلاثة في الأصل بدلُ الاشتمال ، فجرت مَجرى التأكيد ؛ لأن المعنى مطرت أماكنُنا كلها ، ومطرت أموالُنا كلها ، ومطرت أوقاتُهم كلها – على حذف المضاف من متبوعاتها – .

فيجوز أن يكون ارتفاعُها على التأكيد ، ولجريها مجرى (أجمعون)[4] جاز حذفُ الضمير منها .

ولا يطرد ذلك في بدل البعض وبدل الاشتمال ، فقيل ضرب زيدٌ الظهرُ والبطنُ ، وضرب عمرٌو اليدُ والرجلُ ، ومطرنا السهلُ والجبلُ ، ومطرنا الزرعُ والضرعُ ، ومطر قومك الليلُ والنهارُ .

---

(١) في ط : وفلو .

(٢) قال في ط ٣٦٧/٢ : وقد تكون ثم والفاء أيضا لمجرد التدرج في الارتقاء ، إن لم يكن الثاني مترتبا في الذكر على الأول ، وذلك إذا تكرر الأول بلفظه نحو : بالله وفالله ، ووالله ثم والله ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ وقوله : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ .

أقول : لم أجد لهذه الإحالة أنسبَ مما نقلته آنفا في باب حروف العطف .

(٣) في ت : الزرع والضرع .

(٤) في ت، وص : أجمع .

وقولنا : مطرت أوقاتهم (كقولك)[1] (صيد يومان)[2] (على)[3] إسناد الفعل المبني للمفعول إلى الزمان .

وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبًا نحو ضرب زيدٌ ظهرَه وبطنَه ، إما على أنه مفعولٌ ثانٍ ، أي على ظهره وبطنه ، كقوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾[4] (أي من قومه)[5] أو على الظرف – أي في ظهرِه وبطنِه – نحو دخلت البيتَ ، ومشيت الشامَ ، وعلى الوجهين لا يقاس عليه ، فلا يقال : ضرب زيد (اليدَ والرجلَ)[6] .

وتقول : مطرتهم السماءُ ظهرًا وبطنًا ، نُصِبَ على الظرف أو المفعول الثاني أو البدل .

وكذا تقول : مطرنا السهلَ والجبلَ بالنصب على الظرف شاذا .

قال الخليل : يقال أيضا مطرنا الزرعَ والضرعَ[7] ، وانتصابه على أنه ظرف أو مفعولٌ ثان ، وتقول : مطر قومك الليلَ والنهارَ على الظرف .

(وهذا جميع ألفاظ التأكيد)[8] .

قوله : فالأولان .

يعني « نفسُه وعينُه » .

قوله : يعمان .

أي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث ، فللواحد المؤنث

---

(١) في ط : كقوله .

(٢) في ص : صيد عليه يومان .

(٣) في ط : على أن ، والأحسن ما أثبته .

(٤) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .

(٥) ساقطة من جـ وص .

(٦) في ط : الرجل واليد .

(٧) في الكتاب ٧٩/١ : وزعم الخليل رحمه الله أنهم يقولون : مطرنا الزرعَ والضرعَ ، وإن شئت رفعتَ على البدل ، وعلى أن تصيرَه بمنزلة أجمعين تأكيدا .

(٨) تكملة من ط .

تغييرُ الضمير فقط ، تقول (في نفسه)[1] وعينه : نفسها وعينها ، وتغيير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر ، والمؤنث ، ومجموعها ، نحو الرجلان والمرأتان أنفسُهما وأعينُهما – وقد يقال : نفساهما وعيناهما على ما حكى ابنُ كيسانَ عن بعض العرب[2] ، والأولُ أولى ؛ لأن نحو قلوبكما أولى من قلباكما – كما يجيء في باب المثنى[3] – وتقول : الرجالُ أنفسهم وأعينهم ، والنسوة أنفسهن وأعينهن .

قوله : والثاني .

يعني كلا لمُثَنَّى المذكر ، وكلتا لمثنى المؤنث ، تقول : كلانا وكلتاكما وكلتاهما .

قوله : والباقي .

أي كله وأجمع إلى أبصع لغير المثنى ، أي للمفردين والجمعين ، باختلاف الضمير فقط في (كله)[4] نحو كله وكلهم وكلهن ، وكذا جميعهم – وإن لم يذكره المصنفُ – .

وباختلاف الصيغ في البواقي ، يعني في أجمع وما بعده ، تقول للواحد المذكر أجمعُ ، أكتع ، أبتع ، أبصع ، وللواحدة جمعاء ، كتعاء ، بتعاء ، بصعاء ، ولجمع المذكر العاقل أجمعون ، أكتعون ، أبتعون ، أبصعون ، ولجمع المؤنث ، جُمَع كتع ، بتع ، بصع – عاقلًا كان أو غيره – .

ويجوز لك إجراءُ ما للواحدة – أعني جمعاءَ وأخواتِها – على كل جمع إلا جمع سلامة المذكر ؛ لأنه لا يؤنث – كما يجيء – فتقول بالرجال أو بالنسوة أو بالقصور أو بالزينبات أو بالدور كلها جمعاءَ ، كتعاءَ ، بتعاء ، بصعاءَ ، لتأويلك لها كلها بالجماعة .

ويجوز لك – أيضا – إجراءُ جميع الجموع إلا جمع المذكر السالم مُجرى جمع المؤنث نحو بالقصور أو بالدور كلّهن جُمَعَ ، كتع ، بتع ، بصع ، كما تقول : بالنسوة أو بالزينبات كلّهن جُمعَ كُتَعَ .

---

(١) ساقطتان من ط .

(٢) نسب الجواز في الهمع ١٢٢/٢ إلى ابن مالك ، وهذا الرأي في شرح ألفية ابن مالك لابنه ١٩٦ .

(٣) ط ١٧٦/٢ .

(٤) تكملة من ص وط .

(وجوز الأندلسيُّ في جمع المذكر العاقل – إذا كان مكسَّرًا – أن تقول : بالرجال كلِّهن جُمَعَ كتع)[1] على تأويل الجماعات[2] مستشهدا بقول جرير[3] :

٣٦٢ – أقبلن من ثهلانَ أو وادي خِيَمْ على قِلاصٍ مثلِ خِيطانِ السَّلَـمْ[4]

ومنه قولهم : الخوارج : جمع خارجة ، أي فرقةٍ خارجة ، وقوله تعالى : ﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ﴾[5] أي الطوائف الصافات . وليس بشيء ؛ لأن ذلك إنما جاز في نحو الخوارج (والصافات)[6] لكون واحدِها مؤنثَ اللفظ – كما ذكرنا – .

وقد أجاز الكوفيون[7] والأخفش[8] لمثنى المذكر أجمعان ، أكتعان ، أبصعان ، أبتعان ، ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان . وهو غيرُ مسموع .

قوله : ولا يؤكَّد بكل وأجمعَ إلا ذو أجزاء يصح افتراقُها حِسًّا أو حكما ، نحو أكرمت القومَ كلَّهم ، واشتريت العبدَ كلَّه ، بخلاف جاء زيدٌ كلُّه .

يعني بالذي يصح افتراقُ أجزائه حسا نحو القوم والرجال ، فإن له (أفرادًا)[9]

---

(١) ساقط من ص ، ورأي الأندلسي هذا في المباحث الكاملية ٢/ ٣٩٤ قال : هل يقال جاءني الرجال كلهن إلى بتع ؟ فيجري على جماعة المذكر ما يجري على جماعة المؤنث ، ينبغي أن يجوز على تأويل الجماعات .

(٢) لقد أجاز الرضي قبل قليل ذلك فقال : ويجوز لك أيضا إجراء جميع الجموع إلا جمع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث .. ثم قال وجوز الأندلسي في جمع المذكر العاقل إذا كان مكسرا . ولم يتضح لي أي فرق بين الإجازتين .

(٣) تقدمت ترجمته صفحة ٨٢٦ .

(٤) البيت في ديوانه ٥١٢ وفيه أقبلن من جنبي فِتاخٍ وأضم وفي الكامل ١٢٢/٢ وفي الخزانة ١٦٣/٥ ... ثهلان : جبل باليمن ، خيم : جبل يناوح ثهلان من طرفه الأقصى . قلاص : جمع قلوص وهي الناقة الشابة ، خيطان : جمع خوط وهو الغصن .

الشاهد : أنشده الرضي على أن الأندلسي استشهد به على جواز أن يقال في جمع المذكر العاقل المكسر : الرجال كلهن ، فإن قوله : أقبلن ، تعود النون فيه على الرجال أو الرَّكْب ويؤيد هذا قوله بعدَه : حتى أنخناها على باب الحكم . الخزانة ١٦٣/٥) .

(٥) الصافات ١ .

(٦) في ت : والصافات صفا ، والأحسن ما أثبته .

(٧) نسبه إليهم ابنُ مالك في التسهيل ١٦٥ ، وفي شرح الكافية الشافية ١١٧٨ ونسبه البطليوسي في إصلاح الخلل ٩٦ إلى الكسائي .

(٨) انظر شرح التصريح ١٢٤/٢ ونقل عن ابن خروف أن من منع تثنيتَهما فقد تكلف وادعى مالا دليل عليه ، قال : وهذا الخلاف جار فيما وازنَهُما نحو أكتع ، وكتعاء .

(٩) في ط : أفراد ، والصواب ما أثبته ، ولعله خطأ طباعي .

يتميزَ – في الحس – بعضُها عن بعض ، وبالذي يصح افتراق أجزائه حكما مفردًا متصلَ الأجزاء كالعبد والدار وزيد ، فإنه يفترق أجزاؤه حكما ، بالنسبة إلى بعض الأفعال كالشَّرِي والبيع ، فيجوز – إذن – توكيده بالكلّ ، نحو اشتريت العبد كله ، فإنه يصحُّ شراء بعضه دون الباقي ، ولا يفترق أجزاؤه حكما بالنسبة إلى بعضها ، كالمجيء والذهاب (فلا يجوز إذن توكيدُه بالكل)[1] فلا تقول : جاءني العبد كله ، وذهب زيد (كله)[2] ، فإن أجزاءَ العبد لا تفترق بالنسبة إلى المجيء بأن يجيء بعضٌ ولا يجيء الباقي .

فعلى هذا القياس لا يقال : اختصم الزيدان كلاهما ؛ لأن « الزيدان » لا يصح افتراقُهما بالنظر إلى الاختصام ، إذ هو لا يكون إلا بين اثنينِ أو أكثرَ ، فلا يصح أن يقال : اختصم زيدٌ وحدَه .

وأجاز الأخفشُ : اختصم الزيدان كلاهما[3] .

وهو مردودٌ بما ذكرنا وبعدم السماع .

وقد كان يحتمِلُ نحوُ اشتريت العبدين واشتريت العبيدَ من افتراق الأجزاء حكما ما احتمل المفردُ – أعني نحو اشتريت العبد كله – لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بتأكيدٍ ، إذ لو قلت : اشتريت العبيد كلهم لرفعِ احتمالِ افتراق الأجزاء حكما لاشتبه برفع احتمال افتراقِ الأجزاء حسا ، والاحتمالُ الثاني أظهر ؛ لكون الافتراق الثاني أشهر ، فيسبق الفهمُ إليه ، فلا يحصل المقصود .

فإذا أردت رفع أول الاحتمالين قلت : اشتريت جميع أجزاءِ العَبدَين (وجميع أجزاء العبيد)[4] .

---

(١) ساقط من ص وط .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) لم أجد فيما بين يدي من نسب ذلك إلى الأخفش ، بل المنسوب إليه عكسُه ، وانظر المقتضب ٢٤٢/٣ – ٢٤٣ ، والتسهيل ١٦٤ ، والتصريح ١٢٣/٢ ، وجعل صاحب الهمع الجوازَ مذهبَ الجُمهور . انظر ١٢٣/٢ ، وانظر حاشية الصبان ٧٥/٣ . ومنعه ابنُ عصفور في المقرب ٢٤٠/١ .

(٤) ساقط من ص .

وإذا كان الاسم نكرةً لم يؤكَّد ، إذْ التأكيدُ – كما ذكرنا[1] – لرفع الاحتمال عن أصل نسبةِ الفعل إلى المتبوع ، أو عن عموم نسبته لأفراد المتبوع ، ورفعُ الاحتمال عن الذات المنكّر ، وأنه أي شيء هو أولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفةِ ذاته ، أي الاحتمال في النسبة ، فوصفُ النكرة لتتميز عن غيرها أولى من تأكيدِها .

ويستثنى من الحكم المذكور – أعني (منعَ)[2] تأكيد النكرات – شيءٌ واحد ، وهو جواز تأكيدها إذا كانت النكرةُ حكمًا لا محكوما عليه كقوله ﷺ : « فنكاحُهَا باطِلٌ باطلٌ باطلٌ »[3] ومثله قوله تعالى : ﴿ دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾[4] فهو مثل ضَرَبَ ضَرَبَ زيدٌ .

وأما تكرير المنكَّر في نحو قولك : قرأت الكتاب سورةً سورةً ، وقوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾[5] فليس في الحقيقة تأكيدا ، إذ ليس الثاني لتقرير ما سبق ، بل هو لتكرير المعنى ؛ لأن الثانيَ غيرُ الأول معنى ، والمعنى جميعَ السور ، وصفوفا مختلفة .

وقد أجاز الكوفيون تأكيدَ المنكَّر إذا كان معلوم المقدار مؤقتا كدرهم ، ودينار ، ويوم ، وليلة ، وشهر ، بكل وأخواته ، لا بالنفس والعين[6] .

وليس ما ذهبوا إليه ببعيد ، لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت .

فعلى هذا لا يشترط تطابقُ التأكيدِ والمؤكَّد تعريفا ، وتنكيرا عندهم[7] خلافا للبصريين .

وأما نحو رجل ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار ، فلا خلاف في امتناع تأكيده .

---

(١) صفحة ١٠٥٠ وما بعدها .

(٢) في ط : مع .

(٣) سبق تخريجه صفحة ١٠٥٠ .

(٤) الفجر ٢١ قال تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ .

(٥) الفجر ٢٢ .

(٦) المسألة الثالثة والستون من الإنصاف صفحة ٤٥١ – ٤٥٦ ، وانظر التسهيل ١٦٥ ، وشرح ابن يعيش ٣/٤٤ ، ٤٥ .

(٧) يعني عند الكوفيين ، وانظر رأي البصريين والاحتجاج له في الإنصاف ٤٥٥ .

واستشهد الكوفيةُ لجواز ذلك بقوله[1] :

٣٦٣ - ياليتَنِي كنت صَبِيًّا مرضَعا تحملُني الذلفاءُ حولًا أجمعا[2]

وقول الآخر :

قد صرتِ البكرةُ يومًا أجمعَا[3] (٢٥)

وأما قوله[4] :

٣٦٤ - أولاك بنو خيرٍ وشرٌّ كلَيهما جميعا ومعروفٌ ألمَّ ومنكَر[5]

فحَمْلُ كليهما على البدل عند أهل المِصرين أولى ؛ لأن خير وشر ليسا بمؤقَّتَين .

ويجوز مجيءُ كليهما غيرَ تأكيد ، إذا كان تابعا (لما ليس بتأكيد)[6] كقوله تعالى : ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾[7] فإنه عطف على أحدهما ، وليس (لفظ)[8] أحدهما تأكيدا ، والمعطوف في حكم المعطوف عليه ، وفي قراءة[9] (إمَّا يَبْلُغَانِ)[7] هو بدل ، لكونه معطوفا على البدل .

---

(١) البيت مجهول لا يعرف قائله (الإنصاف ٤٥٦) .

(٢) هذا البيت في العقد الفريد ٣/٤٦٠ ، وفي المقرب ١/٢٤٠ ، وفي الهمع ٢/١٢٣ ، ١٢٤ ، وفي الدرر ٢/١٥٦ ، ١٥٧ ، وفي الخزانة ٥/١٦٨ .

اللغة : الذلفاء : يحتمل أنه اسم امرأة ، ويحتمل أنه مؤنث أذلف من الذَّلَف وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة .

روي البيت في النسخ التي بين يدي : « أجمعا » ولكنه في بعض المراجع يروى أكتع ، والأكتع التام .

الشاهد : استدل به الكوفيون على جواز توكيد النكرة المؤقَّتة المعلومةِ المقدار.

قال البغدادي ٥/١٦٨ : وفيه شاهد آخر ، وهو التأكيد بأكتعَ غيرَ مسبوق بأجمع .

(٣) سبق تخريجه صفحة ١٢٣ والشاهد هنا هو الشاهد هناك .

(٤) قائله مسافِع بن حذيفةَ العبسي ، وهو شاعر فارس من شعراء الجاهلية (الخزانة ٥/١٧٣) .

(٥) البيت في شرح الكافية الشافية ١١٧٦ ، وفي الخزانة ٥/١٧١ ، وفي الحماسة بتحقيق العسيلان ١/٤٩٢ .

اللغة : أولاك : لغة في أولئك ، بنو خير وشر : ملازمون لفعل الخير والشر مع الأصدقاء والأعداء ، ألم : نزل وعرض .

الشاهد قوله : كليهما فإن حملَه على البدل عند البصريين والكوفيين أولى من التوكيد ؛ لأن خيرا وشرا ليسا بمؤقَّتين .

ووجَّهَه ابنُ مالك في شرحه للكافية الشافية ١١٧٦ بأنه محمول على نية الألف واللام في خير وشر .

(٦) تكملة من ص وط .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ الإسراء ٢٣ .

(٨) في ت : لفظة .

(٩) قرأ حمزة والكسائي وخلف (يبلغَان) بألف مطولة بعد الغين وكسر نون التثنية . وقرأ الباقون =

وقد يحذف المؤكَّد ، وأكثر ذلك في الصلة ، كقولك : جاءني الذي ضربتُ نفسَه ، أي ضربته نفسَه ، وبعدها الصفةُ نحو جاءني قوم ضربتُ كلَّهم أجمعين ، وبعدها خبر المبتدأ نحو القبيلة أعطيت كلَّهم أجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدأ[1] من كون حذف الضمير من الصلة أولى منه من الصفة (وخبر المبتدأ)[2] ومن الصفة أولى منه في خبر المبتدأ .

وبعضُهم مَنَعَ من حذف المؤكَّد[3] ؛ لأن الحذف للاختصار والتأكيد للتطويل ، فتنافيا .

وقال هشام : إذا عطفتَ على شيءٍ لم تحتج إلى تأكيده[4] .

ولعله نظر إلى أن العطف عليه دالٌّ على أنك لم تغلَط فيه .

والأولى الجوازُ ، نحو ضَرَبَ زيدٌ زيدٌ وعمرو ؛ لأنك ربما تجوزت في نسبة الضرب إلى زيد ، أو ربما غلطت في ذكر زيد ، وأردت ضرب بكرٍ ، وعطفت بناء على أن المذكورَ بكرٌ .

قوله : وإذا أُكِّد المرفوع المتصل بالنفس والعين أُكِّد بمنفصل نحو ضربت أنت نفسَك .

قد مضى شرحه في باب العطف[5] .

= بغير ألف وفتح النون على التوكيد (النشر ٣/١٥٠ - ١٥١) .

(١) صفحة ٢٧٢ .

(٢) في ط : وكونه .

(٣) نسبه ابن جني في الخصائص ٢/٣٧٨ إلى الأخفش وقال : إنه لم يُجزْ توكيد الهاء المحذوفة من الصلة ، نحو الذي ضربت نفسَه زيد . وقال ابن مالك في التسهيل ١٦٥ : ولا يحذف المؤكَّد ويقام المؤكِّد مُقامه على الأصح . وقال ابن عقيل في شرح التسهيل (المساعد) ٢/٣٩٢ إنه مذهب الأخفش والفارسي وثعلب وغيرهم ونسبه ابنُ هشام في المغني إليهم ثم قال صفحة ٧٩٣ : إن هؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضا فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسُهما كيف ينطق بالتوكيد ، فأجابه بأنه يرفع بمقديرهما صاحباي أنفسهما وينصب بتقدير أعنيهما أنفسَهما .

(٤) لم أر أحدا نسبه إليه قبل الرضي ، وانظر حاشية ياسين ١/١٢١ فقد نسبه إليه أيضا .

(٥) صفحة ١٠٢٦ وما بعدها .

قوله : وأكتع وأخواه أتباعٌ لأجمعَ ، ولا تتقدم ، وذكرُها دونه ضعيفٌ)[1] .

اعلم أنك لو أردتَ الجمعَ بين ألفاظ التأكيد المعنويّ قدمتَ النفس ثم العين ، ثم الكلَّ ، ثم أجمعين ، ثم أخواتِه من أكتعِين إلى أبتعين .

(أما تقديم النفس على الكل ؛ فلأنَّ الإحاطةَ صفةٌ للنفس ومعنًى فيها ، فتقديم النفس على صفتها أولى)[2] .

وأما تقديم النفس على العين ؛ فلأن النفسَ لفظٌ موضوع لماهيتها حقيقةً ، ولفظ العين مستعارٌ لها مجازا من الجارحة المخصوصة ، كالوجه في قوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾[3] أي ذاتَه[4] .

وأما تقديم الكل على أجمع فلكونه جامدا ، وإتباع المشتق للجامد أولى ، ولاسيما (إذا كان المشتقُّ على وزن الصفةِ ، وهو أفعلُ ، وأيضا)[5] (فإن)[6] كُلًّا قد يقع مبتدأ دون أجمع ، فإنه لا يقع إلا تأكيدا .

وأما تقديم أجمع على أخواته فلكونه أدلَّ على معنى الجمعية المرادةِ من جميعِها .

وأما تقديم أكتع – في الصحيح – على أخويه فلكونه أظهرَ في إفادة معنى الجمع منهما ؛ لأنه من قولهم : حول كتيع ، أي تامٌّ ، (وهذا)[7] المعنى خافٍ فيهما .

وإن لم تقصد الجمعَ بين هذه الألفاظ فلك الاقتصارُ على أيِّها شئت ، ومن النفس إلى أجمع لا يلزم أن يكون الأخيرُ تابعا للمقدَّم ، بل لك أن تذكر العينَ من دون النفس ، (والكل من دون العين)[8] وأجمع ومتصرفاته وأخواته من دون كلّ .

---

(١) ساقط من ص .

(٢) في ط : أما تقديم النفس والعين على الكل .. إلخ ، ثم علل للنفس و لم يعلل للعين .

(٣) من الآية ٨٨ سورة القصص .

(٤) تفسير الوجه بالذات من تأويلات المعتزلة ، انظر الكشاف ١٩٤/٣ ، والفتاوى لابن تيمية ٩٨/٥ .

(٥) ساقط من ص .

(٦) في ط : أن .

(٧) في ط : هذا .

(٨) ساقط من ص وط .

وأما أكتع وأخواته فالبصريُّون – على ما حكى الأندلسيُّ عنهم[1] – جعلوا النهايةَ أبصعَ ومتصرفاتِه ، ولم يذكروا أبتعَ ومتصرفاتِه . قال : وهذا يدل على قِلَّتِهِ[1] .

والبغداديةُ جعلوا النهايةَ أبتعَ وأخواتِه فقالوا : أجمع ، أكتع ، أبصع ، أبتع[2] .

وكذا ذكر الجُزولي[3] .

والزمخشريُّ قدم أبتعَ على أبصع[4] ، وتبعه المصنفُ[5] ، ولا أدري ما صحتُه .

والمشهور أبصعُ بالصاد المهملة ، وقيل بالضاد المعجمة .

والمشهور أنك إذا أردتَ ذكر أخواتِ أجمعَ وجب الابتداءُ بأجمع ، ثم تجيء بأخواته على هذا الترتيب : أجمعَ ، أكتعَ ، أبصعَ ، أبتعَ .

ولا خلاف أنه لا يجوز تأخيرُ أجمعَ عن إحدى أخواته .

وقال ابنُ كيسان : تبدأ (بأيّهن)[6] شئتَ بعد أجمع[7] .

والقول الثالث : أنه يجوز حذفُ أجمعَ مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية[8] .

والقول الرابع : جواز حذف أجمع ، مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض ، وسُمِع جاءني القوم أكتعون ، وسمع أيضا أجمع أبصع ، وجُمَع بصع ، وأيضا جمع بتع ، وأيضا جُمَع بصع بتع[9] .

---

(١) نقل هذا الكلام الأندلسي في المباحث الكاملية ٢/٣٩٢ – ٣٩٣ عن الشلوبين ، وكان يتحدث عن أبتع ، وقال في آخر الكلام : إلا أن البصريين بجملتهم لا يحفظونه فدل على قلته وأن النهاية عند غيره : أبصع .

(٢) ونقله الأندلسي عن الشلوبين في المباحث الكاملية ٢/٣٩٢ .

(٣) في المقدمة الجزولية ق ٥ : وللواحد المذكر منها : كلُّه إلى أبتع .

أقول : ذكر الأندلسيُّ أن الذي بينهما : أجمع ، أكتع ، أبصع (المباحث الكاملية ٢/٣٩٠) .

(٤) في المفصل بشرح ابن يعيش ٣/٤٦ وأكتعون ، وأبتعون ، وأبصعون إتباعاتٌ ، لأجمعون .. إلخ .

(٥) عند ذكره لها في متن الكافية بعد أبتع ، قبل أبصع انظر صفحة ١٠٥٥ .

وفي إيضاحه للمفصل ١/٤٣٧ : وتقول أجمع ، أكتع ، أبصع ، جمعاء ، كتعاء ، بتعاء ، بصعاء ، أجمعون ، أكتعون ، أبتعون ، أبصعون ، جُمَع كتع ، بتع ، بصع .

(٦) في ط : بأيتهن .

(٧) نسبه إليه الزمخشري وابنُ يعيش في المفصل بشرح ابن يعيش ٣/٤٦ .

(٨)و(٩) انظر المفصل وشرحه لابن يعيش ٣/٤٦ ، دون نسبة فيهما أيضا ، وطُمِسَ في ص من قوله : وإن لم تقصد الجمع في الصفحة السابقة إلى قوله : الثلاثة الباقية .

ولا خلاف أنك إذا أردت ذكرَ ، النفس والعين والكل وأجمع معًا وجب الترتيبُ المذكور .

قال ابن بَرهان : إذا قلت : جاءني القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون ، فكلُّهم تأكيدٌ للقوم ، وأجمعون تأكيدٌ لكلهم ، وكذا البواقي كلُّ واحد تأكيدٌ لما قبله[1] .

وقال غيره : (الصحيح)[2] أن كلها تأكيدٌ للمؤكَّد الأول كالصفات المتتالية[3] .

(وقال)[4] المبردُ والزجّاجُ : في قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[5] إنّ كلهم دالٌّ على الإحاطة ، وأجمعون دالٌّ على أن السجود منهم في حالة واحدة[6] .

وليس بشيء ، لأنك إذا قلت : جاءني القوم أجمعون فمعناه الشمول والإحاطةُ اتفاقا منهم ، لا اجتماعُهم في وقت واحد ، فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم ، وكأنهما كَرِها ترادفَ لفظين بمعنى واحد ، وأيُّ محذورٍ في ذلك مع قصد المبالغة ؟

---

(١) سبق تخريج رأيه صفحة ١٠٦١ ، وانظر شرحَه للُّمع ٢٢٧ .

(٢) في ت وجـ وص : بل .

(٣) انظر شرح ابن يعيش للمفصل ٤٦/٣ .

(٤) في ت : وقول .

(٥) الحجر ٣٠ وص ٧٣ .

(٦) في معاني القرآن للزجاج ق ١٣١ب وقوله : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ قال سيبويه والخليل : أجمعون توكيد بعد توكيد ، وقال محمد بن يزيد : المعنى يدل على اجتماعهم في السجود ، المعنى فسجدوا هم في حال واحدة .
وقول سيبويه والخليل أجود ؛ لأن أجمعين معرفةٌ فلا يكون حالا .
أقول : هذا عكس ما نقل الرضي عن الزجاج .

البـــدل

قوله : البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه .

قوله : مقصود بما نسب إلى المتبوع .

يخرِجُ التأكيدَ والوصفَ وعطفَ البيان كما قال[1] :

قوله : دونه .

يخرجُ عطفَ النسق ؛ لأن المقصود هناك التابعُ والمتبوعُ معا ، والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الأول .

هذا (قوله)[2] ، ولا يطردُ ما قالَه في نحو جاءني زيد بل عمرو (فإن)[3] المقصود هو الثاني ، دون الأول ، مع أنه عطف نسق .

أقول : وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرقٌ جَلِيٌّ بين بدل الكل (من الكلِّ)[4] وبين عطف البيان ، بل (ما أرى)[5] عطفَ البيان إلا البدلَ[6] – كما هو ظاهرُ كلام

---

(١) يعني ابن الحاجب ، قال في شرحه لكافيته ٦٢ : قوله : مقصود بما نسب إلى المتبوع : يخرج التوابعَ كلَّها إلا المعطوفَ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) في ط : قال : والصواب ما أثبته .

(٤) تكملة من ط ، وذكر البطليوسي أن أبا القاسم الزجاجي قال : وإنما قلنا البعض والكل مجازا ، وعلى استعمال الجماعة له مسامحةً ، وهو في الحقيقة غيرُ جائز ، وأجود من هذه العبارة : ويبدل الشيء من الشيء وهو بعضُه . قال البطليوسي : هذا الاعتذار يحتمِل وجهَين : أحدُهما أنه اعتذار من إدخاله الألف واللام على بعض وكل ، وهما يقدَّران تقديرَ المعارف ، لأنهما مضافان في المعنى وإن لم يضافا في اللفظ . والوجهُ الثاني أن بدلَ البعض من الكل ينقسم إلى قسمين : أحدُهما داخلٌ في بدل البيان – وهو أن يكون جزءًا مما قبله نحو ضربت زيدا رأسه ، والثاني داخل في بدل الغلط – وهو أن يكون الثاني ليس جزءا مما قبله نحو : ضربت زيدا رأسَ عمرو . فإذا قال : ويبدل البعض من الكل أوهم أن المقصودَ القسمان (إصلاح الخلل ٩٦ – ٩٨ بتصرف) .

(٥) في ط : لا أرى ، وفي ص : لم أر .

(٦) لم يعدَّ الزجاجيُّ عطفَ البيان من التوابع ، ورد عليه البطليوسيُّ في إصلاح الخلل ٦٧ – ٧٦ . فقال ما =

سيبويه – فإنه لم يذكر عطفَ البيان[1]، بل قال : أما بدل المعرفةِ من النكرة فنحو مررت برجل عبدِ الله ، كأنه قيل : بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك فأبدلَ مكانه ما هو أعرفُ منه ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ

= ملخصه : هذا الكلام مختل ، لأن عطف البيان له مواضع يشارك فيها النعتَ ، ومواضع يشارك فيها البدلَ . ومواضع ينفرد بها ، ومن أجل هذه المواضع التي ينفرد بها احتيجَ إليه .

قال : أما المواضع التي ينفردُ بها عطفُ البيان ومن أجلها احتيج إليه فهي ثلاثةٌ : باب النداء نحو يا أخانا زيدًا ، والمبهمات نحو مررت بهذا الرجل ، والنحويون يتسامحون في هذا فيسمونه نعتًا ، وهو في الحقيقة عطفُ بيان وباب اسم الفاعل نحو هذا الضارب الرجلِ زيد فزيد عطف بيان ولا يصح أن يكون بدلا ، لأنه لا يصح أن يحل محل المبدَل منه لخلوه من أل .

ثم قال : النعت والبدل ينفصلان من تسعة أوجه ثم ذكرها .

ثم قال وأما النعت وعطف البيان فإنهما ينفصلان من خمسة أوجه :

١) أن النعت يكون بالصفات المشتقة أو المؤول بها ، وعطف البيان بالجوامد .

٢) أن النعتَ يكون بالمعارف والنكرات وعطفَ البيان لا يكون عند البصريين إلا بالمعارف .

٣) أن النعت يكون بما هو للمنعوت وبما هو لسببه وعطف البيان هو المعطوف عليه بعينه .

٤) أن النعت تسد مسدَّه الجملُ والظروفُ والمجرورات وليس كذلك عطف البيان .

٥) أن النعت جزءُ المنعوت وعطف البيان عينُ المعطوف .

والبدل ينفصل عن عطف البيان من أربعة أوجه :

١) البدل قد يكون عينَ المبدل أو جُزْءَه أو مشتملا عليه أو حدثًا من أحداثه وعطف البيان هو عينُ المعطوف عليه أبدا .

٢) البدل يكون بالمعارف والنكرات والمظهر والمضمر وعطف البيان لا يكون إلا بالأسماء المعارف الظاهرة عند البصريين .

٣) البدل يقدَّر معه إعادةُ العامل ، ولا يقدر مع عطف البيان .

٤) البدل يجيء منه ما يجري مَجرى الغلط ؛ ولا يجيء ذلك في عطف البيان .

(١) ردد سيبويه في مواضع من كتابه ذكر أمثلة لعطف البيان دون كلمة البيان ، قال في الكتاب ٣٠٤/١ قلت : أرأيتَ قول العرب يا أخانا زيدًا أقبل ، قال : عطفوه على هذا المنصوب فصار نصبًا مثلَه .

وقال بعد ذكر بيت رؤبة : لقائلٍ يا نصر نصرا نصرا ٣٠٥/١ وأما قول رؤبة ، فعلى أنه جعل نصرا عطفَ البيان ونَصَبَه .

وقال ٣٠٧/١ وقال الخليل رحمه الله : إذا قلت يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه ثم تؤكدَه باسم يكون عطفًا عليه ، فأنت فيه بالخيار : إن شئت رفعت وإن شئت نصبت ، وذلك قولك : يا هذا زيدُ .

وقال ٣٠٨/١ فإذا قلت : يا هذا الرجلَ فأردت أن تعطف ذا الحجة على هذا جاز فيه النصب ، ولا يجوز ذلك في أي ، لأنه لا تعطف عليه الأسماء ، ألا ترى أنك لا تقول : يا أيُّها ذا الحجة .

أقول : هذا فيه كفاية لاستقلال عطف البيان عند سيبويه .

اللهِ ﴾[1] قال : ومن البدل – أيضا – قولُك : مررت بقوم عبدِ الله ، وزيدٍ وخالدٍ ، والرفع جيدٌ ، أي هم عبد الله وزيد وخالد[2] . قال[3] :

٣٦٥ – يا مُّي إن تفقدِي قومًا ولدتِهم أو تُخْلَسِيهم فإن الدهرَ خَلَّاسُ
عمرٌو وعبدُ مناف والذي عَهِدتْ ببطنِ عرعَرَ آبى الظلمِ عَبَّاسُ[4]

قالوا[5] : الفرق بينهما أن البدلَ هو المقصود بالنسبة دون متبوعه ، بخلاف عطف البيان فإنه بيانٌ ، والبيان فرعُ المبيَّن (ولولا المبيّن لم يأت به)[6] فيكون المقصودُ هو الأول .

والجواب أنا لا نسلم أن المقصودَ بالنسبةِ في بدل الكل هو الثاني فقط ، ولا في سائر الأبدال إلا الغلط ، فإنَّ كونَ الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر .

وإنما قلنا ذلك ؛ لأن الأولَ في الأبدالِ الثلاثة منسوبٌ إليه في الظاهر ، ولابد أن يكونَ في ذكره فائدةٌ لم تحصل لو لم يُذْكَر، كما يذكر في كل واحد من الثلاثة ، صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ، ولاسيما كلامُه تعالى ، وكلامُ نبيّه ﷺ ، فادعاءُ كونه غيرَ مقصود بالنسبة مع كونه منسوبًا إليه في الظاهر ، واشتمالِه على فائدة يصح أن ينسب إليه لأجلها ، دعوَى خلافِ الظاهر .

---

(١) الشورى ٥٢ – ٥٣ .

(٢) الكتاب ١/٢٢٤ – ٢٢٥ .

(٣) اختلف في نسبة البيتين فقيل قائلُهما : أبو ذؤيب الهذلي ، وقيل أميةُ بن أبي عائذ ، وقيل مالكُ بنُ خالدٍ الخناعي وقيل عبد مناف بن ربع ، وقيل صخر الغَيّ ، وقيل الفضل بن عباس بن عقبة بن أبي لهب وقيل لأبي زبيد الطائي (انظر الخزانة ٥/١٧٨ – ١٧٩) .

(٤) البيتان في ديوان الهذليين ٣/١ منسوبان إلى مالك بن خالد الخناعي ، وكذا في الكتاب ١/٢٢٥ ، وفي الخزانة ٥/١٧٤ .

اللغة : تخلسيهم : يؤخذون منك بغتة . عباس : العباس بن عبد المطلب ولذا يروى البيت في ديوان الهذليين : ببطن مكةَ .

الشاهد قوله : قوما ... عمرو وعبد مناف .. حيث رفع البدل وهو عمرو وعبد مناف وعباس على القطع ، كما أورده سيبويه على أن الرفعَ فيه جيد .

(٥) يعني النحاة الذين يجعلون عطفَ البيان غيرَ البدل .

(٦) ساقط من ص وط .

ثم نقول في بدل الكلّ : إن الفائدةَ في ذكرهما معا أحدُ ثلاثة أشياء – بالاستقراء – :

إما كونُ الأولِ أشهرَ والثاني متصفا بصفة نحو بزيد رجلٍ صالحٍ .

أو كونُ أولِهما متصفا بصفة ، والثاني أشهرُ نحو بالعالمِ زيدٍ ، وبرجل صالحٍ زيدٍ .

وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الإبهام ، مع أنه ليس في الأول فائدة ليست في الثاني ، وذلك لأن للإبهام أولًا ثم التفسير ثانيا وقعًا وتأثيرا في النفس ليس للإتيان بالمفسِّر أولا ، وذلك في نحو برجلٍ زيدٍ ، فإن الفائدةَ الحاصلةَ من رجل تحصل من زيد ، مع زيادة التعريف ، لكن الغرضَ ما ذكرنا .

ولا يجوز العكسُ نحو بزيد رجلٍ ، إذ لا فائدة في الإبهام بعد التفسير .

ثم يسمّى بعطف البيان من جملة بدلِ الكل ما يكونُ الثاني موضِّحًا للأول ، وذلك إما بأن يكون لشيء واحدٍ اسمان هو بأحدهما أشهرُ من الآخر ، وإن لم يكن أخصَّ منه نحو قوله :

أقسم بالله أبو حفصٍ عُمَرْ[1] (٣٥٨)

فإن ابنَ الخطاب (رضي الله تعالى عنه)[2] كان بعمرَ أشهرَ منه بأبي حفص ، ولو فرضنا أنه ليس في الدنيا من اسمُه عمرُ ولا من كنيتُه أبو حفصٍ إلا إياه .

وإما أن يكون اسمان (يطلقان)[3] على ذات ، ثانيهما جامدٌ ، وهو بعض أفرادِ الأولِ – سواءٌ كان أشهرَ من الأول لو أُفرِدَ أولا – كما إذا كان لك خمسةُ إخوةٍ اسمُ أحدهم زيدٌ ، وهناك خمسةُ رجال مسمَّين بزيد أحدُهم أخوك ، فإذا (قيل)[4] جاءني أخوك زيدٌ ، فزيد أحد أفراد « أخيك » أي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ أخيك ، وكذا إن عُكِسَ فقيل : جاءني زيدٌ أخوك فأخوك واحدٌ من جملة من يطلق عليهم (اسم)[5] زيدٍ ، فالثاني في الصورتين أخصُّ من الأول عند الاقتران ، أما عند

---

(١) سبق تخريجه صفحة ١٠٥٥ .

(٢) تكملة من جـ وص وط .

(٣) في ت وط : مطلقان ، وفي جـ : ينطلقان ، ولعل الأصوب ما أثبته ، ولـ « مطلقان » وجه وهو أن يعرب « يكونَ » تاما .

(٤) في ت : قلت .

(٥) ساقطة من ط .

الانفراد فأحدُهما مساوٍ للآخر في الشهرة ؛ لأن كلَّ واحد منهما يطلَق على خمسةٍ .

والأغلب أن يكون البدلُ جامدا بحيث لو حذفتَ الأولَ لاستقل الثاني و لم يحتجْ إلى متبوع قبله في المعنى ، فإن لم يكن جامدا كقوله[1] :

٣٦٦ - فَلَا وأبِيك خيرٍ منكَ إني ليُؤْذِيني التحمحمُ والصهيلُ[2]

قُدِّرَ الموصوفُ أي فلا وأبيك رجلٍ خيرٍ منك ، بخلاف الصفة ، فإنك لو حذفتَ الأولَ في جاءني زيدٌ العالمُ لاحتاجَ الثاني إلى مقدَّر قبله ؛ لأن الوصفَ لابدَّ له من موصوف فلذا قيل : إن الثاني في نحو :

العائذاتِ الطيرَ[3] (٣٤٧)

بدلٌ ، وفي الطيرِ العائذاتِ صفةٌ ، وبخلاف التأكيد ، فإنه - وإن كان جامدا - لكن كونَ معناه مفهوما من المتبوع لو سُكِتَ عليه مَنَعَ من اعتباره مستقلا .

ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج إلى المتبوع كما احتاج الوصفُ ، و لم يفهم معناه من المتبوع كما فُهِم ذلك في التأكيد جاز اعتبارُه مستقلا - لفظا - أي صالحا لأن يقوم مقام المتبوع ، ولما كان إعرابُه (بتبعية الأول)[4] جاز أن يُعْتَبَرَ غيرَ مستقل أخرى ، فالأول نحو يا زيدُ أخُ ، ويا أخانا زيدُ - مبنيين - والثاني يا غلامُ بشرٌ وبشرا -

---

(١) قائله شُمير بن الحارث الضَّبِّي ونسب البغدادي في الخزانة ١٨٢/٥ إلى أبي زيد أنه ضبطه هكذا ، وأن الأخفش قال فيما كتبه عليه : الذي في حفظي سمير، وكذا ضبطه الصاغاني في العباب ، وقال : وهو شاعر جاهلي .

(٢) البيت في نوادر أبي زيد ١٢٤ ، وفي المقرب ٢٤٥/١ ، وفي الخزانة ١٧٩/٥ ، ١٨٤ .

اللغة : التحمحم : صوت الفرس إذا طلب العلفَ ، والصهيل : صوت الفرس مطلقا .

الشاهد : وقوعُ البدل هنا ، وهو قوله « خيرٍ » مشتقا والأغلب وقوعه جامدًا حتى لو حذفت الأولَ استقل الثاني ، والمشتق يقدر له موصوفٌ جامد . ويروى خير بالرفع قال الأخفش - كما نقل البغدادي ١٧٩/٥ فكأنه قال : وهو خيرٌ منك .

(٣) جزء من قول النابغة :

والمؤمنِ العائذاتِ الطيرَ يرقُبُها ركْبَانُ مكة بين الغِيل فالسَّنَدِ

وقد سبق تخريجه صفحة ١٠١٤ وذكره هنا على أن الطير بدل من العائذات ، لكون الثاني جامدًا ، ولو عكس الأمر لكان العائذاتُ صفةً .

(٤) في ص : بتبعيته للأول .

معربا بالوجهين – ويا أخانا زيدًا – بالنصب – وكذا قوله[1] :

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ[1] ..... (٢٩٩)

بالجر ، وكذا المنسوق يجوزُ جعلُه مستقلا ، نحو يا زيد وعمرُو ، وغير مستقل نحو يا زيدُ والحارثُ . للعلة المذكورة بعينها .

وإنما لم يجز يا زيدُ وعمرًا ، ولا يا زيدُ وعمرٌو – بالتنوين – كما جاز يا غلام بشرٌ وبشرًا في البدل ، لأن العاطفَ كحرف النداء ، والمعطوف صالحٌ لمباشرتِهِ له .

والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيانُ بعد الإجمال ، والتفسير بعد الإبهام ، لما فيه من التأثير في النفس ؛ وذلك أن المتكلم يحقق بالثاني (معنًى بعد)[2] التجوز والمسامحة في (الأول)[3] تقول : أكلت الرغيف ثلثَه ، فتقصد بالرغيف (ثلث)[4] الرغيف ، ثم تبين ذلك بقولك : (ثلثَه)[5] ، (وكذلك)[6] بدل الاشتمال ، فإن الأولَ فيه يجب أن يكون بحيثُ يجوزُ أن يطلق ويرادَ به الثاني ، نحو أعجبني زيدٌ علمُه ، وسُلِبَ زيد ثوبُه ، فإنك قد تقول : أعجبني زيدٌ إذا أعجبك علمُه ، وسلب زيدٌ إذا سلب ثوبُه ، على حذف المضاف ، ولا يجوز أن تقول ضربت زيدًا وقد ضربتَ غلامه .

وقال سيبويه في قولهم : رأيت قومَك أكثرَهم ، وصرفتُ وجوهَها (أولَها)[7] : إنك أردت أكثرَ قومك ، وصرفت وجوهَ أولها ، ولكنك ثنيتَ الاسمَ توكيدًا[8] ، كقوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[9] .

---

(١) سبق تخريجه صفحة ٩١١ وقد أنشده هنا لبيان أن البدلَ يجوز أن يعدَّ مرة مستقلا لفظا ، وأخرى غير مستقل كهذا البيت على جر بشر .

ونحو هذا البيت يَعْتَدُّ به من يرى الفصل بين البدل وعطف البيان ، وذلك أنهم يقولون إن البدلَ – دائما – على نية الاستقلال ، ولو كان هذا البيت على نية الاستقلال لما جاز إضافة ما فيه « ال » إلى المجرد منها .

(٢) في جـ وص : معنى ، وفي ط : بعد ، ولعل الأفضل ما أثبته .

(٣) في ط : بالأول .

(٤) في ط : ثلاث ، والصواب ما أثبته .

(٥) في ط : ثلاثة ، والصواب ما أثبته .

(٦) في ط : وكذا .

(٧) في ص : أولها وآخرها .

(٨) الكتاب ١/٨٠ – ٨١ .

(٩) الحجر ٣٠ ، وص ٧٣ .

وهذا الذي قاله قريبٌ ، إلا أنه بالتفسير بعد الإبهام أشبهُ .

قالوا[1] : والفرقُ الآخرُ أن البدل في حكم تكريرِ العامل .

ولو سلمنا ذلك فيما تكرَّر العاملُ فيه ظاهرا ، فبأيّ شيء يعرِفُ المخاطبُ ذلك فيما لم يتكرَّر فيه .

ولنا أن ندعي ذلك فيما سمَّوْه عطفَ البيان ، مع التسليم في البدل .

وفرَّقُوا أيضا بينهما (بعدم)[2] وجوب توافقِ البدلِ والمبدل منه تعريفًا (وتنكيرا)[3] بخلاف عطفِ البيان .

والجواب : تجويز التخالفِ في المسمَّى عطفَ بيان – أيضا –.

(هذا الذي ذكرت هو الذي يقوى عندي)[4] .

قوله : وهو بدلُ الكل ، وبدل البعض ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلَط ، فالأولُ مدلولُه مدلولُ الأولِ ، والثاني جزؤُه، والثالث بينه وبينه ملابسةٌ بغيرِهما ، والرابعُ أن تقصد إليه بعد أن غلِطتَ بغيرِه .

قوله : فالأول مدلوله مدلول الأول .

فيه تسامحٌ ، إذ مدلولُ قولك : أخِيك في بزيد أخيك لو كان عينَ مدلول زيدٍ لكان تأكيدًا ، وأخوك (يدل)[5] على أخوةِ المخاطَب ، ولم يكن (يدلُّ)[5] عليها زيدٌ ، لكنَّ مراده أنهما يطلقان على ذاتٍ واحدة ، (وإن كان أحدُهما يدلُّ على معنى فيها لا يدل عليه الآخر)[6] .

قوله : والثاني ، جزؤه .

أي بدلُ البعض جزءُ الأول ، نحو كسرت زيدا يدَه .

---

(١) يعني النحاة الذين يرون اختلافَ عطفِ البيان عن البدل .

(٢) في ط : بَعْدَ .

(٣) في ط : وتنكير .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في ط : بدل ، والصواب ما أثبته .

(٦) ساقط من جـ .

قوله : والثالث بينه وبينه ملابسةٌ بغيرهما .

أي بين الأول والثاني ملابسةٌ بغير الكلية (والبعضية)[1] والجزئية ، وهذا الإطلاقُ يدخلُ فيه بعضُ بدلِ الغلط ، نحو جاءني زيدٌ غلامُه أو حِمارُه ، ولقيت زيدا أخَاه ، ولاشك في كونهما من بدل الغلط .

وإنما قيل لهذا بدلُ الاشتمال قال ابن جعفر : لاشتمال المتبوعِ على التابع ، لا كاشتمال الظرفِ على المظروف بل من (حيث)[2] كونُه دالا عليه إجمالا ، (ومقتضيا)[3] له بوجه ما ، بحيث تَبْقَى النفسُ عند ذكر الأول متشوقةً إلى ذكر ثانٍ منتظرةً له ، فيجيء الثاني ملخِّصا لما أجمل في الأول مبينًا له[4] .

وقال المبردُ – والقولان متقاربان – سُمِّي بدل الاشتمال ؛ لاشتمال الفعل المسند إلى المبدَل منه على البدل ليفيدَ وَيتِمّ[5] .

لأن (الإعجاب)[6] في قولك أعجبني زيدٌ حسنُه – وهو مسند إلى زيد – لا يُكْتَفَى به من جهة المعنى ؛ لأنه (لم)[7] يعجبك للحْمِه ودمِه ، بل لمعنًى فيه ، وكذا سلب زيدٌ ظاهرٌ في أنه لم يسلب نفسُه بل سلب شيءٌ منه ، وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ ﴾[8] غيرُ مفيدٍ ، إلا أن يكون لحُكْمٍ من (أحكامه)[9] غيرِ معين ، وكذا ، لَعْنُ أصحابِ الأخدود ، مطلقا غيرُ مفيد ؛ إلا لفعلهم بذلك الأخدود ما استحقوا به اللعنَ[10] ، بخلاف ضربت زيدا عبدَه فإنه بدلُ

---

(١) ساقطة من جـ وص وط : والحقيقة أن « الجزئيةَ » تغني عنها .

(٢) في ط : حديث .

(٣) في ط : متقاضيا .

(٤) قال ابن جعفر في شرح المقدمة الجزولية لوحة ٣٠٧ : ومنه قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ﴾ أبدلَ النارَ من الأخدود لاشتماله عليها لا بإحاطته بها ، واحتوائه عليها ، بل لكونها من مقتضياتِه ومتعلقاتِه في الجملة .

(٥) في المقتضب ٢٧/١ : وقد يجوز أن يبدل الشيء من الشيء إذا اشتمل عليه معناه ، لأنه يقصدُ قصدُ الثاني ، نحو قولك : سلب زيد ثوبُه ؛ لأن معنى سلب أخذ ثوبه ، فأُبدِل منه لدخوله في المعنى .

(٦) في ط : إعجاب .

(٧) في ط : لا .

(٨) من قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ .. ﴾ الآية ٢١٧ البقرة .

(٩) في ص : أحكام .

(١٠) يعني في قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ ، النَّارِ ذَاتِ الوَقُودِ ﴾ ٤و٥ .

الغلط ؛ لأن (ضربت زيدا)[1] مفيدٌ غيرُ محتاجٍ إلى شيء آخر .

ولا تقول في بدل الاشتمال ، نحوَ قَتَلَ الأميرُ سيافُه ، وبنى الوزير وكلاؤُه ؛ لأن شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد هو من المبدَل منه معيَّنا ، بل تبقى النفسُ مع ذكر الأول متوقفةً على البيان للإجمال الذي فيه ، وهذا الأولُ غيرُ مجمل ، إذ يستفادُ عرفًا من قولك : قتل الأميرَ أن القاتلَ سيافُه وكذا في أمثاله ، فلا يجوز مثلُ هذا الإبدالِ مطلقا .

ودليل حصر الإبدال في الأربعة أنه ، لا يخلو مدلول الثاني من أن يكون مدلولَ الأول أَوْ لا ، والأول بدلُ الكلِّ ، والثاني إما أن يكون الثاني فيه بعض الأول أَوْ لاَ ، الأولُ بدلُ البعضِ ، والثاني إما أن يكون فيه الفعلُ المسندُ (إلى)[2] المبدل منه مشتمِلًا على الثاني – أي متقاضيا له بوجهٍ ما – أو لا، الأولُ بدلُ الاشتمال والثاني بدلُ الغلط .

وهذا الذي يسمّى بدل الغلط على ثلاثة أقسام :

إما بدءا ، وهو أن تذكر المبدلَ منه عن قصد وتعمُّدٍ ، ثم توهم أنك غالطٌ لكون الثاني أجنبيا ، وهذا يعتمدُه الشعراء كثيرا للمبالغة ، والتفنن في الفصاحة ، وشرطُه أن يرتَقِيَ من الأدنى إلى (الأعلى)[3] كقولك (هندٌ نجمٌ بدرٌ)[4] ، كأنك – وإن كنت معتمدا لذكر (النجم)[5] – تُغَلِّط نفسَك ، وترى أنك لم تقصد في الأول إلا تشبيهًا بالبدر ، وكذا قولك : بدر شمس .

وإما غلط (صريح)[6] محقَّقٌ ، إذا أردت – مثلا – أن تقول : جاءني حمارٌ ، فسبقك لسانُك إلى رجل ، ثم تداركت الغلطَ ، فقلت حمارٌ .

وإما نسيانٌ ، وهو أن (تعتمد)[7] ذكرَ ما هو غلطٌ ، ولا يسبقَك لسانُك إلى ذكره ، لكن تنسى المقصودَ ، ثم بعد ذلك تتداركُه بذكرِ المقصود .

---

(١) في ط : ضرب زيدٌ .
(٢) في ت وص : أو .
(٣) في ط : على .
(٤) في ط : هند نجم بدر شمس .
(٥) ساقطة من ط .
(٦) في جـ : صِرْفٌ .
(٧) في ط : يعتمد .

ولا يجيءُ الغلط الصرفُ ، ولا بدلُ النسيان في كلام الفصحاء ، (ولا)[1] يصدر عن رَوِيَّة وفطانة ، فلا يكون في شعرٍ أصلا[2] ، وإن وقع في كلام فحقه (الإضرابُ)[3] عن الأول (المغلوطِ)[4] فيه بِبَلْ .

ومعنى بدلِ الغلط : البدلُ الذي كان سببُ الإتيان به الغلطَ في ذكر المبدل منه ، لا أن يكون البدلُ هو الغلط .

وبدلُ الكل من الكل يجب موافقتُه للمتبوع في الإفراد والتثنية والجمع والتأنيث[5] فقط ، لا في التعريف والتنكير ، وأما الأبدال الأُخَر فلا يلزم موافقتُها للمبدَل منه في الإفراد والتذكير وفروعهما أيضا .

قوله : ويكونان معرفتَين ونكرتين ومختلفتين ، وإذا كان نكرةٌ من معرفةٍ فالنعتُ ، مثل قوله تعالى : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾[6] .

اعلم أن البدل والمبدل منه في الأبدال الأربعة يقعان معرفتين ونكرتين ، والأولُ

---

(١) في ص وط : وما .

(٢) قال ابن السِّيد البطليوسي في إصلاح الخلل ٩٨ وما بعدها : قال أبو القاسم : والبدل الرابع بدل الغلط ، ولا يجري مثلُه في القرآن ، ولا في كلام فصيح ..

قال المفسر : هذا الذي قاله أبو القاسم قد قاله غيرُه ، وكأنه اتفاقٌ من النحويين فأما قولهم : إنه لم يقع في القرآن فصحيحٌ لا اعتراضَ فيه ، وأما قولهم : إنه لم يجيء في شعر ، ولا في كلام فصيح فقد تأملتُه فرأيتُه غيرَ صحيح ، ووجدت الغلط ينقسم قسمين ... أحدُهما يقع من غير أن يريدَه المتكلمُ ولكن يذهبُ إلى أن يقول شيئا فيسبقُ لسانُه إلى غيره . وقد يكون من عِيِّ المتكلم وغباوته .. ثم مثل له . والثاني : شيء يتعمدُه المتكلمُ ويقصدُه يريد بذلك المبالغةَ ، كقول القائل : هذا كوكب بل بدرٌ بل شمس .. وهذا النوع كثير في الشعر فمنه قول زهير :

قف بالديار التي لم يعفُها القِدَمُ ... بلى وغيرَها الأرواحُ والدِّيَمُ

ونحو قول طرفة :

وفي الحَيِّ أحوى ينفض المَرْدَشادِنٌ ... مُظَاهِرُ سُمْطَيْ لُؤْلُؤٍ وزَبَرْجَدِ

خذولٌ تراعي رَبْرَبًا بخميلةٍ ... تَناوَلُ أطرافَ البريرِ وترتدي

(٣) في ط : الاضطراب .

(٤) في ص : الملغوط .

(٥) ليس في النسخ التي بين يدي كلمة : التذكير ، وقد استغنى عنها بالتأنيث ؛ لأنه إذا طابق في التأنيث فليس له قسيمٌ إلا التذكير ، فسيطابق في التذكير أيضا .

(٦) العلق ١٥و١٦ .

معرفةٌ ، والثاني نكرة وعلى العكس ، والأربعة في الأربعة ستةَ عشر .

فأمثلة الكل من الكل بزيدٍ أخيك ، برجل أخٍ لك ، بزيدٍ أخٍ لك برجلٍ أخيك .

أمثلة البعض بزيدٍ رأسِه ، برجل رأسٍ له ، بزيد رأسٍ له ، برجلٍ رأسِه .

أمثلة الاشتمال بزيدٍ علمِه برجل علمٍ له ، بزيدٍ علمٍ له ، برجلٍ علمِه .

أمثلة الغلط : بزيدٍ الحمارِ ، برجلٍ حمارٍ ، بزيدٍ حمارٍ ، برجلٍ الحمارِ .

قوله : (وإذا)[1] كان نكرةً .

أي إذا كان نكرةٌ مبدلةً من معرفة ، فنعتُ تلك النكرةِ واجبٌ ، وليس ذلك على الإطلاق ، بل (هي)[2] في بدل الكل من الكل .

وإن رويت « نكرةً » بالنصب فالمعنى : وإذا كان الثاني نكرةً مبدلةً من معرفة .

قال أبو علي في الحجة – وهو الحق – : يجوز (تركُ)[3] وصفِ النكرة المبدلة من المعرفة ، إذا استفيدَ من البدل ما ليس في المبدَل منه ، كقوله تعالى : ﴿ بِالْـوَادِ الْمُقَـدَّسِ طُوًى ﴾[4] إذا لم يُجْعَل طوى اسمَ الوادى ، بل كان مثل حُطَم وخُتَع ، من الطيّ ؛ لأنه قُدِّس مرتين ، فكأنه طُوِي بالتقديس[5] ، وقول الشاعر[6] :

٣٦٧ – إنا وجدنا بني جِلَّانَ كلَّهم كساعدِ الضب لا طولٍ ولا قِصَرِ[7]

أي لا ذي طول ولا ذي قصر ، وقوله :

---

(١) في ط : وإن ، والأفضل ما أثبته حتى يطابق ما في متن الكافية .

(٢) ساقطة من ص وط .

(٣) في ط : تركه ، أي ترك .

(٤) طه ١٢ قال تعالى : ﴿ إِنِّى أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ .

(٥) الجزء الذي فيه سورة طه من مخطوطة الحجة هو الخامس ، وهو غير موجود في الفيلم المصور بجامعة الملك سعود تحت رقم ٥٤٩ ف ، ولم أعثر عليه في غيرها .

(٦) لم أهتد إلى قائله .

(٧) البيت في الحيوان ١١٢/٦ وفيه : عِظَم مكان قصر ، وفي الخزانة ١٨٣/٥ .

بنو جلان : قبيلة من عَنَزَة بن أسد بن ربيعة بن نزار ، وهم رماة ، قال البغدادي ١٨٥/٥ : كمساعد الضب : ذراع اليد ، والضب ساعد جميع أفراده على مقدار معين خِلقةً لا يزيد ساعدُ فرد على آخر ولا ينقص ، بخلاف سائر الحيوانات ، فإن بين ساعد أفرادها تفاوتا في الطول والقصر بحسب الجثة .. يريد أن جِلَّان متساوون في فضيلة رشق السهام ، لا يرتفع أحدُهم على الآخر ولا ينحط عنه .

الشاهد قوله : كساعد الضب لا طول ولا قصر فإنه يجوز – عند أبي علي – تركُ وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيدَ من البدل ، ما ليس في المبدل منه .

=

فلا وأبيك خيرٍ منك[1] ..... (٣٦٦)

فإن لم تفد النكرةُ إلا ما أفاده الأولُ لم يجزْ ؛ لأنه يكون إبهامًا بعد التفسير ، نحو بزيدٍ رجلٍ ، وقد مرَّ أنه لا فائدةَ فيه[2] .

قوله : ويكونان ظاهرَين ، ومضمرَين ، ومختلفَين ، ولا يبدل ظاهرٌ من مضمر بدلَ الكل إلَّا من الغائب نحو ضربتُه زيدا .

هذه قسمة أخرى مستأنفةٌ للإبدال ، وهي بهذا الاعتبار أيضا ستة عشر ، فهذه قسمة البدل (باعتبار)[3] (الإضمار والإظهار)[4] ، والأولى كانت باعتبار التعريف والتنكير .

فأمثلة الكل من الكل – وهما مظهران – بزيدٍ أخيك ، وإذا كانا مضمرين فنحو (قولك)[5] لقيتُهم إياهم – إذا تقدم لفظَا الزيدِين وأخوتِك ، وكان الزيدون إخْوَةَ المخاطَب – نحو جاءني الزيدون إخوتُك .

والنحاة يوردون في هذا المقام نحو : زيد ضربتُه إياه ، وهو تأكيد لفظي لرجوعهما إلى شيء واحد[6] .

وقد اتفقوا كلُّهم في مثل قوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾[7] أن أنت تأكيدٌ ، وكذا في مررت بك أنت وبه هو (فكذا)[8] هذا .

= ونسب البغدادي في الخزانة ٤/١٨٤ – نقلا عن ابن جني في إعراب الحماسة – إلى البغداديين أنهم يقولون لا تبدَل النكرة من المعرفة حتى يكونا من لفظ واحد نحو قوله تعالى : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ ورد ذلك أبو الحسن بهذا البيت وبقوله :

فلا وأبيك خير منك .. إلخ

(١) سبق تخريجه صفحة ١٠٧٧ والشاهدُ فيه هنا قوله : أبيك خير منك حيث جاز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذ استُفِيد من البدل ماليس في المبدَلِ منه .

(٢) صفحة ١٠٧٥ :

(٣) في ت : بإضمار .

(٤) في ط : الإظهار والإضمار .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) انظر الحديث عنه صفحة ١٠٥٨ تعليقة ١ .

(٧) من الآية ٣٥ من سورة البقرة .

(٨) في ط : كذلك .

والمضمرَ من المظهَرِ نحو أخوك لقيت زيدًا إياه – بتقدير أن زيدا أخوك – ولو رجع إياه إلى زيد – على ما يوردُه النحاة – لكان تأكيدًا لفظيا أيضا ؛ لأنه يكون كقولك : رأيت زيدًا زيدًا ، كما أن مررت بك أنت تكريرٌ لفظي عندهم – اتفاقا – .

والمظهر من المضمر نحو أخوك لقيته زيدًا ، والأخ (هو)[1] زيد .

وأمثلة البعض : قطعت زيدا يده .

والمضمر من المضمر نحو كسرتُ زيدًا يده ثم قطعتُه إياها .

والمضمر من المظهر ، نحو كسرت يدَ زيد (وقطعت)[2] زيدًا إياها .

والنحاة يوردون في مثله نحوَ يدُ زيدٍ قطعتُ زيدًا إياها ، ويقولون : هو تَكلُّفٌ ؛ لإعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة[3] ، ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلفُ ، إن كان من أجله .

والمظهر من المضمر نحو ، زيد قطعته يدَه .

وأمثلة الاشتمال : كرهت زيدا جهالتَه .

والمضمر من المضمر كرهت زيدًا جهالتَه وأبغضتُه إياها .

والمضمر من المظهر كرهت جهالةَ زيد وأبغضت زيدًا إياها .

والمظهر من المضمر زيد كرهتُه جهالتَه .

وأمثلة الغلط : كرهت زيدا دابةً .

والمضمر من المضمر نحو ، كرهتُه إياها – إذا تقدم ذكر زيدٍ والدّابة – .

والمضمر من المظهر : كرهتُ زيدًا إياها – مع تقدم ذكرِ الدابة .

والمظهر من المضمر : زيد كرهته الدابةَ .

وربما سمى بعضهم بدلَ البعض من الكل بدلَ الاشتمال – أيضا – لاشتمال الأولِ على الثاني ؛ لكونه كُلًّا لَهُ ، ولكن المشهورَ إفرادُه بالتسمية ببدل البعض .

---

(١) تكملة من ط .

(٢) في ط : وقعت ، ولعله خطأ طباعي .

(٣) مثل له الزمخشري في المفصل بشرح ابن يعيش ٦٩/٣ بقوله : رأيت زيدا إياه ، ومررت بزيدٍ به .

ولابد في بدل البعض والاشتمال إذا كانا ظاهرين من ضميرٍ راجع إلى المبدلَ منه ، حتى يعرف تعلُّقُهما بالأول ، وأنهما ليسا ببدل الغلط ، بلى يجوز تركُ الضمير إذا اشتهرَ تعلقُ الثاني بالأول كقوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ﴾[1] لاشتهار قصتهم وأنهم ملأوا الأخدودَ نارا .

وقال الكوفيون : يجوز سدُّ اللام مسدَّ الضمير نحوُ قولِهم : مطرنا السهلُ والجبلُ ، أي مُطِرَ أرضُنا على حذف المضاف سهلُها وجبلُها فهو نحو قوله :

لحافي لحافُ الضيف والبُرْدُ بردُه[2] ..... (٢٩٣)

قال ابنُ الخشّاب : لا يجوز جاءني زيدٌ الأخُ ، أي أخوه – اتفاقا[3] – .

وأما (الاعتذار)[4] عن نحو مُطِرنَا السهلُ والجبلُ فقد مضى في باب التأكيد[5] .

قوله : ولا يبدل ظاهر من مضمر ... إلى آخره .

اعلم أن بدلَ البعض والاشتمالِ والغلطِ – إذا كان ظاهرا – يجوز أن يكونَ من ضمير المتكلم والمخاطب ، قال الشاعر[6] في بدل البعض :

٣٦٨ – أوعدني بالسجنِ والأدَاهمِ رِجلِـي ورجلي شَثْنَـةُ المنـاسِمِ[7]

---

(١) البروج ٤و٥ .

(٢) سبق تخريجه صفحة ٩٠٣ والشاهد هنا هو الشاهد هناك .

(٣) ذكر محقق المرتجَل لابن الخشاب صفحة ٣١١ أن ابنَ الخشاب لم يتحدث عن التوابع ، وقد بحثت في المرتجل عن هذا الرأي فلم أجده .

(٤) في ط : اعتذار .

(٥) صفحة ١٠٦٢ .

(٦) قائله العُدَيل بن الفَرخ العجلي شاعر إسلامي في الدولة المروانية (الخزانة ١٩٠/٥ لقبه العبَّاب ، وكان العبَّابُ كلبا له ، وهو من رهط أبي النجم وكان هجا الحجاجَ وطلبه فهرب منه إلى قيصرَ ملك الروم فكتب إليه الحجاج وهدده ، فبعث به إليه فذكَّره بهجائه فمدحه بأبيات فعفا عنه وأطلقه الشعر والشعراء (٤١٣ – ٤١٤) .

(٧) البيت في إصلاح المنطق ٢٥٣ ، وفي ابن يعيش ٧٠/٣ ، وفي العيني ١٩٠/٤ ، وفي الهمع ١٢٧/٢ ، وفي الدرر ١٦٤/٢ ، وفي التصريح ١٦٠/٢ ، وفي الخزانة ١٨٨/٥ .

اللغة : أوعدني : هددني ، الأداهم : جمع أدهم وهي القيود والسلاسل ، شثنة : غليظة خشنة ، المناسم : جمع مِنْسَم وهو طرف خف البعير ، استعارَهُ للإنسان .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أن (رجلي) بدل بعض من الياءِ في أوعدني . قال البغدادي ١٨٨/٥ ما ملخصه : =

وقال في الاشتمال[1] :

٣٦٩ – ذريني إنَّ حكمَك لن يطاعا وما ألفيتني حِلمي مُضَاعَا[2]

بخلاف بدل الكلِّ من الكل ، فإن غيرَ الأخفش[3] لا يجيز نحو بِيَ المسكينِ مررتَ ، ولا عليك الكريمِ المعولُ ، قالوا : لأن البدل ينبغي أن يفيد ما لم يُفِدْه المبدلُ منه ، ومن ثم لم يجُز بزيدٍ رجلٍ ، وإفادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرةٌ ؛ لأن مدلولَ هذه الثلاثة غيرُ مدلول الأول ، أما بدلُ الكل (فمدلولُه مدلولُ)[4] الأول ، فلو أبدلنا فيه الظاهر من أحد الضميرين – أي المتكلم والمخاطب – وهما أعرفُ المعارف ، كان البدلُ أنقصَ في التعريف من المبدَل منه ، فيكون أنقصَ في الإفادة منه ، إذ المدلولان واحدٌ ، وفي الأول زيادةُ تعريف .

وجواب الأخفش بمنع اتحادِ المدلولَين في بدل الكل – كما ذكرنا في هذا الباب[5] – ولو اتحدا لكان الثاني تأكيدًا لا بدلا ، وإفادةُ الثاني في المثالَين زيادةَ فائدةٍ من صفةِ

= واستُشْكِلت البدليةُ بأن الرجلَ لا توعد بالسجن ، وأجيبَ بأنها لما كانت سببا للدخول ناسب إيعادُها بذلك ، وفيه ثلاثة وجوه :

أحدُها : أن يكون رجلي مفعولًا ثانيا حذف منه حرف الجر اختصارا (عن ابن السِّيد) .. وثانيها : عن أبي حيان أن يكون رجلي منادى استهزاء بالمُوعِدِ .

وثالثها : عن ابن السيرافي : أن تكون الأداهم معطوفةً على السجن ورجلي معطوفةً على ضمير المتكلم ، أي أوعدني بالسجن وأوعد رجلي بالأداهم على عطف معمولين على معمولي عاملين .

أقول : هو بدل بعض من كل ، وسبب إيعاد الرجل هو أنها مكان وضع الأداهم فلا إشكال فيه ، والله أعلم .

(١) قائله عدي بن زيد ، وقد ترجمتُه صفحة ٧٣٨ .

(٢) البيت في ديوانه ٣٥ ، وفي الكتاب ٧٨/١ ، وفي ابن يعيش ٦٥/٣ ، وفي شذور الذهب ٥٢٥ ، وفي العيني ١٩٢/٤ ، وفي الهمع ١٢٧/٢ ، وفي الدرر ١٦٥/٢ ، وفي الخزانة ١٩١/٥ .

اللغة : ذريني : اتركيني ، ألفيتني : وجدتني ، حلمي : عقلي وفهمي .

نقل البغدادي عن ابن جني في إعراب الحماسة ، أنه لا يجوز البدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب إلا إذا كان بدلَ البعض وبدلَ الاشتمال ، (الخزانة ١٩١/٥ – ١٩٢) .

الشاهد قوله : وما ألفيتني حلمي فإن حلمي بدل اشتمال من الياء في ألفيتني .

(٣) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٨٤ : وأجاز الأخفشُ والكوفيون أن يبدل من ضمير الحاضر ظاهرٌ لا توكيدَ فيه ولا تبعيضَ ولا اشتمالَ .

(٤) في ط : فمدلول .

(٥) صفحة ١٠٨٠ .

(المسكنة)[1] والكرمِ ظاهرةٌ ، ولا يضر نُقصانُ الثاني في التعريف عن الأول ، ألا ترى إلى جواز مررت بزيد رجلٍ عاقلٍ[2] ، فرب نكرة أفادتْ مالا تفيدُه المعرفةُ – وإن كان في المعرفة فائدةُ التعريف التي ليست في تلك النكرة – واستدلَّ الأخفشُ[3] بقوله تعالى : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا﴾[4] .

والباقون يقولون : هو نعتٌ مقطوع للذم ، إما مرفوعُ الموضع أو منصوبُه .

ولا يلزم أن يكون كل نعت مقطوع للذم ، إما مرفوعَ الموضع أو منصوبه ، ولا يلزم أن يكون كلُّ نعتٍ مقطوعٍ يصح إتباعُه نعتا ، بل يكفي فيه معنى الوصفِ ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِى جَمَعَ مَالًا ﴾[5] .

وقال ابنُ مالك : لا يبدل من الضمير اللازم الاستتارِ ، وهو في افْعَلْ – أمرا – وتَفْعَلُ – في الخطاب – وأفْعَلُ (ونفعل)[6] وإذا وقع ما يوهِم ذلك فهناك فعلٌ مقدَّر من جنس الأول، نحو تعجبني جمالُك ، أي تعجبني يعجبني جمالك[7] .

ولعل ذلك استقباحًا لإبْدَالِ الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا ولا (ضميرا)[8] بارزا .

وإذا أبدل مما تضمن معنى الاستفهام فلابدّ من اقتران الهمزةِ بالبدل ، نحو من لقيت أزيدا أم عمرا ؟ ليتبين أنه بدلٌ من متضمِّن (معنَى)[9] الاستفهامِ .

---

(١) في ط : المستكنة .

(٢) ذكر في ص بعد « عاقل » البيت الذي سبق تخريجه صفحة ١٠٧٧ فقال : وقوله : فلا وأبيك خير منك .. البيت .

(٣) في معاني القرآن للأخفش ٢٦٩ وقال تعالى : ﴿ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾ ١٢ الأنعام فنصب لام ليجمعنكم .. ثم أبدل فقال : ﴿ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ أي ليجمعن الذين خسروا أنفسهم .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِمَنْ مَا فِى السَّمَـٰوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ الأنعام ١٢ . ووجه الدلالة في الآية أن قوله : الذين خسروا بدل كل من كل من الكاف في قوله ﴿ ليجمعنكم ﴾ .

(٥) الهمزة ١و٢ .

(٦) في ط : وتفعل ، والصواب ما أثبته ، لأنه تقدم ذكر تفعل في الخطاب .

(٧) لم أجده في التسهيل ولا في شرحه للكافية الشافية .

(٨) في ت : مضمرا ضميرا .

(٩) ساقطة من ص وط .

وأما قوله تعالى : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبَأِ الْعَظِيمِ ﴾[1] فهو كأنه جوابُ الاستفهامِ وليس ببدل .

واختلف النحاة في المبدل منه ، فقال المبرّد : إنه في حكم الطرحِ معنى[2] .

بناء على أن المقصود بالنسبة هو البدلُ دون المبدَل منه .

وعلى ما ذكرنا[3] من فوائد البدَل والمبدل منه يتبين منه أن الأول ليس في حكم الطرح معنى ، إلا في بَدَلِ الغلط ، ولا كلام أن المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا ، لوجوب عود الضمير إليه في بدل البعض والاشتمال ، وأيضا في بدل الكل (إذا كان ضميرًا لا يستغنى عنه ، نحو ضربت الذي مررتُ به أخيك ، أو ملتبسا بضميرٍ كذلك نحو الذي ضربت أخاه زيدًا كريم)[4] .

وقد يعتبر الأولُ في اللفظ دون الثاني ، قال[5] :

٣٧٠ - وكأنهُ لَهِقُ السَّراةِ كأنه ... ما حاجبَيه مُعَيَّنٌ بِسَوادِ[6]

---

(١) النبأ ١و٢ ، قال العكبري في التبيان ١٢٦٦ : فأما عن الثانية فبدلٌ من الأولى وألفُ الاستفهام التي ينبغي أن تعادَ محذوفةٌ ، أو هي متعلقة بفعل آخرَ غيرِ مستفهَم عنه ، أي يتساءلون عن النبأ .

(٢) كلام المبرد في المقتضب عكسُ ما نقل عنه الرضي ، قال ٣٩٩/٤ : وليس المبدَل منه بمنزلة ما ليس في الكلام .. ولو كان البدَلُ يبطل المبدَلَ منه لم يجز أن تقول : زيد مررت به أبي عبد الله ؛ لأنك لو لم تعتدّ بالهاء فقلت : زيد مررت بأبي عبد الله كان خُلْفًا ؛ لأنك جعلت زيدا ابتداء ، ولم تردّ إليه شيئا ، فالمبدل منه مثبت في الكلام .

(٣) صفحة ١٠٧٥ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) قائله الأعشى ميمون بن قيس ، وقد مرت ترجمته صفحة ١١٨ .

(٦) البيت في الصبح المنير في شعر أبي بصير ٢٤٠ ، ولم أجده في ديوان الأعشى بتحقيق د/ محمد محمد حسين ، وهو في الكتاب ٨٠/١ ، وفي ابن يعيش ٦٧/٣ ، وفي الضرائر الشعرية ٦٩ ، وفي الهمع ١٥٨/٢ ، وفي الدرر ٢٢١/٢ ، وفي الخزانة ١٩٧/٥ ، وفيه ١٩٩/٥ ، وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل .

اللغة : اللهق : البياض ، السراة : أعلى الشيء ، المعيَّن كمعظم ثور بين عينيه سوادٌ . نقل البغدادي في الخزانة ١٩٩/٥ عن ابن خلف أنه قيل : إنه يصف جملا وسيرَه ، وسرعتَه ، وشبَّهه بثورٍ وحشٍ في سرعته ، والجملة التي هي كأنه ما حاجبيه وصف للثور ، وترتيب الكلام : كان هذا الجمل ثور لهق السراة كأنه هذا الثور حاجبَيه معينٌ بسواد .

الشاهد قوله : كأنه ما حاجبيه معينٌ فإن حاجبيه بدلٌ من الهاء في كأنه ، وما زائدةٌ ، وقد اعتد الشاعر بالمبدَل منه فجاء الخبرُ (معينٌ) عن الهاء دون البدلَ حاجبيه .

قال البغدادي في الخزانة ١٩٨/٥ : وما ذكره الشارح المحقق هو كلام أبي علي في إيضاح الشعر . ثم ذكر كلام أبي علي .

ولم يقل معينان ، وقال[1] :

٣٧١ - إن السيوفَ غدوَّها ورواحَها تركت هوازنَ مثل قرنِ الأعضب[2]

(ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبَرْ هو دون الثاني)[3] .

وقد يبدل الفعلُ من الفعل إذا كان الثاني راجحَ البيان على الأول كقوله تعالى : ﴿ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾[4] وكقول الشاعر[5] :

٣٧٢ - إنَّ عَلَيَّ اللهَ أن تبايعا تؤخذَ كَرهًا أو تجيء طائعا[6]

---

(١) قائله الأخطل ، وقد مرت ترجمته صفحة ٣٠٩ .

(٢) البيت في ديوان الأخطل بتحقيق قباوة صفحة ٩٠ ، وفي شرح الأشموني بحاشية الصبان ١٣٢/٣ ، وفي الخزانة ١٩٩/٥ .

هوازن : اسم قبيلة ، الأعضب : مكسور القرن .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أنه قد يعتدُّ بالمبدَل منه دون البدل ، فإن قوله غدوها ورواحها بدَلٌ من السيوف ، وقد أخبر بقوله تركتْ عن السيوف التي هي المبدل منه ، ولو أخبر عن البدل لقال تركا .

ونسب البغدادي ذلك أيضا إلى أبي علي في إيضاح الشعر .

(٣) تكملة من ط .

(٤) جزء من الآيتين ٦٨و٦٩ من سورة الفرقان .

(٥) قال البغدادي ٢١٠/٥ هذا البيت قلما خلا عنه كتاب نحوي ، ومع شهرته لا يعلم قائله ، وهو من أبيات سيبويه الخمسين ، التي لم يعرف قائلها . والله أعلم .

(٦) البيت في الكتاب ٧٨/١ ، وفي المقتضب ٦٢/٢ ، وفي العيني ١٩٩/٤ ، وفي شرح الأشموني بحاشية الصبان ١٣١/٣ ، وفي التصريح ١٦١/٢ ، وفي الخزانة ٢٠٣/٥ .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على إبدال الفعل وهو قوله تؤخذ من الفعل وهو تبايع .

قال البغدادي في الخزانة ٢٠٣/٥ - ٢٠٤ ، والظاهر من كلام الشارح المحقق أن بدلَ الفعل من الفعل لا يكون إلا في بدل الكل ، وهو مذهب السيرافي .. وقد يظهر من كلام سيبويه في باب ما يرتفعُ بين الجزمين ، وقد جوز المتأخرون الأبدالَ الأربعةَ في الفعل .. إلخ .

وقال ٢٠٦/٥ : واعلم أن إبدال الفعل من الفعل هو إبدال مفردٍ من مفرد ونسب إلى ابن السِّيد وغيره أنه بدل جملة من جملة . ثم قال : وهو سهو .

ثم نقل عن الشيخ خالد الأزهري ، في شرح التوضيح أن الجملةَ تبدل من الجملة بدل بعض واشتمال وغلط ، ومثل لها .

ونقل عن ابن هشام جوازَ إبدال الجملة من المفرد .

ونقل عن أبي حيان وقوع المفرد بدلا من الجملة .

ونقل عن ابن هشام أنه قال : ينبغي أن يجوز إبدالُ الاسم من الفعل وبالعكس نحو : زيد متقٍ يخاف الله وزيد يخافُ اللهَ متقٍ .

ولو كان الثاني بمعنى الأول ، سواءً لكان تأكيدا لا بدلا ، نحو إن تنصُرْ تُعِن أنصُرْك ، (ولا أعرف به شاهدا)[1] .

والذي يُفَصَّل به مذكور إن كان وافيا بما في المذكور من الأعداد جاز في التفصيل الإتباعُ ، والقصعُ رفعا كقوله تعالى : ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُم آيَةٌ فِى فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِى سَبِيلِ اللهِ ﴾[2] الآية[3] ، أي منهم فئة وقال الشاعر[4] :

٣٧٣- وكنت كذي رجلين رجلٌ صحيحةٌ وأخرى رمى فيها الزمانُ فَشَلَّتِ[5]

يروى رجلٌ رفعا وجرا .

وإن لم يف تعين الرفعُ نحو مررت برجال ، رجلٌ فاضلٌ وآخرُ كريم .

وقد جاء نصبُ الوافي وغيرِه في البدل بإضمار أعني - كما مر في باب الوصف[6] -.

واعلم أن التوابعَ إذا اجتمعت بُدِئَ بالنعت ثم بالتأكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق .

أما الابتداءُ بالنعت قبل التأكيد فَلِمَا مر في تعليل قولهم إن النكرة لا تؤكَّد[7] .

وابن كيسان يقدم التأكيد على النعت ، إذ النعتُ يفيد مالا يفيده الأولُ بخلاف التأكيد .

---

(١) ساقط من ص .

(٢) آل عمران ١٣ .

(٣) تتمتها ﴿ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ الْعَيْنِ وَاللهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِى ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِأُولِى الْأَبْصَارِ ﴾ .

(٤) قائله كثير عزة وهو كثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة بن الأسود بن عامر وهو خزاعي شاعر حجازي من شعراء الدولة الأموية ، واشتهر بكثير عزة وهي محبوبته وغالب شعره تشبيبٌ بها ، وكان يتشيع تشيعا قبيحا ، توفي سنة خمس أو سبع ومائة (الخزانة ٥/ ٢٢١ - ٢٢٤) .

(٥) البيت في ديوانه ٩٩ وفي الكتاب ١/ ٢١٥ وفي المقتضب ٤/ ٢٩٠ وفي الجمل ٢٤ وفي ابن يعيش ٣/ ٦٨ وفي أمالي القالي ٢/ ١٠٨ وفي المغني ٦١٤ وفي العيني ٤/ ٢٠٤ وفي الخزانة ٥/ ٢١١ .

اللغة : فشلت : الشلل آفة تصيب اليد أو الرجل فَتَيْبَسُ .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدًا على أن البدل الذي يفصَّل به المبدَل منه إذا كان وافيا بتفصيل ما قبله فإنه يجوز فيه الإتباع والقطع ، كما روي قوله (رجل) بالرفع والجر .

(٦) صفحة ١٠٠٦ - ١٠٠٧ .

(٧) صفحة ١٠٦٧ .

وإنما يقدم التأكيدُ على البدل ؛ لأن مدلول البدل غيرُ مدلول متبوعه في الحقيقة ، ومدلولَ التأكيد مدلولُ متبوعه .

وأما تقديمُ البدل على المنسوق ؛ فلأن البدلَ نسبةٌ معنويةٌ إلى المبدل منه ، إما بالكلية ، أو بالبعضية ، أو الاشتمال ، أما بدلُ الغلط فنادرٌ ، والمنسوق أجنبيٌّ من متبوعه .

عـــطف البيـــــان

قوله : عطف البيان تابعٌ غيرُ صفةٍ يوضح متبوعَه ، مثل أقسم بالله أبو حفصٍ عمرُ ، وفَصْلُه من البدل لفظا في مثل أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشر .

قوله : يوضح متبوعه يخرج التأكيدَ ؛ لأنه لا يوضح (متبوعه)[1] بل يحقق أصلَ نسبةٍ أو شمولِ النسبةِ لأجزائه ، وعدم إيضاح المنسوق لمتبوعه ظاهرٌ ، وكذا البدلُ – عند النحاة – لأن الأولَ عندهم في حكم الطرح ، وفي حكم المعدوم ، فلم يبق إلا الصفةُ وعطفُ البيان ، فلما قال : غيرُ صفة خرجت الصفة .

والأولى أن يُحَدَّ بهذا الحدّ الأبدالُ الثلاثةُ ، فيدخلَ فيها عطفُ البيان – كما ذكرنا[2] – ويُحَدَّ بدلُ الغلطِ بما حدَّ به المصنفُ مطلقَ البدل .

قوله : أَقْسَمَ بالله أبو حفصٍ عُمَرْ[3] .

قصته أنه أتى أَعْرابي إلى عمرَ بنِ الخطاب (رضي الله تعالى عنه)[4] فقال : إن أهلي بعيدٌ ، وأنا على ناقةٍ دبراءَ[5] عجفاءَ[6] نقباءَ[7] ، واستحمله[8] ، فظنه كاذبا ، فلم يحمله ، فانطلق الأعرابيُّ فحمَّل بعيره ثم استقبل البطحاء[9] ، وجعل يقول : وهو يمشي خلف بعيره :

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسَّها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ

---

(١) في ت وص وط : المؤكد .

(٢) صفحة ١٠٧٦ .

(٣) سبق تخريجه صفحة ١٠٥٥ وذكره الرضي هنا ليشرح كلامَ ابنِ الحاجب .

(٤) تكملة من ط .

(٥) دَبِر البعيرُ يدبَر فهو دَبِرٌ وأَدْبَرُ والأنثى دَبِرَةٌ ودبراءُ .. والدَّبَرُ بالتحريك الجُرحُ الذي يكون في ظهر الدابة (اللسان ٥/ ٠٣٥٩) .

(٦) العجفاء : الهزيلة .

(٧) النقب : رقة الأخفاف .

(٨) أي طلب منه أن يحمله بأن يهبه دابةً تحملُه .

(٩) لعله يعني الأرض المنبطحة ، ولا شكّ أنه لا يقصد بطحاء مكةَ ؛ لأن عمر كان بالمدينة . والله أعلم .

اغفرْ له اللهُمَّ إن كان فجر[1]

وعمرُ مقبلٌ من أعلى الوادي ، فجعل إذا قال : اغفر له اللهم إن كان فجر ، قال : اللهم صدّق . حتى التقيا ، فأخذ بيده فقال : ضع عن راحلتك ، فوضع ، فإذا هي (نقباء)[2] عجفاءُ ، فحَمَله على بعير وزودَه وكساه .

قوله : في مثل أنا ابنُ التارك البكرى بشرٍ[3] .

قال[4] : إنما قلت : « في مثل » إشارةً إلى أن الفرق يقع في غير هذا الباب أيضا ، كقولك يا أخانا الحارثُ ، ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارثُ ، وكذا يا غلامُ زيدٌ وزيدا ، ولو جعل بدلا لوجب الضمُّ[5] .

وقد ذكرت ما عليه في باب البدل[6] .

والفراء يجوّزُ نحوَ الضارب زيدٍ[7] ، فلا يتم معه الاستدلالُ بهذا البيت على أن الثانيَ عطفُ بيان لابدل .

والمبرد أنكر رواية الجرِّ ، وقال : لا يجوز في بشرٍ إلا النصبُ[8] . بناءً على أنه بدل ، والبدلُ يجب قيامُه مقامَ المتبوع .

والبيت للمَرَّار الأسدِي[9] ، وتمامه : عليه الطيرُ ترقُبه وقوعًا .

« فعليه الطيرُ » ثاني مفعولَي التارك ، إن جعلناه بمعنى الْمُصَيِّر وإلا فهو حالٌ ، وقوله

---

(١) سبق تخريجه صفحة ١٠٥٥ .

(٢) في ط : نَقِبة .

(٣) سبق تخريجه صفحة ٩١١ وذكره هنا ليشرح كلامَ ابنِ الحاجب .

(٤) يعني ابن الحاجب .

(٥) لم يمثل ابنُ الحاجب في شرحه لكافيته ٦٣ عندما أورد ما نقله عنه الرضي هنا ، لم يمثل بيازيد والحارث ، وإنما مثل بـ : يا غلامُ زيدٌ وزيدًا .

(٦) صفحة ١٠٧٧ – ١٠٧٨ .

(٧) الأصول ٢/ ١٤ .

(٨) لم أجد هذا البيت في المقتضب ، وقد نسب هذا الإنكارَ إلى المبرد ابنُ يعيش في شرح المفصل ٣/ ٧٣ .

(٩) هو المرار بن سعيد الفَقْعَسي ، وقد مرت ترجمته صفحة ٩١١ .

(ترقبه وقوعا)[1] حال من الطير إن كان فاعلًا لـ « عليه » ، وإن كان مبتدأ فهو حال من الضمير (المستكِنّ)[2] في عَلَيه .

ونحو قولهم : أعجبني من زيدٍ علمُه ، ومن عمرو جودُه ، الثاني فيهما كأنه عطفُ بيان ، والمعطوفُ عليه محذوفٌ ، والأصلُ أعجبني شيءٌ من أوصاف زيدٍ علمُه ، وخصلةٌ من خِصال عمرو جودُه ، وكذا كسرت من زيدٍ يدَه ، أي كسرت عضوًا (من زيدٍ)[3] يدَه ، حُذِفَ المعطوفُ عليه ، وأُقيم المعطوفُ مُقامَه ، كما يحذَفُ المستثنى منه ، ويقام المستثنى مُقامَه في نحو ما جاءني إلا زيدٌ .

* **وهذا آخر قسم المعربات من الأسماء** ، والحمدُ لله ربِّ العالمينَ ، وصلى اللهُ على سيدِنا محمدٍ وآلِهِ الطاهرين ، وصحبه أجمعين ، ثم الحمدُ لله على دَرْك المسؤُول ، وبلوغِ الغرضِ المأمول .

تم القسم الأول بحمدِه تعالى وحسنِ تأييده ...

---

(١) ساقطتان من ط ، وهما لأزمتان .

(٢) في ط : السيحق المستكن ، ولعل صوابَ الكلمة الأولى المستحق .

(٣) في ط : منه .

الفهارس

فهرس الآيات

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
الفاتحة	٤	٥٧٣ ، ٦٠٤ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤
	٥	٥٧٣
	٧	٨٢٧ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥
البقرة	٦	٢٥٠ ، ٩٩١
	١١	٣٢١
	١٩	٤٨١ ، ٦٠٩ ، ٦١٦
	٢٦	٧٠١
	٣٥	١٠٨٤
	٤١	٩٢٨
	٦٢	٣٤٨
	٦٨	١٠١٦
	٨٥	٥٠٦
	٩١	٦٨٨
	١٢٤	٢٩٩ ، ٣٩٦
	١٣٠	٧١٣
	١٣٥	٦٣٣
	١٣٨	٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٧٢ ، ٣٧٧ ، ٣٨٣
	١٧٧	٢٩١ ، ١٠٠١ ، ١٠١١
	١٨٤	١١٩
	١٩٧	٢٨٤
	١٩٨	٣١ ، ٨١٨
	٢١٧	١٠٨٠
	٢٢١	٣٣٣

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
	٢٤٥	٢٣٧ ، ٣٦٧ ، ٤٠٥
	٢٤٩	٧٤٢
	٢٨٢	٨٠٧
	٢٨٤	٥٥٣
آل عمران	٦	٩٩٦
	١٣	١٠٩١
	٢١	٣١١
	٣٥	٩٧٧
	٩١	٦٩٥
	٩٧	٧١٩
	١٠٦	٣٠٤
	١٢٩	٤٠٤
	١٥٨	٦٥٦
	١٦٧	٦٦٨
	١٨٠	٢٣١
	١٨٨	١٠٦٠ ، ١٠٦١
النساء	١	٦٢٦ ، ١٠٢٥
	١١	٢٣٤
	٤	٧٠٨
	٢٤	٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٧٢ ، ٣٧٧
	٦٦	٧٤٥
	٩٠	٦٨٠ ، ٦٨١
	١٢٢	٣٥٤ ، ٣٥٥
	١٣٥	١٠٤٤
	١٦٠	٦١٦ ، ٧٣٠
	١٧١	٣٩٧
	١٧٦	٢٦٤ ، ٣٥٦ ، ٥٢٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٥٩

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
المائدة	٦	٥١
	٨	٧٣٤
	٥٤	١٠١٥
	٧١	٢٩٥
	١٠٧	٩٩٢ ، ٩٩٣
	١١٠	٣٧
	١١٧	٨٠٢
	١١٩	٦١١
الأنعام	١٢	١٠٨٨
	٣٧	
	٥٢	٥٩٧
	٨٤	٤٩٤
	٩٤	٧٨٩ ، ١٠١٥
	٩٦	١٠٤٦
	١٢٤	٥٩٠ ، ٨٦٤
	١٢٨	٦٣٤
	١٤٨	١٠٢١
	١٥٤	٧٩١
	١٦٢	٩٤٧
الأعراف	٤	١٤٧
	١٨	٦٣٨
	٣٠	٥٣٤
	٥٠	٧٩٨ ، ٨٩٤
	٥٤	٦٨٦
	٥٦	٦٤٨
	٧٥	٩٦٤
	٨٣	٢٥
	١٣٧	٣

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
	١٤٠	٧٩٧
	١٦٨	٧٨٩ ، ١٠١٢ ، ١٠٦٣
	١٧٠	١٠٤٧
	١٧٧	٦٩٩
الأنفال	١٦	٧٤٩
	٥٨	٨١٠
	٦٢	٨٨٦
التوبة	٥	٥٨٢ ، ٥٨٤
	٦	٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٤٧ ، ٢٦٤ ، ٥١٨
	٢٥	٦٨٦
	٣٢	٧٤٢
	٣٤	١٠٤١
	٥٢	٤٨١
	٦٢	١٠٤٣
	٩٢	٥٧٥ ، ١٠٤٠
يونس	٢٤	٤٨٦
	٢٦	١٠٣٧
	٢٧	١٠٣٧
	٩٨	٧٢٥ ، ٧٣١ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٨٦
هود	٢٧	٢١١
	٤٢	٩٤٧
	٤٣	٧٣١ ، ٨٢١
	٤٤	٢٤٠
	٦٤	٦٦٢
	٧٢	٦٣٦ ، ٦٣٩ ، ٦٦٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨
	٨١	٧٤٦
	٨٥	٦٨٦

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
	١٠٨	٢٧٩
	١١٦	٧٣١ ، ٧٤٣
يوسف	٢	٣٧٤ ، ٦٦٣ ، ٨٤٥
	١٤	٧ ، ٩٩٨
	١٨	١٦
	٢٧	٨٠٠
	٢٩	٥٠٥
	٣١	٣٥٩ ، ٧٧٥ ، ٧٧٧
	٣٧	١٠٥٩
	٤٣	٨٩١
	٥١	٧٧٥ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨
	٦٤	٧١٤
	٨٢	٩٣٣
	٨٣	١٠٥٤
	٩٢	٨١٩ ، ٨٢٠
الرعد	١٥	٦٢٢
إبراهيم	٥	٦٠٠
	٢٢	٩٤٧
	٤٥	٢٤٠ ، ٥٨٥
	٤٦	٣٥٥ ، ٣٥٧
الحجر	٤	٧٥١
	٣٠	١٠٧٢ ، ١٠٧٨
	٦٦	٦٣٣
النحل	٣٥	١٠٢٢
	٥١	٩٦٩ ، ٩٧٢
	٥٣	٣٠٦ ، ٣٥٧
	٦٦	١١٠ ، ٩٩٢

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
	٩٢	٦٨٦
	١٢٣	٦٥٩ ، ٦٦١
الإسراء	١٩	٣٥٥ ، ٣٥٧
	٢٢	٩٦٢
	٢٣	١٠٦٨
	٣٣	٩٦٢
	٣٦	٢٤٦
	٨٩	٧٤٢ ، ٧٤٩
	١١٠	٥٧ ، ٤٤٦ ، ٩٣٢
الكهف	٣٠	٢٧٤
	٣٣	٨٩ ، ٩٠
	٣٤	٧٠٤
	٩٦	٢٣٣
	١٠٣	٧٠٩
	٥	٥٩٠
مريم	٣٤	٣٧٨
	٤٧	٢٦٥ ، ٣٨٦
طه	١٢	١٠٨٣
	٥٨	٧٨٧
	٦٧	٦٥٩
الأنبياء	٣	٢٩٥
	٢٠	٥٨٥
	٢٢	٧٧٨ ، ٧٨٥
	٥٠	١٠١٥
	٧٣	٦٤٣ ، ٨٧٨
	٧٩	١١٨
	١١٢	٤٦٦

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
الحج	٢٥	١٠٤٧
	٤٦	٥٤٦
	٣٠	٨٨٠
المؤمنون	١٤	٩٢٧
	٣٦	٣٥٨
	٩٩	٣٦ ، ٣٥٨
النور	٢	٣٠٤ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٦١
	٤	٣٥٠ ، ٧٦٧ ، ٧٧٣
	٥	٧٦٧
	٦	٧٤٥
	٣٧	٩٤٣
	٤٥	٦٢٢
	٦٣	٤٠٤
الفرقان	١٤	٤٠٧
	٢٤	٧٠٤
	٣٢	٢٤٤
	٣٩	٩٣٩
	٤١	٢٧٢
	٦٣	٧٣٢
	٦٩	١٣٢٩
الشعراء	١٩	٣٥٧ ، ٦٤٣
	٢٣	٩٧٧
	٩٤	١٠٢٢
	١٤١	١٤٦
النمل	٢٤	٥٠٩
	٢٥	٥٠٩
	٤٠	٢٧٦

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
	٣٠	٩٧٢
	٨٨	٣٧٢ ، ٣٧٧
القصص	٨٧	٥٩٠
	٨٨	١٠٧٠
العنكبوت	١٤	٧١٨
الروم	٦	٣٧٢ ، ٣٨٣
لقمان	٣٤	٩٣٢
السجدة	٢٦	٢٤٠
الأحزاب	٦	٢٧٥ ، ٢٩٠
	١٠	١٠٦ ، ٣٤٩
	١٥	٨٠٠
	٣٨	٣٥٤
	٦٦	١٠٦
	٦٧	١٠٦
سبأ	١٧	٨٥٥
	١٩	١٠٤٨
	٢٨	٨٠١
	٣٣	٦٠٢ ، ٦٠٤
فاطر	١	٨٩٨
	٩	١٠٤٧
	٢٧	١٠١٥
	٣٧	٨٨٤
يس	٢٢	٥٩٩
	٢٣	٥٩٩
الصافات	١	١٠٦٥
	٤٧	٤٢٨ ، ٤٦٢
	٤٨	١٠١٢

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
	١٦٤	١٠١٢
ص	٣	٨٦٦ ، ٨٧٠
	٣٢	٧٣٥
	٥٧	٥٣٠
	٦٠	٢٦٧ ، ٥٤٢
الزمر	٩	١٠٤١
	٤٦	٤٥٩
	٥٧	٢٢١
	٧١	٧٩٨ ، ٨٩٤
	٧٣	٧٩٨ ، ٨٩٤
غافر	١ – ٣	٨٩٩
	٢٨	١٠١٥
فصلت	٥	٥٩٠
	٣٩	٢٧٩
الشورى	٣٧	٢١
	٤٣	٢٧١
	٥٢ – ٥٣	١٠٧٥
الزخرف	٣٢	٢٨٧ ، ٤٤٦
	٣٣	٩٦٤
الجاثية	٤	١٠٣٨
	٥	١٠٣٨
	٢٣	٢٤٢
	٣٢	٧٥٠ ، ٧٥٢
الأحقاف	٩	٣٩٣
	١٧	٣٦١
	٣٣	٨٥٨
محمد	٤	٣٥٤ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
الذاريات	٢٣	٧٨١
الطور	٤٩	٦٠٠
النجم	٦	٦٢٣
القمر	١٢	٧٠٥ ، ٧٠٨ ، ٧١٢ ، ٩٦١
	٣٨	٥٩٦
	٤٩	٥٤٤ ، ٥٥٢
	٥٢	٥٦٠
	٥٣	٥٦١
الرحمن	٤٦ – ٤٨	٩٥٩
	٢٩	٦٥٧
الحديد	١٠	١٠٤٠
المجادلة	١	٨٥٣
الحشر	٦	٣٠٥
	١٧	٦٥٧
الجمعة	٨	٣٠٥ ، ٣٠٦
	١١	١٠٤٥
الملك	٤	٣٧ ، ٣٨٥ ، ٥٩٨
	١٩	١٠٤٦
الحاقة	١	٢٧٣
	٢	٢٧٣
	١٣	٩٦٩ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ١٠٠٩ ، ١٠٥١
	١٩	٢٣٣
	٤٧	٨٥٨
نوح	٣	٧٥٨
	١٧	٣٥١
المزمل	٨	٣٥١

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
	١٦	١٢٦ ، ٥٩٣
المدثر	٣	٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٨٠٨
	٤	٥٢٩
	٥	٥٢٩
	٣٨	١٠٢٧
القيامة	٣	٦٨٣
	٤	٦٨٣
	٢٢	٢٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٩٨
	٢٤	٢٩٨
	٣١	٨٢٥
الدهر	٢	١١٠
	٤	١٠٣ ، ١٠٤
	١٥	١٠٣ ، ١٠٤
	٢٤	٥٦٩
المرسلات	٣٠	٨٢٨
	٣١	٨٢٨
النبأ	١	١٠٨٩
	٢	١٠٨٩
الانفطار	٥	٦٤٦
الانشقاق	١	٥٤٩
	١٩	٦٩٤
البروج	٤	١٠٨٠ ، ١٠٨٦
	٥	١٠٨٠ ، ١٠٨٦
	١٠	٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨
	١٤	٣٠١ ، ٩٦٢
	١٥	٣٠١ ، ٩٦٢
	١٦	٣٠١ ، ٩٦٢

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
الغاشية	٢٥	٣٣٤ ، ٦٥٤
الفجر	١	١٠٦
	٢	١٠٦
	٣	١٠٦
	٢١	٣٦٩ ، ٥٧١ ، ١٠٦٧
	٢٢	١٠٦٧
البلد	١٤	٨٩٩
	١٥	٨٩٩
الضحى	٢	١٠٦
	٣	١٠٦
	٩	٣٩٥ ، ٥٤١ ، ٥٦٢
	١٠	٥٤١
	١١	٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٨٠٨
الشرح	٥	
	٦	
العلق	١٥	٤٣١ ، ٩٧٩ ، ١٠٨٢
	١٦	٤٣١ ، ٩٧٩ ، ١٠٨٢
القدر	١	٧٣٥
القارعة	١	٧١٥ ، ٨٦٤
	٢	٧١٥ ، ٨٦٤
العصر	٢	٧
	٣	٧
الهمزة	١	٩٩٢ ، ١٠١٠ ، ١٠٨٨
	٢	٩٩٢ ، ١٠١٠ ، ١٠٨٨
النصر	١	٥٢٩
	٢	٥٦٢
	٣	٥٢٩ ، ٥٦٢
المسد	٤	٥١٥ ، ١٠٠٩

فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة
(الهمزة)	
اطلبوا العلم ولو بالصين	٥٥٨
أعذِرني من عائشة	٤٠٢
أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد	٣١٧
أقضاكم علي	٨٣٠
أقطع النبيّ - ﷺ - زبيرًا حُضْرَ فرسِه	٦٠١
أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش	٧٨١
أنا وإياه في لحاف	٦٢٩
أنت مني بمنزلة هارونَ من موسى	٦٦٩
إن الله تعالى نهاكم عن قيل وقال	١٧٥
إن من البيان لسحرًا	٣٣٤
إنَّا معاشرَ الأنبياءِ فينا بِكْءٌ	٥١٣
إنَّكُنَّ صواحباتُ يوسُف	١١١ - ١٥٣
إنَّما الأعمال بالنيات	٢١٤
إنَّما الولاءُ للمعتِق	٢١٤
أيُّما امرأةٍ نُكِحَتْ بغير إذن وليِّها فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ	١٠٥٠،١٠٦٧
(الثاء)	
الثيِّبُ يُعْرِب عنها لسانُها	٦١
(الجيم)	
الجارُ أَحَقُّ بصَقَبِه	٢٤٢
(الخاء)	
خير المال سكَّة مأبورة وفرس مأمورة	١٠٦

الحديث	الصفحة
(السين)	
سابَق رسولُ الله ﷺ بين الخيل فأتى فرسٌ له سابقا	٦٥٠
سلمان منَّا	٢٨٨
(الكاف)	
كلّ شيء مَهَةٌ ما النساءَ وذكرَهن	٧٣٤
(اللام)	
لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب	٧٧٠
لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد	٢١٥
لا صيام لمن لم يَعزِم من الليل	٧٩٨
لا فتى إلا عليٌّ ، ولا سيف إلا ذو الفقار	٧٦٣
لكل نبيٍّ حواريٌّ ، وحواريَّ الزبير	٩٤٦
لن يهلك الناس حتى يُعْذروا من أنفسهم	٤٠٣
(الميم)	
ما أيس الشيطان من بني آدمَ إلا أتاهم من قِبَل النساء	٧٩٤
ما رأيت مثل الجنة نام طالبُها	٩٣٦
(النون)	
الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلةً	٩٨٠
الناس كلُّهم هالكون إلا العالمون والعالمون كلهم هالكون إلا العاملون .. إلخ	٧٨٤
الناس مجزيُّون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر	٨٠٣ – ٨٠٤
(الواو)	
وجدت الناس أُخْبُرْ تَقْلِه	٩٨٦
(الياء)	
يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكة بالنهار	٢٥٦،٢٩٥
يذهب الصالحون أسلافا الأولَ فالأولَ	٦٤٨

فهرس أقوال الإمام « علىّ » رضي اللهُ عنه التي استشهد بها الرضي

القول	الصفحة
أنتم والساعةُ في قَرَن	٣٢٧
سكائك الهواء ورخاءُ الدعة	٩٢٥
فأعطاه الله النُّظرةَ استحقاقا للسخطة واستتمامًا للبلية	٦١٢
فطِيبُوا عن أنفسكم نفسًا	٧٠٨
فهم والجنةُ كمن قد رآها	٣٢٧
قد كنت وما أهدَّد بالحرب	٧٥١
لنسخ الرجاءُ منهم شفقاتِ وجَلِهم	٩٢٥
نحمده على عظيم إحسانه ، ونيّر برهانه ، ونوامي فضله حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره أداء	٣٥٤
واللهِ لابنُ أبي طالب آنسُ بالموت من الطفل بثدي أمه	٦٧٠
ياله مَرامًا ما أبعده	٦٩٩

فهرس المأثورات النثرية

المأثور	الصفحة
(الألف)	
آتيك بكرة	٥٩٤
آهٍ	٣٦١
آهامنك	٣٦٠
أبو عذرها	٨٧٨
أتميميا مرة وقيسيًّا أخرى	٦٨٣
أتيته ركضًا أو عدوًا أو مشيًا	٦٧١
أخلاقِ ثيابٍ	٩٢٢
ادفع الشر ولو إصبعًا	٨٠٣
إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب	٥٧٠
الأرض مفجرة عينًا	٧٠٤
استغفرت الله ذنبا	٥٧٥
استوى الماء والخشبة	٦٢٣
افتد مخنوق	٥٠٥
أطرق كرًا	٥٠٥
أضرطًا وأنت الأعلى	٥٠٨
أعجبني طيبةً أبا	٧٠٤
أعجمي فالعب به ما شئت	١٣٨
اغتديت ولا اغتداء الغراب	٣٨٨
اهتديت ولا اهتداء القطا	٣٨٨
أفًا	٣٦٠
أفة	٣٦٠
أفعله البتة	٣٧٩

المأثور	الصفحة
افعله جهدك وطاقتك	٦٤٢
أقائما وقد قعد الناس	٦٨٥
أقاعدًا وقد سار الركب	٦٨٥
أقل رجل يقول ذلك إلا زيد	٣٥٢
أكثر شربى السويق ملتوتا	٣٢٠
أكلت سمكا لبنا تمرًا	١٠٤٠
أكلوني البراغيث	٢٥١
إيهًا	٣٦٠
ألا رجل في ألا من رجل	٨٧٠
ألا قماص بالعير	٨٣٥
الذي يطير فيغضب زيد الذباب	١٠٢٧
ألم بطنه	٧١٣
أما أنت منطلقا انطلقت	٨٠٣
أمتٌ في حجر لا فيك	٢٦٠
أمرأ قعده عن الحرب	٢٦٠
امرأ ونفسه	٦٢٥
أمكرًا وأنت في الحديد	٣٨٧
أنا أفعل كذا أيها الرجل	٧٩٣
أنا أكثر منه مالًا	٧٠٣
أنا زيدًا غير ضارب	٨٨٥
أنت أعلم وربك	٦٢٣
أنت الرجل علمًا	٦٧٠
أنت مني مكان قريب	٢٨٤
إن تأتني فأهل الليل وأهل النهار	٤٠٣
انته أمرا قاصدًا	٣٩٨
إلا حظية فلا ألية	٢١٧
إنما سميت هانئًا لتهنأ	١٥٧

المأثور	الصفحة
أنمار الشاء	٨٨٣
إن فلانا كريم لا سيما إن أتيته قاعدًا	٧٩٢
أهلًا بفلان	٣٥٨
أهلًا وسهلًا	٣٩٧
أهلك والليل	٤٠٢
أوّه	٣٦١
إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب بالعصا ولتذك لكم الأسل والرماح	٧٥١
إيهًا	٣٦٠
إيَّه	٣٦٢
إيي وأيك	٩٣١
(الباء)	
بئس عبدًا	٦٩٩
بؤسًا لك	٣٥٥
البر الكر بستين	٦٥٤
برمة أعشار	٩٩١
برمة أكسار	٩٩١
بطر عيشه	٧١٣
بعت الشاء شاةً بدرهم	٦٤٦
بعت الشاء شاةٌ بدرهم	٦٤٦
بعت الشاء شاة ودرهم	٦٤٦
بعدًا لك	٣٥٥
بقلة حمقاء	٩٢٤
بك أهل الرحمة أتوسل	٥١٥
بهرًا له	٣٥٩
البيت مشتعلٌ نارًا	٧٠٤
(التاء)	
تربا لك وجندلًا	٣٦٠

المأثور	الصفحة
تسمع بالمعيدي لا أن تراه	٢٥٠
تعال جائيًا	٦٨٦
تفًّا	٣٦٠
تميم بنت مرّ	١٧٧
(الثاء)	
ثوب أسمال	٩٩١
(الجيم)	
جاءني القوم أكتعون	١٠٧١
جاءني القوم أكتعون إلا حمارًا	٧١٧
جاءني زيد عليه جبة وشي	٦٧٦
جاءني سواءَك	٧٨٨
جاءنى علي وحده	٦٤٨
جاءوا قضهم بقضيضهم	٦٤٥
جئتك خفوق النجم	٣٤٥
جالس الحسن وابن سيرين	١٠٤٥
جانب الغربي	٩٢٢
جحش وحده	٦٤٨
جدعًا (لك)	٣٥٥
جرد قطيفه	٩٢٢
جمع بصع	١٠٧١
جمع بصع بتع	١٠٧١
(الحاء)	
حردت حرده	٣٥٦
حسبك بزيد رجلًا	٧٠٤
حسبك خيرًا لك	٣٩٨
حسبك من رجلٍ	٧١٠
حسبك وزيدًا درهم	٦١٨

المأثور	الصفحة
حسن بسن قسن	١٠٦٠
حمدًا	٣٥٣
الحمد لله الحميد	٥١٥
حمدت حمده	٣٦٨
حمدٌ لله وثناء عليه	٣٦٨
حنانيك	٣٥٤
حواليك	٣٨٦
حيث بيث	١٠٦١
حيص بيص	١٠٦١
حينئذ الآن	٦٠٦
(الخاء)	
خامري أم عامرٍ	٥٠٨
خبر السوء	٩٨٠
خرج الأمير معه صقر صائد به غدًا	٧٩٦
خرجت فإذا السبع	٣١٢
خطيئة يوم لا أصيدُ فيه	٢٥٢
خيبةً	٣٥٣
(الدال)	
داري خلف دارك بريدًا	٢٨٧
داري خلف دارك فرسخين	٢٨٧
داري خلف دارك ميلًا	٢٨٧
داري خلف دارك يومًا وليلة	٢٨٧
داري من خلف دارك فرسخان	٢٨٨
داري من خلف دارك فرسخين	٢٨٨
دارك مني يمين أو شمال	٢٨٤
دخلوا الأول فالأول	٦٤٨
دواليك	٣٥٤

المأثور	الصفحة
دون تصحيحه خرط القتاد	٨٥
ديارَ الأحبة	٤٠٣
(الذال)	
ذفرًا له	٣٥٩
ذهبت الشام	٥٨٦
ذو زيد	٩٥٨
ذوي آل النبي	٩٥٨
(الراء)	
رأسك والحائط	٦٢٥
راكب الناقة طليحان	٤٠١
رأيت قومك أكثرهم	١٠٧٨
رأيتك إذ لم يبق إلا الموت ضاحكا	٢١٢
رأيتك لدن قائمًا	٨١١
رب شاة وسخلتها	٥٥٥
رجع عوده على بدئه	٦٤٢
رجل خير من امرأة	٦٤٦
رجل صدقٍ	٩٨٠
رحمك الله	٧٩٨
رعيًا	٣٥٤
(الزاي)	
زيد الحسنَ الوجه	٧١٣
زيد الخيل	٨٨٤
زيد طيب أبًا	٧٠٤
زيد متفقىء شحمًا زيد والريع يباريها	٣٢٧
(السين)	
سبحت	٧٧٧
سبحان الله	٧٧٥

المأثور	الصفحة
سبحانك الله العظيم	٣٥٥
سحقا	٣٥٤
سعديك	٣٥٥
سقطت بعض أصابعه	٨٨٩
سقيا	٣٥٣
السمن منوان بدرهم	٢٦٩
سواء عليَّ أقمت أم قعدت	٥١٣
سير فرسخان	٣٤٥
سير عليه فرسخان	٣٤٥
(الشين)	
شأنك والحج	٥٧٧
شر أهر ذا ناب	٧١٥
شر ما ألجأك إلى مخة عرقوب	٢٦٠
شكرًا	٣٥٣
شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعىٰ	٢٦٠
(الصاد)	
صرفت وجوهها أولها	١٠٧٨
صل على محمد وذويه	٦٥٨
صه	٣٦٢
صيد عليه يومان	٣٤٥
صيد يوم كذا	٣٤٥
(الضاد)	
ضُربت زيد الظهر والبطن	١٠٦٢
ضرَب عمرو اليدُ والرجلُ	١٠٦٢
ضربي زيدًا قائما	٣١٨
(العين)	
عائذًا بك	٣٦٠
عجبا منك	٣٥٥

المأثور	الصفحة
عذيرك من فلان	٤٠١
عزَّ من قائل	٧١٠
عزمت عليكِ لما ضربت كاتبك سوطا	٧٩٦ – ٧٩٧
عقرًا لك	٣٥٥
عمرك الله	٣٦٣
عُيَيْر وحده	٦٤٨
(الغين)	
غبن رأيه	٧١٣
(الفاء)	
فاهالفيك	٣٨٨
في أكفانه دُرِجَ الميت	٢٨٢
في الدار سواءَك	٧٨٨
(القاف)	
قائمًا قد علم الله وقد قعد الناس	٦٨٥
قاتعه	٣٦٢
قاتله الله من شاعر	٧١٠
قبل البكاء كنت ناعسة	٤٧٦
قبل النعاس كنت مضمرة	٤٧٦
قد كان من مطر	٧٥٨
قرأت هودًا	١٤٧
قريع وحده	٦٤٧
قصدت قصده	٣٥٦
قضية ولا أبا حسن لها	٨٣٠
قعدك الله	٣٦٣
قلما رجل يقول ذلك إلا زيد	٧٣٨
قم قائمًا	٨٨٦
قمت وأصك عينه	٦٧٨

المأثور	الصفحة
قميص شراذم	٩٩٢
قيامًا قد علم الله	٣٨٧
قيس بنت عيلان	١٤٦
(الكاف)	
كاتعه	٣٦٢
كاليوم رجلًا	٤٠٣
كان ذلك مقدم الحاج	٦٠٠
كذب عليك العسل	
كفى زيد شجاعًا	٧٠٩
الكلاب على البقر	٤٠٣
كل رجل فأنا أكرمه	٥٢٩
كل رجل وضيعته	٦٢٠
كل شاة وسخلتها	
كل شيء ولا ستيمة حر	٤٠٣
كلتهن	٩٣٩
كل يوم لك ثوب	٦٥٧
كلمته فاه إلى في	٦٤٩
كلمته مشافهة	٦٧١
كليهما وتمرًا	٤٠٢
كيف أنت وقعة من ثريد	٦٢٨
(اللام)	
لا أبا لزيد	١٠٢٤
لا أفعل ذلك ولا كودًا	٣٨٨
لا أفعل ذلك ولا كيدًا ولاهما	٣٨٨
لا أفعل ذلك ولا مكادة	٣٨٨
لا أفعلنه البتة	٣٧٩
لا أهلًا ولا سهلًا	٨٢٥
لابك السوء	٨٢٥
لا حول ولا قوة إلا بالله	٨٣١

المأثور	الصفحة
لا خير بخير بعده النار	٨٥٨
لا سلام عليك	٨٢٥
لا سواءً	٨٢٣
لا كزيد	٨٥٠
لا ليت	٧٧٧
لا ماء ماء باردًا	٣٧٤
لا مرحبًا	٨٢٥
لا مسرة ولا مكرمة	٨٢٥
لا نعمة	٨٢٥
لا نولك أن تفعل ..	٨٢٣
لات أوان	٨٦٩
لات حين	٨٦٦
لات هنا	٨٧١
الله أكبر دعوة الحق	٣٧٦
الله لأفعلن	٥٧٤
لقيته فينة بعد الفينة	٥٩٧
لقيته الفينة بعد الفينة	٥٩٧
لقيته بعيدات بينى	٥٩٧
لقيته فجأة	٦٧١
لقيته عيانًا	٦٧١
لكل فرعون موسى	٦٧١
لله أبوك	٧١١
لله أنت	٧١١
لله دره رجلًا	٦٩٨
لله در زيد فارسًا/ من فارس	٧١١
لله درك فارسًا/من فارس	٧١٠
له صراخ صراخ الثكلى	٣٧٠
له صوت صوت حمار	٩٨١

المأثور	الصفحة
له عليَّ ألف درهم اعترافًا	٣٧٦
له علم علم الفقهاء	٣٧١
له هدى هدىَ الصلحاء	٣٧١
لو ذات سوار لطمتني	٢٢١
لولا على لهلك عمر	٣١٥
لو ليت	٧٧٧
ليس أحدٌ إلا وهو خير منك	٧٥١
ليس الطيب إلا المسك	٨٧١
ليس خلق الله مثله	٥٤٦
ليس غير	٧٩٠
ليس غيره	٧٩٠
لي عشرون مثله	٨٨٥
الليل طويل وأنت قمر	٥٠٨
الليلة الهلال	٢٨٢
(الميم)	
ما أتتني امرأة لا تكون فلانة	٧٣٥
ما أتتني امرأة ليست فلانة	٧٣٥
ما أحسنها فعلة	٦٩٨
ما أنت وزيدًا	٦٢٨
ما جاءني القوم إلا حمارًا	٧٢٩
ما جاءني زيدٌ إلا عمرًا	٧٢٩
ما ذر شارق	٧٣٥
ما رجل إلا وأنت خير منه	٧٥١
ما زاد إلا ما نقص	٧٣٢
ماز رأسك والسيف	٥٧٠
ما زلت أسير والنيل	٦٢٢
ما خير إلا ما نفع	٧٣٢
ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة	٩٣٣

المأثور	الصفحة
ما كلمت أحدًا أنصفني إلا زيد	٧٣٨
مالي إلا أبوك أحدٌ	٧٢٦
مالي عتاب إلا السيف	٧٢٩
المرء مقتول بما ...	٨٠٥
ما مررت بمثله أحد	٧٢٦
ما مسيئًا من أعتب	٨٥٦
ما منهم إلا رأيته في حال كذا	١٠١٣
مرحبًا بك	٣٥٨
مررت بامرأة كافيك من امرأة	٨٨٧
مررت بامرأة ناهيتك من امرأة	٨٨٧
مررت بامرأة هدك من امرأة	٨٨٧
مررت برجل أبي عشرة	٩٨٣
مررت برجل أبي عشرة أبوه	٩٩١
مررت برجل أب لك	٩٨٣
مررت برجل أخ لك	٩٨٣
مررت برجل أسد غلامه	٩٩١
مررت برجل حسبك فضله	٩٩١
مررت برجل رجل أبوه	٩٩١
مررت برجل سواء أبوه وأمه	٩٩٠
مررت برجل سواء درهمه	٩٩١
مررت برجل سواء هو والعدم	٩٩٠
مررت برجل صالح إن لا صالح فطالح	٨٠٥
مررت برجل عشرة غلمانه	٩٩١
مررت برجل كافيك من رجل	٨٨٧
مررت برجال كافيك من رجالٍ	٨٨٧
مررت برجلين كافيك من رجلين	٨٨٧
مررت برجل مثلك أبوه	٩٩١
مررت برجل نار حمرة	٩٨٠

المأثور	الصفحة
مررت برجل ناهيك من رجل	٨٨٧
مررت برجلين ناهييك من رجلين	٨٨٧
مررت برجل هدك من رجل	٨٨٧
مررت برجال هدك من رجالٍ	٨٨٧
مررت برجلين هدك من رجلين	٨٨٧
مررت بسرج خز صفته	٩٩١
مررت بقاعٍ عرفج كله	٩٨٢
مررت بقوم عرب أجمعون	٩٨٢
مررت بكتاب طين خاتمه	٩٩١
مررت بهم الجماءَ الغفيرَ	٦٤٨
مررت به الفاسق	٥١٥
مسجد الجامع	٩٢٢
مضر الحمراء	٨٨٣
مطرنا زرعنا وضرعنا	١٠٦٢
مطرنا سهلنا وجبلنا	١٠٦٢
مطر قومك ليلهم ونهارهم	١٠٦٢
معاذ الله	٣٥٥
ملآن ماء	٧٠٣
ممتلىء ماء	٧٠٣
من أنت زيدًا	٤٠٠
من كانت أمك	٢٠٠
مه	٣٦٢

(النون)

ناقة عر الهواجر	٨٩٨
نحن آل فلان كرماء	٥١٣
نحن العرب أقرى للنزال	٥١٣

المأثور	الصفحة
نجوت نحوه	٣٥٦
نسيج وحده	٦٤٧
نصف وربع درهم	٤٦٣
نعم رجلًا	٦٩٩
نعم ونعمة عين	٣٨٧
نفسك وما يعينها	٥٧٧
نهاره صائم وليله قائم	٣٢٤
النوم ينقض الطهارة	٣١٩
(الهاء)	
هجاجيك	٣٨٦
هذا بسرًا أطيب منه رطبا	٦٦٢
هذا حيّ زيد	٩١٩
هزا زيك	٢٣٦
هذا زيد غير ما تقول	٣٧٨
هذا غلام	٩٤١
هذا القول لا قولك	٣٧٨
هذا ولا زعماتك	٤٠٠
هذا يوم اثنين مباركًا فيه	٥٣٦
هنيئًا مريئًا	١٠٦٠
هو زهير شعرًا	٦٧١
هو غلام إن شاء الله ابن أخيك	٩٤١
هو مني دعوة الرجل	٢٨٧
هو مني فوت اليد	٢٨٧
هو مني مزجر الكلب	٥٨٧
هو مني مقعد الخاتن	٢٨٥
هو مني مقعد القابلة	٢٨٥
هو مني مناط الثريا	٥٨٧

المأثور	الصفحة
هو مني منزلة الشغاف	٥٨٧
(الواو)	
واجمجمتي الشاميتيناه	٤٩٧
وارجلاً مسجاه	٥٠٤
وامن حفر بئر زمزماه	٥٠٣
وامن قلع باب خيبراه	٥٠٣
واها	٣٦٠
وراءك أوسع لك	٣٩٨
وُفّقَ أمره	٧١٣
وُلِدِ له ستون عامًا	٣٤٥
ويح زيد رجلًا	٧١١
ويحه رجلًا	٦٩٨ – ٦٩٩
ويلك	٣٦١
ويل [لك]	٣٦٢
ويلمها خطة	٦٩٨
ويلم زيد رجلًا	٧٠٤
ويلم زيد شجاعًا	٧١١
ويها	٣٦٠
(الياء)	
يا إياك قد كفيتك	٤١٣
يا حرسي اضربا عنقه	٣٦
يا زيد زيدًا الطويل	٤٣١
يا لزيد فارسًا	٧٠٤
يالك ليلًا	٦٩٨
يالك من ليل	٧١٠
يالله للمسلمين	٤١٧
ياله رجلًا	٦٩٨
يالها قصة	٦٩٨

فهرس الشعر

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
	الهمزة				
٧٨	إن من يدخلِ الكنيسةَ يومًا	ظباءَ	الخفيف	الأخطل	٣٠٩
١٣٤	فلا والله لا يُلفى لما بي	دواءُ	الوافر	مُسْلِم بن مَعْبَد الوالبي	٤٦٢
٤٨	لا تَخَلنا على غراتِك إنا	الأعداءُ	الخفيف	الحارث بن حِلِّزة اليشكري	٢٣١
٣١٠	ملك أضلعُ البرية لا يوجد	كفاءُ	الخفيف	الحارث بن حلِّزة اليشكري	٩٢٦
٢٣٨	غير أني قد أستعين على الهم	النجاءُ	الخفيف	الحارث بن حلِّزة اليشكري	٧٨٠
١٤٥	فقالوا تعالى يا يزي بنَ مخرم	صداءِ	الطويل	يزيد بن المخرم	٤٧٨
٢٥٢	من لدُ شولًا فإلى إتلائها	إتلائِها	مشطور الرجز	يزيد بن المخرم	٨١١
٢٨٢	طلبوا صلحنا ولات أوانٌ	بقاءِ	الخفيف	أبو زبيد الطائي	٨٧٠
	الباء				
٢٧٣	وما الدهر إلا منجنونا بأهله	معذَّبَا	الطويل	القتَّال الكلابي	٨٥٤
٢١٤	سيري أُمامُ فإن الأكثرين حصىً	أبَا	البسيط	الحطيئة	٧٠٨
٢٥٧	تركتني حين لا مالٌ أعيشُ به	كَلَبَا	البسيط	أبو الطفيل عامر بن واثلة	٨٢٤
٤	أقلي اللوم عاذلَ والعتابا	أصابا	الوافر	جرير	٣٤
٥١	ولو ولدت فقيرةُ جروَ كلب	الكلابَا	الوافر	جرير	٢٤٤
١١٢	أعبدٌ حل في شُعَبَى غريبا	اغترابَا	الوافر	جرير	٤٢٠
١٢١	جاريةٌ من قيسِ بن ثعلبة	ثعلبة	مشطور الرجز	الأغلب العجلي	٤٤٢
—	ستقرع منها سِنَّ خزيان نادم	العصبصبُ	الطويل	الكميت	١٠١٦

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
١٣٩	أبا عُروَ لا تبعد فكل ابنِ حُرة	فيجيبُ	الطويل	مجهول	٤٧١
١٥٩	فهلا أعدوني لمثلي تَفَاقَدُوا	أنكبُ	الطويل	مختلف فيه	٥٤٨
١٦٦	فإياك إياك المراءَ فإنه	جالبُ	الطويل	الفضل بن عبد الرحمن القرشي	٥٧٦
١٩٤	وما حل سَعْدِيٌّ غريبًا ببلدة	أبُ	الطويل	اللعين المنقري	٦٥٠
١٩٦	لئن كان برد الماء حران صاديا	لحبيبُ	الطويل	عروة بن حزام	٦٦٠
٢٧٨	مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً	غرابُها	الطويل	الأخوص أو الفرزدق	٨٦١
٣٠٢	إليكم ذوي آل النبي تطلعت	البُ	الطويل	الكميت	٩١٨
٣٠٩	فقلت انجوا عنها نجا الجلد إنه	غاربُه	الطويل	أبو الغمر الكلابي أو عبد الرحمن بن حسان	٩٢٤
٣٣٨	فلا تجعلي ضَيفيَّ ضيفٌ مقرب	جانبُ	الطويل	العجير السلولي	١٠٠٨
٣٧	كم دون بيشةَ من خَرْق ومن عَلَم	مسلوبُ	البسيط	ذو الرمة	١٧٣
٨٢	هذا سراقة للقرآن يدرسه	ذيبُ	البسيط	مجهول	٣٥٣
١٤٠	ديارُ مية إذ مَيٌّ تساعفنا	عربُ	البسيط	ذو الرمة	٤٧٢
٢١١	ويْلُمِّها روحةً والريح معصفةٌ	مقتربُ	البسيط	ذو الرمة	٦٩٩
٢٦٦	وَيْلُمِّها فى هواء الجو طالبةً	مطلوبُ	البسيط	امرؤ القيس	٨٤٤
٨٨	عجب لتلك قضيةٍ وإقامتي	أعجبُ	الكامل	ضمْر بن ضمْرة أو غيره	٣٦٨
١٦٩	لدْنٌ بِهَزِّ الكف يعسِل متنُه	الثعلبُ	الكامل	ساعدة بن جُؤَيَّة	٥٨٦
١٨٧	عوذ وبُهثةُ حاشدون عليهم	يتلهبُ	الكامل	زيد الفوارس	٦٣٤، ٦٣٥
١٥٠	بنا تميما يُكْشفُ الضبابُ	الضبابُ	مشطور الرجز	رؤبة	٥١٤
٢٢٧	في ليلة لا ترى بها أحدا	كواكبُها	السريع	عدي بن زيد	٧٣٨
٤٢	ألا ليت شعري هل يلومنَّ قومُه	جانبِ	الطويل	أبو جُندُب الهُذلي	٢٠٦

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٥٤	على مثلها من أربُعٍ وملاعب	السواكبِ	الطويل	أبو تمام	٢٦٦
٧٦	فأما القتال لا قتال لديكم	المواكبِ	الطويل	الحارث بن خالد المخزومي	٣٠٤
١٢٦	معاذ الإلٰه أن تكون كظبية	ربربِ	الطويل	البُعيث بن حريث	٤٥٥
١٣٧	كلِيني لهم يا أميمةَ ناصب	الكواكب	الطويل	النابغةُ	٤٦٨
١٧٦	إذا كوكبُ الخرقاء لاح بسحرة	القرائبِ	الطويل	مجهول	٦٠٥
٢٢٣	ولا عيبَ فيهم غير أن سيوفَهم	الكتائبِ	الطويل	النابغة	٧٣٢
٥٢	أمرتُك الخيرَ فافعل ما أُمِرتَ به	نشبِ	البسيط	مختلف فيه	٢٤٥
١٠٧	يبكيك ناءٍ بعيدُ الدار مغتربٌ	للعجب	البسيط	عمرو بن معد يكرب	٤١٦
٢٥٣	أودى الشبابُ الذي مجدٌ عواقبه	للشيب	البسيط	سلامة بن جندل	٨١٨
٣٥٣	فاليوم قربتَ تهجونا وتشتمنا	عجبِ	البسيط	مجهول	١٠٢٤
٤٤	ولا أشتهي يا قومِ إلا كارها	الحاجبِ	الكامل	موسى بن جابر الحنفي	٢١٣
٣٧١	إن السيوف غُدوَّها ورواحَها	الأعضبِ	الكامل	الأخطل	١٠٩٠
٣٥١	يا لهف زيابةَ للحارث	فالآيبِ	السريع	ابن زيابة	١٠٢٠
١٨٦	كأن حواميَهُ مدبِرًا	تخضبِ	المتقارب	النابغة الجعدي	٦٣٤ ، ٦٣٥

التاء

١٠٥	يا أبجُرُ بنَ أبجرٍ يا أنتا	جعتا	الرجز	سالم بن دارة	٤١٣
١٦٣	ألا رجلا جزاه الله خيرا	تبيتُ	الوافر	عمرو بن قعاس	٥٥٧
١٥٤	لحا الله جَرْمًا كلما ذر شارق	فازبأرتِ	الطويل	عمرو بن معد يكرب	٥١٧
٣٧٣	وكنت كذي رجلين رجلٌ صحيحةٌ	فشلتِ	الطويل	كثير عزة	١٠٩١

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٢٠٨	أفي الولائم أولادًا لواحدةٍ	لعَلَّاتِ	البسيط	مجهول	٦٨٤
٢٨٣	حنت نوارُ ولات هَنَّا حنت	أجنت	الكامل	شَبِيب بن جُعَيْل	٨٧١
	الجيم				
٢٦٥	ألا سبيل إلى خمرٍ فأشربُها	حجاجِ	البسيط	فَريعَةُ بنت هَمَّام (المتمنية)	٨٣٦
٢٦٩	كأن أصواتَ من إيغالهن بنا	الفراريجِ	البسيط	ذو الرُّمَّة	٨٥٠
١٩	يحد وثماني مولعا بلِقاحها	الإرتاجِ	الكامل	ابن ميّادة	١٠٩
	الحاء				
–	ياليت زوجكِ قد غدا	رمحا	مجزوء الكامل	عبد الله بن الزِّبَعْرَى	١٠٢٨
٣٢	أتى دونَها ذبُّ الريادِ كأنه	رامحُ	الطويل	تميم بن أبي بن مقبل	١٥٩
٤٣	كأن لم يمت حَيٌّ سواك ولم	النوايحُ	الطويل	أشجع السلمي	٢١٣
	تقم				
٤٥	لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ الخصومة	الطوائحُ	الطويل	مختلف فيه	٢١٧
٢٢٠	فإن تمسِ في غار برهوةَ ثاويا	تصيحُ	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٧٢٩
٢٨٤	أفي أثر الأظعان عينُك تلمح	مِتْيَحُ	الطويل	الراعي النميري	٨٧١
٣٤٢	وما الدهر إلا تارتان فمنهما	أكدحُ	الطويل	تميم بن أبي بن مقبل	١٠١٢
٣٥٥	وكان سيانَ ألا يَسْرَحُوا	السوحُ	البسيط	أبو ذؤيب الهذلي	١٠٤٥
	نَعَمًا				
٨١	من صد عن نيرانها	براحُ	مجزوء الكامل	سعد بن مالك الوائلي	٣٤٠ ، ٨٢٣
٢٢١	والحرب لا يبقى لجاحمها	المراحُ	مجزوء الكامل	سعد بن مالك الوائلي	٧٣٠
	إلا الفتى الصبَّارُ في	الوقاحُ	مجزوء الكامل	سعد بن مالك الوائلي	
	النجدات				
١٦٧	أخاك أخاك إن من لا أخا له	سلاحِ	الطويل	إبراهيم بن هرمة	٥٧٧
٣٣٥	ونظرن من خُلل الستور	صحاحِ	مجزوء الكامل	ابن ميادة	٩٨٩
١٠٨	يا لَعَطَّافنا ويالرياحِ	النفاحِ	الخفيف	مجهول	٤١٦

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
	الخاء				
–	والله لولا أن تحش الطبخُ	الطبخُ	مشطور الرجز	العجاج	٣٤١
–	بي الجحيم حين لا مستصرِخُ	مستصرِخُ	مشطور الرجز	العجاج	٣٤١
	الدال				
١٢٤	معاوىَ إننا بشرٌ فاسجح	الحديدَا	الوافر	عبد الله بن الزَّبير الأسدي	٤٥٣
٣٦٠	لا لا أبوح بحب بُثْنةَ إنها	عهودا	الكامل	جميل بثينة	١٠٥٩
٣١٩	فزججتها بمِزَجَّةٍ	مزادَة	مجزوء الكامل	مجهول	٩٤١
١٣	في كلِتَ رجليها سُلامي زائدة	زائدة	مشطور الرجز	مجهول	٧٧
١٨١	علفتها تبنا وماءً باردا	باردا	مشطور الرجز	ينسب لذي الرمة	٦٢٢
٣١	وشق له من اسمه ليُجله	محمدُ	الطويل	حسان بن ثابت	١٥٧
١٩٧	إذا المرء أعيَتْه المروءةُ ناشئا	شديدُ	الطويل	مختلف فيه	٦٦٠
٢٠١	إذا أنكرتني بلدةٌ أو نكرتُها	سوادُ	الطويل	بشار بن برد	٦٧٥
٢٦٨	وقد مات شمَّاخٌ ومات مزرِّدٌ	مخلَّدُ	الطويل	مسكين الدارمي	٨٤٧
٢٣٤	سبحانه ثم سبحانًا نعوذ به	الجُمُد	البسيط	مختلف فيه	٢٣٤
٥٧	ثلاث كلُّهن قتلت عمدًا	تعودُ	الوافر	مجهول	٢٧٠
١٥٨	فلا حَسَبًا فخرت به لتَيْمٍ	الجدودُ	الوافر	جرير	٥٤٥
١٧٠	عزمتُ على إقامة ذي صَبَاحٍ	يسودُ	الوافر	أنس بن مُدرِكَةَ الخثعمي	٥٩١
٣٩	نبئت أخوالي بني يزيدُ	يزيدُ	مشطور الرجز	رؤبة	١٨٢
١٠	ألا أيهذا الزاجري أَحْضُرَ الوغى	مخلدِى	الطويل	طرفة بن العبد	٦٥
١٨٤	يقول وقد ترَّ الوظيفُ وساقُها	بمؤيدِ	الطويل	طرفة بن العبد	٦٣٣، ٦٣٦، ٦٨٢

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٣٠١	رحيبٌ قطابُ الجيب منها رفيقةٌ	المتجردِ	الطويل	طرفة بن العبد	٩١٣
٧٣	بنونا بنو أبنائنا وبناتُنا	الأباعدِ	الطويل	الفرزدق	٢٩٤
٢١٢	ويلُمِّ أيام الشباب معيشةً	الندى	الطويل	علقمة بن عبدة الفحل	٧٠٠
٧٩	قالت أمامةُ لما جئت زائرَها	السودِ	البسيط	الجموح الظَّفَري	٣١٦
	لا درُّ دَرُّكَ إني قد رميتهم	لمحدود	البسيط	الجموح الظَّفَري	
١٨٩	كأنه خارجا من جنْبِ صَفْحتِه	مفتأرِ	البسيط	النابغة	٦٣٦ ، ٦٣٩ ، ٦٤١
٢٣٦	ولا أرى فاعلا في الناس يُشبهه	أحدِ	البسيط	النابغة	٧٧٧
٢٤٧	أضحت خلاءً وأضحى أهلُها احتملوا	لُبَدِ	البسيط	النابغة	٨٠١
٢٧٢	إلا أواريَّ لأيامًا أبينها	الجلدِ	البسيط	النابغة	٨٥٤
٣٤٧	والمؤمنِ العائذاتِ الطيرَ يمسَحُها	السندِ	الوافر	عبد الله بن الزَّبير الأسدي	١٠١٤
١٦٨	فلأبغينكم قنا وعوارضا	ضرغدِ	الكامل	عامر بن الطفيل أو عاتكة بنت زيد	٥٨٦
٢٨٥	إن قلتُ خيرا قال شرا غيرَه	بمدادِ	الكامل	الأسود بن يعفر	٨٨٤
٣٧٠	وكأنه لَهِقُ السراة كأنه	بسوادِ	الكامل	الأعشى	١٠٨٩
٢٠	بلغتها واجتمعت أشُدِّي	أشدي	مشطور الرجز	مختلف فيه	١١١
٤٧	فكنت كالساعي إلى مَثْعَبٍ	الراعدِ	السريع	سعيد بن حسان	٢٢٨
١٣٦	يامن رأى عارضا أُسَرُّ بِهِ	الأسدِ	المنسرح	الفرزدق	٤٦٣
	الراء				
٣٠٥	إلى الحول ثم اسمُ السلام عليكما	اعتذرْ	الطويل	لبيد	٩٢٠
٢٦٠	في بئر لا حورٍ سرى وما شعرْ	شعرْ	مشطور الرجز	العجاج	٨٢٦

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٣٤٥	مالك عندي غيرُ سهم وحَجَر	حجرْ	مشطور الرجز	مجهول	
	وغير كبداءَ شديدةِ الوترْ	الوترْ	مشطور الرجز	مجهول	١٠١٤
	جاءت بكفَّي كان من أرمي البشرْ	البشرْ	مشطور الرجز	مجهول	
٢٧	أخو رغائبَ يُعطيها ويُسألُها	الزفرُ	البسيط	أعشى باهلة	١٢٩
٧٠	ترتع مارتعت حتى إذا ادّكرت	إدبارُ	البسيط	الخنساء	٢٩٠
١٣٢	ياتيمَ تيمَ عدي لا أبالكم	عمرُ	البسيط	جرير	٤٦٠
٢٥٠	إما أقمتَ وأما أنت مرتحلا	تذرُ	البسيط	مجهول	٨٠٧
٢٧٤	فأصبحوا قد أعاد الله نعمتَهم	بشرُ	البسيط	الفرزدق	٨٥٦
٣٦٧	إنا وجدنا بني جِلّانَ كلَّهم	قصرُ	البسيط	مجهول	١٠٨٣
١٢٥	كحلفةٍ من أبي رياح	الكُبارُ	مخلع البسيط	الأعشى	٤٥٤
١٥٢	لنا يوم وللكِرْوان يوم	نَطِيرُ	الوافر	طرفة بن العبد	٥١٥
١٥١	إنا بني ضبةَ لا نفرُّ	نفرُّ	مشطور الرجز	مجهول	٥١٤
١١٠	يالبكر أنشروا لي كليبا	الفرارُ	المديد	أبو ليلى المهلهل	٤١٨
٣١٨	تَمُرُّ علي ما تستمر وقد شفت	صدورِها	الطويل	مجهول	٩٤٠
٣٤٣	وكلمتها ثنتين كالماءِ منهما	الجمرِ	الطويل	أبو العميثل	١٠١٣
٦	يا ما أميلح غِزلانًا شَدَنَّ لنا	السمُرِ	البسيط	مختلف فيه	٣٦
٢٠٧	أنا ابن دارةَ مشهورا بها نسبي	عارِ	البسيط	سالم بن دارة	٦٨٧
٢٦٤	ألا طِعَانَ ألا فرسان عاديةً	التنانير	البسيط	حسان بن ثابت	٨٣٥
٣٠٣	ألا قبح الإله بني زيادٍ	الحمارِ	الوافر	يزيد بن ربيعة الحميري	٩١٩
٣٥٨	أقسم بالله أبو حفصٍ عُمَرْ	عمرْ	مشطور الرجز	مختلف فيه	١٠٥٥

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٥٨	فأقبلتُ زحفًا على الركبتين	أجرْ	المتقارب	امرؤ القيس	٢٧١
٢٦٣	فلا أب وابنا مثلُ مروان وابنهِ	تأزرَا	الطويل	ينسب إلى الفرزدق	٨٣٢
٣١١	ولم أر قوما مثلَنا خيرَ قومهم	فخرا	الطويل	زيادة بن زيد	٩٢٦
٢٥٤	لو لم تكن غطفانُ لا ذنوبَ لها	عمرا	البسيط	الفرزدق	٨١٩
٢٩٠	وما حُبُّ الديار شغفن قلبي	الديارا	الوافر	المجنون (قيس بن الملوح)	٨٩٠
٢٦٧	يا صاحبيَّ دنا الصباحُ فسيرا	مزورا	الكامل	جرير	٨٤٤
٢٣	إلا عُلالةَ أو بَداهةَ	الجُزارَة	مجزوء الكامل	الأعشى	١١٨
٢١٨	يا جارتا ما أنت جارة	عفارَة	مجزوء الكامل	الأعشى	٧١٥
١١٧	إني وأسطارٍ سُطِرن سطرًا	سطرا	مشطور الرجز	رؤبة	٤٣٠
	لقائلٌ يا نصرُ نصرًا نصرًا	نصرا	مشطور الرجز	رؤبة	
١٢٩	فيا الغلامان اللذان فرَّا	شرا	الرجز	مجهول	٤٥٨
١٤٤	أطرِقْ كرا أطرقْ كرا	القُرى	مجزوء الرجز	مجهول	٤٧٧
٦٠	لا أرى الموت يسبق الموتَ شيءٌ	الفقيرا	الخفيف	عدي بن زيد	٢٧٣
٢٢	ولم يَستَرِ يثُوك حتى رميت	عشارا	المتقارب	الكميت	١١٥
٢١٧	تقول ابنتي حين جَدَّ الرحيلُ	جارا	المتقارب	الأعشى	٧١٤
٣٠	وإذا الرجال رأوا يزيدَ رأيتهم	الأبصارِ	الكامل	الفرزدق	١٥٣
٣٢٧	قَدَرٌ أحلّك ذا المجاز وقد أرى	بِدارِ	الكامل	مؤرج السلمي	٩٥٣
٢٠٢	نَصَفَ النهارُ الماء غامرُه	يدري	الكامل	الأعشى	٦٧٥
٢١	جذبَ الصَّرَارِيِّينَ بالكُرور	بالكرور	مشطور الرجز	العجاج	١١٢
٧١	أنا أبو النجم وشعري شعري	شعري	مشطور الرجز	أبو النجم	٢٩١

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
١٠٢	جارى لا تستنكري عذيرِي	عذيري	مشطور الرجز	العجاج	٤٠١
	سيرى واشفاقي على بعيري	بعيري	مشطور الرجز	العجاج	
١٧٤	يا سارق الليلةِ أهلَ الدار	الدار	مشطور الرجز	مجهول	٦٠٢
١٧٧	يركب كلّ عاقرٍ جُمهور	جمهورِ	مشطور الرجز	العجاج	٦١٠ – ٦١٣
	مخافة وزعلَ المحبور	المحبورِ	مشطور الرجز	العجاج	
	والهولَ من تَهَوُّرِ الهبور	الهبورِ	مشطور الرجز	مجهول	
٣٥٦	بات يعشيها بعضب باترِ	باتر	مشطور الرجز	مجهول	١٠٤٦
	يقصد في أسواقها وجائرِ	جائر	مشطور الرجز	مجهول	
٢٣٥	أقولُ لما جاءني أمرُه	الفاخرِ	السريع	الأعشى	٧٧٦
٣٣٠	رحتَ وفي رجليك ما فيهما	المئزرِ	السريع	الأقيشر	٩٥٦
٣٤١	لا يبعدن قومي الذين هم	الجُزُرِ	السريع	الخرنق	١٠١٠
	النازلين لكل معترك	الأزُرِ	السريع	الخرنق	
٢٢٩	أحل له الشيب أثقالَه	اغترارا	المتقارب	الأعشى	٧٥٣
٥٩	لعمرك ما مَعْنٌ بتاركِ حقِّه	متيسرُ	الطويل	الفرزدق	٢٧٣
٩٩	فقلت له فاها لفيك فإنه	حاذرُه	الطويل	أبو سدرة الأعرابي	٣٨٩
١٣٨	خذوا حظَّكم يا آل عِكرمَ	تُذْكَرُ	الطويل	زهير	٤٧١
	واذكروا				
١٦٠	إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغته	جازرُ	الطويل	ذو الرمة	٥٥٠
١٨٢	وأنت امرؤ من أهل نجدٍ	المتغورُ	الطويل	جميل بثينة	٦٢٨
	وأهلُنا				
٢٠٥	وإني لتعروني لذكراك هِزَّةٌ	القطرُ	الطويل	أبو صخر الهذلي	٦٨٠
٢٥١	إذا مات منهم ميت سَرَقَ	شكيرُهَا	الطويل	مجهول	٨١١
	ابنُه				

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٢٨٦	أماوي إني رب واحد أمه	أسرُ	الطويل	حاتم الطائي	٨٨٧
٢٩٢	ضَرَوبٌ بنصل السيفِ سوقَ سِمانها	عاقرُ	الطويل	أبو طالب	٨٩٧
٣٣٤	وليلٍ يقول الناس من ظُلُماته	عورُها	الطويل	مُضَرِّس بن رِبْعي	٩٨١
	كأن لنا منه بيوتا حصينةً	كسورُها	الطويل	مُضَرِّس بن رِبْعي	
٣٣٦	حمين العراقيبَ العصا وتركنه	بهرُ	الطويل	الأخطل	٩٨٩
٣٦٤	أولاك بنو خيرٍ وشرّ كليهما	منكَرُ	الطويل	مسافع بن حذيفة العبسي	١٠٦٨
١١	الله يعلم أنا في تلفُّتِنا	صورُ	البسيط	إبراهيم بن هرمة	٧٢
	وأنني حوثما يثني الهوى نظري	فأنظورُ	البسيط	إبراهيم بن هرمة	
٩٣	دعوت لما نابني مِسوَرا	مسورِ	المتقارب	مجهول	٣٨٤
	السين				
٣٦٥	يامُّي إن تفقدي قوما ولدتِهم	خلاسُ	البسيط	مختلف فيه	١٠٧٥
	عمرٌو وعبد مناف والذي عهدت	عباسُ	البسيط	مختلف فيه	
٩٤	إذا شُقَّ بردشُقَّ بالبُرد مثله	لابسُ	الطويل	سحيم عبد بني الحسحاس	٣٨٥
٣٥٩	فأين إلى أين النجاةُ ببغلتي	أحبسِ	الطويل	مجهول	١٠٥٩
٦٤	أحقا بني أبناءِ سَلمى بن جندلٍ	المجالسِ	البسيط	الأسود بن يعفر	٢٨٠
١٢٠	يا صاحِ ياذا الضامرُ العنس	والحلسِ	السريع	مختلف فيه	٤٣٩
	الصاد				
٢٦	أتاني وعيدُ الحوص من آل جعفرٍ	الأحاوصَا	الطويل	الأعشى	١٢٤
	الضاد				
٩٥	ضربًا هَذَا ذَيْكَ وطعنا وخضا	وخضا	مشطور الرجز	العجاج	٣٨٦

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٣٣٧	قولوا لهذا المرء ذو جاء ساعيا	الفرائضُ	الطويل	قوال الطائي	١٠٠٠
٢٨٩	مر الليالي أسرعت في نقضي	بعضي	الرجز	العجاج	٨٨٩
	الطـاء				
٩٦	حتى إذا جن الظلام واختلطْ	اختلط	مشطور الرجز	العجاج	٣٨٦
	جاءوا بمذق هل رأيت الذئبَ قطْ	قط	مشطور الرجز	العجاج	
	العيـن				
٤١	لما عصى أصحابُه مصعبا	بصاعْ	السريع	السفاح بن بُكَير	٢٠٦
٦١	إذا المرء لم يخش الكريهةَ أوشكت	تقطعا	الطويل	الكلحبة العُرني	٢٧٤
٨٦	قعيدكِ أن لا تسمعيني ملامةً	فِييجِعا	الطويل	متمم بن نويرة	٣٦٣
١٦٤	تَعُدُّون عقرَ النيب أفضل مجدكم	المقنعا	الطويل	جرير	٥٥٨
١٧٢	ألا قالت الخنساءُ يوم لقيتُها	أفرعا	الطويل	متمم بن نويرة	٥٩٩
٢٣٢	أمرتكم أمري بمنعرج اللِّوى	مضيَّعَا	الطويل	الكلحبة العرني	٧٦٣
٣١٦	فأدرك إبقاء العرادة ضَلعُها	إصبَعَا	الطويل	الكلحبة العرني	٩٣٧
١٤٣	قفي قبل التفرق يا ضُباعا	الوادعَا	الوافر	القطامي	٤٧٧
٢٩٩	أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ	وقوعا	الوافر	المرار الأسدي	٩١١
٣٦٩	ذريني إن حكمك لن يطاعا	مضاعا	الوافر	عدي بن زيد	١٠٨٧
٢٥	قد صرت البكرةُ يوما أجمعا	أجمعا	مشطور الرجز	مجهول	١٢٣
٣٦٣	ياليتني كنت صبيا مرضَعا	أكتعا	الرجز	مجهول	١٠٦٨
٣٧٢	إن على الله أن تُبايعَا	تبايعا	مشطور الرجز	مجهول	١٠٩٠
	تؤخذَ كَرها أو تجيء طائعا	طائعا	مشطور الرجز	مجهول	

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
١	يقول الخنى وأبغضُ العُجْم ناطقا	اليُجَدَّعُ	الطويل	ذو الخرق الطهوى	٢٩
٦٢	فإن يكُ جُثْماني بأرضِ سواكم	أجمعُ	الطويل	مختلف فيه	٢٧٩
١١١	أيا شاعرا لا شاعر اليومَ مثلُه	تواضعُ	الطويل	الصلتان العبدي	٤٢٠
١٥٥	أَقَارِعُ عوفٍ لا أحاولُ غيرَها	تُجادعُ	الطويل	النابغة	٥١٧
٢٥٥	بكت جَزَعًا واسترجعت ثم آذنت	رجوعُها	الطويل	مجهول	٨٢٣
٢٥٦	وأنت امرؤ منا خُلقت لغيرِنا	فاجعُ	الطويل	مختلف فيه	٨٢٣
٢٩٣	لِحافي لِحافُ الضيف والبردُ بردُه	مقنَّعُ	الطويل	مختلف فيه	٩٠٣
٢٤٩	أبا خراشة أما أنت ذا نَفَرٍ	الضبعُ	البسيط	عباس بن مرداس	٨٠٦
٦٧	فوردن والعيوقُ مقعدَ رابئ	يَتَتَلَّعُ	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	٢٨٥
٢٨٧	لما أتى خبر الزُّبَير تواضعتْ	الخُشَّعُ	الكامل	جرير	٨٨٩
١٤٩	أُطَوِّفُ ما أطوف ثم آوي	لكاعِ	الوافر	الحطيئة	٥١١
٤٦	لا تجزعي إن من منفسٌ أهلكتُه	فاجزعي	الكامل	النمر بن تولب	٢٢٠
٥٦	قد أصبحت أم الخيار تدعي	أصْنَعِ	الرجز	أبو النجم العجلي	٢٧٠
١٧	فما كان حصن ولا حابسٌ	مجمعِ	المتقارب	عباس بن مرداس	١٠٥
	الفاء				
٧	تُكَتِّبانِ في الطريق لامَ ألفْ	ألف	مشطور الرجز	أبو النجم العجلي	٥٥
١٩٣	فما بالنا أمس أسدَ العرين	النجفْ	المتقارب	أحد أصحاب عليّ ابن أبي طالب	٦٥٠،٦٦٣
٢٤٣	خالط من سلمى خياشيمَ وَفَا	وفا	مشطور الرجز	العجاج	٧٨٩

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٩٧	فقالت حنانُ ما أتى بك ههنا	عارفُ	الطويل	المنذر بن درهم الكلبي	٣٨٧
٣٣٩	فأصبح في حيث التقينا شريدُهم	مُزْعِفُ	الطويل	الفرزدق	١٠٠٨
٣٥٧	وعضُّ زمانٍ يا ابنَ مروان لم يدع	مُجَلِّفُ	الطويل	الفرزدق	١٠٤٨
٣٧١	بني غدانة ما إن أنتمُ ذهبا	الخزفُ	البسيط	مجهول	٨٥٣
٣٣٣	وذُبيانيةٍ أوصت بنيها	القروفُ	الوافر	معقر بن أوس البارقي	٩٧٩
٢٩٨	الحافظو عورةَ العشيرة لا	وكفُ	المنسرح	مختلف فيه	٩١٠
٣٢٠	تنفي يداها الحَصَى في كل هاجرة	الصياريفِ	البسيط	الفرزدق	٩٤٢
٣٢٣	كفى بالنأي من أسماءَ كافي	شافي	الوافر	بشر بن أبي خازم	٩٥٠
٨٩	فيها ازدهافٌ أيّما ازدهاف	ازدهاف	الرجز	رؤبة	٣٧٦
٣٣	عليه من اللؤم سروالة	لمستعطف	المتقارب	مجهول	١٦٠

القـاف

٥	وقاتمِ الأعماق خاوي المخترقْ	المخترقْ	مشطور الرجز	رؤبة	٣٥
٣٤	جاء الشتاءُ وقميصي أخلاق	التواق	الرجز	بعض الأعراب	١٦١
١٧١	أتته بمجْلُوم كأنه جبينه	تَفَلَّقَا	الطويل	الفرزدق	٥٩٨
٢٩	وهم قريش الأكرمون إذا انتموا	عُروفا	الكامل	مجهول	١٤٦
١١٣	أدارا بحُزوي هجتِ للعين عبرةً	يترقرقُ	الطويل	ذو الرمة	٤٢١
٢٠٤	وإن امرأً أسرى إليك وَدُونَه	سملقُ	الطويل	الأعشى	٦٧٧
٢٩٧	لم يرتفق والناس محتضرونَه	رواهقُه	الطويل	مجهول	٩٠٨
١٠٩	مع ابن المصطفى نفسي فداه	الفراقِ	الوافر	عبيد الله بن الحر	٤١٧
٢٧٥	لو أنكَ يا حسينُ خُلِقتَ حُرا	الخليقِ	الوافر	مجهول	٨٥٦
٣٠٤	يا قُرُّ إنّ أباك حيُّ خويلد	الأحماق	الكامل	جبار بن سلمى	٩٢٠
١٦١	فمتى واغلٌ يزرهم يحيّوه	الساقِي	الخفيف	عدي بن زيد	٥٥١

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
	الكاف				
٢٤٢	تجانفُ عن جوّ اليمامةِ ناقتي	لِسِوائكا	الطويل	الأعشى	٧٨٨
٨٣	دار لسعدي إذه من هواكا	هواكا	مشطور الرجز	مجهول	٣٥٧
٣٢١	يا ابن الزبير طالما عَصَيْكا	عصيكا	مشطور الرجز	راجز من حمير	
	وطالما عنيتنا إليكا	إليكا	مشطور الرجز	راجز من حمير	٩٤٥
	لنضربن بسيفنا قَفَيْكا	قفيكا	مشطور الرجز	راجز من حمير	
٢٨	إني لمهد من ثنائي وقاصدُ	مالكِ	الطويل	تأبط شرا	١٣٠
٢٠٦	أفي السلم أعيارًا جَفَاء وغِلظة	العوارك	الطويل	هند بنت عتبة	٦٨٤
٣٦١	تراكِها من إبلٍ تراكِها	تراكها	مشطور الرجز	طُفَيْل بن يزيد الحارثي	١٠٥٩
	اللام				
٤٠	جزى ربُّه عني عديَّ بنَ حاتم	فعلْ	الطويل	أبو الأسود الدؤلي	٢٠٦
١٦٢	صعدةٌ نابتة في حائرٍ	تَمِلْ	الوافر	كعب بن جعيل	٥٥١
٢٢٨	قلما عرس حتى هجتُه	الأُوَلْ	الوافر	لبيد	٧٣٩
٢٩١	رب ابن عَمٍّ لسُليمَى مشمعل	الكسِلْ	الرجز	جَبّار بن جَزْء	٨٩٣
١٩١	أتتني سُليمٌ قضَّها بقضيضها	سبالَها	الطويل	الشماخ	٦٤٥
٣٥٤	أتعرف أم لا رسمَ دار معطلا	أولا	الطويل	القحيف العقيلي	١٠٣٦
	قطارٌ وتاراتٍ خريقٌ كأنها	تعجلا	الطويل	القحيف العقيلي	
٢٤٨	قد قيل ما قيل إن صدقا وإن كذبا	قيلا	البسيط	النعمان بن المنذر	٨٠٤
٨٤	فخير نحن عند الناس منكم	يالا	الوافر	زهير بن مسعود الضَّبّي	٣٦٢
١٩٨	بدت قمرا ومالت خوط بان	غزالا	الوافر	المتنبي	٦٦٣

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٢٣٣	رأيت الناس ما حاشا قريشا	فِعالا	الوافر	الأخطل	٧٧٤
١٨٣	أزمانَ قومي والجماعةُ	مميلا	الكامل	الراعي النميري	٦٢٩
	كالذي				
٢٩٤	الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدَها	أطفالها	الكامل	الأعشى	٩٠٧
١٠٠	فواعديه سرحَتَيْ مالك	أسهلا	السريع	عمر بن أبي ربيعة	٣٩٨
٢	فلا مزنةٌ وَرَقَتْ ودقَها	إبقالَها	المتقارب	عامر بن جوين	٣٣
٢١٦	على أنني بعد ما قد مضى	كَمِيلا	المتقارب	العباس بن مرداس	٧١١
٧٤	لُعابُ الأفاعي القاتلاتِ لُعابُه	عواسلُ	الطويل	أبو تمام	٢٩٤
١١٩	رأيت الوليدَ بن اليزيدِ	كاهلُه	الطويل	ابن ميادة	٤٣٥
	مباركا				
١٢٣	فإن لم تجد من دون عدنانَ	العواذلُ	الطويل	لبيد	٤٥٢
	والدا				
٢٢٦	وكلُّ أبيٍّ باسلٌ غير أنني	أبسلُ	الطويل	الشَّنفرَى	٧٣٦
١٧٥	استغفر الله ذنبا لستُ محصيَهُ	العملُ	البسيط	مجهول	٣٤٥
٩	إذا اجتمعوا على ألفٍ وواوٍ	جدالُ	الوافر	يزيد بن الحكم	٥٩
٣٦٦	فلا وأبيك خيرٍ منك إني	الصهيلُ	الوافر	شمير بن الحارث	١٠٧٧
٩٠	إنّي لأمنحكَ الصدودَ وإنني	لأَمْيَلُ	الكامل	الأحوص	٣٧٧
٢٠٩	وما أنت وَيْكَ ورسمُ الديار	تكملُ	المتقارب	الكميت	٦٩٧
٣	تنورتها من أذرعاتٍ وأهلُها	عالِ	الطويل	امرؤ القيس	٣٤
٤٩	فلو أن ما أسعى لأدنى	المالِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٣٤
	معيشة				
	ولكنما أسعى لمجدٍ مؤثَّل	أمثالي	الطويل	امرؤ القيس	٢٣٦
١٨٥	وقد أغتدي والطيرُ في	هيكل	الطويل	امرؤ القيس	٦٣٣ ،
	وُكُناتها				٦٣٦
١٩٩	كدأبك من أم الحُويرِث	بمأسِلِ	الطويل	امرؤ القيس	٦٦٨
	قبلَها				
٢٠٣	فألحقه بالهاديات ودونَه	تزيَّلِ	الطويل	امرؤ القيس	٦٧٦
٢١٠	فيالك من ليل كأن نجومَه	بيذبُلِ	الطويل	امرؤ القيس	٦٩٩
٢٤٤	ألا رب يوم صالح لك منهما	جَلْجَلِ	الطويل	امرؤ القيس	٧٩١ ،
					٧٩٢

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٣٥٠	كأن ثَبِيرًا في عرانين وبله	مُزمَّلِ	الطويل	امرؤ القيس	١٠١٨
١٥	كلانا إذا ما نال شيئا أفاتَهُ	يهزِل	الطويل	تأبط شرا	٨٩
٩١	إذن لاتبعناه على كل حالة	التهازِل	الطويل	أبو طالب	٣٧٩
١٠٣	وإن تعتذر بالمحل من ذي ضُروعها	نَصْلِي	الطويل	ذو الرمة	٤٠٤
٢١٣	لله درُّ أنوشروانَ من رجلٍ	السُّفُلِ	البسيط	مجهول	٧٠٠
٢٣٧	لم يمنع الشُّربَ منها غير أن نطقت	أو قـالِ	البسيط	أبو قيس بن الأسلت	٧٨٠
٢٩٥	ألا فتى من بني ذُبيانَ يحملني	حمالِ	البسيط	مجهول	٩٠٧
٦٨	أنُصْبٌ للمنية تعتريهم	السيولِ	الوافر	إبراهيم بن هرمة	٢٨٦
١٩٠	فأرسلها العراكَ و لم يذدها	الدخالِ	الوافر	لبيد	٦٤٤
٣١٥	يسقون من وَرَدَ البريصَ عليهم	السلسلِ	الكامل	حسان بن ثابت	٩٣٦
١٣٣	يا زيدُ زيدَ اليعملات الذبل	الذبلِ	مشطور الرجز	عبد الله بن رواحة	٤٦٠
	تطاول الليل عليك فانزل	فانزِل	مشطور الرجز	عبد الله بن رواحة	
١٤٨	في لُجَّةٍ أمسك فلانا عن فل	فلِ	مشطور الرجز	أبو النجم العجلي	٥١٠
١٥٣	ويأوي إلى نسوة عطل	السعالِي	المتقارب	أميمة بن أبي عائذ	٥١٦
	الميم				
١٤	كلت كفيه توالي دائما	نِعَمْ	الوافر	مجهول	٨٩
١٨	أرقني الليلةَ برقٌ بالتَّهم	يُلَمْ	الرجز	مجهول	١٠٧
٣٦٢	أقبلن من ثهلانَ أو وادي خِيَمْ	السلمْ	الرجز	جرير	١٠٦٥
٧٥	إلى الملك القَرِم وابن الهُمام	المزدَحمْ	المتقارب	مجهول	٣٠٣
٣٢٤	إلى المرء قيسٍ أطيل السري	عُصَمْ	المتقارب	الأعشى	٩٥٠
٩٢	خليليَّ هُبا طالما قدرقدتما	كراكما	الطويل	قس بن ساعدة	٣٨٠
١٧٩	وأغفر عوراءَ الكريم ادخارَه	تَكَرُّمَا	الطويل	حاتم الطائي	٦١٥

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٢٢٥	فما ترك الصنعُ الذي قد تركتَه	أعظُما	الطويل	الأحوص	٧٣٦
٢٩٦	هم الفاعلونَ الخيرَ والآمرونَه	مُعْظَما	الطويل	مجهول	٩٠٨
٣٠٠	أقامت على رَبعيهما جارتا صفا	مصطلاهما	الطويل	الشماخ	٩١٢
٣١٤	فهل لَكُمُ فيها إليّ فإنني	حِذْيَمَا	الطويل	أوس بن حجر	٩٣٣
٢٣١	مَهَامِهًا وخروقا لا أنيسَ بها	البوما	البسيط	الأسود بن يعفر	٧٦٢
١٤٢	ألا أضحت حبالُكم رِمَاما	أُماما	الوافر	جرير	٤٧٣
١٣٠	إني إذا ما حدثٌ ألمَّا	يا اللهمّا	الرجز	مجهول	٤٥٨
١٣١	وما عليك أن تقولي كلَّما	كلما	مشطور الرجز	مجهول	٤٥٩
	سبحتِ أوصليتِ ياللهم ما	اللهم ما	مشطور الرجز	مجهول	
	أردُدْ علينا شيخَنا مسلَّما	مسلّما	مشطور الرجز	مجهول	
٣١٧	لما رأت ساتيدَ مَا استعبرتْ	لامَها	السريع	عمرو بن قميئة	٩٤٠
٦٦	شهدنا فما تلقى لنا من كتيبة	أَمَامُها	الطويل	كعب بن مالك	٢٨٤
٧٢	رَفَوني وقالوا يا خويلد لا تُرَعْ	هُمُ هُمُ	الطويل	أبو خراش الهذلي	٢٩١
١٠١	ولا تك فيها مفرِطا أو مفرِّطا	ذميمُ	الطويل	مجهول	٣٩٩
٢٢٢	عشية لا تغني الرماحُ مكانها	المُصمَّمُ	الطويل	ضرار بن الأزور	٧٣٠
٢٣٩	أنيخت فألقت بلدةً فوق بلدة	بغامُها	الطويل	ذو الرمة	٧٨٣
٢٤٥	فأنتِ طلاقٌ والطلاق ألَيَّةٌ	أظلمُ	الطويل	مجهول	٧٩٢
٣٠٧	لا ينعش الطرف إلا ما تخوَّنَه	منغومُ	البسيط	ذو الرمة	٩٢٠
٦٣	ألا يا نخلة من ذات عِرقٍ	السلامُ	الوافر	الأحوص	٢٧٩
١٩٥	لِمَيّةَ موحشا طلل قديمُ	مستديمُ	الوافر	ذو الرمة أو كُثَيِّر	٦٥١
١٢٢	حتى تهجّر في الرواح وهاجها	المظلومُ	الكامل	لبيد	٤٥١

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
١٧٣	باكرتُ حاجتَها الدجاجَ بسحرة	نيامُها	الكامل	لبيد	٦٠١ – ٦٠٥
٢٨٠	ندم البغاةُ ولات ساعة مندم	وخيمُ	الكامل	رجل من طيء	٨٦٧
٢٨١	العاطفون تحين ما من عاطف	المطعمُ	الكامل	أبو وجزة السعدي	٨٦٩
٣١٣	يارب موسى أظلمي وأظلمُه	يرحمُه	الرجز	مجهول	٩٣٢
٣٢٥	كالحوت لا يرويه شيء يلقمُه	فمُه	الرجز	رؤبة	٩٥١
٣٠٤،٨	تداعَيَن باسم الشيبِ فِي متلثِّم	سلامِ	الطويل	ذو الرمة	٥٩ ، ٩٢٠
٨٠	لقد لمتنا يا أمَّ غيلان بالسُّرى	بنائمِ	الطويل	جرير	٣٢٤
١٥٦	فكلًّا أراهم أصبحوا يعقلونه	بمَخْرَمِ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٥٢٣
٢٤٦	وكان طوى كشحًا على مستكنّةٍ	يتقدم	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٨٠٠
٣٢٦	هما نفثا فِيْ فِيَّ من فمويهما	رجامِ	الطويل	الفرزدق	٩٥٢
٣٤٨	ألا أيها الطيرُ المُرِبةُ بالضحى	لحمِ	الطويل	أبو خراش الهذلي	١٠١٦
٨٥	عمرتُكِ الله إلا ما ذكرتِ لنا	سَلَمِ	البسيط	الأحوص	٣٦٣
١٠٤	قالت بنو عامرٍ خالوا بني أسد	لأقوامِ	البسيط	النابغة	٤١٠
١٩٢	قبلتُها ودموعي مزجُ أدمُعِها	لفم	البسيط	المتنبي	٦٤٦
٦٩	وساغ لي الشرابُ وكنت قبلا	الحميمِ	الوافر	يزيد بن الصعِق	٢٨٩
٢٧٧	ندمت على لسانٍ كان مني	عُكْمِ	الوافر	الحطيئة	٨٥٨
٢٨٨	إذا بعضُ السنين تعرقتنا	اليتيمِ	الوافر	جرير	٨٨٩
١٢	ينباعُ من ذِفري غضوبٍ جَسْرةٍ	المِكْدَمِ	الكامل	عنترة	٧٣
٥٠	نُبِّئت عمرا غيرَ شاكرِ نعمتي	المنعمِ	الكامل	عنترة	٢٤٢
١١٦	ياذا المخوفَنا بمقتل شيخه	الأحلامِ	الكامل	عبيد بن الأبرص	٤٢٩
١٤١	لله ما فعل الصوارمُ والقنا	الأغثامِ	الكامل	المتنبي	٤٧٢
٢٠٠	ولقد نزلتِ فلا تظني غيره	المكرمِ	الكامل	عنترة	٦٦٩
٣٣١	حتى إذا ما خرجت من فَمِّه	فمِّه	مشطور الرجز	مختلف فيه	٩٥٧

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٣٤٤	لو قلتِ ما في قومها لم تِيثَم	تيثَمِ	مشطور الرجز	مختلف فيه	
	يفضلها في حَسَبٍ وميسم	مِيسَم	مشطور الرجز	مختلف فيه	١٠١٣
٣٦٨	أوعدني بالسجن والأداهم	المناسم	الرجز	العديل بن الفرخ	١٠٨٦
	ممحن		الرجز		
	النـون				
٢٥٨	حنت قلوصي حين لا حين	محنْ	مشطور	ينسب للعجاج	٨٢٧
١٣٥	وصالياتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْن	يؤثفين	مشطور السريع	خطام المجاشعي	٤٦٢
١٦	فلا أعني بذلك أسفليكم	الذوينا	الوافر	الكميت بن زيد	٩١
٢٤	فما وجدتْ بناتُ بني نزار	أحمرينَ	الوافر	حكيم الأعور	١٢٢
١٨٨	وأنا سوف تدركنا المنايا	مقدرينَا	الوافر	عمرو بن كلثوم	٦٣٨
٢٧٠	وما إن طِبُّنا جُبنٌ ولكن	آخرينا	الوافر	فروة بن مسيك	٨٥٢
٣٢٩	وكان لنا فَزَارةُ عمَّ سُوءٍ	الأخينا	الوافر	عقيل بن عُلَّفة	٩٥٤
٢١٥	فاصدعْ بأمرك ما عليك	عيونا	الكامل	أبو طالب	٧٠٩
	غضاضةٌ				
١٢٧	إن المنايا يطَّلعْنَ	الآمنينا	مجزوء الكامل	ذو جَدَن الحميري	٤٥٥
٦٥	أكلَّ عام نَعَمٌ تحوونه	تحوونه	مشطور الرجز	قيس بن حصين الحارثي	٢٨٢
٣٢٨	فلما تبينَّ أصواتَنا	بالأبينا	المتقارب	زياد بن واصل	٩٥٤
٢٤١	ولم يبق سِوى العدوانِ	دانُوا	الهزج	الفند الزمَّاني	٧٨٨
١١٨	علا زيدُنا يوم النقا رأسَ	يمانِ	الطويل	رجل من طيء	٤٣٥
	زيدكم				
١٤٦	عجبتُ لمولودٍ وليس له أب	أبوانِ	الطويل	عمرو بن الجنبي	٤٨٨
٥٣	غيرُ مأسوفٍ على الزمن	الحزن	المديد	أبو نواس	٢٥٢
٢٥٨	ما بال جهلك بعد العلم				
	والدين	حين	البسيط	جرير	٢٢٦

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٣٨	أنا ابن جلا وطلاع الثنايا	تعرفوني	الوافر	سحيم بن وثيل	١٨٢
١٢٨	من أجلكِ يا التي تيمتِ قلبي	عنّي	الوافر	مجهول	٤٥٧
٢٤٠	وكلُّ أخ مفارقُه أخوه	الفرقدان	الوافر	عمرو بن معد يكرب	٧٨٤ ، ٧٨٦
٣٠٨	ذعرت به القطا ونفيت عنه	اللعينِ	الوافر	الشمَّاخ	٩٢١
٣٤٠	كأن حمولهم لما استقلت	يتطاردانِ	الوافر	مجهول	١٠٠٨
٣٤٦	كأنكَ من جِمال بني أقيش	بشَنٍّ	الوافر	النابغة	١٠١٤
٥٥	ولقد أمر على اللئيم يسبني	يعنيني	الكامل	رجل من بني سلول	٢٦٩ ، ٦٤٨
٩٨	أرضا وذؤبان الخطوب تنوشني		الكامل		٣٨٧
٢٧٩	إن هو مستوليًا على أحد	المجانينِ	المنسرح	مجهول	٨٦٦
٨٧	أيها المُنْكِحُ الثريا سهيلًا	يلتقيانِ	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٣٦٤
	هي شامية إذا ما استقلتْ	يمانِ	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	
	الهاء				
٣١٢	فأيّي ما وأيُّك كان شرًّا	يَراها	الوافر	عباس بن مرداس	٩٣١
١٥٧	ألقى الصحيفة كي يخفف رحله	ألقاها	الكامل	مختلف فيه	٥٤٢
٢٧٦	لعمرُك ما إن أبو مالك	قواهْ	المتقارب	المتنخل الهذلي	٨٥٧
	الواو				
١٨٠	جمعت وفحشا غِيبة ونميمةً	بمرعوِي	الطويل	يزيد بن الحكم الثقفي	٦١٩
	الألف اللينة				
١٧٨	والشيخ إن قومتَه من زيغه	التوَى	الكامل	ابن دريد	٦١٢
	الياء				
٣٥	فلو كان عبدُ الله مولىً هجوته	مواليًا	الطويل	الفرزدق	١٦٣
٣٦	له ما رأت عينُ البصير وفوقه	سَمائيا	الطويل	أمية بن أبي الصلت	١٦٣

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٧٧	وقائلةٍ خولانُ فانكح فتاتَهم	هِيَا	الطويل	مجهول	٣٠٨
١١٥	فيا راكبا إما عرضتَ فبلغن	تلاقيَا	الطويل	عبد يغوث بن الحارث	٤٢٣
٢٢٤	فتى كَمُلتْ أخلاقُه غير أنه	باقيا	الطويل	النابغة الجعدي	٧٣٣
٢٣٠	يطالبنُي عمي ثمانينَ ناقةً	ثمانيا	الطويل	عروة بن حزام	٧٥٥
١٤٧	يا مرحباه بحمارِ ناجيه	ناجيَه	مشطور الرجز	مجهول	٥٠٢
٢١٩	وبلدةٍ ليس بها طوريُّ	طوريُّ	مشطور الرجز	العجاج	٧٢٧
	ولا خلا الجنَّ بها إنسي	إنسيُّ	مشطور الرجز	العجاج	
٣٤٩	فإياكم وحيةَ بطن وادٍ	بسِيِّ	الوافر	الحطيئة	١٠١٧
٢٦١	لا هيثم الليلةَ للمطيِّ	للمطيِّ	مشطور الرجز	مجهول	٢٢٩
٣٢٢	قال لها هل لك يا تافيِّ	فيِّ	مشطور الرجز	الأغلب العجلي	٩٤٨

فهـرس اللغـة

الكلمة	الصفحة
آجُر	١١٠
أرطي	١٠١
الإلاهَ	٤٥٥
آلاؤه	١
آنُك	١١٠
الأيم	١٣٥
إيه	٣٦٠
بَتَع	١٢١
بَجْلَك	٨٨٦
البريد	٢٨٧
البردَج	١٥٠
بردَرايا	٤٨٤
البِرْذَون	٤٨١
الأبرق	١٣٥
البَرَق	١٤٩
البَرْنِىّ	٩٢٨
التُّبَشِّر	١٧٥
الإستبرق	١٨٠
بَصَع	١٠٧١
بضع	١٢١
بَخَاتِيّ	١٠٨
بَقَّم	١٥٠
أبلُم	١١١

الكلمة	الصفحة
بوائكَها	٨٩٧
ثُعاله	٥٩٧
الإثمِد	١٧٥
جيأَل	٥٩٧
جُحَا	١٢٧
الجُخدُب	٤٩٢
الجِردَحْل	٤٨١
جَمَزَى	١٤١
الجَنْدل	٣٦٠
جِهْ	٥٥
جَهَام	١٣١
حبَنْطى	١٠١
الحِرْباء	٤٧٩
حَرْدَه	٣٥٦
الحَرَسِيّ	٣٦
حَزَاب	١٠٧
الحَسّ	١٧٣
حِضَجْر	١٥٤
حُطَم	١٢٦
التِّحلِيء	١٩٧
حنانيك	٣٥٤
حَوْلايا	٤٨٤
حَيْثَ بيثَ	١٠٦١
حَيْصَ بَيْصَ	١٠٦١
حيِّهلَه	٤٧٧
خُتَع	١٢٦
خِدَبّ	٤٨٨

الكلمة	الصفحة
الخَرَادِيل	٩٩٢
خَزَاية	١١٣
خُفُوق النجم	٣٤٥
الدَّبَر	١٠٩٣
الدَّبَرَان	٤٣٦
دَبَاسِي	١٠٨
دَجْ	٣٠ – ٥٥
تِدْرَأ	١٧٥
دَرَجَ	٢٨٢
الدّانِق	٦٩٥
دَه	٥٥
الدَّهن والدُّهن	٤
دواليك	٣٥٤
مِذْرَوان	٧٧
ذَفْرًا له	٣٥٩
ذِفْري	١٠١
ذَلذَل	١٦٢
الرَّبَابُ	٤٨٠
التُّرتُب	١٨٠
مَرْحَبًا	٤٠٠
الإِرْدَبّ	٦٩٥
إرزَبّ	٤٨٨
الرَّاقود	٦٩٨
أَرقَم	١٢٤
اليَرمُع	١٧٥
مَزْجَر	٥٨٧
السِّبَطْر	٤٨٤

الكلمة	الصفحة
الأسْحارّ	٤٨٧
السُّرى	٢٤
سعديك	٣٥٥
السعلاة	٤٨٠
السكَنْجَبِين	١١
السّمَاك	٤٣٦
أَسْمَال	١١٠
سَمَنْدُواه	٤٩٨
السِّنَّوْر	٤٨١
الأسود	١٢٤
شراذم	٩٩٢
الأشرسِيّ	٦٦٥
المُشْرِيف	٤٨١
الشِّغاف	٥٨٧
الشيطان	١٧٣
شناح	١٠٧
الصبوح	٢٤
الصعِق	١٢٤
أصُكُّ	٦٧٨
الصنْجَات	٦٩٥
طَرَآن	٥٠
الطُّسُوج	٦٩٥
الطفّ	٦٠٥
طَلِيحان	٣٢٨
الطَّيْلَسان	٤٩٢
الطوائح	٢١٩
عِتْرتُه	١

الكلمة	الصفحة
العَجْفاء	١٠٩٣
أبو عذرِها	٨٧٨
عرفج	٢٩١
تعريك	٤٠٢
العَسَلان	٩٧٩
أعشار	١١٠
عَفَرْنَاه	٤٨٠
العِلباء	٤٧٩
العُلَّيْق	٤٨١
عُنصُوه	١١٣
العُنْفُوان	٤٩٣
العَوَز	٢
العَيُّوق	٤٣٦
الغبوق	٢٤
غُلوه	٦٠١
الفَتن	٣٠٥
فَرسخ	٢٨٧
الفِرِنْد	١٤٩
أفره	٧١٤
مستفقئ	٧٠٤
ياللفليقة	٤١٧
فلك	١٠٩
فل	٤٥٩
القَبّ	١٧٣
القُبَّيط	٤٨١
قَبَعْثري	١٠١
القَبْن	١٧٣

الكلمة	الصفحة
قُثَم	١٢٧
قَدْكَ	٨٨٦
القُذَعْمِلة	٤٩٢
تقريعًا	٣٦٦
القُرْفُصاء	٣٤٨
قَصْعَة	٤٠١
قَطْك	٨٨٦
القَفِيز	٦٩٥
قُفَّه	١٥٧
القُلُنْسُوه	٤٩٠
قَمَحْدُوة	١١٣
قِنّسرِين	٤٩٩
القَهْقَرى	٣٤٨
القاع	٢٩١
القيلولة	٢٤
الكَبكَبه	٦٦٥
كُتَع	١٢١
الكُرّ	٢٦٨
الكَنَهْوَر	٤٨١
كَهَام	١٣١
اللُّج	٢
اللِّجَام	١٤٩
تتلاشى	٦١٤
اللَّقْوة	١٠٢٦
يا ملكعان	٤٥٩
أمشاج	١١٠
المَنّ	٦٩٥

الكلمة	الصفحة
المَنَا	٢٦٩
المِيْل	٢٨٧
النَّئِيم	٤٠١
نِخْ	٤١
نَرجِس	١٥٠
نَسَب	٧٦
نَشّابَة	٦٠١
النَّقَب	١٠٩٣
النهشل	١٧٦
التُّنُوِّط	١٧٥
نائع	٣٠١
يانومان	٤٥٩
هَجَاجَيك	٣٥٦
هَجَانِ	١٠٩
هِدَعْ	٤١
هَذَا ذَيك	٣٥٦
الهُنْدَلِع	٤٩٣
يا هَناه	٤٥٩
وارِس	٢١٩
التواطُؤ	٤
ويْبَك	٣٦١
ويحَك	٣٦١
ويسَك	٣٦١
ويلَك	٣٦١
ويهًا	٣٦٠
الأَيْدَع	١٧٨
اليَاسِر	٢٨٦
أَيْقَق	١٧٦

فهـرس التراجم

الاسم	الصفحة
الأحوص	٤١٣
الأخوص الرياحيّ	٨٦١
الأخطل	٣٠٩
الأخفش/سعيد بن مَسْعدة	٥٧
الأخفش الصغير	٥٧٥
ابن أبي إسحاق	٥٧٦
أبو الأسود الدؤلى	٢٠٦
الأسود بن يعفر النهشلي	٢٨٠
أشجع السلمي	٢١٣
الأصمعي	٣٨١
ابن الأعرابي (عبد الله بن محمد بـن زياد)	٩٤١
أعشى باهلة	١٢٨
الأعشى ميمون بن قيس	١١٨
الأعلم الشَّنْتَمَرى	١٠٣٨
الأغلب العِجْلي	٤٤٢
الأُقَيشر	٩٥٦
امرؤ القيس	٣٤
أمية بن أبي الصلْت	١٦٣
أمية بن أبي عائذ	٥١٦
أمية بن خلف	٤٥٦
أبو بكر الأنباري	١٤١
الأندلسي (القاسم بن أحمد)	٤٥
أنس بن مدركة الخثعمي	٥٩١

الاسم	الصفحة
أوس بن حجر	٩٣٣
ابن بابِشاذ	١٨٥
بديع الزمان	٧٣٣
ابن برهان	٦٥٣
ابن بري	٣١٣
بشار بن بُرد	٦٧٤
بشر بن أبي خازم	٩٤٩
البُعَيث بن حُرَيث	٤٥٥
تأبط شرا	٨٩
أبو تمام	٢٦٥
تميم بن أبي بن مقبل	١٥٩
ثعلب/أبو العباس أحمد بن يحيى	٢٦٨
جَبّار بن سلمى بن مالك	٩٢٠
ذوجدن الحميرى	٤٥٥
جرير	٨٢٦
الجرمي	٧٣
الجزولي	١١٢
ابن جعفر	٦١٦
جميل بثينة	٢٧٨
أبو جندب الهذلي	٢٠٦
ابن جني	١١٩
الجوهري	٣٦٤
حاتم الطائي	٦١٥
الحارث بن حلزه	٢٣١
الحارث بن خالد بن العاص	٣٠٤
ابن حذيم (النطاسي)	٩٣٣
حسان بن ثابت	١٥٧

الاسم	الصفحة
الحسن البصري	٨٢٩
الحُطيئة	٥١١
حكيم الأعور	١٢٢
حكيم بن معية الربعي	١٠١٣
حمزة (القارئ)	٦٢٦
أبو حنيفة	٧٦٩
أبو خراش الهُذلي	٢٩١
ذو الخرق الطهوي	٢٩
الخِرنق	١٠١٠
ابن خروف	٦٢٧
ابن الخشاب	٤٧٣
أبو الخطاب الأخفش	٥٩٤
خطام بن نصر	٤٦٢
الخليل بن أحمد	٥٧
الخنساء	٢٩٠
ابن دُرُسْتَوَيْه	٣١٨
ابن دُرَيْد	٦١٢
ابن الدهان	٢٥٨
أبو ذؤيب الهذلي	٢٨٥
الراعي النميري	٦٢٩
الرَّبَعي	٣٢
الرمَّاني	٩١٠
ذو الرمة	٤٧١
رؤبة	٦٥
الرِّياشي	٦١٥
ابن الزبَعْرى	١٠٢٨
أبو زبيْد الطائي	٨٧٠

الاسم	الصفحة
الزجاج	٣٣
الزجاجي	٦٥٥
الزمخشري	٣٢
زهير بن أبي سلمى	٤٧١
ابن زيّابة	١٠٢٠
زياد بن واصل	٩٥٤
زيادة بن زيد الحارثي	٩٢٦
الزِّيَادي	٣١٣
أبو زيد الأنصاري	١٤٤
زيد الخيل	٨٨٣
زيد الفوارس	٦٣٤
ساعدة بن جُؤَيَّة	٥٨٦
سالم بن دارة	٤١٢
سحيم عبد بنى الحسحاس	٣٨٥
سحيم بن وثيل	١٨٢
ابن السَّرَّاج	٥٧
سعد بن مالك الوائلي	٣٤٠
سعيد بن عبد الرحمن	٢٢٨
السفاح بن بُكير اليربوعي	٢٠٦
سلامة بن جندل	٨١٨
السُّلَيك بن السُّلَكة	٥٠٨
أبو السَّمَّال	٧٧٥
سيبويه	٢٧
السيرافي	٨٧
شَبِيب بن جُعَيل التغلبي	٨٧١
الشماخ	٦٤٥
شُمَير بن الحارث الضبي	١٠٧٧

الاسم	الصفحة
الشَّنْفَرَى	٧٣٦
أبو صخر الهذلي	٦٨٠
صدرُ الأفاضل	٩٥٥
الصَّلَتَان العبدي	٤٢٠
الصيْمَري	٦٣٠
ضِرَار بن الأزور	٧٣٠
ضَمْر بن ضمْرةَ	٣٦٧
أبو طالب	٣٧٨
طَرَفة بن العبد	٩١٣
أبو الطُّفَيل عامر بن واثلةَ	٨٢٤
طُفيل بن يزيد الحارثي	١٠٥٩
عاتكةُ بنت زيد	٥٨٦
عاصم (القارئ)	١٠٤٦
ابن عامر	٩٤١
عامر بن جوين	٣٢
عامر بن الطفيل	٥٨٦
عباس بن مِرداس	١٠٥
عبد القاهر الجرجاني	٤٥
عبد الله بن رواحة	٤٦٠
عبد الله بن الزَّبير الأسدي	٨٢٩
العبدي	١٩٠
عبد يغوث بن الحارث	٤٢٣
عُبَيْد بن الأبرص	٤٢٩
أبو عبيد القاسم بن سلام	٨٦٩
عبيد الله بن الحُر	٤١٧
العجاج	٦١٣
العُجَير السَّلُولي	١٠٠٧

الاسم	الصفحة
عَدِي بن زيد	٧٣٨
العَدِيل بن الفَرخ	١٠٨٦
عُروة بن حزام	٦٦٠
ابن عصفور	٨٥٥
عقيل بن علَّفة	٩٥٤
العُكبري	٣١٠
علقمة بن عَبَدَة الفحل	٧٠٠
أبو علي الفارسي	٧٣
عُمَر بن أبي ربيعة	٣٩٨
أبو عمرو بن العلاء	١٤٣
عمر بن قعَّاس	٥٥٧
عمرو بن قميئة	٩٤٠
عمرو بن كلثوم	٦٣٧
عمرو بن معد يكَرِب	٩٧٩
أبو العَمَيثل	١٠١٣
عنترة بن شداد	٧٣
عيسى بن عُمَر	١٤٤
الفراء	٥٢
أبو الفرج الأصفهاني	٤٥٦
الفرزدق	١٦٣
فروة بن مسيك	٨٥١
الفضل بن عبد الرحمن القرشي	٥٧٥
الفند الزِّمَّانِي	٧٨٨
القاضي عبد الجبار	٧١٩
قالون	١٤٩
القُحَيف العَقِيلي	١٠٣٥
قُسُّ بن ساعدة	٣٨٠

الاسم	الصفحة
القَطَامِي	٤٧٧
قَوَّال الطائي	١٠٠٠
أبو قيس بن الأسلت	٧٨٠
كُثَيِّر عزة	١٠٩١
الكسائي	٥٢
كعب بن جُعَيل	٥٥١
كعب بن مالك	٢٨٤
الكَلْحَبَةُ العُرَني	٢٧٤
الكميت	١١٥
ابن كيسان	١١٦
لَبيد	٦٤٤
اللَّعِينُ المنقري	٦٥٠
أبو ليلى المهلهل	٤١٨
المازني	٧٢
ابن مالك	٦٨٩
المبرد	٣٣
مَبْرُمان	٣١٤
متمِّم بن نويرة	٣٦٣
المتمنية فَرِيعَةُ بنت همام	٨٣٦
المتنبي	٤٧٢
المتنخّل الهذلي	٨٥٧
مجنون ليلى قيس بن الملوح	٨٩٠
المِرارُ بنُ سعيد الأسدي	٩١١
مروان بن سعيد النحوي	٥٤٢
مُسافع بن حذيفة العبسي	١٠٦٨
مسكين الدارمي	٥٧٧
مسلم بن معبد الوالبي	٤٦٢

الاسم	الصفحة
مضرّس بن رِبْعي	٩٨١
ابن معط	٨٤٠
معقّر بن أوس	٩٧٩
منصور بن فلاح اليمني	٨٦
مؤرِّج السُّلَمي	٩٥٣
أبو موسى الأشعري	٧٩٦
موسى بن جابر الحنفي	٢١٣
ابن ميَّادة	١٠٩
النابغة الجعدي	٦٣٤
النابغة الذبياني	٧٧٦
نافع (القارئ)	١٤٩
أبو النجم الهذلي	٥٥
أبو نُخَيلة	١١١
النعمان بن المنذر	٨٠٣
النمر بن تولب	٢٢٠
أبو نُواس	٢٥٢
إبراهيم (ابن هرمة)	٧٢
هشام بن معاوية الضرير	٥٢
هند بنت عتبة	٦٨٤
أبو وجزة السعدي	٦٨٩
ورش (القارئ)	٤٨١
ورقةُ بن نوفل	٧٧٥
يحيى بن معط	٨٤٠
يزيد بن الحَكَم	٥٩
يزيد بن ربيعةَ الحِمْيري	٩١٩
يزيد بن الصعِق	٢٨٩
يزيدُ بن المخرّم	٤٧٨
ابن يعيش	٣١٠
يونس بن حبيب	٨٨

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
	(الهمزة)
الأحوص	٢٧٩ ، ٣٦٣ ، ٣٧٧ ، ٤١٣ ، ٧٣٦
الأخفش	٥٧، ٧١، ٨١، ١٠٣، ١٣٤، ١٥٩، ١٧٣، ١٨٤، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٥، ٢٠٥، ٢١٥، ٢١٩، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٩٨، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٦٥، ٤٢٨، ٤٣٢، ٤٤٧، ٤٧٣، ٤٨١، ٤٩١، ٤٩٢، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٩، ٥٧٥، ٥٩٤، ٦٠٢، ٦٢٠، ٦٢٢، ٦٣١، ٦٤٩، ٦٥٢، ٦٧١، ٦٨٠، ٧٣٣، ٧٥٨، ٧٧٢، ٧٧٤، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩٢، ٧٩٤، ٨١٤، ٨١٩، ٨٣٠، ٨٥٧، ٨٥٩، ٨٦٣، ٨٦٨، ٩٠٩، ٩١٤، ٩٥٠، ٩٦٣، ٩٩٢، ١٠٣٤، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٨٧
الأخفش الصغير	٥٧٥
ابن أبي إسحاق	٥٧٦
الأصمعي	٣٨١ ، ٤٢٥
ابن الأعرابي	٩٤١
أعشى باهلة	١٢٨
الأعشى ميمون بن قيس	١١٨ ، ١٢٤ ، ٤٥٤ ، ٦٧٧ ، ٧١٤ ، ٧١٥، ٧٧٦، ٧٨٨، ٩٠٧، ٩٥٠، ١٠٨٩
الأعلم الشنْتَمَرى	١٠٣٨ ، ١٠٣٩

العلم	الصفحة
امرؤ القيس	٣٤ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٧١ ، ٦٣٣ ، ٦٦٨ ، ٦٧٦ ، ٦٩٩ ، ٧٩١ ، ٨٤٤ ، ١٠١٨
ابن الأنباري (أبو بكر)	١٤١ ، ٢١٣ ، ٢٦٧ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢
الأندلسي (القاسم بن أحمد)	٤٥ ، ٢٦٣ ، ٣٣٩ ، ٤٢٠ ، ٤٥٠ ، ٤٦٨ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٥٠٤ ، ٦١٦ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٧٤ ، ٦٧٩ ، ٦٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٩٢ ، ٨٠٢ ، ٨١٤ ، ٨٣٦ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٦٦ ، ١٠٦٥ ، ١٠٧١
(البـاء)	
ابن بابشاذ	١٨٥ ، ٣١٨ ، ٦٣٠
بديع الزمان	٧٣٣
ابن بَرْهان	٦٥٣ ، ٦٦٠ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ١٠٦١ ، ١٠٧٢
أبو البقاء – العكبري	٣١٠
(التـاء)	
أبو تمام	٢٦٥ ، ٢٩٤
(الثـاء)	
ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى	٢٦٨ ، ٦٧١ ، ٧٤٤ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥
(الجيـم)	
جار الله – الزمخشري	٣٢ ، ٣٩١ ، ٤٠٦ ، ٤٣٠ ، ٥٧٣ ، ٦٥٤ ، ٦٧٦ ، ٧٤٦ ، ٨٧٦ ، ٩١٠ ، ٩٥٣
جرير بن عطية الخطفي	٣٤ ، ٢٤٤ ، ٣٢٤ ، ٤٢٠ ، ٤٦٠ ، ٤٧٣ ، ٥٤٥ ، ٥٥٨ ، ٨٢٦ ، ٨٤٤ ، ٨٨٩
الجرمي	٧٣ ، ٨١ ، ٨٨ ، ١٤٤ ، ١٨٥ ، ٢٣٧ ، ٢٨٥ ، ٤٨٢ ، ٥٣٢ ، ٥٨٥ ، ٦٠٩ ، ٧٣٥ ، ١٠٢٥ ، ١٠٦٥

العلم	الصفحة
الجزولي	١١٢ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٢٤٥ ، ٢٥٤ ، ٣٣٩ ، ٤٠٦ ، ٦١٦ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٩٢٥ ، ١٠٣٤ ، ١٠٧١
ابن جعفر	٦١٦ ، ٨٦٠ ، ١٠٨٠
ابن جني	١١٩ ، ٢٠٥ ، ٢١٥ ، ٢٥٤ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٣٢٩ ، ٩٥٧ ، ٩٦٥ ، ١٠٤٧
الجوهري	٣٦٤
(الحـاء)	
حاتم الطائي	٦١٥
ابن الحاجب (المصنف)	١ – ٢ – ٣ – ٥ ، ٨ ، ١١ ، ١٤ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢٨ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٩١ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠١، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٦٢ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ،

العلم	الصفحة
	٢٦٨ ، ٢٧٥ ، ٢٨٦ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ،
	٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ،
	٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١١ ،
	٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩ ،
	٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ،
	٣٤٠ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٥١ ،
	٣٥٣ ، ٣٥٦ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ،
	٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٩١ ،
	٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٤٠٦ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ،
	٤١٥ ، ٤١٩ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٣٢ ،
	٤٣٣ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ ، ٤٤٣ ،
	٤٤٧ ، ٤٤٩ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٦٠ ،
	٤٦٤ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ،
	٤٧٠ ، ٤٧٥ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ،
	٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٩٤ ،
	٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠١ ،
	٥٠٢ ، ٥٠٥ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ،
	٥١٤ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٣٣ ، ٥٣٦ ،
	٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤٤ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨ ،
	٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ ،
	٥٥٧ ، ٥٥٩ ، ٥٦١ ، ٥٦٨ ، ٥٧٢ ،
	٥٧٤ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ،
	٥٨٢ ، ٥٨٤ ، ٥٨٩ ، ٦٠٣ ، ٦٠٥ ،
	٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١١ ، ٦١٤ ،
	٦١٥ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢١ ، ٦٢٤ ،
	٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٣٢ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ،
	٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٥٠ ، ٦٥٢ ، ٦٥٦ ،

العلم	الصفحة
	٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٦٢ ، ٦٦٧ ، ٦٧٣ ،
	٦٧٤ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٨٠ ، ٦٨٣ ،
	٦٨٥ ، ٦٨٨ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ،
	٦٩٤ ، ٦٩٧ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ،
	٧٠٤ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ،
	٧١٢ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧٢١ ، ٧٢٣ ،
	٧٢٨ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٧ ،
	٧٤٧ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٧٣ ،
	٧٧٤ ، ٧٧٨ ، ٧٨١ ، ٧٨٤ ، ٧٨٦ ،
	٧٩٩ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٦ ، ٨١٢ ،
	٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨٢١ ، ٨٣١ ، ٨٣٤ ،
	٨٣٨ ، ٨٤٥ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١، ٨٦٠ ،
	٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٧ ، ٨٧٩ ، ٨٨١ ،
	٨٨٢ ، ٨٩٠ ، ٨٩٢ ، ٩٠١ ، ٩١٥ ،
	٩١٦ ، ٩٢٧ ، ٩٣٢ ، ٩٣٨ ، ٩٤٢ ،
	٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٨ ، ٩٥٤ ،
	٩٥٨ ، ٩٦١ ، ٩٦٧ ، ٩٦٩ ، ٩٧١ ،
	٩٧٣ ، ٩٨٣ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٩١ ،
	٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ،
	١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ،
	١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٧ ، ١٠٣١ ،
	١٠٣٣ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥١ ،
	١٠٥٥ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ،
	١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٩ ،
	١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٦ ،
	١٠٩٣ ، ١٠٩٤
الحارث بن نهيك	٢١٨

العلم	الصفحة
الحجاج	٣٦
ابن حِذْيَم	٩٣٣
حسان بن ثابت	١٥٧
الحسن البصري	٨٢٩
الحسين بن علي (قتيل كربلاء)	٨٨١
الحطيئة	٥١١ ، ٧٠٩ ، ٨٥٨
حمزة (القارئ)	٦٢٦ ، ٩٤٧ ، ١٠٢٥
أبو حنيفة	٧٦٩
(الخـاء)	
الخرنق	١٠١٠
ابن خروف	٦٢٧ ، ٦٨٩
ابن الخشاب	٤٧٣ ، ١٠٨٦
أبو الخطاب (الأخفش الأكبر)	٥٩٤
خلف	٣٩٤
الخليل بن أحمد	٥٧ ، ١١٩ ، ١٢٢ ، ١٤٣ ، ١٤٨ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ٢١٩ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٤١٨ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٨ ، ٥٠٣ ، ٥٥٧ ، ٥٧١ ، ٥٧٤ ، ٥٩٤ ، ٦٤٦ ، ٦٧١ ، ٧٣٥ ، ٧٦٣ ، ٨٣٧ ، ٨٥٠ ، ٩٣٦ ، ٩٣٩ ، ٩٥٩ ، ٩٨١ ، ٩٨٥ ، ١٠٠٥ ، ١٠١١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٦٣
الخنساء	٢٩٠
(الـدال)	
ابن درستويه	٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٧٩٩
ابن دُرَيد	٦١٢
ابن الدهان	٢٥٨

العلم	الصفحة
	(الـذال)
أبو ذؤيب الهذلي	٢٨٥ ، ٧٢٩ ، ١٠٤٥
	(الـراء)
الراعي النميري	٦٢٩ ، ٨٧١
الربعي	٧٢ ، ٨٥٥ ، ٨٥٧
الرماني	٩١٠ ، ٩٦٣
ذو الرمة	٥٩ ، ١٧٣ ، ٤٠٤ ، ٤٢١ ، ٤٧١ ، ٥٥٠ ، ٦٩٩ ، ٨٥٠ ، ٩٢٠
رؤبة	٦٥ ، ١٨٢ ، ٣٧٦ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٥١٣ ، ٩٥١
الرياشي	٦١٥
	(الـزاي)
ابن الزبير (عبد الله)	١٠١٤
الزجاج	٣٣ ، ١٠٣ ، ١٤١ ، ١٦٤ ، ١٨٠ ، ٣١٢ ، ٣٢٥ ، ٣٨٣ ، ٤٤٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦٢٠ ، ٦٨٨ ، ٧٢١ ، ٧٣١ ، ٧٤٢ ، ٧٨٦ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٩٧٧ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٥ ، ١٠٧٢
الزجاجي	٦٥٥ ، ٩٥٦ ، ١٠٠٩
الزمخشري (جار الله)	٣٢ ، ١٥١ ، ٢٠٣ ، ٢٤٨ ، ٣٩٨ ، ٤٥٦ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٨٥٧ ، ٩٦٥ ، ١٠٥٨ ، ١٠٧١
الزيادي	٣١٣
أبو زيد	١٤٤ ، ١٦٣ ، ٥٩٧ ، ١٠٤٠
زيد الخيل	٦٣٤
	(السين)
ابن السراج	٥٧ ، ١١٦ ، ٢٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٩٥ ، ٥٦٠ ، ٨٨٤ ، ٩٢٥ ، ٩٩٩ ، ١٠٣٨
أبو السمال	٣٩٥ ، ٧٧٥

العلم	الصفحة
سيبويه	٢٧ – ٣٠ – ٥٨ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٥ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٥٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ٢٤٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥٤ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٨٥ ، ٢٩٣ ، ٢٩٨ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ ، ٣٣٦ ، ٣٤٥ ، ٣٤٩ ، ٣٥١ ، ٣٥٩ ، ٣٦٣ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٨٢ ، ٣٨٨ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤١٥ ، ٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٣٠ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٤ ، ٤٧٣ ، ٤٧٦ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩١ ، ٤٩٦ ، ٤٩٨ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٣ ، ٥١٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٥ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٦ ، ٥٨٠ ، ٥٨٥ ، ٥٨٨ ، ٥٩٧ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٤٢ ، ٦٥٠ ، ٦٥٢ ، ٦٥٧ ، ٦٥٩ ، ٦٦٧ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٨ ، ٧١٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ،

العلم	الصفحة
	٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٤٠ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٦٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٨٠٢ ، ٨٠٨ ، ٨١٠ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٩ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٧ ، ٨٤٦ ، ٨٥٠ ، ٨٥٦ ، ٨٦٥ ، ٨٦٨ ، ٨٧٤ ، ٨٨٥ ، ٨٩٩ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٣ ، ٩٢٦ ، ٩٣٣ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٦٣ ، ٩٦٥ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩٢ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠١٧ ، ١٠٢٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٨
السيرافي	٨٧ ، ١٦٥ ، ٢٣٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٨ ، ٣٢٦ ، ٣٥٢ ، ٤٦٤ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٦ ، ٥٦٠ ، ٥٧٣ ، ٥٩٨ ، ٦٢٧ ، ٦٢٩ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨٣٥ ، ٨٣٩ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٨٦ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٦٥ ، ٩٨٢
(الشين)	
الشماخ	٦٤٥ ، ٩٢١
(الصاد)	
صاحب المغني = منصور بن فلاح اليمني	٨٦

العلم	الصفحة
صدر الأفاضل	٩٥٥
الصيمري	٦٣٠
(الطـاء)	
أبو طالب	٣٧٨ ، ٣٨١
طرفة بن العبد	٥١٥ ، ٦٣٣ ، ٩١٣
(العيـن)	
عاصم (القارئ)	١٠٤٦
ابن عامر (القارئ)	٩٤١
ابن عباس	٤٣٣
عبد القاهر الجرجاني	٤٥ ، ٢٠٣ ، ٣١٠ ، ٥٩٤ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٤ ، ٦٢٨ ، ٨٦٠ ، ٩٢٥
العبدي	١٩٠ ، ٣١٠ ، ٦٢٤ ، ٨٥٥
أبو عبيد (القاسم بن سلام)	٨٦٩
العجاج	١١٢ ، ٣٨٦ ، ٤٠١ ، ٦١٠ ، ٦١٣ ، ٦١٥ ، ٧٢٧ ، ٨٢٦ ، ٩٥٧
ابن عصفور	٨٥٥
العكبري (أبو البقاء)	٣١٠
علي بن أبي طالب	٣٢٧ ، ٣٥٤ ، ٦١٢ ، ٦٩٩ ، ٧٠٨ ، ٩٢٥
أبو علي الفارسي	٧٣ ، ٨٠ ، ١١٩ ، ١٥٣ ، ١٥٩ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩ ، ٣٨٤ ، ٤٠٨ ، ٤٣٠ ، ٤٥٧ ، ٥٥٦ ، ٥٩٧ ، ٦٣١ ، ٦٤٣ ، ٦٦٠ ، ٧٤٠ ، ٧٤١، ٧٥٩، ٨١٠، ٨٢١، ٨٢٦،

العلم	الصفحة
	٨٥٣ ، ٨٥٥ ، ٨٥٧ ، ٨٧٢ ، ٨٩٥ ، ٩٢٥ ، ٩٤٩ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٤٠
عمر بن الخطاب	٧٩٦ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤
أبو عمرو بن العلاء	١٤٣ ، ١٦٨ ، ٢٨٨ ، ٤٣٣ ، ٥١٤
عمرو بن معد يكرب	١٤٤ ، ٥١٧
عيسى بن عمر	١٦٣ ، ١٦٧ ، ١٨٢ ، ٥٦٢ ، ٩٩٠
(الفاء)	
الفارسي = أبو علي الفارسي	٩٦٣
الفراء	٥٢ – ٥٦ ، ٨٥ ، ١١٦ ، ٢٠٥ ، ٢٢٨ ، ٢٣٢ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٧٠ ، ٢٩٠ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣٦١ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٤١١ ، ٤١٧ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٥٨ ، ٤٦٧ ، ٤٧٢ ، ٤٧٨ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٥٠٩ ، ٥١٨ ، ٥٢٤ ، ٥٢٨ ، ٥٣١ ، ٥٥٩ ، ٥٦٢ ، ٦٤٣ ، ٦٥٨ ، ٦٨٠ ، ٧٢٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٥٥ ، ٧٧١ ، ٧٧٥ ، ٧٨٠ ، ٨٣٠ ، ٨٥٤ ، ٨٦٧ ، ٨٧٨ ، ٨٨٥ ، ٨٩٢ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٧ ، ٩١٧ ، ٩٢٣ ، ٩٥٩ ، ٩٧٦ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٩٤
الفرزدق	١٥٣ ، ١٦٣ ، ٢٧٣ ، ٢٩٤ ، ٤٦٣ ، ٥٩٨ ، ٨٣٢ ، ٨٥٥ ، ٩٤١ ، ٩٥٢ ، ١٠٠٨ ، ١٠٤٧

العلم	الصفحة
(القاف)	
القاضي عبد الجبار	٧١٩
قالون	١٤٩
(الكاف)	
الكسائي	٥٢ ، ٥٦ ، ١٠٤ ، ١٦٣ ، ٢٠٥ ، ٢١٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٥٥ ، ٢٩٢ ، ٢٩٩ ، ٣١٥ ، ٣١٨ ، ٣٩٨ ، ٤١٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٥١٨ ، ٥٢٤ ، ٥٣١ ، ٥٣٨ ، ٥٥٣ ، ٥٧٤ ، ٦٥٨ ، ٦٦٧ ، ٧١٢ ، ٧٢٢ ، ٧٤٣ ، ٧٧٨ ، ٧٨٤ ، ٩١٤ ، ٩٩٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٣٥
الكميت	٩١ ، ١١٥
ابن كيسان	١١٦ ، ٥٠١ ، ٦٦٠ ، ٨٢٣ ، ٨٨٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٦٤ ، ١٠٧١ ، ١٠٩١
(اللام)	
لبيد	٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٩٢٠
(الميم)	
المازني	٧٢ ، ٨١ ، ٣١٤ ، ٣٥٢ ، ٣٦٣ ، ٤٢٧ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٥١ ، ٤٩٢ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧٢٨ ، ٧٤٧ ، ٧٧٤ ، ٨٣٦
ابن مالك	٦٨٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٢١ ، ٨٤٣ ، ٩٠٢ ، ٩٠٦ ، ٩١٤ ، ٩٥٣ ، ٩٨٦ ، ٩٩٩ ، ١٠٣٧ ، ١٠٨٨
المالكي (ابن مالك)	٢٣٠ ، ٣٠٨ ، ٣٢٣ ، ٦١٧ ، ٦٧٠ ، ٧٨٣

العلم	الصفحة
المبرد	٣٣، ٨١، ١٠٣، ١١٥، ١٤١، ١٦٠، ١٦٤، ١٦٥ ، ١٧٠ ، ١٨١ ، ٢٤٩ ، ٢٨٧ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ ، ٤٠٠ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤٣٣ ، ٤٣٨ ، ٤٤٤ ، ٤٥٩ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٧٣ ، ٤٧٨ ، ٤٩٢ ، ٤٩٨ ، ٥٢٩ ، ٥٤٩ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٩٧ ، ٦٢٨ ، ٦٧١ ، ٦٨٥ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧٢١ ، ٧٤٨ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٨٣ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٨٠٦ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٧ ، ٨٣٦ ، ٨٤١ ، ٨٥٣ ، ٨٦٦ ، ٨٧٠ ، ٩٠٩ ، ٩١١ ، ٩١٣ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٥٣ ، ٩٦٥ ، ٩٨٠ ، ٩٩٨ ، ١٠٠٥ ، ١٠٧٢ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٤
مبرمان	٣١٤ ، ٧٣٢
المتنبي	٤٧٢ ، ٦٤٦ ، ٦٦٣
المرار بن سعيد الأسدي	٩١١
المصنف = ابن الحاجب	٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٨٣٤ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٤٠ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٧٦ ، ٩٠٢ ، ٩٠٥ ، ٩٢٣ ، ٩٣٥ ، ٩٥١ ، ٩٥٣ ، ٩٦١ ، ٩٦٥ ، ١٠٢٧ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٩ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٥
منصور بن فلاح اليمني	٨٦
المهلهل	٤١٨
أبو موسى الأشعري	٧٩٦
ابن ميادة	١٠٩ ، ٤٣٥ ، ٩٨٩

العلم	الصفحة
(النــون)	
النابغة الذبياني	٤١٠ ، ٤٦٨ ، ٥١٧ ، ٧٣٢ ، ٧٧٦ ، ٨٠١ ، ١٠١٤ ، ١٠٧٧
نافع (القارئ)	١٤٩ ، ٩٤٧
(الهــاء)	
هشام بن معاوية (الضرير)	٥٢ ، ٢٩٠ ، ٢٩٩ ، ٣٩٤ ، ٦٧٢ ، ٩٠٩ ، ٩١٤ ، ١٠٠٤ ، ١٠٦٩
(الــواو)	
ورش (القارئ)	٤٨١
(اليــاء)	
يحيى بن معط	٨٤٠
ابن يعيش	٣١٠ ، ٣٦٤ ، ٤٢٠ ، ٧٥٣ ، ٩٥٣
يونس بن حبيب	٨٨ ، ١٨٢ ، ٣٨٤ ، ٤١٢ ، ٤١٤ ، ٤٣١ ، ٤٦٧ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٧٢٦ ، ٧٣١ ، ٧٨٦ ، ٨٠٥ ، ٨٣٧ ، ٨٤٩ ، ٨٥٤ ، ٨٨٥ ، ٩٤٢ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ١٠١١

فهرس الطوائف

الطائفة	الصفحة
الأصوليون	٦٩ ، ٩٦ ، ٢١٤ ، ٧٤٨ ، ٩٤٢
البصريون	٤٠ – ٥٣ – ٥٤، ٦٢، ١٠٤، ١٧٨، ٢٠٥، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٤٤ ، ٢٥٣ ، ٢٧٥ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٩ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٦ ، ٤٢٣ ، ٤٤١ ، ٤٦٧ ، ٤٧١ ، ٤٧٥ ، ٤٨٤ ، ٥٠٤ ، ٥٠٦ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٣١ ، ٦١٠ ، ٦٢٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٩ ، ٦٦٧ ، ٧١٣ ، ٧٢١ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٧ ، ٧٤٣ ، ٧٥٩ ، ٧٧٤ ، ٧٨٠ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٨٠٨ ، ٨٨٥ ، ٩١٧ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠١٧ ، ١٠٧١
البغداديون	٨٢١
الجمهور	١٠٣، ٢٧٦، ٤٨٧، ٤٨٩، ٥٩٤، ٦٣٨، ٩٥٣، ٩٩٢، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٢٧
الكوفيون	٤٠ – ٥٢ – ٥٤ ، ٦٢ ، ٧١ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٨٨ ، ١٠٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٣ ، ١٢٩ ، ١٦٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٤٤ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٦٧ ، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٢، ٣٥٠ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤٤١ ، ٤٥٨ ، ٤٦٧ ، ٤٧١ ، ٤٨٤ ، ٤٨٢ ، ٤٩٥ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٦ ، ٥٢٤ ، ٥٤٨ ، ٥٥٠ ، ٥٦٠ ، ٦٢٠ ، ٦٢٥ ، ٦٤٧ ، ٦٤٩ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٦٧ ،

الطائفة	الصفحة
	٦٨٠ ، ٧١٣ ، ٧٢٢ ، ٧٢٥ ، ٧٢٧ ، ٧٥٨ ، ٧٦٥ ، ٧٨٨ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨١٠ ، ٨٥٣ ، ٨٥٦ ، ٨٥٩ ، ٨٦٩ ، ٨٩٠ ، ٩٠٣ ، ٩١٣ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٩٢ ، ٩٩٨ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٣٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٨٦
المتأخرون	١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠١٨
المنطقيون	٥ – ٢٨ ، ٧٢
النحاة	٤ – ٧ – ٢٨ – ٤٢ – ٤٤ – ٤٩ – ٥٨ ، ٦٤ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٥٠ ، ١٥٧ ، ١٧٦ ، ١٨٤ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٢ ، ٢٥٠ ، ٢٥٨ ، ٢٧٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤٣ ، ٣٧١ ، ٤٨٩ ، ٥٢٠ ، ٥٣٩ ، ٥٦٢ ، ٦٠١ ، ٦٠٨ ، ٦١٢ ، ٦١٩ ، ٦٢٤ ، ٦٦٢ ، ٧١٥ ، ٧٤٢ ، ٧٤٧ ، ٧٨٣ ، ٨١٥ ، ٨٤٩ ، ٨٥٢، ٨٦٦، ٩٠٤، ٩٢٠، ٩٤٢، ٩٤٤، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٥١ ، ٩٧٣ ، ٩٩٠ ، ١٠٥٨ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٩

فهرس المصادر والمراجع

أولا : المخطوطـات

* تخريج أحاديث شرح الرضي على الكافية

لعبد القادر البغدادي – مخطوطة بخط المؤلف، صورت من دار الكتب المصرية، وهي تحت رقم ١٥١٢ حديث ، وعدد أوراقها ١١ .

* التخمير في شرح المفصل

تأليف صدر الأفاضل **القاسم بن الحسين الخوارزمي** – تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية جامعة أم القرى ١٤٠٢ هـ .

* التعليقة على المقرب

للبهاء بن النحاس المتوفى سنة ٦٩٨ هـ ، مخطوطة مصورة لدى الأخ تركي العتيبي ، ولم أعثر على رقم لها .

* شرح الإيضاح لأبي البقاء العكبري

مصورة **الأخ عبد الرحمن الحميدي** عن فيلم بمركز البحث العلمي بكلية الشريعة بجامعة أم القرى تحت رقم ١٨٩ نحو ، والأصل بمكتبة أحمد الثالث بتركيا .

* شرح الحدود النحوية للفاكهي

جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير إعداد صالح بن حسين العابد ، إشراف د/محمد بدوي المختون ضمن الرسائل الموجودة في مكتبة كلية اللغة العربية بالرياض .

* شرح السيرافي لكتاب سيبويه

الجزء الأول مخطوط تحت رقم ٨٨٦٢ف، والجزء الثاني مخطوط تحت رقم ٨٨٦٣ف. وكلاهما بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود المركزية .

* شرح القصائد السبع العلويات

لابن أبي الحديد ، تأليف نجم الأئمة رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي ، مخطوطة بالمكتبة المركزية بجامعة الملك سعود تحت رقم ١٩٨٠ ف بها ٦٧ ورقة غير مرقّمة .

* شرح الكافية

لمنصور بن فلاح اليمني (صاحب المغني) ، مخطوطة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المركزية تحت رقم ٢٦٠٧ خ .

* شرح المقدمة الجزولية

لابن جعفر رضي الدين إبراهيم بن جعفر الإربلي ،مخطوطة لدى الأخ تركي العتيبي، مصورة من مركز البحث العلمي بمكة تحت رقم ٣٤٥٠ نحو ، وقد كتب عليها خطأ المنهاج الجلي شرح مقدمة الجزولي المنسوب إلى ابن مالك . والصواب ما ذكرته .

* المباحث الكاملية/شرح المقدمة الجزولية

لِلَّورقي النحوي (الأندلسي) ، المتوفي سنة ٦٦١ هـ رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم ، إعداد شعبان عبد الوهاب محمد ، إشراف د/محمد بدوي سالم المختون عام ١٣٩٨ هـ . مطبوعة على ورق استنسل وصورة منها في مكتبة الأخ تركي العتيبي .

* متن كافية ابن الحاجب

مخطوطة مصورة عندي ، من المكتبات المهداة **لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية** برقم ٩٠٨ .

* المسائل الحلبيات

لأبي علي الفارسي ، مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٢٦٦ نحو تيمور .

* معاني القرآن وإعرابه

للزجاج ، مخطوطة مصورة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المركزية ، تحت رقم ٢٧٥٨ ف .

* المقدمة الجزولية

مخطوطة مصورة بمكتبة **الأخ تركي العتيبي** و لم أعثر على رقم لها .

ثانيا : المطبوعات

* أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو

(الهمزة)

* الإتباع

لأبي الطيب اللغوي المتوفي سنة ٣٥١ ، تحقيق عز الدين التنوخي ، طبع في دمشق سنة ١٣٨٠ هـ .

* الإتقان في علوم القرآن

تأليف **جلال الدين السيوطي** ، نسخة مصورة عن طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، تصوير دار المعرفة – بيروت / لبنان .

* الإرشاد الشافي

وهوالحاشية الكبرى **لمحمد الدمنهوري** ، على متن الكافي في علمي العروض والقوافي لأبي العباس أحمد بن شعيب القنائي المتوفى سنة ٨٥٨ هـ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية .

* الأزمنة والأمكنة

تأليف **أبي علي المرزوقي الأصفهاني** ، المتوفى سنة ٤٥٣ ، الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف في الهند بمحروسة حيدرآباد الدكن ، سنة ١٣٣٢ هـ .

* الأزهية في علم الحروف

تأليف **علي بن محمد النحوي الهروي** ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩١ هـ .

* الاستغناء في أحكام الاستثناء

تأليف **شهاب الدين القرافي** المتوفي سنة ٦٨٢ هـ ، تحقيق د/طه محسن – مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٢ هـ .

* أسرار البلاغة

للإمام عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق هـ . ريتر إستانبول – مطبعة وزارة المعارف ١٩٥٤ م .

* أسرار العربية

تأليف **أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري** المتوفي سنة ٥٧٧ هـ. تحقيق محمد بهجت البيطار ، مطبعة الترقي بدمشق .

* الأشباه والنظائر

للسيوطي ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، طبع شركة الطباعة الفنية المتحدة – مصر .

* أشجع السلمي حياته وشعره

ت **د/ خليل بنيان الحسون** ، بيروت ، دار المسيرة .

* إصلاح الخلل

إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي تأليف: **عبد الله بن السيد البطليوسي** المتوفى سنة ٥٢١ هـ تحقيق د . حمزة عبد الله النشرتي – ط أولى نشر دار المريخ الرياض

إصلاح المنطق لابن السكيت ت أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون طبع دار المعارف بمصر ط الثانية ١٣٧٥ هـ .

* الأصمعيات

اختيار الأصمعي **أبي سعيد عبد الملك بن قريب** المتوفى سنة ٢١٦ هـ ، تحقيق أحمد محمد شاكر – عبد السلام محمد هارون ، طبع دار المعارف بمصر .

* الأصول في النحو

لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ، المتوفى سنة ٣١٦ هـ تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ، طبع مؤسسة الرسالة ، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

* إعراب القرآن

لأبي جعفر النحاس ، المتوفي سنة ٣٣٨ هـ ، تحقيق د/ زهير غازي زاهد ، طبع عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ .

الأغاني **لأبي الفرج الأصبهاني** ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع د . ت .

* الاقتراح في علم أصول النحو

لجلال الدين السيوطي ، تحقيق د/ أحمد محمد قاسم الطبعة الأولى بالقاهرة ، ١٣٩٦ هـ ، مطبعة السعادة .

* الاقتضاب في شرح أدب الكتاب

لابن السيد البطليوسي ، طبع دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٣ م .

* أمالي الزجاجي **لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي** تحقيق عبد السلام هارون ط الأولى طبع في مطبعة المؤسسة العربية الحديثة . القاهرة ١٣٨٢ هـ .

* أمالي السهيلي **لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي** . تحقيق د . محمد إبراهيم البنا . ط الأولى مطبعة السعادة بمصر .

* الأمالي الشجرية

* الأمالي للقالي

أبي علي إسماعيل بن القاسم القالي ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٤ هـ ، الطبعة الثانية .

* أمالي المرتضي

للشريف المرتضي علي بن الحسين الموسوي ، ت ٤٣٦ هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط دار الكتاب العربي بيروت ، لبنان . طبعة ثانية ١٣٨٧ هـ .

* أمل الآمل

تأليف **محمد بن الحسن الحر العاملي** ، المتوفي سنة ١١٠٤ هـ تحقيق السيد أحمد الحسيني ، مطبعة الآداب النجف ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٨٥ هـ .

* الإنصاف في مسائل الخلاف

لكمال الدين الأنباري ، المتوفى سنة ٥٧٧ هـ ، طبع مطبعة السعادة ، ميدان أحمد ماهر باشا ، شارع الجداوي ، القاهرة .

* الأنوار الساطعة

انظر طبقات أعلام الشيعة .

* الإيضاح في شرح المفصل

لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي ، تحقيق د/ موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد .

* الإيضاح في علل النحو

لأبي القاسم الزجاجي ، المتوفي سنة ٣٣٧ هـ ، مطبعة المدني سنة ١٣٧٨ هـ .

الإيضاح العضدي **لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي** تحقيق د . حسن شاذلي فرهود الطبعة الأولى سنة ١٣٨٩ هـ مطبعة دار التأليف القاهرة .

(الباء)

* البحر المحيط

تأليف **أبي حيان النحوي** ، المتوفي سنة ٧٤٥ هـ ، طبع مكتبة ومطابع النصر الحديثة بالرياض .

* البداية والنهاية

لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي، المتوفي سنة ٧٧٤ هـ الطبعة الأولى، أشرف على طبعه مكتبة المعارف – بيروت ، مكتبة النصر – الرياض .

* البرهان في علوم القرآن

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٦ هـ .

* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة

لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

* البيان والتبيين

لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الرابعة، طبع مكتبة الخانجي بمصر .

* تاج العروس من جواهر القاموس

لمحمد مرتضى الزبيدي ، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ، لبنان .

* التبصرة والتذكرة

لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ، من نحاة القرن الرابع ، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى علّي الدين ، ط . دار الفكر بدمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ .

* التبيان في إعراب القرآن

تأليف **أبي البقاء العكبري** ، المتوفى سنة ٦١٦ هـ ، تحقيق على محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

* التبيان في تصريف الأسماء
تأليف **الأستاذ الدكتور أحمد كحيل** ، طبع مطبعة السعادة بالقاهرة ، سنة ١٣٩٨ هـ ، الطبعة السادسة .
* تحصيل **عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**
تأليف الأعلم الشنتمري (وهو شرح لشواهد سيبويه) ، مطبوع بأسفل صفحات كتاب سيبويه ، الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣١٦ هـ .
* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد
محمد بن مالك ، المتوفى سنة ٦٧٢ هـ ، تحقيق وتقديم محمد كامل بركات ، ط . دار الكاتب العربي للطباعة والنشر .
* التصريح = شرح التصريح انظر صفحة ١٤٥١ .
* تفسير الطبري
(جامع البيان عن تأويل أي القرآن) تأليف أبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، المتوفى سنة ٣١٠ هـ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثالثة ١٣٨٨ هـ .
* تفسير القرطبي
(**الجامع لأحكام القرآن**) **لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي** المتوفى سنة ٦٧١ هـ ، طبع دار الكتب المصرية عام ١٣٧٢ هـ .
* التكملة – وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي
تأليف أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، المتوفى سنة ٣٧٧ هـ تحقيق د/حسن شاذلي فرهود ، طبع في شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة – العمارية ، الرياض .
* التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري
لأبي الفتح عثمان بن جني ، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ، تحقيق أحمد ناجي القيسي – خديجة عبد الرزاق الحديثي – أحمد مطلوب ، راجعه د/مصطفى جواد – مطبعة الصافي – بغداد .
* التمهيد في أصول الفقه
تأليف **محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوذاني الحنبلي** ، المتوفى سنة ٥١٠ هـ تحقيق د/ مفيد محمد أبو عمشة ط .دار المدني للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

تهذيب اللغة تأليف **أبي منصور الأزهري** تحقيق عبد السلام هارون وآخرين الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر ١٣٨٤ هـ .

* توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب

لأبي الحسن الرماني ، المتوفى سنة ٣٨٤ هـ ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ .

(الجيم)

* الجامع الصغير من حديث البشير النذير

لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الأولى ١٣٥٢ هـ ، مطبعة حجازي بالقاهرة .

* الجمل في النحو

لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق د/ علي توفيق الحمد ، طبع مؤسسة الرسالة ، شارع سوريا ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .

* جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام

تأليف **أبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي** ، تحقيق علي محمد البجاوي ، طبع دار نهضة مصر – الفجالة ، القاهرة .

* جمهرة الأمثال

تأليف **أبي هلال العسكري** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ، طبع المؤسسة العربية الحديثة القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ .

* جمهرة أنساب العرب

لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون الطبعة الرابعة دار المعارف القاهرة .

* جمهرة اللغة

لابن دريد محمد بن الحسن الأزدي البصري ، المتوفى سنة ٣٢١ ، طبع مكتبة المثنى ببغداد ، طبعة جديدة بالأوفست .

* الجنى الداني في حروف المعاني

تأليف **حسن بن قاسم المرادي** ، تحقيق طه محسن ، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل ١٣٩٦ هـ .

(الحـاء)

* ابن الحاجب النحوي – آثاره ومذاهبه
تأليف **طارق عبد عون الجنابي** ، مطبعة أسعد ، بغداد .

* حاشية إبراهيم الباجوري على شرح ابن قاسم الغزي
طبع دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

* حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك
طبع دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

* حاشية الشيخ محمد عبادة العدوي على شرح شذور الذهب
لابن هشام ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية .

* حاشية الشيخ ياسين
تقع هامشا على شرح التصريح على التوضيح طبع مطبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٣٧٤ هـ ، الطبعة الأولى .

* الحجة في علل القراءات السبع
لأبي على الفارسي ، تحقيق علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم النجار ود/ عبد الفتاح شلبي – طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب طبعة مصورة عن الطبعة الأولى .

* حروف المعاني والصفات
لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي تحقيق د . حسن شاذلي فرهود طبع دار العلوم للطباعة والنشر عام ١٤٠٢ هـ .

* الحماسة
إذا أطلق فالمقصود به شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي انظر صفحة ١٤٥١ .

* الحماسة
لأبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري ، نشر الأب لويس شيخو اليسوعي ، طبع دار الكتاب العربي – بيروت ، لبنان .

* الحيوان
لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، نشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

(الخـاء)

* خزانة الأدب

تأليف **عبد القادر البغدادي**، المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ تحقيق عبد السلام هارون، طبع دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة .

* الخصائص

تأليف **أبي الفتح عثمان بن جني** ، تحقيق محمد علي النجار ، طبع دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

* الخليل بن أحمد الفراهيدي

أعماله ومنهجه لمهدي المخزومي ، مطبعة الزهراء – بغداد ١٩٦٠ .

(الـدال)

* دراسات لأسلوب القرآن الكريم

تأليف **الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة** ، مطبعة دار السعادة بمصر .

* الدرر اللوامع على همع الهوامع

تأليف **أحمد بن الأمين الشنقيطي** ، طبع دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .

* درة الغواص في أوهام الخواص

للقاسم بن علي الحريري ، المتوفى سنة ٥١٦ هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع دار نهضة مصر للطبع والنشر .

* دلائل الإعجاز

للإمام عبد القاهر الجرجاني، طبع شركة الطباعة الفنية المتحدة، ١٠ شارع المستعلي بالله – بالدراسة .

* شعر الأحوص الأنصاري

ت . **عادل سليمان جمال** ، القاهرة ١٣٩٠ هـ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

* ديوان الأخطل

رواية **أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي** ، طبع بمطابع أوفست علي بن علي بالدوحة قطر .

* شعر الأخطل

صنعة **السكري** – تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، بيروت دار الآفاق الجديدة ١٣٩١ هـ ، ط . أولى .

* ديوان الأعشى الكبير

ميمون بن قيس ، شرح وتعليق د/ محمد محمد حسين ، طبع مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة السابعة ١٤٠٣ هـ .

* ديوان امرئ القيس

تحقيق **محمد أبو الفضل إبراهيم** ، الطبعة الثانية ، طبع دار المعارف بمصر ، ١٩٦٤ م .

* ديوان أمية بن أبي الصلت

تحقيق **د/ عبد الحفيظ السطلي** ، ط . دمشق – المطبعة التعاونية ، الطبعة الثانية .

* ديوان أوس بن حجر

تحقيق د/محمد يوسف نجم ، دار بيروت ١٤٠٠ هـ .

* ديوان بشار بن برد

تحقيق الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، نشر الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر .

* ديوان تأبط شرا وأخباره

جمع وتحقيق وشرح **علي ذو الفقار شاكر** ، طبع دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى .

* ديوان أبي تمام

بشرح الخطيب التبريزي ، تحقيق **محمد عبده عزام** ، طبع دار المعارف بمصر .

* ديوان جرير

بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق **د/ نعمان محمد أمين طه** ، طبع دار المعارف بمصر .

* ديوان جميل

جمع وتحقيق **د/حسين نصار** ، الطبعة الثانية ، طبع مكتبة مصر ، ٣ شارع كامل صدقي ، الفجالة ، القاهرة .

* ديوان حاتم
طبع دار بيروت ١٣٩٤ هـ .
* ديوان حسان بن ثابت
تحقيق **د/ سيد حنفي حسنين** ، مراجعة/ حسن كامل الصيرفي ، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب .
* ديوان الحطيئة
تحقيق **د/نعمان محمد أمين طه** ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر .
* ديوان شعر الخرنق بنت بدر
تحقيق **د/ حسين نصار** ، ط . دار الكتب ، ١٩٦٩ مصر .
* شعر الراعي النميري
تحقيق **نوري القيسي وهلال ناجي** ، بغداد ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٠ هـ .
* ديوان ذي الرمة
شرح **الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي** ، تحقيق د/ عبد القدوس أبو صالح ، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق .
* ديوان رؤبة بن العجاج (مجموعة أشعار العرب)
اعتنى بتصحيحه وترتيبه **وليم بن الورد البروسي** ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت . الطبعة الأولى عام ١٩٧٩ م .
* شعر زهير بن أبي سلمى
صنعة الأعلم ، تحقيق **د/ فخر الدين قباوة** ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٠ هـ .
* شرح شعر زهير بن أبي سلمى
صنعة ثعلب ، تحقيق **د/ فخر الدين قباوة** ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ط ١ ١٤٠٢ هـ .

* ديوان سحيم عبد بني الحسحاس

تحقيق **عبد العزيز الميمني** ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب القاهرة ١٣٨٤ هـ .

* ديوان سلامة بن جندل

تحقيق **د/ فخر الدين قباوة** ، نشر وتوزيع المكتبة العربية محمد تلاليني – حلب – باب النصر – الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ .

* ديوان الشماخ بن ضرار

تحقيق **صلاح الدين الهادي** ، طبع دار المعارف ، مصر .

* ديوان طرفة

شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق درية الخطيب ، ط مجمع اللغة العربية ، دمشق .

* ديوان عنترة

دار صادر .

* ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت الأوسي الجاهلي

ت **د/ حسن محمد باجودة** ، مطبعة السنة المحمدية .

* ديوان الطفيل الغنوي

تحقيق **محمد عبد القادر أحمد** ، بيروت ، ط أولى ، دار الكتاب الجديد .

* ديوان عامر بن الطفيل

بيروت ، دار بيروت .

* ديوان عبد الله بن رواحة

ت **د/ وليد قصاب** ، الرياض – دار العلوم ١٤٠٢ هـ .

* ديوان عبيد بن الأبرص

ت **د/ حسين نصار** ، ط مصطفى البابي ١٣٧٧ هـ . أولى مصر .

* ديوان العجاج (رواية الأصمعي)

ت **د/ عبد الحفيظ السطلي** ، توزيع مكتبة الأطلس بدمشق ، المطبعة التعاونية .

* ديوان العجاج (برواية الأصمعي)

تحقيق **د/ عزة حسن** ، مطابع دار الشروق ، شارع سوريا ، بيروت .

* ديوان عدي بن زيد العبادي

حققه وجمعه **محمد جبار المعيبد** ، طبع شركة دار الجمهورية للنشر والطبع – بغداد .

* ديوان العرجي

تحقيق **خضر الطائي ورشيد العبيدي** ، ط . أولى بغداد ، ١٣٧٥ هـ .

* شعر عروة بن حزام

تحقيق **د/ إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب** ، لم يكتب عليه اسم المطبعة ولا مكان ولا تاريخ الطباعة .

وهو بالمكتبة المركزية بجامعة الملك سعود تحت رقم ٨١١/٢ ع ع . ش .

* ديوان علقمة الفحل

شرح الأعلم الشنتمري ، تحقيق **لطفي الصقال** ، درية الخطيب – حلب ، مطبعة الأصيل ، ١٣٨٩ هـ ط . أولى .

* ديوان عمر بن أبي ربيعة

دار صادر – بيروت .

* ديوان عمرو بن قميئة

تحقيق **حسن كامل الصيرفي** ، ط مجلة معهد المخطوطات العربية ١٣٨٥ هـ (مصر) .

* معلقة عمرو بن كلثوم

بشرح **أبي الحسن بن كيسان** ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط . أولى ١٤٠٠ هـ مصر .

* شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي

تحقيق **مطاع الطرابيشي** ، دمشق ١٣٩٤ هـ ط . مجمع اللغة العربية .

* ديوان الفرزدق

دار صادر ، بيروت .

* ديوان القتال الكلابي

تحقيق **إحسان عباس** ، دار الثقافة ، بيروت ١٣٨١ هـ .

* ديوان كثير عزة

جمع وشرح **د/ إحسان عباس** ، نشر وتوزيع دار الثقافة ، بيروت لبنان .

* ديوان كعب بن مالك الأنصاري

تحقيق **سامي مكي العاني** طبعة أولى مكتبة النهضة بغداد .

* **شعر الكميت بن زيد الأسدي**

جمع وتقديم د/ داود سلوم ، الناشر : مكتبة الأندلس شارع المتنبي – بغداد . ط مطبعة النعمان – النجف الأشرف .

* ديوان لبيد بن ربيعة العامري

دار صادر ، بيروت .

* ديوان شعر المتلمس الضبعي

تحقيق **حسن كامل الصيرفي** ، من مطبوعات معهد المخطوطات العربية القاهرة ، ١٣٨٨ هـ .

* ديوان أبي الطيب المتنبي

بشرح **أبي البقاء العكبري** ، تحقيق مصطفى السقا ، إبراهيم الأبياري ، عبد الحفيظ شلبي – مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده .

* شرح ديوان المتنبي

وضعه عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي – بيروت لبنان .

* ديوان مجنون ليلى

جمع **وتحقيق عبد الستار أحمد فراج** ، ط دار مصر للطباعة .

* ديوان مسكين الدارمي

جمع وتحقيق **عبد الله الجبوري – خليل إبراهيم العطية** ، مطبعة دار البصري ، بغداد – ١٣٨٩ هـ .

* ديوان ابن مقبل

تحقيق **د/عَزَّة حسن** ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، دمشق ١٣٨١ هـ .

* شعر ابن ميادة

ت **د/حنا جميل حداد** ط مجمع اللغة العربية بدمشق ، دمشق ١٤٠٢ هـ .

* شعر النابغة الجعدي

الطبعة الأولى – منشورات المكتب الإسلامي بدمشق ، طبعة أولى ١٣٨٤ هـ .

* ديوان النابغة الذبياني

صنعة **ابن السكيت** المتوفى سنة ٢٤٤ هـ تحقيق د/ شكري فيصل طبع دار الفكر .

* ديوان أبي النجم العجلي

صنعه وشرحه **علاءُ الدين أغا** ، نشر النادي الأدبي بالرياض مطابع الفرزدق التجارية .

* شعر النمر بن تولب

صنعة **الدكتور نوري حمودي القيسي** ، بغداد ، مطبعة المعارف .

* ديوان الهذليين

بشرح **أبي سعيد بن الحسين السكري** – تحقيق عبد الستار أحمد فراج – مراجعة محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة .

* ديوان يزيد بن المفرغ الحميري

تحقيق **د/عبد القدوس أبو صالح** ، طبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ .

(الـذال)

* ذيل الروضتين (تراجم رجال القرنين السادس والسابع)

لأبي شامة المقدسي المتوفى سنة ٦٦٥ هـ ، طبع دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧ م .

(الـراء)

* رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري

تحقيق **محمد سليم الجندي** ، مطبعة الترقي بدمشق ١٣٦٣ هـ .

* رصف المباني في شرح حروف المعاني

للإمام أحمد بن عبد النور المالقي – المتوفى سنة ٧٠٢ هـ ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، طبع مطبعة زيد بن ثابت ١٣٩٥ هـ .

* الرضي الإستراباذي (عالم النحو واللغة)
تأليف **د/ أميرة علي توفيق** – مطبوعات الإدارة العامة لكليات البنات بالرياض ، مطابع الشرق الأوسط بالرياض ١٣٩٨ هـ .
* رغبة الآمل من كتاب الكامل
تأليف **سيد بن علي المرصفي** ، الطبعة الثانية – مكتبة دار البيان .
* روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات
تأليف **محمد باقر الموسوي** ، الطبعة الثانية .
* الروض الأنف –
لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي تقديم وتعليق طه عبد الرؤوف سعد ، طبع مؤسسة نبع الفكر العربي للطباعة .

(الـزاي)

زهرة الآداب وثمر الألباب
لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري المتوفى ٤٥٣ هـ
شرح د . زكي مبارك طبع دار الجيل بيروت ، الطبعة الرابعة .

(السين)

* سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب
لأبي الفوز محمد أمين البغدادي الشهير بالسويدي ، طبع دار إحياء العلوم ، بيروت .
* سراج القاري المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي
تأليف **أبي القاسم علي بن عثمان .. بن القاصح** ، طبع شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثالثة .
* سر صناعة الإعراب
لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين – مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، الطبعة الأولى .
* سر صناعة الإعراب
لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق د/حسن هنداوي ، طبع دار القلم – دمشق ، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥ هـ .

* سمط اللآلي

للوزير **أبي عبيد البكري الأونبي** ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، ط . لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٥٤ هـ .

* سنن الدارمي

تحقيق **عبد الله هاشم يماني المدني** ، طبع شركة الطباعة الفنية المتحدة .

* سنن أبي داود

للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥ هـ،طبع دار الحديث – حمص ، سوريا ، الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ .

* سنن ابن ماجه

لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني المتوفى سنة ٢٧٥ هـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

* سنن النسائي المجتبى

لأبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي ، الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

* السيرة النبوية لابن هشام

تحقيق **مصطفى السقا – إبراهيم الأبياري – عبد الحفيظ شلبي** ، نشر : الكتب العلمية .

(الشين)

* شرح أبيات سيبويه

تأليف **أبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي** ، المتوفى سنة ٣٨٥ هـ . تحقيق د/ محمد علي سلطاني ، طبع دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت ١٩٧٩ م .

* شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

تحقيق **محمد محيي الدين عبد الحميد** ، طبع دار الكتاب العربي ، بيروت .

* شرح ألفية ابن مالك

لابن الناظم محمد بن محمد بن مالك – منشورات ناصر خسرو طهران – إيران .

* شرح ألفية ابن معط

لابن القواس ، تحقيق د/ علي موسى الشوملي ، مطابع الفرزدق التجارية ، ط أولى عام ١٤٠٥ هـ .

* شرح التصريح على التوضيح

للإمام خالد بن عبد الله الأزهري ، طبع مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ .

* شرح ابن الحاجب لكافيته

طبع دار الطباعة العامرة بتركيا سنة ١٣١١ هـ .

* شرح حماسة أبي تمام

لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي نشره – أحمد أمين وعبد السلام هارون ، الطبعة الثانية – مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٣٨٧ هـ .

* شرح الحماسة

لأبي زكريا يحيى بن علي التبريزي المتوفى سنة ٥٠٢ هـ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة حجازي بالقاهرة .

* شرح الرضي على الكافية

تصحيح يوسف حسن عمر – منشورات جامعة بنغازي ، مطابع الشرق ، بيروت .

* شرح شافية ابن الحاجب

تأليف **رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي** – تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد طبع دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان سنة ١٣٩٥ هـ .

* شرح شذور الذهب

تأليف **أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف . ابن هشام الأنصاري** ، المتوفى سنة ٧٦١ هـ . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر .

* شرح شواهد شروح الألفية (المقاصد النحوية)

تأليف **الإمام محمود العيني** – يقع هامشا على خزانة الأدب للبغدادي . طبع المطبعة الأميرية ببولاق الطبعة الأولى .

* شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك
للشيخ عبد المنعم الجرجاوي ، طبع دار إحياء الكتب العربية بمصر .

* شرح شواهد المغني
تأليف **جلال الدين السيوطي** ، المتوفى سنة ٩١١ هـ – منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان .

* شرح ابن عقيل
تأليف **عبد الله بن عقيل العقيلي** ، المتوفى سنة ٧٦٩ هـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبع دار الفكر .

* شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات
لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، المتوفى سنة ٣٢٨ هـ تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط دار المعارف ١٩٦٣ م .

* شرح الكافية الشافية
لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك ، حققه وقدم له د/ عبد المنعم أحمد هريدي ، طبع دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .

* شرح اللمع
صنفه **أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري** ، المتوفى سنة ٤٥٦ هـ ، تحقيق د/ فائز فارس – الطبعة الأولى ، نشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت ، طبع مطابع كويت تايمز التجارية .

* شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف
تأليف **أبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري** ، المتوفى سنة ٣٨٣ هـ تحقيق عبد العزيز أحمد ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

* شرح المعلقات السبع
تأليف **أبي عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني** ، نشر المكتبة الشعبية – بيروت .

* شرح المفصل
تأليف **يعيش بن علي بن يعيش** المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ، طبع إدارة الطباعة المنيرية .

* شرح المقدمة المحسبة

لطاهر بن أحمد بن بابشاد ، المتوفى سنة ٤٦٩ هـ ، تحقيق خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية بالكويت – الطبعة الأولى ١٩٧٧ م .

* شرح هاشميات الكميت

بتفسير **أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي** ، تحقيق د/ داود سلام ، ود/نوري حمودي القيسي – طبع عالم الكتب مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .

* شروح سقط الزند

بإشراف **د/ طه حسين وغيره** ، نشر الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة .

* الشعر والشعراء

لابن قتيبة الدينوري ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، طبع دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٦ م .

* الشفاء (المنطق) ١ – المدخل لابن سينا

تصدير **د/طه حسين باشا** – مراجعة د/ إبراهيم مدكور ، تحقيق الأساتذة – الأب قنواتي ، محمود الخضيري ، فؤاد الأهواني – المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٣٧١ هـ .

(الصـاد)

* الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها

تحقيق **مصطفى الشويمي** ، ط مؤسسة أ . بدران للطباعة والنشر ، بيروت ١٣٨٢ هـ .

□ * الصبح المنير في شعر أبي بصير

(ميمون بن قيس) مطبعة أدلف هلز هوسن سنة ١٩٢٧ م .

* الصحاح للجوهري

تحقيق **أحمد عبد الغفور عطار** ، طبع دار العلم للملايين .

* صحيح البخاري

لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، طبع مطابع الشعب سنة ١٣٧٨ هـ .

* صحيح الترمذي

بشرح **الإمام ابن العربي المالكي** ، مطبعة الصاوي ، الطبعة الأولى .

* صحيح مسلم

للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١ هـ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي – طبع دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ .

(الضـاد)

* ضرائر الشعر

لابن عصفور الإشبيلي ، المتوفى سنة ٦٦٣ هـ – تحقيق السيد إبراهيم محمد ، طبع دار الأندلس سنة ١٩٨٠ م .

* الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر

تأليف **السيد محمود شكري الألوسي البغدادي** ، طبع مكتبة دار البيان ، بغداد – دار صعب ، بيروت .

(الطـاء)

* طبقات أعلام الشيعة

الأنوار الساطعة في المائة السابعة ، تأليف **الشيخ آغا بزرك الطهراني** ، تحقيق علي نقي منزدي– الناشر ، دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٢ م .

* طبقات الشافعية الكبرى

لتاج الدين السبكي ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، وعبد الفتاح الحلو ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – الطبعة الأولى .

* طبقات فحول الشعراء

تأليف **محمد بن سلام الجمحي** ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني .

* الطبقات الكبرى

لابن سعد ، طبع دار صادر ، بيروت .

(العيـن)

* عبث الوليد

في الكلام على شعر أبي عبادة . الوليد بن عبيد البحتري لأبي العلاء المعري ، تحقيق ناديا علي الدولة – لم تذكر طبعة الكتاب .

* العدة في أصول الفقه

تأليف **القاضي أبي يعلي محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي** ، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ ، تحقيق د/ أحمد علي سير المباركي .

* العقد الفريد

تأليف **أحمد بن محمد بن عبد ربه** – تحقيق أحمد أمين ، وأحمد الزين ، وإبراهيم الأبياري – مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، عام ١٣٨٥ هـ .

* عمدة الحافظ وعدة اللافظ

لجمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧ هـ .

* العمدة في صناعة الشعر ونقده

تأليف **الحسن بن رشيق القيرواني** ، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ ، الطبعة الأولى عام ١٣٤٥ هـ ، مطبعة السعادة بمصر .

* العيني : انظر شرح شواهد شروح الألفية

* عيون الأخبار

لأبي محمد عبد الله بن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ هـ نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب .

(الغيــن)

* غاية النهاية في طبقات القراء

لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الجزري ، المتوفى سنة ٨٣٣ هـ ، عني بنشره برجستراسر ، الطبعة الأولى بنفقة الناشر ومكتبة الخانجي بمصر سنة ١٣٥١ هـ .

* غريب الحديث

لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ، المتوفى سنة ٢٢٤ هـ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد – الطبعة الأولى .

* الغماز على اللماز في الأحاديث المشتهرة

لأبي الحسن نور الدين السمهودي ، المتوفى ٩١١ هـ ، تحقيق وتخريج محمد إسحاق إبراهيم السلفي طبع دار اللواء ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ .

(الفـاء)

* الفاخر

تأليف **أبي طالب الفضل بن سلمة** ، إخراج شالس انبروس استورى ، الطبعة الثانية دار الفرجاني ، مصر الجديدة .

* (الفتاوى) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية

جمع وترتيب **عبد الرحمن بن محمد بن قاسم** ، طبع دار العربية - بيروت ، لبنان . صورة عن الطبعة الأولى .

* فضل الخيل

للإمام شرف الدين عبد المؤمن الدمياطي ، المتوفى سنة ٧٠٥ هـ الطبعة الأولى ، عام ١٣٤٩ هـ ، طبعه وصححه محمد راغب الطباخ في مطبعته العلمية بحلب .

* فهارس سيبويه

صنع **محمد عبد الخالق عضيمة** ، طبع دار السعادة .

الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبد الرحمن الجامي ، دراسة وتحقيق د/أسامة طه الرفاعى

مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق عام ١٤٠٣ هـ .

* الفوائد المحصورة في شرح المقصورة

لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمي ، ت أحمد عبد الغفور عطار بيروت ، دار مكتبة الحياة ، ١٤٠٠ هـ .

(القـاف)

* القاموس المحيط **لمجد الدين الفيروزآبادي**

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه الطبعة الثانية ١٣٧١ هـ .

(الكـاف)

* الكامل

لأبي العباس المبرد محمد بن يزيد ، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة نهضة مصر .

* الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل
تأليف **أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري** ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، طبعة ١٣٨٥ هـ .
* كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون
تأليف **حاجي خليفة** ، طبع بمكتبة المثنى ببغداد .
* الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها
تأليف **أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي** ، المتوفى سنة ٤٣٧ هـ تحقيق د/ محيي الدين رمضان ، طبع مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ .

(الـلام)

* اللامـات
لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، المتوفى سنة ٣٣٧ هـ ، تحقيق د/ مازن المبارك ، المطبعة الهاشمية بدمشق ١٣٨٩ هـ .
* لامية العرب
لشاعر الأزد « **الشنفرَى** » منشورات دار مكتبة الحياة ، بيـروت – لبنان .
* لباب الإعراب
لتاج الدين محمد بن أحمد الإسفرائيني ، المتوفي سنة ٦٨٤ هـ تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن ، منشورات دار الرفاعي ط أولى ١٤٠٥ هـ .
* لسان العرب
لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري ، المتوفى سنة ٧١١ هـ طبعة مصورة عن طبعة بولاق . مطابع كوستاتسوماس .
* اللمع في العربية
صنعة **أبي الفتح عثمان بن جني** ، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ تحقيق د/ حسين محمد محمد شرف ، الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ .

(الميـم)

* ما يجوز للشاعر في الضرورة
لأبي عبد الله محمد بن جعفر القيرواني – تحقيق المنجي الكعبي ، ط الدار التونسية للنشر .

* ما ينصرف ومالا ينصرف

لأبي إسحاق الزجاجي تحقيق هدىٰ قراعة مطابع الأهرام التجارية القاهرة ١٣٩١ هـ .

* مجاز القرآن

صنعة **أبي عبيدة معمر بن المثنى** ، المتوفى سنة ٢١٠ هـ الناشر مكتبة الخانجي بمصر .

* مجالس ثعلب

لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، المتوفى سنة ٢٩١ هـ ، شرح وتحقيق عبد السلام هارون ، طبع دار المعارف بمصر .

* مجالس العلماء

لأبي القاسم الزجاجي ، المتوفى سنة ٣٤٠ هـ – تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مطبعة حكومة الكويت .

* مجمع الأمثال

لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبع دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

* المحتسب

في تبيين وجوه شواذ القراءات **لأبي الفتح عثمان بن جني** تحقيق علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر عام ١٣٨٩ هـ .

* مختارات شعراء العرب

لابن الشجري – هبة الله بن علي أبي السعادات تحقيق علي محمد البجاوي ، طبع دار نهضة مصر .

* مختصر في شواذ القرآن

لابن خالويه ، عني بنشره ج . براجشتراسر ، طبع المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤ .

* المخصص

لأبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده المتوفى سنة ٤٥٨ هـ ، الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق سنة ١٣١٦ هـ .

* المذكر والمؤنث

لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، المتوفي سنة ٣٢٨هـ تحقيق د/ طارق عبد عون الجنابي ، الطبعة الأولى ، مطبعة العاني بغداد ١٩٧٨ م .

* المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها **لجلال الدين السيوطي**

تحقيق محمد أحمد جاد المولى – علي بن محمد البجاوي – محمد أبو الفضل إبراهيم. طبع دار إحياء الكتب العربية .

* المسائل العسكرية

لأبي علي الفارسي ، المتوفى سنة ٣٧٧ هـ ، تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد – مطبعة المدني/ المؤسسة السعودية بمصر ، الطبعة الأولى .

* المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات

لأبي علي المفارسي ، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي مطبعة العاني بغداد .

* المساعد على تسهيل الفوائد

لبهاء الدين بن عقيل – تحقيق محمد كامل بركات ط دار الفكر بدمشق ط . أولى ، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

* المستدرك على الصحيحين في الحديث

لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري ، المتوفى سنة ٤٠٥ هـ ، الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند سنة ١٣٤١ هـ .

* المستقصي في أمثال العرب

تأليف **محمود بن عمر الزمخشري** ، المتوفى سنة ٥٣٨ هـ ، طبع مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد ، سنة ١٣٨١ هـ .

* مسند الإمام أحمد بن حنبل

طبع المكتب الإسلامي ودار صادر بيروت .

* مشكل إعراب القرآن

لمكي بن أبي طالب القيسي المتوفى سنة ٤٣٧ هـ ، تحقيق د . حاتم صالح الضامن طبع مؤسسة الرسالة .

* معاني الحروف

لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، المتوفى سنة ٣٨٤ هـ . تحقيق د/ عبد الفتاح شلبي ، طبع دار الشروق ، جدة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ .

* معاني القرآن

صنعة **الأخفش الأوسط** – تحقيق د/ فائز فارس ، نشر الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر والورق المحدودة ، الطبعة الثانية .

* معاني القرآن

لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، المتوفى سنة ٢٠٧ هـ طبع عالم الكتب – بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٠ م .

* معاني القرآن وإعرابه

لأبي إسحاق الزجاج ، شرح وتحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي – منشورات المكتبة العصرية ، بيروت .

* المعاني الكبير في أبيات المعاني

لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ط/ دار الكتب العلمية ، بيروت .

* معاهد التنصيص (شرح شواهد التنصيص)

تأليف العلامة **عبد الرحيم بن عبد الرحمن العباسي** ، المطبعة البهية المصرية .

* معجم البلدان

لياقوت الحموي طبع دار صادر ودار بيروت ببيروت .

* معجم البلدان

تأليف **أبي عبد الله ياقوت الحموي** ، طبع دار صادر ودار بيروت – بيروت سنة ١٣٧٦ هـ .

* معجم شواهد العربية

تأليف **عبد السلام محمد هارون** – الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي بمصر .

* معجم قبائل العرب

تأليف **عمر رضا كحالة** – طبع مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ .

* معجم القراءات القرآنية

تأليف **د/ عبد العال سالم مكرم ،.وأحمد مختار عمر** ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ – مطبوعات جامعة الكويت ، ط « ذات السلاسل – الكويت » .

* المعجم الكبير

للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، المتوفى سنة ٣٦٠ هـ ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، مطبعة الأمة ببغداد .

* معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع

تأليف **عبد الله بن عبد العزيز البكري** ، المتوفى سنة ٤٨٧ هـ ، تحقيق مصطفى السقا ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٦ هـ .

* معجم مقاييس اللغة

لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا – تحقيق عبد السلام هارون – مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ .

* المعلقات العشر وأخبار شعرائها

جمع الشيخ **أحمد بن الأمين الشنقيطي** ، مطبعة الاستقامة .

* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

تأليف **جمال الدين بن هشام الأنصاري** المتوفى سنة ٧٦١ هـ تحقيق د/ مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله – مراجعة سعيد الأفغاني، الطبعة الخامسة، دار الفكر – بيروت.

* مفتاح السعادة ومصباح السيادة

تأليف **طاش كبرى زاده** ، تحقيق : كامل كامل بكري ، وعبد الوهاب أبو النور – مطبعة الاستقلال الكبرى .

* (شرح) المفضليات للتبريزي

تحقيق علي محمد البجاوي – طبع دار نهضة مصر للطبع والنشر .

* المقتصد في شرح الإيضاح

لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د . كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام – العراق .

* المقرب

لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، المتوفى سنة ٦٦٩ هـ تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري – طبع مطبعة العاني – بغداد .

* المقصور والممدود

تأليف **محمد بن الحسن بن دريد الأزدي** – تحقيق ماجد حسن الذهبي ، وصلاح محمد الخيمي ط دار الفكر بدمشق ١٤٠٢ هـ .

* منشور الفوائد

لكمال الدين أبي البركات الأنباري – تحقيق د/ حاتم الضامن طبع مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الأولى .

* المنصف لأبي الفتح ابن جني

شرح التصريف **لأبي عثمان المازني** – تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

* المنطق

تأليف **الشيخ محمد رضا المظفر** ، مطبعة النعمان النجف الأشرف .

* منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية

تأليف **عبد الأمير محمد أمين الورد** منشورات مؤسسة الأعلمي بيروت – ودار التربية بغداد ط أولى ١٣٩٥ هـ .

* المهذب في القراءات العشر وتوجيهها

من طريق طيبة النشر ، تأليف **د/ محمد سالم محيسن** ط دار الأنوار للطباعة ، الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ .

* المؤتلف والمختلف

لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي – تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، طبع عيسى البابي الحلبي بمصر ١٣٨١ هـ/١٩٦١ م .

* الموجز في النحو

لأبي بكر محمد بن السراج تحقيق مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي – طبع مطابع أ . بدران للطباعة والنشر ، بيروت لبنان .

* الموشح

لأبي عبد الله محمد بن عمران المرزباني المتوفى سنة ٣٨٤ هـ ، تحقيق علي محمد البجاوي ، مطبعة لجنة البيان العربي .

* الموطأ

للإمام مالك بن أنس ، صححه ورقمه وخرج أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي – طبع دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(النــون)

* نزهة الألباء في طبقات الأدباء

لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع دار نهضة مصر للطبع والنشر الفجالة ، القاهرة .

* النشر في القراءات العشر

تأليف **محمد بن محمد بن محمد ... بن الجزري** ، الناشر : مكتبة القاهرة ، شارع الصنادقية بميدان الأزهر الشريف .

* نقائض جرير والفرزدق

طبع في مدينة ليدن بمطبعة بريل سنة ١٩٠٥ م ، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد .

* نكت الانتصار لنقل القرآن

للإمام أبي بكر الباقلاني ، المتوفى سنة ١٤٠٣ هـ ، تحقيق د/ محمد زغلول سلام – الناشر : منشأة المعارف بالإسكندرية ، جلال رمزي وشركاه .

* نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب

تأليف **أبي العباس أحمد القلقشندي** ، المتوفى سنة ٨٢١ هـ تحقيق إبراهيم الأبياري ، مطبعة مصر/ القاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٩ م .

* النهاية في غريب الحديث والأثر

لابن الأثير ، طبع دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، نشر المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ .

* نهج البلاغة

وهو ما جمعه الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ .

* النوادر في اللغة

لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري ، طبع دار الكتاب العربي – بيروت .

(الهـاء)

* هدية العارفين

أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، تأليف **إسماعيل باشا البغدادي** ، طبع مكتبة المثنى ببغداد .

* همع الهوامع – شرح جمع الجوامع في علم العربية

تأليف **جلال الدين السيوطي** ، طبع دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .

(الـواو)

* وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان

لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان المتوفى سنة ٦٨١ هـ ، تحقيق إحسان عباس ، طبع دار الثقافة ، بيروت – لبنان .

* وقعة صفين

لنصر بن مزاحم المنقري ، تحقيق عبد السلام هارون ، نشر وطبع المؤسسة العربية الحديثة ومكتبة الخانجي .

(اليـاء)

* ابن يعيش

انظر شرح المفضل لابن يعيش .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقديم معالي مدير الجامعة	٥
أولا / الدراسة	٧
المقدمة	٩
الفصل الأول/ ابن الحاجب	١٥
اسمه ونسبه	١٥
نشأته	١٥
أخلاقه وشخصيته	١٦
شيوخه	١٦
تلامذته	١٧
مكانته العلمية ومؤلفاته	١٩
الكافية ومكانتها	٢١
شروح الكافية	٢٢
وفاته	٢٣
الفصل الثاني/ الرضي	٢٥
الفصل الثالث/ مكانة الرضي وما قيل عنه	٣١
الفصل الرابع/ مؤلفاته	٣٣
شرح القصائد السبع العلويات	٣٣
شرح الشافية	٣٤
شرح الكافية	٣٦
الفصل الخامس/ منهج الرضي في شرح الكافية	٥١
استدراكات الرضي على ابن الحاجب	٥٤
الفصل السادس/ أسلوبه	٥٧
ظهور أثر المنطق والفلسفة فيه	٥٧

الموضوع	الصفحة
الاستطراد	٥٨
كثرة الإحالات	٥٩
الدقة في التعبير واختيار الألفاظ	٥٩
الفصل السابع/ مذهبه النحوي	٦٣
موقفه من آراء البصريين والكوفيين	٦٣
الفصل الثامن/ شواهد شرح الكافية	٦٧
الاستشهاد بالقرآن والقراءات	٦٧
الاستشهاد بالحديث	٦٩
الاستشهاد بأقوال علي بن أبي طالب	٧١
الاستشهاد بأمثال العرب وأقولهم	٧٤
الاستشهاد بالشعر	٧٦
أمور تتعلق بالشواهد الشعرية	٨٠
الفصل التاسع/ موقف الرضي من ابن الحاجب	٨٣
الفصل العاشر/ نظرة تقويمية للكتاب	٨٩
المحاسن	٨٩
المآخذ	٩٢
أولا : مآخذ عامة	٩٢
ثانيا : أخطاؤه في نسبة بعض الآراء إلى أصحابها :	٩٤
أ – سيبويه	٩٤
ب – يونس	٩٦
جـ – هشام بن معاوية الضرير	٩٦
د – الأخفش	٩٦
هـ – المبرد	٩٩
و – الزجاج	١٠١
ز – أبو علي الفارسي	١٠٣
ح – عبد القاهر الجرجاني	١٠٣
ط – الزمخشري	١٠٤

الموضوع	الصفحة
ى – ابن يعيش	١٠٥
ك – ابن مالك	١٠٦
ثالثا : التناقضات	١٠٦
رابعا : وقفة مع د/ أميرة علي توفيق في كتابها الرضي الإستراباذي	١٠٩
ثانيا/ التحقيق	
مقدمة الرضي	١
الكلمة والكلام	٣
اشتقاق الكلمة	٣
الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به	٣
الفرق بين القول والكلام واللفظ	٤
اللفظ المفرد	٥
اللفظ المركب	٥
المفردات والمركبات كلها موضوعة	٦
أقسام الكلمة	١١
كل وجزء وكلي وجزئي	١١
حد الاسم والفعل والحرف	١٤
دليل حصر الكليمة في هذه الأقسام	١٥
الكلام	١٦
علة تقديم حد الكلمة على حد الكلام	١٦
الإسناد	١٨
الفرق بين الجملة والكلام	١٨
الاسم	٢٠
تفصيل حد الاسم	٢٠
تفسير قولهم : ما دل على معنى في نفسه أو في غيره ونحو ذلك	٢٠
الاعتراض بخروج الضمائر ونحوها عن تعريف الاسم والجواب عليه	٢١
خواص الاسم	٢٨
الفرق بين الحد والخاصة	٢٨

الموضوع	الصفحة
لام التعريف	٢٨
الجر	٣٠
أقسام التنوين	٣٠
التثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء من خواص الاسم	٣٦
من خصائص الأسماء الإضافة	٣٧
المعرب من الأسماء	٣٩
حكم المعرب	٤٢
الفرق بين المبني وما يختلف آخره تقديرا	٤٣
الإعراب	٤٣
فائدة الإعراب	٤٩
العامل في المبتدأ والخبر	٥٢
العامل في الفضلات	٥٢
الأصل في الإعراب الأسماء	٥٤
أنواع الإعراب	٦٠
تعليل نسبة الحركات	٦٠
العامل	٦٤
العامل في المضاف إليه	٦٥
الأسماء المعربة وما تستحقه من الإعراب	٦٧
المفرد المنصرف وجمع التكسير المنصرف	٦٧
جمع المؤنث السالم	٦٩
الأسماء الستة	٦٩
إعراب المثنى وجمع المذكر السالم	٧٧
كلا وكلتا	٨٦
أولو وعشرون وأخواتهما	٩٠
الإعراب التقديري واللفظي	٩١
الممنوع من الصرف	٩٦
أوجه مشابهة الاسم للفعل	٩٨

الموضوع	الصفحة
فرعية علل منع الاسم من الصرف	١٠٢
صرف غير المنصرف	١٠٣
ما يقوم مقام علتين	١٠٧
منع الصرف للعدل	١١٣
العدل التقديري	١٢٨
باب قطام	١٣١
الوصف	١٣٢
التأنيث	١٣٦
شروط لم يذكرها ابن الحاجب لمنع المؤنث الصرف	١٤٢
التعريف	١٤٧
العجمة	١٤٨
الجمع	١٥٢
الأقوال في سبب امتناع « سراويل »	١٥٩
منع نحو جوار من الصرف	١٦٢
التركيب	١٦٨
الألف والنون	١٦٩
وزن الفعل	١٧٤
متى يصرف ما فيه علمية مؤثرة ؟	١٨٣
الخلاف بين سيبويه والأخفش في صرف أحمر علما بعد تنكيره	١٩٣
ما يخل به التصغير من الأسباب المانعة من الصرف	١٩٦
دخول اللام والإضافة على غير المنصرف	١٩٨
المرفوعات	٢٠٠
الفاعل	٢٠١
الأصل أن يلي الفاعلُ الفعلَ	٢٠٤
وجوب تقديم الفاعل على المفعول به	٢١٥
حذف الفعل جوازا ووجوبا	٢١٦
التنازع	٢٢٣

الموضوع	الصفحة
اختيار البصريين والكوفيين	٢٢٥
الخلاف في إضمار الفاعل والمفعول عند إعمال الثانى	٢٢٧
إذا أُعمِلَ الأول أُضْمِرَ الفاعل في الثاني والمفعول على المختار	٢٣٢
نائب الفاعل	٢٣٩
المبتدأ والخبر	٢٤٨
الأصل في المبتدأ التقديم	٢٥٦
تنكير المبتدأ	٢٥٨
الإخبار بالجملة	٢٦٧
الإخبار بالظرف	٢٧٥
من أحكام الخبر إذا كان مفردا	٢٩٠
وجوب تقديم المبتدأ	٢٩٣
وجوب تقديم الخبر	٢٩٦
تعدد الخبر	٣٠١
دخول الفاء في الخبر	٣٠٣
حذف المبتدأ والخبر جوازا ووجوبا	٣١١
خبر إن وأخواتها	٣٣١
خبر لا النافية للجنس	٣٣٦
اسم ما ولا المشبهتين بليس	٣٤٠
المنصوبات	٣٤٣
المفعول المطلق	٣٤٤
أنواعه	٣٤٧
وقوعه بغير لفظ الفعل	٣٥١
حذف عامله جوازا ووجوبا سماعا	٣٥٣
حذف عامله وجوبا قياسا	٣٦٦
المفعول به	٣٩١
تقدمه على الفعل	٣٩٤
حذف عامله جوازا ووجوبا	٣٩٧

الموضوع	الصفحة
المنادى	٤٠٦
بناؤه	٤١٠
الاستغاثة ونصب المنادى	٤١٥
توابع المنادى	٤٢٥
نداء ما فيه أل	٤٤٣
إعراب نحو ياتيمَ تيمَ عدي	٤٦٠
المنادى المضاف إلى ياء المتكلم	٤٦٤
الترخيم	٤٦٩
الندبة	٤٩٤
حذف حرف النداء	٥٠٥
حدف المنادى	٥٠٨
الأسماء الملازمة للنداء	٥٠٩
الاختصاص	٥١٢
الاشتغال	٥١٨
ما يجب له الصدارة	٥٢٢
اختيار الرفع في المشتغَل عنه	٥٣٩
اختيار النصب في المشتغَل عنه	٥٤٤
تساوي الرفع والنصب في المشتغَل عنه	٥٥٤
وجوب النصب في المشتغَل عنه	٥٥٦
حكم نحو أَزَيدٌ ذُهِبَ به	٥٥٩
بين المبرد وسيبويه في قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ والزَّانِي فَاجْلِدُوا .... ﴾ الآية	٥٦١
التحذير	٥٦٨
الإغراء	٥٧٧
المفعول فيه	٥٧٨
حكم الظروف في التصرف والانصراف وضدهما	٥٩٠
انتصاب المفعول فيه بعامل مضمر	٦٠٥

الموضوع	الصفحة
المفعول له	٦٠٧
المفعول معه	٦١٨
الحال	٦٣٢
عامله	٦٤٠
تنكيره	٦٤١
تنكير صاحبه	٦٥٠
تقدم الحال على عامله المعنوي	٦٥٢
عدم اشتراط الاشتقاق في الحال	٦٦٢
وقوع الحال جملة	٦٧٣
حذف عامل الحال ومعنى الحال المؤكدة	٦٨٣
التمييز	٦٩١
التمييز عن المفرد	٦٩٣
التمييز عن النسبة	٧٠٣
مطابقة التمييز لما انتصب عنه ومخالفته له	٧٠٦
تقدم التمييز على عامله	٧١١
المستثنى	٧١٦
المستثنى الذي يجب نصبه	٧٢١
ما يختار فيه البدل على النصب	٧٣٧
الاستثناء المفرغ	٧٤٧
تعذر البدل على اللفظ	٧٥٧
من أحكام الاستثناء التي أهملها ابن الحاجب	٧٦٤
المستثنى المخفوض	٧٧٣
« غيرُ » صفةً	٧٧٨
إعراب سِوى وسَواء	٧٨٦
لاسيما	٧٩١
خبر كان وأخواتها	٧٩٩
حذف كان	٨٠٣
اسم إن وأخواتها	٨١٢

الموضوع	الصفحة
المنصوب بلا التي لنفي الجنس	٨١٣
الأوجه الجائزة في نحو لاحول ولاقوة إلا بالله	٨٣١
تابع اسم لا	٨٣٨
إعراب نحو لا أبا لَه	٨٤٥
خبر ما ولا المشبهتين بليس	٨٥١
لات	٨٦٦
المجرورات	٨٧٣
المضاف إليه	٨٧٤
الإضافة المعنوية	٨٧٩
الإضافة اللفظية	٨٩٢
إضافة الصفة إلى الموصوف والموصوف إلى الصفة	٩١٦
بعض أحكام الإضافة التي أخل بها ابن الحاجب	٩٣٣
المضاف إلى ياء المتكلم	٩٤٣
الأسماء الستة عند إضافتها إلى ياء المتكلم	٩٤٨
التوابع	٩٦١
النعت	٩٦٧
عدم اشتراط الاشتقاق في الصفة	٩٧٣
النعت بالجملة	٩٨٣
النعت السببي	٩٨٧
الخلاف في ترتيب المعارف	٩٩٦
نعت اسم الإشارة	١٠٠٢
بعض ما أغفله ابن الحاجب من أحكام النعت	١٠٠٣
عطف النسق	١٠١٩
العطف على الضمير المتصل	١٠٢٠
المعطوف في حكم المعطوف عليه (مايترتب على ذلك)	١٠٢٧
العطف على معمولي عاملين مختلفين	١٠٣٣
أحكام العطف التي تركها ابن الحاجب	١٠٤٠
التأكيد	١٠٤٩

الموضوع	الصفحة
التأكيد اللفظي والمعنوي	١٠٥٥
شروط التأكيد بكل وأجمع	١٠٦٥
تأكيد المرفوع المتصل	١٠٦٩
ترتيب ألفاظ التوكيد المعنوى	١٠٧٠
البدل	١٠٧٣
أقسام البدل	١٠٧٩
تغاير البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا	١٠٨٢
تغاير البدل والمبدل منه إظهارا وإضمارا	١٠٨٤
عطف البيان	١٠٩٣
الفهارس	١٠٩٧
فهرس الآيات	١٠٩٩
فهرس الأحاديث	١١١١
فهرس أقوال الإمام علي	١١١٣
فهرس الأمثال والأقوال	١١١٤
فهرس الشعر	١١٢٦
فهرس اللغة	١١٥٠
فهرس التراجم	١١٥٧
فهرس الأعلام	١١٦٥
فهرس الطوائف	١١٧٩
فهرس المصادر والمراجع	١١٨١
فهرس الموضوعات	١٢١٣

رقم الإيداع ٥٩٨٩ / ١٩٩٣
I.S.B.N : 977 – 256 – 098 – 4

هجر
للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان
المكتب : ٤ ش ترعة الزمر – المهندسين – جيزة
☎ ٣٤٥٢٥٧٩ – فاكس ٣٤٥١٧٥٦
المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل
أرض اللواء – ☎ ٣٤٥٢٩٦٣
ص . ب ٦٣ إمبابة

رقم الإيداع ٥٩٨٩ / ١٩٩٣
I.S.B.N : 977 – 256 – 098 – 4

هجر
للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان
المكتب : ٤ ش ترعة الزمر – المهندسين – جيزة
☎ ٣٤٥٢٥٧٩ – فاكس ٣٤٥١٧٥٦
المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل
أرض اللواء – ☎ ٣٤٥٢٩٦٣
ص . ب ٦٣ إمبابة